

النَّحْوُ الوَافِي

مَعَ رَنْبِطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ ، وَالحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُبْتَدَةِ

القِسْمُ الْمَوْجَزُ لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عبد الحسَن حَسَن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والمروض

• • •

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المغارف بمطَر

النَّحْوُ الوَافِي

مع رَظِيهِه بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمختصين

مؤلف: د. محمد خatab

MOHAMED KHATAB



مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه

بيان هام

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولئى ، والصلاة على أنبيائه ورسله ،
دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد . وبعد :

فهذا كتاب جديد فى « النحو » ، — وما يتصل به من الصرف — . والنحو ،
كما وصفته من قبل ^(١) ، دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ، منه تستمد العون ،
وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، ولن تجد
علماً منها يستقل بنفسه عن « النحو » ، أو يستغنى عن معرفته ، أو يسير بغير
نوره وهداه .

وهذه العلوم الثقلية — على عظيم شأنها — لاسبيل إلى استخلاص حقائقها ،
والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ، فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم
دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ،
وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى
مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين — إلا بإلهام النحو وإرشاده ؟
ولأمر ما قالوا : « إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط فى
رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم
« النحو » ، فيعرف به المعانى التى لاسبيل لمعرفة بغيره . فرتبة الاجتهاد متوقفة
عليه ، لا تتم إلا به ^(٢)

وهذه اللغة التى نتخذها — معاصر المستعربين — أداة طيعة للتفاهم ، ونُسخرها
مركباً ذلولاً للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هيأها لنا ،
وأقدرنا على استخدامها قلرة الأولين من العرب عليها ، وسكن لنا من نظمها

(١) فى كتابي المسمى : « رأى فى بعض الأصول الفوقية والنحوية » .

(٢) الفصل الحادى عشر — باختصار — من كتاب : « ملح الأدلة » ، فى أصول النحو ، لأبى البركات

كامل الدين بن محمد الأبنبارى ، المرقوم سنة ٥٧٧ هـ .

ونثرها تَمَكَّنهم منها ، وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق
لسانهم ، وأجرى كلامنا في حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ،
وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعاً ؟

إنه : « النحو » ؛ وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوى ، وعماد البلاغى ، وأداة
المشرع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً .

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « ميزان العربية ، والقانون الذى
تُحكَّم به في كل صورة من صورها ^(١) » ، وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ؛ يجمعون
أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ، ركيناً ، في إخلاص نادر ،
وصبر لا يتفد . ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم ؛ من مرض ،
وضعف ، وفقر ، فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه كما كان يقدر على سواهم ،
ولا ينجح في إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح في إغراء ضعاف العزائم ،
ومرضى النفوس ، من طلاب المغام ، ورؤاد المطامع . ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلؤهم
الساعات الطوال ، بل قد يترصد الموت ؛ فلا يقع عليهم إلا في حلقة درس ،
أو قاعة بحث ، أو جلسة تأليف ، أو ميدان مناظرة ، أو رحلة مُحْظرة في طلب
« النحو » . وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ، ولا يذهب بأنارهم
يذهب أرواحهم ؛ إذ كانوا يُعيدون لهذا اليوم عُدَّتته من قبل ؛ فيدونون بحوثهم ،
ويسجلون قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم ؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم ،
ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم ؛ إشراف الأستاذ البارح القدير على
التلميذ الوفى الأمين . حتى إذا جاء أجلهم ودَّعوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن
ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه ، وأنهم خلفوا وراءهم خلفاً
صالحاً يسير على الدرب ، ويحتذى المثال . وربما كان أسعد حظاً ، وأوفر نَجْحاً
من سابقه ، وأسرع إدراكاً لما لم يدركه الأوائل .

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمرهم في ميدانه ،
وتكفَّى الراية نابغ عن نابغ ، وألمعى في إثر ألمعى ، وتسابقوا مخلصين دائبين .
فُرَادى وزرافات ، في إقامة صرحه ، وتشييد أركانه ، فأقاموه سامت البناء ، وطبّد

الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها : "عصور النهضة" ، راسخاً ، قوياً ، من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية ، فاستحقوا منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم ^(١)
هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لرواده ، وإلا كنّا من عصابة الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

٢

وليس من شك أن التراث النحوي والصرفي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذي بذلوه فيها خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يُهَيَأْ للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة ، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم — عليم الله — بغمز « النحو والصرف » بغير حق ، وطعن أئمتهم الأفاضل .
بيد أن « النحو » كبقية العلوم — تنشأ ضعيفة ، ثم تأخذ طريقها إلى النمو ، والقوة ، والاستكمال بخطأ وثيدة أو سريعة ؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم والنمو ، والتشكل بما يلائم البيئة ؛ فتظل الحاجة إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد يعوقها ويحول بينها وبين التطور ؛ فيضعف الميل إليها ، وتفتُر الرغبة فيها . وقد يشتط في مقاومتها ؛ فيرمى بها إلى الوراء ، فتصبح في عداد المهملات ، أو تكاد .

وقد خضع « النحو » العربي لهذا الناموس الطبيعي ^(٢) ؛ فولد في القرن الأول الهجري ضعيفاً ، وحبباً وثيداً أول القرن الثاني ، وشب — بالرغم من شوائب

(١) من ذلك ما قاله العلامة الكبير : « دي بور » في كتابه : تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ونصه — كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريدة ، ص ٤ — :
« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي ، بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق . وهو أثر عظيم يرفع الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »
(٢) هذا النسب صحيح .

خالطته — وبلغ الفسّاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ؛ فلمع من أمته
 نجوم زاهرة ؛ كعبد الله بن أبي إسحاق ، والحليل ، وأبي زيد ، وسيبويه ،
 والكسائي ، والفسّاء ، ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالى أخلافهم — على تفاوت في
 المنهج ، وتخالف في المادة — إلى عصر النهضة الحديثة التي يجري اسمها على الألسنة
 اليوم ، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر الميلادي مبدأ لها . فمن هذا المبدأ أُلح الوهن
 والضعف على « النحو » ، وتماثلت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه
 ما كان مستورا ، وأثقلت من حملة ما كان خفيا ، وزاحمت العلوم العصرية
 فقهرته ، وخلّفت وراءها مبهورا . ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقة من علوم
 الحياة ، وإذا أوقانهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التي برزت
 بعد كون ، ووضحت بعد خفاء — تزهدم فيه ، وتزهدم نفارا منه ؛ وإذا النفار
 والزهد يكرّان على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخما ، والقليل كثيرا ،
 والموهوم واقعا . وإذا معاهد العلم الحديث تزوّرت عنه ، وتجهز بعجزها عن
 استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين
 ويخنع .

والحق أن « النحو » منذ نشأته داخلته — كما قلنا — شوائب ؛ نمت على مرّ
 الليالي ؛ وتغلّلت برعاية الصروف ، وغفلة الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت
 شأنه ؛ وانتهت به إلى ما نرى .

فلم يبق بُدّ أن تمتد إليه الأيدي البارة القوية ، متائلة في تخليصه مما شابه ،
 متعاونة على إنقاذه مما أصابه . وأن تبادر إليه النفوس الوفية للفتها وتراثها ، المعتزة
 بماضرها وماضيها ؛ فتبذل في سبيل إنقاذها ، وحياطتها ، وإعلاء شأنه —
 مالا غاية بعده لمستزيد .

ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا — طوائف من تلك النفوس
 البارة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كلّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فنهّم
 من دُلل للناشئة لغته ، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقة تدريسه ، أو أراحهم
 من زائف العِلال ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه
 المزايا العظيمة الشأن . لكنا — على الرغم من ذلك — لم نر من تصدى للشوائب كلها
 أو أكثرها ؛ يتزعمها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكنته الوسيلة ؛

فيربح المعلمين والمتعلمين من أوزارها . وهذا ما حاولته جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلية ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصلية ، ومظانها الوافية الوثيقة ، وضمنت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ، أديم النظر ، وأجبل الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيها ، حتى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزاياهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنياً صبوراً . ولا أدري مبلغ توفيقى . ولكن الذى أدريه أنى لم أذخر جهداً ، ولا إخلاصاً .

إن تلك الشواذب كثيرة ، ومن حق « النحو » علينا - ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه - أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها . ولكن هذا كله - وأكثر منه - قد عرضنا له في رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، ثم أتممناها بمقالات عشر ، نشرت تباعاً في مجلة : « رسالة الإسلام » ، خلال سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م ، وجاوزت صفحاتها المائة .

على أن هذا لا يعفىنى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رمت من تأليفه ، مستعيناً بخبرة طويلة ناجعة ، وتجربة صادقة فى تعلم النحو ، طالباً مستوعباً ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرساً ، فأستاذاً ورئيساً لقسم النحو والصرف والعروض بكلية : « دار العلوم » ، بجامعة « القاهرة » ، سنوات طوالاً .

٣

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ - تجميع مادة « النحو » كله - وما يتصل به من « الصرف » - فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها . على أن تُقسَّم كل مسألة قسمين ، تقسيمًا فنيًا بارعاً . أحدهما : « موجز » دقيق يناسب طلاب الدراسات « النحوية والصرفية » بالجامعات - دون غيرهم - غاية المناسبة ، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غاية التوفية

الحكيمة التي تسير منها جهنم الرسمية . ومكانه : « أول المسألة » ، وصدرها .
 وبليه الآخر^(١) — بعد نهاية كل مسألة — بعنوان مستقل ؛ هو : « زيادة وتفصيل »
 ويلائم الأساندة والمتخصصين أكمل الملازمة وأتمها ، فتبتدئ « المسألة » —
 ويحانها رقم خاص بها — بتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب الجامعي ،
 الموائمة لقدرته ولنهجه ، ومقرره الرسمي ، ودرجته في التحصيل والفهم ، مع توسّعي
 الدقة والإحكام فيها يقدم له ، نوعاً ومقداراً . فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلت إلى
 بسّط يتطلع إليه المتخصص ، وزيادة يتطلبها المستكمل . كل ذلك في إحكام
 وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب . وبهذا
 التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم مبسرة موائمة في كتاب واحد ، قريبة
 التناول ، لا يكفون في استخلاصها ، ولا يجهدون في السعي وراءها في مناهات
 الكتب المتعددة القديمة ، وقد يبلغون أو لا يبلغون .

٢ — العناية أكمل العناية بلفظ الكتاب وضوحاً ، وإشراقاً ، وإحكاماً ،
 واسترسالاً ، فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقف
 لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابة عنه ، ولا حرص على أساليب
 القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تساورنا في البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل .

أما « الاصطلاحات » العلمية الماثورة المستقرة فلم أفكر في تغييرها ؛ إيماناً
 واقتناعاً بفائدتها ، وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضررها في التغيير الفردي ،
 ووفاء بما لسطوه في تغيير « المصطلحات » أن يكون بإجماع المختصين ،
 المشتغلين بالعلم الذي يحويها .

٣ — اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعدة ،
 وكشف غامضها في سهولة ، وبسر ، واقتراب . لهذا تركت كثيراً من الشواهد
 القديمة ، المرددة بين أغلب المراجع النحوية ، لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية
 الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما ، ولا
 يتسع وقته للسعي وراءها . فإن خلّت من هذا العيب ومن الإبتذال ، ونجملت
 بالوضوح والطرافة ، فقد نستبقها .

(١) في صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ؛ لتكون رمزاً يميز
 صف « الزيادة والتفصيل » من غيرها .

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتل "المكاثرة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب، وفتنة المعنى"، لكنها اختيرت في عصور ثباين عصرنا، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة، والمطالب قليلة، والقصد استنباط قاعدة، أو تأييد مذهب. وكان طالب العلم حافظاً القرآن، مستظهراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية، أو كالمتفرغ. أما اليوم فالحال غير الحال، ووسائل العيش صعبة، والمطالب كثيرة؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرارياً عابراً قبل الدراسة الجامعية. فإن قدر له الدخول في الجامعة^(١)، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية الجديدة سبباً، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية، فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة، لا تمكنه من فهم دقائقها، ولا ترغبه في مزيد، وغايته المستقبل لا ترتبط - في الغالب - ارتباطاً وثيقاً بالضلاعة في هذه العلوم، والتمكن منها؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة، ونقيمها حجباً زائلاً يصعب التغلب عليه، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات.

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع، ولكن يجب ألا ننسى الغاية لإزاء الروعة، أو نغفل القصد أمام المظهر، وإلا فقدنا الاثنين معاً. وفي دروس النصوص الأدبية، وفي القراءة الحرة، والاطلاع على مناهل الأدب الصنف - متسع للأدباء والمتأدبين، يشبع رغبتهم، من غير أن يضيق عليهم ما يبغون من دراسة النحو والصرف، دراسة نافعة، لا تغطي على وقت رصده النظم التعليمية الحديثة لغيرها، ولا تنتهب جهداً وقفته الحياة المعاصرة على سواها.

وإن بعض معلمى اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المعلمين - ليسرّف في اتخاذ تلك الشواهد مجالاً لما يسيبه: «التطبيق النحوي»، ومادة مهياةً لدروسه. وليس هذا من وكدي^(٢) ولا وكند من احتشد للمهمة الكبرى، مهمة: «النحو الأصيل» - وما يتصل به - والتي تنأخض في إعداد مادته إعداداً واقعياً شاملاً، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً، وكتابتها كتابة مشرقة بهية، مع استصفاء أصولها النافعة، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى، ودعوات الإصلاح، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة، وأجيالاً متعاقبة في بلدان متباينة.

(١) وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة - غالباً - أوما في مثواها.

(٢) قصدي وغرضي.

كل هذا ، بل بعض هذا — لا يساير ذلك « التطبيق التعليمي » ، فإنه مدرسي موضعي متغير ، لا يتسم بسمة العموم ، أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال . على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميداناً لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طول الوقت ، وكبير الجهد فى تفسير صعوباتها اللغوية والمعنوية التى أوضحناها . وطلاب اليوم — خاصة — أشد احتياجاً لذلك الوقت والجهد ، كى يذلوها فى تحصيل المادة المقررة القضاضا ، وما يتطلبه مستقبلهم الغامض . كما فاته أن خبر التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكافئ الأداء ، كالشواهد التى نحن بصددنا . وإن مناقشة لنص أدبى كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى — لمى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفادة فى النواحي اللغوية المتعددة ، وأعمق أثراً فى علومها وآدابها — من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة . فليتنا نلتفت لهذا ، ونذكر قيمته العملية . فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون .

هلى أن لتلك الشواهد خطراً آخر ، هى أنها — فى كثير من اتجاهاتها — قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ، فهى معوان على البلبلة اللغوية ، وسيلة للحيرة والشك فى استخلاص القواعد ، وباب للفوضى فى التعبير . وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة ، والمخلصون لها . وعلى الرغم من هذا قد نسجل — أحياناً مع الحبيطة والحذر — بعض الشواهد الغريبة ، أو الشاذة ، وبعض الآراء الضعيفة ، لا لها كائنها ، ولا للأخذ بها — ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيرة ، أو توقف فى فهمها .

٤ — الفرار من العلل الزائفة ^(١) ، وتعدد الآراء الضارة فى المسألة الواحدة ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل ^(٢) : أن يقال :

(١) وفى مقدمتها ما كان تعليلاً لأمر واقع ، ولا سبب له إلا نطق العرب ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وانصب المفعولات — فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وضاد ؛ إذ الوضعيات لا تطل ؛ كما قال أبوحيان وغيره ، ونقله المصنف ١٠ ص ٥٦ ، ونقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .

(٢) لموضوع « التعليل » بحث مستقل فى كتابنا المسى : « اللغة والنحو » بين القديم والحديث . يوضح معناه ، وأنواعه ، وأثاره .

«المطابقة للكلام العربي الناصح»، ومن الآراء أن يقال: «مُسَايَرَة فصيح اللغة وأفصحها». و«القرآن الكريم» - بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات - في مكان الصدارة من هذا؛ لا تقبل في أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربي الذائع. و«الأفصح والفصيح» هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصرفية بأن الخير في اتباع رأى دون آخر، وأن الأفضل إثارة على سواء... أو غير هذا من العبارات الدالة على الترجيح، لا التحريم. وإنما كان الخير وتمام الفضل في إثارة؛ لأنه يسمح الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسمائها، ويوحد بيانهم، ويرمجهم من خلف المذاهب، وبليلة اللهجات، في وقت تنل في اللغة تعلمًا وكسبًا، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة - الأيام القليلة، والساعات المحدودة؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو نريد خلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمود، دون تعصب لبصري، أو لكوفي، أو بغدادي، أو أندلسي... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب الغرض في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبلة في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة - أحيانًا - «بالتعليل»، وبعدد المذاهب، في تيسير مفيد، أو في تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين - وحدهم - ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها - فأكثرها لا يواظبها اليوم كما سبق - ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يفقوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه - في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه^(١).

٥ - تدوين أسماء المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو لإزالة لوم. وفي ذلك التدوين فزع آخر، هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيماء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

(١) في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة، وهو المتن: «الغة والنحو، بين القديم والحديث».

٦- عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف ، فقد تكون الطريقة «استنباطية» ، وقد تكون «إلقائية» ، وقد تكون «حواراً» ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، وبلازمة الموضوع . وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب ، وللأساتذة المتخصصين ، وأن موضوعاته كثيرة متباينة - أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرائنها . على أن تكون الطريقة محكمة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجع من أيسر السبل وأقربها . ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالترغيب ... فما يصاحب هذا من زيف جدل ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل ... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يفرينا بالتسلك به ، أو بتجديد عهده . على أن بحوثهم وطرائقهم قد تنطوى - والحق يقال - على ذخائر غالية وتضم في ثناياها كنوزاً نفيسة . إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشها عسير اليوم أى عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا - .

٧- تسجيل أبواب «النحو» مرتبة ترتيب «ابن مالك» في «ألفيته» المشهورة ، وتدوين كل بيت في مكانه من بابيه . ثم اختيار أنسب مكان له في الهامش ، بعد فراغ من القاعدة وشرحها ، مع الدقة التامة في نقله ، وإيضاح المراد منه في إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبواب والأبيات ، إلا إن خالفت الأبيات في ترتيبها تسلسل المسائل ، ونماسكها المنطقي النحوي والصرفي الذي ارتضيناه في الباب ، فعندئذ نوفق بين الأمرين : ترتيب النظم ، وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ، فنقل البيت من مكانه في «بابه» ، ونضعه في المكان الذي نراه مناسباً من هذا الباب نفسه ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها النظم ، ولا نكتفي بهذا ، فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذي قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ، تأييداً لها - نعود فنذكر في الهامش البيت الذي نقلناه من مكانه ، ونضعه في ترتيبه الأصلي الذي ارتضاه النظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من هامش صفحة كلنا ... وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب «ألفية» ابن مالك ، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما تعلمه في مصر وغير مصر من تملك بعض

المعاهد والكليات الجامعية بها ، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهيمها ، ولتشدد في دراستها ، واستظهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون . وقد نخبرنا لها مكاناً في ذيل الصفحات ، يقتربها من راضيتها ، ويبعدها من الزاهدين فيها . وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه « ابن مالك »

لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ، ولأنه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوعه — أكثر ملاءمة في طريقته ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة ، يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف . . . كما فعل الزعرى في مفصله . وتبعه عليه شراحه . وهذه طريقة حميدة أيضاً . ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً ، فالمتبدأ يلزمه الخبر أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الخبر جملة فعلية ، أو شبه جملة ، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه . والمفعول لا بد له من الاثنين . . . فكيف يتعلم الراغب أحكام المتبدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل ، أو الفاعل ، أو الفاعل كذلك ؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعلل مزية الترتيب الذي اخترناه ، ولا تناسب عصرنا القائم .

٨ — الإشارة أحياناً خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة ، وتلوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة ؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر ، ويضم — بغير عناء — فروعها ، وما تفرق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة . ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة ، وإنما نذكره ونذكر معه الجزء والمسألة . ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها ، وهو : « م » اختصاراً ، ويليه رقمها ؛ كما نرمز للصفحة بالحرف : « ص » وبعده رقمها . والجزء بالحرف : « ج » .

والسبب في الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير ، وإن تعددت الطبعات ، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائماً ؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه .

والله أرجو خالصاً أن يجعل الكتاب نافعا لغة القرآن ، عوناً لطلابها ، محققاً الغاية النبيلة التي دعت لتأليفه ، والقصد الكريم من إعداده .

المسألة الأولى :

الكلام ، وما يتألف منه .

الكلمة - الكلام (أو : الجملة) - الكلم - القول .

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرف النحويين ؟

الكلمة :

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً ، (وهي : ^(١) أ - ب - ت - ث - ج . . .) ، وكل واحد منها رمز مجرد ، لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر . فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : « الكلمة » ، فاتصال الفاء بالميم - مثلاً - يوجد كلمة : « فمم » ، واتصال الميم بالياء فالنون ؛ يوجد كلمة : « عين » ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : « منزل » . . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرابعة - وغيرها ^(٢) - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض ^(٣) .

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى ،

(١) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : « الهمة » وليس الألف التي تحمل الهمزة فوقها ، لتظهرها بارزة لا تختفي ، ولا تختلط بغيرها ، فشان الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة في كتابة بعض الكلمات . أما الألف الأصلية ، فكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة ، حتى لقد اندمجت - بسبب سكوتها ، واستحالة النطق بها منفردة - في اللام ، وصارت : « لا » مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد .

(٢) لا تزيد أحرف الاسم على سبعة ؛ نحو : « استغفار » . ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : « استغفر » ، ولا أحرف الحرف على خمسة ؛ نحو : « لكن » ، باعتبارها كلمة واحدة - على الأصح - مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً . ومن النحاة من يجعل : « حيثما » كلمة واحدة ، ويمدحها من الحروف . ورأيه ضئيف مردود . - انظر « ج » ص ٧١ - .

(٣) لهذا تسمى الحروف الهجائية : « بحروف المباني » ؛ لأن الكلمة تنهى وتكون صيغتها منها ؛ فهي أساس بنية الكلمة . وهي غير « حروف الربط » التي سبقت في ص ٦٦ ، ومنها : « حروف المعاني » . انظر الوافي - أول

لكنه معنى جزئى ، (أى ، مفرد) ، فكلمة : « فم » حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين . أما حصول أمر من ههنا الشيء ، أو عدم حصوله . . . ، أما تكوينه ، أو وصفه ببناء أو إعراب^(١) . . . أو دلالة على زمان أو مكان ، أو معنى آخر . . . — فلا نفهمه من كلمة : « فم » وحدها . وكذلك الشأن فى كلمة : « عين » ، و « منزل » وغيرهما من باقى الكلمات المفردة . ولكن الأمر يتغير حين نقول : « الفم مفيد » — « العين نافعة » — « المنزل واسع النواحي » ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ، (أى : غير مفرد) ، لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حد كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً ينشأ عنه « معنى مركب » . فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ، هو : « اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض » ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التى لكل لفظ منها معنى جزئى .

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التى : « يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكفى بها » . وهذه الفائدة — وأشباهاها — وإن شئت فقل : ههنا « المعنى المركب » ، هو الذى يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ، فهو : « المعنى المركب » ، أو : « المعنى التام » ، أو : « المعنى المفيد » ، أو : « المعنى الذى يحسن السكوت عليه » . . . يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكفى به ، فلا يستزيد من الكلام . بخلاف « المعنى الجزئى » ، فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه ، لعلمه أنه لا يعطى السامع الفائدة التى ينتظرها من الكلام . أو : لا يكفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد . فكلاهما أمام الكلمة المنفردة — (مثل : باب ، أو : ريمان ، أو : سماء ، أو : مواها —) لا يقنع بها .

(١) يقول الخضرى — ص ١ ج ٢ أى باب : الإضافة — مانعه : « إن الكلمة قبل التركيب — أى قبل تركيبها مع غيرها . — لا صيغة ولا مبنى ، فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها »^{١٥}
فلا يصح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها فى جملة — كما سبق ، وكما سيجىء فى ص ٧٥ — وهناك كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتى سيجىء فى « ج » من ص ١٠٦ وتفصيل للكلام عليها فى « ج » ٣ باب التثنية ١١٤ ص ٤٥٢ .

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، — برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى « كلمة » بدونه — ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد .
 بما تقدم نعلم أن الكلمة هي : (اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل على معنى جزئى ؛ أى : « مفرد » ^(١) . فإن لم تدل على معنى عربى وُضِعَتْ لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت .

الكلام (أو: الجملة) :

هو : « ما تتركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل » . مثل :
 أقبل ضيف . فاز طالب تبيه . لن يهمل عاقل واجباً . . . ^(٢)
 فلا بد في الكلام من أمرين معاً ؛ هما : « التركيب » ، و « الإفادة المستقلة »
 فلو قلنا : « أقبل » فقط ، أو : « فاز » فقط ، لم يكن هذا كلاماً ؛ لأنه غير
 مركب . ولو قلنا : أقبل صباحاً . . . أو : فاز في يوم الخميس . . . أو : لن

(١) وهي واحدة : « الكلم » وقد يراد منها : « الكلام » ؛ طبقاً للملاحظة الآتية في ص ١٧ واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ؛ تحقيقاً مثل : شمس - قمر - كتاب . . . ، أو تقديرأ ؛ كالضمير المستتر . (راجع الأشعري والخضري) .

(٢) (١) إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو تابعة لشيء آخر — كجملة الشرط — لا جوابه — فإنها لا تسمى جملة خبرية ؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذى كانت مستقلة فيه . فإذا صارت صلة ، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها : « خبرية » ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها . بل هي لذلك لا تسمى : « كلاماً » ولا « جملة » ؛ لعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى ومثلها الجملة الواقعة خبراً ، فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة ؛ إذ ليس لها كيان معنوى مستقل .

— كما سيبيء عند الكلام على صلة الموصول رقم ٠ من هامش ص ٣٧٤ وله إشارة في رقم ٤ من هامش

ص ٤٦٦ — .

(ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذى شرحناه فصارت علماً على شيء معين ؛ فإنها في حالتها الجديدة لا تسمى جملة . ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم ؛ مثل : فتح الله — زاد المجد — بهر النور — الحسن كامل — . . . فكل واحدة من هذه الألفاظ كانت في أصلها جملة خبرية ، ثم صارت بعد التسمية بها نوعاً من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول ؛ فتحولت مفردة بالوضع — راجع شرح المفصل ج ١ ص ١٨ معنى : التكليم — .

يهمل واجبه . . . ، لم يكن هذا كلاماً أيضاً ، لأنه — على رغم تركيبه — غير مفيد فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع . . .

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرين في النطق ، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ، كأن تقول للضيف : تفضل* . فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهي : تفضل*^(١) ، والأخرى مستترة ، وهي : أنت*^(٢) . ومثل : « أسافر » . . . أو : « نشكر » أو : « تخرج » . . . وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاماً ، وإن كان ظاهره أنه مفرد . هذا ، ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : « أ » الجملة الأصلية . وهي التي تقتصر على ركني الإسناد (أى : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل) « ب » الجملة الكبرى ، وهي ما تتركب من مبتدأ مع خبره جملة اسمية أو فعلية ؛ نحو : الزهر رائحته طيبة ، أو : الزهر طابت رائحته . « ج » الجملة الصغرى : وهي : الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ .

الكَلِم :

هو : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد . فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر — القطن محصول أساسي في بلادنا . وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات . . .

القول :

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً ، سواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد . فهو ينطبق على : « الكلمة » كما ينطبق على : « الكلام » وعلى : « الكلم » . فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق : « القول » ويصح أن يسمى : « قولاً » على الصحيح ، — وقد سبقت الأمثلة — . كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تم بهما المفائدة ؛ مثل :

(١) فعل أمر .

(٢) فاعله . وما كان الكلام هنا مفيداً ولا يظهر منه في النطق إلا الفعل ، والفعل ، لا يدل له

من فاعل — وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة .

إنَّ مصر . . . - أو : قد حضر . . . - أو : هل أنت . - أو : كتاب على^(١) . . .
فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : « كلمة » ، لأنه ليس
لفظاً منفرداً ، ولا يصح أن يسمى : « كلاماً » ، لأنه ليس مفيداً .
ولا : « كلمة » ، لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات ، وإنما يسمى : « قولاً » .

...

« ملاحظة » : يقول أهل اللغة : إن « الكلمة » واحد : « الكلم » . ولكنها
قد تستعمل أحياناً^(٢) بمعنى : « الكلام » ، فتقول : حضرت حفل تكريم الأوائل ؛
فسمعت « كلمة » رائعة لرئيس الحفل ، و « كلمة » أخرى لأحد الحاضرين ،
و « كلمة » ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين . ومثل : اسمع مني « كلمة »
غالية ؛ وهي :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم
فطالما استعبد الإنسان إحصان
فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو : « الكلام » ، وهو استعمال فصيح ،
يشجع على السنة الأدباء وغيرهم .
وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف^(٣) .

(١) وهذا هو المركب الإنشائي . ومثله : المركب الوصفي ، نحو : « رجل شجاع .. » ، والمزجي ،
نحو : سيويه . . . ويلحق به العددي ، نحو : خمسة عشر .
(٢) مجازاً .

(٣) سيبي . تفصيل الكلام على الثلاثة في ص ٢٦ - أما اسم الفعل الذي اعتبره بعض النحاة قسماً
وايماً ، فالتحقيق أنه داخل في قسم : « الاسم » - كما سيبي . في باب الخالص ج ٤ م ١٤١ - .
وقد نلص ابن مالك في ألفيته ما سبق بقوله :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفْرِدٌ كَأَسْتَقِيمُ وَ(اسْمٌ) ، وَ(فِعْلٌ) ثُمَّ (حَرْفٌ) : الْكَلِمُ
وَاحِدُهُ : « كَلِمَةٌ » وَ « الْقَوْلُ » عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

يريد : أن « الكلام » عند النحاة هو : اللفظ المفيد (ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً ؛ كاستقم)
« والكلم » ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف . ، وواحد : « كلمة » . و « القول » يشمل بمعناه
كل الأقسام ؛ (فكلمة : عمٌّ ، وأصلها : عمٌّ) فعل ماضٍ . والكلمة قد يؤم بها الكلام ، أي : يقصد إطلاقها
على الكلام بمعناه الذي سبق .
أما اللفظ فقد سبق تعريفه في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

زيادة وتفصيل :

تعود النحاة — بعد الكلام، على الأنواع الأربعة السابقة — أن يوازنوا بينها موازنة أساسها : « علم المنطق » ويطلبوا فيها الجدل المرقق ، مع أن الموضوع غنى عن الموازنة ؛ لبعد صلتها « بالنحو » ، وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم . . . (وقد يكون الخير في الاستغناء عنه) .

(١) يقولون : إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمفرقة أوسعها شمولاً ، وأكثرها أفراداً — تدل على أن : « القول » هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه يشتمل وينطبق عليها جميعاً ، وعلى كل فرد من أفرادها . أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصة به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : « كلمة » أو : « كلام » أو : « كسليم » — يصدق عليه أنه : « قول » ، ويُعَدُّ من أفراد : « القول » ، ولا عكس .

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفاضة تامة منهما ؛ مثل : « إن حضر » . . . « ليس حامد » — « ليت مصر » . . . — « سيارة رجل » . . . فتل هذا يسمى : « قولاً » ولا يصح أن يسمى : « كلمة » ، ولا « كلاماً » ، ولا « كسلياً » . ومن هنا يقول النحاة : (إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثة عموماً مطلقاً ، وإن كل نوع من الثلاثة أخص من القول خصوصاً مطلقاً . . .) يريدون بالعموم : أن « القول » يشمل من هذه الأنواع وأفرادها أكثر من غيره . ويريدون « بالإطلاق » : أن ذلك الشمول عام في كل الأحوال ، بغير تقييد بحالة معينة ؛ فكلمنا وجد نوع منها وجدَّ أن « القول » ؛ يشملُه وينطبق على كل فرد من أفرادِه — دائماً — .

وأما أن كل نوع أخص — وأن هذا الخصوص مطلق — فلأن كل نوع من الثلاثة الأخرى لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفة بقدر ما يشملُه « القول » ولا ما يزيد عليه . وأن هذا شأنه في كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتي :

كتب : كلمة ، ويصح أن تسمى : « قولاً » وكذلك كل كلمة أخرى .
كتب على : كلام ، ويصح أن تسمى : « قولاً » . وكذلك كل جملة

مفيدة مستقلة بمعناها ، مكونة من كلمتين . — أو أكثر كما

سيجيء —

قد كتب صباحاً : ككلم ، ويصح أن يسمى : «قولا» وكذلك كل تركيب
يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد .

كتب على صباحاً : ككلم أيضاً ، ويصح أن يسمى : «كلاماً» ، أو : «قولا» ،
وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع
الإفادة المستقلة .

كتاب على : يسمى : «قولا» فقط . . . وكذلك كل تركيب يشتمل
على كلمتين فقط من غير إفادة .

فالقول منطبق على كل نوع من الثلاثة ، وصادق على كل فرد من أفراد
الأنواع الثلاثة .

وقد يوضح هذا كلمة أخرى ، مثل : «معدن» ، فإن «المعدن» أنواع
كثيرة ، منها الذهب ، والفضة ، والنحاس . . . و . فكلية «معدن» أهم من
كل كلمة من هذه الكلمات عموماً مطلقاً ، وكل نوع أخص منه خصوصاً
مطلقاً ؛ لأن كلمة «معدن» بالنسبة للذهب — مثلاً — تشمل ، وتشمل نوعاً
أو أكثر غيره — كالفضة — . أما الذهب فمقصود على نوعه الخاص ، فالمعدن
عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر . والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعاً
واحداً . و «المعدن» عام عموماً مطلقاً ؛ لأنه ينطبق دائماً على كل فرد من أفراد
نوعيه أو أنواعه ، وهذا في كل الحالات .

• • •

(ب) ثم تأتى الموارنة بين «الكلم» و «الكلام» فتدل على أمرين :
أحدهما : أن «الكلم» و «الكلام» يشتركان معاً في بعض الأنواع التى
يصديق على كل منها أنه : «كلم» وأنه : «كلام» — ؛ فيصح أن نسميه بهذا
أو ذاك ؛ كالعبارات التى تتكون من ثلاث كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح
لأن يسمى : «كلاماً» أو : «كلماً» . وكالعبارات التى تتكون من أربع كلمات
مفيدة ، فإنها نوع صالح لأن يسمى : «كلاماً» أو : «كلماً» وكذلك كل
جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة .

ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر ،

فيضير أعم من نظيره أنواعاً ، وأوسع أفراداً ، مثال ذلك : أن « الكلم » وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيدة ، مثل : (أنت خير مرشد) أم غير مفيدة ، مثل : (لما حضر في يوم الخميس) فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعاً وأفراداً ؛ فهو أخص .

لكن « الكلام » - من جهة أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه « الكلم » كالنوع الذى يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : « أنت عالم » وهذا يجعل الكلام أعم . وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص .

فخلاصة الموازنة بين الاثنين : أنهما يشتركان حيناً في نوع (أى : في عدد من الأفراد) . ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر يتفرد به دون نظيره ؛ فيضير به أعم وأشمل . فكل منهما أعم وأشمل حيناً ، وأخص وأضيق حيناً آخر . ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : « إن بينهما للعموم من وجه ، والخصوص من وجه . » أو : « بينهما العموم والخصوص الوجهى » .

يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حيناً في بعض الحالات ، ويتفرد كل منهما في الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضاً ؛ فكلهما أعم وأخص معاً . وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه ؛ - كما سلف - فيجتمعان في مثل : (قد غاب على . . .) ويتفرد الكلام بمثل : (حضر محمود . . .) ، ويتفرد الكلم بمثل : (إن جاء رجل . . .) فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهة اللفظ ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين .

و « الكلام » أعم من جهة اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر . وأخص من جهة المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد .

(هـ) أما موازنة « الكلمة » بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعاً (١) .

شيء آخر يعرض له النحاة بمناسبة : « كلم » ، يقولون :
إننا حين نسمع كلمة : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها

(١) وقد سبق - في ص ١٨ - أن « القول » أعم الأنواع جميعاً .

من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمة تدل على جماعة لا تقل أفرادها عن ثلاثة ، وقد تزيد .
ثانيهما : أن لهذا الجمع - في الأغلب - مفرداً نعرفه من اللغة ؛ هو : رجل ،
كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : «كَلِمٌ» نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعة من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد
تزيد ؛ (لأن «الكَلِم» في الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو
من هذه الجهة يشبه الجمع في الدلالة العددية ؛ فكلاهما يدل على ثلاث ، أو
أكثر) .

ثانيهما : أن «الكلم» مفرداً نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث في آخره ؛
فيصير بزيادتها - وموافقة اللغة - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على
الجمع ، فتكون : «كلمة» هي مفرد : «الكَلِم» ؛ مع أنهما متشابهان في
الحروف ، وفي ضبطها ، ولا يختلفان في شيء ؛ إلا في زيادة التاء في آخر :
«الكلمة» - بموافقة اللغة - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس
بين الجموع ما ينقلب مفرداً وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال
تاء التأنيث بآخره . ولذلك لا يسمونه جمعاً ، وإنما يسمونه : «اسم جنس^(١)
جمعياً^(٢)» . ويقولون في تعريفه :

«لأنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث - غالباً -
صار مفرداً» . أو هو : «ما يَفْترَقُ بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث
- غالباً - في آخره» . ومن أمثله : تفاح وتفاحة - عنب وعنبية - تمر وتمرة -

(١) سيجي تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ؛ وعلم الشخص ، في مكانه الخاص
من باب : «العلم» ص ٢٨٨ ؛ هنا ، وفي باب : «النكرة والمعرفة» (ص ١٧٢-١٧٣) . ونعرف أن النكرة
(أي : اسم الجنس) إن قصد بها معين فهي النكر المقصودة ، وإلا فهي النكرة غير المقصودة . ولكل منهما
أحكامه الخاصة ، ولا سيما عندئذ (كاسيجي في باب النداء ، أول ج ٤) .

(٢) صفة لكلمة اسم ، حتماً ؛ لأن الاسم هو الذي يدل على الجمعية ؛ فلا يكون اسم الجنس
الجمعي إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى . وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعي
يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيتة وجمعه في أغلب أحواله عند فريق من النحاة ، غير سيجي ومن معه
- كما جاء في الجمع ، باب جمع التكسير - . فالمراد من وصفه بالجمعي : تأكيد أنه لا يراد به واحد
ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة . وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق
عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع (راجع الصبان ، باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : «من غير
ما مضى ومن خاص» حيث الكلام على مفرد ، «فرزقي» (ثم أنظر ص ٢٢ ورقيم ٢ من هامش ص ٢٤) .

شجر وشجرة — وهذا هو النوع ^(١) الغالب ، كما أشرنا .

وهناك نوع يَفَرِّق بينه وبين مفردة بالياء المشددة ، مثل : عرب وعربي —
جُنْد وجندي — رُوم ورومي — تُرْك وتُرْكِي .

وقد يَفَرِّق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه ، لافي مفردة ، مثل كَمَأة ،
وكم ^(٢) .

(١) هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف — وكذلك إن أخبر عنه ،
أوحاد عليه ضمير ، أو إشارة . . . — جازى صفته : إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ،
أو : مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخل منقعر) و (أعجاز نخل خاوية)
ولما جمع الصفة جمع تكسير أوجع مؤنث سالماً ، نحو قوله تعالى : (السحاب الثقال . . .) وقوله :
(والنخل باسقات) ومثل : الصفة الخبر ، والإشارة إليه . . . والضمير العائد عليه — كما أسلفنا — .
وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، في باب العدد . وقد تخيرنا أقوى الأوجه .

ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في : المصباح المتبوع ، مادة : « النخل » ونصه الحرفي :

« النخل : اسم جمع (كذا يقول) الواحدة : « نخلة » . وكل جمع بينه وبين واحده الماء (يريد :
قاه التأنيث المربوطة) قال ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هي القرة ، وهي البقر ،
وهي النخل ، وهي البقر . . . وأهل نجد وتميم يذكرون ؛ فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفي
التنزيل : (نخل منقر — نخل خاوية) وأما النخل — بالياء — فمؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك . اهـ .
لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير ، وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ
أنه جعل « النخل » اسم جمع . فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد :
اسم جنس جمعي ؟

وما يؤيد ما تخيرناه أيضاً ما جاء في كتاب : « بساتين فؤاد المميز » — تأليف : الفيروزي بادى ، صاحب :
« القاموس المحيط » — في البصرة ١٠٦٧ ونصه عند الكلام على كلمة : « بتيان » : (« البتيان : واحد
لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بتيانة » على حد : « نخلة ونخل » . وهذا النحو من الجمع
يصح تذكيره وتأنيثه) اهـ . ومن التذكير قوله تعالى : (السماء مستطير به) على اعتبار أن « السماء »
اسم جنس جمعي ، مفردة : سماء .

وهناك مواضع أخرى للاختلاف ، نجدها في رقم ٦ من ص ٢٦٥ (حيث الكلام على الصورة السادسة
من صور مطابقة الضمير لمجمعه ، وعدم مطابقتها) ثم رقم ٤ من هامش ص ٣٢١ ثم ص ٤٥٧ وما بعدها .
هذا ، ولا يفرق في اسم الجنس الجمعي بين مذكرة ومؤنثة الحقيقيين بالتاء المربوطة ؛ فلا يقال :
— في الغالب — حامة أو بطة ، لمؤنثة المفردة . وحمام ، وبطة ، للمذكر المفردة ؛ متناً للالتباس ، وإنما يؤنثونه
بالصفة فيقال : حامة أنثى ، وحامة ذكر ، وبطة أنثى ، وبطة ذكر . ولهذا الحكم تكملة — نجدها
في باب « التأنيث » ج ٤ م ١٦٩ .

أما تأنيث عامله أكان الكلام عليه باب (الفاعل ج ٢ ص ٧٤ طبعة ٣ وما بعدها م ٦٦ ثم ١٠١
ص ٨٢ من الترياق والتفصيل ، بعد تلك الصفحات) .

(٢) اسم فاعل صرولي .

ولهم في اسم الجنس الجمعي - من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة ، أو أنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربة ومجادلات عنيفة ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير في الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير^(١) . وهو رأى فيه سداد ، وتيسر ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، وأحكامها السليمة .

هذا من جهة الجمع أو عدمه . بقى الكلام في المراد من : « اسم الجنس » والمعنى الدقيق له . وفيما يلي إشارة موجزة إليهما^(٢) :

إن كلمة مثل كلمة : « حديد » تدل على معنى خاص ، مدلوله هو : تلك المادة المعدنية المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا . فمن أين جاء لنا فهمه ؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره في باطنه ؟

رأينا قطعة من الحديد أول مرة ، ثم قطعة أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثة ، فرابعة ، فخامسة ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع في شئوننا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعاً من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبة على عقولنا ، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف .

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر (أى : من صنف آخر) كالذهب ، ولم نكن استعملناه في شئوننا - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج ؛ فوضعنا للجنس الأول اسماً هو : « الحديد » ، ووضعنا للجنس الثاني اسماً يخالفه هو : « الذهب » . فالحديد اسم لذلك الجنس (الصنف المعروف) ، وكذلك « الذهب » ، وغيرهما من أسماء الأجناس . . . وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة : « الذهب » أو « الحديد » ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً ، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص ، من غير ربط - في الغالب^(٣) - بينها وبين شيء آخر من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما . وهذا الفهم العقلي المحض هو ما يعبر

(١) راجع الأستاذي ، وهامش الصريح ، وشرح الشفوع عند الكلام على المسألة المذكورة . في باب : « الكلام »

(٢) أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فكانهما ص ٢٨٨ من باب العلم ، (في النكرة والمعرفة) .

(٣) لأن اسم الجنس الإحادي الذي سيجي الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفراد .

عنه : بأنه « إدراك الماهية المجردة » ، أى : « إدراك حقيقة الشيء الذهنية ، وصورته المرصومة في العقل وحده » ، يريدون بذلك : (المعنى الذى يفهم من الكلمة فهماً عقلياً مجرداً - فى الغالب - أى : بعيداً عن عالم الحس) ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه ، أو غير المصنوعة ، والى تساعد فى إيضاح المراد منه ^(١) .

ومثل كلمة : « حديد » غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضة ، رجل ، خشب ، طائر . . .

ثم إن هذا الجنس (أو : الماهية المجردة ، والحقيقة الذهنية البحتة) ثلاثة أنواع ، لكل منها اسم :

الأول : اسم الجنس الجمعى ^(٢) ، وقد سبق ^(٣) .
الثانى : اسم الجنس الإفرادى ، وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية (أى : من الحقيقة الذهنية) من غير اعتبار لافضة أو الكثرة . (مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء) ، فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلاً أم كثيراً .

والثالث : اسم الجنس الآحادى ، وهو : الذى يدل على الماهية (أى الحقيقة الذهنية) تمثلة فى فرد غير معين من أفرادها ، ولا يمكن تصورهما في العقل إلا

(١) انظر رقم ١ من هامش صفحتى ٢٠٦ و ٢٨٨ .

(٢) قد أوضحن المراد من كلمة : « اسم » من كلمة : « جنس » وأشرنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمة « جنس » هى صفة : لـ « اسم » حتماً ، وليست صفة : لـ « جنس » .

(٣) قد يقال : إن اسم الجنس - مطلقاً - يدل : « على الماهية المجردة » ، (أى : الحقيقة الذهنية البحتة) ؛ طبقاً للرأى المختار ، وهذه الماهية المجردة (أو الحقيقة الذهنية البحتة) كتلة واحدة متساكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انقسام بعضها إلى بعض ، ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة ، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة . ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به ، وذرات يقوم عليها كيانه التام الذى يتفرد به . فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعى الذى يدل على أفراد - لا على أجزاء ، وذرات - لا تقل عن ثلاثة - . وقد تزيد كما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - فى هذه الدلالة المدددة الحتمية متافاة واضحة للدلالة الأصلية التى يقوم عليها اسم الجنس ، وتعارض " جل " بين الأصل وأنواعه .

أجاب الرضى : بأن اسم الجنس موضوع فى أصله لماهية من حيث هو ثم استعمل فى الجمع ، فهو اسم « جنس وضماء » ، جمعى « استعمالاً » . ثم قال الصبان : والأولى أن يقال : إنه غلب استعماله فى ثلاثة لأفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك .

...
...
بتخيّل ذلك الفرد غير المعين ، واستحضار صورة له في الذهن ؛ مثل : أسامة
للأسد^(١) .

• • •

ملاحظة : يُردّد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة :
« القاعدة » ويذكرونها في المناسبات المختلفة ، فما تعريفها ؟
قالوا : « القاعدة - وجمعها : قواعد - هي في اللغة : الأساس ، وفي
الاصطلاح : (حُكْمٌ كُلِّيٌّ منطبق على جميع جزئياته (أفراده) ؛ لِيُعْرَفَ
أحكامها منه) .

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف في مراجعهم ومطولاتهم - عارض -
- بحق - بعض النحاة في كلمة : « حُكْمٌ » ، مفضلاً عليها كلمة « قضية »
كليّة ، بحجة أن القاعدة في مثل قولنا : « كل فاعل مرفوع » تشمل « المحكوم
به » ، و « المحكوم عليه » ، و « الحُكْمُ » الذي هو « الرفع » ، هنا ، فلا بد
أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على « الحُكْمِ » .

وقد دُفِعَ الاعتراض : بأن الاختصار على « الحُكْمِ » في ذلك التعريف
الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من الهجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهو الحُكْمُ -
على القضية الكلية التي هي اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم^(٢) .

• • •

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ ، وص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) راجع في كل ما سبق عن « القاعدة » شرح التصريح وحاشية ياسين عليه ، ج ١ باب : الضمير ،
أولى الفصل الخاص باتصال الضمير . وجاء في « المصباح المنير » في مادة : « قعد » ما نصه :
(القاعدة في الاصطلاح بمعنى : الضابط ؛ وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته) ، وهذا التعريف
أحسن ؛ تخلّوه من الاعتراضات الموجهة للآخر ...

المسألة الثانية :

الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف

الاسم : كلمة تدل بلماتها^(١) على شيء محسوس ، (مثل : بيت ، نحاس ، جمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد ...) أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ (مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نبيل ، نبوغ ...) وهو في الحالتين لا يقترن بزمن^(٢) .

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن للكلمة « اسم » .

العلامة الأولى : الجر ، فإذا رأينا كلمة مجرورة لداعٍ من الدواعي النحوية عرفنا أنها اسم ؛ مثل : (كنت في زيارة صديق كريم .) فكلمة : « زيارة » اسم ؛ لأنها مجرورة بحرف الجر « في » ، وكلمة : « صديق » اسم ؛ لأنها مجرورة ، إذ هي « مضاف إليه » ، وكلمة : « كريم » اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لما .

العلامة الثانية : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون في آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : (جاء حامدٌ - رأيت حامداً -

(١) أى : من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى .

(٢) لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم تذكر ما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ سأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رُمان » - مثلاً - لكأننا الكلمة : « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ يدل على تلك الفاكهة . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة ، دون غيرها . فمتدنا شيئاً ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد . وبامتناء ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة . وإن شئت فقل : إنه اسم هو معناه وسماه ، وإن هذا المعنى والنسب له اسم ، هو : « الرمان » فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تميزه ، وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الإشارة ، والغرض من اتخاذها ؛ فهو مدلولها ومرادها ؛ أى : هو المسى بها ، وبهى الاسم الذى يميزه من غيره ، ويحدده ، فلا يختلط بسواه . وبني ثبوت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متخضراً في ذاته كل أوصاف المسى ؛ فهو مع سماء كالصورة التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة وبمضمونها كاملة . وبمثل ما سبق يقال فى كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحياناً بأنه : « ما يدل على مسى فقط » ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر .

ولهذا الكلام أمثلة متعددة فى ج ٤ ص ١٣٧ - من الطبعة الثانية - م ١٤١ رقم ١ من هامشها . يلب : أسماء الأفعال - .

ذهب إلى حامد) . (طار عصفورٌ جميلٌ - شاهدت عصفوراً جميلاً -
استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ . . .) ، وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء .

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهها كما يكتبها علماء العروض هكذا :
(حامدُنْ - حامدَنْ - حامدِنْ) . (عصفورُنْ جميلُنْ . . . -
عصفورَنْ جميلَنْ . . . - عصفورِنْ جميلِنْ . . .) ، أى : بزيادة نون
ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث زينةً خاصاً ؛ وتغيماً عند النطق بها . ولهذا
يسمونها : «التنوين» ، أى : التصويت والزيم ؛ لأنها مبيه . ولكنهم عدلوا عن
هذا الأصل^(١) ، ووضعوا مكان «النون»^(٢) رمزاً مختصراً يفتى عنها ، ويدل - عند
النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والضمة
الثانية ، والكسرة الثانية . . . على حسب الجمل . . . ويسمونه : «التنوين» ،
كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن «النون» ؛
فحذفوها في الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنطق بها عند وصل بعض الكلام
ببعض ، دون الوقف .

وما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة^(٣) ، تلتحق آخر الأسماء لفظاً ،
لا خطأ ولا وقفاً^(٤) .

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة^(٥) ، مثل : (يا محمدُ ، يا سعيد

(١) اختصاراً ؛ ونمّا للخط بين هذه النون الزائدة وبغيرها من النونات الأخرى ، الزائدة والأصلية .
(٢) راجع شرح الفصل (ج ٩ ص ٢٥) في الكلام على «التنوين» حيث تراءى كثيراً «بالنون»
كافي الألف السالفة . . .

(٣) لى : ليست من أصل بنية الكلمة ، ولا من حروفها الأصلية ؛ لأن هذه النون - وإن كانت
حرفاً واحداً - تعد كلمة كاملة ، وتدخل في قسم الحرف المعنى المديد من أقسام الكلمة الثلاثة ، فتلها مثل وأو
الطيف ، طائه ، وباء الجمر ، وثائه . . . وبغيرها من «حروف المعاني» التي سيجيء الكلام عليها في عاشر
ص ٩٦ وص ٧٠ وفي الجزأين ص ٧٨٢ و ٢٢٩ (أول باب: الظرف) ويبين على هذا تعليقات لبعض الأحكام ؛
كتملهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة ، ولا يصح الفصل بكلمة بين
المضاف والمضاف إليه ، وهما شيان متلازمان . إلا بعض حالات يصح فيها الفصل بينهما ، وبعضها
في باب : «الإضافة» (ج ٣) .

(٤) سيجيء في المسألة الثالثة : (ص ٧٣) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع .
(٥) لأن المنادى «مفعول به» فقولك : «يا محمد» هو بمثابة قولك : «وأمر محمد» فهو مفعول به
حقيقة ، أو تقديرأ - تبعاً لخللات الذي سجله الصبان وغيره ، في هذا - والمفعول به لا يكون
إلا اسماً . وكان الأوضح والأنسب أن يقال : «أن تكون الكلمة مفعولاً به» كما يرى بعض النماة - فتكون
هذه العلامة هي الإشارة على اسمية الضمير : «إياك» وأخواته ، مما يكون «مفعولاً به» ، ولا يكون «منادى» .

الضعيف). (يا فاطمة، أكرمي أهلك)، فنحن ننادى محمداً، وفاطمة. وكل كلمة نناديها هي اسم، ونناديها علامة اسميتها^(١).

العلامة الرابعة: أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل)^(٢) مثل: العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة: أن تكون الكلمة منسوباً إليها - أى: إلى مدلولها - حصولُ شيء، أو عدم حصوله، أو مطلوباً منها إحداثه، مثل: (هذا سافر) - (محمود لم يسافر) - (سافر يا سعيد) فقد تحدثنا عن «هذا» بشيء نسبناه إليه. هو: السفر، وتحدثنا عن «محمود» بشيء نسبناه إليه؛ هو عدم السفر، وطلبنا من «سعيد» السفر. فالحكم بالسفر، أو بعدمه، أو بغيرهما، من كل ما تم به الفائدة الأساسية يسمى: «إسناداً»، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره... فالإسناد هو: إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه.

هذا، واللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك، يسمى: «مستنداً إليه». (أى: منسوباً إليه الفعل، أو الترك، أو طلب منه الأداء)، أما الشيء الذي حصل وقوع، أو لم يحصل ولم يقع، أو طلب حصوله - فيسمى: «مستنداً»، ولا يكون المستند إليه إلا اسماً. والإسناد^(٣) هو العلامة^(٤) التي دلت على أن المستند إليه اسم^(٥).

(١) إذا رأينا حرف النداء داخلاً في الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل، أو: الحرف، في نحو: يا... ادخل الحجرة - يا... ليترك نحر الميماء)، فإنه يكون في الحقيقة داخلاً على نداء محذوف، لعب بلاغي. أو: تكون «يا» حرف تنبيه؛ وليست حرف نداء. وصحى البيان في أول الجزء الرابع: (باب: النادى).

(٢) زائدة كانت أم أصيلة (إلا الاستغماية عند من يستعملها في الاستغمام، والموصولة عند من يميز دخولها على الفعل) وهذه العلامة تدعى الحكم على كلمة: «المُعزَّى» - أي: اسم، وهي كلمة مؤنفة، لم نعلم مشهوراً في الجاهلية، وهـ «أل» في أولها زائدة لازمة لا تفارقها وتذكرها: الأعر.

(٣) انظر ما يتصل بهذا في «ج» ص ٣٠.

(٤) هذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على ضائقة الرفع؛ كالتاء، وا، وأنا. وعلى ما استغماية، والموصولة...

(٥) أشار ابن مالك في ألفيته إلى تلك العلامات بقوله:

بِالْحَرْ وَالْتَّنْوِينِ، وَالنَّدَا، وَأَنَّ وَمُسْتَدٍ - لِإِلَاسْمٍ تَمَيِّزٌ حَصَلَ
أى: حصل تمييز للاسم من غيره: (بالجر، والتنوين، والنداء، وأل، ومسته... أى: إسناد) والإسناد هو الذي يدل على أن الضائقة المرفوعة أسماء، مثل: «أنا» كتبت رسالة - كما تقدم...

زيادة وتفصيل :

(ا) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فالعلامة قد تصلح لبعض منها ، ولا تصلح لبعض آخر ، كالجذر ، فإنه يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء ؛ ولكنه لا يصلح لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : « قَطُّ » و« عَوَّضَ » . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة ، ولا يصلح لكثير من المبنيات (مثل : هذا) وكالتداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للتداء ؛ مثل : يا فُلُّ (أى : يا فلان) ويا مَكْرَمَانَ للكریم الجواد ، وغيرهما بما لا يكون إلا منادى^(١) . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء

(ب) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ - أن يكون مضافاً ، مثل : تطرب نفسى لسماع ^{المرحوم} ، وقراءة كتب الأدب .

٢ - أن يعود عليه الضمير^(٢) ، مثل : جاء المحسن . فى « المحسن » ضمير . فما مرجعه ؟

- لا مرجع له إلا « آل »^(٣) ؛ لأن المعنى : « جاء الذى هو محسن » ولهذا قالوا « آل » هنا : اسم موصول . وكذلك : قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .

٣ - أن يكون مجموعاً ، مثل : (مفاتيح الحضارة بيد علماء بارعين ، وهبوا أنفسهم للعلم ودراساته .) فكأن اللفظ جمعاً خاصة من خواص الأسماء .

٤ - أن يكون مصغراً ؛ « لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك » ؛ مثل : حُسَيْن أجراً من أخيه الحسن .

٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف على ؟ . أصبح أم مريض ؟ فكلمة : « صحيح » اسم واضح الاسمية ، وهو بديل من كلمة : « كيف » فدل على أن « كيف » اسم . لأن الأغلب فى البديل والمبدل منه أن يتحداهما فى الانهية والفعالية .

(١) انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة : « المناداة » - ص ٢٧
(٢) هذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على « ما » التمجيدية ، وعلى : « مهما » فى مثل : ما أجل المعروف ! مثل قوله تعالى : (وقالوا مهما تأتينا به من آية . . . إلخ) .
(٣) سيجى بيان السبب مفصلاً عند الكلام على صلة « آل » فى باب : « الموصول » . (رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦) .

٦ — أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر ، لا خلاف في اسميته ؛ كنزّال^(١) فإنه موافق في اللفظ لوزن : « حَتَدَام » اسم امرأة ، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء . ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على « نَزَّالِ » بالاسمية ؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى .

٧ — أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية ؛ مثل : قَطَطٌ . عَوَّضٌ . حيث . . . فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي^(٢) ، فهي بمعنى كلمة : ماضٍ (أى : زمن ماضٍ) ، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل فهي بمعنى كلمة : مستقبل (أى زمن مستقبل) ، والثالثة بمعنى كلمة : مكان — في الأغلب — .

وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسمية ؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى .

(ح) سبق أن من علامات الاسم : « الإسناد » وقد وضحناه^(٣) ، وبقي أن نقول : إذا أسندت إلى كلمة قاصداً منها لفظها ، وكان لفظها مبنياً وغير عَاطِمٍ — كأن تشاهد كلمة مكتوبة ؛ مثل : « قَطَطٌ » أو : « مَنٌ » « أو : رَبٌّ » ، وتريد أن تقول عن لفظها المكتوب : إنه جميل ، وهو لفظ مبنى في أصله ، وغير عَاطِمٍ ، كما ترى — فإنه يجوز أحد أمرين .

أولهما : أن تحكيه بحالته اللفظية — وهو الأكثر ولكن يصير معرباً إعراباً مقدراً ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولاً ؛ من حركة ، أو سكون ، فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير^(٤) لفظي ؛ مهما اختلفت العوامل . تقول : قَطَطٌ جميل — إن قَطَطٌ جميل — سررت من قَطَطٍ . . . و . . . ثانيهما : أن تعربه أيضاً ، ولكن بتغير آخره على حسب العوامل إعراباً ظاهراً مع التنوين ؛ فنقول ؛ قَطَطٌ جميل — بالرفع والتنوين في هذا المثال ، و . . . و . . . إلا إن كان في آخر اللفظ ما يمنع ظهور الحركة ؛ (كوجود ألف مثلاً ، كقولك : « على » حرف جر) ، فإنه يُعَرَّبُ بحركة مقدرة ، وَيُسَوِّدُ ، ما لم يمنع من تنوينه مانع ؛ كالإضافة^(٥) . . .

(١) اسم فعل ، بمعنى : انزل . (٢) ولا تستعمل إلا في جملة متفية . (٣) في صفحة ٢٨

(٤) إلا إن كان اللفظ في أصله حرفاً ثنائياً ؛ فيجوز أن يكون مبنياً لشبه اللفظي بالحروف —

كما سنبين . — وهذه صورة من الحكاية غير التي ستجى في رقم ٧٥ من ص ٢٠٠ .

(٥) يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين في « ج » ودلالة الملاحظة التي في صفحة ٧٩

وما يتصل بها في ص ٣٠٩ و ٣١٠ وما يخالفها في « ج » من ص ١٤٩ .

وإذا كانت الكلمة ثنائية ، وثانيها حرف لين ، ضاعفته . فتقول في « لو » :
 لو . وفي كلمة « في » : في ، وفي كلمة « ما » : « ما » . بقلب الألف الثانية
 الحادثة من التضعيف همزة ، لامتناع اجتماع ألفين .

ويرى بعض النحاة : أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف
 إلا إذا صارت الكلمة علماً لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئاً : « بل »
 أو : « قد » ، أو : « هل » . . . أما إذا بقيت علماً للفظها الأصلي وقصد إعرابها
 فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحاً مثل : « قد » أم ليناً مثل :
 « لو » .^(١)

(١) راجع المصان - ج ١ - الباب الأول ، عند الكلام على علامات الاسم ، ومنها : علامة :
 « الإسناد » . وأنظر تعريف « الحكاية » في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ الآتية .

والرأيان السالغان فصيحان ، ولكل منهما مزية التي ندمو إلى تفصيله حيناً ، أو المعلوم عنه إلى نظيره
 حيناً آخر ؛ تبعاً لما يقتضيه به المقام الكلامي . فزينة الحكاية أنها تحصل للذهن سريعاً إلى الحكم على
 اللفظ بأنه معاد ويردد لدواع بلاغي ، والتي يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظلاله لما تقتضيه العوامل
 من حركات إعرابية معينة . فنرى من فصيح : « قطف » السابقة ببقائها على حركاتها الأصلية
 مع اختلاف العوامل يدرك سريعاً أنها معادة مرددة ، أي : « محكية » فلم تكن في التركيب
 السابق محكية لكأن مبتدأ مرفوعاً ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : « الحكاية » أي : على أن
 الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقاً ،
 ولو اقتضى المقام الإعرابي الجديد إدخال تغيير على حركاتها . ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلاً -
 المثنى يترنم بكلمة : « قطف » فيشبهنا بها ، ويدع فيها ، أكثر من غيرها ، أو حين نراها مكتوبة بخط
 بارح ، فتقول : « قطف » جميلة ، فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلاناً وهدى إلى أنها جميلة في حالة
 معينة لنا ، وصورة خاصة دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطف جميلة ، فليس في هذا التمييز ما يدل
 على ذلك التقيد الحام . وما يزيد الأمر وضوحاً ما قالوه في موضع آخر ؛ فنرى الأعلام من اسمه « أبو الفضل » ،
 و« أبو جهل » . . . فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلاً -
 مدح الناس « أبو الفضل » ، وندموا « أبو جهل » عرفنا سريعاً أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل « مدح الناس
 أبا الفضل وندموا أبا جهل » وإنما قال : « أبو » فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ؛ لحكمة بلاغية ؛
 قد تكون رغبة في إظهار أن : « أبو الفضل » و« أبو جهل » علمان لشخصين معينين ، وليس المراد منهما مطلق
 رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال « مدح الناس أبا الفضل وندموا أبا جهل » لجاء الكلام غالباً من
 الثمين القوي ، محتملاً « العلمية » ومحتلاً أن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص . . .

أما الرأي الآخر فزيته عموميه وشموله كل الحالات المختلفة ؛ ومنها السابقة ، ودخوله تحت القاعدة
 الإعرابية المخرودة ، فبقه نوع تيسر .

ولهذه المسألة صلة بما يجيء في ج ٤ ص ٦٦٩ م ١٧٧ باب : « التنبؤ » وما فيها من خلاف ، من ناحية
 تشديد الحرف الثاني من الكلمة الثنائية ، وعدم تشديدها .

(د) الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ؛ مثل كلمة : « محمد » في قولنا : « محمد عاقل » ،
ومضمر^(١) . أى : غير ظاهر في الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل
الفاعل في قولنا : « أكرم صديقك^(٢) » ؛ فإن الفاعل مستتر وجوباً تقديره :
« أنت » .

و « مبهم » ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشئ آخر ، وهو
أمران : أحدهما : اسم الإشارة ؛ (مثل : هذا نافع) والآخر : اسم الموصول ؛
(مثل : الذى بنى الحرم مهندس بارع^(٣)) .

ملاحظة : هناك قسم رابع - فى رأى الكوفيين ومن تبعهم ؛ كابن مالك -
وهو الاسم الزائد المحض ؛ لتأكيد المعنى وتقويته . وهذا النوع لا محل له من
الإعراب ؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر فى غيره . ومن أمثله : كلمة :
« ذا »^(٤) طبقاً للبيان الخاص بها^(٥) .

(١) راجع « ب » من ص ٢١٩ حيث التفصيل . وفى بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر
ما يسمى اصطلاحاً : « الضمير » و « المستتر » و « البارز » (الظاهر) .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

(٣) لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه إلا بالشار إليه ، والموصول لا يتضح إلا بصلته . ولا مبهم فى
الاسماء غير هذين . وسيجىء البيان فى « ج » من ص ٢٣٨ وفى باب : الموصول (رقم ٤ من هامش
ص ٢٣٨) .

(٤) كالتى فى قول الشاعر :

« حى ماذا علمت سأقفه ولكن بالمغيب خبرينى »

(٥) فى رقم « ا » و « ب » من صفحتى ٣٦٠ و ٣٦١ .

أقسام التنوين ، وأحكامه

التنوين ^(١) الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هي : تنوين الأَمْكِنِيَّةِ - تنوين التَّنْكِيرِ - تنوين التَّمْوِيضِ - تنوين المقابلة ، ولهم في كل نوع آراء مختلفة ، سنستخلص الرأي السليم منها .
النوع الأول : تنوين الأَمْكِنِيَّةِ

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

(أ) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ويدخله التنوين في آخره ؛ مثل : عليّ ، وشجرة ، وعصفور ، . . . و . . . نقول : (جاء عليّ) ، برفع آخره وتنوينه . . . (رأيت عليّاً) ؛ بنصب آخره وتنوينه . (ذهبت إلى عليّ) ، بجر آخره وتنوينه . . . وكذلك باقي الأسماء السابقة وما يشبهها . وهذا القسم من الأسماء يسمى : « الْمُعْرَبُ الْمُتَصَرِّفُ » ^(٢) .

(ب) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ولكنه لا يتنوّن ؛ مثل : أحمد ، فاطمة ، عثمان . . . نقول : جاء أحمد ، رأيت أحمد ، ذهبت إلى أحمد . . . وكذلك باقي الأسماء السالفة ، وما أشبهها ؛ فإنها لا تنون . مهما اختلفت العوامل ^(٣) . وهذا القسم يسمى : « المُعْرَبُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ » ،

(١) سبق تعريفه وتوضيحه في ص ٢٦ .

(٢) وقد يسمى اختصاراً : « المتصرف » - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٧٤ - وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين : « المُعْرَبِ الْمُتَصَرِّفِ » لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ (أي : عند عدم ذكر النوع) . أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التَّنْكِيرِ ، أو : تنوين التَّمْوِيضِ . والمُعْرَبُ الذي تتغير علامة آخره بتغير العوامل ؛ (كما سيجيء قريباً في بابها الخاص ص ٧٥ م ٦) . و « المتصرف » هو الذي يكون في آخره هذا التنوين الدال على « الصرف » . ويجزئ (في عبارات بعض القدماء : « الإجراء وعدم الإجراء » بدلا من « الصرف وينع الصرف » . - وسيجيء البيان في ج ٤ باب : « ما لا يتصرف » .

(٣) هذا القسم قد يدخله التنوين أحياناً لغرض معين - (كما سيجيء البيان في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) - نقول : رأيت أحمداً ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحداً غير معين من اسمهم : « أحمد » بخلاف ما لو رأيت رجلاً معيناً اسمه : « أحمد » ، معهوداً إليك وبين من تخاطبه . (راجع شرح المفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع : التنوين) . ، هذا ، والفعل بكلمة : « أحمد » هو من صيغ صاحب -

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف ^(١) . . .
(٢) قسم لا تتغير علامة آخره بتغير التراكيب ، ويسمى : المبني ^(٣) . لكن

= «المفصل» نفسه ، وكان الأول التحليل بكلمة مثل : «يزيد» ونحوها . . . لما سيجيء - (في ج ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذي لا ينصرف) وهو : أن الاسم المنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعاً من الصرف إن كان في أصله وصفاً سابقاً على العلمية وترك وصفيته السابقة ، وانتقل إلى العلمية . مثل : «أحمر» علم شخص ، فإنه حين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما كان عليه قبلها ، ويمرد وصفاً كما كان ، ويظل ممنوعاً من الصرف بشرط وجود العلة الثانية .
وكلمة : «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها العلمية الطارئة ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية ؟

وبما كان يرى فرقاً بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوفى في علميته حتى نسبت وصفته وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها ؛ بخلاف : «أحمر» وأشباهه ؛ فوصفيته قوية ملحوظة . لكن الأفضل - كما قلنا - التحليل بما لا احتمال معه . مثل كلمة «يزيد» فليس لها وصفية سابقة (١) سيجيء في الجزء الرابع . ولتحاشا تمليل طويل في عدم تنوينه ؛ ولكنه تمليل يرفضه التأمل . وقد آن الوقت لإهماله ، وإنما نذكر ملخصه التالي ليطن من يشاء من الخاصة - إلى أنه تمليل مصنوع معيب ، فهم يقولون :

إن الفعل ثقيل على اللسان ؛ لقلة استعماله ، بالنسبة للاسم ؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل هواسم ؛ أما الاسم فقد يستعمل أحياناً مع الفعل ؛ مثل : (فقع الكتاب) ، وقد يستعمل أحياناً مع الاسم ؛ مثل : (الكتاب فاقع) . فالخواص التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل ؛ وكثرة الاستعمال داعية إلى حفة التعلق وبسولته .

وشيء آخر ؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل - كما سبق - ، وقد يحتاج إلى مفعول . ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفرداً ، ولا يندرج نفسه على معنى ، وإنما يوجد في كلام مركب . أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يروا منه إلا مجرد الدلالة على شيء (أي : على معنى ، كما عرفنا - في ص ٢٦ -) . والمفرد أخف من المركب في التقا- والاستعمال .

فن أجل خفته دخله التنوين الذي هو علامة الخفة ، ورمز السهولة ، وامتنع دخوله على الأفعال ؛ لثقافتها . ثم يتصورون من هذا إلى قولهم : إن في كل فعل ظاهرين ؛ إحداهما ؛ لفظية ، وهي : اشتقاقه من المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيها في الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعاً من الاسم . والأخرى ؛ معنوية ، وهي : حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم - كما سبق - . والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل . ولما كان القسم الثاني من الأسماء (وهو المعرب غير المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعتان ؛ إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ، كان شبيهاً بالفعل في ذلك ؛ فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمة : «فاطمة» فيها علة لفظية ؛ وهي التأنيث ؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هي : العلمية ؛ والعلمية فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعتان في كلمة «فاطمة» ؛ فلا يد من الظاهرتين (العلتين) ، أو من ظاهرة تقوم مقامهما ؛ وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف . وينتهي من ذلك كله إلى النتيجة التي يريدونها ؛ وهي : أن الفعل فيه العلتان ، ولا يدخله التنوين . وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضاً بسبب وجود ناحيتين الفرعتين فلا يدخله التنوين ؟

ذلك ملخص كلامهم الخيالي . وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقوا بهذا صوتاً ، وبذلك غير ممنون . فعملت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ؛ كراعاة لقواعد علمية ، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية ؛ فإن هذه وتلك لم تكن مدروسة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية ؛ فلم يستخدموا المشابهة ، ولم يستعينوا بقياس المناطق أو غيره من مسالك الجدول ، والقوام ، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشأة اللغة .

(٢) سيجيء الكلام عليه في بابها الخاص (ص ٧٢ م ٦) .

قد يدخله التنوين أحياناً لغرض . وإليك الإيضاح .

من الأسماء القديمة : خَالَتَوَيْه ، نِفْطَوَيْه ، حَمَرَوَيْه ، سَبَبَوَيْه .
وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر - غالباً - المختومة بكلمة :
« وَيَه » . فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان مُعَيَّنًا
معهوداً بينك وبين من تخاطبه ، معروفًا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته في
الذهن بصورة غيره - فإنك تنطق باسمه مبيناً من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم
عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التي يدل الواحد منها على فرد خاص
بعينه ، مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم^(١) . . .

أما إذا أنيت بالتنوين في آخر الكلمة المبنية فإن المراد يتغير ، إذ تصير كمن
يتحدث عن شخص غير مُعَيَّن ، لا يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ،
فكأنك تتحدث عن رجل أى رجل ، مسمى بهذا الاسم .

ومن الأمثلة أيضاً ما ليس بعلم ، مثل : صَه^(٢) إِيَه^(٣) ، غاق^(٤) .
وهذه الكلمات المبنية وأشباهاها تكون منوثة حيناً ، وغير منوثة حيناً آخر^(٥) ،
كأن تسمع شخصاً يتحدث في أمر معين لا يرضيك ، فتقول له : صَه^(٦) ،
(بسكون الهاء) . فكأنك تقول له : (اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص
ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت) . أما إذا قلت له : صَه^(٧) (بالكسر والتنوين)
فإرادك : (أترك الكلام مطلقاً في جميع الموضوعات ؛ لا في موضوع
معين) .

ولو قلت له : « إِيَه » (بالكسر من غير التنوين) لكان المقصود :
(زدني من الحديث المُعَيَّن الذي تتكلم فيه الآن ، ولا تتركه) . أما إذا قلت :
« إِيَه » (بالكسر والتنوين) فإن المراد يكون : (زدني من حديث أى حديث ؛
سواء أكان ما نحن فيه أم غيره) .

(١) راجع ما يتصل بهذا ، وبأعراب المتنوع من الصرف في ص ١٧٤ و ٣١٠ و ٣١٥ .

(٢) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت .

(٣) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زد .

(٤) اسم صوت الغراب .

(٥) التنوين وهذه مقصورات على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل انظر

سبجي في بابهما في الجزء الرابع بخلاف الأسماء المختومة بكلمة : « وَيَه » من مثل : خالويه ،
ونفطويه ، وأشباهما ؛ فإنه قياسى - .

كذلك : صاح الغراب غاقٍ (بالكسر ، بغير تنوين) ، فالمراد : أنه يصبح صباحاً مُعَيَّناً خاصاً ، فيه تنعيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطالة . . . أما بالكسر والتنوين فعناه مجرد صباح .

فعدم التنوين في الكلمات المبنية السابقة — وأشباهاها — هو الدليل على أنك تريد شيئاً واحداً معيَّناً ، واضحاً في ذهنك ، معهوداً لك ولخطابك ؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصاً أم غير شخص . والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئاً غير مُعَيَّن بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره . ويسمون الكلمة التي من النوع الأول الخالي من التنوين : « معرفة »^(١) ، لأن مدلولها معروف مُعَيَّن . والكلمة التي من النوع الثاني المُنَوَّن : « نكرة » ، لأن معناها مُنْكَر — أي : شائع — غير معين وغير محدد . ويسمون التنوين الذي يدخلها : « تنوين التذكير » أي : التنوين الذي يدل في الكلمة المبنية على الشروع وعدم التعمين ، ولا يدخل إلا الأسماء المبنية . فهو : « العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة المبنية نكرة ، وتدل بخلفها على أنها معرفة » .

(د) قسم لا تتغير علامة آخره ولا يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاء . . . حيث . . . كم . . . تقول : جاء هؤلاء ، أبصرت هؤلاء ، انضمت هؤلاء . . . (بالكسر في كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبني ، وغير منون) .

من التقسيم السابق (ا — ب — ج — د) نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبني ، وأن كل واحد منهما قد يكون منوناً ، وقد يكون غير منون .

والقسم الأول : « ا » وحده هو الذي يجتمع فيه الإعراب والتنوين معاً . والنحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون مُعْرَبَةٌ^(٢) ومنونة ، وأن الأصل في الحروف كلها أن تكون مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها لا تُنَوَّن ، وأن

(١) والمعرفة والنكرة وأنواعها باب خاص يشمل كل أحكامها ، وسيجيء قريباً (ص ١٧٢٠٦)

(٢) لأن استقرار الأسماء فلم على غلبة الإعراب والتنوين فيها ، كما دلم على أن الحروف كلها مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبني ؛ فالأسماء والأفعال دائماً ، والمضارع معرب في حالات ، ويبقى في غيرها .

أكثرها مبنى ؛ فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين ^(١) كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشدّ تمكّناً .

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعاً في الاسمية ، وأعلاها في درجتها ؛ لأنه لا يشبهها في شيء ؛ فهو مُعرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال قبنية . وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف .

ثم يليه في القوة والأصالة ؛ القسم الثاني : « ب » ؛ لأنه معرب . والحروف وأكثر الأفعال مبنية — كما سبق — لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين . ثم يليه القسم الثالث : « ح » وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم ، ولعدم تنوينه أحياناً . أما الرابع : « د » فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائماً ، ولا ينون مطلقاً . فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهة ، أما القسم الثاني فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : « المتمكن الأمكن » ، أى : القوي في الاسمية ، الذى هو أقوى أصالة فيها ، وأثبت مكانة من غيره . ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين « الأمكنية » أو : « التصرف » ويقولون في تعريفه — « إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ، ليبدل على خفتها ^(٢) ، وعلى أنها أمكن » ، وأقوى في الاسمية من غيرها » . كما يسمى القسم الثانى : « المتمكن » فقط . وما عداها فغير متمكن .

• • •

النوع الثانى : تنوين التذكير :

وهو « الذى يلحق — فى الأغلب ^(٣) — بعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده

(١) أقوى غيرها ؛ كبعض الظواهر الخاصة التى تظهر فى الفعل — فى رأيهم — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

(٢) أثر هذا التنوين فى الخلة وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب (ج ٤ باب ١ : « ما لا يتصرف » . م ١٤٥ ص ١٩١) .

(٣) الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية . لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة لسبب السابق فى الرقم : « ٣ » من هامش ص ٣٣ وبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة ^(١) وهو الذي سبق لإيضاحه وشرحه في القسم الثالث : « ح » من الأسماء .

• • •

النوع الثالث : تنوين التعويض ^(٢) ، أو العيوض :

من الذوائج ما يقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة ، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ، فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه .
فن أمثلة - حذف الحرف ^(٣) ما يأتي :

الفعل الثلاثي	بعض المشتقات (اسم الفاعل لمؤنث)	وَصَّعَ المشتق في جملة بعد جمعه جمع تكسير	الحرف المحذوف
بقي .	باقية .	التقود بواق ، سأزيد على بواق .	هو الحرف الأخير من الجمع وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث الأصلي من الفعل الماضي
مضى .	مأضية .	الليالي مواضٍ بحوادثها .	
بكى .	باكية .	لا أحزن لمواضٍ .	
سقى .	ساقية .	العيون بواك . أسفت لبواك .	
نسى .	نسمية .	على ما فات .	
رنا (بمعنى : نظر)	رانية .	هذه سواق . شرب الزرع من سواق قياضة .	
		الزرع نوام . سوف أحرص على نوام من الزرع .	
		العيون رَوْن للزهر . عجبت من روان للزهر .	

فهنا بعض أفعال ثلاثية ، أصلية الحروف ، - أي : لا يُحذف منها حرف في المشتقات المختلفة إلا لداع قوي - ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد

(١) لم نذكر في التعريف : « أنه يلحق الأسماء المبنية » - مع أن الغالب لحاقها بها ، لأنه قد يلحق الأسماء المربوبة غير المنصرفة لفرض أوضحناه (في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ والبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ تفهيد الأسماء بأنها « مبنية » غير صحيح . (٢) ويدخل الأسماء المربوبة والمبنية (٣) وهذا الحذف مقصور على حالتَي الرفع والجرح ، مع وجود التنوين فيهما ، كما في الأمثلة . فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمة مضافة ، أو : مبنوية بال ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء وكذلك لا تحذف في حالة النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين .

صار ياء في اسم الفاعل، وحذف في جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضاً عنه،
فالتنوين المشاهد في آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف الأصلي المحذوف.
وعند الإعراب نقول: الكلمة مرفوعة بالضممة على الياء المحذوفة. ومجرورة بفتحة نيابة
عن الكسرة فوق الياء المحذوفة. والتنوين الظاهر في الحالتين عوض عن الياء المحذوفة^(١).

(١) هذا غير ما يقال اليوم، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاة لردود عقلا، وفيه أفتواه
وصحوبة، فهم يقولون: إن كلمة: باقية؛ أو: نامية؛ أو: ماضية؛ أو: ما يشبهها من كل كلمة
مؤنثة على وزن: فاعلة، يجوز جمعها جمع تكسير على وزن: «فواهل»؛ فتصير الكلمة المرفوعة بتكسیرها: «بواق»
«نوامي» «مواضي»... بالضم بغير تنوين؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع (وهي كل
جمع تكسير بعد ألف تكسيرة إما حرفان؛ مثل: معاهد - طوائف - جواهر - مدارس...،
وإما ثلاثة أحرف أسطها ساكن؛ مثل: مفاتيح - قتاديل - أزهار؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام
عليها في الباب الخاص بما لا يتصرف به: م ١٤٥ وم ١٧٣). ثم تحذف الفسمة، لأنها ثقيلة على
الياء، فتصير الكلمة: «بواق»، «نوامي»، «مواضي»، ثم تحذف الياء لتخفيف أيضاً.
ويجى التنوين عوضاً عنها؛ لأنها حرف أصل، لا يحذف من غير تعويض؛ وإلا كان الحذف جوراً
على الكلمة، كما يقولون!!

هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسیرها، ثم وقع
الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف
والتعويض قبيل منهما من الصرف فيقال فيها: «بواق»، «نوامي»، «مواضي». بالتنوين في كل
هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها، لأنها ثقيلة على الياء (وبقي التنوين الذي تدل الفسمة الثانية عليه). فالتنوين
ساكتان لا يجوز اجتماعهما؛ هما: الياء والتنوين؛ فحذفت الياء أولاً، ثم حذفت التنوين بعدها؛
(بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع). فصارت «بواق»، «جوار»، «مواضي»
بكسرة واحدة، (أي: بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف؛ ليكون عوضاً عن الياء، ولينج
رجوعها عند التلحق. فضع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف، ويقدم عليه، أما في الحالة
الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم.

وكلتا الحالتين تجري على الجموع السابقة وأشباهها في حالة إجر أيضاً؛ فبدلاً من أن يقال: حذفت
الفسمة؛ لثقلها... يقال: حذفت الكسرة، لثقلها... أو حذفت الفتحة التي هي نائية عن الكسرة؛
بسبب منع الصرف، ثم حذفت الياء... وإنما حذفت الفتحة لثقلها هنا لأنها نائية على الكسرة الثقيلة - في
رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم في كل موضع آخر.

ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع، ولف، وتعقيد. والواجب أن نقول في سبب الحذف في
«فواهل» وأشباهها؛ (من كل صيغة منتهى الجموع، آخرها ياء لازمة، مكسور ما قبلها، ولكنها
تحذف - عند عدم المانع - كحذفها في الجموع السابقة)؛ «إذ استعمل العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء؛
رضاً، وجراً، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع - وما أشبهها - من غير أن يفكرؤا في قليل أو كثير
ما قلناه من النحاة، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً. فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول، واكتفينا بما ذكرناه؛
مسيرة العقل، ونجساً لأمر الذي لا خيرة فيه، بل الخير في استبعاده ونهذه.

وما يؤيد رأينا - إن كان في حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون: أكرمت بواكمي... ورايت
سواكي... يظهر الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالياء؟ ولم
توصف في حالة الجرحين تكون نائية عن الكسرة بالثقل وتحذف - في الرأي المشهور - ثم تحذف الياء؟...
فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان
والفم، وجهاز النطق والكلام... - ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ١٩١ -.

أما حذف كلمة ومجيء التنوين عوضاً عنها فيكثر بخلاف المضاف إليه بعد لفظة : « كل » ، أو « بعض »^(١) - وما في حكمهما - ومن أمثله :
 قسمت المال بين المستحقين ، فأعطيت كلاً نصيبه . أي : كل مستحق .
 حضرت الضيوف فصافحت كلاً منهم . أي : كل ضيف .
 تعجبتني الصحف اليومية غير بعض . أي : بعض الصحف .
 اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً . أي : بعض أيام .
 وأما حذف جملة ، أو أكثر ، ومجيء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة : « إنه »^(٢) المضافة ، المسبوقة بكلمة « حين » أو « ساعة » وما أشبههما من ظروف الزمان التي تضاف إلى : « إذ » . ويتضح الحكم من الأمثلة الآتية :
 جاء الصديق ، وكنت حين إذ (جاء الصديق) غائباً - جاء الصديق وكنت حينئذ غائباً .
 أكرمتني ، فأنتيت عليك حين إذ (أكرمتني) - أكرمتني فأنتيت عليك حينئذ .

سأبقت ، وكان زملاؤك : ساعة إذ (سأبقت) يرجون لك الفوز - سأبقت وكان زملاؤك ساعتئذ . يرجون لك الفوز .
 مشيت في الحديقة ، وقطفت الزهر . وكنت ساعة إذ (مشيت ، وقطفت) . قريباً منك ، أو : وكنت ساعتئذ قريباً منك .
 سافر محمود في القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره ، وكنت معه وقت إذ (سافر ، وجلس يقرأ ويتكلم) .

(١) لفظهما مفرد وبذكر ، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك . ولهذا يراعى في الضمير المائد عليهما مطابقتها لفظهما حيناً أو لمعناهما حيناً آخر - طبقاً للبيان الآتي في ص ٢٦٦ -
 والتنوين فيهما تنوين « عوض » و « أمكنية » معاً ؛ لأنه عوض عن المضاف ، ولأنهما مبربان منصرتان - راجع حاشية الحصري ، أول باب المنوع من الصرف - سيجي (في الجزء الثالث : باب الإضافة ص ٧١) أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ وسيجتوقوع في اسم مبرب منصرف ، لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديداً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين « الأمكنية » الذي يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المبربة المنصرفة كالتي هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان . ويترتب على هذا الرأي منع دخول « أل » إلى تعريف على « كل » و « بعض » - لأن الإضافة ملحوظة - دون الرأي الآخر الميسر طبقاً للبيان الذي في الجزء الثالث .

(٢) كما سيجي في ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « ظرف » وفي ج ٣ ص ٧٩ م ٩٤ باب : « الإضافة » .

سافر محمود في القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره . وكنت معه « وقتئذ » . . .

ومنه قوله تعالى : « إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أنفاقها وقال الإنسان مآلها ، يومئذ تحدث أخبارها » .

فقد حذفت — في الأمثلة السابقة جملة أو أكثر بعد : (إذ) مباشرة ، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف . ولما كانت الذال ساكنة ، وكذلك التنوين — حركنا الذال بالكسر ؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين ^(١) ، ووصلنا كلمة : « إذ » في الكتابة بما قبلها ، حملاً بقواعد رسم الحروف (الإملاء) .

بما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يجيء بدلاً من حرف أصلي حذف ، أو من كلمة ، أو جملة ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغني عنه .

وبما يجب التنبيه له أن هذا التنوين قسم ، يستعمل ، أثره الخاص هو : « التهويز » فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء ، ولهذا يدخل في آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة : أي : يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنية .

• • •

النوع الرابع : تنوين المقابلة

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلاً على أن ذلك الاسم قد تم صوغه ، واستكمل حروفه ، كما في نحو : محمدٌ مسافرٌ ، أمينٌ مهذبٌ ، حلیمٌ عالمٌ .

لكن أين يذهب التنوين حين نجتمع تلك الكلمات جمع مذكر سالم فنقول : المحمدون ^(٢) مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحلیمون عالمون ؟ لم لم يبق في الجمع ليدل على ما كان يدل عليه في المفرد ؟

يرى النحاة أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التي في آخر الجمع . ولما كانت غير موجودة إلا في جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

(١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر .

(٢) يلاحظ أن تشيئة العلم أو جمعه أي جمع ، يزيلان علميته ؛ فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف — إذا اقتضى المقام التعريف — في حالة تشيئة وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذي كان تابعاً للعلمية ، ولهذا يزداد عليه ما يفيد التعريف ؛ مثل « آل » المصروفة في أوله ، أو حرف النداء ، أو غيره .

— كاسيحيه البيان في رقم ٣ من ص ١٢٩ مفصلاً ، وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ — .

الزائدتين . (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين في الثاني ، ليكون مقابلاً للتنوين في جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية^(١) . ويسمونه لذلك : «تنوين المقابلة» ؛ ويقولون في تعريفه :

إنه اللاحق بجمع المؤنث السالم ؛ ليكون في مقابلة التنوين في جمع المذكر السالم .

• • •

إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده .

وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعي لإثباتها هنا . ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر . فوضعها المناسب لها هو : « علم الشعر » المسمى : « علم العروض والقوافي » .

(١) ونرى أن التنوين في جمع المذكر السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا تفق العرب . وكل تعليل يخالف هذا فرفض .
ولوصح أن التنوين في جمع المذكر السالم يدل التنوين في مفردة ، لكان من الغريب وجوبها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفردة ؛ بسبب منته من الصرف ؛ مثل : الأحمدين ، والمُصرين ، واليزيدين ، والافضلين . وأشباهها ؛ فإن مفرداً - وهو : أحمد ، ومصر ، ويزيد ، وأفضل .. - لا يدغمه التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف . ولكن من الغريب أيضاً احتياج جمع المؤنث إلى المقابل « وهو التنوين » مع أن مفردة يظن في كثير من الأحوال من التنوين ؛ كفاطمة ، وتريث . - على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفردة يكثر فيه التنوين . هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التحليل السالف الذي لا قيمة له من المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : « تنوين جمع المؤنث السالم » أو : الأخذ بالرأي السائب ، الذي يرى إجماع تنوين المقابلة ، في تنوين المحكيين ، لأنه منه ، برغم مخالفة بعض النحاة في ذلك .
(راجع الجزء الأول من حاشية الخضرى في تنوين : المقابلة) . هذا ، وقد تركه « صاحب » الفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له) .

زيادة وتفصيل :

(١) تحريك التنوين :

التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضاً ؛ فيتحرك التنوين بالكسر^(١) ، وقد يجوز تحريكه بالضم^(٢) ، مثل : « وقف خطيبٌ استمعت خطيبته (خطيبينُ استمعت خطيبته) ، وصاح قائلًا : افهموا ، (قائلنُ افهموا) . فقد وقعت السين ساكنة ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر^(٣) إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوماً^(٤) ، مثل : « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » - فالحاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم حتماً ؛ فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم ، فنقول : « عالمٌ أخرجُ » ؛ لنقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق . ومثله : « هذه ورقةٌ اكتبُ فيها » . فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم . نقول : « هذه ورقتي اكتبُ فيها » .

ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن . وهذا أسهل اللغات كلها ، فيقول : « وقف خطيبٌ استمع خطيبته » ، وضاح « قائلٌ افهموا » و « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » . وجبذا الاختصار عليه بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف^(٥) .

(ب) مواضع حذف التنوين - غير المواضع الجائز السالف - :

وبهذه المناسبة نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوباً ، منها :

١ - وجود « آل » ، في صدر الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلٌ ، بالتنوين من

(١ و ٢) لأن الأصل في التخلص من التثنية الساكنين أن يكون بالكسر . (كما سبق في رقم ١ من

هامش ص ٤١) . (٢) يلجج شرح المفصل (ج ٩ ص ٢٥) عند الكلام على التنوين . وحاشية الصبان أيضاً عند الكلام عليه .

(٣) يشترط بمضمون في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية ؛ مثل : ضمة الراء في مثل : « أخرجُ » لأنها ضمة لا تغيير أبداً . بخلافها في مثل : حضر رجل ابنك يعرفه ، فضممة « النون » في كلمة : « ابن » تغير بتغير إعراب كلمة : « ابن » . وفي هذه الحالة يكون الأحسن - قبل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر . (٤) انظر « - » من ص ٥٠ في الكلام على التثنية الساكنين .

غير « آل » وبجذفه وجوباً معها ؛ مثل : جاء الرجل .

٢ - أن تضاف الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلٌ المروءة .

٣ - أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف^(١) ؛ مثل : لا مالَ لمحمود ،

بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ ونحو « لا » النافية للجنس محذوفاً . أى :

لا مالَ لمحمود حاضر . فكأنك تقول : « لا مالَ محمود حاضر » فتفترض إضافة

ملحوظة^٢ ، مقدرة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد . وقد تفترض أن اللام زائدة ؛ كأنها غير

موجودة بين المضاف والمضاف إليه ، وأن الكلام يحوى إضافة ظاهرة ... ومن المستحسن

عدم الالتجاء لمذنب قدر الاستطاعة ؛ لأن في استعمالهما تعرضاً للمغوض والإلباس .

أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف . وإنما فتحة

بناء في آخر كلمة : « مال » التي هي اسم « لا » النافية للجنس .

٤ - أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف ؛ مثل : اشتهر « سبحان » بالفصاحة

لم أسمع « سبحان » . . . ولكن قرأت خطب « سبحان » . . .

٥ - الوقف على الكلمة المنونة في حالة الرفع أو الجر . ومعنى الوقف انتهاء

الكلام عند النطق بآخرها . مثل : هذا أمرٌ عجيبٌ - فكثرت في أمر عجيبٌ . . .

فإن كانت منصوبة فإن التنوين يتقلب ألفاً في اللغة المشهورة . مثل : شاهدت

أمراً . . . ، عند الوقوف على كلمة : « أمراً » المنونة . وشاهدت أمراً « عجيباً » ؛

عند الوقوف على كلمة : « عجيباً » المنونة .

٦ - أن يكون الاسم المنون علماً^(٢) ، مفرداً ، موصوفاً^(٣) ، مباشرة - أى من

(١) المراد بالشبه المضاف : اللفظ الذي اتصل به شيء يعنى معناه ويزيد فائدته . وسيجيء بيانه في

باب : « لا » النافية للجنس ص ٦٨٩ .

(٢) سواء أكان اسماً ، أم كنية ، أم لقباً (وسيجيء تعريف الثلاثة في باب العلم ص ٣٠٧ م ٢٣

كاسيحي . هذه المسألة مناسبة أخرى في باب المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨) . ويجوز أن يراعى

في حذف الهمة أن تكون الأعلام جنسية يكتفى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ،

أو : الحارث بن همام الذي تحمله الطبري ، وأدار الحديث على لسانه في كثير من المقامات . وقد وقع

الخلاف في حذف التنوين وهمة الوصل وألفها من : « ابن » و « ابنة » إذا كان العلم الأول (وهو الموصوف)

كنية ، أو كان العلم الثاني المضاف إليه كنية ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفة الثاني أبو حفص بن الخطاب

ومن أولاده : عبد الله بن أبي حفص . فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمة الوصل والألف ، ويرى

آخرون حمة الحذف والإثبات . ويبدو أن الأفضل الحذف ؛ لتكوين القاعدة عامة مطردة - كما سنشير لهذا

في باب : المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨ .

(٣) فلو كان لفظ « ابن » وابنة « بدلا ، أو خبراً لمبدأ أولنا سخ ، أو منصوباً . يعامل محذوف

- مثل أعني - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه .

غير فاصل — بكلمة : « ابن » أو : « ابنة » وكلتاها مفردة ، مضابقة إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد . ولا بد أن تكون البنية حقيقية . ولا يشترط ^(١) في واحد من العلمين التذكير ؛ فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقاً وكتابة ، وحذفت همزة الوصل وألفها من « ابن وابنة » كتابة ونطقاً ، بشرط ألا تكون إحداها أول السطر ، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم . وهذه هند ^(٢) بنة محمود . وإن اختلف شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ، ولا ألف « ابن وابنة » ^(٣) . . .

• • •

(١) طبقاً للرأى الأخرى

(٢) قلنا « هند » لأنها علم مؤنث ؛ يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه . أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقاً ؛ لأنها متونة من الصرف ؛ العلمية والتأنيث .

(٣) راجع حاشيتى الصبان والغضرى آخر — باب : التداء — حيث الكلام على كثير مما يخص بهذا الموضع السادس .

المسألة ٤ :

الفعل ، وأقسامه ، وعلامة كل قسم

(١) فهم الطالب . سافر الرحالة . رجع الغائب .

كل كلمة من الكلمات : « فهم » ، « سافر » ، « رجع » ، ... تدل بنفسها مباشرة (من غير حاجة إلى كلمة أخرى) ... على أمرين .
أولهما : معنى ندرکه بالعقل ، (وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ...)
ويسمى : « الحدث » .

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى (أى : ذلك الحدث) وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام ^(١) .

(ب) وإذا غيّرنا صيغة تلك الكلمات قلنا : « يفهم » ، « يسافر » .
« يرجع » ... دلت الكلمة في صيغتها الجديدة على الأمرين أيضاً ؛ المعنى (أى : الحدث) والزمن . ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو زمن صالح للحال ^(٢) ، والاستقبال .

(ج) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى قلنا : « يفهم » ، « يسافر » ، « يرجع » ... دلت كل واحدة على الأمرين ؛ المعنى (الحدث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع . والزمن الذى يتحقق فيه الطلب . والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشيء الذى يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا في المستقبل ... فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى : « فعلا » . فالفعل :

كلمة تدل على أمرين معاً ؛ هما : معنى (أى : حدث) وزمن يقترن به ^(٣)

(١) الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة . والمنفى هو : الزمن الذى قبل الكلام .

(٢) دلالة كل الأمرين هو الأهم الأغلب ؛ لأن الفعل في التصريفات العلمية لا يدل على زمان ؛ وإنما هو متعلق به ، مجرد منه - كما نص الأنصارى على هذا (ج ١٠ باب : « المغرب والمبنى » ، عند كلامه على المنفى) - ويرى فريق من النحاة أن « كان » الناسخة لا تدل على معنى « حدث » وإنما تنصير دلالتها على إفادة المنفى وحده ، مخالفة لأحوالها وأكثر الأفعال الأخرى . ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : =

وأقسامه ثلاثة^(١) : ماضى ، وهو : كلمة تدل على مجموع أمرين ، معنى ، وزمن فات قبل النطق بها . ومن أمثلته قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ، وَجَعَلَ نُورًا) .

ومضارع ، وهو : « كلمة تدل على أمرين معاً : معنى ، وزمن صالح للحال والمستقبل » كقوله تعالى : (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ حَدِّقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى) ، ولا بد أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة ، أو النون ، أو اللام ، أو الياء^(٢) . . . وتسمى هذه الأحرف : « أحرف المضارعة » . وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعى فتضم حتماً ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول . أما المضارع :

« المضى والزمن » . وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في رقم ٣ من هامش ص ٥٤ - أول باب « كان » وأخواتها - وأوضحنا أن الرأى الثانى هو السديد ؛ لأدلة كثيرة جاوزت المشرقة ساقها أنصاره . وهناك بعض أفعال ماضية قبل إنها - ومن القائلين صاحب المجمع ، ج ١ ص ٩ - سلبت الدلالة على الزمان الماضى بسبب استعمالها للحال فى الإنشاء ، وقال المحققون : لا تدل على زمن مطلقاً ؛ وإنما تدل على المضى المجرى الفحصه له ؛ مثل أفعال المتعدى (كبت واشترت) ومثل : « فعل التعجب » فى أكثر أسوالها بشرط ألا تتوسط « كان » لزيادة بين « ما التعجب » والفعل الماضى « أفعل » الذى دخلت عليه ، وبشرط ألا يوجد لفظ أو قرينة تدل على التقييد بزمن معين - (كما يجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥١ وكما يجىء فى بابها ج ٣ هامش ص ٣٢٨ - ومثل : « نعم » ، المستعملة فى إنشاء المجمع ، و« بس » المستعملة فى إنشاء اللام ، وسجى الإيهام فى بابها بالجزم الثالث (راجع حاشية التصريح ج ١ باب « إن » ، عند الكلام على : « لام الابتداء » ، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين ، والمجمع) . والمراد من الرأىين السابقين - والتوفيق بينهما يسير - مدون أول حاشية ياسين ج ١ - فى فصل بناء الفعل .

(١) وسجى (فى ص ٥١) وما بعدها بيان الأزمنة المختلفة التى يدل عليها الفعل الماضى ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمناً خاصاً يشتر به ، ويفلح عليه . لكنه قد يترك إلى زمن آخر - كما سنعرف - هذا ؛ وقد يكون الفعل زائداً محضاً ، مثل « كان » وبعض أخواتها ؛ (طبقاً لبيان الآتى فى ص ٥٧٧) ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان فعلاً أم غير فعل) زائداً إذا أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - كما سيجىء فى ص ٧٠ و ٤٨٩ و ٥٨١ .

وما نجيب ملاحظته أيضاً : أن الفعل والحيلة بنوعيهما الاسمية ، والفعلية ، فى حكم النكرة ، (طبقاً لبيان الواردة فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣ ، وله إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩) .

(٢) يجب أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة للدلالة على التكلم ، وأن التكلم فرد واحد ؛ نحو : إلى آخر ما أقوله وما أقرو . ويجب أن يكون مبدوءاً بالنون للدلالة على التكلم ، وأن التكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد منه غيره ؛ مثل : عند الزيارة نحن استقبالك ، ونكرم ضيفك . ويجب أن يكون مبدوءاً باللام لخاطبة المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما ، أو لتحدث عن المفردة الغائبة ، أو مشاها ، وكذلك جميعها (طبقاً للرأى الآتى فى « ج » من ص ١٨١) نحو : أنت تفنن عملك ، وأنت تفنن عملك ، وأنتا تفننان عملكما (لخطاب المضى المذكر والمؤنث) وأنتم تفننون عملكم ، وأنن تفنن عملكن ، وهى تفنن عملها ، وهما تفننان عملهما ، وهن تفننن عملهن . ويجب أن يكون مبدوءاً بالياء للفرد المذكر الغائب وفرو . وجميع الغائبات . نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئاً ، الشجاعان يقولان الحق ، لا يخافان شيئاً ، الشجاعتان يقولون الحق ، لا يخافون شيئاً - الشجاعات يقولن الحق ، لا يخفن شيئاً . وإذا كان المضارع مبدوءاً بالهمزة أو اللام ففعله ضمير مستتر وسجى .

طبقاً لبيان الآتى فى ص ٢٢٨ .

« إِنْ خَالَ » ، فالأفصح كسر همزته ، لا فتحها ^(١) .

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين ، هما : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل ؛ كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته ؛ فقل : « لِيُخْرِجْ » ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب حصول شيء في المستقبل ؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها ^(٢) .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى : (وَلَا تُطِيعُوا الْكَاافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ . وَدَعْ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) ، وقول الشاعر :

أَحْسِنَ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعْبِدُ قُلُوبُهُمْ
فَطَالَمَا اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانُ إِحْسَانًا
وأكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه من غيره ؛ فعلامة الماضي : أن يقبل في آخره إحدى التامين ؛ « تاء التأنيذ » الساكنة ^(٣) مثل : أقبلت سعادُ . وصافحت أبابها ، أو : « التاء المتحركة » التي تكون فاعلا ؛ مثل : كالمثك كلامًا فرحت به ، (وتكون مبنية على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكور ، وعلى الكسر للمخاطبة) .

وليس من اللازم أن تكون إحدى التامين ظاهرة في آخر الفعل الماضي ؛ بل يكفي أن يكون صالحًا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلا ؛ مثل : أقبل الطائر ، فنزل فوق الشجرة ؛ فكلمة : « أقبل » و « نزل » فعل ماض ، لأنه — مع جلوه من إحدى التامين — صالح لقبول واحدة منهما : فقول : أقبلت نزلت

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولكنها لم تقبل علامته

(١) لأن الكسر هو المسجوع الكثير ، والفتح لغة قليلة مسموعة أيضا . والمتضمن هنا الاقتصاد على الكثير ، — كما سيجيء في ج — م ٦٠ باب « ظن » عند الكلام على : « خال » .

(٢) كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٣) المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التي لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتي تحصل ببعض الحروف مثل : رُبْتُ وُثُتْ في تأنيث الحرفين « رُبَّ » « الجارة » وُثُتْ « العائفة » وغيرهما . — انظر « ١ » من ص ٥٠ —

فليست بفعل ماضٍ ، وإنما هي : « اسم فعل ماضٍ »^(١) ، مثل : هيهات انتصار
الباطل ، بمعنى : بَعْدُ جداً . . . ومثل : شَتَّانَ الإِنْصَافِ وَالْبَغْيُ ، بمعنى :
افترقا جداً .

أو : هي اسم مشتق بمعنى الماضي^(٢) ، مثل : أنت مكرم أمسى ضيفك .
وبما تقدم نعلم أن كلمتي : « نِعْم » (وهي : كلمة للمدح) و « بَيْش »
(وهي : كلمة للذم) فعلان ماضيان^(٣) ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة ؛ تقول :
نِعِمْتُ شهادة الحق ، وبِيشْت شهادة الزور ، كما نعرف أن « ليس » و « عسى »
فعالان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين .

(١) اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل في المعنى ، والوزن ، والمحل . ولكنه لا يقبل علامة الفعل
الذي يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل . ولذا لا يسمى : فعلاً ؛ لأن الفعل يقبل العلامة ، وقد يتأثر
بعوامل التنصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا تسمى : اسم فعل ،
كالمصدر النائب عن اللفظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل . .

واسم الفعل ثلاثة أقسام ؛ اسم فعل ماضٍ ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر . . ولكل منها
أحكام خاصة تفسنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع . ولها هنا إشارة في رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٢) كاسم الفاعل بمعنى الماضي - ولاسم الفاعل باب مستقل في ج ٣ - .

(٣) بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المعنى إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن - في رأى
الحققين ، كما سبق في هامش ص ٤٧ - .

زيادة وتفصيل :

(١) تاء التأنيث قد تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث. فإن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي، ^(١) كقولهم : (إذا ضحكك سنّ اليتيم انتهت نعمة الله على أوليائه). وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع ، مثل : هند تصلى وتشكر ربها . أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة ، ومتحركة ^(٢) ، مثل : (الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة ، عظيمة النفع). وقد اتصل التاء بآخر بعض الحروف مثل : (رَبِّ ، وَثُم ، ولا ، ولعل . . .) تقول : رَبَّتْ ^(٣) كلمة فتحت باب شقاق ، ثُمَّتْ جلبت لصاحبها بلاء ، فيندم ولات ^(٤) حين ندم .

(ب) هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالها الحالية ، لا بحسب حالتها التي قبل هذا ، مثل : « أفعل » للتعجب ، و « جذا » ^(٥) للمدح . ومثل : (عدا ، وعلا ، وحاشا) ، من أفعال الاستثناء . والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالا جامدة ، تلازم حالة واحدة لا تتغير ؛ كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة ، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة ، أو النقص ، أو تغيير الضبط) ، لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها

(١) من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي :

الطالبات سارحن في الخير - الطالبات سارحت في الخير . فأى الاجتماعين - مع صحتها - أفصح ؟
الجواب : تختص في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ وكذا في رقم ٢ من ص ٢٦٣ .
(٢) بعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » . وبعضهم يسميها « تاء التأنيث » . وعلى كل من التسميتين اعتراض . قال الصبان - ج ١ باب : « المغرب والمضى » عند الكلام على الملحق بجميع المذكر السالم - ما نصه : (قال في التصريح : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب بجرورة - أى : متصمة ، مفتوحة - وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) « ١ »

لكن يلاحظ في كل ما سبق غلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي ، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للملئمة والتأنيث اللفظي معاً . بخلاف التاء في مثل : « أعت وبنت » فإنها مبدلة من أصل - هو التوار - فلا يمتنع العلم معها من الصرف للملئمة والتأنيث اللفظي ، لأنها ليست زائدة . والشرط المهم أن تكون زائدة محضة (لا أصلية ، ولا مبدلة من أصل) وسيجيء هذا بيان مفيد في الموضع المناسب - « ٤٧ ص ١٤٧ - باب : « ما لا منصرف » عند الكلام . على منع الاسم من الصرف للملئمة والتأنيث . -

(٣) اللفظة الشائعة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر « وب » و « ثم » ، ويجوز التوسيع عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : « لات » و « لعل » فلا يجوز فيها إلا الفتح .
(٤) الفعل الماضي هو : « حب » فقط . أما الكلمة : « ذا » فهي فاعله .

ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء .

(ح) يقول النحاة ؛ إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك ، مثل : حضرت زينب . فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالباً - مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، مثل : (كتبت البنت المتعلمة .) إلا إذا كان الساكن « ألف اثنتين » فتفتح . مثل : البنتان كانتا في الحديقة .

هذا ، وقد عرفنا (١) - حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن . وبقي حكم عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده - مباشرة - ساكن آخر ، نحو : (خذ العضو ، ولا تعظم الناس) . إلا في موضعين . أحدهما : أن تكون الكلمة الأولى هي : « من » والثانية : « أل » فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ، مثل : أنفق من المال الحلال .

والآخر : أن تكون الكلمة الأولى متتهمة بجميع الجمع ، فإنه يحرك بالضم ، مثل : لكم الخير . فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مد (٢) ، أو واو جماع ، أو ياء مخاطبة . حذف نطقاً ، لا كتابة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين (٣) ، مثل : نحن عرفنا العلوم النافعة - الطلاب سألوها المولى أن يوقفهم - أسألى المولى الهداية .

ويجوز تلاقى الساكنين في الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : سعيد وجود - لام - جيم (٤) ، أما في غيرهما فيجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكون الساكن حرف مد (٥) ، يليه حرف مدغم في نظيره ، (مشدد) . والآخر : أن يكونا في كلمة واحدة . مثل عامة ، خاصة ، الضالين ، الصادق عن الخير . وهذا متفق عليه . ويرى آخرون أن مثله ما هو في حكم الكلمة الواحدة . على الوجه المشروح في مكانه . المناسب (٦) - وللمسألة بقية هامة في « ح » من ص ٩٨ و ١٧٩ و ٢٨٤ .

(د) تقدم (٧) أن كل فعل لا بد أن يبدل - في الغالب - على شيئين ؛ معنى « أى : حدث » وزمن . فالماضي له أربع حالات من ناحية الزمن (٨) ، تتعين

(١) في ص ٤٣ . (٢) أى : حرف علة ، قبله حركة تناسبه .

(٣ و ٢) يحى بمنااسبة آخره مع توضيحه في ص ٩٥ و ٩٦ هامشهما . وفي ج - باب نون التوكيد -

عند الكلام على ما يخص به هذه النون (م ١٤٣ ص ١٧٢) . (٤) في ص ٤٦ .

(٥) وقد عرفنا بياناً هاماً - في رقم ٢ من هامش ص ٤٦ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضية لا

يبدل - عند المحققين - على زمن ؛ مثل : « نعم ويش » وأحوالهما عند قصد المدح والذم . وبش : « أنعل »

في التعجب إذا لم يتوسط « كان » الزائدة بينه وبين « ما » التعجبية ، نحو : ما أنفع نهر النيل . فالفعل

« أنفع » بمجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على الماضي إلا أن جاءت قبله « كان » الزائدة ، نحو : ما كان أنفع

النيل - كما سيجي في بحث زيادة « كان » م ٤٤ - ٥٧٩ - وليس الأمر مقصوراً على « كان » الزائدة ،

وإنما يشمل كل لفظ ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن .

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها .

الأولى : (وهي الأصل الغالب) أن يتعين معناه في زمن فات وانقضى - أى : قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريباً من وقت الكلام أم بعيداً . وهذا هو الماضى لفظاً ومعنى . ولكن إذا سبقت : « قد »^(١) - وهي لا تسبقه في الأغلب إلا في الكلام المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ، فتل :

(١) « قد » الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شيء من معمولاته - (راجع الحضرى ج ١ ص ١١٢ باب « كان » ، عند بيت ابن مالك :

« وخير ماضٍ مثله قد عَمِلَا . . . »)

وسمى له إشارة في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .
وهذه المناسبة نقول جاء في : « المنى والقاموس » مما ما نصه المشترك بينهما : (« قد » الحرفية مختصة بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المجهول من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهي مع الفعل كالجزم ؛ فلا تفصل منه بفصل ، اللهم إلا بالقسم ، . . . ») ص ١٥٨ .

وتبهما أحد أعضاء الجمع النورى القاهرى . مجلدا بحث في مجلة الجمع (الجزء الأول ص ١٣٨) .
ولكن رأينا في اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع في المضارع المنى بالحرف « لا » - بالساح المتعدد الصحيح الوارد نفرا ونظما عن النضحاء الذين يشهد بكلامهم ، ومن هذا : المثل العربى الوارد في كتاب (لسان العرب) في مادة « ذام » ونصه : « وقد لاتمد الحساء ذاماً » . وكذلك المثل الجاهل الذى نصه : « وقد لا يقادى الجمل » يقوله من أضعفت الشيخوخة ، أو غيرها . (وهذا المثل وارد في كتاب : « الأمثال » لأبي هلال العسكري المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للبيداني ج ٢ ص ١١٧) ، هذا إلى ورودها قبل المضارع المنى في أنماط أخرى من كلام الجاهلين وغيرهم عن يحنج بكلامهم ، ولا يستأخ دفعها إلا إذا لحأنا. للتأويل الواهى الذى لا يثبت على التخصيص . ومن الأمثلة ورودها في شعر الأعمش ميمون - وهو جاهل ، أدرك ظهور الإسلام - في بيت له من قصيدته : التاسعة والعشرين بالصفحة (١٩٥) من ديوانه ، ونص البيت :

وقد قتلت قَتِيلَةً إذ رَأَيْتِي وقد لاتمد الحساء ذاماً

وفى بيت آخر لقيس الجهمي - وهو جاهل - نقله الأمدى في كتابه المؤتلف (ص ١٢٣) ونصه :

وكنت مسوداً فينا حميداً وقد لاتمد الحساء ذاماً

وكذلك في بيت لثمر بن تولب - وهو مخضرم - ونصه كما رواه السيوطى في كتابه : شواهد المنى (ص ٦٦)

وأحب حبيبك حُبّاً رَوَيْدُاً فقد لا يملك أن تصرماً

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورقمها بين المخطوطات الأدبية : (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التى تقطع بصحة الاستعمال السالف في غير ضعف ولا شذوذ ، ولاتأويل . فلم يكن غريباً أن يستعملها ابن مالك في ألفيته في آخر باب : « المنوع من الصرف » حيث يقول :

ولا تضرار أو تناسب صرف* ذو الشئ . والمصرف قد لا يتصرف

- ويشار لهذا في الجزء الرابع ، باب المنوع من الصرف م ١٤٧ ص ٢٥٩ - ، وأن يستعملها في كلامه بعض النورين القديين ، ومنهم صاحب : « المصباح » في آخر كتابه ، حيث قال مانصه في ص ٩٤ - فصل الثلاثى اللازم . (حقيقة التسمية أنك تصير المفعول الذى كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل . وقد يفعل وقد لا يفعل . . .) ص ١ .

والحرف « قد » أحكام متعددة سردنا صاحب : « المنى » .

« خرج الصحابان » يحتمل الماضي القريب والبعيد ، بخلاف : « قد خرج الصحابان » ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضي قريباً من الحال ؛ بسبب وجود : « قد » .

وإذا وجدت قبله « ما » النافية كان معناه منفيًا ، وكان زمنه قريباً من الحال ؛ كأن يقول قائل : قد سافر عليّ ، فتجيب : ما سافر عليّ ؛ فكلمة « قد » أفادته في الجملة الأولى المثبتة قرباً من الزمن الحالى ، وجاءت كلمة : « ما » النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضاً ، ولا سيّما مع القرينة الحالية السابقة (١) . وكذلك يكون زمنه ماضيًا قريباً من الحال إذا كان فعلاً ماضيًا من أفعال « المقاربة » ؛ (مثل : « كاد ») فإن زمنه ماضى قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ؛ ليسابر المعنى المراد - كما سيجيء - في باب أفعال المقاربة (٢) .

الثانية : أن يتعين معناه في زمن الحال (أى : وقت الكلام) . وذلك إذا قصد بالفعل الماضى الإنشاء ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعث . واشترت . وهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التى يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى في الحال ، يقارنه في الوجود الزمنى ، ويحصل معه في وقت واحد (٣) . أو كان من الأفعال الدالة على « الشروع » ، مثل : « طمّيق وشرّع » وغيرهما مما سيجيء الكلام عليه في باب : « أفعال المقاربة » (٤) .

الثالثة : أن يتعين معناه في زمن مستقبل (أى : بعد الكلام) ؛ فيكون ماضى

(١) جاء في شرح المفصل (ج ٨ ص ١٠٧) ما ملخصه عن كلمة : « ما » النافية : إنها لنفي الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا : الحال - وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل . فقد سلّبت معنى الفعل في الزمن الحالى ونفيته . فإن كان الفعل ماضيًا قريباً من الحال بسبب وجود : « قد » قبله - وهى بما يقرب زنته للحال ، كما عرفنا - وأردنا نفيه ، أثبتنا بكلمة : « ما » النافية ، نحو : ما سافر محمد . لأنها تقرب زمن الماضى المنفى ، من الزمن الحالى . . . ثم قال :

(ما محمد منطلق) هو نفي جملة مثبتة هي : (محمد منطلق) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقاً .

- وسجى إشارة لهذا في م ٤٨ ص ٩١ .

(٢) ص ٦١٢ .

(٣) انظر رقم ٢ من هاشى ص ٦٦ حيث قلنا : « هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء ؛ فزمنها للحال . لكن يرى المحققين أنها مجردة من الدلالة الزمنية . كما قلنا : إن المراد من الرأين والتفريق بينهما مدون في صدر حاشية ياسين - ج ١ - في فصل : بناء الفعل .

اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلباً ، نحو : ساعدك الله ، ورفعك مكاناً علياً ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء فإنه لا يتحقق إلا في المستقبل وما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لمّا^(١) سافرت ، بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شيء إلا السفر في المستقبل .
أو تضمن وعداً ، مثل : « إنا أعطيناك الكوثر » . فالإعطاء سيكون في المستقبل ، لأن الكوثر في الجنة ، ولم يحن وقت دخولها .
أو عطيف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : « يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فأوردتهم النار ، وقوله تعالى : « يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ » ففرع من في السموات . . .

أو تضمن رجاء يقع في المستقبل ، مثل : « عسى وأخواتها » من أفعال الرجاء الآتية في باب : « أفعال المقاربة » ، نحو : « عسى الله أن يأتي بالفتح . . . » .

أو يكون قبله نفي بكلمة : « لا » المسبوقة بقسم ، مثل : والله لا زرتُ الخائن ، ولا أكرمت الأئيم .

أو يكون قبله نفي بكلمة « إن » المسبوقة بقسم ، مثل قوله تعالى : « إن الله يُمسك السموات والأرض أن تزولا ، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » . أى : ما يمسكهما^(٢) . . .

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ، مثل : إن غاب عليّ غاب محمود ، لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط ، مستقبلاً خالصاً . . .

فالفعل الماضى في كل الصُّور السالفة ماضى اللفظ دون المعنى .
الرابعة : أن يصلح معناه لزمن يحتمل المضى والاستقبال ، بشرط ألا توجد قرينة تخصّصه بأحدهما ، وتعيّنه له ؛ وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية ، نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت . فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلاً من قيام أو قعود في زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل .

(١) بمعنى : إلا .

(٢) « إن » الأولى ، شرطية ، والثانية « نافية » داخلة على جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على « إن » الأولى الشرطية . أما جواب الشرط فعنوف وجوباً ؛ عملاً بقاعدة حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب - غالباً - للقدم منهما . أما المتأخر فجوابه عنوف يدل عليه المذكور .

ولا فرق في التسوية بين أن توجد معها « أم » التي للمعادلة ، كما سُئِلَ ، أولا توجد ؛ مثل : سواءٌ على أي وقت جئتني . فإن كان الفعل الذي بعد « أم » المعادلة مضارعاً مقروناً « بَلَسَ » تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم ؛ لأن الثاني ماضٍ معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له .

أو وقع بعد أداة تحضيض ؛ مثل : هَلَّا ساعدت المحتاج . فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل .

أو بعد : « كُلُّمَا » ، نحو قوله تعالى : « كُلُّمَا جَاء أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ » فهذا للمضى ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ، وهي الأخبار القاطعة بأنه حصل . وقوله تعالى عن أهل النار : « كَلِمَاتُ نَضِيجَاتٍ جُلُودُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ جُلُوداً غَيْرَهَا » ليدوقوا العذاب . فهذا للمستقبل ؛ لقرينة تدل على ذلك ؛ وهي أن يوم القيامة لم يَجِئ . أو بعد حيث ؛ نحو : أدخل المهرم من حيث دخل بانيه . فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه في المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين . . . بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمين الخطر ؛ فهو للمستقبل .

أو وقع صلة ؛ مثل : (الذي أسس مدينة « القاهرة » هو : المعز لدين الله الفاطمي) ؛ فهذا للمضى ، بدلالة التاريخ . بخلاف : (إن فرح الطلاب كبير عقب ظهور النتيجة غداً بنجاحهم ، إلا الذي رغب) . فهذا للاستقبال لوجود كلمة « غداً » أو وقع صفة لنكرة عامة ^(١) ، نحو : رُبَّ عطاء بذلته للمحتاج فانشرح نفسي . فهذا للمضى . — لوجود : رُبَّ ^(٢) — بخلاف قوله عليه السلام : « نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالِي فَوَعَاها ، فَأَدَاها كَمَا سَمِعَها » . فهذا للاستقبال ؛ أي : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول في أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه . . .

« ملاحظة » : قد يراد من الزمن في الفعل : « كان » الدوام والاستمرار الذي يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفوراً رحيماً ^(٣) . . .

هذا تفصيل حالات الزمن في الفعل الماضي .

• • •

(١) أي : محفة لم تخصص بأحد القيد .
(٢) لأن الأغلب دخولاً على الماضي (انظر رقم ٦١) .
(٣) سيجي إشارة لهذا في باب « كان » - ص ٥٧ -

وأما علامات المضارع فتنها : أن يُنصَب بتأصب ، أو يجزم بجازم ، مثل :
لم أقصِّرْ في أداء الواجب . . . ولن أتأخَّرَ عن معاونة البائس .

ومنها : قبوله « السين » ، أو : « سوف »^(١) في أوله ، مثل : سأزورك ،
أو : سوف أزورك ، ومثل قول الشاعر :
سيكثرُ المَلُحُ يوماً بعد قلتهِ ويكتسبُ العُودُ بعد اليُسُسِ بالورقِ
... (٢)

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته
فليست بفعل مضارع ؛ وإنما هي : « اسم فعل »^(٣) مضارع ؛ مثل : « آه » ،
بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، « وأف » بمعنى : أنضجر كثيراً . و « وبك » ماذا
تفعل ؟ . بمعنى : أعجب لك كثيراً !! ماذا تفعل ؟ . أو : هي اسم مشتق بمعنى
المضارع^(٤) ؛ مثل : الطائرة مسافرة الآن أو غداً

...

(١) من علامات المضارع المثبت قبوله « السين » أو « سوف » وإذا اتصلت به إحداهما خلصته
لزمان المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نون . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع
(في ص ٦٠ من الزيادة والتفصيل) .

(٢) ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء الخطاب ونون التوكيد - وسيجيء ذكرهما
في ص ٦٤ - .

(٣) لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم ١ من هامش ص ٤٩ وفي رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٤) كاسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال - وله باب خاص في ج ٣ - .

زيادة وتفصيل :

(١) المضارع من ناحية الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى .

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيد به بأحدهما ، وتقتصره عليه . ونحن يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه ، والمستقبل صيغة فعلية خاصة أيضاً ، (هي : فعل الأمر) ، وليس للحال صيغة فعلية تخصه ، فجعلت دلالة المضارع على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبراً لما فات الزمن الحال من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه (كما يقولون . . .) . هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحاً للزمن الأقرب والزمن الأبعد فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحق بالاتجاه إليه .

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة ، مثل : « يكاد » فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال . . . (١)

الثانية : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذ اقترن بكلمة تفيد ذلك ؛ مثل : كلمة : الآن ، أو : الساعة ، أو : حالا ، أو : آنفاً (٢) .

أو : وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : « طفق » ، و « شرع » وأخواتهما (٣) ؛ ليساير زمنه معناها .

أو : نقي بالفعل : « ليس » (٤) أو بما يشبهها في المعنى والعمل ؛ مثل الحرف « إن » أو : « ما » (٥) ، أو : « لا » (٦) فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها يشبهها أيضاً في نقي الزمن الحالى عند الإطلاق (٧) . . . مثل : ليس يقوم محمد (٨) - ، « إن يخرج حليم - ما يقوم على - »

(١) سيجي البيان في باب « أفعال المقاربة » . ص ٦١٢ .

(٢) « آنفاً » كلمة عدا النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع ليعمل ، باعتبار أنها تدل - كما في القاموس - على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكانها للحال نفسه .

(٣) سيجي هذه الأفعال في باب أفعال المقاربة . - ص ٦١٢ .

(٤) (راجع تفصيل الكلام عليها في النسخ ، أخوات كان) - ٥٥٧ - .

(٥) (راجع رقم ١ من هاشم ص ٥٢ حيث الإيضاح للحرف « ما » وسيجي الكلام عليه عمل « إن » . ثنائية وبقى الشبهات في ص ٥٩١ .

(٦) أما « لا » المهمة ليجي الكلام عليها في ص ٥٩١ .

(٧) أي : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماضٍ أو مستقبل .

(٨) راجع ص ٢٣٠ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

أو دخل عليه لام ابتداء ، مثل : إن هذا الرجل الحقّ ليحسن عمله

أو : وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال - فيكون زمنه في الغالب - حالا بالنسبة لزمن عامله ، مثل : أقبل الأخ بضحك . وإذا دخلت ما المصدرية الظرفية على المضارع - مثل : يسرنى ما تتكلم ، أى كلامك - كان زمن المصدر المؤول للحال - في الغالب ^(١) حين لا توجد قرينة تعارضه .

الثالثة : أن يتعين زمنه للاستقبال ، وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ، مثل : « إذا » . . . سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان المضارع معمولاً للظرف - بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر - ، مثل : أزورك إذا تزورنى ، فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب في الظرف . « إذا » ^(٢) و « إذا » مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للظرف .

وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسنداً إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ، إذ لا يعمل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - في المستقبل ، لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال .

أو : سبقته : « هل » ^(٣) ، نحو : هل تقاطع مجالس السوء ؟ .

وكذلك إذا اقتضى طلباً ، سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى ، فالأول كقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حوّلين كاملين » . . . ، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا

(١) سيجى بيان لهذا في آخر باب : « الموصلى » ، عند الكلام على الموصلى الحرفى ، وصلته ، وسبك المصدر ، وهو بيان هام (ص ٤١١ ثم فى ص ٤١٧) .

(٢) « إذا » هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتماً فلا تقع حشواً .

(٣) راجع حاشيتى : « الخضرى والصبان » فى آخر باب : « غن وأخواتها » عند الكلام على : « القول » وكذا : « المعنى » فى مبحث : « هل » .

لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : « لَيُفْنِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » وقوله : « ربنا لا تُؤَاخِذْنَا . . . » ، فإن طلب الإتفاق في : « لَيُفْنِقَنَّ » وطلب عدم « المؤاخضة » في : « لا تُؤَاخِذْنَا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة « اللام » و « لا » الطليتين . وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل . إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل .

أو : سبقت أداة شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمة : كالتى في قوله تعالى : « إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصَرْكُمْ . . . » ، أم غير جازمة - ومنها : « لو الشرطية ^(١) » غير الامتناعية ، و « كيف ^(٢) » ، الشرطية ، مثل : لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنعُ أصنعُ ، ويفهم من هذا وما قبله أن الجوازم جميعها - ما عدا : « لم » ، و « لما » - تخلصه للاستقبال .
أو : افتضى وعداً أو وعيداً ، كقوله تعالى : « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ » ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » - لأن تحقيقهما لا يكون إلا في المستقبل ، وكالشرط الثاني من قول الشاعر يهدد :

مَنْ يَشْعِلُ الْحَرْبَ لَا يَأْمَنْ عَوَاقِبَهَا قَدْ تُحْرِقُ النَّارُ يَوْمًا مَوْقِدَ النَّارِ
أو : صاحب أداة توكيد ، مثل : « نون التوكيد » الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ، نحو : أَتُكْذِرُ مَنْ صَدِيقُكَ ؟ وهل تساعد البائس ؟

أو : لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها في معنى أداة التوكيد السالفة ؛ مثل : « والله لعلى عمليكَ تُحْمَسَبُ » ، ومثلها : « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق في مواقف الشدة ^(٣) .

(١) التى بمعنى « إن » الشرطية . وتشتهر باسم « لو الشرطية غير الامتناعية » . ومثلها : « لو » المصدرية التى بمعنى : « أن » المصدرية ، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها في نصب المضارع ؛ مثل : أود لو يسود السلم .
(٢) « وإذا » الشرطية أيضاً .

(٣) جاء في « المعنى » و « المحم » أن « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » - تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقت . خلافاً لابن مالك ومن معه ، وهو يوقع رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو : « جاء محمد : لا يتكلم » مع إجماعهم أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .

ونقول : إن رأى الأنصب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينة التى تمنع . وقد أشرنا لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال .

أما العاملة عمل « ليس » فالكلام عليها في ص ٥٧ حيث الحكم على أمحوث « ليس » .

أو : أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .
أو : « حرف نصب » سواء أكان ظاهراً أم مقدراً . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « لن تناووا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .

أو : « حرف تنفيس » ، وهو : « السين » و « سوف » ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ، أى : تخليص المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : « زمن الحال » ؛ — لأنه محدود — ، إلى الزمن الواسع غير المحدود ، وهو : « الاستقبال » ، وهما في هذا سواء ، ورَدَّاً معاً في معنى واحد ، كقوله تعالى : « كَلَّا سيعلمون ، ثم كَلَّا سيعلمون » ، وقوله تعالى : « كَلَّا سوف تعلمون ، ثم كَلَّا سوف تعلمون » . ، وقول الشاعر :

وإنَّا سوف نقهر من يعادى بحدّ البيض تلتهب التهاجا
وقول الآخر :

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى ، وسوف تزول
إلا أن « سوف » تستعمل أحياناً أكثر من « السين » حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً ؛ فتكون دالة على : « التسويف » ، ثم هي تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : « وسوف يُعطيك ربك فريضاً » . كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال « الإلغاء »^(١) ؛ نحو : وما أدري ، وسوف — إنخال — أدري أقوم آل حصن أم نساء ؟
والأمران ممتنعان في « السين » لدى جمهرة النحاة^(٢) . . .

كما أن « السين » تختص بمعنى لا تؤديه « سوف » ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيدَه وعدم التنفيس فيه (أى : عدم جعله للمستقبل البعيد) أدخلت عليه السين^(٣) ، ومنه قول الشاعر :

سأشكرُ عمرًا ما تراختُ متنبئاً أبادى لم تُمننْ ، وإنْ هيَ جَلَّتْ
والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها . ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع . ولكن هذا المنع مدفوع بالسماح ؛ كقول النمر بن تولب :

فلما رأيته آميناً هانَّ وجدُّها وقالت : أبونا هكنا سوف يفعل

(١) من أعوات : « غان » . وتفصيل الكلام عليها في بابها (ج ٢ ص ٦٠ من ٢٧)

(٢) راجع الجزء الثاني من المصحح ص ٧٢ في الكلام عليهما .

(٣) راجع ص ٨٧ ج ٢ من رقية الأمل ، شرح الكامل . للمرضى . والشاعر هو : عباد بن الزبير .

أى : سوف يفعل هكذا^(١) . . .

الرابعة : أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته « لَمْ » ، أو : « لَمَّا » .
الجازمتين . مثل قوله تعالى عن نفسه : « لم يلد » ، « لم يولد » ، « لم يكن » له كفواً
أحد » ، وقول الشاعر :

لَمْ يَمُتْ مَنْ لَهُ أَثَرٌ وَحَيَاةٌ مِنْ السَّيَرِ

فزمن المضارع هنا ماضٍ . ومثل : لما يحضر ضيفنا . أما في مثل :
إذا أنت لم تحم القديم بحادث من المجد لم ينفعك ما كان من قبل
فزمن المضارعين هنا ماضٍ ، بسبب وقوعهما بعد « لَمْ » ، قبل مجيء « إذا »
الشرطية ، ثم صار مستقبلاً محضاً بعد مجيئها - طبقاً لما سلف^(٢) - .
أو : « إذ » ، نحو : أطربني كلامك ، إذ تقول للغي : تصدق ، بمعنى :
قلت .

أو : « ربما »^(٣) ، نحو : (فأتى القطار فتألمت ، فأدركني صديق بسيارته ،
فوصلنا قبل القطار ، فالحمد لله ، ربما أكره هذا الأمر فيه خيرى ونفعى) ، أى :
ربما كرهت .

أو : « قد » التى تفيد التقليل بقرينة ؛ كأن تقول لمن حملك على السفر
كرهاً : قد أسافر مكرهاً ؛ فإذا عليك لو كنت تركتني بعيداً عن المشقة التى
صادفتها ؟ بخلاف « قد » التى للتكثير .

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبراً فى باب « كان » وأخواتها الناسخة ، إذا
وقع الناسخ فى هذا الباب بصيغة الماضى ، ولم توجد قرينة تنصرف زمنه عن الماضى
إلى زمن آخر^(٤) ؛ مثل : كان سائق السيارة يترقب بركابها حتى وصلوا . . . أى :

(١) راجع حاشية ياسين على « التصريح » ج ١ - ص ١٦٠ باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام
على الخبر .

(٢) يشترط فى « لم » ، التى تنصرف زمنه للماضى ألا تكون مسبقة بإحدى الأدوات الشرطية التى
تخلصه للمستقبل المحض ، مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها . فإن وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل
المحض ، بالرغم من وجود « لم » - كما سيجىء فى ج ٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ -

(٣) فى ص ٦٢ .

(٤) لأن الأغلب دخول « رب » على الماضى . وإنما يكون زمن المضارع ماضياً بشرط أن تقوم
القرينة الدالة على ماضى زمنه حقيقة ، بخلاف ما لو كان مستقبلاً محقق الوقوع ؛ فإن هذا التثبوت
نحو - وإن جعل معناه الذى لم يتحقق بمنزلة ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضياً بل يبين مستقبلاً . وسيجىء
هذا مفصلاً فى موضعه (ج ٢ م ٩٠ ص ٤٨٣) حروف الجزم . (٥) كما فى ص ٥٤٦ .

النحر الزاوى - أول

تُرفَقَ . ولا يدخل في هذا ما عرفناه من التواسخ التي تدل على "الحال" فقط ؛
كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التي تدل على "الاستقبال"
فقط ؛ كأفعال الرجاء . وسيجيء البيان في الباب الخاص بهما وهو : باب «أفعال
المقاربة» (١) .

• • •

ملاحظة : إذا عطف فعل مضارع (٢) على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع
حكم الفعل المعطوف عليه في أمور ، يتصل منها بموضوعنا : «الزمن» فيكون
المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضي فقط ، أو صالحاً
للحال والاستقبال . . . فكل ذلك يجري في المضارع المعطوف تبعاً لنظيره
المعطوف عليه حتماً ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين في الزمان (٣) . فإذا قلت :
أسمع الآن كلامك ؛ وأبصرك . . . كان زمن الفعل «أبصر» للحال ، كزمن المعطوف
عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمة : «الآن» ، التي تقتضيه على الحال .

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطرب ، وأخرج للرياضة - فإن زمن الفعل :
«أخرج» للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : «أطرب» المقصور على المستقبل ؛
لأنه جواب شرط جازم ، وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا .

وإذا قلت ، لم تتأخر عن ميعادك ، وتؤلم صاحبك . . . فإن الفعل :
«تؤلم» هو للماضي فقط ، تبعاً للمعطوف عليه : «تتأخر» الذي جعلته «لم» للزمن
الماضي وحده .

وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ، . . . فالفعل المضارع «يتحرك» صالح
للحال والاستقبال ، تبعاً للفعل : يكتب .

على أن ما سبق ليس مقصوداً على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل
عطف المضارع على الماضي : كقوله تعالى : «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء

(١) ص ٩١ .

(٢) المعطوف هنا فعل مضارع ، والمعطوف عليه كذلك . فالمعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس
معطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ لأن معطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف في أحكامه النقطية والمنوية
عن أحكام المعطف السابق ، على الوجه المشرح في الجزء الثالث : (باب العطف - ص ٦٢٠ م ١٢١) .

(٣) راجع المص ج ١ ص ٨ عنه اللام على المضارع - وسيجيء في باب المعطف ج ٣ ص

فتصبح الأرض مخضرة^(١) أى : فأصبحت^(٢) . . .
وقد يكون المعطوف عليه تابعاً في زمنه للمعطوف ، بسبب قرينة تدعو لذلك ،
كقول الشاعر :
ولقد أمرت على اللثيم يسبنى فضيت ، ثممت قلت : لا يعنني
أى : مررت^(٣) .

...

(١) لا يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفاً على المضارع السابق : «ترو» ، لأن
السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم . ولأن احضار الأرض ليس نتيجة الرؤية ، ولكنه نتيجة شرب
الزروع الماء .

(٢) ويشمل كذلك عطف الماضي على المضارع . وقد سبقت أمثلة في ص ٥٤ .

(٣) يفهم مما سبق أن الفعل الماضي إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول - في الأغلب -
- نوع الزمن في المعطوف إلى نوع الزمن في المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان . مع الخضوع في ذلك لما تقتضيه
القرائن ، ويستقيم به المعنى .

أما عطف فعل الأمر - وحده - على غيره والعكس ، فختلف في جوازه ، ويميل جمهور النحاة إلى
منعه ؛ لاستحالة فصل الأمر عن فاعله . وسنوضح الأمر في مكانه في العطف (ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) .

كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين في الزمن (سواء أكانا مضارعين معاً ، أم ماضيين معاً ، أم مختلفين)
لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حكماً ، ويمنع اختلافهما فيه ،
فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تماطف
الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كمعطف جملة على جملة ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب
ما يوافق المعنى .

وما يجب ملاحظته أن هناك فرقاً في المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية ؛ (كما أشرنا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء التفصيل في باب الخاص . الذي
أشرنا إليه) .

وأما علامة الأمر فهي : أن يدل بصيغته^(١) على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبة . فلا بد من الأمرين معاً ، أي : أن علامته مزدوجة ، مثل : ساعد من يحتاج للمساعدة ، وتكلم بالحق ، واحرص على إنجاز عملك . وتقول : ساعدى . . . وتكلمى . . . واحرصى . . . ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم : (خذ العفو^(٢)) ، وأمر^(٣) بالعرف^(٤) ، وأعرض^(٥) عن الجاهلين) - وتقول : خذنى . . . وأمرى . . . - وأعرضى . . .

ومن فعل الأمر كلمة : « هات » و : « تعال » لقبولها علامته . تقول : هاتى يا شاعرة ما نظمت ، وتعالى تقرؤى .

فإن دلت الكلمة بصيغتها على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هى : « اسم فعل أمر^(٦) » ؛ مثل : « صه » ، بمعنى : اسكت . و « مه » ، بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و « نزال » ، بمعنى : انزل . و « جبهل » ، بمعنى : أقبل علينا .

وهناك علامتان مشتركتان^(٧) بين المضارع والأمر .

الأولى : نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، فى نحو : (والله لأجتهن^(٨)دن . واجتهن^(٩)دى يا صديق) . . . بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل .

الثانية : ياء المخاطبة ، مثل : (أنت يا زميلى تحسنين أداء الواجب ، ومؤاساة المحتاجين ؛ فداوى على ذلك) ؛ فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع ؛ وهو : « تحسنين » وآخر الأمر ؛ وهو : داوى . . .

• • •

(١) سبق (فى ص ٤٨) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالة ذاتية لى : مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شيء عليها ؛ فالدلالة على الأمرية فى مثل : « تخرج » مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى يمد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع .
(٢) الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأمل الذى لا يقيقونه .
(٣) الأمر المأمور المستحسن شراً .

(٤) لاسم الفعل تعريف عام موجز فى رقم ٥٩ من هامش ص ٤٩ وكذا فى رقم ٦ من ص ٧٨ وله باب مستقل فى ج ٤ .

(٥) سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦ .

.....

زيادة وتفصيل :

زمن الأمر مستقبل ^(١) أى أكثر حالاته ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فمثال الأول - سافرَ زمن الصيف إلى الشواطئ ^(٢) . ومثال الثاني قوله تعالى : « يا أيها النبي اتقِ الله . . . » لأن النبي لا يترك التقوى مطلقاً . فإذا أمر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن فى الأمر للماضى إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها ، فيقول : صرحت كثيراً من الأعداء . فتجيبه : « أقتل ولا لوم عليك . . . وافتك بهم ، فإن الله معك . . . » فالأمر هنا بمعنى : قتلت وفتكت . . . والمعول عليه فى ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائماً فى هذه المسألة ، وغيرها .

• • •

(١) هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ، المطلوب تحققه ووقوعه ابتداءً ، إن كان غير حاصل وقت النطق ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعاً وحاصلاً وقت الكلام وفى أثناءه - كما هو مبين بأعلى الصفحة - .

أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال .

(راجع الصبان ج ١ باب المغرب والمبنى ، عند الكلام على إعراب المضارع) .

(٢) إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينة .

المسألة ٥ :

الحرف^(١)

مين - إلى - في - على - لم - إن - إن - حتى - لا - هل . . .
لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى ، أى معنى ، ما دامت منفردة بنفسها . لكن إذا وضعت في «كلام» ظهر لها معنى لم يكن من قبل . مثال ذلك :
(سافرت «من» القاهرة) . . . فهذه جملة : المراد منها : الإخبار بوقوع

(١) النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة : «أدوات الربط» ؛ لأن الكلمة إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها . قالام يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط . وهو يختلف اختلافاً كاملاً عن «الحرف المجمل» الذى تبنى منه صيغة الكلمة ؛ كالباء ، والتاء ، والهم . . . وغيرها من سائر أحرف الهجاء ، وتسمى لهذا أحرف البناء . - وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣ - .

وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : «حروف المعاني» ، لأنه يفيد معنى جديداً يجلبه معه ، ونوع ليس للمعاني ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ وكلاهما لتوكيد معنى موجود ، مثل : «ما» الزائدة ، وكذا «الباء» ، و«من» وغيرها من الحروف الزائدة ، ومثل : نسم ، نسم ، أو : لا . لا . . . أو غيرها من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم . والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديداً - يدخلون هذا النوع في حروف المعاني . أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور . وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف : «أدوات» .

أما تفصيل الكلام على حروف المعاني ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها . فنرى موضعه المناسب ؛ (كاللغى في ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨ - حيث «حروف الجر» والإيضاح الجمل الهام الذى سجله صاحب «المفصل» لحروف المعاني ، وفي ج ٣ حيث حروف المطف ، و« حيث التواصب والجوازيم» . وإذا حروف الربط بنوعها تخالف مخالفة قاطبة حروف المعاني في المدلول والآخر .

بلى بيان المراد الدقيق الذى يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ - حرفاً كان أم غير حرف - «زائد» . لقد تبينت آراؤهم في تعريف الزائدة . وغير ما يستخلص منها : أنه الذى يمكن الاستغناء عنه ، في الإبدال ، فلا يتأثر المعنى بخلفه ، وربما لا يستغنى عنه ، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهمل لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره ؛ سواء كان في أصله مهملًا مثل : «لا» النافية للزائدة ، أم كان في أصله عاملاً ، مثل : «كان» الزائدة . وفيما يأتي بعض ما دونته المراجع خاصاً بهذا .

(١) جاء في المعنى عند الكلام على الحرف : «لا» ما نصه :

«(من أقسام «لا» النافية - : المعرضة بين الثماض والمفوض ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء . وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها . وأن ما بعدها خفض بالإضافة . أما غيرهم فيراها حرفاً ، ويسمونها : زائدة ، كما يسمون : «كان» في نحو : (محمد كان فاضلاً) -

سفرى ، وأنه يبتدئ من القاهرة . فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء في السفر هي : « القاهرة » ، فكلمة : « من » أفادت الآن معنى جديداً ظهر على غيرها مما يليها مباشرة ^(١) ، وهذا المعنى هو : « الابتداء » ، ولم يفهم ولم يُحدد إلا بوضعها في جملة ، فلهذه الجملة الفضل في إظهار معنى : « من » .

ولو قلت : (سافرت من القاهرة « إلى » العراق) - لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتدأه القاهرة ، ونهايته العراق . فكلمة : « إلى » أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها مباشرة ، وهذا المعنى هو : « الانتهاء » . ولم يظهر وهي منفردة ، وإنما ظهر على غيرها بعد وضعها في جملة ، كانت السبب في إظهاره ، كما كانت الجملة سبباً في إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة : « من » والذى ظهر على ما بعدها مباشرة .

زائدة ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضي والانتقاط . فلم أنهم قد يريدون بالزائد المقترن بين شيئين متطابقين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ، كما في مسألة : « لا » في نحو : غفبت من لا شيء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما في مسألة : « كان » ، و « كذلك » « لا » المقترنة بالمعطف في نحو : ما جافى محمد ولا علي ، ويسونها : « الزائدة » وليست بزائدة ألبتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جافى محمد وعلي ... ؟ احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ، فإذا جيء بكلمة : « لا » صار الكلام نصاً في المعنى الأول . ثم هي في قوله تعالى (وما يستوى الأحياء ولا الأموات ..) مجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوى حامد ولا محمود) " اه كلام المعنى .

أنى : لأن اللبس غير محتمل في المثالين الأخيرين مطلقاً . ولهذا إيضاح في « ١١٨ ص ٥٤٩ باب : المعطف » عند الكلام على ما انفردت به واو المعطف .

وجاء في شرح المفصل (ج ٧ ص ١٥٠) عند الكلام على : « كان » الزائدة ، أن معنى زيادتها هو : « (إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أردت أن الحسن كان فجا مضي . ف « ما » مبتدأ على ما كانت عليه ، و « أحسن زيدا » الخبر - و « كان » ملغاة عن العمل ، مفيدة للزمان الماضي ، كما نقول : من كان ضرب زيدا - تريد : من ضرب زيدا - ومن كان يملكك ، تريد : من يملكك . فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألفت من الإعراب لغتها باق . وهي هنا نظيرة : « ظننت » إذا ألفت ، فإنه يطل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى الزمنى ، - كما سبق - وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقياً ؛ نحو : ما جافى من أحد . ومثله قولهم : بحسبك محمد ، المراد : بحسبك ، ومثل : « وكفى بالله شهيداً » ، والمراد كفى الله ...) " اه .

ونستحي إشارة موضحة لهذا في ص ٧٠ وفي باب « كان وأخواتها » ص ٧٩ ، والواجب ترك استعمال « كان » الزائدة إذا أوقفت في ليس .

(١) انظر الإيضاح في : « ١ » من الزيادة والتفصيل ، ص ٧٠ .

وكذلك : (حضرت من البيت إلى النهر) ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بمحضورى ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : « البيت » ، وأن نهايته وآخره : « النهر » . فأفادت : « إلى » معنى هو : الانتهاء ، وصبته على غيرها مما بعدها مباشرة . وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه ، كما أن الابتداء الذى أفادته كلمة « من » لم يوجد إلا بسبب هذا التركيب .

ولو قلت : (الطلبة « فى » الغرفة) — لكان المعنى ؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة ، كما يحوى الإناء الأشياء ، وكما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء أو الغلاف ما يوضع فى داخله . فعنى كلمة : « فى » هو « الظرف » ، أو : « الظرفية » ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة : « فى » منفردة ، وإنما عُرِفَ منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها مباشرة . وهكذا بقية أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى ، كحروف النفي ، والاستغناء ، وسواها ^(١) . . .

فالحرف : « كلمة لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها — بعد وضعها فى جملة — دلالة خالية من الزمن » ^(٢) .

من كل ما سبق عن أقسام الكلمة نعلم : أن الاسم وحده — من غير كلمة أخرى معه — ، يدل على معنى جزئى فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن . وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئى مقترن بزمن . وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما ما دام منفرداً ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن ^(٣) .

(١) الإيضاح فى : « ا » من الزيادة والتفصيل ص ٧٠ .

(٢) هذا التعريف فى اصطلاح النحاة . لكن يجرى فى استعمال بعض المراجع النحوية والقضايا إطلاق الحرف أحياناً على : « الكلمة » ؛ مهما كان نوعها . أما ظهور معناه على ما بعده ففیه تفصيل يجرى فى ص ٧٠ — كما ألقنا فى رقم ١ —

(٣) أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله :

« بَتَا » فعلت ، وأَتَتْ ، « وَيَا » افْعَلِي « وَنُونٌ » أَقْبَلَنْ — فِعْلٌ يَنْجَلِي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ ؛ كَهَلْ ، وَفَى ، وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلْ لَمْ : كَيْشَمْ =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالنَّاسِ - مِز . وَ سَمَ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمَرَ فُهِمَ
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّونِ مَحَلُّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ، نَحْوُ : صَةِ ، وَجِهْلُ

١- يريد : أَنْ الفعل ينجل (أى : ينكشف) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية :
ثاء للفاعل ، أو تاء التانيث الساكنة ، أو ياء المخاطبة . أو نون التوكيد . وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل
لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض
ب- وأن علامة الحرف (كهـل ، وى ، ولم) هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء : أو :
الأفعال .

ج- وأن علامة المضارع صلاحه للمجيء بعد «لم» إلحازية ، أو إحدى أخواتها .
د- وأن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله تاء المتحركة ، للفاعل ، أو الساكنة للتانيث ،
وكلاهما تكون في آخره . ومعنى : «مز» : «ميز» ، و«صه» بمعنى : «اسكت» ، و«جهل» بمعنى : «أقبل» و«هم» مضارع
«شم» ، من باب : «فرح» .
هـ- وأن فعل الأمر يُوسَم (أى : يُعلم ويعرف) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالة على الطلب . فإن لم
يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر .

هذا ، وكلمة : «الأمر» مبتدأ ، خبر الجملة الاسمية : «هو اسم» . أما جواب «إن» الشرطية
فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ، والتقدير : فهو اسم .
والقاعدة : (أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة
الشرطية - كان جواباً ، والخبر محذوفاً ، إذ الأغلب وقوع الفاء في جواب الشرط ، لا في غير المبتدأ . وإلا
كان خبراً والجواب محذوفاً ، كما هنا) هذا هو الرأى المختار ، على رغم ما حوله من خلاف (راجع
حاشيتى الخضرى والصبيان فى هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعدة فى مواضع ؛ منها موضع حذف
الخبر - (ص ٥١٩ م ٥٢٤) ٣٩٢ وفى ج ٤ ص ١٥٧ - ولهم «من حاشى ص ٤١٨» .
وما تنطبق عليه القاعدة السالفة قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل :

وإنى - وإن كنتُ ابنَ صبيدٍ عامرٍ وفى السرِّ منها والصريح المذهب -
فما سَوَدَّتْنِي عامِرٌ عن ورائَةٍ أبى الله أن أسْمُو بَلْمَ ولا أب
فأدغلت طيه الفاء هو الجواب ، وبخبر «إن» محذوف . وثالث ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر :

وإنى - وإن صرقتُ فى الشعر منطقى - لأنصفُ فيما قلت فيه ، وأعدل
فجسلة : (أنصف) عبر «إن» ، وليت جواباً للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر ، لا على
الجملة الواقعة جواباً للشرط .

زيادة وتفصيل :

(١) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة ، ويظهر المراد منه ، نجد ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف الأصلي ، ويتركز فيه ، سواء كان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة ، أم شبهها ، فلا ابتداء في : « من » ، والانتهاء في : « إلى » ، يتحقق في الكلمة التي جاءت بعد كل منهما . وكذلك الظرفية ، والاستعلاء . . .

وإذا قلنا : ما جاء أحد . . . هل غاب أحد ؟ فإن النفي والاستفهام ينصبان على كل مضمون الجملة التي بعد الحرف . . . وهكذا . . .

أمّا الحروف الزائدة - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد تأكيد المعنى في الجملة كلها ، لأن زيادة الحرف تعتبر بمنزلة إعادة الجملة كلها ، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه ^(١) ؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها ، أم في وسطها ، أم في آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : بحسبك الأدب ، (أى : يكفيك أو : كافيك) ، فالباء الزائدة داخلة على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير في نحو : كيف بك ؟ (وأصلها . . . كيف أنت ؟) ^(٢) وكدخولها عليه بعد « إذا الفجائية » في نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء في استقباله .

وكدخولها على الفاعل في مثل : كنى بالله شهيداً ، وأصلها : كنى الله شهيداً . وعلى الخبر في مثل : الأدب بحسبك . . . فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها ^(٣) . . .

هكذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : « ما » الزائدة ، في مثل : إذا ما المجد نادانا أجبتنا ^(٤) . . .

ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن

(١) راجع شرح التصريح ج ٢ باب : « حروف الجر » عند الكلام على زيادة : « الكاف » .

(٢) راجع هذا الأصل في أول باب المبدأ م ٣٣ ص ٤٤٨ .

(٣) سيجي تفصيل الكلام على زيادة « الباء » الجارة في الموضع المناسب - باب : حروف الجر ،

ج ٢ م ٩٠ .

(٤) يستعمل اعتبار « ما » زائدة عند قولها بعد كلمة : « إذا » كالمثال السابق ، ثم انظر رقم ١

من هامش ص ٦٦ .

اعتباره أصلياً ، لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - (كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٧ -) (ويحيى في ص ٤٨٩ و ٥٨١) .

وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر في بعض حروف البحر ، كـ « كُرب » ، ولعل الجارتين . . . و « لولا » على اعتبارها جارة .

وحرف البحر الزند والشبيه به لا يتعلقان ^(١) ، إلا أن الزائد « كالباء » يزداد لتوكيد المعنى الموجود في الجملة كلها أمماً الشبيه فيجلب معه معنى جديداً ، فالحرف : « رب » يفيد معنى التثليل أو التكثير ، « ولعل » يفيد الرجاء . . . فهما - - كغيرهما من الشبيه بالزائد - يفيدان معنى جديداً يطرأ على الجملة ، لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا « لولا » فإنه يفيد الامتناع ، وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

(ب) الحروف نوعان ، نوع يسمى « العامل » ، لأنه يعمل البحر ، أو النصب ، أو الجزم ، أو غير ذلك ^(٢) ، كحروف البحر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، والحروف الناسخة ^(٣) - ونوع آخر يسمى : « المهمل » ، لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . . ومنها : هل - لا . . . ومثل : - نعم - التثوين ^(٤) .

وبعض النحاة يسمى حروف البحر : « حروف الإضافة » لأنها تضيف إلى الأسماء معاني ^(٥) الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف .

(ج) الحروف إما آحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ، كبعض حروف البحر (الباء - في - إلى . . .) .

وإما رباعية ، مثل : « لعل » ، ولا تزيد على خمسة ، مثل : « لكن » ، في الرأي الأصح الذي يعتبرها غير مركبة ، وأنها مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً - كما سبق ^(٥) - .

(١) تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف البحر (ج ٢) .
(٢ و ٣) مثل : « ما » ، الحجازية ، وتعمل عمل « كان » الناسخة . ومثل : « إلا » النافية للجنس ، وتعمل عمل « إن » .
(٣) راجع رقم ٣ من هامش ص ٢٧ .
(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٦٦ .
(٥) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣ .

المسألة ٦ :

الإعراب والبناء ، والمغرب والمبنى

معنى المصطلحات السابقة .

- (١) طلع الهِلالُ . شاهد الناس الهِلالَ فرح القوم بالهِلالِ .
 (ب) يكثر الندى شتاء . يمتص النباتُ الندى . يرتوى بعض النباتِ بالندى .
 (ج) زاد هؤلاء علمًا . سمعت هؤلاء يتكلمون . أصفيت إلى هؤلاء .

نلاحظ في أمثلة القسم الأول (١) أن كلمة : « الهلال » قد اختلفت العلامة التي في آخرها ؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة ، ومرة كانت فتحة ، ومرة كانت كسرة ، فما سبب هذا الاختلاف ؟

سببه وجود داع متغير في كل جملة ، يحتاج إلى كلمة : « الهلال » ؛ لتؤدي معنى معيناً في الجملة . وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعي في الجمل ، ويُرمزُ إليه في كل حالة بعلامة خاصة في آخر الكلمة ، ففي الجملة الأولى كانت كلمة : « الهلال » مرفوعة ؛ لوجود الداعي الذي يحتاج إليها ، وهو الفعل : « طَلَعَ » فإنه يتطلب فاعلاً . والفاعل يرمز له بعلامة في آخره ، هي : الضمة — مثلاً — فيكون مرفوعاً .

وفي الجملة الثانية كانت كلمة : « الهلال » منصوبة ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : « شاهدَ » ؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه — وهو كلمة : الناس — ولكنه يحتاج إلى بيان الشيء الذي وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى في النحو — غالباً — : « المفعول به » ؛ والمفعول به يرمزُ إليه بعلامة خاصة في آخره هي : « الفتحة » ، — مثلاً — فيكون منصوباً .

وفي الجملة الثالثة كانت كلمة « الهلال » مجرورة ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : « الباء » ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحاً ، وعلامة جرها الكسرة هنا .

فتحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاث السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، من فاعلية ، ومفعولية ، وتكملة أخرى للفعل وتبعها في كل حالة تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر كلمة : « الملأل » . فَتَغْيِيرُ العلامة على الوجه السالف يسمى : « الإعراب » ، والداعى الذى أوجده يسمى : « العامل » (١) .

(١) كثر الكلام - قديماً وحديثاً - على العامل ، وظل ما له من أثر سيء في النحو العربي ، وفي الأساليب ، وصيافها ، وفيها . ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف . وأقوى ما وجهوا إلى العامل من طعن أمران : أولاً : أن النحاة نسبوا العمل إليه ؛ فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب ، أو يجر ، أو يحزم ؛ مع أنه قد يكون سبباً في خفاء المعنى - في زعمهم - أو تعقيد . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً ؛ وإنا الذى يعمل هو : المتكلم ؟

ثانيهما : أن النحاة - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ؛ فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويحسموا . والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به ؛ بل أذكاء ؛ بارعون فيما قرروه بشأن : « نظرية العامل » ؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها . ونسوق لهذا مثلاً يوضحه ، ويزيد الأمثلة السابقة إيضاحاً : « أكرم محمود الضيف » . فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء . وكذلك « الضيف » . فالذى ينسب إلى كل منهما ؟ .

١ - ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ؛ فهو فاعل الكرم . فبدلاً من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئاً ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حللنا هذه الكلمات الكثيرة واستنتجنا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاة - يرشد إليها ، ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو : « الفضة » التى في آخر كلمة : « محمود » . فهذه الفضة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المضمومة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادغام الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذى دل على المعنى المطلوب بأخضر إشارة . - كما سيحى - في رقم ١ من ملحق ص ٧٥ - .

لكن كيف عرفنا - في التركيب السابق - أن (محموداً) فعل شيئاً ، أى : أنه فاعل ؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هى : « أكرم » ويسمى النحاة : « فعلاً » ولا يمكن أن يوجه الفعل بنفسه . فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلمه ، ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة ، أو قليلة ، أو برمز يفتى من هذه وتلك ، كالفضة التى اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعلية وظل هذا يكون الفعل هو السبب في الاختباء أولاً إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ؛ ليكون إطلائاً على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضاً في ذلك الرمز وفى اجتلابه والإتيان به ؛ فليس غريباً أن يقول النحاة : « إن الفعل هو الذى عمل الرفع في الفاعل » ، لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : « عاملاً » .

ب - مثل هذا يقال في كلمة : « الضيف » فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فاذك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كَرَمٌ ، أو حصل له شيء ؛ هو : « الكرم » . وقد حللنا هذه الكلمات الكثيرة واستنتجنا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاة ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفضة في آخر : « الضيف » ؛ -

فالإعراب : (هو تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل)^(١).

وقائده : أنه رمز إلى معنى معين دون غيره ، كالفاعلية ، والمفعولية ، وسواهما . ولولاه لاختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفرق بعضها من بعض . وهو - مع هذه المزية الكبرى - موجز غاية الإيجاز ، لا يعادله في إيجازه واختصاره

= فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت . والتي أوردنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه - وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضاً في جلب العلامة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ؛ فسمى لذلك : « عاملها » .

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت عوامل لفظية ؛ كالقفل ، وكحرف الخبر ، والجوازم . . . ، أم معنوية ؛ كالابتداء ، وكالتجريد من الناصب والجازم ، وهو سبب رفع المضارع ، وسواء أكانت أصلية أم زائدة (وستجى أنواع العوامل في م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر - وانظر ص ٧٣) .

وما تقدم نعلم أن تلك العوامل ينوعها ليست مخلوقات حية ، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد ، ونفس ما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقاً بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة ، فليس لها شيء من ذلك . إنما الذي يؤثر . ويحدث حركات الإعراب - هو المتكلم ، وليست هي . ولكن النحاة نسبوا إليها العمل . لأنها المرشد إلى المعاني والرموز . وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها ، إذ هي السبب في الاهتمام إلى كشف المعنى المراد من الكلمة - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها : « عاملاً » ، ولا عيب في أن نقول مثلاً : « كان » ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، « وإن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، « و » ظن « تنصبها مفعولين لها . . . و . . . إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصح ، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى ، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتصرين . ثم لما بعض صوب (كالتى نراها في باب التنازع ، م ٧٣ ج ٢) ولكنها يسيرة يمكن تداركها ، ونشير إليها تبارها ، حين فسادها .

وما تقدم يبين أيضاً النفع الأكبر ، والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية ؛ فلولاها لاختلطت المعاني ، بل قدست . وحسبك أن ترى جملة خاتمة من العلامات الإعرابية مثل قولنا : « ما أحسن القادم » فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، والتعجب ، والني ، . . . وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة . لهذا كان من الخطأ وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحقاء بإلغاء علامات الإعراب لصعوبة تعلمها . والافتقار على تسكين آخر الكلمات . وقد أطلنا الكلام في إظهار هذا الخطأ ، وقداحة ضرره في الموضوع الخاص به من كتابنا المسمى : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ص ٢٦٠ .

(١) وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على لقواعد النحوية المختلفة ، يبين ما في الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول به ، أو حال . . . أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها في جملة ، وبنائه أو إعرابه . . . أو غير ذلك .

شيء آخر يدلّ دلالاته على المعنى المعين الذى يرمّز له^(١). وهذه مزبة أخرى .
والمعرّب : هو اللفظ الذى يدخله الإعراب^(٢) .

والعامل هو : ما يؤثر فى اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمّز إلى معنى خاص ، كالفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرها . ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة : « ! » أو مقدرة^(٣) . كأمثلة : « ب » فإن الدليل على إعرابها وهى مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التثنية والجمع ، فنقول : تراكم النديّان ، وامتنص النباتُ النديّين ، وارثوى من النديّين^(٤) .

أما أمثلة القسم الثالث « ج » ففيها كلمة : « هؤلاء »^(٥) لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها . فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : « بناء » ، وهو : « لزوم آخر اللفظ علامة واحدة - فى كل أحواله - ، لا تتغير مهما تغيرت العوامل » .

والمبنى هو : اللفظ الذى دخله البناء .

هذا ، وقد عرفنا^(٦) أن المعرب المنصرف^(٧) . يسمى : « متمكناً أمكن » ، وأن المعرب غير المنصرف يسمى : « متمكناً » فقط ، وأن المبنى يسمى : « غير متمكن » . ولا توصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها فى جملة^(٨)

(١) فلماذا إذاً أن ندل على الفاعلية أو المفعولية فى مثل : أكرم الولد الولد لاستمكتنا ألفاظاً كثيرة ؛ كأن نقول : إن الولد هو فاعل الإكرام ، والولد هو الذى ناله الإكرام . . . وفى هذا إسراف كلامى وزمانى . كما سبق فى هامش ص ٧٣ .

(٢) أى : التذكير الذى وصفناه ؛ فالإعراب غير المعرّب ، كما أن الإكرام غير المكرّم ، والإرسال غير المرسل .

(٣) ويسمى الإعراب فيها : « تقديرها » (انظر ص ٨٤) .

(٤) وفى ص ٨٤ إيضاح الإعراب المحل (كالتى فى كلمة « هؤلاء ») والتقديرى . ومن التقديرى نوع سيجىء فى « د » من ص ١٥٩ أما تفصيل مواضعه فى ص ٨٤ وما بعدها .

(٥) راجع ص ٣٣ وما بعدها .

(٦) المنصرف ، هو : المنون . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣) .

(٧) راجع حاشية « الخضرى » ج ٢ ص ١ أول باب « الإضافة » وقد نقلنا كلامه فى رقم ١ من هامش ص ١٤ وأشرنا فى تلك الصفحة وإلى تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء ، ولو كانت فى جمل ؛ مثل الكلمات التى تسمى : « الاتباع » - بفتح الهزلة - ولها نوع إيضاح فى « ج » من ص ١٠٩ . أما البيان فى ج ٣ باب التعت - م ١١٨ ص ٤٥٢ .

المعرب والمبني^(١) من الأسماء ، والأفعال ، والحروف

(أى : من أقسام الكلمة الثلاثة)

أولاً : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه ، وإنما يدل على معنى في غيره ، بعد وضعه في جملة — كما سبق^(٢) — . وإذا ليس حدّاً ، (أى : ليس معنى) ولا ينسب إليه أنه فعل فعلاً ، أو وقع عليه فعل ، فلا يكون بنفسه فعلاً ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا متممًا وحده للمعنى (أى : لا يكون مستنداً إليه ولا مستنداً ، ولا شيئاً يتصل بذلك) . لعدم الفائدة من الإسناد في كل حالة^(٣) ،

ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية ، والحرف وحده لا يؤدي معنى قط . ولكنه إذا وُضع في تركيب فإنه يؤدي في غيره بعض المعاني الجزئية (الفردية) بالطريقة المفصلة التي شرحناها عند الكلام عليه^(٤) ؛ كالابتداء ، والتبعض ، وغيرها مما تؤديه كلمة : « من » . أو الظرفية ، والسببية ، وغيرها مما تؤديه كلمة : « في » — فهذه المعاني الجزئية تعتزّز الحرف ، وتتعاقد عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التي تتضمنها الجملة .

ثانياً : الأسماء يناسبها الإعراب ، وهو أصل فيها ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به — كما سبق^(٥) — فهو يدل على مسمى ؛ (أى : على شيء)

(١) يلاحظ أن المبني لا تراسى ذاتيته اللغوية مطلقاً في توليده أو غيرها ، فتوليه إنما تسامر عمله فقط — إن كان له عمل من الإعراب — وهذا أثر هام من آثار « الإعراب المحل » الذي يحىء الكلام عليه (في ص ٨٤) لكن يشئ من هذا الحكم العام التمثيل الخاص بالنادى « أى ، أو : أية » وبالنادى اسم الإشارة الذي جىء به لتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأبها العالم ، وبأيتها العالة ، وبهذا الفاضل . . . فيجب في هاتين المنصورتين رفع التسابع مراعاة للظهر الشكلي للنادى ، مع أن هذا المنادى مبني ، وهما صفتان مرجعتان منصورتان — مراعاة لمحل المنادى — بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة المائلة لفظ المنادى في الصورة الشكلية — . وتفصيل هذا وإيضاحه في ج ٤ ص ٣٤ م ١٣٠ — .

(٢ و ٣) في ص ٦٦ .

(٣) في ص ٢٦ إلا إذا قصد لفظه ، كما في « ج » من ص ٣٠ .

محسوس أو معقول ، معينا بلذلك الاسم) وهذا المسنى قد يُسنَد إليه فعل ، فيكون فاعلا له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولا به . وقد يتحمل معنى آخر غير « الفاعلية والمفعولية » ، ويدل عليه بنفسه . . . وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامة خاصة به فى آخر الكلمة ، ورمزا معينا يدل عليه وحده ، ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامة فى آخر الاسم ؛ تبعاً لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : « الإعراب » للدلالة على تلك المعاني المتباينة ، التى تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفة - كما شرحنا من قبل (١) - .

وقليل من الأسماء مبنى^(٢) . وأشهر المبنى منها عشرة أنواع (لكل نوع أحكامه التفصيلية فى بابه) وهى :

(١) الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعاً على حرف هجائى واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرت ، ففرحنا ، ونحن بك معجبون .

(٢ ، ٣) أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، بشرط ألا يكون أحدهما مضافاً لمفرد ، مثل : أين توجد أكرمك . أين أراك^(٣) ؟ . بخلاف : أى خير تعمله ينفعك . أى يوم تسافر فيه ؟ . لإضافة « أى » الشرطية والاستفهامية فى هذين المثالين لمفرد ، فهما معه عربتان^(٤) .

(٤) أسماء الإشارة التى ليست مثناة ، نحو : هذا كريم ، وتلك محسنة . بخلاف : « هذان كريمان ، وهاتان محستان » . فهما عربتان عند الثانية - على الصحيح - .

(١) فى ص ٧٢ .

(٢) الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تضاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : « حيث » و « كم » الخبرية و « إذا » الشرطية ، وبعض المركبات المزعجة العددية التى تضاف مع بنائها على فتح الجزأين (نحو : هذه خمسة عشر محمداً ، طبقاً لما سيجىء فى باب « العدد » ج ٤ م ١٦٤ ص ٤١٠) وفيهما ما هو مذكور فى باب الإضافة ج ٣ .

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرِدْ بها سرور محب ، أو إساءة مجرم ؟ (٤) أما الإضافة الجملة فقد يكون الاسم منها مبنيًا كإضافة « إذا » الشرطية وأشياءها للجمل . وكل اسم يجب إضافته بجملة يجب بناؤه ، مثل : « إذا » الشرطية . أما الذى يضاف إليها جوازاً ؛ مثل « يوم » - فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيجىء فى باب الإضافة ج ٣ .

(٥) أسماء الموصول غير المثناة ، والأسماء الأخرى التي تحتاج بعدها - وجوباً - إلى جملة أو ما يقوم مقامها . . . (١١) ولا تستغنى عنها بحال . فثال الموصول : جاء الذي يقول الحق . وسافر الذي عندك ، أو الذي في ضيافتك . وفاز المخلص في عمله .

ومن الأسماء الأخرى التي ليست موصولة ولكنها تحتاج - وجوباً - بعدها إلى جملة : « إذا » الشرطية الظرفية ؛ نحو : إذا تعلمت ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذي . . . فقط ، أو : إذا . . . فقط ، أو : ال . . . في عمله . . . فقط . . . لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة . بخلاف الموصول المثني ؛ نحو جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا . فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثني .

(٦) الأسماء التي تسمى : « أسماء الأفعال » (١٢) وهي : التي تنوب عن الفعل في معناه ، وفي عمله ، وزمنه ، ولكنها لا تقبل علامته ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها ، مثل : هبّات القمر : بمعنى : بَعْدَ جَدًّا ، وَأَفُّ من المهمل ، بمعنى : اُنْتَصَجَرُ جَدًّا ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجب . فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا يمكن أن تقبل علامته ، ولا أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر . . .

بخلاف : سيراً تحت راية الوطن ، سماعاً نصيحة الوالد ، إكراماً للضيف . فإن هذه الكلمات [سيراً ، وسماعاً ، وإكراماً . . . ، وأشباهها] تؤدي معنى فعلها تماماً ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرفى سبرك تحت راية الوطن . ملحت سبرك تحت راية الوطن . طربت لسبرك . . . ، وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربة .

(٧) الأسماء المركبة ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحدَ عَشَرَ . . . وتسعة عَشَرَ وما بينهما ، فإنها مبنية دائماً على فتح الجزأين . ما علنا اثنيَ عَشَرَ ، واثنيَ عشرة ؛ فإنهما يعربان إعراب المثني (١٣) .

(١) المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يبنى عنها تماماً في بعض الحالات ، كالفتحة التي يقع صلة « أل » وكالتونين الذي للموض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة .
(٢) لها باب خاص في الجزء الرابع . وسبقت لها إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩ .
(٣) للعدد وأحكامه باب مستقل في الجزء الرابع .

- ٨ - اسم « لا » النافية للجنس ^(١) - أحياناً - في نحو: لا نافع مكرهه .
 (٩) المنادى ، إذا كان : مفرداً ، عكساً ، أو نكرة مقصودة ، مثل :
 يا حامدُ ، ساعد زميلك ، ويا زميلُ اشكر صديقك .
 (١٠) بعض متفرقات أخرى ، مثل : « كم » ، وبعض الظروف ،
 مثل : « حيث » والعكس المحتوم بكلمة : « وَيْه » ، وما كان على وزن « فَعَال »
 - في رأى قَوِيٍّ - مثل : حَكْدَامٍ ، وَقَطَّامٍ . . . (وكلاهما اسم امرأة) .
 وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل : « قاق » ، « و » « غاق » ، في نحو : صاحبت
 اللجاجة قاقٍ ، ونعَبَ الغراب غاقٍ ^(٢) . . .
 « ملاحظة » : يجب الإعراب والتنوين في كل لفظ أصله مفرد ^(٣) مبني ، ثم
 ترك أصله ، وصار عكساً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية
 الجديدة . فإذا سمينا رجلاً بكلمة : « أَسْ » (ومعناها : اليوم الذى قبل اليوم
 الحاضر مباشرة ، وحكمها : البناء على الكسر في لغة أكثر العرب) ، أو : بكلمة :
 « غَاقٍ » (وهي في أصلها اسم لصوت الغراب ، وحكمها : البناء على الكسر
 أيضاً) لتغَيَّرَ شأن الكلمتين بعد هذه التسمية ؛ فتصير كل واحدة منهما عكساً ،
 يدل على ما يدل عليه العلم ، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين ^(٤) ، بعد
 أن كان حكمها البناء ^(٥) .

• • •

- (١) لها باب خاص في آخر هذا الجزء - ص ٦٨٣ -
 (٢) لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص في الجزء الرابع .
 (٣) المراد بالمفرد هنا : ما ليس داغلاً في نوع من أنواع المركب الثلاثة ، وهى المركب الإسنادى ،
 والمركب المزجى ، والمركب الإضافى : أما المركب العلمى فيجوز بيانه وحكمه في باب العلم ص ٣٠٠ و ٣٠٨
 وفى ص ٢٠١ .
 (٤) انظر ما يتم هذا الحكم في رقم ٥ من هامش ص ١٤٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٠٩ .
 (٥) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » ، آخر باب : « المنع من الصرف » عند الكلام
 على : « أَسْ » .
 وينبئ تبين ما سبق - فى : « ج » ص ٣٠ - من فروق تخالف ما هنا . كما ينبئ كشف الفرق
 بين الحكم الذى اشتملت عليه الملاحظة المذكورة هنا ، والحكم الآخر الآتى فى « ج » ص ١٤٦ ، فالحكم الذى
 اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم المفرد المبني فى أول أمره وليس يعلم ، فإذا صار علماً
 منقولاً من معناه السابق إلى العلمية .. تاركاً ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة معرباً ومنوئاً وجوباً ويصح
 جمعه جمع مذكر سالم مباشرة . أما الحكم الآخر الآتى فإنه صريح فى أن العلم موضوع من أول أمره علماً وبهنا
 فليس منقولاً من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علماً أصيلاً مبنيلاً فلا يجمع
 إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم (كما سيبنى البيان فى ص ١٤٦) .

ثالثاً : الأفعال . منها المبني دائماً ، وهو . الماضي والأمر . ومنها المبني حيناً والمعرب أحياناً ، وهو : المضارع .
وأحوال بناء الماضي ثلاثة :

(١) يبنى على الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : صافح ، محمد ضيقه ، ورحب به . وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمة الحق . والشاهدان قالا ما عرفنا .

والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر . وقد يكون مقدراً إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه .

(٢) يبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به « التاء » المتحركة التي هي ضمير « فاعل » ، أو : « نا » التي هي ضمير فاعل ، أو : « نون النسوة » التي هي كذلك . مثل : أكرمت الصديق ، وفرحت به . ومثل : خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبن القطار .

(٣) يبنى على الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة ، مثل : الرجال خرجوا لأعمالهم .
وأحوال بناء الأمر أربعة :

(١) يبنى على السكون في آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : اعمل لدياك ولا تخورك . وصاحب أهل المروءات . أو : اتصلت به نون النسوة ، مثل : اسمعن يا زميلات^(١) . . .

(٢) يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة ، مثل : صاحبين كريم الأخلاق . أو الثقيلة ، مثل : اهجرن السفبه^(٢) . . .

(١) من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة ، وقبلها ألف زائدة تفصل بينها وبين نون النسوة ، نحو : اسمعن يا زميلات .
- كما سيجيء الإيضاح الخاص بالمضارع ، في رقم ٤ من هامش ص ٨٢ وفي ج ٤ باب : نون التوكيد - .
(٢) فهو فعل أمر مبني على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد . ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة ، إذ يقبل : فعل أمر مبني على سكون مقدم منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد . هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه ينتج أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا الضرورة - انظر المثال والبيان في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ - ، لأن تقدم هذا المعمول يخرجها من حيز التأکید ، فيمتلئ تقديمه مع المراد من تأكيده . وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة . وصححه ورود أمثلة كثيرة تكفي لقياس عليها . وهذا أحسن .
- كما سيجيء في باب : نون التوكيد ج ٤ م ١٤٣ ، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة - .

(٣) يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلا ؛ مثل : اسع : في الخير دائماً ، وادعُ الناس إليه ، واقض بينهم بالحق . (فاسع : فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، لأن أصله : « استعَى »^(١) . وادعُ : فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ؛ لأن أصله : « ادعُو » . واقض : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء لأن أصله : « اقضي ») .

وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبنى حرف العلة الواو ، والياء ، ويتمين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالقين . فإن كان حرف العلة ألفاً وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء ؛ لأن الأمر يكون مبنياً على هذه الفتحة ؛ نحو : اسعيتن في الخير ، وادعون له ، واقضين بالحق .

(٤) يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين ؛ مثل : اخرجوا ، أو : واوجماعة ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر . مبنى على حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة) . ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وأخيه : اذهباً إلى فرعون إنه طغى ، وقوله : (فكلوا منها حيث شئتم رغداً) — وقول الشاعر :

يا دارَ عبلةَ بالجيواء تكلمى وعيمى^(٢) صباحاً دارَ عبلةَ واسلمى
وأما المضارع فيكون معرباً^(٣) إذا لم يتصل بآخره مباشرة نون التوكيد ، أو نون النسوة . ومن الأمثلة — « إن الله لا يتغفرُ أن يُشركَ به » . « إن تُخلص في عملك تنفع وطنك » .

فإن اتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة يبنى على الفتح^(٤) ، مثل : والله لأقومن بالواجب . ولأعسكن ما فيه الخير ،

(١) تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف . وهل الرفع من كتابتها ياء تسمى ألفاً ما دامت الفتحة قبلها . (٢) انمى واسلمى .

(٣) حالاته الإعرابية ثلاث ؛ فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه فاصب ولا جازم ، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب ، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه جازم . ولإعراب المضارع باب مستقل (ج ٤ م ١٤٨) يمرض لحالاته الإعرابية الثلاث ويوضح الكلام على النواصب والجوازم ، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلاً ، ويشير في أوله إلى المراد من الجزم ، وأنه الجزم الأصلي ، لا الطارئ لوقف ، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصل وغيره — وسيجيء الكلام على سكن التخفيف في ص ١٩٩ — ، وإذا كان المضارع محتل الآخر فلا إعراب طرق وأحكام خاصة فجيء في بحث مستقل (ص ١٨٢) .

(٤) في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم — على المشهور — وقيل : لا محل له . (كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، ومطابقة البيان الذي في أول باب : « إعراب القبل المضارع » — ج ٤ م ١٤٨ وفي الجزء الرابع باب مستقل لنون التوكيد .

وقول الشاعر :

لا تأخذن^(١) من الأمور بظاهري إن الظواهر تتخدعُ الرأينا

فإن كان الاتصال غير مباشر ؛ — بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر ؛ كالف الاثنين ، أو مقدر ؛ كواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة — فإنه يكون معرباً . . . فثال ألف الاثنين (ولا تكون إلا ظاهرة) ماذا تعرف عن الصانعين ؟ أيقومان بعملهما ؟ ومثال واو الجماعة المقدرة : هؤلاء الصانعون أيقومن بعملهم ؟ ومثال ياء المخاطبة المقدرة : أنتومين بعملك يا زميلتي ؟ .

وإن اتصلت به نون النسوة اتصالاً مباشراً فإنه يبنى على السكون^(٢) ؛ مثل : إن الأمهات يبذلن ما يقدرن عليه لراحة الأبناء . ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً^(٣) ، كقوله تعالى : إن الحسنات يذهبهن السيئات .

فالمضارع حالتان ؛ الأولى : الإعراب ؛ بشرط ألا يتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة . وإذا أعرب كان مرفوعاً إن لم يسبقه ناصب ينصبه ، أو جازم يجزمه .

والثانية : البناء : إما على الفتح إذا اتصلت بآخره — مباشرة — نون التوكيد . وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة^(٤) .

وإذا كان المضارع مبنياً لاتصاله بإحدى النوات وسبقه ناصب أو جازم وجب

(١) المضارع هنا مبني على الفتح في محل جزم .

(٢) في محل رفع — على المشهور — وقيل لا محل له — طبقاً لما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ، وما هو مبني في باب « إعراب الفعل المضارع » ؛ ج ٢ ص ١٤٨ .

(٣) فلا يفصل بينهما أحد الضائرتين الثلاثة السابقة — ولا غيرها — ؛ لما في الفصل بالتفسير من التناقض المقصد للمعنى ؛ إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين ؛ أحدهما : نون النسوة ، وهي تدل على جماعة الإناث ، والآخر ألف الاثنين ، وهي تدل على المثنى ؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة ، وهذه تدل على جماعة الذكور ؟ أو على نون النسوة مع ياء المخاطبة ، وهذه تدل على المفردة المؤنثة ؟ أما نون التوكيد بنوعها فإنها قد تقع بعد أحد الضائرتين السابقتين ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشددة ومكسورة ، لكيلا تلبس في الخط بنون الأفعال الخمسة التي يحرب معها المضارع . ولا تكون مكسورة مشددة إلا في هذه الحالة .

(٤) من الممكن أن يجمع في آخر المضارع نون النسوة ، فنون التوكيد المشددة المكسورة — لا الخفيفة — بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيدة لفصل هنا ، نحو : أترغبان في تقديم المون بالهاتمت . فالنون الأولى للنسوة هنا ، والمضارع معها مبني على السكون وجوباً ، والنون الأخيرة المشددة لتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه . وبين النونين الألف الفاصلة — (كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٠ وكاسمجي الهان بالفصل في ج ٤ — باب نون التوكيد) .

أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم ، (أى : أنه يكون مبنياً في اللفظ ،
معرباً في المحل ^(١)) ، ولهذا أثر إعرابي يجب مراعاته . في التوابع - مثلاً - كالمعطف إذا
عطف مضارع معرب على المضارع المبني المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع
المعرب المعطوف أن يتبع « محل المعطوف عليه » في النصب أو الجزم ، دون البناء ^(٢)
وكل ذلك المضارع المبني إن كان هو « المعطوف عليه » ، وغير مسبوق بناصب أو جازم
فلأنه يكون مبنياً في محل رفع ، في الرأي المشهور الذي سبق الإشارة إليه ^(٣) . ونتبعه
في هذا الرفع المحلى - دون البناء ^(٢) - المضارع « المعطوف »

(١) بيان الإعراب المحل والتقدير في ص ٨٤ و ٥٥٥ و ٥٥٥ .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٨١ (راجع الصبان ج ١ في هذا الباب ، عند الكلام على بناء المضارع ،
وج ٤ م ١٤٨ - في أول باب إعراب الفعل) .

(٣) لأن الأغلب في البناء عدم انتقاله من المتبوع إلى التابع على الوجه الذي سبق في رقم ١
من هامش ص ٧٩ و ٢ من هامش ص ٨٢ وفي الملاحظة التي في الجدول الآتي ص ٨٤ وفي بعض
مسبق يقول ابن مالك :

والإسم منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ ؛ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ
كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَا» وَالْمَعْنَوِيِّ فِي : «مَتَى وَفِي : هُنَا»
وَكَيْبَابَةٍ عَنْ الْقَمَلِ ، بَلَاءٌ ، وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا
وَمُعْرَبٌ الْأَسْمَاءُ : مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبْهِ الْعَرَفِ ، كَأَرْضٍ وَصَمَا

يقول : الاسم فعلان ، معرب ، ومبني . وصيب بنائه شبه يذنيه - أى : يقربه من الحروف -
- وسببه - وهذا في ص ٨٨ - وأما الشبه المدني من الحروف (أى : المقرب منها) فقال : إنه شبه الوضعي
بأن يكون الاسم في صيغة موضوعاً على حرف واحد ، أو على حرفين ، كالضميرين : «التاء» و «نا»
في جملة : «جئتنا» ، وكالشبه المعنوي في كلتي : «متى» و «هنا» . فكل واحدة منهما اسم مبني ؛
لأنه يوصي معنى كان حقه أن يوصي بالحرف ، فأشبه الحروف في تأدية معنى معين ، وكان ينوب عن الفعل
بلا تأثير ، أو أن يحتاج دائماً بمفعله إلى جملة . فالأول كاسم الفعل ، والثاني كاسم الموصول . ثم قال
ابن مالك في بناء الأفعال والحروف .

وفعلٌ «أمر» و «مضى» بُنِيَ وَأَعْرَبُوا «مضارعاً» إن عَرِبَا :
مِنْ نَوْنٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نَوْنٍ إِنْثَاثٍ ، كَبُرَّ عَنْ مَنْ فُتِنَ
وَسُكِّلَ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يَسْكُنَا
« إن عرى من نون توكيد » أى : إن تجرد من نون توكيد .

زيادة وتفصيل :

(١) الإعراب المحلى والتقديرى ، وأثرهما .

١ - يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا فى « المبنيات » ، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية : إنه فى محل كذا - من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم . . . - فما معنى أنه فى محل معين ؟ . فتلا : يقولون فى : « جاء هؤلاء » . . . إن كلمة : « هؤلاء » مبنية على الكسر فى محل رفع ، فاعل - وفى : « قرأت الصحف » من قبل إن كلمة : « قبل » مبنية على الضم فى محل جر . . . وفى : رأيت ضيفاً يبتسم » ، إن الجملة المضارعية فى : محل نصب ، صفة ^(١) . . . وهكذا .

المراد من أن الكلمة أو الجملة فى محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسماً بمعناها معرباً ، لكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً . وفى بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعاً معرباً لكان منصوباً أو مجزوماً ^(٢) فهى قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ومعناه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها ^(٣) .

٢ - أما « التقديرى » ، فقد سبق ^(٤) أنه العلامة الإعرابية التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ، بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ، كالألف فى مثل : إن الهدى هدى الله ، والباء فى مثل : استجب لداعى الهدى .

ونتيجة لما سبق يكون « الإعراب المحلى » مُنصباً على الكلمة المبنية كلها ،

(١) فهى بمثابة : رأيت ضيفاً مجسماً . لى : أنها جملة بمنزلة المفرد فى المعنى . ومن الأمثلة أيضاً الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً فى نحو : أظن العالم « علمه نافع » ، أو : ينفع علمه . . . فهو بمنزلة : أظن العالم نافع العلم . . . (راجع الصبان ج ١ من الكلام على علامات الاسم) .

(٢) كالمضارع المعرب الذى يراد إحلاله محل مضارع مبنى قبله ناصب أو مجزوم .

(٣) مما يشمله الإعراب المحلى أنواع موضحة فى رقم ١ من حاشىء ص ٣١٤ .

(٤) فى ص ٨٤ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر من الإعراب فى « د » من ص ١٥٩ أما حصر مواضعه فى

أو على الجملة كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما . وأن « التقديرى » منصب على الحرف الأخير من الكلمة .

وهناك رأى آخر لا يحمل « الإعراب المحلى » مقصوراً على المبنى وبعض الجمل - كراى الأكرية - وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء العربية صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين ، بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة العربية علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثلته عنده : ما جامئى من كتاب ، فكلمة « كتاب » مجرورة لفظاً بالحرف : « مين » الزائد . وهى فى محل رفع فاعل للفعل : « جاء » . وقد تحقق ، الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب .

وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى : « التقديرى » فيقولون فى إعرابه : (إنه فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد) فللفظ : « كتاب » عند هؤلاء مجرور لفظاً مرفوع تقديرأ^(١) . والخلاف لفظى لا أهمية له . ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع ، لأنه أعم .

وبناء على الرأى الأول يدخل فى الإعراب المحلى ، عدة أشياء . أظهرها : « المبنيات » كلها ، والجمل التى لها محل من الإعراب ، محكية وغير محكية ، والمصادر المنسبة ، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جر زائد فى الرأى السالف^(٢) .

هذا ، ولا يمكن إغفال الإعراب « المحلى » والتقديرى » ، ولا إهمال شأنهما وأثرهما ؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة ، أو المحلّية^(٣) ، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما^(٤) .

وهناك كلمات يُضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء ، وإنما هو ضبط صُورى ظاهرى ، قصد به مجازاة الكلمة لكلمة قبلها فى نوع العلامة ، مجازاة ظاهرية ، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منها محل إعرابى .

(١) راجع الصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع .

(٢) كما سيجىء فى ج ٢ م ٨٩ ص ٤٠٢ .

(٣) من المهم ملاحظة ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٦ .

(٤) سيجىء إشارة وحصر لبعض ما سلف فى ص ١٩٨ - وللإعراب المحلى فى ص ٣١٤ ، وأيضاً

فى ج ٢ م ٨٩ رقم ٣ من هامش ص ٤٠٢ .

وسيجيء بيان هذا النوع في موضعه المناسب^(١).

(ب) تلمس النحاة أسباباً للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول . وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه ، والانصراف عنه .

قالوا في علة بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة ، تنحصر في تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التي تقتضى ذلك . فالفعل — وحده — لا يؤدي معنى الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا غيرهما مما اختصاص به الاسم وكان سبباً في إعرابه — كما سبق^(٢) ، إلا المضارع فإنه يؤدي معنى زائداً على معناه الأصلي ، بسبب دخول بعض العوامل عليه ، فحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » . (يجزم : تجلس) يكون المعنى الجلوس : النهي عن الجلوس أيضاً ، (بسبب مجيء الواو التي تَمَحَّضَتْ لعطف الفعل على الفعل هنا) وحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » (ينصب : تجلس) يكون المعنى الجلوس : النهي عن اجتماع الأمرين معاً ، وهما : « الإهمال والجلوس » . فالنهي منصب عليهما معاً ، بحيث لا يجوز عملهما في وقت واحد ، فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما في وقت يخالف وقت الآخر — (والواو هنا للمعية ، وهي التي اقتضت ذلك) .

وإذا قلت : « لا تهمل القراءة ، وتجلس » (برفع : تجلس) ، فالنهي منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فباح . (فالواو هنا : للاستئناف ، وهي تفيد ذلك المعنى .) ، فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة ، والعوامل التي تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهة ، فأعرب مثله .

أما بناؤه مع نون التوكيد ، ونون النسوة فلائهما من خصائص الأفعال ، فوجود أحدهما فيه أبعد من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول في الأفعال ، وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء — كما سبق — وأما الإعراب في المضارع أحياناً ، فأمر عارض ، وليس بأصيل . . .

هكذا يقولون ! ! . وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو

دلالته في الجملة على معنى في غيره ، وعدم دلالة وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبي ، فلا حاجة له بالإعراب ، لأن وظيفة الإعراب تمييز للمعاني التركيبية بعضها من بعض ؟ إذا لم التفرقة فنقول إن كلمة : « ابتداء » وحدها التي تفهم من الحرف : « مِن » هي اسم ، وكلمة : « مِن » نفسها هي حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ شيء كان هو المبتدئ ، وشيء آخر كان المبتدأ منه ؟ .

هل السبب ما سطره من دليل جليل مرهق ، هو : أن معاني الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنية عن غيرها ؟ فلفظة : « ابتداء » عندهم معناها مطلق ابتداء شيء من شيء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد . وشيء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهة كل عقل . بخلاف معنى الابتداء في لفظة : « مِن » حين نقول مثلاً : سرت من القاهرة ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء « سير » لا ابتداء قراءة : ، أو أكل ، أو كتابة ، أو سفر ، أو . . . وأنه ابتداء « سير » من مكان معين ؛ هو : القاهرة . فليس الابتداء في هذا المثال معنى مطلقاً كما في سابقه ؛ وليس فهمه ممكناً إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين : يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهرة . أي : أن المعنى إن لوحظ في ذاته مجرداً من كل قيد ، كان مستقلاً ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، « كالاتداء » ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير مطلق وغير مستقل ، وكان التعبير عنه مقصوراً على الحرف^(١) . . .

فهل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة ؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها ؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوها في جاهليتهم ؟ ثم يعود النحاة فيقولون^(٢) : إن بعض الأسماء قد بينى لمشابهة الحرف ، مثل : « مَن » و « أين » و « كيف » وغيرها من أسماء الاستفهام . . . ومثل « مَن » ، و « ما » وغيرها من أدوات الشرط والتعليل . . . فأسماء الاستفهام إن دلت على

(١) أول حاشية الأكبر على الشذور ، عند الكلام على الاسم .

(٢) شرح المفصل ج ١ القسم الأول - قسم الأسماء . ولكلهم الآق صلة وليضاح لرأهم في

معنى في نفسها فإنها تدل في الوقت ذاته على معنى ثان فيها بعدها ؛ فكلمة «مَنْ» الاستفهامية ، اسم ؛ فهي تدل بمجرد لفظها وذاتها على مسمى خاص بها ، إنساناً غالباً ، وغير إنسان — وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام تسبقها وتلازمها تقديرأ . . . فكأنك إذا قلت : مَنْ عندك ؟ تفترض أن الأصل هو : أَمَنْ عندك ؟ . وأنهما في تقديرك كلمتان : «الهمزة» وهي حرف معنى ، و «مَنْ» الدالة على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصة التي تدل عليها صيغة : «مَنْ» .

فلما كانت «مَنْ» لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوباً عن همزة الاستفهام لفظاً ، للزومها كلمة : «من» معنى ، وصارت «مَنْ» نائبة عنها حتماً ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسمية هي دلالة «لفظية» ، مرجعها لفظها المجرد ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها^(١) . ولا يجوز إظهار الهمزة في الكلام كما تظهر كلمة : «في» مع الظروف جوازاً ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمناً معنى : «في» بالطريقة السالفة ، فيستحق البناء كما بنيت «مَنْ» الاستفهامية ، وإنما كلمة : «في» محذوفة من الكلام جوازاً لأجل التخفيف ؛ فهي في حكم المنطوق به ، ولذلك يجوز إظهارها بخلاف الهمزة .

وكذلك كلمة : «أين» تدل وهي مجردة على معنى في نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فيها بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ، — كما تقدم — ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً ؛ لوجود ما يتضمن معناها .

وكلمة : «كيف» : تدل بصيغتها المجردة على معنى في نفسها ، وهو : الحال والهيئة ، ... وتدل على معنى فيها بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمة : «مَنْ» تدل على العاقل — غالباً — بنفسها ، وكلمة : «ما» تدل — غالباً — على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليل والجزاء فيها بعدها ، فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها — تقوم مقام كلمتين في وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل بذاته على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى في غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظاً ،

لوجود الاسم الذي يتضمنه تقديراً^(١) ويؤدي معناه تماماً . ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - في خيال بعض النحاة - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه في الاسمية تمكناً يبعده من مشابهة الحرف .

ولا يكفون بذلك بل يسترسلون في خلق علل يشتون بها أن الأصل في البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هو لسبب ، وأن الحركة تكون ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، لسبب آخر ، بل لأسباب ! !

فما هذا الكلام الجدل^(٢) ؟ وما جدواه لنارسي النحو ؟ أعرفه العرب الخُلص أصحاب اللغة ، أو خطر ببالهم ؟

علينا أن نترك هذا كله في غير تردد ، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه . من غير جدك زائف ، ولا منطق متعسف ، وأن التفصيل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين^(٣)) إلى أمر واحد ؛ هو : « السماع عن العرب الأوائل » ، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التي لا تثبت على التام . وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة^(٤) واحتوته مراجعهم ؛ وهو أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية^(٥) في أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعي :

بأن يكون الاسم موضوعاً أصالة على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : التاء ، وفا ، في : جثنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان

(١) راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح « المفصل » ، القسم الثالث : « الحروف » .

(٢) نرى بعضه في حاشية الخضرى ، وشرح التوضيح ، والصبان ، وغيرها . . . أول باب : « المغرب والمبنى » .

(٣) حاشية الخضرى الجزء الأول - - أول : « المغرب والمبنى » ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وصيه ، وما يوجه إلى السبب من اعتراض عليه ، ودفاع عنه - فقد قال عنه مانصه : « المدة في هذه الأحكام : « السماع » وهذه حكم قلنس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث والتفتيق » اهـ وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع . وكذلك ما أشرنا إليه في المقدمة هاشم ص ٨ - من رأى « أبى حيان » الوارد في « الجمع » - ص ١٦ - - حيث يقول عن تعليقات النحاة لحركة الضمير : (إنها تعليقات لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل) . يريد بالوضعيات : الألفاظ التي وضعها العرب على صورة خاصة ، وشكل معين ، من غير علة للوضع ، ولا سبب سابق يدعوهم إلى اختيار هذه الصورة وفلك الشكل ؛ فليس هنا سبب إلا مجرد النطق المحض . (٤) كابن هشام وغيره . (٥) هي التي لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء ؛ كالتثنية والإضافة .

الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء البحر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفردية المقطع ، أو ثنائية المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين ، مثل : نحن ، وإيّا . . . وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ . نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعة ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ، وهكذا مما سجلته المراجع

ثانيهما : شبه المعنوي :

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه في جملة معنى جزئياً غير مستقل ، زيادة على معناه المستقل الذي يؤديه في حالة انفراده ، وعدم وضعه في جملة .

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو : « الحرف » . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلّف الحرف فعلا ، وحل محله في إقادة معناه ، وصُرف النظر عن الحرف نهائياً فلا يصح ذكره ، ولا اعتباره ملاحظ ، فليس حذفه للاقتصار كحذف : « في » التي تتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمة : « من » التي تتضمنها أنواع من التمييز ، فإن هذا التضمن في الظروف والتمييز لا يقتضي البناء - كما يقولون - . لأنه ليس باللازم المحترم . أما التضمن الذي يقتضي البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم المحتم الذي يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن . فيخرج الظروف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : متى تحضر أكرمك - متى تسافر ؟

فكلمة : « متى » في المثال الأول تشبه الحرف « إن » في التعليق والجزاء ، وهي في المثال الثاني تشبه همزة الاستفهام ، فكلاهما اسم من جهة ، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى ، ففي الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق ، ولكنها بعد وضعها في الجملة دلت عليه وعلى معنى في الجملة التي بعدها ، وهو تعليق شيء معين بشيء آخر معين : أي : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثاني المعين : مرتبط بحصول الأول المعبر ومقيد به ^(١) . . .

وهي ^(٢) وحدها في الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير تقييد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك . لكنها بعد

(١) يوضح كلامهم في شبه المعنى ما سبق في آخر ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) أي : « متى » الاستفهامية .

...
...
وضعها في الجملة دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد . هو السفر ، ومتجه إلى المخاطب أيضاً . . .

وكذلك اسم الإشارة^(١) ، مثل كلمة : هذا ؛ فإنها وهي منفردة ، تدل بإلفظها المجرد على مطلق الإشارة ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس ؟ حيوان أم غير حيوان ؟ . . .

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان^(٢) .

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليلات ، فلماذا أُعربت : « أئ » الشرطية ، « وأئ » الاستفهامية ، وأسماء الإشارة المثناة ، مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديثتان ؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ، ثم اعتراض ، وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة

ثالثها : الشبه الاستعمالي :

بأن يكون الاسم عاملاً في غيره ، ولا يدخل عليه عامل — مطلقاً — يؤثر فيه ؛ فهو كالحرف : في أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هبها القصر ، وبئس المنى ، « فهبها » اسم فعل ماضٍ ، بمعنى : بسد جداراً ، وفاعله . القصر ، و « بئس » : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، و « المنى » : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل ، كما أن « بئس » عملت النصب في المفعول به ؛ ولا يدخل على واحد من اسمي الفعل عامل يؤثر فيه .

رابعها : الشبه الافتقاري :

وذلك بأن يفترق الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده ، (أو ما يقوم مقامها ، كالصفة الصريحة في صلة « أل »^(٣)) أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف في هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع — غالباً — لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء ؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائماً . فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقاً

(٢٠١) راجع ٣٢١ م ٢٤ .

(٢) انظر ص ٢٥٦ حيث الكلام على : « أل » وصلتها ، ونوع هذه الصلة .

عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى .

فإن صبح هذا فلم أعربت «أى» الموصولة - أحياناً - ، و«الذنان» ، و«اللذان» ؟
أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ، من الإضافة في كلمة :
«أى» . والثنية فيما عداها . والإضافة والثنية من خصائص الأسماء ، فضعف
شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تُسَن . وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابة ،
فاعترض ... وهكذا دواليك ...

فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟ . وأى نفع فيما ذكره
من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار
حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى ...

خامسها : الشبه اللفظي :

زاده بعضهم^(١) ، ومثل له بكلمة : «حاشا» الاسمية قائلاً : إنها مبنية
لشبهها «حاشا» الحرفية في اللفظ ، ومثل هذا يقال في كلمة : «علسى» الاسمية ،
وفي «كلاً» بمعنى «حقاً» . وفي «قد» الاسمية ؛ فإن الأسماء الثلاثة مبنية
لشبهها اللفظي بنظائرها الحرفية ، وقيل إن الشبه اللفظي مجوز للبناء ، لا يحتم له .
وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديرًا كإعراب الفع . ما عدا
«قد» فإنها تعرب لفظًا - كما سبق^(٢) -

وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمة لها .

إن الخبر في إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب
بنائها ، وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد
المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً وجوباً ، وهو العشرة الماضية^(٣) ، ومبنى
جوازاً في مواضع أخرى ستذكر في مواضعها .

• • •

(ح) اشترطوا في إعراب المضارع - كما سبق^(٤) - ألا تتصل به اتصالاً
مباشراً فون التوكيد ، أو فون الإناث^(٥) ؛ فالمضارع معرب في مثل : «هل

(١) راجع الصبان ج ١ باب : «المعرب والمعنى» ، عند الكلام على : أنواع الشبه ، والغيب الثاني .

(٢) (٣) ص ٧٧ والجداول الفون في ص ٨٥ .

(٤) في ص ٢١ .

(٥) لا يكون اتصال فون النسوة به إلا مباشراً ؛

(٦) في ص ٨١ .

تقومان ؟ وهل تقسُمن ؟ وهل تقومين ؟ ؟ لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالاً مباشراً ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أو المقدر ، وهو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فأصل تقومان : تقومانن . فاجتمعت ثلاث نونات متواليات زوائد في آخر الفعل . وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ، وكلها ليس أصلياً ، وإنما هو من حروف الزيادة^(١) ، أمر مخالف للأصول اللغوية ، فحذفت - في الظاهر^(٢) - نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضي حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها ، وهو توكيد الكلام وتقويته . ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضي التشديد لا التخفيف^(٣) . فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، ولما نون الرفع ، كسرت المشددة ، وصار الكلام : « تقومان »^(٤) .

وأصل « تقسُمن » هو : « تقومونن » حذفت النون الأولى للسبب السالف ،

(١) يتعمم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثة المتألفة زوائد ؛ فليس منه : (اللقائات جنن أويجنن) ، لأن الزائدة هو المثل الأخير من الثلاثة . وليس منه قوله تعالى : « ليسجنن » ، وليكونن ، من الصاغرين - (كما يقول الصبان في هذا الموضع ، وفي باب نون التوكيد ج ٣) - وليس منه أيضاً الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحبيك ، أو : أنا محبيك (راجع شرح الرضى للشافعية ، ج ٢ هو ١٨٦ وما يليها) .

وهناك حالات أخرى يضم فيها المنع سبباً ذكرها في الجزء الرابع (باب : تقنية المقصور والممدود ، وجسمها م ١٧١ ص ٥٦٨) . . . (٢) لاني الحقيقة (انظر رقم ١ من هامش ص ٩٧) .

(٣) إيضاح هذا ، وتفصيله في ج ٤ ص ١٧٧ باب : نون التوكيد .

(٤) التقاء الساكنين (وهما ألف الاثنين والنون المشددة) جائز هنا ؛ لأنه عمل بابيه وعمل حذو : (أي : على الباب القياسي له ، وموافق له) ؛ وذلك لتحقيق الشرطين الموقوفين للتلاق ؛ وهما وجود حرف مد (أي : حرف علة ، قبله حركة تناسبه) وبعده في الكلمة نفسها حرف مدغم في مثله ، أي : حرف مشدد مثل : خاصة ، دابة ، الضالين . . . فإن كانت نون التوكيد خفيفة لم يصح وقوعها بعد الألف مطلقاً ، سواء أكانت ألف اثنين ، أم زائدة للفصل بين نون التوكيد ونون النسوة ، في مثل : تملسانن ياغييات - (وسبب بيان هذا في موضعه المناسب ج ٤ باب : نون التوكيد) - انظر هامش الصفحة الآتية .

ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط (كما قلنا في ص ٥١ - وكما يجيء في ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣) - وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ؛ مثل : كاف - ميم ، صاد . . . وكذلك لمنع القس (بالتفصيل الموضح في ص ٥١ وفي رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ ولما تشابه بما في رقم ٢ من هامش ص ٢١٩) .

وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار « تقومون » ؛ فالتنى ساكتان
 والنون الأولى المدغمة في نظيرتها ؛ فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين^(١) :
 وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها ؛ وهي : « الضمة » ولم
 تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تُخَفَّفْ ، مراعاة للغرض البلاغي السابق ؛ ولعدم
 وجود ما يدل عليها عند حذفها .

ومثل ذلك يقال في : « تقومين » فأصلها : « تقومينين » حذفت النون الأولى ،
 وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار اللفظ أنت تقومين ؛ فالتنى ساكتان : ياء
 المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها . فحذفت الياء للتخلص من التقاء
 الساكنين ، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ، ولم
 تخفف للحاجة إليها — كما سلف — فصار اللفظ تقومين^(١)

(١-١) قال بمفس النحاة : (إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز : فلا حاجة إلى
 حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزاً لا يخلو من قتل ما . فالحذف هو
 التخلص من القتل الحاصل به .) اهـ الصبان ج ١ في الكلام على إعراب المضارع . .

وقال فريق آخر من النحاة ؛ (إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد
 « أي : حرف علة قبله حركة تناسبه » والثاني مدغماً في مثله . وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها
 — فلم لم يقبل كما قبل في نحو دابة ؟ — المظروم ؛ من هاشم الصفحة السابقة — أجيب : بأن الساكنين
 هنا من كلمتين ؛ لا من كلمة واحدة ، إذ الواو والياء كلمة مستقلة ، وكونها كالجزء لا يعطيهما حكمه
 من كل وجه ؛ فلم يقتصر التقاؤهما لثقله . . .) اهـ عسري في الموضع السابق أيضاً . . . ثم قال : (إنما اختلف في
 ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لقوات شبهها بنون المثنى فيلجس بفعل الواحد . . اهـ)
 والذي فراه في الواو والياء — على الرغم من أنها ضميران ، لا حرفان — ويؤيده السباع القوي كالذي
 في قوله تعالى (أتحاجوني في الله . . .) أنه يجوز حذفها وعدم حذفها في الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب
 الاعتبارين السالفين . لكن الحذف هو الأكثر — طبقاً لما سيأتي في ص ١٧٩ و ٢٨٤ — ويؤيد صحة الحذف
 ويؤيده ما جاء في حاشية الألويسي على القطر (ص ٥٧) من أن التقاء الساكنين المتفرق يتحقق بأن يكون الأول
 مبهما حرف مد (أي : حرف علة قبله حركة تناسبه) والثاني منهما مدغماً في مثله : كدابة ، والفضالين .
 فليس في هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما في كلمة واحدة . ومن أشدته قوله تعالى : (فاستقسما ،
 ولا تتبعان سهل الذين لا يعلمون) فقد اشتملت الآية على المضارع « تتبعان » الذي وقع فيه التقاء الساكنين على
 حده المباح مع أن الالتقاء هنا في كلمتين

أما من يشترطون أن يكون الالتقاء في كلمة واحدة . فيقولون في المضارع السابق وأشباهه ما لم يحذف
 فيه حرف الملة ، إن سبب بقاء حرف الملة ، وعدم حذفه هو ضرورة طارئة ، كنع اللبس في المضارع
 السالف ، لأن حذف الألف يقع في اليبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء
 الألف وحذف نون التوكيد ، لئلا يضيع الغرض الهام الذي جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد . ويؤيد ما سبق
 أيضاً ما جاء في هاشم الشنور — ص ١٥ — فهو شبه بما نقله الألويسي . وجاء في شرح التصريح (ج ٢
 باب : « الإبدال » عند الكلام على إبدال الواو من الياء) ما نصه : (يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف —

ف عند إعراب « تقومون » ... السابقة ، أو تقومين » ... بقول : فعل مضارع مرفوع
وعلامة رفعه النون المقدرة^(١) لتوالي التونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين
(واو الجماعة ، أو : ياء المخاطبة) ، فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

وعند إعراب « تقومان » نقول : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون
المقدرة لتوالي التونات . والنون المشددة للتوكيد . ومثل هذا في قوله تعالى : « تَبْلُغُونَ
أَمْوَالَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ » ... فأصل ... تَبْلُغُونَ : تَبْلُغُونَ ؛ تحركت الواو
الأولى وانفتح ما قبلها ، فقلت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء ساكنة مع واو
الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي التونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعة
والنون الأولى من نون التوكيد المشددة ؛ فحُرِكت واو الجماعة بحركة تناسبها - وهي
الضمة - للتخلص من اجتماع الساكنين . ولم تحذف الواو لعدم وجود علامة قبلها
تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغي يقتضى بقاءها
مشددة ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمة ، التى تناسبها .

وكذلك « تَرْبِيعٌ » في قوله تعالى يخاطب مريم : « فإِذَا تَرْبِيعٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدٌ »
فقولى إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ، فَلَنْ أَكَلُمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا . أصلها : تَرْبِيعَتٌ
نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزة تخفيفاً^(٢) ،

= لين - يريد حرف مد . والثاني مدغماً كدابة ...) أ هـ . فقد سكت عن شرط الالتقاء في كلمة واحدة .
فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التى سكتت وتركت شرط التلاقي في كلمة واحدة . بل إن الصبان (ج ٣ باب
نون التوكيد) قال في اشتراط أن يكون الساكنان في كلمة مانصه : (الصحيح فيما يأتي - خاصاً
بحذف الضمير إلا الألف - عدم اشتراط كونهما في كلمة ، بدليل : نحو : « أَنْجَبَاجُونِي » وهلة الحذف
عند من لا يشترط ذلك ، استغنى الكلمة ، واسطانتها لو أبقي الضمير « الضمير ») أ هـ .
ولهذه المسألة بيان في باب : « نون التوكيد » ج ٤ .

(١) نون الرفع هنا مقدرة (كما هو مبين في ص ٩٥ وفي رقم ٥ من ص ٢٠٥) لأنها محذوفة لملة :
والمحذوف لملة كالثابت . ولكنها لا تظهر ، فليست محذوفة حذفاً نهائياً ، وإنما هي مخفية ، ولذا فالإعراب هنا
« تقديرى » لا لفظي . وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المستند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ؛
أو ياء المخاطبة ، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معطلاً ، وسواء أكانت نون التوكيد مشددة أم غير مشددة ،
إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر معاً ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين ،
وكذلك لا تقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضاً وكسرها .
(راجع الأشتوني ، وحاشية الصبان ج ١ عند الكلام على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسة
في آخر باب : « المعرب والمبني » وشرح التوضيح وهامشه ج ١ في أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر في
المقصود والمنقوص) .

ويجوز على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة ، ولا مانع من قبوله تسيراً وتخفيفاً .

(٢) الكلام الصحيح يدل على أن هذا التخفيف ملغز في المضارع والأمر من مادة الفعل : « رأى » .

فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ : تَرَيَيْنَنَّ ، ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ الْأُولَى لِلْجَازِمِ وَهُوَ : «إِنْ»
الْشَّرْطِيَّةُ الْمُدْغَمَةُ فِي «مَا» الزَّائِدَةِ ؛ فَصَارَتْ : تَرَيَيْنَنَّ ، وَالْيَاءُ الْأُولَى مَتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلُهَا
فَتْحَةٌ ، فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا ، فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ : «تَرَيْنَنَّ» فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، الْأَلِفُ وَيَاءُ
الْمَخَاطَبَةِ بَعْدَهَا ؛ فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَصَارَتْ «تَرَيْنَنَّ» فَالْتَقَتْ
يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ سَاكِنَةٌ مَعَ النُّونِ الْأُولَى مِنَ النُّونِ الْمَشْدُودَةِ ، فَحَرَّكَتِ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ ، إِذْ
لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا لِعَدَمِ وُجُودِ كَسْرَةٍ قَبْلُهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ الْأُولَى
مِنَ الْمَشْدُودَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَطْلُبُهَا مَشْدُودَةٌ ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَحْرِيكُ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ الَّتِي
تَنَاسَبَا ؛ فَصَارَتْ : تَرَيْنَنَّ .

وَبِمُنَاسَبَةِ مَا سَبَقَ مِنْ تَحْرِيكِ وَאו الْجَمَاعَةِ وَجَوِبًا نَذَرَ قَاعِدَةِ لُغَوِيَّةٍ عَامَةٍ
تَتَصَلُّ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ : هِيَ : أَنَّهَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ تُضْمُّ — فِي الْأَغْلَبِ —
إِذَا كَانَ قَبْلُهَا مَفْتُوحًا وَمَا بَعْدَهَا سَاكِنًا ، نَحْوُ : الصَّالِحُونَ سَمِعُوا الْيَوْمَ فِي الْخَيْرِ ،
وَلَنْ يَسْمَعُوا الْغَدَاةَ فِي سُوءٍ ؛ فَارْضَوْا الْخَطَّةَ الَّتِي رَسَمَهَا .

(و) وَجُودُ التَّوَكِيدِ فِي الْمَثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ (تَقْوَمَنَّ ، وَتَقْوَمِينَ) قَدْ يُوهِمُ
أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِآخِرِ الْمُضَارِعِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا يَقْتَضِي بِنَاءَهُ . لَكِنَّ الْحَقِيقَةَ غَيْرُ ذَلِكَ ؛
فَهُوَ مُعَرَّبٌ ، وَاتِّصَالُ النُّونِ بِهِ ظَاهِرٌ ؛ لَا عِبْرَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَفْصُولٌ مِنْهَا
بِفَاصِلٍ مُقَدَّرٍ (أَيْ : خَفِيَ غَيْرُ ظَاهِرٍ) هُوَ ؛ وَاوِ الْجَمَاعَةِ الْمَحذُوفَةُ ، أَوْ يَاءُ
الْمَخَاطَبَةِ الْمَحذُوفَةُ ، وَكِلَاهُمَا مَحذُوفٌ لَعَلَّةٌ ، وَالْمَحذُوفُ لَعَلَّةٌ كَالثَّابِتِ — كَمَا أَشَارُوا (١)
لِهَذَا يَكُونُ الْمُضَارِعُ فِي الْمَثَالَيْنِ السَّالِفَيْنِ مُعَرَّبًا ؛ لَا مُبْنِيًا ؛ لِأَنَّ نَوْنَ التَّوَكِيدِ
مَفْصُولَةٌ مِنْهُ حَقِيقَةً وَتَقْدِيرًا أَمَّا فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ (تَقْوَمَانَّ — تَقْوَمَانَّ — تَقْوَمَانَّ) ،
فَالنُّونُ لَمْ تَتَّصِلْ أَيْضًا بِآخِرِهِ ؛ لِوُجُودِ الْفَاصِلِ الْمُنطَوِّقِ بِهِ ، الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ، وَنَعْنَى بِهِ :
الضَّمِيرُ (أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ — وَاوِ الْجَمَاعَةِ — يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ) . فَالْمُضَارِعُ هُنَا مُعَرَّبٌ أَيْضًا ؛
لِأَنَّ نَوْنَ التَّوَكِيدِ لَمْ تَتَّصِلْ بِآخِرِهِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا . وَهَذَا شَأْنُ الْمُضَارِعِ دَائِمًا ؛ يَظَلُّ
مَحْتَفِظًا بِإِعْرَابِهِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ نَوْنَ التَّوَكِيدِ بَعْدَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً بِآخِرِهِ
اتِّصَالًا مُبَاشِرًا ؛ بِحَيْثُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ لَفْظِي ، مَذْكُورٌ أَوْ مُقَدَّرٌ .

وَلِهَذَا ضَابِطٌ صَحِيحٌ مُطَوَّرٌ ؛ هُوَ أَنَّ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا بِالضَّمَّةِ قَبْلَ

جىء نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير .

• • •

(هـ) قلنا إن الماضى يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التى هى ضمير " أى : فاعل " ، أو " نا " التى هى فاعل كذلك ، أو نون النسوة وهى ضمير فاعل أيضاً ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واو الجماعة . لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِيٌّ طَارِئٌ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالى أربعة حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة ، (أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة) ، فليس السكون فى رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه ؛ لهذا يقولون فى إعرابه : يبنى الماضى على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض . . .

وكذلك يقولون فى الضمة التى قبل واو الجماعة ؛ إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواو فقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهور الضمة العارضة^(١) . . . إلخ . ولا داعى لهذا التقدير والإعانة . فمن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشرة فى الحالة الأولى ، وعلى الضم فى الحالة الثانية .

(و) ليس من المبنى الأسماء المقصورة ؛ مثل : الفَتَى ، المَدَتَى ، المصطَفَى . . . ولا الأسماء المنقوصة ؛ مثل : المَادَى ، الداعَى ، المَنَادَى . . . لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هو ظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معرفة تقديرأ ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ والمبنى أزوماً لا يثنى ولا يجمع مباشرة ، فنقول فى الرفع : الفَتَيَانِ ، والفَتَتَانِ . وفى النصب والجر : الفَتَتَيْنِ والفَتَتَيْنِ . وكذلك : المَاديَانِ ، والمَاديَيْنِ ، والمَاديَيْنِ ، والمَاديَيْنِ . . . وكذا الباقى .

أما بناء اسم لا — أحياناً — وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه ، وهو وجود : « لا » و « النداء » ، ففى زال السبب زال البناء العارض . بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم . . .

• • •

المسألة ٧ :

أنواع ^(١) البناء والإعراب ، وعلامات كل منهما ^(٢)

١ - للبناء أنواع أصلية ، وأخرى فرعية تنوب عنها . فالأصلية أربعة :

١ - السكون ^(٣) - وهو أخفها - ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فيكون في الاسم ؛ مثل : كَسَمَ ، وَمَنَّ . ويكون في الحرف ، مثل : قَدْ ، وَهَلْ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، (التاء ، وَنا ، وَنون النسوة) ، مثل : حَضَرْتُ (بفتح التاء ، وضمها ، وكسرهما) حَضَرْنَا - النسوة حَضَرْنَ . وفي الأمر المجرد صحيح الآخر ، مثل : اجْلِسْ واكْتُبْ .. ، وفي المضارع المتصل بنون النسوة : مثل : الطالبات يتعلمْنَ ويعملْنَ . . .

٢ - الفتح ، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ، فيكون في الاسم ؛ مثل : كَيْفَ ، وَأَيْنَ . ويكون في الحرف ؛ مثل : سَتَوْفَ . وَثُمَّ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المجرد ؛ مثل : كَتَبَ ، نَعَصَرَ ، دَعَا . مع ملاحظة أن الفتح في : « دَعَا » وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالالف - يكون مقدراً .

وفي المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد في آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرن في طلب العلم . سافرن - يا زميل - في طلب العلم .

٣ - الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فثال الاسم ؛ حيث ، والضم فيه ظاهر . وقد يكون مقدراً في مثل : « سيبويه » عند النداء : تقول : « يا سيبويه » ؛ فهو مبنى على الكسر لفظاً ، وعلى الضم تقديراً ^(٤) في محل نصب في الحالتين . ومثال الحرف : « منذ » (على اعتبارها حرف جر) .

أما الضم في آخر الفعل الماضي في مثل : الأبطال حضروا . . . فليس بأصلي ،

(١) يرتضى بعض النحاة تسميتها : « بالألقاب » بدلا من الأنواع . ولا مانع من هذا أوداك

(٢) في ص ١١٠ بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة ، وبيان بعض علامات لا توصف بإعراب ولا بناء .

(٣) ويسمى : الوقت - كما في رقم ٢ من هامش ص ١٠٣ - ويكثر في عبارات الأقدمين ترديد الاثنين .

(٤) ويقولون في إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ؛ منع من ظهوره حركة البناء الأصل

- وهي الكسر - في محل نصب .

وإنما هو ضم عارضٍ لمناسبة الواو - كما سبق^(١).

٤ - الكسر ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضاً ؛ فمثال الاسم : هؤلاء . ومثال الحرف : باء الجر في « بك »

• • •

والعلامات القرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس :

١ - ينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخش ، وارم ، واسم ؛ في نحو : اصفح عن المعتل لك ، واخش أن يقطعك ، وارم من ذلك إلى كسب مودته ، واسم بنفسك عن الصغار . وينوب عن السكون أيضاً حذف التون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل : اكتبوا - ، اكتبوا ، اكتبوا .

٢ - وينوب عن الفتح الكسرة في جمع المؤنث السالم ، المبني ، الواقع اسم « لا » النافية للجنس . نحو : لا مهملات هنا (في هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى) . وينوب عن الفتح أيضاً الياء في المثنى المبني ، وفي جمع المذكر السالم المبني ، إذا وقع أحدهما اسم : « لا » النافية للجنس ، نحو : لا غائبين ، ولا غائبين هنا (وفي هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء) .

٣ - وينوب عن الضم الألف في المثنى المبني ؛ إذا كان منادى مفرداً^(٢) علماً ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصودة ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنين معينين (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء) .

وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً . نحو : يا محمدون (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضاً) .

وبما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيئان ، وكذلك الفتح ، والضم . كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل . وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :

(١) انظر « هـ » في صفحة ٩٩ .

(٢) المفرد في باب المنادى هو : (ما ليس مضافاً ، ولا شيئاً بالمضاف) . فالمنادى المضاف مثل : يا سعد الدين أقبل ، والشيء بالمضاف مثل : يا سائماً غيراً ترقب جزاءه .
(والمنادى باب مستقل في أول الجزء الرابع) .

علامات البناء الأصلية ، والفرعية ، ومواضعها .

نوع البناء الأصل	ما يدخل عليه من أقسام الكلمة	المثال	ما يترب عن تلك العلامة
(١) السكون	الاسم الحرف ١- الماضي المتصل بضمير رفع معرك، ومنه المتصل بنون تنوين ٢- الأمر صحيح الآخر ٣- المضارع المتصل بآخره فون التنوين	كَمْ - مَن - قَدْ - هَلْ - عَرَفْتُ - عَرَفْنَا - الْأَمَهَات حَافِظُنْ عَلِ الْأَوْلَادِ اكْتُبْ ، وَاقْرَأْ ، وَتَعَلَّمْ الْعَامَلَاتِ يَمْرُضْنَ	١- حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر للممثل الآخر، مثل : اَرْضْ ... ٢- حذف النون في الأمر المستند إلى ألف الاثنين ، أو : وَأَوِ الْحِمَامَةَ ، أو ياء المخاطبة ...
(٢) الفتح	الاسم الحرف ١- الماضي صحيح الآخر والممثل الآخر بالألف (١) ٢- المضارع المتصل بآخره فون التوكيد ٣- الأمر المتصل بآخره فون التوكيد	أَيْنَ - كَيْفَ - سَوْفَ - رَبِّهِ ضَمَكْ - نَظَرَ - دَعَا فَصَالِحَ رَبِّهِ وَاقْدُ لَتَفْرَحَنَّ افْرَحَنَّ	١- الكسرة في جميع المؤنث السالم إذا وقع اسم « لا » النافية للجنس ؛ نحو : لَا مَهَلَاتٍ هُنَا ٢- الياء في المثنى المبني ، وجمع المذكر المبني إذا وقع أحدهما اسم « لا » النافية للجنس ؛ نحو : لَا صَدِيقَيْنِ غَادِرَانِ ، لَا مَصَاحِبَيْنِ مَقْصُورَيْنِ ...
(٣) الضم	الاسم (والضم ظاهر في آخره) الاسم (والضم مقدر في آخره) الحرف الفعل	حَيْثُ ... سَيُورُ ... مَنَ (حرف جر) × × × ×	١- الألف في المثنى المبني ؛ إذا كان متنادي مفرداً علمياً ، أو : نَكْرَةً مَقْصُودَةً ؛ نحو : يَا عَمْدَانِ ، يَا وَاقِظَانِ اجْلِسَا . ٢- الواو في جمع المذكر المبني إذا كان متنادي مفرداً علمياً ؛ نحو : يَا عَمْدُونِ ...
(٤) الكسر	الاسم الحرف الفعل	هُوَالِدُ الْبَاءُ فِي : يَكُ × × × ×	× × × × × × × × × × × ×

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية (٢).

...

(١) والفتح مقدر على الألف

(٢) أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي - في ص ١٠٦ كما ذكرنا - وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِنَبْتِهِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
 وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٍّ ؛ كَأَيْنَ ، أَمِينٌ ، حَيْثُ ، وَالسَّائِرُ : كَمْ

(ب) وللاعراب أنواع أربعة :

١ - الرفع : ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ، مثل : سعيدٌ يقومُ ،
ومثل الخبر والمضارع في قول الشاعر يمدح خبيراً حكيمًا :

يَزَنُ الأَمُورَ ؛ كَأَنَّمَا هُوَ صَيَّرَفٌ يَزِينُ النُّصَارَ بِدَقَّةٍ وَحَسَابِ

٢ - النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ، مثل ؛ إن العزيز لن
يقبل الهوانَ ، وإن الشريف لن يُقدم على صغار .

٣ - الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ؛ مثل : باللهِ أستمين في كلِّ أمرٍ من
غيرِ تقصيرٍ في العملِ التاجيع .

٤ - الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل ^(١) : لم أتأخرْ عن إجابة
الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعيشْ حرًّا بموطنه القى فسمَّ القى ميتًا ، وموطنه قبرًا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ، والجر يختص بالاسم ؛ والجزم
يختص بالمضارع .

ولله الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها .

فالعلامات الأصلية أربعة هي : الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة
النصب ، والكسرة في حالة الجر ، والسكون ^(٢) (أى : عدم وجود حركة) في حالة
الجزم ؛ فتقول في الكلمة المرفوعة (في مثل : سعيدٌ يقومُ) : مرفوعة ، وعلامة رفعها
الضمة ؛ وفي الكلمة المنصوبة (في مثل : إن علياً لن يسافرَ) : منصوبة ، وعلامة
نصبها الفتحة ؛ وفي المجرورة : علامة جرّها الكسرة ، وفي المجزومة : علامة جزمها
السكون ^(٣) . . .

• • •

(١) ومثل قوله تعالى عن نفسه (لم يلدْ ، ولم يولدْ ، ولم يكن له كفواً أحد .)

(٢) أو : الوقف . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٠٠) .

(٣) وفي الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك :

والرَفْعَ والنُّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لاسمٍ وفِعْلٍ : نحو : لَنْ أَهَابًا =
النحو الواقى - أول

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية^(١). وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ (فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم) .

والمواضع التي تقع النياحة فيها سبعة ، تسمى : « أبواب الإعراب بالنياحة » ، وهي :
 (١) الأسماء الستة^(٢) . (ب) المثنى^(٣) . (ج) جمع المذكر السالم^(٤) .
 (د) جمع المؤنث السالم^(٥) . (هـ) الاسم الذي لا ينصرف^(٦) .
 (و) الأفعال الخمسة^(٧) . (ز) الفعل المضارع المعتل الآخر^(٨) .

-والإشْمُ قد خُصَّصَ بالجَرِّ ؛ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا فَارْقَعَ بِضَمٍّ ، وَانْصَبَنَ فَتَحاً ، وَجُرَّ كَسْراً ، كَذَكَرَ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرُ هذا ، وكلمة : « الرفع » تعرب مفعولاً به مقدماً للفعل : اجعلن . ويماز هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختياراً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٨٠ - وبخاصة إذا كان الممّول ليس شبه جملة - عند من يبيح تقديم شبه الجملة دون غيره من المصولات - ولكن ضرورة الشرع قست بالتقديم ، ولا داعي لإعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما في ذلك من تهاوت بلاغي . وكلمتا : « فتعاً وكسراً » في البيت الأخير منصوبتان على ما يسي : « نزع الخافض » (أو : المحذوف والإيصال) ، إذ أصلهما : (يفتح - يكرس) وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسي : « نزع الخافض ... » . والشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسي ؛ (كما سيأتي البيان في موضعه من باب : « تسمية الفعل ولزومه » ، ج ٢ ص ١٣٩ م ٧١) حيث قلنا هناك : لا داعي للأخذ بالرأى الذي يعتبره قياسياً ؛ لأنه يؤدي إلى الخلط والتمسّس والإلباس ؛ إذ يقع في وهم كثيرين أن الفعل شتم بنفسه ، ولن يشبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قلة معدودة مشتغلة بالشؤون القنوية .

- (١) ومن هذا ما يجيء في « ب » ص ١٠٦ .
- (٢) حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب ، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر .
- (٣) فتنب الألف عن الضمة في حالة الرفع . وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .
- (٤) فتنب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .
- (٥) فتنب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب .
- (٦) فتنب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر .
- (٧) فتنب النون عن الضمة في حالة الرفع ، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون ، نصباً وجزماً .
- (٨) وينوب حذف حرف العلة عن السكون . في حالة الجزم .

وتتلخص القواعد العشرة الناجية عن الأصول فيما يأتي :

- ١ - ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف ، هي : الواو ، والألف ، والنون .
- ٢ - ينوب عن الفتحة أربعة أشياء ، هي : الكسرة ، والألف ، والياء ، وحذف النون .
- ٣ - ينوب عن الكسرة شيان ، هما : الفتحة ، والياء .
- ٤ - ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم ، وإما حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة .
وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد .

• • •

زيادة وتفصيل :

ما السبب في أن للبناء علامات خاصة ، وللإعراب أخرى ؟ وهل هناك علامات لا توصف بأنها علامات إعراب ولا بناء ؟ .

(١) قال شارح المفصل ^(١) ما نصه :

« اعلم أن سيبويه وجماعته من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق ^(٢) لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف ^(٣) .

« وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع . والجزم ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً ، — أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن — فلا بد من تقييد ، لئلا يخلط « المعرب » في جيز « المبنيات » . أرادوا بالخالفة بين ألقابها إياة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع علم أنه يعامل بمجوز زواله ، وحدث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائدة وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكفي عن أن يقال له : مضموم ضمة نزول ، أو ضمة بعامل . وربما خالف في ذلك بعض النحاة ، وسمى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجه هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة . » ١٤ .

(ب) في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، ففي مثل : هُدًى ، يقال : « هُدًى » في كل حالات الإعراب ، فيكون مغرباً بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية . وهو من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم . (وسيجيء الكلام عليها في هامش ص ١٨٩ ثم في المكان الأنسب لها ، وهو : باب الإضافة لياء المتكلم ، ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤) .

(ح) قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطاً معيناً بعلامة لا توصف بأنها علامة

(١) ج ٣ ص ٨٤ . (٢) أي : الذي يلزم آخر الكلمة في كل أحوالها .

(٣) هو : السكون ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ .

إعراب أو بناء^(١). وإنما هي علامة صوريّة ظاهرية ؛ جاءت لجرد المماثلة والمثابفة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة. ومن هذا قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبْ مَثَلٌ » ، فاستمعوا له . . .

فكلمة : « أَيْ » منادى مبني على الضم في محل نصب ، وكلمة : « النَّاسُ » عطف بيان . وضمتها ضمة ماثلة ومثابفة « لَأَيَّ » ؛ وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب ، وإنما هي ضمة صوريّة ظاهرية ، قصد بها المحاكاة المحضة ، وليس للكلمة « النَّاسُ » محل إعرابي في أشهر قولين ، مع أننا أعربناها عطف بيان . ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً » . فكلمة : « أَيْ » منادى مبني على الضم في محل نصب . وكلمة : « النَّفْسُ » عطف بيان ، مضبوطة بالضمة التي جاءت لتكون هذه الكلمة ماثلة لسابقتها في العلامة . وليس لها محل إعرابي (في أشهر رأيين) ، بالرغم من إعرابها عطف بيان . وكلمة : « الْمُطْمَئِنَّةُ » ، صفة للنفس ، مضمومة بضمة مثابفة أيضاً . على أن إيضاح هذا وتفصيله في مكانه الأنسب ، (وهو باب : « تابع المنادى » ج ٤ م ١٣٠ ص ٤٤ وباب : « الاختصاص » . ج ٤ م ١٣٩ ص ١١٧ عند الكلام على : « أَيْ وَأَيَّةُ » فيهما . . .)

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزداد لغير معنى لغوي — وقد تكون زيادته لجرد المدح ، أو الذم ، أو التلميح . . . وليس له ضبط إعرابي خاص به ، وهذا النوع يسمى : « الإتياع » — بفتح الهيمزة — وسيجيء حكمه (في باب الحال) (ج ٢ م ٨٤ — رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ وفي باب التعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢) بما ملخصه : أن اللفظ قد ييجي معترضاً بعد كلمة تسبقه ؛ فيسأيرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ؛ مثل : محمد حسن يسّن ، واللصّ شيطان نيطان ، أو : عفريت نفريت . . . — ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى ، أي : من أتباعها ، لكن ليس من التتابع الأربعة المعروفة التي هي التعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . . . ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التتابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطاً لا يوصف بإعراب ولا بناء . . . وحركته تختلف اختلافاً واسعاً كذلك عن حركة الإتياع الآتية ، في رقم ٦ من ص ٢٠٠ .

المسألة ٨ :

١ - الأسماء الستة^(١)

هي : أبٌ ، أخٌ ، حمٌ^(٢) ، فمٌ ، هنٌ^(٣) ، ذو... بمعنى صاحب^(٤) . فكل واحد من هذه الستة يرفع - في الأغلب - بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالالف نيابة عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرم الناس أباك لفضله ، استمع إلى نصيحة أبيك ... ومثل قول الشاعر :

أخوكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمِلَّةٍ

يُجِيبُكَ ، وإنْ تَغْضَبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبَ

وتقول : إنَّ أخاك الَّذِي ... - تَمَسِّكُ بأخيك الَّذِي ... ومثل هذا

يقال في سائر الأسماء الستة .

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة ، أربعة شروط عامة وشروط خاص بكلمة : « فم » ، وآخر خاص بكلمة : « ذو » . .

فأما الشروط العامة فهي :

(أ) أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناة أو مجموعة ، أعربت بإعراب المثني أو الجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوين ، ذهبت إلى أبوين . جاء آباء ، رأيت آباء ، ذهبت إلى آباء

(ب) أن تكون مكسرة^(٥) ؛ فإن كانت مصفرة أعربت بالحركات الثلاث

(١) وقد يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة الممتلئة الآخر ، لأن في آخرها واوا محذوفة تخفيفاً إلا : « ذو » ، فليس فيها حذف .

(٢) الحَم : كل قريب للزوج أو الزوجة ؛ والد أو أم غير ولد . لكن العرف قصره على الولد .

(٣) بمعنى شيء ، أي شيء ، وبمعنى الشيء البسيط ، والتأني . وكتابة عن كل شيء يستعج

التصريح به .

(٤) تقول : محمد ذو علق ؛ وعمل ذو أدب ، ... أي : صاحب علق ، وصاحب أدب . ومثل قوله

عليه السلام : شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه ، ويؤاخذ هؤلاء بوجه .

(٥) غير مصفرة . (وللتصغير التحوي باب مستقل في الجزء الرابع) .

الأصلية ، في جميع الأحوال ، مثل : هذا أبَيْتُكَ العالم . . . أن أبَيْتُكَ عالم . . .
اقتد بِأَبَيْتِكَ . . . إلخ .

(ج) أن تكون مضافة ، فإن لم تُصَفْ أعربت بالحركات الأصلية ، مثل :
تعهد أبٌ ولده - أحبُّ الولدُ أباً - اعتنَّ بأبٍ -
وقد اجتمع الإعراب بالحروف وبالحركات ، في قول الشاعر :
أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم أباً واحداً أغناهمو بالمناقب

(د) أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء
المتكلم ^(١) ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء . مثل : أبى يحب الحق -
إن أبى يحب الحق - اقتديت بأبى في ذلك . فكلمة : « أب » في الأمثلة الثلاثة
مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء ، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أو مجرورة
بكسرة مقدرة أيضاً ^(٢) . وكذلك باقى الأسماء الستة . إلا « ذو » فإنها لا تضاف لياء
المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة - كما سيجىء هنا - .

أما الشرط الخاص بكلمة : « فَم » ، فهو حذف « الميم » من آخرها .
والاقتصار على الفاء وحدها . مثل : ينطق « فوك » بالحكمة . (أى : فك) :
إن « فاك » عذب القول . تجرى كلمة الحق على « فيك » . فإن لم تحذف من آخره
الميم أعرب « الفم » بالحركات الثلاث الأصلية ، سواء أكان مضافاً أم غير
مضاف ، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر . نحو : هذا « فم » ينطق بالحكمة -
إن « فمّا » ينطق بالحكمة يجب أن يُسمَعَ - في كل « فم » أداة بيان .

وأما الشرط الخاص بكلمة : « ذو » بمعنى : صاحب ^(٣) ، فهو أن تكون
إضافتها لاسم ظاهر ، قال على الجنس ^(٤) ، مثل : رائدى ذو فضل ، وصديق

(١) سيجىء الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم ، في الجزء الثالث ، باب : الإضافة لهذه الياء .
(٢) الأحسن في هذه الحالة أن نقول : إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى
أيسر وأوضح . ولا داعى لتمسك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسرة الظاهرة هى لمناسبة ياء
المعكلم ، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التى حلت محلها فأعقبتها . . .

(٣) وهى غير « ذو » المندودة من أسماء الموصول ، والى يجرى الكلام عليها في ص ٣٥٧ .
(٤) سبق الكلام على اسم الجنس في ص ٤١ وما بعدها ، وسيجىء له تفصيل في باب العلم (ص ٢٨٨)
والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : الصورة الذهنية العامة ؛ مثل علم ، فضل ، حياء
رجل ، طائر .

ذو أدب . وقول الشاعر :

— ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اضماً ظاهراً ؛ فلا يجوز إضافة : « ذو » إلى من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل « ذو » أنت . كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو « فاضل » ولا إلى علم ، مثل : أنت ذو « علم » ولا إلى جملة : مثل : أنت ذو « تقوم » . وفيما يلي بعض البيان والتفصيل لما سبق :

جاء في تاج العروس ، شرح القاموس ، خاصاً بكلمة : « ذو » بمعنى « صاحب » ما نصه :
(« كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس ») قال شارح المفصل - ج ١ ص ٥٣ - ما نصه : (« إنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : « اللى » وصلة إلى وصف المعارف بالجميل - وكذا أتى « بلى » وصلة لثناء ما فيه « الألف واللام » في قولك : يأبها الرجل ، ويأبها الناس ») اهـ والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة - في الغالب - فليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق ؛ فلا تصلح أن تقع نعتاً ، ولا غيرهما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول - كالحال وانعت - فجاءت : « ذو » قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة للوصف به ، مع إعرابها هي الصفة المضافة ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور .

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكرة ، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو : المضاف إليه) معرفة بالآلف واللام ، ولا يصح أن نضاف : « ذو » إلى بمعنى : « صاحب » إلى علم ، ولا إلى ضمير ما دام الفرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس . فإن لم يكن الفرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات . وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب ؛ منها : « ذو الخُلَصَة » ، (الخُلَصَة : اسم صن . و « ذو » كناية عن بيته) ومنها ذو رُعَيْن ، وذو جَدَن ، وذو يَزَن ، وذو الهِجَاز ... وكل هذه أعلام سيقبها « ذو » إلى : أعلام مصدرة بكلمة مستقلة هي : « ذو » ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير :

صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا

وقول الأصم :

وَلَكِنْ رَجَوْنَا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ صَرَفْنَا قَلِيماً مِنْ ذَوِيكَ الْأَوَائِلِ

وقول الآخر : إِنْغَمَا يَصْطَنِعُ الْمَمَّةُ رَوْفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

« وقالوا : جاء من ذي قصه ، ومن ذات نفسه ، أي : طائفاً . - (راجع تاج العروس ج ١٠ مادة : « ذو » -) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

سَاهِرُونَ حَسَدَ النَّسَامِ وَلَمْ يَسْزِلْ ذُو الْفَضْلِ بِحَسَدِ ذُو التَّضْصِيرِ

ولا قيمة لتعليل أو التأويل الذي يورده شارح المفصل (ج ١ ص ٥٣) محاولاً به أن يجعل الضمير المضاف إليه في بعض الأمثلة السابقة قريباً من اسم الجنس ، فيستأخ منه أن تكون « ذو » هي المضاف . . . لا قيمة لهذا بهد أن نقتض العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتمددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .

وإذا وقعت كلمة : « ذو » صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثاً سالماً ؛ نحو : مضي -

وَمَنْ لَا يَكُنْ ذَا نَكِيرٍ يَوْمَ حَقِّهِ يُغْلَبُ عَلَيْهِ ذُو النَّصِيرِ، وَيُضْهِدُ^(١)

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالاتباع، وأنسبها للمحاكاة، دون غيره. إلا كلمة: «هَنْ» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها «هَنْو» ، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو، بحذفها للتخفيف، سماعاً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة؛ فحكم كلمة: «هَنْ» في حالة الإضافة كحكمها في عدمها، تقول: هذا «هَنْ» ، أهملت «هَنْأ» — لم ألتفت إلى «هَنْ» . وتقول: «هَنْ»^(٢) المال قليل النفع. إن «هَنْ» المال قليل النفع. لم أُنفع «بهَنْ» المال. لكن يجوز فيها — بقله — الإعراب بالحروف، تقول: هذا هَنْو المال، وأخذت هَنْأ المال، ولم أنظر إلى هَنْي المال. وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في

الأسماء الستة إلا كلمة: «هَنْ» فإن هناك لغة أخرى تليه في الشهرة والقوة؛ هي: «القَصْر» في ثلاثة أسماء: «أَب» ، و «أَخ» ، و «حَسَم» ، دون «ذو» ، و «هَنْ»^(٣) ، و «فم»^(٤) . . . ومعنى القصر: إثبات ألف^(٥) في آخر كل من

«ذو القعدة» وذوات القعدة. ومثل هذا يقال في اسم الجنس المصدر بكلمة: «ابن» أو: أخ، نحو: ابن أوى وبنت أوى، وأخ الجحر (للعبان) وأخوات الجحر.

(وسيجي لهذا إشارة في ج من ص ١٧١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم، وبيان في الجزء الرابع، آخر باب جمع التكثير ص ٩٢٢ م ١٧٤ وفيه بعض الأحكام الهامة).

هذا، ولكلمة «ذو» ، و «ذات» استعمالات أدبية دقيقة، (بيانها في مكانها المناسب ج ٣ ص ٤٢ م ٩٢ باب: الإضافة. وكذلك ج ٢ باب الظرف م ٧٩ — ص ٢٥٥ و ٢٥٠ م ٧٩). ولكلمة: «ذات» بيان موجز في آخر الهامش من ص ٣٥٧ وهو مقصور على بعض استعمالاتها، والنسب إليها.

وهي تختلف اختلافاً تاماً عن «ذو» التي هي اسم موصول؛ بمعنى: «الذي» . مثل جاء «ذو» قام. أي: جاء الذي قام؛ فإن الموصولة تلازمها الواو — غالباً — في أحوالها المختلفة، وتكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، — كما سيجي في باب الموصول. ص ٣٥٧.

(١) يَضْهِدُ: يَهْجُرُ وَيُغْلِبُ. (٢) الشيء الثاف منه.

(٣) ونقل بعض النحاة «القصر» في هذه الكلمة. (كما سيجي في رقم ١ من هاشم ص ١١٣)

(٤) في الأغلب.

(٥) وهذه الألف منقولة عن الواو المنقولة من آخر كل واحدة، فصارت كآلف المقصور.

الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف وفقاً ونصباً وجراً ، مثل : أباك كريم ، إن أباك كريم ، أنبت على أباك . فكلمة : «أبا» قد لزمها الألف في أحوالها الثلاثة ، كما نلزم في آخر الاسم المجرَّب المقصور ، وهي مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها ، فهي في هذا الإعراب كالمقصور .

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوة والذبوع ، وهي لغة النقص السابقة ، فتدخل في : «أب» و «أخ» و «حم» ، كما دخلت في : «هن» ، ولا تدخل في : «ذو» ولا «فم» إذا كان بغير الميم . تقول كان أبك مخلصاً . إن أبك مخلص ، سررت من أبك لإخلاصه... وكذا الباقى . فكلمة : «أب» مرفوعة بضمة ظاهرة على الباء ، أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، أو مجرورة بكسرة ظاهرة (١) . ومثل هذا يقال في «أخ» و «حم» كما قيل : في «أب» وفي «هن» .

— (وهو الاسم المجرَّب الذي في آخره ألف لازمة ، كالنهي ، والرضا ، والمصطفى) . وهذا جار على أن أصلها : «أَبَوٌ» ، و «أَخَوٌ» و «حَمَوٌ» — كما في رقم ١ الآتي — تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً : هكذا يقول النحاة .

والحق أن أهل اللغة التي تُلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا . وإنما فطنوا عن ضرورة وطبيعة : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تحليل إلا النطق بها . «ملاحظة» : إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المخطوف لم يصح إرجاعه في التثنية وجمع المؤنث السالم . أما إذا لم تأت همزة التعميؤض فالأجود — وقيل الواجب — إرجاعه . إن كان يرجع عند الإضافة . وتطبيقاً لهذا الحكم ترجع — في الحالتين السالفتين — اللام المخطوفة من الثلاثي ؛ لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال في : (قاص — شج — أب — أخ — حم — ...) : قاصين — شجيان — أبوان — أخوان — حموان ... لأنه يقال في الإضافة : قاصينا — شجينا — أبوا — أخوا — حموا... وشد : أبان وأخان ...

أما التي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم — ابن — يد — غد — فم — سة ... ؛ فيقال : اسمان — ابنان — يدان — دمان — غدان — فنان — ستان . وشد : فتوان ، وفتيمان ، ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدِّمَيَّانِ بالخَيْرِ اليَقِينِ

وقول الآخر : بَدَيَّانِ بَيضاوانِ عند محطَّم

(علم ، بكسر اللام : اسم رجل) وشجى ، إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثنى (في «ح» من

ص ١٣٥ وفي آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤) .

(١) أساس هذه اللغة : مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث ، والاعتداد به ؛ فقد كان —

وبما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب وقوة كل علامة .

الأولى : الإعراب بالحروف ، وهو الأشهر ، والأقوى ، إلا في كلمة : « هن » فالأحسن فيها النقص ؛ كما سبق .

الثانية : القصر ، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف ، ويدخل ثلاثة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم ، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف . ولا يدخل : « هن » ^(١) .

الثالثة : النقص ، وهو في المنزلة الأخيرة ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم . لأن هذين الاسمين . ملازمان للإعراب بالحروف عند استيةأتهما الشروط — كما سبق — .

فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو « ذو » و « فم » بغير ميم . وما فيه لغتان ، وهو « هن » .

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم ^(٢) .

— أعركل واحدة منها في الأصل : « الواو » (أَبَوٌ — أَسَوٌ حَسَوٌ — كما في رقم ٥ من ص ١١١) حلفت الواو تحظيفا ؛ فلا ترجع عند الإضافة . بل يستثنى منها في كل الأحوال . وألحق هنا هوما قلناه في سابقه ؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء .

(١) نقل بعض النحاة فيها القصر ، أيضا — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١١ —

(٢) عل غرض ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك :

وَارْقِعْ بَوَاوِ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزْ بِيَاءَ — مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفَدُ
مِنْ ذَلِكَ : « ذُو » ، إِنْ حُصِبَتْ أَبَانَا وَالْقَمُّ حَبِثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
« أَب » ، « أَخ » ، « حَم » ، كَذَاكَ « وَهَنْ » ، وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي « أَب » وَتَالِيَيْهِ بَنْدَرٌ . . وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِيهِنَ أَشْهُرُ

ففي البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النابتة عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وتلك الحروف هي : الواو ، والالف ، والياء .

وفي البيت الثاني : صرح أن من الأسماء الستة : « ذو » ، بشرط أن يبين مصبة ، أي : يدل على مصبة ؛ بأن يكون بمعنى : « صاحب » . وأن منها : « الفم » بشرط أن تبين (أي : تفصل) منه الميم . وفي البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة . وصرح بأن النقص في كلمة : « هن » أحسن من الإعراب بالحروف .. وأما أب وأخ وحم فالتقص نادر فيها — مع جوازها — ، ولكن القصر أحسن .

زيادة وتفصيل :

(أ) بالرغم من تلك اللغات المتعددة التي وردت عن العرب في الأسماء الستة ، يجدر بنا أن تقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها ^(١) - ، حرصاً على التيسير ، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة .

وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذا ؟ .

إن قائدها هي لبعض الدارسين المتخصصين وأشباههم ، إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة ، المتضمنة تلك اللهجات التي لا نرونها اليوم محركاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها .

(ب) جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة ، مثل : أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يزن فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف - ، كما كان يُعْرَبُ أولاً قبل نقله إلى العلامية - كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجري على تلك الأسماء الستة ، بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أي : أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية .

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابية ، وهذه الصورة هي التي سمي بها ، واشتهر ، فيقال - مثلاً - (كان « أبو بكر » رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة) - (إن « أبو بكر » من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم) - (أثنى الرسول عليه السلام على « أبو بكر » خيرثناء) . . . فكلية : « أبو » ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها عربياً بعلامة مقدرة ، سواء أكانت العلامة حرفاً أم حركة ، على حسب اللغات المختلفة السالفة ^(٢) . . .

(١) مع أن محركاته صحيحة .

(٢) وإنما كان هذا الوجه أنسب وأول مطابقة للواقع الحقيق ، البعيد عن البس ، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجري إلا على أساس الاسم الرسمي المدون في السجلات الحكومية (انظر سياً مائلاً في : ٥٠ من ص ١٢٥) .

ولأنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، ففي المثال السابق — كان أبو بكر رفيق الرسول ... — تُعرب كلمة : « أبو » اسم « كان » مرفوعاً بالواو الظاهرة ، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة ؛ لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة . وكذلك لو كان العلم هو : « أبا بكر » أو « أبي بكر » فإننا نقول في مثل : (إن أبا بكر عظيم) إنه منصوب بالألف الظاهرة ، ولا داعي للتقدير ، وفي مثل : (اقتد بأبي بكر ...) إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضاً .

(ح) إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن (مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء — يخلّف في النطق ، لا في الكتابة . وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعلّة ، فكأنه موجود . فعند الإعراب نقول : « أبو » مرفوع بواو مقدرة نطقاً ، و « أبا » منصوب بألف مقدرة نطقاً ، و « أبي » مجرور بياء مقدرة نطقاً ؛ فيكون هذا من نوع : « الإعراب التقديرى » ؛ بحسب مراعاة النطق . أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير .

(د) من الأساليب العربية الفصيحة : « لا أبا له . . . » أو : « لا أبا لفلان ... »^(٢) فما إعراب كلمة : « أبا » إذا وقعت بعدها اللام الجارة للضمير الغائب ، أو لغيره من الضمائر ، أو الأسماء الظاهرة ؟ .

يرى بعض النحاة أنها اسم « لا » منصوبة بالألف ، ومضافة إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام ، واللام التي بينهما زائدة ، ومع أنها زائدة هي التي جرّت ما بعدها ، وليس المضاف ، فالمضاف في هذا المثال — وأشباهه — لا يعمل في المضاف

(١) راجع رقم ١ ص ٢٠٤ — الآتية ؛ ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع الفري سجل في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ .

(٢) هذا التركيب قد يراد به : المبالغة في المدح ، وأن المدح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزة قول الله لها ما لم يعرف البشر ؛ فله كمي على السلام . وقد يراد به المبالغة ، في الثم ، وأنه لقيط ، (أى ، مولود غير شرعى) . ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر . وكلمة : « أبا » هنا ليست معرفة بالإضافة ؛ لأن إضافتها غير محضة — كما سيجيء — في باب « الإضافة » ص ٤٦ م ٩٣ — فإن إضافتها كإضافة كلمة : « مثل » في نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقاً . وفي باب : « لا » بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه .

إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : « لا » (١) .

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التي تقضى بأن المضاف يعمل في المضاف إليه . وفيه أيضاً أن اسم « لا » النافية للجنس وقع معرفة ، لإضافته إلى الضمير ، أو غيره من المعارف ، مع أن اسم « لا » المفرد لا يكون معرفة ... و... و...

وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة ، حيث قالوا : إن كلمة « أبا » ذات اعتبارين ؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما ، فهي باقية على التنكير ، وليست معرفة ، والإضافة غير محضة ؛ وإذ لا مانع من أن تكون اسم « لا » النافية للجنس . وكان حقها البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبين للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضى بأنها مضافة ؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا ، وصارت معرفة لا مبنية .

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحاً حين نراه لا يصلح في بعض الحالات ، ولا يصدق عليها ، كالتى في قولهم : « لا أبألى » فقد وقعت كلمة : « أبا » في الأسلوب معرفة بالحرف ، فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لياء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف . وإن اعتبرناها غير مضافة أصلاً مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضاً ، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .

وأحسن رأى من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة : « أبا » اسم « لا » ، وغير مضافة ، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائماً في جميع الحالات ، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء .

ويرى بعض النحاة إعراباً آخر ، هو : بناء كلمة « أبا » على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التي في آخر كلمة « هذا » فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء . ولا يعتبره حرفاً زائداً جيء به ليكون علامة إعراب (٢) .

والخلاف شكلى ، لا أثر له . وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة ، أو أصلية . وسيجىء لهذه المسألة إشارة أخرى في باب « لا » .

(١) وكيف يعلقان مع أن حرف الجر زائد ؟

(٢) راجع حاشية المفرد ، ج ١ أول باب « لا » النافية للجنس .

المسألة ٩ :

ب - المثني .

(أ) أعضاء نجم . راقب الفلكي نجماً . اهتديت بنجم .

(ب) أعضاء نجمان . راقب الفلكي نجمين . اهتديت بنجسين .

تدل كلمة : « نجم » في الأمثلة الأولى : « أ » على أنه واحد . وحين زدنا في آخرها الألف والنون ، أو الباء المفتوح ما قبلها ، وبعدها النون المكسورة - دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين ؛ كما في أمثلة : « ب » واستغنيا بزيادة الحرفين عن أن نقول : (أعضاء نجم ونجم . راقب الفلكي نجماً ونجماً . اهتديت بنجم ونجم .)
أى : أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف ، والحركات ، والمعنى العام . فكلمة : « نجمان » أو « نجمين » وما أشبههما تسمى : « مثني » ، وهو :

(اسم يدل على اثنين ^(١) ، متفقين في الحروف ، والحركات ، والمعنى ، بسبب زيادة في آخره ^(٢) تفنى عن العاطف ^(٣) والمعطوف . وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة ^(٤) ، أو الباء وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة .

(١) الدلالة على اثنين غدتكون حقيقة وقد تكون مجازية . فالخرفية : هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفى للشروط الآتية ؛ مثل : الفارسين - الجنتين ... الحمدتين ... وغير هذا مما يدل على مثني حقيقة لا مجازاً ، ولا اشتراكاً معنوياً بين المثني وغيره ، كالنفسير « نا » فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثني وغيره . في نحو : فئنا ، وذهبتا لزيارة الصديق .
وغير الحقيقية : هي التي تدل على الثنية توسعاً ومجازاً ، كقول الشاعر :

إن للخير والمشر مثنى وكلاً ذلك وجهٌ وقبَل

(أى : كلا ذلك الخير والمشر ، مواجهة ، وطريق واضح) فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها المفردة على المفرد المذكور ، ولكنها تدل بمناساتها هنا على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر عن الخير والمشر ، وهذه للدلالة مجازية لأن دلالة « ذا » على غير المفرد مجازية .

(راجع ج ٣ باب : الإضافة - م ٩٥ ص ٨٩ عند الكلام على كلا وكلتا) .

(٢) أى : أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره .

(٣) وهو : حرف العطف .

(٤) سببها انكلام على فائدة هذه النون ، وحركتها ، وحسبها ، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكور

السالم وحركتها (ص ١٥٦) .

فليس من المثني ما يأتي :

١ - ما يدل على مفرد ؛ مثل : نَجْم . وَرَجُلَان^(١) . ولا مثل : شعبان ، ومروان ، وبَحْرَيْن ... ، مما أصله مثني ثم سُمِّيَ به واحد^(٢) .

٢ - ما يدل على أكثر من اثنين ؛ كالجمع ؛ مثل : نجوم ، وصِنوان^(٣) ... وكاسم الجمع^(٤) . مثل : قوم ، ورهط ...

٣ - ما يدل على اثنين^(٥) ، ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم . أو : مختلفان في حركات أحرفهما ؛ كالعُسرين ؛ لعُسر بن الخطاب ، وعُسرو بن هِشام ، المعروف : « بأبي جهل » ، أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحركاتها ؛ كالعينين ؛ تريد بإحدهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر^(٦) ، فلا يسمى شيء من هذا كله مثني حقيقة ، وإنما هو ملحني

(١) بمعنى : ماضٍ (غير ركب) ؛ تقول : عل رجلان ؛ أي : ماضٍ ؛ وليس براكب .

(٢) سيجىء الكلام تفصيلاً على حكم المثني المسمى به - في « ج من ص » ١٢٥ - .

(٣) تقول : بعض الشجر صِنوان ؛ فهو جمع مفرد ؛ صنو ، والصِنونو : الشجرة التي تنشا مع أختها في أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان في الساق ، وتنفصل كل واحدة عند أصل الساق .

(٤) تعريفه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ .

(٥) سيجىء في - ٨ - من ص ١٥٨ أن المثني قد يكون لفظه في ظاهره دالاً على التثنية وبمناه الجمع

(٦) وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين في الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالأخرى معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : (القلم أحد السانين) . وتقول جمهرة النحاة : إن ذلك كله مقصور على ما ورد من العرب ، وجميع منهم . كما أن العبريين والأبوين وغيرها مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر . فقد كان العرب يرجعون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنية على لفظه وحده ، ثم يحملون معنى المثني شاملاً لهما معاً ، منطبقاً عليهما ، وهذا ما يسمى : « التثنية » وما ورد منه ملحني بالثني ، وليس مثني حقيقة .

والخير أن يكون التثنية قياسياً عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس ؛ كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والآخر على ؛ فقلت : جاء عليان أو المحدثان ؛ لكثرة تلازمهما ، أو شدة تشابههما في أمر واضح . وبهذا الرأي العمل النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد .

هذا ، والشائع عند العرب تثنية الأقوى والأقرب في التثنية كالأبوين . للأب والأم ، وتارة يغلبون الأخف نطقاً كالعُسرين ، لأبي بكر وعمر ، وتارة يغلبون الأعظم في اتساعه أو ضخامته . . . كقوله تعالى وما يستوى البحران ، هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج . في الآية تثنية للبحر على النهر . كما يكثر عندهم تثنية المذكر على المؤنث ، كقولهم : « القرآن في الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ في مثل : صالح والمصفور ، يقال : الصالحان يفردان . . . ولم يغلبوا المؤنث إلا في قليل من الحالات ، أشهرها :

١ - قوم : ضُبَّمان ، يريدون : الضَّبَّع الأنثى وضلها . (ويقال للأُنثى « ضبيح » ولغلبها ضُبَّمان) فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى ، وتنبهوا ، وأطلقوا عليها معاً ؛ تثنية للأنثى .

٤ - ما يدل على اثنين متفقين في المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفة ، مثل : أضواء نجم ونجم .

٥ - ما يدل على اثنين ، ولكن من طريق الوضع اللغوي ، لا من طريق تلك الزيادة ، مثل : شفع (ضد فرد ، ووتر) . ومثل زَوْج وزَكَا ، وهما بمعنى شفع . فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين متماثلين متساويين تماماً (وهي القسمة الزوجية ضد الفردية) . فهي تدل على التثنية ضمناً ، ولكن من غير أن يكون في آخرها الزيادة السالفة .

= ب - قولهم : فرغت من كتابة رسالي ثلاث بين يوم وليلة (أي : ثلاث محصورة بين كونها أياماً وكونها ليال) . وضابط هذه المسألة : أن يكون معنا عدد يتميزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » .

وقد غلبوا في المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد غال من علامة التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا في حالات ، أهمها : أن يكون المعداد المذكور متأخراً في الجملة ، مؤنثاً خالصاً - ألا يكون معه مذكر - أو مؤنثاً تملياً ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهمية والتغليب . ومن أمثله أيضاً : قامت تسماً بين رجل وامرأة ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسة . . . إلخ . ولهذا المسألة لغة في ج ٤ « باب العدد » - تذكيره وتأنيثه - م ١٦٥ ص ٥٠٢ لمناسبة هنالك .

ج - المروتان : الصفا والحررة ، وهما جيلان بمكة المكرمة . والتغليب للمرأة المؤنثة .

أما « التغليب » في الجمع فيجىء في رقم ١ من هامش ص ١٣٩ .

(١) النحاة هم الذين يطلقون اسم : « الملحق بالمثنى » على كل كلمة تعرب بإعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقياً ؛ بسبب فقدانها أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقي . ويشترطون في الملحق أن يكون مسوعاً (والحق أنه قد يتقاس - أحياناً - كما سبق في التغليب) . أما القنويون فيطلقون « المثنى » على كل ما يعرب بإعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقياً أم ملحقاً به . فالمناسبة مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك ، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال .

وشبه بهذا ما اصطلاح عليه النحاة من « الجمع » و « اسم الجمع » - . وفي رقم (٢) من هامش ص ١٤٨ تعريف لاسم الجمع - في حين يطلق القنويون عليهما اسماً واحداً هو : الجمع . وقد يكون المراد عند القنويين من الاسم المجموع - اثنين ؛ لأن الجمع في اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة ، في مقدمتها القرآن . قال تعالى : « ودأود وسلیمان إذ يحاكمان في الحرب ، إذ نفسست فيهم غم القوم وكنا لحبيبتهم شاهدين » وقوله تعالى : « إن تنوبوا إلى الله فقد صفت قلوبكم » وقوله تعالى : (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) وقول أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون :

العين بعدهم كأن حداثتها سبلمت بشوك ؛ فهي عوزاً تدمع

فأطلق الجمع في قوله : حداثتها - وهي جمع : « حقة » - وأراد الاثنين (كما جاء في حاشية ياسين على التصريح ج ٢ أول باب المضاف ليه التكميل) وانظر رقم ٢ من هامش ١٣٧ ثم « ز » من ص ١٦٠ .

« ملاحظتهامة » : من الضوابط القوية ما صرح به النحاة ، وملخصه :

أن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل : أي : إلى ما اشتمل على المضاف - يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع . والأفضل الجمع نحو قوله تعالى : « إن قسوتاً إلى الله فقد صفت قلوبكم » . ونقول : تصدقت برأس الكبشين - أو رأس الكبشين ، أو رؤوسها . = النحو للرفاق - أول

ومثلها : « كِلَا » فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زيادة في آخرها ، فهذه ملحقة بالثنى .

٦ - ما يدل على اثنين ، وفي آخره زيادة ، ولكنها لا تغني عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا - اثنان - اثنان أو : ثنتان ؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زيادة في آخرها^(١) ، ولهذا تعد ملحقة بالثنى ، وليست مثنى حقيقة .

حكم المثنى : أنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة . وبعدها نون مكسورة^(٢) ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة ؛ مثل : شاهدت الكوكبتين . ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة ، مثل : فرحت بالكوكبتين .

هذا هو أشهر الآراء^(٣) في إعرابه وإعراب ملحقاته^(٤) ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان . واثنان ، أو ثنتان)^(٥) . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التثنية ؛ سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

= وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضامين كالثنى الواحد ، فكروا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جميع في المثنى ، وفضل الجمع على الأفراد لأن المثنى جميع في المثنى - كما سلف - والأفراد ليس كذلك ؛ فهو أقل منه منزلة في الدلالة على المثنى . هذا ما قاله النحاة كالصبيان ج ٣ والخضرى ج ٢ في أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على « النفس والعين المستعملتين في التوكيد ؛ خضروا الساع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً الضابط السالف ؛ فقد قال الصبيان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لتثنيتهما ، بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأن المراد منهما الذات . وسيجيء في « ز » من ص ١٦٠ ضابط آخر أوضحه شارح « المفصل » وهو يخالف الضابط الذى هنا بعض المخالفة . ويبدو أن الرأى الأقوى هو مقاله شارح « المفصل » . ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالثنى تسمية خاصة به ، هى : « اسم المثنى » فيكون هناك « اسم المثنى » ، كما يكون هناك « اسم الجمع » .

(١) فلم يرد عنهم : « كلت » ولا اثن ، ولا اثنت ، ولا ثنت ، مع أن الألف في « كلتا » زائدة والثاء أصلية . وقيل العكس . والألف والنون زائدتان في اليواقى .

(٢) وهى حرف مبنى على الكسرة في أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة ؛ فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المثنى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء في حالى النصب والجر . (وسيجيء في ص ١٥٦) ويجدير بنا اليوم الانتصار على الأكثر الأنصوح .

(٣) سيجيء آراء أخرى في إعرابه . ويأتيها في « ب » من ص ١٢٢ وكذلك في المسمى به - « ج » ص ١٢٥ .

(٤) ويدخل فيها : « المثنى المسمى به » ، والمثنى فعلياً ، واثنان . واثنان ، وغيرهما . أما السبب في التسمية بالثنى والجمع فسبب بلاغى : كالملاح ، أو الذم أو المخلج ؛ (طبقاً للبيان الآتى في « ج » من ص ١١٦) هذا ويلاحظ أن « النون » التى في آخر المثنى المسمى به يتمدد ضبطها بتمدد الآراء التى في ص ١٢٥ « ج » .

(٥) يجوز إضافة : اثنين واثنين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون مثنى المضاف إليه وبدلوله غير مثنى المضاف وبدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد ومثل إذا كان محمد ومثل هما الاثنان ، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكد الذي يطابقه الضمير الدال على التثنية؛ فمثلهما لغير التوكيد: (أكرم^١ الوالدين؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك . . . وعاون الجذبتين، فإن كليهما أكثر الناس حباً لك). فالكلمتان هنا ليستا للتوكيد، وهما معربتان كالمثنى، منصوبتان بالياء.

ومثلهما للتوكيد: (جاء الفارسان كلاهما—غابت السيدتان كلتاها)؛ «فكلا» — ومثلهما «كلتا» — توكيد مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف والضمير: «هما» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. ونحو: (صافحت الفارسين كليهما، والمحستين كليهما، وأثبتت على الفارسين كليهما، والسبتين كليهما) (فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء، مضاف، والضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر^(١) . . .).

فلو أضيفت «كلا أو كلتا» لاسم ظاهر^(٢) لم تعرب إعراب المثنى، ولم تكن للتوكيد وأعربت — كالمقصود — على حسب الجملة. بحركات مقدرة على الألف، في جميع الأحوال: (رفعاً، ونصباً، وجرًا)، مثل: (سبق كلا المجتهدين. وفازت كلتا الماهرتين)، «فكلا وكلتا»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف. ومثل: (هناك كلا المجتهدين، وكلتا الماهرتين)؛ فكلا وكلتا مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. (وسألت عن كلا المجتهدين، وعن كلتا الماهرتين)، فكلا وكلتا مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة المقدرة على الألف . .

= ومدلولهما هو مدلول المضاف. لا يصح هذا بسبب فقد الشرط السالف، ولا جاء اثنا كما، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان الخاطيان؛ لأن معناها والمراد منها هو معنى المضاف والمراد منه، فلا فائدة من إضافة الشيء لنفسه (— كما سيحى في باب الإضافة — ج ٣)، أما إن كان المراد من «اثنا» خادمين، أو: كتابين، أو . . . هو شيان يختلفان في معناها وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله — فلا مانع (راجع «و» من ص ١٣٤)؛

وبهذه المناسبة نذكر أن «كلا» و«كلتا» في جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين؛ إما لمعرفة دالة على اثنين بغير تفریق، وإما لنكرة مختصة كذلك، في الصحيح، ولو كانت لمعرفة بحسب الظاهر مقدرة أو جمعا — وسيحى بيان المراد من هذين في ٣٢ م ٩٥ ص ٩٧ باب «الإضافة» عند الكلام على: «كلا وكلتا» — فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميراً للتثنية على الوجه الذي شرحناه. (ولهما أحكام أخرى في بابي: «التوكيد» والإضافة» من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا).

أما اثنان واثنان فلا تجب إضافتهما (كما في ص ١٣٤) بل يجوز فيهما الإضافة وعدسها. لكن إذا أضيفا وجب في الصحيح — أن يكون مدلولهما مخالفاً لمدلول المضاف إليه، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً — كما تقدم.

(١) انظر (١٠٥ ورق ٢ من: «ب») ص ١٢٢ في الزيادة — حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم.

(٢) والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة. غير مفرق — كما سيحى في الجزء الثالث، باب الإضافة —

مما تقدم نعلم :

(أ) أن « كلا وكلتا » إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى - أى : بالحروف المعروفة في إعرابه - ؛ سواء أكانتا للتوكيد^(١) أم لغيره . ولا بد أن يكون الضمير بعدهما للتثنية .

(ب) وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تُعْرَبَانِ إعراب المثنى ، بل تعربان على حسب الجملة (فاعلاً أو مفعولاً . أو مبتدأ ، أو خبراً ... إلخ) ، وبحركات مقدرة على الألف دائماً ، كإعراب المقصور^(٢) .

• • •

(١) وإذا كانتا للتوكيد يجب أن يسبقهما المؤكد وبعدهما الضمير الذي يطابقه .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى ، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مضافاً وَصِلَا
« كِلْتَا » كَذَلِكَ . « اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ « أَلِيَا » فِي جَمِيعِهَا « الْأَلِفُ » جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و« كلا » ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وكانت هي مضافاً ، والضمير هو المضاف إليه « وكلتا » : كذلك . أما « اثنان » و« اثنتان » فلهجتان بالمثنى ، ويجريان في إعرابهما على الطريقة التي تجرى في إعراب : « ابنين وابنتين » وهذان من نوع المثنى الحقيقي يُرفعان بالألف . أما في حالة النصب والجهر ، فتعمل الياء في كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نائبة عن الفتحة ومن الكسرة .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا ^(١) أنه لا يجوز إعراب : « كلا وكلتا » إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية .

لكن يجب التنبيه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيداً ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيداً فقط ، وقد يمتنع إعرابهما توكيداً ويتحتم إعرابهما شيئاً آخر غيره ، وقد يجوز في إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ؛ فالحالات ثلاث عند تحققه .

^١ ففي مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفاتتان كلتاها . . . يتعين التوكيد وحده .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضى ^(٢) ، والشاعرتان كلتاها نابغة - يمتنع التوكيد ، ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبر لهما ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ (وهو : النجمان ، والشاعرتان) ولا يصح إعراب « كلا وكلتا » في هذا المثال توكيداً ؛ لكيلا يكون المبتدأ (النجمان - الشاعرتان) مثنى ، خبره مفرد ؛ إذ يصير الكلام : النجمان مضى ، الشاعرتان نابغة ؛ وهذا لا يصح ^(٣) .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضيئان ^(٤) ، والشاعرتان كلتاها نابقتان ... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد . وما بعدهما خبر للمبتدأ . ويجوز في كل منهما أن يكون مبتدأ ثانياً خبره ما بعده . والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول .

(ب) إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب الصحيحة وأقواها - كما أسلفنا ^(١) - ويجب الاقتصاد عليه في عصرنا ؛ منعاً للفوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي والكتابي ، وأما اللغات الأخرى الصحيحة فلا يسوغ استعمالها اليوم - بالرغم من جواز محاسنها - وإنما تُذكر للمتخصصين ؛ ليسترشدوا بها في

(١) في ص ١٢٠ .

(٢) يلاحظ أن لفظ « كلا وكلتا » مفرد ، ولكن المثنى ؛ فيجوز في الخبر وفي الضمير المائد عليهما مراعاة لفظهما ، أو معناه ، طبقاً للبيان الذي في آخر الصفحة التالية .

(٣) كما سيبيء في رقم ٢ من الصفحة الآتية .

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات . ومن أشهرها :

١ - إلزام المثني وملحقاته (غير : كلا وكلتا)^(١) الألف في جميع أحواله ، مع إعرابه بحركات مقدرة عليها ، وبعدها النون مكسورة غير منونة ؛ تقول عندى كتابان نافعان ، اشتريت كتابان نافعان ، قرأت في كتابان نافعان ، فبكون المثني مرفوعاً بضممة مقدرة على الألف ، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها ، ومجروراً بكسرة مقدرة كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنية في هذه الحالات ، مبنية على الكسر - بغير تنوين - ، وتحذف عند الإضافة .

٢ - إلزام المثني الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون المنونة ، كأنه اسم مفرد - وهذه لغة قليلة جداً - ، تقول : عندى كتابان نافعان ، واشتريت كتابان نافعان ، وقرأت في كتابان نافعان ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضى ذلك ؛ كوجود «أل» في أول المثني . أو إضافته ، . . . وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ، فيرفع معه بالضممة من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً .

أما « كلا ، وكلتا » ففيهما مذاهب أيضاً ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيها ؛ وهو إعرابهما إعراب المثني بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير دال على التثنية - عِلماً بأنهما لا تضافان مطلقاً إلى ضمير المفرد ، كالذى في نحو : كلاي وكلتاي ، وإلا وقع التعارض بين دلالتهما على التثنية ، ودلالة الضمير على الإفراد . وبسبب التعارض امتنعت إضافتهما إلى ضمير للجمع أيضاً ، نحو : كلاهم ، وكلتاهم - ، فإن أضيفا إلى الظاهر أعربا معه إعراب المقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما^(٢) ، أى : بحركات مقدرة على الألف^(٣) دائماً . ومنهم من يعربهما إعراب المثني في جميع أحوالهما ، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثني . ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثني ؛ فيجوز في الضمير العائد عليهما مباشرة ، وفي الإشارة ، وفي الخبر ، ونحوه - أن يكون مفرداً ، وأن يكون مثني ، تقول : (كلا الرجلين باقر ، أو سافرا) ، (وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان) ،

(١) سيجى هنا اللغات المختلفة فيها . (٢ و ٣) حتى في حالة إضافتهما لضمير :

(وكلتا الفتاتين سافرت ، أو سافرتا) ، (وكلتاها أدبية ، أو أدبيتان) ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :

لَا تَحْسَبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتَ الْبَيْلِ وَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤْلُ الرِّجَالِ
كَلَاهُمَا مَوْتُ ، وَلَكِنْ ذَا أَفْطَحُ مِنْ ذَاكَ ؛ لَذُلَّ السُّؤْلِ

ويتعين الأفراد ومراعاة اللفظ في مثل : « كلانا سعيد بأخيه . . . » من كل حالة يكون المعنى فيها قائماً على المبادلة والتنقل بين الاثنين وحدهما ، دون نظر إلى غيرهما ؛ فينسب إلى كل واحد منهما المعنى الذى ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى مجرداً من دلالة المبادلة والتنقل بينهما ؛ كالمثال السابق ؛ إذ المراد منه : كل واحد منا سعيد بأخيه . وكقولنا : كلانا حريص على مودة صاحبه وكلانا يحب لخير زميله^(١) . . .

بقيت مسألة تتعلق بالإعراب في مثل : محمد وعلى « كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان ؛ فكلمة : « كلاهما » في المثال الأول مبتدأ حتماً وقائماً خبره . . . والجملة خبر الأول ، ولا يصح إعراب « كلا » للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمة « قائم » خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال : محمد وعلى قائم ؛ لعدم المطابقة اللفظية . أما في المثال الثانى فيصح إعرابهما مبتدأ أو توكيداً - كما سبق في « ا » .

(ج) جرى الاستعمال قديماً وحديثاً على تسمية فرد من الناس ، وغيرهم باسم ، لفظه « مثني » ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغى ، كالمذبح ، أو الدم ، أو

(١) ومثل قول الشاعر :

كَلَانَا غِنًى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا

أى : كل واحد منا غنى عن أخيه .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كلا » و « كلتا » في أن لفظها مفرد ، ومعناها قد يكون مفرداً حيناً ، وقد يكون مثني أو جمعاً حيناً آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حالة . ومن تلك الكلمات : « كم » ، « من » ، « ما » ، « أى » و « بعض » . . .

وسيجيء الكلام عليها من هذه الناحية في أبوابها ، ومنها : باب الموصول - ص ٣٤٠ وأيضاً عند الكلام على مرجع الضمير في باب الضمير ؛ ص ٢٦٦ حيث تعرض لبعض الصور والأحكام الهامة الخاصة بذلك . أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجىء في ص ٤٥٢ وما بعدها .

التعليق^(١) . . . - ، مثل : «حمدان» ثنية : «حمد» ، و «بدران» ثنية «بدر» و «مروان» ، ثنية : «مرو» ؛ (وهي : الحجارة البيض الصلبة) و «شعبان» ثنية «شعب» و «جبران» ثنية «جبر» ، ومثل : محمد بن ، وحسين بن ، والبحرين (اسم إقليم عربي على خليج العرب . . .) فهذه الكلمات وأشابها ملحقة بالثنى^(٢) ، وليست مثنى حقيقة . وفي إعرابها وجهان ثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة ؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد ، وإن كان لفظه في صورة المثنى ؛ فهي حرف هجائي ، داخل في تكوين العلم وصياغته ، ولا شأن لها بالثنية الحقيقية . وليست بكتاء التأنيث حرف معنى - ويقول المصنف (ح ١ ص ٤٥ - الباب الخامس جميع المذكر السالم) ما نصه في حروف العلم : «قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتعمره من أن يزداد فيه أو ينقص» ٥١ .

أحدهما : حذف علامتي الثنية من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي ، ولكن لا تحذف نونها مطلقاً ؛ فتقول سافر أخى بدران^(٣) ، يجب الناس أخى بدرين ، وتحدثوا عن بدرين . . . ، وهذا صديق حمدان ، وصافحت محمد بن ، وسلمت على الصديق محمد بن . وفي الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع في اللبس . والآخر : إلزامها في كل الحالات ، الألف والنون ، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة - بحركات ظاهرة فوق النون ، فترفع بالضم من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين^(٤) أيضاً . ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه ؛ لأن احتمال اللبس فيه أخف .

ولعل الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته ، - وإن كنت لم أره لأحد من قدامي النحاة ؛ فإنهم قصره على جمع المذكر السالم^(٥) - ، هو إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون ، أو الباء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع .

(١) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠

(٢) يدبره آل ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقة . بخلاف العلم عند ثنية ؛ فيجب تصديقه «بأل» أو غيرها مما يجلب له التعريف ، - كما سبق في رقم ٣ من ص ١٢٩ . -

(٣) اشترط بمقتضى النحاة لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند الثنية على سبعة . كاشيباب ؛ لسة المجدبة . فإن زادت (مثل : اشيبابين) وجب إعرابه بالحروف .

(٤) انظر آخر الحاشي في ص ١٥٢ ورقم ٢ من ص ١٥٣ .

وتجب مراعاة الأفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالخبر والنعت... - وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه الموافق للواقع ، وليس في أصول اللغة ما يعارضه ^(١) ، بل إن أكثر المعاملات الجارية في عصرنا يُوجب الاختصار عليه ؛ فالمصارف ^(٢) لا تعترف إلا بالعلم المحكي ، أى : المطابق للمكتوب نصّاً في شهادة الميلاد . وفي الشهادة الرسمية المحفوظة عندها ، المماثلة لما في شهادة الميلاد . ولا تقضى لصاحبه أمراً مصّرفياً إلا إذا تطابق إمضاءه (توقيعه) واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقاً كاملاً في الحروف ، وفي ضبطها ، فمن أممّه : « حَسَنَيْن » أو : « بدران » ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التى تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جرّه . فلو قيل فيهما : حَسَنَان ، أو : بَدْرَيْن ؛ تبعاً للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالاً في عُرْف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذى يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتاً وحقوقاً منفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقاً على أن الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف ينتج للإعراب وحده ، دون الاختلاف في الذات ، ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة . ويقوى هذا الرأى ويؤيده ما نقلناه عن النحاة في الصفحة السابقة خاصاً بحروف العلم .

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى حقيقى ، بسبب صورته الشكلية ، ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبير الذى لا ينخدع بالصورة الشكلية ؛ فيعرف أنه علم لمفرد ؛ ويدرك أن العلم المثنى الحقيقى لا يتجرد من « أل » إلا عند إضافته ، أو ندائه ... - كما سيجىء - ، وهذا غير مضاف ولا متادى فليس بمثنى حقيقى ، بل إنه قد يضاف ^(٣) فيزداد اللبس قوة . ولا يخلو الثاني من لبس ، أيضاً - كما تقدم - .

(١) من الممكن الاستثارة - إلى حد ما - في تأييد هذا الرأى بما نقله الجمع (ج ١ ص ٤٧) من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى - وكذا جمع المذكر - على النون ؛ إجماعاً له مجرى المفرد ؛ فيقولون : هذانُ خليلانُ . . . (٢) جمع مصّرف ، - بفتح الميم ، وكسر الواو - : وهو ما يسمى : « البنك » . (٣) يصح إضافة العلم أحياناً إلى المعرفة لداع بلاغى ؛ كقصد تعيينه ، نحو : محمدٌ علمٌ ، وفاطمةٌ حسنٌ ، بشرط ألا يكون « المضاف » من أولاد « المضاف إليه » ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن-

وفي الأوجه الثلاثة السابقة ، لا تحذف النون في الإضافة^(١) - كما أشرنا - .

• • •

(د) اشترط جمهور النحاة فيما يراد تشنيته قياساً ثمانية^(٢) شروط :

١ - أن يكون معرباً ؛ فلا يثنى المبنى الباقي على بنائه . وأما (هذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان) ، فقد وردت عن العرب هكذا معربة - مع أن مفرداتها مبنية ؛ ولا يقاس عليها^(٣) . . . فإن كان اللفظ في أصله مفرداً مبنياً ، ثم صار علماً فإنه يعرب وينون - طبقاً للملاحظة التي في ص ٧٩ - ويصح تشنيته وجمعه . . .

٢ - أن يكون مفرداً ؛ فلا يثنى جمع المذكر السالم . ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التشنية وعلامتها ، مع معنى الجمعين^(٤) وعلامتهما . أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحياناً ؛ نحو : « جِمالَيْن » و « رَهْطَيْن » في تشنية : « جمال » و « رَهْط » بقصد الدلالة في التشنية على التنوع ، ووجود مجموعتين متميزتين بسأمر من الأمور . وكذلك يثنى اسم الجنس - غالباً - للدلالة السابقة ؛ نحو ، مائين ، ولبيين . وأكثر النحاة يمتنعون تشنية جمع التكسير ، ويفصرونه على السماع - ويستجيب الإشارة لهذا في ح من ص ١٦١ - أما التفصيل فكانه : « باب جمع التكسير » من الجزء الرابع ، م ١٧٤ . ص ٦٢٠ .

وأما المثنى فلا يثنى . ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمة

يكون أصل المثلين السابقين - ونظائرهما - : محمد بن علي ، وفاطمة بنت حسن . فحذف المضاف ، وهو (ابن ، بنت) وأقيم المضاف إليه مقامه . وحذفها شاذ ، يقتصر فيه على المسموع - منأ للإلباس - كما نصوا على هذا في باب الإضافة (انظر ج ٣ ص ١٥٥ م ٩٦) وتفصيل هذا في باب : العلم . رقم ١ هاش ص ٢٩٤ حيث الأوجه الجائزة في العلم .

- (١) لأنها ليست نون تشنية ، بل هي نون في آخر علم مفرد . لفظه كالمثنى . وحذفها يغير صيغته .
- (٢) وهي شروط عامة فيه وفي جميع المذكر السالم - كما يبيح في رقم ١ من هاش ص ١٤٠ .
- (٣) وأما نحو : (يا محمدان - يا محمدون - لا رجلَيْن) فإن البناء متأخر عن التشنية وعن الجمع . أي : أنه طارئ على الكلمة المنشأة أو المهيوجة ؛ فهو عرضي صادف عند مجيء الكلمة على حالها هذه ؛ فهي ألفاظ - كما يقولون - مبنية بعد التشنية والجمع ، وليست منشأة أو مجموعة بعد البناء . وأما « مَنَكَن » و « مَنُون » - ونحوهما في تشنية « مَن » وجمعها في « الحكاية » . . . فليست الزيادة فيها للتشنية والجمع ، وإنما هي لتحكياية بدليل حذفها في وصل الكلام . - راجع الصبان في هذا المكان - .
- (٤) إذا سمى بها فقد يصح جمعها على الوجه الموضح في « ب » من ص ١٥٥ وفي « هـ » من ص ١٧٢ .

واحدة . وهذا هو الرأى السائغ الذى يحسن الاختصار عليه .

لكن لو سمي بالثنى ، وصار علماً ، وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة ، بأن تأتى قبل هذا الثنى العلم بالكلمة الخاصة التى يتوصل بها لتثنيته ؛ وهى « ذو » قبل الثنى المذكر : و « ذات أو : ذوات » قبل الثنى المؤنث . ولا بد - بعد ذلك - أن تكون كل واحدة من هذه الكلمات الخاصة مختومة بعلامة التثنية للمذكر أو المؤنث فى حالات الإعراب المختلفة ، فيقال للمذكر فى حالة الرفع : « ذَوَا » ... وفى حالتى النصب والجذر : « ذَوَى ... » مثل : نبغ ذَوَا حمدان ، وأكرمت ذَوَى حمدان ، واستمعت إلى ذَوَى حمدان . فكلما : « ذَوَا وذَوَى » تعرب على حسب حاجة الجملة ، كإعراب الثنى . وهما « مضافان » ، والثنى المسمى به هو : « المضاف إليه » دائماً ، ويحفظ بكل حروفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ، ومنها الجذر ...

ويقال للمؤنث فى حالة الرفع : « ذاتا » ، أو : ذواتا ، وفى حالة النصب والجذر : « ذاتى ... » أو « ذواتى »^(١) ... وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعراب الثنى ، وهى « مضافة » والمسمى به هو « المضاف إليه » الذى يخضع للحكم السالف^(٢) .

٣ - أن يكون نكرة ، أما العلم فلا يثنى ، ولا يجمع ...^(٣) لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً ، ولا يثنى أو يجمع إلا عند اشتراك عدة أفراد فى اسم واحد^(٤) فيفقد كل منها تعيينه ، وهذا معنى قول النحويين : « لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيه » ، ويجب بعد التثنية والجمع إرجاع التعريف إليه إذا اقتضى المقام هذا ، ويتحقق التعريف الحديد بإحدى الوسائل ومن أظهرها إدخال : « أل » المعرفة^(٥) على أوله ، أو وقوعه بعد حرف

(١) جاء فى الجمع (حـ ١ ص ٤٤) ما نصه : (وأما « ذات » فقالوا فى تثنيتها « ذاتا » على اللفظ بلا رد للوار ، إلى أصلها وهو القياس .. و « ذواتا » على الأصل برد لام الكلمة - وهى الياء - ألماً لتحركها) .

(٢) وهذه الطريقة غير المباشرة يصح جميع الثنى الذى سمي به . ولكن تستخدم قبله كلمة : « ذوو » رفعاً ، « وذَوَى » نصباً وجراً . وهو يعدهما : « المضاف إليه » ، الخاضع للحكم الذى أوضحناه .

(٣) سيجىء بيان من جميع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع - (فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٩) .

(٤) لهذا المضاح فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ . (٥) صغرى فى م ٣٠ .

من أحرف النداء ^(١) - مثل : « يا » - لإفادة التعيين والتخصيص أيضاً ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين ^(٢) ، نحو : يا محمدان ، أو إضافة إلى معرفة ؛ مثل : حضر محمدانك . فلا بد مع ثنية العلم - وجمعه - من شيء مما سبق يجلب له التعريف ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين . ومحمود ^(٣) ، والثنية - وكذا الجمع - تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصوداً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند الثنية والجمع ؛ وفي هذه المشاركة نوع من الشبوع ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد ^(٤) . هذا إلى أن العلم المفرد قد صار بعد الثنية والجمع إلى لفظ لم تقع ^(٥) به التسمية أولاً . . .

٤ - غير مركب ^(٦) : فلا يثنى بنفسه ^(٧) المركب الإسنادي ؛ وهو المكون من جملة اسمية ، أو فعلية (أى : من مبتدأ وخبر ؛ مثل « محمدٌ مسافرٌ » علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : « فتح الله - علم على شخص أيضاً ») . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ، فنأتى بكلمة : « ذو » للمذكر ، و « ذات » ، أو : ذوات « للمؤنث » لتوصل معنى الثنية إليه . وهي ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء . وتكون مضافة إلى المركب في الأحوال الثلاثة ، يقول : (جاء ذواً « محمدٌ مسافرٌ » ، وذاتا . . .)

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٦ وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ .

(٢) في سبب تعريف المنادى المعلن آراء ، منها : أن السبب هو القصد والإقبال عليه : ومنها أنه التعريف الذي كان قبل خدائه ، وقيل : إن التعريف الأول الذي كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً بعد النداء . . . إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلاً في أول باب النداء - ج ٤ -

(٣) قد يتكرر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) يستثنى من هذا : « جُساد يَمان » ؛ ثنية ؛ « جُسادى » ؛ علم على الشهر العربي المعروف ، و « حُصَياتان » بـ « حُصَياتان » ؛ « جُليلين » ؛ « جُليلين » أيضاً ، و « أُنْذِريات » ؛ بـ « أُنْذِريات » ؛ « عِرقات » ؛ بـ « عِرقات » ؛ « جليل بحكمة . فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام (المثنى منها ، والمجموع) بغير زيادة شيء يحدد لها تعريفاً ، لأن علميتها الأولى لم تفارقها في الثنية والجمع ؛ فليست في حاجة إلى تعريف جديد .

(٥) راجع شرح المفصل (ج ١ ص ٤٦) عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

(٦) أنوع المركب تسمى هنا ، وفي « ب » من ص ١٤٥ . وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيأتي في باب

العلم ، ص ٣٠٠ و ٣٠٩ وما بعدها .

(٧) عدم ثنيته بنفسه (أى : مباشرة) حكم متفق عليه بين النحاة .

... ..
... ..

أو : ذواتا « هندٌ مسافرةٌ » ، (وشاهدت ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى ...)
أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » ، (ونظرت إلى ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى ...)
أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » . والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها حركة الحكاية ...^(١)

كذلك المركب المزجى : (كحضر موت ، اسم بلد عربى ، يبنى و « بعلبك » اسم بلد لبنانى ، واسم معبد هناك . أيضاً . و « سيبويه » اسم إمام النحاة ...) فإنه لا يبنى بنفسه مباشرة^(٢) ، وإنما يبنى بمساعدة : « ذو ، ذات ، أو : ذوات » ، بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : (هناك « ذوا » بعلبك ، وذاتا أو : ذواتا بعلبك) ، وزرت « ذوى » بعلبك . وذاتى ، أو ذواتى بعلبك) ، (ونزلت بذوى بعلبك ، وبذاتى أو : ذواتى بعلبك) ، وهكذا ...
ومثله المركب العددي : كأحد عشر ، وثلاثة عشر .

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحروف كالثنى الحقيقى ؛ فيقول : البعلبكان « و « البعلبكين » ، والأخذ بهذا رأى أسهل وأخف ، لدخوله مع غيره فى القاعدة العامة لإعراب الثنى ؛ فيحسن الاختصار عليه^(٣) اليوم .

وفيه من يميز تثنية صدره وحده معرباً بالحروف ، ويستغنى عن عجز نهائياً ؛ فيقول فى حالة الرفع « الحضران » فى « حضر موت » ، و « البعلان » فى « بعلبك » ، و « السيبان » فى « سيبويه » وفى حالة النصب والبحر يأتى بالياء مكان الألف . ولكن هذا رأى يقع فى لبس وإبهام وخطب بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن إهماله فى استعمالنا .

وأما المركب الإضافى « كمبد الله » و « عبد العزيز » و « عبد الحميد » ، فلا خلاف فى تثنية صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله من الجر ؛ تقول : (هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز) ، (سمعت عبدى الله : وعبدى العزيز) ، (وأصقيت إلى عبدى الله ... إلخ ...)

(١) كما يحى فى : ج « من ص ١٧١ .

(٢) هذا هو الشائع . وسيجى هنا - وفى « ب » من ص ١٤٥ - رأى آخر يبيع تثنية وجمعا مباشرة ، وقد ارتضينا السبب الموضح هناك .

(٣) هذا رأى الخاص . وهذا الاتفاق عليه ؛ ليكتسب قوة وحصانة .

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة^(١).

أما إذا كان المركب وصفيًا « أى : مكونًا من صفة وموصوف » مثل^(٢) :
الرجل الفاضل « — فيثنى الصدر والعجز معًا ، ويعربان بالحروف ؛ فنقول : جاء
الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين ،
وبالرغم من أن هذا هو رأى الشائع فإنه يقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه
مثنى ، مفردُه علمٌ مركب وصفي . ولهذا كان من المستحسن^(٣) اليوم تثنيته بالطريقة
غير المباشرة ، وهى زيادة « ذَوَا » ، و« ذَوَى » ، قبله ، وذاتا ، أو ذواتا ... وذاتى ، أو
ذواتى ... وبهذا تكون طريقة تثنيته هى طريقة جمعه الآتية^(٤) . . .

٥ — أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى اللفظ موافقة تامة فى الحروف
وعدها وضبطها ؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف فى شىء من ذلك ؛ إلا ما ورد
عن العرب ملاحظًا فيه « التغليب » كما — شرحنا^(٥) .

٦ — أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى المعنى ، فلا يثنى لفظان مشركان
فى الحروف وضبطها ، ولكنهما مختلفان فى المعنى حقيقة أو مجازًا ، مثل : « عين »
للباصرة « وعين » للجارية ، فلا يقال : هاتان عينان ، تريد بواحدة معنى غير
الذى تريده من الأخرى^(٦) . . .

٧ — وجود ثان له فى الكون ، فلا تثنى كلمة : شمس ، ولا قمر ، عند
القُدَامَى ؛ لأن كلا منهما لا ثانى له فى الكون فى زعمهم . أما اليوم فقد ثبت وجود
شموس وأقمار لا عداد لها ؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعًا . إذ لا يوجد فى
المخلوقات شىء لا نظير له .

(١) وهى مذكورة فى مكانها الأنسب (ج ٤ باب جمع التكسير . م ١٧٤ ص ٦٢٢ — بعنوان :
تثنية أنواع المركب ؛ وجمعهما جمع تكسير . . .) ، ويبان أن من المركب الإضافى ما هو مبني بكلمة :
(ذى ، أو ابن ، أو أخ) وما هو مبني بغيرها ، وحكم كل : ومنه ما يجب فيه تثنية المضاف
والمضاف إليه معًا — كما سيجىء أيضًا فى ص ١٤٦ — . الخ .

(٢) من الأعلام القديمة : « القاضى الفاضل » اسم شاعر وأديب مشهور بالثبوت فى الفنى المسجوع .

(٣) هذا رأى الخاص . وحبذا الاتفاق عليه ليكتب قوة وحصانة .

(٤) فى ص ١٤٦ . (٥) فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ما فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

٨ - عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره ، فلا تثني - في الرأي الغالب عندهم^(١) -
 - كلمتا : « بعض » و « سواء » - مثلاً - استغناء عنهما بتثنية جزء ، وسبب ،
 فنقول : « زمان وسيان » ، ولا تثني كلمة : « أجمع وجمعاء » في التوكيد ؛
 استغناء بكلا وكلتا فيه . كما لا يثنى العدد الذي يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد
 آخر ، مثل : ثلاثة وأربعة ؛ استغناء بستة وثمانية^(٢) . ولذلك تثني مائة وألف ،
 لعدم وجود ما يغني عن تثنيتهما .

وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين ؛ هما :

شرطُ المثني أن يكون مُعْرَبًا ومفردًا ، منكرًا ، ما رُكِبًا
 موافقًا في اللفظ والمعنى ، له مماثل ، لم يُغْنِ عنه غيره

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو : أن يكون في تثنيته فائدة ؛ فلا يثنى : « كل »
 ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة من ذلك . وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد
 نفي عام ، وتقتصر في الاستعمال عليه ؛ مثل : أحد^(٣) ، وعريب ، تقول : ما في
 الدار أحد ، وما رأيت عريبًا . . . (أي : أحدًا) .

(هـ) عرفنا^(٤) أن المثني يغني عن المتعاطفين (أي : المعطوف ، والمعطوف
 عليه) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى - اصطلاحاً - مثني ؛
 مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو ،
 إلا لغرض بلاغي ، كإرادة التكثير في مثل : أخذت مني ألفاً وألفاً ، أو بيان
 عدد المرات ، وما تحتويه المرة الواحدة ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثة
 وثلاثة . ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً^(٥) . . . أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

(١) وهو رأي يصعب التسليم به عندى : لما فيه من تعسير بغير داع ، ولأن السامع يخالفه في بعض تلك
 الألفاظ . . .

(٢) هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة - مثلاً - مجموعهما ، فيقال : ستة : بدلا من
 تثنيتهما . أما إن كان المراد بيان عدد مجموعات من كل فيجوز : كأن تقول : (هذه مجموعات أقلام ،
 عندها ثلاث حزم ، وهذه مجموعات أخرى ، عندها ثلاث حزم أيضاً ، ولا ثلاثان الأوليان مختلفتان عن
 الثلاثين الآخرين في اللون والجودة . .) ثم انظر « هـ » الآتية .

(٣) البيان الخاص بكلمة : « أحد » في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٤) في ص ١١٧ و ١١٩ .

(٥) انظر - هـ - من ص ١٥٨ لأهميته . وأما بيانه كاملاً في الجزء الرابع : باب العدد .

والمعطوف عليه ، مثل : قرأتُ كتاباً صغيراً ، وكتاباً كبيراً ، أو فاصل مقدر ؛
 كأن يكون لك أخ غائب اسمه : عليّ ، وصديق غائب اسمه : عليّ ، أيضاً ، ثم
 تفاجأ بمبرؤيتهما معاً ، فتقول : عليّ وعليّ في وقت واحد ! ! كأنك تقول : عليّ
 أخى وعليّ صديقى أراهما الآن ! ! .

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغنى التثنية — غالباً — لأن
 العطف بغير الواو يؤدي معانى تضيق بالتثنية ، كالترتيب فى الفاء ، تقول دخل
 زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا ^(١) .

وما ينطبق عليه تعريف المثني : الضمير فى مثل أننا قائمان ؛ فهو دال
 على اثنين ، ويغنى عن أنت وأنت ، بما فى آخره من الزيادة الخاصة به ،
 وهى « ما » ولكنه فى الحقيقة لا يعد مثني ، ولا ملحقا به ، لسببين :
 أولهما : أنه مبني ، وشرط المثني أن يكون معرباً — كما عرفنا ^(٢) .
 وثانيهما : أن الزيادة التى فى آخره ليست هى الزيادة المشروطة فى المثني .

• • •

(و) من الملحق بالمثني : « اثنان » و « اثنتان » (وفيها لغة أخرى : ثنتان)
 وهما لفظان ملحقان به ، فى كل أحوالهما ؛ أى : سواء أكانا منفردين عن الإضافة ،
 مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان . . . أم مركبين مع العشرة ؛ مثل : انقضى
 اثنا عشر يوماً ، واثنتا عشرة ليلة ، فتعرب « اثنا واثنا » على حسب الجملة إعراب
 المثني . (أما كلمة : « عشر » ، وكذا « عشرة » فاسم مبني على الفتح لا محل له ؛
 لأنه بدل من نون المثني الحرفية) ^(٣) ، أم مضافين إلى ظاهر ، نحو : جاءنى اثنا كتبك ،
 وثنتا رسائلك ، أم مضافين إلى ضمير ، نحو : غاب اثنا كما ، وحضرت ثنتا كما .

لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شئ
 غير المراد من « اثنا واثنا » ، أى : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا
 محمود وصالح ، ولا حضر اثنا كما ، إذا كان مدلول المضاف إليه فى الحالتين هو
 مدلول « اثنا » ، (أى : مدلول المضاف) ؛ لأن المضاف إليه فى هذه الحالة يؤدي ما

(١) ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة . (٢) فى ص ١٢٨ .

(٣) سبجى . إشارة لهذا فى « د » من ص ١٥٦ وبيان السبب الصحيح وفى ص ٣١٣ .

تؤديه « اثنان » : و « اثنان » ومعناه هو معناهما ؛ فالإضافة لا فائدة منها : إذ هي — كما سبق^(١) — من إضافة الشيء إلى نفسه ، فلا حاجة إليها . بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاء اثنا كما ، وجاءت اثنا كما ، والقصد — مثلاً — خادمتا كما ، أو سيارتا كما . . . فإن المراد من المضاف في الأمثلة السالفة غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك كل ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، من نحو : جاء اثناء واثناه ، واثناك واثناك ، واثناكم واثناكم . . . وهكذا . . . فلا بد في المضاف إليه (سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً) أن يدل على غير الذي يدل عليه المضاف ؛ وهو : الكلمتان : « اثنان واثنان » ، وقد سبقت الإشارة لهذا^(١) . . .

(ز) إذا أضيف المثنى حذف نون التثنية ؛ فمثل : (سافر والوالدان) . من غير إضافة المثنى ، تقول إذا أضفته : (سافر والدآ على) . فإذا أضيف المثنى المرفوع — فقط — إلى كلمة أولها ساكن ؛ مثل : جاءني صاحباً الرجل ، وسكر ما الضيف . . . فإن علامة التثنية — وهي الألف — تحذف في النطق حتماً لا في الكتابة^(٢) .

لكن ماذا نقول في إعرابه ؟ أهو مرفوع بالألف الظاهرة في الخط ، أم مرفوع بالألف المقدرة ، وهي التي حذفت نطقاً فقط لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنتوما بعدها ساكن) والمحذوف لعله كالثابت ؟ يرجع النحاة أن تقول : إنه مرفوع بالألف المقدرة ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدون هذه الحالة في عداد حالات « الإعراب التقديرى^(٣) » . ونرى أنه لا داعي للأخذ بهذا وحده الآن^(٤) .

(ح) هناك مفردات محذوفة الآخر (أى : لام الكلمة) ، مثل : أخ ، ويد . أصلهما : أخو ، ويدى . فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع . وما لا يرجع ما حذفت لاه وجاءت همزة الوصل في أوله عوضاً عن لاه المحذوفة ، كالتى في كلمة « اسم » ، وكذلك ما لا تُردّ لاه عند إضافته على حسب القاعدة التالية :

جاء في شرح الفصل (ج ٤ ص ١٥١) . ما ملخصه :

(١٥١) آخر هامش ص ١٢٠ .

(٢) قرار المجمع اللغوى الخاص بهذا (فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩) .

(٣) تفصيل الكلام عليه فى ص ٨٤ .

(٤) كما سيأتى فى « د » من ص ١٥٩ وفى رقم ٢ من ص ٢٠٤ .

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين : ضرب يُرَدُّ إليه فى التثنية الحرف الساقط ، وضرب لا يرد إليه . ففى كانت اللام المحذوفة ترجع فى الإضافة فإنها ترد إليه — فى الفصيح — عند التثنية . وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية ؛ فمثال الأول : أخ وأب ، تقول فى تثنيتهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوين وأبوين ، ومررت بأخوين وأبوين ؛ لأنك — فى اللغة المشهورة — تقول فى الإضافة : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك ؛ فترى اللام قد رجعت فى الإضافة ^(١) فكذلك فى التثنية ... ومثال الثانى : يد ودم ؛ فإنك تقول فى التثنية : « يدان » و « دمان » فلا ترد الذاهب ؛ لأنك لا ترده فى الإضافة . ا . ه .

وهذا خير ما يتبع . أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً ^(٢) .

(ط) . بقيت أحكام هامة تختص بالثنى من ناحية دلالة على اثنين أو على أكثر . ومن ناحية تجريد ه أحياناً من علامتى التثنية ؛ استغناء بالعطف . أو التكرار ... ومن ناحية نونه ، ووجوب ذكرها أو حذفها ، ونوع حركتها وإشارة إلى حذف ألف التثنية ،

وستجىء تلك الأحكام الهامة فى : (جـ - د - هـ - و) ص ١٥٦ ، وما بعدها . (ى) سيجىء (فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١) باب خاص بطريقة التثنية . وأهمها : تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود ...

* * *

(١) لكن : أهذه الواو الظاهرة عند إضافة : « أخ وأب » هى الواو الأصلية التى تعتبر لام الكلمة ، أم هى واو الأسماء الخمسة ؟ رأيان فى الحكم على نوع الواو المحذوفة . الذى يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هى : لام الكلمة .
انظر « د » من هامش ص ١٥١ ؛ حيث البيان .
(٢) لهذا الصابط بيان أكمل سيجىء فى : « كيفية التثنية والجمع » (ج ٤ ص ٧١ م ٥٦٦) وقد عرضه صاحب المعجم (ج ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (ج ٤ ص ١١٩ فى آخر باب : « المقصور والممدود ») ، وأشرنا إليه فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ وفى آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ .

المسألة ١٠ :

ج - جمع المذكر السالم

- (أ) فاز على* . هتأت علياً . أسرع إلى على* .
 (ب) فاز العليون . هبتأت العليين . أسرع إلى العليين .

نفهم من كلمة : « على » في القسم الأول : « أ » أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة . أو الياء المكسور ما قبلها . وبعدها النون المفتوحة ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما في القسم الثاني : « ب » . وبسبب هذه الزيادة استغنيا عن أن نقول : فاز على* وعلى* وعلى* أى : أن زيادة حرفي الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة ، تماثلاً يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، والحروف والحركات . « فكلمة « العليون » وما يشبهها تسمى : « جمع مذكر سالم »^(١) وهو :

« ما يدل على أكثر من اثنين »^(٢) ؛ بسبب زيادة معينة في آخره ، أغنت عن

(١) المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغة المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلا عند الإعادل في نحو : المصطفون - القاضون . هذا ، وكلمة « السالم » تعرب صيغة للجمع ، أولمذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . والاحسن - كما في الصبان والخضري - أن تكون صيغة لكلمة : « المذكر » فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : (لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه ؛ كما يفهم من قوله : « لسلامة بناء واحدة » . نقله شيخنا السيد عن الشنوافي) . اهـ . ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة : « السالم » في : « الجمع المؤنث السالم » ولهذا يسميان : « جميع التصحيح » لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما . بخلاف : « جميع التكسير » فإن مفردوه لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير .

(كما سيجي في رقم ٤ من هامش ص ١٤٩) وفي باب ج - ٤ .

(٢) هذا في اصطلاح النحاة . أما اللغويون فقد يطلقون كلمة : « الجمع » على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر . (وقد سبق البيان والأمثلة الواردة - في ١ من هامش ص ١١٩ وكما سيجي في بيان يتصل بهذا في : « ز » من ص ١٦٠) .

وإذا كان جمع المذكر السالم دالاً - عند النحاة - على أكثر من اثنين فاحذو هذه الزيادة ؟
 أنتحصر في ثلاثة وعشرة وما بينهما ، ولا تزيد على العشرة ، أم تزيد ؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجميع المؤنث السالم يدلان - في الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فهما كجود القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما .

حذف المفردات المتماثلة في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض .
فليس من جمع المذكر ما يأتي :

- ١- ما يدل على مفرد ؛ مثل : محمود ، أو (محمد بن) علماً على شخص واحد .
- ٢- ما يدل على مثنى ، ومثني : المحمودان . . . ، أو على جمع تكسير ؛ كالأحامد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كالفاطمات ؛ لتحلو الثلاثة من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم ، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها .
- ٣- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو : جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود^(١) . . .

- ٤- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لامن طريق زيادة الحرفين في آخره ؛ مثل : كلمة : « قوم » إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط .
- ٥- ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل :

« وقال آخرون - وأولهم الصحيح - إنها صالحان للأمرين ؛ ما لم توجد قرينة تعين أحداً الأمرين ؛ كالتى تعين القلة في قوله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات . . .) فإن المراد بها « أيام التشريق » وهي قلة . وكالتى تعين الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين : « . . . وهم في الغرفات آمنون » وقوله تعالى : « إن للمسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والمقاتلين والمقاتلات ، والصابرين والصابرات . . . و . . . و . . . أمد الله لهم مفرةً وأجرًا عظيماً » وقوله تعالى : « قل لو كان البحر مبدأً للكلمات لبيد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي . . . » - (وسيجي هذا في باب جمع التكسير ج ٤ م ١٧٢ ص ٥٨٢ . . . وراجع أيضاً خاتمة المصباح المنير ص ٩٥ بعنوان : « فصل . . . الجمع قسماً - وكذلك كتاب : مجمع البيان لعلوم القرآن - الطبرسي ، ج ٢ ص ٨٨) .

وجاء في كتاب « المحتجب » لابن جنى (ج ١ ص ١٨٦ « سورة النساء ») ما نصه :

(كان أبوعل القاسم ينكر الحكاية المروية عن النابتة ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره ، وأنه لما وصل إلى قوله :

لنا الجنة من الغرّ يلْمَعْنَ بالفضحا وأسيافنا يقطُرْنَ من نجدة دما . . .

قال له النابتة : لقد قلت جفانك وسيوفك . قال أبوعل : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول : « وهم في الغرفات آمنون » ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر (١٠) . وفي رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ . إحالة على هذا الكلام الذي ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضاً . (١) الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ؛ للاستثناء منه بالجمع المباشر (أى : بزيادة حرف الهجاء على المفرد) .

وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياساً على التثنية ، وهي الحالات التي ذكرت في - ٥ - من ص ١٣٣ أما العطف بغير الواو فجائز للأشباه المعروفة هناك .

الصالحون محبوبون ، نريد رجلين يسمى كل منهما : « صالحاً » ومعهما ثالث ليس اسمه « صالحاً » ، ولكنه تقي ، معروف بالصلاح ، فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه ، لا على أنه شريك لها في التسمية .

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ، فلا يصح أن يكون « السعيدون » جمعاً لسعد ، وسعيد ، وساعد (أسماء رجال) ، ولا جمعاً لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك .

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف^(١) ، فلا يصح : العُسْرُونَ قرشيون إذا كان المراد : عُسْر بن الخطاب - وعُسْر بن أبي ربيعة ، وعُسْرُو بن هشام . . . (المعروف بأي جهل) .

حكمه :

حكم جمع المذكر السالم الأصيل هو : الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وبعدها حرف النون مَبْنِيّاً على الفتح ، مثل : « قد أفلح المؤمنون » والتصب والجحر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها حرف النون مَبْنِيّاً على الفتح ، صادقتُ المؤمنين ، وأُنيت على المؤمنين .

نوعاً جمع المذكر السالم :

الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالم نوعان : أحدهما « العَلم^(٢) » والآخر : « الصفة^(٣) » .

(١) مثل هذا الجمع - وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفها وحركاتها - لا يصح إلا من باب : « التثنية » - وقد سبق شرح التثنية ، وبيان صوره في المثنى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ - وأن العرب تطلب الأهم كغلبهم المذكور عند الجمع ، ولو كان أقل عدداً من المؤنث ، مثل : محمود والزينات متعلمون . وتغلبهم المائل ولو كان قليل العدد على غيره ، مثل : محمود والمصافير يأكلون . . . والتثنية المسووع في الجمع كثير ، يسووع لنا تفضيل الرأي الذي يميز القياس عليه ، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه .

(٢) « ملاحظة » : إذا جُمع العلم زالت علميته ، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التعريف - إذا اقتضى المقام هذا - كزيادة « أل » والمعرفة في أوله ، أو زيادة حرف النداء قبله ، شأنه في هذا كشأن العلم الذي يثنى . وقد سبق الإيضاح والتفصيل في ص ١٢٩ ويحيى في هامش ص ٢٩٤ - لكن إذا سمي بالمثنى أو بالجمع - بأن صار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مثنى أو مجموع - فإنه في هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفاً ؛ لأنه معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها .

(٣) العلم قد يكون جامداً ؛ أي : يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ، ولا ملاحظة أمر -

(١) فإن كان الاسم علماً فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية^(١) قبل جمعه :
١ - أن يكون علماً^(٢) ، المذكور ، عاقل^(٣) ، خالياً من تاء التأنيث الزائدة^(٤) ،
ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع .

فإن لم يكن علماً لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون^(٥) ، ولا في
غلام : غلامون

وإن كان علماً لكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضاً ؛ فلا يقال في زينب : الزينبون ،
ولا في سعاد : السعادون . والمبرة في التأنيث أو علمه ليست بلفظ العالَم ، وإنما
بمعناه ، وبما يدل عليه وقت الكلام ؛ فكلمة : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علماً للمذكر ،
واشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تُجمع جمع مذكر سالم ، وكلمة :
حامد ، أو حليم إن كانت علماً معروفاً لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

وإن كان علماً للمذكر لكنه غير عاقل^(٦) لم يجمع أيضاً ، مثل : « هلال » وهو علم
سائر سواها ؛ مثل : الففل ، وإبراهيم ، وسعد ، أسماء أشخاص . أما الصفة (ويراد بها المشتق ، ولا يراد بها
المتعنت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية ؛ وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها ؛ مثل : « عالم »
« كامل » ، « نبيل » ، فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعه شيء آخر ؛
هو : العلم ، أو الكمال ؛ أو النبيل . . . فإذا صارت علماً على شخص تجردت من الوصف الزائد ،
وصارت بجماعة تدل على مجرد الذات ؛ مثل : (فاضل) علم على شخص ، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على
الذات ، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علماً ؛ فهي بعد العلمية اسم جابذ ، وإن كانت في أصلها مشتقة .
(راجع ج ٢ ص ١٧٩ م ٩٨) .

(١) وهي غير الشروط العامة الأخرى التي لا بد من تحققها فيه . وتنحصر الشروط العامة في شروط
المثنى التي تقدمت في « د » من ص ١٢٨ فإنها شروط لجميع المذكور السالم أيضاً .

(٢) أي : علم شخص . أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ للتوكيد المعنوي
تفيد الشمول - كما سيحى في رقم ٤ من هامش ص ١٤٢ - مثل : أجمع وجميعاته (وهي : أكتب -
أبصع - أبتع .. وتفصيل الكلام عليها في : باب « التوكيد » - ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٧) ، فيقال : أجمعون ،
لأنه في الأصل مشتق ، إذ أصله « أفعل تفضيل » قبل أن يتحول إلى التوكيد .

(٣) انظر المراد من « العاقل » في رقم ٦ الآتي :

(٤) انظر أيضاً في رقم ١٣ من الهامش الآتي ، وفي « أ » من ص ١٤٥ . وكذا حكم المختوم
بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم .

(٥) إلا إذا دخله التصغير ، مثل : رجيل ، ورجيلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛
مثل : إنساني وإنسانيين ، وغلالي وغلاليين ؛ لأن التصغير أو النسب يفيد نوعاً من الوصف فكانه
مشتق ؛ فيدخل في قسم الصفة الآتي .

(٦) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل ؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل ؛ كالآدميين -

على : حصان ، و « نسيم » علم على : زورق ، و « قمر » ، علم على الكوكب المعروف ...
وكذلك إن كان علماً للمذكر عاقل ، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة ^(١)
مثل : حمزة ، وجمعة ، وخليفة ، ومعاوية ، وعطية ... فإنه لا يجمع جمع مذكر ^(٢)
سالم ، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى ؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ ؛ فيقع بينها
وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر ، كما لا يصح أن نخلف ؛
لأن حذفها يوقع في لبس ؛ إذ لا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع
أم لا ؟ لها اشتراطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة ؛ - كما قلنا - ...

وكذلك إن كان علماً مركباً ؛ إما تركيب إسناد ، (مثل : فتتح الله - رام
الله - سعد - مقبل - رزق شامل ، وأشباهاها من الأعلام ...) ؛ فإنه لا يجمع
مباشرة ، باتفاق ؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة ، بأن تسبقه كلمة : « ذو »
مجموعة ، ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً ، لا في حروفه ، ولا في حركاته ،
مهما تغيرت الأساليب ؛ فيقال : « ذُو كذا » رفعاً ، « وذو كذا » نصباً وجراً ؛
فتفنى « ذُو » - وذوياً - عن جمعه . - كما سيجيء ^(٣) ...

وإما : مركباً تركيب مزج ، كخالدويه ، وسبيويه ، ومعد يكرب ... ،

= والملائكة ؛ فيمثل المجنون الذي فقد عقله ، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد . وقد يجمع غير
العاقل ، تنزيلاً له منزلة العاقل ، إذا صدرت أمر لا يكون إلا من العقلاء . فيكون جمع مذكر ، وقول : هو
ملحق به ؛ مثل قوله تعالى : « إني رأيت أحد عشر كوكباً ، والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين » ؛ فالسجد
لا يكون إلا من العاقلين ، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين ؛ لأنها فعلت فعلهم .
ومثلها قوله تعالى عن السماء : « فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ، قالتا : أتينا طائعين » - فهذا قول
صادر من السماء والأرض ، والكلام لا يكون إلا من العقلاء .

(١) أى : أتى ليست عوضاً عن فاء الكلمة أو لامها . أما التي للموض مثل : عيدة وثبة - فلا تمنع
من الجمع فيقال عند النسبة : عيدون - وثبون - مع حذفها . (انظر ما يتصل بهذا في « ١ » من ص ١٤٥)
(٢) ويجمع قياساً جمع مؤنث سالم . والكوفيون يجوزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه ، فقد
جاء في كتاب : « الإنصاف » - ص ١٨ - مانعه : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء
التأنيث إذا سميت به رجلاً - يجوز أن يجمع بالواو والنون - أى : بعد حذف التاء حتماً - وذلك نحو :
طلحة وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام ؛ فيقول : « الطلحون » ؛ كما
قالوا : « أرضون » ؛ حملاً على : « أرضات » . ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز) . ١ . والواجب
الاقتصار - هنا - على المذهب البصري ، لما مرته الأخص ، ونخلوه من اليبس .

أو : تركيب عدد ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . والمشهور في هذه المركبين عدم جمعهما جمعاً مباشراً ؛ فيستعان بكلمة : « ذو » مجموعة على : (ذَوُو ، وذَوِي) ؛ فتغنى عن جمعهما ؛ - كما سيجيء أيضاً^(١) . . .

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجز - في أكثر الحالات^(٢) ؛ تقول : اشترى عبد الرحمن ، وصافحت عبد الرحمن ، وسلمت على عبد الرحمن . ولا يجمع ما آخره علامة تثنية ، أو علامة جمع مذكر^(٣) ؛ مثل : الحمدان أو الحمدَيْن (علماً على شخص) والمحمدون أو الحمدَيْن ، علماً كذلك^(٤) .

(ب) وإن كان الاسم صفة (أى : اسماً مشتقاً باقياً على وصفيته)^(٥) فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية قبل جمعه ، وهى :

أن تكون الصفة لمذكر ، عاقل^(٦) ، خالية من تاء التأنيث ، ليست على وزن : « أفعل »^(٧) (الذى مؤنثه : فَعْلَاء) ، ولا على وزن : « فَعْلَان » (الذى مؤنثه :

(١) فى ص ١٤٥ عند الكلام على جمع المركب ؛ حيث نجد فى « المركب المزجى » رأياً آخر ارتضيناه . ويلاحظ أيضاً ما فى « ج » ص ١٤٦ - وصحى ، إشارة أخرى لجمع أنواع المركب فى الجز الرابع ، آخر . وباب جمع التكسير . م ١٧٤ . بعنوان : تثنية أنواع المركب وجمعها .

(٢) انظر التفصيل الذى فى ص ١٤٦ .

(٣) ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم .

(٤) لأن جمع الملمّ المشتمل على علامة التثنية يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع ؛ وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته . وكذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامة الجمع ، وهذا لا يقع فى صحيح التراكيب العربية . وقد يقتضى الأمر أحياناً - التسمية بهذا الجمع ، أو ما سقاه - ، وفى هذه الحالة ترك العلامة السابقة حل حاشاً ؛ ويحورب الجمع بالحركات الظاهرة على الذوق - مبادرة لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه - ، وسنذكرها فى ص ١٥٣ - وإذا سمى بهذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمى به . وصحى طريقة ذلك فى « ب » من ص ١٥٥ .

(٥) بأن يظل عليها ، ولا يتركها إلى العسمية (انظر البيان فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٩) .

(٦) انظر المراد من : « عاقل » فى رقم ٧ من هامش ص ١٤٠ .

(٧) ليس من هذا وزن « أفعل » الذى كان فى أصله صفة داخلية فى باب أفعل التفضيل ،

ثم تركت الوصفية ، وصارت علم جنس يعرب تركيباً معنوياً ، فليد الشبول ، ويصح جمعه جمع مذكر ؛ - ومن الملاحظة : « أجمع . أجمع ، أجمع ، أجمع » ؛ (طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ - ولا سيجى من باب المناسب ، وهو : باب : التوكيد - ج ١١٦ م ٣٤ ص ٤١٧) .

فَعَلَى) ، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث .

فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالم ؛ منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : « مُرْضِعٌ » فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت للمذكر ، ولكنه غير عاقل ^(١١) ، مثل : صاهل ، صفة « للحصان » أو : ناعب ، صفة للغراب ، فلا يقال على سبيل الحقيقة - لا المجاز - صاهلون ، ولا ناعبون . أو : كانت مشتملة على ثاء تدل على التأنيث ؛ فهو : قائمة ؛ فلا يصح : قائمتون ^(١٢) .

وكذلك ما كان صفة على وزن : « أَفْعَلٌ » (الذى مؤنثه : فَعَلَاءٌ) فهو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، - على الأصح ^(١٣) - . ومثله ما كان على وزن : « فَعْلَانٌ » (الذى مؤنثه ، فَعْلَى) ، مثل : سكران وسكْرَى ^(١٤) . وكذلك ما كان على صيغة

(١) بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها تغير المائل من الأجناس .

(٢) لا يصح جمع الصفة المشتقة على ثاء التأنيث جمع مذكر سالم ؛ سواء أكانت التاء باقية على دلالتها على التأنيث ، نحو : قائمة ، كاتبة ، عطية ، شاعرة ، ... أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتأدية معنى آخر ؛ كالمبالغة في مثل : « علامة » لكثير العلم ، وفي مثل : « فهامة » لكثير الفهم ، و « رابوة » لكثير الرواية ، (وهي حفظ الأخبار والأحداث) فالقاء في هذه الكلمات وأشباهها السالبة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائماً ، ولا عبرة - في الرأي الراجع - بما طرأ عليه . وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء ؛ لأن الحذف يؤدي إلى لبس يخفى . (٢٠٢) هذا رأى البصريين ومن يؤيدهم . ويخالفهم الكوفيون فلا يحسبون بشرطى منع « أفعل » و « فعلان » ومثلهما . وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة . ولا معنى اليوم لإعذار رأيهم ، وخاصة إذا منع ليساً ، وإن كان الأول أكثر وأصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في رأى الكوفي بأساً - كما جاء في المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد . فلم المنع ؟ أليكون بسبب أن الصفات الدالة على الأنوثة لا أقوال لها ولا مصادر ؛ فهي بهذا تخالف سائر المشتقات ؛ كما قد يتعم بعض النحاة ؟ (وتوهم بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : « الأفعال » كثيرة من أكبر القويين أن هذه الصفات أفعالا صحيحة ، وأردت بكثرة عن العرب) . أم لأن أكثر هذه الصيغ يُقَرَّب من الفعل ... والفعل لا يصح (كما يقرب الصبان ، وكما يقول شارح المفصل في ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ؟ كل هذه المثلل وأشباهها واهية ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفصيل ؛ ما كان منها على وزن : « أَفْعَلٌ » دالاً على أمر مبنى ؛ نحو : أحق ، وأبيض القلج . ونحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود سريرة منه ، بمعنى : أنه أطيب منه نفساً ، أو أخيب منه . . . أو نحو هذا . . . (وسيجيء البيان والأدلة في باب : « أفعل » التفصيل ج ٣ ص ٣٨٤ م ١١٢) وكذلك يحى في رقم ٤ من هامش ص ١٦٢ وفي ٥٥ من ص ١٧٢ =

تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصفة : « مِفْعَال » كـمِهْذَار^(١) ، و « مِفْعَل » ؛ كـمِفْشَم^(٢) . و « فَعُول »^(٣) ؛ مثل : صَبَّور وشَكُور ، و « فَعِيل »^(٤) ؛ مثل : كَسِير وقَطِيع ؛ إذ لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع الالتباس والخلط بسبب هذا .

ملاحظة : كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جميعاً مذكراً سالماً متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفتها ، فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم^(٥)
إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة^(٦) جمع مذكر سالم .

* * *

« أن النحاة يقولون : (ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم) ولذا يمتنعون تلك الصيغ والألفاظ أن يجمع جمع مؤنث سالم ؛ استناداً إلى الرأي البصري السالف ، وقد بان ما فيه . وقد أخذ الجميع الذي قلناه بالملحظ الكوفي وبلغه بنى أمد التي تلحق تاء التأنيث - جوازاً - بـسكرة وأشباهها . ونص قرار الجميع - كما جاء في ص ٨٣ من المجلد الشامل لبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقدة ببغداد سنة ١٩٦٥ - هو :

(حيث إن تأنيث « فَعْلَان » بالياء لغة في بنى أمد - كما في الصحاح - ولغة بنى أمد - كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ؛ كما في شرح المفصل . والناسخ على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير غلط . وإن كان غير ما جاء به خيراً ، كما في قول ابن جني ، لذا يجوز أن يقال : مطاشاة وفضبانة وأشباههما . ومن ثم يصرف « فَعْلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْلَان » ومؤنثه « فَعْلَانة » جمعي تصحيح (اهـ) . ولهذا إشارة مجمعة في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ .

(١) كثير الهذر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق .
(٢) الشجاع الذي لا يمنه شيء عن قصده .
(٣) يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : « فاعل » وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه ، - بالتفصيل الذي سيبيء في باب : « التأنيث » - ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ - ومنه يعلم حكم جديده في تأنيث « فَعُول » وجمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث هو ما قرره مجمع اللغة العربية :
١ - من جواز إلحاق تاء التأنيث بصفة « فَعِيل » بمعنى : فاعل .
٢ - يترتب على ذلك جواز جمعها للتصحيح .

(٤) يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبية الراجحة ، لا على سبيل التحجيم ، بشرط أن يكون بمعنى : « مفعول » وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه . واستعمال هذه الصيغة في المذكر والمؤنث هي والصيغ التي قبلها خاضع للتفصيل المبين في باب التأنيث (ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩) فإن جعل علماً جاز جمعه وظله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث في الأصل ، ثم ترك أصله وصار علماً .

(٥) طبقاً للبيان . الهام الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ .
راجع « التصريح شرح التوضيح » في هذا الموضع .
(٦) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وارْفَعَ بَوَاو ، وبيَّأ اجْرُزْ وانصَبِرْ سَالِمٌ جمع عامر ومُنْذِبٌ
يشير بهامر : للمعلم ، وبمَنْذِب : للصفة .

زيادة وتفصيل :

(١) اشترطوا^(١) في العلم أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة - إلا عند الكوفيين - والمراد بها : التي ليست عوضاً عن فاء الكلمة ؛ أو عن لام الكلمة ، لأن التي تكون عوضاً عن أحدهما هي عوض عن أصل ؛ فهي كالأصيلة . فالأولى مثل : عدة ، أصلها : وعد ، حذفت الواو ، وعوض عنها تاء التأنيث وكُسرت العين ، والثانية مثل : مئة . وأصلها : مِئْتَوٌ ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث .

فإن كانت عوضاً عن أصل وجعل اللفظ اسماً لمسمى (أى : صار علماً) فإنه يجمع قياساً بعد حذفها . ويكون من المجموع الحقيقية ؛ تقول : « عِدُون » بجمع مذكر سالم ، ومثلها : مِثُونٌ ؛ أما إذا لم يجعل علماً ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مِثُونٌ ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم .

أما ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة فلا يشترط خلوها منها ، فلو سمينا رجلاً بـسَلَمَتِي ، أو : صهرأ ... ، حذفت في جمع المذكر السالم الألف المقصورة ، وقلبت همزة الممدود واواً ، فيقال : السَلَمَتُونَ والصهرأَوُونَ (أعلام رجال) . . .^(٢)

(ب) لا يجمع المركب الإسنادي جمع مذكر سالم إلا بطريقة غير مباشرة ، - كما سبق^(٣) - وذلك بأن تأتي قبله بكامة : « ذُوو » أو : « ذَوِي » (وهما جمع : « ذو » و « ذِي ») فنقول : غاب ذوو فتح الله ، وأكرمنا ذَوِي فتح الله ، وسلمنا على ذَوِي فتح الله^(٤) . وهذا باتفاق .

أما المركب المزجي فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة ، غير المباشرة وهناك رأي آخر يميز بينه مباشرة - وكذلك تثنيته^(٥) - ، فيقال : جاء الخالَوِيَّهُون ، وشاهدت الخالَوِيَّهَيْنِ ، وقصدت إلى الخالَوِيَّهَيْنِ ، ومثله سبويه ، ومعد يكرب (اسم رجل) وغيرهما من باقي المركبات المزجية ، وهذا الرأي أسهل

(١) في ص ١٤٠ و ١٤١

(٢) راجع الصبان والخضري . وعلى بين هذه الصورة والصورة الآتية في ص ١٦٨ (تحت عنوان :

ثانيتها) نوع من التخالف ؟

(٤) انظر ص ١٣١ .

(٣٣) في ص ١٤١ .

الآراء . وأجدرها بالقبول ، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم^(١) وبُعده من التلبس - كما سيبيء في : « ج » - .

وأما المركب التثنيدي ؛ وهو : المركب من صفة وموصوف مثل : « الرجل الفاضل » أو من غيرهما ؛ مما لا يُعَدُّ في المركبات الثلاثة السابقة - فالأشهر أن يقال في جمعه : ذَوُو ، وذَوِي « الرجل الفاضل » ، فلا يجمع مباشرة ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة (ذَوُو) رفعاً و (ذَوِي) نصباً وجراً .

وقد سبق أن قلنا^(٢) : إن المركب الإضافي يجمع صدره دون عجزه . وهنا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ (كما نقول في « عبد الله » عند الجمع المرفوع : عبدُ اللهِ) . أما إن تعدد أفراد المضاف وأفرد المضاف إليه معا (كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا - ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلا - ، وعبد السيد لعراقيين) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معا جمع مذكر سالم ، فنقول : عبدو السيدين ، أو جمع تكسير ، فنقول : عبيد السادة^(٣) . . .

(ج) سبق^(٤) أنه يشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم ، ما يشترط في الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون عربياً . . . فلو كان مبنياً لزوماً كبعض الأعلام التي على صيغة : « فعال » ؛ (مثل : رَقَاش أو : حَتَام على أنها أعلام رجال) لم يجوز جمعه مباشرة^(٥) ، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة : (ذَوُو) رفعاً ، و (ذَوِي) نصباً وجراً .

(١) بهذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأي المشهور ، وإشاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأي السابق ، وغيره من باقي الآراء الأخرى التي لاتناسب عصرنا . . (٢) في ص ١٤١ .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٣١ . (٤) في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

(٥) أشرنا في ص ٧٩ - إلى الفرق في الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد في تلك الصفحة ، تحت عنوان : « ملاحظة » ؛ فالحكم الذي هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره حكماً مبنياً لزوماً ولم يحصل قبل العملية مع البناء الملازم في شيء آخر ، فهو أصيل فيها ، غير مبتذل إليها من حالة سابقة . وبطل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا ، ليظل العلم محتفظاً بصورته التي لا بد منها . بخلاف الصورة التي سبقت في ص ٧٩ فإن الاسم فيها معرب متون ، علم ، بعد أن كان في أصله مفرداً مبنياً غير علم ؛ فتروك أصله وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العملية الجديدة ومما الإعراب والتونين ؛ فيصح جمعه جمع مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط .

ولا كانت كلمة «سيويته» و «خالويه» وأشباهها هي من الأعلام المبنية لزوماً - كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة : «ذو» ، و «ذوي» ، لكن هذين العائنين وأشباههما يدخلان من ناحية أخرى في قسم المركب المزجي . وقد آثرنا - في الصفحة السابقة - الرأي الذي يبيع جمعه مباشرة جمع مذكر سالم .

(د) سيجيء (في ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١) - باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالم ، وأهمها طريقة جمع : المقصور ، والممدود ، والمنقوص جمع مذكر سالم .

المسألة ١١ :

الملحق بجمع المذكر السالم

الحقّ النحاة يجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً، أشهرها : مئة، فقد كل نوع منها بعض الشروط، فصار شاذاً، ملحقاً بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً، وكل الأنواع الستة سماه^(١)، لا يقاس عليه، - لشذوذه - وإنما يُذكر هنا لفهم ما ورد منه في النصوص القديمة .

أولها : كلمات مسدوعة تدل على معنى الجمع، وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل كلمة : «أولئ»^(٢) في قولنا : «المخترعون أولئو فضل»، أى : أصحاب فضل، فهي مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة . لأنها ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم - إذ لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها . وهو : صاحب - وهي منصوبة ومجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة في قولنا : كان المخترعون «أولئ» فضل، وانتفعت من «أولئ» الفضل . وبمثل هذه الكلمة يسمى : «اسم جمع»^(٣) . ومن الكلمات المسدوعة : أيضاً كلمة : (عالمون) . ومفردها : عالم، - وهو ما سوى الله - من كل مجموع متجانس من المخلوقات، كعالم الحيوان، وعالم النبات، وعالم الجهاد، وعالم المال، وعالم الطائرات . . . إلخ .

وكلمة : «عالم» المفردة تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره . في حين أن كلمة : «عالمون» لا تدل - مع الجمعية - إلا على المذكر العاقل، فهي تدل على معنى

(١) الأنسب في النوع الخامس (وهو : ما سمي بجمع مذكر سالم) أن يكون قياسياً . ولا قوة للرأى الذى يقصره على السماع . - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ وفى ١٥ ص ١٥٣ -

(٢) الميزة مضمومة في النطق من غير مدّ بالرغم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة . ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة .

(٣) هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكثير، أو غالب فيه . ومن الأمثلة : إيل - جماعة - فلك . . . وقد سبقت له إشارة عابرة في رقم ١ من هامش ص ١١٩ . أما البيان الواقع عنه، وعن حالاته المختلفة وأحكامه فراجع ص ٥١٠ م ١٧٤ باب : جمع التكثير .

خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة « عالم »^(١)، والخاص لا يكون جمعاً للعام^(٢)؛ لهذا كان « عالمون » إما اسم جمع للكلمة : « عالم » وليس جمعاً له : وإمماً جمعاً له غير أصيل ، ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره . وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالم حقيقة ؛ لأن اللفظة ليست علماً ولا صفة ، وإنما تلحق به في الإعراب بالحروف كغيرها مما فقد بعض الشروط .

ثانيها : من الكلمات المسموعة : ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهي : (عشرون^(٣) ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون) وهذه الكلمات تسمى : « العقود العددية » وكلها أسماء جموع أيضاً ، ملحقة به في الإعراب بالحروف .

ثالثها : كلمات مسموعة أيضاً ؛ ولكن لها مفرد من لفظها . وهذا المفرد لا يسلم من التغير عند جمعه هذا الجمع ، فلا يبقى على حاله التي كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها : « جموع تكسير »^(٤) ، ويلحقونها بجمع المذكر في إعرابها بالحروف ؛ مثل : بَنُون ، وإِحْرُون ، وأَرْضُون ، وَذَوُّ ، وسِنُون وبابه^(٥) ، فلكمة : « بنون » : مفردها . « ابن » حذفت منه الهمزة عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمة « إحرون » : مفردها : « حتر »^(٦) . زيدت الهمزة في جمعها .

(١) دلالتها داخلية فيما يسمى : « العموم الشمولي » مع أن دلالة كلمة : « عالم » داخلية فيما يسمى : « العموم البدلي » الذي هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمنهاها قبل جمعها . فلكمة : « عالم » تدل على المخلوقات العاقلة وغير العاقلة ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم فقبل فيها : « عالمون » صارت مقصورة الدلالة على العاقلين وحدهم .

(٢) وهناك سبب آخر في من ١٥١ هو : أنها ليست علماً ولا صفة .
(٣) ولا يقال إن عشرين مفردها : عشر ؛ لتلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ؛ وهكذا . . . ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوي - لا اللفظي - ثلاثة ، من مفرده ؛ فلو كان مفرد العشرين هو : « عشر » لكانت عشرون صادقة على (١٠ × ٣) أى : ثلاث عشرات على الأقل وجميعها يساوي ثلاثين . ولو كان مفرد الثلاثين هو : « ثلاث » لكانت الثلاثون صادقة على ٣ × ٣ أى : على تسعة ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد . . .

(٤) لأن جمع التكسير هو الذي يتغير فيه صيغة المفرد حتماً ، ولا يبقى مفرده سليماً عند الجمع ؛ فلا بد فيه من تغيير ؛ إما في عدد حروفه فقط ، وإما في حركاته فقط ، وإما فيها معاً . يختلف جسمي لتصحيح ، وهما : جمع المؤنث السالم الحقيقي ، وجمع المذكر السالم الحقيقي . فإن صيغة مفردها لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال ، ونحوه . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٧) .

(٥) المراد من باب : « سنة » كل اسم ثلاثي حذفت لاه ، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضاً - مفرد مذكر ورد ضم مجموراً بالواو والتين أو بالياء والتين . وبالشروط الأخير خرج نحو : « هنة » فإن مذكرها - وهو : « هن » - ورد عن العرب مجموراً جمع المذكر ، فلو جمعت كلمة . « هنة » جمع مذكر أيضاً لا لتبس المؤنث بالمذكر .
(٦) أرض ذات حجارة مجوفة سود ؛ كأنها احترقت بالنار .

«وَأَرْضُونَ» (بفتح الراء) لا مفرد لها إلا : أَرْض (بسكونها) ، فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح . هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل . وكلمة : «ذَوُو» في الجمع مفتوحة الذال ، مع أن مفردها : «ذُو» مضموم للذال . وكلمة : «سِنُون» مكسورة السين في الجمع ، مفتوحة في المفرد^(١) ، وهو : «سِنَّة» ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضا ، — وأصلها «سِنَّة» أو «سَنَو» ، بدليل جمعها على «سَنَهَات» و «سَنَوَات» — ثم حذفت لام الكلمة ، (وهي الحرف الأخير منها) ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة ، ولم ترجع اللام عند الجمع .

ومن الكلمات الملحقة في الإعراب بهذا الجمع سماعاً^(٢) ، والتي تدخل في باب «سِنَّة» كلمة : عِصَّةٌ ، وجمعها : عِصْيُون (بكسر العين فيهما) . وأصل المفردة : «عِصَّةٌ» بمعنى : كذب واقتراء . أو : «عِصْوٌ» . بمعنى : تفريق . يقال : فلان كلامه عِصَّةٌ ، أى : كذب ، وعمله عِصْوٌ بين الإخوان ، أى : تفريق وتشتيت ؛ فلام الكلمة هاء ، أو واو . ومثلها «عِزَّةٌ» ، جمعها : عِزْيُون (بالكسر فيهما) . والعِزَّةُ : الفِرقة من الناس ، وأصلها عِزْيٌ ؛ يقال : هذه عِزَّةٌ تطلب العلم وأنتم عِزُونَ في ميدان العلم . وأيضاً : «ثَبَّةٌ» بالضم ، وجمعها : ثَبْيُون ، بضم أول الجمع أو كسره^(٣) ، والثَبَّةُ «الجماعة» ، وأصلها ثَبَوٌ ، أو : ثَبْيٌ ، يقال : الطلاب مختلفون : ثَبَّةٌ مقيمة . وثَبَّةٌ مسافرة ، وهم ثَبْيُون .

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب في اعتبار تلك الكلمات المسموعة : ملحقة بجمع المذكور في إعرابها ، والسبب في تسميتها بجمع التذكير ؛ لأن تعريف جمع التذكير وحده هو الذي ينطبق عليها ، دون غيره من جمعي التصحيح ؛ إذ هو «ما تغيَّر فيه بناء الواحد»^(٤) وقد تغير بناء واحدها^(٥) .

(١) الغالب في باب «سنة» وأحوالها — وقد سبق توضيح المراد من (بأها) في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ : أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع ؛ مثل سِنَّة وسَيْنين . وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع ؛ مثل مائة ومِئتين . وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل ثَبَّةٌ وثَبْيين .

(٢) لأن باب «سنة» (أى : ما يشبهها — وقد سبق توضيحه في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩) — محامى .. وهذه القيود الموضوعة له إنما هي لضبط ما سمع ، لا لقياسه ؛ فالأمر فيه كغيره مسموع .

(٣) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ .

(٤) وكذلك نعرف السبب في استئناج جميع الكلمات الآتية جميع مذكر سالم ، وفي عدم إدخالها في

ملحقاته :

زابعها : كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكور ، فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعاً حقيقياً . ومن هذه الكلمات ، « أهل » ، فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعُ ولا بد يوماً أن تردَّ الودائعُ

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة . ومنها « عالمون » ، ليست علماً ، ولا صفة أيضاً . وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق^(١) . ومنها : « وابل » ، بمعنى : مطر غزير . يقال : غمَّـرَ الوابلون الحقل . فجمعوها . مع أنها لا تدل على عاقل ...
خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو بما ألحق به ، ولكن سُمِّي

= ١ - عمرة ، لعدم وجود حذف فيها .

ب - عدة وزنة ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة ، فأصل الأولى « وعد » . والثانية : « وزن » ، حذفت الفاء وعوض عنها تاء التانيث المربوطة . أما إن كانا علمين ، لمدح فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرها بالصورة التي سبقت في « ا » من ص ١٤٥ .

ج - اسم (وأصلها : « سموم » . بضم السين وكسرهما ، وسكون الميم) وأخت وبنت ، وأصلها : « أخمو » . و « بَنَمُو » ، على المشهور فيها ؛ حذفت اللام في الثلاثة ، وعوض عنها الحزة في أول كلمة : اسم ، وسكت السين ، وعوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين . وشذ : بنون .

د - يد ، ودم . أصلها : « يدئ » . و « دئئ » ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شيء . وشذ : أيون وأخون ، لأن مفردهما واري اللام . وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد ، ولا تعويض . ومثل : « أب » وأخ بقية الأسماء الستة على التولي القائل بأنها وردت عن العرب مجموعة جمع مذكر شذوفاً ؛ أي : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون .

ولا يمنع النعاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت . فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون : « أبئون » ثم حركت الباء بالضمه إتياعاً للواو - (كما يحصل أحياناً ، كالإتياع في المفرد المضاف ، نحو : أبي) - بعد حذف فتحة الباء . ثم حذفت ضمة اللام ، لثقلها ، وطلباً للتخفيف بحذفها ، فانتق ساكنان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ؛ فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون . وهذه الصور الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى . فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعي له . . .

والحكم السابق اتصال قوي وبعض تشابه بما سبق في « ح » من ص ١٣٥ ورقم ٤ عن هاشما .
ه - شاة ، وشفة ؛ لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموماً عن العرب ، ومربواً بالحركات ؛ يقال : في الحقل شاة كثيرة ، وللإبل شفاء غليظة . (وأصل شاة : شَوَّه ؛ حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفاً ؛ فصارت : شاة ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التانيث المربوطة فصارت : شاة . وأصل شفة هو : « شفه » حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة) .

(١) ص ١٤٨ .

بالكلمة^(١) قديماً أو حديثاً وهي مجموعة ، وصارت علماً^(٢) على مفرد - بالرغم من صيغة الجمع - فن أمثلة الأول المستوفى للشروط « حَسَدُون » . و « شَهَبُون » . و « عَسَدُون » . و « خَلَدُون » و « زِيدُون » ... أعلام أشخاص معروفة قديماً وحديثاً . ومثال الثاني : « عَلِيُّون » . (اسم لأعلى الجنة) المفرد : عَلِيٌّ . بمعنى المكان العالي ، أو عَلِيَّة ، بمعنى : الغرفة العالية . وهو ملحق بالجمع ، لأن مفرد غير عاقل . سادسها : كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في إشتال آخره على واو ونون ، أو ياء ونون ، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة : مثل : « يَاسَمِين » و « زَيْتُون » ... أو علماً مثل : « صَيْغِيْن » و « نَصِيْبِيْن » و « فِلَسْطِيْن »^(٣) .

• • •

(١) تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعي البلاغى الذى قصده العرب في جملاتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى - كما سبق في « ج » من ص ١٢٥ - ومن أهم الدواعي : المدح - ويشمل التعظيم - ، والذم ، والتلجيح ... وما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة الحول جل شأنه ؛ كالتى في قوله تعالى سكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه : « رَبِّ ارْجِعُونِ لعلْ أعمل صالحاً فيما تركت » كما يؤيده أن الضمير « نحن » موضوع لمتكلم الذى معه غيره ، أو لتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه .

أما طريقة إعراب المسمى به فى « أ » من ص ١٥٣ .

(٢) التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديماً . شيوخاً يجعلها قياسية ، فلا قوة للرأى الذى يقتصرها على السالم . - ولذا إشارة فى رقم ١ من هاشم ص ١٤٨ وفى « أ » من الصفحة الآتية -

(٣) وإل كل هذا يشير ابن مالك بقوله :

وارْفَعْ بَوَاوِ وَيَبَا أَجْرَزْ وَأَنْصَبِ
وَشَبِّهِ ذَيْنِ ، وَبِوِ عَشْرُونَا
أَلُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُونَا
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرُدْ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
يريد بشبه ذين : ما أشبه « حَامِرًا » من كل علم ، مستوفى للشروط ، وما أشبه كلمة : « ملتب » ، فى أنه صفة مستوفية كذلك . ثم يقول الحق به عشرون وبابه . والمراد ببابه : أخوات عشرين من العقود المتعددة التى ذكرناها ، وكذلك أهلون ، وأولو ، وعالمون ، وعليون .

ثم قال : ولقد : « أَرْصُون » وباب سين ؟ - وقد أوضحنا المراد من باب « سين » فى رقم ٥ من هاشم ص ١٤٩ - وإنما صرح بشفوذ هذين ، مع أن جميع ملحقات جميع المذكر السالم شاذة - إلا النوع الخامس ، كما سبق - ؛ لأن الشذوذ ؛ فيها أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط . فكلاهما اسم جنس (وليس علماً ولا صفة) ، وكلاهما مؤنث ، وغير عاقل ، ولم يسلم مفرداه عند الجمع .

ثم بين أن « سين وبابه » قد يعرب إعراب : « حين » ، فتلازمه الياء والنون ، وتظهر الحركات على النون متونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخامس بكلمة : « حِينَ » عاصماً يشمل كل جمع مذكر سالم ، سمى به ، ولا يجعله مقصوراً على سين وبابه . - طبعاً لما فى رقم ٢٠ من ص ١٥٣ - ومنهم من يجعله عاماً شاملاً ما سمى به ، وما لم يسم به .

زيادة وتفصيل :

(١) بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديماً وحديثاً ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع . فقياسيته أنسب ^(١) فإذا سُميَ به مذكر فقيه عدة إعرابات ، يرتبها النحاة الترتيب التالي ، بحسب شهرتها وقوتها :

١ - أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم - مع أنه علم على واحد - فبقي حاله بعد التسمية به كحال قبلها . تقول في رجل اسمه سعدون : جاء سعدون وأكرم سعدين ، وأصغيت إلى سعدين . وفي هذه الحالة لا تدخله « أل » التي للتعريف ، ولا غيرها مما يطلب التعريف ، لأنه معرفة بالعلمية ^(٢) . وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة - كالنعت ، والخبر ... - يجب أن يطابق في الأفراد ، مراعاة لمعناه ومدلوله . ولا يصح حذف نونه عند إضافته ، لأنها ليست نون جمع ، ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها - كما تقدم في المثنى ص ١٢٦ نقلاً عن الجمع - . واحتمال اللبس في هذا الوجه قوى . لإيهامه أنه جمع ، ولأن حروفه تنغير بتغير إعرابه ، مع أنه علم لمعين .

٢ - أن يلزم آخره الياء والنون رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها ^(٣) - غالباً - تقول في رجل اسمه محمد بن : هذا محمد بن ، ورأيت محمد بناً ، وقصدت إلى محمد بن ، فكلمة : « محمد بن » : إما مرفوعة بالضمة الظاهرة ، أو : منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو : مجرورة بالكسرة الظاهرة ، مع التنوين ^(٤) (غالباً في كل حالة) ^(٥) (فإعرابها - كما يقول النحاة

(١) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفي ٢ من هامش ص ١٥٢ - وكذلك سبق بيان الغرض من هذه التسمية في « ج » من ص ٢٥ - وفي رقم ١ من هامش ص ١٥٢ .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

(٣ و ٤) إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ، كالأشياء الخاصة بمنع الصرف ، ومنها هنا ألمجة مع العلمية ، مثل : « فينسرين » ، اسم بلد بالشام ومنها : النداء ، ومنها : « أل » الحالية للتعريف ، ومنها الإضافة في آخره .

(٥) بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : (وهي أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة في اللغة العربية) . فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل - كأن يكون علماً منقولاً من مثني ، أو من جمع . . . نحو اثني عشرين - لم يعرب بالحركات ، وإنما يعرب بالحرف (الياء) التي في آخره ، ليكون إعرابه بالحرف دليلاً على زيادة الياء والنون فيه ، فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المألوف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضاً يراعى في الآراء التالية .

على النون ، مع تنوينها^(١) فيكون نظير « عَرَبُونَ »^(٢) من المفردات . والنون ثابتة لا تحذف للإضافة .

ونرى أن الاختصار على هذا الإعراب^(٣) أحسن في العلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون - لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون - مع وجوب مراعاة الإفراد فيما يقتضى المطابقة « كالنعت والخبر » كما تقدم في الصورة الثانية .

٥ - أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات ، ويعرب بحركات معدرة على الواو . والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب ، كشأنها في الحالات السالفة .

(ب) إذا سُمِّيَ بجمع المذكر ، أو بما ألحق به (كالأعلام الواردة في النوع الخامس^(٤)) . ومنها : حمدون ، خلدون ، عبدون ، زيدون ، عليون . .) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالم ، لم يصح جمعه مباشرة - كما عرفنا - وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ؛ وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التي يجب أن تسبق هذا العلم . وتلحقها علامة الجمع رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وهذه الكلمة هي : « ذو » دون غيرها ، وتصير في الرفع : « ذُوْ » ، وفي النصب والجر : « ذَوِي » وهي « مضافة » : والعلم بعدها هو - « المضاف إليه » دائماً ، ويصح فيه من الإعرابات السابقة ما يساير صورته : فيقال : جاءني ذُوْ حمدون ، وصافحت ذَوِي حمدون ، وأصغيت إلى ذَوِي حمدون . . . فكلمتا : « ذُوْ » و « ذَوِي » تعرب على حسب حاجة الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هي التي توصل لجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته .

(١) إن لم يوجد مانع من الصرف : كالمجبة مع التسمية هنا - أو الإضافة ، أو النداء ، أو التأنيث أو « أل » المفيدة للتعريف وستأتي في م ٣٠ .

(٢) المال الذي يدفعه المشتري مقدماً في صفقة ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها ، وإلا ضاع ذلك المقدم .

(٣) وقد اقتصر عليه المجمع اللغوي القاهري ومؤمره - طبقاً لما جاء في ص ١٣ من كتابه الصادر في سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللفظ » ونص قراره تحت عنوان : (صيغة : فَمَلُّونَ وكنها عربية) وإعرابها : (ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين نحو - مَسِينُونَ ، وحمدون ، وخلدون له أمثلة منذ أقدم العصور العربية ، فصيغته عربية . وعليها صيغ ماورد من أعلام أهل المغرب . وهو يعرب لإعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو . فإن كان علماً لمؤنث منع من الصرف لعلية والتأنيث . ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهياً بياء ونون زائدتين (٤) في ص ١٥١ .

أما الطريقة إلى ثنية هذا الجمع فهي الطريقة التي تقدمت في الثنية^(١) ،
ويستعان فيها بكلمة : « ذو » أيضاً .

(ج) سبقت الإشارة^(٢) إلى أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته^(٣) في أحواله الإعرابية المختلفة ؛ (أى : في حالة رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء) بشرط ألا يكون مسمى به ، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه . ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة ، منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة . وإذا وقعت النون آخر جمع مذكر سالم مسمى به ففي ضبطها الأوجه المختلفة التي سبقت في : « اوب » .

أما نون المثني وجميع ملحقاته^(٤) فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية المختلفة . وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، في حالتى النصب والجر ، ولا داعي للعدول عن الرأى الأشهر في الاستعمال ، للسبب السالف^(٥) في حركة نون جمع المذكر السالم .

(د) لنون المثني والجمع وملحقتهما أثر كبير في سلامة المعنى ، وإزالة اللبس ؛ ففي قولنا : (سافر خليلان : موسى ومصطفى) — نفهم أن موسى ومصطفى هما الخليلان ، وأنهما اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : (سافر خليلان : موسى ومصطفى) ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة (إضافة كلمة : خليلان إلى موسى) ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفى ، والفرق بين المعنيين كبير . ومثل هذا أن نقول في الجمع : (مررت ببنتين أبطال) ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فلو حذف النون لكان الكلام : (مررت ببني أبطال) ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة ؛ إضافة كلمة : « البنين » إلى : « أبطال » ؛ فيتغير المعنى .

(١) في آخر رقم ٢ من هامش في أول ص ١٢٩ . (٢) ص ١٣٩ .

(٣) ويدخل فيها : ما سمي به ، وما جمع على سبيل « التثنية » ، وغيرها .

(٤) يدخل فيها ما سمي به ، وما قى على سبيل « التثنية » ، واثنان واثنان ، وغيرها من كل ما أحرب إعراب الخ . — كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠ .

(٥) قد هنا يقول ابن مالك :

ونونٌ مجموع وما به التحق فافتح وقل من يكسره نطق
ونونٌ ما ثني والملحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه

كلمة « نون » الأولى مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية : « افتح » و « الفاء » التي في أولها زائدة ؛ لتزيين اللفظ — كما في الصبان ، وانظر رقم ٤ من ص ٢٩٢ و ١١٢ ص ٣٥ .

وكذلك تمنع النون توهم الإفراد في مثل : (جاء في هذان ، ورجبت بالداعين للخير) ؛
فلولم توجد النون لكان الكلام : (جاء في هذا ، ورجبت بالداعى للخير) ؛ وظاهره
أنه للمفرد ، وهو غير المراد قطعاً .

وتحذف نون المثني والجمع للإضافة - كما أشرنا - في الأمثلة السابقة ؛ وهو
حذف لازم ؛ كحذفها وجوباً مع « اثنين » و « اثنتين » عند تركيبها مع
عَشْرَ ، أو عَشْرَةَ . . . ؛ فتحل كلمة : « عَشْرَ ، أو : عشرة » مكان النون
بعد حذفها ، نحو : « اثنا عشر » و « اثنتا عشرة » ؛ فتعرب : « اثنا »
و « اثنتا » إعراب المثني ، وكلمة « عَشْرَ أو : عشرة » اسم مبني^(١) على الفتح
لا محل له من الإعراب ، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف - كما سبق^(٢) .

وقد تحذف جوازاً للتخفيف ؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى : وصَفَ)
في أوله « أل » الموصولة^(٣) ، وقد نصب بعده مفعوله ؛ مثل : ما أنما المهمل
واجباً ، - وما أنتم المانعو خيراً ؛ ومنه قراءة من قرأ : « والمقيمى الصلاة »
(بنصب كلمات : « واجباً » ، و « خيراً » ، و « الصلاة » ؛ على أنها مفعول
به لاسم الفاعل الذي قبل كل منها)^(٤) .

ويجيز سببويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول ؛
نحو : اللذان ، واللتان ، والذين .

وقد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة ، كقراءة من قرأ :
(غير مُعْجِزِى الله) ، بنصب كلمة « الله » على أنها مفعول به (أصله :
معجزين الله) ، وقراءة : « إنكم لذائقو العذاب » بنصب كلمة : « العذاب »
على أنها مفعول به أيضاً ، وأصلها : « إنكم لذائقون العذاب » .

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها ؛ كقراءة من
قرأ : « وما هم بضارّين به من أحد » وأصلها : « بضارين به » .
وقد تحذف النون جوازاً لشبه الإضافة في نحو : لا غلامى لمحمد ، ولا مكرّمى
للبجاهل ، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة ، والخبر محذوفاً^(٥) .

(١) لنفسه - كما يقولون - معنى حرف العطف ؛ إذ الأصل : اثنا عشر ... إلخ . والسبب المحق
الفتح المحض .
(٢) في « د » من ص ١٣٤ ويحيى في ٣١٣ .
(٣) وجود « أل » دليل على أن الكلمة غير مضافة .
(٤) ليوضح هذه الحالة في باب الإضافة - ٣ م ٩٣ - .
(٥) أصحاب هذا الرأي يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جلا صفة لاسم ولا النافية للجنس صار

وكذلك في . لَبَّيْكَ^(١) وَسَعْدَيْكَ^(٢) . . . وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم . وقد يحذفان للضرورة في الشعر .

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها — فمن المستحسن في غير الضرورة ، وغير لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وأشباههما ، الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعاً للغموض واللبس ، وضبطاً للتعبير في سهولة ، ووضوح ، واتفاق بلاثم حالة الناس اليوم . أما المواضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها .

(هـ) الأصل^(٣) في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة . لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة ؛ فيكون ملحقاً بالمثنى في الإعراب فقط . وليس مثنى حقيقة ؛ لفقده شرط التثنية ؛ ومن ذلك : « ارجع البصر كرتين » أي : كثرات ، لأن المراد التكرير ، والتكثير لا يتحقق بكرتين ، وإنما يتحقق بكرات . ومثله : حَتَانَيْكَ . . . وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامتي التثنية اكتماء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ، ورجوع ورجوع . ومنه قول الشاعر :

تَسْخُدِي^(٤) ابناً نَجَبٌ أَقْنَى عِرَائِكُمَا خَمْسٌ وَخَمْسٌ وَتَأْوِيبٌ وَتَأْوِيبٌ
وقد يغني التكرار عن العطف^(٥) ؛ كقوله تعالى : « صَفَاً صَفَاً » ، وقوله :
« دَكَاً دَكَاً » .

— هذه الصفة من قسم الشبيه بالضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كالضاف إلى فإنه يتم المضاف . وإذا صار شبيهاً بالضاف جاز عندهم حذف ما في آخره من التنوين ، أو نون المثنى والجمع كما يحذف من المضاف الأصل . وسيجيء هذا في باب « لا » الجنسية آخر الجزء — ص ٦٩٠ .

(١) بمعنى : إجابة منك بعد إجابة .
(٢) بمعنى : إسعاداً لك بعد إسعاد . أي : مساعدة لك بعد مساعدة ، أو معاونة لك بعد معاونة .
(٣) ما يأتي هو الذي أشرنا إليه في رقم ٥ من هامش ص ١٦٨ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون في ظاهره المثنى ، وفي معناه الجمع . . . وله صلة أيضاً بما في « هـ » من ص ١٣٣ .

(٤) « تَسْخُدِي » : تسرع . « نَجَبٌ » جمع : نجبة ، وهي : الناقة الأصلية الجيدة .
« عِرَائِكَ » ، جمع : عريكة ، وهي : السنام ، « التَّأْوِيبُ » : السفر طويلاً البهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خفة أيام . ويصح : الخمس (بكسر الخاء) وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترمي بغير شرب ، ثم ترد الماء في اليوم الرابع . (كأن تقرب في يوم الخمس — مثلاً — وتترك الشرب ثلاثة أيام بعده ؛ هي : الجمعة ، ولتست ، والأحد ، ثم تشرب في اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين . فإذا أحسبنا اليوم الأول الذي شربنا فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له . ومن هنا جاء الخمس بكسر الخاء .)
(٥) سبق للمقالة إيضاح وتفصيل في « هـ » — من ص ١٣٣ .

(و) سبق ^(١) أن المثني المرفوع بالالف إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن ؛ وقد حذفت منه النون بسبب الإضافة — مثل : غاب حارسا الحقل ، وأقبل زارعا الحديقة — فإن علامة التثنية (وهي الألف) تحذف نطقاً ، لا خطاً ^(٢) . ويرجع النحاة في إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدرة . . .

وكذلك الشأن في جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعا ، وياؤه نصبا وجرا ؛ في النطق ، لا في الكتابة ^(٣) ؛ تقول : جاء عالمو المدينة ، وكرمت عالمي المدينة ، وسعيت إلى عالمي المدينة ^(٤) .

لكن ما إعرابه ؟ . أليكون مرفوعا بالواو الظاهرة في الكتابة ، أم بالواو المقدرة المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهي محذوفة لعل ، فكأنها موجودة ؟ . وكذلك في حالة النصب والجر ؛ أليكون منصوبا ومجرورا بالياء المذكورة أم المقدرة ؟

يرتضى النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويتعدون هذه الحالة كحالة المثني في أنها من واضع الإعراب التقديرى ^(٥) ، لا الإعراب اللفظي .

ونقول هنا ما سبق أن قلناه في المثني : وهو أنه لا داعي اليوم للأخذ بهذا الرأي وحده ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلي لا قيمة له . ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدي إلى اللبس .

كذلك تقدر الواو رفعا — فقط — في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبي ، وأصلها : صاحبون بي ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت الكلمة صاحبوي . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما

(١) في «ز» من ص ١٢٥ .

(٢٠٢) مع ملاحظة قرار المجمع القوي الذي يبيح — المد عند خوف اللبس وهو القرار الذي سجلناه في رقم ٢ من هامش ص ٥١ ونعيد تسجيله هنا ونصه : — تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتناف التقاء الساكنين — : (لا حرج على من يرفع الياء عند التقاء الساكنين ، مثل قولهم : اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن) .

(٣) يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصورا — كما سيجيء البيان في رقم ٣ من ص ٣٠٤ — . (٤) بيانه في ص ٨٤٠ و ٧٥ وستذكر مواضع مفصلة في ص ١٩٨ .

بالسكون ، قلبت الواو ياء ؛ وأدغمت في الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحبِي* ،
ثم حركت الباء بالكسرة ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحبِي* ، ومثلها : جاء
خادمِي ومساعدِي ، إذ يرتضى النجاة في إعرابها : « خادمِي » ، فاعل مرفوع
بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم . و« خادم » مضاف ، وياء
المتكلم مضاف إليه ؛ مبنية على الفتح في محل جر . وكذلك الباقي وما أشبهه .

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمة : « صاحبِي* » وأشباهاها هو إعراب
لفظي ، لا تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورة ياء . وتغير صورتها لعلّة
تصريفية لا يقتضى أن نقول إنها مقدرة . والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له ؛
لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيء عملي ؛ فلا مانع من اتباع أحد
الرأيين . والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى .

(ز) جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل
به ، منها : ما يلزمه ويتصل به دائماً ؛ فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه
في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ؛ والظهر ، والبطن ، والقلب . . . ومنها :
ما يتصل به حيناً ، وينفصل عنه حيناً ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالثوب ، والأجوات
الجسمية الأخرى وأشباهاها . . . فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ،
ولا ينفصل عنه - كالرأس ؛ والقلب - وضمت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأكثر . نحو : ما أحسن رؤوسكم . ومنه قوله
تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » . وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد
الثنية ، لأن الثنية في الحقيقة جمع لثوى^(١) ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس ،
ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، وقلب واحد . . .

ثانيها : الثنية على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسن رأسيكما ،
وأطيب قلبيكما .

ثالثها : الإفراد : نحو ؛ ما أحسن رأسكما ، وأطيب قلبكما . وهذا جائز
لوضوح المعنى ، إذ كل فرد له شيء واحد عظم من هذا النوع ، فلا يشكّل ،
ولا يقع في لبس . فجاء باللفظ المفرد ، للتحفة .

(١) راجع ماله اتصال بهذا ، والأمثلة الواردة التي تؤيده في رقم ١ من هامش ص ١١٩ ورقم ٢
من هامش ص ١٢٧ .

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ، كاليد ، والرجل ، فلذلك إذا
ضمته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية ، نحو : ما أكرمَ يديكما ، وما أسرَعَ
رجليكما . أما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . . » فإنه
جمع ، لأن المراد : الأيمان : (جمع يمين ، أي : اليد اليمنى) (١) .

وأما ما يتصل بالجسم ويتفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام .. فلا يجوز
فيه إلا التثنية إذا ضمنت منه واحداً إلى مثله ، نحو : أعجبتُ بثوبيكما . . .
وسلمت على غلاميكما . . . إذا كان لكل واحد ثوب وغلام ، ولا يجوز الجمع
في مثل هذا ، منعاً للإيهام واللبس ، إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً
وغلماناً ، وهو غير المراد (٢) . وكذلك لا يجوز الأفراد ، للسبب السالف .

(ح) سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما . وإباحة
ذلك عند التسمية به (٣) بالطريقة الموضحة هناك . . . ، فهل يجوز تثنية جمع التكسير ،
وجمعه ؟ . فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع ، أما تثنيته فلخص
الرأى (٤) فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع
الدلالة على الكثرة العددية ، والتثنية تدل على القلة ؛ فهما متدافعان ، ولا يجوز
اجتماعهما في كلمة واحدة . وقد جاء شيء من ذلك - عن العرب - على تأويل
الأفراد ؛ قالوا : إبلان ، وغنمان . وجمالان ، ذهبوا بذلك إلى القطع الواحد ،
وضموا إليه مثله فثنوه . . وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصاد فيه على السماع (٥) .
وفريق آخر - كما سيجيء (٥) - يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ،
دون ما يدل على الكثرة .

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحياناً إلى جمع
الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ؛ فكما يقال في جماعتين من الجمال : جمالان -
كذلك يقال في جماعات منها : جمالات . وإذا أريد تكسير جمع التكسير
روعي فيه ما نصوا عليه في بابهِ (٥) .

• • •

(١) هل المراد أن اليمين واحدة ، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع ؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً
فهو ينطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم . فكيف يجب للتثنية ؟ إلا أن يقال إن اليمين أشهر في اليد
اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف ، وتضيق بمنزلة شيء واحد .

(٢) راجع الجزء الرابع من شرح «المفصل» ص ١٥٥ . (٣) في ص ١٥٥ ، ١٢٩ .

(٤) راجع الجزء الرابع من شرح «المفصل» ص ١٥٣ . (٥) في ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤ .

المسألة ١٢ :

ذ- جمع المؤنث السالم^(١)

- ١- { حضرت سيدة . سمعتُ سيدة . قرأت مقالة سيدة .
حضرت سيدات . سمعتُ سيدات . قرأت مقالات لسيّدات .
- ٢- { فازتُ هند . أكرم الولد هنداً . هذه مدرسة هند .
فازت الهندات . أكرم الولد الهندات . هذه مدرسة الهندات .
- ٣- { عطية طالب ماهر . إن عطية طالب ماهر . لعطية نشاط ظاهر .
العطيات طالبون ماهرون . إن العطيات طالبون مهرة . للعطيات نشاط .
اتسمت السراديات . ملأ الناس السراديات . جلس القوم في السراديات .

في الأمثلة السابقة كلمات مفردة ؛ تدل كل كلمة منها على شيء واحد مؤنث ،
أو مذكر ، (مثل : سيدة ، هند ، عطية ، سرّادق . . .) .

وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحة^(٢) صارت تدل على جمع مؤنث ؛
مثل : سيدات ، هندات^(٣) ، عطيات^(٤) ، سرّادقات^(٥) ، واستغنيا بهذه الزيادة
عن العطف بالواو^(٦) ؛ أي : عن أن نقول : سيدة ؛ وسيدة ، وسيدة .. أو هند ،
وهند ، وهند . إلخ .

فهذه الكلمات تسمى : « الجمع بالألف والتاء الزائدين » ، أو :
« جمع المؤنث السالم » كما هو المشهور^(٧) ، وهو : (ما دل على أكثر من

(١) سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٧ معنى : « السالم » وضبطها . وسبب تسميته هو وجمع
المذكر السالم . يجمعي التصحيح .

(٢) أي : تاء التأنيث المتصلة التي ليس أصلها الهاء ؛ فهي غير التاء المربوطة التي تدل على
تأنيث الاسم - كما سيجي في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٦٦ و رقم ١ من هامش ص ١٦٦ - .

(٣) انظر الملاحظة التي في ص ١٦٧ .

(٤) قد يجوز العطف بالواو أحياناً ، أو بغيرها للدواعي التي بينها في المتن ، وجمع المذكر (و
« ه » من ص ١٣٣ و ١ من هامش ص ١٣٨) .

(٥) يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ، دون تسميته بجمع =

وقد يكون مفردة مؤنثاً معنوية^(١) فقط ؛ بأن يكون لفظه خالياً من علامة التأنيث مع دلالة على مؤنث حقيقي ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات . وقد يكون مفردة مؤنثاً لفظياً فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتملاً على علامة تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطية ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشبكة ، اسم رجل ، وجمعه : شبكات ، ومثل : حمزة ، وطلحة ، ومعاوية ... وقد يكون مفردة مذكراً ؛ كسرادي وسرديات

حكمه :

حكم هذا الجمع أنه يرفع بالضممة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بالكسرة - ، كما في الأمثلة السابقة ، وأشباهاها - مع التنوين في كل صورة خالية مما يعارضه^(٢) . وكل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معاً ؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية ، - (مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت

(١) يستثنى من « المؤنث المعنوي » ما كان علماً لمؤنث على وزن : فَمَالٍ ؛ (مثل « حَذَام » و« رَقْمَاش » و« قَطَام ») عنه من يقول ببناء صيغة « فَمَالٍ » دائماً ؛ لأن المبنى لزوماً لا يثنى ولا يجمع . (٢) وهذا التنوين هو تنوين « المقابلة » وتفصيل الكلام عليه في ص ٤١ - وإنما يجب ذكر هذا

التنوين في كل الحالات إن لم يمنع من مانع آخر ؛ كالإضافة ، أو : أَل - . وهناك لغة تنصب بالفتحة إن كان مفردة مخفوف اللام (وهي : الحرف الأخير من أصول الكلمة) ولم تُرَدِّ هذه اللام عند الجمع ؛ مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغة ، وبنات ؛ وأصلهما « لغو » و« بنو » . حذف الواو فيهما ، ولم ترجع في الجمع . فإن ردت اللام في الجمع مثل : سنوات ، وسنوات ، في جمع سنة ، وجب نصبه بالكسرة . إلا عند الكوفيين - ورأهم هنا ضعيف - فإنهم يميزون نصبه بالفتحة مطلقاً ، سواء أ حذف لاه أم لم تحذف .

ومن النحاة من يعتبر كلمة : « بنات » جمع تكسير . وحجته : أن مفرداها « بنت » قد دخله التنوين عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيراً لا جمعاً مؤنثاً سالماً أصيلاً والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث (راجع التصريح ج ١ ، باب الفاعل ؛ عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) .

ومن المستحسن جداً إعمال هذه اللغات ، والاختصار على أكثر اللغات شيوعاً وأشدّها جرياناً في الأبالهيب السامية ، وهي اللغة الأولى . وإنما ذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون في فهم النصوص القديمة ، دون استعمالها - على الرغم من صحة محالها بضعف - .

« ملاحظة » بهذه المناسبة فذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان مخفوف اللام بغير تنوين حمزة الوصل فيها ، فإن لاهه ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافة فإن لم ترجع في الإضافة فإنها لا ترجع في الجمع . . . أي : أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة - كما سبق الإشارة في رقم ؛ من هامش ص ١١١ . والبيان في « ح » من ص ١٣٥ - .

وأصوات ، ووقت وأوقات . . .) - لم يكن جمع مؤنث سالم ، ولم ينصب بالكسرة ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحة ، وكذلك إن كانت ألفه أصلية والثاء زائدة ، - (مثل : سَعَاة^(١) : جمع ساع ، ورداة : جمع رام ، ودعاة : جمع داع ، وأشباهاها) - ؛ فإنه يدخل في جموع التكسير التي تنصب بالفتحة .

ملحقاته :

ألتحق بهذا الجمع في الإعراب نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهي اسم « جمع »^(٢) ، مثل : « أولات^(٣) » ومفردها : « ذات » ، بمعنى صاحبة ، فعنى كلمة : « أولات^(٣) » هو : صاحبات . تقول : الأمهات أولاتُ فضل - عرفت أولاتِ فضل - اجترمت أولاتِ فضل .

وكلمة : « أولات » مضافة^(٤) دائماً ؛ ولهذا ترفع بالضممة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضاً ؛ ومثلها : « الثلاث » (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث^(٥) ، ولا يبينها على الكسر ، كالإعراب

(١) أصل سَعَاة : سَعِيَّة (على وزن فُعْلَة) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصارت سَعَاة : فألفها أصلية ؛ لأنها متقلبة عن حرف أصل ، وهو الياء التي أصلها لام الفعل : « سعى » ؛ لأنه يأتى اللام ، تقول : سميت سميًا . ومثلها : رِءَاة ؛ فأصلها : رُئِيَّة ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، والفعل « رَمَى » يأتى اللام أيضاً ؛ تقول : رميت رمياً .

أما دعاء ، فأصلها : دُعَاة ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . والفعل « دعا » يأتى اللام ؛ تقول : دعوت دعوة . . . فالألف هنا أصلية ، لأنها متقلبة عن واو أصلية .

(٢) سبق تعريفه في رقم ٢ من ص ١٤٨ .

(٣ و ٤) همزتها مضمومة ، ولا تمة ؛ برغم وجود واو بعدها .

(٥) وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : عليم ، فضل ، أدب ، . . .) ، أما غير الظاهر فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذي يعود على اسم جنس ، فلا يصح الفضل أولاته الأمهات) .
ومن أمثلة « أولات » قوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حِسْلٌ . . . » « فأولات » خبر كان ؛ منصوب بالكسرة ، واسمها : فون النسوة المدخمة مع فون « كان » .

ويقول النحاة : أصل « كان » هنا : كَوْنٌ ، يضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فَعَلٌ . استثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة ، ثم حذفت الواو لا لقضاء الساكنين ؛ والتكلف في هذا ظاهر ، لاداعي له ، فغير منه أن نقول : إن العرب نضم للكاف من « كان » وتحذف الألف منه إسناد هذا الفعل لتون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك ، من غير أن يكون هناك علة إلا فظهم .

(٥) لاداعي للأخذ بهذه القفة اليوم للأسباب التي نرددها كثيراً .

المشهور ، يقول : جاءت اللاتُ تعلمن ، ورأيت اللاتُ تعلمن ، وفرحت باللاتِ تعلمن ؛ فاللات عندہ اسم جمع للكلمة : (التي) .

ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع ^(١) ولاحقاه ، وصار علماً للمذكر أو مؤنث بسبب التسمية ، مثل : سعادات ، وزينبات ، وعينايات ، ونعمات ، وأشباهاها مما صار علماً على رجل أو امرأة . ومثل : عَرَقات ؛ (اسم مكان بقرب مكة) ، وأذْرِعات (اسم قرية بالشام) ، وغير ذلك . مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث . مثل : سافرت سعادات ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل . فهذا النوع يعرب بالضمّة رفعاً ، وبالكسرة نصباً وجراً ، مع التنوين ^(٢) في كل الحالات ؛ مراعاةً لناحيته اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . وإنما يثبت التنوين عند عدم المانع الذي يقتضي حذفه ؛ كوجود « أل » أو : « الإضافة » . . .

وبعض العرب يحذف هذا التنوين . وبعضهم يعربه بالضمّة رفعاً من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين ، أى : يعربه إعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاةً لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد « وثناً » فيقول : اتسعت أذرعاً ، رأيت أذرعاً ، تمتعت بأذرعاً . وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالتاء المفتوحة ^(٣) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٥٢ بيان السبب في التسمية بالثاني وبالجمع .

(٢) لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منه من الصرف ؛ وهو : « العلمية والتأنيث المعنوي » في مثل : « سعادات » وأشباهاها ؛ من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفرد ؟ (قلنا التأنيث المعنوي ، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء ؛ كما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٦٢ و ١٦٣) - يجب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا المقابلة ، لا الصرف ، لأن الكلمة منقولة من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضي منع الاسم من الصرف (وقد سبق الرأي في هذا النوع من التنوين ص ٤١) وسيجي رأينا أنفس وأصبط ؛ وهو حذف التنوين منه - إذا كان علماً لمؤنث - مراعاةً للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم المنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأي ، لأنه يمنع البس ويزيل الإجماع ، ويجعل المراد واضحاً جلياً . وهذه وظيفة الفة وبهتبا وما يرى إليه التغير بأسرارها - وسجى إشارة لهذا الرأي في « أ » من ص ١٦٦ - .

(٣) وإله ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمَا يَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا -

فهذه ثلاثة آراء في المسمى به ، قد يكون أفضلها الأخير^(١) ؛ فيحسن الاختصار عليه في استعمالنا - مع مراعاة شرطه -

« ملاحظة » : إذا كان المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع علماً فإنه يفقد عند الجمع - علميته ، وما يترتب عليها من التعريف الختمى ويصير نكرة - طبقاً لما سبق تفصيله ، وبيان سببه^(٢) - فلا بد له بعد الجمع من شيء يعيد إليه التعريف ؛ كزيادة « أل » المعرفة في أوله ، أو وجود حرف النداء قبله . . .

ويشترط في المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خالياً من الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع المفرد المختوم بعلامة جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم .

كذلك : « أولات » ، والذي استأقده جمل كاذرات فيه ذا أيضاً قيل

أى : أن ما جمع جاء وألف فإنه يكسر في حالة الجر والنصب ؛ فينصب بالكسرة ، ويجر بالكسرة أيضاً . ولا يفهم من كلمة « معاً » أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمة : « معاً » عند أكثر اللغويين القائلين بالتحاد زمنياً - وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد .

و « تا » في كلمة : « بتا » قد تقرأ موقوفة كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصورة المدود ؛ فأصلها : « تاء » فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظاً ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنة ، والتنوين ساكن) فالألف محذوفة لعلة تصريفية ؛ والمحذوف لعلة كالتأنيث . ثم إن ترك التنوين للإضافة ، أو لوجود « أل » في أوله ، أو للوصل بنية الوقف أو لنداء . . . - جاز الإعراب المقدر على الألف . وقال بعضهم : إن حروف الهجاء إن كانت من غير حمزة في آخرها (مثل يا - تا - ثا . إلخ) فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصورة من مد ؛ فهي مبنية على السكون دائماً من غير تنوين . وهذا أيسر وأوضح .

وأشار في البيت الثاني : (كذا أولات) إلى التوحيين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولها : اسم الجمع ، نحو : « أولات » ، وثانيهما : ما جمل من جمع المؤنث علماً على شيء واحد ، فإنه يجري عليه الحكم العام السالف .

هذا ، وكلمة : « أولات » في البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة ، ومؤنث ؛ فضع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة ؛ فتكون علماً على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمنع من الصرف .

(١) هذا الرأي منسوب للكوفيين ، وهو غير الآراء الثلاثة ؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يقع في لبس ولا إيهام ؛ إذ يدل بخلاف تنوينه مع جره بالفتحة - على أن المراد منه علم مؤنث مفرد ؛ فلا مجال فيه لتوحي أنه جمع ، فهو يسائر القاعدة العامة الواضحة .

(٢) عند الكلام على المثني (رقم ٣ ص ١٢٩) وعلى جمع المذكر السالم (رقم ٢ من هامش ص ١٣٩)

زيادة وتفصيل :

(١) هذا الجمع بنقاس في ستة أشياء :

أولها : كل ما في آخره التاء الزائدة ^(١) ؛ مطلقاً أي : سواء أكان علماً ، مثل : فاطمة ، أم غير علم ، مثل : زراعة - تجارة . مؤنثاً لفظاً ومعنى . مثل : حليلة ، رُقية ؛ من أعلام النساء ، أم مؤنثاً لفظاً فقط ؛ مثل : عطية ، حمزة ، معاوية ؛ من أعلام الرجال ، وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة ، أم للعرض عن حرف أصلي ، نحو : عدة ، وثبئة ، تقول : في جمعهما : عِدَات - ثُبَيَّات ^(٢) ؛ وقد تكون التاء للمبالغة ، نحو : علامة وعلاّمات .

ويستثنى مما فيه التاء كلمات ، منها : امرأة ، وأمة ، وشاة ، وشقة ، وقلمة ^(٣) وأمة ، وميلة ^(٤) .

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع مؤنث سالم ؛ لكيلا تتلاق مع التاء التي في آخر الجمع . فإن كان الاسم بعد حذفها مختوماً بألف لازمة ، أو بهمزة قبلها ألف زائدة - نحو : فتاة . . . ، وهبائة . . . - روعي في جمع هذين الاسمين مايراعى في جمع المقصور والممدود ^(٥) - مع ملاحظة ما في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ، وكذا « ١٩٠ » في ص ١٩٠ .

ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة (سواء أكان علماً ، أم غير علم ، لمؤنث أم لذكر ^(٦)) ، فثال المقصورة : « سُدَي » وهي علم مؤنث ، « وقُضَي » ، وهي غير علم ، وإنما هي صفة لـ « قُضَي » ، « ودُئِيَا » إذا كانت علماً لذكر . ومثال الممدودة : « زَهْرَاء » ، « حَسَنَاء » وهي غير

(١) أي : بشرط أن تكون التاء غير أصلية . وقد سبق الكلام على الأصلية في ص ١٦٤ .

(٢) وأصل عدة : وعد . وأصل ثبة : « ثُبُو » ؛ فالتاء في الأولى عوض عن فاء الكلمة ، وفي الثانية

عوض عن لامها . (٣) اسم لعبة للأطفال .

(٤) لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب . وهو سبب لا ينفذ حجة ، ولم يأخذ به بعض النحاة ؛ فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم . ورايه حسن ؛ لغيرانه على الأصل الغوية العامة ، وإن كان الأفضل مراعاة الرأي الشائع .

(٥) سيجيء الباب الخاص بتثنيتهما وجمعهما - في « ١٧١ م » ص ١٦٦ - لمعرفة الفرق بينهما إن وجد .

(٦) إذا كان المفرد مختوماً بألف التأنيث وهو علم لذكر فجمعهم بالألف والتاء آراء خافضة لم تتعرض لصحتها « انظر الخصري » وانظر « ١ » من ص ١٤٥ .

علم ، وإنما هي صفة المؤنث ، و « زكرياء » علم للذكر .

ويستثنى من هذا القسم عند غير الكوفيين كما سبق^(١) - صيغتان : « فَعَلَيْ » ؛ مؤنث « فَعْلَان » ، مثل « مسكُرى » مؤنث « مسكران » ، « وفَعْلَاء » مؤنث : « أفْعَل » مثل : « خضرَاء وسوداء » ، وكلتاهما صفة للمؤنث^(٢) ، وليست بعلم .
ثالثها : كل علم للمؤنث حقيق^(٣) وليس فيه علامة تأنيث ، كزَيْنَب ، ونَوَال ، وإحسان ، - أعلام نساء - إلا ما كان مثل : « حَذَام » عند من يبنيه على الكسر في جميع أحواله - كما سبق^(٤) - .

رابعها : مصغر المذكر الذي لا يعقل ، مثل : « نُهيرات » ، تصغير : « نهر » و « جُبيلات » ؛ تصغير « جبل » و « مُعَيْدَات » ، تصغير : « معدن » .
خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل : هذه بساتين جميلات^(٥) ، زُرَّتْهَا أياماً معدودات .

سادسها : كل خامس لم يسمع له عن العرب جمع تكسير^(٦) ؛ مثل : سُرَادَات - وقَيْصُومَات - وَهَمَامَات - وَكَنْتَانَات - واصطبلات - وقِطْمِيرَات ... في جمع : سُرَادِق ، وقَيْصُوم^(٧) ، وَهَمَام ، وَكَنْتَان ، واصطبل ، وقِطْمِير^(٨) .
وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شَمَالَات^(٩) .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٤٣ وفيما بيان مفيد .

(٢) وهذا على الرأي الراجح - عندهم - وهو : أن ما لا يجمع مفرد جمع مذكر سالم لا يجمع - غالباً - جمع مؤنث سالم أيضاً . وقد سبق (في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣) بيان ما في هذا الرأي . وكذلك في ب من ص ١٤٢ .

(٣) عاقل ، كزَيْنَب . . . أو غير عاقل - على الأصح - مثل : تَبَيُّون ، علم على ناقة ، وكذا : هَوَاجِل .

(٤) في رقم ١٠ من ص ٧٩ . والسبب أن المبني لزوماً لا يثنى ولا يجمع مباشرة - كما كرونا -

(٥) فأنتم هو جميلات ، ومفرداها : جميل ، والمنعوت هو بساتين ، ومفرداها : بستان . وهو مذكر غير عاقل ، فالعبرة في النعت والمنعوت بالمفرد ، ومثله : « أياماً معدودات » . المفرد المنعوت هو : يوم ، ومفرد نعت هو : معدود . وكذلك : « جبال راسيات » . مفرد المنعوت : جبل ، ونعت هو رأس . . .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضع . . ج ١ ص ٨١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد في جمعه) .

(٦) وبعض النحاة - كما جاء في المجمع - لم يشترط كونه خامساً ، مكتفياً باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير . والأفضل عدم الاعتماد برأيه ؛ لمخالفته الأكثريّة . (٧) نوع من النباتات .

(٨) الشق الذي في وسط نواة التمر . أو القشرة التي تغطي النواة أو تغطي الثمرة . .

(٩) جمع : شَمَال ؛ اسم نوع من الرياح .

وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم، وما يقاس فيه وما لا يقاس :
 وقِسْهُ فِي : ذِي النَّارِ ، ونحو : ذَكَرْتَنِي ودرهمٍ مُصَغَّرٍ ، وصَحْرًا
 وزَيْنَبَ ، ووصفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ وغيرِ ذَا مُسْلِمٍ لِلنَّاقِلِ
 يريد أنه مقيس في كل ما هو مخنوم بالتاء ؛ مثل : فاطمة ، ورحمة ، ونعمة ، أو ألف
 التأنيث المقصورة ؛ مثل : ذَكَرْتَنِي ، أو الممدودة ؛ مثل : صَحْرَاءَ ، وفي مصغر
 غير العاقل ؛ نحو : دُرَيْتُهُمْ ، في تصغير : دَرْتُهُمْ ، وفي المؤنث الحقيقي الحالي
 من العلامة ؛ كزَيْنَبَ - وفي وصف غير العاقل ، نحو : هذه بساتين جميلات
 زرنها أياماً معدودات^(١) . أما غير هذه الخمسة فتقصود على السماع عن العرب ؛
 فمن نقل عنهم شيئاً أخذنا بما نقل ، وسلمنا به . وقد ترك السادس وهو الحماسي
 الذي لم يسمع له جمع تكسير .

(ب) إذا كان المفرد اسماً^(٢) ، مؤنثاً ، ثلاثياً ، صحيح العين ، ساكنها ،
 غير مضغفها ، مخنوماً بالتاء أو غير مخنوم بها - وأردنا جمعه جمع مؤنث سالم
 - بعد استيفائه هذه الشروط الستة - فإنه يراعى في جمعه ما يأتي^(٣) :

١ - إن كانت « فاء » المفرد مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في
 الجمع أيضاً ؛ تبعاً للفاء . تقول في جمع : ظَرَفٌ ، وبَدَرٌ ، ونَهْلَةٌ ،
 وسَعْدَةٌ ، . . . (وكلها أسماء إناث) ظَرَافَاتُ ، وبَدَرَاتُ ، ونَهْلَاتُ ،
 وسَعْدَاتُ . بفتح الثاني في كل .

٢ - وإن كانت فاء المفرد مضمومة ، جاز في العين ثلاثة أشياء : الضم ،
 أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول في جمع ، لُطْفٌ ، وحُسْنٌ ، وشُهْرَةٌ ، وزُهْرَةٌ
 (وكلها أسماء إناث) . لَطَفَاتُ ، وحَسَنَاتُ ، وسَهْدَاتُ ، وزَهَرَاتُ ، بضم الثاني
 في كل ، أو فتحه ، أو تسكينه .

إلا إن كانت « لام » المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع ، مثل : غُنْيَةٌ^(٤) ، فلا
 يُقَالُ : غُنْيَاتُ^(٥) ، وإنما يقال : غُنْيَاتُ^(٦) ، أو : غُنْيَاتُ ؛ بفتح النون أو سكونها .

- (١) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة . (٢) علماً ، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفاً .
 (٣) تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامة التي تخص جمع المؤنث السالم
 ج ٤ ص ٥٧٣ م ١٧١ . (٤) بمعنى : غني . وتصلح علماً للمؤنث .
 (٥) لأنه العرب تستعمل الهمزة قبل الياء .
 (٦) ولا تقلب الياء هنا ألفاً ؛ لأن الزيادة التي في آخر الكلمة المضمومة تمنع القلب .

٣- وإن كانت فاء المفرد مكسورة جاز في العين ثلاثة أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون ، نقول في جمع : سحر ، وهند ، وحكمة ، ونعمة (أسماء إناث) : سحرات ، هندات ، حكيمات ، نعمات ، بفتح الثاني في كلٍّ ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولا مه واو مثل : « ذرّوة » ، فلا يجوز في العين إتباعها للفاء في الكسر ؛ فلا يقال : ذرّوات^(١) وإنما يقال : « ذرّوات^(٢) » ، أو : ذرّوات ؛ بفتح العين أو تسكينها .

ولا بد في المفرد الذي تجرى عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط الستة التي سردناها . فإن فقد شرط لم يجوز إتباع حركة العين لحركة الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمة صفة لا اسماً ، مثل : « ضخمّة » ، فلا يقال فيها : ضخمّات بفتح الحاء . أو تكون اسماً غير مؤنث مثل : سعد ، علم ، رجل ، فإنه لا يجمع جمع مؤنث سالم ، ولا تتحرك عينه ، أو تكون غير ثلاثية ، مثل : « زكزل » و « عُنْجَزَة » (لجاريّتين) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع . أو تكون غير صحيحة العين ؛ مثل « خَوْد »^(٣) ، و « قَيْسَة »^(٤) فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مُضعفة العين ، مثل : جنة وجنات ، فلا يتغير شيء من حركات حروفها في الجمع . وكذلك إن كانت العين غير ساكنة ؛ مثل : حِكْم (علم فتاة) .

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة ؛ فلا نقيس عليها ؛ لأنها لغة نادرة ؛ أو قليلة لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضرورة شعرية . ولهذا البحث مزيد إبانة وتفصيل في موضعه الخاص من باب : « تثنية المقصور والممدود وجمعهما » ، في الجزء الرابع^(٥) . . .

(ج) إذا كان المفرد مركباً إضافياً ، وأريد^(٦) تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالم ، فإن صدره هو الذي يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيدة الحسن (علم امرأة) يقال في تثنيته وفي جمعه : سيدتا الحسن ، وسيدات الحسن . وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة : « ذو » ، أو كلمة : « ابن » ، أو :

(١) لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو .

(٢) ولا تقلب الواو هنا ألفاً ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع .

(٣) هي الفتاة الجميلة . (٤) جارية . (٥) ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ .

(٦) راجع ما تقدم في ص ١٢٨ خاصة بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب .

« أخ » ونحوهما . . . من أسماء ما لا يغل من الأجناس ، — ومنها : ذو القعدة ، وذو الحجة ، وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس^(١) . . . فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالأغلب أن يجمع جمع مؤنث سالم ، فيقال مثلاً : ذوات القعدة ، وذوات الحجّة ، وبنات آوى ، وبنات عرس . . . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسي ؛ كابن لبون ، وعلم الجنس ؛ كابن آوى . والفرق بينهما أن ثانی الجزأین من علم الجنس لا يقبل : « أل » بخلاف اسم الجنس — كما سيبيء في ج ٤^(٢) . . .

وإن كان مركباً إسنادياً مثل : « زادَ الجمالُ » (علم امرأة) بقي على حاله تماماً في كل الحالات ، وأتينا قبله بكلمة : « ذاتاً » في التثنية^(٣) ؛ و « ذوات » في الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا زادَ الجمالُ ، وذواتُ زادَ الجمالُ . ويجرى الإعراب على « ذات » و « ذوات » ؛ دون العلم المركب إسنادياً ، فإنه يبقى على حاله دائماً . ويعرب مضافاً إليه ، مجروراً بكسرة مقصورة ، منع من ظهورها : الحكاية .

وكذلك تأتي — في أشهر الآراء^(٤) — بهذه الكلمات المساعدة التي تُوصل إلى التثنية وجمع المؤنث السالم إن كان مركباً تركيب مزج ؛ مثل : شهر زاد^(٥) ، اسم امرأة .

(د) المفرد الذي لا يصح جمعه جمع مذكر سالم ، لا يصح — غالباً — في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم . وقد سبق بيان هذا ، وما فيه^(٦) .

(هـ) إذا سمي بجمع المؤنث^(٧) ، أو ملحقاته — مثل : سعادات ، عنايات . . . — وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن تأتي قبله بالكلمة الخاصة التي توصلنا لهذا الغرض مع إضافتها ؛ وهي كلمة : « ذاتا^(٨) » . . .

(١) انظر هامش ص ١١٠ لأهميته .

(٢) آخر باب جمع التكسير (م ١٧٤ ص ٦٢٢ وهناك بعض الأحكام الهامة) . وسبقت الإشارة

لبعض هذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠ .

(٣، ٢) المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنية : ذواتا . ، وقما ، و « ذواتى » نصباً وجراً .

(٤) غالباً ؛ إذ له إعرابات أخرى ستذكر بعضها في باب العلم . ص ٢٠٧ وما بعدها . . .

(٥) وأصلها قبل التركيب المزعجى : زاد شهر .

(٦) في رقم ٢ من هامش ص ١٦٢ وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ١٤٢ .

(٧) انظر ص ١٦٥ و هامش ١٦٦ حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع .

... ..

 رُفعا^(١) ، و « ذاتى »^(٢) ... نصيباً وجرأ . وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة
 الجملة لإعراب المثنى ؛ فترفع بالآلف ، وتنصب وتجر بالياء . وهى « المضاف »^(٣) ،
 والعَلَمُ المسمى به بعدما « مضاف إليه » .
 وإذا أريد جمع هذا المسمى به جمعاً مؤنثاً سالماً ، وجب الإتيان قبله بكلمة
 « ذوات » المضافة ، والمسمى هو المضاف إليه .

• • •

(١) أو : ذواتا ...

(٢) أو : ذواتى ...

(٣) لأنها لا تنبىء هنا إلا مضافة .

المسألة ١٣ :

هـ - إعراب ما لا ينصرف

- ١ - تعلم محمود . نافس الطلاب محموداً . فاض الثناء على محمود .
أو : مصطفًى . أو : مصطفًى . أو : مصطفًى
 - ٢ - تعلم أحمد . نافس الطلاب أحمد . فاض الثناء على أحمد .
 - ٣ - تعلمت ليلتى . فافست الطالبات ليلتى . فاض الثناء على ليلتى .
 - ٤ - صالح أفضل من غيره - عرفت أفضل من غيره - سلمت على أفضل من غيره .
صالح أفضل الزملاء - عرفت أفضل الزملاء - سلمت على أفضل الزملاء .
 - ٥ - صالح هو الأفضل - عرفت الأفضل - يتساءل الطلاب عن الأفضل .
من الأسماء المعربة - غالباً - ^(١) نوع يعرب بالحركات الظاهرة ، أو المقدرة ، فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع وجود التنوين في الحالات الثلاث ^(٢) ؛ وهذا النوع المعرب المنون يسمى : « الاسم المعرب المنصرف » ، أى :
« الاسم المعرب المنون » ^(٣) . ويسمى اختصاراً : « الاسم المنون » ، أو :
« المنصرف » . كأمثلة القسم الأول .
- ومن الأسماء المعربة نوع آخر يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً ^(٤) ، نيابة عن الكسرة ، ولكن من غير تنوين - غالباً - في الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب - غالباً - ^(٥) يسمى : « الاسم الذى لا ينصرف » ؛ (أى : لا ينون) ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة ، كأمثلة القسم الثانى ، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث .
- والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف والمعرب غير المنصرف ، ينحصر فى أمرين أولهما : أن « المنصرف » يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة ، أو المقدرة ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ فالضممة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر .

(١ و ١) انظر « ب » من ص ١٧٦ .

(٢) سبق الكلام تفصيلاً على هذا النوع من التنوين وغيره ، فى ص ٣٣ وما بعدها .

(٣) هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٣ ويسمى : « بالاسم المنصرف » ؛ اختصاراً - كما أشرنا هناك - وأن « الصرف » قد يسمى : « الإجراء » فى استعمال بعض القضاة ، وأن « منع الصرف » هو عدم الإجراء - طبقاً للبيان الآتى فى ج ٤ باب : ما لا ينصرف -

(٤) بشرط أن يكون خالياً من : « أل » ومن الإضافة

(٥) كما سيجىء -

ثانيهما : أنه يُنَوَّن في جميع حالاته ، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين ^(١) .
أما الاسم الذي لا ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة ، أو المقدرة في أنه يرفع
بضمة واحدة من غير تنوين ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين ، ويجر
بفتحة واحدة أيضاً من غير تنوين ^(٢) ، فهو يختلف عن سابقه في أمرين : في
عدم التنوين ، وفي الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وإنما يتحقق الاختلاف بينهما بشرط ألا يكون الاسم « المعرب غير المنصرف »
مضافاً أو مبدوءاً « بـأل » فإن كان مضافاً مثل كلمة : « أفضل » في آخر أمثلة القسم
الرابع ، أو مبدوءاً « بـأل » مثل كلمة : « الأفضل » في القسم الخامس ، وجب
جره بالكسرة دون الفتحة ، مع حذف التنوين في الحالتين أيضاً ، لأن التنوين
لا يوجد في الاسم المضاف ، أو المبدوء (بـأل) مهما كان نوعها ^(٣) .

هذا وللإسم الذي لا ينصرف باب خاص — سيجيء في الجزء الرابع — تبيّن
فيه أسباب المنع من الصرف ، وتوضح أحكامه ، ونقتصر هنا على ما يناسب
موضوع الإعراب ، ناركين غيره لذلك الباب .

• • •

(١) كأن يكون الاسم مضافاً ، أو مبدوءاً بـأل ، أو غير ذلك مما يمنع التنوين « كالتداء » ،
تقول : جاء الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، ورأيت الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، وقصدت إلى الطبيب ؛
أو : طبيب المدينة ؛ إذ يمتنع التنوين مع « أل » ومع الإضافة في كلمة : « طبيب » كما يمتنع في مثل :
يا طبيب ، لمعين . أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين .
(٢) قد ينزح المنوع من الصرف إذا زالت علمته وقصد تنكيهه — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص
٣٣ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧ — عند الكلام على التنوين ، وكما يأتي البيان في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ ،
وفي باب المنوع من الصرف (ج ٤) .

(٣) ستأتي أنواعها في م ٣٠ ص ٤٢١ — وشملها « أتم » التي تنوب عنها في لغة بعض القبائل (انظر
« ج ١ ص ١٧٦) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ ، أَوْ يَكُ بَعْدَ : « أَل » وَدَفْ

ومعنى « دف » : تبع « أل » ، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما . وكلمة : « جر » قد
تكون فعلاً ماضياً مبنيًا على الفتح ، وهو مبني للمجهول ، وقد تكون فعل أمر ، فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء
أو كسرهما ، أو فتحهما . فالضم لأن أصلها : اجْرُرْ (مثل : انصُر) فنقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحللت
الحركة ، وأدغمنا الراءين ، وضمتنا الراء المشددة إتياعاً للجيم . وإن شئتما فحتم الراء المشددة في « جر » الخفة ،
أو كسرهما ؛ مراعاة للأصل في التخلص من التثاق الساكين . وليس هذا مقصوداً على كلمة : « جر » ،
بل يمتنع أن كل فعل أمر على وزنها .

زيادة وتفصيل :

(ا) سبقت الإشارة - في جمع المؤنث السالم ، (ص ١٦٦) - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته . والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك .

(ب) من المبنيات ما يكون ممنوعاً من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سبويه ؛ فإنه علم^(١) مبني على الكسر وجوباً في كل حالته - في الرأي الشائع^(٢) - ، فعند اعتباره ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي نقول في إعرابه في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل رفع .

ونقول في حالة نصبه : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل نصب^(٣) .

ونقول في حالة جره : إنه مجرور بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر . ولا مانع أن نقول هنا أيضاً : إنه مبني على الكسر في محل جر . ولكن النحاة يفضلون - بحق - في حالة الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذي لا ينصرف .

(ح) بعض القبائل العربية يستعمل كلمة : « أم » بدلا من « أل » فيقول : امقر يستمد امضوء من امشمش ، أي : (القمر يستمد الضوء من الشمس) وعلى هذه اللغة يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة : (أم) المستعملة بدلا من : « أل »^(٤) .

* * *

(١) هو علم ، مركب مزجي ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبني لا يدخله تنوين التثنية وقد سبق الكلام على تنوينه - في الكلام على أنواع التنوين - ص ٣٣ . ونمود للكلام على المركب المزجي وعلى إعرابه بمناسبة أخرى في ص ١٩٦ و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدها .

(٢) انظر ما يتصل بهذا في « ب » و « ج » من ص ١٤٥ و ١٤٦ .

(٣ و ٤) وهذا أوضح وأكثر .

(٤) راجع : الصبان والجمع . . . - وليس من السائع اليوم أن نستعمل « أم » هذه كاستعمال أهلها القماء ، ولا أن ندخلها في أساليبنا بدلا من « أل » .

و - الأفعال الخمسة

(١) العاقل يتكلم بعد تفكير - لن يتكلم العاقل متسرعاً - لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه .

١ - أنما^(١) تتكلمان بخير - أنما لن تتكلما إلا بخير - أنما لم تتكلما إلا بالخير .

٢ - الحكيمان يتكلمان بخير - الحكيمان لن يتكلما إلا بخير - الحكيمان لم يتكلما إلا بالخير .

(ب) ٣ - أنتم تساعدون المحتاج - أنتم لن تساعدوا المحتال - أنتم لم تساعدوا المحتال .
٤ - الأغنياء يشاركون في النفع - الأغنياء لن يشاركوا - الأغنياء لم يشاركوا في إساءة ..

٥ - أنت - يا فاطمة - تعملين جيداً . أنت لن تعملي بتوان - أنت لم تعملي بتوان .

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز^(٢) ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة (الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب إذا سبقه قاصب ، والسكون في حالة الجزم إذا سبقه جازم) . كأمثلة القسم « ١ » .

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين (وله معها صورتان : إحداهما أن يكون مبدوءاً بباء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءاً بياء الغائب ، كأمثلة ١ ، ٢ من القسم « ب ») . أو اتصل بآخره واو الجماعة ، (وله معها صورتان كذلك ؛ أن يكون مبدوءاً بباء المخاطب أو بياء الغائب ، كأمثلة ٣ و ٤ من « ب ») أو اتصل بآخره بياء المخاطبة ، (كأمثلة القسم الخامس من « ب ») - فإنه في هذه الصور الخمس التي يسميها النحاة : « الأفعال الخمسة » - يرفع بثبوت النون^(٣) في حالة

(١) إذا كان الضمير لمؤنثين غائبين (مثل : هما) جاز أن يكون المضارع مبدوءاً بالياء لا بالتاء ، ولكن التاء أكثر - طبقاً للإيضاح الآتي في « ج » من ص ١٨١ - فنقول : هما تفعلان ، أو : هما يقفلان .
(٢) أي : ظاهر . وهذا حل الرأي الشائع في أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أسماء ، فهي ضمائر يعرب كل منها فعلاً . وهو الرأي الواجب اتباعه اليوم ، خلافاً للرأي الضعيف القائل بأنها حروف .
(٣) أي : بالنون العائدة الموجبة .

الرفع ، نيابة عن الضمة ، وينصب في حالة النصب بحذف النون نيابة عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضاً نيابة عن السكون . (أمثلة ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

وهذا معنى قيفهم : الأفعال الخمسة هي : « كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ^(١) . وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها . وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة ^(٢) بعد ألف الاثنين ، مفتوحة في باقي الصور ^(٣) . »

« ملاحظة : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لفسير رفع بارز — فحكمه سيجيء هنا في مكانه الخاص ^(٤) . فإن كان مسنداً لفسير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة ، بيانها وتفصيل أحكامها في الباب المعد لذلك ^(٥) ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وغير توكيد .

• • •

(١) فلألف الاثنين صورتان ، ولواو الجماعة صورتان ، ولياء المخاطبة صورة واحدة .

(٢) في الغالب التي يحسن الاختصار عليه .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَجَعَلَ لِنَحْوِ : « يَفْعَلَانِ » النَّوْنُ رَفْعًا ، وَتَدْعَيْنِ وَتَسْأَلُونَا وَحَذَفُهَا لِلنَّصْبِ وَالْجَزْمِ سِمَةً كَلَّمْ تَكُونَنِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً

أي : اجعل ثبوت النون علامة للرفع في : (يفعلان ، وتدعين ، وتسألونا) . وهي الأفعال المضارعة المشتتة على الضمائر السالفة ؛ فالأول مشتمل على « ألف الاثنين » ، والثاني على « ياء المخاطبة » ، والثالث على « واو الجماعة » . واجعل حذف النون سمة (أي : علامة) ، لنصبها ، وجزمها .

(٤) في ص ١٨٢ .

(٥) ج ٤ م ١٤٤ ص ١٧٧ .

... ..

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا قلت : النساء لن يَعْفُونَ عن المسيء ؛ فالتون هنا نون النسوة ، وليست نون الرفع التي تليحق بآخر الأفعال الخمسة . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذ أصله : « عفا » ، « يعفو » . تقول : النساء يَعْفُونَ ؛ ... « يعفو » فعل مضارع ، مبني على السكون الذي على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ؛ ونون النسوة فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع . وتقول : « النساء » لن يَعْفُونَ « يعفو » : فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ؛ في محل نصب بـ « لن » ، والتون فاعل ... وتقول : النساء لم يَعْفُونَ ، « يعفو » فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل جزم بـ « لم » ، ونون النسوة فاعل ... بخلاف قولك : الرجال يَعْفُونَ ؛ فإن التون هنا علامة للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبني على السكون في محل رفع . وأصله : الرجال يَعْفُونَ (على وزن : يَفْعَلُونَ) ؛ استنقذت الضمة على الواو الأولى (التي هي حرف علة ، ولام الفعل أيضاً) فحذفت الضمة ؛ فالتون ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة ، ولم تحذف الواو الثانية ؛ لأنها كلمة تامة ، إذ هي ضمير ، فاعل . يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : « الرجال يَعْفُونَ » على وزن : « يَعْفُونَ » وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، تقول : الرجال لن يَعْفُوا (على وزن : يَفْعَلُوا) ومنه قوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » والرجال لم يَعْفُوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوة ، فإنها لا تحذف - كما سبق .

(ب) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوباً للناصب أو الجازم ؛ كحذفها في قوله تعالى : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، وقول الشاعر المهبري (١) :

لَا تَقْرَبُوا النَّيْلَ إِنْ لَمْ تَعْمَلُوا عَمَلًا فَأَوْهُ الْعَذْبُ لَمْ يُخْلَقْ لِكِسْلَانِ
 وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوباً أو جوازاً ؛ فتحذف وجوباً إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة ؛ مثل : (أنما - يا صاحبي - لا تقصران في

أداء الواجب) ، (وأنتم - يا رجال - لا تهملن في العمل) ، (وأنت - يا قادرة - لا تتأخرن عن معاونة البائس) ، فحذفت نون الرفع في الجميع ؛ لتتوالى الأمثال (أى : لتتوالى ثلاثة أحرف متباعدة زائدة ؛ هى : النونات الثلاث . . .)^(١) وحذفت معها أيضاً واو الجماعة ، وباء المخاطبة دون ألف الاثنين^(٢) ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقطرة ، كما سبق بيان سببه وتفصيله . وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية^(٣) ، مثل : الصديقان يَكْرِمَانِي ، أو : يَكْرِمَانِي ، والأصدقاء يَكْرِمُونِي ، أو : يَكْرِمُونِي ، وأنت تَكْرِمْنِي ، أو : تَكْرِمْنِي .

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نوناً مشددة ، نقول : الصديقان يَكْرِمَانِي ، والأصدقاء يَكْرِمُونِي^(٤) وأنت تَكْرِمْنِي^(٥) .

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية : الحذف ، أو الإدغام في نون الوقاية ، أو الزمك مع إبقاء النونين^(٦) . وهناك لغة تحذف نون الرفع (أى : نون الأفعال الخمسة) في غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحاسبوا^(٧) » ، أى : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنون حتى تحاسبوا . وقوله أيضاً : « كما تكونوا يولى عليكم » في بعض الآراء ، وليس من السائق اتباع هذه اللغة في عصرنا ، ولا محاسنها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في بعض النصوص القديمة .

(١٠١) في رقم ١ و ٤ من هامش ص ٩٥ شرط استتاع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين . . .

(٢) راجع « جود » من ص ٩٤ و ٩٨ .
(٣) وهذا رأى سيويه وفريق معه ... وقال آخرون الذى يحذف هو : « نون الوقاية » . ولكل أدلة كثيرة . والرأى الأول أولى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض .

وتفصيل الكلام حل « نون الوقاية » مسجل في الموضع الخاص بها - (ص ٢٨٠ م ٢١ ، مع ملاحظة الإشارة السابقة في « ج » ص ٥٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٩٥ وفي رقم ١ من هامش ص ٩٦ - ثم ص ٢٨٤)
(٤ و ٥) يجوز هنا أن يحذف للتفسير أو لا يحذف ، (راجع رقم ١٥٤ من هامش ص ٩٥ و ٩٦) .
(٥) سجدى الأحوال الثلاثة في ص ٢٨٤ .
(٦) أى : تتحابوا .

(ح) يجوز^(١) أن تقول : « هما تفعلان » و « هما يفعلان » عند الكلام على مؤنثين غائبين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعيّاً أنك تقول في المفردة : هي تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع . فكأن الأصل — مثلاً — الفتاة تفعل ؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذي بمعناه . فإذا قلت : « هما تفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك الحالة السابقة . وإذا قلت : « هما يفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالى الذى للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بُعد عن اللبس ، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة هامة ؛ هي : أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسنداً للضمير يعود على مؤنث^(٢) . . .

• • •

(١) الإيضاح الآتى هو ما أقررنا إليه في رقم ١ من هامش ص ١٧٧ .

(٢) ونظراً على هذا يجوز في المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءاً بالياء أو بالتاء ، نحو : الوالدات يحرمْنَ على واحدة أبنائهن ، أو تحرمْنَ . ويؤيد هذا القياس ما صحىء (ق « ب » من الجزء الثاني باب الفاعل ص ٧٥ م ٦٦ عند الكلام على الحكم السادس) فقد نصلوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعاً للمأثور ، واستثناء بتون النسوة عن التاء في الدلالة على التأنيث .

المسألة ١٥ :

ز- المضارع المعتل الآخر^(١)

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحياناً . وهو قسمان :

(أ) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل
وحكمه : أنه يعرب بحركات ظاهرة على آخره في كل أحواله : (رفعاً ، ونصباً ،
وجزماً) ؛ تقول : يشكرُ المرء من أعانه ، لن يرتفع شأن الخائن ، لم ينزل مطرٌ في
الصحراء ، « فيشكرُ » : مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « يرتفع » : منصوب
بافتحة الظاهرة ، و « ينزل » مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجذر فلا يدخل
الأفعال ، كما هو معلوم .

(ب) مضارع معتل الآخر^(٢) ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - معتل الآخر بالآلف ، مثل : يخشى ، يرضى ، يرقى .

وحكمه : أنه تُقدَّر على آخره الضمة في حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح
ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف .

وكذلك تُقدَّر الفتحة على آخره في حالة النصب ؛ مثل : لن يرضى العاقل
بالأذى ، فيرضى : مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسبب التقدير
في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف ، واستحالتها .

أما في حالة الجزم فتُحذف الألف^(٣) . وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها^(٤) ؛
مثل : لم يرق العاجز ، فكلمة يرق : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٨٧ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف الملة ، والمعتل ، والمعل ،
والمد ، والين

(٢) على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى في توابعه حتماً . وهذه الملاحظة هي
التي تقتضى وجود « الإعراب التقديرى » وعدم إغفال شأنه . كما سيجىء في رقم « ج » من ص ١٩٨ وكما سبق
البيان في ص ٨٤ .

(٣) انظر فروع الألف المستحقة الحذف في « ب » من ص ١٨٥ -

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف الملة للجازم . والبيان في « ا » من ص ١٨٥ .

حذف الألف . ومثله المضارع « تَلَقَّ » في قول الشاعر :

إذا كنت في كلِّ الأمور معائباً صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبه

٢ - مثل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو .

وحكمه : أنه يرفع بالضمة المقدرة^(١) ، مثل : يسمو العالم ، فيسمو : مضارع

مرفوع بضمة مقدرة على الواو . ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو ، مثل لن

يصفوا الماء إلا بالتنقية . ويجزم بحذف الواو^(٢) ، وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها ،

مثل لم يبدو النجم وراء السحب المراكمة . فالفعل : « يبدو » ، مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو .

٣ - مثل الآخر بالياء ، مثل : يمشى ، يبنى ، ومثل يُغضِي في أول

البيت^(٣) التالي :

يُغضِي حياءً ، وَيُغضِي من مهابةٍ فلا يُكَلِّمُ إلا حينَ يَبْسِمُ

وحكمه كسابقه ، يرفع بضمة مقدرة على الياء ، مثل : يمشى الحازم في الطريق

المأمون ، وَيُنْصَبُ بفتحة ظاهرة على الياء ، مثل : لن يبغى أخٌ على أخيه .

ويجزم بحذف الياء^(٤) ، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها ، مثل : لم يَبْسُرِ المجد إلا

العصاميون ، وقول الشاعر بمدح^(٥) :

أناةٌ ؛ « فإن لم تُغْنِ عَقَبَ بعدها وعيدٌ ؛ فإن لم يُغْنِ أغثتْ عزائمهُ »

ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمن يلقى خيراً يحسدِ الناسَ أمرهُ ومن يغدو^(٦) لا يحسدَ على الغي لائِمهُ

(١) التي منع من ظهورها ثقلها على الواو - كما يقول النحاة . والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها - ومن أمثلتها وهي مقدرة قول الشاعر :

تصفو الحياة بجمال ، أو غافل عما مضى فيها وما يتوقع

(٢ و ٣) انظر نوع حرف العلة (الواو ، وكذا الياء) الذي يحذف في « ب » من ص ١٨٥ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين .

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في « أ » من ص ١٨٥ وانظر في « ب » من تلك الصفحة ما يختص بحذف الياء وكذا : « ج » من الصفحة التي قبلها .

(٥) يصف المدحوح بأخلم ، فإن لم ينفع الحلم في ردع المجرم هدده وأوعده ، فإن لم ينفع الوعيد والتهديد لجأ إلى عزيمته في استخدام القوة مع المجرم .

(٦) يضل ، ولا يجيب الطريق .

وملخص ما سبق في أنواع المضارع للثلاثة المعتلة الآخر :

أنها متفقة في حالي الرفع والجزم ، مختلفة في حالة النصب فقط . فجميعها يرفع بضمة مقدرة على آخره ، ويجزم بحذف حرف العلة الأصيل^(١) ، مع بقاء الحركة التي تناسبه ، لتدل عليه بعد حذفه ، (وهي الفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء)
أما في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء^(٢) .

• • •

(١) يشترط في حذف حرف العلة الذي يحذف أن يكون أصيلاً . (انظر السبب في « ب » من ص)

(٢) وبما سبق يقول ابن مالك :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلًا عُرِفَ
فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبًا مَا كِيدَعُو ، يَرِي
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحْدِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ نَقُصِّ حَكْمًا لَازِمًا
(انو = قدَر . أهد = أظهر) .

أي : يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون مخفياً بالألف ، أو الواو ، أو الياء . وتقدر على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم . وأظهر النصب في المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو بالياء ، كيرى ، مع تقدير الرفع فيها ، واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أمثالها .

زيادة وتفصيل :

(أ) هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوماً ؛ وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدرة على حرف العلة قبل مجيء الجازم^(١) . . . وهذه اللغة نذكرها مجرد العلم بها ؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة ، الواردة بها ، لا لتطبيقها اليوم في استعمالنا ، فإن هذا التطبيق غير مرغوب فيه الآن ؛ منعاً للشعيب والتشتيت .

(ب) عرفنا^(٢) أن المضارع المعتل الآخر يُحذف آخره عند الجزم . وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلاً في مكانه ، كالأمثلة السابقة ؛ فلا يكون مبدلاً من الهزمة . مثل : (يقرأ الرجل ، أى : يقرأ) . (يوضو وجهه على ؛ بمعنى : يمسح ويضئ . وأصله يَوضُوْهُ) ، ومثل : (يقرئ الضيف السلام ؛ بمعنى : يلقيه ، وأصله : يقرئ) ؛ فلو كان حرف العلة مبدلاً من الهزمة كالكلمات السالفة لكان خير ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهزمة المنقلبة ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ، في تلك الأمثلة وأشباهها ، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهزمة . ومن الأمثلة أيضاً : (« يَبْرَأ » المريض و « يَبْرُو » ، أى : يَشْفَى) ؛ وأصلهما : « يَبْرَأ » و « يَبْرُو » ؛ بالهمز فيهما . و (« يَبْرئ » الله المريض . أى : يَشْفِئهِ) ؛ وأصله ، يَبْرئُهُ . ومثل : (يملأ الساق الإناء ، أى : يملأ .) و (يمتلئ الإناء ، أى : يمتلئ) ، و (« يبطو » القطار ؛ أى : يَبْطُوْهُ) . . . فلا داعي للتفصيل الذي يقوله النحاة ، وملخصه : أن إبدال حرف العلة من الهزمة ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسي ، لسكون الهزمة بسببه . فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛

(١) وهذه اللغة ورد قول قيس بن زهير من بني عيس :

أَلَمْ يَلْتَمِمْكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
وقول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَذِراً
من هَجَوَ زَبَانَ لم تهجو ولم تَدْعُ
ويطك اللغة وردت القراءة في الآية الكريمة من سورة « طه » (فاغرب لهم طريقاً في البحر يَبْأُ لا تخفْ دَرَكاً ولا تخشى » حيث بقيت الألف في آخر الفعل : « يخشى » مع أنه مجزوم ؛ بسبب المنطف على المجزوم) . وكذا القراءة في الآية الأخرى المدونة في « د » من ص ٢٠٥ أما النص على هذه اللغة وأمثلةها فراجع متعدد ، منها : المعجم (ج ١ ص ٥٢ ، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر . ومنها : الجزء الأول من كتاب معاني القرآن ، للقرطبي ص ١٦١ .

(٢) في ص ١٨٢ - وما بعدها -

وهو: الجزم ؛ ومتى سكنت الهزمة ، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسياً ؛ فتقلب ألفاً أو واواً ، أو ياء ، على حسب تلك الحركة ، ولا تحذف هذه الحروف إذ لا داعي لحذفها ، بعد أن أدّى الجازم عمله ، وفي هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدر^(١) على الهزمة المنقلبة المنخفضة . . .

أما إن كان الإبدال من الهزمة قبل الجزم ، فهو إبدال شاذ ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضاً ، ويكون الفعل مجزوماً بسكون مقدر على الهزمة المنقلبة المنخفضة كسابقه ، ولا يحذف حرف العلة — مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهزمة ، ليؤثر فيها — لأن حرف العلة هذا عارض ، وليس أصيلاً ، ولا اعتداد بالعارض عندهم^(٢) :

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق ، لما بينوه ؛ وأن الثانية فيها خلاف ، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضاً .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائماً ، لنستريح من تعدد الآراء ، واختلاف الحجج ، من غير أثر واضح ؟ . هذا هو الأفضل .

(ح) سبق^(٣) أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها . والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها . ومن الجائز حذفها لغير جازم ، قصداً للتخفيف ، أو مراعاة الفواصل ، ونحوها ؛ تبعاً لبعض القبائل العربية ، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف^(٤) ، والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم . وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع ، جاء القرآن الكريم ، قال الله تعالى^(٥) : « قالوا يا أبانا ما ننسئ . هذه بضاعتنا ردت إلينا » . وقال تعالى^(٦) : « ذلك ما كننا ننبئ » ، فأرشدنا على آثارهما قصصاً .

(١) وإنما كان السكون مقدراً لأنه على الهزمة وهي منخفضة ، فهو مختلف معها ، ويكون ظاهراً حين تظهر ، ولا يصح أن يكون مقدراً على الألف ، أو الياء ؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله ، واستوفى حقه ، كما أوضحنا .

(٢) راجع الصبان آخر باب : « العرب والمبنى » عند الكلام على المضارع المعتل .

(٣) في رقم ٣ من ص ١٨٣ . (٤) في سورة يوسف .

(٥) أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضاً مثل : « أكرموني » ، وأهانني . في قوله تعالى في سورة الفجر : (قلنا الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمته وتنصه فيقول ربي أكرمني . وأما إذا ما ابتلاه فقد ر عليه ربه فيقول ربي أهانني) أي : أكرمني وأهانني . ومثل قوله تعالى في سورة التكهوت (فإني فاعبدني) أي : فاعبدني . وأما حذف هذه الياء إذا كانت « مضافاً إليه » فتجىء له إشارة في هامش ص ٢٠١ — ويحیی البيان الشامل في باب : المضاف إلى ياء المتكلم — ج — (٦) في سورة الكهف .

الإسم المغرب المعتل الآخر

من الأسماء المغربية^(١) :

١ - نوعٌ صحيحُ الآخر ، مثل : ، صالح ، سعاد ، جبل ، شجرة ، قمر ، سماء . . . وهذا النوع يعرب في أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره ؛ تقول : صالحٌ محسنٌ ، وإن صالحاً محسن ، وجذا الإحسان من صالح . . . وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التي شرحناها في المسائل المختلفة السابقة .

ب - ومنها نوعٌ معتل الآخر ، جارٍ مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو ، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : ظبئى - دلكو - مرمى - متغزو . . .

وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر ؛ فهو شبيه به في الحكم . ومن هذا الشبيه أيضاً المخنوم بياء مشددة للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم ؛ ومن الأمثلة : عبقرى - كرسى - شافعى . . . ، فخرج ما كانت إحدى ياءيه للمتكلم ، نحو : خليلتى - صاحبتى - بنى - كاتبى^(٢) . -

ج - ومنها نوع معتل الآخر^(٣) لا يشبه الصحيح ؛ ومن أمثله (الرضا ، العلاء ،

(١) أما غير المبررة فلا دخل لها في هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية ، كما هو معروف ؛ لأن المبنى لاكتفٍ علامة آخره . . . وهذا عند النحاة . ويخالفهم القراء وبعض القرويين في هذا على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨

(٢) كما في ج ٤ ص ١٤٥ م ١٤١ - وذكرنا هناك أنه يسمى : «الملحق بالمعتل الآخر» وله حكم خاص موضح في باب المضاف لياء المتكلم ج ٣ .

(٣) أى : في آخره حرف من حروف الة الثلاثة ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء . وقد يكتفى النحاة بتسميته : «المعتل» فقط ؛ لأن المعتل في اصطلاحهم هو : «معتل الآخر» (وهو ما كان حرفه الأصل الأخير حرف علة) سواء أكان اسماً ، أم فعلاً . أما الصرفيون فقد جرى اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حرفيه الأصلية حرف علة ؛ سواء أكان حرف الة في الأول ، أم في الوسط ، أم في الآخر ، أم في أكثر من موضع . وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل . ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها ، وحكم معين في علم : «الصرف» . ولم يطلق النحاة ولا الصرفيون اسماً

المهدي ، الحيمي . . .) وأيضاً (الهادي ، الداعي ، المنادي ، المرتجي . . .)
وأيضاً (أدكو^(١) طوكيو^(٢) ، سمندو^(٣) ، قسندو^(٤) . . .) .

وهذا النوع . المعتل الآخر الذي لا يشبه الصحيح ثلاثة أقسام على حسب
حرف العلة الذي في آخره :

أولاً : المقصور^(٥) وهو : (الاسم المعرب الذي في آخره ألف^(٦) لازمة^(٧)) .

المعتل على شيء من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون مبتدأً ؛ مثل : إل ، عل ، في . . . والسبب
في ذلك أن كلامهم في المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحده - إنما هو من ناحية الإعراب . وما يتصل
به ، وهي ناحية لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا - في ص ٧٦ - عل أنه لا مانع
من تسمية الحرف الذي فيه حرف علة « بالمعتل » . ولكن لا يصح تسميته بالمقصور ، ولا بالمقصود ،
ولا بالأسماء الأخرى الخاصة التي أطلقها النحاة أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال ؛ (كالمثال ،
والأجوف ، والنقص . . إلخ) لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال
وسمها .

ومن المقرر أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة ، وبدء ، ولين ؛
نحو : مساعد ، وسعد ، وسعيد . وإن كان ساكناً بعد حركة لاتناسبه فهو حرف علة ولين معاً ، نحو :
جوهراً ، وزين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ مثل : حور ، وهيف . . . (راجع المختصر
ج ٢ في باب الترغيم والإعلال بالنقل) . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، وبدء ، ولين .

ويتردد في كلام النحاة : « الحرف المسعمل » يريدون به الحرف الذي يخضع لأحكام الإعلال ،
وتجوز عليه ضوابطه ، - كقلب الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ؛ كقولهم في بنى : بناء ، و . . - فإن
لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط ؛ كالفعل الماضي : حور ، أو : هيف . .
وسيجيء إشارة لهذا في ج ٢ هامش ص ٨٦ م ٦٧ .

(١) اسم بحيرة ، وبلد مصري على الساحل الشمالي ، قرب الإسكندرية .

(٢) حاضرة بلاد اليابان .

(٣) اسم طائر ، واسم حصن في (بلغراد) .

(٤) اسم طائر .

(٥) مما يلاحظ : أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معرباً . بخلاف
الفنوين والقراء ، فإنهما يطلقونهما على المعرب والمبني ، ولذا يقولون في : (أول ولولاه ، اسمي إشارة) إن
الأول مقصور ، والثاني ممدود ، مع أن اليمين مبنيان . فالاسطلاح يختلف عند الفريسيين .

- كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٨٧ ، وكما سيجيء في باب اسم الإشارة ، - رقم ١ من هامش
ص (٣٢٤) وفي رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ - .

(٦) وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائماً ؛ كشأن جميع الألفات . فإن جاء بعدها تاء التثنية
مثل : فتاة ، وبارة . . و . زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على البناء - كما في : « و »
من ص ١٩٠ - وسيجيء البيان والإيضاح في الباب الخاص به من الجزء الرابع ، ص ٥٥٨ م ١٧١ ص ٥٦٩
(٧) لا تقارقه في حالة من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجزم ، إلا إذا وجدت
علة صرفية تقضي بحذفها ؛ فتحذف لفظاً ، ولكنها تعتبر موجودة تقديراً ؛ لأن الحذف لعله كالتأنيث ؛
وذلك كحذفها عند التنوين في مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجودة تقديراً . وهذا معنى قولهم :
إن ألف المقصور موجودة دائماً ، إما لفظاً وإما تقديراً . وعند الوقف يحذف التنوين - في الشائع - ، فترجع
الألف ، ويكون الإعراب مقدراً عليها . وهذا هو الشائع في الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير -

وحكمه : أن يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة على الألف . ومن أمثله : « إن الهدى هدى الله » . « اتبّع سبيل الهدى » . فكلمة : « الهدى » الأولى ، اسم « إن » ، منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، وكلمة : « هدى » الثانية خبر « إن » ، مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أيضاً . وكلمة : « الهدى » الثالثة مضاف إليه ، مجرورة بكسرة مقدرة على الألف ^(١) .

ومن أمثله : رضا الله أسمى الغايات . إن رضا الناس غاية لا تدرك ، احرص على رضا الله فكلمة : « رضا » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدرة على الألف وهكذا كل الأسماء المقصورة ^(٢) .

وليس من المقصور ما يأتي ، لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

(أ) الأفعال المختومة بألف لازمة ، مثل : دعا ، سعى ، يخشى ، ارتقى . وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة . (ويراد بهذه التسمية هنا : أنها معتلة الآخر) .

(ب) الحروف المختومة بألف لازمة ، مثل : إلّى ، على . . . لأن هذه كذلك ، ليست أسماء .

- وإذا كانت الألف لا تفارقه ، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقاً ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنياً ؟
تقدم جواب هذا في « د » من ص ٩٩ .

وقلنا في « ب » من ص ١٠٦ (وسيجيء أيضاً في ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم) أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم : فيقول في كلمة : « هدى » عند الإضافة لياء المتكلم : هدى خبر الوسائل للسعادة . وفي هذه الصورة يكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، فهو ما ناب عنه حرف عن حركة . ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأي .

(١) وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفاً ؛ تبعاً لقواعد الإملاء التي تقضى بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء ، وإن كان أصلها واواً تكتب ألفاً ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها . أما التي تزيد على ثلاثة فلها تكتب ياء دائماً . وسواء أكتب ألف للمقصور ياء أم ألفاً - فلها في جميع أحوالها تسمى : « ألفاً » ، مادام قبلها فتحة . وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف .

ولكثيرين رأي آخر يميز كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسور . . . ولا نعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب .. ولكن الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة ، في حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير . وهذا من أغصان خصائص المجمع اللغوي ؛ لأنه - في هذه الناحية - يمثل الهيئات العلمية القوية مجمعة ، والبلاد العربية كلها .

(٢) مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف - مثل موسى - على اعتباره ممنوعاً من الصرف - فلها تخضع لأحكام المنع المختلفة . ومنها الجرب بالفتحة المقدرة بدلا من الكسرة المقدرة ، إن لم يكن هناك مانع ..

(ح) الأسماء المبنية المختومة بهذه الألف ، مثل : « ذا » و « تا » من أسماء الإشارة . ومثل : « إذا » الظرفية ، و « ما » الموصولة ، وغيرها من الأسماء المبنية .
(د) الأسماء المعربة التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : « أدكو » - « طوكيو » - « الهادي » - « العالي » ، لأنها ليست معتلة الآخر بالألف .

(هـ) المثني في حالة الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء الستة في حالة النصب ، مثل : رأيت أباك ، لأن الألف فيهما غير لازمة ، إذ تنغير وتجيء مكانها الياء مع المثني في حالة نصبه وجره ، مثل : أكرمت والديني ، وأصغيت إلى والديني . وتجيء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ، مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك .

(و) أشرنا^(١) إلى أن « المقصور » إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة ، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصوراً لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة . ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث ، إذ تكون « التاء » هي خاتمة أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة ، ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تأنيثه ، وتحذف عند جمعه . ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور^(٢) .

ويجب التنبيه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السالفة والهاء الواقعة خسيراً بعد ألف المقصور في مثل : « من أطاع هواه أعطى العذوة مناه » فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً ، وما قبلها مستقل بإعرابه بحركات مقدرة على الألف التي هي نهاية الاسم المقصور .

• • •

ثانيها : المنقوص ، وهو : (الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة^(٣) ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : العالي ، المرتقي ، المستعلى .) .

(١) في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم « ا » ص ١٦٨ .

(٢) مما سبق ، يبان في الباب الخامس بشية المقصور وجسمه في الجزء الرابع ، م ١٧١ ص ٩٦ .

(٣) إذا حذفت الياء لمة صرفية كالتنوين ، أو علة أخرى ، فهي في حكم الموصولة ؛ مثل : هذا داعٍ للغير . ويكون الإعراب على هذه الياء المقدرة .

ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات ؟ سبق جواب هذا في « د » من ص ٩٩ .

وحكمه : أن يرفع بضمة مقدرة على الياء في حالة الرفع ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء في حالة النصب^(١) ويجر بكسرة مقدرة^(٢) عليها في حالة الجر ، مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه - إن الخلق العالى سلاح لصاحبه - تمسك بالخلق العالى . فكلمة : « العالى » في الأمثلة الثلاثة نعت (صفة) . ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمة مقدرة ، ومنصوب في المثال الثانى بالفتحة الظاهرة ، ويجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدرة . ومثله : الباقي للمرء عمله الصالح - إن الباقي^(٣) للمرء عمله الصالح - حافظ على الباقي من مآثر قومك . فكلمة : « الباقي » في المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة ، وهى في المثال الثانى اسم « إن » منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى في الثالث مجرورة بكسرة مقدرة ، وهكذا . فالمنقوص يرفع ويجر بحركة^(٤) مقدرة على الياء ؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، - كما رأينا .

والمنقوص الذى تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير منون - (لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل^(٥) ، أو تثنيته ، أو جمعه جمع مؤنث سالم ...)^(٦) - فإن كان منوناً لخلوه مما يمنع التنوين : وجب - فى رأى فى الشائع - حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمة والكسرة عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حالة النصب ؛ (نحو : خير ما يُحمد به المرء خلقُ عالٍ - إن خلقاً عالياً يتحلّى به المرء خير له من الثروة والجاه - لا يحرص العاقل على شيء قَدَرَ حرصه على خلقِ عالٍ يشتهر به) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين ، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما حذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : (عالٍ) فى الرفع ،

- (١) وفى بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدرة حتا إن كانت الياء فى آخر الصدر المضاف إل المعجز فى المركب المزجى طبقاً للبيان المفيد الآتى فى « أ » من ص ١٩٦
- (٢) لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعاً وجرّاً وطبقاً لما سيجىء فى البيان الذى فى ص ١٩٧
- (٣) ومثل قول الشاعر : إن اليا لى لم تحسن إلى أحد إلا أسأت إليه بعد إحسان
- (٤) فإن كان ممنوعاً من الصرف ؛ مثل ليالٍ - بواقٍ ... جرى عليه حكم المنوع من الصرف كما شرحناه فى ص ٣٨ وهامش ٣٩
- وإذا كان المنقوص ممنوعاً من الصرف ومضى به ؛ مثل : جوارى ، وقواضٍ ، علمين مؤنثين - فلا تقدر للكسرة على الرأى المشهور ، وإنما يجر بالفتحة ، لكن تظهر الفتحة لفتحها فى حد ذاتها ، أم تقدر لئلا يتأخر عن الكسرة الثقيلة ؟ رأيان أشهرهما الثانى .
- (٥) بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرن « بأل » رفعاً وجرّاً - طبقاً لما سيجىء فى ص ١٩٧ -
- (٦) سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتثنية المنقوص وجمعه .

و (عاليين) ^(١) في الجهر ، استعملت الضمة والكسرة على الياء ، فحذفنا ، فالتقى ساكتان ، الياء والتنوين ، حذفنا الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمة : عال ، في حالتي الرفع والجهر — كما سلف — . ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع كلمتا : « مدّن ومُقنّص » في قول الشاعر بمدح كرمياً :
 فهو مدّن للجود — وهو بغيّض — وهو مُقنّص للمال ، وهو حبيبٌ
 « ملاحظة » : إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها (مثل : شَج) فإنها ترجع أولاً ترجع في الثانية وفي جمع المؤنث السالم طبقاً للضابط الذي سبق ^(٢) .

وليس من المنقوص ما يأتي ، لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

(أ) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمة ، مثل يَنْتَوِي محمد التنقل ، ويمجى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء ؛ مثل : في .
 (ب) الاسم الذي في آخره ياء لازمة ولكنها مشددة ؛ مثل : كرمى ^(٣) .

(ج) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى : مثل : الذي ، التي ... ذى (اسم إشارة) .

(د) الاسم المعرب الذي آخره ياء تلازمه في بعض حالاته ، ولكنها ليست ملازمة له في كل حالاته ؛ كالأسماء الستة في حالة جرّها بالياء ؛ مثل : ألم أحسن إلى أخيك ؟ وكذلك المثني وجمع المذكر السالم في حالة نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدَيْنِ ، واعتنِ بالوالدَيْنِ ، وصافح الزائرينِ ، وأسرع إلى الزائرينِ ؛ فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعاً ، والألف نصباً . كما أن الياء في المثني وجمع المذكر السالم تتغير ، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثني ، والواو في حالة رفع جمع المذكر ...

(هـ) الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة ، ولكن ليس قبلها كسرة ؛ مثل : ظبئى وكرمى ؛ فالياء في الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفي الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة ^(٣) .

(١) هذه النون هي رمز التنوين طبقاً لبيان الذي سبق في ص ٢٦ .

(٢) في آخر رقم ٥ من هامش ص ١١١ وفي ح ١ من ص ١٣٥ .

(٣ و ٣) فكلية كرمى وأشباهاها — ليست من المنقوص لمائدين ، لا مانع واحدها : عدم سكون الياء لزوماً ، وعدم كسرها قبلها .

ثالثها : الاسم العرب الذى آخره الحقيقى واو ساكنة لازمة قبلها ضمة . وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصيلة ؛ ولم يُسمع عن العرب ، إلا فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : « سَمَنْدُوكٌ » (١) ، « قَمَنْدُوكٌ » (٢) ، لكن لا مانع من نسبة بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء غثومة بتلك الواو ؛ كسمية شخص أَرِسْطُوكُ ، أو (خُوفُوكُ ، أو : سِنْفِرُوكُ) (٣) ، أو : بدعُوكُ ، أو : يسمُوكُ ، ونسمة بلد : (أدُفُوكُ ، أو أدُكُوكُ) (٤) ، أَرِكُنُوكُ (٥) ، طوكيُوكُ (٦) ، كُنْغُوكُ (٧) .

ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادراً فى استعمال العرب ، أهمله النحاة ، فلم يضعوا له اسماً ، ولا حُكْماً — فيما نعرف (٨) . . . — ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره فى جميع حالاته ، بغير تنوين (٩) ؛ فيرفع بالضممة المقدرة على الواو ، وينصب بالفتحة المقدرة عليها ، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسرة (١٠) ، تقول : كان « سِنْفِرُوكُ » ملكاً

(٢٤١) سبق شرحهما فى هامش ص ١٨٨ — رقم ٤٥٣ — ومنها : هِنْدُوكُ ، كما جاء فى الجمع — اسم بلد .

(٣) « خوفُوكُ » اسم فرعون من فراعنة مصر فى الدولة الأولى القديمة ، وهو باني هرم الجيزة الأكبر . و « سنفرو » اسم فرعون آخر .

(٤) بلدان ، أولاهما بصعيد مصر ، والأخرى بالساحل الشمالى — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٠ .

(٥) اسم واحة على الحدود المصرية الليبية .

(٦) اسم حاضرة اليابان — .

(٧) إقليم بوسط إفريقيا .

(٨) لم أجد له اسماً ولا حكماً فيما لدى من المراجع المختلفة ، إلا ما ذكره بعض النحاة ، كالصبيان فى آخر باب المستخرج من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء المنوطة من الصرف ، فإنه قال ما نصه :

(«لوسميت بالفعل ينزوك و يدعوك ، ووجعت بالواو الياء ، أجريته بجري جوار» وتقول فى النسب : رأيت يدعى وينزى . قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو الياء ما ثبت من أن الأسماء المتكسرة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بالفعل : «يرم» من : «لم يرم» ودبت إليه ما حذف منه ؛ وسمته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والفتون لمعوض ، ورأيت يرمى .

(«وإذا سميت بالفعل : « يفز » من : « لم يفز » قلت : هذا يفز ، ومررت بيفز ، ورأيت يفزى . إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار» (١١) .

وفى هذا الكلام — فوق ما فيه من تخيل بعيد — ما يستدعى التوقف والتأمل ، (كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م ١٤٥) لأن الأخذ به يؤدي إلى تغيير صورة العلم تغييراً يقع فى البس والإيهام . ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملاته .

(١٠، ٩) لأن الاسم فى هذه الحالة يكون علماً أصحياً ، فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر . كالإضافة ، أو : آل .

مصرياً قديماً ، إن «سفر» أحد الفراعين ، هل عرفت شيئاً عن سفره ؟ .
وهذا الحكم يسرى على الكلمات القليلة التي أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسرى
على الأسماء التي لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها^(١) .
وبناء على هذا الرأي لا يصح إظهار الحركات الإعرابية على الواو ؛ لأن ظهورها
يؤدى إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدى إلى اللبس^(٢) .

وليس من النوع الثالث ما يأتي :

(أ) الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه
ليست أسماء ،

(ب) الاسم الذى ليس معرباً ، مثل : ذو ، بمعنى الذى (نحو :
جاء ذوقام)^(٣) . . .

(ج) الاسم المعرب الذى آخره واو ، لكنها ليست فى الآخر الحقيقى بل
فى الآخر العارض ؛ مثل : يا «ثمو» و يا «محسو» فى ترخيم كلمتى : «عمود»
و «عمود» حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقى هو الدال ، لا الواو .

(د) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست ساكنة ، مثل :
هو ، أو ليست دائمة ثابتة ؛ كالأسماء الخمسة فى حالة الرفع ، مثل : سعد
أخوك^(٤) . . . فإن هذه الواو تتغير فى حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛
كما تتغير فى حالة الجر وتحل محلها الباء .

(١٠١) وقد رأيت ما يقوى هذا الحكم من كلام «المصنف» شارح ديوان «المتنبى» حيث جاء
فى القصيدة التى مطلعها :

« لهذا اليوم بعد غد أريجُ ونار فى العدو لها أجيجُ »
عند البيت :

فإن يُقدم فقد زُرنا «سَمَنَّاو» وإن يُحجم فموعده الخليج

ما نصه : (قال ابن جنى سألت المتنبى : لم لم تعرب سمندو ؟ - يريد : لم لم تظهر الفتحة على الواو فى آخر
كلمة : سمندو ؟ فقال : لو أعربتُها لم تعرف) .

فسبح ابن جنى الجواب ولم يعلق عليه ، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع .

(هذا وسيجيء حكمه عند إضافته لياه المتكلم فى الباب الخاص بهذا - ج ٢ ص ١٤٣ م ٦٩ -
كما سيجيء حكمه عند تنقيته وجمعه فى الباب الخاص بذلك ، ج ٤ ص ١٧١ م ٥٦٦ -)

(٢) أما «ذو» التى من الأسماء الستة فالواو فى آخرها غير لازمة ، وأيضاً ليست أصلية .

(٣) وظلها واو جمع المذكر السالم المضاف ؛ مثل : جاء عالمو الخمسة ؛ فإن هذه الواو تتغير ،
ويحل محلها الباء نصباً وجرأ . هذا إلى شيء آخر ، هو : أن الواو فى الأسماء الستة وفى جميع المذكر طارئة فهى
خارجة عن صيغة الكلمة ، وهذا يبعدها من النوع الثالث .

(٥) الاسم المعرب الذي آخره واو لازمة ، ولكن ليس قبلها ضمة ؛ مثل : حُلُو ، خَطُو ، صَحُو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح ^(١) في إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ^(٢) .

« ملاحظة » سيجىء فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ باب خاص بطريقة تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود ، وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم .

• • •

(١) سبق تعريفه وحكمه فى ص ١٨٧ .

(٢) وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك .

وسمَّ مُعْتَمِلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَفَى مُكَارِمًا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ؛ وَهُوَ الَّذِي قَدْ « قُصِرَا »
وَالثَّانِ « مَنْقُوصٌ » ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى ، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا^(١) أن المنقوص تقدر على آخره الضمة ، والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ مثل : أجيبت داعي الحق . لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي^(٢) ، فإنه قد يحوز - عند بعض القبائل - في هذا الصدر أن يُعَرَّب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده (وهو : المَعْجُزُ) مضافاً إليه ، ممنوعاً من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه . وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص - في الأشهر^(٣) عندهم - ومن أمثلته : عرفتُ « داعي سلتكم » ، أو : « معدي كريب » ، أو « صافي هناء » (أسماء أشخاص) ودخلت « سواقي خيل » ، أو : « مرايبي سفر » أو : « قالي قلا » (أسماء بلاد) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب . وهذا هو نوع المنقوص الذي لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه^(٤) . . . ومع أن هذا هو المشهور - قديماً في تلك اللغة - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة ؛ لأن ترك الياء في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحيرة والإيهام بغير داع ، فالخير ألا نعربه إعراب المتضامين ، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور في المركب المزجي ؛ بأن يكون الإعراب على آخر المعجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله فلا نعربه إعراب المضاف إليه ؛ لأن قصر الإعراب على آخر المعجز وحده ، هو الذي يدل على أن اللفظ مركب مزجي .

ومن العرب من يميز فتح هذه الياء كغيرها من ياء المنقوص ، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائماً في كل الصور . ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعي القوية التي نرددها ، والتي نردفها بأننا حين نذكر آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها ، - فالحكاية اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوي .

(١) في ص ١٩١ .

(٢) تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به بدون في باب « العلم » ، وسيأتي ص ٣٠٠ و ٣١١ و ٣١٢ وما بعدها .

(٣) ويحسن في هذه الحالة كتابة الصدر منفصلاً عن المعجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالاً على الإضافة ، ووجهها إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فنحن حقهما أنها لا يتصلان في الكتابة بخلاف حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمتلة شيء واحد ؛ ولذا يتصلان كتابة في القالب (انظر ص ٣٠٠ و ٣١٤) .

(٤) سيجيء البيان أيضاً في ص ٣١٤ وفي ج ٤ ص ١٧٦ م ١٤٧ .

وقد^(١) أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من «المتنقص» المقرد، المقترن بالياء في حالتي الرفع والجر؛ وبلغتهم جاء القرآن الكريم؛ مثل كلمة: «الباد» في قوله تعالى في سورة الحج: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً، الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادُ...»، أي: البادى... ومثل «بالوَاد» في قوله تعالى في سورة الفجر: «وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ...»، أي: بالوادي. ومثل: «المتعال» في قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الْكَبِيرُ المتعال) أي: المتعال.

وإذا ختم صدر المركب المزجي بواو، وأريد إضافة الصدر إلى المعجز - اتباعاً للرأى السالف - فإن الحركات كلها تقدر على الواو؛ مثل: «نَهَرُوْهُنَدُ»^(٢) و«مَجْدُوْهُمُلُوكُ»^(٣)...، والحكمة في عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية؛ ليبقى دالاً على صاحبه، دلالة العلم، لا دلالة المضاف والمضاف إليه. لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط. ولم أر من يجيز الإعراب على آخر المعجز وحده، مع ترك الصدر على حاله، ولا من عرض حكماً لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا^(٤) - لكن حملة على نظيره المركب المزجي المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا، بل يجعله أفضل؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجي، مضاف؛ فلا يقع فيه لبس.

(ب) إذا أضيفت كلمة «لدى»^(٥) للضمير فإن ألفها تقلب ياء، مثل: «زَادَ الْخَيْرَ لَدَيْكَ»، فكلمة: «لدى» ظرف منصوب بفتحة مقدرة. لكن أهذه الفتحة مقدرة^(٦) على الياء الظاهرة، أم مقدرة على الألف التي كانت في الأصل، وانقلبت ياء؟ يفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التي صارت ياء، وذلك لسببين:

أولهما: أن الألف هي الأصل، فلها الاعتبار الأول.

ثانيهما: أن الياء في آخر المربعات تظهر عليها الفتحة في الأغلب، فإذا

(١) في ص ١٩١.

(٢) نهر: علم زيم هندي وطني في مصرنا وقد تولي رئاسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده.

(٣) اسم أمير فارسي. (٤) في ص ١٩٣، فنوع الثالث.

(٥) هي ظرف مكان معرب، بمعنى: عند. وتفصيل الكلام عليها في «باب الظروف» ج ٢ ص

٣٢٥ م ٧٩ وج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤.

(٦) منع من ظهورها السكون الذي جاء للتخفيف. أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف التي انقلبت ياء.

جعلنا الفتحة مقدرة على الألف ، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة ، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفاً للأهم الأغلب ، وهو ظهور الفتحة مباشرة على الياء^(١).

...

مواضع الإعراب التقديرى

(ح) فهمنا من المسائل السابقة^(٢) ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر (أى : التقديرى) ، فى الأسماء والأفعال المضارعة . وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة — لا بد أن نلاحظ فى التوابع ، فيكون التابع مماثلاً فى علامة إعرابه للشبوع^(٣).

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر^(٤) ، وفى الاسم المعتل الآخر^(٥) ، لهذا كان من المستحسن أن نجتمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر^(٦) (التقديرى) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها .

فن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات (الأصلية أو الفرعية^(٧)) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النابتة عن الحركات الأصلية . (فالحروف تقدر كالحركات) . وإليك البيان :

أولاً : أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية :

١ — تقدر الحركات الثلاث (أى : الضمة ، والفتحة ، والكسرة) على آخر الاسم المقصور ، — مثل المصطفى — فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ،

(١) وهذا من فلسفة النحاة . ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ، بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجة بنا إلى التشدد . (٢) فى ص ٧٢ و ٨٤ وما بعدها .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٢ ؛ ففيه الإشارة لهذا . وفى ص ٨٤ بيان آخر لفائدة الإعراب التقديرى والحل . (٤) ص ١٨٢ (٥) ص ١٨٧

(٦) وهو غير الإعراب المحل الذى سبق بهانه فى : « ١ » من ص ٨٤ والذى سيجيء له إشارة فى ص ٣١٤ وأيضاً فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ .

(٧) كالفتحة المقدرة النابتة عن الكسرة فى المنوع من الصرف ، مثل قبلت النصح من هدى (اسم امرأة) .

والجر^(١)، - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو^(٢).

٢ - تُقدّر حركتان فقط هما : الضمة ، والكسرة ، على آخر الاسم المنقوص في حالة الرفع والجر^(٣).

٣ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمد^٤ . رأيت محمد^(٥) ، قصدت إلى محمد^٦ (بإعراب « محمد^٧ » مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، بحركة مقدرة . منع من ظهورها السكون العارض للوقف) . ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعاً ، ونصباً ، مثل : على يأكل^٨ ، على لن يأكل^٩ ، : فالفعل (يأكل^{١٠}) مرفوع ، أو منصوب ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف^(١١) . ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول في إعراب « محمد^{١٢} » إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركة الأصلية ، وضبط بالسكون للوقف ، وكذلك نقول في المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركة الأصلية ، والسكون للوقف . ومثل هذا نقوله في بقية المواضع الآتية :

٤ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا كان مما يدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية ؛ مثال ذلك في الاسم قراءة من قرأ : « وقتل داوود^{١٣} جالوت^{١٤} » بإدغام الدال في الجيم ؛ ومثاله في الفعل : يكتب بكر ، بإدغام الباءين في بعض اللغات . ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : « داود^{١٥} » ، و « يكتب^{١٦} » مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام .

٥ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف^(١٧) : كتسكين الحروف الآتية في الكلام ، نره ونظمه ، وفي

(١) كما سبق في ص ١٨٨ . (٢) كما سبق في ص ١٩٣ .

(٣) كما سبق في ص ١٩١ أما الفتحة فتظهر في حالة نصبه .

(٤) عند الوقف في حالة النصب - فقط - يقلب التنوين ألفاً ، وهو المشهور ، فيكون منصوباً بفتحة ظاهرة على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفاً مثل : أكرمت محمداً . أما على اللفظة التي تقف بحذف التنوين مطلقاً فتكتب « محمد^{١٧} » يسكون الدال .

(٥) يكون هذا السكون أيضاً في الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركاً وسكن الوقف ، مثل محمد قام . . . إلى أين . . . بل إنه يوجد في الحروف المتحركة الآخر . مثل . « منذ^{١٨} » ؛ باعتبارها حرف جر ، فتقول : منذ^{١٩} .

(٦) الأصل في ذلك أن الكلمة الواحدة - أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، كالكلمة التي بعدها الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة ، (نحو : عشق ، وفخيز ، وإيط . . .) أو أكثر ، - أن تكون الوافي - أي

بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهزرة المكسورة في قوله تعالى : « فخرّبوا إلى
إلى بارئكم » . وسكنت التاء المضمومة في قوله تعالى : « وبعولتهن أحق بربّهن » .
وسكنت السين المضمومة في قوله تعالى : « قالت لهم ربّهم » .
وسكنت الهزرة المكسورة في آخر كلمة السبيء من قوله تعالى في المشركين :
« فلما جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً » ، استكباراً في الأرض ومكراً السيء ،
ولا يتحقق المكر السيء إلا بأهله .

وسكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
أهلها » . وكذلك سكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « وما بشركم أنها إذا
جاءت لا يؤمنون » . ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة
وأشباهاها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسكنت
للتخفيف^(١) . . .

٦ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا
أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها ماثلة لحركة الحرف الذي يليه بعده ، كقراءة من
قرأ : « الحمد لله رب العالمين » ، بكسر الدال ، تبعاً لحركة اللام التي جاءت
بعدها ، وتسمى هذه الحركة : « الإتياع للآحق » ؛ لأننا أتبعنا السابق للآحق
فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق . وهذا النوع من الإتياع يختلف اختلافاً
واسعاً عن الإتياع الذي سبق في « ٥ » ص ٥٩ وعن الإتياع الذي يكون في التوابع
الأصلية الأربعة (النعت - التوكيد - العطف - البديل) .

٧ - تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي^(٢) من غير تغيير في حالة
من أحواله ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، كالعلم المركب تركيب إسناد ؛ مثل : « ففتح »

« جاز تسكين الحرف الثاني المتحرك تخفيفاً . أما التخفيف الذي الوقف فيكون في آخر الكلمة - كما تقدم - وقد
يجرى التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت في كلمتين ؛ بعض منها في آخر كلمة سابقة وبعض آخر
في أول التي تليها ؛ كالذي في كلمة : « السبيء » ويأمر ، ويشعر . . . من الآيات . وهذا يسمى :
« التخفيف مع الوصل على رية الوقف » ومن أمثله أيضاً الآية التي في « ٥ » ص ٢٠٥ (ولذا إشارة في الجمع
ج ١ ص ٥٤ ، وفي الجزء الأول من الخضرى والصبيان ؛ آخر باب : « المغرب » والمبني . أما البيان والتفصيل
في ص ٦ ج ٥ من كتاب : « إرشاد الأريب » إلى معرفة الأديب ، لياقوت الروى ، طبعة مرجليوث) .

(١) فهذا سكون عارض يختلف اختلافاً أساسياً عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذي
يجلبه الجازم - كما سيجيء - في موضعه من جزء ٤ م ١٤٨ ص ٢١٢ باب « إعراب الفعل » .

(٢) الذي نريد أن نحاكمي نطقه في صورته الأصلية التي جاءت عليها أولاً . ومن صور الحكايات في
غير العلم ما سبق في « ٥ » ص ٣٠ .

الله ، « نصر الله » ، « على شاعر » (وكل هذه أعلام أشخاص) . تقول : جاء « فتح الله » - شاهدت « فتح الله » - ذهبت إلى « فتح الله » ؛ فتبقى حركة الكلمتين كما هي في الأصل ، مع إعرابها معاً في الحالة الأولى فاعلاً مرفوعاً بضممة مقدرة للحكاية ، وهي غير هذه الضمة الظاهرة . . . وإعرابها في الحالة الثانية مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها ضمة الحكاية ، وفي الحالة الثالثة مجروراً ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، وكذا البقية .

٨ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم^(١) ،

(١) للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل (في ج ٢ ص ١٦٦ م ٩٧) ونكتن هنا بالإشارة إلى أن الإضافة إلى ياء المتكلم تمثل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم ، كما تمثل الإضافة المقدرة إليها ، ويريدون بالظاهرة : (ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة ، وغير متقلبة حرفاً آخر) ؛ مثل كتابي صاحبي . ويريدون بالمقدرة إليها إحدى الحالات الآتية :

(أ) ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسرة قبلها ؛ مثل : يارب ساعد ، وأصلها : يارب .

(ب) ما كانت فيها الياء محذوفة ، ولكن صُورَض عنها تاء للتأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر ؛ مثل : يا أبت (أي : يا أبي) فكلمة : « أب » من « أبت » منادى منصوب ؛ لأنه مضاف لياء المحذوفة التي عوض عنها تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛ ولهذا كانت كلمة « أب » منصوبة ، ولكن بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها . ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق . ولكن من الممكن الاختصار فنقول : إنها منصوبة بفتحة ظاهرة .

(ج) ما كانت فيها الياء منقلبة ألفاً ، مثل : يا « صاحباً » لا ترك زيادتي . فكلمة « صاحب » منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ؛ ومن التيسير أن نقول : منصوب بالفتحة الظاهرة .

ملاحظة : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم . بشرط ألا يكون مفتوحاً ، ولا جمع مذكر سالم ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً . فإن كان مفتوحاً وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحة بمد ألف التثنية الساكنة : نحو : جاء صاحبي .

وإن كان مفتوحاً وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية ، ومفتوحة ، نحو رأيت صاحبي (وأصلها - كما سبق - صاحبين لي ، حذف النون واللام للإضافة ، أو حذف النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منها) .

وإن كان جمع مذكر فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ، ولكنها تنقلب ياء ، وتدمج الياءان ، مع كسر ما قبلها ، فتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبي ، (وأصله : صاحبين لي . حذف النون واللام للإضافة ، أو حذف النون للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق - نصارت : « صاحبي » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت -

مثل : هذا كتابي ، قرأت كتابي ، وانضعت بكتابي . فكلمة : « كتاب » الأولى خبر مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم . « كتاب » مضاف ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثانية . مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثالثة مجرورة بالياء ، وعلامة جرهما كسرة مقدرة منع من ظهورها للكسرة الظاهرة ، التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و ياء المتكلم مضاف إليه . . .

وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة ، وإنما هي الكسرة الظاهرة ، وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعي للتعقيد والإعانات والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده .

ولا كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفاً أحياناً ، فنقول ، في : « يا « صاحبي » ؛ و « يا « صديق » : « يا « صاحباً ، و « يا « صديقاً » . . . كانت كلمة : « صاحب » و « صديق » نادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، التي أصلها ياء المتكلم ، « صاحب » ، و « صديق » ؛ مضاف و ياء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة « صاحب »

« الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ؛ فصارت صاحبي* . ويكون مرفوعاً بالواو التي قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوباً أو مجروراً فإن ياء تدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، وقبلها كسرة ، مثل : أكرمت زائري ، وصلت غل زائري ؛ فكلمة : « زائري » وأصلها : زائرين . . .) منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة ، المدخلة في ياء المتكلم المفتوحة ؛ وكلمة زائري : مضاف ، و ياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنية على الفتح - في محل جر . هذا والياء الأولى في مثل كلمة : « زائري » السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة « صاحبي » في الحال السابق ، وهو « جاء صاحبي » ، لأن الياء الأولى في كلمة : صاحبي ، منقلبة من واو ، فهي علامة رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي ياء الجمع ؛ علامة لتنصب أو الجر .

وإن كان مقصوراً ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتقدم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، مثل : جاء هادي ، كلمت هادي ، استمعت إل هادي . فكلمة : « هادي » مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بحركة مقدرة على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركة ، والعدم عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجود .

وإن كان مقصوراً ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائماً ، مع فتحها . وفي الباب الخاص بالمضاف إل ياء للمتكلم لإضاح لكل ما سبق - وسكانه ما أضربنا إليه وهو ج ٣ من ٦٩ م ٩٦ -

و «صديق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، وباء التكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه وهو إعراب محمود ، لخلوه من الإطالة التي في سابقه .

٩- يُقَدَّر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : لم يكن المحسن ليتأخر عن المعاونة . فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلسم ، لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاءهما ، فتخلصنا من التقاءهما بتحريك النون بالكسر ، كالمشاع في مثل هذه الحالة ، فكلمة : «يكن» مضارع مجزوم ؛ «لم» ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول : مجزوم وتحرك بالكسر للتخلص من الساكنين .

١٠- يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوماً مدغمًا في حرف مماثل له ، نحو : لم يمدَّ العزیز يده ، ولم يفرَّ الشجاع . فكل من كلمة : « يمدَّ » ، و « يفرَّ » مجزوم الآخر ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين^(١) . ويمكن التيسير بالاختصار هنا .

١١- كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حركه لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

وَمَهْمًا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَتِ عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ
فكلمة : « تُعَلِّمُ » مضارع مجزوم في جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذي منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت محتومة بجم مكسورة ، فلم يكن بُدٌّ من كسر آخر الفعل لمراعاة آخر القافية . ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنة في كل المواضع التي سبقت .

(١) ذلك أن الدال الأخيرة ، والراء الأخيرة فيها مجزومة بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بسبب الإدغام ، قبل حجيء الجازم ، فالتقى ساكنان ، فتخلصنا من التقاءهما هنا بالفتحة الظاهرة .

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية .

ثانياً : أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف النائية عن الحركات الأصلية هي :

١ - تقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ... ، وذلك لحذفها في النطق فقط - كما تقدم^(١) - أما في الخط فلا بد من كتابتها . فإن رُوى المكتوب فلا تقدير . والأفضل في النطق أن نقف - عند الإعراب - على آخر كلمة : « أبو » فتظهر الواو ، فلا يكون هناك تقدير في الحالتين ، ونستريح من التشعب في القاعدة الواحدة . وللمجمع اللغوي في هذا قرار مفيد سجلناه في ص ١٥٩ - رقم ٢ من هامشها .

٢ - تقدر ألف المثنى المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجماً الشرق ، وذلك لحذفها في النطق دون الكتابة - كما سبق^(٢) - أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير . وهنا نذكر ما قيل في الحالة السابقة . وقرار المجمع اللغوي السالف .

٣ - تقدر ولو جمع المذكر السالم وياءه إذا كان مضافاً ، وجاء بعدهما مباشرة ساكن ، مراعاة لحذفهما في النطق : مثل : تيقظ حاملو الحقل مبكرين ، ورأيت حاملي الحقل في نشاط^(٣) . ولا تقدير عند إعراب المكتوب . وهنا يقال ما قيل في الحالة الأولى والثانية وقرار المجمع اللغوي السالف .

وشرط للتقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ، فإن كان مقصوراً لم تحذف الواو ولا الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائماً ، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما ، تدل على الحذف المحذوف ، ولهذا يتحركان^(٤) فقط ؛ مثل : سافر مصطفى الفصل في

(١) في « ج » من ص ١١٥ .

(٢) في « ز » من ص ١٣٥ وفي « د » من ص ١٥٩ .

(٣) سبقت الإشارة لحذفها في ص ١٥٩ .

(٤) وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص في التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحياناً . . . تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين .

رحلة ؛ (جمع : مصطفى) استقبلت مصطفى الفصل (١١).

٤ - تقدر واو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع ، مراعاة لحذفها في التلحق ، مثل جاء صاحبي ؛ (وقد سبق) (١١).

٥ - تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ، مثل : لا تكسبن فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة . . . وقد سبق التفصيل (١٢).

(د) قال تعالى : « إنه من یتقی ویصبر » فإن الله لا یضیع أجر المحسنين فکلمة « من » هنا شرطية ، والفعل « یتقی » مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الباء ؛ « ویصبر » : مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه .
وقرأ بعض القراء : (إنه من یتقی ویصبر) بإثبات الباء في آخر : « یتقی » ، وإسكان الراء في آخر الفعل : « یصبر » ، مع عدم الوقف عليه . (١٣) ، إثبات الباء إنما هو على اعتبار « من » شرطية و « یتقی » مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بحذف الحركة المقدرة على الباء قبل مجيء الجازم ؛ تبعاً لتلك اللغة ، التي لا تحذف حرف العلة للجازم ، وإنما تبقیه ، وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط (١٤) ؛ و « یصبر » مضارع مجزوم معطوف عليه .

ويصح أن يكون « من » اسم موصول والفعل « یتقی » مضارع مرفوع بضمه مقدرة والفعل المضارع : یصبر معطوف عليه ، مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نية الوقف في حالة الوصل (١٥) (أي : وصل : « یصبر » عند القراءة ، بالكلام الذي بعدها ، وعدم الوقف عليها) .
وهناك آراء أخرى نرى الخير في إهمالها .

(١٠١) راجع ص ١٥٩ .

(٢) في « ج » من ص ٩٤ وما بعدها .

(٣) أما عند الوقف على « یصبر » فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه .

(٤) سبق بيان هذه اللغة في « ١ » من ص ٢٠٥ .

(٥) انظر رقم ٦ من هامش ص ١٩٩ .

المسألة ١٧ :

النكرة والمعرفة

- (أ) في الحقيقة رجلٌ - تكلم طالبٌ - قرأت كتاباً - مصر يخرقها نهرٌ .
 (ب) أنا في الحقيقة - تكلم محمودٌ - هذا كتابٌ - مصر يخرقها نهر النيل .
 لكلمة : « رجل » - في التركيب الأول ، وأشباهها - معنى يدركه العقل سريعاً ، ويفهم المراد منها بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبة ، لكن هذا المعنى العقلي المحض ، والمدلول الذهني المجرد غير مُعين ولا محدّد في العالم الواقعي ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذي يسمونه : العالم الخارجي عن العقل والذهن .
 والسبب : أن ذلك المعنى الذهني المجرد ؛ « أى : المعنى العقلي المحض » إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد ، ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقة^(١)

(١) يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ - : (مجموعة الصفات الذاتية ؛ « أى : الأساسية الأصلية » التي يتكون منها الله ، وتميز جنساً من جنس ، ونوعاً من نوع ؛ ولولاها لتشابهت أفراد كلِّ ، واختلطت) . فحقيقة الإنسان هي ؛ مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به ، والتي تميز نوعه من نوع آخر ؛ - كالطائر مثلا - ، وتجعله نوعاً مستقلاً منفصلاً . وتلك الصفات الذاتية في الإنسان هي : الحيوانية والنطق معاً . وحقيقة الحيوان هي : صفاته الذاتية الخاصة به ، والتي تفصل جنسه عن جنس آخر ؛ - كالنباتات - ، وتفرق بينهما . وهكذا ... وتلك الصفات الذاتية في الحيوان هي : الحياة التي مصدرها الروح والحركة الاختيارية ... ومن مجموع تلك الصفات الذاتية لله تنشأ حقيقته ، وتكون صورته في ذهن أيضاً . لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة ؟

يجيب عن هذا علماء انشلق بقولهم الذي أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ .

إن الإنسان حين يرى النخلة - مثلا - أول مرة في حياته ، يستخدم حواس في كشف حقيقتها ، ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجرة ، وأنها تسمى : النخلة ، ويراهم مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها . ثم يرى شجرة « برتقال » ، على النحو السالف ، وشجرة « ليمون » ، وشجرة « يوسى » وشجرات أخرى كثيرة ؛ فينتهى عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة - « لى شجرة كانت - بحيث تنطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها . فهو قد احتذى أولاً إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هي : الجنود ، والجنوح ، والفروع ، والفروع - والورق ... ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى : « شجرة » . فحين يسمع المرء كلمة : « شجرة » يسرع عقله ليدرك المراد منها ، وهو تلك =

وتماثله في صفاته الأساسية ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التي ينطبق على كل منها معنى : « رجل » ومدلوله ؛ فإن معناه يصدق على : محمد ، وضالّح ، وفهم . . . ، وآلاف الآلاف غيرهم . فهو خال من التحديد الذي يجعل المدلول مقصوراً على فرد واحد متعين ، مُتميّز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله . وهذا معنى قولهم : « مُبْتَهَم الدلالة » ؛ أي : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشابهه في حقيقته ، يصحح أن يطلق على كل منها اسم : « رجل » ويستحيل في عالم الحس تعيين أحدها دون غيره ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم .

لكن إذا قلتُ : « أنا في الحقيقة » ، فإن الشبوح يزول ، والإبهام يختفي ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحقيقة لسواه .

= الصورة التي سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجرة معينة ، كشجرة نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا يستحضر في داخله - غالباً - غير تلك الصورة الخيالية التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حيناً : « الصورة العقلية المجردة » وحيناً : « الصورة الذهنية المجردة » أو : « الحقيقة الذهنية المحضة » أي : التي لا يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتية المشتركة سبباً في تكوين الصورة الذهنية لما يسمى : « شجرة » .

فالصورة التي رسمها العقل هي صورة خيالية محضة ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع ، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تشابه في صفات ذاتية مشتركة بين الجميع - كما سبق - . وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى : « حقيقة خارجية » ؛ لأنه المدلول الحسي ، والمضمون الواقعي للحقيقة الذهنية ، مع غروجه من دائرة الذهن المجردة ؛ بسبب وجوده فعلاً في دائرة الحس والمشاهدة ، فكل واحدة من شجرة النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو . . . تصلح أن تكون المدلول الحسي المقصود من كلمة : « شجرة » التي هي حقيقة ذهنية . وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التي هي مضمون الحقيقة الذهنية ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه .

وما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذي يكون الحقيقة الذهنية المحضة ، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تمييز ؛ - كما سيجي في هذا الباب عند الكلام على « اسم الجنس » ، وعلم الجنس » ؛ ص ٢٨٨ .

وإذا قلنا : تكلم طالب ، فإن كلمة : « طالب » اسم ، له معنى عقل ، ومدلول ذهنى . ولكن مدلوله الخارجى « أى : الذى ، فى علم الحس والواقع ، خارجاً عن العقل والذهن وبعيداً منهما » ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسعد ، وسعيد . . . وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : « طالب » : ويشترك مع غيره فى هذا الاسم ؛ فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة ، متأللة فى تلك الحقيقة التى أشرنا إليها ، التى يقال لكل فرد منها إنه : « طالب » فعناه مبهم ؛ ودلالته شائعة ، كما سبق .

لكن إذا قلنا : « تكلم » محمود ، فإن الشيوخ والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمة : (محمود) التى تدل على فرد بعينه ؛ ولتى تمنع الاشتراك^(١) التام فى معناها ومدلولها . ومثل هذا يقال فى : « قرأت كتاباً » ؛ فإن لفظ : « كتاب » اسم شائع الدلالة ، غامض التعمين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسة ، وكتاب أدب ، وكتاب لغة وسواها . . . ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمة ، وغيرهما . . . لكن إذا قلنا : « هذا كتاب » تعين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب بسبب الإشارة إليه . وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب .

وكذلك يقال فى المثال الأخير : « مصر يخرقها نهر » . فأى نهر هو ؟ قد يكون نهر النيل ، أو دجلة ، أو الفرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التى يصدق على كل منها أنه : « نهر » ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : « مصر يخرقها نهر النيل » ؛ زال الشيوخ ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمة التى جاءت بعد ذلك ؛ وهى : « النيل » .

فكلمة : رجل ، وطالب ، وكتاب ، ونهر ، وأشباهاها ، تسمى : نكرة ، وهى : (اسم يدل على شئ واحد ، ولكنه غير مُعَيَّن) ؛ بسبب شروعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه فى حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه . وهذا معنى

(١) قد تكون كلمة : « محمود » مشتركة بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة للشيوخ والاشترك فى النكرة ؛ فلا يسلب العلم التعمين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضاً مبهماً كالغموض والإبهام اللذين فى النكرة المحضة ؛ مثل كلمة : رجل .

قولهم : « مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه »^(١). ومن أمثلتها غير ما سبق للكلمات الآتية التي تحتها خط : سمعت عصفوراً - ركبت سفينة - كتبت - رسالة - قطفت زهرة^(٢) . . .

أما لفظ « أنا » و« محمود » ، و« هنا » ، و« نهر » ، و« النيل » وأمثال ما سبق في : « ب » فيسمى : « معرفة » ؛ وهي : (اسم يدل على شيء واحد مُعَيَّن) ؛ لأنه يتميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها فرد من نوعه . ومن أمثلتها غير ما سبق : سمعت تفريد « عصفوري » - « هذه » سفينة ركبها - كتبت « الرسالة » . . .

وللنكرة علامة تُعرف بها ؛ هي : أنها تقبل دخول : « أل »^(٣) التي تؤثر فيها فتزيد التعريف ، (أى : التعيين ، وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع) وبهذه العلامة ندرك أن كل كلمة من الكلمات السابقة (وهي : رجل ، طالب ، كتاب . . .) ، نكرة ، لأنها تقبل دخول « أل » التي تنكسبها التعريف . تقول : الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس . . . وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول : « أل » .

وربما كانت النكرة لا تصلح في ذاتها لدخول « أل » عليها مباشرة ، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى ، فلا يتغير شيء من معنى الجملة : مثل : كلمة « ذو » ، فإنها بمعنى : « صاحب » ، تقول : أنت رجل ذو خلق كريم ، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم ، فكلمة : « ذو » نكرة لا شك في تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل « أل » التي تقيدها التعريف . ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل « أل » ، وهي كلمة : « صاحب »^(٤)

(١) ويسمى أيضاً بعض العلماء : « اسم الجنس » . وسيأتى تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم . - ص ٢٨٨ - كما سيأتى أنها قسمان محضة وغير محضة ، وتعرف كل (ص ٢١٣) .

(٢) ما يدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال - كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ والبيان في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ -

(٣) كلمة : « أل » هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهزلة واللام ؛ فهزته حمزة قطع ، يجب كتابتها . ونطبقها البيان الجمل التي في رقم ١ من هامش ص ٤٢١ وفي « أ » من ص ٢٠٦ .

(٤) كلمة : « صاحب » هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب ؛ لأن معناها الأصل الدال على التجدد والحدوث قد أهمل ، وظلت عليها « الاسمية » المحضة ؛ فألحقت بالاسماء الجامدة ؛ ولذلك لا نعمل : « فـأل » -

التي يصح أن تحل محل كلمة : « ذوه »^(١).

ومن هنا كانت « ذوه نكرة » لأنها - وإن كانت لا تقبل « أل » - تصلح أن تحل محل كلمة : « صاحب » التي تقبل « أل » ، وتقع في الجملة مكانها ، من غير أن يعرّب على ذلك إخلال بالمعنى^(٢).

علامة النكرة - كما سبق - : أن تقبل بنفسها « أل » التي تفيدها التعريف ، أو : تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل : « أل » المذكورة^(٣).

ملاحظة عليها للتعريف ، وليست بالموصولة التي تدخل على اسم الفاعل ونحو من المشتقات التي تعمل .
ملاحظة : جميع المشتقات إذا صارت أعلاماً ، تكون في حكم الأسماء الجاهدة - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ وآخره من هامش ص ١٤٣ -

(١٠١) ومثل : « ذوه » كلمات أخرى لا تقبل بنفسها « أل » ، ولكنها تقع موقع كلمات قبلها .
ومن ذلك : « أحد » التي هزتها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومعناها : إنسان ؛ - وبغيره - وهذه لا تستعمل إلا بعد نون . أما التي هزتها منقلبة عن واو ، وأصلها : « واحد » التي منها كلمة : « واحد » أول الأعداد كالتى في قوله تعالى : « قل هو الله أحد » أى : واحد ؛ فإن هذه التي بمعنى « واحد » تقع بعد النون والإثبات ، بخلاف كلمة : « أحد » التي هزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نون - كما تقدم - وكما في التصريح ج ١ - أول باب النكرة والمعرفة -

ومن ذلك : « حَرِيب » ، و« دَيَّار » تقول : ما في البيت أحد ، و« حَرِيب » ، و« دَيَّار » بمعنى الجميع : ما في البيت أحد ؛ - كما سيجىء في ص ٥٨٨ - فهى كلمات لا تستعمل إلا بعد نون في الأغلب ، وهى متروكة في الإبهام ؛ فلا تكون معرفة ولا تقبل « أل » التي للتعريف ، ولها واقعة موقع ما قبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلاً . . . وكذا « من » و« ما » إذا كانا بمعنى : « شيء » أى شيء « سواء أكان ذلك الشيء إنساناً أم غير إنسان » تقول : سافرت إلى من ضروريك ، أى : إلى إنسان ضروريك ، ولعبت بما مفيد لى .
أى : بشيء مفيد لى ؛ فكلمة : « من » و« ما » ، وأشباههما - نكرات ؛ لأنها لا تقبل أل ، ولكنها واقعة موقع ما قبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشيء . والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات - وقروح كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة .

وقد تكون « من » و« ما » أداتين للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته . وما تفعل من غير يرجع إليك أثره . ومعناها كل إنسان يتقن . . . وكل شيء تفعله . . .
ولقد يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر ؟ وما رأيك ؟ ومعناها : أى إنسان حضر ؟ وأى شيء رأيك ؟
فالوصول في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تفضيها الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما
- كما سبق في ص ٨٩ عند الكلام على الحروف -

ومن تلك الكلمات أيضاً أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل : « حَرِيب » بالتثنية ؛ فإنه واقع موقع « سكوتاً » أى : متق ؛ المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، فالدال على ذلك المصدر . . .
(٢) على الرغم من أن النحاة ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم اتهموا بعد مناقشات طويلة إلى أنها

وبديه أن هذه العلامة لا تندخل المعرفة ، ولا توجد فيها ، لأن « أَل » تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست في حاجة إليه ، فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها . فإن ظهرت « أَل » في بعض المعارف فليست « أَل » التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ، جاء لغرض غير التعريف ، سيذكر في مكانه ^(١) .

والمعارف سبعة :

١ - الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو . . .

٢ - العلم ، مثل : محمد ، وزينب . . .

٣ - اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء . . .

٤ - اسم الموصول . مثل : الذي ، والتي . . .

٥ - المبدوء بأل المعرفة (أى : التي تفيد التعريف) ، مثل : الكتاب ،

والقلم ، والمدرسة ، إذا كانت هذه أشياء معينة . . .

٦ - المضاف إلى معرفة ، مثل : بيتي قريب من بيتك . وكذلك : نهر النيل

في أمثلة « ب » . . . وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلاً للتعريف ؛ فلا يكون

من الألفاظ المتوعدة في الإيهام ^(٢) التي لا تتعرف بإضافة ، أو غيرها ، كلفظ

غير ، ومثل - في أغلب أحوالهما - .

٧ - النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى ^(٣) . مثل : يا شرطي ، أو :

يا حارس ، إذا كنت تنادى واحداً معيناً ^(٤) ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصده دون

= ليست صالحة أحياناً لتحقيق الفرض منها ، وبأن العلامة الواقعة بالفرض هي استقصاء المعارف ، وما يكون

خارجاً من دائرتها فهو النكرة حقاً ، لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من

عسر وتكلف . (١) سيجي أنواع « أَل » في ص ٤٢١ م ٣٠ .

(٢) اللفظ المتوعد في الإيهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، لينزيل

إيهامه ، أو يخفف من شيعه ؛ كإضافته إلى معرفة ' تمره ' أو ' تخصصه ' . ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف

من المضاف إليه للمعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين متضادين معروضين ،

كألفي في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . . .) .

وسيجي لهذا إشارة في : « ١ » من ص ٤٢٣ أما تفصيل الكلام عليه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣

ولا سيما رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٣) أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد - في الرأي الأرجح - هو : النكرة المقصودة

دون غيرها . وسيجي تفصيل الكلام عليها في باب النداء أول الجزء الرابع .

(٤) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في باب : « النكرة والمعرفة » :

غيره ؛ ذلك أن كلمة : « شُرْطَى » وحدها . أو كلمة : « حارس » وحدها ،
نكرة ، لا تدل على معين ، ولكنها تصير معرفة عند النداء ؛ بسبب القصد - أى :
التوجه - الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره ^(١) .

هذا ، ولكل معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجىء مشتملا
على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام .

• • •

نَكْرَةٌ قَابِلٌ « أَل » ، مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَ
وغيره مَعْرِفَةٌ ، كَهُمْ ، وَذَى وَهِنْدٌ ، وَأَبْنَى ، وَالغَلَامُ ، وَالَّذِى
يريد : أن النكرة اسم قابل « أَل » أى : قابل لفظ « أَل » الذى يؤثر فيها التعريف . . (واسم « أَل »
يراد به هنا : « اللفظ » فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغة أخرى : « الكلمة » فيكون مؤنثا) .

(١) المعرفة تدل على التعيين . وفى هامش ص ٢٩٥ بيان وزيادة إيضاح المقصود من التعيين
والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجة التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض . وآراء النحاة
متضاربة فى ترتيبها من حيث القوة . وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضيمه - هو : ضمير
المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، وهو درجات متفاوتة القوة فى درجة التعريف . ويلحق بعلم الشخص
فى درجة التعريف العلم بالقلبة ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ (بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة ،
هو : حسين رأيت ، ورجل كريم لاقيته . فلو تقدم اسمان أو أكثر ولم يتمين مرجعه بسبب هذا التعدد
وبعدم القرينة التى تحده - نحو : قام محمد وحامد فصاحت - تسرب إليه الإبهام ، ونقص يمكنه من
التعريف) ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما فى درجة واحدة ؛ لأن التعريف
بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يمينه المشار إليه ، وإما بالمخاطب كما سيجىء فى « ب » من ص ٤٤٠ ؛
ثم الموصول ، والمعروف بأل ؛ وهما فى درجة واحدة ؛ أما المضاف إلى معرفة فإنه فى درجة المضاف إليه .
إلا إذا كان مضافا لضمير . فإنه يكون فى درجة العلم - على الصحيح .

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلبة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأقوى أسماء الإشارة ما كان لقرب ، ثم ما كان لوسط ، ثم ما كان لبعيد .

وأقوى أنواع « أَل » التى لهما كانت فى العهد الحضرى ، ثم ما كانت فيه للتوحيين الآخرين من العهد ،

ثم الجنس . (راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم الفصل ٣ - ص ٨٧) .

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات :

الجملة نوعان^(١)، وشبهها نوعان^(٢) كذلك . فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة^(٣) فإنه يعرب صفة ، وبعد المعرفة المحضة^(٤) يعرب حالا^(٥) ، فثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة : حضر غني « يتصدق » . ومثال الجملة الاسمية بعدها : حضر غني « إحصانه غامر » . ومثال الظرف : رأيت طائراً « فوق » الفصن . ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلًا « في قفصه » .

(١) الجملة نوعان، اسمية وفعلية . وهي ينوعها في حكم النكرات (كما أشرنا في ١ من هامش ص ٧ وفي رقم ١ هامش ص ٢١٣) وكذلك الأفعال . وقد ورد هذا في مراجع مختلفة ؛ منها : حاشية « ياسين » على التصريح ، أول باب : « النكرة والمعرفة » ؛ حيث قال ما نصه : « أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز » ٨١ . ويقول شارح المفصل (ج ٣ ص ١٤١) ما نصه : « إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة . . . ٨١ »

وسواء أكانت نكرة أم في حكم النكرة فالخلاف شكل لا أهمية له . وقد أشرنا للسألة السالفة في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب - ومنها : ج ٢ - رقم ٣ من : هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها : ج ٣ ص ٢٤ م ٩٤ وص ٣٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤ . (٢) هما : الظرف والجار مع المجرور .

(٣) النكرة المحضة : هي التي يكون معناها شاملاً بين أفراد مدلولها ، مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة « رجل » فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون غيره . بخلاف : « رجل صالح » فإنها نكرة غير محضة ؛ لأنها مقيدة ؛ تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم . فاكسبت هذا التقييد شيئاً من التخصيص ، والتحديد ، وقلة العدد بسبب الصفة التي يعمدها ، والتي جعلتها أقل إجمالاً وشيوعاً من الأولى . ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ، كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى - كما سيجيء في باب : « الإضافة » - وكوقعها نعتاً لنكرة محضة ، أو وقوعها حالا ، أو غير هذا من سائر القيود . وإذا كفت النكرة محضة سميت : « نكرة تامة » . أي : كاملة التذكير ، لم تنقص درجة تذكيرها بسبب وجود نعت أو غيره لما يقيد إطلاقها ، ويخفف إجمالها . ومن النكرات التامة : « ما » التعجيبة - كما سيجيء في باب : « التعجب » ج ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضة سميت : « نكرة ناقصة » . ومثل هذا في النكرة إمامة ، وإمامة ناقصة : فهي قسبان من هذه الناحية .

(٤) والمعرفة المحضة هي الخالية من علامة تقريبها من النكرة ، كوجود « آل الجنسية » في صدرها . والمعرفة قسبان : « تامة » : وهي التي تستغل بنفسها في الدلالة الكاملة على معنى ، كضمير المتكلم ، وكالعلم « ناقصة » وهي التي تحتاج في أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شيء معها ، كاسم الموصول ؛ فإنه يحتاج الصلة دائماً . (٥) انظر التفصيل والبيان الهام في « أ » ص ٢١٥ .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة : أقبل خالد « يضحك » ، ومثال الاسمية بعدها : أقبل خالد « وجهه مشرق » . ومثال الظرف : أبصرت طائرتنا « فوق » السحاب . ومثال الجار مع المجرور : أبصرت طائرتنا « في وسط » السحاب .

أما إذا كانت النكرة غير محضة* ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيها بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب «صفة» أو «حالا» ، تقول في الأمثلة السابقة بعد غير المحضة : حضر غنى كريم « يتصدق » ، وحضر غنى كريم « إحسانه عامر » ، ورأيت طائراً جميلاً « فوق » الغصن ، ورأيت بلبلًا شجاعاً « في قفصه » . . .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقني الزهر يفوح عطره ، بإدخال « آل الجنسية »^(١) على الاسم . ومثال الاسمية بعدها : يروقني الزهر عطره فواح . ومثال الظرف : يروقني الثمر فوق الأغصان . ومثال الجار مع مجروره : يسرني الطير على الأغصان ،

فوجود « آل » الجنسية « في أول الاسم جعله صالحاً للحكم عليه بأنه معرفة أو نكرة ، على حسب الاعتبار الذي يوجهه لهذا أو لذلك »^(٢).

(١) (١٥١) طبقاً لبيان الذي في : « من ٢١٦ - هذا ، وتفصيل الكلام على « آل » الجنسية يوضح أحكامها في ص ٤٢٥ .

زيادة وتفصيل :

(١) يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص على هذا الصبان - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » - حيث قال : « أسلفنا عن اللامعنى جواز كون الظرف (ويراد به في مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه) بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة » . ١٨٠ . أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة ، لمطابقتها الموصوف في التعريف . ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو للصفة إذا استغنيا به عن المتعلق تسييراً وتسهيلاً - طبقاً لما سيجيء - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٥ وما بعدها ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٤٧٥ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك . -

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضاً بعد النكرة غير المحضة - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية : هي : « شبه الجملة يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالاً ، أو صفة : إلا في صورة واحدة هي أن تكون النكرة محضة ، فيتمين أن يكون بعدها صفة ، ليس غير .

وبما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصاً على سلامة المعنى . فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل . وإن لم توجد فالحكم يجوز الأمرين سائغ^(١) .

(ب) من الأسماء ما هو نكرة في اللفظ ، معرفة في المعنى ، مثل كلمة : « أول » في نحو : كان سفرى إلى الشام عاماً « أول » . أى : في العام الذى قبل العام الذى نحن فيه . ومثل : كان وصولى هنا « أول » من أمس . أى : في اليوم الذى قبل أمس . فدلل كلمة : « أول » - في الأسلوب العربى السابق - لا لإبهام فيه

(١) أشرنا للحكم السالف في باب « الحال » من الجزء الثانى ، ص ٣٦٧ م ٨٤ - وفي الجزء الثالث « باب التمت » ص ٤٦٠ م ١١٤ .

ولا شيوع مع أن الكلمة نكرة ، ولا تستعمل فيه إلا نكرة ، محاكاة للأساليب
الفصيحة الواردة . وتجري عليها أحكام النكرة ، كأن يكون موصوفها نكرة ^(١) . . .
ومن الأسماء ما هو معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ، مثل : « أسامة »
« أي : أسد » : فهو علم جنس على الحيوان المقترن المعروف ، وهو من هذه
الجهة التي يراعى فيها لفظه ، شبهة بالعلم : « حمزة » - وغيره من الأعلام
الشخصية - في أنه لا يضاف ، ولا تدخله « أل » ، ويجب منعه من الصرف ،
- إذا تحققت دواعي المنع - ويوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويقع مبتدأ ، وصاحب
حال ^(٢) . . . ولكنه من جهة أخرى معنوية غير معين الدلالة ؛ إذ مدلوله شائع بين
أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمة : « أسد » في الدلالة ^(٣) .

(ج) ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب
مثل كلمة : « واحد » في قولهم : « واحد أمه » . ومثل كلمة : « عبد » ، في
قولهم : « عبد بطنه » ، فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة ؛ لإضافتها
للمعرفة ، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب . ومثلها :
المبدوء « بأل » الجنسية ^(٤) ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحية المظهر
اللفظي معرفة : لوجود « أل » الجنسية . ومن جهة المعنى نكرة ، لشيوعه ؛ ولأن معناه
عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان . . . وكل إحسان . . . فلا تعيين ،
ولا تحديد ، فهو صالح للاختبارين كما سبق ^(٥) ،

وستجىء إشارة لهذا في باب : الحال ج ٢ ص ٣١١ م ٨ ؛ وفي باب : التبع
ج ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤ .

(١) سيجىء لما بيان آخر في باب : « الظروف » ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ م ٧٩ - وفي ج ٣ ص
١٤٩ ١٤٩ و ١٥٢ م ٩٥ ؛ والإضافة .

(٢) لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين ، إلا في مواضع محدودة معروضة في بابيهما .

(٣) سيجىء الإيضاح الراجع لعلم الجنس ، ومعناه ، وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم
بنوعه ؛ الشخصى والجنسى . (ص ٢٨٦ وما بعدها) .

(٤) راجع أحكامها في ص ٤٢٥ وما بعدها .

(٥) راجع حاشية ياسين (ج ١) أول باب : للنكرة والمعرفة . وكذلك المصح ج ١ ص ٥٤ ، أول هذا
الباب ، حيث قال بعد كلامه على ما فيه « أل الجنسية » : إنه :

« من قبل اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى - لشيء - فكرة ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ،
وبالنكرة ؛ اعتباراً بمعناه . . . »

لكنه لم يحدد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد . فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود « أل الجنسية » ؟
يبدو الأمر غريباً غير معروف لنا . أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز . كما يجوز اعتبارها حالين .
فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالاً . ولعل الواجب الاختصار في الوصف عليهما ، دون
الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى .

المسألة ١٨ :

الضمير^(١)

تعريفه : (اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غالب) فالتكلم مثل : أنا^(٢) ، والتاء ، والياء ، ونحن ، ونا . نحو : أنا عرفتُ واجبي - نحن عرفنا واجبنا . . . وأدبناه كاملاً .

والمخاطب مثل : أنت^(٣) ، أنت^(٤) . . . أنما ، أنتم . أنتن ، والكاف ، وفروعها . . . في نحو : إن أبالك قد صانك . . .

والغائب^(٥) مثل : هي ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء في مثل : يصون الحر وطنه بحياته^(٦) . . . وكذا فروعها . . .

(١) الضمير والمضمر : بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة : بالكتابة ، والمكتبي ، لأنه يكتب به (أى : يرمز به) عن الظاهر ؛ اختصاراً ؛ لأن اللفظ مأثور - غالباً - مع الضمير .
(٢) الغالب في كتابة الضمير : « أنا » إثبات ألف في آخره . وأكثر التباكل العربية يثبت هذه الألف أيضاً عند الوقف ، ويحذفها عند وصل الكلام وفي دَرْجته . ومنهم من يحذفها في الوقف أيضاً ، ويأتي بهاء السكت الساكنة بدلاً منها ، فيقول عند الوقف : أنه . وقليل منهم يثبت الألف وصلاً ووقفاً ؛ ففيها لغات متعددة ، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائماً ، وعند الوقف ، وحذفها في وسط الكلام . وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير : « أنا » أثلاث هو : لأن الألف في آخره أصلية ، أم ثنائى لأنها زائدة ، جاءت إشباعاً لفتحة ، وتبييناً لها عند الوقف ؟ رأيان . لكل منهما أثره في نواح مختلفة ، منها : التصغير والنسب .

(٣) اتناء التي في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة (مثل : أنت) هي الخطاب وليست لتأنيث ، وكذا التاء التي في الضمير الدال على تثنيتهما وجسمهما ، نحو : أنما يا فتاتان نبيلتان ، وأنتن يا طالبات العلم نبيلات . - ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ - وسيجيء البيان في م ٦٦ باب : « الفاعل » ج ٢ عند الكلام على الحكم السادس من أحكامه ص ٧٤ وهامشها ، وما يليها .

(٤) إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العاملة - ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب دائماً ، ويعود على غائب ؛ طبقاً لبيان الآتي في « ط » من ص ٢٧٠ .

(٥) لا بد في الضمير من أن يكون اسماً ، وجامداً ، معاً . « ا » فأما أنه اسم فلا نطبق بعض علامات الاسمية عليه - وقد تقدمت ، في ص ٢٦ وما بعدها - كالإسناد في ضمائر الرقع ، والمفعولية في ضمائر النسب ، وقبول الجرحى غيرها ، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولا تسمى ضميراً ؛ لأنها حروف وليست اسماً ؛ من ذلك قول العرب : النجاءك بمعنى : النجاء لك ، أى : النجاة لك . (النجاة ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب . وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٠ أنه يجوز فيها أن =

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : « ضمير حضور » ، لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به ^(١) .

حكم الضمير :

الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة ، اسم ، جامد ، مبنى ، وبسبب بثاقه لا يثنى ، ولا يجمع — فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنائية أو الجمع . إنما يدل بثاقه وتكوين صيغته ، على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو على المثنى بنوعه المذكر والمؤنث معاً ^(٢) ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث — ، كما يتضح من الأمثلة السابقة وما يأتي — ومع دلالة على الثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ، ولا جمعاً .

= تكون اسم فعل أمر بمعنى : أشرح) فهذه « الكاف » تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميراً ؛ إذ لو كانت ضميراً لكانت كالضمير ، لما عمل من الإعراب ؛ رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، وهي لا تصلح لشيء من ذلك ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضي أن تكون في محل رفع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع وليس في الكلام كذلك ما يقتضي أن تكون في محل نصب . ولا يصح أن تكون في محل جر ؛ إذ لا يوجد حرف جر مجرّها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه في محل جر ؛ لاستحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقروناً بال ، ولا يوجد سبب آخر للجر ؛ كالتبعية . وإذا لمس لما عمل من الإعراب . ويصح هذا ألا تكون اسماً ؛ لأن الاسم له — في الغالب — محل إعرابي ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلاً ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفاً يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميراً .

ونقاس على ما سبق : « النجائي » و « النجاة » ؛ بمعنى : « انتجامل ، والنجاة له ، أو تكون فعل أمر ، بمعنى : أشرح » ؛ أيضاً .

وما سبق يقال في اسم الإشارة الذي في آخره علامة للخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف حرف خطاب ؛ وليست اسماً ؛ كالشأن في كل علامات الخطاب التي في أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى (انظر ص ٢٣٨ وما بعدها ، ورقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ كاسمجي ، التضميل في باب اسم الإشارة) .

وب « وأما أنه جامد فلم يرد وجود أصل له ، ولا مشتقات . وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها لا تسمى ضميراً ؛ لعدم جودها ؛ مثل : كلمة : « متكلم » ؛ فإنها تدل على التكلم ، وبمثل كلمة : « مخاطب » ؛ فإنها تدل على التخاطب ، وبمثل كلمة : « غائب » ؛ فإنها تدل على الغياب . . .

هذا ، والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منوعاً (كاسمجي في باب النعت ، ج ٢ ص ١١٤ ص ٤٥٠) .

(١) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

فَمَا لِلَّذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ، كَانَتْ ، وَهَوَ ، مِمَّ بِالْضَّمِيرِ

(٢) فلا ضمير يخص بأحدهما دون الآخر .

ينقسم التفسير إلى عدة أقسام ، بحسب اعتبارات مختلفة :

(أ) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون لتكلم فقط ، ولخطاب . فقط ،
والغيبية كذلك . - وقد سبقت الأمثلة - إلى ما يصلح للخطاب حيناً ، والغيبية حيناً
آخر ، وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة . فثال ألف الاثنين اكتبوا :
يا صادقان ، والصادقان كتبوا ، ومثال وواو الجماعة : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون
كتبوا . ومثال نون النسوة : اكتبن يا طالبات . والطالبات كُتِبْنَ^(١) ...

(ب) وينقسم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستر ،
فالبارز : هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب ، نطقاً^(٢) وكتابةً ، نحو : أنا رأيتك
في الحديقة . فكل من كلمة : أبا ، وآباء ، والكاف - ضمير بارز .
والمستر^(٣) : ما يكون خفياً^(٤) غير ظاهر في النطق والكتابة ، مثل : ساعد .

(١) ويذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلا . كتبت
هذه الرسالة لسبع غلاتٍ من رمضان ، أو خمس بقين منه . فهل يصح أن يقال في هذا وفي نظائره بما لا يعقل
ل سبع غلات ، أو خمس بقيت ؟ مبرز الإجابة في ص ٢٦٥ والتفصيل في مكانه الأنسب (ج ٤ ص ٥٢٤
١٩٧ - آخر باب : العدد - حيث بيان الاستعمال الفصح في طريقة التاريخ واستخدمه) .

(٢) وقد يكون الظهور في النطق غير مسروراً - موضوع ساكن بعد الضمير الساكن - فيستدل
على بروز الضمير بشيء آخر كد الصوت بالحركة قبله في ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما في
نحو : اكتبوا .. ، اكتبوا .. ، اكتبى ... فإن هذه الضائرات ظاهرة في الكتابة دون النطق . والذى يدل على
التفسير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله وقد سبق في رقم ٥٠ من ص ٥٠ ورقم ٢ من هامش ص ١٤٤ و ١٤٥
أنه لا حرج على من يدفع اليأس بالله عند اتقاء الساكنين ... إلخ . وقرار الجمع القوي في ذلك .

(٣ و ٤) المستر في حكم الموجود الملقوظ به ، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفاً ،
لأن هناك فرقاً بين الضمير المستر والضمير المحذوف ، فالمستر في حكم الموجود الملقوظ به ، كما قلنا ، أما المحذوف
فإنه كان ملقوظاً به ثم ترك وأهل ، فليس في حكم الموجود . بذلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئاً بكلمة :
« ضرب » ، التي استقر فيها الضمير لوجب حكايته مع الضمير المستر كما تحكى الجملة ، بغير تغيير طلقاً في
جميع الحالات الإعرابية ، وتضرب « ضرب » مع فاعلها المستر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة : « ضرب
الرجل » التي ظهر فيها الفاعل ؛ فهما في حكم الحكاية سواء . أما إذا سميت بكلمة : « ضرب » المحذوف منها
الضمير الفاعل لسبب - والأصل ضربت ، مثلاً - فلأنها تعرب على حسب الجملة - كما سيبي - في باب العلم مفصلاً
(ص ٣٠٤ وما بعدها ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٢١٠) والمستر لا يكون إلا من ضائرات الرفع ، فهو
في محل رفع دائماً ، أما المحذوف فيكون من ضائرات الرفع وغيرها ، ولهذا يكون في محل رفع ، أو نصب ،
أو جر ، على حسب الموقع .

والصحيح أن المستر نوع من الضمير المتصل الذي سيبي - تفصيله ، وليس نوعاً من المتصل ، -

غيرك يساعداً ؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول : أنت ؛ وفي الثاني : هو .

والبارز قسيان ، أولهما : المتصل . وخو : « الذي يقع في آخر الكلمة دائماً ، ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها » ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقاءه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ؛ كما لا يصح أن يتصل بينهما - في حالة الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أو أداة استثناء ؛ كإلا ، أو غيرهما^(١) . ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركة ، وألف الاثنين ، وواو الجساعة ، ونون النسوة ، وذلك كله في مثل : سمعت النصح ، والرجلان سميعاً ، والعلاء سمعوا ، والقاضيات سمعن . فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله ، ولا أن يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما^(٢) .

= ولا نوعاً مستقلاً بنفسه يسمى : « واسطة » بين المتصل والمنفصل . (راجع الخصري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر . . .)

والمتستر ركن أساسي في الجملة ، لا يتم معناها بغيره ؛ فلا بد منه ؛ لأنه « عمدة » كما يسمونه ، أي : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً ، (إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ) وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغنى عنه إذا علم من الجملة .

وهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة ، فيشمل المحذوف في مثل : جاء الذي أكرمت . أي : أكرمت . لإمكان النطق به ، أولاً لأنه نطق به أولاً ثم حذف ، بخلاف الذي استتر فإنه لا وجود له في اللفظ ، لا بالفعل ، ولا بالقوة . فأمرو عقل ؛ إذ لا يمكن النطق به أصلاً ، وإنما يستمرون له المنفصل في مثل : قاتل في سبيل الله ؛ فيقولون : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ؛ وذلك لتفريب . وهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . هذا إلى أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف ؛ لأنه يدل عليه اللفظ والمقل بغير قرينة فهو كالموجود ؛ ولذلك كان خاصاً بالعمد . أما المحذوف فلا بد له من القرينة . وهكذا قالوا !

(١) انظر أول هامش في ص ٢٢٢ .

(٢) يقول ابن مالك :

وذو اتّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي «إِلَّا» اخْتِيَاراً ، أَبَدًا
كَالْيَاءِ ، وَالْكَافِ ، مَنْ : «ابْنِي أَكْرَمَكَ» وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ : «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»
مَا لَا يَبْتَدَأُ ، أَيْ : مَا لَا يَبْتَدَأُ بِهِ . ومثل المتصل بما يأتي : (لتفسير المتكلم المجرور) .. بالياء
في «ابني» ، (والمخاطب المنصوب المحل ..) بالكاف في : «أكرمك» ؛ (والمخاطب والمرفوع المحل
مما) ياء المخاطبة ، في : «سلي» . ولغائب المنصوب المحل بالهاء من : سله .

ثانيهما : المتصل ؛ وهو الذي يمكن أن يقع في أول جملة ، ويبندى الكلام به ؛ فهو يستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصلاً بفاصل ؛ مثل : أنا ، ونحن ؛ وإياك . . . في مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصير إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، وقد سبق^(١) حكم الضمائر ، وأنها : أسماء ، جامدة ، مبنية الألفاظ - سواء في هذا ما ذكرناه وما سذكره بعد - وأنها لا تثني ولا تجمع^(٢)

وينقسم المتصل بحسب مواقفه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :
أولها : نوع يكون في محل رفع فقط ؛ وهو خمسة ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقت^(٣) ، وكذلك فروعها^(٤) ، وألف الاثنين : نحو : المتعلمان

و «مناحية» الماء « التي للذئب المفرد تقول إن الذئب في حركتها أن تكون مبنية على الضم . إلا إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ؛ فيجوز أمان ؛ المجازيون يفسرونها ، ويغيرون بغيرها . وبلغة العجائزين قرأ القرآن : (وما أنسانيه إلا الشيطان) (ومن أوفى بما عاهد عليه الله . . .) (إذ قال لأمله استكبر) وقرأ آخرون بالكسر . ويفهم مما سبق أن المجازيين يبنونها على الضم في كل حالاتها .

وهي في جميع أحوالها تكون شعبة الحركة إذا وقعت بعد متحرك ؛ فينتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث في النطق - لا الكتابة - ، حروف علة مناسباً تلك الحركة ؛ فبعد الفسة الواو ، وبعد الكسرة الياء . أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقاً ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحاً ، نحو : « منه » ، أم مثلاً بغير الياء ؛ مثل : « أباه ، أبوه » . . . أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٣ ، وما بينهما من اختلاف) .

(١) في ص ٢١٨ . وفي هذا يقول ابن مالك :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُهُ مَا جُرَّ كَلَفْظُهُ مَا نُصِبُ
أي : المضمرات كلها مبنية ، لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر ، أو محله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب خفي النظم - وهو مبني أيضاً . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنياً ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركة آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . وهذا معنى قولهم : إن الضمير مبني اللفظ ، معرب المحل .

(٢) انظر الحكم في ص ٢١٨ .

(٣) التاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقت^(٣) . وفروعها الخمسة هي : صدقت^(٤) ؛ للمخاطب المذكور . صدقت^(٥) ، للمخاطبة . صدقت^(٦) ، للشيء المخاطب ، مذكراً ومؤنثاً . صدقت^(٧) ، لمخاطب جمع الذكور . صدقت^(٨) ، لمخاطب جمع الإناث . وهناك حالة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائماً . وستجىء في ص ٢٢٨ .

ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التي هي ضمير متصل مرفوع - تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، -

صَدَقَا ، وواو الجماعة ، نحو : المتعلمون صدقوا^(١) ، ونون النسوة ، نحو :
الفتيات صدقن^(٢) ، وياء المخاطبة ، نحو : اصدق يا متعلمة^(٣) .

ثانيها : نوع مشترك بين محل النصب ومحل الجر ، إذ لا يوجد ضمير متصل
خاص بمحل النصب ؛ ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر . وهذا النوع المشترك
بينهما ثلاثة ضمائر^(٤) : ياء المتكلم ، وكاف المخاطب بنوعيه ، وهاء الغائب بنوعيه .

= وتبنى على الفتح إذا كانت المخاطب المذكر ، وتبنى على الكسر إذا كانت المخاطبة ؛ وتلتزم البناء على
الفتح في الحالة المبنية التي أشرنا لها وصحجى في ص ٢٣٨ وتوصل إلى مبنية على الضم بيم وألف ؛
للدلالة على خطاب اثنين أو اثنين . وكذلك توصل إلى مبنية على الضم . بيم ساكنة . للدلالة على خطاب جميع
الذكور ، وتبنى مشددة للدلالة على خطاب جميع الإناث . « انظر إعراب الضمائر ص ٢٣٦ » .
وإذا طوى الميم الساكنة التي لجميع الذكور ضمير متصل جازع الميم وإشباعها حتى ينشأ : من الإشباع ولو
مثل : هنا فيف أكريتوه ، وسمى صديق صافحتوه . وجاز إبقاء الميم ساكنة . ولكن الأول هو الأكثر
والأشهر . فحسن الاحتساب عليه .

وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله :

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ ، لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَمَامَا ، وَاعْلَمَا
والمراد بغيره : المخاطب فقط ؛ لأنها تكون الغائب والمخاطب ، ولا تكون المتكلم .

(١) بعض القبائل العربية يحذف واو الجماعة ؛ اكتفاء بالنسبة التي قبلها . قال الفراء في كتابه :
(معاني القرآن ج ١ ص ١٩) ما نصه : « قد تُسقط العرب الواو وهي واو الجماعة ؛ اكتفاء بالنسبة قبلها
فقالوا في : ضربوا ؛ قد ضرب ، وفي : قالوا ؛ قد قال . وهي في هوازن وصليبا قيس ... » ثم استشهد
أيضاً بأبيات ضمها منهم كقول قائلهم : قلو أن الأطباء كان على
- والأساة جمع آس ، وهو هنا من يعالج المرح - .

(٢) ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال : أما إذا اتصلت بالأنحاء مثل : القائمات ،
القائمون - فهي حروف دالة على التثنية والجمع -

(٣) هذه الضمائر لا تكون في محل رفع ؛ كما ذكرنا ؛ ولكنها قد تقع أحياناً بعد « لولا » التي
للانتجاع ؛ والتي لا تقع بعدها إلا المبتدأ ؛ فيقال : « لولايه لتبعث » . وه لولاك « لم أحتمل مشقة
الحضور ، و : « لولاه » لضافت فرصة المعاودة الكريمة . فكيف نغرب هذا الضمير الواقع بعد « لولا » ؟
إن سيويه يعرب : « لولا » حرف جر شبه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ ، وبغيره مجزوف
- كما سيجيء - في ب من ص ٢٤١ - في موضوع الكلام على إعراب الضمير - لكن قلنا هناك إن الأفضل
اعتبار هذا النوع في محل رفع في حالة وقوعه بعد « لولا » فقط ؛ فيكون مبتدأ مبنياً على حركة آخره في محل
رفع . ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا في هذه الحالة فقط . وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثة بعد « هي »
مثل : « حساني » أو « ساي » أو « ق » ؛ أو : « صاك أن تفعل الخير » ؛ أو : « عاهد أن يحجب الإساءة » ؛ فإن خبر
ما يقال هو « حسان » « ساي » « ق » حرفاً بمعنى : « لعل » من أغوات « إن » والضمير اسمها - كما سيجيء في : -

فأما ياء المتكلم فثقل : ربي أكرمني^(١) . (فالياء الأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والياء الثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به) .

وأما كاف المخاطب فيهما فثقل : لا يتغلك إلا عملك . (فالكاف الأولى في محل نصب . لأنها مفعول به^(٢) ؛ والكاف الثانية في محل جر ، لأنها مضاف إليه^(٣)) .

وأما هاء الغائب^(٤) بنوعيه المذكر والمؤنث فثقل : من يتفرغ لعمله يحسنه .

= « د » من ص ٦٢٦ ، باب أفعال المقاربة ، والشرع ، والرجاء ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ باب : « إن وأغواها » -

وهذه المناسبة فذكر أن الياء في مثل : قوى ياعنه ، تحذف عن الياء في نحو : ربي أكرمني . لأن الياء في : « قوى » للمخاطبة ، فهي فاعل في محل رفع . بخلافها في المثال الأخير الذي وقعت فيه الياء الأولى المتكلم في محل جر بالإضافة ؛ والثانية في محل نصب مفعول به .

كما أن الضمير الذي يتصل بأفعال الفعل في مثل : الرجلان عرضها حل . الرجال مرهض . المسافرات مرهضون - مرهضين بارز متصل بخلف تماماً عنه إذا وقع في ابتداء جملة ، أو وقع فيها بعد كلمة : « إلا » في مثل : هاهنا ، وهم ههنا ، ومن ههنا ، وما ههنا ، أو هم ، أو هن ، لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد « إلا » لم يبق على إعرابه الأول مفعولاً لفاعله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلاً على حسب السياق ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعاً آخر مخالفاً للسابق ؛ طبقاً لما تقدم في تعريف المتصل - ص ٢٢٠ - (١) متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال ؟ الجواب في رقم ٥ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) قد تقع كاف الخطاب - أحياناً . حرفاً مجرداً للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتى في آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى ما سبق « في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ » ؛ وما منفصله عند الكلام على إعراب الضمائر (ص ٢٣٦ وما بعدها ولا سيما ص ٢٣٨) .

(٣) مما يجب التنبيه له . أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أى : لا يتصل - كتابة - بها حرف ناسي من إشباع حركتها ؛ تقول : من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحسده الناس على إحسانه وإجادته . أما إن كانت الهاء للغاية المفردة فيجب - في الأنصوح - زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقاً ومطاباً ؛ نحو : من يتفرغ لعملها يحسدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجادتها .

(راجع أول الهامش ص ٢٢١ وما بينهما من اختلاف في بعض الحالات) .

وكذلك يجب أن يزداد بعدها كتابة ونطقاً : « ما » إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثنى بنوعيه ؛ مثل : الوالد وأبجد هما أحق الناس بالرعاية ؛ ولهما أعظم الفضل على أبنائهما . والوالدة وأبجدة أعطف الناس على أطفالهما ، وشفتيتهما لا تمدهما شفقة . فالهاء هي الضمير المتصل وبعدها « الميم » حرف حماد ، والألف حرف دال على مجرد التنبيه .

وكذلك يجب أن يزداد بها « الميم » الدالة على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفسهم للناس ، وخير النساء أنفسهن على التكامل . لكن أهيكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التي بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، « الهاء » والأحرف الزائدة ؟ رأيان . والخلاف للفظ لا أثر له من الناحية العملية . وللمتضمن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذي يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى يراعى التفرقة =

أ. : من تفرغ لعملها تحسنه (فالهاء الأولى في المثالين في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والهاء الثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به) .

ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ (نا) نحو : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . فالأولى في محل جر . لأنها مضاف إليه ؛ والثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به ^(١) - كما سبق - والثالثة والرابعة في محل رفع ، لأنها فاعل ^(٢) . وما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به .

ج . الواقعة فعلا بين ضمير المفردة الغائبة وضمير المفرد الذائب - وفيهما - . فوق أنه عمل واقفي فيه تيسر . وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير المفرد المذكر الغائب هو : « الهاء » وحدها ؛ والمفردة الغائبة : « هاء » والضمي بنوعيه : « هاء » ، وجمع المذكور : « هم » وجمع الإناث : « هن » والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور ؛ في النطق ، وفي الكتابة ، وفي المعنى . وعليه العمل الآن . ولهذا نظير يجيء في ص ٢٣٥ - ويجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة (هاء - هم - هن) بالاعتبار السالف هي ضمائر متصلة حتماً ، ولا يصح اجبارها من نوع الضمائر المرفوعة المتفصلة أصالة ، لأن المرفوعة أصالة ، كالتيسير في « هاء » ص ٢٢٦ - مركبة البنية في أصلها ، وليست مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان ؛ فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرهما ؛ فأحداهما قد نشأ عن الصيغة والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة ؛ فهما مختلفان في أصلهما ، كاختلافهما في كثير من الأحكام .

(١) إذا كانت « نا » في آخر الفعل الماضي فقد تكون للفاعل ، ويبنى الفعل الماضي معها على السكون وجوباً : نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا . وقد تكون للمفعول به ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجنا الولد من الحديقة ، وأحضرنا إلى البيت ، وأنهمنا ما يجب عمله .

(٢) يقول ابن مالك :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ : (نا) صَلَحَ كَاغْرِفَ بِنَا : فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَاحَ
والمعنى : صلح الضمير : (نا) للأمور الثلاثة ، أي : لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا (أي : اعترف بقدرنا ، أو : اشر بنا) . ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إننا . . ، ولأن يكون في محل رفع ، مثل : نلنا .

(ملاحظة) لا يقال : (إن الضمير « الياء » يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حالة فيكون شبيهاً بالضمير (نا) : مثل ؛ يفرحني كوفي حريصاً على واجبي . فالياء في الجميع المتكلم ومعلمها في الأول نصب (لأنها مفعول به) وفي الثانية رفع (لأنها اسم « كَوْنٌ » ؛ مصدره كان « الناقصة » وفي الثالث جر ، لأنها مضاف إليه . كذلك الضمير : (هم) في مثل : يفرحهم كونه حريصين على واجبه ؛ فإنه ضمير متصل في الجميع . ومحل نصب في الأول (لأنه مفعول به) . ووقع في الثاني (لأنه اسم « كَوْنٌ » ، مصدر كان الناقصة) وجر في الثالث لأنه مضاف إليه . لا يقال إن الضميرين السابقين مثل « نا » لأن « الياء » و « هم » في الأمثلة المذكورة وأشباهاها وقعوا في محل رفع بصفة عارضة ، فاشته من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً ؛ لا بصفة أصلية ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة .

زيادة وتفصيل :

روى أبو علي (القالى فى كتابه : « ذيل الأمانى والنوادر » ص ١٠٥) عن بعض الأعراب قول شاعرهم :

فها أنا للعشاق يا « عَزَّ » قائد وبى تُضرب الأمثالُ فى الشرق والغرب
والشائع ^(١) هو دخول : « ها » التى للتنبيه على ضمير الرفع المتفضل الذى خبره اسم إشارة ؛ نحو : « هأنذا » المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة ؛ نحو : هأنا صاهر على صالح الوطن . . وهو - مع قلة شيوعه - جائز ؛ لورود نصوص نظمية ونثرية ، فصيحة متعددة : تكنى للقياس عليها . منها قول عمر بن الخطاب يوم « أحد » حين وقف أبوسفیان بعد المعركة يسأل : أين فلان ، وفلان ... من كبار المسلمين . فأجابه عمر . هذا رسول الله عليه السلام ، وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر . . . ^(٢) ومنها بيت لحنون ليلى ^(٣) ، ونصه :

وعروة مات موتاً مستريحاً وهأنا مبيتٌ فى كل يوم
كما روى صاحب الأمانى ^(٤) أيضاً البيت التالى لعوف بن مُحَلَّم ، ونصه :

ولوعاءٍ فشَطَطَتْ غُرْبَةً دارُ زِينٍ فهأنا أبكى والنوادر جريح
وقول مُحَبِّبٍ ، من شعراء صدر الإسلام :

لو كان يَبْنِى الفِداء قلت له هأنا دون الحبيب يا وجعٌ
ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : « ها » التى للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أشجع النصح ، وهأنتذا تعمل الخير . وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد .

وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا - مع جوازه - كالقسم بالله فى مثل : ها - والله - ذا رجل محب لوطنه ، و « إن » الشرطية فى مثل : ها إن ذى حسنة

(١) كما جاء فى حاشية الأمير على مقدمة كتاب : « المنى » ولهذا إشارة فى ص ٣٢٧ .

(٢) النص فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف .

(٣) كتاب : اللذخيرة ، لابن بسام ، ج ٢ القسم الثانى .

(٤) ج ١ ص ١٢٢ .

تَشْكُرُ بِضَاعَفِ ثَوَابِهَا. وقد تعاد «ها» التنبيه بعد الفاصل للتقوية ... ، نحو :
هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَخْلَصُونَ .

• • •

وينقسم المنفصل بحسب مواقفه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص
بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب .

فأما الذى يختص بمحل الرفع [فأثنا عشر^(١)] ، موزعة بين المتكلم ، والمخاطب
والغائب ، على الوجه الآتى :

(أ) للمتكلم ضميران ، «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المعظم
نفسه ، أو معه غيره . (و «أنا» هو الأصل ، و «نحن» هو الفرع)^(٢) .

(ب) للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ - وهو الأصل - : «أنت» ، للمفرد المذكر ،
ثم الفروع : «أنت» للمخاطبة^(٣) المؤنثة ، «أنتما» للمذكر المثنى المخاطب ،
أو المؤنث المثنى المخاطب ، «أنتم» للجماعة المذكور المخاطبين ، «أنتم» للجماعة
الإناث المخاطبات .

(ج) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : «هو» للمفرد الغائب . ثم فروعه :
«هى»^(٤) ، للمفردة الغائبة ، و «هما» للمثنى الغائب^(٥) : و «هم» لجمع المذكور
الغائبين ، و «هن» لجمع الإناث الغائبات^(٦) .

(١) وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة (انظر رقم ١ من الهامش التالى) .
(٢) المراد بالرفع هنا : أن يكون الضمير دالاً على معنى زائد لا يوجد فى الأصل . ذلك أن
الأصل فى الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد مفكلاً ، أم مخاطباً ، أم غائباً ،
مثل : (أنا) فإى يكون دالاً على أكثر من واحد ، أو يكون دالاً على التأنيث فهو فرع .
(٣) راجع ما يخص هذه التاء فى الضمير : «أنت» وفروعه ، وأنها للمخاطب ، وليست للتأنيث
يرى ٣ من هامش ص ٢١٧ .

(٤) الأصل أن تكون التاء فى : «هى» مضمومة ، وفى : «هى» مكسورة . ويجوز تسكينها
بعد الواو ، أو : الفاء ؛ أو : ثم ، أو : اللام .
(٥) وإذا كان المؤنثين غائبين جاز فى المضارع بعده أن يكون مبدؤاً بالتاء - وهى الأكثر - أو

بالباء ، تقول : هما تفعلان ، أو هما يفعلان ؛ طبقاً لبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٧٧ و ١٨١ .
(٦) ويصح فى المضارع بعده أن كان مستنداً لتوابع النسوة تصديره بالفاء أو الباء نحو : والذات
تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن . . . (انظر ص ١٨١) ويجب ملاحظة
الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة (ها - هم - هن) التى فى مركبة البنية أصالة ، ومنفصلة الرفع حتماً - ونظائرها
التي سبق فى آخر رقم ٣ .

فلمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر على التوزيع السالف^(١).
وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميراً أيضاً ، كل منها
مبدوء بكلمة : إيا^(٢) .

فالمتكلم : « إياي » ، وهو الأصل ، وفروعه : « إيانا » للمتكلم المعظم نفسه ،
أو معه غيره .

وللمخاطب المفرد « إياك » ، وهو الأصل . وفروعه : « إياك » للمخاطبة ،
و « إيانا » ، للمثنى المخاطب ، مؤنثاً ، أو مذكراً ، و « إياكم » ؛ لجمع الذكور
المخاطبين ، و « إياكن » ؛ لجمع الإناث المخاطبات .

وللغائب : « إياه » للمفرد الغائب . وفروعه : « إياها » للمفردة الغائبة ، و « إياهما » للمثنى
الغائب بتوحيه ، و « إياهم » لجمع الذكور الغائبين ، و « إياهن » لجمع الإناث الغائبات .
فالمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة . وليس هناك ضمائر
منفصلة تختص بمحل الجر .

هذا ، وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم ،
أو الخطاب ، أو الغيبة ، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله في معناه
فالضمير « أنا » يماثل التاء ، والضمير « نحن » يماثل « نا » ، وهكذا

وينقسم المستتر إلى قسمين :

(١) وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة . فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة
عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسبوقة يقتصر عليها . ومع أنها مسبوقة يحسن ترك استعمالها ،
لضيق وقعها على السمع . فن أن النيابة عن ضمير الجر : « ما أنا كأت ، ولا أنت كأتا » والقيح هنا بسبب
وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر . ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضاً قولهم : « يا أنت »
وللاضطرار لوزن الشعر في مثل قول الشاعر : « ياليتي وهما تخطو بمنزلة ... »
فقد حلف ضمير « هما » الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب .

لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد ؛ مثل : سمعتك أنت
تخطب ويررت بك أنت . وهو استعمال قياسي .

(٢) سيجيء الكلام على إعراب « إياه » بمخاطباتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر
(ص ٢٣٦ وما بعدها) . وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب : « التحذير » بصوره المتعددة التي ستجيء
في بابها الخاص - ج ٤ ص ١٤٠ م ١٤٠ - ومن أمثلته : إياك والضيعة ، فإنها تزرع الضيعة - إياك مواقف -
الاحتذار فإنها تجملة للذة ، متبينة للكرامة ... ويصح : إياك من الضيعة - إياك من مواقف الاحتذار ...

أولها : المستر وجوباً ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر^(١) ، ولا ضمير منفصل ، مثل : « إني أفرح حين نشرك في عمل نافع » . فالفاعل المضارع : « أفرح » ، فاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : أنا . ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، إذ لا نقول : أفرح محمد - مثلاً - ولا أفرح أنا ، على اعتبار « أنا » فاعلاً ، بل يجب اعتبارها تأكيداً للفاعل المستر الذى يشابهها في اللفظ والمعنى .

كذلك الفعل المضارع : « نشرك » فاعله مستر وجوباً تقديره : « نحن » ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، إذ لا نقول : « نشرك محمد » ولا : « نشرك نحن » على اعتبار كلمة : « نحن » فاعلاً ، لأنها لو كانت فاعلاً لوجب استئثارها حتماً . ولكنها تعرب تأكيداً للضمير مستر يشابهها في اللفظ والمعنى .

وثانيهما : المستر جوازاً ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ، مثل : الطائر تحرك . النهر يتدفق . فالفاعل فيهما ضمير مستر جوازاً تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق مائه : بإعراب كلمتي « جناح » و « ماء » فاعلاً للعامل الموجود وهو : « تحرك » و « يتدفق » . ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : « هو » فاعلاً للعامل الموجود . والمستر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعاً متصلاً - كما سبق - .

• • •

مواضع الضمير المرفوع المستر وجوباً . أشهر هذه المواضع تسعة^(٢) :

(١) لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بمامله الذى في الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ، فلو قلنا : « نشرك محمد في عمل نافع » - لكان الكلام غير صحيح في تركيبه ؛ لأن كلمة : « محمد » لا تقع فاعلاً للفعل : « نشرك » ، الذى كان عاملاً للرفع في الضمير السابق « نحن » . ولو قلنا : « فشرك » « نحن » ، لكانت : « نحن » هذه تأكيداً للضمير المستر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلاً مرفوعاً بالعامل الموجود ، وهو الفعل « فشرك » فالضمير المستر وهو « نحن » لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولاً للفعل : « فشرك » .

(٢) سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة في قوله :

ومن ضمير الرفع ما يستثير كافعلاً ، أوافق : نغضب . إذ تشكر
ويقول في الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) :

وذو ارتفاع وانفصال : « أنا » ، « هو » « وأنت » ... والفروع لا تشبهه =

١ - أن يكون فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكور ، مثل : « أصرح »
لإنقاذ الصارخ ، ويأجر إليه . بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة ، نحو : قومي ،
أو للمثنى بنوعيه ، نحو : قوماء ، أو للجمع بنوعيه ، نحو : قوموا ، وقمن . فإن هذه
الضمائر تعرب فاعلاً أيضاً ، ولكنها ضمائر بارزة .

٢ - أن يكون فاعلاً^(١) للفعل المضارع المبذوء ببناء الخطاب للواحد ؛ مثل :
يا بُنَيَّ ، أنصرف متى تتكلم ومتى تسكت ، فتُحمد ؟ بخلاف المبذوء
ببناء الخطاب للواحدة ؛ مثل : تتعلمين يا زميلة ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنما
تتعلمان . أو للجمع بنوعيه ؛ مثل : أنتم تتعلمون ، وأنن تتعلمن ؛ فإن كل هذه
ضمائر رفع بارزة ؛ (إذ لا بد من إبرازها وإعرابها فاعلاً) ، وبخلاف المضارع
المبذوء ببناء الغائبة ، فإنه مستتر جوازاً ؛ مثل : الأخت تقرأ^(٢) .

٣ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبذوء بهمة التكلم ؛ مثل : أحسن
اختيار الوقت الذي أعمل فيه فأقتن عمل ، وقول الشاعر :

لا أذودُ الطيرَ عن شجري قد بَلَّوْتُ السرَّ من شجري

٤ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبذوء بالنون ؛ مثل : نحب الخير ،

= لئى : لا تشبه بنبرها ؛ بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول في القصر البارز المتفصل
المنصوب المثل :

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعِلَ ، « إياي » ، والتفريع ليس مُشْكَلًا
لئى : جعل الضمير « إياي » مثلاً للضمير السالف ، وهو التكلم ، أما باقي فروعه الخمسة فمعرفتها
سهلة ، وليست أمراً مشكلاً .

(١) وبطل الفعل : اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخاً يرفع اسمه (كالمضارع المنق) :
« لا تكون » في الاستثناء) .

(٢) إذا كان المضارع مبذوءاً ببناء المخاطبة المفردة ، أو لثنائها ، أو لجمعها فليست قازية لتأنيث ،
وإنما هي علامة الخطاب المحض ، لوجود ما يدل على التأنيث ؛ وهو الضمير المتصل بالفعل ؛ ومن الأمثلة
أيضاً المضارع المبذوء ببناء الخطاب لا لتأنيث : أنت يا زيتي لا تعرفين العث - أنها يازميلي لا تعرفان
العث - أنن يا زميلاتي لا تعرفن العث . بخلاف البناء الذى تجيء لتأنيث في أول المضارع الذى يكون فاعله
اسماً ظاهراً ، مؤنثاً ، للمفردة ، أو لثنائها ، أو لجمعها ، نحو : تتعلم عائشة - تتعلم المائشعان - تتعلم
المائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة ، أو لثنائها ؛ مثل : عائشة تتعلم - المائشعان
تتعلمان . فإن كان فاعله ضميراً متصلاً بجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن - وليس بالواجب -
تصديده بالياء لا بالياء ؛ استثناء بنون النسوة في آخره ؛ نحو : الولادات يبذلن الطاقة في حاية الأولاد ؛
- طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٧ ، وص ١٨١ وسيجيء الكلام في ٢٧ ص ٧٥ م ٦٦ - باب : الفاعل - .

ونكره الأدنى ؛ فنغز برضا الله والناس .

٥- أن يكون فاعلا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا - عدا - حاشا . تقول : حضر السباح خلا واحداً - أو : عدا واحداً - أو : حاشا واحداً . ففاعل « خلا وعدا وحاشا » ضمير مستتر وجوباً تقديره : هو ^(١) . . .

٦- أن يكون اسماً مرفوعاً لأدوات الاستثناء الناسخة ؛ (وهي : ليس ، ولا يكون) ^(٢) . تقول : انقضى الأسبوع ليس يوماً . انقضى العام لا يكون شهراً . فكلمة « يوماً » و « شهراً » خبر للناسخ ، وهي المستثنى أيضاً . أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوباً تقديره : هو .

٧- أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضي ؛ وهو : « أفعل » ؛ مثل : ما أحسن الشجاعة في الحق ؛ « فأحسن » فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره ؛ هو . « يعود على : ما » .

٨- أن يكون فاعلا لاسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ؛ مثل : أف من الكلب ؛ (بمعنى : أنضجر جداً) . وآمين ، (بمعنى : استجب) .

٩- أوافاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل : قياماً للزائر . فقياماً : مصدر ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره : « أنت » ؛ لأنه بمعنى : قم .

فهذه تسعة مواضع ^(٣) ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوباً ، ولا يكون إلا مرفوعاً متصلاً - كما أشرنا من قبل - . أما الضمير المستتر في غير - تلك المواضع فاستتاره في الأشهر ^(٤) - جائز ، لا واجب .

(١) يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أي : خلا هو ، أي : بعضهم ، وسببها إيضاح هذا ، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء (ج ٢) .

(٢) بصيغة المضارع ؛ يكون « الذي » لغائب ، وقيل . « لا » للناحية دون غيرها - كما سيجي في ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٨ باب « الاستثناء » .

(٣ و ٤) يزيد عليها بعض النحاة ؛ فاعل « نم » و « ينس » وأخواتها . . . إذا كان ضميراً مفسراً بذكره ، مثل : نم رجلاً عمر . ففاعل « نم » ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكرة التي تعرب بعده تمييزاً ، وهي هنا : « رجلاً » . لكن المعروف أن رأياً كثيراً يميز في « نم » و « ينس » وأخواتها أن يبرز فاعلها الضمير ؛ مثل : نمنا رجلين حامد وصالح ، نعموا رجلاً ؛ صالح ، وحامد ، ومثل . وقد يبرز وتجره الياء الزائدة نادراً - فلا يقاس عليه - ؛ مثل نم بهم رجلاً . فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوباً . وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا ، وعدناه من المستتر وجوباً . ولكن الأول أحسن . .

زيادة وتفصيل :

يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازاً :

(أ) إماً فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسمًا لفعل ناسخ ، إذا كان الفعل في كل ذلك لغائب أو غائبة ، مثل : آية المتافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوّمن خان . ومثل قول شوقي عن الصلاة : لو لم تكن رأس العبادات لعدت من صالحه العادات ، وقولهم : رب كلمة تجلب نعمة ، وأخرى تجرّ نعمة .

(ب) وإما فاعلاً لاسم فعل ماض ، مثل : البحر هيات ، بمعنى : بتعدّ جداً ، أى : هو .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : شتان الصحة والضعف . بمعنى : افرق الحال بينهما جداً ، فالصحة فاعل . وتقول : الصحة والضعف شتان . أى : هما ، فالفاعل ضمير ، مستتر جوازاً ، تقديره : هما . وتقول : هيات البحر هيات . وشتان الصحة والضعف شتان . ففاعل « هيات » الثانية ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هو » يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونة من : « هيات » الثانية وفاعلها توكيداً للجملة التي قبلها ، فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض . أما لو جعلنا لفظة : « هيات » الثانية وحدها توكيداً للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل ^(١) ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بتقديره . واسم الفعل ، كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيداً لفظياً فإنه لا يحتاج لفاعل ^(٢) . وكذلك يقال في : « شتان » في الحالتين .

(ج) وإما مرفوعاً لأحد المشتقات المحضة : (كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : على نافع ، أو مكرم ، أو فترج) ، ففي كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : « هو » ^(٣) . ويكون الضمير المرفوع بها فاعلاً ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل .

(١) سيبي . في باب الفاعل (٢٣٠ م ٦٦ ص ٧٠) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل ، والرأى فيها .

(٢) كما سيبي . في باب التوكيد (ج ٣) .

(٣) ولا بد أن يعود على غائب ، طبقاً للبيان الذي في « ط » من ص ٢٧٠ - كما سبقت الإشارة

في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ .

أما المشتقات غير المحضة (وهي التي غلبت عليها الاسمية المجردة من الوصف ، بأن صارت اسماً خالصاً لشيء) فإنها لا تتحمل ضميراً ؛ كالأبطح ، والأجرع من أسماء الأماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرجب ، والمسعود ، والعالي . وهي أسماء قصور ، والمفتاح ، والمعلقة ، والمكعب

ومن المشتقات المحضة : « أفعل التفضيل »^(١) . والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستر ، ولا يرفع الظاهر — قياساً — إلا في المسألة التي يسميها النحاة مسألة : « الكحل » وقد يرفعه نادراً — لا يقاس عليه — في مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه ، بإعراب كلمة : « أبو » فاعلاً^(٢) . وكذلك يرفع الضمير البارز نادراً في لغة من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، بإعراب « أنت » فاعلاً ، حملاً لها على الفاعل الظاهر في مسألة « الكحل » . ولو أعرب « أنت » مبتدأ . خبره : أفضل ، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعاً للضمير .

بناء على ما تقدم تقول : لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً ، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادراً — فإن فاعله الضمير المستر فيه يكون من نوع المستر وجوباً ، مع الإغضاء عن تلك القلة والتندرة وإغفال وجودهما ، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والتندرة قلنا : إنه مستر جوازاً .

• • •

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :
(أ) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

(ب) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين : بارز ، ومستر .

(١) تفصيل الكلام عليه وهل أحكامه مدون في بابه الخاص بالجزء الثالث ، م ١١٢ .
(٢) فلو أعربنا ما مبتدأ متأخراً وخبره « أفضل » ، لم يكن الإعراب ضعيفاً ، لأنها ليست مرفوعة بأفعل التفضيل . وكذلك كل إعراب مثل هذا .

أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل ، ومتصل .

(١) ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :

١- بارز منفصل في محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان ، هما : « أنا » وفروعه « نحن » . وللمخاطب : « أنت » وفروعه الأربعة . وللقائِل : « هو » وفروعه الأربعة .

٢- بارز منفصل في محل نصب ؛ وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان « إياي » وفروعه « إيانا » . وللمخاطب « إياك » وفروعه الأربعة . وللقائِل « إياه » وفروعه الأربعة .

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر .

(ب) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي :

١- بارز متصل في محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة - نون النسوة .

٢- بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حيناً ، وفي محل جر حيناً آخر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء^(١) . . .

٣- بارز متصل ، صالح لأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، هو : « نا » ، ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط ، أو في محل جر فقط .

أقسام الضمير المستتر

(١) مستتر وجوباً وله جملة مواضع ، أشهرها : تسعة^(٢) .

(١) ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل في محل المبتدأ ، كأن يقع بعد « لولا » ؟ . . .

الجواب في « ب » من ص ٢٤١ .

(٢) سبقت في ص ٢٤٨ .

(ب) مستتر جوازاً وله مواضع غير السالفة .

• • •

ويتضمن الرسم الآتي كل ما سبق .

مستتر	الضمير	بارز	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل
جوازاً	وجوباً	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل	مفصل
أشهر مواضعه	في محل نصب	في محل رفع	مشارك بين	مشارك بين	مشارك بين	مشارك بين	مشارك بين	مشارك بين	مشارك بين
تسمة	وهو اثنا عشر :	وهو اثنا عشر :	وهو : (ث)	وهو : (ث)	وهو : (ث)	وهو : (ث)	وهو : (ث)	وهو : (ث)	وهو : (ث)
التسمة	للتكلم اثنان :	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .	للتكلم : أنا ، ونحن .
	إيائى وإياها	والمخاطب خمسة	هى :	أنت ، وفروعه .	والتائب خمسة :	هو ، وفروعه	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه
	والمخاطب خمسة :	أنت ، وفروعه .	والتائب خمسة :	هو ، وفروعه	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه
	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه
	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :
	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه
	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :
	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه	والتائب خمسة :	إيائى ، وفروعه

• • •

تقسم آخر للضمير بحسب محله الإعرابى :

ينقسم إلى خمسة أقسام :

١ - مرفوع متصل .

٢ - مرفوع منفصل .

٣ - منصوب متصل .

٤ - منصوب منفصل .

• - مجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

• • •

المسألة ١٩ :

الضمير المفرد^(١) ، والضمير المركب

الغرض من الضمير : (الدلالة على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب)^(٢) ، ... مع الدلالة في كل حالة على الأفراد ، أو التثنية ، أو الجمع ، وعلى التذكير ، أو التأنيث . . .

(أ) غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه ، معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به ، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره ، لتساعده في أداء مهمته ، فصيغته مفردة (بسيطة) وذلك كالباء ، والتاء ، والهاء ، في نحو : إني أكرمتُ من أكرمته . فالباء وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً^(٣) ، وكذلك التاء في : « أكرمت » الأولى . أما التاء الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد ، المذكور أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب . فكل ضمير من الثلاثة - وأشباهاها - كلمة واحدة ، انفردت بتحقيق الغرض منها - وهو الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الأفراد - دون أن تحتاج في تحقيق هذا الغرض إلى زيادة تلازم آخرها . ومثلها : « نحن » في : نحن نسارع للخيرات - فإنها لفظة واحدة في تكوينها ، وصيغة مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها ؛ وهو : « التكلم مع الدلالة على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالاً مباشراً بما يساعدها على ذلك الغرض .

(ب) وبعضاً آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها ، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره ؛ لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبة ، وتكوينه ليس مقصوراً على كلمة واحدة . وذلك

(١) أي : الذي هو كلمة واحدة ، وليس كلمتين أو أكثر ، ويسمونه : « البسيط » .

(٢) كما عرفنا في ص ٢١٧ .

(٣) أي : سواء أكان مفرداً مذكراً ، أم مؤنثاً .

مثل الضمير : « إيا » فإنه لا يندل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة في آخره ؛ تقول : إياى - إياك - إياكم - إياكن . . . ولولا هذه الزيادة ما أذى مهمته ، ومثله : أنت ، تقول : أنها ، أنتم ، أنتن . . . وهكذا .

• • •

كيفية إعراب الضمير بنوعيه : المستتر والبارز

فلنا^(١) : إن الضمائر كلها مبنية . . . ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين : أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو فى محل رفع ؛ (كأن يكون مبتدأ فى مثل : أنت أمين) ، أم فى محل نصب ؛ (كأن يكون مفعولا به فى مثل : زارك الصديق) ، أم فى محل جر ؛ (كأن يكون مضافا إليه فى مثل : كتابى مثل كتابك) . . . ؟ ثانيهما : حالة آخر الضمير ؛ أساكنة هى ؛ مثل : أنا ، أم متحركة مثل : التاء فى : أحسنت ؟ .

فلذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبنيا على السكون فقد يكون فى محل رفع ؛ لأنه مبتدأ فى مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل فى مثل : « نا » من « سافرنا » وقد يكون فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به . مثل : « نا » فى حامد « أكرمنا » . وقد يكون فى محل جر فى مثل : « نا » من أقبل علينا . . . وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر .

وإذا كان الضمير متحركا فإنه يبنى على نوع حركة آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركة . ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه . أم غير ذلك ، فكلمة : « نحن » فى مثل : (نحن أصدقاء) ، مبنية على الضم فى محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . والكاف فى مثل : (أكرمك الوالد) ، مبنية على الفتح فى محل نصب ، لأنها مفعول

به^(١)، والهاء في مثل : (محمد قصدتُ إليه) ؛ مبنية على الكسر في محل جر ... وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة ، كالتى أشرنا إليها من قبل .

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزيادة^(٢) اللازمة مثل : (إياك - إياكُمَا - إياكُم - إياكُنَّ - أنتَ - أنتُمَا - أنتُم - أنتُنَّ) فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب ، وعدتهما بمنزلة كلمة واحدة ، بحيث لا نعتبر أن الضمير في : « إياكما ، و ... » وفي « أنما ، و ... » هو كلمة : « إيا » وحدها ، « وأن » وحدها ... وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنية ، أو على جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، فمن المستحسن رفض هذا التجزئـة رفضاً قاطعاً ، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة : « إيا » مع ما يصحبها لزوماً هما معاً : « الضمير » ، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة^(٣) . وكذلك : « أنما » وباقى الفروع .

وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسىء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ؛ فتقول في كل من : أنتَ - أنتُمَا - أنتُم - أنتُنَّ - إياك - إياكُمَا - إياكُم - إياكُنَّ ... ، ونظائرها - إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا في محل كذا^(٤) .

• • •

(١) انظر ما يتصل بحكم هذه الكاف في رقم • من هامش ص ٢١٧ ثم في ص ٢٣٨ .

(٢) هي الزيادة التي يتصل بآخر الضمير : « إيا » . وسبق بيانها في ص ٢٣٧ ومثلها الزيادة

التي تتصل بآخر الضمير : « أثناء » ، وسبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢١ .

(٣) وهذا هو المذهب الكوفي ، كما نص عليه « المسكوبرى » في كتابه المسمى : « إبله ما من به

الرحمن من وجوه الإعراب » والقراءات في جميع القرآن » - ج ١ ص ٤ - .

(٤) لهذا نظير في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

زيادة وتفصيل

(١) وقوع « الكاف » حرف خطاب منصرف .

قد يتعين أن تكون « الكاف » حرف خطاب مبنياً ، فلا محل له من الإعراب ^(١) (أى : أنه لا يكون ضميراً) وفي هذه الحالة يتعين أن يكون منصرفاً على حسب المخاطب تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . . وفيما يلي أشهر المواضع غير التي سبقت ^(٢)

١ - فى مثل : أرايتك الخديقة ، هل طاب ثمرها مبكراً ؟ . أرايتك الزراعة ، أغنى عن الصناعة ؟ . ومعنى « أرايتك » : أخبرنى ، الخديقة . . . أخبرنى الزراعة . . . وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل : « رأى » الذى فاعله تاء الخطاب ؛ فيصير « أرايتك » بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام ، وأن يجرى بعد الكاف اسم منصوب ، ثم جملة استفهامية ^(٣) . وهو فعل ماض . فاعله التاء المتصلة بآخره ، المبنية على الفتح دائماً ، فى محل رفع . لأنها فاعل . وتقع بعدها « الكاف » حرف خطاب ؛ يتصرف وجوباً - فى هذه الصورة وفروعها الآتية - على حسب المخاطبين ^(٤) ، ولا تتصرف التاء . . . فنقول للمخاطبة : أرايتك : وللمثنى بنوعيه : أرايتكما ، وللجمع المذكور : أرايتكم ، وللجمع المؤنث : أرايتكن . ومعنى « أرايتك : أخبرنى » ، كما سبق . وهى جملة إما منقولة من : رأيت ، بمعنى : « عرفت » أو بمعنى : أبصرت ؛ فيحتاج فعلها لمفعول واحد فى الحالتين ، وإما منقولة من : « رأيت بمعنى : علمت » ؛ فيحتاج إلى مفعولين . وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها جملة خبرية بمعنى ما تقدم . ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

(١ و ١) سبقت أنواع من الكاف الحرفية فى رقم ٥ من هاشى ص ٢١٧ .

(٢) كما أشرنا لهذا فى : ٢ - رقم ٥ من هاشى ص ١٥ .

(٣) راجع رقم ٢ من هاشى ص ٣٢٤ .

جملة إنشائية . طلبية ، لها معنى جديد ، هو : أخْبِرْنِي ، (أى : طلب الاستخبار وهو : طلب معرفة الخبر) . وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتي بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : « عرفت » ، أو أبصرت » — كان الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به لعلها ، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة . وعلى اعتبار أن أصلها : « علمت » يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به أول ، وتكون جملة الاستفهام التي بعده في محل نصب ، تغنى عن المفعول الثاني . وإن لاحظنا حالتها الحاضرة ، وأنها الآن جملة إنشائية طلبية ؛ بمعنى « أخْبِرْنِي » ، ولم نلتفت إلى الأصل الأول — فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوباً على نزع الخافض ^(١) ، والجملة الاستفهامية بعده مستأنفة ؛ فكأنك تقول في الأمثلة السابقة وأشباهاها : أخْبِرْنِي عن الحديقة ؛ هل طاب ثمرها مبكراً ؟ أخْبِرْنِي عن الزراعة ؛ أغنى عن الصناعة ؟ وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شيء له حالة عجيبة ؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب — كما قلنا — بهمزة الاستفهام ؛ يتلوها جملة : « رأيتك » ؛ فاسم منصوب ؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التي هي موضع الاستخبار . فلا بد أن يشمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبة على حسب ما ذكرنا . غير أن الاستفهام في الجملة المتأخرة قد يكون ظاهراً كما مثل ؛ وقد يكون مقدراً هو وجملة ؛ كما في قوله تعالى : « رأيتك هذا الذي كرمت على » . لنأخرتن ... إلخ . فالتقدير : « رأيتك هذا الذي كرمت على ، لِمَ كرمته على ؟ » .

وقد يحذف الاسم المنصوب الذي يعد : « رأيتك » إذا كان مفهوماً ؛ نحو قوله تعالى : « قلْ رأيتكم إن أناكم عذاب الله » . أى : قل رأيتكم المعارضين إن أناكم عذاب الله .

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب — أما إن بقي الفعل « رأى » من « رأيت »

(١) توضيحه وبيان حكمه في ج ٢ ص ١٦٠ م ٧١ (طريقة تعدية الفعل الثلاثي اللازم) .

على أصله اللغوي الأول بمعنى : « عرفت » أو بمعنى : « أبصرت » أو بمعنى :
« علمت » وجاءت قبله همزة الاستفهام في الحالتين فإن « التاء » اللاحقة به
تنصرف ، وتعرب فاعلاً ، وتعرب « الكاف » المتصلة به ضميراً مفعولاً به ،
وتنصرف على حسب حال المخاطب ، فنقول : « أرايتك ذاهباً » أرايتك ذاهبة » ،
أرايتكما ذاهبتين ، أو : ذاهبين ، أرايتكم ذاهبين ، أرايتكن ذاهبات - فتكون « الكاف »
وحدها ، أو هي وما اتصلت به من علامة تثنية أو جمع - ضميراً مفعولاً به أول :
والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثاني . - هذا إذا كانت : « رأى » بمعنى :
« عليم » التي تنصب مفعولين . أما إذا كانت « رأى » تنصب مفعولاً واحداً
فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال .

وسيجيء في أول الجزء الثاني تفصيل الكلام على الفعل : « رأى » من ^(١) ناحية
معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر .

٢ - في اسم الفعل الذي يقوم معنى وعملاً مقام فعل لا ينصب مفعولاً به ،
ومن المسروع : حَيَّهْلَ ، بمعنى : أقبِلْ . والنَّجَاءُ ^(٢) . بمعنى : أَسْرِعْ .
وَرُوَيْدٌ ، التي بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حَيَّهْلَكَ ، والنَّجَاءُكَ ،
وَرُوَيْدَكَ . . . ؛ « فالكاف » هنا حرف خطاب يتصرف على حسب المخاطبين ،
- كشأنه في كل الصور المعروضة هنا - ، ولا يصح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم
الفعل ؛ لأن هذه الألفاظ من أسماء الأفعال لا تنصب مفعولاً به ؛ لأنها تقوم معنى
وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون « الكاف » ضميراً
في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً ^(٣) .

٣ - في بعض أفعال مسروعة عن العرب يجب الاختصار عليها ؛ منها : الفعل
« أَبْصِرْ » في مثل : أَبْصِرْكَ محمداً ، بمعنى : أَبْصِرْ محمداً ، ولا يمكن أن تكون
« الكاف » هنا مفعولاً به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ؛ وقد نصبه ؛
ونعني به : « محمداً » ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميراً للمخاطب الذي يتجه إليه الأمر .
ومنها الفعل « لَيْسَ » في مثل : لَيْسَتْكَ محمداً مسافراً .

ومنها : « نِعِمَّ وَبَشَسَ » في مثل : نِعِمَّكَ الرجل محمود ، وبَشَسَكَ الرجل سليم ... ؛

(١) في باب : « ظن وأخواتها » ص ١٠ م ١٠ مناسبة له ، ثم تمة هامة في ص ١٣ ثم في باب
وأعلم وأرى » من ذلك الجزء .

(٢ و٣) راجع ما سبق في ص ٧٨ وفي رقم « من هامش ص ٢١٧ .

لأن كلاً من الفعلين وذلك « نِعم » و « بئس » لا ينصب مفعولاً به ^(١).

ومثل : حَسِبَ في قوطم : جئت ، وما حسبك أن تجيء ، لأن الكاف لو أعربت ضميراً لكانت المفعول الأول و الحسب ، ولكن المفعول الثاني هو المصدر المؤول (أن تجيء) ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبراً عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر (لأن مفعول : حسب ، أصلهما المبتدأ والخبر) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجثة ، وهو ممنوع عندهم في أغلب الحالات ^(٢).

٤ - بعض حروف مسموعة يجب الاقتصاد عليها ، مثل : كلاً ، بلى ، نقول : كلاً ، أنت لا تخلف الوعد ؟ . ويسألك سائل : ألسن صاحب فضل عليك ؟ فتجيب : بلاك . أى : بلى لك . (بمعنى أنا موافق لك في أنك صاحب فضل) .

(ب) كيف نعرب الضمير الواقع بعد : « لولا » إذا كان من غير ضمائر الرفع ؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : « عسى » إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضاً ؟
أشرفاً في رقم ٢ من ص ٢٣٣ إلى أن « باء » المذكلم ، و « كاف » الخطاب ، و « هاء » الغائب ، ضمائر مشتركة بين محل نصب وإلجر ، ولا تكون في محل رفع . فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة : « لولا » الامتناعية التي لا يرفع بعدها إلا المبتدأ ، مثل : لولاي ما حضرت - لولاك لسافرت . - الطائرة سريعة ؛ لولاها لتأخرت ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمة . . . فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : « لولا » في الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟

نعيد ما سبق ^(٣) ، وهو أن أبسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنها في أصلها لا تقع في محل رفع . لكنها تصلح بعد « لولا » خاصة أن تقع في محل رفع ؛ فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره ، في محل رفع ،

(١) سيجىء هذا في بابهما الخاص (ج ٢ م ١١٠ ص ٢٥٢) .

(٢) هو ممنوع على سبيل الحقيقة ، لا المجاز - وسيجىء البيان في ج ٢ م ٦٠ ص ١٢ - باب : « ظن وأغواتها » .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

وخبره مخلوف « وهذا الرأي - فوق يسره ووضوحه - يؤدي إلى النتيجة التي نرى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد - وفي مقدمتها : رأى سيويو الذي يجعل : « لولا » في هذه الأمثلة وأشباهاها حرف جر شبه بالزائد » . وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً ؛ لأنه مبتدأ . ونكتفي بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة في المطولات .

وكذلك قلنا فيما مضى : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد « عسى » التي للرجاء (والتي هي من أنحوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عسى أن أدرك المراد ، أو : عسائي ، أو : عساك أن توفق في عمل الخير . وعساه أن يرشد إلى الصواب . . .) - فخير ما يقال في إعرابها : أن « عسى » حرف رجاء ، بمعنى : « لعل » تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلاً من أنحوات كان . وهذا أيسر وأوضح من باقي الآراء الأخرى الملتوية^(١).

(ح) ضمير الفصل :

من أنواع لضمير نوع يسمى : « ضمير الفصل »^(٢) . وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ، ينفرد بها . وإليك أمثلة توضحه ، وتبين أثره :

١ - « الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله » . ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ . أهو : الشجاع يبغى رضا الله ؟ . فتكون جملة : « يبغى رضا الله » ركنًا أساسيًا في الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتمحق المعنى الأصلي إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ (كلمة : « الشجاع ») وما عداها فليس أساسيًا ، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله (فتعرب كلمة الناطق : صفة) . . . أم أن المعنى الأساسي هو : « الشجاع ، الناطق بالحق » . فكأننا نتحدث عن الشجاع ، ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمة :

(١) انظر ما يتصل بهذا في ص ٥٥ من ص ٦٢٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ . وما بعده .

(٢) أو : ضمير العناد ، أو : اللعانة . . . كما سيجي البيان في ص ٢٤٢ .

« الناطق » ، هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ؛ لأنها خير لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية ؛ تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها . الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوي بينهما . ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكن إذا قلنا : « الشجاع — هو — الناطق بالحق ، ينبغي رضا الله » . فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : « هو » ؛ فيتعين المعنى الثاني وحده ، ويمتنع الأول ، وبزول الاحتمال الذي كان قائماً قبل مجيء الضمير .

٢ — « إن الزعيم الذي ترفعه أعماله تسمجده أمته » . ما المعنى الأساسي في هذا الكلام ؟ . أهو تعريف الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » فيكون هذا التعريف ركناً أساسياً في الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال . وما بعده متمم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب « الذي » اسم موصول خبر « إن » . . . أم هو القول بأن : « الزعيم تسمجده أمته » ؟ . فتكون هذه الجملة الفعلية أساساً في الفائدة الكلامية لا يقوم المعنى إلا بها ، « لأنها خير » ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم ، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة (وتعرب كلمة : « الذي » اسم موصول ، صفة) ؟

الأمران متساويان ؛ يصبح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح ؛ لعدم وجود قرينة مرجحة . لكن إذا قلنا : « إن الزعيم — هو — الذي ترفعه أعماله » امتنع الاحتمال الثاني . وتعين المعنى الأول ، بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام ، وأن الفرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » . (فتكون كلمة : « الذي » هي الخبر ، وليست صفة) وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد .

٣ — « ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يتخفى أمره على الناس » . فما المعنى الأصيل . في هذا الكلام ؟ أهو القول بأن المحسن لا يتخفى أمره على الناس ؛ فيكون نفي « الخفاء » هو الفرض الأساسي ، وما عداها زيادة عرضية (وتعرب كلمة : « المنافق » صفة) ؟

أم القول بأنه : (ليس المحسن ، المنافق بإحسانه) ؟ . فن كان منافقاً بإحسانه فلن يسمى : محسناً . فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمة « المنافق »

جزءاً أصيلاً في تأدية المعنى ؛ (لأنها خبر « ليس ») وما عداها تكملة طارئة .
الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المناق ؛ فيتعين المعنى
الثاني وحده ؛ لوجود الضمير : « هو » ، القاطع في أن ما بعده هو الأصل ، وهو
الأساسي في إنعام المعنى ؛ لأنه خبر .

٤ - يقول النحاة في تعريف الكلام : « الكلام . اللفظ ، المركب ،
المقيد ... » أتكون كلمة : « اللفظ » أساسية في المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير
أساسية ؛ لأنها بدل من « الكلام » ، وما بعدها هو الأساسي ؟ الأمران متساويان .
فلذا أثبتنا بكلمة : « هو » تعين أن تكون كلمة « اللفظ » خبراً ، لا بدلاً^(١) .

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : « ضمير الفصل » ؛ لأنه يفصل في الأمر
حين الشك ، واختفاء القرينة . . . ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب
دلالة على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ،
وليس صفة ، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى
الأساسي ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر . وفوق ذلك كله
يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص (أى : « القصر » المعروف في البلاغة) .
تلك هي مهمة ضمير الفصل . لكنه قد يقع أحياناً بين مالا يحتمل شكاً
ولا لبساً ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق ، وتأكيده معناه بالحصر .
والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً ، كقوله تعالى : « وكنا نحن الوارثين » ،
وقوله تعالى : « . . . كنت أنت الرقيب عليهم » ، وقوله تعالى : « إن ترن أنا أقل
منك مالا وولداً فعسى أن يؤثني . . . » ، ففي المثال الأول قد توسط ضمير
الفصل « نحن » بين كلمتي : « نا » و « الوارثين » ، مع أن كلمة : « الوارثين »
خبر « كان » منصوبة بالياء ، ولا تصح أن تكون صفة^(٢) ، إذ لا يوجد وصف
غير « نا » التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف . وفي المثال الثاني توسط ضمير
الفصل (أنت) بين « نا » و « الرقيب » ، مع أن كلمة : « الرقيب » منصوبة ،
لأنها خبر (كان) ولا تصح أن تكون صفة للنا^(٣) ، لأن الضمير لا يوصف

(١) ومثل هذا - تماماً - يصح في قوله تعالى في سورة الأنفال : (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو
الحق من عندك فأطير علينا حجارة من السماء ..) بنصب كلمة : « الحق » في القراءة المعروفة المعتادة اليوم .

(٢ و ٣) ولا تهاماً آخر ، لأنها منصوبة ، والمتبوع هنا (هو : نا) في محل رفع .

— كما قلنا — وكذلك الشأن في المثال الثالث الذى توسط فيه ضمير الفصل « أنا » بين « الياء » ^(١) وكلمة : « أقل » التى هى المفعول الثانى للفعل : « ترى » ولا يصح أن تكون صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف . و . و . وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة ، بل قبل ما لا يصلح صفة ، ولا تابعا من التوابع أو المكملات .

وإذا كان البصريون يسمونه : « ضمير الفصل » فالكويتيون يسمونه بأسماء أخرى تردد أحيانا في كتب النحو ؛ فبعضهم يسميه : « عمادا » ؛ لأنه يعتمد عليه في الانتهاء إلى الفائدة ، وبيان أن الثانى خبر لا تابع ، ولا مكمل آخر . وبعضهم يسميه : « دعامة » ؛ لأنه يدعم الأول ، أى : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه . وتخصيصه ، وتحقيق أمره ، بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة ، وباقى التوابع ، وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ، ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى .

شروط ضمير الفصل :

يشترط فيه ستة شروط : (اثنان فيه مباشرة ، واثنان فى الاسم الذى قبله ، واثنان فى الاسم الذى بعده) . فيشترط فيه مباشرة :

١ — أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة .

٢ — أن يكون مطابقاً للاسم السابق فى المعنى . وفى التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وفى الأفراد ، والثنائية ، والجمع ، وفى التذكير ، والتأنيث ، كالأَمْطَلَة السابقة ، ومثل : « العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسنى الدرجات . والأخلاق هى الحارسة من الزلل ، تصون المرء من الخطل » — « النيران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يستبجان فى الفضاء » — « العلماء هم الأبطال ، يحتملون فى سبيل العلم ما لا يحتمله سواه » — « الأمهات هن البانيات مجد الوطن ، يقيمن الأساس ويرفعن البناء » . . . وهكذا ، فلا يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا ظننت محموداً أنت الكريم : لأن الضمير « أنت » ليس معناه معنى الاسم السابق « محمود » ، ولا يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

الفصل ، ولا يحقق الغرض . وكذلك لا يجوز : كان الحمدان أنت الكريمان .
ولا إن جنداً هو المؤدية ، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه . . .

ويشترط في الاسم الذي قبله :

١ - أن يكون معرفة .

٢ - وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصابه المبتدأ ؛ كاسم « كان » وأخواتها ؛ واسم
« إن » وأخواتها ، ومعمول « ظننت » وأخواتها . كالأمثلة السابقة ، ومثل : « والد
هو العامل على خير أسرته ، يراقبها ، والأم هي الساهرة على رعاية أفرادها ،
لا تغفل » - « كان الله هو المنتقم من الطغاة ، لا يهملهم » - « إن الصناعة هي
العماد الأقوى في العصر الحديث ، تنمو عندنا » - « وما تفعلوا من خير تجوده عند
الله هو خيراً وأعظم أجراً » .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة ؛ لتشابههما في
المعنى ؛ إذ الخبر صفة في المعنى - بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه ؛
وأن الخبر أساسي في الجملة دون الصفة - . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس
الواقع على الكلمة ، ويجعلها خبراً ، وليست صفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل
بينهما فاصل إلا نادراً . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير
الصفة ، ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير .

ويشترط في الاسم الذي بعده :

١ - أن يكون خبراً لمبتدأ ، أو لما أصابه مبتدأ - كالأمثلة السالفة .

٢ - أن يكون معرفة ، أو ما يقاربها^(١) في التعريف « وهو : أفعل التفضيل
المجرد من أل والإضافة ، وبعده : من » .

فلا بد أن يتوسط الاسم الذي بعد ضمير الفصل بين معرفتين ، أو بين
معرفة وما يقاربها . ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم .

- ١ - العالم هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره .
- ٢ - إن الثروة هي المكتسبة بأشرف الوسائل ؛ لا تعرف دنساً ، ولا تقرب خسة .
- ٣ - ما زالت الكرامة هي الواقعة من الضعة ، تدفع صاحبها إلى الحماد .
وتجنبه مواقف الذل .

(١) في الصفحة الآتية لإيضاح هذا ، وسببه .

.....

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها :

١ - النبيل هو أسرع من غيره للداعي المروءة ، يلجئ من ينادى .

٢ - الشمس هي أكبر من باقي مجموعتها ؛ لا تغيب .

٣ - الموت في الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة لا يُسمَحَى عاره .

فلا يصح اعتباره ضمير فصل في مثل : كان رجل هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفتين معاً . ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة ؛ ولا كان محمد هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية ، أو ما يقاربها .

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكد هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده - غالباً - إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة . ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة - وهو أفضل التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفة في أنه مع « من » لا يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول « أل » عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، صالح ، وهند . في أنه - في الغالب - لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » . هذا إلى أن وجود (من) بعده يفيد تخصصاً ، ويكسبه شيئاً من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة ^(١) .

إعراب ضمير الفصل :

أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين :

١ - أنه في الحقيقة ليس ضميراً ؛ بالرغم من دلالة على التكلم ، أو الخطاب . أو الغيبة ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية ؛ لا يعمل شيئاً ؛ فهو مثل « كاف الخطاب » في أسماء الإشارة ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ (مثل : ذلك ، وتلك ، والنجاءك ، وقد سبقت الإشارة إليها في هذا الباب) ^(٢) . فن الأنسب أيضاً تسميته :

(١) هكذا قالوا ، ولا داعي لشيء من التمايل ؛ لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غير ، وبمعنى كلامهم مشتقاً على ضمير الفصل بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما شابهها .

(٢) في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ - وفي ص ٢٣٨ وما يليها .

« حرف الفصل » ، ولا يحسن تسميته : « ضمير الفصل » إلا مجازاً ؛ بمراعاة شكله وصورته الحالية ، وأصله قبل أن يكون لجرد الفصل .

٢ - أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل بما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل ، (أى : لا يعمل) ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً ، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده .

لكن هناك حالة يكون فيها اسماً ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : « ضمير الفصل » ؛ وهى نحو : « كان السَّبَّاقُ هو على »^(١) (برفع كلمة : السَّبَّاق ، وكلمة : على) . حيث لا مفر من اعتبار : « هو » ضميراً مبتدأ ، مبنياً على الفتح فى محل رفع ، وخبره كلمة : « على » المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر : « كان » ، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبراً منصوباً لكان . ومثل هذا يقال فى كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثانى بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسماً له محل إعرابى مبتدأ (على نحو ما تقدم) أو غيره . وإن اتباع ذلك رأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره ، لكنه يربحنا من تقسيم مرقى ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليلة . من غير أن يكون لأرائهم مزية تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفريعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، وليستعين بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة فى صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير .

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل إعرابى ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسماً لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف . ويرتبون على هذا الأصل فروعاً كثيرة معقدة ، ويزيدها تعقيداً كثرة

(١) وهذا من الأمثلة التى تدخل فيها الضمير عن مهنة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق ، وتأكيده المعنى ، طبقاً لما سبق فى ص ٢٤٤ .

الخلافاً فيها ، وإليك أوضح هذه التصرّيات . (ونحن في غنى عن أوضحها وغير الأوضح بما اقترحتاه من التيسير المفيد) :

١ - « العقل هو الحارس » : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعاً جاز في الضمير أن يكون مبتدأً ثانياً خبره الاسم المتأخر عنه ؛ وهو : « الحارس » والجملة منهما معاً خبر المبتدأ الأول : (العقل) .

ويجوز عندهم شيء آخر : أن يكون ضمير الفصل اسماً مهملًا ، (أى : لا يعمل . ولا محل له من الإعراب) أوحرفاً ؛ فكأنه غير موجود في الكلام ؛ فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمة : « حارس » هنا مرفوعة خبر المبتدأ ، لكنهم يفضلون إعرابه مبتدأً ثانياً ؛ لكيلا يقع الضمير مهملًا لا محل له من الإعراب من غير ضرورة .

ومثل ذلك يقال مع « إن » وأخواتها « ؛ مثل : إن محمداً هو الحارس ، لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع .

٢ - « كان محمد هو الحارس » « ظننت محمداً هو الحارس » .

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع . وبعده اسم منصوب - لم يجوز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسماً مهملًا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف . وما بعده في الحالتين خبر كان ، أو مفعول ثانٍ للفعل : « ظن » أو أحد أخواتهما . أما إذا كانت كلمة : « الحارس » وأشباهها مرفوعة (لأنه يجوز فيها الرفع) فالضمير عندئذٍ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجملة منهما في محل نصب خبر : « كان » . أو مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » ، أو لأخواتهما ^(١) .

٣ - « كنت أنت المخلص » ، إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن يكون اسماً لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان . وجاز في ضمير الفصل أن

(١) يقول سيبويه إن كثيراً من العرب يجعلون « هو » وأخواته في هذا الباب اسماً مبتدأً ، وما بعده مبنياً عليه (أى : خبره) وحكى عن « رؤبة » أنه كان يقول : أظن زيدا هو خير منك . وحكى أن كثيراً من العرب كانوا يقولون : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون . (راجع كتاب سيبويه ، ج ١ ص ٢٩٥) .

...
...
يكون تأكيداً لفظياً للتاء (لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكدُ كل ضمير متصل ؛
ونكون كلمة : « اخلص » خبراً لكان منصوباً .

٤ - إذا كانت كلمة « اخلص » في المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب
في ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة : « اخلص » ، والجملة منها في
محل نصب خبر « كان » . ومثل هذا يقال في كل ما يشبه الفروع السابقة .

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفي بالإشارة إليها ، إذ لا فائدة من
حصرها هنا بعد أن اخترنا رأياً سهلاً يريحنا من عنائها . فمن شاء أن يطلع عليها
فليرجع إليها في المطولات^(١) .

(د) ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو : ضمير الأمر ، أو : ضمير
الحديث ، أو : ضمير^(٢) المجهول . . .

من الضمائر نوع آخر له كل الأسماء السالفة ، والاسم الأول أشهر ، فالذي
يليه - وله أحكام محدودة . وفيما يلي البيان :

كان العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم اليوم - إذا أرادوا أن يذكروا جملة
(اسمية ، أو فعلية) ، تشمل على معنى هام ، أو غرض فخم ، يستحق توجيه
الاستماع والنفوس إليه - لم يذكروها مباشرة ، بخالية مما يدل على تلك الأهمية
والمكانة ، وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير - بما فيه من إبهام^(٣)
وتركيز ، ولا سيما إذا لم يسبقه مرجعه - مثيراً للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ،
باعثاً للرغبة فيما يبسط تركيزه ؛ فتجىء الجملة بعده ؛ والنفس متشوقة لها ، مقبلة عليها ،
في حرص ورغبة . فتقديم الضمير ليس إلا تمهيداً لهذه الجملة الهامة . لكنه يتضمن
معناها تماماً ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولحظة أو إشارة تُوجّه إليها .

(١) كشرح المفصل ج ٥ ص ١٠٩ ، وكالمع ص ٦٨ ، مبحث : « نسير الفصل » ،
وكالمعني : ج ٢ ص ٩٦ مبحث : « شرح حال الضمير المسمى : فصلاً ومهاداً » . . .

(٢) في ص ٢٥٢ بيان السبب في كل تسمية . وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٥٩ بيان المراد من
« المجهول » .

• (٣) معنى الإبهام موضح في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٠ .

ومن أمثلة ذلك :

١ - أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنى افتقر ، فيقول أحدهم :
وارحمته ! ! لم يبق من ماله شيء ، فيقول الثاني : حسبه أن أنفق في سبيل الخير .
ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطير تنفد من غير أن يتأخر منها
شيئاً يصونه من ذل الفاقة ، وجميع البؤس ؟ . فيقول الرابع متأوهاً : يا رفاق ،
« هو : الزمان غدار ، وهى : الأيام خائنة » .

فالغرض الذى يرى إليه الرابع من كلامه : (بيان غدر الزمان ، وخيانة الأيام .
أو : تقلب الزمان) . وهو غرض هام ، لما يتضمن من عبرة ، وموعظة ، والتماس عذر
للصديق . وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليه ، فهدأ له بالضمير ،
« هو » و « هى » من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ، ليثير الضمير بإبهامه هذا ،
وتركيزه ، شوق النفس . وتطلعها إلى ما يبعث بعده . وتوجه بشغف إلى ما سيذكر .
ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التى بعده : « فهى التى تضره ،
وتجلبه : فهو رمز لها . أو كناية عنها . وهى المفسرة للرمز . المبينة لدلول الكتابة .
والرمز ومفسره . والكناية ومدلولها - من حيث المعنى شيء واحد (ولذلك
يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط : لا تحادها في
المعنى) . ومثل ما سبق نقول في بيت الشاعر :

هو : الدهرُ ميلادٌ . فشغلٌ . فأتمُّ فذكرُ كما أبقى الصدى ذاهب الصوتِ

٢ - أن تسير في حديقة . فائنة . بهيجة . فتستهويك : فتقول : « إنه -
الزهر ساحر » « إنها - الرياحين رائحة » : أو : « إنه - يسحرنى الزهر » « إنها -
تروعنى الرياحين » . . . فقد كان في نفسك معنى هام ، وخاطر جليل - هو :
« سحر الزهر » : أو : « روعة الرياحين » . فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية .
ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (فكلمتى : إنه ... إنها ...) .
لما في الضمير - ولا سيما الذى لم يسبقه مرجعه - من إبهام وإحاءة مركزين ،
يثيران في النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيفاح المبهم ، وتفصيل المركّز . وهذا
عمل الجملة بعده . فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إحاءه ، وتبسط تركيزه : فتقبل
عليها النفس ، متشوقة ، متفتحة .

٣ - يشتد البرد في إحدى الليالي ، وتعصف الرياح ؛ فيقول أحد الناس :
هنا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم في بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله
كثيراً ، ولكن عصف الريح لم أشهده . ويجادلها ثالث ، فيقول : « هو : نظام
الكون ثابت » و « إنه : الجو خاضع لقوانين الطبيعة » و « إنها : الطبيعة ثابتة
القوانين » فالضمير (هو ... والهاء ... وها) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التي
هي المدلول الذي يرى إليه ، والغرض الذي يتضمنه . فكلاهما في المعنى سواء .

فكل ضمير من الضمائر التي مرت في الأمثلة السابقة - ونظائرها - يسمى
عند جمهرة البصريين : « ضمير الشأن » . وهو : « ضمير يكون في صدر جملة
بعده ، تفسر دلالاته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه » .

وإنما يسمونه « ضمير الشأن » لأنه يرمز للشأن ، أي : الحال التي يراد الكلام
عنها ، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة . وهذه التسمية أشهر تسمياته ، وأكثر
الكوفيين يسمونه : « الضمير المجہول » ؛ لأنه لم يسبقه المرجح الذي يعود إليه ، ويسمى
عند بعض النحاة : « ضمير القصة » ، لأنه يشير إلى القصة « أي : المسألة التي
سيتناولها الكلام » ، كما يسمى أيضاً : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز
إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده ، والذي هو موضوع الكلام ، والحديث المتأخر عنه .
ولهذا الضمير أحكام ؛ أهمها : ستة ؛ وهي أحكام يخالف بها القواعد
والأصول العامة . ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملة نوعاً
آخر من الضمير^(١) .

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ؛
كالأمثلة السابقة . ومثل : « قل هو : الله أحد » ؛ فقد وقع في الآية مبتدأ .

(١) راجع المنفى ج ٢ في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر . وشرح المفصل ج ٢ ص ١١٤
وكذلك حاشية الصبان في باب : « كان » عند الكلام على قول ابن مالك :

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مُؤَمِّمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اعْتَنَعَ

أو مثل قول الشاعر :

وما هو من يتأسو الكلوم^(١) أو يثقي^(٢) به نائبات الدهر — كالدائم البخل

فقد وقع اسماً له « ما » الحجازية . ومثل قول الشاعر :

علمته : « الحق لا يخفى على أحد » فكُنْ مُحِيفاً تَسْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَمَرٍ

ثانيها : أن تكون صيغته للمفرد ، فلا تكون للمثنى ، ولا للجمع ، مطلقاً . والكثير

أن تكون للمفرد المذكر ، مراداً به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر . ويجوز أن تكون

بلفظ المفردة المؤنثة عند إرادة القصة ، أو : المسألة ، وخاصة إذا كان بعده في الجملة

مؤنث عمدة^(٣) ، كقوله تعالى : « فإذا هي » شاخصة^(٤) أبصار الذين كفروا ،

وكقوله تعالى : « فإنها » لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التي في

الصدور . ومثل : « هي » الأعمال بالنيات ، و « هي » الأم مدرسة .

ثالثها : أنه لا بد له من جملة تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبراً له — الآن

أو بحسب أصله^(٥) — مع التصريح بجزأيه ، فلا يصح تفسيره بمفرد ، بخلاف غيره

من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره .

رابعها : أن تكون الجملة المفسرة له متأخرة عنه وجوباً ، ومرجعه يعود على

مضمونها^(٦) ، فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شيء منها عليه ، لأن المفسر لا يجيء

قبل المفسر (أى : أن المفسر لا يجيء قبل الشيء الذي يحتاج للتفسير) .

خامسها : أنه لا يكون له تابع ، من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما التمت

(١) الكلوم : الجروح . المفرد : كَلَّم .

(٢) وقد اشترط — بحق — أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيته ، والمعمدة — كما عرفنا — : جزء أساسي

في الجملة لا يمكن الاستثناء عنه ؛ كالابتداء ، وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر . وكالفاعل ونائبه .

(٣) متجهة في القضاة عمدة ، لا تتحرك ولا تتغير .

(٤) كأن يسبقها ناسخ . ومن هذه النواسخ . « أن » المخففة من الثقلية ، و « كأن » المخففة

كذلك — كما سيجي ، في ص ٦٧٣ و ٦٨١ — في باب « إن » .

(٥) من هنا نعلم أن : « ضمير الشأن » لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجيء بعده

وهو مضمون الجملة التي تليه ؛ فهي التي توضحه وتفسره . فلو كان الذي يفسره مفرداً لم يكن ضمير

الشأن . فلو مثل حرفته علياً ، أو : ربه طالباً — لا يكون الضمير هنا للشأن ، وإنما هو ضمير يعود

على متأخر . وعبدة ضمير الشأن على متأخر إحدى المسائل التي يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة . وسيجي ، يانها ، في « و » ص ٢٥٨ ومنها : « ضمير الشأن » في ص ٢٦١ .

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتاً لغيرها .

سادسها : أنه إذا كان منصوباً — بسبب وقوعه مفعولاً به لفعل ناسخ ينصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر — وجب إبرازه واتصاله بمامله ؛ مثل : ظننته الصديق نافع . — حسبته « قام أخوك » — فالهاء ضمير الشأن في موضع نصب ؛ لأنها المفعول الأول للفعل : « ظن » والجملة بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني له .

أما إذا كان مرفوعاً متصلاً . وعامله فعل ، فإنه يستتر في هذا الفعل ، ويستكن فيه ؛ مثل : ليس خلق الإنسان نفسه . فقي « ليس » — في رأى ابن مالك — ضمير مستتر حتماً ؛ لأن « ليس » وخلق « فعلان من نوع واحد ؛ لأنهما ماضيان . ووقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة^(١) لعامله الفعل الذى من نوعه ، قليل جداً في فصيح الكلام . . . فلا بد من اسم يرتفع بالفعل « ليس^(٢) » ، ولذلك كان اسمها ضميراً مستتراً فيها^(٣) . ومثله قولهم : « كان على عادل » — وكان أنت خير من محمد — . . . فقي « كان » في الحالتين ضمير مستتر تقديره : « هو » أى : الحال والشأن ، يعرب اسمها لها ، والجملة بعده مفسرة له ، وهى خبر « كان » . وهكذا غيره من المأثور ، أو مما يجاريه كقول الشاعر :

إذا مت كان (الناس صنفان) شامت وأخبر مُشْتَرِكٌ^(٤) بالذى كنت أصنع ومثله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها (شفاء الداء مبذول)
فقي « كان » وليس « ضمير للشأن مستتر ، تقديره : « هو » يفسره الجملة

(١) أى : بغير فاصل بينهما .

(٢) إلا هل اعتبارها حرف نفي لا يعمل ، وهو هنا حسن . ولهذا الأسلوب صلة بما يحى عن الأخبار في ص ٩٧ ومزيد إيضاح هام يحى في باب : « كان » حيث الكلام على الفعل : « ليس » — ص ٥٥٩ .

(٣) ومن هذا ما مثل به « المبرد » من قولهم : « ليس لقدم المهدي فضل القاتل » ، ولا لجدعان عهد يهتفم للصليب . ولكن يعطى كل ما يستحقه (والمراد بقدم المهدي : كبر السن . ومعنى يهتفم : يُظلم) .

(٤) ماض .

الواقعة بعده خيراً للناسخ ، وهى : (الناس صنفان) و (شقاء الداء مهذول)^(١) .

ومما يجب التنبيه له أن الأساليب السالفة — ونظائرها — لا تكون صحيحة معودة من الأساليب المشتعلة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من ضمير بأصول اللغة ، مدرك للفروق بين التراكيب ، ولأثرها في المعاني المختلفة ، وأنه صاغ هذا الأسلوب المشتعل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوى الذى يؤدى به . ولولا هذا لصارت اللغة عبثاً في تراكيبها ، ينتهى إلى فساد في معانيها . ولا شك أن حسن استخدام هذا الضمير ، وتمييزه من غيره لا يخلو من عسر كبير .

• • •

(هـ) مرجع الضمير^(٢) :

الضمائر كلها لا تخلو من إيهام^(٣) وغموض — كما عرفنا^(٤) — سواء أكانت للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ، فلا بد لها من شيء يزيل إيهامها ، ويفسر غموضها . فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ، فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة . وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ، لأنه غير حاضر ولا مشاهد ، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ، ويوضح المراد منه . والأصل في هذا الشيء المفسر الموضع أن يكون

(١) رفع كلمة : « صنفان » وكلمة : « مهذول » وعدم نصبها — في كلام العرب النصيح ، ومن يحاكمه — دليل على أنهما خبرا المبتدأ ، والجملة في محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، المستتر في الناسخ . (٢) قد يكون المرجع متعدداً — كما سيجىء في ص ٢٩١ — .

(٣) المراد بالإيهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ، فإن من يسبح : « نحن » — مثلاً — لا يدرك المدلول كاملاً ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع ويجب هذه الشائبة من الغموض ، ولا سيما إذا كان كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب الاختصاص — أو غيره — لإزالة الغموض ، وللإختصاص باب مستقل يجىء في ج ٤ .

أما النحاة فيطلقون « الإيهام » على نوعين من الأسماء دون غيرها ، هما : أسماء الإشارة ، وأسماء الموصلى وله معنى خاص فيهما . وهم يفرقون بين الضمير والمجهول ، على الوجه الذى سنبيته في ج ٤ من ص ٣٣٨ ورقم ٣ من حاشى ص ٣٤٠ .

(٤) في ج ٥ من ص ٢٥٠ .

— في غير ضمير الشأن^(١) — متقدماً على الضمير ، ومذكوراً قبله^(٢) ليبين
معناه أولاً ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً^(٣) له ،
— فيما يحتاج للمطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما . . . — فيكون خالياً من
الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسر الموضح : « مَرَجِعُ الضمير » .
فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً . وقد يَهْمَلُ
هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجىء^(٤) . ولهذا الأقدم صورتان .

(١) أما ضمير الشأن فرجعه إلى مضمون الجملة المفردة له ، المتأخرة عنه ، — طبقاً لما سلف في
ص ٢٥٣ ، ولا يجيء في رقم ٦ من ص ٢٦١ .

(٢) الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو — في مكانه — أقرب شيء للضمير يصلح مرجعاً ؛
ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا إن كان قبله مضافيان ، والمضاف ليس كلمة
« كل » ولا « جميع » فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه (راجع الصبان ج ١ ، باب المغرب
والجنى ، عند الكلام على : « كلا وكلا ») .

فإن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو « جميع » فالغالب عودته على المضاف إليه ، (كما نص
عليه الصبان عقب الموضع السالف . — وسجى في : « ز » من ص ٢٦١ — وله أمثلة أخرى في رقم ٢
من هاش ص ٤٦٤ —) .

ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن
وجدت وجب النزول على ما تقتضيه — ، كالتأنيث معها في كل الحالات ؛ إذ عليها وحدها الممول ، ولها
الأفضلية — ، في مثل : عاونت فتاة من أسرة تاربخها بجيد ، يمدد للضمير على : « أسرة » ؛ لأنها أقرب
مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : « فتاة » بخلاف : عاونت فتاة من أسرة
مجاهدة ، فقدت عائلها وهي طفلة ، فالضائرت عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .

ومثل : احتثت بغلاف كتاب تخيرته . فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف :
تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته المضاف إليه . . . (وسجى إشارة
للعلم السالف في مناسبة أخرى من ص ٢٦١ عند الكلام على تعدد المراجع) .

وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز — وهو الأكثر — عدم الالتفات إليه عند عودة الضائرت
ونحوها مما يقتضيه المطابقة ، فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود ،
مع أنه محذوف . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً ، أوهم
قائلون » ، والأصل : وكم من أهل قرية ؛ فرجع الضمير : « ها » مؤثراً إلى « القرية » ؛ ورجع الضمير :
« هم » مذكراً ؛ لامتيار المحذوف وملا حظه . ولا تنافس بين الاثنين ؛ لأن الوثق يختلف . (وتفصيل
هذا الحكم مع عرض أمثله المختلفة مدون في باب الإضافة ج ٣ ص ١٦٠ م ٩٦) .

(٣) لهذه المطابقة ضوابط مفصلة في : « ح » من ص ٢٦٢ وهي ضوابط هامة ، تدل على أن
المطابقة قد يلاحظ فيها شيء يتصل بالمرجع أحياناً كما يتبين من الضابط « ٧ » ص ٢٦٥ . . .

(٤) في « و » من ص ٢٥٨ .

الأولى : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدماً بلفظه وبرتبته ^(١) .
معاً : مثل : الكتابُ قرأته ، واستوعبتُ مسائله .

والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عدة صور ؛ منها :

١ - أن يكون متقدماً برتبته مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حليقته المهندس . فالحديقة مفعول به ، وفي آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق . ونثل قول المتنبي يتغزل :

كأنها الشمس يُعجب كَفَّ قابضه شعاعها ، ويراه الطرف مقربا والأصل : يعجب شعاعها كَفَّ قابضه . فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظاً لا رتبة .

٢ - أن يكون متقدماً بلفظه ضمناً ، لا صراحة ، ويتمحق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع ، ويرشد إليه ، ويشترك معه في ناحية من فواحي مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : « اعدلوا » هو أقرب للتقوى ، فإن مرجع الضمير : « هو » مفهوم من « اعدلوا » ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه « العدل » المفهوم ضمناً من قوله : « اعدلوا » واللفظان : « اعدلوا » و « العدل » مشتركان في أصل المعنى العام . وفي ناحية من مادة الاشتقاق .

ومثل هذا : « من صدقَ فهو خير له » ، ومن كذَّبَ فهو شر عليه « فرجع الضمير في الجملة الأولى : « الصدق » ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : « صدق » . كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانية هو « الكذب » ، وهو مفهوم من الفعل : « كذَّبَ » وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمناً ؛ لا صراحة لاشتراكهما مع المرجع الصريح في أصل معناه ، وفي ناحية من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصانع : أنتن ؛ فهو سبب الخبر والشهرة . أي : الإتيان ، وتقول للجندى : اصبر ؛ فهو سبب النصر ، أي : الصبر ^(٢) .

(١) التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكوراً نصاً قبل الضمير ؛ مثل : الولد فضله عيم . والتقدم في الرتبة أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدماً على الضمير ، وصائفاً عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربية ؛ فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة مبتدأ سابقة على الخبر ، ورتبة المنصاف قبل المنصاف إليه . . . وهكذا . . .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . =

٣ - أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه ، ولكنه نظير للمرجع (أى : مثله وشريكه فيما يدور . بشأنه الكلام) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا ترسب إلا بعملها . أى : الطالبة . ومثل قوله تعالى : (وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عُمرِهِ إلا لى كتاب . . .) ، أى : من عمر مُعَمَّرٍ آخر .

٤ - أن يسبقه شيء معنوى (أى : شيء غير لفظي) يدل عليه ، كأن تجلس فى قطار ، ومعك أمتعة السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك فى ميعاده . فالضمير « هو » - فاعل المضارع : « يتحرك » - والضمير « الهاء » لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما فى النفس ما يدل على أنه القطار . وقد فهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة للكلامك ، وهذه الحالة التى تدل على المرجع من غير ألفاظ نسمى : « القرينة المعنوية » أو « المقام »^(١) .

ومثل هذا أيضاً أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل : إنها جميلة ، وقراءتها نافعة . فالضمير « ها » راجع إلى المجلة ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمني ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه . ومثله أن تنجه إلى الشرق صباحاً فتقول : أشرق ، أو تنجه إلى الغرب آخر النهار ، فتقول : « غَرَبَتْ » . أو : تَوَارَتْ بالحجاب ، تريد الشمس فى الحائتين ، من غير أن تذكر لفظاً يدل عليها . ومثله : أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة ، فتقول : ما أروعهم فى الفنون . تريد قدماء المصريين . . . وهكذا .

• • •

(و) عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة :

عرفنا المواضع التى يكون مرجع الضمير فيها متقدماً تقدماً لفظياً (أى :

= فالضمير فى : « إنها » راجع إلى الاستماعة المفهومة من « استمعوا » عند من يرى ذلك . ومنه قول الشاعر :

إذا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ : وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ
أى : جرى إلى السفه .

(١) ومنها قول حاتم لامرأته ماوية التى تلبسه حل الكرم خوفاً الفقر :

أماوى ، لا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَقْرِ إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْماً ، وضاق بها الصدر

أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذى تخرج فيه الروح .

حقيقياً) أو تقدماً معنوياً. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لحكمة بلاغية^(١). ونسعى : « مواضع التقدم الحكيم »^(٢) وأهمها ستة :

١ - فاعل « نعم : وبئس » وأخواتهما ، إذا كان ضميراً ، مستتراً ، مفرداً ، بعده نكرة تفسره (أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه) لأنه لم يسبق له مرجع ، ولذا تعرب تمييزاً ؛ نحو : نعم رجلاً صديقنا . فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على : « رجلاً »^(٣).

٢ - الضمير المجرور بافظ : « رب » . ولا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً ، وبعده نكرة تفسره (أى : تزيل إبهامه الناشئ^(٤) من عدم تقدم مرجع له ، وتكون هي مرجعه ، وتوضح المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد . فالضمير « الهاء » عائده على « صديق » . وإنما دخلت « رب » على هذا الضمير - مع أنها لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه ، جعله شبهها بالنكرة^(٥) . . .

(١) أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفتيح بذكر الشيء أولاً مبهماً ، ثم تفسيره بعد ذلك ، فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلبها إلى التفسير أقوى ؛ فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين ، مجزئاً فصلاً ، (أو : مبهماً ففسراً) .

(٢) لأن المرجع فيها تأخر كنكتة بلاغية ، فهو في حكم المتقدم . وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة في باب : « الفاعل » ، ولكن الأنسب ذكرها هنا في باب : الضمير . حيث الكلام هل الضمير وكل ما يحصل به .

(٣) إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ، فلو وجد مرجع (مثل : الأمين نعم رجلاً) وجب أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً (وجوباً أو جوازاً ، طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٩) يعود على السابق وهو : « الأمين » في المثال .

(٤) بسبب إبهامه الناشئ من عدم مرجع له قد يسمى : « الضمير المجهول » (كما سيجيء في ج ٢ ص ٨٨٢ م ٩٠ عند الكلام على الحرف « رب » في باب حروف الجر) - وأنظر هذا الاسم في ١١٣ من ص ٢٥٠ و ٢٥٢ .

(٥) هذا قول النحاة : والمجهول الحقيقي هو السامع من أفواه العرب . وفي إعراب المثال المذكور نقول أيسرها : أن « رب » ، حرف جر شبه بالزائد ، و (الهاء) مجرورة مشبهة ، وعلامة جرهما كسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي هي حركة البناء الأصل . في محل رفع مبتدأ (لأن « الهاء » ضمير جر ينوب في هذا الموضع « بعد رب » عن ضمير رفع ؛ مثل : هو) « صديقاً » تمويه ، يعين على الشدائد ، « الجسلة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . أما بقية الآراء في هذا المثال وأشباهه وفي مجرور « رب » ففصلة بوضوح في آخر الجزء الثاني عند الكلام على « رب » وأحكامها . (م ٩٠ ص ٨٨٢) .

٣- الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يَمَجِبُنُ العرب .
فالضمير في : « يحاربون » (وهو الواو) عائد على متأخر (وهو العرب) . (وأصل
الكلام : يحارب ولا يَجِبُ العرب) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : « العرب »
لتكون فاعلاً له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين .
فجعلناه فاعلاً للثاني ؛ وجعلنا ضميره فاعلاً للأول^(١) . . .

٤- الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليُفسره ؛ مثل : (سأكرمهُ . . .
السَّبَّاقُ) . فلكلمة : « السَّبَّاقُ » - بدل من الماء ، وجاءت بعدها لتفسرها . ومثل :
(احتفلنا بقدومه . . . الغائب) . فالغائب بدل من الماء ؛ لتوضيحها .

٥- الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعنى ، يوضحه ، ويُفسر
حقيقته ؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى . مثل : (هو النجم القطبي^(٢)) ؛
تعرف فائدته) ؛ فلكلمة « هو » مبتدأ ؛ خبره كلمة النجم المتأخرة عنه^(٣) .

(١) راجع هذا الحكم ج ٢ من ص ٨ م ٧٣ باب : « التنازع » . . . أحكامه .

(٢) ومثله قول الشاعر :

وقلت لأصحابي هي الشمس ضوئها قريب ، ولكن في تناولها بُعْد
وقول المتن :

هُوَ الْحَظُّ ، حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أُخْتَهَا وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدًا
وقوله أيضاً :

هُوَ الْبَيِّنُ ، حَتَّى مَا تَأْتِي الْحَزَائِقُ وَيَا قَلْبُ ، حَتَّى أَنْتَ مِمَّنْ أَفَارِقُ
(ما تأتئ الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحلة) .

(٣) ويصح أن يعرب الضمير في هذا المثال - ونظائره - مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذي
يُفسره « بدلا أو عطف بيان » . وفي هذه الحالة يكون الخبر مذكوراً بعداً أو محذوفاً على حسب السياق ،
ولا مانع أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ؛ أو : شبهها . . . ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ
هو ضمير الشأن أو الفصحة . . . (وقد سبق الكلام عليه في ص ٣٥٠ « د ») . . . وفي هذه الصورة
يكون خبر المبتدأ جملة بعده . . . (راجع الصبان ، ج ١ - باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك :
فألقى غيبة أو حضور . . . إلخ

وكذلك شرح المعبري لديوان المتنبي - ج ٢ - لفصيدة إلى مطلعها :

هو البين حتى ما تأتئ الحزائق ..

٦ - ضمير الشأن^(١) ، والقصة ، مثل : (إنه) المجد أمنية العظماء - إنها رابطة العروبة قوية لا تنفصم) . فالضمير في « إنه » و « إنها » ضمير الشأن أو القصة ... ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع - إن كان لفظياً أو معنوياً - يتقدم عليه وجوباً . وإن كان حكيماً يتأخر عنه وجوباً^(٢)

• • •

(ز) تعدد مرجع الضمير :

الأصل في مرجع ضمير الغائب (أى : في مفسره) أن يكون مرجعاً واحداً ، فإن تعدد ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاختصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب في الكلام إلى الضمير . نحو : حضر محمد وضييف ؛ فأكرمه . فرجع الضمير هو « الضيف » ، لأنه الأقرب في الكلام ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما في حكم المنى ؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة - وسيجىء الكلام عليهما - ونحو : قرأت المجلة ورسالة ؛ بعثت بها إلى صديق . فرجع الضمير هو : « الرسالة » ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضاً ، وهو : فقد المطابقة .

وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين ؛ إحداها : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضييف فأكرمتها^(٣) . . والثانية : أن يكون الأقرب مضافاً إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف^(٤) ،

(١) سبق شرحه في ص ٢٥٠ . . .

(٢) ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر . ومن المصوح الشاذ الذي لا يقاس عليه تحول حسان بن ثابت في رثاء طميم بن عدى :

ولو أن مجلداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقي مجلده التهر مطعماً
وقيل الآخر :

وما نفعت أعماله المرة راجياً جزاء عليها من سوى من له الأمر

(٣) يجب التنبيه إلى المشابهة والاختلاف بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان « ملاحظة » في ص ٢٦٩ .

(٤) لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف - غالباً - .

بشرط ألا يكون كلمة « كل » ، أو « جميع » ، مثل : زارني والد الصديق فأكرمته
 أى : أكرمت الوالد . إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف
 إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرسالة ثم
 طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ،
 لا المضاف ، ومثله : قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : « الكتاب » ؛ لأنه الذى
 يَطْوَى . وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يُسقى ، لا القمح
 المحصود . وأقبل خادماً أخى فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛
 لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يُؤمر . وكذلك إن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو
 « جميع » فالأغلب عودته على المضاف إليه ^(١) .

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوة — وهو التفاوت الذى يكون بين
 المعارف فى درجة التعريف ، وشهرته — وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ،
 وإلى أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاختصار على واحد . نحو : جاء الأقارب
 والأصدقاء وأكرمتهم — فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا على الأقرب وحده .
 وما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضع — وفى غيره ، من سائر مسائل اللغة —
 أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع
 الضمير ويحدده ؛ فالدليل — أى : القرينة — لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح
 هنا ، وفى جميع المواضع اللغوية الأخرى .

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة — وجب أن يعود على
 الأقوى ، طبقاً للبيان المفصل الذى سيجىء — فى رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

• • •

(ح) التطابق ^(٢) بين الضمير ومرجعه .

عرفنا ^(٣) أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع . وبقي أن نعرف أن التطابق

(١) سبقت الإشارة — مفصلة — للحكم السالف فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ . وله أسئلة أخرى
 فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ .

(٢) التطابق أنواع مختلفة ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالفى سيذكر هنا ، ومنها
 ما يكون بين المبتدأ وغيره ، وسيجىء فى بابها — ص ٤٥٢ وما بعدها — ومنها ما يكون بين النعت وشبهته
 وسيذكر فى بابها أيضاً ج ٣ - م ١١٤ ص ٤٢٨ ، وهكذا يذكر كل فى بابها .

(٣) فى ص ٢٥٥ .

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه . على الوجه الآتى : — وهذا براعى فى التطابق المطلوب فى صور كثيرة ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره^(١) ، والنعت ومنعوتة ، والحال وصاحبها . . . ونحو هذا مما يقتضى المطابقة .

١ — إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب — فى رأى الأصح — أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له فى ذلك ، نحو : التائم تيقظ ، أى : « هو » . والمسافر حضر أبوه ، والغريبة عادت سالمة . أى : « هى » . والطالبة أقبل والدها . . . فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثلة السابقة ؛ أفراداً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً .

وكذلك إن كان المرجع مثنى فى الحالتين . تقول فى الأمثلة السالفة^(٢) : (التائمان تيقظا ، والمسافران حضر أبوهما^(٣) . والغريبتان عادتا^(٤) سالمتين . والطالبتان أقبل والدهما^(٥)) . وقد يعود الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران ، أحدهما مذكر — طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٦٩ تحت عنوان « ملاحظة » .

٢ — إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب (فى رأى الأغاب) أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مثل : : المخلصون انتصروا . ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح — فى الأفصح — أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث ؛ فلا يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزة ، أى : « هى » ؛ بضمير المفردة المؤنثة فى الأمثلة السالفة ، على إرادة معنى : « الجماعة » من المخلصين . فكل هذا غير جائز فى رأى الأعلى الذى يحسن الاقتصار عليه اليوم .

٣ — إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يتعقّل فالأفضل أن يكون ضميره مفرداً مؤنثاً ؛ مثل ؛ الشجرات ارتفعت . أى : « هى » . والشجرات سقيتها . . . وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعتن ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها . فمجيء واحد من الضميرين يبنى بالغرض . ولكن أحدهما أفضل من الآخر .

(١) فى هامش ص ٣٤٩ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة لفظ الموصول أو معناه . وكذلك تبنى أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الباب الخامس هنا — كما أشرنا — ص ٤٥٢ م ٣٤ — وما يمدحها فى الزيادة والتفصيل .

(٢ و ٣) الضمير هو ألفه الاثنين فى آخر الفعل . وهو صالح للمثنى المذكر والمؤنث ولغائب والحاضر .

(٣ و ٣) الضمير « ها » صالح للمثنى بنوعيه .

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل ، فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث (وهي : نون النسوة) في جميع حالاته (أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالم مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغواي تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالاته ^(١)) وكل هذا أول من قولنا : الطالبات حضرن ، وأكرمها العلماء ، والغواي تعلمن ؛ وزادها العلم جلالاته . حيث يكون الضمير مفرداً مؤنثاً ، مع صحة مجيئه بدلاً من نون النسوة ^(٢) . فاستعمال أحد الضميرين صحيح فصيح ، ولكن نون النسوة في هذه الصورة أصح وأفصح .

٤ - إن كان المجمع جمع تكسير مفردة مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفرداً مؤنثاً ، مع وجود تاء التأنيث في الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حاضرة . ويكون التأنيث على إرادة معنى : « الجماعة » . فمع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث ، كما يستحسن ضمير التكسير إن لم توجد في عامله علامة التأنيث نحو جاءت الرجال كلها ، وحضر الأبطال كلهم ^(٣) .

فلن كان مفردة مذكراً غير عاقل : أو مؤنثاً غير عاقل ، جاز في الضمير أن

(١) ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالماً (أى : لم يتغير مفردة عند جمعه) ويسمى : « جمع المؤنث السالم » ، ويكون في آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفردة عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون في آخره الألف والتاء ، الزائدتان . وبسبب ما تقدم اختلاف النحاة في مثل كلمة : « بنات » أمي جمع تكسير ؛ لأن مفرداً - وهو « بنت » يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين في آخره ؟ . رأيان ، تفصيل الكلام عليهما في ج ٣ باب الفاعل . . .

(٢) جاء في تفسير البيضاوي - وكذا الكشاف - سورة البقرة « عند تفسير قوله تعالى : (لهم فيها أزواج مطهرة . .) ، ما نصه : (قرئ : « مطهرات » وهما لفتان فصيحتان ، يقال : النساء فملت وضلن . وهن فاعلة وفواعل ، قال الشاعر : سلمى بن ربيعة من شمراء الحماسة - .

وإذا العذارى بالدخان ففصعت واستطجلت نهضت القملور فملت

انتهى تفسير البيضاوي .

ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه :

(قوله : وهما لفتان فصيحتان) يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير المائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجموعاً مؤنثاً ؛ فنقول : النساء فملت ، والنساء ضلن ، ونساء قانتات وقافته . ١ . هـ .

(٣) راجع الصبان ، ج ٢ باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله .

يكون مفرداً مؤنثاً ، وأن يكون «نون النسوة» الدالة على جمع الإناث . نحو : «الكسبُ نَفَعْتُ» أو : نَفَعْنِ ، والزروع أثمرت ، أو : أثمرن ، والليلي ذهبَتْ ؛ أو : ذهبن . ومع أن الأمرين - في صورتى المفرد غير العاقل - جائزان نرى الأساليب الفصحى تؤثر الضمير المفرد المؤنث إذا كان المراد من جمع التكسير الدلالة على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان المراد على القلة ^(١) ؛ فيقال : (قضيت بالقاهرة أياماً خلت ؛ من شهرنا) . إذا كان المنقضى هو : الأكثر . أو : خَلَّتْ ، إذا كان المنقضى هو الأقل . ويقولون : (هذه أقلام تكسرت . وعندى أقلام سليم) إذا كان عدد المكسور هو الأكثر .

٥ - إن كان المرجع اسم جمع ^(٢) غير خاص بالنساء ؛ مثل : « ركب وقوم » جاز أن يكون ضميره واو الجماعة ؛ وأن يكون مفرداً مذكراً . تقول : الركب سافروا ، أو : الركب سافر ، أو : الركب مسافر - القوم غابوا ، أو : القوم غاب ، أو : القوم غائب .

فإن كان خاصاً بالنساء - مثل : نسوة ، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل

٦ - وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز في ضميره أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً ^(٣) . . . ، نحو قوله تعالى : (أعجازُ نخلٍ منقَعِر) ، أى : « هو » . وقوله تعالى : (أعجازُ نخلٍ شَاوِيَةٍ) ، أى : « هى » .

٧ - إن كان مرجع الضمير متقدماً ، ولكنه يختلف في التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالاً إعرابياً وثيقاً - جاز في الضمير التذكير أو

(١) ويثل جمع القلة العدد الذى يدل عليها ، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذى يدل عليها أيضاً (انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٩) (أما إيضاح هذا وبيان سببه ، ففى ج ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ آخر باب العدد - وراجع الصبان ج ٤ فى آخر باب « العدد ») .

(٢) وهو - كما سبق - فى ص ١٤٨ : كلمة معناه معنى الجمع ، ولكن ليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً . وليست على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه ، مثل : : ركب ، يهط - قوم - نساء - جماعة - وفى هذا الحكم الآتى خلاف قوى ذكره « الصبان » فى باب العدد - ٤ .

(٣) وقد سبق إشارة واضحة لهذا ، وبيان مفيد لا غنى عنه - مع بعض اختلاف - ، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعى ص ٢١ وفى هذا الحكم - كتابته ، خلاف قوى أشار إليه « الصبان » فى باب العدد ج ٤ . وقد تميزنا أقوى الأوجه وأنسبها فى ص ٢١ وفى باب العدد .

التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر^(١)، مثل : الحديقة ناضرة ، وهي منظر فائن ، أو : وهو منظر فائن ، ومثل : الزراعة مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهي باب من أبواب الغنى . وأسماء الإشارة وغيرها مما قد يحتاج للمطابقة - تشارك الضمير في هذا الحكم^(٢) (كما سيجيء في بابها^(٣)) ، وفي باب^(٤) المبتدأ . . .) ، نحو : الصناعة غني وهذه مطلب حيتوي أصيل ، أو : وهذا . . .
 ٨ - إذا كان المرجح : « كم » جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أو مراعى فيه معناها^(٥) .

بيان ذلك : أن لفظ : « كم » اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبر به عن العدد الكثير ، أو القليل ، المذكر ، أو المؤنث : فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر . قد يخالف أحياناً معناها الذي يكون مثنى مؤنثاً ، أو مذكراً ، وجمعاً كذلك بحالته ، فإذا عاد الضمير إلى : « كم » من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية ، فيكون مثلها مفرداً مذكراً ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دللت على غير المفرد المذكر ، فيكون مثنى ، أو جمعاً ، مؤنثاً ، أو مذكراً فيهما . . . تقول : كم صديق قدم للزيارة ! . بإفراد الضمير وتذكيره ، مراعاة للفظ « كم » . وتقول : كم صديق قدما ، أو : قدما ، بشية الضمير ، أو جمعه ، مراعاة لما يقتضيه المعنى . كذلك تقول : كم طالبة نجح ، بمراعاة لفظ : « كم » ، أو : كم طالبة نجحت ، ونجحتنا ، ونجحن ، بمراعاة المعنى .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كم » في الحكم السابق ، منها : « كلاً » و « كلتا » . وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية^(٦) . ومنها « من »^(٧) ، و « ما »^(٨) و « كل »^(٩) و « أتى » . وكذلك كلمة : « بعض »^(١٠) في صور

(١) وهنا في غير المتضافين . وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وقد « ز » من ٢٦١ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ وص ٤٥٦ وما بعدها .

(٣) رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ . (٤) ص ٤٥٦ .

(٥) راجع الجزء الرابع من الفصل ص ١٣٢ . (٦) ص ١٢٤ وما بعدها .

(٧) انظر ما يختص بها في ٣٤٩ .

(٨) ولها بيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ .

(٩ و ١٠) سبقت الإشارة في ص ٤٠ لنوع التثنية الذي في كلتي : « كل وبعض » .

معينة . تقول في المفرد المذكور وغيره : من سافر فإنه يفرح ، ويصحح أن تقول في
غير المفرد المذكور : ومن سافرا . . . ، ومن سافروا . . . ، ومن سافرت ، ومن
سافرتا . . . ومن سافرن . . . كذلك تقول للمفرد وغيره : ما تفعل من خير
يصادفك جزاءه - ويصحح في غيره : . . . ما تفعل - . . . ما تفعلوا . . .
ما تفعل . . . ما تفعلن . . .

كل رجل سافر ، كل رجلين سافرا ، أو : سافرا ، كل الرجال سافرا ،
أو : سافروا . كل متعلمة سافرت ، أو : سافرا ، كل متعلمتين سافرا ، أو :
سافرتا . كل المتعلمات سافرا ، أو : سافرن ، ومن مراعاة الجمع قول جرير :

وكل قوم لهم رأيٌ ومعتبرٌ وليس في تغليب رأي ولا خبرٍ
لكن الأغلب - وقيل الواجب - إذا وقعت كلمة : « كل » مبتدأ وأضيفت
إلى نكرة مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ : « كل » : كقوله تعالى : (كل حزب بما
لدهم فرحون) ، وقول جرير السابق . فإن أضيفت لمعرفة صبح اعتبار معنى المعرفة ،
أو اعتبار لفظ : « كل » المفرد المذكور . كقوله عليه السلام : « كلكم راع ، وكلكم مسئول
عن رعيته » - ومثل : كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه . وقول الشاعر :
كل المصائب قد تمر على الفقي وتنهون ، غير شماتة الحساد^(١) . . .

أي رجل حضر . أي رجلين حضر ، أو : حضرا . . . - أي الرجال حضر ،
أو : حضروا - أي كاتبة حضر ، أو حضرت - أي كاتبتين حضر ، أو حضرتتا -
أي الكاتبات حضر ، أو : حضرن .

بعض الناس غاب ، في الصور المختلفة ؛ مراعاة للفظ « بعض » . ويصح
مراعاة المعنى وحده ؛ فيقال : بعض الناس غاب أو غابت ، أو : غابا ، أو :
غابتا ، أو : غابوا - أو : غيبن . وهكذا باقي الصور الأخرى التي تدخل تحت الحكم
السالف وينطبق عليها^(٢) .

(١) سيجيء الكلام على إضافة « كل » وما يترتب على الإضافة ج ٣ في باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١ .

(٢) كما يراعى اللفظ أو المعنى في التفسير يراعى أيضاً في كل ما يحتاج للطابقة أحياناً ، مثل :

الخبر ، والصفة ونحوهما كما أشرنا في الصفحة الماضية سوكايجي . في باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٥ .

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى في المحكى بالقول ، ففي حكاية من قال :
« أنا قائم » يصح : قال محمود أنا قائم ، رعاية للفظ المحكى ، كما يصح : « قال :
محمود هو قائم » ؛ رعاية للمعنى وسال الحكاية ؛ لأن محموداً غائب وقت الحكاية .
وكنا لو خاطبنا شخصا بمثل : « أنت بطل » ، وأردنا الحكاية فيصح : « قلنا لفلان
أنت بطل » ، كما يصح : « قلنا لفلان هو بطل »^(١).

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة ، وقياسية في الحالات
السابقة — فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحياناً . والأمر
في هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التي
قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة ، على الرغم من صحة الآخر .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ،
نشير إلى ما سيجيء في ص ٣٤٩ وهامشها من صور هامة — غير التي سبقت —
يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر أو . . .
أما المطابقة بين المبتدأ ونحوه فتجىء في ص ٤٥٢ م ٣٤ — كما أشرنا في رقم ١
من هامش ص ٢٦٢ — .

٩ — إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة^(٢) ، عاد على
الأقوى^(٣) ، والمراد بالتفاوت في القوة التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة
التعريف وشهرته ؛ وهي التي أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة . فالضمير
أعرف^(٤) من العلم ، والعلم أعرف من الإشارة . . . وهكذا^(٥) . بل إن الضمائر
متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف
من ضمير الغائب . . .

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب

(١) راجع الصبان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على « اللام » .

(٢) أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم في ص ٢٦٢ .

(٣) وهذا ما سبقت الإشارة إليه في ص ٢٦٢ آخر د هـ .

(٤) أي : أقوى درجة في التعريف .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ .

— قُدِّمَ المتكلم — في الرأي الأصح — ، مثل : أنا وأنت سافرنَا ، ولا يقال : أنا وأنت سافرتما ، إلا قليلاً ، لا يحسن الالتجاء إليه في عصرنا . وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّمَ المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ، ولا يقال : أنت وهو ذهبَا ، إلا قليلاً يحسن البعد عنه .

وإذا كان أحدهما ضميراً والآخر علماً أو معرفة أخرى روى الضمير ، نحو : أنا وعلى أكلنا ، ولا يقال — في الرأي الأفضل — أكَلَا ، ونقول : أنا الذي سافرت ، ... وهذا أفضل من : أنا الذي سافر . . . وتوجه إلى الله فنقول : أنت الذي في رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذي في رحمته أطمع ، وهكذا^(١) . ولا داعي لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزاً هنا ، لأن الأفضل متفق عليه ، وفي الأخذ به مزية التعبير الموحد الذي نحرص عليه لازاياء ، إلا إن اقتضى غيره داع قوياً . . .

١٠ — إذا كان المجمع لفظاً صالحاً للمذكر والمؤنث — مثل كلمة : « الروح » — جاز

عود الضمير عليه مذكراً أو مؤنثاً ، فنقول : الروح هي من الأسرار الإلهية لم تُعرف حقيقتها حتى اليوم . . . أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم ، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمرين ضميران جاز^(٢) أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث ، نحو : الروح هي من الأسرار التي لم يُعرف حقيقته .

١١ — الغالب — وقيل : الواجب — في الضمير بعد : « أو » التي للشك أو للإبهام أن يكون مفرداً ، مثل : شاهدت المِريخ أو القمر يتحرك . أما بعد « أو » التنويعة (التي لبيان الأنواع والأقسام) ، فالمطابقة ، كقوله تعالى : (. . . إن يكن غيباً أو فقيراً فالله أولى بهما^(٣) : . . .) .

وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معاً ، أو على أحدهما ، أحكاماً هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقة

(١) هذه الصورة الخاصة بالموصول لإيضاح مفيد ، وتفصيل هام يبيّن في بابه وفي ٣٨٠ ب « .

(٢) سيبيء بيان هذا في باب : « اللطف » ج ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : « أو » وقد

سبق له الإشارة في رقم ٤ و ٣ من هامش صفحتي ٢١٧ و ٢٣١ .

(٣) راجع الصبان ج ٢ عند قول ابن مالك في باب الفاعل : « وحذف قد يأتي بلا فصل . . . » إلخ

وعندهما ، وهي موضحة تفصيلاً في باب العطف (ج ٣ ص ٦٣٣ م ١٢٢) .
« ملاحظة » (١) .

• • •

قال تعالى : (والذين يَكْتَنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَسْأَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . . .) .

فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر ، وهو الذهب ، والآخر مؤنث ، وهو الفضة .

ويقول أحد النحاة (٢) ما نصه : « أعاد الضمير على الفضة لأنها أقرب المذكورين ، أو لأنها أكثر وجوداً في أبدى الناس فيكون كنزها أكثر . ونظيره قوله تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين) (٣) » .

« أو أنه أعاد الضمير على المعنى ، لأن المكتوز دفاتير ودراهم وأموال . ونظيره قوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) ، لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير . وكلنا قوله تعالى : (هذان خصمان اختصموا في ربهم) ، يعني المؤمنين والكافرين .

« أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكفي بإعادة الضمير على أحدهما : استغناءً بذكره عن ذكر الآخر ، لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى ومنه قول حسان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسى ودَّ ما لم يُعْصَصْ كان جنونا
ولم يقل ما لم يُعْصَصْ . . . وقوله تعالى : (واللهُ ورسولُهُ أحرَقُ أن يُرْضَوْهُ

(١) عن المفيد استبانة المشابهة والمغاظة بين ما تضمنته هذه الملاحظة وما سبق في رقم ٢٦١ من ص ٢٦١ .

(٢) هو أبو بكر الرازي في كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب « إعراب ما من به

الرحمن ... » للمكبري ج ١ ص ١١١ .

(٣) فقد جعل الضمير (في : أنها) عائد على الصلاة . وهذا أحد الآراء . وهناك رأي آخر يقول إن

الضمير راجع إلى : « الاستماتة » المفهومة من قوله : « استعينوا » ، طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ٢٥٧ .

.....

 إن كانوا مؤمنين) ، وقوله تعالى : (بأيتها الذين آمنوا أطيعوا اللهَ ورسولَه ولا تولُّوا
 وأنتم تسمعون عنه) ١ . ه .

• • •

(ط) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن
 بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر ، يتحتم أن يكون تقديره :
 « هو » ، فامرجعه ٢ .

يجيب النحاة : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة للتعاون ، وأنا رجل مؤمن
 بحميد آثاره ، فالضمير للغائب ، وهو عائد هنا على محذوف حتماً ، ولا يصح عودته
 على الضمير « أنا » المتكلم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : « أنا »
 بدلاً من : « هو » ، لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب (١) ، وهذا
 يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو المسمى في الجملة الواقعة
 صلة : « بالعائد » ؛ طبقاً للتخصيل الذي سيجيء في باب اسم الموصول ، ولا
 سيما الذي في : « ب » ص ٤٤٣ . وهو تفصيل يقتضي التنبيه للفرق بين الصور
 المعروضة هناك والصورة التي هنا ، وفي رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

• • •

(١) راجع حاشية الخضرى ج ١ باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على أحكام : « التعليل »
 وقد أشرنا لهذا (في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ ومن هامش ٢١ م ٢١ ج ٢) و (في م ١٠٢ ص ٢٤٢
 ج ٣ باب اسم الفاعل) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل بل يمتد إلى غيره من باقي المشتقات المتعلقة
 ضميراً مستتراً . ليجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب .

المسألة ٢٠ :

حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم ^(١) أن الرفع ضمائر تختص به ، بعضها : « متصل » : كالتاء المتحركة ، و « نا » في مثل : سمعتُ إلى الخبير ، وسعينا . وبعضها : « منفصل » ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، مثل : « أنا » ، فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك « التاء » ، ومثل : « نحن » ، فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعة المتكلمين ، كما تدل عليه : « نا » ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ... وللنصب كذلك ضمائر تختص به ، منها : « المتصل » ، كالكَاف في مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها : « المنفصل » الذي يؤدي معناه ، مثل : إياك ، في : نحو : إياك صان الله ، ومنه : « إياك نعبد وإياك نستعين » . أما الجر فليس له ضمائر تختص به — كما عرفنا — . لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره ، كالكَاف ، والهاء ... إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير — مع اختصاره ، وقلة حروفه — يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، وأكثر ^(٢) .

ونزيد الآن : أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير — كالضمير المرفوع ، أو المنصوب — وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذي يفيد فائدته ، ويدل دلالته ، لأن المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته ، وأوضح وأيسر في تحقيق مهمة الضمير ، فتقول : بذلت طاقتي في تأييد الحق ، ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل « أنا » . ولا بذل « نحن » . . . ونقول : كرمك الأصدقاء ، ولا تقول : كرم « إياك » الأصدقاء . وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنك .

(١) في ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ١ من هاشم ص ٢١٧ .

فالأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب^(١) . هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات^(٢) .

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير « منفصلاً » مع إمكان الإتيان به « متصلاً » .

الحالة الأولى : أن يكون الفعل — أو ما يشبهه^(٣) — قد نصب مفعولين^(٤) ضميرين ، أولهما أعرف من الثاني ، فيصح في الثاني أن يكون متصلاً وأن يكون منفصلاً . نحو : الكتابُ أعطيتني ، أو : أعطيتني إياه ، والقلمُ أعطيتك ، أو : أعطيتك إياه . فالفعل : « أعطى » هو من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد نصبهما في المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب في المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني . والضمير الأول ، في المثالين أعرف^(٥) من الثاني فيهما ؛ فصح في الثاني الاتصال والانفصال . ومثل ذلك أن نقول : الخيرُ سكتني^(٦) وسلى إياه . والخيرُ سألتك ، وسألتك إياه .

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هام يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخص من الآخر (أى : أعرف منه ، وأقوى درجة في التعريف) . فالأرجح تقديم الأخص منهما . نقول : المالُ أعطيتك ، وأعطيتني ، فتقدم الكاف على الهاء في المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ، والمخاطب أخص من الغائب . وكذلك تقدم الياء

(١) ونذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر — في الزيادة والتفصيل ص ٢٧٦ — أهم الأسباب التي توجب الانفصال ، وتحتّمه .
(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَفِي اخْتِيَارِ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

(٣) شبه الفعل (أى : المشتق) هو : ما يشترك معه في أصل الاشتقاق ، ويمثل عمله — غالباً — كاسم فاعله ، واسم مفعوله

(٤) لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، مثل « ظن » وأخواتها . . . (وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٧٥) .
(٥) أى : أقوى منه في درجة التعريف والتعيين . وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب . (في رقم ١ من هامش ص ٢١٢) .
(٦) أى : أسألت إياه .

في المثال الثاني على الماء أيضاً ، لأن الياء للتكلم وهو أنص من الغائب . ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتك^(١) وأعطيتك^(٢) . فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز تقديم الأنص وغير الأنص عند أمن اللبس ، تقول : الكتاب أعطيتك أو أعطيتك إياك ، وأعطيتك أو أعطيتك إياي . بخلاف : الأخ أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خوفاً اللبس ، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأنص ؛ ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ . فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم^(٣) .

هذا ، وقد اشترطنا في الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرف من الثاني .

(أ) فإن لم يكن الضميران منصوبين ، بأن كان أولهما مرفوعاً والثاني منصوباً وجب وصل الثاني بهامله إن كان عامله فعلاً^(٤) ؛ نحو : النظام أحببته .

(ب) وإن كان أولهما منصوباً والثاني مرفوعاً — وجب فصل المرفوع ، إذ لا يمكن وصله بهامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمعك إلا أنا .

(ج) وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرف — وجب فصل الثاني ، مثل : المال سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساوياً للأول في درجة التعريف بأن وقع كل منهما للتكلم ؛ مثل : تركتني لنفسي ؛ فأعطيتني إياي ، أو : الخطاب ،

(١ و ٢) الزاوي الذي يعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة النسي . والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كاللص هنا . وهذه اللفظة — وإن كانت جائزة — لا يمكن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأصناف العالية لأجلها .

(٢) وإل ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وَقَدَّمَ الْأَنْصَ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(٣) وجب وصله بهامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف ؛ مثل أكرمك ، وأكرموا فإن كان عامله اسماً جاز الأمران ؛ سواء أكان الأول مرفوعاً أو مجروراً ؛ كفرحت بكراحمك أو إكروني إياك (لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة في محل رفع) . أو كان مرفوعاً فقط ، ولا يكون إلا مستتراً ؛ مثل : أنا المكرم ، أو المكرم إياك ؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا تبين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً . وكذلك يجب الوصل في : أنا مكروه ؛ من غير أن ؛ لتبين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تبين الفصل ؛ مثل : أنا مكرم إليه . (راجع المحصر)

مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ، مثل : أعطيتك إياه^(١) ، ولا يجوز اتصال الثاني ، فلا تقول أعطيتنني . ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهم . إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ، فيجوز وصل الثاني . تقول : سألت أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهماه ، ومنحتهماه^(٢) ، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه^(٣) ...
الحالة الثانية : أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها^(٤) (لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو : الصديق كنته . أو : كنت إياه ، والغائب ليسه محمد^(٥) ، أو ليس محمد إياه^(٦) .

...

(١) يلاحظ أن أحد الضميرين هو : « الهاء » ، والآخر هو : « إياه » كلها على الرأى الذى سبق تفصيله (فى ص ٢٧٧ وفى آخر ص ٢٧٧) . ولما كانت الهاء فى كلمة « إياه » هى التى تقل وحدها على النسيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلالة ، وكان لفظهما متفقاً ، ولا أهمية لزيادة « إياه » فى إحداهما ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير .

(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً وقد يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً

(٣) إن لم يوجد فى الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل ؛ نحو : الكتاب أعطيتك عليه .

(٤) سواء أكان الاسم ضميراً كالشال : (الصديق كنته ؛ أو : كنت إياه) أم غير ضمير ؛ نحو : الصديق كانه محمد . ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء . أما فيه فوجب الفصل ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه (لأن « ليس » ويكون هنا فعلين للاستثناء فاسمين أيضاً) فلا يجوز « ليسه » ولا « يكونه » كما لا يجوز : إلا . فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمناتها . أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فوضعه : باب الاستثناء - ج ٢ ص ٢٢٨ م ٨٢ - .

(٥) هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم (٤) لأن « ليسه » هنا ليست للاستثناء .

(٦) فى هذه المسألة واتى قبلها تختلف آراء النحاة ، ويشتبه من غير داع ، ولا فائدة ؛ فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلاً ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مقبولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل ، سل . . . أعطى - يحلى ... وهذا الرأى هو الأشهر . ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة .

وكذلك يجوزون الأمرين ويختلفون فى ترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلاً - أو ما يشبهه - - يمتد إلى مقبولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وعال ، وأخواتها الناسخة ، تقول : الصديق ظنتك ، أو ظننتك إياه ، وعلمتني ، وعلمتني إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، ويقررون بخلاف الانفصال .

وكذلك اعتلوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوباً بكان أو إحدى أخواتها

زيادة وتفصيل :

عرفنا^(١) أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذي يؤدي معناه ؛ كلما أمكن ذلك . إلا في حالتين — سبق الكلام عنهما^(٢) — يجوز في كل واحدة اختيار الاتصال أو الانفصال . لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلاً ؛ فيجئ منفصلاً وجوباً ، وتسمى حالات الانفصال الواجب . وأشهرها :

١ — ضرورة الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :

وما أصحاب من قوم فأذكركهم^(٣) إلا يزيدهم حباً إلى^(٤) هم^(٥)

٢ — تقديم الضمير على عامله للداع بلاغى ، كالخمر^(٦) (القصر) ولا كان الضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله وجب أن يخل عمله المنفصل الذي بمعناه وحكمه ؛ . ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين — لا نستطيع عند الخمر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك ذكنا بضمير منصوب بمعناها ، وهو :

— وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل في المسائل السابقة وإردان عن العرب الفصحاء يكثره تبع القياس ؛ فلا داعى لهذا التشبيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

وصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْتِيهِ ، وَمَا أَشْبَهُهُ . فى : « كُنْتُهُ » الخلف انتمى

كَذَلِكَ : « خِلْتِيهِ » . واتصالاً اختار ، غيرى اختار الانفصالاً

فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى « هاء سلتيه ، وما أشبه سلتيه ؛ من كل فعل غير فاسخ ، « أو شبهه — نصب ضميرين ، أولهما يخص من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسألة السالفة ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل : كتبه ، وأنه انتمى ، أى : اشترى ، وكذلك فى خلتنيه من كل فعل فاسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ . (٢) فى ص ٢٧٣ .

(٣) المعنى : إذا سمع أصحاب صفات قوى ، مدحوم ، وزادون حباً فيهم (أى فى قوى) ، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول « يزيدهم حباً إلى هم » بدلا من أن يقول : « يزيدونهم حباً إلى » ؛ ففصل للضمير « هم » الثانى ؛ — بدلا من واو الجماعة — لضرورة الشعر .

(٤) ويسمى أيضاً : « القصّر » : وله بيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

« إياك » فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف .

٣ - الرغبة في الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة « إلا » ، لإفادة الحصر . وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير متفصلاً ؛ مثل : ربنا ما نعبد إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك .

وقد يكون الحصر بغير « إلا » ، وبالرغم من هذا يتفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما^(١) في قول الشاعر :

أنا الذائد الحائى الذمّار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثل

ومن أمثلة الفصل للقصر : إن الأبطال نحن ؛ « فنحن » ضمير متفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله (إن) ؛ وذلك لأن خبرها الذى ليس شبه جملة لا يتقدم على اسمها .

٤ - أن يكون عامله اللفظى محذوفاً ؛ مثل : إياك والكذب ، فأصل : « إياك » هو : أخذرك ، أو : أخوفك . حذف الفعل - معه فاعله - وبقي الضمير « الكاف » وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير متفصل يؤدي معناه ، ويستقل بنفسه ؛ وهو : إياك . وقد سبق^(٢) بيان إعرابه ، كما سبق^(٣) أنه - وفروعه - كثير الاستعمال في أسلوب : « التحذير » بصوره المتعددة التى ستجىء في بابها الخاص - ج ٤ ص ١٢٢ م ١٤٠ .

٥ - أن يكون عامله معنوياً ؛ مثل : أنا صديق وفّ ، وأنت أخ كريم . فالضمير : « أنا » ، و « أنت » مبتدأ فروع بالابتداء . والابتداء عامل معنوى . لا وجود له في اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به .

(١) « المحصور فيه » ، بإنما هو المتأخر ، أى : « أنا » ، كما يفهم من البيان الذى في رقم ٤

من هامش ص ٤٩٥ .

(٢) ص ٢٣٦ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٢٢٧ .

٦ - أن يكون حامله حرف نقي . مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلاً للصدقة .
فالضمير « هو » اسم « ما » الحجازية . وهي العاملة فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف
التي لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره^(١) :

٧ - أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن
نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : « إياكم » معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن
متبوعه ، والمعطوف عليه : « العلماء » هو المتبوع الذي يجب تقديمه عليه . وقد
فصل المتبوع بين الضمير : « إياكم » وعامله : « نكرم » ، ومثله قوله تعالى في
الكفار : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) ، وقول القائل في مدح عمر^(٢) رضي الله عنه :
مُبَرَّأً مِنْ عَيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاَللهُ يَرْعَى أبا حَتَمٍ وَإِيَّانَا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة (وتسمى : واو المعية) مثل : حضر
الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم .

٩ - أن يكون فاعلاً لمصدر مضاف إلى مفعوله (فيفصل المفعول به بين
الضمير الفاعل وعامله) ، مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم^(٣) ، فكلمة :
« مساعداً » مصدر مضاف إلى مفعوله « الكاف » . وفاعله كامة : « نحن » .

١٠ - أن يكون مفعولاً به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام
العلاء إياك .

١١ - أن يقع بعد إما الدالة على التفصيل ؛ مثل : كتَّبتَ : إما أنت ، وإما هو .

(١) رت قوله تعالى : « ما من أمثالهم » . وقول الشاعر : في « إن » التافية التي تعمل عمل ليس :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْضَعِ الْمَجَانِينِ

(٢) وكتبه : « أبو حنيس » وكلمة « أبا حنيس » هي التي فصلت (في البيت التالي) بين التابع
المعطوف وعامله ، أي : بين الضمير « إيانا » وبين عامله : « يرعى » الذي يليه بعده المتبوع ، أي :
المعطوف عليه .

(٣) والأصل قبل الإضافة للمفعول : بمساعدتنا إياكم . . . أي : انتصرتم بسبب المساعدة التي
قدمناها نحن .

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقة^(١)، مثل :

إن وجدتُ الصديقَ حقاً لإياك ، فمُرّني ؛ فلن أزال مطيعاً

١٣ - أن يكون منادى - عند من يميز نداء الضمير - مثل : يا أنت . يا إياك .

١٤ - أن يكون الضمير منصوباً وقبله ضمير منصوب . والنائب لهما عامل واحد مع اتحاد رتبة الضمير : مثل : عَلِمْتُني إياي^(٢) ، عَلِمْتُك إياك ، وَعَلِمْتَهُ إياه .

١٥ - أن يكون الضمير مرفوعاً يمشق جار على غير من هو له ، مثل : محمدٌ علىٌ مكرّمُهُ هو^(٣) :

...

(١) إذا خففت إنَّ المشددة فالأكثر إعمالها ؛ فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكثر أن يجر بعدها اللام ، لتدل على أنها المنقطة المهملّة ، وليست المشددة المائلة ؛ مثل : إنَّ صالح لقام . وهذه اللام تسمى : « الفارقة » ؛ لأنها التي تفرق بين « إن » المشددة المائلة ، والمنقطة المهملّة ، وقد يجعلها بعض النحاة نوعاً من لام الابتداء . وسيجيء الكلام عليها في باب المبتدأ والخبر في ص ٦٥٧ وأيضاً في آخر باب : « إن » - ص ٦٧١ .

(٢) يقال هذا في معرض الفخر غالباً ؛ نحو : شعري شعري .

(٣) فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستتراً قبل إبرازه ، والمستر نوع من المختص - كما سبق في ص ٣ من عائش ص ٢١٩ - وسيجيء شرح للضمير الجار على غير من هو له في المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر (ص ٦٩٣) .

المسألة ٢١ :

زيادة نون الوقاية^(١)

من الضمائر المتصلة : « ياء المتكلم » ، وتسمى — أحياناً — : « ياء النفس » وهي مشتركة بين محل نصب والجر ، مثل : « زرتني في حديقتي » . فإن كانت في محل نصب فنأصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ، (مثل : « إن » أو إحدى أخواتها) . وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر ، أو تكون مجرورة بالإضافة ، لأنها مضاف إليه .

(١) فإن كانت منصوبة بفعل ، أو باسم فعل ، أو بالحرف « ليت »^(٢) (وهو حرف ناسخ من أخوات إن) يجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى : « نون الوقاية »^(٣) . فمثال الفعل : (ساعدني أخى) ، وهو يساعلى عند الحاجة ، فساعدني ؛ فما أدرك على المساعدة الكريمة) . فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضياً ، أو مضارعاً^(٤) ، أو أمراً . ولا بين أن يكون منصرفاً ، أو جامداً^(٥) . ومثال اسم الفعل : « دَرَاكَ » ، و « تَرَاكَ » و « عليك » بمعنى : أدرك ، و « أترك » ، والزم . فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : دراكني ، وتراكني ، وعليكني . بمعنى أدركني ؛ وأتركني . والزمي . ومثال ليت : ليتني أزور أنحاء الدنيا — ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعاً^(٦) . . .

(١) وقد تسمى : « نون العماد » .

(٢) إلحاق نون الوقاية بالحرف « ليت » واجب عند كثير من النحاة ، وشائع غالب عند غير هؤلاء .
(٣) لأنها في استعمالها غالب ثل الفعل الصحيح الآخر — أي : تصونه — من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم . أما الفعل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه . وثق كذلك ما اتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به . ولأنها تمنع الهمز ؛ مثل : أكرمني أخى ، أو : يكرمني ، أو : أكرمني — فلم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمني أخى ، يكرمني أخى ، أكرمني . فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأنعال ؛ كما يترتب على ذلك أن يلتبس — أحياناً — فعل الأمر المتصل بآخره بياء المتكلم بفعل الأمر المستلزم لياء المخاطبة ؛ مثل : أكرمي . فلا فدى المراد . وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل : نظري محمود مُعَانِي ؛ فلا فدى أكلته ؛ و نظر فعل ماضٍ ، أم مصدر . وأصح تحليل يسبق ما ذكرناه : أنه استعمال العرب .

(٤) انظر ما اتصل بهذا في « ١ » ص ٢٨٤ . (٥) مثل : ليس — عي — .

هنا حكم نون الوقاية في الأحوال السابقة . وقد حذف سماعاً من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر « ليس وليت » . والحذف في كل ذلك نادر لا يقاس عليه ؛ فلا نقول ، هنا ريجل ليسى ؛ أى : غيرى . وليتى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى : « ليتنى » . وقد تحذف فيهما للضرورة الشعرية ، مثل قول الشاعر :

عَدَدْتُ قَوِيَّ كَعَدِيدِ^(١) الطَّيْسِ^(٢) إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى

وقول الآخر :

كُصْنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتَى أَصَادِفُهُ^(٣) ، وَأَفْقِدُ كُلَّ مَالِي
وإن كانت منصوبة بالحرف « لعل » جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعل أدرك آمالي ، ولعلنى أبلغ ما أريد .

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر (غير : ليت ، ولعل) جاز الأمران على السواء ، تقول : إلتى غلص ؛ وإلى وفى . لكننى لا أخلص للغادر . أو : لكنى لا أخلص للغادر . وتقول ... سررت من أنتى سباق الخير ، أو : من أنى سباق ... وهكذا الباقى من الأحرف الناسخة الناصبة التى تصلح للعمل فى هذه الباء^(٤) .

(ب) وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر « من » أو « عن » ، وجب الإتيان بنون الوقاية ، وحذفها شاذ أو ضرورة ؛ تقول منى الصبح ، ومنى الإحسان ، وعنى يصدر الخير والإكرام ، بخلاف « منى » ، و« عنى » .

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون ، مثل : لى فيك أمل ، ولى نزوع إلى رؤيتك ، وفى ميل لتكريمك^(٥) .

(١) كعدد . (٢) الرمل الكثير .

(٣) الفصير مذكر ، لأنه عائد على خبر يتحدث عنه ، ويرغب فى حاقته .

(٤) من الحروف الناسخة التى لا تصلح : « لا » ، و« ما » .

(٥) وباسبق يقول ابن مالك مقتصراً على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة :

وَقَبْلَ : « يَا النَّفْسَ » مَعَ الْفِعْلِ التَّزَمَ « نُونُ وَقَايَةٍ » . « وَلَيْسَى » قَدْ نُظِمَ
و « لَيْتَنِي » فُشَا . و « لَيْتَنِي » نَدَرَا وَمَعَ « لَعْلَ » اَعْكِسَ ، وَكُنْ مُخَيَّرًا ...
فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَّارًا خَفَّفَا « مِنَى » وَ« عَنَى » بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(ح) وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة ، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر ، مثل : « لَدُنْ » (بمعنى : عند) ، أو : كلمة « قَدْ » ، أو : « قَطْ » (وكلاهما بمعنى : حسب ، أى : كاف) ^(١) ، فالأصح إثبات النون ^(٢) ، مثل : « قد بلغت من لَدُنِّي عذراً » . ومثل : قَدْتُ من مواصلة العمل المرهق ، وقَطُنْتُ من إهمال الرياضة المفيدة . ويجوز بقلة حذف النون في الثلاثة ، تقول : لَدُنِّي ، قَدِّي - قَطُنِي ، وهو حذف لا يحسن ^(٣) بالرغم من جوازه .

فإن كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة يجب حذف النون ، مثل : هذا كتابي أحمله معي حيناً . وحيناً أدعه في بيتي فوق مكتبي .

• • •

الملخص :

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبطان بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلاً ، أو المجرورة محلاً . وبنوع العامل الذي عمل فيها النصب ، أو الجر .

١- فإن كانت هذه الياء منصوبة ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل - يجب إثبات نون الوقاية قبلها .

٢- وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو : « ليت »

(١) تقول : قَدْتُ في المال ، وقَطُنِي . أى : حسبني ، بمعنى : كافيتي ، وتكون النون مخففة بالسكون . وكذلك اللام . وهما في هذه الحالة اسمان ؛ وللمشهور أنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة التي يقمان فيها . (أبنا « حسب » : فإنها معربة في هذا المثال ، لا مبنية . وفي ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفة) .

وإذا كانا اسمين - كما وصفنا - وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه .

وقد تكون كل منهما - وهي مخففة الآخر - اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكني ، وفي هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية ؛ لتضامهما عن ياء المتكلم ، نحو : قَدْتُ ، وقَطُنِي . . .

أما « قد » التي هي حرف في مثل : قد اعتدل الجو ، و« قط » التي هي ظرف للماض في مثل : ما فعلته « قط » فلا يتصلان بياء المتكلم . . . (٢) محافظة على السكون الذي بنيت الكلمة عليه .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجيء نون الوقاية وعدم مجيئها ، بقوله :

وَقَدْ لَدُنِّي : لَدُنِّي . قَلْ . وَنِي : « قَدْتُ وقَطُنِي » : الحذف أيضاً قَدْ بَيَّ

وجب - في الأشهر - إثبات النون . فإن كان الحرف الناسخ هو : « لعل » جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما - مما يصح إدخاله على هذه الياء^(١) - جاز الأمران على سواء .

٣ - وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجهر هو : « من » ، أو : « عن » ، وجب إثبات النون . وإن كان حرفاً آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها .

٤ - وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف ، اسم ساكن الآخر ، كأحد الكلمات الثلاث : (لذن - قد - قط -) جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون^(٢) . وفي غير هذه الثلاثة - ونظائرها - يجب الحذف .

(١) انظر ٤ من هامش ص ٢٨١ .

(٢) ليظل الاسم محتفظاً بالسكون الذي هو علامة بنائه الأصل .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة في آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم . ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان في آخره نون الرفع ؛ (وهي : نون الأفعال الخمسة) ^(١) أم كان مجرداً عنها ؛ مثل :

أنت تعرفني صادق الوعد ، وأنتم تعرفوني كذلك ، ولم تعرفوني مخلفاً .
فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية :
١ - ترك النونين (نون الرفع ونون الوقاية) على حالهما من غير إدغام ^(٢) ؛ تقول أنتما تشاركانى فيما يفيد - أنتم تشاركونى فيما يفيد - أنت تشاركينى فيما يفيد ، وهكذا ..
٢ - إدغام النونين ، تقول فى الأمثلة السابقة : أنتما تشاركانى . . . وأنتم تشاركنى ، وأنت تشاركنى ^(٣) . . .

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفاً ، وترك الأخرى ؛ تقول : أنتما تشاركانى وأنتم تشاركونى . . . وأنت تشاركينى ؛ بنون واحدة فى كل ذلك ^(٤) .

(ب) هناك بعض أمثلة مسموعة ، وردت فيها نون الوقاية فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود ؛ هل أنتم صادقونى ؟ -

(١) تفصيل الكلام عليها فى ص ١٧٧ .

(٢) وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مفتوحة .

(٣) بحذف واو الجماعة ، وياء مخاطبة ، لالتقاء الساكنين . والأصل : تشاركونى وتشاركينى ، وحذف الضميران السبب اللذان شرحتاه تفصيلاً فى ص ٥٠ و ص ٥١ وما بعدها . مع مراعاة الهوامش هناك ، وما فيها من بيان ، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة فى ص ٥٠ و ص ٥١ و ص ٥٢ و ص ٥٣ و ص ٥٤ و ص ٥٥ و ص ٥٦ و ص ٥٧ و ص ٥٨ و ص ٥٩ و ص ٦٠ و ص ٦١ و ص ٦٢ و ص ٦٣ و ص ٦٤ و ص ٦٥ و ص ٦٦ و ص ٦٧ و ص ٦٨ و ص ٦٩ و ص ٧٠ و ص ٧١ و ص ٧٢ و ص ٧٣ و ص ٧٤ و ص ٧٥ و ص ٧٦ و ص ٧٧ و ص ٧٨ و ص ٧٩ و ص ٨٠ و ص ٨١ و ص ٨٢ و ص ٨٣ و ص ٨٤ و ص ٨٥ و ص ٨٦ و ص ٨٧ و ص ٨٨ و ص ٨٩ و ص ٩٠ و ص ٩١ و ص ٩٢ و ص ٩٣ و ص ٩٤ و ص ٩٥ و ص ٩٦ و ص ٩٧ و ص ٩٨ و ص ٩٩ و ص ١٠٠ .

(٤) فى تعيين نوع النون المحذوفة جدول طويل ؛ أسمى نون الأفعال الخمسة ، أم نون الوقاية ؟ . والأيسر - وهو الذى يسائر القواعد العامة أيضاً - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجودة هى نون رفع الأفعال الخمسة ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعاً ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بشبوت النون . . . أما إذا كان منصوباً أو مجزوماً ، فالنون الموجودة هى : « نون الوقاية » ؛ والمحذوفة هى نون رفع الأفعال الخمسة حتماً ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجودة هى نون الوقاية . وفى غير ما سبق يتسارى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشيء من ذلك فى ضبط كلمات الجملة ، وفهم معناها . (انظر ص ١٨٠) .

ولو حذف النون لقال صادق^(١) . ومثله قول الشاعر :
وليس الموافقي^(٢) - ليرفد^(٣) - خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
وقوله :

وليس بمُعَيِّنِي - وفي الناس مُنْتَعٍ - صديق إذا أعيناً على صديق
ولو حذف النون لقبل : الموائ والمعيبي ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام :
« غير الدجال أخوفني عليكم^(٤) » . وروى : أخوفني عليكم (أى : غير
الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم . . .) .

والشائع - بين النحاة - أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقليلتها ، لكن الرأي
السديد : أنه قد يجوز أحياناً إذا وجد داع^(٥) .

(ح) إذا كان الفعل عتوماً بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل
ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرتني الخبر ، هن يخبرنني . . . أخبرتني يا نسوة .

• • •

(١) فيكون أصلها : صادقون لي ؛ حذف اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت :
صادقوي ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛
فصارت صادقوي ؛ ثم قلبت غنة التثنية كسرة ؛ لتناسب الياء .

(٢) الذي يقصدني ويأتني إلى .

(٣) لينال العطاء والمنة . (الرقة ؛ العطاء) .

(٤) المعنى : غير الدجال أخوف عتني من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن
تحسروا منه ، وتنفقوا ضرره . أما غيره فمستتر أمامكم ، فيندعكم . (هذا ، وفي الدجال وما يتصل بحقيقتي ،
وغيرها مطالعن كثيرة) .

(٥) إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفي للمساكاة ، ولقد يأس عليها - فهناك احتياز آخر له
أهمه ؛ هو : أن زيادة نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد قُرِئ - أحياناً -
الليس ، وتمنح النوض ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة ، وتتمو إليه . فن مثل : . من صادق ؟
- إذا كانت مكتوبة - قد فقرها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر
إلى ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا الليس إلا نون الوقاية ،
فوق ما تجلبه من خفة النطق . وفي هذه الحالة وأشباهها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة ؛ عملاً بالأصل
النحوي العام الذي يدعو لفرار من كل ما يقع في لبس ، جهداً الاستعانة .

أما في صورها الأخرى التي لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعي لنون الوقاية ، ويجب
الأخذ بالرأي الذي بمنعها .

المسألة ٢٢ :

العَلَم

(١) (محمود - إبراهيم) (فاطمة - أمينة) (مكة - بيروت) (بَرْدَى^(١) - دِجْلَة^(٢)) ...

(ب) رجل - شجرة - إنسان - حيوان - معدن ...

(ج) أسامة (للأسد). ثعلب (لثعلب). شبيوة (للعقرب) ذؤالة (للذئب) ...

كل كلمة في القسم الأول : (١) تدل بنفسها مباشرة^(٣) على شيء واحد ، معين بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسة التي يتفرد بها ، وتميزه من باقي أفراد نوعه . فلكلمة : « محمود » تدل بذاتها^(٣) على فرد واحد له صورة معينة ، ووصف حمي ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنساني . وكذلك إبراهيم ، وفاطمة ، وأمينة ، وغيرها .

وكلمة : مكة ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من أسماء البلاد - تدل على شيء واحد محسوس ، هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسية التي لا تنطبق على سواه ، ولا تحمل إلى الدهن صورة غيره . وكذلك الشأن في بَرْدَى ، ودِجْلَة ، وغيرها من الأنهار المعينة .

فكل كلمة من الكلمات الساقفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد . معين ؛ ينطبق على فرد واحد ، أي : « تدل على مُسمًى بعينه » وهي لا تحتاج في دلالتها عليه إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها في إبراز تلك الدلالة .

أما كلمات القسم : (ب) الثاني فتدل الواحدة منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه في النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أي : أنه شائع بينها ، كما

(١) اسم النهر الذي يشرق في دمشق ، سورية .

(٢) اسم نهر العراق .

(٣) أي : من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية .

سبق أن قلنا في النكرة^(١). فكلمة : رجل ، أو شجرة . . . أو غيرها من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ الآلاف . . . ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أردنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب أن تنضم إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مركزاً فيه وحده بغير شيوخ ، كأن تقول : (رأيت رجلاً في النادي ، فصافحت الرجل) . أو (هذا رجل ، أو : أصغبتني هذا الرأي) ، مشيراً إلى شيء حسي أو معنوي معروف متميِّز ، أو : (أكرمت الذي زارك) فوجود « أل » في كلمة « الرجل » بالطريقة السالفة جعلتها تدل على معين . ووجود الإشارة الحسية أو المعنوية جعلت كلمة : « هذا » تدل على معين . ووجود صلة الموصول - وهي لفظية - جعلت كلمة : « الذي » تدل على معين . ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت الضمير الخاص بكل منهما يدل على معين . وهكذا . . . فلولا الزيادة التي انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين والتخصيص . . . ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التي هي نوع من « المعرفة » يسمى : « العَلَمُ الشخصي » أو « علم الشخص »^(٢) وكلمات القسم الثاني التي هي « نكرة » قبل وجود الزيادة التي انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعاً من أنواع « المعرفة » . فكلمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانية . وهذا معنى قولهم في تعريف العلم :

« إنه اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » ، أي : غير مقيد بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبية ، أو إشارة حسية ، أو معنوية ، أو زيادة لفظية ، كالصلة . . . أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التي توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غني بنفسه عن القرينة ، لأنه عَلَمٌ^(٣) مقصور على مسماه ، وشارة خاصة

(١) ص ٢٠٦ .

(٢) لأن مدلوله في الغالب شيء مشخص ، (أي : جسم ، محسوس ، متميز من غيره) . وقد يكون شيئاً ذهنياً ؛ كالعلم الذي يسمى به الجنتين المنتظر ولادته ، وكأنعلم الدال على قبيلة معينة ؛ بحيث يراد به مجموع من يوجد فيها ومن سهرجه ؛ فإن هذا المجموع لا وجود له إلا في الذهن فقط ، ولا وجود له في خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يسمى : « العلم النوعي » ، أي : الموضوع لعين في الذهن فقط ، متخيل وجوده في خارجه .

(٣) علامة .

به ، وإفنية في الدلالة عليه وحده . وكل كلمة من كلمات القسم الثاني وأشباهاها تسمى : نكرة ^(١) .

(١) وقد سبق تعريفها وإيضاحها (في أول باب : « النكرة والمعرفة » ص ٢٠٦) والنكرة تسمى أيضاً : « اسم جنس » ، عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقاً بينها وبين اسم الجنس ، فإن كان لمين فهي : « النكرة المقصودة » ؛ وإن كانت لغير معين فهي : « النكرة غير المقصودة » - كما سيأتي في باب « النداء » ج ٤ - وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر ؛ فيحسن الأخذ به . أما غير هؤلاء فيرى فرقاً بين الاثنين ، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه (في الباب الأول) في ص ٢٣ ، عند الكلام على اسم الجنس ، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة ، هامش ص ٣٠٦) . ومضمونه :

أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه ، وهي المذلول الحقيقي المراد من اللفظ ؛ وليست مثناه الخيال المجرد ، القائم في الذهن . وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد ، ليدل عليه من غير تذكر - في الغالب - لفرد من أفراده الخارجية ، ولا استحضار لصورته في دائرة الذهن ، ومن غير ربط - في الغالب - بين اللفظ ومذلوله الحقيقي ؛ فكلمة : « رجل » مثلاً ؛ إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف ؛ (المكون من الرأس ، والجذع ، والأطراف ...) ، فهي : « النكرة » ؛ وتتنطبق على كل جسم حقيق به تلك الأجزاء الثلاثة بفرعها ، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة : « رجل » وهو المعنى الخيال الذي يخلقه العقل ، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة ، فهي : « اسم الجنس » ، ومذلوله هو : المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيال العام ، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن ؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر ؛ فتلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة ... تسمى : الأجناس ، ويسمى الذي يميز كل واحد : « اسماً للجنس » أو : « اسم الجنس » ، أي : الاسم الموضوع لهذا الجنس ؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر ؛ كما وضع « رجل » اسماً للصنف المعروف من المخلوقات ، ليميزه من صنف آخر كالشجر ، والطيور .

ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد ؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنتطبق على أفراد كثيرة ؟ كيف يدرك العقل معنى : شجرة - مثلاً - إدراكاً مجرداً ؟ ومن أين يصل إل هذا ؟ وكيف ؟

يقولون - كما أشرنا في صفتي ٢٣ و ٢٠٦ - إن أصناف النبات الكبير متعددة ؛ كالأشجار والنخل ، والبرتقال ، والليمون ... وقد رأى المرء النخلة مرات ، وفي كل مرة يحس ويدرك شيئاً من أوصافها . ثم رأى البرتقال كذلك ؛ ثم الليمون ... ثم وبعد تعدد المرات في أزمنة متباينة - كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة ، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة : صورة واحدة عقلية ، خيالية ، أي : معنى مجرداً واحداً ، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة ، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها . فإذا فسي المعنى العقل الخالص ؟ أو : ما اسم الحقيقة الذهنية النحضة التي ولدها تلك المشاهدات ، كي يميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة ؟ سميناها : « شجرة » . فكلمة : « شجرة » هي اسم الشيء أدركه الذهن بعد أن صورته من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه ، لا وجود لها في داخله ، وإنما هي في خارجه ؛ فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبات ، وإنما هي - كما شرحنا - بارزة في خارجه . فكلمة : « شجرة » اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلاً . أما حقيقته الواقعية المحسنة ، المنطبقة على أفرادها - فهي في خارج الذهن . وفي انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجة - في الغالب - إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفرادها . وما يقال عن « شجرة » يقال من كل معنى عام عقلي آخر ، أي : أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفرادها .

والإليك كلمة : « إنسان » أيضاً ، فقد رأى المرء محموداً ، وحاملاً ، وأمياً ، وقريظة ، ومية ... وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد ، واستخدم حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات

أما أمثلة القسم الثالث: (ج) فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين

= المشتركة بينها صورة خيالية، أي: معنى واحداً ذهنياً للإنسان؛ له أفراد ومدلولاته الحقيقية الكثيرة، وليست في داخل الذهن؛ وإنما هي في العالم الخارجي الحسي البعيد عن النطاق الداخل للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على جنس (أي: صنف) له أفراد الحسية المتعددة اليمدة عن داخل العقل، ومن منطقة الذهن التي لا تحتوي في داخلها شيئاً حسياً، وصار العقل بهذا ذلك لا يحتاج - غالباً - في إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفراد؟. فاسم المعنى المجرد الذي انتزعه العقل؛ ليحل هذا الجنس، ويدل عليه، ويميزه عن الأجناس المنوطة الأخرى؟ اسمه: «إنسان».

كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين كل، وأسد، وصنفور، وحسان... و... وكونها صورة خيالية، أي: معنى ذهنياً واحداً ولكنه عام يمثل جنساً (أي: صنفاً) له في خارج العقل أفراد حقيقية كثيرة، وهذا المعنى العقل العام يسمى: «حيواناً».

وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذئب وضفد... و... صورة خيالية، أي: معنى ذهنياً عاماً بالجنس اسمه: «معدن»... و... وهكذا.

فالمعاني الذهنية العامة كثيرة، وهي معان مجردة؛ إذ لا يكون منها في داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التي في خارجه. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و«إنسان» و«معدن» فهل يضم في داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟ لا.

ولما كانت المعاني الذهنية الخاصة التي تحمل الأجناس متراكمة، مترسمة في داخله - ويجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به، يميزه عن غيره؛ فلهذا اسم: «شجرة»، ولذلك اسم: «إنسان»، وكذلك اسم: «حيوان»، ولرابع اسم: «معدن» ولخامس اسم: «جماد»... وهكذا... فكل كلمة «شجرة» اسم بالجنس معين، أي: للمعنى ذهني متميز، وكذا البواقي. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهني واحد، ولكنه معنى عام، له أفراد حقيقية، كثيرة في خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم «أنه يدل على المعاني بغير نظر إلى أفرادها - غالباً -». يريدون بالمعاني: (الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقل الخالص)، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض؛ أي: يتميز جنس من باقي الأجناس الأخرى.

من كل ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهني المجرد، وأن التكرة هي مدلوله الخارجي الذي ينطبق عليه ذلك المعنى فعلاً؛ أي: هي نفس الفرد. الشائع... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفي متمب في تصوره، ليس وراءه قاعدة عملية.

واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليها في الباب الأول (ص ٢٢ وما بعدها).
وبسوةنا الكلام عن التكرة وعن اسم الجنس إلى شيء ثالث لا ننازع من إيضاحه هنا؛ وهو: «عكس الجنس». فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟

أطلقنا الكلام في اسم الجنس، وكررنا له الأمثلة، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للصورة العقلية الخيالية أي: للمعنى العقل العام المجرد، أي: للحقيقة الذهنية الخاصة... وأتينا حينئذ نسج، أو نقرأ - كلمة «شجرة»، أو: «إنسان»، أو: «معدن» نفهم المراد منها سريعاً من غير أن يستحضر العقل - في الغالب - صورة معينة للشجرة؛ كالنخلة، أو صورة معينة للإنسان كعصيان، أو: صورة معينة للمعدن؛ كذهب، فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بهذه مشاهداته الأولى الكثيرة، وصار يدرك المراد حين يسج اسم الجنس إدراكاً مجرداً، أي: خالياً من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة - في الغالب - إلى استرجاع شكله وهيئته - كما شرحنا -

لكن هنالك بعض الصور العقلية (أي: الصور الذهنية) لأجناس لا يمكن - بحال - أن يدركها العقل وحدها من غير أن يستعمل صورة فرد، أي: فرد - من ذلك الجنس -، ولا يمكن - مطلقاً -

يسمى : (علم الجنس)^(١).

ولتوضيحه نقول : إذا دخلت حديقة الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظرة الرائع المنهيب ، وشاهدت ما يغطي عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللبّد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب - فسميت الأسد بعد ذلك باسمه ، هو : « صاحب اللبّد » أو « أبو الشارب » ، فهذه التسمية تحمل الذهن - قسراً - عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

« أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد - لشيء واحد - تنطبق عليه مثال ذلك كلمة : « أسامة » فإن معناها : « أسد » لكن لا يدرك العقل معنى أسامة إلا بمعسوبة بصورة « أسد » ؛ فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد ؛ وإنما يلازمها حتماً صورة تنطبق عليه . وكذلك كلمة : « ثعالة » فإن معناها : « ثعلب » ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منزلاً ولا منفصلاً عن مصاحبة صورة « ثعلب » . وذلك على خلاف كلمة : « أسد » و« ثعلب » ، وأشباههما ... وبعبارة أخرى ؛ كلمة : « أسد » و« ثعلب » وأشباهها تدل في عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش . فإذا قميلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة : الأسد - مثلاً - وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته ، بحيث جعلها رمزاً يدل على تلك الفصيلة ووضعت الرمز علماً خاصاً به (أى : اسماً مقصوداً عليه) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة ، فإن هذا العلم يسمى : « علم الجنس » . أى : علماً يدل على ذلك الجنس ، ويشد لكل فرد من أفراد . وما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم (وإن كان ليس علم جنس) ما نعرفه في عصرنا الحالي من مثال : « الجنى المجهول » ؛ فإننا حين نسمع : « الجنى المجهول » يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجنى ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذى يميز له ، وهو مثال واحد ، ورمز مفرد . ولكنه ينطبق في عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين . ويجب أن ننبه إلى أن ذلك للفرد الفيل غير معين ، وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو في المعنى كالنكرة . وفي هذا يقول بعض النحاة :

إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كحمد ، وعمل ، فالعلم فيه يخص شيئاً بعينه ، لا يشاركه فيه غيره . وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ؛ فهو : أسامة ، و« ثعالة » ؛ فإن هذين الاسمين يتمان على كل ما يقال له : « أسد » و« ثعلب » . وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسي لأن لكل واحد من الأناسي حالة مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أوز راحة ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلاً على صاحبه ويميزاً له من غيره ... وأما هذه السباع التى لا محبت ولا تستقر بين الناس - فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب تميز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض . فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصاً بفرد دون آخر ، وإنما كان متجهياً لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامة أو ثعالة ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو : هذا الجنس الذى رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظي . وهي من جهة المعنى تكرات ؛ لشبوحها في كل واحد من الجنس وعدم انحصارها في شخص بعينه دون غيره . فكان اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ لفرد الشائع جملة بمنزلة العلم ، بالرغم من هذا الشبوح ... ومراعاة الواقع الصريح في أن الفرد شائع غير معين جملة بمنزلة النكرة . ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران ؛ أحدهما : « لفظي » يدخله في عداد العلم (والعلم هو نوع من المعارف) ، والآخر « معنوي » يدخله في عداد النكرة . ولكل منهما آثاره التى ستعرفها . وسيجىء إيفتاح آخر في ص ٢٩٦ عند الكلام على القسم الثالث الذى في رأس هذه الصفحة . (راجع المفضل ج ١ ص ٣٤ وما بعدها) .

(١) نكلنا عليه بإفاحية ، وبمعالجة أخرى في الهامش الذى قبل هذه مباشرة . أما الكلام على قبايته ففى رقم ١ من ص ٢٩٩ .

عامة للأسد حتماً ، وعلى ذلك كرمثال خيالى له ، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثل مقصورة على أسد معين كالذى كان فى الحقيقة ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله . فهذا الاسم الجديد (صاحب اللبّد ، أو : أبو الشوارب) الذى وضعته للصورة هو علم يدل عليها ؛ وعلى كل صورة من أفراد صنفها . أى : أنه شارة ورمز لصورة لا تمثل فرداً بعينه ، وإنما تمثل الصنف كله ، وترمز له . أو : أنها نموذج يمثل ما يسمونه : « الجنس » كله ؛ فتتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم فى ذلك الاسم : « إنه علم للجنس » ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا يقال عن كلمة : « أسامة » . فقد أطلقت أول مرة على أسد معين لداعٍ دعا إلى هذه التسمية . فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهماً مجرداً من غير تخيل صورة فرد — أى فرد — من أفراد ذلك الحيوان المقترس ، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسداً غير معين . أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذى يعيد إلى الذهن صورة تمثل المراد وتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ويصدق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : « علماً للجنس » كله ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا أن ترى القليل وضربومه فتسميه باسم آخر هو : (أبو الخرطوم) فهذا علم جديد للقليل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له من صنفه ، فهو علم لواجد غير معين من الأفعال . فإذا كان « اسم الجنس » هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أى : انخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها — كما سبق^(١) — فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقة ، مركزة فى صورة كاملة يقرن بها عند ما يسترجعها الذهن ويستعيد الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس ؛ فهى تصدق على كل فرد . فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية . ولذا قالوا فى تعريف « علم الجنس » ، إنه : (اسم موضوع للصورة الماثلة التى يتخيلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة العقلية) ومن أمثاله أيضاً — غير ما سبق^(٢) — « ابن ذابئة » ؛ للغراب و « بنت الأرض » ؛ للحصاة ، « وابنة اليم » ؛ للسفينة^(٣) . . .

• • •

(١) فى هاش ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) هنا وفى « ج » ص ٢٨٦ .

(٣) وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوية « الملحقة » بألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية ، كما سيجىء عند الكلام على حكم فى رقم ٤ من ص ٢٩٧ .

المسألة ٢٣ :

أقسام للعلم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة :

- (أ) فينقسم باعتبار تشخيص^(١) معناه وعدم تشخيصه إلى علم شخص ، وإلى علم جنس^(٢) .
- (ب) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب^(٣) . . .
- (ج) وينقسم باعتبار أصالته في العينية وعدم أصالته إلى مُرتَجَل ، ومنقول^(٤) . . .
- (د) وينقسم باعتبار دلالة على معنى زائد على العينية أو عدم دلالة - إلى اسم ، وكُنية ، ولقب^(٥) . . .
- تلك هي أشهر أقسامه^(٦) ، ولكل منها أحكامه الخاصة^(٧) وفيما يلي بسط وإيضاح لتلك الأقسام .

التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تشخيص معناه وعدم تشخيصه إلى علم شخص ، وعلم جنس^(٨) . . .

(١) أي : اعتبار أن سواه شخص - أي : جسم - له وجود حقيق ، محسوس ، وليس أمراً ذهنياً بحتاً (أي : أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة) ، ولهذا في الغالب (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٧ ثم البيان المفيد في هامش ص ٢٨٨) .

(٢) وهناك نوع آخر من العلم يسمى : « العلم بالقلية » ومكان الكلام عليه ص ٤٢٢ وهو في قوة « العلم بالشخص » من ناحية التعريف . أما في غيرها فبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك .

(٣) موضعها ص ٣٠٠ . (٤) موضعها ص ٣٠٢ .

(٥) موضع الثلاثة ص ٣٠٧ .

(٦) وهناك قسم العلم المقرون بكلمة : « أل » لزوماً أو غير لزوم ، وأحكام كل : ومضى في ص ٤٢٩ .

(٧) تبي في ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٨) هناك قسمان للعلم الوضعي ، ويقابله « العلم بالقلية » والفرق بين الوضعي ومقابلته موضح في

في رقم « من هامش ص ٤٣٤ .

علم الشخص :

« هو : اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » . وقد شرحنا^(١) هذا شرحاً وافياً ، وأوضحنا المراد من : « الإطلاق » .

وله حكم معنوى وأحكام لفظية . فأما حكمه المعنوى : فالدلالة على فرد واحد ، مشخص معين^(٢) - فى الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتى من الأنواع :

- ١ - أفراد الناس ، مثل : على ، وسهير ، وشريف ، ونبيلة ... وغيرهم من أفراد الأجناس التى لها عقل ، وقدرة على الفهم ، كالملائكة والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس ...
- ٢ - أفراد الحيوانات الأليفة التى يكون للواحد منها علم خاص به ، مثل : « بَرَق » ، علم لحصان ، و « بارع » علم لكلب ، و « فصيح » علم على بلبل و « مكحول » علم على ديك ...

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطاقرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل : مصر ، دمشق ، حكايب (أسماء بلاد) . ومثل : نجم ، طى ، غطفان ... (أسماء قبائل عربية قديمة) . ومثل : زامر ، وألبا ، وفرد (أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها) . ومثل : محروسة - عناية - قاصد خير ... (أسماء بواخر) ... وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائفة ، أو مؤسسة ... بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه - غالباً - . وهذه الأشياء المعينة المحددة التى تدل عليها الأعلام تسمى : « المدلولات » ، أو : « الحكم المعنوى » لعلم الشخص^(٣) .

(١) فى ص ٢٨٦ وما بعدها ، ولا سيما هامش ص ٢٨٨ .

(٢) والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره .

(٣) وإل بعض ما سبق يشير ابن مالك إل أنواع علم الشخص بقوله فى أول باب : العلم .

اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مطلقاً ، علمُهُ ، كجَهْزَرٍ ، ونَجْرِنَقَا

وَقَرْنٍ ، وَعَلَنٍ ، وَلَاحِقٍ ، وَشَلَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَأَشِقٍ

جَهْزَرٍ : علم رجل . وعَرْنَقٍ : علم امرأة . وَقَرْنٍ : علم قبيلة ، وعَدَنٍ : علم بلد . [ولا حقاً] : علم فارس . وَشَلَقَمٍ : علم جبل ، وهَيْلَةٍ : علم شاة ، وَوَأَشِقٍ : علم كلب . وسيجيء كلامه . عل علم الجنس هامش - فى ص ٢٩٨ - وقد شرحناه ، بإضافته هامش ص ٢٨٩ ثم فى ص ٢٩٦ .

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثاره معرفة ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرف .
 « يأل » ؛ لعدم حاجته لشيء منها^(١) « وبصح أن يقع مبتداً ؛ مثل :

(١) قد يكون من الدوامي البلاغية ؛ (كالمخ والدم...) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ١٢٠ .
 لا يقتضى تنكير العلم ؛ إما تنكيراً صريحاً ، فهو : رأيت محمداً من الحمدين ، و (ما من زيد كزيد بن ثابت) ، وإما تنكيراً ملحوظاً ؛ أى : « مقدراً » كقول أبي سفيان : لا قرئش بعد اليوم . وقول بعض العرب : (لا بصرة لكم) . (غوروه فيما اسم « لا » ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة) .
 وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير آية ؛ منبأً للإلباس ، الذى يحدث فى مثل : أقبل عيسى محمود . إذ لا ندرى : أحمد هذا هو أبوه ، وأن الأصل على بن محمود... أم أنه شخص آخر ؟ ولذا منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة « ابن » ... طبقاً لما سيجىء فى باب الإضافة (ج ٣ ص ٩٦٣) .
 كما جاز أن تدخله « آل » التى التعريف ، أو غيرها عما يعرفه ، وأن يبنى ، وأن يجمع ، من غير أن تلحقه بعد التثنية والجمع « آل » التى تعرفه ؛ فيبقى على تنكيره . أما العلم الباقى على علميته فإنه عند تثنيته ويجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركة غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية فى الأصل ؛ فإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيد التعريف ، مثل : « آل » ؛ فكلمة مثل : محمد هى علم ؛ فهى معرفة . فإذا تبنى أو جمع تبنى : محمدان ، محمدون - وكلاهما نكرة ؛ طبقاً لشرط التثنية والجمع فإذا أردنا تمييزه وتعيينه زيدت عليه « آل » - مثلاً - كى نجعله معرفة . (وقد أوضحنا هذا فى رقم ٣ من ص ١٢٩) .

هذا ، والأصل فى العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته ؛ لأن الإضافة لا تفيد شيئاً من التعريف أو : التخصيص والإيضاح ... ؛ لأنه معرفة بنفسه ، فليس فى حاجة جديدة إليها . ولا يجوز أن تدخله « آل » المعرفة ؛ ونحوها ، لأنه فى غنى عنها . لكن إذا وجد داع بلاغى - كما قلنا - فإنه يجرى مجرى التكرات ، وصائر الأسماء المهمة الشائعة ؛ فتدخله « آل » المعرفة ؛ ويضاف - ولو كان العلم فى الحالتين طاماً بالغلبة ، كما سيجىء فى ص ٣٦ - لتفويده الإضافة مزايها فى التعريف ، والتخصيص ، والإيضاح .
 كقول النابغة الجعفى يهجر الأخطل :

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَاتِي؟

وقد يكون الفرض البلاغى أمراً آخر (غير ما أشرنا إليه من المدح والذم) ، هو : تقليل الاشتراك وزيادة التمييز والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر :

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

وسيجىء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى ، فى ج ٣ باب الإضافة ص ٩٤٤ م ٩٣ .

وقول الآخر :

يَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا
 وَأَنشد ابن الأعرابي :

يَالَيْتَ أَمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنشَأَ عَلَى الرُّكَائِبِ =

محمود نابه ، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ، ومتقدمة ؛ مثل : جاء حامد مبسماً

= وقول الأخطل :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمِّه أبو جندلٍ والزُّيدُ زَيْدُ الماركِ

وقول الآخر :

بالله يا ظبياتِ القاعِ قلن لنا لَيْلَى مِنكُنْ أم لَيْلَى من البشرِ

وقد أشرنا لما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ لمناسبة هناك.

وفيما سبق يقول شارح الفصل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه :

(العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستثنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر . إلا أنه ربما شورك في اسمه ، أو وقع الاحتقاد بذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين . نحو رجل ، وفسر ؛ فحيث يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ، كما يقع ذلك في الأسماء الشائعة . فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم . وعلا زيدنا يوم النفا رأس زيدكم ... ونحو يا ليت أم العمرو كانت صاحبي ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأماو الشاف ، وربيعة القرس ... وهذه الأعلام من أضيفت - لمستغنى عن تعريفها بالعلمية ؛ واكتسبت بمجرد آخر يفيدها الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل « أخيك » ، و « غلامك » في تعريفها بالإضافة ... هذا إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأة . إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته ، « محمد رجل » ، ولم تجعله « محمداً » شائئاً في المحدثين ، كما أنك إذا قلت ، « غلام رجل » - استلزم منه أنه ليس لامرأة ...) ١ - (راجع أيضاً رقم ٣ من هامش ص ٣١٧ الآتية ، والنص في ج ١ عند الكلام على شروط المثنى) .

كما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الولد ؛ أو الولادة ، نحو : محمد علي ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمة كامل ، وأمينة عائشة ... وأشابهها فالأعلام الأولى : هنا (محمد - محمود - زينب - فاطمة - أمينة ...) هي أعلام لأبناء مضاف إلى أعلام الولد أو الولادة . ومن المهم أن تتوسط بينهما كلمة : « ابن وابنة » ولا يصح حذفها مطلقاً ؛ ولو كان الحذف قائماً على اعتبارها مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يقع في البس ؛ إذ لا دليل منه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ؛ ولهذا نصوا - في باب الإضافة ، كما سبق - على منع حذف المضاف إذا كان لفظة « ابن » ومثلها : ابنة (راجع ج ٣ م ٩٦ ص ١٥٥) .

لكن ما المراد بالإيضاح في جانب المعارف ، وبالتخصيص في جانب النكرات ؟ أشار لهذا صاحب « الفصل » . فيما سبق وفيما يجيء .

فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال ، وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة . والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة . بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود - مثلاً - « محمود » علم قد يشترك فيه عدة أشخاص ؛ فلا ندري من منهم الذي سافر . فإذا قلنا : سافر محمود المحقق ، أو : محمود البيت ، أو محمود نا ، فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته = النعر الوافي - أول

أو جاء ميتاً حامداً — لأن الغالب في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين —
ويُمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع ، كالتأنيث في مثل :
أصغيت إلى قاطمة . ويكون نفعه معرفة مثله ، ولا يصح أن يكون نكرة .

• • •

علم الجنس : تعريفه :

اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل ، والتي تدل على فرد شائع
من أفراد الحقيقة الذهنية^(١) .

حكمه المعنوي :

أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ فشأنه في
هذه الدلالة كشأن النكرة . ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية
المسموحة^(٢) عن العرب :

١ — حيوانات غير أليفة ؛ كالوحوش ، والحشرات السامة ؛ وجوارح الطيور ،

= للمرقة ؛ كما لو أتينا بعده بنمت — مثلاً — قلنا : سافر محمود العالم .

وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرها
ويقل كاسبق في : محمد وجبل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المرقة ؛ ولكن
هذا قليل لا يلتفت إليه (راجع التصريح وحاشته في أول باب : التمت) .

ثم قال صاحب شرح المفصل في المكان السابق :

« أما إدخال « أل » على العلم فقليل جداً في الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأبؤه كل الإباء ؛
لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى : « فرس »
و « جبل » ، ولا تستنكر أن تدخل عليه « أل » وقد جاء في الشعر وما أقله . . . »

وقد يتكرر العلم المنوع من الصرف ، مثل : جاء أحد — ، ورأيت أحداً — ومرت بأحد
إذا كان هذا الاسم مفترقاً بين عدة أفراد كل منهم يسمى : بأحد ، ولا تقصد فرداً معيناً ، وقد سبق
بيان هذا في تنوين « المتكسر » (في رقم ٣ من هامش ص ٢٣ و ٣ من هامش ص ٢٧) وجرى بعض
النساء أن العلم إذا أصيب لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة لإيضاح حل الإشكالية
السابق ، فلهذه تعيناً ، وتمنع أثر الاشتراك عنه ؛ كاللغوي في قول العرب : هذا جميل بشنة ، وليس ليل .
والخلاف لفظي شكلي ؛ لا أثر له . وإن كان المراد الأول هو الذي يساهم القواعد النحوية العامة .

(١) سبق شرح هذا بإضافة في ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ٢ ص ٢٩٩ حيث الكلام على قياسه .

ومنها ؛ (أبو الحارث وأسامة ، وهما : للأسد) ، (وأبو جعدة وذؤالة ، وهما : للذئب) ، (وشبوة وأم عريضة ، وهما : للعقرب) ، (وشحالة وأبو الحصين ، وهما : للثعلب) .

٢ - بعض حيوانات أليفة^(١) ؛ ومنها : (هَيَّانُ بن بَيَّان ؛ للإنسان الجهول نسبة وذاته . مثله : طامر بن طامر) ، (وأبو المضاء ، للفرس) ، (وأبو أيوب ، للجمال) ، (وأبو صابر ؛ للحمار) ، (وبنت طبق ، للسحفاة^(٢)) ، (أبو الدغفاء ، للأحمق) ، من غير تعيين فرد واحد بذاته في شيء مما سبق . فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص .

٣ - أمور معنوية^(٣) (أى : ليست محسوسة ؛ فهي تخالف النوعين السابقين) مثل : (أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد) . ومثل : (سُبْحان ، علم للتسبيح) ، (وأم قشعم ، علم للموت) ، (وكَيَّسان ، علم للغدر) ، (وَيَسَّار ، - على وزن « فَعَال » ، وهو وزن المؤنث هنا - ، علم للميسرة ، أى : اليسر) . (وَفَجَّار ، علم للفجرة ، أى : القبور ، وهو المبل عن الحق) ، (وَبَرَّة ، علم للبر ، أى : البر) .

٤ - جميع ألفاظ التوكيد المعنوي « الملحق » بألفاظه الأصلية ؛ لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال في الرأي الصحيح - ومن تلك الألفاظ الملحق : (أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمِعَ) ، وكذلك (أَكْتَعَ - أَبْعَ - أَبْصَعَ) ، وسيجيء البيان بتفصيل هذا في باب التوكيد ج ٢ م ١١٦ - ص ٥٠٢ .

أحكامه اللفظية :

هي الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه : « علم الشخص » ؛ فهما متشابهان فيها^(٤) ؛

(١) جئ ، علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للنوعين الآخرين ؛ لأن الألفاظ الثلاثة توضع الأعلام لفرد منها ، لا للجنس .

(٢) وقد تستعمل للمية . (٣) انظر ص ٢٩٩ ففيها تكملة مهمة .

(٤) ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به « علم الشخص » من جهة جمعه جمع مذكر سالم باطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع (وقد سبق في ص ١٤٠) ، أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة ؛ هي : أجمع - أكتع - أبصع - أبغ ... (طبقاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ ورقم ٤ من هامش ص ١٤٢ - أما الإيضاح والتفصيل في المكان الخامس ، وهو باب : التوكيد ، ص ١١٦ م ٥٠٠) .

فلا يجوز^(١) في علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه «أل»^(٢) المعرفة . . . فلا تقول : أسامة الحديقة في قصص ، ولا الأسامة في قصص . وهو يقع مبتدأ : مثل أسامة مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخرة^(٣) عنه ؛ مثل : زار أسامة غاضباً . ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية ، كالتأنيث في مثل : أسامة ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمة : « أسامة » من الصرف للعلمية والتأنيث^(٤) . ويجب أن يكون نعت معرفة مثل : أسامة القوى ملك الوحوش . ولا يصح أن يكون نكرة^(٥) - في الرأي الصحيح .

وفيما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة : « حُكِمَ علم الجنس أنه نكرة معني ، معرفة لفظاً » .

• • •

(١ و ٢) الأشياء التالية كلها لا تجوز ؛ بشرط بقائه على علميته . فإن نكح جاز إنسانته ، واقرانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منته من الصرف . . . وهي أمور تجري في « علم الشخص » ؛ طيفاً لما بيناه عند الكلام عليه - انظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ حيث البيان - .

(٣) لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة ؛ إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة في الغالب - إلا في مواضع معينة تخالف هذه . أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً السيف ، وقد يكون نكرة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً غيب .

(٤) ومثلها : « ثمالة » للعلب ، و « برة » للبر ، و « سبحان » ، و « كنيسان » ، للعلمية وزيادة الألف والنون . وكلمة : « أوبر » في « نبات أوبر » - نوع من الكأ - العلمية ووزن الفعل . . . وهكذا . (٥) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب : العلم .

ووضَعُوا لبعض الأجناسِ عِلْمٌ كعِلْمِ الأشخاصِ لَفْظاً وهو عِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ : « أُمٌّ عَرَبِيَّةٌ » للعَرَبِيَّةِ . وهكذا . : « ثُعَالَةٌ » للثُعَلِ . ومثله : « بَرَّةٌ » للبرَّةِ ، كَذَا : « فَجَّارٌ » ، عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أي : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس - انظر رقم ٢ من من الصفحة الآتية - في الأحكام اللفظية . أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل - في الأغلب - على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين . وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم . بصيغة الفعل الماضي ، يريد : أن مداولة عم الأفراد : بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهة مدلوله .

و « فجار » علم للفؤث ؛ ولذا قال علم : للفجرة ؛ أي : النجور ، فالتاء فيها ليست للبر ، وتأنيث الوحدة ؛ وإنما هي التاء الدالة على حقيقة الشيء ؛ أي : ذاته الأساسية للشائفة في ضمن أفرادها .

زيادة وتفصيل

١ - استعمل العرب علم الجنس في أمور معنوية - كما سبق^(١) - غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حيناً علم جنس ، فتجرى عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس ؛ فهو معرفة من هذه الجهة ، وحيناً استعملوه كالنكرة تماماً ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقاً. والطريق إلى معرفة هذا النوع المعنوي هو : « السماع » المحض عن العرب . ومن أمثله : « فَيَسِنَّة » (بمعنى : وقت) و « بُكْرَة » و « غُدُوَّة » وهما بمعنى أول النهار ، و « عَشِيَّة » بمعنى آخر النهار . فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفة ؛ مثل : قضينا فَيَسِنَّةً في الحديقة ، أى : القِيَسَنَة المعينة من يوم معين . وتقول : فلان يتعهدنا بُكْرَة ، أى : البكرة المحددة الوقت واليوم . وكذا . « غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ » بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين . فأنت تقصد الأوقات المعينة التي تبينها هذه الأسماء السابقة^(٢) .

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحدة ، معينة ، محددة في يوم محدد - وإنما تريد « فَيَسِنَّةً » أى فَيَسَةً ، من يوم أى يوم ، و « بُكْرَة » ، أى بكرة أيضاً ، وهكذا الباقى . . .

وفي الأثر المَرْوَى : (للمؤمن ذنب يعتاده الفَيَسَنَة بعد الفَيَسَة) قدسحول ألدليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة . ويترب على هذا الاختلاف فى المراد الاختلاف فى الأحكام اللفظية التى عرفناها ، والتى تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا يعرف هذا فى النسخين الآخرين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكهما من جهة اللفظ حكم علم الجنس .

٢ - جاء فى بعض المراجع - كالصبيان - ما يفهم منه أن « علم الجنس » سماعى . لكن الذى قد يفهم من بعض المراجع الأخرى - كالفتح ، ج ١ ص ٧٣ - أنه قياسى فى غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا . وهذا الرأى وحده هو الأنسب ؛ لأن المدلولات التى نحتاج إلى علم جنس كثيرة فى كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس . . .

• • •

(١) فى رقم ٣ من ص ٢٩٧ .

(٢) ولله الأسماء مزيد لإيضاح فى ج ٢ - هامش ص ٢٢١ م ٧٩ .

التقسيم الثاني :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب . فالمفرد : ما تَكُونُ من كلمة واحدة^(١) ، مثل : صالِح ، مأمون ، حليمة ، (أعلام أشخاص) . والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر . وهو ثلاثة أقسام :

أولها : المركب الإضافي : ويركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل : عبدُ العزيز ، وسعد الله ، وعزَّ الأهل ...

وثانيها : المركب الإسنادي^(٢) : ويركب إما من جملة فعلية ؛ - أي : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - ، مثل : (فَشَحَّ اللهُ) و (جَادَ الحقُّ) و (سُرُّ من رأى) ، وإما من جملة اسمية ؛ أي : من مبتدأ مع خبره - مثل : (الخَيْرُ نازلٌ) و (السيدُ قاهمٌ) و (رأسٌ مملوءٌ) ، وكلها أسماء أشخاص معاصرين إلا (سُرُّ من رأى) فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وقد ألحق بالمركب الإسنادي بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه - لأنها ليست جملة - ولكنها تخضع لحكمه ، وسيجيء البيان^(٣) .

وثالثها : المركب المزجي : وهو ما تتركب من كلمتين امتزجتا (أي : اختلطتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى ...^(٤)) حتى صارتا كالكلمة الواحدة^(٥) ؛ من

(١) ملاحظة : سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٠٨ أن الكنية - مع تركيبها الإضافي - تعد من قسم العلم الذي سنأه إفرادي بالإيضاح الذي هناك .

(٢) المركب الإسنادي هو : ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجهيها حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك في ص ٢٨ - فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه ، أو طلبه . أي : التحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه ؛ سلباً ، أو إيجاباً ، أو طلباً ، ولا يتفق هذا إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ما في حكم كل منهما . وللاقتضين ومن جاء بعضهم أعلام كثيرة مركبة تركيباً إسنادياً . ونحن في عصرنا المعاصر نحكيهم في ذلك ، بل نفقههم في الإكثار ؛ حتى لقد ذمرف اليوم كتباً مختلفة ، من أسمائها : « يماثلونك » و « أسألونك » : و « المعركة قادمة » . و « جاء النصر » و « نحن هنا » و « من الأعلام » : و « حيدر آباد » و « آفة آباد » و « بلدان في الهند » ، ومثل : « شمسٌ لرجل ولغروب .. » و « دام الله » ، ليلد في كُتُبات .

(٣) في ص ٣١٠ و رقم ٢ من هامشها .

(٤) وقد تفصل بينهما الزاوة المهمة - وهي الزائدة - كما عالجها الفصل بين الكلمتين ، ولا تفيد حطفاً ، ولا غيره في مثل كيت وكيت ، وذيت وذيت ... طبعاً لما سيجيء في ج ٤ ص ٥٤٠ م ٦٦٨ ب : كم وكأين ، وكذا .

(٥) لا يكون المركب المزجي إلا من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف ، ولا يصح مزج أكثر منهما ، لأن العرب لم تتركب ثلاث كلمات . وقد صرح بهذا الأصفهاني (ج ١ في أول باب العرب والمزج) .

جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها غالباً، أما آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب^(١). ومن أمثلته: بُرّ سعيد (اسم مدينة مصرية)، رَامَهُرْمُزْ ،

« عند الكلام على إعراب المضارع - وقال للصبان هناك : لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو : لا ماءً بارداً ، يبناء الوصف وهو كلمة « بارداً » على الفتح ... فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن « لا » إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف ، وجعلهما كالشيء الواحد . ولا يقاس على باب « لا » غيره « ا. هـ » (انظر « ب » من ص ٧٠١ ص -) وفي امتزجنا صار العلم بهما كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف المجعاني الواحد من الكلمة الواحدة (كما نص على هذا شارح المفصل ج ٤ ص ١١٦) والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحد منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى ، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علماً من فنوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط (وسيجيء في ص ٣١١ وما بعدها ؛ كسيبويه ، وبعلبك ، وغيرها من الأمثلة المعروضة هنا ، ونظائرها) زال المعنى الأصل لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث ؛ لا صلة له بالمعنى السابق لما أو لإحدهما .

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجي - (في ص ٣١٢) وهو الذي يُبنى على فتح الجزأين ؛ (كالمركبات العددية ؛ مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ... أو : المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء ... أو : الحالية ؛ نحو : فلان جاري بيت بيت لي : « لاحقاً ... أو : باقي المركبات الأخرى التي تبنى على فتح الجزأين معاً -) (ومنها ما يفصل بينهما الواو سماعاً ؛ طبقاً لما تقدم في رقم ؛ ؛ وللأحكام المدونة في أبوابها ...) ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأعنيها ، فيتكون المعنى الجديد من معناتها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق ، أو إعمال ملاحظته في تكوين المعنى المستحدث ، فأساس المعنى الجديد هو معناتها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير : « واو المطف » بين الكلمتين وأنها في حكم المتماثلين ، فعندها بملاحظتهما قبل التركيب هو معناتها الجديد بعد المزج ، بغير ملاحظتهما (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤) .

(١) ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائي الذي ارتضاه المجمع اللغوي القاهري ونصه : (كما جاء في ص ٥٢ من كتابه المجمع المسمى : « كتاب في أصول اللغة » الصادر في سنة ١٩٦٩) ، هو : (المركب المزجي ضم كلمتين إحداها إلى الأخرى ، وجعلهما اسماً واحداً ، إعراباً وبناء ، سواء أكانت الكلمتان عربييتين أم عربيتين - ويكون ذلك في أعلام الأشخاص ، وفي أعلام الأجناس ، والظروف ، والأحوال ، والأصوات ، والمركبات العددية) ا. هـ . ومن المركب المزجي في الأصوات قولهم : « قاشر عاشر » بالكسر فيها لصوت طي القماش - كما سيجي - في ج ٤ باب : « أسماء الأصوات » م ١٤٢ ص ١٥٦ - . وسيجيء الكلام على حكمه في ص ٣١١ و ٣١٢ ، وكذلك في ج ٤ باب المنوع من الصرف ص ٢١٧ م ١٤٧ .

ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية في غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معاً ؛ طبقاً لما ذكر في هذا المجالس ، وفي سابقه ، ولبيان الآتي في ص ٣١٢ .

وَطَبَرِستان ، وَجَرْدِستان ، من أسماء البلاد الفارسية^(١) ومثل : نِيُورَك ،
وَالْبَقْلَا^(٢) ، وَجَرْدِ نَسْتِي^(٣) وَبَحْلَبَك^(٤) وَسِيَبُونَه^(٥) ، وَبَرْزُونَه^(٦)
وَنِفْطُونَه^(٧) ، وَخَالُونَه^(٨) ، ومثل^(٩) : (السَّاحَدَار ، وَخَازِنْدَار ، وَالبَنْدُ قَدَار) .
فالعلم إما مفرد ، وإما مركب تركيب لإضافة ، أو تركيب إسناد ، أو : تركيب
مزج^(١٠) .

• • •

التقسيم الثالث :

يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته في العلمية وحلم أصالته ، إلى مُرْتَجَل ،
ومنفول . فالمُرتَجَل : ما وضع من أول أمره علماً ، ولم يستعمل قبل ذلك
في غير العلمية . ومثاله : الأعلام التي اخترعها العرب أول مرة لمسميات

(١) فالأول مكونة من : (رام ، وهرمز) ؛ وهما هما اسم مدينة فارسية ، واسم رجل أيضاً ، والثانية
مكونة من : (طبر ، وستان) ، وهما ستان : مكان ، والثالثة من : (جود ، وستان) .

(٢) اسم بلد بالشام .

(٣) اسم حي مشهور من أحياء وسط القاهرة ، حل قنيل

(٤) بلد ببلقان الآن . وأصله : « بمل » (اسم صم) و « بك » (اسم رجل يعبده) ، ثم
صار اسماً واحداً للبلد .

(٥) كلمة فارسية مركبة من : « سيب » بمعنى : تفاح ، و « ويه » بمعنى : رائحة . فالمراد
« رائحة التفاح » وقد تقدم المضاف إليه حل المضاف ، كما هو الشأن في اللغة الفارسية ، وبعض اللغات
الأجنبية ، وصار مركباً مزجياً ، علماً على الإمام النحوي الأكبر المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ .

(٦) لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمة الحديث الشريف .

(٧) اسم عالم لغوي كبير . وأصل « النفط » ما تسميه العامة : « زيت البترول » .

(٨) اسم عالم لغوي كبير ، وأديب نحوي ، في القرن الرابع الهجري .

(٩) الأسماء الآتية هي من الأعلام المشهورة في عصرنا . وترجع في أصلها إلى دولة « الماليك »
التي حكمت مصر سنوات طويلاً . وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شتونه اسم :
« السلاحدار » وحل المشرف على شتون الخزن : « الخازندار » وحل شتون البندق : « البندقدار » بتقديم
المضاف إليه حل المضاف في تلك الألفاظ كالتشابه في اللغة الفارسية . وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم -
إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق . . . وعند تقديم المضاف إليه حل المضاف يصير
التركيب مزجياً بعد أن كان إضافياً .

وبحسب في التركيب المزجي وصل الكلمتين خطأ إن كان الحرف الأخير من المصدر ما يوصل بغيره ؛ فيكون
هذا الاتصال الخطي دليلاً على المزج .

(١٠) وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفي ، وهو الذي يتألف من موصوف وصفة ؛
مثل : الطالب المؤدب . . . ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد في أحكامه . - كما سيجيء بيانه في رقم ٢ من
هاش من ٣١٠ - .

عندهم ؛ ومنها : أدَد (علم رجل) - سعاد^(١) (علم امرأة) - وقففس (علم للأب الأول لقبيلة عربية) معروفة . ومثل : الأعلام التي يخترعها الناس لمسميات خاصة عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب المخلص وجود سابق ، مثل : بطليموس ، وكليوباترة ، وغاندى أعلام أناس آ. ومثل :

« جين » ، علم على بلد . و « رَسَح » علم على جبل ، « وبَحْن » علم على شجرة معينة . وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها في عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم^(٢) .

ويريدون بالمنقول^(٣) - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولها : العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً ؛ وإنما استعمل أولاً في شيء غير العلمية ، ثم نُقِل بعده إلى العلمية^(٤) ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين . . . فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلمية .

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علماً لفرد في نوع ، ثم صار علماً لفرد في نوع آخر بخلاف الأول ؛ مثل : « سعاد » علم امرأة ؛ ثم صار علم قرية لا علم امرأة .

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ^(٥) ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى

(١) - إذا كان العلم مرتجلاً « كسعاد » مثلاً - ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة لم يخرج ، بسبب تكرار التسمية - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف . أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثاني والثالث لا يكون مرتجلاً ؛ بل يكون منقولاً ؛ كتسمية إنسان بأسامة ؛ فإن « أسامة » مرتجل بالنسبة للأجد ، ومنقول بالنسبة للإنسان .
(٢ و ٣) - وما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصوراً على العرب المخلص - وكذا المنقولة - وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، في كل زمان ومكان . أما الأعلام الجنسية - فقد سبق حكمها في رقم ٢ من ص ٢٩٩ .

وإذا صارت الكلمة علماً مرتجلاً أو منقولاً ، خضعت لقضوابط والأحكام العامة التي تجري عليه في الإعراب أو البناء - ولا سيما ما تنقضي به الملاحظة « التي في ص ٧٩ - وفي التذكير والتأنيث ، وفي منع الصرف وعدمه ، وفي الإفراد والتثنية وجمع التصحيح ، وبقيت الأحكام المختلفة ، ويجري عليها في جموع التكسير ما يجري على نظائرها . فإن لم يكن لها نظائر فعل ما يقر بها ؛ طبقاً لما تنقضي به الضوابط العامة . وفي كتاب لمع (ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير) طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة

(٢ و ٣) - إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبنى مفرد سأل : منفرد - ؛ ليس من أقوال المركب الثلاثة) ويجب تغيير حكمه ، فيصير مربوياً منوئاً ؛ طبقاً « للملاحظة » المفيدة التي تقدمت في ص ٧٩ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٩ - ولها إشارة في « ب » من ص ٣٠٩ .

من المعالي العقلية الخالصة التي يُسَمَّونَ كُلًّا منها : « الحَدَثُ المجرد » مثل : فضل ، وسُعود ، ومجد ، وهبة . . . أعلام أشخاص - وما هو منقول من اسم عين ، (أى : من ذات مجسمة محسوسة) ؛ مثل : غزال ، وقمحة ، وزيتون وفيل . . . أعلام أشخاص . . . وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالِح ، ونبيِل ، ومحمد ، ومفتاح .

٢ - وقد يكون النقل من الفعل وحده ^(١) ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو بارز ، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يُقدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل : شمر ، وجماد ، وصفاء ، (أسماء أشخاص) . أو : من فعل مضارع ؛ مثل : يزيِد ^(٢) ، وتحمِس ^(٣) ، وتحمِر ^(٤) .

(١) النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر ، أو فاعله الضمير المستتر ، أو البارز - فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية ؛ فتعرب إعراب المركب الإسنادي ؛ حيث تخضع للحكاية التي سيجي بيانها في هذا الباب (ص ٣١٠ ورقم ١ من هامشها) .

أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة . وتعرب الفعل في هذه الحالة إعراب المنوع من الصرف ، العملية مع وزن الفعل مثلاً ؛ كما هو الحال هنا ، أو : العملية مع سبب آخر إن وجد . ومن أمثلة الفعل الماضي وحده : « شمر » علم حل شخص ، وعلم حل قوس أيضاً - كما سلف - ومن أمثلة المضارع وحده « يشكر » علم نوح عليه السلام ، وعلم قبيلة ، وجبل صدير بالقاهرة عند القلعة . ومن أمثلة الأمر « اسكت » - بضم الهزة - علم حل صحراء هربية . وهذه الهزة تقطع ، مع أنها في الأصل للوصل ؛ لأن هزة الوصل - كما سيجي التبيان في ورقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ - وفي هامش ص ٤٢١ - إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً - فإنها تصير همزة قطع .

فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل : « اسكت » كان حمله على الفعل وحده أولى ؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينة ؛ كما في كلمة « يزيِد » في قول الشاعر :

نَبِثْتُ أَخْوَاليَ بَنِي يَزِيدَ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَرِيدٌ

فإن رُفِعَ كلمة : « يزيِد » دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فعلها : « يزيِد » وفاعلها : ضمير مستتر تقديره ؛ هو ؛ إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول : يزيِد ؛ فيكون مجروراً بالفتحة ؛ لأنه مضاف إليه ، ممنوع من الصرف ؛ لعملية ووزن الفعل .

(نبت : أخبرت . أى : أخبرني العارفون . « الفديد » : الصياح . « ظلماً » مفعول لأجله ، لفعل مخلوف تقديره : يصيحون . « علينا » : جار ومجرور متعلق بالفعل المخلوف . « ولم فديد » مبتدأ وخبر . والجملة في محل نصب حال . و « نبتت » أصل فعله : « نبتاً » فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل : أولها قد صار نائب فاعل بمد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول . وثانيها « أخوالى » والثالث الجملة من الفعل المخلوف وفاعله « وهي جملة : يصيحون » .

(٢) علم على رجل .

(٣) علم على امرأة .

(٤) علم لمدينة باليمن .

ونقلب^(١)، وبشكر^(٢). أو : من فعل أمر ، مثل : سالم ، وسامح^(٣).

٣- وقد يكون النقل من جملة ، إما اسمية ، مثل : « على أسد » ، و « ما شاء الله »^(٤) و « نحن هنا » اسم كتاب . . . وإما جملة فعلية كاملة ؛ مثل : فَتَنَحَّ اللهُ ، زَادَ الْخَبِيرُ ، وَأَطْرَقَا (اسم بلد ، وصبحراء ببلاد العرب) ، والنقل في هذه الأمثلة هو من جملة فعلية كاملة ؛ لأن الفاعل فيها اسم ظاهر ، أو ضمير بارز .

٤- وقد يكون النقل من حرف معنًى ؛ كسمية شخص بكلمة : « رَبِّ » ، أو : إن . . . وقد يكون من حرفين^(٥) ، مثل : ربما ، إنما .

٥- وقد يكون من حرف واسم^(٥) . . . مثل : يَهْنَأُ ، ومثل : الحارث (اسم قبيلة عربية) .

٦- أو حرف^(٥) وفعل مثل : اليزيد^(٦) . . .

هذا : ومن خصائص العلم بنوعيه السالفين أمران :

أما أولهما : فإنه اسم جامد لا صلة له بالاشتقاق ولو كان في أصله وقبل نقله إلى العلمية اسماً مشتقاً . لهذا تجرى عليه أحكام الجامد وحده^(٧) . . .

وأما ثانيهما : فإن صيغته المكوّنة من الحروف المجازية كتلة متماسكة الحروف لأن العلية تحدده وتحصره ، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص^(٨) .

(١) علم لقبيلة عربية .

(٢) علم لنوح عليه السلام ، أو : بلبل ، كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ - ولقبيلة عربية هجاءها الشاعر بقوله :

« وبشكر » لا نستطيعُ الوفاءَ وتعجزُ « يشكر » أن تغليرا

(٣) كلاهما اسم رجل .

(٤) أي : الذي شاء الله ، وأراد .

(٥) وهـ وهـ) أنظر ما يختص بهذا النوع من النقل ، وحكه ، في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ .

(٦) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمِنْهُ مَنَقُولٌ ، كَفَضَلِي ، وَأَسَدٌ وَدُوْ اِرْتِجَالٍ ، كَسَمَادٍ ، وَأَدَدٌ

(٧) كما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ و ٤ من هامش ص ٢٠٩ .

(٨) طبعاً للبيان المفيد الذي سبق في « ج » من ص ١٢٥ .

زيادة وتفصيل

- (ا) إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدؤه بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع— كما أشرنا ^(١)— نحو: « إنشراح » علم امرأة ، ونحو : « أل » علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره ، بشرط أن تكتب منفردة مقصوداً بها ذاتها ، فتقول : « أل » كلمة ثنائية ، كما تقول : « أل » في اللغة أنواع من حيث المدلول . . . ومثل : يوم « الإثنين » . . . بكتابة همزة : « الإثنين » لأنها علم على ذلك اليوم ^(٢) . . . ومثل : « أسكُت » علم على صحراء . . .
- (ب) وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مفرد مبنى فإنه يصير بعد هذا النقل عربياً منوناً ؛ طبقاً للبيان التفصيل الذي سبق ^(٣).

- (١) في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ وهاش ٤٢١ .
- (٢) ولا تنفك لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم ؛ إذ الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة ، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدؤه بهمزة وصل قد سمي به ، وصار علماً .
- راجع « حاشية الصبان » في آخر باب النداء ، عند قول ابن مالك .
- « وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » . . . » وكذلك : « التصريح ، والخضري » في هذا الموضع نفسه . والخضري تعليل قوي ، نصه :
- « ما بدؤ بهزة الوصل فعلا كان أو غيره ، يجب قطعها في التسمية به ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم ؛ فتقطع في النداء أيضاً ؛ ولا يجوز وصلها لأصالتها ، كما — وصلت — في لفظ الجلالة ؛ لأن له خواص ليست لغيره . . . » أ . . . فلا تنفك إل ما نقله الصبان عن غيره في موضع آخر .
- (٢) في ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » . . . ثم انظر رقم ١ من هامش ٣٠٩ .

التقسيم الرابع :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته ، إلى : « اسم ، ولقب ، وكنية » . فأما الاسم هنا ^(١) فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة - في الأغلب - ^(٢) ، دون زيادة غرض آخر من مدح ، أو : ذم ، أو : غيرهما ؛ مثل : سعيد ، كامل ؛ مرثم ، بشينة ، وأشباهها من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلالة على ذات المسمى ، وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفادة شيء آخر يتصل بها ؛ كمدح أو ذم ... وأما اللقب فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة - في الأغلب - مع الإشعار - بمدح أو ذم ؛ إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح ^(٣) ؛ مثل : (بسام ، الرشيد ، جميلة ...) ، (السفاح ، صخر ، عرجاء ...) .

(١) أى : في باب : « المعارف » ؛ لا في باب : « تقسيم الكلمة » - وقد سبق في ص ٢٦ - ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف .
(٢ و ٣) أما في غير الأغلب فيفقد التعمين والتشخيص ، طبقاً لما أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ .

(٣) لأن كل واحد من القسمين الآخرين العلم (وهما : الاسم والكنية) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحية بعيدة . غير أن المولى عليه في اللقب - فوق دلالته على الذات المعينة - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعاراً واضحاً قريباً . فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معاً ؛ الدلالة على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه . وهذا أهم من تلك الدلالة ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصوداً عليها وحدها ، ويختص بها - وإن كان لا يخلو من راحة مدح أو ذم ... - كما سبق .

وأما الكنية فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب ؛ طبقاً لما أسلفنا - ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكنى عن شخص فيقول عنه : « أبوعلى » مثلاً أو : « أم هانئ » ... ، ولا يصح بالاسم أو باللقب ، فلانما يرى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيماً وتقديراً ، أن يجري اللسان به ، أو : تحقيراً ، وازدراء ، وأنه لا يستحق الذكر . وقد يحى التعظيم أو التحقير ضمناً أيضاً ، ولكن من ناحية أن المضاف يكتبه من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو لبيب ، وأم النواهي (القبلة الزرية) ... فقد فهم المدح ، أم الذم ، في الكنية فهماً ضمناً ، كشف عنه المضاف إليه . وقد يراد بالكنية التفاضل بأن يمدح صاحبها حتى يكون أباً أو أعاً لفلان . وقد يراد التشاؤم ... وما سبق فملم أن كلا من اللقب والكنية يؤدي أمرين معاً ؛ هما :

(أ) الدلالة على مسمى معين .

(ب) والمدح أو الذم .

غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمني ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف . وهذا هو الفارق الهام بينها وبين اللقب .

شيء آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معاً بلفظهما الصريح على مدح ظاهر ، أو ذم واضح ؛ نحو : الحسن الصادق - الحطينة الأجرب - ومعنى الحطينة : القصير - وفي مثل هذه الصورة يكون -

وأما الكُنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً^(١)، بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمة) ، (خال ، خالة) ، مثل : الأعلام الآتية : (أبو بكر ، أبو الوليد) ، (أم كلثوم ، أم هانئ) ، (ابن مريم ، بنت الصديق) ، (أخو قيس ، أخت الأنصار) ، وهكذا^(٢) . . . وليس منه : أبٌ لمحمد ، وأمٌ لمند ، وغيرهما من كل مالا لإضافة فيه على الوجه السابق .

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلاً أو منقولاً ، مفرداً أو مركباً ، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة .

• • •

الأحكام الخاصة بالتسميات السالفة ، وتتركز في النواحي الأربعة الآتية :
أولاً : الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد ، والعلم المركب .

الاسم هو ما وضعه اللادان - ونحوهما أولاً - دالاً على المسمى : ليكون اسماً له ابتداء ، مهما كان ذلك ، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعراً بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مُصدراً بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية . فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولاً ، أي : بعد وضع الاسم .

راجع الصبان ، ج ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : « قال محمد هو ابن مالك . . . » .

فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنية هي المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة ، (أب - أم . . .) .

(١) ألمنا في رقم ١ من هامش ص ٣٠٠ إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافي لفظاً - مملوذة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . . ولهذا حين يقع بعدها تابع ؛ كانتت مثلاً في قولنا : جاء أبو الفوارس الشجاع ، فإن النعت ، (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر في المعنى نعتاً للآخرين معاً ، أي : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ؛ وإلا فقد المعنى . ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . أي : أن لفظه تابع في إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معاً .

طبقاً لما سيحى في باب النعت (ج ٢ ص ١١٤ ص ٤٢٩) - راجع التصريح ج ٢ آخر باب الإضافة ، عند الكلام على الشاهد الذي في قول معاوية حين سلم من الطعنة ومات منها على بن أبي طالب .

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الرَّادِي سَيْفُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ

والرادى هو قاتل على رضي الله عنه . (واسمه : عبد الرحمن بن سُلَيْم ، من قبيلة سُرَاد) - .

(٢) وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف ؛ فلا يصح في الكنية أن يكون عجزها (وهو المضاف إليه) لقباً لصدرها ؛ (وهو المضاف) لأن النون لا يضاف إلى نفسه - في الأغلب - إلا بتأويل متكلف ، كما سيحى في رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

ثانيها : الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم ، والكنية ، واللقب ، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان ، أو ثلاثة .

ثالثها : الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها .

رابعها : الأحكام المعنوية وبغية الأحكام اللفظية الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس .

(١) فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وميمونة ، وعبلة . . . فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجة الجملة المشتعلة عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبراً ، أو فاعلاً . . . أو مفعولاً ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف ؛ أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة . تقول : حامد أديب ، إن حامداً أديبٌ . أعجبت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمة : « حامد » بالضبط المناسب لموقعها ^(١) ؛ كالشأن في كل الأسماء المنفردة .

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافياً ، (كعبد الله . . .) أعرب صدره - وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق (أى : على حسب حاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غير ذلك) . ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائماً . تقول : عبدُ الله شاعرٌ ، فازعبدُ الله ، صاحبت عبدَ الله ، سارعت إلى عبدِ الله ؛ فالمضاف - وهو كلمة : عبد - تغيرت علامة آخره بتغير حاجة الجمل ، وبقي المضاف إليه مجروراً لم يتغير .

وإن كان تركيبه إستادياً (مثل : فتح - الله . . . - الخيرُ نازلٌ) بقى على حاله وصورته اللفظية قبل التسمية ؛ فلا يدخله تغيير مطلقاً ، لا في ترتيب حروفه ، ولا في ضبطها ، ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد ؛ فيعرب على حسب حاجة

(١) هذا الحكم عام ؛ فيشمل الكلمة المبنيّة إذا نقلت من معناها ، وصارت علماً ، فقد جاء في التصريح ، ج ٢ أول باب المتأدى ما نصه :

وقال الرضى في باب العلم : إذا نقلت الكلمة المبنيّة ، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب . ١ ، ثم قال صاحب التصريح ما نصه :

وقيل هذا نقول في : كيف ، وهؤلاء ، وكَمْ ، ومنذُ . . . ، أعلماً عند النداء ؛ يا كيفُ ، ويا هؤلاءُ ، ويا كَمْ ، ويا منذُ . . . بضمّة ظاهرة ، فهى متجددة للنداء ١ ، ١ .

وهناك النص الآخر الذى سبق تدوينه في ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » وما يختلف عنها في ج ١ .

الجملة التي تحتويه . ولكن يكون إعرابه مقدرا على آخره بسبب وجود علامة للحكاية فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة ، إلا أن آخره يظل على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلمية في جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ، فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب ، لا تتغير في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر . تقول : « فتح الله » نشيط . جاء « فتح الله » . صاحبت « فتح الله » . وضبت عن « فتح الله » . فالتسم : (فتح الله) في الجملة الأولى : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية ^(١) .

وفي المثال الثاني : فاعل مرفوع . وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية وفي الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره للحكاية : وفي الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثراً ظاهراً ، وإنما يتأثر بها تأثراً تقديرياً يصيب آخره ، فيجعله معرباً بحركات مقدرة للحكاية .

ويقال في المثال الثاني : (« الخيرُ نازلٌ » حضر) . (إن « الخيرَ نازلٌ » حضر) . (سَلَّمَ على « الخيرِ نازلٌ ») . . . وهكذا في كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادي ، وملحقاته ^(٢) فإنه يكون معرباً ، وعلامات إعرابه مقدرة ؛ لأجل

(١) الحكاية الأصلية معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نرده بمعناه إن لم يمنع مانع دني ، أو غيره ؛ كإعادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه . (راجع مزية الحكاية في رقم ١ من هامش ص ٣١ ، ثم من هامش : « ١ » ص ٤٥ م ٦٢ ج ٢ ، حيث الإيضاح المناسب) .

وإنما كانت الضمة مقدرة . هنا وفي كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حالياً هي الضمة التي كانت في العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبراً ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بخبره من المرفوعات ويكون . منصوباً بفتحة مقدرة ، ومجروراً بكسرة مقدرة .

(٢) يدخل في هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ؛ مثل : وما ، إنما . . . والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن عسّر ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل : لن يسافر - وقد سبقت لحة عن هذه الأنواع الثلاثة في ص ٣٠٥ - فكل علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهاها ليس مركباً إسنادياً ؛ لأنه ليس جملة . ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي . أما العلم المركب من موصوف وصفة ؛ مثل : محمد الفاضل ، فقد اعتبره النحاة ملحقاتاً بالفرد ، فيجوز على الموصوف الإعراب على حسب -

وإن كان تركيبه مزجياً غير مختوم بكلمة : (وَبَنَ) ، مثل : رَامَهُرْمَزُ
وَنُبُورُكَ . . . فإنه يعتبر في الرأي الغالب - كالكلمة الواحدة ، ويعامل من ناحية
الإعراب معاملة المفرد المتنوع من الصرف ، فيكون على حسب جملة : مبتدأ ،
أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً . . . أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضممة من غير
تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين^(١) . نقول : رَامَهُرْمَزُ
جميلة ، إن رَامَهُرْمَزُ جملة ، سمعت برَامَهُرْمَزَ ، فتغير حركة الحرف
الآخر وحده تبعاً لحالة الإعراب مع خلوه من التنوين ، ويبقى غيره من الأحرف
على حاله الأول .

فإن كان تركيبه مزجياً مختوماً بكلمة : (وَبَنَ) ، مثل : حَمَدَ وَبَنَ -
خَالَوَيْهِ) ، كان كسابقه خاضعاً لحاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً
أو مفعولاً . . . إلخ ، إلا أن آخره في كل هذه الأحوال يكون مبنياً على الكسر
- في المشهور - نقول : خَالَوَيْهِ : عالم لغوي جليل ، وإن خَالَوَيْهِ : عالم لغوي
جليل ، وخالَوَيْهِ : شهرة فائقة . . . فقد وقعت كلمة : (خَالَوَيْهِ) مبتدأ ،
واضحاً لأن ، ومجرودة باللام ، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الحمل ؛ بل لزم
البناء على الكسر ؛ فهي مبتدأ مبنية على الكسر في محل رفع . وهي اسم إن مبنية

- الجملة ، وتبعه الصفة في علامة الإعراب . ولعل الأفضل أن يكون ملحقاً في حكمه بالمركب
الإنساني فيحكي : مناعاً من اللبس ، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة ، وقالوا في
التسمية بمثل : « عالم أبوه » ومثل : (مكرم محمداً) إن كلمة « عالم » تعرب على حسب المعامل التي قبلها .
أما كلمة : « أبوه » و « محمداً » فيبتعان على حالهما . والأفضل عندي أيضاً أن يجري على هذا النوع
حكم المركب الإنساني ؛ مناعاً من اللبس ؛ إلا إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه ، فيوجب اتباعها ،
والقياس عليها . ولكن لم أجد إلى شيء مسروح من العرب من تلك الأساليب ، ولم أعرف من روى عنهم
أمثلة منها .

(١) هناك آراء أخرى في طريقة إعرابه أشرنا إليها في ص ٣١٣ ونرى عدم استعمالها ؛ لاعتبارات
شقي ؛ في مقدمتها : أنها لا تلائم الحياة الحاضرة ، ولا تسائر الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم .
(٢) لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتركيب المزجي ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ،
ويجر بالفتحة أيضاً : من غير أن يدخله التنوين مطلقاً ؛ في حالة من تلك الحالات ما دام علماً مزجياً
- كما سبق في « ب » من ص ١٧٦ - فإن خرج من العلمية جاز تنوينه على الوجه الذي أوضحناه في
رقم ٣ من هاش ص ٢٢ .

على الكسر في محل نصب ، وهي مجرورة باللام مبنية على الكسر في محل جر^(١) ...
ومكنا في الأحوال التي تشابه ما سردناه^(٢) .

.....

...

• ملاحظة • : إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة ، أو جمعها
وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهي مشروحة في مكانها الأنسب^(٣) ...

(١) هذا الإعراب في الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل ويصح إعراب آخر ؛ ففي حالة الرفع
نقول : مرفوع بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر ، وفي حالة النصب منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر . وفي حالة الجر : مجرور بفتحة مقدرة منع
من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر فنقول هذه العبارات أو ما يماثلها في تأدية المراد .

(٢) انظر أنواعاً أخرى من المركب المزجي وأحكامها في رقم • من هامش ص ٣٠٠ وفي
ص ٣١٨ .

(٣) الجزء الرابع ، م ١٧٤ باب جمع التكسير • بعنوان : « جمع أنواع المركب جمع تكسير »
ص ٥٠٦ .

أو حال ، أو : شيء آخر منصوب . وفي محل جر ، لأنه في محل شيء مجرور .
فأحر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تنغير ؛ هي الفتحة .
وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح .

وهذا الإعراب في الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه : « الإعراب المسحطى »^(١) .
حيث يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة — غالباً — ، حلت محل أخرى غير ظاهرة ،
ولكنها ملحوظة في الإعراب برغم عدم ظهورها ؛ ولهذا تراعى في التواضع وغيرها —
وهو غير « الإعراب التقديرى » الذى سبق الكلام عليه^(٢) .

وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفة هو الذى يحسن الأخذ به .
والاقتصار عليه وحده في استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها . . . والاقتصار
عليه يمنع القوضى في ضبط الكلمات ، ويريحنا من جمل أهل المذاهب المختلفة .
وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها
من يشاء في فهم النصوص القديمة التى تساورها تلك الآراء وتنطبق عليها ، وتوضح
الضبط الوارد بألفاظها . . .

فن تلك الآراء أن المركب المزجى غير المختوم بكلمة : (وَيْه) يجوز فيه البناء
على الفتح في جميع حالاته . تقول : هذه بعلبك . إن بعلبك جميلة . لم أسكن
في بعلبك ، فتكون مبنية على الفتح دائماً في محل رفع ، أو نصب .
أو جر .

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضايين^(٣) ؛ فيكون صدره — وهو المضاف —
معرّباً على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه — وهو المضاف إليه — مجروراً
أبداً ؛ تقول : هذه بعل بك . إن بعل بك جميلة . لم أسكن في بعل بك .

(١) ومن أنواعه أيضاً جميع الأسماء المبنية ؛ (كأسماء الإشارة ، والموصول ، والضمير) ، وبعض
الأفعال المبنية (كالماء الواقع فعل شرط ، أو جوابه ، فإنه مبنى في محل جزم) ، وكذلك بعض الجمل
(كالتى تقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً . . .) — انظر البيان في ص ٨٤ ، ثم ص ١٩٨ .

(٢) ص ٨٤ وفي ج ١ من ص ١٩٨ .

(٣) والإضافة هنا غير محضة للأسباب الموضحة في موضعها الأنسب ، وهو باب : « الإضافة » ،
ج ٣ ص ٤٧ م ٩٣ وفي باب المنوع من الصرف (ج ٤ ص ١٤٧ م ١٠ ص ٢١٨ وماشياً) .

وفي هذه الحالة — وحدها — يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطأ . بخلاف أكثر الحالات الأخرى . كما أن المضاف في هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكناً دائماً ، ولا تظهر عليه الحركة ، بل تقدر ؛ مثل : عرفت « متعدي كثرب » ، فكلمة « معدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الياء ؛ مع أن الفتحة تظهر على الياء دائماً ؛ ولكنها لا تظهر هنا ، لتقلها مع التركيب . — كما سبق البيان (١) — .

أما المركب المزجي المختوم بكلمة : (وَيَه) فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالمنوع من الصرف ، فيرفع بالضممة ، وينصب ويجز بالفتحة ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيبويه إمام نحوي كبير ، عرفت سيبويه ، وتعلمت من سيبويه .

(ب) أما الترتيب بين قسمين^(١) فيلاحظ فيه ما يأتي :

١- لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ،
مثل : أبو الحسن على بطل ، أو : على أبو الحسن بطل .

٢- لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛
مثل : الصديق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول
الخلفاء الراشدين .

٣- يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب^(٢) .
مثل : عمر القاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب
إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز^(٣) الأمران ؛ مثل :
المسيح^(٤) عيسى بن مريم رسول كريم ، أو : عيسى بن مريم المسيح رسول
كريم . ذلك أن « المسيح » أشهر من « عيسى » . ومثل : السفاح عبد الله أول
الخلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفاح . . . ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب
الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحة التأخير - .

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا في حالة واحدة^(٥) ؛

(١ و ٢) أما حكم لترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجوز في ص ٣١٩ .

(٢) وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد .

(٣) وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ، بل يجوز ، هي : أن يكون
اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر . (أي : الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً) . فلو
هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه . فإذا قيل : من زين العابدين ؟ . فأجبت :
زين العابدين علي - فهذا يتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه بأنه علي ، ويتأخر الاسم
لأنه محكوم به . . . وإذا قيل : من علي الذي تمتدحونه ؟ . فأجبت : علي زين العابدين . فيتقدم الاسم
هنا ؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به . وهكذا - انظر رقم ٨٨ من هامش
ص ٤٤٢ ورقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ - فمتدنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما ، وإنما يجوز .
(٤) معاني المصيح كثيرة ؛ منها : أنه يمسح الباطل ويزيله .

(٥) زيدت عليها حالة ثانية في رقم ٣ من هذا الهامش . وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واسماً أتى ، وكنيةً ، ولقباً ، وأخرون ذا إن سواه صحباً

يريد : أن العلم ثلاثة أنواع ؛ فيلقب أسماء ، أو : كنية ، أو : لقباً ، ثم أشار إلى أن هذا (أي :
اللقب) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية ، ولكن هذا للرأي
يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط ، دون الكنية - بالشرط الذي قدسناه -
ولو أنه قال : « وأخرون ذا إن سواها صحباً » لكان أحسن ، وأوفق في بيان أن المراد تأخير اللقب إن
صحب شيئاً سوى الكنية .

هى حالة اجتماع الاسم واللقب؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم؛ فإن كان اللقب أشهر جاز الأمران .

• • •

(٢) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُتَّبَع فيه ما يأتي :

١ - إن كان القسمان مفردين ^(١) مثل : « على سعيد » جاز اعتبارهما متضايقين ^(٢) .

فيكون الأول هو المضاف ، ويعرب ويضبط على حسب حاجة الجملة . ويكون الثانى هو المضاف إليه . وهو مجرور دائماً ؛ تقول : غاب على سعيد ، وعرفت على سعيد ؛ وسألت عن على سعيد ^(٣) ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة ، ويكون الثانى تابعاً له ^(٤) فى جميع حالات الإعراب ؛ فتكون كلمة : « سعيد » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعاً للكلمة

(١) وفى هذه الحالة لابد أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنية فى الأفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً - كما سبق فى ص ٢٠٨ - ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ؛ إذ الشيء لا يضاف - فى الأغلب - إلى نفسه ، طبقاً للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) بشرط ألا يمنع من الإضافة مانع ، كوجود « آل » فى العلم الأول منهما ؛ مثل : (السعد المقتنع) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافة « السعد » إلى « المقتنع » ؛ لأن الإضافة المحضة تمنع فيها « آل » من المضاف . كما تمنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا فى ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلاً ؛ فأحدهما يرد به الاسم المجرد ، والآخر يرد به المسمى ، - كما سيجىء التفصيل فى باب الإضافة ج ٣ هامش ص ٤١ و ١١٩ م ٩٣ - وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى ؛ (أى : إلى اللقب) . والحاجة إلى هذا التأويل فى هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالى أفضل .

(٣) جاء فى ص ٢٢ ج ١ من شرح : « المفضل » ما ملخصه :

إذا لقيت علماً مفرداً بمفرد أضفت العلم إليه ؛ نحو : سعيد كرز . كان اسمه : « سعيداً » ، ولقبه « كرزاً » . فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب . وكذلك . « قيس قفة » ، وزيد بطة . فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وطلب ما فيه من تعريف العلمية ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : « زيدكم » ، فصار التعريف بالإضافة . وجعلت الألقاب مضافات ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالألف واللام قبل التلقب - أى : إن وجدا من قبل - ؛ كما أنا إذا قلنا : « الشمس » كان معرفة بالألف واللام ، وإذا قلنا : « عبد الشمس » - كان من قبيل الأعلام . فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفاً جديداً بالإضافة . وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب (...) . ثم راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) فيعرب الثانى بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمترادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة . إلا إن منع من البدل مانع عما ذكره فى بابهِ ، فيستنعى ويبقى الإعرابان الآخران .

هذا ، وإعراب الثانى تابعاً للأول على وجه من الوجوه الثلاثة ، قوى لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب فى الحالة الأولى ؛ حاشا اعتبارهما متضايقين لما فيها من التأويل الذى أشرنا إليه فى رقم ٢ .

الأول ، وهى : « على » . ولا تدخل للكنية هنا ؛ لأن الكنية مركبة تركيباً إضافياً ، فتدخل فى الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافى ، ولا تدخل فى المفرد الذى نحن بصددده — كما أشرنا من قبل — .

٢ — وإن كان القسمان ، مركبين معاً تركيب إضافة ؛ مثل : « عبد العزيز سعد الله » فإن المضاف الأول ، وهو : « عبد » يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وبعده المضاف إليه . ويكون المضاف الثانى ، وهو : « سعد » تابعاً له ^(١) فى إعرابه . ويلىه المضاف إليه .

٣ — وإن كان الأول هو المفرد والثانى هو المركب تركيب إضافة ؛ مثل : « على زين العابدين » — أعرب المفرد على حسب الجملة ، وجاء المضاف الذى بعده تابعاً له فى إعرابه ^(١) ؛ تقول : « على زين العابدين شريف » . إن حلياً زين العابدين شريف . وماذا تعرف عن على زين العابدين ؟ .

ويجوز شئ آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافاً ؛ يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثانى ؛ تقول : « على زين العابدين شريف » ، إن على زين العابدين شريف . ماذا تعرف عن على زين العابدين ؛ فتكون كلمة : « على » معربة على حسب العوامل ، ومضافة . وتكون كلمة : « زين » مضافة إليها مجرورة .

٤ — إن كان الأول هو المركب تركيب إضافة والثانى هو المفرد ؛ مثل : زين العابدين على — فإن صدر الأول ؛ (أى : المضاف) ، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، يليه المضاف إليه ، ويعرب المفرد تابعاً له ، تقول : زين العابدين على شريف ، إن زين العابدين حلياً شريف ، عطفت على زين العابدين على .

أما المركب المزجى وملحقاته ، والمركب الإسنادى فلا يعتد بتركيبهما فى هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر ، وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة ^(٢) .

(١) فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطفت بيان ، أو تؤكداً لفظياً بالمرادف ؛ بالإيضاح الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما — كما شرحناها فى ص ٣٠٨ وما بعدها — فالمركب الإسنادى يلزم آخره حركة لفظية لا تنحصر ، ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، بسبب الحكاية . والمركب المزجى المختوم بكلمة : « و » يلزم آخره حالة واحدة ؛ وهى : البناء على الكسر — فى الأغلب — ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ... وإن لم يكن مختماً بكلمة « و » =

وإلى هنا ينتهي الكلام على الترتيب والإعراب^(١) بين قسمين عند اجتماعهما .
أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : (الاسم ، والكتبة ، واللقب) فبراى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض . إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم^(٢) ؛ ففى مثل : « عمر بن الخطاب الفاروق » - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو الكتبة ، أو اللقب . إلا صورة واحدة لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمة : « الفاروق » على « عمر » . ما دامت كلمة : « عمر » هى الأشهر .

= ولا مبنياً على فتح الجزأين ؛ وضع بالضم من غير تنوين ، ونصب وجراً بالفتحة من غير تنوين فيها ؛ لأنه ممنوع من الصرف - فى الأشهر - . وهذه هى الأحكام الإعرابية الشائعة التى يجعل الاختصار عليها الآن ، وترك ما عداها لما يدخل فى باب الهجات التى لا تناسب حاضراً
ويلاحظ كذلك أن الثاني فى الصور السالفة كلها يجوز فيه « القطع » المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠

(١) وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض لتفصيل والترتيب الذى سلكناه :

وَلَا يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ قَاصِفَيْنِ حَتْمًا ، وَلَا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

يريد بالشرط الأول : أنه : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سمع محمود - وجب عنده إعرابهما متضايقين ؛ فالأول - وهو المضاف - يعرب على حسب حالة الجملة ، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً . هذا رأى ابن مالك ، وقد مرنا البيان السابق فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة ، وإنما هى جائزة كالإتياع ؛ بل الإتياع أفضل .

ثم يقول فى الشرط الثاني : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا متركبين متركباً إضافياً ، أو يكون الأول مركباً إضافياً والثاني مفرداً ، أو العكس - فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة ، والثاني يكون تابعاً له فى الإعراب (فيكون : بدلا ، أو عطفاً ، بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمترادف) ومعنى « الذى ردف » أى : الذى جاء ردفاً للأول ، أى : بعده متأخراً عنه .

ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال :

وَجَمْلَةٌ ، وَ مَا بَحَرَجَ رَكْبًا ذَا إِنْ بِغَيْرِ ، « وَيَه » تَمْ أَغْرَبًا

أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله : « جملة » وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمة : « ويه » فإنها يمرىان على حسب حاجة الجملة . وقد شرحنا طريقة إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقة إعراب المركب المزجى المختوم بويه والأنواع المبنية على فتح الجزأين (ص ٣١٢) ، ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله :

وَسَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَأَبَى قُحَافَةَ

وعبد شمس : علم على جد معاوية ، وأبو قحافة : علم على والد أبي بكر الصديق . وفى هذا البيت والذى قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيباً مزجياً ، والعلم المركب تركيباً إضافياً .

(٢) إلا فى صورتين الجائزتين ، وقد أوضحنا إحداها فى رقم ٣ من ص ٣١٦ والأخرى فى رقم ٣ من هامشها .

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى مامسبق أيضاً حين اجتماعهما بدون الثالث، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما، وأعرّب الثالث تابعاً للأول فى إعرابه^(١).

• • •

(د) هذا ، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وبقى الأحكام اللفظية الأخرى قد سبق الكلام عليها^(٢).

(١) ويجوز فيه أيضاً ما يسمى : « القطع » وهو جائز فيه وفى غيره حل التفصيل الآتى : إذا اجتمع قبلان من أقسام العلم أو ثلاثة ، فإنه يجوز دائماً فى الثانى والثالث - إن وجد - : « القطع » وهو مخالفة للأولى فى حركته الإعرابية ؛ ولا انفصال عنها إلى ما يخالفها فى الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع . وإن كان الأول مجروراً جاز فيها بعده القطع إلى الرفع ، أو : القطع إلى النصب ، وزيادة حل الجر بالنسبة ؛ تقول فى الزعيم « سعد زغلول » : أشهر سعد زغلولاً - بالخطابة ، فيجوز قطع كلمة : « زغلول » عن الرفع . أى : : عن أن تكون مثل الأول فى حركته ، وعن أن تكون تابعة له ، وإنما تكون منصوبة ، مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أفضى ، أو : أريد ... أو نحو ذلك.

وفى مثل : عرفت سعداً - زغلولاً - يجوز فى كلمة : « زغلول » الرفع ؛ فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له ؛ فتعرب غيراً مبتدأ محذوف ، تقديره : « هو » مثلاً . وفى مثل : سمعت عن سعد زغلولي - يجوز فى كلمة (زغلول) الرفع ، أو النصب ، حل القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر حل أنها تابعة له . . .

وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفة الثانى والثالث لعلامة الاسم الأول ، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز فى الباقى النصب فقط حل القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولاً به لفعل محذوف . وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع فى الباقى إلى الرفع مع إعرابه غير مبتدأ محذوف . وإذا كان الأول مجروراً جاز القطع فى الباقى إلى الرفع ، أو إلى النصب ، أو إلى الجر ، مع إعرابه فى كل حالة بما يناسبها ، وتقدير العامل الملائم لها .

أما الفرض من القطع ومن المدلول عن الإعراب الذى أوضحناه للتأيم - إلى الإعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضاً ، فرض بلاغى ، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً ؛ لرفعة شأنه ، أو حقارة منزلته . وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والفرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى ، وهى : مناسبة حذف المبتدأ وجوباً (ص ١٠٥ م ٣٩) أما موضعه الأميل وبياناه الأكل فباب التمتع من الجزء الثالث ، ص ٤٦٩ م ١١٥ .

(٢) فى صفحتي ٢٩٢ و ٢٩٦ وما بعدها .

اسم الإشارة^(١)

تعريفه : « اسم يعين مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسية إليه » . كان ترى عصفوراً فتقول وأنت تشير إليه : « ذا » رشيقي ؛ فكلمة : « ذا » تتضمن أمرين معاً ، هما : المعنى المراد منها (أى : المدلول المشار إليه ، وهو : جسم العصفور) ، والإشارة إلى ذلك الجسم فى الوقت نفسه . والأمران مقترنان ؛ يقعان فى وقت واحد^(٢) ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر ، لأنهما متلازمان دائماً .

والغالب أن يكون المشار إليه (وهو : المدلول) شيئاً محسوساً^(٣) كالمثال السابق . وكان تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ، أو سيارة ، وتقول : ذا كتاب — ذا قلم — ذى سيارة . وقد يكون شيئاً معنوياً ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسألة فى نفسك ، وتقول : ذى مسألة تتطلب التفكير — ذا رأى أبادر بتحقيقه . . .

تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين : قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع^(٤) . . . مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل^(٥) ، وعلمه فى كل ذلك^(٦) . وقسم يجب أن

(١) اسم الإشارة اسم مبهم وصيغته بيان المبهم فى « ج » من ص ٣٣٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٢) انظر ص ٩٣ ، ففيها الإيضاح .

(٣) مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية . أما مدلولها — وهو المشار إليه — فقد يكون حسياً وهو الأصل ، وقد يكون معنوياً .

(٤) إذا كان المشار إليه اسم جنس جسيماً فلازم الإشارة حكم خاص ، هو حكم التعبير المائد على مرجعه ، — ، وقد سبق بيانه فى رقم ١ من هابش ص ٢٢ وفى رقم ٦ من ص ٧٦٥ .

(٥) والمراد بالعقل : من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض . وقد يعبر النحاة أحياناً « بالعالم » بدلا من : العقل .

(٦) إذا اختلف المشار إليه فى التذكير والتأنيث مع المراد الأصل منه جاز فى اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسى عندنا . وهذه الثروة يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروة يجب العناية بها . ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبى رائع ، وهذه مزية يسمى وراعتها

بِالْحَظِّ فِيهِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ مِنْ نَاحِيَةِ قَرْيَةٍ ، أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ تَوَسُّطُهُ بَيْنَ الْقَرَبِ وَالْبَعْدِ^(١) .

فالقسم الأول خمسة أنواع :

- (أ) ما يشار به للمفرد المذكور مطلقاً : (أى : عاقلاً أو غير عاقل) :
وأشهر أسمائه « ذا »^(٢) . نحو : ذا طيار ماهر — ذا بلبل صدّاح^(٣) .
(ب) ما يشار به للمفردة^(٤) المؤنثة مطلقاً (أى : عاقلة وغير عاقلة) وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوءة بالذال هى : ذى — ذه — ذه — بكسر الهاء مع اختلاس^(٥) كسرتها — ذه ، بكسر^(٦) الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً — ذات^(٧) .

— الأديب ، أو : وهذا مزية يسمى ورأها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي . هذا أكبر) — وقد أشرنا لهذا في رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفي رقم ٧ من ص ٢٦٥ .
(١) تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ، ومن معه .
(٢) « ذا » هو الأشهر . ويحسن الاختصار عليه — حرصاً على التيسير والإيضاح — وترك ما عداه ما هو مسروح بقلة عن العرب ؛ مثل : « ذاه » همزة مكسورة . و « ذائه » همزة مكسورة دائماً ، بعدها هاء مكسورة كذلك ، و « ذائه » همزة وهاء مضمومتين دائماً . و « أليك » — اللجيد — همزة مفتوحة مدودة هى اسم الإشارة ، بعدها لام مكسورة للبعد ، فكأنف الخطاب (أى : ذلك) . فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكور خمسة ؛ سردناها لنستبين بمعرفتها على فهم ما ورد منها في الكلام القديم ، مثل قول القائل :

هَذَاوَهُ الدَّفْتَرُ خَيْرٌ دَفْتَرٍ فِي يَدِ قَرِيمٍ مَاجِدٍ مُصَلِّرٍ

مع تفصيل الاختصار في اسمنا للناحل « ذا » كاسبق .
(٣) المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة كالمثالين المذكورين ، أو حكماً ؛ كالإشارة إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجميع مسارح للغيرات ، هذا الفريق غالب . وأيضاً في مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد . أما الخريف فبين ذلك . أى : بين المذكور من الحار والبارد . وما وقعت الإشارة به للجمع حكماً قول الشاعر :

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : « كَيْفَ لَبِيدٌ »

(٤) سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل ، أم حكماً : مثل الفرة والجماعة — على الوجه المتقدم في رقم ٣ .

(٥) الاختلاس هو : النطق بالحركة خفيفة سريعة ، مع عدم إطالة الصوت بها .
(٦) الإشباع إيضاح الحركة ، مع تقويتها وإطالة الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب ؛ كالألف بعد انفتاحة ؛ وكالواو بعد الفسة ؛ والياء بعد الكسرة — وهو حرف علة زائد ، يقال له : « حرف إشباع » . ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا « ذهى » بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة .

(٧) ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشارة ، ولا نتابع الرأي القائل : إن اسم الإشارة هو « ذا » وحدها ، وإن التاء لتأنيث .

والغالب فيها الضم ، فهى اسم إشارة مبنى على الضم في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها في جملتها .

وخمسة ميدوة بالتاء ، هي : نى - تا - تيه - تيه ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة - تيه^(١) ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً . تقول : ذى الفتاة شاعرة . . . فى الفتاة محسنة . . . وكذا الباقى منهما^(٢) .

(ح) ما يشار به للمثنى المذكر مطلقاً - أى : عاقلاً وغير عاقل - ، وهو لفظة واحدة : « ذان » رفعاً ، وتصير : « ذَيْنِ » نصباً وجراً^(٣) . تقول : ذانِ عالمان ، إن ذَيْنِ عالمان ، سلمت على ذَيْنِ ، فتعرب كالمثنى ، أى : « ذانِ » : مبتدأ مرفوع بالالف . « ذَيْنِ » : اسم : « إن » منصوب بالياء . « ذَيْنِ » ، مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء أيضاً .

(د) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقاً ، وهو لفظة واحدة : « ثان » رفعاً « وتصير : تَتَيْنِ » نصباً وجراً ، تقول : ثانِ محبتان : إن تَتَيْنِ محبتان ، فرحت بتَتَيْنِ المحبتين . (« ثان » مبتدأ مرفوع بالالف - « تَتَيْنِ » اسم : « إن » منصوب بالياء - « تَتَيْنِ » مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء) .

(هـ) ما يشار به للجمع مطلقاً (مذكراً ومؤنثاً ، عاقلاً وغير عاقل) هو لفظة واحدة : « أولاء » . محدودة فى الأكثر ، أو : أولئى مقصورة ، مثل :

(١) ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا « نهي » . - كما سبق فى رقم ٦ من الحاشى السابق -
(٢) يقول ابن مالك :

بذلًا لمفرد مذكرٍ أَشَرُ بذيٍّ ، وذوهُ ، نى ، نًا ، على الأنثى اقتصر
أى : أشر للمفرد المذكر بكلمة : « ذا » ، والتبصر فى الإشارة إلى الأنثى على كلمة : « ذى »
و « ذو » و « تى » و « تا » . ولم يذكر الباقى :
(٣) يقول ابن مالك :

و « ذان ، ثانِ » ، يَلْمُشْنِى المُرْتَفِعُ وفى سِوَاهُ « ذَيْنِ » . « تَتَيْنِ » . اذْكُرْ تَطْعَمُ
أى : المثنى فى حالة رفعه صيغتان ؛ هما : « ذان ، وتان » ، ولم يوضح المشار إليهما وقد عرفناه :
(« ذان » المثنى المذكر المرفوع ، و « ثانِ » المثنى المؤنث المرفوع) ، وفى سِوَاهُ الرفع يقال فيهما :
« ذَيْنِ » و « تَتَيْنِ » بالياء والنون ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها فى : (« ذان ، وتان ») ، وكذلك فى (« ذَيْنِ وتَيْنِ ») ، لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة ، أى : أنها تتحرك بالفتحة فى حالتى نصبهما ويجرهما إذا شددت النون - وسعياً الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ - .
(٤) يقول ابن مالك :

وبأولَى أَشَرُ لِيَجْمَعَ مُطْلَقًا والمَدُّ أَوْلَى . . .

أولئك الصناعات نافعون . ومثل : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً »^(١).

• • •

أما القسم الثاني من أسماء الإشارة ، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ، فإنه ثلاثة أنواع :

(أ) الأسماء التي تستعمل في حالة قربه . هي : كل الأسماء السابقة الموضوعة للمفرد ، والمفردة ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف في الحركات أو الحروف ومن غير زيادة شيء في آخر تلك الأسماء .

(ب) الأسماء التي تستعمل في حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هي : بعض الأسماء السابقة بشرط أن يزداد في آخر كل اسم منها الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : « كاف الخطاب الحرفية »^(٢) ، فإنها وحدها — بغير اتصال لام البعد بها — هي الخاصة بذلك . أمّا ما تلتحق

(١) الله والقصر عند القويين والقراء — (كما سبق عند الكلام على المتصور في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ وكما يجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ وكذا رقم ١ من هامش ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) — يكون في المغرب وفي المثنى ، كما نرى هنا كلمة : « أولاً » أما عند النحاة فقصوران على المغرب . والمقصود بالمد في البيت السالف (في رقم ٤) الإشباع الذي شرحناه في رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ وهو المد الصرفي الذي يقضى بوجود هزة في آخر الكلمة بعد ألف المفسور . أما الهزة التي في أول كلمة : « أول » فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها في الكتابة للفرق بينها وبين كتابة : « الأول » التي هي اسم موصول — كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ — وهذه الملة لا تثبت اليرم على التحصيل . وقد آن الوقت لإعادة النظر في قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون ، ولا سيما الجمع القوي .

(٢) هذه الكاف حرف مبني ، وليست نسيراً ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً ، وهي مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه — حتى المثنى منه — لا يضاف ، لأنه (ما عدا المثنى) مبني — كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٣٤ — ، والمبني أكثر حالاته لا يضاف . ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة : « هنا » الآتية في ص ٣٢٧ — تقتصر كما تقتصر للكاف الاسمية التي هي نسيير خطاب على حسب المخاطب فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وهل الكسر للمخاطبة نحو : ذاك — ذاك . وتلقبها علامة التثنية ، ويم جمع المذكر ، ونون النسوة ؛ نحو : ذاكا ، ذاكن — ذاكن . وهذا هو « التصرف الكامل » وهو أشهر اللغات وأوسعها ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس .

وهناك لغة أخرى لا تلتحق بها علامة ، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وهل الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث . وهذا هو « التصرف الناقص » . وهو في درجته أقل من الأول . وعلى هذا عدم تصرفها « مطلقاً » فتبني على الفتح في جميع أحوال الخطاب .

هذا وكاف الخطاب مع الظروف « هنا » مفردة مفتوحة دائماً ، مهما كان المخاطب ، كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ .

آخره من بعض الأسماء السابقة - دون بعض - فيقتصر على آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر ، والتي للمثنى ، والتي للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذاك المكافحان محبوبان - تافك الطبييتان رحيمتان - أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولئك ، (بمذكلمة : « أولاء » وقصرها) .

وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة ، هي : (تي - تا - ذى) نحو : تيك الدار واسعة . . . ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التي للمفردة المؤنثة ، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التي للقرب صالحة للتوسط أيضاً .

ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه : « ها » وبينهما فاصل ، كالضمير في مثل : هأنذا محب للإنصاف ؛ فلا يقال في الأفصح هأنذاك - كما سيجيء^(١) - .

« ملاحظة » : هذه الكاف تلحق أيضاً اسم إشارة للمكان ، وهو يعتبر في الوقت نفسه ظرفاً من ظروف المكان ؛ ونعني به الظرف : « هنا » - وسيجيء إيضاحه قريباً^(٢) - ؛ نحو : هناك في أطراف الحديقة دوح ظليل .

وبخلاصة ما تقدم أن الأسماء التي للتوسط هي الأسماء السابقة التي للقرب . ولكن بشرط زيادة « كاف » الخطاب الحرفية في آخر الاسم للدلالة على التوسط ؛ (نقول : ذاك الطائر مفرد . . . تيك الغرفة واسعة . . .) وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تزداد في آخر الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا في ثلاثة : « تي » و « تا » و « ذى » ولا تدخل في السبعة الأخرى - على الصحيح - وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله تلك الكاف^(٣) .

(ح) الأسماء التي تستعمل في حالة بُعد .

لا سبيل للدلالة على أن « المشار إليه » بعيد إلا بزيادة حرفين معا في آخر اسم الإشارة ، هما : « لام » في آخره تسمى : « لام البعد » ، يليها وجوباً

(١ و ٢) ص ٢٢٧ .

(٣) أما الموضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة ، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه : « ها » ، وبينهما فاصل ، وكذلك لا تدخل في اسم الإشارة : « ثم » ، ولا اسم الإشارة المنادى ؛ نحو : يا هذا - (كما سيجيء في رقم ٦ هامش ص ٢٢٧ ، وفي باب المنادى ، ج ٤) .

« كاف الخطاب » الحرفية ، ولا يصح أن توجد « لام البعد » بغيرها . وهذه اللام تزداد هنا في آخر بعض الأسماء دون بعض ، فتزاد مع « الكاف » في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد ، نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه . وتزداد في آخر ثلاثة من الأسماء التي لإشارة المفردة (وهي الثلاثة التي تدخلها « كاف الخطاب » الحرفية ؛ دون السبعة الأخرى التي لا تدخلها) ، نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحة .

وتزداد في آخر كلمة : « أولى » المقصورة التي هي اسم إشارة للجمع مطلقاً ، نحو : أولئك المغربون في طلب العلم جنود مخلصون ، دون « أولاء » الممدودة التي هي اسم إشارة للجمع فلا يقال - في الرأي الأرجح - أولاء لك^(١) المغربون مخلصون . . .

ولا تزداد في اسم الإشارة الذى للمثنى المؤنث أو المذكر ، ولا في اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه : « ها » ، المختوم بـ « كاف » الخطاب الحرفية ؛ فلا يصح في مثل : « هناك وهاتك » أن يقال : هذا لك^٢ ، ولا هاتاك لك^٣ . . . على اعتبار « اللام » فيهما للبعد ، و « الكاف » حرف خطاب .

وما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير « كاف الخطاب » الحرفية بعدها ؛ ولهذا يمتنع زيادة « لام البعد » في آخر الأسماء الخالية من تلك « الكاف » ، إمّا لأن « الكاف » لا تدخلها مطلقاً ؛ (كالأسماء السبعة التي لإشارة المفردة) ، وإما لأن هذه الكاف تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها . وإن شئت قل : إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها حرفان معاً ، هما لام تسمى : « لام البعد »^(١) ، وحرف الخطاب (الكاف) بعدها فيما يصح فيه مجيء الكاف : نحو : ذلك السَّبَّاح بارع . وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب بعدها ؛ فيجوز إلحاق اللام بآخر أسماء الإشارة التي للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف فيما يصح وجودها فيه ، ويمتنع إلحاق اللام بأسماء الإشارة التي لا تدخلها الكاف مطلقاً^(٢) ، أو التي تدخلها ، ولكنها لم يكن لها وجود عند الرغبة في إلحاق اللام .

(١ ، ١) هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، كالألف المحذوفة إملائياً في نحو : « ذلك » و « تالك » . . . وقد تسكن فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن ؛ كالياء ، أو الألف في اسمي الإشارة : في وثا . تقول : تملك ، وتلك . . . (٢) وهي الأسماء السبعة التي أضرنا إليها في الحالة الثانية .

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة « أولى » المقصورة ، دون المملوءة -
على الأرجح - ودون المثني بنوعه أيضاً .

ويصح أن تدخل : « ها » التي هي حرف تنبيه ^(١) على اسم الإشارة الخالي
من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء . . . وقد تجتمع مع
الكاف بشرط عدم الفصل بشيء - كالضمير - بين « ها » واسم الإشارة ؛ نحو
هناك - هاتاك . . . لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البعد معهما ،
فلا يجوز هذا لك ^(٢) . وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام
البعد ^(٣) .

ومتنع الكاف إن فصل بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فاصل ^(٤) ، كالضمير
في نحو : هأنذا ^(٥) مُخلص ، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا
هو موضع آخر لا تدخله كاف الخطاب ^(٦) ، وإذا لا تدخله لام البعد أيضاً .
بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان : هنا ، و : « ثم »

(١) سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الناقل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ما يذكر . وإما
إشعار غير الناقل إلى أهمية ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ، ويقبل عليه .

(٢) يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا : (مع العلم بأنه يقصر كلامه على
القريب والبعيد وهما الوسط ؛ لأنه يدخله في البعيد كقريبي آخر من النحاة - انظر « الملاحظات »
في ص ٣٣١) .

لدى البعد انطقت
بالكاف حرفاً دون لام ، أو معة
واللام إن قدمت ها مُنتمة

(٣) المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي :

١ - اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب .

ب - أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث ، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضاً .

ج - أولاء مملوءة .

د - اسم الإشارة المثني ؛ مذكراً ومؤنثاً .

هـ - اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه ، والمختوم بكاف الخطاب .

(٤) كما سبق في ص ٣٢٥ .

(٥) أصله : (ها أنذا) ، ولكن قواعد رسم الحروف تقضي بكتابه مفصل الحروف :
« هأنذا » .

(٦) والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث - وقد سبق الكلام عليها - كذلك
لا تدخل على اسم الإشارة : « ثم » - كما سبق - ولا على اسم اسم الإشارة المنادي : نحو : يا هذا ،
كا هو مبين في باب المنادي ، ج ٤ ، وسيقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هاش ٣٢٥ .

النحو الثاني - أول

وكلتاها تفيد الإشارة مع الظرفية^(١) التي لا تنصرف .

فأما : « هُنَا » فهي اسم إشارة إلى المكان القريب ، مثل : « هنا العلم والأدب » . وقد يزداد في أولها حرف التنبيه : « ها » نحو : « ها هُنَا الأبطال » فهي في الحالتين سواء .

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان أيضاً فهي اسم إشارة وظرف مكان معاً . وهي ظرف مكان لا تنصرف ، فلا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأً ، ولا غير هذا بما لا يكون ظرف مكان . ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى نوع خاص من شبه الظرفية^(٢) ، هو الجرح بالحرف « مِنْ » أو « إِلَى » ، نحو : سرت من هنا إلى هناك .

ويصح أن يزداد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب^(٣) وحدها أو مع « ها » التنبيه فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط ؛ هناك ، أو : « ها هناك » في الحديقة الفواكه . ويصح أن يتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة ، وقبلها لام البعد فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد مثل : « هنالك » في الصعيد أبدع الآثار . وفي هذه الصورة نمتنع « هاهنا » التنبيه ؛ لأن « هاهنا » التنبيه لا تجتمع مع لام البعد — كما أشرنا^(٤) — .

وقد يخل على صيغتها الأصلية بعض تغيير ، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد ؛ من غير وجود لام البعد ؛ ومن ذلك : هُنَا ، هِنَا ، هُنْتُ — هِنْتُ . . . فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد .

- (١) إذا وقع الظرف : « ثُمَّ » خبراً وجب تقديمه على المبتدأ ، وكذلك الظرف : « ههنا » إذا سبقه — من غير فاصل — حرف التنبيه : « ها » — وهذا رأى صاحب المصح (١ = ص ١٠٢ ، ومن نقل عنه كالصبيان — عند كلامهما على تقديم الخبر) بحجة أن « ها » التي للتنبيه واجبة الصدارة ؛ كما يقول « المصح » وبسببها وجب تصديرها هنا . والرأى وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالسماح أيضاً ، وهي مبنية في ص ٥٥ من مجلة المجمع القمى القامرى ، الجزء الثامن عشر . والظاهر : أن الأخطب — لا الواجب — في الظرف « هنا » المسبق بهاء التنبيه بغير فاصل هو تقديمه على المبتدأ ، ويصح تأخير كاسيني في رقم ١ من هامش ص ٣٢٧ . (٢) توضيحه في رقم ١ من ص ٣٢٥ . (٣) ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة ، مهما تغير الخطاب ؛ وبذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفة . أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ أنها تكون متصرفة كاملة التنصرف ؛ وهذا هو الأحسن . وقد تكون ناقصة التنصرف في رأى آخر له تفصيل هناك . وقد تكون غير متصرفة مطلقاً في رأى ثالث . (٤) في ص ٣٢٦ .

وأما الأخرى : « ثَمَّ » فاسم إشارة إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم
فثَمَّ الجلال والمظمة . وهي ^(١) - كسابقتها - ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن
« ثَمَّ » للبعد خاصة ، ولا تلحقها ها التنبيه ؛ ، ولا « كاف الخطاب » ، وهما
الحالان اللذان قد يلحقان نظيرتها .

وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التأنيث المضبوطة - غالباً - بالفتح ؛ فيقال
ثَمَّة ^(٢) .

وبما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، (أى : ظرفاً يقع فيه أمر من الأمور ،
ومعنى من المعاني) - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه
باعتباره وعاء وظرفاً إلا بواحد منهما . ومن أجل هذا كانا في محل نصب على
الظرفية ^(٣) لا يفارقها أحدهما إلا إلى البحر بمن أو إلى . أما بقية أسماء الإشارة فتصلح
لكل مشار إليه بها ؛ ، مكاناً أو غير مكان . إلا أن المشار إليه بغيرها إذا كان
مكاناً فإنه لا يعتبر ظرفاً ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعة جميلة ،
فكل واحدة من كلمتي : « مكان » . و « بقعة » مشار إليه ، دال على المكان ،
ولكنه لا يسمى ظرفاً .

• • •

(١) يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله :

وبِهِنَّ أَوْ : هَا هُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً
فِي الْبُعْدِ . أَوْ بِثَمَّ فُةً ، أَوْ : هُنَا أَوْ بِهِنَّ الْكَافُ ، انْطَقَنْ ، أَوْ هُنَا
يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمة : هُنَا ، من غير « ها » التي تنبيه ، أو مع « ها » التنبيه ؛
فتقول : « ها هنا » .

أما عند الإشارة إلى البعيد فبمثل الكاف بكلمة : « هُنَا » . و « ها هنا » ، أو : جئ باسم
إشارة آخر يقيد البعد ؛ وهو : ثَمَّ ، أو : هُنَا ، أو : هناك ... ولا تخرج هذه الظروف (ثَمَّ ،
وكذا : هُنَا ، باستمالاتها المختلفة) من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية ، وهو : البحر بالحرف : « من » ،
أو : إلى (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥) .

(٢) من العرب من يسكن هذه القلاع ، ومنهم من يستغنى عنها في حال الوقف فقط . ومنهم من
يستغنى عنها جاء ساكنة يشبها في حال الوقف فقط : ويسمونها : « ها السكت » . ومنهم من يبين هاء
السكت في الوصل أيضاً ؛ فيجعل الوقف والوصل سبباً . وكل هذه لطجات نحن في غنى عنها اليوم مكتفين
بالكلمة مجردة من كل زيادة ، أو مع زيادة التاء المربوطة ، المتحركة بالفتحة ؛ مثلاً للآراء الكثيرة التي
لا داعي لها في حياتنا القائمة ، ولا أثر لها إلا العناء والإيهام . وحسب المخصصين - وحدهم - أن يعرفوا
هذه القنات لفهم النصوص القديمة دون محاكاتها . (٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ .

في الجدول الآتي بيان أسماء الإشارة في الأنواع الخمسة السابقة^(١)، وهي التي يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، والمفرد ، وجمعه ، في كل حالة ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

(١) في ص ٣٢٢ وما بعدها .

نوع الشار إليه (مطلقاً بغير مثال)	أسماء الإشارة المذكور بالمؤنث	اسم الإشارة لقريب	المعروف	الجميد	ملاحظات
	(أ) المذكر : و ذا هـ مبنى على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة		« ذاك » زيادة حرف الخطاب أي : الكاف المتصرفه ، في الأشهر - المبنية على القمع أو غيره ، على حسب الخطاب ، لا محل لها	« تلك » (زيادة لام الجميد مع كان الخطاب)	
المفرد - بنونه المذكر والمؤنث - كما سبق الكلام عليه في : أ ، ب	« هـ » المؤنث : ض - ح - ذ - ر (باعتلاص) ^(١) ذ - ر (بالشباع) - ذات ق - ف - ت - ث - ت - هـ (باعتلاص) ^(٢) - ت - (بالشباع) مبنى على في محل ... على حسب موقعه من الجملة	ذ - ي - ت - (زيادة حرف الخطاب في هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء المشتركة التي لمفردة المؤنث فلا يكون منه شيء المتوسط	ذ - ي - ت - (زيادة حرف الخطاب في هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء المشتركة التي لمفردة المؤنث فلا يكون منه شيء المتوسط	ذ - ي - ت - (زيادة لام الجميد مع كان الخطاب)	لا يكون قسوت الجميد إلا الثلاثة التي المتوسط - متخوة بالكاف واللام مما - ولذا يرى فريق من النحاة أن يكون التقسيم للثلاثة والجمد فقط ؛ ثم غير وجود قسم المتوسط ؛ بحيث تنقسم الأسماء التي المتوسط إلى الجميد ، ولأن المثنى أيضاً ليس له جميد ... والشائع أن التقسيم ثلاثي ؛ لكل قسم أسماء خاصة به ، وما لاحظ له من بعض أسماء الإشارة يظل بغيرها
المثنى بنونه - كما سبق الكلام عليه في : هـ ، د -	(أ) المذكر : هـ ، ذان هـ رفعا (مرفوع بالالف ؛ لأنه كالمتنى) « ذين » : نصبا وجرأ (بالإضافة ؛ لأنه كالمتنى) (ب) المؤنث : هـ ، ثان هـ رفعا ، بالالف ؛ (لأنه كالمتنى) . « ذين » نصبا وجرأ (بالإضافة (لأنه كالمتنى)	ذ - ي - ت - (زيادة حرف الخطاب في هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء المشتركة التي لمفردة المؤنث فلا يكون منه شيء المتوسط	ذ - ي - ت - (زيادة حرف الخطاب في هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء المشتركة التي لمفردة المؤنث فلا يكون منه شيء المتوسط	ذ - ي - ت - (زيادة لام الجميد مع كان الخطاب)	

نوع المشار إليه (ما قبله وما بعده)	أسماء الإشارة المذكور والمرتب	اسم الإشارة القريب	المعوض	البعيد	ملاحظات
المسمى بنحوه - كما سبق الكلام عليه في ١٥٥	أولئ : سبق على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب جملة . أولئ : سبق على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر . . . إلخ .	هذه الإشارة كما هي المشار إليه القريب	أولئ { زيادة حرف الخطاب أولئك {	أولئ ك ؛ زيادة لام البعد ، مع كاف الخطاب لا تستعمل البعد - على الأرجح -	
اسمان للإشارة مع الظرفية المكافئة	هنا ، (سبق على السكون) في محل نصب ، ظرف مكان ، غير منصوب ... ثم (سبق على المنع في محل نصب ظرف مكان ، غير منصوب)	للقريب { البعد {	هناك { زيادة حرف الخطاب	هناك زيادة لام البعد مع كاف الخطاب هي نفسها البعد فلا تكون لغيره ولا يزداد عليها	

كيفية استعمال أسماء الإشارة وإعرابها

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولاً :

حالة المشار إليه من ناحية : (إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه) و (تذكيره أو تأنيثه) ، (عقله ، وعدم عقله) .

ثم نعرف ثانياً : حالته من ناحية : (قربه ، أو توسطه ، أو بعده) .

(١) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب فالمشار إليه إن كان مفرداً مذكراً — عاقلاً أو غير عاقل — كرجل وباب ، فختار له : « ذا » ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب مُحْكَم . فكلمة « ذا » اسم إشارة ، مبنى على السكون في محل رفع ، لأنها مبتدأ في هذه الجملة ، وقد تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى . فثال محلها المنصوب : نجح العلماء في الوصول إلى القمر ؛ والتزول على سطحه^(١) ، وإن ذا من عجائب العلم .

وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصرَ عصرُ الـ علم ، والجدُّ في العلا ، والجهاد

ومثال محلها المجرور قول الآخر :

ولستُ بِأَمْعَةٍ^(٢) في الرجالِ أسألك عن ذا ، وذا ، ما الخبر ؟

فهى مبنية دائماً . ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجمل .

وإن كان المشار إليه مفرداً ، مؤنثاً — عاقلة أو غير عاقلة — مثل : فتاة وحديقة فاسم الإشارة المناسب لها هو : « ذى » أو إحدى أخواتها ؛ مثل : ذى غرفة بديعة —

(١) كان هذا أول مرة سجلها للتاريخ ؛ ففي سنة ١٩٦٩م قد نزل ثلاثة من الأمريكيين على سطحه ، وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة ، عادوا يحملوا إلى وطنهم (الولايات المتحدة) سالمين . ثم كانت المرة الثانية في ديسمبر سنة ١٩٧٢م قام بها أمريكيون أيضاً ، وأدركوا من التوفيق والنجاح أضما ما تم في الرحلة الأولى .

(٢) الإمعة : من لا أهمية له ، ولا رأى . وإنما يسأل غيره عن كل شيء ، ويتابعه بنير تفكير .

ذى فتاة ماهرة . . . وهى اسم إشارة مبنية دائماً على السكون ولها محل ... فهى هنا مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها مبتدأ ، أما فى جملة أخرى فبنية على السكون أيضاً ، ولكن فى محل رفع ، أونصب ، أوجر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مثنى مذكراً - للعاقل أو غيره - مثل : فارسين - وقلمين - فاسم الإشارة المناسب له : « ذان » رفعاً ، و « ذين » نصباً وجرّاً ؛ فيعرب كالمتنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذين الفارسين ، اقتديت بذين الفارسين - ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذين القلمين ، كتبت بدين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالالف فى حالة الرفع ، ومنصوب وبمحروور بالياء فى حالتى النصب والجر . وكذا فى كل جملة تشبه هذه .

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثاً - للعاقل أو غيره - ، فاسم الإشارة الذى يتناسبه هو : « تان » رفعاً ، و « تين » نصباً وجرّاً ، فيعرب إعراب المتنى ؛ تقول : (تان الشاعرتان فصيحتان ، إن تين فصيحتان ، أصغيت إلى تين الفصيحتين) - (تان وردتان - شملت تين الوردتين ، حرصت على تين الوردتين) ؛ فاسم الإشارة ^(١) فى الأمثلة السالفة معرب إعراب المتنى . وكذا فى كل جملة أخرى مشابهة .

وإن كان جمعاً للعاقل أو غيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتيناً باسم الإشارة المناسب ؛ وهو كلمة : « أولاء » ممدودة أو مقصورة . وفى الحالتين لا بد

(١) من الخير التيسير باتباع هذا رأى القائل : بأنها يعربان إعراب المتنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مثنى قبل تثنيته ، والمثنى لا يثنى ولا يجمع . . . وجهة هذا رأى أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما الملامتان العالتان على التثنية ؛ والإعراب : (وهما : الألف والنون ، والياء والنون) فلا داعى لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجرّاً ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذى ينافسنا اليوم . وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة (أى : « ذان » ، و « ذين » و « تان » و « تين ») لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها ؛ لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تمريفاً أو تخصيصاً . واسم الإشارة معرفة ؛ فلا تفيد الإضافة شيئاً . هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثنى - مبنية ، والمثنى من أسماء الإشارة لا يضاف - غالباً - فالكاف الواقعة فى مثل « ذانك » و « تانك » رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤) ، وليست ضميراً مضافاً إليه ؛ إذ لو كانت ضميراً مضافاً إليه لحذفت نون المتنى من المضاف منها ، ومن مثل قوله تعالى : « فذانك برهانان من ربك » .

من بنائها ، ولا بد لها من محل إعرافي ، تقول : أولاء الطلاب قاهون ، أولاء الأبواب مفتحة . واسم الإشارة هنا ممدود مبني على الكسر في محل رفع ، لأنه مبتدأ . أما في جملة أخرى فيكون مبنياً على الكسر أيضاً ، ولكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة التي يكون فيها . ومثله : « أولئك » المقصورة . إلا أنها في جميع أحوالها مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مكاناً أتينا بكلمة : « هنا » وهي إشارة وظرف مكان معاً ، مبنية على السكون — أو غيره على حسب لغاتها — في محل نصب^(١) ، لأنها ظرف غير متصرف — كما سلف — ؛ تقول : هنا موطن العلم ، أي : في هذا المكان . وقد يكون قبلها « ها » التي للتنبيه وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هي والكاف المفتوحة نحو : ها هناك . وقد يلحقها الكاف واللام معاً بشرط عدم وجود « ها » التي للتنبيه ، نحو : هنالك العلم والأدب .

ومثلاً . « ثم » فهي اسم إشارة للبعد وظرف مكان معاً — ولا تتصرف — ، مبنية على الفتح في محل نصب^(٢) ؛ تقول : ثم مقَر الساحة . أي : هنالك . ويجوز أن تلحقها تاء التانيث المضبوطة بالفتحة — غالباً كما سبق^(٣) — فتقول : ثمّة ميدان للتسابق الأدبي .

ولما كانت « ثم » تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ، ولا اللام . وما تقدم نعلم :

أن لكل « مشار إليه » اسم إشارة يناسبه ، وأن كل « اسم إشارة » مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة

(١) بشرط ألا يسبقها حرف الجر « من » أو : « إلى » — كما تقدم في ص ٣٢٨ — ، فإن سبقها أحدهما فهي في محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » ، ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف . والظرف غير المتصرف لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى شبيهها ، وهو الجر بالحرف : « من » . لكن ظرفاً ثلاثة هي : (هنا — ثم — أين) قد تجر بالحرف : « إلى » أيضاً . (راجع الصبيان في هذا الموضع) . ويزاد على الثلاثة السابقة الظرف : حتى ، إلا أنه يصح جره ، بالحرف « حتى » كما يجر بالظرفين أيضاً « من وإلى » — طبقاً لما سبق . في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ — وفي ج ٢ باب الظرف م ٧٩ .

(٢) بالشرط السالف في رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزميلتها .

(٣) في ص ٣٢٩

وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : « ذان » للمذكر المثنى « وتان » للمؤنث المثنى ؛ فيعربان إعراب المثنى — يرفعان بالالف ، وينصبان ويجران بالياء .
ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان — كما سبق^(١) — شأنهما في ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشارة ؛ لا يجوز إضافة شيء منه مطلقاً .

• • •

(ب) وإذا عرفنا حالة المشار إليه في ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شيء من طريقة إعراب الأسماء السابقة . فإن وجد في آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو ذاك . . . هناك) قبل فيها : « الكاف » حرف خطاب ، مبنى . . . لا محل له من الإعراب . وإن وجد معها « لام البعد » أحياناً مثل : « ذلك » — وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف — كما أشرنا^(٢) — قيل فيها : اللام للبعد ، مبنى على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تلك . . . لا محل لها من الإعراب .

وإن وجد في أول اسم الإشارة « ها » التي للتنبيه ؛ مثل : « هذا » قيل فيها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له . (مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة : « هنا » حرف خطاب ، لا يتصرف مطلقاً ، فهو مبنى على الفتح دائماً ، أما بعد غيرها فيجوز أن يتصرف^(٣) .

(١) في رقم ٢ و ١ من عاشر من ٣٢٤ و ٣٢٤ .

(٢) في « ج » من ص ٣٢٥ .

(٣) راجع رقم ٢ من عاشر من ٣٢٤ . . .

زيادة وتفصيل :

(١) للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة (في ص ٢٢٥) وهو أنه : يجوز الفصل بين « ها » التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المثار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع التصيح ، وهأت ذا تعمل الخير ، وهأتُم أولاء تصنعون ما يفيد . . .

وبصبح الفصل بغير الضمير مع قلته ؛ كالفصح بالله ؛ نحو : ها — والله — ذا الرجل محب لوطه . وكذلك « إن » الشرطية — مثل ها — إن — ذى حسنة — تتكرر بضاعف ثوابها . . . وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفصل ؛ لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع .

والشائع هو دخول : « ها » التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم . ومن غير الشائع — مع صحته ؛ طبقاً للبيان والأمثلة المتعددة التي في ص ٢٢٥ — دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن .

ويُستأنس لهذا أيضاً — وإن كان في غنى عنه لكنه في معرض التبيين — بما جاء في « الصبان والخضري » معاً في باب : « الحال » عند الكلام على العامل المضمن معنى الفعل ، كذلك ، وليت ، وكان ، وحرف التنبيه . . . حيث قالوا في التمثيل لحرف التنبيه : (هأت زيد راكبا . . .) ا ه ، وهذا لجرد الاستئناس فقط ؛ فقد سبقَت الأمثلة القصيدة الواردة عن يستشهد بكلامه من العرب .

« ملاحظة » يتعين — عند فريق من النحاة — أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه مبتدأ في مثل : هذا أنعى ؛ لأن « ها » التي : للتنبيه لها الصدارة^(١) بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ؛ فإن فصل الضمير في مثل : « هأنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر .

(١) قلنا في رقم ١ من حاشي ص ٣٢٨ إن هذا رأى صاحب المسح (ج ١ ص ١٠٢) ومن رده ؛ كالصبان) كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه « ها » تقديمياً واجباً على الخبر هو حكم مدحرج بأدلة قوية يلبيدها السباح ؛ طبقاً للبيان والإيضاح المذكورين هناك . والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر ، لا واجب .

ويجوز : « هذا أنا » ولكن الأول أحسن وأسمى في الأساليب الأدبية العالية - كما
ستجىء الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٤٩٨ ، وتكملتها في رقم ٤ من هامش
ص ٤٩٩ .

(ب) عرفنا^(١) أن كلمة « هنا » اسم إشارة للمكان القريب ، وهي في الوقت
نفسه ظرف مكان ، (أى : أنها تتضمن الأمرين معاً) . وقد تقع : « هناك »
و « هنالك » و « هنا » المشددة أسماء إشارة للزمان ، فنصب على الظرفية
الزمانية ، مثل قول الشاعر :

وإذا الأمورُ تشابهتُ وتعاضمتُ فهناك يعرفون أين المفرعُ
أى : في وقت تشابه الأمور^(٢) . وكقوله تعالى عن المشركين^(٣) : « يوم
نحشرهم . . . » ، إلى أن قال : « هنالك تبيلُّو كُلَّ نفسٍ ما أسلفت » ،
أى : في يوم حشرهم .
وكقول الشاعر :

حنَّتْ نَوَارُ ولاتِ هنا حنَّتْ وبدأ الذى كانت نَوَارُ أحنَّتْ
أى : ولات في هذا الوقت حنين ، لأن « لات » مختصة بالدخول على ما يدل على
الزمن^(٤) .

(ج) يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسماً خاصاً ، هو
« المبهمات » ، لوقوعها على كل شيء ، من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ،

(١) في ص ٣٢٨ .

(٢) لأن الظرف : « هنا » داخل في جواب « إذا » الشرطية ، التى هي ظرف لما يستقبل من
الزمان .

(٣) في سورة : يونس ، ورسم الآية ٢٨ ، وما بعدها .

(٤) « لات » في الشاهد : مهمل ، لا تعمل عمل « لا » . بسبب تقديم الخبر وهو : « هنا » .
ولا يصح أن تكون : « هنا » اسماً ، لأنها ظرف غير منصرف - كما سبق في ص ٣٢٨ - ولا تخرج
عن الظرفية إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف « من » أو : « إلى » . فلا تكون اسماً لناسخ ،
ولا غير ذلك ، ولأنها معرفة ، و « لات » لا عمل لها في المعرفة . (وما يلاحظ أن خروج : « هنا »
عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف « إلى » وهذا لا يكون في غيرها ، وغير « ثم » ، و « أين » ومثلا :
« متى » لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : « حتى » أيضاً - دون بقية الظروف غير المنصرفة ؛
فإنها - غالباً - لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٣٥) .
وسيجىء الكلام على هذا الشاهد في « هـ » من ص ٦٠٤ عند الكلام على « لات » .

وعدم دلالتها على شيء معين ، مفصّل ، مستقل ، إلا بأمر خارج عن لفظها ؛
 فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة ، نحو : رجع الذي غاب ، - كما سيجيء ^(١) - .
 واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية - كما عرفنا ^(٢) -
 ولذلك يكثر بعده مجيء النعت ، أو : البدل ، أو عطف البيان لإزالة إبهامه ،
 ومنع اللبس عنه ؛ تقول : جاء هذا الفاضل . جاء هذا الرجل ^(٣) ...

(١) في رقم ٣ من عاشر ص ٣٤٠ . (٢) في ص ٢٢١

(٣) إذا كان ما بعد اسم الإشارة مفعلاً فإمرأته نعتاً هو الأفضل . أما إذا كان جامداً فالأفضل
 إمرأته بدلا ، أو : عطف بيان - كما سيجيء في بابهما ج ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع .

المسألة ٢٦ :

الموصول

الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي . وسنبداً بالأول^(١) .
تعريفه : نَعُدُّم له بالأمثلة الآتية :

- (أ) فرح الذي . . . - سمعت الذي . . . - أصغيت إلى الذي . . .
(ب) فرح الذي (حضر والده) - سمعت الذي (صوته مرتفع) -
أصغيت إلى الذي (فوق المنبر . . . أو : الذي في الغرفة . . .)
(ج) وقفت التي . . . - احترمت التي . . . - لم أشهد التي . . .
(د) وقفت التي (نخطب) - احترمت التي (خطبتيها رائعة) - لم أشهد
التي (أمام المذبح . . . أو : التي بالحجرة . . .) .
في كل جملة من جمل القسم الأول : « أ » كلمة : « الذي » ، فما معناها ؟
وما المراد منها ؟

إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح ، فلا ندري أهو : سعد ، أم علي ،
أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال ؟ ولا نعرف أهو حيوان أحر ؟ أم نبات ،
أم جماد ؟ وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ؟
إذاً هو اسم غامض المعنى^(٢) ، مبهم^(٣) الدلالة . ولهذا الغموض والإبهام
أثرهما في غموض المعنى الكلي للجملة وإبهامه .

(١) لأنه أحد المعارف التي نحن بصدها . أما الثاني فحرفي لا دخل له بالمعارف ، فليس
بجمال الكلام عليه هنا . ولكنه يذكر للنسابة بينه وبين الأول . وسيجيء في ص ٥٧ : بسط الكلام عليه .
(٢) غنى المعنى .

(٣) أشرنا في ص ٣٢ وحاشيها إلى أن المراد بالمبهم في باب الموصولات هو : المُجْمَل الذي
لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد . (كما في حاشية التصريح) وقد سبق في « ج » من
ص ٣٣٨ أن أسماء الإشارة تسمى هي والموصولات : « الأسماء المبهمة » ، وأوضحنا هناك
سبب التسمية ، وأنه وقومها على كل شيء ، من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل
لذلك الشيء إلا بأمر خارج عن لفظها . جاء في الفصل (ج ٥ ص ٨٦) ما ملخصه :

(إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط : (أسماء الإشارة ، والموصولات) - كما
أوضحنا في رقم ٣ من حاشي ص ٢٥٥ - والفرق بين المضمرة والمبهم أن ضمير الغائب يُبين بما قبله والغالب
(وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضمرة) نحو قولك : محمد مررت به) - والمبهم الذي هو اسم الإشارة

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم « الغامض المبهم » بجملة (اسمية ، أو فعلية)
تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ^(١) - رأينا المعنى قد انضج ، وزال
الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها ، كما في القسم الثاني : « ب » .

وكذلك الشأن في قسم : « ج » حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم « غامض
مبهم » هو : « التي » ؛ وقد امتد الغموض والإبهام منه إلى المعنى الكلي للجملة ؛
فصار غامضاً مبهماً . لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد ذلك الاسم : (التي)
بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ؛ فزال عنه الغموض والإبهام
أولاً ، وعن الجملة كلها تبعاً له ، كما في القسم « د » .

فكلمة « الذي » و « التي » وأشباههما تسمى : « اسم موصول » . وهو :
(اسم غامض مبهم يحتاج دائماً ^(٢) في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه - إلى أحد
شيئين بعده ؛ إما : جملة وإما شبهها ^(٣)) ، وكلاهما يسمى : « صلة الموصول » ^(٤) .

- يفسر بما بعده ، وهو : الجنس . كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه . والمعنى بالإبهام :
وتبهما على كل شيء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى . هذا معنى
الإبهام فيها ، لا أن المراد به التذكير ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه .

« والقسم الثاني من المبهمات هو : اسم الموصول ؛ كالتى ، والتي ، ومن ، وما ... وكلها معارف
بصلاتها ؛ فيها نجا بعدها أيضاً . إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس . والموصولات تبين بالجعل بعدها ؛
- أو : أشباه الجسمل - . والتي يدل على أنها معارف أنه يمنع دخول علامة التكرار عليها ؛ وهي :
« رُبَّ » ، وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جاني الذي عندك الماعل ، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف ؛ نحو :
جاني الرجل الذي عندك . وكلها مبهمة ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة
كذلك ...) ١ . ٥ . باختصار .

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن « اسم الزمان المبهم » الذي يجيء لإيضاحه في مكانه المناسب
من الأجزاء التالية ، (منها : ٢ من ٢٣٩ م ٧٨ ، ومن ٢٧٩ م ٧٩) ، وكذلك يختلف عن المسمى
المبهم . والمراد به فناء « لى » وأية « و » اسم الإشارة - كما سيبيء في باب المسمى ج ٤ .

(١٥١) تخرج - مثلاً - التكرار الموصولة بجملة ؛ نحو : « واقفوا يوماً تترجمون فيه إلى الله » ؛
لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة ؛ وإنما هي مؤقتة بعدة وصفها فقط ، لا في سائر أحوالها .

(٢) شبه الجملة هو : الظرف والجار مع مجرور . وهنا نوع خاص آخر سيبيء (في ص ٢٨٤
وما بعدها ، ولا سيما ص ٣٨٦) هو « الصفة التصريحية » وتكون صلة « ألبه الموصولة . ولا تكون صلة
لتبهما . ولا تدخل في شبه الجملة إلا في هذه الصورة - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - .

(٣) وهذه الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمى موصولاً ؛ فهو موصول بها ، أو : هي
موصولة به ، وصحت لهذا ؛ « صلة » وبها تعرف الموصولات الاسمية .

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ،
 — طبقاً للبيان الخاص بالصلة^(١) — وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي
 التعريف .

.....

ألفاظ الموصول الاعمى :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام (ويسمى العام : مشتركاً) .

فالمختص : ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصوداً
 عليه وحده ، فلنوع المفرد المذكور ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ
 خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .

والعام أو المشترك : ما ليس نصاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ،
 أى : ليس مقصوداً على بعضها ، وإنما يصلح للأنواع كلها .

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعة على الأنواع الآتية :

النوع الذي يستعمل فيه :

اللفظ المختص :

ويختص بالمفرد المذكر^(١) ؛ سواء أكان عاقلاً ، أم غير عاقل ؛ تقول : الذي كتب الرسالة منشىء - الذي يتلأأ في السماء نجم .

وكلمة : « الذي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها . غير أنها تكون في محل رفع ، أو نصب . أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة كانت أم غير عاقلة ؛ تقول : التي رسمت الصورة بارعة - التي أنارت الكون شمس كبيرة^(٢)

وكلمة « التي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها ؛ وتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

ويختص بالثنائي المذكر ؛ عاقلاً أو غير عاقل . ففي حالة الرفع نحذف الياء من الاسم المفرد وهو : « الذي » ونجىء بعلامتي التنثية (الألف والنون المكسورة) . وفي حالة النصب والجر نحذف الياء أيضاً من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتي التنثية ؛ - وهي : الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها - ؛ نحو : نجما اللذان استعدا .

١ - الذي^(١)

٢ - التي^(١)

٣ - اللذان
واللتين

(١ و ١) تقضى قواعد الإملاء « الشائبة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية ؛ لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القارئ يشبه في حقيقته

(٢) ورد في الفصح استعمال « الذي » مفرداً في لفظه ، جمعاً في معناه ، بشرط أن اليبس كقوله تعالى في المنافقين : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ، فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ، وتركهم في ظلمات لا يبصرون ...) ، فالضائر العائدة على « الذي » ضائر جمع . وكقوله تعالى : (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) ، بفسير الجمع أيضاً - .

(٣) ورد في الفصح استعمال « التي » مفردة في لفظها ، جمعاً في معناها ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة النساء ، وهي قوله تعالى في بيان المحرمات : (... وأهائكم التي أرضعنكم ...) مكان : « اللاتي أرضعنكم » في القراءة المشهورة . قال أبو الفتح ابن جني في كتابه : « المحاسب » في تبيين القراءات الشاذة (ج ١ ص ١٨٥ سورة النساء) ما نصه :

(ينبغي أن تكون « التي » هنا جنساً ؛ فيمود الفسيف على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : « الذي جاء بالصدق وصدق به ... » ثم قال بعد : « أولئك هم المتقون » ، - وهذه الآية من سورة الزمر ، ونصها : « والتي جاء به ... » وصدق به أولئك هم المتقون - فهذا على مذهب الجسمية ؛ كقولك : - النحو الوافي - أول

اللفظ المختص :	النوع الذي يستعمل فيه :
	<p>عاونت اللذين استعدا ، قصدت إلى اللذين استعدا . ونحو : العلم والمال هما اللذان يَسْتَبِيانِ الأئم — إن اللذين شاهدتهما صديقان كريمان — بادرت إلى اللذين شاهدتهما . والأحسن أن يكون « اللذان » و « اللتان » (١) معربتان إعراب المثنى ، وأن تكون نونهما مكسورة من غير تشديد في جميع أحوالهما (٢) — رفعاً ونصباً وجراً .</p>

فلرجل أفضل من المرأة ، وهو أمثل من أن يشتد فيه حذف النون من آخر « الذي » — يشير أبو الفتح إلى رأى من قال : إن الأصل هو : « الذين » حذفت من آخر النون — (١) . . .

ثم أوضح أن حذف النون وجه ، ولكن الأصل أقوى ، وأيمده بدليل . ثم نقل قول الشاعر :

وإن الذي حانت بفكج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
وقال إنه يجعل الرأين ، وإن الأصل أقوى . (فكج : أسم بلد بين البصرة والنجاة) .

بن أن أسأل : كيف يصح القول بأن كلمة « الذي » هنا محذوفة النون ، وأن أصلها : « الذين » للجميع ، مع أن بعض الضمائر العائدة عليها هي المفردة ؟ كما أسأل عن الداعي إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التي — وهي للمفردة — نعماً لكلمة « أمهات » وهي جمع مؤنث سالم المقفلة . وهذا النمط صحيح ، طبقاً لتحقيق الأكل المعروف في باب : « التثنية » — ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣٢ عند الكلام على حكم التثنية الحقيقي ، ومطابقته للمنعوت أو عدم مطابقتها ؟

(١) كلاهما تكتب بلامين .

(٢) هذا هو الأشهر الذي يحسن الاقتصاد عليه . ويجوز أن تكون مكسورة أيضاً مع التشديد ، ولكنها في حالة النسب والبحر تقتضي فتح الياء قبلها ؛ تقول : « اللذان » اللذين ... فتكون في التشديد وعنده تكون « ذان » و « ثان » اسمي الإشارة حيث يصح فيهما الإعران كما أسلفنا . — في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٣ — تقول في حالة الرفع : « ذان — ثان — أو : « ذان — ثان » وفي حالة النسب والبحر : « ذين — ثنين » أو : « ذين — ثنين » . فالنون في كل الأمثلة السابقة — من أسماء الإشارة والموصول — صالحة للتشديد وعنده ، لكنها عند النسب والبحر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك :

موصول الأسماء : الذي ، الأنثى : التي
بل ما تلي أوله العلامة والنون إن تشدد فلا ملامه
والنون من ذين وثنين شلداً أيضاً وتغويض بذلك قصداً

يقول : ألفاظ الموصول الاسمي هي : « التي » . ولم يذكر أنها المفرد المذكر ، مكتظاً بالمقابلة التالية ، حيث يقول : إن الأنثى (أي : المفردة) هي : « التي » . ثم أوضح أن الياء في كلمتي : « التي » —

اللفظ المختص :	النوع الذي يستعمل فيه :
٤ - اللَّتَانِ - اللَّتَيْنِ	ويختص بالثنى المؤنث ؛ عاقلاً ؛ وغير عاقل . وينطبق عليه كل ما سبق في : « اللذان » ؛ من حيث حذف ياء المفرد ، وزيادة علامتي التنوين ؛ وإعرابه بإعراب المثنى ، ومن حيث تشديد النون وعدم تشديدها ؛ تقول : اللتان تحسان عملهما تفوزان - أعرف اللتين فازتا - أكبرت شأن اللتين فازتا ... للعقلاء من جمعي المذكر والمؤنث ، تقول : سرى الأتلى هاجروا في طلب العلم ، أو الألاء ... وراقنتي « الأتلى » ، خدمتني بلادهم بإخلاص ... أو : الألاء .
٥ - الأتلى ^(١) مقصورة ، أو : الألاء ، ممدودة	ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح : هم الأتلى وهبوا للمجد أنفسهم فما يباليون مالاقتوا إذا حمّدوا ... والأتلى بالقصر مبنية على السكون . أما الممدودة فبنية على الكسر ، وكلاهما في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . لجمع المذكر العاقل ؛ تقول : الذين ينقادون للغضب يلاقون شر العواقب .
٦ - الذين ^(٢)	

« و » التي « لا تثبت » أي : لا تبقى عند تنوينها فتحذف ، ويحذف بعد الحرف الذي وليته - أي : جاءت بعده - علامتا التنوين ؛ وهما الألف والنون رفعاً ، أو الياء والنون نصباً وجراً . وصرح بأن تشديد النون في التنوين لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون في « ذين » و « تين » اسمي إشارة جائز أيضاً - كما سبق - في رقم ٣ من من هامش ص ٣٢٣ - وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تمويض عن الياء التي حذفت من غير داع لأجل التنوين . وهذا تعليل يجب إجماله . لأن العلة الصحيحة هي استعمال العرب ليس غير .

(١) من الواضح أن : « الأتلى » اسم جمع (وهو : ما يدل على معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه وضاع معاً ... - انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٨) وليست جمعاً ، إذ لا ينطبق عليها شرطه . وتكتب بتين وار بعد الهزة . بخلاف « أوتلى » اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهزة - كما في هامش ص ٣٢٤ - وقد سبق القول : - (في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٤ وكذا رقم ١ من ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) ، أن النحاة لا يطلقون « المقصور والممدود » إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين . أما اللغويون والصرفيون فيطلقونها على العرب وعلى المثنى منها . ويراجع جري التعيين هنا ، وفي اسم الإشارة أيضاً .

(٢) ليست جمع مذكر ، لأنها لا تنطبق عليها شرطه ، فهي ملحقة به ، وتكتب بضم وإسالة .

اللفظ المختص :	النوع الذي يستعمل فيه :
	<p>والمشهور أن كلمة : « اللذين » لا تتغير حالتها رفعاً ، ولا نصباً ، ولا جراً ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وهذا الرأي وحده هو الأولي بالاتباع ^(١) .</p> <p>وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول : اللات سبقتن في الميدان العمل كثيرات ، ومنه : اللات آشتهرن بالاختراع ... - أو اللاتي أو : اللاتي - امتلأ البحر بالسفن اللات تشقه طولا وعرضا ، وهي محملة بالبضائع المتنوعة اللات تنتقل بين أطراف المعمورة ... أو : اللاتي أو : اللاتي ^(٢) .</p> <p>(واللات واللاء مبنيتان على الكسر . أما اللاتي واللاتي فبنيتان على السكون) . والأربعة في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة</p>

٨٠٧ - اللات ، أو : اللاتي .
واللاء ، أو : اللاتي

(١) يحسن إهمال الرأي الآخر الذي يرميها بالحرف إعراب جمع المذكر في كل حالاتها ؛ فيرفعها بالواو والتون (اللذين) . وينصبها ويجرها بالياء والتون (اللذين) ؛ فيقول : فم اللذين أمهلوا - ورأيت اللذين انتصروا يسفرون من اللذين انهزموا . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في تلك الحالات وليست معرفة (كما في رقم ١ من هامش ص ٣٧١) .

(٢) وإلى ما سبق في (٤) و (٥) و (٦) يقول ابن مالك :

جَمْعُ الذِّي : « الألي » : « اللذين » مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً

يريد : أن كلمة « اللتي » تجمع جمعاً لنوعياً - وهو الذي يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية - على « ألي » ، وعلى « اللذين » . فلفظ « اللتي » يستعمل للمفرد المذكر ، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : « الألي » و « اللذين » ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بأتهما للجمع . وزاد أن « اللذين » للجمع مطلقاً ؛ أي : في جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ؛ فيأتى فيه بالواو رفعاً ، ويرميها في هذه الحالة ، وكذلك في حالتَي النصب والجر ، وعلاهما موجودة وهي الياء والتون . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الحالات الثلاث ، كما شرحنا .

ويقول ابن مالك مثلاً ؛ إلى ما مر في ٧ و ٨ :

باللاتِ واللاءِ : « التي » قد جُمِعَا واللاءِ كاللَّذِينَ نَزَرَا وقعا

أي : أن « التي » - وهي اسم موصول للمفردة المؤنثة - تجمع على « اللات » ، « واللاء » جمعاً لنوعياً يدل على مجرد التعدد - كما سبق - ، لا جمعاً نحوياً ؛ إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوي . فإذا كانت كلمة : « التي » للمفردة المؤنثة فالتي يقابلها ويحل محلها في جمع المؤنث هو : =

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الموصولات المختصة الثمانية ، ويلاحظ أن كل واحد منها مبدؤه « بآل » الزائدة لزوماً ، فلا يمكن الاستغناء عنها^(١) ، وأن هذه الموصولات الاسمية الثمانية مبنية ما عدا ألفاظ الثنية ، فيحسن إعرابها .

• • •

أما ألفاظ القسم العام (وهو المشترك) فأشهرها : ستة أسماء ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ، وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية^(٢) . فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ، لأنه مبنى ، وبناءه على السكون ، إلا لفظة : « أى » فإنها قد تبني ، وقد تعرب ، — كما سيجيء^(٣) — .

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفة كان الذي يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يجيء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التي تُعينه ، وتزيل أثر الاشتراك^(٤) .

« اللات » و « اللاد » . ولم يذكر أنهما بالياء في آخرها وبغير الياء أيضاً . ثم بين أن كلمة : « اللاد » قد تستعمل — قليلاً — ليعلاء مكان كلمة : « الذين » وتعمل محلها لجميع المذكر من الناس ، فتقول : جاء اللاد زرعاً الحقل ؛ أى : الذين .

(١) في الأشهر الأنصح . ويقول شارح المفصل : (ج ١ ص ٤١٣) ما نصه : — باختصار قليل — (...) إذا ثبت أن : « آل » لا تقيده هنا — في باب اسم الموصول — التعريف كان زيادتها لغرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : « الذى » وأخواته ما فيه « آل » إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالاجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترمى أنها تجري أوصافاً على النكرات ، نحو قولك : مروت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصلة النكرة نكرة . فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتتكروها أرادوا أن تكون في المعارف مثل ذلك ؛ فلم يَسْخُ أن تقول : مروت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد التمت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال « آل » التي للتعريف على الجملة ، لأن « آل » هذه من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ « الذى » قبل دخول « آل » لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أوله « آل » ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه ، فيطابق اللفظ والمعنى (...) اهـ . وقد سبقت الإشارة العابرة لبعض ما سبق في هامش ص ١١٠ . وكل ما تقدم يخالف محض بحسن إعماله ؛ إذ لا يعرف العرب الأصل عنه شيئاً . أما التمثيل الحق فهو كلام العرب وحده .

(٢) أى : مادته المكونة من الحروف وضبطها . . . (٣) في ص ٣٦٣ .

(٤) سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصول ، والرباط ص ٣٧٣ م ٢٧ — .

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحي استعمالها :

(١) مَن ^(١) : أكثر استعمالها في العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واساك ، وخَيْرٌ منه مَن كَفَّكَ شَرَّهُ . وقول الشاعر :

ولا خَيْرَ فِيمَن لا يُوَظِّنُ نَفْسَهُ على نائبات الدهر حين تنوبُ

وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن

كُتِبَ - ومن كُتِبَا ، ومن كُتِبَتَا ، ومن كُتِبُوا ، ومن كُتِبْنَ .

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية :

(١) أن يكون الكلام في شيء له أنواع متعددة ، مُفَصَّلة بكلمة : « مَن »

وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيرة مختلفة ؛ فيها من ينطق بفصيح

الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛

كالرؤم . . . ومن الأمثلة قوله تعالى ^(٢) « وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاء » ، فمنهم مَن

يَمْشِي على بَطْنِهِ ، ومنهم من يَمْشِي على رِجْلَيْنِ ، ومنهم من يَمْشِي على أَرْبَعٍ . . .

(ب) أن يقع ^(٣) مِّن غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، فعندئذ نشبهه

بهم ، وننزله منزلتهم ^(٤) في استعمال : « مَن » ؛ كأن تسمع البلبل يشدو بلحن

شَجِيء واضح التنغم . فتقول : أطربني « مَن » يغني في عشه بأطيب الأناشيد .

وكان ترى القمر يشرف عليك كالإنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يُطِلُّ علينا من

برجه العالي بين الكواكب والنجوم يصفى إلى مناجاتي وهمسي . . . وكالغريب الذي

يقول للطيور المتناسقة المسافرة : هل فيكن من يحمل سلامي إلى أهلي وخُلَّائِي . . . ؟

(ج) أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك

تراعى أهمية العاقل ؛ فتقلبه على سواء . مثل : أيها الكون العجيب ، مَن فيك

ينكر قدرة الله الحكيم ؟ .

(١) يتردد ذكرها أحياناً في اصطلاح النحاة باسم : « من الموصلة الناقصة » (لاحتياجها لزوماً

إلى الصلة التي تكتم معناها .) ، يريدون : « من » التي هي اسم موصول . ويثلاثها : « ما » الموصولة ؛

حيث يطلق عليها اسم . - « ما » الموصولة الناقصة ، - كما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٣٥١ - .

(٢) في سورة النور . (٣) ولو تخيلنا ، وتخيلا له منزلة الذي يحصل . . .

(٤) لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب (نفيًا أو إثباتًا) إلا إلى العاقل

لجبرها عليه حكمه من غير نظر لرؤى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرها .

زيادة وتفصيل :

كلمة : « مَنْ » - سواء أكانت موصولة أم غير موصولة - لإحدى الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً^(١) ، مراعاة للفظها - وهو الأكثر^(٢) - . ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير^(٣) ؛ فمن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم

(١) سبقت مواضع « التطابق بين الضمير ومرجعه » في « ج » من ص ٢٦٢ ، و ٢٦٨ ، وتبني لها بقية في ص ٤٥٢ وما بعدها .

وإذا كانت « من » موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : « الذي » (ص ٣٤٣) إلا أن « من » لا تكون - في أحد الآراء القوية - صفة ، ولا موصوفة ؛ بخلاف « الذي » ؛ تقول : رجع الطائر الذي هاجر ، وجاء الذي رحل الطريف ، فتقع كلمة : « الذي » صفة وموصوفة ؛ بخلاف « من » في ذلك للرأي المخالف - (راجعه في رقم ٤ من ص ٣٥٢ وما يتصل به في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦) .
(٢) كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ وفي رقم ٨ من ص ٢٦٦) . وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية : - ويشار إليه بمضما في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ - :

١ - أن يحصل ليس من مراعاة لفظها ؛ نحو : أخذ من سالتك ؛ فلا يجوز من سالك إذا كان المراد أنثى .

ب - أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح ؛ نحو : من هي حمراء خادمك . بمعنى : « من هي حمراء - هي خادمك » فيجب مراعاة المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ؛ لكيلا تكون كلمة : « حمراء » المؤنثة خيراً عن الضمير المذكر .

وكذلك المكس في نحو : من هو أحمر « جاريتك » ؛ فلا يقال : من هي أحمر جاريتك ؛ ليكلا يكون الخبر (وهو كلمة أحمر) مذكراً ، ولابتداء الضمير مؤنثاً .

وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر (هو أحمر) متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول . ولكن اسم الموصول (من) مفرد مذكر ، وبغيره « جارية » مؤنث . ولا مانع من هذا . لولا أن الموصول مع صلته كالثاني الواحد ، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة ؛ فيقع التخالف الممنوع ؛ فكانت أعبر عن المذكر بمؤنث .

وقد يراعى المعنى كثيراً بعد مراعاة اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين) .

وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ، وينخذها هنواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تلى عليه آياتنا وتلى =

٢- و ما^(١) ، وأكثر استعمالها في غير العاقل ، وتكون للمفرد بنوعيه ، والمتن والجمع بنوعيهما^(٢) ، تقول : أعجبنى ما أضاء - ... ما أضاءت - ... ما أضاءا - ... ما أضاءتا - ... راقنى ما هاجروا - ... ما هاجرنا . وقد تكون للعاقل في مواضع :

(أ) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقصد تغليب غير العاقل لكثرة : نحو قوله تعالى : (يَسْجَعُ فَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وقول الشاعر :

إذا لم أجد في بلدة ما أريدهُ فعندى لأخترى عزمة وركابُ

(ب) أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض صفاته ، معاً ؛ نحو : أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار ، فكأنك تقول : أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد ، أو بالحرية ، فأنت تريد بتعبيرك أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفاً آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده . ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، واغخلص ، والصالح . تريد أن تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم ، ومن كانت ذاته موصوفة بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح . فالمتقصد أمران مجتمعان هما : الذات ، ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها .

(ج) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بُعد شعباً لا تدري أهو إنسان أم غير إنسان ؛ فتقول : ما ذاك ؟ أو : إني لا أتبين ما أراه ، أو لا أدرك حقيقة ما أراه ... وكذلك لو علمت أنه إنسان ، ولكنك لا تدري أموث هو أم مذكر ؟ . ومنه قوله تعالى على لسان مريم : (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي) ...

(١) قد يتعدد ذكرها في اصطلاح النحاة أحياناً باسم : « ما المصرفة الناقصة » (لا تحتاجها لزوماً إلى الصلة التي تنضم معناها) ؛ يريدون التي هي اسم موصولة . كما يطلق على « من » الموصولة اسم : « المصرفة الناقصة » ، أيضاً - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٤٨ . وهي غير « ما » التي تملأ حرف موصول (انظر « د » ص ١١١ و رقم ٣ من هامشها .

(٢) لما كانت « ما » إحدى الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، وبما أنها قد يكون غير ذلك ، جاز في التفسير المأخذ إليها أن يمكن مطابقة لفظها أو معناها ، كالذي سبق في - « من » الموصولة ، وغير الموصولة ص ٢٤٩ - وقد سبق بيان هذا في ص ٢٦٦ . فكلمة : « ما » - موصولة وغير موصولة - مثلها ؛ كالقادر من كلام الصبان .

زيادة وتفصيل :

(١) تصلح (من) و (ما) لأحد الاستمالات الخمسة الآتية بحسب ما يقتضيه المقام :

١ - اسم موصول ، مثل : قوله تعالى : (ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق) .

وقول الشاعر :

إن شر الناس من يبتسم لي حين ألقاه ، وإن غبت شتم

٢ - اسم استفهام ، مثل : ما معك من المال ؟ -

« ومن لك بالحر الذي يحفظ البعد^(١) » ؟ .

٣ - اسم شرط^(٢) ، مثل : من يعمل سوءاً يُجْزَ به - وما تصنع من خير تجد جزاءه خيراً .

٤ - نكرة موصوفة ، مثل : رُبَّ مَنْ نصحته استفاد من نصحك (أى : رب إنسان نصحته استفاد . . .) ورُبَّ مَنْ مُعْجَب بك ساعدك . ورب ما كرهته تحقق فيه ففعلك (أى : رب شيء كرهته) ، ورب ما مكروه أفاد^(٣) . ويصلح لهذا قول الشاعر :

الصدق أرفع ما اعتزَّ الرجالُ به وخير ما عودَ ابنًا في الحياة أبُ
والغالب : فى : « من » إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحمل محلها
كلمة : « إنسان » ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهي

(١) هذا شرطيت صدره : « وما قتل الأحرار كالمفوضهمو .. » - واليد : المعروف .

(٢) الفرق كبير لفظاً ومعنى بين نوعي « ما ومن » الشرطيتين والموصولتين ، فالشرطيتان الواقعتان مبتدأً مختلفتان تماماً عن الموصولتين الواقعتين مبتدأً أيضاً وإيضاح هذا الفرق بين النوعين مفصل في مكانه من باب الجواز - (ص ١٥٤ م ٣٢٠) وهو تفصيل هام ، موضح بالأمثال قوما جاء به : أن « الموصولتين » ليس فيهما تعليق شيء على آخر ؛ وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان بخلاف الشرطيتين ، فلا بد فيهما من الجزم والتعليق معاً .

(٣) والدليل على أن « من » و « ما » في الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجروران برب ، وهي لا تجر - غالباً - إلا التكررات . وبعدها جملة ، والجملة بعد النكرة صفة . (هذا ، ولا توصل كلمة « ما » النكرة الموصوفة بكلمة : « رب » في الكتابة) . وانظر رأياً آخر في رقم ١

نكرة غير موصوفة ، وتسمى : « نكرة تامة » . وتكون أيضاً -- بمعنى ^(١) : إنسان . . .
 كما أن الغالب في « ما » التي هي نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحمل عملها
 كلمة : « شيء » . ولا بد أن يقع بعدها صفة لها . وإن لم يقع بعدها صفة فهي
 نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شيء ، أيضاً ، وتسمى : « نكرة تامة » ^(٢) . . .
 ٥ - نكرة تامة (أى : غير موصوفة) - وهي التي سبقت الإشارة إليها -
 مثل : رُب من زارنا اليوم . رُب ما غرّد في المساء . أى : ربّ إنسان زارنا ، ورب
 شيء غرّد . . . فالجملعة الفعلية - في المثالين في محل رفع ، خبر .

• • •

(ب) تختص « ما » دون « من » بمعان أخرى ، منها السبعة الآتية :

- ١ - أن تكون اختصاراً يفيد التعجب ، مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا !! .
- ٢ - أن تكون حرفاً لنفي فيجب له الصدارة ، مثل : ما الخائن صديق ، أو :
 صديقاً . وقول العرب : ما ذهب من مالك ما وعظك ^(٣) .
- ٣ - أن تكون كافة ، (أى : حرفاً يدخل على العامل فيكفّه - بمعنى :
 يمنع - عن العمل ، ويتركه معطلاً) ، كأن تدخل على حرف جر ، أو على
 فاعل ، أو نحوهما ، فلا يعمل ، مثل : ربما رجل زارنا فقعناه - ربما يود المهمل
 لو كان سباقاً . إنما الأمم الأخلاق .
- ويجب في الكتابة وصل « رُب » بكلمة : « ما » الكافة ، لأن الذي يفصل
 هو « ما » النكرة الموصوفة ، كما سبق ^(٤) .
- ٤ - أن تكون حرفاً زائداً ^(٥) (أى : كلمة يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى
 الأساسي) وتقع كثيراً بعد : « إذا » الشرطية ، مثل : إذا ما المسجد نادانا أجبتنا . . .
 أو بعد غيرها ، مثل : قوله تعالى : (فبما رحمة من الله لئن كنت لهم) ، وقوله :
 (مما ^(٥) خطيئاتهم أعزّ قولا . . .) .

(١) - « ما » تستجيء بعد هذا مباشرة في رقم ٥

(٢) « ما » الأولى نافية ، أما الأخيرة فتصلح موصولة ، ونكرة موصوفة ، والكلام مثل قديم ، يقال
 العزيز الذي أخضع ماله سدى ، فيتمل بعد ذلك الخبر ، ويبالغ في الحيلة ، فلا يضحى منه شيء
 ويحافظ على ماله . فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجبة لصيانته ، فكانه لم يضيعه سدى .

(٣) في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) لئلا يترك المعنى الأساسي وتقويته . وكما تسمى « زائدة » تسمى عند بعض الأقدمين : « صلة » ،
 شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة ، حيث يطلقون على كل منها : « صلة » ،
 لا فرق في هذه التسمية بين « ما » وغيرها من كل لفظ زائد ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (وفي رقم ٣ من
 هامش ص ٣٧٣ بعض المعاني الأخرى لكلمة : « صلة ») . (٥) أى : بسبب خطيئاتهم .

• - مصدرية ظرفية (أى : تُسَبِّك مع ما بعدها بظرف ومصدر معاً^(١)) ؛
مثل : الصانع يبيع ما أجاد صناعته . أى : مدة إجادته صناعته . وقول الشاعر يفتخر :
ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا
أى : مدة سيرنا .

وهي وحدها حرف محض ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين : معنى
وظرفية معاً .

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفية (أى : تُسَبِّك مع ما بعدها بمصدر فقط) ،
مثل : كوي المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم .

وهي وحدها حرف محض^(١) ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجرداً فقط .
٧ - أن تكون مُهَبَّئَةً . (وهي التى تتصل بآخر كلمة غير شرطية . فتبنيها
وتُعدها لمعنى الشرط وعمله) كدخول « ما » على « حيث » ، فى مثل : حينما
تصدق نجد لك أنصاراً .

٨ - أن تكون مُغَيَّرَةً . . . (وهي الحرفية التى تلحق آخر أداة شرطية ؛
فتغيرها إلى غير الشرط ، كدخول « ما » على آخر « لو » فى مثل : « لو ما »
تحافظ على الميعاد . فقد تغيرت « لو » بسبب : « ما » الحرفية ، وانتقلت هنا من
الشرط إلى التحضيض .

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد . فالمراد : لأمر أى أمر .
وهذه قد يُعَبَّرُ عنها : « بالإبهامية » ، ويتفرع على الإبهام ، إما الحقارة ، نحو :
أعط فلاناً شيئاً ما . تريد شيئاً تافهاً حقيراً ، وإما التضمين ، نحو : لأمر ما ،
هرب الخارس ، تريد لأمر عظيم هرب . . . وإما النوعية ، نحو : عاون علينا
معاونة ما ، تريد : نوعاً من المعاونة .

ويقول بعض المحققين من النحاة : هى فى كل هذه الصور الخاصة بالصفة
ليست اسماً ، وليست صفة ؛ وإنما هى حرف زائد ؛ يُغَيِّدُ التنبيه ؛ وتقوية المعنى ،

ويرى ترجيح هذا وأفضليته . وحجته : أنه ليس في كلامهم فكرة جامدة وقعت نعتاً إلا إذا كان بعدها كلمة تماثل الموصوف تماماً ؛ نحو : مروت برجل أى رجل ، وأكلنا فاكهة أى فاكهة . فالحكم عندهم على « ما » المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية — حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛ كما يقولون .

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمة له . والزبان سيّان ، في تحقيق الغرض فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً — وهو الأسهل — أو اسماً يعرب صفة .

• • •

— ٣ — . . . « أل » — وتكون للعاقل وغيره^(١)؛ مفرداً وغير مفرد؛ نحو :
اشتهر الكاتب ، أو : الكاتبة ، أو : الكاتبان ، أو : الكاتبان ، أو الكاتبون ،
أو : الكاتبات . ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة^(٢)؛ فتكون

(١) ولفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك . ولا يراعى في الضمير العائد عليها
إلا المعنى ؛ خوفاً من اللبس — كما سيبيء في ص ٣٧٧ — .

(٢) ليست « أل » هذه هنا لتعريف — في الأشهر ؛ وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ؛
لأن اسم الموصول يتعرف بصلته . وكثير من أسماء الموصول مجرد من « أل » مع أنه معرفة ؛ فتعريفه جاء
من صلتها ؛ لا من « أل » . ولو كانت لتعريف لمنته من إعمال يسمى الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال
أو الاستقبال ؛ إذ تبعدهما — كما يقولون — عن شبه الفعل ؛ وتقربهما من الأجوام ؛ لأنها من خصائص
الأسماء ؛ والأصل في الأسماء الجود ؛ بسبب وضعها للذوات ، والجود لا يعمل ؛ بخلاف الفعل وما يشبهه .
لكن يقول شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى : « الذي »
— كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ — والرأي الأول هو الأنسب .

وليست حرف موصول ؛ لأنها لا تقول مع ما بعدها بمصدر ؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ،
و « أل » المضمرة لا تصحبك ، ولا تدخل على الجملة . هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول ؛
أهمها أمران :

أولهما : وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ؛ والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ نحو : قد أفلح
المؤمن ؛ وخاب الجاحد . ففي كلمة : « المؤمن » ضمير تقديره : « هو » ؛ لا مرجع له إلا « أل » التي
بمعنى « الذي » هنا . وكذلك تقديره في كلمة : « الجاحد » وكقوله تعالى : (قد أفلح المؤمنون) . . .
وقوله : (والمعاديات ضبحاً) ففي : « المؤمنون » ضمير تقديره : « هم » يعود على « أل » . وفي
« المعاديات » ضمير تقديره : « هي » أو « هن » ، يعود على « أل » . ولا مرجع لكل ضمير سوى
« أل » . ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل في الأمثلة السابقة وأشباهها خالياً من الضمير لأسباب قوية
دونها النجاة ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات — ومن هذا الأثر — اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . —
يحمل ضميراً مستتراً . (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من ص ٢٩) . (وللضمير المنصوب العائد
إليها حكم خاص سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

ثانيهما : أن هذه الأسماء التي دخلت عليها « أل » قد يعطف عليها الفعل أحياناً ؛ نحو قوله تعالى :
(إن الصدّقين والمصدّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً) وقوله تعالى : (والمعاديات ضبحاً) إلى قوله :
(فأذنن به نكاحاً) . فالفعل : « أقرض » في المثال الأول معطوف على « المصدقين » . والفعل : « أذنن »
في الجملة الثانية معطوف على « المعاديات » . والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبه الفعل
— كما سيبيء في ج ٣ باب « المعطف » — والمعطوف عليه هنا ليس بفعل ؛ فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل ، لأنه
أحد مشتقاته ومن ثم كانت « أل » الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول
ليعود عليها الضمير من المشتق — وليست حرفاً ، كما سيبيء ، فيمتنع المعطف عليه — .

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة (أى : الصفات الصريحة) : « اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفاقاً
وفي الصفة المشبهة خلاف سيبيء — في ص ٣٨٤ و ٣٨٦ — لأنهما يدلان على الحدث والتجديد كالفعل . أما
الصفة المشبهة وباقي المشتقات فتدل على الثبوت ؛ فهي بعيدة من الفعل ، قريبة من الأسماء الجامدة .
ومن ثم كانت « أل » الداخلة على « أفضل التفصيل » للمهد . وليست موصولة — كما ستجيء الإشارة في
رقم ٤ من هامش ص ٤٧٣ ويحيى البيان في باب أفضل التفصيل ج ٣ م ١١٢ — .

ولا تكون « أل » اسم موصول إذا وجد في الكلام ما يدل على أنها « للمهد » فتكون حرف تعريف ،
لا اسم موصول ؛ مثل : قابلت محترماً مشهوراً ؛ فأكرمت المخترع المشهور ، واستشرت عاقلًا مأموناً
فعملت بمشورة العاقل المأمون . فكلمة : « أل » في « المخترع » و « المشهور » و « العاقل » و « المأمون »
المهد ؛ فهي أداة تعريف فقط ، (وتفصيل الكلام على « أل » التي للمهد في ص ٢١) أما الداخلة —

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم: « شبه الجملة » الواقع صلة ؛ كما مثل ، ونحو: إن العاقل الأريب^(١) يجتال للأمر حتى يفوز به ، والعاجز الضعيف يتسواني ويتردد حتى يفلت منه .

هذا ، ومع أن « أل » اسم موصول ، وتعتبر كلمة مستقلة - فإن الإعراب لا يظهر عليها ، وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها^(٢) ، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها .

٤ - « ذو » وتكون للعاقل وغيره ؛ مفرداً وغير مفرد^(٣) ؛ نحو : زارني ذو تعلم

على المشتقات التي تمثل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفاً لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شيئاً بالفعل يعمل عمله ويعطى عليه الفعل ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، على يذلل الذات وحدها - وقد سبق البيان في هامش ص ٣٥٦ -

(١) للعاقل .

(٢) أطال النحاة القول في إعراب : « أل » الموصولة التي هي اسم مستقل ؛ أتكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب جملتها ؟ أم تكون : « أل » مبربة بحركات مقدرة وليست مبنية ؟ وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين ؟ وما نوع الصلة كذلك ؟ ... وغير ما انتهوا إليه . أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخصرة عند الكلام على بيت ابن مالك :

وصفة صريحة صلة « أل » . . . إلخ) .

أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع : « الشبيه بالجملة » ، واعتبارها منه ، وليست من نوع الجملة . وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلة : « أل » وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤١ - نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسماً ثالثاً لشبه الجملة . وهو - على ما به - أيس الأراء ، وأنسبها وأقلها مفارز - كما سيجيء في ص ٣٨٨ وله إشارة في ص ٣٧٠ - .

(٣) وهي نوع آخر يخالف « ذو » التي بمعنى « صاحب » ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق للكلام عليها في ص ١٠٩ ، وتستعمل « ذو » اسم موصول ؛ مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربية ، (ومنها : طى ، أو : طيس - والنسبة لهاية إليهما : طائي) ، دون بعض آخر . ومن أشبهنا قول سعدان الطائي :

فقلوا لهذا المرو ذو جاء ساعياً هلم ، فإن الشمرني القرائض

أظنك - دون المال - ذو جئت تبغني متلفاك بيض للنفوس قوايض

(المشرق : السيف - القرائض : المطايا المفروضة) . وفي الجزء الثالث من كتاب « الكامل » للمبرد باب أخبار الخوارج - أمثلة أخرى متعددة .

ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى في الضمير المائد عليها لفظها أو معناها . ولقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة ؛ أشهرها ما ذكرنا هنا . ومنهم من يدخل عليها تغييراً عند استعمالها للمؤنث ؛ فيجعل وادها أنثى ، ويزيد عليها تاء التأنيث تنصير : « ذات » ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : « التي » في الدلالة على المفردة المؤنثة . ولكن تمتاز : « ذات » بأنها قد بصيغتها الحالية على الحذف للمؤنث أيضاً ، وبأنها تجمع على : « ذاتات » -

وذو تعلمت . وذو تعلمنا . وذو تعلموا ، وذو تعلمن^(١) . وهي مبنية على السكون المقدر على الواو ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من جملةتها .

٥ - « ذا » . وتكون للعاقل وغيره ، مفرداً وغير مفرد^(٢) ، نحو : ماذا رأيته ؟ ماذا رأيتهما ؟ ماذا رأيتهن ؟ . ماذا رأيتهن ؟ . ويصح وضع : « من » الاستفهامية مكان : « ما » الاستفهامية في كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر : من ذا يعيرك عينه تبكي بها ؟ أرايت عيناً للبكاء تعار ؟ وقول الآخر^(٣) :

من ذا فواصل إن صرمت حبالنا ؟ أو من نحدث بعلك الأسرار ؟
فكلمة : « ما » أو : « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل

مبتدأ على الجمع المؤنث كما تدل عليه : « الواو » . وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الضم . وفي هذا يقول ابن مالك :

وكأنتي أيضاً لديهم : « ذات » وموضع « اللاتي » ، أنتى « ذوات »

ومن المستحسن ، ترك « ذو » بملهجاتها المختلفة ؛ لغرابيتها في عصرنا ، وعدم الحاجة الحاضرة لاستعمالها . وحسبنا أن نذكرها هنا لتذكرها حين نتردد في النصوص القديمة . وقد وردت في بعض تلك النصوص مستعملة استعمالاً دقيقاً أوسعها في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ وبثلاثها : « ذات » وكذلك في ج ٢ باب انظر ص ٢٥٠ و ٢٥٥ م ٧٩ .

ويلاحظ أن لكلمة : « ذات » استعمالات أخرى مختلفة ؛ منها : أن تكون مجرد اسم مستقل ، معناه : حقيقة الشيء وبمايته . والنسب إليها هو : « ذاتي » باعتبار لفظها الحال ، أو « ذوى » باعتبار أصلها . - طبقاً لبيان الشامل الذي سيجيء في باب النسب ، ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ - .
(١) يقول ابن مالك فيما سبق :

ومن « وما هو أل » ، تساوى ما ذكر وهكذا « ذو » عند طيبي شهر

أى : أن كل واحد من هذه الأسماء (من - ما - أل) يساوى الثمانية الماضية كلها في الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع ، مع عدم تمييز لفظه . وكذلك « ذو » عند بعض القبائل التي منها طيبي - كما سبق - ثم قال عن طيبي :

وكأنتي أيضاً لديهم : « ذات » وموضع « اللاتي » ، أنتى : « ذوات »

وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على « ذو » في آخر حاشي الصفحة السابقة مباشرة .
(٢) فهي من الألفاظ المفردة المذكورة ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز في التفسير العائد عليها امرأة هذا أو ذلك .
(٣) عمر بن أبي ربيعة . وبثله قول شيق :

شرف العصامين صنع نفوسهم من ذا يقيس بهم بنى الأشراف ؟

رفع . و « ذا » اسم موصول — بمعنى : الذى أو غيره من أسماء الموصول المناسبة لمعنى الجملة والسباق — خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع .
ولا تكون « ذا » موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبقة بكلمة : « ما » أو : كلمة : « من » الاستفهاميتين ، كما فى الأمثلة السابقة . فلا يصح : ذا رأيت ، ولا ذا قابلته . . . ويطلب أن تكون للعاقل إذا وقعت : بعد « من » ولغير العاقل إذا وقعت بعد : « ما » .

ثانيها : أن تكون كلمة « من » وكذا « ما » مستقلة بلفظها ، ومعناها — وهى هنا الاستفهام^(١) — ، وإعرابها ، فلا تُركَّب إحداها مع « ذا » تركيباً يجعلهما معاً كلمة واحدة فى إعرابها (وإن كانت ذات جزأين) وفى معناها أيضاً — وهو الاستفهام^(١) — كتركيبها فى نحو : ماذا السديم ؟ ماذا عطارد ؟ من ذا الأول ؟ من ذا النائم ؟ فكلية : « ماذا » كلها — اسم استفهام وليست موصولة ، ومثلها كلمة : « من ذا »^(٢) . وفى حالة التركيب التى شرحناها توصف : « ذا » بأنها « ملغاة إلغاء حكمياً لا حقيقياً »^(٣) لأن وجودها الحقيقى أمر ثابت باعتبارها جزءاً من غيرها أما وجودها المستقل ، فقد أُلغى — أى — زال — بسبب التركيب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسم موصول .

ثالثها : ألا تكون « ذا » اسم إشارة ، فلا تصلح أن تكون اسم موصول ، لعدم وجود صلة بعدها ، بسبب دخولها على مفرد ، نحو : ماذا المعلن ؟ ماذا الكتاب ؟ من ذا الشاعر ؟ من ذا الأسبق^(٤) ؟ .
تريد : ما هذا المعلن ؟ ما هذا الكتاب ؟ من هذا الشاعر ؟ من هذا الأسبق ؟ .

• • •

(١٤١) انظر « ب » من ص ٣٦١ .

(٢) فترتب كل كلمة بجزأها فى الأمثلة السالفة ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً مقدماً . (٣) انظر البيان الآتى فى : « ا » من الزيادة والتفصيل — ص ٣٦٠ — .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومثل « ما » و « ذا » بعد : « ما » استفهام أو « من » إذا لم تُلغَ فى الكلام
أى : أن « ذا » تقيبه « ما » فى أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تلبس لفظها ، وذلك بشرط أن تقع بعد « ما » التى للاستفهام ، أو : « من » التى للاستفهام أيضاً . واكتفى بهذا الشرط ، وترك بقاى الشروط ، لفصيح النظم ، وقد ذكرناها .

النحوالرافى — أوله

زيادة وتفصيل

(١) عرفنا أن « ذا » قد تُركَّب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، فينشأ من تركيبهما كلمة واحدة في إعرابها — وإن كانت ذات جزأين — وفي معناها ، وهو : الاستفهام ، مثل : ماذا الوادئ الجديد ؟ من ذا المنشئ لمدينة القاهرة ؟ . وعندئذ توصف « ذا » بأنها الملقاة إلغاء حكمياً ، لا حقيقياً ، لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلاً . ولكن من حيث اندماجها في غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وإعراب خاص بها — تُعدّ غير موجودة . ومن أمثلتها قول جرير :

يا خُزَرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِيقُن إلى الدَّيْرِينِ تَحَنُّنًا
أما إلغائها الحقيقي فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها ، زائدة ، يجوز حذفها وإبقاؤها . ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ، منها :
١ — أن كلمة : « ذا » في الإلغاء الحقيقي لا يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ، لأنها لا تتأثر بالعوامل ، ولا تؤثر في غيرها — شأن الأسماء الزائدة عند من يميز زيادتها ، — وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك — بخلافها في الإلغاء الحكمي ، فإنها تكون جزءاً أخيراً من كلمة ، وهذه الكلمة كلها — يجزأها — مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة ، (مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . إلخ) . ولما تصلح فيه لنوعي الإلغاء قول الشاعر :

من ذا الذي ما ساء قسطن ومن له الحسنى فقط
٢ — وفي الإلغاء الحقيقي يجب تقديم « من » و « ما » الاستفهاميتين في أول جملتهما حسناً ، كالأمثلة السابقة ، لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة الواجبة في جملة . بخلاف الإلغاء الحكمي ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه في جزأيه على عامله . وإما تأخيرهما عنه ، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة في جملة عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ماذا ^(١) ؟ . . . فالاستفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه .

(١) راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : « ذا » الموصولة . وجاء في حاشية ياسين على التوضيح (ج ٢ ، باب : « النواصب » ، عند الكلام على : « كي ») ماله : (قال ابن مالك —

٣- وفي الإلغاء الحقيقي تحذف ألف « ما » الاستفهامية في حالة الجر مثل :
 « عم » ذا « سألت ؟ . تطبيقاً للقاعدة المعروفة : (وهي : حذف ألف « ما »
 الاستفهامية عند جرها) . بخلاف الإلغاء الحكمي لأن أداة الاستفهام فيه هي
 « ماذا » يجزأها وليست « ما » وحدها .

(ب) لا يقتصر إلغاء « ذا » على تركيبها مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ؛
 فذلك هو الغالب - ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع « ما » أو « من » الموصولتين ،
 أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمة واحدة هي : « ماذا » أو « من ذا » فنحذفها
 اسم موصول ، أو نكرة موصوفة . فالأولى مثل قول الشاعر :
 دعي ماذا علمت سأنتقم ولكن بالمتعيب خبريني
 فإذا ، كلها اسم موصول مفعول « دعي » . وصلته جملة : « علمت » لا محل
 لها . ويرى « الفارسي » وأصحابه أن « ماذا » نكرة موصوفة . مفعول « دعي »
 وليست موصولة : لأن « ماذا » كلمة واحدة ، ولكنها مركبة من شطرين ،
 والتركيب كثير في أسماء الأجناس - ومنها : النكرة الموصوفة - ، قليل في أسماء
 الموصول ، وتكون جملة : « علمت » في محل نصب صفة النكرة . أي : دعي
 شيئاً علمته .

كما تقدم (في ا و ب) نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : « ماذا رأيته في
 المرض ؟ » . أو : « من ذا رأيته ؟ » جاز لنا أن نجعل « ماذا » بشطريها
 كلمة واحدة ، وكذلك « من ذا » وكلتاها اسم استفهام مبتدأ . وجاز أن نجعل « ما »
 أو « من » استفهام مبتدأ و « ذا » زائدة لا محل لها من الإعراب وانحصر في كل
 ما سلف هو الجملة الفعلية .

ويجوز أن تكون « ذا » في الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذي . خبر .
 ويجوز في أشلة أخرى أن تكون « ماذا » و « من ذا » بشطريهما موصولتين

إن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع : « ذا » لا يلزم صدرتها ؛ فيعمل ما قبلها فيها بعدها ؛ وفقاً
 فهو : كان ماذا ؟ . أو نصباً ؛ كقول أم المؤمنين : أقول ماذا ؟
 وفي هذا النص اقتصار على التركيب مع « ما » الاستفهامية . أما النصوص الأخرى - كالتى في
 الصبان - نصريجة في : « من » و « ما » الاستفهاميتين ، وفي أنها تركب مع غيرها أحياناً من بعض
 ألفاظ ليس لها الصدارة - ونحوه في : « ب » - .

... ..
... ..

أو فذكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا ... و ... و ...
ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام ؛ كالبدل منه ؛ وفي الجواب عنه . ففي البدل مثل : ماذا أكلت ؟ . أتفاحاً أم برتقالاً ؟ . — بنصب كلمة « تفاحاً » — يكون النصب على البدلية دليلاً على أن الإلغاء هنا حكيم^(١) ؛ لأن « ماذا » مفعول مقدم « لأكلت » ، و « تفاحاً » بدل منها . أما لو قلنا : ماذا أكلت ؟ . أتفاح أم برتقال ؟ . فإن كلمة « تفاح » المرفوعة يصح أن تكون بدلاً من « ذا » الواقعة خبراً عن كلمة : « ما » فلا يكون هنا إلغاء .

وكالمثال السابق في صحة الرفع والنصب كلمة : « نحب » في قول الشاعر :
ألا تسألان المرأة ماذا يحاول ؟ أنحب فينفضي ، أم ضلال وباطل ؟
ومثله من ذا أكرمت ؟ . أحمداً أم محموداً ؟ . بنصب الاثنين أو برفعهما على الاعتبارين السابقين .

أما الجواب عن الاستفهام ففي مثل : ماذا كتبت في الرسالة ؟ . فيجيب :
المستول : خير أو : خيراً ؛ فالرفع على اعتبار كلمة : « ذا » اسم موصول « مبدل منه » ، والنصب على اعتبارها ملغاة .

والحكم بجواز الأمرين في الجواب ملاحظ فيه « الاستحسان المجرد » ، فمن المستحسن — كما قالوا — أن يكون الجواب مطابقاً السؤال اسمية وفعلية .^(٢) ومن الأمثلة قوله تعالى : (يسألونك : ماذا ينفقون ؟ . قل : العفو) — أى : الزيادة — بالنصب أو بالرفع ، ومثل قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم ؟ . قالوا : خيراً) ، أو خير .

(ح) في نحو قوله تعالى : (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ...) ، يصح في كلمة : « ذا » الإلغاء الحقيقي أو الحكمي . وفي الحالتين تكون كلمة : الذي ، خبراً . ويصح أن تكون « ذا » اسم موصول بمعنى « الذي » خبر « من » . وتكون كلمة : « الذي » الموجودة توكيداً لفظياً لكلمة : « ذا » التي هي اسم موصول بمعناها .

« ملاحظة » : يصح في بعض الصور التي سبقت (أ ، ب ، و ، ج) إعرابات أخرى ، لا حاجة إليها هنا .

• • •

٦ - « أَيْ » وتكون للعاقل وغيره . مفرداً وغير مفرد ، تقول : يسرى أَيْ هو نافع . يسرى أَيْ هي نافعة . يسرى أَيْ هما نافعان . يسرى أَيْ هما نافعتان . يسرى أَيْ هم نافعون . يسرى أَيْ هن نافعات . . .

وتختلف « أَيْ » في أمر البناء والإعراب : عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعاً مبنية ، أما هي فتبني في حالة واحدة ، وتعرب في غيرها .

فتبني إذا أضيفت ^(١) ، وكانت صلتها جملة اسمية ^(٢) ، صدرها - وهو المبتدأ - ضمير محذوف . فهذه شروط ثلاثة لبنائها .

نحو : يعجبني أيُّهم مغامرٌ . سأعرف أيُّهم مغامرٌ . سأحدث عن أيُّهم مغامرٌ . والأصل في كل ذلك : أيُّهم هو مغامرٌ . . . فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها الثلاثة وجب إعرابها . ولهذا تعرب في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها (وهو) المبتدأ مذكورٌ سواء أكان المبتدأ ضميراً أم غير ضمير ^(٣) . . . نحو : سيزورني أيُّهم (هو أشجع) - سأصافح أيُّهم (هو أشجع) - وسأقبل على أيُّهم (هو أشجع) .

(ب) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها مذكور ، مثل : سيفوز ، أَيْ : (هو مخلص) - سنكرم أيّاً (هو مخلص) - ستحتجني بأيّ (هو مخلص) .

(ج) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها غير مذكور نحو : سيسبق ، أَيْ « خير » ، وسوف نذكر بالخير أيّاً محسنٌ ، ونُعني بأيّ بارع ^(٤) .

(١) ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا « أَيْ » في بعض حالاتها . وسيجىء في الزيادة - ص ٣٦٥ - بعض الأحكام الخاصة بها . ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها ، وأن يتقدم عليها .

(٢) لا فرق في هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميراً كما مثلنا - وغير ضمير - كما سيجىء في « د » - ؛ نحو : سيزورني أيُّهم محمود غير منه . ولكن الضمير هو الأهم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاة .

(٤) وفي « أَيْ » وأحوالها يقول ابن مالك :

« أَيْ » كَمَا ، وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدَرُ . وَصَلِيهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ =

(د) وتعرب أيضاً إن كان صدر صلتها اسماً ظاهراً ، نحو : تزور أبيهم
(محمد مكرمه) . أو : فعلاً ظاهراً ، نحو : سوف أتى على أبيهم يتسأى بنفسه ،
أو فعلاً مقدراً ، نحو : سأغضب على أبيهم عندك^(١) .

= ومعنى البيت : « أى » مثل « ما » الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير
المفرد ، والفاعل وغيره . لكن الحقيقة أن بينهما بعض فروق ؛ منها : أن « ما » مبنية دائماً ، وأنها
لغير العاقل في الأغلب . أما « أى » فتبنى في حالة واحدة ، وتعرب في عدة حالات غيرها ، وأنها للعاقل
وغير العاقل . . .

(١) والفعل هنا محذوف : لأن « عند » ظرف ، ولا يتعلق بالظرف - وكذا الجار مع مجروره -
في باب : « الموصول » إلا بفعل محذوف تقديره : « استقر » - مثلاً - ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل
لها صلة .

وإنما يجب أن يكون « المتعلق به » محذوف - في باب الموصول - فعلاً لتكون الصلة جملة فعلية ،
إذ لا بد أن تكون جملة فعلية . إلا صلة « أل » فإنها لا تكون إلا « صفة صريحة » مع مرفوعها - كما
سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ - .

وصلة « أل » هذه تمد قسمها ثانياً من أقسام « الشبيه بالجملة » وهو قسم خاص بها وحدها في باب
الموصول . أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران : الظرف ، والجار مع مجروره . ويكون
كلاهما إما متعلقاً بفعل محذوف ، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف (كما سبقه هنا في رقم ١ من
هامش ص ٣٨٤ وفي باب المبتدأ والخبر ص ٢٧٥) .

زيادة وتفصيل :

يسوقنا الكلام على « أى » إلى سرد أنواعها المختلفة^(١). وهى ستة - كلها معربة إلا « أى » التى تكون وصلة للنداء ، وإلا واحدة من حالات « أى » الموصولة ، وقد سبقت هنا - وفيما يلى إيضاح موجز للستة :

١ - موصولة . والمستحسن كثيراً - ولكنه ليس باللازم - أن يكون عاملها مستقبلاً ، ومتقدماً عليها . ويجب أن تضاف لفظاً ومعنى ، معاً ، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينة ، طيقاً للبيان الذى فى باب الإضافة^(٢) ، وأن تعرب أوتبنى ، على حسب ما شرحنا^(٣) . وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل . ويحسن الاختصار على هذا رأى ، لأنه المعتمد عليه عند جمهور النحاة كالاقتصار على رأى الذى يلتزم فى لفظها الأفراد والتذكير ، دون اتباع اللغة الأخرى التى تبيح أن تلحقها تاء التأنيث . إذا أريد بها المؤنث نحو : « آية » وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع . فيقال فيها : آيات - آيتان - آيتون - آيات ... بالإعراب فى جميع أحوال المثني والجمع . . . لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة فى الغالب . ولك أن تصرح بالمضاف إليه ، كأن تقول : آيتن - آباهم - آيتاهن - آيتوهم - آياتهن . . . وعلى هذه اللغة - التى سجلها الأشموني والصبان - لا تكون « أى » من ألفاظ الموصول المشترك .

٢ - أن تكون اسم شرط معربة ؛ مضافة ، إما للتكررة مطلقاً^(٤) ، نحو : أى حكيم تصادق أصادق ، وأى رفاق تصاحب أصحاب . . . وإما لمعرفة ، بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صراحة^(٥) ، أو تقدير^(٦) ، أو عطف^(٧) بالواو^(٨) ، فنال التعدد الصريح : أى الأشراف تسابر أسابر . ومثال التعدد المقدر - وهو الذى يلحظ فيه ما يكون فى الفرد الواحد من أجزاء متعددة^(٩) ، مثل : أى

(١٠١) سيجى الكلام مفصلاً هاماً على الاستفهامية ، والشرطية ، والنعتية ، والحالية فى المكان المناسب لها من ج٣ باب : « الإضافة » : م ٩٥ - أما التى تكون وصلة للنداء فى باب : « النداء » : أول الجزء الرابع . (٢) فى ص ٣٦٣ . (٣) أى : سواء أكانت للفرد ، أم لغيره .

(٤ ، ٥) المتعدد الصريح هو الذى له أفراد كثيرة حقيقية ، بأن يكون لكل فرد منها أجزاءه الخاصة التى يتكون منها مجموعه كاملاً ، ويقوم عليها تركيبه تاماً .

أما المتعدد تقدير^(٦) فهو الفرد الواحد الذى له أجزاء متعددة يتركب من أعضائها ، إلى بعض . (٥) المراد : عطف معرفة مفردة - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها .

(٦) وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة ، مثل : أى المحدث تنزيهه أوافق عليه . تريد : أى أنواع المحدث . . .

محمد تستحسن* أستحسن*، تريد : أى أجزاء محمد تستحسن* أستحسن* .
ومثال التعدد بالعطف بالواو : أبى وأليك يتكلم* يحسن* الكلام ، بمعنى : أياً ...
وإضافتها واجبة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه
بقربة - طبقاً لما سيجىء فى باب الإضافة - ٣ - .

٣- أن تكون اسم استفهام ، معربة ، مضافة ، إما للنكرة مطلقاً ، (للمفرد أو
لغيره) نحو : أى كتاب تقرأه ؟ . وأى صحف تفضلها ؟ . . . وإما المعرفة
بشرط أن تكون المعرفة ذالة على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عطيف ، عليها
بالواو معرفة مفردة ، نحو : أى الرجال أحق بالتكريم ؟ . ونحو : أى على
أجمل ؟ . تريد : أى أجزاء على أجمل ؟ . ونحو : أبى وأليك فارس الأحزاب ؟ .
وإضافة « أى » الاستفهامية واجبة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، بحذف
المضاف إليه ؛ لقربة ، كما سيجىء فى ٣ - باب الإضافة .

٤- أن تكون اسماً ، معرباً ، نعتاً يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى فى
مدح أو ذم . ويشترط أن يكون المنعوت نكرة - فى الغالب ^(١) - وأن تكون « أى »
مضافة لفظاً ومعنى معاً إلى نكرة مذكورة بعدها ، مشاركة للمنعوت فى لفظه
ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أى عالم . فإذا أضيفت ^(٢) إلى النكرة وكانت
هذه النكرة اسماً مشتقاً كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المعين المفهوم من
المشتق ؛ أى : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارساً ،
أى فارس . . . فالمعنى المقصود هو المدح بأمر واحد ؛ هو : « الفروسية » المفهومة
من المشتق (فارس) . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن . . . فالمعنى المراد
هو اللئيم بشئ واحد هو « الخيانة » المفهومة من المشتق (خائن) . أما إذا أضيفت
إلى نكرة غير مشتقة فلان المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن
توصف بها هذه النكرة ؛ فنقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً

(١) لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفة . ويترتب على هذا أن يتبعه فى التعريف المضاف
إليه بـ « أى » فيكون معرفة مثله ، ولا يصح أن يتخالفا فى هذا . وسيجىء البيان فى ج ٣ - باب
الإضافة . والنمت (ص ١٠٤ و ١١٦ م ٩٥ وما بينها) ، ثم فى (ص ٤٤٤ م ١١٤ و ٤٥٢) ،
وته يتضح منه الأسلوب الشائع فى مثل : استراح المسافر أى استراحة ، ويتمتع أى تمتع ، بشرط أن يكون
يكون المصدر محمولاً فى هذه الأساليب ونابت عنه « أى » التى كانت فى الأصل تعالاً له . وهو : استراحة أى
استراحة ، و متمتع أى تمتع - كما سيجىء فى ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ فى بيان حذف المصدر - .
(٢) بما رأى سيد كرمرة أخرى فى ج ٣ ، باب « الإضافة » - م ٩٥ - ص ١٠٤ وما بعدها عند
الكلام على « أى » .

أى رجل ، . . . فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل . ومن يقول فى ذم امرأة أساءت إليه : إنها امرأة أى امرأة . . . فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تذم بها المرأة .

والأغلب فى النكرة التى هى المنعوت ، والتى ليست مصدرأ - لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته - أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ عند أكثرهم ورود السماع بحذفها فى قول القائل ^(١) :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاء بسيف كلما هزّ يقطع
يريد : منافقاً أى منافق .

ويقول أكثر النحاة : « إن هذا فى غاية الدور » ^(٢) فلا يصح محاكاته ، ثم يزيلون التعليل : أن الغرض من الوصف « بأى » هو المبالغة فى المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا ، فمن المحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر . . هذا كلامهم ^(٣) .

• - أن تكون حالاً بعد المعرفة ، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى فى مدح أو ذم ^(٤) . ويشترط أن تكون مضافة لفظاً ومعنى معاً لنكرة مذكورة بعدها ، نحو : أصغيت إلى على أى خطيب .

٦ - أن تكون وُصلة لنداء ما فيه « أل » ، نحو : (يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم) . وهذه مبنية قطعاً .

* * *

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة - لفظية ومعنوية - مفصلة فى الأبواب الخاصة به ، ولا سيما باب « الإضافة والنداء » ، غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة . عرفنا منها : أن « أياً » الشرطية والاستفهامية بضافان إلى النكرة مطلقاً ، كما بضافان إلى المعرفة . ولكن بشرط يجب تحققه فى هذه المعرفة .

(١) ينسب البيت الآتى للفردق .

(٢) المص ١ باب الموصول ص ٩٣ .

(٣) لكن سيجى فى باب « الإضافة » - ج ٣ ص ٩٥ و ١١٢ وما بعدها عند الكلام عليها - أن رأيها محذوفة أيضاً فى كلام للإمام على بن أبى طالب ونصه : (كما جاء فى ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحسام فى حكم الإمام ، لعلى الجندى وزميليه) : « اصحب الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله » اهـ . وورودها فى ذم الإمام على أفصح البلغاء فرق وورودها فى البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلاً . وحسبنا أنه مسموع فى الثروى الشعر من أفصح العرب . هذا بعض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضاً إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى : (فى أى صورة ما شاء وكتبك) .

(٤) على الوجه المراد منهما فى التمت - وقد تقدم فى رقم ٤ ص ٣٦٦ -

كما عرفنا أن كلمة : « أئى » الواقعة فعلاً ، أو حالا تضاف للنكرة دون المعرفة فى الأغلب ^(١) نحو : فرحت برسالة أئى رسالة . انتصر محمود أئى قائد . وأما التى هى وصلة لتداء ما فيه « أل » فلا تضاف مطلقاً ، وهى مبنية . وكذلك « أئى » الموصولة فإنها مبنية فى إحدى حالاتها التى أوضحناها . أما بقية أنواع « أئى » ، من شرطية ، واستفهامية ، . . . و . . . فعربية .

ولما كانت « أئى » الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حيناً والمعرفة حيناً أئعر على الوجه السالف - كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة : « كئل » المراد منها المضاف إليه كاملاً ، فبراعى فيما يحتاج معها للمطابقة - كالخبر ، والضمير العائد عليها - مراعاة المعنى ، غالباً ، فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، تقول : أئى غلام حضر ؟ أئى غلامين حضرا ؟ أئى غلمان حضروا ؟ أئى فتاة سافرت ؟ أئى فتاتين سافرتا ؟ أئى فتيات سافرن ؟ .

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة : « بعض » ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ، فبراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقاً للفظ المضاف ، وهو : « أئى » فيكون مفعلاً ، مذكراً كلفظها . وهذا هو الغالب ، فنقول : أئى الغلامين حضر ؟ ... أئى الغلمان حضر ؟ وهكذا الباقى ^(٢) . كما تقول ذلك فى الصورتين السالفتين عند الإتيان بلفظ : « كل وبعض » بدلاً من : « أئى » .

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران . وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره ، إلا أن الأول أفصح وأقوى .

وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة (أئى : المشتركة) .

(١) قد تضاف « أئى » التعتية للمعرفة قليلاً كما سبق فى رقم ١ من هاشى ص ٣٦٦ ، وكما يجىء فى الجزء الثالث ، باب : « الإضافة والتعت » .

(٢) إيضاح هذا كله - ولا سيما تذكير لفظه « أئى » وتأنيثها - فى موضعه المناسب ، وهو باب الإضافة ج ٣ ص ٩٥ و ١٠٤ و ١٠٦ وما بعدها .

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشاركة في الجدول الآتي :

(١) الألفاظ المختصة الثمانية :

اللفظ المختص	النوع الذي يصلح له	حكمه من ناحية الإعراب والبناء
١ - الذي	المفرد المذكر مطلقاً (أى عاقلاً ، وغير عاقل)	مبنى على السكون في محل على حسب جملته .
٢ - التي	المفرد المؤنثة . مطلقاً	مبنى على السكون في محل
٣ - اللذان - اللذين	الثنى المذكر . مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٤ - اللتان - اللتين	الثنى المؤنث مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٥ - { الألتى أو : الآلاء }	الجمع المذكر والمؤنث مطلقاً	مبنى على السكون في محل على حسب جملته .
٦ - الذين	الجمع المذكر العاقل . .	مبنى على الكسر في محل على حسب جملته .
٧ ، ٨ - اللات ، اللاتي و : اللاء - اللاتي	الجمع المؤنث بنوعيه	اللات ، واللاء : مبنيتان على الكسر في محل على حسب الجملة . واللاتي واللائي مبنيتان على السكون في محل على حسب الجملة .

فللمفرد المذكر لفظة واحدة ، وكذلك للمثنى : وكذلك جمعه ، فلهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ .

وللمفردة المؤنثة لفظة واحدة ، وكذلك مثنىها . أما جمعها فله لفظتان مختمتان بالياء ، أو غير مختمتين . فهذه أربعة .

والجمع بنوعيه لفظة واحدة ، تستعمل مقصورة أو ممدودة .
فمجموع الألفاظ كلها ثمانية .

(ب) الألفاظ الستة العامة ، (أى : المشتركة) :

اللفظ العام	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية البناء أو الإعراب
١ - مَنْ	أكثر استعماله فى العقلاء ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وقد يستعمل فى غيرهم أحياناً .	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٢ - مَا	أكثر استعماله فى غير العقلاء إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . وقد يستعمل فى غيرهم	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٣ - أَلْ (١) . . .	يستعمل فى جميع الأنواع ؛ ويشترط فى صلته أن تكون صفة صريحة : (اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط) (٢)	مبنى على السكون . ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر الإعراب عليه ، وإنما يكون على النصفة الصريحة المتصلة به باعتبارهما بمنزلة كلمة واحدة - كما شرحنا (٣) - .
٤ - ذُو	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على السكون فى محل ... على حسب جملة .
٥ - ذَا	يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط - سبقت -	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٦ - أَيْ	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على النظم فى حالة واحدة ، ويعرب فى غيرها .

. . . .

(١) هى اسم موصول . وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لا تفيد ؟ . رأيان سبق بيانهما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ، فصاحب المفصل (ج ٦ ص ٦١) يقول إنها تفيد التعريف ، وغيره بخلافه . وهى مفيدة للنوع الداخلى على أسماء الموصول ، - كالفى ، والى - فهذا النوع الداخلى على الموصول زائد لزيادة لازمة ، كما يقول صاحب المفصل وغيره ، وكما جاء بتفصيل أشمل فى حاشية : « ياسبين » على « التصريح » ، أول باب : « النكرة والمعرفة » - انظر البيان المفيد فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ - (٢) وهذان النوعان متفق عليهما . أما النصفة المشبهة ففيها خلاف شديد . وسيجى بيان لهذا فى ص ٣٨٤ . (٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ وفى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ .

كيفية إعراب أسماء الموصولة :

(١) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اسمين للمثنى معربين ؛ هما : « اللذان » و « اللتان » . وما عدا هذين الاسمين المعربين يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك ؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجة الجملة إليه — نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ فإذا اهتمدنا إلى الأمرين ؛ (موقعه من الجملة ، وحالة آخره) ، قلنا في إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ « فالذى » مبنية على السكون دائماً ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففى مثل : (سافر الذى يرغب فى السياحة) ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل . وفى مثل : (ودعت الذى سافر) مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وفى مثل : (أشرت على الذى سافر بما ينفعه) مبنية على السكون فى محل جر بعلى .

ومثل هذا يقال فى باقى المبنيات من الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبنياً على السكون أيضاً ، وهو : « التى » ، و « أولى » مقصورة ، « واللاتى » ، « واللاتى » . أو مبنياً على الكسر ؛ وهو : « أولاء » ، و « اللات » و « اللاء » . أو مبنياً على الفتح وهو : « الذين »^(١) .

أما الاسمان الخاصان بالثنى ؛ وهما : « اللذان » و « اللتان » ، رفعاً . و « اللذَيْنِ » و « اللَّتَيْنِ » ، نصباً وجرّاً ، فالأحسن — كما سبق^(٢) — أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالالف ، وينصبان ويجران بالياء .

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامة (أى : المشتركة) مبنية كذلك ؛ إلا (أى) ؛ لأنها تكون مبنية فى حالة ، وتكون معربة فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا^(٣) .

(١) ومن ينطلقون بها بالواو رفعاً يعربونها ، ويجعلونها فى حكم الملق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذان حضروا كرماء . إن الذين حضروا كرماء . أسرع إلى الذين حضروا . فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم « إن » منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بإلى ، وعلامة جره الياء ... وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الصور السابقة وأشباهاها — كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٦ — .

والأساس الذى نتبعه فى الموصولات العامة هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أولاً إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمبتداً هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول ... أو ... ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ . فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبنى على السكون أو على حركة « كذا » فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . لأنه مبتداً ، أو خبر . أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ...

فكلمة « مَنْ » مبنية على السكون دائماً ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . فهى فى مثل : (قعد « مَنْ » حضر) — مبنية على السكون فى محل رفع ؛ لأنها فاعل . وهى فى مثل : (آنستُ « مَنْ » حضر) — مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وهى فى مثل : (سعدتُ « بمن » حضر) — مبنية على السكون فى محل جر ؛ لأنها مجرورة بالياء .

وهكذا يقال فى : « ما » و : « ذو » وفى : « ذا » الواقعة بعد « ما » أو « من » الاستفهاميتين ^(١)

أما « أل » الموصولة ^(٢) فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل فى اعتبارنا أنها مبنية ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهو اللام — وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التى بعدها ، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب ؛ ففى مثل : (إن الناصح الأمين خبر ميمون فى ساعات الشدة ، يلجأ إليه المكروب فينفذه بصائب رأيه) — نقول : « الناصح » اسم إن منصوب ، « الأمين » صفة منصوبة . « المكروب » فاعل مرفوع ^(٣) .

- (١) نحو : ماذا قرأته ؟ من ذا رأيته ؟ فى أو من ، اسم استفهام مبتداً مبنى على السكون على رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبنى على السكون فى محل رفع — كما قلنا آنفاً (ص ٣٥٨ وما بعدها) .
- (٢) وقد سبق — فى رقم ٢ بن هامش ص ٣٥٧ — أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة . تكون هى ومرفوعها ، صلة « أل » وفى هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم « شبه الجملة » . كما تعتبر « أل » مع الصفة بمنزلة المركب المزجى « يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى منه .
- (٣) ولا داعى لأن نقدر « أل » فى مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها ؛ كى لا نقع فى كثير من التعميد المرفق ، أشرنا إلى بعضه فيما سلف ، وسيجىء أيضاً فى ص ٣٨٨ .

صلة الموصول ، والرابط

الموصلات كلها — سواء أكانت اسمية أم حرفية^(١) — مبهمة^(٢) المدلول ، غامضة المعنى ، كما عرفنا . فلا بد لها من شيء بعدها واجب التأخير عنها ، يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : « الصلة » . فالصلة هي التي تُعرِّف مدلول الموصول ، وتُتمِّصِّل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمي ، أو حرفي . وهي التي تُعرِّف الموصول الاسمي — في الصحيح — . . .^(٣) .

شروطها :

الصلة نوعان : جملة^(٤) (اسمية أو : فعلية) وشبه جملة . والجملة هي الأصل^(٥) .

فأما النوع الأول — وهو الجملة بقسميها — فن أمثلتها ، قوله تعالى في دفع الأذى : (ادفعْ بالتي هي أحسن) فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) ، وقول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه :

وَيَسْتَعْنِي إِذَا أَبْنَيْ لِي بِهَدِيمٍ صَالِحِي وَلَيْسَ الَّذِي يَبْنِي كُنْ شَأْنُهُ لَهْدِيمٌ

(١) متجني الموصولات الحرفية في ص ٤٠٧ — (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٠) .

(٢) أي : لا تدل على شيء مفصل معين (وقد سبق توضيح معنى المبهم في : ج ٥ ص ٢٣٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠) .

(٣) ملاحظة : يتروّد في بعض المسائل النحوية ذكر « الصلة » مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه . فإ المراد منها ؟ النحاة يطلقون في اصطلاحهم كلمة : « صلة » على أمرين : أحدهما : « صلة الموصول » بالتفصيل المعروض هنا ، والآخر : (متعلقات الفعل وما يشبهه) بما يجيء مُكمِّلاً له كشبه الجملة ، بشرط خلو الكلام من موصول يحتاج لشبه الجملة صلة له . وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقاً — طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٥٣ .

(٤) توضيح معنى الجملة بقسميها مدون في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ، ثم في ص ٤٦٦ .

(٥) لما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٨٤ .

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها ^(١) :

١ - أن تكون خبرية ^(٢) لفظاً ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو : اقرأ الكتاب

(١) وشيئاً شروط أخرى في ص ٣٧٨ .

(٢) وهي الجملة التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ؛ من غير نظر لقائلها ، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذلك . ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس . أو : حضر والدي اليوم . أو : يحضر الفائزون غداً . فكل جملة من هذه الجمل مرصدة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها ، (أي : بإفعال قائلها ؛ فكأنه مجهول الحال تماماً من ناحية اتصافه بالصدق والكذب) . وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبرية هي التي تحتل الصدق والكذب لذاتها . أي : بدون نظر لقائلها ؛ فلانحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ؛ لأن قائلها مشهور بالكذب .

وبقابلها الجملة الإنشائية ، وهي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره . فلا دخل للصدق والكذب فيها . وهي تسمى :

إنشائية طلبية ؛ أي : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها . وتشمل الأمر ، والطلب ، والدعاء ، والاستفهام ، وانتهى (مثل : ليت) والعرض ، والتعريض . . . - كما هو مذكور في المصادر الخاصة بالبلغة .

وإنشائية غير طلبية ؛ وهي التي يتحقق - غالباً - مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبها . وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبرية - وجملة المدح أو الذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ، و« رُبَّ » - لأنه حرف لإنشاء الكثير أو التقليل - ، و« كم » الخبرية ، وصيغ المقود التي يراد بإيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتاباً - مثلاً - : بعث ، أو وهبت لك ما تريد . . . كما يشمل الترجي ؛ مثل : « لعل » ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : « عسى » . ولكن الصحيح وقوع « عسى » فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء - قال بعض المحققين : « المشهور أن : « عسى » إنشاء . لكن دخول الاستفهام عليها في قوله تعالى : « فهل عسى . . . » ووقوعها خبراً لأن في نحو : « إن عسى صائماً » دليل على أنه فعل خبري ، فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف (١ هـ) . نقلاً عن الصبان في هذا الموضع .

وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبي يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه - كما تقدم - ، ومنه ألفاظ البيح والhibe . . .

هذا ، والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، تخلصها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هي لذلك لا تسمى : « كلاماً » ، أو : « جملة » مطلقاً ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . وشملها الجملة الواقعة صفة ، أو خبراً ، أو حالاً ؛ فكل واحدة من هذه الجمل تسمى : « جملة » حين تكون مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته ، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها (بأن تقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً ، أو . . .) فلا تسمى جملة ، ولا كلاماً ؛ إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .

كما سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٥ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ - :

الذى « يفيدك » . بخلاف : اقرأ الكتاب الذى « حافظ عليه » لأن جملة « حافظ عليه » ، إنشائية ، وليست خبرية . وبخلاف : مات الذى « غفر الله له » لأن جملة : « غفر الله له » خبرية فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء إنشاء ، لا خبر ، وبخلاف : هنا الذى « ما أفضكته » ؛ لأن الجملة التعجبية إنشائية - فى رأى كثير من النحاة - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها فى التعجب . ويلحق بالخبرية - هنا - الإنشائية التى فعلها : « عسى » الناسخ .

وقد بصح فى : « أن » - وهى من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : (كتبت لأخى بأن دأوم على أداء واجبك) . وهذا مقصور على « أن »^(١) دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية .

٢ - أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب^(٢) ، أو بمنزلة المعهود المفصل . فالأولى مثل : (أكرمك الذى قابلك صباحاً) ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص معين . ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع . والثانية : هى الواقعة فى معرض التخييم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : (يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبدى !!) ؛ ويا لها من معركة قُتل فيها

= هذا ومن الجمل التى يصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جواباً لقسم ، بشرط أن تكون - كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجىء - نحو : أحب الذى أقسم بأفه - لقد ساعد الضمير . وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جواباً للشرط ؛ نحو : أكرم الذى إن تكرمه بحرف فضلك . بشرط وجود رابط فيها ، أو فى الجملة الشرطية ، أو فيها معاً . فثالث الرابط فى الجملة الجوابية فقط : صاحب النبيل الذى إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه ، ومثال للرابط فى الجملة الشرطية فقط : اعمل الذى إن تمسكه يفرح العقلاء . ومثال الرابط فيها : ليس الناس الذى إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب . نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هى الجملة الواقعة جواباً له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها - كما سبق - إنشائية ، مجرد التأكيد . (انظر رقم ٢ من ص ٣٧٨ حيث يبين الأشياء التى يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته) .

(١) كما سيجىء فى ص ٤٠٨ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٩ عند الكلام على الموصول الحرفى (أن) .
(٢) أى : معروفاً له ، تفصيلاً ، لا إجمالاً ، وأنه يختص بشئ معين ، كما سبق ؛ لأن الفرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجئ اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة - مع ملاحظة الفرق بين هذا - وهو يختص بعلم المخاطب - وما يأتى فى رقم ٤ من ص ٣٨٠ - وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد ...

من الأعداء مَنْ قُتِلَ !) . أى : أبلّدى من الشجاعة الشيء الكثير المحمود .
وقتل فى المعركة الكثير الذى لا يكاد يُعَدُّ . ومثل هذا قوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَى
عَبْدِهِ مَا أَوْحَى) . أى : الكثير من العلم والحكمة . . . وقوله تعالى : « فَغَشَّيْتَهُمْ
مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيْتَهُمْ » . أى : الهول الكثير . والبلاء العظيم .

والمعول عليه فى ذلك كله هو الغرض من الموصول ، فإن كان الغرض منه أمراً
معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة ، وإن أريد به التعظيم أو التهويل
جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة .

٣ - أن تكون فى الموصول الاسمية مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول
— غالباً ^(١) — ويطابقه ؛ إما فى اللفظ ^(٢) والمعنى معاً ، وإما فى أحدهما فقط على
التفصيل الذى سنعرفه . وهذا الضمير يسمى : « العائد » ، أو : « الرابط » ، لأنه
يعود — غالباً — على اسم الموصول ، ويربطه بالصلة . ولا يكون إلا فى صلة
الموصولات الاسمية دون الحرفية ^(٣) .

ويجب أن تكون مطابقتها تامة ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه . وهذا حين يكون
الموصول اسماً مختصاً ؛ فيطابقه الضمير فى الأفراد والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو :
سَعِدَ الذى أَخْلَصَ ، واللذان أَخْلَصَا ، والذين أَخْلَصُوا . والى أَخْلَصْتَ ، واللذان
أَخْلَصْتَا ، واللانى أَخْلَصَنْ . ومن هذا قول الشاعر :

أَمْزَلْتَنِى مَنِ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هل الأَرْمَنُْ اللَّانِي مَصْنَعَيْنِ رَوَّاجِعُ

أما إن كان الاسم الموصول عاماً (أى : مشتركاً) فلا يجب فى الضمير
مطابقته مطابقة تامة ؛ لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائماً ، كما
أسلفنا (مثل : مَنْ — ما — فو . . .) ولكن معناه قد يكون مقصوداً به .
المفردة ، أو المثنى ، أو الجمع . بنوعيهما ، ولهذا يجوز فى العائد (أى : الرابط) .

(١) لأنه قد يعود على غيره جوازاً فى نحو : أنا الذى سافرت — كما سيجىء البیان فى «ب» من
الزيادة — ص ٣٨٠ . وقد يجوز حذفه ، طبقاً للبيان الآتى فى ص ٣٩٤ م ٢٨ .

(٢) وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصاً بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكر
وحده ، أو على المفردة وحدها ، أو مثنى أحدهما ، أو جمعه . وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مظه
للمفرد المذكر ، أو المفردة المؤنثة ، أو مثنى أحدهما ، أو لجمع أحدهما .

(٣) لأن الموصول الحرفى يحتاج إلى صلة حتماً ، ولا يكون له رابط .

عند أمن اللبس، وفي « غير أل » : مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير^(١) أيضاً - بالتفصيل الذي عرفناه - نقول شتيتي من أسرف... فيكون الضمير مفرداً مذكراً في الحالات كلها، مراعاة للفظ « من »، ولو كان المراد المفردة، أو المثنى، أو الجمع بنوعيهما. وإن شئت راعيت المعنى، فأثبت بالرباط مطابقتاً له؛ فقلت: من أسرفقت - من أسرفا - من أسرفتت - من أسرفوا - من أسرفن. فالمطابقة في اللفظ أو في المعنى جائزة عند أمن اللبس في العائد على اسم الموصول المشترك. إلا إن كان اسم الموصول المشترك « أل » فتجب المطابقة في المعنى وحده؛ لخفاء موصوليئها بغير المطابقة - كما سبق عند الكلام عليها^(٢).

وقد يعني^(٣) عن الضمير في الربط^(٤) اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير. ويكون بمعنى الموصول؛ نحو: أشكر علياً الذي تفعلك علم على، أي: علمه. ونحو: قول الشاعر العربي:

فيا ربّ ليلتي أنت في كلّ موطن
وأنت الذي في رحمة الله أطمع
أي: في رحمة أطمع^(٥).

(١) ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ، ويجوز العكس، كما يجوز مراعاة اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ - كما في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ - ... كل ذلك مع أمن اللبس. فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى؛ نحو: أنصف من أنصفك. فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أني. ومثل اللبس: قبح الإخبار بمؤث من مذكر؛ نحو: من - هي حمراء - أمتك. وكذا في باقي المواضع الأخرى التي سبقت إليها الإشارة التفصيلية في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩.

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦.

(٣) لسبب بلاغي؛ كالاستعطاف، أو التلذذ، أو زيادة الإيضاح.

(٤) « ملاحظة »: يرى بعض النحاة: أن جملة الصلة قد تخلو من الرباط إذا عطف عليها بالفاء، أو الواو، أو: ثم - جملة أخرى مشتملة عليه، مثل: الذي يشتد الكرب فوضعه شجاع - التي يصعرك القطار ويجلس، عاقلة - التي لاحت الفرصة ثم اغتنبها، حازم. فجملة الصلة في هذه الأمثلة خالية من الرباط؛ اكتفاء بوجوده في الجملة المتأخرة المعطوفة على جملة الصلة. وهذا رأي مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسبوبة. (راجع الصبان ج ١، باب: « المبتدأ »، عند الكلام على: الخبر الجملة، و« رابط »).

(٥) ويصلح أن يكون من قول الشاعر البحتري:

صننت نفسي عما يدنس نفسي وترقفت عن جدّا كلّ جبنيس

(أي: من عطاء كل نعيم دني). والأصل عما يدنسها. وهذا على اعتبار « ما » موصولة.

زيادة وتفصيل

(١) هناك شروط أخرى في جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوباً عن الموصول^(١) ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شيء منها عليه . إلا إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففى تقديمه خلاف يحىء بيانه في الشرط الثاني .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ؛ (أى : ليس من جملة الصلة نفسها) . وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضاً ؛ ففى مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه غيرك ... لا يصح : (اقرأ الكتاب الذى - غيرك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه) ؛ لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته ، وهو كلمة : « غير » التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا يصح : (اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرك - فى عملك ، وأرشد إليه) ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته مباشرة ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا « أل » (فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقاً) . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى : « ما » وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحو : غاب الذى « والله » قهر الأعداء .^(٢) أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة . أو بالجملة المعترضة ؛ نحو : والذى الذى - أطال الله عمره - يرعى

(١) سواء أكان اسمياً أم حرفياً ؛ كالواضح من كلام النحاة ؛ ومنهم ابن فطيل ، والأشومون والصبيان عند بيت ابن مالك ، وهو : « وكلها يلزم بعده صلة ... » وجاء فى الأشومون (فى باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على « دام » وقول ابن مالك فى خبرها : « وكل سبقه دام خطر ») ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على « ما » مستلزم ، فقال الصبان مبيناً سبب المنع ونهجه : (لزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيها قبله وهو ممنوع أيضاً » ٨١ .

(٢) انظر آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ وهو فى صدر هامش ص ٣٧٥ .

شئوني ، أو يجملة الحال ، نحو : قدم الذي - وهو مبتسم - بحسن الصنيع .
أو : « كان » الزائدة ، نحو : كَرَّمَت الذي كان شاركته في السياحة ^(١) . . .

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير : « ما » ^(٢) تقول : تفتح الورد الذي - العيون - يَسْرُ ببهاه . أو : تفتح الورد الذي - ببهاه - يَسْرُ العيون . تريد فيهما : تفتح الورد الذي يسر العيون ببهاه .

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذي شرحناه - جائز في الموصولات الاسمية إلا « أل » ، غير جائز في الموصولات الحرفية ^(٣) إلا « ما » ؛ كما قلنا ؛ فيصح أن تقول : فرحتُ بما الكتابة أحسنت ، أى : بما أحسنت الكتابة . (بإحسانك الكتابة) .

ولا كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته ؛ ^(٤) يكون له قبلها نعت ، ولا عطف بيان ، أو نسي ، ولا تأكيد ، ولا بدل ، وكذلك لا يُخْبَر عنه قبل مجيء الصلة وإنعامها . لأن الخبر أجنب عن الصلة ، وكذلك لا يستثنى من الموصول ؛ فلا يصح : (رجع الذي - الصالح - ينفع المحتاجين) ؛ ولا يصح : (يحترم العقلاء الذي - محمداً - يفيد غيره) ، ولا : (نظرت إلى الذي - والحصن - سكنته) ، ولا : (رأيت التي - نفسها - في الحقل) ، ولا : (جاء الذين - الذي - فاز) ، ولا : (الذي - سباحٌ ماهر - عبر النيل) ، ولا : (وقف الذين - إلا محموداً - في الغرفة) ، ت بد : رجع الذي ينفع المحتاجين الصالح . ويحترم العقلاء الذي (أى : محمداً) ، يفيد غيره . ونظرت إلى الذي سكنته والحصن . ورأيت

(١) لهذا إشارة في ص ٧٧ .

(٢) إذا اشتملت صلة الموصول الحرفي على مفعول به فن تقديمه على عامله خلاف رده المطلوبات ومنها : « الصبان » فقد ذكر - (في ج ٢ آخر باب : « الفاعل ، عند الكلام على امتناع تقديم المفعول به على عامله) - أنه يمتنع تقديمه إن كان عامله واقفاً في صلة حرف مصدر ناصب ؛ بخلاف غير الناصب ، فيجوز : حيث بما زهراً تفتح . . . ثم قال : « ومنهم من أطلق المنع » اهـ .

(٣) سبب ذلك هو : للنج العربي المصروع ، الذي يجمل « أل » مع صلتها (وهي : الصفة المبرجة) كالكلمة الواحدة . وكذلك الموصولات الحرفية - غير « ما » في رأي قري - لشدة امتزاج الموصول الحرفي بصلته ؛ لتأويله معها بمصدر ؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجاً من الاسمي . أما الموصول الحرفي : « ما » فقد ردت أمثلة تبين الفصل عند فريق كبير .

التي في الحقل نفسها . وجاء الذي فاز . والذي عبر النيل سباح ماهر - ووقف
الذين في الغرفة إلا محموداً .

ويفهم من هذا الشرط والذي قبله شيء آخر . هو : أنه لا يجوز تقدم الصلة
ولا شيء من مكملاتها على الموصول ، وهذا صحيح ، إلا أن يكون المكمل ظرفاً .
أو جازاً مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس^(١) ، نحو : أماننا الذي
قرأته رسالة كريمة . أي : الذي قرأته أماننا رسالة كريمة . ومثل : الغزاة
هي - في حديثك - التي دخلت . أي : الغزاة هي التي دخلت في حديثك .

٣ - ألا تستدعي كلاماً قبلها ، فلا يصح : كتب الذي لكنه غائب ،
ولا : تصدق الذي حتى ما له قليل ، إذ « لكن » لا يتحقق الغرض منها
(وهو : الاستدراك) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : « حتى » لا بد أن
يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له .

٤ - ألا تكون معلومة لكل فرد ، فلا يصح شاهدت الذي فـه في وجهه ،
ولا حضر من رأسه فوق عنقه^(٢) .

(ب) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو
مخاطب ، جاز أن يراعى في الضمير الرابط^(٣) مطابقتها للمبتدأ في التكلم أو الخطاب ،
وجاز مطابقتها لاسم الموصول في الغيبة ، نقول : (أنا الذي حضرت ، أو : أنا
الذي حضر) . (وأنت الذي برعت في الفن ، أو : أنت الذي برع في الفن) ،

(١) فقد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح - وفي مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأي
الكوني الذي يرتضيه أيضاً بعض أئمة البصريين ، كالمازني والمبرد ، وتخالفت الرأي الذي يعارضه معاوية
أساساً التكلف في التأويل بغير داع . ومنها قوله تعالى : (وكانوا فيه من الزاهدين) ، وقوله تعالى :
(وقاسمها إني لكا من الناصحين) . وقوله تعالى : (وأنا على ذلكم من الشاهدين) . فكلية «أل» في الآيات
السالفة ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وتقدم الجار والمجرور - وهما من مكملات الصلة - على اسم الموصول .
وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متملقان بمحذوف متقدم عليهما
يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : (وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين)
(وقاسمها إني من الناصحين لكا من الناصحين) (وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين) وهذا التأويل
مرفوض ، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتقدمة . وغيرها - عن ظاهرها التركيبي العالي .
وقد قال المبرد في الكامل (١٦٠ . . . ص ٢٩) « إني أختار هذا الرأي ، وإنه رأى المازني أيضاً » . ١٥ .
هذا ، وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم - يبيح لنا محالها على الوجه الواردة
به من غير تردد . (٢) مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق في رقم ٢ من ص ٣٧٥ .
(٣) الرابط (أي : العائد) بحث مستقل في ص ٣٩٤ .

فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ : (أنا) ولا تعود على اسم الموصول . وهو في هذه الحالة يعرب خبراً ، ولا يحتاج لرباط يعود عليه من الصلة ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد . أما في الصورة الثانية فالضمير في الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول . ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول .

وكذلك يقال أيضاً في حالة ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرباط أن يكون للتكلم أو للمخاطب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة ، مراعاة لاسم الموصول . تقول : أنا الرجل الذي عاونت الضعيف ، أو أنا الرجل الذي عاون الضعيف — وأنت الرجل الذي سبقت في ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون^(١) .

وإنما يجوز الأمران في الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبَّهًا بالخبر في تلك الأمثلة ؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم يجوز في الربط إلا الغيبة ؛ نحو : أنا في الشجاعة الذي هزم الرومان في الشام . وأنت في القدرة الذي بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا في الشجاعة كالذي هزم الرومان في الشام ، وأنت في القدرة كالذي بنى الهرم الأكبر . فالابتداء في المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هي : أن المتكلم والمخاطب يعيشان في عصرنا ، ولم يدركا المصور القديمة .

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعاً للمنادى : « أي » ، أو : « أيّة » ، في مثل : يا أيّها الذي نصرت الضعيف مستعد ، ويأتيها التي نصرت الحق مستفوزين . فلا يصح أن تشمل الصلة على ضمير خطاب في رأى بعض النحاة ، دون بعض آخر . وملخص المسألة — كما سيبيء في ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى — هو أنه لا بد من وصف ؛ « أي وأيّة » ، عند فائدتهما بواحد من أشياء معينة محددة ، منها : اسم الموصول المبدوء « بأل » وقد اشترط الجمع (ج ١ ص ١٧٥) ، أن يكون الموصول مبدوءاً « بأل » ، وأن تكون صلته خالية من الخطاب ،

(١) راجع ما سبق في هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص ٢٦٨ وما بعدها ولا سيما : ط ٥ من ص ٢٧٠ — كي يبين الفرق بين قصور المعروفة .

فلا يقال يأبها الذي قمت . في حين نقل الصبان (ج ٣ أول باب تابع المنادى) -
 صحة ذلك قائلًا ما نصه : (ويجوز يأبها الذي قام . ويأبها الذي قمت) ،
 والظاهر أن الذي منعه الجمع ليس بالمنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع في الكلام
 المأثور ، بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبان في الموضع المشار إليه ونصه : (الضمير
 في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ، نظرًا إلى كون لفظ المنادى اسمًا
 ظاهرًا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، وبلفظ الخطاب نظرًا إلى كون المنادى
 مخاطبًا ، فعلمت أنه يجوز أيضًا : يا زيد نفسه أو نفسك . قاله اللغامي .
 ثم قال : ويجوز يأبها الذي قام ، ويأبها الذي قمت) ١٥ . كلام الصبان نصًا .

وكل ما سبق تقريره في العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل
 ضمير قد يجيء بعده ويكون بمعنى : نحو : أنا الذي عاهدتك على الوفاء ما عشت .
 أو أنا الذي عاهدك على الوفاء ما عاش ^(١) ، وقد يختلفان كما في قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمدًا على الجهاد ما بقينا أبدًا

وسيجيء في باب : أحكام تابع المنادى ، (في الجزء الرابع) أن الضمير
 المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم
 عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورة واحدة
 مستثناة وقع فيها الخلاف . وتطبيقًا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو :
 كلهم ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذي
 قمت أو قام أسرع إلى الصارخ .

أما الصورة المستثناة التي وقع فيها الخلاف فهي التي يكون فيها المنادى
 لفظ . (أي ، أو : أبة) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن
 تشمل صلتها على ما يدل على خطاب ، فلا يصح : يأبها الذي حضرت ، ويصح
 عند غيره - كما سلف - .

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها في الصور السابقة التي في قسم ب -
 - فإن مطابقة الرابط للضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهي أولى من مراعاة

(١) وكما يرامى هذا في رابط جملة الصلة يرامى بصورة أقوى في رابط جملة الخبر ، (وسئل
 هنا في باب المبتدأ والخبر) ، كما يرامى في جملة الحال والنعت (- ج ٢٥٢ -) وقد سبق بعض
 منه في باب : (الضمير ، عند الكلام على موضوع : تطابق الضمير وضممه (ص ٢٦٢) .

الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ، لأن زيادة الإيضاح غرض لغوي هام ، لا يُعَدُّكَ عنه إلا لداعٍ آخر أهم .

(٣) يميز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتعلة على هذا المضارع مرتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكان الموصول بمنزلة أداة الشرط ، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب . فني مثل : من يزورني ^(١) أزوره ... يميزون : من يزورني أزوره ، يجزم المضارع : « أزور » على الاعتبار السالف ^(٢) . لكن حجبتهم هنا ضعيفة ، والسماع القوي الغالب لا يؤيدهم ، ولهذا يحسن إهمال رأيهم ، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته — كما سيحییء في الجواز (ج ٤) ولتت (ج ٣) — .

• • •

(١) بإعتبار « من » موصولة ، بدليل عدم جزم المضارع بعدها

(٢) وما يوضح المذهب الكوفي ما تضمنته القصة الآتية (وهي مدونة في ص ٣٥ من الجزء الأول ، من المجلد الرابع والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الصادر في سنة ١٩٦٩) ونصها : « أن العلامة ابن مرزوق الخليلي ، قال : (وحفرت مجلس شيخنا ابن عرفة ، أول مجلس حضرته . فقرأ قوله تعالى : (وَمَنْ يَمْشِ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقْصِفْ لَهُ سُلْطَانًا ...) ، فطرق لقراءة « يمشي » بالواو ، مع جزم « نُقْصِفْ » . وقال : وجهها أبو حيان بكلام ما فهمته ، ولعل فيه تحسلاً ، قال ابن مرزوق : فاهتديت إلى فهمه . وقلت : إن جزم « نُقْصِفْ » هو بمن الموصولة ، لشيء بمن الشرطية ، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقاً بذلك فمن التي يشبه لفظها لفظ الشرط أول بذلك ، فاستحسن كلاهما رحمه الله . ولكن الحاضر ين أنكروا معاملة الموصول بماملة الشرط ، وقالوا : كيف يكون ذلك ؟ . فقلت : دخول الفاء في غير الموصول في نحو : « الذي يأتي ظهري » ، دليل على ذلك : فتأخروني في ذلك . فقلت : قال ابن مالك في التسهيل : « وقد يجره متعجب عن صلة التي : تشبيهاً بجواب الشرط » . فطالبوني بالفاصل ، فأثبت قول الشاعر :

كذلك الذي يبغي على الناس ظالماً تصبئه على عند عواقب ما صنع
فأستكواه . ٥١ .

(٢) ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ م عند الكلام على أحكام الجملة الجوابية .

(٣) ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٣ م باب التمت (بالجملة وشبه الجملة) .

وأما النوع الثاني وهو : « شبه الجملة » في باب الموصول فثلاثة أشياء^(١) :
الظرف - والجار مع المجرور - والصفة^(٢) الصريحة . ويشترط في الظرف والجار
مع المجرور أن يكونا تامين ، أي : يحصل بالوصل بكل منهما فائدة^(٣) :

(١) كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : « شبه جملة » ، ولا يسمى جملة . - وفي ص ٤٧٦ وهامشها
بيان وافٍ بسبب التسمية - والأصل في صلة الموصول أن تكون جملة - كما سبق في ص ٣٧٣ - ؛ سواء
أكانت فعلية أم اسمية ؛ لأن الجملة وحدها هي التي تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة . وليس
واحد من الثلاثة التي تشبهها - بجملة حقيقية . ولهذا وجب في الظرف وفي الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما
صلة أن يكون متملقاً بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذي استقر في شبه الجملة بعد حذف
الفعل - هما الصلة في الحقيقة ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظة ، أو الصلة بحسب
الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحال . ولا ضرر في هذا الاعتبار
ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها بشبه الجملة بعدها . ففعل الفعير الذي كان فيها ،
وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذي سردناه (في ص ٤٧٥ وهامشها) . وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة
اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمراً سائفاً مقبولاً - فوق أنه
رأى لبعض القدامى أيضاً - يحمل طابع التيسير والاختصار .

لصاً إن وقع أحدهما خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم
مشتق استقر مرفوعه في شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحقق تعلقه بفعل محذوف ؛ كما يتحقق في
الصلة ، وكما يتحقق في القسم الذي يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضاً بحمل
شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال .

أما « الصفة الصريحة » فهي اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهراً ، أو :
مستتراً ، كما أن الفعل كذلك . ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا لايشمل - كما سيجيء - البيان في رقم ٢ من
هامش ص ٣٨٦ - إلا نوعين من الأسماء المشتقة ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه ؛
فكلهما يشبه الفعل في المعنى وفي الاحتياج إلى مرفوع بعده . ولهذا سمى شبهاً بالجملة . أما الصفة المشبهة ففيها
خلاف ، والنحاة يقولون ؛ إن للصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبهة بالجملة إلا حين تقع صلة « أل » .
وبالرغم من أنها تسمى شبهة بالجملة - هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى ، أي : من جهة المعنى (وهذا
الرأي هو الذي رجحه الصبان) كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبراً . وبهذا بعض النحاة جملة حين
تكون خبراً - كما سيجيء في باب المبتدأ ، رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل
لها من الإعراب (على الصحيح) حين تكون صلة « أل » ؛ كما أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب .
وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة في غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجروره ،
دون الصفة الصريحة .

(٢) سيجيء في باب « المبتدأ » (رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦) أن بعض النحاة يدها جملة هناك - ،
كما أشرنا في رقم ١ .

(٣) أوضح علامة تدل على وجود « الفائدة » المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هي أن يفهم
متملقهما المحذوف بمجرد ذكرهما . ويتحقق هذا في صورتين .

تزيل إبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة للذكر متعلقهما ؛ نحو :
تكلم الذى عندك ، وسكت الذى فى الحجرة . فكل من الظرف : (عند) والجار
مع المجرور : (فى الحجرة) ، تام . ولا بد أن يتعلق كل منهما فى هذا

الاول : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، واخضور المطلق دون
زيادة معنى آخر . ويسمى هذا : « الاستقرار العام » ، أو : « الكون العام » ومعناها مجرد الوجود
فى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص
وجوباً مطلقاً ؛ من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو
غيرها . وهذا هو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ... كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة ،
أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) ، لى : الموجود فى الحجرة وجوباً مطلقاً ، غير
مقيد بزيادة شيء آخر ؛ كالنوم ، أو : الضحك ، أو : المشى ... وكذلك غيرها من الأمثلة .
ولما كان هذا الكون العام وانسباً ويفهمياً بداهة وجب حذفه إن وقع صلة ؛ لعدم الحاجة إليه فى
كشف المراد ؛ فهو محذوف كالمذكور . وكذلك يحذف وجوباً إن وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ،
كما سنعرف هنا ، وفى أبوابها .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى
المقالين السابقين بأن نقول : « تكلم الذى وقف عندك » و « سكت الذى نام فى الحجرة » . فكلية :
« وقف » أو « نام » تؤدى معنى خاصاً ؛ هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولا يمكن فهمه إلا بذكر
كلمته فى الجملة ، والتصريح بها ؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود
واخضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم ... ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ؛
مثل : قد صالح فى البيت ، ومحمد فى الحديقة ؛ فتقول : يل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح
الذى قد فى الحديقة . فإن حذف المتعلق الخاص يغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامين ؛
فلا يصلحان للصلة ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد : هذا الذى غضب أمامك ، أو :
غضب منك ... ومثل غاب الذى اليوم ... أو الذى بك ... تريد : غاب الذى حضر اليوم ،
والذى استعان بك ...

هذا ، وظرف المكان هو الذى يكون متعلقة فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً
واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه
إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من وقت الكلام ؛ نحو : فزلنا
المزل الذى البارحة ، أو أمس ، أو آتفاً ، (لى : فى أقرب ساعة ووقت منا) ، تريد : الذى نزلناه
البارحة ، أو أمس أو آتفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف
العامل . فلا تقول : فزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . إذا كان قد مضى نحو أسبوع ...
ولم يحذف النواة الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أحاطهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ،
وأن البعيد ما زاد عليها . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للتكلم والسامع .

وفيه الجملة بنوعه يسمى : « مستتراً » - بفتح القاف - حين يكون متعلقه كوناً عاماً ، ويسمى :
« لغواً » حين يكون متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً ، أو محذوفاً لقرينة - وشرح هذا فى ص ٤٧٧ - .

الباب^(١) - وحده - بفعل لا بشيء آخر ، وهذا الفعل محذوف وجوباً - لأنه كَوْن عام^(٢) تقديره : استقر ، أو حمل ، أو نزل ... وقاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل في المثالين السابقين - تكلم الذي استقر عندك ، وسكت الذي استقر في الحجرة . وهكذا . . .

« ملاحظة » : إذا وقع الظرف نفسه صلة « أل » - (بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربية في مثل قولهم : سررت من الكتاب التمسكك ؟ (يريدون : الذي معك) - فإن تعلق الظرف في هذه الحالة لا يكون إلا بصفة صريحة ، تقديرها : « الكائن » ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صلة : « أل » لا بد

(١) لأن الصلة - لغير أل - كما قلنا - لا بد أن تكون جملة (لسبب الذي رقم ١ من هامش ص ٢٨٢) ، ووقع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائماً على أساس أنه بنفسه الصلة ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وقاعله الصلة في الحقيقة . ولا يصح في هذه الصلة التي لغير : « أل » أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقاً باسم محذوف ، مشتق أو شبه يكون عبراً لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلاً : تكلم الذي هو كائن عندك ، أو في الهجرة ، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة - كما هو مذكور في ص ٣٩٢ و ٣٩٤ - ألا يصلح الباقى بعد الحذف لأن يكون صلة . والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح لذلك . أما في غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلاً وأن يكون مشتقاً مع مرفوعه ؛ كما إذا وقعاً عبراً ، أو صفة ، أو حالاً ... وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما . لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المضمومة في الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقرره أصحاب الرأي الأول من وجود عامل محذوف لهما ، وأن هذا العامل المحذوف هو في الصلة فعل يتعلقان به ، فيحذف شيئاً ، أو يذكر شيئاً على حسب أحكامه الخاصة به . - ولقد أوضحنا هذا في باب : « حروف الجر » ، آخر الجزء في الثاني . - غير أننا في عصرنا قد نعرب الظرف أو الجار مع المجرور صلة ، وعبراً ، وحالاً ، وصفة ، من غير أن نذكر في الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ؛ وإنما نهمله اعتياداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجة لتربيده مع الاختراع بوجوده . وهذا إيجاز حسن مقبول . ويتفق مع رأي بعض الأئمة من يقولون إن اختصاص الفعل في الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضاً ضمير الفعل . (وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٢٨٤ وسيجيء تفصيله في هامش ص ٢٧٥ حيث قلنا في تلك الصفحة لا ضئ من الرجوع إلى الإيضاح القادم الذي في ج ٢ ص ٢٣٢ م ٧٨ و ص ٤١٣ وما بعدها م ٨٩) .

(٢) سبق - في رقم ١ من هامش ص ٢٨٤ - أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف « فعلاً » إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير « أل » كما يجب تقديره فعلاً في جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير « أل » وجملة القسم الذي يحذف عامله لا يكونان إلا فعليتين - كما سيجيء في ج ٢ باب الظرف ص ٢٣٢ م ٧٨ - .

أن تكون صفة صريحة ، ولا يصح التعلق بفعل — كما سنعرف^(١) . . .

أما الصفة^(٢) الصريحة فالمراد بها : الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث^(٣) ، شبهاً صريحاً ؛ أى : قوياً خالصاً (بحيث يمكن أن يحمل الفعل محله) ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة . وهذا ينطبق على اسم الفاعل — ومثله صيغ المباعدة — واسم المفعول ؛ لأنهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل (قارى) ، (فاهم) ، (زرّاع ، سبّاق) ، (مقروه ، مفهوم) . . .^(٤)

(١) فيمايل مباشرة .

(٢) لا يراد بالصفة هنا اللمعة ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلالة على شيئين معاً ؛ هما : ذات ، وشئ . فعملته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مكرم ، ملعب . فكلية : « قائم » تدل على شيئين : (ذات) (فعلت القيام) ، وكلية : « مكرم » تدل على شيئين أيضاً : (ذات) (حصل لها الإكرام) . . . و « ملعب » تدل على شيئين : (ذات ، أى : مكان) (حصل فيه اللعب) وهكذا . . . والأحسن أن يقبل : « معنى وصاحبه » لأن صاحبه في أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشعشع .

وهل ضمو ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفة ؛ أى : ذات ؛ وشئ آخر انصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هي مباشرة ، أو لم تفعله هي وإنما وقع عليها ، أو التصق بها بطريقة ما ، كما أشرنا .

والمشتقات الأصلية ثمانية ، (يجب شرحها في الجزء الثالث من ١٧٨ م ٩٨ وما بعدها) ؛ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، والمصدر الموصى . (ومنها ؛ الأفعال أيضاً باعتبارها مأخوذة من المصدر ، وإن كانت لا تدل على ذات) . ولكل مشتق باب يحوي أحكامه المختلفة . والفى يعني الآن أن كل واحد من هذه المشتقات الثمانية يشبه في الغالب — الفعل المضارع الذي يشترك معه في الاشتقاق من مصدره ؛ « قائم » يشبه « يقوم » وكلاهما مشتق من « القيام » . « مكرم » يشبه « يكرم » ؛ وكلاهما مشتق من « الإكرام » و « ملعب » يشبه « يلعب » وكلاهما مشتق من « اللعب » وهكذا . والمشتق إنما يشبه — غالباً — المضارع في معناه ، وفي محله ، وفي الدلالة على زمنه ، وفي حركات الحروف وسكناتها . غير أن هذا الشبه متفاوت بين تلك المشتقات ، وليس فيه سواء ، فنه ما يشبه في الأثناء السابقة كلها ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ؛ ولذا يسميان : « الصفة الصريحة » ؛ أى : الهضبة ، القاطعة في مشابهته — وهما المقصودان في صلة إل — ويمكن تأويلهما به ، مع بدهما عن الاسم الصميم (أى : الجاهد) ، ومنها ما يشبه في أكثرها كالصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل . ومنه ما يشبه في أقلها وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع — باطراد في شئ — إلا في المعنى العام ، ثم لا يكاد — بعد ذلك — يشبه ولا يشبه غيره من الأفعال في الدلالة على الزمن ، ولا في العمل ، ولا في الحركات ، ولا السكّنات ، ولا غيرها .

(٣) لذلك يقولون عنها إنها اسم في اللفظ ، فعل في المعنى ، ويحذف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى :

(إِنَّ الْمَصْدِرَيْنِ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ . . .)

(٤) أما الصفة المشبهة فغلبت خلاف صريح — عرضه في أول باب : « الإضافة » عنه الكلام على المضارف التي يشبه : « يفعل » ، والإضافة الهضبة وغير الهضبة . ووجه منهما أن تكون صلة : «أل» وبها الفتيحة لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تقبل بالفعل ، لأنها ثبوت والفعل للتجدد والحدوث ؛ ومن ثم كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة . ووجه الجواز مشابهتها للفعل في رفعها الاسم الظاهر .

وتكون الصفة الصريحة مع مرفوعها^(١) صلة « أل » خاصة ، فلا يقمان صلة لغيرها ، ولا تكون « أل » اسم موصول مع غيرهما على الأشهر^(٢) . تقول : انتفع القارئ - سَمِعَا القاهم - اغتنى الزَّراع ، فاز السَّيَّاق ، المقروه قليل ، ولكن المفهوم كثير . . . ومثل المرتجى والخائب في قول الشاعر :

الصدق يَأْلِفُهُ الكريمُ المرتجى والكذب يَأْلِفُهُ اللئيمُ الخائبُ

ولمَّا كانت الصفة الصريحة مع مرفوعها هي التي تقع صلة « أل » وتتصل بها اتصالاً مباشراً ، ولا يتفصلان ، حتى كأنهما كلمة واحدة - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

(١) لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلاً ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر ، وربما لا يحتاج ، فتأتي الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما . وبيان هذا وتفصيله مدون في بابها ج ٣ .

(٢) بشرط دلالتها على الحدث . فلو قامت قرينة على أنها للدوام وجب اعتبار « أل » التي في صدرها لتعريف ، لأنها مع الدوام يمتزبان « صفة مشبهة » ، كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع ، وإنما قلنا : « على الأشهر » ، لأن بعض القبائل العربية قد يدخل « أل » على الجملة المضارعة ، فتكون هذه الجملة هي الصلة . ومن أمثلتها : قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

أي : التي ترضى حكومتها . (مع ملاحظة أن « أل » الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها في التاء وعدم إدغامها ، بخلاف « أل » الحرفية - وسيجىء الكلام عليها في ص ٤٢٢ - لأنها تندمج في التاء عند دخولها عليها في مثل : انمر - التراب - التبر . . . وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع يملؤه بالتاء ، وقد صار علماً مجرداً . (أي : اسماً محضاً لا يدل على معنى الفعل ، ولا على زنته) مثل الأعلام « تشكر » و « تسد » و « تمز » نقول بالإدغام : التشكر ، والتسد ، والتمز . . .) . ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة ، مثل قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

(أي : من القوم الذين رسول الله منهم) . أو على الظرف ويجعله صلة ، نحو قول الشاعر :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةِ

(أي : الذي معه) . والظرف « مع » متعلق هنا بصفة صريحة ، محذوفة تقديرها : « الكائن » معه ، لأن صلة « أل » لا بد أن تكون كذلك . ولا يصح تعلقه في هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ، فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة - كما أشرنا في ص ٢٨٥ - .

« وأل » في الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذي - أو أحد فروع - بني على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة (فهي مثل « الذي » تماماً أو « التي » وفروعها ، في أمثلة أخرى) ، وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له . فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفة صريحة محذوفة ، هي مع فاعلها صلة الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - . =

ملاحظة « أل » ؛ فهو ينخطاها - برغم أنها اسم موصول^(١) مستقل ، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها - فالصفة وحدها هي التي تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها . والأخذ بهذا الإعراب^(٢) أيسر وأبعد من التعقيد الضارب في الآراء الأخرى .

فإن غلبت الاسمية على الصفة صارت اسماً جامداً ، ولم تكن « أل » الداخلة عليها اسم موصول . مثل الأعلام : المنصور ، والطاوى ، والمأمون : والمتوكل . . . من أسماء الخلفاء العباسيين ، ومثل : الحاجب ؛ لما فوق العين . والقاهرة ، والمنصورة ، والمعصرة ، من أسماء البلاد المصرية^(٣) .

* * *

= وقد ذكرنا هذه الأمثلة وإعرابها ، والأحكام الخاصة بها ، لا نستعملها - مع حوازا استعمالها - ولكن لفهم نظائرها التي قد تمر بنا في النصوص القديمة ، من غير أن يكون ذلك داعياً لربما عن استعمالها اليوم ؛ لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها ، وانصراف الكتبة عنها قديماً وحديثاً فالخير في تركها مهجورة .

(١) وهل تقيده التعريف أو لا تقيده ؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

(٢) وقد سبق هذا (في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ وص ٣٥٧ . . .) وهو رأى لبعض النحاة القدامى .

(٣) وفي الصلة وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز :

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ
وَجَمَلَةٍ أَوْ شَبَّهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفَلُ
وَصِفَةٍ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ : « أَل » وَكَوْنُهَا بِمُغْرِبِ الْأَفْعَالِ قَلُ

أي : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائماً ؛ ولا فرق في هذا بين الموصولات الاسمية ، والحرفية ثم قال : ! الصلة لابد أن تشتمل على ضمير لاتق ؛ أي ؛ مطابق للموصول . وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصفة الموصول الاسمى دون الحرفي . ثم بين أن الذي يوصل به (أي : الذي يكون صلة) هو الجملة أو شبه الجملة . وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلة شبه جملة ، والآخر صلة جملة ، والمثال هو : « من عندي الذي ابنه كفل » ، أي : الذي عندي هو الذي ابنه كفل (أي : كان موضع الرعاية) . فكلمة « من » اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجملة : « عند » ، وعبره : الذي ، اسم موصول أيضاً . وصلته جملة اسمية هي : (ابنه كفل) .

ثم أشار في البيت الثالث إلى أن صلة « أل » لا تكون إلا الصفة الصريحة . وقد شرحناها - وأن دخولنا على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع - قليل ؛ فه يكون هو وطاعه صلة . ومن أشكته البيت الذي سبق في هامش ص ٣٨٧ - وهو :

مَا أَنْتَ بِالْعَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

زيادة وتفصيل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه : منها :

١ - تعدد الموصول ، والصلة .

٢ - حذفها .

٣ - حذف الموصول .

٤ - اقتران القاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصلة بهذا .

٥ - حذف العائد (ولهذا بحث مستقل في ٣٩٤) .

وإليك الكلام في هذه المسائل .

١ - تعدد الموصول والصلة :

٢ - قد يتعدد الموصول ^(١) من غير أن تتعدد الصلة ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصلة واحد . ويشترط في هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمراً مشتركاً بين هذه الموصولات المتعددة ، لا يصح أن يتفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقاً لها باعتبار تعددها ^(٢) . مثل : فاز بالمنحة « الذى » « والى » أجادا ، وأنفق « الذين واللاقى » أهملوا . ففي المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : (أجادا) صلة لاسمى الموصول : « الذى » و « التى » . ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معاً في معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معاً ^(٣) . وكذلك الشأن في المثال الآخر .

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة ؛ فيكون لكل موصول صلاته ؛ إما مذكورة في الكلام ، وإما محذوفة ^(٤) . جوازاً ، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة .

(١) بنوعه : والاسم الحرفى .

(٢) مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا في صلة الموصول الاسمى دون الحرفى - كما سبق في ص ٢٧٦ .

(٣) مع مراعاة التغليب في بعض نواحي المطابقة ؛ كالتذكير في المثالين المذكورين . والتغليب جائز عند وجود قرينة ، (كما أوضحنا في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ وفي رقم ١ من هامش ص ١٣٩) .

(٤) لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفى إلا إذا بقي معمولاً به مثل : آمناً أنت متطلقاً انطلقت . أى : لأن كنت متطلقاً انطلقت . فعلقت « كان » وبقي معمولاً ... كما هو موضح في آخر باب :

بشرط أن تكون المذكورةصالحة لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة ؛ نحو : عُدْتُ « الهلى » و « الهى » مرضت . وسارعت بتكريم « اللاتى » و « الذين » أخلصوا للعلم . فالصلة فى كل مثال صالحة لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقة فى الرابط ؛ فكانت صلة الواحد ، ودليلاً لفظياً على صلة الآخر المحذوفة جوازاً . فأصل الكلام عدت الذى مرض ، والذى مرضت . وسارعت بتكريم اللاتى أخلصن . والذين أخلصوا . وهذا نوع من حذف الصلة جوازاً ، لقريئة لفظية تدل عليها^(١)

وقد تحذف الصلة لوجود قريئة لفظية أيضاً ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيت فى المكتبة ؟ . فتجيب : محمد الذى . . . أو : سعاد التى . . . ويشترط ألا يكون فى الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوفة .

وقد تحذف الصلة من غير أن يكون فى الكلام قريئة لفظية تدل عليها وإنما تكون قريئة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل . . . فن أمثلة الفخر أن يسأل القائدُ المهزومُ البادى عليه وعلى كلامه أثرُ الهزيمة ، قائداً هزمه : من أنت ؟ . فيجيبه المنتصر : أنا الذى . . . أى : أنا الذى هزمتك . فقد فهمت الصلة من قريئة خارجية ، لا علاقة لها بالفاظ الجملة . ومثل : أن يسأل الطالبُ المتخلفُ زميلَهُ الفائز السابق بازدياد : من أنت ؟ فيجيب الفائز : أنا الذى . . . أى : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك . . . ومنه قول الشاعر يفاخر :

نَحْنُ الْأَيُّ . . . فَاجْتَمَعَ جُمُوعُ عَكَ ثَمَّ وَجَنَّهُمُ الْبَيْتُ

« كان » عند الكلام على حذفها ص ٨٠ - ومثل قوم :

« كُلُّ شَيْءٍ مَهْةٌ مَا ، النِّسَاءُ وَذِكْرُهُنَّ »

أى : ما عدا النساء وذكرهن . يريد : كل شيء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه - ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن . . . وهذه أمثلة مسبوقة بكثرة تبيح القياس عليها ؛ بقريئة تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالاً للفتاة - كما ستعرف - بكلمة : « ما » هنا موصول حرفي . وبعده الفعل ومبدأ محذوف مع فاعله . (وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرة ، موضح فى باب الاستثناء - ٢ -) .

(١) وما ذكرناه فى النيجين السالفين يوضح قول النحاة : (قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر ، مشتركاً فيها ، أو مدلولاً بها على ما حذف . فالاشتراك فيها إذا غابت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات ، والدلالة فيها إذا لم تناسب إلا واحداً منها) . ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل فى قسم الصلة المحذوفة ، وإن الثانى يدخل فى قسم الصلة المحذوفة ، أو التى فى الية .

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعة ، والبطولة ، وعدم المبالاة بالأعداء .
ومن أمثلة التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك ، أوقعت به حيلة فتاة
صغيرة و غلام ، حتى اشتهر أمرهما . ثم يراها اللص ؛ فيقول له أحد
الناس : انظر إلى التي والنس . . . أى : التي أوقعت بك . والنس أوقع بك . . .
ويشترط في حذف الصلة هنا ما سبق في سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد
المحذوفة .

وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب ، التزموا فيها حذف الصلة ؛
كقولهم : عند استعظام شيء وتهويله : « بعد اللَّتْيَا ^(١) والتي . . . » ، يريدون : بعد
اللَّتْيَا كَلَفْتُنَا ما لا نطبق ، والتي حَمَلْنَا ما لا نقدر عليه — أدركنا ما نريد .
مما تقدم نعلم أن حذف الصلة في غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود
قرينة لفظية ، أو معلوية ؛ سواء أكانت الموصولات متعددة ، أم غير متعددة
بشرط عام ، هو ألا يكون الباقي بعد حذفها صالحاً لأن يكون صلة .

٣- يجوز حذف الموصول الاسمي ^(٢) غير « أل » إذا كان معطوفاً على
مثله ، بشرط ألا يوقع حذفه في لبس ؛ كقول زعيم عربي : « أيها العرب ،
نحن نعلم ما تنقبض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقاً
منهم يدبر المؤامرات سرا ، وفريقاً يملأ الحواضر إرجافاً ^(٣) ، وفريقاً يحيد
العُدَّة للهجوم علينا ، وإشعال الحرب في بلادنا . ألا فليعلموا أن من يدبر
المؤامرات ، وينشر الأراجيف ، ويحشد الجيوش للقتال — كمن يطرق حديداً
بارداً . بل كمن يضرب رأسه في صخرة عاتية ليحطمها ؛ فلن يخذلها
وسيحطم رأسه » .

فالمنى يقتضى تقدير أسماء موصولة — محذوفة — ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد
أن يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن ينشر الأراجيف ، ومن يحشد الجيوش . . .
ذلك لأنهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير « من » . ولولاها
لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهي نسبة فاسدة . ولهذا

(١) اللَّتْيَا (بضم اللام المشددة أفتحها) تصغير : « التي » . . . سماعا . . .

(٢) لهذا إشارة في ص ٤٠٨ — الأمل الخاس .

(٣) هو : إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة ؛ لهضم الناس ، ويثوروا .

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان في أعداء الرسول عليه السلام :

فَمَنْ يَتَهَجُّوْ رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَسْمُدُّهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
فالتقدير : من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه ، ومن ينصره سواء . ولولا هذا
التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر — كل أولئك — صادر من
فريق واحد . ومن هذا قوله تعالى ^(١) : (قولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) ،
أي : والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم
من أهل الكتاب .

أما الموصول الحرفي فلا يجوز حذفه . إلا « أن » فيجوز حذفها ^(٢) ، مثل
قوله تعالى : (يريد الله ليبين لكم) ، وقد يجب . ولهذا الحذف — بنوعيه —
تفصيلات — موضعها الكلام على « أن » الناصبة ^(٣) .

٤ — قد يقترن الخبر الذي مبتدؤه سؤل بالفاء وجوباً أو جوازاً ، أو الذي
مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذي يجيء بيانه وتفصيله
في مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر ، تحت عنوان : مواضع اقتران الخبر بالفاء
ص ٥٣٤ م ٤١ وما بعدها . ومنها نعلم مواضع زيادة « الفاء » في صلة الموصول بنوعيه
بسبب إبهامه وعمومه .

• • •

(١) كل لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب .

(٢) سيجيء له إشارة في الأمر الخامس ، ص ٤٠٨ ، أما التفصيل في الجزء الرابع ، باب :

إعراب الفعل « التواصب » .

(٣) (٢) ج ٤٨ م ١٤٨ ص ٢٦٥

المسألة ٢٨ :

حذف الرابط (أى : العائد)

لا بد لكل موصول - اسمى أو حرفى - من صلة . فإن كان اسماً وجب أن تشتمل صلته ^(١) على رابط ، هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا . هذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً ، مثل « هو » فى نحو : نعيم الأصدقاء من « هو عَوْنٌ فى الشدائد » . أو منصوباً ، مثل : « ها » فى نحو : ما أعجب الآثار التى تركها قدمائنا . أو مجروراً ، مثل : « هم » فى نحو : أصغيت إلى الناصحين الذين أصغيت إليهم .

والرابط فى كل هذه الصور - وأشباهاها - يجوز ذكره فى الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام . هو : « وضوح المعنى بدونته ، وأمن اللبس » . ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة ^(٢) .

غير أن هناك شروطاً خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير ، يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو « أى » أم غيرها . وفما يلى التفصيل :

(١) إن كان الضمير الرابط مرفوعاً لم يجوز حذفه إلا بشرطين - غير ذلك الشرط العام - : أن تكون الصلة جملة اسمية ، المبتدأ فيها هو الضمير الرابط ، وأن يكون خبره مفرداً ^(٣) . كأن بسألك سائل .

(١) ما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة ، فتشتمل على الرابط حتماً - ويجوز حذفه ، ... كما سيجى - وقد تكون (ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره) فيتملكان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة فى الحقيقة جملة فعلية كذلك ، ولا يصح أن يكون تعلقهما بفعل الفعل هنا - كما عرفنا - وقد تكون الصلة صفة صريحة ، (وهى : فى هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة) ، ولابد أن تشتمل على ضمير رابط أيضاً . فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط ، بالطريقة السالفة . . . وقد يحذف الرابط لداع من الدواعى التى سيجى .

(٢) وقد يصح الاستثناء عنه فى بعض حالات كما سبق فى « ب » من ص ٢٨٠ وكما سيجى . فى « ا » من ص ٤٠١ . والمراد بالاستثناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقاً ، لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ .

(٣) لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة به حذف المبتدأ ، وأيضاً لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه . هذا ويختلف معنى الأفراد باختلاف موضوعات النصوص ، فيراد به فى موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع . وهناك شروط أخرى لحذفه ، منها ألا يكون مطلقاً ، مثل : رأيت الذى حامه وهو صديقان . فالمحذوف هنا ليس مبتدأ -

كيف نُصَرِّقَ بين ماء النهر وماء البحر ؟ فتجيب : الأنهار التي عذبة الماء ، والبحار التي ملحية الماء . نريد : الأنهار التي هي عذبة الماء ، والبحار التي هي ملحية الماء . ومثل : أن يسأل : ما أوضحُ فارقٍ بين النجم والكوكب ؟ . فتقول : النجم الذي مضى بنفسه ، والكوكب الذي مستمدُّ نوره من غيره . أي : النجم الذي هو مضى بنفسه والكوكب الذي هو مستمد^(١)

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصين ومعهما الشرط العام جاز حذفه^(٢) . والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة (أي : ليست مقصورة

= ولكنه مطلق حل المجتهد ؛ فهو في حكمه . وحذف المطلق يؤدي إلى بقاء الحرف العاطف بدون المطلق ؛ وهو ممنوع - إلا في مسائل معدودة ، (سردناها في - ج ٢ - باب : « المطف » ، وهي غير التي نحن بصددنا) ، كما يؤدي حذف العاطف والمطلق معاً ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمتن عن المفرد ؛ وهي صورة معينة في مظهرها ، كما يقولون !! .

ومنها : ألا يكون مطلقاً عليه ، نحو : تكلم الذي هو وحده عالمان ؛ كي لا يقع حرف العطف في الصدارة ، ويؤرق ذلك ليس له مطلق عليه ظاهر ، ولكيلا يقع المتن خبراً عن مفرد ، في الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الفسيفساء الرابط ؛ وهو أمر يستتبعونه من حيث الشكل والمظهر - كما سبق - . ومنها : ألا يكون بعد « لولا » ؛ نحو : حضر الذي لولا هو لم تحرجت ؛ لوجوب حذف الخبر العام بعد « لولا » فأصل الكلام : ... لولا هو موجود ؛ فإذا حذف منه المبتدأ كان الحذف كثيراً جمداً ؛ لشوكة الجملة كاملة .

ومنها : ألا يكون بعد حرف تنقي ؛ نحو : سكنت الذي ما هو جاهل . ومنها : ألا يكون محصوراً بإلّا أو إنما ؛ نحو : كتب الذي ما في التفرقة إلا هو ، أو : كتب الذي إنما في التفرقة هو . فجميع الشروط سبعة .

(١) ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى : (تماماً حل الذي أحسن) أي : الذي هو أحسن وما حكاه سيويه عن الخليل : « ما أنا بالذي قاتل ك وسوءاً » أي : بالذي هو قاتل ؛ وقيل الشاعر :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْقَيْثِيَّانِ فِي عُقَبِ الْأَيَّامِ يَنْحَسِرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

أي : ينحسرون الذي عواقبها . - حل اعتبار « ما » موصولة - والمقب : الشدائد - المفرد : عاقبة . (٢) وإذا لا يصح الحذف في الحالات الآتية :

أ - أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة ؛ مثل : أشرق الذي يملأ نوره الفضاء . ومثل : سقى النهر النبات الذي في الحقل ؛ لأن كلاهما صالح لأن يقع بنفسه صلة ، مع غلو ما يدل على أن هناك مبدأ محذوفاً . بخلاف الخبر المفرد ؛ فإنه غير صالح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبدأ ، - كما سبق - .

ب - أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبدأ ؛ مثل : يتحرك الكوكب الذي -

عليه وعلى خبره المفرد ، وإنما يكون لها مكملات ، كالمضاف إليه ، أو المقبول ، أو الحال ، أو النعت ، أو غير ذلك . . .) ، نحو : نزل المطر الذي مصدر مياه الأنهار ، ونحو : برعت مصانعنا التي الرجاء العظيم ، أو : التي رجائنا في الغنى قريباً . . . ونحو : اشتد الإقبال على التعليم الذي كفيل بإنهاض الفرد والأمة . . . ويحوز أن نقول : نزل المطر الذي حياة ، وبرعت مصانعنا التي الرجاء ، واشتد الإقبال على التعليم الذي سعادة .

والأساليب العالية لا تجنح كثيراً إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت - في الغالب - طويل الصلة ^(١) .

• • •

(ب) إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة - غير الشرط العام السالف - هي : (أن يكون ضميراً متصلًا ^(٢)) ، (وأن يكون ناصبه فعلاً تاماً ، أو وصفاً تاماً) ، (وأن يكون هذا الوصف لغبر صلة : « أل » ^(٣))

إذنه القمر ؛ لأن الرابط فيها اسم « إن » المنصوب . ومثل : يتحرك الكوكب الذي شكله مستدير ؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة ؛ فليس مبتدأ . . .

- أن تكون الصلة جملة اسمية ، الرابط فيها مبتدأ ضمير ، ولكن خبره ليس بمفرد : بأن يكون الخبر جملة فعلية ؛ مثل : دعشت من القرد التي هي « تماكي الإنسان » . أو جملة اسمية ، مثل : دعشت من القرد التي هي حركاتها كحركة الإنسان . أو شبه جملة ؛ مثل : دعشت من التي هي أمامك . فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط ؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط ، وليس في الخبر ما يدل على المحذوف . بخلاف المفرد ، لأنه لا يصلح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، - كما عرفنا - .

(١) إلا الأسلوب الذي يشتمل على : « لا سيما » ؛ فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة ؛ نحو : أنزلوا الناس منازلهم . ولا سيما العالم ؛ إذا كانت « ما » اسم الموصول ، و « العالم » خبراً مبتدأ محذوف تقديره : هو . أي : ولاسي الذي هو العالم . (وسيجيء في ص ٤٠١ الإيضاح التام في إعراب : « لا سيما » ، وأسلوبها . أما الإشارة إلى وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة ففي رقم ٣ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) ولو جوازاً كبعض الأمثلة التالية . فالمراد ألا يكون واجب الانفصال .

(٣) منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية

في المشرحة في هامش ص ٣٥٦ - ففي حذفه ضياع الدليل . فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجيء في رقم « د » من هامش الصفحة الآتية .

التي يعود عليها الضمير) ؛ مثل : ركبت القطار الذي ركبت ، أى : ركبته ، وقرأت الصحيفة المفيدة التي قرأت^(١) ، أى : قرأتها . وقول الشاعر يصف مدينة :
بها ما شئت من دين ودنيا وجيران تناهوا في الكمال
أى : ما شئت : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله مخافة فقر فالذي فعل الفقر
أى : فعله . . . ومثل : أشكر الله على ما هو موليك ، وأحمدُه على
ما أنت المُعطى . أى : موليكه (والأصل : موليك إياه) ، والمُعطاء^(٢) .

ومثل : الذي أنا مُعيرك - كتاب . والذي أنت الملوب - المال . أى : الذي
أنا مُعيركه كتاب ، والذي أنت الملوبه - المال^(٣) . . .

(١) ومثل قول الشاعر - وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء :

أيتها النفس أجمل جَزَهاً إنَّ الذي تحذرين قد وقعا
أى : تحذرينه .

(٢) إذا حذف المائد المنصوب (المستوفى لشروط) فلا مانع - عند أمن الهمز - من تركيزه ؛
نحو : شربت الماء الذي أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرته نفسه . أو من اللفظ عليه ؛ نحو : سافر
الذي ودعت وصالحاً . أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل : عند التي كلمت واقفة ؛ أو : عند
التي واقفة كلمت ، أى : كلمتها .

(٣) مما يوضح هذا قولنا : أمانك محمود كتاباً . فالذي هو معيرك : كتاب . وطلب الهمز على
المال ، فالذي هو ملوبه : المال . (كتاب : عبر المبتدأ ، والنقطة : المال : عبر المبتدأ ، والنقطة :) .
وبما سبق نعلم أنه لا يصح الخلف في الحالات الآتية :

١ - أن يكون الضمير المنصوب منفصلاً . نحو : أقبل الربيع الذي إياه أحب . بتقديم الضمير ؛
لأنه لو تأخر لا اتصل بالفعل وجوباً . فصار : أحبه ؛ (تطبيقاً لقاعدة عدم فصل الضمير الذي
يمكن وصله - وقد سبق في ص ٢٧٢) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالهذوف المتأخر ، لعدم القرينة
الدالة على تقدمه .

ب - أن يكون الضمير منصوباً بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذي كانه محمود (الماء غير مقدم
ولم يست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والماء لا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع) .
أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر الذي أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يبدل على المخلوف ويحيته .

ج - أن يكون الضمير منصوباً بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذي كأنه القوب ؛ لأن الضمير
اسم الحرف ؛ كأن .

د - أن يكون اسم الموصول الذي يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها على فاطمة . فإن عاد على -

فإن فقد شرط لم يصح الحذف^(١).

(ح) وإن كان الرابط ضميراً مجروراً - والشرط العام متحقق - فلما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر . فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

= غيرهما جاز حذفه ؛ نحو : جاءت إلى أنا المكرم ، أي : المكرمها . - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

• - أن يكون حذفه سبباً في الipsis وضوض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته في القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرف في القطار لم يتبين المحذوف أهو : ضمير الغائب المذكور أم المؤنث ؟ أهو المثنى أم الجمع .. ؟ فقد يكون أصل المحذوف واحداً مما يأتي : عرفته ، عرفتها ، عرفتهما ، عرفتهم . ومثله : رأيت من كلته في داره ؛ فلو حذف الضمير المنصوب نحى مدلوله ، ولكان في الكلام ضمير آخر يتم به الرابط ، ولكن يقع بسببه الipsis والفوض ؛ فلا . ندرى أهناك حذف أم لا . وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه حل « أي » الموصولة ؛ وأنها مثل « ما » الموصولة ، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ؛ وحذف صدر صلتها الضمير فتبقى . ثم قال : إن من العرب من يعربها في كل الحالات ، وإن باقى الموصولات يقتضى « أيا » في الحذف . أي : يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن اصطالت الصلة ، ونزّر (أي : قليل عنده) إن لم تستطع . كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة . يقول :

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصَلِيهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
وبعضهم أعربَ مُطْلَقاً . وَفِي ذَا الْحَدَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيُّ يَقْنَنِي
(يريد : غير أي يقتضى أيّا ، ويجمعا في حذف صلتها) . . .

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ . وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَدَفُ نَزَّرٌ ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
(الوصل هنا : هو الصلة ، يختزل : يختصر بسبب الحذف) .

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْضَلٍ مُكْمِلٍ

ثم انتقل في الشطر الثاني من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلاً :

وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ ، إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ : أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ
أي : من نرجوه يهب .

المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول^(١) . وكلاهما للحال أو الاستقبال^(٢) ، مثل :
 يفرح الذي أنا مُكْرِمٌ^(٣) الآن أو غداً ، (أى : مكرمه) . ويرضيني ما أنا معطى
 الآن أو غداً (أى : معطاه^(٤)) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها ما أنت
 لابس غداً^(٥) ، واطلب منها ما أنت طالب به حين ، (أى : لابس . . .
 وطالبه) - إن يسلبني الله بعض المال أتألم لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه) .

والجورور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف
 يشبه ذلك الحرف^(٦) في لفظه ، ومعناه ، ومتعلقه^(٧) . وإذا حذف الرابط حذف
 معه الحرف مجرور ، مثل : سلّمتُ على الذي سلّمتُ ، (أى : سلّمتُ عليه
 وانتهيتُ إلى ما انتهيتُ . (أى : إلى ما انتهيتُ إليه) .

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم
 الموصول . نحو : مثيتُ على البساط الذي مثيتُ ، أى : عليه ، وسرتُ في
 الخديعة التي سرتُ ، أى : فيها^(٨) .

(١) بما ينصب فعله مفعولين في الأصل ، ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثاني هو
 المضاف إليه لفظاً .

(٢) مع استيفائه بثنية الشروط اللازمة لإعماله ، وهي مدونة في باب - ج - ٣ - .

(٣) فلا يجوز الحذف فيما يأتي :

١ - المضاف غير الوصف (المشتق) ، نحو : تألم الذي غاب أهله .

٢ - المضاف الذي هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضى ، فلا يعمل ، نحو
 أكتبت بالأسس ما كنت بانيه : ومثل فرح السائل بما كان معطاه .

(٤) الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله : وهو المستقبل . وأيضاً
 وجود كلمة : « غداً » بعده ، كذا أن أداة الشرط دليل على الاستقبال في المثال الذي بعده ، إذ أدوات
 الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلاً حتماً ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضياً . (كما في ص ٥٩
 ما لم يمنع من ذلك مانع ما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع - ص ٥٧ - .

(٥) لأن اسم الموصول هو نفس ضميره في المعنى ، فإذا حذف الضمير ومعهم حرف الجر كان
 في الكلام ما يدل عليه .

(٦) وهو العامل فيما : بحيث يكون المتعلق في كل منهما مشابهاً الآخر ، إما في لفظه ومعناه
 معاً ، كالأشلة المذكورة ، وإما في معناه فقط ، مثل : فرحت بالذي سرت . أى : به . ويجوز أن
 يكون أحد المتعلقين فعلاً ماضياً والآخر مضارعاً من مادته أو أمراً كذلك . . . ويجوز أن يكون أحدهما
 فعلاً ، والآخر وصفاً (مشتقاً) من المادة نفسها بمعناه . . .

(٧) وقد يكون داخلاً على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلّمت على صديق الذي سلّمت . أى :
 الذي سلّمت عليه . أو داخلاً على مضاف للموصوف باسم الموصول ، نحو : سلّمت على صديق الرجل الذي
 سلّمت ، أى : عليه . . .

تلك حالة حذف العائد المجرور ، وهي كثيرة في الأساليب العالية^(١).

= وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقي منها : ألا يكون الضمير عمدة (لأن العمدة لا يمكن الاستغناء عنه) فلا حذف في مررت بالذي سرَّ به (لأن الجار والمجرور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمدة لا تستغنى عنه الجملة) وألا يكون الضمير محصوراً ؛ فلا يحذف في : مررت بالذي ما مررت إلا به . وألا يكون حذفه موقعاً في لبس (وهذا شرط عام في جميع ما يحذف - كما سبق -) فلا حذف في مثل : رغبت في الذي رغبت فيه ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير : رغبت في الذي رغبت . فلا ندري المقصود به الحذف ؛ أهو : رغبت فيه أم عنه . والمعنيان مختلفان . فجميع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة ؛ هي :

(١) أن يكون الموصول مجزئاً بحرف جر .

(ب) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذي يجر للرباط لفظاً ، ومعنى ، ومتعلقاً ؛ (والمتعلق هو : العامل ، ويكنى فيه هنا التشابه) فلا يجوز حذف الرباط عنه اختلاف حرفي الجري في شيء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناها معاً ؛ نحو : رغبت عن الذي أنت راغب فيه ؛ أو : في لفظهما دون معناها ؛ نحو : جلست بالحجرة التي أنت جالس فيها (لأن معنى «الباء» و«في» هو : الظرفية) أو في معناها دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذي مررت به على محمد . والمراد : مررت بالذي مررت معه على محمد ؛ قالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبة (مع) ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت في الذي أنت زاهد فيه .

(ج) ألا يكون الرباط عمدة .

(د) ألا يكون الرباط محصوراً .

(هـ) ألا يكون حذفه موقعاً في لبس .

ويجوز بعض النحاة حذف الرباط المجرور إذا تبين المخوف ولم يقع في لبس ، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تنص على أن ما لا ضرر في حذفه لا يخبر في ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثلة قوله تعالى : « ذلك الذي يشر الله عباده » ، أي : به . وقول الشاعر :

ومن حمد مجبور على قوى وإلى الفخر ذو لم يحسدني

أي لم يحسدني فيه . . . وهذا رأى حسن ، والأخذ به في جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغي قويم .

() وفي حذف العائد المجرور يقول ابن مالك :

كَذَلِكَ حَذَفَ مَا يَوْصِفُ خُفِيضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ: قَضَى

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جُرَّ كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ ؛ فَهُوَ بَرَّ

أي : كذلك يجوز حذف الرباط المجرور إذا كان عامله وصفاً (بالتفصيل الذي سبق) ومن

أمثلة ، كلمة : « قاضٍ » الواقعة بعد فعل أمر ، ماضية « قضى » يشير إلى قوله تعالى : « فاقضر

ما أنت قاضر » ، أي : ما أنت قاضيه . وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذي يكون عامله

وصفاً مضافاً . أما النوع الثاني فهو للعائد المجرور بما جر الموصول ، أي : بحرف جر كالذي جر

الموصول : لفظاً ، ومعنى ، ومتعلقاً . . . إلخ . نحو : مر بالذي مررت : أي به . . .

زيادة وتفصيل

(أ) قد يستغنى الموصول عن العائد كما في بعض الصور التي سلفت^(١) .
 (ب) الكلام في : « ولا سيما^(٢) ، وأخواتها » من ناحيتي معناها ، وإعرابها في جملتها . . .

يتضح معنى « ولا سيما » من الأمثلة التالية :
 (المعادن أساس الصناعة ؛ ولا سيما الحديد .) - (تجود الزروع بمصر ؛ ولا سيما القطن) - (نحتقر الأشرار ؛ ولا سيما الكذّاب) . . .
 فالمثال الأول يتضمن : أن الصناعة تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛ كالنحاس ، والرصاص ، والفضة . . . وكالحديد أيضاً . فالحديد يشاركها في وصفها بأنها : « أساس » ، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر .

وفي المثال الثاني حكمٌ بالجوذة على ما ينبت في مصر ، من قمح ، وذرة وقصب ، و . . . ومن قطن أيضاً ؛ فالقطن يشاركها في الانصاف بالجودة ؛ ولكنه يخالفها في أن نصيبه من هذه الجودة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من الزروع .

وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمتافق . . . ومنهم الكذاب - أيضاً - فهو شريكهم في ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم . ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم .

كما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : (ولا سيما) هو : إفاضة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها . ولذا يقول النحاة : إن « لا سيما » ، معناها : لا مثل^(٣) . . . يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك

(١) في « ب » من ص ٢٨٠ ، وفيها إفاضة لهذا الحكم . وقد سبق معنى الاستغناء في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

(٢) مركبة من كلمتين هما : (سي) بمعنى مثل - كما سيجيء ، و (ما) ، وتصل في الكتابة بكلمة « سي » كما يرى علماء الرسم « الإملاء » .

(٣) وهذه بعدها النسخة من أخوات : « لا سيما » التي سيجيء الكلام عليها في ص ٤٠٦ .

بينهما ؛ وأن ما بعدها يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر المشترك محموداً ، أم مذموماً^(١) .

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكتفى بجمهرة المتعلمين علمها أن :

١ - « ولا سيما » لا تتغير حركة حروفها ولا ضبطها ، مهما اختلفت الأساليب .
ب - وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : (الرفع ، والنصب ، والجر) سواء أكان نكرة أم معرفة^(٢) .

٣ - وأن فيها عدة لغات صحيحة^(٣) لا يمنع من استعمال إحداها مانع .
ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو (ولا سيما) ؛ فيحسن - من غير وجوب ولا تحميم - الاقتصار عليه ؛ لما فيه من المسيرة للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان .

وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغى الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة . أما من يرغب في هذا فإليه البيان الاسم الواقع بعد : (ولا سيما) إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

- ١ - اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سيما : أقلام ، أو أقلاماً ، أو أقلام .
- ٢ - اشتريت طيوراً بديعة ، ولا سيما عصفوراً ، أو : عصفوراً ، أو : عصفور .
- ٣ - قصرت ودى على المخلصين ، ولا سيما واحداً ، أو واحداً ، أو : واحداً .

(١) وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ « ولا سيما » في باب : « المستثنى » ؛ لما في الاستثناء من مخالفة ما يمد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه . فبين المخالفتين فروع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفة بعد « ولا سيما » تكون في المقدار وحده . مع الاشتراك في الأمر نفسه . أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في الحكم كله ؛ نفيًا أو إيجاباً . ولا مشاركة فيه بين ما وقع يمد الأداة وما وقع قبلها . وبعض آخر يذكرها (لئى ، ولا سيما) في باب : « الموصول » ؛ لاشتراكها على ما أتى في صبح أن تكون اسم موصول .

(٢) يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح نصبها ؛ ليكون الحكم عاماً ؛ يشمل النكرة والمعرفة .

(راجع المطولات التي عرضت للرأين ؛ ومنها : شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٤٩ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ - في آخر باب الاستثناء عند الكلام على : « ولا سيما » - وكذا : المنى ، ج ١ « عند الكلام على موضوع : « سي » .)

(٣) منها الاستثناء عن الواو فقط ، أو الاستثناء عنها وعن « لا » معاً . ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها .

.....

 وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب^(١) جواز الأوجه الثلاثة أيضاً ،
 كما في الأمثلة التالية :

- ١- أتمتع برؤية الأزهار ، ولا سببا : الوردُ ، أو الوردَ ، أو 'الوردِ' .
 - ٢- شاهدت آثاراً رائعة ، ولا سببا الهرمُ ، أو الهرمَ ، أو : الهرمِ .
 - ٣- ما أجمل الكواكب في ليل الصيف ' ولا سببا ' القمرُ ، أو ' القمرِ ' .
 أو : القمر .
- وفيما يلي الإعزاب تفصيلا :

(١) بيان السبب في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

الكلمة	إعرابها في حالة رفع الاسم بعدها	في حالة نصبه	في حالة جرّه
و لا	للاستئناف ^(١) . . . نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب	«و» كالسابق .. «لا» كالسابق ..	«و» كالسابق .. «لا» كالسابق ..
سبباً	سبباً : انتمها منصوب ، لأنه مضاف ..	سبباً اسم لامبني ^(٢) على الفتح في محل نصب	سبباً (سبباً) اسم «لا» منصوب لأنه مضاف في هذه الصورة
أفلام	« ما » اسم موصول ^(٣) ، مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه . () ويحتاج لصلة) . خبر مبتدأ محذوف وجوباً ^(٤) تقديره : « هو » والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، تقديره مثلاً : موجود . . .	« ما » زائدة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أفلاماً » تمييز ^(٥) منصوب أما خبر « لا » فمحذوف تقديره : موجود . . . أو ما يشبه هذه الكلمة	« ما » زائدة . (أفلام) مضاف إليه محذوف تقديره موجود ، أو ما يشبهها

- (١) وهذا أيسر الآراء وأوضحها . ويصح أن تكون الحال والجملة بعدها (من لا واجبها وغيرها) في محل نصب حال . كما يصح أن تكون عاطفة ، والجملة بعدها معلقة على الجملة قبلها . لكن لا داعي للإعرابات المختلفة ؛ في الأولى الكفاية والسهولة .
- (٢) وكما يصح هنا أن تكون « ما » اسم موصول ، يصح أن تكون ذكراً موصولة بمعنى : « شيء » والجملة بعدها صفة لها في محل جر . والخبر محذوف .
- (٣) سبق (في رقم ١ من هامش ص ٣٩٦) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في « لا - بها » ولم تطل الصلة .
- (٤) مبنى هذه الصورة وليس معرباً ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . واسم « لا » يكون معرباً في هاتين الحالتين فقط .
- (٥) لكلمة : « سبباً » أي لكلمة : « ما » من أنها ذكراً تامة ، وليست زائدة ، وهو الأحسن .

ولا سيما كاللى سبق في نظائرها تماماً .
 كلمة : عصفور { يجرى عليهما الإعراب السابق في كلمة : « أقلام » و « رفعاً ،
 وكلمة : واحد ونصباً ، وجرأً .

ولإعراب المعرفة في حالتى الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما . أما في حالة
 النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا ، وتعرب المعرفة « فمحولاً به »^(١) فى مثل :
 أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد - يصح أن يكون الإعراب كما يلي :
 الواو للاستثناء . (لا) نافية للجنس . (سى) اسمها منصوب ومضاف .
 (ما) نكرة تامة بمعنى : شيء ، وهى مضاف إليه . مبنية على السكون في محل
 جر . ونعبر لا محذوف تقديره : موجود مثلاً - و (الورد) مفعول به لفعل محذوف
 تقديره : أخصص : أو : أعنى والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنا . ومثل
 هذا يقال في كلمة : الحرم ، والقصر ، في الأمثلة التى سلفت^(٢) - ونظائرها -
 وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد : (ولا سيما) نحو : أخاف الأسد ،
 ولا سيما غاضباً ، أو : وهو غاضب وقد تتبع الجملة الشرطية بعد « و » وغير
 الشرطية ، أيضاً ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه^(٣) .

• • •

وسؤال النكرة التامة لا يحتاج إلى صفة بعدها . لكننا بمعنى : « شيء » ، أى شيء ؛ وهذا يجعلها سالحة لأن يراد
 منها : رجل - عصفور - طائر - أسد وغير ذلك مما يناسب جملتها . هن الوجه السابق في ص
 ٣٥٣ .

(١) وقيل - كما فى المتن - منصوب على الاستثناء ، لأن « لا سيما » بمعنى : « إلا » التى
 للاستثناء .

(٢) فى ص ٤٠٥ .

(٣) وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقاً ؛ الشرطية ، وغير الشرطية أيضاً - كما جاء
 صريحاً فى « الصبان » والمصحح « وجاء من غير تقييد فى حاشية الجزء الأول من الأمير على المتن » ، عند
 الكلام على : « أى » - الشرطية - والتى رمزينا من الأمثلة السابقة وأشباهاها هو النص على جواز وقوع
 الحال المفردة والحال الجملة بعدها ، وكذلك وقوع الجملة ومنها : جملة الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى
 عرضت له المطولات . وبلغص ما قالوا فى الحال ؛ إن كلمة « سى » اسم : « لا » مبنية على الفتح فى
 محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ (كشأنها فى مثل : ألا ماء ، أى : أعنى ماء) و « ما » كافية .
 « غاضباً » حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصه (لأن معنى « سيما » هنا : خصوصاً) أى :
 أخصه بزيادة الغضب فى هذه الحالة . ومثل هذا يقال فى الحال الجملة . أما فى الجملة الشرطية فجواب
 الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزيادة خوفى . (راجع الصبان ج ٢ فى آخر باب
 المستثنى - كما قدمنا - ففیه التفصيل) . وبقية المراجع التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هاشم ص ٤٠٢ .

أما أخوات : « ولا سيما » ^(١) فقد نقل الرواة منها : « لا مثلَ ما . . . »
و « لا سوى ما . . . » — فهذان مشاركان : « لا سيما » في معناها ، وفي أحكامها
الإعرابية التي فصلناها فيما سبق .

ومنها : « لا تَرَمَا . . . » و « لو تَرَمَا . . . » وهما بمعناها ، ولكنهما
يخالفانها في الإعراب ، وفي ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعالان ، ولا بد من رفع
الاسم الذي يليهما بعد : « ما » ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة وبجر الاسم بعدها
بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون : « ما » موصولة وهي
مفعول به للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت . والاسم بعدهما
مرفوع — وهذا هو الوارد سماعاً — على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة
صلة .

ولئنما كان الفعل مجزوماً بعد : « لا » — لأنها للنهي . والتقدير في مثل :
« قام القوم لا تر ما على » . . . ، هو : لا تبصر أبها مخاطب الشخص الذي
هو على فإنه في القيام أولى منهم .

أو تكون : « لا » للنفي ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعاً وشذوذاً ، وكذلك
بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو على لرأيتَه أولى بالقيام .
والجدير بنا أن تقتصر في استعمالنا على : « ولا سيما » لشبوعها قديماً وحديثاً .

(١) ما يأتي مذكور بمناسبة أخرى في الجزء الثاني « ٥ » من ص ٣٣٦ م ٨٢ .

ب- الموصولات الحرفية .

عرفنا أن الموصولات قسمان : اسمية وقد سبق الكلام عليها ^(١) ، وحرفية وهي خمسة ^(٢) : « أن » ، (مفتوحة الهمزة ، ساكنة النون أصالة ^(٣)) . و « أن » الناسخة (المشددة النون ، أو الساكنة النون للتخفيف) و « ما » ، و « كي » ، و « لو » وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها — ، كما أوضحنا ^(٤) . أما الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، أو الاسمى ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة ، فقد سبق الكلام ^(٥) عليه (وهو بحث هام) .

لكن بين الموصول الاتمى والحرفى فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصولات الاسمية — غير أى وغير المثناة — لا بد أن تكون مبنية ^(٦) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ؛ (وذلك شأن كل الأسماء المبنية) . بخلاف الموصولات الحرفية ، فإنها مبنية أيضاً ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ — شأن كل الحروف — فلا تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثانى : أن صلة الموصول الاسمى لا بد أن تشتمل على ما يسمى : « العائد » ؛ أما صلة الحرفى فلا تشتمل عليه مطلقاً .

الثالث : أن الموصول الحرفى لا بد أن يُسميك مع صلته سبكاً ينشأ عنه مصدر يقال له : « المصدر المسبوك » أو « المصدر المؤول » ، يعرب على حسب حاجة الجملة — كما سنبينه بعد ^(٧) . ولها تسمى الموصولات الحرفية : « حروف السبك » ^(٨) أو : « الحروف المصدرية » وتنفرد بالسبك ، دون الموصولات الاسمية .

(١ و ١) فى ص ٣٤٠ .

(٢) غير « حمزة النسوية » التى يجيء بيانها فى ص ٤١٤ .

(٣) أى : أنها ليست مخففة من « أن » المشددة الناسخة .

(٤ و ٤) فى ص ٣٧٣ والبيان فى ص ٣٧٨ وهامشها .

(٥) أما : (أى) فمعرّب فى بعض أحوالها — كما سبق فى ص ٣٦٣ والموصول المثنى يعرب فى الصحيح .

(٦) فى « ب » من ص ٤١٤ .

(٧) قد يسم السبك بغير حرف سابقك طبقاً لما سيجيء فى : « أ » ص ٤١٤ .

الرابع : أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بجملة فعلية فعلها جامد^(١) ، مثل : « لو » ، « ما » المصدرية ، إلا أن « ما » المصدرية توصل أحياناً بأفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة ؛ وهي : (خلا - عدا - وكذا ؛ حاشا ، في رأى) ، فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف . أو لأنها متصرفة بحسب أصلها ؛ فجمودها عارض طارئ لا أصيل . والمصدر المؤول منها ومن فاعلها مؤول بالمشتق ، . . . أى : مجاوزين^(٢) .

الخامس : أن الموصول الاسمي - غير « أل » يجوز حذفه على الوجه الذي قدّمناه^(٣) ، أما الحرفي فلا يحذف منه إلا : « أن » الناصبة للمضارع ، فتحذف جوازاً أو وجوباً - ؛ طبقاً لما هو مبين عند الكلام عليها في : النواصب^(٤) - وهي في حالة حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك في حالة وجودها^(٥) . . .

السادس : أن الموصول الحرفي : « أن » يصح - في رأى المشهور - وقوع صلته جملة طلبية^(٦) ، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية . فإن صلتها لا بد أن تكون خبرية . . .

وفيما يلي شيء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة - مع ملاحظة ما يجب لكل منها من صلة ، وما يجب أن يتحقق في كل صلة من شروط مفصلة سبقت^(٧) ، وفي مقدمة الشروط ألا يتقدم شيء من الصلة وتوابعها على الموصول الحرفي ، وغير الحرفي^(٨) .

(١) أن . - الساكنة النون أصالة - ، لا تكون صلتها إلا جملة فعلية ،

(١) كما سيبيء في رقم ٤ من هامش ص ٤١٢ وفي ٥ من ص ٤١٢ .

(٢) راجع الصبان عند الكلام عليها في باب الاستثناء . وسيبيء هنا في ج ٢ باب الاستثناء - م ٨٣ وباب الحال م ٨٤ .

(٣) في رقم ٣ من ص ٣٩٢ .

(٤) في باب : إعراب الفعل من الجزء الرابع .

(٥) وقد يتعين تقديرها في بعض الأساليب السماعية ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يمجى مجى الأخ . وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسبوقة ، لا يقاس عليها ، لندرتها . فلزم تقدير « أن » نوقت جملة : « مجى الأخ » فاعلاً لفعل « مجى » ، أو لكان الفاعل مقدرًا بقول ، أو غيره ، وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاة .

(٦) كما سئل في ص ٣٧٥ . ويحيى في : « أ » التالية ورقم ١ من الهامش الآتي .

(٧) في ص ٣٧٣ و ٣٧٨ .

(٨) كما نص الصبان وفيه هناك .

فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضياً ؛ نحو : عجبت من أن تأخر القادم .
أم مضارعاً ؛ نحو : من الشجاعة أن يقول المرء الحق في وجه الأقوياء ، وقول
الشاعر :

إن من أقيح المعاييب عاراً أن يمتنّ القى بما يُسئديه

أم أمراً^(١) ، نحو : أنصح لك أن يادر إلى ما يرفع شأنك .

وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُستغنى به عنهما^(٢) ، ويعرب
على حسب حاجة الجملة ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلاً أو مفعولاً به ، أو غير ذلك ؛
طبقاً لتلك الحاجة . وقد يسمد مسدّ المفعولين أيضاً . ولكنها لا تنصب إلا المضارع^(٣) ،

(١) وفي هذه الحالة تكون جملة الصلة قد وقعت طلبية . وهو جائز في : « أن » وحدها من
الموصلات الحرفية . أما الموصلات الاسمية فيشترط في صلتها أن تكون خبرية . - كما سبق هنا وفي
ص ٣٧٥) . وكل هذا ليس في الموصلات بنوعها ما يجوز أن تكون صلتها طلبية إلا : « أن » مفتوحة
المهزة ساكنة التثنية أصالة ، كما تبين في الفرق السادس .

(٢) تبيء طريقة سبك المصدر المقول ، وفائدته ، وكل ما يتصل به . . . في « ب » وجه من
صفحتي ٤١٤ و ٤١٧ .

(٣) أما الماضي والأمر فلا تنصبهما لفظاً ولا محلاً . بخلاف (إن) الشرطية : فإنها لما قلبت
الماضي إلى الاستقبال فاسبها أن تعمل في محله . فـ : « أن » المتصلة بالماضي أو الأمر هي الناصبة
للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع .

ووصل « أن » بالماضي ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛
فسيبويه يجوز ؛ بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو : كتبت إليه بالآل قم
(أصلها : « أن لا » ثم أوقعت « النون » في « لا » النافية) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول
(أن) مع صلتها بمصدر طلب ؛ أي : بمصدر يفيد الأمر أو النهي . . . فيكون التقدير : كتبت إليه
بالأمر بالقيام ، أو بالنهي عن القيام . . .

وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب (سواء أكان أمراً أم غيره) ، هو صالح
لأن تكون « أن » فيه قصرية ؛ بمعنى : « أي » المفسرة . وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر
قبل « أن » ؛ كقوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومه . . .) ، وقوله تعالى : (فأوحينا
إليه أن اصنع الفلك . . .) ، وقوله : (وإذ أوحيت إلى الخواصين أن آمنوا بي وبرسول . . .)
فهو في كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانتطابق وصف التفسيرية عليها (ذلك
الوصف الذي يتلخص في أمور ثلاثة مجتمعة ؛ هي : وقوعها مسبقة بجملة فيها معنى القول دون حرفه ،
وعملها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها) ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده
ظاهراً في الكلام ؛ إذ ما الداعي لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة ؟ . أما إن وجد قبلها حرف
جر ظاهر فهي زائدة عند أصحاب الرأي السالف ، فهي مثل : كتبت إليه بأن قم أو بالآل قم . (أصلها :
أن لا قم . . .) يكون أصل الكلام كتبت إليه « بقم » أو « بلا قم » ، زيدت « أن » منها
لصورة ظاهرة شكلية مكرومة وهي : دخول حرف الجر ظاهراً على الفعل ؛ وإن كان في الواقع اسماً
بسبب قصد لفظه . . . ١ . « » (نقلاً عن الخفري ج ١ أول باب الموصول ، بتصريف يسير) .

والخلاف بين الرأيين شكل لا أثر له في تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حرفيهما ، فكلا الرأيين
يوجب هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، وهذه قصيصاً ؛ وهذا هو الأهم . فلا مانع يمنع بعد ذلك من
الأخذ بأحد الرأيين عند الإعراب ، إذ لا ترجيح بينهما .

وتخلص زمنه للاستقبال المحض ، ولا تنفصل منه بفواصل^(١) . . . ولا تُغَيَّر زمن الماضي ، ولا تكون للحال ، فدالاتها الزمنية إما للماضي المحض ، وإما للمستقبل الخالص^(٢) . . .

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية^(٣) مسبوقة بما يدل على بقاء ، نحو : علمت « أن » محمدًا لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أن ليس الظالم بمسريح النفس ، فإن هذين من النوع التَّالِي الذي تكون فيه « أن » مخففة من « أن » المشددة النون^(٤) . . .

(ب) « أن » المشددة النون ، وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سترني أن الجو معتدل ، ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة . ومثلها : (أن) المخففة النون الناسخة ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها . ولكن اسمها لا يكون — في الأفصح — إلا ضميراً محذوفاً ، وخبرها جملة بعده ؛ نحو : أيقنت أن عليًا لماسافر^(٥) ؛ (ومنه المثالان السالغان في آخر الكلام على « أن » الناصبة للمضارع) . ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة ، ويعرب هذا المصدر في النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلاً ، أو مبتدأً ، أو مفعولاً به ، أو غير ذلك^(٦) . . . وقد يُسَدُّ مسدّد المفعولين إن وجد في الجملة ما يحتاج لهما .

(ج) « كَيَّ »^(٧) . وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية (وتنصب المضارع

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٢ .

(٢) كاسيحي البيان في ج ٣ باب : « إعمال المصدر » ، ص ٢٠٦ م ٩٩ .

(٣) تكون هي الصلة وتبكي منه بمصدر .

(٤ و ٥) « ملاحظة » — يقول النحاة : لم يرد في الكلام الفصيح وقوع « أن » المصدرية بنوعها (المخففة والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأً يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده . ولا بعد « كان » و « إن » الثناستين بغير فاصل من خبرهما . ولا بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة . وهذا الحكم ينطبق على « ما » المصدرية وصلتها أيضاً . وسيجيء البيان في ج ٣ باب إعمال المصدر م ٩٩ ص ٢٠٧ .

(٥) الأصل : أيقنت أنه حل لماسافر . وهذا الضمير هو ضمير « الشأن » أو ضمير « القصة » التي سبق الكلام عليه تفصيلاً في الضمائر ، ص ٢٥٠ —

و « أن » المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها في هذا الجزء باب : « إن وأخواتها » ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين . . . أو يقع بعدها فعل جامد . . . أو فعل للدعاء . . . أو . . . (انظر ص ٦٧٦) .

(٦) وهي مثل « أن » المصدرية عملاً ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظاً أو تقديرًا (إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدرة) . لكي نعتبرها في الحالتين مصدرية خالصة . وسيجيء تفصيل الكلام على « كَيَّ » وأنواعها وأحكامها في ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨ .

نحو : أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج . ومنها ومن صلحتها معها يسبك المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وهذه الحاجة لا تكون هنا إلا لجرور باللام دائماً . . .

(د) « ما » ، وتكون مصدرية^(١) ظرفية ؛ نحو : (سأصاحبك ما دمت مُخلصاً ، وألا زيمك ما أنصفت) . أى : مدة دوامك مخلصاً ، ومدة إنصافك . ومثل قول الشاعر :

المرو ما عاش ممدود له أمل لا تنتهى العين حتى ينتهى الأثر^(٢)
أى : مدة عيشه^(٣) . . .

ومصدرية غير ظرفية^(٤) ، مثل : (فزعت مما أهمل الرجل ، ودعشت مما ترك

(١) وهي المصدرية الزمانية ؛ لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمة : « زمان » أو مدة . . . أو وقت . . . أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن . ويرى فريق من النحاة أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية ، بدلا من تسميتها المشبورة « المصدرية الظرفية » . وحجته : أن التسمية الأولى وحدها هي التي تشمل نحو قوله تعالى : (كلما أضاء لهم مشقوا فيه) إذ التقدير : كل وقت أضامته هم . . . فالزمان المقدر « مضاف » إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفاً . ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول - اكتسب المضاف ، (وهو كلمة : « كل ») الظرفية الزمانية . وكلمة : « كل » منصوبة بحواها : « مشوا » وصيبي . في باب « كان » ص ٦٣ . إيضاح أكل ، يتناول « ما » المصدرية الظرفية ، بمناسبة الكلام هناك على : « ما دلم » .

(٢) أى : لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التي تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر للانسان ، وهذا يكون بانتهاء أجله .

(٣) ومثل هذا ما قيل في الرثاء : أبكي لفقدك ما فاحت مطوقة وما ساقن يوماً على ساق (٤) علامتها أن يصلح في مكانها « أنه المصدرية . لكنها لا تنصب المضارع كما تنصب « أن » . و « أن » المصدرية الداخلة على الماضي لا تغير زمت ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع المستقبل . ولا تقل على الحال مطلقاً . بخلاف « ما » المصدرية بتوحيها فتصلح للأزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة ، ولكن الأكثر أن تكون للحال . . .

« راجع » ص ١٠٠ والملاحظة التي في رقم ١ من هامشها ، والبيان الذي في رقم ٤ من هامش ص ١٠٩ . وقد يخطئ الأمر - على غير الفطن - بين « ما » التي هي اسم موصول والتي هي حرف موصول ، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما ؛ في مثل : أعجبتني ما صنعت ! - وسرفي ما لبست ؛ يجوز أن تكون « ما » اسم موصول فيها ، والمائد محذوف تقديره : ما صنعت ، وما لبست ، كما يجوز أن تكون « ما » حرف موصول ، ولا شيء محذوف ، والتقدير ؛ أعجبتني صنعتك ، وسرفي لبستك ، وهذا صحيح في المثالين السابقين وأشباههما ؛ عند فقد القرينة التي تعين . فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوحيها ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمراً معيناً معروفاً ، والحديث مشبه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون « ما » اسم موصول . أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس - فإن « ما » حرف موصول .

وهناك حالة يتعين فيها أن تكون « ما » حرف موصول ؛ هي : أن يكون الفعل بعدها لازماً ، أو يكون متعدياً قد استوفى مقوله ؛ مثل : (وضاعت عليهم الأرض بما رحبت) و (يسر المرء ما ذهب اليال . . .) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسم موصول لم نجد عائداً ، ولا يصح تقدير ضمير . وبغلة : أعجبتني ما قت ؛ السبب السابق أيضاً ، ومثل سرفي ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسائل -

العمل) ، أى : من إهمال الرجل ، ومن تركه العمل . وكقول العرب :
« أَنْجَزَ حَرْبًا وَاعْدَّ^(١) » . وقول شاعرهم :

وإِنِّى إِذَا مَازَرْتُهَا قُلْتُ : « يَا سَلَمْسَى » وهل كَانَ قَوْلِي « يَا سَلَمْسَى » مَا يَضِيرُهَا^(٢)
وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية^(٣) ، كالتى فى أكثر الأمثلة السابقة ، أو

مضارعية^(٤) ، نحو : لا أجلس فى الحديقة ما لم تجلس فيها ، أى : مدة عدم جلوسك فيها . وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : بإكرامك الإخوان . ومثل قول الشاعر :

المرد — ما لم تُغْدُ فغداً لإقامته — غَيْبِمُ حَسَمَى الشَّمْسِ ؛ لم يمتطّر ، ولم يَسِرْ

أو جملة اسمية^(٥) ، نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضىنى ما العمل نافع ، أى : أزورك مدة مناسبة الوقت ، ويرضىنى نفع العمل . ولكن الأكثر فى المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفية بلم ؛ كالأمثلة السابقة . ويقل — مع صحته — وصلها بالمضارعية التى ليست منفية بلم ؛ مثل : لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مدة نومك .

== فالفعل فهما متحد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر . (وسيجىء فى باب : « كان » ص ٥٦٣ — كلام عن « ما » المصدرية الظرفية بمناسبة البحث فى : « ما دام » ، كما أشرنا فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) .

(١) أى : وعد . وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية للمح من وعد فأنجز . كما يقال لمن وعد ولم ينجز ؛ بقصد تعريضه وحته على الإنجاز .

(٢) أى : ما يضرها . وتقدير المصدر المذلول فى البيت : « ضَحَرَهَا — و « ما » الأولى زائدة — (٣) إذا وقعت صلة : « ما » المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها : « دام » التناسخ وجب أن تكون هى وصلتها ممدولة لفعل مضارع قبلها — كما سيجىء لبيان عند الكلام عليها فى ص ٥٦٥ — .

(٤) بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفاً ناقصاً ، كما فى الفعل : « دام » عند من يقول بأن له مضارعاً ومصدراً ناسخين مثله ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضمفه — كما سيجىء عند الكلام على شروط عمله فى موضعه الأصيل ، وهو باب « كان » — وإذا ارتفعنا الرأى القائل بعدم تصرفه مطلقاً وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التى تلزم المضى وتدخل عليها « ما المصدرية غير الظرفية » و « ما المصدرية الظرفية » فإيهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه : (خلا — عدا — ومثلها : « حاشا » فى رأى . وثلاثة من أفعال الاستثناء — كما سبق فى ص ٤٠٨) — أما وصلها بالأمر فمتنع .

(٥) بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدرى آخر لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى — كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة التالية ، وفى رقم ٦ من هامش ص ٦٤٣ — أما مثل : لا أعين الأمانتاً أن فى السماء نجماً ؛ فإن المصدر المذلول من أن ومعدولها فى محل رفع عامل لفعل محذوف ، تقديره : ثبت . أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صلة : « ما » . والتقدير : مدة ثبوت نجم فى السماء . وقد يجوز — فى رأى — أن يكون « أن » وصلتها فى محل مصدر مؤول مبتدأ ؛ خبره محذوف ، تقديره : ثابت . والمبتدأ والخبر صلة ما .

ومن الحرف المصدرى « ما » وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

وبصح الفصل - مع قلته - بين « ما » المصدرية بنوعيتها ، وما دخلت عليه ^(١) ، دون غيرها من الموصولات الحرفية . (مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز تقديم صلتها ولا شيء من الصلة عليها ^(٢))
(هـ) « لو » ^(٣) ، وتوصل بالجملة الماضية ، نحو : (ودِدْتُ لورأيتك معى فى النزعة .) وبالمضارعية : نحو : (أودُّ لو أشاركك فى عمل نافع ^(٤)) ، ولا توصل بجملة فعلية أمرية . ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف . ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

• • •

(١) وفى الفصل بالمفعول به خلاف ، تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٩ .

(٢) طبقاً لما تقدم فى ص ٣٧٣ والبيان الذى فى ص ٣٧٨ .

(٣) الأكثر فى « لو » المصدرية أن تقع بـ « ود » و « يود » ، وما جمعتها ؛ كأحب ، ورغب واعتار ، ولا تحتاج لغواب ؛ وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه - كما سيجىء فى ص ٤١٩ وفى بابها الخاص بالجزء الرابع .

(٤) وقد توصل بالجملة الاسمية ؛ فنحو قوله تعالى : (وإن يأتى الأحزابُ يَمُودُوا ولأولئكهم يادُون فى الأهراب) ، ولكن وصلها بالجملة الاسمية - على جوازها - قليل بالنسبة لتوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين . . .

وقد توالى فى الآية السابقة - وأشباهها - حرفان مصدران ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظي ، (كما سبق فى رقم ٤ من الهامش السالف) وهو غير معحق هنا - ولذا يعرب المصدر المؤول من : « أن وموصولها » فاعلاً لفعل محذوف تقديره : « ثبت » - مثلاً - كما يعرب المصدر المؤول من : « لو » والفعل : « ثبت » وفاعله ، محذولا للفعل : « يود » قبله . ويجوز غير هذا عما مجال الكلام عليه باب : « لو » ج ٤ .

زيادة وتفصيل :

(١) من حروف السبك — عند فريق كبير من النحاة — « همزة التسوية » وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة : « سواء » ، وبلى الهمزة جملتان ، ثانيتهما : مصدرية بكلمة : « أم » الخاصة بتلك الهمزة . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ، لا يؤمنون) ، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا « فاعلا » ، والتقدير : إن الذين كفروا سواءً — بمعنى : متساو — إنذارك وعدمه عليهم ؛ فهم يعربون كلمة : « سواء » خبر : « إن » والمصدر المؤول « فاعل لكلمة : سواء » التي هي بمعنى اسم الفاعل : « متساو » ^(١) . وقيل : إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابك ، كما سبكوه في المثل العربي : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » ؛ برفع المضارع « تسمع » في إحدى الروايات ، فقالوا في سبكه : سمعك بالمعيدي . . . من غير تقدير « أن » قبل السبك ، وكما يقدرُونَ في كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده ، كاللذي في قوله تعالى : (ويوم نُسير الجبال ونرى الأرض بارزةً . . .) ، فقد قالوا : التقدير : « ويوم تسيير الجبال » — من غير وجود حرف سابك ^(٢) . . .

ومما يشبه هذا في تأويل المصدر بغير حرف سابك ، نوع من « الاستثناء المفرغ » كثير الورد في أفصح الأساليب ، نحو : فاشدتك الله لا نصرت المظلوم ^(٣) . . .

• • •

(ب) كيف يصاغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته ؟
للوصول إلى المصدر المؤول تتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدرى هو : « أن » ، « أو » ، « أن » ، كما في الأمثلة المعروضة ، أما إن كان غيرهما فيجرى عليه ما جرى على هذين تماماً ، وفيما يلي البيان :

- (١) في الآية إمرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها في باب العطف — ج ٣ ص ٥٦٩ م ١١٨ — الكلام على « أم » الماطقة .
(٢) راجع الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » وسيجيء البيان في ج ٣ ، باب العطف عند الكلام على : « أم » ص ٥٦٨ م ١١٨ — ولما إشارة في ج ٣ — ص ٢٨ م ٩٣ و ٨٣ م ٩٤ .
(٣) والتأويل : فاشدتك الله إلا نصيرك المظلوم . ولهذا النوع من « الاستثناء المفرغ » ومن تأويل المصدر منه بغير سابك ، بيان تام جل ، موضعه « باب : الاستثناء » — ج ٢ م ٨١ ص ٣٠٢ من الطبعة الثالثة .

١ - نستخرج المصدر الصريح لغير « أن » المشتق في الجمل المشتملة على « أن » ، أو المصدر الصريح للفعل غير الجاهل الذي بعد « أن » ، الناصبة في الجمل المشتملة على الفعل ؛ فتجده في الأمثلة المعروضة : « كثرة » - « نهضة » - « نفع » .

٢ - نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجة الجملة هكذا : « كثرة » .. (مرفوعة في القسم الأول) ، « نهضة » .. (منصوبة في القسم الثاني) ، « نفع » (مجرورة في القسم الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثاني محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى مجرور .

٣ - نذكر بعده اسم « أن » في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » . ونذكر الفاعل في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » الناصبة والفعل ؛ فيكون : كثرة الفواكه ، نهضة الصناعة ، نفع الإذاعة .

٤ - نضبط ذلك الاسم الذي وضعناه بعد المصدر الصريح - بالجر ، ونعربه مضافاً إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك : شاع كثرة الفواكه - عرفت نهضة الصناعة بمصر - آمنت بنفع الإذاعة .

وبإتمام الخطوة الرابعة تم عملية سبك المصدر المؤول ؛ وتظهر الجملة في شكلها الجديد ؛ نحالية من « أن » و « أن » ومن صلتها السابقة بعد أن تم الاستغناء عن هذه الأربعة

شاع (أن الفواكه كثيرة) في بلادنا .
شاع (أن تكثر ، الفواكه) في بلادنا .

عرفت (أن الصناعة ناهضة) بمصر .
عرفت (أن تنهض الصناعة) بمصر .

آمنت ؛ (أن الإذاعة نافعة)
آمنت ؛ (أن تنفع الإذاعة)

وعند السبك لا ندخل تغييراً في الباقي من الجملة إلا على اسم « إن » ، أو فاعل الفعل بالطريقة التي أوضحناها . أما ما عداها مما لم يحدف فيبقى على حاله الأولى .

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو : « أن » ، المخففة من الثقلية
أو : « لو » ، أو : « كى » ، أو : « ما » .

وقد يقتضى الاء فى بعض الأمثلة عملاً زائداً على ما سبق ، ففى مثل : (سرتى
أن تسبق) . . . تنتهى الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى قولنا :
(سرتى سبق أنت) فيقع فاعل الفعل المضارع « مضافاً إليه » بعد استخراج المصدر
الصريح - كما قدمنا - ولا كان هذا الفاعل (الذى صار مضافاً إليه) ضميراً
للمخاطب ، مرفوعاً دائماً ، ولا يمكن أن يكون مجروراً ، وجب أن نضع بدله
ضميراً بمعناه ، يصلح أن يكون مجروراً ، هو : كاف المخاطب ، فنقول : سرتى
سبقك . . . وهكذا يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجر
كالذى فى قول الشاعر :

ومن نكث الدنيا على الحر أن يترى عداً له ما من صداقة بُد
حيث يكون المصدر المؤول المضاف : (رؤية هو) ، ثم يقع التبديل المشار
فبصير : رؤيته . . .

مسألة أخرى ، قلنا :^(١) فى تحقيق الخطوة الأولى : إننا نأتى بالمصدر الصريح
نحبر الناسخ : (أن) حين يكون الخبر مشتقاً ، أو بمصدر الفعل الذى دخلت
عليه : « أن » . . .

فلان كان خبر الحرف المصدرى : (أن) اسماً جامداً - نحو : عرفت أنك
أسد ، أو : ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، نحو : عرفت أنك فوق الطيارة ،
أو عرفت أنك فى البيت - فلان نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو : « الكون » ،
مشتقاً ، أو قبله كلمة : « عدم » التى تفيد النفي ، إن كان الكلام منفيّاً ، ويحل لفظ
« الكون » محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ثم نضم باقى الخطوات ؛
فنقول : عرفت كونك أسداً . ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع
المجرور : أى : عرفت استقرارك فوق الطيارة ، أو فى الدار .

ويصح فى الخبر الجامد شيء آخر هو : أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء
فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية ، وتجعله بمنزلة المصدر الصريح ، فنقول :
عرفت أسديتلك ، كما تقول : فروسييتك ووطنيتك ، وهو ما يسمى :
« المصدر الصناعى »^(٢) . . .

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامداً ، فليس له مصدر صريح : مثل « عسى » فى قولنا : (شاع أن يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أن يزول) وفى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : « عسى » (ومعناها هنا : الرجاء) ويضاف هذا المصدر إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحقق الأمل ، ورجاء زوال الكرب .

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد - للننى مثل قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أتينا بما يفيد الننى ، ككلمة : « عَدَم » فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه .

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مُثَبِّتاً أو منفيّاً ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ، ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من ننى أو إثبات .

(ح) لماذا نلجأ فى الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولها بمصدر - ولا نلجأ ابتداء إلى المصدر الصريح ؟ . لم نقول - مثلاً - : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك ؟ .

إن الداعى للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية . فمن الأولى :

١ - الدلالة على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضياً نحو : الشائع أن حضرت ، أم مستقبلاً ؛ نحو : الشائع أن تحضر . فلو قلنا من أول الأمر : الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضى ، أم لم يَمْضِ ؟ . لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن^(١) .

٢ - الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلت ، أى : مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرة ، أو قلته ، أو : بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها . . . ولو قلنا : أعجبنى أكلك . . . لكان محتملاً لبعض تلك الأشياء والحالات ، كطريقة الأكل ، أو نوع المأكول . . .

٣ - الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر

إبراهيم . فالسفر هنا جائز . ولو قلنا ؛ ظهر سفر إبراهيم لساخ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب .

٤ - الحرص على إظهار الفعل مبنياً للمجهول ؛ تحقيقاً للغرض من حذف فاعله . وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول ؛ ففي مثل : عُرِفَ الحق ، يقال : ما أحسن ما عُرِفَ الحق . وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بيانها في بابه^(١) .

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح ، ووجود أحد هذه الفروق كاف لأن نلجأ إلى أحد نوعي المصدر دون الآخر :

١ - أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من « أن » والفعل مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل ؛ فلا يقال : فحَت أن أفرح . في حين يصح أن يؤكد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحاً .

٢ - لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشي الهادي ، تريد : يعجبني مشيك الهادي . مع أن الصريح يوصف .

٣ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار « عسى » ناقصة^(٢) ، والمصدر المؤول من « أن » والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معاً . وليس كذلك الصريح .

٤ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : « حَسِبَ » في قوله تعالى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ...) وليس كذلك الصريح . ومثل هذا يقال في : « أن » و « أن » الناسختين - أي : المشددة والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مُدْرَكِي وإن نَحَلْتُ أَنْ السُّنْتَايَ^(٣) عنك واسع

٥ - يصح أن يقع المصدر المؤول خبراً عن الجملة من غير تأويل في نحو : على إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح .

(١) في الجزء الثالث .

(٢) في رأي فريق كبير من النحاة ، دون فريق - كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢١ - ورأيه أنسب .

(٣) المتأني : التأني والبهمة ؛ أو مكانها . والبيت من قصيدة للنايفة الذهباني مدح بها النعمان ويعتبر له عن وشاية وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد .

٦ - هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول ، وهي المدونة في رقم ٤ من هامش ص ١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

• • •

(د) من المعلوم^(١) أن المصدر الصريح (مثل ، أكل - شرب - قيام - قعود) لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدراً - لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً . ولكن تبني الدلالة على الزمن ملحوظة ، ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك . أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن . وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففي نحو : شاع أن نهض العرب في كل مكان - نقول : « شاع نهوض العرب في كل مكان » ، فيكون زمن النهوض ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن . أما في مثل : « الشاع أن ينهض العرب في كل مكان » فيكون المصدر المؤول هو : « الشاع نهوض العرب » ، أيضاً ؛ فيكون زمن النهوض هنا مستقبلاً ؛ مراعاة للزمن الذي في العبارة الأولى . لهذا كان المصدر المؤول من « أن » الناصبة للفعل وصلته ملاحظاً فيه الزمن الماضي أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك ؛ أماض هو فيلاحظ الماضي بعد التأويل ، أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلاً^٢ . ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب « بأن » يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال^(٣) . ومثلها : « لو » المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كان كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها^(٤) - وكذا : « ما » المصدرية فإنها لا تنصبه ، ولكنها إذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتهما للحال - غالباً - كما سبق^(٥) - وقد تكون لغيره^(٦) .

(١) كما سبق في رقم ١ ص ٤١٧ .

(٢) وقد سبق أن التواصب والجوازيم والين وسوف . . . تخلص المضارع للاستقبال (راجع ص ٥٩ و ٦٠ وما بعدها) .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) في ص ٥٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٤١١ .

(٥) جاء في شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من « أن » وصلتهما =

أما « كي » فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وهذا على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتتصبه — وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، كشأن النواصب كلها — فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها .

وأما « أن » (المشددة التون) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة ، في مثل ؛ أعرف أن محمداً يسافر غداً ؛ وهي كلمة ؛ « غد » وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينة ؛ في مثل أعرف أن علما يقرأ الآن ؛ وهي كلمة ؛ « الآن » وقد يكون دالا على الماضي نحو شاع أن العدو انهزم . وقد يكون خالياً من الدلالة الزمنية في مثل : المحمود أن الجو معتدل والمعروف أن الصديق فضيلة .

• • •

= الجملة الفعلية يكون إما ماضياً ، وإما مستقبلاً على حسب نوع الفعل الذي في صلتها . أما زمن المصدر المنسبك من « ما » وصلتها فعناء الحال . فهل يكون للحال دائماً ولو كان الفعل ماضياً ؟ الأمر غامض . والرأي أنه الحال ما لم تقم قرينة على غيره ، فيراعى ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء في الجزء الثاني من حاشيتي الصبان والخضري ، أول باب : « أحوال المصدر » في الخضري ما نصه :

(مقتضى كلام الشارح أن : « ما » لا تقدر مع الماضي ولا المستقبل ، وليس كذلك . بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة ، إلا أن يقال إنما خصوها . بذكر الحال ، لتميزه مع « أن » ولأن دلالة : « أن » مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : « ما » عليها) .

وفي حاشية الصبان ما لا يخرج في مضمونه عما سبق .

المعترف بأل^(١)

١ - زارنى صديق - زارنى صديق ، فأكرمت الصديق .

٢ - اشتريت كتاباً - اشتريت كتاباً ، فقرأت الكتاب .

٣ - تنزهت فى زورق - تنزهت فى زورق ، فتهاذى الزورق بى .

كلمة : « صديق » فى المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق مُعَيَّن معهود ، فقد يكون محمداً ، أو : علياً ، أو محموداً ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيرة التى يصدق على كل واحد منهم أنه : « صديق » ، فهى نكرة - والنكرة لا تدل على معين ، كما عرفنا^(٢) - لكن حين أدخلنا عليها « أل » ، دلت على أن صديقاً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، ودار الحديث بشأنه - قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء .

ومثلها كلمة : « كتاب » فى المثال الثانى ، فإنها مبهمة ؛ لا تدل على كتاب مُعَيَّن ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكرة ؛ لكن حين أدخلنا عليها : « أل » ، وقلنا : « الكتاب » صارت تدل على أن كتاباً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، والكلام عنه - - قد اشتريته .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « زورق » ؛ فإنها نكرة لا تدل على زورق معروف . وحين أدخلنا عليها « أل » صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .

فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهاها كانت فى أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول : « أل » عليها . لهذا قال النحاة : إن « أل » التى من الطراز السابق وسيلة من وسائل التعيين ، أى : أداة من أدوات

(١) إذا كانت « أل » مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تحصل فيه باسم بعدها - كانت همزة قطع ؛ يجب إظهارها نطقاً وكتابة ؛ لأن كلمة « أل » فى هذه الحالة تكون علماً على هذا اللفظ المعين . وهمزة العلم قطع - فى الرأى الأنسب - وأو كان العلم منقولاً من لفظ آخر ، بشرط أن يصير جزءاً ملازماً له ، مثل : الرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا فى باب النداء ، (وكما سبق فى باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ، والبيان فى رقم ص ٣٠٦)

(٢) فى ص ٢٠٦ .

التعريف ؛ إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف^(١) جعلتها معرفة ؛
كالمثلة السابقة ونظائرها .

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة « أل » التي هي حرف
للتعريف ؛ أمي كلها التي تُعَرَّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها ؟ . . .
فلن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معاً^(٢) . ولكن
الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة : « أل » عدة أقسام^(٣) منها :

(١) هناك نكرات لا تعرف - في الأغلب - ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمة : « غير » ،
و « مثل » وأشباهاها ، مما يسمى : « نكرات معوضة في الإبهام » (انظر رقم ٥ من هامش الجدول الذي
في ص ٨٥) . ويحيى الكلام عليها مفصلاً في باب : « الإضافة » ، أول الجزء الثالث .
(٢) دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة ، والاكتفاء بها - ما نجده في بعض المراجع المطولة - ومنها
المراجع القوية التي لا نفي لجمهرة المثقفين منها - أنها تقول : « اللام » بدلا من : « أل » فلا يدعى
غير الأخير ما تريده من « اللام » . فالفاموس - مثلاً - يقول في مادة « الجهرول » ما نصه : (والجهرول
- كجعفر - : الأرض ذات الحجارة ، و . . . و . . . و . . . وبلا « لام » لقب الحليطة العبي) .
فأى لام يقصد ؟ . أمي الأولى أم الأخيرة ؟ . إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزة لوصول ، ولا يدرك
هذا إلا القوي . . . ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى مظانها ، في مثل : « حاشية الصبان » ،
« والتصريح » ، وغيرها ، وهي آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا .
ولل ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

« أل » حَرْفٌ تَعْرِيفٌ ، أَوْ : « اللّام » فَقَطْ . فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ ، قُلْ فِيهِ : النَّمَطُ .

يريد : أن « أل » للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً ؛ أو : أن للتعريف يكون
باللام وحدها ، والهمزة لوصول . فإذا أردت تعريف كلمة : « نمط » التي هي نكرة نقل فيها : النمط ؛
بإدخال « أل » عليها (والنمط : بساط كالنوع الذي يسميه العامة : « الكليم » . وكذلك الجماعة من
الناس تتشابه في الأمر . . .) .

أما كلمة : « فقط » فقد قال « المحضري » في هذا الموضع ما نصه : (« والفاء زائدة لتزيين اللفظ »
و « قط » بمعنى : حسب . وهي حال من « اللام » - في بيت ابن مالك - أي : حال كونها حسبك ؛ أي :
كافيتك من طلب غيرها . وقيل « والفاء » : في جواب شرط مقدر ، و « قط » غير ملحوظ - فالتقدير : إن
عرفت هذا فقط ، أي : فهي حسبك - أو اسم فعل ؛ بمعنى : « انتبه » أي : إذا عرفت ذلك فهي حسبك ،
أو : فانتبه من طلب غيرها) . اهـ

فهو مبنية على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها
اسم فعل . والفاء في كل الحالات زائدة .

وجاء في ص ٢١ من حاشية الألبوسي على القطر ، ما نصه : (« فقط » ، أي : « حسب » ، ولم تسمع
منهم إلا مقرونة بالفاء ، وهي زائدة ، وكذا ، حسب . . . وفي المثل : أن « قط » من أسماء الأفعال
بمعنى : انتبه . وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ ، وكأنه جزء شرط محذوف . وفي كتاب : « المسائل لابن
البيد » : « وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهماً فقط ، أخذت درهماً فاكشفت به . اهـ .
ومنه يعلم أنها عاطفة ، ومن المثل أنها - فاء - فصيحة ؛ ولكل وجهة » (١) . اهـ .

أما : « حسب » فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ؛ باب الإضافة ص ١٤٧ م ٩٥ حيث البيان
الكامل لأحكامها .

(٣) إذا ذكرت « أل » في الكلام مطلقة (أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها) . كان المراد منها : «

الموصولة ، وهي اسم - في الرأي الأرجح - وقد سبق الكلام عليها في الموصولات^(١) ومنها المعترفة ، ومنها الزائدة^(٢) . وفيما يلي بيان هذين القسمين .

(١) « أل » المعترفة ؛ (أى : التى تفيد التعريف) .

وهي نوعان : نوع يسمى : « أل العهدية » ، (أى : التى للعهد) ، ونوع يسمى : « أل الجنسية » ، وكلاهما حرف^(٣) .

فأما « العهدية^(٤) » فهى : « التى تدخل على النكرة فتعطيها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهمًا شائعاً » . وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ - أن النكرة تذكر في الكلام مرتين بلفظ واحد^(٥) ، تكون في الأولى مجردة من « أل » العهدية ، وفي الثانية مقرونة « بأل » العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره في فرد واحد هو الذى تدل عليه النكرة الأولى^(٦)

« أل المسترفة » لأنها المقصودة عند الإطلاق . أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : « أل » ، « الموصولة » - مثلاً - ، وقد سبق الكلام عليها في ص ٣٥٦ وحل إيرادها في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - أو : الزائدة ...

(١) في ص ٣٥٦ .

(٢) شجىء في ص ٤٢٩ .

(٣) ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده ، طبقاً للبيان الذى سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) من هذا النوع « أل » الداخلة على « أفعل التفضيل » فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيبيء البيان في باب - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٩٨ عند الكلام على القسم الذى به « أل » . وكما سبق الإشارة في رقم ٢ من ص ٣٥٦ .

(٥) قد يكون اللفظ السابق مذكوراً صراحة كالأمثلة المعروضة ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى في سورة مريم : (وليس ، الذكر كالأنثى) . فالذكر تقدم قبل ذلك مكتباً عنه بقول مريم (إني فدرت لك ما فى بطنى محرراً ...) ، أى : متقطعاً لخدمة بيت المقدس - على حسب ما كان شائعاً فيها . وهذا التذرع خاص بالذكر عندئذ ذلك .

(٦) فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجع الضمير ، و « أل » هى الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنوياً . ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير والأولى بمنزلة مرجعه أنك في مثل : نزل مطر فأنش المطر زرعونا - قد قسمتى عن : أل « وعن كلمة : « مطر » الثانية ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يفنى عنها ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنش زرعونا . لهذا يقول النحاة : إن فائدة : « أل العهدية » التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة ، المماثلة لها في لفظها ؛ الخالية من « أل » . فلو قلنا : نزل مطر فأنش مطر زرعونا ؛ بتشكيل كلمة : « مطر » فى الحالتين لوقع فى اليوم أن المراد من كلمة : « مطر » الثانية ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد . ولذلك لا يمتنع الاسم المعروف بأل العهدية ، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه كما سبق . وما قيل فى كلمتى « مطر » يقال فى كلمتى : « سيارة » ، وكلمتى « رسول » ونظائرها ... - راجع شرح الذى وضح وحاشيته فى هذا الموضع - .

ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجعه صاغ اعتبار الثانية معرفة ، مع أن الأولى نكرة ؛ كالشأن فى مثل : جاء غيب فأكرمه الولد . فكلمة : « غيب » نكرة ، لا تدل على واحد معين ، أما الضمير : « الهاء » فمعرفة تدل على معين ، مرجعه النكرة ، برغم أن معنى الضمير هو معنى النكرة الواقى - النحو

كألمثلة التي تقدمت^(١)، ونحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة، وقوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول). فكل كلمة من الثلاث: (مطر - سيارة - رسول) وأشباهاها قد ذكرت مرتين؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها. وثانيتها مفروقة بأل المهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطاً معنوياً يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وسعده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذكرياً، أي: معلومة المراد والدلالة؛ بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكرها أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فرداً معين^(٢)؛ هو السابق، وهنا هو ما يسمى: «العهد اللدكري».

٢ - وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بأل المهدية هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره في فرد معين تحديداً أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظاً مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» المهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟. أذهب إلى البيت؟. فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لها من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لها كذلك، ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: «أل»؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: «العهد الذهني» أو: «العهد العلمي».

٣ - وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفي أثناءه؛ كأن تقول: (اليوم

«مرجعه عاماً» ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفة، ومرجعه نكرة. وذلك أن الضمير قد أرسلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة. ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل» المهدية التي نحن بصددنا؛ فإن الاسم الأول نكرة؛ فهي لا تدل على معين، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه نكرة؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول، ومحصور فيه، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة. ويتصل بهذا ما يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣.

(١) في صدر الباب ص ٤٢١

(٢) لهذا ليضاح في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة، ثم في رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣.

يحضر والدى) . - (يبدأ عمل الساعة) - (البرد شديد الليلة) . . . تريد من « اليوم » و « الساعة » و « الليلة » ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام . ومثل ذلك : أن ترى الصائد يحمل بندقيته ؛ فتقول له : « الطائر » . أى : أصب الطائر الحاضر وقت الكلام . وأن ترى كاتباً يحمل بين أصابعه قلماً فتقول له : « الورقة » . أى : خذ الورقة الحاضرة الآن . وهذا هو العهد الحضورى ^(١) .

فأنواع العهد ثلاثة : « ذِكْرِي » ، و « ذَعْنِي » ، أو : « علمي » ، و « حضوري » ؛ ولثلاثة رموز مشترك يدخل على كل نوع منها ؛ هو : « أ ل » . وتسمى : « أ ل » التي للعهد « أو : « أ ل » العهدية » ^(٢) . فإذا دخلت على النكرة جعلتها معرفة ، ندل على فرد معين دلالة تقرب من دلالة العلم الشخصي بذاته لا برمز آخر ^(٣) . ولهذا كانت « أ ل » العهدية « تفيد النكرة درجة من التعريف تُقَرَّر بها من درجة العلم الشخصي ، وإن لم تبلغ مرتبة وقوته ؛ وإنما جعلها في المرتبة التي تليه مباشرة .

• • •

وأما : « أ ل » الجنسية ، فهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد ^(٤) . ومثالها : النجم مضى ، بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره . . . فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول « أ ل » على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات - كشأن اسم الجنس -) ^(٥) ،

١ () وأكثر ما تقع « أ ل » التي العهد الحضورى في صدر الكلمات التي بعد أسماء الإشارة ؛ نحو : جاني هذا الرجل أو بعد « أى » في النداء ؛ نحو : يأبها الرجل . وقد تقع في غيرها كالأمثلة التي عرضناها من قبل .
٢ () أى : التي لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشيء المهود ؛ سواء أكان واحداً أم أكثر ؛ ففي التركيب كلمتان مخفوفتان . بقى شيء يتعلق بإفادتها التعريف وهو في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣ .
٣ () لأن علم الشخص معرفة بصيغته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشيء خارج عن مادته بخلاف النكرة التي جاءها التعريف من « أ ل » فإن « أ ل » أجنبية منها ، وخارجة عن صيغتها .
٤ () يقول النحاة : إذا دخلت « أ ل » على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك مهود بما شرحناه فهي العهد . وإن لم يكن هناك مهود فهي لجنس . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨) .
٥ () إيضاح ذلك : أن كلمة : « نجم » - مثلاً - تدل على معنى شائع مبهم ؛ يصدق وينطبق على كل جرم سماوي مضى ؛ من غير حصر النجم في واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذلك ، وعلى آلاف غيرها . وهذا معنى النكرة واسم الجنس (كما سبق إيضاحه بإسهاب في ص ٢٣ وهامش ص ٢٠٦ و ٢٨٨) ، فهي تدل على واحد غير معين ولا عديد ، لأنه واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتميين ، من بين أفراد جنسه . (أى : أفراد صنفه ونظائره) فإذا أدخلنا « أ ل » على كلمة : « نجم » وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحداً واحداً ، ونرى إضافة كل واحد بذاته ، ثم تقولي بعدها : للنجم مضى بذاته . ولما كانت تلك الرؤية الشاملة المحيطة بكل النجوم أمراً مستحيلاً لا يقدر عليه =

لا تدل على واحد معين) ، وليس في الكلام ما يدل على العهد .

وللتدخل « أَل » هذه على الأجناس سميت : « أَل الجنسية » . وهي أنواع من ناحية دلالتها المعنوية ، ومن ناحية إفادة التعريف .

١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفرادهِ إحاطة حقيقية ، لا مجازَ فيها ، ولا مبالغة^(١) ، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة « كل » فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حي ، الإنسان مفكر ، المعدن نافع . . . فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حي ، كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع . . . بحذف « أَل » في الأمثلة كلها وبوضع كلمة : « كل » مكانها - لبق المعنى^(٢) على حاله الأولى .

وحكم ما تدخل عليه « أَل » من هذا النوع أن يكون لفظه معرفة ، تجري عليه أحكام المعرفة^(٣) ، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة : كل ، فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمة « المليك » في قول الشاعر :

إذا الملك الجبار صَعَّرَ خَدَّه
مَشَيْتَنَا إِلَيْهِ بالسُّيُوفِ نَعَاتِهِ^(٤)

٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطة ، الشمول ، لا بجميع الأفراد ، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد ؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغة ؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة ؛ نحو : أنت الرجل علماً ، وصالح هو الإنسان لطفاً ، وعلى هو الفتى شجاعة . تريد : أنت

« مخلوق » كان دخول « أَل » حل كلمة : « نجم » وقلنا : « النجم » معناه أن كل واحد من هذا الجنس لقي عرفته بمقولنا دون أن تحيط بكل أفرادهِ الخواص - مضيئاً بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس مثلاً في فرد واحد من أفرادهِ ؛ يعني تعرفه عن تعريفها ، وينوب عنها في ذلك . أو كأنها تعرف فرداً يدل على الجنس كله ، ويميز إليه . وهكذا يقال في باقي الأمثلة - راجع رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ - .

(١) ودلالتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه ؛ نحو قوله تعالى : (إن الإنسان لني غسر ، إلا الذين آمنوا . .) . ومن العلامات أيضاً ؛ أن يصح نعمته بالجمع ؛ نحو : قوله تعالى ، (أو الظنل الذين لم يظفروا حل عورات النساء) ، ونحو قولهم : أهلك الناس الدهنار الحمر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدنانير ، والنوام .

(٢) وهذه تسمى : « أَل الاستغراقية » ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس لى ؛ يحيط بأفرواده إحاطة شاملة حقيقية . ومثلها « أَل » في النوح الثاني ، « العلة على أن الجنس يستغرق صفة من الصفات على سبيل المجاز والمبالغة .

(٣) فيكون مبتدأ ، ويكون نعتاً للمعرفة ، ويكون صاحب حال . وفيه ذلك مما يطلب عليه أن يكون معرفة لا نكرة . . .

(٤) صَعَّرَ خَدَّه : أُماله وحوله عن لسانه الناس ؛ كي لا يراهم ؛ ترهقاً منه ، وكبراً .

كل الرجال من ناحية العلم ؛ أى : بمنزلة جميعاً من هذه الناحية وحدها ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ وبمعنى موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فانت تحيط بهذه الصفة (صفة العلم) إحاطة شاملة لم تنهياً إلا للرجال كلهم مجتمعين . وكذلك صالح من ناحية الأدب ؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم ؛ قال منه ما قالوه مجتمعين . وكذلك على ؛ بمنزلة الفتيان كلهم فى الشجاعة ؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم ؛ ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين . وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء^(١).

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع كحكم سابقه لفظاً ومعنى .

٣- ومنها التى لا تفيد نوعاً من نوعى الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقة القائمة فى الذهن ، ومادته التى تكون منها فى العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددتها ، أو لصفة عرضية طارئة عليها . وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يتصدق عليه الحكم ... نحو : « الحديد أصلب من الذهب - الذهب أنفس من النحاس » . تريد : أن حقيقة الحديد (أى : مادته وطبيعته) أصلب من حقيقة الذهب (أى : من مادته وعنصره) من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك ؛ كفتح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هى أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد فى حقيقته أصلب من الذهب فى حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ أنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصلب من نظيرتها فى الثانى ؛ لأن الواقع يخالفه ، ومثل هذا أن تقول : « الرجل أقوى من المرأة » ، أى : أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المميز - لا من حيث أفراده - أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هى كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع . وهكذا يقال فى : « الذهب أنفس من النحاس » . وفى : « الصوف أغل من القطن » . وفى : « الفحم أشد نارا من الخشب » ... وفى : « الماء ، والتراب ، والهواء ، والجوهر ، والنبات ... »

(١) ولذا يصح إحلال كلمة : « كل » محل « أل » على سبيل المجاز والمبالغة - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٢٦ « والخصر » هو الذى يفيد أنهم جميعاً لم يبلغوا درجته فى الصفة .

تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هى مادة ، تجعله فى عداد السوائل ، لمن غير نظر فى ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه . فتلك حقيقته ، أى : مادته الأصلية التى قام عليها . وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ، فهى حقيقته الذاتية ، وماهيته التى عرف بها من حيث هى . وتقول : الهواء لازم للأحياء ، أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك . . . وهكذا .

ونسمى « أل » الداخلة على هذا النوع : « أل » التى للحقيقة ، ، أو : « للطبيعة » ، أو : « للماهية ^(١) » ، فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد ، أو بصفتهم ، أو بعدم الإحاطة . وتفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف يجعله فى درجة « عكس الجنس » ^(٢) ، لفظاً ومعنى .

فعانى « أل الجنسية » إما لإفادة الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة ، لا مجازاً ، وإما لإفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس ، وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء ^(٣) والمجاز ، وإما بيان الحقيقة الذاتية ، دون غيرها .

• • •

(١) وعلامتها : ألا يصلح وضع كلمة : « كل » بدلا ، لا حقيقة ولا مجازاً ، لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد ، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة ، وإنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه . (٢) قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته (فى ص ٢٩٠ و ٢٩٦ وما بعدها) .

(٣) راجع رقم ٥ من هامش ص ٤٢٥ . وقد جاء فى « كليات أبى البقاء » ، ص ٦٦ عند الكلام على « أل » ما نصه : « إذا دخلت « أل » فى اسم - فرداً كان أو جمعاً - وكان ثمة مبهود ، فإنها تصرف إليه . وإن لم يكن ثمة مبهود فإنها تحمل على الاستفراق عند المتقدمين (يريد : أنها تشمل جميع أفراد الجنس فرداً فرداً ، أو تشمل صفة شاملة من صفاته - كما شرحنا) - وعلى الجنس عند المتأخرين (يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافياً للدلالة على الجنس ، ونعوضاً بغيره من روية الباقي ؛ فكأنه نموذج - مينة - للجنس) إلا أن المقام عنهم إذا كان خطابياً يحمل على كل الجنس ، وهو : « الاستفراق » وإذا كان استدلالياً ، أو لم يمكن حمله على الاستفراق ، فإنه يحمل على أدنى الجنس (يريد على فرد واحد فقط) ، حتى يظل الجمعية ، ويصير مجازاً عن الجنس كله . فلو لم تصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولوية ؛ إذ التقدير أنه لا عهد ؛ فيستعين أن يكون للجنس . فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية ، لا للماهية من حيث هى ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز .

وجاء فى شرح المفصل - ج ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : « أل » وأقسامها - . ما نصه : (فلما تعريف الجنس فإن تدخل اللام (أى : « أل ») على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا لتعريف الشخص منه - أى : الفرد الواحد منه - وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والعمل حلو ، والخل حامض ، وههناك الناس الدروهم والدينار » فهذا التعريف لا يكون من إحاطة ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس (أى : جميع أفرادها) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالمقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العمل الشائع فى الدنيا حلو ، وأن كل جزء من العمل حامض) .

ب - « أل » الزائدة^(١)

هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تُغَيِّر التعريف أو التنكير^(٢) وربما كان لها أثر آخر ، - كما سيجيء هنا - « فمثال دخولها على المعرفة : (المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس) . فالكلمات : « مأمون » ، و « رشيد » و « عباس » ، معارف بالعلمية قبل دخول « أل » . فلما دخلت عليها لم تحدث تغييراً في تعريفها ، ولم تغيِّر تعريفها جليداً . ومثال دخولها على النكرة ما سُمِع من قولهم : « ادخلوا الأولَ فالأولَ . . . » وأشباهاها . فكلمة « أول » نكرة ؛ لأنها حال^(٣) ، ولم تخرجها « أل » عن التنكير .

و « أل الزائدة » نوعان - كلاهما حرف^(٤) - أحدهما : نوع تكون فيه « زائدة لازمة » وهي التي تقرن باسم معرفة ، ولا تفارقه بعد اقترانها به ، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علماً ؛ فلم يوجد خالياً منها منذ علميته . . .^(٥) ولا تفارقه بعد ذلك مطلقاً ، برغم زيادتها ، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها - فيما يقال - بغير « أل » ؛ مثل : السَّمَوِيُّ^(٦) ، وأبَيْسَمَعٍ^(٧) ، وألْعَزَى^(٨) . وكبعض

(١) والمراد بالزائدة هنا : ما ليست موصولة ، وليست لتعريف ، ولو كانت غير صالحة للسقوط .

(٢) « أول » السابقة ، حال منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت فيما « أل » شلوذاً في الثر ؛ كما تزداد في النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أولَ فأولَ ، أي : ادخلوا مرتبين - كما سيجيء في رقم ٦ من هامش الصفحة التالية - . أما البيان الخاص بهذا في باب الحال (ج ٢ م ٨٤ في التقسيم الثالث الخاص بالتنكير والتعريف) .

(٣) ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده مباشرة ، طبقاً للبيان الذي سبق في آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علماً مقروناً « بأل » ، ولم يستعمل في غير العلمية ؛ من قبل كالسوق ، وما كان مجرداً في أصله من « أل » ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية ، ولازمته معها من أول لحظة - ؛ كالنضر ، والنعمان .

(٥) اسم شاعر جاهل ، مشهور بالوفاء . (٦) اسم نبي .

(٧) اسم صنم للعرب في الجاهلية . (٨) اسم صنم للعرب في الجاهلية (وهي ؛ مؤنث أعز) .

الظروف المبدومة بأل ، مثل : « الآن »^(١) للزمن الحاضر ، وبعض أسماء الموصولات
المصدرة بها ، كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى . . . ومن الزائدة اللازمة : « أل »
التى للقلبة ، وسبجىء بيانها^(٢) . . .

والآخر : نوع تكون فيه زائدة عارضة (أى : غير لازمة ، فتوجد حيناً ،
وحيناً لا توجد) ، وهذا النوع ضربان :

ضرب اضطرابى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ، ليحافظوا على وزن
الشعر وأصوله ، كقول القائل :

ولقد جَنَيْتُكَ^(٣) أَكْمَوْا وَعَسَافِلًا ولقد نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٤)
فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « أوبر » مضطرباً ، مع أن العرب
حين تستعملها « علم جنس » تجردها من « أل » ، فتقول : بنات أوبر ، ومثل
قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ كَسَاً أَنْ عَرَفْتُ وَجْهَهُنَا صَدَدَتْ وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍ^(٥)
فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « النفس » التى هى تمييز ، والتمييز زكرة
— على المشهور — فلا تدخله « أل » ، وكان الأصل أن يقول : طبت نفساً . ولكن
الضرورة^(٦) الشعرية قهرته .^(٧)

(١) ظرف زمان منصوب . وقد يحذف من قليلا ؛ فهو معرب . وهذا الرأى أوضح وأيسر من الرأى
القائل بأنه مبنى على الفتح دائماً .

وإذا كان معرباً معناه الزمن الحاضر فكلمة : « أل » فيه العهد المحصورى فتكون مضمومة ، وليست
زائدة (راجع رقم ٣ من ص ٤٢٤) . ولإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى باب : « الظرف » ج ٢
من ٢٦٢ م ٧٩ .

(٢) فى ص ٤٢٣ .

(٣) « جنيتك » ؛ أى : جنيت لك . « الأكمل » : جمع ، مفردة : كَمَّ . وهو
فیات فى البادية ، له شعر يجنيه العرب . وقد سبق أول الكتاب — ص ٢٢ — أن كلمة : « كم » تكون
مفرداً أيضاً لكلمة : « كمأة » التى هى اسم جنس جمعى . ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالقاء فى
الفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء فى اسم الجنس الجمعى . « المسائل » : جمع مفردة : مسأل
(حل وزن مصفوف) نوع أبيض ، كبير من الكمأة ، ويسميه بعض الناس : شحة الأرض .

(٤) « بنات أوبر » : حل على نوع من الكمأة ، روى الطيم . له زقب كلون التراب .
(٥) يقول لما رأيت — يا قيس — وجهنا (لى : زعماءنا) وأكابرنا ، تسليت من صديقك عمرو
للى قتلناه ، وطبت نفسك .

(٦) وملحق بهذا النوع زيادتهما فى النشر شذوذاً . فى مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف
البيان فى ص ٤٢٩ .

(٧) ولما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك :

وقد تَزَادَ لازماً كَاللَّاتِ وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ
وَلِاضْطِرَارٍ ، كِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كُنَّا ، وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرَى
وَالسَّرَى أَصْلُهَا : السَّرَى : يشتهيها الياء ، ومنها الضريف .

٢- وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لفرض يريد أن يحققه ؛ هو : « ملح الأصل » . وبيان :

أن أكثر الأعلام منقول من معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً ، ثم انتقل إلى العلمية ، وترك معناه السابق - ولذا يسمى : « العلم المنقول » - مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ... فقد كان المعنى السابق لكل اسم من هذه المشتقات هو الدلالة على أمرين معاً : ذات وصفة - أى ذات فعلت العدل . أو وقع عليها النصر ، أو انصفت بالحسن . . . ولا دخل للعلمية بواحد من الأمرين . . . ثم صار كل واحد بعد ذلك « علماً جامداً » يدل على « سَمَى مُعَيَّن فقط » ، ولا يدل معه على شيء من الوصف السابق ، فكلمة : عادل ، أو منصور أو : حسن ، أو ما شابهها ... قد انقطعت صلتها بالوصف السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني ؛ وهو : « العلمية » وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يتضمن صفة ، ولا يشتمل عليها مع أنها كانت في الأصل اسماً مشتقاً .

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية ، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معاً - (وهما : المعنى الأصلي السابق . والدلالة الجديدة) وهي : العلمية) - فإننا نزيد في أولها : « أل » لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تليحاً ؛ ينضم إلى المعنى الجديد ، وهو : العلمية مع الحمد ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل الكلمة (بذاتها وبصيغتها التي اعتبرناها جامدة) على العلمية ، وتدل على الوصف القديم « بأل » التي تشير وتلمح إليه . ولهذا تسمى : « أل التي للمح الأصل » ، ومن أجله تزداد زيادة لازمة في كثير من الأعلام المنقولة الصالحة للدخول ؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوى المدح ، أو الذم ، أو التفاضل ، أو التشاؤم .. ؛ نحو : الكامل ، المتوكل ، السعيد ، الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليل ، المهرق . . . وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديماً وحديثاً^(١) .

ونقل العلم قد يكون من « اسم معنوي جامد » ؛ كالتقل من المصادر في مثل :

(١) « ملاحظة : لا غير في الأخذ بالرأى القائل : إن زيادة « أل » للمح الأصل شامية ؛ لأن الأخذ بمبالغة من أنه الأغلب سيفتح الفرص من زيادتها ؛ وهو فرض يدعو إليه الحاجة في كل الصور وقد حرصت العرب على تحقيقه ؛ فأكثر من استعمال الأعلام المنقولة لكثراً مستغنياً . فيه المبالغة بأل للمح الأصل ، وغير المبالغة ؛ فلا داعي للتضييق من غير داع بقصر هذه الزيادة على السباح كما يريدونها هنا ، وهو ألا تستعمل على منقولا سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه ، فنبيه على سباه القديم ، ولا مانع عنهم من إطلاقه بنفسه على مسمى جديد .

الفضل ، والصلاح ، والعرفان ... وقد يكون من « اسم عين جامد » ، كالصخر ،
والحجر والنعمان^(١) ، والعظم ... وقد يكون من « كلمات مشتقة » في أصلها ،
كالهادى ، والحارث ، والمبارك ، والمستنصر ... ويُوْهمُك هذا الاشتقاق بعد
العلمية فتعدّ الكلمات من الجامد - كما سبق - .

فالأعلام السابقة وأشباهاها زيدت عليها « أل » عند ابتداء استعمالها في
العلمية ليجتمع في كل علم أمران هما : لمح الأصل والعلمية ، أمّا عند الرغبة -
وقت التسمية- في الاختصار على العلمية وحدها فلا تزداد « أل » ، والأعلام في الحالتين
جامدة .

وأما من ناحية التعريف والتذكير فلا أثر لها مطلقاً ؛ فوجود « أل » التي للمح
الأصل وعدم وجودها سيّان من هذه الناحية كما تقدّم^(٢) - ، لأنّ العلم يستمد
تعريفه من علميته ؛ لا من « أل » التي للمح الأصل .

والأعلام كلها صالحة للنحول « أل » هذه ، إلا العلم المرتجّل^(٣) ، (كسعاد ،
وأدّ) ، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل « أل » بحسب الأصول العامة ؛ إما لأنه
على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ (مثل : يحين ، يزيد ، تحيز ،
يشكر ، شسّر ..) .. وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله « أل » ؛ (نحو :
عبد الرؤف ، وسعد الدين ، وأبو العيينة^(٤)) ...

من كلّ ما سبق نعلم أنّ أشهر أنواع « أل » هو : الموصولة ، والـ « معرفة »
بأقسامها ، والزائدة بأقسامها .

...

(١) أصله : اسم الدّم . (٢) أول البحث (ص ٢٢٩ و ٢٣١) .

(٣) سبق شرحه في ص ٣٠٢ . ولم تدخل « أل » هذه على العلم المرتجّل لأنه ليس ذا أصل يلح
إليه ، حل حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم ، ولن يكون له أصل إلا إذا كان
منقولاً .

(٤) يقول ابن مالك - في إيجاز عن لفظ « أل » ، وأنه قد يدخل بمض الأعلام للدلالة على لمح
الأصل ولا يفيد تعريفاً :

وبعضُ الأعلامِ عليه دخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

كالفضل والحارث والنعمان قد شُكِرَ ذَا وَحُفِّهُ سَيَّانِ

يريد : أنّ بعض الأعلام يدخل عليه لفظ « أل » بقصد التلميح إلى الأصل الذي نقل عنه العلم ،
وما يحتويه من وصف يراد إلصاقه بالعلم المنقول ، وحذف كلمة « أل » وذكرها سيّان من ناحية التعريف
والذكر .

المسألة ٣٢ :

العلم بالعلمية^(١)

المعارف متفاوتة في درجة التعريف — كما سبق^(٢) — ، فبعضها أقوى من بعض وبسبب هذا التفاوت كان علم الشخص أقوى من المَعْرِف «بأل» العهدية ، وأقوى من «المضاف لمعرفة» . غير أن كل واحد من هذين قد يصل — أحياناً — في قوة التعريف إلى درجة «علم الشخص» ، وبصير مثله في الأحكام الخاصة به ، ولبيان ذلك نقول :

إن كُلاً من المَعْرِف «بأل» العهدية ، و «المضاف لمعرفة» ، قد يكون ذا أفراد متعددة ؛ فالكتاب^(٣) — مثلاً — ينطبق على عشرات ، ومئات ، وألوف . . . من الكتب ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم . . . وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة ، ومثله : قلم حسّاد ، وثوب عثمان . . .^(٤)

غير أن فرداً واحداً من أفراد المَعْرِف «بأل» أو من أفراد «المضاف لمعرفة» قد يشتهر اشتهاً بالغاً دون غيره من باقي الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها .

(١) تعريفه : أن يطلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقي الأفراد ؛ بسبب شهرة الأول ، كما سطره . ومن أحكامه التي ستذكر أنه يمد من ناحية التعريف في درجة العلم الشخصي ، — كما في الصفحة التالية ، وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

(٣ و ٢) المراد من «أل» العهدية هذه أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون لقلبة ، أما بعد أن تصير لقلبة فزائدة لازمة — كما سبق في ص ٤٣٣ و ٤٣٦ وما بعدها — .

وقد يقال : إن «أل» العهدية «أداة تعريف» ، فكيف يكون مدلولها متعدداً حين تكون للعهد ؟ . أجاب النحاة : (إن «أل» العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البذل — أي : على التبادل — فصحبها كل فرد بينهما على البذل ، فلفظ «العقبة» المَعْرِف «بأل» العهدية وقع في الأصل ليشتمل في كل فرد عهد بينهما على البذل ، فخصصته لقلبة «بعقبة أئمة» — وهي على الحدود الشرقية لمصر — (راجع البيان في هذا ، وكذا البيان الذي في رقم ٦ من ص ٤٢٣) بل إن مدلول العلم للشخص قد يتعدد أحياناً ، (كما سبق — في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بـ«أل» ، أو : المعرفة بالإضافة له إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ .

ومن أمثلة ذلك : المصحف ، الرسول ، السنة ، ابن عباس^(١) ، ابن عمر ، ابن مسعود ، فالمراد المشهور اليوم من المصحف هو : كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد عليه السلام ، ومن السنة : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير^(٢) . كما أن المراد المشهور من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب^(٣) . . . دون فرد آخر من أبناء العباس . وكذلك المراد الشائع من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون غيره من أولاد عمر . وكذلك المراد الشائع من ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضاً ، وكانت تلك الكلمات في الأصل - قبل اشتعارها ، وشيوع مدلولها - معرفة بالإضافة ، أو بال العهدية ، ولكن درجة تعرفها بأحدهما لم تبلغ درجة العلم الشخصي ، الدال على واحد بعينه ، لأنها ليست أعلاماً شخصية ، فلا تدل على فرد معين ، إذ الأصل في كلمة : « المصحف » أن تنطبق على كل^(٤) غلاف يحوى صحفاً . وفي كلمة : « الرسول » أن تنطبق على كل إنسان أرسل من جهة إلى جهة معينة . وفي كلمة : « السنة » أن تنطبق على كل طريقة مرسومة ، وفي كلمة : « ابن فلان » أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل . لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق - بعد التعريف - في فرد ، واقتصرت عليه ، بحيث إذا أطلقت لا تنصرف لغيره ، فقوى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجة أرق من الأولى ، تسمى : « درجة العلم بالعلم الشخصية » ، (أى : التغلب بالشهرة) وهي درجة تلحقه بالعلم الشخصي^(٥) في كل أحكامه ، فظهر الكلمة أنها معرفة « بال » ،

(١) كانت كلمة : « ابن » في هذه الأمثلة وأشياها ، معرفة ؛ لأنها مضافة إلى معرفة . ولكن العلم بالعلمية (الشهرة) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معاً ، وصار تعريفه بالعلمية التالية - كما سيبي - في رقم ٥ من هذا هامش - وزال التعريف السابق .

(٢) ما يقوله (أى : يوافق عليه) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصاً يقول قولاً ، أو يعمل عملاً بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئتين المتصلة بالدين - ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقه ضمنية : تسمى : « تقريراً » .

(٣) جد الرسول عليه السلام .

(٤) انظر الإيضاح للتعريف رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، ورقم ٦٥ من هامش ص ٤٢٣ .

(٥) قال النجاة ؛ إن العلم قسبان : علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالعلمية ، وهو ما شرحناه . وأهم فارق بينهما : أن العلم الوضعي بعين مسماه تمييزاً مطلقاً من أول لحظة وضع فيها علم مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظة لمكون رمزاً على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم . أما العلم بالعلمية فقد كان أول أمره معرفة « بال العهدية » ، أو : بالإضافة ، ولم يكن علماً في ابتداءه -

أو بالإضافة ، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة . وهي في درجة علم الشخصى — كما قلنا — وتلقى معها الدرجة القديمة . ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة^(١) ، العقبة^(٢) ، الهرم^(٣) . . . مجلس الأمن^(٤) ، جمعية الأمم^(٥) ، إمام النحاة^(٦) . . . وغيرها مما هو عكس بالغلبة^(٧) : كالتابغة ، أو الأخصى ، أو الأخطل . . . وأصل التابغة : الرجل العظيم ، وأصل الأخصى : من لا يصير ليلاً ، وأصل الأخطل : الهجاء . ثم تغلب على كل أصل مما سبق الاستعمال والاشتهار في العلمية وحدها .

أحكامه :

هو ماحق بالعلم الشخصى — كما تقدم — ويسرى عليه ما يسرى على ذلك ، مع ملاحظة أن « آل » التى فى العلم بالغلبة قد صارت قسمًا مستقلاً من « آل » الزائدة اللازمة (أى : التى لا تفارق الاسم الذى دخلت عليه .) ، يسمى : « آل » التى للغلبة ، ولم تبق للعهد كما كانت^(٧) . وبالرغم من أنها زائدة ، ولازمة فإنها تحذف وجوباً عند نداءه ، أو إضافته ، مثل : (يا رسول الله قد بلغت رسالتك) . (هذا مصحف عثمان) ، (يا تابغة ، أسمعنا من طرائفك) . . . فشأنها فى الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن « آل » المصرفة^(٨) — فى الرأى الأرجح — .

— أمره ، فنزّلت غلبته (أى : شهرته) منزلة الوضع ، فصارت فى درجة « العلم الشخصى » . وجن نصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلقى درجة التعريف السابقة وتعمل محلها الدرجة الجديدة ، وتسمى « آل » زائدة . لازمة بعد أن كانت العهد .

(١) مدينة الرسول عليه السلام ، وإليه هاجر ، وفيها قبره الشريف .
(٢) اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية . (والعقبة فى الأصل : اسم الطريق . الصاعد فى الجبل) .
(٣) بناء بمصر ، أنرى ، ضخم ، حوت عليه آلاف الصين من غير أن تؤثر فيه تأثيراً يذكر .
(٤ و ٥) مؤسسة عالمية قائمة الآن ، تضم مندوبين وتعيين من الدول الكبيرة ، ينتظرون فى الشؤون الدولية الهامة .
(٥) سيويه (تولى حولى سنة ١٨٠٥ هـ) .

(٦) ويراد به — كما قلنا فى ص ٤٢٣ — كل اسم كان معناه متقدماً بحسب وضعه الأصل ، ثم غلب استعماله فى فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ، فصار خاصاً بسبب ذلك للتميز الناشئ من الشهرة .
(٧) أشرنا لهذا فى ص ٤٢٩ وفى ٣ من حاشى ص ٤٢٣ .

(٨) « آل » المصرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء ، لكن يجب ملاحظة أن : « آل » التى للغلبة لا تثبت مطلقاً مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هى فيه بكلمة : « أى » أو : كلمة : « ذا » كما يتوصل لنداء ما فيه « أن » الجنسية مما ليس طلياً بالغلبة ، فلا يصح : ياها التابغة ، ولا ياذا التابغة ، كما يصح : ياها الرجل ، ويا ذا الرجل (راجع حاشية السهان ج ١ فى هذا الموضع) .
وفى العلم بالغلبة يقول ابن مالك :

أما العَلَمُ بالغلبة إذا كان مضافاً ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه في نداء ، ولا في غيره : تقول في النداء : يا بنَ عمرَ قد أحسنت ، ويا بنَ عباس قد أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيراً من أحاديث الرسول . . .

وإذا اقتضى الأمر إضافته ^(١) فإنه يضاف مع بقاءه على الإضافة

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً «أل» ؛ كالعقبة وحذف «أل» - إن تَنَادَ أو تُصِفَ أو جِبَ ، وفي غيرهما قد تَحذف

أي : قد يصير «المضاف» أو : «المعرف بأل» علماً بالغلبة ، لا بكونه علم شخص ، ولا علم جنس . (وهذا نوع آخر من العلم بخالفها ، كما سبق أن أشرنا) . حذف «أل» ذي (أي : هذه) واجب في حالتين : إذا نوى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف . وأشار بقوله : « وفي غيرهما قد تَحذف » إل أن «أل» المضافة حل العلم بالغلبة وردت محذوفة في غير الحالتين السابقتين : (النداء ، والإضافة) فقد قال بعض العرب : هنا صيوقٌ طالماً . وهذا يوم إثنين مباركاً ، بدلا من « اليوم » علم على نجم خاص ، و « الإثنين » علم على اليوم الأسبوعي المعروف . وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه .

(١) أشرنا في باب العلم (رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) إلى أن علم الشخص قد يكون متعلداً يشترك في التسمية به عدد كثير ؛ فقل : محمد ، ومحمد ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل منها عدة أفراد - ونقول هنا إن العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون . . . وابن خلدون . . . وابن هاني ، والناظرة . . . فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين ، أو : عالم كبير . . . وقد يشترك معقول التسمية آخرون . وهذا الاشتراك والتمدد في الأعلام بتوحيها يجعلها غامضة الدلالة نوعاً ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة - إن لم يمنع من الإضافة مانع - ، ورغبة في الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإجمال . فمن إضافة علم الشخص . ما ورد عن العرب من قولهم : جميل بيتة ، وقيس ليل ، وعمر الخير ، وسفر الحمراء ، وريضة الفرس ، وأعمار الشاة ، وهزيمة سليم ، وقول الشاعر :

بِالله يا ظَبَّاتِ القاعِ قُلْنَ لنا ليلائِ مِنْكُنَّ أم ليلَ من البشرِ
وقول الآخر :

عَلَّازِدُنَا يومَ النِّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبِي-ضَ ما ضَى الشُّفَرَتَيْنِ بِمَاني
ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم : « أهلنا يا بن عمرنا . ورحمياً يا بن عباسنا .

وقد أدخلوا «أل» قليلاً على المضاف إليه في العلم المركب تركيباً إضافياً ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التذكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف الأتصاف . قالوا : « يا ليت أم عمرو كانت بجاني . . . » قال الفرس من إضافة العلم : هو الإيضاح ، (ويراد به إزالة الاشتراك القسطن الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة : بحيث لا يطلق به الإيضاح إلا على واحد في الغالب) .

وقد سبق أن أشرنا لهذه المسألة في رقم ٣ من هامش ص ١٢٧ ثم فصلنا الكلام عليها في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

الأولى^(١)، تقول : أنت ابن عُمَرَنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى .

= وهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذي شرحناه ؛ (وهو : رفع الاحتمال والاشتراك في المعرفة . . .) ، أما الإضافة إلى النكرة فإنها تفيد التخصص . ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزائه ورفعه ؛ فإذا قلت : « كتابه رجل » فإن الذي يتعلق عليه هذا المسمى أقل كثيراً مما يتعلق عليه لفظ : كتاب ، بغير إضافة ، (راجع ما سبق في تلك الصفحات) .

(١) فيصير « المضاف إليه » في التركيب الإضافي الأول هو « المضاف » في التركيب الإضافي الثاني ، فإن لم يمنع من هذه الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد متوفاً ، أو فيه « آل » فإن كان كذلك وجب حذف المانع قبل الإضافة . . .

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تعريف العدد « بآل » فإما أن يكون مضافاً^(١) إلى معدوده ، وإما أن يكون مركباً^(٢) ، أو مفرداً^(٣) (عقداً) ، أو معطوفاً^(٤) . فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه « بآل » فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده — أى : على المعدود — ؛ نحو : عندى ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائة الورقة ، وألف^(٥) القرش . وعندئذ يكسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المخفضة^(٦) . والكوفيون يميزون إدخال « آل » عليهما معاً ، ويمتنعون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح^(٧)

- (١) ويسميه بعض النحاة : « مفرداً » وهذه التسمية أحسن من تسميته : « مضافاً » وهو يشمل : « ثلاثة » و« عشرة » وما بينهما . ويضاف غالباً لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائة ، وألفاً ، ومركباتهما ، وتضاف غالباً لمفرد مجرور (والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة في بابيه بالجزء الرابع) .
(٢) وهو يشمل : «أحد عشر وتسعة عشر» وما بينهما . ويتركب كل عدد من كلمتين ، هما بمنزلة كلمة واحدة ؛ يقال في إعرابها : سبعة على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . إلا اثني عشر ؛ واثني عشرة ؛ فيمران كاللغني دائماً . وقد سبقت طريقة إعرابهما في ص ١٢٠ و ١٥٧ .
(٣) يسميه بعض النحاة « عقداً » وهذه أفضل من تسميته : « مفرداً » . وهو ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ .

- (٤) وهو يشمل كل عدد مكون من اثنين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه . والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون سبع وثلاثون خمس وأربعون
(٥) جرى بمضى الكتاب - في عصرنا وقبل عصرنا - على إدخال : « آل » على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلاً . وقد أعلنت الحكومة عن مشروع دسعي لنشر بعض الكتب القديمة النفيضة ، أسست : « مشروع الألف كتاب » ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه . وقد ورد مثله في أحاديث الرسول عليه السلام . منها قوله : « ... وأتى بالآلف دينار » ونقل الصبان (في الجزء الأول من حاشيته ، آخر باب : والمعرف بآل ») ، نص الحديث . وورد في شواهد : « التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح » - باب : الاستعانة باليد - قوله عليه السلام : « ثم قرأ العشر آيات » كما ورد في نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد في استعمال كثير ممن يتأنس بكلامهم وإن لم يكنوا من أهل الاستشهاد

فكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير في تركه . ويقول الشباب الخفاجي في حاشيته على : « درة الغواص » . إن ابن عصفور قال : « هو جائز على قبضه » . وجاء في حاشية ابن سمي على الأشتوني صريح رفضه : « الألف دينار » قالوا : بأنه مرفوض وإن أجاز قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور .

والذين يرفضونه يتأولون التصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له .

- (٦ و ٦) في ٣٠ ص ١٤ م ٩٣ تفصيل للكلام على : الإضافة المخفضة وغير المخفضة ، وأن الكوفيون يميزون في الإضافة المخفضة إدخال « آل » على المضاف . إذا كان عدداً بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضاً مع إضمار ذلك كله ، والرائى فيه .

وإذا كان العدد مركباً فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت
الأحد عشر كتاباً ، وسمعت الخمس عشرة أنشودة . . .

وإذا كان مفرداً — أى : أنه من العقود — دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : فى
حديثنا العشرون كرسياً ، والثلاثون شجرة . والأربعون زهرة . . .

وإذا كان معطوفاً فالأحسن دخولها على المتعاطفتين ^(١) لتعريفهما معاً ؛ نحو :
أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكنتب الخمسة والعشرين سطراً . . .

وإذا كان المضاف إليه — وهو المعداد — معرفاً « بأل » فإن المضاف يكتسب
منه التعريف فى الإضافة المحضة — كما سبق — ، سواء أكانا متصلين لافاصل بينهما ،
نحو : هذه (ثلاثة الأبواب ، ومائة اليوم ، وألف الكتاب) . . . ^(٢) — أم فصل بينهما
اسم واحد ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع الأبواب ، وخمسمائة الألف) — أم اسمان ،
(نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسمائة ألف الدرهم) — أم ثلاثة
أسماء ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر الأبواب ، وخمسمائة ألف
درهم الرجل) — أم أربعة ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعة
الأبواب ، ، وخمسمائة ألف درهم صاحب البيوت) . . .

ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله . . .
وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفة كالمضاف إليه الأخير ،
وما بينهما . وهذا حكم كل إضافة محضة ؛ طال بسبب الفواصل المضافة
أم قصرت ، فإنك تعرف الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى
قبله . . . وهكذا ، حتى يصل التعريف إلى المضاف الأول ^(٣) . غير أن كثرة
الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية بغية فى النوق الأدبى ؛ فلا نلجأ
إليها جهد استطاعتنا .

• • •

(١) ها : المطوف والمطوف عليه .

(٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) راجع الأسماء ، آخر باب : « أداة التعريف » . وكذا شرح : « الفصل ٦ ص ٤٣
فى الكلام حل فى تعريف العدد . وكل هذا يمتنع تعريف المضاف إليه فى مثل : « المال عشرون ألف
دينار » ؛ لأنه لو حرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون
معرفة إلا عند الكونين .

الاسم النكرة المضاف إلى معرفة-المنادى النكرة المقصودة :

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما ^(١) بما ملخصه :
 (١) أن النكرة التي تضاف لمعرفة - مثل : قلمي شبيه بقلمك - قد تكتسب
 منها التعريف ، وتصير في درجتها . أي : أن المضاف النكرة قد يكتسب التعريف من
 المضاف إليه المعرفة ، ويرقى في التعريف إلى درجته . إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى
 الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجة : « العلم »
 - في الرأي الصحيح - لا إلى درجة الضمير .

ولأنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان
 المضاف لفظاً غير متوغل في الإبهام ؛ فإن كان متوغلاً فيه لم يكتسب التعريف -
 في أكثر حالات استعماله - بإضافة ، أو غيرها ، ^(٢) كالآتية : غير - حسب
 - مثل ^(٣)

(ب) أن من أنواع المنادى نوعاً واحداً يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا
 النوع الوحيد ، هو : « النكرة المقصودة ، مثل : يا شرطى ، أو يا حارس . . .
 إذا كنت تنادى واحداً منهما معيناً بقصده دون غيره . ذلك أن كلمة : « شرطى »
 وحدها ، أو : كلمة . « حارس » وحدها نكرة ، لا تدل في أصلها قبل النداء
 على فرد معين . ولكنها تصير معرفة بعد النداء ، بسبب القصد والاتجاه الذي
 يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره

ودرجة هذا المنادى في التعريف هي درجة اسم الإشارة - لأن تعريف كل
 منهما يتم بالقصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة ، والتخاطب في المنادى
 النكرة المقصودة - كما سبق - .

(١) ص ٢١١

(٢) وإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة « غير » بين متضادين معرفتين كالتي
 في قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) . . . إلخ - كما
 قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١١ .

(٣) سبق الإشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٢١١ أما تفصيل الكلام عليه في ج ٣ م ٩٢ باب :
 الإضافة - ص ٢٤ - .

المسألة ٣٣ :

المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما .

تعريفهما :

- (أ) الشمسُ متعددةٌ - الأعمارُ كثيرةٌ - المحيطاتُ خمسٌ .
(ب) أمرُرفعٍ البناءُ - ما حسَّسَ الظلمُ - ما مكرَّم الجلبانُ .

في القسم الأول : (أ) كلمات تحتها خط ، كل واحدة منها اسم ، مرفوع ، في أول الجملة ، خال من عامل^(١) لفظي أصيل ، وبعده كلمة

(١) العامل هو : ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل ؛ فيجمله مرفوعاً ، وفي آخر المفعول فيجمله منصوباً . وكالجازم ؛ فإنه يؤثر في آخر المضارع ؛ فيجمله مجزوماً . وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر في آخر الاسم ؛ فيجمله مجزوماً ، وهكذا . (انظر ما سبق في ص ٧٢ وما بعدها) .

والعامل ثلاثة أنواع :

أ - أصل ، لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فقد المعنى المقصود من الجملة ، ومن أمثله : المضارع وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر . . .
ب - زائد ؛ وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائدة في الجر ؛ مثل « الباء » و « من » وغيرها من باقي الحروف التي لا تبيح معنى جديداً ، وإنما تزداد مجرد تقوية المعنى ، وتوكيده ، وربما لا يستغنى عنه ؛ (كما سبق في ص ٦٦ و ٧٠) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق .

ج - شبه بالزائد ؛ (وينحصر في بعض حروف الجر) ؛ ويؤدى معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه . ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق . بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق . (ومن أمثلة الشبه بالزائد : « رب » ؛ وهي تفيد التقليل أو التكثير . و « لعل » ؛ وهي تفيد الترجي ، و « ولولا » - في رأى - وهي تفيد الامتناع) . . . فعرف الجر الأصل يؤدى معنى جديداً خاصاً ، ولا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتمثلان به . وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه ، - لأنه لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم - ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصل من ناحيتين . أما حرف الجر الشبه بالزائد فيشبه الأصل من ناحية أنه لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتمثلان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق ، ويخالفه من ناحية أنه لازم كى يؤدى معنى خاصاً جديداً ، والزائد لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ولا يحتاج لتعلق .

(وتفصيل هذا يجىء في مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثانى من ١٤٠٤ م ٨٩) .
ومن العوامل ما هو « لفظي » ؛ أى : يظهر في اللفظ والكتابة ؛ كالعوامل التي سبقت ، ومنها ما هو « معنوي » يدرك بالعقل لا بالحواس ؛ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ - وهذا الابتداء هو السبب في أن « الحال » لا تنبئ من المبتدأ عند بعض النحاة ، دون بعض ، (طبقاً للبيان والتفصيل الآتين في باب الحال) ١ - ٢ م ٨٤ من ٢٣٩ و ٢٣٩ م ٢ من هامش ص ٢٣٧ -) وكذلك مجرد من الناصب والجازم ؛ فيرتفع به المضارع . والعوامل بنوعها : اللفظية والمعنوية ؛ ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها ؛ وإنما التي تؤثر

تتم المبنى الأساسى للجملة : (أى : تتضمن المحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغنى الجملة عنه فى إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشمس بالتعدد ؛ وعلى الأعمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس . . .) ذلك الاسم يسمى : « مبتدا » والكلمة الأخرى تسمى : « خبر » المبتدا . وكلاهما مرفوع .

وفى القسم الثانى : . (ب) أمثلة لمبتدا أيضا ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف^(١) يحتاج^(٢) إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتمم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : « كَلِمَتِي » : « البناء » ، « والظلم » فإنهما فاعلان للوصف^(٣) ، ومثل كلمة : « الجبان » ؛ فإنها نائب فاعل له^(٤) . وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر .

مما سبق نعرف أن المبتدا القياسى : (اسم مرفوع فى أول جملة^(٥)) ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية^(٦) ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة . والخبر القياسى هو : (اللفظ الذى يكمل الجملة مع المبتدا^(٧)) ، ويتم^(٨)

عن يحدث حركات الإعراب هو المشكل . ولكن التحويين نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعانى (كما أوضحنا هذا وزاياه بتفصيل تام فى هامش ص ٧٣) ، ولا بأس بما صنعوا . وإله لجليل الشأن .

(١) كورنا أن المراد بالوصف هنا : « المشتق » وهو : ما أخذ من كلمة أخرى - يظلم أن تكون مصدرا - وتلحق بها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف . ويجب أن يكون الوصف فى هذا الباب ذكرا ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل فى حكم الذكورة - كما رجدنا فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣ وبغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف ، ونذكر الوصف الذى له مرفوع وما يلحق بهذا الوصف فى « ب » من ص ٤٤٨ .

(٢) ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلا أو نائب فاعل ؛ وذلك بشرط معينة . . . فاسم الفاعل يرفع فاعلا ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا . . . ، مثل : أحضر خيفك ؟ أعجبني الفن ؟ ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ . -

(٣) الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفة مشبهة .

(٤) لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ . وكما سيجى .

فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ -

(٥) غالبا .

(٦) أما غير الأصلية فقد يحتاجها - وسيجىء البيان فى ص ٤٤٧ . ويظهر بالملاحظة أن المبتدا

- وكذا اسم النسخ - لا يكون ظرفا باقيا على ظرفيته ، ولا جارا مع مجروره - .

(٧) أين الخبر فى قولهم : فلان . وإن كثر ماله - لكنه يحمل . . . ؟ انظر الإجابة فى : « و »

من ص ٤٥١ .

(٨) وإنما كان الخبر متصلا بالمبنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدا . فالمبتدا

هو الشيء المحكوم عليه ، والخبر هو الذى المحكوم به (أى : هو الحكم) وهذا يقتضى - فى الأغلب -

أن يكون المبتدا مطروحا للتكميل والمصاح معاً قبل الكلام ؛ يقع الحكم على شيء معلوم ، وأن يكون الخبر -

معناها الأساسي . ، بشرط أن يكون | المبتدأ غير وصف) . ومن هنا كان المبتدأ

= مجهولاً للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الإهتمام به ، والتطلع إليه ، دون المبتدأ . والرغبة في إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هي الداعية لنطق بالحيلة الاسمية كلها . ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح للفرقة بين المبتدأ والخبر ، والاعتناء إلى تمييز كل منهما بدون خلط ، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق ؛ فما كان منهما معلوماً قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإيضائه للسامع فهو المبتدأ (أى : المحكوم عليه) ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة ، وما كان منهما مجهولاً للسامع ، ويريد المتكلم إعلانه به ، وإذاعته له ، فهو الخبر (أى : المحكوم به) ولو جاء لفظه متقدماً . في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالاً ومرشداً على كل منهما ، ويرتفع اللبس . هذا هو الأصل العام وهو الأساس القويم الذي يجب التمسك به في أغلب الحالات - كما سبق - بالرغم من مخالفة بعض النحاة . ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي : أن يعرف مخاطب شخصاً مثل : «إبراهيم» يحبته واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ، فيقول : «إبراهيم زميلك» ، جاعلاً المبتدأ هو المعروف للمخاطب ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدسنا ؛ أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : «زميلك إبراهيم» بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف المخاطب زميلاً له ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تبين له الاسم فأنك تقول : زميلك إبراهيم ؛ جاعلاً المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوماً عليه ، والعكس .

- راجع ج ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشارة موجزة في ص ٤٨٥ ثم تلخيص في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ .

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوماً من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : ولله محمد ولله ، ولا كتاب على صاحبه على . . .

- راجع حاشية ياسين على التوضيح ج ٣ باب : «الترخيم» عند الكلام على المحذوف للترخيم . - لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء كان موافقاً له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينة على هذه الزيادة - صح وقوعه خبراً ولو كان مثلاً للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رجم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب على صاحبه على ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديداً ليس مستفاداً من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجدد - الشمس مشيرة - كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه :

بلادٌ كما كنّا وكُنّا نُحبّها إذ الأهلُ أهلُ والبلادُ بلادُ
وقول الآخر :

النحرُ حرمٌ عزيزُ النفس حيث نَوَى والشمسُ في كل برج ذاتُ أنوارٍ
ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعه أن يكون تاماً ، وأن يكون ظرف الزمان خبراً عن المعنى - في الغالب - لا عن اللفظ (أى : الشيء المجسد) ؛ طبقاً للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص ٧٨ .

ملاحظة : قد يضم الخبر - بنفسه - لفظة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأن المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتسمّى في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت -

القياسي نوعين ؛ نوعاً يحتاج إلى خبر حتماً^(١) وقد ينحتم أيضاً أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي^(٢) - ، ونوعاً لا يحتاج إلى خبر^(٣) ، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل^(٤) . ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفاً^(٥) .

حق قوله تعالى : يخاطب المعاصرين : (هل أنتم قوم عادون) ، أي : ظالمون . وقوله : (هل أنتم قوم تجهلون) ، وقوله الشاعر :

نقول فيرضى قولنا كل سامع ونحن أناس تحسن القول والفعلا

فالذي تم الفائدة الأساسية هو الثمت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بذاته في الأمثلة السالفة من دلالة الضمير على التكلم أو التخاطب ، فكلها قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه وهي : « قوم » أو : « أناس » فهذا الخبر من النوع الذي يكمل هو وقابله مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ - على الوجه المشار إليه في : « ١ و ٥ و ٦ » من ص ٥٢١ و ٥٢٢ . وتجيء له إشارة في ج ٣ باب الثمت ، م ١٦٤ ص ٤٢٥ - ومثل البيت السابق قول الآخر :

و نحن أناس نحب الحديث ونكره ما يوجب المائما
وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر التواسخ أيضاً ، كقول الشاعر :

ولا خير في رأي بغير روية ولا خير في رأي تعاب به غدا

إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من : « نحن أناس » - ولا من : « لا خير في رأي » فهذا في البيت خبر صحيح المعنى ينير انضمام الصفة إليه ، وهي شبه الجملة في الشطر الأول ، والجملة في الشطر الثاني . من النوع الذي نحن بصدده : المبتدأ اسم الشرط ؛ فإن خبره - في الأرجح - هو الجملة الشرطية . وهذه لا تنتم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها ؛ كما أشار لهذا « الصبان » في ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك :

والأمر إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ، نحو : صد وحيهل

انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت في ص ٦٩ .

وسيجيء منه البيان في ج ٤ ص ٤١٨ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بصلى الشرط والجواب

(١) وفي ص ٤٥٧ حكم هذا الخبر من حيث المطابقة .

(٢) في ص ٤٧٣ . وبمض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٤٤٣ .

(٣) لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يعني عن خبر

هذا المبتدأ الناسخ (انظر البيان في رقم ١ من هامش ص ٤٦٦) وسيجيء في رقم ٤ من

هامش ص ٤٤٩ صورة أخرى ؛ هي أن الناسخ « مثل : ليس » يحتاج لخبر منصوب فينبغي عنه - أحياناً -

اسم مرفوع . ونشور لهذا في « ٨ » من ص ٤٥١ . (٤) ومن أنواع نائب الفاعل : « شبه الجملة » .

(٥) ولو تأويلا - كما سيجيء في « ب » من ص ٤٤٩ وفي « د » من ص ٤٥٠ حيث يعض

الصور الأخرى - ومنها صور سماعية ، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر ، ولا إلى ما يعني عن الخبر .

مُنْكَرًا^(١)، وأن يكون رافعاً لاسم بعده^(٢) يتسم المعنى^(٣)، فإن لم يتسم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنياً بمرفوعه بالصورة السالفة، ففي مثل: ما حاضر والده على - لا يتم المعنى بالاقتصار على الوصف مع مرفوعه، (أى: ما حاضر والده). وفي هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة: «حاضر») إعراباً آخر، كأن نجعله خبراً مقدماً، و «والد» فاعله، و (على) مبتدأ مؤخر...

والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفي، أو استفهام، بأن يسبقه شيء منها، كالأمثلة السالفة في: «ب»^(٤) و «يجوز» - بقلة - ألا يسبقه شيء منها؛ نحو: نافع أعمال المخلصين، وخالد سائر الشهداء.

ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً؛ كالأمثلة السالفة - وأن يكون اسماً بالتأويل؛ نحو: «أن» تقتصد، «أنفع لك»، «وأن» تجنب، الغضب أقرب.

(١) ولا يحتاج تنكيره لمسوخ
(٢) سواء أكان ظاهراً؛ نحو أمقائل على؟ أم ضميراً بارزاً - كما سيجيء في ص ٤٥٥ ورقم ١ من هامشها - نحو أمقائل أنت؟ أم ضميراً متصلاً مجروراً بحرف جر؛ نحو: فلان منسوب عليه، فالضمير المجرور نائب فاعل في محل رفع. وهذا التسهيل والتيسير يقال في الإعراب: الجار والمجرور نائب فاعل - كما في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ -.

أما رطفه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه؛ نحو أقام محمد أم قاعد؟. وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» منطوقة على قائم؛ فهي مبتدأ مطلقا، يحتاج إلى فاعل ليكون ضميراً وبارزاً، وهو هنا غير بارز، وفريق آخر يميزه مستتراً، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به - هنا - أيسر، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

(٣) لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل، وكلاهما يتسم معنى الحيلة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغراً، ولا منوعاً، ولا معروفاً. وكذلك لم يرد في الأعم الأغلب - معنى أو مجسماً - وإن كان من التليل الجائز إعمالها.
- كما سيجيء في ج ٣ ص ٢٤٣ م ١٠٢، باب «اسم الفاعل».

(٤) ويصح «إعراب» على «مبتدأ مؤخر»، و «والد»: مبتدأ ثان. والوصف، «حاضر» خبر مقدم المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

(٥) تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرها لا يمكن في تحقيق الأكثر والأفصح: كما في مثل: محمود قائم أبواه، «إعراب» قائم «مبتدأ ثان»، غير فصيح، بالرغم من اعتماد على المبتدأ المغير عنه، (كما قال صاحب المنى - راجع حاشية الصبان، ج ١ في هذا الموضع) - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأذواحه وأحكامه، كما سيجيء في باب ج ٣.

للسلامة . أى : اقتصادك . . . واجتنابك^(١) ، وكقول الشاعر :

فما حسنى أن يعتذر^(٢) المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذرُ
.....^(٣) والمبتدأ مع خبره ، أو مع ما يغنى عن الخبر^(٤) ، نوع من الجملة الاسمية^(٥) .

(١) فالمصدر المؤول من « أن » والفعل والفاعل « في محل رفع مبتدأ .
(٢) المصدر المؤول كاملاً هو : عذر المرء نفسه ، والمبتدأ هو : عذر ... ويصح إعرابه فاعلاً للوصف : « حسن » قبله ، ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف .
(٣) وكذلك قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى علواً له ، مامن صداقته يدُ
(٤) التعبير بقولنا : « المبتدأ مع خبره أو ما يغنى عن الخبر . . . » أفضل وأدق من التعبير الوارد في كثير من المراجع النحوية ، وهو : « المبتدأ مع خبره ، أو مع مرفوعة الذى يستغنى به عن الخبر . . . » لأن المبتدأ قد يستغنى عن الخبر وما يغنى عنه استغناء تاماً ، وقد يستغنى عن خبره باسم مرفوع للناسخ ، (طبقاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ و ٤ من هامش ص ٤٤٤ ولبيان الذى في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ وفى ص ٥٥٤) .

(٥) الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسيين يقديان معنى مفيداً . وهما بسميان : طرف الجملة ، أو ركنها . (راجع ص ١٥) ، والجملة قسمان : - وشيخ لما يأتى في

ص ٤٦٦ -
أ - اسمية ، وهى : التى تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً ، كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره ، أو : مع ما يغنى عن الخبر . . . وكاسم الفعل مع مرفوعة .
وبهذه المناسبة يقول النحاة : إن الوصف مع مرفوعة ولو كان اسماً ظاهراً يعدّ من قبيل المرفوع ، لا الجملة ، إلا الوصف الواقع مبتدأً مستغنياً بمرفوعة عن الخبر ، فقيل : جملة ، وقيل : إنه في حكم الجملة ، وهذا هو والشائع ، وأما الوصف الواقع صلة : « أل » فالأرجح أنه شبه جملة ، (كما سبق عند الكلام على : « صلة الموصول » رقم ١ من هامش ص ٣٨٤) وليس جملة ، ولكنه في قوتها معنى . والخلاف لفظي ، لا أثر له من حيث المعنى ، فلا داعى للاهتمام به . وقد سبق بيان لهذا في الموضع المشار إليه .

ب - فعلية وهى التى تكون مبدوءة بفعل ، (ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء) .
وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله في باب عنوانه : « المبتدأ والخبر » :

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وعاذرٌ خَيْرٌ ، إِنَّ قُلْتَ : زَيْدٌ عاذِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ والثانى فاعِلٌ أَغْنَى : فى : أَسَارِ ذَانِ ؟

وقس ، وكاستفهام النفى : وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَائِزٌ أَوَّلُ الرُّشْدِ
أى : إن قلت : (زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى : أنه قابل عذر من اعتذر) فزيد مبتدأ ، و « عاذره » خبر . وإن قلت : (أسار هذان ؟) ، فإن : « سار » هو الاسم الأول ؛ مبتدأ ، و « ذان » - هو الاسم الثانى - فاعل ، أغنى عن الخبر ؛ لأن المبتدأ وصف مسبق هتا باستفهام . ثم قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف ممتد على استفهام ، أو نفي . ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شئ منهما ؛ نحو : فائز أولو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب .

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان^(١)، بحث النحاة—كمحدثهم—
عن العامل الذى يوجد الضمة فى كل منهما . ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً
يرجدها ، قالوا إن العامل معنوى ، هو ، وجود المبتدأ فى أول الجملة ، لا يسبقه
لفظ آخر ، ومعمّواً هذا العامل المعنوى : « الابتداء » . فالمبتدأ عندهم مرفوع
بالابتداء . أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ، أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ
هذا رأى من عدة آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناها ،
ومعنى الكلام . فالخبر فى إعمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ
مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك^(٢) .

(١) إما رضاء ظاهراً ، (نحو : الزراعة ثروة) أو رضاء مقدراً ، (نحو : الصناعة غنى)
وإما محتملاً كأن يكون الخبر جملة ، — أو نحوياً ما يكون فى محل رفع ، كالمصدر المؤول — (نحو :
الأمانة تجلب الفنى — الصناعة غيرها ميم — براحتك أن تجهد علك . . .)

(٢) يقول ابن مالك فى تلك القاعدة التى لا قائمة منها اليوم :

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ

زيادة وتفصيل

(١) عرفنا^(١) أن العوامل اللفظية الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، وأن المبتدأ وكذا الناسخ لا يكون شبه جملة (أى : لا يصح أن يكون أحدهما ظرفاً باقياً على ظرفيته ، أو : جاراً مع مجروره) أما العوامل غير الأصلية (وهى الزائدة ، وشبه الزائدة) ، فقد تدخل ، فمثال الزائدة « مين » فى قوله تعالى : (هل من خالق غير^(٢) الله) ، ومثال شبه الزائدة : « رب » فى مثل : (ربّ قادم غريب أفادنا) فكلمة : « مين » حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فجسّره فى اللفظ ، دون المحل . ولذلك نقول فى إعرابه : إنه مبتدأ ؛ مجرور بـ « مين » فى محل رفع^(٣) . وكذلك كلمة : « قادم » فإنها مبتدأ مجرور فى اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو : « رب » - فى محل رفع^(٤) .

(١) رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢

(٢) يمرّب النحاة كلمة : « غير » فى هذه الآية إما صفة لخالق ، (التى هى مبتدأ مجرورة فى اللفظ ، مرفوعة فى المحل) ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله « لكم ؟ » ، وإما خبر المبتدأ ولا يمرّبونها فاعلاً يفتى عن الخبر ؛ بحجة أن الوصف الذى له فاعل يفتى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والمفعول لا تدخل عليه « من » الزائدة ؛ فكذا ما هو بمنزلة . وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة (الموضحة فى : « ا » من ص ٤٥٣) بغير حجة مقبولة .

(٣) ومن أمثلة ذلك : (بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم) ، فالباء فى كلمتى : « حسب » و « حسن » حرف جر زائد ؛ وما بعدها مجرور بها فى محل رفع مبتدأ . « وحسبك » بمعنى « كافيك » وكلاهما بمعنى : يكفيك . (وقد سقت إشارة إلى استعمال : « فحسب » فى هامش ص ٤٢٢ أما تفصيل الكلام عليها فى ج ٣ باب الإضافة ، ص ١٤٧ م ٩٥) .

ومن الأمثلة أيضاً : فاهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و « دين » مجرور بها فى محل رفع مبتدأ ، وبخبره كلمة : « نامى . . . » والمعنى دين الله فاهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته . وهذه الكلمة متوغلّة فى الإبهام (انظر ج ٣ م ٩٣) وفى الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا .

ومن مواضع زيادة « باء الجر » دخولها على المبتدأ بعد « إذا » الفجائية ، لمرح خرجت فإذا بالصديق قادم - كما جاء فى المعنى عند الكلام على : « باء الجر » - ، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير فى مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب . والأصل كيف أنت . . . فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير « أنت » لأنه ضمير مقصور على الرفع . فأتينا بدله بضمير مؤنث معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : « كاف » المخاطب ، (مجرورة بالباء لفظاً فى محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابتة الأساس - ج ١ مادة : « جنح » ص ١٣٧) - :

يقولون حصن . ثم تأتى نفوسهم فكيف بحصن والجبال جنوح ؟

وسيجى البيان فى باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء م ٩٠ ص ٤٥٥ ط ٣ .

(٤) تقدم فى هامش ٤٤١ الكلام على حرف الجر الأصل ، والزائد ، والشبيه بالزائد .

(ب) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر باطراد هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ؛ وأَوْضَحُهَا : المشاركة فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفي عمله ومعناه . . . ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقةً أحسنَ فى سطورها الخطَّ منه فى ورقة محمود ، فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسنُ فى سطور هذه الورقةِ الخطَّ منه فى سطور غيرها^(١) ؟ . . .

ويلحق بالوصف - قياساً - ما أول به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أسدُ الرجلان ؟ . بمعنى أشجاعُ الرجلان ؟ . « المنسوب » ؛ نحو : أعربُ الشاعران . أى : أُنسبُ الشاعران للعرب ؟ . « ذو » بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علم القادمان ؟ بمعنى : أصحاب علم القادمان ؟ . « المصغر » ؛ نحو : أصغبر المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : أصغر صغير ؟ . فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى قياساً مجرى المشتق أى أن لها مرفوعاً فى بعض الأحيان^(٢) تستغنى به عن الخبر^(٣) .

(ح) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نقي ، أو استغفاهم - دون غيرهما - ؛ فالنقي قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو : ليس محبوب الغادرون^(٤) .

(١) انظر ما يتصل ويوضح هذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ . (٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٦١ .

(٤) « ليس » فعل ماضٍ . « محبوب » اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، « والغادرون » نائب فاعل « محبوب » ، مرفوع بالواو ، وينفى عن خبر ليس (فهو من المواضع التى ينفى فيها المرفوع مع بقاء مرفوعاً - عن المنصوب ؛ وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى ؛ هى : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل على الوجه الذى وضعه المثال الثانى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

جاء فى حاشية الصيان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف - الواقع بعد أداة النفي « ليس » - ما يقارب النص الآتى : « إدخال اسم « ليس » فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى اسم « ما » عند اعتبارها حجازية . وكذلك إدخال الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى خبر « ما » الحجازية ، ثم فى إغناء الفاعل - أو : نائبه - عن خبر « ليس » أو « ما » إغناء مرفوع عن منصوب . ولا ضرر فى ذلك ، ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه - فى محل نصب ، باعتبار إغناؤه عن خبر « ليس » أو « ما » ، بل الذى لأنه ليس للأداة « ما » أو « ليس » فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل - أو نائبه - ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائبه - لاسمها) . ا . هـ ، يقتصر فى قليل يوضح ما غرض من بعض ألفاظ قليلة .

و بالاسم ؛ نحو : غيرُ نافع ^(١) مالٌ حرامٌ . وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء . بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولمّا ، ولن ، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع . وقد يكون النفي لفظياً ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنوياً في نحو : « إنما قائم الحاضرون » ؛ لأنه في قوة : « ما قائم إلا الحاضرون » . وإذا نقض النفي بـ « لا » لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : « ما قائم إلا الحاضرون » . وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف ، نحو : « أحافظُ الصديقان العهد ؟ » هل عالمٌ أننا الخبير ؟ . أو بالاسم ؛ نحو : كيف جالسُ الضيوف ؟ . ومن مكرمُ الآباء ؟ . ومنى قادمُ السائحون ؟ .

(وكلمة « كيف » حال من الفاعل وهو « ضيوف » . مبنية على الفتح في محل نصب ^(٢) . و « من » مفعول به لكلمة : مكرم ، مبنى على السكون في محل نصب . و « منى » ظرف لكلمة : « قادم » مبنى على السكون في محل نصب) . وقد يكون الاستفهام مقدراً يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان ؟ . فوجود « أم » دليل على أنها مسبوقه باستفهام : شأن « أم » التي لطلب التعيين .

(د) سبق ^(٣) أن المبتدأ القياسي الذي يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات (أى : من الوصف) ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق ، وقد سبقت الأمثلة . ومن أمثلة الجامد أيضاً بعض أساليب جماعية وقع فيها المبتدأ اسماً جامداً ليس له خبر ، وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

(١) « غير » مبتدأ ، مضاف . « نافع » مضاف إليه مجرور . « مال » فاعل ؛ لتافع ، يبنى عن الخبر ، لأن المنى : (ما نافع مال حرام) ، فأنزلنا : « غير نافع » منزلة : « ما نافع » ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، ولهذا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمة : « نافع » ليس مبتدأ . وظله ما ورد من قول الشاعر :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَغْتَرِرَ بِعَارِضٍ سَلَمَ

« غير مبتدأ مضاف ، و « لاه » مضاف إليه مجرور ، و « عدا » فاعل الوصف : « لاه » يبنى عن الخبر ؛ وظل قوله :

غير مأسوف على زين ينقضى بالهم والحزن

فالجار والمجرور (على زين) نائب فاعل الوصف (مأسوف ، اسم المفعول) يبنى عن الخبر .

(٢) في هامش ص ٥٠٩ أوجه إيجاب : « كيف » .

(٣) في ص ٤٤٢ وق ٥ ب « من ص ٤٤٨ .

فما تقدم^(١) فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثُر ماله - لكنه بخيل ؟ .
وهذا تعبير يتردد على ألسنة بعض السابقين من : « المولدين »^(٢) الذين لا يشهد بكلامهم
ومثله : فلان - وإن كثُر ماله - إلا أنه بخيل . وكلا التعبيرين ظاهر القبح
والفساد^(٣) بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاة - كما نقل الصبان^(٤) - من تأويله
تأويلا غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :
أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيدا بالقييد
المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده ، فإن المراد : فلان مع كثرة ماله ، بخيل . . .
أو : فلان الكثير المال بخيل ، أو نحو هذا . . . والتكلف المعيب ظاهر في هذا .
ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفاً والاستدراك منه . أى : فلان دائب
العمل وإن كثُر ماله لكنه بخيل . أو . . .
وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضاً^(٥) .

(١) ص ٤٤٢ ورقم ٨ من هامشها .

(٢) جاء في المصباح المنير ما نصه في مادة « ولد » : « رجل مولد ، بالفتح ،
عرب غير محض ، و « كلام مولد » كذلك » . ا . هـ . وغير محض ، أى غير خالص . وفي
الأساس ما نصه : (« ولد وا حديثا وكلاما : استحدثوه . وكلام مولد : ليس من أصل
لهم . وشاعر مولد » . ا . هـ .

(٣) أما في الأسلوب الأول فلمقدم وقوع « لكن » بين جملتين ، كما تقتضيه هذا الضوابط التي
توجب أن تقع أداة الاستدراك (وهي « لكن » « شدة النون » ، وسكنتها) بين جملتين ، كما توجب ألا تقع
في صدر جملة تعرب خبراً من مبتدأ ، إذ المبتدأ ليس جملة ، فلا تتوسط بين جملتين ،
وأما في الأسلوب الثاني فلأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يشهد بكلامهم .

(٤) (ج ١) أول باب : « المبتدأ والخبر » ، عند تعريف الخبر .

(٥) سيجيء . لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢ من هامش ص ٤٧١ ، وإشارة أخرى عند الكلام
على : « لكن » ، في رقم ٢ من ص ٦٣٠ - وكذلك في ج ٤ ص ٤٠٧ ، م ١٥٥ حيث نجد وجوبها
ثالثاً ، هو : زيادة « إن » وهو معيب هنا .

المسألة ٣٤ :

تطابق^(١) المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه . . .

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً^(٢) فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا في الأفراد ، والثنية ، والجمع . والأخرى : ألا يتطابقا .

(١) فإن تطابقا في الأفراد مع تقدم الوصف (مثل : أحاضر القلم ؟ - ما مهزوم الحق) ... ، جاز أن يعرب الوصف المتكلم مبتدأ ، مع إعراب الاسم المرفوع به فاعلاً ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف^(٣) ، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً . مع إعراب الاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ . ففى المثال الأول يجوز أن تكون كلمة : « حاضر » مبتدأ ، وكلمة : القلم ، فاعل أغنى عن الخبر ، ويجوز أن تكون كلمة : « حاضر » خبراً مقدماً . والقلم مبتدأ مؤخرأ . وفى المثال الثانى يصح أن تكون كلمة : مهزوم ، مبتدأ والحق نائب فاعل أغنى عن الخبر . كما يجوز أن تكون كلمة : « مهزوم » خبراً مقدماً مع إعراب : الحق « مبتدأ مؤخرأ .

والمطابقة في الأفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقة في التذكير والتأنيث حتماً ، فإن اختلفت فى مثل : « أمغرد فى الحديقة عصفورة » ؟ . وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف^(٤) ، ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً

(١) المراد به : المماثل في الأفراد ، والثنية ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامة منه (فى : « ح » من ص ٢٦٢) وهى غير الآتية هنا ، وفى ص ٤٥٥ . والتطابق أنواع : يذكر كل نوع فى الباب الذى يناسبه ، كما قلنا فى ٢ من هامش ص ٢٦٢ أما غير الوصف فى ص ٤٥٧ . (٢) لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه (الفاعل ، أو نائب الفاعل) ، إذ الوصف بمنزلة الفعل فى هذا ؛ واللعل لا يعقد عليه مرفوعه .

(٣) فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة ، أو بالصفة المشبهة ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلاً ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢ - ولا يجوزون تطبيق هذا الحكم على نحو : (هل من غالى غير الله . . .) لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - وهنالك الرد عليه .

(٤) ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف اسم مفعول - كما أشرنا فى رقم ٣ - .

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا ؛ وذلك لعدم تطابقهما في التانيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفورة مفرد في الحديقة .

ومما يجوز فيه الأمران أيضًا : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التي يصح استعمالها بصورة واحدة في الأفراد والتانيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمة : «عدو^(١)» ، فيصح : اللص عدو - اللصان عدو - اللصوص عدو - اللصة عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو . . . فمثل هذه الكلمة التي يصح فيها أن تلزم صورة واحدة في جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : (مثل : أعدو^(٢) اللص - أعدو^(٣) اللصان - أعدو^(٤) اللصوص - . . .) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف . كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً مع إعراب المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران^(١) . ومثلها المصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعمالاته المختلفة ؛ مثل : أحاضر عدل - أحاضرن عدل - أحاضرون عدل . . . و . . .

وإن تطابقا في التثنية أو الجمع (مثل : ما السابحان المحمدان - ما السابحون المحمدون) ، فالأحسن - في رأى جمهرة النحاة^(٢) - أن يعرب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا^(٣) .

(١ و ٢) ومن الكلمات التي قد تشمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة : «صریح» ، «مخض» (في مثل : هذا مربي مخض ، أى : خالص المروبة ، ومربيان مخض ، ومرب مخض) و«رسول» ، و«صديق» ، و«قنعمان» (بضم القاف ، وسكون النون ، وجل قنعمان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه ، وامرأة قنعمان ، ونسوة قنعمان . . . كل ذلك بغير تثنية ولا جمع ، ولا تانيث . . .) و«ديلاص» ، (يقال : درع ديلاص ، أى : براقعة ، بلفظ واحد في الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التي ورد كثير منها في آخر الجزء الثاني من : «الزهرة» للسيوطي .
(٢) وقيل هو واجب ؛ لما سيحيى في رقم ٣ بعد هذا مباشرة .
(٣) وفي هذا رأى يقول ابن مالك :

والتَّانِ مَبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اشْتَقَرَّ
يريد بالتثاني : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخرًا ، ويعرب الوصف خبراً مقدماً بشرط أن يكون ذلك الاسم ملبقاً ، (أى : مطابقاً) للوصف في غير الأفراد ، بأن يطابقه في التثنية والجمع . ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجبتهم واهية ؛ فهم يقولون إن الوصف في هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف -

(ب) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً (مثل : أعالم المحمدان ؟ . أحببوا المحمدون ؟) صح التركيب في هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ويجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلاً أو نائب فاعل - على حسب حاجة الوصف - أغثنى عن الخبر ، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لثلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً والخبر مفرداً ؛ وهذا لا يجوز . ويتسأى في هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسمًا ظاهراً ، وضميراً بارزاً^(١) . . .

أما في غير هذه الصورة فلا يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسداً . فن الصور الفاسدة : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفرداً ؛ مثل : ما قائمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعاً ؛ نحو : قائمان

= مثنى ، أو مجسوماً ، والوصف عندهم إذا رفع اسماً بعده ، يكون بمنزلة الفعل ؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزلة . ونقول هنا ما قلناه من قبل - في رقم ٢ من هاشى ص ٤٤٨ - ؛ وهو أن أساس رأيهم التوهم ، والتخييل ، والقياس الجدل ، لا اليقين ، ولا الفطن القوي ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيق على ما نطق به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعى له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء بمنزل هذا الأسلوب كثيراً ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف غيره . . . لم يقولوا شيئاً من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية . فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم في تأدية معنى معين ، وألا نخرج عن طريقهم في تكرينه ، وضبط مفرداته ، ومعناه . أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرايات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن الممنين بالدراسات اللغوية والنحوية في الصور المختلفة . وقد ترتب على رأى النحاة القدامى تعدد التقسيم في مطابقة الوصف ، وكثرة الأحكام ، فكان هناك التطابق في الأفراد ، وله حكاه ، وهناك التطابق في التثنية والجمع ، ولكل حكمه . والرأى السجح الذى يرضيه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في التثنية وفى الجمع ؛ فاجوز في حالة الأفراد يجوز في غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق فى حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي التثنية والجمع وعن حكمه المستقل . ولئن يترتب على ذلك غمور في طريقة صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا .

وفوق هذا قرأنا يسائر بعض الهجاءات الصحيحة التى تناقض حجة النحاة في قولهم : « إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولا جمع ، وأن ما يشبه يسير على منواله » ذلك أن بعض القبائل العربية القديمة يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامة التثنية والجمع ، ويلحقهم أخذ فريق كبير من النحاة . - كما سيجىء في ج ٢ باب : والفعل ، وأحكامه ومنها : الحكم الرابع ، م ٦٦ ص ٧١ - فالرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسابرة العقل والنقل .

(١) ومن أسئلة الفسير البارز قول الشاعر :

خليل ، ما واف بعهدنى أنما إذا لم تكونا لى على من أقاطع
فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً ، فقد يكون ضميراً مستتراً أو بارزاً ، وقد يكون ضميراً متصلاً مجروراً بحرف جر ؛ (كالشأن الذى سبق في رقم ٢ من هاشى ص ٤٤٥ و ٤٤٦)
هاشى ص ٤٦٢ .)

المحمودون ؟ . أو يكون الوصف جمعاً ، والاسم المرفوع مفرداً ، مثل : أحاضرون محمد ؟ . أو يكون الوصف جمعاً والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون الرجال . . . وهكذا كل صورة تخلو من المطابقة الصحيحة .

• • •

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف في ثلاث^(١) :

الأولى ؛ وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلاً ، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده . وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعاً ؛ نحو : أسابح المحمودان ؟ - أسابح المحمودون ؟ .

الثانية ؛ وجوب إعرابه خبراً^(٢) مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ ، وذلك عند تطابقهما في التثنية أو في الجمع ؛ نحو : أناثمون الرجال ؟ . أناثمون الرجال ؟ .

الثالثة ؛ جواز الأمرين إن تطابقا في الإفراد ، وما يقتضيه ؛^(٣) مثل : أقارى الجندي ؟ . وفي بعض مسائل سبقت الإشارة إليها^(٤) .

• • •

(١) مع مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراجعة واجبة دائماً ، ولما الاعتبار الأول ، وتقضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر وقد شرحنا هذا في هامش ص ٤٤٢ .

(٢) وذلك رأي كثير من النحاة ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطناه في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

(٣) ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحه في ص ٤٥٣ . وكراعاة المحكوم والمحكوم عليه .

(٤) في ص ٤٥٤ .

زيادة وتفصيل

(١) هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة ، أو الجائزة ، أو الممنوعة . فيجب أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما ^(١) ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جارياً على مبتدئه . ومن الأمثلة : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون . فاطمة غائبة . الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات ... فلا يجب التطابق في مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرف الدنيا خداعة ؟ . وهي إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر . ولا في : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث (وسيجيء في باب : « التأنيث » من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة) ولا في : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه .

وإذا كان المبتدأ جمعاً لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً سالماً مؤنثاً ، أو جمع تكسير للمؤنث : كما يصح أن يكون جمع تكسير للمذكر ؛ إن كان مفردة مذكراً لغير العاقل — ولم يمنع من الجموع السالفة مانع آخر — نحو : (العقوبات رادعة ، أو : رادعات ، أو : روادع) — (البيوت عالية ، أو : عاليات ، أو : عوال ، وهذان جمع : عالية) ، أو أعال ، جمع : أعلى . فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو : (المتعلقات نافعة ، أو نافعات ، أو : نوافع) وقد سبق لهذا — ولحالات أخرى — بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه ^(٢) .

(١) وكذلك تسرى المطابقة وجوباً على المبتدأ المتعدد — متى ؛ أو جمعاً — إذا كان تعدده بطريق التفريق ؛ أي : عطف بعض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والسمير كوكبان في الهبة الشسية ؛ ونحو : محسود وكل وصالح مخدوعين . . . ومن التشبيه بالتفريق قول الشاعر :

الكِبَرُ والْحَمْدُ ضِدَّانِ . اتَّفَقَهُمَا مِثْلُ اتَّفَاقِ فَنَاءِ السَّنِّ وَالْكِبَرِ

(الفناء : الشباب) . وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة مطروق مخدوف ، نحو : راكب لفاتحة طليحان — بالبيان الذي في أول ص ٤٥٣ .

(٢) انظر رقم ١ من هاشم ص ٢٢ ثم ص ٢٦٦ ح ٦ ثم في رقم ٦ من هاشم ص ٢٢١ ثم في ص ٢٤٩ وهاشمها ص ٤٥٧ وما بعدها ، ويحيى له بيان أيضاً في ج ٣ ص ٤٣٠ م ١٢٤ — باب التثنية — وفيه بيان بعض المراجع التي أخذ منها .

وقد يُستَكْرَرُ المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : (فذانك بُرْهانان من ربك)
والإشارة المثناة راجعة إلى : « اليد والعصا » قبل هذه الآية ^(١) ، وهما مؤنثتان .
ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة)
قال هذا ربّي هنا أكْبَرُ ^(٢) . . . فاسم الإشارة الأول : (هذا) مذكر ، مع أن
المشار إليه — وهو : الشمس — مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم
إشارة للمؤنث ؛ مثل : « هذه » . قال الزمخشري : « فإن قلت : ما وجه التذكير ؟ »
قلت : جعلُ المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم :
« ما جاءت حاجتك ؟ » ^(٣) . أى : ما صارت حاجتك ؟ ومن كانت أمك ؟ . . .
— ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : (هذا ربّي) . على أن التذكير
في هذه الآية واجب : لصيانة « الرب » عن شبهة التأنيث لو قيل : « هذه ربّي » .
ألا تراهم قالوا في صفة « الله » : « علام » ، ولم يقولوا : « علامة » — وإن كان
« العلامة » أبلغ — ؛ احترازاً من علامة التأنيث « ا . هـ » ببعض اختصار .

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى :
(ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا : والله ربّنا ما كنا مشركين) بالتاء في أول المضارع :
« تكن » لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو في
أصله مذكر ، ولكنه أنت موافقة للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنت
الفعل « تكن » .

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الأفراد
وفروعه ؛ نحو : (الصديق صديقان) ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لما ،
(والإخاء إخاءان) ، خالص لله ، أو لمغنم عاجل . وكقولهم : (المال أنواع) ؛
محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها . وخبيث الثمرة خبيث المصروف ؛
وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزيتين ؛ وهو بمنزلة بين المنزلتين
السالفين .

(١) في قوله تعالى في سورة « القصص » : (.. وأن التقدر عصاك ...) — راجع ما قاله أبو حيان

في البحر عند تفسيره الآية ، ج ٧ ص ١١٧ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٧ من ص ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

(٣) بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم ١ من ص ٥٥٦ .

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة ، ولكنه يُسزَّل منزلة المفرد ؛ بقصد التشبيه : أو المبالغة ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا في قولهم : (المقاتلون في سبيل الله رجل واحد ، وقلب واحد ، وهم يدٌ على من سواهم) ، وقولهم : (التجار بمرشد حكيم ، والمتنفعون بإرشاده قلعة تتردد دونها الشدائد) ، ومن أمثلة التعدد الحقيقي أيضاً ، قول الشاعر :

المجد والشرف الرفيع صحيفةٌ جُعِلَتْ لها الأخلاق كالعنوان
وقد يختلفان تذكيراً وتأنيثاً ، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده. وسبب الاختلاف — كسابقه — المبالغة ، أو التشبيه ، ونحوهما ؛ مثل : (الشدّة مرّبة حازم ، والتجربة معلم نافع ، واللص هنيئة ، والمؤرخ نسابة) . وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعياً على الوجه الذي سبق تفصيله^(١).

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : (المال أحد السعادتين) ، أو : (إحدى السعادتين) بتذكير « أحد » مراعاة للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : السعادتين . ومثل : (الكتابة أحد اللسانين) ، أو (إحدى اللسانين) ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقاً لما سلف^(٢).

وقد يكون الخبر مؤنثاً والمبتدأ مذكراً مضافاً إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ (بأن يكون الخبر مذكراً والمبتدأ مؤنثاً مضافاً إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير) ، ويشترط في الحالتين أمران^(٣).

١ — أن يكون المبتدأ المضاف صالحاً للحذف ، والاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى .

٢ — أن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه ، أو جزءاً منه ، أو مثل الجزء

(١) في ص ٢١ و ٢٦٥ .

(٢) راجع رقم ٧ من ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ٢٢١ فيها بعض إيضاح هذه المسألة وإلى غيرها .

(٣) راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج ٢ ص ٦٢ م ٩٣ باب الإضافة .

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :

وما حُبُّ الديارِ شَفَقْنَ قَلْبِي ولكن حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا

ومن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : (رؤيةُ الفكرِ عواقبُ الأمور مانعٌ له من التسرع) .

وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق^(١) .

(ب) الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتي التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : (إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنتها فاتر) ، ينصب كلمتي « عين » و « جفن » — وهما بدلان — وتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني . ولولا أن الملاحظ هو البديل — وأنه بمنزلة المبدل منه — لوجب التذكير في الأول ، والتأنيث في الثاني . ولا مانع من العدول بعده عن اللبس الناشئ من البديل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينة تمنعه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوفَ غَدُوها ورواحها تركت هَوَازنَ مثل قَرْنِ الأعْضَبِ^(٢)

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة لاصم : « إن » ، لا للبديل^(٣) . . .

• • •

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٥٧ : بيان مواضعها ، وأرقام صفحاتها . . .

(٢) الأعضب : الحيوان المكسور قرنيه .

(٣) راجع في هذه المسألة الصبان ج ٢ آخر باب : « البديل » ، والمخضرى ج ٢ أول ذلك الباب .

ومشبه في الجزء الثالث من « النحو الوافي » ص ٦٥٢ م ١٢٦ باب : « البديل » .

المسألة ٣٥ :

أقسام الخبر .

عرفنا^(١) أن الخبر جزء أساسي في الجملة ؛ يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف^(٢) ، ويتم معناها . وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة^(٣) .

القسم الأول : الخبر المفرد

ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وإنما يكون كلمة واحدة ، أو بمنزلة الواحدة^(٤) . وهو إما جامد^(٥) ، فلا يرفع ضميراً مستتراً^(٦) فيه ، ولا ضميراً بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ؛

(١) في ص ٤٤٧ .

(٢) لأن الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبراً ؛ وإنما يسمى - كما سبق في ص ٤٤٤ - « مرفوع الوصف » ؛ سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعل ، ويقول ابن مالك في الخبر :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُنْتَمِئُ الْفَاعِلُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : « الأيادي » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، و « شاهدة » خبر مرفوع . ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لصيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين .

(٣) يراد شبه الجملة في هذا الباب أمران ، هما : الظروف ، والجار مع مجروره ، أما في صلة الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : « الصفة الصريحة » التي تقع صلة « أل » - على التفصيل التي ذكرناه في ص ٣٨٤ و ٤٧٥ .

(٤) ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجي ، والمركب العنصري الذي يلحق به (مثل : هذه فيوريورك - أنتم أحد عشر) والمركب الإنشائي (مثل : هذا « جاد » ، الله ...) ولا يدخل الإنشائي .

(٥) أي : ليس مشتقاً . ويذكر هنا كثيراً : الوصف ، بمعنى : المشتق .

(٦) إلا عند التأويل ، (مثل : قلب الظالم حجر . أي : قاس لا يلين) ، (يد الشجاع حديد . أي : قوية) . ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة ؛ كأن يرى أسداً حقيقياً فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعاً فتقول على المبالغة والأدعاء المجازي : هذا أسد . كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ في : هذا أسد ؛ أي : هذا كالأسد في الشجاعة . وقد سبق بيان الجار مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أي : شجاع ، وكذا المنسوب ، و « ذو » بمعنى : صاحب ، والمصدر ... راجع « ب » من ص ٤٤٨ .

هذا ويجري مل الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل ...

مثل كلمتي : « كُرة » و « نهر » في قولنا : الشمس كُرة - الفرات نهر . ومثل
كلمتي : « إقبال » ، « وإدبار » في قول الشاعر يصف ناقته التي فقدت ولبدها :
ترتفع ^(١) مارتعت ، حتى إذا أدكرت ^(٢)

فلما هي إقبالٌ وإدبار ^(٣)

فالخبر في الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ؛ وغير رافع لضمير بارز ، أو
لاسم ظاهر بعده .

وإمامنا ^(٤) (أى : وصف) فيرفع - في الأغلب - ضميراً مستتراً وجوباً ، أو :
يرفع ضميراً بارزاً ، أو : إيماءً ظاهراً بعده ؛ مثل : المهرم مرتفع - الآثار غالية ... أى :
مرتفع هو ، وغالية هي ^(٥) . فقد نحمل الخبر المفرد المشتق ضميراً مستتراً وجوباً يعود
على المبتدأ ، ليربط الخبر به ارتباطاً معنوياً . ومثل : ما راغب أنتم في الظلم ؟ فقد رفع

(١) ترمى .

(٢) تذكرت .

(٣) يريد ، مقبلة ومبدرة ، من شدة الحزن عليه .

(٤) المشتق الذي يتحمل الضمير : هو ما سبقت الإشارة إليه في ص ٤٤٨ - بأنه الذي يجري
جري فعله في كثير من أموره ، كالمشاركة في حروفه الأصلية وفي حركاته ، وسكناته ؛ وعمله ؛ كاسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ... وكذلك الجاهل الذي تضمن معنى ذلك
المشتق ؛ كالمنسوب ، والمصدر ، و « ذى » بمعنى : صاحب -

أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميراً ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان ،
أو المكان ؛ فكلمة « مفتاح » اسم آلة ، مشتق من الفتح فإذا وقع خبراً في مثل قول الشاعر :

الرفق بمن . وغير القول أصدقه وكثرة المزج مفتاح العداوات

لم يتحمل ضميراً . وكذلك ما كان على صيغة « الزمان أو المكان » : نحو ؛ ملعب ، ومطعم ،
ومجلس ، وموضع ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبراً ... إنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل
- كما قلنا - وذلك بشرط ألا يرفع اسماً ظاهراً بعده ، ندم . أصالح خائب والده ؟ أو ضميراً بارزاً ؛
غير : أصالح ذاهب أنت إليه ؟ في الحالين لم يرفع الوصف ضميراً مستتراً ؛ لوجود فاعله متطوعاً به في
اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقاً . وكذلك إذا رفع ضميراً متصلاً بمروراً ؛ مثل : الخائن مقصوب
عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار في محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا - التمييز كما أشرنا في رقم
٢ من هامش ص ٤٤٥ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : « مقصوب » خارج من
الضمير ؛ إذ ليس المشتق إلا حرف واحد ، وقد استوفاه ، وهو : البارز .

والضمير المستتر في الوصف واجب الاستتار - كما عرفنا - إلا في بعض الصور ، ومنها : ما يوجب
إبرازه ؛ كالمصدر في مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن
الليس . - كما سبق - في ص ٤٦٣ - ويمرّب في هاتين الحالتين فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق .

(٥) إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه - في غير الحالات التي أشرنا

إليها في رقم ٤ - بتوكيد الضمير المستتر ، لا فاعلاً ، مع مراعاة ما في رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده . ومثل : الورد فاتن ألوانه ، ساحر أنواعه . فكل من الوصفين : (فاتن ، ساحر) قد وقع خبراً مفرداً مشتقاً ، ورفع بعده اسماً ظاهراً . فلا بد أن يرفع الخبر المشتق المفرد ضميراً مستتراً وجوباً ، أو : ضميراً بارزاً^(١) ، أو : اسماً ظاهراً بعده .

ومن المشتق ما يعرب على حسب الظاهر خبراً للمبتدأ . مع أن معناه في الواقع لا ينصب على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة : مثل : البنت الأب مكرمتة هيت . « فالبتة » : مبتدأ أول . و « الأب » : مبتدأ ثان . و « مكرمة » : خبر المبتدأ الثاني ، مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « الإكرام » - مُنْصَبٌّ على المبتدأ الأول وحده ، لأن البنت هي المَكْرَمَةُ ؛ أي : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثاني . ومثل : الشفيق الأم مساعد هيت . فكلمة « الشفيق » : مبتدأ أول ، و « الأم » : مبتدأ ثان . و « مساعد » : خبر المبتدأ الثاني . مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « مساعد » - واقع على الأول ، ولاحق به ، دون المبتدأ الثاني . . . وهكذا كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . ومثل هذا الخبر يقول عنه النحاة : « إنه جارٍ على غير صاحبه » ، أو : « جارٍ على غير من هو له » .

ولا كان هذا الخبر مشتقاً وجب أن يرفع ضميراً مستتراً ، أو بارزاً ، أو : اسماً ظاهراً ، - كما تقدم - غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ الأصل وهو (المنسوب إليه معنى الخبر ، والمحكوم عليه حقيقة) ، شيئاً واضحاً لا يشبه بغيره عند الاستتار ؛ أي : بشرط أمن اللبس ؛ كما في الأمثلة السابقة . وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على من هو له وعلى غير من هو له ؛ فيقع اللبس في المراد : نحو : « الفارس الحصان مُتَّعِبٌ » ، فكلمة : « الفارس » مبتدأ ، و « الحصان » مبتدأ ثان « مُتَّعِبٌ » خبر الثاني ، وفي ضمير مستتر ، تقديره : « هو » . والجملة من الثاني وخبره خبر الأول . فما المراد من هذا المثال ؟ أنريد الحكم على الحصان بأنه يُتَّعِبُ الفارس ؛ فيكون الخبر جارياً على من هو له ، أم نريد الحكم على الفارس بأنه يُتَّعِبُ

الحصان ؛ فيكون الخبر جارياً على غير من هو له ؟ الأمران محتملان مع اختلافهما في المعنى . وهذه هي حالة اللمس ، حيث لا قرينة تُرجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى ؛ فنقول : « الفارسُ الحصانُ مُتَعَبُهُ » . وإن كان المراد هو المعنى الثانى الذى يقتضى جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول « الفارسُ الحصانُ مُتَعَبُهُ »^(١) فالضمير : « هو » عائد على الفارس . المنسوب إليه « أنه متعب » ، والمحكوم عليه بذلك الحكم ، والضمير : « الهاء » المتصل بالخبر — وهو الهاء فى آخر كلمة « متعب » — عائد إلى المبتدأ الثانى .

ومثل : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » . فكلمة « الكلب » مبتدأ أول . و « الثعلب » : مبتدأ ثان ، و « مخيف » : خبر الثانى ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه . فما المراد ؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه . وقد نريد المعنى الثانى ؛ وهو جريانه على غير صاحبه ؛ فيجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى ؛ فنقول : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » ويكون الضمير « هو » البارز عائداً على « الكلب » ، أى : على المبتدأ الأصيل المحكوم عليه حقيقة بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف . أما الضمير الآخر (وهو : الهاء المتصلة بالخبر) فعائد على المبتدأ الثانى^(٢) .

(١) فى حالة اللمس وجريان الخبر على غير من هو له ، يمين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويجب إبرازه منفصلاً ؛ فيستتر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس الوصف إلا مرفوع واحد ؛ فإذا كان ضميراً مستتراً وطراً ما يجب إبرازه منفصلاً بقيت له حالة الفاعلية أو النواة من الفاعل ، ولا يعرب توكيداً للضمير المستتر . ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير يمنع اللمس ، نحو : الفارس الحصان متعبه للفارس . ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب ، إذ لا يكاد يخلو من إبهام ، حتى مع إبراز الضمير — كما سيبنى — .

(٢) مثل هذا : قاله الجيش راجعاً هو — ساكن الحصن حاربه هو — . . . زينة البنت مرشحتها هي — . . . عطلة الطفلة محبوبتها هي . . . فالضمير البارز فى الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون مرجعه للصفات أو المضافات إليه ، فيحصل اللمس ، لعدم تعيين المرجع . وإنما يجب =

وختلاصة ما تقدم :

١ - أن الخبر الجاهل لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق^(١) وأما المشتق فيتحمله . - في الأغلب -

٢ - إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ، وكان اللبس مأموناً ، جاز استتار الضمير في المشتق ، وجرى إبرازه .

٣ - وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه^(٢) .

ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذي يجرى فيه الضمير على غير صاحبه وعدم صياغة نظائر لها ؛ متعمداً لاحتمال الغموض وعدم فهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأي الذي يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس ، لهيأته الأصول اللغوية العامة التي تأتي الإطالة بغير إفادة .

• • •

= إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس . نعم الأكثر في الضمير أن يعود للضاف ، لكن ، قد يعود للضاف إليه أحياناً - كما سبق البيان في رقم ٧ من هامش ص ٢٥٦ وله إشارة في « ز » من ص ٢٦١ - فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للضاف .

(١) على الوجه الذي سبق في ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

(٢) إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس . - كما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - وما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصاً بضمير الخبر المفرد عند اللبس . بل يشمل ضمير الخبر للواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه . كذلك ما يجمل أن يكون مفرداً أو جملة (كمتعلق الظرف والجار مع مجروره) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو في حديثه . كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصوراً على الخبر ، بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال في مثل : ركب عادل الحصان تنعبه هو ، وكأنت ، في مثله . عادل بصديق مكرمه هو ، وكالعلة في مثل عادل الحصان النافعه هو . وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل في كل منها كالوصف الواقع خبراً . . .

القسم الثاني - الخبر الجملة^(١) :

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ؛ في مثل : فرح الفائز ، وأكبريم النابغ ، وتسمى هذه الجملة : « فعلية » ؛ لأنها مبدوءة - أسالة - بفعل . وكالمبتدأ مع خبره ، أو ما يفى عن الخبر في مثل : المال فائن . وهل الفائن مال ؟ . وتسمى هذه الجملة : « اسمية » ؛ لأنها مبدوءة « أسالة^(٢) باسم . فالجملة إما « اسمية » ، وإما فعلية^(٣) ، وكل واحدة منهما قد تقع خبراً^(٤) ؛ فتكون هنا في محل رفع^(٥) ؛ نحو : الصبف يشتد حره ، الشتاء يقسو برده^(٦) . الربيع جَوَّه معتدل . الخريف جوه متقلب . وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر :

النَّبَخِيُّ يَصْرَعُ أَهْلَهُ وَالظُّلُمُ مَبْرَحَةٌ وَحِيمٌ^(٧)

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط^(٨) يربطها بالمبتدأ ، إلا

(١) سبق في ص ٤٤٤ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوباً في مسائل معينة ، سيجى بيانها في « ج » من ص ٤٧٣ . وبعض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بأن يكون تقدمه أصلياً لاطارناً لسبب بلاغى : كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر في مثل : محمداً أكرمت ؛ فإن هذا التقدم البلاغى ليس أصيلاً .

(٣) ما تقدم عن الجملة ينوعها هو اختصار ما عرضناه عنها في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ .

(٤) وإذا صارت خبراً لم يصح نسبتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، (طبقاً للبيان الذى سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٤) ، ولا يخرج الكلية عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : « ما » الحجازية ، و « لا » النافية للجنس ، و « إن » ، أو غير عامل مثل : « ما » و « لا » التانييتين . . . فالعبارة بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسمية .

(٥) إذا وقعت الجملة خبراً كانت نالفة عن المفرد ؛ لأنها واقعة موقعه ، وحالة عمله ، إذ المفرد هو الأصل ، (طبقاً للإيضاح المفصل الذى سبق خاصاً بالإعراب المحل ، ص ٨٤ و ٣١٤ وهامشها) والمركب فرع منه . لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على سبب أنه لو وقع المفرد - الذى هو الأصل - موضعها لكان مرفوعاً . فتمت الإعراب فقول : (الجملة من : « المبتدأ والخبر » أو من « الفعل والفاعل » . . . في محل رفع خبر المبتدأ) .

(٦) ومن هذا قول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه الغف الأعمى

(٧) المرتفع هنا : المرص ، أى : الثبات الذى تراءى المحبوبات . والأصل : مكان الرص . والوهم : الوهم الضار .

(٨) هناك شروط أخرى ستجىء في الزيادة ص ٤٧١ ، وفي تلك الصفحة نص صريح على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً . وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبراً .

إن كانت بمعناه ، كما سيحيى^(١) . وهذا الرابط ضرورى -؛ كالضمير فى الجمل السالفة - ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له ؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه ؛ فلا يصح أن نقول : محمد يذهب على ، وفاطمة يحبى القطار . . . فساد التركيب ، واختلال المعنى بفقد الرابط .

والروابط أنواع كثيرة ؛ منها :

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها ، وغيره خالف عنه سواء أكان ظاهراً ؛ (مثل : الزارع « فضله كبير ») أم كان مستتراً ، أى : مقترراً ؛ (مثل : الأرض « تتحرك » . وقولهم : مخالفة الناصح الأمين « ثورت الحسرة » ، وتُعقِبُ الندامة) ، أم كان محذوفاً^(٢) للعلم به مع ملاحظته ونيته ؛ (مثل : الفاكهة « آفة » بعشرة قروش « أى : آفة منها . ومثل : حجارة افرم « حجر بوزن عشرة » أى : حجر منها . ومثل : الورق « اللون لون اللب » ، أى : اللون منه ؛ ومثل : الثوب « الرائحة رائحة الزهر » ، أى : الرائحة منه) .

(١) فى ص ٤٦٩ .

(٢) بشرط أن يكون معلوماً . ومن المعلوم ما ينصب بفعل ؛ نحو : الطيور الأليفة جميلة ، وكل أحب ، أى : أخيه . وما ينصب بوصف ؛ نحو : الكتاب أنا مطبك ، أى : مطبكه .

ومن المعلوم ما يحذف بمشتق ؛ كإتمام الفاعل فى نحو : الآثار أنا زائر ، أى : زائرنا ؛ وما يحذف بحرف يدل على التبيين ، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور ؛ نحو : السكر رطل بدرهمين ؛ أى : رطل منه ، أو يدل على الظرفية ؛ نحو : الدهر يوان ؛ فيوم نفرح ، ويوم نحزن ؛ أى : نفرح فيه ، ونحزن منه .

وقد يكون الضمير المجرور محذوفاً مع حرف الجار ؛ لوجود نظير لما يسبقهما فيدل عليهما ؛ نحو : اعمل بنفسى ؛ فإن الذى أنصحتك به أنت مفلح . . . أى : مفلح به .

ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً ؛ نحو : قراءة من قرأ قوله تعالى : (إن هذان لساحران ...) على اعتبار : « إن » مخففة من الثقيلة ، وإصحها ضمير الشأن محذوف وغيرها جملة ؛ لئى : إن هذان هما ساحران . والذى دعا لذلك دخول اللام على كلمة : « ساحران » التى هى الخبر ؛ فلو كانت : « إن » حرفاً بمعنى : نعم - كما يقول بعضهم - « هذان » مبتدأ مرفوع بالالف « وساحران » خبره مرفوع بالالف - لثرب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ ؛ وهو ضريف مندم !! بخلاف دخوله على المبتدأ نفسه ؛ ففقدوا دخوله على مبتدأ محذوف ضمير . إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير ؛ لوجود ما يدل عليه . هذا والضمير المحذوف غير الضمير المشترك أوسعنا ذلك من قبل - فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ - .

« ملاحظة » يصح أن يقال : الفتيات أقبلن ، أو أقبلت . ولكن أحد الضميرين قد يكون أنصب استعمالاً من الآخر ، طبعاً لبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢١٩ ولما فى رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق في التذكير ،
والثانيث والإفراد ، والثنية ، والجمع ^(١) .

٢ - الإشارة إلى المبتدأ السابق : نحو : الحرية « تلك » ^(٢) ، أمينية الأبطال ،
والإصلاح « ذلك » ^(٣) ، مقصد المخلصين . ومنه قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا
واستكبروا عنها « أولئك » أصحاب النار) . . .

٣ - إعادة المبتدأ السابق : بقصد التفعيض ، أو التحويل ، أو التحقير . وإعادة
قد تكون بلفظه ومعناه معاً : نحو : الحرية ما الحرية ^(٤) ؟ . الحرب ما الحرب ؟ .
السارق من السارق ؟ . وقد تكون بمعناه فقط ، نحو : السيف ما المهند ؟ . الأسد
ما الغضنفر ؟ . على من أبو الحسين ؟ . بشرط أن يكون أبو الحسين كنية
على ، والمراد بهما شخص واحد .

٤ - أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق
وغيره ، نحو : (أمّا جبنُ المحارب فلا جبنَ في بلادنا ، وأما هربه فلاهربَ عندنا .
والعربيّ نعم البطل) . . . فتنى الجبن هنا أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب ،
وكذلك عدم الحرب في بلادنا يشمله ويشمل غيره . . . والبطل الممدوح بكلمة :
« نعم » يشمل العربي وغيره .

٥ - أن يقع بعد جملة الخبر الحالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها
بالواو ، أو : الفاء ، أو : ثم ، مع اشتغال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ

(١) مع مراعاة صور المطابقة التي نكلمنا عليها في « ح » من ص ٢٦٢ ، وفي هذا الباب
ص ٥٢ وما بعدها . ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - إذا كان
المبتدأ ضميراً للتكلم ، متعدد الأعيان ، وأحد الأعيان جملة فعلية ، فإن الضمير الرابط يصح أن يكون
للتكلم ، أو الغائب ، مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو : يجب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ
ضميراً للمخاطب ، وغيره متعدياً ، فإنه يجوز في الرابط أن يكون للمخاطب أو الغائب ، نحو : أنت
صادق تحب الإنصاف ، أو : يجب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة ،
ونظائرهما ، فمثلاً ، لا غيراً . وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالاً ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة ،
مثل : أنا الصادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب الإنصاف لكن مراعاة التكلم والمخاطب في كل الصور
السالفة . أبلغ وأسمى من مراعاة الغياب . - ثم انظر ما قد يكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة
والأخرى التي سبقت في باب الوصول - ب ص ٣٨٠ -

(٢) بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانياً . ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة .

(٣) « الحرية » : مبتدأ أول : « ما » اسم استفهام ، مبتدأ ثان ، مبنى على السكون في محل رفع
« الحرية » خبر الثاني ، والجملة من الثاني وغيره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الأول ؛ فيُكفَى في الحملتين بالضمير الرابط الذي في الثانية^(١) ، فثال الواو : (الزارع نبت الزرع وتعهده - الطالب بدأت الدراسة واستعد لها^(٢)) . . . ومثال الفاء : (الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولاً^(٣)) ومثال ثم : (القمر طلعت الشمس ثم اخفى نوره ، والنجوم انقضت النهار ، ثم أشرق ضوءها) .

٦ - أن يقع بعد جملة الخبر الحالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه للدلالة الخبر عليه ، ويبقى فعل الشرط مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل : (الولد يترك الأولاد الصباح إن حضر . . . الضيف يقف الحاضرون إن قَدِمَ) . . . تلك أشهر الروابط . ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى^(٤) ومساوية له في مدلوله ؛ بحيث يتضمن كل منهما المعنى والمدلول الذي يتضمنه الآخر تماماً^(٥) (أى : من غير زيادة ولا نقص) كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك في التجارة ؟ . فيجيب : رأيي في التجارة

(١) ومثل هذا يصح في كل جملة أخرى تحتاج الرابط ؛ كالفصلة ، والصفة ، والحال .
(٢) وقد تكون الجملة الخبرية الحالية من الرابط مشتملة على اسم قد حذف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو : القبية شرب القمح وزرعها . الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه . . .

وقد تكون الجملة الثانية نعتاً وفيها الضمير ؛ نحو : الورد قطعت واحدة أحبا ، وقد تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محموداً أشاء .

وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هي التي تنقيد مطلق الجمع ، دون حروف العطف الأخرى .

(٣) أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة عليه - فجائز ؛ نحو : قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) . ورغم أن الجملة المعطوفة على جملة الخبر بمنزلة الخبر تستحق الضمير ، لا فرق في هذا بين الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ، والواقعة خبراً للفاسخ ، كالثي في الآية

(٤) هذا الاستثناء جائز لا واجب كما قلنا ؛ فلا مانع أن يكون في هذه الجملة المتفقة في معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميراً . . . وهو الثالب - أم غير ضمير .

(٥) كل خبر ولو كان مفرداً ، هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماماً ؛ كما يتبين من مثل : المطر نازل ؛ فإن النازل هنا هو : المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملاً ومساوية في المدلول ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ في المعنى - هو : كل جملة خبر بها عن مبتدأ مفرد ؛ يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوى مفسونها (مدلولها) فهو في ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوي على معنى الجملة وعلى مفسونها ، ومن أمثله ؛ قول - كلام - حديث - فظن - رأى . . . وأيضاً ضمير الثان - وقد تقدم موضوعه في ص ٢٥٠ - مثل قوله تعالى : « قل هو الله أحد » فضمير الثان : « هو » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية بعده . وهذه الجملة التي وقعت خبراً خالية من الرابط ، لأن معناها ومدلولها مساو تماماً لمعنى المبتدأ الضمير « هو » فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر .

غنى^(١) فالجملة الواقعة خبراً مطابقة في معناها فالمبتدأ في معناه ومدلوله ؛ فكلاهما مساوٍ للآخر في المضمون ؛ فالرأى هو : « التجارة غنى » و « التجارة غنى » هي : « الرأى » . ومن أمثلة ذلك : أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول ؟ . فيجيب : قول « الدليل موهين » ، كلامى « الكرامة تأبى المهانة » ، فجملة الخبر في كل مثال هي نفس المبتدأ السابق في المعنى ، والمبتدأ السابق في كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبراً ؛ فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته^(٢) .

(١٤١) سيجىء في الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأجابه . (« ب » ص ٢٧١) .

(٢) يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة ؛ فيقول :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حاويةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
وَلَا تَكُنْ لِإِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بها ؛ كُنْطَقَى : اللَّهُ حَسْبِي ، وَكَفَى

أى : أن الخبر قد يكون مفرداً ، وقد يكون جملة . ويشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذى سبقت لإتمام الفائدة منه . أى : تكون مشتملة على معناه . . . ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه . فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى (بالطريقة التى شرحناها) اكتفى بها من غير رابط ؛ مثل : (نطق : الله حسبي) ، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة ، والخبر الجملة يتحد في المعنى مع المبتدأ . وفي مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط .

(وكلمة : « معنى » الثانية في كلام ابن مالك منصوبة على أنها تمييز ؛ أى : من جهة المعنى . وكلمة : « كفى » المراد منها : وكفى به ؛ أى : بانه . حذفت حرف الجر الزائد وحده ، وهو « الباء » فانفصل الضمير الذى كان مجروراً في محل رفع وصار تقديره : هو) ، ثم استتر مرفوعاً في الفعل « كفى » . ثم قال :

وَالْمُفْرَدُ الْعَامِلُ فَاغْرُغْ ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

أى : أن الخبر المفرد نوعان ؛ فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ ؛ بل فيه ضمير مستكن ؛ أى : مستتر . ثم قال :

وَأَبْرَزَنَّهُ مُطْلَقًا حَيْثُ نَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

أى : أبرز الضمير الرابط مطلقاً (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلاً له ؛ بأن يكون الخبر جارياً على خبر من هو له . فالمراد من كلمة : « ما » المبتدأ . والضمير فى : « معناه » يعود على الخبر . أى : أبرز الضمير مطلقاً حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلاً له . أى : لا يكون حاوياً لمعناه ولا جارياً عليه . والتفيد في هذا البيت ظاهر .

ومذهب البصريين فيه تضيق من غير داع ؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً ، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس .

زيادة وتفصيل :

(١) اشترطنا^(١) في جملة الخبر وجود رابط ، - بالتفصيل الذي أوضحناه -
ويشترط فيها أيضاً أن تكون غير ندائية ؛ (فلا يصح : محمد يا هذا . . .)
وأن تكون غير مبدوءة بكلمة : « لكن »^(٢) ، أو : « حتى » أو : « بل » ؛ لأن كل
واحدة من هذه الكلمات تقتضي كلاماً مفيداً قبلها . « فالاستدراك » بكلمة :
« لكن »^(٣) لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك : « الغاية » بكلمة : « حتى »
« والإضراب » بكلمة : « بل »^(٤) .

ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسّمية^(٥) ، نحو : القوي والله ليهزم من عدوه .
وأن تكون إنشائية ؛ سواء كانت إنشائية طلبية ؛ (نحو : الخليفة نسفها)
وقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة ؟) . وقوله تعالى : (وأصحاب اليمين
ما أصحاب اليمين ؟) . أم غير طلبية ، (مثل : الصديق لعله قادم - العادل
نعم الوالي ، والظالم بنس الخاكم) .

(ب) في الأساليب التي يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ
مثل : (كلامي : « الجح معتدل ») - (حديثي : « يحيى الفيضان صيفاً ») -
(قولي : « نشر التعليم ضروري ») - (خطبتي : « التوحد قوة ») - (مقالتي :
« احذروا الخائفين ») - . . . يجوز إعرابان :

(١) في ص ٤٦٦ .

(٢ و ٣) يكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء ؛ ولا تعمل شيئاً أمابتشديد النون فتكون
للاستدراك . وتعمل عمل « إن » . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك .
وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكن (بالتشديد) في صدر جملة الخبر ؛ مثل : « محمود وإن
كثر ماله ، « لكنه » يحجل . فقيل : لا مانع أن تكون الجملة عبراً مع تصديرها بـ « لكن » ، وقيل إن الخبر
مخفوف ، والاستدراك منه ، وأصل الكلام مثلا : محمود وإن كثر ماله لا يتوانى ، لكنه يحجل . والأسلوب
جولد ، وهو عمل كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان في « و » من ص ٤٥٠ ؛ وكما يأتي في رقم ٢ من
هاش ص ٦٣٠ - بعيد من الأساليب الصحيحة ، الواردة في الكلام الفصيح : فلا يقاس عليه ؛ لتصوره
من لا ينجح بكلامه .

(٣) وفي هذا يقول السيوطي في المنهج (ج ١ ص ٩٦) ما نصه :

(لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أحماء ، ولا مصدرة بـ « لكن » ، أو : « بل » ، أو :
حتى . بالإجماع في كل ذلك) .

(٤) إذا كانت الجملة التسمية ذاتها نوعاً من الإفشال غير الطلبي تبعاً لقول القائل بهذا - دخلت
في عداد هذا النوع الآتي بعد .

أولهما : أن نعرب الجملة^(١) الاسمية و الفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين (مبتدأ : وخبراً ، أو فعلاً وفعلاً) ، ثم يكون مجموع الجزأين في محل رفع خبر المبتدأ السابق ؛ ففي مثل : (كلامي : الجو معتدل) نقول : « كلام » مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، « الجو » مبتدأ ثان : « معتدل » خبره ، والجملة من الجزأين (المبتدأ الثاني وخبره) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وفي مثل : (حديثي : يزداد الفيضان صيفاً) ، نقول : « يزداد » مضارع مرفوع . « الفيضان » فاعل مرفوع « صيفاً » ظرف منصوب ، والجملة من الجزأين (الفعل والفاعل) في محل رفع خبر المبتدأ . فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده : ثم يكون مجموع الجزأين معاً هو خبر المبتدأ السابق .

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك الألفاظ التي كانت في الأصل^(٢) جملة نظرنا إلى شيء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات منفردة ، فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء . أو : أنه بمنزلة كلمة واحدة مهما تعددت الكلمات ؛ فهي من قبيل المركب الإسنادي الذي نطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلي - قبل أن تكون خبراً أو : شيئاً آخر - ؛ من غير تغيير شيء من حروفها أو ضبطها . ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره لأجل الحكاية ، (وهي - كما سبق^(٣) - ترديد اللفظ الأصلي وترجيحه على حسب هيئته الأولى - غالباً - ؛ حروفاً وضبطاً) . ويكون الخبر في هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد . لا الجملة ؛ فنقول في إعراب : (كلامي : « الجو معتدل ») « كلام » مبتدأ : مضاف . والياء مضاف إليه . « الجو معتدل » - كلها - خبر مرفوع بضممة مقدرة . على آخره^(٤) ، منع من ظهورها حركة الحكاية . ونقول في مثل : (حديثي « يظهر الفيضان صيفاً ») « حديث » : مبتدأ

(١) إذا وقعت الجملة خبراً أو غيره فلها لا تسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل التجربة - وغيرها - طبقاً لليان السابق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ .

(٣) نقول : إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة في آخر كلمة : « معتدل » ؛ لأن هذه الضمة الموجودة لم تنبيء لأجل الخبر المحكى ؛ إذ أنها موجودة قبل مجيئه . ويبقى في بقية الأحوال ؛ كعالي النصب ، والجر . أما الضمة الخاصة بالخبر المحكى فغير ظاهرة في النطق ؛ وإنما هي مقدرة .

مضاف . . . الياء مضاف إليه . . . « يظهر القبيضان صيفاً » ، - كلها - خبر مرفوع بضمّة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة « الحكاية » . . . وهكذا .

وقد يقع العكس كثيراً ، فيكون المبتدأ جملة بحسب : أصلها ^(١) ، ولكنها صارت محكية . والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آية قرآنية ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمة مأثورة . فتجيب : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) آية قرآنية - (إن أخاك من أولئك) مثل قديم - (رب عيش أهون منه الحمام) حكمة من حكم المتنبي فالآية كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضمّة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . وكلمة : « آية » هي الخبر . وكذلك (إن أخاك من أولئك) كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، والخبر كلمة : « مثل » ، وكذا يقال في : « رب عيش أهون منه الحمام » .

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبر تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك من كل تركيب ينشئ جملة . والمهم في الألفاظ المحكية أن تكون دائماً بصورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها الإعرابي .

(ح) أشرنا ^(٢) إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتماً ، وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة ، جاراً مع مجرورها - وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة : أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ^(٣) ، وكذا : ضمير الشأن ^(٤) ، و « كَأَيِّن » ^(٥) ، الخبرية التي تشبه « كَسَم » الخبرية ،

(١) مثل هذا المبتدأ لا يحد جملة ؛ لأن المبتدأ في أصله لا يكون جملة - وإنما يحد جملة على إرادة لفظه المحكي . أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان - كما عرفناهما - أحدهما : اختيار هذه الجملة بجزأة جزأين ، كل منهما له إعراب ، ويصير الجزأين هو الخبر . وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجربة ، فتعرب كلها خبراً محكياً .

(٢) في ص ٤٤٤ . (٣) تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم ج ٤ .

(٤) سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٢٥٠ .

(٥) بيانها وتفصيل أحكامها في ج ٤ الباب الخاص « بكم وكأين » ، وفي الصبان ، هناك : ما يفيد أن غيرها يكون في الأكثر جملة فعلية ، مصدرية ، ماضية أو مضارع . وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة ، كما يفهم من كلامه هناك . . . وسيجيء البيان في الموضع السالف .

والمختص بالمدح والذم إذا تقدم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه (يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره : وأخصّ - مثلا - والجملة خبر عن ذلك المبتدأ) . ويجب أن يكون خبر « ما » التعجبية جملة .

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعاً ؛ نحو : طوبى للمؤمن ؛ فإن خبره لا يكون إلا جاراً مع مجروره وهما شبهان بالجملة . . . - ومثله قولهم في المدح : لله درّ فلان . . . وغير هذين مما سيجي^(١) ؟ .

• • •

(١) في ص ٤٨١ وفي ص ٥٥٣ من هامش ص ٥٤٣ .

القسم الثالث - الخبر شبه الجملة :

يزيد التحاة بنسبه الجملة هنا أمران^(١)؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزماني والمكاني ، والآخر : حرف الجر الأصلي مع مجروره . فالخبر قد يكون ظرف زمان ، نحو : الرحلة « يوم » الخميس ، والرجوع « ليلة » السبت . وقد يكون ظرف مكان ، نحو : « الحديقة » أمام البيت ، والنهر « وراءه » ؛ فكلمة « يوم » و « ليلة » - وما يشبههما - ظرف زمان . منصوب ، في محل رفع^(٢) ؛ لأنه خبر المبتدأ . وكلمة

(١) أما في اسم الموصلي شبه الجملة ثلاثة أشيد ، سردنا تفصيلها في ص ٣٨٤ وسيجي كلام خاص بالجار مع مجروره ، في باب الحال - ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨ - .

(٢) وهذا رأى حسن بارع . (أشرنا إليه في رقم ١ من ملش ص ٣٨٤ ، باب : « الموصلي » وقد سجله شارح كتاب المفصل في ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ حته الكلام على أقسام الخبر) -

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً ، إذا انفرد « بسيط » و « البسيط » أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلاً في محل ذلك الأصل ؛ فمبنيهما طارئ عرضي والمساءة شكلية ، بحته ، ولا أثر لها من ثنائية الصلية التحقيقية : قلنا : « ظرف منصوب خبر المبتدأ » أو : « جار مع مجروره خبر المبتدأ » ؛ من غير أن نزيد شيئاً ما حصل قصور ، ولا وقعنا في خطأ ، ولكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أصح لقولنا : إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر . . . لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ؛ لأنه أوضح ظهراً ، لمراعاة الأصل ، والغالب فيه . . . وإليك النص الذي سجله شارح المفصل :

(اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقيمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه (أي : أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه) وهو منابر المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في « الاستقرار » إلى الظرف . - وصار مرتفعاً بالظرف ، كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف « الاستقرار » ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ لاستنفاده بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، ولقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً . فإن ذكرته أولاً ونقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع . . .

« واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فمترك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : « زيد في النار » أو : « من الكرام » فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب « عندك » إذا قلت : « زيد عندك » . ثم الجار والمجرور والضمير المتكفل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . . (له) لكن ما المراد من قوله السابق : « فإن ذكرته أولاً ونقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع مانع . . . ؟ » إن كان المراد ذكر « الاستقرار » قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ - أدى هذا إلى نقصان ما قرره من عدم جواز إظهار « الاستقرار » المحذوف . وإن كان المراد تقديم « الاستقرار » في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلاً أو شيئاً آخر غير مبتدأ فقد يصح . فالمراد غامض ، ويزيد مثاله خصوصاً .

هذا ، وهو يشير بقوله (الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . إلخ) إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه .

فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو -

« أمام » و « وراء » وما يشبههما - ظرف مكان ، منصوب في محل رفع ؛ لأنه خبر المبتدأ . وقد يكون الخبر جاراً أصلياً مع مجروره ؛ نحو ، - السكر من القصب - إخوان

= الخبر - مذهب فقيم من عدة مذاهب (سجلتها المراجع النحوية ؛ كالمفصل والصبان) وقد سجلنا رأي صاحب « المفصل » . والأخذ به يربحنا من بحوث جدلة مضنية ، وتقسيات متعددة ؛ لانفع لما الروم وليس فيها إلا العناء العقل الذي تفريق به الناشئة . وستعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ؛ لا للأخذ بها ، ولكن ليفتح عندها المتخصصون وثقة الفاحص .

جاء في شرح ابن عقيل عن العامل المحلوف ما نصه : « ذلك المحلوف واجب الحذف . وقد صرح به شلوزا ، كقولہ :

لك المزمع إن مولاك عزّ ، وإن بيني فأنت لئى بمجوحة الهوى كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعاً غيراً كذلك يجب حذفه إذا وقعاً صفة ... أو حالاً ... (أ . . .) ٥١ .

وهنا قال الخفري في وجوب حذف العامل ما نصه : « محل ذلك إذا قدّر كوناً عاماً . . . فإن قدر خاصاً جاز ذكره في الكل - كما علمت - ويجوز ابن جني إظهار المام أيضاً ؛ تحسكاً بنحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) .

فورد بأنّه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك ، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه ٥١ . وما قاله الخفري صرح به بعض المفسرين .

هذا ، وسيجيء في الجزء الثاني (باب : الظرف ٧٨ ص ٢٣٦ عند الكلام على تعلق الظرف بهامله) بيان مفيد عن الرأي الداعي إلى تقدير عامل واجب الحذف ، والدليل على وجوده ، وبيان آخر من اعتباره غير موجود .

شبه الجملة - في هذا الباب - هو : الظرف ، والجار مع مجروره . وسمى « شبه جملة » لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومناها . وأساس هذا التعليل عدم : أن الظرف أو الجار الأصل مع مجروره ليس هو الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محلوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصل مع المجرور ، إذ لا به أن يتعلقا بفعل أى فعل (لا فرق بين المتعدي واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والتقص (كما سيبيء بالبيان في ج ٢ - باب : « حروف الجر » ٨٩ م ٤٠) أو بما يشبه الفعل ؛ من : اسم فعل ، أو : من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو : من جملة مؤنث بالمشقة . وهذا التعلق الواجب يتم المعنى . (وقد يتعلقان - أحياناً - بالنسبة ، أى : بالإستاد ؛ طبقاً لما هو مبين في : « ب » من الزيادة التالية ص ٤٨١) . والمحلوف قد يكون فعلاً مع فاعله ، وهذا أمر متعين متى جزم إذا وقع شبه الجملة في جملة الصلة لموصول غير « آل » ، أو جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير « آل » وكذا جملة القسم ؛ لا بد أن تكون كل واحدة منهما فعلية (كما سبق في رقم ١ من هامش صفحتي ٣٨٤ و ٣٨٥ ، وكما سيبيء في ج ٢ باب الظرف

ص ٢٣٤ م ٧٨ و باب حروف الجر ص ٤٦٠ م ٩٠) - لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون في غيرها شيئاً آخر مما سبق ، فمثل « الكتاب فوق المكتب » و « الولد في البيت » - يكون تقدير الكلام مثلاً : الكتاب « استقر » ، أو : « مستقره فوق المكتب » ، والولد « استقر » أو : « مستقره في البيت » ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذي يسمونه : « الكون العام » . (أى : الوجود العام الخال من شيء آخر معه ؛ كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب) . . . فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام أو : نائم في البيت . ولا : الكتاب تحرك ، أو : متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود ، مع زيادة شيء آخر ؛ كالوجود معه النوم للولد ، والوجود معه التحرك للكتاب ، وهكذا ... أى : =

السوم كخشب في النار ؛ يأكل بعضه بعضاً . فالجار الأصل مع المجرور في محل رفع خبر المبتدأ . ومنه قول الشاعر :

للعيد يومٌ من الأيام منتظرٌ والناس - في كل يومٍ منك - في عيدٍ

= أنه وجود مقيد بشئ آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرور . فكل هذا الوجود المقيد يسمى : « كوناً خاصاً » يجب ذكره ، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه . وقد ذهبوا إلى هذا التقدير لكون العام المحذوف ، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصل مع المجرور لا بد أن يتصلا بمحل - كما قلنا - يتصان معناه ، ويصل فيها . فأين العامل الذي يؤثر فيها ، ويتصلان به إذا كان المبتدأ جامداً في نعو : النزول في الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة ؟ . لذلك يقولون في الإعراب : الظرف أو الجار الأصل مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلاً مع فاعله (أي : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : « كان » التي بمعنى : « وجد » وهي : « كان التامة ») ، أم كان مفرداً (أي : اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من « كان » التامة - ، أو : موجود أو : شيئاً آخر يصلح عاملاً) ، فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف فاعله ، أو الجار الأصل مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بنبر خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة التائب عنه ، والقائم مقامه . والفعل مع فاعله جملة ؛ فإذ ناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها ؛ لذلك أسود : « شبه الجملة » . وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كوناً عاماً وقع خبراً ، أو : صفة ، أو : حالا » وكذلك إن كان صلة لموصول غير « أل » لكن يجب مع الصلة - لغير « أل » - أن يكون المحذوف فعلاً ، ولا يصح أن يكون اسماً مشتقاً - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ، لأن صلة الموصول غير - « أل » - يجب أن تكون جملة فعلية ، ويحلها جملة القسم التي حذف منها عاملها) .

ثم زادوا قسماً كلا من الظرف ، والجار الأصل مع المجرور إلى مستقر : (بفتح القاف) وإلى : « لغوه » يريدون بالمستقر : ما كان متعلقاً المحذوف « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . ونحو « مستقر » الآخرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ، (أي : فاعله مت). ولأنه حين يصير خبراً - مثلاً - يتصل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه . وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حقاً .

ويريدون بالقو : ما كان متعلقه « كوناً خاصاً » ونحو كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العامل الملقوظ به في الجملة هو الخبر - مثلاً - ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء - . ولو حذف لوجدنا مكان هو الخبر أيضاً مع حذفه ؛ فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصل مع مجروره خبراً ، ولا في موضع رفع خبراً . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع أن نرب « الظرف القو » خبراً في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف ، كما أمرنا زميله المستقر .

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس ، ولا تفعل الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا - كما أن الكون الخاص يجب ذكره حقاً لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينة تدل عليه وثبتت صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أي : راكب فوق الحصان ، ومن لب بفلان ؟ أي : من يحكم لب بفلان . واليسترى من الشراء ؛ أي : مفعول منهم . وكل قوله ثمان في القصاص : « الحر بالحر » على تقدير : « يقتول » ، لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السابقة لا يؤيد المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو عندهم الذي يعرب خبراً - كما سبق - لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره -

ويشترط في الظرف الواقع خبراً ، وفي الجار الأصلي مع المجرور كذلك — أن يكون تاماً ، أى : يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره ، ويكتمل به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا تيس ، كالأمثلة السابقة . فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً ؛ مثل : محمود اليوم ... أو حامد بك ؛ لعدم الفائدة . أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبراً ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة ؛ أى : أن شبه

«لغوا» ، ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص» ؛ فالمعنى عليه عندهم في الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفي الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

و ينتقلون بعد هذا إلى تقسيات ، وتفريعات شاقة ، وأدلة جدنية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً . . . وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله . بل الخير في إهماله ، وفي ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم ننقله ، وفي الاقتصاد على إعراب الظرف وإيجار الأصل مع المجرور خبراً — مثلاً — في محل وضع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع ، وكما هو رأى بعض السابقين . ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل وقومه . مع عدم الحاجة إليه ؛ ولا في الخضوع له ، وركوب النطيل لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جل كامل بدونه ؛ فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب العيب في نظرية العامل النافعة الجميلة . وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسمية الظرف وإيجار مع مجروره « شبه جملة » . إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ؛ ومزاواة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف وإيجار الأصل مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحيل معه الضمير المستتر كنى انتقل إليه من المخوف على الوجه الذى بسطناه .

وإنما بالبحث ، وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة « شديد » وأن حجتهم في تحميم ذلك التعلق قوية — ويزيادها المفيد في ج ٢ من ٢٣٦ م ٧٨ باب الظرف ، وص ٤٠٥ باب حروف الجر — ، وتتلخص هنا في أن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ؛ كما في مثل : « على الخليل » فانطليبت في هذه الجملة « على » ، وعلى هو الخليل ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر . وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربى . فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذى يذكره النحاة ؛ ففى مثل : على أمامك ... لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو : على ولا أن يكون على هو : « أمام » نفسه ؛ إذا المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام مخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقاً بشيء آخر غير المبتدأ ؛ هو « كائن » ، أو « موجود » أو نحوهما . ومثل هذا يقال : في السفر يوم الخميس ، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر ..

فالظرف بنوعه لا يستقل بنفسه في إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء — كالوعاء الحصى — لا بد له من مظهر ، (أى : من شيء يقع فيه) ، وهذا المظهر هو ما يسمى : « المتعلق » وهو الذى لا بد أن يقع في الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماماً ، وما يقال في الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور ، إذ لا فائدة منهما إلا بمتعلقهما ، وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل في مكانه المناسب — ج ٢ من ٢٣٦ م ٧٨ باب : « الظرف » وكذلك ، في ص ٤٠٥ وما بعدها م ٨٩ باب : « حروف الجر » ، ولستيفاء الموضوع على الوجه احميد يقتضى الرجوع إلى تلك الصفحات .

الجملة نفسه يكون الخبر^(١) - في الرأي المختار .

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبراً .
فأما ظرف المكان فيصلح - في الغالب - أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ
الجملة^(٢) ؛ فمثال الأول ؛ (العلم عندك - الحق معك) . ومثال الثاني ؛ (الكتاب
أمامك - الشجرة خلفك) . ولا بد في ظرف المكان أن يكون خاصاً^(٣) لكي
يتحقق شرط الإفادة ؛ كالأمثلة السالفة ؛ فلا يصح أن يكون عاماً ؛ مثل : العلم
مكاناً ، أو الكتب مكاناً ؛ لعدم الإفادة .

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن
تتحقق الإفادة ؛ كأن يكون الزمان خاصاً^(٤) ، لا عاماً ؛ مثل : السفر صباحاً ،
والراحة ليلاً . بخلاف : السفر زماناً ، الفضل دهرأ ، الأدب حيناً ... ؛ لعدم
الإفادة .

(١) يقول ابن مالك :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَانٍ ، أَوْ : اسْتَقَرَّ

أى : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبراً لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب
رأيهم الذي تناولناه بالبحث والتحصيل في هامش ص ٢٧٥ ؛ فلا بد من تعلقه - عندهم - بمعامل يحذف
في الأغلب ، وهذا العامل قد يكون فعلاً ؛ مثل : « استقر » أو : « ثبت » أو « وجد » - أو « كان » ؛
(معنى : وجد ... ولا تكون هنا إلا تامة) وقد يكون المفعول اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائن
(معنى موجود ، من « كان » التامة) . فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر في رأيهم ، وإنما الخبر
هو ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير ، استقر في شبه الجملة ، أو الخبر مفرد مشتق
علماً بأن العامل في هذا الخبر إنما هو الفعل الذي حذف ، وبق فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير
التفسير الذي كان مستتراً فيه ، ثم تركه واستقر في شبه الجملة بعد حذف المشتق .

(٢) هنا تغيير النحاة . ويريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسماً نعه
يأخى الحواس المحس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ،
الأدب ، النبيل ، الشرف ... أما الجملة فالجسم الذى نعه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه .
الشجرة ، المنزل ، القلم ... ويشترط كثير من النحاة في الظرف أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبراً عن
المبتدأ المعنى . ويريدون بالفائدة الجديدة : ألا تكون أمراً معروفاً للمخاطب ، أو مستتراً ، فالجديد مثل :
المقابلة تلهراً ، وبغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعمم استفادة السامع شيئاً جديداً كان جاهلاً به .
وفريق لا يشترط ذلك في الظرف ولا في الخبر عامة : بل يكفي بمجرد الإفادة ولو كانت معلومة قبل
سماع الخبر ؛ مثل الشمس ميرة . وقد يكون الرأي الأول هو المقبول ؛ لأن الفرض من الكلام الإفادة
الجديدة ، وإلا كان عبثاً - انظر ما يتصل بهذا في : « ١ » من ص ٢٨٩ - .

(٣) وذلك بجديده ، أو : بتفصيله بغيره بما هو مذكور في « ج » من ص ٢٨٩ .

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلاً ؛ وذلك حين يفيد^(١) أيضاً ؛
فلا يصح : الشجرة يوماً — البيت غداً ؛ لعدم الإفادة . ويصح : القطن صيفاً .
القمح شتاء ، لتحقيق الفائدة ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح
شتاء . ومنه قولهم : الهلالُ الليلة ، والرطبُ شهرى ربيع .

وسُجِّسَل الأمر أن ظرف المكان التام يصلح — في الغالب — خبراً للمبتدأ
بنوعيه : « المعنى ، والجثة » وأن ظرف الزمان التام يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى
دون الجثة ، إلا إن أفاد^(١) . والإفادة تحقق في الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً
لا عاماً ، فالمعول عليه في الإخبار بالظرف — مطلقاً — هو الإفادة^(٢) .

(١ و ١) طرق الإفادة موضحة في : « ج » من الزيادة الآتية في ص ٤٨١ .

(٢) وسيجيء توضيحها في : « ج » من الصفحة التالية . وفي هذا يقول ابن مالك بالاختصار :

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبراً عن جثة ، وإنْ يُفِيدَ فأخيراً

« ملاحظة »

هذه المناسبة تشير إلى موضع آخر من المواضع التي يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة ، هو :
خبر أفعال الرجال (وستأتى في ص ٦١٩) ، وبعض أحوالها من أفعال المقاربة (وستأتى في ص ٦١٢) ؛
مثل : أواله عسى أن يحضر . . . أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جثة فله إشارة في رقم ٦ من
هامش ص ٦١٥ ، وبيان مناسب في رقم ١ من هامش ص ٦١٩ .

زيادة وتفصيل

(ا) من الألفاظ الملازمة للابتداء ^(١) كلمة : « طُوبَى » ، وهذه الكلمة لا يكون « خبرها إلا الجار مع مجروره » - كما سبق ^(٢) - نحو : طوبى للصالح .

(ب) شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه ^(٣) ، فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه (أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة) ، كقول ابن مالك فى باب « الاستثناء » من ألفيته خاصاً بالأداتين : « خلا وعلا » : (وحيثُ جراً فهما حرفان ...) فالظرف : « حيث » متعلق بالنسبة (أى : بالإسناد) المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جراً .

أما وجود القاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام فى هذه المسألة فى الجزء الثانى : (بابى الظرف وحروف الجر ، م ٧٩ ص ٢٥١ و م ٨٩ ص ٤٠٥ و باب الاستثناء - وفيه البيان أكل - م ٨٣ هامش ص ٣٣١) .

(ج) قلنا ^(٤) : إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات (الجثة) إلا بشرط أن يفيد ^(٥) . وهذه الإفادة تتمحق بأحد الثلاثة الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ، مثل : نحن فى يوم طيب ، و : نحن فى أسبوع سعيد . وإما بإضافة ، مثل : نحن فى شهر العيد ... وإما بتعكمية ، مثل : نحن فى رمضان ، ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بنى ، ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبراً ^(٦) ولا يُعزب فى حالة جره أو رفعه ظرفاً ، ولا يسمى ظرفاً اصطلاحاً ، لأن هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية دون غيرها ^(٧) .

(١) كما سبق فى ص ٤٧٤ - وسيجىء بعض هذه الألفاظ فى : « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بمعنى : الجنة ، أو : للمادة .

(٣) فى « ج » ص ٤٧٣ . وكيفض الأمثلة فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ . ويشترط فى تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصلياً .

(٥) فى ص ٤٧٩ .

(٦) وكذلك لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالا ، إلا مع إفتاده ، لأنها كالخبر فى المعنى .

(٧) انظر البيان الموضح لهذا الإعراب فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ .

(٨) كما سيجىء فى ص ٤٨٤ وفى ص ٢٤٤ م ٧٩ باب : « الظرف » - ج ٢ - .

الثانية : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ، بأن يظهر في بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر . وهكذا . . . فيكون شبهة بالمعنى ؛ مثل : البرتقال شهوَر الشتاء ، والبطيخ شهوَر الصيف — الحلال الليلة . وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان : أو جره بنى . وهو في الحالتين في محل رفع خبر . وعند جره لا يسمى ظرفاً — كما عرفنا .

الثالثة : أن يكون المبتدأ الذات صالِحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن : بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً ، كأن يلازم المرة بيته يوماً للراحة ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحرية ، فيعترف قائلاً : البيت اليوم ، والبحر غداً ، أى : ملازمة البيت اليوم ، ونزهة البحر غداً . ومثله : الكتاب صباحاً ، والحديقة عصرًا . أى : قراءة الكتاب صباحاً ، ومتعة الحديقة عصرًا . . . وفي هذه الصورة يكون الظرف منصوباً في محل رفع خبراً .

والحالات الثلاث ^(١) السابقة قياسيةة ؛ يصح محركاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها .

لكن كيف نعرب الظرف الزماني في غير تلك الأحوال الثلاثة ؟ وكيف نعرب المكانى ؟ . وكيف نضبطهما ؟ . في كل ذلك خلاف كبير ، نستصنى منه ما يأتي إن الأصل في الظرف أن يكون منصوباً مباشرة ، أو في محل نصب ^(٢) .

١ — فإن كان الظرف ^(٣) للزمان وقع خبراً عن معنى ليس للزمان — جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بنى . ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر الأصلي ، في محل رفع ، هو : الخبر ، تقول : الصوم شهر ، أو : شهر ، أو في شهر . والراحة يوم ، أو يوماً ، أو في يوم ، والأكل ساعة ، أو ساعة ، أو في ساعة . (أى : زمن الصوم . . . وزمن الراحة . . . وزمن الأكل) لكن

(١) زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أموراً أخرى ؛ فرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق . من ذلك أن يكون اسم الزمان « مضافاً إليه » والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل : أكلت يوم ثوب جديد ؟ . أو يكون اسم الزمان خاصاً ، والمبتدأ المعنى عاماً ؛ مثل نحن في شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاماً والزمان مستثلاً به عن خاص مثل : في أى الشهور نحن . . .

(٢) الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب . أما الذى يكون في محل نصب فهو الظرف المنى أصالة ؛ مثل : « حيث » أو المنى في بعض الحالات ، مثل : قبل ، وبعد . . .

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛
نحو : الصوم يوم ، والسهر ليلة .

٢ - إن كان الظرف زمانياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى
وزمان ، تعين رفع الخبر ، مثل : أول السنة المحرم ، وشهر الصوم رمضان .

٣ - وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور . ولكن لفظ المبتدأ
يتضمن - في معناه - عملاً جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعة اليوم . أو السبت
اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها ^(١) معنى الجمع ، والقطع ، والعود . ومنه :
« اليوم يومك » ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذي تذكر به . فإن لم يتضمن عملاً ؛
كالأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن .

٤ - وإن كان الظرف للزمان ، ووقع خبراً للمبتدأ الذات في الحالات التي
يصح وقوعه خبراً فيها ، لإفادته - وقد سبقت - فحكمه كما سبق هناك ^(٢) .

٥ - وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى ، وكان
متصرفاً ^(٣) - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال
جانب ، أو جانباً . (برفع كلمة : « جانب » . أو : نصبها) والرجل أمامك ،
والدار خلفك (برفع أمام ، وخلف ، أو نصبهما) ، ومثل : العلم ناحية والعمل
ناحية ، برفع كلمة : « ناحية » أو نصبها .

(١) كما أن في الجملة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى المود ؛
(أي : الرجوع حيث ؛ لأنه يرجع كل عام) ، كذلك في الأضحية معنى : التضحية ... وفي الفطر
معنى : الإفطار ... يكون المصل واقعاً في الظرف .

(٢) في ١١ - ص ٤٨١ .

(٣) الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفية إلى حالات إمراية أخرى غير الجر
بالحرف ؛ كأن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ... مثل : يوم ، وشهر ، وساعة ...
تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذي
لا يترك الظرفية أبداً ؛ (مثل : قطب ؛ وهي ظرف يستغرق الزمن الماضي ، ولا بد أن يسبقه نفي . ومثل : عروس
وهي ظرف يستغرق الزمن المستقبل ، ولا بد أن يسبقه نفي أيضاً) أو : يتركها إلى حالة تشبهها ؛ وهي :
الجرمين - غالباً - مثل : النصر من عند الله ، أو : بالحرف : « إله » أيضاً ؛ مثل : الظرف : أين ،
ومثل : هنا - وهي اسم إشارة ، وظرف مكان مذكور كما تقدم في أسماء الإشارة - في نحو : إلى هنا توجه
الأنظار . ومثلها : ثم ، وهي إشارة للميد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجرهما « من » أو إلى - .

فإن كان غير متصرف مثل « فوق » وجب نصبه^(١) : نحو : الكتاب فوق المكتب .

٦- إذا قلت : ظهر ك خلفك ، جاز رفع الظرف المكاني : « خلف » ونصبه . أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو : الظهر . فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً . وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية ، نحو : نعلك أسفل رجلك ، والركب أسفل منك . وقد سبق أن الظرف المكاني الخبر به إذا كان غير متصرف ، يجب نصبه ؛ مثل : رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك ؛ لأن « فوق » و « تحت » ظرفين للمكان غير متصرفين .

٧- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف : مثل : « ضحوة » المراد بها ضحوة معينة ليوم معين - وجب النصب ، مثل : العمل ضحوة .

٨- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً ، محدود المقدار ، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع ، والنصب ، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف قبله ، يدل على البعد والمسافة ، مثل : المدرسة منى ميل أو ميلا . المدينة منى يوم أو يوماً ، أى : بُعد المدرسة وبعد المدينة قلت هذا - مثلاً - قبل ابتداء السير . فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفية ، وكان الخبر هو الجار والمجرور : « منى » بخلاف الرفع فإنه على تقدير : بُعد مكانها منى ميل ، مثلاً

٩- من الأساليب الواردة عن العرب ، مثل : « حامد وحده » . يريدون : أنه موضع التضرع ، وفي مكان التوحد ؛ فيجوز إعراب : « وحده » ظرفاً منصوباً في محل رفع خبر^(٢) .

« ملاحظة » : إذا ترك الظرف الزماني أو المكاني النصب على الظرفية ، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يعرب ظرفاً ، ولا يسمى بهذا الاسم^(٣)

(١) إلا عند بئانه على الضم في الحالة المذكورة في باب الإضافة (وهي : أن يضاف ، ويحذف المضاف إليه ، وهنئ معناه) .

(٢) مع أن الأصل : « وحده » مصدر للفعل وحده (كتمكلم وكترم) ويجوز إعراب « وحده » حال منزلة بمعنى : منفرداً على التفصيل الذي سيأتي في باب : « الحال » .

(٣) وقد سبق الإضافة لهذا في ص ٤٨١ .

المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة .

إذا قلنا : الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم ... كان قولنا هذا حكماً على الطيار بالشجاعة ، وعلى الوطني بالإخلاص ، وعلى العربي بالكرم . أى : أننا حكمنا على المبتدأ بحكم معين ، هو : الخبر^(١) . فالمبتدأ في هذه الجملة الاسمية - ونظائرها - محكوم عليه دائماً بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم ولو إلى حد ما ، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له ؛ لصدوره على مجهول^(٢) ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامّة مقصودة ؛ كما في مثل : زارع في القرية ... صانع في المصنع ... يد متحركة ... جسم مسرع ... وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة ؛ بسبب علم تعيين المبتدأ ، أو عدم تخصصه . أى : بسبب تنكيره تنكيراً تاماً ؛ ولهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة^(٣) إذا كان غير وصف ، لأنها شائعة مجهولة في الغالب . فلا يتحقق معها الغرض من الكلام ، وهو : الإفادة المطلوبة ، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضاً في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة ، والآخر نكرة^(٤) ؛ مثل : شجرة المتحركة . لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ .

وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها ، واستقصاء مواضعها ، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو : الإفادة ؛ فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة ، أو عدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو

(١) أى : المصنف المستفاد من الخبر .

(٢) سبق لإيضاح هذا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ .

(٣) إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان له خبر . أما إذا كان وصفاً له فاعمل أو فاعل فاعل ينشأ من الخبر فلا يكون إلا نكرة (كما سبق في ص ٤٤٥) ، ولا يحتاج لمسوخ ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة يكون محكوماً به ، بمنزلة الفاعل ، لا محكوماً عليه ، ولفعل ، في مرتبة النكرة (كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ٢٠٩ - وفي رقم ١ من هامش ٤٤٢) .

(٤) إلا في سالتين يجوز في كل منهما الابتداء والخبرية ؛ هما : كم ، و أقل التفضيل ، في مثل : كم مالك ؟ وشير من علي محمود . - ويشار إليها في رقم ٢٦ من ص ٤٩١ .

عَدَّهَا^(١)، هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحد-
عَشَرَ تغني عن العشرات^(٢) التي سردوها . وإليك الأحد-عَشَرَ .

١- أن تدل النكرة على مدح ، أو ذم ، أو نهويل ، مثل : (بطلٌ في
المعركة . خطيب على المنبر) - (جبانٌ مُدْبِرٌ . جاسوسٌ مقبل) - (بلاء في
الحرب . جحيم في الموقعة) .

٢- أن تدل على تنويع وتقسيم ، مثل رأيت الأزهار ، فبعضٌ أبيضٌ .
وبعضٌ أحمرٌ ، وبعضٌ أصفرٌ ... غرفت فصل الخريف متقلباً ،
فيومٌ باردٌ ، ويومٌ حارٌ ، ويومٌ معتدل . وقول الشاعر :

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ، ويومٌ نساءً . ويومٌ نُسَرَّ
٣- أن تدل على عموم ، نحو : كلٌ محاسبٌ على عمله . وكلٌ مسئول
عما يصدر منه ، فن^(٣) يعملٌ مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة
شراً يره .

٤- أن تكون مسبقة بنى ، أو استفهام ، مثل : ما عمل بضائعٍ ، ولا سعى
بمغمور . فن^(٤) منكرٌ هذا ؟ . وقول من طالعت غربته :

وهل داءٌ أَمَرٌ من التَّنَانِي ؟ وهل بُرءٌ أَنَمٌ من التَّلَاقِي ؟

(١) وكفك فعل سبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاة - بحق - أنه لا داعي لهذا الشرط ؛
لأن مفهوم بداهة ؛ إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرّض نفسه وكلامه للحكم عليه بما
لا يرضاه . أما المتأخرين فتوقفوا أن يحظى كثير مواضع الإنادة ؛ فحاولوا أن يدلوهم عليها ؛ بحضر
مواضعها ، واستقصاها ؛ فأطلقوا بغير حاجة ، أو اختصروا مع الإغلال .

(٢) بل أربيع بعض النحاة جميع المسوفات إلى : « العموم والتفصيص » (انظر الخفري في
هذا الموضع) .

(٣) « من » شرطية . وهي تفيد العموم ؛ كبقا أدوات الشرط ، وكأنما الاستفهام التي تقع
مبتداً ، مثل : أي جاء ؟ - من هنا ؟ وبثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة ؛
لا بكلمة أخرى سبقته .

(٤) « من » : مبتداً نكرة ولكه اسم استفهام ؛ فلا يحتاج لمسوخ آخر . ولا مانع أن تكون أداة
النفي في هذا الباب ناسخة ، فيصير المبتداً النكرة اسماً لها ؛ ولهذا يصح اعتبار « ما » و « لا » اللتين
في المثال علميتين . وبثلهما « ليس » في قول الشاعر :

وليسَ شيءٌ أَعَزُّ عِندِي من العِلدِ ، قَمًا أَبْتَفَى - سِوَاهُ أُنَيْمًا
ومن مسوفات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - فتصير اسماً له ، ولا تسمى
مبتداً - كما سيجي في رقم ١١ من ص ٤٨٨ . وص ٤٤٣ .

٥ - أن تكون النكرة متأخرة ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصاً^(١) ؛ سواء أكان ظاهراً ، أم جاراً مع مجروره ، أم جملة ، أو شبهها مثل : عند العزيز إباء ، وفي الحضر ترفع ، وقول الشاعر :

والحلم أوقات ، وللجهل^(٢) مثلها ولكن أوقاني إلى الحلم أقرب
ومثل : نفعلك ببرء والد ، وصانك حنانها أم .

٦ - أن تكون مخصصة بنعت^(٣) ، أو بإضافة ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نوم مبكر أفضل من سهر ، ويقظة اليكور أنفع من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسن الولاة من سعدت به رعيته ، وأشقاهم من شقيت به : وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان . وقولهم : ويَلُّ^(٤) للشجى من الخليلي^(٥) .

٧ - أن تكون دعاء ؛ نحو : سلام على الخائف - شفاء للمريض - عون للبائس ؛ بشرط أن يكون المقصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء .

(١) المقصود بالاعتصاص هنا : أن يكون المجرور في الخبر الواقع جاراً مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبراً ، وأن يكون للسند إليه في الخبر الواقع جملة . . . أن يكون كل واحد مما سبق صالحاً بنفسه لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى ؛ فلا يجوز : في إنسان ترفع . ولا : عند رجل إباء ، ولا وليد له ولد زجل . . .

(٢) النصب والانتقام .

(٣) إذا لم يكن النعت مخصصاً - نحو : واحد من الناس في الحقيقة - لم يكن مسوغاً . والنعت قد يكون ملفظاً به نحو : زائر كريم أماناً . وقد يكون مقدراً لقريئة معنوية تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعاً بالبطولة ، وطائفة لم تفز بها . أي : طائفة من غيركم . . . وقد يكون معنوياً ؛ بالأقصد في الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقريئة لفظية ؛ نحو : وليد فانيغ ؛ لأن التصغير في كلمة ؛ « وليد » يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير . ومثله صبح التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . . . ؛ لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين والدنيا . لهذا كان « التعجب » من الصفات . وقد أدمج بعضهم الإضافة في نوع آخر ؛ هو : العمل ، (وسيجيء في رقم ١٢ من ص ٤٨٩) ؛ لأن المضاف يصل الجرف في المضاف إليه .

(٤) هذا من مثل أشبال العرب يقال لغاريغ الببال ، المرتاح الخطر ، الذي يسخر بالخرين ؛ أو يزيد آلامه . (والويل ؛ الهلاك . ولشجى - بياء شديدة أو مخوفة ؛ كما فص عليها المحققون - : الخزين لهموم . والخلل ؛ الخلل من المصوم) المبتدأ النكرة هو كلمة : « ويل » ، وغيره شبه الجملة (لشجى) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير (وهو : من الخلل) بالمبتدأ : « ويل » بمعنى : « هلاك » فهو مبتدأ في حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ، ويستفيد بالتعلق نوعاً من التخصيص يبيح الابتداء به . ويصح أن يكون المصوغ للابتداء به هو : التحويل أو التسميع .

النحو الوافي - أول

٨- أن تكون جواباً ،، مثل : ما الذى فى الحقيبة ؟ . فُجِب : كتاب فى الحقيبة .

٩- أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقها واو الحال ، أم لم تسبقها ؛
مثل : قطعت الصحراء ، ودليلٌ يَهْدِينِ ، وركبت البحر ليلاً وإبرةً تُرشد الملاحين .
ومثل : كلُّ يوم أذهب للتعلم ، كتبٌ فى يدي .

١٠- أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى :
« فاء الجزاء » ؛ مثل : مطالبُ الحياة كثيرة : إن تَبَسَّسَ بعضٌ فبعضٌ لا يَبْسُرُ ،
والآمال لا تنفَدُ ، إن تحقق واحدٌ فواحدٌ يتجدد .

١١- أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ ،
وإنما تصبح اسماً للناسخ ، ومن ثَمَّ يصحُّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها
معارف أو نكرات - كقولهم : كان إحسانٌ رعايةً الضعيف ، وإنَّ يدأ أن
تذكروا الغائب (١) . . .

(١) سبقَت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ - وستجىء إشارة أخرى عند الكلام العام على النواسخ ص ٥٤٢ .

زيادة وتفصيل :

(١) قلنا^(١) إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ، أوصلها النحاة إلى أربعين ، بل أكثر . وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره ؛ نحو : « مذ » و « منذ » فهما نكرتان في اللفظ ، في نحو : ما رأيته « مذ » أو « منذ » يومان ، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان مثلاً^(٢) .

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من المسير الحكم على نكرة - أى نكرة - بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ . كما صار الرأي القائل : « إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت » - رأياً لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوي عام : هو : « ما يستحدث معنى أو يزيد في غيره لا يطمئن في وجوده ، ولا يستغنى عنه ، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره » .

وتليداً لكلامنا وتوفية للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات ، ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء . وقد سبق منها أحد عشر . وفيما يلي الباقي مع الاختصار على ما يغني عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه^(٣) .

١٢ - أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء كانت مصدرأ ؛ نحو : إطعام مسكيناً طاعة ، أم وصفاً عاملاً^(٤) ، نحو : متقن عمله يشتهر اسمه . ومن العمل أن تكون مضافة ؛ لأن المضاف يعمل الجهر في المضاف إليه ؛ مثل : كلمة خير تأمير النفس . . .

١٣ - أن تكون النكرة أداة شرط ؛ نحو ؛ من يعمل خيراً يحد خيراً .

(١) في ص ٤٨٥ .

(٢) راجع الخصري منه الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر .
(وستجىء لهذا إشارة في رقم ٥ من ص ٤٩٧ ، وفي رقم ٣ من ص ٥٠٢ - وكذلك في ج ٢ ص ٧٩ باب الظرف ، وص ٤٧٨ م ٩٠ باب حروف الجر .) (٣) انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة التي في ص ٥٨١ وكذلك في ص ٤٧ و ٧٠ . (٤) ومن شاء مزيداً فليرجع إلى حاشيتي الصبان والخصري ، وإلى المصح . . . (٥) عنه من يقول بأنه يعمل بخير أن يسبقه في أو استفهام . أما من يشترط العمل تقدم التثني أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة .

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق^(١) - ؛ نحو : ما أبرع جنود الميظلات .

١٥ - أن تكون محصورة ؛ نحو : إنما رجلٌ مسافرٌ .

١٦ - أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينة تهيئ لذلك - نحو :
 حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا
 حادث . ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة
 بصفة غير ملحوظة ، ولا مذكورة . . . أى : حادث خطير دعاك
 إلى السفر . والأول أحسن .

١٧ - أن تكون معطوفة على معرفة ؛ نحو : محمود وخدام^(٢) مسافران .

١٨ - أن تكون معطوفة على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق حاضران .

١٩ - أن يكون معطوفاً عليها موصوف ، نحو : رجل وسيارة جميلة أمام البيت .

٢٠ - أن تكون مبهمة قصداً ، لغرض يريد المتكلم ؛ نحو : زائرة عندنا .

٢١ - أن تكون بعد « لولا » ؛ نحو : لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه .

٢٢ - أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لترحلٌ نافع^(٣) .

٢٣ - أن تكون مسبوقة بكلمة : « كم » الخبرية ؛ نحو : كم صديقٌ زرت^(٤) في العطلة فأفادنى كثيراً .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) هذه ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على المبتدأ ، فهي بمنزلة .

(٣) يرميها النحاة في باب : « إن » ، ويستعملهم ؛ فلذكروا مفصلة في ص ٦٥٩ ، ثم في

ص ٦٧٢ .

(٤) أصل الكلام هنا ؛ صديق زرتكم زورة ! . فكم : مفعول مطلق واجب الصدارة ، مبنى على السكون في محل نصب ، و « صديق » مبتدأ . أما « كم » الاستفهامية فداخلة في مسوغات الاستفهام .

- ٢٤ - أن تكون مسبقة بإذا الفجائية^(١) ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطرٌ .
- ٢٥ - أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس^(٢) .
- ٢٦ - أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٥ .

(١) سيحيى* بيان موجز عنها في رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .

(٢) وفي الابتداء بالنكرة وسوقاته يقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفد : كعند زيد نجرة
وهل فتى فيكم ؟ ، فما حيل لنا ورجل من الكرام حينئذ
ورغبة في الخير خير ، وعمل بر يزين . وليقتس ما لم يقل

يشير بالفعال الأول : (عند زيد نجرة) إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة ؛ (والنمرة ؛ ما نفسه الآن ؛ الشال من الصيف ..) ، والمسوخ هو تقديم الطرف المختص : « عند » .
ويشير في البيت الثاني إلى مسوخ الاستفهام في : « هل فتى ؟ » ، وفي في : « ما حيل لنا » . والنمت في : « رجل من الكرام » .

ويشير في البيت الأخير إلى النكرة العاملة ، مثل : « رغبة في الخير » « فرقة » : مصلو في الخير :
علاق به ؛ فهو بمنزلة مصلو ، أي : بمنزلة مصلو . أي : « من رغب الخير » أو تكون مضاعفة
مثل : عمل بر . . .

ثم يشير بقوله ما لم يذكر على ما ذكره .

المسألة ٣٧ :

تأخير الخبر جوازاً ، ووجوباً .

للخبر من فاحية تأخيره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات : أن يتأخر وجوباً ، وأن يتقدم وجوباً ، وأن يجوز تأخيره وتقدمه .

فأما تأخيره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب ، حين لا يجب أحد الأمرين الآخرَيْن ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شرارة كهربيّة - قول الشاعر^(١) :

أف كل عام عُرْبَةٌ وفُرُوحُ أَمَّا للنَّوَى من وَتْبَةٍ فسرُيعُ

ففي هذه الأمثلة وأشباهاها يصح تقديم الخبر وتأخيره^(٢) . . .

أما تأخيره وجوباً ، ففي مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين^(٣) أو متقاربين في درجة تعريفهما

(١) بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحياناً من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده والملاحظة عليه . فلو لم نراع الوزن الشعرى لجاز الأمران كما في الأثر أيضاً . وكقول الشاعر :

ومن البلية عدل من لا يرمو عن جهله ، وخطاب من لا يفهم
ومن المدلولة ما يثلك نفسه ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

فهنا عداة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر .

(٢) وما يجوز فيه الأمران مخصوص « نعم وبش » في مثل : نعم الفارس على . . . فيجوز تأخير « عل » عن الجملة الفعلية التي قبله وإعراجه مبتدأ متأخراً ، غيره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه ويجوز تقديمه عليها مع إعراجه مبتدأ وهي خبره . ويشترط في هذا الخصوص وفي إعراجه السالف شروط تفصيلية مكلتها ج ٣ ص ٣٥٢ م ١١٠ - باب نعم وبش .

« ملاحظة » إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص في جواز التقديم والتأخير يجيء في ص ٥٢٨ ، وكذا في رقم ١ من هاشم ص ٥٣٠ حيث الكلام على تعدد الخبر .

(٣) سبق في باب المعارف أن أنواعها تتفاوت في درجة التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع آخر ؛ فالفسير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة . . . وهكذا . بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه وقوته ؛ ففسير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب ، أقوى من ضمير الغائب . . . وهكذا على الوجه المفصل هناك (في رقم ١ من هاشم ص ٢١٢) . . .

كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوته ؛ فالنكرة المخصصة (وهي المتوفرة في التنكير ؛ أي : في الإيهام والشروع) بسبب أنها تخصص بوصف ، أو بإضافة ، أو بغيرها - أقوى في التنكير من المخصصة ؛ لأن الاختصاص يعضف التنكير ، إذ يقرب النكرة من المعرفة بمقتضى التقريب . والمراد من تسليى المرفعين هنا أن يكونا في درجة واحدة في التعريف - ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالفيلة ، مع علم الشخص - كأن يكونا ضميرين معاً المتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمي إشارة . والمراد من تسليى النكرتين أن تكونا محضتين معاً . . .

أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى -
أستاذى رائدى فى العلم - مكافع أمين جندى مجهول - أجمل من حبيب أجمل
من قطن . . .

فى هذه الأمثلة وأشباهاها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس ؛
إذ لا توجد قرينة^(١) تُعينه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ،
ويتفسد المعنى^(٢) تبعاً لذلك . فإن وجدت قرينة معنوية أو انطية تدل على أن
المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم^(٣) ؛ فقال « المعنوية » : أبى أخى فى
الشفقة والحنان . . . فكلمة : « أبى » خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد :
أخى كأبى . . . أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقة والحنان ، ولا
يُعقّل العكس . فالمحكوم عليه هو : « الأخ » ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو :

« وأما تقارب المرفعين - وقد يسمى أحياناً : « تفاوتهما فى الدرجة » ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع -
فعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجة ذلك النوع ؛ كصغير المتكلم مع صغير المخاطب .
أو صغير المخاطب مع صغير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ، كالعلم مع
صغير المخاطب ؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعلم الشخصى مع المرفوع « بأل المهديّة » ، فإن المرفوع به يقاربه .
وتقارب التكررين معناه أن إحداها مختصة بالأخرى غير مختصة ؛ فهى قرينة من أعينها إلى حد ما
(قد يسمى أيضاً « تفاوتاً » ؛ لوجود اختلاف بينهما ، وإن كان يسيراً) .

(١) كررنا أن القرينة هى العلامة التى تدل على المعنى المراد ، وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس ،
فإن كانت لفظاً سميت : « لفظية » . وإن كانت غير لفظ سميت : « معنوية » ، أو : عقلية . وقد تقسم
فى مواضع أخرى إلى : « حية » ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظية ، وإلى : « غير
حية » وهى التى تدرك بالعقل . . . كما سيبنى فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

(٢) أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ - معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به ،
ولما كانا الأقطب فى الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئاً معلوماً لسامع ، وأن يكون الثانى - وهو
الخبر - مجهولاً له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى (أى : الخبر) ؛ إذ لو تقدم وأعربناه مبتدأ لا تقلب
المحكوم له المجهول محكوماً عليه معلوماً . وصار المعلوم مجهولاً ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفاً لمراد ، وهذا
فساد منهوى . وفى الموضوع السالف بيان شاف مفيد .

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بعينه واسمه ؛
ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراسة ؛ فنقول : إبراهيم زميلك ، جاعلاً المبتدأ هو المرفوع له ، والخبر
هو المجهول له ، المحكوم به . وذلك شأن الخبر فى الأقطب - كما قلنا - أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب
وأنه المحكوم به ؛ فلا يصح أن نقول : زميلك إبراهيم ، بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف
زميلاً له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم . جاعلاً المعلوم
له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر . فلو عكس الأمر فى إحدى صورتين لا نعكس المعنى ؛
تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ بسبب الخروج على ذلك الأصل ، وبخالفته .

(٣) وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر ؟ . الجواب فى : « ب » من

«الأب» الذى يشابهه الأخ . فالأب هو الخبر ولو تقدم ، لأن القرينة المعنوية تميزه ، وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها .

ومثل : الجامعة في التعليم البيت . «فالجامعة» خبر مقدم ، «والبيت» مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة ؛ إذ لا يعقل العكس . ومثل : نور الشمس نور الكهرباء - ضوء القمر ضوء الشموع - الأسد في الغضب القط في الثورة - الجبل الهرم في الضخامة - هذا العالم في براعته هذا الطالب في تعلمه . - وهكذا .

ومثال القرينة اللفظية : حاضر رجل أديب . فكلمة «حاضر» هي الخبر ؛ لأنها نكرة محضة^(١) والنكرة التي بعدها (وهي : رجل) نكرة غير محضة ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها^(٢) .

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو : (الكواكب « تتحرك ») ، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله ، خبر المبتدأ . فلو تقدم الخبر قلنا : تتحرك الكواكب - لكأن «الكواكب» فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ؛ وليس في الكلام ما يكشف الابس ؛ بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : تتحرك كواكبها السماء - قد أضاءت النجمان . . . ؛ فتعرب الجملة الفعلية في المثال الأول : (تتحرك كواكبها) خبراً متقدماً ؛ لاشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ : «السماء» فرجوع الضمير إلى كلمة : «السماء» دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط ، دون الترتيب الإعرابي (المسمى : الرتبة^(٣)) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في مواضع^(٤) ليس منها هذا الموضع . فكلمة : «السماء» متأخرة في اللفظ ، لكنها متقدمة في الرتبة . وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها : فكلمة :

(١) أي : غير متخصصة بنعت ، أو إضافة ، أو نحوها (طبقاً للبيان السابق - رقم ٢ ملحق ص ٤٩٢)

(٢) لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة ، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة . وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه .

(٣) الترتيب الإعرابي أو «الرتبة» ، يحتمل لبعض الألفاظ الأسبقية في الجملة دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه . . . ، وهكذا . وقد تكون هناك أسباب لمخالفة هذا الأصل أحياناً . على حسب ما هو موضح في مواضعها .

(٤) سردناها عند الكلام على الضمير في ص ٢٥٨ .

« الساء » مبتدأ . وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون ،
إذ الفاعل فيها اسم ظاهر ، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ (١) . . .
وتعرب الجملة الفعلية في المثال الثاني خبراً مقدماً ، و « النجمان » مبتدأ .
ولا لبس فيه ، لأن وجود الضمير البارز (وهو ألف الاثنين) وإعرابه فاعلاً -
في اللغات الشائعة عند العرب - أوجب أن يكون « النجمان » مبتدأ ، لا غير ؛ إذ
لا يرجح ما يحتاج إلى فاعل . ومن ثم « كان اللبس مأموناً » (٢) . . .

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق ، يقع
بين المبتدأ وقائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً ؛ نحو : البيت أقيم .
وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل . إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو :
القمر هيهات . وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد ؛ نحو : أنا سافرت ؛ فلو
تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء . فبسبب اللبس يمنع التقديم في كل
ما سبق (٣) . . .

٣ - أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ (٤) ، إنمّا ، أو : إلا ؛ مثل : إنمّا

(١) وتطبق هذه الصورة على قول حسان :

قد شككت أمه من كنت واحدَه أو كان مُنتشِباً في بُرثن الأسد

(٢) وهذا على اعتبار أن الفعل - في اللغات الشائعة - لا تلحقه علامة ثنية ولا جمع ، وأن
حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح . أما على اللغة القليلة - وهي هنا صحيفة - التي تعجز إلحاق
هذه العلامة باللسب مخوف غير مأمون ، فلا يجوز التقديم ، والخبر في ترك التقديم في هذه الصورة ، مبالغة
في الاعتماد على شبهة اللبس .

(٣) ومن نوح الخبر الذي يجب تأخيره الجملة الفعلية الواقعة خبراً « عن ما » التعجبية كما سيبيء في ص ٤٩٩ .
(٤) أي : أن المبتدأ بمناء يكون منقطعاً بالخبر ، محصوراً في هذا الخبر . وبين الحصر - ويسمى
« القصر » - ينفتح من التثنية الآتي : إذا أردنا قصر شيء على شيء ؛ بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر ؛
منقطعاً له - أي متفرغاً له كل التفرغ - سميت هذه العملية ؛ « حصراً » ، أو : « قصراً » . كأن تريد
قصر « البحرى » على الشعر ، وانقطاعه له فتقول : إنمّا البحرى شاعر . فقد قصرنا « البحرى »
على الشعر ؛ أي : جعلناه مختصاً بالشعر ، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى . ولا بد
في الحصر (القصر) من شيء محصور ، ومن محصور فيه ذلك الشيء ، ومن علامة حصر . فالبحرئى في
المثال السابق هو « المحصور » ، ويسمى « المقصور » أيضاً . والشعر هو المحصور فيه ، ويسمى :
« المقصور عليه » - كل ذلك مالم تمنع قرينة - وعلامة الحصر هي : « إنمّا » ، وقد تكون « إلا » كما
في المثالين الآخرين أو غيرهما . وللقصر طرق مبنية متعددة ، وعلامات خاصة ، لها موضعها في علم المعاني .
وإذا كانت أداة الحصر (القصر) « إنمّا » فالمقصود عليه هو التأخر في جعلتها ؛ وإذا كانت
الأداة « إلا » فالمقصود عليه هو الواقع بعدها مباشرة .

البحرئى شاعر - إنما المتنبي حكيم - ما النيل إلا حياة مصر - ما الصناعة إلا ثروة . فلا يجوز تقديم الخبر ؛ كى لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة للمعنى معين ، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد .

٤ - أن يكون الخبر مبتدأ دخلت عليه لام الابتداء^(١) ، نحو : لتعلم مع تعب خير من جهل مع راحة ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة فى جملتها ؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه ؛ وهو المبتدأ .

٥ - أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة فى جملة ؛ إما بنفسه مباشرة ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكـم الخبرية^(٢) ... ؛ (مثل : مَنْ القادم ؟ وأى شريف تصاحبه أصحابه - ما أطيب خلقتك ! ! كم صديق عرفت فيه الذكاء ! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق^(٣) ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحب كمّن القادم ؟ . والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلام أى رجل شريف تعاونه أعاونه . والمضاف إلى كم الخبرية ، نحو : خادم كم صديق عرفت فيه الذكاء^(٤) .

(١) لها باب خاص فى ص ٦٥٧ .

(٢) أما الاستفهامية فداخله فى أسماء الاستفهام التى لها الصدارة أيضاً .

(٣ و ٤) غير ما التعجبية ؛ فإنها لا تقع مضافاً إليه . وإلى المواضع السابقة يشير ابن مالك بقوله :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجُوزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَا

فَأَمْنُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِيَّ بَيَانِ

أى : أن الأصل الغالب فى الأخبار هو تأخيرها ، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظى أو معنى .

فإنه التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتذكير . وعندما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر . (« عُرْفًا وَنُكْرًا » ، منصوبين على « التمييز » ، أو : على « نزع الحائض - ويسمى « الحذف والإيصال » - وتفصيل الكلام عليه فى ج ٢ م ٧١ ص ١٥٣ باب : « تعلية الفعل وزومه » ...) ، ثم قال ابن مالك :

كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَضِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِلَّذِي لَامَ ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا ؟

وامتنع التقديم أيضاً إذا كان الفعل - مع فاعله - هو الخبر ، أو كان الخبر محصوراً فيه .

ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسنداً لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان هذا خبر مسنداً ، والمسند إليه مبتدأ مصدراً باللام التى تدخل على المبتدأ للدلالة على الابتداء . وكذلك يمتنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدارة ، أى : لا يكون إلا فى صدر جملة .

زيادة وتفصيل :

(١) هناك مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتي :

١ - ما ورد مسموعاً من مثل : راكبُ الناقة طليحان^(١) . (أى : مُشْعَبَان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق) ، وأصله : راكبُ الناقة والناقة طليحان : من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق في الثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شيء ظاهر على المبتدأ ؛ (أى من غير ظهور عاطف ولا معطوف) ؛ كالمثال السابق . ونحو : مهندس البيت جميلان - ونحو : خدام الطفلين لاعبون : أى : مهندس البيت والبيت جميلان ، وخدام الطفلين والطفلين لاعبون . فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى . والخبر هنا واجب التأخير . لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التي يحذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى ؟ . الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه ، بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التي تقضى بجواز الحذف ؛ عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف . ونعم خفاء المعنى ؛ كما ردونا هذا كثيراً^(٢)

٢ - أن يكون الخبر مقرونًا بالفاء^(٣) ؛ ونحو : من ينصحني فخلص . فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء .

٣ - أن يكون الخبر مقرونًا بالياء الزائدة ؛ نحو : ما شريف بكاذب . .

٤ - أن يكون الخبر طلباً ؛ نحو : احتاجُ معاونته ، والباءُ لا توله .

٥ - أن يكون الخبر عن « مذ » أو « منذ » ، يجعلهما مبتدئين معرفتين في المعنى ؛ نحو : ما سافرت مذ أو منذ شهران ؛ (إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران^(٤) .

(١) سيجى لهذا المثل بيان في ج ٢ باب : « العطف » ص ٥٤٢ م ١١٨ ، عند الكلام على حذف واو العطف .

(٢) انظر رقم ١ من هـ ص ٥٠٧ .

(٣) سيجى في ص ٤٣٤ بيان المواضع التي يقرن فيها الخبر بالفاء . . .

(٤) كما سبق في ص ٤٨٩ وكما سيجى في ص ٥٠٢ - وفي ج ٢ باب : « الظرف » ، م ٩٠ ص ٢٧٨ و ٥٠٢ وباب : « مرفوع الجر » م ٨٩ ص ٤٧٨ .

٦ - الخبر عن ضمير الشأن^(١) الواقع مبتدأ ؛ نحو : (قل : هو الله أحد) .
٧ - خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة هي عين المبتدأ في المعنى ؛ نحو :
(كلامي : « السفر مفيد » - (قول : « العمل نافع ») .

٨ - خبر اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه في جملة اسمية ؛
نحو : هذا أخي . وهذا رأى كثير من النحاة . لكن من الميسور رفضه بالأدلة التي
سبقت^(٢) والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسنًا ، لا واجبًا . وإنما يتعين -
عند أصحاب ذلك الرأي - أن يكون اسم الإشارة في الجملة الاسمية هو : المبتدأ
ولا يكون خبراً ، بحجة أن : « ها » التي للتنبيه تتطلب الصدارة ، بشرط أن تتصل
باسم الإشارة مباشرة ، لا يفصل بينهما ضمير . فإن فصل بينهما الضمير في مثل
« هانذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر . ويجوز : هذا أنا .
ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به^(٣)

٩ - خبر المبتدأ الذي للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء^(٤)
١٠ - خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر متعدداً يؤدي متعدده معنى واحداً ؛ مثل :
الفتى نحيف سمين ، أى متوسط بين الأمرين - الرمان حلو حامض ، أى متوسط
بينهما - ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذي يؤدي معنى واحداً ، ولا تقديم واحد
مما تعدد^(٥) .

١١ - خبر المبتدأ التالى : أمّا ؛ نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لاتقع
بعد « أمّا » مباشرة . ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف - .
١٢ - خبر المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل^(٦) ، نحو : الشجاع
هو الناطق بالحق غير هباب .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به في ص ٢٥٠

(٢) في رقم ١ من هامش ص - ٢٢٨ ورقم ١ من هامش ص ٢٢٧ .

(٣) كما سبق في « ١ » من ص ٢٢٧ وكما سيجىء في رقم ١ من هامش ص ٥٠٠ .

(٤) هذا رأى كثير من النحاة . ولكن رأيت عدة نصوص قديمة يحجج بها تقدم فيها الخبر الجار مع

مجروره على المبتدأ الذى للدعاء . فالأحسن أن يقال : إن التأخير هو الأكثر ، وليس بالواجب .

(٥) كما سيجىء البيان في موضوع « تعدد الخبر » ص ٥٢٩ .

(٦) له بحث خاص مستقل في ص ٢٤٢

١٣ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجوده بعد الضمير مطابقاً للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذى أساعد الضعيف . أنها اللذان تساعدان الضعيف . . .

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فى الباب المسمى : (الإخبار عن : «الذى») ، نحو : الذى صافحته محمد .

١٥ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وخبره معرفة بآل . بعدها ضمير مطابق للمبتدأ فى التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أُمزق الفلال - أنت الجندى تدافع عن الوطن .

١٦ - خبر المبتدأ اسم الموصول ، ويجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معاً^(١)

١٧ - الخبر إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ «ما التعجبية» ؛ نحو : ما أقدر الله أن يُدنى المتباعدين^(٢) .

«ملاحظة عامة» : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عَرْض ، أو تَمَنٍّ ، أو رجاء ؛ أو نفي ، أو طلب .

(ب) أثار النحاة والبلاغيون جدلاً مرهقاً حول بعض الحالات التى يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين فى التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ؛ من غير لبس فى المعنى . ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدأ . وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته يجعله خيراً؟ وجعل الخبر مبتدأ ؟ . وقد سبق^(٣) بيان المراد من التساوى والتقارب فى التعريف والتنكير .

بالرغم من جملهم المرهق^(٤) ؛ يتلخص الجواب السديد فى أن المَعْمُول

(١) كبا فى ص ٣٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا ، فى رقم ٥ من ص ٤٩٦ .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ .

(٤) وقد عرض ليفه صاحب : «المفصل» ، وكذا : «الصبان» بإيجاز فى الجزء الأول ، باب : «المبتدأ والخبر» ، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوباً . وكذلك : «التصريح» وهامشه فى الموضع السابق أيضاً ؛ وكذلك «المفنى» أول الباب الرابع :

عليه في جوار تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوى أو التقارب في درجة التعريف والتذكير ، وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو : « المحكوم عليه » ؛ (أى : أنه المبتدأ) ، وذلك هو : « المحكوم به » ، (أى : الخبر) على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه . ففى وجدت القرينة التى تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى ^(١) . وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً ، منعاً للالتباس من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل في الحالتين . فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا « محكوم عليه » فيكون مبتدأ ، وأن ذلك « محكوم به » فيكون خبراً . فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته ؛ إما بالقرينة التى تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فبتقدم المبتدأ وتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلاً على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ .

(١) إلا في الحالة التى أشرنا إليها في رقم ٨ من ص ٤٩٨ وهى حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة « ها » التنبيه ، مع معرفة أخرى ؛ إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ؛ لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاة دون فريق ، طبقاً لبيان المفضل الذى في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميراً ؛ ففى هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذى تسبقه (ها) التنبيه ، واسم الإشارة يجرى بعده خبراً ، نعو : « هأنذا » . وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضاً في هذه الصورة مع تأخير الضمير ؛ نعو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر في الأساليب الأدبية المعروفة . (انظر ص ٣٣٧) .

تقديم الخبر وجوباً

(وهي الحالة الثالثة له)

يتقدم الخبر وجوباً في مواضع ؛ أهمها :

١ - أن يكون المبتدأ نكرة محضة ^(١) ، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقديم الخبر المختص ^(٢) ، جملة كان الخبر أم شبهها (أى : سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً مع مجروره ، أم جملة) . . . فمثال شبه الجملة : عندك كتاب - على المكتب قلم . . . فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز - عند عدم المانع - تقديم الخبر وتأخيره ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب . ومثال الجملة : قَصَدَكَ وَلَدُهُ محتاج . فلا يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : « محتاج » ؛ لأنه نكرة محضة ، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر ^(٣) .

٢ - أن يكون المبتدأ مشتبهاً على ضمير يعود على جزء ^(٤) من الخبر ؛ نحو : في الحديقة صاحبها . فكلمة : « صاحب » مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين : (في الحديقة) . وفي المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التي هي جزء من الخبر . ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : صاحبها في الحديقة ؛ لكبلا يعود الضمير على

(١) سبق الكلام على النكرة المحضة في رقم ٣ من هامش ٢١٣ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ٤٨٧ . وكذا الرأي في المبتدأ النكرة في ص ٤٨٩ .

(٢) كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ . وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة ينير أن تصلح للابتداء ؛ كما أوضحنا فيما سلف (ص ٤٨٥ وما بعدها) ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم ، ولا داعي لبقاء تلك القاعدة ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : (أن يكون المبتدأ نكرة محضة ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو : الجملة) . أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة .

(٣) عبارة النحاة : « يعود على الخبر » . ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما في المثال - ؛ إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره .

متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع هنا . . . ومثل ذلك : « في القطار رُكَّابُهُ »
فكلمة : « ركاب » مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين . وفي المبتدأ ضمير
يعود على : « القطار » وهو جزء من الخبر ، ويجب تقديم الخبر ، فلا يصح :
رُكَّابُهُ في القطار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا
كما قلنا . وهكذا . . .

٣- أن يكون للخبر الصدارة في جملة ، فلا يصح تأخيره . وما له الصدارة
أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفور ؟ . فكلمة : « أين » اسم استفهام ، مبنى
على الفتح في محل رفع ، خبر مقدم ، و « العصفور » مبتدأ مؤخر . ونحو : متى
السفر ؟ فكلمة : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع خبر مقدم ،
و « السفر » مبتدأ مؤخر . ومثل هذا : كيف الحال ؟ - من القادم ؟ . . .

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام
نحو : مِلْكُ مَنْ السيارة ؟ . . . وصاحبُ أيّ اختراع أنت ؟ .
وما له الصدارة « مُدٌّ » و « مُنْدٌ » عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين في
مثل : ما رأيت زميلي مُدًّا أو مندُّ يومان . ولو أعربناهما مبتدئين لوجب تقديمهما
أيضاً^(١) .

٤- أن يكون الخبر محصوراً^(٢) في المبتدأ بإلا أو إنما ؛ نحو : ما في البيت
إلا الأهل ، إنما في البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكلا
يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد^(٣) .

(١) سبقت الإشارة لهذا في « أ » من ص ٨٩ ؛ وفي رقم ٥ من ص ٤٩٧ - وسيجيء البيان عنهما في
ج ٢ بابي : الظروف وحروف الجر .
(٢) وقد أشرنا باختصار إلى « الحصر » وطريقته في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .
(٣) وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله :

وَنَحْوُ : عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
يشير هذا البيت إلى الموضع الأول : (والوتر هو : الغرض والحاجة) ، ثم قال :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ

يشير إلى الموضع الثاني ؛ وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر (أي : ضمير) من المبتدأ
الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر مبين ويقرر الضمير العائد إليه .

و « ما » أي : من المبتدأ الذي . . . و « به » : بالخبر - حالة كون الخبر مبيناً - وعنه : (من المبتدأ . .)
وفي البيت كثير من التحقيد ، والضمائر المتكوية في مراجعها . (ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله :

... ..

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْيِيرَ كَأَيِّنَ مِنْ عَلِمَتِهِ نَصِيرًا ؟
وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

يريد : أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التضدير ، أي : تستحق وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً ؟ « فأين » اسم استفهام وخبر مقدم ... إلخ .
« من » : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر ...
وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أي : خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر (فالخبر محصور ، والمبتدأ محصور فيه) مثل : ما لنا إلا اتباع أحمد .

زيادة وتفصيل :

(١) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :

١ - أن يكون لفظة « كم » الخبرية ^(١) ؛ نحو : كم يوم غيابك !! أو : أن يكون مضافاً إليها ؛ نحو : صاحبكم كتاب أنت !! .

٢ - أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مثل من أمثاله ؛ نحو : « في كل واد بنو سعد » ؛ لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً ، (لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها) ^(٢) .

٣ - أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء ؛ نحو : أمأً عندك فالخبر .

٤ - أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان ؛ نحو : « هنا » ^(٣) وثم « في مثل : ها هنا النبوغ ، وثم العلم والأدب . بشرط وجود « ها » التي للتنبيه قبل الظرف : « هنا » ؛ فيصير : ها هنا .

٥ - أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس ؛ فمثال الأول : لله درك ^(٤) عالماً ، فالمراد منها : التعجب ، ولو تأخر الخبر ، وقلنا : درك لله - لم يتضح التعجب المقصود .

ومثال الثاني : عندي أنك بارع ، . . . من كل مبتدأ يكون مصدراً مسبوكاً من « أن » (مفتوحة الهمزة مشددة النون) ومعمولها ؛ وهي « أن » التي تفيد التوكيد . فلو قلنا : أنك بارع عندي - لكان التأخير سبباً في احتمال اللبس في الخلط بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون ، و « إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وسبباً في احتمال لبس آخر أقوى ، بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة التي معناها التوكيد ، وتسبك مع معمولها بمصدر مفرد - و « أن » التي بمعنى :

(١) أما الاستغماية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستغمام السابقة . فكم بنومها واجبة الصدارة .

(٢) كما سيجيء في ص ٥١٨ .

(٣) هذا ما صرح به فريق من النحاة ، كصاحب « الجمع » - ج ١ ص ١٠٢ - ولكن السامع الكثير يخالفه في الظرف : « هنا » - كما أوضحنا هذا بلغة في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - .

(٤) الدر : البين . والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً ؛ بسبب ما يليه التكلم من أن البين الذي ارتضاه مخاطب وفشأ عليه هولبن خاص من عند الله . وسنذكر لإعداد هذا الخطاب إعداداً متأنّاً بنقد به (راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ٢١ م ٦٠) . وهذا الأسلوب قد ألزم فيه العرب تقديم الخبر ، فلا يصح تأخيره .

« لعل » ، وهذه مع معموليها جملة ؛ فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، و الفرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة ، وفي المعنى بين التوكيد ، والترجي أو الظن . . . فقد صار اللبس محتملاً لفظاً ، وكتابة ، ومعنى ، بسبب تأخير الخبر ، فلو تقدم لا متنع اللبس ؛ إذ الحكم الثابت « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة ، و « أن » المفتوحة الهمزة التي بمعنى : « لعل » أن كلا منهما مع معموليه جملة ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان المعمول ظرفاً أم غير ظرف^(١) . وهذا يسهل الانتداء إلى إعراب الظرف في المثال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر ، وليس معمولاً للخبر متقدماً عليه ؛ إذ لو لم نعر به خبراً واعتبرنا « أن » (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) حرفاً للتوكيد لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبراً ؛ وهذا لا يصح . ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : « لعل » لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شيء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لو اعتبرناها « إن » المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، للتوكيد ؛ فلم يبق بد من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً .

فتقدمه - أو غيره من معمولات - يحتم أمرين :

- (أ) تعيين نوع « أن » التي بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحة الهمزة مشددة النون .
(ب) أنه خبر متقدم وليس معمولاً لخبرها .
كما أن تأخيرها يوجب أمرين :

- (أ) اعتبارها « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) بمعنى : « لعل » ، أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد .

(ب) إعرابها في الصورتين معمولاً للخبر وليس خبراً .

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدي إلى معنى يخالف الآخر .

وإنما يكون تقديم خبر « أن » واجباً على الوجه الذي شرحناه بشرط عدم وجود أمّا الشرطية . فإن وجدت جاز تأخير الخبر^(٢) ؛ إذ المشددة المكسورة الهمزة ،

(١) كما هو مبين في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٥ - وفي « د » من ص ٦٤٩ .

(٢) تقول : أمّا عنى فأنتك بارع . أو : أمّا أنك بارع فتعنى .

وكذا التي بمعنى : « لعل » لا يضمن بعدها (١) . . .

وغاية القول : أنه يجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدي فيه تأخيره إلى لبس .
أو خفاء في المعنى أو فساد فيه .

(١) لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين « الفاء » التي بعدها جملة اسمية مصدرية بكلمة : « إن » مكسورة
الهمزة ، ولا « أن » مفتوحة الهمزة ، التي بمعنى : « لعل » - كما سيبيء في رقم ٣ من هامش
ص ٦٣٥ - وسيبيء في ج ٤ ص ٤٧٠ و ٤٧٦ م ١٦١ تفصيل الكلام على : « أمّا » وأكملها .

حذف المبتدأ والخبر .

يحذف كل منهما جوازاً أو وجوباً في مواضع معينة ؛ فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدل عليه دليل ، وألاً يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه ^(١) ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال : أين الأخ ؟ . فيجواب : في المكتبة . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الأخ » . وأصل للكلام : « الأخ في المكتبة » ، حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . ومن الأمثلة أيضاً أن يقال : كيف الحال ؟ . فيجواب . . . « حسن » . فكلمة : « حسن » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الحال » . وأصل الجملة : « الحال حسن » حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . . . وهكذا .

ومثال حذف الخبر جوازاً أن يقال : من في الحقل ؟ . فيجواب : « على » . فكلمة « على » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ^(٢) تقديره : « في الحقل » . وأصل

(١) هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ؛ وبمقتضاها أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى سبب فساد لفظي أو معنوي . ويريدون بالدليل : القرينة الحسية (وبها الفظية) أو : العقلية (المعنوية) التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ؛ وإلى مكانه في جملة (طبقاً للتقسيم الذي سيقت له الإشارة في ص ١ من هامش ص ٤٩٣) - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقامه على حاله قبل الحذف ، فلا يتقص ، ولا يصيبه لبس ، أو غفلة أو تغيير -

انظر « ١ » من ص ٤٨٩ . حيث الأصل القوي العام الذي يتصل بهذا .

(٢) يكثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد ؟ . فيقال : معدن ؛ أي : هو معدن . ومنه قوله تعالى : (ما أدراك ما هي ؟ فارحمها) ، أي : هي فارحمة . . . وقوله : (هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ ... النار ...) ، أي : هو النار . وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحاً فلننفعه . . . أي : فنصله لنفسه . وكذلك بعد القول : مثل : الآية الكريمة التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : (قالوا : أساطير الأولين ..) أي : (هو : أساطير الأولين) . وقد يحذف جوازاً في غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : (سورة أنزلناها وفرضناها) . وقوله : (برأية من الله ورسوله ...) ، أي : هذه . . .

وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر في قوله للشارح :

قصر عليه تحيةً وسلاماً خلعت عليه جمالها الأبيام
أي : (هذا قصر) - (عليه تحية وسلام) .

الكلام . « على في الحقل » . حذف الخبر جوازاً لوجود ما بذل عليه : مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفه . مثله : ماذا معك ؟ . فيقال : « القلم » . فكلمة : « القلم » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف : تقديره : « معي » . وأصل الكلام : « القلم معي » : ومثل : خرجت فإذا الولد ^(١) . والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الولد موجود ... وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق : نحو : (المحسنون كثير) فن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن ، ومن يشهد شهادة الحق ...) أى : من يشهد شهادة الحق فهو محسن . فجملة : (هو محسن) مبتدأ وخبر ، وقد حذف معاً : جوازاً ^(٢) . ومن ذلك : (مَنْ يُخْلِصْ فِي وَاجِهٍ فَهُوَ عَظِيمٌ : ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانية ...) أى : فهو عظيم ^(٣) .

(١) « إذا » هنا المفاجأة ، أى : للدلالة على هجوم الشيء الذي بعدها : ووقوعه بفتة . و « إذا » الفجائية لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب : ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحال : (لا المستقبل ولا الماضي) ، وأن تفتقر بها الفاء الزائدة للتوكيد . والمفراد بالزمن الحال : أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معاً في وقت واحد ، ولو كان منفياً : نحو : خرجت أسى فإذا التميمي منعم ، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال - أى : في الوقت نفسه - إنعاش التميمي : لا قبله ، ولا بعده . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

كَمْ تَحْبَبْتُ لِي صَدِيقًا صَدُوقًا فَإِذَا أَنْتَ ذَلِكَ الْمُتَمَنَّى

(وسبجى . كلام على إعراب « إذا » في س ٥٩٢ - ثم راجع ٢٣٥ - د ص ٢٦٠ م ٧٩) ، فتقدير المثال : خرجت فإذا الولد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن « إذا » الفجائية حرف . - مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر : أى : فنى الوقت أو في المكان الولد .

(٢) فكلمة : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ . « يشهد فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو » والخملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . « شهادة » مفعول مطلق منصوب ، ومضاف . « الحق » مضاف إليه مجرور « فهو محسن » الفاء داخلة على جواب الشرط . « هو » مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع ، « محسن » خبره مرفوع ، والخملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

وفى هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده : والتقدير : « ومن يشهد شهادة الحق محسن » . فتكون كلمة : « محسن » خبر « مَنْ » ولا تكون « من » الشرطية ، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يشهد » مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ... والخملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره « محسن » .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال :

وحذف ما يعلم جائزٌ ؛ كما تقول : زيدٌ ، بعد : مَنْ عندكما ؟

وفى جواب : كيف زيدٌ ؟ قل : دَينٌ فزيدٌ استغنى عنه إذ عُرِفَ

ومضى البيت الأول : أن الحذف جائز في كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معاً ، وغيرها . والشرط في ذلك كله أن يكون المحذوف معلوماً ، لم يتأثر المعنى ولا -

ذلك هو الحذف الجائز^(١)، أما الواجب فللمبتدأ مواضع، وللخبر أخرى.

وفيما يلي البيان :

« انصوغ بحفقه ؛ وثني يكون مصبواً إلا إذا وجد دليل يدل عليه. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة ، اكتفاء بشرط النعم ؛ لأن الخنوف لن يكون معلوماً حقاً إلا إذا وجد الشرط المذكور. وضرب مثالا لحذف الخبر هو : أن يسأل سائل : من عند كذا ؟ فنقول : « زيد » . للمتقدير « زيد عندنا » ؛ فحذف الخبر وهو « عندنا » ؛ فاعلم به على الوجه السالف .

(١) ويمتنع حذف الجزئين معاً أو أحدهما إذا وقعت جملة خبراً عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضمائر - ص ٢٥٠ - نحو : قل هو الله أحد) .

وأتى في البيت الثاني بمثل حذف المبتدأ هو أن يسأل سائل : كيف زيد ؟ فيكون الجواب : « دقيف » أي شديد المرض « فدنف » خبر المبتدأ الذي استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دنف .

وقد ردد في كلامه اسم : « زيد » على عادة قدامى النحاة في كثرة تردده خلال أمثلتهم ؛ هو : وعمره ؛ وبكره . ونحوه . . . حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بديهاً اليوم ؛ لا ابتذاله . يتحاشاه - بحق - أهل البلاغة والقدرة الفنية من المعاصرين .

وهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة : « كيف » أو : « كى » - كما ينطقها بعض العرب - هي في أكثر استعمالاتها : إما اسم مبنى على الفتح ، معناه الاستفهام عن حالة الشيء ؛ (أي : السؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته) ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحالة المجردة ، والهيئة المحضة ، بأن يكون بمعنى : « الكيفية » . وإما شرطية غير جازمة . فلها حالات ثلاث لا تفكاد تخرج عنها . ولكل حالة أحكامها التي نوضحها فيما يلي .

(١) فلاستفهامية لها الصدارة في جملتها . وهي مبنية على الفتح وجوباً في كل مواقعها المختلفة باختلاف الأساليب التي تحتويها . وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ؛ فإن كان محتاجاً إليها باعتبارها جزءاً أساسياً لا يستغنى عنه فلها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبراً في مثل : كيف أنت ؟ . لأن العامل الذي بعدها يحتاج للخبر ؛ فهي الخبر له ، مبنية على الفتح في محل رفع . وكذلك هي الخبر في مثل : كيف بك ؟ وكيف به . - بالإيضاح الذي سبق رقم ٣ من هامش ص ٤٤٨ - وفي مثل : كيف كنت ؟ تعرب خبراً ؛ « لكن » ، مبنية على الفتح أيضاً في محل نصب ؛ لاحتياج « كان » لخبر منصوب ، وفي مثل : كيف ظننت الضيف ؟ تكون مبنية على الفتح في محل نصب ، مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين ، أصلها المبتدأ والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجاً أساسياً على الوجه السالف بقيت مبنية على الفتح أيضاً . ولكن في محل نصب دائماً ؛ إما لأنها حال ؛ نحو : كيف حضر الضيف (أي : حضر الضيف في أي حال ؛ وهل أي هيئة) ، وإما لأنها مفعول مطلق ؛ نحو (ألم تركب فعل ربك بأصحاب القليل ؟) « فكيف » مفعول مطلق . والمبنى : فعل ربك بأصحاب القليل أي فعل . . .

فهو في كل ما سبق اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع ، أو نصب ، على حسب حاجة العامل ، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعاً في بعض أمثلة نادرة لا يهتاس عليها ؛ منها قوطم : على كيف تبيع الأحمرين ؟ .

وليس يوه رأي آخر حسن في معنى « كيف » الاستفهامية ، وفي إعرابها . وقد اضطرب النحاة في شرحه إلى أن تناوله « الغضري » في حديثه ، فأزال عنه القموض والخفاء ، وكشف بشرحه السبب في استعمال صاحب « اللغوي » وتأييده لذلك للرأي . ومنحصره : أن معنى : « كيف » الاستفهامية عند سيبويه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئة الطارئة على الأمر المستعمل عنه ، وأن من يقول : كيف

مواضع حذف المبتدأ وجوباً ، أشهرها أربعة :

(١) المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت ، ثم ترك أصله وصار خبراً ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتاً خاصاً بالمدح كالذي في نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذي في ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفیه . أو : بالترحم ^(١) كالذي في نحو : ترفق بالضعيف البائس . فكلمة « الأديب » و « السفیه » و « البائس » نعت مفرد ^(٢) ، مجرور ، لأنه تابع للمنعوت في حركة الإعراب ، التي هي الجحر في الأمثلة السابقة .

= محمد ؟ وكيف الجو ؟ . يريد . في أي حال محمد ؟ . وعلى أي حال الجو ؟ . فتلها اللفظي التلقي هو : - في أي حال ؟ ، أو : على أي حال ؟ . بحيث تستطيع أن تمنح لفظها وتضع مكانه هذا الذي سمعته ، فلا يتأثر المراد . وهذا معنى قول سيويه إنها : « ظرف » مبي على الفتح ؛ لأن كلمة : « ظرف » يراد منها أحياناً الجار مع مجروره . ثم هو يريد الظرفية المجازية ؛ كالتى في مثل : قلون في حالة حسنة . ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التي تقتضى أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية ؛ إذ لا تقل على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قلناه من نحو : في أي حال - وعلى أي هيئة . . . وبهذا تكون « كيف » منه مبنية على الفتح في محل رفع أو نصب على حسب حاجة الموامل ، ولا تكون في محل جر ، ولا مقصورة على النصب للظرفية أو لنحوها . وهذا الرأي قريب من سابقه ، وحسن أيضاً - كما قلنا -

(سوفي كل ما تقدم راجع المعنى والجمع ، في مبحث « كيف » وكذا الصبان والخضرى وحاشية ياسين في باب المبتدأ والخبر - ج ١ - عند بيت ابن مالك ' وفي جواب : كيف زيد ؟ قل : ذنق . . . ثم في أول باب « أعلم وأرى »)

(ب) والتي تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمنى الحالة المجردة (أى كانت بمعنى : «الكيفية») تكون اسماً مبنياً أيضاً على الفتح في جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها ، ولا تنى ؛ وهى الحالة التي يحتاج إليها المتعامل لتكون مفعولاً به فتكون اسماً معرباً مفعولاً به مجرداً عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة ؛ فتعرب مفعولاً به ، منصوباً لعامل قبله كالذى قبل أيضاً في آية (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) حيث أمر بها . بعض النحاة مفعولاً به منصوباً ، مضافاً إلى الجملة الفعلية بـ « ثم قتلوه » هذه الجملة الفعلية بالمصدر طبقاً لما هو موضح في باب الإضافة ٣ خلاصاً بالجملة الواقعة مضافاً إليه - كتأويل الجملة الفعلية بالمصدر في قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بإضافة كلمة « يوم » إلى الجملة بعده . فالمعنى : ألم تر كيفية فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ . . . ومثله التأويل في الآية الأخرى وهى قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) أى : أرني كيفية إحيائك الموتى .

وفي الآيتين آراء أخرى ولكن ما مررنا به أوضح وأيسر تطبيقاً ، وليس فيه ما يمارض حكماً مطرداً ، أو قاعدة أصيلة .

أما في غير هذه الحالة التي تعرب فيها مفعولاً به منصوباً مباشرة فإنها تنى على الفتح - كما أشرنا - . (ج) وللظرفية اسم شرط غير جازم - على الأجمع - يقتضى بعده فعل شرطى مثل جواب . ولا بد أن يكون الفعلان بعضهما متفقين في مادة اشتقاق اللفظ وفي المعنى نحو : كيف تكتب أكتب ، ولا يجوز كيف تكتب أقرأ . . .

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مبثوث في موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص ٤١٥ م ١٥٦ .

(١) إظهار الرحمة والحنان .

(٢) التثنية المفرد - كالتحيز المفرد ، وكالحال المفرد - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

لكن يجوز إبعاد النعت عن الجرح إلى الرفع أو النصب بشرط^(١)، وعندئذ لا يسمى «نعتاً»، ولا يعرب في حالته الجديدة «نعتاً» - وقد يسمى: «نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً»^(٢). . . وإنما يكون في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» - مثلاً - فيكون المراد: ذهب إلى الصديق «هو الأديب». ابتعدت عن الرجل؛ «هو السفيه». ترفق بالضعيف، «هو البائس».

ويكون في حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: «أمدح»، أو: «أذم»، أو: «أرحم»، على حسب معنى الجملة؛ والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدح الأديب... أذم السفيه... أرحم البائس. ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتاً بعد أن تركت الجرح إلى الرفع أو النصب. ولكن يصح تسميتها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً - كما سبق -.

ومن الأمثلة: (أصبغت إلى الغناء الشجي^(٣)) - فزعت من رؤية القائل الفتاك - أشفقت على الطفل اليتيم... فكلمة «الشجي» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمة: «الفتاك» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت، وتفيد الذم. وكلمة: «اليتيم» نعت مفرد مجرور، وتفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح، أو الذم، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجرح، إلى الرفع أو: النصب؛ فلا تعرب نعتاً مفرداً مجروراً، وإنما تعرب في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» ويكون المراد: «هو الشجي». «هو الفتاك». «هو اليتيم»... كما تعرب في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: أمدح... أو: أذم... أو: أرحم... على حسب الجملة، فالمراد: أمدح الشجي... أذم الفتاك... أرحم اليتيم^(٤) وبعد إبعادها عن الجرح قد تسمى «نعتاً مقطوعاً، أو منقطعاً».

(١) شجي: مفعلة في موضعها الأنصب، وهو: باب النعت، ج ٢ من ٤٧١ م ١١٥.

(٢) قد يسمى نعتاً مقطوعاً، أو: منقطعاً؛ بمعنى: أنه منقطع عن أصله وتارك لاصحه الأول وحكمه السابق. - انظر ما يأتي في رقم ٤ من الهامش -.

(٣) الذي يسر ويفرح.

(٤) قلنا: إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعتاً إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتاً؛ لأن صلته الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة - في الرأي الشائع -؛ ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلاهما مستقلة بنفسه فيه بناء على الرأي المتقدم؛ نعم إن تلك الكلمة التي كانت في الأصل: «نعتاً» قد تسمى: «النعت المقطوع» أو: «المنقطع»، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالها الجديدة؛ وإنما لوحظ فيها حالها القديمة التي تركتها؛ فهي تسمية «مجازية» باعتبار ما كان، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع. أما الوصف بالمقطوع، أو: بالمنقطع... فلاحظ فيه أنها صارت في حالها =

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز إبعاده عن الرفع إلى النصب فقط ،
 - وقد يسمى : « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » ويعرب مفعولاً لفعل محذوف تقديره ...
 وإذا كان منصوباً جاز إبعاده عن النصب إلى الرفع فقط ، - وقد يسمى :
 « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب
 - كما تقدم .

والذي يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع ، حيث يعرب بعد
 القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل
 النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترميم ، دون غيرها - كما سبق (١) -
 ٢ - المخصوص بالمدح أو الذم .

وبيانه : أن في اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلف بطريقة

الجديدة ، وإعرابها المستحدث - مقطوعة عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى . لأن جملة الجديدة
 مستأنفة لا محل لها من الإعراب كما أسلفنا - ؛ فليس بين الجمليتين صلة إعرابية ؛ بالرغم من أن الغرض
 من الجملة الجديدة هو : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترميم ... وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه ...
 أما السبب في تعويلها من نعت مفرد في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به ، وكلاهما
 في جملة جديدة مستقلة بنفسها ، لا صلة في الإعراب بينها وبين سابقتها ... ؛ فسبب يلافي ذلك
 أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة ، ويبدلون معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه ، وتوجيه
 الأبصار والاسماع إليه ؛ يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعي ؛ يقطعها وجوباً من جملة ،
 ويدخلها في جملة جديدة ؛ الغرض منها : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترميم ؛ فتكون دلالة الجملة
 الجديدة على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة .

وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص ؛ إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مروت يأسد
 في قصبه زائر أو زائر . أو : تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : أصنعت لعل
 للشاعر ؛ فيكون الحذف فيها جائزاً .

هذا ، وليس من اللازم في النعت المنقطع أن يكون مجروراً قبل القطع تبعاً للمنصوت ، بل يجوز أن
 يكون مرفوعاً في حالته الأولى ، أو منصوباً ؛ تبعاً لفعل المنصوت . فإن كان المنصوت مرفوعاً جاز في نعته
 المرفوع النصب على المقطوع ، ولا يجوز الرفع ، منماً للاتيناس ، لأنه إن رفع فلن يعرف أنه مقطوع .
 وإن كان المنصوت منصوباً جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب ؛ منماً للاتيناس
 كذلك . أما إذا كان المنصوت مجروراً فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ،
 إذ لا لبس مع أحدهما .

وقد قلنا : إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتاً ؛ فقد دخل في جملة جديدة مستقلة بإعرابها ،
 لأنها - في الرأي الشائع - جملة مستأنفة إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبي) . فلو ظهر الفعل المنصوف
 حذفاً واجباً لأومئ أن الكلام خبري . وقد محل على حذف الفعل وجوباً ، حذف المبتدأ وجوباً أيضاً .
 ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنصوت معرفة ، أو نكرة خاصة . كما أن الفعل والمبتدأ يكونان جملتهما واجباً
 مع النعت المقطوع الذي أصله للمدح أو الذم أو الترميم ، فإن كان أصله لشيء غير ما ذكرنا فالخلف
 جائز ولا واجب - كما تقدم ، وكما سيبي . في باب النعت ، وقد سبقت إشارة لبعض هذا في رقم ١ من هامش
 ٣٢٠ عند الكلام على بعض أحكام العلم .

معينة ، وصُور مختلفة ، مشروحة في أبوابها^(١) النحوية . فن أساليب المدح : أن نقول في مدح زارع اسمه حلیم : « نِعْمَ الزَّارِعُ حَلِيمٌ » . وفي ذم صانع اسمه سليم : « بئس الصانع سليم » فالممدوح هو « حلیم » ويسمى : « المخصوص بالمدح » والملموم هو : « سليم » ويسمى : « المخصوص بالذم » . ومثلهما : « نِعْمَ الْوَقْفُ حَامِدٌ » ، أو : « بئس الخليل وعده زهير » . فالممدوح هو : « حامد » ، ويسمى : « المخصوص بالمدح » . والملموم هو : « زهير » ، ويسمى : « المخصوص بالذم » . فالخصوص في الحالتين يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل معين — يدل على المدح ، أو على الذم ، — وفاعله . وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : « حلیم نعم الزارع » « سليم بئس الصانع » .

وله صور وإعرابات مختلفة ، يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة ؛ فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعاً ، مبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو »^(٢) فيكون أصل الكلام : « نعم الزارع هو حلیم » — « بئس الصانع هو سليم » .
٣ — أن يكون الخبر صريحاً في القسم (الحليف) . وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً في عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : في ذمتي لأسافرن مجاهداً — بحياتي لأخذن من العدالة . تريد : في ذمتي يمين^(٣) ، أو عهد ، أو ميثاق
— بحياتي يمين ، أو عهد ، أو ميثاق

٤ — أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل — في أساليب معينة ، محددة الغرض ؛ محاكاة للعرب في ذلك ، وقياساً على كلامهم — ؛ كأن يدور بينك وبين طبيب ، أو مهندس ، أو زارع

(١) مثل باب : « نعم وبئس » وما جرى مجراها . وصحى في الجزء الثالث .

(٢) هذا هو الشائع . ولنا رأي أيسر وأوضح ، ونذكره في مكانه من باب : « نعم وبئس »
— ج ٣ —

(٣) المراد : في ذمتي وفي رقبتي ما يتعلق باليمين أي : بتنفيذ مسمونها ، ويتصل بالقسم وتحقق الإبراء منه ؛ كالسفر مثلاً ، أو خدمة العيلة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى « جواب اليمين » أو : « جواب القسم » . وهو الذي يستقر في الذمة ، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق .

ولما كان حلف المبتدأ واجباً هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيهه ، وقد وجد ما يدل عليه عند حلفه ؛ وهو : جواب القسم .

كلام في عمله : فيقول عنه : « عملٌ لذيدٌ » . أى : على عملٍ لذيدٍ . وهذه الجملة في معنى جملة أخرى ^(١) فعلية ، هى : « أعملُ عملاً لذيداً » . فكلمة : « عملاً » مصدر ، ويعرب مفعولاً مطلقاً للفعل الحالى : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوباً ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسمية محلَّ هذه الجملة الفعلية . . . وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدى المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة ^(٢) . ومن الأمثلة أن يقول السباح وقد قطع أميالاً : « سباحةٌ شاقةٌ » ، أى : سباحتي سباحةٌ شاقةٌ . وهذه الجملة في معنى : أسبحُ سباحةً شاقةً . فكلمة « سباحة » مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : « أسبح » ، ثم حذف الفعل وجوباً ؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذى يؤدى معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد : شكرٌ كثيرٌ — حمدٌ وافرٌ . . . وأن يقول المريض أو المكدود : صبرٌ جميلٌ — أملٌ طيبٌ . . . وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئاً : سمعٌ وطاعةٌ . . . أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ ^(٣) .

(١) يوضح هذا الحكم ما سيجيء في ج ٢ م ٧٦ ص ٢٠٧ — موضوع : « حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه » . على الرغم من أن المصدر هناك منصوب في أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع . قلنا « في معنى جملة أخرى » لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام « أعمل عملاً لذيداً » ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل . . . مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم . فلكنى يكون الكلام صادقاً صائباً معاً قلنا : في معنى جملة أخرى .

(٢) لأن هذه جملة اسمية ؛ والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام — غالباً — بخلاف الأولى .
(٣) إنما يكون المحذوف وجوباً هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائياً على الوجه الصائب . ووجود قرينة تدل على هذا . فإن لم يكن المقصود ما سبق نعو : « صبر جميل » ، وأملٌ طيبٌ ، وباقي الأمثلة الأخرى — تنبر الحكم ؛ فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل . . . وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لى ، أو أليق بك . . . وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أول بالذكر ؟ .
أطال النحلة من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه .

زيادة وتفصيل :

(١) هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفة - يجب فيها حذف المبتدأ ، منها :

١ - الاسم المرفوع بعد « لا سيما » ؛ في مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما « شوق » بإعراب : « شوق » خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو ^(١) .

٢ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : في مثل : « سَقِيَا لَكَ » ^(٢) . . . و « رَعِيَا لَكَ » . . . ومثلهما في قول الشاعر :

نَبَشْتُ نَعْمَتِي عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيَا وَرَعِيَا لَذَاكَ الْعَانِبِ الزَّارِي

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه ، وبعد

المصدر ضمير مجرور لمخاطب . فأصل : « سَقِيَا لَكَ » « اسْقِ يَا رَب » . . .

« الدِّعَاءُ لَكَ يَا فُلَان » . وأصل « رَعِيَا لَكَ » « ارْعَ يَا رَب » . . . « الدِّعَاءُ لَكَ

يَا فُلَان » ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور

والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره

متعلقاً بالمصدر : (سَقِيَا ورَعِيَا . .) ، لأن هذا التعلق يخالف للأصول العامة

(١) سبق في آخر باب الموصول (ص ٤٠١ وما بعدها) ، التفصيل لإعراب : « لا سيما - وأغواتها -

وإعراب الاسم الذي بعدها ، وطريقة استعمال أسلوبها . ومن ذلك التفصيل فعمل أن الاسم الذي بعدها يجوز

فيه الرفع والجر وإن كان معرفة - ويجوز فيه الرفع والنصب ، والجر ، إن كان نكرة . وقلنا هناك : التحقيق

أن الأوجه الثلاثة جائزة في الاسم الذي بعدها ، سواء أكان معرفة ، أم نكرة . . . كما قلنا أيضاً : إذا

كان الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فلما الداعي إلى كذلكه معرفة إعراباته ، وتفصيل كل إعراب ؟ .

الحق أنه لا داعي لذلك ؛ فقللهم - وهو حجتنا - أن فعل الفرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقة

استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركة ، أو إعراب

ذلك الاسم وإعرابه .

(٢) « سَقِيَا لَكَ » . هو : دعاء موجه لله أن يسقي المخاطب . وليس الفرض أن يسقيه بالماء حقاً ،

وإنما الفرض من السقى الإنعام العامر ، والرضا الأكمل . « والرعى » دعاء بالرعاية . وهذه اللام فيها ،

تسمى : « لام التبيين » ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوي - لا نحوي - كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل

معنوي كذلك . وقد تبين العكس أحياناً (أى : أن ما بعدها فاعل معنوي - لا نحوي - وما قبلها مفعول كذلك)

نحو : فَوَلِّكَ اللَّهُ دِينَهُ : يؤمّنك

- كما سيبيء في هاتين الصفحتين التاليتين ، وفي ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام - .

في تكوين الجملة (١).

(١) نقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما يتوب عنه ، والخطاب لهما متجهاً لشيء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى في لفظها وفي الخطاب الذي توجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفعل المعنى لأن المصدر في مثل : « سقيا » ذائب عن فعل الأمر : « اسق » - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : « أنت » ويصح أن يقال : إنه محذوف تقديره : « أنت » طبقاً للبيان الذي سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبة « الله » بالدعاء ، في الوقت الذي يتضمن فيه التفسير للمجرور مخاطبة شيء آخر تدعو الله له ، وهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك . فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السق ، وله السق ، والشر الثاني فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن « سقياك » وما هو على فاعلها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما « سقيا » فكلمة : « سقيا » مصدر نائب عن فعل الأمر ؛ ويعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجيء - وتقديره في الحالتين : « أنت » والأخرى : « لك » . فالجار ؛ مع مجروره خبر مبتدأ محذوف وجوباً بتقديره : الدعاء . . . وأصل الجملة الثانية : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا الله) الدعاء لك لهما الخطاب الذي أدعوا الله لك .

وبما يستحق التنويه أن التفسير للظواهر الواقعة بعد ذلك المصدر (وهو تفسير الخطاب المجرور) لم يتصل معنى بالجملة الأولى ، مع أنه في جملة بعدها مستقلة عنها في الإعراب. وسبب ذلك الاتصال المعنوي : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذي يتصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكانت من جهة المعنى - لامن جهة الإعراب - مفعول به. فمعنى « سقياك » اسق يا رب فلاناً . . . فن فلان هذا ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يتحقق إلا في الخطاب الواقع بعد اللام . فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولاً به ؛ إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا -

كذلك : « رَحِمَاكَ » معناها : ارحم يا رب فلاناً . فن فلان ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يوجد له من حيث المعنى إلا في الخطاب الذي يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام ؛ فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولاً به . إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق . . .

وفي بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك التفسير المجرور بمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلاً ؛ نحو : « بَرِّئَاكَ » أيها العدو ، و : « سَحَقَاكَ » ، أو : « بَعْدَاكَ » . فخطاب عدواً ، أو من يخون أمانته ، مثلاً . . . وتدعو عليه . وأصل الكلام : « أَبُوءُوكُم » ؛ في الدعاء عليه بالبؤس ؛ - وهو : المرض والفقر - . و « أُسْحَقُ » ؛ في الدعاء عليه بالسحق ، وهو : الهلاك . و « بَعْدُ » ، في الدعاء عليه بالبعد ؛ وهو : الهلاك أيضاً . فكانت تقول بَرِّئْتُ ، وَسَحَقْتُ وَيَعْدُتْ ، أي : صرت بالأسأ ، ساحقاً ، باعداً ؛ فالتفسير المجرور بعد اللام هو الذي دخل محل الفاعل في المعنى -

٣ - بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب ، مثل : (من أنت ؟ . محمد) وهو أسلوب سماعي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ...
 - مثلاً - والتقدير : من أنت ؟ . مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد ... أى : من أنت ؟ . وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ، وهو محمد ؟ .
 فالمثل يتضمن تحقيراً للمقتاب ، وتعظيماً لمحمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك ... (أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك ، أو تذمه فيه) . ولما كان هذا الأسلوب السماعي قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

سلاقي الإعراب ، وصار مؤدياً معناه . غير أنه فى مثل هذه التراكيب التى يكون فيها الضمير المجرور فاعلاً فى المعنى لا يكون التركيب مشتملاً على خطابين مخاطبين مختلفين ، وإنما يكون مشتملاً على خطابين بلقطين مختلفين ، والمخاطب واحد فيهما ، فإن « بؤساً » لك « وسحقاً » لك « وبعداً » لك - معناها (بؤس ، الدعاء لك) . (سحقت . الدعاء لك) (بعدت - الدعاء لك) فناء الخطاب ، وكاف الخطاب فى كل جملة هما مخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتها فى اللفظ ، بخلاف : « سقياً » ؛ فإن الخطاب فيها غير المخاطب فى الضمير المجرور ، وهو الكاف بعدها .

بالرغم من اتعاد الخطابين فى مثل « بؤساً » لك . فإن الجار والمجرور بعدها يربط غيراً لمبتدأ محذوف ، وجوباً ، تقديره : الدعاء ... والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا جملة واحدة . وليس الجار مع المجرور هنا متعلقاً بكلمة : « بؤساً » ، أى : بالمصدر ، لأن التعليل باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل الممنوع ، كالأولى هنا . فالمانع هنا من التعلق بخالف للمانع مع الضمير الذى يكون بمعنى المفعول به . وفى الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب .

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وبعده المجرور غير الخطاب . فإن نائب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكرًا لك كثيراً ، أى : أشكر لك شكرًا ، أو كان المجرور اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غير ضمير الخطاب ، نحو : سقياً للأمين ورعيًا له - فاللام حرف لتقوية العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به المصدر . أو ليست بزايدة فالجار والمجرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يا رب الأمين ، وأرعه .

وأبحث قصة وتقسيم ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب : والمفعول المطلق - ج ٢ - وباب حروف الجر - ج ٢ - عند الكلام على لام الجر التى معناها : « التبيين » .

ومن كل ما تقدم يضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام : « لام التبيين » .
 بقرينة إفهام ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : « سقياً بموظفائه ... أقاطعه ضمير مستتر فيه تقديره : هو ؟ . أم قاطعه محذوف ... ؟ قال الصبان ، (ج ٢ - أول باب : إعمال المصدر) - إن قاطعه هنا ضمير مستتر تقديره : « أنت » . مع أنه سجل فى باب الفاعل - ج ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازاً « حين يكون عامله مصدراً ؛ مثل : ضرباً زيداً ، وقوله تعالى : (أو إلهام فى يوم ...) بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لحدوده ، ثم قال : « ونذهب للسوى إلى أنه فى مثل ذلك يحتمل التفسير لأن الهمزة إذا تأول بالمشق

والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ؛ لأنه بمنزلة المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً^(١) .
وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً : (من أنت ؟ . محمداً...) . التقدير : (من
أنت ؟ . تذكر محمداً ، أو تدم محمداً) ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به
لفعل محذوف وجوباً مع فاعله .

ومن الأساليب المسموعة أن يقال : « لا سواء » عند الموازنة بين شيئين .
والتقدير : لا هما سواء ، أو : لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة : « سواء »
خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره : « هما » أو : « هذان » .

وبرى فريق من النحاة أن الحذف في المسألين جائز لا واجب . والأخذ
بهذا الرأي أنسب فيما نصوصه من أساليبنا . أما الوارد المسموع عن العرب نصاً على
أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

...

= تحمل المفسر . وضرباً زيداً في معنى : « اضرب » و « إطعام » في معنى : « أن تطعم . وهذا تأويل
بالمشتق . . . فالمفهوم أن هنالك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماماً ، والآخر
أنه محذوف ، وأن المصدر قائب عن فعل الأمر وفاعله مفعلاً ، وانحلاف شكل .
(١) لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها كما سبق في رقم ٢ من ص ٥٠٤ .

مواضع حذف الخبر وجوباً ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر « كوناً عاماً »^(١) والمبتدأ بعد « لولا الامتناعية » ، نحو : (لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضهم بعضاً . ولولا العلم لشتى العالم ، ولولا الحضارة ما سعد البشر) . . . أى : لولا عدل الحاكم موجود ... لولا العلم موجود ... لولا الحضارة موجودة ... فالخبر محذوف قبل جواب : « لولا » . . .

ومن هذه الأمثلة وأشباهاها يتضح أن الخبر ، يحذف فيها وجوباً بشرطين ؛ هما : وقوعه « كوناً عاماً » ، ووجود « لولا الامتناعية » قبل المبتدأ . فإن لم يتحقق أحد الشرطين ، أو هما معاً : تغير الحكم ؛ فإن لم توجد « لولا » فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها^(٢) . وإن لم يقع كوناً عاماً - بأن كان خاصاً - وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحو : لولا السفينةُ واسعةٌ ما حملتْ مئات الركاب - لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة ... ؛ فكلمة : « واسعة » وكلمة : « بارع » - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، ولذا يجب ذكره ، فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : (الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماءُ معلومٌ لأقيمت - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص - اضطرب البحر من شدة الهواء . فلولا الهواء شديد ما اضطرب) . . . فكل من : « معلوم » و « غائب » و « شديد » قد وقع خبراً ، وهو كون خاص ، فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف^(٣) .

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصاً فى القسم^(٤) ، نحو : لعمرُ الله^(٥) لاُجيدَن*

(١) أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه . وقد سبق شرح هذا فى هامش ص ٤٧٦ .

(٢) لولا التى هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف « لولا التحضيضية » ، فلا يلزمها المبتدأ .

ومثل : « لولا الامتناعية » : « لولا » التى تقيد الامتناع أياً ، فيجب حذف الخبر بعدها .

(٣) فى ص ٥٠٧ .

(٤) ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : « لولا » هو أصنى مذاهب النحاة ، وأدقها بالقبول ؛

لمسايرته الأصول اللغوية العامة .

(٥) بحيث يطلب استعماله فى القسم ظلية واضحة فى الاستعصاء ؛ فيدرك السامع أنه قسم قبل

أن يسمح للمقسم عليه .

(٦) لحياة الله : فهو حلف بوجوده الله .

عملى - لأمانة الله لن أهمل - واجبى - لحياة أبى لا أنصر الظالم - لا يمن الله
 لأسرعن للملوف ... فالحبر محذوف فى الأمثلة كلها قبل جواب القسم .
 وأصل الكلام لعمر الله قسى ... لأمانة الله قسى ... لحياة أبى
 قسى ... لا يمن الله قسى^(١) ... ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعمر ما الأيام إلا معارة^(٢) فاستطعت^(٣) من معروفها فتزود^(٤) ...

فالمبتدأ فى كل مثال كلمة صريحة الدلالة على القسم ؛ لأنه غلب استعمالها فيه
 فى عرف المتكلم والسامع لها ، ولذلك حذف خبرها . (وهو قسى) لأنها تدل
 عليه ، وتغنى عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف فى الأمثلة السابقة هو المبتدأ .

وهناك سبب آخر قوى يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود
 لام الابتداء فى أول كل اسم للقسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون
 الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة
 الحقيقية التى هى من أحكامها .

فإن لم يكن المبتدأ نصاً فى اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف
 الخبر واجباً ، وإنما يكون جائزاً ، نحو : (عهد الله قسى لا أرتكب ذنباً -
 أمر الدين قسى لا أفعل إساءة) ... بإثبات الخبر أو حذفه .

٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف أو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ،
 هما : العطف ، والمعية^(٥) نحو : الطالب وكتابه ...

(١) أيمن الله : بركته . (انظر « ج » من هامش ص ٥٤٣) .

(٢) سلفة ترجع لصاحبها بعد حين .

(٣) أم : استطعت .

(٤) مثل هذا قبل الآخر :

لعمر ما بالموت عار على الفقى إذا لم نصبه فى الحياة المعابر

(٥) معنى المعية هنا ؛ مشاركة ما بعد الواو (وهو المعطوف) لما قبلها (وهو المعطوف عليه)
 فى أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن يفترق أحدهما به . وعلامة الواو التى تقيد الأمرين هما : (العطف
 والمعية) وتكون نصاً فى المعية - أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها فلا يغير المعنى ؛ بل
 يزداد وضوحاً . والواو هنا غير التى ينصب الاسم بعدها على أنه « مفعول به » طبقاً لما سيجى فى باب
 - ج ٢ - وهى غير « واو المعية » المشار إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

ولبيان هذا نسوق المثال الآتي : إذا أقمت في بلد تراقب أهله ، فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر يلازم متجره ، والملاح سفينته ، والطالب معهدته ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه ، ثم أردت أن تصفهم . فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم منصرفين لشئونهم ؛ (الفلاح وحقله - الصانع ومصنعه) - (التاجر ومتجره) - (الملاح وسفينته) - (الطالب ومعهدته) - (كل رجل وحرفته)^(١) . فما معنى كل جملة من هذه الجمل ؟ . معناها (الفلاح وحقله متلازمان) - (الصانع ومصنعه متلازمان) وهكذا الباقى . . .

وإذا تأملت تركيب جملة منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبة من مبتدأ ، وهو : « الفلاح » . بعده واو تفيد أمرين^(٢) معاً ، هما : العطف ، والمعية ، وبعد هذه الواو يجر المخطوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، ثم يجر بعده الخبر . لكن أين الخبر الواقع بعد المخطوف ؟ . إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمة : « متلازمان » أو : « متصاحبان » أو : « مقترنان » أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التي توجب بها الواو التي بمعنى : « مع » وتدل عليها في وضوح ظاهر للسامع ، ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى .

(١) نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة في مثل هذا التركيب ويحييون عنه ؛ هو : أنه لا يصح حود الضمير إلى « كل » وإلا صار المعنى كل رجل وسرفة كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدي إلى : كل رجل يقارن سرفة كل رجل) كما لا يصح عودته إلى « رجل » ؛ وإلا كان المعنى : (كل رجل يقارن سرفة رجل واحد ، أى : كل رجل وسرفة رجل واحد مقترنان) والمعنيان فاسدان .

والجواب أن كلمة : « كل » في قوة أفراد متعددة ؛ فكأنك تقول : أفراد متعددة . فالضمير المائد عليها أو على ما أضيفت إليه (مثل : رجل) يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحاداً ، كما في قوله : ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابة . فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وسرفته مقترنان . أو محمد وسرفته ، وكل وسرفته .. وهكذا .

(٢) وهذه الواو التي المعية والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المخطوف بها ، ولا تدخل على فعل ، فهي غير فاعليتها الأخرى التي تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمره وجوباً بشرط أن يكون مسبوقاً بنى أو طلب محض على الوجه الموضح في ٤ : باب : « إعراب الفعل » - مثل : لم يصدق النبيل فينتخر . وهي غير « واو المعية » المشار إليها في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يكن حذف الخبر واجباً؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه؛ نحو: الرجل وجاره مقترنان، أو: الرجل وجاره، فقط لأن الاختصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب. أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصاً في المعية؛ إذ الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها، أو أكثرها.

٤ - الخبر الذي بعده حال تدل عليه، وتسد مسده^(١)، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر؛ نحو: «قراعي التشيد مكتوباً». وذلك في كل خبر لمبتدأ، مصدر - في الغالب^(٢) - وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال بعد الموصول تدل على الخبر المحذوف وجوباً، وتغني عنه، ولا تصلح^(٣) في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ^(٤). . . . كالمثال السالف. فكلمة «قراءة» مبتدأ، وهي مصدر مضاف، وإلياء مضاف إليه؛ «التشيد» مفعول به للمصدر - فهو المفعول للمصدر - «مكتوباً» حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال: قراعي مكتوب. وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها، والتقدير: «قراعي التشيد إذا كان مكتوباً»، أو: «إذا كان مكتوباً» وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه^(٥)، ومعه المضاف إليه؛ لوجود ما يدل عليه، ويسد

(١) نقلنا (في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠) أن النحاة يقولون: لم يرد في الفصح وقوع أن المصدرية بنوعها (المفعلة، والناصبية للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سد مسده، ومثلها «ما» المصدرية راجع إليها هناك - وفي هذا تعارض مع قولهم الآتي في «١» من هامش ص ٥٢٦ إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجز في الفصح الخالص وإن ورد في غيره.

(٢) ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون «أفضل تفضيل» مضافاً إلى المصدر الصريح أو المؤول؛ طبقاً لليان الآتي في: «١» من ص ٥٢٦.

(٣) تختلف الشروط المذكورة في حالة لحي في «ب» من ص ٥٢٦.

(٤) فجزء بكلمة: «إذ» حين يكون النقص من الكلام للزمن الماضي؛ لأن «إذ» تستعمل في الغالب ظرفاً للماضي. ونفي بكلمة «إذا» حين يكون النقص الزمن الحال، أو المستقبل، والمستمر، لأن «إذا» تستعمل ظرفاً في كل هذا - غالباً - «وكان» في المثالين ثامة، وقاطعها مستقر تقديره: «هو» صاحب الحال. والخبر المحذوف هو الظرف: «إذ أو إذا» وهو مضاف والجملة الفعلية التي بعده مضاف إليه، وقد حطفت منه.

(٥) إذ الشائع عند النحاة أن الظرف (وكذا الجار مع مجروره) لا يكون خبراً بنفسه مباشرة، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر. (تقديره هنا: قراعي التشيد حاصلة إذا كان - أو إذا كان - مكتوباً. . . . ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومثله. أما الرأي فإن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو معلقه فقد سبق لليان الكامل بشأنه في ص ٢٥ وهامشها.

مسده في المعنى ؛ وهو ؛ الحال التي صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله .
ومثله : مساعلنى الرجل محتاجاً ، أى : إذا كان ... أو : إذا كان محتاجاً .
« فمحتاجاً » حال لا تصلح مع جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ، إذ لا
يقال : مساعلنى محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الناعل المحذوف مع
فعله) . و « الرجل » مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال في : شربى
الدواء سائلاً ، وأكلى الطعام ناضجاً - . . . و . . .

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون
هى الخبر ، فلا يصح إكراى الضيف عظيمًا ، بل يتعين أن تقول : إكراى
الضيف عظيم . . . بالرفع على الخبر (١) . . .

(١) قد ينظر على البال السؤال عن السبب في استعمال هذا الأسلوب ، وإيثاره ، مع أنه قد يبدو
غريباً . ويجب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقاً خاصاً ؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالباً - أى :
حصر معنى هذا المبتدأ في الحال ؛ فكان الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول : قراقى
النشهد لا تكون إلا في حال كذا ، أما في غيرها فلا أقروه - مساعلنى الرجل مقصورة على حالة
احتياجه ، أما في غيرها فلا أساعده . وهكذا . . . وعندما أننا لو لم نصطح هذا الأسلوب بطريقته الماثورة
عن العرب لحرمنا ما يحققه من الفرض المعنى السالف الذى يقرؤه في أكثر الصور .

أما إعراب هذا التركيب فوضع جدل حنيف يثير اللبس والأسف ، لعدم جدواه . ويقول صاحب
المصم (ج ١ ص ١٠٥) إن مسألة الحال التي قد مسد الخبر : « مسألة طويلة الذيل ، كثيرة الخلاف ،
وقد أفرقتها قديماً بتأليف مستقل » ، ثم عرض - كغيره - للقليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها
ويجمل أصحابها إلا دعماً ، وأسفاً ، بل استنكاراً لطول الذيل ، وكثرة الخلاف ، والتأليف المستقل فيما
لا فناء فيه .

لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذى ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة ، والذين ارتفعوه أكثر
من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف (إذ - أو : إذا) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصل
وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده ؛ وهو الجملة محلوفان وجوباً ؛ لدلالة الحال على ذلك
المحذوف وسددها مسد الخبر ؛ فلا حاجة لذكره معها . ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع
وجود الحال ولا يقبلون شيئاً يكون هو الخبر ، بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتبنى
عن ذكره ؛ زاعمين أنه لو كان في الجملة خبر أصيل ، واقتصرت الحال على إعرابها حالاً ليست قائمة مقام
الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال ومحلها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر ومعموله
بأجنبي - وهو هنا الخبر - متزوج عندهم ، ويضمنون إلى هذا أدلة جدلية وهمة نرى الخبير في إعمالها ، وفي
إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه
القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالاً أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره . وهذا رأى كثير من الكوفيين
وبعض البصريين كالبريد ؛ فقد جاء في كتابه « الكامل » (ج ٢ ص ٧٨) حين قال الفرزدق لآخر :
« حلك مسططاً » - وهذه الجملة ، كما يقول النحاة من الأمثلة التي وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر
سماحاً ؛ لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبراً - ما نصه :

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالهذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يفنى عنه في المعنى لا في الإعراب .

• - حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب ؛ منها : حَسْبُكَ يَنْتَمِ النَّاسُ .

• • •

« ملاحظة » : بقيت حالة سبقت الإشارة إليها ^(١) ، وهي التي يكون فيها المبتدأ متقدماً - مباشرة - على أداة شرطية ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان هو الجواب للأداة الشرطية - في الرأي الأرجح - وكان خبر

• - « إعرابه أنه أراد : لك حكك مستطفاً ، واستعمل هذا فكثير حتى حذف - أي : الخبر ، وهو لك - استخفافاً » (أي : الخفة) لم السامع بما يريد القائل : كقولك : الحلال والله . أي : هذا الحلال ، وأخى عن قوله : « هذا - المقصد والإشارة . وكان يقال لرؤية الشاعر : كيف أصبحت ؟ ويقول : خبر حافك . الله . فلم يفسر حرف أنقض ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، والمسمط : المرسل غير المردود . . . » (١) . . . فترى من هذا أنه قد حذف الخبر الهذوف لكثرة الاستعمال جأواً ومجروراً ، ولم يجعل الحال سادة مسند . ولعل هذا الرأي هو الأفضل ، ليمرر ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في الفلزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه .

ومن تكلفهم وتعميقهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل الهذوف (كان التامة ، أو ما يمثّلها) وهذا لتفسير عائد على معمول المصدر . فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة بدلاً من الضمير العائد على المصنوع (الذي هو كلمة : التشديد - الرجل - الدواء . . . في الأمثلة السابقة ، وأشباهها) ؟ . يعمنون هذا الإعراب السهل الواضح بحجة أضعف مما سبق ، فيقولون : لو كان صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تبعى الحال في ترتيبها المكافي بعد ذلك المصنوع بأن يكون المصدر متقدماً ، يليه معموله ، وبعدهما الحال ؛ لأن الثلاثة كلمة متماسكة ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينها فاصل ، وهذا الترتيب والتباسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميعاً . . . فكيف تعد الحال مسند خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها لينحل مكانه لها فتحل به ؟ . يمتلئون بهذا مع أن الضمير ومرجعه بمثابة شيء واحد .

ذلك بعض جلدتهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذي يضح في الوقت والجهد بخير طائل . وقد حل وقت نيله . ومن شاء أن يلزم به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالجمع (ج ١ ص ١٠٥) ولا علينا أن نعرب الخاتمة السابقة ونظائرها « حالا » مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر ، كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتملقه ، أو : هو لفظ غير المظروف يصلح خبراً ، وقد حذف بسبب العلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة ، وليس الضمير . العائد على ذلك المصنوع . ولا داعي لهذا الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بلهج الضوابط لا تنطبق عليه ؛ وسيطرة « العامل » فيما لا تقع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والموامل لتفصيل الكلام العربي المسموع منهم في هذا الأسلوب .

(١) أصل للكلام ، حسبك السكوت يتم الناس . (ومعنى حسبك : كافيك) ، فتكون اسماً عادياً معرباً ، أو بمعنى : « يكفيك » فتكون : اسم فعل مضارع - (وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٨٢) وبجى البيان الأوضح في ج ٢ ص ١٤٧ م ٩٥ باب الإضافة) ، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسماً مبتدأ مرفوعاً ، مضافاً ، والكاف إليه ؛ مبنى على التفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ .

المبتدأ معلوفاً وجوباً : نحو : (الطفل إن يتعلم فهو نافع) - (الصانع إن يتقن صناعته يستفيد مالا وجاهاً) . فلنحول « القاء » على الجملة الاسمية (في المثال الأول) دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبراً ؛ لكثرة دخول القاء على الجملة الجوابية دون الخبرية . ، وجزم للمضارع : « يستفيد » - في المثال الثاني دليل على أنه جواب الشرط ، وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً^(١) ... فإن لم يقترن ما بعدهما بالقاء ، أو لم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبراً ، والجواب معلوفاً ؛ نحو : (الطفل إن يتعلم هو نافع) - (الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد) ؛ إذ لو كان جواباً للشرط لوجب اقترانه بالقاء .

(١) في حاشي من ٦٩ حيث للبيان وما فيه من خلاف .

(٢) راجع حاشي الصبيان والحضري ج ١ باب : « الكلام » وما يتألف منه ، عند بيت ابن مالك :

والأمر - إن لم يلك للنون محل فيه ، هو اسم ، نحو : صه ، وحيهل
وقد نخصنا ما فيها في حاشي من ٦٩ .

زيادة وتفصيل :

(١) لا فرق في المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة (١) وأن يكون مؤولاً ، مثل : أنْ أقرأ النشيد مكتوباً - أنْ أساعد الرجل محتاجاً . وكذلك لا فرق في الحال بين المفردة كالتى سبقت وغير المفردة ، كالظرف في نحو : قرائن النشيد مع الكتابة - أكلى الطعام مع التضج - وكالحملة الاسمية نحو : قرائن النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعد الرجل يحتاج ، أو : مساعدنى الرجل وقد احتاج .
وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفصيل مضافاً إلى المصدر - الصريح ، أو المؤول الذى وصفناه - نحو : (أحسن قرائن النشيد مكتوباً ، أكل مساعدى الرجل محتاجاً) - (أحسن ما أقرأ النشيد مكتوباً - أكل ما أساعد الرجل محتاجاً) .

(ب) من الأساليب الصحيحة : « محمد والفرس يباريها » ، أو : « محمد وهند تسابقه » . . . ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بـ « و » المعطف ، ثم يجرى بعد ذلك المعطوف شيء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول . فى المثال الأول نرى المبتدأ هو : « محمد » ، وبعده المعطوف بالواو هو : « الفرس » ، وبعده الفعل « يبارى » الذى ينسب حصوله للمبتدأ « محمد » ، ولكن يقع أثره على الفرس فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس . . . وفى المثال الثانى : المبتدأ هو : « محمد » أيضاً ، وبعده المعطوف بـ « و » المعطف ، وهو : « هند » والفعل الذى بعده هو : « تسابق » وينسب حصوله للمعطوف « هند » ، ولكن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ، فكأنك تقول : هند تسابق محمد . . . فأين خبر المبتدأ فى المثالين السابقين وأشباههما ؟ .

خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، (والتقدير : محمد والفرس يباريها مسرعان) . . . (محمد وهند تسابقه متنافسان) . . . ويجوز أن يكون الواو « و » الحال والحملة بعدها حال أغنت عن الخبر (٢) . . .

(١) فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

(٢) هذا الإعراب - المنقول عنهم - يؤدى - كما سيجىء هنا - إلى إعمال الشروط التى اشترطها ، أكثر النحاة فى المبتدأ الذى يستثنى بالحال عن خبره . وقد عرفناها فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

والأول أحسن ، واعتبارين :
 « أولهما » : مطابقته لقاعدة عامة ، هي : أن الأصل في المبتدأ أن يكون له
 خبر أصيل ، لا شيء آخر - كالحال - يصدّ مسدّد ، وأن هذا الخبّر الأصيل
 يصح حذفه للدليل .

« ثانيهما » : أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا . ومن هذه
 التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشرط التي تجعله يستغنى بالحال
 عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما^(١) . . .

(١) لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ١٠٥
 و ١٠٥ - واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول :

وبعد « لولا » غالباً - حذف الخبر حتم ، وفي نصّ يمين إذا استقرّ
 فهذا البيت يحضن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوباً ، أحدهما : بعد « لولا » والآخر
 الخبر الذي يكون مبهمة نصاً في اليمين . ويريد بقوله : (غالباً) ، أي في أغلب الآراء وأكثرها ، لأن
 هناك آراء أخرى غير هذا ، في الآراء الغالبة لكثرة النجاة أن حذف « حتم » ، أي : واجب . وهذا
 الحكم بالوجوب استقرّ ، أي : ثبت في حالة أخرى هي حالة الخبر الذي يكون مبتدأ نص في اليمين .
 ثم قال :

وبعد « وأو » عيّنت مفهوم مع كمثل : « كل صانع وما صنع »
 وقبل حال لا يكون خبراً عن الشيء خبره قد أضمر

يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً لمبتدأ
 الذي خبره قد أضمر . . . أي : قد حذف وقدّر ، وضرب مثالين لذلك الحال ، أحدهما : في المبتدأ
 مصدر . . . والآخر في المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول :

كفّرتني العبد مسيئاً ، وأدّم نبينيني الحق منوطاً بالحكم
 أي : أنتم

المسألة ٤٠ :

تعدد الخبر - تعدد المبتدأ^(١)

يكثُر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر^(٢)؛ مثل : (المتنبى شاعرٌ، حكيمٌ). فكلمة «المتنبى» مبتدأ، و «شاعرٌ» خبر، و «حكيمٌ» خبر ثان. وكذلك : (شوقٌ شاعرٌ، فائزٌ، حكيمٌ)؛ فكلمة «شوقٌ» مبتدأ و «شاعرٌ» خبر، و «فائزٌ» خبر ثان، و «حكيمٌ» خبر ثالث. ويصح أن يتعدد الخبر، ولو كان المبتدأ محذوفاً، كقول الشاعر :

غريبٌ، متشوقٌ، مولىٌ بادِكاركم وكل غريب الدار بالشوق مولىٌ
أى: أنا غريب...، غير أن التعدد ثلاثة أنواع؛ لكل منها خواصه وأحكامه:

أولها: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر في هذين الأمرين؛ نحو: بلدنا زراعى، صناعى - صحيفتنا علمية، أدبية، سياسية... فكلمة «بلد» مبتدأ، بعده خبران، مختلفان، لفظاً ومعنى؛ وكل معنى مقصود لذاته. وكلمة «صحيفة» مبتدأ، وبعدها ثلاثة أخبار؛ كل واحد منها على ما وصفنا. ونحو قوله تعالى: (وهو الغفور، الويد)، ذو العرش، المجيد فعال لما يريد)...

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثانى وما بعده على الخبر الأول بحرف عطف مناسب^(٣)؛ فيصح في الأمثلة السابقة أن نقول: بلدنا زراعى وصناعى - صحيفتنا علمية، وأدبية، وسياسية... - معهدنا علمى، وأدبى، ورياضى، وثقافى... بإثبات حرف العطف أو حذفه في كل الأمثلة؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفاً على الخبر الأول^(٤) دائماً، مع أن ما بعد الخبر الأول

(١) سيجى (في «ب» من ص ٥٣٢) تعدد المبتدأ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له.

(٢) لأن الخبر حكم على المبتدأ؛ ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر.

(٣) بولاء العطف أو غيرها من أدوات العطف على حسب المعنى.

(٤) كما هو حكم المعطوف بالواو، ولهذا الحكم تفصيل مدون في مكانه من باب العطف ج ٤.

هو خبر في المعنى والتقدير ولكن لا نسميه عند الإعراب ^(١) خبراً . أما عند حذف العاطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً .

وعند تعدد الأخبار بغير عطف يجوز — إن لم يوجد مانع — تقديمها كلها أو بعضها على المبتدأ . أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعاً ، أو تأخيرها جميعاً .

ثانيها : أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد ، هو المعنى المقصود ؛ وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة ؛ ولكل منها معنى خاص به يخالف معنى الآخر — . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعاني الخاصة المتخالفة ؛ بعضها إلى بعض ، لتؤدي وهي منضمة مجمعة معنى واحداً جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها ؛ كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل : فتقول : (الرجل طويل قصير) تريد أنه « متوسط » فكل من كلمتي : « طويل » و « قصير » لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصوداً هنا لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى واحد جديد ، هو : « متوسط » وهو المعنى المراد ، الذي لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة ؛ وإنما يفهم منهما معاً ؛ برغم أن كل واحدة منهما تسمى : خبراً ^(٢) . وتعرب خبراً ، ولها وحدها — معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا . ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى : معتدل . ومثل : الفاكهة حلوة مرة .

أى : متغيرة الطعم ، أو متوسطة ، بين الحلاوة والمرارة ، وهكذا . . .

ولذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هي الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض . على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، — كما قلنا — ونعلم أنه يشتمل ^(٣) على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو غير

(١) يسمى في الإعراب معطوفاً ، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول . لكنه من ناحية المعنى — لا الإعراب — يعتبر خبراً ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصلة صلة ، وهكذا . . . إلا للمانع .

(٢) وذلك من باب المجاز .

(٣) إذا كان مشتقاً ، أو مؤنثاً به .

الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجليد الناشئ من اجتماع كل المعاني الفردية غير المقصودة .

وحكم هذا أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى والعطف يشعر غالباً - بغير ذلك^(١) . كما لا يجوز أن يتفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا يتأخر^(٢) المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها^(٣) ...

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أو حكماً . ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (الصديقان مهندس ، وطبيب) . ونحو : (السباقون غلام ، وشاب ، وكهل) . وفى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ، تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين . وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع . فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوة ثلاث مبتدعات لكل منها خبر وهكذا .

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً (أى : شيئاً واحداً) ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبراً له ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف . ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرفة للنوم . ونحو : حديقة الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقرود و . . .

والفرق بين هذا النوع الحكمى وسابقه الحقيقى أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان ذاتى مستقل ، كامل ، يتركب من أجزاء متعددة .

(١) لأن العطف - غالباً - يقتضى المفارقة ؛ فالمطوف غير المطوف عليه من جهة المعنى ، إلا حين تقوم قرينة قوية على توحيدهما فى المعنى ، وأن العطف للتضيق .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٩٨ .

(٣) فعلم النوع الثانى مخالف لحكم الأول العمل ٩ .

أما في هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد، لكن له أجزاء، ومن هذه الأجزاء مجموعة يتكون ذلك الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما، على الأول^(١)؛ بشرط أن يكون حرف العطف هو: الواو. ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر، وسمى عند الإعراب «معطوفاً»^(٢).

هذا، وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد؛ بل يكون فيه (نحو: الحملة طبية، هندسية، زراعية، تجارية...)، ويكون في الجملة (نحو: العصفور يفرد، يتحرك، يطير، يتلفت - الصيف نهاره طويل، ليله قصير). وفي شبه الجملة (نحو: الطائر أمامك؛ قُرْبُكَ). وقد يكون مختلطاً (نحو: القائد أسد يتقدم^(٣) الجنود). فكلمة: «أسد» خبر. وكذلك جملة: «يتقدم»، (ونحو: الأسد يكثير عن أنيابه، غاضب، عابس)، فجملة: «يكثير...» خبر، وكذلك كلمة: غاضب، وكلمة: عابس.

نستخلص من كل ما سبق حكم الأخبار المتعددة:

- (أ) فقد تكون واجبة العطف.
- (ب) وقد تكون ممتنة العطف.
- (ج) وقد يجوز فيها العطف وعدمه.

(١) مع حصة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ، وتلعبها كلها مع، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله:

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ؛ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا...

يريد: أن العرب أخبروا بغيرين أو أكثر من مبتدأ واحد؛ كما في المثال الذي ساقه، فكلمة وهم: مبتدأ «سراة»؛ خبر أول «شرا» - أي: شعراء -، خبر ثان، مرفوع بضمة مقدرة على الألف. والمفعول: جميع شعري؛ وهو: الشريف.

(٢) مع أنه في المثل خبر؛ لما سبقه من أن المعطوف على الخبر خبر.

(٣) يصح في مثل هذه الجملة أن تكون فعلاً - كما سبق في الزيادة التالية:

... ..

زيادة وتفصيل :

(١) من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ، نحو :
 المجلات طبية : هنسية ، زراعية ، لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدي إلى
 أن الطبية صفتها هنسية ، زراعية ، وهو غير المقصود . ومثل : الأسد يكشر
 عن نابيه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منوعاً .

وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ مثل : هذا
 أسد يزأر ؛ فجملة : « يزأر » تصلح أن تكون في محل رفع خبراً ثانياً ، أو نعتاً
 للخبر الأول . ومثلها : الحطيط شاعرٌ مخضرمٌ^(١) ، هجاء . فيجوز في كل
 من كلمتي « مخضرم » و « هجاء » أن تكون خبراً ، وأن تكون نعتاً لكلمة : « شاعر » .

ونحو : « ولادة » الأندلسية أميرة شاعرة ، كاتبة ، موسيقية ؛ فيجوز في
 كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبراً بعد الخبر الأول . وأن
 تكون نعتاً للخبر الأول .

هذا : وجواز الأمرين في كل ما سبق - وفي غيره من كل ما يجوز فيه أمران
 أو أكثر - متوقف على عدم القرينة التي تعين واحداً يجب الاتجاه إليه وحده ؛ إذ
 لكل أمر معنى يخالف غيره .

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً للخبر ، ولا يصلح خبراً ؛ وذلك حين
 يمنع مانع معنوي أو لغوي ، نحو : حامد رجل صالح ، . . أو : علي رجل
 يفعل الخير ؛ فالخبر هو : « رجل » والأصل في الخبر أن يتم الفائدة الأساسية
 - كما عرفنا - لكنه لم يتمها هنا لعدم إفادة الإخبار به إلا مع النعت ؛ لأن
 رجولته مستفادة من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتم الفائدة
 بتابعه^(٢) . . ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى : (كونوا قردة خاسئين) ، أن

(١) المخضرم : من أداره مصريين عظمين من العصور التاريخية ، لكن أكثر استعماله ؛ في كل
 من أدرك الجاهلية وأول الإسلام . والحطيط من هذا النوع .

(٢) راجع « الملاحظة » التي في آخر هامش ٤٤٣ ، حيث الكلام على الخبر المحتاج لثمت حتماً .
 فيها إشارة إلى صورة تسهل في نوع الخبر الذي يتم الفائدة بتابعه ؛ هي صورة المبتدأ الذي يكون اسم
 شرط . فالرابع أن خبره هو الجملة الشرطية .

تكون كلمة : « خاصتين » خبراً ثانياً ، لا نعتاً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا . . .

ومثل قول النحاة : « الفاعل ، اسم ، مرفوع . متأخر عن فعله : دال على مَنْ فعل ذلك الفعل ، أو قام به . . . » فيجب أن يكون الخبر هو كلمة : « اسم » فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخباراً ؛ لأن الأصل في الخبر أن يتم المعنى الأساسي مع المبتدأ . وهنا لا يتم المعنى بواحد مما جاء بعد الخبر الأول . إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط . أو متأخر فقط . . . أو فقط . وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينة ؛ مجتمعة ، هي : الرفع ، مع التأخير ؛ مع الدلالة . . . فلكمة : « اسم » هي التي تعرب وحدها خبراً ؛ لأنها مع تلك القيود - التي نسميها : « نعوتاً » - تكمل المعنى الأساسي مع المبتدأ ، وتنتم الفائدة . ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلمية المشتعلة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً أو نعوتاً لولا المانع السابق . الذي يوجب الاختصار على خبر واحد ، وما عداه فنعت له يكمل بها المعنى الأساسي مع المبتدأ .

(ب) قد يتعدد المبتدأ . وأكثر ما يكون ذلك في صورتين بحسن علم القياس عليهما في الأساليب الأدبية والعلمية وغيرهما مما يقتضي وضوحاً ودقة ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جلي لا يخلو من غموض . وقيل إنهما موضوعتان^(١) ؛ فلا يصح القياس عليهما .

(١) نقل السيوطي - في الجزء الأول من كتابه : « المصنع » ، ص ١٠٨ ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ - ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : (أنها من وضع النحاة ، للاختصار والمقربين ، ولا يوجد مثلاً في كلام العرب أثبتة) اه . وهذا يحسن عدم استخدامها . وقد ساق بعد ذلك - مباشرة - أمثلة أخرى هي بالهزل ولغو القول أشبه ، ؛ تكرار فيها توال « أسماء الموصول » ، يمنحنا منها ما يخصها به من قوله : (قال ابن الجباز : العرب « لا تدخل موصولاً على موصول » وإنما ذلك من وضع النحويين . وهي مشكلة جداً . .) اه .

وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب - فوق أنها أساليب بغيضة - ولا تجرى على سنن من مناهجهم التي يباح محاكاتها ، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة .

... ..
... ..
الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمته من أجله . . . ، حيث تعددت
المبتدئات متوالية ، مع خلط كل منها من إضافته للضمير ما قبله . ثم جاءت
الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير .

ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذي يناسبه نتبع ما يأتي :

- ١- أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز في هذا الخبر
الأول راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذي أخبر عنه بأول خبر .
- ٢- ثم يكون الضمير البارز الثاني للمبتدأ الذي قبل ذلك مباشرة . وهكذا ...
فترتب الضمائر مع المبتدئات ترتيباً عكسياً . ففي المثال السابق نعرّب كلمة
«مكرمته» خبراً عن «هند» ، والضمير الذي في آخر : «مكرمته» - وهو : الهاء - يعود
إلى : «محمود» ، والضمير الذي في آخر : «أجله» ، وهو : الهاء أيضاً يعود
إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمود «هند» مكرمته من أجل صالح ، أو ، هند
مكرمة محمود من أجل صالح . وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير
العائد إليه .

الثانية : في مثل : محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدئات
وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير . أما كل مبتدأ آخر فضاف إلى ضمير
المبتدأ الذي قبله . فعني الجملة السابقة ، أخو خال عم محمد - قائم - فنضع
مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذي يفسر ذلك الضمير العائد عليه .
وفي الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلاً على أن استعمال هذه الأساليب
معجب ، والفرار منها مطلوب^(١) .

مواضع اقتران الخبر بالقاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً^(١). ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصة ؛ كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر، وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفى بتلك الروابط ، وأن يخلو من « القاء » التي تستخدم للربط^(٢) في بعض الأساليب الأخرى . فمن أمثلة الخبر الحالية من القاء : التجارةُ بابٌ للثروة - العملُ وسيلةُ الغنى - النظافةُ وقايةٌ من المرض - الصناعة ، ما الصناعة ! ! - الصديق ذلك تاج الفضائل . . .

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحياناً - إلى القاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : « جواب اسم الشرط^(٣) المبهم^(٤) » الدال على العموم ؛ (لكونه لا يختص بفرد معين ؛ وإنما هو شائع) ؛ مثل : « من يعمل خيراً فجَزَاؤُهُ خَيْرٌ » . فكلمة « مَنْ » اسم شرط مبهم ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو^(٥) : (يعمل) ، ثم يليه جملة اسمية - جزاؤه خير - هي جواب الشرط ، أي : نتيجة المترتبة عليه ، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه ؛ وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالقاء ؛ فربطت بينها وبين جملة الشرط . ودل هذا الارتباط على اتصال

(١) لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه - كما عرفنا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر .

هذا إلى أن الخبر في النص هو المبتدأ ؛ كما يقال بحق .

(٢) لأنها تدل على السببية والتمهيد (أي : حل أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وأنه يتحقق سرهماً بتحققه ووجوده) وهي أيضاً تؤكد ترتيب ما بعدها على ما قبلها ، فهي بمثابة القسم . (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

(٣) في هامش ص ٦٩ في ص ٥٢٤ الكلام على المبتدأ الذي يليه أداة شرط ، ويبان الخبر والجواب .

(٤) في ص ٢٠٧ معنى : الإبهام - ثم في ص ٥٥ من ص ٣٣٨ و ٣ من هامش ص ٣٤٠ بيان المبهم

من الأمثلة الخاصة ؛ ومعنى إبهامه ، لا سيما : « أسماء الموصولة » .

(٥) فعل أداة الشرط الحالية مستقبل الزمن دائماً ، ولو كان فعلاً ماضياً في اللفظ ؛ لأن كل أدوات الشرط الحالية - وبعضاً من الشرطية غير الحالية - تجعل فعل الشرط الماضي في اللفظ مستقبلي الزمن من حيث معناه ؛ وكذلك فعل الجواب . (راجع ص ٥٩) .

معنوى بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى . ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُملاً مفككة ، لا يظهر بينها اتصال معنوى وأثره . ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى المشتقة على الإبهام ، ولها جملة شرطية ، تليها جملة جواب مقرونة بالفاء . . .

غير أن الخبر — مفرداً أو غير مفرد — قد يقترن بالفاء وجوباً في صورة واحدة ، وجوازاً في غيرها^(١)، إذا كان في الحالتين شبيهاً بجواب الشرط ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، خال من أداة شرطية ، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ بـ « غالباً »^(٢) — على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فحترم : « فالذى » اسم موصول مبتدأ^(٣) ، وهو ينطوى على الإبهام والعموم ، وبعده كلام مستقبل المعنى^(٤) : هو : « يصادقنى » له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، — هي الخبر : (محترم) — وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط في الأمور الثلاثة السالفة التى تركز في :

(وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم) و (وجود كلام بعد المبتدأ مجرد من أداة شرطية ، مستقبل المعنى في الأغلب^(٥)) ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط) و (ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط — وهذا مهم) .
ومن الأمثلة : رجلٌ يكرمنى فحجوب — من يزورنى فسرور ، وقول أحد

(١) كما سيجىء في ص ٥٣٨ — والغرض من مجيئها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر ؛ نتيجة حتمية لوقوع ما قبله ولولا « الفاء » لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحققها ، أو وقوع غيرها وتحققه (راجع المعنى والصبيان ، ورقم ٢ من الهامش السابق) .

(٢) انظر ما يتصل بهذا الشرط في رقم ٤ من هذا الهامش .
(٣) ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضاً كالأشياء الماضية ؛ وإنما يكتفى أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نحو : قوله تعالى : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) و « ما » في الآية موصولة ، وليست شرطية ؛ بدليل قراءة من قرأ : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) فالفعل . « أصاب » ماضى فى اللفظ ، مستقبل فى المعنى ، لأن المراد أن كل شيء يصيبنا فى المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شيء سبق .

(٤ و ٥) جاء فى حاشية الأمير على « المعنى » عند الكلام على « الفاء » المفردة ودخولها فى خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية . ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر (ولبتدأ شابه الشرط والعموم وذكر جملة بعده ، صلة أو صفة . وأصل الجملة أن تكون مستقبلية كالشرط ، وقد تكون ماضية . وقد يراد بالمبتدأ معين ؛ نحو قوله : « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ، ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ») . — انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٤١ —

الأدباء للوالى : من ^(١) أزدك بسوء فجعله الله حصيد سيفك ، وطريد خوفك ، وكل ^٢ علو فتحنت قدمك . .

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ، سواء أكان خبراً مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة . فالقاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي : مشابهة لجواب الشرط في تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط .

وقد تتبع النحاة المواضع التي تتحقق فيها تلك المشابهة فوجدوها تتركز في موضعين ، لا تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .

الأول : كل اسم موصول عام وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى - في الأغلب ^(٢) - أو وقعت ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقاً بفعل مستقبل الزمن - في الأغلب ^(٣) .

الثاني : كل نكرة عامة ، وصفت بجملة فعلية : مستقبلية المعنى - في الأغلب - أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذي يقضى بتعلق شبه الجملة بفعل مستقبل الزمن - في الأكثر - .

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيرها عن المبتدأ ؛ كالأمثلة التي أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء ^(٤) .

• • •

(١) « سين » موصولة . والأفعال الماضية التي بعدها مستقبلية الزمن ؛ لأنها للدعاء وتحقق الدعاء لا يكون إلا في المستقبل (ثم انظر رقم ٢ و ٣ من الحاشية السابق) .

(٢ و ٣) انظر رقم ٢ و ٣ من حاشية الصفحة السابقة .
والصلة بالظرف ، أو الجار مع مجروره ليست فعلاً ملفوظاً دالاً على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلاً مقدراً ؛ لأن كلا منهما - بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره هنا فعلاً مضارعاً مستقبلاً ، مثل : « يستمر » أو « ما جمته » . وبعد حذف هذا المتعلق حل للظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن في هذا التركيب . ومن المقرر في شبه الجملة - بنوعيه - إذا وقع صلة لغير « أن » أن يتعلق بفعل لا باسم . . . (راجع الفصل ٦ ص ١٠٠ وكذا ما سبق هنا في شبه الجملة ، ص ٢٨٤) ، وقد يكون في الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا في المستقبل .

(٤) كما سبق في رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

زيادة وتفصيل :

لم يكتف النحاة بالتركيز الذي أشرنا إليه ، وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفة التي تقع فيها المشابهة ، مع استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة ، مبالغة منهم في الإبانة والإيضاح . وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين :

أولهما : أن الأغلب في كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة في الصور الآتية ، أن يكون زمنها مستقبلا محضا . ويجوز أن يكون ماضياً - مع قلته ، كما أسلفنا^(١) - فليس من الواجب المحتوم استقبال الزمن في تلك الجمل الفعلية . والأغلب كذلك في شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) الواقع صلة أو صفة في الصور التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن . ونستغني بهذا التنبيه عن ذكر كلمة « الأغلب » في كل صورة من الصور التالية . منعاً للتكرار .

ثانيها : أن كثيراً منها - مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية . فحير لنا ألا نحاكمه قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين ، دون القياس عليها ، بالرغم من إباحة هذا القياس .

١ - خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » الشرطية . نحو : أما الوالد فرحيم وهذا الموضع هو الذي يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقي المواضع^(٢) ؛ فيجوز فيها الاقتران وعلمه ، والاقتران أكثر .

٢ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل^(٣) ، نصلح أن تكون جملة للشرط^(٤) : نحو الذي يستريض فشيط .

(١١) انظر رقم ٢ و ٣ من هاشم ص ٥٣٦ .

(٢) هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : « أمّا » المتضمنة معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط في الإبهام والمصوم ...

(٣) الجملة الفعلية التي تصلح أن تكون للشرط هي التي لا يكون فعلها فعل طلب - كالأمر أو النهي - ولا فعلا جامداً ؛ مثل : ليس أوعى ، ولا فعلا مسبوقاً بأداة شرط ؛ نحو قوله تعالى : (وإن كان كبر عليك إعراسهم فإن استطعت أن تبني ...) ولا بما ؛ ولا لن ، التانيئين ، ولا قد ، ولا السين ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم ... ولا غير هذا لما يحيج تفصيله في مكانه الخاص ؛ وهو : باب الجوازم (ج ٤) .

٣- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو :
الذي عندك فأديب .

٤- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ؛ متعلقان بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الذي في الجامعة فرجل .

٥- أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل ؛ صفة ^(١) للنكرة ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع .

٦- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها ظرف - متعلق بفعل مستقبل والظرف ^(١) صفة لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فستفيد .

٧- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها جار ومجرور متعلقان بفعل مستقبل الزمن ، وشبه الجملة ، صفة لها ؛ نحو : طالب في المعمل فنتفع .

٨- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن ، تصلح أن تكون جملة للشرط ؛ نحو : كتاب الذي يتعلم فصول ...

٩- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف ؛ متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : قلم الذي أمامك فجميل .

١٠- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره متعلقان بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : مرشدة التي في البيت فخيرة .

١١- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو : ما بمعناها) مثل : جميع) مضافاً إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها ... ^(٢) نحو : كل رجل يهمل فصغير ...

١٢- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) ، مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : كل وطني أمام الوطن فخلص .
وقول الشاعر :

كُلُّ سَتْمِي سَوِيٍّ ^(٣) الَّذِي يورث القُوَّ زَ فَعقباه حَسْرَةٌ وَخَسَارٌ

(١ و ١) بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلية الزمن ، صالحة لأن تقع شرطية .

(٢) سميء هنا الصورة الخاصة بإضافة كلمة : « كل » .

(٣) على اعتبار « سوي » ظرفاً ، طبقاً لما سيجيء في ج ٢ باب : الاستثناء .

١٣- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) مضافاً إلى نكرة موصوفة بحار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن . - نحو : كل فتاة في العمل فنانة -
١٤- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذي يعاونك فرياضى .

١٥- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : الزائرة التي معك فتالية .

١٦- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ، نحو : الرائد الذي في الرحلة فأمين .

١٧- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة^(١) فعلية ، نحو : خادم الرجل الذي يزرع فنانع .

١٨- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : كاتب الرسالة التي معك فقلير .

١٩- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ، نحو : مؤلف الكتب التي في الحقيقة فعظيم .

وفي جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة . ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط ، ومن غيره مما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٨ .

تلك هي أشهر الصور التي يقرن الخبر فيها بالفاء - وجوباً في واحدة ، وجوازاً في الباقى - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذي قبله . وتأكيد أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه ...^(٢)

ولو قد شرط من الثلاثة التي بينها لا متنع دخول الفاء على الخبر ، فمثال فقد العموم : سعيك الذي تبذله في الخير محمود . ومثال فقد الاستقبال : الذي زارنى أمس مشكور . ومثال الجملة الفعلية^(٣) المستقبلة الواقعة صلة أو صفة وهي غير صالحة لأن تقع شرطية ؛ لاشتغالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو ...

(١) مستقبله الزمن ، وصالحة لأن تقع شرطية .

(٢) طبقاً للبيان السابق في رقمي ١ و ٢ من هامش ص ٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٣) يلاحظ ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٣٦ .

أو ... : الذي لن يزورني مسيء ... ومثل : صديق* قد يزورني متفضل . وهكذا من كل ما لم يستوف الشروط . .

وقد تدخل الفاء جوازاً - ولكن بقلة لا تمنع القياس - في الخبر الذي مبتدؤه كلمة : « كل » إما مضافة لغير موصوف أصلاً ؛ نحو : كل نعمة فمن الله ، وقول الشاعر^(١) :

وكل الحادثات - وإن تناهت - فقرون بها الفرج القريب
ولمّا مضافة لموصوف من نوع غير ما سبق^(٢) ؛ نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فتنبه لعمل صاحبه .

وإذا كان المبتدأ « أل » الموصولة وصلتها^(٣) صريحة مستقبلية الزمن - جاز الإتيان بالفاء في الخبر ؛ نحو : الصانع والصانعة فتافعان إن أجادا . المخترع والمخترعة ففيدان حين تنهيا لهما الوسائل . ومنه قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . . . وفريق من النحاة منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وأول الآية : وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقها . فالصحيح دخولها على الخبر في هذه الصورة ، ولو كان أمراً أو نهياً .

بقى أن نعرف أن المبتدأ الذي يشبه اسم الشرط فيها سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير إن ، وأن ، ولكن - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على غيره ، أما « النواسخ » : إن ، وأن ، ولكن ، فلا تمنع ؛ فيجوز مع كل واحد منها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : (إن الذين فتنوا^(٤) المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) ، وقوله تعالى : (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسته) ، وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قالياً^(٥) لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

(١) البيت الآتي نقله صاحب الأمال (ج ٢ ص ٣٠٧) عن ابن دريد .

(٢) في رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ من الصورة المألفة .

(٣) في ص ٣٧٢ و ٣٨٨ طريقة إعراب « أل » مع صلتها .

(٤) جملة الصلة هنا ماضوية . فهي تقيد الرأى الذي سبق - في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٦ - وهو الرأى الذي يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية في المسألة التي نحن بصدد حلها . أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيؤولون الآية الأولى على معنى : (إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات . . .) وبمثل هذا يقال في الآية الثانية وفي آيات أخرى سردتها المراجع النحوية ، ومنها « الصبان » في الجزء الأول آخر باب : « المبتدأ والخبر » عند الكلام على موضوع لقرآن الخبر بالفاء . (٥) كأنها .

.....

 وإذا عطفت على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو :
 على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، ونحوها — يجب تأخير المعطوف
 عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففي مثل : الذي عندك
 فثوب ، لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فثوب ، أو : فثوبان ،
 وهكذا . . .

نواسخ الابتداء : كان وأخواتها ... (١)

معنى التاسع :

الجملة الاسمية في مثل : « الرياحين مُتَّعَةٌ » — مركبة من اسمين مرفوعين ،
يسمى أولهما : « المبتدأ » ، وله الصدارة في جملة — غالباً — . ويسمى الثاني : « خبراً » ؛
كما هو معروف . ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،
ويمكان المبتدأ من الصدارة في جملة . ومن هذه الألفاظ : « كان » ... ، « إن » ...
« ظن » ولكل واحدة أخوات (١) . مثل : كان العامل أميناً ، وقول الشاعر :
وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام
فيصير المبتدأ اسم « كان » مرفوعاً ، ويسمى : « اسمها » ، وليس له الصدارة الآن ،
ويصير خبر المبتدأ خبر « كان » منصوباً ، ويسمى : « خبرها » (٢) ومثل : إن العامل
أمينٌ ؛ فيصير المبتدأ اسم « إن » منصوباً ويسمى : « اسمها » ، وتزول عنه الصدارة ،
ويصير خبره خبر « إن » مرفوعاً ، ويسمى : « خبرها » ، وتقول : ظننت العامل أميناً ؛
فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل : « ظننت » ، ويسمى كلاهما : « مفعولاً به » .
وليس للمبتدأ الصدارة الآن .

وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،

(١ و ١) المراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في الميل ، وتخالفها في القطب والمعنى ؛ سواء
أكانت مع أختها من جنس واحد ، فهما فعلان ؛ مثل : كان — أمسى — ظل ... أم كانتا من
جنسين مختلفين . فإحداهما فعل ، مثل : « كان » و « ليس » والأخرى حرف ؛ مثل : « ما » المجازية
التي تعمل عملها .

(٢) التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوي ؛ لا مناسبة له في الجملة ؛ فمثل : « كان
عل غائباً » ، تعرب كلمة : « عل » اسم « كان » . مع أنه في الحقيقة اسم للذات الممثلة ؛ وليس
اسماً ولكن « ، ولا علماً عليها ؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص وتعرب « غائباً » خبر « كان »
مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن : « عل » ، وليس خبراً عن : « كان » ؛ لأنها ليست مبتدأ فنحى
عنا بخبر . غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق . وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس
لها ، والمراد بالخبر : أنه خبر بحسب الأصل .

و « كان » الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلاً ، ولا تنصب مفعولاً به ،
ولا تحتاج لأحد ما دامت ناسخة . غير أن هذه الأفعال للناسخة كوثبت لتأنيث اسمها ، بالشرط والطرق
التي يوثق بها الفعل التام لتأنيث فاعله . وقد ذكرنا في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

ومكان المبتدأ : « النواسخ » ، أو : « نواسخ الابتداء » ؛ لأنها تحدث نسخاً ، أى : تغييراً على الوجه الذى شرحناه^(١) ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة^(٢) ، فيصير اسماً لها ، إذ لا يشترط فى اسمها أن يكون معرفة فى الأصل ، ولكن يشترط فى اسمها ألا يكون شبه جملة ؛ لأن اسمها فى أصله مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة^(٣) . . .

(١) لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحداً عما يأتي :

أ - المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملة بحيث لا يصح أن يتقدم عليه ثى : كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكلمة الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة فى جملة - ضمير الشأن ؛ فيجوز أن تدخل النواسخ عليه .

(وقد تقدم عليه الكلام فى باب الضمير ص ٢٥٠) .

وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه « ظن وأخواتها » مع استيفائها الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوباً على الناسخ ، نحو : أياهم ظننت أفضل ؟ ولام أياهم ظننت أفضل ؟ . ولا تدخل هنا ، « كان » ، ولا « إن » ولا أخواتها ؛ لأن الاسم فى بابي : « كان وإن » لا يتقدم على الفاعل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم فى بابي : « كان وظن » وأخواتها إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت ؟ . وأين ظننت محموداً . . . ؟ بشرط ألا يمنع من التقدم مانع عما سيبنى عند الكلام على تقدم خبر « كان » ، أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم .

ب - المبتدأ الذى يجب حذفه ، وغيره نعت مقطوع . وقد تقدم الكلام عليه ، فى ص ١٠٠ .

ج - كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ فى الأساليب الواردة التى لا يجوز تغيير هويتها ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، والأشكال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمة للابتداء ، فى نحو : قد در الخطيب ، ونحو : وأقل رجل يفعل ذلك ، (وقد سبق الكلام عليهما فى باب المبتدأ - ص ٤٧٤ و ٤٥٠) ، ونحو : « ما » التعجبية ، مثل : « ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا » . وهذا النوع يسمى : « الملازم للابتداء بنفسه » (أى : بسبب مزية فى نفسه امتاز بها : وهى ؛ أن الحرب غصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ) . وكل هذا يسمى : « الاسم غير المتصرف فى اتصاله » ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقة واحدة فى الاستعمال ؛ لا يتجلبزها . وليس من اللازم أن يكون مرفوعاً ؛ فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب - أو غيره - كالم منصوب على المصدرية لاداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر فى مثل : « سقياً ، ورعياً » ، (وقد سبق الكلام عليهما فى ص ١٥٥) ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه .

وما يتصل بهذا : المبتدأ المنصور - فى الغالب - على معنى واحد لا يستعمل فى غيره ؛ كالدعاء ، أو القسم ، أو غيرها ، مع ثلاثته صيغة واحدة لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الأفراد ؛ فلا يكون شئ ، ولا جمعاً ؛ كقولهم فى الدعاء : « طوبى للأمين » ، ولا يكون الخبر لكلمة : « طوبى » إلا بطار مع مجروره ، (كما سبق فى « ١ » من ص ٤٨١) - ومن أمثله أيضاً قول على رضى الله عنه : (طوبى لمن شغله عيبه عن حبيب الناس) . ومثل كلفى : « ويل ، وسلام » فى قولهم : « ويل للخائن . وسلام على المصلح » ، والفظان الأخيران يستعملان فى غير الابتداء أحياناً . وقولهم فى القسم : آمين الله لألزمين الإنصاف . ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه فى رقم ٢ من ص ١٩٩ - .

د - الملازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد « لولا » الاستناعية ، و « إذا » الفجائية . . . فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل : لولا العلوم ما تقدمت الحضارة ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء .

(٢) كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ وفى رقم ١١ من ص ٤٨٨ .

(٣) كما تقدم فى رقم ٦ من « شمس » ص ٤٤٢ و « ١ » من ص ٤٤٧ .

وهما سبق يتبين أن التواسخ بحسب التغيير^(١) الذى تحدثه ثلاثة أنواع :

نوع يرفع اسمه وينصب خبره ؛ فلا يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا ؛ مثل : « كان - وأخواتها » ، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ، مثل « إن - وأخواتها » ، ونوع ينصب الاثنين ، ولا يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : « ظن - وأخواتها » . ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة فى بابہ الخاص .

وكلامنا الآن على : « كان » وأخواتها من الأفعال الناقصة التى تعمل عملها^(٢) ، وتسمى أيضاً : الأفعال الناقصة^(٣) . وفيما يلى بيان أشهرها ، وشروط عملها ، ومعنى كل فعل :

إنها ثلاثة عشر فعلاً^(٤) ، هى : (كان - ظل - بات - أصبح - أضحى -

(١) أما التواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظى ثلاثة أنواع أيضاً ، « أفعال » ، مثل : كان وأكثر أخواتها ، و « أسماء » وهى المشتقات من مصادر تلك الأفعال التى يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل مصادر كان ، وأصبح ، وأسى يقال : يكون - كن - كائن . . . وهكذا .

« وحروف » مثل : « ما العجازية » من أخوات كان . . . وشل « إن » وأخواتها .

(٢) ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيحىء الكلام عليها فى ص ٥٩٣ .

(٣) سميت « ناقصة » لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص (أى : معنى مجرد ناقص) لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجرى الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذى يضم المعنى الأساسى المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة . وهذا يخالف الأفعال الكاملة ؛ فإن المعنى الأساسى يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل « فكان » الناقصة مثلاً تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً (وهو : ضد العلم) وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب ، وتحدد .

و « صار » مع اسمها تدل على مجرد تعوله ، واقتضاه من حالته ، من غير بيان لحاله الجديدة . ولا توضيح لما انتهى إليه أمره ، والخبر هو الذى يبين ويوضح .

و « أصبح » مع اسمها تدل على مجرد دخوله فى وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود من الناقصة فإذا جاء الخبر كان كفيلاً بتحقيق المراد . وهكذا

وليس للسبب فى تسميتها « ناقصة » أنها تتجرد لزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث (معنى) كما يقول بعض النحاة - وأشرنا إليه فى رقم ٢ من ٥ مى ص ٤٦ - ، فهذا الرأى متفوق بأدلة كثيرة جلوزت الشرة ، وسجلتها المطولات (وقد أشار إل بعضها بإيجاز محمود ، وينطق سليم : صاحب « حاشية الأمير على المعنى » فى الباب الثالث من المجلد الثانى ، عند الكلام على تعلق الظروف والبحار والمجرور بالفعل الناقص) .

(٤) غير الأفعال التى بمعنى : « صار » ، وستذكر بعدها فى ص ٥٥٧ ، وغير « أفعال المقاربة » وما يحصل بها . ولها باب مستقل - فى ص ٦١٤ - ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة ؛ لقلة استعمالها ناقصة فى فصيح الأساليب ؛ مثل : أفا ؛ بمعنى : ففى

هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسبياً - إذ يجىء من مصدرها أكثر المشتقات - « وليس » جامدة بالاتفاق ، و « دام » جامدة على الأصح . والأريية الباقية ، ناقصة التصرف .

كما سيحىء فى ص ٥٦٧ .

أسمى - صار - ليس - زال - برح - فنى - انقك - دام . وكل هذه الأفعال
تشترك في أمور عامة ، أهمها ^(١) :

الأيكون اسمها شبه جملة ، وأن عملها ليس مقصوراً على الفعل الماضى منها ، بل
يشمله ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى .

وأنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها ^(٢) ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ،
فلا يصح : كان الضعيف عاونه ^(٣) ، وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ،
ولا يصح - مطلقاً - حذفهما معاً ، ولا حذف أحدهما . إلاه ليس ،
فيجوز حذف خبرها النكرة العامة ، وإلا « كان » فيجوز في أسلوبها أنواع من
الحذف . وسيجيء البيان عند الكلام عليهما ^(٤) .

وإذا تقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام ، وهى مسبوقة
بأحد حرفى النفي : « ما » أو : « إن » ، فلا يقال : أين ما يكون الصديق ؟
ولا أين إن يكون الصديق ؟ ولا أين ما زال العمل ؟ لأن « ما » و « إن »
التأنيبتين هما المصدرتان في كل جملة يدخلان عليها ، فلا يصح أن يسبقهما شئ من
تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسداً ^(٥) . . .

وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شئ من صلة « ما » ،
لأن « ما المصدرية بنوعها » لا يسبقها شئ من صلتها - كما تقدم ^(٦) - .

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد
أن يماثلها زمن هذا المضارع ، فيقلب ماضياً ^(٧) - عند عدم وجود مانع - ؛

(١) انظر ماقلناه عن النحاة - في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ - من قولهم : لم يرد في الكلام
الفصح وقروح ، أن المصدرية ، بنوعها (المخفة ، والناسبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر
بحال سدّت مسدداً ، ولا بعد « كان » ، وأن « الناسخين » يغير فاصل من خبرها . . . وكذلك « ما »
المصدرية - راجع البيان هناك -

(٢) وسأأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير - ص ٥٦٩ .

(٣) لا فرق في المنع بين الإنشاء الطلبي ، مثل : كان والدك استمره ، وغير الطلبي مثل : كانت
صنى « يحفظها الله » ، أو : يكون مال أدامه الله ، على أن تكون الجملة الأخيرة في المثالين دعائية ، فلا يصح
أخباره « كان » ، ناسخة في هذه الأمثلة وأشباهها بما وقع فيها الخبر جملة . إنشائية وللإنشاء بنوعه إضاح
في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ . (٤) في ص ٥٥٨ و ٥٨٠ .

(٥) راجع منع هذا التقدم في ص ٥٦٩ وفي رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠ . (٦) في ص ٤٠٧ .

(٧) كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالة الزمنية - ص ٩١ - ومنه

يعلم أنه لا يدخل في هذا الحكم الفعل المضارع الذى في خبر التواسخ الدالة على الحال فقط ، كأفعال الشروع ؛
أو الدالة على الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء .

ففي مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع «يغرد» ماضياً ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هو وكلّ الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضي الناسخ ويوافقه في الزمن ، بشرط عدم المانع الذي يعينه لغير المضي - كما أشرنا - . وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية ، ما عدا «كان» فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية^(١) .

بقي من شروط الخبر : أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم - وهو الغالب - وقد يتممه في بعض الأحيان بمساعدة النعت ، طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب : « المبتدأ والخبر » ، موضحاً بالأمثلة
ويشترط في الخبر أيضاً ألا يكون معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه ، كما في البيان السالف^(٢) .

أما في غير الأمور المشتركة السالفة فلكل فعل ناسخ - وكل ما قد يكون لمصدره من مشتقات^(٣) - معناه الخاص مع معموليه^(٤) وشروطه الخاصة التي سنعرضها فيما يلي :

(١) راجع حاشية الأولى على الفطر ص ٢٤٠ - غير أن المراجع الأخرى تضطرب في هذا الحكم وتختلف اختلافاً واسعاً (تبدو صورته في حاشية يمين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب ، وفي الجمع ج ١ ص ١١٢ . . .) وغير ما يستخلص من تلك الآراء هو :

أ - مقاله الجمع : ونصّه : (شرط ما تدخل عليه : « صار » وما جئناها ، و « دام » و « زال » وأحوالها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره ماضياً ماضياً (يريد : جملة ماضوية) فلا يقال : صار زيد جلم ، وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا . وهذا متفق عليه . . .) هـ ١ .

ب - أما في غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقاً ، وعليه البصريون ؛ لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح كثرة تبوح المقبول عليه - وقد عرض « الجمع » أمثلة متعددة من هذا الوارد . . . - أمّا الكوفيون فيشترطون أصحته وبيود « قد » قبله ، ثم إن المفهوم من الحاشية التي على شرح التصريح ، بعنوان : « فائدة » - ورغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين - هو اقتران الخبر بالخرف : « قد » إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معاً ، أو مضارعين معاً . فتي تماثل في نوعها الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذي في خبره - فاستحسن تصدير الخبر بالخرف ، « قد » ، ويجوز عدم مجيئها . وتمتاز « كان » بمجوز مجيء « قد » وعدم مجيئها في الحالات السالفة ، - وغيرها من سائر حالاتها الأخرى . كما تشهد هذا النصوص العالية الفصيحة التي عرضها السجدة ويقوى مجيء « قد » في الخبر حجة الكوفيين التي ستذكر في رقم ٢ من حاشي ص ٥٥٩ ثم انظر ما يتصل بالأخبار وهذا في ص ٢٥٤ لأهميته .

(٢) في حاشي ص ٤٤٣ (٣) انظر ما يخص مجيء هذه الأفعال واشتغالها في ص ٥٦٧ .

(٤) لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الفرض ؛ لأنه يدل على مجرد معنى جزئي غير معين -

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جارياً ، فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ، هو : « البحرى » ، وأن البحرى تحقق في زمن ماض ، بدليل الفعل : « كان » .

ولو قلنا : يكون الطفل جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ، هو : « البحرى » ، وأن البحرى تحقق في زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : « يكون » .

ولو قلنا : كن جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ، هو : مباشرة البحرى ، أى : مطالبته بالجرى في المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : « كن » .

كما سبق نفهم المراد من قول النحاة : « كان » مع معموليها تفيد انصاف اسمها بمعنى خبرها انصافاً مجرداً^(١) في زمن يناسب صيغتها ، أو صيغة المذكور في الجملة من مشتقات مصدرها ؛ فإن كانت الصيغة فعلاً ماضياً فالزمن ماض محض بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى المحض . وإن كانت الصيغة فعلاً مضارعاً خالصاً^(٢) فالزمن صالح للحال والمستقبل ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لأحدهما ، أو لغيرهما . وإن كانت الصيغة فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق^(٣) .

حكمها : لا بد لإعمالها هي والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة . وقد تستعمل « كان » الناسخة بمعنى : « صار »^(٤) فتأخذ أحكامها ، وتعمل عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجاً — احترق الخشب فكان تراباً^(٥) .

— ولا يحدد — في زمن خاص ، ولا يدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح في : أصبح ، والمساء في : أمسى والضحى : في أضفى . . . ويكون الزمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً على حسب نوع الفعل الناسخ . أما الفعل مع معموليه فيدل على انصاف الاسم بمعنى الخبر في زمن معين ، انصافاً ينشأ عنه أن تؤدى الجملة معناها المطلوب الأسمى كاملاً واضحاً .

(١) انصافاً مجرداً ؛ أى : لازيدة معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفي ، أو دوام ، أو تعويل ، أو زمن خاص — كالصباح ، والمساء ، والضحى — ولا على غير ذلك مما تدل عليه أحوالها . حقاً إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ؛ إذ لا تقييد فيها بالصباح ، أو المساء ، أو غيرها .

(٢) أى : حقيقة ؛ بمعنى أنه غير مضروب بما يجعل زمنه للماضى فقط ؛ مثل : « لم » ، أو المستقبل فقط ؛ مثل : « سوف » ، أو للحال مثل : « ما » النافية . . .

(٣) طبقاً للأحكام الخاصة بكل مشتق ، والمذكورة في بابها .

(٤) سيجىء في ص ٥٦ الكلام على « صار » ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . . .

(٥) ومنه قوله تعالى (وضُحِيتُ السماء فكانت أبواباً ، وسيُرَيتُ الجبال فكانت سراباً) ، أى : « صارت » فيهما ؛ لأن المعنى يقتضى هذا .

وقد تستعمل - بقرينة - بمعنى : « بَقِيَ عَلَى حاله ، واستمر شأنه ، وبقي مستمر من غير انقطاع ولا تَمَقُّيد بزمان معين »^(١) نحو : كان الله غفوراً رحيمًا .
وقد تستعمل تامة^(٢) ، ونكثر في معنى : حصل وحدث (أى : وجِد) فتكنى بفاعلها ؛ نحو : أشرق الشمس فكان النور ، وكان الدفء ، وكان الأمن . أى : حصل وظهر ، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع^(٣) :
وكانت ، وليس^(٤) الصبح فيها بأبيض وأضحت^(٥) ، وليس الليل فيها بأسود^(٦)
وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : « كان » يثبت لباقي أخواته المشتقات ،
كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل و مع ملاحظة أن
بينها اختلافًا في نوع الزمن وبعض الخصائص الأخرى المدونة في أبوابها .
هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : « كان » عند اتصاله بضمائر الرفع
المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقًا لما بيان الذى سلف مفصلاً^(٧) .

وبقى من أحكام « كان » أربعة أخرى ، سيجىء الكلام عليها مفصلاً في
موضوعه من آخر هذا الباب - ؛ وهى : أنها تقع زائدة^(٨) ، وأن الحذف يتناولها كما
يتناول أحد معموليها^(٩) ، أو هما معاً ، وأن نون مضارعها قد تحذف^(١٠) ، وأن
خبرها قد يُنْفَى . وهذا يجىء الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفية^(١١) .

• • •

-
- (١) سبقت إشارة لهذا في آخر ص ٥٥ .
(٢) الفعل التام - كما سبق في رقم ٣ من ص ٥٥ - هو ما يكتفى بمرفوعه في تمام المعنى الأساس للجملة .
(٣) بأنها في الصبح مظلمة بظلام الليل ؛ لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة . فإذا ظهرت
تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام ، وحل محله بياض النور . وشبه بهذا قول الفاعل في المعنى نفسه :
أرى الصبح فيها منبً فارقت مظلمًا فإن أبث صار الليل أبيض فاصمًا
(٤) ليست هذه الواو من نوع « الواو » الداخلة في خبر الناسخ ، والى يجىء الكلام عليها في :
« ١ » من الصفحة التالية متضمنًا شروطها
(٥) أمضى هنا تامة ، كما سيجىء في ص ٥٥٥ .
(٦) ومن الأمثلة أيضاً قول حسان رضى الله عنه ، يخاطب المشركين في مكة حين اعترضوا المسلمين
القادمين من المدينة لزيارة الكعبة :
فلما تَعَرَّضُوا عَنَّا اعْتَرَسُوا وكان الصبح وانكشف النطله
وإلا فاصبروا بجلادة يوم يصز الله فيه من يشاء .
(٧) في رقم ٢ من هاشم ص ١٦٥ .
(٨) ص ٥٧٩ .
(٩) ص ٥٨٠ .
(١٠) ص ٥٨٨ .
(١١) ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا وجد نفي قبل « كان » الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة « إلا » الاستثنائية الملقاة - جاز أن يفتن بالواو ، كقول الشاعر :

ما كان من بشرٍ إلا وميشه مخنومة ؛ لكن الآجال تختلف

لأن النفي قد نقض هنا : « إلا » ، والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح - لجواز زيادة الواو في الجملة الواقعة خبر : « كان » أو مضارعها - كما تقدم - .

وهذه الواو تسمى « الواو الداخلة على خبر الناسخ » وتدخل أيضاً في خبر « ليس بالشرط السالف - كما سيجيء ^(١) - ، وقد سمعت ^(٢) قليلاً في خبر غيرهما من التواسخ ، ولا يصح القياس على هذا القليل .

وبرغم أن وجودها جائز في غير القليل مما ذكرناه ، فإن الخبر - كما يرى كثير من النحاة - في العلول عنها ؛ حرصاً على الدقة في التعبير ، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال - أو غيره - ، فلكل نوع معنى يخالف معنى النوع الآخر ^(٣) . والبراعة تقتضي الإبانة التامة ، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولاً على حكم البلاغة .

(١) في ص ٦٦ وقد جاء في الصبان - ج ٢ باب : « لا النافية للجنس » عند بيت ابن مالك :

« وركب المفرد فاتحاً . . . - مانصه :

(قال الروداني : قولهم إن خبر للناسخ تدخله الواو . . . ، غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في التسهيل والمصحح أن الخبر إن كان جملة بعد « إلا » لم يفتن بالواو ، إلا بعد « ليس و كان » المنفية ، دون غيرهما من التواسخ . وبغير « إلا » يفتن بالواو بعد « كان » وجميع أخواتها ، لا بعد جميع التواسخ . هذا عند الأخفش وابن مالك . وغيرهما لا يميزان الخبر بالواو أصلاً . وحصل ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لانقاص ، أو محذوف الخبر لقصوره ^(٤) .

ومن أنظار الواو في خبر « ليس » قول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه - إذا ما قابلته عين البصير - اعتبار .

وسمى البيت في ص ٦٦ « لمناسبة هناك » .

(٢) - راجع الصبان ج ١ في هذا الموضع آخر باب « كان » وفي ج ٢ منه ، أول باب : « لا » النافية للجنس - وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم ٢ من هامش من ص ٦٨٧ .

(٣) ولعل هذا كان السبب فيها ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو ، وفي تأويل النصوص القديمة المشتبهة بما تأويله يتبعه مرة إلى اعتبار الواو للحال ، والجملة بعدها في -

(ب) من الأساليب الأدبية الشائعة : « كائنًا ما كان » ، و « كائنًا من كان » ؛ في مثل : (سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائنًا ما كان . . .) . وسأحقق الغرض الكريم كائنًا ما كان . . .) . أى : سأفعل ذلك مهما جدّ من الأمور ، ومهما كان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض . ومثل : سأرد الظالم : « كائنًا من كان » — سأكرم النافع « كائنًا من كان » أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو : النافع .

أما إعرابه فتعدد الأوجه ، وأيسر ما يقال وأنسبه هو : « كائنًا » حال منصوب واسمه ^(١) ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الشيء السابق ، صاحب الحال و « ما » أو « من » نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر « كائن » . و « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على « ما » أو « من » والحمل من الفعل والفاعل في محل نصب صفة « ما » أو « من » . والتقدير النحوي : سأفعل ذلك كائنًا شيئًا كان . أو : كائنًا إنسانًا كان . أى : سأفعل ذلك كائنًا أى شيء وجد ، أو : أى إنسان وجد ^(٢)

ومن الأساليب المرددة في كلام القُدّامى الفصحاء ، مشتملة على : « ممّا » — برغم غرابتها اليوم — قولهم : « ربما اشتدت وقدة الشمس على المسافر في القفلة ؛ فكان ممّا يغطّي رأسه وذراعيه ؛ وربما ثارت الرمال ؛ فكان ممّا يتخجّب عينيه ومنخره . . . » يريدون : فكان ربما يغطّي رأسه وذراعيه — وكان ربما يحجب عينيه ومنخره ، أى : يغطيهما ؛ فكلمة : « ممّا » بمعنى : « ربما » ^(٣)

• • •

= محل نصب حال ، وغير الناسخ محذوف . ومرة إلى أنها زائدة شذوذاً ونحن في غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها . (راجع ص ٦١٠ ورقم ٢ من هامش ص ٦٨٧) .

(١) لأنه اسم فاعل من « كان » الناقصة ؛ فيعمل عملها .

(٢) تخبرنا ماسبق من بين الآراء المطبوعة في المراجع المختلفة ؛ ومنها الجزء الأول من « الأشموس » والتصريح ، في باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على : « كان التامة » وما يشاركها من أخواتها .

(٣) تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس — هو : الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور — رحمه الله — و كان عضوًا مراملاً بالجمعية القنوي بالقاهرة — وعنه يبحث في الجزء التاسع من مجلة المجمع (ص ١١٦) عرض في الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع في دورته الثامنة عشرة ، ووافق عليه المجمع والمؤتمر ، وقرّر أن ذلك أسلوب لقوى يراد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحياناً . والبحث نفيس وبلوغه مع الإيجاز = النحو الوافي — أول

هو : أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمة مفردة ؛ كالذي ورد في «صحيح البخاري» عن ابن عباس وقصه : «كان رسول الله يبالغ من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان دائماً يحرك لسانه وشفتيه . . . » . وقد أهل ابن الأثير في كتابه : « النهاية » ، معنى قوله : « بما يحرك لسانه وشفتيه » ، وفسره عيساؤس في كتابه : « المشارق » بأن معناه : « كثيراً ما يحرك به لسانه وشفتيه » . وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي : « في مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ؛ فجعل « ما » كتابة عن ذلك ، ثم أدمج « النون » ا هـ . وقال آخر : (إن معنى : « ما » هنا هو : « ربما ») وهذا من معنى ما تقدم ؛ لأن « ربما » تأتي للتكثير أيضاً . وفي « مسلم » ، في حديث : النجوم أمانة السماء : (وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء) ثم قال : تكون « ما » هنا بمعنى : « ربما » التي للتكثير ، وقد تكون فيها زائدة (أهمل) ثم قال الباحث المعاصر : « فالنقص في المسائل الآتية :

١ - شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر ؛ منها - خير ما تقدم - قول رافع في « البخاري » في باب « الحرق والزرع » : (« كنا نكسرى الأرض بالناحية ، منها مسمى لسيد الأرض » ، قال فما يصاب ذلك وقسم الأرض ، وما تصاب الأرض ويسلم ذلك . . ») . ومنها قول ابن عباس الواردي في « صحيح مسلم » في كتاب : تعبير الرؤيا (« إن رسول الله كان ما يقول لأصحابه : « من رأى منكم رؤياً ، فليمتصمها أعبرها له ») . ومنها قول البراء بن عازب : (« كنا إذا صلينا خلف رسول الله عما نحب أن نكون عن يمينه . ») . ومنها قول أبي حية التميمي :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ « السيرافي » في شرح كتاب سيويه . بما نصه عند قول سيويه : (اعلم أنهم ما يحفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك . . .) ا هـ . وهنا قال السيرافي : (أواد : ربما يحفون . . . » وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه . والعرب تقول : أنت ما تفعل كذا . . . أي : ربما تفعل . وتقول العرب أيضاً : « أنت بما أن تفعل . أي : أنت من الأمر أن تفعل ؛ فتكون « ما » بمنزلة الأمر - أي : الشيء - و « أن تفعل » بمنزلة الفعل - أي : مصدر تقديره : « ففعل » ، أي : بمنزلة هذا اللفظ - ويكون « أن تفعل » ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : « ما » وتقديره : أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله » (ا هـ كلام السيرافي كما نقله الباحث

٢ - من السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه : « المفاتيح » عند الكلام على معاني « من » ، فقال عن العاشر من معانيها : (مرادقة « ربما » وذلك إذا اتصلت « بما » كما في قول الشاعر أبي حية التميمي :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

قال السيرافي ورفيق غيره من النحاة ، وخرجوا عليه قول سيويه : « واعلم أنهم ما يحفون الكلم . . . » . والظاهر أن « من » فيها ابتدائية ، و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل .) ا هـ .

ثم قال الباحث :

في كلامه هذا احتمال مخالفته في أن جعلها بمنزلة : « ربما » ، لأن : « ربما » لاتعين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على لزادة التكثير كما فسر آخرون .

وقد أشار ابن هشام - كعوض من سبقوا - إلى كيفية الخلف التي اعتبرت هذا التركيب ، وأبقت =

... ..
... ..

- فيه معنى التكثير ، أو معنى « ربما » ، « أو غير ذلك » ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير ، أمشقه الحرف « من » كما يرى ابن هشام ، أم الحرف « ما » كما يرى غيره ؟

٣- ويقول الباحث : ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجرى في موضع خبر المبدأ ويجرى في موضع خبر « كان » وفي موضع الخال ، فنظن اختصاص ذلك بخبر « كان » فقد وهم . كما ينبغي التنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا يصرح منه بلفظ الكثرة ، فاقترع فيه لفظ « كثير » فهو جار مجرى التفسير من الراوى ، أو مجرى التأكيد من القائل ، تخفاء دلالة التركيب على التكثير ، ومثاله قول سمرة بن جندب : « كان رسول الله عما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا : ... ؟ » ، وقول أبي موسى : « وكان رسول الله كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء » .

والتنبيه كذلك إلى أن قول السراقي : « وتقول العرب أيضاً « أنت بما أن تفعل... » - غريب ، لا يعرف شاهد من فصيح الكلام ؛ فضلاً عن كون الحرف « أن » فيه غير واقع موقعاً ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعاني ، وهي : « من » و « ما » و « أن » سواء أجملت « ما » مصدرية أم زائدة وإلى هنا انتهى كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه .

هذا ويوضح سابق أيضاً قول سيهويه - ج ١ ص ٤٧٦ - « إن « من » الجارة إذا كُفِّت بالحرف « ما » الزائد قد تكون بمعنى : « ربما » واستشهد بالبيت السالف .

وجاء في آخر الجزء الرابع من القاموس - باب : الألف الينة - عند الكلام على : « ما » وأنواعها ، واستعمالاتها . - النص التالي : (« إذا أرادوا المجالفة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ؛ كالكتابة قالوا : « إن زيدياً ما أن يكتب » . أى : إنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة) (١) .

وقد أشرنا بإيجاز - للأسلوب السابق في ج ٢ ، باب « حروف الجر » ، م ٩٠ ص ٤٣١ عند الكلام على : « من » .

ظل : تفيد مع معموليها ان تصاف اسمها بمعنى خبرها انصافاً يتحقق طول النهار - غالباً - ، في زمن ماض ، أو حاضر ، أو مستقبل ، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة^(١) ، نحو :

ظل الجو معتدلاً - يظل الجو معتدلاً

وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » عند وجود قرينة ؛ فتعمل بشرطها^(٢) ، نحو قوله تعالى : (وإذا بشير أحدكم بالأنثى ظل وجهه مسوداً) ، أي : صار^(٣) . وقد تستعمل تامة في نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال . . .

شروط عملها : لا يشترط لها والمشتقات من مصدرها سوى الشروط العامة التي سلفت .

• • •

أصبح : تفيد مع معموليها ان تصاف اسمها بمعنى خبرها انصافاً يتحقق صباحاً في زمن ماض أو حاضر ، أو مستقبل ؛ بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة^(١) ، مثل : أصبح الساهر متعباً . وتستعمل كثيراً - مع القرينة - بمعنى : « صار » فتعمل بشرطها^(٢) ؛ مثل أصبح النفط دعامة الصناعة . وإنما كانت بمعنى : « صار » في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوداً على وقت الصباح . وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست شائعة بالصباح .

وتستعمل - كثيراً - تامة ، نحو : أيها الساري^(٤) وقد أصبحت ، أي : دخلت في وقت الصباح^(٥) .

وشروط عملها وعمل باقي المشتقات من مصدرها هي الشروط العامة السالفة ، فهي مثل : « ظل » .

• • •

(١) و (١) شرحنا معنى : « مناسبة الزمن للصيغة » في ص ٥٤٨ ورقم ١ من هامشها .

(٢) وهي في ص ٥٥٦ .

(٣) لأن وجهه لم يكن مسوداً قبل البشري ؛ وإنما تحول من لونه الأصلي إلى السواد بعد ولادة البنت .

(٤) المسافر ليلاً .

(٥) وقد وردت زائدة هي « و » أسى ، في كلام عرب قديم نصه : « الفيا ما أصبح أبردها ، وما أمس أدفأها » . والمراد : ما أبردها ، وما أدفأها . وهذا لا يقاس عليه - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، وفي ص ٥٨١ - وإنما تذكره لنفهمه ، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا في أثناء قراءة النصوص القديمة المتصورة على السامع .

أضحى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق وقت الضحا ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ، . . . مثل : أضحى الزارع منكباً على زراعته ، وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل عملها بشروطها في مثل : أضحى الميدان الصناعي مطلوباً . وإنما كانت هنا بمعنى « صار » لأن المعنى ليس على التقييد بوقت الضحا أو غيره - وإنما على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . وقد تستعمل تامة في مثل : أضحى النائم ، أى : دخل في وقت الضحا^(١) . شروط عملها : هي الشروط العامة التي سبقت ، فهي وبقيّة المشتقات تشبه « ظل » في الاكتفاء بالشروط التامة .

• • •

أمسى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق مساءً ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ، مثل : أمسى المجاهد قريراً . وتكون كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها ، مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوماً ، أى : صار معلوماً ، لأن المراد ليس التقييد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال . وتستعمل تامة في مثل : أمسى الحارس ، أى : دخل في وقت المساء^(٢) . شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها : هي الشروط العامة السالفة ، كظل .

• • •

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ، في زمن يناسب الصيغة في دلالتها ، مثل : « بات القائد ساهراً ، وقول الشاعر :
أبيتُ نجيباً للهوم كأنما خيالٌ فيراثنى جمرةٌ توهجُ
وتكون تامة ، في مثل : بات الطائر ، بمعنى : نزل ليقتضى الليل في بعض الأمكنة .
شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة .

• • •

(١) وفي مثل البيت الذي سبق - (ص ٥٤٩) - وفيه « كان » ، و « أضحى » تامتان سيهور :

وكانت وليس المصح فيها بأبيض وأصحت وليس الليل فيها بأبيض

(٢) قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على « أصبح » : إنها هي و (أمسى)

تزدان كما في العبارة القديمة ، « الدنيا ما أصبح أبدعها ، وما أمسى أدعها » ، قلنا : إن هذا لا يقاس

عليه . . . كما سيحى في ص ٥٨٦ .

صار : تفيد مع معموليها تحوّل اسمها ، وتغيّره من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر في الزمن المناسب للدلالة الصيغة ، مثل : صارت الشجرة باباً . أى : تحولت الشجرة (وهى اسم : صار) من حالتها الأولى إلى حالة جديدة ، سميت فيها باسم جديد ، هو : « باب » (وهو : الخبر) ، ومثل : صار الماء بخاراً ، فقد تحول الماء (وهو : اسم : صار) ، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها : « بخاراً » (وهو : الخبر) .

وتستعمل تامة في مثل : صار الأمر إليك ؛ بمعنى : ثبت واستقر لك ^(١) ، وفي مثل : إلى الله نصير الأمور ، أى تتجه : وتخضع له وحده .
شروط عملها : يشترط فيها ، وفي الأفعال التى بمعناها ^(٢) ، وفي المشتقات من مصدرها :

١ - الشروط العامة السالفة .

٢ - ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت ^(٣) . . .

• • •

(١) أى : من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولاً عن حالة سابقة .

(٢) الأفعال التى بمعناها سبق بعضها ، وبعض آخر سيجىء ، وكلاهما مدون في الصفحة التالية .

(٣) لأن خبر « صار » لا بد أن يكون معناه متصلاً ويبدأ إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخاراً ، وصار السباح يقفز . فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام . فلو كان الخبر جملة ماضوية لكان على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد .
(انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧) .

زيادة وتفصيل :

يشارك مع « صار » في المعنى ، والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى — غير التي سبقت^(١) — أشهرها : أحدَ عشرَ ، كل منها يصح أن تحل « صار » محله . واستعماله قياسى مثلها . وهى :

١ - آص . مثل : آصَ الطفل غلاماً ، وآصَ الغلام شاباً : بمعنى : « صار » فيهما .

٢ - رجع . مثل : قوله عليه السلام : « لا تَرْجِعُوا بعدى كفاراً يَنْضِرُ بعضكم رقاب بعض » .

٣ - عاد ، مثل : عاد البلد الزراعى صناعياً .

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحمًا .

٥ - قعد ، مثل : قعدت المرأة مكافحةً في الميادين المختلفة .

٦ - حار ، مثل :

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئهِ يَحْوَرُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ ساطِعُ
٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : (... أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا) .

٨ - تحوّل ، مثل : تحول القطن نسيجاً ، وتحول النسيج ثوباً رائعاً .

٩ - غدأ : مثل غدأ العملُ الحرَّ مرموقاً . وقول الشاعر :

إذا غَدَاَ مَلِكٌ بِاللَّهِوِ مُشْتَغِلًا فَاحْكُمْ عَلَى مُلْكِهِ بِالْوَيْلِ وَالْحَرَبِ^(٢)
١٠ - راح : مثل : راح المرءُ مقدراً بما يحسنه .

١١ - جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجتك ؟ فقد ورد هنا الأسلوب فى

الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة : « حاجة » ، ومعناه : ما صارت حاجتك ؟ . والمراد : أى حاجة صارت حاجتك ؟ . وإنما نُصِبَتْ كلمة « حاجة » لأنها خبر « جاء » التى بمعنى : « صار » ، واسمها ضمير يعود على « ما »

(١) الإنمال التى سبقت ، وإلى تشاركه صار فى المعنى والعمل وشروطه .. هى (كان ، ص ٥٤٨)

(٢) - ظل - أصبح - أنضحى - أسنى - . . . فى ص ٥٥٤ و ٥٥٥)

(٢) الخراب والنهب

الاستهامية التي تعرب مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع ، والجملة من « جاء وعملوها » في محل رفع خبرها ^(١).

(١) يصح القياس على هذا الأسلوب؛ فيقال: ما جاء في سفارتك ومفاوضتك...؟ من غير التقيد بكلمة: «حاجة» فيصح إحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى. كما يجوز ضبط كلمة: «حاجة» ونظائرها بالرفع؛ فتكون اسم: «جاء»، وما الاستثنائية غيرها، مقدما، في محل نصب. والمعنى: أي شيء صارت إليه حاجتك.

ليس : فعل ماض جامد ، تفيد مع معموليها نفي انحصاف اسمها بمعنى خبرها انصافاً يتحقق في الزمن الحالي^(١) نحو : ليس القطار مقبلاً . فالمراد نفي القيد عن القطار الآن^(٢) . ولا تكون للنفي في الزمن الحالي إلا عند الإطلاق ، أي : عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي ، أو في المستقبل . فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها ، نحو : ليس الغريب مسافراً أمس ، أو : ليس مسافراً^(٣) الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلاً ...^(٤) فوجود كلمة : « أمس » ، أو : وجود الفعل الماضي^(٥) بعدها ، أو قبلها - دليل على أن النفي للماضي ... أما في نحو : ليس الغريب مسافراً غداً ، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) فيكون النفي متجهاً للمستقبل ، لوجود قرينة لفظية في المثال الأول ، وهي كلمة : « غدا » ،

(١) الحال ، أو الآن ، أو : الحاضر : هو زمن للكلام . وبالزمن من أنها لنفي الحال كثيراً - وقد تكون لنفي الزمن الماضي ، أو المستقبل بقرينة - فلها عند الإعراب ثمرتان فلا مانعاً في كل أحوالها ، وكذلك لو كانت لنفي المجرد من الزمن بين الفعل .

(٢) هذا الأسلوب صحيح ، ولكنه غير شائع في الكلام القديم ؛ فلماذا لمحاكاته . والفعل والفاعل في محل نصب خبر « ليس » . واسمها ضمير الشأن ، يستتر فيها ؛ طبقاً لرأى بعض النحاة ، ومنهم ابن مالك - وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن ، (ص ٢٥٠) وقلنا هناك (في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤) أن الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره (عما يقع فيه فعل بعد « ليس » مباشرة بغير فاصل ...) أن تكون هي حرف نفي مهمل ؛ أي : لا يعمل ، فليس له اسم ولا خبر . وهذا الإعراب أيسر وأنصب ؛ لأن وقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة لعامله الفعل الذي هو من نوعه ، قليل جداً في الكلام الفصيح - ولهذا الحكم صلة بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٤٧ - وإجمالاً في هذه الصورة يوافق لغة تميم التي تهملها في كل الأحوال ، وبلغتهم : « ليس الطيب إلا المسك » ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأى تميم ، إلا في هذه الصورة التي أشرنا إليها .

ويقول القرطبي - في ص ٧٢ من مقدمة . تفسيره ، في باب : « الرد على من طعن في القرآن » ، - ما نصه : (إن الغريب لم يقل ليس قست : فأما لست قست بالفاء فشاذاً ، قبيح ، غريب ، ردى . لأن « ليس » لا تجتمع (أي : لا تنفي) الفعل الماضي ، ولم يوجد مثل هذا إلا في قولهم : « أليس قد خلق الله مثلهم » وهو لغة شاذة ...) « ١ » . واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول « قد » على خبر « ليس » ؛ مجازة للمثال المسحوح ، ولأن « قد » تقر به من الحال .

(٣) « ليس » في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء - كما سيجيء في باب ، ج ٢ ص ٨٢ من ٣٢٨ - (٤) ومنهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضي في خبرها « ولكنه قليل قبيح » - كما سلف في رقم ٢ - والمستحسن أن يكون هذا الماضي مقروناً بالحرف « قد » ليعزبه من الحال طبقاً لرأى الكوفيين اللذين يشترطون هذا في الماضي خبر « ليس » ، (كما سبق هنا ، وفي رقم - ب - من هامش ص ٤٤٧) . أما الاعتراض بأن « ليس » لنفي الزمن الحالي فيلزم من الإيجاز عنها بالماضي تناقض ... فقد أجاب عنه النحاة : بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، أما المقيدة به فتضيق على حسب القيد . هذا إلى أن « قد » تقر به من الحال كما مر هنا

الدالة عليه ، ولوجود قرينة عقلية في الآية تدل عليه أيضاً ، هي : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن .

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفيًا مجرداً من الزمن ؛ كقول العرب : (ليس لكنوب مروة ، ولا لحسود راحة ، ولا لسيء الخلق سُودٌ) ، وقولهم : (ليس مينا من عرق أباه ^(١)) .

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١ - هي الشروط العامة .

٢ - لا تستعمل تامة .

٣ - لا يجوز تقديم خبرها عليها في الرأي الأرجح ^(٢) .

٤ - يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكرة عامة ؛ نحو : ليس أحد ... ، أى : ليس أحد موجوداً ، أو : نحو ذلك ...

ويجوز جره بالباء الزائدة ، بشرط ألا تكون أداة استثناء ^(٣) ؛ وبشرط

ألا يستقص النفي بالآ ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبة ، وقول الشاعر :

وليس يسنن في المودة شافعٌ إذا لم يكن بين الضلوع شفيع
فإن تقص النفي بالآ لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة ؛ فلا يجوز ليس الغنى إلا بغنى النفس ^(٤) . . .

٥ - لا يصح وقوع « إن الزائدة » بعدها ^(٥) .

٦ - يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب ^(٦) : مثل :

لستك محمداً مهملًا . وقد سبق البيان المتصل بهذا ^(٧) .

وبقي من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفى . وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية ^(٨) . . .

(١) عصاه وترك الإحسان إليه .

(٢) راجع مواضع تقدم الخبر هنا ، ص ٥٦٩ .

(٣) لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى : « إلا » ، والمقرون « إلا » لا يزداد في أوله « الباء » - كما سيجي - في رقم ٢ من هامش ٦٠٧ - ومثلها : « لا يكون » الاستثنائية . أما الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فكأنه باب : الاستثناء - ح ٢ ظم ٨٢ ص ٢٧٦ -

(٤) انظر رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ حيث الكلام على الناسخ الذي يحتاج إلى منسوب . فيستغنى عنه بمرفوع . (ومن أشقة هذا الناسخ : ليس) .

(٥) راجع الصبيان ، والجمع - أول باب « ما » المجازية .

(٦) وهو حرف متصرف على حسب المخاطب ، أفراد أو قنينة وجمعا ، مع التذكير أو التأنيث في كل ذلك .

(٧) في رقم ٣ من ص ٢٤٠ .

(٨) في ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :

(ا) أشرنا فيما سبق^(١) إلى أنه يجوز في خبر « ليس » ما جاز في خبر « كان » بصورتَيْهَا الماضية والمضارعة، المسبوقة بالنفي ، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة^(٢)، بسبب اقترانها بكلمة : « إلا » الملقاة ، كقول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتَهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعتبارُ

وتسمى هذه الواو : « الواو الداخلة على خبر الناسخ » كما عرفنا .

ونقول هنا ما قلناه في « كان » : من أن الأحسن العلول عن زيادتها — برغم أن وجودها جائز — حرصاً على دقة التعبير ، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أو لغيره . . . فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتبهة عليها : وتكلف لا داعي له .

(ب) لا تقع « إن » الزائدة بعد « ليس »^(٣) — فلا يصح أن يقال : ليس إن الكلوب محترماً ، مع أنه يجوز زيادتها بعد « ما » النافية المهيمنة التي معناها معنى « ليس » ، مثل : ما إن الضعف محمود ، أما وقوعها بعد « ما » الحجازية فيبطل عملها^(٤) .

(ج) قد يقع بعد خبر « ليس » و « ما » معطوف مشتق ، له أحكام مختلفة تجيء في « ب » من ص ٦١١ .

(١) في ص ٥٥٠ وهاشيا رقم ١ ويحيى في رقم ٢ من هامش ص ٦٨٩ .

(٢) لأن « ليس » تنفي للنفي ، والاستثناء ينقض النفي .

(٣) صرح بهذا الصبان وصاحب « الجمع » في أول باب : « ما » الحجازية — كما أشرنا في رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٤) كما سيحيى في « ا » من ص ٥٩٤ .

زال : تلك بذاتها وصيغتها على النفي ، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن نحتاج في تأدية هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه (وهو : النفي ، والدعاء) انقلب معناها للإثبات ^(١) ؛ مثل : ما زال العدو ناقصاً . أى : بقي واستمر ناقصاً . وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها انصاف اسمها بمعنى الخبر انصافاً مستمراً لا يتقطع ، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم يتقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى . فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيمًا بعباده — ما زال القبل كبير الأذنين . . . ومثال الثاني : لا يزال الحارس واقفاً . لا يزال الخطيب متكلمًا .

ومثالها مع النفي : لا ترك ^(٢) بعيداً عن الطغيان . ومع الدعاء (وأدواته هنا « لا » ، أو : « لن ») لا زال الخبر منهمراً عليك في قابل أيامك — لا يزال التوفيق رائك في كل ما تقدم عليهم نزال عناية الله تحركك فيها يصادفك من مكاييد . . . بشرط أن يكون القصد من كل ذلك هو : الدعاء للمخاطب . . . ولا تستعمل « زال » المسبوقه بالنفي أو شبهه تامة ^(٣) . . .

ويشبهها في الدلالة على النفي بذاتها ، وصيغتها ، وفي اشتراط أداة نفي قبلها ، أو شبهه للعمل — أخوات لها في هذا ، هي : (فتى — برح — انك — وسيأتي الكلام على كل واحد من الثلاثة) ^(٤) .

(١) لأن نفي النفي إثبات . والنفي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيًا ؛ لأن المطلوب هما ترك شيء ؛ وهذا الترك نفي .

(٢) في هذا المثال وأشباهه تكون : « لا » نافية مع نفسها معنى النفي — كما سبق في رقم ١ — وهي لا تدخل إلا على المضارع دائماً ، فإذا كان المضارع بعداً فعلاً ناسخاً من مضارع هذه الأريمة (زال — فتى — برح — انك) كان متضمناً للنفي مع نفسها معنى ؛ فيصير المعنى في المثال : أنهك عن عدم البعد عن الطغيان . أى : أنهك عن الطغيان . ومثلها « لن » التي للدعاء فإنها خاصة بالمضارع بخلاف « لا » الدعائية ؛ فإنها تدخل على الماضي والمضارع .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٦٨ حيث الكلام على مبتدأ ناسخ (مثل : زائل) لاحتياج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يفنى عن خبر المبتدأ . . .

(٤) ومثلها : (وإن كان قليل الانضمام) « وثى » ، « ودم » التي مضارعها « يرم » وكلاهما بمعنى : « زال » الناسخة . ومن شواهد استعمالها :

لَا بَقِيَ الْحُبُّ شَيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَا مَ ، فَلَا تَحْشَبْنَهُ دَا أَوْعَوَاهُ
وقوله :

إِذَا رُمْتَ مِنْ لَا يَرِيْمُ مُتَبِمًا سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتَ مِنْ رَوْمِكَ الْحَرَمِ

شروط إعمالها ، وإعمال المشتقات من مصدرها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن يسبقها نى^(١) ، أو نهى ، أو دعاء ، - كالأمثلة إلى سبقت - ولا فرق في النى بين أن يكون ظاهراً ، مثل : (لا زال الغنى ثمرة الجدة) ، وأن يكون مقدرأ لا يظهر في الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ، مثل : (تالله يزال الشحيح محروماً منعة الحياة حتى يموت) . أى : تالله لا يزال . وحذف النى قياسى معها بشرط أن يكون بالحرف : « لا » ، وأن يكون الفعل مضارعاً في جواب قسم^(٢) .

٣ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ، فلا يصح : ما زال المسافر

(١) سواء أكان النى بالحرف ، مثل : « ما » أم بفعل موضوع للنى ، مثل : « ليس » ، تقول : ليس يتفك العزيم مكرماً وقول الشاعر :

قضى الله يا أساء أن لست زائلاً أحبك حتى يُنفسر العين منفسر

أو بفعل طارئ عليه النى ، مثل : « قلتما » ، في نحو : « قلتما يرح الأضياء دعاء المني » . فكلية : « قلتما » هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى « ما » التائية ، لوجود قرينة لكل على ذلك ، هي : أن الأضياء لا تبرح الدعوة الهدى مطلقاً ، وإذ لا يصح أن يقال : إنها قد تركت دعوة الله بعض الأحيان .

أو بفعل يتضمن معنى النى ويستلزمه ، كالفعل : « أبيت » ، بمعنى : احتج وكره ، مثل : أبيت أنال أستغفر الله ، لأن معنى : « أبيت » لم أفعل ، أو باسم مثل : « غير » في نحو : غير منلك العالم أسير علمه . ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق في رقم ١ من هامش من ٤٤٩ وما يجيء في رقم ١ من هامش ٥٦٨ .

(٢) يصح أن تحذف أداة النى قبل « زال » وأغواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ، لأن العرب تحذف أحياناً « لا » التائية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ، لأن اللى عندئذ بين المنى والموجب ، مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منى في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام ولتكون معاً جرياً على الأغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين . ومن أمثلة حذف « لا » قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف . . . » أى : لا تفتأ .

جاء في أسأل أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليل الأخيلية تولى توبة ، وصدره : « فاقسمت أبكى بعد توبة هالكا . . . مانصه : « تريد : لا أبكى بعد توبة هالكا . . . والعرب تقصر « لا » التائية في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ، لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع يلزوم الموجب اللام والتوين ، كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتأ تذكر يوسف . . . » أى : لا تفتأ تذكر يوسف » (١) .

وقال الشاعر :

فقلت بين الله أبرح فاعداً ولوططوا رأسى لديك ، وأوصالى
أما بيت ليل الأخيلية في رثاء توبة كاملاً فهو :

فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا وأحفل من دارت عليه الدوائر
أى : لا أبكى ولا أحفل . . . (حشكه ، وحفل به ، يحفل . . .) أهتم وبالى .

غاب ؛ لأن « زال » تفيد معمولةها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، ثم يتقطع بعده أو لا يتقطع ، — كما سبق — والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً للاستمرار ، ومعارضاً له : لدلالته في هذه الجملة على الماضي وحده ، دون اتصال بالحال أو : المستقبل ^(١) .

٤ — ألا يقع خبرها بعد : « إلا » ؛ فلا يصح : ما زال النجم إلا بعيداً ؛ لأن النفي نقيض وزال بسبب : « إلا » .

٥ — أن يكون مضارعها هو : « يزال » التي ليس لها مصدر مستعمل . أما : « زال » التي مضارعها : « يَزِيل » ومصدرها « زَيْل » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هي فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّرَ وفصل . تقول « زال » التاجر بضاعته زَيْلاً : أى : مَيَّرَهَا وفصلها من غيرها . وكذلك : « زال » التي مضارعها : « يزول » ومصدرها : « الزوال » فإنها ليست من النواسخ ؛ وإنما هي فعل لازم ، معناه : هلك وفنى . . . مثل : زال سلطان الطغاة زوالاً ، بمعنى : هلك وفنى هلاكاً وفناء . وقد يكون معناها : انتقل من مكانه ، مثل : زال الحجر ؛ أى : انتقل من موضعه . . .

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى ، يخبر أحوالها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة ^(٢) .

فتى* : تشترك هي والمشتقات من مصدرها مع « زال » في كل أحكامها السابقة ، أى : في معناها ، وفي شروطها . إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع لاختلاف المضارع فيهما . وإلا صحة وقوع : « فتى* » تامة في بعض الأساليب — دون زال — ومنها : فتى* الصانع عن شيء بمعنى : نسيه .

برح : تشترك — هي والمشتقات من مصدرها — مع « زال » في كل أحكامها السالفة ، أى : في معناها ، وفي شروطها ، إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ؛ وإلا صحة وقوع « برح » تامة ؛ — دون زال — مثل قوله تعالى : (وإذا قال موسى لفتهاه لا أبرح . . .) ، أى : لا أذهب ، ولا أنتقل ^(٣) . . .

(١) راجع ما يوصل بهذا في أول ص ٥٤٧ ودأء من هامشها . (٢) ص ٥٩٠ .

(٣) لاصلة بين (برح وأبرح) الناسخين ؛ طبقاً للبيان الموضح لها هنا ، وأبرحت كخالف فتى —

انفكك^٢: تشرك - وهي المشتقات من مصدرها - مع « زال » في كل أحكامها المتقدمة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ، وإلا صحة استعمال « انفك » تامة ؛ بمعنى : انفصل - دون زال - ؛ مثل : فككت حلقات السلسلة فانفكت ، أى : انفصلت . . .

دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة ؛ هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً ؛ ويضر ما دام المرء ممتلاً . ففائدة الأكل تلوم بدوام وقت معين ، محدد ؛ هو : وقت جوع المرء . والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ؛ هو : وقت الامتلاء ، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام .

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن تكون بلفظ الماضي^(١) ، وقبلها ما المصدرية الظرفية^(٢) .

١ - العرب : « قد ذك فارساً ، وأبرحت جارا » ، بمعنى : عظمت فارساً وعظمت جارا . يقال أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح - يسكون البراء - أى : بالمعجب (والبيان فى ج ٢ باب : « التمييز » ص ٨٧ م ٣٩٠) فجملة : « أبرحت » فعل وفاعل . « وجارا » : تمييز .

(١) تبا لم أرأى الأرجح . كما سيوضح فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

(٢) هي التى تقول مع ما بعدها مصدر مع ثباتها من ظرف زمان بمعنى : مدة ، أو : وقت أو زمن ، أو نحو هذا من كل ما يدل على الزمان . ويكون هذا المصدر المؤول معمولاً للمضارع الذى قبلها ؛ مثل : أشاركك مادمت أينما . (وقد سبق للكلام عليها وعلى المصدر المؤول ، فى الموصول الخرق (ص ٤١٩) .) وتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة : أشاركك مدة مادمت أينما ، فكلية « مدة » ظرف زمان مضاف . وكلمة « ما » مصدرية ، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر ؛ تقديره « دوامك » . وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه . ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك (وهو : « ما » مع الجملة التى تليها) ، وصار هذا المضاف إليه منصوباً على الظرفية ؛ لثباته عن الظرف المحدوف ، كما ناب « المصدر الصريح عن الظرف فى مثل . قابلتك غروب الشمس ؛ أى : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوباً .

فإن تقدم على « دام » « ما » المصدرية فقط - أى « ما » المصدرية غير الظرفية - كانت فعلا تاماً ، بمعنى :بقى واستمر . نحو : يسرق مادمت ، أى : دواملك . وبذلك - . ومثله : يسرق مادمت شجاعاً ، أى : يسرق دواملك شجاعاً . ولا يصح أن تكون « ما » مصدرية ظرفية فى هذا المثال ؛ فليس المراد يسرق المدة ، وإنما المراد : يسرق الدوام والاستمرار ، وقرى كبير بين الاثنين ؛ لأن الذى يسرق هو الدوام ، لا المدة . وكذلك إن سبقها « ما » النافية كانت فعلا تاماً ، بمعنى :بقى واستمر طويلاً . نحو : مادام الضيف . أى : ما بقى واستمر ، وكذلك إن لم تسبق مطلقاً بلفظة « ما » النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحاً (صحيحاً : حال منصوبة ، وليست خبراً) .

وإذا أُسْنِدَتْ لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الألف ^(١)

٣ - أن يسبقهما معاً كلام متصل به اتصالاً معنوياً ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية ^(٢) .

٤ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ لأن « دام » مع « معموليها » تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه ، فيقع التناقض ^(٣) .

٥ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى « ما » معاً ؛ لأن « ما » المصدرية الظرفية ^(٤) لا يسبقها شيء من صلتها التي تسبك معها بمصدر . أما توسطه بينها وبين « ما » فجائز .

• • •

وما سبق نعلم : أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ (وهي : فنى - زال - ليس) - .

كما نعلم : أن كل فعل ناقص (فاسخ) لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

- ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل « دام » قد يكون ناقصاً أو غير ناقص مع تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاماً لا يعمل كما في قوله تعالى : (غالدن فيها ماداء السموات والأرض) ، فالعمل على في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط . لكن وجود الشرط لا يستلزم حتماً أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إعمالها وإعمالها على حسب المعنى ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجب الشرط بدون وجود الشرط ، كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين . لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو غائبة ، أو محتجبة عن الإبصار لسبب . .

(١) يوضح هذا ما سبق في آخر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ خاصة بالفعل : « كان » .

(٢) كقول الشاعر :

ونكرم جارنا ما دام فينا وننبه الكرامة حيث مالاً ...

وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل (في ص ١١٤ من الجزء السابع) حيث قال : (أما : « دام » فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي - كما كانت « ليس » كذلك - ولا يتقدمها إلا فعل مضارع ؛ فهو : لا أكلمك مادام زيد قائماً) اهـ .

أما قوله تعالى : (وأوصانى بالصلاة والزكاة فاهممت بها) فلهم فيه كلام يخرج عما نحن فيه - وقد أشرنا لهذا الشرط في رقم ٣ من هامش ص ٤١٢ . واشتراط مضى هو الأرجح - كما قلنا - ويمارس فيه بعض النحاة ، محتجاً بأن لها مضارعاً فاسخاً هو : « يقوم » ولها مصدر فاسخ كذلك . (راجع الصبان في هذا الموضع) وهذا الرأي ضعيف مردود ؛ لقلبه على فهم نظري محض لا تكديده الشواهد . والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقته « ما » المصدرية الظرفية .

(٣) راجع ما يتصل بهذا في « أ » من هامش ص ٤٧ .

(٤) والمصدرية غير الظرفية أيضاً - راجع حكم التوعين في ص ٤١٢ - .

مشتقات ، إلا بشروط مفصلة ، فلا يكفي الاختصار على ما يذكره بعض النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجتملة ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط ، أو لا يلزم ، حيث يقولون :

(أ) قسم يعمل بدون شرط ، وهو ثمانية أفعال :

كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .

(ب) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي ، وهو أربعة أفعال : زال - برح - فنى - انفلك .

(ج) قسم يعمل بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية وهو فعل واحد :

« دام » . . .

فهذا التقسيم غير سليم ؛ لا اعتبار القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطاً هامة ، لا يصح إهمالها ، وقد عرفنا تفصيلها^(١) .

• • •

بني أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل^(٢) ؛ هي : أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون لمصادرها من مشتقات ؛ فتعمل بالشروط التي للماضي . وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام :

(أ) قسم جامد ، - أى : لا يتصرف مطلقاً ، ولا يوجد منه غير الماضي - ، وهو فعلان : « ليس » بالاتفاق ، و « دام »^(٣) في أشهر الآراء .

(١) ويشير ابن مالك إلى عمل « كان » بقوله :

تَرْفَعُ كَانََ الْمَبْتَدَأَ اسْماً وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَكَانَ مَبْدَأاً عُمَرُ
أى : كان عرسها ، ويذكر أحوالها بقوله :

كَكَانَ : ظَلَّ ، بات ، أضحى ، أصبحا أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحاً
فَنَى ، وانفلك ، وعذَى الأربعة ليس به نفي ، أو لنفي متبعة
أى : أن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي ، معنى تنبيه : تلي وتبى بعده ؛

(فلا بد أن تُنصبها للنفي ، أى : تذكرها بعده) ثم قال :

ومثلُ كانَ : « دام » مسبوقاً بما كَلَعَطَ - ما دُمْتُ مصيباً درهماً

أى : أن الفعل : دام ، في العمل مثل « كان » في عملها بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، ولم يذكر أنها « مصدرية ظرفية » لضيق الوزن الشعري ؛ فاكفى بمثل يجوزها ؛ وهو : أحط درهماً مادمت مصيباً ، أى : مدة درامك مصيباً الدرهم ، أو مصيباً المحتاج .

(٢) في ص ٥٤٦ و ٥٤٧

(٣) انظر رقم (٢) من حاشي ص ٥٦٥ .

(ب) قسم يتصرف تصرفاً شبيهاً كامل ، فله الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقي المشتقات ؛ فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء ؛ وهو سبعة : (كان - أصبح - أضحى - أمسى - بات - ظل - صار) ، فمن أمثلة « كان » للماضي : كان الوفاء شيمة الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنواناً صاحبه ، وللأمر : كونوا أنصار الله . وللمصدر قول العرب : كونك شريفاً مع الفقر خير من كونك دينياً مع الغنى . وقول الشاعر :

يَبْدُلُ وَحِلْمَ سَادَةٍ فِي قَوْمِهِ الْغَنَى وَكَوْنُكَ دِيناً
وَلَا سَمَ الْفَاعِلِ :

وما كل من يبدى البشاشة كائناتاً أخاك إذا لم تُلْغِهِ لَكَ مُنْجِداً
وهكذا ... وبقية الأفعال السبعة مثل « كان » في هذا التصرف « الشبيه بالكمال » والذي يسمونه أحياناً : « الكامل نسبياً » .

(ج) قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنون ، أو شبهه . (وهي : زال - برح - فنى - انفق) فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار . ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة . وليس النيلُ زائلاً^(١) عمادَ الزراعة في بلادنا ؛ ومن هذا قول الشاعر :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحِبُّكَ ، حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مَغْمِضٌ^(٢)

. . .

(١) لَوَلَّيْنَا : مازلتُ النيلُ عمادَ الزراعة في بلادنا - فأين خبر المبتدأ الذي هو كلمة « زائل » ؟ أيكون خبره الاسم والخبر معاً أم أحدهما ؟ الراجع - عند الصبان - أن خبره هو اسم فقط ؛ فتكون كلمة « النيل » اسم « زائل » وفي الوقت نفسه خبر له باحجاره مبتدأ . ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يضم الفاعلة الأساسية ، لأن عدم إتمامه الفاعلة ناشئ من أمر عرضي هو نقصان المبتدأ .

فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستغنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم للناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذي يستحقه باحجاره خبر الناسخ . (راجع الصبان في هذا الباب عند بيت ابن مالك : « وغير ما ضي مثله قد عملا . . . ») وقد أشرنا لهذه الصورة في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ وفي ٣ من هامش ص ٥٦٢ .

(٢) تقدم البيت في رقم ١ من هامش ص ١٦٥ لمناسبة هناك . وفيما سبق يقول ابن مالك :

وغيرُ ما ضي مثله قد عملاً إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اصْتِعْمِلَا
أى : أن الفعل غير الماضي إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضي يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى .

هذا ، ولا يصح في كلمة : « مثل » التنبه على أنها حال من فاعل : « عمل » إلا لفرضه ، أو على رأى ضميم ، لما يترتب على هذا من تقديم مفعول الفعل المسبوق بالخرف : « قد » وهو ممنوع في القليل الأصح - كما سبق في رقم ١ هامش ص ٢٠٠ - نقلاً عن الحضري - .

المسألة ٤٣ :

حكم الناسخ ومعموليهِ من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب - في هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمهِ ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ^(١) . أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيرهِ عن الناسخ واسمهِ^(٢) معاً ؛ لأن تقدمه - في هذه الصورة - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمهِ ، غير معروف في الكلام العربي الفصيح^(٣) .

ويجب تأخيرهِ عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذي في الجملة الفعلية : « تُوَسِّعُهُ » من قول أعرابي ينصح صديقه : « دَعْ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْقُلُوبِ إِنْكَارُهُ ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ - اعْتِدَارُهُ^(٤) - فَلَيْسَ مِنْ حِكْمِي عَنْكَ نَكْرًا^(٥) تُوَسِّعُهُ فَيْكَ عُدْرًا^(٦) » .

عما تقدم يكون للجملة الواقعة خبراً للناسخ حكم واحد ؛ هو : التأخير عنهما - إما وجوباً ، وإما استحساناً - .

وأما الخبر الذي ليس جملة (وهو : المفرد ، وشبه الجملة) فله ست حالات^(٧) :

(١) كما أشرنا في ص ٥٤٦ .

(٢) قلنا : « الأحسن » ؛ لأن الخلاف واسع في جواز التقديم ، أو تنقيده بحالات دون غيرهما راجع « المصنع » ج ١ ص ١٢٨ - ويقول « المصنع » في حالة التأخير الواجب وهي التي جعلناها مستثناة ما نصه : (لا يجوز تقديمه فيها ، ولا توسطه ؛ سواء أكانت اسمية ؛ نحو : كان على أبوه قائم أم فعلية واقعة ضمير الاسم ؛ نحو : كان على يقوم ؛ أم غير واقعة ؛ نحو : كان على يمر محمود به . ويستند المصنع في ذلك عدم سماعه) ص ١٨٠ .

لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو : « كان المريض ينيب الطبيب فيتألم من غيابه ، أو : فيتألم الناس من غيابه ؛ كي تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ .

(٣) هذا كلامهم . وبالعرف من أنه غير معروف في الكلام المأثور ، يجهز بعض النحاة تقديمه قياساً على خبر المبتدأ . لكن القياس هنا غير مستحسن يمد أن تبين لم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة .

(٤) المنزلة فعله .

(٥) أدراً مستقيماً .

(٦) تزيده ما يقننه ويرسيه . والجملة الفعلية : (تُوَسِّعُهُ) في محل نصب خبر « ليس »

(٧) ولعمولاه - إن وجدت - حالات أخرى سيجيء الكلام عليها في الزيادة ، ص ٥٧٦ .

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم^(١) ، وذلك :

١ - حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر^(٢) نحو : كان شريكى أخى - صار أستاذى رفيق فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر . والفرق المعنوى بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر .

٢ - حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ نحو : ما كان التاريخ إلا الخبر الصادق ، أو مسبوقةً « بإنما » ؛ (مثل : إنما كان التاريخ الخبر الصادق ؛ لأن المحصور فيه « إلا » يجب اتصاله بها ، متأخراً عنها ، والمحصور فيه « بإنما » يجب فصله وتأخيره ، فلو تقدم المتأخر فى الصورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر .

الثانية : وجوب التقدم على الاسم فقط ؛ (فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ) وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر^(٣) ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الخبر على الناسخ ، مثل يعجبنى أن يكون للعمل أهله^(٤) فلا يصح : (يعجبنى أن يكون أهله للعمل) ؛ لما فى هذا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع فى مثل هذا^(٥) . . .

(١) وهذا يقتضى التأخر عن الناسخ حتماً ؛ لما تقدم من وجوب تأخير اسم الناسخ عن عامله .
(٢) بأن يكونا معرفتين معاً أو تكررتين معاً . على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص ٤٩٢ و ب .
ص ٤٩٩ م ٢٧) .

(٣) ليس من اللازم أن يكون الضمير مضافاً إليه ، وإنما اللازم أن يكون معمولاً للاسم ، أو مرتبطاً به بصلة إمراية قوية .

(٤) هذا المثال هو الذى يوضح الحالة الثانية توضيحاً دقيقاً ؛ لوجود « أن » المصدرية فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقدم شيء عليها من جعلتها التى تليها ، كما تمنع تقدم شيء يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتصبه ؛ فلا يصح تقديم خبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيره عن الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميراً يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فتقديم الخبر ممنوع ، وتأخيره ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ . أما أمثلة النسخة من نحو : (كان غلامٌ هند يعلها) فلا يوجب الاختصار على توسط الخبر : (غلام) بين الاسم والعامل الناسخ ، بل يجوز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف . فأمثلهم المشار إليها لاتصلح للتوسط الواجب وحده

(٥) هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه - وهى التى تقدمت فى رقم ٤ من جلد ١٠ ص ٤١٠ وسجىء فى ج ٢ م ٩٩ باب : إعمال المصدر - وملاحظتها : أنه لم يرد فى الفصحى وقوع « أن المصدرية » بنوعها : (المنخفضة من الثقيلة ، والناسبة للمضارع) بعد « كان » ، وإنه الناسختين بغير فاصل من خبرهما ؛ نحو : كان مطلوباً أن يخلص الصانع - وكان مفيداً أن الصانع متعلم .

الثالثة : وجوب التقدم على العامل الناسخ^(١) ؛ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة ، كأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية . . . نحو : أين كان الغائب ؟
يقول الشاعر :

وقد كان ذِكْرِي^(٢) للفراق يَرُوْعَتِي فكيف أكونُ اليوم ؟ وهو يقينٌ
وكم مرةً كانت زيارة المعالم المشهورة ! !

ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقةً بشيء آخر له الصدارة ، مثل : « ما » النافية . . . ؛ لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة^(٣) ، فلا يصح : أين ما كان الغائب ؟ ولا : أين ما زال البستاني ؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو : « ليس » لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها ، في الرأي الأرجح^(٤) .

الرابعة : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معاً ، وذلك حين يكون العامل مسبوقةً بأداة لها الصدارة ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثلته : الاستفهام بالحرف « هل » ، في مثل : هل أصبح المريض صحيحاً ؟ فيجب تأخره كهذا المثال : أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحاً المريض ؟
الخامسة : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما إذا لم يوجد مانع من التقدم ، وذلك :

١ - حين يكون الاسم مضافاً لتفسير^(٥) يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فمثال

(١) وهذا يقتضى التقدم أيضاً على الاسم .

(٢) تذكرى .

(٣) لكيلا يجمع شيان لكل منهما الصدارة ؛ فيقع بينهما التضارب ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر . و « ما » النافية من الأدوات التي لها الصدارة - كما سيبيح في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية - فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها . وكذا كل ماله الصدارة ؛ كالاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرها .

هذا ما يقوله النحاة . ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأشلوب المشغل على أداتين لها الصدارة . (راجع رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) .

(٤) كما أشرنا في رقم ٣ من ص ٥٦٠ وفي رقم ١٥٤ من هامش ص ٥٧٤ و ٥٧٥ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجوز تقديم خبرها عليها بالاتفاق . ومثلها : « لا يكون » الناسخة الاستثنائية .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

التوسط : أمسى (في البستان) حارسه ، وبات (مع الحارس) أخوه^(١) . ومثال التقديم عليهما^(٢) بغير مانع : في البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه . فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود التفسير الذي في الاسم على شيء متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز هنا

٢ — حين يكون الاسم واقعاً فيه المحصر ؛ كأن يكون مقرونًا بالإلا المسبوقة بالنفي ؛ فقال التوسط ؛ ما كان حاضراً إلا على ، ومثال التقديم على العامل ما حاضراً^(٣) كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد المحصر . . .

السادسة : جواز الأمور الثلاثة : (التأخر عن العامل فقط ، والتقدم عليه ، والتوسط بينه وبين الاسم . . .) في غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب مؤثراً . أو كان مؤثراً الخطيب ، أو مؤثراً كان الخطيب . ومثله : كان خلقُ المرء سلاحه ، ويجوز : كان سلاحه خلقُ المرء^(٤) ، كما يجوز : سلاحه كان خلقُ المرء .

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة :

١ — وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معاً .

(١) ليس في هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا يصح توسطه وتقدمه . بخلاف الحالة الثانية التي يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ . ومنع تأخيره عن الاسم ؛ فيتمين توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

(٢) بشرط ألا يكون قبل العامل شيء له الصدارة ؛ فإن وجد شيء له الصدارة وجب تقدم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصدارة ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصدارة ، كحالة الاستفهام مثل : في مثل : هل كان السفر طيباً . (راجع الحالة الرابعة السابقة) .

(٣) إذا كان العامل مسبوفاً « بما » الثانية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معاً ؛ لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون « ما » ، أي : يجوز أن يتوسط بينهما — كما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة — فإن كان الثاني حرفاً آخر ، مثل : « لم » أو « لا » أو « لن » أو غيرها إلا « إن » الثانية ؛ فإنها مثل : ما الثانية ، جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو : مستريحاً لم يصبح السهران — منصوفاً لا يزال الحق — مخلصاً لن يكون للكذاب — انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الأخيرة .

(٤) والتفسير هنا عائد على متأخر لفظاً فقط . دون رتبة ، لأنه عائد على : « خلق » الذي هو اسم : « كان » والاسم متقدم على الخبر في الرتبة .

٢ - وجوب تقديمه عليهما معاً .

٣ - وجوب توسطه بينهما .

٤ - وجوب تقديمه على العامل الناسخ ، أو التوسط بينه وبين الاسم .

٥ - وجوب توسطه بينهما ، أو تأخره عنهما .

٦ - جواز تأخره عنهما ، أو تقدمه عليهما ، أو توسطه بينهما .

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا خبر الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفي ، أو شبهه ، وإلا خبر « دام » التي يشترط لإعمالها أن يسبقها « ما » المصدرية الظرفية ، وإلا خبر « ليس » كما سبقت الإشارة إليها^(١) ، فهذه ثلاثة مستثناة ، لكل واحد منها صور ممنوعة ، وإليك البيان .
فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هي وجود النافي « ما » ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن « ما » النافية لها الصدارة - كما سبق -^(٢) ؛ فلا يصح : متكلماً ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : « ما » فيصح : ما متكلماً زال محمود . كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى ؛ (مثل . لا . لم ، ولن . . .)
أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشان هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفي أو شبهه ، كشأن غيرها .

وأما « دام » فتتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز ، وهي تقدم الخبر عليها وعلى « ما » المصدرية الظرفية^(٣) ، ففي مثل : « سألني في

(١) في رقم ٣ من ص ٥٥٩

(٢) في رقم ٣ من هاشم صفحات ٥٧١ و ٥٧٢ وظلها : « إن » في أريح الآراء . ومنع تقدم الخبر على أحد حرفي النفي : « ما » و « إن » عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لابد أن يسبقها نفي أو شبهه ، مثل : زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك ، مثل : « كان » للسبق بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبنية بأحدهما ، فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما

(٣) ملاحظة : قال الأشموني في هذا الموضع مانعه : « (دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة) اه فقال الصبان في سبب المنع مانعه : « (لزوم تقدم بعض الصلة على الموصول المحرف) وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد المحرف المصدر في ما قبله ، وهو أيضاً ممنوع » .
ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول المحرف لا يصح أن يسبقه شيء مطلقاً من صله (أي من كل الجملة التي هي صلة له) .

البيت ما دام المطر منهجراً ، لا يصح أن يقال : (سَأَبْقَى فِي الْبَيْتِ مِنْهُجراً مَا دَامَ
المطر) ، لأن « ما » المصدرية الظرفية - كسائر الحروف المصدرية المختلفة ^(١) ،
لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها ، وهي الجملة التي تقع صلة
لها . لكن يجوز أن يتقدم الخبر على « دام » وحدها فيتوسط بينهما وبين « ما »
المذكورة ^(٢) ، ففي المثال السابق يصح أن يقال : سَأَبْقَى فِي الْبَيْتِ مَا مِنْهُجراً
دام المطر . وفي مثل : أَقْرَأُ الْكِتَابَ مَا دَامَتِ النَّفْسُ رَاغِبَةً ؛ لا يصح أن تقول : أَقْرَأُ
الكتاب رَاغِبَةً مَا دَامَتِ النَّفْسُ وَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : أَقْرَأُ الْكِتَابَ مَا رَاغِبَةً دَامَتِ
النفس . . . وهكذا ^(٣) .

وأما « ليس » فتنتطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً ^(٤) إلا حالة

(١) طبقاً لما مرّ في آخر هامش الصفحة السالفة ، وأشرنا إليه في ص ٣٧٨ وهامشها عند الكلام
على الصلة .

(٢) تقدم - في ص ٤١٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٥٧٠ و . . . - أنه لا يجوز الفصل بالخبر -
أوبقيره - بين « أن المصدرية » والفعل الذي تنصبه ؛ في حين يجوز الفصل به بين « ما المصدرية الظرفية »
والفعل الذي دخلت عليه ؛ (طبقاً لما سلف في ٣٧٨) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز
أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر .

وبينهما فرق من جهة أخرى : فإن « المصدرية تنصب المضارع » فلا يجوز الفصل بينهما مطلقاً
- بالخبر أوبقيره - ، بحاكة قواعد الفصحى من كلام العرب ، « وما المصدرية » لا تنصب إن دخلت عليه ؛
فيجوز الفصل بينهما بالخبر .

(٣) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ أَجْزَ ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ

كَذَلِكَ سَبْقُ خَبَرٍ : « مَا » النَّاقِيَةِ فَحِجٌّ بِهَا مَتَلُوَّةٌ ، لَا تَالِيَةَ

يريد : أن جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين التناسخ واسمه . ولم يذكر شرط ذلك ،
ولا تفصيله ، - وقد تداركناه . ثم قال : إن كل النحاة حظَر (أي : منع) سبق خبر « دام » عليها ،
ولم يبين أمداً المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون « ما » المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه
عليها معاً ؟ وقد أسلفنا أن المنوع هو تقديمه عليهما معاً . أما توسطه بينهما فليس بمنوع . ثم قال :
كذلك منع كل النحاة سبق الخبر بتقديمه على « ما » الناقية ؛ لأن لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يسبقها
شيء منها . ويجب أن تكون متلوّة ؛ أي : سابقة ، يتلوها غيرها ، ويعبر بها . ولا يصح أن تكون
تالية غيرها ولا أن تلي بعده .

(٤) بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يجوز تقديم خبرها اتفاقاً . ومثلها :

- كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥٧١ -

« لا يكون » الناسخة الاستثنائية

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة ، هي الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها ،
ففرق منع ، وفرق أجاز^(١) . والاقتصار على المنع أولى .

• • •

الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد ، وشبه الجملة ، من ناحية التقديم ، أو التوسط ،
أو التأخر ... بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضاً ؟ . وسيجيء
البيان في الصفحة التالية .

• • •

(١) حجة الفريق الأول أنه لم يرد على أئمة العرب التقديم ؛ فلا يسوخ لنا مخالفتهم . وحجة
الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصح ، ومنه قوله تعالى عن خطاب الكفار :
(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) . فكلية « يوم » ظرف للخبر : « مصروفاً » فهذا الظرف المعمول
لخبر قد تقدم على « ليس » ؛ فقدمه يشمر بجواز تقدم الخبر ! !

وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله .
ويقول ابن مالك - في منع تقدم خبر « ليس » ، وأن المنع هو المختار ، وفي تعريف الفعل التام ؛ (أى :
الذي ليس بمناسخ ، طبقاً للبيان السالف في رقم ٣ من ص ٥٥٥) وفي بيان الأفعال التامة :

وَمَنْعُ صَبَقِ خَبَرٍ « لَيْسَ » اصْطَفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفَى
وَمَا سَوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقِصُ فِي « فَنِي » ، « لَيْسَ » ، « زَالَ » دَائِمًا قُضِيَ

اصطفى : اخبير . . . أى : أن المختار منع تقديم خبر « ليس » عليها . وأن الفعل « التام » هو :
الذي يكتمل بمرفوعه الفاعل ، أو : نائب الفاعل ، « والناقص » هو : الذي لا يكتمل بمرفوعه . وإنما يحتاج إلى
اسم وخبر . ويصح أفعال هذا الباب تسعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة (ليس ، فني ، زال) ؛ فإن النقص فيها
لازماً قفيس ، أى : تبعها ، ولازماً ، ولا يتركها . وقد سبق التفصيل .

(هذا وكلية : « ليس » الأولى مقصورة لفظها ، وهي معمول به المصدر : « سبق » وهذا المصدر
مضاف لفاعل « خبر ») .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا بما تقدم حكم الخبر «المفرد وشبه الجملة»، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ، أو توسطه بينه وبين اسمه، أو تأخره عنهما، وبقي الموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر، وهي أن الخبر المفرد يتمتع بتقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسماً ظاهراً؛ ففي مثل : «كان الرجل نبيلاً مقصده» و«بات المغني ساحراً صوته»... — لا يصح : «نبيلاً كان الرجل مقصده» — ولا ساحراً بات المغني صوته^(١)؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المفرد وحده دون معموله المرفوع — كما قلنا — فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز^(٢)، فيصح : «نبيلاً مقصده كان الرجل» . «ساحراً صوته بات المغني» .

فإن كان معمول الخبر المفرد منصوباً نحو : «أضحى الرجل راكباً الطائرة» جاز تقديم هذا الخبر وحده على العامل الناسخ، لكن مع قبج^(٣). نحو : راكباً أضحى الرجل الطائرة .

وإن كان المصنوع ظرفاً أو جاراً مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبج . ففي مثل : ظل الفتى مشتغلاً يوماً ، وأمسى قرير العين في بيته — يصح أن يقال : مشتغلاً ظل الفتى يوماً ، وأمسى في بيته قرير العين .

(ب) يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر المفرد مسألة توسط هذا المصنوع الذي ليس «شبه جملة» بين الناسخ واسمه، ففي مثل : كان القادم راكباً سيارة . وكان المسافر راكباً سفينة . . . نعرّب كلمة : «سيارة» وكلمة : «سفينة» — وأمثالهما — مفعولاً به لخبر : «كان» فكل واحدة منهما معموله لذلك الخبر، وليست معموله للفعل «كان» . فهل يجوز تقديم ذلك المصنوع وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؟ بأن نقول : كان سيارة القادم راكباً ؟ وكان سفينة المسافر راكباً.. ؟ لا يجوز ذلك ، بشرط ألا يكون المصنوع «شبه جملة» ؛ لأن

(١) لأن المأثور عن الفصحح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي عنها .

(٢) مع ملاحظة — أن المصنوع المرفوع هنا يعرب فاعلاً أو نائب فاعل على حسب الجملة

فلا يصح تقديمه مطلقاً على عامله

(٣) لفظة شومرة في الأساليب الفصيحة القديمة .

تقديم شبه الجملة جائز ، أما تقديم غيره فمخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقة ترتيب كلماتها . وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشرة - معمول لغيره بشرط ألا يكون هذا المعمول شبه جملة . . . (١) ، فى مثل : أقبل القطار يحمل الركاب . . . ، نعرب كلمة : « الركاب » مفعولا به للفعل : « يحمل » وهذا الفعل هو ، عاملها ، فهى وثيقة الصلة به ، وليست أجنبية منه ، فلا يصح أن تقدمها ونضعها بعد عامل آخر ، هو : « أقبل » لأنها أجنبية عنه ، فلو قلنا : أقبل الركاب القطار يحمل - لكان هذا الأسلوب بعيداً عن الصواب : لخالفته النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ، وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : « أنه لا يجوز أن يلى العامل - مباشرة - معمول لعامل آخر » . أو : « لا يصح أن يلى العامل - مباشرة - معمول أجنبي عنه » .

ولا فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولاً لخبر « كان » أو لخبر غيرها من التواسخ ، وغير التواسخ ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولاً أو غير مفعول . . . إلا شبه الجملة : (الظرف والجار مع مجروره) ، فإنه يجوز أن يلى عاملاً آخر غير عامله . والقاعدة بعد هذا عامة - كما أسلفنا - فلا تختص بعامل معين ، ولا تقتصر على معمول دون آخر ، وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة ، وعلى أساسها بنى الحكم السابق .

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر ، كالأمثلة السابقة ، وكذلك إن تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ، فى مثل : كان الطالب قارئاً الكتاب . . . لا يصح أن يقال : كان الكتاب الطالب قارئاً . أما لو تقدمت معاً وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ، لمسايرته الأساليب الفصيحة المأثورة (٢) ، فيصح أن نقول : كان قارئاً الكتاب الطالب .

(١) للفرط ألا يكون المعمول شبه جملة . وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح فى باب : « كان » وأخواتها أن يتوسط بين العامل (التاسخ) واسم المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة . وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط المنعرج هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط المنعرج بين العامل مباشرة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين التاسخ واسم المرفوع .

(٢) وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية . كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامة لتقديم غير التاسخ ؛ وقد أوجسناها فى ص ٥٦٩ .

غير أن هناك حالة واحدة يصبح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أو مع الخبر ، متقدماً عليه ، أو متأخراً عنه ؛ هي — كما سبق — أن يكون معمول شبه جملة (أى : ظرفاً ، أو : جاراً مع مجروره) ، نحو : بات الطير نائماً على الأشجار ، وأصبح الطلُّ مراً كما فوق الفصون ... فيصح أن يقال : بات على الأشجار الطير نائماً — وأصبح فوق الفصون الطلُّ مراً كما ... وهكذا ^(١) . وقد وردت أمثلة قليلة مسبوقة فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولنا النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة . والأحسن إغفال ما قالوه ، — إذ لا يرتاح العقل إليه ^(٢) — والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشذوذ ؛ فلا يصح القياس عليها .

• • •

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولا يلى العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى ، أو : حرف جر
أى : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أوج الخبر فيقع بعد العامل مباشرة ؛ لأن هذا التقدم متروك ؛ إلا في حالة واحدة ، هي : أن يكون معمول ظرفاً أم حرف جرح مجروره (و ظرفاً أتى — أى : أتى ظرفاً . بمعنى : وقع ووجد) . والمراد بحرف جر : أن يكون مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة . (٢) إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوباً مثل : صار — الصحف — المتعلمة تقرأ ، أعربوها بتقديرات غلطية أشهرها ما يأتى : « صار » فعل ماض . اسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر في الفصل . « الصحف » معمول به للفعل « تقرأ » . وبهذا الإعراب لا يكون معمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة ؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلاً بينهما ، كما قلنا . « المتعلمة » مبتدأ مرفوع . « تقرأ » : فعل وفاعل . وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ : « صار » . وفي هذا تكلف ظاهر ، وإضاف لبناء الجملة وللإيراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن . وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب ، أو يرفضوه . أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة ، ولا محل له اليوم . والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب . وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومضمير الشأن اسماً أنو إن وقع مؤمهم ما استبان أنه امتنع
يريد : انتر ضمير الشأن وقد رة بعد الناسخ مباشرة ، إن وردت لك بعض أمثلة توهمك ، فتخيل لك أنها أتى استبان معناها ؛ أى : ظهر معناها .

المسألة ٤٤ :

زيادة : « كان » وبعض أخواتها

« كان » ثلاثة أنواع : « تامة ، وناقصة » - وقد عرفناهما - « وزائدة » ، وقعت في كثير من الأساليب الماثورة بلفظ الماضي ، مع توسطها بين شيئين متلازمين^(١) ، كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار كان قادم ، أو : الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلم كان عالم ، أو الموصول وصلته في مثل : أقبل الذي كان عرفته ، أو الصفة والموصوف في مثل : قصدت لزيارة صديق كان مريض ، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلص في الشدة كان والرخاء ، أو حرف الجر ومجروره في مثل : القلم على كان المكتب ، أو بين « ما » التعجبية وفعل التعجب^(٢) في مثل : ما كان أطيب كلامك ، وما كان أكرم فعلك . . . وقول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذاً بهداك ، مجتنباً هوى وعنادا
وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع - قليلاً - مع توسطه بين شيئين متلازمين ؛ في مثل : « أنت تكون رجل نابه الشأن » . . . ، غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة ؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة « كان » شرطين : أن تكون بصيغة الماضي ، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف .

لكن إذا وقعت : « كان » زائدة ، فما معنى زيادتها ؟ وكيف نعرها ؟
أقياسية تلك الزيادة ، أم الأمر مقصور فيها على السماع ؟

(١) أما معنى زيادتها فأمران :

أولهما : أنها غير عاملة ؛ (فلا تحتاج إلى معول من فاعل ، أو مفعول ، أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل^(٣)) ؛ وليست معمولية لغيرها - وهذا شأن كل فعل زائد - ولا يتأثر صوغ الأسلوب بخلفها .

(١) أي : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديرًا - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما . وتوسطها بينهما يقتضي أنها لا تقع في أول الجملة أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشواً بين متلازمين .

(٢) سيجيء في : « باب التعجب » إشارة لزيادتها - ج ٣ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ - م ١٠٨ -

(٣) يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة ، وإنما هي ملغاة فقط - انظر آخر هامش ص ٦٦ -

حيث البيان - ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في القضية ؛ إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والمصاغة .

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها . ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة ، وتوكيداً ، فليس من شأنها أن تُحدث معنى جديداً ، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتأكيد ؛ فحين نقول : « الوالد عطوف » ، يكون المراد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته ، وإذا قلنا : « واللهِ الوالدُ عطوف » ، أو : « إن الوالد عطوف . . . » لم يزد المعنى شيئاً ، ولم ينقص ، ولكنه استفاد قوة وتمكناً ، بسبب القسم ، أو : « إن » وأشباههما ، ومثل هذا يحصل من زيادة « كان » حين نقول « الوالد كان عطوف » . وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً ، أو تزيد في المعنى القائم ، وكلمة أخرى — كهذه — لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد في المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته .

لهذا تجردت كلمة : « كان » عند زيادتها من الحدث الذي يكون في الفعل ؛ فلا نحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشيء آخر مطلقاً — كما سلف — ؛ لأن الذي يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذي له حدث ، ومنه : « كان التامة » ، أو الناقصة . أما « الزائدة » فمخالفة لهما في ذلك ؛ فهي في زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد .

ومن الأمرين السالفين يتبين أن بقاءها أو حذفها لا يؤثر في صياغة التركيب ولا في معناه الأصلي . غير أن الراجح أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته . ولا سيما إذا توسطت بين « ما التعجبية » وفعل التعجب ؛ في مثل : ما كان أحسن صنيعك ، وما كان أرق حديثك ؛ فإنها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي ^(١) ، إذ المراد أن الحسن والرقه كانا فيما مضى ^(٢) . ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل ولا لشيء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها .

(١) والسبب هو أن التعجب لا يكون إلا بصيغة الماضي ، ومع أنه بصيغة الماضي لا يدل — في الأرجح — على زمن الماضي — ولا غيره ؛ لأنه صارح التعجب بإنشاء مجرد التعجب ، مطلوب الدلالة على الماضي ، ولا أثر لزمن فيه . فلما دخلت عليه : « كان » بقيت محظفة بدلالها الزمنية الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقفاً في الماضي دالاً عليه وإن سلب بغيرها الماضي . (راجع ما ينقص هذا في باب « التعجب » ج ٣ ص ١٠٨ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨) .

(٢) راجع شرح الفصل ج ٧ ص ١٠٥ رقم سبقي — في آخر هامش ص ٩٧ — أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة « كان » .

(م) أما قياسية استعمالها أو الاختصار فيها على السماع فالنصيب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها في التعجب وحده ، دون غيره من باقى الحالات ، منعاً للخلط .
 وضرراً من سوء الاستعمال^(١) ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على سلامة لغته ،
 التحير بأسرارها .

وقد وردت زيادة بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمنى ، فى قولهم : الدنيا
 ما أصبح^(٢) أبردّها ! . وما أمسى أدفأها ! . يريدون : ما أبردها وما أدفأها ...
 والأمر فى هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة .

« ملاحظة عامة » : الأصل فى الكلمة — مهما اختلفت أنواعها ، وتباينت
 صيغها — أن تكون عاملة ، أو معمولة ، أوهما معا . وهذا الأصل واجب المراعاة
 — دائماً — عند عدم المانع ، والأخذ به مقدم « حين الفصل فى أمر الكلمة من ناحية
 أصلها ، أو زيادتها . فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم
 لها بالأصالة^(٣) »

(١) وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً :

وَقَدْ تَزَادَ وَكَانَ فِي حَشْوٍ ، كَمَا كَانَ أَصَحُّ عِلْمٍ مَنْ قَعَلَمَا

يريد بالحشو: الوسط بين شيئين متلازمين . على الوجه الذى شرحناه فى ص ٥٧٩ . —

(٢) سبقَت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٤ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) انظر ص ٤٧ و ٧٠ وما يحصل باستحداث المعنى ... فى ١٤ من ص ٤٨٩

المسألة ٤٥ :

حذف « كان » وحذف معموليها ، وهل يقع ذلك في غيرها ؟

ليس بين النواسخ السالفة^(١) (وهي كان ، وبعض أخواتها) ما يجوز حذفه وحده ، أو مع أحد معموليه ، أو مع معموليه - إلا : « ليس ، كان » .

فأما « ليس » فيجوز حذف خبرها على الوجه الذي شرحناه سند الكلام عليها^(٢) .

وأما « كان » فقد اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهي المذكورة أحياناً ، أو محذوفة أحياناً أخرى . والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه في تكوين الجملة ، وتأدية المعنى المراد . لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضي التبدول منه ، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر .

وصور الحذف أربعة : حذف « كان » وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها . وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح شبيهاً متفاوتاً يبيع لنا محركاته ، والقياس عليه . (ومن تلك الصور صورتان تحذف : « كان » فيهما وجوباً ، لوجود عيوض عنها ؛ وصورتان تحذف فيهما جوازاً ؛ كما سنعلم . . .) .

وبقي حذف خبرها وحده . أو اسمها وحده ، وكلا الصورتين ممنوع في الرأي الأصح عند جمهرة النحاة .

١ - فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فواجب بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ، مثل : « أمّا أنت غنياً فتصدق » ؛

(١) ما يلقى خاص بالأنفال الناسخة التي سبقت ؛ فلا يشمل أنفال المقاربة وأخواتها ، مع أنها من أخوات « كان » ويحيى الكلام عليها في باب مستقل - ص ٦١٤ - لكن بين النوعين اختلاف في المورد ومحلها في « ب » ص ٦١٨ .

(٢) ص ٥٥٩ .

فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها^(١) : تَصَدَّقْ : لأن^(٢) كنت غنياً .
ثم حذفت اللام الجارة . تخفيفاً ؛ — لأن هذا جائز وقبائى قبل : « أن »^(٣) ؛
فصارت الجملة : تَصَدَّقْ أَنْ كُنْتُ غَنِيًّا . ثم تقدمت « أَنْ » وما دخلت عليه
(أى : تقدمت العلة على المعلول) فصارت الجملة : « أَنْ كُنْتُ غَنِيًّا تَصَدَّقْ » ،
ثم حذفت : « كان » وأتينا بكلمة : « ما » عوضاً عنها . وأدغمناها فى « أَنْ » ؛
فصارت : « أمّا » . والحذف هنا واجب — كما سلف — لوجود العوض عن « كان » .
وبقى اسم « كان » بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب . ولما كانت التاء ضميراً للرفع
متصلاً — لا يمكن أن يستقل بنفسه — أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم
مقامه . ويؤدى معناه ؛ وهو : « أنت » فصارت الجملة : أمّا أَنْتَ غَنِيًّا تَصَدَّقْ .
ثم زيدت : « الفاء » فى الماعول^(٤) ، فصارت الجملة : أمّا أَنْتَ غَنِيًّا فَتَصَدَّقْ .
ومثلها : أمّا أَنْتَ قَوِيًّا فَاعْمَلْ بِحَدِّ . وأمّا أَنْتَ شَابًّا فَحَافِظْ عَلَى شَبَابِكَ بِالْحِكْمَةِ^(٥) .
ويجب عند عمادة هذا الأسلوب — اتباع طريقته فى تركيب الجملة وترتيبها ،
ولا سيما مراعاة الخطاب^(٦) .

(١) إنما كان ذلك — وهو حسن هنا — من تخيل النحاة بقصد الإيضاح ؛ والتقريب ؛ وثبوت
المحاكاة ؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدركوا بخلهم شيء من هذا الحذف ؛
والتقدير ، والتحليل ؛ إنما فطنتوا سليقة وطبعاً . بغير اعتماد على تحويل وتحويل ، أو مراعاة لقواعد
المنطق . وغيره : مما لم يرقوه فى عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية .
(٢) فاللام هنا لبيان العلة والسبب . فإبطاها علة وسبب لما قبلها . فكأن السبب فى أمرك
الشخص بالصدقة هو : غناه .

(٣) يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل : « أَنْ » وأن^٥ عند أمن اللبس . . . — وتفصيل
الكلام على هذا الحذف فى موضعه المناسب وهو باب : « تعدى الفعل ولزومه » (ج ٢ م ٧١ ص ١٥٥) .
(٤) تشبيهاً له بمجواب الشرط فى ترتيبه على ما قبله .

(٥) من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف « كان » وجوباً فى
هذه الحالة ستة شروط مجمعة : أن تقع صلة لأن المصدرية ، وأن تسبق « أَنْ » المصدرية بحرف الجر
الذى يفيد التحليل (كاللام) ؛ وأن يحذف حرف الجر ، وأن تقدم العلة على المعلول مع افتراضه بالفاء ،
وأن تجىء « ما » عوضاً عن « كان » المحذوفة ؛ ثم تدغم فى أَنْ . . . ثم نجىء بضمير منفصل للمخاطب
يجل عمل الضمير المتصل ؛ ويكون معناه ؛ ويعنى عنه .

(٦) بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مراده بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه فى عصرنا
الذى لا يستسيغه ؛ لفراسته ، وتعبه .

٢ - وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد «إن» و«لو» الشرطيتين ،
فمثاله بعد «إن» : المرء محاسب على عمله ؛ إن خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن شراً
يكن الجزاء شراً^(١) ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله : إن كان العمل خيراً يكن
الجزاء خيراً ، وإن كان العمل شراً يكن الجزاء شراً ؛ فقد حذفت «كان» مع اسمها .

ومثال حذفها بعد «لو» الشرطية : تعود الرياضة ولو ساعة في اليوم ، واحذر
الإرهاق ولو برهة قصيرة . فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعة
في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهة قصيرة . . . فحذفت «كان»
مع اسمها وبقى الخبر^(٢) . ومن هذا قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ، ذو بغي ، ولو ملكاً جنودُه ضاق عنها السهل والجبل
أى : ولو كان ذو البغي ملكاً . . .

٣ - وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز بعد : «إن» و«لو» الشرطيتين
أيضاً ، - مع قلته هنا ، بالنسبة للحالة السالفة - فمثاله بعد «إن»^(٣) : المرء
محاسب على عمله ؛ إن خيراً فخير^(٤) وإن شراً فشر . الأصل مثلاً : المرء محاسب على

(١) لا فرق في الحذف بين «إن» التي تدل على : «التنوع» (أى : تعدد الأنواع بمعناها)
كما في المثال . والتي لا تدل على تنوع ؛ مثل قولك للمابس : تجم ، وإن جزئاً ، أى : وإن كنت جزئياً .
ولكن الحذف بعد «التنوع» أشهر وأوضح . ويحسن الاختصار عليه لذلك ، مع أن الثاني صحيح أيضاً .
(٢) «كان» فيها بليغ الماضى . ويصح أن تكون فيها أوفى أحدهما بلفظ المضارع ، على
تقدير : إن يكن العمل خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن يكن العمل شراً يكن الجزاء شراً ، وهكذا في كل
مثال ، علماً بأن الماضى إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه ، .. فإنه يتخلص الزمن المستقبل ؛ فظاهره
أنه ماضى لكن زمنه مستقبل - كما مررنا في ص ٥٤ - .

(٣) وهذه تخالف «إن» التفضيلية التي يجيء الكلام عليها في ج ٣ ص ٦٩٠ م ١٢٥ .
(٤) في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد «إن» أربعة أشباه ؛ فمعهما معاً ، نحو : إن خير
فخير ؛ أى : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . ويصح نصبهما معاً ، نحو : إن خيراً فخيئاً ، على
تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يلاق خيراً . ويصح نصب الأول ورفع الثاني ، نحو : إن خيراً فخير ، أى
إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . ويصح رفع الأول ونصب الثاني ، نحو : إن غير فخيئاً ، أى : إن
كان في عمله خيراً فالجزء يكون غير . . . وهذا الوجه أخف الأربعة لكثرة الحذف فيه ، ولكنه قياسي
كالثلاثة الأخرى .

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة مجملة دون احتمال الغناء في الإعراب
التفصيل لكل مسألة ، فيمكن أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معاً ، أو نصبهما معاً ، أو رفع الأول ونصب =

عمله ؛ إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شرٌ فجزاؤه شر...
ومثاله بعد « لو » : أطعم المسكين ولو رغيته . أى : ولو كان في بينكم رغبة ،
أو : ولو يكون عندكم رغبة .

٤ - وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد « إن الشرطية » أيضاً ، ولكن في
أسلوب معين ؛ مثل : « اذهب إلى الريف صيفاً ، إمّا لا » . والأصل : « اذهب إلى
الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره » . حذف « كان » وهي فعل الشرط ،
مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفي الذي قبله ، وأثبتنا بكلمة : « ما » عوضاً
عن « كان » وحدها^(١) ؛ - وبسبب العوض كان حذفها واجباً ، فلا تجتمع هي وكلمة :
« ما » - . وأدغمت فيها النون من « إن » الشرطية ، فصار الكلام : « إمّا^(٢) لا » . وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره مثلاً : « فافعل هذا » .

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : « ساعد المحتاج ببعض المال » ؛ فيجيب : « ليس
عندي ما يزيد على حاجتي » . فتقول : « ساعده بالمعاملة الكريمة إمّا لا » فأصل
الكلام : ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها... وجرى على الجملة من
الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه...

- الثاني ، أو العكس ؛ إذ الفرض من الإعراب التفصيل هو الوصول إلى سلامة النطق ، وحمّة الضبط المؤدى إلى
حمّة المعنى المراد . وهذا يتحقق بمرّة القاعدة الإجمالية التي ذكرناها ، والاقتصار عليها .
(١) أما اسمها وخبرها فقد حذفنا بتقدير تمويش .

(٢) يرى بعض النحاة أن الأصل في هذه الجملة وأشباهها لايشتمل على : « كان » ولا معموليها ،
وإنما أصل التركيب : أفعل هذا إما لاتفعل غيره ... فلفظ « إمّا » مركب من « إن الشرطية » المدغمة في
« ما » الزائدة للتأكيد ، و « لا » نافية لفعل الشرط . ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضاً
لدلالة ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إمّا لا . . . هذا إن كانت الهزمة مكسورة ، أما إن
كانت مفتوحة فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لاتذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التحويل
الذي أشرنا إليه في القسم الأول (رقم « ١ » من الحذف الواجب) .

سواء أكانت التقدير هذا أم ذلك لم يغيرها ، وسواء أكانت الهزمة مكسورة أم مفتوحة... فالذي
يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتعديرات - على تمحيها - لا أهمية لها ؛ وإنما المهم هو معرفة
الأسلوب من ناحية صياغته ، وطريقة تركيبه ، ودقة استعماله في مثل موضع الذي استعمله العرب فيه ؛
بحيث لا نخطئ في صياغته ، ولا طريقة استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لاحتجاجهم
إلى شيء من الكد المبطل المؤدى إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية ، المختلفة .

وحذف «كان» هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عيوض عنها ؛ فهو الموضع الثاني من موضعى الحلف الواجب بسبب العوض ، إذ لا يصح الجمع بين العوض ، والمعوّض عنه ، وقد حُذِفَ معها معمولها ، والموضع الأول بعد «أن» المصدرية السابقة وقد حُذِفَ وحدها - أما في غيرهما فالحذف جائز .

ومن الأمثلة الشائعة لحلف كان مع معموليها - بعد «إن» من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً ؟ . فيجيب : نعم ، وإن . . . أى : أسافر وإن كان البرد شديداً . ومثله : أعطى السائل وإن كان أجنبياً ؟ . فتجيب : وإن . . . أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبياً^(١) . ومثل هذا الحلف جائز عند عدم اللبس . ووجود قرينة تلك على المحذوف .

من كل سبق نعلم : أن «كان» تحذف جوازاً في حالتين ، (هما الثانية والثالثة) وجوباً في حالتين أخريتين ، (هما الأولى والأخيرة) وتجيء «ما» عوضاً عنها في كل منهما ، ولا يجوز إرجاع «كان» مع وجود العوض عنها في حالتى حذفها وجوباً . أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء .

• • •

(١) وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار ، قائلا :

وَيَحْذَرُونَهَا وَيُبْقُونَ الْمَخْبِرَ وَبَعْدَ : «إِنْ هُوَ لَوْ» ، كَثِيرًا ؛ إِذَا اشْتَهَرَ
أى : إنهم يحذرون «كان» مع اسمها ، ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد «إن» و«لو»
الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه . ثم أشار إلى موضع آخر بقوله :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ : «مَا عَنْهَا ارْتُكِبَ» كَمِثْلِ : أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ -
يريد : قد ارتكبت (أى : حصل) تعويض : «ما» عن : «كان» المحذوفة الواقعة بعد : «أن»
المصدرية . وضرب لها مثلاً هو : «أما أنت برًّا فاقترَب» أصله : اقترَب لأن كنت برًّا . أى : صاحب
خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والزيادة ، كما شرحنا .

... ..
... ..

زيادة وتفصيل :

(ا) ورد في الكلام القديم - في عصور الاحتجاج - حذف « كان » مع اسمها بعد : « لَدُنْ » : كأن يسألك سائل : متى كان الاجتماع ؟ . فتجيب : يوم الخميس من لَدُنْ عصرًا إلى المغرب . أى : من زمن كان الوقت عصرًا إلى المغرب . . . وهذا حذف نادر ، مقصور على النصّ الوارد فيه ، ولا يقاس عليه ؛ لندرته . وإنما عرضناه هنا ليُبْهَـمَ حين يرد في كلام القدماء ، من أهل الاحتجاج .

(ب) قد وردت « كان » وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ؛ ومنه :

أزمان قوى والجماعة كالذى لزم الرحالة أن تَمِيلَ مَمِيلًا

أى : أزمان كان قوى مع الجماعة^(١) - فكلمة : « قوم » اسم « كان » المحذوفة « والجماعة » الواو للمعية ، . . . الجماعة مفعول معه ، و « كالذى » خبرها . والسبب في تقدير « كان » أن المفعول معه لا يقع . - في الأكثر - إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه ، أو على معناه دون حروفه .

• • •

(١) قالوا : إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة عثمان - رضي الله عنه - . فشبّه حال قومه في تماسكهم وتلازمهم ، وعدم تناقضهم - بحال راكب لزم الرحالة (وهى : سرج من جلد لا يتخالط خشب) خوف أن يعيل ميلًا ، أى : ميلًا .

المسألة ٤٦ :

حذف « النون » من مضارع : « كان »

إذا دخل جازم على مضارع « كان » فإنه يجزمه ، وتُحذف الواو التي قبل النون ^(١) . نحو : لَمْ أَكُنْ من أعوان الشر ، ولم تكن من أنصاره ، وكقول علي : لا تَكُنْ عبد غيرك ، وقد جعلك الله حراً . وأصل الفعل بعد الجازم : لَمْ أَكُنْ - لم تكون - لا تكون ؛ فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتى ساكنان : الواو والنون ؛ فحذفت الواو - وجوباً - للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أَكُنْ - لم تكن - لا تَكُنْ . . .

ومثل هذا يقال في أصل الفعل : « يكن » من قول القائل .

إذا لم يكن فيكن ، اظلل ولا جتنى فأبعد كن الله من شجرات ويموز بعد ذلك حذف النون ؛ تخفيفاً ، فتقول : لم أك - لم تكن - لا تك . . . وكقول الشاعر :

فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته وإن تك ذا عتبي فميتلك يعتب ^(٢)
وهذا الحذف جائز - كما قلنا - سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن ^(٣) ؛ (نحو : لم أك الذي ينكر المعروف ، ولم تك صاحب الجاحد) - أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك ، (نحو : لم أك ذا من . ولم تك مصاباً به) ، إلا إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف النون ؛ نحو : (الشبح المقبل علينا يوحى بأنه صديق الغائب ؛ فإن يسكنه فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يسكنه فسوف نأسف) . أى : إن يكن إياه . . . وإن لم يكن إياه ^(٤) .

(١) وهي الواو التي أصلها عين الكلمة ، وتقلب « ألفا » في الماضي .

(٢) البيت من قصيدة الشاعر الجاهلي : « للنايفة النخعي » : « مدح بها النعمان بن المنذر ، ويمتدح له من وشاية بلته . (العتب : الرضا . يعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقيل المنذر) .

(٣) عند من يبيع ذلك ، كابن مالك ، ومن معه . ورأيه أنسب .

(٤) ملخص شروط حذف النون ستة : كونه في مضارع ، مجزوم ، وجزومه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده (أى : في حالة الوصل ، لا الوقف ؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر) . وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ - كسيبويه . وفيه لا يشترط هذا - ولا ضمير متصل .

ونسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه «كان» الناقصة ، كالأمثلة التى سبقت ، والذى ماضيه «كان» التامة^(١) ؛ نحو : (صفا الجوى ، واعتدل ؛ فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ولا حرّ) . . . بإثبات النون أو حذفها . أى : لم توجد سحب ولم يوجد برد . . .^(٢)

وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف «الألف» التى هى عين الفعل : «كان» ، ومن حذف «الواو» التى هى عين «مضارعه وأمره» ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر ؛ كقوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) . وقوله تعالى : (إن يسكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وقوله تعالى : (بكلّ الله فاعبد ، وكن من الشاكرين) . وقول الشاعر :

إذا كنتَ ذا رأى فكنْ ذا عزيمة فإنّ فسادَ الرأى أنْ تَشَرَّدَ دَا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك^(٣) ، كما فى بعض الأمثلة السالفة ، تطبيقاً للبيان الذى عرضناه من قبل^(٤) .

• • •

(١) ومماها : حدث ، أو : وجَّه . . . - وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٥٤٩ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ مُتَجَرِّمٌ تُحْدَفُ نُونٌ ، وهو حذفُ مَا التَّجَرُّمِ

يريد : أن للمضارع من : «كان» مطلقاً (سواء أكانت تامة أم ناقصة) عند جزئه تحذف منه النون ؛ حذفاً غير ملتزم ، أى : لم يلتزمه العرب ولم تتصلك به باطراد ، وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً . ونحن نتابها فيما فعلت ، فنبج الأمرين .

(٣) كالتاء ، ونون النسوة .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

المسألة ٤٧ :

نفي الأخبار في هذا الباب

وحكم زيادة « باء الخبر » فيها ، وفي الأسماء

إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب - غير (« ليس » ، و « زال » ، وأخواتها الثلاثة) - فإن النفي يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم ؛ ففي مثل : ما كان السارق خائفاً - وقع النفي على الخوف ؛ وسلبت نسبته الراجعة إلى السارق ؛ ^(١) فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعل نسبته موجبة مع وجود أداة النفي ^(٢) - أتينا قبله بكلمة : « إلا » فنقول : ما كان السارق إلا خائفاً ؛ لأنها تنقض معنى النفي ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به . وفي مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برقاً خلُيباً ^(٣) إن خير البرق ما الفيت معته

وقع نفي خلابة البرق على المعروف . فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقاً خلُيباً . كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التي ينحصر استعمالها في الكلام المنفي وحده ، مثل : يعيب ^(٤) ؛ فإن كان منها لم يحز اقترانه بكلمة : « إلا » ؛ ففي مثل : ما كان المريض يعيب بالدواء ... لا يقال : ما كان المريض لا يعيب بالدواء . وفي : ما كان مثلك أحداً ^(٥) ، لا يقال : ما كان مثلك إلا أحداً .

(١) والمراد : ما حصل خوف السارق ؛ وإذا كان النفي داخلاً على « كان » الناسخة ، أو على مضارعها وبعدها لام الجحود ، تغير الحكم السالف ، وصار الجملة كلها معنى وحكم مختلفان عما نحن بصدده هنا - طبقاً لبيان الخاص بلام الجحود وسيجيء تفصيله في التواصب ج ٤ م ١٤٩ -

(٢) لسبب يلغى ؛ كالخبر مثلاً .

(٣) البرق الخلب : الذي لا مطر بعده . وهذا لاخير فيه للبلاد التي تترى بالمطر .

(٤) يعني : ينتفع ؛ فهو : ما يبيع فلان بالدواء ، أي : ما ينتفع به . لا التي بمعنى : أقام ، أو وقف ، أو رجع ، أو غيرها مما لا يلزمه النفي . ومثل : « يبيع » كلنا « أحد » ، وديار ، وكذا : عريب . . . فهذه كلها لا تستعمل إلا في كلام منفي ؛ فهو : ما في البيت أحد ، أو : ما فيه دينار ، أو : ما فيه عريب . والثلاثة بمعنى واحد .

(٥) بشرط أن تكون الهزة أصلية . . . وهذا غالب في غير كلمة « أحد » بمعنى « واحد » التي يصح استعمالها في الإثبات والنفي . (راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٠ حيث الإيضاح لكلمة : أحد) .

فإن كان الفعل الناسخ هو : « ليس » (وهي معلومة من أدوات النفي) ^(١) فالحكم لا يتغير (من ناحية أن المنفى بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبه إلى الاسم وضعنا قبله : « إلا » ، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منى لم يجوز اقترانه بإلا) ، ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزاً ، فقد انصب النفي على « العجز » وزالت نسبه الراجعة إلى الخطيب . فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر ، ومنع تأثيره في معنى الخبر — أتينا قبله بكلمة : « إلا » فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزاً ، لأنها تنقض النفي ، وتمنع أثره ، فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق .

أمّا في مثل : ليس المريض يعرج بالنزوء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ، فلا يقال : ليس المريض إلا يعرج بالنزوء . فشان « ليس » في هذا كشأن « كان » المسبوقة بالنفي ، حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعرج بالنزوء ، — كما سبق — .

فإن كان الفعل الناسخ هو كلمة : « زال » أو إحدى أخواتها الثلاث ، (والأربعة لا بد أن يسبقها ^(٢) نفي ، أو شبهه) — فخيرها مثبت غير منى ، لأن كل واحدة منها تفيد النفي ، وقبلها نفي ، ونفي النفي إثبات ، فقل : ما زال المال قوة ... ، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال . وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام ، فالنفي في كلمة : « زال » وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها قبلها مباشرة . والمعنى في جعلها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا — فلا يقترن بكلمة « إلا » ، فلا يصح ما زال المال إلا قوة ، فشان شأن خبر : « كان » الحالية من نفي قبلها ، فكلا الخبرين موجب . (أى : مثبت) .

وإذا كان خبر الناسخ مضيئاً إمّا « بليس » غير الاستثنائية ، وإمّا « بما » ^(٣) على الوجه السالف ^(٤) جاز أن يدخل عليه بكثرة حرف الجر الزائد : « الباء » نحو : ليس الحليم ببلادة ^(٥) ، وما كان الحليم بيليد يحتمل المهانة . أى : ليس

(١) تفصيل الكلام عليها في ص ٥٥٩ . (٢) انظر رقم ٢ من عاشر ص ٥٦٣ .

(٣) العاملة (الحجازية) — باتفاق — والمهولة ، تيمناً للأرجح .

(٤) ويتضمن الشروط التي سلفت ، وهي : « أ » وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي ، وعدم نقضه بإلا ، فلا يصح : ما ظهر إلا يعذب . ب — إن يكون الخبر صالحاً للاستعمال في الكلام الموجب ، غير مقصور على الكلام المنفي ، فلا يصح : ما مثلك بأحد — — — ألا يكون الخبر واقعاً في الاستثناء ، فلا يصح : كرمت العطاء ليس بالأدعياء ... أولاً يكون بالأدعياء .

(٥) وتغرب كما يأتي : « الياء » حرف جر زائد . « بلادة » مجرورة بحرف الجر الزائد ، وعلامة جرهما الكسرة ، في محل نصب ؛ لأنها خبر « ليس » أيضاً ، فكلمة : « بلادة » مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنسوبة محلاً أو تقديراً ؛ لأنها خبر أيضاً . ولجار الزائد مع مجروره لا يختلفان بشئ .

الحليم بلادة ، ما كان الحليم بليداً ؛ يحتمل المهانة . فزيدت « باء البحر » في أول الخبر المنفى في المثالين - وأشباههما - لغرض معنوي ؛ هو : توكيد المنفى وقويته ^(١) .
ولست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هي جائزة في جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفية ^(٢) قد استوفت بقية شروط الزيادة ، فلا يصح زيادتها في خبر موجب (أى : مثبت) كخبر : « زال » وأخواتها ؛ لأن الخبر فيها موجب - كما عرفنا - .

ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متوافقة في الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر في خبر : « ليس » ، نحو قوله تعالى : « أليس الله بعزيز ذى انتقام ؟ » وقول الشاعر :

ولستُ بهيَّابَ لمنْ لا يَهَابُنِي ولستُ أرى للمرءَ مالا يَرَى ليلاً

ثم في خبر : « ما » الحجازية ؛ نحو قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) وقوله : (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) ، ثم في خبر « كان » .

وإذا تقدم الخبر المنفى فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال « باء » البحر الزائدة على الاسم المتأخر ، ففى نحو : ليس الشجاع منهوراً - يصح أن يقال : ليس منهوراً بالشجاع . وفى نحو : ما كان الجود إسرافاً - يصح أن يقال : ما كان إسرافاً بالجود ^(٣) .
ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها .

* * *

(١) ذلك أن باء البحر لا تزداد هنا إلا في الخبر المنفى ؛ فوجدتها دليل على وجود المنفى وإعلان عنه ، وإزالة شبهة غيابه . فكان المنفى بها قد تكرر . هذا وقد سبق في أول الكتاب قائمة الحروف للزائد ص ٧٠ .

(٢) زيادتها جائزة في المنفى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار « كان » وأخواتها إلا « ليس » الاستثنائية ، و« لا يكون » الاستثنائية ، وإلا « زال » ، و« فنى » ، و« برح » ، و« انفك » ، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة - كما تقدم - ، وتزاد في مضارع : « كان » بشرط أن يكون منفياً بحرف المنفى : « لم » ؛ نحو : كلمتى فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عنى . فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها ، في محل نصب - كما سيحىء البيان فى ص ٩٠٧ - وتزاد أيضاً في أخبار « ما » الحجازية وأخواتها ، وكذلك غير الحجازية - في الرأي الأرجح - . وتزاد في المفعول الثانى من مفعولى : « فنى وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن بجهان . أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن اليمد عن استخدامه ، والاعتصام به على المسحوق دون ما كانه ، أو القياس عليه (انظر ص ٩٠٨) .

على أن لزيادة « الباء » موضوعاً تفصيلياً هاماً سجلناه في مكانه الأنسب (وهو باب : حروف البحر - ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٥ وما بعدها ، حيث الكلام على الكلام أحكام باء البحر . (٣) راجع الصبيان .

المسألة ٤٨ :

الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

(ما - لا - لات - إن)

من الحروف نوع يشبه الفعل : « ليس » في معناه ، وهو : النفي ^(١) ، وفي عمله وهو : النسخ ^(٢) ، فيرفع الاسم وينصب الخبر ^(٣) . وبهذه المشابهة في الأمرين يُعدّ من أخوات : « ليس » مع أنها فعل ، وهو حرف . كما يُعدّ من أخوات « كان » ؛ لمشابهته إياها في العمل السالف فقط . وأشهر هذه الحروف أربعة : (ما - لا - لات - إن) وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة ؛ لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقاً - كما عرفنا ^(٤) - .

فأما الحرف الأول : « ما » فبعض العرب - كالحجازيين - يُعمله ، وبعض آخر (كبنى تميم) يُهمله ^(٥) ، وهو يفيد عند القرّيقين . نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالّي عند الإطلاق ^(٦) ؛ تقول : ما الشجاع خوفاً ، أو : ما الشجاع خواف

(١) سبق (في ص ٥٥٩) أن « ليس » فعل ماضٍ ينفي معنى الخبر في الزمن الحالّي عند الإطلاق ، (لى : عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن ، أو التجرد منه) ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بحدوثها ... وشملها الحروف : « ما » و « إن » ؛ و « لات » ، و « لا » العاطلة عمل : « ليس » ؛ أما « لا » للمهلة فيجىء تفصيل الكلام عليها في رقم ١ من هامش ص ٦٠١ . فالحروف الأربعة تشبه « ليس » في أمر معنوي مشترك ؛ وهو نفي المعنى في الزمن الحالّي عند الإطلاق - وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٣ بيان أن « ما » النافية للحال - (٢) سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٤٤٣ .

(٣) يشترط ، في أخيار هذه الحروف ما يشترط في أخيار النواسخ الأخرى - بما أشرنا له في ص ٥٤٧ - وهو وجوب أن يتم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم ، وقد يتمم في بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه . أما البيان التفصيل في باب : « المبتدأ والخبر » - هامش ص ٤٤٣ .

(٤) في ص ٥٤٤ .

(٥) وسواء أكان عاملاً أم مهملاً فله الصدارة في جملة بشرط دلالة على النفي - راجع الصبيان في باب عن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التي يقع بها التعلّق ؛ لصدورها - وسجى البيان في ج ٢ ص ٦١٠٣٠ - .

(٦) انظر ص ٥٣ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذي يوضح معنى « ما » النافية وأثرها في الزمن الحالّي وغيره ، وكلام صاحب المقتل في هذا .

— بالإعمال أو الإهمال — ومثل هذا يتأتى في قول الشاعر :
وما الحسن في وجه الفتى شرفاً له إذا لم يكن في فعله والخلاق
وقول الآخر :

لعمرك ما الإسراف في طبيعة ولكن طبع البخل عتدي كالموت
والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغة العالية ، لغة القرآن
وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى — وهي صحيحة أيضاً —^(١) يجوز
الأخذ بها . منعا للبليلة ، وتعدد الآراء من غير فائدة ...

وتشتهر العاملة باسم : « ما المجازية » . وبشروط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة^(٢) :

(أ) ألا تقع بعدها كلمة : « إن » الزائدة^(٣) ؛ فيصح الإعمال في مثل
ما الحق مغلوباً ، ولا يصح في مثل : ما إن الحق مغلوب^(٤) .

(ب) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع « إلا » بعدها^(٥) ؛ فتصل

(١) وإنما أشرفنا إليها هنا ليعتبر بها المتخصص في فهم ما يصادفه من النصوص القديمة التي تطابقها .
(٢) هناك بعض شروط أخرى تركناها ؛ إما لأنها جارية في غيرها ؛ — كاشتراط ألا يكون اسمها شبه
جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة ؛ فلا داعي للإذاعات بها . من هذا اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفرد
بـ « موجب » بسبب اصطحابه « إلا » نحو : ما الملو شيء إلا شيء لا يعبأ به . فكلية « شيء » الأولى غير
المبتدأ ، والثانية بدل منها . مرفوع . وهو موجب ، لوقوعه بعد « إلا » . ووقوع البدل موجباً يقتضي عندهم أن
يكون البدل منه موجباً أيضاً . ثم يقولون ، كيف يكون البدل منه موجباً مع أنه خبر « ما » النافية التي تنفي معنى
الخبر ؟ فيجيب الناقض الذي لا مقرته إلا باشتراط ذلك الشرط الذي نرى إهماله ، وعدم التحويل عليه ؛ لأمرين :
أولهما : أن دليلهم منقوض بدليل جليل مثله ، لا نريد أن نعرضه ؛ منعا لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة .
وثانيهما : — وهو الأهم — أن بعض أئمة النحاة ؛ كسيبويه ، لم يشترطه ؛ لأن صورا كثيرة من الكلام الفصيح
تخلو منه . وهذه هي حجة قاطعة ، وفيها تيسير . وبخاصة إذا أخذنا بقولهم : إنه يختفر في الثواني ما لا يختفر في
الأوائل (كما سيبيء في : ج ٣ باب « البدل » ، وغيره . ونشير له في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٨ ؟)
(٣) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من ص ٥٩٠ .

(٤) إن كانت « إن » ليست زائدة وإنما هي لتأكيد النفي لم يطل العمل ، بشرط وجود فاصل
لفظي بين الحرفين ، أو قرينة أخرى تدل على أنها لتأكيد ؛ طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ .
وقد سبق « (في ص ٥٩١) أنه لا يصح وقوع « إن » الزائدة ، بعد « ما » النافية العاملة ، ولا بعد
« ليس » — كما صرح بهذا الصبان ، وصاحب المجمع في أول باب : « ما » المجازية — .

(٥) أو وقوع « لكن » « أو » « بل » ، كما سيبيء . في ص ٥٩٧ ، وخرج النقص بكلمة :
« غير » فإنه لا يطل عمل : « ما » ؛ نحو : ما الإسامة غير بلاء لصاحبها ، (ينصب كلمة « غير ») .

في مثل : ما الجرم منحرفاً ، ولا تعمل في مثل : ما الجو إلا منحرف ، وقول الشاعر :

إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى فما هي إلا مِحْنَةٌ وعذاب^(١)

لأن الخبر مثبت هنا بسبب « إلا » التي أبطلت النفي ، وأزالت أثره عنه ، ولا يضر نقضه عن المعمول ؛ نحو : ما أنت متكلماً إلا بصواب .

(ح) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة ، فلا يصح تقديم الخبر الذي ليس شبه جملة على الاسم ؛ ولهذا تعمّل في مثل : ما المعدن حجراً ، وتُهَمَّل في مثل : ما حجر المعدن ؛ لتقدم خبرها على اسمها . فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإعمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب ؛ مثل : ما للسرور دوام ، وقول الشاعر :

وما للمرء خيرٌ في حياة إذا ما عُدَّ من سقط المتاع^(٢)

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب ؛ خبر « ما » ، وعند الإهمال يكون في محل رفع ، خبر المبتدأ^(٣) .

(د) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففي مثل : ما العاقل مصاحباً الأحق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة : الأحق على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فنقول : ما ، الأحق - العاقل مصاحب .

فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما في الشر أنت راغباً ، وما عندك فضل ضائعاً ، ويجوز . . . راغب ، وضائع^(٤) .

(١) ومثل هذا قول الآخر :

وما للناس إلا واحد كقبيلة يعد ، وألف لا يعد بواحد

(٢) سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ؛ لعدم فائده . (وفي هذا البيت وقعت « ما » بعد كلمة « إذا » فتبين الحكم بزيادة « ما » - كما سبق في رقم ٧٠ من هامش ص ٧٠ -)

(٣) لا يظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر في هذه الأمثلة وأشباهها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء بعدها من نواحيج ؛ - كالخطف مثلاً ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوباً كخبر « ما » المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعاً كخبر للمبتدأ .

(٤) للمبعض العام الموضح في « ب » من ص ٥٧٦ .

كذلك يمنع تقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في الصورتين غير شبه جملة ؛ فلا إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تارك ، ولا في نحو : ما الشطط - راكب - آمن والأصل ما العاقل تارك الصواب . وما راكب الشطط آمن . فإن كان شبه جملة جاز تقديمه .

(٥) ألا تتكرر « ما » ، فلا عمل لها في مثل : « ما » ، « ما » الحُرُّ مقيم على الضم ، لأن كلمة : « ما » الأولى للنن ، وكلمة « ما » الثانية للنن أيضاً ، فهي قد نقت معنى الأولى ، لأن نني النني إثبات^(١) ، فنتبهد « ما » الأولى عن النني ، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد^(٢) .

• • •

(١) فإن تكررت وكانت لتأكيد النني في الأولى ، لا لإثباته ، صح الإعمال - مع ضعفه ، حتى قول بشلوه - وذلك بأن تكون « ما » الثانية تأكيداً لفظياً للأول يقرى نفيها ، ولا يزيله ، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفي النني ، كما تقتضي ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها : أن توكيد الحروف التي ليست للجواب يقتضي تكرار الحرف الأول ، وبمع لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني الذي جاء للتوكيد - وسيأتى في ج ٣ ص ١٥٥ م ١١٦ هذا - ، والذي يدل على أن الثانية تفيد نفيًا جديدًا يزيل الأول ، أو أنها تفيد نفيًا يؤكد الأول ، إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية . ومع التكرار لا يصح بغير شلوه أن توحيد « ما » في الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى ، والثانية تكرارها لها .

(٢) وقد عرض ابن مالك لبعض ماسبق من الشروط ، تاركاً بعضاً آخر ، حيث يقول :

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ : «مَا» . دُونَ : «إِنْ» مَعَ بَقَا النُّفَى ، وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ
سجل في هذا البيت ثلاثة شروط لإعمال : « ما » عمل ليس ؛ وهي : ألا توجد بعدها « إن » الزائدة ، وألا ينتقض النني (بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النني ، أو بدخل إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه النني) ، وأن يحق الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم . (وكلمة زكن معناها : علم) ، ثم يقول :

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا ، أَجَازَ الْعُلَمَاءِ
أي : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ، ومثل له بقوله : ما بي أنت معنيًا وقاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة الموصول للخبر نفسه ، لا لتقدم الخبر . لكن جواز تقديمه يؤخذ بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضاً . أو كان ظرفاً ، مثل : ما عند العائز حيلة . وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب .

حكم المعطوف على خبرها :

(١) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجِباً (أى : مثبتاً) ، مثل : « لكن » و « بل » - وجب رفع المعطوف^(١) ؛ مثل : ما الفضل مجهولاً لكن معروف ؛ وما الإحسان منكوراً ، بل مشكور ؛ فيجب الرفع في كلمتي : « معروف » و « مشكور » وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرها في الكلام الفصيح المأثور^(٢) . وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام . ما الفضل مجهولاً لكن هو معروف . وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور . ويتعين في هذه الحالة إعراب كل واحدة من « لكن » و « بل » حرف ابتداء . ولا يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق ، مع أنه لا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة .

(١) تفصيل ذلك : أن « لكن » تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ (أن يسبقها نفي ، أو نهي) (وألا تكون مقترنة بالواو قبلها) ، (وأن يكون معطوفها مفرداً ، لا جملة) . ومثالها : ما أغضبت السباق ، لكن المتأخر . فإذا كان ما قبلها متنياً - كالمثال السابق - تركته متنياً على حاله ، وأقرت معناه المنفي ، ولم تغيره ، وأثبتت نقيضه لما بعدها ؛ ففي المباراة السابقة انتفى الحكم بالإغضاب على السباق ، ووقع الحكم بالإغضاب على المتأخر . وفي مثل : ما غابت فاطمة لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمة ، وثبت الحكم بغياب زينب . وهكذا نرى الحكم المنفي قبل : « لكن » يبنى متنياً على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة ، ووجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك ، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد .

وأما « بل » فإنها تكون حرف عطف بعد النفي وغيره ولا تعطف إلا المفردات على الصحيح . فإذا كانت بعد نفي ، أو نهي كان شأنها شأن : « لكن » في أنها تترك ما قبلها على حاله ؛ أى : تقر معناه المنفي ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلاً بل حقيراً . فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير . أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تعيد الإضراب أى : العلول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالسكوت عنه ؛ بتركه غير محكوم عليه بشئ ، نحو : فرد الصفور ، بل الليل . وفي الصفة الآتية ما يزيد الأمر وضوحاً .

(٢) هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع . أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف و مما قيل بعد ذلك - فهو تحليل وتعليل منطقي ؛ ابتكره النحاة ؛ لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ؛ منعا لخطأ . وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئاً منه .

ولو جعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم تلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنصبياً ، تبعاً للخبر المعطوف عليه ؛ — لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، وفي النفي ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد — ، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول مني « بما » ومعمول لها . والثاني معمول لها أيضاً وموجب^(١) ، لوقوعه بعد . « لكن » أو : « بل » . المسبوقين بنفي . و « ما » لا تعمل في الموجب ، ومن هنا يجيء التعارض أيضاً ؛ وهو يقضى بمنع المعطف ولو كان عطف مفرد على مفرد^(٢) ، ويقضى بالرفع . والأحسن أن يكون رفعه خبراً لمبتدأ محذوف .

وبما تقدم نعلم أن الكلام في الحالة السالفة : — وهي : « ١ » — لا يشتمل في حقيقته على عطف مطلقاً ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف^(٣) .

(ب) أما إن كان المعطف لا يقتضي أن يكون المعطوف موجباً ، وإنما يقتضي أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والقاء . . . فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفعها ، مثل : ما أنت

(١) السبب الموضح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) إذا كان خبر « ما » مجزواً بالباء الزائدة مثل : ما التجم بمظلم ، لكن مضى — أو بل مضى — وجب الرفع أيضاً دون النصب والجر ؛ لقول النحاة : لا يصح الجر هنا عطفاً على لفظ الخبر المجزور بالباء الزائدة . ولا النصب ، عطفاً على محله . وحجتهم أن الباء « حملت » الجر في المعطوف عليه ، فهي المائلة أيضاً في المعطوف تبعاً لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب . فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق . والباء لا تدخل على الموجب ، وإنما تتراد بعد النفي .

وهذا كلام مردود ، لأنه نظري فقط ، يحتاج إلى سماع يؤيده ، فوَقَّ أنهم يفترون في الذواق مالا يتفقون في الأوائل . وسجل النحاة هذا في « واضح متعددة » (كاللغز في الصبيان ، ٢٨ باب : « الاستثناء » عند الكلام على تعذر البديل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب . وكالغز في مع المراجع ج ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ ، وبجملته في ج ٢ ص ٢١١ م ٨١) .

ولوجب أن يرجعوا للكلام العربي ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع . ولا نعرف أنهم فعلوا . ولهذا تجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى .

(٣) وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيراً مجازياً ؛ روى فيه الأصل والصورة الظاهرية التي تشبه صورة العطف ، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر للعطف هنا .

قاسباً وعنيفاً على الضعيف ، أو : « عنيفٌ » ينصب كلمة : « عنيفاً » لأنها معطوفة على خبر « ما » المنصوب . ويرفعها ؛ لأنها معطوفة على خبر « ما » باعتبار أصله الأول قبل مجيء « ما » ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ^(١) . ومع أن الرفع جائز يحسن الاختصار على النصب ، ليكون الأسلوب منسجماً مؤلفاً^(٢) . . .

وتلخيص ما تقدم في : « ا و ب » هو :
أن رفع المعطوف جائز مع كل حرف من حروف العطف . وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضي إيجاب المعطوف مثل :
لكن ، وبل^(٣) . . .

• • •

(١) وإل ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

ورَفَعَ معطوفٍ بِلَكِنْ ، أو : بِبَلٍ من بعد منصوبٍ بـ « ما » الزم - حيث حَلَّ
بمعنى البيت واضح بعد تقديمه على الوجه الثالث : الزم رفع معطوف بِلَكِنْ أو بِلٍ من بعد منصوب
« ما » ؛ حيث وجد ذلك المنصوب . والمراد بمنصوب « ما » : خبرها . و (« من بعد منصوب ») ؛ جار
ومجرور متعلقان بكلمة « رفع » . ()

(٢٢) ما سبق هو حكم العطف على خبر « ما » في نوع من الأساليب . وهناك أساليب أخرى تشتمل
على : « ما » ، أو « ليس » ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، سيجيء في : « ب » من ص ٦١١ .
النحو الواقي - أول

زيادة وتفصيل :

(١) إنما عرض النحاة للعطف على خبر « ما » دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن « ما النافية » يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها . فلأن انتقض لم تعمل — كما سبق — والحرفان (« لكن » ، و « بل ») من حروف العطف ، ينتقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده ، ويجعله مرجحاً ، مع أن المعطوف عليه منفي . ولما كان المعطوف على خبر « ما » هو بمنزلة خبرها — يجب أن يكون ذلك المعطوف منفيّاً كالخبر المعطوف عليه ، لكي تعمل فيه « ما » النصب . غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد « لكن » ، أو « بل » قالنّي متقوض عنه ، وصار بعد نقضه موجباً . ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزلة الخبر — كما قلنا — و « ما » لا تعمل في الموجب . وقياساً على ما سبق^(١) يجري هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، (مثل : إن — لا ، ومبجىء الكلام عليهما) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره ، فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف .

(ب) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف « ما » الحجازية وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما . كما يجوز حذف معموليها ولا أحدهما .
(ح) إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغبر شيئاً من أحكامها السابقة .

• • •

(١) لم أرفق الكتب المتداولة نعتاً على هذا القياس ، ولكنه الذي يماير الأصل العام الذي عرضوه .

وأما الحرف الثاني - : لا « فهو النفي . وفريق من العرب - كالحجازيين - يُعَمِّلُهُ عمل : « ليس » ويجعل النفي به منصباً مثلها على معنى الخبر في الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال ^(١) ، وفريق آخر - كالتمييين - يهمله . تقول لا معروفٌ ضائعاً ، أو : لا معروفٌ ضائع ... بالإعمال أو الإهمال . وله في الحاليتين الصدارة في جملته ... ^(٢) .

والمهم عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوي في الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح ^(٣) وفيما يلي الإيضاح .

(أ) لا رجلٌ غائباً - تشتمل هذه الجملة على كلمة : « لا » النافية ،

وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب . فما الذي تفيد هذه الجملة ؟
تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم : « لا » مفرداً - أى : غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين : نفي الخبر (وهو : الغياب) عن رجل واحد ، ونفي الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر .

ولو قلنا : لا رجلان غائبين ، ولا رجالٌ غائبين - لكان الأمر محتملاً نفي الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملاً أيضاً - في صورتين - نفي الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

(ب) لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم « لا » مفرداً (أى : غير مثنى وغير مجموع) ما أفادته التي قبلها من احتمال أمرين ؛ نفي وجود طائر واحد ، ونفي وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر .

ولو قلنا : لا طائران موجودين ، ولا طيورٌ موجودة - لكان النفي إما واقعاً على طائرين فقط ، وإما واقعاً على جماعة فقط ، وإما واقعاً على الجنس كله - في صورتين -

(١٠١) إذا كانت مثل « ليس » في معناها وعملها أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحال ، إلا إن دلت قرينة على أن نفي معنى الخبر في زمن آخر - كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩٣ - وهذا إن كانت « لا » عاملة عمل « ليس » فأما « لا » المهمله التي لا عمل لها في الجملة الاسمية - ولا في غيرها - فإنها من فاحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية - تشبه « لا » العملية عمل « ليس » فهما في المعنى متشابهتان ، ولكنهما في الإعمال والإهمال مختلفتان ؛ فإحداهما تعمل والأخرى لاتعمل . (راجع الصبان أول باب : « لا » النافية للجنس) .

فإن كانت « لا » المهمله داخلة على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفي معناه في زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - في الرأي الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل . والبيان في رقم ٢ من هامش ص ٥٩ (ويلاحظ أن المهمله يصح دخولها على الجملة الاسمية والقلمية) .

(٢) طبقاً للرأي الراجح - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٢ - .

واحداً واحداً ، بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود .

كما سبق نعلم أن : « لا » النافية التي تعمل عمل : « كان » لا تدل على نفي معنى الخبر عن الجنس كله فرد فرداً دلالة قاطعة لا تحتل معها أمراً آخر ، وإنما تدل - دائماً - على احتمال أمرين ^(١) ، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي معنى الخبر عن فرد واحد ، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد . وإن كان اسمها مثنى أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين ؛ إما نفي معنى الخبر عن المثنى فقط ، أو عن الجميع فقط ، وإما نفيه عن كل فرد من الجنس . فدلالته على نفي معنى الخبر تحصل هذا ، وتحصل ذلك في كل حالة ، وليست نصاً ^(٢) ، في أمر واحد .

ومن أجل أنها تحتل نفي معنى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً سميت : « لا التي لنفي الواحد » ، أو : « لا التي لنفي الواحدة » ، أي : الواحد أيضاً .
والذين يعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة ^(٣) .

أولها : أن يكون اسمها وعبرها نكرتين ^(٤) أو ما في حكم النكرة ^(٥) - ؛ مثل : لا مالٌ باقياً مع التبذير ، فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما - لم تعمل ^(٦) .

(١) ما لم توجد قرينة تمنع الاحتمال ، وتبين أحدهما وحده .

(٢) إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم « لا » - أي : يقع على أفراد الجنس واحداً واحداً ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك ، وهو : « لا » النافية للجنس ؛ بشرط أن يكون اسمها مفرداً . لا مثنى ولا جمعاً . وهي من أغوات « إن » تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر . (وسيجيء الكلام مفصلاً عليها في بابها الخامس ، آخر هذا الجزء ، ص ٦٨٣) ، فإن لم يكن اسمها مفرداً بأن كان مثنى أو جمعاً كانت فيها هي و « لا » العاملة عمل ليس - سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفيّاً عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعة فقط ، وأن يكون منفيّاً عن كل فرد من أفراد الجنس . فالفرق بين نومي « لا » العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفرداً . (انظر هامش ص ٦٨٥ ؛ حيث البيان) .
(٣) مع ملاحظة ما لا يصلح أن يدخل عليه التناسخ ، (وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٣) .
ومنه : ألا يكون اسمها شبه جملة .

(٤ و ٥) فلا يصح : لا السلاحُ مأموناً في يد الطائش . لا سلاحُ المأمونِ في يد الطائش ، لا السلاحُ المأمونُ إذا كان في يد الطائش . . . فكل هذه تراكيب غير صحيحة ؛ بسبب إعمال « لا » مع قنطرها شروطاً من شروط الإعمال . إلا عند الكيفيين ؛ فإنهم لا يشترطونه ، ومذهبهم قال المتنبي :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

(٥) يجوز أن يكون عبرها جملة ضلية أو شبه جملة ؛ لأنها يكونان في حكم النكرة - (كما سبق)

في رقم ١ من هامش ص ٤٨ ؛ وفي ١ من هامش ص ٢١٣ وفي ٢ من هامش ص ٢٠٩ . . . -)

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذي ليس شبه جملة ، عن الاسم ، كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصن واقياً الظالم^(١) . ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها^(٢)

ثالثها : ألا يتنقض النفي بإلا ، ففي مثل : لا سمى إلا مشر . . . لا يصح نصب الخبر^(٣) .

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل في مثل : لا ، لا مسرع سباق . إذا كانت « لا » الثانية لإفادة نفي جديد^(٤) .

خامسها : ألا تكون نصاً في نفي الجنس^(٥) — كما شرحنا — وإلا عملت عمل : « إن » : تلك هي الشروط الخمسة لعمل « لا » التي لنفي الواحد ، وهي نفسها الشروط لعمل « ما » الحجازية مع زيادة شرطين في عمل « لا » ؛ وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نصاً في نفي الجنس^(٦) .

وحذف خبرها كثير في جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأس ؛ أي : لا بأس عليك . وفلان وديع لا شك . أي لا شك في ذلك ، أو في وداعته . . .

(١) فلا يصح : « لا واقياً حصن الظالم » لتقديم الخبر . ولا يصح : لا - الظالم - حصن واقياً ؛ لتقديم معموله وحده . ولا يصح : لا - واقياً الظالم - حصن ؛ لتقديمها معاً . إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا - في العمل حازم مهمل - ولا ساعة الجهد عاقل متوانياً .

(٢) والصحيح أن « لا » ينوعها العاملة والمهمله ، هي من حروف النفي التي لها الصدارة . (راجع للمبان في باب : « غن وأخواتها » ، عند الكلام على أدوات التعليل التي لها الصدارة) وسبب البيان في ٢ ص ٢٦ م ٦١ .

(٣) ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، « لكن » أو : « بل » لم يجوز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف ، لما سبق بيانه في ص ٩٧ وفي الزيادة ص ٦٠٠ .

(٤) فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق ، وليست تأكيداً للأول - فإنها لاتعمل ؛ لأن نفي الثاني إثبات ؛ فتبعد عن معناها الأساسي في مثل : لا لا مكافح مسرور . وإن كانت الثانية تأكيداً للأول - مع قلته وضعفه - ؛ بسبب عدم الفاصل بينهما - جاز إعمالها ؛ نحو : لا لا حامد مسروراً . وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية لتأكيد أو لإفادة نفي جديد - هو : القرائن اللفظية أو المعنوية . ولا تنكر - في الأرجح - إلا مرة واحدة بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين . (انظر رقم ١ من هامش ص ٩٦ فقه ما يتصل بهذا) .

(٥) راجع « لا » الثانية للجنس آخر هذا الجزء ٦٨٣ .

(٦) لم يذكر من شروط « لا » عدم وقوع : « إن » الزائدة بعدها كاشتراط في « ما » لما هو معروف من عدم وقوع : « إن » الزائدة بعد « لا » .

« ملاحظة » : لا يتغير شيء من الأحكام السابقة إذا دخلت همزة الاستفهام على
 « لا » سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ ...
 أو الإنكار ... ، مثل : ألا إحسانٌ للفقير من هذا الرجل الغني ^(١) البخيل ...

...

أما الحرف الثالث : « إن » فهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق .
 وإعماله وإعماله سِيَّان ^(٢) . ولكن الذين يُعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال
 « ما » ^(٣) النافية ، إلا الشرط الخاص بعدم وقوع « إن » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع
 « إن » الزائدة بعد « إن » النافية ؛ نحو : إن الذهب رخيصاً (بمعنى : ما الذهب
 رخيصاً) أو : إن الذهب رخيص . ففي المثال الأول تعرب « إن » حرف نفي ناسخ
 بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها . وفي المثال الثاني : « إن » حرف نفي مهمل ،
 وبعدها مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع ^(٤) . ومن أمثلة إعمالها ، قول الشاعر :
 إنَّ المرءَ مَيِّناً باقضاءِ حَيَاتِهِ ولكنَّ بَأْنَ يُبْغَى عليه فيُخَذَّلَا
 وهي - في حالتها لإعمالها وإعمالها - لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي ، ما لم
 تقم قرينة على غيره - كما تقدم - .

...

وأما الحرف الرابع : « لات » ^(٥) فهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند

(١) راجع المختصر ج ١ باب : « لا النافية » لجنس عند بيت ابن مالك

وأعطى « لا » مع همزة استفهام ما تستحقُّ دون الاستفهام
 حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على « لا » ينوبها لا يغير من أحكامها ، على الوجه الآتي
 في م ٥٩ ص ٧٠٤ .

(٢) إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية - كالشأن في النواسخ كلها - ولا يصح أنه
 يكون اسمها شبه جملة . أما إذا كانت موهلة فيجوز دخولها على الاسم والفعليّة ؛ فن أمثلة المهملّة
 الداخلة على الاسم قوله تعالى : (إنَّ الكافرون إلا في غرور) ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى :
 (إنَّ يَتَّبِعُونَ إلا الظن) ، وقوله : (إنَّ يقولون إلا كذراً) .

(٣) تقدمت شروطها ، في ص ٥٩٤ - ويراعى في المطف على خبر « إن » ماسبق في المطف على
 خبر « ما » (ص ٩٧) والزيادة التي في ص ٦٠٠ .

(٤) ويجوز هنا ما يجوز في « ما » من صحة نقض النفي عن معطوف الخبر ، دون الخبر ، نحو :
 ما أنت قارئٌ كتباً إلا النافذة .

(٥) يقول النحاة : إن أصلها « لا » ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ؛ كالتاء في « رُبَّيت »
 و « ثُمَّت » . غير أن التاء مع « لات » متحركة بالفتح دائماً . وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ تأكيداً للنفي -

الإطلاق. ويشترط لعملها^(١):

- (أ) الشروط الخاصة بعمل « ما »^(٢) إلا الشرط الخاص بعدم وقوع :
« إن » الزائدة بعدها ، إذ لا تقع « إن » الزائدة بعد : « لات » .
- (ب) ثلاثة شروط أخرى ؛ هي : (أن يكون اسمها وخبرها كلمتين
داليتين على الزمان^(٣)) ، (وأن يحذف أحدهما دائماً ، والغالب أنه الاسم) .
(وأن يكون المذكور منهما نكرة) ؛ مثل : سهوت عن ميعادك ، ولات حين سهو .
أى : ولات الحين^(٤) حين سهو . وإعرابها : « لا » نافية ؛ تعمل عمل : « ليس »
التاء للتأنيث اللفظي^(٥) واسمها محذوف تقديره : الحين ، أو : الوقت ، أو : الزمن ...
« حين » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، « السهو » مضاف إليه
مجرور . ومثل : تسرعت في الإجابة ، ولات حين تسرع ، أى : وليس الحين
حين تسرع ، أو ليس الوقت وقت تسرع ، والإعراب كالسابق .

• • •

= وتقوية . هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت
على كلمة : « لا » ... لأن العرب الأوائل ظفروا بكلمات الكلمتين (لا ، ولات) مستقلة ، لم يذكروا
أن إحداها أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلاح عليه النحاة بعدهم ، وينتو عليه أحكامهم ،
فمن الخبير ترك الآراء المتضاربة ، والاتصاف على اعتبار : « لات » كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها :
الثنى ، وعملها هو عمل « كان » وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، ولا ضيق حروفها ،
ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان
في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الوقت لتحرر من تلك الآراء الجذلية التي لا حاجة إليها اليوم .

(١) مع ملاحظة ما لا يصح أن يدخل عليه التناسخ - وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٤٤ -
ورددنا أن اسم التناسخ - مهما اختلفت أنواع التناسخ - لا يكون شبه جملة .

(٢) وقد سبق ، في ص ٥٩٤ - ويراعى في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر « ما »
(ص ٥٩٥ وفي الزيادة ص ٦٠٠) .

(٣) مثل كلمة : « حين » - وهي أكثر الكلمات الزمنية التي استعملها العرب معمولية للحرف :
« لات » ، ومثل : « ساعة » و « أوان » و « وقت » وغيرها مما يدل على الزمن .

(٤) قالوا : كلمة : « الحين » هنا مفعلة (مع أن : « لات » لا تعمّل إلا في التكررات) لأن المثنى في
المثال هو « حين » معين ، معروف ، وهو الذي سها فيه مخاطب . فالتقدير : لات حين سهوك حين
سهو : أى : ليس زمن سهوك زمن سهو . بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو .
فاستلزام التنكير في معموليها مما - كما ينص عليه أكثر النحاة - إنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي
يشتمل على المسمولين المذكورين فيه صراحة ؛ أما في التقدير فلا يشترط ذلك (كما في تقدير المثال السابق)

وخبر من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحاً من معمولين ؛ وهذه عبارة بعض
النحاة الأقدمين ؛ وترجحنا من الجدل الذي لا داعي له ، ومن تحقق الشرط في التركيب اللفظي ، دون
التقدير ، وأمثال هذا ...

(٥) أو : لات - كلها - حرف نفي مبني على الفتح لا عمل له ، وهذا أحسن . . . ، اعتماداً على
ما تقدم في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

زيادة وتفصيل :

(ا) وردت « لات » في بعض الكلام العربي القديم مهملة (أى : لا عمل لها) ، فكانت متجردة للنفي المفضل . ومنه قول الشاعر :

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْثَانَهُمْ وَتَوَلَّوْا ، لَاتَ لَمْ يَخْنِ الْفِرَارُ
فهى هنا حرف نفي محض ^(١) مؤكداً بحرف نفي آخر من معناه ، هو : « لم »
وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته . وإنما عرضناه لفهم
نظائره في الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :

لَسْتُ عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْنِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ بِجِيرٍ
فهى حرف نفي مهمل ^(٢) ، « ويجير » فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف .

(ب) حكيم العطف على خبر : « لات » نفسه كحكم العطف على خبر
« ما » . وقد تقدم (في ص ٥٩٧ و ٦٠٠) فيعين الرفع إن كان حرف العطف
يقضى لإيجاب ما بعده ، (مثل : لكن ، وبل) ، تقول : سئمت ولات حين
سأمة ، بل حين صبر ، أو لكن حين صبر ، فإن كان حرف العطف لا يقتضى
إيجاب ما بعده (كالواو) جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت في الراحة أياماً ،
ولات حين راحة ، وحين استجمام ، بنصب كلمة « حين » المعطوفة أو رفعها .

(ج) من أسماء الإشارة : « هنأ » وهي في أصلها ظرف مكان — كما عرفنا في
باب : أسماء الإشارة ^(٣) . وقد وقعت في الكلام العربي القديم بعد كلمة : « لات »
كقول القائل : (حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَأً حَنَّتْ ^(٤) ...) وخير ما يقال في إعرابها :
إن : « لات » حرف نفي مهمل (أى : لا عمل له) ، « هنأ » اسم إشارة للمكان ،
منصوب على الظرفية ، خبر مقدم ، « حنت » حن : فعل ماض ، قبله « أن » مقدرة .
والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هي والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و « أن »
المقدرة قبل « حنت » في محل رفع مبتدأ مؤخر . وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم :
(هنأ) . وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته .

* * *

(١) لدخولها على جملة فعلية . فليس لها اسم ولا خبر .

(٢) لأن مصولها ليسا دالين على الزمان . (٣) ص ٣٣٨ .

(٤) عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت في ص ٣٣٨ وذكرنا هناك بعض الآراء ، ومنها الرأى القائل

إن : « هنأ » قد تكون ظرف زمان .

زيادة باء الجر في خبر هذه الأحرف

تقدم أن « باء الجر » تزداد في مواضع^(١)، منها: أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية ؛ (فلا تزداد في أخبار « ما زال » وأخواتها الثلاثة ؛ لأن أخبارها موجبة) ، وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته - كما عرفنا - . ومن تلك المواضع التي تقدمت : خبر « ليس »^(٢) ؛ ويكثر فيه زيادة الباء ؛ نحو : ليس الخازم بمتواكل . قالباء زائدة ؛ و « متواكل » مجرورة بها في محل نصب خبر « ليس » . ويزيد هنا أن من مواضع زيادتها خبر « ما » العاملة والمهملة ؛ فيكثر في خبرها المنى زيادة الباء ؛ نحو : ما العربي ببخيل ، وما العربي بهيباب الشدائد . وأصل الكلام : ما العربي ببخيل . أو ببخيل - ما العربي هيباباً أو هيباب . . . ، قالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر : « ما » إن كانت عاملة ، أو في محل رفع خبر المبتدأ ، إن كانت : « ما » مهمله^(٣) . ومن الأمثلة ، قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) : وقول الشاعر :

أقصر - فؤادي - في الذكرى بنافعة ولا بشافعة في رد ما كانا
وقد تزداد أحياناً بعد خبر : « لا » العاملة^(٤) ، نحو : لا جاء بخالد . ولا سلطان

(١) في ص ٥٩٠ وما بعدها ، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء ، وسبب الزيادة ، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبرية وبين النسخ .

(٢) في ص ٥٩١ بشرط ألا تكون أداة استثناء ، وألا يتنقص النفي « لا » . فإن كانت أداة استثناء فهي بمعنى « إلا » فلا تزداد في غيرها الباء ، ومثلها « لا يكون » أداة الاستثناء - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٠ - .

(٣) بشرط ألا يكون إعمالها بسبب نقض النفي في خبرها ، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة ؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجباً ؛ فلا يصح زيادة الباء في مثل : ما أنت إلا فاضح . وهناك شرط آخر لزيادة « الباء » في خبر « ما » ؛ هو : أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعاني المنفية ؛ فلا تزداد « الباء » في كلمة : أحد ، وصريح وديار ، في نحو : ما ملك أحد ... فلا بد لزيادة الباء في خبر « ما » من تحقق الشرطين السابقين . (انظر ص ٥٩٠ و ٥٩١ . واملشهما) .

هذا ، والذي يدل على أن زيادة « الباء » هي في خبر العاملة أو المهملة ما يكون الخبر من أنواع ، فإن ضبط التامع بغير الجر يدل على نوع الخبر ، وأنه خبر عاملة أو مهملة .

(٤) سواء أكانت عاملة عمل « ليس » أم عاملة عمل « إن » .

بدانهم . وأصل الكلام : لاجاء "خالداً ، ولا سلطاناً دائماً . (والإعراب كالسابق) ...
وقد تقدم^(١) أيضاً أنها تزداد في خبر المضارع من «كان»^(٢) ، بشرط أن يكون منفياً
بحرف النفي : «لم» ، نحو : كلمتني فلم أكن مشغولاً عنك ، ولم أكن بمنصرف عن
حديثك . أي : لم أكن مشغولاً عنك ، ولم أكن منصرفاً عن حديثك . قلباء حرف
جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر «أكن» ، وأنها قد تزداد أيضاً
في المفعول الثاني من مفعولي : «ظن وأخواتها» ، نحو : ما ظننت المؤمن يجبان .
أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة ، أو في خير المبتدأ ، أو في
غير ما سبق - فمقصود على السماع^(٣) .

• • •

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٩٢ .
(٢) ماعدا (لا يمكن) الاستثنائية ؛ لأن الهاء لا تزداد في خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للفائب
وقبلها : «لا» الثانية .
(٣) يقول ابن مالك في كل مسبق من زيادة الهاء من الكلام على : «(لا - ولات) ما يأتي
باختصار : (وقدم الكلام على زيادة الهاء قبل أن يتكلم على : لا - ولات) وكان الواجب التأخير عنها) .
وبعد : «ما هو» : ليس «جر» «الهاء» «الخبر» وبعد : «لا» ونقضي : «كان» قد يجز
أي : جرت «الهاء» الخبر بعد : «ما» وبعد : «ليس» . ثم قال : وقد يجز الخبر بعد «لا»
أي هي من أخوات «ليس» وبعد : «كان» المنفية ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها (بشرط أنها
غير الاستثنائية) - كما شرحنا - ثم قال :

في النكراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ : «لا» وقد بَلِيَ : «لات» و«إن» ذا الصلابة
أي : أعملت ؛ - «لا» في النكرات عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا
تكررين معاً . ثم قال : وقد تحل : «لات» و«إن» هلا الصلابة ؛ فترفع كل منهما الاسم ، وينصب
الخبر ، ولم يذكر شرطاً . ثم عاد فقال :

وَمَا لِللَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ قَشَا . وَالْعَكْسُ قَلَنْ
يريد : أن : «لات» لا تعمل في سوى «الحين» ، أي : للزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها
لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما . كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو
الغالب ؛ أي : الشائع ، والعكس قليل ؛ وهو حذف الخبر ، ويقطع الاسم .

زيادة وتفصيل :

يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى : « العطف على التوهم » ؛ وهو نوع يجب الفرار من محاكاته^(١) - قدر الاستطاعة - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين :

(١) « ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف » . فكلمة : « متأخراً » خبر « ليس » ، وهو منصوب ، ويجوز - كما حرفنا^(٢) - أن تزداد باء الجر في أول الخبر فنقول : « ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف » ؛ فتكون كلمة : « متأخر » في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة ، لكنها في التقدير في محل نصب ، لأنها خبر « ليس » .

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى ؛ بأن قلنا : (ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف) فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمة : « قاعد » مثلاً - الجر ، تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعاً لهذا المعطوف عليه المنصوب محلاً ، لأنه خبر « ليس » . فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر ، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة ، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر .

لكن إذا خلا الخبر من الباء الزائدة فكيف نضبط المعطوف عليه ؟ . أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها ؟ يقول أكثر النحاة : نعم . ففي المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف ، أو : ليس المؤمن متأخراً وقاعد . . . بنصب كلمة : « قاعد » أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة ؛ ولا عيب في هذا . والجر لأنها معطوفة على خبر مجرور في التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ؛ فكان المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة . مع أنها غير موجودة بالفعل . وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر ؛ - ولما يسمونه : « العطف على التوهم » - مع أن

(١) سيجيء نوع منه - (في ج ١ باب التواصب ص ٣٣٧ ، ١٤٩) ، عند الكلام على فاء النسبية ، وكذلك في باب : « العطف » ج ٢ ص ٦٣٦ م ١٢٢) - يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامة معناه ، مع تقديره أن « المفسرة وجوباً » .

(٢) في ص ٦٠٥ .

توهمه غير صحيح . ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبني عليه آثاراً . وهذا أمر يجب الفرار منه — كما قلنا — ؛ لما فيه من البعد المغيب ، والعلو عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها ، بل فيها الضرر . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ؛ إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها . بل إن القبس والإفساد كامنان في القياس عليها . وهذا هو الرأي السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين^(١) وإليه وحده تستريح النفس ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر « ليس » أو : « ما » أو : غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازاً^(٢) . . .

مثال آخر :

« ما المحسن مناناً بإحسانه » . كلمة : « مناناً » — خبر « ما » منصوبة ، ويجوز أن تزداد « باء » الجر في خبر : « ما » المجعازية على الوجه المشروح في زيادتها — فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه . فتكون كلمة : « منان » مجرورة في الظاهر بالباء الزائدة ، ومنصوبة المحل ، لأنها خبر « ما » ؛ فإذا عطفتنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى^(٣) ، جاز في المعطوف ، إما الجر تبعاً للخبر المجرور لفظه ، وإما النصب أيضاً تبعاً للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسنه أو : « ذاكرأ » إحسانه ؛ بجر كلمة : « ذاكرأ » ، أو نصبها .

(١) وقد ترد في مراجع وأبواب مختلفة ، منها شرح الأشموني ، آخر باب : « حروف الجر » ، ومنها كتاب : « تنزيل الآيات » ، شرح شواهد الكشاف ، ص ١٦ عند بيت الشاعر :

مشائيم ، ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

حيث صنف : « ناعب » بالجر على : « مصلحين » يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالباء ، وأن التقدير بمصلحين . وأيضاً ورد هذا البيت ومنه آخر في « الكامل للمبرد » ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف .

(٢) والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعاً آخر من الجر يجب التثبد في إعماله ، وفي ترك استعماله ، والاعتصاف به على المسموع وحده ، لوضوح فساد وإفساده ؛ هو : « الجر بالمجاورة » . وسيجيء تفصيل الكلام عليه (في ج ٢ ص ٤٠١ م ٨٩ باب : حروف الجر) (وفي ج ٣ ص ٨ م ٩٣ باب الإنشاق) .

(٣) وكان حرف العطف غير : « لكن » و « بل » . . . (راجع ص ٩٧ السابقة . . .) .

فإذا لم تكن «باء» البحر الزائدة المذكورة في أول الخبر فكيف نصب المفعول ؟
 يقول أكثر النحاة : إن المصطف عند عدم وجود باء البحر الزائدة في الخبر كالمعطف
 مع وجودها ؛ فيجوز نصب في المفعول تبعاً للنصب اللفظي في الخبر المعطوف
 عليه ؛ كما يجوز البحر في المفعول تبعاً لترجمهم البحر في الخبر المعطوف عليه .
 وافترضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة ؛ مع أنها غير موجودة في الكلام .
 ويسمون هذا : « المعطف على التوهم » — كما أسلفنا — وهو توهم لا يصح الالتفات إليه
 اليوم ، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه ؛ دفعاً منا لتعيب الذي أوضحتناه . ويتسارى في
 هذا خبر « ليس » وخبر « ما » وغيرهما من الأخبار التي يجوز في أرباب زيادة باء الخبر .
 (ب) إذا وقع بعد خبر « ليس » أو خبر « ما » — مشتق معطوف ، فكيف
 نصبه ؟ . لهذا صور يعيننا منها ما ^(١) يأتي :

أولاً : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً ^(٢) عاملاً وبعده اسم
 مرفوع ، سببي ^(٣) له ، نحو : « ليس المستعير أميناً » ولا صادقاً وعدة . أو :
 « ما المستعير أميناً ولا صادقاً وعدة » . فيجوز في الوصف المعطوف وهو كلمة :
 « صادق » ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسماً بعده ؛ وعلى هذا يصح في كلمة :
 « صادق » النصب بمعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمة : « أميناً »
 كما يصح فيها البحر ؛ عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر
 مجرور بباء زائدة غير ظاهرة في اللفظ ... وهو توهم وتدخل سبق هنا رفضه : في « أ »
 أما الاسم السببي المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب في الحالة السالفة فاعلاً ^(٤)
 له (وقد يعرب أحياناً نائب فاعل في جملة أخرى إذا كان الوصف الرفع له اسم
 مفعول) . وفي المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يشئ ولا يجمع
 — في رأى أكثر النحاة — . . .

ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ — لامعطوفاً — وأن يكون السببي ^(٥) بعده

(١) مع ملاحظة الصور التي سقت في ص ٥٩٧ . (٢) أى اسماً مشتقاً .

(٣) السببي هنا : ما له صلة وإقباط بالوصف ، كقراءة ، أو صدقة ، أو عمل ، أو شيء .

متصل به . ويربط بينهما التفسير ونحوه مما يورد على ذلك الوصف .

(٤) والمطوف في المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد .

مرفوعاً به ، يُخفى عن الخبر (سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعل) . وفي هذه الصورة يلتزم الوصف الأفراد أيضاً . ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة التي قبله ^(١) .

ويصح أن يكون السببي مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً - لا معطوفاً وفي هذه الحالة ينطابقان ؛ أفراداً ، وتنشئة ، وجمداً ، وتذكيراً ، وتأنيشاً ، نحو : ليس على مهملاً ولا مقصراً أخوه - ليس على مهمه ولا مقصراً أخواه - ليس على مهملاً ولا مقصراً إخوانه ^(٢) . . . -

وكذلك لو كان الناسخ « ما » بدلاً من « ليس » .

ثانياً : أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً ، وقبله : « ليس » ومعمولاها ، ولكن بعده اسم أجنبي ^(٣) . فيعطف الأجنبي على اسمها ، ويرفع مثله . ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضراً ، ولا غائباً ^(٤) حامداً ، فكلمة : « حامداً » معطوفة على الاسم : « محمود » مرفوعة مثله ، وكلمة « غائباً » معطوفة على الخبر « حاضراً » منصوبة مثله . .

فإن كان خبر « ليس » مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامداً ؛ يجر كلمة : « غائب » لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالباء الزائدة ؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي

(١) والطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة .

(٢) ويحين الطف في هذه الصورة ، وأن يكون عطف جملة على جملة .

(٣) أى : ليس سببياً . وقد سبق شرح السببي (في رقم ٣ ص ٦١١) .

(٤) في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا المثال يصلح أن يكون إما عطف جملة على جملة - أى : ليس محمود حاضراً وليس حامداً غائباً . وإما : عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمة : « غائباً » معطوفة بالواو على كلمة : « حاضراً » وكذلك كلمة : « حامداً » معطوفة بالواو أيضاً على كلمة : « محمود » ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة . لكن من أى أنواع الطف هذا ؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة ؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب الطف - ٣ - والمناسب هنا أن الطف عطف جملة على جملة . . .

على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ، فيتطابقان . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى .

ثالثاً : أن يكون المعطوف وصفاً ، قبله « ما » ومعمولها ؛ ويعلمه اسم أجنبي ؛ فيجب رفع هذا الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوباً ، أم مجروراً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما محمود حاضرٌ ولا غائبٌ حامدٌ^(١) ، أو : ما محمود بحاضر ولا غائبٌ حامدٌ .

• • •

(١) السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا . لكن النحاة يذكرون السبب النوعي أن خبر : « ما » لا يتقدم على اسمها : فكذلك خبر ما عطف على اسمها ، لأن كلمة : « حامد » معطوفة على : « محمود » التي هي اسم « ما » فكأن كلمة : « حامد » بمنزلة اسم : « ما » بسبب أنها معطوفة على الاسم ، وكلمة « غائب » معطوفة على كلمة : « حاضر » التي هي خبر « ما » ؛ فكأنها بمنزلة خبر « ما » بسبب ذلك العطف . وقد تقدم ما هو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تشمل فيه : « ما » ؛ لفقد الترتيب . فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطف جميل .

المسألة ٥٠ :

أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء . . . (١)

أفضل المقاربة — معناها :

في جملة مثل : « الماء يَغْلِي » ، يفهم السامع — بسبب وجود الفعل المضارع — أن الماء في حالة غليان الآن (٢) ، أو : أنه سيكون كذلك في المستقبل (٣) فإذا قلنا : « كاد الماء يَغْلِي » — اختلف المعنى تماماً ؛ إذ نفهم أمرين : أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً ، وأنه لم يَغْلَ بِالفعل ؛ أى : أنه في حالة إن استمرت زمناً قليلاً فسيفل . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول هو وجود الفعل : « كاد » في الجملة الثانية ، مع أنه ماضٍ (٤) .

وكذلك الشأن في مثل : « القطار يتأخر » إذ نفهم من الجملة أن القطار مباشر التأخر الآن ، أو في المستقبل . فإذا قلنا : « كاد القطار يتأخر . . . » تغير المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جداً ، وأنه — بالرغم من ذلك — لم يتأخر في الواقع . أى : أنه في حالة ، إن طال زمنها قليلاً يقع في التأخر . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول وجود الفعل الماضي : « كاد » .

ومثل ما سبق : « الكأس تتدفق ماء » فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن ، أو مستقبلاً . فإذا قلنا : « كادت الكأس تفيض ماء » تغير المعنى ، وانحصر في

(١) هذا أحد أبواب النواسخ ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة .

(٢) أى : وقت الكلام ، وهو : الزمن الحال . (٣) هو الزمن الذي بعد الكلام .

(٤) يلاحظ هنا أن المضارع في خبرها يتقلب زمنه قريباً جداً من الحال — (كما سبق في ص ٥٧)

وسيجيء في رقم ٧٠ من هامش ص ٦١٥) — ، كما أن زمنها الماضي يتقلب ماضياً قريباً من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من 'ال' ، وأنه لم ينزل فعلاً . وفيه يتكون الزمن في : « كاد » وفي خبرها مقصوراً على الماضي وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينة القاطنة على أن المراد المقاربة فيها ماضى ، أو فيا مستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس — يكلمه المريض يتأدر المستشفى غداً .

(وأرجع في كل ما سبق ص ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربة) .

أنها اقتربت كثيراً من التدفق . وأنها لم تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي : « كاد » .

من الأمثلة السابقة - وأشباهاها - يتبين أن الفعل : الماضي « كاد » يؤدي في جملة معني خاصاً ، هو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم ^(١) ، تقارباً كبيراً مجرداً ، (أى : لا ملازمة ^(٢) فيه ، ولا اتصال) . ومن أجل ذلك سميت « كاد » ^(٣) فعل : « مقاربة » . ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى . ومن أشهر أخواتها : (كَرَبَ - أوشك... ^(٤)) - مثل : كَرَبَ الليلُ يتقضى - أوْشَكَ الصبحُ يقبل ، بمعنى : « كاد » فيهما . وكلها بمعنى : « قَرَّبَ » .
عملها :

أفعال المقاربة أفعال ناقصة (أى : ناسخة) ترفع المبتدأ ^(٥) اسمها ، وتنصب الخبر ^(٦) - فلا ترفع فاعلاً . ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة ^(٧) ، فهي من أخوات « كان » . غير أن الخبر في أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على :
١ - فعل مضارع ^(٨) يكون مرفوعة (من فاعل ، أو نائبه ...) ضميراً في الغالب .

(١) هـا هنا : اسمها وخبرها ، وسنعرّفهما . فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريباً كبيراً - وقد يقع الخبر أولاً يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : (يكاد زيتها يضىء ...) (٢) أي : أن كلا منهما يظل منفصلاً عن الآخر ؛ لا يخالطه ، ولا يتصل به فعلاً ، ولا ينتج فيه مباشرة . (٣) التي مضارعها : « يكاد » ، لا التي مضارعها : يكيد ، بمعنى يكر ويؤمر . (٤) ومنها : « آكَمَ » وقد ورد في الأثر : (لولا أنه شيء قضاه الله لأم أن يلعب بصبره .) ومنها : « أولَ » ... ولا داعي لاستعمال الفريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة ؛ بالرغم من جواز استعماله . (٥) ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة - كما سبق - لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة .

(٦ و ٧) مع ملاحظة أنها لا تدخل على الأشياء التي لا تدخل عليها النواسخ - وقد سبق بيانها في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ - وأن الأخبار في هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط في كل أخبار النواسخ (ما أشرنا له في ص ٥٤٦ وبيان التفصيل في باب « : (المبتدأ والخبر » هامش ٤٤٣) والتنبه إلى الملاحظة التي في هامش ص ٤٨٠ خاصة بأن « أفعال الرجاء » وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجملة ؛ طبقاً لبيان الذي في رقم ١ من الهامش التالي .

(٧) يكون زمن هذا المضارع ماضياً قريباً من الحال عند استعمال « كاد » أو إحدى أخواتها بلفظ الماضي - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٦١٤ - ؛ فهو مضارع في اللفظ وفي الإعراب ، ماضٍ قريب من الحال في الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعة في خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمن مثلها ، - كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلاً مضارعاً .

النحو الوافي - أول

٢- وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً «بأن المصدرية»^(١) مع الفعل : «أوشك» وغير مسبوق بها مع الفعلين : «كاد» : «وَكَرَبَ» ، نحو : (أوشك المطر أن يتقطع ، وكاد الجو يعتدل ، وكرَبَ الهواءُ يطيب) . ويجوز - قليلاً - العكس ، فيتجرد خبر : «أوشك» ، من «أن» ويقترن بها خبر «كاد» و«كرب» ، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاقتصاد على محركاتها .

ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية . ولا يصح محاكاة هذا النادر ، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع^(٢) .

وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضي منها : بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

(١) تترك النحاة اختلافهم في نوع «أن» الداخلة في أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال المقاربة هذه ، وأفعال الرجاء ص ٦٢١) فأكرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى وأن فاعله تخلص المضارع لقرون المستقبل ، دون زمن آخر ، ويرفضون أن تكون مصدرية ؛ بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبراً للناسخ ، فيقرب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجلة ، وهو متوح - غالباً - . ففى مثل : عسى محمود أن يجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وقاطعه خبر «عسى» فى محل نصب ؛ فيكون التقدير : عسى محمود جوده . فيقع «جود» - وهو أمر معنوى - خبراً عن «عسى» ، وهو فى الحق خبر عن محمود ؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وبخيره أمراً معنواً - غالباً - ولا يبيح ذلك ناسخ قبلها . وقال فريق آخر : لا مانع من اعتباره «أن» الداخلة فى أخبار هذا الباب من الناصبة المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع قاطعه - هو خبر الناسخ ؛ إما على سبيل المبالغة ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قبل اسم الناسخ ، فيكون التقدير فى المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده

هذا كلام السابقين . وغيره أنه تكون «أن» مصدرية ناصبة . ويتنظر فى هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجلة ؛ فستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة ، كما ستريح من تكلف التأويلات الكيفية التى تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق ، ويحتملون : «عسى» فلا تأماً معناه : «التوقع» . ففى مثل : عسى على أن يحضر . . . يكون التقدير : عسى على حضوره ، أى : يُتوقع على حضوره ، ويكون الفرغ من «البدل» هو التوصليل بعد الإيهام التامى للتشويق . ولذى يمتينا من هذا كله هو أن التمييز السالف صحيح ، لا ضعف فى استعماله وبها كانه ، ولا يمتينا بعد هذا نوع التأويل الذى يأخذ به فريق دون آخر . (ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٦٢١) .

(٢) ومنه قوله الشاعر :

قَابَتْ إِلَى «فهم» وما كِدَتْ آيِباً وكم مثلها فارقتها وهى تصفّر

(أبت) رجعت (فهم) : اسم قبيلة . (تصفّر) : أى : تخلف من كل لى فيها والنادر المسحوق هو بجته مفرداً ، أما غيره وهو : - الجملة الماضوية ، أو الاسمية ، أو شبه الجملة - فلم يسبق عن العرب .

من المشتقات الأخرى - وهي محدودة هنا - أشهرها ثلاثة : مضارع للفعل « كاد » .
ومضارع للفعل « أوشك » ، واسم فاعل له . نحو : يكاد^(١) العلم يكشف أسرار الكواكب
- يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك^(٢) أن تنتهي إلى خير .

والأكثر أن تستعمل « كاد » و « كَرَبَ » ناسختين^(٣) . أما « أوشك » فيجوز
أن تقع تامة ؛ بشرط أن تُسند إلى « أن » والفعل المضارع الذي فاعله ، أو نائب
فاعله ، ضمير مستتر : نحو : القوى أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من « أن » ،
والفعل المضارع وفاعله في محل رفع ، فاعل « أوشك » التامة^(٤) ومثله قول الشاعر :
إذا المجدُّ الرفيع تواكلت^(٥) بناة السوء أوشك أن يتضيم^(٦)

وهي في حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق
عليها ، فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول : القويان أوشك أن
يتعبا . والأقوياء أوشك أن يتعبوا . القوية أوشك أن تتعب . القويتان أوشك أن تتعبا .
القويات أوشك أن يتعبن . . . بخلاف ما لو كانت ناقصة ؛ فيجب أن يتصل
بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق : التذكير ، والتأنيث ، وفي الإفراد ،
وفروعه : فتقول في الأمثلة السابقة : (أوشك) - (أوشكا) - (أوشكوا) -
(أوشكت) - (أوشكتنا) - (أوشكن) .

فإن وقع بعد المضارع المنصوب اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القوى
- جاز في « أوشك » أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة^(٧) .

(١) ومثله قول الشاعر :

بنا من جوى الأحزان والوجدلوعة تكاد لها نفس الشفيق تذوب

(٢) عند وقوعها تامة لا يصح إسنادها إل « أن » والمضارع ؛ أي : لا يكون في النصب
فاعلها أو مرفوعها مصدراً مؤولاً .

(٣) ويجوز - في هذا المثال - أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير يمد على « الذي » ويبرها المصدر
المؤول بعدها (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

(٤) اتكل بعضهم على بعض في إقائات وحرات ، أو : أهملوا .

(٥) الألف زائدة في آخر المضارع ، للشمع .

(٦) فعمل أفعالها تامة تكون كلمة : « القوى » فاعلاً للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلاً : لأوشك .
وعمل أفعالها ناقصة ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : « القوى » ، اسمها ، طبقاً لראي الآق في رقم ٣
من هامش الصفحة التالية - والمصدر المؤول محبرها . ويجوز إعرابها أخرى .
وسمى لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الترجمة .

زيادة وتفصيل :

(١) « كاد » كغيرها من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منى إذا سبقها نى ، ومثبت إذا لم يسبقها نى ، خلافاً لبعض النحاة ؛ فمثل : « كاد الصبي يقع » معناه : قارب الصبي الوقوع ، فقاربة الوقوع ثابتة . ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق . وإذا قلنا : « ما كاد الصبي يقع » فعناه : لم يقارب الصبي الوقوع ؛ فقاربة الوقوع متفية . والوقوع نفسه منى من باب أولى ، ومثل هذا يقال في بيت الشاعر : إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكند^(١) إليه بوجه - آخر الدهر - نُقِيل^(٢)

(ب) تعد أفعال المقاربة من أخوات « كان » الناسخة - كما عرفنا^(٣) - ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتي :

- ١ - « أفعال المقاربة » لا بد أن يكون خبرها جملة مضارعية - في الأصح - مسبقة بأن^(٤) الناصبة للفعل أو غير مسبقة - طبقاً للتفصيل السابق - وفاعل المضارع لا بد أن يكون في الأرجح - ضميراً يعود على اسمها . وقد ورد رفعه السببي^(٥) في حالات قليلة لا يحسن القياس عليها ، مثل قولهم : كاد الطفل تكلمنى أحجاره .
- ٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها .

(١) وقد قالوا في بيت ذي الرمة :

إذا غيّرَ النَّائِيُ المحبين لم يَكْدُ ريسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ
إنه صحيح بلغ . لأن معناه : إذا تتركب كل محب لم يقترّب حبى من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه . فهذا أبلغ من أن يقول : « لم يبرح » ؛ لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح . بخلاف الخبر عنه بنى مقاربة البراح . (ريس الهوى : أوله وشدة) . وكذا قوله تعالى : « إذا أخرج منه لم يكدها » . هو أبلغ في نى الرزية من أن يقال لم يرها . لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤية . بخلاف من لم يقارب : . . . (راجع الأشموني ، والصمان) .

(٢) في ص ٦١٥

(٣) إذا كانت الجملة المضارعة مسبقة بأن الناصبة فاتخير هو المصدر المنسبك . (المؤول) .

بجاءة الرأي الذى سبق في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

(٤) أى : الاسم للظاهر ، المضاف لتفسير اسمها - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦١١ -

٣- إذا كان خبرها مقترناً « بأن » المصدرية لم يجوز - في الأشهر^(١) - أن يتوسط بينها وبين اسمها ، أما خبر المقترن فيجوز كما في خبر « كان » .

٤- يجوز حذف خبرها إن حلّيم ، نحو : « من تأنّى أصاب أوكاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » ، وهو كثير في خبر « كاد » قليل في خبر « كان » ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه^(٢) . . .

• - لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً .

(ح) يرى بعض النحاة أن أولئك ليست من أفعال المقاربة ، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سبجىء الكلام عليها في هذا الباب^(٣) ، مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده . ولا داعي للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتباع الرأي الآخر الذي يخالفه ، وتؤيده أيضاً شواهد فصيحة قديمة ، تسايروها أساليبنا الحديثة . وإنما ذكرنا الرأي الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة التي توافقه .

• • •

(١) في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه - تضيق ، بالرغم من أنه الأنصح . وهناك رأى قسود ، والفارسي ، والسيرافي ، ومن معهم - يبيح التوسط . وفي هذا الرأي تيسير ، وإزالة للفرقة بين الخبر المقرون بأن ، وخبر المقرون بها ، ولكنه غير الأنصح .

وتسبجىء الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦٢١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٢) ص ٥٨٢ .

(٣) ص ٦٢١ .

أفعال الشروع - معناها :

ما معنى كلمة : « شَرَعَ » و « أَخَذَ » في مثل : (شَرَعَ الْمُقْسِي بُجْرَبُ صوته ، وَيُصْلِحُ عُدَّه ، وَأَخَذَ يَوْمًا ^(١) بين رنات هذا ، ونغمات ذاك) ... ؟

معنى : « شَرَعَ » أنه ابتداء فعلا في التجربة وبأشْر أوطأ حقيقة ، وكذلك معنى كلمة : « أَخَذَ » فهي تفيد أنه ابتداء فعلا في المواءمة والتوفيق بين الاثنين .

وكذلك في مثل : (أَعِدَّ الطعامُ : فشرع المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس في المكان المهيأ له ..) أى : ابتدءوا في الذهاب إلى الغرفة حقيقة ، وبأشروا الانتقال إليها فعلا ، كما ابتدءوا في الجلوس ومارسوه . ومرجع هذا القهم إلى الفعل : « شرع » ، « وأخذ » فكلاهما يدل على ما سبق ؛ ولهذا يسميه النحاة : « فعل شروع » يريدون : أنه الفعل الذي يدل معناه على أول الدخول في الشيء ^(٢) ، وبدء التلبس به ، وبمباشرة .

وأشهر أفعال الشروع : شَرَعَ - أنشأ - طَفِقَ - أَخَذَ - عَلِقَ - هَيَّأَ - قام - هَلَكَهَل - جَعَلَ ^(٣) ...

عملها :

هذه الأفعال جامدة ؛ لأنها مقصورة على الماضي ^(٤) ، إلا « طَفِقَ » ^(٥) و « جعل » فلهما مضارعان . وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر - بشرط

(١) يلائم ويوفق (٢) أى : دخول الاسم في الخبر .

(٣) هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين . وقد يكون بمعنى : عَلَقَ ، وأوجد ؛ فينصب مفعولا به واحداً ؛ كما سيحىء في ج ٢ م ٦٠ باب « ظن وأغولها » .

(٤) لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع ، كانت ماضية في الظاهر فقط ، ولكن زعمها للحال ، وزن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ؛ ليتوافقا فيتلام معناها . ويقول النحاة : إن هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها « بأن » المصدرية ؛ إذ « أن » المصدرية تخلص زمن للمضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الماضي . فيقع التعارض بين زمنيها

(٥) من يلبس . ضرب ، وعلم ، طَرَح .

أن يكون المبتدأ صالحاً لدخول النواسخ^(١) عليه - فلا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة ؛ فهي من أخوات « كان » الناقصة ؛ ولا تقع تامة^(٢) - في الأغلب - حين إفادتها معنى : « الشروع »

وإذا كانت للشروع فحكم خبرها ما يأتي :

١ - أن يكون جملة مضارعية الفاعل فيها أو نائبه ضمير .

٢ - أن يكون هذا المضارع غير مسبوق « بأن » المصدرية^(٣) - كالأمثلة السابقة - .

٣ - تأخير هذه الجملة المضارعية وجوباً عن الناسخ واسمه ، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها (فعل الشروع) ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه^(٤) .

٤ - جواز حذفها وهي خبر إن دل عليها دليل .

• • •

أفعال الرجاء^(٥) - معناها :

يتضح معناها من مثل : اشد الغلاء ؛ فعسى الله أن يخفف حدته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيام أن تقترب بينهم - تطمئنح الرحالة إلى كشف المجهول ؛ فعسى الحكومة أن تهني له الوسائل . . .

ففي المثال الأول : رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء . وفي الثاني : رجاء وأمل أن تقترب الأيام بين الغريب وأهله . وفي الثالث كذلك : أن تعد الحكومة للرحالة الوسائل . . . ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب

(١) لا يصح أن يكون اسمها شبه جملة - كما أوضحنا - وقد سبق في هامش ص ٤٤٤ المبتدأ الذي لا يصلح لدخول النواسخ .

(٢) بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخاً كالفعل « شرع » - راجع معناه في : كتاب « لسان العرب » .

(٣) للسبب الموضح في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٠

(٤) هذا رأي الشلوطين ومن معه ، وفيه تضييق . والأنسب الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للبزد ، والسيرافي والفارسي - كما في رقم ٢٠١ من هامش ص ٦١٩ و ٦٢٤ - بالرغم من أن الأول هو الأنصح -

(٥) الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إحداث شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المضيئ

يُتَّهَم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي : « عسى » . ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : « ترقيب الخبر ، والأمل في تحققه ووقوعه » . (والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق) .

ومن أشهر هذه الأفعال : عسى - حَرَى^(١) - اخْلَوْلَى^(٢) . . .

عملها :

هي أفعال ماضية في لفظها^(٣) ، جامدة^(٤) ، الصيغة . والأغلب أنها ناسخة ترفع الاسم^(٥) وتنصب الخبر^(٦) بشرط أن يكونا صالحين لدخول النواسخ^(٧) ، فهي من الأفعال الناقصة (أى : الناسخة) أخوات « كان » . وخبرها - في الأنفصاح - مضارع مسبوق : بأن^(٨) ، وفاعله ضمير ، لكن يجوز في خبر « عسى » أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن^(٩) ؛ نحو : عسى الأمن يدوم^(١٠) . . . كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً ، (أى : اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها) ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزاً^(١١) .

(١٥١) في آخر التريادة والتفصيل - ص ٦٢٩ - بيان عن : « حَرَى » وعن اشتقاقها وجسدها ،

ومعانيها . . .

(٢) قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكرره ، ومنه ، (وصى أن تكروها شيئاً وهو غير لكم) - كما سيبيء ، في « ب » من ص ٦٢٧ - وإذا وقعت « عسى ولعل » في كلام الله كان لها معنى آخر ؛ هو المذكور في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ . ولا تقع « ما » الزائدة بعد « عسى » التي معناها : المرجاء مطلقاً . كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٨ ورقم ٤ من آخر هامش ص ٦٦٤

(٣) هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط ، ليس واقعاً .

(٤) ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة .

(٥) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٤٤

(٦) صرح الصبان - في آخر باب : التعجب ، ج ٢ - بأنه لا يصح إحلال « أن » (مفتوحة الهزة ، مشددة التنين) محل « أن » ساكنة التنين في خبر « عسى » . مع أن كلا منهما حرف مصدرى . والظاهر أن الأمر مصدرى على « عسى » وأخواتها .

(٧٧) انظر هامش ص ٤٧٩ و ص ٤٨٠ حيث الملاحظة الخاصة بمسألة أن يكون خبر هذه

الأفعال معنى عن جثة ، والبيان في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

١ - يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها ، فلا يصح تقديمهما معا ولا تقديم أحدهما ، عليهما .

٢ - يجب - في رأى دون آخر^(١) - تأخير الخبر المقرون « بأن » عن الاسم .

٣ - يجوز حذف الخبر للدليل .

٤ - الأغلب في استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة - كما سبق - لكن يجوز في « عسى » ، « واخلوق » أن يكونا تامين ، بشرط إسنادهما إلى « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير يعود على اسم سابق على الفعلين ، دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ، فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدرأ مؤولا من « أن » وما دخلت عليه من جملة مضارعية ، ولا يصح في حالة تمامهما أن يكون فاعلهما ضميراً مطلقاً ، تقول : (الرجل عسى أن يقوم - الزرع اخلوق أن يتفتح) ، فالمصدر المؤول في المثالين فاعل^(٢) وفي هذه الحالة لا يكون في « عسى » و « اخلوق » ضمير مستتر^(٣) . . .

وفي حالة التمام تلزم « عسى » واختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق ، فلا تلحقهما علامة تثنية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما - ... نحو : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوما - الرجال عسى أن يقوموا . . . وهكذا .

أما عند النقص في : « عسى » و « اخلوق » ، فلا بد أن يتصل بآخرهما اسمهما ، وهو ضمير مطابق للاتم السابق عليهما . فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأُسندتا إلى : « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف - والمصدر المؤول

(١) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ، وب « من ص ٦٢٧

(٢) ويرى بعض النحاة في الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد معمولين ، فهي عنه - دائماً - أفعال ناقصة . وفي هذا الرأى تيسير .

(٣) وهذا اتهم خاص بها ، ويأشك من أفعال المقاربة - كما سبق عند الكلام عليها في ص ٦١٧ - والثلاثة بعض الأحكام الأخرى النادرة وسيجيء في الزيادة ، ص ٦٢٦ .

فاعلهما ، ففي حالة النقص نقول : الرجل عسى ^(١) أن يقوم — الرجلان عسا أن يقوموا — الرجال عسوا أن يقوموا — البنت عست أن تقوم — البنتان عستتا أن تقوموا — النساء عستين أن يقمن ^(٢)

فإن كان فاعل المضارع (أو فائبه) اسماً ظاهراً جاز في كل فعل منهما أن يكون تاماً ، وأن يكون ناقصاً ، فعند التام يكون المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه الظاهر — فاعلاً للفعل التام . وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع ، بل يصير اسماً للتاسخ ويكون الخبر هو : المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه ^(٣) الفاعل ، أو ما يفنى عن الفاعل .

(١) يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر التاسخ كل صير مستتر وقع اسماً لذلك التاسخ . — راجع رقم ٤ من هامش ص ٢١٩ —

(٢) انظر بعض الصور الجائزة في ص ٦٢٦ و « ٥٨ » ص ٦٢٨ ومنها بعض الصور والأحكام الخاصة باستعمالات : « حَرَى »

(٣) وهذا الإعراب مبني على رأي المبرد ، والسيرائي ، والفارسي ، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه . وفي الأصل به توسعة وتيسير ، دون رأي الشلوين وغيره من يمتنعون التقديم ، وإن كان المنع هو الأنصح . — وقد سقت الإشارة لهذا في رقم ١ و ٣ من هامش صفحتي : (٦١٧ و ٦١٩) وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيحى بعضها في الزيادة ، وفيما سبق يقول ابن مالك :

كَكَانَ « كَادَ » و « عسى » لَكِنْ نَلْزُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ
وَكُوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزَرُ ، و « كَادَ » الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

أي : أن « كاد » و « عسى » مثل : « كان » في العمل ، — كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر ، لأنهما من الأفعال الناقصة — ومن النزر ، (أي : من القليل جداً) أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية . ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن « عسى » — لا تبطل من « أن » المصدرية — فيكون المصدر المؤول هو الخبر — والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن « كاد » . فالأكثر عدم اقترانها بـ « أن » ، ثم قال :

وَكَمَسَى « حَرَى » . وَلَكِنْ جُعِلَ خَبَرُهَا حَتْمًا « بِأَنْ » مُتَّصِلًا
وَالزُّمُّوا اخْلُوقُوا : « أَنْ » مِثْلَ : « حَرَى » وَبَعْدَ : « وَأَوْشَكَ » أَيْضًا : « أَنْ » نَزَرًا

يريد : أن « حَرَى » كَمَسَى ، كلاهما من أفعال الرجاء بمعنى وعلا . غير أن « حَرَى » لا يخلو خبرها من « أن » المصدرية ، فن ألهم أن يتصل بها . وكذلك « اخْلُوقُوا » فقد « أوجبوا » اتصالها بـ « بأن » مثل : « حَرَى » . أما « أَوْشَكَ » فيأزنها « أَنْ » ، وقد تحذف فادراً ، ولا يقاس على هذا النادر ، كما لا يقاس على النزر في كل ما قبل (هذا ، والألف في آخر الفعل : « جعل — زائلة ») .

وكل هنا يصح في : « اَخْلَوْتُكَ » أيضاً ^(١).

— ثم قال :

ومثل « كاد » في الأصح « كَرَبَا » وَتَرَكَّ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرْعِ « وَجَبَا »
كَأَنَّهُمَا السَّائِقُ يَحْدُوهُ ، وَطَفِقَ كَذَا : « جَعَلْتُ » ، « وَأَخَذْتُ » و« عَلِقُ »
يريد : أن « كَرَبَ » مثل : « كاد » في معناها ، وهو : المقاربة ، وفي عملها ، وفي عدم اتصال
خبرها « بَأَن » في الأغلب . ثم مرض لترك « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرْعِ ؛ — أي : مع الفعل صاحب الشروع — ؛
فلوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وطفق : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول
بقوله : أنشأ السائق يحسو ؛ أي : يُدْنِي .

ثم قال :

واستعملوا مُضَارَعًا « لَأَوْشَكَا » و« كَادَ » لَأَغِيرُ ، وَزَادُوا « مُوشِكَا »
أي : أفعال هذا الباب كلها جامدة ، ليس لها مشتقات ، إلا « كاد » فلها مضارع ، وإلا « أوشك »
فلها مضارع أيضاً . وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله .
(١) وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله :

بَعْدَ عَسَى ، اَخْلَوْتُكَ ، أَوْشَكَ ، قَدْ يَرُدُّ غِنَى بِـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ
يريد « بَأَن يفعل » كل جملة مضارعية ، مسبوقة بَأَن المصدرية ؛ فهو لا يريد « أَنْ يفعل »
ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صيغتها ونعطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ؛
وهو الخبر . فالمراد أنها تستغنى بالمصدر الموقول من الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهي تكتفي بمرفوعها وتكون
قائمة لا ناقصة .

زيادة وتفصيل :

إذا وقعت « عسى » ومثلها : « اخلوق » و « أوشك » بعد اسم ظاهر مرفوع^(١) ، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز ، مثل : الصديق عسى أن يحضر - جاز أمران :

(١) أن تخلق « عسى » من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامة . فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر - كما سلف -^(٢) والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو : (الصديق) . ونحو : الحمدان عسى أن يتقدما . الحمدون عسى أن يتقدما . البتات عسى أن يتقدما ...

(٢) أن تكون ناقصة ، فتشتمل على ضمير - مستتر في بعض الحالات^(٣) ، أو بارز في غيرها - هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ، ويطلق في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستر أو البارز . والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها^(٤) ، مثل : محمد عسى أن يحضر - الحمدان عسا أن يحضرا - الحمدون عسوا أن يحضروا - النساء عسين أن يحضرن . . . كما تقدم . . .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعة أوجه^(٥) .
الأول : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة) . « عسى » فعل ماض تام ، وفاعلها هو المصدر المؤول من « أن » ، ومن

(١) بأن كانت مستلة إليه مع مرفوعها .

(٢) في ص ٦٢٣ .

(٣) هي التي يكون فيها اسم الناسخ ضميراً للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة

(٤) وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله :

وجردن عسى أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا

(٥) ومع أنه هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية . والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : « هـ » الآتية في ص ٦٢٨ .

المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره . « عسى » فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على المبتدأ ، المتأخر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، وبطابقه ، وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر . والجملة من « عسى » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثالث : أن تكون « عسى » تامة وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده . (الوالد) .

الرابع : أن تكون « عسى » ناقصة واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر (الوالد) وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر .

وتشترك « اخلولق » و « أوشك » مع « عسى » في كل ما سبق من الحالات (١) . . .

(ب) سبق (٢) أنه لا يجوز في أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز (٣) - في رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترناً « بأن » . ويجوز حذف خبرها للعلم به .

كما سبق عند الكلام على الصلة (٤) أن أفعال الرجاء لا تصلح أن تكون أفعال صلة ، إلا « عسى » طبقاً لما هو مبدون هناك . .

والأكثر في « عسى » أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق (٥) (أى : الخوف من وقوع أمر مكروه) ، مثل قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) .

✓ (ح) إذا أسند الفعل : « عسى » لضمير رفع متكلم أو مخاطب جاز فتح

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٢٣ ، ورقم ١ من هامش ص ٦٢٢ خاصة بهذا الإعراب .

(٢) في ص ٦٢٣ .

(٣) وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه في رقم ١ . (٤) في ص ٣٧٤ وهامشها .

(٥) كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ وكما يجيء في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

السين وكسرهما ؛ نحو : عَسَيْتَ^(١) أن أسلّمَ من المرض ، وعَسَيْتَ أن تفوز بالغنى ، وعَسَيْتَما . . . وعَسَيْتُمْ . . . وعَسَيْنَ . . . بفتح السين أو كسرهما في كل ذلك ، - ونظائره . - والفتح أشهر^(٢) .

(د) في مثل : عساني أزورك - عساك تزورني ، عساه يزورنا . . . ، من كل تركيب وقع فيه بعد « عسى » الضمير : « الباء » أو « الكاف » أو « الهاء » وهي ضمائر ليست للرفع - تكون : « عسى حرفاً للرجاء »^(٣) ، بمعنى : « لعل » وتعمل عملها ، وهذا أيسر الآراء - كما سبق^(٤) - ، ويجوز اعتبار « عسى » من أخوات « كان » وهذا الضمير في محل رفع اسمها . ولا يكون كذلك في غير هذا الموضع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن .

(هـ) في مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاة إعراب كلمة : « الطبيب » فاعلاً للفعل : « يتلطف » . ولا يجوز أن نكون مبتدأ متأخراً ، ولا اسماً لعسى الناقصة ، ولا غير ذلك^(٥) ، وحجتهم في المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل : « يتلطف » يؤدي إلى وجود كلمة أجنبية في وسط صلة « أن » فن الخطأ إعراب أن « مصدريه » « يتلطف » مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على « الطبيب » المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة . وعلة الخطأ أن كلمة : « الطبيب » سواء أكانت مبتدأ متأخراً ، أم اسماً لعسى . . . ، قد

(١) وإسناده لهذه التاء التي هي ضمير - دليل من الأدلة التي يعتمد عليها أصحاب الرأي القائل بأن « عسى » فعل ماضٍ ، وليست حرفاً . أما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف في أنها فعل .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

والفتح والكسر أجزُ في السَّينِ مِنْ نحو : عَسَيْتُ ، وانتَقَا الفَتْحُ زُكْنُ
أي : أن الفتح والكسر جائزان في مثل : « عسيت » حين يتصل بها ضمير رفع لتكلم ، أو لمخاطب كما شرحنا ، « زكن » انتقاء الفتح (بمعنى : علم اختياره عن العرب) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر .
(٣) وفي هذه الحالة لا تقع بعدها « ما » الزائدة لأن « ما » الزائدة لا تقع بعد عسى -

كما سبق في آخر رقم ٤ من هامش ص ٦٦٤ و كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢

(٤) في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٢ - وفيه من ص ٢٤١ ، ويستجبه لها إشارة في رقم ٢ من

هامش ص ٦٢٨ .

(٥) وهذه هي الحالة المستثناة التي أشرنا لها في رقم ٥ من هامش ص ٦٢٦ .

وقعت غريبة بين أجزاء صلة « أن » لأنها ليست من تلك الصلة ، وفصلت بين تلك الأجزاء . ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة .

ومثل هذا قالوا : في إعراب كلمة : « رَبِّ » ، في قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) ، عند إعراب كلمة : « مقاماً » ظرفاً .

(و) من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ : « حَرَّى » اسماً منوياً مع ملازمته الإفراد والتذكير في جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حَرَّى أن يُكْرَمَ – الصانعان حَرَّى أن يُكْرَمَا – الصانعون حَرَّى أن يكرموا – الصانعة حَرَّى أن تكرم – الصانعتان حَرَّى أن تكرما – الصانعات حَرَّى أن يُكْرَمْنَ ...

ولفظ : « حَرَّى » في كل الاستعمالات السابقة مصدر ، معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف .

والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس من « أفعال الرجاء » هو الفعل : حَرَّى – يَحَرَّى – حَرَّى . وقد يجيء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : « حَرَّى » (وزان : غَشِي) ، وعلى : حَرَّى (وزان : صَدَّ ، بمعنى ظمآن) وهذان الوصفان هما صفتان مشبّهتان ولا يلتزمان صيغة واحدة ، وإنما تلحقهما علامة التثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فيقال : المكافئح حَرَّى أو حَرَّى أن يفوز – المكافحان حَرَيَّان ، أو حَرَيَّان أن يفوزا – المكافحون حَرِيَّون أو حَرِيَّون أن يفوزوا – المكافحة حَرِيَّة أو حَرِيَّة ... المكافحتان حَرِيَّتَان أو حَرِيَّتَان ... المكافحات حَرِيَّات أو حَرِيَّات ...

المسألة ٥١ :

الحروف الناسخة^(١) : « إن » ، وأخواتها .

يراد بالحروف الناسخة - هنا - سبعة أحرف^(٢) لا خلاف في حرفيتها ، وهي :

- (١) { المرة مخبوءة تحت لسانه . - إن المرة مخبوءة تحت لسانه .
النظافة وقاية من المرض . - إن النظافة وقاية من المرض . }
١ - إن ، بكسر
الهمزة ، مع
تشديد النون^(٣)
- (٢) { الغضب بلاء على صاحبه . - ثبت أن الغضب بلاء على
صاحبه .
العمل وسيلة الرزق ... - عرفت أن العمل وسيلة الرزق
الصمت حسن ... - الصمت حسن ، لكن
الكلام أحسن منه أحياناً . }
٢ - أن ، بفتح
الهمزة ، مع
تشديد النون^(٣)
- (٣) { الرياضة مفيدة . - الإسراف فيها ضار .
الرياضة مفيدة . - الإسراف فيها ضار .
الرياضة مفيدة . - الإسراف فيها ضار . }
٣ - لكن ،
بتشديد النون^(٣)
- (٤) { وجه القط كوجه الأسد . - كأن وجه القط وجه أسد .
البرد كالملح في الشكل . - كأن البرد ملح . }
٤ - كأن^(٤) ،
بتشديد النون^(٣)
- (٥) { الاستعداد صريع . - لعل الغائب قادم .
الاستعداد صريع . - لعل الغائب قادم .
الاستعداد صريع . - لعل الغائب قادم . }
٥ - ليت^(٥) ،
بتشديد النون^(٣)
- (٦) { الصديق وفي . - لعل الصديق وفي .
الصديق وفي . - لعل الصديق وفي .
الصديق وفي . - لعل الصديق وفي . }
٦ - لعل^(٥) ،
بتشديد النون^(٣)
- (٧) { مهمل عمله خاسر . - لا خائن وطنه معذب .
مهمل عمله خاسر . - لا خائن وطنه معذب .
مهمل عمله خاسر . - لا خائن وطنه معذب . }
٧ - لا ،
بتشديد النون^(٣)

(١) تقدم معنى الناسخ - في أول باب : « كان » وأخواتها ص ٥٤٣ - . وبين ما لا يصح دخول الناسخ عليه .

(٢) يزداد عليها : « عسى » بشرط أن تكون للرجاء (أي : بمعنى : « لعل ») وبشرط أن يكون اسمها ضميراً لغير الرفع ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص ٦٢١ - وعلى حرفيتها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ وفي « من ص ٦٢٨ » .

(٣) يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة : المحتومة بالنون . - حدة ، (وهي : « إن » - « أن » - « كان » - « لكن ») ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه . وسيجيء ذكرها تفصيلاً في بحث خاص بها ، ص ٦٧٣ .

(٤) مع اعتبار الأداة كلها كلمة واحدة ، ولا التفات لما يقال عن أصلها : « الكاف » ، وأن « (٥٥) » تختص « ليت » و« لعل » دون أخواتها بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي - كاسبي في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ، وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ٣٥١ من هامش ٦٣٥ - ولكن نوع الإنشاء

معا مختلف فهو « طلي » مع : « ليت » و« غير طلي » مع « لعل » . (٦) ص ٦٨٥

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما^(١) وأحوالهما ؛
فيتناولهما بالتغيير ؛ في اسمهما ؛ وفي شيء من ضبط آخرهما ؛ إذ يصير المبتدأ
منصوباً ، ويسمى : اسم الناسخ ، ويبقى الخبر مرفوعاً ، ويسمى : خبر الناسخ ،
— كالأمثلة المذكورة^(٢) — . وفي جميع الحالات لا يصبح أن يكون اسم الناسخ هنا شبه
جملة ، كما لا يصبح في أسماء النواسخ الأخرى .

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه ، فالغالب في
« إن » و « أن » : التوكيد^(٣) ، . . . وفي : « لكن » .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ، وتخص بمنع وقوع « أن » بنوعها
بعد « كان » و « إن » و « لا النافية للجنس » وكذلك لاتقع « ما المصدرية » بعد النواسخ الثلاثة
السابقة . وهناك شرط يبيح الوقوع في بعض الصور السابقة

(٢) تختلف هذه النواسخ عن « كان » وأحوالها في أمور ثلاثة :
أولاً : أن هذه النواسخ حروف : أما « كان » وأحوالها فهي الأفعال ؛ مثل : كان ، وأصبح ،
وأضمر . . . ومنها الحروف ، مثل : ما - لا - لات - إن . . . ومنها الأسماء ، وهي المشتقات التي
تعمل عمل تلك الأفعال .

ثانياً : أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر . أما تلك فترفع الاسم ، وتنصب الخبر .
ثالثاً : أن هذه الحروف لازمة للتصدير ؛ (أي : لابد أن تكون في صدر جملة) إلا « أن »
(المفتوحة الهزئة ، المشددة النون) ؛ فيجوز أن يسبقها شيء من جملة ؛ — كما سيجيء في ص ٦٣٧ وفي
« ب » من ص ٦٤٥ — ويجب أن تكون مع مسؤوليها جزءاً في الإعراب من جملة أخرى . أما « كان »
وأحوالها فليست لازمة للتصدير

(٣) المراد : توكيد النسبة ، أي : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ؛
فكلا الطرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ، ويغني ما يفيد التكرار ؛ فمثل : إن المال
عماد العمران . . . ؛ تعني كلمة « إن » عن تكرار جملة : « المال عماد العمران » ،
ومن الخطأ البلاغي استخدامها إلا حيث يمكن أن يكون خبر موضع الشك أو الإنكار . والتأكيد جما
يترك على أن خبرها يحقق عند المتكلم ، وليس موضع شك . ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات
(انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في « أن » — ص ٦٤٤ « أ »)

وقد تكون « أن » — مفتوحة الهزئة — لترسي مثل « لعل » في معناها ، وسيجيء الكلام على حكمها
في رقم ٣ من هامش في ص ٦٣٧ .
وقد تكون « إن » — مكسورة الهزئة — بمعنى : « نعم » ، فتعتبر حرف جواب محض لا يعمل شيئاً ،
كقول الشاعر :

قالوا : كبرت . فقلت : « إن » ، وربما ذكر الكبير شباباً فتطرباً
أي : فعز - وقول الآخر :

ويُقلنَ شبيبٌ قد علا لك ، وقد كبرت . فقلت : إنه
الماء السكت .

ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من « أن » (المفتوحة الهزئة ، المشددة النون) ومؤوليها اسماً لأختها
مكسورة الهزئة ، وليقية الأحرف الناسخة . بشرط أن يأتيها ؛ ويتقدم عليه خبرها شبه جملة ، نحو :
إن منى أنك مخلص ، و كأن في نفسي أنك تشر بهذا ، ولعل في خاطرك أنك أحب الأصفاة إل . . . =
النحو الواق - أول

الاستدراك^(١) ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعنولها^(٢)، وفي: «كأن»: التشبيه^(٣)

= وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم الحرف الناسخ (كاسيجي في «ب» من ص ٦٤٥) بقى السؤال عن معنى: «ما» وإعرابها في قول الشاعر:

وإنّا لعمّانَ ضربُ الكَبَشِ ضَرْبَةً على رَأْسِهِ تُلقِي اللِّسَانَ من الفمِّ

والإجابة عن هذا موضحة مفصلة في ص ٥٥١ وفي رقم ٣ من هامشها.

(١) هو إيراد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مصبوع أو مكتوب، ومثال ذلك قولنا: «هذا غي» فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه. فإن كان غير محسن أسرنا إلى إزالة الخاطري بمجيء ما يدل على ذلك، مثل كلمة: «لكن» وبعدها المصولان، فنقول: «هذا غي لكنه غير محسن». ومثل: «الكتاب رخيص»، فيقع في الخاطر أنه لا تقع فيه. فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة: «لكن» مع معنولها لإزالة هذا الوهم، فنقول: «الكتاب رخيص، لكنه كبير النفع...» وهكذا... فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصلياً يوحى بمعنى فرعي ناشئ منه وهذا المعنى الفرعي هو الذي يراد إبعاده بكلمة: «لكن»، ويحذر النحاة من هذا يقولون في «الاستدراك»: إنه «تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه». وهذا يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفاً للمعنى الفرعي الذي يفهم مما قبلها، وبغايراً له. وتقع بعد النفي والإثبات. فإن كان المعنى الفرعي الثاني مما قبلها موجباً كان ما بعدها منقياً وممتناً، وإن كان المعنى الفرعي قبلها منقياً في مضمونه كان المعنى بعدها موجباً، فوجودها ينشأ عن المخالفة والمخالفة بين معنى ما بعدها والمعنى الفرعي المفهوم مما قبلها. من غير حاجة إلى أدلة فائقة في أحدهما.

ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضاً - كما سنعرف في رقم ٢ -.

واستعمال «لكن» في «الاستدراك» هو الأعم الأغلب. ومن الجائز استعمالها في بعض الأحيان مجرد تأكيد المعنى، كما كان يستعملها الفصحاء؛ مثل: «لواعتذر المحيى لتناسيت إسهائه؛ لكنه لم يعتذر» فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار، وهو مفهوم يدينها من كلمة: «لو» التي تفيد في هذا المثال نفي معنى الكلام المثبت بعدها.

ومن الآيات المشتبهة على «لكن» قوله تعالى: «لكنّا هداة ربّي» وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام: لكنّ (بسكون النون) أنا هداة ربّي. فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون؛ فصارت: لكنّا - (بنون شديدة بعدها ألف).

و «لكنّ» - مشددة النون - هي التي تعد من أخوات «إن» في العمل. أما: «لكن» مخففة النون (أي: الساكنة النون) فليست من أخوات «إن» ولا من التواسخ. بالرغم من أن معناها: الاستدراك «أيضاً» - كاسيجي في ج ٣ باب المطف -

(٢) أي: لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين، بينهما نوع اتصال معنوي، - لا إعرابي - بحيث تكون في صدر الثانية منهما، ولا يصح في الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبراً - أو غيره - عن شيء سابق على «لكن»، كما أضربنا - في رقم ١ - أمّا ما ورد في كلام السابقين المولدين من نحو: فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل، أو: إلا أنه بخيل؛ فقد سبق بيان الرأي فيه (في ص ٤٥١).

(٣) المراد: تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر. والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف؛ فثل: كأن الجبل فيل في الضخامة، أقوى في التشبيه من: «الجبل كالفيل في الضخامة». ولا يلجأ - في الغالب - إلا المشبه. أما «الكاف» و «مثل» و «و...» وأضرابها فليجأ إليها المشبه به في الأكثر، على الصورة التي فصلها النيبانيون في كل ذلك. واستعمالها في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة. ولكن فرقة يقول: إنها لا تكون لتشبيه -

... ..
... ..
= ثمر «الكاف» اسمها ، و «آت» غيرها . و «الفرج» جار ومجرور متعلق بالخبر . و «مقبل» «الواو» حرف عطف «مقبل» مطوف على : «آت» . و «الثناء» جار ومجرور متعلق بكلمة : «مقبل» وما يقوله في تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعف .. (كالذي ورد في المتن والتصريح وحواشيها عند الكلام على : «كأن») .

كما يصح في المثال الأخير : اعتبار كلمة «كأن» للتشبيه (تشبيه المخاطب في هذه الحالة بنفسه في حالة أخرى ؛ فالشبه والمشب به شخص واحد ، ولكن في حالتين مختلفتين ، وهذا أمر جائز عندهم ، كما أسلفنا - . أي : كأنك في حالة وجودك بالدنيا شبيه بنفسك في حالة عدم وجودك بها .) «فالكاف» اسمها ، «الجار والمجرور» (بالدنيا) متعلق بالفعل : «تكن» فكلمة : «لم» حرف جزم . «تكن» تامة بمعنى «توجد» فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجملة في محل رفع خبر : «كأن» . (فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت في حالتك هذه تشبه نفسك في حالة عدم وجودك فيها ؛ فالخالفان سياتي) . و «بالآخرة» الواو حرف عطف . «الجار والمجرور» حال مقدم من الضمير فاعل الفعل للمضارع : «تزل» المجزوم بالحرف : «لم» (فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها في حالة وجودك بالآخرة ؛ لأنك على بابها . والجملة الفعلية الثانية مطوَّفة على الجملة الفعلية السابقة) . ويرى فريق آخر قصر التشبيه في : «كأن» على الحالة التي يكون فيها خبرها جامداً ؛ مثل : «كأن البخيل حجير» . أما في غيره فهي لتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن . . . ومن أمثلة التحقيق عندهم قوله تعالى : (وَيَـكُنْ كَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ) ، إذ المعنى هنا محقق قطعاً . ولا مجال فيه للتشبيه . وعنه قول الشاعر المتنزل :

كَأَنَّنِي حِينَ أُمْسَى لَا تَكَلِّمُنِي مُتَيْمٍ أَشْتَهَى مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

وهذا رأي حسن ولكن جسرهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محلياً . وقد يكون هو المشبه أيضاً ، ولكن في حالة أخرى كما سبقت الإشارة ؛ فمثل : «كأن علياً يلعب» يكون المراد : كأن علياً شخص يلعب ، أو : كأن علياً في حال عدم لعبه يشبه علياً في حالة لعبه . أي : كأن هيئة في غير لعبه كهيئته في اللعب (راجع الجزء الأول من المجمع ص ١٣٣) ، وقد قلنا : إن الأصل بهذا الرأي أحسن عند عدم القرينة ، إبعاداً للخلاف ، واختصاراً خلاصاً في القواعد . أما مع القرينة فلا ، كالأية . والتأويل في الآية - وظلالها - عسير ، لأن القرينة تدل على أنها لتحقيق قد يكون أصل المضارع في : (كأنك في الدنيا لم تزل . . .) هو : «يزول» من «زال» التامة ، بمعنى : قَسِيَّ وَهَب . فالزاي مضمومة . وقد يكون أصله : «يزال» ؛ من : «زال» ، يزال » الناسخة مثل : لا يزال الحر مكرماً ، بمعنى : يبق واستمر ، فالزاي مفتوحة . والمعنى منها يخالف ما سبق ، بعد ، أي : أن الآخرة باقية عالة تنتظر .

وفى : « ليت » التنى ^(١) . وفى : « لعل » ^(٢) التترجى والتوقع . وقد تكون للإشفاق ^(٣) .

• • •

(١) هو الرغبة فى تحقق شيء محبوب حصوله ؛ سواء أكان تحققه ممكناً مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ؛ مثل : ليت القنيل يعود حياً . ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع ؛ مثل : ليت غداً يجمى . والتنى معنى إنشاء طلبى ، ولهذا كان الأسلوب الذى تنصده « ليت » إنشائياً طلبياً - كما سبق - فى رقم ٢ من هامش ٣٧٤ - .

وتختص « ليت » بأسلوب يلتزم فيه للمرب حذف خبرها ؛ هو قولهم : « ليت شعرى . . . » ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها ، وأن يكون هذا الاسم كلمة : « شعر » مضافة إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوباً ، ثم تذكر بعده جملة مصدرة باستفهام ؛ نحو : ليت شعرى . . . أعقيم أمى أم طاعن ؟ ليت شعرى . . . أرغب صديق فى الزيارة أم كاره ؟ . . . يريدون ، ليت شعرى عالم بجواب هذا السؤال . . . أو : خبر بجوابه . . . أما غير تلك الحالة ، وكذا فى باقى الأخبار ، فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ؛ عملاً بالقاعدة اللغوية التى تبيح عند أمن اللبس حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه - كما سيجى فى « ١ » - ص ٦٤١ -

وتختص « ليت » - كذلك - بالاستثناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على « أن » (المفتوحة الهمزة المشددة النون) إذ يند المصدر المقول من « أن » وممولىها منه ممول « ليت » ، مثل : ليت أن الصحة دائمة . وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحة حاصل . . . سواء أكان هذا أم ذاك فالذى يميننا أنها تدخل على « أن » وممولىها ؛ فيتم الكلام ، ويستقيم المعنى من غير حاجة إلى زيادة لفظة أخرى ؛ فلا أهمية للخلاف فى الإعراب ؛ إذ القرض الوصول إلى التمهيد السليم الذى يقود إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقة الإعراب .

و كذلك تختص - فى الرأى الأرجح - بعدم دخول « سوف » على خبرها ؛ فلا يصح : ليت الصحة سوف تلوم ؛ لأن سوف لا تدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وأدراكه من كل شيء ليس فيه استعالة ، ولا بعد ، وهذا نقض لما تنفذه « ليت » - فى الغالب - .

(٢) فى « لعل » المستند لياء المتكلم لغات كثيرة ، ولجبات متعددة - نحن اليوم فى غنى عن أكثرها - وقد نقلها صاحب الأمانى (أبر على القول فى الجزء الثانى - ص ١٣٦ -) ، قال ما نصه : (بعض العرب يقول : لعلنى ، وبعضهم : لعلنى ، وبعضهم : صلنى ، وبعضهم : على ، وبعضهم : لعلنى ، وبعضهم : عنى ، وبعضهم : لعلنا ، وبعضهم : لأننى ، وبعضهم : لأنى ، وبعضهم : لوتنى . . .) ، وفى لسان العرب لغات أخرى .

(٣) معنى الترجى : انتظار حصول أمر مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا فى الممكن . وظله التوقع . أما الإشفاق فلا يكون إلا فى الأمر المكروه المخوف ؛ مثل : لعل النهر يفرق الزرع والبيوت . وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ؛ بخلاف خبر « إن » و « أن » - كما سبق - وقد تكون للتأمل ؛ كقوله تعالى : « فقل لا له قولاً ليلاً لعله يتذكر . . . » . ويقول الشاعر :

تأَنَّ ، ولا تعجلْ - بلومك صاحباً لعلَّ له عذراً وأنت تلومُ

وقد تكون للاستفهام ؛ كقوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى » وقد تكون للظن . . . وجميع هذه المعاني قياسية الاستعمال وإن تفاوتت فى الكثرة . وقد تكون للتحقيق (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

والأسلوب الذى تنصده « لعل » إنشاءً غير طلبى فهو « ليت » فلا إنشاء مع اختلاف نونه دون باقى أحوالها .

- كما سبق فى رقم ٢ هامش ص ٣٧٤ ورقم ١ هامش من ص ٦٤٠ -

شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة^(١) :

(١) يشترط لإعمالها ألا تتصل بها : « ما » الزائدة^(٢) ، فإن اتصلت بها « ما » الزائدة^(٣) - (وتسمى : « ما » الكافّة)^(٤) - منعتها من العمل ، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية . إلا : « ليت » فيجوز إعمالها وإعمالها^(٥) عند اتصالها بكلمة : « ما » السالفة ولا تدخل على الجمل الفعلية ؛ فيجب الإهمال في مثل : إنما الأمين صديق^(٦) . ولكنما الخائن عدو^(٧) ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه ، وسواد ظهره :

وكأنا انقُجِر الصباح بوجهه حسناً ، أو احتبس الظلام بيمتته^(٨)

(١) يشترط في اسمها وغيرها ما يشترط في اسم كان وغيرها مما تقدم ذكره من شروط عامة في ص ٥٤ مع ملاحظة مايجي هنا من فروق قليلة بين التوسين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال « إن » وأغولتها وينفرد خبر « لعل » بمجاز تصديره « بأن » المصدرية ؛ نحو : لعل أُنذركم أن يسارع في الخيبرات فيلقى خير الجزاء . . . (ولا مانع في هذه الحالة أن يقع المعنى خبراً عن الذات كقوة خبراً ليس . . . وقد سبق الكلام عليها في باب أفعال المقاربة رقم ١ من هامش ص ٦١٦) .

وإذا وقعت « لعل » أو « عسى » في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحالة ذلك عليه . وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً ، وسيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذي يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه . (وهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢) .

(٢) يشترط أن تكون « ما » حرفاً زائداً يجمع هذه الحروف الناسخة من العمل . فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يجمعها مثل « ما » الموصولة في نحو : إن ما في القفص بلبل . (أي : إن الذي في القفص بلبل) وبمثل « ما » الموصولة في نحو : إن ما طيعنا نافع ، أو إن ما يطيع نافع ، (أي : إن شيئاً طيعاً أو يطيع - نافع .) فكلية : « ما » في المثالين ليست كافّة (أي : ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل) ، ويجب فصلها في الكتابة منه . بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره في الكتابة . ولا تدخل « ما الزائدة » على « عسى » التي قد تكون حرفاً كهذه الأحرف الناسخة .

(٣) لأنها كُفّت (أي : منعت) الحروف الناسخ من العمل ولذا يكتفى ببعض التقديم في إعراب مثل : « إنما » بقوله : « كافّة ومكذوبة » يريد : أن « ما الزائدة » كُفّت الناسخ عن العمل ، وكُفّت نفسها كذلك عن أن تكون « موصولة أو موصوفة . . . وانحصرت حل أن تكون مبهمة زائدة . أو : أنها كُفّت الحرف الناسخ . وهو قد كُفّها أيضاً أن تكون نوعاً آخر غير الزائدة .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سيجي في ص ٦٦٤ .

ووصل « ما » بذى الحروف مبطل إعمالها . وقد يُبقَى العمل

أي : أن اتصال « ما » للزائدة بهذه الحروف يبطل عملها . وقد سبق العمل - اختياراً - في « ليت » وحدها دون أغولتها ، في الرأى الأحسن . (٥) وقول الشاعر :

إنما المرء حديث بعده فكأن حديثاً حسناً لمن ومي

وقوله تعالى : من احتقى فإنما يستحق لنفسه ، ومن قبل فإنما يتحمل عليها .

إذا اتصلت - « ما » الزائدة بأحد الحرفين الناسخين : « إن » أو « أن » ، منعتها من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوة وضوحاً . . . (وقد سبق الإشارة الموضحة في رقم ٤ من ص ٤٩٥) مثل : إنما أنت كبراهمة ، أو : عرفت أنما أنت كبراهمة ؛ فقد قصرنا الخطاب على صفة معينة ؛ هي كبراهمة ؛ وحصرنا أمره فيها . وتأويل « أن » - (المفتوحة المعززة المشددة النون) مع معمولها مصدر مقول تختص منه ظهوره لا يجمع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ، لأن إفادة الحصر تم قبل التأويل وسبب المصدر . (٦) يظهره .

ويجوز الأمران مع : « ليت » مثل : ليثما على حاضر ، أو : ليثما عليك حاضر ، وهي في الحالتين مختصة بالجمع الاسمية .

(ب) يشترط في اسم هذه الأحرف شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً ، وضبطاً واحداً لا يتغير ؛
كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمة : « طوبى »
وأشباهاها^(١) - في مثل : طوبى للمجاهد في سبيل الله . - فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها ، إما بنفسها مباشرة ،
كأسماء الشرط ، و : « كم » . . . ، وإما بسبب غيرها^(٢) ؛ كالمضاف إلى ما يجب
تصديقه ؛ مثل : صاحب من أنت ؟ . فكلاهما لا يصلح اسماً لحرف ناسخ .

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة في جملتها (ما عدا
« أن »)^(٣) فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض . ولهذا
كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها وعبرها عنها .

وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمتبداً الذي
خبره في الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر^(٤) ؛ نحو :

(١) هذه الكلمات بيان في رقم ١ من هامش ص ٥٤٢ - أول باب : « كان » وأغوايتها ومثلها
بعض الكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أول غير المصدرية

(٢) مما مر بيانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ .

(٣) إذا كانت « أن » الترجي - أي : مثل : « لعل » التي تفيد هذا المعنى - وجب ما يأتي : أن
تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجملة في هذه الصورة اسمية حتماً ، ولا يصح اعتبار « أن » حرفاً مصدرياً
يؤول مع معموليه بمصدر مفرد . كما لا يصح - وهي بمعنى : « لعل » - أن يتقدم عليها أحد معموليها ،
ولا معمول أحدهما - وقد سبق توضيح هذا في رقم ٥ من ص ٥٠٤ ويحى له إشارة في « و » من ص ٦٤٨ -

(٤) سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع سببه . - في ص ٥١٠ ، وسيجيء تفصيل الكلام
عليه في الباب الخاص بالنعت ص ٣ - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل : « إن
من يرض عن الشريك سوء الجزاء » ؛ « إذا الأصل : إنه من يرض . . . أي : إنه الحال والثاني (وقد
تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٥٠) فهذه الهاء في الأصل نائبة عن مبتدأ ، هو : الحال والثاني .
ولا يصح أن تكون كلمة « من » اسم « إن » لأن « من » شرطية ؛ والشرط له الصدارة ، فلا يسبقه
ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان .
ومثله قول الشاعر :

إِنْ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِلَاءَ

أي : إنه من يدخل يلقى

وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقراءة قتل عليه وعلى المراد ؛ (كما هو مشروط عند كل
حلف) ومنه الحديث . . . إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . أي : إنه . . .

عرفت محموداً العالم^(١).

(ج) ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً^(٢) ، (إلا الإنشاء المشتغل على :
« نعيم » و « بشش » وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح : إن المريض
ساعده . وليست البائس لا تهنه . . . وبصح : إن الأمين نعيم الرجل ، وإن
الحائن بش الإنسان .

(د) وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها ؛
فيجب مراعاة الترتيب بينهما في هاتين الحالتين ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر ، نحو :
إن الحق غلاب - إن العظام كفوها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من
صغائر الأمور^(٣) . . . وقول الشاعر :

إن الأمين - إذا استعان بخائن - كان الأمين شريكه في المأثم
فلو تقدم الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً . وهذا الشرط
يقضي عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى .

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة ، بأن كان شبه جملة : (ظرفاً
أو جاراً مع مجروره) . فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسط بينه وبين الحرف
الناسخ عند عدم وجود مانع^(٤) : نحو ؛ إن في السماء عيرة^(٥) ، وإن في حراستها

(١) برفع كلمة : « العالم » على أنها خبر مبتدأ محذوف . وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته ،
وصارت خبراً ؛ إذا الأصل « عرفت محموداً العالم » ينصب العالم على أنها صفة ، ثم قطعت عن التبت إلى
الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ١٠٠ .

(٢) سواء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب (راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤) ويجوز في خبر
« أن » الخفيفة أن يكون جملة دعائية - كما سيبي - في ص ٦٧٨ - كقراءة من قرأ بتخفيف النون (أي :
تسكينها) ، وقوله تعالى : (والخلاصة أن غشيب الله عليها) ويقول « الرضي » : (لا أرى مانعاً
من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن « إن » و « لكن » مع قلته .) ولاداعي للأخذ بالرأى القليل هنا .

(٣) ومثل هذا قول الشاعر :

ومين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا

(٤) ولئن الأمثلة قوله تعالى : (إن علينا لكهنه .) وإن لنا للأخرة والأول .) وقوله تعالى :
(إن لدينا أنكالا وجميعاً) وجاء في الأسموفى مانصه : (قال في السدة : ويجب أن يقتدر العامل في
الظرف بعد الاسم كما يقتدر الخبر وهو غير ظرف) اه . . . والمفهوم أن المراد بالظرف ما يشمل الجار
ومجروره . فالمراد هنا : شبه الجملة بنوعيه .

(٥) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : إن إخوانها :

لأن ، أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن - عكس ما لكان من عمل -
كيان ، زيدا ، عالم ، باني ، كفة ، ولكن ابنه ذو ضغن
يقول : لأن - وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها
« فكان » ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها : تنصب الاسم وترفع الخبر ، ووضح هذا =

عجائب . وقول الشاعر :

إن من الحلم ذلاً أنت عارفه والحلم عن قدرة فضل من الكرم
ومثل : إن هنا رفاقاً كراماً ، وإن معنا إخواناً أبراراً . وقولهم في وصف
رجل : « كان والله سمحاً سهلاً محبوباً » ، كأن بينه وبين القلوب نسباً ، أو
بينه وبين الحياة سبباً . فإن وجيد مانع لم يجوز تقديمه ؛ كوجود لام الابتداء في
الخبر ؛ نحو : إن الشجاعة لي قول الحق : حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء ^(١) . . .

وهناك حالة يجب فيها تقديمه أي : أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء
في الخبر شبه الجملة ؛ مثل : إن في الحقل رجاله ، وإن في المصنع عماله .
ومثل : إن أمام الدار حارسها ، وإن عند الزرع صاحبه . فاسم الناسخ (رجال
وعمال ، وحارس ، وصاحب) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر ^(٢) ؛
(أي : على الحقل ، والمصنع ، والدار ، والزرع) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير
على متأخر في اللفظ وفي الرتبة معاً ، وهو ممنوع هنا ^(٣) .

= بأمثلة في البيت الثاني ، هي : إن زيدا عالم بأن كفه ، ولكن ابنه فوضن (أي : حقد) ففرض أسفة
لحروف ثلاثة ؛ هي : إن ، أن ، لكن ...

هذا ويتردد في كلام النحاة القدماء - وغيرهم - اسم « زيد » « عمرو » « بكر » « خالد » ، وهي أسماء
مربية صحيحة ، ولكنها شاعت في استعمالهم حتى صارت مبتذلة فيحسن العفول عنها في استعمالنا قدر
استطاعتنا ، كما أشرنا لهذا كثيراً . ثم قال :

وراعِ ذا الترتيبَ . إلا في الذي كَلِّتَ فيها ، أو : هنا - غير البلي

يريد : أن مراعاة هذا الترتيب الوارد في أمثله بين المصولين أمر واجب ؛ فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر
وجوباً إلا في مثل : ليت فيها غير البلي (أي : البليء ؛ وهو : الوقح) ومثل : ليت هنا غير البليء ؛ من
كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفاً أو جاراً مع مجروره . وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز
فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخير ، وقد ذكرناها
(١) ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو « هي » (التي بمعنى : لعل) أو الحرف : « لا » -
كما سيأتي في بابها ص ٦٩٠ - فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقاً .

(٢) لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض
الخبر - كما سبق أن أوضحناه .

(٣) وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر أن (المفتوحة الهزئة المشددة النون) ستجيء في :
ب - من ص ٦٤٥ .

وإذا وقع المصدر المؤول من « أن مع معمولها » مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره في هذه الصورة مؤدياً
إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندي أنك فاضل .

أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم في رقم ٥٠٤ من ص ٥٠٤ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً .

وما تقدم نعلم أن الخبر — في هذا الباب — ثلاثة أحوال من فاحية تقديمه ،
أو تأخيره على الاسم .

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملا على ضمير
يعود على بعض شبه الجملة ، (أى : على بعض الخبر) .

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، — غير ما سلف — ولم يمنع من
التقدم مانع .

أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه متفجع بعلمك ،)
فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقديمه على الخبر ، وحده ، فيتوسط
بينه وبين الاسم ، سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فنقول : إن
المتعلم — كتابتك — « قارئ » ، وإنه — بعلمك — متفجع . ففي الجملة الأولى تقدم
على الخبر وحده معمول الذى ليس بشبه جملة (وهو : كتابك) ، وفي الثانية تقدم
على الخبر معموله شبه الجملة : (وهو الجار والمجرور : « بعلم ») .

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة
واحدة ، هي : أن يكون معمول شبه جملة ؛ نحو : إن في المهد الطفل قائم —
إن بيتنا الودّ راسخ .

• • •

ويؤخذ من كل ما سبق :

١ — أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاضل إلا الخبر شبه الجملة
الذى يصح تقديمه ، أو معمول الخبر إذا كان معمول شبه جملة أيضاً .

٢ — وأنه لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول
أحدهما .

• • •

زيادة وتفصيل :

(١) قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظاً تنجـه إـليه النية ؛ كأنه موجود . وأكثر ما يكون الحذف في إن (المكسورة المهمزة ، المشددة النون^(١)) ، ومن أمثلة الحذف في أن (مفتوحة المهمزة مشددها النون) ، قوله تعالى : (أين شركائي الذين كنتم تزعمون . . .) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائي . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط^(٢) ، وكل ذلك مع ملاحظة المحذوف ولا يصح شيء مما سبق إلا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف ، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا إليها من قبل^(٣) ؛ هي : (جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه . بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه) .

وقد يجب حذف خبر « إن »^(٤) إذا سُدَّ مسدده أو والمعبة ؛ نحو : إنك وخيراً ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسدده الحال ؛ نحو ؛ قول الشاعر :

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهيراً بالحزم والجد
أو مصدرأ مكرراً ؛ نحو : إن القافلة سيراً سيراً .

وتختص : « ليت » بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها . عند الكلام عليها - في هامش ص ٦٣٥ -

(ب) الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر في هذا الباب على الوجه الذي سبق لإيضاحه في تعدد خبر المبتدأ^(٥) ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر نشند إليه حاجة المعنى أحياناً .

(ج) من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تتعلق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها في عصرنا ؛ منعاً لقوضى التعبير والإيالة ، وإنما نذكر رأيهم - كمادتنا في نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، - في غير حيرة ولا اضطراب - ما بصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له ، مع ابتعادهم عن محاكاتها .

(١) راجع الأمثلة في هامش ص ٦٦٥ وما بعدها وكذا في ج ٨ ص ٨٥ من شرح المفضل . وفي حاشية الألباني على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ .
(٢) في رقم ١ من هامش ص ٦٤٥ .
(٣) هذا التقيد في الحذف الواجب بأنه غير إن لم يذكره صاحب « المصحح » بالرفع من أن الأمثلة التي ذكرها الحذف هي خبر إن والأحسن التقيد .
(٤) ص ٥٢٨ .

المسألة ٥٢ :

فتح همزة «إن» وكسرها .

لهزمة «إن» ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

الحالة الأولى :

يجب فتحها في موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للمحصون على ذلك الاسم المطلوب إلا من طريق مصدر منسبك من «أن» مع معموليها . ففي مثل : (شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا - سرنى أنك باراً أهلك) ... لا نجد فاعلاً صريحاً للفعل : «شاع» ولا للفعل : «سرنى» مع حاجة كل فعل للفاعل . ولا وسيلة هنا للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير شاع كثرة المعادن في بلادنا - سرنى بترك أهلك^(١) . وكذلك الفعل : «زاد» في قول القائل :

«لقد زادني حباً لنفسي» أننى بغضى إلى كل امرئ غير طائل^(٢)

وفي مثل : (عرفت أن المدين مزدحمة - سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء) . . نجد الفعل : «عرف» محتاجاً لمفعول به . وكذلك الفعل : «سمع» . فأين المفعولان ؟ . لا نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحام المدين - سمعت امتلاء البحار بالأحياء .

وفي مثل : (تأملت من أن الصديق مريض - فرحت بأن العربي مخلص للعروبة) . . . نجد حرف الجر : «من» ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : «بأن» وهذا غير جائز في العربية . فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من «أن» مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : «من» وفي الجملة الثانية هو المجرور «بالباء» . والتقدير : تأملت من مرض الصديق - وفرحت بإخلاص

(١) المصدر الذى تقدر به «أن» مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسماً مشتقاً ، أو فعلاً متصرفاً ، وإما من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً مع مجروره ، وإما هو التكوين المضاف لاسمها إن كان الخبر جامداً . وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في «ب» من باب : «الوصول» ص ٤١٤ .

(٢) رجل غير طائل : حثير عيس .

العربي للعروبة ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسمًا لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من « أن » مع معموليها .

ومن الأمثلة غير ما سبق : (حَقًّا ، أنك متعلمٌ رَفَعٌ لقدرك — المعروف أن التعلم نافع) . . . فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تحسبك رفعٌ لقدرك حقًّا ^(١) . أما في الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نفعُ التعلم .

ومثله المصدر المؤول بعد : « لولا » حيث يجب فتح همزة « أن » نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك ، والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك .

وبما سبق نعلم أن المصدر المؤول يبيء لإكمال نقص في الجملة ، فيكون فاعلا ، — أو نائبه — ، أو مفعولا به ^(٢) ، أو مبتدأ ^(٣) ، أو خبراً ^(٤) . وقد يكون غير ذلك ^(٥) كما نفهم المراد من قول النحاة : يجب فتح همزة : « أن » إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ^(٦) .

• • •

(١) انظر ما يختص بكلمة : « حقًّا » في : « د » من ص ٦٤٧ .

(٢) بشرط أن يكون المفعول به غير محكي بالقول .

(٣) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ حيث النص على عدم وقوع « أن المصدرية » بنوعها (الخفيفة من الثقلة ، والناسبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستثنى عن الخبر بحال صلت معه .

(٤) عن اسم معنى . . . (راجع الزيادة والتفصيل رقم ١ في ص ٦٤٦) .

(٥) مما سمى في « ج » من ص ٦٤٥ ، وما بعدها . إلا في أشياء توضيحها هناك .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَهَمْزٌ : « إِنْ » الْفَتْحُ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْبَرُ
أَي : اتَّخَذَ هَمْزٌ « إِنْ » لِسَدِّ الْمَصْدَرِ مَسْدَهَا مَعَ مَعْمُولِيهَا .

زيادة وتفصيل :

(١) « أن » - مفتوحة الهمزة، مشددة النون - معناها التوكيد - كما شرحنا^(١) - وهي مع اسمها وخبرها تقول بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر فمن الواجب أن يكون الفعل وغيره مما هي معمولة له - مطابقاً لها في المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم الثابت واليقين ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما (أى : بين ما يدل عليه العامل، وما يدل عليه المعمول) وهذا هو ما جرت عليه الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل^(٢) على اليقين والقطع ؛ مثل : اعتقدت ، علمت ، وثقت ، تيقنت ، اعتقادي . . . ومثل الألفاظ الدالة على الخوف والحذر في رأى سيويه ومن معه - بشرط أن يكون الخوف والحذر متيقنين .

ولا يقع قبلها شيء من ألفاظ الطمع - التوقع - ، والإشفاق ، والرجاء^(٣) ، ... مثل أردت ، اشتهيت ، وددت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها أو لا يوجد ؛ والتي لا يقع بعدها إلا « أن » الناصبة للمضارع . وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فنقول : أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج . وكأني في الآية الكريمة : (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) ...

وما ذكرناه في « أن » المشددة يسرى على : « أن » المفتوحة الهمزة المخففة من الثقلية ؛ فكلاهما في الحكم سواء ، نحو قوله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى) .

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ، ولا على الطمع والإشفاق وهو صالح أن يقع بعده « أن » المشددة والمخففة الناسختان ، كما يقع بعده « أن » التي تنصب الفعل المضارع وهذا النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وصبت . وخلصت ... ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجع أحدهما الآخر . وقد بقى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم)

(١) راجع هذا في رقم ٣ من ص ٦٣١ ثم التفصيل في « المصدرية » - ص ٦٧٨ - وقد سبق الإشارة إلى « أن » المصدرية مع نظائرها من الحروف المصدرية في ص ٤٠٧ .
(٢) منه المتكلم .
(٣) سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ .

وقد بضعف حتى يصير مشكوكاً في وجوده: كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى.

(ب) لا تكون « أن » (الفتوحة الهزلة . المشددة النون) مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءاً من جملة أخرى^(١) ... غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من : « أن ومعموليها » اسماً لأختها المكسورة الهزلة^(٢) . فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر : فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة^(٣) . نحو : إن عندي أن الشجرة خير مرشد . إن في الكتب السماوية أن الرسل هداة للناس . . . وقد سبق^(٤) أنه يجوز وقوع « أن » مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة — ومنها : إن — (أى : أن يكون المصدر المؤول اسماً للحرف الناسخ) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة .

(ج) أشرنا^(٥) إلى بعض مواضع المصدر المؤول من « أن ومعموليها » . وقد يقع فاعلاً لفعل ظاهر كما رأينا هناك ، أو مقدر ، نحو : اسمع ما أن الخطيب يخطب . أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، (مدة ثبوت خطبته) وذلك لأن « ما » المصدرية الظرفية لا تدخل — في أشهر الآراء — على الجملة الاسمية المبسوطة بحرف مصدري^(٦) . ومثلها العبارة المأثورة : « لا أكلم الظالم ما أن في السماء نجماً » . أى : ما ثبت أن في السماء نجماً

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : « لو » الشرطية ، نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك . فالمصدر المؤول فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك . . . لأن « لو » الشرطية لا تدخل إلا على الفعل في الرأي المشهور . والأخذ به أولى من الرأي القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

(١) كما أرفقنا في ص ٦٤٢ . (٢) أشرنا لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ .

(٣) راجع شرح الفصل ج ٨ ص ٧١ . ويذكرون في سبب المنع أن كل واحدة منها تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره . هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يقع في اليم أن الفتوحة الهزلة أضف في إقادة التوكيد من المكسورة الهزلة ؛ فجيء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنها متساويان . وكل هذا تعليل متكلف ومضنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء . .

(٤) في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ تم انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان « ملاحظة »

(٥) في ص ٦٤٢ .

(٦) إذا الحرف المصدري لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي . (كما سبق في رقم ٥ من هامش

وجوباً ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر . . . ، لأن فيهما تكلفاً وبعداً^(١) .

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ
اسْتَمِعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجَنِّ . . .) ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن ، كالمثال السالف
(وهو : المعروف أن التعلم نافع) أو بحسب الأصل : نحو : (كان المعروف أنك
مقيم .) لكن يشترط في المبتدأ الذي يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثة شروط :

١- أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تُسَوِّى بين أصحاب
الحقوق ؛ فلا يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة . بل يجب
كسرها - كما سيجي^(٢) - .

٢- وأن يكون غير قول^(٣) ؛ فلا يجب الفتح في مثل : قول : أن البطالة
مهلكة .

٣- وأن يكون محتاجاً للخبر المؤول من « أن » ومعموليها ليكمل معه المعنى
الأساسي للجملة ، من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في معنى الخبر ؛ (أى : من
غير أن يكون معنى الخبر مشتملاً وصادقاً عليه) ، نحو : اعتقادي أنك نزيه .
فكلمة : اعتقادي . مبتدأ يحتاج إلى خبر ينتمى المعنى الأساسي . فجاء المصدر
المؤول لينتمى . والتقدير : « اعتقادي نزاهتك » ، فالخبر هنا يختلف في معناه
عن المبتدأ اختلافاً واضحاً . فإن كان المؤول من : « أن مع معموليها ، ليس هو
محط الفائدة الأصلية ، (أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسي : كأن
يكون معناه منطبقاً على المبتدأ وصادقاً عليه) فإنه لا يعرب خبراً ، بل الخبر
غيره . كما في المثال السابق وهو : « اعتقادي أنك نزيه » إذا لم يكن القصد الإخبار
بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ،
فيكون المصدر المؤول مفعولاً به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلاً -
اعتقادي نزاهتك ، حاصل ، أو ثابت . . . ، والمصدر المؤول في هذا المثال
ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن مدلول النزاهة هنا هو : الاعتقاد ،
ومدلول الاعتقاد هو النزاهة . . . و . . .

(١) بيان الأسباب في ج ٢ من ١٤٠ م ٦٩ باب : « الاشتغال » - وفي باب : « لو » من

الجزء الرابع . (٢) في رقم ٦ من ص ٦٥١ .

(٣) حكم الواقعة بعد قول موضح في رقم ٤ من ص ٦٥٠ و ٥ من ص ٦٥٥ .

وقد يقع المصدر المؤول مفعولاً لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ؛ أو مفعولاً معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنتك تحدثنا . أو مستثنى ؛ نحو ترصيفى أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعاد . ويقع مضافاً إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد . لا إلى الجملة ؛ مثل : سرنى عملك غير أن خطك ردى . أى : غير رداة خطك . فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجملة وحدها وجب كسر همزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزة ؛ « إن » مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة « حيث » للجميل ، دون الرأى الآخر الذى يبيع إضافتها لغير الجملة فيبيع فتح همزتها .

ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى :

(.....) اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ؛ وأنى فضلتكم . . .)
فالمصدر المؤول وهو « تفضيلى » معطوف على المفعول به : « نعمة » ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : (وإذ يبعثكم الله إحدى الطائفتين ، أنها لكم . . .) ، فالمصدر المؤول . وهو : « استقارها وكونها » . . . بدل من : « إحدى » . وهكذا . . .

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً . ولا ظرفاً . ولا حالاً ، ولا تمييزاً ولا يمد مسد « مفعول به » أصله خبر عن ذات^(١) ؛ نحو : ظننت القادم إنه عالم فلو فتحت همزة لكان المصدر المؤول من : « أنه عالم » ؛ مفعولاً ثانياً للفعل : « ظننت » مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمة : « القادم » فيكون التقدير « القادم عليم » فيقع المعنى خبراً عن اللمحة^(٢) ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع « أن » .

(د) من الأساليب الفصيحة : « أحقاً أن جبرتنا استقللوا^(٣) . . . يربلون ؛ أنى حق أن جبرتنا استقللوا . فكلمة : « حقاً » ظرف زمان^(٤) - فى الشائع - . والمصدر المنسبك من « أن » مع معموليها مبتدأ مؤخر . ولهذا وجب فتح همزة « أن » . أى : أنى حق استقلال جبرتنا .

(١) جثة .

(٢) المانع الحق ؛ هو استعمال العرب الفصحاء ، وكرهتهم فتح همزة فى مثل هذا الموضع .

(٣) معنى : أحقاً أن جبرتنا ارتحلوا . « وبالجملة » جمع : جار .

(٤) كما فى الخضرى والتصريح ، آخر باب : « الظرف » . والظرفية هنا مجازية . ويان هذا فى باب :

ويصح أن تكون كلمة « حَقًّا » . مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره :
 حَقًّا (بمعنى : ثَبَّت) والمصدر المنسك فاعله . أى : أحمق حَقًّا استقلال
 جِيرَتنا ؟ . وأحيانا يقولون : « أَمَا أَنْ جِيرَتنا استقلوا » . فكلمة : « أَمَا »
 (بتخفيف الميم) ^(١) بمعنى : حَقًّا . ويجب فتح همزة « أَنْ » بعدها .

وخير ما ارتضوه في إعرابها : أنها مركبة من كلمتين : فالهمزة للاستفهام ،
 « ما » ظرف . بمعنى : شئ . ويراد بذلك الشئ : « حق » ، فالمعنى :
 « أحمقاً » وكلمة : « ما » مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية ، وهى خبر
 مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر ^(٢) .

(هـ) قد يَسُدُّ المصدر المؤول من أَنْ ومعموليه مسد للمفعولين إن لم يوجد
 سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى . وكذلك في كل موضع
 تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجده غيره . مع عدم مانع يمنع منه ...
 (و) أشرنا من قبل ^(٣) إلى وقوع : « أَنْ » المفتوحة الهمزة المشددة النون -
 للرجى ، فتشارك « لعل » في تأدية هذا المعنى ، وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها ،
 فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولا بد أن يكون لها الصدارة في جملتها وتوابع جملتها .
 - كالشأن في « لعل » - ولا يصح أن نسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول ؛ فهى
 تخالف « أَنْ » المفتوحة الهمزة المشددة النون التى معناها التوكيد في أمور : فى
 المعنى : وفى وجوب الصدارة : وفى منع السبك بمصدر مؤول .

(١) إذا كانت « أَمَا » - مخففة الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزة : « إن » بعدها .
 - كما سيبنىء فى ص ٦٤٩ وفى رقم ٣ من ص ٦٥٧ - .

(٢) الكلام على هذا الأسلوب فى ج ٢ ص ٢٥٦ « هـ » م ٧٩ .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث الإيضاح . وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

الحالة الثانية :

يجب كسر همزة : « إن » في كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتي :

١- أن تكون في أول جملتها حقيقة ، نحو : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) ، وقول الشاعر بمدح محسنًا :

يُخْفِي صَنَائِعَهُ ، وَاللَّهُ يُظْهِرُهَا إِنْ الْجَمِيلُ إِذَا أَخْفَيْتَهُ ظَهَرَ

وتعتبر في أول جملتها حكمًا إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح^(١) مثل : ألا ، وأما^(٢) ، نحو : (أَلَا إِنَّ إِنْكَارَ الْمُعْرُوفِ لَوَمٌ) - (أَمَّا إِنَّ الرِّشْوَةَ جَرِيمَةٌ مِنَ الرَّائِي وَالْمُرْتَشَى) . ومثلها « الواو » التي للاستئناف ، كقول الشاعر :

وإِنِّي شَقِيٌّ بِاللَّامِ ، وَلَا تَرَى شَقِيًّا بِهِمْ إِلَّا كَرِيمَ الشَّامِلِ
وَكُنْتُ كُلَّ وَلَوْ أُخْرَى تَقَعُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ تَامَةٌ .

فإن سبقها شيء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عِنْدِي أَنْ الدِّينَ وَقَايَةٌ مِنَ الشَّرِّ . وهكذا^(٣) . . .

٢- أن تقع في أول جملة الصلاة ، بحيث لا يسبقها^(٤) شيء منها ؛ نحو : أَحْرَمُ الَّذِي (إِنَّهُ عَزَّزَ النَّفْسَ عِنْدِي) ، وكذلك في أول جملة الصفة التي موصوفها اسم ذات ؛ نحو : أَحِبُّ رَجُلًا (إِنَّهُ مُبْدٍ) . وفي : أول جملة الحال أيضاً ؛ نحو : أَجِيلُ الرَّجُلِ (إِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى نَفْسِهِ) ، وَأَكْبَرُهُ (وَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الدُّنْيَا) .

٣- أن تقع في صدر جملة جواب القسم وفي خبرها اللام ، سواء أكانت جملة القسم اسمية ؛ نحو : لِعَمْرٍكَ (إِنْ الْحَذَرَ لِمَطْلُوبٍ) ، أم كانت فعلية فعلها

(١) حرف يدل على بدء الكلام ، وعرض جملة جديدة ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكده عند التكلم . (٢) (انظر رقم ٣ من ص ٦٥٧) ، ثم « و » من ص ٧٠٨ . وفي رقم ١ من هاشم ص ٦٤٨ .

(٣) ولصدارتها في الحلة صور أخرى كالتى تليها في ص ٦٥٢ .

(٤) فإن وقعت حشواً كأن سبقها شيء من جملة الصلاة لم تكرر ؛ نحو : جاء الذى عني أنه فاضل . ومنه : لا أفضل ما آت في السوء نجماً . أى : ما أتت أن في السوء نجماً - وقد سبق بيان هذا في ص ٦٤٥ - .

مذكور ، نحو : أحلف بالله (إن العدل محبوب) ، أو غير المذكور ، نحو والله (إن الظلم لوخيم العاقبة) .

فإن لم يقع في خبرها اللام لم يجب^(١) كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السباحة مفيدة . وقول الشاعر :

فوالله إني ذلك المخلص الذي عزيز على الأيام أن يتغيرا

يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات القسّمية التي تظهر فيها اللام في خبر « إن » . وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها .

٤ - أن تقع في صدر جملة محكيّة بالقول (لأن المحكيّ بالقول لا يكون إلا جملة ، - في الأغلب -) بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن^(٢) . فتكسر وجوباً في مثل : (قال عليه السلام : « إن الدين يسر ») . ويقول الحكماء : « إن المبالغة في التشديد مدعاة للتفور » ، فقل للمتشددين : « إن الاعتدال خير » .

وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : « إن الكرام قليل »

فإن وجد القول ولم تكن محكيّة به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالم ، أخصّصك القول ؛ أنك فاضل ؛ أي : لأنك فاضل ، فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول .

وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : « الظن » ، بقربة تدل على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين . - نحو : أتقول المرادف أن الجور بارد في الأسبوع المقبل ؟ . أي : أظن^(٣) (فتضح مع أنها مع محمولها معمولة للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى « الظن » ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن محمولها في محل نصب يصدّ مسند المفعولين) . . .

(١) وإنما يجوز الأمران ؛ طبقاً لبيان الذي سيحيى في رقم ٢ من وافي الفتح والكسر ص ٣٥٣ .
(٢) ولا الاعتقاد أيضاً . فلا بد من أمرين ؛ أن تكون الجملة معمولة للقول ، وأن « القول » ليس بمعنى : « الظن ولا الاعتقاد » . ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخل في حالة الخامسة الآتية في ص ٣٥٥ .
(٣) الدليل على أن القول هنا بمعنى « الظن » أن المراد حين تكسر بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته ، وعلى أنه ستحقق حتماً ، فقد يقع أو لا يقع . أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه . فيحيى في أول ج ٢ باب : « ظن وأخواتها » .

٥ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب^(١) وقد علّق عن العمل ، بسبب وجود لام الابتداء في خبرها ، نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر^(٢) . فإن لم يكن في خبرها اللام^(٣) فتحت أو كسرت . نحو : علمت إن الرياء بلاءٌ - بفتح الهمزة ، أو كسرها^(٤) . . .

٦ - أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة إنها مشرة^(٥) وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ، ومنه قوله تعالى : (إنَّ الذين آمنوا ، والذين هادوا^(٦) ، والصابئين^(٧) ، والنصارى ، والمجوس^(٨) ، والذين أشركوا - إنَّ اللهَ يَتَفَحِّلُ^(٩) بينهم يوم القيامة^(١٠) . . .)

(١) سيجىء في باب : « ظن وأخواتها » ، أول الجزء الثاني - تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تصب مفعولين . والذي يعنينا الآن هو : « الأفعال القلبية » المستقرة التي يدخلها التحليق ؛ (وهو ترك العمل لفظاً دون معنى ، لمانع) ؛ فتكون في ظاهرها غير ناصبة للمفعولين ، أولاً وحدها ؛ بسبب ذلك المانع ولكنها في الحكم والتقدير ناصبة . نحو : « ظننت لظاهر مفرد » فالحملة من : (ظاهر مفرد) مكوفة من مبتدأ وخبر ، في محل نصب ، قد سدت مسد المفعولين للفعل : « ظننت » ولم ينصبهما لفظاً ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو هنا : « لام الابتداء »

وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التحليق : (رأى - علم ، - وجد - درى . . .) وهذه أفعال تدل على اليقين . (ونال - ظن - حسب - زعم - عُدَّ - حبا - جمل ...) وهذه أفعال تدل على الرجحان .

(٢) يقول النحاة إن السبب في التحليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة في جملتها فتسنع ما قبلها أن يعمل فيها بعدها . وهنا تأخرت اللام وزحلت عن مكانها ؛ لوجود « إن » التي لها الصدارة أيضاً (انظر البيان رقم ٥ من هامش ص ٦٥٩ . والملة الحقيقية في تأخيرها هي الصاع من العرب .

(٣) - كما سيجىء في تم ٣ من ص ٣٥٤ - فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقاً ، وأداة التحليق هي : « إن » مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التحليق - كما عرفنا - راجع الصبان ج ٢ في هذا الموضوع .

(٤) لو فتحت لكان المصدر المؤول خبراً عن الحقة ، والتقدير : « الشجرة إثمارها » . وهو غير المعنى المطلوب ، ولا يتحقق هنا إلا بتكلف لا داعي له ، أو بتخرجه على المجاز ونحوه . . .

(٥) كانوا يهوداً . (٦) المنتقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم .

(٧) الذين يعبدون النار .

(٨) فكلمة « الذين » الأولى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : « إن » ، ثم صارت اسمه وجملة إن الله يفصل بينهم ؛ (وهي مكوفة من إن ومفعولها) - في محل رفع خبر « إن » الأولى .

(٩) وفي مواضع كسر همزة « إن » يقول ابن مالك :

فأكسِرَ في الإبتدأ ، وفي بَنَى صِلَةً وحيثُ « إن » لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ أي : أكسر همزة « إن » إذ وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكملة اليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم - على التفصيل الذي شرحناه - . ثم قال :

أَوْ حَكِيَّتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ؛ كَزُرْتُهُ ، وَإِنِّي لَنُؤْ أَمَلٍ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقَا بِاللَّامِ ، كَاعْلَمُ إِنَّهُ لَنُؤْ تُقَى

زيادة وتفصيل :

(١) يَعدّ بعض النحاة مواضع أخرى للكسر ؛ منها :
 أن تقع « إن » بعد كلمة : « كلاً » التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : « كلاً ، إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى . . . » .
 أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليل ، نحو : إن ربك لسريع العقاب .

أو تقع بعد « حتى » التي تفيد الابتداء ، نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تراقص - تفيض الصحراء بالخير . حتى إنها توجد بالمعادن الكثيرة .
 والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود ، وإن الحمل داء . . .
 والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول : وهو أنها واقعة في صدر جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوي - لإعرابي - بجملة قبلها ؛ كمثل : « حتى » السابق . . . « وكلاً » ، في بعض الأحيان . أما اتصالها الإعرابي فيمنع كسرهما إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص منه ، كما سبق .

الحالة الثالثة :

جواز الأمرين (أى : فتح همزة « إن » وكسرها) . وذلك فى مواضع ، أشهرها :

(١) أن تقع بعد كلمة : « إذا » الدالة على المفاجأة^(١) ، نحو : (استيقظت فإذا إن الشمس طالعة ، وفتحت النافذة ، فإذا إن المطر نازل) . فالكسر على اعتبار : « إذا » حرف - تبعاً للرأى الأسهل - مع وقوع « إن » بعده فى صادر جملتها الاسمية المصرّح بطريقها ؛ بأن يُذكر بعدها اسمها وخبرها . والفتح على اعتبار « إذا » حرف أيضاً ، والمصدر المؤول من « أن » مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضراً ، وفتحت النافذة فإذا نزول المطر حاضراً . . .

ويجوز اعتبار « إذا » الفجائية ظرف زمان ، أو مكان أيضاً ، خبراً مقدماً . والمصدر المنسبك من « أن » ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير فى المكان أو فى الوقت طلوع الشمس ، أو نزول المطر . . .

(٢) أن تقع صراحة فى جملة هى جواب للقسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جملة القسم إما اسمية ؛ نحو : لعَمْرُكَ إن الرياء فاضعٌ أهلته ، وإما فعلية فعلها مذكور ، نحو : أقسم بالله أن الباغى هالكٌ ببغيه ، بفتح الهمزة وكسرها فيهما ، (فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب - كما سبق^(٢) - ؛ نحو : بالله إن الزكاة طهارة للنفس) . فالكسر بعد جملة القسم الاسمية فى المثال الأول هو على اعتبار : « إن » فى صدر جملة ؛ لأنها - فى هذه الحالة - مع معموليها جملة الجواب التى لا محل لها من الإعراب . والفتح هو على اعتبارها ليست فى الصدر ، وأن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض^(٣) ؛ فهو مجرور بحرف جر محذوف ،

(١) أى : هجوم الشيء ويوقعه بفتة . والكلام على : « إذا » الفجائية وشروطها مدون فى رقم ١

من ملحق ص ٥٠٨ . (٢) فى رقم ٣ من ص ٦٤٩ .

(٣) أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنُصب الاسم المجرور بعده - مفعولاً به - ليكون نصبه بغير عامل نصب دليلاً على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابى الشائع . ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجملة جواب القسم مباشرة .

وأصل جواز الفتح والكسرها واجب - كما جاء فى المصح - إلى الخلاف فى جملة القسم والقسم عليه ؛ -

وشبه الجملة مسد مسدّ جواب القسم ، لا محل له - وليس جواباً أصيلاً^(١) والتقدير لعمرك قسمي على فضيحة الرياء أهله . وكذلك في المثال الثاني بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول منصوباً بنزع الخافض ؛ فهو مجرور بحرف جرّ محذوف - كما سبق - والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغي ببغيه . ويكون الجار مع المحرور قد سد مسد جملة الجواب ؛ وأغنى عنه - كما سبق - وليس جواباً أصيلاً^(٢) ، ولم تقع « أن » في صدره .

٣- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ؛ وليس في خبرها اللام : - طبقاً لما تقدم بيانه^(٣) - ؛ نحو : علمت أن الدين عاصمٌ من الزل .

٤- أن تقع بعد فاء الجزاء^(٤) ، نحو : من يرض عن الجريمة فإنه شريك في الإساءة . فكسر الهزة على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب أداة الشرط : « من » . وفتح الهزة على اعتبار « أن » ليست في الصدر ؛ فيكون المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف . والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته في الإساءة حاصلة ؛ أو : فالثابت شركته في الإساءة . . .

- إحداهما موصولة للأخرى فيكون القسم عليه مفعولاً به ، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم ، أم لا ؟ فن قال : « نعم » فتح ؛ لأن هذا حكم « إن » إذا وقعت مع معموليها مفعولاً به . ومن قال : « لا » ، وأن جملة القسم تأكيد للقسم عليه من غير محل فيه ، كسر . ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

(١٠١) إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة . ولن يترتب على الخلاف في التسمية أثر في معنى أو في صياغة الأسلوب ؛ فهو خلاف شكل محض .

(٢) في رقم ٥ من ص ٦٥١ .

(٣) هي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه ، (أي : في صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط) .

وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة في جواب أداة شرط ؛ فقد تكون داخلة على شيء يشبه الجواب لأداة تشبه الشرط في « العموم والإبهام » ؛ كاسم الموصولة ، وغيره مما سبقت له إشارة في رقم ٤ من ص ٣٩٣ أما البيان فقم ١ ص ٥٣٥ من الأمثلة قوله تعالى : « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة . . . » فيجوز في « أن » الثانية الفتح أو الكسر . و « ما » موصولة وليست شرطية ؛ لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها التبيين ؛ والمائدة محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه . فعل كسر هزة « إن » تكون جملتها هي الأخير ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها . مبتدأ خبره محذوف ، أي : فكان خمسة قد ثابت ، أو يكون خبراً محذوف ، أي : فالواجب كون خمسة لله ؛ والجملة خبر « إن » الأولى . (راجع حاشية الخضرى في هذا الموضع) .

• — أن تقع ^(١) بعد مبتدأ هو قول : أو في معنى القول ^(٢) ، وخبرها قول : أو في معناه أيضاً ، والقاتل واحد : نحو : (قولى : إني معترف بالفضل لأصحابي ، وكلامي : إني شاكر صنيع الأصدقاء) . فقولى — وهو المبتدأ — يراد به خبر «إن» — وهو : (معترف بالفضل) ، وخبر «إن» هو القول نفسه : أى : هو الذى قيل . فهما في المراد — من هذه الجملة — متساويان ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم . كذلك : «كلامي» مبتدأ ؛ يراد به : خبر «إن» ، وهو : (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر «إن» هو الكلام نفسه الذى هو المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد . وهمزة «إن» فيها يجوز كسرها — لصداقتها — عند قصد الحكاية (أى : ترديد الألفاظ ذاتها ، نصاً) فتكون «إن» مع معموليها جملة وقعت خبراً ^(٣) . ومع أنها محكية بالقول نصاً تعرب في محل رفع خبر المبتدأ ؛ ويجوز فتح الهمزة إذا لم يُقصد النص على الحكاية ؛ وإنما يكون المقصود هو مجرد التعبير عن المعنى المصدرى من غير تقييد مطلقاً بنصّ العبارة الأولى المعينة ؛ ولا بتريد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى اعترافى بالفضل لأصحابي . وكلامي شكرى صنيع الأصدقاء فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما في معناه وجب الفتح ، نحو : اعتقادی أن الزراعة جالبة النفع ، وعملی أنى أزرع الحقل . فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ . ويجب الكسر إن لم يكن خبر «إن» قولاً أو ما في معناه ، مثل كلمة : «مستريح» في نحو : قولى إني مستريح ^(٤) ، أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر «إن» واحداً ؛ فلا يتساوى مدلول

(١) يراعى الفرق بين هذه الصورة والأخرى (رقم ٤) السابقة في ص ٦٥٠ .

(٢) الذى في معنى القول هو ما يدل دلالة من غير لفظه ؛ مثل : كلام حديث نطق ولا يرد هنا «القول» بمعنى : «الفن» وعمله ؛ فقد سبق حكمه في رقم ٤ من ص ٦٥٠ وأنه الفتح .
(٣) وكأنك قلت في المثالين السابقين عند كسر الهمزة : (قول هذا اللفظ — كلامى هذا اللفظ) أى : هذا النص بحروفه . وهذا يقول الصبان : إن المراد : («حكاية لفظ الجملة — أى : الإتيان بها » بلفظها ، وليس المراد أنها مقول القول »)

(٤) خير الصور التى توضح هذا الحكم أن يكون خبر «إن» ليس شاملاً بمعناه المبتدأ ، ولا منطبقاً عليه بمدلوله ؛ كالاستراحة في المثال المذكور ؛ فإن معناها لا يشمل القول ولا يتضمنه ولا ينطبق مدلولها عليه . ومثل هذا يقال في الحالة الثانية ، لأن صاحب الصراخ ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ .
(٤) ومن أمثلهم لانتفاء القول الثانى : «قولى إني مؤمن» لا يصح الفتح ؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول ؛ لأن الإيمان مصدره القلب ، والقول مصدره اللسان .

المبتدأ والخبر ، ولا يتوافقان ؛ نحو : كلامي إن المريض يصرخ . ففي هاتين الحالتين يجب كسر الهمزة - للصدارة - ، وتكون « إن » مع معموليها جملة في محل رفع خبر المبتدأ^(١) . . .

* * *

(١) انظر بعض المواضع الأخرى في الصفحة الآتية ، ثم « الملاحظة » المفيدة التي في ص ٦٥٨ وما سبق نفهم كلام ابن مالك في جواز الأمرين حيث يقول في اختصار :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ ، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ - بِوَجْهَيْنِ نُسِمَى

(يريد : نُسِمَى - أي : نقل عن السابقين ، ونسب إليهم - الوجهان ، وهما : الفتح والكسر)
بعد إذا فجاءة ، وبعد قسم لا لام في جملة جوابه ، ثم قال :

مَعَ تِلْوٍ « فَا » الْجَزَاءُ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : « خَيْرٌ » الْقَوْلُ إِنِّي أَحْمَدُ

أي : (ومع تلواء الجزاء) ، فكلمة : « مع » مطبوعة على كلمة « بعد » ، التي في أول البيت السابق بحرف المطفأ المحذوف ؛ وهو : التلو . يريد : بعد إذا فجاءة ، ومع تلواء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم يجوز الأمرين مطرد في كل أسلوب على شاكلة : « خير القول إني أحمد » . وهذه الحالة الرابعة في كلامه هي الخامسة التي شرحناها . ونلاحظ في مثاله أن المبتدأ كلمة : « خير » ليس قولاً ، ولكنه مضاف للقول ؛ فهو بمنزلة .

زيادة وتفصيل :

(١) سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ، لفهمها بما سبق . فما سردوه :

١ - أن تقع « أن » مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسدُ المعنى بالعطف عليه . نحو : سرتي نبوغك ، وإنك عالى المنزلة . فيجوز فتح همزة : « أن » فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ ، والتقدير : سرتي نبوغك وعلو منزلتك . والمعنى هنا لا يفسدُ بالعطف . ويجوز كسر الهمزة فتكون « إن » في صدر جملة مستقلة .

ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع . فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على « بيت » والتقدير : لى بيت وكثرة زروع أخى ، وهذا معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع . ومثله ما نقله النحاة : « إن لى مالا . وإن عمرأ فاضل » إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو . وهو معنى غير المقصود .

٢ - أن تقع بعد « حتى » ، فتكسر بعد « حتى » الابتدائية - كما سبق ^(١) . في مثل : تتحرك الريح حتى إن الفصوص تراقص . . . لوقوعها في صدر جملة . وتفتح إذا وقعت بعد « حتى » العاطفة ، أو الجارة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق . أى : حتى مسابقتك . بالنصب على العطف ، أو بالجر . والأداة فيهما : « حتى » .

٣ - أن تقع بعد « أمّا » (الخففة الميم) ، نحو : أمّا إنك فصيح ، فتكسر إن كانت « أمّا » حرف استفتاح ، وتفتح إن كانت بمعنى : « حقاً » - كما سبق ^(٢) .

٤ - أن تقع بعد . لا جرم ^(٣) ، نحو : لا جرم أن الله ينتقمُ للمظلوم ^(٤) .

(١) فى ص ٦٥٢ . (٢) فى « د » من ٦٤٧ وفى رقم ١ هامش ص ٦٤٩ .

(٣) لها إشارة عابرة فى « د » من ص ٧٠٩ باب . (لا التالفة للجنس) أما البيان فى رقم ٤ التالى .

(٤) فالتفتح على أحبار لا « زائدة » ، أوليست « زائدة » ، وإنما هى حرف جواب لئى المعنى السابق

عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و« جرم » فعل ماض بمعنى : « وجب » . والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل : « جرم » . وهذا إعراب سيويه ، وعليه اقتصر . أما الفراء فيقول : معنى : -

٥ - أن تقع في موضع التعليل ، نحو قوله : (إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ مِنْ قَبْلُ ،
 إنه هو البر الرحيم) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل فلا تقع «أن»
 في صدر الجملة ؛ أى : لأنه هو البر الرحيم ، وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار :
 «إن» في صدر جملة جديدة . ومثله قوله تعالى : (وَصَلَّ عَلَيْهِمْ . إِنْ صلاتك
 سَكَنَ لَهُمْ) . فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لأن صلاتك سَكَنَ
 لهم ، والكسر على اعتبار : «إن» في صدر جملة جديدة . . .

٦ - وقوعها بعد «أى» المفسرة ؛ نحو : (سرتى ابتداعك المفيد ، أى : أنك
 تبتكر شيئاً جديداً نافعاً) . فالكسر على اعتبار «إن» في صدر جملة التفسيرية
 - ولا محل لها - والفتح على اعتبار المصدر المؤول - هنا - بدلا من المصدر الذى قبله .

٧ - أن تقع بعد حيث الظرفية ، نحو : أزورك حيث إنك متيم في بلدك
 بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار : «حيث الظرفية» داخلة على المفرد
 المضاف إليه ، وهو المصدر المؤول ، والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه
 الجملة ، وهذا هو الأقصح ؛ إذ الأغلب في «حيث» أن تضاف للجملة .

• • •

ملاحظة : سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التى يجوز فيها فتح همزة «إن»
 وكسرها . ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عام مركز يشملها جميعاً ، ويغنى عنها ؛
 كأن يقال : (يجوز فتح همزة «إن» وكسرها في كل موضع يصلح لاعتبار «إن»
 في صدر جملة ، ولا اعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك ، أى : يصلح للأمرين) .

« لا جرم » ، هو : « لا بد » فلا نافية للجنس و « جرم » اسمها ، مبنى على الفتح في محل
 نصب ، والمصدر المنسبك من «أن» ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضاً - وهو
 متعلق بالخار ومجروره - والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ وهو يجوز كسر الهمزة ، ويقطع في
 سببه : إن بعض العرب يجرها بحرفي اليقين ، بدليل وجود اللام في قولهم : « لا جرم لأتيناك » .
 والأحسن في هذه الحالة أن نمر « لا » نافية للجنس و « جرم » اسمها متضمنة القسم ، وبجمله :
 « لأتيناك » هى : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر .

(راجع حاشية الصبان في هذا الموضع من جواز فتح الهمزة وكسرها) ، وستجىء الإشارة لهذا
 والإفاضة في القسم وبجوابه - في موضعه المناسب من الجزء الثانى وهو : باب « حروف الجر » عند الكلام
 على : « حروف القسم » .

لامُ الابتداء^(١) ، فائدتها ، مواضعها

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّى بحريّ - قد يشك السامع في صدق الكلام ، أو ينكره ، فنلجأ إلى الوسائل التي ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة ، وتأكيده مضمونها ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار . ومن هذه الوسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تنفر منه النفس أحياناً . فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار في تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : « إن » فنقول : (والله أصل الماس فحم - إن بعض الحيوانات برّى بحريّ) ، أو : « لام الابتداء » وتدخل على المبتدأ كثيراً ، نحو : (لرجل فقير يعمل ، أنفع لبلاده من غنى لا يعمل - ليد كاسبة خير من يد عاطلة) . وتدخل على غيره ، كخبر « إن » ، نحو : (إن أبطال السلام خير من أبطال الحرب) . وهكذا باقى الوسائل اللغوية التي تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها .

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها (أى : أثرها المعنوى) : تأكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها المثبت ، ولذلك لا تدخل على حرف النفي ، ولا فعل النفي ، ولا على المنفى بأحدهما ، ولكنها تدخل على الاسم المقيد لمعنى النفي . مثل : إن المنافق لغير مأمون الصداقة . وسميت : « لام الابتداء » لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ ، نحو : لتوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده لخبرة ليست لك ، فاستعن برأيه .

وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة : « اللام المرحاقّة^(٢) » .

أما آثارها النحوية فأشهرها : الصدارة في جملتها - غالباً - وأنها إذا دخلت على

(١) سبقَت الإشارة إليها في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ ولم نعرض هناك لآثارها وأحكامها الملمة ، بحاراة لكثير من النحاة أثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا .

(٢) يقولون في سبب التسمية : إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية . فلما شغل المكان بكلمة : « إن » - وهي التي لها الصدارة أيضاً ؛ كلام الابتداء والتي تفيد التوكيد مثلها ، والتي تمتاز بأنها عاملة - تقدمت ، وزحلت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إل مكان بعده - في الغالب - هو الخبر . لكن السبب الحق هو استعمال العرب . - لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٥٩ - .

المضارع خلصت زمنه للحال، نحو: إن العصفور ليُغرَد، - أي: الآن في وقت الكلام - وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال؛ كالقرينة الدالة على الاستقبال، في قوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة...)، لأن يوم القيامة لم يحن بعد، فهي تُعين المضارع للحال إن كان مبهماً خالياً من قرينة لغير الحال.

مواضع دخولها:

لها مواضع تدخلها جوازاً، والخلاف فيها شديد، وقد استصفيينا منه ما يأتي:

- ١ - المبتدأ، - وهو الكثير - كالأمثلة السابقة. وكقول الشاعر:
- وَلَمَّيْنُ خَيْرٌ مِنْ مَقَامٍ عَلَى أَدَى وَلَمَّوْتُ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ عَلَى ذَلِ
- ٢ - الخبر المتقدم على المبتدأ؛ نحو: لصادق أنت ولست يد رأيتك.
- ٣ - خبر إن (المكسورة الممزة، المشددة النون) - دون أخبار أخواتها في الرأي الأصح -؛ نحو: إن الشئ لفصل النشاط، وإنه لموسم السياحة في بلادنا.

وقول الشاعر:

إِنَّا - عَلَى الْبِعَادِ وَالْتَفَرُّقِ - لَنَلْتَقِيَ بِالْفَكْرِ، إن لم نَلْتَقِ

ولكن يشترط في خبر «إن» الذي تتصلره لام الابتداء أربعة شروط:

(أ) أن يكون متأخراً عن الاسم، فلا يجوز دخولها في مثل: (إن فيك إنصافاً، وإن عندك ميلاً للحق)، وذلك لتقدم الخبر^(١).

(ب) وأن يكون مثبتاً، فلا يصح: (إن العمل لَسَمًا طال بالأمس، أو: إن العمل لَسَمًا نَقَمُهُ قَلِيلٌ). بل يجب حلقها قبل «ما» النافية وغيرها من أدوات النفي الداخلة على خبر «إن»...^(٢)

(١) وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لأم ابتداء، نحو: إني لوزر

يريد «هذه الكسر»: صاحبة الكسر، هي: «إن» المكسورة الممزة. و«وزر» أي: فاسرطلياً لمن يستعين بي.

(٢) حرقا (في ص ٦٣٨) أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان فيه جملة.

(٣) مثل: لم، أن، لا، لا... قد دخل لام الابتداء عليه غير مصموم. وهذا هو التعليل

الصحيح. فارق أن دخولها على هذه الأدوات المهمة باللام ينقل النطق بها.

(ح) ألا يكون جملة^(١) فعلية فعلها ماضٍ ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : « قد » ، فلا يصح : « إن الطائرة لأسرعت... »^(٢) بل يجب حذف لام الابتداء . فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ غير متصرف جاز - في غير « ليس » ؛ لأنها للنفي - دخول اللام وعدم دخولها ، نحو : (إن القطار لنعم وسيلة السفر ، أو نعم وسيلة السفر ... وإن إسرار السائق لبشس العمل ، أو بشس العمل) : بإدخال اللام على « نعم » ، و « بشس » أو عدم إدخالها ... وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضياً متصرفاً ، ولكنه مقرون بكلمة : « قد »^(٣) فتصحبها اللام أو لا تصحبها ، نحو : إن العلم لقد رفع صاحبه ، أو : رفع ... (د) ألا تكون الجملة الفعلية شرطية ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعله ولا على جوابه .

(١) المشهور بين النحاة أن « لام الابتداء » لا تدخل على جملة فعلية (ماضوية أو مضارعية) إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن (مكسورة الهزوة ، مشددة النون) دين غيرها من أحوالها ، ودون الحمل الفعلية الأخرى التي ليست خبراً ؛ إذ تكون اللام فيها لقسم ، أو زائدة ، أو غير ذلك . (انظر رقم ٢ التالي) .

(٢) في هذا المثال : « إن الطائرة لأسرعت » يجب حذف اللام على اختيارها للابتداء - كما سبق في رقم ١ - ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذلك ؛ لأن بين المنين اختلافاً واضحاً ؛ ولأن كانت صياغة الأسلوب غير سليمة للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه .

ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين : إذا جاءت « إن » وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكدة بنوني التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الخال من : « قد » . فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر ، داخلة على جوابه ، وليست لام ابتداء ؛ مثل : إن الحازم ليتحدث عن المساوي - إن الكفة لنال جزاءه . والسبب في الحالة الأولى منع التضاريف بين لام الابتداء التي تخلص زمن المضارع للعال - وفي التوكيد التي تخلصه للمستقبل . والسبب في الحالة الثانية : أن لام الابتداء - والذين معها للعال - لا تدخل على الماضي المتصرف الخال من « قد » ، منأ لتعارض الزمتين بينهما . أما المقرون « بقده » فلأنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٥٢ - فلا يتعارض مع لام الابتداء . وهاتان صورتان يتمتع فيها كسر هزة : « إن » إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعها مع معمولها ؛ تقبل : علمت أن الحازم ليتحدث عن المساوي . وعلمت أن الكفة لنال جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق - لقسم ، وليست للابتداء ؛ فهي في موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها التقديم قبل مجيء : « إن » ذلك التقديم الذي هو أصلها . يختلفها في مثل : علمت أن الحازم ليتحدث عن المساوي ؛ فلأنها تكسر معها ؛ لأن هذه اللام للابتداء ، وهي من الأدوات التي لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر هزة « إن » كشأن ماله الصدارة . وهي مقدمة في الأصل والنية ، وإنما تأخرت لعل السابقة ، وهي : أنها تفيد توكيد الجملة ، و « إن » كذلك ؛ فبقيت هذه ؛ لأصالتها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ؛ - كما يقال ، - وسائقها غروك أخرى بين اللامين .

(٣) لأن « قد » تقرب - أسهناً - للماضي من الحال ، كما تقرب المستقبل من الحال أيضاً .

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت^(١) فيجوز دخول اللام على المضارع مثبت سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف تصرفاً^(٢) كاملاً، إلا في حالة واحدة وقع فيها الخلاف ؛ هي التي يكون فيها مبدوءاً بالسين ؛ أو سوف . فلا يصح - في الرأي الأحق - أن تقول : « إن الطائفة لستحضر ، أو : لسوف تحضر » بل يجب حذف اللام من هذا المضارع^(٣) المبدوء بالسين ، أو سوف ومن أمثلة^(٤) دخولها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَسْتَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) وقوله عليه السلام : « إِنَّ الْعَجَبَ^(٥) لَيَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ » ، وقول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ^(٦) لَيُخْفِي عَنْكَ عُسْرَتَهُ^(٧) حَتَّى تَرَاهُ غَنِيًّا . وهو متجه د^(٨)

(١) أما المنى فالأكثر والأصح الذي يجب الاقتصاد عليه هو عدم دخولها عليه : كقوله تعالى (إن الله لا يفسح أجراً للمثنين) .

(٢) غير متصرف تصرفاً كاملاً مثل الفعل : يدع ، ويذر ، على الرأي القائل : بأنه لا ماضٍ لها ، ولا مصدر . أما المضارع الذي لا يتصرف مطلقاً فلا وجود له .

(٣) لودخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما « السين » أو « سوف » فتجعل زمنه للمستقبل ؛ فلو اجتمعتا في أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان ؛ إحداها تدل على أن زمنه الحال ، والأخرى تدل - في الوقت نفسه - على أن زمنه المستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معاً واجتماعهما على اعتبار آخر ؛ هو : أن تكون اللام القسم ؛ ففي المثال السابق : « إن الطائفة لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . » يكون المنى : « إن الطائفة واقعة لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . » فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا الحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير ماضٍ آخر الصفحة السابقة . ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فكل منهما معنى يخالف الآخر ؛ فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذي له الاعتبار الأول هو المعنى وحده ؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسماً جاز - مع القرينة - إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف ، الواقعة جواباً . وإن لم يقتض قسماً لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغة مهتأة .

وفي شروط الموضوع الثالث من مواضع « لام الابتداء » يقول ابن مالك باقتصاد :

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيًّا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّ حُيًّا

أي : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفي ؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما مثلنا . وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماضٍ ، مثل : « رضى » في أنه ماضٍ ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : « قد » فإن كان مقروفاً بكلمة : « قد » جاز أن يليها ؛ مثل : « إن ذا لقد سما على العدا مستحوراً ، أي : غالباً ، مستولياً على ما يريد .

(٤) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦٥٩ إلى أنه قد سبقت لغة عابرة عن « لام الابتداء » (في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ .

(٥) الكبر والاختيال .

(٦) فقره واحتياجه .

(٧) الشريف الأصل .

(٨) يقاسى تمب الفقر . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

وإِنِّي لَأَسْتَحِي - وَفِي الْحَقِّ تَسْمِيحٌ إِذَا جَاءَ بَاغِي الْخَيْرِ أَنْ أَعْتَذِرَ
تَسْمِيحٌ : تسع ومتنوعة عن الباطل . أعتذر : أعتذر - عن إجابته . . .

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها — وهو الأنسب —
أو على خبره ؛ نحو : « إن الكهربا لأثرها عميق في حياتنا . . . » أو : « إن الكهربا
أثرها لعميق في حياتنا . »

وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضاً ؛ نحو : « إن اللخائر الأدبية
لعتلك ، وإن نقائسها لنى بيتك . »

٤ — معمول خبر « إن » بشرط أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها ^(١)
أو غيرهما من الكلمات الأخرى التى دخلت عليها « إن » ، وأن يكون الخبر خالياً
من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها . ففى مثل : « إن الشدائد مظهره أبطالا ،
وإن المحن صاقلة نفوساً » ، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء ؛
فنقول : « إن الشدائد لأبطالا مظهره » ، وإن المحن لنفوساً صاقلة . فإن تأخر المعمول
لم يجوز إدخال اللام عليه ؛ كما فى المثالين السابقين قبل تقديمه .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملاً عليها ؛ ففى مثل : « إن
العزیز ليرفض هواناً — لا يصح : « إن العزیز لهواناً ليرفض » ^(٢) .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالى منها غير صالح لها ؛ كأن
يكون جملة فعلية ، فعلها ماضى ، متصرف ، غير مقرون بكلمة « قد » ، ففى
مثل : « إن الحر رضى كفاحاً — لا يصح أن نقول : « إن الحر لكيفاحاً
رضى » .

٥ — ضمير الفصل ^(٣) ؛ نحو : « إن العظمة لى الترفع عن الدنيا ، وإن

(١) سواء أتقدم الاسم كالأمثلة المذكورة ، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو : « إن عدى لى البيت
ضيقة » . ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام مسمى آخر خال منها ؛ نحو : « إن عدى لى
الخدقة ضيقاً قاعه » . فالمراد : أن توسط المعمول المقرون باللام بين الألفاظ الواقعة بعد « إن » .

(٢) ولا يجوز دخولها أيضاً على المعمول المتقدم إن كان « حالاً » ؛ ففى مثل : « إن السائح عاد
إلى بلده مسروراً » ، لا يصح : « إن السائح لمسروراً عاد إلى بلده » . ويغلق ، التحيز ، والمشي ، والمفعول
بـ « » ، دون باقى للمعولات . وكل هذا هو أنسب الآراء .

(٣) سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به فى (٢٤٢) باب : « الضمير »
وهو هنا يتوسط بين اسم « إن » وخبرها .

العظيم هو البعيد عن الأدناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

٦ - اسم « إن » بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر ^(١) شبه الجملة ؛ مثل :
إن أمالك لمستقبلاً سعيداً ، وإن في العمل الحرّ مجالاً واسعاً . وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتي أتبيل^(٢) . يلاذي^(٣) دون عيرضي . فإن رضيت فكفوني^(٤)
وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ^(٥) .

• • •

-
- (١) وقد بين الخبر متأخراً ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن في الدار لفيضاً منتظراً .
(٢) مالى الأصيل الذى ليس طارئاً .
(٣) قدوى على حياضك معى .
(٤) وقد أشار ابن مالك إلى الموضع الرابع والخامس والسادس بقوله :

ونصحبُ الواسطَ : معمول الخبر وَالْفَصْلَ ، واسماً حلَّ قبله الخبرُ
يريد : أن لا يمتدّ الابتداء تدخل على الواسط ؛ أى : المتوسط . إذا كان معمولاً لخبر « إن » وبعبارة
أخرى : تدخل لا يمتدّ على معمول الخبر إذا كان . المعمول متوسطاً بين اسم « إن » وخبرها ، أو بين
خبرها وما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل ، أى : ضمير الفصل . . . وتدخل اسم « إن » بشرط
أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار به ذلك إلى بيت سبق شرحه في مكان أنسب (ص ٦٣٦) هو :
ووصل : « ما » بذي الحروف مبطلُ إعمالها . وقد يُبْقَى الْعَمَلُ

يريد : أن اتصال : « ما » التى هى حرف زائد - بهذه الحروف الناسخة ، - غير الحرف : ليت -
يطل عملها فقط دون معناها ، وفى بطل عملها صارت غير مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فصالح
للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضاً . (ولا بد من وصلها فى الكتابة بالحرف الذى قبلها) . ولكن العمل
قد يبق فى : « ليت » وحدها ، على القول الأرجح الذى يحسن الاقتصاد عليه ؛ فيجوز فى « ليت » التى
بعدها « ما » الحرفية الزائدة - أن تكون عاملة ، وأن تكون مهلهلة . وهى فى الحالتين لا تدخل إلا على الجملة
الاسمية - كما سبق - و « ما » الزائدة هذه تسمى : « ما » الكافة - لأنها كفت - أى : منعت - تلك
الحروف عن العمل . ولا تقع بعد « لا » التى للجنس ، ولا « عى » التى بمعنى : لعل .
(كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٣ من هامش ٦٢٨) .

حكم المعطوف بعد خبر «إن» وأخواتها^(١) ،
وحكمه إذا توسط بين المعمولين

(١) كيف نصب الأسماء التي تحتها
خط : وهي : (الشمس - النثر -
الجهل - النقط . . .) وأشباهاها
من كل اسم تأخر عن «إن» ومعمولها
وكان معطوفاً على اسمها^(٢) . . . ؟

إن الأقمارَ دوائرٌ في الفضاء ،
والشمسُ .
إنَّ الشعرَ محمودٌ في مواطنٍ - والنثرُ .
إنَّ الإهمالَ مفسدٌ للأعمال - والجهلُ .
إنَّ الحديدَ دِعامَةُ الصناعة - والنقطُ .

يجوز أمران ؛ النصب والرفع . ويكفي معرفة هذا الحكم من غير تعليل^(٣) .
وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب^(٤) ؛ لموافقته في النصب
لاسم «إن» المنصوب ، أي : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهة .

(ب) فإن تأخر خبر «إن» وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها
المعطوف عليه فالأحسن اتباع الرأي القائل بجواز الأمرين أيضاً ، وأن النصب غير
واجب^(٥) مع أنه الأوضح والأنسب - كما سبق - .

(١) لا تسرى الأحكام التالية على « لا » النافية للجنس ؛ فلها أحكام خاصة تجرى في
ص ٦٩٧ و ٧٠١ كما سنعرف .

(٢) قد يكون اللفظ على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع - كما سنعرف -

(٣) لا داعي للاهتمام بتعليله ، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول
من النحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف ،
والاكتماء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصل ؛ وحسب المتعلمين هذا .

(٤) وحسبنا الاختصار عليه فيما فتى من أساليب ؛ فتساير الضبط الأوضح ، الذي يسهل إدراك
سببه وتوجيهه . وما يقال في عطف النسق من جواز الأمرين وإثبات النصب ، يقال في بقية التوابع (المت
وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل) ؛ مثل : إن محموداً قائمٌ ، الفاضلُ - أو : إن محموداً قائمٌ ،
أبو البركات ، أو : أبا البركات ، أو إن محموداً قائمٌ ، نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنهما ، ألوانُهُما -
بالنصب والرفع في كل التوابع السالفة ؛ متابعة للرأي الأحسن .

(٥) وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها ؛ وهي حالة اللفظ بعد مجيء الخبر ، فقال

وجائزٌ رفعك معطوفاً على منصوبٍ «إن» بعد أن تستكملاً

أي : إذا استكملت «إن» بمعمولها جاز اللفظ على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح في هذا
المعطوف أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً ، أما سبب النصب والرفع فيجوز الكلام عليه في هامش الصفحة التالية .

وفيا يلي بعض الأمثلة لتأخير الخبر ، وتوسط المعطوف :

إن القاهرةَ ومَشَقَّ حاضرتان عظيمتان .
 إن مكةَ والمدينةَ بلدان مكرَّمان .
 إن العدالة والنصفةَ كفتلتان بالأمن والرخاء .
 إن الظلمَ والاستبدادَ مؤذنان بخسراب العُمران .

من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع في كل كلمة من : (دمشق - المدينة - النصفة - الاستبداد ...) وأشباهاها مع الاختصار ، على معرفة هذا الحكم دون تعليله . فيكون الحكم في الحالتين السالفتين (ا ، ب) واحداً ، والقاعدة مطردة ^(١) ؛ سواء أكان المعطوف متقدماً على الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم المعطوف عليه ، كهذه الأمثلة ، أم متأخراً عنهما معا ، كالأمثلة الأولى .

(١) فتطبق - في سر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتمت كثرة النحاة في توجيهها ، لعدم أعلمهم بهذه القاعدة السليمة ، فلو أن هذه الكثرة لم تتشدد بفرداع لاستراحت وأراحتنا من التعميد المتعب . لم يختلف النحاة في حكم الحالة الأولى التي يقع فيها المعطوف متأخراً عن : « إن » ومصوليها ، وإنما اختلفوا في تعليل النصب والرفع ، وفي توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه . ولما كانت الغاية المقصودة هي - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد ، وقد عرفناه ، فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التعليل . وبالرغم من هذا نلخصه في وضوح ودقة للتخصصين :

ا - تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معا :

في المثال الأول : « (إن الأقمارَ دائرات في الفضاء ، والشموس) يجوز أن تكون » الشمس » بالنصب معطوفة على « الأقمار » منصوبة مثلاً . و « دائرات » خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه . فأصل الكلام « إن الأقمار والشموس دائرات في الفضاء » فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة ؛ ويسمونه : « عطف المفرد على المفرد » كما في نحو : « إن الرزم والتصوير لفنان عالميتان » بعطف كلمة : « التصوير » على كلمة الرزم .

وجوز أن يكون أصل الكلام : « إن الأقمار دائرات » ، في الفضاء ؛ وإن الشمس دائرات فحلفت « إن » الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها (وقد سبق في ص ٦٤١ الإشارة إلى هذا الخلف وصورة وأحواله) وكلمة : « الشمس » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من « إن » المحذوفة وبين اسمها وخبرها ، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » المذكورة ومصوليها . والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية (راجع ص ٦٧ من الجزء الثاني من شرح المفصل) . وفي المثال الثاني : « (إن الشعر محمود في مواطن ، والنثر) - يجوز في كلمة : « النثر » النصب ولكن على اعتبار أنها اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ « إن الشعر محمود في مواطن وإن النثر محمود في مواطن » . فحلفت « إن » الثانية مع خبرها ، والعطف هنا عطف جملة اسمية (مكونة من « إن » الثانية ومصوليها) على الجملة الاسمية السابقة للمكونة من « إن » المذكورة ومصوليها . ولا يصح في هذا المثال -

= ماصح في سابقه من عطف المفرد على المفرد (بعطف كلمة : « النثر » على كلمة : « الشعر » التي هي اسم « إن ») ؛ لأن العطف على اسم « إن » مباشرة يؤدي هنا إلى تقرير مرفوض ؛ إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود في مواطن . فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه بالوار متعمد في حكم المثنى ، فتصبح المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لا يصح أن يقال : « إن الهواء والماء ضروري للحياة بإعراب كلمة : « الماء » معطوفة على : « الهواء » عطف مفردات . . . وهذا يقال أيضاً في المثال الثالث : (إن الإهمال مفسد للأعمال وللأعمال والجهل) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة ، فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد . . . ولا يصح أن يكون عطف مفرد بالوار على مفرد ، كمن لا يؤدي إلى عدم المطابقة اللفظية ؛ يجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال . . .

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب . أما حيث لا منع من عطف المقدرات فيجوز مراعاته ، لومراعاة عطف الجمل كما في المثال الأول

ب - تحليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضاً عن الخبر والاسم معاً : يرى بمضمون : أن سبب الرفع في كلمة : (الشمس - النثر - الجهل - النطف) وأشباهاها - هو اعتبار كل واحدة منها ، مبتدأ خبره معطوف ، يفسره خبر « إن » ، والجملة الاسمية ، المكونة من هذا المبتدأ وخبره المعطوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » ومضمونها . فاصل الكلام إن الأقمار دائرات (والشمس دائرات) - إن الشعر محمود في مواطن (والنثر محمود في مواطن . . .) وهكذا . . . فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

ويرى آخرون : أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضمير المستتر في خبر « إن » وخاصة إن كان الخبر مشتقاً وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى . القائلين بأنه : « لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (الذي هو : الضمير) . فكلمة . « الشمس » يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفة على الضمير المستتر في « دائرات » وتقدير الضمير : « هي » ، والفاصل بينهما موجود . وكلمة . « النثر » يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : محمود ، وتقديره : « هو » . والفاصل موجود أيضاً . وكلمة : « الجهل » معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : « مفسد » وتقديره : « هو » ، والفاصل موجود ، وهكذا . . . فالعطف عطف مفردات .

ويرى فريق ثالث : أن العطف إنما هو على اسم « إن » مباشرة ؛ باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء التامع ؛ فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين مضمون : « إن » . ولكل فريق من الثلاثة - وغيرهم - أدلة في تأييد مذهبه ، وفي الرد على معارضي . لكن الحق أن كثيراً من تلك الأدلة جيدٌ ، وأن كثيراً من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض .

• • •

فتستل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التي يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم « إن » . وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضاً . ولولم نأخذ بهذا الرأي لبقينا في بلة غامرة من التعلل ، والجدل ، والتأويل الذي لا يخبر فيه ، والذي يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستصاح . ونوصيه النصب هنا يحتاج لمزيد من البهظة والإدراك ، كما سيبين مما يأتي :

١ - تحليل النصب :

— في مثل : (إن القاهرة ودمشق حاضرتان ...) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد؛ هو أنها مطبوعة على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضرتان» ؛ فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب «دمشق» منصوبة ، اسم «إن» المنفوخة مع غيرها الذي يدل عليه خبر «إن» الموجودة ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهرة حاضرتان — وإن دمشق حاضرة — فتختل المطابقة اللفظية . هذا إلى أننا سنحلف جملة على جملة لم تكمل ولم تم . والأمران ممنوعان .

ولو أعربنا كلمة «حاضرتان» خبر «إن» المنفوخة ، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان «وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقة اللفظية ، كفساده في مثل : محمود وصالح غائبان ، على اعتبار كلمة . «صالح» مبتدأ خبره محذوف فيكون التقدير : محمود وصالح غائب — غائبان . . . والفساد واضح هنا ، كوضوحه لو أعربنا كلمة : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمة : «غائبان» والتقدير : محمود غائب وصالح غائبان .

والأمر بالعكس لو قلنا : إن القاهرة ودمشق حاضرة ؛ إذ يصح أن يكون «دمشق» منصوبة إما : على اعتبارها اسم «إن» المنفوخة ، وحدها ، وكلمة : «حاضرة» المذكورة غيرها . ويكون خبر «إن» المذكورة محذوف تقديره : حاضرة . مثلاً . فالأصل : إن القاهرة عاصمة . . . وإن دمشق حاضرة ؛ فالجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى . والعطف عطف جمل ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجملة : «إن القاهرة ودمشق حاضرة» فتختل المطابقة اللفظية — كما تختل في مثل : حليم وأمين قائم — بعطف «أمين» مباشرة — على : «حليم» فيقع المفرد خبراً عن المثني أو ما في حكمه ؛ وهذا ممنوع .

وإما على اعتبارها اسم «إن» المنفوخة — أيضاً — مع غيرها . وأصل الكلام : إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرة ؛ فتقدمت الجملة الثانية ، واعتضت بين اسم «إن» الأولى وغيرها ، فهي جملة معترضة ، وليست مطبوعة ؛ إذ لا يصح عطف جملة على جملة إلا بعد أن تم الجملة الأولى ، وعن المطبوع عليها — كما تقدم —

وما سبق تعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محذور ؛ فحيث تحققت وتعمكت — كالمثال الأول — وجب اعتبار العطف عطف مفردات ، وحيث اختلفت — كالمثال الثاني — وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية غير مطبوعة ، وإنما هي جملة معترضة تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم وإن وغيرها . وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك .

ب — تحليل الرفع :

في المثال الأول وظائره من نحو : إن العدالة والنصفة كفتيتان بالأمن والرخاء ، يجوز رفع كلمة : «النصفة» على أنها مطبوعة على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ ، والخبر هو كلمة : «كفتيتان» ، فالعطف عطف مفردات ؛ لمطابقة الخبر لاسم «إن» مع المطبوع . ولا يصح أن يكون عطف جمل ، بإعراب كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره محذوف ، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة ؛ كما شرحنا .. ولما يلزم عليه أيضاً من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل .

فلو قلنا : إن العدالة والنصفة كفيلة بالأمن والرخاء ، لحاز الرفع على اعتبار كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره ، كلمة : «كفيلة» الموجودة ، وخبر «إن» محذوف . — بعد اسمها — تقديره : كفيلة أو ضامنة . . . أو . . . ، وتقدير الكلام : إن العدالة كفيلة بالأمن ، والنصفة كفيلة بالأمن . فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة ، كما يجوز إعراب كلمة : «كفيلة» الموجودة خبر «إن» . أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره : كفيلة — مثلاً — فتكون الجملة المكونة من المبتدأ

صوالخير جملة اعتراضية بين اسم « إن » وغيرها ، ولا يجوز أن تكون مقطوعة ؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تم الأول وهي التي عطف عليها .

ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها - وغيرها - فينبع أن يقال : إن المدالة والنصفه كقوله . . . كما ينبع أن يقال : إن محمداً وعلى قائم . فلو أخذنا برأيه لاعتراضتنا أمثلة فاصحة الفصاحة من القرآن الكريم . والكلام العربي الصحيح ، ولم نجد بداً من التحمل المغيب ، والتأويل البغيض . وكيف يوجب كثير من النعاة النسب . وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء خبر « إن » مع مجيء الرفع في قوله تعالى : (إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، «والصائبون» ، والنصارى - من آمن بالله...) ؟ فكلمة : « الصائبون » وقمت مرفوعة بعد الماعطف وقيل مجيء خبر « إن » واسم « إن » هو كلمة : « الذين » ومثلها قراءة قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي . . .) برفع كلمة « ملائكة » بعد الماعطف وقيل خبر « إن » وكذلك قول الشاعر

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وكلمة « قيار » (وهي اسم حصان الشاعر) مرفوعة ؛ بعد الماعطف وقبل خبر « إن » . ومثل قول الشاعر :

وإِلَّا فاعلموا أَنَّا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقِ

فالفصير « أنتم » ضمير رفع . وغير هذا من الشواهد المتعددة . كيف يقبلون أن تقول الآية - بغير داع - لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفاً صريحاً يسائر الآية ، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلمه ؟ ولم التحمل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح ؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحاً بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير طرأ على ظاهره ؟

ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم ، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففسادة - في رأيهم - فساداً ذاتياً ؟ فلا يجوز قبولها ، ولا الناس التأويل فيها . وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهها بما نمتبه حكماً عاماً صحيحاً في ذاته ، لا يحتاج لتأويل - وغير مقصور على الوارد المسموع ، فيؤولون المرفوع في الآية الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف ، وإجملة معترضة - بين اسم إن وغيرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم « إن » وغيرها . فاصل الآية - عندهم : (إن الذين آمنوا - والصائبون كفك - من آمن منهم) - وأصل البيت : فإن - وقيار غريب - لغريب ، ويفضلون أن تكون الجملة في المثلثين اعتراضية لامقطوعة ، فزاراً من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وزاراً من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجعلون كلمة : « غريب » المشتبهة على لام الابتداء خبر « إن » ولا يجعلونها خبراً لكلمة « قيار » لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف . فمخبره هنا محذوف ، والتقدير « وقيار غريب » أو « وقيار مثلي » وإجملة منهما اعتراضية . وكل هذا مقبول ، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور على السماع - كما تقدم - وأنه صحيح ذاتياً .

أما في الآية الثانية : (إن الله وملائكته . . . فيلتسون تأويلاً آخر ، فيجعلون خبر « إن » هو المحذوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصل على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ؛ إذ لا يصلح في هذه الآية التقدير الأول الذي صلح لسابقتها ، لما يترتب

... ..
... ..

عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتختل المطابقة اللفظية بين اسم « إن » وخبرها ، وهي لازمة كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يمين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان .

كل هذا وما سبقه من تأويل عندهم ، عنه لا مسوغ لاحتماله ، يربحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين ؛ الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق ما فيه من واحدة أخرى ؛ إذ يجعل القاعدة واحدة مطردة ؛ فيسوى بين المطف بعد عجي خبر « أن » وقيل بجيئه .

على أننا نقول :- حسب الناس فى الصور السابقة كلها أن يحاكون أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ؛ فلا نزهقهم بالتأويلات المختلفة ، وفيها . ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن ، فليفعل . وعلى ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى حكين :

أولها : فساد التركيب فى مثل : « إن عمدا وإن عليها متلفان » لاشتغاله على خبر واحد شتاطقين تكررت فيها « إن » فيكون معمولاً واحداً لعاملين ، هما : « إن » الأولى و « إن » الثانية وهو بهذه الصورة غير جائز ؛ لأن كل عمل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به (راجع المصع ج ١ ص ١٢٥)

ثانيهما - توجيه الأساليب الآتية : تطبيقاً على ناسق - :
« إن رجلاً وغلماً حاضراً » . فكلمة « غلاماً » منصوبة على أنها مبطوة عطف مفردات على اسم « إن » المنصوب لفظه . ولو قلنا : إن رجلاً وغلماً حاضراً ، لكانت كلمة « غلام » مرفوعة ؛ لأنها مبطوة عطف مفردات على اسم « إن » ، باعتبار أصله المتبدأ قبل أن يصير اسم « إن » ، وكلمة : « حاضراً » هى الخبر فى الحالتين ؛ لأنها متى ؛ فهي مطابقة للمطوف والمطوف عليه معاً .

أما إذا لم تطابق فى مثل : إن رجلاً وغلماً حاضر . فريد : إن رجلاً حاضر ، وإن غلاماً حاضر ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فالأصول القوية العامة لا تمنع هذا الأسلوب ؛ فيصح أن تكون كلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة . وكلمة « غلاماً » اسم « إن » المنطوق مع خبرها ، وهذه الجملة معترضة ، ولا تصلح أن تكون مبطوة ، لما سبق توضيحه - فى الرأى الراجع - .

وكذلك إن لم يطابق فى مثل : إن رجلاً وغلماً حاضر . فكلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة « وغلماً » مبتدأ خبره مخلوف ، والتقدير : إن رجلاً حاضر ، وغلماً حاضر ، وتكون الجملة الثانية معترضة - أيضاً - بين اسم إن وخبرها .

ويجوز فى المثال الأول : (إن رجلاً وغلماً حاضر) اعتبار كلمة : « حاضر » خبر « إن » مخلوقة وحدها . وخبر المذكورة محذوف أيضاً ، والجملة الثانية مبطوة على الأولى عطف جمل . . . وهكذا ملاحظة : مما يجب التفطن لأن كل واحد من هذه الاعتبارات - وأشباهاها - لا يصح الاتجاه إليه بداهة التحمل المحض فى تصحيح كلمة لم يتضح فى السياق مرادها المعنوى السلم ولا مهمتها فى توضيح المراد ، ولا يصح تلمس التصويب لمن نطق بها غمراً ، على غير عادى لذوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا صارت اللغة لمباً وطوراً . وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد ؛ لقيام قرينة تفرسه وتبني سواء .

وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضى الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة لبدع عنها . ومن الخبر أن نكتفى فى العطف على اسم « إن » بضبط المطوف منصوباً فقط ، سواء . أكان العطف قبل عجي الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، المتفق عليه ، والنهج الواضح الذى يحد اتباعه عن أهم مقاصد البلغاء . ما لم يوجد مقصد أصح يدعو للمعول المهم عنه ؛ كالقتضاء المقام أن يكون المطف عطف جمل ، لا عطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضاً غير الذى يؤدى به الثانى .

حكم المعطوف مع أخوات «إن»^(١) :

كل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خبرها . وقيل استكمالها - يقال أيضاً في حرفين من أخواتها ، هما : «أن» (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» ، المشددة النون ، سواء أكان العطف قبل استكمالها الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخة : («إن» - «أن» - «لكن») مشتركة في الحكم السالف . تقول : علمت أن طائرة مسافرة وسيارة^٢ ، أو : علمت أن طائرة وسيارة^٣ مسافرتان ، بنصب كلمة : «سيارة» ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أو تأخرها عنه . كما تقول : الفواكه كثيرة في بلادنا ، لكن التفاح قليل . والبرقوق^٤ . أو لكن التفاح والبرقوق قليلان ، بنصب كلمة : «البرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه ، مراعى في كل ذلك ما سبق من الضوابط ، ولا سيما المطابقة .

أما «ليت» و «لعل» و «كان» فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب ، سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها . مثل : ليت الأخ حاضر والصديق^٥ ، أو ليت الأخ والصديق حاضران ؛ بنصب كلمة : «الصديق» في الحالتين . ومثل : لعل العلاج مفيد والدواء^٦ ، أو : لعل العلاج والدواء مفيدان ، بنصب كلمة : «الدواء» فيهما . ومثل : ليت الصحة دائمة والثروة^٧ ، أو : ليت الصحة والثروة دائمتان . بنصب كلمة : الثروة فيهما وهكذا....^(٢)

وأما : «لا النافية للجنس»^(٣) فلا ينطبق عليها حكم المسألتي السالفتين ؛ لأن لها أحكاماً خاصة ستجيء في بابها^(٤)

(١) في المسألة التالية ما في سابقها من كثرة الخلاف ، والتشعب ؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يسائر أصنى الأساليب الفصيحة ، وأدق الأحكام النونية العامة ، وقد أثبتنا في المسألتي ما استصغناه .
(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ «لَكِنْ» ، وَ «أَنْ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» ، وَ «لَعَلَّ» وَكَأَنَّ

أى : ألحق «إن» في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخواتها ؛ هما : «أن» (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» ، بنشيد النون ، وبخالفها ثلاثة أخرى ؛ هي : «ليت» و «لعل» و «كان» وقد فصلنا ذلك الحكم . ويزاد على هذه الثلاثة لا الجنسية ؛ لما عرفتاه من انفراطها بأحكام خاصة وفي بيت ابن مالك غفقت النون في «أن» و «كان» لضرورة الشعر التي جعلت النون ساكنة فيها .

(٢) وهي من أخوات «إن» . (٤) في ص ٦٩٧ و ٧٠١ .

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين :

(أ) أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً ، (أى : سواء أكان الحرف الناسخ هو : « إن » أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالهِ وبجيبته) إلا « لا » الجنسية ، فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجيء في بابها^(١) .

(ب) امتياز : إن ، وأن ، ولكن - دون أخواتها - بجواز شيء آخر ؛ هو : صحة رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عنهما معا .

• • •

تخفيف الحروف المشددة للناسخة ^(١) :

(إِنْ ، أَنْ ، كَأَنَّ ، لَكِنَّ)

الحرف الأول :

فأما « إِنْ » (المكسورة الممزة ، المشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة . وعندئذ تصلح « إِنْ » الخففة للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مخصصة بالاسمية . (١) فإن خُفِّفَتْ ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها ، وعملها ، وسائر أحكامها التي كانت لها قبل التخفيف ^(٢) ، وجاز إبقاء معناها دون عملها ، فخصير مهملة ملغاة . مثل إِنْ جَريراً لَشَاعِرٍ أَمْوًى كَبِيرٍ ، أو : إِنْ جَرِيرٌ لَشَاعِرٍ أَمْوًى كَبِيرٍ . ومثل : إِنْ أبا حنيفةَ لإمامٍ عَظِيمٍ ، أو : إِنْ أبو حنيفةَ لإمام عَظِيمٍ ، ينصب كلمتي : « جَرِيرًا ، وأبا » على الإعمال ، ويرفعهما على الإهمال . . . وإعمالها أكثر في كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه .

وإذا أهملت « أَنْ » مع دخولها على جملة اسمية - وجب مراعاة ما يأتي :

١ - أَنْ يكون اسمها قبل إعمالها - اسماً ظاهراً لا ضميراً ، مثل : إِنْ بَخْدَادُ لِبَلَدٍ تَارِيخِي مشهور .

٢ - أَنْ تشتمل الجملة التي بعدها على لام الابتداء ^(٣) ؛ لتكون رمزاً للتخفيف . ودالة على أنها ليست النافية ، ولذا قد تسمى : اللام القارئة ^(٤) ، لأنها تفرق بين الخففة والنافية ؛ مثل : إِنْ تَوْنُسٌ لَرِجَالُهَا عَرَبٌ . ويجوز نركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها في تبين نوع « إِنْ » ، وأنها الخففة .

(١) هذا هو البحث الذي أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٠ .

(٢) إلا العمل في التفسير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشددة ؛ تقول : إنَّكَ عبدُ النبيِّان تشديد « إِنْ » . ولا يجوز التخفيف في اللفظة المستحسنة التي هي حسبنا اليوم .

(٣) تفصيل الكلام عليها في ص ٦٥٩ .

(٤) هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف . ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي :

(أ) عند دخول « إِنْ » الخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال .

(ب) وعند دخول « إِنْ » الخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب - في الأرجح - ، ويكون =

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل^(١) . ولا فرق في القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية . والمعنوية أقوى .

ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفيًا ؛ مثل : « إن الهجامة لن تضر صاحبها . فكلمة « إن » مخففة ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدًا في الكلام الفصيح ؛ إذ يمكن مجيء الكلام مثبتًا من أول الأمر ، من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل . ومثال القرينة المعنوية : « إن العاقل يتبع سبيل الرشاد » . « إن المحسن يكون محبوبًا » . « إن الاستقامة تجلب اليقين » ؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار « إن » للنفي في هذه الأمثلة . . .

ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابنُ أباةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالكٍ وإنَّ مالكٌ كانت كرامُ المعادنِ
فلو كانت « إن » للنفي لكان عجز البيت ذمًّا في قبيلة مالك ، مع أن صدره للمدح^(٢) .

= الفعل بعدها فاسخًا - كما سيحيى في ص ٦٧٥ - وتدخل اللام على خبره الحالي ، أو على خبره بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : « إن كنت لتاصر المظلوم » . والثاني : « إن ظننتك لطموحًا » . فإن كان خبر فاسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسمًا ظاهرًا ؛ أو ضميرًا بارزًا ؛ نحو : « إن يترينك لنفسك » ، وإن يترينك لهيبة ؛ فكلمة : « نفس » اسم ظاهر ، فاعل للفعل : « يترين » ، وكلمة : « هي » ضمير بارز فاعل للفعل : « يترين » ، وإلهاء التي في آخر الضمير هاء السكت . والمراد : « إن نفسك هي التي تزيينك » ، وهي التي تزينك ، أي : تمليك - انظر « ١ » من ص ٦٧٦ - فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منها ، نحو : « إن أحسن نكاتب عملته » . أو : « إن أحسن لمسلته كاتب » . وإنما تدخل على السابق منها بشرط ألا يكون ضميرًا متصلًا (ظاهرًا أو مستترًا) فإن كان ضميرًا متصلًا لم تدخل عليه اللام ودخلت على التأخر ؛ مثل : « إن صقلت لعملاً فافماً » ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إن مدح لعملياً (فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره) لأن الفاعل في المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر .

(١) إلا مانع يمنع ؛ كدخولها على حرف نفي .

(٢) دخلت اللام هنا لعدم الحاجة إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفي . وفي هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها .

وبما ملاحظ أننا لو أردنا إدخالها في المثال - السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة : « كرام » دون الفعل ؛ « كان » ؛ لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من « قد » - كما سبق - في ص ٦٦٦ - سواء أكانت « إن » عاملة أم غير عاملة .

هذا ، وكلمة : « أباة » جمع « أب » بمعنى : كاره . و « مالك » اسم قبيلة عربية ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم ، وأنها تكثره الضمير ؛ (أي : الذل) وأنها =

٣- أن يكون الخبر من النوع الذى يصلح لدخول اللام عليه ، وقد سبق بيانه ^(١) .

(ب) وإن خُفِّفَتْ ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال ^(٢) - فى رأى الأشهر - وأن يكون الفعل بعدها ناسخاً ^(٣) ؛ مثل : الحريةُ عزيزةٌ ، وإن كانت لأمنية النفوس الكبيرة ، وقول أعرابي لأحد الفتيان : رَحِمَ اللهُ أباك ، إن كان ليملاً العين جمالاً ، والأذن بياناً ، ومثل : إن يكادُ الذليلُ ليألفُ الهوان . ومثل : إن وجدنا المنافقَ لأبعدَ من إكبار الناس وتقديرهم ^(٤) .

• • •

= قبلة كريمة الأصول . فكلمة «مالك» الأول اسم للزعم ، والثانية اسم القبيلة ؛ ولهذا أنت الفعل معها .

(١) راجع ص ٦٦٠ .

(٢) ولاداعي للأخذ بالرأى القائل بأعمالها ، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف . وهو رأى مقبول أيضاً .

(٣) مثل كان وأخواتها . (ومن أخواتها : أفعال المقاربة ، وما يتصل بها ...) ومثل : « ظن وأخواتها » - ويشتد فى هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافية ؛ مثل : « ليس » ، ولا متفية ؛ مثل ما كان ، مازال ، ما برح ، لن أبرح ، لن أنفأ . . . وأن يكون غير داخل ، فى صلة ؛ مثل : مادام ، وتجيء اللام فى خبر الناسخ الحلال ، أو غيره بحسب الأصل (كما سبق فى ب هامش ص ٦٧٢) .

(٤) ويأسبغ يقول ابن مالك :

وَحُفِّفَتْ : « إِنْ » فَقُلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

أى : إذا خففت « إن » قلَّ إعمالها . وإذا أهملت لزمت اللام بعدها ، وقد شرحنا ما يتعلق بحبيثها .

ثم أوضح فى البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها ، والاستغناء عنها إن بدا (أى : ظهر) المراد الكلى أرواده التكلم ، معتمداً فى ظهوره على قرينة توضحه - ومضى (بدا ما ناطق أرواده) ظهر الذى أرواده الناطق - ثم قال :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ - غَالِبًا - بِلِنْ ذِي مُوَصَّلًا

« ذى » بمعنى : هذه . يريد : أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالباً - لا تلتفئ (أى : لاتجده) فى الكلام القصيح متصلاً ؛ « إن » المحققة ؛ فلا يقع بعدها مباشرة (وكلمة : « غالباً » تعرب ظرف زمان أو مكان . فالحنى : انتهى فى غالب الأزمنة ، أو فى غالب التراكيب ويوجد الفعل غير الناسخ متصلاً مباشرة بالحرف « إن » المحققة) .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأمثلة العربية المسموعة : «إِنْ لَمْ يَزِنْكَ لَنْتَفُسْكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٌ» . وقد سبق ^(١) ، ومنها : «إِنْ قَسَعَتْ كَاتِبُكَ لَسَوْطًا» ^(٢) . وقول الشاعر : شَلَّتْ ^(٣) يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهي أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد «إِنْ» إذا خفت . ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة . وحسبنا أن نبين معناها ، والغرض الذي نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحية .

(ب) بمناسبة تخفيف «إِنْ» يعرض النحاة للقراءات التي في قوله تعالى : «وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقْنِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ» ، وتوجيه كل قراءة . وإليك بعض ذلك .

١ - (وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقْنِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) بتشديد النون ، وتخفيف «ما» ، فيكون الإعراب : «كلاً» اسم إن . «لما» ، اللام لام ابتداء ، «ما» زائدة ، انفصل بين اللامين ، «ليؤفقيهم» اللام للابتداء ، لتوكيد الأولى ، والجملة بعدها خبر «إِنْ» .

وبصح إعراب آخر : «كلاً» اسم إن المشددة . «لما» اللام لام الابتداء ، «ما» : اسم موصول خبر «إِنْ» مبنى على السكون في محل رفع . «ليؤفقيهم» اللام للقسم ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة «ما» ، والتقدير : «لَمَّا وَاللَّهِ لَيُؤْفِقْنِيَهُمْ» ^(٤) . وجملة القسم وإن كانت إنشائية — هي مجرد التأكيد وجملة جوابه هي الصلة في الحقيقة . أي : (وَإِنْ كُلاًّ لِّلَّذِينَ وَاللَّهِ لَيُؤْفِقْنِيَهُمْ) لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية ^(٥) .

(١) في «ب» من هامش ص ٦٧٣ .

(٢) أي : إنك قمت كاتبك سوطاً ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطة القناع

برأس المرأة . (٣) يدمر عليه بشل يمينه ؛ فالجملة دعائية .

(٤) انظر ص ٣٧٨ حيث الأشياء التي يجوز الفصل بأحدما بين الموصول وصلته .

(٥) راجع الصبان في هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا في ص ٣٧٤ و ٣٧٨ السابقين .

٢- (وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتخفيف «إن» و «مَّا» مع إعمال «إن» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق، فيصح هنا ما صح هناك.

٣- (وإن كلُّ لَمَّا ليوفينهم . . .) بتخفيف «إن» و «ما». فكلمة «إن» مهملة. كل : مبتدأ. وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة في الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ.

٤- (وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتخفيف «إن» وتشديد «لَمَّا» والإعراب يجري على اعتبار «إن» حرف نفي، و «لما» أداة استثناء بمعنى : «إلا» و «كلاً» مفعول لفعل تقديره : أرى - مثلاً - محذوف، و «ليوفينهم» اللام للقسم، والجملة بعدها جوابه، أي : ما أرى كلاً إلا والله ليوفينهم.

٥- (وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتشديد «إن» و «لَمَّا» والأحسن اعتبار «لما» حرف جزم، والحزوم محذوف، والتقدير : (وإن كلاً لَمَّا يوفوا أعمالهم . . . ليوفينهم» اللام للقسم، والجملة بعدها جوابه، والقسم وجوابه كلام مستأنف.

وعلى ضوء ما تقدم نعرض قوله تعالى : (وإن كلُّ لَمَّا جميعٌ لدنيا مُحَضَّرُونَ) فعند تشديد «لما» تكون بمعنى «إلا»، و «إن» المحففة حرف نفي. «كل» مبتدأ، جميع : خبره، محضرون : نعت للخبر، مرفوع بالواو، «لدى» ظرف متعلق به، مضاف، «نا» مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر. وعند تخفيف «ما» يكون الإعراب، كما يأتي :

«إن» مهملة «كلُّ» مبتدأ. «لَمَّا» اللام لام الابتداء، «ما» زائدة، «جميع» مبتدأ ثان^(١) «محضرون» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. «لدنيا» «لدى» ظرف متعلق بكلمة «محضرون». «نا» مضاف إلى الظرف. ويجوز في هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى^(٢).

(١) وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً، لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر؛ سجع صحت لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر.

(٢) سجلها الصبيان والتصريح والخضري في آخر باب «إن» وأخواتها عند الكلام على تخفيف «إن».

الحرف الثاني : أن

وأما « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ، نحو : أيقنت أن « على شجاع » . ويتحتم اعتبار « أن » مخففة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتي :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين ^(١) والقطع ، مثل : (أيقن - يقن - جزم - عليم - اعترف التي بمعنى : عليم ، أو : أقر - اعتقدي - لا شك) وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين ^(٢) ؛ نحو : أيقنت أن عدل من الله كل جزالة . وقول الشاعر :

أأنت أختي ما لم تكن لي حاجة ؟ فإن عرّضت أيقنت أن لا أخاليا

٢ - أن تدخل على فعل جامد ، أو : على رُب ، أو : على حرف تنفيس ^(٣) ؛ نحو : اعتقدي أن ليس لشفقة الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

ولاني رأيت الشمس زادت محبة إلى الناس أن ليست عليهم بستر مدي

ومثل :

أجدك ما تدبرين أن رُب ليلة كأن دجأها من قرونك يُنشر

وقول الناصح لسامعيه :

فإن عصيت مقالي اليوم فاعترفوا أن سوف تكتفون خزيًا ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطال الله عمرك ، وأن هبًا لك المستقبل السعيد .

(١) انظر ص ٦٤٤ وما يدل على اليقين عند سيبويه ، ومن معه - الألفاظ الدالة على الخوف والخطر إذا كان أمرها متيقنًا - كما في الصفحة المشار إليها -

(٢) أما التي تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، . . . والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها . ويعنيها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضي بالتعيين . فوجود الفاصل ، أو وضع المضارع بعدها - قرينة لفظية على أنها المخففة . ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له . فإن لم تكن مسبقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبة للمضارع حتمًا ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق ، أو الطبع أو التوهم (وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ ؛ نحو : أود أن أشارك في كل عمل نافع - أعشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهيئ الزملاء بما يسرهم - يسرف أن يزورقه العلماء . (انظر ١ و ٢ من ص ٤٠٨ وما بعدها و ٦٤٤ ، وسجى لأنواع و أن ، المختلفة بيان شامل في باب النواصب (ج ٤ ص ٢٦٥ و ٢٧٢ م ١٤٨) .

(٣) هو اليقين ، أو : سوف ، وقد سبق الكلام على معناها ، والفرق بينهما - في ص ٦٠ - .

٤ - أن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقه بجزء أسامي من جملة أخرى - لا بجملة كاملة - بحيث يكون المصدر المؤول من : « أن » المخفضة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملًا أساسيًا في تكوين الجملة التي منها الجزء السابق. كقوله تعالى : (وَأَخِيرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . فالمصدر المؤول خبر المبتدأ : « آخِر »^(١) . وقول الشاعر :

كُنْ حَزَنًا أَنْ لَا حَيَاةَ هَنِيتُ وَلَا عَمَلٌ يَرْضَى بِهِ اللَّهُ - صَالِحُ

فالمصدر المؤول فاعل : « كُنْ »^(٢)

آثار التخفيف :

ويترتب على التخفيف أربعة^(٣) أحكام ، يوجب أكثر النحاة مراعاتها :

أولها : إبقاء معنى : « أن » وحملها على حالها الذي كان قبل التخفيف .

ثانيها : أن يكون اسمها ضميرًا^(٤) محذوفًا ، ويقلب أن يكون ضمير شأن^(٥) محذوف كالمثال السابق ؛ وهو : أيقنت أن (على شجاع)^(٦) .

ثالثها : أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية ، نحو : علمت أن حاتم أشهر كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبهته كثيرون .

رابعها : وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة^(٧) فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء .

والفاصل أنواع :

- (أ) إما « قد »^(٨) نحو : ثبت أن قد ازدهرت الصناعة في بلادنا ، ونحو قول الشاعر :
شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنْ وَأَنْتَ تَمَسِّحُو مَا تَشَاءُ وَتُشَبِّتُ
(ب) وإما أحد حرفي التنفيس^(٩) مثل : أنت تعلم أن سأكون نصير الحق ،

(١) سيجيء للآية مناسبة أخرى في : « ١ » ص ٦٨٠ . (٢) راجع ما سبق في ص ٦٤٤ .

(٣) في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعض أحكام أخرى تقتضي الرجوع إليها .

(٤) سواء أكان لتكلم ، أم غائب ، أم غائب ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) التقدير عند سيهويه : أنك يا إبراهيم .

(٥) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا في ص ٢٥٠ وما بعدها .

(٦) اسم « أن » ضمير محذوف تقديره « هو » . أي : الحال والشأن سوا الجملة الاسمية بهذه في

عمل رفع ، خبر : « أن » المخفضة . (٧) هذا الفاصل قد يزد في توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المخفضة من التثنية ، وليست المصدرية الناصبة للمضارع . (٨) تدخل هنا على الماضي فقط .

(٩) وهما : « السين » و « سوف » ويدخلان على المضارع المثبت فقط . (وقد سبق الكلام عليها

في ص ٦٠) .

وقول الشاعر :

ولإذا رأيت^(١) من الهلال نُسُوءُ أيقنت أن سيصيرُ بديراً كاملاً

وقول الآخر :

واعلم - فَعَلِمُ المَرءَ يَنْفَعُهُ - أن سَوَفَ يَأْنِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(ح) وإما حرف نبي من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا الموضع ، وهي^(٢) : (لا - لن - لم) . نحو : أيقنت أن^(٣) لا يَغْدِرُ الشريفُ ، وأن^(٤) لن يجيئَ عن الحق . ووثقت أن^(٥) لم ينصر الله المبطلين .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (وحسبوا^(٦) أن لا تكونُ فتنة) ، في قراءة من رفع « تكونُ » ، وقوله تعالى : (أيجسبُ أن^(٧) لن يَغْدِرَ عليه أحد) ، وقوله تعالى : (أيجسبُ أن^(٨) لم يره أحد) .

(د) وإما « لو » ، والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في المسموع ، نحو : أوقن أن لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا .

وبما تقدم^(٩) نعلم أن الفصل غير واجب^(١٠) في الحالات الأخرى التي منها :

(١) أن يكون الخبر جملة اسمية ؛ فحوقوله تعالى : (وآخر دعواهم أن^(١١) الحمد لله رب العالمين) ، ونحو : (الثابت أن انتقام من الله يحل بالباغي) . إلا

(١) وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نمو . . .

(٢) وتدخل « لا » على الماضي والمضارع ، وتختص « لم » و « لن » بالمضارع . وزاد الرضى « ما » وجعلها مثل « لا » .

(٣) في هذه الصورة - وأشابهها - يجب فصل « أن » ، وإظهار النون قبل « لا » في الكتابة دون النطق وضابط إيرادها عموماً لا نطقاً ينحصر في أن تكون غير ناسبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها فعل أم اسم ، نحو : تيقنت أن لا يتصمر ضعيف ونحو : أشهد أن لا إله إلا الله

(٤) بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا .

(٥) يخص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال : (الفعل إما مثبت وإما منفي ، وكل منها إما ماضٍ ، وإما مضارع . فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله : « قد » وإن كان مضارعاً ففاصله أحد حرفي التنفيس . والمنفي : إن كان ماضياً ففاصله : « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله : « لا » ، أو : « لن » ، أو : « لم » . وأما « لو » فلها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع) . وقد سبق في رقم ٢ من هذا الحاشي أن : « الرضى » جعل « ما » مثل « لا » .

(٦) وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل « أن » المصدرة الناسبة للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لحرف اللبس بينها وبين المخففة ، سوى أمن اللبس كان الفصل جائزاً لا واجباً .

(٧) على اعتبارها مخففة ، لا مفسرة . وقد سبقت مناسبة أخرى للإية في أول الصفحة السالفة .

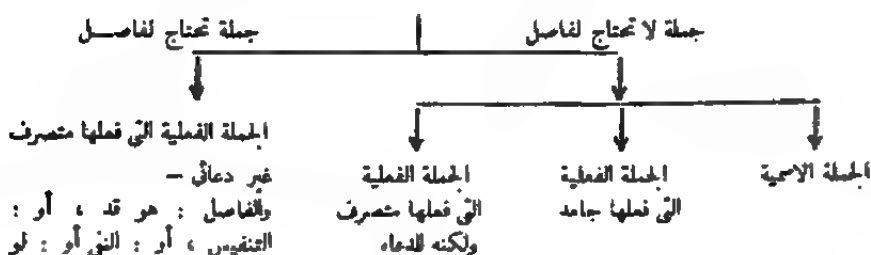
عند إرادة النفي نحو : عقيلق أن لا كاذب محرم ؛ ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله .

(ب) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ؛ نحو قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » . ونحو : وثقت أن ليس للكرامة مكان في نفوس الأدياء .

(ح) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ؛ ولكن قصد به الدعاء ^(١) ؛ كالذي رواه أعرابي قائلا : وقف أخى يدعو : " أسأل ربى التوفيق لما يرضيه ، ودوام العافية على " . ونظر إلى ، وصاح : « وأن كتب الله لك الأمن والسلامة ما حبيت ، وأن أسبغ عليك نعمته ظاهرة وباطنة في قابل أيامك ، وأن أهلك كل باغ يتصدى لإيذاك » .

وفي الرسم التالى بيان للصور السالفة :

الجملة الواقعة خبر « أن » المخففة ^(٢)



(١) سواء أكان بخبر أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد .

(٢) وفي أحكام « أن » المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك :

وإن تخفف « أن » فاشتمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد « أن »

تضمن هذا البيت حكيم من أحكامها الأربعة التي تترتب على التخفيف :

أولها : أن لها اشما استكن ، أى : استر واختفى ؛ لأنه لا يظهر في الكلام ، وإنما يكون ضميراً محذوفاً . ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر . كما أنه خفف فوق الفعل : « استكن » للضرورة .
وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون في الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، حيث تكلم عن فعلها قائلا :

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعاء ولم يكن نصريفة مُستنمعا

فالأحسن الفصل بقّد ، أو : نفى ، أو : تنقيس ، أو : لو . وقليل ذكر « لو »

أى : إن يكن صدر الجملة فعلاً ، لا يبرأ منه الدعاء ، ولم يكن جامداً ، فالأحسن الفصل بينه وبين « أن » المخففة بفواصل من الفواصل التي سردّها في البيت الأخير .

(إن يكن فعلاً . . . يريد : إن يكن الخبر فعلاً . . والفعل وحده لا يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة المكوّنة من الفعل والفاعل معاً . ففى التعبير تساهل . أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلاً) .

زيادة وتفصيل :

ورد في بعض النصوص القديمة - اسم « أن » المخففة من الثقبلة ضميراً بارزاً ، لا ضميراً محذوفاً . ومنه الخبر جملة فعلية ، أو مفرد . من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلو أنك في يوم الرِّخاءِ سألتني طلاقك ، لم أبخل وأنتِ صدّيقُ
فقد وقعت « الكاف » اسم : « أن » وخبرها جملة : « سألتني » . ومثل قول الآخر :

لقد علمَ الضيفُ والمُرمِلون^(١) إذا غبرَ أفقُ^(٢) وهبتْ شَمَالاً^(٣)
بأنك ربيعٌ^(٤) وغيتْ مَريعٌ وأنك هُناك تكونُ الثُّمَالاً^(٥)

ففي البيت الثاني تكررت « أن » المخففة مرتين ، واسمها ضمير « بارز » فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمة : « ربيع » ، وخبر الثانية جملة فعلية هي : « تكون الثُّمَالاً » . وقد وُصفتْ هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أو بأنها لضرورة الشعر ، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة . فالواجب أن تقتصر على الكثير الشائع الذي سردنا قواعده وضوابطه ، منمّا للاضطراب في التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها ، والتي نقلناها ، ليعرفها المتخصصون ؛ فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمة . دون أن يحاكيوها .

• • •

(١) الفقراء . المفرد : مُرْمِل .

(٢) المراد : أسودت الدنيا في عين الإنسان ؛ من شدة بؤسه وساحته .

(٣) أي : هبت الريح شمالاً . فكلمة : « شمالاً » حال منصوبة . وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : « هب » . وهبوب الشمال الباردة العاصفة في بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فرح ، ودليل قحط .

(٤) كالربيع موسم النضرة ، والنفوكة ، ونهر الزروع ، ونضجها ؛ فأنت - مثله - محبوب فافع . « مريع » خصيب . والغيث الحبيب ، هو : المطر الغزير الذي يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير . (٥) الثُّمَال : الذي يغيث المحتاج ، ويمين من يستعين به .

الحرف الثالث : كَانَ

ولما « كَانَ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (بحذف الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة) ، ويترتب على التخفيف أمور ، منها :

- (أ) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب .
 (ب) أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميراً للشأن ، أو لغير الشأن ،
 فمثال الأول . كَانَ عصفورٌ سهمٌ في السرعة ^(١) ، أى : كأنه (الحال والشأن)
 عصفورٌ سهمٌ . ومثال الثاني : يَدُقُّ البرْدُ ^(٢) النافذة ، وكأنَّ حجرٌ ، أى :
 كأنه حجرٌ ^(٣) . ولو قلنا : يَدُقُّ البرْدُ النافذة وكأنَّ « حجر » صغير يَدُقُّ -
 لجاز الاعتباران ^(٤) .

وقد اجتمعت المشددة والمخففة في قول الله تعالى يصف المفضل عن سبيله : (وَإِذَا
 تَنَسَّلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَكِنَّا مُسْتَكْبِرُونَ) كأنَّ في أذنيه وقراً ^(٥) .

- (ج) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن ^(٦)
 فإن كانت اسمية فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كَانَ » مثل : (كَانَ سَبَّاحٌ في
 سباحته سمكة في انسيابها) . وإن كانت فعلية ^(٧) ، فالأحسن الفصل ^(٨) بالحرف :

(١) فاسم « كَانَ » ضمير الحال والشأن المخفوف . وخبرها الجملة الاسمية بعدها . ولا يصح هنا أن
 يكون اسمها ضميراً لغير الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه . (وتفصيل الكلام على ضمير
 الشأن في ص ٢٥٠ . .) (٢) ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجية صغيرة .

(٣) فاسم « كَانَ » ضمير مخفوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهي جملة لازمة
 له كما سبق في شرحه - ص ٢٥٠ وما بعدها - . وكما سيجيء في رقم ٦ من هذا المبحث .

(٤) أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود
 ما يصلح قبله أن يكون مرجعاً له .

(٥) الوقف هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم . وأول الآية : (ومن الناس من يشترى لنفسه الهدى
 ليفضل عن سبيل الله بغير علم ، ويستخذها هزواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تلى عليه آياتنا . . »

(٦) لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره . وهذه الحالة وحدها هي
 التي يجب فيها وقوع خبر : « كَانَ » المخففة جملة . أما باقي الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة
 وفي بعض أمثلة مسوعة جاء اسم « كَانَ » المخففة اسماً ظاهراً ، كقول الشاعر :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَانَ تَذِيرُهُ حَقًّا

ولا يقاس على هذا . (٧) فعلها غير جامد ، وغير دغلي (كافي الصبان) .

(٨) لأن هذا الفصل هو الذي يفرق بين « كَانَ المخففة من التثنية » وأن المصدرية « للناسبة
 المضارع » المسبوقة بحرف الجر الكاف .

« قد » قبل الماضي المثبت ، وبالحرف : « لم » قبل المضارع المنق ، نحو :
 « كَانَ » قد هَوَى الغريقُ في البحر ؛ كصخرة هَوَتْ في الماء ، وَكَانَ لم
 يكن بين الفرق والنجاة وسيلة للإنقاذ .

• • •

الحرف الرابع : لكنَّ

وأما « لكنَّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (فتحذف الثانية المفتوحة وتبقى
 الأولى ساكنة) .

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها في الرأي الأقوى - وزوال اختصاصها
 بالجملة الاسمية ، فتدخل على الاسمية ، وعلى الفعلية ، وعلى غيرهما ، ويبقى لها
 معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك ^(١) . ومن الأمثلة قول الشاعر :
 ولستُ أجازي المعتدي باعتدائه ولكنَّ بصنع ^(٢) القادر المتحلم

• • •

وأما « لعل » - بلغاتها المختلفة - فلا يجوز تخفيف لامها المشددة .
 (٣)

• • •

(١) قد سبق شرح معناه في رقم ١ من هامش ص ٦٣٢ .
 (٢) الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : « أجازي » أو « أصنع » : فتكون « لكنَّ »
 داخلة على جملة فعلية . ويصح تعلقها بمصدر محذوف تقديره : مجازاة - أي : ولكن مجازاته بصنع ...
 فتكون داخلة على جملة اسمية . والأول أوضح .
 (٣) وفي الأحكام السابقة كلها يقول ابن مالك :

وُخِفَّتْ « كَانَ » فَتَوَيَّ . مَنصُوبُهَا ، وَثَابِتٌ أَيْضاً رَوِي

فقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها يُنَوَّى ؛ أي : (يُطَوَّى في النفس ؛ فيكون غميراً ،
 ولا يكون ظاهراً - نَوِي يُنَوَّى : طَوِي يُطَوَّى) وقد روي ظاهراً ثابتاً في الكلام . وهذا قليل ،
 سبق مثاله .

« لا » - النافية للجنس ^(١)

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها :

حين نقول : « لا كتابٌ في الحقيقة » ؛ (بإدخال : « لا » على جملة اسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « كتاب » إلى المفرد) يكون معنى التركيب مُحْتَمِلًا أمرين :

أحدهما : نفي وجود كتاب واحد في الحقيقة ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها .

والآخر : نفي وجود كتاب واحد : وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شيء من الكتب مطلقاً . فالتركيب مُحْتَمِلٌ للأمرين . ولا دليل فيه بعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال .

وكذلك حين نقول : « لا مصباحٌ مكسوراً » ، (بإدخال : « لا » على جملة اسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « مصباح » إلى المفرد) فإن التركيب يحتمل أمرين : أحدهما : نفي وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أو أكثر .

والآخر : نفي وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضاً . فلا وجود لشيء من جنس المصابيح المكسورة . فالتركيب يحتمل نفي الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفي الواحد المكسور وما زاد عليه .

ومثل هذا يقال في : « لا سيارةٌ موجودة » ، (بإدخال : « لا » على جملة اسمية الأصل ، ورفع كلمة : « سيارة » - إلى المفردة) حيث يحتمل التركيب الأمرين ؛ وهما : (نفي وجود سيارة واحدة ، دون نفي سيارتين وأكثر) ، (ونفي وجود شيء من جنس السيارات مطلقاً) ، فلا وجود لواحدة منها ؛ ولا لأكثر .

كما سبق تعلم : أن ، « لا » في تلك الأمثلة - وأشباهها - تدل على نفي

(١) يلاحظ مالا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٤ - ومرحنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ (ومنه اسم « لا الجنسية ») لا يكون شبه جملة مطلقاً .

يُحْتَمَلُ وَقَعُهُ عَلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ .

وَلَمَّا كَانَ النَّتْنُ بِهَا صَالِحاً لَوُقُوعِهِ عَلَى الْفَرْدِ الْوَاحِدِ سَمَّاهَا النَّحَاةُ : « لَا الَّتِي لِنَتْنِ الْوَحْدَةِ » (أى : لِنَتْنِ الْوَاحِدِ) وَهِيَ إِحْدَى الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ ^(١) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ « كَانَ النَّاقِصَةِ » .

فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ تَدُلَّ الْأَمْثَلَةُ السَّابِقَةُ وَأَشْبَاهُهَا عَلَى النَّتْنِ الصَّرِيحِ ^(٢) الْعَامِّ ^(٣) وَجِبَ أَنْ نَضْبِطَ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ ضَبْطاً آخَرَ ، يُوْدِي إِلَى هَذَا الْغَرَضِ ، فَتَقُولُ : لَا كِتَابَ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ — لَا مُصْبَاحَ مَكْسُورَ — . لَا سِيَارَةَ مُوجُودَةَ ، فَضْبَطَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْمُفْرَدَةَ بِهَذَا الضَّبْطِ الْجَدِيدِ — وَهُوَ بِنَاءُ الْأَسْمِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَرَفْعِ الْخَبَرِ ، كَمَا سَيَجِيءُ — يَجْعَلُ النَّتْنُ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ صَرِيحاً فِي غَرَضٍ وَاحِدٍ ، لَا إِحْتِمَالٍ مَعَهُ لِغَيْرِهِ ، كَمَا يَجْعَلُهُ عَامِئاً ؛ يَنْصَبُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ ؛ فَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ ، وَعَلَى الْاِثْنَيْنِ ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَمَا فَوْقَهَا ، وَلَا يَسْمَحُ لِفَرْدٍ أَوْ أَكْثَرٍ بِالْخُرُوجِ مِنْ دَائِرَتِهِ .

وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي نَحْوِ : (لَا مَهْمَلًا عَمَلَهُ فَائِزٌ — لَا رَاغِبًا فِي الْمَجْدِ مُقْصَرٌ) . . وَنَحْوِهَا بِمَا يَقَعُ فِيهِ الْأَسْمُ مَنْصُوباً بَعْدَ : « لَا » ، وَلَيْسَ مَرْفُوعاً ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْمَرْفُوعُ — عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَنُشْرَحُهُ — فَهِيَ تَنْتَنِي الْحُكْمَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِ الشَّيْءِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفِيّاً صَرِيحاً وَعَامِئاً ؛ كَمَا قُلْنَا : وَهَذَا مُرَادُ النَّحَاةِ بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهَا :

« لِإِنِّهَا تَدُلُّ عَلَى نَتْنِ الْحُكْمِ عَنْ جِنْسِ اسْمِهَا نَصّاً ^(٤) » . أَوْ : « لِإِنِّهَا لَا اسْتِغْرَاقَ ^(٥) حُكْمِ النَّتْنِ لِجِنْسِ اسْمِهَا كُلِّهِ نَصّاً ، . وَيَسْمُونَهَا لِلْكَ : « لَا النَّاقِصَةِ لِلْجِنْسِ » ^(٦) . أَيْ ؛ الَّتِي قُصِدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ النَّتْنِ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ

(١) سَبَقَ تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا مَعَ أَخَوَاتِهَا (فِي ص ٦٠١) وَقَدْ اقْتَضَى الْمَقَامُ هُنَاكَ — فِي رَقْم ٢ مِنْ هَامِشِ ص ٦٠٢ — الْإِشَارَةَ إِلَى « لَا » النَّاقِصَةِ لِلْجِنْسِ ، دُونَ التَّفْصِيلِ الَّذِي مَكَانُهُ هُنَا .

(٢) أَيْ : الْقَاطِعُ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَلَا مَجَالَ مَعَهُ لِلْإِحْتِمَالِ السَّالِفِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ .

(٣) الَّذِي يَشْمَلُ نَتْنِ الْمَعْنَى عَنِ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ .

(٤) أَيْ : بِغَيْرِ إِحْتِمَالٍ لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى وَاحِدٍ .

(٥) يُرَادُ بِالْاسْتِغْرَاقِ : الشَّمُولُ الْكَامِلُ الَّذِي يَتَنَاوَلُ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ ، دُونَ أَنْ يَتْرَكَ أَحَدًا

(٦) وَيَسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ : « لَا الَّتِي لِلتَّبَرَةِ » ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى قُبْرَةِ جِنْسِ اسْمِهَا كُلِّهِ مِنْ مَعْنَى الْخَبَرِ . وَهَذَا الْأَسْمُ ثَرَدٌ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ ، وَتَخْتَصُّ بِهِ ، لِقَوْلِهِ دَلَالَتُهَا عَلَى النَّتْنِ الْمَوْكُودِ أَكْثَرُ مِنْ أَدْوَاتِ النَّتْنِ الْآخَرَى .

وَالنَّتْنُ بِهَا قَدْ يَكُونُ مُطْلَقَ الزَّمَنِ ؛ أَيْ : لَا يَقَعُ عَلَى زَمَنِ مَعِيْنٍ . وَإِنَّمَا يُرَادُ مِنْهُ بِمَجْرَدِ نَتْنِ النِّسْبَةِ بَيْنَ مَعْمُولِيهَا وَصَلْبِ الْمَعْنَى بِغَيْرِ تَقْيِيدِ بَزْمٍ عَاصٍ . نَحْوُ : لَا حَيَوَانَ سَجَرٌ — لَا وَفَاءً لِفَادِرٍ . . وَقَدْ يُرَادُ بِهَا نَتْنُ الْمَعْنَى =

كله من غير ترك أحد. تمييزاً لها من : « لا التي لنفي الوحدة » ، فليست نصاً في نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما نحصل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس ^(١) كله ؛ - على ما عرفنا . . . -

« ملاحظة » : سبق ^(٢) بيان هام في حكم « لا » النافية للمهمل (أي : التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها) فإنها من فاحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » ، فالخرفان متشابهان في المعنى حين العمل ؛ إذ أن أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل .

= في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن - ويكثر أن يكون الحال - كقوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ ...) وكأن يسأل سائل : أي المزمرة الآن أحد؟ فيجيب : لأحد فيها . وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلاً ، كقوله تعالى عن يوم القيامة (لا يُشْرَى يومئذ للنجارين) أو ماضياً - كقول الشاعر :

تَعَزَّ ، فَلَا إِنْجَيْنَ بِالْعِيشِ مُتَعَمَّا وَلَكِنْ لِيُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ
وغير هذا من الأمثلة التي سيجيء بعض منها . فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال .
(١) لهذا يصح أن يقال مع « لا التي لنفي الوحدة » حين يكون اسمها مفرداً : لا كتاب في الحقيقة ؛ بل كتابان ، أو : بل كتب فيها ؛ فيكون المقصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه . ولا يصح أن يقال هذا مع « لا » النافية للجنس حين يكون اسمها مفرداً .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمر هام ؛ وهو : أن المراد من النفي لا يختلف في نوعي « لا » (النافية للجنس ، والنافية للوحدة) إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (لا صالحين خائنان ، أو : لا صالحين خائنين . ونحو : (لا صالحان خائنين ، ولا صالحون خائنين) . فالتنفي في هذه الصور لا يختلف من جهة احتمال أن يكون واقفاً في كل صورة على الجنس كله فرداً فرداً ، وأن يكون واقفاً على القيد الخاص بالاثني أو بالجمعية . فالفرق الصحيح بين المراد من النفي في نوعي « لا » إنما يظهر في موضع واحد ، هو الموضع الذي يكون فيه اسمها مفرداً ؛ - لا مثنى ولا جمعاً - فيكون النفي في « لا » النافية للجنس نصاً لا يقبل احتمالاً ، وشاملاً لكل فرد حتماً . ويكون في النافية للوحدة محتملاً أمرين . أما عند ثنية اسمها أو جمعه فالتنفي لا يختلف باختلاف نوعها ؛ فيكون محتملاً في كل منها إما نفي الحكم عن الجنس كله ، وإما نفي القيد الثنية فقط ، أو قيد الجمع فقط كما قلنا ، ففواء فيهما واحد عند ثنية الاسم أو جمعه ، ولكنه يختلف عند أفراد الاسم .

وصفة القول في هذا المقام . أن « لا » العاملة بنوعها لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً ؛ إذ يكون المراد نفي الحكم عن الجنس كله فرداً فرداً ، أو نفي القيد الخاص بالثنية أو بالجمع ، دون غيرها . أما إذا كان الاسم مفرداً فالفرق بين النوعين يكون كبيراً ، فالتنفي لنفي الجنس نفي الحكم عن كل فرد من أفرادها على سبيل التخصيص والشمول ، والتي لنفي الوحدة يفور الأمر فيها بين أمرين ؛ نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ، ونفيه عن فرد واحد منه ؛ فالتنفي فيها محتمل لأمرين . . .

وما سبق موافق رأي « الصبان » هنا ، وهو واضح مفيد ، مزيد بما قاله « السعد » في « المطيل » وقد غم « الصبان » للكلام بقوله نصاً : (احفظ هذا التحقيق ، ولا تلتفت إلى ملوِّع في كلام البعض وغيره عما يخالفه . .) اهـ

عملها وشروطه :

« لا » النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : « إن »^(١) ينصب الاسم^(٢) : ويرفع الخبر^(٣) . ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :

أولها : أن تكون نافية . فإن لم تكن نافية لم تعمل^(٤) مطلقاً .

ثانيها : أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً لجنس اسمها كله ، (أى : منصباً على كل فرد من أفراد ذلك الجنس) . فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل « إن »^(٥) : نحو : لا كتابٌ واحدٌ كافياً . . . ، إذ أن كلمة : « واحد » قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملاً لأفراد الجنس كله ، وإنما هو مقصور على فرد واحد .

ثالثها : أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصّاً - لا احتمالاً - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل « إن »^(٥) ، كالأمثلة السالفة أول البحث .

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله (بأن تكون مسبوقه بعامل قبلها

(١) ومن الفوارق بينهما صحة وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إن » وأخواتها على الوجه السابق في باجما ، ولا يصح وقوعها بعد : « لا » - وقد سبقت الإشارة لهذا في آخر رقم ٥ من هامش ص ٦٦٤ -
(٢) انظر الملاحظة المرفوعة في رقم ٤ من هامش ص ١٠٠ وتخصى بعدم وقوع « ما المصدرية » وأن المصدرية « بنوعها » (المخففة والناسبة للمضارع) مع صلتهما ببدأ بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة - راجع البيان هناك -

(٣) سبق في أول هامش ص ٤٤٤ ما يفيد أن خبرها كثيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ ، قد يتم للمعنى بنفسه - كالأمثلة السالفة - وقد يضمه بنفسه مع قابله حين لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر :

ولا خَيْرَ في رأىٍ يَغْيِرُ رَويَةً ولا خَيْرَ في جهلٍ تُعَابُ بِهِ غَدًا .

هذا ، ويشترط في خبرها ما يشترط في كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة في ص ٤٤٦ .

٥٤٧ وفي المبتدأ والخبر ، هامش ص ٤٤٣ -

(٤) كأن تكون اسماً بمعنى ، غير « نحو : فعلت الخير بلا تردد ، أو : تكون زائدة ، فلا تعمل شيئاً في الحاليتين ، ولا تختص بالدخول على الجمل الاسمية ، ومن الأمثلة الزائدة قوله تعالى غاطياً إيليس : (ما مَسَّتْكَ أَلَّا تُسْجِدَ ...) وقوله : (لئلا يعلم أهل الكتاب ...) ومثل « لا » الثانية في قوله تعالى : (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ...) أو تكون نهاية فتختص بحزم المضارع ، مثل : لا تتردد في عمل الخير .

(٥) (و) . وعملت عمل ليس ، نحو : لا قلمٌ مكسوراً ، أو عملت وتكررت ، نحو : لا قلمٌ مكسور ، ولا كتابٌ ضائع . (واختيار هذه أولئك خارج لما يقتضيه المعنى المراد) .

بحاج لعمل بعدها) كحرف الجر في مثل : حضرت بلا تأخير^(١) ، وقول الشاعر :

مُتَارِكَةُ السَّفِيهِ بِلَا جَوَابٍ أَشَدُّ عَلَى السَّفِيهِ مِنَ الْجَوَابِ

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^(٢) ؛ فإن لم يكونا كذلك لم تعمل مطلقاً^(٣) ، وَلَا تُعْتَدُ مِنْ أَخَوَاتِ « إِنْ » وَلَا « لَيْسَ » ، كَالَّتِي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) تهرب « لا » اسماً بمعنى « غير » ؛ مجروراً بكسرة مقدرة على الألف . و « لا » مضاف و « تأخير » مضاف إليه مجرور . وهذا أوضح إعراب .

ويجوز أن تكون « لا » حرف نفى باقية على حرفيتها . وقد تخطاها حرف الجر « الباء » وعمل الجر مباشرة في كلمة : « تأخير » التي بعدها . و « لا » في هذه الصورة ليست زائدة ، بالرغم من أن العامل تخطاها ؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى فساد المعنى

(٢) إلا في أمثلة مسبوقة يجيء الكلام عليها في الزيادة والتفصيل (ص ٦٩٥) . ويدخل في حكم النكرة أمران :

(١) شبه الجملة بنوعه . (الظرف والمجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه « والخبر كما تقدم في ص ٤٧٥ وما بعدها) أو على اعتبار أن متعلقه فكرة محلوقة ، هي الخبر ، كقولهم : لا قوة فوق الحق ، ولا أمان مع الظالمين . وقولهم : لا راحة لحسود ، ولا مروءة لكتنوب ، ولا خير في لذة قُتُوبٍ ندما .

وقول الشاعر :

لاخير في وجد إذا كان كاذباً ولاخير في قيل إذا لم يمين فعل
(ويلاحظ هنا في إعراب « لا » ومعمولها ما يجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٩١) . وقول الآخر :

فلا مجد - في الدنيا - لمن قل ماله ولا مال - في الدنيا - لمن قل مجده

(ب) الجملة الفعلية (لأنها في معنى النكرة ، وبمنزلتها ؛) كما جاء في التصريح في هذا الباب ؛ عند آخر الكلام على شروطها - وكما في أبواب أخرى ، والبيان في رقم ١ من هامش ص ٢١٣) ، وقد اشتملت الأساليب القصص على أمثلة للجملة الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق (في هامش ص ٦٨٧) وهو :

نَعَزْ فُلَا إِلْقَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعْ
ومنها :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤْنٌ

فجملة « متعا » في البيت الأول في محل رفع خبر : « لا » ، وكذلك جملة : « عنهم شئون » في البيت الثاني . والواو التي قبل هذه الجملة هي التي تزداد في خبر الناسخ . ما لم نأخذ بالواو التي يشترط في « لا » العاملة عمل « إن » ألا ينقص نفعها إلا . فإن أخذنا به - وهو الأشهر - كما سيجيء في آخر هامش الصفحة الآتية - كانت الواو للعالم ، والجملة بعدها حالية . والخبر محذوف (وقد سبق في ص ٥٥٠ وهامشها . رقم ١ - وفي : « ١ » من ص ٦٩١ أن هذه الواو تدخل في خبر « كان » المنفية إذا سبقته « إلا » الناقصة للنفى ، وظله خبر « ليس » المسبوق بالإعلى الوجه الذي أوضحناه هناك . وقيل تدخل في خبر غيرها كالبيت السابق ، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسة : « فأنسى وهو عريان » . وقولهم : « ما أحد إلا وله نفس لمارة » . وقيل إنه هذا مقصور على « كان وأخواتها » دون بقية التواسخ . . . وهناك التفصيل .

(٣) لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفي الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين .

لا القوم قومي ، ولا الأعوانُ أصواني إذا ونا^(١) يوم تحصيل العُلا وإني
سادسها : عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها . فإن وجد فاصل أُمسأت
(أى : لم تعمل شيئاً) وتكررت ؛ نحو لا في النبوغ حفظ^٢ لكسلان ، ولا نصيب^(٣) ،
وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها^(٤) فلا يجوز أن يتقدم الخبر — ولو كان
شبه جملة — على الاسم . فإن تقدم لم تعمل مطلقاً ؛ مثل : لا هازل هيبة^٥
ولا توفير — .

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففي مثل : لا جندي تارك^٦
ميدانه . . . لا تعمل حين نقول ، لا ميدانه جندي تارك^٧ .

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها^(٨) ؛ (إن اقتضى المعنى ذلك ، سواء أكانت
واحدة ، أم متكررة — على التفصيل الذى سنعرفه) .

• • •

(١) تبالاً وأهل . فإن لم يكن اسمها نكرة أُمسأت ويجب تكرارها ؛ نحو : لا على مقصر ، ولا حامد .
ومثل : لا البخل محمود ، ولا الإسراف مقبول ، وإن لم يكن خبرها نكرة يجب إعمالها ، والغالب
تكرارها أيضاً . نحو : لا إنسان هذا ولا حيوان^٩ .

(٢) ومع تكرارها وعدم إعمالها — بسبب وجود فاصل — يظل معناها هو نفس الجنس كله نصاً ،
بشرط وجود التكررتين بعد هذا الفاصل ، فعلم إعمالها في هذه الحالة لا يخرجها عن أنها من الناحية للمعنوية
لنفس الجنس كله ، بشرط دخولها على التكررتين بعد الفاصل .

(٣) لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدي إلى الفصل بين « لا » واسمها وهو ممنوع . ومن
باب أول لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها ؛ لأن ما يقع في حيز النفي (أى : في مجاله ودائرته) لا يجوز
أن يتقدم على أداة النفي ؛ فلها الصدارة حتماً . لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر
وحده ؟ يجيب بعض النحاة : نعم .

(٤) الشروط الستة منها أربعة في « لا » مباشرة ، هي : (كونها النفي — الجنس — لتخصيص —
عدم ترسلها بين عامل ومعموله) وواحد في معموليها ؛ هو : (تنكيرهما معاً) وواحد في اسمها هو :
اتصالها بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها) .

وزاد بعضهم شرطاً فيها ، هو : ألا يتنقض نفيها بإلا — طبقاً للأشهر — كما سبق في « ب »
من هامش الصفحة السابقة . —

حكم اسم « لا » المفردة ؛ (أى : المفردة التى لم تتكرر) .
لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافاً ^(١) أو شبيهاً بالمضاف ^(٢) . وحكمه وجوب إعرابه ،

مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فن أمثلة المضاف :

كلمة : (قول) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ، لأنها اسم مفرد ، ومضاف .	لا قول زورٍ نافعٌ
كلمة : (أنصار) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ، لأنها جمع تكثير ، ومضاف .	لا أنصارَ خيرٍ متنافرون
كلمة : (ذا) اسم « لا » ، منصوبة بالالف نيابة عن الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، ومضافة .	لا ذا أدبٍ ثمامٌ
كلمة : (نصيحتي . . .) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنها ، متى مضاف .	لا نصيحتي إخلاصٍ أنفعٌ من نصيحة الوالدين
كلمة : (خائني . . .) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر مضاف .	لا خائني وطنٍ سالمون . . .
كلمة : (مهملات) اسم « لا » ، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم مضاف .	لا مهملاتٍ عملٍ مكرماتٌ

(١) إما لنكرة ، وإما لمعرفة بشرط ألا يكسب منها التعريف ؛ بسبب توغله في الإجماع ؛ ككلمة :
« مثل » - نحو : لأمثل محمود مؤدب - . . . « غير » وسواهما لما لا يكسب التعريف غالباً (كما أوضحنا في رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٨٠ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢) لأن : « لا » لا تعمل في معرفة .

(٢) هو الذى يحى بعده شيء يكمل معناه . بشرط أن يكون ذلك الشيء التالى : إما مرفوعاً باسم « لا » ؛ نحو : لا مرفوعاً شأنٌ خامل ، وإما منصوباً به ؛ نحو : لا متهدأ أمورٌ مفسر (ويلحق بهذا النوع : الأسماء الملقب عليها ، وليست علماً ، نحو لا سبعة وأربعين غائبون ، ويميز المقيد وغيرها . نحو : لا عشرين رجلاً متكاسلون) وإما جاراً ومجروراً متعلقين به ؛ نحو : لا متواكلاً فى عمله محمود . فإن كان مجروراً بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، كما عرفنا -

والشبه بالمضاف يجب أن يكون معرباً ومنوباً . إلا أن وجد مانع من التنوين . وأجاز غريق من غير البصريين عدم تنوينه ؛ محتجاً بقوله تعالى : « ولا جدالٌ فى الحج » ، لأن المعنى عنده : « ولا جدالٌ فى الحج مقبول » فالجار والمجرور من متممات اسم « لا » والخبر مخوف لا تعلق للجار والمجرور به . وكذلك قوله عليه السلام : (لا مانعٌ لما أعطيت ، ولا معطى لما مننت) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متممات اسم « لا » فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المخوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ، والأصل : « ولا جدالٌ حاصلٌ فى الحج » ، ولا مانعٌ مانعٌ لما أعطيت ؛ فالجار مع المجرور متمم للخبر المخوف ، متعلقان به . وهذا تكلف مرسوم ؛ لتكراره وتقييد موضعه فى نصيح الكلام ، وبالرغم منه يحسن التزام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذى تتوحد عنده الألسنة - .

ولا يدخل شيء من التوابع الأريمية (كانتت ماعدا صورة العطف السابقة . . .) فى الأشياء التى تكمل المعنى ؛ وتجعل الاسم سببها شبيهاً بالمضاف ؛ لأن الاسم غير عامل فيها - انظر رقم ٢ من هامش .

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف :

كلمة (مرتفعاً) اسم « لا » منصوبة بالفتحة	لا مرتفعاً قدره مغمور . . .
« (بائعاً) »	لا بائعاً دينته بديناه رايح . . .
« (خمساً) »	لا خمسة وعشرين غائبون . . .
« (ساعياً) »	لا ساعياً وراعالرزق محروم . . .
« (قاعداً) »	لا قاعداً عن الجهاد معذور . . .
« (سائقين) » منصوبة بالياء ؛ لأنها مثنى	لا سائقين طيارة غافلان . . .
« (حارسين) » لأنها جمع مذكر	لا حارسين بالليل نائمون . . .
« (راغبات) » بالكسرة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم	لا راغبات في الشهرة مستريحات .

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة في المفرد^(١) وفي جمع التكسير ، (ومثله : «اسم الجمع»^(٢) ؛ كقوم ، ورهط^(٣) ، إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة) ، وبما ينوب عن الفتحة وهو : الألف ، في الأسماء الستة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم .

الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثنى ، أو مجموعاً) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح^(٤) أو ما ينوب عن الفتح^(٥) ، فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أو جمع تكسير

(١) وهو الذي ليس بمثنى ولا جمع .

(٢) سبق - في رقم ٢ من حاشي ص ١٤٨ - بيان موجز عن «اسم الجمع» ، وقلنا : إن البيان التوفى موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٢ - باب جمع التكسير . (٣) جباة

(٤) وهناك حالة يبنى فيها على الضم ، مستجيء في «ب» من الزيادة - ص ٩٩٥ - ويطلق سبب البناء على الفتح بأنه تركيب «لا» مع اسمها ، بحيث صاروا الكلمة الواحدة ؛ فأشبهوا الأعداد المركبة ك (خسة عشر .. وغيرها) . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين ، وأنه يكون دائماً في محل نصب : فلفظه مبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة ، ومحل النصب دائماً . ولهذا يراعى المثل - أحياناً - في التواضع - كما سيجي .

في ص ٦٩٤ وفي : «١» من ص ٧٠٢

(٥) ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة ؛ لأن الألف تنوب عنها في نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافة . والإضافة - في الأغلب - تتعارض مع حالة البناء التي نحن بصددها . ولهذا اضطربت آراء النحاة أمام الأسلوب الفصحى الوارد عن العرب من قولهم : «لا أبالك» . . . حيث وقع اسم «لا» منصوباً بالألف مع أنه مفرد (أي : غير مضاف) ؛ فقالوا في ثلثه : إن «أبا» مضاف للكاف ، =

أواسم جمع ؛ مثل : لا عالم متكبر^(١) لا علماء متكبرون - لا قوم السفيه .
ويبنى على الياء نيابة عن الفتحة إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً ؛ نحو :
لا صديقين متافران - لا حاسدين متعاونين .

ويبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً ، ويجوز
أيضاً بناؤه على الفتحة ؛ نحو : لا والذات قاسيات . وبالجوهين رؤى
قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نسلد ، ولا لذات للشبيب
بناء كلمة : « لذات » على الفتح ، أو على الكسر .

= منصوب بالآلف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائدة . والخبر محذوف . والتقدير : لا أباك
موجود . ومع أنه مضاف - ليس معرفة ؛ لأن إضافته غير محضة ؛ فهي كالإضافة في قولنا : « غيرك » ،
و« ملك » ... ونحوهما لا يفيد المضاف تعريفاً . وذلك لقائل لم يقصد نفي أب معين ، وإنما يقصد نفيه
ومن يشبهه ؛ إذ هو - غالباً - دعاء بعدم الناصر ، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف
العام إلى معموله ؛ فلم تصل « لا » في المرفة . وإنما زهدت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا
لكراهية إدغال : « لا » على المضاف إليه الذي يشبه في صورته الظاهرية المرفة ، دون حقيقة المرادة .
وهناك آراء أخرى تقتضي لقائفة الإلام بها (وقد ذكرناها تفصيلاً عند الكلام على هذا الأسلوب
وصناه في ص ١١٥) وكل رأى يواجه باعتراض . وانتهى الأمر إلى أن الأنفل اعتبار كلمة : « أبا »
اسم « لا » مهنية على فتح مقدر على الألف (كما جاء في الخصري في أول باب « لا ») ، جرياً على لغة القصر
التي تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة . وعلى أساسها لا تكون كلمة « أبا » في الأسلوب السالف معربة .
أما الخبر فإلجار والجرور بعدها .

ومن الأساليب المسبوقة - بكثرة - أيضاً قولهم : « لا غلامى لك » بالثنية « و » لاغلامي
لك (بالجمع) على اعتبار أن نون المثنى و نون الجمع قد حذفت كلتاها للإضافة - كما سبق في ص ١٥٦ -
وأن المثنى والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان . فكيف يمدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة
بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لا يجوز في رأى المعترضين ؟

وقد أجيب بأن النون لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت للتخفيف ؛ فالكلمتان مهنتان على الياء ،
لا معربتان ، وإلجار والجرور بعدهما خبر . وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال « لك » بهما .
والنون محذوفة للتخفيف . وشبهها محذوف ... إل غير ذلك من الإجابات . ومن الواجب ألا نحكى
هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه ، (كما سيأتى في باب الإضافة ، ج ٢ ص ١٠ - م ٩٣)
لأن الأخذ به - ولا سيما اليوم - يبعد اللغة عن أعص خصائصها ، وهو : الإبانة ، والوضوح ، والفرار
من الهمس .

(١) ومن أظلة المفرد :

ولا غير في حسن الجسوم وطولها إذا لم يترن حسن الجسوم عقل

ومع أنه مبنى في الحالات السالفة ، هو في محل نصب دائماً ، أى : أنه مبنى لفظاً منصوب محلاً^(١) .

• • •

(١) طبقاً للبيان السابق في رقم ٤ من هاشم ص ٦٩٧

(٢) وبهذه المناسبة نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهمين المتصرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم « لا » بأنواعه الثلاثة (المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) تحت حكم واحد ، هو : « الإعراب والنصب » وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : « إنه منصوب بغير تنوين » ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تبسيطاً واقتصاداً على حكم واحد شامل يذكى حكيمين مختلفين . فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأى من الخطل والفساد ؟

ذلك أن اللغة في مصطلحاتها المشهورة ، لاتعرف اسماً عربياً بغير تنوين ، إلا المستوع من الصرف للأشباب المعروفة ، أو نداع آخر ؛ كالإضافة ، كالأبناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بفلك الرأى يوجب في اصطلاحات اللغة قسماً جليداً لاتعترف من الأسماء المعربة المنوعة من التنوين . على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : « معرب منصوب بغير تنوين » . وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم التنوين الآخريين . فأين - إذاً - الاختصار والاقتصاد على حكم واحد كما يزعمون ؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه : « البناء على الفتح » ؛ أو أن الكلمة منصوبة من الصرف . . . - كما أشرنا - ؟

وشئ آخر هام لم يقطنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتماً في بعض التوابع ؛ فيؤثر فيها - كما عرفنا هنا ، وكما سيجي في ص ٦٩٧ - تغيير منصوبة منونه عند عدم المانع . تبعاً لمحله فقط . وقد غاب عنهم هذا .

زيادة وتفصيل :

(ا) سبق^(١) أن من شروط إعمال : « لا » : تنكير معموليها . وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة . من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيسر فلا قيسر بعده . ومن ذلك قولهم : قضية ولا أبا حسن^(٢) لها . وقولهم : لا أمية^(٣) في البلاد . وقولهم : لا هيم^(٤) الليلة للمطى . وقولهم : يبكى على زيد ولا زيد مثله . . . وغير هذا من الأمثلة المسموعة . وقد تناولها النحاة بالتأويل^(٥) كى يخضعوها لشرط التنكير . وهو تأويل لا داعى لتكافئه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة ، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير . فعلمنا أن نقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها ، توحيداً لأداة التفاهم ، ومنعاً للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة .

(ب) قلنا إن حكم اسم « لا » المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينوب عن الفتحة . وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة فى حالة واحدة^(٦) ، هى أن يكون الاسم كلمة : « غير » - ونظيراتها - فتكون كلمة : « غير » مبنية على الضمة الطارئة

(١) فى ص ٦٨٩ .

(٢) هى كنية : عل بن أبى طالب ؛ ولله الحسن والحسين . وهذه عبارة ثرية من كلام عربين الخطاب ، صارت مثلاً فى الأمر الميسر يطلب من يحله .

(٣) علم على الرجل الذى تنسب إليه الدولة الأموية .

(٤) اسم لص ، أو اسم سارق إيل .

(٥) من ذلك قولهم : إن المراد من المرة هنا - نكرة ، فالمراد من : قيسر ، وأبا حسن ، وأمية ، وهيم ، وزيد - شخص ، أى شخص ، مسمى بهذا الاسم . فحين نقول : لا كسرى أو : لا قيسر بعده ، نريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وسين نقول : لا أبا حسن لها : أى : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا . . . فالكلمة معرفة فى الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلاً . وهذا مسوغ لعمل « لا » عندهم . ومن تأويلاتهم : أن المرة كان قبلها مضاف مخلوف ملحوظ ، وهو نكرة . ثم أقيم المضاف إليه مقامه ، فيقدرون فى لا كسرى . . . أو : لا قيسر بعده . . . لا مثل كسرى ، ولا مثل قيسر . . . ولا مثل أبى حسن . . . ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيسر ، لا أبا حسن . . . وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سبغت المطولات .

والحق أن مثل هذا التأويلات احتمال لا غير فيه ، لعدم مسانيد الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد جعل : « لا » مع تعريف اسمها . (٦) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢ .

في محل نصب ، بشرط أن تكون مضافة مسبقة بكلمة : « لا - أو : ليس » -
وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نوى معناه على الوجه المفصل في مكانه
من باب : « الإضافة » ، نحو : قطعت ثلاثة أميال لا غير - أو ليس غير - أي :
لا غيرها ، أو ليس غيرها مقطوعاً .

والنحاة يقولون في إعراب هذا : إنه مبني على فتح مقدر ، منع من ظهوره
الضم العارض للبناء أيضاً - في محل نصب . وفي هذا تكلف وتطويل يدعونه إليه
رغبتهم في إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم (وهو البناء على
الفتح في محل نصب) عاماً مطرداً . لكن لا داعي لهذا التكلف . إذ لا مانع
من أن يقال : إنه مبني على الضم - مباشرة - في محل نصب .
(كما في الصبان والخضري عند كلامهما على أحكام : « غير » في باب
الإضافة ، وستجىء في الموضع الذي أشرنا إليه) .

• • •

اسم « لا » المتكررة مع العطف

- (١) { لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفع
لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفعاً
لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفع }
- إذا تكررت : « لا » وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل ، فكيف تضبط الاسم الواقع بعد : « لا » المتكررة ، وهي التي ليست الأولى ؟^(١)
- (٢) { لا تقدم ولا رقي مع الجهالة
لا تقدم ولا رقياً مع الجهالة
لا تقدم ولا رقي مع الجهالة }
- لهذا الاسم صورة متعددة بتعدد الأساليب التي يوضع فيها . ونبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالاً ، هي التي يكون فيها اسم « لا » الأولى مفرداً ، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم الأولى . كما في الأمثلة المعروضة .
- (٣) { لا نهر في الصحراء ولا بحر ، أو :
ولا بحراً ، أو : ولا بحر }

يجوز في هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء^(٢) :

- أولاً : البناء^(٣) على الفتح ، أو ما ينوب عن الفتح ، فنقول في المثال الأول :
لاخير مرجو ولا نفع . على اعتبار « لا » المتكررة نافية للجنس . « نفع » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب - ونعبرها مخنوف^(٤) - تقديره - مثلاً - :

(١) أما الأول فقد سبق الكلام عليها في ص ٦٨٥ وما بعدها .

(٢) عرفنا - في ص ٦٩٢ - أن المراد بالمفرد هنا : ما ليس مضاعفاً ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فندخل في المفرد بهذا المعنى ، المثنى والجمع . وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم بحسب في رقم ١ من هامش ص ٧٠١ .

(٣) ولكل إعراب معنى خاص به .

(٤) وفي حالة البناء لا يدخله التنوين ؛ كالشأن في كل مبني ؛ ولما سبق في ص ٦٩٢ ورق ٤ من هامشها .

(٥) وما هو وجهه بالتنوين أن خبر المتكررة قد يكون محظواً كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة ، خصوصاً لقاعدة المطابقة . وقد يكون الخبر مذكوراً والعطف عطف جملة على جملة كقولنا : لاخير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لاكرامة لفلان ، ولا شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا شكاية من فضائك ، ولا استعطاء لجزائك ، ولا كفران لنعمتك ، ولا مناصبة لعدوك . وقد يكون الخبر صالحاً للثنين معاً كالمثال الثاني (لا تقدم ولا رقي مع الجهالة) . فالظرف من حيث المطابقة صالح للثنين ، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف عبراً عن المعطوف عليه والمعطوف معاً . أما إن جعلناه خبراً لأحدهما فقط ، ونعبر الثانية محظواً فالعطف عطف جمل . ومثل هذا يقال في المثال الثالث أيضاً فلا بد قبل الحكم على نوع العطف (بأنه عطف جمل أو عطف مفردات) من النظر أولاً إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقتها للمعطوف والمعطوف عليه معاً ، وأنه صالح للإعبار به بهما ، أو غير صالح . ويظهر من الأمور التي تكلمت عليها وإدراكاً تامين .

مرجوحاً^(١) . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى ؛ فعندنا جملتان .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقى مع الجهالة ؛ فتكون كلمة : « رقى » اسم ، « لا » الثانية على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : « مع » فإنه يصلح خبراً لهما^(٢) .

ونقول في الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحر . فيجربى على هذا المثال ما جرى على الثاني^(٣) .

ثانيهما : الإعراب^(٤) مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها . فنقول في المثال الأول : لا خيرَ مرجوحٍ من الشرير ، ولا نفعاً ، بإعرابه منصوباً . وهذا على اعتبار : « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . وكلمة « نفعاً » معطوفة بحرف العطف على محل اسم « لا » الأولى ؛ لأن محله النصب . (فهو مبنى في اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق^(٥)) .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقىً مع الجهالة . على الاعتبار السابق أيضاً ؛ فتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، « رقىً » معطوفة على محل اسم « لا » الأولى . وخبر « الأولى » هو الظرف : « مع » .

ونقول في المثال الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحراً ؛ كما قلنا في الأول تماماً .

ثالثها : الإعراب مع رفعه^(٦) بالضمّة ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول في المثال الأول : لا خيرَ مرجوحٍ من الشرير ، ولا نفعٌ . برفع كلمة : « نفع » على اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . و « نفع » مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية عاملة بحمل « ليس » وكلمة : « نفع » اسمها

(١) في مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة : « نفع » المبنية معطوفة على كلمة : « خير » المبنية ، واكسبت منها البناء . لا يمكن ذلك ؛ لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان شبه بناء المتبوع - كما في « ج » من « عاش » ٧٠١ وفي « أ » من « ص » ٧٠٢ .

(٢) انظر رقم « من عاش الصفحة السابقة .

(٣) الإعراب يقتضى تنوينه . إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين ؛ كنح الصرف . .

(٤) في ص ٦٩٤ ومماشها .

(٥) ومع تنوينه أيضاً ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كنح الصرف .

مرفوع . والخبر محذوف . والجملة من « لا » الثانية ومعمولها معطوفة على الجملة الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي . وكلمة : « نفع » معطوفة على « لا » الأولى مع اسمها^(١) . - لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع : فالمعطوف عليهما معاً يكون مرفوعاً أيضاً^(٢) . - ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح في كلتي رقي ، و « بحره الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقة^(٣) .

« ملاحظة » : إذا تكررت « لا » وكل واحدة مستوفية الشروط ، مفردة الاسم ؛ وكانت الأولى لنفي الوحدة (أى : عامة عمل ليس) جاز في اسم المكررة بعد عاطف ، أمران : أن يكون معرباً مرفوعاً بالضممة أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبنياً على الفتح أو ما ينوب عن الفتح ، مثل : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون . أو : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون .

(١) فالرفع - في هذا المثال - إما على اعتبار « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي . والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما معاً هو الظرف : (أمام) . وإما على اعتبار « لا » المكررة زائدة للنفي أيضاً ، والاسم بعدها مبتدأ^(٤) ، وإما على اعتبار « لا » المكررة عاملة عمل « ليس » والمرفوع بعدها اسمها^(٥) .

ولأنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يحز النصب لأن النصب إنما يجري على اعتبار أن « لا » المكررة زائدة ، والاسم الذي بعدها معطوف على عمل اسم الأولى ، المبني لفظاً المنصوب محلاً . ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعاً . وليس مبنياً على الفتح

(١) أو على اسم « لا » وحده عند بعض النحاة - في هذه الصورة وأشباهاها بما يأتي - باعتباره مبتدأ في الأصل . ولا أثر للخلاف بين الرايين .

(٢) إنما يصح هذا الاعتبار على تقدير : « لا خبر ولا نفع مرجو من الشرير » بشرط أن يكون اللفظ هنا « لفظ تفسير » لا مغايرة فيه بين معنى المظوف والمعطوف عليه ، كالتفسير في مثل : أخذت المسجد والذهب فضحه وانتفعت به . أما إن كان اللفظ مقتضياً المغايرة المعنوية - كما ذكر حالات اللفظ - فلا يصح الإعراب السالف ، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول : لا خبر ولا نفع مرجو من الشرير ، والصواب : « مرجو » كما تقول : لا كبر ولا صغر مهملان ، لا مهمل .

(٣) تنطبق الاعتبارات السابقة على كلمة : « مال » في قول شاعرهم :

لا تخيل عندك تديها ولا مالاً فلم يسعد النطق إن لم يسعد الحال

(٤) وغيره هو الظرف : « أمام » وغير الأولى معطوف . أو العكس ؛ فيكون الظرف غير الأولى وغير الثانية هو المحذوف . وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

(٥) والخبر هنا مرفوع المعطوف كالحالة السابقة .

لفظاً . كان غير منصوب محلاً ؛ فلا يجوز العطف بالنصب على محل لا وجود له ^(١) .

(ب) والبناء على الفتح على اعتبار « لا » المكورة نافية للجنس ،

إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم « لا » المكورة مع العطف ، حين يكون الاسم مفرداً بعد كل واحدة . وهي أحكام تسرى على اسم « لا » المكورة ^(٢) مرة أو

(١) إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله :

عَمَلٌ « إِنْ » اجْعَلْ لِلْأَ « فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ ، أَوْ : مُكْرَرَةً

يريد : اجعل عمل « إِنْ » من اختصاص « لا » النافية للجنس المكورة وغير المكورة ؛ فتعمل النصب في الاسم ، والرفع في الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة ، فلا يجوز أن يكون اسماً أو خبرها مرة ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال :

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً ؛ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ . وَالثَّانِ اجْعَلْ :

مَرْفُوعاً ، أَوْ : مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبْهَا

عرض في هذه الأبيات لأحكام اسم « لا » فقال : انصب ؛ (لأنها العامل الذي يعمل فيه النصب) وذلك حين يكون مضافاً ، أو مضارعاً له ، أي : مثابها للمضاف . وبعد ذلك الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعاً إياه . ويترشح من هذا البيت أمران .

أولهما : أن اسم « لا » يكون معرفاً منصوباً حين يقع مضافاً ، أو شيئاً بالمضاف .

وثانيهما : أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر . ولم يتعرض لبقية الشروط التي ذكرناها

وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذي ليس مضافاً ولا شيئاً به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال : « ركب المفرد فاتحاً » أي : ركه مع « لا » ، فاتحاً إياه ، بأن تجعله مبنياً على الفتح ؛ بسبب التركيب . (لأنهم يحملون سبب البناء هو تركيبه مع « لا » تركيباً جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛ مثل : خسة عشر ، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح ، من أجل تركيبها) وبذلك المفرد المبنى كلمة : « حول » ، وكلمة « قوة » في نعر : لا حول ولا قوة أمام فقرة الله . وهو مثال أيضاً لاسم « لا » المكورة . وبين أن حكم اسمها الرفع ، أو النصب ، أو التركيب مع « لا » فيكون مبنياً معها على الفتح . (أي : أن اسم « لا » المكورة إذا كان مفرداً يجوز فيه ثلاثة أشياء : الرفع ، أو النصب ، أو البناء على الفتح) . ثم أوضح أن هذه الثلاثة جائزة بشرط أن يكون اسم « لا » الأول غير مرفوع . فإن كان مرفوعاً - لأنها عاملة عمل « ليس » ، أو مهملة ؛ لعدم استيفائها الشروط - لم يجوز اسم « لا » المكورة إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله ، ورضنا لأسبابه .

(٢) في مثل : قصفتك يوم لا حول ولا يرد . . . يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتي : « حر » ، ويرد : على اعتبار « لا » ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » . ومنها : بناء الكلمتين على الفتح باعتباره « لا » عاملة عمل « إن » - والخبر في كل الصور السابقة محذوف . ومنها جر الكلمتين باعتباره « لا » اسم بمعنى غير ، وهو مضاف ، ونعت ، منصوطة كلمة : « يوم » مع تنوين يوم . والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان - راجع المصان ج ٢ باب الإنشاف ، عند الكلام على « إذ » ففيه بعض البيان - .

أكثر ، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل ، وإفراد اسمها ؛ كما عرفنا^(١) .

• • •

حكم المعطوف على اسم « لا » بغير تكرارها^(٢) :

إذا لم تتكرر : « لا الجنسية » وعطف على اسمها جاز في المعطوف النكرة الرفع

(١) أما إذا تكررت « لا » المستوفية للشروط ولم يكن اسم كل واحد مفرداً فإن الحكم يخطف باختلاف الصور الناشئة من ذلك ؛ وأنها :

أ - أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقله ، ولا مبتاع حديقته هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكررة إما التنصب على اعتبارها ثانية للجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وبغيرها محذوف ، أو : هو المذكور ، وبغير الأول محذوف ، والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الأول في الحالتين . وإما التنصب أيضاً لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأول المنصوب . والظرف ؛ « هنا » خبر فيها (والمطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جملة ، وكذلك المعطوف عليه) . وإما الرفع على اعتبار « لا » مهلة ؛ وبعداً مبتدأ . أو على اعتبارها علامة عمل ؛ « ليس » وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور . والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى (وعند اعتبار المذكور خبراً يكون الخبر الآخر محذوفاً)

ب - أن يكون الاسم بعد الأول مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وبعد المكررة مفرداً مثل : لا حمل غير ولا ير أول من إكرام الوالدين ؛ فيجوز في الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبتدأ على الفتح ؛ لأنها ثانية للجنس وبغيرها محذوف أو هو المذكور وبغير الأخرى هو المحذوف ، والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى .

ويجوز فيه التنصب صلفاً على اسم الأول المنصوب (عطف مفردات) ويجوز فيه الرفع على اعتبار « لا » ثانية لوحدة وهو اسمها . أو على اعتبارها مهلة وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور وبغير الأخرى هو المحذوف ، والجملة فيها مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى .

ج - أن يكون الاسم بعد الأول مفرداً وبعد المكررة مضافاً أو شبيهاً به ، نحو لا ير ولا عمل غير أول من إكرام الوالدين . . . فالاسم بعد الأول مبتدأ وبعد المكررة يجوز فيه التنصب صلفاً على محل اسم الأول ، وتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، أو : أن الثانية ثانية للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها مطبوعة على الأول مع جملتها . وهنا المطف عطف جمل . ويجوز رفعه على أنه اسم لا العاملة حمل « ليس » ، أو على أنه مبتدأ وهي مهلة ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكوراً على حسب الجملة ، والمطف فيها عطف جمل .

وهذا ولا تراعى حالة البناء في اسم الأول لأن البناء لا يراعى في التواضع - كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ ويأتى في « أ » من ص ٧٠٢ .

ومن ألفيد التنوع مرة أخرى بأن اعتبار المطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، فهو غير الأول وسدسها فيكون خبر الثانية محذوفاً ويكون المطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر الثانية ؛ فيكون خبر الأول هو المحذوف ، والمطف عطف جمل أيضاً ؟ أو أنه صالح لها معاً (كما إذا كان شبه جملة) فيصح أن يكون المطف عطف مفردات ، أو جمل ؛ نحو : لا سيارة ولا طائرة هنا . فإن جملنا المظرف خبراً لأحداهما فقط وجعلنا غير الأخرى هو المحذوف فالمطف عطف جمل . فمن اللهم انتهت لهذا كله ، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقتها .

(٢) وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم « لا » دون آخراتها من الحروف الثلاثة ، فهذه أحكام أخرى سبقت في ص ٦٩٥ .

أو النصب في جميع الجالات (أى : سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه - ، مفرداً أم غير مفرد ، ومن أمثلة ذلك :

(١) لا كتابَ وقلمٌ في الحقيقة ، أو : لا كتابَ وقلماً في الحقيقة .
فيجوز في المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمة : « قلم » ، معطوفة على « لا » مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً . أو : على الاسم وحده باعتباره مبتدأ في الأصل - وهذا أحسن -

والنصب على اعتبار أن كلمة : « قلم » معطوفة على محل اسم « لا » المبنى ، لأنه مبنى في اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه (لأن البناء لا يراعى في التوابع ، كما سبق)^(١) .

(ب) لا كتابَ هندسة وقلمٌ رصاص في الحقيقة ، يجوز في المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم « لا » المنصوب .

(ج) لا كتابَ حساب وقلمٌ أو قلماً في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السابقين في : « ب » .

(د) لا كتابَ وقلمٌ رصاص ، في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السابقين في : « ا » .

فإن كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ^(٢)

وعلى ضوء الصور والأساليب السابقة - أفراداً وتركيباً - تُضبط الصور الأخرى التي لم نعرضها هنا . ويجب مراعاة الخبر بدقة ، ليظهر المعنى ، ويمكن تمييز نوع العطف إن وجد^(٣) .

• • •

حكم المعطوف على اسم « لا » المكررة :

يتبع المعطوف عليه ، (أى : يتبع اسمها) في إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه في البناء كما عرفنا .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٩٩٨ وفي آخره « من هامش ص ٧٠١

(٢) لأن اسم : « لا » بنوعها لا يكون معرفة ، وعند حمله على اسم الأول يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحته لذلك ؛ بسبب تفرقه . هكذا يملأون . وقلمة الصحيحة هي نطق العرب ، واستعمالهم .

حكم نعت اسم « لا »

كيفية ضبط الكلمات التي تحتها خط وهي :	{	لا تاجرَ خَدَاعٍ ناجعٌ
(خَدَاعٌ - مسرعة - رديئةٌ) وأشباهاها من		لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ
كل كلمة وقعت (نعتاً - مفرداً) ، (لاسم :		لا كتابةَ رديئةَ ممدوحة
« لا » النافية للجنس ، المفرد) ، (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) ^(١) .		

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة :

(أ) بناؤه على الفتح ^(٢) أو بما ينوب عن الفتح ، كالشأن في اسم : لا تاجرَ
فنقول : لا تاجرَ خَدَاعٍ ناجعٌ - لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ - لا كتابةَ رديئةَ
ممدوحةٌ .

(ب) إعرابه منصوباً بالفتحة : أو بما ينوب عنها ؛ مراعاةً لحل اسم « لا » .
فنقول : لا تاجرَ خَدَاعاً ناجعاً - لا سيارةَ مسرعةً مأمونةً - لا كتابةَ رديئةً
ممدوحةً .

(ج) إعرابه مرفوعاً بالضمة أو بما ينوب عنها . على اعتباره نعتاً لكلمة :
« لا » مع اسمها ؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فتعنتها مرفوع كذلك ، أو على
اعتباره نعتاً لاسمها وحده ^(٣) ؛ فنقول :

(١) فالشروط ثلاثة . أن تكون الكلمة : نعتاً مفرداً (أى : ليست مضافة ، ولا شبيحة بالمضاف)
- وأن يكون اسم : « لا » مفرداً ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل ،
هذا ، والتي ينصب في الحقيقة على النعت . وسيجيء في الزيادة : - « لا » ص ٧٧ - أسلوب خاص
يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا .

(٢) على تخيل أنه ركب مع اسم « لا » قبل مجيئها تركيب خمسة عشر ، وقبرها من الأسماء
المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة ، وبنيت على نفع الجزأين بسبب التركيب . ولا يصح أن
يكون بناء النعت هنا تبعاً لبناء اسم « لا » ؛ لما تقرر من أن بناء المتبوع لا ينتقل إلى التابع . كما أن وجود
نعت لاسم « لا » المفرد لا يخرج الاسم عن حالة الإفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ - من هامش نص ٦٩١ - ؛
لأنه لا محل له في النعت .

(٣) باعتبار أن أصله مبتدأ .

لا تاجر خداع ناجح - لا سبارة مسرعة مأمونة - لا كتابة رديئة مملوكة^(١).
 فإن احتل شرط من الشروط الثلاثة السابقة لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصح
 أن يكون مرفوعاً أو منصوباً . فإذا كان النعت غير مفرد ، - مثل : لا تاجر
 خداع الناس ناجح - ، فإنه لا يجوز في هذا النعت (وهو : خداع) أن
 يكون مبنياً على الفتح^(٢) . ويجوز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً على الاعتبار
 الذي أوضحناه سابقاً (في : ب ، و ، ح) .

وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خشب خداع ناجح ، لم يجوز
 البناء على الفتح أيضاً^(٣) ، وجاز النصب أو الرفع ، كسابقه .
 وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ، مثل لا تاجر وصانع
 خداع أعان ناجحان . فلا يجوز بناء كلمة ، «خداعان» بل يجب نصبها ، أو رفعها .
 وما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد (بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف)
 فإنه سيجب - بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً .

• • •

(١) وفي هذه الأحكام يقول ابن مالك :

ومفرداً نعتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافتح ، أو : انصب ، أو : ارفع ، تعدي

يعني : أن النعت للمفرد ، الذي يلي اسم « لا » المبنى ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب . وإن شئت
 فأرفعه ؛ تكن عادلاً بين الرفع وغيره . أو تكن عادلاً بين الثلاثة (والفاء في : « فافتح زائدة لتحسين القف ،
 فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه . مثل كلمة : « مفرداً » هنا) .

(٢) لأن بناء على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم « لا » كتركيب الأسماء
 التي يقتضي التركيب بنائها على فتح الجزأين ؛ كجبة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة - كما
 أوضحناه في رقم ٢ من هامش الصفحة ٧٠٣ - وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط . فإذا كان
 النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - قارب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ،
 وهذا مرفوض . وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدي إلى قيام التركيب بين
 أكثر من كلمتين . (٣) وإلى النعت غير المستوفى للشرط يشير ابن مالك بقوله :

وغير ما يلي ، وغير المفرد لا تبني : وانصبه ، أو الرفع اقصد

يقول : إذا كان النعت لا يلي المنعوت ؛ لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير
 مفرد - فلا تبني النعت ، بل انصبه ، أو اقصده إلى الرفع ؛ فأنت غير بين النصب والرفع - دون البناء .
 ثم أشر بهد ذلك إلى حكم العطف على اسم « لا » التي لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المصروف هو حكم
 النعت المفصل . ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء . وقد شرحنا حكم
 ذلك العطف تفصيلاً ، ويقول فيه ابن مالك :

والعطف إن لم تتكرر : « لا » احكمها له بما للنعت ذي الفصل انشئ

انشئ ، أي : انصب . ولحكمها ، أسهلها ؛ احكم ؛ بنون التوكيد الخفيفة ، وقلت ألفاً عند الرفع .

... ..

زيادة وتفصيل :

البدل النكرة (وهو الصالح لدخول : « لا ») كالتعت المفصول ، نحو ،
 لا أحد ، رجلا ، وامرأة فيها . بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه
 مع المبدل منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل : « لا » ، فيقع بين البدل والمبدل
 منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي . وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل —
 وهو « لا » — يقتضى الفتح^(١).

فلن كان البدل معرفة وجب رفعه^(٢) ، نحو لا أحد محمدٌ وعلى فيها . وكذا
 يقال في عطف البيان .

أما التوكيد فالأفضل في اللفظي منه أن يكون جارياً على لفظ المؤكد من
 ناحية خطوه من التنوين . ويجوز رفعه أو نصبه . وأما المعنوي فيمتنع هنا تبعاً
 للرأى الشائع القائل : إنه لا يتشبع نكرة ، لأن الفاظه معارف . أما على الرأى
 القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول « لا » على المعرفة^(٣) .

• • •

(١) من المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى لبس .

(٢) حل اختياره بدلاً من « لا » مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع . . . ، أو من اسمها بحسب
 أصله للمبتدأ .

(٣) حاشية الخضرى ج ١ باب « لا » عند الكلام على تكرارها ووقوف اسمها بعد عاطف .

المسألة ٥٩ :

بعض أحكام أخرى

(١) دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ^(١).

إذا دخلت همزة الاستفهام على : « لا » النافية للجنس صار الأسلوب إنشائياً ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها . — وهذا أوضح الآراء وأيسرها — يتساوى معه أن تكون « لا » مفردة ، ومكررة ، وأن يكون الاسم مفرداً وغير مفرد ، منعوته وغير منعوت ، معطوفاً وغير معطوف . . . إلى غير ذلك من سائر الأحكام التي أوضحناها .

ولا فرق فيما سبق بين أن تكون همزة للاستفهام الصريح عن النفي المحض (أى : دون قصد توبيخ أو غيره . . .) ، نحو : ألا رجل حاضر ^(٢) ؟ أو للاستفهام المقصود به التوبيخ ^(٣) ، كقولك للبخيل : ألا إحسان منك وأنت غني ؟ . أو للاستفهام المقصود به التمني ^(٤) ، نحو ألا مال ^(٥) فأساعد المحتاج ^(٦) ؟ .

• • •

(١) وكذلك على « لا » التي لنفي « الوحشة » كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٦٠٤ منقولاً عن الخضرى . . .

(٢) إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال .
(٣) ولا يسمى الآن استفهاماً ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجهدى ؛ (من التوبيخ ، أو التمني ، أو غيرها) وتسميته استفهاماً إنما هي بحسب أصله قبل أن يتحول .

(٤) انظر الزيادة والتفصيل ص ٧٠٧ .
(٥) الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود . (راجع ما يأتي في الزيادة والتفصيل - ٧٠٧ - خاصة بكلمة : « ألا » التي لا تنفى) .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وأعطي « لا » مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني : « ألا ماء ماء بارداً » . فكلمة : « ماء » الثانية نعت ^(١) للأولى : فهو مبنى على الفتح ، لأنه بمنزلة المركب المزجي مع اسم « لا » . ويجوز نصبه . ويمتنع رفعه عند مسيويه ومن معه ، على اعتبار مراعاة محل (لا) مع اسمها ، وأنها بمنزلة المبتدأ ، ولكن يجوز عند المازني ومن وافقه . وعلى هذا ، تكون « ألا » التي : للتمني مُحْتَظَّة عند بعض النحاة — بجميع الأحكام الخاصة التي كانت اكلمة : « لا » قبل دخول الهزة . وقبل أن يصيرا كلمة واحدة للتمني .

وإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهو محذوف . ويخالف في هذا فريق آخر كسيويه ، فيرى أنها حين تكون للتمني — لا تعمل إلا في الاسم ، فلا خبر لها ، لأنها صارت بمنزلة : أتمنى . فقولك : « ألا ماء » ، كلام تام عنده ، حملاً على معناه ، وهو : أتمنى ماء . فلا خبر لها أفظاً ولا تقديرأ ، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به . ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ، كما أشرنا . ولا يقع هذا الخلاف في النعوت الأخرى . التي سبق حكمها ^(٢) .

والرأى الأول — مع عيبه — أفضل ، لأنه مطرد يسائر القواعد العامة ، فلا داعي للأخذ بالرأى الثاني المنسوب لسيويه ومن معه .

ويتعين تنوين كلمة : « بارداً » ، لأن الغرب لم تتركب أربعة أشياء ^(٣) تركيباً مزجياً ، ولا يصح إعراب كلمة : « ماء » الثانية « توكيداً » ، ولا « بدلاً » ، إذ يكون كل منهما تابعاً مقيداً بالنعت الآتي بعده ، مع أن الأول — وهو المتبوع — مطلق ، فليس التابع مرادفاً له حتى يؤكد ، ولا مساوياً له حتى يبدل منه بديل مطابقة .

لكن يجوز بعضهم « التوكيد » في قوله تعالى : (لَنَسْفَعَنَّا بِالْناصِيَةِ ناصيةً

(١) لجواز النعت بالغامد الموصوف بالمشق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذي يسمى نعتاً موطئاً ؛ أي : مهبطاً (لا يحصل به التمهيد للنعت بالمشق الذي بعده) ، وسيجيء بيان هذا في موضعه أخص — وهو ينف النعت ج ٢ ص ٣٧٠ م ١١٤ . (٢) في ص ٧٠٣ . (٣) راجع ص ٣٠٠ و ٣١٣ حوث المركب المزجي (تعريفه ، وأنواعه ، وحكمه) .

كاذبة (فكذا هنا . وجوز بعضهم أن يكون « عطف بيان » ؛ لأنه يجوز أن يكون أوضح من متبوعه^(١) .

(ب) قد ترد كلمة : « وآله » للاستفتاح والتنبيه (بقصد توجيه ذهن السامع إلى كلام هام ، وثيق عند المتكلم ، يجرى بعدها^(٢)) . وهي كلمة واحدة . لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ، والفعلية كقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم مصروفاً عنهم) ، فقد دخلت على « ليس » .

كما تجيء وهي كلمة واحدة للمعرض^(٣) ، والتحضيض ؛ فتسحقّص بالجملة الفعلية ، فثال المعرض : ألا تشاركني في الرحلة الجميلة . ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن .

(ج) يجري على خبر « لا » ما يجري على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إن دلّ دليل . وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة ؛ فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحى لجسمى - واجباً فإصلاح نفسى - لا محالة .. أوجب
أى : لا محالة فى ذلك . وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوضى لا سرّاة^(٤) لهم ولا سرّاة إذا جهّأ لهم سادوا
أى : ولا سرّاة لهم إذا جهّأ لهم سادوا .

وقد يكون المحلوف جملة ؛ كأن يقال : هل من جاهل يصلح للسيادة ؟

(١) الخلاف شديد بين النحاة فى كل إعراب من هذه الإعرابات (وقراء ملخصاً فى آخر باب لا التانية الجنس) فى الجزء الأول من : التصريح ، والبيان ، ووجزاً فى حاشية الخضرى .
والذى يمكن استغفاره من الجدل العنيف وما ينطسقه من اعتراضات هو : صحة الإعرابات السالفة كلها ، وأن أحسن إعراب للكلمة التانية « نعتاً موطئاً » (كما سيحى فى باب التثنية من الجزء الثالث من ٣٧٠ م ١١٤ طبقاً لا أثرنا) .

(٢) كما فى رقم ١ من حاشى ص ٦٤٩ .

(٣) المعرض : طلب التوى . برفق . والحض : طلبه بشدة وقوة . وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : باب : « ألا » ، ولولا ، ولوما ... ١٦٢ م ص ٤٧٧ .

(٤) جمع سرّى ، وهو : الشريف ، كريم الحساب .

... ..
... ..
فيجاء : لا جاهل . أى : لا جاهل بصلح السيادة . . . وقد يكون مفرداً
كالأمثلة الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقالياً ، كأن يقال : من المسافر ؟ فيجاء :
لا أحد . أى : لا أحد مسافر . وقد يكون الدليل مفهوماً من المقام والحالة
الملازمة ، كأن يقال للمريض : لا بأس ، أى : لا بأس عليك . والشارق :
لا نجاة ، أى : لا نجاة لك . وبغير الدليل لا يصح الحذف . . . (١)

ومن الأساليب التي حذف فيها الخبر : « لا سيما » وقد سبق الكلام عليها (٢) .
ومنها : لا إله إلا الله (٣) ؛ ومنها : لا ضير (٤) . ومنها : لا ضرر ولا ضرار (٥) .
ومنها : لا فووت (٦) . . .

وقد يحذف الاسم للدليل ، نحو : لا عليك . أى : لا بأس عليك .
(د) بمناسبة الكلام على : « لا » يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

(١) وقد هنا يقول ابن مالك :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

(٢) في الجزء الأول : (آخر باب : « الموصول » ص ٢٨ م ٤٠١) .

(٣) يصح في كلمة : « الله » في هذا المثال - كما سبق - في الصفحة التالية - الرفع ، إما
باعتبار أنها بدل من « لا » مع اسمها ، لأنها في حكم مبتدأ ، إذ هما في محل رفع بالابتداء عند
سبويه . . . وإما باعتبار أنها بدل من اسم « لا » قبل دخول الناصب عليه ، فقد كان في
أصله مبتدأ قبل مجيء « لا » وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر في الخبر المخلوف - وهذا هو الرأي
الشائع - وتقدير الضمير « هو » فتكون كلمة : « الله » بدلا منه .

ويصح نصب كلمة : « الله » على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدلية
والنصب - كما هو معروف في أحكام المشتق - (راجع النبان ص ٢ أول باب الاستثناء) . حيث
عرض الآراء السابقة وقالوا لا يجوز في لفظة : « الله » وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ « إله » لأنه
مشتق منه متنى ، والمشتق هنا موجب بسبب وقوة بعد « إلا » ، والعامل المشترك الذي عمل فيما
هو « لا » . فيرتب على هذا الإعراب أن تكون « لا » قد عملت في الموصوب - لأن العامل في البدل هو
العامل في للبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهي لا تعمل في الموصوب . هنا سبب المنع عند أكثرهم . لكن
آخرين يقولون بالجواز ؛ بحجة أنه يفترض في الثواني ما لا يفترض في الأوائل - طبقاً لبيان الذي يجيء في
باب : « الاستثناء » - .

(٤) لا ضرر . (٥) لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق .

(٦) لا فووت ، ولا ضياع وقت أو غيره .

الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم « لا » بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريباً ^(١) .

(ز) إذا لم تعمل : « لا » بسبب فقد شرط العمل ، مثل : دخولها على معرفة ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها . . أو . . — قالوا جب عند الجمهور تكرارها — كما تقدم —

ويلزم تكرارها ^(٢) مع اقترانها بالواو العاطفة إذا وليها مفرد منى بها وقع خبراً أو نعتاً ، أو حالاً ، نحو : على « لا قائم » ولا قاعد ، ومررت برجل « لا قائم » ولا قاعد ، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً .

وتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، وكان لغير الدعاء — كما سلف — ، نحو : محمود لا قام ولا قعد . وقد يغنى عن تكرارها حرف نى آخر ، وهذا قليل ، مثل لا أنت أبديت رأبك ولم تظهر غرضك . ومنه قول الشاعر : (... فلا هو أبداها ولم يتجمع) ^(٣) ، وبمناسبة صحة هذا على قلته ننقل هنا ما قاله الصبان ، في باب : الاشتغال — ج ١ — وحكم الاسم السابق ، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك :

« واختير نصب قبل فعل ذى طلب وبعد ما إملأوه الفعل غلب .. »

حيث قال الأشموني : إن النصب يختار في مواضع ، منها . . و . . ومنها النفي بما ، أو : لا ، أو : إن ، وضرب الأمثلة الآتية الحرفى هو : (ما زيدا رأيت ، ولا عمراً كلمته ، وإن بكرأضربته ..) وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولا عمراً كلمته ..) مقتطع من كلام : أى : لا زيدا رأيت ، ولا عمراً كلمته ؛ لأن « لا » الداخلة على الماضي غير الدعائية ، يجب تكرارها . كذا نقله شيخنا عن الدنوشى وأقره هو والبعض . وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل « لا » الأولى بما « النافية » كما في المثال ، لأنها مثلها في الدلالة على النفى وفي الصورة ؛ إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينه) « ١ » .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٧٠٩ .

(٢) راجع الصبان أيضاً ج ٢ آخر باب : « التمت » .

(٣) من كلام زهير في معلقته فى أولها :

ولم تتكرر في نحو : لا تَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا . . . لأنه بمعنى : لا ينبغي^(١) .
فلم يبق شيء لا تتكرر فيه وجوباً سوى المضارع ؛ نحو : حامد لا يقوم^(٢) ...

أَمِنْ أَمْ أَضَى فِعْنَةً لَمْ تَكَلَّمْ

(١) فكأنها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها . وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومناه في ص ٢ وسيجيء أيضاً في الرقم التالي :

(٢) قال الرضي : (يجب تكرير « لا » المهمة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديراً ، وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا مرجحاً ، أي : لا لقيت مرجحاً . أو لا دحج موضعك مرجحاً . أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا سلام على الخائن ؛ لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل « لا » لا سلم سلاماً ؛ ولذا دخلت على : « فوك » كما مر - في « ز » وفي ص ٤٥٠ - قولهم : لا تَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، بمعنى : لا ينبغي لك ، والدول المطية ، وهو مبتدأ ؛ وما بعده مصدر مقول خبره . وقول فاعل أو نائب فاعل مد مد الخبر على اختيار أن النول « بمنزلة الوصف الذي له مرفوع مد مد الخبر - وإنما لم تتكرر « لا » في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : (فلا صدق ولا صدقي) .

وثانيهما : أن تكون بمعنى : « غير » مع أحد ثلاثة شروط :

١ - أن تدخل على لفظة : « شيء » سواء انتحراً بالإضافة ؛ نحو : هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر - أي حرف كان - نحو : كنت بلا شيء ، وقضبت من لا شيء ، أو انتصب ؛ نحو : إنك ولا شيئاً ، أو ارتفع ، نحو أنت ولا شيء .

٢ - أن ينجر ما بعده « لا » بياء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ « شيء » إلا بها من بين حروف الجر .

٣ - أن يمحط ما بعده « لا » على المجرور بكامة « غير » كقوله تعالى (غير المنسوب عليهم ولا الضالين ...) (٥١) . راجع التصريح هنا :

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٥/٢٢٠٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٥

١/٧٤/٤٠٣

الفهرست

- (ا) المقدمة : وتتضمن الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب ، وتوضيح منهج تأليفه ، وتبيين قيمة النحو ، ومزاياه .
- (ب) بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء .

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
١٣	الكلام وما يتألف منه .	٤٤١	الابتداء . المبتدأ والخبر .
٧٢	الإعراب والبناء ، والمعرّب والمبني .	٥٤٣	فواسخ الإبتداء : « كان » وأخواتها .
٢٠٦	النكرة والمعرفة .	٥٩٣	الحروف التي تشبه « ليس » وهي : (ما - لا - لات - إن)
٢١٧	الضمير .	٦١٤	أفعال المقاربة : أفعال الشروع .
٢٨٦	العمّ .		أفعال الرجاء .
٣٢١	اسم الإشارة .	٦٣٠	الحروف الناسخة :
٣٤٠	الموصول .		(« إن » وأخواتها .)
٤٢١	المُعَرَّف بأداة التعريف (وهي : أل)	٦٨٥	« لا » النافية للجنس .

• • •

تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة » ، « التفصيل » ، « الهوامش » .

١ - مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه . بيان هام

باب الكلام وما يتألف منه .

المسألة الأولى :	أول حروف المجاء : « الحمزة » لا
١٣ الكلمة . الكلام (الجملة) .	« الألف » . حروف المبادئ ، حروف الربط ، ومنها حروف المغانى .
الكلمة . القول .	عدد الأحرف في الكلمة العربية .
الكلمة والمعنى الجزئى والمعنى المركب .	الكلمة قبل إدخالها في التركيب لا توصف بإعراب . لا بناء

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

- ٢٠ طريقة الإسناد إلى اسم يراد لفظه .
٢١ فائدة حكاية اللفظ .
٢٢ أقسام الاسم .

المسألة الثالثة

- ٣٣ أقسام التنوين وأحكامه :
الأول : تنوين الأمكنية ،
توضيحه .

متى ينون المنوع من الصرف ؟

- ٣٤ مناقشة أسباب منع الصرف .
رفضها .

٣٧ الثاني : تنوين التنكير .

- ٣٨ الثالث : تنوين التوحيض .
٣٩ إعراب المنوع من الصرف المألوف آخره .
رفض آراء النحاة في بعض صيغ منتهى
الجمع .

- ٤٠ تنوين : « كل » و « بعض » وحكم إدخال
« أل » عليها .

٤١ تنوين المقابلة .

ثنية المكم أوجبه عما يزيل علميته :

- ٤٢ تحريك التنوين .

مواضع حذف التنوين ، ومنها آخر
الكلمات الموصوفة بكلمة : « ابن »

- ٤٤ متى تحذف هزة الوصل وألفها من كلمتي :
ابن وابنة

المسألة الرابعة

- ٤٦ الفعل وأقسامه ، علامة كل .
للزمن ملغى في التعريفات العلمية ،
وفي بعض الأفعال الأخرى (مثل :
كان الزائدة - تم - يس . .) .

رقم الصفحة : الموضوع :

- ١٥ الكلام (الجملة) ، جعل زال عنها
اسم الجملة ، كجملة التمت ،
وجملة الشرط . . . اللفظ

- ١٦ الكلم - القول - إشارة لبعض
أنواع المركب .

- ١٧ استعمال « الكلمة » بمعنى :
« الكلام »

١٧ أقسام الكلمة .

من لى أقسامها « اسم الفعل ؟ »

- ١٨ موازنة بين الأنواع السابقة .
٢١ إشارة إلى اسم الجنس ، وأنواعه .
٢٢ ما يجوز في اسم الجنس الجمعي ،
وفي ضميره ، وضميره ، والإشارة إليه .
٢٣ تكله في معناه ، والمراد منه .
٢٤ أنواعه .
٢٥ تعريف القاعدة .

المسألة الثانية

- ٢٦ أقسام الكلمة : (اسم -

فعل - حرف) .

الاسم وعلاماته .

الجر - والتنوين .

- ٢٧ المناداة (النداء) .

- ٢٨ حكم حرف النداء إذا دخل على
ملا ينادى .

العلامة الرابعة والخامسة :

« أل » و « الإسناد » .

- ٢٩ سبب تعدد علامات الاسم .
علامات أخرى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والمهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٠ عودة إلى السين وسوف ، معناه .
الفرق بينهما .

٦٢ نوع الزمن عند عطف فعل على فعل .
٦٤ علامة الأمر .

علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر .
٦٥ نوع الزمن في الأمر .

المسألة ٥

٦٦ الحروف ، معناه

معنى أدوات الربط .
حروف المباني ، وحروف المعاني ،
وحروف التوكيد .
معنى زيادة اللفظ .

٦٨ قد يراد بالحرف الكلمة مطلقاً .

٦٩ إذا وقع بعد المبتدأ أداة شرط ، قلن
الخبير ؟ وأين الجواب ؟

٧٠ وقوع معنى الحرف الأصلي على ما بعده .
الحروف الزائدة . الفرض منها .
أثرها . عدم تعلقها بمعامل .
متى يكون اللفظ زائداً ؟

صفة زيادة الباء في مثل : كيف بك ،
وعرجت فإذا بالأصدقاه . . .

٧١ الحروف أنواعان : عامل ، ونهمل .
حروف الجر قد تسمى : حروف الإضافة .
الحروف الاتحادية وغيرها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٤٧ لا يصح اعتبار اللفظ زائداً إذا أمكن
اعتباره أصيلاً

الفعل والجملة الفعلية والاسمية في حكم
التكررة .

أحرف المضارعة ، واستعمالها .

٤٨ علامات الماضي .

٤٩ كلمة عن اسم الفعل .

٥٠ كلمة عن ثاء التأنيث وهائه .
مكان ثاء التأنيث من الفعل حتى تستعملها
هي أو نون النسوة ؟ - تحريكها أحياناً .
حركة أول الساكنين .

التقاء الساكنين .
إشارة إلى جواز التقاء الساكنين في
مواضع
نوع الزمن في الماضي .

٥٢ أثره قد ، في تقريره من الحال

٥٣ وكذلك « ما » النافية

لا يصح تقديم شيء من دخول « قد » عليها .
دخول « قد » على الفعل الماضي المنقح . حكم
دخولها على المضارع المنقح : لا .

٥٤ علامات المضارع .

السين وسوف .

لا يصح أن يدخل عليهما نون .

بعض أحكام خاصة بهما (وانظر
ص ٦٠) .

٥٥ نوع الزمن في المضارع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

باب الإعراب والبناء - المغرب والمبنى .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٦	
٧٢	معنى كل ، وسببه .
٧٣	حقيقة العامل .
	الرأى فيما يوجه للعامل من مظاهر
٧٤	فائدة الإعراب
٧٥	كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء .
٧٦	المغرب والمبنى من الأسماء ، والأفعال ، والحروف .
	المبنى لا تراعى ناحيته اللفظية فى تواجعه .
	أولاً - الحروف
	ثانياً - الأسماء - المبنى منها وجوباً ، والمبنى جوازاً .
٧٩	إذا سى بالاسم المفرد أعرب وتوّن .
	- مالم يمنع من الصرف -
٨٠	ثالثاً - الأفعال .
	أحوال بناء الماضى .
	أحوال بناء الأمر .
	الفعل الملوكة بالنون لا يتقدم عليه مسوله إلا فى الضرورة ، أو أن يكون المصطلح شبه جملة .
٨١	أحوال بناء المضارع .
٨٢	اتصال نون النسوة بالفعل مباشرة دون نون التوكيد .
٨٣	المضارع المبنى لفظاً المغرب علاماً .
٨٤	١ - الإعراب المحل والتقدير ، وأثرهما .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٤	جدول لأشهر المبنيات ، وعلامتها بنائها
٨٧	علامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء . (وانظر ص ١٠٩)
٨٨	ب - الرأى فى أسباب البناء والإعراب
٩١	زيف كثير من التعليقات ولا سيما : (أنواع الشبه الوضئى والمنهوى)
٩٤	ج - إعراب أشلة معقدة يكون المضارع فيها مفصولاً من نون التوكيد .
	تؤدى الأشكال المنوع ، وغير المنوع .
٩٦	مى يجوز التقاء الساكنين ؟
٩٧	مواضع تقدر فيها نون الرفع
٩٨	د - مى تتحرك واو الجماعة ؟
	مانوع حركتها ؟
	ضابط عطفى تحريكها - ليلصاح لما سبق
٩٩	هـ - رأى فى السكون فى آخر الماضى
	و - أنواع معقدة من المبنى بناء عارضا ، وأخرى لاتعد مبنية

المسألة ٧	
١٠٠	أنواع البناء والإعراب . (أو : ألقابها) علامة كل منهما .
	علامات البناء الأصلية .
	منها : السكون ، وقد يسمى : الوقف ، الفتح . الضم . الكسر .
١٠١	العلامات الفرعية .
١٠٢	جدول يشمل علامات البناء الأصلية والفرعية ، ومواضعها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش.

رقم الصفحة : الموضوع

المسألة ٩

١١٧ ب - المثني - تعريفه.

الحقيق منه والجازي .

١١٨ التثني . معناه . تقسيمه ، حكمه .

المرب قد تطلب المؤنث .

١١٩ المراد من المثني في اللغة والنحو .

المراد من الملقب بالمثني ، وبين الجمع

وأمم الجمع . المثني في المعنى يجوز إفراد ،

وتثنيته ، وجسمه ، إذا أضيف إلى ما

يتمتعه . اسم المثني .

١٢٠ ملحقات المثني : كلا وكلتا

اثنان واثنان . إضافتهما .

١٢٢ اللغات المختلفة في إعراب المثني .

١٢٤ عدد إل : « كلا وكلتا » .

الفسير الدائد عليهما ، وعلى كلمات

أخرى تشبههما . (مثل : كم - من -

ما - أي - بعض . . .)

١٢٥ بعض حالات إعرابية تصلح للتوكيد

أولا تصلح .

ماسى بالمثني ، الغرض من التسمية .

طريقة إعرابه .

١٢٦ حروف العلم لا يدخل عليها نقص ولا

زيادة

١٢٦ طريقة تثنية المسمى بالمثني .

١٢٨ شروط المثني .

١٢٩ من شروط تثنية القلم تنكيهه قبل

التثنية ، ثم تعريفه بعدها ، السبب في

ذلك . الطريقة لإعادة التعريف إلى

الحكم بعد تثنيته .

١٣٠ طريقة إعراب الاسم المركب .

١٣٣ متى تحمل التثنية استفهافاً بالعطف .

رقم الصفحة : الموضوع

١٠٣ أنواع الإعراب . علاماتها

الأصلية .

١٠٤ علاماتها الفرعية مفصلة

عودة إلى المؤكد بنون التوكيد

وأن معموله لا يتقدم عليه

١٠٦ السبب في أن لكل واحد من الإعراب

والبناء علامات خاصة به

نوع من نيابة الحرف من الحركة .

علامة لا توصف بأنها علامة إعراب ،

ولا بناء (انظر ص ٨٧)

الكلام على : « الأتباع »

١٠٧ الإشارة إلى نوع آخر من حركة

الإتباع .

•••

المسألة ٨

١٠٨ ١ « الأسماء الستة » طريقة

إعرابها . اللغات التي فيها .

١٠٩ « ذو » - وتفصيل الكلام على

استعمالها .

١١٠ فالتثنية . متى تجمع وجوباً جمع

مؤنث سالم (ذوات) ؟ وكذلك ابن آوى

وبنت آوى ... ؟

١١١ ما يحسن الإقتصار عليه من

لغات الأسماء الستة .

١١٢ متى يرجع الحرف الأصل المخفض

من الثلاث ؟

١١٤ ما فائدة دراسة تلك اللغات ؟

إعراب ماسى بواحد من هذه الأسماء

١١٥ متى يحذف حرف إعرابه ؟

معنى : « لأبأ لفلان » وإعرابه .

•••

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، وتتمصيل، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٣٤ الرأي في : « أنما قائمان » وفي بعض الملحقات :

(اثنان واثنان)

إعراب كلمة : « عشر » بعدها ١٣٥ متى تحذف نون المثنى ؟

ثنية بعض كلمات بحروف الأخر (مثل : أب - يد ...)

١٣٦ إشارة إلى بعض أحكام عامة أخرى تتعلق بالمثنى ونونه ودلالته على أكثر من اثنين ...

...

المسألة ١٠

١٣٧ « ح » جمع المذكر السالم . تعريفه .

سبب تسميته هو وجمع المؤنث السالم يجمعي التصحيح . العدد الذي يدل عليه كل منهما ضبط كلمة : « السالم » فيها .

إطلاق الجمع لغة على الاثنين (المثنى) .

١٣٨ حكم الاستغناء باللفظ عن الجمع

١٣٩ دلالة الجماد والمشتق ، نوح دلالة الوصف (أي : المشتق) إذا صار علما . زوال النسبية عند الجمع . الطريقة لإعادة التعريف للجمع . العلم جامد ولو كان في الأصل مشتقا . حجة إلى : « التقلب »

١٤٠ شروط

١٤١ المراد من خلوه من تاء التأنيث .

كيفية جمع أنواع المركب جمع مذكر سالم ١٤٢ نوح تاء التأنيث في الصفة (أي : في المشتق)

رقم الصفحة : الموضوع :

١٤٦ كيف يجمع المثنى جمع مذكر سالم ؟

...

المسألة ١١

١٤٨ الملحق بجمع المذكر .

أنواع الستة السابعة

كلمة عن اسم الجمع .

١٤٩ المصوم الفصول والمصوم البدل .

١٥١ التهيئة بجمع المذكر السالم

١٥٢ إعراب ماضي به .

١٥٥ طريقة جمع المسمى به ، ويلحقه .

١٥٦ عودة للكلام على « نون » المثنى وجمع المذكر من جهة حركتها ، وفالتيها

وحظها ، وما يقترب على الحذف . زيادة الفاء للتحسين

١٥٧ إعراب كلمة عشر ، بعد اثنى... واثنى...

١٥٨ قد يدل المثنى على معنى الجمع .

١٥٩ حالات تقدير للواو . زيادة موضع لالتقاء الساكنين .

١٦٠ ما يتبع في ثنية أعضاء الجسم ، وجسمها . الثنية جمع لغوي .

١٦١ هل يثنى جمع التكثير ويجمع ؟

...

المسألة ١٢

١٦٢ (د) جمع المؤنث السالم ،

تعريفه ، شروطه ، سبب

تسميته هو وجمع المذكر السالم يجمعي التصحيح - كما سبق - ضبط

كلمة : « السالم » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والمهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٧٦ قد يعرب جمع المؤنث إعراب ما لا ينصرف .

بعض المبنيات يعرب إعراب المنوع من التصرف .

بعض القياضل يحل « آم » مكان :
« آل » .

...

المسألة ١٤

١٧٧ « و » الأفعال الخمسة ،
وأحكامها .

١٧٩ الفرق بين : (النساء لن يمتحنون -

النساء يمتحنون - الرجال يمتحنون) .

حذف نون الرفع لغير فاعل أو جازم .

حالات نون الرفع مع نون التوكيد

١٨٠ ملخص حالات نون الرفع .

١٨١ الرأي في مثل : « هما يمتلنان » ،

وتفملنان » للمؤنثين ، « وهن يمتلنان

وتفملنان » .

...

المسألة ١٥

١٨٢ « ز » المضارع المعتل الآخر :

أقسامه الثلاثة ، وحكم كل

قسم ، ومعنى تقدير الإعراب

فيه .

١٨٥ بعض الفئات لا يحذف منه حرف

اللمة مطلقاً .

حكم المعتل إن كان حرف اللمة

مبدلاً من المنزلة .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٦٢ الاستثناء عنه بالطف أحياناً .

حرفاً لأفضل نسيته بالجمع المزيد بالألف

والهاء ؟ أنواع المؤنث -

١٦٣ العدد الذي يدل عليه هذا الجمع .

١٦٤ حكمه :

١٦٥ ملحقاته :

حركة « الكاف » في « كُنْ » وأصل

« كان » .

١٦٦ إشارة إلى السبب في التسمية بالجمع .

حكم التنوين في آخر جاسي » .

١٦٧ حكم في ضبط حروف الهجاء عند

قصرها .

١٦٨ الأشهاد التي ينقلس فيها هذا الجمع .

١٧٠ حركة عين الثلاث .

١٧١ تشبيه المركب الإضافي وجسده هذا

الجمع .

طريقة جمع أسماء الأجناس التي في

صدرها كلمة « نو » ، أو ابن ،

أواخ

١٧٢ طريقة تثنية المسمى بهذا الجمع ،

وجسده .

المفرد الذي لا يجمع جمع مذكر سالم

لا يجمع جمع مؤنث سالم ، الرأي في هذا

...

المسألة ١٣

١٧٤ « هـ » إعراب ما لا ينصرف ،

والأحكام المتصلة بهذا .

١٧٥ قاعدة لغوية في ضبط الفعل : « جرّه

وأشباهه » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٨٦	المضارع المعتل الآخر بالهاء قد
	تختلف بالواو جوازاً
	قد تحذف ياء المتكلم جوازاً من
	آخر الأفعال
	• • •
	المسألة ١٦
١٨٧	الاسم المعتل الآخر، أنواعه
	الثلاثة : ومنها : المقصور
	والمفتوح .
	أحكام كل نوع ، وحكم
	صحيح الآخر ، وما يشبه
	صحيح الآخر (أو : المعتل
	الجاري مجرى الصحيح) .
	معنى المعتل عند النحاة وعند الصرفيين ،
	حرف العلة، وحرف اللين، وحرف المد .
	المعتل والمعلل .
١٨٨	تفصيل الكلام على المقصور
	معنى قولهم : « ألف المقصور موجودة
	دائماً » .
	معنى المقصور والمسدود عند اللغويين
	والنحاة والقراء .
١٨٩	نوع من نهاية حرف عن حركة
١٨٩	كيف تكتب ألف المقصور ؟
١٩٠	تفصيل الكلام على المفتوح .
١٩٢	نوع ثالث معتل الآخر بالواو
١٩٦	المفتوح الواقع صدر مركب .
١٩٧	حكم الظرف : « لدى » عند إضافته
	لفظ .
١٩٨	الإعراب التقديرى وأثره ، والحاجة
	إليه .
	حصر مواضع الإعراب التقديرى .
١٩٩	الكلام على سكون التخفيف . ومنه
	سكون التخفيف مع الوصل على نية
	الوقف .
٢٠٠	أنواع من حركة الإتياع »
٢٠١	نوعاً إضافته ليه المتكلم ، حالات
	الهاء .
٢٠٢	الأصل في التخلص من التقاء الساكنين
	الكسر
٢٠٤	أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف
	الناتية عن الحركات .
٢٠٥	إعراب : (إنه من يتق ويصبر . . .)

• • •

باب النكرة والمعرفة وفروعهما

المسألة ١٧

ذاتها لقطع . متى تتحول حصة الوصل
إلى القطع .

إذا صار المشتق علماً دخل في عداد الجملد .

حكم كلمة : « أحد » الملازمة للثنى ،
وغير الملازمة .

أنواع المعارف .

معنى اللفظ المتوغل في الإبهام .

٢٠٦ معناهما : معنى الشيوع والإبهام .

معنى الحقيقة الذاتية والتشابه فيها .

٢٠٩ الجمل والأفعال في حكم النكرات .

علامة النكرة . الحصة في كلمة : « ألك »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢١٢	اختلاف درجة المعارف في التحسين . بيان درجاتها وتزويجها .	٢١٥	حكم عام في شبه الجملة بعد المعرفة والنكرة . تكررات في اللفظ دون المعنى . والعكس . ما يصلح للأمرين .
٢١٣	حكم الجمل وأشباهاها بعد المحض وبغير المحض من المعارف والتكررات من المحض ، درجاته .		

• • •

باب : الضمير

المسألة ١٨

٢١٧ تعريفه . — أمثلة منه .

الكلام على أصل الضمير : (أنا)
والله ، وأنت ذلك في التلقين وفي الكتابة .
إذا رفع المشتق شيئاً مستقراً وجب
أن يكون لغائب . للضمير جملته ،
لا يكون نعماً ولا منوعاً . والكاف
التي هي حرف محض للخطاب ، أشد منها
ومن بعض أخواتها . . .

٢١٨ حكم الضمير .

٢١٩ يقال : كتبت الرسالة لسبح خطي ، أو : خلعت
من الثمر .

أقسام الضمير بحسب مدلوله
(تكلم — خطاب — غيبة . :)

تقسيمه بحسب ظهوره ، وحسب
ظهوره إلى : (بارز — مستتر —
متصل — منفصل . . . وأقسام
كل) .

الفرق بين المستتر والمخوف .

٢٢١ أقسام المتصل بحسب مواقفه
من الإعراب .
إشارة إلى موضع حكم الضمائر .

حركة الهاء التي لغائب في مثل :
سلبه . . . متى تشبح حركتها ؟
المتصل .

الضمائر مبنية لفظاً معرفة محلاً .

اتصال الغاء ببعض الحروف ، (مثل
ما ، ومع الجمع ، وفيون النسوة) ،
وفروع حركة الغاء .

٢٢٢ حركة « مع الجمع » إذا وليها ضمير متصل

حذف واو الجماعة في بعض
الأمثلة ، مع الاكتفاء بالقصة
قبلها . متى تكون الألف والواو من
الضمائر ؟

إعراب الضمير في نحو : نولاي —
صلي — صاك — صاء .

٢٢٣ الفرق بين الغاء في مثل : قولي ، ومثل
أكرمني . يصح حذف واو التكلم من
آخر الفعل

الفرق بين كتابة الهاء لغائب والغائبة .
ومتى يزداد بعد ما : ما — مع الميم —
التيون المشددة للنسوة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

٢٤١ عودة إلى إعراب الضمير بعد «لولا»
و «ص» .

٢٤٢ ضمير الفصل وشروطه ، وإعرابه .
تسوية « عمداً » أو « بدعة » .

٢٥٠ ضمير الشأن ، أو القصة ، أو الضمير
المجهول ، أو

٢٥٥ مرجع الضمير . الفرق الاصطلاحي بين
الضمير والمجهول .
عودة الضمير على مقدم .

٢٥٧ معنى التقدم في اللفظ وفي الرتبة .
التقدم المعنوي .

٢٥٦ عودة الضمير على المضاف لا المضاف
إليه عند عدم القرينة - والعكس .

٢٥٨ عودة الضمير على متاعر (وهي
مواضع التقدم المحكي) .

٢٥٩ إعراب مثل : « ربه صديقاً » -
الضمير المجهول .

٢٦١ تحدد مرجع الضمير ، الضمير المائد
على المضاف ، متى يعود على المضاف
إليه ؟

٢٦٢ التماثل بين الضمير ومرجعه .

٢٦٣ عودة الضمير على أحد الأسماء
السابقين ... ، أو كليهما معاً .

٢٦٦ حكم مطابقة الضمير المائد على :
(كم - كلا - كلتا - من - ما - كل -
بعض - أي ...)

٢٦٨ تقلب المرجع في القوة .

٢٧١ اختلاف نوع الضمير مع مرجعه .

رقم الصفحة : الموضوع :

٢٧٥ حكم دخول « ما » على الضمير على
ضمير الرفع المنفصل الذي عبره اسم
إشارة ، مثل : « أنا » .

٢٧٦ أقسام المنفصل بحسب مواقفه
من الإعراب . يقال للغائبات :
تسافرن ، أو : يسافرن ... ولثني
الغائبتين : « هما تسافران -
هما يسافران .

معنى الضمير الأصل والفرع .
حركة الهاء في (هو - هي) متى تسكن ؟

٢٧٧ تقسيم المستتر إلى واجب
الاستتار ، وجائزه .

هل تستعمل ضمائر الرفع
المنفصلة في غيره ؟

٢٧٨ مواقع المستر وجوبا .

٢٨١ إعراب المرفوع المستتر جوازاً .
متى يستغنى الفعل واسم الفعل عن
الفاعل ؟

٢٨٢ تلخيص ما سبق من أقسام البارز
والمستر .

... .

المسألة ١٩

٢٨٥ الضمير المفرد « البسيط »
والمركب .

٢٨٦ كيفية إعراب الضمير بتوحيده

٢٨٨ عودة إلى « الكاف » التي هي حرف
خطاب فقط ، ومواقعها .

٢٨٩ إعراب مثل قوله تعالى : (أرأيتم
هنا الذي كرمت على) .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

وقوعها في غير آخر فصل .

٢٨٢ الكلام على : « قد نفي ، قطعي ،

حسني » .

ملخص ما تقدم .

٢٨٤ الحكم عند اجتماعها مع نون الأفعال

الخسنة ، أمثلة سدوة وقعت فيها

آخر المشتق .

٢٨٥ حكمها مع نون النسوة .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٢٠

٢٧٢ حكم اتصال الضمير بعامله .

٢٧٣ تقديم الضمير الآخر .

جواز مجيء متصلاً أو منفصلاً .

٢٧٦ حالات واجبة الانفصال .

المسألة ٢١

٢٨٠ نون الوقاية ، وأحكامها ،

وقائدها .

باب : العلم

٣٠٠ أقسام العلم باعتبار لفظه إلى :

مفرد ، ومركب - أقسام المركب

(إضافي - إسنادي - مزجي)

وتعريف كل وملحقاته .

الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي

٣٠٢ أقسامه باعتبار الأصالة إلى :

« مرتجل ، ومنقول » .

٣٠٣ حكم المرتجل إذا انتقل لنوع آخر .

وضع العلم المرتجل ليس مقصوداً على

المركب

٣٠٤ الفرق بين النقل من جملة فعلية والنقل

من فعل فقط .

٣٠٥ العلم اسم « جامد » ولو كان منقولاً .

من مشتق . صيغة العلم لا تزيد

ولا تنقص .

٣٠٦ قد تتحول همزة الوصل إلى القطع .

المسألة ٢٢

٢٨٦ علم الشخص ، وعلم الجنس ،

٢٨٧ العلم الذاتي .

٢٨٨ عودة إلى اسم الجنس ، والتكرار ،

وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، وأحكامه

المسألة ٢٣

٢٩٢ أقسام العلم

٢٩٣ علم الشخص وأحكامه .

٢٩٤ تذكير العلم ، وسببه .

إضافة العلم .

٢٩٥ معنى : « إيضاح المرة وتخصيصها »

عند إضافتها ، وكذا التكرار .

٢٩٦ علم الجنس وأحكامه ، واستعمالاته

٢٩٩ استعمالات أخرى لعلم الجنس .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٠٧	انقسامه إلى : اسم ، وكنية ، ولقب ، القوارق بينها في الدلالة والمعنى .
٣٠٨	عودة إلى أن الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي . أثر ذلك .
	الأحكام الخاصة بالأسماء السابقة . أولها : الأحكام الخاصة بإعراب المفرد والمركب .
٣١٠	مبنى حكاية الأعلام ، الملحق بالمركب الإنشائي . للمركب الوصفي .
٣١٢	طريقة تثنية أنواع المركب وجسمها .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١٢	إعراب المركبات النحوية ، (ومنها اثنا عشر ، وأثنا عشرة) والظرفية ، والحالية ، وهي من أنواع المركب اللزجي .
٣١٤	إشارة إلى الإعراب المحل . (انظر ص ٨٤ و ١٩٨) .
٣١٦	الترتيب بين قسمين أو أكثر - من أقسام العلم .
٣١٧	إعراب قسمين عند اجتماعهما
٣١٩	الترتيب والإعراب عند اجتماع الأقسام الثلاثة .
٣٢٠	بقية الأحكام المعنوية واللفظية



باب : اسم الإشارة

المسألة ٢٥

٣٣٣	كيفية استعمال أسماء الإشارة ، ولإعرابها .
٣٣٦	إشارة إلى إعراب « كاف الخطاب » فيها .
٣٣٧	الفصل بين : « ها » تنبيه ، واسم الإشارة ، مواضع « ها » .
٣٣٨	« ههنا » قد تكون اسم إشارة للزمان . اسم الإشارة مبهم - وكذا اسم للموصول . معنى الإيهام هنا .
٣٣٩	إعراب الاسم الذي يمد اسم الإشارة .



المسألة ٢٤

٣٢١	معنى اسم الإشارة . أقسامه بحسب الأفراد والقرب وبعدهما .
٣٢٢	الأفراد الحقيق والحكي . الإنشباع .
٣٢٤	مبنى المد وللقصر عند التثنية ، وغيرهم
٣٢٤	الكلام على : « لام البعد » ، « وكاف الخطاب » وبيان حكمها ، و « ها » ، التنبيه .
٣٢٦	ضبط لام البعد .
٣٢٧	سبب تسميتها .
٣٣١	جدول لكل ما سبق من أسماء الإشارة



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب : الموصول

رقم الصفحة : الموضوع :

٣٦٠ إلغاء « ذا » وعدم إلغائها. أثر كل من الأمرين .

٣٦٣ أى . أحوال إعرابها وبنائها . ٣٦٥ باق أنوعها .

٣٦٨ متى تكون بمعنى : « كل » أو « بعض » . ٣٦٩ جدول يشمل على الموصولات الخاصة ثم العامة .

٣٧١ كيفية إعراب أسماء الموصول .

المسألة ٢٧

٣٧٣ صلة الموصول والرباط. تعريفها شروطها :

الصلة مان اصطلاحية .
أنوعها

٣٧٤ الجملة المنبرية ، والجملة الإنشائية .
أنوعها .

متى يقع الجملة اسمها ، ومتى يزول ؟ ٣٧٧ الاستثناء باسم ظاهر عن الضمير العائد (الرباط)

قد تغاير الصلة من الرباط .

٣٧٨ شروط أخرى للصلة .
حكم تقديم بعض أجزاء الصلة

٣٧٩ الفصل بين الموصول وصلته .

٣٨٠ الرباط ، وطبقته ، وعدم مطابقتها ، وخاصة في التكلم ، والخطاب ، والنية .

٣٨٢ جزم المضارع بعد جملة الصلة .
الظرف من جهة حذف المتعلق وذكره

٣٨٤ النوع الثاني : شبه الجملة .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٢٦

٣٤٠ تقسيم الموصول ، وتعريفه .
الأسماء المبهمة ، ومعنى الإبهام في الموصول ، وغيره .

عبارة إن الفرق بين المضمرة والمبهم ، وإلى إعراب الاسم الذي بعد اسم الإشارة .

٣٤١ سبب التسمية بالموصول .

٣٤٢ ألفاظ الموصول الاسمي الخاصة والعامة .

٣٤٥ المراد من المقصور والمحدود عند النعمة ، وغيرهم .

٣٤٦ معنى الجمع القنوى .

٣٤٧ « أل » الدخلة على أسماء الموصول زائدة لوصف المعارف بالجمع .

ألفاظ القسم العام (المشترك)

٣٤٨ استعمالات : « من » الموصولة

٣٥١ استعمالات « ما » الموصولة .

٣٥٢ ما يصلح له . ومنه النكرة النامة .

٣٥٣ ما تنفرد به « ما » - اللفظ الزائد (اسما كان، أو فعلا ، أو حرفا)
يسمى أيضاً : صلة

٣٥٦ استعمال « أل » . صلتها

٣٥٧ نوع جديد من شبه الجملة - إعراب « أل » الموصولة .

ذو

٣٥٨ ذا

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :
 ٢٨٥ في الجملة المستقر والنور. المشتق وأنواعه .
 ٢٨٧ وقوع الصفة الصريحة صلة .
 متى تكون في قوة الجملة ؟
 ٢٨٨ إفعال و آل ، في تاء المضارع كالمخالطة عليه .
 ٢٩٠ تعدد الموصول دون الصلة ، أو مع تعددها . حذف الصلة .
 ٢٩٢ حذف الموصول .
 ٢٩٣ غير المبتدأ الموصول قد يفتقر بالفاء ، وكذلك المبتدأ الذي له اتصال بالموصول .

المسألة ٢٩

٤٠٧ ب ، الموصولات الحرفية بيانها ، الفرق بينها وبين الاسمية .

٤٠٨ الكلام على كل واحد منها . أن :
 ٤٠٩ - هل تكون صلتها طلبية ؟
 إشارة إلى وأن ، المفسرة والزائدة
 ٤١٠ أن - كى

٤١١ ما

٣١٣ لو

٤١٤ من حروف السبك همزة التسمية .
 كيف يصاغ المصدر المؤول ؟
 ٤١٧ لماذا نلجأ له ؟ الفرق بينه وبين الصريح .
 ٤١٩ نوع الزمن في المصدر المؤول .

باب : المعرفة بآل

٤٢٣ آل ، المعرفة والتي للعهد ، وأنواع العهد
 آل ، التي للتعريف غير الموصولة التي سبق الكلام عليها وعلى إعرابها (في ص ٣٥٦ و ٣٥٧)

المسألة ٣٠

٤٢١ أنواعها ، إشارة أخرى إلى تحول همزة الوصل لقطع .
 ٤٢٢ النكرات المعقولة في الإيهام .
 إعراب ومعنى كلتي : فقط ، و حسب .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والخامش .

رقم الصفحة : الموضوع : رقم الصفحة : الموضوع :

تعريفه ،

٤٣٥ أحكامه .

درجته في التعريف تلغى الدرجة

التي سبقتها .

٤٣٨ تعريف المدد « بأل » .

٤٤٠ الاسم النكرة المضاف إلى معرفة .

٤٤٠ الخاتمة النكرة المقصودة .

المسألة ٣١

٤٢٩ « أل » الزائدة بنوعها

إعراب كلمة : « الأول فالأول » هو لأن .

٤٣١ « أل » التي للمع الأصل .

...

المسألة ٣٢

٤٣٣ العَلَمُ بالغلبة ،

باب : المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما

المسألة ٣٣

٤٤١ تعريفهما . معنى العامل ،

أنواعه

إشارة عابرة إلى حكم مجيء

الحال من المبتدأ .

٤٤٢ تقسيم المبتدأ . المراد « بالوصف »

٤٤٢ الفعل - كالجمل - كلاهما في حكم

النكرة .

٤٤٣ تمييز المبتدأ من الخبر ، وطريقة

ذلك .

الخبر يضم الفائدة بنفسه ، أو مع

مساعدته .

٤٤٤ مبدأ خبره الجملة الشرطية .

إشارة إلى أنواع من المبتدأ لا يمكن

خبرها إلا جملة .

المبتدأ للتاسع قد يستثنى عن الخبر .

٤٤٥ أوجه التشابح بين الفعل والوصف

٤٤٦ الجملة وتقسيمها .

٤٤٧ واقع المبتدأ والخبر

٤٤٨ دخول أصول الزائدة (دون الأصلية)

على المبدأ .

إعراب « بحسبك كذا » .

- كائيك - ناهيك .

دخول الياء الزائدة في مثل : كيف

بك - إذا بالرجل . . .

٤٤٩ أشياء تجري مجرى الوصف .

أنواع النفي - مرفوع يثنى عن المنصوب .

٤٥٠ أساليب سامة تجري مجرى الوصف .

٤٥١ أين الخبر في مثل : فلان وإن أكثر

ماله - لكنه يميل ؟ .

٤٥٢ الكلام للمؤد

...

المسألة ٣٤

٤٥٣ تطابق المبتدأ الوصف مع

مرفوعه .

أنواع من المطابقة .

٤٥٤ صور للتطابق وعلمه .

٤٥٥ مناقشة التقسيم القديم .

٤٥٧ صور أخرى من التطابق ، وأحكامها .

وبها مراعاة معطوف محذوف .

٤٦٠ متى يراعى البديل ؟

...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٣٦

(٤٨٥) المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة

الفعل في حكم النكرة -

مسوغات الابتداء بالنكرة .

٤٨٧ معنى الخبر المختص

٤٨٩ تامة للصفات .

ملا فائدة منه لاخير في ذكره .

٤٩٠ إشارة إلى لام الابتداء . وأرقام الصفحات

المختصة على أحكامها (أنظر م ٥٢ من ٦٥٩) .

المسألة ٣٧

(٤٩٢) تأخير الخبر جوازاً ووجوباً

(وهي أيضاً تقديم حالة المبتدأ) . حالة

الوجوب - كلمة عن التساوي ، والتقارب

في درجة التعريف والتذكير .

٤٩٢ عودة إلى المبتدأ ، وأنه محكوم عليه ،

والخبر محكوم به . معنى القرينة ،

تقسيمها

٤٩٥ معنى القصص (المحصر) أركانه الثلاثة

٤٩٧ مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر .

الرأى في مطابقة الخبر للمبتدأ المضاف

والصفات إليه معاً .

٤٩٩ تقديم أحدهما عند تساويهما أوتقاربهما

في درجة التعريف والتذكير ، والجدل

حول ذلك .

الممول عليه في تقديم المبتدأ والخبر

المسألة ٣٨

٥٠١ تقديم الخبر وجوباً (وهي

الحالة - الثالثة)

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٣٥

أقسام الخبر .

٤٦١ الكلام على الخبر المفرد .

٤٦٢ الخبر المفرد وتحمله الضمير .

نوع ذلك الضمير . مشتقات

تتحمل الضمير ، وأخرى لا

تتحمل . وجوب إبرازه أحياناً .

٤٦٣ جريان الخبر على من هو له

وعلى غيره أحياناً .

٤٦٥ مسائل أخرى . يجب فيها إبراز الضمير

٤٦٦ الخبر الجملة ، شروطها -

من تفقد الجملة اسمها

الحرف لا يخرج الكلمة عن الصدارة .

معنى : « الجملة في محل كذا » أو :

« نالبة عن المفرد » .

٤٦٧ أنواع الروابط

رأى في إعراب : « إن هذان لساحران »

٤٧١ وقوع الجملة الإنشائية خبراً .

٤٧١ إعراب الجملة الواقعة خبراً وحكايتها

٤٧٣ وكذا المبتدأ الجملة . مبتدأ لا يكون

خبره إلا جملة ، أو شبهها .

٤٧٤ إعراب : « طوبى » .

٤٧٥ الخبر شبه الجملة ، وغيره .

٤٧٨ شبه الجملة التام وغير التام .

٤٧٩ نوع الظرف الذى يقع خبراً .

معنى إفادة الظرف . الغرض من الكلام الإفادة

٤٨٠ وقوع المعنى خبراً عن الجملة

(٨١) عودة للكلام على : « طوبى » ونوع

خبرها . تعلق الظرف بالإسناد . وقوع

ظرف الزمان خبراً عن الجملة .

٤٨٢ كيف يضبط ويعرّب الظرف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

ألفاظ أخرى معدومة وغير معدومة
٥١٩ حذف الخبر وجوباً .

٥٢٤ إعراب : حسب :

وبعض أساليب في الحذف .

عودة إلى المبتدأ الذي يليه أداة شرط .

.....

المسألة ٤٠

٥٢٨ تعدد الخبر ، وأنواعه ، وحكم

كل نوع

٥٣٣ تعدد المبتدأ

الخبر الذي يصلح نعتاً للخبر الأول ،
والذي لا يصلح .

الخبر في التثنيقات العلمية .

تعدد المبتدأ وما فيه من عيب .

.....

المسألة ٤١

٥٣٥ مواضع اثنان الخبر بالقاء - فالتثنية .

.....

فواسخ الابداء

٥٤٧ حكم دخول : « قد » إذا كان جملة

فعلية

..... إشارة إلى زيادته الواو في خبر التامع .

٥٥١ معنى : « كائناً ما كان » ، أو :

« من كان » وإعرابها ، وتولم : « كان

ما يقل كذا » .

٥٥٤ ظل - أصبح -

٥٥٥ أصبحى . أمسى - بات -

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٥٤ مواضع أخرى يجب فيها تقديمه .
الأمثال لا تغير .

.....

المسألة ٣٩

٥٥٧ حذف المبتدأ والخبر .

قاعدة عامة في كل ما يحذف . إشارة
أخرى .

٥٥٨ الكلام على : « إذا » الفجائية

٥٥٩ الكلام على : « كيف » . معناها ،
وإعرابها .

٥٦٠ حذف المبتدأ وجوباً .

قواعدها لظرف الجامع مجرور
الكلام على التمت المقطوع ، والفرض
منه وإعرابه ، وسبب القطع .

٥٦٥ مواضع أخرى يجب فيها حذف المبتدأ

لتلخيص موجز لما سبق في معنى : « لاسياً » ،
وإعرابها .

إعراب : « سقياً ورياً » وأساليب
أخرى .

.....

المسألة ٤٢

٥٤٣ معنى التامع ، ونوعه . ومعنى

اسببه وخبره

٥٤٤ أشياء لا يدخل عليها .

٥٤٤ الكلام على « وطوسى » أيضاً ، نوع الزمن
في خبر التامع .

٥٤٦ شروط عمل « كان » وأخواتها .

نوع الزمن في خبر « كان » الماضية
وأخواتها إذا كان الخبر جملة مضارعية

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمعامش.

رقم الصفحة : الموضوع

من مدغولاً - لا يجوز الفصل بينها وبين
لغتها.

٥٧١ كل ماله الصدارة - كالاستفهام

وبغيره - لا يتقدم عليه شيء من مدغوله .

٥٧٢ ملخص الأحوال السابقة .

٥٧٣ بعض صور ممنوعة .

« ما » النافية لا يتقدم عليها شيء من

مدغولاً ، وكذلك « إن » النافية .

٥٧٤ الفرق بين « أن » و « ما » المصدريتين

من جهة الفصل .

كذلك « ما » المصدرية الظرفية .

٥٧٦ حكم تقدم معمول انحر وقسوة .

لا يقع بعد العامل معمول للغير .

• • •

المسألة ٤٤

٥٧٩ زيادة « كان » وبعض أخواتها

٥٨٠ قد يكون فعل التلجب مجرداً من الزمن

٥٨١ متى يصح الحكم بزيادة الكلمة ؟

• • •

المسألة ٤٥

٥٨٢ حذف « كان » ، وحذف

معمولها .

هل يقع ذلك في غيرها ؟

المسألة ٤٦

٥٨٨ حذف للتثنية من مضارع : « كان »

٥٨٩ متى تحذف الألف والواو من « كان »

ويكون ؟ متى تظم كاف الماضي ؟ مثل :

كن

المسألة ٤٧

٥٩٠ نفي الأخبار في هذا الباب .

٥٩١ زيادة باء الجر في أحد الممولين

(الخبر ، أو : الاسم) :

رقم الصفحة : الموضوع

٥٥٦ صار .

٥٥٧ أنفك بمعنى « صار » . إمرأب

قولم : « ما جات حاجتك » .

٥٥٩ « ليس » . حكم دخولها على

الماضي .

حكم دخول القتل على الفعل الذي من نوعه

٥٦١ عودة إلى زيادة الواو في خبر الناسخ .

إشارة إلى حكم المطلق المشتق بعد

غيرها .

٥٦٢ زال -

نفي التثنيات ، وكذلك نفي النفي والنداء .

إشارة إلى المبدأ الناسخ الذي لا يحتاج

إلى خبر .

٥٦٣ شروط إعرافها وأعمال المشتقات .

متى يحذف حرف التثنية قبل

الناسخ ؟

٥٦٤ فتى - برح -

٥٦٥ أنفك - سدام .

« ما » المصدرية الظرفية ،

وغير الظرفية .

٥٦٧ مجمل تقسيم الأفعال الناسخة .

٥٦٨ مدغول « قد » لا يتقدم عليها .

عودة إلى المبدأ الناسخ الذي يستغنى

بإساره عن خبر المبدأ .

• • •

المسألة ٤٣

٥٦٩ الترتيب في هذا الباب بين الناسخ

ومعموليه . حكم أخبار النواسخ

هنا من ناحية التقديم والتأخير .

٥٧٠ « أن » المصدرية لا يتقدم عليها شيء .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والخامش

باب الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

ما - لا - لات - إن

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٤٨	
٥٩٣ « يا »	٦٠٦ قد تهل « لات »
٥٩٤ شروط إعمالها .	٦٠٦ حكم اللفظ على غيرها .
٥٩٧ حكم المعطوف على خبرها .	وقوع « معنا » بعدها .
٦٠١ « لاء » العاملة عمل « ليس »
٦٠٢ الفرق بينها وبين « لاء » النافية للجنس .	المسألة ٤٩
٦٠٤ « إن » العاملة عمل « ليس »	٦٠٧ زيادة « باء الجر » في خبر
« لات »	هذه الأحرف .
	٦٠٩ كلمة في : « اللفظ على التيم » ،
	٦١٠ إشارة إلى الجزاء المجاورة .
	٦١١ عطف المشتق بعد خبر « ما » و « ليس »

...

باب أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٠	
٦١٤ أفعال المقاربة ، معناها .	بعض أفعال هذا الباب يستعمل ثانياً
٦١٥ نوع الزمن فيها وفي أخبارها .	ثالثاً .
٦١٥ عملها .	٦٢٧ بعض شروط في أفعال الرجاء .
٦١٨ وقوع المعنى خبراً عن الجثة .	ضبط « السين » في : « عسى » عند
٦٢٠ « كذا » كثيراً في الفن .	الإسناد قبله إلى « عسى » .
٦٢٠ أفعال الشروع ، معناها ، عملها .	٦٢٨ إعراب : « صان - صاك » .
٦٢١ أفعال الرجاء ، معناها ، عملها .	عدم الفصل بأجنبي بين ما دخلت عليه
٦٢٢ عملها .	و أن « التي » في خبر : « عسى » وغيره .
٦٢٣ حكمها	٦٢٩ الكلام على : (عسى أن يمشك ربك مقاماً محموداً)
	استعمال : « حرقى » بالتثنية

...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتخصيص، والهامش.

باب الحروف الناصخة : (إن وأخواتها)

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤٤	نوع العامل في « أن » المفتوحة المزة مع مصولها	٦٤٠	إشارة إلى أشياء لا يدخل عليها الناسخ.
٦٤٥	مواضع « أن » الخفية ، والمصدرية الناصبة للضارع ، والناصخة للثلاثين	٦٤١	أوجه الاختلاف بينها وبين « كان » وأخواتها .
٦٤٦	مواضع المصدر المؤول من « أن » ومصولها ، ومواضع الخفية .	٦٤٢	معاني هذه الأحرف .
٦٤٧	الكلام على : « أحداً كذا » ؟	٦٤٣	متى نستعملها ؟
٦٤٨	قد يمد المصدر المؤول من المفعولين ، وبغيرها .	٦٤٤	دخول هذه الأحرف على « أن » .
٦٤٩	الحالة الثانية : كسر همزة « إن » وجوبا .	٦٤٥	إعراب قوله تعالى : (لئن لم ير الله رب)
٦٥٠	مواضع أخرى لكسر .	٦٤٦	الكلام على بعض أساليب مسموعة : « كأنك بالفرج آت » .
٦٥١	الحالة الثالثة : جواز الفتح والكسر .	٦٤٧	ما تنص به : « ليت » .
٦٥٢	إعراب « إذا » الفجائية .	٦٤٨	شروط إعمال هذه الأحرف
٦٥٣	جواب القسم قد يكون شبه جملة .	٦٤٩	تصدير غير : « لعل » « بأن » المصدرية .
٦٥٤	معنى فاء الجزاء - مواضعها .	٦٥٠	معنى « لعل » « وصلى » في كلام الله تعالى .
٦٥٥	جملة جواب القسم قد تنفي عن الخبر .	٦٥١	« ما » الكافة . فصل . « ما » ومصولها .
٦٥٦	مواضع أخرى لجواز الأمرين .	٦٥٢	متى قولهم : « كالتة ومكلمة »
٦٥٧	معنى : « لا جرم » وإعرابها .	٦٥٣	متى يتقدم الخبر ، ومتى يمتنع تقديمه ؟
٦٥٨	المسألة ٥٣	٦٥٤	متى يتقدم معموله ؟
٦٥٩	لام الابتداء ، سبب التسمية ، فائدتها ، مواضعها ،	٦٥٥	حذف الحرف الناسخ والمفعولين .
٦٦٠	اللام المخرقة . أنواع من اللام ...	٦٥٦	تعدد أفعال هذه الأحرف .
٦٦١	نوع من الفرق بين لام الابتداء ولام القسم	٦٥٧	نصب المفعولين عند بعض العرب .
٦٦٢	حكم الجمع بين « اللام » والسين ،	٦٥٨	المسألة ٥٤
٦٦٣	وصف	٦٥٩	فتح همزة : « إن » ، وكسرها
		٦٦٠	الحالة الأولى : وجوب الفتح

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٧٦ بعض أشكال مسبوقة في « إن » . الخفة
من التقليل .

إمراء بعض آيات قرآنية تشمل
على الخفة ، كقوله تعالى : (وإن
كلاماً ليؤتيهم بهك أعلم)

٦٧٨ تخفيف « أن » مفتوحة المجرى
عودة إلى تعيين نوع « أن »

٦٨٠ متى تظهر نون « أن » كتابة ..

٦٨٣ تخفيف : « كأن »

٦٨٤ تخفيف : لكن ، ولعل

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٥٤

٦٦٥ حكم المعطوف بعد خبر « إن »
وحكمه إذا توسط بين معموليها

٦٦٦ مناقشة رأي الأئمة في ذلك .

المسألة ٥٥

٦٧٣ تخفيف « النون » في هذه الألف
النافية .

تخفيف « إن » .

باب : « لا » النافية للجنس

٦٩٣ أظلة سامة أخرى ، منها :
لا فلاسك .

٦٩٥ حكم أظلة مسبوقة ليست نكرة .
يصح بناء اسم « لا » على الفسفة العارضة .

المسألة ٥٧

٦٩٧ اسم « لا » المتكررة مع العطف

٧٠١ حكم المعطوف على اسم « لا »
بغير تكرارها .

المسألة ٥٨

٧٠٣ حكم نعت اسم « لا » .

٧٠٤ قد تكون « الفاء » زائدة لتحسين اللفظ

٧٠٥ حكم بقية التوابع بعد اسم « لا » .

المسألة ٥٦

٦٨٥ معناها ، معنى التي لنفي الوحدة .
اتفاق معناها في غير المفرد .
صدارتها .

٦٨٦ عمل النافية للجنس ، وتسمى :

« لا » التي للتبرة - شروط

٦٨٩ العامل قد يتخلل الكلمة ، ولا يعمل
فيها مع أنها أصلية .

عودة إلى « الواو » الداخلة في خبر
الناسخ .

٦٩٠ الحرف : « لا » - يتصدر جملة ، لأن
التي في خبر لنفي لا يتقدم على النافي .

٦٩١ حكم اسمها إذا لم تتكرر .
تعريف الشيء بالضاف .

٦٩٢ عودة إلى الكلام على : « لا أياه » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٩	
٧٠٦ بعض أحكام أخرى .	٧٠٨ « آلا » التي للاستفتاح والفتحة .
دخول حمزة الاستفهام على : « لا » .	حذف خبر « لا » .
٧٠٧ حكم « آلا » التي تقع في مثل :	٧٠٩ حذف اسمها إشارة إلى : « ولا سيما »
« ألا ما له مانعاً » .	٧١٠ عودة إلى الكلام على : « لا جرم »
أنت المحل ، أو : أنت بالجمع المضافاً	من تفكر : « لا » .
	حكم « لا » عند وقوع « إلا » بعدها .

النحو الوافى

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية .
وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .
ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكَمًا
مستقلًا ، يناسب طلبه الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها
بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل
الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة
والمختصين ، مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات
التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام
فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها فى مواضع
متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها
وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو سطران ، من النقط
الأفقية المتقاربة المتلاحقة .

ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا^(١)

أمثلة :

الكلامُ عُنوانٌ على صاحبه . - علمتُ الكلامَ عُنواناً على صاحبه .
المجاملةُ حارسةٌ للصداقة . - ظننتُ المجاملةَ حارسةً للصداقة .
الوفاءُ دليلٌ على النبيل . - اعتقدتُ الوفاءَ دليلاً على النبيل .

الماءُ الجامدُ ثلجٌ . - صيّرَ البردُ الماءَ ثلجاً .
الجيلدُ أَسودُ . - رَدَّتْ^(٢) الشمسُ الجِلدَ أسوداً .
الخشبُ مشتعِلٌ . - تركتُ النارُ الخشبَ رماداً .

من النواسخ ما يدخل - في الغالب^(٣) - على المبتدأ والخبر فينصبهما معاً ،
ويُغَيِّرُ اسميهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولاً به »^(٤) للناسخ . (مثل :
عليكم ، ظنن - اعتقد - صيّر . . . ، وغيرها من الكلمات التي تحتها خط في
الأمثلة المعروضة) . وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم :

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق بيانه وبيان معنى
الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا - في ١ ص ٥٤٣ م ٤٢ - باب : « كان وأخواتها » .
وتأتى له إشارة في ص ٢١) - .
(٢) صيرت .

(٣) كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالباً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ،
وعلى غيرهما ، كالفعل : « حسب » ، ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية - في
ص ٨ - . وللمحة لتعليل يسوغ للدخول على غيرهما ، سيبيء في « ١ » من ص ١١ .

(٤) وبالرغم من اعتبارها مفعولين ، هما « عمدتان » ، لا « فسلتان » كبقية المفعولات ،
(كما سيبيء في رقم ١ هامش ص ١٧٩) ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ فيكون الثاني في المعنى هو
الأول ، ولو تأويله ، والأول هو الثاني في المعنى أيضاً ؛ كالشأن في المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل هذا
الناسخ على غيرهما . - كما سنعرف في « ١ » من ص ١١ - والمفعول الثاني هنا هو الذي تم به الفائدة
الأساسية ؛ لأنه الخبر في الأصل ، فهو أهم .

لاحظ ما يأتي في « ج » من ص ١٢ ، لأهميته .

« ظَنَ » وأخواتها ، وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها .
وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال ، وفي بعض المشتقات العاملة عملها .
فالفعل الماضي المتصرف^(١) هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه
فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون
بقية المشتقات^(٢) الأخرى . أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة به ،
إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ مراعيًا الأغلب
في استعمالها^(٣) ؛ هما : « أفعال قلوب »^(٤) ، و « أفعال تحويل »^(٥) . ولا بد لكل

(١) الفعل الماضي المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً ؛ — فيكون له المضارع ، والأمر ،
والمصدر ، واسم الفاعل . . . وبقية المشتقات المروقة ، كالفعل : « سمع » — وإما أن يكون تصرفه
ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك المشتقات فقط ، كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل :
« يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلزم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تَكَلَّمَ »
بمعنى : « أعلم » ، والفعل : « هب » ، بمعنى : ظن . وهما من أفعال هذا الباب القلبية ، وكالفعل
« عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » . — ولأنواع المشتقات إشارة هابرة في رقم ٢ التالي —

(٢) رددنا في مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية من المصدر ؛ وهي : اسم الفاعل ،
اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمي ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم
الآلة . (ويدخل في عداد المشتقات أكثر الأفعال بأنواعها الثلاثة) . وهذه المشتقات قسمان :

قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ يرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ،
كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمي .
ويدخل في هذا القسم العامل : المصدر الأصل أيضاً (بالرغم من جموده ، في الرأي الشائع) . .

وقسم لا يعمل شيئاً من محل الفعل ؛ ويسمى : « المهمل » . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ،
واسم الآلة . ولا دخل للقسم المهمل في أحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا يدخل في
أحكامه ؛ فالصفة المشبهة الأصولية خارجة من أحكامه ؛ لأنها تحي من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب
مفعولاً به . أما غير الأصولية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها (ج ٣ ص ٢٨٢ م ١٠٤)
وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به . والفعل الماضي الذي لتعجب خارج ؛ لأنه ينصب
مفعولاً واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، — كما سيجي في ص ٢٩ م ٦١ — .

(٣) راجع « ج » من ص ١٢ حيث تقسم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين .

(٤) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهي المعاني النفسية التي تعرف اليوم
بالأمور النفسية ؛ ويسمونها القدماء : الأمور القلبية ، لاعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح —
الحزن — الفهم — الدكاء — اليقين — الإنكار . . .

(٥) ثل على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تماثلها . وتُسمى أيضاً : « أفعال التصيير » ؛
لأن كل فعل منها بمعنى : « صَيَّر » ، أي : حول الشيء من حاله القائمة إلى أخرى تماثلها .

فعل في القسمين من فاعل^(١)، ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(١) فأما أفعال القلوب^(٢) فمنها ما قد يكون معناه العلم . (أى : الدلالة على اليقين^(٣) والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان^(٤) . والنوعان صالحان للدخول - مباشرة - على المبتدأ الصريح ، وعلى المصدر المؤول من « أن » مع معموليها ، أو : « أن » والفعل مع مرفوعة^(٥) .
ويشتهر من الأفعال الأولى^(٦) سبعة :

(١) عليم^(٧) . : مثل : علمت البرّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبة سبيلَ القوة .

(٢) رأى^(٨) . : رأيت الأمل داعيَ العمل ، ورأيت اليأس رائدَ الإخفاق ، وقول الشاعر :

(١) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة ؛ فإنها لا ترفع الفاعل - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٢) أفعال القلوب ثلاثة أنواع : نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكّر - تفكّر - حزّن - جبنّ ونوع ينصب مفعولا به واحداً ؛ مثل : خاف - أحبّ - كره ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدى معنى معيناً ؛ كما سنعرف .

(٣) هو : الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر ينلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً في الواقع أو غير صحيح .

(٤) الشك : ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتها في التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح . أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من قلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح يحتمل لشكّ واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفي هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٥) فاعله أو نائب الفاعل . وانظر « ب » من ص ١١ .

(٦) وهى الدالة على العلم . وقد يستعمل كل منها في معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا واحداً ، أو لا ينصب . (وسنعرض لبعض هذا في « - » من ص ١٢) .

(٧ ، ٨) يستعمل الفعل : « علم » أحياناً في القسم غير الصريح ؛ فيحتاج . لحواب ، ونكسر بعده همزة « إن » . (وقد أشرنا لهذا في آخر الجزء الأول . وله إشارة تجيء في ص ٥٠٠ - وسيجيء في الباب التالي : « أعلم وأرى » - ص ٥٩ -) حكم القائلين : « علم » و « رأى » إذا سبقتهما همزة النقل ؛ (أى : همزة التثنية) .

وما يتصل بمعنى الفعل « رأى » وباستعماله ماضياً وروده في الأساليب العالية بمعنى : « أخبرني » ؛ نحو : رأيتك هذا الكتاب ، هل عرفت قيمته ؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل وافٍ يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . (في باب التفسير ص ٢٣٨ ، م ١٩ من الجزء الأول - الطبعة الرابعة -) . وسيجيء له إشارة في ص ١٦ .

- رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْءِ وَافِدًا^(١) عَقْلَهُ وَعُنْوَانَهُ ؛ فَاَنْظُرْ بِمَاذَا تُعَسِّنُونَ ؟^(٢)
- (٣) وَجَدْتُ : مِثْلُ ؛ وَجَدْتُ ضِعَافَ الْأَمْرِ : نَهْبًا لِأَقْوِيَائِهَا ، وَوَجَدْتُ الْعِلْمَ أَعْظَمَ أَسْبَابِ الْقُوَّةِ ..^(٣) .
- (٤) دَرَى : ؛ ؛ دَرَيْتُ الْمُهْدَى قَرِيبًا مِنَ الدَّائِبِ فِي طَلْبِهِ ، وَدَرَيْتُ لَذَّةَ إِدْرَاكِهِ مَاحِيَةً تَعَبَ السَّعْيِ إِلَيْهِ .
- (٥) أَلْفَيْتُ^(٤) : مِثْلُ ؛ أَلْفَيْتُ الشَّدَائِدَ صَاقِلَةً لِلنَّفُوسِ ، وَأَلْفَيْتُ أَحْتِمَالَهَا سَهْلًا عَلَى كِبَارِ الْعَزَائِمِ .
- (٦) جَمَعْتُ : ؛ ؛ جَعَلْتُ^(٥) الْإِلَاحَ وَاحِدًا ، لَا شَكَّ فِيهِ .
- (٧) نَعَلَّمُ^(٦) ؛ بِمَعْنَى « اَعْلَمُ » ؛ مِثْلُ : نَعَلَّمُ وَطَنَكَ شَرَكَةً بَيْنَ أَبْنَائِهِ ، وَنَعَلَّمُ نَجَاحَ الشَّرَكَةِ رَهْنًا بِالْإِخْلَاصِ وَالْعَمَلِ .

* * *

- (١) رَسُولُ عَقْلِهِ وَدَلِيلُهُ . وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ :
- وَيَعْجِبُنِي زِيُّ الْفَتَى وَجَمَالُهُ فَيَسْقُطُ مِنْ عَيْنِي سَاعَةٌ يَلْحَنُ
- (٢) وَكَذَلِكَ قَوْلِي الْآخَرُ :
- قَدْ جَعَلْنَا الْوَدَادَ حُتْمًا عَلَيْنَا وَرَأَيْنَا الْوَفَاءَ بِالْأَهْدِ فَرَضًا
- (٣) وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
- (أَلَمْ يَجْعِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى . . .)
- (٤) لَا يَسْتَمِثِرُ هَذَا الْفِعْلُ هُنَا إِلَّا مُزِيدًا بِالْمُزْنَةِ .
- (٥) أَيْ : اَعْتَقَدْتُ . وَمِنْ هَذَا - فِي بَعْضِ الْأَرَاءِ - قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) أَيْ : اَعْتَقَدُوا .
- اَنْظُرْ رَقْمَ ٤ فِي هَاشِص ٨ :
- وَلِهَذَا الْفِعْلُ مَعَانٍ أُخْرَى سَجِيَّةٌ بَعْضُهَا (وَقَدْ أَشْرْنَا لَهَا فِي رَقْمِ ٣ مِنْ هَاشِص ٩) .
- (٦) الْفِعْلُ : « نَعْلَمُ » بِمَعْنَى : « اَعْلَمُ » ، فَعِلُّ أَمْرٍ جَامِدٌ - عِنْدَ فَرِيقٍ مِنَ النُّحَاةِ - لَا يَجِيءُ مِنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ غَيْرَ الْأَمْرِ ، مَعَ كَثْرَةِ دَخُولِهِ عَلَى مَصْدَرٍ مَوْضُوعٍ ، أَذَاتُهُ : « أَنْ » الْمَشْدُودَةُ أَوْ الْخَفِيفَةُ النَّاسِخَتَيْنِ ، أَوْ « أَنْ » الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : نَعْلَمُ أَنْ وَطَنَكَ شَرَكَةٌ . . وَنَعْلَمُ أَنْ تَنْجَحَ الشَّرَكَةُ بِالْإِخْلَاصِ (كَمَا فِي رَقْمِ ٤ مِنْ هَاشِص ١١) . وَتَنْصَرَفُ عِنْدَ فَرِيقٍ آخَرَ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْفِعْلِ الْمُتَنْصَرِفِ . وَقَدْ شَاعَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ - وَيَسَدُّ فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمَقْبُولِينَ - فَيُحْسِنُ اتِّبَاعَهُ ؛ تَوْحِيدًا لِلتَّفَاهُيمِ (وَسَجِيَّةٌ لِإِضْحَاحِ هَامِ لَعْنَاهُ فِي رَقْمِ ١ مِنْ هَاشِص ٢٩) .

ويشتهر من الأفعال الثانية^(١) ثمانية، هي :

(١) ظَنَ : مثل : ظَنَ الطَّيَّارُ النهرَ قنَّاةً ، وظَنَ البيوتَ الكبيرةَ أَكْوَاجاً .

(٢) خَالَ^(٢) : خَالَ المسافرُ الطَّيَّارةَ أَنْفَعَ لَهُ ، وهو يَخَالُ الرُّكُوبَ فِيهَا مَنَمَةً .

(٣) حَسِبَ : أَحَسِبَ السَّهْرُ الطَّوِيلَ إِرْهَاقاً ، وَأَحْسَبَ الإِرْهَاقَ سَبِيلَ الْمَرَضِ ، وقول الشاعر :

لَا تَحْسِبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتَهُ الْبِلَاسِ وَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤَالُ الرِّجَالِ^(٣)

(٤) زَعَمَ^(٤) : مثل : زَعَمَتِ الْمَلَايِينَةُ مَرْغُوبَةً فِي مَوَاطِنَ ، فَزَعَمَتِ التَّشَدُّدَ مَرْغُوباً فِي أُخْرَى .

(١) وهي الدلالة على الرجحان . وقد يستعمل كل منها في معانٍ أخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أولاً ينصبه (كما سيجيء) قريباً في جـ من ص ١٢ وما بعدها) .

(٢) ومضارعها المسروع كثيراً للتكلم هو : إِخَالَ - بكسر الهزنة غالباً . وهذا السامعُ الغالبُ مخالف للقياس ، وفتح الهزنة لغة قليلة مسبوحة أيضاً . والمستحسن الاختصار على الكثير الغالب - كاسبق في جـ ١ م ؛ عند الكلام على : « أحرف المضارعة » ص ٤٧ .

فإن كان الفعل « خال » بمعنى : تكبر ، أو ظلع التي بمعنى : هرج . . فهو لازم .

(٣) بعد هذا البيت :

كلاهما موت . ولكنَّ ذا أَقْطَعَ مِنْ ذَاكَ ، لذلَّ السُّؤَالِ

(٤) كثر الكلام في معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند الخطاب ؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ وَلَقَدْ صَدَقْتَ ، وَكُنْتَ ثُمَّ أَمِيناً

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . »

إلخ . وقد تدل على الرجحان . وقد تستعمل للدلالة على الشك ، وهو الغالب في استعمالها ، وقد تستعمل في القول بالكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح .

والقريظة هي التي تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعاني السالفة . وقد تكون بمعنى : « كفل » أو بمعنى رأس (أي : سادَ وشرفَ) أو بمعنى : سنن أو هزل . . . فيتخير حكمها في التمدى والقرزم - تبعاً لتغير المعنى - على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .

وزعم - كغيرها من الأفعال القلبية الناصية للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على

« أن » مع الفعل وبرفوعه ، أو « أن » مع مفعولها ؛ فيكون المصدر المؤول في الحاليتين ساداً مسد المفعولين ، ومغنياً عنهما . وهذا هو الأغلب في « زعم » - كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١١ - وإليه تميل

أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . » . وقول الشاعر :

وقد زعمتُ أني تغيرتُ بعدها ومن ذا الذي - يا عزَّ - لا يتغير ؟

- (٥) عَدَّ : مثل : عَدَّتِ الصَّدِيقُ أَخًا . وقول الشاعر :
فَلَا تَعْدُدْ المَوَالِيَّ ^(١) شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّا المَوَالِيَّ شَرِيكَكَ فِي العُدْمِ ^(٢)
(٦) حَسَبًا ^(٣) : مثل : حَسَبًا السَّائِحُ المِثْلَنَةُ بِرُجِّ مِرَاقِبَةٍ .
وقول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ وَأَبَا عَمْرٍو أَخًا ثَقَّةً حَتَّى أَلَمَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِيَّاتُ
(٧) جَعَلْ : مثل : جَعَلَ الصَّيَادُ السَّمَكَةَ الْكَبِيرَةَ حَوْتًا .

وقوله تعالى فِي المَشْرِكِينَ : « وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا » ... ^(٤)
(٨) هَبَّ : هَبَّ مَالِكَ سَلَحًا فِي يَدِكَ ؛ فَلَا تَعْمَدُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ ^(٥) . . .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السالفة - جامد ، ملازم صيغة الأمر ^(٦)

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصْيِيرُ) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على مصدر مؤول من « أَنْ » مع معموليها ، أو : من « أَنْ » والفعل مع مرفوعه ^(٧) - وهي :
(١) صَيَّرَ : مثل : صَيَّرَ ^(٨) الصَّائِغُ الذَّهَبَ سَبِيكَةً ، وَصَيَّرَ السَّبِيكَةَ سَيَّوَارًا .

(١) التَّاسِرَ ، أو الصَّدِيقَ . (٢) الفقر الشديد .
(٣) لهذا الفعل معان أخرى يتغير بسببها حكمه ، طبقاً للبيان الذي في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .
(٤) وقيل : إن « جَعَلَ » هنا بمعنى : اعتقد - كما في رقم ٥ من هامش ص ٦ .
(٥) لهذا الفعل الجامد معنى واستعمال يخالف فيهما المتصرف الذي على صورته الآتية في ص ٢٠ .
(٦) هو فعل أمر ، بمعنى : « تَلَنَ » وهو هذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على « أَنْ » مع معموليها جائز ، نحو : هَبَّ أَنْ الأَمَالَ مُحَقَّقَةً . فالمصدر المؤول من أَنْ مع معموليها في محل نصب ، سد مسد المفعولين . وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر الخفري والتصريح . ثم رقم ٤ من هامش ص ١١ الآتية) .

أما الأمر « هَبَّ » المتصرف فله بيان يبيِّن في ص ٢٠ .
(٧) كما سيجيء في آخر . « ب » من ص ١١ .
(٨) « صَيَّرَ » ، و « أَصَارَ » ، فُلَانٌ ، أَصْلُهُمَا قَبْلَ التَّعْدِيَةِ بِالتَّضْعِيفِ وَالْهَمْزَةِ : « صَارَ » الذي هو من أخوات « كَانَ » ، نحو : صَارَ الخَشَبُ بَابًا . وبعد تعديتهما ابتداء عن عمل « كَانَ » ، وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صَيَّرَ الجَوْهَرُ الدَّرَّ فُصُوصًا ، وَأَصَارَ الفُصُوصُ عَقْدًا .
أما « صَيَّرَ » بمعنى : « قَلَّ » فينصب مفعولاً واحداً ، نحو : صَيَّرَتِ السَّائِحَةُ إِلَى دَارِ الأَثَارِ ، أَيْ : نَقَلَتْهُ .

(٢) جَعَلَ : مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطاً ، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجاً^(١) . . .

وقول الشاعر :

اجعلْ شعاركَ رحمةً ومودةً إن القلوبَ مع المودة تُكسِبُ

(٣) اتَّخَذَ : مثل : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً ، واتخذ المسافرون الباخرةَ فسنداً قماً .

(٤) تَخَذَ : : تَخَذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتَخَذَتِ الماءُ بخاراً .

(٥) تَرَكَ : » : ترك الموجُ الصخورَ حصىً ، وترك الشمسُ الحمى رمالاً .

(٦) رَدَّ : » : ردَّ الأملُ الوجوهَ الساحبةَ مُشْرِقةً ، وردَّ النفوسَ اليائسةَ مُنْتَبِشةً .

(٧) وَهَبَ : مثل : وهبت الآلاتُ الحديديةُ السنايلَ حباً ، وهبت الحبُّ دقيقتاً ، وهبت الدقيقُ عجينةً^(٢) .

* * *

وفيما يلي بيان موجزٌ للأفعال السابقة^(٣) ، وأنواعها المختلفة :

(١) ومثل قوله تعالى :

(وهو الذي جعل الليل والنهار خِلْفَةً لمن أراد أن يَذَّكَّرَ ، أو أراد شكوراً) خِلْفَةٌ : بمعنى كل منهما يعد الآخر

(٢) وهبَ ، بمعنى : « صير » - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل في معنى التحويل إلا بصيغة الماضي . ومنه قولهم : « وهبني الله فداء الحق » ، أي : صيرني .

(٣) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا :

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا
أَعْنَى : رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا
ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدُو
حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ : اللَّذْ كَاخْتَفَذَ
وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِي كَصَبَّرَا
أَيْضاً - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا =

ظن وأخواتها

ب - أفعال تحويل	١ - أفعال قلبية	أفعال يقين ،
أشهرها سبعة :	أفعال رجحان ،	وأشهرها سبعة :
(١) صَبَّرَ	(١) ظَنَ	(١) عَلِمَ ^(١)
(٢) جَمَعَلَ	(٢) خَالَ	(٢) رَأَى
(٣) اتَّخَذَ	(٣) حَسِبَ	(٣) وَجَدَ
(٤) تَخَذَ	(٤) زَعَمَ	(٤) دَرَى
(٥) تَرَكَ	(٤) عَدَّ	(٥) أَلْفَى
(٦) رَدَّ	(٦) حَسَبَا	(٦) جَمَعَلَ
(٧) وَهَبَ	(٧) جَعَلَ	(٧) تَعَلَّمَ ، بِمَعْنَى : اَعْلَمَ
	(٨) هَبَّ	

= أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء - وهى الجملة الاسمية الخالصة - وسرد فى الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التى شرحناها ، منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أعى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها . فليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص - - وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما : المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب - أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » - فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل عن « جعل » الذى سبق الكلام عليه فى باب : « أفعال المقاربة والشرع » من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن « جعل » الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ، كما عرفنا فى الشرح .

والفعل : « اعتقد » معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب . منها :
يقين - تحنى - توهم - تبين - شعر - أصاب إلى غير هذا مما سرده صاحب المعجم فى هذا الباب (ج ١ ص ١٥١) ونقل بعضه الصبان هنا .

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :
.....
والتى كصبراً أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً
أى : انصب - أيضاً - مبتدأ وخبراً بالنواسخ التى مثل « صبر » فى إقادة التحويل .

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف فى آخر الفعلين : « وجد » « صبر » ، وبتخفيف اللدال فى الفعل : « عد » . أما كلمة : « الذى » فى أبياته فهى لغة صحيحة فى « الذى » .

(١) انظر ماله صلة بهذا الفعل فى رقم ٧ و ٨ من هامش ص .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا^(١) — أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو نبشئ من التأويل المقبول ، كالثأن في أفعال التحويل ، وكالثأن في : « حسب » ؛ مثل : صيرت الفضة خاتماً ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضة خاتماً ؛ لأن الخبر هنا ليس هو المبتدأ في المعنى الحقيقي ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول^(٢) إلى خاتم . ومثل : حسبت الميرغ الزهرة ؛ إذ لا يقال على سبيل الحقيقة المحضة : الميرغ الزهرة ؛ فساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ؛ أو نحو من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر ، وإن لم يكن خبراً حقيقياً في أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعي لهذا التبعيل ، والتمام التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا التواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله الحقيقي المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى المراد بغير غموض .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر لتنصب كلاً منهما مباشرة^(٣) ؛ فقد تدخل على « أن » مع معموليها ، أو : على « أن » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر ساداً مسدداً للمفعولين^(٤) ، مغنياً عنهما .

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٣ .

(٢) أى : ستؤول وينتهي أمرها في المستقبل إليه .

(٣) أى : نصباً صريحاً لتأويل فيه ، ولا سبك ، ولا تقدير .

(٤) ونسند للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القلبية (في ص ٤٣) ،

والأغلب في « زعم » وفي « تعلم » بمعنى : « أعلم » دخولها على « أن » مع معموليها ، أو على « أن » ، والفعل مع مرفوعه — كما في رقم ٦ من هامش ص ٦ وفي ٤ من هامش ص ٧ — والأغلب في « هب » الأمر الجامد بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ، برغم صحة دخوله ؛ كما سبق (في رقم ٦ من هامش ص ٨ . أما الأمر المتصرف فله حكم في ص ٢٠) .

والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول في هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون

مثل : علمت أن السباحة أسلم من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم .
وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزمٌ وتلك خديعة الطبع اللثيم
ومثل : دَرَيْتُ أن الكبيرُ يغبضُ إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر
الأمر عجيبة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يستخدع الناس فهو المخادوع
ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول^(١) .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على « أن » ومعموليها ، ولا على « أن » والفعل
مع فاعله^(٢)

(ح) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام ،
بدلاً من اثنين :

فالبقيين وحده خمسة : وجد - تعلم ، بمعنى : اعلم - دَرَى - أَلْفَى - جعل .
والرجحان وحده خمسة : جعل - حجا - عد - زعم - هب ، بمعنى : ظن .
وللأمرين والغالب البقيين ، اثنان : رأى - عليم .
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظن - خال - حسِب .

= الرأى الفاعل : إنه بعد صد المفعول الأول ، وأن المفعول الثاني محذوف ، وتقديره : « ثابتاً » ،
أو ما يشبهه ؛ ففى نحو : وجدت أن الصبر أنفع في الشدائد - يقدرون : وجدت نفع الصبر في الشدائد
ثابتاً . . . وهذا نوع من التفسير والإطالة لا داعي له .

(١) في مثل قولهم : « قت ، وما حسبك أن تقيب » تكون « الكاف » حرفاً محضاً لمجرد الخطاب
ومتصرفاً . وليس اسماً ضميراً ؛ إذ لو كان ضميراً لكان هو المفعول الأول للفعل « حسب » ومفعوله الثاني
هو المصدر المذلول : (أن تقيب) . ويترتب على هذا أن يكون ذلك المصدر المذلول خبراً عن « الكاف » ،
باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعول « حسب » أصلهما - في الغالب - المبتدأ والخبر .
وإذا وقع المصدر المذلول هنا خبراً عن الكاف أدّى إلى الإغبار بالمعنى من الجثة . وهو ممنوع عندم في أغلب
الحالات إذا كان المراد الإغبار من طريق الحقيقة ، لا من طريق المجاز . أما من طريق المجاز فصحيح -
كما سبق البيان في الجزء الأول ص ٢٤١ م ١٩ . باب : « الضمير » عند الكلام على « كاف الخطاب » -

(٢) كما سبق في : « ب » من ص ٨

لكن التقسيم الثلاثي أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث في الأول ، والرابع في الثاني ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلاً للأقسام^(١) ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك :

١ - فن أفعال اليقين وألفاظه ما يستعمل في الرجحان ، فينصب مفعولين أيضاً ، وقد يستعمل في بعض المعاني الأخرى ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازماً . كل ذلك على حسب معناه اللغوي الذي تدل عليه المراجع اللغوية الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعاني ؛ وإنما نسوق بعضها :

فن الأمثلة : الفعل « عَلِمَ » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن - كما سبق - ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة . وقد يكتفي بمفعول به واحد في هذه الحالة ؛ بأن تأتي بمصدر المفعول الثاني ، ونصبه مفعولاً به ، ونكتفي به ، بعد أن نجعله مضافاً أيضاً ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه . فنقول : علمت تتحرك الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثاني وعن تقديره . ومن الناحية من لا يقصر هذا الحكم على « عَلِمَ » ؛ بل يجعله عاماً في جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر المفعول الثاني إلى المفعول الأول . والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً به واحداً^(٢) .

وقد يكون بمعنى : « ظن » فينصب مفعولين أيضاً ؛ مثل : أعلم الجوّ بارداً في الغد . فإن كان بمعنى : « عرف » نصب مفعولاً به واحداً^(٣) ؛ مثل :

(١) راجع الخصري أول هذا الباب .

(٢) وهذا الرأي فيه اختصار محمود ، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً . وتفصيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منها ما يناسب كلامه على حسب الدواعي البلاغية . ومن تلك الدواعي أن الإبانة قد تقتضي - أحياناً - أن نصرح بالمفعولين منصوبين - . . . فإن لم يكن في التصريح بها زيادة إيضاح ، أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة - فالاختصار أحسن .

(٣) في بعض كتب اللغة - دون بعض - ما يدل على أن « المعرفة » مقصورة على العلم المكتسب بحاسة من الحواس ؛ جاء في « المصباح المنير » ، مادة « عرف » ماله : (عرفته معرفة - بالكسر - وعرفانا ، علمته بحاسة من الحواس الخمس) . وأيضاً يرى كثير من النحاة فرقاً بين « علم » التي بمعنى : « عرف » و « علم » التي بمعنى : « اعتقد » وأنها غير متساويين لا في المعنى ولا في العمل ، وحجته : -

علمت الخبر ؛ أى : عرفت^(١) . وإن كان بمعنى : « انشئت » فهو لازم لا ينصب
المفعول به ، مثل : علم البعير^(٢) ، أى : انشئت شفتيه العليا . . .
والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقد وثيقن ، أو :

« أن » العلم « الذى بمعنى : « المعرفة » يتعلق بنفس الشيء وذاته المادية ؛ تقول : « علمت القمر » ،
كما تقول « عرفت القمر » كلاهما معناه منصوب هل ذاته المصورة وبجرمه ، (أى : حقيقة المادية)
وعلى هذا تكون « علم » أى : عرف « مختصة بمتهم بما يسيبه المناطقة : « الذات » أو : « الشيء
المجرد » أى : « البسيط » وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد .

أما « علم » الناصبة للمفعولين فمختصة - عند تلك الكثرة - بوصف الذات بصفة ما ، ولا شأن لها
بالذات وحدها مباشرة ، مثل : علمت القمر منفردا . أى : علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل ، وليس
المراد علمت ذات القمر وبجرمه . فالفعل « علم » بهذا المعنى يختص بما يسيبه المناطقة : « الكليات » .
على أساس ما سبق كله يكون القائل : « عرفت قدوم الضيف » مراداً عرفت القدوم ذاته ، دون
زيادة أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم . بخلاف من يقول : علمت من الرسالة الضيف
قادماً ، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقة القدوم المنسوب إلى الضيف ،
بشرط أن يكون الفعل « علم » فى هذا المثال ناصباً مفعولين .

وقال الرضى : لافرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى السيل ؛ فالفعل : « علم » بمعنى : عرف
ينصب مفعولاً واحداً ، والآخر ينصب مفعولين ، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقتهما
بينهما فى السيل دون المعنى ، فلا اعتراض عليها .
غير أن كلامه هذا - مع قبوله والارتياح له - مناقض لما قرر فى هذا الشأن فى باب : « كان » -
كما نصروا على ذلك -

والحق أن الخلاف بين الآراء السابقة يسير ، يكاد يكون شكلياً ، ذلك أن بين الفعلين (المتعدى لواحد
والمتعدى لاثنتين) فرقاً فى المعنى الحقيقى لا التجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً
لسبب بلاغى .

(١) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمٍ عَرَفَانٍ وَظَنٍّ تَهْمَةٌ تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

(« لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولعلم العرفان . « ظن تهمة » ؛ أى : الظن
المنسوب معناه التهمة . .) يريد : أن « علم » بمعنى - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى
لمفعول واحد . ومثله : للفعل : « ظن » بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال
الأول : اقرب الشيخ فليست صاحبه ؛ أى عرّفه . ومثال الثانى : اخفى القلم ، فظننت الص ؛ أى :
اتهمته .

(٢) فهو أظلم . والثالثة عكسها . (والفعل من بابى : فرج وضرب ، وهو لازم فى الحالتين) .

بمعنى : « ظَنَنْ » . وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكربى البعث ويوم
القيامة : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا » ، و « زَاهٍ قَرِيبًا » ^(١) . فالفعل الأول بمعنى : « الظن »
والثاني بمعنى : اليقين ^(٢) . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان معناه مأخوذاً
من : « الحُلُم » (أى : دالاً على الرؤيا المتنامية) ، نحو : كنت نائمًا ؛
فرأيت الصديق مسرعاً إلى القطار ^(٣) .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى في أمر عَقْلٍ فقد ينصب مفعولاً به
واحدًا ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء في
أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضاربةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإغراط .
أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولاً به واحدًا إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت
النجم وهو يتلألأ . وقول الشاعر :

فإذا نظرت رأيت قومًا سادة وشجاعة ، ومهابة ، وكالا
وقول الآخر :

إنَّ العرائن تلتقاها محسنة ولن ترى للثام الثام حسنا

(١) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشيء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى
هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

(٢) كاليقين في الفعل « رأى » من قول الشاعر :

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله في موطن فالحزم أن يترحلا
(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وليرأى الرؤيا أنم ما لعلما طالب مفعولين من قبل أنتمى

(أنم : انصب . انتمى : انتسب . والتقدير : انم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا »
ما انتمى من قبل الفعل : « علم » طالب المفعولين لهنسبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى المُسْمِية)
أى : انصب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المتنامية . ما انتسب وثبت من قبل الفعل :
« علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف في « د » من ص ٣٧ وفى ج من
ص ٣ أن « رأى » الحقيقية لا يدخلها تملق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم ») .

وكذلك أن كان معناه أصاب : الرثة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛
أى : أصاب رثته .

وقد أشرنا قريباً^(١) إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الماضي : « رأى »
— دون المضارع ، والأمر ، والمستقاة الأخرى — مسبوقة بأداة استفهام . ومعناه :
« أخبرني » ؛ نحو : أرايتك هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولاً به ،
أو مفعولين ، على حسب المراد من الأسلوب ، وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق^(٢) .

كانتلك يتردد في تلك الأساليب وقوع المضارع : « أرى » مبنياً للمجهول
— غالباً — على حسب السماع ، وناصباً للمفعولين^(٣) ؛ لأن معناه : « أظن » .

(١) في رقم ٨ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شاملاً ، جلياً ، يعرض لتواحيه المختلفة ، كصيغته ، وتركيبه ،
وإعرابه ، ومعناه . . . وقد وفينا حقه في موضعه من الجزء الأول ، ص ٢٣٨ م ١٩ — من الطبعة الرابعة —
عند الكلام حل التفسير وأنزاعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويصل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع
رفعه نائب فاعل ، هو في الأصل مفعول به أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه كان قبل بنائه للمجهول ينصب
من المفاعيل ثلاثة ، مع أن الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟
يجيب النحاة بإيجابين ؛ كل واحدة منهما وافية في تقديرهم . وفي الأول من التمارض والتكلف ما
ستعرفه .

الأول : أن هذا المضارع : « أرى » المبني للمجهول — غالباً ، طبقاً للسياق — قد يكون ماضيه هو
« أرى » مفتوح الهزة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذي معناه : « أعلم » الدال على اليقين
— وسيجيء الكلام عليه في الباب التالي ص ٥٨ — ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلاً ؛ أى :
أعلمهم السفر سهلاً . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً لثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط .
لكن السبب في نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل
المضارع : « أظن » لا بمعنى الفعل المضارع : « أعلم ويعلم » وغيرهما مما فعله الماضي : « أعلم » الدال
على اليقين . فلما ترك معناه الأصل إلى معنى فعل آخر ، كان من الضروري أن يترك عمله الأصل ليصل
العمل المناسب للمعنى الجديد ، فينصب مفعولين لا ثلاثة . وهل هذا يضمن أن يكون ضمير المتكلم في المضارع
المبني للمجهول فاعلاً ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتبار نائب فاعل يؤدي إلى اعتباره مفعولاً
به في الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهي الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة .
وهذا مرفوض عنهم حتماً ، فالسبب في تعدية المضارع المبني للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه :

الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحلة مُتَشَبِّهة ، فإذا هي سارّة .
ولا يكون معناه في الفصيح الوارد : « أعلّمت » ؛ الدال على اليقين ، بالرغم

« أرى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة ، هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعلقين ، من باب الاستعمال في اللازم ؛ لأن معنى : « أرى العالم الناس السفر سهلاً » هو : « جعل العالم للناس ظانين السفر سهلاً » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلاً .

أما إن كان الفعل « أرى » مفتوح الهزة (أى : غير مبنى للجھول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل واضح التكلف والالتواء ، كالذى سبق .

الثانية : أن الفعل : « أرى » المضارع المبني للجھول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل بغير أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أظننت » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويلىه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل « أرى » المبني للجھول هو المضارع للفعل الماضى : « أريت » المبني للجھول أيضاً ، بمعنى : « أظننت » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أريت » إلا مبنياً للجھول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أظننت » ببناء الماضى « أظننت » للجھول مع أنه بمعنى الماضى « أريت » . وفى هذه الإجابة بعض اليسر وسأورد القواعد العامة ، وإن كانت - كالأولى - لا تفلح من تكلف ، ولتواء .

وبغير منها أن نقول : (إذا كان المضارع « أرى » المبني للجھول بمعنى : « أظن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط) وبهذا نستريح من الإطالة والإحسان والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنى .

وقد اتفق النجاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً لشكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة فى الكواكب ، وأرى المريخ مأهولاً . أو نرى المريخ مأهولاً . وقد يكون المصطلح ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (ونرى الناس سكارى) ينصب كلمة : « الناس » .

ما تقدم نعلم أنه لا بد المضارع : « أرى » الذى سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميراً لشكلم - فى الأغلب - ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أريت » الذى يتردد فى الأساليب الصحيحة أيضاً بمسيفة الماضى المبني للجھول - فقد يكون بمعنى : « أظننت » ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى : « أعلّمت » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع فى كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح هزة « أن » وكسرهما ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً . إلخ . ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة فى باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

بقى بعد ذلك - بهذه المناسبة - سؤال ؛ هو : أهناك فعل مبنى للجھول دائماً ؟ الجواب : لا ؛ طبقاً لما سيجىء فى ص ١٠٨ .

من أن الماضي : « أَرَيْتُ » المبني للمجهول والمستند للضمير : « التاء » - لا يستعمل في الأكثر إلا بمعنى : « أَعْلَيْمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أَرَيْتُ الخبير في مقاومة الباطل .

وكذلك يتردد في بعض الأساليب المسموعة وقوع المضارع : « تَرَى » قد حذف آخره ، وقبله الحرف : « لا » ، أو : « لو » ، وبعده « ما » الموصولة في الحالتين . ومعناه فيهما : « لا سيَّما » ، مثل : كَرَّمْتُ الضيوف ، لا تر ما على - أو : كَرَّمْتُ الضيوف لو تر ما على . والمعنى ولا سيَّما على ^(١) . . .

والفعل : « وَجَدَ » قد يكون بمعنى : « لَقِيَ » ، وصادف ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ، نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى : « استغنيت » ، فلا يحتاج لمفعول ، نحو : وَجَدْتُ الأُتَى بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : « دَرَيْتُ بالخبر السار » . فإن سبقته همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ، نحو : قد أدريتك بالخبر السار ^(٢) . وكذلك يتعدى لواحد إن كان بمعنى : « ختل » (أى : خدع) نحو : دَرَيْتُ الصيد ، بمعنى : ختلته وخذعته .

والفعل : « تَعَلَّمَ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اعتلم » . فإن كان مشتقاً بمعنى : « تَعَلَّمْتُ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمْتُ .

(١) سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما في الموضع المناسب . وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، - م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعة الثالثة والتي يطها - عند الكلام على « لاسيما » والاقتصار في الاستعمال على هذه أحسن .

(٢) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام ، كما في قوله تعالى : (القارعة ، ما القارعة ؟ وما أدراك ما القارعة ؟) فقول إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : للضمير « الكاف » ، وثانيها وثالثها معاً الجملة الاسمية التي بعد الضمير ، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتعدى إليه الفعل « أدري » بحرف الجر : « لباء » فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر ، كما في قولنا : « فكرت » ، أفعلاً صحيح أم لا ؟ « وأصله : فكرت ، في هذا ، أصبح أم لا . . . (راجع الخضرى في هذا الموضع) وراجع أيضاً « - » من ص ٣٧ .

فنون الآداب^(١).

والفعل : « أَلْفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَقِيَ » فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : غاب عصفوري ، ثم أَلْفَيْتُهُ .

٢ — ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضاً . وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ؛ أولاً ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فعناه اليقين في نحو : إخال الظلمَ بغيضاً إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » في نحو : أظنَّ اللهَ متقماً من الجبارين . والفعل : « حَسِبَ » في نحو : حَسِبْتُ المالَ وقايةً من ذل السؤال . فإن كان « حَسِبَ »^(٢) بمعنى : « عَدَّ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : حَسِبْتُ النقودَ آتَى مَعِيَ . أى : عدتها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة — كان لازماً ؛ نحو : حَسِبَ الغلامَ

والفعل : « جَعَلَ » إن كان بمعنى : « أَوْجَدَ » أو بمعنى : « فَرَضَ وأَوْجَبَ » — نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمسَ ، والقمرَ ، والنجومَ ، وسائرَ

(١) بين الفعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلمُ : بمعنى : « اعلم » فعل أمر جامد ؛ لا ماضٍ له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات في الرأي الأقوى (كما أسلفنا في رقم ٦ من هامش ص ٦) . والغالب في استعماله دخوله على « أَنْ » مع معموليها ، أو « أَنْ » والفعل مع مرفوعه ؛ نحو : تعلمُ أن احتمال الأذى في سبيل الله لذة . . . فالمصدر المأثور من « أَنْ » مع معموليها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للتكلم ، واستحاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يحى به فعل الأمر بغير تمهل . أما الفعل الثاني فلفظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ، فله ماضٍ هو : « تَعَلَّمَ » وله مضارع هو : « يتعلمُ » وله مصدر . . . وبقاى المشتقات . . . والغالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أَنْ » مع معموليها ، أو : « أَنْ » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر المأثور مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل ، ولكن مع تمهل واستداد ، واتخاذ الوسائل المختلفة . الكيفية بالوصول .

(٢) الغالب في الفعل : « حَسِبَ » بمعنى : « عَدَّ » ، فتح « السين » في الماضي ، وضما مضارعه .

المخلوقات ، أى : أوجدها وخلقها^(١) . . . ، ونحو : جعلت للحارس أجراً^(٢) ،
بمعنى فرضت له ، وأوجبت على . . .

والفعل : « هب » ينصب مفعولاً به واحداً إن كان متصرفاً^(٣) أمراً من الهبة ؛
نحو : هب بعض المال لأعمال البر^(٤) . أو أمراً من الهبة ؛ نحو : هب ربك
في كل ما تقدم عليه من عمل . وهكذا^(٥)

. . .

(١) ومن هذا قوله تعالى : « تبارك الذى جعل فى السماء بروجا ، وجعل فيها سراجا ، وقمرًا منيرا »
(٢) قد يكون الفعل : « جعل » . بمعنى : شرع . (وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع فى باب
أفعال المقاربة ج ١ ص ٤٦٤ م ٥٠) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صير » - كما عرفناه
فيما سبق .
(٣) وهذا « الأمر » المتصرف مخالف فى معناه واستعماله لفعل الأمر الجاهد الذى على صورته
وسبق الكلام عليه فى ص ٨ .

(٤) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معي ؛ أهبك نبلا . (المخصص
ج ١ ص ١٢٧) . ولا مانع من محاسنها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولا
واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر . وقد صرح المصنف بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط
حرف الجر : « اللام » وبين المستحسن هنا تسجيل النصوص الواردة فى المراجع المختلفة للدلالة على صحة
استعمال هذا الفعل : (وهب) متعديا بنفسه إلى مفعولين مباشرة ، أو إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر
بمعونة حرف الجر ؛ كى ينقطع الجدل حول صحة تعديته إلى المفعولين مباشرة . جاء فى المخصص - ج ١ ص ١٢٧
ص ٢٢٧ - ما نصه : (« قال سيبويه : وهبت لك ، ولا يقال : وهبتك . قال أبو على : وقد حكاهما
غيره ؛ ذكر أبو عمرو : أنه سمع أعرابيا يقول لآخر : « انطلق معي أهبك نبلا » . حكاه أبو سعيد
السيرافى ») . وجاء فى « المفنى » عند الكلام على اللام المقردة - ج ١ ص ١٨٤ - ما نصه (« تنبيه :
زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها - كما تقدم - وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل
المفتقرة إليها ؛ كقوله تعالى : « تبونها عريحا » وقوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل » وقوله : « وإذا
كالهم أو وزفهم . . . » . وقالوا : وهبتك دينارا ، وصدتك ظبيا ، وجنيبتك ثمرة . . . ») . وجاء
فى الصبان - ج ٢ ص ٢١٦ باب : حروف الجر ، عند التثليل للام الملك بقول الأشمقى : وهبت
لزيد دينارا - ما نصه : (« التثليل مستفاد من الفعل ، لا من اللام ، ؛ بدليل أنك لو أسقطت
اللام ، وقلت : وهبت زيدا دينارا لكان الكلام صحيحا دالا على التثليل . وثو مثل : جعلت لزيد
دينارا لكان أحسن ») . ا .

(٥) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أى : شرف وصاد) تعدى
لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سجن أو هزل (أى : أصابه
الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولا . (راجع ما يتصل بهذا ويتمعه فى رقم ٤ من هامش ص ٧) .
وإن كان الفعل « حجا » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ،
أو غلب فى الحاجة (وهى إقامة الحجة) ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء فى تقديمها) نصب مفعولا به
واحداً -

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيتها القلبيّ والتحويليّ، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ^(١). وملخصه :

أن النواسخ بأزواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي :

(١) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملة ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء . ومن أمثلته : أسماء الشرط — أسماء الاستفهام — كسم الخبرية — المبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . (نحو : من يكثّر مزجحه تنضغ هيئته . من ذا الذي ما ساء قط ؟ كسم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة) إذن الله . . . لكلمة حق في وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها يوماً في المسجد .

ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملة — ضمير الشأن^(٢) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبه الحق واضح .

لكن تختص النواسخ في هذا الباب — دون غيرها من النواسخ — بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أربأ ظننت أحسن ؟ وفلام أي حسبت أنشط ؟ .

ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ الاسم في بابي « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم^(٣) .

(١) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذي لا غنى عنه .

(٢) سبق شرحه ، في ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه .

(٣) أما الغلب فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام في البابين ، ولا يجوز

هنا أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه في بابي : « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من -

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد « لولا » ؛
الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفجائية ، فإنه لا يكون إلا مبتدأ ، إذ لا يصح - في
الرأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ، نحو : لولا العقوبة لزادت
الجرائم . ونحو : فتحت الكتاب ، فلذا الصورُ فاتنة .

(ج) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ خبره نعتاً مقطوعاً^(١)
نحو : شكرًا للمتعلم ، النافعُ العزيزُ (أى : هو النافعُ العزيزُ) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ،
وكلمة : « طوبى » ، (بمعنى : البخنة) وكلمة : دَرَّ^(٢) ، وكلمة : أَقْلَ . . .
وذلك في نحو : ما أجملَ أهواءَ سحرًا ! ! ، وما أطيبَ الرياضةَ عصرًا ! ! طوبى
للشهداء ، ولله دَرٌّ^(٣) ! ! وأقْلَ^(٤) رجلٌ يُشْكِرُ فضلهم .

= تقديمه ، كوجود « ما النافية » قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التي ذكرناها في أحوال خبر « كان »
(ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأحوالها فلا
يتقدم عليها - كما سبق في بابها - ، وقد قلنا إن الخبر هنا لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها
مسمومة ، فقل النحاة واحدة منها ثقيلة في نطقها ، ولا أدري لماذا تخبروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل
وإن كانت صادقة المعنى ؟ هي قولهم : « رأيت الناس ، أعْبَرُ تَقِيلُهُ » . أى : اختبر كل واحد منهم
تبفضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس
مقولاً فيهم : اختبر كل واحد منهم تبفضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . وألحق
أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع التموضع ؛ وينتهي للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق
للإصول القوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع في ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يجب هذا من
الباب الخاص بأحكام « الحكاية » .

(١) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع في الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل
في باب النعت ص ٣٠٧ م ١١٥ .

(٢ و ٣) الدر : اللب . « ولله در البطل » ... أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوباً ، (لأن العرب
التزمت فيه التقديم) ويقصد به الملح والصبغ من بطولته ، معاً . . . والسبب : هو ما يذهب القائل
من أن اللب الذي ارتضاه البطل في صفوه ، ونشأ عليه ، وترصرع - لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا ، وإنما
هو لب خاص أعدّه الله لهذا البطل في طفرته ؛ لينشأ نشأة ممتازة ، ويشب عظيمًا . فنسب اللب لله - أدهام -
ليكون من وراء ذلك إظهار المندوح في صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى
وأرق ، للمناية الإلهية التي غصته برعايتها .

(راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ و ٤٠٥ من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، وص ٥٠٤ - ١٠ م ٣٨
من الطبعة الرابعة) .

(٣) أى : قتلٌ وجب يقول ذلك ، بمعنى : صغرٌ وحقرٌ . (راجع ج ١ ص ٣٧٨ م ٣٢) .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء؛ ومنها^(١) : سلامٌ - ويلٌ ؛ في نحو: سلام على الأحرار ، وويل للجبنة .

• • •

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير :

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز - لغرض بلاغي - أن يتقدم عليهما معاً ، و يتأخر عنهما ، و يتوسط بينهما . لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجيء تفصيلها قريباً^(٢) . فنال تقدّم الناسخ عليهما : يظن الجاهلُ السرابَ ماءً . ومثال تأخره عنهما : السرابُ ماءٌ يظن الجاهلُ . ومثال توسطه بينهما : السرابُ يظن الجاهلُ ماءً ، أو : ماءٌ يظن الجاهلُ السرابَ .

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه بحكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار وجود الناسخ . ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل^(٣) في ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً . فو مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ؛ منعاً لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني ؛ فيلبس المعنى تبعاً للملك . وفي مثل : علمت الكلب حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثاني عند إرادة الحصر في الأول ؛ فنقول : ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أميناً سواه . وفي مثل : ظننت القيطَ البرى^(٤) ثعلباً ، يجوز تقديم المفعول الثاني ؛

(١) الكثير في المفعولين الآتين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من نصب على اعتبار آخر ؛ كما

سيجيء البيان في ص ٢٣٠ .

(٢) في ص ٣٨ .

(٣) سبق لإيضاحه في الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٤) المصراوى غير الأليف .

فتقول : ظننت ثعلباً القِطَّ البَرِّيَّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر . . . وهكذا يجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر في الترتيب بين المفعولين ^(١) .

• • •

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة ، هي وما يعمل عملها :

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثاني . أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية المتصرفة ، دون الجامدة ، وسيجيء ملخصها الأربعة بحث مستقل ^(٢) .

(١) فأما تنوع المفعول الثاني الذي أشرنا إليه فلأنه خبر في الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد ^(٣) ، وجملة ^(٤) ، وشبه جملة ^(٥) ؛ فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف ^(٦) ؛ كما في الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبيه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها .

(١) سيجيء إشارة موجزة لهذا الترتيب في ص ١٧٦ م ٧٢ .

(٢) في ص ٢٦ المسألة : ٦٩ .

(٣) المراد بالمفرد هنا وفي الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٤) بشرط ألا تكون إنشائية . . لأن الإنشائية لا تصلح هنا (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢١) .

(٥) طبقاً لما جاء في بعض المراجع الوثيقة وتؤيده التصور الفصيحة التي تكنى لإباحة القياس عليه .

(٦) قد سبقت أمثلة المفرد . ومثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

حَذَّارٍ ، حَذَّارٍ مِنْ جَشَعِهِ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهَا اللَّثَامُ

ومثال الجملة الفعلية المضارمية قول الشاعر :

فَهَبْكَ عَدُوِّي لَا صَدِيقِي فَرِيحاً رَأَيْتُ الْأَعَادِي يَرْحَمُونَ الْأَعَادِيَا

ومثال الماضوية :

وَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زَادَتْ مَحَبَّةً إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدٍ

فكل واحدة من الجمل (أجشعها اللثام - يرحمون - زادت محبة) . سدت سد المفعول الثاني الذي يحتاج إليه الفعل الناسخ . ومثال شبه الجملة - قول بعضهم : رأيت قدرة الله في كل شيء ، وألهت سلطانة فوق كل سلطان . وقول الشاعر يفتخر :

إِنِّي - إِذَا خَفِيَ الرِّجَالُ - وَجَدْتَنِي كَالشَّمْسِ ؛ لَا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ

فشبه الجملة (الجار مع مجروره ، أو الظرف) سد سد الثاني .

الإعراب	نوعه	المفعول الثاني	الجملة مشتقة من الفعل الثاني ومفعوليه
مفعول ثان منصوب » » » » » »	مفرد مفرد مفرد	داه مزرياً سوء	علت الرياء داه ويلا . أحسب للتناقى مزرياً بصاحبه . زعمت للكذب سوء أدب
فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة في محل نصب (١) تمهيداً للمفعول الثاني . فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هي . والجملة في محل نصب تمهيداً للمفعول الثاني . فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة في محل نصب تمهيداً للمفعول الثاني .	جملة فعلية . جملة فعلية . جملة فعلية . (٢)	(يعرف ×) (تضييع ×) (حاشية ×)	أرى الفضل يعرف أهله تعلم (أعلم) الفرصة تضييع بالتواني ويجبت التوفيق حاشية أهل الإجابة
هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . الخبر خبره . الجملة في محل نصب تمهيداً للمفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . السلطان خبره . الجملة في محل نصب تمهيداً للمفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، هدف : خبره . الجملة في محل نصب تمهيداً للمفعول الثاني .	جملة اسمية جملة اسمية جملة اسمية	هي المنبر هو السلطان هو هدف	ألفت الإذاعة هي المنبر العام ، إغمال سلطان الضمير هو السلطان الأكبر أظن الجهد هو هدف العظيم .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني (٣) متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني .	ظرف منصوب ظرف منصوب ظرف منصوب	عند مع فوق	درّيت الصديق عند الشدة . جعلت الكتاب معك . أعلم قوة الحق فوق غيابة الباطل .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني (٣) متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني .	جار مع مجروره جار مع مجروره جار مع مجروره	في مجانبه في محل من دواعي ..	أحسب الخير في مجانبه أهل السوء . أرى السعادة في عمل الخير . علبت العفو من دواعي التألف .

(١) ما معنى في محل نصب . . . ؟

سبق الجواب عن هذا وأضحاً عند تفصيل الكلام على الإعراب المحل والتقديرى . - ١ م ٦ في آخر المربع والخمى . . .

(٢) قد يكون الفعل الثاني في الجملة الفعلية ناسخاً ؛ كقول الشاعر :

رأيت دنو الدار ليس بنافع إذا كان ما بين القلوب بعيداً

(٣ و ٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٢٤٦ م ٢٧ و م

٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقه خبراً ، وصفة

المسألة ٦٦ :

ب - الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة^(١).

عرفنا^(٢) أن الأفعال القلبية متصرفة ، إلا فعلين ، هما : « تعلم »^(٣) ، بمعنى « اعلِّم » ، و « هَب » بمعنى « ظُن » ؛ نحو : تعلم داء الصمت خيراً من داء الكلام . وهب كلامك محموداً ، فتخبر له أنسب الأوقات .

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر وأسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقية المشتقات المعروفة . لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرحنا باسمه هنا ، دون بقية المشتقات المعروفة^(٤) التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبديه أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل ؛ لا فرق بين ماض وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه^(٥) . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

(١) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٢٤ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية من خمسة أمور سبق منها واحد - في ص ٢٤ - قبل هذه الأربعة الآلية .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٤ وفي رقم ٦ من هامش ص ٦ ، ٨ .

(٣) عل الرأي القائل بأنه جامد . وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاقتصاد عليه (كما سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦ وفي رقم ١ من هامش ص ١٩) . أما عل الرأي القائل بأنه متصرف فيجرب عليه ما يجرب على الأفعال القلبية المتصرفة .

(٤) أوضحنا - في رقم ١ و ٢ من هامش ص ٤ - معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل في غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك . . .

(٥) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياة جهاداً - يعلم العاقل الحياة جهاداً - اعلم الحياة جهاداً ، فإرسه - عِلِّم العاقل الحياة جهاداً دافع له إلى الصبر والذاب - العاقل عالم الحياة جهاداً - أعلِّم الحياة جهاداً . (الحياة : هي المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل) .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسماً ظاهراً ، أو ضميراً . فغير أن الضمير لا بد أن يكون الغائب دائماً ، ولعلنا قالوا في مثل : أنا صائم .. ومثل : أنا مخلص ... ، إن فاعل اسم الفاعل ضمير مبتر تقديره : « هو » . عل تأويل : أنا رجل صائم ... =

القائمة ، لا يفارقها ، ولا يتدخل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة ، هي وما تصرف له مما ذكرنا اسمه صريحاً بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل - في الأغلب - حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا ^(١) ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة ، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة ^(٢) :

الحكم الأول - التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل في المحل » ^(٣) . فهو في الظاهر ليس عاملاً للنصب ، ولكنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« لإبطال العمل لفظاً ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً ، أم على أحدهما .

هذا المنع والإبطال واجب إلا في صورة واحدة ^(٤) . وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصدارة ^(٥) يآسى الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً ،

= أنا رجل غلص ... فالضمير المستتر تقديره : « هو » الغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائداً على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه . فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب

(راجع المحضر ١٦ « باب نون » عند الكلام على بيت ابن مالك : « ونحس بالتعليق والإلقاء ... » - وستجىء الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢ كما سبق البيان في ج ١ م ١٩ ص ٢٤٣ من الطبعة الثالثة ، عند الكلام على اختلاف نون الضمير مع مرجعه) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوداً على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميراً مستتراً ؛ فيجب أن يكون الضمير المستتر للغائب ، ويعود على غالب دائماً .

(١) وهي المشتقات التي لم تصرح فيما سبق باسمها . إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل ، وستجىء الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٢ أما البيان المفصل في ٣٦ .

(٢) وهي غير الحكم المشترك : « ا » الذي يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة ، وغيرها . وقد سبق بيانه في ص ٢٤ .

(٣) تفصيل الكلام على الإعراب المحل في ج ١ م ٦ في الزيادة والتفصيل التي في آخر : « المغرب والمضى » - كما أشرنا -

(٤) جائزة ، وتجيء في رقم ٤ من هامش ص ٢٠ .

(٥) ترددها في المراجع النحوية المختلفة ومنها : حاشية الصبان على الأسموني ، في هذا الموضع -

أو أحدهما ، ويَحْوُلُ بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ القاصِل :
 « بالمانع » ويقع بعده جملة ^(١) - في الغالب - ؛ ففى مثل : علمت البلاغة
 إيجازاً ، ورأيت الإطالة عجزاً . نجد الفعل : « عليم » قد نصب مفعولين
 مباشرة . وكذلك الفعل : « رأى » - فإذا قلنا : علمت لكتبت بلاغةً إيجازاً ،
 ورأيت لكتبت إطالةً عجزاً - لم ينصب كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب
 وجود « لام الابتداء » التى فصلت بين كل فعل فاسخ ومفعوليه - وهى من ألفاظ
 التعليق ، أى : من الموانع - ، ولكن هذا الفعل ينصب المحل ؛ فنقول عند
 الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ - « إيجاز » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر فى
 محل نصب ؛ سدت مسد مفعولى « عليم » (وهذه الجملة هى التى تلي - فى
 الغالب - اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالة » : مبتدأ - « عجز » : خبره . والجملة من
 المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدت مسد مفعولتى : « رأى » . فقد وقع التعليق
 بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسد مسد
 المفعولين .

أما فى مثل : علمت البلاغة انتهى الإيجاز ، ورأيت الإطالة انتهى العجز ،
 فاللفظ المانع من العمل - وهولام الابتداء - قد وقع فى المثالين بعد المفعول به
 الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدت مسد المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى
 الكلام ، وحلت محله وحده . فعند الإعراب يَحْوُلُ لفظ المفعول به الأول باسمه
 وبإعرابه (مفعولاً به أول ، منصوباً) ^(٢) . وتعرّب الجملة التى بعد المانع إعرابها
 التفصيلى ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدت مسد المفعول به الثانى ^(٣) »
 الذى وقع عليه التعليق .

= من الباب حيث يتكلم على أدوات « التعليق » ، ومنها : « كم » بنوعها ؛ فقال ما نصه : (« كل
 ماله الصدر يُلَقَّ ») ٥١ .

(١) إلا إن كان المانع هو أحد المفعولين بحسب أصله : نحر ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر
 الملول ساداً مسد المفعولين ، أو ثانيهما وحده .

(٢) ستجىء حالة يجوز فيها رفعه - فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ - .

(٣) إذا سدت جملة مسد المفعول الثانى - أو مسد غيره مما يكون مفرداً لا جملة - فهى مفرد فى =

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق في منع العمل لفظي ظاهري فقط ؛ لا حقيقي ، محلي ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة ، يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوله معاً ، أو أحدهما ^(١) ، وبعد « المانع » جملة ^(٢) تسد مسدّ المفعولين معاً ، أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما ، هو اختفاء شكلي محض ؛ لا حقيقي محلي - كما قدمنا - ولذا يصح في التوابع (كالعطف . . .) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لبلاغة إيجازٍ والفصاحة اختصاراً - ورأيتُ للإطالة عجزٌ والحشو عيبٌ ؛ برفع المعطوف ؛ تبعاً للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة ^(٣) . أو نقول : علمتُ للبلاغة إيجازاً ، والفصاحة اختصاراً - ورأيتُ للإطالة عجزٌ والحشو عيباً ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعاً للحكم المحلي في المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة ^(٤) .

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها ، فيتركز في الأمر الواحد الذي

= المعنى ؛ ففي مثل : أظن محمداً أبوه قائم ، تعرب الجملة - « أبوه قائم » - مبتدأ وخبر ، في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني ؛ فهي مفرد في المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمداً قائم الأب . وقد نص للنحاة على هذا ، وتضمنته كتبهم ، - (ومنها : الصبان في الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأونسنا هذا وبسطنا الكلام على الإعراب المحل في الموضع الذي أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٥) .
(١) فلا بد من تقدم للناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين معاً ، أو على الثاني فقط ؛ إذ ليس من اللازم - كما كان عرفنا - أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معاً ، فقد يقع على الثاني وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثاني فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه .

(٢) إلا في الحالة التي سبق استثنائها في رقم ٤ من هامش ص ٢٧ . وتجرى في رقم ٤ ص ٣٠ (٣٠٣) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي ملق عنها الناسخ - أن يكون المعطوف إما جملة اسمية في الأصل ؛ كالأمثلة السابقة ؛ فيحذف كل جزء من جزأها على ما يقابله ، في الجملة المتبوعة . وإما مفرداً فيه معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ لمحمدٍ « أديبٌ » و « خيرٌ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمتُ لمحمدٍ أديبٌ وسامداً ، ولا : علمتُ لمحمدٍ « أديبٌ » وشاعراً - إلا على تأويل وتقدير محلوفاً في كل صورة ؛ أما كلمة « خيرٌ » في المثال السالف فلأنها منصوبة جوازاً ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا - . فهي منصوبة بالنصب على محل الجملة الاسمية التي هي المعطوف عليها ؛ فلفظ « خيرٌ » - وهو مفرد - قد -

ذكرناه ، وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ، يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة ^(١) في جملتها ، مثل : لام الابتداء ، وأدوات الاستفهام ^(٢) ، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملة ^(٣) . وبعبارة أخرى :

(يحدث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو توسط بين المفعولين) .

ولذلك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط :

أعلمتم ، أحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلمتمُ محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟

ففي وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين من العمل الظاهر حتماً ، دون العمل التقديرى (المحلى) كما رأينا ، وأوجب التعليق ^(٤) .

وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب ^(٤) التعليق :

« صاخ عطفه عل محل الجملة ؛ لأنه بمنائها ؛ إذ منناه ؛ علمت لمحمدٌ « وأديبٌ » ومحمداً غير ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . (أى : علمت محموداً متصفاً بغير ذلك) .

— راجع — ٣ من ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والمكس — .

(١) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده للنصب لفقد المانع صدارته في جملة ، وصار حشو لا يصلح سبباً للتعليق ؛ وفوقه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام في ص ٣٦ .

(٣) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧ .

(٤ ، ٤ ، ٤) إلا في حالة يكون فيها جائزاً ، ومتبعياً هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : « محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما في محل نصب سدت مسد مفعول : « أعلم » . وفي المثال الثاني نقول : « محموداً » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً — لا واجباً — فحين تكون أداة التعليق سلطة على الثاني وحده (كأن يكون المفعول الثاني قد صدر — في الغالب — بكلمة استفهام ، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، في الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو ؟ وظننت الشاعر أخو من هو ؟) ففي هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة التي هي المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع ، —

(١) لام الابتداء ، كالأمثلة السالفة .

(ب) لام القسم : نحو : علمت آتسح مآسبين* (١) المرء على عمله .

(ج) حرف من حروف النفي الثلاثة (٢) : (ما - إن - لا) دون غيرها من

- ويجوز زعمها ؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها النسخ . فالتعليق جائز هنا .

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت - أقسم واقه - ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم - وهو جملة : « يحاسبن المرء » - مع جملة القسم المقدرة وهي : (أقسم) في محل نصب مدأ مما مسد المفعولين . أي : أن مجموع الجمليتين هو الذي مسد المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يقترب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب . ويفرض أنه واجب حيناً فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما مما كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخلية عنه . فوجودها في صدر الثانية يمد بمنزلة التصدر في الأولى .

لكن سيترتب على قسوم هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر ؛ هو : « التعليق » ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يزيد عامل يحتاج إليها حيناً ؛ فإن زبد عامل يحتاج إليها حيناً كانت مضمولة له .

وقيل إن « العلم » في المثال السالف متصّب على مفسون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت مسد المفعولين . (راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفي هذا الرأي راحة ونيسر ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوياً للقسم ؛ وإنما القرض الأساسي الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك .

(وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب : حروف الجر) ص ٥٠٠ وفي ص ٥٠٦ النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابي مع جملة القسم .

(٢) سواء أكان واحد منها ناسخاً أم مهجلاً ، فالأولان قد يملأن عمل « ليس » ، والآخر قد يعمل عمل « إن » أو : « ليس » فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تعليق . ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط - فوق ما فيه من تصحيح - لا سند له من التصريح النصيحة الكثيرة ، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله . ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جهان » إذ يقدرونه : علمت واقه ما محمد جهان . فالحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ؛ ولا سبباً للتأويل القائم على مجرد التخييل المذكور ؟ وإنه لتخييل مستطاع في كل صورة خالية من القسم ، =

أدوات النفي الأخرى . فمثال « ما » النافية : علمت ما التهور شجاعة . ومثال « إن » النافية : زعمت إن الصفيح الجميل ضار (أى : ما الصفيح الجميل ضار) ومثال « لا » النافية : ألفت لا الإفراط محمود ولا التفريط (١) .

(د) الاستفهام (٢) : وله صورتان ثلاث : أن يكون أحد المنعولين اسم استفهام

= فتصير به صحيحة إلا أنه يدفعنا إلى الدخول في الجدل المزعج الذي مر في المسألة السابقة - في نظم ١ من هامش الصفحة الماضية - الخاصة بجواب القسم وعمله من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن في غنى عنها ، ولا حاجة للبيان القوي الناصح بها .
وزيادة في البيان نقول : إن اشتراط القسم مقصور عند جبهة النحاة على : « لا - إن » - النافيتين ، ولا يكاد يوجد خلاف في صدارة « ما » النافية غير الزائدة ؛ عاملة وغير عاملة . فقد جاء في الجزء الأول من « المفتي » عند الكلام على « لا » ما نصه :

(تنبيه - اعتراض « لا » بين الجار والمجرور في نحو : فضبت من لائق ، وبين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى : « لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » . . . وبين الجازم والمجزوم في نحو : إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض . . . ونقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى : « يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها . . . » - دليل على أنها ليس لها الصدر . بخلاف « ما » . . . اللهم إلا أن تقع في جواب القسم فإن الحروف التي يلقى بها القسم كلها لها الصدر . ولهذا قال سيبويه في قوله : « آليت حسب المراق الدهر أطعمه . . . » أن التقدير : على حسب المراق ، فحذف الخافض ، ونصب ما بعده ؛ بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب : « زيدا ضربته » ؛ لأن التقدير « لا أطعمه » وهذه الجملة جواب : لا آليت ؛ فإن معناه : حلفت . وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : « لا » مطلقاً . والصواب الأول) ١ هـ

وإنما قال سيبويه ذلك لأن « لا » هنا لها الصدارة ؛ لوقوعها في جواب القسم ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر هاملاً أيضاً . . وقال الأسيوطي عند سرد الأدوات التي لها الصدارة ، ويحدث التعليق بسببها ما نصه : (لا تزم التعليق عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ؛ كما إذا وقع قبل « ما » النافية ؛ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » وقيل « إن » - ولا « النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر . . .) ١ هـ .
وقد استدرك الصبان فقال ما نصه :

(قوله في جواب قسم . . . قيل الصحيح أنه ليس بتيه . لكن في « المفتي » ما يظهر به وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذي اعتده سيبويه أن « لا » النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر : « لا » النافية في جواب القسم لها الصدر ؛ لحلولها محل ذوات الصدر ؛ كلام الابتداء و « ما » النافية . . ١ هـ و « إن » مثل : « لا ») ١ هـ كلام الصبان .

(١) الإفراط : المبالغة في إعداد الشيء حتى يتجاوز حدوده المحددة . والتفريط : الإهمال فيه . فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل ما قبله فيه ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛ نحو : بمن علمت الخبر ؟ - بم جئت ؟ - عم يتساءلون ؟ - على أي حال كنت ؟ . . =

نحو : علمت أيهم بطل ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحب أيهم البطل ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلى مسافر أم مقيم ؟ وأعلم هل الشتاء أنسب للعمل من الصيف ^(١) ؟ وقولهم لظريف : لا ندري أجيدك أبلغ وألطف ، أم هزلتك أحب وأظرف ؟ .

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل « كم » ^(٢) .
الخبرية ؛ في نحو : دريئت كم كتاب اشتريته . ومثل : « إن » وأخواتها ، ما عدا « أن » مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمنصف ^(٣) ،

— أو كان ما قبله مضافاً واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت ؟ . . .)
« يجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام عام ليس مقصوراً على أفعال هذا الباب القلبية — كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٢٧ ، وسيجيء البيان في ص ٣٦ —

(١) عرض بعض النحاة لهذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف ؛ نحو قوله تعالى : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما تقولون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أي الرأي أفضل ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح . أو يكون اسم الاستفهام خبراً ؛ نحو علمت مني السفر . أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام نحو : علمت صباح أي يوم قدومك . أو يكون اسم الاستفهام فضلة ؛ نحو : علمت أي كتاب تقرأ . وقول الشاعر :

حُشَّاشَةٌ نَفِيسٌ وَدَعَتْ يَوْمَ وَدَّعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيُّ الظَّاعِنِينَ أَشْبَحُ

وهما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفاً فاصلاً بين العامل والجملة ، وقد يكون اسماً فضلة ، وقد يكون اسماً عدة ، سواء أكان المبتدأ مباشرة للاستفهام ، أم خبراً مباشرة كذلك . وسواء أكان المبتدأ مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه أم خبراً مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه .

(٢) « كم » ، نوعان : « استفهامية » ؛ وهي : اسم يسأل به من عدد شيء . . . وتحتاج تمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . . . وخبرية ؛ وهي : اسم يدل على كثرة الشيء وفرفته ، ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكت الله بظلمه . و « كم » بنوعها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (ص ٢٥ م ١٦٨) .

(٣) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هي : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصالح التعليق . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة » . ففي هذا القول إغفال لما قرره من أن موضعها الأصول هو أول الجملة . فلما شغلت « إن » — ولها الصدارة أيضاً — تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ متناً للتعارض . على أن هذا من التعليقات المصنوعة التي لا غير في ترويدها . وحببنا أن ننتهي إلى ما في الكلام المأثور من تعليق ، سببه « إن » أو : « لام — النحو الوافي — ثان

ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح في : « لعل » هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدري » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْرِي - تَدْرِي - يَدْرِي ^(١) . . .) .

ومثل : أدوات الشرط بالجازمة وغير الجازمة في نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم . ونحو أحسب لو اختلف العامل وصاحب العمل لتسعدا .

• • •

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً ^(٢) ، وتبين موضع « المانع » ، وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

= الابتداء ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم « إن » المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : « حسبت إن في الصحراء لناجم ، وعلست إن لناجم لكتونا ممتلئة » . ويجب كسر همزة « إن » في الأمثلة السابقة وأشباهاها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق في مواضع كرها . وسبب ذلك في رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبي بالتهذيب ، وهذا التعليق يقتضي أن تقع بعده في الغالب جملة - كما سبق في ص ٢٨ - . فلما وقعت « إن » في صدر هذه الجملة كسرت وجوباً . فلام الابتداء كانت السبب في التعليق ، وفي كسر همزة « إن » . فإذا لم توجد « لام الابتداء » فلن يكون هناك داع للتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح .

لكن أيتفق هذا مع إدخالهم « إن » في عداد الأدوات التي لها الإصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وتفتحها في المثال السابق عند غلوه من لام الابتداء . فن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبي ، لما سبق تقريره من اختيار « إن » مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبي في هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة التعليق ؛ إذ ليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع - ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع القصبان ج ٢ باب غن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا تحرم المرء الكريم فإنه أخوك ولا تدري لعلك سائله

(٢) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتقدمها قبل الدخول في تعريف التعليق وما يتصل به .

السبب	الجملة بعد تعليق التامع	الجملة وفيها التامع يغير تعليق
الفصل بلام الابتداء بين التامع ومفعوليه معاً . الفصل بلام الابتداء بين التامع ومفعوليه معاً . الفصل بالقسم بين التامع ومفعوليه معاً . الفصل بأداة النفي « ما » بين التامع ومفعوليه معاً .	علمت للتواضع غير الضمة ألفيت للظلمة غير التعاطف عددت والله التجارب غير معلم جعلت ما اتباع الهوى إلا شر البلياء	علمت للتواضع غير الضمة ألفيت للظلمة غير التعاطف عددت (١) التجارب غير معلم جعلت اتباع الهوى شر البلياء
وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه . وقوع القنم قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه كذلك لام القسم . وكذلك حرف النفي : « لا »	وجدت الشرق لمر مسترد مجده أرى التقصير في العمل والله هو إساءة لوطن . أحسب خلف الوعد ليجهن صاحبه . درت إكرام الجار لا يؤدى إلا لطيب الإقامة .	وجدت الشرق مسترداً مجده . أرى التقصير في العمل إساءة لوطن . أحسب خلف الوعد إهانة لصاحبه . درت إكرام الجار مؤدياً لطيب الإقامة .

ففي الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد التامع وقبل المفعولين مباشرة ، فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما - في الأمثلة المعروضة - مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع التامع في صدر جملته ، ثم وُجِبَ المفعول به الأول . أما المفعول به الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول به الأول محتفظاً باسمه وبعلامة إعرابه ، فيعرب مفعولاً به أول ، وتعرب الجملة التي (٢) بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها أنها في محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثاني . . .

(١) أيقنت .

(٢) قد تكون الجملة فعلية ، وقد تكون اسمية ؛ فالحكم عليها بأنها جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل وبرفعه . . . موقوف على نوعها المروض .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم ^(١) أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعاليق ، ومنها : « الاستفهام » .

والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب - كما أشرنا من قبل ^(٢) - وإنما يصيبها ويصيب غيرها ، طبقاً للبيان الآتي :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسي - عرف . . . ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من أنتمو . ويربحكمو ! من أي ربح الأعاصير

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكّر ، كقوله تعالى : « أولم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟ » ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور ^(٣) ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزلة المفعول به ^(٤) .

٣ - ما ليس قلوبياً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظّر - أبصر - سأل - استنبأ ومن الأمثلة قوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) ، وقوله تعالى : (فَسْتَبْصِرْ وَتُبْصِرُونَ ؛ بِأَيِّكُمْ الْفَتْوَنُ ؟) ، وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَ : أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ؟) ، وقوله تعالى : (وَيَسْتَنْبِذُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ ؟ . . .) ، فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف في الآية الأولى على قوله : (يتفكروا) ، والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) ، وما استفهامية بمعنى النفي ، إذ المراد : أي شيء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شيء منه . ^(٥)

(١) (١٠١) وفي رقم ١ من هامش ص ٢٧ وفي « د » من ص ٢٢ .

(٢) انظر « - الآتية .

(٣) كما سيبيء في ص ١٥٩ .

(٤) ما نزع « ما » في الآية ؟ يقول اللسان إن بعض النحاة يراها على حسب الظاهر فاقية ؛ ويكون الوقف على قوله : « أو لم يتفكروا . . . » فابعد استئناف . ويراها آخرون : « استفهامية » بمعنى « النفي » - أي : أي شيء بصاحبكم من الجنون ؟ أي : ليس به شيء منه . . . »

(ب) عرفنا^(١) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجاحدة، ولا في بعض النواسخ الأخرى؛ كأفعال التحويل . . . و . . . فما المراد من هذا؟ أيراد: إن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجاحدة ولا بعد تلك النواسخ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري، فكأنها غير موجودة؟ يرتضى النحاة الرأي الأول، والافتصار عليه حسن.

(ج) سبق^(٢) أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما، ولم ينصب المفعول به الأول مباشرة، فإن نصبه سدّت مسدّ الثاني فقط . . .

فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى لمفعولين، وقعت بعده جملة مسبقة بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر، فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار؛ نحو: فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح؟ أى: فكرت في ذلك^(٣). وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدّت مسدّ؛ نحو: عرفت من البارع؟ فإن كان مذكوراً في الكلام؛ نحو: عرفت البارع أبو من؟ فقيل الجملة بدل كل من كل، على تقدير مضاف؛ أى: عرفت شأن البارع، وقيل بدل اشتغال من غير حاجة إلى تقدير، أو هي مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى: «عاشت». والرايان الأخيران أوضح وأيسر استعمالاً، ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام، ويقتضيها المعنى.

(د) إذا كانت «رأى» حُلُمِيَّةً لم يدخل عليها التعليق^(٤).

• • •

(١) في ص ٢٧.

(٢) في ص ٢٨ وما بعدها.

(٣) سيقت إشارة لهذا لإحراق آخر في رقم ٢ من هامش ص ١٨.

(٤) كما سيبيء في ج ١ من ص ٤٢.

الحكم الثاني - الإلغاء :

وهو : « منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظاً ومحلاً ، منعاً جائزاً ، - في الأغلب - لا واجباً » . أو هو : « إبطال عمله في المفعولين معاً لفظاً ومحلاً ، على سبيل الجواز لا الوجوب » . ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر .

وسببه : إما توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده بوجوب التعليق ^(١) ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب ^(٢) - الإعمال أو الإهمال ، وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من فاحية موقعه في الجملة ، وأثر ذلك :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفي هذه الحالة يجب إعماله - عند علم المانع - ؛ فينصبهما مفعولين به ، نحو : رأيت النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة . وفي هذه الحالة يجوز - في الأغلب ^(٣) - إعماله ؛ فينصبهما مفعولين ^(٤) به ؛ نحو : النزاهة - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله ^(٥) ؛ فلا يعمل النصب فيهما معاً ، ولا في أحدهما ؛

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه ، ويجوز في صورة واحدة - وبينهما في ثم ؛ من هامش ص ٣٠ -

(٢ ، ٣) إلا في مسائل ستذكر في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٤٠ .

(٣) في حالة توسط العاقل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه ، ويجوز في حالة - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهي الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها - كما سبق في : « ١ » من ص ٢٤ - ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو : (شباك - أظن - ربيع الطاعنين . . .) فكلمة « ربيع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول للفعل : « أظن » . والجملة الفعلية « شباك » (أي : أحزنك) في محل نصب تعد مد المفعول الثاني . فيكون أصل الكلام : أظن ربيع الطاعنين شباك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مد المفعول الثاني . ويصح في كلمة : ربيع « الرض على أنها فاعل للفعل : « شباك » ويكون الفعل « أظن » مهمل . ويجوز أيضاً رفع كلمة : « ربيع » على أنها خبر للكلمة : « شباك » المبتدأ ، ومعناها : « حزن » ولا تكون في هذه الصورة فعلاً ، ويكون الفعل : « أظن » متوطاً بينهما ، مهمل .

(٤) وفي هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة ، لا محل لها من الإعراب .

ولما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً)، نحو: التزاهة - رأيت - وسيلة لتكريم صاحبها .

الثالثة: أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو: التزاهة وسيلة لتكريم صاحبها - رأيت . ويجوز إعماله فلا يعمل النصب^(١) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية ، مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو: التزاهة وسيلة لتكريم صاحبها - رأيت .

لما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(١) أن التعليق واجب^(٢) عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز - في الأغلب^(٣) - عند وجود سببه .

(١) والجملة من الفعل وفاعله استثنائية ، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين .
(٢) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً ، (وقد سبق بيانها في رقم ٤ من هامش ص ٣٠) .
(٣) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإعمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيّاً ، سواء أكان متأخراً عن المفعولين ، أم متوسطاً بينهما ، نحو : « مطراً نازلاً لم أظن » . أو : « مطراً لم أظن نازلاً » ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأق بالظن المنفي ، إذ إلغاء الفعل المنفي - في الصورتين - قد يوهم أن ما سوى الفعل مثبت . مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه في المعنى إلى المفعولين المتصويين عند تقديمهما ، أو تأخر أحدهما . فلتنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغة في الاحتراس ؛ كما يقولون .
وهذا التحليل - دون الحكم - لا ترقح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحة التي لم يعرضها فيما وقع في يدي من المراجع .

وجب الإعمال إذا كان العامل مصدراً ؛ نحو : (المطر قليل - ظني غالب) ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالباً - في شيء متقدم عليه ، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ومخالفيهم آخرون ، كما سيجي في باب ٤ ج ٣) .

وكذلك يجب الإعمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء ، أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح غثت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالباً - وقد يعتبر هذا تعليقاً في رأي بعض النحاة الذين لا يشترطون في التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية ؛ لأن الأثر واحد - إلا في التوابع كما سيجي في ٥ د - لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإعمال ، وهذا حسناً .

وكذلك يجب الإعمال إذا وقع الناسخ بين اسم وإن وغيرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضية . أو بين سوف وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر . أو بين مطوف ومطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير - أحسب - والبر .

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معاً .

(ح) أن أثر التعليق لفظي ظاهري ، لا يمتد إلى الحقيقة والحق . وأثر الإلغاء لفظي وعلى معاً .

(د) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها ، وهي الناحية الظاهرة المحضة .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة .

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط ^(١) الناسخ بينهما ، أو تأخره عنهما ،

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدأون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على معموليه ، وليس متوسطاً ولا متأخراً . ثم يقولون تلك الأمثلة تأويلاً يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البهت عنه ، معاً القوي في التعبير ، والمخلط في الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وأملُ أن تدنو مودتها . وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد أنى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و « تنويل » مع أنه مقدم عليها ، ومع تقدمه فكلمة « لدى » ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنويل » مبتدأ مؤخر . أي : أنه لم يصيبهما ؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب في الإلغاء ؟ لا سبب . لهذا ينتحلون ما يحمل الأسلوب صحيحاً . فنتحيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده : (لدينا تنويل) في محل نصب ، تسد سد المفعول الثاني ، إذ يصح في الأفعال القلبية - كما سبق ، في « ١ » ص ٢٤ - أن يكون مفعولها الثاني جملة أو غيرها . وهذا التأويل الخيال لا يوجد في الكلام ناسخ متقدم لم يعمل . أي : لا يوجد في الكلام إلغاء ، ولا مخالفة للقاعدة التي توجب عمل الناسخ المتقدم ... ، فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المساهمة لغة ضمنية ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعونا لمجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصاً على سلامة اللغة ، وإثارة الراحة من غير ضرر ، والاعتصار في القياس على ما لا تصف فيه ، ولا شنوء ، ولا تأويل ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذلك أدبتُ حتى صار من خلقي إلى وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ-

وليس في حاجة به هذا إلى فاصل ، أو غيره (١) .

« في البيت فعل قلب (هو : وجد) لم ينصب المفعولين : مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه ؟ » يجيبون بمثل الإجابة السابقة : « فيتلون . ويتخيلون ووجد » ضميرشان « مستتر بعد ذلك الفعل ، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملك الشئمة الأدب » في محل نصب سدت سد المقبول به الثاني . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت لملك الشئمة الأدب » . . . وفي هذا ما في سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، وإتقاء ضرره بالاعتصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتخيل .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل : « هب » والأمر : « هب » قد أنزما
كذا : « تعلم » . ولغير الماضي من سواهما جعل كل ما له زكن .

(« خص » : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضياً مبتدئاً للجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع . « هب » : مبتدأ ثان . « أزم » : فعل ماض للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على « هب » والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو : « الأمر » . والربط محذوف ، والتقدير : « أزمه ، أي : أزم صورة الأمر وصيغته . والألف التي في آخر : « أنزما » زائدة لأجل الشعر ، وتسمى : « ألف الإطلاق » . أي : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ويده بها حتى ينشأ من المد : « ألف » . « زكن » : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المخصوصة ، مكتفياً بأن قال : إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل : « هب » و « تعلم » في الأبيات الثلاثة الأولى من الباب . وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المسترفة ، دون ضلوع منها أخرجهما صراحة هما : « هب » بمعنى : « ظن » ، و « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، - ويزاد عليهما أفعال التحو أيضاً - ثم قال :

إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل الماضي . ولم يذكر تفصيل شيء من هذا المجهل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعل والإلغاء فقال :

وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء
في مؤهم إلغاء ما تقدمت والتزم التعليق قبل : نفى ما
وإن « لا » « لام ابتداء » ، أو قسم كذا ، و « الإستفهام » ، ذاً له انحد

يريد : أن الإلغاء أمر جائز لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملة ، أي متقدماً على مفعوليهِ . فلماذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عمله - أما إذا لم يكن في ابتدائها - بأن وقع المفعولين أو بعدها فإن الإلغاء والإعمال جائزان - في الأغلب - ثم أشار بتقدير « ضمير الشأن » ، أي : تقدير « لام ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة توجه أن الناسخ المتقدم قد ألغى عمله . وقد شرحتنا هذا وأبهم للرأى فيه . ثم سرد بعض الموانع التي تكون سبباً في التعليق : ففرض منها ثلاثة أدوات لشي (ما-إن-لا) وعرض ثلاثة تقايرها ، هي : لام الابتداء - القسم - الاستفهام . وقال في الاستفهام : انهم له ذا . أي : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

ليعلم عرقان ، و « ظن » ، ثم « تعلم » تعدياً لواحيد ملتزمة -

زيادة وتفصيل :

(أ) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في الرأي الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيف قادمًا ؟ باعتبار : « متى » ظرفًا للناسخ ، أو لمفعولاه الثاني .

وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شيء آخر ليس معمولًا له ، ولا لأحدهما ، مثل : إني علمت الحلب واقياً الضرر .

(ب) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولم في هذا جدل طويل ، لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوحه في الأساليب البليغة الماثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يتفصح ؛ نحو : الكتاب - زعمت زحماً - خير صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتناقض . فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينة - ظننته - قصراً . أى : ظننت الظن - السفينة ظننت - ذاك - قصراً . أى : ذاك الظن . . .

(ج) رأى الحكمية لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق^(١) أنها لا يصيبها تعليق .

= وَلِرَأَى الرُّوْيَا ، أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قريية - ص ١٤ و ١٥ - بما ملخصه : أن « علم » إذا كان منصوباً للرفان (بأن كان معناه : « عرف » الذي مصدره : « الرفان ») - وأيضاً : « ظن » إذا كان مصدره « الظن » المنسوب للهمة (بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتهم » . ومصدره : « الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه الهمة) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد نكرة ؛ أى : حتماً . ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب لرؤيا (بأن كان مصدره « الرؤيا » المنامية) ينصب مفعولين .

الحكم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول :

يموز أن يَسُدَّ المصدر المؤول من « أن » الناسخة ^(١) وما دخلت عليه ، أو : « أن » المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدَّ المفعولين ، ويفغى عنهما ^(٢) . ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفياً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل .

فن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور : (عَلِمْنَا أَنَّ السَّيْفَ يَنْفَعُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُ الْكَلَامُ ، وَرَأَيْنَا أَنَّ كَلِمَةَ الْقَوِيِّ مَسْمُوعَةٌ ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ يَفُوزَ وَهُوَ ضَعِيفٌ فَقَدْ أَخْطَأَ ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ يَسْلَمَ بِالِاسْتِسْلَامِ فَقَدْ قَضَى عَلَى نَفْسِهِ ...) . وتقدير المصادر المؤولة ^(٣) : (عَلِمْنَا نَفْعَ السَّيْفِ ... - رَأَيْنَا سَمَاعَ كَلِمَةِ الْقَوِيِّ - مَنْ زَعَمَ فَوْزَهُ ... - مَنْ ظَنَّ سَلَامَتَهُ ...) فكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدَّ مسدَّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبي الذي قبله . فالمصدر « نَفْعُ » ، أَخْغَى عَنْ مَفْعُولِ الْفِعْلِ « عَلِمَ » . والمصدر : « سَمَاعُ » ، أَخْغَى عَنْ مَفْعُولِ الْفِعْلِ : « رَأَى » . والمصدر : « فَوْزُ » ، أَخْغَى عَنْ مَفْعُولِ الْفِعْلِ : « زَعَمَ » . والمصدر : « سَلَامَةُ » ، أَخْغَى عَنْ مَفْعُولِ الْفِعْلِ « ظَنَّ » ^(٤) ويقاس على هذا أشباهه ^(٥)

(١) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

(٢) سبق (في رقم ٦ و ٤ و ٦ من هامش ٦ و ٧ و ٨ وفي ١ من هامش ص ١٩) أن هذا كثير في القفولين « زعم » و « تعلم » بمعنى « اعلم » . قليل في : « حب » بمعنى : « ظن » . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين مما طبقاً للرأى المختار هناك ، وفي رقم ٤ من هامش ص ١١ .

(٣) سبق (في ١٣ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول) إيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصورة المختلفة ، وبينان الدافع لاستبدال الحرف المصري « وصلته » دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) وكذلك المصدر المؤول بعد فعل الأمر الذي في آخر الآية الكريمة : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) .

(٥) يكون الفعل القلبي في الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً في لفظ المصدر المتصيد (أى « المستخرج » من « أن » و « أن » وصلتهما ، وليس عاملاً في الجملة التي دخلت عليها « أن » أو « أن » إذ لو كان عاملاً في الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل (طبقاً لما عرفناه في « التعليق ») ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » لوقوعها في صدر جملة جديدة . فالذي حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ، لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب « التعليق »

(راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣ ورقم ٤ من هامش ص ٤٨ . وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١) .

من مثل قول الشاعر (١) :

نَوْدَ عَسَلَى ثُمَّ تَزْعُمُ أَنِّي صَدِيقُكَ ؛ إِنْ رَأَى عَنْكَ لِعَازِبِ
فَالْمَصْدَرُ الْمُزَوَّلُ مِنْ « أَنْ » مَعَ مَعْمُولِيهَا « يَسُدُّ مَسَدًا مَفْعُولِي الْفِعْلِ : « تَزْعُمُ »
وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمَعْنَى الْمُنْفَى قَوْلُ الشَّاعِرِ :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَقُلْ كَذِبًا وَالْحَقُّ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ مَقْبُولٌ
وَتَأْوِيلُ الْمَصْدَرِ مَعَ زِيَادَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ هُوَ : « اللَّهُ يَعْلَمُ عَدَمَ كَذِبِ
قَوْلِي » .

— وقد سبق (٢) تفصيل الكلام على طريقة صوغ المصدر الموزول .

* * *

الحكم الرابع (٣) — جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :
وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين في المعنى (٤) ، مختلفين في
النوع ؛ نحو : عَلِمْتَنِي رَاغِبًا فِي مَوَدَّةِ الْأَصْدِقَاءِ ، وَرَأَيْتَنِي حَرِيصًا عَلَيْهَا .
فَالثَّاءُ وَالْيَاءُ فِي الْمَثَالَيْنِ ضَمِيرَانِ . متصلاان : ومدلولهما شيء واحد ؛ فهما للمتكلم ،
مع اختلاف نوعهما ؛ فالثاء ضمير رفع فاعل ؛ والياء ضمير نصب ، مفعول به .
ونحو : عَلِمْتَنِي زَاهِدًا فِي الشَّهْرَةِ الرَّائِفَةِ ، وَحَسِبْتَنِي نَافِرًا مِنْ أَسْبَابِهَا . فالثاء
وَالْكَافُ فِي الْمَثَالَيْنِ ضَمِيرَانِ ، متصلاان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو
المخاطب . مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالثاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير
نصب . مفعول به (٥) .

(١) وقول الآخر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : مَنْ قَتَلَ ؟ خِلْتُ أَنِّي دُعِيتُ فَلَمْ أَكْسَلْ ، وَلَمْ أَتَبَلَّدْ

(٢) سبق في (ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول) .

(٣) انظر تكميلته المطبوعة في الزيادة والتفصيل .

(٤) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل
على ما يدل عليه الثاني) .

(٥) ومن أمثلة أيضاً قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ) : « أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى »

فالفعل : « رَأَى » فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » — والضمير المستتر نوع من المتصل —
ومفعوله الأول : « الهاء » — فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين في المعنى ؛ لأن
مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ،
والضمير « الهاء » انه كـوـو ضمير نصب ، مفعول به .

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها : فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه : مثل : « رأى » البصرية والحلُمية . وهو كثير فيهما . ومثل : « وجد » (بمعنى : لقي) . و« فقد » . و« عَدِم » . وهو قليل في هذه الثلاثة ، ولكنه قياسي في الخمسة . وفي غيرها مما نصت عليه المراجع : وليس عاماً في الأفعال : نحو : استيقظتُ فرأيتُ منفرداً — أخذتُ النوم فرأيتُ جالساً في حفل أدبي — . ساءت نفسي في غمرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجدته (أى : لقيتُ نفسي : وعرفتُ مكانها) — فقدتُ إن جنحت إلى خيانة . أو عدتني . ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ماله سند لغوي يؤيده . فلا يصح : كرمته . ولا سمعته . ولا قرأته . وأشباهها مما لم يرد في المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز في جميع الأفعال . نحو : ما لمستُ إلا إياي — ما راقتُ إلا إياي^(١) .

ويمتنع في باب : « ظن وأخواتها » . وفي جميع الأفعال الأخرى — اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً . متصلاً ، مستتراً ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً — ولا علياً نَظَرَ ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه . . . وعلياً نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صحح ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو . وما نظر علياً إلا هو . . .

(١) « ملاحظة » : المفهوم من كلام النحاة أنهم يعمدون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين ، متصلين ، متحدتين معنى — بأن يكونا لمتكلم واحد ، أو لمخاطب واحد — مختلفين نوع . ولا فرق في هذا بين المفعول به الحقيقي ، والمفعول به التقديري ، وهو الذي يعمد إليه العامل بحرف جر ، إذا المحرور في هذه الصورة مفعول به تقديراً . فيمتنع عندهم أن يقال : « أحضرتني ، أو أحضرت ب » إذا كان الضميران المتكلم . كما يمتنع أن يقال : « أوثقتك ، وأوثقت بك » إذا كان الضميران للمخاطب واحد .

لكن يمتنع رأيهم في المفعول التقديري آيات كثيرة متعددة ، منها قوله تعالى : (وهزي إليك يذراع النخلة . .) وقوله تعالى : (واخضعي إليك جنتك . .) بقوله تعالى : (أمسك عاتك زوجك) ولا عبرة بما يقوله « الصبان » نقلاً عن « المعنى » من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف ، وكلمة « نفس » محذوفة ، وأن الأصل : هزي إلى نفسك — اخضعي إلى نفسك — أمسك على نفسك — قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم ، مع أن الواجب أن يفهموا رأيهم ليوافق أقصع كلام عرفوه ؛ فلا علينا من اتباعه ، ومن شاء فليتناوله .

المسألة ٦٢ :

الْقَوْل

معناه ، متى ينصب مفعولاً واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين « الظن » في بعض المعاني والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القول » متعدد المعاني ، وأن الذي يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض » ، ويجرد النطق « والآخر : « الظن » .

(١) فإن كان معناه : « التلفظ المحض » ، ويجرد النطق « فإنه ينصب مفعولاً به واحداً ، تكون دلالاته المعنوية مقصودة غير مهملة ^(١) ، سواء أكان الذي جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول — كلمة مفردة ^(٢) ، أم جملة . فنال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألني عن العظمة الحقة ؛ فأقول : « الكرامة » ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذب ») فعني « أقول » هنا : « أنطق » ، وأتلفظ « . والكلمة التي وقع عليها القول (أي : التي قيلت) ، هي : « الكرامة » — « الكذب » . وكلتاها مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً : سألت والذي عن مكان نقضي فيه يوم العطلة ، فقال : « الريف » . وعن شيء نعمله هناك ، فقال : « التثقل » ، فعني قال : « تلفظ ونطق » ، والكلمة التي وقع عليها القول هي : « الريف » — « التثقل » وتعرب كل واحدة منهما مفعولاً به منصوباً مباشرة . ومثل هذا قول الشاعر :

جَدُّ الرِّحِيلِ ، وَحَشَنِي صَبْحِي قالوا : « الصباح » ؛ فطَبَّرُوا لُبِّي ^(٣)

(١) المراد من أنها مقصودة غير مهملة : ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للدلول على الوجه المشار إليه في رقم ٧ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) أي : ليست جملة ، ولا شبه جملة .

(٣) وقول الآخر .

بلدٌ يكاد يقول حبي نَ تزوره : « أهلاً وسهلاً »

ومن أمثلة الجملة بنوعها^(١) : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة^(٢)) . . . —
 (أقول : تصفو النفسُ بسماعِ الغناء الرفيع) — (قال شوقي : « آيةُ هذا الزمانِ الصَّحْفُ »)
 — . (ويقولُ : « تسيرُ مسيرُ الضحَا في البلاد » . . .) .
 ومثل :

(يقولون : « طالَ الليلُ ») ، والليلُ لم يُطلْ ولكن من يشكو من الهمِّ يسهرُ
 فعنى « القول » في هذه الأمثلة كسابقه . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزداد على
 إعرابها : أنها في محل نصب^(٣) سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به^(٤)
 مباشرة . بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هي المفعول به مباشرة — كما تقدم —
 سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداءً ، دون أن يسمعها من غيره فيرددها
 بعده ، كالتي في المثال الأول .^(٥) أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛
 كالتي في الثاني^(٦) . وهي في الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » في اصطلاح
 كثرة النحاة^(٧) . ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية في
 هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة^(٨) .

(١) وقت الجملة الاسمية والفعلية بعد القول في البيت التالي :

قالوا : نراك بلا سُقم . فقلت لهم : السُّقم في القلب . ليس السُّقم في البدن .

(٢) ومن الجملة الاسمية أيضاً قوله تعالى : (قد : متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى) .

(٣) وهذا هو الأعم الأغلب في محلها — انظر « ١ » من ص ٥٢ —

(٤) لأن أصل المفعول به لا يكون جملة ، فهي تعدّ سنده ، ولا تكون مفعولاً به أصيلاً .

(٥ و ٥) من « ١ »

(٦) انظر « ١ » من ص ٥٣ .

(٧) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما
 يراد نص لفظها المنطوق من قبل (دون فطر لمعناه مطلقاً ، ولا لدلوله ؛ فافراد هو ترديد الكلمة ترديداً
 صوتياً مجرداً . (انظر ما يوضح هذا في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) . فيجب حكايته ورعاية
 إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : « قال على باب » ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة . ودل
 كلمة « فم » في قول الشاعر :

إذا قلت في شيء « نَعَمْ » فاقمّةً فإنَّ « نَعَمْ » دينٌ على الحرِّ واجب

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإفراد أن يكون في المقصود منها : الجملة أو الجمل ؛ أي : أن
 تكون في ظاهرها لفظة مفردة يراد بها مضمون جملة أو جمل ، مثلاً : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ،
 لقد قال : كلمة راقية) . فالكلمة هنا مفردة في معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها في المضمون . ومثل :
 كنت في ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، وخطيب يقول خطبة .
 فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً — قصيدة — خطبة) مفردة في ظاهرها ، ولكنها في مقام جمل —

أما الجملة التي تسدّ - في الأغلب ^(١) - مسدّ مفعول « القول » والتي عليها
النصب فيسمونها : « مَحْكِيَّةٌ » بالقول « بشرط أن تكون قد جرت من قبل على
لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان
غيره . فلا بد في الجملة التي تسمى : « مَحْكِيَّةٌ » أن تكون قد ذُكِرَتْ مرة
سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : « مَحْكِيَّةٌ » على
الصحيح . والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به .
وتشتهر بين العربيين بأنها : « مقُول القول » ^(٢) ؛ أي : الجملة التي جرى بها
القول ، وهي المرادة منه .

* * *

(ب) وإن كان معنى « القول » - ومشتقاته هو : « الظن » ، (أي :
الرجحان ^(٣)) فإنه ينصب مفعولين مثله - بالشرط التي سنعرّفها - ويجرى عليه
ما يجرى على « الظن » ^(٤) (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر
الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية ، فهو والظن سواء . إلا في اختلاف

= كثيرة ؛ لأن الحديث الذي في الندوة لا يكون إلا جملاً متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ، والكلمة
هنا مفردة ولكنها في معنى الجملة ، كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة ، لا نصها ؛ وإنما الرمز والكتابة إلى لفظة أخرى ؛ مثل : قلت « كلمة » .
أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطق الآن ؛ مثل لفظة : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجة ،
أو كتاب ، أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به لداع يمتنع .

فالكلمة المفردة التي لا تحكي ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد التملك بنصها الخرفي بضمها
الأول المنطوق ، وكلمة مفردة في لفظها ولكنها في معنى الجملة ، وكلمة هي رمز لأخرى مفردة . والثلاثة
مفعول به مباشرة للقول -

ثم انظر « ١ » من ص ٥٣ ؛ لأهميتها .

(١٤١) وقد تكون فاعلاً أو نائب فاعل ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٦ وفي ٣ من هامش ص ١١٣ .

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصلق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق ، فهو تعبير عام
يشمل الحالتين وقد اجتمعتا في قول جميل :

بشينة قالت - يا جميل - : أَرَبَتَنِي
فقلت : كلانا - يابُشَيْنُ - هُرَيْب

أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيجوز إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن
الشائع قصر « الحكاية » على الذي يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

(٣) سبق معنى الرجحان في رقم (٤) من هامش ص ٥ .

(٤) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذي معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى
ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معمولها ساداً عند المفولين . (كما سبق في ج ١
في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٥ من هامش ص ٤٣ ويحيى في رقم ١ من
هامش ص ٥٢) .

الحروف المجائية . ومن الأمثلة : أقول السماء صحو^(١) في الغد - ؟ أقولان الكتاب نفيساً إن تم إعداده ؟ - أقولون السفر المتظر مفيداً ؟ . . .
فلا بد من مفعولين منصوبين بعده^(٢) - إلا عند التعليق أو الإلغاء^(٣) - فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التلطف المحض ، ومجرد النطق » ، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول « ا » الذي ينصب مفعولاً به واحداً ، ولا ينصب مفعولين ، فدلوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة ، مثل : أقول : الجوّ ؟ ، أى : أتتلق بكلمة : « الجوّ » وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهي في محل نصب تسدّ مسدّ ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أقول : الحروبُ خادمةٌ للعلوم ؟ - أقول : السّلمُ الطويلة داء ؟ . ومثل : أقول : قد يجمع الله الشئيتين بعد اليأس من التلاقي ؟ - أقول : لا يضيغ العُرف^(٤) بين الله والناس ؟ فعنى « نقول » في هذه الجملة هو : نطق ، ومعنى « القول » في كل ما تقدم هو « النطق » لا الظن ، والجملة بعده في الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة - كما أوضحنا - .
وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشرط^(٥) إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتمًا ، ونجرب عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها ، - على الأرجح . - وإذا وقع له كلمة واحدة (هي التي قبلت) كان معناه : « مجرد النطق » ، ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية^(٦) ، مع أنها هي مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضاً ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ، لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب ، فتسدّ مسدّ المفعول به ، وتسمى :

(١) لا قيم ولا مظهر فيها .

(٢) ويجوز أن يحل محل المفعول به الثاني جملة ، أو شبه جملة ، (كما أسلفنا في أحكام الأفعال القلبية - « ١ » ص ٢٤ - ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون الجملة في محل نصب .

(٣) أو : عند قيام قرينة تدل على حذفها ، أو حذف أحدها - كما سيبيء في ص ٦٣٥٦ .

(٤) المعروف والخير .

(٥) وهي موضحة في الصفحة الآتية

(٦) إلا في الصورة التي تقدمت في رقم ٧ من هامش ص ٤٧ .

« مَقُولُ القول » دائماً ، ولا تسمى « محكية بالقول » إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظان » لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصالة^(١) فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ، إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديدة اسمية في محل نصب ، تسد مسد مفعوله .

• • •

شروط القول بمعنى الظان :

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظان معنى وعملاً ، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعاً :

(١) أن يكون فعلاً مضارعاً .

(٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة^(٢) .

(٣) وأن يكون مسبقاً باستفهام^(٣) .

(٤) وألا يتفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل . لكن يجوز التفصل بالظرف ، أو بالجار^(٤) مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله^(٥) . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

(٥) ألا يتعدى بلام الجر ، وإلا وجب الرفع على الحكاية^(٦) ، نحو : أقول للوالد فضلك مشكور^٩ .

فقال المستوفى للشروط الخمسة : أقول المنافق أنخطر من العدو ؟
أقول الاستحمام ضاراً بعد الأكل مباشرة ؟ .

(١) أى : بغير سبب إلغاء العامل .

(٢) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

(٣) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته . . .

(٤) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المدية للمضارع ، كما سيأتى في الشرط الخامس .

(٥) لا مانع من التفصل بأكثر من واحد مما ذكر .

(٦) ويكون القول بمعنى أطلق ، والجملة بعده في محل النصب سادة مسد مفعوله .

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب — تقول الطائر مرتفعاً ؟ .

وقول الشاعر :

أَبْعَدَ بَعْدَ تَقُولِ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ ، أَمْ تَقُولِ الْبَعْدَ مَحْتَوِيًا
وبالجار مع مجروره : — أُنَى أَعْمَاقِ الْبَحْرِ — تقول الغواصة مقيمة ؟ .
وبمعمول الفعل مباشرة : — أَوَانِقْنَا — تقول الكيمياء دِعامَةَ الصَّنَاعَةِ ؟ ومن هذا
أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :
أَجْهَلًا تَقُولُ : بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مِنْجَاهِلِنَا
والأصل : أَتَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ جَهْلًا . . .

وبمعمول معموله : — أَلَأَمْنٌ — تقول : الْعَدْلُ نَاشِرٌ . والأصل : نَاشِرٌ
لِلْأَمْنِ .

فإذا اختلف شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا
ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التي يخضع لها « الظن » وإنما
يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ، فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملاً ، على
التفصيل الذي شرحناه . ويجوز — مع استيفائه تلك الشروط كاملة — أن يكون
بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً به واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون
الاسمان بعده مرفوعين حتماً — كما سلف — ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً في محل
نصب ، لتسد جملةً مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط ^(١) .
ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب
المراد . فيصح : أَتَقُولُ : الطائرُ مرتفعاً ؟ كما يصح : أَتَقُولُ : الطائرُ مرتفعٌ ؟
ينصب الاسمين معاً ، أو يرفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين ^(٢) ؛ طبقاً
للمعنى المقصود .

وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، وملخصه :

(١ و ٢) فليس استيفاء الشروط موجباً تنزيله منزلة « الظن » . وإنما يجوز ذلك فقط . أما
إجراؤه مجرى الظن فهو واجب أولاً لتحقيق الشروط كلها . . .

أن القول — ومشتقاته — إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله .
وتجرى عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة
أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن » ^(١) فإن لم يتحقق
هذا الشرط يكن معناه — في الغالب — « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً
به واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده : واعتبار جملة الاسمية في محل نصب
تسدي مسد مفعوله .

(١) ويرى بعض النحاة : أن « سُلَيْمًا » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول
قد ينصب مفعولين دائماً . وفي هذا الرأي ضعف . وقد أشرنا (في رقم ٤ من هامش ص ٤٨) إلى وجوب
فتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر
المذكور من « أن » مع مفعولها في محل نصب ساداً مسد المفعولين . وتشير هنا إلى أن الرأي السالف يسائر
لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة في جملتها ؛
نظراً همزتها وجوباً .

زيادة وتفصيل :

(أ) تضطرب أقوال النحاة في اللفظ المحكى بالقول ، أيا كان مفرداً وجملة ، أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أيا كان ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداءً كما يكون ترديداً ومحاكاة ؟ أيا كان حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى . وبمعنى الظن أيضاً ؟ . . . إلى غير ذلك من صنوف التفريع ، والخلف ، والاضطراب الذي يخفى الحقيقة ، ويغشى على وضوحها ، ويكدّ الذهن في استخلاصها . وقد تخيرنا أصنى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق ^(١) . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى في بابها الخاص : وأشرنا في الجزء الأول ^(٢) إلى بعض أحكامها .

(ب) الأصل ^(٣) في الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصّاً كما سُمع من غير تغيير ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكى بمعناها ، لا بالفاظها ^(٤) فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمة : هي : الأُمُّ الأخلاقُ ، جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفي . وبضبطها وترتيبها ، فيردها بالعبارة التالية : قال الحكيم : الأُمُّ الأخلاقُ وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة في المعنى : كما يأتي : قال الحكيم : الأُمُّ ليست شيئاً إلا الأخلاقُ أو : الأُمُّ بأخلاقها أو : ما الأُمُّ إلا أخلاقها وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : البرد قارس بلحاز في الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : البرد قارس ، أو بمعناه : قال فلان : البرد شديد

وإذا قالت فاطمة أنا كاتبة مثلاً وقلت : لزيب أنت شاعرة ، فلك في الحكاية أن تذكر النصّ : (قالت فاطمة أنا كاتبة وقلت لزيب أنت شاعرة) ، مراعاة لنصّ اللفظ المحكى فيهما ، ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمة هي كاتبة ، وقلت لزيب هي شاعرة ، أو : إنها شاعرة) مراعاة لذلك المعنى

(١) في ص ٤٦ وما بعدها .

(٢) م ٢ ص ٣١ .

(٣) ومراعاته أحسن .

(٤) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفي لداع ديني ، أو طلي ، أو قضائي ، أو

في حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام^(١) .
فالحكاية بالمعنى لا تقتضي المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نص
كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضي المحافظة على
سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكون في الجملة
المحكى أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي ، وسليمة من الخطأ اللفظي .

فإن كانت الجملة المحكية مشتملة في أصلها على خطأ لغوي أو نحوي وجب
حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ،
ولإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(ج) هل يلحق « بالقول » الذي معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدي معناه
من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دهوت ، أوجبت ، قرأت - أوصيت -
نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد ، والتلفظ المحض »
فتنصب مفعولاً به أو مفعولين^(٢) ، على التفصيل الذي سبق ؟

الأنسب الأخذ بالرأي القائل : إنها تلحق به في نصب المفعول والمفعولين ،
ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (ونادوا يا مالك :
ليقتض علينا ربك) ، وقوله تعالى : (فندعاً ربهم : إلى مغلوب فانتهصر)
بكسر الهمزة في قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فأوحى إليهم ربهم : لننهلكن
الظالمين) . . . ولا داعي للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير « قول » . . . إذ
لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . .

أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوي . ومن ذلك قوله تعالى :
(يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فاما الذين اسودت وجوههم . . .
أكفرتم بآياتي كذبتم) . . . أي : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهذا القول

(١) لأن ذكر اسميهما دليل - في الغالب - على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما
لأنجه إليهما الخطاب : « قلت لك » . . . بدلا من « قلت لفاطمة .. وقت لزينب .. » . (راجع حاشية
الصبان ج ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الخفري - وغيره - في هذا الوضع) .

(٢) طبقاً للرأي الذي يفيد أن سليماً - كما نقل بعض النحاة - تنصب بالقول مفعولين مطلقاً ،
(أي : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ، كما سبق في رقم ١ من هاشم ص ٥٢) . .

محذوف^(١) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) هذا موضع من مواضع حذفه جوازاً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه ويحل مكانه ، وهو قوله تعالى : (يوم تبصر وجهه . . . إلخ) . وبثله قراءة من قرأ قوله تعالى في سورة الشعراء : (وإذ نادى ربك موسى : أن انتِ القومَ الظالمين قومَ فرعون . ألا تتقون) . . بالتامين - لا بالياء قائله ، وهذه قراءة أخرى - قال ابن جني في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ١٢٧ - عن هذه قائل القراءة مانعه : (« هو عندنا حل إصهار القول فيه . وإيضاحه : وإذ نادى ربك موسى أن انتِ القوم الظالمين ، قوم فرعون ، فقل لهم : ألا تتقون . وقد كثر حذف القول عندهم ، من ذلك قول الله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، . . . سلام عليكم . . . » . أي : يقولون : سلامٌ عليكم ») « ١٥ »

هذا ، وما سبق يظهر أن ابن جني من أصحاب الرأي الذي لا يلحق بالقول الذي معناه النطق والتلفظ ما يؤدى معناه ؛ مثل : ناديت . . .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغى ، لا يختص بيباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

(أ) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه ^(١) .

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفسادٌ فى الصياغة اللفظية ^(٢) .

واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما . فمثال حذفهما معاً : — هل علمتَ الطيارةَ ساجحةً فى ماء الأنهار ؟ . فتجيب : نعم ، علمتُ هل حسبتَ الإنسانَ واصلاً إلى الكواكب الأخرى ؟ . نعم ، حسبتُ أى : علمتَ الطيارةَ ساجحةً وحسبتَ الإنسانَ واصلاً

ومثال حذف الثانى وحده (وهو كثير) : أى الكلامين أشدُّ تأثيراً فى الجماهير ؛ أشعرُ أم الخطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة أى : أظن الخطابة أشدُّ

ومثال حذف الأول وحده ، (وحذفه أقل من الثانى) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فتقول : أعلم بطلا صحابياً من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا

فقد صحَّ الحذف فى الأمثلة السابقة ؛ لتحقيق الشرطين معاً . فإن لم يتحقق

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً ، وعدم معرفة مكانه يؤثر فى المعنى قليلاً أو كثيراً ؛ فلو وضع الكلمة فى الجملة أثر فى المعنى . ولا فرق فى الدليل (القرينة) بين أن يكون مَحْذُوفاً ؛ (أى : قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً ؛ (أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام ، بفهم نطق ولا كلام . ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢١٩ م ٧٦ ، وراجع ص ١٠٠ م ٣٦٢ م ٢٧) .
(٢) يرى بعض النحاة الاختصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول . ولكننا ذكرناهما معاً مبالغة فى الإيضاح والإبانة .

الشرطان معاً لم يجر الحذف^(١)؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثاني فقط ، ولا علمت . . . سابعة ، ولا حسبت . . . واصلاً ؛ بحذف الأول . وهكذا من كل ما فقد الشرطين معاً ، أو أحدهما .

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضاً يصح حذف التاسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ما ذا تزعم ؟ فتجيب : . . . الأخ منتظراً في الحقل . أى : أزعم^(٢) . . .

(١) ولا التفات لمن أباح : «الاقتصار» ؛ وهو الحذف بنبر دليل . لأن هذه الإجابة مقسدة .
(٢) في المسألين الأخيرين ؛ (مسألة ٦٢ : «القول» ومسألة ٦٣ : «الحذف») يقول ابن مالك في الحذف :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُولٍ :

يريد : ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين . إلا بوجود دليل يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . ويذكر في القول :

و «كَتَطَّنْ» اجْعَلْ : «تَقُولُ» إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ . أَوْ كَطَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

المعنى : اجعل «تقول» - وهي مضارع للمخاطب - مثل «تظن» في المعنى والعمل إن وليت : «تقول» مستفهماً به ، أى : إن جاءت «تقول» بعد أداة يستفهم بها . (فزوع الفعل «تقول» بعد الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : «تقول» عن أداة الاستفهام بفواصل غير الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلاً بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره . - وقد يطلق «الظرف» - أحياناً - على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل الفعل : «ظن» أو «عمل» ممبول الفعل ؛ كالأمثلة التي سبقت في الشرح .
ثم بين الرأي الآخر في : «القول» بالبيت التال :

وَأَجْرَى «الْقَوْلُ» ، «كَظَنَّ» مُطْلَقًا عِنْدَ «سَلِمَ» ؛ نَحْوُ ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا
أى : قبيلة «سلم» تجرى القول مجرى الظن في المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شيء مطلقاً . إلا اشتراط أن يكون «القول» بمعنى «الظن» . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق رأى

المسألة ٦٤ :

أعلم... أرى ..

فَرِحَ	الحزِينُ	أَفْرَحْتُ	الحزِينُ
زَهَقَ	البَاطِلُ	أَزْهَقُ	الحَقُّ
لَانَ	الْمُتَشَدَّدُ	أَلَانْتُ	الْحَوَادِثُ

سَمِعَ	الصَّدِيقُ	الْخَبِيرَ	السَّارَّ
وَرَدَ	الْغَائِبُ	أَهْلَهُ	أُورِدْتُ
قَرَأَ	الْأَدِيبُ	الْقَصِيدَةَ	أَقْرَأْتُ

عَلِمْتُ	الْحَرْفَةَ	وَسِيلَةَ	الرِّزْقِ
رَأَيْتُ	الْفَهْمَ	رَائِدَ	التَّبَوُّغِ
رَأَى	الْخَبِيرَاءُ	الْآثَارَ	كُنُوزًا

الفعل نوعان : « لازم » ، (أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به) ،
و « متعد » ؛ ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتعددية الفعل اللازم وسائل معروفة في باب^(١) . منها : وقوعه بعد « همزة النقل » . (أى : همزة التعددية) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم ، أو الثلاثي المتعدي لواحد أو لاثنين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثي اللازم متعديا لواحد - كأمثلة : « أ » - وصيَّرت الثلاثي المتعدي لواحد متعديا لاثنين - كأمثلة « ب » - وصيَّرت الثلاثي المتعدي لاثنين متعديا لثلاثة - كأمثلة : « ج » - فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولا به^(٢) ؛ فتنتقله من حالة إلى أخرى تخالفها^(٣) ؛ فتكسب الجملة مفعولا به جديدا لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل

(١) هو باب « تعدى الفعل ولزومه » . وسيأتي في ص ١٥٠ م ٧٠ .

(٢) كما سيجيء في ص ١٥٨ م ٧١ . وفي رقم ٢ من ص ١٦٥ .

(٣) ولهذا سميت أيضا : « همزة النقل » .

على الفعل . أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الحمزة .

ولا يكاد يوجد خلاف هام في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية في الثلاثي اللازم ، وفي الثلاثي المتعدي بأصله لواحد^(١) . إنما الخلاف في الثلاثي المتعدي بأصله لاثنتين ؛ أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية ؛ هما : « عَليمٌ » - « رأى »^(٢) - دون غيرهما من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ، والتي سبق الكلام عليها^(٣) - أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين ؛ فتشملهما ، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرّت في الباب السالف ؟ رأيان . وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ، فتَقْصِرُ التعدية على الفعلين المعيّنين (« عَليمٌ » و « رأى ») ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما ، فلا يصح عندها أن تقول . أَظُنَنْتُ الرجلَ السيارةَ قادمةً ، وأحسبته السفرَ فيها مريحاً . في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجهاً للفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها^(٤) .

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر ، فالفعل القلبي الناصب للمفعولين بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما في نوعه^(٥) سينصب ثلاثة بعد دخول

(١) راجع الأشيون والصبان - ج ١ - أول باب : « تعدى الفعل ولزومه » .

(٢) سواء أكانت عِلْمِيَّةً كالأشياء المذكورة ، أم حِسْمِيَّةً ؛ وهي التي مصدرها « الروياة » المنامية . كقوله تعالى :

« إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَازِلِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا قَلْبًا لَفَشِلْتُمْ . . . »

(٣) في ص ٥ . ثم راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ ورقم ١ من هامشها .

(٤) وهذا رأى حسن اليوم ؛ فإنه مع غلوه من التشدد والتضييق ، يسائر الأصول المعروفة العامة ، ويلزم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان ؛ فتقول : أَظُنَنْتُ الرجلَ السيارةَ قادمةً ؛ بدلاً من جعلت الرجلَ يظن السيارةَ قادمةً ، إذ من النواحي البلاغية ، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل . فن الخير لإباحة الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملاحظات . .

(٥) من ناحية أنه محصور في الفعلين السالفين دون غيرها من أفعال القلوب ، أو غير محصور فيها وإنما يشمل كل أفعال القلوب التي سبق شرحها .

همزة التعدية عليه . ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما فى حالتهاما بالجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجيء همزة التعدية ؛ فتطابق عليهما وعلى أفعالهما — وباقى المشتقات — الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التى سبق شرحها ، ومنها : التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصاراً للدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أعلمتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأريته إن^(١) كتمانها لإثمٌ كبيرٌ . ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه : النخيلُ أعلمتُ البدوى أنسبُ للصحرَاء — أو : أنسبُ للصحرَاء أعلمتُ البدوى النخيلُ — أو : النخيلُ أنسبُ للصحرَاء أعلمتُ البدوى . وأصل الجملة : أعلمتُ البدوى النخيلُ أنسبُ للصحرَاء . أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان فى أصله قاعلاً كما عرفنا ، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول به الثانى للدليل أن يقال : هل عرفت حالة المزرعة ؟ فتجيب : أعلمنى الخيرُ . . . جيدةٌ ، أى : أعلمنى الخير المزرعةَ جيدةٌ . ومثال حذف الثالث للدليل ؛ أن يقال : هل علمَ الوالدُ أحداً قادماً لزيارتك ؟ فتجيب : أعلمته زميلاً ، أى : زميلاً قادماً^(٢) لزيارتى . ومثال حذف الثانى والثالث معاً أن تقول : أعلمته . . .

فإن كان الفعل : « عَلِمَ » بمعنى : « عَرَفَ » أو كان الفعل : « رَأَى » بمعنى : « أَبْصَرَ » — لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولاً به واحداً كما سبق^(٣) . نحو : علمتُ الطريقَ إلى النهر — رأيتُ الشهبَ المتساقطة . فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمتُ الرجلَ الطريقَ إلى النهر ، وأريته^(٤) الغلامَ الشهبَ المتساقطة . وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرجلُ الطريقُ — الغلامُ الشهبُ . ولهذا لا يصح

(١) يوضح هذا المثال مع كسر همزة « إن » ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢ .

(٢) المعنى الأساسى لا يتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا ، لأن الحال فضلة .

(٣) فى ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقة إعرابه — فى

رقم ٣ من هامش ص ١٦ م ٦٠ .

تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ، ومنه قوله تعالى : (رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل ، ذون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبأ - أنبا - حدث - أخذ - خبر . . . مثل : نبأت الغياض الجوى مناسباً للطيران - أنبأت البحار الميناء مستعداً - حدثت الصديق الرحلة طيبة - أخبرت المريض الراحة لازمة - خبرت البائع الأمانة أنفع له . والكثير في الأساليب الماثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً ، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين . ومن الأمثلة قول الشاعر :

نُبِّئْتُ نَعْمَتِي - عَلَى الْهَاجِرَانِ - عَابَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا ^(١) لذلك العاتب الزارى

وقد جاء في القرآن « نبأ » ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً ، وسد مسد المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن عُلِّقَت الفعل عنها باللام في قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ - إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمْزَقٌ - إِنَّكُمْ لَتَقِيَّ خَلْقَ جَدِيدٍ) ^(٢) .

- (١) فالآية تشتغل على فعل الأمر « أر » وهو من « أرى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تحي الموتى » في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية مفعولة للفعل : « تحي » (وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في ج ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ وسجى في رقم ٣ من هامش ص ١١٣) .
(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ بيان عن كلمتي « سقى ورعى » ، وفي ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ بيان أن كل (٣) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل ، عنوانه : « أعلم وأرى » .

إِلَى ثَلَاثَةٍ « رَأَى » وَ « عَلِمَا » عَدُوًّا ، إِذَا صَارَا : أَرَى وَأَعْلَمَا

وَمَا لِمَفْعُولٍ : « عَلِمْتُ » مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ : أَيْضًا حَقُّقًا

التحذير - وهو شرح أيضاً - : النعاة عنوا الفعل : « رأى » والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة ؟ هي : « أرى » وأعلم » ؛ حيث سبقتهما (همزة التعدية) . ثم بين أن ما ثبت لمفعول « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً - بحيث لثاني والثالث هنا ، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما . (والألف في « علما » وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر) . ثم قال : =

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحب العلوم ، ولا تتر ما العلوم الكونية . أو :
أحب العلوم ، ولو تر ما العلوم الكونية . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية .
وقد سبق الكلام مفصلاً على : « لا سيما » وعلى هذه الأساليب التي بمعناها-^(١)
وسيجيء هنا المناسبة أخرى^(٢).

= وَإِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ، فَلَا تَنْبِيْ بِهٖ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَا فِي اِثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهٖ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اِثْنَيْنَا

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و « رأى » إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعمية (وهو :
الهمزة) ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . الثاني
منهما كالثاني للفعل : « كسا » في مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثاني في هذا المثال
وأشبهه أن يقع خبراً للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .

ولما كان المفعول الثاني للفعل : « كسا » ليس خبراً في الأصل - كان هو مفعله غير قابلين للأحكام
الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها : أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . . و . . . إلا التعليق
فيجوز على الوجه الذي سبق في ص ٦٠ . ويشبه المفعول الثاني للفعل : « علم » بمعنى « عرف » والمفعول
« رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبه في هذا الحكم ، فالمفعول الثاني للفعل « علم » و « رأى »
بالمفعولين المذكورين « ذواتنا » بالمفعول الثاني للفعل : « كسا » أي : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما
سبق . ثم قال ابن مالك :

وَكَمَا رَأَى السَّابِقِ : نَبَأً ، أَخْبَرَ حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرًا .

أي : مثل الفعل : « رأى » السابق أول الباب ، في نصب ثلاثة من المفاعيل بضمة أفعال أخرى ،
خرد منها في البيت خمسة . وإنما قال « رأى » السابق ليعتمد عن « رأى » الذي بعده وهو الذي ينصب
مفعولين بعد دخول همز التعمية . وما ضيه هو : رأى ، بمعنى : نظر .

(١) في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٣ - الطبعة الثالثة .

(٢) في ٥٥ من ص ٣٦١ .

المسألة ٦٥ :

الفاعل (١)

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام^(٢) ، أو ما يشبهه^(٣) ، وهذا الاسم هو الذى فَعَلَ^(٤) الفعل ، أو قام به^(٥) .

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة ، راعوا في أكثرها جانب اللغة اللفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مضمومة لا تناسب التتريف ، أو اختصار معيوب ؛ يحوى الغموض والإيهام . وقد اختلفنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السابقين ، ومال إلى الوضوح ، والبصر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يمدحها المناطق من أحكام للفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) أى : ليس من الأفعال الناقصة . - وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا إلى فاعل ؛ مثل : الفعل «كان» وأخواتها الفعلية . - ويشترط في الفعل أيضاً أن يكون مبنياً للمعلوم ، لأن المبنى للجهول يحتاج إلى نائب فاعل في الأغلب ، ولا يحتاج إلى فاعل . وإنما قلنا في «الأغلب» لتخرج الأفعال الملازمة لبناء للجهول - فيما يقال - فإنها قد تحتاج لفاعل أحياناً - وسيجىء البيان والتفصيل في ص ١٠٨ - .

(٣) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقى المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها (في الباب الأول ، هامش ص ٤ ، وغيره) ، وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو عجبنا من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانعُ الثوب فتاة ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوى براهيته . والفعل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكلُ خلقه ... وهكذا . أما اسم المفعول فمحكه حكم المبنى للجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، (كما سيجىء) . ومثل الجامد المؤول بالاشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالاشتق ، وقاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئة هجماته .

(وقد سبق بيان الجامد المؤول بالاشتق في ص ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٤) أو يفعله الآن ، أو في المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو في المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله في المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أداة تعليل ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلاً في جملة إنشائية للندح ؛ مثل : نرى الحسن ؛ لأن الفعل في بعض الجمل ومنها الجمل الإنشائية التى للندح ، وفى التعريفات العلمية لا يدل على زمان - كما قرره المحققون ، وأشرنا إليه هامش ص ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفياً ؛ نحو : انتصر الشجاع ، ولم ينتصر الجبان .

(٥) يريد على البال السؤال عن الفرق المعنوي بين للفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوي للمبتدئين واحد . بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوي . .

فقال الاسم ، صريحاً ، أو مؤولاً : (ولقد نصبركم الله في مواطن كثيرة) -
(واعبدوا الله - ولا تشركوا به شيئاً)^(١) - (شاع أن البغي وخيم العاقبة) -
(اشتهر أن تنقل العدوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقف على الشجرة عصفورة - ما فريح أعداؤنا
بوحديثنا وقوتنا . فكلمة : « عصفورة » فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم
الفاعل) وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (« فريح » - الصفة المشبهة) .

ومن أمثلة الفاعل الذي قام به الفعل أيضاً : اتسعت ميادين العمل في بلادنا ،
وتنوعت أسبابه ؛ فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين .

٤ - إن الفرق اللفظي بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ،
وهذا الفرق اللفظي يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً في معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتي :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلاً نحوياً . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى القوي
الواقعي لكلمة : « فاعل » . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وبأثر ينقبه إبراز في الوجود » ؛ لأن
الشجر لم يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك ، ولا في خلقه ، وبجمله حقيقة واقعة بعد أن لم
تكن ؛ فليس للشجر حمل إيجابي - مطلقاً - في إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛
فقامت الحركة به ، وشالطته ، ولا يسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها ، كما سبق .
فأين الفاعل الحقيقي الذي أوجد التحرك من الدم ، وكان السبب الحقيقي في إبرازه الوجود ؟

ليس في الجملة ما يدل عليه ، أو على شيء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تغير الأمر ؛
فظهر الفاعل الحقيقي المسمى للتحرك ، وبأن الموجد له ، الذي أتبع أثره على المفعول به .

مثال آخر : تمزقت الورقة . تعرب كلمة : « الورقة » فاعلاً نحوياً . وهذا الإعراب لا يوافق ولا
يسائر المعنى القوي لكلمة : « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛
فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها في تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدث ؛ ولكنها تأثرت به حين
أصابها . فأين الفاعل الحقيقي - لا التحري - الذي أوجد التمزق . وبجمله حقيقة قائمة بالورق ؟ لا وجود
له في الجملة ، ولا دليل يدل عليه أو على شيء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة - ظهر
الفاعل الحقيقي ، واتضح من أوجد الفعل بمعناه القوي الحقيقي .

وما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما ، وأنه ينحصر في :

١ - أن الفاعل التحري - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما هو المتأثر بالفعل ،
وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي ، أو على شيء ينوب عنه .

٢ - وأن المفعول به ليس فاعلاً نحوياً ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن مع
اشتمال جملة على الفاعل الحقيقي ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل التفسير ؛ كما في الآية .

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً منسباً من حرف مصدرى وصلته .
وحروف المصادر خمسة^(١) ، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل
ثلاثة^(٢) ، هى : « أن » - « أن » - « ما » ، المصدرية بنوعها . مثل : يسعدك أن
تعمل الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . (أى : يسعدك عمل الخير ويسعدنى
حرصك عليه) . ومثل : يتفعل ما أخلصت فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات
الصفو . (أى : يتفعل إخلاصك فى عملك - يسرنى مدة^(٣) إطالة ساعات الصفو)
فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين - غالباً^(٤) - فى الكلام ،
هما : حرف سائب وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أن » الناصبة للمضارع

(١ و ١) حروف المصادر وتسمى : « حروف السبك » ، خمسة ، وهى : (أن الناصبة للمضارع - أن
معددة ومخففة - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ١٦ -
آخر باب : الموصول - ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة التسوية ؛ لأنها من أدوات
السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : « سواء » ، ويلحقها صلتها مشتتة على لفظة « أم » الخاصة بهما .
قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ...)
فالهمزة تسبك - بغير سائب - مع الجملة بعدها بمصدر يربط هنا فاعلا . والتقدير : إن الذين كفروا سواء -
بمضى : متساو - إنذارك وعدمه عليهم . فهم يهربون كلمة : « سواء » خبر « إن » والمصدر المؤول - من غير
سائب - فاعل لكلمة « سواء » التى هى بمعنى اسم الفاعل

(وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص ج ٣ باب المطف عند بيان أحوال « ام » .
ص ٤٣١ م ١١٨ - وسبقت الإشارة له فى ج ١ بآخر « باب الموصول » م ٢٩ ، كما قلنا)
(٢) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها - فى الغالب - تكون
سبقة بلام الجر لفظاً . أو تقديراً . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا
وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها - فى الغالب سبقة بجملة فعلية ، فمثلها « ود » أو « يود » - أو ما
فى معناها ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يربط مفعولا للفعل الذى قبلها . . .

(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تشر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا
كانت « ما » مصدرية فقط .

فإنها قد تحذف وحدها وجوباً أو جوازاً في مواضع معينة ، وتبقى صلتها - كما سيجيء^(١) - ومع حذفها في تلك المواضع تسبك مع صلتها الباقية مصدرأ يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعاً في غير تلك المواضع ، وبقيت صلتها أيضاً . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم : وما راعنى إلا يسيرُ الركبُ . أى : إلا أن يسيرَ الركب . ، والتقدير ... ما راعنى إلا سيرُ الركب ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحنى يرأُ المريض ؛ أى : أن يبرأ المريض والتقدير : يفرحنى برأُ المريض ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد في الكلام العربي القديم ، دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أن » حاجة الفعل الذى قبلها إلى فاعل ، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعلا . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفاً أو جملة : (يسير الركب - يبرأ المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ، لخالفته الأهم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذى يلزمننا اتباعه اليوم برَفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصة يوسف : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه) . . . فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدا لهم بداء ، أى : ظهور رأى . وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير - كما سبق^(٢) - .

وهناك رأى يميز وقوعها فاعلاً مطلقاً . ورأى ثالث يميز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعلية معلقة^(٣) بفعل قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله

(١) في الجزء الرابع ، باب « إعراب الفعل » حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم . . .

(٢) ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على « مرجع الضمير » .

(٣) شرحنا في الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته . ص - ٢٧ .

نعالى : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ^(١) فَعَلْنَا بِهِمْ) . والرأى الأول أكثر مسايمة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشبث والتفريق ، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير ، فالأقتصار عليه أولى .

نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ لأنها — بسبب قصد لفظها — تعتبر بمتزلة الفرد ؛ كأن تسمع صوتاً يقول : « رأيت البشير » . فتقول : « سرنى رأيتُ البشير » ؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً ، مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية^(٢) م .

(١) تفصيل الكلام على حالات : « كيف » الإمرائية والبنائية ، في ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١١٩ حيث البيان الخاص بنوع الجملة التي تصلح نائب فاعل .

المسألة ٦٦ :

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعاً ، كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه ، ولكنه في محل رفع . ومن أمثله إضافة المصدر إلى فاعله ؛ في نحو : يسرنى إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ فكلية : « الغنى » مضاف إليه مجرور . وهي فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : « أخرج » فيرفع مثله فاعلاً ، وينصب مفعولاً به . . . وأصل الكلام : يعجبني إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافاً ، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ ، ولكنه مرفوع في المحل ؛ بحسب أصله ^(١) ، كما قلنا ؛ فيجوز في تابعه (كالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعة ^(٢)) ، أن يكون مجروراً ؛ مراعاةً لقطعِهِ ، أو مرفوعاً مراعاةً للمحل ، نقول : يعجبني إخراجُ الغنيِّ المقتدرِ الزكاةَ ؛ برفع كلمة : « المقتدر » أو جرهما .

ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجرّ الزائد هو : « مِن » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بقيَ من أنصار للظالمين - كَقَتَّى ^(٣) بالحق ناصراً ومعيناً - هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلية : « أنصار » مجرورة في اللفظ بحرف الجرّ الزائد : « مِن » ، ولكنها في محل رفع فاعل ، وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجرّ الزائد : « الباء » في محل رفع ؛ لأنها « فاعل » . وكذلك كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة في محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

(١) في أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر ، وأحكامه المختلفة ، وكذا اسم المصدر .
(٢) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو : يسرنى عطاءُ الثبنيِّ الفقير . فكلية « عطاء » اسم مصدر الفعل : « أعطى » الذي مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله فاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٣) في آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها .

(٤) فعل ماض ، سمعناه : وفى وأفى ؛ (حصل به الاستغناء) . . .

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف ، أو غيره من التوابع الأربعة) لحاز في تابعه الرفع والبحر ؛ — كما أسلفنا — ففي المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوان^(١) للظالمين ؛ بالجر والرفع في كلمة : « أعوان » المعطوفة . وفي المثال الثاني نقول : كفى بالحق والأخلاق بجر كلمة : « الأخلاق » ورفعها . وفي الثالث هيئات لتحقيق الأمل والفوز بجر كلمة : « الفوز » ورفعها^(٢) .

ثانيها : أن يكون موجوداً — ظاهراً ، أو مستتراً — لأنه جزء أساسي^(٣) في

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل : ما بقى من أنصار واجنود . . . ، وجب في المعطوف الرفع فقط — كما يقول النحاة — لأن « من » الزائدة لا تكون جارة زائدة — في الرأي الأغلب — إلا بشرطين — كما سيجي — في ص ٤٦٢ — أن تكون مسبقة بنى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد مصولاً مثله لحرف الجر الزائدة : « من » — وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن مثله لم يصح أن يكون مصولاً لحرف « من » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاتصاف على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لا بد أن يكون نكرة متنية .

(راجع لإيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٢ وفي باب العطف جزء ٣) . هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة ؛ من أنه يشتغل في التوابع (أى في التوابع — وأشباهاها) — ما لا يشتغل في الأوائل — راجع البيان ص ٣٢٨ م ٨١ وله إشارة ٦٣٢ — وينبأ على هذا أحكاماً كثيرة ؛ فلا داعي هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشدهم وتضييقهم . والرأى — عندى — تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقاً ؛ مراعاة للفظ المجرور ، والرفع مراعاة لمحلّه . وليس في هذا ضرر لفظي أو معنوي بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعِلُ الَّذِي كَمَرُوعِي : أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هي : أتى زيد . . . فكلية « زيد » فاعل للفعل المنصرف : « أتى » وكلية : « وجه » فاعل لوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « منير » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » ؛ فقد حدد الفاعل تبعاً لأنواع الفاعل .

(٣) الجزء الأساسي في الجملة ، أو الأصل ، هو : الذى لا يمكن الإستغناء عنه في أداء معناها الأصلي ، ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ — الخبر — الفاعل — كثير من أنواع الفعل . . .

جملته ؛ لا بد منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصل مع عامله ؛ ولهذا لا يصبح حذفه .

وبستنى من هذا الحكم أربعة أشياء^(١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف - وجوباً ، أو جوازاً - لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(أ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ نحو : (يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم . . .) ، ومثل : إن القوى يُخَافُ بأسه . وأصل الكلام : كُتِبَ اللهُ عليكم الصيامَ - إن القوى يَخَافُ الناسُ بأسه . . . ثم بُنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوباً ، وحلَّ مكانه نائب له .

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القواد . . .

« أيها الأبطال ، لتَهْزِمُنَّ أعداءكم ، ولتَرْفَعُنَّ رايةَ بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشروا يا بلادى ؛ فوالله لتسمعنَّ أخبارَ النصر المؤزر^(٢) ، ولتفترحينَّ بما كتب الله لك من عزة ، وقوة ، وارتقاء . »

(وأصل الكلام : تهزموننَّ - ترفعوننَّ - تسمعيننَّ - تفرحيننَّ - حذفننَّ فون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذف وجوباً واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)^(٣) .

(ج) أن يكون عامله مصدرأ ؛ مثل : إكرامُ الوالد^(٤) مطلوب . والحذف هنا جائز .

(١) زاد عليها بعض النسخة . ولكن الزيادة لم تثبت على التخصيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذف) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيق . ولم أدلتهم المقبولة القوية ، وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

(٢) البالغ الشديد .

(٣) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة . أما التفصيل الأكل فى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣ . باب : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال .

(٤) يرى بعض النسخة : أن المصدر جامد ، فلا يتصل ضميراً مستتراً فاعلاً ، إن حذف فاعله الظاهر ، إلا إن كان نائباً عن عامله المحذوف فتحمل ضميره (راجع ص ٢٢١) . ويرى بعض آخر -

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لدفع بلاغى ، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلت ؟ فتقول : صديقاً ^(١) . أى : قابلت صديقاً .

وفي بعض الأساليب القديمة التى نحاسبها اليوم ما قد يؤهم أن الفاعل محذوف في غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف . ومن الأمثلة لهذا : أن يتكلم اثنان في مسألة ، يختلفان في تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى : إن كان لا يناسبك رأى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه ^(٢)

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ، فيقول أحد السامعين : ظهر — أو : تبين — أو : تكشف . . . يريد : ظهر الحق . . . أو تبين الحق . . . أو : تكشف الحق .

وقصارى القول : لا بد — في أكثر ^(٣) الحالات — من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ، كما في تلك المسائل الأربعة . وحذفه في المسألتين الأولىين واجب ، أما في الأخيرتين فجائز .

— أنه جامد مؤنث مشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : رقم ٢ ص ١١٢ و رقم ٢ من هامش ص ٢٢١) .

(١) ليس من اللازم في هذه الصورة ، وأشباهها من كل اسم مذكور وحده . — أن يعرب مفعولاً به ؛ بل يصح إعرابه شيئاً آخر يناسب الفرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس . . . أو . . . أو . . .

(٢) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع للضمير ص ١٠٠ م ٢٣٠ م ١٩ .

(٣) انظر ص ٧٢

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : « كان »^(١) الزائدة ؛ مثل : المالُ - كان - عمادٌ للمشروعات العمرانية .
ومنها الفعل التالى لفعلٍ آخر ؛ ليؤكد توكيداً لفظياً ؛ مثل : (اقرب - اقرب - القطار) ؛ (فتهياً - تهياً - له) . فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل^(٢) مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : « ما » الكافة . (أى : التى تكفى غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول) مثل : طالما - كثر ما - قلتما ، . . . نحو : (طالما أوفيت بوعدك ، وكثر ما حمدت لك الوفاء ؛ وقلما^(٣) يخلف النبيل وعده) ويعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أى : ممنوعاً) بسبب وجود « ما » التى كفته . وقد يقال فى الإعراب : طالما - أو : كثر ما - أو : قلما - « كافة ومكفوفة » بمعنى : أن كل كلمة من الاثنين كفت الأخرى ؛ ومنعتها من العمل ، فهى كافة لغيرها ، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضياً ، ويعرب « ما » مصدرية ، والمصدر المتنبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى ؛ فالتقدير : طال إيفائك بوعدك - وكثر حمدى لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده . وإنما كان هذا رأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلياً فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل^(٤) .
هذا ويقول اللغويون : إن تلك الأفعال - فى رأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية ؛ كالأمثلة السابقة .

(١) تفصيل الكلام على زيادتها ، وفائدتها وإعرابها . . . فى ج ١ ص ٢٨ المسألة : ٤٤ .
(٢) ولا لغير آخر من المعمولات (طبقاً لبيان التفصيل الآتى فى باب « التوكيد » ، ص ٣ - ١١٦ ص ٥١٠) .

(٣) تستعمل : « قلما » فى أغلب الأساليب لإلزام الشيء القليل ؛ كهذا المثال المذكور بعد . وقد تستعمل فى بعض الأساليب لفتن المخض ؛ فتكون حرفاً نافيةً - لا فعلاً - مثل : « ما » النافية ، و « لا » النافية نحو : قلما يسلم بنفسه من المكروه . أى : ما يسلم . . . ولا بد فى استعمالها حرف تنفى من وجود قرينة تلت على هذا . والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل - بالرغم من جواز - فراء من اللبس .
(٤) ولأن اللة التى يذكرونها تكفى الفعل فى مثل : « قلما » وعدم احتياجه لفاعل - وهى كلمة

ثالثها : وجوب تأخيرها عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ، ففي مثل : « الخير زاد » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هي مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفي مثل : « إن ملهوف استعان بك فعاونته » ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلاً^(١) بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ، والتقدير : إن استعان بك ملهوف - استعان بك - فعاونته . ومثله : « إن أحد استغاث بك فأغثه » . . . وقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المتقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده^(٢) ، أو غير هذا من الأوجه الاعرابية الصحيحة التي تبعده عن أن يكون فاعلاً متقدماً .

رابعها : الشائع أن يتجرد عامله (فعلاً كان ، أو شبه فعل) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً متنى أو جمعاً ، نحو : طلع النيران - أقبل المهتزون - برعت الفتيات في الحرف المتريلة . فلا

= جاء في المتنى - شبه في منناه للحرف : « رب » علة وإهية .

وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذي قبلها في الكتابة ، فتشكك بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها في الكتابة .

(١) بيان السبب في ص ١٤٤ .

(٢) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين -

جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأشئلة المذكورة فاعلاً .

وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأى البصريين هنا أقرب مسابقة للأصول الكوفية ، ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ، فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المتنى - كما سيجيء - أيضاً مفصلاً في مكانه المناسب ص ١٤٤ من باب « الاشتغال » - .

وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أى : أن الفعل لا بد له - في الأغلب - من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استأثر

ولا حذف ، وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

يصح في الأمثلة السابقة وأشباهاها — طبقاً للرأى الشائع — أن يتصل بآخر الفعل ألف ثنية ، ولا واو جماعه ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعا النيران — أقبلوا المهنتون — برعن الفتيات^(١) . . . إلأعلى لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها . وهي لغة فصيحة^(٢) ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشيعر واطحى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ لإثارة الأشهر ، وتوحيداً للبيان — مع صحة الأخرى — .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة : هل المتكلمان غريان ؟ هل المتكلمون غريون ، بإعراب كلمتي : « غريان » و « غريون » فاعلاً للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى^(٣) .

(١) لا يقال هذا ولو كانت الثنية والجمع من طريق التفريق والطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر . . . حضروا محمد ، وصالح ، وحامد . . . تعلمن فاطمة ، ومية ، وبشنة . . . (٢) لأن الوارد المسجوع بها كثير في ذاته ، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد عن اللغة الأخرى . ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتغل على علامة الثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ؛ قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأشلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع القسير مع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة ؛ فهذا خطأ منهم ؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع القياس ، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة لغة أخرى ما دامت كلتاها عربية صحيحة . ويستدل الذين يميزون الجمع بين الأمرين بأشلة كثيرة : منها قوله تعالى : (وَأَسْرَوْا النَّسْوَ الَّذِينَ ظَلَمُوا . . .) وقوله تعالى : (صَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ . . .) بإعراب كلمة : « الذين » وكلمة « كثير » هي « الفاعل والواو حرف محض ؛ للدلالة على الجمع » . وعليها قول الشاعر :

جَادَ بِالْأَمْوَالِ حَتَّى حَسِبُوهُ النَّاسُ حُمَاً
وقول الآخر :

لَوْ يُرْزَقُونَ النَّاسُ حَسْبَ عَقُولِهِمْ أَفَئِنَّ أَكْثَرَ مِنْ تَرَى يَتَكَفَّفُ

ولا داعي عندهم لإعراب الواو فاعلاً ، مع إعراب الاسم الظاهر بدلاً ، أو غيره من ضروب التأويل التي منها إعراب الاسم الظاهر مبتداً متأخراً ، وتكون الجملة الفعلية قبله خبراً متقدماً . . .

ومن البديهي أن محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائق بل مطلوب ، فإذا حاكيناه في مثل الآيتين السابقتين — وفيهما — كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعاً ، ولا يجرى أحد أن يصف التركيب بالخطأ . ومن شاء بعد ذلك أن يقول تميراتنا بمثل ما أول به الآيتين قليقل ، فليس يعنيننا إلا صحة التركيب المسابير للقرآن وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحتة وليدة التأويل أم غيره . فالنهم الصحة لانوع التحليل .

(٣) لعل الأخذ باللغة الأخرى التي تزيد هذه الحروف في آخر الفعل — أحسن في حالة الوصف —

خامسها : أن عامله قد يكون مضمراً (أى : محذوف اللفظ) جوازاً أو وجوباً :

(١) فيكون العامل مضمراً (أى : محذوف لفظه) جوازاً إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاع . أى : انتصر الشجاع . . . ونحو : أحضر اليوم أحد ؟ فتجيب : الضيف ، أى : حضر الضيف . . .

أو يكون في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ، نحو : ظهر المصلح فاشتد الفرح به . . . العلماء — القادة — الجنود — أى : فرح العلماء — فرح القادة — فرح الجنود — . . . فكان سائلاً سأل : من فرح به ؟ فكان الجواب : العلماء . . . ، فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولاد ، السيارات ، الدراجات أى : زحمة الأولاد ، زحمة للسيارات . . . زحمة الدراجات فليس في الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمني ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكان أصل الكلام : من زحمة ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمة الأولاد . . . ، ومثل : العبد بهجة مأمولة ، وفرحة مشتركة : الكبار ، الأطفال ، الرجال ، النساء ففي الكلام سؤال ضمني أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبار أى : يشترك فيها الكبار . . . ، ومثل : لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . ، فتقول : بل أعظم الحزن . فكان أصل الكلام : هذا أصحح ؟ فأجيب : أعظم الحزن ، أى : بل دخله أعظم الحزن . . .

= لأنه أسير وأوضح — كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف — ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ - . وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وجرّد الفعل إذا ما أسنداً لاثنين ، أو جمع ، كفاز الشهدا

وقد يقال : سَعِدَا وسَعِدُوا والفعل للظاهر بعد مُسْنَدٌ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى عامله اسم ظاهر - شئى أو جمع - علامة تنفية أو جمع . وساق مثالا لذلك : « فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وقوله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح فى بعض اللغات زيادة علامة التنفية والجمع على اعتبارها مجرد علامة حرفية ، وليست ضميراً فاعلاً ؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها ، والفعل قلبه ؛ فتقول : سعدا الرجلان ، وسعدوا الرجال . . .

وهكذا^(١).

(ب) ويكون العامل مضمراً وجوباً إذا وقع مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : في اسم مضاف إلى ضمير^(٢) يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضميضاً استنصرَكَ فانصرهُ — إن صديقاً حضر والده فأحسن استقباله . فالفعل : « استنصر » و « حضر » هو المفسر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرَكَ ضميضاً استنصرَكَ ، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : « حضر » فإنه مفسر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابس صديقاً وحضر والده فأحسن استقباله^(٣) ؛ فالضمير في كلمة : « والده » مضاف إليه ، والمضاف هو كلمة : « الوالد » المعمولة للفعل المفسر : « حضر » . وفي هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ؛ لأن المفسر هنا يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه^(٤).

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : على تأنيث الفاعل حين يكون ، وثباتاً ، هو ، أو نائبه)^(٥) ، وزيادتها على الوجه الآتي :

(١) يجوز في الأسماء التي أمرتها فاعلا لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه .

(٢) هذا الاسم المضاف يسمى : « البلاس » للفاعل ، أى : الذى يحميه به صفة أى صلة ؛ كقراءة ، أو صداقة . أو عمل ، أو نمك . . .

(٣) سيجى في باب : « الاشتغال » تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب — ص ١٤٠ م ٦٩ و ١٤٥ وبابهما

(٤) وفي الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا كَمَثَلِ : زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ ؟

يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمّر ، (أى : غير مذكور مع فاعله) . وقريب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجواب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم ، وقد ذكرناه .

(٥) وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ . وتنتج التاء ، في مواضع ستذكر في « أ » من ص ٨٤ .

(١) إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاءُ التأنيث الساكنة^(١) ،

مثل قول شوقي في سَكِينَةَ بنت الحسين بن عليٍّ - رضى الله عنهما - :

كَانَتْ سَكِينَةُ تَمْلَأُ الدُّنْيَا ، وَتَهْزَأُ بِالسُّرُورَةِ
رَوَتْ الْحَدِيثَ ، وَفَسَّرَتْ آيَ الْكِتَابِ الْيَسَنِاتِ

(ب) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لثلاثها

أو جمعها ، لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تَتَعَلَّمُ عَائِشَةُ ، تَتَعَلَّمُ الْعَائِشَتَانِ -

تَتَعَلَّمُ الْعَائِشَاتِ . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لثلاثها^(٢) ،

مثل : عَائِشَةُ تَتَعَلَّمُ^(٣) - العائِشَتَانِ تَتَعَلَّمَانِ . ومثل قولهم : عَجِبْتُ لِلْبَاغِي كَيْفَ تَهْدَأُ

نَفْسَهُ ، وَتَتَامُ عَيْنَاهُ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ عَيْنَ اللَّهِ لَا تَتَامُ ؟ وَكَالْمُضَارِعِ « تَمْلَأُ » وَ« تَهْزَأُ »

فِي الْبَيْتِ السَّالِفِ .

فإن كان فاعله ضميراً متصلاً لجمع الغائبات (أَى : نَوْنُ النِّسْوَةِ) فَالْأَحْسَنُ

- وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ^(٤) - تَصْدِيرُهُ بِالْبَاءِ ، لَا بِالْتَّاءِ ؛ اسْتِغْنَاءً بِنَوْنِ النِّسْوَةِ فِي آخِرِهِ ؛

نَحْوُ : الْوَالِدَاتِ يَبْذُلْنَ الطَّاقَةَ فِي حِمَايَةِ الْأَوْلَادِ ، وَيَسْهَرْنَ اللَّيَالِيَ فِي رِعَايَتِهِمْ .

وَيَبْصَحُ : تَبْذُلْنَ ، تَسْهَرْنَ . . . وَلَكِنْ الْبَاءُ أَحْسَنُ - كَمَا تَقْدُمُ - .

(ح) إن كان العامل وصفاً^(٥) لحقت آخره تاءُ التأنيث المربوطة^(٦) ؛ مثل :

(١) وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى ؛ كَأَبْتُ هِنْدُ الْأَذَى

وَالْفَاعِلُ فِي مِثَالِهِ مُؤَنَّثٌ حَقِيقٌ . وَقَدْ يَكُونُ مُؤَنَّثاً - مجازياً ؛ كَالْعَيْنِ ؛ وَالطَّلُولِ ؛ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَتَلَفَّتْ عَيْنِي ؛ فَمَذَّ خَفِيفٌ عَنِّي . الطَّلُولُ « تَلَفَّتْ الْقَلْبُ »

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ - وَفِيهِ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثٌ لَفْظِيٍّ مُجَازِيٍّ - :

إِذَا أَبَقْتَ الدُّنْيَا عَلَى الْمَرْءِ دِينَهُ فَمَا فَاتَهُ مِنْهَا فَلَيْسَ بِضَائِرٍ

(٢) أَمَا تَاءُ الْمُخَاطَبَةِ لِلْمَفْرَدَةِ ، وَثَلَاثُهَا ، وَجَمْعُهَا ؛ فَلَيْسَتْ تَاءُ تَأْنِيثٍ ؛ وَإِنَّمَا هِيَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى

الْمُخَاطَبِ لَا عَلَى التَّأْنِيثِ ؛ نَحْوُ : أَنْتِ بَارِزِيْلِي لَا تَعْرِفِينَ الْعَيْثَ - أَنْتَا يَا زُهَيْلُ لَا تَعْرِفَانِ الْعَيْثَ - أَنْتِ

يَا زُهَيْلَاتِي لَا تَعْرِفْنَ الْعَيْثَ .

(٣) الْفَسِيرُ الْمُسْتَرْفَعُ مِنَ الْمُتَّصِلِ - كَمَا سَبَقَ فِي ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ بَابُ الْفَسِيرِ . -

(٤) كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُ هَذَا فِي بَابِ الْقَعْلِ (ج ١ م ٤ رَقْم ٢ مِنْ هَامِشِ ص ٤٦ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى :

« الْمُضَارِعِ » وَكَذَا فِي « ج ١ ص ١٨١ م ١٤ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ) .

(٥) أَيْ : اسْمًا مُشْتَقًّا (٦) انْظُرْ « ج ١ ص ٨٤ حَيْثُ التَّكْمِلَةُ .

أساهرة والدة الطفل ؟ . . .

وحكم زيادة تاء التانيث هام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة (١ - ٢ - ٣)
غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقى التانيث (١) ، متصلاً

(١) المؤنث أنواع اصطلاحية ، فته : « المؤنث الحقيقى » ؛ وهو الذى يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور .

ومنه : « المؤنث المجازى » ، وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجرى فى أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث . الحقيقى فيؤنث له الفعل أحياناً ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثله : شمس ، أرض ، سما . . .

ومن الأنواع : « المؤنث اللفظى » وهو الذى يشتمل لفظه على علامة تانيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازياً ، أم دالاً على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظى والحقيقى معاً : عائشة - فاطمة - ليل - سدى - بجلاء ، ومن أمثلة المؤنث اللفظى والمجازى معاً : ورقة ، صحيفة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . .

وهناك نوع من المؤنث يسمونه « المؤنث الممتوى » فقط وهو : ما كان دالاً على مؤنث مطلقاً ، مع غلو لفظه من علامة تانيث .

ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلاً » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكالسان ، مراداً به الرسالة .

ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » فى قوله تعالى :

(وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » فى قول الشاعر :

« وتعلمت صدر الفتاة على النداء . » فكلمة : « كل » مذكورة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكتهما فى التالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التانيث من المضاف إليهما ؛ وأنت الفعل لتأنيتهما . وهذا النوع - وكذا المؤنث - تأويلاً - مع جواز استعماله وصحة محركاته يقتضيه أن تقتصد فى استعماله ؛ منعاً للشبهة اللغوية ، وحيرة السامع والقارئ . فإن غلب اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، فزولا على الصالح النوى .

وليس من اللازم أن توجد علامة لفظية للتانيث فى المؤنث الحقيقى ، أو المجازى ؛ فقد توجد كبعض الأمثلة السابقة ، أو لا توجد . مثل : زينب ، سعاد ، مى . . . ومثل : عين ، أذن ، يد . . . (وفى الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتانيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة) .

وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله :

وَأَعْسَا تَلْزَمُ فِعْلَ مَضْمَرٍ مُتَّصِلٍ . أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حَرٍّ
يريد : أن علامة التانيث تكون لازمة فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك فى الفعل الذى فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثة حقيقية . . .

بعامله مباشرة^(١)، غير مراد منه الجنس، وغير جمع^(٢) - وما يجري مجراه -
كقولهم: سَعِدَت امرأةٌ عرفت ربها حق المعرفة؛ فأطاعته. وشقيت امرأة لم
تراقبه في السر والعلن. ويلاحظ التفصيل الآتي:

١ - إن كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً ولكنه مفصول من عامله
بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه^(٣)؛ نحو: نسقت الزهر مهلثة بارعة.
أو نسقت... ومثل: ما صاح إلا طفلة صغيرة، أو: صاحت، وعدم
التأنيث هو الأنصح حين يكون الفاصل كلمة: «إلا»^(٤) والأنصح مع
غيرها التأنيث^(٥).

(١) لزوم التأنيث في هذه الحالة يأتي إذا حلف على الفاعل مذكر؛ نحو: قامت عائشة وحده،
كما يلزم التكثير في عكسه؛ مثل: قام محمد وعائشة. أما قولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع
فخاص بنحو: عائشة وحده قائمتان.

(٢) راجع الصبان) وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٨٣.

(٣) بأن يكون مفرداً، أو مثني؛ لأن المجموع حكماً سيجيء هنا.

(٤) سواء أكان الفاصل ضميراً كاللبي في قوله تعالى: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات...) أم
غير ضمير كالأشلة التي ستجىء.

(٥) أو: غير، أو سوى... مع ملاحظة أن كلمة: «غير» أو: «سوى» هي التي تعرب
فاعلاً، ولكنها مضافة إلى المؤنث.

(٥) وفي هذا يقول ابن مالك:

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بَنَتْ الْوَاقِفِ

يريد: أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي الذي وصفناه - يبيح تعريب الفعل من
علامة التأنيث، وضرب لذلك مثلاً هو: أتى - القاضي - بنت الواقف. ويصح أنت القاضي...
ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل. ثم قال:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِلَا فَضْلٍ كَمَا زَكَا إِلَّا فِتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

وفي رأي ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة: «إلا» مثل:
ما زكا إلا فتاة ابن العلا؛ أي: ماصلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا. ثم قال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

أي: إن العامل الذي فاعله مؤنث ظاهراً حقيقياً قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل؛
نحو: قال فتاة. وكذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذي فاعله ضمير متصل - مستتر،
أو بارز - يعود على مؤنث مجازي (ذو مجاز، أي: صاحب مجاز) نحو الأرض اهتز بالأسس اهتزازاً
شديداً، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته، ولا القياس عليه.

٢ - وكذلك يصبح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثاً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنسٍ معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه «الفاعل» الذي فعله : «نعم» أو «بش» أو أخواتهما^(١) . فيجوز إثبات علامة التأنيث في العامل وحذفها . نحو : نعم الأم^٢ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . وهذا على اعتبار « أل » جنسية^(٣) ، فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم^(٤) .

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصبح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفت الفواطم طريق السداد ، واتبعت الهندو سبل الرشاد . ويصح : عرف . . . واتبع . . . ، فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول : عرفت جماعة الفواطم طريق السداد ، واتبعت جماعة الهندو سبل الرشاد . وكأنك في الحالة الثانية تقول : عرف جمع الفواطم^(٥) . . . واتبع جمع الهندو^(٦) . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى « الجمع » . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويمحى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم ؛ إذا دعا البلوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال

(١) في الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى .

(٢) وليست العهد . يقتضى ذلك كما قالوا ، ونصوا على أنه لا بُدَّ فيه - جواز الأمرين في مؤنث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأة متعلمة كالرجل . ومثل هذا : ما قام من امرأة ؛ فيصح زيادة قاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن « من » أفادت إجنسية . بخلاف ما قامت امرأة ؛ لكون المراد بها الفرد ، وإنما جاء العموم من النى . . .

(٣) ليس من اللازم في هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ، فقد يكون ضميراً مفسراً بذكره بعده ، نحو : نعم فتاة عائشة ؟

(٤ - ٥) وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى « الجمع » جعله بمنزلة المذكر مجازاً ؛ فأزال المجازى للطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في « ورجل » في الصورة التالية

إليه ، وبإدراك الفتيان لنجدته . . . ويمحوز : استجابت - أسرع - بادرت ؛ فيجوز التأنيث أو التذكير هنا - كما في سابقتها - على أحد الاعتبارين .

ويمحوز على اسم الجمع^(١) واسم الجنس الجمعي^(٢) «المعرب»^(٣) ، ما يحوز على جمع التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدو . ونحو : شربت البقر . . . ويمحوز : «قال ، وشرب»^(٤) . . .

٤- وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالماً - مستوفياً للشروط^(٥) - فحكمه كحكم مفرد ؛ فيجب تأنيث عامله - في الرأي الأقوى - كقولهم : بلغت الأعرايات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد

(١) هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم - رطب - طائفة . . . أو : هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً . وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل في اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ؛ مثل : إبل وقوم ، وجماعة ؛ فلهذه الكلمات - وأشبهها - مفرد من معناها فقط ، ففرد إبل هو : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة ، وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً ، برغم دلالتها على أكثر من اثنين . وسنجد هذا البيان مفصلاً في ج ٤ باب «جمع التكسير» ، م ١٧٤ ص ٦٢٥ وباب «التأنيث» م ١٦٩ - حيث الكلام في : «ج» على تذكير أسماء الجمع وتأنيثها . . . و . . . لمناسبة تقطيعه هناك .

(٢) سبق تعريفه وكل ما يتصل به في ج ١ م ١ ص ٢٠ - وانظر حكم مفردة في : «ا» ص ٨٤ (٣) بخلاف المبنى مثل : «الذين» في رأي من يعتبرها اسم جنس جمعياً (وانظر «ا» في ص ٨٤ حيث تنتم الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعي) .

(٤) وفي جمع التكسير وفي فاعل «نم» وأخواتها (وهي التي سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير - ص ٨١-) يقتضيه ابن مالك :

والتَّائِثُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالنَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ
أى : تاء التأنيث التي تزداد في العامل للدلالة على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحية وجودها أو الاستغناء عنها ، حكمها في العامل الذي يكون فاعله هو كلمة : «اللين» (بمعنى : الطوبى الذي لم يطبخ بالنار ولم يدخلها) حيث يقال : تكاثرت اللين . أو تكاثرت اللين ؛ بزيادة تاء التأنيث أو بحذفها ؛ فكذلك الشأن في كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط - وجميع المؤنث السالم المستوفى أيضاً - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز في عامله التأنيث ؛ نحو : قام للرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه . ثم قال : والحذف في «نعم الفتاة» استحسنوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ
(٥) سبقت شروطه في ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

القريض كالشراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفُحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ،
أو أعلن . . . (جمع : طلحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما
تمت « أذرعاء » ^(١) بناء وعمراً هياً وليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من
النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولاتُ الفضل ممن عملن بأنفسهن ،
وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح في الفعلين : « تم » . . . -
« أقبل » . . . زيادة تاء التأنيث في آخرهما ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز
- في الرأى الأصح - تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفردة ؛ كقولهم :
« أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يترحزح الواقفون في الصفوف
الأممية ، ولم يتقهقر الواقفون في الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز
المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوفٍ للشروط ^(٢) جاز الأمران على الاعتبارين السالفين -
(معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة
عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها من بدء الخليقة ، وشاهد العالمون من آثار
المعجربة ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . . . ؛ فيصح في الأفعال
المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت -
- تشهد - شاهدت . . .

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقي (وهو : المؤنث المجازي) صح
تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلئ الحديقة
بالأزهار . ويصح : امتلأ ، وامتلى .

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها :
أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبت - أو لثناها ؛ نحو كتبتما ،

(١) اسم يلد بالشام .

(٢) ومن هذا أن يدخل على صيغة المرد عند الجمع تغيير - أي تغيير - في عدد الحروف ، أو

في سبطلها . .

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبُنْ^(١) . . . أو يكون الفاعل هو : « ناء » التي
لجماعة المتكلمات ؛ نحو : كتبنا . أو نون النسوة ، نحو : كتبْنَ . . .
ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف
جر زائد ، وفعله هو : كلمة ؛ « كَتَبَتِ » مثل : « كَتَبَتْ شاعرة^(٢) » .

• • •

الحالة الثانية^(٣) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي ، أو
حقيقي ؛ كقولهم : بلادُك أحسنُ إليك طفلاً ، وأفادت عليك الخير يا قعماً ؛
فن حقاها أن تسترد جزاءها منك شاباً وكهلاً . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية
أبنائها ؛ فترفع شأن بلادها . . .^(٤) ففاعل الأفعال (وهي : أحسن - أفاء -
تسترد . . .) ضمير مستتر تقديره : « هي » ، يعود على مؤنث مجازي ، وأما فاعل
الفعلين : (تحسن - ترفع . . .) فضمير مستتر تقديره : « هي » يعود على
مؤنث حقيقي . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الألفصح الشائع في الأساليب
العالية عدم تأنيث عامله : نحو : (ما فاز إلا أنت يا فتاة الحى) - (الفتاة
ما فاز إلا هي) - (إنما فاز أنت - إنما فاز هي) ، . . . وأشباه هذه الصور
كما يقال عند إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن ألفصحاء يفرقون منه .

(١) طريقة إعراب هذا الضمير وتطائره موضحة تفصيلاً في موضعها الأنسب وهو « كيفية إعراب
الضمير » ج ١ م ١٩ ص ٢١٣ .

(٢) نص النسخة على أن يكون الفعل هو : « كَتَبَ » الذي يكون فاعله مجروراً بحرف الباء الزائدة .
ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامة تدل على تأنيث
ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل . ومن تلك الأمثلة
قوله تعالى : (وما تسقط من وثقة . . .) وقوله تعالى : (وما تخرج من ثمرات من أكامها . . .)
وقوله تعالى : (وما تحصيل من أنثى . . .) .

(٣) سبقت الأول من حالتي وجوب التأنيث في ص ٨٧ .

(٤) « ملاحظة » : التأنيث في صور الحالة الثانية واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو :
البنت قامت - هي - والوالد ؛ كجوبه في نحو : قامت البنت والوالد . كما يلزم التذكير في عكسه ؛ نحو :
الوالد قام هو والبنت ؛ كجوبه في نحو : قام الوالد والبنت . أما قولهم : « يفتب المذكر على المؤنث عند
الاجتماع فخاص بنحو : لبنت والوالد قائمان . الوالد (ولهذا إشارة موضحة سبقت في رقم ١ من هامش
ص ٧٩) .

زيادة وتفصيل :

(١) اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مقرده هذا قاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقاً ؛ (أي : سواء أكان من الممكن تمييز مذكرة من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كتملة ودودة) ؛ فيقال : سارت بقرة — أكلت شاة — دأبت غملة على العمل — ماتت دودة .

أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء الذي لا يمكن تمييز مذكرة من مؤنثه فيجب تذكير عامه ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل : صأح هدهد — غرد بلبل ، ... فإن أمكن تمييز مذكرة من مؤنثه روعي في تأنيث العامل وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز . فالمعول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء ، أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز .

(ب) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث ؛ نحو : قامت الرجال كلهم — أو قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه ؛ نحو : قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق مماثل .

(ج) كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق^(١) — إلا إذا كان الوصف مما يطلب عليه ألا تلحقه التاء في بعض حالاته ؛ مثل : « فَعُول » ، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبُور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ كطَريح وطريد ، بمعنى : مطروح ، ومطروود^(٢) . ومثل : « أَذْعَل »^(٣) (الافضل) في بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل^(٤) ؛ كهيئات . ولا العامل

(١) في « ج » من ص ٧٧ .

(٢) بيان هذا وتفصيله في الباب الخاص بالتأنيث ج ٤ م ١٦٦ ص ٤٣٧ .

(٣) له باب مستقل في ج ٣ م ١١٢ ص ٣٧٢ .

(٤) له باب مستقل في ج ٤ م ١٤١ ص ١٠٨ .

إذا كان شبه جملة على الرأى الذى يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشتراطها وهو رأى يحسن إغضاله اليوم .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسمًا كانت ، أو فعلاً ، أو حرفاً) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء فى الرأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : « هواء » أعجبنى الهواء ، أو : أعجبنى الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبنى لفظ : « الهواء » والثانية على إرادة : أعجبنى كلمة : « الهواء » . وتقول فى إعراب : « أعجب » إنه فعل ماضٍ ، أو لأنها فعل ماضٍ . . .

وتقوله « أل » هو : حرف يفيد التعريف أحياناً . أو : هى حرف تفيد التعريف أحياناً . وهكذا . . .

وتنظر للحرف الهجائى « الميم » مثلاً فتقول : إنه جميل المنظر ، أو لأنها جميلة المنظر . . .

وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، — ونظائره — يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها من كل ما يتصل بالمطابقة .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثاً ، تُطبّق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث — كما يفهم مما سبق — كما سبق حكم العامل مع الفاعل المجموع .^(١)

سابعها : أن يتقدم — أحياناً — على المفعول به ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

ولذا أراد اللهُ أمراً لم تتجدد لقضائه رداً ولا تحويلاً
ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجباً ، وقد يكون ممنوعاً ، وقد يكون جائزاً .
(١) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع ، أشهرها :

١ — خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأن يكون كل منهما اسمًا مقصوراً ؛ نحو : ساعدَ عيسى يحيى ، أو مضافاً لياء المتكلم ؛ نحو : كرمَ صديقي أبي^(١) . فلو تقدم المفعول به على الفاعل لتخفيت حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض^(٢) واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً . فمثال اللفظية : أكرمتُ يحيى سعادتي ، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سعادتي) ، ومثل : كلّم فتاهُ يحيى ؛ لأن عودة الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم في الرتبة^(٣) ، برغم تأخيره في اللفظ . (ولهذا يُسمّى المتقدم « حُكماً ») . ولم يكن مفعولاً به لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحة التي تقتضي بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة ، إلا في بعض مواضع^(٤) معينة ، ليس منها هذا الموضع .

ومثال المعنوية : أتعبتُ نَعْمَتِي الحُمَّى . فالمعنى يقتضي أن تكون « الحمى » هي الفاعل ؛ لأنها هي التي تتعب « نَعْمَتِي » ، لا العكس .

(١) يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور ، وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التي تعرب إعراباً عليها ، ومنها « المبتدآت » ؛ كأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . . .

(٢) لا التفاضل لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام .

(٣) بيان الرتبة والدرجة ملخص في رقم ١ من هامش ص ٨٨ .

(٤) سبق في باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ . م ١٠ .

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً ؛ نحو : أنقذتُ العسلَ ، وأحكمتُ أمرَه . ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ؛ لأن المنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣ - أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حَصْرٌ^(١) في أحدهما ؛ نحو : عاونتك كما عاونتني .

٤ - أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هي : « إنما » أو « إلا » المسبوقة بالنفي) ، نحو : إنما يفيد الدواء المريضَ ، أو : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ .

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقة بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه « إلا » ؛ نحو : ما أفاد - إلا المريضَ - الدواءُ^(٢) . ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدره البلاغية إلى اصطناعه ؛ لخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتي :

١ - أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوب لا بسُهُ - قرأ الكتابَ صاحبُهُ^(٣) . . . ففي الفاعل (وهو : لايس - صاحب) ضمير يعود على المفعول به السابق^(٤) . فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك

(١) سبق في الجزء الأول - ص ٣٦٤ م ٣٧ - الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والفرض منه . .
(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدمه معها لا ليس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على أنه المحصور بنير غموض . أما المحصور « بإنما » فإنه المتأخر عنها ، فلي لا يلحقها مباشرة ، فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات - الفرض البلاغي من الحصر ، ولا قرينة في الجملة تدل على التقديم وموضعه . فيقع اللبس الذي يفسد الفرض .

(٣) ومثل الشطر الثاني من قول الشاعر :

حديث ذوى الألباب أهوى وأشتهى كما يشتهي الماء المبردَ شاريهُ

(٤) يتلوه في هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشرة ، - كالمثالين المذكورين - واتصاله بشئ ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصلة الموصول إذا كان الفاعل - أو نائبه - اسم موصول كالذي في قول الشاعر :

سموتَ فأدركت العلاء وإنما يُلقَى عليّاتِ العلا من سما لها

ففي الصلة : (سماها) ضمير يعود على المفعول به ، (وهو : عليّات) فوجب تقدم المفعول لهذا .

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١)، وهو مرفوض في هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون رتبة - وهو المسمى بالمتقدم حكماً - فجائز . ومن أمثله : عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر ، نحو : حملت ثمارها الشجرة . - فالضمير «ها» في المفعول عائد على «الشجرة» التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة ، لأن ترتيب الفاعل في تكون الجملة العربية يسبق المفعول به . ونحو : أفادت صاحبها الرياضة - أرؤى حقله الزارع . . .

أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا - ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع ، فحكيم عليها بالشنوذ وبعدم صحة محالها ، إلا في الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول به ، فن الخطأ - أن نقول : أطاع ولدُها الأم - أرضى ابنه أباه .

٢ - أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يقلب أن تكون «إلا» المسبوقه بالنفي ، أو «إنما») . نحو : لا ينفع المرء إلا العمل الحميد - إنما ينفع المرء العمل الحميد . وقد يجوز تقديم المصور «بإلا» على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته ، نحو : لا ينفع إلا العمل الحميد المرء . . .

«ملاحظة» : ستأتي^(٢) مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

(١) شرحنا (في باب الضمير ج ١ ص ١٨٢) معنى التقدم في اللفظ مع التقدم في الرتبة ، ومعنى التقدم في اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ، فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً ، فإن كان تقدم اللفظ واجباً بحسب الأصل للفائز عليه معنى تقدماً في الرتبة ، أو في الدرجة ، فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضح كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة ، كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظي ، فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة . . .

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ٢٣٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطبوعات النحوية تذكرها في آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة .

(٢) في الصفحة التالية .

(ح) في غير ما سبق (في : ا ، ب) يجوز الترتيب وعلمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً^(١) قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طوبى أتاح لها لسان حسود
ومن أمثلة تقديم المفعول به - جوازاً - على فاعله وحده : الجهل لا يلد الضياء
ظلامه . . . ، والشرط الأول من قول الشاعر :

أبت لي حمل الضم نفس آية^(٢) وقلب إذا سيم الأذى شب وقده^(٣) ،
ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوباً - هي
عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول به وجوباً ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس
صحيح كذلك ، فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوباً هي عينها
المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب
في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها : أن الفاعل
لا يجوز تقديمه على عامله - كما سبق^(٤) - وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله
في صور^(٥) ، ويمتنع في أخرى ؛ ويجوز في غيرهما .

(١) فيجب تقديمه :

١ - إن كان اسماً له الصدارة في جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم
شرط . . . ، نحو ؛ من قابلت ؟ - أى نبيل تكرم تكرم . . . وكذلك إن
كان مضافاً لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديق من قابلت ؟ - صاحب أى نبيل
تكرم تكرم . . .

(١) إلا إذا أوجب الوزن الشرى أحدهما .

(٢) ناره . ومن أمثلة التقديم الجائز قول الشاعر :

ولا خير في حسن الجسم وطولها إذا لم يزن حسن الجسم عقول
(٣) في ص ٧٣ .

(٤) وفي هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً - كما أشرنا - ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على
عامله دون أن يتقدم على فاعله .

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله^(١) به ؛ كقولهم : «أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم نرقب البلادُ . . . » فلو تأخر المفعول به : (إيا) لا تُصل بالفاعل ، وصار الكلام : نخاطبكم . . . نرقبكم . . . ؛ فيضيق الغرض البلاغى من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقروناً بفاء الجزء^(٢) في جواب «أمّا» الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأمّا . فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً ، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزء - لا يلى «أمّا» الشرطية^(٣) . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فأما البتيم ، فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) ، وقوله : (وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجزَ فاهجر) . . .^(٤) بخلاف : أما اليومَ فساعد نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف^(٥) .

(ب) ويمتنع تقديم المفعول به على عامله في الصور الآتية^(٦) : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله . وقد سبقت^(٧) ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقفاً في لبس ، نحو : ساعد يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول به - من غير قرينة - لالتبس بال مبتدأ ، ومهمة المبتدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل .

(١) وذلك في غير باب : «سليه» و «علتبه» حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله ؛ (كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . م ٢٠) .

(٢) في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزء فيما قبلها .

(٣) كما سيجىء في ص ١٢٩ .

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة «أمّا» الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء ، والمفعول به منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود «أمّا» المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أولاً يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة ، والمفعول المتقدم موصولاً لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أسمر وأوضح نخلوه من التقدير . (ثم انظر الأمر الثالث ص ١٢٩) .

(٥) راجع ص ١٢٩ .

(٦) مع ملاحظة ما هو مذكور منها في الزيادة ، - ص ٩٣ - .

(٧) في ص ٨٩ .

وكذلك بقية الصور الأخرى، ما عدا الثانية، فيجوز فيها الأمران).

٢- أن يكون مفعولاً لفعل التعجب «أفعل» في مثل: ما أعجب قدرة الله التي خلقت هذا الكون.

٣- أن يكون محصوراً بأداة حصر، هي: «إلا» المسبوقه بالنفي، أو «إنما» نحو: لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق.

٤- أن يكون مصدرًا مؤولا من «أن» المشددة أو المخففة مع معموليها، نحو: عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض. إلا إن كانت «أن» مع معموليها مسبوقه بأداة الشرط: «أمّا»؛ نحو: أمّا أنك فاضلٌ فعرفت. لأن «أمّا» لا تدخل إلا على الاسم.

٥- أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدرى^(١) ينصب الفعل (وهو: أن - كى) في نحو: (سرى أن تقرب القول الحسن بالعمل الأحسن، لكى يرفع الناس قدرك). فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدرى غير ناصب جاز - في رأى - تقدّمه على عامله، لا على الحرف المصدرى؛ نحو: أبتهج ما الكبير أحترم الصغير. والأصل: أبتهج ما أحترم الصغير الكبير، وامتنع - في رأى آخر^(٢) - تقدّمه على عامله. وهذا الرأى أقوى وأنسب في غير صلة «ما» المصدرية^(٣).

٦- أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم بحرف جزم مجزماً فعلاً واحداً^(٤)، فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم؛ نقول: وعداً لم أخلف، وإساءة لم أفعل. ولا يصح: لم وعداً أخلف، ولم إساءة أفعل.

٧- أن يكون مفعولاً به لفعل منصوب بالحرف: «لن»، فلا يجوز أن يتقدم

(١) بيان الحروف المصدرية، وتفصيل الكلام على أحكامها متون في ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩.

(٢) لهذا بيان في ج ١ م ٣٩.

(٣) راجع «الصبيان» في هذا الموضع، ثم «التصريح» في باب «الحال»، عند الكلام على تلغز الحال عن عاملها وجوباً.

(٤) فخرج حرف الشرط الذي يجزم فعلين مثل: إن. فلا يجوز التقدم عليه.

على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معا ، نحو : ظلماً لن
أحاول ، وعدواناً لن أبداً^(١) .

وفي غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب^(٢) ، يجوز الأمران .

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة
المختصرة التي لا تولى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل للتأخير . قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

يريد : أن الأصل في تكوين الجملة العربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ،
وافصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدّمة على مرتبة
المفعول به . وسرعة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذي يل العامل ، ويجعل المفعول به مفصلاً عنه
بالتفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله
وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول به ، وهما حالة خوف
اللهي ، وحالة التفاعل الضعيف ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُفِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَضِرٍ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بلأ » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً به ، وأنه يجوز
تقدمه . ولم يذكر النوع الذي يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح
إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر بالتقديم . وفي هذا يقول :

وَمَا بِلَا أَوْ بِإِنَّمَا انْهَضِرَ أَخَرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ

ونظم كلامه بأن بين أن عود التفسير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع في أفصح الأساليب ،
لا يجب فيه ؛ لأنه عادة على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة . وهذا كثير سائغ ، كما قلنا ؛ وساق مثالا لذلك
هو : خاف ربّه عمرٌ . أما عود التفسير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح
القياس عليه : ومثل له بنحو : زان نورّه الشجر . فيقول :

وَشَاخَ نَحْوُ : «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» . وَشَذَّ نَحْوُ : «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ»

وكلامه مجمل ، بل مبهود .

(٢) ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتي في الزيادة - ص ٩٣ - .

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله . منها ^(١) : أن يكون مفعولا به لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَنَ هواك .

أو مفعولا به لفعل مسبق بلام الابتداء ، وليس قبلها « إن » ، ففي مثل :
لَتَبْصُرَ ^(٢) الشريفُ أهلَ الحقِّ ... ، لا يصح أن يقال : أهلَ الحقِّ لَتَبْصُرَ
الشريف . ويصح أن يقال : إن الشريف أهلَ الحقِّ لَتَبْصُرَ .

أو يكون فعله مسبقا بلام القسم ، نحو : والله لَنِي غَدَ أَقْضِي حقَّ الأهلِ .
أو مسبقا بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأني غايته ، أو : « سوف »
نحو : سوف أعمل الخير جهدي .

أو مسبقا باللفظ : « قلما » ، نحو : قلما أخرت زيارةً واجبةً .

أو : « ربما » ، نحو : ربما أهلك البعوضة الفيل .

(١) راجع المواضع التالية في الصبان ، وكذلك المصع ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) على اعتبار هذه اللام للابتداء .

ثامنها : عدم تعدده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد .
 أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابق حلیم ، ومحمود ، وسليم ، و . . .
 فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح في الاصطلاح النحويّ
 إعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره^(١) .
تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً للشروط^(٢) ؛
 مثل : أمتنّ الصانعان ؟ .

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل
 الذي أتت إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا في أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ،
 فجعل الإعراب في أجزائه .
 (٢) للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها (باب
 المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٢٣) .

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض^(١) النحاة لما سماه : « الاشتباه بين الفاعل والمفعول به » ، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً (أى : محتاجاً لتكملة بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و« ما الموصوفه » ...) والآخر اسماً تاماً ؛ (أى : لا يحتاج للتكملة) . وضرب لذلك مثلاً ؛ هو : « أعجب الرجل ما كره الأخ » . فما الفاعل في الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما « المفعول به » في الحالتين ؟ وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(أ) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسماً ظاهراً ، منصوباً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه^(٢) ؛ (حيواناً مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) ، فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . نقول في المثال السالف أعجبت الثوب . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلاً من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتبارها من جنس غير حيوانى . وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمداً . . . - صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) نفرض الاسم التام : « الرجل » في المثال السابق هو المفعول به . و« ما » هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميراً منصوباً للمتكلم ، ونضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوب ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

(١) منهم الأشموني في آخر باب الفاعل .

(٢) عتقاً كان الجنس أم غير عتق .

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاصلاً أُجريت التجربة على اعتباره مفعولاً به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر^(١) ، بنصب : « المسافر » ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفر ؛ بمعنى : مكنتني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تفهم بضابطهم^(٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزال شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيواناً عاقلاً ، وغير عاقل — أو غير حيوان) فكيف نختر هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجمسه ؟ فعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً . ونحن إذا اهتمدنا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئاً ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه في جملة على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذا لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟

فن الأخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار — جهد الطاقة — من استعمال تلك الأساليب الغامضة . هذا هو الطريق السديد ، وعليه الممول .

(١) الاسمان هنا تامان — وهي حالة قليلة بالنسبة للأول .

(٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هي : « أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المفعول المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في المقل وعنده » .

النائب عن الفاعل^(١)

من الدواعي^(٢) ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله . ويرتب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله^(٣) ، والآخر : إقامة نائب عنه يحلُّ محله ، ويمرّ عليه كثير من أحكامه التى أسلفناها^(٤) - ؛ كأن يصير جزءاً أساسياً فى الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويرفع مثله ؛ وكتأخره عن عامله^(٥) ، وتأنيث عامله له أحياناً ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع ... ؛ وكعدم

(١) يسميه كثير من القدماء : « المفعول الذى لم يسم فاعله » . والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به فى أصله وغير مفعول به ؛ كالمصدر ، والظرف ، والتأخر مع مجروره ؛ - كما سيحى فى ص ١١٤ م ٦٨ - .

هذا ، والذى يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيثان ، أحدهما : « الفعل المبني للمجهول » . وقد يسمى أيضاً : « الفعل المبني للمفعول » ، والتسمية الأولى أحسن - طبقاً لما سبق فى رقم ١ - والآخر : « اسم المفعول » ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول فى رأى سيحى فى « ب » من ص ١١٠ ، أما اسم المفعول ، وأحكامه ، وكل ما يتعلق به ، فله باب خاص مستقل فى الجزء الثالث .

(٢) بعضها لفظى ؛ كالرغبة فى الاختصار فى مثل : لما فاز السباق كوفى . أى : كافأت الحكومة السباق ، مثلاً وكالماتلة بين حركات الحروف الأخيرة فى السجع ؛ نحو : من حسن عمله عُرِف فضله . فلوقيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ، ولم تكن ماثلة للأولى ، وكالضرورة الشعرية

وبعضها معنوى ؛ كالجهل بالفاعل ، وكالخوف منه ، أو عليه ... (وما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا : قُتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل) وكإيهامه ، أو تعظيمه بدم ذكر اسمه على الألسنة صياغة له ، أو تحقيره بإيهامه ، وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل . وكشبهه ومعرفة فى مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها أى : جبلها الله وخلفها

(٣) ولا بد أن يكون فعله غير جامد ، وغير أمر - كما سيحى فى رقم ٨ من ص ١٠٧ -

(٤) فى ص ٦٨ .

(٥) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ؛ لأن علة منع التقديم - وهى خوف التباس الجملة الاسمية بالفعالية - غير موجودة هنا (راجع الصبان ج ٣ باب « أفضل التفضيل » عند قول ابن مالك : « وما به إلى تعجب وصل . . . ») . ولهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش

تعددته ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً في مثل : أمزروع الحقلان ؟
(فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب
فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) . . . إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ؛
والتي قد تتنقل بعد حذفه إلى نائبه ^(١) .

ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

(١) إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين ^(٢) ، خالياً من التضعيف -
وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل .
فالفعل في مثل : (فُتِّحَ العملُ بابَ الرزقِ - أكرمَ الناسُ الغريبَ . . .) ،
يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير في الجملة : (فُتِّحَ بابُ الرزقِ . . .) ^(٣) -
أكرمَ الغريبُ . . . ^(٤)) ، (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ،

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ - كُنِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ

وأصل الكلام : نال المستحقُ خير نائل ؛ أي : خير صطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه
تغيراً سنرفه . وناب عنه المفعول به . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولاً به ، كما قلنا . . .

(٢) من الاصطلاحات القوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة .
يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، أصيلة الأحرف ، وبالعين : الحرف الثاني منها ،
« أي : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ « أي : الأخير » . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن :
« فَعْل » ؛ مثل : كتب - قعد - فجع . . . فكل واحدة على وزن « فَعْل » .

(٣) ومثل الفعل : « جُمِعَ » في قول الشاعر :

إذا جُمِعَ الأشراف من كلِّ بلدة فأفضلهم من كان للخير صانعا

(٤) أين الكسر في نحو : صيم الشهر - بيع القطن ؟

أصلهما : صَوِّمَ - بَيِّعَ . وخضوعاً لأحكام عامة في : « الإجلال » طرأ عليهما تغيير معروف ؛
بقلب الضمة فيهما كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » - وانظر رقم الآق
من ١٠٢ - فالكسر مقدر كتقديره في المصنف ؛ (مثل : عُدَّ ، فأصله : عُدَّ قبل الإدغام) .
وأين الكسر أيضاً قبل الآخر في الفعل : « أُصِيبَ » - ونحوه - من قول الشاعر :

وإذا أُصِيبَ القوم في أخلاقهم فأقم عليهم ماتماً وعويلا

الكسر مقدر ؛ إذ الأصل : « أُصُوبَ » ؛ نقلت حركة : الواو للحرف الصحيح قبلها بعد حذف
السكون ؛ ثم قلبت الواو بعد الكسرة ياء . . .

وستجىء... (١١) .

٢ - إن كان الفعل مضارعاً وجب - في كل حالاته - ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ، فالمضارع في مثل : (يَرْسُمُ المهندسُ البيتَ - يُحرِّكُ الهواءُ الغصنَ ...) يصير في الجملة بعد حذف الفاعل : يَرْسُمُ البيتَ - يُحرِّكُ الغصنَ (١٢) . ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارستُ (١٣) كل خفية يُصدِّقُ واشٍ ، أو يُخَيِّبُ سائل
وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدَّراً لعللة تمنع ظهوره ، مثل : يُصَامُ .
(أصله : يُصَوِّمُ ، ثم صار « يُصَامُ » لسبب صرقي معروف) (١٤) . ومثل :
« تُصاب وتُتال » ، في قول الشاعر :

يهوَّن علينا أن تُصابَ جسمُنَا وتسلمَ أعراضُ لنا وعقول
وفي قول الآخر :

إنَّ الكبار من الأمو ر تُنال بالهمم الكبار
والأصل قبل التغير الصرقي : تُصَوَّبُ وتُنْبَل

(١) في رقم ٥ من ص ١٠٢ .

(٢) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فأَوَّلُ الْفِعْلِ اضمَّعْنَ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضَى ؛ كَوَصِلَ
وَجَعَلَهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُتَّفَعَةً كِبَتَّحَى ؛ الْمَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحَى

أى : أن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي ؛ مثل : وَصِلَ ؛ فأصله : وَصَل ، ويصير مفتوحاً في المضارع ، مثل : يَتَصَمَّى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يُنْتَحَى » . (يتحى الرجل إلى الشجرة ؛ أى : يميل إليها ، ويتهجى نحوها) . وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضي ، كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة - وستجىء - .

(٣) جرئتُ وعرفتُ .

(٤) هو : نقل كلمة « الوأو » و « الياء » إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فتكون « الواو » ، وكذا « الياء » متحركة بحسب أصلها - قبل نقل فتحها - ويكون ما قبلها متحركاً بحسب الحالة الجديدة التى طرأت عليه بعد أن كان ساكناً ؛ فينقلب حرف العلة « ألفاً » .

٣ - إن كان الماضي مبدوءاً ببناء تكثر زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعة (١)

(١) حين نسمع شخصاً يقول : (علّمت الغلام الزراعة .) ، يتروّد على الذهن سؤال : هو : هل استجاب الغلام لتعليم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علّمت الغلام الزراعة فتعلّمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلّم ، واستفاد واستجاب للتعليم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : (كسرت الحديد) ، قد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيّره حقاً ؟ فإذا قال المتكلم : كسرت الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالتكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثالث : « مطاوعاً » . ومثله : حطبت الصخر ... فتسحق ، برئت الخشب ... فانبرى ... مع وجود الفاء العاطفة في كل ذلك ، ولا يصح العطف هنا بغيرها - طبقاً لما نص عليه ابن الأثير في كتابه : الجامع الكبير ، ج ١ ص ٢٠٢ عند كلامه على حرف العطف - فالمطاوعة في فعل هي :

« قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، بحيث يحقق التأثير معنى ذلك الفعل » .

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذي ارتقاه « الخضرى » - وكذا الصبان - في باب : « تعلى الفعل ولزومه » ج ١ . ونصاً على اشتراط العلاج الحسى ، وعلى تلاقى الفعلين في الاشتقاق ، فلا يقال : علّمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : خربتته فتألم ، لعدم التلاقى في الاشتقاق .

وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ؛ طبقاً لما جاء في حاشية التصريح ، ج ١ . باب : « التعلى والزوم » ، فقلاً عن البيضاوى في تفسير قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) حيث صرح بأنه : (يقال : كسرتَه فلم يتكسر ، وعلمته فلم يتعلم . وقال : إن حصول الأثر غالب لازم) . ١ . وهذا الرأي يساير المسموح كثيراً ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : « علّم » من أفعال المعالجة الحسية ، بخلافًا لسابقه .

والمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها التاء في أول الماضي ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب . هدّمت الحائط ؛ فهدم . فجسّرت الماء فتفجر . كسّرت النصف فتكسر . . . وسيجيء بعض الأحكام والصيغ - في هامش ص ١٦٧ - وهو بعض هام .

وقد عقد صاحب « المختصر » (ابن سيّد) بحثاً لطيفاً (في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حوله) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماضى ذي أربعة أحرف على وزن « فَعَمَل » يكون له مضارع على وزن « تَفَعَّل » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتسهل لكثير ما فطنه مخبراً . وفي الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان ، يستخلص من المرجع السابق الأصيل .

ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جميع أفعال المطاوعة . وقد سجل هذا القرار في الصفحة الثامنة من المجلد الذي أصدره بعنوان : « البحوث والمحاضرات » في مؤتمر الدورة الخاصة بسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . -

أم لغيرها - (مثل الماضي : تَعَلَّمَ ، تَفَضَّلَ - تعاون - تناشد - تجاهل ...)
 وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تَعَلَّمَ الصبي حرقه - تَفَضَّلَ
 الصديق بالزيارة - ... يصير الماضي : تَعَلَّمْتُ حرقه - تَفَضَّلْتُ بالزيارة (١) ...
 وفي مثل قولهم : (تعلم البحار من الملاحه ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر ...)
 يصير الكلام بعد بناء الفعل الماضي للمجهول : تَعَلَّمَ (٢) فن الملاحه ، وتعاون
 مع الرفاق ؛ فأمن الخطر وهكذا

٤ - إن كان الماضي مبنيًا بهمزة وصل فإن ثالثة يضم مع أوله ؛ ففي مثل :
 (اعتمد العاقل على كفاحه - انتصر المكافح بعمله) - يقال في بناء الفعلين
 للمجهول : اُعْتَمِدَ على الكفاح - اُنْتَصَرَ بالعمل (٣) .

= . ومن قراءاته أيضاً ما جاء في ص ٣٩ من كتابه : (مجموعة القراءات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة
 الثامنة والعشرين) خلاصاً بطاوع « فصل » الثلاث للمعنى ونصه - (وسيماد للنسبة في ص ١٦٨) (كل
 فعل ثلاثي متعد ، دال على معالجة حسنة فطاوعه القياسي هو : « افعل » . ما لم تكن فاء الفعل واواً ،
 أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو واء ، ويجمعها قولك : « ونسر » فالقياس فيه : « افعل » .) اه .
 (١) يقول ابن مالك :

وَالثَّانِي التَّالِي « تَا » الْمَطَاوَعَةُ كَالْأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُبَازَعَةٍ

أى : اجعل الحرف الثاني في الماضي مضميماً كالأول . إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع - أى :
 لا خلاف في هذا .

(٢) إذا كانت التاء التي في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذي يليها ؛ مثل :
 تَرَمَسَ الزارع الحب ، (أى : رسمه ، بمعنى : دقته .) وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه
 الكلمة - وأشابهها - لأنها جاءت للتوصل إلى التعلق بالسكن ، وهو الزاء ، وهذا اختصاص همزة الوصل .
 (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَالثَّالِثُ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل « أستحل » المبني
 للمجهول . وأصله : « أستحلل » مبنيًا بهمزة وصل . فلما بني للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .
 وما يلاحظ في البيت أن كلمة : « ثالث » . . . بالنصب تعرب مفعولاً به لفعل محذوف يفسره
 الفعل الآتي بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما
 قبله ، ولا أن يفسر خاملاً محفوفاً قبله . وكذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل
 المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتلقى به شبه جملة قبله ،
 وهذا هو الرأي الأقوى والأصح . ويخالفه رأى آخر أقل شيوعاً وقوة يراه مقبولاً في شبه الجملة وحدها . . .
 لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول (انظره

٥ - إن كان الماضي الثلاثي مُعَلَّ العين^(١) ، واوياً كان أو يائياً - مثل : صام ، باع - وبني للمجهول ، جاز في فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ، فيقلب حرف العلة ياء ، نحو : صِيمَ ، بيع ، وإما الضم الخالص ، فيقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُومَ ، بُوعَ ، وإما الإشمام^(٢) - وهذا لا يكون إلا في النطق -

والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضي المُعَلَّ الوسط قد يوقع في اللبس إذا بُنِيَ للمجهول ، وأسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكور أم لغيره ، وكذلك

= فهرس الجزء الأول م ٧ هامش ص ٩٦ طبعة ٣ ورقم ١ هامش ص ٧٥ قبلها (والمربون يلتصقون تأويلات وتقديمات لتصحيح مخالفتها . ولا داعي لنسب من هذا ، لما فيه من تكلف ونسب . ويمكن التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(١) محل العين ما يكون وسطه حرف علة ، وينحصر لأحكام « الإعلال » المعروفة في الباب الخاص بهذا (ج ٤) . ومنها : قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفاً ، في نحو : صام - هام . . . فأصلهما صَوْمٌ - هَيْمٌ - . . . ومنها : فقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يَقُومُ . . . إلى غير ذلك من أحكام « الإعلال » التي تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث به تغييراً .

فإذا كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا ينحصر للأحكام السابقة فإنه لا يسمى : « معلالاً » ، وإنما يسمى : « معتلاً » ويجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عور - هَيْف - اعتور . . . وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك سلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول - كما قلنا .

والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث (و - ا - ي) إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت : حروف علة ، و« مد » ، ولين . فإن لم تجانسها الحركة أتى قبلها سميت : حروف علة ولين . فإن تحركت فهي حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى ج ٢ « أول باب : الإعلال بالنقل) . ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك . وهذا مخالف للشائع ، كما قال الخضرى في المرجع السالف - (وقد سبق لهذا إشارة في ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعة الثالثة - وسيجيء التفصيل الأوضح في ج ٤ في باب « الترغم » و « الإعلال والإبدال ») .

(٢) الإشمام - عند النحاة - هو : التعلق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع ، بنير مزج بينهما ؛ فينطق المتكلم أولاً بحز قليل من الضمة ، يمتد به جزء كبير من الكسرة ؛ يجلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التي أسلفناها .

إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات . فالفعل : « ساد » - وأشباهه - في نحو « ساد الرجل قومه بالفضل »... إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتُ » . ولو بنينا الفعل للمجهول ، وقلنا : « سُدْتُ » أيضاً ^(١) ، لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التي بُنِيَ فيها للمجهول والصورة السالفة التي لم يُبْنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول ^(٢) في هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر ، أو : الإشمام .

ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي ، إما مُعَلَّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : « فَعِلَ يَفْعَلُ » ؛ كخاف يخاف... ^(٣)) مثل : شاق ، يشوق . رام ، يروم . . . وإما مُعَلَّ الوسط بألف أصلها ياء أيضاً ؛ فليس اللبس مقصوراً على الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، بل يمتد إلى الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » في نحو : قد زادك الصديق ودّاً ؛

(١) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول في : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضي المبنى للمعلوم إلى ضمير مخاطب مثلاً ؛ صارت الجملة : سُدْتُ قومك بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجملة : يامهمل سادك النافع .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده لمخاطب أيضاً فإننا نخذف الفاعل « النافع » ونقيم المفعول به (وهو : كاف الخطاب) مقامه . وإذا كان الضمير « الكاف » لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمكانه في مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع نائب فاعل . لهذا نحذف بدل ضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند بنائه للمجهول : يا مهمل سُدْتُ ؛ أي : صرت مسؤوداً ، لا سيداً ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك . فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، في حالتى بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيها يقع اللبس . والفرار منه منعوا في المبنى للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف - كما سيجيء هنا .

(٢) لا يجوز الضم في الواوى إلا إذا كان ماضيه فِعِلَ (بكسر العين) ومضمره على وزن : يَفْعَلُ (بفتح العين) نحو : خاف - يخاف (وأصله : خَوْفٌ - يخَوْفُ) . ذلك أن الفعل : « خاف » وأشباهه - إذا أسند وهو مبنى للمعلوم لمخاطب - مثلاً - يصير : خِفْتُ ، بكسر أوله ، وحذف وسطه ، طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع في لبس ؛ بسبب تشابه صورتى الفعل في حالتى بنائه للمعلوم والمجهول . والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

(٣) للسبب الذي تقدم في رقم ٢ والذي يمنع الكسر في مثل : « خاف يخاف » عند بناء الماضي للمجهول ويوجب الضم .

فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلاً - من غير بناء للمجهول يصير : قد زِدْتُ الصديقَ ودّاً ، بكسر أول الماضي . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زِدْتُ ودّاً^(١) كذلك ، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توكّيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمّا إلى ضم أوله نطقاً وكتابة ، فنقول : « زُدْتُ » . وإمّا إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا في حالة النطق - كما عرفنا -) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلّة الوسط بالألف التي أصلها الياء ؛ ومنها : دَانَ ، يَدِين - قَاسَ ، يَقِيس - عَابَ ، يَعِيب - بَاعَ ، يَبِيع ... وخلاصة ما سبق :

أن الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثي المعلن العين بالواو ، عند خوف اللبس (إلا ما كان مثل : « خاف ») ،

والعدول عن كسرها الثلاثي المعلن العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً . وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمّة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز في فاء الفعل الماضي ، الثلاثي ، المُعْتَلِّ الوسط ، عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس في كل حالة ، فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت « الكاف » - كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ١٠٣ - من الضمائر التي لا تقع في محل رفع أتينّا مكانها بضمير المتكلم مثلها مع صلاحيتها لأن يكون نائب فاعل في محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود في المثال الثاني المبني للمجهول هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (للفاعل) ، على الصديق (المفعول به) . والفرق كبير بين الدالّتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفعلين . ومن هنا يقع اللبس الذي يجب إقرار منه ؛ بتغيير الشكل في المبني للمجهول . . .

عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هي : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمنع اللبس معها . وعند صحة الأمور الثلاثة ، يكون الكسر أحسنها ^(١) ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً .

٦ - وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً ^(٢) ، مدغمًا ؛ مثل الفعل : «عَدَّ» في : «عَدَّ الصَّيْفُ الْمَالَ» ^(٣) . . . - جاز في فائه الأوجه الثلاثة ، (الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عَدَّ - بضم العين أو كسرهما - كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : «عَدَّ» - «رَدَّ» ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضوم الأول : فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عُدَّ المال ، رُدَّ العدو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر ؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العنول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ، لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر ^(٤) .

(١) وبالكسر جاء قول الشاعر :

إذا قيس إحسان امرئ بإساءة فأرْبَى عليها فالإساءة تغفر

(٢) مضف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : «عَدَّ - مَدَّ - شَقَّ - صَبَّ» .

(٣) وفي قول الشاعر :

ولم أَرْ أُمثال الرجال تفارقاً إلى المجد ؛ حتى عَدَّ ألفٌ بواحد

(٤) وإنما قرئ : «رَدَّوْا» ، بالضم قوله تمام : (ولو رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ...)

لوجود قرينة تمنع اللبس ، هي : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة «لو» أو غيرها . وفي الأوجه الثلاثة الجائزة في الثلاثي مثل العين . وفي الثلاثي المضف ، ومنع ما يقع منها في لبس ، يقول ابن مالك :

واكسرْ أو اشممْ «فَا» ثَلَاثِيَّ أَعْلَ عَيْنًا ، وَضَمْ جَا ، كَبُوعَ : فَاحْتِمِلْ

أى : اكسر أو اشم فاء الماضي الثلاثي الملح العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لهجته عنهم . («فا» هي مقصور الحرف : «فاه» و «جا» ، هي : مقصور الفعل : «جاء» . وعند قراءة كلمة «أو» في البيت تحرك الواو بالفتحة التي انتقلت إليها من الهززة التي بعدها . والأصل : أو اشم ؛ لأنه أمر من الفعل : «أشمَّ» الرباعي . وقد انتقلت حركة الهززة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهززة للوزن الشعري) . ثم يقول :

٧- وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضاً في الحرف الثالث الأصلي من الماضي المعلن العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعَل ، أو : افْعَل ، مثل : (انقاد - انهال - انهار . .) ، بمثل : (اختار - اجتاز - احتال . . .) .

وبلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) لا تلزم صورة واحدة في ضبطها ، فلا تقتصر على حركة معينة ، وإنما تماثل وتساير حركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدي إلى قلب الألف التي بعده واواً ، وأن كسره ستؤدي إلى قلبها ياء ، فلا بد في حركة الحرف الأول - وهو همزة الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث في الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويُكتب فيهما : أُنْقُدُ ، أو : انْقِيدُ ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقي الأفعال التي تشبه : « انقاد » .

كذلك يقال ويُكتب : أُخْتَوِر ، أو : اخْتِر ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال في باقي الأفعال التي تشبه : « اختار » .

ويشبههما في الحكم السابق : « انفعَل » و « افْعَل » إذا كانا صحيحين مُضَعَفَي اللام ؛ نحو : انصَبْ - انسَدْ - انجَرْ - . . . ومثل : امتدْ - اشتدْ - ابتلْ . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقاً ، وفي كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزة الوصل - ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : انصُبْ - أو انصبْ . . . امتدْ - امتدْ^(١) .

- وإنْ يَشْكُلُ خَيْفٌ لَبَسٌ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ
يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذي لا يمكن منه تمييز الفعل المبني للمجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعاني - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس .

ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء للفعل : « باع » - وغيره من الماضي الثلاثي المعلن الوصل - عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : « حَب » من كل فعل ماضٍ ثلاثي مضاعف ، حيث يجوز في فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه :

٨ - إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً ...

٩ - إن كان الفعل ناقصاً (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، ويجرى عليه أحكام المبني للمجهول^(١) بشرط الإفادة ، وعدم اللبس - إلا الناقص بالحمد ، مثل : ليس ، وعسى ، لأن الحمد لا يبنى للمجهول - كما سبق ... -

١٠

= وَمَا لِفَا بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِيْ فِي اخْتَارَ ، وَاِنْقَادَ ، وَشِبْهِ يَنْجَلِيْ

وفي هذا البيت شيء من التعقيد بسبب التقديم ، والتأخير ، والحذف . والأصل الذي يريده :
الذي ينبت لقاه : «باع» ينبت كذلك الحرف الذي تليه عين الفعل من نحو : «اختار» و«انقاد» أو شبه
لها ينجل ، (أى : يتضح) . والمحاكاة تكون في الوزن والإعلال . وهناك ما يشبهها من جهة انطباع
الحكم عليه ، كالفعل واقتل ، الصحيحين مشددي اللام . . . - تلى العين ، أى : تليه . فالحاء مملوكة -
والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة القاء من الفعل المثل العين . (مثل : باع ، صام)
يتقرر مثله الحرف السابق لعين الفعل المملة ، إذا . كان للفعل حل وزن : «افعل» أو «انفل»
وأشبههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ «سائرة
للأساليب العليا» ، وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق ، وقبحاً في الجرس . وسيأتى في (ب) من
ص (١٢٢) كلام خاص بخبر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه .

زيادة وتفصيل :

(١) ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول ، سمّاعاً عن أكثر قبائلهم . وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية ، لا فى الحقيقية المعنوية ^(١) ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلاً ؛ وليس نائب ^(٢) فاعل . ومن أشهرها : هُزِلَ - دُمِشَ وشُدَّ ، وهما بمعنى واحد - ؛ ومنها : (شُغِفَ بكذا ، وأُولِعَ به ، وأهْتَر به ، أُسْتَهْتَر به ، وأُغْرِىَ به ، وأُغْرِمَ به . . .) ، وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوى بالشئ . ومنها : أُهْرِعَ ، بمعنى : أَسْرَعَ . ومنها : نَتِجَ . ومنها : عَتِيَ بكذا ؛ أى : اهْتَمَ به . ومنها : حُمَ فلان (بمعنى أصابته الحمى) - أغمى عليه - فُلِدَجَ - امْتَقَعَ لونه (بمعنى تغيّر) - زُهِيَ (بمعنى تكبر) ^(٣)

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ يجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره - كماضيه - على السماع الوارد من العرب فى كل فعل ؟
الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل ^(٤) . ومنه فى الشائع : (يُهْرَع ، يُعْنَى ، يُولَع ، يُسْتَهْتَر . . .) .

بقى توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمة للبناء للمجهول سماعاً عن أكثر القبائل :

(١) لأن الفاعل - فى الأغلب - هو الذى فعل الفعل ، أو قام به الفعل . . . ، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال .

(٢) وهذا فى رأى الشائع الذى ورد صريحاً فى كثير من المراجع ؛ كالقاموس المحيط ، فى مقدمته تحت عنوان : (المقصد ، فى بيان الأمور التى اختص بها القاموس) . وهو المقصود بعنوان « مسألة » . وكالمفسر فى مواضع متفرقة ، منها : باب « أبنية المصادر » ، عند الكلام على مصدر : « قَمَلَ » . . . - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سَقَطَ فى يد المتسرع ، (بمعنى : تَدَرَمَ) ، فشبّه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل ؛ لأن الفاعل لا يكون شبه جملة .

(٣) عقد « ابن سيده » فى كتابه : « المختصر » (ج ١ ص ٧٢) باباً سماه ؛ ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله .

(٤) جاء النص على هذا فى مقدمة « القاموس » فى (بيان الأمور التى اختص بها القاموس) تحت عنوان « مسألة » .

يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم ؛
 نقول : شُدَّت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا يصح عند هؤلاء شُدَّت هي
 الأمر ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم على ما جاء في كتاب : « فصيح ثعلب » ،
 ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم .

وأنكر بعض المحققين - كابن برّيّ^(١) - ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين
 والنحاة . وحجة ابن برّيّ في الإنكار أن « ثعلباً » ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن
 درستويه وورده ؛ ونصه^(٢) : « (عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون
 إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سُئِيَ فاعله جاز بغير ضم . وهذا غلط
 منهم ، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي ؛ فإذا لم يُسَمَّ فاعلها
 فهي كلها مضمومة الأوائل ، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض . وقد بينا ذلك
 بعلته وقياسه ؛ فيجوز : عُنيت بأمرك ، وعانى أمرُك - وشغلت بأمرك ، وشغلني
 أمرُك - وشُدَّت بأمرك ، وشدَّهني أمرُك . . .) ، ا هـ ، هذا ما نقله
 « ابن برّيّ »^(٣) وختمه بقوله : (وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان) ا هـ

ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل :
 كيف خفيت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القُدَامَى ؟ وكيف رتبوا
 على وجود نوع وهمي من الأفعال يلزم البناء للمجهول - في رأيهم - أحكاماً خاصة ؛
 كنعى عي « صيغتي التعجب » من الثلاثي مباشرة ، وعدم صحته إلا بوسيط . وكنع
 صوغ « أفعال التفضيل » من مصادرهما إلا بوسيط كذلك . . . و . . . و . . .

ولا شك أن رأي « ابن برّيّ » ومن معه من المحققين هو السديد - كما تقدم -
 والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة ، ويبيح في الثلاثي « التعجب »
 المباشر ، وكلنا « التفضيل » بغير وسيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحقها ،
 ويجعل شأنها شأن غيرها من باقي الأفعال التي يصح أن تبنى للمعلوم حيناً ، وللمجهول
 حيناً آخر ، على حسب مقتضيات المعنى .

(١٠٩) ضبط القاموس الباء مشددة بالشكل .

(٢) ما يأتي منقول عما يسمى بالاسم الآتي نصه : : (الرسالة المشتعلة على انتقاد « ابن الخشاب
 البندادي » عل العلامة « أبي محمد الحريري » في مقاماته . وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبي محمد عبد الله
 ابن برّيّ للإمام الحريري في الرد على « ابن الخشاب ») ا هـ . وهذه الرسالة مطبوعة في عظام بعض طبقات
 « مقامات الحريري » .

(ب) عرفنا^(١) أن نائب الفاعل يكون مرفوعاً بأحد شيئين ؛ الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول ، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من « أن » والفعل المبني للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر « أكل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبت من أن أكل الطعام . فلما سُبِكَ المصدر المؤول صارت كلمة : « الطعام » نائب فاعل له بعد سبكه .

فإن أوقع في السَّبَك لبس لم يصح ؛ نحو ؛ عجبت من إهانة علي^٢ ، إذا كان علي^٣ هو المهان ؛ (والأصل : من أن . أهين علي^٤) فيتعين أن يكون المصدر مضافاً و « علي^٥ » ، هو المضاف إليه المحرور ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون محروراً باعتبار مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون نائب الفاعل محروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه .

أما على الرأي الذي يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافة المصدر لما بعده ويكون ما بعده — وهو المضاف إليه — في محل نصب على المفعولية^(٦) .

بالرغم من أن الأصح — عندهم — جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل يتأفان الأساليب الناصعة العالية ، وأسس البلاغة ، وهذان أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة تخلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

(ج) في الفعل الثلاثي المعلن العين ، وفي غيره من الأفعال الماضية المبينة للمجهول — لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباعدة لا نرى خيراً في استعمالها اليوم ، حرصاً على الإبانة والتوحد المفيد قدر الاستطاعة ، ومنعاً للشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهي : اللغة .

المسألة ٦٨ :

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه .

نتقل إلى الأمر الثاني ^(١) الذي يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه محل محلّه ، ويخضع لكثير من أحكامه ، - كما قلنا - .

والذي يصلح للنياية عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، وإلحاح مع مجروره ^(٢) ، وقد تلحق بها - أحياناً - حالة خامسة ، ستجىء ^(٣) .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعدباً لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعدباً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعول : « ظن » وأخواتها ^(٤) - في مثل ؛ ظنّ الغلامُ الندى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعول : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ، في مثل : أعطى الفنى الفقيرَ مالاً ، وكسا المحتاج ثوباً ^(٥) . وقد يكون متعدباً لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى » ^(٦) ، نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ شافياً .

فإن كان الفعل متعدباً لمفعول به واحد ، مذكور في الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل . . . وإن كان متعدباً لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ .

(١) أما الأول فقد سبق في ص ٩٨ .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (في رقم ٥ من هامش ص ٩٧) من أن بعض النحاة يميز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ، وبين السبب .

(٣) في ص ١١٩ - أما غير هذه الخمسة فسيجىء عنه كلام في الزيادة والتفصيل ص ١٢٢ - أ - ومنه يعلم وجود أشياء أخرى .

(٤) سبق بابها في ص ٣ .

(٥) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال حل سبيل الحقيقة القوية . لا الهجاز : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقي على هذا .

(٦) سبق بابهما في ص ٥٨ .

وإن كان متعدياً لثلاثة مذكورة فأياًها ينوب كذلك (١) ؟

خير الآراء وأنسبها : اختيارُ الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله . لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الحملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد في كل الحالات من أمنّ اللبس ؛ وإلا وجب العلول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدي قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه .
فما لا يحدثه ؛

(عرّف المسترشد الصواب - عرّف الصواب) .

(ظنّ الجاهل الخفّاش طائرًا - ظنّ الخفّاش طائرًا - ظنّ طائرًا الخفّاش) .

(أعطى الوالدُ الطفلَ كتابًا - أعطى الطفلُ كتابًا - أعطى كتابُ الطفل) .

(أحلّتُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً - أحلّيمُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً - أحلّيمُ

الأمانةَ التاجرَ نافعةً - أحلّيمُ نافعةً التاجرَ الأمانةً) .

ولا يصح إنابة غير الأول في مثل : (أعطيتُ محمدًا فريقًا من الأعوان) .

(منحتُ الشركةَ مهندسًا) . لأن كلاً من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذاً

وما يؤخذ ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما

ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى ؛ فينتضح من تقدمه

أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال في : ظننتُ الولدَ الوالدَ ، حيث يجب

اختيار الأول للنيابة لأن كلاً منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر .

ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا

(١) الخلاف بين النحاة حنيف متشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛

أمر الأول وحده ، فلا يصح إنابة غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بتغير تبيين ؟ وهل الأول وغيره

سواء عند الاختيار ، لا منزلة لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنيابة ؟

... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بمرور الخلاف ، وأسبابه ، وأدلتها كما وردت في المطولات فليس في السرد

ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصنيها غير لنقدم هنا .

هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال في : (أعلم السائق المهندس زميله مهملًا) ، حيث يجب اختيار الأول ، لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله - كما كان - مفعولا به منصوبا^(١) .

وما يجب التنبيه له أن المفعول الثاني « ظن » وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق في بابها^(٢) - فإن كان جملة لم يصح اختياره نائبًا للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة^(٣) في الراجع . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضًا ؛ فهو حكم عام فيها وفي غيرها . . .

(٢) وأما المصدر - ومثله اسم المصدر - فيصلح للنياحة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفًا . ومختصًا . والمراد بالتصرف : ألا يلزم النصب على المصدرية .

(١) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتَوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ : « كَسَا » فِيمَا التَّيَبَّاسُ أَمِنْ

فِي بَابِ : « ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يريد : أن النحاة اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله : « كسا » وشبهه - وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن التباس . أما إنابة الثاني عما فعله « ظن » أو « رأى » - وأخواتها فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذي فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كثيره . وسيماد البيتان لمناسبة أخرى في هامش ص ١٢٠ :

(٢) ص ٢٤ .

(٣) قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحروفها ونصبها - بالتفصيل

المبين « في ب » من ص ٥٣ - ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : (وإذا قيل لهم : لا تعسوا في الأرض . . .) فيجوز أن تكون جملة : « لا تعسوا » هي نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . . ومثل الحكاية أهنأ المؤولة بالمفرد ؛ نحو : « عرف كيف جاء على . أي : « عرف كيفية مجيء على

(راجع ج ١ ص ٢٩ - هامش ص ٥٠٩ - حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : « كيف » وهنأها وقد أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٦١ و ١ من هامش ص ٦٧ وهذا يشمل المفعول الثاني لظن وغيرها .)

أما يجوز الجملة فاعلا فقد سبق فيه في ص ٦٦ وأن الأرجح المنع .

ولأنما يتنقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فهُمْ ، جلوس ، تَعَلَّمْ . . . ؛ نحو : الفهمُ ضروريٌ للمتعلم — إن الفهمُ ضروري . . . — اعتمدت على الفهم . . . و . . . وكذا الباقي ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات .

فإن كان المصدر — أو اسمه ^(١) — ملازماً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ولم يصح اختياره للنيابة عن الفاعل ؛ مثل : « معاذ » ؛ فإنه مصدر ميمي لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً ^(٢) في نحو : معاذ الله أن يخدر الأمين . ومثل : « سبحان » ^(٣) ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً مضافاً — في الأغلب — ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً ، ونخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصاً على اللغة ، ومحافظة على طرائقها المشهورة .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة . فالمعاني المبهمة المجردة (مثل : قراءة — أكل — سفر . . . و . . . وأمثالها) ؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصاً ، دون زيادة شيء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . . و « الأكل » ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيق أو بغيض ، قليل أو كثير ، حار أو بارد . . . و « السفر » ليس في معناه الحرفي

(١٥١) اسم المصدر في جميع ألفاظه وصيغه مقصور على السماع ، (كما مبين في الباب الخاص بتصرفه وبأحكامه — ج ٣ م ٩٩ ص ٢٠١ — وستأتي لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢١٤ .) (٢) « معاذ » في نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ، (أي : يني عن التلفظ بفعله) . والأصل أمره بالله معاذاً . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مقعولاً مطلقاً . (وستجد إشارة له في ص ٢٣٦ م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ؛ لضرورة الشعر .)

(٣) اسم مصدر معناه : التسبيح . ولفظه : سبح . وستجد إشارة له في ص ٢٣٤ م ٧٦ ؛ ولاستعماله في ضرورة الشعر غير مضاف .

ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحدث المحض » فمثل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسى من الإسناد ؛ ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : عَلِمَ عَلِيمٌ ، فَهِمَ فَهْمٌ . . . إذ لابد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصيل ؛ ليكون صالحاً للنياحة عن الفاعل ، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه ؛ وهى التى تجعله مختصاً .

وتحدث بإحدى أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عَلِمَ عَلِيمٌ نافعٌ - فَهِمَ فَهْمٌ عميق . ومنها : إضافته ؛ نحو : عَلِمَ عَلِيمٌ المخترعين ، وفهم فَهْمٌ العباقرة . ومنها : دلالة على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراءة . . . وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة أساسية .

وما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنياحة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : « التصرف والاختصاص » .

(٣) وأما الظرف بنوعه فيصلح للنياحة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون الظرف متصرفاً كاملاً التصرف ، وأن يكون مختصاً .

والمراد بالتصرف الكامل : صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من (رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، على حسب حالة الجملة) ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجرح بالحرف « من » « كـ » فى الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه

(١) ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثة أقسام ؛ ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضاً الشبه بالتصرف - وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجيء هنا موجز عنها . أما تفصيل الكلام على الأقسام كلها فى باب الظرف ص ٢٤٢ م ٧٨ .

الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قَدْ آم - خلف . . . ؛ لأنك تقول : **اليومُ** يومٌ طيبٌ - قضيتُ يوماً طيباً - تطلمتُ إلى يوم طيب . . . وتقول : **قَدْ آمكُ** فسيحٌ - إن قَدْ آمكُ فسيحٌ - سأنتجه إلى قَدْ آمكُ . فهذه الظروف المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة ^(١) .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقاً (وهو الذى يلزم النصب على الظرفية وحدها) : **قطٌ** ^(٢) - **عوضٌ** ^(٣) - **إذا** - **سححر** ؛ (بشرط أن يراد به سحرٌ يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفاً ملازماً للنصب) . فلا يصح أن يقع واحدٌ من هذه الظروف - وأشباهها - نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل في مثل : **ما كتبت قطٌ** - **لن يكتبَ عوضٌ** - **ما يجاء إذا جاء الصديق** - **مدح سحرٌ** . لا يقال ذلك ^(٤) لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها وهى الحكم الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجرح بالحرف « من » - غالباً

(١) « ملاحظة » : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى ظرفاً - كما سيجىء فى بابها ، ص ٢٤٤ - .

(٢) سيجىء له إشارة أخرى فى « د » من ص ٢٦١ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفياً ؛ لأنه - فى الأشهر - لا بد أن يسبقه النفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيها انقضى من صرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى على الضم . (وفيه لغات أخرى أقل شهرة) .

و « قط » هذه غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ، وإلغاء زائدة لتزيين اللفظ .

(وتفصيل المسألة وإيضاحها فى ج ١ ص ٣٠٢ عند بيت مالك فى باب : « المعرف بال » : « أل » حرف تعريف أو اللام فقط . . .) .

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنقضى ؛ لأنه - فى الغالب - يكون مسبوقاً بالنفي . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو : لن أنافق عوض العائنين . - كما سيجىء فى « د » من ص ٢٦١ - .

(٤) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل ، مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائباً مبنياً على محل رفع .

- كما سبق : عند - ثم - مع . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه - لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجُه عن الحُكم والقبض الذي استقر له وثبت في الكلام العربي المأثور ؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمين ؛ فلا يقال : قرئ عند ، ولا كتبت ثم . ولا عُرِف مع^(١) .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ؛ لينزل الغموض والإبهام عن معناه . كأن يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذن وقت الصلاة - نُودي ساعة البيع . . . أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قضى شهر جميل في المصايف - قطع يوم كامل في السفر - أو يكون معترفاً^(٢) ؛ نحو : يحب اليوم لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديد على الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً - نحو : ما صُدرَ من شيء - فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده - « وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً » ، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أمّا حرف الجر الأصلي مع مجروره - نحو : قعد في الحديقة الناضرة فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده^(٣) (برغم أن الشائع

(١) بعض النحاة يميز في مثل : جلس عندك - بإضافة الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويميز في قوله تعالى : لقد قطع ينكم . . . وقوله (ومنا دون ذلك) أن يكون الظرف في الآية الأولى منصوباً على الظرفية في محل رفع فاعلاً . وأن يكون في الآية الثانية منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتداً . وهذا غريب . والمشهور في الآيتين وظائهما ما يضاف فيه الظرف إلى المني أن يني على الفتح جوازاً ؛ فيكتسب البناء من المنضاف إليه . وفي هذه الحالة التي يني فيها على الفتح جوازاً تكون فتحه فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنياً على الفتح في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

(راجع الخضرى والسيان في هذا الموضوع من باب نائب الفاعل) .

(٢) ومنه التعريف بالعملية ؛ مثل : رمضان ، لشهر المعروف . ومثل : « سحر » - في رأى - إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بملئته .

(٣) فهو مجرور في الظاهر ، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع . ولا يصح - في رأى القوي - مراعاة هذا المعنى والتقدير في التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه في ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل في البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة في اللفظ ؛ لكنها في المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها -

على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً^(١) .
ويشترط لإنايتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتحقق الفائدة بأمرين ؛
أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من المتصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى
غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ (ومن أمثاله : مذٌ - منذ -
حتى ...) ، أو جر النكرات فقط ؛ (ومن أمثاله : « رُبَّ ») ، أو يلتزم جر نوع
آخر معين من الأسماء ؛ (كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسِماً به ،
وكحروف الجر التي للاستثناء (وهى : خلا - عدا - حاشا) فإنها لا تجر إلا
المستثنى . ومثل : مذ ومنذ ؛ فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان ...)
فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال
نائب فاعل في مثل : صُبِّعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِعَ حتى الشاطئ ، ولا قُوتِلَ رُبُّ
رجل عنيد ... و ...^(٢) .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زالداً فوق معناهما

= بمنزلة المفعول به لفعل اللازم . ولا يصح في الرأي الأحسن مراعاة هذا النصب في التوابع أو غيرها ؛
فتصحبها التقدير أمر ملاحظ فيها عقلياً ، مقصور عليها وحدها ؛ فالجرور بحرف جر أصلي مع الفعل المبني
المجهول مرفوع « محلا » ، ووجه هذا مقصور عليه . والمنصوب حكماً مع الفعل المبني للمعلوم منصوب
« محلا » ، ونصبه هذا مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛
لا يظهر لها أثر في غيره . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٦ ثم رقم ٢ من هامش ١٥١ لأهميته حيث
تجد رأياً آخر ، وتعليقاً عليه) .

(١) وفوق ذلك يرجحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر
وحده ، أو مجروره وحده ... أو ...

(٢) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالذى يفهم من « اللام »
و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعي لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين
يكون معناه التعليل يكون مجروره مبني على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛
فكان المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أى : يُغْضِي هو ، أى الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن
يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : « التعليل » ؛ فالجرور مبني على سؤال =

الخاص بهما. ويبيئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائلة المطلوبة من الإسناد .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط : أَخَذَ من حقل ناضج - قُطِعَ في طريق الماء . فلا يصح : أَخَذَ من حقل - قُطِعَ في طريق . . .

من كل ما سبق نعرف أن « الإفادة » هي الشرط الذي يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معاً .

(٥) يلحق بما تقدم الجملة المحكيّة بالقول ، وكذا المؤولة بالمفرد ، طبقاً للبيان الذي سلف ^(١) عنهما .

• • •

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصاح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة ، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإفادة لم يزد أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتمدد . لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين ، أو أكثر ؟ . يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول به ^(٢) دائماً ، (أى : في كل الحالات) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضله على غيره . وهم - مع ذلك - يميزون ترك الأفضل ؛ ففي مثل : أنشد الشاعر القصيدة إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائباً ؛ فيقال : أنشئت القصيدة ، إنشاداً بارعاً ، في الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

= مقدر ، هو : لماذا ينفي ؟ فأجيب : من مهابة . فكان الجواب من جملة أخرى في رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه بما يأتي في : « ١ » ص ١٢٢ الإجابة هناك .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١١٢ .

(٢) ويالفون ، فيفضله ، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض . ويرتّب

على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصة ، منها ما سيجيء في « ٥ » من ص ١٢٢ .

والحق أن الرأي الشديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : « خطف اللص الحقيبة من يد صاحبها أمام الركاب في السيارة » — تكون نيابة الظرف : « أمام » أولى من نيابة غيره ؛ فيقال خطف أمام الركاب في السيارة الحقيبة من يد صاحبها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الركاب ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللص . . .

وقد تكون الأهمية في مثال آخر : للجار والمجورور ؛ نحو : سرق في ديوان الشرطة سلاح جنودها . . . وهكذا^(١).

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ نِيَابَةً حَرَرِي

يريد : أن اللفظ القابل للنيابة حر (أي : حقيق ويجد بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدرًا ، أو حرف جر . ولعل ابن مالك يريد : أو مجرور الحرف (فكلمة « قابل » مبتدأ خبره : « حر » وقد حذف التنوين ووجعت الياء عند اليقظ ؛ فصارت « حري » . وقوله : « من ظرف » جار ومجرور ، حال من للضمير في « قابل » ، أو صفة لقابل ؛ فتقدير البيت نحوياً هو : ولفظ قابل للنيابة حري بناية ، حالة كون هذا اللفظ ظرفاً ، أو مصدرًا ، أو حرف جر — أو : هذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر) . ثم قال بعد ذلك :

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَقَدْ يَرُدُّ

يريد أنه لا يصح — في المثال — إنابة شيء عما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول به . ثم عاد ليقول أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنابة غير المفعول به مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١٣ — وهما :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّيَبَّاسُ أَمِنْ

فِي بَابِ : « ظَنَّ وَأَرَى » ، الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

ثم ختم الباب بالبيت التالي :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقًا

يريد : أن النائب عن الفاعل يصير مرفوعاً ؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له ؛ فلا بد معناه خلق —

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعلم وجود مفعول به في الجملة ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابة : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابة .

= براضه (وثبت أنه راضه) لا بد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالنصب له . أى : حكمه للنصب .
 (وكلمة « محققاً » ، حال من الضمير ، إزاء : « له ») فإذا وجد في الكلام مفعول به أو أكثر ،
 ومنه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل - فالذي وقع عليه الاختيار للنيابة يرتفع ، وما طاء ينصب
 لفظاً ، إلا الجملة المحكية ، والمذكورة بالمفرد (وقد سبق حكمها في رقم ٣ من هامش ص ١١٣) وإلا
 المجرور ؛ فسبق جزمه على حاله لفظاً ، وينصب محلاً . بالتفصيل الذي عرضناه .

زيادة وتفصيل :

(ا) في الإنانة عن الفاعل لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للمنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى - بحق - جواز نيابة التمييز المحرور بالحرف « من » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المحرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويؤول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن^(١) .

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان »^(٢) ولا سيما المفرد ؛ لعلم الإفادة ؛ فلا يصح : كَيْنَ قَامَ ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(ح) عرفنا^(٣) أن جمهرة النحاة تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيد في أجر الصانع عشرون - كانت « عشرون » باعتبارها مرفوعة النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحملاً ضميراً ، ولا يلحق بآخره علامة تنبيه أو جمع .

أما إذا قدمت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

(١) أن تكون : « عشرون » مرفوعة على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال

(١) لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه مما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١٨ ؟ في الرأي الآخر تضيق بغير داع .

(٢) هذا الحكم خاص بخبر كان - دون أخواتها (انظر رقم ١ من هامش ص ١٠٧) .

(٣) في ص ١١٩ .

من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تثنية أو جمع . وفي هذه الصورة يجب بقاء الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو الرابط ، مثل : الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون . . . وهكذا .

٢ - نصب كلمة : «عشرين» على أنها ليست نائب فاعل^(١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه ، ويكون هو الرابط . وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار والمجرور ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذي في آخر المجرور ، ومطابقته أيضاً للمبتدأ : (تقول : الصانعان زيداً عشرين . أو : الصانعان زيداً في أجرهما عشرين) - (الصانعون زيدوا عشرين . أو الصانعون زيدوا في أجرهم عشرين . . .) وهكذا . . .

(١) والأحسن في هذه الصورة أن تعرب مفعولاً مطلقاً (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المفعول

(١) في مثل : « شاورتُ الحبيرَ » - يتعدى الفعل المتصرف : « شاورَ » بنفسه إلى مفعول به واحد ، فينصبه ؛ ككلمة : « الحبير » هنا . ويجوز - لسبب بلاغى ، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول به الواحد على فعله ^(١) ، ويحل في مكانه بعد تقديمه أحد شيئين :

إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم ، فنقول : الحبيرُ شاورته (فالهاء ضمير حل محل المفعول السابق ، واكتفى به الفعل) - .

ولما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببياً ^(٢) للمفعول به المتقدم الذى استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ؛ نحو : الحبيرُ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذى حل محل المفعول به السابق ، وهو سببى له ومضاف ، والضمير في آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببى في هذا المثال مضاف ، لكنه في مثال آخر قد يكون متبوعاً بنعت ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةُ عرفت رجلاً يُتقنها ؛ (فجملة « يُتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) . وقد يكون متبوعاً بعطف بيان مشتمل على ذلك الضمير أيضاً ؛ نحو : الصديقُ أكرمتم الوالد أباه ، وقد يكون متبوعاً

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم فاصل ، غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت وتوكيد ، والعطف البيانى ، أو العطف بالواو ، والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ، فإن كان العامل وصفاً صالحاً لعمل جاز الفصل - كما سيجىء في ص ١٢٩ - .

(٢) المراد بالسببى للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم حل ، أم غير هذا مما يكون فيه جميع ارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .

بعطف نسق بالواو - دون غيرها - مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلة^(١) أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوايع سبب غير أحد هذه الثلاثة .

ومن الممكن حذف ما حُلَّ محل المفعول به السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببیه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتفرغ هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقلُ الأخيارَ . . . أنجز الوعدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً^(٢) ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحبهم العاقل - الوعدُ أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببٍ يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحب العاقل زملاءهم - الوعدُ أنجز صاحبه . . . وهكذا ، من غير أن نقيّد في السببى بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون مضافاً ، أو منعوئاً ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتغال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق .

ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببى وما فيه من ضمير عائد عليه أيضاً ؛ فيصير الاسم المتقدم في الحالتين مفعولاً به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببى .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدياً بنفسه مباشرة إلى المفعول به الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصراً لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلى ؛ نحو : فرحت بالنصر ؛ فالفعل : « فرح » لازم لم ينصب مفعوله (وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر :

(١) وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه واحد فقط - كما سيأتى فى رقم ٢ من

« الباء » . فكلمة « النصر » في ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول به ^(١) ويصح في هذه الكلمة المجرورة التي تعتبر بمنزلة المفعول به في المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجر — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد الشئتين : إما الضمير الذي يعمل فيه الفعل مع وحكمًا ، والذي يعود على المفعول به المعنوي السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببي ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوي (الحكمي) السابق ؛ نحو : النصر فرحت بأبطاله ^(٢) .

ومثل هذا يقال في النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحق على الباطل — سر في طريق الخير . . . ، حيث يصح : الباطل ينتصر الحق عليه — الباطل ينتصر الحق على أعوانه — طريق الخير سر فيه — طريق الخير سر في جوانبه . . . وهكذا ، من غير أن تنفقد في السببي بأن يكون مضافاً ؛ فقد يصح أن يكون واحداً من التوابع الثلاثة التي ذكرناها .

ومن الممكن حذف الضمير أو السببي ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم فيعمل فيه عامله الجر .

(ح) وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون ^(٣) اسم

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكمًا لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز — في الرأي الأنسب — اعتبارها في محل نصب . ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجر فقط (راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ م ٧٠ — حيث رأى الآخر ، والتعليق عليه .

(٢) إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفاً وجب في التفسير العائد عليه أن يجر بالحرف « في » ، نحو : يوم الخميس سافرت فيه . وهذا هو المشهور . ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعاً ، فيقال : سافرت فيه ؛ طبعاً لبيان المفصل الذي سببي في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ ورقم ١ من هامش ص ٢٥٢ . (٣) لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من مفعولاتها لا يكون مفعولاً به . ويشترط في هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل في المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة « أل » . وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب مفعولاً به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملاً قبله ، أو يرشد إليه إن كان محظوظاً . فلا اشتغال في مثل : المتهرع أنا مادحة ، ولا المتهرع أنا مادحة أمس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول لماضي ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم مفعوله عليه ؛ فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذي لا يتقدم مفعوله لا يصلح —

فاعل ، أو : اسم مفعول ، فتحو : أنا مشاركُ الإمين ، نقول فيه : الإمينُ
أنا مشاركه^(١) - الإمينُ أنا مشاركُ رفاقه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ،
نقول فيه : الباطلُ الحقُّ منصورٌ عليه - الباطلُ الحقُّ منصورٌ على شياطينه .

فتى تقدم المفعول به على عامله ، وحل محله ما يشغل مكانه ، وينفى العامل
عن ذلك المفعول به المتقدم ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن
المعمول » ، ويقولون في تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد^(٢) ، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة ، أو
يعمل في سببي للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم ؛ بحيث لو خلا الكلام
من الضمير الذى يباشره العامل ، ومن السببي ، وتفرغ العامل المتقدم - لحصل
فيه النصب لفظاً ، أو معنى (حكماً) كما كان قبل التقدم .

فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ، « مشغول » ، وهو : العامل ،
ويسمى أيضاً : « المشتغل » ، وله شروط عرفناها^(٣) . « ومشغول به » : وينطبق
على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ؛ كما ينطبق على اللفظ السببي الذى
له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى

« أن يكون موصفاً ولا دالاً على عامل قبله محذوف ، لهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل
مصدراً ، . . . ، أو فعلاً جامداً ، كفعل التمجيع ، وهو ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول
به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما
بعده ما ذكرناه هنا - ليس مشتقاً . نعم يجوز الاشتغال في المصدر ، وفي اسم الفعل ، وفي ليس ، عند
من يجوز تقديم معمول الأولين ، وغير ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينث محموداً لست
مثله ، وهو رأى - حل قلة أنصاره - مقبول ، وفيه تosome .

(١) سائق في الجزء الثالث (باب اسم الفاعل ، م ١٠٢ ص ٢١٤ - الهامش رقم ١) ما نصه :
(في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجزور ، لكنه مجزور
في حكم المنصوب : لأن كلمة : مشارك ، أو « مساعد » - ونظائرها في مثل هذا التركيب في حكم
الفعل ، وتثنيها ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظاً . فالضمير هنا كالضمير في مثل : « أعليا مرتت به »
مجزور في حكم المنصوب (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) . وانظر « د » السابقة ص ١٢٥ .

(٢) التقييد بواحد هو الرأى الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر ، ولا مانع أن يكون العامل
متصلاً إلى أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه هو معمول واحد له - كما سبق في رقم ١ من هامش
ص ١٢٥ - .

(٣) في الصفحات السابقة ، وفي رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ . وانظر رقم ١ من ص ١٢٨ .

كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقياً أو معنوياً (حكيمياً) ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببي ؛ فانصرف العامل عن المفعول ، واشتغل بما حل محله .

ولا بد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما^(١) إذا

(١) وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ ما يجوز الفصل به .

وفي بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إِنْ مُضْمَرٌ أَيْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ - ١
فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ - ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً ، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً ، مثل : البيت فعدت فيه - فانصبب الاسم السابق بفعل مضمر « أى : غير ظاهر ؛ لأنه محذوف » حتماً ؛ أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه في حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر في الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما سيأتى -) ذلك تقدير اليبين ومعناها ؛ مع ما فيها من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف .

يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلاً من نصب السابق لفظاً أو محلاً - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتماً ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفعل المذكور (فكلمة حتماً : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتماً ، ضروب مفعولاً مطلقاً ، و « بنصب » بمعنى عن : نصب ، فالباء بمعنى : « عن » ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتمدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلاً ، (أى : حكماً) حين لا يتمدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير للعائد للاسم السابق . والحكم في حالة فصل العامل المشغول كالحكم في حالة وصله المباشر بالمفعول ؛ فيقول :

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَسْرٌ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَنْجَرِي - ١٠

وشرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلاً أو وصفاً عاملاً ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول :

وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصِفاً ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ - ١١

وقد شرحت من قبل - في رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ - نوع الوصف الذي يصلح للعمل هنا ، والمانع الذي يوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَسَاوِيْعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ - ١٢

ومضمونه : أن السببي الخالي من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق =

كان العامل فعلاً^(١) . أما إن كان وصفاً فيجوز الفصل .

حكم الاسم السابق في الاشتغال :

يجوز في هذا الاسم السابق من فاحية إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه - .

أولهما : إعرابه مبتدأ ، والجملة بعده خبره^(٢) .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين مادام مشتركين^(٣) ، إذ المذكور عروض عن المحذوف . مثال الأول : الأمين شريكته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شريكته . ومثال الثاني : البيتُ قعدت فيه ، التقدير : لا بست البيت ، قعدت فيه : أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقة مررت بها ؛ أي : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى العامل المحذوف وجوباً من غير أن نقيّد أحياناً بلفظ العامل المذكور أما معناه فنحن مقيدون به في كل حالات الاشتغال .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فمحتاجٌ - أحياناً - إلى كد الفكر^(٤) .

= فإن اللمعة (أي : الملاحظة) تحصل وتم بين العامل والتابع كما تحصل وتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببه المشتمل على ضميره . .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، - إلا المظف بحرف غير الواو - وبالمضاف إليه ، وشبه الجملة ، وغير هذا مما سبق تفصيله كاملاً في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ .

(٢) في هذه الصورة التي يرغب فيها الاسم السابق - نخرج المسألة من باب : « الاشتغال » كما نخرج صور أخرى متجىة . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٣) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه - كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل في رقم ٢ من ص ١٢٨ - .

(٤) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر =

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها ، وينتھزون فرصة : « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل في باب : « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته ^(١) . وهم يقسمونها ثلاثة أقسام ^(٢) : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

« أن تكون فعلية ، ورفق بلاغى بين المدلولين ، مع صحتها ؛ لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع فرض المتكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيان .

(١) كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف « الاشتغال » الأصل . ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً ، فعالة الرفع بنوعه لا ينطبق عليها - في الصحيح - الاشتغال الحقيقي ، مادام الاسم مرفوعاً .

- كما سيبيء في « ب » من ص ١٣٢ ثم انظر رقم ٢ من ص ١٣٨ - .

(٢) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب ، وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في بعض حالات ، ويوجب الرفع وحده في حالات أخرى كذلك ، ويجوز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الرجح ، أو العكس ؛ (بأن يكون النصب هو الرجح ، والرفع هو الأرجح) . واستعمال الرجح ليس معيباً ولا ضعيفاً من الوجهة القوية . نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ « درجة » الأرجح فيها ، لكن كلاهما عربي فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة إذا كان الداعي لها أمراً بلاغياً بما يطرأ ويشعر بحسب الدواعي ، فهي ليست أرجحية ذاتية دائمة ؛ وإنما هي خاضعة لأذواق البلغاء في المصور المدونة المختلفة ؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعي ؛ لكيلا تتعبر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماءها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغوي ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى « درجة » الرجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لغوي جديد ، فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذاغماً من قبل ، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التغيير في « الدرجة » كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي قد تتغير ، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة الذاتية الحمية والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين . لوجب الاختصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا لا داعي لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء في كل حكم ، وما يتجه من عناء لا طائل وراءه .

عل أننا سنشير إلى أقسامهم الخمسة (في ص ١٣٧) ، ونصف منها بالقلة ما وصفوه ، علماً بأن هذه القلة - كما سبق - ليست الحمية في الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ لأنها نسبية لاذاتية ، أي : أنها قلة عديدة راجعة ، بالنسبة لكثرة العديدة التي للأرجح ، ولو كانت القلة حمية هنا ما وصفوا الضبط الواجب بها بأنه « راجح » ، وأن غيره أرجح ؛ إذ الحميب الذي لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالتخلاف محتمل في أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض ^(١) ، وأداة العرض ^(٢) ، وأداة الاستفهام ^(٣) إلا الهزمة ^(٤) ؛ نحو : (إن ضعيفاً تصادفهُ ^(٥) فترقى به - حيناً أدبياً تجالسهُ يؤنسك) - (هتلاً حُلماً تصطعنه - ألا زيارةً واجبة تؤديها) - (متى عملاً تباشرهُ ؟ أين الكتابَ وضعتهُ ؟) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء. أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفة - فجائز ^(٦) . ومن الأمثلة للرفع قوله تعالى ؛ (وإن أحدٌ من المشركين استجاركَ فأجِرْهُ . . .) ، وقول الشاعر :

(١٠١) التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته ، والعرض : طلب الشيء برفق ولينة ، تعرف من نبرات الصوت ، وصياغة كلماته أيضاً . وكثير من أدواتها مشترك بينهما ؛ مثل : - هلاً - ألا - ألا - لولا - لوما . . . (ولغة الأدوات باب غامض - في ج ٤ م ١٦٢ - يفصل أحكامها المختلفة إلى منها : اختصاصها بالفعل إذا كانت لتحضيض أو العرض) . (٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع بعدها في جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب ؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهزمة ؛ لأنها ليست مختصة بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء - ووقوعه متأخراً عنها في جملتها ، يجعل هذه الأداة مختصة بالادخول على الفعل .

(٣) لما تقدم من أنها غير مختصة بالأفعال . وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك : والنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ كإِنْ ، وَحِينَمَا ٣ (تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع لا يصح جزمه ، لأنه ليس فعلاً للشرط ؛ لأن الشرط المجرور هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة للشرط مباشرة . - بغير فاعل - أما هذا الفعل المذكور فهو مع فاعله جملة مضارعية مفسرة يتحتم رفع مضارعها ، وهي تفسر الجملة الفعلية التي حذفت وبقى معمولها المنصوب ، ولقى بعد أداة للشرط مباشرة . فالمفسر جملة ، وكذلك المفسر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجيء في الزيادة والتفصيل (في رقم ٤ من ص ١٣٩ وما بعدها) بهان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف . . . ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتأنيها هي المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ١٣٨ رقم ٣ و ٤ وما بعدها) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيب بعضه لرأى السديد .

وليس بهامرٍ ببيانٍ قوم إذا أخلاقهم كانت خرابا
وقول الآخر :

وإذا مطلبٌ كسًا حُلَّةُ العا رِ فبُعْدًا^(١) لمن يرومُ نَجَازَه^(٢)
التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . - وإذا كانت
أخلاقهم كانت . . .^(٣) - وإذا كسًا مطلب كسا حلة العار . . . وهكذا^(٤).

(ب) ويجب^(٥) رفع الاسم السابق :

١ - إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛
مثل : إذا « الفجائية »^(٦) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع
كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا
الفجائية » لا يقع بعدها الفعل مطلقاً ؛ لا ظاهراً ولا مقدراً .

(١) فهلاكاً (دعاء بالهلاك) .

(٢) إنجازه ، والحصول عليه .

(٣) ومثله قول الشاعر :

وما استعصى على قوم منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركابا
(٤) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت أعطيت الغني ثم لم تجدْ بفضل الغني ألفت مالك حامدٌ
الأصل : أعطيت أعطيت الغني فحذف للفعل : « أعطى الأول » ، وبقى نائب فاعله : « الله » وهو
ضير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير متصل له معناه وحكمه ، وهو : أنت .
ومثل هذا يقال في كلمة : « نحن » من قول الشاعر :

ترى الناس ما سرنا يسبيرون خلفنا وإن نحن أوامنا إلى الناس وقفوا
الأصل : وإن أوامنا أوامنا . حذف الفعل الأول ، وبقى فاعله : « نا » وهو ضمير متصل لا يستقل
بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو : « نحن »
وكذلك الضير : « نحن » في قول الآخر :

إذا نحن ناصرنا أمراً ساد قومه وإن لم يكن من قبل ذلك يُذكرُ
(انظر ما يوضح هذا في ص ١٤١ وما بعدها)

(٥) وهذه الحالة - كثيراً من حالات الرفع الواجب والجائز - ليست داخلة في الاشتغال الأصل
(انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٦) سبق إيضاح لها في ج ١ ص ٤٨٢ .

ومثل « إذا » الضجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء في نحو : إني
لنوالدُ أطيعه ، فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها
مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به .

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت ، في مثل :
أسرعُ والصارخُ أغيته ؛ فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولا به
لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أغيتُ X » ، والجملة من الفعل المحذوف مع
فاعله في محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التي
مضارعها مثبت ، غير مسبوق بلفظ : « قَدْ » لا تقع حالا — على الأرجح —
إذا كان الرابط هو : « الواو » فقط ^(١) ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « لَيْتَ » المتصلة بـ « بما » الزائدة ؛ فلا نصب على الاشتغال في مثل :
ليتني وفٍّ أصادفُهُ ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخرج « ليت » من اختصاصها بالأسماء ؛
إذ يجوز إعمال « ليت » وإعمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها . ولا يصح أن يقع
بعدها فعل مطلقاً .

٢ — وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها ؛ —
فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها — ، وبعد تلك الأداة العامل ، مثل أداة الشرط ،
والاستفهام ^(٢) ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة في جواب قسم . . . ^(٣) ، فلا يصح
نصب الاسم السابق في نحو : الكتابُ إنْ استعرتَه فحافظْ عليه — المريضُ هل
زرتَه ؟ — الحديقةُ ما أتلِفُ زروعها — والله الذنوبُ لا أرتكبها . . . ؛ لأن هذه
الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ (أى : لا يجوز أن يتقدم

(١) كما سيجيء في ص ٣٩٨ من باب الحال .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣١ .

(٣) وما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحفيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ،
والحروف الناسخة ، « ما عدا أن » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل
ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح النصب في الأسماء التي في أول الجمل التالية :
الثانيه حلا أرشدته — الضالَّ ألا هدَّيته — الخائف لأنا مؤتمت — الحرمُ كم مرة زرتَه ! ! — الخيرُ إني
أحبته — النزيه الذي أصطنعته — الفناءُ فن أهواء — شاع ما الخال إلا ينفضه العاقل في النافع . أما حرف التنفيس
فالشائع جواز النصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما ؛ نحو الرسالةُ سأكتبها — القصيدةُ سوف أحفظها .

معمولاً عليها ، ولا معمولاً لها (عامل بعدها) . وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالاً على عامل محذوف بمثله ، ولا مرشداً إليه^(١) . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب في نحو : ما السفر إلا يحبه الرحالون^(٢) . . .

• • •

(٢٠) ويجوز الأمران^(٣) ، في غير القسمين السالفين ، فيشمل ما يأتي :
١ - الاسم - المشتغل عنه - الذي بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر^(٤) ،
والنهي ، والدعاء ؛ نحو : الحَيَّوْانُ اِرْحَمْنَهُ - الطُّيُورُ لا تَعَذِّبُهَا - اللهم

(١ و ٢) لأن ما لا يصلح أن يكون عاملاً بنفسه لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف .
وفي وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَلِأَنَّ تِلْكَ السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّزِمُهُ أَبَدًا - ٤
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ قَلَّ مَا لَمْ يَرَدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ ، وَجِدَ - ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... - أي : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالاشتغال على المبتدأ - فالتزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده . والفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعده وجد « أي : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الفعل معمولاً لما بعده . وفي هذا البيت شيء من التعميد .

(٢) مع ملاحظة أن المسألة لا تكون من باب : « الاشتغال » في حالة ضبط الاسم السابق بالرفع - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٠ - .
(٣) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : التردد^(٥) اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : التردد^(٦) لتجنبه .

« ملاحظة » : هذا من المواضع التي بعدها النجاة بجائز النصب والرفع ولكن النصب عندهم أرجح ؛ بحجة « أن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل ، بخلاف القياس ؛ لعدم احتمال الصدق والكذب إلا بتأويل . . . بل قيل بمنه . وإنما اتفقت السجة على الرفع في آية السرقة (وهي قوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما . . . ») لأنه ليس مما نحن فيه ؛ لتقديره عند سيبويه : « بما يُتَلَقَّى عليكم حكم السارق . . . » فخره - وهو الجار والمجرور - محذوف ، والفعل (اِقتُلُوا ..) بعده مستأنف لبيان الحكم ؛ فالكلام جملتان . لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده . أما عند الجرد فالجمله الفعلية خبر ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ؛ ولهذا امتنع النصب ؛ لأن ما بعده فاء الجزء وشبهها لا يعمل فيما قبلها . . .) ١ ه كلام الخفصري . ومثله في الصبان وغيره .

الشهيدُ "أرحمُ" ، أو : الشهيدُ "رحمته الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهزة الإستفهام ، نحو : أطارئةٌ ركبتهَا ؟ وكأدوات النفي الثلاثة : (ما - لا - إن -) ؛ نحو : ما السفهُ نطقته - لا الوعدُ أخلفته ، ولا الواجبُ أهملته - إن السوءُ فعلته . ومثل : « حيث » المجردة من « ما » ، نحو : اجلس حيث الضيفُ أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم تفصل كلمة : « أمّا » ^(١) بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادمُ استقبلته ، فلو فصلتُ « أمّا » بينهما كان الاسمُ « المشتغل عنه » في حكم الذي لم يسبقه شيء ، نحو : خرج زائر ، وأمّا المقيم فأكرمته .

فالأثلة في كل الصور السابقة وأشباهها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تسخّلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران قياساً ، والنصب أرجح ^(٢) عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً - مع جوازه - قليل بالنسبة لغير الطلبية . أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد ممزة الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها - مع جوازه - قليل أيضاً ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء ، أو يجعل الجملة الاسمية بعده إذا كانت غير مفصولة بأمّا ^(٣) ، معطوفة على الجملة الفعلية قبله ؛

(١) كان الفاصل المراد هنا - غالباً - هو : « أمّا » ؛ لأن ما ما بعدها متأنف ، ومنقطع في إعرابه عما قبلها : فلا أثر لفصل بغيرها (راجع الأمر الثالث ص ١٢٨) .

(٢) وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واختِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وبعدَ ما يُبَلِّغُهُ الفِعْلَ غَلَبَ - ٦
وبعدَ عاطف - بلا فصلٍ على معمولٍ فعلٍ مُستَقَرٍّ أولاً - ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان في أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، (انظر رقم ٣ من هاشم الصفحة السابقة لأهميته) أو : بعد شيء غلب إيلآؤه الفعل ، (أي : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهزة الاستفهام) ،

وكذلك بعد عاطف يطف الاسم السابق على معمول لفعل آخر مذكور أول جملة بغير فصل بين العاطف والمطوف . وصياغة البيت الثلاث عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه -

والعطف على جمليْن مختلفيْن في الاسمية والفعلية - مع صحته - قليل .

٢ - الاسم السابق (أى: المشتغلُ عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة :
 « أمّا ، وقبله جملة ذات وجهين ^(١) » ، مع اشتغال الّتى بعده في حالة نصبه على رابط
 يربطها بالمبتدأ السابق ^(٢) ؛ - كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيدة للربط به - ؛
 نحو : (النهرُ فاض ماؤه صيفاً ، والحقولُ سقيناها من جدوله) - « العلم
 الحديث نجح في غزو الكون السماوى ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل
 الشروع) . فيصح رفع كلمتى : « الحقول - والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ،
 خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية الّتى قبلها .
 ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل
 المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلهما . وفي الحالتين تنفى
 الجملةتان المعطوفتان مع الجملةتين المعطوف عليهما في ناحية الاسمية أو الفعلية ؛
 فيجوز الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى ^(٣) الأمران .

- يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقفاً - مباشرة - بعد عاطف يطف جملة
 الّتى تحتويه ، عل الجملة الفعلية قبله والّتى استقر مكان فعلها في أولها ، سواء أكان الممّول في الجملة
 الفعلية السابقة مرفوعاً ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته (فكلمة « حارس » الأطل فاعل وهو
 ممول للفعل : غاب) أم ممولاً منصوباً ، نحو : صافحت رجلاً ، وجندياً كلمته (فكلمة :
 « رجلاً » مفعول ، وهو ممول للفعل : صافحت) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولاً
 لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوف عل الجملة الّتى قبلها ،
 فالعطف يطف جملة فعلية عل جملة فعلية ، وليس عطف مفردات . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف
 عل ممول فعل مستقر فى أول جملة الّتى قبل المعطف . ذلك أن الممول فى الجملة السابقة ليس معطوفاً
 عليه كما أوضحنا . ولكن غيبق الوزن وضرورة الشعر أوقعا فى التعبير القاصر . وقد تأوله النحاة بأن
 التقدير : وبعد عاطف - بلا فصل - عل جملة ممول فعل مستقر أولاً . . . ومهما كان العذر فإن
 الأخير هو فى اختيار الأسلوب الناصح الواقى الذى لا يحوى عيباً ، ولا يتطلب تأويلاً أو تقديماً .

(١) وهى الجملة الاسمية الّتى يكون المبتدأ فيها اسماً خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها
 - التفاكهة طاب طعمها . (ومنها : الجملة التعجيبة . ولكن التعجيبة لا تصلح فى هذا الموضع) أو : هى
 جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وخبرها جملة فعلية ، كقولهم : النبيل زادته النعمة نبلاً وشرافاً ، والثيم زادته
 النعمة ثوباً وبطراً . - الحر يتنصر لكواسته ، والدليل يمتنها .

(٢) لأنها حيثئذ تكون معطوفة على الخبر ، فلا بد فيها من رابط كالخبر (راجع الأعمش
 والصبان) .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

٣- الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع في غير ما سبق . نحو الرياحين زرعتها . والنحاة يميزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف^(١) .

« ملاحظة » باتضمام هذه الأقسام الثلاثة (١ ، ٢ ، ٣) إلى القسم الذي يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذي يجب فيه الرفع فقط . . . ، تنشأ الأقسام الخمسة التي عرضها النحاة في هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا^(٢) إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

« وَإِنْ تَلَاَ الْمُعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِئاً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنَاهُ مُخْبِئاً - ٨ »

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل - مع فاعله - خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف ، فك الخيار في هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله ، عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين في الصحة ، شرحاً يوضح هذا البيت الغامض المتحور .

(١) وفي حالة الرفع لا تكون المسألة من باب « الاشتغال » - كما كررنا في كل حالات الرفع للواجب والجائز - وفي هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ في غيرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ . ودغ ما لَمْ يُبَيِّحْ - ٩

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ١٣٠ .

زيادة وتفصيل :

١ - زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواء ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمهيد . وهذا رأى شديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لاخير فيه للنحو .

٢ - أشرنا قريباً^(١) إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً به لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة : كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتاباً أقرأه . « فكتاباً » مفعول به لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتاباً أقرأه ؛ فالفعل المحذوف يخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثاني صالحاً للعمل في المفعول به السابق ؛ ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفي هذه الحالة اتى يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً^(٢) ، فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب ففي : « الاشتغال » ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثاني بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعووض عنه^(٣) .

٣ - إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذي يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتضييق والاستفهام ، غير الهمزة ، - كما سبق - في الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما في النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل^(٤)

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ .

(٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجب .

(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعووض عنه . وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسر ، « أى : المفسر والمفسر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف : « أمي » وكالتفسير بعطف البيان ، وبإزاء العطف اتى تغية التفسير . . . - كما سيجيء - في ص ١٤٣ - ومن هنا كان التفسير يعلم جواز الجمع بين العوض والمعووض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه في النثر مستفح ، ولو وقع فيه لجاز مع القبح .

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال ثراً ونظماً .

أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل قوله تعالى : (إذا السماء انشقت . . .) إلخ ، ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياة .

وثانيها : « إن » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظياً ، نحو : إن علمنا تعلمته فاعمل به ، أو ماضياً معنى ^(١) فقط ، نحو : إن علمنا لم تعلمه فانتك فائدته . فإن كان فعل التفسير مضارعاً مجزوماً ^(٢) لم يقع الاشتغال بعده إلا في الشعر ، دون النثر .

وثالثها : « أمّا » الشرطية . ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتماً ^(٣) ، ولو كان الفعل مذكوراً بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم . . .) فقد قرئ « ثمود » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفي حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا الاسم ^(٤) ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير - كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم ^(٥) هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ - من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج - أحياناً - إلى شيء مذكور يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : « الاشتغال » . وفي هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام ، مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو :

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها - في الأغلب - قلب زينة للمضى .

(٢) انظر سبب الجزم في رقم ٢ من هامش ص ١٤١ .

(٣) كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ ص ٩٠ .

(٤) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال

دون الأسماء . وليست « أمّا » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم .

لهذا كان الاختصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران .

(٥) للآية السالفة بيان هام يجرى في الجزء الرابع - آخر باب : « أمّا الشرطية » م ١٦١

ص ٤٧٤ - حيث الكلام على حذف « أمّا » كالنفي في قوله تعالى : (وربك فكبر) ، وشابك فهد ، والرجز فاهجر . . .) .

العظيم نافسته - المصنوع وقفت فيه . التقدير : نافست العظيم نافسته - لا يست
المصنوع وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة . ولا يصح
هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن
يُفسَّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط
والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف نظيره
الوصف ، نحو : إن أحد دعاك لخير فاستجب - ما الصلح أنت كارهه . التقدير :
إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجب - ما أنت كاره الصلح - أنت كارهه .

ويلدورين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة ؛ أليكون لها محل
من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها
تساير الجملة المحذوفة « المفسرة » وتماثلها في محالها الإعرابي وعدمه ، كما تماثلها
في لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة
(المفسرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو :
البحر أحببته ، أي : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من
الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة)
لها محل من الإعراب ؛ فالتى تفسرها تسايروها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى :
(إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، أي : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ؛
فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر « إن » فالتى تفسرها . كذلك في محل
رفع خبر . ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أي : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ،
فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ
كذلك . وفي قوله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة) ...
تقع الجملة الاسمية (المفسرة) مفعولاً به في محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسر
مفعول به منصوب ؛ إذ التقدير : « الجزاء » ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة ... ؛ فجملة : « لهم مغفرة » هي المفسرة
للمفعول به المحذوف (١) .

(١) ولا يصح أن تكون هي المفعول الثاني لفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أي :
من الأعمال التي لا يقع فيها المفعول الثاني جملة .

ولا تكون الجملة هي المفسرة في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأمثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده (١) ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد - عند المحققين - أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسائراً للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، والتقدير ، والحل . . . مثل إن العتابُ يكثرُ يؤدُّ إلى القطيعة ، التقدير : إن يكثرُ العتابُ - يكثرُ - يؤدُّ إلى القطيعة . فالمفسر هو الفعل : « يكثرُ » الثاني ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف (٢) . ومثل : إذا العتابُ تُلَاحِظُكَ عيونُها فلا تسخفُ شيئاً . التقدير : إذا تُلَاحِظُكَ العنابةُ تُلَاحِظُكَ عيونُها ، فالمفسر في المثال هو الفعل : « تلاحظُ » وحده ، وهو كالأول في حكمه

(١) كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفي ص ١٤٠ . سواء أكان الفعل مبنياً للعلوم أم للمجهول ، تاماً أم ناقصاً ؛ مثل كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضى ما يعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان . . . مثل : إن برداً فاحترس - إن عملٌ آتقن فلازمه - وقول الشاعر : وليس بعامر بنيان قوم . التقدير : (إن اشتد برد - اشتد فاحترس) - (إن آتقن عمل - آتقن - فلازمه) - (المرء مجزئ بصله ، إن كان في عمله خير - كان - فجزؤه خير . . .) - إذا كانت أخلاقهم - كانت . . .

(٢) ما سبب الجزم ؟ خلاف فيه . وجاء في الصبان ما نصه : « (قال أبو علي : الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله : « لا تجزئ إن متناً أهلكتك » . مجزئان محلا ؛ وجزم الثاني ليس على البدلية ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه . بل على تكريره » إن » ، أي : إن أهلكت متناً إن أهلكتك . وسأخ إضمار « إن » ، أي : وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا في ضرورة ، لانتسابهم فيها ، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب « إن الأولى » عن جواب الثالثة) » ٨١ .

لكن ما ورد في كلامه من أن حذف المبدل منه لم يثبت ، هو مخالف لما قالوه من أنه قد يحذف في بعض الصور ، وسيجيء في الجزء الرابع - باب المبدل ، ص ١٢٣ م ٦٥٢ - أحكام متفرقة ؛ منها الحكم : « د » ونصه : « (قد يحذف المبدل منه ، ويستغنى عنه بالمبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة صلة موصولة ؛ نحو أحسن إلى الذي عرفت المحتاج . أي : الذي عرفته المحتاج ؛ فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من المفسر المحذوف) . ١ هـ . ويصح فيها إعرابات أخرى ذكرت هناك .

الإعرابي . ومثل :

إذا الملكُ الجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهَ^(١) مشينا إليه بالسيفِ نعاتبه
أى : إذا صَعَّرَ الملكُ خَدَّهَ ، صَعَّرَه ، فالمفسر هو الفعل الماضي وحده
(صَعَّرَ) ومثل :

قَمَنَ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ^(٢) يَبَيْتَ وَهُوَ آمِنٌ . ومن لا نُجِيرُهُ يُحْسِنُ مِنَّا مُفَرِّغًا
التقدير : فمن نُؤْمِنُهُ يَبَيْتَ وَهُوَ آمِنٌ . . . فالمفسر هو الفعل « نؤمن » وحده ،
وهو مجزوم كالفعل المفسر المحذوف . وكلمة : « نحن » في البيت ضمير فاعل
للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير — بعد استتاره الواجب — بسبب حذف فعله
وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فلذا رجع العامل وظهر ،
عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب
— في الرأي الشائع — فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظياً للضمير المستتر المماثل له ؛
وينطبق هذا الكلام على البيت التالي :

فإن أنت لم ينفعك علمك^(٣) فانتسب لعلمك تهديك القرون الأوائل
التقدير : فإن لم تنتفع لم ينفعك علمك . . . وأشباه هذا . فالفعل « ينتفع »
هو وحده المفسر للفعل المحذوف ، وهو مُساير لذلك المحذوف في الجزم والنفي
معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوباً
فيه ، فلما حذف الفعل برز في الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى
الظهور في الجملة الأخيرة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار . كما كان أولاً . ومثله
قول الشاعر :

(١) صرَّ خَدَّه : حوله إلى جهة لا يرى فيها الناس ؛ تكبراً منه وترفاً .

(٢) يَمْنِي : يَفْرَحُ بِهِ ، أى : نَحْنُهِ الأمان .

(٣) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يظنك فارجع إلى أصولك الأوائل

الذهابين ، لعل لك عظة في موتهم .

إذا أنت ^(١) فضلت أمراً ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص
وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى وإن هو لاقاها فغير بليغ
وفي مثل :

لا تجزعي إن منفس^٢ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

يكون التقدير : لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته . . . والمخدوف هنا
مطاول للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية
ليست كاملة .

أما تفضيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها ،
ومحلها الإعرابي فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق -
في بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشأن ^(٣) في نحو : (قل : هو الله
أحد) ، فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها خبر لضمير
الشأن : « هو » . وفي نحو : ظننته : « الصديق نافع » ، الجملة الاسمية في محل
نصب ، لأنها المفعول الثاني لظن . . . وليس في هذا خلاف .

وثانيهما ^(٤) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تُسايرها في حركة إعرابها ،
كالكلمات الواقعة بعد « أي » التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سيوار من
عسجد ، أي : ذهب . فكلمة : « أي » حرف تفسير ، يدل على أن ما بعده
يفسر شيئاً قبله . وكلمة : « ذهب » هي التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب
أن تضبط مثلها في حركات الإعراب . نعم لأنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها

(١) فالأصل : إذا فضلت ... فلما حذف الفعل بقيت التاء ، وهي هنا ضمير متصل فاعل لا يستقل
بنفسه ، فأتينا مكانها بضمير مرفوع متصل بمعناها ، هو الضمير : « أنت » - كما سبق مثل هذا في
رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ - فإذا رجع الفعل المخدوف رجع فاعله السابق ، وهو « التاء » واتصل به .

(٢) راجع ضمير الشأن ج ١ ص ٢٢٦ م ١٩ - باب الضمير .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٣٨ .

مما يقع بعد « أى » التفسيرية بدلا أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التى تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره فى حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : « الواو » الذى يدل أحيانا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما فى مثل : الماء الصافى يشبه اللجين والفضة . فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له — وجوبا — فى حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه فى كثير من أحكامه التى منها حركات الإعراب .

فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجمعها كظايرها من الجمل التى لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التى تؤدي مهمة التفسير . ولا معنى للفرقة فى الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة ، إلا إن كان هناك سبب قوى ، ولم يتبين هنا السبب القوى ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تعدد الأقسام والأحكام ، ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا^(١) إلى أن الجملة لا تكون مفسرة فى باب « الاشتغال » إلا حين يكون الاسم السابق منصوبا . فإن كان مرفوعا لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والثقة لير : « وإن استجارك أحد من المشركين استجارك » . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذى نريد بسطه الآن أن بعض النقاد والمحدثين لا يرون هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع — فى الآية السالفة وأشباهها — إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدما للفعل الذى بعده (أى : للمفسر) وإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ،

أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيع أو يمنع ، فقد فاضت بها المطولات والكتب التي تتصدى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التي تضيق بها الصدور - أحياناً - حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق في إظهار البراعة الكلامية . ومنها : كتاب : « الإنصاف في أسباب الخلاف » ، لابن الأثير . . .

والحق يقتضي أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر . وفيما يلي البيان بإيجاز ، ولعل فيه - مع إيجازه - ما يرد بالأمر مؤرده الحق ، ويضحه في نصابه الصحيح . هذا ، وفي الاستثناس والاسترشاد بما يقال في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط - كالآية السابقة ، وأمثالها - ما يكفي ويوصل لتأييد النحاة ، ودعم رأيهم في باقي حالات رفعه .

(١) في مثل : إن عاقل ينصحك بنفعك ، لو أعربنا الاسم السابق : « عاقل » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهي : ينصحك) في محل رفع ، خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهي تفيد - دائماً - التعليق ^(١) قد دخلت على جملة اسمية ، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ^(٢) في أكثر الصور وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ، ومدلول المبتدأ مع خبره ، وهو تعارض واقعي ^(٣) لا تخيالي ؛

(١) توقف حصول شيء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثاني - في الأغلب - مترتباً على الأول وجوداً وعدماً . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالترقب والتوقف لا يتحقق إلا في المستقبل .
(٢) ثبوت الحكم إيجاباً أو سلباً . أى : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان مرجحاً أم منفيماً .

(٣) لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل في الجملة الاسمية - كما هو مقرر مقطوع به - أنها تملك - في الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة ؛ (أى خالية من فعل) ومن أمثلتها : الولد رحيم - الولدان نفعهما عجم . . . وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة . هذا شأن الجملة الاسمية المحضة . فإن كانت غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) نحو : الولد زاد فضله ، فإنها تفيد مع الثبوت التجدد ، وقد تفيد الاستمرار المتجدد . وكل ما سبق موضح بتفصيلاته في علوم البلاغة وغيرها . =

إذ مرده الاستقراء المستزاع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ، ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى ، ولا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها . بخلاف الجملة الفعلية ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط ؟ أليكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتتكلف أقبح التأول والتمحل في إعرابه ؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معيان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه — بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول — ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ) . كما تحمل على رفضه أمور نحوية وبلاغية دقيقة وفي مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع^(١) ؛ لخالفته المأثور الشائع . ومنها : أن دخول النواسخ على المبتدأ مطّرد ، مع أن كثيراً من النواسخ لا يصح دخوله هنا على المبتدأ . ومن هذا الكثير الحرف : « إن » إذ له الصدارة في جملته ، فلا يصح وقوعه بعد أداة الشرط و

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلاً — أو شيئاً آخر مرفوعاً بالعامل الذي بعده — كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذاً برأى ضعيف أيضاً ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاة — كما أوضحنا — ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل

— ومنه يبين أن الدلالة التي تؤديها الجملة الاسمية بنوعها (المضمة ، وغير المضمة) تعارض وتناقض « التعليق » فكيف يجتمعان في جملة واحدة ؟

(١) عنه جمهور البصريين (راجع شرح المبكرى ، لديوان المتنبي وبيته التالي :

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه لعوّقه شيء عن الدوران
من القصيدة التي مطلعها :

عدوك مذموم بكل لسان ولو كان من أعدائك القمران

المتقدم كما في المثال المعروض ونظائره - وما أكثرها - فيوجد من يعرب كلمة « عاقل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده . وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من حيب . أما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية ؛ ودلائلها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحياناً - بعد الفعل المتأخر ، كالتاء في قول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

فهل يمكن إعراب الضمير « أنت » في كل شطر فاعلاً مع وجود التاء بعده . ومشكلات تتعلق بالضمائر المستترة المتصلة بالفعل المتأخر ، كوقع الضمير « أنت » في مثل قول الشاعر :

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت . وأى الناس تصفو مشاربه

فما إعراب « أنت » ؟ أتكون فاعلاً مقدماً للفعل « تشرب » مع أن فاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إظهاره ؟ أم تكون توكيداً متقدماً لذلك الفاعل المستتر مع أن التوكيد لا يصبح تقديمه على المؤكد ؟ ... إلى غير هذا من مشكلات تتصل بالضمائر ، - وسواها - كمشكلة الفاعل المتقدم في مثل : « محمد » قام ، بإعراب « محمد » فاعلاً عند من يميزونه . فما إعرابه إن سبقه ناسخ مثل : كان محمد قام ؟ أين الفاعل ؟ وأين اسم الناسخ ... ؟ وكذلك مشكلة عودة الضمائر ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حرفاً أو أسماء مهمله حيناً وغير مهمله حيناً آخر بغير ضوابط سليم يعتمد عليه في كل ذلك .

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخوله على الاسم واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل في لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائق ممن يحسن استخدامه - عند مسيس الحاجة الشديدة - على النمط الوارد الفصيح الذي يحتاج به ، والذي لا يؤدي إلى خلط أو اضطراب .

٤ - أجرى بعض النحاة اللذين لا يفصلون الاشتغال على النصب - أحكاماً أربعة على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملامسه :

فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائية ، وليتأ (المختومة « بما » الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيم ينعش - ليتأ الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل - كأداة الشرط - نحو : إن سيارة أقبلت فاحترس منها . وقول الشاعر :

إذا أنت لم تتحسّم القديم بحادث من المجد لم ينفعك ما كان من قبل
ويكون الرفع بالابتداء راجعاً في مثل : الزارع يكافح : حيث لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف ، أما لإعراجه فاعلاً بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة تطلب فعلاً ؛ كأداة الاستفهام ، ونحوها . . .

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجعاً على الرفع بالابتداء في مثل : العاملة لتجتهد ؛ لأن وقوع الجملة الظلية خبراً قليل بالنسبة لغير الظلية .

وقد يستويان في مثل كلمة : « الزروع » من نحو : المطر نزل ، والزرع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أحربت كلمة « الزروع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها . وإذا أحربت كلمة : « الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ - أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متأسكاً يساير المعاني ويؤلف بعضها بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب بشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً آخر يتم القاعدة الأولى ، فآخر يتم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن مالك

المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة . مبتثرة هنا وهناك ، متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذي يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته .

٦ - أسلوب : « الاشتغال » بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعة في تأليفه وضبطه ، كي يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحيدا للاقتصاد في استعماله .

المسألة ٧٠ :

تعدي الفعل ولزومه

الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفة

الفعل التام^(١) ثلاثة أنواع :

(١) نوع يسمى : « المتعدي^(٢) » ، وهو : (الذى ينصب بنفسه مفعولاً به^(٣)) أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى تعدي الفعل اللازم^(٤)) مثل : سَمِعَ - ظَنَ - عَلِمَ ، في نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - . . . وأشباهاها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه في ذلك ، وإنما يحتاج منه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق في ج ١ ص ٤٠٣ م ٤٢ - وهذه الأفعال الناقصة (الناقصة) لا توصف بأنها متعديّة أو لازمة ، وإنما هي قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسبوقة التى تصلح للأمرين ؛ فتشتمل في المعنى الواحد لازمة ومتعديّة ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . أو شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهاها قسم قائم بذاته أيضاً ؛

وهل هذا تكون أنواع الفعل - من ناحية التعدي وال لزوم أو عديها - أربعة ؛ نوع متعدي فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه . (وفي ص ٨٦ بعض الأحكام الخاصة بالمفعول به من ناحية نفسه وتأخره في الجملة ، وترتيبه فيها) .

(٣) « المفعول به » هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السادة ، ولا يتنى السعى الحميد لها . وقد سبق - في رقم ٥ من هامش ص ٦٣ بيان الفرق الكبير بين الذى يقع عليه الفعل ، وهو المفعول به ، والذى يقوم به الفعل ، وهو للفاعل .

والمفعول به يمد - في الأغلب - من الفضلات ؛ طبقاً لبيان الذى في ص ١٧٩ - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدي وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدي واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاختصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة يفتر قيد لا يراد منها إلا « المفعول به » . وهو غير « المفعول المطلق » الذى سيجىء في ص ٢٠٤ ويختلف عنه اختلافاً واسعاً .

✓ (٤) اللازم أنواع ثلاثة ، يجىء بيانها في ص ١٥٧ . وسيجىء في ص ١٥٨ بيان الوسائل التى تؤدي إلى تعدي الفعل اللازم .

(ب) نوع يسمى «اللازم»^(١) أو : «القاصر» ، وهو : (الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ، وإنما ينصبه بمفعولة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية) مثل : أسرف - انتهى - قعد - في نحو : إذا أسرف الأحمق في ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد في بيته مملوئاً محسوراً^(٢) . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هي في المعنى - لا في الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط ، وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ، كان هو الوسيط في ذلك ؛ فهي في الظاهر مجرورة به ، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل^(٣) .

(ج) نوع مسوع ، يستعمل متعدياً ولازماً ، مثل : شكرت ، ونصحت^(٤) .

(١) وقد يسمى : غير المتعدى ، أو : المتعدى بحرف الجر .

(٢) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٣) وإذا كانت في حكم المفعول به معنى فعل يجوز في ترايع هذا المفعول الحكسي (أي :

المعنوي) النصب مراعاة لحركته ، كما يجوز الجر مراعاة لفظه ؟

تؤخذ الإجابة من شرح كتاب : «المفصل» - في ج ٧ ص ٦٥ - ونصها : (لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمر - وعمر ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبيل أن الحرف ينزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكانه كالجزء في : أذهبته ، والتضمين في : فرجته ، وقارة ينزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب : فالجر على الاسم وحده . والنصب على موضع الحرف والاسم معاً) ١٠٠ . والرأي صريح في جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجري في العطف يجري في غيره من باقي التوايع . ثم عاد فردد هذا - في ج ٨ ص ١٠ - من غير أن يقتصر في التوايع على العطف . بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن بقية التوايع يجري عليها ما يجري على العطف ولتنت .

ولعل الخير اليوم في إعمال هذا الرأي ، والاقتصار على الرأي الآخر السديد الذي يوجب الجر وحده في التوايع ، وترك النصب لما قد يكون نسبوا من الكلام القديم دون محاباته ؛ حرصاً على الضبط في أداء المعاني بدقة وإحكام ، ومنعاً للخلط الذي يؤدي إليه إباحة النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصل إعراب محل غير إعرابه اللفظي ، وهذا الحكم العام الشامل - الذي يقضي بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصل إعرابها محلياً بعد إعرابها اللفظي ؛ ويؤيد هذا في أنواع الألفاظ التي لها إعراب محلي - يقع في اللبس بين أصالة حرف الجر وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف في المعربات المحلية ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة في المراجع المختارة - فيما نعرف - اللهم إلا المناهض المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به في باب الاستغاث (ج ٤ ص ١٣٢ ص ٦٦) -

(راجع ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١١٧ و : «ب» ص ١٢٥ وما يتبعها في رقم ١ من هامش

ص ١٢٧ و ص ١٥٩ ثم ص ٤٤١) .

(٤) انظر «ب» من هامش ص ١٦٢ .

وقد أراد النخاعة تيسير التمييز بين الفعل المتعدي بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كِلَيْتِهِمَا ؛ فوضعوا لذلك ضابطين^(١) يصلح كل منهما لأداء هذه المهنة - في رأيهم^(٢) - .

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ - كالماء^(٣) أو : ها - ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل في جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نبين حقيقة الفعل : «أخذ» من ناحية التعدي والقرم وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فرى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً (لموافقته الأصول والضوابط اللغوية) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع^(٤) .

ومثل هذا يُشْتَجع في الفعل «قعد» حيث نقول : الفرقة قعدتْها ؛ فنذكر سريعاً فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا تعدية الفعل . «قعد» تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم .

ومثل الفعلين «أخذ» و«قعد» غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدي واللازم باستخدام الضابط السالف .

ولنما اشرطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ؛ لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدي واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف أن يكون أداة للتمييز ، بين المتعدي واللازم ؛ ففى مثل : طلبت

(١) انظر الحكم على هذا في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية .

(٢) وتسمى : «هاء المفعول به» لأنها تعود عليه .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

علامة الفعل المتعدي أن يتصل
فانصب به مفعولة ، إن لم ينسب
«ها» غير مصدر به ؛ نحو : عَيلَ
عن فاعل ؛ نحو : تدبرتُ الكُتُبُ
أي : تأملتها .

منك أن تمشي في الصباح المبكر طويلاً ، ثم تستريح ساعة ، تذهب بعدها إلى
مزولة عملك ، فإذا فعلت ؟

قد يكون الجواب : (المشي مشيته ، والساعة استريحها^(١)) ، والذهاب ذهبته ،
والعمل زاولته . في الإجابة ضيائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع
أن أفعالها لازمة ، كما في الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن
الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام^(٢) من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو
لزومه ، فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً
بنفسه ، وإلا كان لازماً . ففى مثل : فتح - أكل - أعلن ... نقول : الباب مفتوح
- الفاكهة مأكولة - الخبر معلّن ... فنرى اسم المفعول مستغنياً عن الجار
والمجرور في أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قعد - يتيسر -
هتف ... حيث نقول : الحجرة مقعد فيها - القضاء على أسباب الحرب ميثوس
منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن
الجار مع مجروره ...

فالوسيلة إلى معرفة التعدية وال لزوم تكون باستخدام أحد الضابطين السالفين ،
أو باستخدامهما معاً ، كما يقول النحاة^(٣) .

- (١) انظر فية المدد عن الظرف - في ص ٢٦٥ - .
(٢) أى : لا يحتاج في تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .
(٣) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجعة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة
بفرداتها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه
المقدورات والتراكيب ، وأبانت الكتب القوية - في عناية تامة - ما تعلق من الأفعال وما لزم ، مع
سرد معانيها ؛ نشهد هذا في كتاب : المصباح المنير ، وفي القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ،
وفي لسان العرب ، وفي أساس البلاغة ... وغيرها من المطولات القوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح
أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فنأين نعلم ويعلم المستعرب
أن الفعل : (فتح - أكل - أعلن - ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن
الفعل : (قعد - يتيسر - هتف - ...) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين تعلم أن هذا الأسلوب
صحيح في تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدنا » - خطأ ؟ لا سبيل لذلك
إلا بالرجوع إلى تلك المصادر القوية الآمنة ، ولا دخل للذوق الشخصي في المسألة أو الفساد ؛ لأنه
غير ملوك . ومثل ما تقدم أننا - ولا سيما المستعربون - لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو -

وبالرغم من هذه الوسيلة بلحوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد - قدر استطاعتهم - في استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً تقرّيبية متعددة ، لكل قسم عنوان معين ينطبق - إلى حدّ كبير - على عدد كثير من الأفعال اللازمة الداخلة تحتّه ؛ فيكتفي الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذي يريد الحكم عليه بالتعديّة أو بالزوم ، فيصل - غالباً - إلى ما يريد . فمترلة هذا العنوان العام مترلة القاعدة التي تنطبق على أفراد متعددة ؛ فتغنى عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبية نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد التقريبية الدالة - في الغالب - على الأفعال اللازمة ما أتى :

١ - الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهي الأفعال الدالة على السجاية ، والأوصاف الضطّرية ؛ مثل : شَرَفَ فلان ، نَبَلَ - ظَرَفَ - قَصَرَ - طال - سَمِنَ - نحفَ ... والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فَعَلَ» - بفتح فضم - وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل ^(١) اللازم . ويتصل بهذا ما لا يلوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جَبَسَ - شَجَعَ - نَهِمَ ^(٢) - جَشَعَ .

= هما ما دون تحكيم اللفّة أولاً ، والاعتداد على ما تشير به ، ولما وحدهما القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولاً ، من اللفّة تعديّة هذا الفعل أو لزومه - أن يلجأ إليهما ؛ لجرد الاستثناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستثناس ؛ لاستغناؤه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة . وهناك سبب آخر هام ، هو أن هذه «الهاء» - ونحوها - قد تتصل بأخر الفعل اللازم وتغرب مع

لزومه مضمولاً به ، طبقاً للبيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ فكيف تصلح علامة لفتن ؟
(١) ويقول صاحب المفتى (ج ٢ الباب الرابع : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً) : إنه لم يرد منها متدياً سماها إلا اثنان ؛ هما : رَجَبٌ ، طَلَعَ - بفتح أو لمها ، وضم ثانيهما ؛ في مثل رَحُوتِكُمُ الدار ، طَلَعَ القمرُ المَينَ - كما سيجيء في ص ١٧٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ١٨٢ - وكلام صاحب المفتى وتعليده متوفى بمثل الفعل : «بَصَرَ» فإنه يتضمن في الأكثر بالياء ، وقد يتضمن بنفسه مباشرة ، طبقاً لما في بعض المراجع اللغوية ومنها : «المصباح المنير»

ولهذا صلة بما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٧٠ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته في الطعام وملازمته .

٢- الأفعال الدالة على أمر عَرَضِيٍّ^(١) طارئ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛
 كالأفعال في مثل : مَرِضٌ الْمُتَعَرِّضُ لِلْعَدْوَى - ، أَحْمَرُ وَجْهُهُ - ارتفعت يده ...
 وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ - (هَيْئٌ - سَعِيدٌ - حَزَنٌ - جَزَعٌ -
 فَرَحٌ - رَجَفٌ ...) أو على نظافة وذنس ؛ مثل : نَظَّفَ الثَّوبَ أو غَيَّرَهُ -
 طَهَّرَ - وَضَّؤَ - دَنَسَ - وَسِخَ - قَذَّرَ - نَجَسَ ...

٣- الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمَرَ -
 احْمَرَّ - احْمَارَ - سَوَّدَ - اسْوَدَّ - ابيضَّ ... ومثل : دَعَجَ^(٢) ، كَحَلَّ -
 عَوَّرَ - عَمِيَ ...

٤- الأفعال التي على وزن « افعَلَّ » نحو : اقشَعَرَ - ابْذَعَرَ^(٣) - ،
 اشمَزَ - وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افْوَعَلَ (يسكون الفاء ، وفتح الواو
 والعين ، وتشديد اللام) ، نحو : اكْوَهَدَ^(٤) واكْوَالَ ...

٥- الأفعال التي على وزن « افْعَلَّلَ » ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها
 حرفان أصليان ، نحو : احْرَجَجَ^(٥) .

وكالأفعال التي تضاهي « افْعَلَّلَ » من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان
 أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقْعَنَسَسَ^(٦) ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق^(٧) ؛
 باحْرَجَجَ .

(١) يراد بالعرضي هنا . المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة
 جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازماً ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعدياً مثل : مدَّ

(٢) دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها - أو انصمت مع شدة سواد المقلة .

(٣) ابْذَعَرَ القطيع : تفرق هرباً .

(٤) اكْوَهَدَ الفرج : اوقش ؛ ليشمر أمه بجوعه . واكْوَالَ الرجل . بمعنى : قَصَّرَ .

(٥) احْرَجَجَ الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحْرَجَجْتَ الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمة .

(٦) انْعَسَسَ الجمل : أبى أن يتقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٧) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتبليها مساوية في عدد حروفها وفي
 وزنها لكلمة أخرى ، ويجرى مجراها في التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذي يدعوها لذلك
 دواع في مقدمتها ضرورة الشعر ، والتقليح ، أو التكميم ...

وليس من حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد في بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق ؛ فذلك
 الزيادة مقصورة عليهم ، وقد اتفقنا بانتهاء صيورتهم التي حدثت للاستشهاد بكلامهم ، والتي أحدها
 مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجري في =

ويلحق بهما ما كان على وزن «افْعَلْتَنِي» نحو اسْلَمْتَنِي^(١) واحْرَتَنِي^(٢) .
٦- الأفعال التي على وزن «فَعِيل» - بكسر الفين أو فتحها - إذا كان الوصف منها على «فَعِيل» ؛ نحو : قَوِي الرجل ، فهو قَوِيٌّ ، وذَلَّ^(٣) الضميف فهو ذليل .

٧- الأفعال التي على وزن : انْفَعَلَ ؛ نحو : انْبَعَثَ وانطَلَقَ ، والتي على وزن «أَفْعَلَ» ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أَغْدَى البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدَّة^(٤)

أو التي على وزن : «استفعل» وفيد الضرورة^(٥) أيضاً ؛ نحو : اسْتَنَوَى الجمل ، أي : صار كالثاقة ، واستأسد القطء ؛ أي : صار كالأسد في صورته . . .
٨- الأفعال الدالة على مطاوعة^(٦) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد ؛ مثل : ابتَدَ في نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «تَوَقَّرَ» في نحو : وقَّرت المال فتوقَّرَ ، ومثل : أنكسر في نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .

٩- الأفعال الرباعية الأصول التي يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدهرج ، واحرنجم .

تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم^(٧) .

== البوادي .

(راجع ص ١٨ من كتابنا : « رأى في بعض الأصول القنوية والنحوية » ، ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي للقاهرة ، و ٢٩٤ ، ٣٠٢ من مخاض انقاده الأول) . . .

- (١) اسْلَمْتُ المريض : قام على ظهوره .
- (٢) احْرَزِي الديك : نفش ريشه ؛ استعداداً للقتال .
- (٣) من باب : ضرب ، يضرب .
- (٤) يريدون بها : وربما نائثاً يظهر في بعض أعضائه .
- (٥) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .
- (٦) سبق شرح المطاوعة شرحاً وافياً ولخصاً بالأمثلة (في رقم ١ من هامش ص ١٠٠) . وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب «المخصص» (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة غنت كثيراً من شئونها (في الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوي القاهري بقواسم أفعال المطاوعة كلها ، وقراه الخاص بمطالع «فَعَلَّ» الثلاث
- (٧) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازمٌ غيرُ المعدى . وحُتمٌ لزومُ أفعالِ السَّجَايا ؛ كَنَهْمٌ =

الفعل اللازم ثلاثة أنواع يتردد ذكرها في مناسبات مختلفة^(١) .

أولها : اللازم أصالة ، ويراد به الفعل الموضوع في أصله اللغوي لازماً ، مثل : نام - قعد - تحرك - ...

ثانيها : اللازم تزيلاً ، ويراد به الفعل المتعدي لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف - غالباً - في بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافة دالاً على الثبوت بعد أن كان قبل الإضافة دالاً على الحدوث ، ويصير في حالته الجديدة : « صفة مشبهة » ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقاءه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق . وهو في حالته الجديدة لا ينصب « مفعولاً به » ؛ لأنه صار - كما قلنا - صفة مشبهة ، والصفة المشبهة لا تُشْتَقُّ أصالة إلا من فعل لازم ، فَحَقُّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف - في الغالب - مفعوله ، مجازاة لها ، فني مثل : رَحِمَ قلبُ المؤمن الضعفاء ، يقال فيه : فلان راحمُ القلب .

ثالثها : اللازم تحويلاً ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدي لواحد إلى صيغة : « فَعَلَ » بقصد المدح أو الذم^(٢) وهذه الصيغة لا تكون إلا لازمة ، مثل : جهُلَ الجهلُ ، في ذمِّ الأئمة . والأصل المتعدي قبل التحويل هو : جهَلَهُ ... ؛ فصار بعد التحويل لازماً .

= يريد : اللازم هو الذي ليس متدياً . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حُتْمٌ لزوم أفعال السجايا وعدم تدبُّها ، أي : أن تزويها محتوم . وسرد أنواعاً أخرى في الآيات التالية :

كَذًا : « اِفْعَلْ » والمُضَاهِي اِقْتَنَسَا وما اقتضى نَفَاطَةً أو ذَنْسًا أو عَرَضًا ، أو طَاوَعَ الْمُعَلَّى لِوَاحِدٍ ، كَنَدَةً فَامْتَدَّ

أي : ما كان على وزن « اِفْعَلْ » فهو لازم ، وكذا الفعل الذي على وزن يضاف ويشابه في أحكامه للفعل : « اِقْتَنَسَ » فإنه يشابه الفعل « اِفْعَلْ » مثل : « اِحْرَيْمِ » - كما أوضحنا في الشرح - وكذلك من اللازم أيضاً ما دلَّ على نَفَاطَةٍ ، أو ذَنْسٍ ، أو عَرَضٍ ، أو مطاوعة لفعل متعدٍ لواحد ...

(١) ولاسيما باب « الصفة المشبهة » - ج ٣ م ١٠٤ و ١٠٥ ص ٢١٦ و ٢٥٠ حيث البيان -

(٢) لهذا التحويل أحكام وضوابط مكان تفصيلها ج ٣ م ١١١ ص ٣٧٠ بعنوان : الأفعال التي تجرى مجرى « فَمَ وَهَسَ ... »

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثي

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد ، أو في حكم متعدى إليه ^(١) ؛ وذلك بإحدى الوسائل التي سنذكرها ، وكلها قياسي ، إلا الأخيرة ^(٢) . . .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام ، هو : أن هذه الوسائل كلها تتشابه في أمر واحد ، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً . وناحية الخلاف تركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد - مثلاً - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به ؛ كهمزة النقل ^(٣) . ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول ^(٤) ، وواحدة تفيد التكرار والتحمل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل . . . وهكذا . . . ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى الطارئ مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تختار وسيلة منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها

(١) الذي في حكم متعدى هو ما يبدو متعدياً بحسب المظهر للشكل اللفظي دون الواقع الحقيقي المعنوي ، ويتضح هذا جلياً في الوسيلتين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيبيء عند الكلام عليهما . في ص ١٦٩ و ١٧١ هذا ، وما يسرى على الفعل يسرى على شبهه .

(٢) الأخيرة المقصودة على السماع هي : إسقاط حرف الجر وحده - دون مجروره - - كما سيبيء في ص ١٧١ - وذلك الوسائل القياسية مستنبطة من الكلام العربي الأصل الشائع ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه ولا يلتفت إلى الرأي القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتبوين هذه الوسائل ، ولوجب الاختصار على المسموع . وهذا غير مقبول إلا في الحالة الأخيرة ، حالة إسقاط حرف الجر وحده - كما سيأتى في ص ١٧١ (انظر رقم ٤ من هامش ص ١٦٣) . أما جعل المتعدى لازماً أو في حكمه ، فيجىء الكلام عليه في ص ١٨٢ .

(٣) لمضاحها في ص ١٦٥ ولها إشارة في « ح » ص ١٧٨ .

(٤) كما سيبيء في رقم ٢ من ص ١٦٥ .

الفعل - تجلب معها معنى جديداً يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره في الغالب إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها في تأدية معناه ؛ كحرف البحر الأصلي فإنه يؤدي ما تؤديه همزة الفعل أحياناً ؛ نحو : أذهب - العصفور ، وذهبت به وإليك الوسائل :

١ - إدخال حرف البحر الأصلي المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - لا فى « الاصطلاح » ، كما شرحنا أول هذا الباب وكما يأتى هنا ^(١) - مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم ^(٢) ، ليكون حرف البحر الأصلي مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج - . يقال فى تعديته بحرف البحر : قعد المريض على السرير - صاح الجندي بالبوق - خرجت من القرية . فكلمة : السرير - البوق - القرية - . . . هي من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ؛ وإن كانت لا تسمى فى « اصطلاح » الناحية مفعولاً به حقيقياً ^(٣) ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شيء من توابعها مادام حرف البحر الأصلي مذكوراً قبلها فى الكلام (كما سبق وكما سيبنى) ^(٤) .

وقد وردت أمثلة قليلة مسموحة عن العرب ، حذفت فيها حرف البحر ، ونُصبَ مجروره بعد حذفه ؛ منها : « تمرّون الديار » ، بدلاً من : تمرّون بالديار ، ومنها : « توجهت مكة » ، وذهبت الشام » ، بدلاً من : توجهت إلى مكة ، وذهبت إلى الشام . . . ، فهذه كلمات مصنوعة على نزع الخافض ^(٥) ، كما يقول

(١) التبدية بحرف البحر ليست مفصورة على الثلاث اللازم ؛ وإنما تشمل وتشمل المتعدي لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعدى لغيره بإيجاز أيضاً - كما أشار إليه « الصبان » ، ونص عليه « الخضرى » صراحة فى أول هذا الباب - .

(٢) لأن « المفعول به » المحقوق عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التبدية بحرف البحر : « تعدية غير مباشرة » ؛ لأنها جاءت نتيجة معاولة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاودة .

(٣) راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ؛ ثم « ب » ص ١٢٥ م ٦٩ م ٣ من هامش ص ١٥١ - ثم فى ص ٢٢٩ ورقم ٢ من هامشها .

(٤) أى : عند نزهة من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالها : متعدية بما يسمى : « الحذف والإيصال » أو : « بترع الخافض » - وهذا نوع من الأول - أما مع وجود

التحويون ، والنصب به سماعي^(١) - على الأرجح المحول عليه - ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله^(٢) الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - في الرأي الصائب - أن ينصب فعل^(٣) من تلك الأفعال الملهدة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المحدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل^(٤) الذي وردت معه مسموعة . أي : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهي ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة - حرف الجر فتسمى : متمدية بالحرف ؛ كما سبق .

- ولنزع الخافض بيان مجيء في « ١ » من رقم ٥ هامش ص ١٦١ ، وإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ ، عند الكلام على حذف حرف الجر .

هذا ، ويلاحظ أن الكلام هنا وفي ص ١٩١ على حذف الجار مع بقاء مجروره يختلف في حكمه عن حكم حذف الجار مع مجروره ، وسيجيء في ص ٥٣٢ .

(٢٤١) راجع حاشية الأمير على « المغي » - ج ١ - عند الكلام على : « لكن » مشددة النون . والحكم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب ؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوي . وهو رأي أكثر أئمة اللغة ؛ كابن هشام ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان . . . وآراؤهم مسجلة في المراجع المختلفة ؛ ومنها ما جاء في حاشية « ياسين » في هذا الباب منقولاً عن ابن هشام في « التوضيح » وشرحه ، عند كلامه على السبب الأول والثاني من أسباب : « التمدية » حيث يقول ما نصه على سبب التمدية ينزع الخافض :

(. . . لكن المصنف سيذكر أنه سماعي) . . . وقلاً صرح به المصنف في « التوضيح » بعد ذلك آخر الباب . وسجلت تلك الحاشية في آخر صفحة من صفحات الجزء الثاني - باب : « الإدغام » ما نصه : (إن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسر غيره . . .) وجاء في « حاشية الأمير على المغي » - (ج ١ بحث الحرف « عل » الجار ، وبيان الأفعال التي حذف بعدها حرف الجر سماعاً ونصب المجرور بعد حذفه) ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة : (. . . إنما جاز ذلك في هذه لتعيين الحرف ، وتعيين محله . ولا يجوز القياس عليها وإن تعين الحرف . وتعين محله ، فلا يجوز يريت للقلم السكين ، خلافاً لما بين سليمان) ٥١ .

ويقول رضي - ج ١ ص ٧٥ من شرح الشافية - ما نصه : (إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة) .

وانظر رقم ٤ من هامش ص ١٧١ الآتية .

ويقول ابن مالك في تمهيد الفعل اللازم بحرف الجر : يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر وهذا مقصور على النقل ؛ أي : على السماع . ونص كلامه في « ألفيته » هو :

وعدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف فالنصب المنجرّ . . . نقلاً . . .

وسيجيء الكلام على هذا البيت في هامش ص ١٦٤ .

(٣) أو ما يشبه الفعل . (٤) وشبهه .

عليها^(١) . ولولا هذا لكثرت الخلط بين الفعل اللازم^(٢) والفعل المتعدي وانتشر اللبس والإفساد المعنوي ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ، وهو : التبيين ، وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تتداخل فيها ، ولا اختلاط .

وليس للتعدي بحرف الجر الأصلي - وشبهه -^(٣) حرف معين يجب الاختصار عليه وحده ، وإنما يختار للتعدي الحرف الذي يحقق المعنى المراد ، ويناسب السياق ، فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها كالأمثلة السابقة . وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن المنزل - انصرف في سيارته . . . وهكذا تتغير أحرف الجر وتتوحد مع العامل اللازم بتنوع^(٤) المعاني المطلوبة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدي ، (وهي التعدي غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا في بضعة مواضع قياسية^(٥) .

(١ ، ٢) إلا الكلمة المنصوية على ما يسمى : « الخلف والإيصال » أو : « نزع الخافض » في مثل « رأيتك الحديقة » ، هل رافق جمالها ، هل احتار أن « رأيتك » بمعنى : « أخبرت » ، والحديقة : منصوبة على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقة .

وقوله المسألة تفصيل هام ، وإيضاح مفيد في ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ - باب : « التفسير » .

(٢) توضيح حرف الجر الأصلي وشبهه - مدون في ص ٤٣٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٣٦ حيث

البيان المفيد عن تقسيم حروف الجر من ناحية الإيصال وعدمها ، وقائمة كل قسم

(٤) هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغوياً - أو غيره - ينص صراحة أو ضمناً على أن فلا

- مثل : قد ، أو نام . . - يتعدى بحرف الجر « في » أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن

هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيلة واحدة هي : المجرى مجاز مع مجروره ، وأن حرف الجر الذي يجيء هو

« في » أو غيره بما نص عليه . وإنما مراده أمران معاً ، هما : أن هذا الفعل لازم ، وأنه يجوز تعديته .

يأخذ وسائل التعدي التي ستذكر هنا ، والتي منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى والسياق مع مجروره ،

دون الاختصار على حرف جر واحد في الأساليب والمعاني المختلفة . فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيلة

القياسية وكانت حرف الجر جائز لنا أن نتخار من بين حروف الجر حرفاً يناسب المقام والفرض المراد ،

من غير التزام حرف واحد في كل المواقف المنصوية المتباينة . وعلى هذا يقول : قدمت على الكرسي - قدمت

منذ ساعة - متى قدمت به همة لم تنهض به عيشته . . . وهكذا .

ويزيد الأمر وضوحاً ما سيبيء في ص ٤٣٦ ، خاصاً ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل .

(٥) سيبيء كثير منها في باب حروف الجر ص ٥٣٢ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل

في جواز حذف الحروف الجارة حلقاً قليلاً ، أو عدم جوازها ، وفي حكم المجرور بعد الخلف : -

أبقى مجروراً كما كان أم ينصب على « نزع الخافض » ؟ - وهو نوع يسمى : « الخلف والإيصال » -

النحو الثاني - ثان

ويعني الآن من تلك المواضع ما يكون فيه الجبرور مصدراً مؤولاً من حرف

= وعند نصبه أيجوز أن يكون مقولاً به لعامله المذكور، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجزئاً بالحرف المحذوف؟ أيكون في محل جر أم في محل نصب على: «نزع الخافض»...، أو على أنه مفعول به للعامل الجدي؟... و... و... ببحث جدلية، وتقرعات متشعبة... وصفوة ما يقال هو أن حذف الجار على أربعة أنواع:

(أ) نوع يحذف وينصب بعده الجبرور بما يسمى: «النصب على الحذف والإيصال» - أي: نزع الخافض - مثل قولهم: «تمروك الديار» - توجهت مكة - ذهبت الشام... وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد، وقد أوضحنا بإفصاح - في ص ١٥٩ - حكمه بأنه سماوي محض؛ فلا يجوز في الفعل - وشبهه - أن ينصب على نزع الخافض لفظاً غير مسبوع، ولا يجوز في الاسم المنتصب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه؛ فلا يجوز «تمروك الحقل»، ولا: «توجهت الحديقة»، ولا ذهبت النهر، ولا أشبه هذا؛ لأن تسمية هذا لأفعال لم ترد عن العرب - فيما يقال - إلا في: «الديار» و«مكة» و«الشام» على التوزيع السالف، وكان ورودها فيها قليلاً جداً فلا يسمح بالقياس. ومثلها: «مطيرنا السبل» و«الجبل»، وضربت المثالان للظهر والبطن، أي: في السبل والجبل - وعلى الظهر والبطن.

والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أول من لقول بأن مفعول به، وأن الفعل قبلها نصباً شذوذاً، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشبهة - قد يجرى - خطأ - أن الفعل قبلها متحد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف؛ فيقع في اليوم إباحة تعديته مباشرة في غيرها. لكن إذا قلنا: «منصوبة على نزع الخافض» ساء ما كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف، نصيب بعده الجبرور؛ فيكون النصب قليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته، وتقدير وجوده.

ومن هذا النوع المنتصب سماجاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة. والنصب على نزع الخافض - في السمة أو في الضرورة - هو النوع الأشهر ما يتردد في كثير من المراجع اللغوية باسم: «الحذف والإيصال» ويراد به هنا: حذف حرف الجر، ونصب الجبرور، وإيصاله بالعامل المحتاج لتسمية به حذف الجار. وقد ترد كذلك في حديث من المراجع اللغوية - ورد اسم كثير منها في كتاب: «السياح والقياس» ص ٧٤ لأحمد تيمور - النص الصريح على أن الحذف والإيصال مقصور على السياح، ولا يجوز استخدامه قياساً. وهذا الرأي هو الذي ارتضاه الصبان كذلك، ونقلنا كلامه في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ ومن الواجب الاقتصاد عليه؛ متناً للإيضاح الذي يترتب على رأي ضعيف آخر يعارضه، ومن بعض صور ما أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ١٧١.

(ب) نوع يحذف وينصب بعده الجبرور أيضاً، ولكن على اعتبار مفعولاً به مباشرة - للعامل الذي يطلبه؛ كالحروف التي يكثر استخدامها في تسمية بعض الأفعال المسبوعة؛ فتجر الأسماء بعضها. وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المهمة؛ فتنصب الأسماء بعد حذفها؛ مثل الفعل: «دخل» وقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف: «في»؛ مثل: «دخلت في الدار». وكذلك استعملته بغير «في» ونصبها بما بعده فقالت: «دخلت الدار»، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة «الدار» بل أكررت من غيرها، مثل: المسجد - التربة - الخيمة - القصر - الكوخ... فكثر استعمال الفعل بغير حرف الجر، ويخرج تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود حامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاحتشاش

مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أن ، وأن المختصة بالفعل^(١))

سأن تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات الفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض - كما يرى بعض النحاة دون بعض - لما في هذا من القول عن الإعراب الواضح ، المسائر لظواهر الألفاظ ومعانيها - إلى الإغراب ، والتقصيد من غير داع .

ومضى ما سبق أن الفعل : « دخل » يعد من الأفعال المسموعة التي تقتضى بنفسها قارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيها : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت القائل بأن يشكره ، أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت القائل بأن يشكره . وهذا النوع هو « الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم ، ص ١٥١ - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازماً ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف . (ج) نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة ؛ فلا يجوز التصحيح فيه بجر كلمات غير الكلمات التي وردت عن العرب كقولهم : « لا إله إلا الله » . . . (أى : لله ابن حنبل) . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - المجد النافع أعونك . تريد : للمجد أنت - للمجد النافع أعونك ، فهذا - وأشباهه - بما لا يصح .

ومن هذا المسموع القليل حذف « الباء » أو « على » مع بقاء مجرورها في قول امرأى سئل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : « خير والحمد لله » أى : بخير ، أو : على خير . وحذف « إلى » في قول آخر :

إذا قيل أى الناس شرّ قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

(د) نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر . وهذا النوع قياسى يطرد في جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثة هي : (أن - أن - كى) ، وقد تكللنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ومنتقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقائه ص ٥٣٥ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل في موضوع التعدية بحرف الجر الذى نحن فيه .

وما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده في حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجر في حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت « أن » و« أن » بعد حرف الجر الباء في صيغة : « أقمّل » - يفتح فسكون فكسر - الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع « أن » قياساً دون « أن » المشددة في رأى قهبي ، بحجة أن السماع لم يرد بحدفها ؛ وهذه التفرقة بينهما في مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز في كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسألة - كما يشير في ص ٤٩٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٤ - لكن =

وكي^(١) ، مثل : (سررت من أن الناشئ راغب في العلم ، حريص على أن يزداد منه ، لكي يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده) . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : (سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد ... كي يبنى ...) . فالمصادر التي تؤول في العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالي بالحرف : «مين» فالحرف : «على» ، فالحرف : «اللام» ولا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض — كما يرى فريق — لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود ؛ فهو محذوف بمتزة المذكور . ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ، فلا تلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا عند أمن اللبس^(٢) كما في الأمثلة السالفة ، وفي قول الشاعر :

ولا عار أن زالت عن الحرّ نعمة ولكنّ عاراً أن يزول التّجمل

والأصل : (في أن زالت ... — في أن يزول ...) . فإن خيف اللبس لا يصح الحذف ؛ ففي مثل : (رغبت في أن يفيض النهر) ، لا يصح حذف حرف الجرّ : «في» فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أمر : رغبت في أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض ... ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين ، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندري المقصود ؛ أمر : انصرفت إلى أن أقرأ ... ، أم انصرفت عن أن أقرأ ... ، والمعنيان متناقضان ، ولا قرينة تزيل اللبس^(٣) .

= إذا جذفت الباء في التصجب بعد الصيغة السالفة ألاحظ في التقدير أم لا؟ وأيان ، كما سيجيء في باب التصجب ج ٣ — ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(١) كي المصدرية لا بد أن يسبقها — لفظاً أو تقديرًا — لام الجر التي تفيد التعليل .

(٢) طبقاً لما سيجيء في رقم ٢ من ص ٥٣٢ .

(٣) ولما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض الحالات :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَسْرٍ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلتَّجَهْرِ =

٢ - إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي^(١) (وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً . ولا تقتضي - في الغالب - تكراراً ، ولا تمهلاً) ، نحو : خَفِيَ القمرُ - وأخفى السحابُ القمرَ ، ومثل : جَزَعْنَا وأَجَزَعْنَا ، في قول الشاعر :

فإن جَزَعْنَا فإن الشرَّ أَجَزَعْنَا وإن صَبَرْنَا فإننا معشرٌ صَبَرُ^(٢)

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزة^(٣) ، ففي نحو :

نَقَلًا - وفي : « أَنْ » و « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبِيسَ ، كَمَجِيتُ أَنْ يَدُؤَا «عجبت أن يدؤا» : أي أن يطروا للديّة ، وهي التمويه المائل الذي يلقفه بين ارتكب نوعاً مديناً من الجرائم ؛ ليأخذ المظلوم الذي وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوي - كما شرخنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور ، بشرط أن يكون هذا النصب نقلاً عن العرب ؛ أي : مسموحاً في كلمات وأودة عنهم ؛ فليس النصب قهراً ولا مباحاً في غير المنقول عنهم . ثم بين أن حذف الجار قهراً مطرد قبل « أَنْ » و « أَنْ » .

(١) التعدية القياسية بهمزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثي اللازم ؛ فقد صرح « الأشموني » في أول هذا الباب - وتبعه « السباني » - أن همزة النقل تدخل أيضاً على الثلاثي المتعدي الواحد ؛ فتجمله متعدياً لاثنتين .

أما دخولها على المتعدي لاثنتين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثة وإن كان منهما جاز تعديته بها لثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : « أعلم » أو : « أرى » دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن في تعدية أخواتها الخلاف الذي سبق في ص ٥٩ .

ويقول صاحب المصح - ج ٢ ص ٨١ باب « الموامل » وأولها : « الفعل » - ما نصه عن همزة النقل إنها : (لاتمدى ذا الاثنان إلى ثلاثة في غير باب : « علم » بإجماع) اه فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود اختلاف فيه ، كما أشرنا ؟

(٢) جمع صبور - والبيت لأعشى بالعلة .

(٣) لأنه غير مسموح فيها . هذا ، والتضعيف يقتضي - غالباً - التكرار والتمهل ، بخلاف همزة النقل ، بشرط ألا توجد قرينة تعارض كالتى في قوله تعالى : (. . .) لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ جملةً واحدةً . . .) فإن : « جملة واحدة » تعارض التكرار والتمهل في الفعل : « نزل » . (انظر د و في هامش ص ١٦٩) .

وقد جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعدية الفعل الثلاثي اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التكثير والمبالغة ، مصرحاً بهذا في مواضع مختلفة من بحوثه اللغوية . ومنها بحثه الخاص بصحة استعمال : « بَرَرَه » بمعنى : « سَوَّخ » حيث قال (في ص ٢٢٤ من كتابه الذى عنوانه : « في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات الجمعية إلى أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين) -

فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرحتُ المنتصر - نوّمتُ الأمُ طفلها .

٤ - تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « فاعل » ، الدالة على المشاركة ؛ نقول في : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيته ، وسأيرته .

٥ - تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « استفعّل » التي تدل على الطلب^(١) ، أو على النسبة لشيء آخر . فمثال الأول : حضر - عان (بمعنى : عاوّن) نقول : استحضرتُ الغائب - استعنت الله ؛ أي : طلبت حضور الغائب ، وهوّن الله . ومثال الثاني : حسن - قبح . . . نقول : استحسنتُ الهجرة - استقبحت الظلم ؛ أي : نسبت الحسن للهجرة ، ونسبت القبح للظلم .

وقد تؤدي صيغة استفعّل إلى التعدية للمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً لواحد ؛ نحو : كتبت الرسالة - استكتبْتُ الأديبُ الرسالة ، وربما لا تؤدي ، نحو : استفهمت الخبر . والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على السَّماع^(٢)

= ما نصّه الموافقة والتأييد لما عرضته عليه لجنة الأصول وهو : « ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال « التبرير » في معنى « التسويغ » - استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير . والمبالغة) ١ هـ .

وفريق من النحاة يرى أن تعدية الثلاثي بالتضعيف ليست مقصورة على اللازم بل تشمل وتشمّل المتعدي لواحد ، أيضاً فيتعدي لاثنتين - وأجبع الصبان والخضرى وغيرها -

(١ و ٢) أما صيغة : « استفعّل » الدالة على الصيرورة فلازمة - غالباً ، نحو : استأسد القفص - استرجل الغلام . . . أي : صار القفص أسداً - صار الغلام رجلاً . وقد أباح المجمع اللغوي القاهري قياسية صوغها وجاء قراره صريحاً (في ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصّه : (يرى المجمع أن صيغة استفعّل « قياسية لإفادة الطلب ، أو الصيرورة) ١ هـ .

وجاء في ص ٤٠ من الكتاب الذي أخرجه المجمع اللغوي في سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والمشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصّه تحت عنوان : « السين والتاء » للاقتضاد و « الجعل »

« (سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلة . وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاقتضاد والجعل وردت في أمثلة كثيرة ؛ نحو : استميد عبداً ، واستأجر أجيراً ، واستأجرني أباً ، واستأجرني أمّة ، واستفحل فعلاً - واستخلف فلاناً ، واستمره في أرضه واستشعر الرجل إذا لبس شعاراً ، و وفي اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسر للاصطلاح العلمي ، والاستعمال الكتابي . لهذا ترى اللجنة -

٦ - تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَلَ (مفتوح العين) الذي مضارعه « يفعل » (بضمها) ، بقصد إفادة المغالبة^(١) ؛ نحو : كَرَمْتُ الفارس أكرمه ؛ بمعنى : غلبته في الكرم - شَرَفْتُ النبيل أشرفه ؛ بمعنى : غلبته في الشرف^(٢) . . .

= أن الجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الانتخاب) ٥١ .

وقد وافق الجمع ووقعه على رأى اللجنة وصدر قرار الموافقة في الجلسة الثامنة لمؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين في سنة ١٩٦٥ . هذا ، وفي ص ٤١ وص ٢٠٣ من الكتاب المسمى السالف بحث ومذكرات مفيدة تتصل بالقرار ، وبما اضطر عليه المجمع والمؤتمر إلى الأخذ به وتأييده .

(١) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر - وتزاحمهما عليه ، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر ، وتغلبه في ذلك الأمر . ولأهمية المغالبة بمنعود للكلام عليها في الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٣ .

(٢) فيما يلى بعض صيغ فعلية ، كثيرة التداول ، أصلها ثلاثية مجردة ، ثم اشتملت على شيء من حروف الزيادة ، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر في إيجاد معان مختلفة تتضح فيما يلى - دون أن تنيد حصراً ولا تحثياً - وإليك البيان :

(متقولاً من العيان - ج - ع - باب : « التصريف عند الحاشية » المتصلة بقول ابن مالك :

ومنتهاه أربع إن جرّدا وإن يزد فيه فما ستاً عدّاً . .)

(١) (أفعلّ) ، يحى لمعان ، منها :

« التمدية » كأخرج محمد عليا - و « الكثرة » ؛ كأصبَّ المكانُ ، أى : كثرت فيه ، وأحال الرجل ؛ كثرت عياله .

« والصيرورة » ؛ كأغدَّ البعير ؛ صار ذا غدة .

و « الإعانة » على ما اشتق الفعل منه ؛ كأحلبتُ فلانا ، أى : أعتته على الحليب .

و « التعمير » له ؛ كأبنتُ البلد ، أى : درسته للبعث .

و « لئسب » كأفسط محمد ، أى : أزال عن نفسه القسوط ، وهو الجور ، وأشكيت فلانا ، أى : أزلت شكايته .

و « ورجدان » المفعول به متصفا به ؛ كأخلفتُ الرجل ، أى : وجدته بخيلاً .

و « بلوفه » كأولمأتِ الدراهم ، أى بلغت مائة ، وأنجذ فلان ، بلغ نجدا .

و « المطاوعة » ككبيته فأكتب - وقد سبق بيان معنى « المطاوعة » ، وبعض أحكامها العامة في رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ، وتجيء تكملة لها هنا في (د - ه - ز) ؛

(ب) (فَاعِلٌ) هو : « لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيها معنى » ؛ فحمد وعمل من : « ضارب محمد عليا » قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ ؛ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول . واشتركا فيما بحسب المعنى ؛ إذ كل منهما ضارب لصاحبه ، ومضروب له . . .

وقد جاء « لأصل الفعل » كجاءته ، أى : أبعدته ، وسافر فلان ، وقاله الله ، وبارك فيه .

(ج) (تَفَاعُلٌ) - نحو : تضارب - هو : « للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى » . وقد جاء « لأصل الفعل » ؛ كتمال الله . و « تخجيل الانصاف به » كتجاهل . و « المطاوعة » ؛ كجاءته فتجاهد . . . - وقد سبق لإيضاح « المطاوعة » وحكمها في رقم ١ من ص ١٠٠ - كما أشرنا - ثم أنظر « د » التالية فيها أن : « افتعل » تكون بمعنى تفاعل .

(د) (افتعلّ) يحى لمعان ، منها : التسهب في الشيء والسمي فيه . . تقول اكتسبت المال -

= إذا حصله بسمى وقصد ، وتقول : كسبه ، إن لم يكن بسمى وقصد. كمال الموروث .
« ولأصل الفعل » : كالنحى ، أى : طالت لحيته . و « المطاوعة » كأردت النار فانتقدت ،
و « معنى تفاعل » نحو : اقتتلوا واخصصوا .

« ملاحظة » : وما يختص بصيغتي « افتعل وتفاعل » الثلاثين على الاشتراك ما قرره مؤخر جميع اللغة
العربية (في دورته السابعة والثلاثين) من جواز إسناد الصيغتين إلى معوليهما ، باستعمال « مع » أو
« الباء » في الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » في الصيغة الثانية ؛ (كقولهم : اتفق معه ، و التعم
معه ، و التقى به ، و اتصل به ، واجتمع معه ، واجتمع به ، وتجاوب معه . . .) .

وما يحصل بصيغة « افتعل » قرار الجمع القوي القاهري (طبقاً لما جاء في ص ٣٩ من كتابه
المسمى : « مجموعة القرارات العلمية » الصادرة في للدورة الأولى والثورات التي تليها إلى نهاية الثامنة
والعشرين) ونص القرار الخاص بمطالع : « فتمل » المتعدي - وقد سبق الإشارة إليه في هامش ص ١٠٠ - هو :
« (كل فعل ثلاثي ، متعد ، دال على معالجة حسية ، فطاعه القياس هو : « افتعل » . ما لم تكن
فاه للفعل وأوا ، أو : لا ما ، أو : نونا ، أو : ميما ، أو : راء ، ويعمها قولك : (ونحو)
فالقياص فيه : « افتعل ») » ١ - وسيجيء هذا في « ٥ » ومعه الأمثلة -

وجاء في كتاب : « الجامع الكبير » لابن الأثير - ج ١ ص ٤٨ - ما نصه بهامشها :

(قال الحريري في درة الغواص : يقولون : انضاف الشيء إليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا
الفظين متعدي لكتابته ، والمتلفظ به ، لمخالفته السماع والقياس . والوجه : أنضيف إليه ، وفسد عليه ؛
فقد تقرر أن مطاوع « فعمل » ثلاثي هو : « انفعل وانفعل » ومطالع « أنفعل » الرباعي هو : « فعمل »
ويشترط في ذلك التعدي . وما ورد عما يخالف ما ذكر - نحو : انزعج مطالع « أزعج » وانطلق مطالع
« أطلق » واغضم مطالع « أغضم » ، ونحو : انسرب مطالع « سرب » وهو لازم - شاذ لا يقاس عليه .
ونقل العلامة شهاب الدين الأكرسي (في كشف الظن ص ٤٨) أن أبا علي القاسم صحح قياس
« انفعل » من « أفعل » الرباعي ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن تيمية في حاشية
« انفعل » من « أفعل » الرباعي . قلنا : والسبب في ذلك كله اضطراب التعميين في فهم « المطاوعة »)
١ هـ ما جاء في كتاب : الجامع الكبير . لكن القاسم يقول في مادة : « فسد » إن القياس لا يأتى انفسد .
وفيما يلي مباشرة الكلام على صيغة : « انفعل » .

(٥) (انفعل) يقول الصابنا نصه : هو : « لمطاوعة الفعل ذي الملاج (أى : التأثير)
المحسوس » ؛ كتسمته فانقسم ؛ فلا يقال علمت المسألة فانلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلاً فانظن ؛
لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوساً ، وأما نحو : فلان منقطع إلى الله تعالى ،
وانكشفت لي حقيقة المسألة ، وحديث : « أنا عند المتكسرة قلوبهم من أجل » - فن باب : « التجوز » .
سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطالع ، بل هو من باب انطلق على . ١ هـ

« وجاء لأصل الفعل » كانطلق ، أى : ذهب و « ليلوغ الشيء » كانهجز ، أى : بلغ الحجاز ،
واستغنوا عن انفعل بانفعل - كما سبق في « د » - فيما فوزه لام كلوته فالتري ، أو راء ،
كروفته فلوقم ، أو واو كوصلته فاتصل ، أو نون كتنقلته فانقل ، وكذا الميم غالباً ؛ كذا أنه فامتلا

٧ - التضمين - (وهو أن يؤدَّى فعل - أو ما في معناه - مؤدَّى فعل آخر

= وسُمِعَ محوطة فاستحي ، ومزقه فاستأز . والأصل : انحس وانماز ؛ فقلبت المنون ميها وأدخمت . وقد يمتنعون عنه به في غير ذلك ، كاستشر واستد . « وقد يشاركان في غير ذلك » ؛ كحببت الشيء فاستحبب واحتجب . (انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة السالفة) .

(و) (قَسَل) - بتشديد الميم ، بشرط ألا تكون همزة - ويحذف لامان ؛ منها :
« تملية اللازم ، أو : ضى الواحد » (يورث : أو : المتعدي للفعل واحد) ؛ كدبرحت عليها ، وغرقت سالحاً .

و « التكثير في الفعل » ؛ كطوَّفَ محمدٌ ؛ أي كثر طوافه - ومنه قولهم : يهدم الصخر القسيق ما شيد العقل - . أو : في الفاعل ؛ كبركت الإبل . أو : في المفعول ، كفلقت الأبواب .

و « السلب » ؛ كقرحت البئر ؛ أي : أزلت قمراده . و « التوجه » ؛ كشرقت وغرب ، أي : توجه إلى الشرق والغرب . و « نسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه » ؛ كفسقت ، أي : نسبته إلى الفسق . و « الصيرورة » ؛ كمجرت الناقة ؛ أي : صارت حبراً . و « لأصل الفعل » مثل : فكّر ، أي : تفكّر .

ومن « عمل » ما صيغ من المركب لاختصار حكايته ؛ نحو : هليل ، إذا قال : لا إله إلا الله ، و « آمن » إذا قال : آمين ، و « آية » إذا قال : أيها الرجل ، ونحو . . .)
وتشديد الميم على الوجه السالف يفيد أحياناً « التكرار والتجمل » ؛ نحو : علمت الطالب ، وبصرته بالحقائق . . . - وتقدم البيان في رقم ٣ من ص ١٦٥ ، وهامشه .

وما يلاحظ أن « المبيان » قرر هنا أن صيغة « فعل » تنحى لتعديّة ؛ واللازم ، أو وفي الواحد مع أنه قرر (في ج ٢ آخر باب : تعدّي الفعل ولزومه) قرأاً آخر نصه : (« قال في المفتي : التضمين سمح في اللازم وفي المتعدي لواحد ، ولم يسمح في المتعدي لاثنتين . وقيل : قياس في الأولين . ») ٥١ .

قبلي الرأي نأخذ ؟

الأنسب الأخذ بالرأى الذي يشمل اللازم والمتعدي لواحد - كما سبق - ؛ لأنه يتضمن تهيئاً بغير ضرر لغوي ولا فساد .

(انظر ما يتصل بهذا البحث ، في ج ٤ باب : « التصريف » . م ١٨٠ ص ٦٩٤ ب ٥ معاني أحرف الزيادة . . .) .

(ز) (استفعل) - يحذف لامان ، منها : « الطلب » ؛ كاستغفرت الله - أي : طلبت منه المغفرة - و « عد الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستسمنت فلاناً ؛ أي : عدته حميئاً . و « الصيرورة » ؛ كاستحجر الطين ، أي : صار حجراً . و « لوجدان الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستويأت الأرض ، وجدتها وبيئة . و « المعاطعة » ؛ كآرحته فاستراح . - (وقد أشرنا إلى أن إيضاح « المعاطعة » مدون في رقم ٤ من هامش ص ١٠٠ -) - ثم انظر رقم (٢) من هامش ص ١٦٦ .

(ح) (افعل) و « أمال » - بتشديد اللام فيها - وأكثر مجيئهما للألوان ثم الميوسب الحسية ، وقد يجيئان لتغيرها ؛ كاتقضى الطائر ، أي : سقط ؛ واملأ الشيء من الملاسة . والأكثر في ضى الألف المروض ، (أي : أن الأكثر في المشتغل على الألف بعد الميم أن يكون أمراً عارضاً غير ملازم . -

أو ما في معناه ؛ فيُعْطَى حكمه في التعدية وال لزوم ^(١) . ومن أمثله في التعدية : لا تعزموا السفر ؛ فقد عُدِّيَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ^(٢) ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدى : تَسْوَى ؛ فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فعني : « لا تعزموا السفر » لا تَسْوُوا السفر . . . ومثل : رَحُبَتْكم الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : « رَحِبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به ^(٣) . ولكنه تضمن معنى : « وَسِعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسِعَتْكم الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم . ومثل : طَلَعَ القمرُ اليمنَ ، - وهو من الأمثلة المسموعة أيضاً - والفعل : « طَلَعَ » ^(٤)

ورق ساقطها الزوم . وقد يكون الأول لازماً كقوله تعالى في وصف الجنة : « مَدَامَتَانِ » وإثني عارضاً ؛ كاحمر وجهه خجلاً .

(ط) (اقسول) عني لمان منها : « المبالغة » ؛ نحو اعشوش الشمر ، أي : غشمت عشوته واعشوش المكان كثر عشب . و « الصيرورة » نحو : احليل . الشيء ، أي صار وحلوا . (١) عرفة كثير من النحاة بأنه : « إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطائه حكمه ؛ لتؤدي الكلمة معنى كلمتين » . لكن التعريف الذي ذكرناه هو الذي ارتضاه الجميع القوي القاهري من بين تعريفات كثيرة ؛ - كما ورد في الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حوله . وكما في ص ٢٠٢ من محاضر جلساته في دور الانعقاد الأول - . وفي المرجعين السالفين بحث لطيفة وافية في أمر « التضمن » من نواحيه المختلفة . وقرار الجميع في ص ١٨٠ المشار إليها صريح في أن « التضمن » قياسي بشروط ثلاثة ؛ (أولاً : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانياً : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤيد منها اللفظ . ثالثاً : ملازمة التضمن للذوق العربي . ويوصى الجميع بعدم الاتجاه إلى التضمن إلا لفرض بلاغي) . لكن أيكون التضمن في الفعل وما شابه - نوعاً من الجواز ، أم من الحقيقة ، أم مركباً منها ؟ وهل يختلف التضمن بمناه السالف التحوي عن : « التضمن البياي » وهو الذي يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبة في معناها لها ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدي المعنيين ، كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمن السماعي ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون في المرجعين السالفين وقليل منه مدون في حاشية الصبان قبيل آخر الباب . وكذلك عرض له « ياسين » في حاشيته على « التصريح » - أول الجزء الثاني ، باب « حروف الجر » تحت عنوان : « فصل - في ذكر مداني الحروف الجارة » - عرضاً محمود الإسهاب ، في نحو أربع صفحات كبيرة ، وقرر أن المختار أنه سماعي .

وقد سجلنا في آخر هذا الجزء الثاني - ص ٥٦٦ - بحثاً نفيساً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون . ثم أيدينا فيه رأينا بلجهاز . وهو بحث لأحد أعضاء الجميع القوي القاهري ألقاه صاحبه على زملائه . ثم تبعه في الجلسة نفسها بحث لعضو آخر . وقد سجلتهما - مع المناقشات التي دارت حولهما - مجلة الجميع ، وقلنا ذلك كله في ص ٥٦٦ وما يليها ، مختصاً برأينا الخاص في « التضمن » .

(٢ و ٢) هذا كلامهم . كيف وقد ورد متمدياً صراحة في القرآن أوفى للكلام العربي ؟ فقيم التأويل ؟

— بضم اللام ^(١) — لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمن معنى : « بَلَغَ » .

ومن أمثلة جعل المتعدي لازماً : « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . فالفعل : « سَمِعَ » في أصله متعدٍ بنفسه ، ولكنه هنا تضمن ^(٢) معنى : « استجاب » فتعدي مثله باللام ، وهكذا . . .

والصحيح عندهم أن التضمين قياسي ، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً ^(٣) . ولما كان الفعل في التضمين لا يتعدي إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر ، فقد وُصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدي ، وليس بالمتعدي حقيقة ؛ لأن المتعدي الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تحيئه فيها المعونة من غيره .

٨ — إسقاط حرف الجر توسعاً ، ونصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض » ^(٤) . وهذا — مقصور على السماع الوارد فيه نفسه ، دون استعمال آخر ^(٥) . . . كقوله تعالى : (أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِكُمْ) ، أى : عن أمره . وهذا

(١) كشأن جميع الأفعال التي على وزن : « فَعَلَ » — بفتح فضم — وقد نقلنا في رقم ١ من هاشم ص ١٥٤ عن صاحب المفتي أنه لم يرد من هذه الصيغة متعدياً إلا رَجَبُ . وطلُعُ — بضم ثانيهما — فيها يعرف ، ولكن هذا التعديد والمصدر مدفومان بمثل : « بَصُرَ » كما قلنا هناك ، وذكرنا مرجعه ، وكما سيجيء أيضاً في رقم ٣ من هاشم ص ١٨٣ .

(٢) قد ورد في كلام عربي أصيل ، فقيم التضمين ؟

(٣) ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينتقل الفعل اللازم بلفظة إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عُديّ : « آلَوْتُ » بمعنى : « قَصَرْتُ » إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً ، ذلك في نحو قولهم : لا آلوك نصحا ؛ لأنه تضمن معنى : « لا أَسْئَلُكَ » الذي ينصب مفعولين . وعُدّيّ : « أَخْبِرْ » ونحوه ، وحدثت ، ونَبَأَتْ إلى الثلاثة ، بعد أن تضمنت معنى : « أَعْلِمُ » وبعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) — (فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) — (فَيَقُولُ بَعْلَمُ) .

(٤) وهو نوع مما يسمى : « الحذف والإيصال » وهذا النوع من نصب المجرور على « نزع الخافض » غير حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع بقاء الجر — طبقاً لما سيجيء في ص ٥٣٤ .

(٥) قال الصبان في هذا الموضع ما نصّه في حكم النصب على نزع الخافض : (إنه مخصوص بالضرورة ؛ فلا يجوز لنا استعماله ثلثاً — أى : في غير الضرورة الشرعية ولو في منصوبه المسحوق) ١٨ وقال في أول باب المفعول له — ج ٢ — (إن النصب به سماح على الأرجح .) ١٨

وقد سبقَت الإشارة الواضحة لهذه المسألة في ص ١٥٩ ، (وفي ج ١ في رقم ٣ من هاشم ص ١٠٣ — م ٧ عند شرح بيت ابن مالك الذي أوله — وسأيتُ هنا — فاطم بضم وانصبت فتعاً ...) .

— كسابقه^(١) — يكون فيه الفعل في حكم المتعدي وليس بالمتعدي حقيقه ، مراعاة لأنه العامل في المجرور معنى ، ولكن لا دخل له في نصبه .

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعدي الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه^(٢) قبل سردها ، وهو :

أن كل وسيلة تؤدي مع تعدي الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها — في الغالب — وأن تلك الوسائل قياسية مطردة ، ما عدا : إسقاط حرف الجر توسعاً ، مع نصب المجرور على نزع الخافض ؛ فإن إسقاطه بهذه الصورة^(٣) مقصور على السماع .

ولا داعي للأخذ بالرأى القائل إنه قياسي إذا وجد حرف جر سابق نظير الحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ، كبيت ابن مالك :

فَارْفَعْ بِضِمٍّ ، وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجَرَ كَسْرًا ، كَذَكَّرُ اللَّهِ عَبْدَهُ بِسُرٍّ
أى : انصب بفتح ، وجر بكسر . لا داعي للأخذ بهذا الرأى ؛ منما الخلط ، ودفعاً للإلباس ؛ إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بتخسه .

— انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ١٦٢ و .
(١) كما سبق لها الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ . لكن كيف يكون منصوباً على نزع الخافض مع ورويه منصوباً صريحاً في القرآن الكريم ؟ فلم التقدير ؟

(٢) في ص ١٥٨ .
(٣) كما سيجي في ص ٥٣٥ — ويلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قبلاً مع بقاء معموله مجروراً ، على الوجه الذي سيجي في ص ٥٣٤ . كما يلاحظ ما سبق (في رقم ٥ من هامش ص ١٦١) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع .

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف « المغالبة ^(١) » ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

ن جاء في مقدمة « القاموس » — في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي امتاز بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس ، والكلام على الأمور التي توجب ضم العين في المضارع ضمما قياسياً ، ومنها أن يكون دالا على المغالبة — التعليق التالي :

(« قوله : أو دالا على المغالبة . . . » يقتضى أن باب المغالبة قياسى ، وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال (واعلم أن باب المغالبة ليس قياسياً بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س ^(٢) . « وليس في كل شيء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول فازعنى فترعته أنزعهُ بضم العين [وهى الزاى] ، للاستغناء عنه بغلبته . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير » اهـ .

وقال صاحب القاموس في الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل — خاصمه محاسبة ، وخصومة ؛ فخصمه يخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته يُردّ « يفعل » منه (أى : المضارع منه) إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخره يفخره . وأما المعتل كوجدت وبعث فيردّ إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها تردّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه — وخاوفى فخفته أخوفه . وليس في كل شيء ^(٣) ، فلا يقال : نازعته أنزعهُ ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته .

وقال الجاربردى في شرح الكافية ^(٤) :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب » . أى : المقصود

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٦٧ .

(٢) يريه : سبويه .

(٣) أى : لا يقال هذا في كل شيء ، وإنما يقال في بعض الحالات دون بعض .

(٤) وقد نقلنا كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواب الفتحة .

بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة ، على الآخر . فإذا قلت : كَارَمَنِي ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ، فإذا غلبته في الكرم فلأنك تبنيه على « فعل » بفتح العين ، لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كَارَمَنِي فَكْرَمْتُهُ ، يَكَارِمُنِي فَأَكْرُمُهُ ، وضارِبُنِي فَضْرَبْتُهُ ، يضارِبُنِي فَأَضْرِبُهُ (بضم الراء في المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته في الضرب . ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه في ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواق .

(وإنما فعلوا ذلك لأن « الفَعْل » بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو الكَبَرُ ، وهو : الغلبة في الكِبَر ، والكَثَرُ ، وهو الغلبة في الكثرة ، والقَسَرُ ، وهو الغلبة في القهار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد الموضوع ؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ وأوياً كان نحو : وعد ، أو يائساً نحو : يسر ، فإنه لا ينقل إلى « يفعل » بضم العين ، لئلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يَجِئ « مثال »^(١) مضموم العين . فيقال : واعدني فوعدته أعهده ، ويأسرنِي فَيَسِّرْتُهُ ، ومعتل العين أو اللام ، اليائى ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعل » بالضم ، بل يبي على الكسر ؛ فيقول يايغى فبعته أبيعه ، وراماني فرميت أرميه ؛ إذ لم يَجِئ أجوف ولا ناقص يأتي من : يفعل بالضم ؛ لأنك لو ضمنت عينه لا قلب حرف الياء واواً فيلتبس بنوات الواو . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية) ١ هـ .

وجاء في المصح (ج ٢ ص ١٦٣) في فعل يفعل ما نصه : « لزمو الضم في باب المغالبة . على الصحيح ؛ نحو : ضارِبُنِي فَضْرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ - وكابِرُنِي فَكَبَرْتُهُ أَكْبَرُهُ ، وفاضِلُنِي فَفَضَلْتُهُ أَفْضَلُهُ . وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهِمُنِي فَفَهِمْتُهُ أَفْهَمُهُ ، وفاقِهُنِي فَفَقِهْتُهُ أَفْقَهُهُ ، وحكى الجوهري : واضْأُنِي فَوْضَأْتُهُ ، أَوْضُوهُ ، قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى . وروى غيره : وشاعرتَه فشعرتَه ، أشعَرُهُ .

وفاخرته فضخرته أنفخره ، بالفتح ، ورواية أبي ذر بالضم هـ ١ .

ورأى الكسائي - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - في كثير من نواحي الإقليم الجنوبي « الصعيد » المصري .

مما تقدم - عن باب : المغالبة - يعلم أنه مسموع كثير عند سيبويه . والوصف بأنه مسموع كثير يؤدي إلى الحكم بأنه قياسي ، وكذلك يعلم من قول شارح الكافية السابق - وهو : « أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرتة . وهذا رأى ابن جني أيضاً في كتابه : « الخصائص » ج ١ عند الكلام على المغالبة .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصاً وافياً حكيماً هو ما جاء في الجزء الثاني من مجلة الجمع اللغوي القاهري ص ٢٢٦ ، ونصه ^(١) :

« ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياساً ؛ وإنما هي مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفي أنه مسموع كثير لتقيس عليه ، كما قرر الجمع ، وكما قال ابن جني » هـ ١ . وهذا هو الحكم الموفق الذي يحسن الاختصار عليه .

(١) بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء الجمع اللغوي الأجل .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يتَّبَعُ هذا من ترتيبه^(١) ، وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدي قد يتعدى - مباشرة - إلى مفعول به واحد^(٢) ؛ نحو : عدل الحاكم يكفل السعادة للمحكومين . أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلم أقرب طريق للخراب . أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منحبت النفس التسرع في الرأي . وقد ينصب ثلاثة ؛ نحو : علمني العقل الاعتدال واقياً من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

(١) فإن كان الفعل متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل في ترتيبهما فيتقدم المفعول به الذي أصله المبتدأ على المفعول به الذي أصله الخبر ؛ - فني مثل : (الصبر أنفع في الشدائد ...) يجوز ؛ حسب الصبر أنفع في الشديد ، كما يجوز : حسب أنفع في الشدائد الصبر ، لكن مراعاة الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر^(٣) ؛ كأن يؤدي علم الترتيب إلى الوقوع في اللبس ؛ فني نحو : خالد محمود ... (والمراد : خالد كمحمود) نقول : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو تقدم الثاني لاختلط الأمر واللبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم بمراعاة الأصل هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثاني في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ^(٤) ؛ كأن يكون في المفعول الأول ضمير يعود على الثاني ؛ نحو : ظننت في البيت^(٥) صاحبه .

(١ و ٢) سبق في ص ٨٦ - حكم « المفعول به » الواحد من ناحية تقدمه وتأخره في الجملة (أي : من ناحية ترتيبه فيها) .

(٣ و ٤) وقد سبق البيان في باهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١ .

(٥) سبق في (ص ٢٤ من باب « ظن وأخواتها ») أن المفعول الثاني للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة ، كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا منوع إلا في مواضع أخرى محدودة ؛ ليس منها هذا الموضع .

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل ، وثالثة يجوز فيها الأمران . وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب من باب : ظن « وأخواتها »^(١) .

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائر وردةً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هي المأخوذة ؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ؛ وهي بمنزلة المفعول به ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها في الإعراب . ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردةً من الحديقة الزائر . لكن الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع ، أشهرها ثلاثة :
١ - خوف اللبس ؛ نحو أعطيت محموداً زميلاً في السفر . فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي .
وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً ؛ لعدم اللبس في هذه الحالة ؛ نحو زميلاً في السفر أعطيت محموداً .
٢ - أن يكون الثاني واقعاً عليه الحصر^(٢) ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه .

ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، لأن المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة ؛ نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد .
٣ - أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً ؛ نحو : منحتك الود . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معاً ، نحو الود منحتك) .
وتجب مخالفة الترتيب في مسائل ، أشهرها ثلاثة أيضاً :

١ - أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل في المعنى) محصوراً نحو : ما أعطيت

(١) ص ٢٣ م ٦٠ .

(٢) تقدم في ج ١ ص ٢٦٤ م ٣٧ لإيضاح الحصر (معناه وطريقته) .

المكافأة إلا المستحق^١. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

٢ - أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنى - مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ، نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنت بيته محمداً .

٣ - أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلًا ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسمًا ظاهرًا ؛ نحو : القلم أعطيته كاتبًا . . .

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم « ب » ؛ هى : وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، وجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة^(١) .

(ح) إن كان الفعل متعديًا لثلاثة ، فالأول منها كان فاعلا ، وقد صبرته همزة النقل مفعولا به^(٢) ، فالأصل الذى يراعى فيه أن يقدم على المفعول الثانى والثالث . وأصلهما - الأرجح - مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقاً للبيان الذى سبق^(٣) (عند الكلام على حكم الناسخ ومعمولييه من ناحية التقديم والتأخير) .

• • •

(١) ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « أ » - واقتصر على أحوال هذا القسم : « ب » فقال بإيجاز :

والأصلُ سَبَقُ فاعلي معنًى ؛ « كَمَنْ » مِنْ : « أَلْبَسَنْ مَنْ زَرَاكُم نَسَجَ الْيَمَنُ » ويلزِمُ الأصلُ إِمُوجِبِ عَسَرَى وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَتْمًا ، قَد يُرَى يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره . وساق مثالا هو : « أَلْبَسَنْ مَنْ زَرَاكُم نَسَجَ الْيَمَنُ » . فكلمة : « مَنْ » مفعول به ، وهى من ناحية المعنى - لا الاصطلاح النحوى - بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمين » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : أَلْبَسَنْ نَسَجَ الْيَمَنُ مَنْ زَرَاكُم والمراعاة أحسن ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب وجوب مراعاتها قد مرا ، - أى : حل ووجد - كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يبرى حتما ، أى : قد يبرى أمراً محضاً ، واجباً . (حتما : مفعول يبرى) .

الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسياً^(١) في الجملة ، فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسي ، ولهذا يسمونه : « فضلة » (وهي اسم يطلقه النحاة على كل لفظ مغناه خير أساسي في جملته)

بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل في الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسي إلا به ، مما يسميه النحاة « عُمدة » .

والرغم من أن المفعول به فضلة — فقد تشتد الحاجة إليه أحياناً ، فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصبح حذفه فيها ، كما سئرى . أما في غيرها فيجوز حذفه — واحداً أو أكثر — لغرض لفظي ، أو معنوي .

١- فن اللفظي : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياة لأنْ تُعَا تَبْ أو تجاسِبْ مُتَّسِعْ

(أي : تعاب الجفطي أو تجاسبه^(٢)) ومنها : المحافظة على تناسب الفواصل^(٣) نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى — إلا تذكرةً لمنْ يَخْشَى) ، وقوله : (والضُّحَا والليل إذا سَجَا^(٤)) — ما ودَّعك ربك وما قَلَا^(٥))^(٦) فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل : « يخشاه » أو : يخشى الله ، لكي تنتهي الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة : « تَخْشَى » التي انتهت بها الجملة الأولى . وكذلك الفعل : « قَلَا » الذي حذف مفعوله ، فلم يقل : « قلاك » ليكون مناسباً في وزنه للفعل : « سَجَا » .

(١) هذا في غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلها المبتدأ والخبر — غالباً — ، فها مدتان بحسب أصلها ، (كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣ وقد سبق الكلام على حذفها في ص ٥٦ م ٦٣) .
(٢) ومثل قول الشاعر :

شكرتُك ، إن الشكر نوع من التقى وما كل من أوليته نعمة يقضى
يريد : يقضى عنها من الشكر . . . ، أو يقضى شكرها . . .

(٣) الكلمات التي في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً بمنزلاً .

(٤) هداً وسكناً ، وخلا من الريح والمواصف ، وأشباهها .

(٥) كثره .

ومنها : الرغبة في الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل .
أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ب - ومن المعنوي : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقت ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلاناً ، وعاونت فلاناً^(١) .

أو : الترفع عن النطق به ، لاستهجانته ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعي البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجوز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجواب : أكلت فاكهة . فلا يجوز حذف المفعول به : « فاكهة » لأنه المقصود من الإجابة ؛

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهة . . .
أو : يكون مفعولاً به متعجباً منه بعد صيغة : « ما أفعل » التعجبية ، نحو : ما أحسن الحرية .

أو : يكون عامله محذوفاً ؛ نحو : قول القائل لعند نزول المطر : خيراً لنا ، وشرّاً لعنونا ، أى : يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدي لواحد ؛ بل يشمل ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معاً للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث - دون الأول^(٢) - للأفعال التى تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على

(١) وقد حذفت المفعولات ؛ لأن الفرض الهام من الجملة ليس فلاناً وفلاناً من الأشخاص المعينة ؛ إنما الفرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذلك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتق) أى : أعطى المال واتق الله . . . وقوله : (وسوف يعطيك ربك فترضى) ؛ أى يعطيك الخير ؛ فترضاه .

(٢) لأنه في الأصل فاعل ، وقد صيرته همزة لتثقل مفعولاً به (راجع البيان الخاص بهذا في ص ٥٨ ثم في ص ٦٠) .

...

حذف عامل المفعول به :

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوباً .

(أ) فيجيزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه ، مثل : ماذا حصدت فتقول : قمحاً . أى : حصدت قمحاً . وماذا صنعت ؟ فتجيب : خيراً . أى : صنعت خيراً^(٢) . . .

(ب) ويوجبون حذفه في أبواب معينة ، منها : الاشتغال ؛ وقد سبق^(٣) ، ومنها : النداء^(٤) ، ومنها : التحذير والإغراء^(٥) ، ومنها : الاختصاص^(٦) . . . ، بالشروط

(١) في ص ٦٠ .

وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال :

وحذفَ فُضْلةً أَجْزُ إن لم يَضُرْ كحذفِ ما سبقَ جوابياً أو حُضِرَ

يقول : أجز حذف الفضلة (والمواد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبين أن يضر حذفها بأنها ما سبقت جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذي شرحناه فيها .

(هذا والفعل : « يضر » هو مضارع مجزوم ، ما ضيه : « ضار » بمعنى : ضرر ، تقول : ضارني البرد يضيرني ، بمعنى : ضرني ، يضرني) .

(٢) من القرائن ما يدل عليه سياق الكلام ؛ كقول الشاعر :

أَمْجِداً . بلا سَحي ؟ لقد كذبتُكمُ نفوسُ ثنائها الذَّل أن تشرعنا

يريد : أتحبين مجداً . ؟ أو نحو هذا . . .

(٣) في ص ١٢٤ .

(٤) فإن النداء منصوب بهامل مجزوف وجوباً ، فمفعوله : أنا ، أو أدمو ، بحرف النداء

عوض عنه (طبقاً للبيان الآتي في باب : « النداء » أول الجزء الرابع) .

(٥) يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛ نحو : إياك والكذب ، أو : مع الحلف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النار النار . . . ويشترط في الإغراء : الحلف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو : الحياه الحياه . . .

- وسيجيء للبيان والتفصيل في الباب الخاص بالإغراء والتحذير ، ج ٤ م ١٤٠ -

(٦) لإيضاحه وتفصيل الكلام عليه في باب اختصاص (ج ٤ م ١٣٩) .

المندونة في باب^(١) كل^٢. ومنها : الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو :
أَحْشَقًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ^(٣)؟ وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انْتَهُوا . . .
خَيْرًا لَكُمْ) ، أَى : واعملوا خيراً لكم .

• • •

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به :

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقة كشفه ، في آخر باب « الفاعل »^(٤) .

• • •

جعل الفعل الثلاثي المتعدى لازماً أو في حكم اللازم^(٥) ، قياساً .

يصير الثلاثي المتعدى لواحد لازماً — قياساً — أو في حكم اللازم لسبب مما يأتي^(٦) :

(١) بالجزء الرابع . . . وفي حذف العامل المناسب للفضلة يقول ابن مالك :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

أَى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها هنا : المفعول به) إن كان الناصب ملوياً بقريئة
وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا بد منه .

(٢) هذا مثل قوله في الأصل أعرابي لأخريبيع النمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر المثل
حتى صار يقال لمن يسيء إلى غيره إساءتين في وقت واحد . (الحذف : أربأ النمر) .

والمثل : الكلام يشبه مضمريه بمرورده ؛ أَى : يشبه ما يستعمل فيه أخيراً بما وضع له في الأصل .
أما ما يشبه المثل ؛ (أَى : يجرى مجراه) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله
شائع ودورانه على الألسنة كثير . (٢) ص ٩٥ .

(٤) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب
الحقيقة الواقعة والمعنى ؛ كما في السبب الثاني والثالث . ويصير في حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر
لشكل اللفظي لازماً ؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقي ؛ كما في الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن
« المضمن » ، متعدد باعتبار دلالة الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف من العمل ،
المتنازع إلى مساعدة حرف الجر ، متعدد في المعنى وفي أصله للمفعول به ، وطالب له . وكذلك الفعل في
الضرورة . . . هكذا قالوا .

أما جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً فقد سبق الكلام عليه (في ص ١٥٨) .

(٥) ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على
السباح ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجة إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر
على العرب . وفي هذا توضيح وإفساد يحاق طبيعة اللغة ، ويناقض أصولها ، كما سبق في الحالة الأخرى
(رقم ٢ من ملحق ص ١٥٨) ولا حظ أن الثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على
الوجه الذي سبق شرح نظيره في طريقة تعدية الفعل اللازم ، (ص ١٥٨ م ٧١) .

١ - التضمين^(١) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلَئِنْ حَذَرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ، فإن الفعل : « يحذر » متعد فى الأصل بنفسه ، تقول حذرت عواقب الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يَخْرُجُ » صار متعدباً مثله بحرف الجر : « عن » . فالمراد : فَلَئِنْ حَذَرَ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَنْ أَمْرِهِ . ومثله قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل : « تعدو » بمعنى « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما فى مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجر : « عن » ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .

ومثله قول القائل : « قد قتل الله زياداً عنى » فالفعل : « قتل » فى أصله متعد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد ، مستغن بعد ذلك - غالباً - عن التعدية بالحرف الجار إلى مفعول ثان . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : « صَرَفَ » المتعدى بنفسه إلى المفعول الأول ، وإلى الثانى بحرف الجر : « عن » ؛ فصار مثله متعدباً بنفسه إلى الأول ، وبهذا الحرف الجار إلى الثانى . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عنى ... والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازماً حقيقياً ؛ - لما بيناه من قبل^(٢) .

٢ - تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغة : « فَعَلَ » (بفتح أوله وضم عينه)^(٣) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه^(٤) ، نحو : نَظَرُ الْقِطْ ، وإما المدح أو الذم^(٥) مع التعجب فيهما ؛ نحو :

(١) سبق الكلام على معناه ، والفرق منه ، وحكمه (فى ص ١٦٩ وما بعدها م ٧١) وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثاً تفصيلاً خاصاً به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويلى رأينا فيه بإيجاز .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفى ص ١٧١ .

(٣) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها فى المسوع متعدباً إلا فلان - فيما يقول ابن هشام - هما : رَجَبٌ ، وطلُعٌ (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على التوجه الذى سبق إيانه وعلنه فى رقم ١ من هامش ص ١٥٤ .

(٤) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب الملوقة فى بابها الخاص - ج ٣ (ص ٢٠٤ و ص ٢٩٣) .

(٥) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : فَعَلَ - بضم العين - ليكون للمدح أو الذم كنهم وبنس على الوجه المشرح فى بابهما (ج ٣) مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها : -

سَبَقَ الفيلسوفُ وفَتَهُم . وذلك في مدحه بالسبق والفهم . ومنعُ القادرُ وَحُبُّسْ ؛
عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .

٣- الإتيان بمطاوع^(١) للفعل الثلاثي المتعدي لواحد ؛ نحو : هَدَمْتُ
الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيت ؛ فانبني .

٤- ضَعُفَ الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو :
قوله تعالى : (. . . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ، وقوله تعالى : (. . . الَّذِينَ هُمْ
لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) .

ومثله العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات ؛ مثل
قوله تعالى : (فَعَالَ لَمَّا يَرِيدُ) ، وقوله : (مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) ، والأصل :
إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا - الذين يرهبون ربهم - فعَالَ ما يريد - مصدقًا
ما بين يديه . . .

وفي كل ما سبق تجيء قبل المفعول لام الجر ، وتسمى : « لام التقوية » ؛
لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعولة المستوى الحالي الذي كان في الأصل
مفعولة الحقيقي .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدي في حكم اللازم ، وليس لازماً
حقيقة^(٢) .

= أمران في معنى : « قَدُلْ » ؛ وهما : إشرابه التعجب مع عدم الاتصاف على المنح الخالص أو الذم
الخالص ، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل ، أو الذم الخاص كذلك ، لا العام الشامل الذي لا يقتصر
فهما على معنى الفعل .

وأمران في فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « آل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو قوله تعالى :
(وَحَسِّنْ أَرْوَاقَكَ رَفِيقًا) ، وجواز جره بالياء الزائدة ؛ نحو حب جزيرة المخلص .

وأثنان في فاعله المضمر ؛ وهما : جواز حوده إلى ما قبله ، مع مطابقتها له ، نحو : محمد
شرفٌ رجلاً ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلاً »
المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له في الإفراد ، ولثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .
وإن كان عائداً على المتأخر لزم الإفراد ؛ تقول : المحدثان شرفاً رجلين ، المحدثون شرفوا رجلاً .
فاطمة شرفت امرأة ، وهكذا .

(١) سبق شرح المطاوعة في ص ١١٠ ، م ٧٦ .

(٢) لأن العامل متحد في المعنى إلى ما بعد لام التقوية ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظي الظاهر

لازم ، فمجيء اللام التقوية يجعل العامل لا زماً بحسب المظهر .
ونعود فنشير إلى ضعفه كلام النحاة في هذه الوسيلة الرابعة - كما سيبيء البيان المفيد عنها في حروف =

• - ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :

تَبَلَّتْ فَوَادُكَ^(١) فِي الْمَتَامِ خَرِيدَةً^(٢) تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدَ بَسَامٍ

فإن الفعل « نسق » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثاني هنا : « بالباء » نزولا على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل في حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل^(٣) .

= الجبر ، (ص ٤٧٥) - إذ من المعروف أن الفعل المتعدي لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه (إلا في بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التمديد إلى الزوم إبعاداً حقيقياً . وإذا كان بقاؤه متدياً مع التقديم أمراً جائزاً فمن أين يأتيه الضعف الذي يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغة الأسلوب أو في معناه فما الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذي تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التي يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهي التي يجوز - أحياناً - أن تنصب مفعولها الثاني من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتتصبه المشتقات مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟ والآول بالنسبة أن يقولوا :

(أ) إذا تعدى الفعل إلى « مفعول به » واحد ، وجاز تقديم هذا المفعول على فعله ، فقد يتق على حاله من النصب ، وقد يحذف باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً به واحداً جاز في مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(١) أصابته بالمرض بسبب الحب .

(٢) امرأة حسنة .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وإلى ص ١٧١ .

المسألة ٧٣ :

التنازع في العمل^(١)

(أ) في مثل : وَقَفَ وتكلم الخطيبُ - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني ؟

(ب) وفي مثل : سَمِعْتُ وأبصرتُ القارئَ - نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ، وهو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني ؟

(ج) وفي مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ، فمطلوب كل منهما بخالف الآخر - على غير ما في الحالتين السالفتين - وليس في الكلام إلا لفظة : « الأديب » وهي تصلح لأحدهما . فأى الفعلين أولى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

(د) وفي مثل : أنستُ وسعدتُ بالزائر الأديبَ ، نجد كلاً من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره^(٢) ، ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

(١) لنا في هذا الباب المضطرب المائج ، وفي أحكامه رأى خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه في آخره ، ص ٢٠١ .

(٢) أوضحنا في باب : « تعنى الفعل ولزومه » ص ١٥٦ - وفي حروف الجر - ص ٤٢٩ - أن المجرور التعدي في هذا المثال وأشباهه يد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلاً ، يرغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز في الرأي الأحسن مراعاة المثل إذا جاء تابع بعده .
وفي باب التنازع قد يتكلم الكتحة أحياناً عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً ، والذي ينصبه محلاً . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر .

من الأمثلة السالفة — وأشباهها — نعرف أن الأفعال ^(١) قد تتعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات ظاهرة ، تكفي بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ، فتتزامن تلك العوامل الكثيرة على معمولات القليلة ، وكأنها تتنازع ليظهر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : « أسلوب التنازع » ^(٢) . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين — غالباً ^(٣) — ، متصرفين ^(٤) ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب ^(٥) لكل من الاثنين السابقين .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عاملي التنازع » ، والمعمول يسمى : « المتنازع فيه » .

فلا بد في التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدق وأخلص الصالح . ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصر ومساعد الضعيف . ومثال المختلفين : دراك وساعد الملهوف ، بمعنى أدرك وساعد . وهكذا الصور ^(٦) الأخرى التي تدخل في التعريف .

(١) مثل الأفعال ما يشبهها ما يعمل عملها — كما سيحىء هنا —

(٢) ويسميه بعض النحاة القندى : « الإعمال » .

(٣) سنرف — في ص ١٨٩ — أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المصولات أو عدم زيادتها ، ويشترط في كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المصولات في الكلام ؛ لكن ينشأ « التنازع » .

(٤) إلا « فعل التعجب » فيجوز أن يكونا عاملين في « التنازع » مع أنهما جامدان — كما في الصفحة التالية — .

(٥) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . وسيحىء في الزيادة والتفصيل نوع المصول .

(٦) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (لماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين في بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم على الاسم الذي يشبهه ، أو العكس . . .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر في مثل : أيّ الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل الذي توسط المعمول بينه وبين العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل : « عسى » أو « ليس » ، كما في قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه فليس يرفعه شيء ولا يضع

إلا فيحلى التعجب^(١) ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بصفاء النفوس .

(١) كما أشرنا في رقم ٤ من الهامش السابق .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا ^(١) — الاقتصار في أسلوب « التنازع » على عاملين متقدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر ^(٢) بعدهما ، فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة ^(٣) متقدمة من غير أن يتعدد الم معمول ؛ نحو : يكتبون ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : يكتبون وتقرؤون وتحفظون النصوص الأدبية كل أسبوع . ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها ؛ (أى : في المفعول به ، وهو : « النصوص » ، وفي الظرف ^(٤) ، وهو : « كل » . . .) ، والكثير في التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف في الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . ويشترط — في كل الحالات — أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر : مثل : غرد وزأر العصفور والأسد ؟ أى غرد العصفور ، وزأر الأسد . . .

(١) في رقم ٣ من هامش الصفحة ١٨٧ .

(٢) لا فرق في المصطلح بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلاً مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زوت وصانعت إلا إياه . وثقت وتقويت بك . . .

كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجع ؛ كوجود « لا » أو : « بل » العاطفين . فيجب إعمال الأول في مثل : أهنت لا أكرمت النسم . ويجب إعمال الثاني في مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » — هنا — تجعل الحكم لما بعدها . فإقبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المصطلح . و « لا » — هنا — تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فإقبلها منتهى لا يطلب المصطلح .

(٣) ومنه قول القفاي :

صريعٌ خَوَّانٌ راقِهٌ ورَقَّتْهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ اللِّوَائِبِ
فقد تنازع العمل في الظرف : « لَدُنْ » عوامل ثلاثة ؛ هي : صريع ، وراق — وراق ، الثاني أيضاً ، المستند إلى نون النسوة .

(٤) انظر « ح » ص ١٩٠ .

(ب) لا بد أن يكون بين العاملين - أو العوامل - نوع ارتباط ، كالعطف في مثل : أعبدُ وأُخافُ الله . أو أن يكون العامل المتأخر جواباً معنوياً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يُفْتِيكُمْ في الكلالة)^(١) . أى : يستفتونك في الكلالة ، قل الله يفتيكم في الكلالة . . . أو جواباً نحوياً ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشدُ ، أسمعُ القصيدة . أو يكون المتأخر معمولاً للسابق ؛ نحو قوله تعالى : (وأنه كَانَ يقول سَتُبْهِنُنَا على الله سَحَطَطا) . أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق . . .

(ج) يقع التنازع في أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق . والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز - على الأصح - .

(د) ليس من التنازع « التوكيد اللفظي » ؛ كالذي في قولهم : « هيهات هيهات العقيقُ ومن به . . . » ، لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوباً لكل واحد من العاملين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعاً - في العامل المهمل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : « هيهات » الأولى ؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما . أما كلمة : « هيهات » الثانية فلم تجب للإسناد إلى العقيق ؛ وهي نخالية من الضمير المرفوع ، وإنما جاءت لجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ، ولا لغیره ، فليست عاملة ، ولا معمولة ؛ شأن نظائرها التي تجب للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جاعك الراغبون في معرفتك^(٢) .

(١) الكلالة : الميت الذي ليس له ولد ولا ولد ، أو : الوارث الذي ليس بوالد ولا بولد الميت .

(٢) فريق من النجاة يدخل هذين المثالين وأشابههما في باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامهما ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو المكسب مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام-

الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي ؛ لأن العامل الثاني في بابه زائد للتوكيد اللفظي ؛ فلا فاعل له - في الرأي الشائع - فلا يتحمل ضميراً ، - كما سيجيء في باب : « التوكيد » من الجزء الثالث ، ص ٥١٠ م ١١٦ -
والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأشلة سموعة : منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فَأَيْنَ لِي أَيْنَ النِّجَاةُ بِبَغْلَتِي ؟ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسَ أَحْبِسَ
فلو كان في الكلام تنازع لقال : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ، أو : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ، تطبيقاً لأحكام التنازع .

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ فبعد أنه منسوب لهذا أو لذلك . وإنما الذي يمول عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يسائر المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد اللفظي وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضى المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظي ، وفي مقدمتها إزالة شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أس . . . فيرد آخر : سقط المطر أس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : « سقط » وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو : المطر ، وليس حجراً ، ولا حديداً ، ولا غشياً . . . و .

أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل وبمضاه معاً فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز . مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين . فيرد آخر : حضر حضر أمي ، أو : حضر حضر المجاهدان ، أو : حضرا حضر المجاهدان . . . فالقدم هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب : « التنازع » ، وليست من توكيد الجملة الفعلية بأغلبها ؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظرها الفعلية يقتضى تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منها - كما هو مدرج في باب : « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٥١٠ -

الأحكام الخاصة بالتنازع^(١) :

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١ - لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ، فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب^(٢) ، فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس^(٣) . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير : أما المتوسط بينهما - ثالثاً أو أكثر - فيصبح أن يساير الأول أو الأخير ، فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير .

٢ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يغنيه عن المعمول ، وذلك يلحق ضمير^(٤) به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ،

(١) متذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه - آخر الباب في الزيادة والتفصيل ص ٢٠١ و ٢٠٢ - برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ١٨٦ - .
(٢) إلا في الحالتين المذكورتين في رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ .
(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثاني لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له في الترجيح ، وفي تفصيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه .
- في رقم ٢ - ويقول ابن مالك في الإشارة للتنازع ما نصه :

إِنْ حَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْلَى . عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَمْرَةٍ

يقول : إن وجد حاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر ، وكنا قبله ، فلو اختلفت بينهما فعمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس شيئاً مقصوداً على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ، ولا يصح أن يكون العمل لهما معاً في ذلك الاسم . وإعمال الثاني أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : « ذَا أَمْرَةٍ » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حاله كون غيرهم ذَا أَمْرَةٍ) .

(٤) إلا في الحالة التي في ص ١٩٥ والآخرى التي في ص ١٩٨ حيث يجب لإحلال اسم ظاهر بدل ذلك التفسير . طبقاً لتفصيل الموضح هناك .

والتأنيث ، لأن المعلوم ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدماً برغم تأخر لفظه عن الضمير . ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء السالفة .

والأفضل وجود الضمير في جميع الحالات ، سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جر ، فن أعمال الأول في المعلوم المرفوع مع أعمال الأخير في ضميره : المثال الوارد في « ا » ، وهو «^(١) : « وقف - وتكلم - الخطيب » فنقول : (وقف - وتكلموا - الخطيبون) . (وقف - وتكلموا - الخطيبان) . (وقف - وتكلمت - الخطيبة) . (وقف - وتكلمتا - الخطيبتان) - (رقت - وتكلمن - الخطيبات) .

فكان الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلموا) . (وقف الخطيبون ، وتكلموا) . (وقف الخطيبة ، وتكلمت) . (وقف الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (رقت الخطيبات وتكلمن) . وهكذا . . .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعلوم : « المتنازع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل المحض ؛ كما في الأمثلة السالفة ؛ وكما في الآتية :

أوقد واستندأ الحارس ' ؛ فكل من الفعلين : أوقد ' و استندأ ' يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا عملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » وهو كلمة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أى : بغير فاصل بينهما) . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكان أصل الأسلوب : « أوقد الحارس واستندأ . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقد » أما الفعل المهمل « استندأ » فقد لحق

بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويفنى عن الاسم الظاهر « المتنازع » فيه ، وهذا الضمير هنا مفرد مذكّر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » ، فلو كان المرجح مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدتُ - واستدفأتُ - الحارسة) . أوقد - واستدفاً - الحارسان) . (أوقدتُ - واستدفأتُ - الحارستان) . (أوقد - واستدفشوا - الحارسون) . (أوقدتُ - واستدفاً - الحارسات) وهكذا . فكان الأصل : (أوقدت الحارسة ، واستدفأت) . (أوقدت الحارسان ، واستدفاً) . (أوقدت الحارستان ، واستدفاً) . (أوقد الحارسون ، واستدفشوا) . (أوقدت الحارسان ، واستدفاً . . .) هذا حكم « المتنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المفعول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذي يطلبه كل منهما .

وما سبق يقال في مثال : « ب » ^(١) وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئ » عند إعمال الأول أيضاً ، حيث تعددت العوامل التي يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس في الكلام إلا مفعول به واحد ؛ فنقول : (سمعت - وأبصرته - القارئ) . (سمعت - وأبصرتها - القارئة) . (سمعت - وأبصرتهما - القارئتين) . (سمعت - وأبصرتهما - القارئتين) . (سمعت - وأبصرتهن - القارئات)

فكان أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئ وأبصرته) . (سمعت القارئة ، وأبصرتها) . (سمعت القارئتين ، وأبصرتهما) . (سمعت القارئتين ، وأبصرتهما) . وكذلك يقال في مثال : « ج » ^(٢) وهو : « أنشدَ وسمعتُ الأديب » ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المفعول فاعلاً له ، والآخر يريده مفعولاً به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول ^(٣) : « أنشدَ - وسمعتُهُ - الأديب » ^(٤) (أنشدتُ - وسمعتها - الأديبة) . (أنشد - وسمعتهما - الأديبان) . (أنشدتُ -

(٢٤١) ص ١٨٦ .

(٣) أما عند إعمال الأخير فيفعل به فاعلاً . حكاه في ص ١٩٩ .

(٤) ومثله قول أبي الأسود - كما رواه صاحب أساس البلاغة - :

كسأني ولم أستكسبه فحمدته أخ لي يعطيني الجزيل ، وناصر

وسمعتهما - الأديبان) . (أنشد - وسمعتهم - الأديبون) . (أنشدت - وسمعتهن - الأديبات) .

فكان الأصل مع التخيل : (أنشد الأديب ، وسمعته) . (أنشدت الأديبة ، وسمعتها) . (أنشد الأديبان ، وسمعتهما) . (أنشد الأديبون وسمعتهم) . (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن)

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضاً في مثال : د ه (١) وهو : « أنست وسعدت بالزائر الأديب » حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، به (٢)) . (أنست - وسعدت - بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهما) . (أنست - وسعدت - بالزائرتين الأديبتين ، بهما) . (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهم) ، (أنست - وسعدت - بالزائرات الأديبات ، بهن) . وكان الأصل مع التخيل : (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به) . (أنست بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها) . (أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهما) . (أنست بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهما) . أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهم) ، (أنست بالزائرات الأديبات ، وسعدت بهن)

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتملين : أولاً يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر ، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير مطابق للمعمول الظاهر ، في الأفراد ، والتنشئة ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

ويعتبر مرجع الضمير في كل الصور السالفة متقدماً عليه ، بالرغم من تأخر لفظ المرجع - كما أسلفنا - .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، تلك الحالة تتمحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه ، لأنه عمدة في الأصل ، ولا يصح إضماره ، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ، مثل : (أظن - ويظناني أخاً - محموداً وعلياً ، أخوين) فكلمة : « محموداً » هي المفعول به الأول

للعامل، وهو الفعل : « أظن » ، وكلمة : « علياً » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول به الثاني للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل — العامل — : « أظن » مفعوليه . ويبقى الفعل الأخير المهمل : « يظنان » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغنى عنهما ؟ .

إن « إياه » ضمير ، وهي مفعوله الأول . ويبقى مفعوله الثاني ، فلو أتينا به ضميراً أيضاً ، فقلنا : أظن — ويظنانى إياه — محموداً وعلياً أخوين ، أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ويظنانى إياه — لكان (إياه) مطابقاً فى الأفراد « إياه » التى هي المفعول الأول ، فتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : « ظن وأخواتها » وإكثها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ، وهو : « أخوين » ، إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز .

ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظن^١ — ويظنانى إياهما — محموداً وعلياً ، أخوين — لتحقق المطابقة بين الضمير ومرجعه ، فكلاهما لاثنيين ، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، — كما أشرنا — .

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ، فنقول : أظن — ويظنانى أخا — محموداً وعلياً أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، ويظنانى أخاً . وفى هذه الصورة لا تكون المسألة من باب التنازع^(١) .

٣ — إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ، فلا نلحق به ضمير المفعول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمفعول ، المتأخر عن هذا الضمير (وفى الحالات الثلاث يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٢)) .

(١) هذه الحالة نظير (فى ص ١٩٨) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول .

(٢) كما سبق فى باب : الضمير ، والفاعل . ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

الأول : أن يكون المفعول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعاملين قبله - أو أكثر - وكل عامل يربطه لنفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش . فإذا أعملنا الأخير وأعملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول ^(١) ؛ فنقول : (شربت ، وتمهلت العاطشة) . (شربا ، وتمهل العاطشان) . (شربتا ، وتمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهل العاطشون) . (شربن وتمهلت العاطشات) .

الثانية : أن يكون المفعول « المتنازع فيه » اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كفعول « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها ^(٢) . وفي هذه الحالة لا يهدف الضمير المناسب ، وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المفعول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنهما - ويظن محمد حامداً ومحموداً ، مخلصين - إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمة : « مخلصين » لتكون المفعول الثاني . . . فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخراً .

والمراد : يظن محمد حامداً ومحموداً مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً مخلصين . « فحامداً » ، مفعول أول للفعل : « يظن » . و « محموداً » معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل : « يظن » . و « أظنهما » : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعي للانفصال ^(٣) . « إياهما » : المفعول الثاني الذي جاء متأخراً ^(٤) .

ومثل : كنت وكان الصديق أنعماً إياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أنعم » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق في ضمير هذا الخبر وجعلنا

(١) ولكي يقع الضمير موقعاً صحيحاً فنخيل - كما سبق - أن الفعل المهتل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقه واو المطف وقبيلها الفعل العامل وفاعله . وكل أساس هذا التخيل نجمه بالضمير مطابقاً لمرجه المتقدم عليه ، فكان أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

(٢) إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : « ليس » و « عسى » إذ لا يصلح الجامد الذي ليس فعل فتجب قياس أن يكون عاملاً في « المتنازع » - كما أوضحنا في ص ١٨٧ و ١٨٨ - .

(٣) طبقاً لما سبق في باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠ .

(٤) هناك رأى حسن ، يميز حذفه . وارتضاء كثير من النحاة .

الضمير متأخراً بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخاً ، وكنت إياه ، أى : كنت
أخاً . ويصح : كنته ؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ، فلا داعى لوجوب الانفصال ^(١) .

بقى أن نذكر حالة ^(٢) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ،
ولا لإعمال الأول المhemل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هي
التي يكون فيها الفعل الأول المhemل محتاجاً إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف ^(٣)
ولو أضمرناه لترتب على إضماره علم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهرة ؛ نحو :
(يظناني ، وأظن الزميلين أخوين - أخا) . فكلية : « أظن » مضارع ، فاعله
مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ
والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله
الثاني . إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه . بقي أن يستوفى المتقدم المhemل (وهو :
« يظنان ») ، مفعوليه . فالفعل « يظنان » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين »
و « الياء » . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثاني ؟ .

لو جئنا به ضميراً مطابقاً للمفعول الأول فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين
أخوين إياه - لتحققت المطابقة بين المفعول الثاني « إياه » والمفعول الأول : « الياء »
وهي المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت
المطابقة بين الضمير : « إياه » الذي للمفرد ، ومرجعه المثني ، وهو : « أخوين » .
ولو جئنا به مثني ؛ فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين - إياهما ،
لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين
المفعول الثاني ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع
أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثاني اسماً ظاهراً ؛ فنقول . يظناني
وأظن الزميلين أخوين - أخا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » ^(٤) .

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة في أصله ، وكان العامل هو

(٢٤١) وهي التي أشرنا إليها في رقم ١ من هاش ص ١٩٦ عند إعمال الأول ، وإعمال الأخير .

(٣) بالرغم من جواز الخلاف في غير التنازع - انظر « أ » من ص ٢٠١ .

(٤) فهي في هذا كالتى سبقت في ص ١٩٦ .

التأخر ، فالأحسن حذف المفعول ؛ نحو : عاوت وعاونى الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاونى الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً^(١) ، ولو حذف لأوقع حذفه في لبس . فيبقى ويوضع متأخراً عن المفعول ؛ نحو : استعنت - واستعان عَمَلَى الزميل - به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء : (أى : استعنت بالزميل) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى مفعوله المجرور بالحرف ، « عَمَلَى » فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضلة ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت - واستعان عَمَلَى الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندري : أالزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . . .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظة المحذوف في النية ؛ فكأنه موجود ، نحو : مررت ومررت بى الصديق^(٢) .

-
- (١) يعد المجرور بحرف جر لثبوتية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من حاشى ص ١٨٦) .
 (٢) عرض ابن مالك أحكام التنازع بمجمل ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الأبيات التالية :

وَأَعْمِلِ الْمُتَهَنِّلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا

يريد : إذا عمل واحد وأهل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل الأخير في الاسم الظاهر المتنازع فيه ، مع إعمال المتقدم في ضميره . ويوضح ثانيهما إعمال الأول في ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه مع إعمال الأخير في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلاً له . يقول :

كَيْفَ حَسِنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَانَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَبَا عَبْدَنَا

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابننا » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر . « يسى » أما الفعل -

«المقدم» : «يحسن» فقد أحمل في ضميره؛ فصار : «يحسنان» والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : «عبدك» ، وقد أحمل فيه الأول : «بنى» وأهل المتأخر وهو : «اعتدى» . ولكنه أحمل فى ضميره ، فصار : «اعتدىا» . ولم يحذف الضمير فى المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف . . .

ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير الرفع ، فإن كان النصب ، أو الجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة فى الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمدة . (وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، وأوضحناه بالأمثلة) . ويقول فيه :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفِعَ أَهْمَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرَ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ
(أهمل : أهمل . أى : صار أهلاً ، بمعنى : أُوْدِّ ، واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحالة التى
يجل فيها الظاهر محل الضمير فقال :

وَأَظْهَرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيُغَيَّرَ . مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
(الرخا = الرغاء . وهوسمة الرزق) .

زيادة وتفصيل :

يُعدّ باب «التنازع» من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(أ) فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب . وقد أهملنا أكثرها .

ينجلي هذا في أن بعضها يميز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يميز . وفريق يميز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يجمع ، وطائفة تبيح الاستغناء عن المفعولات المنصوبة ، وعن ضمائرها وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو في الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المفعول متأخراً في بعض الصور ، وفئة لا تحتم ، فليس بين أحكام «التنازع» حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه في مسائل «التنازع» أوضح وأفصح ، كما يبدو في المراجع المطولة^(١) . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ، فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعول «ظن» وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب «ظن»^(٢) . ومنعوا حذف المفعول إن كان فضلة ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر

وكان اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حيناً — في رأى كثيرتهم ؛

(١) كالآشفي وشاوشه ، والتوضيح وشروحه وجواشه ، والجزء الثاني من المسح و

(٢) سبق الإشارة لهذا في رقم ٣ من هاشم ص ١٩٨ .

فراراً من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدماً حينئذ آخر إذا تعدل تأخير سبب ما تخياله . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع في مخالفة نحوية عندهم .

ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية في القبح ، لا ندرى : ألها نظير في الكلام العربي ، أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفي : (استعنت واستعان على زيد^(١) به) . (وظننت منطلقاً وظننتي منطلقاً هند إياه) . (وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرأ قائماً) . (وأعلمت وأعلمني زيداً عمرأ قائماً إياه إياه ... و ... و ...)^(٢) وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، التي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها في المطولات .

(ح) وأما الخضرع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يرجحون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد »^(٣) ولا ندرى السبب في منع هذا الاجتماع مع إياحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذي لا يؤيده - في ظننا - القصص المأثور .

ومن سلامة النوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعة - لقبُح تركيبها ، وغموض معانيها ، وصعوبة الاهتداء إلى صباغتها الصحيحة . . .

(١) الأشموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شطره الأخير :

(. . وأعثرته إن يكن هو الخبر) وكذا في المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخر ودفع الإجازة فريق ثالث ! !

وهكذا دواليك .

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى — نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتي (وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة ، وهذا ما نود التنويه به) .

١ — تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيته من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب ^(١) .

٢ — تعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تعدد المفعولات ، أو لا تعدد ، ويشترط فيها عند تعددها أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ — كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المفعول المذكور في الكلام . ولا ترجح من هذه الناحية ، لعامل على آخر .

٤ — إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى مفعول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل في مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع الظاهر في الكلام يكون لأحدها ، أما غيره من العوامل فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر في الرتبة .

ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها ^(٢) ؛ إذا كان متأخراً عنها ؛ فيكون فاعلاً — مثلاً — لها جميعاً ، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره .

٥ — إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى مفعول غير مرفوع جاز اختيار أحدها للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا في ضمير المفعول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الفصيحة الحالية من التنازع . فلا بأس أن يجري في التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا وقع الحذف في لبس يجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها . ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

(١) ص ١٨٧

(٢) وتعدد العوامل مع وجود مفعول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمة النحو ؛ كالقراء — ومكانته بين كبار النحاة معروفة . وقد أوضحناها في ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ . باب : « أبنية المصادر » .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق^(١)

معناه :

الفعل — بعد إدخاله في جملة — يدل على أمرين معاً ، أحدهما : « المعنى المجرد^(٢) » ، ويسمى : « الحدث » ، والآخر : « الزمان » . ففي مثل : (يرجع المجاهد ، فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه . . . نجد ثلاثة أفعال ، هي : (يرجع — أسرع — فرح . . .) وكل فعل منها يدل بنفسه مباشرة ؛ — أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، — على أمرين معاً .

أولهما : معنى محض تفهمه بالعقل ؛ هو : الرجوع — الإسراع — الفرح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضاً : « الحدث » .

وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدث) وانتهى قبل النطق بالفعل ، فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل يسمى : « الفعل الماضي » . ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : (يرجع المجاهد ، فيسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه) — لظَلَّ كل فعل بعد التخيير دالاً على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن » . ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . ويسمى الفعل في هذه الصورة الجديدة : « الفعل المضارع » .

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيداً. تفهيد باقى المفاهيم بذكر شيء بعده ، كحرف جر مع مجروره ، أو غيره من القيود ؛ كالمفعول به — المفعول لأجله — المفعول معه . . . ويقولون في سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمريض قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجد ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلتصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، أو فيها ؛ فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها . هذا ، وقد لا زمت كلمة : « المطلق » حتى صارت قيداً .

(٢) أى : العقل المحض الذى لا يقع تحت إحدى الحواس ؛ إذ لا كيهان ولا وجود له إلا في العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على أفراد ، ولا ثنائية ، ولا جمع ، ولا تكثير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد البحت » .

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : (ارجع . . . أسرّج . . . افرح . . .
 — لدلّ الفعل في صورته الجليدية على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن »
 لكن الزمن هنا مستقبل فقط . ويتشأ ما يسمى : « فعل الأمر » .
 فالفعل المتصرف — بأنواعه الثلاثة السالفة — يدل على : « المعنى المجرد
 (الحدث) ، والزمان ^(١) معاً » .

ولو أتينا بمصدر صريح ^(٢) لتلك الأفعال — أو نظائرها — لوجدناه وحده يدل
 في جملته على أمر واحد معين ؛ هو المعنى المجرد (أي : الحدث) فقط ؛ كالمصدر وحده
 في مثل : الرجوع حسن — الإسراع نافع — الفرح كثير . . . فهو يدل على أحد
 الشيئين اللذين يدل عليهما معاً الفعل ، ولا يدل على الثاني . . . وهذا معنى قولهم :
 « المصدر الصريح ^(٣) يدل — في الغالب ^(٤) — على الحدث ، ولا يدل على الزمان » ^(٥) .
 والمصدر الصريح أصل المشتقات — في الرأي الشائع ^(٦) — ، ويصلح لأنواع
 الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به . . . و . . .

(١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أمثالا لا تدل — في الرأي الأرجح — على الزمان ؛ كنتم
 وبئس في الملح والذم ، وكالأفعال التي في التمرينات العلمية . وغيرها ، بما أوضحناه وفصلناه — فيما
 يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره — بالجزء الأول م ٤ ص ٢٩ .
 (٢) أي : غير مذكور . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .
 (٣) لأن المذلول يدل على زمن معين ، (على الوجه الذي يسطنه في مكانه من الجزء الأول ، م ٢٩
 ص ٣٠٢) .

(٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على : « المرة » أو « الهيئة » . وإيضاح هذا وتفصيله
 في موضعه الخاص من بابهما (ج ٣ م ١٠٠) .
 (٥) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المصدرُ اسمٌ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَذْلُومِي الفعلِ ؛ كَأَمِنْ ، مِنْ أَمِنْ — ١

يقول في تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المذلولين اللذين يدل عليهما الفعل .
 ولما كان المذلولان هما : « الحدث » ، « الزمان » ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان — اتجهت
 الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أَمِنْ » وقال عنه : إنه من الفعل
 الماضي : « أَمَرَنْ » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل « أَمَنْ » إذ الأَمِنْ
 يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أَمَرَنْ .

(٦) راجع هذا الرأي في ج ٣ باب : « أبنية المصادر » . م ٩٨ وفي م ٩٩ باب : « إعمال
 المصدر » ، وأما . . .

و . . . ، وقد يكون منصوباً في جملته باعتبار مصدره صريحاً جاء لغرض معنوي خاص ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجيء هنا) مثل : حَطَّم التماسح السفينة تحطيماً . وفي هذه الحالة الخاصة وأشباهها يسمى : « مفعولاً مطلقاً ^(١) » ، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق .

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه معاً ، أو من معناه فقط . وقد يكون فعلاً ^(٢) من مادته ومعناه معاً ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله — إلا أقبل التفضيل — ؛ كقولهم : (إن الرفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع منه خلاصاً) . وقولهم : (المخلص لنفسه إخلاص العلاء يصدّها عن الفنى ؛ فيسعد ، والمُعْجَب بها إعجاب الحسنى يُطلق لها العنان فيَهْلِك) ^(٣)

فالمصدر : « تَرَفُّعاً » — قد نُصِبَ بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفُّع .

والمصدر : « دفعاً » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع .

والمصدر : « إخلاصاً .. » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص .

(١) سيجيء تعريفه في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٢) بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملتقى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل : كان . والملتقى ، مثل « ظن » عند إلغائها بالطريقة السابقة — في ص ٣٨ —

(٣) وفي ناصب المصدر يقول ابن مالك :

يُمِثِّلُهُ : أَوْ فِعْلٌ ، أَوْ وَصَفٌ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَضْلاً لِهَاتَيْنِ انْتِخِبَ - ٢

يبيّن في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتُخِبَ كونه أضلاً للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل حل للرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المنوطة ؛ فقال :

تَوْكِيداً ، أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ ، أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ ؛ سَمِرَ ذِي رَشَدٍ - ٣

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هي لبيان العدد مع التوكيد أيضاً ، و « سمر ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع الثالث عن عامله . وسيجيء في ص ٢١٩ .

والمصدر : « إعجاب » - قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجب .
وكقولهم : الفرحُ فرحاً مسرفاً ، كالحزين حزناً مفرطاً ؛ كلاهما
مسمى لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر : « فرحاً » - منصوب بالصفة المشبهة قبله وهى : « الفرح » .
وكذلك المصدر : « حزناً » - فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهى :
« الحزين ^(١) » .

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية -

(أ) قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمراً واحداً ؛ هو : أن يؤكد
- تأكيداً لفظياً - معنى عامله المذكور قبله ^(٢) ، ويثبوتية ، ويقرره ؛ (أى :
يبعد عنه الشك واحتمال المجاز) ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المبهم ^(٣) ،
نحو : بلغ الحوت الرجل بلعاً - طارت السمكة فى الجحوظيراناً . . .

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً - فهما متلازمان - :
توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ^(٤) ، ويكون بيان النوع هو

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر فى رأى الأنسب : لأن فيه تسيراً - كما سيحى فى بابها
ج ٣ م ١٠٥ .

« ملاحظة » : قد يكون العامل فى النداء هو العامل فى نصب المصدر . ومن الأمثلة قول الشاعر :
يا هند دعوة صعب هائم ذئف منى بوصل ، وإلامات أو كربا
(راجع المص ج ١ ص ١٧٣ . وستحى لهذا إشارة فى ج ٤ باب التواء ، م ١٢٧ ص ٦) .

(٢) فى ص ٢١١ و ٢١٢ الكلام على تقدم عامه عليه .
(٣ و ٤) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تحى له زيادة معنوية من ناحية
أخرى ؛ كإضافة أو وصف ، أو عدد ، أو « أل » التى قلده ،

والمصدر المختص : ما يؤدى معناه المجرد مع زيادة أخرى تحى لمعناه من خارج لفظه ؛ كالتى
تحى له بسبب إضافته ، أو وصفه ، أو « أن » المهدية فى أوله ، أو . . . وفى هذا يقول الخضرى
فى الميسر فنوع ما نصه :

« يقع مابين النوع لكونه مضافاً ، أو موصوفاً ؛ كما مثله الناظم بقوله : (سرت سريقتين سير
فى رشد) - أو محلى . بال المهدية ؛ كسرت السير ، أى : المهود بينك وبين مخاطبك . فهو
ثلاثة أقسام . ويسمى : « المختص » أيضاً ؛ لاختصاصه بما ذكر . والتحقيق أن المحدود مختص أيضاً ؛
لتحديد بالعدد المخصوص ؛ لذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين . « مبهم » وهو المؤكد ، =

الأهم^(١)؛ نحو: نظرت للعالم - نظرت الإعجاب والتقدير، وأثبتت عليه ثناءً مستطاباً. وقوله تعالى: (وإن الساعة لآتية)، فاصفح الصفح الجميل^(٢)، وليس من الممكن بيان النوع^(٣) وحده من غير توكيده لمعنى العامل.

(ح) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضاً؛ هما: توكيد معنى عامله

«ومختص»؛ وهو قبان: معبود، ونحوه^(٤). ثم قال ما نصه: (إن النوى إن كان مضافاً كان من باب التباية على التحقيق - طبقاً للبيان الذي في رقم ٢ من هامش هذه الصفحة - وأما «ذوأل»؛ فالظاهر أنه قد يكون كذلك؛ كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق مهود للمخاطب سواء أكان منك أو من غيرك. وقد يكون أصلياً؛ كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المهود الذي وقع منك بمشيئه استحضاراً لصورته)؛ ١ هـ كلام المحضري.

والبلاغة تقتضي أن يكون احتمال المصدر المجهول مفصلاً على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك؛ فيزيل المصدر المجهول تلك الغرابة؛ وهذا الشك؛ كالأطلة التي عرضناها. فليس من البلاغة أن يقال: قدمت قموداً - أكلت أكلاً.. وأشياء هذا، ما دام الفعل: «قدم» أو: «أكل»؛ ليس موضع غرابة أو شك. نعم التمييز صحيح لذوياً؛ ولكنه ركيك بلاغياً. أما مثل: طارت السمكة طيراناً، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المجهول؛ لغرابة معنى عامله؛ وتشكك السامع في محته... وهكذا.

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظي - الذي سيجيء في الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ -؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله؛ ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر ليشهد المؤكد والمؤكد مباءً في نوع الصيغة؛ (تطليقاً لشرط التوكيد اللفظي؛ ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه)؛ فمعنى قولك: عبرت النهر عبراً - أوجبت عبراً عبراً. وهذا رأى المحققين. لكن سيقرب على الأخذ بإبراهيم حلف المؤكد في التوكيد اللفظي؛ وهذا الحذف - عند أكثرهم - يتناقض الغرض من التوكيد اللفظي. وفوق هذا عامله الحقيقي محذوف أيضاً؛ فلو الكلام حلف كبير.

هل يجاب بأن المؤكد مع حذفه ملاحظ يدل عليه اللفظ المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق؛ وهو: «عبرت» فهو محذوف كالمذكور؟

(١) يدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على الهيئة، (وسيجيء الكلام عليه في ج ١٠٠٣).
(٢) يقولون بحق: إن المصدر النوي إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه؛ فالأصل في مثل: سرت سير ذي رشد؛ هو: سرت سيرا مثل سير ذي رشد؛ فحذف المصدر؛ ثم صفته؛ وأنيب المضاف إليه مثابه. ولولا ذلك لكان المذهب: أن سير ذي الرشد قد سرت هو نفسه؛ وهذا غامض؛ إذ كيف أصبح السير المنسوب للذي الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذي ساره وأوجده في حين أقول أنا الذي سرت وأوجده؟ فلو الكلام تناقص وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوي المضاف نائب مصدر. وهذا كلام دقيق؛ يتجه إليه غرض المدربين؛ وإن لم يتقبلوا به في إصراهم الشائع المقبول أيضاً؛ تيسيراً وتخصيلاً. (راجع رقم ١ هامش ص ٢١٦).

المذكور مع بيان^(١) عدده ، ويكون الثاني هو الأهم . ولا يتحقق الثاني وحده بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة^(٢) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات ...

ولابد من اعتبار المصدر مختصاً في هذه الحالات الثلاث الأخيرة : (ب - ج - د) ، لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دل مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو عليهما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً^(٣) .

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده ، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، ولا بيان العدد وحده ، ولا على هذين الأخيرين معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاث . ومن ثم قسم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ « مبهماً » ؛ ويراد به : المؤكد لمعنى عامله المذكور . و « مختصاً » ؛ ويراد به المؤكد أيضاً مع زيادة بيان النوع ، أو زيادة بيان العدد ، أو بيانهما معاً .

وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هي : المؤكد لعامله المذكور ، والمؤكد المبين لنوعه ، والمؤكد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكد المبين للنوع والعدد معاً ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة^(٤) .

(١) ويدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المرة ، وهو - في الغالب - لا يعمل كسائر المصادر العددية .

(٢) ونشير لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٢١١ وكما في ص ٢١٢ . أما تفصيل الكلام عليه في بابها الخاص من ج ٣ م ١٠٠ .

(٣) هي : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - حيث البيان .

(٤) وهناك قسم آخر - سيجيء في ص ٢٢٠ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه في رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ؛ لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أسطة هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز في الغالب حذف عامله - كما سيجيء في ص ٢١١ و ٢١٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠ - ، ولا أن يعمل مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تركت عاملاً وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمتنع أن يكون هذا قسماً مستقلاً .

أمثلة للتوكيد وحده : كَلَّمَ اللهُ موسى تكليماً - غزا العلم الكواكب غزواً - نزل الطيارون فوق سطح القمرزولاً، ومشوا عليه مشياً . صافح القيل صاحبه مصافحة .
أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنم المغنّى ترنم البلبل - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد الطربُ إجادة الموسيقى .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخرى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمتي البلبل والمغنّى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق :

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على قسم مما سبق :
« المفعول المطلق » (١) .

فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : « المصدر المنصوب المبهم ، أو المختص » .
وقد يراد منها : « النائب عن ذلك المصدر » ؛ فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . - كما سنعرف (٢) - .

(١) يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق : « إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده ، وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : عليك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولد مدبراً) . . . »
لا داعي لقوله : (ليس خبراً عن مبتدأ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع ومدة ، كما أن خبر التواسخ مدة .
ولا لقوله : (ليس حالا) ، لأن الحال مشتق - في الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا مدة ، وليس بمشتق في الغالب . . . - هذا ، والحال في المثال مؤكدة لعاملها -

(٢) سنعلم مما سيجيء في ص ٢١٣ أن هناك أشباه تنوب عن المصدر الأصلي عند حذفه ؛ فتصريب مفعولاً مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرأ . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً كالأمثلة السابقة ، (وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التي أشرنا إليها ؛ وهي التي تنوب عن المصدر عند حذفه . فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان ممّا في بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهي بين شيئين ؛ فيجتمعان ممّا في جهة معينة ، وينفرد كل منهما في جهة أخرى تجعله أعم ، وأشمل ، وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

١ - إذا كان المصدر مؤكّداً لعامله المذكور في الجملة تأكيداً محضاً^(٢)، فإنه لا يرفع فاعلاً^(٣)، ولا ينصب مفعولاً به. إلا إن كان مؤكّداً نائباً عن فعله المحذوف^(٤).

كما لا يجوز - في الرأي الشائع - تثنيته، ولا جمعه، ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد، دون تقييده بشيء يزيد عليه، (أى: ما دام المصدر مبنيهما)؛ فلا يقال: صفحت عن الخطئ صفحين، ولا وعدتك وعوداً. إلا إن كان المصدر المبهم مخمّوماً بالتاء؛ مثل التلاوة؛ فيقال: التلاوات، والتلاوات.

وسبب امتناع التثنية والجمع أن المصدر المؤكّد مقصود به معنى الجنس^(٥)؛ لا الأفراد؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد، والتثنية، والجمع؛ لأن دلالاته تتضمنها. ومثل المصدر المؤكّد ما ينوب عنه.

ولا يجوز أيضاً - في الغالب - حذف عامل المصدر المؤكّد ولا تأخيرها؛ عن معنوله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقديره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقى، لا مجازى، والحذف مناف للتقوية والتقرير، كما أن التأخير يناقى الاهتمام^(٦). لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكّد وجوباً بشرط إنابة المصدر عنه، وستجىء^(٧).

(١) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان، يشمل شروط إعماله، ويختلف أحكامه، (وسجى، ج ٣ ص ٢٠٦ م ٩٩).

(٢) أى: مجرداً من كل زيادة أخرى تنضم إلى التوكيد؛ كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد، أو عليهما.

(٣) لأنه نوع من التوكيد اللفظى - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - والتوكيد اللفظى لا يكون عاملاً ولا مفعولاً، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا، وفي بابها الخاص (ج ٣).

(٤) هذه الحالة الفريدة التي يعمل فيها المصدر المؤكّد عمل فعله. وستجىء مواضع نيابة عنه في ص ٢٢١ م ٧٦، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل في الغالب، كما سنذكره.

(٥) المراد: الجنس الإفرادى، وهو ما يصدق على القليل والكثير، مثل: ماء - هواء - خوص (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

(٦) هذا تعليل النحاة. أما التعليل الأنسب فهو المحاكاة الواردة عن فصحاء العرب.

(٧) في ص ٢٢١ م ٧٦.

٢ - أما المصدر المين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المين للعدد، فيجوز
تثنيتهما وجمعهما جميعاً مناسباً^(١)، وتقدمهما على العامل، وهما في حالة الإفراد
أو التثنية أو الجمع، ولا يعملان شيئاً - في الغالب -^(٢)؛ فليس لهما فاعل
ولا مفعول . . . فقال تثنية الأول وجمعه : سلكت مع الناس سلوكي العاقل؛
الشدة حيناً، والملاينة حيناً آخر - سرت سيبر الخلفاء الراشدين؛ أي :
سلكت مع الناس نوعين من السلوك، وسرت معهم أنواعاً من السبر. (وليس المراد
بيان عدد مرات السلوك، - وأنه كان مرتين، ولا بيان مرات السبر، وأنه كان
متعدداً^(٣))، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع في كل حالة، بغير نظر
للعدد^(٤).

ومثال الثاني : خطوت في الحديقة عشر خطوات، ودُرْتُ في جوانبها أربع
دورات^(٥).

(١) المراد بالجميع المناسب هنا : ما تحققت شروط صحته ؛ ذلك أن الجمع ثلاثة أنواع ؛ (جمع
مذكر - جمع مؤنث سالم - جمع تكسير) . ولكل جمع من الثلاثة شروط خاصة به ، لا بد من
تحققها في مفرد قبل جمعه قياسياً . وتلك الشروط تختلف باختلاف المفرد لكل نوع .
(٢) وقد يعمل المين للنوع أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛
نحو : تأملت من إهداء القوى الضعيف - حزنت حزن المريض . وهذا العمل - على قلتها - قياسي .
(كما سيبيء البيان في ج ٣ م ٩٩) .

(٣ و ٢) لأن دلالة المصدر على العدد هي من اختصاص القسم الثالث العددي ، وليست من
القسم النوعي .

(٤) وإلى هذا يشير ابن مالك بيوت ذكره متأخراً من هذا المكان المناسب له - وسيبيء في
المنهاج من ٢١٨ - :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا وَثَنٌ ، وَاجْمَعُ قَبْرَهُ ، وَأَقْرِدَا
أي : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توييده ؛ أي : إفراده ؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنية أو
إلى الجمع . أما خبره فثمة إن شئت ، أو اجمله جمعاً مناسباً ، أو أفرده ، أي : اجمله مفرداً . وقد
أوضحنا في الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المين ، يجرى على حكمه .

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته (أى : مادته اللفظية) من مادة عاملة اللفظية ^(١) ، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .

وحكم هذا النائب : **النصب دائماً** ^(٢) . ويذكر في إعرابه : أنه منصوب لنبايته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لأنه ليس مصدراً للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مداولاتها ؛ فتعد إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك . أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : « إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب » ، أو : « مفعول مطلق ، منصوب » ، ولا يصح أن يقال : مصدر . . .

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متصلاً في المصدرية . ويفسرونها بأنها التي تكون من لفظ عاملة وحروف ، لا مطلق المصدر ؛ ففي مثل : سررت فرحاً - أو فرحت جزلاً - لا تعد كلمة « فرحاً » ولا كلمة : « جزلاً » مصدرًا متصلاً لفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة ، وإنما هما قائمتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف المصدر الأصلي ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرادفه من جهة المعنى . لهذا يعمدون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصلي » ، أو : « مفعولاً مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ أن المفعول المطلق يطلق - أحياناً - على المصدر الأصلي المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما في هذا المرادف .

والمرادفان هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما في الحروف ؛ مثل : (فرح - وجزل) ومثل : (شأن ، وكثره) ومثل : (حب - وريقنة) .

(٢) مع خضوعه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف ؛ كما أشرنا قريباً في آخر الهامش ص ٢١٢ .

والأشياء التي تصلح للإجابة عن المصدر كثيرة^(١)؛ منها : ما يصلح للإجابة عن المصدر المؤكّد، وقد ينبو عن المصدر المبيّن أيضاً إذا وجدت قرينة تُعيّن المصدر المبين المحذوف . ومنها ما لا ينبو عن المصدر المؤكّد ، ولكنه ينبو عن غيره من باقي أنواع المصدر . فما يصلح للإجابة عن المصدر المؤكّد :

- ١ - مرادفه^(٢)؛ مثل : أحببت عزيز النفس مِقةً ، وأبغضت الوضع كُرهاً .
- ٢ - اسم المصدر^(٣)؛ بشرط أن يكون غير عَلَمٍ^(٤)؛ نحو : توضأ المصلي وضوءاً - اغتسل الصانع غَسِلاً . فالوضوء والغسل اسمًا مصدرين للفعلين قبلهما ، نائين عن المحذوف . ومثل : فرقة ، وحُرمة ، في قولهم : افرق الأصلاء فرقة ، ولكني أحترم عهودهم حرمة . فالكلمتان اسمًا مصدرين للفعلين « افرق » واحترم » قبلهما . ونائين عن المصدرين المحذوفين^(٥) ؛ كالثأن في كل ما يلاقى المصدر في أصول مادة الاشتقاق^(٦) ؛ بأن يشاركه في حروف مادته

(١) يبين بما يأتي أن أربعة أشياء تصلح للنيابة عن كل مصدر أصل محذوف هي : (المرادف) - (ملاقيه في الاشتقاق ، ومن هذا اسم المصدر غير العلم) - (الضمير) - (اسم الإشارة) .
(٢) راجع رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) هو : ما سوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه من ناحية الاشتقاق . ينقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما في الأمثلة المعروضة . فهما يتلاقيان في الاشتقاق . ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق ، وقد عرضوا لفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فيها : إن لفظ المصدر يجمع في صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجري عليه في أمرها ، واسم المصدر لا يجري على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أي : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإسالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه في ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما - سيجي في الباب الخاص بهما ؛ هو : باب : إعمال المصدر ، واسمه « (= ٢ ص ٢٠١ م ٩٩) . ومن الفوارق اللفظية المدونة هناك أن اسم المصدر مقصور على التثنية ، أما المصدر فنه التثنية ، ومنه القياسي .

(٤) وسببهم أن العلمية متى زائد على المصدر ؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط ، - كما عرفنا - فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً مما قد اجتمع فيه أمران ؛ هما : « العلمية » والدلالة على الحدث . . واجتماعهما يحمله غير صالح للنيابة عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه في لفظه وفي معناه ؟ أي : كيف يدل النائب على شيء ليس في الأصل ؟
(٥) انظر الصباح المتبر ، مادة : « حرم » . (٦) يدخل في هذا المصدر المسمى .

الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : « التبتل »
 في قوله تعالى : (وإذ ذكر اسم ربك ، وتبتل^(١) إليه تبتلاً) ، فإنه مصدر^(٢)
 للفعل : « بتل » وقد ناب عن « التبتل » ، الذي هو مصدر الفعل : « تبتل » .
 وإما مع كونه اسم^(٣) حين ؛ نحو قوله تعالى : (والله أنبتكم من الأرض
 نباتاً . . .) ، فكلمة : « نباتاً » اسم للشيء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب
 عن : « إنباتاً » الذي هو المصدر القياسي للفعل : « أنبت »^(٤) .

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير المائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له
 بعد الحذف أيضاً ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : « أخلصته لمن أودّه » ،
 وعن الإقبال : « أقبلت هذا » . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال .
 فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذي حذف ، ونائب عنه ، وهو : (الإخلاص)
 واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذي حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذي يصلح للإنابة في الأنواع الأخرى :

١ - لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو :
 لا تنفق كل الإتفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواماً^(٥) .
 إذا سئحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل في اقتناصها بعض تمهل ، ولا تردّد
 بعض تردّد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود .

ومثل كلّ وبعض ما يؤدي معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على

(١) تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته .

(٢) لم يعتبروا : « التبتل » اسم مصدر للفعل : « تبتل » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف
 مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - في الرأي الشائع عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر
 الفعل الذي يجري على مقتضاه في الاشتقاق . أما الرأي الذي لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويصح
 أن تزيد ، فيجعل « تبتلاً » اسم مصدر .

(٣) ذات مجسمة ، وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجرداً .

(٤) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » في الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه في الأصل
 مصدر للفعل : « نبت » - ثم سمي به النابت ؛ فيكون داخلاً في قسم الملاق للمصدر في الاشتقاق مع كونه
 مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٥) اطلب طريقاً وسطاً معتدلاً بين الأمرين .

العضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شطر . . .

٢ - صفة المصدر المحذوف^(١) ، نحو : تكلمت أحسنَ التكلم وتكلمت أى تكلم^(٢) . إذ الأصل : تكلمت تكلماً أحسنَ التكلم - وتكلمت تكلماً أى تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً - مثلاً - .

٣ - مرادف المحذوف ، نحو : وقوفاً وجلوساً في مثل : قمت وقوفاً سريعاً للقادم العظيم ، وقعدت جلوساً حسناً بعد قعوده ، ومثل : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صباحاً عالياً ، لينبه الغافلين ، ولم ينباطاً توائماً معيياً في مقاومتها .

٤ - اسم الإشارة ، والغالب أن يكون بعده مصدر كما لمحذوف ، كأن تسمع من^٣ يقول : « راقني عدل عمر » ، فتقول : سأعدل ذاك العدل العُمري . ويصح مع القرينة : سأعدل ذاك .

ومثل أن تسمع : أعجبني إلفاؤك الجميل ، وسألني ذاك الإلقاء ، أو سألتني ذاك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة : لوجود القرينة الدالة عليه بعد حذفه ، وهي اسم الإشارة - في المثالين - فإنه يدل دلالة المصدر هنا بالإشارة إليه ، ويعني عنه^(٤) . . .

٥ - الضمير العائد على المصدر المحذوف ، كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : « أكرمهُ من يستحقه ، وأسبئها من يستحقها » تريد : أكرم الإكرام التام من يستحقه . . . ، وأسبئ الإساءة البالغة من يستحقها^(٥) .

(١) ويدخل في صفة المصدر المحذوف المصدر التثني المضارع الذي سبق أن أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ وأوضحنا الرأي والسبب في اعتباره نائباً عن المصدر .
والكثير في الصفة النابتة عن المصدر أن تكون مضافة إليه ، كالأشلة المذكورة ، وقول الشاعر :

الغنى في يد اللثيم قبيح فقدر قبح الكريم في الإملاق

أى : قبيح قبحاً قدر قبح الكريم في الإملاق .

(٢) هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذي يليه ، والذي يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف .
(ويستلزم الكلام على معناه مدون في ج ٣ - باب الإضافة ، ص ٩٥ ، ١١٠ ، ١١٢ وما بعدها حيث للرأي الخامس في موضوع « أى ») . ولما إشارة في باب التثنية - ص ٣٠٣ ، ١١٤ ص ٤٥٢ .

(٣) لا بد من هذه القرينة التي تجعل المحذوف بمنزلة المذكور ، وإلا كان اسم الإشارة نائباً عن مصدر مؤكّد ، لا عن مصدر نوصي .

(٤) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرام ، أكرمُ إكراماً من يستحقه . والإساءة ، أسوأ إساءة إلى من يستحقها - ذهب الغرابية . وهو أسلوب عربي صحيح له -

٦ - العدد الدال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات في اليوم واللييلة أربعاً وعشرين^(١) دورة ، ويدور عقربُ الدقائق في الساعة ستين^(٢) دورة .

٧ - الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالاته ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً ، أو رجلاً ، أى : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجلاً ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب تسمى : الرأس ، أو : الرجل^(٣) ولا يد في الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر ، فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوأ - ولا ضرب اللاعب الكرة بطناً ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكرة .

٨ - نوع من أنواعه ؛ نحو ؛ قعد الطفلُ القَرْفُصَاءَ^(٤) - مشى العدو القَهْقَرَى^(٥) ، أو : القَهْقَرَى - سرت وراءه الجَرَى - نام الآمن ملء جفونه^(٦) . . . أى : قعد قعود القَرْفُصَاء - مشى مشى القَهْقَرَى ؛ وسرت سير الجَرَى - نام الآمن نوماً ملء جفونه . . .

نظائر كثيرة في القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ)^(٧) أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين . . . (١ و ٢) والأصل : دوراناً أربعاً وعشرين دورة - دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر ، وزاد عنه عدده .

(٢) في مثل هذه الأمثلة ونحوها حُذِفَ المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل .

(٣) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، ويغذاء ملتصقتان يبطنه ، يحيط بهما ذراعا . أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذيه يبطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . .

والقَرْفُصَاء والقَهْقَرَى ممدودان هنا فائتين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفلين : « قَرْفُصَاء » و « قَهْقَرَى » ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لها في المادة - مصدران ، أما مع حامل آخر لا يشاركنهما في المادة اللفظية - كالكلى هنا - فتائبان عن المصدر - كما سلف في رقم ١ من هامش ص ٢١٣

(٤) هي الرجوع إلى الخلف .

(٥) ومن هذا قول المتنبي من قصائده ومشكلاتها المعنوية :

أَبَامَ ملء جفوني عن شواردها وَيَسْهَرُ الخلق جرأها ويختصم

(جراها - من جرأها . أى : من أجلاها . . .) وما يصلح للنوع قول الشاعر :

٩ - اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ، كصيغة : « فَعِلَّة » ؛ نحو : مشى القط مِشْيَةً الأسد ، ووثبَ وِثْبَةً التمر . فكلمة : مِشْيَةً - وِثْبَةً - تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه .

١٠ - وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يَحْيَ ليلةَ المريض ، ولم يعيش ساعةَ الجريح . أى : لم يحيَ حياةَ ليلةِ المريض ، ولم يعيش ساعةَ الجريح . (تريد : لم يحيَ في ليلةِ كليلةِ المريض ، ولم يعيش في ساعةِ كساعةِ الجريح ؛ يَنُوق ما فيهما من آلام) . ومن هذا كلمة : « ليلة » في قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرَمَدَا وبيتَ كما بات السَّليمُ ^(١) مُسَهِّداً

١١ - « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خطك ؟ بمعنى : أى كتابه تكتب خطك ؟ أرُقعةً ، أم ثُلثاً ، أم نَسَخاً . . . ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟ بمعنى : أى زرع تزرع حقلك ؟ أزرع قمح ، أم ذرة ، أم قطن . . . ؟

١٢ - « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى اجلس شئت فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكَّد عند حذفه ^(٢) . وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه ^(٣) ، وبقي عنه من غير لبس .

= وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً

والأصل : تؤخذ الدنيا أخذ غلاب ، ثم حذف المصدر المضاف وحل المضاف إليه محله ، ونصب . (١) الملوغ .

(٢) ومنها : ملاحه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : (وأنبأها نبأاً حسناً) واسم المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتكلم كلام النبلاء - انظر رقم ٢ ص ٢١٤ ورقم ١ من هامشها . (٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلْ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَدَلِ - ٦

فيسجل فى هذا البيت أن المصدر ينتوب عنه عند حذفه كل شيء يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على ناقلين ؛ هما : لفظ « كل » ، - وقد أضفناها للمصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » - ، ولفظ المرادف ؛ وهو : الجدل ، بمعنى الفرح ، فى « أفرح الجدل »

ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له - بهامش ص ٢١٢ - من مسائل الباب . هو :

وَمَا لَتَوْكَيْدٍ فَوَحْدٌ أَبَدًا وَشَنْ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا - •

حذف عامل المصدر.

إقامة المصدر المؤكّد نائباً عن عامله في بعض المواضع

(أ) يجوز حذف عامل المصدر المبين للتنوع أو للعدد بشرط وجود دليل^(١) مقالّيّ أو حالّيّ يدلّ على المحذوف . فمثال حذف عامل النوعيّ للدليل مقالّيّ ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك ؟ فيجواب : جلوساً طويلاً ؛ أي : جلس جلوساً طويلاً . ومثال حذفه للدليل حالّيّ أن ترى صياداً أصاب فريسته ؛ فتقول : إصابةً سريعة ؛ أي : أصاب إصابة سريعة . ومن هذا قولهم للمتعبّ : للسفر : سافراً حميداً ، ورجوعاً سعيداً ، أي : تسافر سافراً حميداً ، وترجع رجوعاً سعيداً .

ومثال حذف عامل العدديّ للدليل مقالّيّ : هل رجعت إلى بيتك اليوم ؟ فيجواب : رجعتين ؛ أي : رجعت رجعتين . والدليل حالّيّ أن ترى خيل السباق وهي تلور : في الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أي : دارت دورتين . . . وهكذا .

والمصدر في الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً ، وليس نائباً عنه .

(ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا^(٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس ، وتقويته ، ولتقرير المراد منه ، — أي : لإزالة الشك عنه — ، وليبيان أن معناه حقيقي لا مجازي ، وهذه هي دواهي المجهيء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً أو يتصب مفعولاً ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله^(٣) . . . لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعي ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد^(٤) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٥٦ أن الدليل (ويسمى : القرينة أيضاً) : قد يكون مقالياً ، أي : موجه إلى القول والكلام — وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه المشاهدة ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمراً مستتبّاً بما حوله ، دون أن يسمع لفظاً مطلقاً (٢) في ص ٢١١ و ٢١٥ من ص ٢٠٧ . (٣) سبق أحكامه في ص ٢١١ .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مَتَسَعٌ - ٦

يريد : أن هناك متسعاً لحذف في غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فحمل عمله ، وعمل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغتنى عن التلطف بالعامل ؛ وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأن المصدر بدلٌ عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه ^(١) ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه ^(٢).

ولما كان العرب قد التزموا الحذف والإنابة - معاً - باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحاكبهم ، ونلتزم طريقتهم الحتمية في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنابة المصدر المؤكّد عنه . ولهذا قال النحاة :

إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازاً - في الصحيح - ؛ وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة ، مع إقامة المصدر المؤكّد مقامه ، والأمران متلازمان .

ومع أن العامل مخلوف وجوباً فإنه هو الذي ينصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المخلوف ، ومنسوب به معاً) .

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله ^(٣) المخلوف وجوباً فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضة ^(٤).

(١) هذا المصدر النائب أساسه المبالغة فهو أبليغ وأقوى في تأدية المعنى من عامله .

(٢) سبقت الإشارة (في رقم ٤ هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ إشارة أيضاً) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النائية عن عاملها المخلوف قد يكون مؤكّداً لعامله ، والأصل في المؤكّد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله مع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه في ناحية أخرى . ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتفسير ؛ - وهذا ممب - ، أو باعتبار المؤكّد هنا ، المخلوف عامله وجوباً ، قسماً مستقلاً . ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٣) بعض المصادر المؤكّدة قد تنوب عن عوامل مهملّة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجيء في ص ٢٢٣ مثل : ويح ، ويل وسيجيء الكلام عنها في الزيادة ، ص ٢٣٠ .

(٤) سبق في ج ١ ص ٣٧٤ م ٢٧ إيضاح لجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وملخصه : أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . مثل : نزل المطر أمس . فهي جملة صالحة لأن توصف بأنها - في حد ذاتها - صادقة أو كاذبة

والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها .

٢ - فيراد بالأساليب الإنشائية الطليعية هنا : ما يكون فيها المصدر المؤكّد النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام^(١) ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المخفوف وجوباً . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً^(٢) له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلاً للمصدر النائب . ومثل هذا يقال في : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً - اجلسوا جلوساً^(٣) . . .

ومثال النهي أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة . . . سكوتاً ، لا تكلماً ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم . فكلمة : « سكوتاً » مصدر - أو : مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المخفوف وجوباً ، والذي ينوب عنه هذا المصدر في أداء معناه . وفاعل المصدر النائب مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف^(٤) . وكلمة : « لا » ناهية ،

= وهي تسمان : إنشائية طليعية ، أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والحق ، والمرض ، والتحفيز . . . - كما هو مذكور في المصادر الخاصة بالبالغة - . وإنشائية غير طلبية وهي التي يريد بها المتكلم : إعلان شيء والتسليم به ، وتقرير مثله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، - كما سيبيء في ص ٢٢٣ وتشمل جملة التمجيد - في الرأي الشائع - وجملة المدح والذم بنم وبش وفظائرهما ، وجملة القم بنفسه ، لا جملة جوابه ... ، وصيغ العقود التي يراد إقرارها ؛ مثل : يمتّ ، وهبت ... إلى غير هذا مما في المرجع السابق .

(١) انظر رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢ و ٣) ذلك أن فعل الأمر المخفوف وحده ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المخفوف وحده انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المخفوف ؛ فاللصدر متحمل لتفسير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المخفوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . وقيل . . .

والرأى الأول أحسن ، لأنه يسائر القواعد التحوية العامة . وإثنان أخف وأيسر . ولا تأثير لاعتلافهما في الاستعمال الكلاسي والكتابي .

(٣) ومثل قول الشاعر :

أكابرنا عطفاً علينا فإننا بنا ظمناً برحاً ، وأنتم مناهلٌ =

و « تكلماً » : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المحزوم بلا الناهية^(١) ،
 وثائب عنه في تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت .
 وهذا الضمير انتقل للمصدر الثائب من المضارع المحذوف . — كما تقدم .

ومثال الدعاء بنوعه^(٢) قول زعيم : « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع
 طاغية جبار ؛ فنصرأ عبادك المخلصين ، وهلاكأ وسُحقأ للباغي الأثيم » . أى :
 فانصر — يا رب — عبادك المخلصين ، واهلك واسحق الباغى الأثيم . . .

ومنه « سقيأ » و « رعياً »^(٣) لك ، « وجدعأ وليأ » لأعدائك . وإعراب المصادر
 في هذه الأمثلة كيإعرابها في نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخي^(٤) : أبخلأ وأنت واسع الفنى ؟ أسفاهة وأنت

— يريد : يا أكابرنا ، أعطوا علينا . . . — والبرح : الشديد . المناهل : جمع منهل ، وهو
 مورد الماء المنب الصافي .

(١) والأصل قبل الحذف فيها : اسكت سكوتأ ، لا تتكلم تكلماً ، ولا يكون حذف المضارع
 المحزوم « بلا » الناهية واجباً إلا في هذه الصورة — كما سيبيء — هذا في موضعه من باب : « الجوازم » ،
 ج ٤ م ١٥٣ عند الكلام على : « لا للناهية » .

(٢) الخبر والشر .

(٣) يوجب أكثر النعاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للنساج . ويكون التقدير : (اسق يارب ،
 ارح يارب . الدعاء لك أيها المخلص) ، فالجار والمجرور في صورتين غير محذوف ؛ تقديره : الدعاء
 — مثلاً — ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون :
 اسق يا رب لك — ارح يا رب لك . وهذا غامض ؛ لأن الحق ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرضى . من أجل
 هذا قالوا بحق في مثل : سقيا لك — إن الكلام جملةتان وليس جملة واحدة .

على أن هذا البحث تفصيلات واسعة ، وتقريبات دقيقة ؛ لاغنى عن الإلمام بها ، لتمدد أحكامها
 بتعدد استعمالاتها — وقد سجلناها في ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩ . —

ويبين فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسبوبة ، ورأيه
 صالح ، والأول هو الأنصح والأقوى — كما سيبيء في « ٥٠ » من ص ٢٣٢ .

(٤) قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ،
 بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركأ الليل وأنا فقير ؟ وقد يكون التوبيخ للخطاب ، نحو : أسرة
 وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب ؛ نحو : أخوفأ وهو جندى ؟ وقد يكون التوبيخ مسبقاً بأداة استفهام .
 إما مذكورة صراحة ، أو ملحوظة في حكم المذكورة ، وإما غير مذكورة ولا ملحوظة . فثال المذكورة
 وما في حكمها قول الشاعر :

أذلاً إذا شَبَّ العِدا نَارَ حَرِيهِمْ ؟ وزهواً إذا ما يجتسحون إلى السَّلَم ؟

والأصل : أنذل ذلاً ؟ وزهواً زهواً ؟ فالأول مسبق بجزء الاستفهام المذكورة ، والثاني مسبق بها —

متوقف ؟ أى : أتبخل بخلًا ... أتسفه سفاهة ... وإعراب المصدر هنا كسابقه :
 ونياية المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الإنشائية الطليبة - قياسية ،
 بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلًا من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر
 مفرداً منكرًا ، وإلا كان جماعياً ، مثل : ويثحه ، - وبه ^(١) ... - كما تقدم ^(٢) .

٢ - ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطليبة : المصادر الدالة على
 معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره ، والتسليم به ، من غير طلب شيء ^(٣) ، أو عدم
 إقراره ، كما سبق ^(٤) . والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى
 الأمثال ، والأمثال لا تُغَيَّر ، كقولهم عند تذكر النعمة : (حمدًا ، وشكرًا ،
 لا كفرًا) ؛ أى : أحمده الله وأشكره - ولا أكفر به . وكانوا يردون الكلمات
 الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر .
 وجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ، مراعاة للمأثور ، وإلا لم يكن الحذف
 واجبًا .

وكقولهم عند تذكر الشدة : « صبرًا ، لا جزعًا » . بمعنى : أصبر ^(٥) ،

= ملاحظة وتقديرًا . ومثال غير المذكورة وغير المنقولة قول الشاعر :

خمولاً ، وإهمالاً ، وغيرك مولع
 بتثبيت أسباب السيادة والمجد
 أى : تفعل خمولاً ، وتهمل إهمالاً ...

(١) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً ، ولا مدحاً - كما سيجىء في باب النعت -

ج ٢ م ١١٤ ص ٤٤٥ .

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٠ .

(٣) المقصود في الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبى - وقد شرحناه في رقم ٤ من هامش
 ص ٢٢٠ - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه . ويرى بعض النحاة أنها أساليب
 خبرية لفظاً ومعنى . وهذا رأى حسن ، لوضوحه ، والمسألة رهن بالاصطلاح .

(٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ .

(٥) أما كلمة : صبراً في مثل قول الشاعر :

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع

فصح أن تكون مصدرًا ثابتاً عن الفعل المضارع : « أصبر » . فيكون هذا المصدر من نوع الإنشاء
 غير الطلبى . وتصح أن تكون مصدرًا ثابتاً عن فعل الأمر - أى عن : « اصبر » - فيكون المصدر من
 نوع الإنشاء الطلبى الذى سبق بيانه .

لا أجزعُ ، يريد إنشاء هذا المعنى . وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى
أعجب ، وعند الحث على أمر : (اعملْ وكرامةً) ، أى : وأكرمك . وعند إظهار
الموافقة والامثال : (سمعاً وطاعة) ، بمعنى : أسمع وأطيع .

والمصدر فى كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف
وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ،
وتقديره للمتكلم : أنا .

وبإية هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ
المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل
مصدر بشيوع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ،
من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسبوقة . وهذا رأى عملى مفيد^(١) .

٣ - ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسية ، بشرط أن يكون
العامل المحذوف وجوباً فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمراً مبهماً مجملاً ، تتضمنه جملة
قبل هذا المصدر ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : بين الغاية منها (فالشروط ثلاثة فى
المصدر : تفصيله عاقبة ، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة ، وهذه الجملة قبله)
مثل : « إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فلما عتاباً كريماً ، وإما
صفحاً جميلاً^(٢) » ؛ فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود
منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء
بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً »
المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : « إما » .

وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله
فى بيان معناه . والتقدير : فلما أن تعتبت عتاباً كريماً ، وإما أن تصفح صفحاً
جميلاً .

(١) لأنه يسائر الأصول القوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من
ص ٢٢٢ .

(٢) وتنفى « أو » عن « إما » الثانية ؛ كقول الشاعر :

وقد شغنى ألا يزال يروعنى خيالك إما طارحاً أو مغادياً

ومثله : « إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى ، فإما مشياً في الحدائق ، وإما استماعاً للإذاعة ، وإما عملاً يدوياً مناسباً » . فالمصادر « مشياً » - « استماعاً » - « عملاً » ... موضحة ومفصلة لأمر غامض يحمل في جملة قبلها ، يحتاج لبيان ، هو : « التَّرك لأشياء أخرى » ، فعامل كل منها محذوف وجوباً ، والتقدير : « تمشى مشياً - نستمع استماعاً - تعمل عملاً ... فهي مصادر منصوبة بفعلها المحذوف الذي نابت عنه في تأدية معناه ... وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل ، فصار فاعلاً مستتراً للمصدر النائب . والتقدير : « أنت » . ومثل قول الشاعر :

لأجهندن^١ ؛ فإماً درء واقعة تخشى ، وإما بلوغ السؤل والأمل
والتقدير : فإماً أدرأ درء واقعة ، وإما أبلغ بلوغ السؤل ...

ومنها : الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً ، ومعناه مستمراً إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ اسم ذات^(١) . فمثال المكرر : المطرُ سحاً سحاً - الخليل الفارحة^(٢) صهيلاً^(٣) ، صهيلاً ، وقول الشاعر :

أنا جداً جداً وطوك يسزدا د ؛ إذأ ما إلى اتفاق سبيل^٤

(١) الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً . وأن يكون عامله خبراً لبدأ ، أو ما أسله المبدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين (أى : اسم ذات مجسمة) فلا يراد به أمر منتهى (عقل) كالكلم - الفهم - التبل - البراعة ... ، وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً . فإن فقد شرط من الشروط لم يكن المحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً - في رأى - .

ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقي الشروط - دخول الهزمة على المبتدأ نحو : أنت طيراناً ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيراناً وعمراً :

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه (في ب من ص ٢١٩) من أن حذف عامل المؤكّد منوع - على الصحيح - إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب فيها عنه ، (ومنها هذه الصورة التي ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط ، وجوازاً - في رأى - عند فقد شرط أو أكثر) ، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله تمها وإبماً مستقلاً بنفسه ؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف ، والأصل في المؤكّد ألا يحذف عامله . فلنفع هذا التعارض ينتبه تمها مستقلاً ؛ كمن لا يدخل في قسم المؤكّد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكّد وهو يقتضى عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التي يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ويؤكد له . مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا في رقم ٤ من هاش ص ٢٠٩ وفي رقم ٢ من هاش ص ٢٢٠) .

(٢) الصهيل : صوت الخيل .

(٣) النشطة القوية .

ومثال المحصور : (ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً - ما النمر عند لقاء القيل
إلا غدرًا) ؛ التقدير : يَسْحُ سَحًّا سَحًّا - تَصْهَلُ صَهْلًا صَهْلًا - أَجْدُ
جَدًّا جَدًّا - ... الا يفتك فتكاً - ... الا يغدر غدرًا - . فهذه المصادر
وأشباهاها ؛ تقتضى - بسبب التكرار أو الحصر - حذف فعلها . وهى منصوبة
بفعلها المحذوف وجوبًا ، وقائبة عنه فى بيان معناه ، ومتحملة لضميره المستتر الذى
صار فاعلاً لها ، وتقديره : « هو » ، أو : « هى » على حسب نوع الضمير المستتر .
ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكِّدًا لنفسه ؛ بأن يكون واقعًا
بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى - لا المجازى^(١) - كمعناه ،
ولا تحتل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه^(٢) الحقيقى ، نحو : « أنت
تعرف لوالدك فضلها ، يقينًا » . أى : نوقن يقينًا ، فجملة : « تعرف لوالدك
فضلها » هى فى المعنى : « اليقين » المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقعه هنا
هو : الاعتراف بفضل والدك ، والاعتراف بفضل والدك هو الأمر الذى توقعه ،
فكلاهما مُساوٍ للآخر من حيث المضمون .

ومثلها : سرتنى رؤيتك حقًا ، بمعنى : أحقَّ حقًا ، أى : أقرر حقًا .
فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : « حقًا » ، إذ السرور بالرؤية
هو : « الحق » هنا ، والحق هنا هو : « السرور بالرؤية » . فمضمون الجملة هو
مضمون المصدر ، والعكس صحيح .

فكلمة : « يقينًا » ، و « حقًا » وأشباهاهما من المصادر المؤكدة لنفسها ،
منصوبة بالفعل المحذوف وجوبًا ، النائية عنه فى الدلالة على معناه . أما فاعله فقد
صار بعد حذف الفعل فاعلاً للمصدر ، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره فى
المثالين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع^(٣) من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد
معناها ، ولا التوسط بين جزأيهما .

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد فى الأمثلة الآتية
السخرية أو التهكم . . .

(٢) ولذلك سمى المؤكدة لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة الجملة التى تتضمن معناه نصًا ؛ فكأنه قد
الجملة التى أعيدت ، وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفضل الأمر أئبة . فكلمة : « أئبة » ، مصدر حذف عامله وجوبًا . -

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره ، بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها وليس نصاً فى أمر واحد يقتصر عليه ، ولا يحتمل غيره ، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة ، منها المعنى الذى يدل المصدر عليه قبل مجيئه فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال ، وأزال التوهم ، وصار المعنى نصاً فى شيء واحد ، نحو : هذا بيتى قطعاً أى : أقطع برأى قطعاً . فلولا مجيء المصدر : « قطعاً » لحاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقى ، والآخر مجازى أقربها : أنه بيتى حقاً ، أو : أنه ليس بيتى حقيقة ، ولكنه بمنزلة بيتى ، لكثرة ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى أو : فجاء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والجهاز ، وجعل معناها نصاً فى أمر واحد^(١) بعد أن لم يكن نصاً .

وهو منصوب بعامله المخوف وجوباً ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل ولا يصح - أيضاً - فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر « المؤكد » لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأيه .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالاً على التشبيه بعد جملة ، مشتملة - إجمالاً - على معناه وعلى فاعله المعنوى^(٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملاً غير المخوف^(٣) -

= وإثاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى « البت » القطع . أى : أقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون « أل » هنا لمعد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ، وهى التى لا أتردد معها . فألبتة : تفيد استمرار النفي الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً .

والأفصح ملازمة : « أل » لكلمة : « ألبتة » فى الاستعمال السالف وأن تكون هزتها القطع . (١) ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله ، والتى لا تنفسن معناه نصاً ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصاً ، فصار به مؤكداً قوياً ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى - لا النحوى - وذلك من فعل الشيء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمعنى فى المثال الآتى . . . ، فهو فاعل^٤ معنى لفناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنى ، لا نحوياً .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سهمة : كونه مصدراً - مشمراً بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمراً ثابتاً دائماً أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجلات الثابتة ، ولا الأمور الفطرية الملازمة ، كالدكاء -

نحو : « للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل » . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّت صوتَ البلبل ، بمعنى : صوتاً يشبهه : ومنه : « للشجاع المقاتل زئيرٌ زئير الأسد » . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : « المهوم أنين ؛ أنين الجريح » . أى : ين أنين الجريح . (أنيناً شبيهاً بأنين الجريح) . . . وهكذا . والمصدر منصوب في هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه ^(١) .

— للطول — السنة . فلا يكون ما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاء البقرى . ينصب كلمة : ذكاء الثانية لأنها من السجاياء — كونه دالاً على التشبيه — بعد جملة — هذه الجملة مشتتة على فاعله المنوى . وعلى معناه — ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى في هذا المكان : (هذه الشروط لوجوب حذف التائب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلاً مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو غيراً محذوف . وهل نصب حيث ذكر أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . .) ا هـ .

(١) عرض ابن مالك — بإيجاز — لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ : كَحَذْفِ اللَّذِّ كَانْدُلًا

أى : الحذف واجب في عامل المصدر الآتى بدلاً وعوضاً عن فعله ، ومغنياً عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : « كندلاً » ومعناه : « غططاً » ؛ وهو بمعنى « اندل » في الدلالة على طلب التذلل ، أى : التلطف . قلل المصدر « ندلاً » منصوب بهامله المحذوف « اندل » ونائب عنه . في تأدية معناه ، ويتحمل لفسيه الفاعل الذى تقديره : أنت . (وإلا : الذى) .

ثم قال :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ : كَمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ حَنَا

(حَنَا ، أصله : عن ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت يتعلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها) .

يريد : أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر بهم يجعل قبله ، وساق هذا بعض آية تصلح للتشيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين ، في أمر أسرى الكفار المهزومين : (فَتَسْلُبُوا الْوَثَاقَ : قَائِمًا مَنَا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً) .

الوثاق — القيد ، ومعنى شده : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : « مَنَا . وقداء — » — التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بمنزلة مقابل . أو يفدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفدية — وهى : التعويض المالى أو غيره — في نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ ، وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لَأَسْمَ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لجئت اسم عين . =

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟ .

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : (رأيت شجراً محتجباً في الفضاء ، ارتفاع المآذن) ، فكلمة : « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن . وإنما حذف وجوباً لتحقيق الشروط ، التي منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً في الفضاء » — هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزعم الباب ، ضخامة الحمل ، أى : يفضخضم ضخامة الحمل .

— أى : كان مستداً هو وفاعله ، والمستد إليه مبتداً ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه . ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَاَلْمَبْتَدَأُ
نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . « عُرْفًا » . أى : اعترافاً . وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل اعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً . وناب عنه مصدره . و « صِرْفًا » ، أى : خالصاً ، وهى نمت لكلمة : « حَقًّا » أى : حَقًّا خالصاً لا شبهة فيه . و « حَقًّا » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ . بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِّي بُكَا ، بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى ، — كما أوضحنا في الشرح — . ومثل له بمثال هو : « لى بكأ بكاء ذات عضلة » ، أى : لى بكأ . أبكى بكاء ذات عضلة ، « فبكاه » هى المصدر الدالة على التشبيه ، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمة : « بكأ » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضمان اللذان يعمل فى كل منهما المصدر للصريح . و « العضلة » الداهية . و « بكاء ذات عضلة » ، أى : بكاء من أصابها داهية .

زيادة وتفصيل :

(١) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلًا بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا^(١) سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلًا مشتركًا معه في المادة اللفظية ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التي مرت . وأما الأمثلة السماعية فنحن الخالي من هذا الاشتراك اللفظي ، مثل : ويح - ويئل - ويس - ويسب . . . وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايةات عن العذاب والهلاك ، ونقال عند الشتم والنوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ، يقوفا الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويح » في الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويئل » و « ويسب » في العذاب .

وإذا نصبت الألفاظ الأربعة وأشباهاها - كانت مفعولات مطلقة لعامل مهمل^(٢) ،

- (١) في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ ، و ٢ من هامش ص ٢٢٠ ، ورقم ١ من ص ٢٢٥ .
 (٢) أي : لفعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختياراً ؛ فصار مهملًا مستثنى عنه ؛ شأن كل شيء مهمل . لكن يجوز استعمال اللفظ الذي أهمله العرب - سواء أكان فعلًا أم غير فعل ؟ الرأي السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفًا بنفسه وصيغته : وما يؤكد استعمال الفعل المهمل ، ما جاء في الزهر : (ج ٢ ص ٣٠ باب : ذكر فوادر من التأليف) بنفسه : « قال ابن درويش في شرح : « الفصح » إنما أهمل استعمال « يدع » و « ذر » - « واللتين مضرعتهما : يدع ويذر - لأن في أولهما واو » ، وهو حرف مشتقل ؛ فاستثنى عنها بما خلا منه ، وهو « ترك » . قال واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب ، وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه ، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ؛ لفلة اعتياده لأن الشعر أقل استعمالاً من الكلام (١) .
 فإن لم يكن معروف الصيغة نصًّا ، وكان المعروف مصدرًا أو مشتقًا ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضى بصحة استعماله ، وبإباحة تكلته مادته اللغوية الناقصة بما يجعلها على حرار فظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر للفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة ، وفي الوزن . . . والمشتق - كاسم الفاعل وغيره - تشكل له الأنواع ، والفروع ، ومصدره بما يسائر فظائره في كل ذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه في بعض قراراته .
 وفيما يلى كلام ابن جني :
- قال في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ باب : في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه :

أولفعل من معناها ، فالأصل : (رحمه الله وينحاً ووينساً ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً) —
 أو : (رحمه الله وينحاً ووينساً . بمعنى رحمه الله رحمته . . .) وكذا :
 (أهلكه الله وينلاً ، ووينباً ، أو أهلكه الله ويله ، ووينبه ، بمعنى أهلكه الله
 إهلاكاً ، وأهلكه الله إهلاكاً) . فالفعل مقدر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه
 أداء المعنى من غير تقيد بنص الأفعال السالفة التي قلناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (وينح — وينس — ويل — وينب . . .) عند
 نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ، وليست مفعولاً مطلقاً ، فالأصل
 مثلاً : ألزمه الله وينحه ، أو ويله . . . أو . . . ، وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره .
 وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بئس الأكف (في حالة الكسر) بمعنى :
 تترك الأكف ، أى : اترك ترك الأكف . . .

(ب) من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل
 مضافاً وغير مضاف ، كالكلمات الخمس السابقة . فإن كانت مضافة فالأحسن
 نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا .
 والنصب هو الأعلى . ولم يعرف — سماعاً — في كلمة : « بئس » المضافة سواء .
 أما الكلمات الأربع التي قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ،

« حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهمٌ الخُبْزَى ، أى : صارت كالدرهم
 فاشتق من الدرهم ، وهو اسم صجى . وحكى أبو زيد : ربلٌ مُدرهمٌ . قالوا ولم يقولوا منه دُرْهيمٌ ؛ إلا
 أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، ولهذا أشبهه » ١ .

ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأمّ ملهم لم يجب
 عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . » .

وفي ص ١٢٧ — باب تعارض السماع والقياس — ما نصه :

« إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو التفرخ . قال لي أبو علي في الشام :
 إذا صحت الصفة (المشتق) فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة (المشتق) كان في المصدر أجدر
 لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .

وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل في اللغة المأخوذة قياساً (ج ١ ص ٤٣٩)

— يؤيد ما سبق — وسندكرهنا في آخر الجزء — هذا الفصل كاملاً ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

أو خبراً والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحـه مطلوبٌ - مثلاً -
ويـله مطلوبٌ - مثلاً - وهكذا الباقي . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ
ويـحه . . . - المطلوبُ ويـله . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بأل » فالأحسن الرفع على الابتداء
- وهو الشائع - ؛ نحو : الوبـح للحليف ، والويل للعدو . ولا مانع أن تكون
خبراً ؛ نحو : المطلوب الوبـح - المطلوب الويل . . . ، ويمحوز النصب على أنها
مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل ومن الإضافة » جاز النصب والرفع
على السواء ؛ كقولهم : (الوعد دَين . ، فويل لمن وعد ثم أخلف) - (ويحـاً
للضعيف المظلوم) . بالنصب أو الرفع في كل واحدة من الكلمتين .

وملخص الحكم : أن الرفع والنصب جائزان في كل حالات الألفاظ الأربعة غير
أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحياناً ، طبقاً للبيان السالف^(١) .

(ح) أشرنا^(٢) إلى أن فريقاً من النحاة يميز عدم التقيد بالسمع ، وعدم
وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن
عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعيّاً » . . . كما يميز في التي ليست مضافة ،

(١) ويمحوز في حالتى الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المصوب لها مجروراً باللام ؛
نحو : ويـح المحسنين ، وويل للظالمين . . . أو : ويحـاً وويلاً . ومن هذا قول جرير :

كسـا اللؤلؤ تـيماً خضرة في جلودها فويللاً لتيـم من سراويلها الخضر
ومن الرفع قولهم : « ويل للشجى من الخلل » وتفصيل الكلام على هذا المثل العربي من حيث معناه ،
وتشديد إيائه ، وتخفيفها . . . مدون في مكانه الأنسب - باب : « الصفة المشبهة » ، ج ٣ ص ٢٧٤ -
ومنه مثل آخر هو : « ما أهون على النائم التقرير سهر المسهر المكروب » .

أما كلمة : « تـماً » . . . و « بعداً » - و « تـياً » فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر
مصولاً باللام ، فيقال : تـماً للغانن ، وبعداً له (أى : هلاكاً) وتـياً له - (راجع كتاب مجمع
البيان لمعلوم القرآن ج ١ ص ٢٩٠ -) ؛ وهناك استعمالات أخرى جائزة .

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

ولا مقرونة بأل ، أن تضاف ، وأن تفتن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة في كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) هناك مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهي نائبة عنه ^(١) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لَيْسَ لَكَ ، وَسَعْدَيْكَ » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : أَلَيْسَ لَيْكَ ، وَأَسْعِدْ سَعْدَيْكَ ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأماعدك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتنى وأمرتني أجبتك ، وساعدتك . والمسموع في الأساليب الواردة استعمال : « سَعْدَيْكَ » بعد « لَيْسَ لَكَ » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لَيْسَ لَكَ » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لَيْسَ لَكَ » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَتَانَيْكَ في قولهم : « حَتَانَيْكَ » ، بعض الشر أهون من بعض ؛ بمعنى : حينَ على حنانيك ؛ (أى : تحنن واعطف) حناناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى . - فهي هنا كلمة : « استعطاف » .

ومثل : دَوَالِيكَ ، في نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وترد . . . وهكذا دَوَالِيكَ . . . بمعنى أداول دَوَالِيكَ ، أى : أجعل الأمر متداولاً ومتقللاً بيني وبينك ، مرة بعد مرة .

ومثل : هَذَا ذَيْكَ ، في نحو : هَذَا ذَيْكَ في غصون الشجر ؛ أى : تهذا هذا ذيك ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مرة . ومثل : حَجَّازَيْكَ ؛ في نحو : حَجَّازَيْكَ عن إيداء اليتامى ؛ أى : تحجز حَجَّازَيْكَ ؛ بمعنى : تمنع مرة بعد أخرى . ومثل : حَذَرَايَكَ ؛ في نحو : حَذَرَايَكَ الخائن ، أى : احذر حَذَرَايَكَ ؛ بمعنى : احذر الخائن ، حَذَرَا بعد حذر . . .

(١) كثير من هذه المصادر ستفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع الفوقية ، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب المعجم ، ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

وسيجيء تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها في أول الجزء الثالث م ٩٤ ص ٦٥ .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوباً وهي نائبة عنه ، وكلها غير متصرف ... في الأغلب - ، أى : أنها ملازمة في الأكثر حالة واحدة سمعت بها ، وهي حالة النصب والثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب - التى هى ضمير مضاف إليه - . وقد ورد بعضها بغير الثنية ، أو بغير الإضافة مطلقاً ، أو : بالإضافة مع غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور ... لكن لا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الأكثر الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى الثنية فى الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟ أمى ثنية حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فىكون معنى : « لبيك » ، و « سَعْدِيكَ » و « حَنَانِيكَ » ... ثنية موصولة بأخرى واحدة ، ومساعدة موصولة بمساعدة واحدة ، وحناناً موصولاً بمثله واحد ؟ أليكون هذا واحداً لاقتصار المعنوى على اثنين هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير الذى يشمل اثنين وما زاد عليهما ؟

رأيان قويان ... ، ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ - ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة - إلا فى ضرورة الشعر - مثل : « سبحان^(١) الله » أى : براءة له من سوء . ومثل : معاذ^(٢) الله ؛ أى : عيباً بالله ، واستعانة به . ومثل ربحان^(٣) الله ؛ أى : استرزاق^(٤) الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقلد من معناه ؛ أى : استرزقه . والكثير استعماله بعد سبحان الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها : حاش^(٥) الله ؛ بمعنى تترهبه الله .

(١) « سبحان » اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر (وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ١١٤ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضرورة الشعر قول الأعشى :

أقول لما جئني فخره سبحان من علقمة الفاخر

(٢) سبقت الإشارة الموضحة إليه فى ص ١١٤ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها وعل لغاتها وأوجه إعرابها موضح فى باب « الاستثناء » ص ٣٥٤ وفى

« ب » من ص ٣٦٠ عند بيان أنواع : « حاشا » .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير ثنية ولا إضافة ، مثل : « سلاماً من الأعداء ، بمعنى : براءة منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام » بمعنى : تحية » ، فإنه متصرف .

ومثل : « حَجَرًا » في نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق ؟ فتجيب : « حَجَرًا » ، أى : أحجّر حَجَرًا ، بمعنى أمتنع نفسي ، وأبعدته عني ، وأبرأ منه ^(١) . . .
ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : (سأفعله) ، وكرامةً ومَسْرَةً - أو : ونعمةً ، أو : ونِعَامَ عَيْنٍ - وهذه مضافة) - . . . ، أى : سأفعله وأكرمك كرامةً ، وأسرك مَسْرَةً ، وأنعم نفسك نِعْمَةً ، وأنعم نِعَامَ عَيْنٍ ، أى : إنعام عين بمعنى أمتعتك تمتع عين .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ، أى : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرِبًا ^(٢) وجندلا ^(٣) » . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهها مفعولا به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزمت الله تُرِبًا وجندلا ، أو : لقي تُرِبًا وجندلا . أو : أصاب ، أو : صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

(١) في الجزء الأول من تفسير القرطبي ص ٧٨ ما نصه :

(العرب تقول عند الأمر تنكره : « حَجَرًا له » - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أى : دفعاً له . وهو استعانة من الأمر) ص ٨١ .

وجهه في بعض كتب التفسير الأخرى ما نصه (الحَجَر - بالكسر ويفتح - الحرام . وأصله : المنع) له وفي كتب اللغة ما يأتي :

جه في الأساس : « هذا حَجَرٌ عليك » : حرام . (والهاء هناك منصوبة بالحركات الثلاث ، ضبط قلم . (أى : بالشكل) .

وفي القاموس ما نصه : (الحَجَر - مثله - المنع فصرح بتثنية الحاء) .

(٢) صخرًا .

(٣) ترابًا .

المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو : المفعول لأجله .

لازمت البيت ؛ استجماماً	— أو : للاستجمام .
زرت المريض ؛ أطبئاً عليه	— أو : للأطمئنان .
أتغاضى عن هفوات الزميل ؛ استبقاءً لمودته	— أو : لاستبقاء مودته .
أحترم القانون ؛ دفعاً للفسر .	— أو : لدفع الفسر .
تترمت ؛ طلباً الراحة	— أو : لطلب الراحة .
تحفظت فى كلامى ؛ خشيةً الزلل	— أو : لخشية الزلل .
ألتم الاعتدال ؛ رغبةً السلامة	— أو : لرغبة السلامة .
أسأل الخير ؛ قصداً الاسترشاد	— أو : لقصد الاسترشاد .
أجلستُ بين الأصدقاء ؛ الصلح	— أو : للصلح .
أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتع بها	— أو : للتمتع بها .
أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيق	— أو : للتوفيق .
هجرت الصحف الهزلية ؛ النفور منها	— أو : للنفور .

• • •

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :

- ما الداعى أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .
 ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ الأطمئنان .
 ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . .
 هكذا باقى الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب^(١) ،
 جوابه كلمة معه فى جملة .

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا » ؟ أو : « لِمَ » ؟ ، أو : « ما » ؟ ،
 أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب .

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها : مصدرأ ، يبين سبب ما قبله (أى : علته ...) ، ويشارك عامله فى الوقت ، وفى القاعل ^(١) ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو زمن ملازمة البيت وفاعلها . وزمن الاطمئنان وفاعلها ، هو زمن زيارة المريض وفاعلها وكذا الباقي

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور - أو الشروط - الأربعة السالفة تُسمى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله » ^(٢) فهو : المصدر ^(٣) الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته) ^(٤) ويشارك عامله فى وقته ، وفاعلها

أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام ^(٥) قياسية ، مجرد من « أل » والإضافة ، كالقسم الأول : « أ » . ومضاف ، كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بـ « أل » ؛ كالقسم الثالث « ج » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديماً وحديثاً - مع أنه قياسى - ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .

أحكامه :

١ - إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف

(١) وهذا هو الأعم الأغلب الذى يجب الاتصاف عليه .

(٢) أى : لأجل شيء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فعل لأجله فعل .

(٣) أى الصريح . ومثله : المصدر الميى ، وادم المصدر ، وكذلك المصدر المنسبك ؛ (وأبطله

فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٠) ، ومن المصدر الميى قول الشاعر :

وأمر تشتهي النفس ، حلوا تركت مخافةً سوء السماع

أى : تركته خوفاً سوء السمعة . وقول الأحنف بن قيس : « ربّ - ألم قد تجرّعت » مخافة ما هو أشد منه أى : خوف الذى هو أشد منه .

(٤) ولأنه يبين حلة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ - لكيلا يصير مصدرأ مؤكداً لعامله - . والشيء لا يكون حلة نفسه ، كما سيبنى فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٩ - ولا من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله منقضى للتعليل الذى هو شرط أساسى للمفعول لأجله . ومن أظهر أمثلة التعليل فى المصدر كلمة : « شرفاً » ، فى قول الشاعر :

إننا لقوم أبست أخلاقنا شرفاً أن نبتدى بالآذى من لبس يؤذينا

(٥) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعركة ، أو مقترباً « بـ أل » التى تفيد التعريف - فإنه يكون معرفة ، وإذا كان مجرداً منها فإنه يكون فكرة .

الجرح التي تفيد التعليل ؛ وأوضحها^(١) : (اللام - ثم : في ، والباء ، ومن)
والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجرح باللام ، ومن الممكن حذف اللام من
تلك الأمثلة ، ووضع حرف جر آخر من حروف التعليل مكانها . لكنه
في جميع حالات جرحه لا يُعْرَب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله ، وإنما يعرب جاراً
ومحوراً متعلقاً بمامله . وهذا يرغم استيفائه الشروط ، ويرغم أن معناه في حالتي نصبه
وجرحه لا يختلف^(٢) .

ومع أن النصب والجرح جائزان ، والمعنى فيهما لا يختلف - هما ليسا في درجة
واحدة من القوة والحسن ؛ فإنَّ نصب المجرد أفضل من جرحه ، لشيوع النصب
فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة : « مفعول لأجله » . وجرح المقترن « بأل »
أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجرح فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة
للأنواع الثلاثة) .

فإن فقد شرط من الأربعة^(٣) لم يجر تسميته مفعولاً لأجله ، ولا نصبه على هذا
الاعتبار ؛ وإنما يجب جرحه بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛
فإنه لا يجوز جرحه بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ منعاً للتناقض .

(١) من أمثلة « في » التي لبيان السبب (أي : لتعليل) قوله عليه السلام : « دخلت امرأة النار
في هرة حبستها » . . . أي : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التي لبيان السبب قوله تعالى :
(فبظلم من الذين هادوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طيباتٍ أُخِِّلَتْ لَهُمْ) أي : بسبب ظلم .
ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق . . .) .
أي : بسبب إملاق : (فقر) .

وسيجيء البيان التام من هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجرح ، في الباب الخاص بها ، آخر
هذا الجزء - ص ٤٥٨ -

(٢ و ٣) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالمعامل التي
قبله ؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخلقض (أي : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم في رقم ٤
من هامش ص ١٧١ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعي للاختف بهذا الرأي ؛ لما فيه من تكلف وتضيق
بغير فائدة . وحاصل على مذهب ضعيف ، مردود ، - طبقاً للبيان السابق في ص ١٥٩ و ١٧١ وما بعدها .
ومثله الآراء الأخرى التي تزعم بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛
لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمور قلبية
معتوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقي الشروط . . .

فمثال ما فقد المصدرية : (أعجبتني الحديقة : لأشجارها ، ومرتني أشجارها ،
لثمارها) ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ،
وصارتا مجروريتين .

ومثال ما فقد التحليل : (عبتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة ^(١)) . . .
ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التحليل — كما سبق — .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : (ساعدتني اليوم ، لمساعدتي إياك
غداً ^(٢)) .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : (أجبت الصارخ ؛ لاستغاثته) .
لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثه ^(٣) .

(١) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مركب
لعامله ، ولا يصلح مفعولاً لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، — كما سبق في المفعول المطلق المركب —
فكلهما فقد شرط التحليل .

(٢) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع ويتحقق حدث العامل في أثناء زمن تحقق
معنى المصدر فيتحقق المعنيين معاً في وقت واحد ؛ مثل : حرب القصر جيتاً ، أو : يقع أول زمن العامل في
آخر زمن تحقق المصدر ؛ نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتكم حرصاً على إعادته .
(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مَفْعُولًا لَهُ» الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كَجَدُّ شُكْرًا ، وَدِنْ
أى : ينصب المصدر على اختياره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله .
وضرب لهذا مثلاً هو : جد شكراً . بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمة : «شكراً» مصدر بين سبب الجود .
ومعنى : «دين» ، دأين الناس بحقوقك وفضلك : ليشكرك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى :
صار دائناً له . ويصح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال)
وعلى المعنيين يصح أن يكون لفعل مفعولاً لأجله محذوف ؛ تقديره : شكراً . ويكون أصل الكلام :
جد شكراً ، ودن شكراً . ثم قال في بيان بقية الشروط :

وَهُوَ — بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ — مُتَّحِذٌ وَقْتًا ، وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ
فاجزؤه بالحرف ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ ، كَلِزْهُدٍ ذَا قَنِيعٍ
يريد : أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحذاً مع عامله في الوقت والفاعل ، وهذا مراده من
قوله : «بما يعمل فيه» . أى : وهو متحد بالذي يعمل فيه النصب . (والفسير حاذ على المفعول له)
فإن فقد شرط فاجزء بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس يمتنع مع استيفاء الشروط ؛ مثل —

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه للدليل يدل عليه حذف الحذف ؛ كأن يقال :
 (إن الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبدوه شكراً ، وأطيعوه) . والتقدير : أطيعوه
 شكراً ؛ فحذف الثاني لدلالة الأول عليه . ومثل : (إن الضيف الذي سبزوينا
 جدير أن يظهر له التكريم في كل حركاتنا ؛ فتقف تكريماً ، وتقدم عند قلبه
 تكريماً ، ونصافحه ...) ، أى : نصافحه تكريماً . ومثل هذا ما سبق من قول
 ابن مالك : « جُدْ شُكْرًا وَدِنْ »

= هذا فتح زهداً ؛ فيصح : هذا فتح زهد . وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والبحر من القوة البلاغية
 عند دخولها في أقسام المفعول لأجله ، فقال :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَل » وَأَنْشُدُوا :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنه باعتباره : كلمة . ويجوز التذكير باعتباره أنه
 حرف) فدخل حرف الجر على المجرد من « أَل والإضافة » قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛
 مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . (أى : لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد :
 الجبن ، أى : بسبب الجبن) .

ولم يتعرض ابن مالك للنصاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والبحر سنان ،
 إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون البحر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه البحر دون
 النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت في هذه الحالة قد يوحي بجواز الأمرين على التساوي .

(١) من أمثلة حذفه - قوله تعالى : (يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضللكم ؛ فالصدر المؤول مفعول له - كما نص على
 ذلك صاحب : « المعنى » عند الكلام على الحرف : لا - .

واقصروهم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف
 المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إمراة . ومثل هذا يقال في المصدر المؤول في الآية
 الكريمة التالية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا
 لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ، أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .

أى : كراهة حبوط أعمالكم - في فسادها وضياح قيمتها - وكالتي في الآية التالية :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا

بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) .

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقديمه على عامله ؛ نحو :
(طلباً للترهة - ركبت الباخرة) . (انتفاعاً - شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل :
ركبت الباخرة ؛ طلباً للترهة - شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعاً . وقول الشاعر :
فما جزءاً - ورب الناس - أبكى ولا حرصاً على الدنيا اعتزاني
والأصل : فـأ أبكى جزءاً^(١) . . .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بُعداً عن
الضوضاء ؛ في إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحي ؟ . . .

٥ - ومنها : أنه لا يتعد^(٢) ؛ سواء أكان منصوباً أم مجروراً ؛ فيجب الاختصار
على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه^(٣) - لهذا قالوا
في الآية الكريمة : (ولا تُنسكوهن ضيراً) ؛ لتعتدوا) . أن كلمة : « ضيراً »
مفعول لأجله ، وبالحار والمجرور : (لتعتدوا) متعلقان بها ، ولا يصلح أن يكون التعلق
في الآية بالفعل إلا عند إعراب : « ضيراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارين .

(١) ومثل هذا كلمة : « شوقاً » في بيت الكميث :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني . وذو الشيب يلعب ؟
يريد : وما أطربُ شوقاً إلى البيض . كما يريد : وأذو الشيب يلعب ؟ فحذف هزة الاستفهام
لأنّ حذفها كثير لفظة عند أمن اللبس - كما جاء في المحاسب ج ٢ ص ٢٠٥ -
(٢) لأن العلة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة ، والسبب الواحد لا يوجد إلا سبباً عنه
واحداً .

(٣) ومن أمثلة العطف عليه قول علي رضي الله عنه في بعض الأشرار : « لا تلتق بذهم الشفتان ؛
استصفاً لقدرم ، وذهاباً عن ذكرهم » ، وكذلك : « لعباً » في الشطر الثاني من البيت السابق .
ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين : (ما تأملت الكون إلا تجلت لي عظمة الله ، وصجاب قدرته ؛
فأطأطأ الرأس إعباتاً ، عشوماً ، وتواضعاً . . .) فالتشروع هو الإحداث ، بدل كل من كل - .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان ^(١).

في مثل : (جاءت السيارة صباحاً ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون) — تدل كلمة : « صباحاً » على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف : « في » الدال على الظرفية ^(٢) ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : (جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق) ؛ فلا يتغير المعنى مع وجود « في » ، ولا يفسد صوغ التركيب . فهو حرف عند حذفه هنا ملاحظ كالمرجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحاً » ترشد إليه ، وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة « صباحاً » تتضمنه ^(٣).

ولو غيرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف — ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحاً » على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « في » . وهذا يدل على أن تضمنها معنى : « في » مطرد ^(٤) مع أفعال كثيرة متغيرة المعنى .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » وهو نوع من : « شبه الجملة » ، وكذا من « شبه الوصف » — كما سيجيء في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . —

(٢) أى : « على أن شيئاً في داخل شيء آخر » ؛ فالغلاف الخارجي هو الظرف ، وما في داخله هو : المظروف ؛ نحو : الماء في الكوب . وفي مثل : « السفر اليوم » ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر .

(٣) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « في » من غير أن تتضمن لفظه ، أو تنوب عنه في أداء معناه ، أو عمله ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولذلك لوجب بناء هذه الظروف (لما يسميه النحاة : « السبب التضمني » ، أو المعنوي) ؛ وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف — وقد سبق بيانه في الجزء الأول ، ص ٦٥ م ٧ — وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ ورغم تضمنه معنى : « في » .

(٤) أى : مستمر في مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشققاتها العاملة . غير مقصور على نوع معين منها . لكن يجب ملاحظة أمور ثلاثة .

أولها : أن كلمة : « في » لا يصح التصريح بها مع الظروف التي لا تتصرف — كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٢٦٢ و ٥٥٥ من ص ٢٧٠ — بخلاف المتصرفة .

بخلاف ما لو قلنا : الصباحُ مشرقٌ — صباحُ الخميس معتدل ، . . . فإن كلمة : « الصباح » في المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « في » . فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه ، إذ لا يصح أن يقال : في الصباح مشرق — ولا في صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح — اصطلاحاً — تسمية كلمة : « الصباح » في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما .

وتدل كلمة : « يمين » في المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان ؛ هو : « جهة اليمين » . وهي متضمنة معنى : « في » ؛ إذ تستطيع أن نقول : وقفت في اليمين ، أو : في جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى . ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فآخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى « في » باطراد .

بخلاف قولنا : اليمين مأمونة — إن اليمين مأمونة — خلت اليمين . . . فإنها في هذه الأمثلة — وأشباهها — لا تتضمن معنى الحرف : « في » ، ويفسد الأسلوب والمعنى بمعنيته ؛ إذ لا يقال : في اليمين مأمونة . وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان ، لعدم وجود شيء مظروف فيها . . .

فكلمة : « صباحاً » في المثال الأول — ونظائرها — تسمى : ظرف « زمان » . وكلمة « يمين » ونظائرها ، تسمى : « ظرف مكان » .

فالظرف^(١) هو : (اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

= وثانيها : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبهما إلا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان — في الأم الأغلب — معنى : « في » باطراد — كما سيبيء في رقم ٣ من هامش الصفحة الماضية — ٢٥٣ — فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير وشقيقاتها ، والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله .

ثالثها : أن أسماء الزمان التي تلاقى فعلها في الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله . . . (انظر « ج » من ص ٢٥٤) .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » كما سبق في رقم ٤ من هامش الصفحة الماضية — وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين — أحياناً — مراداً منه الجار مع مجروره . لأن كلمة : « الظرف » عندهم قد تشمل « شبه الجملة » بنوعيه ، وتطلق على كل منهما . صرح بهذا : « المعنى » ج ١ في مبحث : « كيف » و « المسح »

« في » باطراد^(١) . . .) ويتقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان^(٢) .

أحكام الظرف بنوعيه -

أشهرها سبعة :

١ - أنه منصوب^(٣) على الظرفية^(٤) ، فلو كان مرفوعاً ، أو كان منصوباً للداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً^(٥) ولو كان الجار هو : « في » الدالة على الظرفية - فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يُعَرَّبَ ظرفاً ، ولو دلَّ على زمان أو مكان^(٦) .
وناصبه - ويسمى : عامله - إما مصدر ، نحو : المشى يمين الطريق أسلم ، والبحرى وراء السيارات يعرض للأخطار .

وإما فعل^(٧) لازم أو متعدي ، نحو : أنجزت عملي مساءً ، ثم قعدت أمام المذيع ، أتمتع به .

= ج ١ في باب الظرف - في المبحث المستقل الذي عنوانه « كيف » ص ٢١٤ . وكذا الخصري - وغيره . - في ج ١ باب : « المبتدأ والخبر » عند بيت ابن مالك الذي نصه : « وفي » جواب كيف زيد ؟ قل دنف ... و انظر النحو الوافي (ج ١ ص ٣٩ - ص ٢٦٢ من الطبعة الثالثة - .
ونبه الجملة يسمى أيضاً : « شبه المشتق » ، أو : شبه الوصف « لسبب المدون في رقم ٣ من هامش ص ٢٧٣) .

أما حكم شبه الجملة بنوعيه : (الظرف ، والجار مع مجروره) بعد المعارف والتكررات فيجىء في ص ٤٤٦ .
(١) أى : بأن يتعلّق إليه كل الأفعال مع بقاء نفسه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله . إلا الظروف التي أشرنا إليها (في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢) ومنها ذوات لا يتضمنان معنى « في » إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التمييز لا يتضمنان معنى « في » باطراد .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا : « في » ، باطراد ؛ « كَهْنًا » امْكُثْ « أَزْمَنًا » والأحسن في : « ضُمِّنَا » أن تكون ألفه الثانية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أَوْ » للتويع ، بمعنى الواو .

(٣) إما مباشرة ؛ لأنه معرب مثل : يوم - وراء . . . ، وإما مبني في محل نصب . مثل : حيث - منذ ...

(٤ و ٥) انظر « ا » من ص ٢٥٩ حيث الكلام على الظرف المتصرف .

(٥) كالصور التي يجب فيها جره بالحرف : « في » وإعرابها بعد ذلك خبراً للمبتدأ - وقد سبق في باب المبتدأ والخبر ، ج ١ ص ٣٥ - .

(٦) تام أو ناقص ، جامد أو متصرف . . . أو غير ذلك . : إلا الفعل : « ليس » ففي التعلق به خلاف . (وسبب التعلق في ص ٢٤٩ وفي باب حروف الجر ، ص ٤٢٦ ب) .

ولما وصف^(١) حقيقى عامل ، (اسم فاعل ، اسم مفعول . . .) ، نحو
الطيارة مرتفعة فوق السحاب ، والسحاب مركوم تحتها لا يعوقها .

ولما وصف تأويلاً ، ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى
الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرٌ عند الفصل فى قضايا الناس ، وأنت معاوية
ساعة الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة : « عمر » ، والمراد منها :
« العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية » والمراد منها :
الحليم^(٢) . . .

٢ - ولا بد أن يتعلق^(٣) الظرف بناصبه (أى : بعامله) وليس من اللازم أن يكون
عامله متقدماً عليه ، كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ، كقولهم : (الحرَّ
عند الحَمِيَّة لا يُصطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب
الأحقاد) . والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من
« حروف المعاني^(٤) » .

(١) أى : مشتق . والحقيقى : غير التأويل الآتى .

(٢) وقد يكون ناصبه هو العامل فى المتأدى ؛ كالظرف : « بين » فى قول الشاعر :

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت يد النوى بالآلى كانوا أهالك؟

وسيجى بيان هنا ، وفى باب : « المتأدى » ، ج ٤ م ١٢٧ -

(٣) معنى يتعلق موضع فى « ب » ص ٢٦٧ وفيها أن يتعلق قد يكون بعامل معنوى ، هو :

« الإسناد » .

(٤) المراد من : « حروف المعاني » موضع ، فى صدر الجزء الأول (م ٥) عند الكلام على

موضوع : « الحرف » - ومن أنواعها : حروف المطف ، وحروف الاستفهام ، وحروف التثنية . . . و . . .

ونزيد هنا ما يقوله صاحب « المفضل » - فى ج ٨ ص ٧ - من أنها حروف جاءت عوضاً عن الجمل ،

ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فاقدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف

المطف جىء بها عوضاً عن : « أعطف » ، وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « استفهم » .

وحروف التثنية إنما جاءت عوضاً عن : « أجد » : « أو » : « أفى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً

عن : « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف ثابت عن : « أعرف » ، وحروف الجر

جاءت لتتوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء ثابت عن : ألقى - مثلاً - والكاف ثابت عن أشبه ؛

وكذلك سائر حروف المعاني ؛ كأحرف التداء والتمت . . .

وقد عقد صاحب المفتى - فى الجزء الثانى من كتابه - فصلاً عن شبه الجملة بنوعيه « (الظرف ، والجار

مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟ » ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء : -

٣- أن عامله قد يحذف جوازاً ، أو وجوباً ؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ، كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : يوم الجمعة ، أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجاب : مساءً . أى : وصلت مساءً ؛ ومثل : كم ميلاً مشيت ؟ فيجاب : ميلين ، أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازاً لوجود قرينة تدل عليه : « الظرف اللغوى »^(١) . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر »^(٢) .

أولها : النع مطلقاً ، وهو المشهور . ثانيها : الجواز مطلقاً . ثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النياحة ، لا الأصالة ، وإلا فلا ؛ فنحو « بالحمد » يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : « يا » ؛ لنيابته عن « أحمده » ، أو : « أفاضى » .
وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فنقلوا له بقول الشاعر :

وما سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغْنَىٰ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ
فالظرف : « غداة » ظرف للمضى ، أى : انتهى كونها فى هذا الوقت إلا كأغنى ، ولا يصح تعلقه بما بعد « إلا » لأن مفعول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجىء فى بابها ص ٣٢٨ م ٨١ - . ومثل : ما ضربت الغلام للتأديب . فإن قصدت نفي ضرب محلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ، والمثنى ضرب مخصص ، والتأديب تمليل للضرب المثنى . أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالمثنى ، والجملة له . أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصنح عنه ، وتركك إياه دون أن تضربه .

ومثله فى التداق بحرف النفي عندهم : ما أكرمت المسء لتأديبه ، وما أهنت الحسن لمكافأته ؛ إذ لواءنى هذا بالفعل لنفس المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : (إِنَّا أَنْتَ بِمَجْنُونٍ) ؛ قاله متعلقة بالمضى ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجنون » ولم يتعلقا بالمضى - لأفاد نفي جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله . وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص ... و ...

ثم قال صاحب المعنى تعليقاً على هذا رأى ما نص :
« هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فيجنى على قوطم أن يقتل التعلق بفعل دل عليه الناق ... و ... » ٨١ .

وإذا كان الكلام السالف بديعاً « كما يقول - بحق - صاحب المعنى » فكيف لا يوافق عليه جمهور النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها ؟ ولم التقدير والتأويل من غير داع ؟

لهذا لم يكن بد من الاطعتان إلى ذلك الكلام والاعتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بنظر حجة واضحة . اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل الذى يدل عليه الثانى أظهر وأبين . فهذا صحيح . (١ و ٢) تكلنا بإسهاب عن الظرف « اللغوى » ، والظرف « المستقر » - بفتح القاف - وعن

ويجب حذف هذا العامل في ستة مواضع :

أن يقع خبراً ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلاً^(١) عنه ، أو لفظاً مسموحاً عن العرب محذوفاً في أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أماننا ، والزروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالقار . ومثال الصفة : إن شهادة زور أمام القضاء قد تحضر هوة^(٢) سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتفيت بالصديق الذي معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه^(٣) . ومثال المسموع : حيثل الآن .

= سبب التسمية ؛ وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ في الجزء الأول (في ص ٢٧١ م ٢٧ و ٢٤٦ م ٣٥) وهي أحكام هامة (منها : أن الظرف لا يقع بنفسه خبراً ، ولا صلة وإنما الذي يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازاً لقريئة - كما سيجيء ، في ص ٢٤٩ -) وبمضها يؤدي إلى تبسيط محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى في هذا الجزء الثاني بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتلفظها بمعامل محذوف - وغيره - وآثاره من التلوحي المختلفة (في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٥) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . (١) تقدم باب الاشتغال في هذا الجزء ص ١٢٤ .

(٢) القياس في الاشتغال بمناء العام أن نقول : سافرته ، إلا أن الضمير المائد على الظرف يخلب جره بنى . وقد تمحذف تبسيطاً وتوسعاً ؛ - كما قالوا - على تحذيل أن الفعل اللازم متمد بنفسه . وبناء على هذا التحذيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولاً به ، لا ظرفاً - بالرغم من أنه عائد على الظرف - ، ويعبر الفعل بتبديا بنفسه . (راجع الصبان في هذا الموضوع ، ثم الفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التحذيل يؤدي إلى اللبس والخلط بين المتمدى واللازم . فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً لأنه راجع إلى الظرف - (انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ ثم من ص ٢٥٢)

وما فيه إشارة إلى التحويل السالف كلام « أبي على القالى » في كتابه : « ذيل الأمان والنوادر » ص ٣ - عند عرضه قصيدة الأبيورد الريحاني في رثاء أخيه ، ومطلعا :

تطاول ليسلى لم أنمه تغلبا كأن فراشى حال من دونه الجمر

قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : (قال أبو الحسن - يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأنغش - من روى : « لم أنمه » جملة مفعولاً به على الامة ، كما قالوا : « اليوم صمته » . والمعنى : لم أنم فيه ، وصمت في اليوم . جملة مثل : زيد ضريته) ١ هـ .

ومثل هذا في كتاب : « الكامل للبرد » - ص ٢٧ - فقد نقل في باب عنوانه : « من كلام العرب : الاختصار » حذف كلمة « في » من قول العرب : « أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعماً ولا شرباً » ، وقول الراجز : « في ساعة يحبها الطعام » - بيناه المنصارع للسهول - ثم قال بعد ذلك : (يريد في ساعة يحب فيها الطعام . وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن) وذلك أن ضمير الظرف يحمله العرب مفعولاً به على الامة ؛ كقولهم يوم الجمعة سرتة ، ومكانكم أتمته ، وشهر رمضان صمته فهذا يشبه في الامة بقولك : « زيد ضريته » ، وما شابهه ، فهذا يبين) ١ هـ .

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : (مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . .) ، وأشباه هذا مما يناسب . وعلى اعتباره فعلاً هو : (استقر - وجد - كان) ، التي بمعنى : وجد - حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب .

أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً ^(١) ؛ لأن الصلة لغير « أل » لا بد أن تكون جملة فعلية ، والوصف مع مرفوعة ليس جملة ^(٢) .

والأحسن في « المشغول عنه » هنا ، وفي « المسموع » أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه . وأصل المسموع في قولهم : حيثذ الآن . هو : وكان ذلك حيثذ ، واسمع الآن ^(٣) .

(١) وكذلك العامل المحذوف في - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبه - كما سيبيء في باب حروف الجر ص ٥٠٠ - أما صلة « أل » فصفة صريحة ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذي تقدم بيانه عند الكلام عليها في باب الموصولة والصلة (ج ١ ص ٢٥٢ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧) .

(٢) إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصلة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير ؟ الجواب ؛ نعم ، (وتفاصيل هذا وأدلة قد سبق في ج ١ ص ٢٧٢ م ٢٧ وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيبيء تلخيصها في الزيادة (ص ٢٤٩) ، وفي : « باب حروف الجر » (رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥) .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أي : (حصل وقوع ما نقوله حين إذ كان كذا وكذا ، واسمع الآن كلامي) ؛ فهما جملتان . والمقصود منه من ذكر ما سبق ، وأمره بسامع ما يقال له الآن . وفي نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير ابن مالك بقوله :

فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ ، وَإِلَّا فَاَنْوَهُ مُقْتَرًا

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْتَهَمًا

نَحْوُ : الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المسمى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذي مئنه يقع في هذا الظرف . فالمراد : انصب بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً ، وإلا فقد زه . ثم بين أن كل وقت ، - أي : ظرف للزمان - يقبل النصب على الظرفية ؛ مهما كان أم محتسماً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . (وسيأتي شرح هذا في ص ٢٥٢) .

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفاً وخوبياً في بعض المواضع^(١)، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره في تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . ، دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . — في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خالياً منه دائماً فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علماً سابقاً ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وُجد حقيقة في الكلام العربي ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقاً . فكيف حكمنا — إذاً — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتاج به المعارضون ، ويتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . ، وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوباً بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوباً بشيء آخر في الجملة ، أو بعامل معنوي كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ، ولا ضرر في هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — ومنها : معناه ، وتحمله للضمير — قد انتقلت للظرف ؛ فلا مانع أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة . . . أو . . .

(وقد أشرنا لهذا الرأي في ص ٤٤٧ ، وسبق لإيضاحه في الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م ٣٥) ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين .

أما الذين يحتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . — دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقاً هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . ، فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون ؛ هي : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . وباعتبار

أدق : لا بد من اقتران كل حادث بزمان ، ويستحيل أن يوجد حادث في غير زمان . ولهذا سمي الزمان ظرفاً ، تشبيهاً بالظرف الحسى - كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء - . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتماً بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ، فلا داعي لذكره ؛ إذ لا فرق في المعنى بين : قولنا : « السفر حاصل غداً » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة (١) .

وهناك شيء آخر يقولونه في شبه الجملة الواقع خبراً - أو غير خبر - من الأشياء التي سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يُكَمَّل وحده - بغير متعلقه - المعنى الأساسي للجملة ، ولا يستقل بنفسه في تحقيق فائدة تامة ، وإنما يجيء لتكملة معنى آخر فيما يسمى : « العامل » ؛ فليس من شأن اللفظ الزماني أن يتسم المعنى الأساسي المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته في مثل : « السفر يوم الخميس » لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى - لا شك - فاسد ، مع أن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، والمبتدأ هو الخبر في المعنى كذلك ولا فساد في ذلك مطلقاً .

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تستمر فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً ، فيتساوى المعنى بين : « على موجود في البيت » و « على في البيت » ، وكذلك بين « على موجود أمامك » ، و « على

(١) بل إن الظرف ينومه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ثم يمتاز « القفوة » بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص آخر ، كالأكل ، أو الشراب ، أو غيرها مما يزداد عليه فيجمعه خاصاً مفيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجىء الموضوع بيان في باب : « حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة - رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ - .

أمامك . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فالمكان إنما يحىء لتكملة معنى ، ولا يمكن أن يستقل بإيجاد معنى أساسى جديد . وإذا ثبت أن لكل حادثة زمناً فلا بد لها من مكان أيضاً . وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثة استحال أن يخلو مكان من حادثة أيضاً .

ولولا ملاحظة المحلوف لكان المبتدأ فى مثل : « الجلوس فوق » هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو « فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته ^(١) . وهذا معنى فاسد ، ومثل هذا يقولون فى الجمار مع مجروره ؟ .

تلك هى الأدلة القوية ، ولا حاجة لغير المتخصصين بمعارفها . وحسبنا أن نحكم بقوة رأى القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو . . . ، وأنه رأى سديد لا مانع من مسأيرته ، على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات المشار إليها .

(١) لما تقرر من أن المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، والخبر هو المبتدأ فى المعنى فى غير هذه المواضع .

٤ - أن أسماء الزمان الظاهرة ^(١) كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم ^(٢) وما يدل على الزمان المخصص ^(٣) ، فثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثاني : قضيت يوماً سعيداً في الضواحي ، وأمضيت يوم الخميس في الريف . كما يتساوى في هذا ما كان منها جامداً ، مثل : يوم ، وساعة . . . وما كان مشتقاً مراداً به الزمان ؛ كصيفي : « متفعل » ، ومفعلي : « بفتح العين وكسرهما » - القياسين اللذين على « الزمان » ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة جارية على عاملها (أى : مشتركة معه في مثل

(١) بخلاف المفسرة كصير الظرف - في مثل : يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرط : « في » وجوباً ؛ فلا يقال : سرت فيه ، إلا على رأي يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله ، وإعرابه مفعولاً به . (وقد سبق البيان والتفصيل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٢٦) . (٢ و ٣) اسم الزمان المبهم هو : النكرة التي تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير محدد بابتداء معين ، ونهاية معروفة) ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو : تدل على وجه من الزمان دون وجهه ، مثل : صباح ، - عشية - غداة . (كما سيجيء في ص ٣٠١ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فهو في باب الإضافة ٣ م ٩٤)

والمخصص : حكمه ؛ ومنه المقدّر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة : مثل : زمن الشتاء ، أو بآل ، مثل : اليوم . . . ، ومنه أيضاً : المقدّر غير المعلوم ؛ كالنكرة المحدودة غير المعينة ، نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزماني المبهم بمتزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصوله سير من الرجل في زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصوله سير الرجل في زمن فات . فالظرف الزماني لم يند إلا التأكيد المعنوي لزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً) فكلمة : « ليلاً » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل . « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً .

أما الظرف المخصص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاعتصاص . وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالصدر والحال ، ومنها ما يؤكد مع زيادة أخرى ؛ كالشأن في المصدر المبين للنوع أو العدد ، - وقد سبق -

وسيجيء الكلام على الظرف المؤكّد والمؤسّس في « ب » من ص ٢٥٧ .
وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمة التي سبق الكلام عليها في ج ١ (ص ٣٠٥ - ٣٠٦ م ٢٥٠ - وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ م ٢٦) .

وبمناصفة الكلام على الظرف الزماني المضاف تردّد كتب اللغة (أن العرب لم تصف كلمة : « شهر » إلا إلى « رمضان » ، « ربيعين » . لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى : « رمضان والربيعين » وغيرهما ؛ كما نصر على ذلك النحاة .

(راجع الصبان - ج ١ - عند الكلام على الظرف « المبهم » والمخصص .) وكذلك الجمع - ج ١ باب « الظرف » - ص ١٩٩ - حيث البيان أوسع .

حروفه الأصلية) ، مثل : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعود الضيف^(١) .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

(١) منها : المبهم^(٢) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، فى مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه ... ، فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « فى » إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ... ، ونزلت البلد ... ، والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولاً به - لا ظرفاً - ويكون الفعل قبلها متعدياً^(٣) إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة : « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهب الشام » وتعرب هنا ظرفاً - ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجه » فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكة . فنُصب ظرفاً مع هذا الفعل وحده . و « الشام » و « مكة » ظرفان مكانيان على معنى : « إلى » .

(ب) ومنها : المقادير^(٤) ، نحو : غلوة - ميل - فرسخ -

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٤ - (راجع أول « باب الطرف » فى ج ١ - من حاشيتي الخضرى والسبان) .

(٢) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة ، تحدد جوانبه ؛ ومنه : الجهات الست - وما يشبهها فى الشيوع - وهى (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفة - وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ متجىءة فى « أ » من ص ٢٥٧ منها : عند ، ولدى ... و ... وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

(٣) لتتبرج من النصب على فزع الحافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .
(٤) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ ورقم ١ من هامش ص ٢٤٤) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « فى » باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحياناً قليلة لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « فى » مع ناصب آخر .
كذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى =

بَرِيد^(٣) مثل : مشيت غمثة ، ثم ركبت ميلا ، ثم سرت
فَرَسًا .

(ح) ومنها : ما صيغ . على وزن^(٣) : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة
على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، (أى : مشتركاً معه في مثل
حروفه الأصلية ، ومشتقاً عليها)^(٤) ، مثل : وقفت موقف الخطيب ، وجلست
مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه . . . ، فلو كان عامله من غير
لفظه لوجب البحر بالحرف : « في » ؛ نحو : جلست في مرمى الكرة^(٥) .

« في » باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه في حروف صيغته
فلا توجد « في » مع غيره . ففي هذين النوعين لا تطرد « في » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون
بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل في النوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في المقادير ؛ أهى من الميم ، أم شبيهة بالميم ، أم قسم قائم بذاته ، . . .
ولسنا في حاجة إلى التفناء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنصب ، وليست من الميم ؛ لأنها معلومة المقدار ،
ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتهاء ، والقيمة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ،
فاللحظ قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها . . . ، يكون في صحراء ، وقد يكون في حضر ، وقد يكون
في الشرق بالنسبة لشيء آخر ، أو في الغرب ، وهكذا .

(٢) الفلاة : مائة باع تقريباً ، أو : هي أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ،
والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ

(٣) كما سبق في ص ٢٥٢ - ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن : مَفْعَل
(يفتح العين) إن كان مضارع فعليه مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب - يعمد) أو : كان
مضارعه مثل اللام ، ؛ نحو : يرمى . ويكون على وزن مَفْعِل (بكسر العين) إن كان مضارع فعليه
مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : يمثل الفاء في أصلها الماضي ، مع سلامة اللام ، بشرط أن تكون
الفاء وأواؤها في مضارعه ؛ مثل : يعمد ، من : وعد .

أما من غير الثلاثي فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛
مثل : « مستخرج » ومضارعه : « يستخرج »

(وفي ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما) .

(٤) وكذلك ما سبقت إليه الإشارة (في رقم ٤ ص ٢٥٢) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة
على الزمان - وتحقيق فيه هذا الشرط - وكان منصوباً ؛ فإنه يصلح أن يمرّب ظرف زمان ؛ كالمثال :
قعدت مَقْعَدَ الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف .

(٥) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب
مَقْعَدَ القابلة (أى : المولدة) كناية عن قربها من الباب . وفلان تَرَجَّعَ الكلب ، ومَنَاطَ الثريا .
كناية عن البعد فيها .

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى « في » باطراد ، ومستثنى من التضمن^(١) المطرد .

وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، وبهتاً ، نحو : وقفت موقفاً - جلست مجلساً^(٢) .

وما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مفعّل - مفعّل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضر المجتمعين حول الخطيب ، أى : مكان حضور المجتمعين ... ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

• - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إلتباع^(٣) ، بشرط اختلافها في جنسها : (أى : اختلافها زماناً ومكاناً) ؛ مثل : استرح هنا ساعة - أقم عندنا يوماً . أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين ؛ أحدهما : الإلتباع ؛ يجعل الظرف الثانى بدلاً^(٤) من الأول ، نحو : أقابلك يوم

(١) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ .

هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المجه - المقدار - ما صيغ من الفعل) هي التي أشار إليها ابن مالك فيما سبق - رقم ٣ من هامش ص ٢٤٨ - بقوله :

يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا وَمَا

(٢) وإل هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التي تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرى من كرى) ، بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْبَسٍ أَنْ يَفْعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ (٣) أى : بغير أن يكون واحد منها تابهاً للآخر ؛ (نعماً له ، أو عطفاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً) .

(٤) ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - في نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس ستة كذا ... يعرب الظرف الثاني (ستة) حالا من الأول ، وليس بدلاً (راجع أول الباب السادس من المتن) .

وهذا رأى البصريين . لكن جاء في « الجمع » ، ما يرويه بقوة حيث قال - في ج ٢ ص ١٢٧ باب البذل ما فسه : (الخفاء - خلافاً للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لو روده في الفصيح ...) اهـ وسرد أمثلة من القرآن والشعر تؤيد رأيه ، وقد ذكرناها في باب البدل - ج ٣ م ١٢٣ .

الجمعة ظهراً . فكلمة « ظهراً » بدل بعض من كلمة : يوم^(١) .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس . (فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل وهو : أحسن) ، وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد . . .

٦ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسaire للرأى القائل بذلك ، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمانك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضي^(٢) . . .

٧ - إذا وقع الظرف خبراً فإنه يستحق أحكاماً خاصة يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها في مكانها الأنسب . وهو باب : « المبتدأ والخبر »^(٣) ، ومن تلك الأحكام أن يكون في مواضع معينة باقياً على حالته من النصب ، وفي مواضع أخرى يكون مرفوعاً أو مجروراً ولا يسمى في هاتين الحالتين ظرفاً . . . إلى غير هذا من الأحكام الهامة المدونة في الموضع المشار إليه .

(١) ملاحظة : في ضوء ما سبق نفهم ما جاء في حاشية المفردى ، ج ٢ ، أول باب : « البدل » ونصه : « (... بدل كل من بعض كلفيته غلوة يوم الجمعة ، بنصب : يوم » ، إذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً ؛ لأن ظرف الزمان لا يتمدد بلا عطف .) » ٥١

هذا ، وإن تمدد بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفاً ، وإنما يسمى : « منطوقاً » .

(٢) لهذا الحكم تفصيل في المكان الأنسب (ج ٣ آخر باب : « العطف » م ١٢٢) .

(٣) ج ١ م ٣٥ ص ٤٧٥ .

زيادة وتفصيل :

(١ .) عرفنا ^(١) « المبهم » من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعاً منها :
 « الجهات الست » . وقد أحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى ، منها : (عند —
 — لدَى — وسط — بين — إزاء — حذاء . .) . واختلفوا في مثل ^(٢) : (داخل —
 خارج — ظاهر — باطن — جوف الدّار — جانب ، وما بمعناه) مثل : جهة —
 وجه — كَنَف) في مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . ؛
 فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية ؛ لعدم إيهامها ،
 ويوجب جرّها بالحرف : « في » . وفريق يجيز ، ويرى أن هذا هو الأوجه ^(٣) ،
 لما فيه من تيسر ، لأن تلك الكلمات الدالة على المكان لا تخلو من إيهام ، فهي
 شبيهة بالمبهم ، وملحقة به .

وكان الجدير بكل فريق أن يستند في تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع
 المأثور ، ويعتمد عليه وحده في الاستدلال ، واستنباط الحكم ، فن نصره
 السماع الكثير فرأيه هو الأقوى دون غيره . ولكنهم لم يفعلوا . ومن ثمّ يكون الرأى
 المجيز أول بالاتباع ، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص على سلامة الأسلوب
 ومتموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « في » ؛ لاتفاق الفريقين على
 صحة مجيئه ؛ فيجوز التعبير اللغوى على سنن موحد .

(ب) من أنواع الظرف ما يكون مؤسّساً ؛ وما يكون مؤكّداً ، فالمؤسّس هو
 الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفّا الجو اليوم ،
 فقَصْفِيته حول المياه المتدفقة ، وبين الأزهار والرياحين . فكل واحد من الظروف :
 (اليوم — حول — بين — . . .) يسمى : « ظرفاً مؤسّساً ، أو تأسيسياً » ؛ لأنه
 أسّس — أى : أنشأ — معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف .

(١) في ص ٢٥٣ .

(٢) من كل ما لا يدل على حقيقة بنفسه ، وإنما تعرف حقيقته بما تصاف إليه ؛ مثل :
 مكان — فاحية — أمام — وراء — جهة . . . ، فيقال مثلا : مكان على — فاحية محمود . . .

(٣) راجع سائبة الخضرى ، باب : « الظرف » — ج ١ — فيها تلخيص الرأين ، وبيان
 الأوجه منها ، وأنه المفهوم من كلام صاحب « الجمع » في هذا الباب .

والمؤكد : هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، ولا مكان جديد ، وإنما يؤكد زمناً أو مكاناً مفهوماً من عامله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً . . .) ، فالظرف : « ليلاً » ، لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . ومثل : صعد الخطيب فوق المنبر ؛ فالظرف : « فوق » لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامله الدال على الصعود ، أى : الارتفاع والوقفة .

لما سبق كان الظرف فى مثل قول القائل : سرت حيناً ومدة لم يزد زمناً جديداً غير الزمن الذى دل عليه الفعل^(١) . . .

الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كلِّ

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً ، وقد يكون غير متصرف .

(١) فالمتصرف هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كلِّ حالات الإعراب الأخرى التي لا يكون فيها ظرفاً ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مجروراً بالحرّف : « في » المذكور قبله — أو بغيره — . . . أو . . .

فمثال الزمان المتصرف كلمة : « يوم » في العبارات التالية : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد . إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد . جاء اليوم المبارك
إننا نرقب مجيء اليوم المبارك — في يوم العيد يتزاور الأهل والأصدقاء

ومثال المكان المتصرف : يميّتك أوسع من شمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة ؛ وإنما وجهته الأمام . ومثل : الفرسخ ثلاثة أميال ، ونعرف أن الميل ألف باع^(١) .

وقد سبق^(٢) أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفية إلى حالة أخرى غير النصب على الظرفية — ولو إلى البحر « بنى » أو بغيرها — فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يعرب ظرفاً ، ولو دل على زمان أو مكان^(٣) . . .

(١) في الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يُرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي التَّوَرِّفِ
أى : في عرف النحاة واصطلاحهم .

(٢) في ص ٢٤٤ .

(٣) من أشلة هذا كلمة : « اليوم » و « عام » في قول الشاعر :

يطول اليوم لا ألقاك فيه وعامٌ نلتقى فيه قصير

ومثل كلمة : « غد » في قول الشاعر :

لا نرجباً بغدٍ ، ولا أهلاً به إن كان تفريق الأجابة في غدٍ

حكم الظرف المنصرف :

- ١- إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم - شهر - عجم - مكان^(١) .
- ٢- وإما معرب غير منصرف مثل : غُدوة^(٢) ؛ وبُكْرَة^(٣) ؛ وضُحوة ؛ بشرط أن تكون كل واحدة « علم جنس »^(٤) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحددأ من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة - وأشباهاها - منصرفة ؛ تستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وفي الحالتين تمنع من الصرف . وسبب منعها من الصرف : « العامة الجنسية والتأنيث اللفظي » . فإن فقدت العلمية لم تُمنع من الصرف ؛ وذلك لعدم التعيين (لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديدته ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى للتعين) ؛ مثل : غُدوةٌ وقتُ نشاط ، يسرى السفر غُدوةً والقدوم في ضُحوة ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه . ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : (ولم رزقهم فيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا)^(٥) .

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة في ص ٢٦٥ ،

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس . وفي ص ٥٥٣ كلام يختص بهذه الكلمة .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أي : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس في الأفق .

(٤) سبق إيضاحه في مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٦١ م ٢٢ و ٢٦٦ م ٢٢) .

(٥) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الضبان في هذا الموضع من الجزء الثاني آخر باب الظرف .

قال : عن « غُدوة وبُكْرَة » - ومثلها : ضُحوة - ما نصه :

« إني علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضمهما علمين جنسيين هذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أو لا . وهذا معنى قولهم : قصد بهما التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : « أسامة » علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا . فالتعيين المنفي قصده هو التعمين الشخصي ، لا النوعي ؛ إذ هو لا بد منه . فلا اعتراض » بأن عدم قصد التعمين يصبرها فكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامي : « كما يقال عند قصد التعمين : أسامة شر الصباح ، وعند التعمين هذا أسامة فاحذره - يقال عند قصد التعمين غُدوةٌ أو بُكْرَة وقت نشاط ، وعند قصد التعمين لأنسيرن الليلة إلى غُدوةٌ أو بُكْرَة » . قال : « وقد يخلو من العلمية فيصرفان ، ومنه قوله تعالى : (ولم رزقهم فيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا) ، وحكي الخليل : جئتكم اليوم غُدوةً ، ويجتنى أسامة بُكْرَة . والتعمين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف ؛ لأن التعمين أعم من العلمية ، فلا يلزم من استعمالها في يوم معين أن يكونا علمين ؛ بل يواز أن يشار بهما إلى معين مع بقاءهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً ، فيجمل على ما أردته من المعين ، ولا يكون علماً » ٥١ - ما نقله الضبان .

ثم انظر الكلام عليهما في ج ١ ص ١١٠ م ٢٢ .

٣- وإما مبنى. والمبنى قد يكون مبنياً على السكون ، مثل : «إذ» الواقعة مضافاً إليه ، والمضاف زمان ، نحو : لاح النصر ساعة إذ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذ جاهد المخلصون . أو مبنياً على الكسر ، مثل الظرف : «أمس» عند الحجازيين ، في نحو : اعتدل الجو أمس .

(ب) أما غير المتصرف^(١) : فنه الذي لا يستعمل إلا ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية - ولا يسمى ظرفاً - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «مين» - غالباً^(٢) - فقال الذي لا يستعمل إلا ظرفاً : «قط»^(٣) ، و «عوض»^(٤) و «بتدك» ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدل ذلك) ، و «مكان» بمعنى : بدل . (أما «مكان» بمعناه الأصلي فظرف متصرف)

«وسحر»^(٥) ؛ إذا أريد به سحر يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحر يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسحر منمش ؛ فهل يساعفني سحر مثله ؟ .

ومثال ما يلزم النصب على الظرفية و قد يتركها إلى شبهها : (عند ، ولدن

(١) سيجي له أشلة أخرى في «لزيادة والتفصيل» ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٢) قلنا : «غالباً» لأن الظرف : «أين» قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : «من» أو : «إلى» . وكذلك الظرفان : «ثم» و «هنا» - بلغاتهما المختلفة - وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : «من» أو «إلى» (راجع المبيان ج ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثم - وسبق لهذا بيان في ج ١ باب اسم الإشارة م ٢٥) . وكذلك الظرف : «متى» قد يخرج إلى الجر بالحرف : «إلى» أو : حتى .

(٣ ، ٤) سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص ١١٦ م ٦٨ وملخصه : أن «قط» ظرف زمان لاستفراق الماضي ، ولا يستعمل - في الغالب - إلا بعد نى أو شبهه . والانصاع في ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحد قط - «قط» غير : «قط» التي سبق الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ١١٦ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها في ج ٢ م ٣٠ ص ٣٨٢ - عند بيت ابن مالك في المعرف «بأل» : («أن» حرف تعريف) وأنها بمعنى : «حسب» والفاء زائدة لتزيين اللفظ) . . .

وعوض : ظرف لاستفراق الزمان المستقبل ، - غالباً - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نى أو شبهه . وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضاف . فإن أضيف أverb ؛ نحو : لن أخادع عوض الماضين . (٥) التثنية الأخير من القيل .

وقبل ، وبعد ، وحَوَّل^(١) ، و . . .) ، مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتي — سأقصد الحقائق لَدُنَّ الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لَدُنَّها — حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده^(٢) .

حكم الظرف غير المتصرف :

١ — إما معربٌ ممنوع من الصرف ، مثل : عَشَمَةٌ^(٣) — عَشِيَّةٌ^(٤) سَحَرٌ^(٥) — بشرط أن يقصد بكل واحدة التعيين الدال على وقت خاص ، فتكون علم جنس عليه ، لدالاتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين ، نحو : استيقظت : ليلة الخميس سَحَرًا — حضرت يوم الجمعة عَشِيَّةً — سهرت يوم السبت عَشَمَةً .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت في نوع المتصرف المتصرف ، فتصير مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، و . . . وغير ذلك ، مع التنوين في كل حالة ، نحو سحرٌ خير من عَشِيَّةٍ ، ورب عتمة خير من سحرٍ^(٦) .

(١) من ظروف المكان غير المتصرف : « حَوَّل » بلغاته المختلفة التي منها : حَوَّلَ . . . ، وَحَوَّلَ . . . ، وَحَوَّلَتِي . . . وَحَوَّلَتِي ، وأحوال . . . وأحوالتي . . . مع إضافته في كل الصور . ومعناه الجهات المحيطة بالمتصرف إليه — راجع الصبان واللسان — ولهذا إشارة وبيان ، في ص ٢٧٢ — (٢) لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب : « الإضافة » ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها . وفي هذا يقول ابن مالك :

وغيرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةٌ ، أَوْ شَبَهَهَا — مِنَ الْكَلِمِ

يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذي لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفي البيت قصور في صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : غير المتصرف . وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها . (٣) الثالث الأول من القيل . (وهي ممنوعة من الصرف ، على رأي راجح) .

(٤) آخر النهار .

(٥) « سحر » كلفة : « سحر » العلمية والمعدل من السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقررة بآل التي لتعريف ؛ فكان جعلها التصدير بكلمة « آل » التي لتعريف ، ولكن العرب عدلوا من هذا ؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والمعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف كما يقول النحاة — .

٢- وإما معرب مصروف مثل : « بَدَل » و « مَكَان » السالفين^(١).

٣- وإما مبنى على السكون أو غيره في مثل : لَدُنْ ، وَمَتَى^(٢) ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ^(٣) وَقَطْ ، . . . وغيرها (كما سيجيء^(٤))

٤- جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح قبلها بالحرف : « في » بخلاف المتصرفة ، وإذا ظهرت « في » قبل الظرف - مطلقاً - فإنه يصير اسماً محضاً مجروراً بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف^(٥) مكان .

ما ينوب عن الظرف :

(١) يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه^(٦) . فيُنصَّب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعيِّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدومَ الراجعين من الحج . (تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين) . فحذف الظرف الزماني : « وقت » . وقام مقامه المصدر ، وهو : (شروق - غروب - قدوم) ، فأعرب ظرفاً بالنيابة .

= وتمنع كلتا : « عتمة وعتية » اللغوية والتأنيث اللغوي . (وقد يوضح العلمية هنا ما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٢٦٠) ويشترط لمنح الثلاثة من الصرف الخلو من « أل » ومن الإضافة فإن تكررت نوبت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيناكم بسحر) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحرية ، أو في سحره . (ولهذا الكلام صلة بما سيجيء عنها في ص ٥٥٣) وما بعدها .

(١) في ص ٢٦١ .

(٢) (له إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٦١) وهو ظرف غير متصرف ، مبنى على السكون المقدر دائماً . ويسأل به عن الزمان وقد يكون مع ظرفيته هذه اسم شرط جازم طبقاً لما سيجيء في ج ٤ باب الجوازم التي تجزم فعلين .

(٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا على الرأي الذي يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية (كما يجيء في رقم ٣ هامش ص ٢٧٠) .

(٤) في الزيادة والتفصيل ، ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في ص ٢٥٩ و ١ من ص ٢٤٤ .

(٦) والمصدر قد يقع - أحياناً - ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافئ ، أي : غير الظرفية (وسيجيء في ٥ من ص ٢٧٣) . . .

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابةً صفحة ، (أى : مدة كتابة صفحة) ،
وأتنتظرك لُبس الثياب ، (أى : مدة لبسها) ، وأغيب غمضةً عين ، (أى : مدة
غمضها) ، ففى هذه الصور — ونحوها — بيان للمقدار الزمنى الذى يدل عليه
المصدر فى كل صورة ، دون أن يعين ذلك الوقت . ويحدده : (أهو الصبح ،
أم الظهر ، أم الغروب ، أم غيرهما . . .) .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم هين^(١) ثم يحذف
هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائباً عن النائب عن
الظرف الزمانى . ويعرب ظرفاً بالإنابة . نحو : لا أكلم السفينةَ النَّيِّرَيْنِ — أى :
مدة طلوع النّيرين ؛ (وهما : الشمس والقمر) : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو
« مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف وحل
محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « النيرين » . وتعرب ظرفاً بالإنابة — كما قلنا —
ومن أمثلتهم : لا أجالس مُلحدًا الفَرَقْدَيْنِ^(٢) ، ولا أماشيه القَارِظَيْنِ^(٣)
يريدون : مدة ظهور الفَرَقْدَيْنِ ، ومدة غياب القَارِظَيْنِ .

هذا ، والإنابة فى كل ما سبق قياسية إذا تحقق ما شرحناه .

(ب) أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع
دون غيره — مثل كلمة : قُرْب — ؛ نحو : جلست قرب المدفأة ، أى :
مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قُرْب » مصدر بالنيابة .

(ج) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة — قياساً — عن الظرف
بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفاً بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلاً من الدهر — جلست شرقاً المنزل ؛ أى :
صبرت زمناً طويلاً . . . — جلست مجلساً شرقاً المنزل . أو جلست مكاناً شرقاً
المنزل .

(١) أى : اسم ذات ، أى : فوه حتى مجسم .

(٢) اسم نجمين .

(٣) رجلان غريبان يسمان الفَرَقْدَ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم فى الديباجة) فلم

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافة إلى زمان ، أو مكان ؛ نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ .

ومنها : كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان^(١) ؛ نحو : نمت كل^٢ الليل . وقول الشاعر :

أكل الدهر حيل^٣ وارنحسال^٤ أما يُبقي علي^٥ ، وما يَبْقِي^٦ني ؟

ومثل : استمر الحفل بعض^٧ الليل . . . مشت القافلة كل^٨ الأميال — أو بعض^٩ الأميال^(٣) . . .

(١) كما سيبيء في باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقد ينوب عن مكان مصدرٌ وذلك في ظرف الزمان يكثرُ

زيادة وتفصيل :

(١) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته ؛ أربعة أقسام :

قسم يمنع تصرفه أصلاً ؛ مثل : « قَطَعَ » ، « حَوَّضَ » - وقد سبقا -
ومثل : « بَيَّنَّ » إذا اتصلت بها « الألف » أو « ما » فصارت : « بينا أو بينا » ،
فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً - كالتى فى ص ٢٧٧ ، و ٢٧٨ أيضاً - .

ويلحق بهذا القسم : « عند ، فوق ، وتحت »^(١) وأشباهها مما لا يخرج عن
الظرفية إلا إلى الجرح بالحرف : « من » - غالباً^(٢) - .

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، عَيْن^(٣) ، شِمال ، ذات اليمين
ذات الشمال^(٤) .

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى
القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ،
وذات الشمال . . .) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما »
فلان اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » وصارت : (بينا - بينا) . . . فهى
ممنوعة التصرف^(٥) ، كما أسلفنا .

(١) هناك رأى يقول : « فوق ، وتحت » - يتصرفان نادراً ، ولا داعى للاخذ به - وسيجىء فى
ص ٢٨٣ الكلام على حالات بنائها وإعرابها -
(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٦١ .

(٣) كل من الظروف : « عَيْن » و « شمال » قد يكون معرباً - كما فى ص ٢٥٩ - ، وقد يكون
مبنيّاً . بالتفصيل الذى فى رقم ٥ من ص ٢٨٣) أما تفصيل الكلام على معانيها وإضافتها فى ج ٣
ص ٣٦ م ٩٣ .

(٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » .
(٥) كما سيأتى فى ص ٢٧٢ من هذا الجزء ، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ ، هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو »
و « ذات » أحكاماً أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب : « الأسماء الستة » ، ص ٢٥٤ م ٢٦ باب :
« الموصول » . . .

(٥) وفى الحالتين يجب تصديرها وإضافتها للجملة ؛ طبقاً لبيان التفصيل ؛ الآتى فى ص ٢٨٧ .

ورابع : تصرفه نادر في السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التي ليست بمعنى ردىء - ووسط ، بسكون السين في الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضاً . وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح ، والأفضل اتباع الغالب ، ليقع التضام بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوي بين الكلمتين ، فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهي ظرف ، نحو : جلست وسط القوم ، أي : بينهم . وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين ، مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسماً ، نحو : احمر وسط وجهه . وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ، مراعاة للغالب .

(ب) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب - عند الأكثرين - أن يكون متعلقاً بالعامل الذي عمل فيه النصب^(١) ، وهذا العامل يكون - في الغالب - فعلاً^(٢) ، أو مصدرأ ، أو شيئاً يعمل عمل الفعل^(٣) كالوصف ، نحو : سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسان به ، كأنهما جزءان منه لا يظهر معناه إلا بالتعلق به . فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا : أن العامل يؤدي معناه في جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففي مثل : جلس المريض . . . قد نحس في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه

(١) سبق (في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ ثم في ص ٢٤٩ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويضمه ٤ من ناحية التعلق بحروف الماني ، والحكمة في وجوب التعلق . وسيجيء في ص ٤٤٥ ، رقم ٣ من هامشها ، باب حروف الجر ، عند الكلام على (شبه الجملة م ٨٩) - ما يزيده توفية واكتبالاً . (٢) والرأي الشائع القوي أن شبه الجملة بنوحيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصلي مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون - طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠١ . (٣) وقد يكون تعلقهما بعامل معنوي ، - إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به - وهذا العامل المعنوي هو : الإسناد (أي : النسبة) على الوجه المشرح في هامش ص ٣٥٧ ورقم ٢ من ص ٤٤١ أما تعلقه بأحرف الماني فقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ م ٧٨ .

الألفاظ ؛ ومن الأسئلة : أين جلس ؟ أكان فوق السرير ، أم أمامه ، أم وراء النافذة ، ... أين الداخل ... أم شمال الخارج ... ؟ متى جلس ؟ أصبحاً ، أم ظهراً ، أم مساء ... ؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التي جلبها معه ؛ فجيئته إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره ، هي عرض معناه ، مع تكملة معنى عامله . فلهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة وبقطة ، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً ؛ خذ مثلاً لذلك : (أسرعت الطائرة التي تخيرتها بين السحب) ... فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف « بين » متعلقاً بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : « تخير » فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطائرة بين السحب ، إنما الصحيح : أسرعت بين السحب ، وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل « أسرع » ، فيزداد معناه ، ويكمل بعض نقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطائرة فأسرعت بين السحب .

مثال آخر : (قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها تحت لسانه) ، فلا يصح أن يكون الظرف « تحت » متعلقاً بالفعل « كتب » ؛ لثلا يؤدي التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف « تحت » بالفعل : « قاس » فإن المعنى يستقيم ، وتزداد به الفائدة ، أي : قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان . وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف^(١) . . .

(١) ومن الأمثلة أيضاً للشطر الثاني قول الشاعر يخاطب الإمام علياً رضي الله عنه :

يُخَبِّرُنَا النَّاسُ عَنْ فَضْلِكُمْ وَفَضْلِكُمْ الْيَوْمَ فَوْقَ الْخَبْرِ
 حيث يعمين تمليق الطرفين (اليوم - فوق) بالمجر المفعول ، طبقاً لأقوى الآراء .

(ح) الزمان أربعة أقسام^(١) :

أولها : المعين^(٢) المملود^(٣) ، ممعاً ، مثل : رمضان - المحترّم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة : شهر) - الصيف - الشتاء . وهذا القسم يصلح جواباً لأداتي الاستفهام : « كم - ومتى » ، نحو : كم شهراً صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف . . .

ثانيها : غير المعين وغير المملود ، فلا يصلح جواباً لواحد منهما ، مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المملود ، فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « متى » فقط ، نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب . . . وذلك جواباً فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيت ؟

رابعها : المملود غير المعين ، فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « كم » فقط ، نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حوّل .

١ - فالذي يصلح جواباً للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) أو يصلح جواباً للأداة : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) ، الذي تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب فكرة أم معرفة - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث يختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهراً » ، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله ، ليلة ونهاره - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز - وكذا إن كان الجواب : المحترّم ، مثلاً . وكذا يقال في الأبد والدهر ، مقرّنين بكلمة : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلاً ونهاراً^(٤) .

(١) من ناحية استفراق المعنى . (راجع المصع ج ١ ص ١٩٧ والصبيان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر لتمازكناء مجموعة مراجع أخرى) .

(٢) أي : المعين بالعلمية .

(٣) الدال بلفظه على عدد محدد .

(٤) أما كلمة « أبداً » فبغير « أل » فلا استفراق الزمن المستقبل وحده ، فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم - عادة - إلى حين وفاته . ولا نقول صام أبداً ، وإنما نقول إذا أردت المستقبل وحده : لأصوم أبداً .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصاً ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي ، لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » انصب السرى على الليالي دون الأيام ، لأن السرى لا يكون إلا ليلاً . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

٢ - وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبعض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ، كشهر رمضان - شهر الحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء فى هذا البحث ، هو : أن ما صلح جواباً لأداة الاستفهام : « كم » أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) فى جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : نهجت ثلاث ليال .

وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو أو التبعض .

(د) قلنا ^(١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبني ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه ^(٢) فى ، ^(٣) . فالبنى قد يكون مبنياً على السكون مثل : مذ ^(٤) ، ولدن . . . أو على الضم مثل : منذ ^(٥) ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان

(١) فى ٢٦٢ م ٧٩ . (٢) كما سبق فى : « ١ » رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفى رقم ٤ من ص ٢٦٣ .

(٢ و ٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا فى رأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ،

ويمنع وقوعهما مبتدأ ، (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣) .

.....

المركبة تركيب مزج^(١)؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح . والمعنى : كل صباح ومساءً أى : كل صباح ، وكل مساءً - وكل يوم - وكل صباح) . (ومثل : بين بين وستأى)^(٢) فإن فقدت الظروف التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أبقى المعنى فى الجميع مع فقد التركيب - بسبب وجود العطف ، أو الإضافة - كما كان مع التركيب أم يختلف ؟ .

اتفقوا على أنه باقى فى الجميع ، إلا صباح مساءً عند الإضافة ، مثل . أنت تزورنا صباح مساءً ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التى تتخل عن التركيب وتضاف ، فيظلم المعنى الأول باقياً بعد الإضافة (وهو هنا : كل صباح وكل مساءً) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما فى المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منصب على المضاف ، (وهو الصباح) . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحاً لمساءً^(٣) . . .

والحق أن الأمرين محتملان فى المثال ، إلا عند وجود قرينة تحم هذا وحده ، أو ذاك ، فوجودها ضرورى لمنع هذا الاحتمال .

ومن الظروف المركبة مزجاً ، المبنية لهذا على فتح الجزأين ، والتى لا تتصرف : « بَيْنَ بَيْنٍ »^(٤) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بَيْنَ بَيْنٍ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . - ثروة فلان بَيْنَ بَيْنٍ ، أى : بين الكثيرة القليلة . . . فإن فقدت الظروف : « بَيْنَ » التركيب جاز أن يكون معرباً

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجى - تعريفه ، وتقسيمه ، وحكمه - مدون فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٠ و ٢٧٩ وما بعدها فى أقسام العلم . .) .

(٢) الكلام على بعض احتمالات : « بين » - فى ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٣) هذا رأى الحريرى ومن تابعه . وقا . دفعه آخرون ، منهم ابن بى . والرأىان معروفان فى الجمع - ج ١ ص ١٩٧ -

(٤) متجىء إشارة إليهما فى ص ٢٧٧ بمناسبة الكلام على : « إذ » كما سيجىء بعض أحكامها الهامة فى ص ٢٨٦ . وبيان « عن تركيبها المزجى فى ص ٢٨٩ .

متصرفاً ومنه قوله تعالى : (. . . مودةً بينكم) ، وقوله : (لقد تقطع بينكم) في قراءة من قرأه مرفوعاً ، أمّا من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله ^(١) ومثله الظرف : « دون » في قوله تعالى : (ومنّا دون ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة ^(٢) : « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتها إلى الزمان دون غيره ، فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية فلا يجوز جرّهما : « في » ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خثعم » تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة ^(٣) ، نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليلة ، أي : وقتاً ذا صباح ، ووقتاً ذا مساء ، ومدة ذات يوم ، ومدة ذات ليلة ، أي : وقتاً صاحباً لهذا الاسم ، ومدة صاحبة لهذا الاسم ^(٤) .

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق ^(٥) — فتصير ظرف مكان متصرفاً ، نحو : تتحرك الشجرة ذات اليمين وذات الشمال ، ونحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال . (وقد سبقت الإشارة إلى « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما في الجزء الأول ، باب الأسماء الستة م ٨ ص ٦٩٩ ، وفي آخر هامش ص ٣٢١ منه إشارة إلى استعمال : « ذات » استعمال الأسماء المحضة المستقلة ، وأن النسب إليها هو : « ذوري ، أو ذاتي » طبقاً للبيان التفصيلي في باب النسب ج ٤ م ١٧٨ وص ٥٥٤) .

ومن غير المتصرف أيضاً : حوَالٍ — حَوَالِي — حَوَالٍ — حَوَالِي . . . — أحوال — أحوالي ^(٦) . . . وليس المراد — في الغالب — حقيقة الثنية والجمع وإنما

(١) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل مخفوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على المفتح في محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يخص به في ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٢) هذه الظروف أشبه أيضاً في ص ٢٦١ و ٢٦٦ م ٧٩ .

(٣) راجع الجمع ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف في ص ٢٦٦ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصلة فيجاء

(٥) في ص ٢٦٦ .

في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ .

(٦) هذه الألفاظ إشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ .

المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف — وقد يستعمل « حوايك » مصدرًا : مثل : لبَّيك^(١) ؛ لأن الحَوَل ، والحَوَال يكونان بمعنى « جانب الشيء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التي لا تتصرف « شَطَر » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى (ومن حيثُ خرجتْ فولَّ وجهك شَطَرَ المسجد الحرام) ، ومنها : زنة الجبل ، أى : إزاءه ، ومثله : وزن الجبل ، أى : الناحية التي تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها — فى رأى : صَدَدَكَ وصَفَبَكَ ، تقول : بئى صَدَدَيتَكَ ، ينصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقبالاته ، ويبئى صَفَبَيتَكَ ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين .

(هـ) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « فى » فأسقطوه توسعًا ، ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناه . فن أمثلة الزمان كلمة « حقًا » فى مثل : أحمًا أنك مسرور ؟ فحقًا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك^(٢) ؟ وقد نطقوا بالحرف « فى » أحيانًا فقالوا :

« أفى حق مواساتى أحاكم ... » وقالوا : « أفى الحق أنى مغرم بك هائم ... » وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلًا على أن كلمة : « حقًا » السالفة ظرف زمان ... ومثلها : « غير شك أنك مسرور » ، أو : « جهد رأيى أنك محسن » ، أو : « ظنًا منى أنك أديب » . فغير ، وجهد ، وظنًا — كلمات منصوبة هنا على الظرفية الزمانية^(٣) توسعًا بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى

(١) سبق الكلام عليه فى ص ٢٣٣ م ٧٦ .

(٢) والظرفية هنا زمانية مجازية . — (كما فى الخضرى والتصريح آخر باب : « الظرف ») وقد سبق الكلام عليه مفصلاً فى ج ١ ص ٥٨٦ — « د » — م ٥٢ — عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسيفت الإشارة إليه فى رقم ٦ هامش ص ٢٦٣ .

(٣) والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعى ، وأدبك حاصل فى زمن أعلن وقوعه فيه .

جهد رأى - في ظنى - والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية: مَطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وضربت الجاسوسَ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ . وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل في أنواع الظروف المكانية القياسية^(١) .

(و) قد يُنَزَّل بعض الظروف منزلة أداة الشرط ؛ فيحتاج لجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقترن هذه بالفاء ؛ كقوله تعالى : فِي مُنْكَرِي الْقُرْآنِ : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِنْشَاءٌ قَدِيمٌ . . .) .
وعلى هذا قول ابن مالك في حكم « خلا وعدا » ؛ في باب « الاستثناء » :
(وحيث جرّاً فهما حرفان . . .)^(٢) .

(ز) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ سيجيء الجواب في مكانه الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث^(٣) .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديرة أن تستقل برسالة توفيقها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهديب ، وجمع شتاتها المتناثر في المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يحدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا تزحمة البحوث الأخرى ؛ فتصغطه ، أو تظنى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركز ، دقيق ؛ قد يفيد القانع ؛ أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يفنى المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفية بديلاً . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا في بطون المراجع الواسعة ؛ كالغنى ، وشرح

(١) ظروف المكان القياسية مدونة في ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٢) راجع الصبان والمخبرى عند شرح البيت . ويحى الإيضاح في هامش ص ٣٥٧ وانظر الكلام على الظرف « بين » في ص ٢٨٦ وما يليها من رقم ٤ هامش ص ٢٨٧) وهامشها ؛ لصلته بالموضوع .

(٣) ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث في آخر باب الظرف من الجزء الثانى من حاشيته على الأشرفى .

المفصل ، والجزء الأول^(١) من جميع الموامع : للسيوطي ؛ فقد حوى - أو كاد - من شأن « الظرف » بنوعيه ، ولا سيما الظرف المبني ، ما لم يهيا لسواه ، وجمع في فصل : « الظروف المبنية » ما وصفه صادقاً بقوله^(٢) : « إني أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان ، مرتباً على حروف المعجم . . . » .

وفما يلي الموجز : الذي استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه^(٣) .

١ - إذ^(٤) - ظرف للزمن الماضي في أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة^(٥) ، وهي مبنية على السكون ، غير متصرفة^(٦) في الأغلب - وتكون أحياناً

(١ و ١) في ص ٢٠٤ . (٢) لما يمكن الاكتفاء به .

(٣) سبق كلام موجز عن « إذ » لمناسبة في (ج ١ ص ٢) .

وسبب الكلام على « إذ » و « إذا » بمناسبة أخرى في ج ٣ باب « الإضافة » (ص ٧٧ و ٧٩ و ٨٤ و ٩٢ م ٩٤) وفي ذلك الكلام بعض المسائل والأحكام الهامة ومن دواعي الاستفادة الكاملة الرجوع إليها ، وربط المشترك منها بين هذا الباب . وذلك وسبب كلام آخر مفيد على « إذا » في ج ٤ باب « عوامل الجزم » ، ص ٣٣٣ م ٥٦ .

(٤) بيان هذا في رقم « الآتي » .

(٥) جاء في المعنى - ج ١ - عند الكلام عليها ما يفيد أنها : متصرفة بحيث يقول في الوجه الثاني من أوجه استعمالها ما نصه : (أن تكون مفعولاً به ، نحو قوله تعالى « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » . ولغالب على المذكور في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير : « اذكروا » ؛ نحو قوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة ... » - وقوله : « وإذ قلنا للملائكة ... » - وقوله : « وإذ قررنا بكم البحر ... » - وبعض المربين يقول في ذلك إنه ظرف لفعل : « اذكروا » عفوفاً - وليس مفعولاً به - وهذا وهم فاحش ؛ لاقتضائه حيثئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه - أي : تذكره - لا الذكر فيه) ١ . هـ . كلام المعنى .

وقال صاحب الجمع (ج ١ ص ٢٠٤) في دلالتها الزمنية ، وفي تصرفها . ما نصه :

(أصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي . وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا . وقال جماعة منهم ابن مالك : نعم . واستدلوا بقوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب « قوله تعالى : « ونفخ في الصور » ... أي : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد =

مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حيثئذ - يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين .

وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة (١) ؛ إمّا اسمية ليس عجزها فعلاً ماضياً (٢) ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل . . .) وإما فعلية نحو : جئتكم إذ دعوتني . ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى أو معنى فقط - كأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية (٣) - وألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا

- وقع . قال ابن هشام : ويحذف لغیرهم - أى : لغير الجمهور - بقوله تعالى : « فسوف يملئون » إذ الأغلل في « أعناقهم ... » ؛ فإن : « يملئون » مستقبل لفظاً ومعنى : لدخول حرف « والتفيس » عليه ، وقد عمل في « إذ » فيلزم أن يكون بمنزلة « إذا » لأن « إذا » للمستقبل .

« وتلزم هذه الظرفية ؛ فلا تنصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، لوقوعها ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها ؛ نحو : « حيثئذ » - « يومئذ » . . . وجوز الأخفش ، والزجاج ، وابن مالك وقومها مفعولاً به ، « نحو قوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً ... » وبدلاً منه ؛ نحو : « واذكروا في الكتاب مريم إذ انتبذت ... » . والجمهور لا يشترط ذلك ، ووافقه أبو حيان ، قال :

« لأنه لا يوجد في كلام العرب : « أحببت إذ قدم زيد » ولا كرهت إذ قدم . وإنما ذكرنا ذلك مع الفعل : « اذكر » لما احتاص - أى : التوى ، وصحب - عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجهم سهل ، وهو أن تكون « إذ » مفعولة لمخوف يدل عليه المعنى . أى : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم « أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به ؛ قال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم . . . » « إذ » ظرف مفعول لقوله : « نعمة الله » . وهذا أول من إثبات حكم كل محتمل ، بل مرجوح . « ١ . كلام أبو حيان » « ١ . مادونه الجميع .

(١) وفي هذه الحالة يشترط في « إذ » الظرفية المحضة ألا تكون مخشوية بما الزائدة - نص على هذا الجرد في كتابه المختضب ، ج ٢ ص ٥٤ - .

(٢) والسبب - كما يقولون - أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ انفصل بينهما بالمبتدأ - أو غيره - وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً - ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ولو تأويلاً - ففصله وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن . . . وسيجيء البيان مفصلاً في موضعه الأنسب . (ج ٣ م ٩٤ ص ٧٩ و ٨٤ باب : الإضافة . . .)

(٣) وقد اجتمع أنواع الجمل الثلاث في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إلا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ، إذ هما في الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن . . .) » فقد أخيفت « إذ » بجملة ماضوية ، ثم بجملة اسمية ، ثم بجملة مضارعية .

يصح : أتذكر إذ إن* تأتينا نكرمك . . . وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
والتقدير عندهم : العيش منقلب أفناناً إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف — في الأغلب^(١) — إلى مفرد^(٢) . ومثله قول الآخر :

كانت منازل ألاف عهدتهمو إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا
أى : إذ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة التي تضاف إليها ، ويحوص عنها التنوين^(٣) ؛ نحو :
أقبل الغائب وكنتم حيثنم مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .

وقد تزداد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (ولن يغمركم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشركون) ؛ أى : لأجل ظلمكم في الدنيا . . . ولا تصلح للظرفية هنا ؛ لأن الظلم لا يقع يوم القيامة وإنما يقع قبله في الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل ، — وهذا أسهل — وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛

وقد تكون حرفاً للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بين »^(٤) المختومة « بالالف » الزائدة ، أو « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : « فبينما العسر إذ دارت مياسير »^(٥) .

(١) راجع الخضرى والصبان (باب : « إن » — مواضع كسر الهزة وجوباً ، وهل هنا : « حيث » ؟) .

(٢) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن تزول غرابته — كما يجي — فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ — بأمثلة أخرى تؤيده وتؤيده . كأن نقول : المناقق منقلب أحوالا إذ هذا — المناققان منقلبان أحوالا إذ هذان — المناققون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء . ففى كل هذه التراكيب وأشباهها — وما أكثرها — لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف .

(٣) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ .

(٤) طاب بيان فى ص ٢٨٦ وما يليها . ومنه يعلم أنها واجبة الصدارة والإضافة للجملة إذا كانت مختومة بالالف الزائدة ، أو « ما » الزائدة .

(٥) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التى سيجي الكلام عليها فى ص ٢٨٠ .

هذا ، واستعمال « إذا » قياسي في جميع الصور ، والحالات المختلفة التي مردناها في الكلام عليها .

٢ - إذا^(١) - الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : المتألم إذا تسود الحجة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابلة غداً إذا نطلع الشمس .

(١) وهي ظرف للمستقبل في أكثر استعمالاتها ، وتكون للماضي بقرينة ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها . .) لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم .

وقد تكون ظرفاً للحال بعد القسم ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يفتش) لأن الليل والغشيان مقترنان . - وهل « إذا » في الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال^(٢) ؟ - ومثل قوله تعالى : (والنجم إذا هوى) ؛ ما ضل صاحبكم وما غوى . . .) .

(ب) والغالب في استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا في ضرورة الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانية هي الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح ، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا - فسبح بحمد ربك واستغفره . . .) .

وقد تتجرد للظرفية المحضة الحالية من الشرط^(٣) ؛ كقوله تعالى : « والليل »

(١) لبعض أنواعها بيان يجيء (في ج ٢ م ٩٤ ص ٩٢ باب : « الإضافة » وكذا في ج ٤ ص ٤٠٥ م ١٥٥ ، الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية .. وص ٤١٣ م ١٥٦ : النوع الثالث) .

(٢) هذا رأى فريق من النحاة . ولم يوافق عليه آخرون ؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم في وقت غشيان الليل ، وأنهما يحصلان معاً في زمن واحد . وارتضى هؤلاء أن تكون « إذا » ظرفاً متعلقاً بمضاف يدل عليه القسم ؛ إذ لا يشم بشئ إلا لظنته . والتقدير : وعطلة الليل إذا يفتش .

(راجع الصبان ، ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») .

(٣) جبهة النحاة في هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا غيرها . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . » فيؤولونه بأن المراد : إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولاً به ، لئلا يفسد =

إذا يَغْشَى ، والنهار إذا تَجَلَّى . . .) ، وقوله تعالى : (وَالضُّحَى وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَا . . .) ، وقوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْضَرُونَ)^(١) . وقد اجتمع النوعان — الظرفية المحضة ، والظرفية الشرطية ، مع حذف فعل الشرط — في قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك وزلة^(٢) — إذا زلّ لها — أو سكتما^(٣) أن تفرّقا^(٤)
وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ، ففي مثل : إذا خرجت أخرجُ معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهي أيضاً لا تفيد الشمول والتعميم — في الرأي الشائع — فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة — مثلاً — إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها . وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع^(٥) ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عنديكم ، أو مرجع الوقوع ، نحو : إذا دعوتني أيها الإخوان أحضر .

(-) « وإذا » الظرفية الشرطية تضاف دائماً إلى جملة فعلية خبرية ، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضوية . وقد اجتمع

= المعنى ؛ إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال وللشأن .

وهذا صحيح في الحديث الصالح أما في غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون « إذا » مفعولاً به ، فنزولاً على ما يقتضيه المعنى .

(١) لو كانت « إذا » في الآية شرطية لا شتمل جوابها (هم يغضرون) على الفاء الرابطة أو ما يتوابع عنها في الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج لرباط ، ولا داعي للتعليل بأن الرباط قد يحذف أحياناً . (انظر - ٤ ص ٤١٣ م ١٥٦ لأهميته ، واشتماله على بعض أوجه مفيدة) .

(٢) حقبة . (٣) اقتربتاً . (٤) الأصل : تفرقاً . حلفت إحدى التامرين تخفيفاً .

(٥) وهي بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأحوالها ؛ مما يكثر في الأمر المحتمل ، أو المشكوك

في تحقيقه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد . . .)

وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان : كقوله تعالى : (أفأنت فهم الخالدون ؟) فالمرت محقق ، ولكن زمنه مبهم .

(وفي الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . - باب الجوازم - البيان الشامل لهذه الأدوات كلها) .

النوعان في قول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُردُّ إلى قليل تَفَنُّعُ

والماضي في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن^(١)؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم - في الغالب - فاعل لفعل محذوف^(٢) مثل : (إذا السماء انشقت . . .) وحين تقع شرطية ظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهه^(٣).

(د) وقد تكون « إذا » للمفاجأة^(٤) - والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً^(٥) - فتدخل وجوباً ؛ إما على الجمل الاسمية ، نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقد ، لأن « قد » تقرب زمن الفعل من الحال - نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها

(١) سواء أكان ماضى لفظ والمعنى معاً ، (وهو الماضى الحقيق بصفته وزمنه) أم كان ماضياً معنى وحكماً دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : « لم » ، فإن هذا الجازم يقلب في الغالب - زنه المعنى - كما هو موضح في باب « الجوازم » ، ج ٤ - فإذا وقع الماضى الحقيق ، أو المعنوي (وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم ») فعل شرط للأداة : « إذا » الشرطية - أو لأداة شرطية جازمة أخرى - تخلص زنه المستقبل المحض ؛ كقول الشاعر :

إِنَّ السَّمَاءَ إِذَا لَمْ تَبْلُكْ مُقْلَتُهَا لَمْ تَضْحَكِ الْأَرْضُ عَنْ دَانٍ مِنَ الثَّمَرِ

(٢) أو نائب فاعل أحياناً - ولهذا الرأي توضيح واف سبق في باب : « الاشتغال » من هذا الجزء

رقم ١ هامش ص ١٣٣ وفي ص ١٤٢ -

(٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتتاً - أحياناً - على الفاء الرابطة ، أو ما يتوابع عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذي يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط .

(٤) أى : مفاجأة ما بعدها ، بمعنى : هجرته .

(٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (في الوقت أو في المكان) - راجع

كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحالي^(١) حتمًا — لا المستقبل ، ولا الماضي — وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد^(٢) . وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعًا في مواضع ؛ ومنها بعض أنواع معينة من المبتدأ ، كالمبتدأ الذي بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة^(٣) .

٣- الآن — وهو اسم للوقت الحاضر جميعه — وهو الوقت الذي يستغرقه نطق الإنسان بهذه الكلمة — نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينه الآن : فإن تحريكه السفينة لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق . وقد يقع على الماضي القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه : تنزيلا للقريب في الحالتين مترلة الحاضر .

وهو ظرف ، مبني على الفتح تلازمه « أل » ، وظرفيته غالبية ، لازمة — أي : لا يخرج عنها إلا في القليل المنسوع الذي لا يقاس عليه — ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية ، وليس مبنياً . وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل^(٤) .

(١) المقصود بالزمن الخالد: الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد ؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها ؛ بحيث يفتقران معاً في زمن تحقيقها ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذي في نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

(٢) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المعنى ١ عند الكلام على « الباء » ، و ص ٤٩٣ الآتية و ٤٩٥ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب من حيث الأصالة والزيادة .

(٤) في الجزء الأول من : « معجم الهوامع » (باب : الظروف ص ٢٠٧) عرض واف للاراء المختلفة المتعددة التي تصور حول الظروف : « الآن » من ناحية الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدلة كل رأي . وسمحها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثبات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التي تكفي في تأييد هذا أو ذاك ، لا في مجرد الجدال المنحصر الذي لا تسايره الشواهد الكثيرة .

على أن صاحب المعجم بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه . فقال ما نصه : « المختار عندي القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه على معتبرة ؛ فهو منصوب على الظرفية ، وإن دخلته « من » « جر » . =

٤- أمس - اسم ، معرفة ، منصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذي قبل يومك مباشرة ، أو ما في حكمه عند إزادة القرب . ويستعمل مقرونًا بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

والعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة في استنباط حكمه . وخير ما يستصحب منها أنه :

إذا كان مقرونًا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفًا ؛ نحو كان الأمس طيبًا - إن الأمس طيب ، أسفت على انقضاء الأمس . وإذا لم يكن مقرونًا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفًا أن يكون مبنياً على الكسر دائماً في محل نصب ، نحو : أتممت الكتابة أمس ... وإن لم يستعمل ظرفًا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً في جميع أحواله . نحو : انقضى أمس بخير - إن أمس كان حسناً - لم أشعر بانقضاء أمس .

ومما يتصل باستعمال « أمس » ما جاء في كتاب : « لسان العرب » وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق منذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو

= وخروجه عن الظرفية غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحدوث السابق لما تقرر غير مرة (١) . ثم قال بعد ذلك ما نصه :

(وفي شرح الألفية لابن الصائغ : إن الذي قال بأن أصله « أوان » يقول بإعرابه ، كما أن « أوانا » معرب) ١ ا .

أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رآيه هذا قائلاً ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته « أي : الآن » غالية لازمة ؛ فقد يخرج منها إلى الاسمية ، كحديث « فهو يهوى في النار » ، الآن حين انتهى إلى قعرها . . . فت « الآن » في موضع رفع بالابتداء ، « حين انتهى » خبره . و « حين » مبنى لإضافته إلى جملة صدرها ماض) ١ ا .

ولما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب المعجم من طائفة ترى أن الحديث للتبوي لا يستشهد به في القنويات ، لاحتمال أن يكون مروباً بالماضي دون حرص على النص الفعلي الذي نطق به الرسول عليه السلام ، ولأن بعض رواة الحديث أجنبى لا يحسن النطق بالكلام العربي الصحيح .

وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه . وللفريقين أدلة وبحوث طويلة في هذا الشأن عرضها مختصرة صاحب : « خزائن الأدب » في أولها ، وكذلك عرض لها بشيء من البسط صاحب كتاب : « المواهب اللطيفة » في الجزء الثاني .

اليوم الذي قبل يومك الحالى مباشرة . فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أمس^(١) . فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أول من أمس^(٢) . ولا يقال إلا ليومين قبل أمس : أى : لا يصح ذكر « أمس » لما قبلهما^(٣) .

٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل -
- يمين - شمال - فوق - تحت - على^(٤) - دون -^(٥)

من الظروف المبنية حينئذ ، والمعرية حينئذ آخر : « بعد » وهو ظرف^(٦) زمان أو مكان^(٧) ، ملازم للإضافة في الحالتين .

(١) هذا التركيب مثل قولهم : ما رأيته أول من أمس . (راجع ما يتصل به في ص ٢٨٥) .
(٢) راجع الكلام على كلمة « أول » في ص ٢٨٥ : ثم إيضاح آخر عنها في ص ٢٢٣ ، ١٢٥ م ٩٤ - باب : الإضافة .

(٣) في الظروف « على » لغات مختلفة : أوضحناها في باب الإضافة ج ٢ ، منها : « علا » (حل وزن : عصاً) وبعض العرب يجوز إضافته ولكنه يوجب قلب أنه ياء عند إضافته ليه التثنية طبقاً لبيان الخاص به في باب : الإضافة .

(٤) في باب الإضافة من ج ٣ ص ١٦٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاة .

(٥) معناه الغالب : الدلالة على تأخر شيء عن شيء في زمانه ، أو مكانه . ومن أمثلة دلالاته على التأخر في الزمان ما قيل في ولاء زعيم من سادات العرب :

كَأَنَّ النَّاسَ بَعْدَكَ نَظْمٌ سَلَكُ تَقَطُّعٌ : لا يقوم له نظام
وقد يكون معناه : « مع » ؛ كقوله تعالى : « عَتِلَّ بِعَدِّكَ زَنِيمٌ » أى : مع ذلك . (المتل : جاف الطبع : فحاش - الزنيم : الشرير ، ذمه الأصل . .)

(٦) صرح صاحب « أضح » - ج ١ ص ٢٠٩ باب : الظروف - بما نصه : (« بعد » ظرف زمان لازم للإضافة) ١ هـ . ولم يذكر شيئاً يدل على أنه يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » حيث قال في مادة : « بعد » مانعه : (« بعد » ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق ، فإن قرُب منه قيل : « يُعَيِّدُهُ » بالتصغير كما يقال : « قيل : مصر » ؛ فإذا قرُب قيل : « قُبِّلَ المصر » ، بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى هذا : « تصغير للتقريب ») ١ هـ .

غير أن صاحب التصريح (ج ١ ص ٥٠ - باب : « الإضافة ») نص في وضوح وجلاء على أنه يكون الزمان والمكان ؛ فقد قال في معرض الكلام عن الطرفين : « قبل وبعد » ما يلى : =

(١) غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : « من » .

(ب) وقد يحذف المضاف إليه وينبئ وجود لفظه بنصّه الحرفي ؛ فيبقى المضاف على حاله معرباً منصوباً غير منون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا كسابقه .

(ج) وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بعداً . . . والظرف في هذه الحالة معرب ، منصوب ، منون . . .

د - وقد يحذف المضاف إليه وينبئ معناه . (أى : ينبئ وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف من غير أن تشاركه في نصّه وحروفه) وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ، مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد انقطاعه ، أو : بعد ذلك ^(١) . . .

= (لا يختص بالزمان فقد يكونان المكان كذلك . دارى قبل دارك أو بعدها . .) ٥١ . بل بالغ بعضهم فجعل الأول في استعمال « بعد » أن يكون ظرف مكان ، يدل على هذا ما سجله ياسين في تعليقه على ما جاء بالتصريح (ج ٢ باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على الحرف من ، ص ٨) وأما أن « بعد » تكون الزمان كما ذكره بعض اللغويين ولا داعي لتأويل الذي يراى منه قصرها على أحدهما . ثم انظر - في رقم ١ التالى - بعض الاستعمالات الأدبية -

(١) يكثر وقوع الظرف « بعد » تالياً « أمّا » الشرطية ، التى ستجر أحكامها مفصلة فى باب خاص بها - (ج ٤ م ١٦١ ص ٤٧٠) كقولهم : (. . . أمّا بعد ، فإن شرّ الكلام الكذب . . .) . وقد نحل « والوار » محل « أمّا » الشرطية ، فيقال : (وبعد ، فإن . . .) فن أى الصور والحالات السالفة ما يكثر فى بدء الخطب والرسائل الأدبية ، ونحوها من مثل : (تحية الله وسلامه عليكم . وبعد . فإدراك الغايات وهن بإتخاذ الوسائل الناجمة . . .) وقول صاحب : « القاموس المحيط » فى ديباجة قاموسه ما نصه : « الحمد لله منطلق البلفاء . . . وبعد فإن العلم ريفاً . . . » (٥١) قال شارح الديباجة حين عرض هذه العبارة قبل ذلك فى تفسيراته الأولى التى سماها : شرح ديباجة -

فالأحوال أربعة^(١) تعرب في ثلاثة منها، وتبقى في حالة واحدة هي : التي يحذف فيها المضاف وينوى معناه .

وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقي الظروف التي « وليت » : « بعد » .
غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : « أول » الذي ليس ظرفاً^(٢) .
منها : اعتباره اسماً مصروفاً معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أولاً تكتسب . وقيل : يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولاً . والحق الرأي الأول . والقرائن دخل كبير في توجيه المعنى إلى أحد الرأيين . ومنه قولهم : ماله أول ولا آخر^(٣) .

ومنها : أن يكون وصفاً مؤولاً ، أي : أفعل تفضيل بمعنى : « أسبق » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء . ووجوب إدخال « من » على المفضل عليه ؛ . . . نحو : هذا أول من هذين ، ولقبته عام أول من هاتين^(٤) .

القاموس ، الهوري - قال ما نصه : (« بعد » كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره وهي من الظروف ، قيل زمانية ، وقيل مكانية وعامله محذوف . قاله الدمامي . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد ، والصلاة والتسليم على نبيه العظيم . (فإن) بالفاء ، إمّا على توهم « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل : (إنها عاطفة وقيل زائدة . . .) « ١ » . والذي يميننا هو فهم هذا الأسلوب . وأنه فصيح - بالفاء .

- لاحظ البيان الذي في رقم ٦ من هامش ص ٢٨٣ ؛ لأهميته -

(١) تفصيل أحكامها وأحوالها في ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافة .

(٢) تقدم له بيان آخر في ص ٢٨٣ . وكذلك في ج ١ ص ١٩٤ م ١٧ باب النكرة والمعرفة .

وستجىء إشارة مهمة إليه في ج ٣ باب الإضافة .

(٣) راجع الكلام عليه مع الظروف « أس » في ص ٢٨٣ وله بيان آخر في ج ٣ باب الإضافة

ص ١٢٥ .

(٤) ويصح لقبه عاماً أولاً من عامنا . جاء في الجمع (ج ١ ص ٥٤ باب : النكرة والمعرفة)

ما نصه : (من الأسماء ما هو معرفة معنى ، نكرة لفظاً ، نحو : كان عاماً أولاً - وأولاً من أس ؛

فدلوهما معين لا شيوخ فيه يوجه ، ولم يستعمل إلا نكرتين . . .) « ١ »

وقد سبق بيان هذا - في ج ١ م .

ومنها : أن يكون اسماً معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروفًا ؛ نحو لقبته
عامًّا أولاً ، أى : سابقًا .

أما « أول » الظرف الزماني فمعناه : « قَبْلُ » نحو : رأيت الهلال أولَ الناس .
هذا ، وأصل أول — فى الأرجح — بنوعيه : الظرف ، والاسم — ، هو :
« أوَّال » بوزن : أفْعَلْ ؛ قلبت الهزرة الثانية واوًّا ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، بدليل
جمعه على أوائل ^(١) .

٦ — بَيِّن ^(٢) — بَدَل — فأما : « بين » فاصله ظرف للمكان ، وقد يكون
لزمان أيضًا . والكلمة فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب — كما سبق ^(٣) —
وتشكَّل شَيْئَيْن ^(٤) ، أو ما فى تقدير شَيْئَيْن ^(٥) ، أو أشياء ^(٦) ، وتصرفها متوسط ،
وكذلك وقوعها معربة ، مثل قوله تعالى فى الزوجين : (فإن خفتم شقاق بينهما
فابعثوا حكمًا من أهله ، وحكمًا من أهلها . . .) ، فقد وقعت اسمًا معربًا
مضافًا إليه ، مجرورًا بالكسرة الظاهرة ؛ كشأنها فى قوله تعالى : (هذا فراق بيني
وبينك) ، وقوله : (لقد تقطَّعَ بينُكُم) فى قراءة مَنْ رَفَعَ الظرف ، وقوله :
(ومن بيننا وبينك حِجَاب) .

(١) انظر ما يتعلق به فى ص ٥٦٢ وفى به ٣ — باب الإضافة —
(٢ و ٣) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها (وهو : التركيب المزجى) ، فى ص ٢٧١ ولما
إشارة أخرى فى ص ٢٧٧ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .
(٣) كقوله تعالى : (. . . وتصريف الرياح والسحاب المستخر بين السماء والأرض لآيات لقوم
يعقلون) .

(٤) كقوله تعالى : (ولا تجهروا بصلاتك ولا تخافت بها ، وابتنف بين ذلك سبيلًا) ، أى : بين
الجهر والخافتة .

(٥) كقوله امرئ القيس : .

قِفَا نَبْكَ من ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ
أى : بين مواضع الدخول . وما يصلح لتقدير شَيْئَيْن ، أو أشياء بقول الشاعر :

قَلَّرَ الْهَجْرُ بَيْنَنَا فَافْتَرَقْنَا وَطَوَى الْبَيْنَ عَنْ جَفَوْنِي غَمْضِي

ولا تضاف إلا إلى متعدد؛ كقولهم: مَقْتَلُ المَرءِ بين فِكَيْهِ، وقول الآخر:
شوقُ إليك نفي لذيد هجوعي فارقتني فأقام بين ضلوعي

فإن أضيفت المفرد وكان ضميراً لا يدل على تعدد، وجب تكرارها مع عطف
المكررة بالواو، كالأية السابقة؛ وهي: (هذا فراق بيني وبينك...) وإن كان
اسماً ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر؛ إذ يُكْتَفَى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر
المضاف إليه؛ مع جواز التكرار، وإن كان الأول هو الأكثر^(١)؛ مثل: تضعيع
الغاية بين التردد واليأس. وقولهم: شتان بين روية وتسرع.

وقد يتصل بآخرها «الألف» الزائدة أو «ما»^(٢) الزائدة، فتصير في الحالتين
زمانية غير منصرفة، واجبة^(٣) الصدارة والإضافة إلى جملة (اسمية، أو
فعلية)، وبعدها كلام مرتب على هذه الجملة، يُعْتَبَرُ بمنزلة الجواب^(٤)

(١) تكرارها بين المتماطين الضميرين واجب. أما بين المتماطين الظاهرين فجائز التوكيد؛
ليصح أن يقال: المال بين محمود وبين علي، بزيادة: «بين» الثانية، للتأكيد؛ كما قاله ابن بري
وغيره، وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها. (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا
«الصبيان» أول باب: «عطف النسق» فيها عند الكلام على واو العطف).

ويؤيد ما سبق ورودها مكررة في بعض الأحاديث الشريفة، التي نقلها وشرحها صاحب المواهب
الفتحية (ج ٢) وفي كلام آخر لعل بن أبي طائب نقلناه في — ج ٣ م ١١٨ باب: عطف النسق،
عند الكلام على «الواو» وما تغرد به ص ٤٤٤ — وفي كلام لصدر بن عبد العزيز وهو ممن يحتاج بكلامهم.
وكذلك وردت في شعر يحتاج به نقله «الطبرسي» (في كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥) ونصه: قال
عنى بن زيد:

وجاعل الشمس مصراً لاخفاء به بين النهار وبين الليل قد فصّلاً
— للمصر: الحاجز — وقول أعتى همدان:

بين الأشج وبين قيس بأذخُ بَخُ بَخُ لوالده وللمولود

(٢) وقع «ما» الزائدة بعد الظرف: «بين» يوجب وصلها في الكتابة، وتصديرها في
الجملة — وكذلك مع الألف الزائدة — كما تقدم في ص ٢٦٨ و ٢٧٩ —
(٣) كما في القاموس — وغيره —
(٤) يكون الظرف مضافاً للجملة التي بعده مباشرة، ومنصوباً لعامل في الكلام المتأخر عنها، المترتب —

عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط . وقد يفتن هذا الجواب بالغاء . . .
(على الوجه الذي سبق في « و » ص ٢٧٦ وكما يجيء في هامش ص ٣٥٩) . وما سبق هو رأى الجمهور .
وهناك آراء أخرى أيسرها أنها - بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها - تصبح ظرف زمان
غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كسبها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالذات المفعول
في الجملة التي تليه مباشرة ، والجملة التي تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن ، وفيه تيسير .

ومن المفيد الذي يوضح ما سبق أن نصبنا هنا ما جاء في حاشية الأمير على المفتي ، وما جاء في الصبان
عن هذه المسألة . - بالرغم مما في كلاهما من تحليل لا يعرفه العربي القديم - :
« ا » جاء في المفتي ؟ - - في الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأة ،
نص على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينا » . . .) وقد حلق على هذا :
الأمير في حاشيته ، قائلا ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر « بان » ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانية ومكانية .
ولا تصاف إلا بالمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والمصر ، جلست مكان
تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق للظهر والمصر ، أى : الزمن الذي
يفصل بينهما ، فعطف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوا إلى الجملة مع كونها
لازمة للإضافة للمفرد - أى : لغير الجملة - وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها في
لفظ المضاف إليه - وصلوها - بأحد الأمرين ؛ « ما » التي شأنها للكف ؛ فكأنها كسبت عن الإضافة ،
أو « الألف » مشبهة عن الفتحة ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها في الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛
كالظنون - في قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) - . ثم هي بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان
يضاف للجملة غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أخذك عن إضمار « زمان » بعدها إذا أضيفت
الجملة كما قيل » (١) . وهذا الرأى أحسن من التالى .

« ب » وقال الصبان في الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ . . .

ما نصه :

(اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فعنى جلست بينكما ؛ جلست مكان
فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فعطف المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد - أى : الذي ليس جملة - تستعمل
في الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة -
زادوا عليها تارة : « ما » الكافة ؛ لأنها تكفى المقتضى من اقتضائه ، وأشبها تارة أخرى الفتحة ؛
فحولت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن =

للظرف^(١) فثال الفعلية : بينا أنصفتني بالود ظلمتني باليمن ، وقول الشاعر :

فبيننا نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة تنصّف^(٢)

ومثال الاسمية :

استقدر الله خيراً^(٣) ، وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبينا المرء في الأحياء معتبطاً إذ صار في الرّمس^(٤) تعفوه الأعاصير

وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينا »
— على الصحيح — . . .

وقد تركب تركيب مزج « كخمسة عشر » فتنى مثلها على فتح الجزأين كقول الشاعر :

— الألف قد يؤق بها للوقوف ؛ كما في : « أنا » ونظنوننا — يشير إلى أن الأصل في « أنا » خلوها من الألف ،
وإلى قوله تعالى : [وتظنون بالله الظنونا] وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى
العمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينا » أو « بينا » في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛
فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أي بين أوقات قيام زيد — كذا قرره الرضوي .
(وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بينا » على الصحيح . كذا في السامعي والطبع ،
وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف للمعد . وناقش أبو حيان بأن : « بين » قد تصاف
للمصدر المتجزئ ؛ كالتقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا .
(قال في الطبع : وما ذكر من أن الجملة بعد : « بينا » و « بينا » مضاف إليها هو قول الجمهور .
وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدهما . وقيل « ما » كافة دون الألف بل هي
مجرد إشباع .

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المعنى (١) . كلام الصبان .
(١) ومن التادر المسموع أن يتحقق لما هذا دون أن يتصل بآخرها « الألف الزائدة » ، أو :
« ما الزائدة » كالوارد في كلام الحارث بن حيلمرة الشكري حيث يقول :

بين الفتى يسعى ويسعى له تاح له من أمره خاليج .
الخالج : الذي يقتلع الشيء . ويتزعمه .
(٢) فطلب الإنصاف .
(٣) أسأله أن يتدبره ويهيمه لك .
(٤) أقبر .

نحيمي. حقيقةً. وبعدُ. فـ «القوم يسقط بينَ بينَ»
الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من
الطرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر .

فإن أضيف صلب : « بين إلى عجزها جاز بقاء الطرفية في الصدر ، وجاز
زوالها . فمن الأول قولهم : المنافقُ بينَ بينَ ، بنصب الأولى على الطرفية مباشرة .
ومن الثانية قولهم : المنافق بينَ بينَ . أما إذا وقعت مضافاً إليه فيتعين زوال الطرفية .

• • •

وأما : « بذلك » فقد سبق الكلام عليه في ص ٢٦١ .

٧- حيث - من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة^(١) .
والأكثر أن تبني على الفهم ، وتضاف للجمل^(٢) الاسمية والفعلية ، وإضافتها
للفعلية أكثر نحو : قعدت حيث اجرو معتدل ، وبقيت حيث طاب المقام ؛
وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيثُ يعملُ نفسه ففي صالح الأخلاق نفسك فاجعل
ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك الكثير إلى
القليل . ومثله دلالتها على الزمان^(٣) .

(١) سيجرء الكلام عليها من ناحية إضافتها الجملة أو المفرد (في باب : الإضافة ، ج ٣ م ٩٢
ص ٧٧) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى في هذا الباب .

(٢) بشرط أن تكون « حيث » غير محتوية بما الزائدة عند إضافتها إلى الجملة . وقد نص على
هذا الشرط فيها وفي « إذ » الطرفية المحضة المفرد في كتابه : « المتفصب » ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر :

للفنى عقلٌ يعيش بهُ حيث تهدي ساقه قدمه

(أى : حين تهوى ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل في الغالب إلا ظرفاً ، وتدر جرها بالباء ، نحو :
تلاتينا بحيث صافح أحدهما الآخر . وكذلك جرها بالحرث « إلى » ، كقول الشاعر :

« إلى حيث ألفت رحلتها أم قشقم » . ر « في » نحو : أصبحنا في حيث التقينا . ونص
ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام في المنى : للغالب كونها في محل نصب على الطرفية ، أو
خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛
لما فيه من تسبيل وإن كان الجرح قليلاً .

٨ - حول - . . . سبق عنه بيان مناسب^(١).

٩ - رَيْثَ - أصله : مصدر راثَ ، يريثُ ، إذا أبطأ . ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل في معنى ظرف الزمان فيكون مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو : بقيت معك رَيْثَ حضر زميلك ، أى : قدرَ بقاء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية ، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما^(٢) يسمع .

١٠ - عند - ظرف يبين أن مظهره إما حاضرٌ حساً ، أو ؛ : معنى ، وإما قريب حساً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده . . .)^(٣) والثاني : نحو قوله : (قال الذى عنده علمٌ من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سِدْرَةِ المنتهى ، عندها جنة المأوى) ، والرابع : نحو قوله تعالى : (ربِّ ابنِ لى عَمَلِك بيتا فى الجنة) ، وقوله : (عند مليك مقتدر) .

وهي ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ، كالأمثلة السابقة ، أو مجروراً بالحرف : « من » - دون غيره من حروف الجر - مثل : (وآتيناها أهلها ومثلهم معهم ؛ رحمةً من عندنا) وقد وردت للزمان قليلاً فى مثل : أزورك عند شروق الشمس وقولم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محاكاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافة « عند » للزمان^(٤).

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ وفى ص ٢٧٢

(٢) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن فى الكتابة وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها . وبالصورتين تصلح فى البيت الثانى من قول الشاعر :

ولولا اجتناب الدَّامِ لَمْ يُلَفَّ مشربٌ يعاش به إلاً لدى ، ومأكل .
ولكن نفساً حسرة لا تقيم فى على الضيم . إلاً ريثاً أتحوّل
(٣) ومثل قول الشاعر :

إذا الشعر لم يطربك عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعر

(٤) جاء فى المصباح المنير فى مادة : « عند » ما نصه :

وتشترك في «عند»^(١) مع «لدى» - و «لدى»^(٢) في أمور ، أهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية^(٣) . وتختلفهما في أمور أخرى يجيء الكلام عليها مع الكلام عليهما :

- (والأصل في استعمال هذا الظرف أن يكون فيها حضرك من أي قطر « فاحية » كان من أخطارك ، أو دفا منك . وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عنى مال ؛ لما هو يحضر لك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضُمن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا استعمل في الدافى فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعاني ليس لها جهات . . .) ا هـ .

ويقول أيضاً : (« عند » ظرف مكان . ويكون ظرف زمان إذا ضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر « من » لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة القصصى وتكلم بها أهل الفصاحة . . . وحكى الفتح والضم) ا هـ .

(١٠١) سيجىء الكلام على : (لندن ولدى في ص ٢٩٤ و ٢٩٥) وأيضاً على (عند ، ولدى) في باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ .

(١) قال صاحب المقصل - ج ٤ ص ٨٥ - ما نصه في معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته . فإذا غطمت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) . ا هـ

وهذا يوافق ما يقوله بعض الشراح في تعريف ظروف الغايات ، ونصه : (هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وطرقة بعد حذفه) . ا هـ -
واجب حاشية المنى للعلامة الأمير أول ج ٢ فصل الكلام على « ما » .

وتوضيحاً لما سلف فسق بعض الأمثلة التي تجعل المراد ، متجهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - (منها : ما سيجىء في رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ ورقم ٢ من هامش ص ٤٦٨) (ومنها ما سيجىء كاملاً في ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه الأمثلة التي نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك) :

(١) في مثل : سافرت من لندن بيتنا إلى القاحية - تشتمل هذه الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة معينة ينتهى منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كالذين هنا ، وهما : البيت والقاحية . وبين فقطى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « لغاية المكائبة » أى : « المسافة المكائبة » أو : المقدار المكائبة ، وهي تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بذلك . وقد دخل -

١١ ، ١٢ - عوض - قط - سبق الكلام عليهما في ص ١١٦ و ٢٦١

= لفظ «لن» على كلمة هي بداية الغاية ؛ فدعوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لندن المصباح إلى العصر ، لدى الفعل : وسافر . على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله فقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيان ، مضبوطتان ، ويختصر بينهما مقدار زمني يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى في الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزماني » ودعوى لفظ « لن » على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية ، أى أول جزء من أجزاء الغاية الزمانية .

ويفهم مما سبق أن « لن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما يعلما من بدء الغاية ... فسمى كل منهما « نقطة البداية » نفسها ، وليس الابتداء الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » ، و « عند » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لن » ، و « عند » إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٦٠ م ٦ - عن سبب تفريقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الحارة المفيدة للابتداء ، واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتي : إذا كان لفظ « لن » دلالة على بداية الغاية فالباقي الحرف « من » قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟

أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقننة ؛ فقالوا : إن دلالة « لن » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولذا يكون في الأهم الأغلب موجداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لها مجتمعين ، دون تحليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظروف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لن » في الأشئلة السالفة - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ »

لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتنى منها القراءة ؛ هي : « المقدمة » ، ونقطة أخرى محددة تنهى إليها ؛ هي : « الخاتمة » ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة ؛ ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون

ما يسوقه : « الغاية المكانية » التي يحى الظروف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها ؛ وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت : « الغاية الزمانية » التي تتكون من اجتماع

تلك الثلاثة ، والتي يدخل الظروف « عند » على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ما تقدم يتضح الفرق بين « غاية » ، ومبدأ الغاية الذي يدل عليه « لن » أو « عند » ؛ فالغاية

١٣ - كُتِّمًا - ظرف مركب من كلمتين هما : « كلٌّ » و « ما » . وهو بهذا التركيب اللفظي يفيد تكرار المعنى ؛ نحو : كلما رأى الناس المصلح أكبروه . ويقول النحاة : إن كلمة « كل » فيه منصوبة باتفاق ، وأنها مضافة إلى كلمة « ما » المصدرية ، أو التي تعتبر نكرة بمعنى : « شيء » ، وهذا الشيء « وقت » فكلمة : « ما » هنا محتملة لوجهين ؛

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعد هذا الحرف المصدرى صلة له ؛ لا عمل لها من الإعراب . والأصل : كلٌّ رؤية الناس ... ، ثم عبرنا عن معنى المصدر بكلمتي : « ما والفعل » ثم أنبأنا عن الزمان ، أى : كل وقت رؤية ... كما أنيب عنه المصدر الصريح في مثل : جثثك خفوق النجم .

والآخر : أن تكون « ما » اسما نكرة بمعنى : « وقت » فلا تحتاج على هذا إلى تقدير : « وقت » والجملة بعده في محل جر صفة ؛ فتحتاج إلى تقدير ضمير عائد منها ، أى : كل وقت رأى الناس فيه ...

وقد سبق أن هذا الظرف مركب من كلمتين ، وأن كلمة : « كل » منصوبة حتمًا . وبقي أنه يحتاج إلى جملتين ماضيتين بعده ، والثانية منهما بمنزلة الجواب له - مع أنه ليس أداة شرط - والماضي فيها هو عامل نصبه ويجب تأخيرها .

(راجع المعنى والمجم) .

١٤ - لدن - يكون ظرفًا دالا على مبدأ الغايات ، (أى : أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق ^(١) شرحه في « عند ») ، ويلازم البناء ، وبناءؤه

يشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها ، دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جثت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : (آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً) (فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر بلاز ، ولم يمنع منه مانع لآ كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغى .

(ج) إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يمكن أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

(د) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل في الظروف ، وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية ؛ يتسنى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ... (١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والدك لدن أنت صغير .
والكثير في استعماله أن يكون مسبوقة « بمن » الجارة ^(١) ، مثل : هذا فضل من
لدن الله الكريم . ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب . وأن يكون
مضافاً لمفرد كهذين المثالين ^(٢) ، أو مضافاً للجملة ، نحو : فلان مولع بالعلم
لدن شسب إلى أن شاب - أو ، مولع بالعلم لدن هو يافع . وقد يستغنى عن
الإضافة في حالة متجىء .

ويكون بمعنى : « عند » كثيراً . ولكن يخالفها في أمور ، منها :
أن « لدن » ظرف ملازم للإضافة للمفرد ، أو للجملة ، ويجوز استغناؤه عن
الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : « غُدوة » ؛ منصوبة ^(٣) ، مثل قضيت الوقت لدن
غُدوة حتى غروب الشمس . أما « عند » فيصح أن تترك الإضافة . وتصير إما
مجرداً ، كأن يقول شخص : عندي مال ، فيجواب : وهل لك عند ؟ « فعند »
هنا مبتدأ . أو يقال : الكتاب عندي . فيجواب : أين عندك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ، ففي مثل السفر من عند البيت
لا يصح : السفر من لدن البيت . فكلمة : « عند » مجرورة ، والبحار والمحروور
خبر ، والخبر عمدة . وقد اشتركت « عند » في تكوينه ، فهي عمدة بسبب
اشتراكها ، ولهذا لا يصح : « السفر من لدن البيت » لكيلا تشترك : « لدن » في
تكوين العمدة ، وهي لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً .

١٥ - لدى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند »
ويخالفها في أمور :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلاً ، أما « عند » فتجر بالحرف « من » .

(١) وفي حالة جرّه لا يكون ظرفاً . وكذلك كل حالة أخرى لا يكون فيها منصوباً على الظرفية .

(٢) ومثل قوله تعالى : (ربنا لا تُزعْزِقلونا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة) ؛
إلك أنت الوهاب .

(٣) على اعتبار : « غُدوة » تمييزاً ، أو : اعتبارها خبراً لكان المهددة ، والتقدير : لدن

كانت الساعة غُدوة ، ويجوز في « غُدوة » الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلاً لكان التامة المهددة ،
والتقدير : لدن كانت غُدوة ، أى : ظهرت ووُجدت غُدوة ، ويجوز في « غُدوة » الجر بالإضافة ؛
وهو القياس .

ومنها : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان (أى : للأشياء المجسمة) وللمعاني ، أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح ؛ تقول : هذا الرأي عندي صائب ، ولا تقول : لدي .

ومنها : أنك تقول : عندي مال ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي مال ، إلا إذا كان حاضراً .

هذا ، وبإضافة « لدى » للضمير تنقلب ألفها ياء ، نحو : لديك — لديه ... (١) أما حين إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٦ — لَمَّا (٢) تكون ظرف زمان (٣) ، بمعنى : حين . فتفيد وجود شيء لوجود آخر . والثاني منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على وقوع شيء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من جملتين ، بعدها ، تضاف وجوباً إلى الأولى منهما — ؛ لأنها من الأسماء الواجبة الإضافة للجملة — وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب في : « لَمَّا » هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية .

والأغلب الأكثر شيوعاً في الجملتين — ولا سيما (٤) الثانية — أن تكونا معاً

(١) ويراعى في الإعراب ، ما سبق تفصيله في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ . (آخر الكلام على الاسم المعلق الآخر) .

(٢) « لَمَّا » أنواع متعددة ، منها : « لَمَّا » الظرفية ، والكلام عليها هنا ، (ولها إشارة في ج ٣ ص ٩٢ م ٩٤ ، بن باب : « الإضافة ») .

ومنها : التي بمعنى « إلا » الاستثنائية (وتستجىء في « د » من ص ٣٦١) ومنها : « لَمَّا » المجازمة (وتستجىء في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٨٨) .

(٣) حل المشهور ؛ (لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى : حين)

وتسمى : « لَمَّا الحينية » ويسمى بها بعض النحاة : « لَمَّا الوجودية » ، لأنها الرابطة لوجود شيء بوجود غيره ؛ أو : « لَمَّا التوقيفية » ، لأنها بمعنى وقت .

(٤) قال الأسموني في الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع : « أن » ومنها الزائدة ، ما نصه : (الزائدة هي التالية « لَمَّا » ؛ نحو قوله تعالى : « فلما أن جاء البشير ... ») ١ . كلام الأسموني . وهنا قال الصبان : (قوله : « نحو : فلما أن جاء البشير ... » وتقول : « أكرمك لَمَّا »

ماضيتين لفظاً ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : (فلما نجّاكم إلى البرّ أعرضنكم)
أو معنى فقط ^(١) كقول المعري يصف خيلاً سريعة :
ولمّا لم يسابقهن شيء من الحيوان سابقن الظلّالا
وقول المتنبي :

عرفت الليالي قبل ما صنعت بنا فلما دهنتي لم تزدني بها علما
وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية في قوله تعالى : (فلما
ذهب عن إبراهيم الرّوع وجاءته البشّرى — يُجَادِلُنَا . . .) كما ورد فيه
وقوعها جملة اسمية مقترنة بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : (فلما نجّاهم إلى البرّ

= أن يقوم زيد ، يرفع المضارع . فارسي) . ١ . هـ . كلام الصبيان فقلا عن الفارسي .
وهذا النص صريح في أنها قد تدخل حل المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأن الزائدة . والعجيب أن
الصبيان يأتي به هنا جلياً واضحاً ، ليكل ما فات الأشموني ثم ينسب هذا في الجزء الرابع — أول باب الجوازيم —
عند الكلام على : « لما » الجازمة حيث يصرح « الأشموني » بأنه استغنى — كبعض من سبقوه — بقوله :
« لما » أخت « لم » عن أن يقول : « لما » الجازمة ، وأنه احترز بكلمة : « أختها » من « لما » الحينية ،
ومن « لما » الاستثنائية ؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، فيقول « الصبيان » تعليقاً حل هذا ، وتأييداً له
ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منها » . ١ . هـ . فهو يمكن بهذا
سائكاً عما قيل من أن المضارع لا يجيء بعد « لما » الحينية ، و « لما » الاستثنائية . وكما نرى هذا في
« باب الجوازيم » نسيه أيضاً في باب « جميع التكسير » — ج — ٤ — عند الكلام حل صيغة : « فعمل »
وطرادها ، حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب (ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لا
يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم طرادها غالباً بقده ، أو نحو : قل ،
أو ندر . . .) ١ . هـ . وهنا قال الصبيان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا حل ما مضى . . . ١ . هـ
كلام الصبيان .

فما المراد — في كل ماسبق — من أن المضارع لا يجيء بعد « لما » ؟ أيكون المراد أنه لا يجيء بعدها مباشرة
بغير فاصل بينهما ؟ لا دليل يوضح المراد .
فبأي الرأيين نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير . ولكن حظه من القوة والسمو البلاغي أقل كثيراً من الآخر
الذي منه أكثر النحاة — حتى الصبيان في بعض تصريحاته —

(ومثاق إشارة أخرى للطرف « لما » في ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٢ . ونص الكلام السالف في ج ٤ ،
في التواضيع م ١٤٨ ص ١٢٢) . ومن الخير ترك الأول للضعيف .
(١) بأن يكون الفعل مضارعاً مجزئاً بالحرف « لم » الذي يخلصه لما مضى .

فمنهم مقتصد ... ٣ ، ويقول : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون)^(١) .
وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا . ولا داعي
للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبل التأول في القرآن فلم لا نقبله في
كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وتدع التأول لمن يتخذ شرطاً
للقبول ؛ فالنتيجة الأختزة واحدة : هي صحة الاستعمال ، وصحة تأليف الأسلوب
على نسق القرآن . وقد جاء في كتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » للطبرسي
— ج ٣ ص ١٥٥ — في إعرابه قوله تعالى : (فلما كتب عليهم القتال إذا فريق
منهم يخشون الناس كمخشية الله ...) ما نصه : (إذا ، بمنزلة « الفاء » في تعليقه
الجملة بالشرط) ١ هـ ، يريد : ربط جملة جواب « لما » بشرطها . وهذا يؤيد ما قلناه .
وقد رأيت الجواب ماضياً مقترناً بالفاء أو أنه محذوف إن أخذنا بالرأى السالف
في خطبة عائشة رضي الله عنها تدافع عن أبيها ، وتذكر مناقبه بعد موته وهي
الخطبة الرائعة التي نقلها وشرحها العلامة اللغوي محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى
سنة ٣٢٧ هـ) ، وقد جاء فيها قولها : (... أبي ، والله لا تعطوه^(٢)) الأيدي ،
ذاك طود منيف^(٣) ، وظل مديد ... فني قريش ناشئاً ، وكهفها كهلاً ... فلما
قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم اضطرب جبل الدين ، ومرج^(٤) عهده ، وماج
أهله ... وأنتى والصديق بين أظهرهم ؛ فقام حاسراً مشمراً ... فلما انناش^(٥)
الدين ، فنعشه ، وأراح الحق على أهله ، وفرر العروس على كواهلها ، وحقن
الدماء في أهبها . فلما حضرته منيته فسدت ثلثته بنظيره في المعدلة ، وشقيقه في
السيرة والمرحمة ؛ ذاك ابن الخطاب ...) في المنقول هنا من الخطبة وقوع جواب
« لما » ماضياً مقروناً بالفاء في موضعين هما : (فنعشه) و (فسدت) ... إلا
على الرأى القائل إنه محذوف .

والخطبة كاملة مشروحة في الجزء الثالث من مجلة المجمع العلمي العربي
بدمشق — عدد تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢ م المحرم سنة ١٣٨٢ هـ ص ٤١٤ .
هذا « ولا مانع أن يتقدم جواب لما » عليها كما ورد في بعض المراجع
اللغوية^(٦) .

(١) وكذلك قوله تعالى في قوم موسى عليه السلام : (فلما جامع بأياتنا إذا هم منها يضحكون) .
(٢) لا تعطوه . لاتصل إليه (٣) مرتفع . (٤) اضطرب . (٥) انتشل وانزعج .
(٦) فقد جاء في : « تاج العروس » شرح القاموس « عند الكلام عليها ما نصه : —

١٧ - مُذْ وَمُنْذُ^(١) - قد يكونان ظرفين للزمان^(٢) متصرفين ، مبنيين ، وقد

(١) قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استمد القوم لقاء العدو لما أحسوا بهم . أى : حين أحسوا بهم) ١ هـ ومن هذا قول حافظ إبراهيم في قصيدته المسمرية :

أُمنتَ لَمَّا أَقمتَ العدلَ بينهما فَنمتَ نَومَ قَريبِ العينِ هانِئها
والفتنير : لما أقمت العدل بينهما أمنت . . . وكذلك قول ذى الرقة :

تعرّفته لما وقفت بربرعه فكان بقاياها تماثيل أعجمها
أى : لما وقفت بربرعه تعرفته . . .

لكن إذا تقدم جوابها عليها أیظل محققاً باسمه وبمعناه ، فيسمى جوابها ، ويصل فيها النصب ، مع مخالفة هذا الحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداة من أدوات التعليل . . . ، أم هي مستثناة من هذا الحكم العام ؟

المفهوم من كلام « تاج المروس » هو احتفاظ جوابها باسمه وبمعناه بالرفع من تقدمه عليها مع أنها أداة تعليل . غير أن المفهوم من كلام الصبان في مسألة أخرى كهذه يخالف ما هنا ؛ فقال في « لما » التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى « حين » متعلقة بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه :
(والظاهر أنها على هذا القول غالية من معنى الشرط) . ١ هـ - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جَمْلِ الْأَفْعَالِ إلخ

وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليلًا ؛ فلا يصح تسمية عامله جوابًا إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون في الكلام أداة شرط .

سواء أبقيت « لما » مفيدة لتعليل مع تقدم الجواب أم غير مفيدة ، وسواء أكان هذا الرأي هو الأوضح أم ذاك ، فالخلاف لفظي شكلي ؛ لا يعنيننا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرأيين ، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظي والمعنى .

(١) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٢٦٦ م ٣٧٠ وص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجيء في حروف الجر ص ٥١٨ م ٩٠٠ مناسبة أخرى لها . والكلام عليها متشعب النزاعي ، متعدد الأحكام . ولقد خصصنا ببسبب وأب مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهري ، ودون بحث المستفيض بمجلة المجمع (ج ٣ ص ٢٥٤) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً . (وقد أثنته آخر الكتاب ص ٥٤٤) .

(٢) معناهما : زمن ، أو : أمد .

ومن الظروف الزمانية : « متى » وهو اسم استفهام عن الزمان وقد سبق الكلام على حكمه في رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣ .

يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرفي جر .

فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ، فيعربان ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده . وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ، وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر - جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

ويتجردان للاسمية الخالصة^(١) إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم مرفوع^(٢) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان . « فنذ » أو « منذ » مبتدأ و « يومان » خبره . أو العكس^(٣) . ولا بد من تقدمهما في الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان . ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٨ - مع - ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية - في الرأي الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما^(٤) . وإضافته هي الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نون ، وصار حالا . وقد يصير خبراً (طبقاً لما سيجيء^(٥)) من كلام وتفصيل هام عليه - وعلى ظروف تقدمت - في المكان المناسب من باب : « الإضافة » .

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة التي ليست بزمان . تُبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها^(٦) ، ظروفًا وغير ظروف ، جواراً - لا وجوباً - في حالتين :

(١) أى : بغير ظرفية .

(٢) فإن كان مجروراً فهما حرفا جر ، كما سيجيء هنا . أما التفصيل ففى ص ٢٩٩ م ٩٠ ، يبحث حرف الجر ، وفى البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٤٤ .

(٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٠) .

(٤) كالمى في قوله الشاعر :

من جاور الشر لا يأمن بوائفه كيف الحياة مع الحيات في سَفَطِ

(٥) ج ٣ ص ١٢٦ م ٩٥ . (٦) سبقت الإشارة إليها في ص ٢٥٢ وما بعدها ،

ويجىء تفصيل الكلام على أحكامها في ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .

الأولى إذا أُضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوباً^(١)، والمراد بالمبهمة هنا :
النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محدودة بمبدأ ولا نهاية ، مثل : حين -
زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار - صباح -
عشية - غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه
في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ - ، فإن المختصة لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها :
الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدودة كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر -
سنة ، فكل هذه الأزمنة^(٢) لا يضاف منها شيء للجمل .

فإذا أُضيفت تلك الأسماء الزمانية المبهمة إلى الجمل فإنها تبني جوازاً - كما
أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح^(٣) . ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح
أفضل إذا أُضيفت لجملة فعلية ، فعلها مبني - ولو كان مضارعاً مبنياً - ، مثل :
عاد المسرف فقيراً كيوم جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرف أيام الأمهات حين
يحرصن على تربية أولادهن^(٤) والإعراب أفضل إذا أُضيفت لجملة مضارعية
مضارعها معرب ، أو لجملة اسمية^(٥) ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم)^(٦) ومثل : أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول :
هذا يوم الشجاعة مطلوبة .

(١) لأن الإضافة الواجبة إلى الجمل تعم البناء - كما سيبيء في ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م ٩٤ - وإذا أُضيفت أسماء الزمان إلى جملة يجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة للشرطية
المفتقرة « إن » أو بغيرها من أدوات التعليل ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها . . . إلى
غير هذا من بقية الشروط التي ستذكر في الموضوع السالف .

(٢) سبق الكلام عليها أيضاً في ص ٢٥٢ م ٧٨ .

(٣) راجع الخطرى - وبغيره - في باب : « الإضافة » حيث عقد « قنبيها » مستقلاً للنص على البناء على
الفتح فقط .

(٤) ومن أمثلة المضاف لجملة ما ضروية قول الشاعر :

إن شر الناس من يبشهم لي حين ألقاه ، وإن غبت شتم

فالأحسن في الإعراب أن تكون « حين » هنا مبنية على الفتح .

(٥) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية ، أو : « لا أعياها ، أو : « لا العاملة

عمل : « إن » - أم غير مصدرة .

(٦) ومثل قول الشاعر :

الثانية : إذا أضيفت لمبنى مفرد (أى : غير جملة) ، نحو : يومئذ - حينئذ ...
 وألحق النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص
 الدلالة بسبب توغله ^(١) فى الإبهام ، مثل : غير - دون - بين - مثل ... ونحوها
 مما يسمونه : « المتوغل فى الإبهام » ^(٢) ، ومن الأمثلة : (ما قام أحدٌ غيرك) -
 والآيات الكريمة : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ، فى قراءة من قرأ : مثل -
 بفتح اللام - (وما دون ذلك) - (لقد تقطع بينكم ...) بالبناء على الفتح

ولا خير فيمن لا يُوطن نفسه على نائبات الدهر حين ثوب
 فالأحسن فى الإعراب أن تكون « حين » هنا معربة (منصوبة مباشرة) وليست مبنية على الفتح .
 (١) أى : تسمعه وتغلغله فى داخله .

(٢) المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وتحتج إشارة له (فى الجزء الثالث
 باب : الإضافة ص ٢١ وص ٩٢ م ٤٥) ومنها نعلم : أن اللفظ المتوغل فى الإبهام قد يكتسب البناء من
 المضاف إليه - مع إيضاح هذا مفصلاً - وأنه فى أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منوعاً ، إلا « غير ،
 وسوى » ، فيصلحان للنعت . ومن ألفاظه : قبل وبعد كما سيجىء فى باب النعت
 ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث -

وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛
 كقوع كلمة : « غير » بين صديقين معروفين - (كما نص على هذا « المبكرى » فى صدر كتابه المسمى :
 « إملأ ما من به الرحمن . . . » أول سورة البقرة -) فى مثل : رأيت : العلم غير الجهل ، وعرفت
 العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صراط الذين أقميت عليهم غير المنصوب عليهم) فقوع كلمة :
 « غير » بين صديقين معروفين أزال إبهامها ، لأن جهة المقابلة تتبين . بخلاف خلوها من ذلك فى مثل :
 أبصرت رجلاً غيرك . وكذلك الشأن فى كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة
 تشير بمائلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت لمعرفة وقارنها
 ما يشعر بمائلة خاصة فإنها تتعرف ؛ نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا
 أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مقابلة خاصة ومائلة خاصة حكمهم بتعريفها . وأكثر ما يكون
 ذلك فى « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا فعل صالحاً غير الذى كنا نفعل)
 حيث وقعت كلمة : « غير » المضادة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب
 بدلاً ؛ لعدم مطابقتها .

(ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ فيه تكملة للموضوع مفيدة) أما تفصيله على وجه مناسب
 فى ج ٣ باب الإضافة ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من أحكام الإضافة .

جوازاً في هذه الأمثلة ، وأشباهاها . فالإضافة تُجوز البناء على الفتح — وحده — في الأنواع الثلاثة السالفة .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره ؛ وأن الفتحة في الأمثلة السابقة حركة إعراب لا بناء ؛ إما على الحالية ، أو على المصدرية ، أو . . . أو ^(١) . . .

وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه قديماً — ، منعاً للاضطراب ، وتحليداً للغرض .

(١) راجع في كل ما سبق المصح (ج ١ ص ٢١٨) والأشرف والصبان أول باب: «الإضافة» ؛ عند الكلام على الإضافة غير المحضة ؛ وبيت ابن مالك :

وذى الإضافة اسمها لفظية
 بق أن تذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستطد التعريف من المضاف إليه . فسيبويه
 والمبرد يقولان : إن الإضافة غير محضة ؛ فالتخفيف ، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة .
 وغيرهما يقول : إنها محضة ومعتوية تنيد «التخصيص» ، وإن كانت لا تنيد «التمييز» — كما
 سيجيء في باب الإضافة ، ج ٣ — .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه ^(١)

(١) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقد يكون الجواب :
تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهي بك إليها .

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسداً ،
لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق ، ويقرن المشي
به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا . . . لكان التعبير سليماً ، والمراد
واحداً في الجوابين .

فلن كان السؤال : أين محطة ^(٢) القُطْر ؟ فالجواب قد يكون : تمشي مع
الأبنية التي أمامك ؛ فنتهي بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة ^(٣) . ليس المراد أن
يتمشي ، وتمشي معه الأبنية فعلاً : وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشي . وإنما
المراد أن يلتزم المشي الذي يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته .

ولو كان الجواب تمشي والأبنية التي أمامك . . . لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء
شاركوا والدهم — فعلاً في الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة
الحقيقية في معنى الفعل ، وهي كلمة : « مع » ، ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقي .
وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد في
التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة
في الجلوس اشتراكاً واقعاً في زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهي :
« مع » ، ولا شيء يحول دون هذا المعنى ، أو يؤدي إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس
الأب والأسرة .

(١) أي : المفعول الذي وقع معه فعل الفاعل .

(٢ و ٣) كلمة : « محطة » عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمْل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهي :

تسير وطريقك - تمشي والأبنة - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب والأسرة - . . . فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدث^(١) ، وقد يشاركه ، في الحدث - كالمثالين الأخيرين في « ب » - أو لا يشاركه ، كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : « المفعول معه » . ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم مفرد^(٢) ، فضلة ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل - ، وتلك الواو تكمل نصاً^(٣) على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها^(٤) في زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث ، أو عدم مشاركته^(٥) .

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) المراد بالمفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبهها .

(٣) إن لم يمكن التخصيص بها على المصاحبة - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتصل على الاسم الذي بعدها مباشرة - فهي المطف وحده قطاً ؛ نحو : قرأت المجلة والصحيفة . (كما سيظهر في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجزوعاً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصاً ، إذ لو كان المراد المطف لوجب جر المطفوف أو رفعه تبعاً للمطفوف عليه .

(٤) قد يكون الاسم السابق ظاهراً أو ضميراً .

(٥) أي : أن المشاركة في الزمن محدودة ، أما المشاركة في المعنى فقد تتحقق أولاً تتحقق ،

ولأنما هي متوقفة على القرائن التي تدل على هذا أو ذاك - . انظر « ١ » من ص ٣١٤ .

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه :
أقبل القطارُ والناسُ منتظرون ؛ لأن الذي وقع بعد الواو^(١) جملة ، وليس
اسماً مفرداً .

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذي بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل :
« اشترك » يقتضى أن يكون فاعله متعدداً ، أى : مثنى أو جمعاً ؛ لأنه فعل لا يقع إلا
من اثنين أو أكثر ؛ فلا بد من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛
« فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو فى حكم الفاعل ، وعمدة مثله .
خلطت القمح والشعير ؛ لأن الواو لم تُفِد : « معية » وإنما فهمت المعية من
الفعل : « خلط » .

نظرت علياً وحليماً قبله ، أو بعده — شاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما
ليست للمعية ، وإلا قسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله — اشتريت الحقيبة بكتبها ، فالمعية هنا مفهومة
واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفاً فى آخر
الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم
وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو (أى : كل زارع موجود
وحقله) فالواو للمعية .

لا تناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل^(٢) .

(١) هذه الواو تسمى : « واو الحال » ، وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على
جملة . وهى من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد فى الغالب المقارنة — الإقتران — والمقارنة نوع من
المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً « واو المعية » . (انظر رقم « من هامش ص ٢٩٥) .

(٢) يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزوماً بالمطف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو
للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر المرفوع مفعولاً معه
(فى رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب . ولهذا رأى ما يعارضه .

(وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع فى باب : « النواصب » ، عند الكلام على نصب المضارع
بعد واو المعية) .

هذا المال لك وأباك - ما الرجل فريح^١ والشريك^٢ ، لعدم وجود ناصب يعمل
النصب فيهما^(١) ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

(١) مع ملاحظة أن « الصفة المشبهة » - مثل : فريح^١ ، السالفة - لا تصلح حاملا . وسببه النص^٢ على هذا ، وسببه في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .
وفيها عند الكلام على الحكم الأول من أحكام « المفعول معه » ، بعض أمثلة مسموعة ، بحالية من حامل ظاهر ؛ فيقدر لها حامل مناسب .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ - الت نصب . والت نصب له : إما الفعل الذي قبله كالأمثلة السالفة - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل في العمل ^(١) ، كاسم الفاعل ، في نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ، في نحو : السيارة مَرَوكة والسائق ، والمصدر ، في نحو : يعجبني سيرك والطَّوَار ^(٢) ، واسم الفعل في مثل : رُوِيَكَ والغاصب ^(٣) بمعنى : أمهل نفسك مع الغاصب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل . مثل : ما أنت والبحر ؟ كيف أنت والبرد ؟ فالبحر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقد رواها أصحاباً مشتقة من الكون وغيره ^(٤) ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبرد ؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدّر ^(٥) عندهم .

(١) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون ما ينصب المفعول به ، ولذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفضل التفضيل ؛ ولا ما لا ينصب المفعول به من سائر المشتقات .

(٢) الرصيف . « والرصيف » : كلمة صحيحة .

(٣) بشرط أن تكون الواو اللمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست اللطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصاح فيها اللمعية واللطف كما سيبيء في ص ٢١٠) .

(٤) مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالتالين - لبيان مضمون المعنى ... (٥) والحق : أنه لا داعي لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداة السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولعبة ، لغة ولعبة أخرى ، من غير علم أصحابها . وليس هذا من حقنا - (كما يرى بعض المحققين ، ونسبهم « ابن نجى » في بحثه الذي عنوانه : « باب ، اختلاف اللهجات » بكتابه : « الخصائص » وكذلك غيره من نقل عنهم صاحب الزهر ، ج ١ ص ١٥٢) - وبعض النحاة يميز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهامية الأخرى .

(١) وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « تكون » المذمومة في التالين ناقصة ، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها - أنت - فضمير مخاطب ، كان مستتراً فيها . فلما حذف برز ، وصار منفصلاً .

(ب) ويجوز اعتبار « تكون » تامة ، وإعالمها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً ، =

٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

= و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى يوجد توجد مع البحر وهذا أسهل كسولة : تصنع ، أو تعمل ، بدلاً من « كان » الناقصة .
(ج) المبرد رأى آخر - لا بأس به - فى إعراب تلك الأمثلة ، وما شابهها ، فقد جاء فى كتابه : « الكامل » ج ١ ص ٢٢٥ عند ذكره لكتاب على بن أبى طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على : (وبعد ، فأأنت وثمان ؟) قال المبرد ما نصه :
(ما أأنت وثمان ؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه حطف اسماً ظاهراً على اسم مفسر منفصل ، وأجراء مجراء ، وليس هنا فعل ، فيحمل على المفعول (أى : فلا يحمل ...) ؛ فكأنه قال : فأأنت ؟ وما عثمان ؟ هذا تقديره فى العربية .

« ومعتاه : لست منه فى شيء . وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - أنصب ، وجوزوه جوازاً حسناً ، ونجمه مفعولاً معه ، وأضمر : « كان » من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنه « ما كنت وثماناً ؟ » (١ هـ .
ثم سرد المبرد أمثلة أخرى قال بعدها ما نصه :
(فإن كان الأول مفسراً متصلًا كان النصب تقول ما لك وزيداً ؛ فكأنه فى التقدير : وملابستك زيداً ، وفى النحو تقديره : مع زيد) (١ هـ كلام المبرد .

• • •

والى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فى نحو : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً
(أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يحجره بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعة - ينصب على اعتباره مفعولاً معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكثفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطوق ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيد . . .
ثم قال :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ ذَا النُّصَبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشيء سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى رأى الأحق بالمنايعة (فكلمة : « ما » بمعنى : شيء . وإلحاز والجرور - بما - غير متقدم للمبتدأ المتأخر : « ذا » . وإجملة من الفعل : « سبق » وفاعله فى محل نصب حال من كلمة ؛ الفعل) . . . والتقدير : هذا النصب بشيء من الفعل وشبهه حالة كون الشيء سبق ، وتقدم على المفعول معه وحل الواو ، ويصح أن تكون « ما » موصولة ، وإجملة الفعلية صلة . . .

ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنسوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وبعد « ما » استفهاماً أو « كيف » نصب بفعل كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وبغيره من المصطلحات النحوية الخفية .

المشارك له والمقارن ففى مثل : مشى الرجلُ والحديقةُ ؛ لا يصح أن يقال :
والحديقة مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقة الرجلُ .

٣ - لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة^(١) .

٤ - لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً^(٢) .

٥ - إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقة يجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذى قبل الواو وحده ؛ نحو : كنت أنا وزميلاً كالأخ ؛ أحبه وأعطف عليه . ولا يصح كالآخرين

• • •

حالات الاسم الذى بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه^(٣) . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ فى الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ، يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية ؛ لأنه أقوى فى الدلالة المنوطة على المشاركة والافتراق^(٤) ولا شىء يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأب والجدُّ على الوليد - أضاء القمرُ والنجومُ

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من هيب لفظى أو معنوى . فثال اللفظى : أسرعْتُ والضيفُ ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل^(٥) ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان

(١ و ٢) راجع حاشية الصبان فى هذا الموضع .

(٢) إلا فى الحالة المشار إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٥ وهى لعلفت فقط .

(٣) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديرأ قبل المطفوف ، فكأن التامل مكرر . فيقع به

التأكيد القظى الذى يحق المعنى . (انظر ما يحصل بهذا فى « ١ » من ص ٢١٤) .

(٤) وهو : التله .

بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال ^(١) والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع ^(٢) .

ومثال العيب المعنوي قولهم : « لو تركت الناقة وفصّيلتهما ^(٣) لرضعها » . فلو عطفنا كلمة : « فصّيل » على كلمة : « الناقة » لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت ^(٤) فصّيلها — لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما .

وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد تركهما ، لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية ^(٥) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً . وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية . فمثال الأول : تقاتل النمر والفيل — اختصم العادل والظالم — اتفق التاجر والصانع . . . فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل — اختصم — اتفق ^(٦) — وأشباهاها ^(٧) . . .) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشارك الأفراد في معنى العامل ، فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة

(١) كما هو موضح في مكانه من باب العطف — ج ٣ — عند الكلام على العطف على الفمير المرقوع المتصل .

(٢) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّن بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ . وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم . . .

(٣) الفصل : ابن الناقة الذي يفصل عنها .

(٤) لأن العطف على فية تكرر العامل . — انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة —

(٥) من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ .

(٦) إذا كان الفعل وشبهه يقتضى التعدد — مثل : اتفق الوالد والأبن ، و . . . — فهل

يصح مجيء كلمة : « مع » بدلا من وار المعية ؛ ليقال : اتفق الوالد مع الابن ؟ الجواب نعم ، طبقاً للبيان السابق في الملاحظة ص ١٦٨ .

(٧) كالفعل : « استنق » في قول الشاعر :

ولا يستوى عند كشف الأمو ر باذلي معروفه والبخيل

في التقاتل ، والاختصاص ، والانفاق . . . وهذا يتحقق بالعطف دائماً ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوي الحقيقي ^(١) . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزماني ؛ أما المعنوي فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا ^(٢) .

ومثال الثاني : أشرف القمر وسُهِيلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد » .

رابعها : امتناع العطف وجوب النصب - في الأصح - ، إمياً على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإما على غيرها إن لم يستقيم ؛ (كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف) ؛ وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي . فقال وجوب النصب على المعية لما منع لفظي يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل - الغالب - في العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛ كما في قول الشاعر : فمالي وللأيام - لا دوداً رُها - تشرِّق بي طوراً ، وطوراً تغربُ فقد أعاد اللام مع المعطوف ^(٣) ،

ومثال النصب لما منع معنوي يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراء . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشى الصحراء . وهذا فاسد ^(٤) .

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دُهِينا لحفل ساهر فأكلنا لحماً ، وفاكهة ، وخضراً ، وماء عذباً ، وغيناء ساحراً - فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غيناء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذباً ، وسمعنا غيناء ساحراً . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف ^(٥) ، وإلا فسد المعنى . ومثله قول الشاعر :

(١) أما الاشتراك في الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فثل : أكلت خالدة وأغتها ، قد يقع أكلهما في زمن واحد أو مختلف (كما يتضح في « ١٥ » من ص ٢١٤) .

(٢) في ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ . وكما يبيح البيان الموضح في « ١٥ » من ص ٢١٤ .

(٣) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى في باب العطف ص ٣ - ١١٦ .

(٤) كما سيذكر في ص ٣١٤ -

(٥) لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء في الحفل الساهر يكون بعد الأكل

تراه كأن الله يجمع أنفه وعينه إن موله كان له وفر^(١)
يريد : ويفقأ عينه ؛ لأن الجذع في اللغة - خاص بالأنف ، فلا يكون
للعين^(٢) . . .

= وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛
فالمعطف - على الأصح - معطف جمل . والمنوع معطف المفردات ، إذ لا يجوز معطف « ماء » ولا غناء
على : لحماً . لكن يصبح معطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمعنا » على الجملة الأولى ؛ وهي :
« أكلنا » . (يستجىء مناسبة أخرى لهذا في ج ٣ باب المعطف عند الكلام على المعطف بالواو) .
(١) الوفور الزيادة . والبيت يلم حقواً بأنه يحزن لنعمة تهر على جاره أو صاحبه ، ويتألم كن
جذع أنفه ، أو فقت عيناه .

(٢) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

والتنصب - إن لم يجر العطف - يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب .

زيادة وتفصيل :

(١) في كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ (العطف والمعية) ، لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ، ففى مثل : « آسنى محمود وصالح فى السفر » لا بد أن يشترك الاثنان فى معنى الفعل ، وهو مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آسنى محمود ، وآسنى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما ، وشملت معهما المتكلم فى زمن واحد ؛ فقد تكون فى وقت واحد أو لا تكون^(١) . والأمر فى هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة فى معنى الفعل فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما^(٢) ؛ ففى مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تقصد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تسافر . . . — كما سبق^(٣) — وفى مثل : سار القائد والجنود ، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتمنة فجواز الأمرين فى كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح أيضاً إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدى إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المقاعيل . وفى هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمغونة حرف جر ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

(١) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣١٢ .

(٢) فى ص ٣١٢ .

(٣) كما سبق فى ص ٣٠٥ .

الإستثناء^(١)

تمهيد : يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتي لا بد من معرفة مدلولاتها - قبل الدخول في مسائله وأحكامه ؛ ليسكن فهم المراد ، ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء - التام - الموجب - المفرغ - المتصل - المنقطع - . . . وفيما يلي بيانها .

(١) (المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء) .

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : « الطرح » . فالذي يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : أنفقت (١٠٠ - ١٠) والذي يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : اشتريت (٩ - ٢) ... وهكذا . . .

والتعبير الحسابي السالف - وأمثاله - يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هي : « المطروح منه » : (مثل ١٠٠ ومثل ٩ ... وأشباههما ...) و « المطروح » : (مثل ١٠ ومثل ٢ ...) و « علامة الطرح » ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : (-) . ولهذا المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي ؛ ولكن بأسماء أخرى اصطلاحية ، فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء - وهي : « إلا » ، أو إحدى أخواتها - ، أي : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة واضحة ، بل أولية - كان ربط

(١) المراد به هنا الاستثناء في اصطلاح النحاة ؛ فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها . ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة ، تخالف الاستثناء النحوي - الاصطلاحي - ، ولكنها لا تسمى : « استثناء » في اصطلاحهم ؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها .

أسلوب الاستثناء بها — عند شرحه وتبيينه — كفيلاً بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، ومعرفة مدلولاتها في سهولة ، واستقرار^(١) ، معرفة توصلنا إلى المعنى المقصود من الجملة كلها .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء الاصطلاحي :
(إنه الإخراج « بلا » أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلًا في الحكم السابق عليها)^(٢)
فليس هذا الإخراج إلا « الطرح » ؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها ، ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو مني . . .

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة . وكان معي زملائي إلا ثلاثة . فكلمة « عشرين » هي المستثنى منه . وكذا كلمة : « زملاء » . وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : « تاماً » .

(ج) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول : ما كانت جملته خالية من النفي^(٣) ؛ وشبهه — (وشبه النفي هنا : النفي ، والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي^(٤)) — كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

(١) أى : بقائه مفهوماً .

(٢) وهذا يشمل « الدخول الحقيقي » ؛ كالأمثلة السالفة ، « والدخول التقديرى » الملاحظ في النفس كالمفزع ؛ وكالمستثنى المنقطع ، — وسيجيء إيضاحهما في ص ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٢ و ٣٢٤ — ؛ فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة ، وإنما يندرجان فيه تقديرًا .

(٣) النفي الصريح : ما كان بإحدى الكلمات الخاصة بالموضوعة له (مثل : ما — لا — ليس ..) .
ولأفهر غير صريح ، كالأنواع التالية :

(٤) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطال) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شيء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . فدعوه كاذب . وهذا النوع يتضمن معنى النفي ؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذى تدخل عليه معنى النفي ؛ نحو قوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً) ؟ .

(راجع المعنى ج ١ عند الكلام على الميزة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : « أم ») .
ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدمى وجوده يكون صادقاً في إعباره عن أمر موجود ذم . وفاعله مألوم يستحق التوبيخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء : أأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

وفي الجزء الثانى من « المعنى » عند الكلام على : « هل » أن أنواع الإنكار ثلاثة ؛ منها النوعان —

قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعاً
والثاني : ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر
المدعوون للحفل إلا واحداً — هل تأخر المدعوون إلا واحداً^(١) ؟ .

ومن النفي ما هو معنوي (يفهم من المعنى اللغوي للكلمة ، دون وجود لفظ
من ألفاظ النفي) . مثل : (بأبي الله إلا أن يُنمَّ نوره) ، فغنى « بأبي » : لا يريد .
ومثل : (قتلَ رجلٌ يقول ذلك) ، لأن معنى : « قتلَ » في هذا الأسلوب المسموع ،
هو : النفي ؛ أي : لا رجلٌ يقول ذلك .

أما « لو » في مثل : لو حضر الضيوفُ إلا واحداً ، لأكرمتهم — فإنه نفي
ضمنيٌّ غير مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحية ، فكأنه غير موجود .

(د) الاستثناء المفرغ^(٢) ، هو : ما حذف من جملته المستثنى منه ،
والكلام غير موجب ؛ (فلا بد من الأمرين معاً)^(٣) ، نحو : ما تكلم . . . إلا واحداً
— ما شاهدتُ . . . إلا واحداً — ما ذهبت . . . إلا لواحد . والأصل — مثلاً —
قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا واحداً — ما شاهدت الناس إلا واحداً — ما ذهبت
لناسٍ إلا واحداً^(٤) . ثم حذف المستثنى منه ؛ فوقع التغيير بسبب حذفه كالذي
في قول الشاعر :

لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذى شرفٍ والسرَّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرَّ إلا كلُّ ذى شرفٍ . . . و . . .

— السالفان ، أما الثالث فعناه النفي المجرد ، والسلب المحض . بحيث يمكن وضع أداة النفي مكان أداة
الاستفهام فلا يتغير المعنى . والأكثر أن تكون أداة الاستفهام هي : « هل » نحو : هل جزاء الإحسان
إلا الإحسان ، أي : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان .

(١) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، إذا كان تاماً ،
متفصلاً ، ورأيه ضئيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء في المفضل — ٢ ص ٧٧ و ٧٨ —
وفي الخضرى والصبيان — وسيجىء هذا في رقم ١ من هامش ص ٣٥٣ .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ أما سبب التسمية ففي ص ٣٢٢ .

(٣) ومن القليل الذي لا يلتفت إليه وقوع التفريغ في الإيجاب ، إذا كان المألوف لفظة حصلت
مع حذفه فائدة . لكن هذه لفظة لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها — كما نصوا على ذلك — راجع الصبيان —

(٤) يوضح هذا المثال ما يجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ .

فلاستثناء المفرغ يقتضى أمرين مجتمعين حمداً : أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب . وهذا أمر يجب التنبيه له . وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه . — لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل ^(١) . —

(هـ) الاستثناء المتصل والمنقطع :

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضاً ^(٢) من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد .

والثاني : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ؛ نحو : حضر الضيوف إلا سياراتهم — اكتمل الطلاب إلا الكتب . ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : (لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاًماً) ، فاللغو هو : ردى الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضاً منه . وكذلك قوله تعالى : (لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً ، إلا قَيْلاً سلاًماً سلاًماً) .

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً ؛ فهذا خطأ بالغ — لا يكون في أساليب الاستثناء مطلقاً — ؛ وإنما معناه انقطاع صلة « البعضية » بينهما ؛ بالأى يكون « المستثنى » جزءاً حقيقياً من « المستثنى منه » ، ولا فرداً من أفرادهِ . ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما . ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن » ، (ساكن النون ، أو مشددها) الذى يفيد الابتداء والاستلراك معاً ^(٣) ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستلراك معاً لا يقطع الصلة

(١) انظر ص ٣٥٢ ورقم ١ من هامشها — وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الحفصى ، وبالحزب الثانى من الصيان عند الكلام على الأدوات الفعلية ، وكذا الفصل ج ٢ ص ٧٧ —

(٢) لهذا صورتان؛ الأولى: أن يكون المستثنى من متعدد الأفراد، والمستثنى أحدهم الأفراد المتماثلة؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتاباً . فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها . الثانية : أن يكون المستثنى من فرداً واحداً ولكنه ذوا أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : قطعت الجسم إلا الوجه . وفى الخاليتين يكون ما بعد « إلا » مخالفاً فى المعنى لما قبلها .

ولا مانع فى رأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة — وسيمضى البيان فى رقم ٢ من هامش

ص ٣٢٠ ورقم ٢ من هامش ص ٣٢٢ —

(٣) راجع « و » من ص ٤٣٢ — الزيادة والتفصيل —

المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثم " كان من المحترق في كلا " استثناء منقطع .
 صحة وقوع الحرف : « لكن » - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداة
 الاستثناء فيه مع استقامة المعنى ^(١).

ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً ، لأن هذه الأداة الفعلية
 لا تستخدم إلا في التام المنصل ، - كما تقدم في الصفحة السالفة .

والآن نبدأ الكلام في أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهي متعددة ^(٢) بتعدد
 أنواعه ، وأدواته الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ،
 وما يصلح فعلاً وحرفاً .

الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص ، وهي : « إلا » ^(٣) :
 (١) إذا كانت أداة الاستثناء هي « إلا » ، ولم تكرر ^(٤) فلمستثنى بها ثلاثة
 أحكام :

الأول : وجوب النصب - في الأغلب ^(٥) - ، بشرط أن يكون الكلام تاماً
 موجباً ^(٦) ، سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً ^(٧) عليه ،
 وسواء أكان « متصلاً » ، أم « منقطعاً » ، ففى تحقق الشرط كان النصب واجباً -
 في الأغلب ^(٨) - ، وعاماً يشمل كل الأحوال . وعند الإعراب يقال : « إلا » حرف

(١) طبقاً للبيان الآتى في : « د » من ص ٣٣٢

(٢) هذا الباب من أكثر الأبواب تداً في الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والتصنيف .
 وقد حاولنا جاهدين تصنيفه بما يشوب الحقائق الناصية .

(٣) ومثلها : « لما » التي تشبهها في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء . وإلادته : (طبقاً للبيان
 الخاص بها في « أ » من « الزيادة » ص ٢٢٧ وفي « د » من ص ٣٦١ -) وهي غير « لما » الظرفية التي
 سبق الكلام عليها في ص ٢٩٦ وتجيء لما إشارة في باب الإضافة ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير
 لما الجازمة التي سيجىء الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٤ ص ٢١٤

و « إلا » التي للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهي حرف ، وقد تترك الحرفية والاستثناء
 وتصير اسماً محضاً (كما سيجىء البيان في ج ٥ من ص ٢٥٠) بخلاف : « إلا » التي في مثل : إلا تجامل
 زملائك يكرهوك ، فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدخلة في : « لا » النافية .

(٤) أما المكررة فيجىء حكمها في ص ٢٣٨ .

(٥) وهذا هو الشائع ، وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجىء بيانه في « د » من ص ٢٢٩

(٦) سيجىء شرط آخر في « د » من ص ٢٣١ هو ألا يكون المستثنى فكرة محضة ... و ...

(٧) في ص ٢٢٧ و ٢٢٨ أحكام خاصة بتقديم المستثنى وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب ...

استثناء . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية . ولا بد أن تتقدم
«إلا» على المستثنى في كل الحالات^(١) ، سواء أكان متقدماً على المستثنى منه
أم متأخراً عنه :

- | | |
|---|---|
| (امتثلت الجدولُ إلا جدولاً كبيراً) . (امتثلتُ إلا جدولاً كبيراً - الجدولُ) | } |
| (كتبْتُ الرسائلَ إلا رسالةً واحدةً) . (كتبْتُ - إلا رسالةً واحدةً - الرسائلُ) | |
| (تعمتُ بالصحفِ إلا صحيفةً تافهةً) . (تعمتُ - إلا صحيفةً تافهةً - بالصحفِ) | |
| (أعديتُ ملابسَ الرحلةِ إلا الحَقائبَ) . (أعديتُ - إلا الحَقائبَ - ملابسَ الرحلةِ) | } |
| (تناولتُ الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ - إلا الماءَ - الطعامَ) | |
| (أضأتُ المصابيحَ إلا غرفةً) . (أضأتُ - إلا غرفةً - المصابيحَ) | |

الثاني : إما نصب «المستثنى» (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه
على حسب حركة «المستثنى منه» ، (فيكون مثله ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو
مجروراً) ويعرب : «بدلاً»^(٢) . ولا بد في الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير
موجب^(٣) . ولا فرق بين المتصل والمنقطع^(٤) . ومن الأمثلة :

- ما تخلف السباقون إلا واحداً — أو : واحدٌ .
ما جهلتُ السباقين إلا واحداً — أو : واحداً^(٥) .
هل تأخرتُ عن السباقين إلا واحداً — أو : واحدٌ .

(١) انظر ما يخص بهذا في «ب» من ص ٣٢٧ .

(٢) يدلُّ بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والمبدل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن وجود
«إلا» يفنى عنه ؛ لدالاتها على أن ما بعدها بعض ما قبلها .

— كما صرح الصبان وغيره ؛ وسمي إشارة لهذا في البدل ج ٣ ص ٦٤٤ —

(٣) إذا انتقض النفي بسبب وجود «إلا» المكسرة لم يجوز البدل ، واقتصر الأمر على النصب
وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئاً إلا الماء إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه .
شربوا الماء إلا محموداً .

وفي «د» من ص ٣٢٩ أمثلة مسموطة البدل في كلام تام موجب . وفي «ز» من ص ٣٣٤ الرأي
في تقريرات البدل التي يعرضها النحاة .

(٤) في «و» من ص ٣٣٢ أسوال وأحكام عامة تخص بالمنقطع .

(٥) في هذا المثال نصبت كلمة : «واحداً» في الصورتين ، ولكن النصب في إحداها على البدلية ،
وفي الأخرى على الاستثناء .

ويجوز أن يتقدم « المستثنى »^(١) وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشرة ويبنى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحداً — السباقون .

ما جهلت إلا واحداً — السباقين^(٢) .

هل تأخرت إلا واحداً — عن السباقين .

أما لو تقدم وهو بدل في الأصل ، فإن الأمر يتغير تغيراً كلياً^(٣) فيعرب « المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ، كما يزول عن « المستثنى منه » المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم ، وتابعا له في حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة^(٤) . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحداً — السباقون .

ما جهلت إلا واحداً — السباقين^(٥) .

هل تأخرت إلا عن واحد^(٦) — السباقين .

ففي مثل : ما تخلف — إلا واحد — السباقون . . . تعرب كلمة « إلا » ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلف » وتعرب كلمة : « السباقون » بدلا منها^(٧) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها في باقي الأمثلة المعروضة^(٨) .

(١) بشرط أن تتقدم منه « إلا » وتسبقه ، لأن ثقلها عليه شرط عام في كل الحالات التي يتقدم فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ٣٢٧ .

(٢) سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها للبدل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للعالتين

(٣) في هذه الحالة سيحتمل من القسم الثالث الآتي ، وهو قسم : « المفرغ » .

(٤) لأن ما بعدها يكون مخصصاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٥) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا في رقم ٢ من هذا الهامش — اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلا ؛ ويكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة .

(٦) ما يأتي في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

(٧) البدل هنا : بدل كل من كل ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من المستثنى الذي تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ — فانقلب المتبوع تابعا ، كما في قوله : ما مرت بمثلك أحد .

(٨) إلا المثال الثاني فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق في رقم ٥ .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام « مُقَرَّرًا »^(١) . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود « المستثنى منه »^(٢) . لهذا تعرب « إلا » ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبراً ، أو غير ذلك على حسب السياق . . . فكأن كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية^(٣) فقط ، دون المعنوية . ويسمّون الكلام : « مُقَرَّرًا » . لأن ما قبل « إلا » تفرغ للعمل الإعرابي فيها بعدها . ولم يشتغل بالعمل في غيره . ومن الأمثلة :

ما أخطأ إلا واحداً متسرع
ما سمعت إلا بلبلأ صداحا
— ما العدل إلا دعامه الحكم الصالح
— ليس العمل إلا سلاح الشريف .
— ما سمعت إلا في الخير .
ما ذهبت إلا للتأنيب^(٤)
ونحو :
— يأبى الله إلا أن يتم نوره^(٥) .
يأبى الحر إلا العزة

(١) من التفريغ النوع الآتي في ص ٣٢٦ : وهو نوع دقيق يشيع في الأساليب العالية .
(٢) انظر البيان في رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ .
(٣) لأن ما بعدها يكون خاصاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة . لكنها من ناحية المعنى تقيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .
(٤) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا للتأنيب . فلما حذف المستثنى منه — وهو : أحد ، — بقيت لام الجر مستفردة تحتاج لشيء بعدها تتصل به ، وتجره ؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد « إلا » ؛ وتجره ؛ لأنه خاصص في إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون « إلا » .
(وهذا التفسير هو الذي أحلنا عليه في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة رقم ٢ من هامش ص ٢١٧) .
ومثل هذا في التفريغ قول الشاعر :

لا يكذب المرء إلا من مهانته أو حادة السوء ، أو من قلة الأدب

يريد : لا يكذب المرء من شيء إلا من مهانته . . .

(٥) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولو جرد في معنى في كلمة « يأبى » ؛ لأن معناها دائماً هو : لا يريد — كما سبق ، في ص ٢١٧ — (هذا تأويلهم ، وفيه مجال للتوقف والرفض) .
ويجاء في المعنى — ج ٢ الباب الثامن — ما نصّه في القاعدة السادسة :

(« وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو قوله تعالى : « وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . وقوله تعالى : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » . . . لما كان المعنى : وأنها لا تسهل إلا على الخاشعين . . . ولا يريد الله إلا أن يتم نوره » . ١٥

وأصل الكلام - مثلاً - قبل حذف المستثنى منه :

ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعا - أو : واحد متسرع }

ما العدل دِ عامة إلا دِ عامة الحكم الصالح - أو : دِ عامة الحكم الصالح . }

ما سمعتُ طيوراً مفردة إلا بلبلا صداحاً - أو : بلبلا صداحاً . }

ليس العمل سلاحاً إلا سلاح الشريف - أو : سلاح الشريف . }

ما ذهبت لأحد إلا النايغ - أو : النايغ . }

ما سعت في أمر إلا الخير - أو : الخير . }

يأبى الحر كل شيء ، إلا العزة - أو : العزة . }

يأبى الله كل شيء إلا إنعام نوره - أو : إنعام . . . }

فالكلام في أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعاً جديداً ، هو : المفرغ^(١) ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعاً لذلك . . .

• • •

(١) يجوز للتفريع لجميع المسمولات ، إلا المقول معه ، والمصدر المؤكّد لعماله ، وكذا الحال المؤكّد لعماله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار - ما زرعت إلا زرعاً - لا تملأ إلا عاملاً -

وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منقياً قيل : « إلا » ثم يخالفه بعد : « إلا » . وأما قوله تعالى : (« إن » - « تظن » إلا غناً) فالقارئ تدل على أن المراد : إن ظن إلا ظناً عظيماً ، فهو - بسبب القرينة - مصدومين لنوع ، وليس مؤكداً .

وجوز أن يقع « التفريع » في غير ما سبق منه ؛ فمن التفريع للبندأ قوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) ومن التفريع للفاعل قول الشاعر :

ما المجدُّ زخرفٌ أقوالٍ تطالعه لا يدرك المجدُّ إلا كلُّ فعال
ولظرف قول الشاعر :

لم يضحك الورد إلا حين أعجبه حسن الرياض ، وصوت الطائر الفرد
ولجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفة بإحتمال التعب لراحة الرمية :

بصرت بالراحة الكبرى فلم ترها تنال إلا على جسر من التعب
وقول الآخر :

ما القرب إلا لمن صحت مودته ولم يحنك ، وليس القرب للنسب =

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ «إلا» الواحدة^(١) فيما يأتي :

(أ) النصب صحيح في جميع أحوال المستثنى «إلا» التي لم تتكرر ، ما عدا حالة : «التفريع» ؛ فإن المستثنى يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب «إلا» ملغاة .

(ب) يزداد على النصب «البديهة» حين يكون الكلام «تاماً» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة ؛ فإن تقدم وهو منصوب يتى على حاله منصوباً على الاستثناء ، وإن تقدم وهو «بدل» تغير الأمر ؛ فزال اسم المستثنى عنه ، وصار معرباً على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : «مفرغاً» . أما المستثنى منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضاً ، ويعرب «بدل كل» من كل^(٢) من المستثنى الذي تقدم وتغير حاله^(٣) .

= ولتت بالجملة - قول الشاعر :

وافيت منزله : فلم أرَ صاحباً إلا نلقاني بوجه ضاحك

ثم انظر «أ» الآية في «الزيادة والتفصيل» - ص ٣٢٦ - حيث النوع من التفريع المشتل على جملة فعلية قسمة . . . ويشيع في الأساليب الأدبية المسووعة ، وهو نوع يخالف ما سبق .
(١) أي : التي لم تتكرر .

(٢) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

ما استثنيت «ألا» مع تمام ينتهين وبعد نفى أو كنفى انتخب :
إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

يريد : ما استثنته «إلا» (أي : كانت أداة استثنائه) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر الإيجاب مع شرط تمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشرط الثاني من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفي وشبه التي يكون المختار هو الإتيان مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا أنه تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضاً . ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجباً . وهذه تفريعات لا داعي لها ؛ والحكم المستصحب يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب في جميع صورته ، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال . ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية (أي : بالنسبة لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية) أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحاً وكثيراً في نفسه ، دون أن تكون قلة ذاتية .

= ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب فبين أن غير النصب - وهو : « البدل » - قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار . فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر كثرة نسبية ؛ يقول :

وغير نصب سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي . وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وإِنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عُدْمًا
أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغاً (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض فنبسط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً أو غيره . . . على حسب حاجة ما قبلها .

لكن ما إعراب عراب : (كما لو ألا ...) في البيت الأخير ؟ وكذا في البيت الآتى في ص ٣٤٢ حيث يقول هناك : (كما لو كان دون زائد) ؟
قال الصبان في الموضعين ، وكذا الخضرى فيهما : (إن : « ما » مصدرية ، و « لو » زائدة ، أو المكس) ١٠٥ .

وهذا يؤيد المذهب الكوفى الذى لا يرى في زيادة الأسماء حرَجاً . وجاء في الصبان - ج ٣ ، باب : « الترخيم » عند بيت ابن مالك : -

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تَمَّماً ...
ماقصه : (الظاهر أن : « ما » في قوله : « كما » زائدة ، و « لو » مصدرية ، والتقدير : ككونه متصلاً بالآخر في الوضع . وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق يحمله مزيدا هو الثانى دون الأول ؛ لوقوعه في مركزه ، لكثرة زيادة « ما » . بخلاف : « لو ») ١٠٥ .

زيادة وتفصيل :

(١) يتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطَّرد^(١) ، يحوى نوعاً آخر من التفرغ ، يخالف ما سبق . وضابط هذا النوع : أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قَسَمِيَّة ، ظاهراً مثبت ، ولكن معناها منى ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرية « بلا » ؛ نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم — ناشدتك الله إلا تركتَ الإساءة . — حلفت برى إلا عاوت الضعيف — وقول الشاعر :

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع
فلاستثناء في الأمثلة السابقة — ونظائرها — مفرغ يقتضى أن يكون الكلام في معناه غير تام ، وغير موجب ، فالمراد : (ما سألتك بالله ... إلا نصرت المظلوم) — (ما ناشدتك الله ... إلا تركت الإساءة ...) — (ما حلفت برى ... إلا على معاونتك الضعيف) . — (ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقة ...) . فقد اجتمع في الكلام الأمران معاً تقديرأ ، (وهما عدم التمام ، وعدم الإيجاب) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل — مع فاعله — بعد « إلا » مؤول بمصدر منسبك بغير سابق ، ليتمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل « إلا » ، أى : على حسب ما يقتضيه « التفرغ » ؛ تطبيقاً لحكم « الاستثناء المفرغ » . فيكون مفعولاً به في المثال الأول ، (وهو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم) ، أى : ما سألتك بالله إلا نصرت المظلوم ، ويكون شيئاً آخر غير مفعول به — إذا اقتضى الكلام غيره ؛ لعدم صلاحية المفعول به . ويجرى هذا التأويل والسبك في بقية الأمثلة ، وأشباهاها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور^(٢) .

(١) وهو الذى أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٢٢ ، وانظر ما هو وثيق الصلة بهذا في : ص ٣٦١ .

(٢) جاء في الدرر القوامع ، شرح مع الموامع — ج ٢ ص ٤٦ — بمناسبة البيت السالف ، وهو : (بالله ربك إلا قلت صادقة ... إلخ) ما ملخصه :

أن البيت المذكور يذكر شاهداً على تصدير جواب القسم بالحرف « إلا » ، وأن التقدير فيه : أسألك بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ . والمعنى : ما أسألك إلا قولك ، فالتثبت لفظاً ، منى ، معنى ، =

وبهذه المناسبة نذكر « لَمْ » - التي سبقت الإشارة إليها ^(١) - وهي التي تماثل « إِنْ » في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية ، كقوله تعالى : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّأً عَلَيْهَا حَافِظٌ » - ، في قراءة من شدد الميم ، واعتبر « إِنْ » التي في صدر الجملة ، نافية - أو على جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضياً في لفظه ، مستقبلاً في معناه) ، نحو : أَنشُدَكَ اللهُ لَمْأً فَعَلْتُ ؛ أَيْ : أَنشُدَكَ اللهُ ، وَأَسْتَحْلِفُكَ بِهِ إِلَّا فَعَلْتُ . والمعنى : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فَعَلْتُ ؛ عَلَى تَقْدِيرٍ : إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا . . . ؛ لِيَكُونَ الْفِعْلُ الْمَاضِي مُسْتَقْبَلُ الزَّمَنِ ؛ تَطْبِيقاً لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْمَاضِيَ الَّذِي يَلِيهَا يَكُونُ مَاضِياً فِي لَفْظِهِ ، مُسْتَقْبَلاً فِي مَعْنَاهُ ^(٢) وَسَيَجِيءُ ^(٣) تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَلَى جَوَابِ الْقِسْمِ ، وَأَنْوَاعِهِ ، وَأَحْكَامِهِ .

(ب) نعود لذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى إيلاً . قالوا : لا يصح - مطلقاً - تقديم وحده عليها ^(٤) ، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله

- لِيَتَأَنَّى التَّفْرِيعُ . والفعل - مع فاعله - مؤول بالمصدر لِيَأْنِيَ فِيهِ الْمَفْعُولِيَّةُ ... فَإِنْ قَامَ الْإِعْرَاضُ بِأَنْ تَأْوِيلُ الْفِعْلِ - مع فاعله - بالمصدر من غير سابق هو تأويل شاذ غير قياسي ، وأنه مقصور على ماورد السماع به من مثل : « تَسْمَعُ بِالْمَعْنَى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ... ، كَانَ دُخْلُ الْإِعْرَاضِ بِأَنْ تَأْوِيلُ الْفِعْلِ بِالْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ سَابِقٍ أَمْرٌ قِيَاسِيٌّ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ ؛ كَالَّتِي نَحْنُ فِيهَا ، دُونَ بَعْضٍ ؛ فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالشُّذُوبِ فِي كُلِّ بَابٍ لَمْ يَطْرُدْ فِيهِ السَّبْكُ عَنِ الْمَرْبِ . أَمَّا إِذَا اطْرَدَ السَّبْكُ فِي بَابٍ وَاسْتَمَرَّ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ شَاذاً ؛ كَالْأَسَالِيبِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِهَا حَيْثُ التَزَمَتْ فِيهَا الْمَرْبُ ذَلِكَ النِّسْقُ ، وَكَإِضَافَةِ بَعْضٍ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ فِي مِثْلِ : جِئْتُ حِينَ رَكِبَ الْأَمِيرُ ، أَيْ : فِي حِينَ رَكُوبِ الْأَمِيرِ . وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَتِهِمْ) ، أَيْ : يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ . . . ، فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مَطْرُودٌ . وَمِثْلُ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرِبِ اللَّبَنَ ، فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ « تَشْرِبُ » فَإِنَّمَا تَنْصِبُ بِأَنْ مَفْسُورَةٌ ؛ فَيَصِيرُ اسْمًا مَطْرُوقًا فِي الظَّاهِرِ عَلَى فِعْلِ ، وَهَذَا الْعَطْفُ مَمْتَنِعٌ إِلَّا عِنْدَ التَّأْوِيلِ ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُنْصِبَ مِنَ الْفِعْلِ « يَأْكُلُ » مُصْدَرًا مِنْ غَيْرِ سَابِقٍ - كَأَنْ تَقُولَ مِثْلًا : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ وَشَرْبُ اللَّبَنِ - ، وَلَا يَحْدُ هَذَا شَاذاً ، لَا طَرَاهُ فِي بَابِهِ . وَكَذَلِكَ مِثْلُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَهْتٌ أَمْ قَهْدَتْ . أَيْ : قِيَاسُكَ وَقَهْدُكَ ، فَهَذَا مُؤُولٌ بِالْمَصْدَرِ بِمَوْنِ أَدَاةِ سَبْكٍ ؛ لَا طَرَاهُ فِي بَابِ التَّسْوِيَةِ ... أ هِ الْمُلْخَصُ .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣١٩ ونجى، لما إشارة أيضاً في « د » من ص ٣٦١ .

(٢) راجع الأشموني والصبيان - ج ٤ - أول باب : « الجوازيم » عند الكلام على : « لما » الجازمة .

(٣) في ص ٤٩٨ . (٤) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٢١ .

معاً ، فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفواكهَ . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ، وقد تقدمت ^(١) الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه .

وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجوز تقديم المستثنى على الصلة ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا — مباشرة — أو لغيره مما بعدها في جملتها معمول ، فإنه لا يجوز تقديمه عليها ، ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علماً — لا يصح : ما أنا علماً إلا طالب .

وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ، ففي مثل ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديبُ — أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ . . . لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابة — ولا ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب . وبعض النحاة يجوز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة ، أو حالاً ، ويؤيد رأيه بأمثلة كثيرة فصيحة تجعله مقبولاً ؛ فيصح أن يقال : (يتكلم الخطباء — إلا المريض — واقفين . . .) (يعترف الأجانب — إلا بعضهم — بعظمة العرب . . .) (تتصافى النفوس — إلا الخبيثة — أمام الخطر) .

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففي مثل : ما كرمّت الأمةُ المتحضرةُ إلا النابغين . . . يصح أن يقال : ما كرمّت الأمةُ إلا النابغين المتحضرةُ .

(ح) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ ف قيل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أسثنى . . . و . . . ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء . ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمل الفعل ^(٢) . إلا المستثنى المنقطع

(١) في ص ٣٢٠ و ٣٢١ .

(٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل — نحو : الزملاء أخوة إلا الفادر — أمكن تأويله بما يعمل ، أي : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الفادر .

فعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التّعرض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(د) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » في قراءة كلمة : « قليل » بالرفع . ومنها : تغير المنزل إلا باب^(١) ومنها قوله عليه السلام : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلا امرأة ، أو مسافر ، أو مريض) . وقوله أيضاً : (فتفرقوا كلهم إلا قتادة ...) . . . و . . . و . . .

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فما قالوه في الآية : إن نصها - على لسان طالوت - هو : (إن الله مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) . . . (فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) فَمَعْنَى : « شربوا منه » : لم يكونوا مني ولا من أنصاري . فهي في تأويل كلام مني في تقديرهم .

وقالوا : في المثال الثاني وأشباهه : إن : « تَغْيِيرٌ » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفيًا في المعنى .. كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة .

ولا شك أن كلامهم مردود ، وتأويلهم بعيد ، لسببين :

أولهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من تقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدًا منفيًا ؛ فعنى « سكت الفتى » : لم يتكلم . ومعنى لم يتكلم : سكت ، ومعنى : « نَامَ الرجل » لم يتيقظ . ومعنى « تيقظ » : ليس بنائم . ومعنى « تحرك الطفل » : لم يسكن . ومعنى « سكن » : لم يتحرك . . . ومعنى « شرب » : لم يفقد الماء ويفظما . ومعنى « فقد الماء » : ما شرب . . .

(١) نص المثال المسموع ، الوارد في « التصريح » هو :

وبالصَّريحَةِ منهم منزلُ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا النَّوْىُ وَالْوَيْدُ
- وفي حاشية ياسين أمثلة متنوعة أخرى -

و . . . و . . . ، وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم ، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربي أسلوب مقصور على « التام مع الإيجاب » دون أن يصلح للنوع الثاني (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

وثانيهما : وهو الأهم — أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب — إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التي تجعل — السلفية — الكلام « التام الموجب » ، و« التام غير الموجب » منائلين في الحكم ^(١) ، يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء ^(٢) . . . و . . . ؛ فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها ^(٣) .

(١) وقد ورد النص على هذا في كثير من المراجع النحوية ، ومنها : حاشية ياسين على « التصريح » شرح التوضيح ، ففيها البيان والأشكلة من القرآن والحديث وغيرهما بما سرده في أول « الاستثناء » . وكذا الصبان — .

(٢) من يرفع الاسم بعد : « إلا » في الكلام التام الموجب فعل اعتبار ذلك الاسم عنده مبتدأ ، غيره مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة في محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا في المتصل والمنقطع

(راجع الصبان ، أول باب الاستثناء ، وكذلك حاشية « الأمير » على المفتي ج ٢ ، بعد الجملة السابقة من باب الجمل التي لها محل من الإعراب ؛ حيث الأمثلة المتعددة الواردة برفع المستثنى في الكلام التام الموجب والتي لا تحتل تأويلاً ، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب ، مؤيداً رأيه بالشواهد الفصيحة المتنوعة التي سردها . . .) (وانظر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢) . والخير في ترك هذه اللغات للقليلة ؛ بالرغم من أنها صحيحة قياسية .

(٣) وما يتصل بهذا ويفيد عرضه هنا ما جاء في تفسير الحجر المحیط (ج ٢ ص ٢٦٦ — لابي حيان) للآية الكريمة : « فشرّبوا منه إلا قليل منهم » . . . ونص كلامه :

« . . . وقرأ عبد الله ، وأبي ، والأعشى ، « إلا قليل » بالرفع . قال « الزمخشري » : « وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية . فلما كان معنى : فشرّبوا منه في معنى : فلم يطعموه ، حمل عليه ، كأنه قيل : فلم يطعموه إلا قليل . » ونحوه قول الفرزدق : « وعصّ زمانٌ يابن مرّوان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مُجَلَّفٌ » — المُسَحَّت : القليل ، والمُجَلَّف : من ذهب الشدائد والسنين بماله ، أو من تركت له بقية

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيياً ، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة في القصاحة ، الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة ، توحيداً للتفاهم ، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محاكاتها في الضبط ، أو القياس عليها — كما أشرنا لهذا كثيراً — على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها^(١) .

(هـ) إذا كان الكلام تاماً موجباً^(٢) فلا يكون المستثنى منه — في القصيح —

= « كأنه قال : لم يَسْقَ من المال إلا مُسَحَّتٌ أو مُجَلَّتٌ » . ا هـ كلام الزمخشري .

« والمعنى : أن هذا الموجب الذي هو « فسرهم منته » هو في معنى النفي ؛ كأنه « قيل : فلم يطعموه ؛ إلا قليلاً » فارتفع « قليل » على هذا المعنى ، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن يرتفع ما بعد إلا . فيظهر أن ارتفاعه هو على أنه يدل من جهة « المعنى » فالجواب فيه كالنفي .

« وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعده « إلا » على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتياع بعد الموجب ؛ فلذلك تأوله .

« ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد إلا وجهان ، أحدهما : لنصب على الاستثناء ، وهو الأنصح . والثاني : أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه ؛ إن رفعا فرفع ، أو نصبا فنصب ، أو جرّاً فجر ؛ فنقول : قام القوم إلا زيداً ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وسواء أكان ما قبل إلا مظهر أو مفسراً . واختلفوا في إعرابه ؛ (فتعيل هو كذا . . . أو كذا . . . وسرد آراء مختلفة . . .) ثم قال بعدنا :

« ومن الإتياع بعد الموجب قوله :

« وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان »

(. . .) ا هـ النص المنقول حرفياً من تفسير أبي حيان .

(١) لأن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فيه غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل ؛ كما نص على هذا الأئمة ، وعرضنا له بأدلة وقفاصيله في بحث مستفيض ؛ عنوانه « القياس » . بكتابتنا المسماة : « (اللغة والنحو بين القديم والحديث) » .

(٢) راجع في الحكم الآتي كتاب : همج الموامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء ، (وفي رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ ، إشارة لما يأتي .) .

نكرة ، إلا إن أفادت ^(١) . فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة ، بسبب أن النكرة محضة . فإن أفادت جاز ، نحو قوله تعالى : (فَكُنْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) - وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً منهم . أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفي وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه - غالباً - على العموم نحو : ما بجاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا حلياً . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ، فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم . أو : إلا رجلا حارساً . . .

(و) عرفنا ^(٢) أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، فليس فرداً من أفراد نوعه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ - كما سبق ^(٣) - فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مابيناً جنس المطروح منه ؟ .

قال النحاة :

١ - إن كان المستثنى المنقطع جملة ^(٤) ، مثل قوله تعالى : « (فَكَذَّبُوا ، إِنَّمَا أَنتَ مُذَكَّرٌ ، لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُتَسَيِّطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعْدُهُ »

(١) إفادتها تكون بزيادة تقرأ عليها ؛ كوصف ، أو إضافة ، أو غيرها مما يفيد تخصيصاً ، ولا يتركها على حالها محضة التذكير . (٢ و ٣) في « ٥٥ » من ص ٣١٨ ، ودلم ٢٠٢ من هامشها . (٤) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعها ، ويكون لها محل من الإعراب - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ - ، ولا داعي لاشتراط : (أن يكون الاستثناء مفرغاً ، وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبوقاً بقدر ، أو مجاز قبل « إلا ») . فهذا الذي نهر عليه « ياسين » في حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التي للاستثناء - مخالفه فيه الأكثرون ، ولملح غالب ، لا شرط لازم ؛ (كما سيجيء في « ب » من ص ٣٤٩) . فإن كان المستثنى متصلاً جاز - في القول الصحيح - وقوعه جملة ، برغم ما في حاشية ياسين ج ١ ، لباب الخامس من أبواب النياحة ، عند الكلام على جر المنعرج من الصرف بالكسرة لإضافته - .

الله العذاب الأكبر . . .) أعربت هذه الجملة ^(١) ، في موضع نصب على الاستثناء ، و « إلا » أداة استثناء حرف ، بمعنى : « لكن » (الساكنة النون ، التي تفيد الاستدراك والابتداء ^(٢)) معاً ، وتقضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة - اسمية أو فعلية - ^(٣) ، فهي متوسطة بين جملتين ؛ فكان التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولّى وكفر فيعذبه الله . . .

٢ - إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء : « إلا » تكون - عند أكثر النحاة - بمعنى : « لكن » (المشددة النون) التي تفيد الابتداء ^(٤) ، والاستدراك ، وتعمل عمل : « إن » ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مفرداً . فكلمة « إلا » بمعنى : « لكن » المذكورة ، التي تقضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خبرها مذكوراً أم محذوفاً . ولا بد - على هذا الرأي - من جملة اسمية بعدها ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكان التقدير : نام أصحاب البيت لكن عصفوراً مفرداً يقطّ ، أو : لم ينسَم . . .

ويرى سيبويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد « إلا » إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه في هذا شأن المستثنى المنصل . فما بعد « إلا » عند سيبويه - مفرد سواء أكان منصلاً أم منقطعاً . وهي بمعنى : « لكن » العاطفة التي لا يقع المعطوف بها إلا مفرداً ، غير أن « إلا » ليست حرف عطف .

والأخذ برأى سيبويه هنا في اعتبار عامل المستثنى المنقطع ، أسهل وأيسر .

٣ - وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً - ؛ كما في حالة البدلية . . .

(١) هي جملة اسمية ، المبتدأ « من » اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على السكون في محل رفع - « تولّى » ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . « فيعذبه » ؛ الفاء ، زائدة ، داخلة على جملة الخبر . « يعذبه الله » جملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء - وقد سبق بيان المواضع التي تزداد فيها الفاء في الخبر ، ج ١ ص ٤١٦ ، ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر - . (٢٣٢) أى : الصداقة في الجملة التي تدخل عليها .

(٣) فهي تقضى - بعد الجملة السابقة عليها - الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيد من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

عند من يميزها ، والابتداء عند من لا يميزها^(١) - في نحو : ما سهر أصحاب البيت إلا عصفورٌ مفردٌ - كانت أداة الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مفرد سهر .

والسبب في تعدد هذه التقديرات - كما يبدو - هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوباً على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم - والجملة منصوبة على الاستثناء .

بالرغم من أن المتقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون متقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً في المعتاد - كما سبق^(٢) - فلا يصح : أقبل الضيوف إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وقد تلك العلاقة ، فلا يجوز : صهكت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خطأ وبتراً . بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل . (ز) تقدم - في الحكم الثاني^(٣) - أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة في تفريع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير في إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل : ما جاعني من أحد إلا البائع . . . لا يجوز إعراب «البائع» بدلاً مجزوراً من لفظ : «أحد» ، لزعمهم أن كلمة : «أحد» مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد - غالباً - إلا في كلام مني ، كالمثال السالف ، وأن كلمة : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذي بعد «إلا» مناقض لما قبلها في التثني والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلاً من كلمة : «أحد» المنفية ،

(١) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ .

(٢) في ص ٣١٨ «٥٥» .

(٣) ص ٣٢٠ .

المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والبذل على نية تكرار العامل الذي يعمل في المبدل منه ؟ فكأنهم يقولون :

(إن كلمة : «البائع» المجرورة ملحوظ قبلها في التقدير الحرف «من» الزائد الذي عمل البحر في المبدل منه «أحد» . ويترتب على هذا — عندهم — دخول «من» الزائدة الجارة في كلام مثبت بعد «إلا» ، وهي — في الغالب — لا تكون إلا في كلام مني ، كما سبق . وفراراً من هذا الذي يروونه محظوراً منعوا البذل بالبحر من لفظة : «أحد» وأجازوا البذل بالرفع من محلها : لأنها مجرورة بمن «لفظاً» وفي محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير : جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهاً ، فقالوا لا يجوز ضبط كلمة : «رجلاً» بالبحر على اعتبارها بدلاً من كلمة : «شيء» المجرور لفظها ، وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلاً من محل كلمة : «شيء» ، وذلك للوهم السالف أيضاً ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : شيء) مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزداد إلا في جملة منفية ، والمستثنى «إلا» مثبت بعد الكلام المنفي ، فلو أبدلنا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شيء» المجرورة لكان هذا البذل مستلزماً في التقدير وقوع الباء — وهي العامل في المبدل منه — قبل البذل أيضاً ، لأن البذل على نية تكرار العامل ، فيترتب على هذا دخول «باء» البحر الزائدة على مثبت ، وهو عندهم ممنوع . فللفرار من هذا أبدلوا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شيء» مع مراعاة محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ، فهي مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاً ، باعتبارها خبر : «ليس» !! .

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة : «حارس» بدلاً منصوباً من محل كلمة : «ساهر» المبنية على الفتح لفظاً في محل نصب . وحببتهم أن كلمة : «ساهر» . . . اسم «لا» واسم «لا» مني ، أما المستثنى هنا فوجبت ، لوقوعه بعد «إلا» . (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيًا وإثباتًا ، كما تقدم) — ولما كان العامل في المستثنى منه : هو : «لا» النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضاً في المستثنى ؛ لأن العامل في الاثنين لا بد — في الرأي المشهور — أن يكون واحداً ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» في المستثنى الموجب وهي لا تعمل إلا في مني ؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البذل هو من محل اسم «لا»

قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ^(١) ،
فالبديل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك .

ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجلٌ "حقير" ، فقد منعوا أن تكون كلمة : « رجل »
بدلاً منصوباً من كلمة : « شيئاً » المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلاً مرفوعاً من
كلمة : « شيئاً » باعتبار أصلها ، فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء
« ما » الحجازية التي تعمل عمل : « ليس » . وسبب المنع أن المستثنى منه منى ،
والمستثنى موجب ، والعامل في الاثنين واحد ، هو : « ما » الحجازية ، فتكون
« ما » الحجازية قد عملت في الموجب ، وهي لا تعمل إلا في المنى .

ذلك رأيهم ودليلهم^(٢) في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى
غريب (إذ ما الحكمة - كما قال بعض آخر من النحاة - في ارتكاب هذا
التكلف^(٣) ؟ مع أن القاعدة : (أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع^(٤)) .

(١) يجوز في هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضوها في باب « لا »
الثانية للجنس - آخر الجزء الأول - ؛ ومنها : « لا إله إلا الله » . فقد جوزوا في كلمة : « الله » ما يأتي :
(أ) الرفع على البدلية ؛ مراعاة لـ « لا مع اسمها » ؛ لأن عملها رفع على الابتداء عند سيبويه .
(ب) أو : الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم « لا » باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ .
(ج) أو : الرفع على البدلية من التفسير المستتر في خبر « لا » المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله
موجود ؛ أي : هو .

(د) أو : النصب على الاستثناء من هذا للتفسير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز
في المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو : النصب على الاستثناء .
(٢ و ٣) واجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » ، عند الكلام على
البطل ، في الكلام التام غير الموجب .

(٣) عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .
(٤) وقد يبرهن عن هذه القاعدة بتمبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعاني ؛ منها : (يغتفر
كثيراً في التوابع ما لا يغتفر في الأوائل) - كما جاء في الصبان ج ٢ - في باب الإضافة ، عند الكلام
على : « أي » . ومنها : (يغتفر في التوابع ما لا يجوز في الأوائل) - كما جاء في المصح ج ١ ص ٢١٥
عند الكلام على الظرف : « لذن » - . ومنها : (أنهم يتساهلون في التوابع ، ويغترون في التوابع) كما جاء
في حاشية الأمير على المعنى ، ج ١ عند الكلام على الحرف : « رُبُّ » وتكبير مجروره
افتر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٦٩ و ص ٥٣١ .

ونثّلوا له بقوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » - حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف^(١) - فهلا جاز هنا في البديل الجهر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناءً على هذه القاعدة . . .^(٢) .

وشيء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب في مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أ جاء خالياً من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجرى ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم الجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلي لا يكتفى في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتنبّع فيها البديل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أن الجيء قاطع في الصحة .

الحق أن هذا كله - وأشباهه - هو الجانب المغيّب في : « نظرية العامل » ، إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به في صياغة الأسلوب ، أو ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التي لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لمتّاح ، وقلنا^(٣) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه الهنات .

(ح) في مثل : ما أحدٌ يقول الباطل إلا اللقيءُ ، يجوز في كلمة : « اللقيء » أن يكون بدلاً مرفوعاً من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلاً للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فلرفع ناحيتان ، ولنصب واحدة . أما في مثل : ما رأيت أحداً يقول الباطل إلا اللقيءُ ، فيجوز في كلمة : « اللقيء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحداً » المنصوبة ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر في الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

(١) لأن فعل الأمر لا يرفع أصحاً ظاهراً . ونثّل هذا ما يقال في الحرف : « رُبّ » من جهة مطف المعرفة على الاسم المجرور به ، مع أن « رب » حرف لا يجر إلا النكرة - كما سيبيء في حروف الجر ص ٥٢٢ -
(٢) وقد ردوا هذا الكلام بأن الأخذ بتلك القاعدة إنما يكون في بعض المواضع دون بعض وليست مطردة . وهذا غريب أيضاً .
(٣) ج ١ ص ٤٥ م ٦ .

(ب) الحكم إذا كانت أداة الاستثناء هي «إلا» المكررة^(١) :

(١) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقوية «إلا» الأولى

الاستثنائية ، بغير إفادة استثناء جديد . وهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن تقع «إلا» التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض ، بعد «الواو» العاطفة — ولا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف — نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعية ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . «إلا» الثانية : للتوكيد اللفظي ، ولا تفيد استثناء . و «الصغيرة» معطوفة على «الشراعية» ، فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب «إلا» المكررة^(٢) ؛ ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في ضبطه . ولا تأثير لوجود «إلا» المكررة في ضبطه : أو ضبط غيره ، وإنما تأثيرها مقصور على ما تتضمنه من فائدة معنوية يحققها التوكيد اللفظي بها .

الثانية : ألا تقع «إلا» التي جاءت للتكرار المحض بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقاً مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول . برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائية ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة جارياً على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... — نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين . فكلمة : «إلا» الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن «الرشيد» المقصود هو : «هارون» ، و«الأمين» المقصود هو : «محمد» . وإنما أفادت الثانية توكيداً لفظياً

(١) سبق الكلام على : «إلا» غير المكررة في ص ٣١٩ .

(٢) وهذا الحكم يطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثة إذا تكررت «إلا» وقد سبق مثال «العام الموجب» أما مثال «اتمام غير الموجب» فتجو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيرة . وأما مثال «المفرغ» فقول الشاعر :

لا يمنحُ النفسَ ما ترجوه من أرب
إلا الطموحُ ، وإلا الجدُّ ، والعملُ
وقول الآخر :

وما الفضلُ إلا أن تجود بنائل
وإلا ليقاء الخُلَّ ذى الخلق العالى
فالمصدر المؤول بعد «إلا» ، الأول خبر . أما الثانية فلمجرد توكيد اللفظي ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول .

لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير للثانية في ضبط كلمتي : « الرشيد ، والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب هنا بدل كل من كل^(١) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية الإعرابية ، على الرغم من أثرها المعنوي الذي يكون للتوكيد اللفظي المحض .

ولو قلنا : ما جاء القومُ إلا هارونُ إلا الرشيدُ لصَحَّ في كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعاً لكلمة : « هارون » التي يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمداً ، إلا الأمينُ ؛ فيجوز في كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكان « إلا » المكررة غير موجودة : إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي .

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إتباعاً لكلمة : « هارون » التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ . وكذلك الحال في : ما جاء إلا محمداً إلا الأمينُ^(٢) .

(ب) وقد يكون تكرار « إلا » لغیر التوكيد اللفظي المحض ، وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذف لم يفهم الاستثناء الجليد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كالأولى تماماً ؛ كلتاهما تفيد استثناء مستقلاً ؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي :

(١) البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بنفس ، أو : اشتغال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا مظهره ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهتمس المتكرر .

(٢) وفي « إلا » المكررة للتوكيد المحض يقول ابن مالك :

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ ، إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أي : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ويقل لها يقال هو : لا تمرز بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : للعلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذف « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها ومساها بيان من هذه الوجهة الإعرابية وحدها — كما شرعنا —

١- إن كان تكرارها لغير التوكيد في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال ؛ نحو : (ظهرت النجوم إلا الشمس - إلا القمر - إلا المريخ) .

٢- إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة على المستثنى منه نُصبت جميعاً ؛ نحو : (ما غاب إلا الشمس - إلا القمر - إلا المريخ - النجوم) .

فإن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها - أى واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجوم ، إلا الشمس (بالرفع أو النصب) إلا القمر - إلا المريخ .

٣- إن كان الكلام مفرعاً وجب إخضاع أحد المستثنيات^(١) للحاجة العامل الذى قبل « إلا » ، « الأولى » ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : (ما نبت إلا قمحٌ جيد - إلا شعيراً غزيراً - إلا قصباً قوياً . . .) .

وإذا كانت « إلا » التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديداً - كما سبق - فلا بد أن يحىء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فآين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل « إلا » المكررة مباشرة ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجاً ومطروحاً من المستثنى الذى قبلها مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : آين « المستثنى منه » بعد « إلا » المكررة لغير توكيد في مثل : بكرّ العاملون إلا صالحاً ، إلا محموداً ، إلا حسيناً ؟ فكلمة : « محموداً » مستثنى ثان ، فآين المستثنى منه ؟ أهو : « العاملون » منه الأول ، أم هو « صالحاً » المستثنى الذى قبله مباشرة ؟ .

وكذلك : « حسيناً » مستثنى ثالث . . . فآين المستثنى منه ؟ أهو العاملون أم (محموداً) ، أم ماذا ؟ .

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتماً ، وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما

(١) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستثنى .

قبله مباشرة - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ، ففى مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ، فيكون الباقي الذى أنفق هو ثلاثة . (أى : ١٠ - (١ + ٢ + ٤) = ٣) كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقي من المستثنى الذى قبله مباشرة ... ، وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقي : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقي : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقي : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق .

والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقى الطرح هو المطلوب .

ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداها خاضعاً للقرائن ، فهى التى تعين إحداها فقط مراعاة للمعنى .

على الرغم من صحة استعمال الطريقتين - فالأنسب العلول ههما فى كل مقام يقتضى وضوحاً فى الأداء ، وسمواً فى التعبير .

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة (١)

(١) وفى أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وإن تكررَ لا لتوكيدٍ فمعَ تفرُّغٍ - التأثيرَ بالعامل دَعْ

فى واحدٍ ممَّا بيلاً استثنىَ وليسَ عنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُعْنَى

(التقدير : إن تكررت « إلا » للتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بيلاً - مع التفرغ .

أى : فى حالة التفرغ . . .)

يريد : إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد فإن كان الكلام « مفرغاً » ، فاترك واحداً من المستثنيات لينفع لتأثير العامل الذى فى الجملة السابقة ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفرغ ، فقال :

ودونَ تفرُّغٍ معَ التَّقدُّمِ - نَصَبُ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَّزِمِ

يريد فى الحالات التى ليس فيها تفرغ - وفى حالة التام المرجب ، وحالة التام غير المرجب - إن =

المقبدة لاستثناء جديد — أى : التى ليست للتوكيد المحض — لكان التلخيص الموجز هو :

١ — إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد المحض نُصِبَتْ بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حالة : « التفرغ » فيجب — حتماً — تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .

٢ — ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

== تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً فى مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وأنصب لتأخير ، وجى بواحد منها ؛ كما لو كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلَّمْ يَقُولُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فى الْقَضْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها فى حالة التأخير ، فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضعه مثاله ؛ فهو : (لم يقلوا إلا أَمْراً إِلَّا عَلَى) فيجوز فى « على » الرفع على البدلية من « أَمْراً » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . لما تكررت من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول ؛ فثبت له ما يثبت للأول من الخروج عما قبله إثباتاً أو نفياً .

بقى أن نعرف إعراب : (كما لو كَانَ . . .) وقد سبق البيان فى آخر هامش ص ٣٢٥ .

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء^(١) :

(غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ، أشهره : غير ، وسوى (وفيها لغات مختلفة : سيوى ، سنوى ، سواء ، سواء) وهذه الأسماء الصريحة - عند استعمالها أداة استثناء - تشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما « غير » - ومثلها نظيراتها - فعنها إفادة المغايرة . . . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجاباً أو نفيّاً ، فعنى : « أسرع المتسابقون غير سعيد » ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا الأمر سعيداً ، فهو لم يسرع ، فكان مخالفًا ومغايراً لهم أيضاً . وكذلك : « ما ضحك الحاضرون غير صالح » . فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحاً فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ، لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفًا ومغايراً أيضاً . ومثل هذا يقال فى بقية أسماء الاستثناء .

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين^(٢) : أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء الاسمية ، وطريقة إعرابها ، (لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابى ، فيكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

(١) من هذه الأسماء : «بئد ، وسيجىء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين «غير» وأغواتها فى :

« ١ » من « الزيادة » ص ٣٤٩ .

(٢) لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معاً ، من أن يكون الكلام جارياً على ما يقتضيه ويعطيه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء . والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح فى ذاته لأشياء كثيرة ، منها الاستثناء ، وفقره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه أو بعدم وجوده إن كان الكلام « مرفوعاً » فلا بد من النظر لحاجة السياق أولاً -

(١) فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب « مضافاً إليه » ، إليه دائماً ، — ولا بد أن يكون مفرداً^(١) — والأداة الاسمية هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

أسرع	المتسابقون	غير	سعيد
فرح	الفائزون	غير	واحد
ظهرت	النجوم	غير	نجم

(ب) ما أسرع المتسابقون غير سعيد ، أو : غير سعيد .
ما رأيت الفائزين غير سعيد ، أو : غير سعيد .
ما نظرت للنجوم غير نجم ، أو : غير نجم .

(ح) ما أسرع . . . غير سعيد .
ما رأيت . . . غير سعيد .
ما نظرت . . . لغير سعيد .

ففي كل هذه الأمثلة — وأشباهها — لا يكون المستثنى إلامضافاً إليه مجزواً ، مفرداً^(١) ، وأداة الاستثناء الاسمية هي : المضاف .

(ب) وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تاماً موجباً ، تُنصب على الاستثناء^(٢) كما في « أ » من الأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

كلّ المصائب قد تمرّ على النقي وتتهون ، غير شاة الحساد
وحين يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما في « ب » من الأمثلة السالفة ، وكما في قولم : (أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجلييلة غير بعض منها ، وما أقلّه ؟)
وحين يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد

(١) أي : ليس جملة ولا شبهة .

(٢) في الأخذ بهذا الرأي راحة وبسهولة ؛ لأنه يسائر في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً ، فوله ، بمعنى : « منابر » ، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه مضاف المكان في الإيهام (انظر الحالة الثافية التي تشمل على ما ألحق بأنهاء الزمان المبهمة — ص ٢٠٢) ، ولتساوياً بحاجة إلى الانتقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

تكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما ، كما في « ج » من الأمثلة السالفة ، وكقولهم : لا ينفع المرء غير عمله .

يفهم من كل ما تقدم : (أنه يطبق على كلمة : « غير » — عند ضبط صيغتها الخاصة — كل الأحكام التي تجري على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه ^(١) بالتفصيلات المختلفة التي سبقت هناك . ولا فرق في هذا التطبيق بين : « غير » وباقى أخواتها الأسماء ^(٢) .) .
لكن بينها وبين أخواتها ^(٣) بعض فروق في نواح أخرى ، منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير » ^(٤) قد يحذف إذا دلت عليه قرينة : مثل : (عرفت خمسين ليس غير ^(٥)) ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى . لأن « سوى » بلغاتها المختلفة واجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية ^(٦) .

(١) ويجوز هنا أنها على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها في ذلك شأن الأسماء المتوعدة في الإبهام (وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص ٣٠٢) ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التي عرضناها . . .) (٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

واستثنى مجروراً بغير ، مُعَرَّباً بما لمُستثنى بإلاً نُسباً
وليسوى ، سوى ، سواء — اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُمْلَاً

(التقدير : استثنى بكلمة : غير ، مجروراً ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب المستثنى بإلاً . أى : معرباً مثل إعرابه في الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » نفسها تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى « بإلاً » فيما لو حذفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » وجاء بعد « إلا » مستثناه — كما شرحنا — .

ثم بين أن مثل « غير » في ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها في الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريق .

(٣) أما الفرق بين « غير » و « إلا » و « بغير » في « ب » من ص ٣٤٩ .

(٤) وبعض أدوات سيجى ذكرها في مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

(٥) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ؛ منها : البناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع فية معناه ، والتقدير — مثلاً — : ليس غير الخمسين معروفاً . ويجوز في « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) في محل رفع اسم « ليس » أيضاً والتقدير : ليس غيرَها ، والخبر محذوف كالمابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منوطة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم يتولفظة ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غير . . . ، والتقدير : ليس غير الخمسين معروفاً . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها غير « ليس » واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها — وسيجى الكلام على « غير » في باب الإضافة — ج ٣ م ٩٥ .

(٦) بيان هذا في مكانه المناسب من باب الإضافة (ج ٣) عند الكلام على : « غير » .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتقع ظرف مكان في مثل : « جاء الذي سواك » . عند من يرى ذلك ، ويجعلها صلة الموصول ، (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة) ، والتقدير عنده : جاء الذي استقر في مكانك عوضاً عنك ، ثم توسعوا في استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوها - مجازاً - بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان .

ومنها : أن استعمال « غير » في الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ - نعتاً لنكرة ، فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما في ذاته المادية ؛ نحو : (أقبلت على رجل غير^(١) على) ، وإما في وصف طارئ على ذاته المادية ، نحو : (خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذي دخل به) ، ذلك أن وصف الوجه يختلف في الحالتين . . . ، أما ذات الوجه ، ومادته التي يتكون منها ، فلم تتغير . وكقول الشاعر :

تحاول مني شيمة غير شيمتي وتطلب مني مذهباً غير مذهبي
« فالشيمة ، أو المذهب » وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضي لاحق بها ، وليس جزءاً أساسياً في تكوينها المادي الأصيل .

٢ - أو نعتاً لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس^(٢) ، نحو قوله تعالى : (اهتدوا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فكلمة « غير » مجرورة ، وهي لذلك نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام معينين^(٣) ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها .

(١) ليست هنا أداة استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه - في الأغلب - أمم من المستثنى ، بحيث يشملها .

(٢) كاسم الموصول ؛ فإنه بهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلتهم معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، ويجعله معيناً . (كما سيبي في « ج » من ص ٣٥٠) .

(٣) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟ والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزلة النكرة ؛ فهي مطابقة له في التنكير ، أو : أن إبهامها وتنكيرها ضميضان - بسبب وقوعها بين غدين - فهي قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتاً للمعرفة بالإيضاح الوارد عنها في ج ٢ باب الإضافة . والراي الحق هو أن العرب استعملت في كلامها « غير » نعتاً للنكرة أحياناً ، والمعرفة التي تشبهها حينئذ ؛ كما في الآية المروضة . وتفصيل هذا كله على وجه =

وإذا وقعت نعمتا - كما في الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤولة بالمشق ؛ بمعنى : مغاير^(١) .

٣- يلي هاتين في الكثرة أن تقع موقعاً إعرابياً آخر مما تصلح له الأسماء الجاملة ؛ كالمبتدأ في قول الشاعر :

وغير تقي يأمُر الناس بالتقي طيب يداوى والطبيب مريض

وكالخبر - ومنه خبر التواسخ - في قول الشاعر :

وهل ينفع الفتيان حسن وجوههم إذا كانت الأعمال غير حسان

وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به ، وكل هذا قياسي فصيح .

أما «سوى» فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء في نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعاً - القوة بسوى الحق

مهزومة . . . - لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها ، وأنت المشتري

وقول الآخر :

أترك ليلتي ليس بيني وبينها سوى ليلة ؟ إني إذا لصبور

وقد نكون نعمتا لنكرة ، أو لشبه نكرة كما تكون «غير» . . . وهكذا^(٢) .

حكم تابع المستثنى «بغير» وأخواتها .

مما يلاحظ أن المستثنى «بغير وأخواتها الأسماء» مجرور دائماً ؛ لأنه «مضاف إليه» .

لكن إذا جاء بعده تابع^(٣) له جاز في التابع أمران :

١- مناسب - ولا سيما ما يتعلق باكتسابها التعريف من المضاف إليه المعركة ، أو عدم اكتسابها ، وكذلك صفة دخول «أل» عليها وعدم حملها . . . - مَدُون في المرجع السالف (ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من الأحكام المترتبة على الإضافة . . .)

(١) لأن النعت لا يكون - في الأغلب - إلا مشتقاً ، أو مؤولاً به .
(٢) سيجيء في : ص ٣٦١ أن «سوى» قد تكون - أحياناً - بمعنى : (ولا سيما) ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سبق تفصيله في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ - باب : «الموصول» .
(٣) سبق أن التواضع أربعة : النعت - العطف - التوكيد - البدل . (وفي إلجز الثالث باب خاص بكل واحد) .

أحدهما : الجهر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمود وحسن .

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « إلا » ، لو حذفت « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف كلمة : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ، وضبط المستثنى بغيره على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب مجيء « إلا » ، في مكان « غير » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديدة ، في المثال السابق : (قدمت المنح للفائزين غير محمود) - يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ، فيصح في تابعه أن يكون منصوباً مع كلمة « غير » أيضاً ، على تخيل « إلا » المقدرة والملاحظة ، وأن المستثنى بها - على فرض وجودها في الكلام - منصوب ؛ فنقول : قدمت المنح للفائزين غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسن ؛ بافترض أن كلمة : « محمود » مجرورة في ظاهرها ، لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدرة ، ولهذا يصح نصب الجهر في كلمة : « ضرب » من قول الشاعر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلى ، وضرب الرقاب

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمود وحسن ، أو : حسناً ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداة : « إلا » مكان الأداة « غير » لجاز في المستثنى ، الذي كان مجروراً بعد « غير » أمران بعد مجيء « إلا » هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً - أو محمودٌ ، فيجوز في تابعه الأمران : النصب والرفع ، وهذا يجرى أيضاً في تابع المستثنى بكلمة : « غير » التي تجيء في مكان : « إلا » فيجوز فيه الأمران زيادة على جره . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهي المعطوفة في المثال السالف ، يجوز فيها الجهر ، والنصب ، والرفع .

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : « الإعراب على التوهم »^(١) أو : « على المحل » وهو مقصور - في باب الاستثناء - على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز في غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن التبعد عنه ، وعن التوهم عامة ؛ حرصاً على أهم خصائص اللغة ، وتمسكاً بسلامة البيان .

(١) انظر البيان في رقم ٣ من هامش ص ٤٣١ وله إشارة في رقم من ص ٥٢٤ .

زيادة وتفصيل :

(ا) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة بمعناها ، هي : « بَيْدَ »^(١) (وقد يقال فيها : « مَيْدَ ») ، ولكنها تختلف عن « غير » في أمور :

منها : ملازمة « بيد » للنصب دائماً ، على اعتبارها حالا مؤولة ، بمعنى : « مغاير » ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ، ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع .

ومنها : أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من : « أن » ومعمولها . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : « فلان غني ، بَيْدَ أنه جشع » ، وأخوه فقير بَيْدَ أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأدوات « غير » و « إلا » في أمور^(٢) ، أهمها :

١ - أن كلمة : « غير » لا يقع بعدها الجمل ؛ لأنها اسم لا يضاف إلا للمفرد .

أمّا « إلا » فيقع بعدها المفرد والجمل بنوعيهما الاسمية والفعلية ، (وقد سبق^(٣) القول بأنه لا داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة لوقوع الجمل بعدها ، وهو : « ألا يكون الاستثناء متصلاً ، وأن يكون الكلام مفرغاً - وأن يكون الفعل في الجمل الفعلية إما مضارعاً ، نحو : ما النيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضياً مقترناً بالحرف « قد » نحو : ما النيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضياً مسبوqاً بماض آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن تُرضى صاحبها . وقول الشاعر :

(١) وهي التي سبقت لها الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ .

(٢) سبق (في ص ٣٤٥) بيان الفوارق بين « غير » وأخواتها الأخرى .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ للبيان والإيضاح .

بطور سيناء - كرم ، ما مررت به إلا تعجبت ممن يشرب الماء .
فالظاهر أن ماسبق ليس بالشروط المحتونة ، وإنما هو البادى في الصور الكثيرة (١) .

٢ - يجوز أن يقال : عندي درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز :
عندي درهم إلا جيد - لأن الكثير في وقوع « إلا » نعتاً أن يكون ذلك في أسلوب
يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير (٢) . . .

٣ - يجوز أن يقال : قام غير واحد . ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف
المستثنى منه لا يكون في الكلام الموجب .

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميلة ، أو زميلة ، يجوز
« زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل - كما
شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل (٣) - ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ،
وإحلال « غير » محلها . . .

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاء علمك ، ولا يجوز مع الأداة :
« غير » إلا البحر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب
أن يكون مصدراً . و « غير » ليست مصدراً .

(ح) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة
استثناء ، لتكون اسماً بمعنى : « غير » وتعرب صفة - بشرطين (٤) .

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهها من معرفة يراد بها الجنس
- كما سبق (٥) - مثل المعرف بأل الجنسية . . .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٢ البيان والايضاح .

(٢) يوضح هذا ما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٣ . وما سيجيء في « ج » .

(٣) ص ٣٤٧ و ٣٤٨ - عند الكلام على تابع المستثنى : « غير » .

(٤) زاد بعض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو : أن تكون في الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً صالحة لأن
تكون للاستثناء . والتحقق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لما يقوله : (لو كان معنا رجل
إلا زيد لممكننا) بل إن المبرد يصرح - في أحد رأيه - بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحة للاستثناء ،
ويذكر مثاله السالف . فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض - كما تقدم - .

(٥) انظر رقم ١ و ٢ من ص ٣٤٦ .

وثانيهما : أن يكون جمعاً أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً في اللفظ ، دالاً على متعدد في المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . في نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتماً^(١).

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية : (سينهزم الأعداء ، فقد خرج ملاقاتهم جيش كبير ، إلا القواد والرماة) . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ خشية أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضي أن يكون المعنى هنا : خرج ملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة . ولا يُعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته .

ومثل : (تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة إلا المحاضر) ، فهي هنا - كما في المثال السابق - بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى « إلا » الاستثنائية ؛ لثلاث يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسامع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما^(٢) آلهة إلا الله لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أى : لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا) ، وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحي بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يُطرح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت « إلا » اسماً بمعنى : « غير » ، نعتاً للنكرة قبلها ، فإن المعنى يصح ويستقيم .

ومثال : « إلا » الاسمية الواقعة نعتاً لشبه الجمع الذي هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمة « إلا » اسم بمعنى : « غير » ولا تصلح أن تكون استثناء ؛ لثلاث يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق

(١) ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : (أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية) - (وأن يكون شيئاً بالجمع ونكرة حقيقية) - (وأن يكون شيئاً حقيقياً وشيئاً بالنكرة الحقيقية) . والصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . (أما الرابعة : فإن يكون شيئاً بالجمع ، شيئاً بالنكرة ، كالفرد المعروف بالجنسية) .

(٢) في السماء والأرض .

الصفح إلا الخائن ، وفي هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأمانة مطروحاً وخارجاً منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأمانة ، ولا علاقة له بهم حتى يُستثنى منهم ^(١) . فإذا جعلنا : « إلا » بمعنى : « غير » صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة « غير » الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتاً للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة : يخشى عقاب الله العصاةُ إلا الصالحون ، فالعصاة شبه نكرة لوجود « أل » ^(٢) الجنسية . و« إلا » بمعنى « غير » صفة . ولو كان حرفاً لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاةُ ، والصالحون لا يخشونه .

أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالفرد المعروف « بأل الجنسية » نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الانتقال .

وإذا كانت « إلا » الاسمية نعتاً فكيف نعرّبها ؟ أتكون هي — وحدها — النعت : مباشرة ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره . على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هي النعت — أيضاً — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذي بعدها مباشرة ؛ فتكون « إلا » نعتاً مضافاً ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من « إلا » ؟ .

رأيان ، كلاهما معيب ، معرّض عليه . ولكن أولهما : أقرب إلى القبول ، ومن الخير ألاّ نلجأ في أساليبنا إلى استعمال « إلا » الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلاً .

(١) ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعاً ؛ لعدم وجود نوع من العلاقة أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه . (طبقاً لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق في ص ٣١٨ و ٣٣٤) .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها في التعريف والتذكير — في ج ١

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال خالصة ^(١) ،والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً ^(٢) . . .

(١) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتضمن فى فعلين ناسخين ^(٣) جامدين ؛ هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي : ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلا هذا المضارع الجامد . الدال على الغائب المنى بالأداة : « لا ») ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً ، أو : زرعت الحقول لا يكون ^(٤) حقلاً . ومثل : ما تركت الكتب ليس كتاباً ، أو لا يكون كتاباً . . .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما ؛ لأنهما فعلا ناسخان جامدان ؛ من أخوات : « كان » ^(٥) — كما سبق — . أما الاسم فضمير مستتر وجوباً

(١ و ١) المراد بالأفعال الخالصة هنا : الكلمات التى لا تستعمل إلا فعلاً . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً — خالصةً ، أو غير خالصة — يجب أن يكون جامداً ، وأن يكون الكلام تاماً متصلاً ؛ موجباً أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ — كما سيجىء هنا — (وقد نص « الصبان » والخفري » على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية . وكذلك صاحب « المفصل » من ٧٧ ج ٢) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ .

(٢) أحكامها الخاصة بالنسخ مدونة فى باب « التواسخ » — م ٤٢ .

(٣) الفعل هنا مضارع زمنه الحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تمد ولا تحسب حقلاً ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لئلى المنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لئلى المنى فى الزمن الحالى عند علم قرينة تعينه للماضى الخالص — كالتى هنا — أو تميته للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأحوالها .

(٤) إذا كان المستثنى ضميراً منصوباً وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أو لا يكون إياه ، لما تقدم (فى ج ١ م ٢٠ ص ٢٤٧ — باب : الضمير) من أن « ليس ولا يكون » فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضاً ؛ فلا يجوز : « ليس ولا يكونه » كما لا يجوز : « إياه » ، فكلا لا يقع الضمير المتصل بعد « إلا » — لا يقع بعد ما هو بمعناها . — لكن انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٥٨ —
التعريف الوافى — ثان

تقديره : هو ، يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمناً^(١) ؛ فعنى « زرعت الحقول ليس حقلاً » : ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع « كل » استثنى^(٢) بعضه . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب ؛ فلا بد في هذا النوع من الاستثناء أن يجمع أمرين : وهما : « التام والاتصال » كما في الأمثلة المذكورة وتعرب الجملة المشتعلة على الناسخ واسمه ونحوه في محل نصب حالاً^(٣) ، أو تعتبر جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباطاً^(٤) .

(ب) وأما الأدوات التي تكون أفعالا تارة ، وحروفاً تارة أخرى - فهي ثلاثة : عدا - خلا - حاشا (وفي الأخيرة لغات^(٥) أشهرها : حاشاً - حاشاً - حاش . . .) . ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية : « جاوز » . ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب ؛ كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا ؛ فإنها لا تصلح للمفرغ ، ولا المنقطع .

١ - فإن تقدمت على كل منها « ما » المصدرية وجب اعتبارها أفعالا ماضية خالصة - ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة ؛ (فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا

(١) الكلام على مرجع الضمير في ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

(٢) إذا لم يكن في الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه في الإرشاد إل ما يرجع إليه الضمير ، أمكن تصيده من قعرى العبارة ؛ ففى مثل : القوم إخوانك ليس علياً - يكون التقدير : ليس هو علياً ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالإخوة عالياً .

(٣) ولا تجيء « قد » المشروطة - عند كثير من النحاة - في الجملة الماضية المثبتة الواقعة حالاً ؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضية التي أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء ، مثل : ليس خلا - عدا - حاشا (كما سيحىء في آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٩٩) لهذا لا يصح بحىء « قد » هنا .

(٤) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان بحىء في الزيادة والتفصيل ص ٣٥٨ .

(٥) ولها أنواع تجيء في ص ٣٦٠ .

التافهة ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية . غير أن تقدم « ما » المصدرية على « حاشا » قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأي .

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها « ما » المصدرية وجوب النصب ، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على « بعض » ، مفهوم من « كل » يدل عليه المقام — كما سبق — أمّا المصدر المؤول من « ما » المصدرية والجملة الفعلية التي بعدها ^(١) ، فهو في محل نصب حال ^(٢) مؤولة بالمشتق ، أو ظرف زمان . والتقدير على الأول : (أحب الأدباء مجاوزين الخلداع . . . — مجاوزة التافهة . . . — مجاوزة السوقية) .

والتقدير على الثاني : (وقت مجاوزتهم الخلداع . . . — وقت مجاوزتها التافهة . . . — وقت مجاوزتها السوقية ^(٣)) . . . وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف في الدلالة عن الآخر .

٢ — أما إذا لم تقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة فيجوز اعتبارها أفعالا ماضية جامدة تنصب المستثنى ، مفعولاً لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » — كما سلف — والجملة في محل نصب حال ، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ويجوز اعتبار الكلمات الثلاث حروف جر أصلية ، والمستثنى مجرور بها ، وإلحاق والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا في حاجة — إلى تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد ^(٤) ،

(١) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنبسط ؛ وإنما يدخل الفعل الذي يعمئه ؛ وهو جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل في فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة في أصلها — وقد أشرنا لهذا في ج ١ م ٢٩ . —

(٢) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدرًا مؤولا ؛ لاشتغالها على ضمير يحملها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أي : مجاوزين — مثلا — (كما سيحى في : ٥٥٠ من ص ٣٧١ ورقم ٥ من هامشها)

(٣) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها — مدونة في ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول .

(٤) — كما سيحى في ص ٥٢ — ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ، لأنه معقد ، وصحة صحابه واهية .

(وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففي الأمثلة السابقة يجوز :
أحب الأدباء عدا الخداع ، أو : الخداع - وأقرأ الصحف خلا التافهة ، أو
التافهة - وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقية أو السوقية . فكللمات :
(الخداع ، التافهة ، السوقية) - يجوز في كل منها النصب ، فيكون مستثنى
مفعولاً به ، والعامل فعلاً ماضياً جامداً . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر^(١)...

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها « ما » قبل الكلمات الثلاث :
(خلا - عدا - حاشا) ووقع فيها المستثنى مجروراً ، وهي أمثلة شاذة لا يصح

(١) « ملاحظة » - قالوا إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير
الحالة التي يكون المستثنى بهيئة التكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً المتكلم (الياء) ولم توجد « ما »
المصدرية تَمَيِّزَ اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطل الخطين
حاشاي ، أو : صدائي ، أو خللي . والمستثنى مبني على الفتح في محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة
فعلاً ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداة فعلاً لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقاية قبل
ضمير المتكلم « الياء » (تطبيقاً لما سبق في باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما نوه
قلنا : حاشاي ، أو عدائي ، أو خللي ؛ حيث يجب اعتبار الأداة فعلاً محضاً ، والياء مفعول به ، بسبب
وجود نون الوقاية التي تلازم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقاً للرأي الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتثقيبه
وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلتحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها
الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لمجيء نون الوقاية مجيئاً حتمياً ، وصار الاستثناء عنها جائزاً ؛
فيصح أن يقال : حاشاي ، أو : عدائي ، أو خللي . . . وفي هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلاً
أو حرفاً ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشاي ، أو : عدائي ، أو : خللي . . . لكان وجود نون الوقاية - ووجودها هنا
جائز لا واجب ، كز أسلفنا - مرجعاً قوياً لا اعتبار الأداة فعلاً ، لكثرة هذه النون في الأفعال . . . وقلتها
في الحروف ؛ مثل : يميني وصيتي . . .

وفيما سبق من أدوات الاستثناء التي تكون أفعالا فقط ، أو : التي تصلح لأن تكون أفعالا
وحرفاً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

واستثنى - ناصباً - « بِلَيْسٍ وَخَلَا » « وَبِعَدَا » : « وَبِيَكُونُ » بَعْدَ : « لَا »
أي : استثنى بالأدوات التي ذكرها ، (يحيى : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع « يكون »
بعد « لا » النافية) . ناصباً المستثنى بها ، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا
خالصة . ثم أودف قائلا :

واجزُرَ بِسَابِقِي « يَكُونُ » إِنْ تَرِدُ وَبَعْدَ : « مَا » انْصَبَ ، وَانْجَرَّأَ قَدْ يَرُدُ =

القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن « ما » التي وقعت قبلها ليست مصدرية ، ولكنها زائدة . .

ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة . ولا شيئاً من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجميعها : وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره — قد يُخضع لغة قبيلة ولهجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مراراً .

== يقول : جر المشتق بالأداتين السابقتين على « يكون » . إن شئت — وهما : « خلا وهما » — وإن شئت فأنصبه بهما ويكون النصب واجبا حين تتبعهما . « ما » ولم يذكر نوع « ما » وأنها المصدرية . ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنها قد يجزان المشتق أحيانا مع وجود : « ما » قبلهما — هل اعتبارها زائدة — وأوضح بعد ذلك أنها في حالة جرهما المشتق يعتبران حرفي جر ، وأنها في حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنِ نَصَبًا فِعْلَانِ

(ويلاحظ أنه أدخل « الفاء » على جملة : « هما حرفان » تنزيلا للظرف : « حيث » منزلة للشرط على الوجه الذي شرحناه في موضعه المناسب ص ٢٧٤ « و » و ٢٨٧ وهماشها) . أو هل اعتبار : « حيث » شرطية بغير اتصافها بـ « بما » الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين ،

أما الظرف : « حيث » فتعلق بعامل معنوي ، هو : الإِسْنَاد (أى : بالنسبة الواقعة بين ركني جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما في الجملة من فعل أو غيره بما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإِسْنَاد) وذلك كالنسبة المأخوذة من قول ابن مالك « فهما حرفان » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة . أى تثبت حرفيهما حيث جرا . . . — وسيجيء إشارة خذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤١ كما سيبيء في ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط .

ثم بين أن الأداة : « حاشا » شبيهة بالأداة : « خلا » في كل أحكامها . لكن لا تجيء : « ما » قبل : « حاشا » وأن فيها لغات أشهرها « حاش » ، « حشاً » ، « حشاً » ، حيث يقول :

وَكَمَخَلَا : حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « ما » وَقِيلَ : « حَاش » ، « وَحَشَا » ؛ فَاحْفَظْهُمَا

زيادة وتفصيل :

(١) هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعمًا ؟

نقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء في الجمع ^(١) ونصه ^(٢) :

(« من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، - وهذه هي الناقصة ، وليست أخرى ارتُجلت للاستثناء - وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر ، لازم الاستتار - كما تقدم هنا ^(٣) ، وكذلك في مبحث الضمير ^(٤) - نحو : قام القوم ليس بمحمدًا ، وخرج الناس لا يكون عليًا . ولفظ : « لا » قيد في كلمة : « يكون » فلو نقيت بما ، أو : لم ، أو : لمّا ، أو : لن . . . لم تقع في الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قوى كعديد الطيبس إذ ذهب القوم الكرام ليسى ^(٥)

وقوله عليه السلام : يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ ، ليس بالحياة والكذب .

« وقد يوصف : « ليس » ، « ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون - أي : المستثنى منه - نكرة منفية ^(٦) . قال ابن مالك : أو معرفًا بلام الجنس . نحو : ما جاءني أحد ليس بمحمدًا ، وما جاءني رجل لا يكون بشرًا . وجاءني القوم ليسوا إخوانك . قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافًا ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة ، دون المعروف بلام الجنس .

« ولا يجوز في النكرة المؤنثة : نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا في المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوانك . بل يكونان في موضع نصب على الحال .

(٢) مع بعض تفسير في بفتح كلمات .

(١) ج ١ ص ٢٣٣ .

(٤) ج ١ ص ١٨٠ ص ٢٠٧ .

(٢) في ص ٣٥٣ .

(٥) قد وقع المستثنى هنا ضميرًا متصلًا بخالف الأكثر الذي سبق حكمه - في رقم ٤ من هامش ٣٥٣ -

(٦) ولا بد أن تكون أم من المستثنى ؛ يمكن استثناءه منها - كما هو معلوم .

« وإذا وصف بهما رفعاً ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز ^(١) ؛ نحو : ما جاءتنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءتنى رجال ليسوا زیداً ، أو نساء لسن الهندات . » قال السيرافي : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص في نفي المعنى عن الثاني . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك في « عدا وخللا » ، إلا بالتضمن ، فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتني امرأة عدت هنداً ، أو : خلت دعداً ^(٢) . هـ . مع — بتيسير بعض الألفاظ .

ثانيهما : ما جاء في المفصل ^(٣) ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتني امرأة لا تكون هنداً ، فوضع « لا تكون » رفع ، بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول في النصب والبحر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومررت بامرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً .

« ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف بـ « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتني امرأة خلت هنداً ، وعدت جُملاً . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجرياً في ذلك مجرى « غير » ، فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس لجحد ؛ فليس جارياً مجرى « غير » . ا . هـ .

ويلاحظ : أن صاحب « المفصل » لم يقيد وقوعهما نعتاً بالموضع الذي يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيده صاحب الجمع ، وأن الأمثلة التي ذكرها صاحب المفصل صالحة للنعت هي التي نص صاحب الجمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك ؟

لا مفر من إعراب الجملة الفعلية في هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكرة التي قبل الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض — كالشأن في كل الجملة الواقعة بعد

التكرات المحضة - وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع :

أولها : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها ^(١) .

وثانيها : أن تكون . فعلا ماضياً متعدياً متصرفاً ؛ بمعنى « استثنى » ، مثل : (حاشيت مالٍ غيري أن تمتد له يدي - حين تختير موضوعات الكلام نحاشي الموضوعات الضارة - إذا دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع) ^(٢) .

ثالثها : أن تكون للتزويه وحده ^(٣) أي : للدلالة على تزويه ما بعدها من العيب ^(٤) وهي اسم مرادف لكلمة : « تَشْزِيه » التي هي مصدر : نَزَّه . وتُنْصَب « حاشاً » هنا على اعتبارها مصدراً قائماً مقام فعل من معناه ، محذوف وجوباً ، ويغني هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف ^(٥) ؛ نحو : حاشاً لله ، أي : تزويهاً لله من أن يقترب منه السوء . فكلية : « حاشاً » - بالتونين - مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف وجوباً ، الذي من معناه ، وتقديره : « أنزه » . والجوار والمجرور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاشَ الله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاش » مفعولاً مطلقاً ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة ^(٦) ، وكلية « الله » مضاف

(١) في ص ٣٥٤ .

(٢) إذا كانت فعلاً ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء ، هكذا : « حاشي » . بخلافها في النومين الآخرين ؛ فتكتب ألفاً .

(٣) أي : التزويه الخالص الذي لا يشوبه معنى آخر ؛ كالاستثناء أو غيره ، ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرقة - لا تخلو من تزويه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٤) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تزويه شخص من العيب ، فيبتدون بتزويه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزّه عن ألا يظهر ذلك الشخص من العيب .

(٥) سبق في باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلغظ بفعله ص ٢١٩ ، وفي ص ٢٣٤ إشارة إليها .

(٦) كزائدتها في قوله تعالى : (هيهات هيهات لما توعدون) . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : برى . أو نزه . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة في محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاش الله ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(ج) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟ .

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هي : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس »^(١) . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير . أى ليس المقبوض إلا العشرة . وليس المقبوض غير العشرة . . . ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لَمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام مني ؛ مثل قوله تعالى : (إن^(٢) كل نفس لَمَّا عليها حافظ) وإما في كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نَشَدْتُكَ الله لما فعلت كذا . وعَسَّرَكَ الله لَمَّا فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضي لفظاً لا معنى كالمثالين السابقين^(٣) ، إذا المعنى فيهما « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن كثير من النحاة الاختصار على المسموع . . .

(هـ) يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على

(١) أجاز بعضهم أن يكون الثاني هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هي : « غير » ؛ كما سيظهر في الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على : « غير » .

(٢) « إن » حرف نفي . مثلها في قوله تعالى : (« . . . وإن كل ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا . والآخرة عند ربك للمتقين .) ، أو غير هذا من أنواع الإعراب المختلفة في الآية ولفظاتها عما سبق تفصيله في ج ١ ص ٦٧٦ في موضوع تخفيف « النون » من « إن » وأخواتها المحتومة بالنون المشددة .

(٣) نص على هذا « الأشرف » في الجزء الرابع - باب الجوازم ؛ عند الكلام على « لما » الجازمة . (انظر ما يتصل بالسئلة ويوضحها في : « أ » من الزيادة ، ص ٣٢٧) .

« لا سِيا » من ناحية تركيبها ، ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذي بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرها فريق آخر في باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . وقد آثرنا ذكرها في باب الموصول ^(١) ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

وفريد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مثل ما » . . . — لا سوى ما ^(٢) . . . — فهذان يشاركان : « لا سِيا » في معناها وفي أحكامها الإعرابية التي فصلناها فيما سبق ^(٣).

ومنها : « لا تَرَّ ما . . . » ، و« لوتَرَّ ما » ^(٤) . . . ، وهما بمعناها — كما قلنا في اوضع المشار إليه — ولكنهما يخالفانها في الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهي مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، وبالحملة صلة .

ولمّا كان الفعل مجزوماً بعد « لا » لأنها للنهي . والتقدير في « قام القوم لا ترما عليّ » : لا تبصر (أيها المخاطب الشخص) الذي هو على ، فإنه في القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنفي ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعاً ، وشذوذاً .

وكذلك بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو على لرأيت أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا ، على : « ولا سِيا » لشيوعها ووضوحها قديماً وحديثاً .

(١) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٩ .

(٢ و ٣) آثرنا ظلم في ص ٦٢ و في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٧ ، أما البيان الكامل في

ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦

(٢) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٨ .

الحال^(١)

ظهر البدْرُ كاملاً - نجاً الفسريقُ شاحباً
 أبصرت النجومَ متوهجةً - أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفةً
 فحص الطبيبُ مريضه جالسينَ - صافح المُضيفُ ضيفه واقفينَ
البردُ - قارساً - ضاراً - الشمسُ - شديدةً - مؤذيةً
 التزول من القطار - متحركاً - خطيراً - ركوبُ السيارة - ماشيةً - وخيمُ العاقبة ،

تعريفه :

(وصف^(٢) ، منصوب^(٣) ، فضلة^(٤) . يبين هيئة ما قبله ؛ - من فاعل ، أو مفعول به ،

(١) أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من «الفيته» - لا تسير تسلسل المسائل ، ولا ترتبها المنهجى على الوجه الذى ارتقىناه . لهذه وضعت كل بيت عقب القاعدة التى يناسبها ، ويتصل بها اتصالاً متطابقاً . وفى الوقت نفسه وضعت بجانب كل بيت رقماً يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبنا ابن مالك .

وكلمة : الحال - بنى قه الثانىث فى آخرها - صالحة لأن تكون مذكورة أو مؤنثة ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبة . إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بته التانيث فهى مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة ، وإن هذه الحالة حسنة . والكبير فى اللفظ التذكير ؛ بخلاف آخره من التاء ، والكثير فى المعنى التانيث .

(٢) اسم مشتق . وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه - ولكل منها باب خاص فى الجزء الثالث - .

(٣) فى بعض المراجع المطولة - كهامش التصريح - معركة جدلية بسبب أن «النصب» ليس جزءاً من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته . ولا يعنىنا مثل هذا الجدل الذى لا خير فيه .

والنصب قد يكون ظاهراً ، كما فى الأمثلة المعروضة ، أو : متدرجاً مثل : تغفو الطيور شئاً ، أو : محلياً ، كقولهم : جاءت الخليل بداد ، فكلمة : «بداد» علم جنس ، وهى حال ، مبنية على الكسر فى محل نصب .

(٤) الفصلة : (ما يمكن أن يستغنى عنه - فى الأغلب - المعنى الأساسى للجملة) . وهى خلافى للمدة .

أومنها معاً^(١)، أومن غيرهما^(٢)— وقت وقوع الفعل^(٣) . كالكلمات التي تحتها
خط في الأمثلة المعروضة .

وتعرف دلالاته على الحقيقة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البئر حين
ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛
أي : كاملاً ، أو : مستديراً وكذا الباقي .

وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفاً ، وإنما هذا
هو الغالب^(٤) ، ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالب أيضاً ؛ فقد تكون بمنزلة العمدة

(١) مثل الكلتين : جالسين — «واقفين» — في الأمثلة السابقة

(٢) أي : يبين هيئة صاحبه ، كالفاعل ، وكل مبتدأ ، أو الخبر ، أو اسم التواضع . — وسيجيء
الكلام على صاحب الحال في ص ٤٠٢ — ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أومن اسم
الناسخ ، أو بما ليس فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب المقوم
الصحيح ، وهو : عدم الاستعمال العربي الأصل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر
السلطان بئى وهيبه للعامل ، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ : إن العامل في المبتدأ آمنى ؛ هو :
«الابتداء» ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان ،
أحدهما عامل في الحال ، والآخر عامل في صاحبها . مع أن العامل — عندهم — في الحال لا بد أن
يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً — طبقاً للبيان الآتي في رقم ٣ من هامش ص ٣٨٠ — والغريب أن
المأثور الكثير من كلام العرب اختلف لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرة — بدليل صحة قولهم : أعجبني
عطاء الحسن مبتسماً ، وسرى صوت القارئ غاشماً . ولهذا يخالفهم — بحق — «سيبويه» وفريق معه ،
لسبب المدون في رقم ٣ ص ٤٠٥

وإن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقبلونه على نية التأويل ؛ فكان مجرد النية يبيع الأمر المخطور
المخالف لها ، بالرغم من أن اللفظ الذي يقولونه لن يتغير في ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه
تبديل . وهذا موضع من مواضع التشكيك . ولعله السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين ؛ — كالفريسي —
على رفض اعتراضهم ، ونجد رأيهم المخالف رأي سيبويه (كما جاء في الخفري ج ١ والصبان وغيرهما — في
باب الحال عند بيت ابن مالك : «وعامل ضمن معنى للفعل ، لا . . . ») وعلى أن يقول : «إن رأى سيبويه
هو الحق» ، ولا ضرورة تدعو لرأي المخالف .

وإذا كان المخطور يباح بمثل هذه النية ويجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام
العربي الصحيح ، وفي القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل . فالهم هو ترك القفظ على حاله
الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .

(٣) هذا هو الغالب . وقد يكون زمن الحال مقدراً (أي : مستقبلاً ، وسيجيء البيان في ص ٣٩٠)

(٤) كما سيجيء في ص ٣٦٨ . عند تفصيل الكلام على اشتقاقها وجسودها .

أحياناً في إتمام المعنى الأساسى للجملة ، أو في منع فسادها ؛ فالأولى كالحال التى تسدّ مسد الخبر ^(١) ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدّباً ؛ فإن المعنى الأساسى — هنالم يتم إلا بذكر الحال . وكالحال فى قوله تعالى : (. . . وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) وقوله تعالى : (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) ، وقول الشاعر :
ولست ممن إذا يسعى لمكرمة يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب
فالمعنى الأساسى لا يتم لو حذفت الحال : « كسالى » أو : « جبارين » أو : « أنفاسه تضطرب » ؟

والثانية . (وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملاً لا تنفع له ؛ فلو حذفتا الحال : (خاملاً) وقتلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يفسد المعنى . ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) . فلو حذفت الحال (لاعبين) لفسد المعنى أشد الفساد ^(٢) . . .

هذا ، وما يبين الحال هيته من فاعل ، أو مفعول به ، أو منهما معاً ؛ أو من غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال » ^(٣) .

والتعريف السابق مقصورٌ على الحال « المؤسسة » دون « المؤكدة » ، لأن المؤسسة هى التى تبين هيته صاحبها ، أما المؤكدة فلا تبين هيته . ومثال الأولى : ارتعى السارق صارخاً . ومثال الثانية : ولّى الخزين منصرفاً ، وسيجيء بيانهما وتفصيل الكلام عليهما قريباً ^(٤) .

أقسام ^(٥) الحال ، والكلام على كل قسم :

تعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التى يبنى عليها التقسيم . وفيما يلى

(١) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٢) انظر رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) يحىء الكلام عليه مفصلاً فى ص ٤٠٢ م ٨٥

(٤) فى ص ٣٩١

(٥) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسمىها آخرون أوصافاً ، ويسمىها فريق ثالث : نواحي

الحال . . . ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصلة بها .

أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدي إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته ^(١) شيئاً ^(٢) آخر ، أو عدم ذلك — إلى « متقلة » ، وهي الأكثر ، و « ثابتة » ، وهي الأقل .

فالمتقلة : هي التي تبين هيئة شيء ^(٣) مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الرابع ضاحكاً — أسرع البرق مشتعلًا — شاهدت كتاب النمل مهاجرة — . . . و . . . ، فكل حال من الثلاثة : (ضاحكاً — مشتعلًا — مهاجرة) يدل على معنى يتقطع . « فالضحك » لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها ، وكذلك : « الاشتعال » ، أو « المهاجرة » .

والثابتة : هي التي تبين هيئة شيء تلازمه — غالباً — ولا تكاد تفارقه . وتحقق الملازمة في إحدى صور ثلاث :

(١) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ — أن يكون معناها مؤكداً مضمون جملة قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة ، ويرتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رجيماً ، « فرجيماً » حال من « أب » الذي هو صاحبها الملازمة له . ومعنى هذه الحال — وهو : « الرحمة » — يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها . وهو : « أبوة خليل » ، لأن هذه الأبوة لا تتجرد من الرحمة ، كما أن المعنى الضمني للجملة هو معنى الحال ، إذ مضمون : « خليل أبوك » أنه رجيماً ؛ بداعي الأبوة التي تقتضي الرحمة والشفقة — كما سلف — فلهاذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التي قبلها . والحال فيها ملازمة صاحبها .

ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية ، وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين ، جامدتين ^(٤) . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن

(١) وسبب هذه الملازمة وجود علاقة مبنيها العقل ، أو الطبع ، أو العادة . ولو لم تكن الملازمة دائمة في بعض الأحيان

(٢ و ٣) وهو : صاحبها

(٤) اشترط بعض النحاة أن يكون هذا الجسد محضاً ، بحيث لا يتألف الجامد بالمشق ؛ احترازاً من —

عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها^(١) وجوباً ؛ طبقاً للتفصيل الذي سيأتى . . .
 ٢- وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معاً ،
 نحو ، قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رَسُولاً) ، وإما فى المعنى فقط ، نحو ،
 قوله تعالى : (والسلام على يوم ولدت ، ويوم أموت ، ويوم أبعث حياً) ،
 فكلمة : « حياً » . حال من نائب فاعل المضارع : أبعث ، أى : من الضمير المستتر
 (أنا) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبعثت ؛ لأن البعث هو الحياة بعد
 الموت . فقناها مؤكدة لمعنى عاملها . والرسالة صفة ملازمة للرسول ، وكذا حياة
 المبعوث ؛ فكلاهما وصف خلّ بصاحبه لا يفارقه .

٣- ويشمل أيضاً أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها
 صاحبها ، نحو : اختلف كل الشعوب جميعاً . فكلمة : « جميعاً » حال مؤكدة
 معنى صاحبها ، وهو : « كل » ، لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفرقان .
 وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى^(٢) .

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجدّد صاحبها ؛ بأن يكون صاحبها
 فرداً من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام ، أى : أن لذلك
 الفرد أشباها ونظراء توجد وتُخلق بعد أن لم تكن . ويتكرر هذا الخلق والإيجاد
 طول الحياة ؛ نحو : (خلق الله جلد النمر مُنْقَطَطاً ، وجلد الحمار الوحشى مُخْطَطاً)
 فكلمة « منقطاً » حال ، وكذا كلمة « مخططاً » ، وعاملهما : « خلق » وهو
 يدل على تجدّد هذا المخلوق ، أى : لإيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة .

مثل : « على الأسد مقدماً » ؛ لأن « الأسد » مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجائد المؤول بالمشق هو العامل
 فى الحال ، وتصير الحال مؤكدة لعاملها ، لا لخسوف الجملة . أما الجائد الذى لا يتأول عندهم قتل :
 « على أخوك رجماً » ، يزم أن الأخوة لا تستلزم الرحمة ، بخلاف الأبوة . هذا وأهم وتحقيقه صير
 إذ لا يكاد يوجد جماد لا يمكن تأويله . كما يقول كثير من النحاة - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٣
 حتى المثال الذى عرضوه ؛ ونظائره - ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم وأهم لم يذكره بل لم يوافق
 عليه . - فريق آخر من النحاة ، كصاحب التوضيح ، كما يدل عليه مثاله وهو : (زيد أبوك حلقاً)
 وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف . (راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسة
 ومؤكدة) وقد ذكر الأشمونى وغيره مثال التوضيح أيضاً فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكدة .

(١) وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيجىء فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

(٢) فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

(ح) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على النوام بقرائن خارجية ؛ مثل : « قائماً » في قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم — قائماً بالقسط) ، فكلمة « قائماً » حال ، وعاملها الفعل : « شهد » ، وصاحبها : « الله » . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق . ومثل : « مفصلاً » في قوله تعالى : (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً^(١)) .

الثاني : انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود إلى : « مشتقة » — وهي الغالبة ؛ كالأمثلة السالفة — وإلى « جامدة » وهي القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع^(٢) ، سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة^(٣) .

وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(١) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير

(١) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به . وفيما سبق من تعريف الحال ، وبيان الانتقال منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن الانتقال غالب ولكنه ليس مستحقاً ، أى : ليس واجباً — يقول ابن مالك :

المَحَالُّ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ : (كَفَرَدَا أَذْهَبُ) — أراد : مفهم في حال كذا . . فكلمة : « حال » هنا لاتنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : في حال كذا — كما سبق — . ذلك أن قولك : جاء محمد واكباً ، يفيد المعنى الذي في : جاء محمد في حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولم : الحال على معنى : « في » . ثم قال بعد ذلك :

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا ، مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

أى : هذا الكون الذي سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقاً . فهو كثير لا واجب . (٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة للمشتقة . فهي كثيرة في ذاتها. يغير نظر لتسميتها ..

(انظر معنى « القلة » في الأشرفي ج ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . . » وسنجد إشارة لها في ص ٤٥٦ ويحيى الإفصاح في ص ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م (٩٤) . هذا ، وفي الجزء الرابع (باب جمع التكسير ، م ١٧٢ ص ١٨٥ معنى المطرود وغير المطرود ، والكثير ، والغالب ، والقياسي ، وغير القياسي ، وتعدد القلة والكثرة .

(٣) الأهمية الأولى إنما هي لصحة وقوع الحال جامدة في هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له .

مقصودة لذاتها . نحو : ترجم المغنى بلبلًا - سارت الطيارة برقًا - هجم القط أسدًا . فالكلمات الثلاث : (بلبلًا - برقًا - أسدًا) أحوال منصوبة مؤولة بالمشق ، (أى : سارًا - سريعةً - جريئًا) . وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزلة المشبه به . (أى : كالبلبل - كالبرق - كالأسد) ، ولا يعتبر مشبهًا به مقصوداً حقيقةً ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهى صيغة تقتضى - فى الأغلب - المشاركة من جانبين أو فريقين فى أمر) ، نحو ؛ سلمتُ البائعُ نقوده مقابضةً ؛ أو : سلمتُ البائعُ النقود يدًا بيد ؛ فكلمة : « مقابضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مقابضين » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معاً ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران .

ومثلها : يدًا بيد ^(١) ، إذ معنى الكلمتين - لا لفظهما - جاريًا على صيغة : « المفاعلة » غير المباشرة ؛ لأن معناه : « مقابضة » . وتأويلها : « مقابضين » أيضاً . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يدًا » حال من الفاعل والمفعول به معاً . و : « بيد » جار ومجرور متعلقان بمحذوف ، صفة للحال . والتقدير : ملتصقة بيد - مثلاً - فن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : « المفاعلة » المقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا بإجماع الصفة والموصوف فى المعنى . أما فى الإعراب فكلمة : « يدًا » وحدها هى الحال . وهى أيضاً الموصوف ، و « بيد » ... صفة ..

ومثل هذا يقال فى : « كلَّمتُ المنكرَ عينَه إلى عيني ^(٢) » - أى - : مواجهته أو مقابلةً ؛ بمعنى مواجهتهين ... فكلمة « عين » حال ^(٣) من الفاعل والمفعول به

(١) من الحال الجامدة المسبوقة بنصّها بعض أمثلة ، منها قولم (... يدًا بيد) وقولم (كلته فاه إلى ينى) فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلاً : كلت المنكر عينه إلى عيني ؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين . وسجة المانعين جدلية لا تثبت على النحوى . والأنسب الرأى الكوفى .

(٢) يصح فيها فى أصلها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والخسلة فى محل -

معاً . وهي مضاف ، « والماء » مضاف إليه . و « إلى عيني » جاز ومجرور .
ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ، والتقدير ؛ عينه المتجهة إلى
عيني وجموع الصفة والموصوف هو الذي يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن
الإعراب يقتضي التوزيع على الطريقة السالفة ، فتكون : « عين » الأولى وحدها
هي الحال والموصوف معاً ، وما بعدها صفة

ومثل هذا أيضاً : كلمت الصديق فاه إلى في (أى : فمه إلى في) ، بمعنى
مُشافهة : المؤولة بكلمة : مُشَافِهَتَيْن .

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتي ؛ بمعنى : مَلا صَقَّةً ، التي تؤول بكلمة :
مَلاصِقَتَيْن ، وجالسته جنبه إلى جنبي ، كذلك وكل هذا قياس في الرأي
الأحسن .

(ح) أن تكون دالة على سمر ؛ نحو : بيع القمح كيلةً بثلاثين ، أى :
مسعراً فكلمة « كيلة » حال منصوبة ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ،
هو صفتها . والتقدير : كائنة — مثلاً — ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق
المؤول .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب : نحو : ادخلوا الغرفة واحداً واحداً ؛
أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثاً ثلاثاً والمعنى : ادخلوها مترتبين .

وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً — ضمناً —
على جزأيه المكررين ، ثم يأتي بعده تفصيله مشتملاً — صراحة — على بيان الجزأين
المكررين . ومن أمثله : يمشى الجنود ثلاثة ثلاثة . أو أربعة أربعة . . . ، يقتضى

— نصب ، حال . ولا يحسن في كلمة : « عين » أن تكون بدلاً ؛ لأن البدل — في القول الشائع — يكون على
نية تكرار الباعل . ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(١) يكثر اليوم أشغال هذه الأساليب المشتملة على التكرار المزدوج المقيد للترتيب ، وقد منها
بعض النحاة ، تبعاً للحري في كتابه : « درة القواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ،
ولا اثنين اثنين ، لأن العرب — في رأيه — عدلوه من ذلك إلى : « أسعاد » ، ويشقى وأخواتهما ، « ومجروا
المعول به .

يقد تعقبه الشهاب الخفاجي ، وعلق على ذلك الرأي ؛ مثبِتاً بالأدلة والشواهد اعتماداً عن الصواب ،
وأن رأى الحري هو اخطأ الذي لا سند يقوده ، وأن ذلك التكرار كثير في كلام العرب ، فهو قياس .
وكذلك صرح بعض شراح « الكافية » بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلغتها مطردة .

الأسبوع يوماً يوماً ، ويتنقضى الشهر أسبوعاً أسبوعاً . وتنقضى السنة شهراً شهراً ، وهكذا^(١) . ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ، الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الكلمة الأولى وحدها هي الحال من الفاعل — كما في الأمثلة السالفة — أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الحمل الأخرى التي تكون فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز — وهذا أحسن — أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء » أو : « ثم » — دون غيرها من حروف العطف^(٢) — ، فالأصل : ادخلوا الغرفة واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً — بمشي الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة . . . ،^(٣) ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول^(٤) . . . و . . . و . . . فيكون حرف العطف ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله . ولكن الحال هنا — مع صحتها — فقدت الاشتقاق والتذكير معاً .

(هـ) أن تكون مصدرأ صريحاً^(٥) متضمناً معنى الوصف (أى : معنى المشتق) ؛

— ما سبق يبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب ، ولا الجدل حول قياسها . (كما سيجيء الإشارة في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦) .

(١) فالأسبوع المجهل هو : (أو الجمعة — الجنيد — الأسبوع — الشهر — السنة . . .) ولفظه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثنائة وثنتي ، وثلاث وثثنت ، و . . . و . . . ما سيجيء بيانه في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام على منع الصرف الوصفية والمثل .

(٢) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقي حروف العطف .

(٣) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء في كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشيء مرتين فتشعوب جميع جنسه » ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة باباً باباً . (راجع ص ٨٠ من حاشية الألبوني على شرح القطر) .

(٤) « الأول » السابقة « حال » منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت — سماعاً — فيها « أل » شذوذاً . كما زاد في النظم للضرورة . والأصل : ادخلوا أولاً فأولاً ؛ أي : ادخلوا مترتين .

(٥) وقد سبق هذا عند الكلام على « أل » الزائدة — ج ١ م ٣١ ص ٣٩٨ « ب » — انظر ما يتصل بهذا في ص ٣٧٦ .

(٥) أما المصدر المؤول فلا يكون حالاً ؛ لأنه يشتمل على ضمير يحمل الحال صراحة ، فتخالف الأصل فيها : وهو ؛ التذكير . وبالرغم من هذا يصح وقوع الحال مصدرأ مؤولا بشرط أن تكون أداة السبك هي : « ما » المصدرية ، ويصحبها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، — « خلا » أو : « عدا » —

بحيث تقوم قرينة تدل على هذا، نحو: اذهب جرياً لإحضار البريد، أى: جارياً -
تكلم الخطيب ارتجالاً، أى: مرئجلاً^(١) - حضر الوالد بفتنة، أى: مفاجئاً -
لا تتق بالكنوب، واعلم بقينا أن شر الرجال فينا الكنوب
أى: متيقناً.

وقد ورد - بكثرة - في الكلام الفصح وقوع المصدر الصريح المنكر
حالا؛ ولكن ثمة كان القياس عليه مباحاً في رأى بعض المحققين^(٢)، وهو رأى
- فوق صحته - فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها
فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها
عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع^(٣)؛

= أو: وحاشاه لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥ - وفى ج ١
ص ٢٩١ م ٢٩ إشارة لبعض ما تقدم).

(١) أى: من غير إيراد سابق للخطبة.

(٢) انظر البيان وقرار مؤتمر المجمع اللغوى، في هذا الشأن، - رقم ٢ التالى: - .

(٣) غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدراً منكرًا، في فصيح الكلام
المأثور، بل في أفصحه؛ وهو: القرآن، ثم نسح ونقرأ من يقول: إنه بالبرم من تلك الكثرة مقصور
على السماع. - راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح «التصريح» باب «الإندغام» -
فما جاء في القرآن قوله تعالى: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) وقوله: (يَتَفَقَّهْنَ أَمْوَالَهُنَّ سِرًّا
وَصَلَاتِيَّةً) وقوله: (إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا) وقوله: (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا) وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ
يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا، وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا) فالكلمات: سعيًا -
سرًا - جهارًا - خوفًا - ظلمًا - - - هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضاً بعض ما جاء في الكتاب
العزیز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به. وتأويلها بالمفعول المطلق الذى حذف
عامله ضمير؛ لأن حذف عامل المؤكدة في مثل هذا محبب - كما سبق في ص ٢١١ - وكذا كل تأويل
آخر يشبهه. فإلى الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية لقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم
على القياس في المصدر المنكر الصريح إذا كان نوعاً لهامله؟ نحو جاء السائق سرعة، أى: سريعاً؟
ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة؟ هي:

(١) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أدت الرجل شجاعة، وأغوى الرجل علماً.
وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون «بأن» الدالة على لاوصول إلى نهاية الشيء؛ حسناً أو قبحاً.

(ب) والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ مشبه بالخبر، أنت امر عدلا - وهى اختفاء شعراً.

(ج) والمصدر الواقع بعد: «أما» في نحو: أما بلاغة فيبلغ، من كل مصدر وقع بعد «أما»

في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، أو عليه أحدهما، وأنت تمتد اتصاله بواحد منهما. =

إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيع القياس^(١) .

• • •

وأشهر مواضع الحال الجامدة التي لا تتأول بالمشق سبعة :

(١) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق^(٢) أو بشبه^(٣) المشتق ؛ نحو :
ارتفع السمر قدراً كبيراً - وقفت القلعة سداً حائلاً - (تخيل العدو القلعة
جبلاً في طريقه - عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة) .
والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال السُّوطِثَة » ، (أى : المُشَهَّدة)
لما بعدها ؛ لأنها تُشهد الذهن ، وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية
الأولى دون الحال ، فإِن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هي مجرد وسيلة وطريق
إلى النعت الذي بعدها ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين :
أحدهما : « السُّوطِثَة » ، وتُسمَّى أيضاً : « غير المقصودة » ، وهي التي
شرحناها .

وثانيهما : « المقصودة مباشرة » ؛ وهي المخالفة للسالفة .

= والحق أنه لا داعي لشيء من التقييد والحصري في هذا كله . فالقياس مباح على كل ما سلف
وبالقياس أخذ مؤتمر الجميع العربي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١ وسجله بين قراراته
النهائية التي أصدرها بعد تمحيص « وطول بحث » .

(١) يقول ابن مالك :

ومضدٌّ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ ؛ كِبَغْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ - ٦

- وسيماد هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٧٦ -

(٢) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشق أيضاً ، وأنه لا وجود لحال جامدة لا تتأول
بالمشتق . - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ - والخلاف شكلي لا أثر له .

(٣) شبه المشتق (أو : شبه الوصف) هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه
الجملة شبهياً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو :
حاصل . . . ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيبيء البيان في رقم ١
من هامش ص ٢٨٢ وفي هامش ص ٤٤٨ م ٨٩) .

ويلحق بشبه المشتق هنا ما يسمونه « المؤول بالمشتق » ؛ يريدون به : الاسم المختوم بياء النسب كعربي
ومصري . . . إذ يؤولونه بالنسب إلى العرب ، وإلى مصر . . . ومن أمثله هنا قوله تعالى عن القرآن
الكریم : « كتاب فصَّلَتْ آياته قرآنًا عربياً لقوم يعلمون » . . . فكله : « قرآنًا » حال .
و« عربياً » صفة لها .

(ب) أن تكون دالة على شيء له سحر ، نحو : اشتريت الأرض قيراطاً بألف قرش ، ويعتبا قصبةً بدينار — رَضِيتَ بالعسل رطلاً بعشرة قروش ، ويعتبا أقةً بثلاثين . . . فالكلمات (قيراطاً — قصبة — رطلاً — أقة —) حال جامدة . وهي من الأشياء التي تسعر ، كالمكيلات ، والموزونات ، والمساجات . . .

(ح) أن تكون دالة على عدد ، نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملاً . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، . . . حال .

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما « أفعل التفضيل » ، متحدتين في مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل^(١) على نفسه أو على غيره ، في الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شَبَاباً أنشطُ منه كَهُولاً ، فللخادم أطوار مختلفة ، منها طور الشباب ، و طور الكهولة ، وهو في طور الشباب مفضل على نفسه في طور الكهولة ، وناحية التفضيل هي : النشاط .

ومثل : الشتاء برذاً أشد منه دفئاً . فللشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، و طور الدفء . وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصباً أنفع منه قمحاً .

ومن الأمثلة للمفضل على غيره : الولد غلاماً أقوى من الفتاة غلاماً^(٢) — المنزل سَكناً أحسن من الفندق إقامة . . .

وكلتا الحالين — في جميع ما تقدم — منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهي المفضلة ، وتتأخر الثانية^(٣) .

(هـ) أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة ، نحو : هذه أموالك^(٤) يوتناً ، فالكلمة : « يوتناً » حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة

(١) ليس المراد بالتفضيل : التحسن ، أو عدم العيب ، أو قلت . . . وإنما المراد : الزيادة في الشيء مطلقاً ، حسناً ، وقبحاً .
(٢) مؤنث غلام .

(٣) كما يجيء في رقم ٢ من هامش ٢٨١ وفي « د » من ص ٣٨٤ ، ثم انظر الملاحظة التي في ص ٣٨٥ ، حيث يجوز تأخرهما .

(٤) المال : كل شيء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقد ، وغيرها .

(منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب . . .) ونحو : هذه ثروتك كتيماً ، وهذه كتبك هندسة . . .

(و) أن يكون صاحبها نوعاً معيناً وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتماً - انتفعت بالفضة سيوآراً - تمتعت بالحرير قميصاً . . . و . . . فكل من الذهب ، والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه ^(١) .

(ز) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهباً - انتفعت بالسوار فضة - تمتعت بالقميص حريراً ^(٢) . . .

• • •

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة ^(٣) ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . ومنها كلمة « وحد » في قولهم : جاء الضيف وحده - سارت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفرداً ، أو متّوحداً ^(٤) .

(١) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءاً من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسماً جديداً ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .

(٢) وفي الحال الجامدة يقبل ابن مالك .

ويَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وفي مُبْدَى نَأْوِلِ بِلَا نَكْلِفِ - ٣
أى : في الأشياء التي تسر ، وفي كل ما يظهر قبيل التأويل السهل :

كِبَعَةٌ مُدًّا بَكْدًا ، يَدًّا بِيَدٍ وَكَرٌّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ : كَأَسَدٍ - ٤
الله : مكيال يختلف باختلاف الجهات : فهو في بعضها مقدار رطل وثلاث ، وفي بعض آخر مقدار رطلين . . . وقد يكون مله الكفين المعتدلين مع ابتداءهما .

(٣) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجملية الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة . (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤) .

(٤) كلمة : « وحد » ملازمة للإضافة دائماً . ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهي ملازمة للنصب دائماً ، أم تركه إلى غيره ؟ أهي مضافة للضمير وجوباً ، أم يجوز إضافتها إلى غيره ؟ بيان

هذا كله مسجل في « باب الإضافة » ج ٣ ص ٩٤ . ص ٦٦

ومنها : (رجع المسافر عودته على بدته) ، فكلمة : « عود » حال ، وهي معرفة ، لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق ، على إرادة : رجع عائداً ، أو راجعاً على بدته . والمعنى : رجع عائداً فوراً ، أى : فى الحال : أو : رجع على الطريق نفسه .

ومنها : (ادخلوا الأول فالأول^(١)) ، أى : مرتبين ، ومنها : جاء الوافلون الجحماء الغفير^(٢) ، أى : جميعاً .

ومنها : قوهم فى رجل أرسل لابلته أو حُمُرِه الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ومعاركةً : (أرسلها العيراك) ، أى : معاركة ، مقاتلة^(٣) .

• • •

(١) انظر ما يوضح هذا فى رقم ٤ مزهاش من ٣٧١ .

(٢) « الجحماء » : مؤنث الأجم ، بمعنى : الكثير . و « الغفير » : الكثير الذى يفقر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرتة . والغفير - فى المثال - صفة للجحماء ، مع أن كلمة : « الغفير » هنا مذكرة ، والجحماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيقى . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات : منها : أن « فسيها » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على « فعل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف أثناء منه غالباً عند ذكر الموصوف . وهذا - وأشبهه - مردود . والسبب الذى لا يردعو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل .

(٣) يقول بعض النحاة إن الأحوال المذكورة ليست معارف : لأن « وحد » و « عود » ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبهمة بها - وهذا رأى فيه تكلت وضعت .

يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ - ٥
وَمُضَدَّرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعْ بِكِبْرَةٍ ، كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعْ - ٦

وقد سبق هذا البيت فى رقم ١ من هاش من ٣٧٢ لمناسبة أخرى .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادي سبباً . على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادي سبباً »^(١) . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب حالا مثله^(٢) .

ومنها : طلبت الأمر جهدي ، أو : طاقتي . على تأويل ، جاهداً ، ومُطيقاً^(٣) .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعلوم ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم . . . أو خمستهم . . . أو سبعتهم . . . على تأويل مثلاً لإياهم ، أو مُخَمَّساً ، أو مُسَبَّعاً . . .

ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرَهم ؛ بالبناء على الفتح^(٤) في محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاجة الجملة .

(١) يلاحظ أن كلمة : « مثل » هي من الألفاظ المهمة في أغلب استعمالاتها - كما سبق في ص ٣٠٢ - ولهذا لا تكسب التمرين إذا أضيفت لمعرفة .

(٢) سيجي . هذا في ج ٣ م ٩٦ ص ١٣٦ .

(٣) سيجي . الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣) .

(٤) بالرغم من أن العدد المركب معنى هنا فهو مضاف للتفسير - (يستجىء إشارة لهذا في باب « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٣ ، وكذلك في ج ٤ باب : « العدد » عند الكلام على تمييز العدد م ١٦٤ ص ٣٩٧ -) .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك .

الغالب أنها هي نفسه ، كالحال المشتقة في نحو : صاح المتكلم صارخاً .
— شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ في الجملة — هو المتكلم ، والمتكلم هو الصارخ ، والمبكرة هي الطيور ، والطيور هي المبكرة .

وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدراً صريحاً في نحو :
خرج الولد جرياً ، وجاء القادم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجري ليس هو الولد ،
والولد ليس هو الجري . والبعثة ليست هي القادم ، والقادم ليس هو البعثة . وقد
سبق^(١) الكلام على صحة وقوع المصدر حالاً ، وهذه المخالفة لصاحبها لا تؤثر في
المعنى مع القرينة .

• • •

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب
تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه — إلى ثلاثة أقسام في كل^(٢) . هي : وجوب
تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين .

ترتيبها مع صاحبها :

(١) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة^(٣) ، نحو قوله تعالى :
(وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) . فلا يصح تقديم الحال وحدها ،
لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب ، ويزيل الحصر ، والغرض البلاغي منه .
ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضاً ، مجازة للنهج الصحيح الشائع :

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجزوراً بالإضافة (أى : أنه مضاف
إليه)^(٤) ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحة ؛ فلا يجوز تقديم الحال :
(واضحة) على صاحبها المضاف : (النجوم) لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف

(١) في : ٤٥٥ من ص ٣٧١ .

(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال للمؤسفة . أما المؤكدة فالرأى الأنسب
عدم تقديمها .

(٣) سهلت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول من ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لجهة الحال منه ، وسيحى بيان ذلك في ص ٤٠٤ .

إليه . والفصل بها لا يصح . كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف (ولا فرق في الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها) .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : جلست في الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها ، لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره - تؤيده (١) . ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير (٢) والتقديم . فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جهاز التقديم ، نحو : ما جاء متأخراً من

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك - إلا كافةً - للناس) أي : ما أرسلناك إلا للناس كافة وقاطب الشاهر :

تسلّيت - طرّاً عنكم - بعد بينكم . بذكر اكمو حتى كأنكمو عندي للين : الفراق . طرا : جميعاً . أي : تسلّيت عنكم طرا .

وبمناسبة الكلام على : « كافة » يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على « الحال » ، ومنها : « كافة » و « قاطبة » . غير أن « الصبان » سجل في باب : « الحال » - ج ٢ - عند الكلام على الآية السابقة استعمال « كافة » مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب ونحوه : « قد جعلت لآل بني كاكفة على كافة المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً » . ورفض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة ، وباستعمالها .

ويعل هامش القاموس المحيط - ج ٣ - مادة : « كف » نص منقول عن شرح القاموس يميز استعمال هذه الكلمة مقرونة بأل ، أو مضافة ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له . ونص كلامه : (ما رفضورده الشهاب في شرح الدرر ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلاً) .

أما : « قاطبة » فقد استعملها « الجاحظ » غير حال في أول رسالته التي موضوعها : « تفصيل المنطق على الصبغ » حيث يقول : « وإن حجت قد لزمت جميع الأنام ، ودحضت حجة قاطبة أهل الأديان » . وتردد الأديان في محاكاته . ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب : « الأسالي » ، لقال - ج ١ ص ١٧٠ طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة - فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة : « قطب » ومعناها ما نصه :

(قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطب ، يقطب ، قطوباً ، وهو قاطب . . إذا جمع ما بين عينيه ، وأسم ذلك الموضع : المقطّب » ومنه قيل : الناس قاطبة ، أي : الناس جميع) .

استعملها غيراً . ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازميتين للحال . (٢) ولا شك أن محاكاة القرآن في هذه الصيغة وفي جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة ، ما دامت المحاكاة تامة فليس لأحد أن يرفضها . ومن شاء تأويلها كما أول الآية غليغل ... وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبقَ حال ما بحرف جرٍّ قدَّ أبوا . ولا أمدهُ فقد ورَّد - ٩
أي : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبها قد جر بحرف جر (أي : أصل) . ثم أوسع رأياً خاص قالوا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف - ١ - الأصل - ٩ لأن هذا ورد في الكلام النصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟ لكنه لم يذكر التفصيل .

أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ، فالذى يمتنع كالباء الداخلة على صيغة : « أفعل » الخاصة بأسلوب التعجب ، نحو : أجمل بالنجوم ^(١) طالعة . والذى يقل كالباء في فاعل : « كفى » بمعنى : « يكفى » ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يميز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها : أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف الناسخ : « كأن » ، أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى في نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً — أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافياً ^(٢) .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ، نحو : ما فاز خطيباً إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعاً إلا الصادق .

أو كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائراً هنداً أخوها — جاء متقاداً للوالد ولده .

(ح) ويجوز التقديم والتأخير في غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسماً ، أو : دخل — مبتسماً — الصديق .

ترتيبها مع عاملها ^(٣) :

(١) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ، نحو :

(١) تفصيل الكلام على هذه « الباء » . في باب التعجب ، ج ٣ م ١٠٨ . ص ٢٧٩ .

(٢) حل اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

(٣) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل في الحال ، وفي صاحبها :

الحال منصوبة ، وعامل النسب إما لفظي ، كما مصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوي ، كإساءة الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجيء ذكرها هنا ومنها شبه الجملة . والعامل في الحال هو — في أكثر الصور — العامل في صاحبها فمالهما واحد ولو اختلف نوع عمله في كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان — عامل الحال ، وعامل صاحبها — كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل في الحال ، ويكون =

ما أحسن الصديق وفيّاً . أو كان مشتقاً يشبه الجاهد ، كأفعل التفضيل ^(١) ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلماً ^(٢) .

أو كان عاملها مصدراً صريحاً يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير لإنجازك العمل سريعاً . فكلمة : « سريعاً » حال من الكاف ، والفاعل هو المصدر الصريح ^(٣) : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعاً . ومثله أن تقول : يعجبني إنجاز الصانع عمله سريعاً ؛ فكلمة : « سريعاً » حال من « الصانع » والفاعل هو : « إنجاز » أيضاً .

فإن كان المصدر الصريح غير مقدّر بهما جاز تقديم الحال وتأخيرها ؛ نحو : معتذراً لك صفحاً عن المسيء . . . ، أو : صفحاً عن المسيء معتذراً لك .

أو كان العامل اسم فعل ، نحو : نزال مسرعاً ؛ أى : انزل مسرعاً ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

— الابتداء هو العامل في المبتدأ — وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ . . وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحداً في كل الصور ، إلا سيويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط — كما سبق البيان المفيد في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلاً . ولا يخفى في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٥ حيث بيان السبب عند سيويه —

(١) كان شبيهاً بالجاهد ، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التانيث ، ولا علامة التثنية ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجاهد الذي لا تتغير صورته .

(٢) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداها : أن يكون عاملها في حالين لامين ، متعديين في مباحثهما ، وإحداها مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا الأديب ناثراً أبرح منه شاعراً . فكلمة : « أبرح » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « ناثراً » و « شاعراً » والاسمان لمسي واحد ، وإحداها مفضلة ، وهي : « ناثراً » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانية . والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيتين مختلفتين في مباحثهما ؛ نحو : المتعلم منفرداً أفضح من الجاهل مستميتاً بغيره .

(راجع د من ص ٣٧٤ و د من ص ٣٨٤ وانظر الملاحظة التي بعدها حيث يجوز تأخير الحالين معاً) .

(٣) إذا كان العامل مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً هذا متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هذا (كما في ج من ص ٣٨٤) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً في ص ٢٢٠ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويًا ، (وهو الذى يتضمن معنى المفعول دون حروف الفعل كالألفاظ الإشارة ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجملة - الظرف ، أو الجار مع مجروره - الواقع خبراً ، أو نعتاً كذلك)^(١) ، نحو : هذا كتابك جميلاً ، فكلمة : « جميلاً » حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ، فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشمل على حروفه .

ومثل : لبت الصانع - متعلماً - حريصاً على الإتقان . فكلمة : « متعلماً » حال من الصانع ، والعامل « هو : لبت » ، وهو حرف معناه : « أتعنى » فيتضمن معنى الفعل دون حروفه

ومثل : كأن الباخرة - واسعة - فُنْدُق كبير . ومثل : الزروع أمامك ناضرة ، أو : الزروع فى حديقةك - ناضرة

والاستفهام المقصود به التعظيم ، نحو : يا جارتا ، ما أنت ، جارة ؟ . . . وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبية ، والترجى ، والنداء

لكن بعض النحاة يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) فيجيز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر ، نحو : (الحارس عند الباب واقفاً ، و : الحارس - واقفاً - عند الباب) ، ونحو : (القط فى الحديقة قابعاً ، أو : القط - قابعاً - فى الحديقة) . وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معاً . ولا يصح تقدم الحال عليهما معاً ، فلا يقال : (واقفاً - الحارس عند الباب ، ولا قابعاً القط فى الحديقة) . فإن تقدمت الحال والخبر معاً ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ، نحو : واقفاً عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول^(٢) .

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل محذوف ، أو بوصف محذوف ، ويتقلد إلى شبه الجملة التفسير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه . وهذا يصير شبه الجملة متضمناً معنى الفعل ، لاشتراكه على المتعلق المحذوف ، فوقبأشكاله على ضميره (على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٢٤٦ م ٢٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ فى هذا الباب وهامش من (ص ٤٤٨ م ٨٩) .

(٢) يرمى قلته بالنسبة إلى الأول (فالقلّة نسبة لا تمنع القياس) وحبّة أصحابه ورده أمثلة فصيحته -

ويصح عند أكثر النحاة تقديم الحال على عاملها « شبه الجملة » إن كانت هي شبه جملة أيضاً ؛ نحو : الخير عندك أمامك — أو الخير في الدار أمامك . . . على اعتبار الظرف (عند) والجار مع مجروره (في الدار) حاكين من الضمير المستكن في شبه الجملة بعدهما ^(١) .

أو كانت الحال مؤكدة معنى الجملة ^(٢) ؛ نحو : على جدك شقيقاً ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، (أو : أعلمه ، أو : أحقه . . .) شقيقاً . فعالل الحال وصاحبها (باعتباره الضمير) محذوفان وجوباً قبل الحال .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضي المبدوء بلام الابتداء ^(٣) أو بلام جواب القسم ^(٤) ، فإن المصوب لا يتقدم على هذه اللام نحو : إني لقد تحملت — صابراً — هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت — صابراً — هفوة القريب .

وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدري مطلقاً ؛ نحو : لك أن تنتقل راكباً . أو الواقع صلة « أل » ^(٥) ، نحو : أنت السائق بارعاً ، لأن معمولهما لا يتقدم عليهما — في الرأي الراجح .

أو كانت الحال جملة مقترنة بالواو ؛ نحو : أقر الكتاب والنفس صافية ^(٦) .

— تكن الحكم بقياسيت ؛ منها قراءة من قرا قوله تعالى : (والسماوات مطويات بيمينه) ينصب . « مطويات » — وقول الشاعر :

رهطاً ابن كوزٍ مُحَقِّبٍ أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، ورهطاً ربيعة بن حُذَارٍ
فكلمة : « محقق » حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : (فيهم) . . . والمخالفون لهذا الرأي يؤيدونه بغير داع مقبول .

(١) وما يصلح مثالا لهذا شبه الجملة « من الله » في قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك فليس من الله » في شيء . . . (راجع الصبان ، وكذا حاشية الأمير على « المفتى » أول المقدمة) .

(٢) سبق الكلام عليها في ص ٣٦٦ وسيجيء بمناقشة أخرى في ص ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٣) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

(٤) الكلام عليها سيأتى — ٤١٩ — في حروف القسم ؛ باب : حروف الجر .

(٥) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذي راكباً جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا حل الموصول .

(٦) يحسن الاختصار على هذا الرأي ، دون الرأي الذي يجهز التقديم والتأخير بتأول .

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الفريق ؟ - فكلمة : « كيف » اسم - على الأرجح - مبنى على الفتح في محل نصب ، حال ^(١) .

(ج) يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفماً أنشد الشاعر القصيدة . وأشبه هذا ممّا يكون فيه حامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرأ نائباً عن فعله المخوف وجوباً (كما سبقت الإشارة إليه) ^(٢) . والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع ^(٣) . فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راعياً أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على عاملها الفعل فاعل : مسرعة الطائرة مسافة ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان - قانعاً - غنى ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالماً - محطّماً . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المخوف وجوباً : متعلمة إكراماً هنداً ^(٤) .

(د) إذا كان العامل هو أفعل التفضيل الذى يقتضى حالين ^(٥) إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخر الثانية - كما سبق ^(٦) - نحو : الحقل قطعاً أنفع منه قمحاً - القدان عنباً أحسن منه قطعاً - المتعلم تاجراً أقدر منه زارعاً . المصباح الكهربى منفرداً أقوى من عشرات الشموع

(١) تقدم في ج ١ ص ٤٦٢ م ٢٩ إعراب « كيف » في صورها المختلفة ،

وأشرنا لهذا في رقم ١ من هامش ص ٦١ وفي ١ من هامش ص ٦٧ و ٢ من هامش ص ١١٢

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٣) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزل » بمعنى : أنزل . وخرج أصل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات في حالات كثيرة (كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٨١) .

(٤) كما سبقت الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٥) ولا مانع أن تكون الحالان أو إحدهما جامدة ، غير مؤولة بالمشتق ؛ طبقاً لما سبق في : « د » من ص ٣٧٤ عند سرد مواضع الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق .

(٦) في « د » من ص ٣٧٤ وكذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

مجتمعة^(١)، ومثل قول عليّ - رضي الله عنه - لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر : (أنا لكم وزيراً ، خير لكم مني أميراً . . .) .

ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معاً عن أفعال التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجراً منه زارعاً - المصباح الكهرتاني أقوى منفرداً من عشرات الشموع مجتمعة - هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فيجة - .

السادس : انقسامها بحسب التعدد - الجائز والواجب - وعدمه ، إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطيّ متيقظاً ، وهذه تطابق :

(١) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعها فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا - ١٢

فجائزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا - ١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر حال تقدمت على عاملها الوصف الذي يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) ، ثم انتقل إلى الكلام على الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي فقال :

وَعَامِلٌ ضَمِنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلًا - ١٤

كذلك ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرَ : نَحْوُ : مَعْبِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ - ١٥

أي : أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوي ، هي : تلك ؛ ليت ، كأن . . . وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجمللة نادر عنده ، وضرب له مثلاً هو : سعيد مستقرّاً في هجر . (بلد بانيين) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعال التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَاذٌ ، لَنْ يَهِنَ - ١٦

مستجاز : أجازته النحاة . لن يهن : لن يهضم مثل هذا الأسلوب في نظر المارفين .

النصر الواقع - ثان

صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه^(١)، وفي التأنيث والتذكير^(٢)، نحو : هبط
الطيار هادئاً - هبط الطياران هادئين - هبط الطيارون هادئين - هبطت
الطيارة هادئة

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة
تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكباً . والأنسب في هذا النوع
أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب
الحقيقي ، ورأيه سليم .

والمتعددة^(٣) قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه في الأمور السالفة ، نحو :
هبط الطيار هادئاً ، مبتسماً ، لابساً ثياباً الطيران . ونزل مساعده نشيطاً
مبتهجاً حاملاً بعض معداته ، وخرجت المضيفة مسرعة قاصدة حجزها
ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة - ما دامت أحوالاً - فإن وجد
حرف العطف صح ، وكان ما بعده معطوفاً ، ولا يصح أن يعرب حالاً^(٤) .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً
وجب تثنيتهما أو جمعهما على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أمي متحدة
في عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة في شيء من ذلك ؟ نحو :
عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائباً . . .
والنمل دائباً . . . والحالان متفقان لفظاً ومعنى^(٥) ، وهما يُبَيَّنَّ هيئة شيئين ؛
فوجب تثنيتهما تبعاً لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرتُ في الباخرة الرُّبَّانَ ،

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية ، (وهي الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة
شيء آخر يتصل به . فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، والدالة على هيئة شيء
آخر يتصل به بسبب .) ونسبى : « الحال السببية » ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ،
وسيجيء حكمها في ص ٤٠٠) نحو : يقف الشرطي مفتحة عيناه طوال الليل .

(٢) ونسبى : المترادفة . وقد نسبى : المتداخلة ، طبقاً للبيان الموضح في « ا » من ص ٣٨٩ .

(٣) كما في رقم ٤ من ص ٤٢٩ .

(٤) ولا يفرض الاختلاف تذكيراً ، وتأنياً ؛ نحو قوله تعالى : (وسفر لكم الشمس والقمر دائبين)

؛ سفر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

والبحار والمهندس منهمكين في إدارتها . والأصل : أبصرت الربانَ منهما ،
والبحار منهما ، والمهندس منهما . فالحال هنا متعددة . وهي متفقة الألفاظ
والمعاني ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوباً تبعاً لذلك ، استغناء عن التكرار .
ونحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميلين . ووقفت سعاد وشاهدت أمها
مشكلمتين^(١) .

هذا ، والتكرار الممنوع في التثنية والجمع هو تعدد الأحوال متوالية ، كل واحدة
وراء الأخرى مباشرة^(٢) . أما وقوع كل واحدة بعد صاحبتها مباشرة فليس بممنوع .
وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعاني وجب التفريق بغير
عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبتها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعاً
للغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير^(٣)
والحال الثانية للاسم الذي قبله^(٤) ، والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا^(٥) . . . وهكذا
تترب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ،
وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة . إلا إن قامت
قرينة تدل على غيره . فنال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت
زميلي في سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال
من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقبلاً » حال من التاء
في : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق . . . و . . .
ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقي التَّرجُمان جماعة السَّيَّاح
باحثاً عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثاً » حال من : « الترجُمان » وكلمة :
« سائلة » حال من « جماعة » ولو روعي الترتيب هنا لاختلَّت المطابقة الواجبة بين
الحال وصاحبها في التذكير والتأنيث . فالذي ربط بين الحال وصاحبها ، وعيَّن
لكل حال صاحبتها هو قرينة التذكير فيهما معاً ، أو التأنيث فيهما معاً . ومثل :
حدث المُحاضر طلابه واقفاً جالسين ؛ فكلمة : « واقفاً » حال من : « المحاضر »

(١) من الكلام النظري المحض ما يقوله النحاة : (إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجزوع
العوامل ، لا كل واحد مستقلاً . لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد ! ! واضطر « أ » من « ٣٨٩ » .
ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل رغم ما سبق .
(٢٠٢) فلا يصح : أبصرت المسافرة في الباهرة الربان ، والبحار ، والمهندس منهما ، منهما ، منهما .
(٣ و ٢) وهو صاحبها .

و « جالسين » حال من : « الطلاب » . ولم يراعَ الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التي تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، وصاحب الحال المجموعة جمعاً^(١) .

والجدير في هذه المسألة - وفي غيرها - الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

وإذا وقعت الحال بعد : « إماً » التي للتفصيل ، أو بعد : « لا » النافية وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل ؛ إماً شاكراً وإما كفوراً) ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً . أما في غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعي المعنوية .

(١) اقتصر ابن مالك في الكلام في الحال المتعددة على البيت الآتي :

والجبالُ قدَّ يَجِيءُ ذا تعدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ - ١٧

.....
.....

زيادة وتفصيل :

(١) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ،
(تلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر
فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يجرى فى كل حال متعددة ،
فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

وبمعجم جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب
إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدلليات التى تسمى
إلى النحو من غير أن تفيد^(١) .

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو :
مشيت بين الرياحين هائناً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . . .
ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً
بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى
واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام
ساخناً بارداً ، أى : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة مسرعة بطيئة ؛ أى :
متوسطة فى سرعتها ، ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجئةً ، أى : متوسطة
التضج . ونحو : اترك الطعام ممتلئاً جائعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو :
تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا .

بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً فإن الإعراب يقتضى
أن يكون كل لفظ منهما — حالاً .

...

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارنة ، ومقدرة^(١) (مستقبلية) . . .
فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول
مضمونه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : (أقبل
البريء فرحاً ، — هذا يسوق السيارة الآن محترساً) — . فزمن الفرع ، والاحتراس ،
هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق . . . (٢)

والمقدرة ، أو المستقبلية^(٣) : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ،
أي : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن
حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛
مؤزعين فيها ، متدربين في مصانعها . ثم يعودون عاملين في مصانعنا ؛ فزمن
التوزيع والتدريب متأخر عن السفر ، الذي هو زمن حصول العامل ، ومستقبل
بالنسبة له . وكذلك العمل متأخر عن العودة .

وكقوله تعالى في الإنسان : (إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً) ،
فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر — حتماً — عن زمن عامله (وهو
الفعل : هدى) ، وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه ، وهو حال مثله .
وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة : (ادخلوها بسلام آمنين) ، وقوله تعالى :
(فادخلوها خالدين) ، فكل من الأمن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول
لا محالة . . . (٤)

(١) سيجيء — في رقم ٤ من هذا الهامش — نوع ثالث يذكره بعض النحاة ويعارض فيه آخرون .

(٢) ومن أمثلة الحال « المقارنة » ، والتي هي جملة ، قول الشاعر يصف من نال القولاة ثم تركه

تولايها وليس له عدو وغادرها وليس له صديق

فالزمن الذي خلا من الأعداء هو نفسه زمن التولي . والزمن الذي خلا من الأصدقاء هو نفسه زمن المغادرة

(٣) وهي التي أشرنا إليها في رقم ٣ من ص ٣٦٤ .

(٤) أما النوع الثالث الذي يسميه بعض النحاة : « الحال المحكية » فحال وقع ممتلئاً وتحقق قبل انقضاء

بها ؛ نحو : نزل المطر أس فياضاً ، وانفدع في طريقه جارفاً . وقد عارض — بحق — كثرة النحاة في
هذا القم وفي أمثله بحجة قوية ؛ هي أن العبارة إنما تكون بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها
ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه ؛ كالتي هنا ، وليست لزمن المتكلم . هذا إلى أن الأمثلة
المروضة (وأشباهها) وقد جاءت فيها « الأحوال » مشتقات نوحها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقة
في الزمن الحالي ، عند عدم القرينة التي توحيه لزمن غير الحال . فالتعبير به عن الماضي ، يعتبر مجازاً =

والحال المقارنة أكثر استعمالاً ووروداً في الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينة كالتي يحتاج إليها غيرها .

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسّسة ومؤكّدة . فالمؤسّسة ، وتسمى المَبْنِيَّةُ (١) : هي التي تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : (وقف الأسد في قفصه غاضباً ، ثم هدا حين رأى حارسه مقيلاً) ، فكلمة : « غاضباً » حال مؤسّسة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة : « مقيلاً » وأشباههما من الأحوال التي لا يستفاد معناها من سياق الكلام بلون ذكرها .

والمؤكّدة : هي التي لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوّى معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال (٢) ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة . نحو : لا تغلظ الناس باغياً ، ولا تتكبر عليهم مستعليّاً ، « فالبغي » هو الظلم ، و « الاستعلاء » هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين في المثال (وهما يؤكّدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ، ولتفهم معناه من بقية الكلام . ومثلهما باقي الأحوال التي يستفاد معناها بغير وجودها .

وقد سبق - في مناسبة أخرى (٣) - الإشارة إلى المؤكّدة ، وأنها قد تكون مؤكّدة لمفوضون الجملة ، نحو : خليل أبوك عطوفاً ، أو مؤكّدة لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو : (. . . ويوم أبعث حياً . . .) لأن البعث يقتضي الحياة ، أو مؤكّدة لصاحبها ، نحو قوله تعالى : (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً) . فكلمة : « جميعاً » حال من الفاعل « من » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال - هنا - تفيد العموم ، فهي مؤكّدة له .

ويسمى : « حكاية حال ماضية » . وهذه الحبة صحيحة ، ورغم صحتها لا أهمية للخلاف . لأن الفرض المطلوب هو الحكم حل مثل تلك الأحوال بالصحة والهدم من الخطأ . وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم ، فلا أهمية بحد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً وإن كانت قلة الأقسام - من غير ضرر - أمراً محموداً .

(١) لأنها تبين هيئة صاحبها - أما المؤكّدة فلا تبين هيئة - كما في ص ٣٦٦ و ٣٦٧ - .
(٢) سواء أكان المعنى الذي تؤكّده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التي قبلها - كما سبق في ص ٣٦٧ وما بعدها وله إشارة في ص ٣٩٦ .
(٣) ص ٣٦٧ وما بعدها .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تُؤكدُ الحالُ مضمونُها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان ، جامدتان^(١) ، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا ، وعن عاملها أيضاً . وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوباً ، وكذلك صاحبها . ففي المثال السابق : « خليل أبوك عطوفاً » ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسباً له ، أي : أحققى - أعرفنى - أعلم أنى . . . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً .

أما الغرض^(٢) من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين ، نحو : أنت الرجل معلوماً ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ، نحو : أنت العالم مهيباً ، أو : التحقير ، نحو : هو الجاني مقهوراً ، أو : التصاغر ، نحو : ربّ أنا عبدك فقيراً إليك ، أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك^(٣) . . .

• • •

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعلمه إلى : مفردة ، وجملة ، وشبه جملة ، ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحالية من رابط .

(١) إذا كان في الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال : فلا يعتبر العامل مضمراً ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . وقد قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ إن بعض النحاة اشترط الجسود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقدماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة ، كما يشترط . وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذى يكتفى بمجرد الجسود للأسباب التى أوضحناها .

(٢) يتبين هذا الغرض بالقرائن المنظمة للكلام

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعاملُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ: لَا تَعَثْ فى الأَرْضِ مُفْسِداً - ١٨
« بها » : أى : بالحال . ثم قال في الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تَوَكَّدَ جُمْلَةً فمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَغَظْهَا يُوَخِّرُ - ١٩
أى : لأن العامل مضمّر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة ، ومن عاملها المحذوف ، وهو صاحبها .

١ - فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماءَ صافياً^(١) -
سِرِّقَ الطريقَ حَذِراً^(٢) ، . . . ومثل كلمة : « جاهداً » في قول الشاعر :
ومن يَسْتَبِيعُ - جاهداً - كل عثرة يجِدُها ، ولا يسلم له الدهرَ صاحب

ب - وشبه الجملة هو : « الظرف » ، وإلجار مع مجروره . نحو : كنت في الطائرة
فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة . والسفن الضخمة بين الأمواج
محتجة - إن دار الآثار في القاهرة مليئة بالنقائس - تشكلت الثلوج على الفصول
أشكالاً بديعة

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً ؛ أى : مفيداً ، وإفادته قد تكون
بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله
مفيداً (على الوجه الذي تكرر شرحه من قبل)^(٣) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ،
ولا هذا إبراهيم اليوم . . .

(١) ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبة تركيب مزمج سماعاً (فلا يجوز القياس عليها) وهي
ألفاظ وردت عن العرب مركبة مزجاً ، وبينية : - على الأصح - على فتح الجزأين في محل نصب ،
باعتبارها حالا ، ومنها : حرب الأعداء شَفَرَ بِشَرٍّ ، أى : متفرقين . وكذلك شَدَرَ مَدَرًا ، بمعنى : متفرقين
أيضاً . ومثل : تركت الصحراء حيث يومئ ، أى : مبحوثاً عن أهلها ، مطلوباً إخراجهم منها - ومثل : فلان
جلى بيت بيت ، أى : مقارباً ، أو ملاصقاً - ومثل : لا توهم كيفية كيفية ، أى : مواجهها . . . وهكذا . . .
ويلاحظ أن الجزء الثاني في كثير من تلك المركبات - ونظائرهما (مثل : بَشَرَ - مَدَرَ - يَمِثُ -
إلخ) - هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ مرضى ، أى : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا كيان ذاتي
يستقل به عن الكلمة التي يتجهها ، ولا يجلب زيادة معنى ، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء . . . (كما سيجي)
بالتفصيل في باب النعت ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢) وإنما يجيء عرضاً بعد الأول ، ولهذا يذكر في إعرابه
في الصور التي ليست حالا مركبة أنه « تَسْبِيعٌ للأول » ؛ فهو مفرد وبجمله : « الأتباع » (بفتح الهزة)
وليس من التوابع الأربعة المعهودة (النعت - التوكيد - العطف - البدل) ولا يعرب إعرابها ما لم يؤد
معنى جديداً ، وإنما يكتب في إعرابه بأن يقال في غير تلك الصور الحالية المركبة إنه : « تبع للأول » ،
أو إنه من : « الأتباع » ؛ فمثل الثاني من قولهم : (محمد حسنٌ حسنٌ) (و « الحسن شيطانٌ شيطانٌ »)
أو (صغريتٌ صغريتٌ) .. ولا شيء في هذه التوابع وأشباهها داخل في التوابع الأربعة المذكورة .
لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها . هذا ، ويتفصيل الكلام على المركب الجزئى في ج ١ م ٢٢ باب أقسام العلم .
(٢) قد يجب اقتران الحال المفردة « بالفاء » ، أو : « ثم » العاطفتين في صورة واحدة هي الصورة
الثالثة التي تجيء في ص ٤١٠ والكوفيون يجيزون : « واو العطف » أيضاً - كما سيجي - .

(٣) في باب الموصول ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧) والمبتدأ والخبر ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ و ج ٢ ص ٦٨
٦٨ ص ١١٥ و ١١٧) ، وفي المواضع السالفة بيان عن شبه الجملة من ناحية تعلقه .

وإذا كانت الحال جملة - وستأتى - أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة^(١) محضة ، (أى : معرفة لفظاً ومعنى) ، مثل : وقف جارى يكلمنى . فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ (بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء « بال الجنسية » أو كان نكرة مختصة ، بسبب نعت أو غيره . . .)^(٢) ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق^(٣) . . . ونحو : فى الجوت تهدر الطائرات كمتصف الرعود . . . وهذه طائرة كبيرة أمامنا تهدر كالرعد .

ج - والجملة^(٤) قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هاطل^(٥) . - لازمت البيت وقد هطل المطر^(٦) . . . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى يضة مواضع تسمى فى ص ٤٠٦ . عند الكلام عليه .
(٢) كما سيجى الليان فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٣ وقد سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة بأسباب ، وكذا المعرفة بنوعها - فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٩٤ م ١٧ وبجى فى الجزء الثالث (باب النعت م ١١٤ ص ٤٦٠) إشارة له أيضاً .
(٣) ومثل قول الشاعر :

لنا فى الدهر آمال طوال نرجيها ، وأعمار قصار

(٤) إذا وقعت الجملة حالا فلانما تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحالية حين كانت تؤدى فيه معنى مفيداً مستقلاً . أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدى معنى غير مستقل ، وهى لذلك لا تسمى جملة ولا كلاماً ، شأنها فى هذا كشأن الجملة الواقعة خبراً ونعتاً وغيرهما ؛ (طبقاً لليان الشامل الذى سبق فى ج ١ هامش ص ١٥ م ١ فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٧ م ٢٧) .

وإذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو موقفاً لإعرابياً آخر ، فهى نكرة ، وقيل : فى حكم النكرة ، - (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٥) . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية يمين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : « وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز » . وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر « لا » النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة . (٥) ومن أمثلة الاسمية أيضاً قول الشاعر

عش عزيزاً . أو مت وأنت كريم بين طعن القنا ، وخفق البنود
وقولهم : من صعب الأشرار - وهديلم حالم - كان شقاؤه من نفسه .

(٦) ومن أمثلة الفعلية أيضاً ما تضمنته الشطر الثانى من قول شاعرهم :

العلم يدرك أقواماً فينقذهم كالغيث يدرك عيدانا فبحيبيها

كأن سواد الليل - والفجر ضاحك - (يلوح) ويخفى ، أسود يتبسم
ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية ، غير تعجبية (على القول بأن
الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعها^(١) الطلبي ، وغير الطلبي . وأن
تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال^(٢) كالسين وسوف ، ولن ، وأداة
الشرط ... و ...) - وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى
متصلاً بين الجملتين ، فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة ، ولولا الرابط^(٣)
لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككاً^(٤) . . .

والرابط قد يكون وأو مجردة تسمى : واو^(٥) الحال ، نحو : احترست من
الشمس والحرارة شديدة . وقد يكون الضمير^(٦) وحده ، نحو : تركت البحر أمواجه

(١) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ وفي ج ١
ص ٢٦٨ م ٧٢ .

(٢) في هذا الشرط وفي تعليقه خلاف ، وجعل كلامي ... ، أما مثل : لأمدحن الخلف ؛ إن
حضر وإن غاب - حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهي
حرف الشرط : « إن » - فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال .
ونشير إلى ما جاء في « المعنى » ، و « المصح » خاصاً بأن : « لا » للنافية تخلص المضارع للاستقبال
إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك - ومن معه - محتجاً بإجماع النحاة على صحة « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع
أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .
ونقول : الرأي الأنسب هو أن « لا » تخلص للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

(وقد سجلنا كلام المعنى والمعنى في ص ١٠٤ م ١٠٤)

(٣) وقد يكون الرابط محذوفاً ، كما سيبيء في ص ٤١١ .

(٤) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشرطها
للجملة :

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحْيِيٌّ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهُوَ تَأْوِيلُ رَحَلَةٍ - ٢٠

أي : نجيء الجملة موضع الحال المفردة ؛ بمعنى أنها تكون حالاً بثلاثها - مع اختلافها نوعاً -
وعرض لها مثلاً جملة اسمية هي قوله : (وهو فار رحلة) .

(٥) وهي في الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جملة . كما أنها تفيد الإقتران والمعية ،
ولكنها لا تسمى اصطلاحاً وأومعية (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٦) . ومن الأمثلة لذلك أيضاً البيت
التالي الذي وصفوه بأنه أبلغ بيت في الوفاء وكأن السر ، وهو :

لاخرجن من الدنيا وسركم بين الجوانح لم يعلم به أحد

(٦) إذا كان المبتدأ غيباً للتكلم ، والحال جملة فعلية رابطها الفسيفسار - جاز في التفسير الرابط =

عنيفة . وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو : لا آكل الطعام وأنا شبعان . ولا أشرب الماء وهو غير نقي . وكقول الشاعر :

إن الكريم ليخفى عنك عسرته حتى تراه غنياً وهو مجهود

(١)

وقد يستغنى عن الرابط أحياناً — كما سيجيء (٢) .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، ومواقع أخرى تمتنع ؛ فتجب الواو في الجملة الحالية الحالية من الضمير لفظاً وتقديراً (٣) ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس . وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد » نحو قوله تعالى : (لِمَ تُوذُونِي وقد تعلمون أني رسول الله إليكم) .

والمواقع التي تمتنع فيها الواو هي :

١ — أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجيء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبون (٤) السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تُلَاقِ حرف عطف .

٢ — أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها (٥) ؛ كقولنا عن القرآن (هو الحق لا شك فيه) ، وقوله تعالى عنه : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) ، وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية . فقد تكون فعلية أيضاً ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

— أن يكون للتكلم أو الغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يجب الحق ، وكذلك إن كان مبتدأ ضميراً للمخاطب يجوز في الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تحب الحق ، أو يجب الحق . ومراعاة التكلم والمخاطب أحسن في الصورتين ؟ (كما سبق في ج ١ م ٣٥ ص ٢٤٥ — هامشاً -) .

(١) وقول الآخر :

يخفي العداوة وهي غير خفية نظر العدو بما أسرَّ يبوح

(٢) في ص ٤١١ .

(٣) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظاً لا تقديراً — إذا عرف من السياق — كما سيجيء في « د » ص ٤١١ — نحو : ارتفع سمر القمح ؛ كميةً بخسین قرشاً . أي : كمية منه .

(٤) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها في محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة مطروقة على « مشاة » .

(٥) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٣٩٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليتم وأنتم معرضون) .

٣ - الجملة الفعلية الماضية بعد « إلا » التي تفيد الإيجاب (أى : المسبوبة بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجباً) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقاً . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو ، محتجاً بأمثلة نصيحة متعددة ^(١) . وحجته مقبولة . ولكن من يريد الاختصار على الأعم الأنصح لا يسائر هذا الرأي . ويجوز بعض آخر صحة الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها « قد » مباشرة ^(٢) وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

٤ - الجملة الماضية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : « أو » ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر ^(٣) أو غاب .

(١) منها قول الشاعر :

نِعِمَّ امرأُ هَرَمٌ ؛ لم تَعْرِ نائبةٌ إلا وكان لمرتاع بها وَزَرًا
وهنا قال الخضرى ما نصه : (« وشذ قول الشاعر : نعم امرأ هَرَم . . إلخ . . » ، وقيل : غير شاذ ») كلام الخضرى .

وجاء في الأشرفى ما نصه : (« وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله : نعم امرأ هَرَم . . إلخ . وحكم الأول (أى : الفريق صاحب الرأى الأول) بشذوذه » . وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تحتج فيها « واو الحال » : (« الثالثة : الماضي التالى « إلا » الإيجابية ؛ نحو : « ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون » فجملة : « كانوا به يستهزئون » حال من الماء والميم فى : « يأتيهم » . ولا تقترن بالواو عند ابن مالك . وصرح شارح « القب » بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تالياً « إلا كقول الشاعر : نعم امرأ هَرَم . . »)

وجاء في الحاشية ما نصه ، (« قوله : بجواز الواو وتركها . . . - جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد « إلا » ؛ نحو : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم » . » . ملاحظة : الجملة الواقعة بعد « إلا » فى هذه الآية الكريمة « نمت » والواو التي فى صدرها هى واو زائدة تلتصق بأول الجملة النحوية لتقوى دلالتها على النمت ، وتزيد التصاقها بالمنتومت ، ويسمونها لذلك « واو الصوق » طبقاً لبيان الخاص بها المعروف فى مكانه الأنسب (باب النمت ج ٣ م ١١٤ ص ٦٦) . (٢) قال « الصبان » - قرب آخر الباب - ما نصه : (فى الرضى) أنها قد يجتمعان بعد « إلا » نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمتى (١) . (٣) الجملة من الفعل : « حضر » وقاعله فى محل نصب حال من الصديق ، وبمعناها : « أو » فلا يجوز =

٥ - الحملة المضارعية المسبوقة بحرف النني : « لا » ، نحو : ما أنتم ؟ لا تعملون^(١) . وقول الشاعر :

فلا مرجباً بالدار لا تسكنونها ولو أنها الفردوس أوجنة الجحند
ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة في الحملة الفعلية (مضارعية ، أو ماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف الثاني « لا » .

٦ - الحملة المضارعية المسبوقة بحرف النني : « ما »^(٢) ، نحو : عرفتكَ ما تحب العبث ، وعهدتكَ ما تسعى للإيذاء .

٧ - الحملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » ، نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع ، وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصلك عين العدو ، ومنها : فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهنهم مالكا ومنها :

« عَلَّقْتُهَا^(٣) عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا » . . . وأمثلة أخرى .

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ليدخلوها في نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعي لهذا التأول^(٤) الذي لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك = أن يكون الرابط في الحملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربي خال من الواو في مثل هذا الأسلوب . أما التعليلات الأخرى المنع فردودة .

(١) مثل هذا التركيب يتضح منه أنه يزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن « لا » النافية تقدر فيه بكلمة : « غير » المنصوبة على الحال ، المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : « المضاف إليه » ، أي : ما أنتم غير عاملين ؟ أي : ما أنتم وما أمركم في الحالة التي لا تعملون فيها ؟ وهو مثل الآية الكريمة : (وما لنا لا تؤمن بالله . .) التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا ، وما شأننا في الحالة التي نكون فيها غير مؤمنين ؟

(ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٩٥ خاصاً بالحرف : « لا » النافية) .

(٢) « إن » : النافية ، مثل : « ما » فيقال في حرف النني : « ما » وفي المضارع بعده ما قيل في سابقة ما هو بدون قبل هذا مباشرة في رقم ١ .

(٣) أحبيها .

(٤) قالوا في التأويل : إن الواو وال حال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الحملة المضارعية مباشرة ، =

الأمثلة . والخبر أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والتندرة التي لا تُحاكى ، ولا يقاس عليها .

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معاً . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا ^(١) .

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف وربطها الواو وحدها يجب مجيء « قد » بعد الواو مباشرة ^(٢) ، نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ،

« وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبر الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلية على جملة اسمية عندهم .

فالداعي لهذا ؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه مسلي ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح المنوع وجب السماح بالتأويل لكل من شاء . ومن أراد بعد ذلك أن يحصل نفسه مشقة التأويل فهو حرٌ فيما يرتضيه لها .

ولا شك أن التأويل على هذه الصورة لا غير فيه . وأن الخبر في منع الواو في مثل هذه المواضع . (١) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو ، سجلها بقوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ - ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحوى الضمير الرابط ، وتخلو من الواو المستعملة في الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبقة بالواو يُنَوَّى ويقتر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْنَدًا - ٢٢
وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ بَوَاوٍ ، أَوْ بِمُضَمَّرٍ ، أَوْ بِهِمَا - ٢٣

(٢) لتقرب زيتها من الحال ، وهذا هو الرأي المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضي المثبت ؛ سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً . لكن يقول « أبوحيان » ما نفسه :

(الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة ذلك ، وتأويل الكثير ، ضيف جداً ، لأننا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة) ١ - ٥ - راجع « الجمع » - ١ - ص ٢٤٧ آخر باب الحال -

وهذا الرأي حسن ، وفي الأخذ به نيسر قوله النصوص الكثيرة المسنوعة كما يقول أبوحيان - ومن -

كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معاً فالأحسن مجيء « قد »

وتمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو — وقد سبق بيانه — كالماضي
التالي « إلا » الاستثنائية التي تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو^(١) ، أو الذي
بعده : « أو » .

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ،
حقيقية وسببية^(٢) .

فالحقيقية : هي التي تبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التي مرت في أكثر
الموضوعات السالفة ، ومثل : فرع العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة « مبتلاً »
حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت فزعه . ولا تبين هيئة
شيء آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور
أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعاً . فكلمة : « خاشعاً » حال تبين هيئة
صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى . ولا شأن لها بغيره

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية^(٣) صاحبها في التذكير ، والتأنيث والإفراد ،
والتثنية والجمع .

والسببية : هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقي ،
أي علاقة ، دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقي مباشرة ؛ مثل : فرع العصفور من

— واقفه — ومن تلك المنصوص قوله تعالى : (هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا) وقوله تعالى : (. . . أو جاموكم
حصرت صدورهم . . .) وآخر الشطر الثاني من قول الشاعر :

ولمأتى لثعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

هذا ، ولا تدخل « قد » على الجملة المانوية التي فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس . — خلا —
عدا — حاشا) — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٤ .

(١) انظر ما يختص بهذا في رقم ٢٣ من هامش ص ٢٩٧ .

(٢) وهذا الموضوع هو الذي سبقت له الإشارة العائرة في رقم ١ من هامش ص ٣٨٦ وتفصيل الكلام
على صاحب الحال مجيء في ص ٤٠٢ .

(٣) ما لم يمنع من وجوب المطابقة مانع لغوي ، مما سيبيء في موضعه ص ٤٠٦ ؛ (ولطابقة الحال
لصاحبها موضوع مستقل ؛ في ص ٤٠٦) .

المطر مبتلاً عُسُهُ ، ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : « العصفور » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها الحقيقي : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العصفور » وللعش صلة وعلاقة بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه .
كذلك المثال الثاني ، فكلمة : « خاشعاً » حال ، وصاحبها الحقيقي هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئة ، وإنما تبين شيئاً له صلة وعلاقة به ؛ هو قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبتُ الصفحة مستقيمةً خطوطها ، سمعت المغنية عذباً صوتها ، وسمعت القارئ واضحاً نبراته .

ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السابقة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، في التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفةً مسالكه . . (١) .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا^(١) أن الحال قد تُبين هيئة الفاعل في مثل : ينفع الصانع مُتَّعِيًا ، أو هيئة المفعول به في مثل : يحترم الناس العاملَ مخلصًا^(٢) . . . ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا في نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين^(٣) ، أو هيئة المبتدأ^(٤) في نحو : (الصحفُ - ماجنةٌ - ضارةٌ) . . . أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته ؛ كالضفاف والمضاف إليه^(٥) . . . وهذا الذي تُبين الحال هيئته يسمى : صاحب الحال ؛ كالذي في الأمثلة السالفة : (الصانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف . . .) .

والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوخ من المسوغات الآتية :

١ - أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :

(يمشى - حزينًا - متدينٌ) . (يدعو - متألمًا - مظلومٌ)^(٦) . . .

(١) في ص ٣٦٣ م ٨٤ .

(٢) وفي مثل قول الشاعر - حيث المفعول به ضميرًا لجماعة الذكور ، والحال جملة اسمية - :

وتفقدهم عيني ، وهم في سوادها ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي

(٣) مجيء الحال من المبتدأ صحيح ، (طبقاً للبيان المدون في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورقم ٢

من هامش ص ٣٨٠

(٤) مجيء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها في ص ٤٠٤ .

(٥) من الجائز أن يكون أصل الجملة السالفتين هو : يمشى مدين حزين - يدعو مظلوم متألم . . .

ومن المقرر أن تمت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً ؛ كالمتألمين المذكورين ، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالاً ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعركة ، من جهة أن تمت المتقدم عليه يعرب على حسب المواضع ، والمنعوت التأخر يعرب بدلا منه أو عطف بيان ، نحو : مررت بقائم رجل ، واستمعت إلى خطيب غلام (وأصلهما قبل التقديم : مررت برجل قائم - استمعت إلى غلام خطيب) وما تقدم نعلم أن نصب تمت النكرة المتقدم عليها باعتبار حالها هو أمر غالب ، لا واجب على الأصح ؛ لتخرج الصور السالفة ، ويخرج التمت في مثل : جافى رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منتقلا ؛ لأنه -

٢ - أن تكون النكرة متخصصة^(١)؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرة تائهة ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسقاً ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعراً مبتدئاً ، وإما بعطف معرفة عليها ، نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ - أن تكون النكرة مسبوقة بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النفي والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصاً - لا تشرب في كوب مكسوراً - هل ترضى عن أمٍ قاسية قلبها ؟ .

٤ - أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقاً وهو راجع من سفر .^(٢)

• - أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهباً^(٣) .

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا ... وللنحاة في هذا المسموع كلام وجدل . والذي يعيننا أن فريقاً منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ^(٤) وفريقاً آخر^(٥) يمنعه ، ويقتصره على السماع ، ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه . وفي الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك

= من الصفات الثابتة - (راجع ج ٣ من حاشية الصبان آخر باب النعت) . ولهذا إشارة في ج ٣ م ١١٥ - باب النعت - عند الكلام على تقدم النعت على المنصوت ، ص ٤٨١ .

(١) ولهذا يصح أن تكون الجملة - وشبهها - بعد النكرة المتخصصة حالاً إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق في ص ٣٩٤ عند الكلام على الحكم التاسع - . ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة ؛ منها : باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول . م ١٧ ص ١٩٤ (٢) وقول الشاعر :

ولاخير في عيش امرئ وهو حامل وذكر الفتي بالخير عمر مجد

(٣) في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال - يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٤) من هؤلاء سيويه ، وحجته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحجة يؤيدها يقويها السماع الذي يكفى للقياس عليه . (٥) كاخليل ويونس .

أن صاحب الحال التكرة بغير مسوغ - قليل في فصيح الكلام المأثور . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي نسبية (أى : بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو التكرة المختصة ^(١)) . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً ^(٢) .

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعة ، - ونعمت برائحة الزهر متفتحاً ناضراً - ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجة . ويشترط أكثر النحاة ^(٣) في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف :

(١) إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ، نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقنتني أظفاره باسطاً أنامله . « فالأسنان » مضاف وهي جزء حقيقى من المضاف إليه ؛ أى : من صاحب الحال ؛ (وهو : « الرجل ») و « الأظفار » مضاف ، وهي جزء حقيقى من المضاف إليه صاحب الحال ؛ (وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر في حكم الرجل) . ومن هذا قوله تعالى : (ونزعنا ما في صدورهم من غيلٍ إخواناً) ؛ فكلمة : « إخواناً » حال من الضمير : « هم » المضاف إليه . والمضاف بعض حقيقى منه .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (أيجب أحذكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ...) ، فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه (وهو : « أخ ») والمضاف (وهو : « لحم ») بعض منه .

(١) فهي قلة نسبية (كالتي شرحناها في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٤٥٦ والبيان في ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) . (٢) وفي صاحب الحال التكرة يقول ابن مالك :

وَلَمْ يُتَكَّرْ - غَالِباً - ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبَيَّنْ : - ٧
مَنْ بَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ مَضَاهِيهِ : كَلَّا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأٍ مُسْتَشْهَلًا - ٨
يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون تكرة ، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال ، أو : خصص أو : بان (أى : ظهر) بعد نفي أو ما يفصاهي النفي (يشابهه ، وهو هنا : النهي والاستفهام) وساق مثالا هو : لا يبيع امرؤ على امرئ مستشهلاً ، والمسوخ فيه النهي .

(٣) ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه - مع صحته - ليس الأنصح فيما اشترطوه كما سيحىء البيان في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية : (٤٠٥) .

(ب) وإما بمنزلة الجزء الحقيقي ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى العام) كما في الأمثلة الأولى : (تمتعت بحديقة واسعة ، ونعمتُ برائحة الزهر ، متفتحاً ناضراً . . . و . . .) فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمت بالزهر متفتحاً . . . و . . . ومن هذا قوله تعالى : (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ؛ حيث يصح : أن اتبع إبراهيم حنيفاً . . .

(ج) وإما عاملاً في المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه ؛ نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو : (إليه مرجعكم ^(١) جميعاً) أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه ^(٢) ، نحو : هذا رافع الراية عاليةً في الغد ^(٣) . . . (٤) .

(١) « مرجع » ، مصدر مبني ، أي ؛ وجوعكم .
(٢) كاسمي الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالها ، ومنها : أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال . . . و . . .

(٣) جاء في « الجفري » في هذا الموضع خاصاً بالأمور الثلاثة ما نصه :
(وإما اشترط أحد الأمور الثلاثة - أ ، ب ، ج - لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور : كالنمت والمنموت ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه هو معمول للمضاف . وهو - أي : المضاف - لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل ؛ بأن كان مصدراً ، أو صفة « أي : وصفاً مشتقاً » وحيث قلنا قاعدة موقاة . فإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه ، صار هو كأنه صاحب الحال ؛ لشدّة اتصال الجزء بأكمله ؛ فيصح توجه عامله للحال . بخلاف غير ذلك . وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل ؛ لأنه أشبه بالخبر من النمت ، وعامل الخبر غير عامل صاحبه ، وهو : المبتدأ على الصحيح . ومقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف إليه مطلقاً ، فليصرو . ثم رأيت في الصبان التصريح به) ١٠١ .
انظر البيان المفيد المتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ .

(٤) وفي مجيء الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك :

وَلَا تُجَرُّ حَالًا مَنِ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ - ١٠٠
أي : إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف عاملاً يعمل .

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا - ١١٠
يريد : أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه ، (أي : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه) ، أو مثل الجزء كما شرحناه . أما قوله : « فلا تحيفاً » ، فأصله : -

مطابقة الحال — بنوعها^(١) — لصاحبها :

(١) الأصل أن تطابق الحال « الحقيقية » صاحبها — وجوباً — في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة^(٢) . لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلي :

١ — إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعاً مفرد مذكر لغير العاقل^(٣) ، جاز في الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير^(٤) ، نحو : سرتنى الكتب نافعة^٥ ، أو : نافعات ، أو : نافع .

٢ — إذا كان لفظ الحال الحقيقية من الألفاظ التي يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث — ككلمة : صبور — بقی علی صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك^(٥) .

٣ — إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعال التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الأفراد والتذكير — علی الأرجح ، كما سيجيء — في بابه^(٦) — ؛ نحو : عرفت العصاة أنشط وأنفع ، أو : أنشط عامل ، وأنفع رجل .

— تحيّن ، بذن التوكيد الخفيفة التي تنقلب ألفاً عند الوقف . والحيلة منهاها : لا تعظم نفسك ، أو اللنة بمخالفة هذا . وهو حشو لم يذكر إلا لتكلمة البيت .

(١) انظر ص ٤٠٠ حيث الكلام : على الحال « الحقيقية » ، وعلى قيمتها : « السببية » .

(٢) ومن أمثلة المطابقة في الجمع مع التذكير كلمة : « سالمين » في قول الشاعر يدمو لمن يخاطبهم بقيتهم ، وعشتم سالمين من الأذى ومُنِيبة قلبي أن تعيشوا وتسلموا .

(٣) يدخل في هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذي مفردة مذكر غير عاقل . والآخر : ما ألحق بجمع المذكر السالم . وكان مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً : مثل : « وأهلون » ، جمع : وأهل ؛ للمطر الغزير ، « وعليّون » ، جمع : عليّ ؛ للمكان المرتفع . ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة — في الأغلب — مذكر عاقل .

(٤) يصح في جمع التكسير هذا أن يكون المؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظة مفردة المذكر غير للماثل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحسن (جمع : أحسن) — (راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ — ٣ — ثم حاشية ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل) .

(٥) لهذه الصورة فروع تتضح من نظائرها في النعت — ج ٢ ص ٣٢٧ — .

(٦) ج ٢ م ١١٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .

٤ - إذا كانت الحال الحقيقية مصدرًا فإنه يلزم صورة واحدة ؛ نحو :
حضر القطار منعة . وإذا اشتهر المصدر صبح تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو :
عرفت الوالى عدلا ، والوالين عدلين ، والولاة عدولا .

٥ - إذا كانت الحال كلمة : «أى»^(١) ، فإنها - فى الغالب - تقع حالا من
معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى على أى خطيب .

(ب) أما الحال « السببية » فتطابق الاسم المرفوع بها - وجوباً - فى
التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد
- كما سبق^(٢) - نحو : سكنت البيت جيداً هراؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً
مدخله ، نظيفةً مسالكه .

• • •

(١) الكلام على : «أى» وأنواعها ، وأحكامها المختلفة ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفة على
حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحة ٢١٦ السابقة ، والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ - ١ - باب الموصول ،
وكبابي الإضافة ولتت فى ج ٣ .
(٢) انظر ص ٤٠١ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذكر والحذف .

(١) الأصل في الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدي مهمتها المعنوية ؛ وهي بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله ^(١) . لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في أخرى .

فن المواضع التي يجب أن تذكر فيها ما يأتي :

١ - أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه .

٢ - أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً لك ^(٢) ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هنالك الأمر هنيئاً ^(٣) ، أو نحو هذا التقدير الدال على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها كما أشرنا أول الباب ^(٤) - ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ، والثاني نحو قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاهين) .

ومن هذا الموضع أن تكون سادة مسدّ الخير ^(٥) في مثل : سهرى على المزرة نافعة .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت ؟ فيجواب : راكباً .

ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : « المَقُول » ^(٦) ؛

(١) في ص ٣٦٢ . (٢) ونحو قولهم : هنيئاً لأرباب البيان بيانهم

(٣) متبعي إشارة لهذا في ص ٤١١ والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كتنظيرها التي سبقت :

في ص ٣٦٧ و ومنها : ولا تمث في الأرض مفشداً - (وأرسلناك للناس رسولا) -

(ويوم أبعث حيا) . (٤) ص ٣٦٤ .

(٥) في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخير .

(٦) الشيء الذي قيل .

نحو: جلست في حجرتي ؛ فلذا صديق الغائب يدخل: « السلام عليكم » ، أي: يدخل قائلاً: السلام عليكم . فكلمة: « قائلاً » هي الحال المحذوفة ، وهي مشتقة من مادة: « القول » . وقد دل عليها الكلام الذي قيل ؛ وهو: « السلام عليكم » .

ومثل: هل دار بينك وبين المسافر كلام ؟ نعم . لما قابلني في الصباح حيّاني: « صباح الخير » ، وحدثنني عن رحلته المنتظرة: ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحني ومد يده: « الوداع » . أي: قائلاً صباح الخير ، قائلاً: الوداع .

ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، سلامٌ عليهم) ، أي: قائلين: سلام عليكم . وقوله تعالى: (وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ، ربنا تقبل منا) ، أي: قائلين ربنا تقبل منا .

• • •

(ب) والأصل في عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكوراً ؛ ليحقق غرضاً معيناً ، هو: لإيجاد معنى جديد ، أو تقوية معنى موجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوباً ؛ للدواعي تقتضي الحذف ، أي: أن عامل الحال قد يذكر وجوباً ، وقد يحذف وجوباً ، وقد يجوز ذكره وحذفه .

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنوياً (وقد سبق شرحه)^(١) كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبيه ؛ والتعني ؛ وكشبه الجملة

ويجوز حذفه إذا كان عاملاً غير معنوي ، ودل عليه دليل مقال^(٢) ، أو حال^(٣) فمثال المقال: أن يقال: أنستطيع الصعود إلى قمة الجبل ؟ فيجيب المشكوك: مسرعاً . أي: أضعده مسرعاً — أتعني بخط رسائلك ؟ فيجيب: واضحاً جميلاً . أي: أعنتني به واضحاً جميلاً .

ومثال الحال: أن ترى مسافراً فتقول له: « سالمًا » . أي: تسافر سالمًا ،

(١) ص ٢٨٢ .

(٢) سبق — في رقم ١ من هامش ص ٥٦ م ٦٣ وفي ج ١ ص ٣٦٢ م ٤٧ — أن الدليل المقال هو: ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحال ، هو: ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير انتفاع بكلام أو ألفاظ . . .

وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : « شافياً » ، أى : تشرب الدواء شافياً . وأن تقول لمن يبني بيتاً : « معموراً » ، أى : تبنى البيت معموراً ، أو تسكن البيت معموراً .
ويجب حذفه في مواضع ، أهمها :

١ - أن تكون الحال سادة مسدّ الخبر^(١) ، نحو : إنشادى القصيدة محفوظةً ، فكلمة : « محفوظة» حال ، سدّت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً ، والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو : إذا كانت محفوظة .

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة^(٢) قبلها . - نحو : الجعدُ أبٌ راحباً .

٣ - أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي نحو : تصدّقْ على المحتاج بلدهم ؛ فصاعداً - لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنازلاً فكلمة : «صاعداً» حال . وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً . والجملة المحذوفة هنا إنشائية ، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية^(٣) . وكلمة : «نازلاً» حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها . ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة « بالفاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة^(٤) ؛

ومن الأمثلة التى تحوى الحالين : « صاعداً ونازلاً » : تدريب على الحفظ خمسة أسطر ، فستةً ، فسيعةً ، فصاعداً . لا تتناول فى اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنازلاً

٤ - أن تكون الحال مسبقة باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أناثماً وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفياً وهو كريم النشأة ؟ أى :

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها فى مواضع ، منها : (ص ٣٩٦ و ٣٩٦) .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملة إنشائيتين ، إنما الأحسن - فى رأى جمهرة النحاة - اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) . كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ . والكثيرون يميزون واو المطف أيضاً ، (كما

جاء فى مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول) .

أَتُوجَدُ نَائِمًا ؟ - أَتُوجَدُ عَاطِلًا ؟ - أَيُوجَدُ سَفِيهًا ؟ ...

• - عوامل حذف سَمَاعًا . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئًا لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئًا ^(١) .

والحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى ^(٢) .

• • •

(ج) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً فى الكلام : لتتحقق الفائدة من ذكره . وقد يحذف جوازاً فى مثل قوله تعالى : (أهذا الذى بعث الله رسولاً) ، أى : بعثه الله .

ويجب حذفه فى الصورة التى يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق ^(٣) شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى - وهى الصورة الثالثة من الصور التى فى الصفحة المتقدمة . -

• • •

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتمة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط لفظاً ، لا تقديرًا ^(٤) ، إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةً بخمسين قرشاً ، أى ؛ كيلةً منه ...

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها

(١) سائفاً مقبولا . والفعل هنى . (وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ ص ٤٠٨) .

(٢) وفى حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلُ - ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محطول ذكره ، أى : ممنوع (حُطِّلُ : منوع) لأنه واجب الحذف .

(٣) ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٤) كما سبق فى ٣٦٦ و ٣٨٨ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

«بالفاء» ، أو : «الواو» ، أو : «ثم» جملة تصلح أن تكون حالا مع اشتغالها
 على الرابط ، نحو : عرفت الوليَّ العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى^(١)
 — أقبل الفائز ، يصفق الناس ، ويشرق وجهه — نداوى المريضُ يشير الأطباء
 ثم يستجيب للمشورة .

«ملاحظة» :

يتفق الحال والتمييز^(٢) في أمور ، ويختلفان في أخرى .

وسيجيء البيان في : «هـ» ص ٤٢٩ .

(١) راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملية ، ورابطه . وكذا التصريح
 ج ٢ باب المطلق عند الكلام على الفاء الماطقة . وقد اقتصر في الرابط عليها لأنها الأصل . ونسأل الله الصبان
 وغيره . . .

(٢) سيجيء باب : «التمييز» بعد هذا مباشرة .

التمييز

عندى إردب . . .	عندى إردب شعيراً ، أو : إردب شعير ، أو : إردب من شعير .
وهبت كيلة . . .	وهبت كيلة قمحاً ، أو : كيلة قمح ، أو : كيلة من قمح .
خلطت غذاء الفرس بقدح . . .	خلطت غذاء الفرس بقدح فولاً ، أو : بقدح فول ، أو : بقدح من فول .

(أ)
كيل

اشترت أوقية . . .	اشترت أوقية ذهباً . أو : أوقية ذهب ، أو : أوقية من ذهب .
وزن الإناء رطل . . .	وزن الإناء رطل نحاساً ، أو : رطل نحاس ، أو : رطل من نحاس .
دفعت ثمن أقة . . .	دفعت ثمن أقة تفاحاً . أو : أقة تفاح . . . أو أقة من تفاح .

(ب)
وزن

جنت محصول فدان . . .	جنت محصول فدان قطناً ، أو : فدان قطن ، أو : فداناً من قطن .
حرثت قيراطاً . . .	حرثت قيراطاً بيرسيمياً . أو : قيراط بيرسيم ، أو : قيراطاً من بيرسيم .
سقيت قصبة . . .	سقيت قصبة خضراً ، أو : قصبة خضر ، أو : قصبة من خضر .

(ج)
مساحة

عندى خمسة . . .	عندى خمسة أقلام .
رأيت عشرين . . .	رأيت عشرين سائحاً .
أخذت مائة . . .	أخذت مائة جنيه مكافأة .

(د)
عدد

(هـ) } ازداد المتعلم . . .
 نسبة، أو : أعجبنى الخطيب . . .
 جملة (١) } فاضت البئر . . .
 — ازداد المتعلم أدباً .
 — أعجبنى الخطيب كلاماً .
 — فاضت البئر نفضاً (٢) .

(ا) في جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هي : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندري النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : « إردب » مبهمة ، أى : غامضة المدلول ؛ لعدم تحديد المراد منها وتعيينه .

لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيراً — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن في كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة المدلول ، مبهمة ؛ لا تعيين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرة ، أو : فولاً ، أو : عندساً . . . ، فإذا قلنا : كيلة قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال في كلمة : « قَدَح » في المثال الأخير من قسم « ا » ، وفي غيرها من كل كلمة عربية تدل في العرف الشائع على شيء يقع به الكيل ؛ مثل : ونبّة ، رُبّع ، مَلُونَة (٣) . . .

(ب) وفي جملة مثل : اشتريت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض في كلمة : « أوقية » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصراً آخر من العناصر التى توزن . . .
 لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً — اختنى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح

(١) لهذا النوع أمثلة أخرى في « ب » من ص ٤٢٢ .

(٢) هو المسمى : « زيت البترول »

(٣) من المكاييل الشائعة في مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، ومقدار الكيلة : ربعمان ، والرّبع : أربعة أقداح — والوَيْبَة كيلتان . والكيلة أيضاً أربع سلوات .

للمطلوب . ومثل هذا يقال في كلمة : رطل ، وأقفة ، في المثال الثاني والثالث (من أمثلة : قسم ب) وفي نفاثتها من الكلمات العربية التي يجري في العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قطار ، ودِهم ، وحبة . . .

(ح) وفي جملة مثل : جنبت محصول فدان (من أمثلة : « ج ») نجد الكلمة الغامضة المبهمة هي كلمة : « فدان » فإنها تحتل أن يكون مدلولها فدان قصب ، أو فدان عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : . . . « فدان قطن » — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد .

ومثل هذا يقال في كلمة : « قيراط » ، وقصبة (من أمثلة القسم : « ج ») ، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات ^(١) ، (ومنها : السَّهم ^(٢) ، والذراع ، والباع والشبر ، والفِتر ^(٣) . . .)

(د) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القِسْم : « د » أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندي خمسة ، فإن كلمة : « خمسة » — وهي عدد حسابي — غامضة ، مبهمة ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نفاثته .

(هـ) نستقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففي مثل : « ازداد المتعلم » ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ، وإنما ينصب على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزئها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الازدياد للمتعلم . فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو فى علمه ؟ أم فى أدبه ، أم فى ماله ؟ أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته . . . ؟

فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصباً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هي التى تحوى فى طرفيها نسبة شيء ^(٣) لشيء آخر . فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدباً — ارتفع

(١) هي الأشياء التى يجري تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع فى المقاييس .

(٢) فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

(٣) فى هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : « النسبة »

الغموض عن النسبة ؛ بسبب الكلمة التي جاءت لإزالته ، وانضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة .

ومثل هذا يقال في المثالين الآخرين من أمثلة القسم : « ه » وفي غيرها من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفها .

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي :

(أ) أن في اللغة ألفاظاً مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهي : الكيل ، والوزن ^(١) ، والمساحة — وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح ^(٢) .

(ج) وإذا تأملنا الكلمات التي أزلت الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة — وأشباهها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة ^(٣) ، منصوبة — في الأكثر ^(٤) — ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبة فيه ، فهي — كما يقولون — بمعنى : « من » ^(٥) البيانية — غالباً — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف

(١) وكذلك بعض الضمائر (كـ سيجيء في « ج » من الزيادة ص ٤٢٧) ثم انظر المراد من « المقادير » في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) وقد يكون تمييز النسبة مجرد التوكيد ؛ كقول أبي طالب عم النبي عليه السلام :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينسا

(راجع الصبان والحضري في باب : « نعم ، وبئس » عند الكلام على اجتماع فاعلها ، وتمييزها) وهذا يختلف عما في رقم ٤ من هامش ص ٤٣٠ .

(٣) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً ، لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولاً .

(٤) إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف — كما في بعض الأمثلة المروضة هنا — فإنها لا تسمى في « الاصطلاح » : تمييزاً إلا مع التقيد بأنه مجرور ، لأن كلمة : « تمييز » عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا لنوع المنسوب ، أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً اصطلاحاً . وقد يسمى تمييزاً ولكن مع تقييده بأنه مجرور : لكيلا ينصرف لغير النوع المنسوب والأحسن مراعاة الاصطلاح (كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠) .

(٥) أي : « من » التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشيء الذي تبينه =

تسمى : « التمييز » ^(١) ، كما يسمى ما نفسه وتزيل الإبهام عنه : « المُمَيِّز » ،
 أى : أن التمييز : (نكرة ، منصوبة - في الأغلب - فضلة ، بمعنى « من »
 التى للبيان ^(٢)) .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المُمَيِّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات ^(٣) وهو الذى يكون مُمَيِّزَه لفظاً دالاً على
 العدد ، أو على شيء من المقادير ^(٤) الثلاثة : (الكيل - الوزن - المساحة) . أى :

— وسيجى معانيها في ص ٤٥٨ — وليس المراد في الكلمة التى تعرب تمييزاً أنه يمكن دائماً تقدير « من »
 قبلها . فإن هذا لا يمكن في بعض الأساليب . (وانظر رقم ٢ من ص ٤٥٩)

(١) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسر ، أو : المميز ، أو : المبين .

(٢) غالباً — كما سبق — . ويقول ابن مالك في تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتفصيل لبعض

أقسامه ما يأتى :

اسم بمعنى : « مِنْ » ، مُبِينٌ ، نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 كَثِيرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز
 منصوب ، وفاعله هو الشيء المجهول الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة
 منصوب — في رأيه — بالجملة التى يوضح النسبة فيها . وسيجى الرأى في كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٤٢٢
 و ٣ من ص ٤٢٤) .

« البر » : القمح . « القفيز » إذا كان مكبلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو في بعضها
 نحو : ١٨ ١/٢ قدحاً ، وفي بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً — « منوين » ثنية : « ستاً » وهو
 في بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطابن .

(٣) سمي تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً :
 تمييز « ذات » لأن الغالب في تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً . فعنى ذات :
 أنها جسم . وليس في هذا النوع من التمييز تحويل — كما سيجى — في الصفحة التالية عند الكلام على تمييز
 الجملة . —

هذا ، والكثير في تمييز المفرد أن يكون جامداً . وقد يكون مشتقاً على الصورة الموضحة في : « ج »
 من ص ٤٢٧ — ولما إشارة في رقم ٦ من ص ٤٣٠ —

(٤) المقادير هنا : جميع مقدار ، وهو : ما يُقَدَّرُ به غيره ، ويشمل كل شيء يستعمل في تقدير
 الكيل ، أو الوزن ، أو المساحة ، من غير تقييد بلفظ خاص ، أو زمن معين . وهذا يدخل كل لفظ =
 النحو الوافى — ثان

(أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو : العدد^(١)). فتميز المفرد أو الذات أربعة أنواع — غالباً^(٢) — .

ثانيهما : تميز الجملة ، وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : « تمييز النسبة » ، وقد سبقت الأمثلة للتوعين .

تقسيم تمييز الجملة (أى : النسبة) بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة^(٣) وإلى

— حرفى أصله به فى تقدير واحد من الثلاثة المذكورة . ولا يدخل العدد فى التقدير — على المشهور — لأن العدد فى المعنى هو الممدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالحصة التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسة ، بخلاف المقادير .

(١) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : « كم » ، فله — فى الجزء الرابع — باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب : كنايات العدد .

(٢) قلنا : غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤١٦ — هو تمييز الضمير « المبهم » ، وسيجئ تفصيل الكلام عليه فى « ج » من « الزيادة » ، ص ٤٢٧ .

(٣) أى : فاعل لفعل ، أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعياً . والتشديد بأن الفاعل المعنى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ؛ نحو : قد درك فارساً ، وأهرجت جارا (أى : أعجبت ؛ يقال : أهرج الرجل ، إذا جاء بالبسر — يسكون الراء — أى : بالمصّب) . فإن معناها : عظمت فارساً ، وعظمت جارا ، ولكنهما غير محمولين أصلاً عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : قد درك من فارس . ونحو : أهرجت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . — انظر « ج » من ص ٤٢٧ — وكذلك : ما أحسن المهذب رجلاً ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محمول ؛ لأنه حين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن —

انظر ما يتصل بفعل التعجب فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٣ . وكذلك البيان المفيد الخاص بمثل : (قد درك فارساً) فى « ج » من ص ٤٢٧ —

أما نحو : نيم رجلا الزراع ، فقد رأى بعض النحاة فى التمييز أنه محمول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محمول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . وكما يكون الفاعل محمولا عن الفاعل الصناعى فى الأصل ، يكون محمولا — أحيانا — عما أصله نائب فاعل ؛ ككلمة : « شكلا » فى قول الشاعر :

ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج — في الغالب — عن واحد من هذين ، (ولو تأويلاً^(١)) ، مثل : زادت البلاد سكاناً — اختلف الناس طباعاً — قوى الرجل احتمالاً ، ومثل : أعددت الطعام ألواناً — وفيت العمال أجوراً — نسقت الحديقة أزهاراً...

فالأصل : (زاد سكانُ البلاد — اختلفت طباعُ الناس — قوى احتمالُ الرجل) . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان القاعل مضافاً ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار القاعل تمييزاً بالصورة السالفة^(٢) . . .

والأصل في الأمثلة الباقية : (أعددت ألوانَ الطعام — وفيت أجورَ العمال — نسقت أزهارَ الحديقة) ؛ فتغيرا لأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافاً ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً .

يصنع الصانعون ويدا ، ولكن وردةً الروض لا تضارع شكلاً والأصل : لا يضارع شكلها .

(١) راجع ١٠١ ، و : ٥٥ من الزيادة والتفصيل (ص ٤٢٦) حيث الكلام على التأويل ونوع من التفضيل .

(٢) ومن هذا النوع كلمة « مقناً » وهي تمييز في قوله تعالى : (« يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، كبره سقناً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ») كبره سقناً — المقت : أشد الكراهة ؛ والبغض — والأصل : كبره سقنت قولكم ما لا تفعلون ، . . أي : المقت المترقب على قولكم . . .

أحكام التمييز

(١) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١ - إن كان تمييزاً للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة - وهذا هو الأحسن ^(١) - وإما جره ^(٢) على أنه مضاف إليه ، والمميز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة - غير ما سبق - : (اشتريت كيلة أرزاً - اشتريت كيلة أرز - اشتريت كيلة من أرز) . (اشتريت درهماً ذهباً - اشتريت درهماً ذهب - اشتريت درهماً من ذهب) . (بعث محصول فدانٍ قصباً - بعث محصول فدانٍ قصب - بعث محصول فدانٍ من قصب) .

ولمّا يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المُمَيِّز - قد أضيف لغيره ، فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو : ما في الإناء قنطرة راحةً دقيقة ^(٣) ، أو : من دقيق .

(١) لأنه يدل على المقصود نصاً من غير احتمال شيء آخر معه ، فلو مثل : « اشتريت رطلاً صلاً » . . . يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الإناء المسمى بالرطل مملوء بالصل ، أو أن عنده ما يملأ الإناء المذكور من هذا الصنف المذكور ، ولا يريد في هذا المثال الوعاء نفسه . أما الجر فيؤيد على احتمال أن يكون المراد ذلك ، وأن يكون المراد به أن عنده الوعاء للصالح - في هذا المثال - أو الصنعة الموزون بها ، أو المكياك الذي يكال به ، أو للمقياس الذي يسمح به (أي : يقاس به) راجع الأشرفي و . الصبان .

(٢) ومع جره يسمى : « تمييزاً » « مجروراً » أيضاً : فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيمة (انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٦) . والإضافة هنا على معنى « من » البائية التي سبق الكلام عليها (في رقم ٥ من هامش ص ٤١٦) وهذا هو الشأن في إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ، نحو : بعث فدانٍ قصب ، وفي إضافة الأعداد إلى حدوداتها ، نحو : خمسة أقاليم ، وفي إضافة العدد إلى حد آخر ، نحو عندي من الكتب أربعمائة - (وسيجيء البيان في ج ٢ م ٩٣ ص ١٨ حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق) .

(٣) في هذا يقول ابن مالك :

وبعد ذى وشبهها اجرّره إذا أضفتها ، كمُد حنطة ، هذا =

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما . . . ، وجب جر التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (أى : المميز) ، والغالب في هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير لليلة .

فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجروراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (١) .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلي أمثلة لكل ما سبق :

(قرأت في العطلة ثلاثة كتب ، كل كتاب مائة صفحة ، وعدد السطور ألف سطر) .

يريد : « بنى » . . . الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق ؛ (وهي ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة ، أما « شهباً » فهو : كل لفظ عربي جرى المرف على استعماله في واحد من الثلاثة . و « المذ » : يقدر في بعض الأقاليم بنحو $\frac{7}{14}$ من القمح ، وفي بعض آخر بنحو : رطل وثلاث رطل . « حنطة » : قمح . غذا : غذاء .
ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز لتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

والتنصب بعد ما أضيف وجباً : **إِنْ كَانَ مِثْلَ : «مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا»**

وسذكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف « من » بشرط ألا يكون التمييز العدد ولا للنسبة فيقول البيت التالي :

وَأَجْرُ «بِرْمَن» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ، كَطَبِ نَفْسًا تُغَدِّ

« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذى للعدد الصريح ، فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » أما للعدد غير الصريح ؛ مثل : « كم » فيجوز جر تمييزه — بالتفصيل الوارد في باب ٤ ، ج ٤ — فهو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلاً ، لا يجوز جره بمن ، ومثله له بمثاله هو : طب نفساً تغد ، أى : تستغد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلاً لأن أساس الكلام : لطب نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله : طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . (وقد وثقنا الكلام على أصل التمييز ، وسنجد الإشارة للبيت السالف لمناسبة أخرى في ص ٤٢٤) .

(١) وإضافة على معنى : « من » طبقاً لليمان الذى سلف في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠ .

(قضينا في الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائة ميل مشياً ، وأنفق كل منا ألف قرش) . (الأسبوع سبعة أيام ، بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعة ، والساعة ستون دقيقة) . (السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً - غالباً - السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون يوماً ، في الغالب)^(١) .

٢ - وعامل النصب أو الجر بالإضافة في « التمييز المفرد » ، هو اللفظ المبهم ، أي : المُمَيِّز . أما عند الجرِّ بالحرف : « مِنْ » فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

٣ - ولا بد من تقدم العامل على التمييز في جميع الأنواع الخاصة بتمييز الذات (المفرد)^(٢) .

٤ - وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد^(٣) . وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندي رطل سمناً عسلاً ، أو : سمناً وعسلاً .

...

(ب) يختص تمييز « الجملة » - أي : تمييز « النسبة » - بالأحكام الآتية :

١ - يجب نصبه إن كان مُحوّلاً عن الفاعل أو المفعول الصناعيين^(٤) ، نحو : ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمينُ منزلةً) ، ومثل : (ربيت الحجرةَ أثاثاً - نظمت الكلبَ صفوقاً) . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلص - علت منزلةُ الأمين - ربيت أثاثَ الحجرة - نظمت صفوفَ الكلب .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أقفل التفضيل ، نحو : المنعم أكثرُ إجابةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سبباً^(٥) ؛ أي : فاعلاً

(١ و ٢) تمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة - ولا سيما تفضله - ٤ مكانها : « باب العدد » في الجزء الرابع . (م ٩٤ ص ٢٩٤) وقد اقتصرنا هنا علماً يناسب موضوعنا . (٢) والذي بعد العاطف لا يسمى تمييزاً - وإنما يعرب سطرطاً ، رغم أنه يؤدي معنى التمييز .

- كما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٤ -

(٣) انظر رقم (٢) من هامش ص ٤١٨ . و « ب » من ص ٤٢٦ .

(٤) معناه الأصل في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٦ .

في المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة التمييز الذي هو فاعل في المعنى ألا يكون من جنس المفضل الذي قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعل التفضيل فعلاً^(١) ، ففي المثال السابق نقول : المتعلم كثرت إجادته . وفي مثل : أنت أحسن خلقاً ، نقول : أنت حسن خلقك ... وهكذا . ومثال التمييز الذي ليس بفاعل في المعنى : (على أفضل جندي ، وميئة أفضل شاعرة) . وضابط هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففي المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميئة بعض الشاعرات . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة — كما قلنا — ، لوجوب إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعضه^(٢) (متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة هنا بشرط أن يكون أفعل التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز . فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز ، نحو : على أفضل الناس إخوة — وميئة أفضل النساء أشعاراً .

وما تقدم نعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة . ومن تمييز الجملة الذي يجب نصبه ، ولا تصح إضافته^(٣) : ما يقع بعد التعجب القياسي ، أو السماعي^(٤) ؛ فالأول ، نحو : ما أحسن الفنى مشاركة في الخير —

(١) لهذا إيضاح بجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ٤٢٦ ، وبيان مفيد آخر في باب : أفعل التفضيل « - ج ٢ - م ١١٢ ص ٣٢٨ -

(٢) كما سيجيء في بابها بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٢٨ . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً : كانت أعلى منزلاً

(٣) فيمتنع جره بالإضافة هنا ، دون جره عن في بعض الصور — كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ .

(٤) القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصين له ، وهما : ما أفضله ، وأفضله به . (وسيجيء الكلام المفصل عليهما في مكانه من الجزء الثالث ، باب : « التعجب ») . أما التعجب بغيرهما فقصود على السماع ، ويقال له : التعجب العرفي . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز ، كأكرم بابي بكر أباً =

أَحْسَنُ بِالْفَتْحِ مِشَارَكَةٌ فِي الْخَيْرِ - والثاني نحو : لَه دَرُ الْعَالَمِ مَخْتَرَعًا ^(١) - حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا - كَفَى بِهِ نَافِعًا - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ ^(٢) حَسْبُكَ بِالْمِصَادِقِ رَجُلًا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ نَبَيْتَ بِيْطْنَةَ ^(٣) وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِينُ إِلَى الْقَيْدِ ^(٤)

٢ - لَا يَحُوزُ تَعْدَدَهُ بِغَيْرِ عَطْفٍ ؛ نَحْوُ : نَمَّا الْغَلَامُ جَسَدًا وَعَقْلًا ^(٥) . . .

٣ - عَامِلُ النَّصْبِ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ هُوَ مَا فِي الْجُمْلَةِ مِنْ فِعْلٍ ، أَوْ : شَبْهِه ^(٦) .

٤ - لَا يَحُوزُ تَقْدِيمُ هَذَا التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ جَامِدًا . كَأَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ ؛ وَكَنِعْمَ وَبِئْسَ ^(٧) - وَأَخَوَاتُهُمَا - مِنْ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، نَحْوُ : (مَا أَنْفَعُ

وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى في هامش ص ٤٢١ ، هو :

وَأَجْرُ « بَيْنَ » إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمُعْنَى : كَطِبُ نَفْسًا تُفَدُّ

(١) يحوز في وثيقاً بعده جره بمن بملاحظة ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ وما سيجيء في

« - » من الزيادة ص ٤٢٧ - والدر : اللب ، أى : أن اللب الذي ارتضاه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبّ غير معتاد ولا مألف ، وإنما هو لبّ موضع التعجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذي لا مثيل له ؛ فهو لبّ خاص من عند منشىء المجائب ، ويبدعها الأول ؛ وهو : الله . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٢ و - من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٥٠٤ م ٣٨ . من الطبعة الرابعة) .

(٢) « يَا جَارَتَا » : أصلها : يَا جَارَتَيَّ ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المتقلبة ألفاً . وهذا الأسلوب يتعدّد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعاني ، فقد تكون « ما » حرف نفي يخرج عن معناه لتعجب ، والجمله بملها اسمية ؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ، و يكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها ؛ فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القرىبات الحميمات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذي لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة من سبقن .

وقد تكون « ما » استفهامية ، خبر مقلماً ، و « والقصير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجمله تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقي إلى التعجب . ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مقولة ، بمعنى : ملاسقة . . .

ويصح أن تكون « ما » نافية ، والجمله بعدها منفية ، أى : أنت لست أهلاً أن تكوني جارة . . .

(٣) شدة امتلاء المعدة بالطعام . (٤) القطعة من الحلك الجلف غير المدبرغ .

(٥) وما بعد العاطف يعرب معطوفاً ، ولا يسمى في الاصطلاح تمييزاً ؛ مع أنه يؤدي معنى التمييز

- كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٢ - .

(٦) وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٧ .

(٧) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٢ - باب « نعم وبئس » - ففيه أحكام خاصة

بتمييزها ، ومنها : أنه لا يصح تأخيرها عن المخصوص بالمدح أو الذم .

الطبيب إنساناً ، ونعم الأمين رفيقاً ، وبش القاسى رجلاً) ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجحامد ؛ نحو : كَتَفَى بالطبيب إنساناً ، فإن الفعل : « كَتَى » متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فعنى قَوَانَا : كَتَى بالطبيب إنساناً : ما أكفاه إنساناً :

أما في غير هاتين الصورتين المنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز (١) على عامله .

وأما توسط هذا التمييز بين عامله ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه ؛ نحو : صَفَا نفساً الورع ، وقول المتنبي :
فَهَنَ أَسْكَنَ — دَمًا — مَقْلَى وَعَلَى بَطُولِ الصُّلُودِ

(١) في حكم تقديم التمييز على عامله وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا مُبَيَّنًا
يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً — وهذا لا يكون إلا في تمييز الجملة — فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه في حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

زيادة وتفصيل :

(١) تمييز النسبة قد يكون غير مُحَوَّلٍ إلا بتأويل لا داعي له ، نحو :
امتلاً الإناء ماءً ؛ إذ لا يقال امتلاً الماء .

(ب) عرفنا ^(١) أن التمييز الواجب النصب بعد «أفعل التفضيل» هو السببي ^(٢) ، وأنه نوع من تمييز الجملة ؛ إذ أصله : «فاعل» ، وأصل «أفعل» هو : الفعل ، ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذي تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا ؟ في مثل : أنت أكثر مالا ، وأعل منزلاً ،
— ونظائرهما — لا يمكن تحويل أفعل إلى فاعل يؤدي المعنى الأصلي الأساسي
لصفة التفضيل (وهو الكثرة ، والعلو — مثلا .) مزيداً عليه الدلالة على التفضيل .

يرى بعض النحاة في هذا النوع التفضيل أنه مُحَوَّلٌ عن مبتدأ مضاف ،
والأصل ، مالك أكثر ؛ ومنزلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير
المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً . وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء
التمييز محولاً عن المبتدأ ،

ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة ،
وملاً علواً زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن
فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان
أفعل التفضيل في هذا الباب ، قياساً على عدم بقائه في بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حسنٌ . ولعل الرأي الثاني — بوجهتيه — أحسن ؛ لأن فيه
تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها في الفاعل والمفعول به .

(١) في آخر ص ٤٢٢ .

(٢) هو المتصف في المعنى بالشئ الجاري في اللفظ على غير هذا المتصف به ؛ فإن المنزل — في
مثل : أنت أهل منزلاً — هو المتصف في المعنى بالمرء ، مع أن المرء جار في اللفظ على المخاطب .

(ح) من الأساليب المسموعة في التمييز : «لله در خالد فارساً»^(١)، فكلمة : «فارساً» وأشباهها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً)^(٢) يصح إعرابها حالاً ، لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل .

ولمّا يكون التمييز في مثل : «لله در خالد فارساً» من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ، نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ لله درّه بطلاً أو : يا له رجلاً ، أو : حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا - وهو الماء - معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المقدّر^(٣) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا^(٤) . ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين في التعجب «وهما «ما أفعلك» ، وأفعل به .

أما تمييز الضمير المستتر في : «نعم» و «بئس» في مثل : الفارس نعم رجلاً - الجبان بئس جندياً - فالأحسن اعتباره من تمييز المقدّر ، برغم أن مرجعه مذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : ربه رجلاً ، أما تمييز «كم» في مثل : كم رجلاً شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن «كم» كناية عنه .

(١) سبق شرحها مع غيرها وإيهان حكمها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ ولما شرح مع غيرها في رقم ٤ من هامش ص ٤٢٦ . وكذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٢ - وكذا في ص ٥٠٤ ج ١ م ٣٨ من الطبعة الرابعة .

(٢) وبثلاث كلمات : «منظر» في قول الشاعر :

حسن الأزاهر سحرٌ ، جلّ مبدعه فاسعدٌ بها منظرًا ، وانعمٌ بها طيباً

(٣) كأن ينظر شخص قائلين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول من غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأدب واحد ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعراً

(٤) هذا للتوحي هو الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٨ .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق^(١) في مواضع ، ويجب ترك المطابقة في أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها في ثالثة . وفيما يلي البيان :

فتجب المطابقة في الحالات التالية :

١ - إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ، نحو : كَرُمَ عَلَى رَجُلًا ، (فالرجل هو : عَلَى ، وعلى هو : الرجل) . وكرم العليان رجلين ، وكرمَ العليون رجالاتاً ، وكرمت عَبدَةُ فتاةً ، وكرمت العبدتان فتاتين ، وكرمت العبدلات فتيات . . . و . . .

٢ - إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق^(١) ، ولكن هذا الاسم السابق جمع ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التى يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصب عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز « أعمالاً » بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيئاً ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣ - إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمع متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ، نحو : كَرُمَ الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : « آباء » ليدل جمعه على أن لكل ولد أباً ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمله وقلنا : كَرُمَ الأولادُ آبَاءً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة فيما يأتى :

١ - إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ، ومعنى الاسم السابق متعدداً ، نحو : كَرُمَ الأولادُ آبَاءً (إذا كانوا إخوة لأب) .

٢ - أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل : نحو : نظف المتعلم أنوباً ، وكرم الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوم

أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . وإزالة هذا الاحتمال والوهم جُمع التمييز .
 ٣- أو كان التمييز مصدرًا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن
 الجنود عملًا .

وتُرجح المطابقة في مثل ، حسنت الفتاة عينًا ، لأن احتمال اللبس يكاد
 يكون معدومًا ، إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين
 واحدة . ويُرجع تركها في : حسُنَ الفتيانُ ، أو الفتيَةُ وجهًا ، للسبب
 السالف .

(٨) يثنى الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى . وأهم ما يتفقان
 فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

١- التمييز لا يكون إلا مفرداً^(١) ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه
 جملة .

٢- التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأسامي
 - كما سبق في بابها^(٢) - .

٣- التمييز مبين للنوات أو النسبة ، والحال لا تكون إلا مبينة للهيئات .

٤- تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقًا ، وعلماً ،
 وجهًا . والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان
 المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحداً كالاختلاط في مثل عندى رطل عسلا
 سمناً ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه^(٣) - أما الحال فتتعدد بعطف وبغير

(١) ليس جملة ، ولا شبهها .

(٢) في ص ٣٦٤ ، وفي رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) انظر رقم ٤ من ص ٤٢٢ .

عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحاً ، مسرعاً ، مصافحاً رفاقه ، أو فرحاً
ومسرعاً ، ومصافحاً . . . - وعند وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح
« حالاً » ، وإنما تعربُ معطوفاً ، برغم أنها تؤدي معنى الحال^(١) ، وكذلك
التمييز بعد العاطف لا يسمى - في الاصطلاح - تمييزاً ، وإنما يعرب معطوفاً .

٥ - لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة
على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً ، أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز .

٦ - التمييز في الغالب يكون جامداً^(٢) ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة^(٣) .

٧ - التمييز لا يكون مؤكداً لعامله - في الصحيح^(٤) - والحال قد تكون
مؤكدة .

(١) راجع ما يختص بهذا في ص ٣٨٦ من باب الحال . حيث التفصيل .

(٢) من أمثلة مجيء مشتقاً قولهم : قد دره فارساً - انظر البيان الذي في : ص ٤٢٧ .

(٣) تقدم في ص ٣٦٨ مواضع اشتقاقها وجمودها .

(٤) يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤١٦ .

حروف الجر^(١)

يتناول الكلام عليها الأمور الآتية : (وأكثرها دقيق هام) .

(عددها ، وبيانها) - (عملها) - (تقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة

فيه ، أو عدمها) وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق . . .)

- (معاني كل حرف ، ووجوه استعماله) - (حذف حرف الجر وحده مع إبقاء

عمله ، وحذفه مع مجروره) - (نيابة حرف جر عن آخر) .

* * *

(١) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون^(٢) هي :

من - إلى - حتى - خلا - عدا - حاشا - في - عن - على - منذ -

منذ - رب - اللام - كي - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى .

(ب) وأما عملها فهو جر آخر الاسم^(٣) الذي يليها في الاختيار

(١) يسميها بعض النحاة « حروف الإضافة » . (لما يأتي في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٧) وقد يطلقون عليها أحيانا : « الظرف » لأن « الظرف » يشمل « شبه الجملة » بتوسيع المعرفين ؛ وهما : الظرف والجار مع مجروره . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٣ حيث بيان المراجع) وقد يطلق على كل واحد منهما : « شبه الوصف » أو شبه المشتق ؛ « السبب المبين » في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٣ ولما في هامش ص ٤٤٩ .

(٢) لم ندخل في عددها الحرف « لولا » النازل على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبه بالزائد - كما سيبيء في ص ٤٥٢ - ، فابعد مجرور فقط مرفوع محلا ، على أنه مبتدأ) لأن في هذا تعقيدا .

(٣) ليست حروف الجر وحدها هي السبب أو العامل في جر الاسم ؛ فليساب جره أو عمله الأصلية ثلاثة .

« أولا » : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم بعده يجره على الوجه المبين في هذا الباب .
« ثانيا » : أن يكون الاسم مقابلا إليه . « ثالثا » : أن يكون الاسم تابعا لمبتدأ مجرور ؛ فالنبت . والمطف ، والتوكيد ، والبدل - مجرورة حتما إذا كان المبتدأ مجرورا .

في سبيل آخران لجر ؛ « أحدهما » : الجر على « التوهم » ، ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتماد به (كما قلنا في ص ٣٤٨ و ٣٥٥ - وفي ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان في الموضعين . وفي ج ٣ م ٩٤ ص ٨) .

والآخر الجر على : « المجاورة » وللواجب التشدد في إهماله وعدم الأخذ به مطلقا . أما الداعي لا تتخاذل -

مباشرة^(١)، جرّاً محتوماً^(٢)؛ ظاهراً، أو مفرداً، أو مجلياً^(٣). فالظاهر كالذي

= سبباً للجر عند ائتمان به فوروده في أمثلة قليلة - وبمضها خطأ، أو شكوك في صحة نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: هذا (جَحْرُ ضَبٍّ غَرِبٍ)؛ بحر كلمة: «غرب» مع أنها صفة لكلمة: «بحر» ولا تصلح صفة لكلمة: «ضَب»؛ لأن النسب لا يوصف بأنه غرب.

ومنها قول الشاعر القديم: «يا صاح بَلَّغْ ذِي الزَّوْجَاتِ كَأْسَهُمْ . . .»؛ بحر كلمة: «كل» مع أنها توكيد لكلمة: «ذِي» النصبية؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: «الزَّوْجَاتِ» لقال: كلهن. وقد تأوّل النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جَحْرُ ضَبٍّ غَرِبٍ الجَحْرُ منه، أو غَرِبٍ جَحْرُهُ، ثم حذف ما حذف؛ وبقي ما بقي. واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحته وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات (ومنها المجمع ج ٢ ص ٥٥).

وقالوا في المثال الثاني؛ إنه خطأ أو ضرورة.

وافئذ كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وعمل هذا لا يصح القيلس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه، المسجوع عن العرب، - كما جاء في عزازة الأدب للبدائي ج ٢ ص ٣٢٤ - بل جاء في كتاب: «مجمع البيان» لعلوم القرآن (ج ٣ ص ٣٣٥) ما نصه: (إن المحققين من النحويين تفسّروا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلام العرب) ١٠١. وكافي «المختص» لابن جني ج ٢ ص ٢٩٧ - ونصّه: «إن الخلفض بالمجاورة - أي المجاورة - في غاية الشكوك» ١٠١ (وقد أعلنا ما سبق - لأهميته - في أول الجزء الثالث ص ٨).

(١) مباشرة: أي: بغير أن يفصل بينهما فاصل في الاختيار، لكن يجوز الفصل أحياناً بكلمة «كان» الزائدة التي سبق الكلام عليها - في باب: «كان» ج ١ م ٤٤ - كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بلا النافية، مثل: حضرت بلا تأخر، وسيرت من لا إهمال. والكوفيون يمتنعون «لا» في هذه الحالة اسماً -، بمعنى: «غير» - مجروراً بحرف الجر الذي قبله وأن «لا»، مضاف، والكلمة التي تليه هي المضاف إليه. أما غير الكوفيين فيمتنعون حرفاً باقياً على حرفيته لا يتأثر بالعوامل، وإنما هو زائد معتز عن الجار والمجرور، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي، وتظهر آثار الحرف الجار على ما بعده؛ فيكون الاسم بعده مجروراً بحرف الجر الزائد.

أما في حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز - مع التخييل - انفصل بينهما بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بالمفعول به، كقول الشاعر:

إِنْ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي - الْيَوْمِ - عَمْرٍو إِنَّ عَمْرًا مُكَثَّرُ الْأَحْزَانِ
وقول الآخر:

وإِنِّي لَا طَوِيَّ الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الْهَبْوَعِ الْمَرَّاجِمِ
والأصل: وأقطع بالمهبوع المراجم الخرق، (المهبوع: الجمل الذي يمشي مشية حمار الوحش. والمراجم: الذي يرمي الأرض بأخفافه). ويرى: المزاحم بالزاي. والخرق: المكان الواسع الذي تصفر فيه الريح).

(٢) لا يجوز إلغاء عمله الجر.

(٣) الجر المحل فرع من الإعراب المحل المختص بالكلمات المبنية كالقائما، وكأكثر أسماء =

في الأسماء المجرورة في قول الشاعر :

إني نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجِدْ كالجَهلِ داءٌ للشعوبِ ، مُبِيداً
والمقدّر كالذي في كلمة : « فتنى » في قولهم : ما مِنْ فتنى يستجيب لدواعي
الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسراناً .

والحلى كالذي في قولهم : لا أتلم ممن يسعى بالوقعة بين الناس قدّر تألمى من الذين
يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

هذا ، ومن آثار حرف الجر أنه إذا دخل على ما الاستفهامية أوجب حذف
ألفها في غير الوقف ^(١)؟ نحو قوله تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ؟) ونحو : لمَ التواني ؟
وفيم الرضا بالهوان ؟ . . .

أمّا في الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت — وهي من الحروف
الساكنة التي تتراد في آخر الكلمة — ، نحو : عمّة ؟ — له ؟ — فيمه ؟ . . .

(ح) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذي تجرّه إلى قسمين ، قسم
لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة .

مُدّ — مُنذدٌ — حتى — الكاف — الواو — رُبّ ^(٢) — التاء — كي — لعلّ — منى .

— الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب
ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالحمل المحكية ، وغيرها من الحمل الأخرى التي لها موقع إعرابي ؛
كجملة لئمت ، أو الحال . . . ، كما يكون في المصادر المنسبكة ، وفي آخر الكلمة المجرورة بحرف جر
زائد ، أو شبه بالزائد — كما سيأتى في هذا الباب —

وما سبق مبنى على الرأي القائل : إن الإعراب المحل نوع يختلف عن الإعراب التصديري (وقد عرّض
لها الصبان في الجزء الثاني من حلثيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع »
وأوضحنا هذا مفصلاً في المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب : « العرب والمبنى » . . ص ٢٨٠ و ٢٨٢ م ٢٣) .

(١) ويقول ابن جني في كتابه : « المحتسب » — ج ٢ ص ٣٤٧ — في قراءة من قرأ قوله تعالى :
(عما يصّالون) بإثبات الألف في غير الوقف أو الضرورة — ما نصّه : « (هذا أضعف اللفتين ؛ أحق
إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . » وروينا عن قطرب لحسان :
صلّ ما قام يشتنى لئيمٌ كخنزير تمسرخ في رقاد) ١ هـ .

(٢) ومن القليل الذي لا يقاس عليه غيره الفصير — وسيجيء البيان في ص ٥٢٣ . —

وقسم بحر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى ^(١) . وسبأى الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية - وما قد يشبهها ^(٢) ويلحق بها أحياناً - وحروف زائدة ^(٣) ، وحروف شبيهة بالزائدة .

• • •

القسم الأول : الحرف الأصل - وشبهه ^(٢) - ، وهو الذى يؤدى معنى فرعياً جديداً فى الجملة ، ويوصل بين العامل والاسم المحرور ^(٤) ؛ فله مهمتان يؤديهما معاً ، وهما يلي لإيضاحهما :

(١) فأما من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده فينجلى فى مثل : « حضر المسافر » ؛ فإن هذه الجملة مقيدة ، ولكنها - بالرغم من إفادتها -

(١) فى بيان حروف البحر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، نَى . عَنْ ، عَلَى
مُذْ ، مُنْذُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَى ، وَآوُ ، وَتَا وَالْكَافُ ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ : وَمَتَى
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وَرَبُّ . وَالتَّاءُ
وَقَدْ اقتصَرَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ تَجْرِبُ الظَّاهِرَ ، وَتَرْكُ ثَلَاثَةً ؛ هِىَ : كَى ، لَلْ ، نَى . وَيَقُولُ أَيْضاً :
وَاخْصُصْ بِمُذْ ، وَمُنْذُ وَقْتًا ، وَبِرَبُّ مُنْكَرًا . وَالتَّاءُ اللَّهُ : وَرَبُّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رَبُّهُ فَتَى نَزَرُ ، كَذَا كَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتَى
أى : أن الكاف قد تجر المفسر شذوذاً

(٢ و ٣) بيان « الشبيه » موضح فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية :

(٣) فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٦ و ٧٠) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفاً أم غير حرف . وأنه لا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة . مقدم على اعتبار الزيادة .

(٤) وهذا التوصيل هو ما يسمى : « التعلق » إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب ؛ فإنه يصح ألا يتعلق بمعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٥١٢ .

تبعث في النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أحضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أحضَرَ من بلد أجنبي ، أم غير أجنبي ؟ أحضَرَ في سيارة ، أم في طائرة ، أم في باخرة ، أم في قطار ؟ أحضَرَ إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ . . . و . . . في هذه الجملة المفيدة نقص معنى فرعى فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتينا بحرف الجر الأصلي « مِنْ » ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعى جديد ، بسبب وجود « من » ، فإنها بَيَّنَّتْ أن ابتداء المحبى هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود « مِنْ » ، فهي لبيان : « الابتداء » ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعى الجديد على المجرور بها^(١) .

وإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله » ، فإن نقصاً آخر معنوياً يزول ، ويحل محله معنى فرعى جديد ، هو : « الانتهاء » ، بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هي مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فهمَ هذا المعنى الفرعى الجديد ، فهي لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله في سيارة » — لزال نقص معنوي آخر ، وحل محله معنى فرعى جديد ، هو : « الظرفية » بسبب وجود حرف الجر الأصلي « في » الذي يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — في سيارة تحويه كما يحوي الظرف المظروف ، أى : كما يحوي الوعاء الشيء الذى يوضع فيه وهكذا بقية حروف الجر الأصلية كلها — وكذا الشبهة بالأصلية^(٢) — ، فإن كل حرف من النوعين لا بد أن يحمل معه للجملة المفيدة معنى فرعياً جديداً من المعاني^(٣)

(١) طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والغرض منه . (وقد تقدم في ج ١ ص ٦٢) .

(٢) حرف الجر الشبيه بالأصل هو : « لام الجر الزائدة » زيادة غير محضة : لأنها تجيء لتقوية حاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها : فإذا لوحظ أنها تقيد حاملها « التقوية » كان هذا معنى جديداً جلبته معها ، وأفادته حاملها ، فيجب تحملها مع مجرورها به . وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة ، لأن الحرف الزائد زيادة محضة لا يفيد شيئاً إلا تركيز معنى الجملة كلها ، لا بعضها — وسيجىء البيان عند الكلام على لام الجر الزائدة المحضة التى لتقوية ص ٤٧٥ — وفيها المناقشة المفيدة التى قد تنتهى بالقارئ إلى رفض هذه التسمية المقصورة على نوع معين من أنواع اللام .

(٣) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام =

التي يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة المقيدة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به — كما سبق (١) — .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة ، فلا يفيد شيئاً .
هذا من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

(ب) وأما من ناحية وصله بين عامله والاسم المجرور — وهو ما يسمى : « التعلق بالعامل »^(٢) — فالنحاة يقولون : إن الداعى القوي لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعى جديد — وهذا المعنى الفرعى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أوشبهه في تلك الجملة . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففى مثل : حضر المسافر من القرية — نجد الجار مع مجروره قد أكمل بعض النقص البادى في معنى الفعل : « حضر » ؛ فلولاها لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، لكن بمجيئها انحسم الأمر . فلهذا يقال : أجار والمجرور متعلق بالفعل : « حضر » ، أى : مستمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء ب كله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصل^(٣) — ، أو ما ألحق به — .

— يناسبه ، وساق يقتضيه . (وسيجيء في ص ٤٥٥ تفصيل هذا) . لكن أليكون للحرف الواحد معنى واحداً أم يكون له معان متعددة ؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ .
(١) وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده كل هذا في ج ١ ص ٥٦٢ .
(٢) وهذا التعلق مقصور على حرف الجر الأصل وشبهه ، دون الزائده وشبهه — كما أسلفنا ، وكما يجيىء في ص ٤٥٣ .

(٣) إلا الحرف « على » الذى للإضراب فى مثل قول الشاعر :

فتمى تَمَّ فيه ما يسرُّ صديقه على أن فيه ما يسوء الأعاديا

— كما سيجيىء في ص ٥٦٢ و ١ من هامش ص ٤٥١ — أما التفصيل والأمنلة ففى رقم ٨ ص ٥١٠ .

وهناك « اللام » الجارة الأصلية والزائدة فى النوعين من ناحية تعلق كل منهما وطم تعلقه تفصيلات ترتب عليها أحكام اكتفينا بالإشارة إليها فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ ورقم ٤ من هامش ص ٤٣٩ — اعتياداً على بسطها فى بابها الأنسب ، وهو باب : « الاستفائة » (ج ٤ م ١٣٣ ص ٧٨) .

والنحاة يسمون هذا الفعل ^(١) « عاملاً » .

ويقولون أيضاً : إن حرف البحر الأصلي - وما ألحق به - بمثابة قنطرة تُوصَل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور ، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف البحر الأصلي - أو ما ألحق به - ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما ^(٢) . ومن أجل هذا كان حرف البحر الأصلي - وملحقه - مؤدياً معنى فرعياً ، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم لمفعول به معنى (أى : حكماً) . وهذه الأداة تتغير وتتوَّع طبقاً للمعنى الذي يراد منها أن تؤديه .

مثال آخر : « قعد الرجل » فهذه جملة مفيدة ؛ لكن أقعد في البيت ، أم في السفينة ، أم في الحقل . . . ؟ فعنى الفعل : « قعد » في الجملة السالفة محتاج إلى تكملة فرعية تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل في السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة ، وكان هذا الاتصال بمساعدة حرف البحر الأصلي ، إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة ؛ يليقاق المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف البحر ؛ لأن الاستعمال العربي الصحيح بأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل - وهو هنا الفعل : « قعد » - إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره المعنوي . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف البحر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما ، ومُعِيناً على تدليل تلك الصعوبة ، ووصل بين معنى الفعل

(١) وكذا ما يشبه من العوامل الأخرى الآتية في ص ٤٣٩

(٢) ولهذا يسميها بعض النحاة : « حروف الإضافة » - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٤٣١ - لأنها إذا كانت أصلية (كما جاء في بعض المطولات ، ومنها « المفصل » ج ٢ ص ١١٧) تصيغ - أي - تحصل وتنقل - إلى الأسماء المجرورة بها معاني الأفعال وشبهها ، من كل ما يقع عليه التعلق بشبه الجملة . ولو لم يوجد الحرف الأصل ما تحققت الفائدة القرعية التكميلية ولا صح الأسلوب بعد حذف الجار وحده وإبقاء مجروره السابق - وهذا في غير المواضع القليلة التي يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه ، ومعتبراً كلمة كور - بخلاف غير الأصل ، فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وقائدته إما جديدة مستقلة - ، لا يُقصد منها أن تنضم نقصاً في غيرها ؛ وهذا هو : « الشبيه بالزائد » ، وإما مؤكدة لمعناه ؛ وهذا هو « الزائد » - كما سيبيء في ص ٤٥٠ و ٤٥٢ .

لهذا كان ما يسمونه « التعلق بالعامل » مقصوراً على حرف البحر الأصلي مع مجروره ، وكذلك ما ألحق به .

والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما ؛ ولذا يُعدّ وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به تقديرًا ، زيادة على ما يجلبه معه من معنى فرعى .

وكما سبق لا بد أن يتنوع هذا الحرف ويتغير على حسب الغرض المعنوي المقصود^(١) .

مثال ثالث : نام الوليد . فعنى الفعل : « نام » معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعى ؛ إذ لا يدل — مثلاً — على المكان الذى وقع فيه النوم . فالعامل ؛ (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره . فهل نقول : نام الوليدُ السرير ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب العربية السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصيل ، — وشبهه — ليوصل بين الاثنين ؛ ويُعدّى الفعل اللازم إلى مفعول به معنى ، (حُكْمًا) ؛ فنقول : نام الوليد فى السرير . ومثل هذا يقال فى الفعلين : « دعا » ، و « ذم » من قول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه^(٢) ذمّوه بالحق وبالباطل . . .

وهكذا . . .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصيل^(٣) منع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة ومزدوجة ؛ كانت السبب القويّ فى مجيئهما ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه^(٤) بما يجلبانه معهما من معنى فرعى جديد ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر الأصيل^(٥) — يقوم بمتزلة الوسيط الذى يصل بين العامل والاسم المجرور ،

(١) فيجب اختيار حرف الجر الذى يؤدى المعنى المراد ، ولا يصح اختيار حرف لا يؤدیه (راجع البيان الهام فى ص ١٦١ وفى رقم ٤ من هامشها ثم ما يتصل بهذا فى ص ٢٧٠) ومن ثم تنوّعت حروف الجر بتنوع المعانى فى قول الشاعر :

انتخب قفريض لفظاً رفيقاً كنسيم الرياض فى الأسفار
لإذا اللفظ رقى شفى عن المله فى فأبداه مثل ضوء النهار .
مثل ما شفت الزجاجة جسيما فاختفى لونها بلون المقتار

(٢) بأن يفعل ما يستدعى أن يذمّه بسببه . (٣ ، ٢) وكذا ما ألحق به

(٤) لتجلية هذه المسألة أيضاً والسبب فى وجوب التعلّق — ولو بالحنوف — راجع ص ٢٤٥ وما بعدها ففهما ما يتصل بوضوحنا ويفيد .

فيحمل معنى الأول إلى الثاني ويجعل عامله اللازم متعدياً حكماً وتقديراً . ويعبر
للتحاة عن كل هذا تعبيراً اصطلاحياً ؛ هو : « أن الجار الأصلي - وشبهه -
مع مجروره متعلقان بالعامل ، حملاً^(١) . فالمراد من تعلقهما - حملاً - به هو :
وجوب اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكملة معناه القرعى على الوجه الذى سلف .

كما نفهم أيضاً ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلي - وشبهه -
هو بمنزلة « المفعول به » لذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامل عليه ؛ كما يقع على
« المفعول به » الحقيقى ؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتسم معنى
العامل ، (المتعلق به) . إلا أن المفعول به الحقيقى منصوب ، ويصل إليه معنى ذلك
العامل مباشرة ، - أى : بغير وسيط - أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجار
الأصلى ، ولا يصل إليه معنى عامله « وهو المتعلق به » إلا بوسيط ، ولا يصح
تسميته مفعولاً به حقيقياً ، بالرغم من أنه بمنزلة^(٢) ، كما لا يصح إعرابه فاعلاً ،
ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلاً^(٣) ولا غير ذلك . . . ، وإنما يقتصر فى إعرابه
على أنه « اسم مجرور بالحرف » ، وكفى^(٤) . . .

أنواع العامل (أى : المتعلق به) ومواضع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلق به) فعلاً ؛ فقد يكون فعلاً
- مطلقاً^(٥) - وقد يكون شيئاً آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَّال فى

(١) إلا الحرف الأصل : « على » إذا كان معناه الإضراب فإنه يصح ألا يتعلق ، وكذلك اللام
الجارة الأصلية فى بعض الآراء - كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٦ و ٢ من هامش ص ٤٤٤
ويجىء البيان والتفصيل والأمثلة فى رقم ٨ من ص ٥١٠ .

(٢) إذا كان بمنزلة المفعول به حكماً ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه المنصب ؟

الإجابة الصحيحة : لا . (راجع « ب » من ص ١٢٥ رقم ٣ من هامش ص ١٥١ ثم ص ١٦١)

(٣) يستثنى من هذا الحكم صورة خاصة يصح فيها عند فريق من النحاة إعراب الاسم المجرور
بالحرف « بدلاً » ؛ طبقاً للبيان التفصيل فى باب « البدل » - ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣ .

(٤) « ملاحظة » : ما المراد الدقيق مما فُرق فى بعض المراجع اللغوية ، وبينها ؛ أن فعلاً مفعولاً
لازماً ، يردفونه تصريحاً أو تمثيلاً ؛ بأنه يتحدى بحرف جر معين ؟ الجواب فى رقم ٤ من هامش ص ١٦١ .

(٥) أى : بغير تقييد بنوع الفعل ، فيشمل الفعل الجاهد ، والمتصرف ، والتام ، والناقص ،
وبغير ذلك . . . إلا الفعل : « ليس » فى التعلق به خلاف

الباخرة ، بمعنى : انزل في الباخرة ، وحيثهـل على داعي المروءة ، بمعنى : أقبل على داعي المروءة ، وكالمصدر الصريح^(١) في قولهم : السكوت عن السفية جواب ، والإعراض عنه عقاب . . . ومثل : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دِعامَة من أقوى الدعام لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذي يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محب لعملي ، فريح به ، مرتاح لرفاقي فيه . وقول الشاعر :

يموت المداوي للنفوس ولا يـرى لما فيه من داء النفوس مداويا

.

وكذلك^(٢) المشتق الذي لا يعمل^(٣) ، كاسم الزمان ، واسم المكان . . . و . . . نحو : انقضى مساعك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه .

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق ، ولكنه في حكم المؤول به (أى : يؤدي معنى المشتق) ، مثل : (أنت عسرفي قضائك) ، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة : « عسرف » الجامدة ، لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهي هنا بمعنى : عادل . ومثل قولهم : (قراءة كلام السفهاء عسقم على ألسنتنا) . فالجار والمجرور متعلقان بـ « يعظم » الجامدة ؛ لأنها هنا بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مظم ، أو : مر . . .

والمشهور : أن حرف الجذر الأصلي مع مجروره لا يتعلقان بأحرف المعاني ، ولكن

(١) وهو يشمل المصدر الدال على المرة ، أو الهيئة ، كما يشمل المصدر الميمي ، والصناعي .

(٢) ومن أمثلة الفعل والمشتق الذي يشبه قول الشاعر :

انظر إلى ورق الفصوص فإنها مشحونة بأدلة التوحيد
يقول الآخر :

ترقق - أيها المولى - عليهم فإن الرفق بالجاني عتاب

(٣) هذا هو الراجع ؛ لأن المشتق غير العامل لا يتخلو من رابعة الفعل .

راجع حاشيتي : الحصري والصبان ، أول باب : « إعمال اسم الفاعل » عند قول ابن مالك :

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَحْزُولٍ

حيث علق الجار والمجرور : « عن مضيه » بكلمة : « منزل » التي هي اسم مكان . (وسنجد الإشارة

على في ج ٣ ص ٢٤٣ م ٢ - ١ باب : اسم الفاعل ، وفي ص ٢٦١ م ١٠٧ .

هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين^(١).

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل^(٢)؛ لأنه :

(أ) إما محذوف جوازاً لوضوحه ؛ بسبب اشتهاؤه في الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول : « بأبي » في قول المتنبي :

بأبي من ودِدته فافترقننا وقضى الله بعد ذلك اجتماعها
وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ، ما أطيب الربا ! ! وما أحسن المصطاف^(٣) والمتربعا^(٤) ! !

يريد : أفدى بأبي ، — أفدى بنفسى . ومثال الثاني : أزورك في مساء الخميس
أما أخوك في مساء الجمعة ، أى : فأزوره في مساء الجمعة .

(ب) وإما محذوف وجوباً إذا كان هذا العامل^(٥) دالا على مجرد الكون العام ،
أى : الوجود المطلق ؛ وذلك في مسائل ؛ أشهرها سبعة :

١ — أن يقع صفة ، نحو ؛ هذه رسالة في يد صديق عزيز .

٢ — أو : حالا ؛ نحو : نظرات الرسالة في يد صديق عزيز .

٣ — أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقة .

٤ — أو : خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو فالجسم فى غربة ، والروح فى وطن
فليعجب التامس منى ؛ أن لى بدننا لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

(١) راجع لإيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب : « الظرف » — رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥

(٢ و ٣) وهو : المتعلق به . وقد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد (أى : بالنسبة الواهية بين
ركن الجملة ، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء
خاصاً بالأداتين « خلا وعدا » : « وميث جراً فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة
المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيهما حيث جراً . (وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى
هامش ص ٣٥٧ ، ونسبة الإسناد بالعامل المعنى ص ٢٤٥) .

(٣) المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه .

(٤) المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه .

٥ - أو : أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرفاء^(١) والبنين » ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ، لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

٦ - أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين في القسم ، نحو : والله لا أبتدىء بالأذى ، وقول الشاعر :

فوالله لا يسدى لسافى حاجةً إلى أحد حتى أغيب في القبر

تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله .

٧ - أو : أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك^(٢) ؛ بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفي ، نحو : أفى الله شك ؟ . : ما فى الله شك .

وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، (مثل : استقر - حصل - وُجد - كان بمعنى : وُجِدَ . . . - و . . .) وجاز تقديره وصفاً يشبهه ؛ (مثل : مستقر - حاصل - كائن . . .) . إلا فى القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملة القسم والصلة لغير « أل » ، لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين^(٣) ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف ، لا بغيره .

وقد سبق أن أوضحنا جواز القول - تسيراً - بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ؛ هما الصفة ، أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء^(٤) .

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوى الوثيق - يجب أن ننبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذى يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذى لا يحتاج ؛ فنخص الأول بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التى لا يصح التعلق بها ؛ إما

(١) الرفاء (بكسر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق .

(٢) وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعة . لا يقع فيه من بليلة .

(٣) كافى هامش ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٤) سبق هذا فى ص ٢٤٨ وفى ج ١ ص ٢٧٢ ، ٢٤٦ وصحجى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥

و ٤٤٧ كلام هام فى هذا .

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ، فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز ، فيسارع إلى التعلق غير مثبت من حاجة العامل لهذا التعلق ، في استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساد ، كما يتضح من الأمثلة التالية :

« جلست أقرأ في كتاب تاريخي » . . . : فلو تعلق الجار والمجرور : « في كتاب » بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست في كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : « أقرأ » . فيكون : أقرأ في كتاب تاريخي . . « قاس الطيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل : « كتب » لكان المعنى : كتب الطيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ، لأنه لا يحصل ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطيب بمقياس الحرارة — حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرصافي :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالقٍ على الخلقِ طُرّاً بالتعاسَةِ حاكمٍ
وغايةَ جهدى أننى قد عَلِمْتُه حكيماً ، تعالى عن ركوبِ المظالمِ
فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : « جهلت » لأدى هذا التعلق إلى فساد شنيع في المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعاً أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر : « جهلت » أو : « حكمة » . . . ، أما لو تعلقا بالوصف المشتق : « حاكم » فإن المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب . . . حاكم على الخلق طرّاً بالتعاسَةِ . . . ، ومثل هذا يقال في الجار والمجرور : « بالتعاسَةِ » .
ويقول الشاعر :

عُداتك منك في وجلٍ وخوفٍ يريدون المعاقل والحصونا . . .
فلو تعلق الجار ومجروره (منك) بكلمة : « عُداة »^(١) لفسد المعنى ، بخلاف

(١) جمع : عُد ، بمعنى ظالم . (فهو عامل مشتق) .

تعلقهما بكلمة : « وجعل » فإن المعنى معه يكون : عداثك في وجل منك . . . وهو معنى مستقيم .

ومن الأمثلة السابقة يتبين أن متعلقهما قد يكون متأخراً عنهما ، أو متقدماً عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذي يتعلقان به . وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

بالعلم والمال بيني الناسُ ملكهُمُو لم يُبْنِ مُلك على جهل وإقلال
وفي قول الآخر :

لئن لم أقمُ فيكم خطيباً فإني بسيني إذا جدَّ الوغى لخطيبُ . . .
فالمراد : بيني الناس ملكهم بالعلم والمال . . . — لم بين الناس ملكهم على جهل وإقلال — لئن لم أقم فيكم خطيباً فإني لخطيب بسيني^(١) . . .

فالواجب يقتضى — في كل الأحوال — أن نبحث لحرف الجر الأصل^(٢) مع مجروره عن « العامل » المناسب لهما — ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباؤها^(٣) — وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه^(٤) . وإنما نتأثر بشيء واحد ؛ هو

(١) وكذلك في قول الشاعر :

الغنى في يد اللئيم قبيح مثل قبح الكريم في الإملاق

وقوله الآخر :

عن المرء لا تسأل وصل عن قريبه فكل قرين بالمقارن يقتدى

(٢) وشبهه ، إلا الحرف الأصل اللام ، وكذا : « على » الذي للإضراب فكلاهما يصح ألا يتعلق ،

(كما سبق في رقم ٣ من هامش ٤٣٦ ورقم ١ من هامش ٣٣٩ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٨ من ص ١٠٠) .

(٣) الكبير ألا يتعلق حرفان الجر بمعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد كالنبي في مثل : مروت

بالولاء بالإخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليل ؛ منجأً باتاً .

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بمعامل واحد ؛ نحو : كتبت بالقلم بالصحيفة .

والحق أن المنع المقاطع المطلق يخالف لظاهر كلام الزخشرى في قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا

قلوا هذا الذي رزقنا من قبل » فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من « الأولى والثانية ») واحداً ؛

ذلك لأن الحرف الثاني إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما يتعلق به في حال الإطلاق

(راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٤) وقد اجتمع الذكر والحذف في قولهم : « من أشار على أخيه بشيء يعلم أن الرشد في غيره

قد ضاعه » أى : موجودة في غيره .

ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنى يحتم اتصالهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأي المشهور ؛ وهو : أن شبه الجملة بنوعه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون^(١).

وفي هذه الحالة التي يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان « شبه الجملة »^(٢) التام « فإن لم يكتمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار المتعلق به « المناسب) سُمِّيَا : « شبه الجملة الناقص » ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر يك . . . و . . . فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد في البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا^(٣).

(١) انظر البيان في ٢ من هامش ص ١٠١ .

(٢) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفي باب الصلة . خاصة - يعتبر الوصف الواقع صلة « آل » بمنزلة شبه الجملة . (وقد تقدم إيضاح هذا في الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجيء في الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامة التي تميز شبه الجملة التام المقيد بما ليس تاماً ولا مقيداً) .
(٣) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً (هنا في ص ٢٤٥ وما بعدها ، و ١٠١ في باب « الموصول » ، و « المبتدأ والخبر ») خاصاً بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، وجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة الفتوى والتشعر . . . و . . . وما يصحب كل هذا من أحكام هامة . وإنما نعيد بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : « شبه الجملة » ، والشرط الآخر هو : « الظرف » - ويطلق بعض القدماء على الشطرين - ويزاد عليهما صلة « آل » خاصة (كما سبق في رقم ٢) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : « باب الظرف » ، و « باب حروف الجر » . وإلى هذين البابين - قبل غيرهما - يتجه نظر الباحث في « شبه الجملة » : حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .

الأصل المتفق عليه بين النحاة أن العامل في الظرف ، وفي الجار مع مجروره يقع بنفسه في مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها : الصلة ، والصفة ، والخبر ، والحال . . . و . . . فهل يقع شبه الجملة نفسه في تلك المواقع الإعرابية بدلا من عامله ، ويحل محله ؟

لا مانع من هذا في رأي حسن لفريق من قدامى النحاة ، بشرط أن يكون العامل في شبه الجملة بنوعه محذوفاً ، وبشرط أن يكون كل منهما مقيداً بعد حذف العامل الذي يتعلقان به - مع ملاحظة أن الذي يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصل مع مجروره وشبه الأصل ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجرورهما ، وأوضح علامة تدل على وجود القائمة المطلوبة من الظرف وبين الجار مع مجروره هو أن يُفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما ، ويتحقق هذا في صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أي : الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » وممثلا : مجرد الوجود ؛ =

ملاحظة :

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع

« ففى نحو : (تكلم الذى عندك) - أى : الموجود عندك - لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو سواها . . وهذا هو « الوجود العام » ، أو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إل قرينة ، أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شيء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشي . وكذلك غيرهما من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « ومفهوم » بداهة - طبقاً للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٤٦ - وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً . . ؛ إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محنوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلمة : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصریح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجود المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قد صالح فى البيت ومحمد فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قصد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير كاملين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جملة خاصاً مقيداً ، فلا يصح حذفه إلا بقرينة .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، أو : أمس ، أو آتفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد : الذى نزلناه البارحة ، أو أمس ، أو آتفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة .

ولم أطلع على تحديد للنحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلهم أن القريب هو ما يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر منكتمك والسامع .

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » (بفتح القاف ، والمراء : مستقر فيه) حين يقع متعلقه « كوناً عاماً » يفهم بنون ذكره . ويسمى : « لنواً » حين يقع متعلقه « كوناً » مذكوراً أو مخدوفاً بقرينة تدل عليه . وإنما سمي « مستقراً » لأمرين - سبقت الإشارة إليهما فى ص ٢٤٦ و ٢٥٠ - لاستقرار معنى عامله فيه ، أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبراً - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من عامله المخدوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوباً . وسمى « لنواً » لأن وجوده ضئيل -

بعد نكرة محضة وجب إعراب متعلقه (عامله) نعتاً . وإذا وقع بعد معرفة محضة

الأثر مع وجود عامله : إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . ، ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقريئة . ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه أيضاً - هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح - في رأى الكثرة - في حالى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً ، أو نعتاً ، أو واحداً مما سبق . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو غيرها . وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز في شبه الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً - كما سيجيء - فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز التفويده لآله - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالملئى ، أو الحركة ... وغيرها ما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً ، بعد أن كان عاماً مطلقاً . ويتضح أيضاً أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ ولا حذفه ، ولا ليس بحذفه ، ولا انتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حقاً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه - فإن وجدت قريئة تدل عليه وتعييه صح حذفه - مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بقلان ؟ أى : من يتكفل لى بقلان ؟ والبحرى من الشمرء ؛ أى : معبود منهم . ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الجرح بالحر) على تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قريئة تدل عليه هو الذى يعرب عندهم - كما سبق - خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالاً . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجملة - فى رأيهم - عن اعتباره ؛ ولغوا . ولا يتناقض مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » . فالمملوك عليه عندهم فى الحكم بالافو واجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقريئة ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

ويستدلون بعد هذا إلى تقسيمات وتقريمات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والمجروح وفى المناضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً ؛ وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاختصار - عند حذف الممل - على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو : الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعي للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه ، ولا لتمسك بأنه هو الخبر ؛ أو الصفة . . . أو . . . ، ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المغيب فى نظرية العامل النافذة بالجملة . ولم الإعانت وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد ؟

وقد دعا لهذا بعض القدامى - كما أشرنا - ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره . يقول صاحب المفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :

(اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقامت الظرف مقامه ، =

وجب إعرابه حالا . أما إذا وقع بعد نكرة غير محضة ، أو معرفة غير محضة فيجوز

= على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه [يريد أن الآثار اللغوية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه] وهو مفاد مبتدأ في المعنى . ونقلنا الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ؛ ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المضاف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً قلت زيد استقرار عندك - لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » . فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً : أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد في الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب . « عندك » إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . .) ٥١ .

وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور بحرف جر أصل وشبهه هو « مفعول به » في المعنى ، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه - (كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٣٩ وفيما سبقه من ص ١٥١ و ١٥٩ و ١٠٠) .

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائغاً مقبولاً ، ورأياً ليس بالقدر يحصل طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشئ مذكور يصلح للتعلق ، كالفعل ونحوه . . . وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو غيره مما يصلح للتعلق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة ، - لغير « أل » - لأن الصلة لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا في باب الموصول) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً لا بد أن تكون فعلية - كما سبق في ص ٤٤٢ - .

وما تجب ملاحظته أنه شبه الجملة بنوحيه (الظرف ، والجار الأصل مع مجروره) إذا تعلق بفعل مؤكد بالذوق لم يجوز أن يتقدم على هذا الفعل في الرأى المشهور دون الرأى الآخر - طبقاً للبيان الذى سبق في رقم ٣ هامش ص ١٠١ ، وأشرنا إليه في أول ص ٤٤٥ - .

وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره « شبه جملة » إنحاضاً من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذى بسطنا .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناها من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال ، و . . . =

إعرابه في كل صورة من الصورتين ، حالا ، أو نعتاً . لكن يقول بعض المحققين إن متعلق شبه الجملة يصلح أن يكون حالا أو نعتاً في جميع الصور ، سواء أكانت النكرة والمعركة محضتين أم غير محضتين ، ما عدا صورة واحدة يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتاً ، هي : أن تكون النكرة محضة . ورأيه حسن . وقد سبق لإيضاحه التام وتفصيله^(١) .

وحروف الجر السابقة كلها أصلية خالصة ، إلا أربعة ؛ هي : « من » ، و « الباء » و « اللام » ، و « الكاف » فهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائدة حيناً آخر ، وإلا « لعل » و « رُبَّ » ، فإنهما حرفاً جرَّ شبيهان بالزائد ، وكذا : « لوْلا » في رأى أشرنا إليه من قبل^(٢) . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ،

= و . . . في رأى جمهورهم . وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصل مع مجروره ؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى في غيره ، لذا لا بد لنوعه أن يتعلق بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى — للأسباب الموضحة في أول هذا الباب ، وفي باب الظرف — ، والمحذوف قد يكون فعلاً فقط (أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر في شبه الجملة) وقد يكون — في غير الصلة والقسم — شيئاً آخر ، فإن لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يقع عاملاً يتعلق به للظرف أو الجار الأصل مع مجروره كما في مثل : الفزأل في الحقيقة ، فأين العامل ؟ فلما كان التعلق واجباً وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ في المعنى — كالشأن في الخبر — ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره عذوفاً ؛ إما فعلاً مع فاعله (أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو كان ، بمعنى : وجد ، (وهي التامة) . . . وإما اسماً مشتقاً ؛ مثل : « مستقر » ، أو : « كائن » المشتقة من « كان » التامة . . .) وإما النسبة (أى : الأستاذ طبقاً لما هو مشروح في رقم ٢ من هامش ص ٤٤١) . فليس الخبر — أو غيره . . . — عندهم هو للظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة ؛ وإنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس — كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، لما فاب عنها وقام مقامها — شبه بها ، لذلك أسماه : « شبه الجملة » .

وأصحاب هذا الرأي يقولون إن الضمير الذي كان فاعلاً للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشق سموه : « شبه الوصف » أيضاً — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ — وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا في بابها من هذا الجزء — ص ٢٤٥ وما بعدها وكذا في ج ١ م ٣٥ ص ٤٣١ — كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرها مع الجار والمجرور .

(١) في ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل .

(٢) رقم ٢ من هامش ص ٤٣١ م ٨٩ وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على : « الحرف » ص ٤٢ وما بعدها م ٥ .

وحاشا ، من حروف البحر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعي للعدول عن اعتبارها حروفاً أصلية ؛ — كما سبق^(١) في باب الاستثناء — . وسيجيء تفصيل الكلام عن معاني حروف البحر وعملها في الموضع الخاص بهذا من الباب^(٢) .

القسم الثاني : حرف الجر الزائد^(٣) زيادة محضة^(٤) وهو الذي لا يجلب معنى جديداً ، وإنما يؤكّد ويثبّت المعنى العام في الجملة كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة ؛ يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة كالذي يفيد تكرار تلك الجملة كلها . سواء أكان المعنى العام إيجاباً أم سلباً ، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : يكفي الله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيداً ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتأكيد إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله أى : ليس خالق إلا الله ، فأثبتنا بالحرف الزائد : « من » : لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتقوية ما تتضمنه من السلب . ولو حذفنا الحرف الزائد في المثالين ما تأثر المعنى بحذفه^(٥) .

ولا فرق في إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة ، أو في وسطها ، أو في آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب — كفى بالله شهيداً — الأدب بحسبك . . .

وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها كزيادة « باء البحر » بعد صيغة « أفعل » للتعجب القياسي ؛ نحو : أكرم بالعرب^(٦) .

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٣٥٥ . (٢) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٣) أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ إلى الموضع الذي يشتمل على بيان المراد من « اللفظ الزائد » — سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف — وأن ذلك الموضع هو : ج ١ ص ٦٦ و ٧٠ . (٤) هناك « اللام البخارة » قد تكون زيادتها لتقوية حاملها فتكون زيادتها شبيهة بالمحضة — (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، و يبيح البيان في ص ٤٧٥) (٥) ومن أمثلة زيادتها لتقوية المعنى المنفى قول الشاعر : (٦) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصفتها — كما سيجيء عند الكلام على « الباء » في حروف البحر — رقم ١٤ من ص ٤٩٤ . وانظر رقم ١ هامش ص ١٦٣ ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ للأهمية .

ولست براضٍ عن حياة ذليلة ولا بدّ للأحرار من وطن حرّ (٦) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصفتها — كما سيجيء عند الكلام على « الباء » في حروف البحر — رقم ١٤ من ص ٤٩٤ . وانظر رقم ١ هامش ص ١٦٣ ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ للأهمية .

ولأنما لم يتعلق الجواز الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلّق والزيادة متعارضان ،
إذ الداعى للتعلق هو الارتباط المعنوى بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسم
يكمل هذا النقص ، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلي
— وشبهه — ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ، ولإيصال الأثر من
العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، ولأنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته
كله ، لا للربط .

طريقة إعراب المجرور بالحرف الزائد :

لا بد من أمرين معا في الاسم المجرور بالحرف الزائد ؛ أن يكون مجروراً في اللفظ ،
وأن يكون — مع ذلك — في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب مقتضيات
العوامل . فله إعراب لفظي ، معه آخر محلي . ففى مثل . « كفى بالله شهيداً »
تعرب « الباء » حرف جر زائد — « افعل » مجرور بها ، في محل رفع ، لأنه فاعل ،
إذ الأصل : كفى الله . . .

وفى مثل : « بحسبك الأدب » . « الباء » : حرف جر زائد ، « حسب » مجرورة
بها ، في محل رفع ، لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : حسبك الأدب . . . وهكذا .
فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد ، هو : أن كل منهما لا بد
أن يجر الاسم بعده . ويختلفان في ثلاثة أمور :

١ — في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى فرعى جديد لم يكن في الجملة
قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد ، ولأنما يؤكد ويقوى المعنى العام
الذى تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه .

٢ — والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلق^(١) بعامل محتاج إليهما في
تكلمة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور . أما الحرف الزائد ومجروره
فلا يتعلقان .

٣ — والحرف الأصلي يجر الاسم بعده لفظاً دون أن يكون لهذا الاسم محل
آخر من الإعراب^(٢) ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد

(١) إلا الحرف : « هل » الذى للإضراب . وكذا اللام الأصلية في بعض الآراء (انظر البيان

في ص ٤٣٦ ورقم ٣ من هامشها) .

(٢) أى : أنه ليس له إعراب محل .

أن يجر الاسم لفظياً ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ، إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى براعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففي مثل : (كفى بالله القادرُ شهيداً) . يصح في كلمة : « القادر » الجر تبعاً للفظ « الله » المجرور لفظياً ، ويجوز الرفع تبعاً لمحلّه باعتباره فاعلاً . ومثل هذا يجرى في سائر التوابع ، حيث يجتمع في التابع الإعراب اللفظي مع الإعراب المحلي .

وأشهر حروف الجر الزائدة هو الأربعة السالفة (مِنْ - الباء - اللام - الكاف . . .) وسيأتى معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك^(١) .

القسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو الذى يجر الاسم بعده لفظياً فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب^(٢) - فهو كالزائد في هذا - ويفيد الجملة معنى جديداً مستقلاً ، لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه ؛ لكنه لا يحتاج - مع مجروره - لشيء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه . ومن أمثله : رُبَّ - لعل - (وكذا « لولا » ، عند فريق من النحاة) . نحو : ربّ غريب شهيمٌ كان أنفعَ من قريب - رب صديق أمينٌ كان أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رُبَّ ، الاسم بعده في اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً مستقلاً هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً .

(وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به في موضعه الخاص^(٣)) .

(١) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة (في هامش ص ٣٥٥ و ٤٥٢) إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : «خلا وعدا وحاشا» في حروف الجر الشبهة بالزائدة ، لما فيه من تفسير وتقيد لا داعى لها . فاعتبارها حروف جر أصلية أبسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : «رب» ص ٥٢٢ وما بعدها . وفي ص ٥٢٤ رأى آخر يجعل الحرف «رب» من حروف الجر التى تتعلق بمعامل .

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد — كما أسلفنا — في المثالين السابقين : تُعرب «رُبّ» حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » — مجرورة بها في محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز بالجر مراعاة للفظ المتبوع . وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففي المثالين السابقين نقول : رُبّ غريبٍ شهمٌ كان أنفعَ من قريبٍ — رُبّ صديقٍ مهذبٌ كان أوفى من شقيقٍ ؛ يجر كلمتي : « شهمٌ » و « مهذبٌ » مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لخله .

كما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً مستقلاً ؛ فلم يجر ليتم معنى عامله . ويخالفه في أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلاً من الإعراب فوق إعرابه اللفظي بالجر .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة : هي ، جر الاسم لفظاً واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلى فوق إعرابه اللفظي بالجر ، وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلق .

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل — كما أسلفنا — أما الزائد فلا جديد في المعنى معه ، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها .

تلك هي الأنواع الثلاثة من حروف الجر . وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين هذه الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

نوع الحرف				الأحكام الخاصة بكل نوع			
حرف الجر الأصلي وشبهه.	يأتي بمعنى جديد يكمل معنى عامله.	يجر الاسم بعده لفظاً فقط	لا يكون للمجرور محل إعرابي آخر	يحتاج مع مجروره لمتعلق . (أى : لعامل يتعلق به)			
حرف الجر الزائد زيادة محضة ^(١) .	إلا يأتي بمعنى جديد ، إنما يؤكد معنى الجملة .	يجر الاسم بعده لفظاً .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلق .			
حرف الجر الشبيه بالزائد.	يأتي بمعنى جديد مستقل.	يجر الاسم بعده لفظاً .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلق .			

(١) أما التي زيادته غير محضة فأيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، وكذلك في رقم ١٠ من ص ٤٧٥ حيث الكلام حل « لام الجر » الزائدة للتوكيد ، أى : للتقوية .

المسألة ٩٠ :

د - معاني^(١) حروف الجر ، ووجوه استعمالها .

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا ألفاظها^(٢) ، وأنواعها الثلاثة .
ونشير إلى أمرين :

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أئى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر .
وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة ، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثمَّ كان من المستحسن - بلاغةً - اختيار الحرف الأوضح والأشهر وقت الاستعمال ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحة استعمال كل منهما استعمالاً قياسياً في المعنى الواحد . أما إذا اختلفت الحروف في أداء المعاني فيجب الاختصار على ما يؤدي المعنى المراد ، واختياره وحده ؛ ولهذا يجب تنويع حروف الجر وتغييرها على حسب المعاني المقصودة .

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه ، مثل : من ، إلى ، عن ، على ، رُبَّ ، في ، . وبعضاً آخر يقل استعماله فيه ، وهذا ستة أحرف^(٣) هي : خلا - عدا - حاشا - كي - لعل - نهي .

غير أن الذى يكثر استعماله في الجر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحية أن

(١) سبقت إشارة إلى معنى الحرف ، (في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٣٦)
وسألنا هناك : أيمكن لحرف الجر معنى واحد يقتصر عليه ، أم له أكثر ؟

وهل يتووب بعض حروف الجر عن بعض ؟ وقلنا إن الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ .

(٢) في ص ٤٣١ م ٨٩ .

(٣) ولا يصح قصر عامل على حرف منها ، ولا حبس حرف منها على عامل - انظر البيان الخاص

في رقم ٤ من هامش ص ١٦١ -

استخدامهما قياساً في الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذي يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هي قلة نسبية لا ذاتية^(١) (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيسَت بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة في ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل القياسي فقد سبق إيفائها حقها من الإبانة والتفصيل في باب الاستثناء^(٢) .

وأما « كى » فحرف جر أصلى للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :
الأول : « ما » الاستفهامية التى يُسأل بها عن سبب الشيء وعلة ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعاً . فيسأله آخر : كيـمه ؟ بمعنى : لـمه ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصدُ الريف كل أسبوع . فيقال : كيـمه ؟ أى : ليـمه ؟ .

و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يُسأل به عن العلة والسبب — كما سبق — فهي بمنزلة اللام الجارة التى تسمى : « لام التعليل » فى معناها وعملها .

الثانى : « ما » المصدرية مع صلتها^(٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منها معاً ؛ مثل : أحسنُ معاملة الناس كى ما تسلمُ من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : « كى المصدرية » : بجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهي مثل « لام التعليل » معنى وعملًا .

الثالث : « أن » المصدرية مع صلتها^(٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منها

(١) انظر الأصول ج ٣ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . . » وقد أشرنا إلى هذا المعنى فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، (ومنها رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٦٤ م ٩٢ ورقم ٤ من هامش ص ٧٨ م ٩٤) .

(٢) ص ٣٥٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لاشبهة بالزائدة (كما أشرنا قريباً فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢) .

(٣) أصل الكلام : كيـما ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جرّت تحذف ألفها ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة فى جملة الوقف على « ما » دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٤) و ٤ : سبق تفصيل الكلام على « ما المصدرية بنوعها » ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

معاً ، والغالب في هذه الصورة إضمار « أن » بعد « كى » ، مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من « أن » المضمر وصلتها في محل جر بالحرف : « كى »^(١) ، وهى أيضاً مثل « لام التعليل » ، معنى وعملاً .

أى : أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدي معنى واحداً وعملاً واحداً^(٢) . . .

ومما تقدم نعلم أن : « كى » الجارة لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل^(٣) . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع^(٤) ،

(١) هناك مذهب ؛ يجعل « كى » هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه « أن » الناصبة ، (كما سيجىء في رقم ٢ هنا) ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما في ج : باب إعراب الفعل : (قسم النواصب) .

(٢) يكثر في الأساليب القصيدة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : ثقلت في البلاد ؛ لكى استفيد خبرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تبسّطها لام الجر ، مثل : أجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحفظ يقوق ونشاطي ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة لسابقتين) مثل : أوأظب على ذوق من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمي . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » وجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه . فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملاً ؛ لأن حرف الجر لا يدخل - في الغالب - على مثله إلا لتوكيد لفظي . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ « لام » التعليل معنى وعملاً - لأن الحرف المصدرى - لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظي - في الغالب - وإن توسطت بينهما - وهذا قليل قياسي كما سبق - فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التي قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها . - راجع أحكامها في ج : باب النواصب - .

(٣) تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد اللثائية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد اللثائية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التي تستعمل بكثرة في الجر دون غيرها من باقي اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو - مع جوازها وطباسته - غير خفيف على الأسماع ، ولا سائق اليوم ، لغرابته .

(٤) سبق (في الجزء الأول ، باب : « إن » - أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا في الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً التعليل ، أو : الظن . . .

نحو : لعل الغائب قادمٌ غداً ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبه بالزائد .
« الغائب » مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جر^(١) وأصله : الابتداء — غالباً — نحو :
قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . . فهي في تأدية هذا المعنى مثل « من » الابتدائية .

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التي تستعمل قليلاً في البحر ، مع قياس استعمالها .

* * *

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح المعاني القياسية لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

ويلاحظ ما سبق^(٢) ، وهو أن حرف الجر الأصلي حين يؤدي معنى فرعياً من المعاني التي ستذكر لا بد أن يقوم في الوقت نفسه بتعددية عامله اللازم إلى مفعول به معنى^(٣) . وهذا المفعول المعنوي هو الاسم المجرور بالحرف الأصلي .

من : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً . . . ويتردد بين أحد عشر معنى :

١ — التبويض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها

(١) يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم ومن هذا القليل قبيلة : « هذيل » . ومن كلامهم :
« أغربها متى كمة » : أى : من كمة . وقيل شاعره أبي ذؤيب الهذلي في وصف السحب المتراكمة فوق
بلج البحر

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نشيج

— يريد : من بلج . . . النشيج : الصوت العالي — وجاء في الجمع ج ٢ ص ٣٤ — ما نصه : (إنها تأتي بمعنى : « وسط » حكى : « وسطها متى كمة » أى : وسطه . وإذا كانت بمعنى « وسط » فهي اسم أو « من » فحرف ، جزم به ابن هشام وغيره) ٥١ .

ويرى بعض النحاة — كالفرّاء — أنها عند « هذيل » مقصورة على الإسمية الخالصة ، بمعنى : « وسط » . فإذا اقتصرنا على هذا الرأي فهي معرفة ، وإن جرينا على الرأي الذي يجعلها صالحة للإسمية والحرفية فهي مبنية . ومع جواز استعماله اسماً أو حرفاً بقياسه فيهما ، لا تترجح له الأذن اليوم ، لغرابته .
(٢) في ص ٤٣٨ .
(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٢ .

— في الغالب — جزءاً من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : « بعض » مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادّخِرْ من غنائك لفقرك ، ومن قوتك لضحكك ؛ فالأخوذ بعض الدراهم ، والمُدّخِر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : « بعض » مكان كلمة : « من » . ومثل هذا قول الشاعر :

وانك ممن زين الله وجهه وليس لوجه زانه الله شائنٌ

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها ، وهو : « مَن » الموصولة التي بمعنى « الذين » ، وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها ، في اللفظ دون الرتبة ؛ كقولهم : « إنَّ من آفة المنطق الكذب » ، ومن لوم الأخلاق الملقَّ « فالكذب والملق متأخران في الترتيب اللفظي وحده ، ولكنهما متقدمان في درجتهما ؛ لأن كلا منهما هو : « اسم إن » ، والأصل في « اسم إن » تقدمه في الرتبة على خبرها ^(١) . . .

٢ — بيان الجنس ^(٢) ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما ^(٣) قبلها ؛ كقولهم : اجتنب المستهترين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهترون ؛ فهي نوع يدخل تحت جنس « المستهترين » الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء . . . أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ : « الأوفياء » . وهذا الجنس عام ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣ — ابتداء الغاية ^(٤) في الأمكنة كثيراً ، وفي الأزمنة أحياناً — وهي في الحالتين :

(١) ومثل هذا المتأخر في اللفظ ما ورد في الأثر : (إنما يرحم الله من عباده الرحماء) والأصل : إنما يرحم الله الرحماء من عباده
(٢) أى : بيان أن ما قبلها — في الغالب — جنس عام يشمل ما بعدها . فاقبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتي ، وقد يكون المكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب .
(واقظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٦)

(٣) له علامة أخرى : أن يصح حذف « من » ووضع اسم موصول مكانها مع تغيير يمدح على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان ذكراً فعلامتها أن يتخلفها الفسيفر وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هي ذهب .

(٤) معنى لفظة هنا — رقم كما سيبيء في ٢ من هامش ص ٤٦٨ — : المسافة المكانية حيناً ، =

قياسية - وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً^(١)؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله . . .) ؛ فابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام ، ونحو : جاءنى رسالة من فلان . فابتداء مكان الهجاء هو فلان .

ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجع العقل من أول نشأته . . . فابتداء زمان اليأس هو يوم ولادته ، وابتداء زمان رجاحة العقل هو أول نشأته .

٤ - التوكيد ، (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهوميين من الكلام قبل دخوله . فالأول مثل : ما غاب من رجل . وأصل الجملة : ما غاب رجل . وهى جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصّب على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلاً واحداً هو الذى لم يغب ، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي ، (وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي ، ويتحقق أن ينصبّ النفي الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، ودَيَّار ، وعَرِيب) . وإنما كلمة « رجل » من النكرات التى قد تقع بعد النفي ، أو لا تقع ، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول إلا فائدة القاطعة التى تشمل كل فرد من الرجال - إلا بقرينة . وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما

= والمقدار الزمنى حينئذ آخر ، على حسب السياق . بيان هذا : أن الفعل - وشبهه - المصطفى من الجارة له معنى يستمر قليلاً أو طويلاً ، وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بمن ، وهذا الاسم هو الدال على زمان أو مكان كما فى الأمثلة التالية . (وكليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشئ ، فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا قد يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ م ٧٩ .

(١) ما معنى الحرف : « من » ؟ الداخلة على المفضل عليه بعد أفضل التفضل ؟ أمناه : الابتداء

أم المجاوزة ؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصاً في العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « من » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، قلنا : « ما غاب من رجل » ، وعندئذ لا يصح أن يختلف القهم ، ولا أن يتنوع ، إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد واحد ، وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن ثم لا يصح أن يقال : (ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجالان أو أكثر) ، منعاً للتناقض والتخالف ، في حين يصح هذا قبل مجيء « من » الزائدة ، لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ، نفي الواحد دون ما زاد عليه ، ونفيه مع ما زاد عليه معاً — كما أسلفنا — وهذا معنى قولهم : (« من » الزائدة) تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضي وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتوماً .

وعلى ضوء ما سبق تبين فائدة « من » في قول الشاعر :

مامين غريب وإن أبدى تجلده إلا تذكر عند الغربة الوطن

وأما الثاني وهو : « تأكيد معنى العموم » ... فنل : (ما غاب من دينار) من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل — غالباً — إلا بعد النفي أو شبهه (مثل : أحد — غريب — دينار . . . و . . .) ، فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس يتنى عنه المعنى ، وإنما يراد أن يتنى المعنى عن الواحد وما زاد عليه . ففي المثال السابق قطع ويقين بأمر واحد ، هو : عدم غياب فرد أو أكثر من الأفراد ، فكل الأفراد حاضر لم يغيب أحد ، ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « من » ، قلنا : ما غاب من دينار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفي وتعميمه ، بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذي لا يحسن مخالفته عند استعمال « من » الزائدة أن يتحقق شرطان (١) :

(١) هذا رأى البصريين ومن سارهم من كثرة الشعاة التي اقتصر في الحكم على أغلب الوارد وبغالبهم الكوفيون ومن سارهم فلم يشترطوا الشرطين .

وقوعها بعد نفي^(١) أو شبهه (وهو هنا : النهي^(٢)) وبعض أدوات الاستفهام ، وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة . وهذا الاسم يكون مجروراً في اللفظ لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، في مثل قولهم : هل من صديق للواشي ؟ وما من صاحب للنعام^(٣) ، وإما لأنه فاعل ، في مثل قولهم : ما سعى من أحد في الشر إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجروراً في اللفظ منصوب المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : [ما فرطنا في الكتاب من شيء] ، أى : من تفریط) .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه ، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التي يكون الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق ، لكنه في محل رفع مبتدأ ، (الآن أو بحسب أصله) ، أو : فاعل ، أو في محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق و . . .

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز في التابع أمران^(٤) ؛ الجذر مراعاة للفظ

(١) فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعلّم يستوف مفعوله ، فحيى «من» وجوباً ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول للفعل المتعلّم . وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة . (كما يقول الصبان في هذا الموضع ، أخذاً برأى فريق من النحاة - وكما سيبيى ، في ج ٤ ص ١٦٤ ص ٢٨٨ ، باب : كنايةات العدد . . «كم» وأخواتها) نحو قوله تعالى : (وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قومًا آخرين ، ...) ونحو قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وجيون) . وقد وردت زيادتها في قوله زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس - تُعلم
فقد أجاز النحاة أن تكون : «ن» زائدة بعد : «مها» - (وسيبيى ، هذا في ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ باب الجوازم وص ٢٨١ ل م ١٦١ باب «أما») .

وما تصلح فيه الزيادة مع وقوعها في الإثبات قوله عليه السلام : (رحم الله امرأً أصلح من لسانه) .
(٢) مثال النهي : لا تظلم من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون هنا إلا «بالمزة» أو : هل) هل جملك . . . ، أو : أجملك . . . من بشر ؟
(٣) ومثل قوله تعالى : (وما من دابة في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه ، إلا أم أمثالكم) .
(٤) في هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٦٩ . واستيفاء الحكم يقتضى الرجوع إليه .

المشروع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحلّه ؛ نحو : ما للواشى من صديقٍ مخلصٍ ،
يمر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتاً لكلمة : « صديق » ، وكنا
بقية التوابع ، وباقي الأمثلة المختلفة ، وأشباهاها .

٥ - أن تكون بمعنى كلمة : « بدل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة
محلها . كقوله تعالى : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، أى : بدل
الآخرة .

٦ - أن تكون دالة على الظرفية^(١) . (أى : على أن شيئاً يحويه آخر ، كما
يحوى الإناء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ،
وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من
جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧ - إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سبباً وعلة فى إيجاد شيء
آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ، من شدة ضوئها ،
ونحو : من كدك ودأبك أدركت غابتك . أى : بسبب شدة ضوئها . . .
وبسبب كدك^(٢) . . .

٨ - إفادة المجاوزة^(٣) ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى

(١) تكون : « من » بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على :
« قبل وبعد . . . » والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرة أن تكون السببية ، أى : بمعنى : « فى »
الدالة على السببية . أما مجيئها لايتداء الغاية فقليل ؛ نحو : جئت من عندك - هب لى من لذلك وليا -
(راجع حاشية الألويس على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى للغاية فى رقم ٢٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩
(٢) ومثل قول الشاعر :

يموت الفنى من عشرة بلسانه وليس يموت المرء من عشرة الرجل
أعنى : بسبب عشرة . . .

(٣) المجاوزة - كما قالوا - اعتماد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛
بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : ربيت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرى .
والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخظة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين
المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوز العلم
بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى =

بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) ، أَيْ : عَنْ هَذَا ، بِمَعْنَى يَعْيَلِينَ عَنْهُ ، وقوله تعالى : (قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) . . . أَيْ : عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ .

ومثل : كلام الحمقى بمزول من الصواب ، أَيْ : عَنْ الصَّوَابِ^(١) . . .

٩ - إفادة الاستعانة^(٢) فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التي استُخذِمَتْ في تنفيذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترى بالشر ، أَيْ : بِعَيْنٍ . . .

١٠ - إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسيّاً أو معنويّاً وقع فوقه ؛ نحو : قوله تعالى : (ونصرناه مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا) . أَيْ : عَلَى الْقَوْمِ^(٣) . . .

= يكثر استعماله في المجازة . وأما غيره فلا يبلغ درجة (وقد يراد بالمجازة الابتعاد عن الشيء بسبب البعد عن الوصول إليه كقول أحد الثمراء .

هديتي تقصّر عن همتي وهمتي تقصّر عن حالي

وخالص الود ولمحض الثنا أحسن ما يُهديه أمثالي

(راجع معجم الثمراء ، المرزباني - حرف الميم - ص ٢٧٢) .

(١) سبق سؤال (في رقم ١ من هامش ص ٤٦٠) عن معنى الحرف : « مِنْ » الداخل على المفضل عليه بعد أفضل التفضيل ، أَوْرَ لابتداء أم للمجازة ؟ والجواب : أنه صالح لكل منهما - كما سيجيء في ج ٢ باب : أفضل التفضيل - ص ١١٢ من ٢٨٨ عند الكلام على أقسامه - فإذا كان لابتداء فهو لابتداء الارتقاء إذا كان السياق المنح نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كان للمجازة فعناء أن المفضل جاوز المفضل في الأمر المحمود أو المذموم .

(٢) فخشبه « الباء » في هذا .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة : حيث يقول :

بَعْضٌ ، وَبَيِّنٌ ، وَابْتِدَئِي فِي الْأَمْكَنَةِ بِمَنْ ، وَقَدْ تَأْتِي لِيَدُهُ الْأَرْمَنَةُ . . .

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهٌ ، فَجَزَّ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ

قد ضمن البيتين : البعضية ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكافية ، والزيادة بعد نفي أو شبيه جهر النكرة . وهذه المعاني أربعة . أما الخامس - وهو الهدية - فإتساع كره (في هامش ص ٤٨٧)

بقوله : « وَمِنْ » و « بَاءٌ » يفهمان بدلاً .

١١ - إفادة معنى القسم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضسومة الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : « الله » ، نحو : **مِنْ** الله لأقوامنّ الباطل^(١) ، ويجب معه حذف الجملة القسمية ، (فعلها وفاعلها) .
(وسيجيء^(٢) الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه) .

• • •

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « مِنْ » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء هذا الحرف الزائد^(٣) ؛
نحو : **مما** أعمالِ المسيء يلاقى جزاءه . أى : من أعمالِ المسيء ؛ وبسببها^(٤) . . .

(١) ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر ، كالشأن في جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلالة - انظر رقم ٤ من ص ٥٣٢ - .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ و ٤٩٧ وما بعدها :

(٣) انظر « أ » من الزيادة الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضي وصلها كتابة .

(٤) ويشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببيت سيجىء آخر

الباب منه : في هامش ص ٤٩٤ و ٥١٥ و ٥٢٩ .

وَبَعْدَ « مِنْ » ، و « عَنْ » و « بَاء » زَيْدَ « مَا » فَلَمْ يَعْزُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
أى : لم يمتنع .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأساليب الواردة الماثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نصح :

« كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يُحَرِّكُ لسانه وشفته » .

وكقول الشاعر :

وإنا لِمِما يضربُ الكِبشَ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفمِ

.....

وقد قيل إن معنى « مما » هنا هو : « ربما » ، طبقاً لما بينه سيبويه فى كتابه (ج ١ ص ٤٧٦) ، وملخصه : أن « مِمَّنْ » الجارة المكشوفة بالحرف « ما » ^(١) . — قد تكون بمعنى « ربما » ، واستشهد بالبيت السالف .

وقال ابن هشام فى « المغنى » عند الكلام على : « مِمَّنْ » وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ؛ كاليست السالف . ثم أردف هذا بقوله : (والظاهر : أن « من » فى البيت ابتدائية و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب ^(٢)) . . .)

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « مِمَّنْ » مبلوياً بالأداة : « أل » التى ليست معلودة فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ، مثل : قد نعرف

(١) الفرق كبير فى المعنى والعمل أو عدمه بين « ما » هذه ولقى فى الصفحة السابقة .

(٢) تفصيل هذا البحث مفيد فى المجلد التاسع من مجلة المجمع الفنى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد . وقد اكتفينا بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول ص ٤٢ ص ٥١ عند الكلام على : « كان » ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث المفيد ، أو إلى ملخصه ، وما فيها من أمثلة وأساليب تصل بما نحن فيه . وكذلك ما نقلناه عن « القاموس » من آخر جزئه الرابع — باب : الألف اللينة ، عند الكلام على أنواع « ما » ، واستعمالاتها — حيث يقول ما نصه : (« إذا أرادوا والمبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكثابة ، قالوا : إن زينا بما أن يكتب . أى : أنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكثابة . ») ص ٨١ .

ولهذا البحث إشارة موزنة فى ص ١ بمناسبة الكلام على الحرف : « رُبَّ » .

من الإذاعة ما لا تعرفه من الصحف ، وغيرها^(١) .
والأحسن ألا تُحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو :
لا تعجب من الشعوب إذا انتصمت من الظالم .
وإن وقع بعد : « من » حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر - غالباً -
نحو : عجب من استهانة الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به .

• • •

(١) بعض القائل يحذف النون في هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدي :
ولقد شهدت عُكَاظَ قَبْلِ مَحَلِّهَا فِيهَا وَكُنْتُ أَعَدَّ مِلْفَتِيَانِ
أى : من الفتيان . وقول عبد الرحمن بن حسان في مدح آل سعيد بن العاص :
أَعَفَاءُ تَحْسِبُهُمْ مِلْجِيًّا * مَرْضَى تَطَاوَلَ أَسْقَامُهَا
أى : من الهباء . وكذلك المتنبي حيث يقول :
نَحْنُ رَكْبُ مِلْجَنٍ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شَخُوصُ الْجَمَالِ
أى : من الجن ، وقول أبي القاسم بن هاني :
إِذَا لَمْ تَنْلِ بِالْعِلْمِ مَالًا وَلَا جَانِبًا مِلْأَجْرَ الْعِلْمِ كَالْجَهْلِ
يريد : من الأجر

إلى : حرف جرّ أصلي^(١) يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغاية^(٢) مطلقاً ، (أى : سواء أكانت نهاية الغاية في زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت هي الآخر الحقيقي لما قبل « إلى » أم ليست الآخر الحقيقي ، ولكنها متصلة به اتصالاً قريباً أو بعيداً) . وهذا المعنى أكثر استعمالاً الحرف إلى ، فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمت الليلة إلى طلوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً قريباً : نمت الليلة إلى سحرها^(٣) ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها و . . . و . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترساً . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمه . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل « إلى » ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالقصد - غالباً - في مثل هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تُقرأ ، فهي خارجة من الحكم الذي ثبت لما قبل « إلى » . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضي إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل - غالباً - في أيام الصيام . فإذا وُجدت قرينة تدل على دخوله كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكلت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله

(١) سيجى في الزيادة - ص ٤٧١ - أن بعض النحاة يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق في رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ - أن الغاية في هذا الباب ، هي : المسافة المكانية حيناً والمقدار الزمني حيناً آخر - على حسب السياق - وأنها تختلف عن الغاية في الظروف (وقد سبق بيانها في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢) . والمراد بانتهاء الغاية هنا أن المعنى قبل : « إلى » ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به .

وبين حروف الجر ثلاثة تشترك في انتهاء الغاية ؛ (هي : إلى - اللام في ص ٤٧٢ - حتى ، في من ص ٤٨٢) وسيجى البيان الخاص بكل حرف .

(٣) السحر : الثلث الأخير من الليل .

يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه^(١) . . .

٢ - المصاحبة^(٢) ، كقولهم : من قعد عن الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعدّ بهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . . وكقوله تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) ، أى : مع الله .

٣ - التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل في المعنى لا في الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به في المعنى لا في الصناعة كذلك . وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : البغض ، وما بمعناها ، كالود والكراهة . . .) ، كقولهم : « احتمال المشقة أحب إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلثيم الطبع . فإنا أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » . فكلمة : « نفس » ، هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - لاسم التفضيل (أحب) لأنها - في الواقع - هي فاعلة الحب ، أو : هي التي قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوي (لا النحوي) لفعل التعجب : (أبغض) ، إذ هي فاعلة البغض حقيقة ، أو : هي التي قام بها البغض ، والذي قطع في الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذي من وظيفته القطع في مثل هذا الأسلوب الذي يحتاج إلى تيقظ ، لدقته^(٣) ، ولأنه قد يلبس بما يقع فيه حرف « اللام »

(١) انظر الفرق بين « إلى » و « حتى » في هذا وفي غيره (رقم ٤ من هامش ص ٤٨٢) .

(٢) انضمام شيء آخر انضماماً يقتضى تلازمها في أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرها ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلاوة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى . وقد يبرهن « المصاحبة » بكلمة : « المية » كما ورد في الخصري - ج ١ باب : المفعول معه - حيث قال : « المية » ويثل لما يقوله : « يمت اللبّد بجوابه » ، أى : مع ثيابه .

(٣) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناها ، يكون فاعله للنحوي هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجزئاً « إلى » ملائماً ، وإلا وجب المدحول عنها . فز المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . . وما سبق من معنى « التبيين » في « إلى » يختلف عن معناه في « اللام » الجارة - وسيجيء في رقم ١٥ من ص ٤٧٨ - وكلاهما يوضح المراد من الآخر .

مكان « إلى » ، (وسبأني الكلام عليه في اللام)^(١) .

٤ - الاختصاص (أى : قصر شيء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم :
الأبُ راعى الأسرة ، وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ، وأمرهم إليه . . .
فليتق الله كل راعٍ فى رعيته .

٥ - الظرفية^(٢) : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله
الولدان . . . أى : فى يوم .

٦ - البعضية ، (وهذا قبل فى المسموع)^(٣) ، نحو : شرب العاطش فلم
يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

(١) ص ٤٧٨ .

(٢) سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ٤٦٥ وهى من المعاني الدقيقة التى يؤيدها الحرف « إلى » .
وقد يحصل هذا المعنى قول النابتة الذبياني .

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مَظْلِيٌّ به القَارُءُ ، أجرب
وقد طرقة :

وإن يَلْتَقِ الحىَّ الجميعُ تُلَاقِي إلى ذروة البيت الكريم المَصْنَدُ

يريد : فى الناس - - . . . فى ذروة . . .

(٣) فلا يحسن القياس عليه .

زيادة وتفصيل :

(١) جعل بعض النحاة من معاني : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند »^(١) مستدلاً بمثل قول القائل :

أم لا سبيلَ إلى الشباب ، وذكره أشهى إلى من الرقيق السلسل

وأن تكون زائدة ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعلْ أَفئدةً من الناس تَهْوِيْ إِلَيْهِمْ) ، - بفتح الواو - ، أى : تهوهم . . .

وقد دُفع ذلك الرأي بأن الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها - وهو ياء المتكلم - فاعل معنوى على الوجه المشروح في الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثاني : (الآية) وقع فيه الفعل ، « تَهْوِيْ » مضمناً ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة . وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به ؛ فراراً من الحكم بالزيادة من غير ضرورة .

(ب) : يجب قلب ألفها^(٢) ياء إذا كان المجرور بها ضميراً . نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فتقدم إليهم ضروب الهاملة الكريمة .
فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلى يتجه الخائف .

• • •

(١) سبق الكلام على « عند » في باب الظرف مع نظائرها من الظروف - ص ٢٩١ من هذا الجزء .

(٢) وهي المكتوبة ياء ؛ تهماً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً^(١) . . . ، ويؤدي هذه معانٍ قد تجاوز العشرين .

١ - انتهاء الغاية^(٢) (أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها ، الداخِل في ذلك المعنى) . نحو : صمّت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . .
واستعملها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها ، ولكنه - مثل كل معانيها المختلفة - قياسيّ

(كما سبق)^(٣) .

٢ - المِلْك ؛ ويقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاً لها .

٣ - شبه الملك ؛ ويقع : إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداها للأخرى ؛ نحو : (المِرج للحصاة - المفتاح للباب - الباب للبيت) ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . ، وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين . . .

وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص .

٤ - الدلالة على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتاً . فالعطاء للذى يأخذه المحتاج بصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ - الدلالة على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعرافاً من أبنائك البررة ، فالأعراف هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات

(١) من أى النوعين لام الاستفاعة - (الداخلة على المستفاد) ؟ هل تحتاج مع مجرورها إلى تعليق ؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل ، وسرد بعض أحكام مختلفة وقد عرضنا لكل هذا في الباب المناسب ، وهو : باب : « الاستفاعة » . - (ج ٤ م ١٣٣ ص ٨٧)

(٢) فهنا الحرف مثل : « إلى » في هذا المعنى الذى سبق إيضاحه في رقم ٤ من هامش ٤٥٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ ، ومثل « حتى فيه » ، وسيجيء الكلام عليها . في ص ٤٨٢ والثلاثة مشتركة في هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، - كما قلنا - .

(٣) في ص ٤٥٥ .

المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض ^(١).

٦ - الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير .
أى : يتسبب فلان لأب ^(٢) . . .

٧ - التعدية ^(٣) المجردة ؛ نحو : ما أحبَّ العقلاء للصمت المحمود ،
وما أبغضهم للثرثرة .

٨ - التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب
ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة ^(٤).

٩ - التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى
الجملة كلها ، لا معنى العامل وحده - كما شرحنا ^(٥) - ، ويجرى عليها ما يجرى على
حرف الجر الزائد ^(٦) . وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :
وملكت ما بين العراق ويشرب ^(٧) ملكاً أجار ^(٨) لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلماً ومعاهداً ^(٩) . وقول الشاعر فى الغزل :

(١٠١) الحق أن المعانى الثلاثة (التملك - شبه - النسب) متقاربة ، ويمكن الاستئناء عنها
بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها . ولقد قيل : إن كل معنى من
المعانى الثلاثة يستفاد من الجملة كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح . وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى
من التركيب متوقف على « اللام » فنسب إليها .

(٢) إذا كانت مجرد التعدية فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجزئاً - كما سبق فى
أول هذا الباب ، ص ٤٣٧ و ٤٣٩ ، وفى باب : « التمدى والازم » ، ص ١٥١ -
وكونها هنا التعدية المجردة لا ينافى أنها فى بقية مواضعها التعدية أيضاً مع إلحاقها شيئاً آخر فى الوقت
نفسه ، - كما جاء فى حاشية الصبان - .

(٣) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب . والرغبة فى دفع
الفاقة سابقة على وجود الاكتساب .

(٤) فى ص ٤٥٠ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زيادة محضة لا يفيد إلا توكيد المعنى العام
فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاجتهاد عنه ، دون أن يتأثر الكلام بجزء . و... و...

(٥) اسم المدينة المنورة . (٦) أجاره : نصره وحماه .

(٧) يستدل النحاة بالبيت السالف على زيادة « اللام » - كما قلنا - لكن البيت للشاعر « ابن
سَيَّانة » من أبيات يمدح بها أمير المدينة ، ويده :

ماليهما ودميهما من بعدما غشي الضعيف شعاع من المارد =

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تَمَثَّلُ لى لىلى بكل سبيل...^(١)

فالفعل : « أريد » متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد « لام التعليل » الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما . أو بين المتضايقين ؛ كقولهم : لا أبا لقلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة^(٢) .

وقد أجازوا زيادتها^(٣) للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر^(٤) فى فتاة :

لو تموت لراعنتى ، وقلت ألا يا بُؤس للموت . ليت الموت أبقاها
وقول الآخر^(٥) :

يا بُؤس للجهل ضراً راءاً لأقوام . . .

ومن المستحسن اليوم الاختصار فى الزائدة على المسموع^(٦) ؛ مبالغة فى الاختياط .

= وهذا يجعل الحكم بزيادة اللام غير مقطوع به ، إذ يصح أن يكون « المفعول به » هو « مائهما » ..
إلا إن أهرينا هذه الكلمة « بدلا » من « مسلم » . . . فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح القطع .

(١) سيذكر البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦

(٢) وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنّا معها الأسلوب ، والمراد منه ، فى ج ١ باب :

« الأسماء الستة » م ٨ ص ٩٩ .

(٣) كما سيجى فى ج ٣ باب : « الإضافة » وفى ج ٤ باب : « النداء » .

(٤) هو أبو جنادة العنرى من الشعراء الذين أدركوا الدولة الأموية .

(٥) هو النابغة الذبياني ، وصدر البيت :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد . . الخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد : اتركوا بنى أسد ...

(٦) ومن المسموع زيادتها بعد الفعل : « أعطى » وهو من الأفعال التى تنصب مفعولين فى الأصل ،

فكانت ليل الأنغولية تمنح الحاج :

أحجاج لا تُعطى العصاة منهاهم . ولا الله يعطى للعصاة منهاها

وقال آخر من أصحاب المبرد :

ولكننى أعطى صفاء مودتى لمن لا يرى يوماً على له فضلاً

ونظّر ما يصل بهذا - فى آخر رقم ٤ من هامش ص ٢٠ - حيث المنقول عن : « المنفى »

و « الصبان » . . .

١٠ - التقوية . وهي التي تجيء لتقوية عامل ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله . نحو ، قوله تعالى : (... إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (١) وقوله تعالى : (... لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره : كالفرع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فَحَالٌ لِّمَا يُرِيدُ) . وقوله : (... مَصَدَقًا لِّمَا مَعَهُمْ) وقول علي رضي الله عنه : « لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به » ، فأصل الكلام في الآيتين الأوليين : إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا - يَرْهَبُونَ رَبَّهُمْ ... فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضَعُفَ الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته (٢) . وأصل الكلام في الآيتين الأخيرتين وفي كلام علي : فَحَالٌ

(١) الرُّؤْيَا هنا : الحُلُمُ المنام . وتعبيره : تفسيره .

(٢) تخصيص اللام بمعنى « التقوية » على الوجه الذي يقوله كثير من النحاة ، تخصيص لا مسوغ له ، فليست « لام التقوية » نوعاً مستقلاً يخالف « اللام الزائدة » في قليل أو كثير كما سبين بما يلي هنا وفي هامش الصفحة الآتية مباشرة . وقد سبق أن أشرنا باختصار - في رقم ٧ من هامش ص ٤٣٥ - إلى أن اللام التي تفيد التقوية زائدة زيادة غير محضة ، (أى : أنها زائدة تشبيهة بالأصلية) لأنها تفيد عاملها - لا الجملة - معنى جديداً : هو : « التقوية » ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصل في جلب معنى جديد يكمل العامل ، وفي الواقع بهذا العامل . ولكنها من فاحية أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها . لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضة (راجع الصبيان والتصريح عند كلامهما على « لام الجر » ثم « المفعلى ») .

وبما يجب ملاحظته أن لام التقوية لا تدخل على مفعول عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه مماً ، أو يتأخرا عنه مماً ، ففى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما مماً ، ولا على أحدهما ، وإذا حلف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحلف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبيان ، ومقدمة الجزء الأول من « المفعلى » التي جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وما أنا باتباع بما أسره ، بما أسره ، مفيد لما قرره وحرره .) فقال العلامة الأثير تعظيماً عليه ما نصه : (اللام في قوله : « لما » مقوية ؛ إذ مادة الإفاضة تتعلق بنفسها . لا يقال : إنها تتعلق لمفعولين ؛ تقول أفتدت محتاجاً مالا ؛ وما يتعلق لمفعولين لا يقرى باللام . . . لأننا نقول على ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيد كلام ابن مالك في تعليل منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزداد فيها ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرفي جر متجهين - وهذا ممنوع في الأغلب - وإما أن تزداد في أحدهما ؛ فيلزم التوجيه بلا مرجع . فإن كان أحدهما محذوفاً كما هنا .. فإنه حذف صفة يفاد - وهو الشخص المستفيد ، لعدم تعلق غرض به وذكر ما يفاد - وهو الشيء المفعول ...) فإن « اللام » تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حيث قطع النظر عنه ، سواء زلت العامل بالنظر المحذوف منزلة اللام أو لا . وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المتقدم أضعف . أو ناب أحدهما -

ما يريد — مصدقاً ما معهم ، التاركينه . . . فكلمة : « فَعَالٌ » صيغة مبالغة متعدية ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها .
وكذلك كلمة : « مصدقاً » ، وكلمة « التاركين » وكلاهما اسم فاعل ^(١) . . .

= عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنسوب . لأن طلبه المرفوع أقوى) ١٠ .
هذا ، وما يصلح — عندكم — أن تكون اللام فيه للتقوية قولهم في الدعاء :

« سقى الحسن ، ورضياً له » ، وفي هذا الأسلوب — وأمثاله ، تفصيلات معنوية ، وأحكام إعرابية مختلفة ، أوضحناها كاملة في ج ١ ص ٣٩ ص ٤٦٨ .

(١) هذا كلام كثير من النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصل هنا ؛ فهو مع مجروره متملقان بالعامل للضعف . . .

وكلامهم مردود بما سردناه في رقم ٢ من هامش ص ١٨٤ وبما نمرده هنا : لما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل مدنيّاً في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ (إن كنتم الرؤيا فمبرون — ربهن يرهون — مصدقاً ما معهم — فعال ما يريد) . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الواسطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام التقوية مع أن الاسم قبل مجيئها كان مفعولاً به منصوباً . فلما جاءت جرت ؛ فصارت مفعولاً به في المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط . . . وكان الأول بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد في المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتملقان — لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً .

على أن الرأي الأقرب للسداد هو ما سجله « المبرد » في كتابه : « الكامل » (ج ٣ ص ٣٦ الطبعة القديمة بمطبعة الفتوح) ونصه عند شرحه لقول أبي النجم الشاعر : (سبى الحماة وأبى عليها . . .) أن الأصل هو : « وأبىها » . فوضع « أبى » في موضع : « الكذب » ، فنّم وصلها بـ « بعل » ، والذي يستعمل في صلة الفعل « اللام » ؛ لأنها لام الإضافة ؛ تقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت . والمعنى : عمراً أكرمت ، وزيدا ضربت . قائماً بقدره : إكرامى لعمرو ، وضربى لزيد ؛ فأجرى الفعل مجرى المصدر . وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول ، لأن الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام : كما قال الله عز وجل : « إن كنتم للرؤيا تهبرون » . وإن أخرج المفعول فبري حسن ، وللقرآن يحيط بكل اللغات الفصيحة . قال الله عز وجل : « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » . والنحويون يقولون في قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون ردف لكم » . . . إنما هو : ودفكم . وقال كثير عزة :

أريد لأنسى ذكرها ، فكأنما تمثل لي ليل بكل سبيل . . .

١٠ كلام المبرد في الكامل ، وسيد كر البيث : « سبى الحماة . . . » لمناسبة أخرى في هامش ص ٤٤٠ .
وشيء آخر : جاء في مجلة المجمع اللغوي بدمشق (ج ٤ ص ١٨٢) بقلم الأب أنستاس الكرمل ، العضو السابق بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والعراق ، وغيرهما ، ما نصّه : (« ورمعوا أنه لا يقال : « يمكن لأحدكم . . . » وعنى أنه يجوز . والنحاة تسمى هذه اللام : « اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله » وهي كثيرة الورد في كلامهم ، وإن أنكروا المرحوم « إبراهيم اليازجي » ١٠ .

١١ - الدلالة على القسم^(١) والتعجب معاً ، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : « الله !! لا ينجو من الزمان حذراً » . يقال هذا في معرض الحديث عن رجل حريص يتوق أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : « الله !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة » . وهذا يقال في معرض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة ، على كثرة تفوقها عدّة وعديداً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين في « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول .

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجرح بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضاً ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا لَأَصِيلٍ^(٢) وما به من روعة - يا لَتَكْشِفَ العلمي وما انتهى إليه . ويكون بعد غيره ، نحو : لله دَرٌّ فلان شجاعاً في الحق - لله أنت مِعْوَانًا في الخير^(٣) . . .

(١) حروف القسم المشهورة هي : (الباء - التاء - الواو - اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده . وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين إغوته . وهناك حرف خامس سبق الإشارة إليه في ص ٢٦٥ هو : « من » ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميّه أو ضمها) أداة قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوباً ، فقول : من الله لأناصرن للزينة . أى : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله ..

وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف « ها » للقسم بعد « إى » التى بمعنى : « نعم » ويدونها . . . جاء في الأسامي (ج ١ ص ١٧٧) أن أمراًياً قال لأخيه : أنشدنا - رحمك الله ، وتصدق على هذا اللريب بأبيات . . . فقال : إى : ها الله إذا . . . (انظر البيان الخاص بها في ص ٥٠٦ رقم ٣ من هامشها) .

(٢) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز في اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤) .

(٣) ويصح أن يكون من هذا ما يرد في بعض النصوص القديمة ، من مثل قول الشاعر :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَحْزُونِي
وَالْأَصْلُ : إِنَّ إِبْنَ عَمِّكَ ، بجليف لام الجرح قبل لفظ الجلالة .

١٣ - الدلالة على العاقبة المنتظرة ، (أى : على النتيجة المرتقبة . او : الصيرورة) . نحو : (سأتعلم للحياة السعيدة ، وأنتقلُ في جنّات المعمورة لتخصيل أنفع التجارب) . ونحو : (ربّيت النمر للهجوم على) . يقول هذا من صادف نمرأ صغيراً فأشفق عليه وتعهده ، وخدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطاً متألماً منهكماً : ربّيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم على . ونحو : (أربّي هذا الولد الضال ليسرقني ، ويفر كأخيه) . يقول هذا من يؤوى إليه شريداً ، ويُحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام في الأمثلة السابقة وأشباهها : لام « الصيرورة » أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته ^(١) . . .

١٤ - الدلالة على التبليغ ، وهي الدلالة على إيصال المعنى إلى الاسم المحرور بها ، نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أنقله ^(٢) . . . (وقد يسميها لذلك بعض النحاة « لام التعدية » يريد : إيصال المعنى وتبليغه) .

١٥ - الدلالة على التبيين ، أى : إظهار أن الاسم المحرور بها هو في حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل في المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناها ، كالودّ ، والكره ، ونظائرها . . . ، نحو : (السكون في المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم) . فالجورور باللام في المثالين - وأشباههما - في حكم المفعول به من جهة المعنى (لوقوع أثر الكلام السابق عليه) لا من جهة الإعراب . فكلمة « السكون » هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذي أوجد الحب ، وكان سبباً فيه . وكلمة : « المرضى » هي المفعول به المعنوي - لا النحوي - الذي وقع عليه الحب ، وانصبَّ عليه أثره . ومثل هذا يقال في

(١) ومنها قوله تعالى في موسى : (فاتخذ آلُ فرعونَ ؛ ليكونَ لهمُ عدوًّا وحزناً) .

(٢) ومثلها التي في صدر البيت الآتي لشرق :

« قل للمشير إلى أبيه وجده
أعلمت للقميرين من أسلاف » ؟
والتي في صدر البيت الآخر :

« وليس عتاب المرء للمرء نافعاً
إذا لم يكن للمرء لب يعاتبه »

كلمتي : « إطالة ، ونفوس » فالأولى هي الفاعل المعنوي - لا النحوي ، والأخرى هي المفعول به المعنوي كذلك .

ومثل : البدوي الصميم أحب للصحرَاء ، وأبغض للحضر ، وما أكره للاستقرار ، ودوام الإقامة في مكان واحد^(١) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التي تفيد التبيين ، و « اللام » التي تفيده أيضاً^(٢) . ويتركز في أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعول به في المعنى كذلك . أما « اللام » التبيينية « فبعكسها » فما بعدها مفعول به معنوي لا لفظي ؛ وما قبلها فاعل معنوي كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابني . كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أي : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذي وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى . أما إذا قلت : الوالد أحب لابني ، فإن المعنى يتعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والاب هو المحب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق^(٣) القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة في استعماله وفهمه^(٤) .

١٦ - أن تكون بمعنى : بَعْدُ^(١) ، كقولم : (كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصلي الصبح بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، وفطر شئون رعيته) . أي : بعد أذان الفجر مباشرة ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون : (كتبت هذه الرسالة لخمس تحكون من «شوال») يريدون : بعد خمس ليال مررن

(١) فالمراد : يجب البدوي الصحرَاء . - يُبغض البدوي الحضر - يكره البدوي الاستقرار .
(٢) راجع سابق في ص ٤٦٩ . حيث الإيضاح والتبسيط الذي يبين الفاعل والمفعول به المعنويين .
(٣) من أمثلة اللام التبيينية : سَمِياً لك - رَعِياً لك - تَبِياً للغائب - . وفي هذه الأمثلة وأشبهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية عامة تشمل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، ورجلتين حيناً آخر . وقد وثقتها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح - في الجزء الأول من ٣٨٠ ، م ٣٩ في قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا نناس الباحث المستعفي من الرجوع إليها .

(٤) بعد ، من الظروف التي سبق الكلام عليها في باب : الظروف بهذا الجزء ص ٧٨٢ .

من شوال . ومثل قول الشاعر^(١) :

توهبتُ آياتَ لها فعرفتُها لسته أعوام ، وذا العامُ سابع
أى : بعد ستة أعوام . . . ، وقول الآخر :

فلما تفرقنا كآنى ومالكا لطول^(٢) اجتماع لم نَسِيتْ ليلةً معاً

١٧ - أن تكون بمعنى : « قَبْلُ » ، كقولهم فى التاريخ : كُتِبَتْ رسالتى لليلة
بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

١٨ - أن تفيد الظرفية^(٣) نحو : قوله تعالى : (وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ) . وقوله تعالى فى أمر الساعة : (لَا يُجَلِّيهَا لَوْفَتِهَا إِلَّا هُوَ)^(٤) . وقولهم فى
التاريخ : كُتِبَتْ هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسييله . . . ،
(أى : فى يوم القيامة - فى وقتها - فى غرة شهر رجب - فى سييله -) .

١٩ - أن تكون بمعنى : « مِنْ » البَيَانِيَّةُ^(٥) كقول الشاعر يخاطب عدوه :
لنا الفضل فى الدنيا وأنتك راغمٌ ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ
أى : : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ - أن تكون للمجازاة^(٦) . (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبُغضاً إنه لذميمٌ

أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أى مثل :
« فى » . وأنها لا تكون بمعنى : « عَنْ » ولا بمعنى : « عَلَى » ، المفيدة للاستعلاء)^(٧) .

(١) النابتة الذبياني .

(٢) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع - كما أشرنا فى ج ٣ - باب الإضافة م ٩٥ ص ١٠٩ -
والأول أنسب .

(٣) الظرفية - احتواء الشيء فى داخله شيئاً آخر ، كما يحتوى الظرف المظروف ، و . . .
فتكون بمعنى : « فى » . (انظروا يتصل بهذا فى رقم ٦ ص ٦٣ وهامشه .

(٤) وقيل : إن اللام فى الآية الكريمة بمعنى : « عند » ، أى عند وقتها - (كما جاء فى « المختص »
لابن جنى ، ج ٢ ص ٣٢٢) (٥) سبق الكلام عليها (فى ص ٤٥٨) .

(٦) سبق فى رقم ٣ من هامش ٦٣ تعريفها وبيان أقسامها .

(٧) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويخرون للأذنقان . . . » وقول الشاعر :-

والرأى السديد أنها إن دلت في السياق على المجاوزة ، أو : الاستملاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة - جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

- ٢١ - أن تكون لتوكيد النفي ، وهى الداخلة في ظاهر الأمر - دون حقيقته - على المضارع المسبوق بكون منى ، وتسمى : « لام الجحود »^(١) ؛ لسبقها بالنفي دائماً . نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل ليتنصر .
- ٢٢ - أن تكون بمعنى : « مع » كقوله تعالى في اليتامى : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : مع أموالكم . [صفة إيمانى الكاتب أ والمؤلف]
- ٢٣ - أن تكون بمعنى « عند » المفيدة للتوقيت ؛ كقوله تعالى : (هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . . .) ، أى : عند أول الحشر^(٢) . . .

حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث^(٣) فى نحو : يا لكفادار الضعيف ؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير ، إلا على ياء المتكلم ، فتكسر فى نحو : رب اغفر لى ، و . . .

= (فخر صريماً للدين ولقلم) . . . والاستملاء المعنى (وهو المجازى) فى مثل قوله تعالى : (إن أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها) أى : إن أسأتم فعليها . والأمر متوقف على موضوع معتلما فى السياق .

(١) تفصيل الكلام عليها فى باب : « التواصب » من الجزء الرابع .

(٢) جاء فى تفسير : « صفة البيان » لمعان القرآن ما نصه : (المعنى : عند أول الحشر . ولللام للتوقيت : كالتى فى قوله تعالى : « أقم الصلاة لذالك للشمس ») ٥١ .

أى : لتحويلها وميلها من وسط السماء إلى ما يليه .

ويقول المفسرون فى قوله تعالى : (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة . .) (إن لام الجر هنا للتوقيت . أى : لوقت وقوعها ، كالتوقيت الذى فى قولهم كتبت الرسالة لسيح خلون من رمضان مثلا . . .)

(٣) وغير المتأذى المقصود به التمجيد ؛ كالتى سبق فى رقم ١٢ من ص ٤٧٧ فإن اللام فيه صالحة لفتح والكسر .

حتى^(١) : حرف جرّ أصلي ، وهو نوعان :

(أ) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح^(٢) . ومعنى : « حتى » في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية^(٣) ؛ ولهذا تسمى فيه : « حتى الغائية » ، نحو : تمتع بأيام الزاحة حتى آخرها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وتعملاً ، أى : دفعات لا دفعة واحدة . والغالب كذلك أن يجرّ الآخر من الأشياء ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : (شربت الكوب كله حتى الصبابة ، وأتممت الصفحة حتى السطر الأخير) .

ونحو : (سهرت الليلة حتى السحر ، وتنقلت في الحديقة حتى الباب الخارجي) . والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية في الحكم^(٤) الذي قبل « حتى » . إلا إذا قامت قرينة تدلّ على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخلة بقرينة تدلّ على الشمول والعموم ؛ هي كلمة : « كل » ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ؛ لأن كلمة : « كدت » التي معناها : « قاربت » تدلّ على أن بعضه الأخير لم يقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بجى » في مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيى مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المضمره وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معاني هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء

(١) سيجى : فى ج ٤ م ١٤٩ ص ٣١٤ تلخيص مفيد لجميع أنواع « حتى » وتفصيل هام عن نوعها الجار .

(٢) المراد بالظاهر ما ليس غميراً ، وبالصريح ما ليس مصدراً مؤولاً من « أن » المضمره والجملة المضارعية بمضارعها .

(٣) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته . صفة ونوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتى » أحد حروف ثلاثة تدلّ على انتهاء الغاية - وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » فى ص ٤٦٨ و « اللام » فى ص ٤٧٢ - وإذا كانت « حتى » لانتهاء الغاية انقضت أن ينقض ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلا بد فى انقضاها من التدرج والتعمل - كما سيجى - .

(٤) وهذا أحد الأوجه التي تغالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً ؛ أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رسالة ، لأن « حتى » الغائية تتطلب - كما سبق - أن -

الغاية ، كالنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل^(١) أو الدلالة على الاستثناء^(٢) إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع — كما قلنا — لا يمر إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع ، المقدرة وجوباً ، ومن صلتها الفعلية المضارعية^(٣) ؛ نحو : أتقن عملك حتى تشتهر — اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك — التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه . . . ، ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضي انقطاع ما قبل : « حتى » وانتهائه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان . . . — ولا أن

= يقتضي المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، وعلى عدة دقات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لافتتاح إلى هذا ، فناسبها « إلى » — كما يجوز أن تقول : انتقلت من البداية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن تقول : « حتى » الحاضرة ؛ لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت — أو كادت — بحجى : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « من » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من : (أن المضرة وجوباً ، والتعلل المضارع وقاطعه) ، نحو : أسرمت حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرمت إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن » الظاهرة .

فلنخص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب الاقتصاد عليه .

وأن : « نهاية الباقية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالمعكس مع « حتى » فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة .

وأن « إلى » تقتضي انقضاء ما قبلها — غالباً — بغير تمهل أو انقطاع . بخلاف « حتى » . ولهذا آثار في التعبير .

وأن « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التي تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك .

وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجب : « من » الدالة على البداية ولا يصح بحجى : « حتى » .

(١) الدلالة على أن ما قبلها حلة وسبب فيها بعدها . فهي مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو الحلة

(٢) يحجى بيان هذه الدلالة على الاستثناء — في ص ٤٨٥ —

(٣) للأداة : « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع واصلتها ، عدة

أحكام أخرى مكانها المناسب التي ستذكر فيه تفصيلاً هو الجزء الرابع ، باب : « إعراب الفعل » حيث الكلام على : « النواصب » . . .

يُحْتَجَبُ الْكَسْبُ الْحَيْثُ حَتَّى نَسْلَمَ ثَرَوَتَهُ ، فَإِذَا سَلِمَتْ لَا يَحْتَجِبُهُ . . . — ، وَلَا أَنْ يَحْرَصَ عَلَى الْأَمَانَةِ حَتَّى يَزْدَادَ رِبْحَهُ ، فَإِذَا اِزْدَادَ تَرَكَهَا ، لَيْسَ الْمَقْصُودُ شَيْئًا مِنْ هَذَا لِفُسَادِهِ ، فَهِيَ فِي تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ لِلتَّعْلِيلِ .

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهي صفحاته —
بمقدّر الليل حتى يطلع الفجر . . .
أما دلالتها على الاستثناء فقليلة (١).

(١) تفصيل الكلام عليها في الصفحة التالية مباشرة — كما أشرنا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة —

.....

زيادة وتفصيل :

(١) قلنا فيما سبق ^(١) : إن «حتى» الجارة نوعان : نوع : يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على الغائية ، أى : على نهاية الغاية ، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من «أن» المضمر وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع ، إما نهاية الغاية ^(٢) وإما التعليل ، وإما الاستثناء .

فن معانى «حتى» : الدلالة على الاستثناء وهذا أقل - استعمالاتها ، ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين - ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبة المسترة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون «حتى» ^(٣) في هذه الحالة بمعنى «إلا» الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، فتكون «إلا» فيه بمعنى «لكن» أى : يصح أن يحل محلها : «لكن» .

(١) في ص ٤٨٢ .

(٢) يفهم من هذا أن «حتى» لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً ، ولا عكس ؛ فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً . لا يلزم هذا ؛ بلواز أن يكون مصدراً مؤولاً من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) قد تكون : «حتى» مع «أن» المسترة بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعاً ، مع ملاحظة أن أداة الاستثناء ، هنا مقصورة على : «إلا» وحدها . أما الحرف : «أن» الذى يليها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جىء به لمجرد التفسير والإيضاح .

وقد يكون الاستثناء - أحياناً - متصلاً كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتى يدعوى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتاً إلا وقت دعوى . ببقاء النفى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها - كما هو الأغلب - فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصاح «حتى» غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجاً على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتطاول إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون «تأويلية» ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهذا صالح هنا أن يكون متصلاً ، فلا يمدل إلى الانقطاع . وبشله قوله تعالى : (وما يُصلِّمان من أحد حتى يقولوا إنا نحن فتنه . . .) ، أى : ما يملكان من أحد وقتاً (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقول . ولهذا المسألة بيان أشمل ، يستوعب جوانبها الهامة المختلفة ، وهو فى ج ٤ م ١٤٩ باب : «النواصب» ص ٣١٤ وما بعدها ؛ حيث الكلام المفصل عن «حتى» وأنواعها ، وكثير من الأمثلة الأخرى .

التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً ، (فيكون الاستثناء منقطعاً) ؛ نحو :
لا يذهب دم القتيل هدراً حتى تشار^(١) له الحكومة . أى : إلا أن تثار له
الحكومة ، بمعنى : لكن تثار له الحكومة ، فلا يذهب هدراً . والغالب في هذا
المثال — وأشباهه — أن يبقى النى الذي قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف
« إلا » .

ولا يصح في المثال السالف أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية
— كما عرفنا — إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذي قبلها ، وانقطع .
يترتب على هذا أن الحكومة حين تثار للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدراً ؛
وانقطاعه وتوقفه يؤدي — حتماً — إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب
هدراً . وهذا فاسد .

وشيء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية في المثال ، هو : أن ما قبلها لا ينقضي
شيئاً فشيئاً .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تعليلية » ، لأن ما قبلها — هنا —
ليس علة وسبباً فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدراً بالفعل ليس هو السبب في
انتقام الحكومة له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلاً وواقعاً هو
السبب في عدم ذهاب دمه هدراً ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب ، ويوجد
قبله ؛ ليحيى بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد
أن يتحقق بطريقة عملية توجد أولاً . ليجد بعدها عدم ذهاب الدم هدراً ، لا العكس .

وإذا كانت « حتى » في المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية ولا
تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، في استثناء منقطع ؛
أى : أنها بمعنى : « لكن » التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً — كما أسلفنا —
ومن الأمثلة :

١ — كل مولود يولد جاهلاً بالشر حتى يتعلّمه من أسرته وبيشه . بمعنى

(١) تثار ؛ أى : تأخذ بثاره ، ويقتصر له من الجاني .

إلا أن يتعلمه . أى : لكن يتعلمه . فلا تصلح أن تكون « غائية » ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ، لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هي العلة المؤثرة في أمر التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذ العلة لا يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ، ويوجد بوجودها ؛ لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » في استثناء متقطع ، أى : بمعنى : « لكن » المشار إليها .

٢ - ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتخرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سبباً مباشراً في الحصد .

٣ - افزع نوافذ الحجرة حتى يشتد البرد ليلاً ويقال فيه ما سبق^(١)

(ب) من الأمثال : « ما سلمَّ القادمُ العزيزُ حتى^(٢) ودَّع » . (وهو مثل "

(١) وفي معاني الحروف الثلاثة : (حتى - اللام - إلى) يقول ابن مالك :

لِلْإِنْتِهَاءِ : « حَتَّى » ، وَ « لَامٌ » ، وَ « إِلَى » وَ « مِنْ » ، وَ « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا
وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشَبْهِهِ ، وَفِي تَعْنِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ ، فُفِي

[وَزَيْدٌ]

(فُفِي ، أى : مُنسب وهرف) .

سرد ابن مالك في هذين البيتين وكلمة من أول الثالث - عدة معانٍ لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك في تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « من » و « الباء » يشتركان في معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام - بعد ذلك - تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعديّة ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعاني القليلة التي سردوها لعدد من حروف البحر سرداً مختلطاً سهوياً ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقصورها التي لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » في هذا المثال حرف ابتداء : لوقوع الماضي بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ البحارة لا بد من دعوها - كما حرفنا - على اسم صريح أو على مصدر منسبك من « أن » وصلتها الجملة المضارعية .

يقال فيمن قصرت مدة زيارته . أى : ما سلم في زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو : ما سلم في زمن إلا زمنًا ودّع فيه^(١).

ومن المستحسن التخفيف من استعمال « حتى » التي بمعنى « إلا » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرين — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول الوارد منها .

(=) وضح مما تقدم أن « حتى » الجارة بنوعيها لا تدخل على جملة ، لأن التي تدخل على الجملة (الاسمية أو الفعلية) نوع آخر ، يسمى : « حتى الابتدائية »^(٢) وسيجىء تفصيل الكلام عليها في موضعها المناسب^(٣) . . .

• • •

(١) ففيه نوع شبه بما مر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ برغم الاختلاف في نوع : « حتى » .

(٢) وهي الداخلة على جملة مضمونها غلبة (أى : نهاية) لشيء قبلها (كما جاء في الخضرى —

ج ٢ باب « المطف » عند الكلام على « حتى » .

(٣) باب التواصب ، ج ٤ ص ٢٥٢ م ١٤٩ .

الواو ، والتاء : حرفان أصليان للجذر ، ومعناهما القسم^(١) - غير الاستعطاف^(٢) - ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسم ، وهما لا يجزان إلا الاسم الظاهر . والتاء تفيد مع القسم التعجب^(٣) . ولا تجز من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله - رب - الرحمن) ومن الشذوذ أن تجز غير هذه الثلاثة .

فمن أمثلة واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثلة تاء القسم قوله تعالى : (وتالله لأكيدن^(٤) أصنامكم . . .)^(٥) .

ويجوز على الحرفين السابقين ما يجزى على كل حرف القسم من جواز الحذف^(٦) مع بقاء المقسم به مجزواً بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة (أى : الله) .

• • •

(١) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ إلى أن أحرف القسم المشهورة أربعة : « اللام » وقد سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك « الواو » والتاء والياء ، وسيجي الكلام على الثلاثة هنا ، والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصليان في القسم ، وليسا فائزين فيه عن « الياء » وليست الياء بعدها مقدرة تجز الاسم ، لأن هذا تمديد لا داعي له . وقد أشرنا أيضاً في تلك الصفحة إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمه) حرف قسم ، ولا يكاد يجز به إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبك . وأندر من هذا استعمال كلمة : « ها » حرف قسم بعد كلمة : « إى » : ، بمعنى : نعم أو بدونها . ولا داعي اليوم لاستعمال هذه اللفات النادرة ، بالرغم من جواز استعمالها .

(٢) إيضاحه في ص ٤٩٧ و ٤٩٨ .

(٣ و ٤) جاء في « المعنى » ج ١ حرف التاء المفردة ما نصه : (والتاء حرف جر ، معناه : « القسم » ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تربي وترب الكعبة ، وقال الرحمن . قال الزمخشري في قوله تعالى : « وتالله لأكيدن^(٥) أصنامكم . . . » - الياء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها - يريد أنها تحمل محلها - والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ؛ كأنه تعجب من تسهيل التكيد على يده وتأتيه ، مع عتو^(٦) نمرود وقهره . » ا ٥

وجاء في حاشية الأمير القلي على هامش ما نصه : (« قوله : ويختص بالتعجب » أى : أن المقسم عليه بها لا بد أن يكون غريباً) ا ٥ كلام المعنى .

ويجاء في القاموس المحيط (آخر الجزء الرابع ، باب الألف الهينة) ما نصه تحت عنوان « التاء » : (. . . حرف جر القسم ، ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تربي - وترب الكعبة - وتالله للرحمن) ا ٥

(٤) لحذف حروف الجذر - ومنها حروف القسم - موضوع مستقل يجيء في ص ٥٠٢ .

حرف « الواو » أنواع متعددة ، لكل نوع استعمال خاص يؤدي إلى معنى معين . ومن أنواعه « واو : رب » حيث ينوب عن « رب » جوازاً بعد حذفها في مواضع محددة يأتي بيانها ^(١) - ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن « رب المحذوفة - كما ستعرف - .

• • •

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً ^(٢) ، ويؤدي عدة معان ، أشهرها خمسة عشر :

١ - الإلصاق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت بالأس ، ومررت بالشرطي .
فمعنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً ؛ كالثوب ونحوه . وهو - عند كثير من النحاة - أبلغ من : أمسكت اللص ، لأن نعتناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تاماً .

ومن الإلصاق الحقيقي قول الشاعر :

سقى الله أرضاً لو ظفـيرتُ بـتربـها كحـاثُ بها من شدة الشرق أجفاني
ومعنى مررت بالشرطي : ألصقت مروزي بمكان يتصل به . . .

٢ - السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سبباً وحلة فيها قبلها) . نحو :
كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب
تقصيره ^(٣) . . . وقول الشاعر :

إنما ينكر الديانات قومٌ هم - بما ^(٤) ينكرونه - أشقياء
وقول الآخر :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها علوى من صديقي . . .
والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه - وعرفت بسببها ^(٥) . . .

٣ - الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها) ^(٦)

(١) في ص ٥٢٨ .

(٢) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر في جميع أحواله .

(٣) وقوله تعالى في بعض الأمم لا الهادة : (فأنقم الله بذنوبهم . .) أى : أهلكهم بسبب ذنوبهم)

(٤) الجار والمجرور متقدم لفظاً فقط ولكنه متأخر في إمرائه .

(٥ ، ٥) الفرق بين هاء الاستعانة وباء السبب ، أن « با السببية » داخلة على السبب الذي أدى إلى =

نحو : سافرت بالطيارة - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالاً .

٤ - الظرفية ، نحو قوله تعالى : (ولقد نصبركم الله بيدراً . . .) . أى : فى بدر .

٥ - التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالباً - فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعدية همزة النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبتُهُ . وقعدتُ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدتُهُ . . .

٦ - أن تكون بمعنى كلمة : « بَدَل » ^(١) ، (بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل « الباء » من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر - أَرْضِى بالملاكة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، - أَرْضِى بدل الملاكة ^(٢) رياضة أخرى .

= حصول المعنى الذى قبلها ، وتحقيقه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « بقاء الاستعانة » داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الوسيلة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرسالة بالقلم .
(١) هل هناك فرق بين : « البدل ، والم عوض » ؟ الجواب فى هامش الصفحة الآتية .

(٢) إذا كانت الباء بمعنى : « بدل » فالأكثر دخولاً على المتروك ؛ (أى : على الشيء الذى لم يؤخذ للاستفناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه) كالأحثة المعروضة ، وكقوله تعالى فى الكفار : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . فما ربحت تجارتهم » ، وما كاذوا مهتدين) ويصح دخول « الباء » على المتأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح مادة : « بدل » ما نصه : « (أبدلته بكلفاً إبدالا ، نحيث الأولى ، وجعلت الثانى مكانه) » . ا . هـ

وفى مختار الصحاح ، مادة : « بدل » ما نصه : « (الأبدال قوم من الصالحين لا تغلوا الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر) » ا . هـ
ويجاء فى تاج العروس - مادة : « بدل » - ما نصه :

(« قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالخلقة ، إذا نحيث هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالخلقة إذا أذيت ، وسويته خلقة . وبدلت الخلقة بالخاتم إذا أذيتها وجعلتها خاتماً . قال : وحقيقته أن التبدل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجمهرة يمينها . والإبدال : تنحية الجمهرة واستئثار جمهرة أخرى . »
وقال أبو عمرو : فمرست هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب أبدلت مكان بدلت . . .) » ا . هـ

ويجاء فى تفسير الألبانى لقوله تعالى : « ولا تبدلوا الخبيث بالطيب » مثل ما سبق من كلام ثعلب ، =

ومنه قول الشاعر :

إن الذين اشتروا دنياً بأخرة وشقوةً بنعيمٍ ، ساء ما فعلوا
٧- العيوض^(١) (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشرة دراهم
واشتراه أخى بأحدٍ عَشَرَ . . .

٨- المصاحبة^(٢) ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) ، ونحو : سافر
برعاية الله ، وارجع بمنايته . أى : مع سلام - مع رعاية الله - مع عنايته .
٩- التبعيض ، أو : البعضية ، (بأن يكون الاسم المحرور بالباء بعضاً من
شيء قبلها) . نحو قوله تعالى : (عينا يشرب بها المقربون) ، أى : منها ،
وقولم : حفست المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيت الفواكه . أى :
تناولت منها^(٣) . . .

= وزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم :

«وبدل طالعي نحسى بسعد» ا هـ

ولا فرق في هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمحرور هو الفعل : « بدل » وفروعه ، وما تصرف
منه ، أم غيره - بقرينة - كقبض الأمثلة التي عرضناها . ومن الأمثلة الأخرى قول عروة بن الورد :

فلو أنى شهدت أباً سعاد غداة غدا بمهجته يفوق

فدبت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيع

(يفوق : يجود بها ويلقظها ساعة الاحتضار) ، يريد : فدبت بنفسى ومالى نفسه . أى : قدمتهما
فداء له ، وبدلاً منه .

(١) المراد بالموض : دفع شيء من جانب ، في نظير أخذ شيء يقابله من جانب آخر . والفرق
بين للموض والبدل ، أن الموض هو دفع شيء في مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله
على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيان لتختار أحدهما ؛ فتقول أخذ هذا بدل
الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعم مطلقاً ؛ فهو الدال على
اختيار شيء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وموض أم لا . والحكم في هذا للقرينة ؛ فهي
التي تعين المراد وتوجه ذهن إليه .

(٢) سبق توضيحها في رقم ٢ من هـ ص ٦٩ ؛ عند الكلام على : « وإله » . وقد يعبر عنها
أحياناً ، « بالمعية » -

(٣) ومثل قول المتنبي يملح :

فإن نلت ما أملت منك فربما شربت بما يعجز الطير ورده

١١ - المجاوزة^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (فاسأل به خبيراً) . أى : عنه . وقوله تعالى في وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسمى نورهم بين أيديهم ، وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (ويومَ تَشَقَّقُ السماءُ بالغمام) ، أى : عن الغمام . . .

١٢ - الاستعلاء - مترادف : على - ، كقولهم : من الناس من تأمَّنهُ بدينار فيخون الأمانة ، ومنهم من تأمَّنه بقطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ، وعلى قطار .

١٣ - أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وقد أحسنَ بى إذ أخرجنى من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ إلىَّ .

١٤ - التوكيد^(٢) ؛ (وهى الزائدة) جوازاً فى مواضع معينة ؛

منها : الفاعل ؛ نحو قوله تعالى : (وكفى بالله شهيداً) والمفعول به نحو قوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ . . .) والمبتدأ نحو : بحسبك البراعة الفنية ، وخبر الناسخ ؛ مثل : ليس المال بمغنى عن التعلم^(٣) والتقدير : كفى الله - ولا تلقوا بأيديكم - حسبك البراعة - ليس المال مغنياً . . . -

كما يجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد « إذا العجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد^(٤) . وكذلك يجوز زيادتها فى لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوي ، هما : « نقص ، وعين » ؛ مثل : خرج الوالى نفسه ، أو بنفسه - يتفقد أحوال الناس - كلمت الوالى نفسه ، أو بنفسه وهو يراقب عماله - سلَّمت على الوالى .

(١) سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف « زائد » ، فى أول هذا الباب ص ٤٥٠ ، وكذلك فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٥) . أما مواضع زيادة الباء فتوضحها الأمثلة الآتية هنا ، وفى ص ٤٩٥ حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس واللباع .

(٣) ومثل قوله تعالى : (« أليس الله بأحكم الحاكمين ») وفى قول الشاعر :

ليس التَّديبُ بالكلام ، وإنما صدقَ الفِعالُ أمارَةَ المُتدينِ
ومثل آخر البيت الآتى :

أفسدتَ بالمرءِ ما أسديتَ من حَسَنِ
ليس الكريم - إذا أعطى - بمنانٍ

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٨١ .

نفسه ، أو بنفسه وهو مقبل — ومن الممكن وضع كلمة : « عين » مكان كلمة : « نفس » في الأمثلة السالفة ونظائرها ، حيث تعرب « الباء » زائدة ، وما بعدها مجرور اللفظ في محل رفع أو نصب ، أوجر — على حسب حاجة الجملة في تلك الاستعمالات الصحيحة الفصيحة ^(١) .

وتزاد وجوباً في الاسم بعد صيغة : « أفعل » المستعملة في التعجب القياسي ، نحو : أعظم بالحسن ^(٢) — بشرط ألا يكون الاسم مصدراً مؤولاً من « أن أو أن » والصلة ^(٣) — فإن كان المصدر مؤولاً من إحداهما ومعها صلتهما جاز حذف « الباء » وذكرها ، إلا في الرأي الذي يوجب هنا ذكرها قبل « أن » المشددة ومعموليها ، وهو رأى يفرق بينهما في هذه الصورة وحدها من غير داع — كما أشرنا ^(٤) .

وكذلك تزداد وجوباً في مثل : « جاء القوم بأجنهم » — بفتح الميم أو ضمها — فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكد ، وأن تسبقها « الباء » الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ وله محل إعرابي على حسب الجملة .

* * *

اتصال ما « الزائدة بالباء » :

يصح زيادة الحرف : « ما » بعد « باء » الجر ، فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ، ولا في عملها ، بل يبقى لها كل اختصاصها الذي كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ، نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) ، أى : من الله ، ويسببها ^(٥) . . .

(١) كاسيجي في ص ٤٩٦ — أما البيان ففي الجزء الثالث ، باب : التوكيد ، ص ١١٦ من ٤٩٠ و ٥٠٤ .

(٢) (٢ ، ٢) لهذا إشارة في ص ٥٣٢ ؛ وانظر — للأهمية — رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ و ص ٣ من ٢٧٩ م ١٠٨ باب : « التعجب » . (٣) في رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ .

(٤) ويشير إلى هذا ابن مالك — آخر الباب — في هامش ص ١٥٥ حيث يقول :

وَيَعْدُ مِنْ « عَوْءَعْن » ، و « بَاء » زِيدَ « مَا » فَلَمْ يَعْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
أى : زيدت « ما » بعد كل واحد من هذه الثلاثة فلم تغمه (لم تمنعه) عن العمل الذي عرفناه له .

زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزداد فى القاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، ونحوه ، ونحوه الناسخ . وقد تزداد فى غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية ^(١) ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة فى القاعل تكون واجبة فى قاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعل » ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بمملك : بمعنى : ما أصلح نفسك !! وما أحسن عملك !!

وتكون جائزة ، فى قاعل : « كفى » ، مثل : كفى بالله شهيداً .
أما الزائدة فى المفعول به فغير مقيسة . ولو كان مفعولاً به للفعل : « كفى » نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نماساً .
وقول الشاعر :

كفى بالمرء عيباً أن تراه له وجه وليس له لسان

ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : (عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن) . فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية : إلا فى مثل الأنواع المسموعة ^(٢) كثيراً منها

(١) راجع فيما يأتى : الفنى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان - ج ٢ - باب : « حروف الجر » عند الكلام على : « الباء الجارة » .

(٢) ما المراد هنا من المسموع ؟ أهو عام بعد كلمة : « كيف » يشمل إدخال الباء على المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلى الضمير مطلقاً (لتكلم ولخطاب ، أو لغائب ، من غير تقييد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه) ، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذى يلى « إذا » الفجائية بغير تقييد ؟ - أم أن المراد هو الاقتصاد على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً بعد « كيف » وعلى الاسم الظاهر ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد « إذا » الفجائية ؟

الأحسن الأخذ بالرأى الأول الذى يفيد العموم فى هذين الموضعين : فويجى زيادة الباء فى صدر المبتدأ التالى : « كيف » و « إذا » الفجائية مطلقاً من غير تقييد باسم ظاهر ، ولا ضمير ، ولا نوع من -

— كالتى بعد : « كيف » و « إذا » وقبل كلمة : « حَسْبُ » — كقول الشاعر :
 وقفنا ، فقلنا إليه عن أمّ سالمٍ وكيف بتكليم الديار البلاقع ؟
 ونحو : كيف ^(١) بك إذا اشتد الأمر — أصغيت فإذا بالطيور ^(٢) مفردة —
 بحسبك علم نافع ،

أما زيادتها في خبر : (« لبس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان »
 المنفية) ، فقياسية في الثلاثة — بالشروط الهامة ، والتفصيلات المعروضة في مكانها
 الأنسب ^(٣) —

وزيادتها جائرة ^(٤) — في كلمتي : النفس ، والعين ، عند استعمال
 لفظهما في ^(٥) التوكيد ، مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت
 الغلاف الهوائى عينه أو بعينه . قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء .
 وقول على — رضى الله عنه — : « من نظر في عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها
 لنفسه ؛ فذاك الأحق بعينه » .

— أحدها . وهذا رأى هو الأقوى الذى تؤيده الشواهد الكثيرة القميمة . أما زيادتها قبل « حسب » فنقصور
 على لفظها ذاته .

(١) وكذلك قول النابغة — كما نقله الأساس ، ج ١ ص ١٣٧ مادة : « جنح » — ونصته :

- يقولون حَضَنَ ثم تأبى نفوسهم فكيف بحصن والجبال جنوح .
 وأصل الجملة في : « كيف بك » — كما سبقت الإشارة لهذا ج ١ — هامش رقم ٢ من ص ٣٠٥ م ٣٣ .
 هو : — كيف أنت ؟ فلما زهدت البلاء الجارة وجب تغيير التفسير : « أنت » ؛ لأنه ضمير
 المخاطب مقصور على الرفع ؛ فأبينا بتفسير يتولى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو « كاف »
 الخطاب ؛ فالكاف مجرورة لفظاً في محل رفع مبتدأ . ومثلها : « البلاء » في نحو : خرجت فإذا بالشمس
 طالعة . وكذلك في بيت النابغة — زائدة في المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلاً ، (كما سيأتى في رقم ٢) .
 (٢) مثال لمبتدأ الواقع بعد « إذا » للفعالية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق في رقم ١
 (٣) ج ١ م ٤٧ ص ٥٨٩ موضوع : « نفي الأخبار في باب : « كان » مع زيادة باء الجر . »
 (٤) كما سبق في ص ٤٩٣
 (٥) إيضاح هذا في باب التوكيد ج ٢ ص ٤٩ م ١١٦ .

١٥ - الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهي الأصلية فيه دون حروفه السابقة (اللام ، الواو ، التاء ، مِـن . . .) وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله) ولكنها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تفرد بها ، ولا يوجد واحد منها في حرف آخر من حروف القسم ، غير الباء ؛ هي :

١ - جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاوننن الضعيف . أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله .

ب - وجواز أن يكون المقسم بالباء اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السلام - بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة . أما غير الباء فلا يمر إلا الظاهر .

ج - وجواز أن يكون القسم بالياء « استعطافياً »^(١) (وهو الذي يكون جوابه إنشائياً) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ يربك ، أوافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ وقول الشاعر^(٢) :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظراً - على ما رأيت عيناك من هَرَمي مصر؟

أما القسم بغير الباء فقصور - في الرأي الغالب - على القسم غير الاستعطافي .

(١) سيجي في : « الزيادة والتفصيل » أن القسم نوعان : « استعطافي » ، و « غير استعطافي » أو حذري . وإيضاح كل . وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم . ولهذا البحث مناسبات أخرى هامة في ج ٤ م ١٥٨ ص ٤٧٦ ، وان المفيد الاطلاع عليه ، توفية للموضوع .

(٢) سيماد هذا البيت في ص ٥١٠ لمناسبة أخرى .

زيادة وتفصيل :

(١) كل حرف من أحرف القسم الأربعة^(١) هو ويجروره يتعلقان معاً بالعامل : « أحلف » ، أو : « أقسم » ، أو : نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم ، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية : التي هي : « جملة القسم » . ولا بد أن تكون فعلية ؛ سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل « صريحاً » في دلالة على القسم كالأفعال السابقة ؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : « ألفاظ القسم غير الصريح » وهو الذي لا يعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ، بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثاله الأفعال : شهد - عليم^(٢) - آلتى نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحق آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسائل إليه - والقرينة هنا : « اللام » ، وقد « الداخلان على الجواب - غير أن الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : « جواب القسم^(٣) » . بيان ذلك : أن الغرض من « جملة القسم » إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية^(٤) ، وغير تعجبية^(٥) ، نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يُجافى العدالة) . فهذه الجملة الثانية هي « جواب القسم » ولا محل لها من الإعراب في الأغلب^(٦) . ويسمى القسم في هذه الحالة :

(١) سبق في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ - الإشارة إلى حرف خامس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لترايبته . وأغرب منه وأندر استعمال : « ها » حرف قسم ، بعد كلمة : « إى » - في الغالب - التي معناها : نعم (طبقاً لما سبق في ص ٤٧٧ ...)

(٢) انظر ما يتصل بهذا الفعل في رقم ٨٧٧ من هامش ص ٥

(٣) هل يكون جواب القسم غير جملة ؟ الإجابة في « ح » من ص ٥٠٥ .

(٤) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنواع الإنشائية ، وبها القسمية - كما سيبيء في ص ٥٠٥

من ص ٥٠٣ .
(٥) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم في أنها لا تصلح جواباً لقسم .

(٦) الأغلب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - (كما سبق بيانه في

رقم ١ من هامش ص ٣١ وكما يأتي في رقم ٢ من ص ٥٠٤) .

« قسمًا خبريًا » أو : « غير استعطائي » . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها
بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم . والفصحح أن تكون الأداة هي الباء ؛ نحو :
مربك ، هل رحمت الشكلى ؟ . بحياتك ، أعطففت على البائس ؟ . وقول الشاعر :
بمينيك ياسلمى ارحمى ذا صباية أبى غير ما يرضيك فى السر والجر

فبالجملة الثانية هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى
القسم فى هذه الحالة : « استعطائياً » ، أو : « غير إنشائى » . ولا بد أن يكون
جوابه جملة إنشائية ، (كما أوضحنا)^(١) وهى لا تحتاج لزيادة شىء عليها .
بخلاف : القسم « غير الاستعطائى » ، فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة
على جملة ، بالتفصيل الآتى^(٢) :

١ - إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماضى ، متصرف ، مثبت -
فالكثير الفصحح اقترانها باللام ، و« قد » ، معاً ، نحو : (والله لقد أفاد الاعتدال
فى ممارسة الأمور) . ويجوز - بقله - الاختصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ،
مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصحح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام
جواب القسم » ، أو : الداخلة على جوابه .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصحح اقترانه باللام فقط ؛ نحو :
(والله لنسعم المرء يتعد عن الشبهات) . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشىء ؛ مثل :
(والله ليست قيمة المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال) .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفي
الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو :
(والله ما مدحت أئيماً) - (والله لا رفقت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه) . (والله
إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت) . وغير هذا شاذ .

٢ - إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها

(١) مما سبق ففهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بمدحها . وهذا
هو القسم غير الاستعطائى . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطائى .

(٢) سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم ، ومن المفيد الرجوع
إليه أيضاً .

باللام ونون التوكيد معاً^(١)؛ نحو : والله لأحسب يدي ولساني عن الأذى . ومن القليل الجائز الاختصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفية . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة^(٢) التي يكثر دخولها على الجواب المنفي^(٣) (وقد سبقت لها الإشارة) مثل : والله ما أحسب يدي ولساني عن محاربة المنكر - والله إن أحسب يدي ولساني . . . - والله لا أحسب يدي ولساني . ومن هذا قول الشاعر :

رُقِيَ^(٤) ، بَعَمْرُكُم لَا تَهْجُرِينَا وَهَمْنِنَا الْمُنَى ، ثُمَّ امْطَلِبْنَا

٣ - إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه بحرفين معاً ، هما : « إن » ولام الابتداء في خبرها^(٥) ، نحو : والله إن الغدرَ لأفحجُ الطباع .

(١) راجع ماله صلة بهذا في ص ٣١ و ٣٢ وهما مشهما .

(٢) ويزاد عليها هنا : « لن » في رأي مقبول من آراء تعارضه - وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٠١ ومن أمثله قول أبي طالب يملن حمايته للرسول عليه السلام من أعدائه المشركين القرشيين :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوَّسَدَ في التراب دفيناً

(٣) قد يكون وجود حرف النفي قبل هذه الجملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ : (بأن يكون ملحوظاً غير ملفوظ) ومن أمثله قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف ...) وقول ليل الأغبيلية في رثاء توبة :

فأقسمت أبكي بعد توبة هالكاً وأحفل من دارت عليه الدوائر
أي : لا أبكي ولا أحفل . ومثل قول الآخر :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي : لا أبرح . جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي ص ٥٠ . ما مشتهر : أن العرب تعطف النفي من جواب القسم في مثل الصور السالفة لأمن اللبس فيها ، حيث لا يلتبس الجواب المنفي بالثبوت لوضوح المعنى ، ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام والتون معاً . أو بأحدهما ، طبقاً لقاعدة السالفة . فعدم اقترانه دليل على أنه منفي بأداة مقدرة . (٤) منادى . والأصل : يارق . يريد : يارقة

(٥) اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على « إن » المشددة ولا على شيء من أخواتها ، إلا : « كان » . نحو : والله لكان صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إن » فهي لام ابتداء سواء أكانت « إن » مسبقة بقسم هي في صدر جوابه ، أم غير مسبقة به .

(وقد تقدم في الجزء الأول في ش ٥٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وقائمتها ، ومواضعها ...) .

ويجوز الاختصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عنوانَ المرءِ عمله ، أو : والله لعنوان المرءِ عمله . ولا يستحسن التجرد من أحدهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذكر معه تابع له ، أو : شيء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذي لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التهادي في الباطل . وقول الشاعر :

وربَّ السمواتِ العلا وبروجها والأرض وما فيها — المقدرُ كائنُ

ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الخوائية بالحرف : « إن » إذا كانت هذه الجملة مصدرية بحرف ناسخ من أخوات « إن » : كقولهم في وجه جميل : والله لكان جماله يقتاد العيون قسراً إليه ؛ فما تستطيع عنه تحولا .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفي في أوله وهي إحدى الحروف الثلاثة السالفة (ما — لا — إن) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار^(١) — بالله لا المال ولا الجاه بِنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . — والله إن هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفي ، في جميع أحواله لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث^(٢) ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

« ملاحظة » :

قد يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرية « يلاً » أو : « آخراً » التي بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم — بالله ربك لما قلت الحق . . . وأمثال هذا مما يُعَدُّ نوعاً خاصاً من « الاستثناء المفرغ . . . » (وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام — بإسهاب — على معناه ، وحكمه ، وطريقة إعرابه)^(٣) .

(١) وقول الشاعر :

فلا والله ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

(٢) ويزاد عليها : « إن » في الجملة المضارعية في رأى أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٠ .

(٣) له إشارة في أول هامش ص ٣٢٤ وبيان في : « ١ » من الزيادة والتفصيل ، ص ٣٢٦ .

(ب) قد يقع القسم بين أداتي نفي . بقصد تأكيد النفي في المحلوف عليه .
كقول الشاعر :

أَخْلَايَ ، لَا تَنْسَوْا مَوَائِقَ بَيْنَنَا فَلَيْتَ لَا — وَاللَّهِ — مَا زِلْتُ ذَاكِرًا

(ح) قد تتكرر أداة القسم — ومعها مجرورها — ، مبالغة في التأكيد . غير أن المستحسن ألا يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه ، نحو : بالله لأطيعن الوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما^(١) . . .

(د) تحذف جملة القسم وجوباً إن كان حرف القسم « الواو » ، أو : « التاء » ، أو : « اللام »^(٢) . وجوازاً إن كان حرف القسم الباء — كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة^(٣) — ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة ، (ومعها أداة القسم) وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها ، وهي : (لقد — لئن^(٤) — المضارع المبدوء باللام المفتوحة المختوم بنون التوكيد) . فإن وجد أحد هذه الألفاظ الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهي — مع القسم وأداته — مقدرة قبله ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ...) ، أي : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده^(٥) . ومثله قوله تعالى : (لئن أخرج جواً لا يَخْرُجُونْ معهم) وقوله تعالى : (لأعدَّ بَنَهُ عَدَايَاً شَدِيداً ...) . وهذه اللام المفتوحة في المواضع السالفة هي الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته ولا يصح فيها ، وفي أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

(هـ) يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ، بشرط أن يكون الاسم لفظ الجلالة : (الله) طبقاً للرأى الأرجح^(٦) ؛ مثل الله

(١) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظي . على اعتبارها توكيداً أيضاً للجملة الجوابية الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً ؛ فهي مختلفة عن الجملة الجوابية الأخرى التي يجب حذفها . — وستأتي —

(٢) وكذا : « من » عند من يعتبرونها أداة قسم ، كما في ص ٤٦٥ .

(٣) في ص ٤٦٥ و ٤٧٧ و ٤٨٩ . (٤) انظر « و » الآتية .

(٥) ومن هذا قول الشاعر :

إِذَا اغْرورَقْتَ عَيْنَايَ قَالَ صَحَابَتِي لَقَدْ أَوْلَعْتَ عَيْنَاهُ بِالْهَمَلَانِ

(٦) وهو رأى سيبويه ومن وافقه . (وسيأتي في رقم ٣ من ص ٥٣٣ ومماثلة) .

لأساعدنَّ الضعيف ، أى : والله . ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به معاً لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية - أشهدُ إن الوطن عزيز . أى : أقسم بالله - أشهد بالله - ومنه قول الشاعر :

فأقسمُ ما تركى عتابك عن قلى ولكن لعلنى أنه غير نافع

(و) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنَّ لك ؟ وهى « اللام » التى قبلها قسم ، وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ، والتى سبقت فى : « ٥ » ؟ .

يسمى بعضها بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسمىها آخرون : « اللام الموطئة » للقسم ، أى : الممهدة له ، لأنها التى تهىّ الذهن لمعرفة . وتدل على أن الجملة المتأخرة المصدرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام الأولى « الموطئة » هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن القسم - كما أسلفنا ^(١) - لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسمية . ويجب التنبيه إلى الفرق بين « لام القسم » ، و « لام الابتداء » ، وقد أوضحناه فى مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : « لام الابتداء » ^(٢) .

وحين يجتمع أداتان قسم وشرط فالجواب يكون - فى الأغلب - للمتقدم منهما ^(٣) . أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب - فى الأغلب - للمتقدم لم تحذف التوابع فى المضارع من قوله تعالى : (لئن أخرجوا لا يخرجوا معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم) . وهو السبب - أيضاً - فى عدم مجيء الفاء قبل « إن » فى قول الشاعر :

لئن كنت محتاجاً إلى الحليم لئننى إلى الجهل ^(٤) فى بعض الأحيان أخرج

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٨ .

(٢) ص ٥٩٨ وهامشها م ٥٣ .

(٣) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث

اجتماع الشرط والقسم - ج ٤ - باب الجوازم - ص ٣٦٢ م ١٥٨ .

(٤) النفس والانتقام . وسيمد البيت فى الجزء الرابع فى الموضوع السالف من الجوازم .

(ز) تحذف جملة جواب القسم ونحوها في إحدى حالات ثلاث :

١ - أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تُغني عن جوابه - لدالتها عليه - نحو : (تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله) . ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم .

٢ - أو أن يحيط بالقسم جملة تغني عن الجواب كذلك ، نحو : (سعادة الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها) . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى قبلها - جملة مخلوطة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغني عنها ؛ فلا داعي للتكرار فيها بقولنا : « تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها » وقولنا : « سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها » .

أما في مثل : (الغضب والله إنه وخيم) - أو : (الغضب والله إنه لَوَخيم) - حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح في هذه الجملة - المتأخرة أن تكون جواباً للقسم ، وجملة القسم جوابه في محل رفع خبر السابق ^(١) (وهذا من المواضع التي يكون فيها الجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب) ^(٢) كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم في محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغني عنه ويدل عليه .

٣ - أو أن يجتمع أدانا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم في هذه الحالة هو الأغلب كما سبق في : « و » .

وتحذف جملة الجواب جوازاً في غير الحالات السالفة ، لدليل أيضاً ؛ نحو قوله تعالى : (ق ، والقرآن المسجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك لمنذر » ، أو : نحو : هذا ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) . ومثله قوله تعالى : (ص ، والقرآن ذى الذِّكْرِ) .

(١) يراجع الجزء الثاني من « المفتى » في موضوع حذف جواب القسم ، وفي موضوع الجمل التي لا محل لها من الإعراب . والمخلص : أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما - أحياناً - معاً موضع من الإعراب ؛ لأنهما متساكنان بمنزلة جملة واحدة ولا محل لإحداهما بدون الأخرى - في الرأي المشهور - وقد سبق لمناسبة أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم (في رقم ١ من هامش ص ٢١) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ هامش ص ٣١ - كما قلنا - وفي رقم ٦ من هامش ص ٤٩٨ .

فجملة الجواب مخدوفة، تنديرها كالسابقة : « إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ » ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (وَعَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ...) ، أو : فهو هذا مما يكون فيه دلالة على المخدوف .

ومن الأمثلة أن يقال : اتَّقِمْ عَلَى أَنَّكَ أدبت الشهادة الصادقة ؟ فتقول : أقسم بالله .

ومن مواضع الخذف الجائر لدليل أن يكون القسم مسبقاً بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : (أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ؟ قَالُوا بَلَى وَرَبَّنَا) . فالأصل : بَلَى وَرَبَّنَا ؛ إِنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ، ومثله أن يسألك سائل : اتَّعَاهِدْ عَلَى تَأْيِيدِ الْمَلْهُوفِ ؟ فتقول : إِي ، وَاللَّهِ ، أَوْ : نَعَمْ ، وَاللَّهِ ، أَوْ : أَجَلٌ ، وَاللَّهِ . . . أو غير هذا من أحرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة .

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة ؛ فلا يكون مفرداً ، ولا شبه جملة ، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسدّ جواب القسم ، ومغنياً عنه — وليس جواباً أصيلاً — ، وهي التي سبقت ^(١) عند الكلام على جواز فتح همزة « إِنْ » وكسرها ؛ حيث قالوا يجوز فتح همزة « إِنْ » وكسرها إذا وقعت في صدر جواب القسم ، وفعل القسم مذكور قبلها ، وليس في خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله أن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح همزة أن يكون التقدير : أقسم بالله نفع الإحسان ، أي : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح في المصدر المؤول الجرح بحرف الجر المخدوف مع بقاء جره ^(٢) ، ولجار مع مجروره يسدّ مسدّ الجواب مباشرة . أو : أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ^(٣) ؛ فهو مفعول به تأويلاً . وهذا المفعول به سادّ مسدّ الجواب ^(٤) .

وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالي .

(ط) من الألفاظ التي قد تستعمل — أحياناً — في القسم — : « جَيْشِرٌ » ، كقول الشاعر :

(١) في ج ٢ م ٥٢ من ٥٩٢ من الطبعة الثالثة .

(٢) فن المواضع التي يحدث فيها الجار ويبقى الجر أن يكون الجار داخلاً على أن وممولها (انظر ص ٥٣٢ م ٩١) .

(٣) سبق إيضاح معنى « النصب » على نزع الخافض في ج ٢ م ٥٢ من ٥٩٢ .

(٤) راجع الأشرفي والصبان في الموضوع السالف من باب « إِنْ وَأَخَوَاتُهَا » عند بيت ابن مالك : « بعد إذا فجاءه أو قسم . . . »

قالوا قُهرت. فقلت: جَيَّرَ، لِيُعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلَ أَيْنَا المَقْهُورُ
والأَحْسَنُ فِي إِعْرَابِهَا : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ قَسَمٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكسْرِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ
الإِعْرَابِ^(١).

ومنها : « لَا جَرَمَ » فِي مِثْلِ : لَا جَرَمَ إِنْ اللَّهُ يُسَهِّلُ الظَّالِمَ ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ
لَمْ يَتْرَكْهُ بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا^(٢) : إِذَا كَسَرْتَ هَمْزَةَ « إِنْ » فَالسَّبَبُ لِإِجْرَاءِ :
« لَا جَرَمَ » بِجَرَى الْيَمِينِ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ ؛ بِدَلِيلِ وَجُودِ اللَّامِ بَعْدَهَا فِي مِثْلِ :
لَا جَرَمَ لَأَنَا مَكْرَمٌ . فَالْحَرْفُ « لَا » . نَافٍ لِلْجِنْسِ - « جَرَمَ » اسْمُهُ مَعَ تَفْسِيهِ
الْقَسَمِ ، وَاجْتِمَاعُهُ بَعْدَهُ مِنْ « إِنْ وَمَعْمُولِيهَا » جَوَابُ الْقَسَمِ ، أَغْنَتْ عَنْ خَبَرِ « لَا » .
أَمَّا مَعَ فَتْحِ هَمْزَةِ « أَنْ » فَكَلِمَةٌ : « جَرَمَ » فَعْلٌ مَاضٍ . بِمَعْنَى : « وَجَبَ »
و « لَا » زَائِدَةٌ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فَاعِلٌ .

ومنها : « هَا » الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ فِي مِثْلِ : هَا اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا . . . أَيْ : وَاللهِ
مَا فَعَلْتَ كَذَا . . . وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا^(٣) . . .

• • •

(١) وَتَصْلُحُ فِي بَعْضِ الْأَسَالِيبِ الْآخَرَى أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَوَابٍ فَقَطْ .

(٢) ج - ١ ص ٥٩٥ ، م ٥١ مَوَاضِعُ فَتْحِ هَمْزَةِ « إِنْ » وَكُسْرُهَا .

(٣) فِي رَقْمِ ١ مِنْ هَامِشِ ص ٤٧٧ - وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، وَفِي نَمُوسِ فَصِيحَةٍ أُخْرَى
اسْتِعْمَالُ هَذَا الْحَرْفِ فِي الْقَسَمِ ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ : « هَا » لِلتَّنْبِيهِ ، وَفِيهِ يَقْسَمُ بِهَا ؛ يُقَالُ : لَا هَا اللَّهُ مَا
فَعَلْتَ كَذَا . قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : فِي هَذَا شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ الاسْتِفْنَاءِ عَنْ وَائِ الْقَسَمِ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ إِلَّا مَعَ كَلِمَةٍ : « اللَّهُ » ، أَيْ لَمْ يَسْجَعْ لَا هَا الرَّحْمَنُ ، كَمَا سَمِعَ وَالرَّحْمَنُ - ثُمَّ قَالَ : وَفِي التَّلَقُّقِ بِهَا
أَرْبَعَةٌ أَوْجِهَةٌ (كَمَا جَاءَ فِي ص ٢٩٣ مِنْ كِتَابِ نَوِيلِ الْأَوْتَاطَارِ شَرْحِ مَتْنِ الْأَخْبَارِ ، فِي الْحَدِيثِ - ج ٧ -
بَابِ السَّلْبِ ، تَأْلِيفُ الشُّوْكَانِيِّ) .

أَوَّلًا : هَا اللَّهُ ، بِاللَّامِ بَعْدَ الْهَاءِ فِي التَّلَقُّقِ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ شَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَيْنِ .

ثَانِيًا : ظُهُورُ الْأَلْفَيْنِ نَفْثًا وَكِتَابَةً مَعَ قَطْعِ الْهَمْزَةِ ، فَيُقَالُ : هَا اللَّهُ .

ثَالِثًا : إِظْهَارُ أَلْفٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ ، فَيُقَالُ : هَا اللَّهُ .

رَابِعًا : حَذْفُ أَلْفٍ « هَا » وَإِظْهَارُ هَمْزَةِ الْقَطْعِ فِي أَوَّلِ كَلِمَةٍ : « اللَّهُ » فَيُقَالُ : هَا اللَّهُ . وَالْمَشْهُورُ

مِنْ هَذِهِ الْأَرْوَاحِ هُوَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي . اهـ . وَقَدْ نَسَبَهَا كَلِمَةٌ : « إِي » الَّتِي بِمَعْنَى : كَسَمَ .

في : حرف يجر الظاهر والمضمر ، والغالب فيه ان يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ - الظرفية^(١) حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : (المعادن متراكمة في جوف الأرض ، والنَّفْط حبيس في طبقاتها) . ونحو : (السعادة في راحة النفس ، والغنى في التعفف عما لا يملكه المرء^(٢)) ، وهذا المعنى أكثر استعمالاته .

٢ - السببية ؛ نحو : كان المحامي الشاب مغموراً ؛ فاشتهر في قضية خطيرة تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه بسببها^(٣) . . .

٣ - المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسي يتخير يوماً للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذي يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ، ويسرع في الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلاً إلى في بطانتي ؛ فلن يتم سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتي . . . ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا في أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : (غرد الطائر في الفصن ، أى : على الفصن) - (يصبح الغراب في المثذنة ، أى : عليها) . وقولهم : (بطل مكان ثيابه في سَرَحَة^(٤)) أى : على سرحة ، لأنه ضخم طويل .

٥ - المقابلة ، أو : الموازنة^(٥) ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا في

(١) سبق لإيضاح معنى « الظرفية » في دفتى ١ و ٣ من هامش ص ٤٦٣ و ٤٨٠

(٢) وكقول الشاعر :

ولا خير في فرع إذا طاب أصله ولم يك ذا طيب يدل على الأصل
(٢) وما تصلح فيه السببية ، ولأن تكون بمعنى « إلى » الثابتة قوله عليه السلام : (من مضى في حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار ، قضاهما أو لم يقضها ، كان غيراً له من اعتكاف شهرين) .
أى : بسبب حاجة أخيه . . . ، أو إلى حاجة أخيه .
(٤) شجرة عظيمة .

(٥) معناها : ملاحظة شيء بالقياس إلى شيء آخر ، والحكم عليه بمد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص . . . و . . .
ويقلب هنا أن تكون الموازنة بين شيء سابق على الحرف : « في » وشيء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

الآخرة (إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمناخها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ، نحو : دعوت الأحقق للسداد ؛ فرد يده في أذنيه ، - أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصيح - . ومنه قوله تعالى : (فردوا أيديهم في أفواههم) ، كناية عن عدم الرد ، وعن ترك الكلام . وقوله تعالى : (ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيراً) .

٧ - أن تكون بمعنى « من » التبعية - غالباً - ؛ نحو : أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل . (بعض الأكل) .

٨ - أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق^(١) ، نحو : وقف الحارس في الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيراً في ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته .
أى : بضرب المقاتل .

٩ - التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجع أن زيادتها غير قياسية ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا يُخَالُ في سوادِ يَرْتَدِّجَا^(٢)
أى : يُظَنُّ سواده يَرْتَدِّجَا^(٣)

• • •

(١) حقيقة أو مجازاً . (ويوضح معنى الإلصاق ما سبق في « الباء » ، رقم ١ ص ٤٩٠) .

(٢) البرننج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معاني « الباء » و « في » يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المعاني :

... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبَيْنَ « بِبَاءٍ » وَ « فِي » . وَقَدْ بُبَيِّنَّا السَّبَبَا

أول البيت كلمة لم تذكرها ، هي : « وزيد » ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون مع زائدة . ومعنى استبين : « بها » الظرفية ، أى : حيز الظرفية واضحة بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعاني « في » . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معاني الباء فقال :

« بِأَلْبَا » اسْتَعْنِ ، عُدَّ . عَوَّضَ ، أَلْصَقَ وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بِهَا انطِقِ

أى : أنها تكون للاستعانة ؛ والتعدي ؛ والم عوض ، وللإلصاق ، وبمعنى « مع » (أى : للمصاحبة) ، وبمعنى : « من » (أى : التبعية) وبمعنى : « عن » (أى : للمجلوزة) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية ^(١) :

١ - الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «على» وقوعاً حقيقياً مباشراً ^(٢) أو مجازياً . فالحقيقى نحو : يعود السائحون إما على القُطُر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . والمجازى ، نحو قوله تعالى : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) . وقولهم : إن الدموع على الأحزان أعوانٌ .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هي بمعنى الاستناد له ، والإضافة إليه (أى : النسبة إليه) ؛ تريد : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتها (أى : نسبتهما) إليه .

٢ - الظرفية ؛ نحو قوله تعالى : (ودخل المدينة على حين ^(٣) غفلة من أهلها) ، أى : فى حين غفلة . وقول الشاعر :

يا حَبَبُذا النبل على ضوء القمر
وجَبَبُذا المساء فيه والسحر

أى : فى ضوء القمر . . .

(١) زاد بعضهم معنى تاسماً ، هو : أن تكون زائدة للموضوع من أخرى محذوفة وساق مثلاً لما قول الشاعر :

إن الكريم . وأبيك يعتمل
إن لم يجد يوماً على من يتكل
(يعتمل : يعمل بالأجرة) جاء فى « القاموس المحبط » مادة : « على » ما نصه : (أى : من يتكل عليه ، فعلم « عليه » وزاد « على » قبل الموصول ؛ عوضاً) . ١ .

وفى هذا زيادة لا داعى لها وتكلف يفيض ؛ إذ يستقيم المعنى بدونها ، على الوجه التالى الذى سببه الصبان هنا ، - ونسبه المثل لاين جنى - ونصه : (« قيل : إن مفعول يجد « مخلوف » ، أى : إن لم يجد شيئاً . ثم استأنف مستفهماً استفهماً إنكارياً ، فقال : على من يتكل ؟) ١ . كلام الصبان . فالكلام على زيادتها عوضاً ، مردود وكذلك القيل بزيادتها وهى غير عوض .

(٢) وقد يكون الوقوع غير مباشر يأتى يقع فوق شيء قريب منه كقوله تعالى : (أو أجد على النار هدى) أى فوق مكان قريب من النار .

(٣) إذا جرت : « على » الظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الخضرى » على هذا فى باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وابنٍ أو أعرب ما كاذ قد أجربها

(حبذا : جملة فعلية للمدح العام وقبلها الحرف : « يا »)^(١) . . .

٣ - المجاوزة^(٢) ، نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى .

٤ - التعايل ، نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه^(٣) . . .

٥ - المصاحبة ، نحو : البير الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له^(٤) . . . ومثل قوله تعالى : (وإن ربك لنو مغفرة للناس على ظلمهم) . أى : مع ظلمهم^(٥) . . . وقول الشاعر^(٦) :

بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا — على ما رأيت عيناك — من هرمى مصر .
أى : مع ما رأيت . . .

٦ - أن تكون بمعنى من* ، نحو قوله تعالى : (ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بنى الإسلام على خمس) . . . أى : من خمس مواد* .

٧ - أن تكون بمعنى « الباء » ، نحو : سمعت من الوالد نصحاً ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى جدير به .

٨ - الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعاني الفرعية التى تخطر على البال من

(١) تفصيل الكلام على حبذا فى الباب الأنسب ، وهو باب : « ألفاظ المدح والثناء » - ٣٢٦ م .

٣٦٦ أما الكلام على الحرف : « يا » فى باب « التداء » - ج ٤ م ١٢٧ ص ٥ -

(٢) سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ تعريفها ، وبيان أقسامها .

(٣) وما يصلح لتعليل (أى : بيان العلة والسبب) قوله شوق فى الشرق العربى :

إنما الشرق منزل لم يُفَرِّق أهله إن تفرقت أصقاعه

وطن واحد على الشمس والفصحى ، وفى الدمع والجراح اجتماعه

(٤) ومن أمثال العرب : « لا قرار حل زار من الأسد » - أى : مع زار - يريدون : لا أمان

ولا استقرار فى مكان يسبح فيه زفير الأسد .

(٥) وما يصلح فيه المصاحبة قول الشاعر :

إذا أبنت الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر

(٦) سبق لبيت التالى لمناسبة أخرى فى ص ٤٩٧ .

كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالأستدراك المستفاد من كلمة : « لكن ») . ومن أمثله قولهم : « هَبْكَ الصديقُ » فاحتملت هفوته ، على أن احتمالها مرّ أليم ، وجفّاً ، فقبلتُ جفّوته . حتى أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسدّدة ، كل نفس لما كارهة . . . فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة ، وقد يوحى هذا إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض به الاحتمال ، فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أن احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بيّن أنه قَبِلَ جفوة صديقه . وهذا قد يُشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم ، نافيةً له ، مبيّناً أن الرضا به بغض إلى النفس بغض الطعنة القائلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة : « على » التي بمنزلة : « لكن » .

ومن ذلك قولهم : « الإسراف كالشح » كلاهما داء وبيل ، يَخْبِثُ هَوَاهُ اللَّيْبُ ، على أن داء الشح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما في الشر سواء ، ومتزلزهما من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى القرعي المتوهم بكلمة : « على » ، وما بعدها ، فهي بمنزلة : « لكن » ، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعاني الفرعية الناشئة مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلِّ تداوينا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا على أن قرب الدار خيرٌ من البعد
على أن قرب الدار ليس ينافع إذا كان ممن تهواه ليس يذِي ودَّ

فقد بيّن أولاً أنه تداوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجوه : لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : « على أن قرب الدار خير من البعد » . فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذي أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هي : قرب الدار ليس ينافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هي كلمة : « على » .

والأحسن في كلمة : « على » الجارة الأصلية إذا كانت للإضراب^(١) والإبطال
عدم تعلّقها هي ويجرورها بشيء ؛ (لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة : « لكن » التي
تفيد الاستدراك) مع اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها في أول الجملة . وعلى هذا تكون
« على » التي للإضراب والإبطال حرف جر واستدراك معاً^(٢) . . .

وقد تستعمل : « على » اسماً بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة
بالحرف « مِنْ » فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا
الطائرات . أي : من فوق بلدنا^(٣) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسماً بمعنى
« فوق » ، كما نرى . وهذا قياسي كباقي استعمالاتها .

وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء^(٤) ؛ نحو : تقبل علينا
وفود السائحين شتاء . وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها أمارة تسليبي عليك ، فسلمى
فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : على أن أسعى
للخير جاهدًا^(٥) . . .

• • •

(١) انظر ما يتصل بمعنى التعلق وبالإضراب في ص ٤٣٧ و ٤٣٩ وهما شبا .
(٢) ولا داعي للأخذ بالرأي الذي يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير :
(التحقيق كائن على أن كذا وكذا . .) ؛ لأن هذا الرأي - مع صحته - يحوي التعقيد ، والتكلف ،
وكثرة المحذوف من غير داعٍ . وقد كررنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الاتجاه إلى الحذف والتقدير
والضمير بغير ضرورة قاسية . لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرايان في حاشية الأمير على
الشذور ص ١٥ عند الكلام على « ذي » إحدى الأسماء الستة . وكذلك في « المغني » - ج ١ عند الكلام
على الحرف : « على » . ونص : « كلام المغني » : (« وتعلق » على « هذه بما قبلها عند من قال به كتملق
« حاشا » بما قبلها عند من قال به » لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج .
أو هي خبر لمبتدأ محذوف : أي : « والتحقيق على كذا » . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال :
وذلك على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيق فيها . (ج ١ كلام
المغني

(٣) وقد أشار إلى هذا ابن مالك في بيت سيجيء في حاشي ص ١٧ عند كلامه على « الكاف »
التي قد تقع اسماً .

(٤) وهي المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .

(٥) « ملاحظة » : جاء في « الكامل » لمبرد - ج ١ ص ٢٧٠ - أن بعض العرب يحذف من

عن^(١) : حرف جر أصلي ، يجر الظاهر والمضمر . وأشهر معانيه تسعة :

١ - المجاوزة^(٢) ، وهي أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أي : ابتعدت وفرت .

٢ - أن تكون بمعنى : « بعد »^(٣) ، كقولهم : دَعِ الشكر ، فغن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرور : فغن قريب تكشفه أيامه . أي : بعد قليل . وبعد قريب . . .

٣ - الاستعلاء . (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فلنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أي : بما يبخل عليها^(٤) وكقولهم : العظيم من زادت خبراته عن احتاج لها . وفضلت عنه . . . أي : على الاحتاج لها - وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتي فما زال غضباناً على لثامها

٤ - التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد يتظرني ، أي : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الإعباء الثقيل وانياً ، ولا عن

- آخرها اللام والياء إذا كان المجرور بها مبدؤاً « بال » ، ويحذف معها هزة « أل » كقول قطري بن الفجاءة :

خَدَاة طَفَتْ عِلْمَاءُ بَكْرٍ بَنٍ وَائِلٍ وَعُجْبْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ
يريد طفت على الماء القتل من بكر . وجاء على هاتين الموضعين السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيراً في النثر والشعر . لكن الأنسب اليوم عدم مجازاتهم ، لما فيه من لبس .
(١) الغالب أن تتحرك الذوق بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً : (أل : أو غيرها) ، نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا .

(٢) سبق معناها - في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٠ عند الكلام على : « من » ثم يفهم ، ويبدأ أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .

(٣) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً في باب الطرف ، ص ٢٨٣ .

(٤) ومن هذا قوله تعالى : (ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه)

يذل التضحيات متردداً . أى : فى حمل . . . وفى يذل .

٦ - الاستعانة^(١) : نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمي^(٢) . . .

٧ - أن تكون بمعنى : يذل ، نحو قوله تعالى : (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) . ومثل : أدبت العمل عن صديق المريض ، أى : يذل نفس ، ويذل صديق . وقول الشاعر يمدح محسناً :

وتكفل الأيتام عن آباؤهم حتى وددنا أننا أيتام

٨ - أن تكون بمعنى : « من » نحو قوله تعالى : (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده . . .) ، أى : من عباده^(٣) . (وهذا أوضح من اعتبارها للمجازة ؛ على معنى : الصادرة عن عباده - ولا تقدير فيه) . . .

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، أى : بالهوى .

وقد ذكر لها بعض معان أخرى ، تركناها متابعة للمعترضين - بحق - عليها^(٤) .

(١) سبق فى ص ٩٠ شرح معناها وما يتصل بها .

(٢) ومثل : ضربت الخائن عن السيف . أى : بالسيف إذا كان السيف أداة الضرب

(٣) وكقوله تعالى : (أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا)

(٤) منها أن تكون زائدة سماعاً - ويجب الانتصار فى زيادتها على المسموع وحده - ؛ نحو : (يسألوك عن الأنفال) . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شيء منها . ومن زيادتها المسموعة ما نص عليه ابن هشام فى المغنى - ج ١ عند الكلام عليها - قائلا : (إنها تكون زائدة للتوبيخ من أخرى محدودة) كقول الشاعر :

أَنْجَزَ عَنْ نَفْسِ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا التَّى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا تدفع عن التَّى بين جنبتيك ، فهدفت « عن » من : أول الموصول ، وزيدت بعده . . . ١ هـ . . .

وفى السابق من معانى « عل » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

« عَلَى » لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى : « فِى » وَ « عَنْ » يَعْنِ تَجَاوُزًا ، عَنِ مَنْ قَدْ قَطَنَ
وَقَدْ تَجَيَّءَ مَوْضِعَ « بَعْدَ » وَ « عَلَى » كَمَا « عَلَى » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُمِلَا =

ونستعمل « عن » اسماً بمعنى : « جانب » . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِن » ، نحو : يجلس القاضي : ومن عن يمينه مساعدُهُ ، ومن عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره ^(١) وهذا الاستعمال قياسى كباقي استعمالاتها السابقة .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارة جازة وقوع « ما » الزائدة بعدها ، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها ، وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول ^(٢) .

الكاف : حرف يجر الظاهر ، ويقع أصلياً وزائداً . وأظهر معانيه أربعة :
١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسى والمعنوي - أكثر معانيه تداولاً ، والأغلب دخول « الكاف » على المشبّه به ، نحو : الأرض كرة كالكواكب الأخرى . تستمد ضوؤها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو : الذكاء كالكهرباء ، كلاهما لا يدرك إلا بآثاره . ويقولون في المدح : فلان كهربي الذكاء . يريدون : أنه في سرعة فهمه واستنباطه كالكهرباء ، في سرعة تأثرها وتأثيرها ^(٣)

— يريد : أن « عل » تكون للاستعلاء وتكون ظرفية ، مثل : « فى » ، والمجاورة مثل : « عن » التى تؤكد هذا المعنى إذا قصد من فطن ، لأنها تؤكد . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « عل » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « عل » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجاورة .
(١) ويشير إلى هذا ابن مالك في بيت يجر - رقم ٤ من هامش ص ٥١٧ - عند الكلام على : « الكاف » .

(٢) ومثل قول الشاعر - في الحث على الإجابة والإتيان عند ممارسة الأمور والأعمال : حرصاً على الذكرى الطيبة بعد الممات :

إذا كنت فى أمر فكن فيه محسناً فعماً قليل أنت ماض وتاركه
وتقتضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطأ . ويشير ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - إلى مسألة زيادة الحرف : « ما » بعد : « من » و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تدوق تلك الحروف عن صلها ، فيقول :

ويعلم من « و » عن « و » بآء ، يزيد « ما » فلم يعق عن عمل قد علماً
(٣) ومن الأمثلة قول الشاعر :

٢ - التعليل والسببية ؛ كقوله تعالى : (واذكروهُ كما هداكم) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى عن الوالدين : (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً . . .) . أى : بسبب تربيتهما إياي في صغري .

٣ - التوكيد ^(١) ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) . أى : ليس شيء مثله . . . (وهذا في رأى من يرون زيادة الكاف هنا) ^(٢) .

٤ - الاستعلاء ؛ كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التي أنت عليها . واستعمالها في هذا المعنى ، والذي قبله قليل ، ولكنه قياسي .

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج « الكاف » عن الحرفية - لداع يوجب ذلك - فتصير اسماً مبنياً بمعنى : « مثل » ، يجرى عليه ما يجرى على نظائره من الأسماء المبنية ^(٣) ؛ كقولهم :

لن ينفع في منع الإجماع كالعقوبات الرادعة . وقولهم :

= ابنوا كما بننت الأجيال قبلكمو لا تتركوا بعدكم فخراً لإنسان
أى : كبناية الأجيال .

(١) سبق في أول هذا الباب ص ٤٥٠ إيضاح التوكيد الذي ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق في الجزء الأول ص ٢٠٥ .

(٢) وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لترقب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل المولّد تملّك ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها في هذا الموضع ونظائره - ومنها قوله تملّك : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً . .) ؛ لتجنب التلويلات الأخرى ، والآراء التي يشوبها التعقيد ،

أما من يمدّون زيادتها فحجتهم : أن « مثل » بمعنى : ذات ، وأن القرآن ليس فيه زائدة ؛ لكن فاتهم أن الزائدة هنا في فصيح الكلام العربي تؤدي توكيد معنى الجملة (طبقاً لما فصلناه عند الكلام على الحرف) . ج ١ ص ٧٠ (فلاحظ في زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المصيب المنزه عنه القرآن ، هو الزائدة التي لا فائدة منه ، فيكون وجوده كعدمه . ومن أمثلة زيادتها ما نقلوه عن أمراء مثل : كيف تصنعون الأقط ؟ فأجاب : كتهن . يريد : هو هين . فالكاف زائدة - كما قالوا - على أن لا أرى مانعاً أن تكون اسماً مبنياً بمعنى : « مثل » . فكأنه يقول : « مثل هين » أى : مثل شيء هين . . .

(٣) فيكون اسماً مبنياً في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، على حسب موقعه من الجملة التي لا تستلزم في تركيبها عنه اسماً ، لا حرفاً .

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ^(١) . . . وقولهم :

وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهم . ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا ؟
أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثلُ العفو ؛ فالكاف في الأمثلة
السابقة اسم ، لحاجة الجملة إلى فاعل ، فالكاف فاعل^(٢) ، مبنى على الفتح في
محل رفع .

وقد تكون — أحياناً — خبراً لمبتدأ^(٣) ؛ كقولهم : من حمدَركَ كن بشرك . . .

وقد تكون مفعولاً به في نحو قول الشاعر :

لم أرَ كالمرؤفِ ؛ أمّا مذاقُه فحلُّوْ ، وأما وجهُه فجميلٌ^(٤) . . .

وقد تكون في محل جر في نحو : يتسم فلان عن كالتؤلؤ المكنون . وهكذا . . .

فهى بمعنى : « مثل » في كل ذلك ، وفي كل موضع آخر يستوجب المعنى
والإعراب أن تكون فيه اسمًا مبنيًا^(٥)

(١ ، ٢) في قول الشاعر :

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ والمرء يصلحه القرين الصالح
(٢) أو لما أمله المبتدأ ، كقوله خبراً للناس (ليس) في قول الشاعر

ليس من قال بالصواب كمن قال ل بجهل ؛ والجهل داء عياء
(٣) وبعد هذا البيت :

ولا خيرَ في حُسنِ الجسمِ وطولِها إذا لم يَزِنِ حُسنَ الجسمِ عقول

(٤) وفي الكلام على معنى « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسمًا بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن »
و « على » بدليل دخول « من » عليهما . وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولاً :

« شَبَّهَ » بكاف ، و « بِهَا » التعليل ؛ قَدْ يُعْنَى ، وزائداً لتوكيد ورْد
يريد : أن كلمة : « الكاف » تستعمل في التشبيه ، وأن « التعليل » بها قد يعنى (أى : يُقصد)
ورود هذا الحرف زائداً للتوكيد . ثم قال :

واستعملَ اسمًا ، وَكَذَا : « عَنْ » و « عَلَى » مِنْ أَجْلِ إِذَا عَلَيْنِيهَا مِنْ . دَخَلَا

يريد : أن حرف « الكاف » استعمال اسمًا ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالها
أصبح دخل عليها الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء — كما سبق . في ص ٥١٥ . -
(٥) انظر هامش رقم ٣ في الصفحة السابقة .

وإذا كانت «الكاف» أداة جر فقد تتصل بها «ما» الزائدة فتكفيها عن العمل — غالباً — وتزيل اختصاصها (وهو: الدخول على الاسم لجره). فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، نحو: (الصحةُ خيرُ النعم؛ كما المرضُ شرُّ المضائب). ونحو: (الفقرُ يخفى مزايا المرء، كما يُزيل ثقة الناس بصاحبه^(١)...) وهذه هي «ما» الزائدة الكافة عن العمل، ومن القليل؛ الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول، فتدخل على الاسم فتجره بالرغم من اقترانها بكلمة «ما» الزائدة؛ نحو: قول القائل.

ونُصِّرُ مولانا ونَعْلَمُ أنهُ كما الناسَ مظلومٌ عليه وظالمٌ
أى: كالناس، وهذه هي «ما» الزائدة فقط، وليست بكافة.

مُذٌ وَمُنْذٌ^(٢): يكثر استعمالهما اسمين ظرفين، أو اسمين غير ظرفين، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر.

(١) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع؛ نحو: ما سافرت مذ الشهر الماضي، أو منذ... فذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده^(٣).

(١) ويشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب — ص ٥٢٩ — حيث يبيد البيت التالى في زيادتها بعد «الكاف» و«رب»؛ وأنها تكفيها عن العمل أو لا تكفيها:

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رَبٍّ» وَالْكَافِ فَكَفٌ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفْ
أى: لم يمنع. يريد بقوله: «وزيد» الحرف: «ما» وأن هذا الحرف كفيها عن العمل، وقد يليها فلا يكفيها.

(٢) سبق كلام عليهما — في باب الظرف — ص ٢٩٩ — ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجيء لها بحث شامل مستقل، آخر هذا الجزء — ص ٥٤٤ — وكذلك سبق الكلام عليهما في: (١) لمتناسبات مختلفة في ص ٣٥٧ م. ٣٦٠ و ٣٦٦ م. ٣٧٠ و ٣٨٠).

(٣) هذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً (أى: لتعلقه بالخبر المحذوف — كما في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠) بمعنى: «بين» و«بين» مضافين فعلى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضي: الشهر الماضي بين وبين عدم السفر. — راجع العصبان — و«الشهر» هو المبتدأ المؤخر. ولا بد من تقدم «مذ ومنذ» عند إعرابها مبتدأ أو خبراً. وشروط أخرى هي المشار لها في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية.

ويصلحان للظرف إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلية^(١) ، فمثال الجملة الاسمية : ما سافرت منذ الجو مضطرب ، أو منذ . . . فكلاهما ظرف زمان للفعل « سافر » ، مبني على السكون والضم ، في محل نصب ، وهو مضاف ، والجملة الاسمية بعدهما في محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرع إليك مذ أو منذ دعوتني ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسرع » مبني على السكون والضم في محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعده مضاف إليه في محل جر . ومن هذا قول الشاعر :

بدأ الصبح فيها^(٢) منذ فارقت مظلماً فإن أبنت صار الليل أبيض ناصعاً
« منذ » ظرف زمان للفعل : « بدأ » .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطاً ، أهمها^(٣) : أن يكون المجرور اسماً ظاهراً ، لا ضميراً ، وأن يكون وقتاً^(٤) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفاً ، معيناً لا مبهماً ، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً . نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذ ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ ستحرّ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك « منذ » في كل ما سبق .

(١) فلا يصح : « مذ » أو « منذ » يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل - كما سيبي - في البحث الآتي (ص ٥٤٥) منقولاً عن الصبان .

(٢) في الدار ، أو البلدة .

(٣) والراجع أن هذه الشروط تجري على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفي جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت ؟ أو منذ متى سافرت ؟ أو منذ أي وقت سافرت ؟ ومثلها : مذ .

ويقول النحاة - كما جاء في الجمع - (ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدوم حل ، بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أي : مذ زمن قدوم حل . ويجوز وقوع « أن » وصلتها ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقني ، فيحكم على موضعها بما حكم به اللفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضاً) ١٠ .

ويشترط في عاملهما أن يكون ماضياً ، إما متفياً يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ، وإما مثبتاً ، معناه ممتد متطاول ^(١) ؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس .

فلأن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومدلول زمنه ماضياً ، كان معناها الابتداء مثل : « من » الابتدائية ، نحو : ما رأيته مذ ، أو : منذ يوم الجمعة الماضي ، أى : من يوم الجمعة ، فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما - لإعرابهما - الظرفية ، مثل « في » . نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : في ساعتنا وفي يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة ^(٢) فعناهما الابتداء والانهاء معاً ؛ فهما مثل « من » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين . أى : ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

وما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على اعتبارهما حرفي جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين - قد يرجع فيه أحد الضبطيين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتي :
٥ إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجع أن يكونا حرفي جر ، والاسم بعدهما مجروراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجري أكثر القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجهه .

وإذا كان الزمن بعدهما للماضي فالأرجح اعتبار « مذ » حرف جر ، والاسم بعدهما مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس في « مذ » ، نحو : ما زرت الصديق مذ يومان ^(٣) .

(١) في ص ٩٠ بيان « المتطاول » وما يتصل بهذا .

(٢) لتكون معينة ؛ لأن المبهمة - أى : غير المحددة ، مثل : برهة ، وسنين . . . - لا تصلح بعدها ، كما سبق . ولا فرق في المحدود بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر .

(٣) وفي الكلام على مذ ومنذ اسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :

و « مذ » و « منذ » ، اسمان حيث رَفَعَا أو أوليا الفِعْل ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدئين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ،

.....

زيادة وتفصيل :

في مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » - بفتح همزة أن ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هي الخبر^(١).

...

= أوحين يلها ويحيى - بعدها الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع - عنهم - بالابتداء فتدخل في ضمن الحالة الأولى . ثم قال في معناها :

وإن يَجُرَّ في مُضَيٍّ « فَكَيْنِ » هما ، وفي الحُضُورِ مَعْنَى : « في » ، اِشْتَبَهَ

أى : اطلب . بيان معنى « في » وهو : الظرفية .

(١) لهذا إشارة في رقم ٤ من هامش ص ١٩٠ وبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٦ .

«رُبَّ» : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة . (التي منها ناحية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذي يقع بعده ، والحملة التي يوصف بها مجروره . . . و . . .) ، وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وكل هذا يقتضي أن نستخلص أفضل الآراء ، بأناة ، وحسن تقدير .

ونخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتي :

(١) أن معناه قد يكون التكثر وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يجيء بعد حالة خالية من اليقين^(١) تقتضي النص على الكثرة أو القلة ، (كأن يقول قائل^(٢) : أظنك لم تمارس الصناعة . فتجيب : رب صناعة نافعة مارسنها . فقد جاءت الأداة «رُبَّ» وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها) . فتأنيد دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغرور في قومه سَعِدَ بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل في صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية في مسألة الليالي قد بددتها المفاجآت .

ومثال القلة قولهم : رُبَّ مَنِيَّةٍ في أمنيةٍ تحققت . . . ، ورُبَّ غُصَّةٍ في انتهاز فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعى ، ورُبَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار . . . والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي : التجارب الشائعة التي يعرفها السامع ، ويستلم بها .

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ - أنه حرف جر شبه^(٣) بالزائد . وله الصدارة في جملته ؛ فلا يجوز

(١) كحالة اللظن ، أو الشك . . .

(٢) ومن هو في حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه في حالة ظن أو شك ، فليس من اللازم أن يطلق فلا ، وإنما يمكن أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧) .

(٣) سبق الكلام في ص ٥٢ على حرف الجر الشبه بالزائد ، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين الإسأل والزائد .

أن يتقدم عليه شيء منها^(١) . لكن يجوز أن يسبقه الواو ، أو أحد الحرفين : « الّا » الذى للاستفتاح^(٢) و « يا » ، نحو : الّا رُبّ مظهر جميل حجب وراءه متخبراً مردولاً . — يا رُبّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظيمة وإكباراً . وقول الشاعر :

فيارُبّ وجه كصافي النّير تشابه حامله والنّير

٢- وأنه لا يجر - غالباً - إلا الاسم الظاهر النكرة^(٣) . وقد وردت أمثلة قليلة - لا يحسن القياس عليها - كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوباً ، يعرب تمييزاً ، نحو : رُبّه شاباً نبيلاً صادفته ، وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً في جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير . ويجب مطابقة هذا التمييز للدلول هذا الضمير المسمى : « الضمير المجهول^(٤) » ، لعدم عودته على متقدم . نحو : ربه شابين نبيلين صادفتها - ربه شاباً نبلاء صادفتهم - ربه فتاة نبيلة صادفتها وهكذا .

٣- وأن النكرة التي يجرها تحتاج في أشهر الآراء - لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة . غير أن الأكثر الأصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظاً ومعنى ، أو : معنى فقط - كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » -

(١) ومن المسموح الذي لا يقاس عليه - اندرته - قول الشاعر :

وقبلك رُبّ خصم قد تماثلوا على فما هليعت ولا دُعرتُ

- تماثلوا : أى : تماثلوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا - . الخصم : الخامس . وقد يكون للآخرين ، والجمع . والمؤنث

(٢) ويجوز مثله - مع قلته - الحرف : « لكن » - بسكون اللين - الذى يفيد الاستفتاح والاستدراك معاً ، كقول أحد الشعراء - من أهل القرن الثالث الهجرى كما سجله صاحب - كتاب : « المغوات النادرة » لفرس النسة الصليح ص ٢٧٢

نعمة الله لا تعاب ، ولكن ربما استقُبحت على أقوام

وسيد كراييت لمناسبة أخرى في ص ٥٢٦

(٣) سيجىء إعراب هذا الاسم تفصيلاً في ص ٥٣٢ .

(٤) وله أسماء متعددة ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصة . . . (وقد سبق شرحه وتفصيل

الكلام عليه في باب « الضمير » - ج ١ م ١٩ ص ٢٢٦) .

(نحو : رب صديق وفي عرفته - رب صديق لازمك عرفته - رب صديق عندك عرفته - رب صديق في الشقة عرفته - رب صديق لم يتغير عرفته) . ومثال النعت بجملة اسمية ، رب ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذَلَّ من يَغِيظُ الدَّلِيلَ بعِشَ رَبِّ عِشَ أَخَفَّ منه الحِمَامُ^(١)

٤ - وأن « رب » مع مجرورها لا بد أن يكون لها في أغلب الأحوال اتصال معنوي بفعل ماض يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالة الزمنية ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضوية التي قد تقع - أحياناً - صفة لمجرورها) ، ويكون الفعل - أو ما يعمل عمله - بمنزلة العامل الذي تتعلق به « رب » ومجرورها^(٢) بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل - كما سبق - نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شراً . وقول الشاعر :

فيا رَبَّ وجهه كصافي النَمِيرِ تَشَابَهَ حَامِلُهُ والنَمِيرِ . . .^(٣)

والأغلب في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محذوفاً مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدل عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف « رَبُّ » وما دخل عليه أن يكون بعد حالة ظن أو شك تستدعي النص على القلة أو الكثرة ، فيكون جواباً عن قول لقائل ، أو : من هو في حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فرب عمل نافع ، ورب بطالة

(١) الموت .

(٢) راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبيان في أول باب الإضافة عند الكلام على

الإضافة اللفظية ، ومناقشت مثال ابن مالك : (رب راجينا عظيم الأمل . . .)

ونص ما نقله الصبيان : (إن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به « رب » ، ينار على أنها تتعلق ، لأنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها ، وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً - أي : في الزمن الحال - ، وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً . وقد قال في التسهيل « ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ، ولا مضي ما تتعلق به » . ا . هـ ،

هذا ، ولا يحسن الأخذ بالأراء الضعيفة إلا في فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأم الأشهر الذي نخصناه .

(٣) ومثل هذا قول الآخر :

رب ليل كأنه الدهر طولا قد تناهى فليس فيه مزيد

ضارة . التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، ورب بطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأن تمر على قوم منهمكين في العمل ، مشغولين به ، فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح ، ثم تنصرف عنهم قائلاً : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته . . . أو . . . ، ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله .

ويقول النحاة إن «رُب» توصل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففي مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل^(١) ، وكذلك في الأمثلة السابقة . ومن ثم كان الأحسن عندهم في مثل : «رُب عالم لقيته» ، وقول الشاعر :

رُب حليم^(٢) أضاعه عدم الما ل . وجهل غطى عليه النعم

أن تكون الجملة الفعلية الماضية المذكورة هي صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «رُب» . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها «رُب» ومجرورها اتصالاً معنويًا . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضية المذكورة هي المرتبطة ارتباطًا معنويًا بهما ، لأنها صفة للنكرة المجرورة «رُب» وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخِل في جملة الصفة - لا يصلح أن يكون هو الذي يمتزلة العامل في : «رُب» ومجرورها ، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف : منعًا للفساد المعنوي .

٥ - وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائدة . والشائع في هذه الحالة

(١) هذا المثال ينصه وبالكلام الخاص به ، متقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد مع أن كثرة النحاة تجعل التمدية مقصورة على حرف الجر الأصل ، دون الزائد وشبهه - كما سبق في ص ٤٥١ و ٤٥٢ ويحيى في رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ - إلا أن كان المقصود الاتصال المنطوق المجرد - كما قلنا - وليس في كلامه دليل عليه .

(٢) عقل . وفي بعض الروايات : رب علم

أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن البحر ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية ^(١) ، ولذا تسمى : « ما » الزائدة الكافة ، (لأنها كَفَّتْها — أى : منعتها — من عملها) وهو : البحر ، ومن اختصاصها ؛ وهو : الدخول على الاسم وحده ؛ بحرته) ؛ نحو : ربما رأيت في الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء . ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضي ^(٢) هو الكثير . أما دخولها على المضارع الصريح ^(٣) وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعاً — كما سيجيء — ومن العرب من يقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجوها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رَبُّ مَسَائِلٍ في الطريق أزعجني ، ولا تسمى « ما » في هذه الحالة « كافة » ؛ وإنما تسمى : « زائدة » فقط . والأفضل الاختصار على الرأي الأول الشائع ^(٤) .

٦ - والشائع أيضاً أن « رَبُّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضي ، سواء أكان مشتملاً على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضي ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضي . . . أو . . . نحو : رب معروف قدمته سمعت بفعله — رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه — رب بر متفجرة أمس نفعت بما في داخلها .

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك في حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي وقع معناه ^(٥) ،

(١) أما معناها فينبغي على الوجه الذي سيجيء : مشروعاً في الزيادة والتفصيل (ب - ص ٥٣١) .

(٢) ولو كان مهنياً للجهول ؛ كقول الشاعر : — وقد سبق لمناسبة أخرى في هامش ص ٥٢٣ - :

نعمة الله لا تعاب ، ولكن ربّما استفتيحتُ على أقوام

(٣) وهو الذي يكون لفظه مضارعاً وزمنه مستقبلياً غالباً .

(٤) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلها كتابة . أما إذا كانت

« رب » عاملة فالواجب فصلها .

(٥) وقد تدخل على مضارع في لفظه ، ولكنه ماض في زمنه ، بقرينة تدل على الماضي الزمني ،

كقول الشاعر لما رب من حاكم قوعده بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم :

ربما تعجزع النفوس من الأم . . . له فرجة كحلّ العقال -

وصار أمراً مقطوعاً به ، كقوله تعالى ، في وصف الكفار يوم القيامة ، - ووصفه صديق لا شك فيه - : (رَبِّمَّا ^(١) يَبُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ، أما في غير ذلك فشاذا لا يقاس عليه ^(٢) .

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضي لأن معناها التكثير والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شيء قد عُرِف ^(٣) . . .

٧ - أنه يجوز في ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء في الحالتين ، أو مع تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التانيث المتسعة - في المشهور - لتدل على تأنيث مجرورها ، نحو : رَبَّتْ

= فهو يريد : ربما جزمت . . . ولا يصلح زين المضارع هنا إلا لقضي ، لأن الجزع لن يقع في المستقبل بمدموت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف . ومثل هذا قول الشاعر :

وحديثُ اللَّهِ هو مما يشتهي السامعون يوزن وزنا
منطقُ صائب ، وتَلَحُّنُ أحيا نأ وخير الكلام ما كان لحنا

أى : رب حديث الله ، فقد دخلت « رب » الملوقة ، والتي تدل عليها الواو ، على أمر حصل بحق عند المتكلم ، ولا شك في وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن . (تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام) .

(٢) « رَبِّمَّا » (بتخفيف الباء) ، مثل : « رَبِّمَّا » بتشديدها . كما سيجي .

(٢) ومن أمثلة اللشاذ ما جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) ، وهو قول بعض السلف : لا تكرهوا الملمات الواقعة : فرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عذابك ، قال الشاعر :

رب أمر تدقيه جسرُ أمراً ترتضيه
خفي المحبوب منه وبدا المكروه فيه

والدليل على أن المضارع به « رب » في المثال المنشور مستقبل الزمن وجود « لا » الناهية في المضارع الذي قبله ؛ وهي تجعل زمنه مستقبلاً خالصاً .

وهناك قرينة أخرى عقلية في المثال المنشور ، وفي البيتين - تدل على استقبال المضارع ؛ هي الحذف والحسن والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا في شيء لم يقع .

(٣) من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذي يقصده النحاة بقولهم : إن المضارع يكون ماضى

(كما جاء في الجمع ج ١ ص ٨) .

الزمن إذا وقع به « رب »

عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُبْ :

يحوز حذف « رُبْ » لفظاً ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسي بعد « الواو » ، و « الفاء » ، و « بل » . ولكنه بعد الأول أكثر ، وبعد الثاني كثير . وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرين . نحو :

وجانب^(١) من الثرى يُدعى الوطن^٢ ملء العيون ، والقلوب ، والفيطن^(٣)

ونحو : أن تسمع من يقول : (ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجه اليوم !)
فنتقول : (فحزبن قضي الليل هماً طلع النهار عليه بما بدد أحزانه ، ومنهج نام ليلة قريراً ثم أفاق على هم وبلاء) . ونحو : (بل حزبن قد تأسى^(٤) بحزبن)

(١) « ملاحظة : هذا البيت أول قصيدة لشوقي ، موضوعها : الوطن . ولشائع في مثل هذه الصورة إعراب « الواو » « فاعلة » عن « يب » ، أو : يقال : « وأورب » ويفرّ المعربون من اعتبارها : « عاطفة » . أو شيئاً آخر . لكن جاء في كتاب : (تفسير أرجوزة أبي نواس) في تقييد الفضل بن الربيع ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني القوي المشهور ، وإخراج الأستاذ بهجة الأثرى : ص ٩ - عنه بيت أبي نواس :

وبلدة فيها زور صغراء تخطى في صعر

ما نصه العرفي قوله : (« وبلدة » قيل في هذه الواو قولان . أحدهما : أنها المعطف ، والآخر : أنها عوض من « رُبْ » . فكانهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة وأول الكلام لا يعطف . ولا يمتنع المعطف على ما تقدم من الحديث والقصص ، فكانه كان في حديث ثم قال : وبلدة ؟ فكانه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر » وإن لم يجر للقرآن ذكر ، وكذلك قوله تعالى : « حتى قرأت بالحجاب » يعني : الشمس . - فأصغرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش) . ١ - كلام ابن جني

ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في « المعنى ج - ٣ » عند كلامه على « الواو المقردة » بالمارة . - وقد أشرنا لكل ما سبق في ج ٣ باب : المعطف (م ١٢٠) عند الكلام على حذف المعطوف عليه - بق السؤال : هل هناك ما يفح أن تكون الواو في مثل ما سبق للاستئناف ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) ومن هذا قول الشاعر :

ومستعبد إخوانه بشرائه لبست له كبراً أبر على الكبر

(أبر = زاد وتقلب) .

(٣) تملّى .

أى : رب جانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . .
- رب حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : « العوض » عن : « رب »^(١) ، أو : « النائب عنها » ، لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ، والاسم المجرور بعده ، مجرور برُبّ المحذوفة^(٢) . وليس مجروراً في الصحيح بالعوض عنها أو النائب^(٣)

(١) فعمد الإعراب يقال : (الواو : واو رب) - (الفاء : فاء رب) - (يل : يل رب) .
أو يقال في كل واحد إنه نائب عن : رب .

(٢) ويقول ابن مالك في زيادة كلمة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » ، و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعمق الأحرف السالفة عن العمل - كما شرحنا عند الكلام على كل :

وبَعْدَ « مِنْ » ، وَ « عَنْ » ، وَ « بَا » زَيْدٌ : « مَا » فَلَمْ يَحُضَرْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
وقد تقدم هذا البيت - في ص ١٥٥ عند الكلام على « مِنْ » و « عَنْ » و « الباء » للمناسبة الخاصة بكل . ويقول في زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ، وأنها قد تكفها أو لا تكفها :

وَزَيْدٌ بَعْدَ « رَبِّ » وَ « الْكَافِ » فَكَفَّ وَقَدْ يَلْبِهَا ، وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
- وقد سبق البيت في هامش ص ١١٨ - ثم يقول في حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وَحُذِفَتْ « رَبُّ » ، فَجَرَتْ بَعْدَ : « بَلْ » وَ « أَلْفَا » وَبَعْدَ : « الْوَائِ » شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(٢) يرى سيوريه أن الجر هو بكلمة : « رب » المحذوفة . أما الواو ، والفاء ، و « بَل » ، فحروف عطف مهملة هنا لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائية عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو الحرف النائب وليس المحذوف . (راجع المفضل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة) وهذا الخلاف شكلي محض لا أثر له .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهاً بالزائد^(١) فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظاً ، وناحية الإعراب محلاً ؛ فيكون مجروراً في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبل - تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبّ لفظاً ، في محل رفع : لأنها مبتدأ . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظاً في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفي مثل : رب مساعدة خضية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفي مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان وهكذا

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدانها

ويترب على ما سبق من جر النكرة لفظاً بها واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم أقبل ، يجوز في كلمة : « كريم الجر والرفع » . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ،

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه غيرهم - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥٢٥ - ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى » أحد نعاة القرن الثامن عشر الهجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح : « ألفية ابن مالك » وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المختلفة ، ولم يمتد بها حين رأى شرح ابن عقيل في أول باب حروف الجر يخص محل أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد : فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه :

(صوابه : شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه الحروف - تنهيد الترجى ، والامتناع ، والتقليل . وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشئ) وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيجي في هذه الزيادة والتفصيل

يُجوز في كلمة : « وديع » الجهر والنصب . . . وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالمعطف - فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيجوز في كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان في المعطوف عليه . . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلًا ، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كجرورها ، إلا أن الأساليب العربية الفصحى تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاة : قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ^(١) .

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعها ^(٢) ، وهو مكفوف - بسبب اتصاله « بما » الكافة - فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكرير أو التقليل على حسب القرائن . (كما أشرنا من قبل) ^(٣) ، ولكن التكرير أو التقليل في هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التي في الجملة ، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها ، ففي مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت . . . يكون التقليل والتكرير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

(ج) قد نحل : « ميمًا » . . . ، محل : « ربمًا » فتؤدى معناها ، طبقاً للبيان الموجز الذي سبق في ص ٤٦٦ وللتفصيل الشامل الذي تقدم في ج ١ م ٤٢ ، ص ٥٤٩ عند الكلام على النواسخ ، و « كان » الناسخة .

(١) تكررت الإشارة لهذا المعنى في أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى الذي أضافه : « إلا » ، إذا كان تاماً غير موجب - ص ٣٣٦ وله إشارة في رقم ١ من هامش ٦٩ .
(٢) انظر حكم دخولها على الجملة الاسمية والمفارقة في رقم ٥ من ص ٥٢٥ .
(٣) في رقم ١ من هامش ص ٥٢٦ .

المسألة ٩١ :

هـ - حذف حرف الجر وحده ، مع إبقاء عمله ^(١) ، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطرّد
هذا في مواضع قياسية ، أشهرها أربعة عشر ذكرها كاملة هنا - وقد مرّ بعضها
في مواضع متفرقة ^(٢) - .

١ - أن يكون حرف الجر هو : « رُبَّ » بشرط أن تكون مسبقة « بالواو » ،
أو : « الفاء » ، أو « بل » - كما سبق قريباً عند الكلام عليها ^(٣) - نحو :

وعامل بالحرام ، يأمرُ بالـ بـيرٍ ؛ كهادٍ يخوض في الظلمِ

٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من « أن » مع معموليها ،
أو من « أن » والفعل والفاعل ، نحو : فرحت أن الصانع بارعٌ ، أو : أفرحُ أن
يرع الصانع . والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرحُ بأن يرع
الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع ، أو : أفرح . . .

ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه
من باب : « تعدية الفعل ولزومه » ^(٤) .

(١) أما حذفه ونصب ما بعده على ما يسمى : « النصب على نزع الخافض » - وهو نوع مما يسمى
« الحذف والإيصال » - فتصور على السماع في غير الضرورة الشعرية ؛ طبقاً للبيان الذي سلف في
رقم ٥ من ص ١٥٩ ورقم ٨ من ص ١٧١ وهما شها .

(٢) بعضها في ص ١٦١ وفي هامش تلك الصفحة تفصيلات هامة . أما الداعي إلى ملاحظة حرف
الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظة على سلامة المعنى ، أو على صحة التركيب .

(٣) ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٦٣ . وقلنا هناك إن الباء الجارة التي بعد صيغة « أفعل » في التمجيد يجوز حذفها
إن كان المجرور بها مصدراً مؤولاً من « أن » والجملة كقلمية بعدها .

لكن النحاة لا يجوزون حذفها بعد تلك الصيغة إن كان المصدر مؤولاً من « أن » ومعموليها . ولا
داعي لهذه التفرقة في مسألة التمجيد لأن حذف الجار مطرد قبل أن « وأن » .

وإذا حذفت الباء في التمجيد أتقدّر أم لا تقدّر ؟ رأيان كما أشرنا في ج ٣ باب التمجيد م ١٠٩

٣- أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أى : بالله^(١) . . .

٤- أن يكون حرف الجر داخلاً على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو : بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أى : بكم من درهم^(٢) ؟ . . .

٥- أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجواب : القاهرة . أى : في القاهرة .

٦- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ؛ بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف ؛ كقولهم : (ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسموات ؛ لترى ما يُحجّر العقول ، وخواص المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز . . .) أى : في السموات - وفي خواص المادة ؛ . . . وقد حذف الحرف : « في » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو : « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف^(٣) .

(١) طبقاً للرأى الأرجح ، وهو رأى سيبويه ، ومن معه ، (كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ١٥ من ص ١٩٧) وفي : ٥٥٠ من ص ٥٠٢ .

(٢) هذا هو الأرجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالشهور أنه المضاف إليه وهو المضاف ؛ وقيل إنه مجرور ؛ « من » محذوفة كما سبقت في ج ٤ باب : « كم » .

(٣) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب : « المُعَرَّب والمجهى » وهو ؛

فَارْفَعْ بَضْمَ ، وَانصِبْ فَتْحاً ، وَجُرْ كَسراً : كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ
فاصل الكلام : ارفع بضم ، وانصب بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الياء ونصب الاسم المجرور به على ما يسي : « نزع الخافض - وقد أوضحناه ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء ، في باب : تسمية الفعل وزومه ، ص ١٥٩ وهامش ص ١٧١) ، كما سبق الكلام على البيت السابق ، وفي ج ١ ص ٦٨ م ٧) . وليس من الجائز في البيت أن يبق الاسمان - فتح ، وكسر - مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

٧- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنّها العمل الملائم . أى : ولا الفتاة .

٨- أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لو » ؛ كقولهم : من تعود الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الحية والإخفاق .
أى : ولو على أهله (١) . . .

٩- أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومجروره في سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود . فيسأل القائل : أحمود النجار ؟ . أى : أحمود النجار ؟ .

١٠- أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد « هلا » التى للتخفيف بشرط أن يكون التخفيف وارداً بعد كلام مشتمل على مثل حرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأصدق بدينارهم ، فيقال : هلا دينار ، أى : بدينار ، والمراد : هلا تتصدق بدينار .

١١- أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢- أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية ، بشرط أن يكون كل منهما صالحاً لدخول حرف الجر عليه (٢) ؛ نحو : لست مُرجعاً فرصة ضاعت ، ولا قادر على ردّها . فكلية « قادر » مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مُرجعاً) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجع . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلاً . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة ؛ « العطف على

(١) والى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص « لو » بالدخول على الجمل ، لا على المفردات . والأصل : ولو كان الاعتماد على أهله .

(٢) بأن يكون خبرها اسماً ، وأن يكون النى المنصب عليه باقياً ، لم ينتقض بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى بابها ، ج ١ ص ٥٢ : المسألة : ٤٩ وما بعدها .

التوم . وقد سبق^(١) إبداء الرأي فيه تفصيلاً ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبوقةً « إن » الشرطية : وقبلهما كلام يشتمل على مُثيل للحرف المحذوف : نحو : سلم على من تختاره . إن محمد ، وإن على ، وإن حامد . التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على علي ، وإن شئت فسلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبوقةً بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط . قبله نظير لحرف الجر المحذوف : نحو : اعترمت على رحلة طويلة ، إن لم تكن طويلة فقصيرة ، أي : فعلى رحلة قصيرة . ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة . - بالرغم من صحة القياس - .

هذا ، وجميع التأويلات والتفديرات السابقة جائزة وليست محتومة في بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى ، قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح . واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع . وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفاً ، وحسناً ، وقبحاً . مع التزام الصحة التزاماً دقيقاً ، والبعد عن الخطأ في كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إيهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازاً ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها . وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شئونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مطرداً مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفاً ما سبق ، ولا شأن لنا بها ، فهي مقصورة على السماع ، لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها^(٢) .

(١) في ج ٣٤٨ عند الكلام على « غير » الاستثنائية ، وفي رقم ٣ من عايش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

(٢) وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشايعته « رب » في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطرداً أو غير مطرد - يقول ابن مالك .

أما حذف الجار والمجرور معاً^(١) فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينة تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتَمْنَع اللبس . ومن الأمثلة قوله تعالى :
(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) ، أى : لا تجزى فيه^(٢) . . .

• • •

— وَقَدْ يُحْجَرُ بِسَوَى : «رُبَّ» لَدَى حَذَف ، وَيَعْضُهُ بُرَى مُطْرَدَا
أى : أن حرفاً غير «رَب» قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بعض حالات الحذف والجر قد
يكون مطرداً .

(١) أما حذف الجار وحده وإبقاء مجروره وما يترتب على ذلك من أحكام فقد سبق تفصيل الكلام
عليه في ص ١٥٩

(٢) وفي المصباح المنير ، مادة : «حجر» ما نصه .
(«حجر عليه حجراً» من باب : قتل — متره المتصرف ؛ فهو محجور عليه . والفقهاء «يخفون
الصلة» (أى : الجار مع مجروره) تخفيفاً ؛ لكثرة الاتصال ، ويقولون : «محجور» وهو سائغ (١) .
ويقول في مادة : «نذب» ما نصه :

(«نذبه إلى الأمر نذباً» — من بلب : قتل — دعوته . والفاعل : ناذب ، والمفعول : منذوب ،
وز الأمر «منذوب إليه» ، والأسم : النذبة ، مثل غرقة ، ومنه : «المنذوب» في الشرع ، والأصل :
المنذوب إليه . لكن حذفت الصلة منه (يريد الجار مع مجروره) لفهم المصنف (٢) . ومثل ما سبق قوله
النحاة «الجملة المعترضة» — حين يفتحون الراء — يريدون كأنفساً على هذا : «المعترض بها» .

و- نيابة حرف جر عن آخر..^(١)

يتروك بين النحاة : « أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض »^(١) فيترجم من لا دراية له أن المراد هو : (جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقّف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين ، ولا تشابه مقيد في الدلالة) . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ^(٢) ، إذ يؤدي إلى إفساد المعاني ، والقضاء على الغرض من اللغة .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين : الأول^(٣) : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ، فالحرف : « في » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الاستعلاء » . والحرف : « من » يؤدي : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدي : « الانتهاء » وهكذا^(٣) . . . فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلي الخاص به

(١ و ١) وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم : « بدل حرف جر من آخر » كما في عبارة المبره . التي في رقم ١ من هامش ص ٤٤٠ . والمراد من العبارةين وأشباههما هو : وضع حرف جر مكان آخر . أي : استبدال واحد بغيره من تلك الحروف .

(٢) جاء في « المعنى » - ج ٢ الباب : السادس ، في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها - ما نصّه في الأمر الثالث عشر :

(« قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً ما ابتدأوا به ويستدلون به . . . وتصحيحه يكون بإدخال : « قد » على قولهم : « ينوب » ، ويستند يتعنن استدلالهم به ، إذ كل موضع ادّعى فيه ذلك يقال لم فيه : « لا نعلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة » . ولو صح قولهم لمجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم . حل أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعلق بذلك الحرف : لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف ») وسيجيء الرأي البصري كاملاً مع غيره هنا .

(٣ ، ٣) وهو مذهب البصريين . وفيه يقول الجميع - ج ٢ للكتاب الثالث : باب حروف الجر ، عند الكلام على الحرف « عن » - ما نصّه : (تنبيه . علم بما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاختصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ؛ كما أن أحرف الجزم كذلك . . .) « وأما الثاني فنذهب الكيفيين ، والكلام عليه في ص ٥٤٠ و ٥٤٣ .

وجب القول : بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد إما تأدية « مجازية » (أى : من طريق المجاز ^(١)) ،
 لا الحقيقة) ، وإما تأدية « تضمينية » ^(٢) (أى : بتضمين الفعل ، أو : العامل الذى
 يتعلق به حرف الجر الأصلى ^(٣)) وبحروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا
 الحرف) فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي
 غيره إلا من طريق « المجاز » فى هذا الحرف ، أو من طريق « التضمين » فى العامل
 الذى يتعلق به الجار الأصلى ^(٤) مع مجروره .

فن الأمثلة للمجاز : الحرف الأصلى « فى » ؛ فعناه الحقيقى : « الظرفية » (أى :
 الدلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر ... و ... كما سبق ^(٥)) ،
 فلماذا قلنا : « الماء فى الكوب » ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛
 فيكون الحرف « فى » مستعلاً فى تأدية معناه الحقيقى الأصيل . ولكن إذا قلنا :
 (غرد الطائر فى الفصن ...) ، لم نفهم أن الفصن يحوى فى داخله وبين جوانبه
 الطائر المفرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الفصن وفوقه ، لا بين
 ثناياه . فالحرف « فى » قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصيل ، فالمعنى الجديد ؛
 وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر يختص بتأديته ؛ هو :
 « على » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الفصن ، فالحرف :
 « فى » قد أدى معنى ليس من اختصاصه ؛ بل هو من اختصاص غيره . وهذه
 التأدية ليست على سبيل الحقيقة ، وإنما هى على سبيل المجاز . واجتمع للحرف :
 « فى » الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز ^(٦) ، فالظرفية
 بما تقتضيه من تمكن وثبات شبيهة بالاستعلاء الذى يقتضى التمكن والثبات
 أيضاً ؛ فاستعملنا « الظرفية » ؛ مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه المعنوى الذى
 بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على « الاستعلاء » ؛

(١) وفى هذه الحالة يجب أن يتحقق للمجاز ركنا الأساسيان ؛ وهما : العلاقة ، والقرينة .
 - انظر معناهما فى رقم ٥ من هذا المبحث -

(٢) سبق شرح « التضمين » فى هذا الجزء ص ١٦٨ من باب : تعدية الفعل وزونه . ولأهميته
 سجلناه بحثاً خاصاً مستقلاً آخر هذا الجزء - ص ٥٦٤ ، وبمدها رأيت الخاص فى : « التضمين »

(٣ ، ٤) واملحه .

(٤) الكلام عليه فى ص ٥٠٧

(٥) هما : (العلاقة - أى : الصلة - بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه) ، (والقرينة

التي تصرف الذهن عن المعنى الأصل إلى المعنى المجازى الجديد) .

تبعاً لذلك . وكل هذا على سبيل « الاستعارة » ؛ وهى نوع من المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « فى » مستعمل فى غير معناه الأصيل) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصيل .

ومن الأمثلة : للمجاز أيضاً : « علّى » : فهو حرف جريقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : (الكتاب على المكتب) ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئاً معيناً فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل . لكن إذا قلنا : (اشكر المحسن على إحسانه) ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يترد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : « اشكر المحسن لإحسانه » ؛ فالحرف : « علّى » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيد اللام ، ولكن إفادته على سبيل « الاستعارة » وهى نوع من المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً ، مكان السببية والتعليل . وتبجح ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية . والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : « اشكر » ؛ إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعاً حقيقياً — لاستحالة هذا ، كما سبق — .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر .

أما أمثلة التضمين^(١) فى العامل فنمنا قول بعض الأدباء : « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمرّ فعاله » . والأصل : (نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن

(١) بعض الأمثلة السابقة صالح « لتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى » وكذا نظائرها .

سقاني من مرّ فعاله) . ولكنه ضمّن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف
« من » معنى فعل آخر يتعدى بها ، هو : « بَعُدَ ، أو : ضَجِرَ » ؛ فالمراد :
بَعُدْتُ ، أو : ضَجَرْتُ من صحبة فلان . كما ضمّن الفعل : « سَقَى » الذى
لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ، هو : « آذَى » ، أو « تناول »
فالمراد : « آذانى » أو : « تناولنى » بِمَرٍّ فعاله ، وكذلك : (شربتُ بماء عذب) ؛
فإن الفعل « شرب » قد ضمّن معنى الفعل : « رَوَى » فالأصل : رَوَيْتُ . وهكذا
بقية حروف الجر .

• • •

والمذهب الثانى^(١) : أن قصر حروف الجر على معنى حقيقى واحد ، تعسّف
وتحكم لا مسوّغ له ، فالحرف إلا كلمة ، كساتر الكلمات الاسمية والفعلية ،
وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية^(٢) ، لا مجازية ،
ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً . فالداعى لإخراج الحرف
من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره
من باقى الأقسام ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه اللغوى الحقيقى ، وشاعت دلالاته ، بحيث يفهمها
السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت هذه الدلالة أصيلة
لا علاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمنين ولا بغيرهما . فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب
فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوى الأصلى المراد وشيوعه ،

(١) وهو مذهب الكوفيين ، كما يصرح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصوداً عليهم ؛ بل
يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم ؛ كالبرد - وهو بصريّ - فقد جاء فى كتابه الكامل (ج ٣ ص ٦٦)
طبعة مطبعة الفتوح ، عند شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره : « سبى الخساء ، وابهى عليها » . . .
(وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦) ما نصّه :

(حروف الخفض - يريد : حروف الجر - يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الخرفان فى معنى ،
فى بعض المواضع ؛ قال الله عز وجل : « ولأصابنكم فى جذوع النخل » أى : حلّ . وقال تعالى :
« له سمعيات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر الله » أى : بأمر الله . . . يقال الماسرى :
« إذا رعبت على » بِشَوْ قَشِير . . . » أى : عفى . وهذا كثير جداً) « ١٨ »

فى تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حروف جر من آخر بمعناه ، أى حلّ فى مكانه .

(٢) والمراد هنا ما يشمل : « الحقيقة . القدوة الأصلية ، والحقيقة المرفية » .

بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت في الصحراء ، ونفدت ما معي من الماء ، وكادت أموت من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائتها العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين . . .) ، سيدرك سريعاً معنى الحرف : « من » وقد تكرر في هذا الكلام بعمان لغوية مختلفة : أولاً : بيان الجحش . وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء

كذلك من يسمع قول القائل : (إنى بصير في الغناء : يستهويني ، وبمالك مشاعري إذا كان لحنه شجياً ، وهزارته رصينة ؛ كالأبيات التي مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هَتُوفٍ في الضحَا ذاتِ شجرٍ صدحتْ في فتنِ

فإن المعاني اللغوية المقصودة من الحرف : « في » ، ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثاني : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقية ^(١) — كما سبق — . فإذا كان المعنى المراد هو من الشيوخ ، والوضوح وسرعة الورود على الخاطر — بالصورة التي ذكرناها ، فقيم المجاز أو التضمين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يُقْبَلَان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوخه شيوخاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفي لكشف دلالاته في يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامة الحقيقة ^(١) — كما قلنا — فلا داعي للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان ^(٢) .

وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين ^(٣) .

• • •

(١ و ٢) سواء أكانت حقيقة لغوية أم حرفية — كما سبق — في رقم ٢ من هامش الصفحة المتقدمة .

(٢) انظر الزيادة والتفصيل في الصفحة التالية .

(٣) كمباحي : المفني ، والتصريح ، وكالصبان ، والخضري في باب : « حروف الجر » عند

الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذي أوله :

« بَعْضُ ، وَبَيْنُ ، وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ . . . »

زيادة وتفصيل :

لا شك أن المذهب الثاني ^(١) نفيس كما سبق ؛ فمن الأنسب الاكتفاء به ؛ لأنه عملي سهل ، يغير إساءة لغوية ، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير داع ؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة . وكلها حقيقى ^(٢) — كما قلنا — ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد ، لأن هذا كثير في اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظى ^(٣) .

— فقد وصفوا المذهب الثاني وهو المذهب (الكوفى) بأنه أقل تكلفاً وتصفافاً . — ويشاركهم فيه صاحب «المعجم طبقاً للبيان الذى سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٧ — وكافى ص ٥٤٠ .

وفى الأخذ به تيسير ، ووضوح ، وإيجادهما يكون فى المجاز — ومنه الاستعارة — أحياناً من تعقيد والتواء . (١) وهو الذى اشتهر بنسبته للكوفيين مع أن لم فيه شركاء آخرين — كما أسلفنا — فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٠ .

(٢) سواء أكانت الحقيقة لغوية أم عرفية — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٠ .

(٣) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معانى المشترك اللفظى بأنه « مجازى » أو أن فى حامله « تفسيناً » ؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصل الذى وضع له اللفظ أولاً ، واستعمل فيه ، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق « المجاز أو التفسير » ، أى : أنه لا بد من معرفة أقدم المسمين فى الاستعمال ؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصل ، ويكون المتأخر عنه — وهو الحادث — مجازاً أو تفسيناً . وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم فى أكثر المعانى التى يؤديها كل حرف من حروف الجبر ، وهى معان مريدة فى أفصح الكلام العربى — قرأنا وغير قرأنا — ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها أسبق فى الاستعمال من معنى آخر ، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعانى هو وحده الحقيقى ، وأن ما عداها هو « المجازى أو التفسينى » . بل إن هذا يلاحظ فى كل معنى مجازى آخر يجرى فى غير الحروف . ولا يقال إن المعنى الحسى أسبق — فى الغالب — وجوداً من العقل المحض ؛ لا يقال هذا ؛ لأنه لا يصدق على حالات متعددة . ووقوع هذا أيضاً يكاد يكون الحكم بالأسبقية مستحيلاً إذا كان المدلولان عقليين معاً (أى : غير حسيين) .

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضع أقدمية الكلمات فى استعمالها ، وتاريخ ميلادها ؛ ليتمكن القطع بعد هذا بالمعانى الحقيقية والمجازية وتجرد هذه المهمة ، ولكن منيته عاجلة فى أوله مراحل العمل .

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثاني ؛ هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن ما ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » (ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب علم البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين : علاقة بين « اللشبه والمشبه به » ، و « قرينة » ، تمنع من إرادة المعنى الأصلي . فإذا اشتهر المجاز في عصرٍ أي عصر^(١) ، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه : تناسى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستغنى عنهما وعن اسمه ، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ، يسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية ، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة ، لا في الصورة السابقة ، المتروكة نهائياً ، المنسية كأن لم تكن .

بحث مستقل

في :

(مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية ، والمعنوية ^(١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر في هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عنناً ومشقة في استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة في الكتب قديمها وحديثها ؛ فما في هذا ليس في ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فأزلت في مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لي من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما غنى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أنني أحطت بالموضوع جميعه ؛ فهذا ما لا سبيل إليه في وجيز كهذا . ولكنني أرجو أن أكون قد هبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(١) يقع مذ ومنذ ^(٢) اسمين :

(١) هذا بحث واثق ، سبق - في ص ٢٩٩ و ٥٢٠ - أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ اعظم أثره لدى المتخصصين ، وليكون لكبار الطلاب تدریباً على البحث ، والتحقيق ، والفحص . وقد جمع أكثر المفرق من مسائل « مذ ومنذ » ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه كاملاً بشروحه وهوامشه - وربما أهدينا تليقاً على بعضها - عن الجزء الثالث من مجلة المجمع الفنى بالقاهرة ، (ص ٣٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لنفسه جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامى ، رحمة الله عليه .

(٢) قال في المجمع : وكسر ميمها لث ٥١ ، وفي الخضرى ؛ والراجع أن أصل (مذ) : (منذ) ؛ حذفت النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها للاختاء ساكن ، كذ' اليوم . ولولا هذا لكسرت في أصل التخلص . وبعضهم يفسها بلا ساكن أصلاً . ٥١ .

١ - إن كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً ، معرفة ، أو نكرة معلودة لفظاً أو معنى كما سيأتي .

٢ - أو كان ما بعدهما فعلاً ماضياً^(١) .

٣ - أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معلودة) ، نحو : ما رأيته مذ^٢ أو منذ يومان ، أو عشرة أيام ، أو خمسة عشر يوماً ، أو عشرين يوماً ، أو مائة يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفا يوم ، أو سنة^٣ ، أو شهر^٤ أو يوم^(٥) .
ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة .

فقد أو منذ اسم مبتدأ^(٦) . والخبر واجب التأخير معهما . وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

(١) فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملها لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل هـ ، حيان .

(٢) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله .

(٣) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (قد اسم مبتدأ إلخ) ما يأتي : وسوفه كونها معرفة في المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما في المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعة) ، فعنها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما في المثال الثاني (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا) وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سير بك^٧ ، أو كان مقدراً كما رأيته : « مذ يومان » ، فعناه في المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان هـ ،

وفي تأويل خبريهما كلام كثير وتكلف لا يعنيها - وفي الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ، أو على التوقيت . فنقول في التاريخ : ما رأيته مذ يوم^٨ الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة . ونقول في التوقيت : ما رأيته مذ سنة^٩ . أى : أمداً ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة ، لأنك لا تقول : مذ سنة^{١٠} كذا . هـ ،

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لأنك لو قلت مثلاً : « مذ أو منذ عشرين للهجرة » فعناه على ما قرر الجوهري : أمداً ذلك سنة عشرين للهجرة ، وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال في باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلاً) : أول انقطاع الحاصل سنة عشرين للهجرة .

ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرخ الكتاب ، وأرخه ، وأرخه : وقته هـ .
وفي شرحه للزبيدي : وقال الحاصل : تاريخ كل شيء غاية وقته الذي ينتهي إليه . ومنه قيل : فلان تاريخ -
النحو الواقع - ثان

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة بعده . وهذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن^(١) .

والحالة الثالثة نحو :

فأ زلت أبغى الخير مذ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حيث ثبتٌ ، وأمرداً فذ هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .

(ب) وتبعان حرفين^(٢) .

١ - بمعنى : (من) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة ؛ نحو : ما قابلت صديق مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء^(٣) .

٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليوم ، أو عامين ، أو شهرين ، أو أسبوعين - أو منذ هذا الأسبوع - أو هذا الشهر ، أو هذه السنة ، مثلاً . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجرعند أكثر العرب .

= قوله ، أى : إليه ينشئ شرفهم ، ويراستهم . ٥١ .

وقال فى المصباح : (الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شيء قدرته له حيناً فقد وقته توقياً . ٥١ .

فعل تعريف السؤل للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .

(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير زين مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت المجيء هو زين دعائه . وفى البيت المار ، (فازلزت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كرتى يافعاً : فجملة مذ إلخ مستأنفة كما مر . ٥١ .

(٢) قال فى المسح : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد أن يجر ماضى الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيته منذ^٤ ، أو مذ^٥ . ورد بأن العرب لم تقله . ٥١ . وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى المسح : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدم زيد ، بالرفع والجهر ، وهو على تقدير حذف زمان ، أى : مذ زين قدم زيد . ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر . وهو على تقدير زمان أيضاً . ٥١ ، قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسمية متينة . ٥١ .

(وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هاشى ص ٥١٩ وفى ص ٥٢١) .

٣ - بمعنى : (من وإلى) معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . ويشترط حيثئذ .

أولاً : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظاً ، كذ يومين .

ثانياً : أو أن يكون معدوداً معنى ، كمئذ شهر .

لأنهما لا يجران بالمبهم . أى : ما عملت كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا : الوقت النكرة غير المحدودة لفظاً أو معنى ، نحو : (برهة)

ولا يتأفیه قول زهير بن أبی سلمی :

لمن الديار بقُبْسَةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مَذَ حِجَجٍ وَمَذَ دَهْرٍ^(١)

لأن الدهر متعدد في المعنى^(٢) .

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة الجرح بعد (مذ) في الماضي . أما

(مذ) فما بعده يرجع جرحه في الماضي^(٣) .

(١) المراد بالحجر : حجر نمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ، وهو أيضاً في غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا في تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة

في تعريفهم للظرف ، التي عرضناه في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ ، وبه تزول بعض الشبهات التي اعترضت الباحث .

تنبيهات وإيضاحات

(١) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ - أن المجرور وقت ^(١).

٢ - وأن هذا الوقت متصرف ^(٢).

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أي وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً . ١١ ، صبان -

أي : فتقول مثلاً [١] منذ كم يوماً ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بخلاف التمييز للم به . وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مفسرة - وقال في المصح عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلي : « والجمهور على أنها حيثن حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت . ١١ .

وتقول : [٢] منذ متى نمت ؟ - [٣] وتقول : منذ أي وقت طار أخيك ؟

وتقول في الإجابة عن [١] : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن [٢] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضي - وعن [٣] : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلاً .

ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع (من) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فمذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً - ويجوز في هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر . وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن للعامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (المتطاول) والتفصيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيته منذ سحر ، تريد سحر يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إلا آل لوط نجيتهم بسحر) . ١١ ، فقال الخضرى : « قوله نعو سحر » ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيتهم بسحر » فيه فظن ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين . ١١ .

وفي اللسان : . . ولقيته سحراً ، وسحر ، بلا تنوين . ولقيته بالسحر الأعل (أى : في أهل السحارين ، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله . ١١ ، من الأسس) . . . ولقيته سحراً يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التثنية بغير إضافة ولا ألف ولا م . . . وإذا ذكر « سحر » صرفته كما قال تعالى : (إلا آل لوط نجيتهم بسحر) . أجراء ، (أى : صرفته) لأنه نكرة ، كقولك : نجيتهم بليل . قال فإذا ألقت العرب منه ليلاً لم يجزوه ، فقالوا : فعلت هذا سحراً يا فنى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد -

٣ - وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإيهام آنفاً .

٤ - وأنه ماضٍ أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١ - أنه فعل ماضٍ . ٢ - وأنه مني يصح تكرره .

وقد يأتي مثبتاً بشرط أن يكون متطاولاً ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكالنوم ، والمشى ، والكلام ، وهكذا . . . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الحضري في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضياً ، إما منفياً يصح تكرره ، كما رأيت منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولاً ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلته منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب . فتدبر . ١ . »

فقوله : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية - وكأن تقول : مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلاً . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهبنا قلنا مثلاً : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (في) - فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل في حالات الإثبات . ولكني أرى أنه سائق . إذ ما الذي يمنعنا أن نقول مثلاً : قتلته اليوم ، أو في هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضاً : ما قتلته مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

- سحر من الأسفار ، انصرف . تقول ... أتيت زيدا سحراً من الأسفار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيت سحراً هذا . . . وتقول : سر على فرك سحراً في . ١ .

بني (سحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيت مذ أو منذ سحر ؟ والجواب : لا . لأنها لا يجران اليهم ، كما مر .

مذ أو منذ يومنا - فكلامهم في (التطاول) و (صححة التكرار) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح^(١).

هذا ، ولم أجد فيها لدى من المراجع مثالا للحدث غير المتطاول إلا (القتل) .
وإني مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو - ومض - وفسر الزمخشري الإيماض بأنه لمع خفي ، قال :
وشِيتْ وَمَضَّةُ بَرَقٍ كَنَبْضَةٍ عِرْقٍ . ١ هـ .

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ،
أو نبضة العرق - فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ،
أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما^(٢) .

ولكن يصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أى : في ليلتنا
- كما صح أن نقول مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفاً - كما يصح
أن نقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ،
وما أومض البرق منذ أو مذ ليلتنا ، أى : في ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرره .

ثانياً : شَرَّقَ ، أى : بدا وظهر ، فيقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من
المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ،
وهو ملاصقة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال
مثلا في الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى
انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال في النفي مثلا :

(١) ردأ على الباحث أقول : إن التطاول متحقق في المثال الأخير المنفي ؛ فكلامهم واضح ،
وهو الصحيح ، وتزيد النصوص المسبوقة الدالة على أنها بمعنى : « في » . بشرط للتكرار ، أو التطاول ،
لا مجرد « في » .

(٢) قد فسر ابن الأعرابي الويض بأن يومض إيماضة ضيقة ، ثم يخفى ، ثم يومض . . فهذا
التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاول فيما يظهر لي . فيصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين^(١)، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره في أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال في سائر الكواكب ، لأنها كلها بحسبان . فهب نجماً بعينه يتم دورته في ثلاث سنين مثلاً ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه في هذه المدة — ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره .

ولا نقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت — ولكنك تقول في الإثبات ، على ما استظهرت آنفاً : شرق هذا النجم ، أو نجم ، مذ أو منذ ساعتنا أو ليلتنا ، مثلاً .

ثالثاً: سنح — قال في الأساس : من الهجاز : سنح له رأى ، أى عرض له . ا . هـ ، وفي المصباح : وسنح لى رأى فى كذا : ظهر . وسنح الحاطر به : جاد . ا . هـ .

فأنت ترى أن عروض الرأى حَدَثٌ غير متناول ، لأنه طرؤه فاجئ . فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ، لا يمكن أن يوصف بالتناول . فلا تقول مثلاً : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفاً : سنحت لى فكرة كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلاً .

ونقول أيضاً ، مثلاً : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين — ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين ، مثلاً : أو مذ أو منذ يومنا . لا استحالة مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرغنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء^(٢) . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر . فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات

(١) هذا وما حمل عليه — بما ينفرد به الباحث — ، مفتقر لتأيد .

(٢) فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيص .

أو التني ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرار أو علمهما .

(ج) ما اشترط في مجرور مذ ومنذ وفي عاملهما ، يشترط في حالة رفع ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضاً .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها^(١) . فقد جاء في اللسان : (قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (من) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غدوة إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايته ، وأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا — ونقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته^(٢) غاية ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته^(٣) غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه .) ١٠٠ هـ . عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أزدك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع . أما في كلام البلغاء فكثير . ففي كتاب « الأوراق » للصولي ، في أخبار الراضي بالله : وكان (الراضي) يقول : أنا مذ^(٤) حبسني القاهرة عليل إلى وقفي هذا . ١٠١ هـ ، وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أني منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . ١٠١ هـ ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضاً . لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول ، فيما أرى :

(١) احترازاً من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظة ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر . (٢) انظر المراد من الغاية في ص ٥٥٣ وأنه ابتداء الغاية . . .

(٣) يلاحظ أن « مذ » في هذا المثال الذي أورده الباحث . ليست حرف جر ، أي : ليست مما نحن فيه . ولم يوضح الباحث المراد بالتيقن من « الغاية » وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف — كما في رقم ١ من عاش ص ٤٦٠ وفي رقم ٢ من عاش ص ٤٦٨ و . . . —

ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة^(١) .

وقوله : (وتقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ) ، يريد قوله : (فجعلته غاية) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكننا رأينا فيما سقناه آنفاً معنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهىها .

وقوله : (ومذ غدوة إلى الساعة) ، « مذ » فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون « غدوة » هنا من يوم بعينه . ولإيضاح المقام نورد ما جاء في اللسان ، قال :

الغدوة : — بالضم — البكرة ، ما بين صلاة القداة وطلوع الشمس . وغدوة من يوم بعينه غير مُجَرَّاة^(٢) ، علم للوقت . . . وفي التهذيب : وغدوة — معرفة — لا تصرف . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيت غدوة ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ، مثل : سحر . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سير على فرسك غدوةً وغدوةً وغدوةً وغدوةً ، فما نون من هذه فهو نكرة ، وما لم يُنَوَّن فهو معرفة . والجمع غُدَا^(٣) ١٠ هـ . ونحوه في الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « أى : غدوة » معرفة ، مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنة)^(٤) . . .

(١) سبق أن (مذ ومنذ) يقيمان حرفين بمعنى (في) إن كان المجرور (معرفة) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثلك سبويه هذا أن (منذ) فيه معنى : (في) لأن (آل) فيه تفهيد الحضور . ولكن سبويه لما أتى (بإلى) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائي له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالمعنى في المثال واقع — أما إذا قلبت : ما لقيت مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلاً ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجسه وقتاً حاضراً . فتكون (مذ) بمعنى (في) . هذا ما ظهر في ١٠ هـ ، تعليق الباحث .

(٢) يعنى أنها غدوة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين . ولهذا الكلام صلة وثيقة بما قيل عنها في ص ٢٦٠ .

(٣) قال في اللسان . والغداة كالغدوة . وجميعها غدرات . . . ويقال : آتيت غداة غد . والجمع الغدوات ، مثل قطرة وكتوبات ١٠ هـ .

(٤) راجع ما يتصل بالكلام على : « نكرة » في ص ٢٦٢ .

فيلخص مما مر من الكلام على « غدوة وسحر » أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف ، إذا أريد من يوم بعينه . فأما (سحر) فلا أنه معلول عن الألف واللام . وأما غدوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة إذا لم يراد من يوم بعينه .

ويفترقان في أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلاً ، كأن تقول : سحر جميل ، أو هذا سحر - ولكنك تقول مثلاً : بين أسفار الأسبوع الماضي سحر جميل . بخلاف : غدوة ، فإنها متصرفة . ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلاً : غدوة جميلة . كما تقول : كان بين غداً هذا الأسبوع غدوة جميلة .

وقال الأشموني : (الظروف المتصرف منه متصرف نحو . . . ومنه غير متصرف ، وهو غدوة وبكرة ، علمين لهذين الوقتين) فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً . ٥١ .

ولما أطلنا القول في (غدوة) و (سحر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاها من الإجمال والإبهام في كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في (سحر) . وإليك البيان .

فقد قال الأشموني : والظرف غير المتصرف ، منه متصرف وغير متصرف . فالمتصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التحيين . ٥١ .

فقال الصبان : فيه أن سحراً . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نتجيناها بسحر) . فكيف جعلها من غير المتصرف . ٥١ . وقد مر بك رد العلامة الخضرى عليه ، (فراجع في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٨) .

(هـ) قد تقدم^(١) أنهم جوزوا أن يقال مثلاً : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . لأن الدهر والشهر في حكم المعلوم .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء في المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو أكثر . وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك . ١ هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء في حاشية العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتي ؛ وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً ، كند زمن . ١ هـ . ولكن جاء في الأشموني أن (بعضهم يقول : منذ^(١) زمن طويل) ، فلعلة يعتبر الوصف نوعاً من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضاً : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور^(٢) ، ومذ أو منذ أزمن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : (ورَبَعٌ عَفَتَ آيَاتُهُ مِنْ أَرْزَانِ)^(٣) . وكذا يقال : مذ أو منذ حَقَب ، أو حَقُوب ، أو حَقُوب ، أو حَقُوب^(٤) أَوْحَقَاب ، أو أَحْقَاب — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً ، أو ما هو في حكم المتعدد .

وليت شعرى هل قال العرب مثلاً : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقيين كما جمعوا ، فقالوا : أَحْقَابٌ وَأَرْزَانٌ ، مثلاً ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور (مذ) و (منذ) ، إذا كانا بمعنى (من) . فيقول في التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أَقْوَيْنَ مَذَ حِجَجٍ وَمَذَ دَهْرٍ » ، وقوله : « وَرَبَعٌ عَفَتَ آيَاتُهُ مِنْ أَرْزَانٍ » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . فقال بعد « أَقْوَيْنَ إلخ » : من حِجَجٍ . وقال بعد : « وَرَبَعٌ إلخ » : أى : من أَرْزَانٍ .

(١) بضم « مذ » في بعض اللغات ، وإن لم يقع ما كنى بهما .

(٢) قال في اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من المدد فيكون بمعنى (من)

و (إلى) معاً . ١ هـ .

(٤) قال في اللسان : والحَقُوبُ الدهر . والأَحْقَابُ الدهور .. وقوله تعالى : (أو أمضى حَقُوبًا) :

معناه سنة . وقيل : معناه ستين ١ هـ .

وقد رأيت فيها ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جرٍّ بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضياً) ، فقال العلامة الخضرى : « قوله بمعنى من » ، أى : البيانية ^(١) هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كذ يومين ، أو معنى ، كذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم . ١ هـ - ونحو ذلك فى الأسمونى ، قال : ... ثم إن كان ذلك (فى ماضٍ فكتمين هما) فى المعنى ، نحو : ما رأيت مذ يوم الجمعة . ١ هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع ماضٍ الزمن . والثانى لا يشترط غير ماضٍ الزمن ^(٢) .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيت مذ يومان) ، ما يأتى :

« قوله مذ يومان » ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيت مذ يومان وقد رأيت أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيت مذ يومان ، وقد رأيت أول من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكسَّمَلْ لانتفاء الرؤية يومان ... قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلاً : ما رأيت منذ يومان : وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعتدَّ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال : ويجوز أن تقول : ما رأيت منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقفه ، لا يجوز ذلك ^(٣) .

(١) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن جراً فى ماضٍ فكن) ما يأتى : « قوله فكن » ، أى : الابتدائية ١ هـ ، وهو أول وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبيانية .

(٢) المهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند ماضٍ الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله وهذا وقول سائر النحاة .

(٣) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم -

وقال : « إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ، ولا : منذ السنة . ويقولون : منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقِصَر ليس بمانع . لأنه جوز : (منذ أقل من ساعة) » . ١ . ا هـ . المواد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التي نقلها يا سين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المخلوذة ، أو التي في حكم المخلوذة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء في اللسان : والساعة الوقت الحاضر والساعة في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هي مجموع اليوم واليلة . والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أي وقتاً قليلاً منه . ١ . ا هـ .

فإذا قلت مثلاً ، على القول بالحواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فعنى مذ أو منذ هنا : (في) ، أي : طار في هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فنقد فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا في « و ») . فنقول مثلاً : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أي : من زمن وجيز .

بقى المعنى الثاني للساعة ، وهي أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم واليلة . فهذه الساعة مخلوذة ، لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية ، هي الدقائق الفلكية . والقِصَر الذي هو علة المنع فيها قال الأخفش ، منتف فيها :

« الاثنين مثلاً... » إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، يتنافى معي الابتداء الذي يفيد مذ ومذ . وكذا يقال في المثال الثاني .

فقول مثلا : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلا : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متناول — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفاً : إن (يوماً) من المبهم ، فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأسمونى : (فإن كان المجرور بهما نكرة . . . إلخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم) . ١٠ هـ . والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . فتنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو منذ شهر ، أو سنة .

وكذلك يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلا : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعة ، ما قرأ مذ أو منذ ساعة . وكلمنى صديق مذ أو منذ دقيقة ، قياساً سائفاً لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظ : هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْةٌ . فى المصباح : الهَنْ — خفيف النون — كناية عن كل اسم جنس . والأنثى : هَنْةٌ ، ولامها محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَةٌ . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَةٌ أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيْةٌ . وجمعها [أى : هَنْةٌ] هَنْوَات . وربما جمعت على هَنْات ، على لفظها ، مثل : عِدَات — وفى المذكر : هُنَى . ١١ هـ .

وإنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المعدود لفظاً أو حكماً . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْتَةٌ : « لَحْظَةٌ » ، للزمان اليسير - في الأساس : وفَعَلَ ذلك في لَحْظَةٍ . ٥١ . وفي شرح القاموس : وما يستدرك عليه : اللَّحْظَةُ المرة من اللَّحْظِ ويقولون : جلست عنده لَحْظَةً ، أى : كَلَحْظَةٍ العَيْنِ^(١) ، ويصفرونه لَحْظِيظَةً . والجمع لَحْظِيَّات . ٥١ .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَةِ أو الهُنَيْتَةِ ، لما قررنا من انبهاهما ، وأنها ليست من المعلوم ولا ما هو في حكمه . وهل ثَنَوَا هُنَيْهَةً أو هُنَيْتَةً (للوقت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلاً : جلس هنيهتين أو هنيتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلاً : جلست وقتين لطيفين^(٢) . ولو أنهم فعلوا لحاز : نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَةً أو هُنَيْتَةً (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلاً : جلس هُنَيْهَات ، أو هُنَيْتَات ؟ الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعنا . ولو أنهم فعلوا لحاز أن تقول مثلاً : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هُنَيْهَات . أما اللحظة فلملهم لم يثنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تنبيه كل أولئك وجمعه جائز صناعة فلا كلام في هذا^(٣) .

(ط) وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه المجالاة إلى شرح الإمام موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لفصل الزمخشري - ورجعت أيضاً إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبى سعيد الحسن

(١) أى : فهو من باب نيابة المصدر من الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة من .

(٢) إلا إذا قلت مثلاً : جلست هنيهتين ، عند محمد هنية ، وعند علي هنية - وكذا يقال في

الجمع ، وفي لحظة إذا استعملنا شأنها وجمعها هذا الاستعمال .

(٣) هناك أسماء أخرى كثيرة مبهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة من المصدر : فتحكمها

ما قررنا .

ومن ذلك - وهو شائع - وقت ، وبرة ، وههد ، فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برة ، أو عهد أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل . أو برة طويلة مثلاً . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو في حكم المعلوم . (راجع تعليقنا على كلام الأشموني في ص ٥٥٥ آخر هـ) وليس لى في ذلك جزم . فيلجرو .

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات
طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . أكثر أن أنحف القارئ بتتف منهما ، ليرى
كيف كان يكتب هذا الإمامان ، ولتكمّل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما (أى : « مذ ومنذ » الحرفيتين والاسميتين) من جهة المعنى ،
فإن « مذ » إذا كانت حرفاً دلّت على أن المعنى — الكائن فيها دخلت عليه ،
لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ،
وتخفّض ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة
مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسماً ورفضت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها .
نحو قولك : ما رأيت مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة « مذ » وهو الوقت الذى
حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت^(١)
فيه الرؤية يوم الجمعة . ا هـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ
ومنذ . فإذا قلت : ما رأيت منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيت مذ ذلك يومان .
فهما جملتان ، على ما تقدم . وإنما قلنا : إن « مذ » فى موضع مرفوع بالابتداء ،
لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء . فكذلك ما كان
فى معناه . ا هـ .

وقال :

(٣)

وله [أى : مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض
إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

(١) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فلذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك ، ما رأيته مذ يوم الجمعة . . ، ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاى مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون فى تقدير جواب (متى) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤية قد وقعت فى شيء منه . ا هـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة فى قوله : (فإن خفضت ما بعدها . . . إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء^(١) ، أى : من يوم الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوباً . بدليل قوله آنفاً فى فقرة (٣) : (فلذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معلود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعلود) ، كان المعنى أن الحدث انتهى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . فأنت إذ تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهاية الشهر . أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .

وقال الإمام السيرافى :

(١)

اعلم أن منذ ومذ جميعاً فى معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً ، وعلى مذ أن تكون اسماً . ا هـ .

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيها بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

(٢)

... تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كمحل (من) في المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكنذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان . ا هـ .

(٣)

... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت . . . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون امماً ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين . . . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءه يوم الجمعة ، وانتهائه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء .

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (في) معنى ، وانخفض ما بعدها . ا هـ .

(٤)

... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جواباً لـ « لَيْكَمْ » ، فتقديره : لم أره وقتاً مآً . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت المبهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتاً ما ، أوله يوم الجمعة فمذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك . ا هـ .

(٥)

تكميل

وفي المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم : مذ عامٌ أولٌ^(١) ، ومذ عامٌ أولٌ . فقال : أولٌ : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أولٌ . فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . ٨١ .

* * *

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفي النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعل أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

(١) انظر ما يتصل بكلمة : « أول » في ص ٢٨٦ وكذا في ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد .

بحث التضمين^(١) أقوال العلماء في التضمين

قال أبو البقاء في كتابه «الكليات» : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضاً . قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى : (وهو الله فى السموات وفى الأرض) : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسماً لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا - فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - بتسجيله هنا ، لعظيم أثره عند المتخصصين ، وليكون صورة مرشدة من مسالك البحث العقل البقيق أمام كبار الطلاب ، بالرغم من تشبه الخيال بغير سداد ، وكثرة الخلاف الجالح فيه واليوم ، كثرة معية تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة للمقيمة ، وقد فقلنا كاملا من محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى فى دور اتمقاده الأول (ص ٢٠٩ ، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء المجمع ، هو الأستاذ حسين وائى ، رحمة الله عليه . وقد ألفاه على الأعضاء قبل تسجيله ، ونقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على المجمع اللغوى ؛ لأهمية ذلك كله . وأردفناه ببحث لعضو مجسمى آخر ، ألفاه فى الجلسة نفسها ثم عثمتا برأى لنا خاص موجز - فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٩٤ - يتضمن التعليق على البحثين .

ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه - (فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - باختصار فى باب : « تعالى بالفعل ، ولزومه ») وهو أن « الصبان » عرض للتضمين - ج ٢ - كما عرض له « ياسين » فى الجزء الثانى من حاشيته على التصريح ، باب : « حروف الجر » عرضاً محموداً ، فى نحو : أربع صفحات .

ضمته اسم الله ، كما في قولك : هو حاتم من طيء ، على تضمين معنى : الجواد .
 وتجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى : (ما ننسخ من آية) ، فإن « ما »
 تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما
 — وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه
 التبعية في الإرادة من الكلام ، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام . وبه
 يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والحجاز ، فإن كلاً من المعنيين في صورة الجمع
 مراد من الكلام لذاته ، مقصود في المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع
 الاتفاق في صحة التضمين .

والتضمين سماعي لا قياسي^(١) ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن
 إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما
 لشبوعهما صاراً كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه .
 ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً
 يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدي ؛ مثل : « مَتِّعْ نَفْسَهُ » فإنه متضمن
 لأهالك .

وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان
 معاً قصداً وتبعاً ، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحلوف حالاً ، كما قيل في قوله
 تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على
 ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) ،
 أي : يعرفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) ، أي :
 لا تفتشهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم . (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) ، أي :

(١) هذا رأى من عدة آراء متعارضة يجيء تفصيلها ، واستخلاص حكم نهائي بعدها .

لا تَصُومُهَا أَكْلِينَ . (مَن أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) ، أَيْ : مَنْ يَنْضَافُ فِي نَصْرِي إِلَى اللَّهِ . (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَرْكِي) ، أَيْ : أَدْعُوكَ وَأُرْشِدُكَ إِلَى أَنْ تَرْكِي : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ) ، أَيْ : فَلَنْ تَحْرُمُوهُ ، فَعُدَّتِي إِلَى اثْنَيْنِ . (وَلَا تَعْزَمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ) ، أَيْ : لَا تَنْوُوهُ ، فَعُدَّتِي بِنَفْسِهِ لَا بَعْلِي . (لَا يَسْتَمْتَحُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) ، أَيْ : لَا يُصْفُونَ ، فَعُدِّي بِإِلَى ، وَأَصْلُهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ . وَنَحْوُ : « سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ » ، أَيْ : اسْتَجَابَ ، فَعُدِّي بِاللَّامِ . (وَاقَّةٌ يَعْلَمُ الْمَفْسَدُ مِنَ الْمَصْلَحِ) أَيْ : يُمَيِّزُ .

وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ فِي اللُّغَةِ شَيْءٌ كَثِيرٌ لَا يَكَادُ يَحَاطُ بِهِ .

وَمِنْ تَضْمِينِ لَفْظٍ لَفْظًا آخَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَلْ أَنْبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ) إِذَا الْأَصْلُ : أَمَّنْ ؟ حَذَفَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ وَاسْتَمَرَّ الاسْتِعْمَالُ عَلَى حَذْفِهِ كَمَا فِي « هَلْ » فَإِنَّ الْأَصْلَ أَهْلٌ ^(١) ؟ فَإِذَا أُدْخِلْتَ حَرْفَ الْجَرِّ فَقَدَرْتَ الْهَمْزَةَ قَبْلَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي ضَمِيرِكَ ، كَأَنَّكَ تَقُولُ : أَعْلَىٰ مِنْ تَنْزِلِ الشَّيَاطِينِ ؟ كَقَوْلِكَ : أَعْلَىٰ زَيْدٌ مَرَرْتُ . وَهَذَا تَضْمِينُ لَفْظٍ لَفْظًا آخَرَ ^(١) .

لَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ ، وَلَا مِنْ بَابِ الْإِضْمَارِ ، بَلْ مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ ، إِذْ قَصِدُ بَعْثَانِهِ الْحَقِيقِي مَعْنَى آخَرَ يَنْاسِبُهُ وَيَتَّبَعُهُ فِي الْإِرَادَةِ .

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الْمُنَاسَبَةَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ لَهُمْ دَرَايَةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا .

وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ التَّضْمِينَ لِيَقَاعِ لَفْظٍ مَوْقِعَ غَيْرِهِ . لِتَضْمِينِهِ مَعْنَاهُ . وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحِجَازِ .

وَقَالَ : التَّضْمِينُ سَمَاعِي لَا قِيَاسِي ، وَإِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . أَمَّا إِذَا أَمَكُنَ إِجْرَاءَ اللَّفْظِ عَلَى مَدْلُولِهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَوَّلَى .

وَذَكَرَ أَمْثَلَةً لِتَضْمِينِ لَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ . ثُمَّ قَالَ : « وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ فِي اللُّغَةِ شَيْءٌ كَثِيرٌ لَا يَكَادُ يَحَاطُ بِهِ » .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

• • •

وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : « تضميناً » . وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزحشرى ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك : ولا تفتحهم عيناك ، مجاوزين إلى غيرهم . و (ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم) ، أى : ولا تفسدها آكلين لها ؟

قال اللسوق : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر في تباير المعنيين ، فلا يشمل نحو : (وقد أحسن بي) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد .

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة ، أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : (للذين يؤولون من نسائهم) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحكيك ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ، فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذاك المعنىان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مائعة . أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مائعة من إرادة المعنى الحقيقي ، فقيل إن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي ، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمدته منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى نادماً على كذا . فعنى الفعل المترك — وهو المضمن — معتبر على أنه قيد للمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) — وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور — يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحو (١) .

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامئها إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تفسوها إليها آكلين .

وقيل التضمين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه .
فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل . ١ هـ . تقرير البردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر فى الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحو .
قول ابن هشام « قد يشربون لفظاً معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمين قليلاً . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقي : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى :

وقد أشار الدسوقي إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقبل التضمين حقيقة ملوحة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسببى شرح المذاهب فى ذلك .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعي كما هو المختار^(١).

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف في المعنى في تقريره التضمين في مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر ، لأنه قال في (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ، أى : فلن تحرموه . وفي (ولا تعزموا عقدة النكاح) أى : لا تنووا . وحينئذ فعنى قوله : «لأنه إشراب لفظ معنى آخر»... ، أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جني في الخصائص : (إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين^(٢) موقع الآخر ، إيماناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جرى معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه) - صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط .

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقريته ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقريته .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والجاز . وهو ظاهر قول المعنى « إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فلينبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال في كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين ، فتعديبه تعديته في بعض المواضع ، كقوله : (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) فيضمن : « حقيق » معنى : « حريص » ، ليفيد أنه محقق

(١) ورد هذا النص في أول الجزء الثاني ، باب « حروف الجر » في الفصل الذي عنوانه : ذكر معاني الحروف الجارة .

(٢) المراد : اللفظين مطلقاً ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل .

بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديبه أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر : " قد قتل الله زياداً عني " ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً . ١٠ هـ ، المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمن يجري في الأسماء بل صدر به .
وقول المغني « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصر (السعد) و (السيد) على بيانه في الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل .

وقبل إن المذكور مستعمل في حقيقته ، لم يشر به معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف . وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمنين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتعظن له . وقال السعد في تقرير كلام الكشف ، وبيان أنه لا يرى أن في التضمنين مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقة التضمنين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلاناً ، معناه أحمدته منهياً إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال في (يؤمنون بالغيب) يعترفون به مؤمنين .
وفي قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف أي مع حذف فعل .

فلان قلت : المناسبة إنما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلت : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيداً ، أي : منهياً إليك ضربه ، ولا تكني القرينة .

واعترض عليه بأن في كلامه تناقضاً ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه » غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن في كلامه تغليبا وإطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوي ، وكذا في قوله ؛ « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعي للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز . والأصل تضمنين الفعل لمثله ، فالملاحظة في تضمنين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور . وأيضاً في تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمن فيما قال ، وأن منها العطف ، نحو : (الرَفَثُ إلى نسائكم) ، أى : الرفث والإفضاء إلى نسائكم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول ، على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه ، على أنه حال ، كما في قوله : (ولتَكْبِرُوا اللهَ على ما هداكم) كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم » . وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، (يعنى الكشف) ، عند الكلام على قوله تعالى : (يؤمنون بالغيب) ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولاً » بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافق على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن في جملة المذكور مفعولاً للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كوني حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد »

حال في التركيب ففساد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالاً إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كوني حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجيب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولاً ، كما في قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجيب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سالك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في « أحمد إليك زيدا » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالحميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيدته لام التبليغ في قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له في رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك . ١ هـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك في ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام .

بنى هنا أمران ؛ الأول : ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحنوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يدان ، وإنما الكلام في أنهما : هل يستويان دائماً أو يرجع أحدهما في بعض الأحيان ؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيترجح أخذها من المحنوف في : (وَلَيْسَ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَسْكُوتُ عَلَيْهِ) ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما في حديث : (أن تؤمن بالقضاء . . .) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضاً بالقضاء ، لا أن تعترف بالقضاء مؤثماً ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى في الكلام على أن (إن) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر ، لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العليم معنى القسم ، نحو : عليم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالمياً لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : (فأمانه الله مائة عام) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائة عام مائتاً ، لا أمانه الله مائة عام ملبثاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونها مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى في تفسير : (إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً) فإنه فسر « انتبذت » باعتزل . وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » ، حيثئذ متعلق « بانتبذت » الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأنت .

وما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن ، لارتباطه بالمحنوف

الذى فى ضمن المذكور ، فىشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنتين وبالعكس ، كضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمن سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولاً ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا توقف على سماع . واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياساً هذا المجاز الخاص ، خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشُعَبِها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لمجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون مانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف — رحمه الله — إلى أنه لم يجوز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة فى أخص الأوصاف ، أى : فيها له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوة وتمایل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوي علاقته تدور على المناسبة ، وهي — مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات — أمر مشترك بين أفرادها ، لكن الذكي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف في بعض الأفراد — إن فرض — لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغي أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .
فتسم الكلام على بقية الأقوال . تقدم ثلاثة .

والرابع : وهو الذي ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة ، وحيث لا يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ، ولا مجازاً ، ولا كناية . والسيد جوزة ومثله بمستبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالاً عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتني فستعرف » التهديد ، « وإن زيدا قائم » إنكار المخاطب .
و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية في قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية في اللفظ ، كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله :

« أسدٌ على » وفي الحروب نعمة ، — لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ، من الجراءة والصولة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يفنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى :

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه في الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد ، والأمر في التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه لوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ، لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمَّن والمضمَّن فيه . ٥١ .

ولا يخفى أن « قد » علم القلة في عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سُور الجزئية : فن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلاً ممنوع ، لتصريحهم بخلافه ، وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا يتنافى لإرادته في بعض آخر ؟

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي . ولو كان التضمين منها لا يستعمل استعمالها في وقت ما .

ويجاب — كما قال العصام — : بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك نسمى باسم خاص . ٥١ .

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين ، فإني الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ، لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضاً . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد

تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي . وأرايتك بمعنى أخبرني . (١٠٥)
وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمن من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل :
« أرايتك » بمعنى : أخبرني من التضمن : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا .

وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لو صح كان (سابعاً) وهو : أن دلالة
غير حقيقية ، ولا تتجوز في اللفظ ، وإنما التجوز في إفصائه إلى المعلوم ، وفي
النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض
على نقيضه ، فعده بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء ، حملاً : على
« جهر » و « فضل » بحمل على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير
صلته ، وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة . ١٠٦ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص ، وقد تقدم كلامه
فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص ، واستدل به المذهب
في التضمن جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمن
ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال في المعنى في بحث
« على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » بحتمل أن يكون « رضى »
ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط : ١٠٧ .
نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقي قول آخر ، إن ثبت كان (ثامناً) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث
قال : وبالحملة لا بد في التضمن من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون
كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ،
والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة . وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل
المذكور إن كان في معناه الحقيقي ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان في
معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على المعنى الحقيقي . وإن كان فيهما لزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة
التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه . ١٠٨ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر الدفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمن ، لما
النحو الثاني - ثان

اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذي قرناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان . كالكناية والمجاز المرسل : وأنه فيه منسوجة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفي قوله : « إن المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر » ، نظر : لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز : لأن القرينة في المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ، فاحفظ فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللزوم على بعض الأقوال . وهو القول الثاني المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر . فدعوى أن شبهة الجمع في التضمين مطلقاً واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد بذلك على السيد . كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع . فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

في كلام ياسين ثمانية أقوال في التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل . لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة .
الثاني : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز للدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره . « كما جرى عليه صاحب الكشف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب . بمعونة القرينة اللفظية . كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي . فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما مثل به جعل المحذوف أصلاً ، والمذكور مفعولاً « كأحمد إليك فلاناً » ، أي : أنهى إليك حمده . يعني أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي ، توصلًا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالة غير حقيقية ، ولا تَجَوَّزُ في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقبضه ، فعلوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملاً على : « جهر » . « وفضل » بمن حملاً على : « نقص » .

وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد في التضمنين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة « وهذا اختيار ابن كمال باشا » وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : قال الزمخشري في شأنهم : يضمنون الفعل معنى فعل آخر ؛ فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن . قال : والفرض في التضمنين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تَعُدُّ عيناك عنهم) ، إلى قولك ولا تفتحهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم - (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أي : ولا تفسوها إليها آكلين . ٥١ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز :

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة

القربة اللفظية : فعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً لا تضميناً . وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما يجب بناء نحو : « مَنْ وَكَمَ » في الاستفهام . وإنما « في » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهي في حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه . نحو قمت اليوم وقمت في اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع « مَنْ وَكَمَ » في الاستفهام ، فلا يقال أمن ؟ ولا أكتم ؟ وذلك من قبل أن « مَنْ وَكَمَ » لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمشتملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جني قال في التضمين : « ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنتس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام في تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردي — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز : حفرت وسط الدار بئراً ؛ أى : صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لـ « نحن » . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلاً — . وصبغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : وألحق أن التضمين لا يتقاس . وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : تضميناً . وقاعدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : (وما فعلوا من خير فلن نكفهموه) ضُمن معنى نُحَرِّمُوهُ . فعُدِّيَ إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : (ولا تعزموا عقدة النكاح) ضُمن معنى : تنووه . فعُدِّيَ بنفسه لا بعلى . وقوله : (لا يستسمعون إلا الملا الأعلى) ضُمن معنى « يُصْنَعُونَ » . فعُدِّيَ بإلى ، وأصله أن

يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده . ضمن معنى : استجاب ، فعُدِّي باللام ، ومثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » . ضمن معنى : يميز ، فجِيءَ بمن . وذكر ابن هشام في موضع آخر : من المغنى : أن التضمن لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطي :

« قاعدة » : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء .
 ومن ثم جاز دخول القاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذي يأتي
 فله درهم . وكل رجل يأتي فله درهم . وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين .
 ولم يميزوا : الذي يأتي أحسن إليه ، أو : كل من يأتي أحسن إليه ، بالجزم ،
 إلا في الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ،
 ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في
 الشعر . ١٠ هـ .

قال ابن هشام في المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب
 لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب . يكون مئين أوراقاً . ١١ هـ .

قال الدبوسي : قوله : وهو — أى التضمن — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ،
 دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن
 قياسي ، وقيل البياني فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيساً ، وكذا المجاز إذا
 ترتب عليه حكم زائد . ١١ هـ .

وقال ابن هشام في أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائدة التضمن أن يدل
 بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ،
 وسبق الخلاف في ذلك . قال ابن جني : لو جمعت تضمينات العرب ملأت
 مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسي . قوله أسماء الشروط مثلاً « من » معناها العاقل ،
 وتدل مع ذلك على معنى إن ، والهمزة . ١١ هـ .

وقال ابن هشام في معاني الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغاية ، نحو :
 (وقد أحسن بي) ، أى : إلى . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ١١ هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمن إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ،

أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر في الإنسان واللفظ . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، وبأى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البياني^(١) لأنه مجرد حذف للدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ٥١ .

وقال الملوى على السلم : « وذلات فيه صعاب المشكلات على طرف . الثام » . فقال : الصبان : « الثام » بضم المثناة : نبت ضعيف يشد به فرج السقف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطشته لعدم اللبس ، أو : « بذلت » ، على تضمينه معنى « وضعت » تضميناً نحوياً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والحجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذلات ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بياني ، وهو مقيس . ٥١ .

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحوى إشراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف . ونمنع كون التضمين النحوى ظاهراً عن البياني . ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ؛ وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، — كما فى ارتشاف أبى حيان — دون البياني فاعرفه . ٥١ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجمتان فى معنى عام . قاله المرادى فى تايخيه . ٥١ . » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . واختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فعنى « يقاب كفيه على كذا » : أى : نادماً على كذا . وقد

يعكس كما في (يؤمنون بالغيب) ، أي : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والحجاز .

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمين : وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأيناه قوة في القول بأنه قياسي . ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة المللي السابقة : ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله في ألفية » : فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بنى .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعي . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النحوي قياسي عند الأكثرين . وأن التضمين البياني قياسي بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جني في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقاً .

والتضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية . وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . قال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والحجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا بشرط فيها أن تنع من إرادة المعنى الأصلي . . .

فإذا قررنا التضمين قياسي ، فقد جرينا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعي ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي . فلماذا تضيقون على الناس . وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم ؟

فمنح نثبت القولين بالقياس وبالسماع . ولكننا فرجع قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم . لأنه داخل في الحقيقة ، أو : الحجاز ، أو : الكناية . والبالغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج ،

فكيف نسد باب التضمين في اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود تضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفي هذا قصر للحقيقة ، أو للمجاز ، أو للكناية ، — وهي الأصول التي يخرج عليها التضمين — على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع في الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوغاً . والناس يحفظون الشعر ويمجرون على أساليبه في الكتابة والخطابة . فإذا أجزنا التضمين في الشعر وحده ، وقفنا في الأمر الذي نقر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه في التضمين^(١) :

حضر العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . والتضمين قرينة ، هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . والتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه ، وهو ، مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز كان التضمين باطلاً . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين :

(١) وهو البحث الثاني في الموضوع نفسه قد استمع له الأعضاء في الجلسة ذاتها بعد الأول — كما

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج
الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا تصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ،
ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى
الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ
العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد
الدين التفتازاني . « فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير
لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذي هو سبب
التشهير عن ساق الجلد .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي^(١) ، أي : ممن يدلك حاله على أنه
لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم
عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو الله قضاء
حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى
إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو »
مشرّباً معنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن
هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها
بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معاني أفعال
أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما
أريد أن العارف بوجه استعمال الألفاظ ، لا تبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه
مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالنلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا ترتاح إليه : لجواز أن يكون العامي - بل
غير القنوي ، مطلقاً - مقلداً للقنوي ، يقصد ، أو غير قصد في هذا الاستعمال ، كالشأن في كثير
من أمور اللغة . وإنما الذي ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم ويقتصر عليه دائماً هو أن هذا
التصريح أو ذاك صحيح لغوياً أو غير صحيح .

أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدباً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصحيح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال^(١) .

فالتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مثنى أوراقاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمين شرطين وهما :

- ١ - وجود المناسبة .
- ٢ - وجود القرينة .

ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المبرع عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التي فيها التضمين للذوق العربي » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

(١) هذا الرأي يحتاج إلى قول تأييد وإثناع ، فهو على حاله غير مقبول - انظر هامش الصفحة

ثم قلت : هل للدوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغي ، وهو الذي وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن أخلص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتي^(١) التي قدمتها في القرار الآتي :

« التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق البلاغي العربي . »

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربي والبلاغة .

وأرى أن نأخذ الرأي أولاً على أن التضمين قياسي ، ثم نأخذ الرأي على الشروط التي نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمي : أريد أن أعرف ما فائدة « التضمين » الذي نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أي : أن تؤدي الكلمة معنى كلمتين . وفي اللائحة التي وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذي يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدي الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتي كلمة ، فلا أجدُ الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبلغ له

(١) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندري في التضمين ملحقاً بمحضر هذه الجلسة .

فوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا النوق ، لأنه لم يدرس العربية العلوم الى تفيد النوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أول القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيغيات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرق باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم فى « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائى كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل — على ما أرى — ليس من خدمة اللغة التى نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى . وكنت أظن أن الجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذى يخيّل إلى أن التقدم لا ينبغي أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهى عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندى تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لى ألا ألزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايى .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً ، تشبيهاً بكاتب قديم ، ل قيل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لا تنافى تاريخ اللغة ، وهى مع ذلك تنى بحاجات العصر الحاضر .

وأنا لا أزال على رأيى . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطررتى إليه الشعر أو السجع ، وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما في قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ متى بلحجٍ خُضِرَ لمن نَشِيجٍ

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه في كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى إلى السوق » فأذكر على قولى . فقلت : لأنه على حد قول القائل : أخرجها متى كُسمه ، أى : من كنه ، فحار أستاذى ، ولم يدرك أيمعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟ والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات في العصر الحاضر ؟ .

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع في قياسية التضمين أو سماحيته ، وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ، ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الألب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفي ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعت في الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده في كثير من الآيات القرآنية ، وفي الشعر القديم والحضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع في التضمين لبس في التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الألب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشروط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث في التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ،

كان في ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مأخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر في الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فتزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإنني أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجع رأياً على رأى ، إذا رأى أن في هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقرر الجديد ، متى كان موافقاً للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة . ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال في اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد في اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

حضر العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسي ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعي فقد وافقناهم في ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسي بشرط أن يسيغه الذوق ، فهذا توفيق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نعلمها للجمهور ليحتذوها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فليبو : استفدت كثيراً من المناقشة في هذا الباب . وعلى الرغم من أني أستحسن قرار الإسكندري بقيوده التي وضعها ، فإنني أرى أن فتح باب التضمين في عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذوها الناس) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء :

ما أنت به اللجنة من الكلام في التضمنين معروف . والجميع ألف بلحته للبحث في التضمنين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ، ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماحيته ، ثم رفعت عملها إلى الجميع وهو صاحب الرأي فيه . فلا لوم علينا في نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهي من أن فائدة التضمنين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمنين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمنين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب . فإذا تأبرنا على تعلم قواعد اللغة في المدارس مثلاً ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمنين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماحيته فهو التضييق والحجر . وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمنين مفتوحاً بالقياس ، فسد جمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمنين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل الجميع على حظر التضمنين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمنين محصورة في مائتي كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أي وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسي : من حقيقة أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيوخ — يوقعنا فيما نريد القرار منه .

واللجنة قد أدت عملها ، وهو البحث في مسألة التضمنين ، وبقي الكلام في انقواء الخطأ الذي يقع فيه العامة ، فإذا رأى الجميع أن انقواء ذلك يكون بقصر استعمال التضمنين على العارفين باللغة ودقائقها ، فإنني أوافق عليه . وإذا رأى الجميع أن يرجئ بيت الكلام في التضمنين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمي والأب الكرمل . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وتثريه . حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . والسماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أرى أن أضيف في آخر القرار الذي اقترحه العبارة الآتية : « وبوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة في كتابة المبتدئين ، ولا في الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد علي (بك) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً في التضمنين ، لأنني أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يبتدع أموراً وتعايير تزيدنا اضطراباً ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعملوا في هذه المسألة مسألة التضمنين التي نحن بصدددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التي قتلها زملائي بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذي نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف في صورة القرار الذي اقترحه الأستاذ الإسكندري ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدها إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً وتعايير تشد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملي من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمنين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغي ، فإذا تحدثون الذوق البلاغي ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : وضعت كلمة الذوق البلاغي العربي ، انقاء لحذلقه بعض الناس ، مثل كتاب : « البرازيل » وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوق الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربي الذي لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة في البلاد العربية ، والذي يجري على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أدكننى بعبارة اللوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى اللوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجنب ، ورجع الناس إلى اللوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال : اللوق العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : اللوق العربى يختلف .

حضرة رئيس الجلسة : أتريد أن نحذف كلمة « اللوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما اللوق ؟ .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة :

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى (بك) أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لفرض بلاغى » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية والازوم » .

ويجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للنوع العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص ^(١) .

(١) الذى لاحظته فى هذا القرار أن شروط « التضمين » المذكورة هى الشروط البلاغية المعروفة فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نص عليه القداى لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز ترجيح النفس أكثر من غيره ، وهو رأى كثير من أئمة القدماء ، فلم المناء ، والكسد ، والجذل العنيف بين المذاهب المتعددة التى تضمنها البحثان المجمعان ؟

وشئ آخر أم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب — على تشعبها وعنفاها — لم تستطع أن تثبت فى جلاء ويقين ، أن اللفظ الوارد قديماً الذى جرى فيه « التضمين » ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر ، فأدى « التضمين » إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق المعنى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع ذوو الحقيقة الأصولية عنه ، وإثبات ما يسمونه : « التضمين » لأن تلك التعدية أو ذاك الزوم الحادثين من المعنى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع « التضمين » : لأنها عدوى وهمية ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم — هو فى أصله لازم أو متعمد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد إلينا اللفظ لازماً أو متعمداً فى كلام قديم كثير يحتاج به ، فإلى الدليل القوي على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة من أول أمرها ، وليست مجازاً ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : « التضمين » ؟ ليس فى كلامهم منقح فيما أبى . بل إن اللفظ اللازم أو المتعمد إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وريده هذا أصيلاً فى الحقيقة اللغوية ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيقى كثرة وريده فى كلام آخر مسموع يشيع فيه معنى منابر ؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعاً إلى قلة استعماله فى صورة ، وكثرة استعماله فى صورة أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين سبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، فالأسبق — وحده — هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدوداً دون غيره . ولا اعتبار لغير « الأسبقية » هنا .

ثم ما هذا الفرق العربي الذي يريد المجمع ؟ وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر « التضمن » على الفعل دون ما يشبهه ، كما جاء في الشرط الأول الذي أقره المجمع وارتضاه ؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه ، كما يفهم من سياق البحث .

وبعد : فما زالت أدلة « التضمن » واهية . مهارة - إن صح تسميتها أدلة ! ! - ولم أجد في الآراء المتألفة كلها ، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف . والرأي الأقوى في جانب الذين يمنعون عن عرضنا أسماهم فيما سبق ، أو لم نعرض . ومن هؤلاء الشباب الخفاجي في « طراز المجالس » - ص ٢١٩ - حيث يصرح بأنه سماعي . وكالسامي في كتابه : « نزول القيث » - ص ٥٦ - حيث يقرر أن تضمن فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاة . وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في « المجمع » - ج ١ ص ١٤٩ - مصرحاً بقوله : « التضمن لا ينقاس » وغير هؤلاء كثير . بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقة ، وليس بمجاز ، ولا بشئ مركب منها ، وإنما هو نوع جديد اسمه : « التضمن » لم يستطيعوا ذلك ، لأن العرب انفصحا نطقوا بالفعل - أو بما يشبهه - متمدياً بنفسه مباشرة ، أو غير متمد إلا بمجموعة حروف جر معين ، فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول : إن هذا الفعل لم يتمد إلى مسموله إلا من طريق التضمن ، بحجة أن هذا الفعل لا يُعرف فيه التمدى إلا بهذه الوسيلة ؟ كيف يقول هذا محتجاً به مع أن الناطق بالفعل المتمدى - وشبهه - هو القرآن الكريم أو العربي الفصيح الذي يحتاج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج ؟

ما الدليل على أن الفعل وشبهه متمد أو غير متمد من طريق « التضمن » وحده ، ونحن نراه متمدياً بواسطة حرف الجر ، أو بغير واسطة ، ولا دليل معنا على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتمدى وعدمه ؟ الحق أن إثبات التضمن أمر لا تظن له نفس المتحرى المتحرر ، ولا سيما إذا عرفنا أن كل فعل - أو شبهه - لا يكاد يؤدي معناه مع « التمدية » دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه - له معنى يؤديه مع « الزوم » وبين هذين المعنيين ما يسوقه : « المناسبة » أو « الإشراب » والعكس صحيح كذلك ؟ إذ لا يكاد فعل - أو : شبهه - يؤدي معناه مع « الزوم » دون أن يكون هناك فعل آخر - أو شبهه - له معنى يؤديه مع « التمدية » . وبين المعنيين « المناسبة » أو « الإشراب » . والنتيجة المحتملة لكل ذلك أنه لا يوجد فعل - أو شبهه - مقصور على « التمدية » ، ولا آخر مقصور على « الزوم » ، وهذه غاية القرض والإساءة القوية التي تحمل في ثنائها فساد المعاني .

وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا يبي « الأمر » في التضمن يخرج عن إحدى حالتين ، وفي غيرها الفساد اللغوي ، والاضطراب المنهك :

الأول : أن الألفاظ التي وصفت بالتضمن إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج القوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ، ما دعنا لم نعرف - يقينا - لها معنى سابقاً تركه إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة من عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى « التضمن » لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية ؛ ويبره من أنواع البیان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة .

بحث نفيس لابن جني^(١) ، عنوانه :

« باب في اللغة المأخوذة قياساً »

هذا موضع كان في ظاهره تعجرفاً ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صنودور الأشباخ ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعَلْ فتكسره على : أَفْعَلْ ، ككَلْبٍ وَأَكْلَبْ ، وَكَعْبٍ وَأَكْعُبْ ، وَفَرَخٍ وَأَفْرُخْ . . . ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسره في القلة على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجُرْ وأعجاز ، ورُبْعٌ وأرباع ، وضِلْعٌ وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحَمِيلٌ وأحمال و . . . ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِرَ عليه نظيره ؟ لا . بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يُحتَاج إلى تكسير : « الرِّجْز » الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً - لا محالة - « أرجاز » ؛ قياساً على : « أحمال » . وإن لم تسمع « أرجازاً » في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجْرٍ ، من قولم : « وظيف عَجْرٌ »^(٢) لقلت : « أعجار » ؛ قياساً على يَقْطُ^(٣) وأيقاظ ، وإن لم تسمع « أعجاراً » . وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « شَيْع » ، بأن توقعه على

(١) من كتابه : « الخصائص » - ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) الوظيف : الجزء اللين من ساق الإبل والخيول ، وغيرها . والمجر هنا : الصلب .

(٣) جاء في القاموس : اليقظة - محركة - نقيض النوم . وقد يَقْطُ - مثل : كَرُم ، وفرح - يقاظة ، ويَقْطُ محركة . وقد استيقظ . . . ورجل يَقْطُ - على وزن : قَدُس ، وكتبت - والنسب : يفتح النون ، مع سكون الدال ، أو ضمها ، أو كسرهما - الرجل السريع الاستباح للصوت الخلق .

النوع ، لقلت « أشباع » ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : « نطّع وأنطاع » و « ضلّع وأضلّاع » ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « دِمَشْرٌ »^(١) لقلت : « دماثر » ؛ قياساً على : « سِبَطْرٌ وسباطر » .

وكذلك قولهم : إن كان الماضي على « فَعُلَ » فالمضارع منه على يفعلُ : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعلٌ ، لقلت في مضارعه يفعلُ ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضَوْؤٌ ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضيؤُ ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض بتتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادى والثنائى ، والجموع والتكابير ، والنصاغير^(٢) ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا — دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوفاً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة ؛ التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبيهاً ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضبيع ، وثعلب ، وخزُرْ ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما : ما لا بد من قبله كهيئته لا بوضعية فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم .

ومنه : ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، ونخف الكلفة في علمه على الناس ، ففقتنوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزَن^(٣) البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا :

(١) الجمل الكثير العلم .

(٢) أى - كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تنفى -

كما قد يتوهم بعض الكناهلين - . (٣) الصاب الصب من الأرض ؛ كاللجاجة والصخور .

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا يخفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسموه بمواسمه ، وغنّوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجلدوا منها بدءاً ، ولا عنها مصرفاً .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستلزم بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضحه حاذون . فأما هُجْنة الطبع ، وكُلُورة الفكر ، وجمود النفس ونخيس^(١) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفه لديه ، بحمته . ٥١ .

• • •

هذا البحث النفيس لابن جنى يذكرنا بماله من آراء جلييلة أخرى ، تتصل منها بموضوعنا قوله^(٢) :

(حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي ، أظنه قال : يقال : دَرَهَمَتِ الخُبَّازَى ، أى : صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مُدْرَهَمٌ ، ولم يقولوا منه « دَرَهَمٌ » إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف^(٣) ، ولهذا أشباه ٥١ .

(١) الخيس : الخطأ ، أو الضلال .

(٢) في كتابة : « الخصائص » - ج ١ ص ٣٦٢ - باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

(٣) يريد : أنه مسور ، كأنه في يد من يريده ، لا يتمب في البحث عنه ، ولا في معرفة أنه مسوع ، أو غير مسوع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغوية .

ثم قال بعد ذلك ^(١) :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبه ، لم يجب أن يورد في ذلك سماعا ، ولأن يرويه رواية . . . » .

وكذلك قوله ^(٢) : « إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الضعل الذي هو الفرع . قال لي أبو عليّ بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة نحو : مررت بإبل مائة ، وبرجل أبي عشرة أهلة . . . » .

* * *

صحة الاشتقاق من الجاهل .

جاء في ص ٦٩ من الكتاب المجمع الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان ، دون تقييد بالضرورة) بناء على رأي لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية - وهو :

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجاهل .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ماورد من أمثله في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربي على المائتين - ترى التوسع في هذه الإجازة ؛ يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .) .

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأي اللجنة ، وصدر قرار موافقتها في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨

أما قواعد الاشتقاق المشار إليها ، في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمع الذي تقدم ذكره . ففي ص ٦٤ النص الآتي تحت عنوان :

(١) في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه .

(٢) ج ١ - ص ١٢٧ باب : « تناقض السماع والقياس » . . .

(١) إذا أريد اشتقاق فعل لازم من الاسم العربي الجامد ، الثلاثي مجردة ومزيدة ، فالأبواب فيه : « نصر » ويُعَدَّى إذا أريد تعديته بإحدى وسائل التعدية ؛ كالمهزة ، والتضعيف . (مثل : قَطَنْتُ الأرضُ قَطْنًا ، كَثُرَ قَطْنُهَا ، وَقَطَنْتُهَا : زرعَها قطنًا) .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍ فالأبواب فيه : « ضَرَبَ » : (مثل قَطَنْتُ الأرضَ ، أَقَطَنْتُهَا ، زرعَها قطنًا) .

(٣) وفي كلتا الحالتين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛ لتحديد صيغة الفعل

(٤) ويشق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن : « فَعْلَل » متعديا ، وعلى وزن « تَفَعَّل » لازما .

(٥) وإذا كان الاسم رباعيا الأصول أو رباعيا مزيدا فيه ؛ مثل : درهم وكبيريت — اشتق منه على وزن : « فَعْلَل » بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال : درهم الزهرُ وكَبُرَتْ ، أى صار كالدُّرهم والكبيريت .

(٦) وإذا كان الاسم خماسيا مثل : « سفرجل » اشتق منه على وزن « فَعْلَل » بعد حذف خامسه ، فيقال : « سَفَرَجَ النَّبْت » بمعنى : صار كالسفرجل .

(٧) تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي

* * *

ثانياً — في الاسم الجامد المُعَرَّب :

(٨) يشتق الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب الثلاثي على وزن : فَعْلَل بالتشديد متعديا . ولازمه : « تَفَعَّل » .

(٩) ويشق الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب غير الثلاثي على وزن : « فَعْلَل » ولازمه : تَفَعَّل ..

النَّحْوُ الْوَالِئُ

مَعَ رَتْبِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُبْتَدَةِ

الْقِسْمُ الْمَوْجَزُ لِمَطْلَبَةِ الدِّرَاسَاتِ النُّحَوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ بِالْجَامِعَاتِ
وَالْمَفْصِلُ لِلْأَسَاتِذَةِ وَالْمُتَخَصِّصِينَ

مُشْتَمِلًا عَلَى الصُّوَابِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي قَرَرَتْهَا الْمَجْمَاعُ اللُّغَوِيَّةُ وَمُؤَمَّرَاتُهَا الرَّسْمِيَّةُ

الجزء الثاني

تأليف

عَبَّاسُ حَسَنِ

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والمروء

• • •

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

• • •

الطبعة الرابعة



دار المعارف بمصر

الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٣	ظن وأخواتها .	٢٤٢	ظرف الزمان والمكان .
٥٨	أعاسم وأرى . ونظائرهما .	٣٠٤	المفعول معه .
٦٣	الفاعل .	٣١٣	الاستثناء .
٩٧	فائب الفاعل .	٣٦٣	الحال .
١٢٤	اشتغال العامل عن المفعول .	٤١٣	التمييز .
١٥٠	تعدي الفعل ولزومه .	٤٣١	حروف الجر .
١٨٦	المفعول به ، وأحكامه .	٥٤٤	بحث في : « مذ ومنذ » .
٢٠٤	التنازع في العمل .	٥٦٤	بحث في : التضمين .
٢٣٨	المفعول المطلق .	٥٩٦	بحث في : « اللغة المأخوذة قياساً »
٢٣٨	المفعول له (لأجله) .		

• • •

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب : ظن وأخواتها .

٣	المسألة ٦٠ :	٥	معنى اليقين ، والظن ، والشك ، والوهم .
٤	معنى الماضي المتصرف ، وغير المتصرف (أي : الجامد) . إشارة إلى المشتقات بقسميها	٧	ضبط همزة « إخال »
٥	أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، ومعنى كل .	٩	معاني : زعم
		١١	موجز للأفعال السابقة .
			المراد من أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .
			ما تدخل عليه الأفعال القلبية .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٢	تقديم آخر ، والسبب	٢٩	شروط العطف بالنصب على محل الجملة
١٣	الفرق بين عكس وعرف .		التي حُكِّت عنها الناسخ . عطف المفرد على محل الجملة .
	الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب .	٣٠	سبب التعليق
١٦	إشارة إلى : « آراءك » ، بمعنى : أخبرني		مسألة يجوز فيها التعليق ، ولا يجب .
	تفصيل الكلام على المضارع : « أرى »	٣١	قد يكون جملة القسم مع جوابه محل من الإعراب .
	المبنى للمجهول ، والفعل : « أريت »		وكذلك جملة الجواب وحدها .
	المبنى له ، كذلك .		هل يند جملتان معاً بعد المفعولين ؟
١٩	الفرق بين سبني فعل الأمر : « تعلم »	٣٢	حكم « لا » النافية من ناسية الصدارة .
٢٠	الفعل : « وهب » من فاحية « التمدى والقرم » .	٣٤	أمثلة تزيد التعليق وضوحاً .
٢١	شروط إعمال هذه النواسخ .	٣٦	زيادات خاصة بأحكام التعليق .
	حكم تقديم غير النواسخ عامة .	٣٨	الحكم الثاني : الإلغاء .
	حكم خبرها الإنشائي .		سببه ، وأحكامه .
٢٢	مضى : قد دونه بطلا .	٣٩	الفرق بين الإلغاء والتعليق .
٢٣	التقديم والتأخير في هذا الباب		الإلغاء جائز إلا في بعض حالات .
٢٤	ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة	٤٠	هل يلغى العامل المتقدم ؟
	أ - تنوع المفعول الثاني .	٤٢	زيادات خاصة بالإلغاء .
	ب	٤٣	الحكم الثالث : الاستثناء عن المفعولين بالمصادر المؤول .
٢٦	المسألة ٦١ :		الحكم الرابع : جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين
	ب - الأحكام الخاصة	٤٥	زيادة تختص بالحكم الرابع .
	بالأفعال القلبية المتصرفة
	إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون للفائب .	٤٦	المسألة ٦٢ :
٢٧	الحكم الأول : التعليق .		القول : معناه . متى ينصب مفعولاً واحداً ، ومتى ينصب مفعولين
	تعريفه ، سببه ، وجوبه إلا في صيغة واحدة جائزة .		حكاية الكلمة والجملة .
	(ستجىء في رقم ٤ من هامش ص ٣٠) .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨	إشارة إلى وقوع الجملة المحكية	٥٣	هل تصح الحكاية بالمعنى ؟
	فاعلا ، ونائب فاعل .	٥٤	هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه ؟
	الجملة المحكية تسمى : « مقول	٥٥	إشارة إلى حذف القول جوازا .
	القول » .		* * *
٥٠	شروط إعمال القول بمعنى الظن .	٥٦	المسألة ٦٣ :
٥٣	عودة إلى اللفظ المحكي . إشارة إلى فائدة الحكاية ، وموضعها من الجزء الأول .		حذف المفعولين معاً ، أو :
			أحدهما ، وحذف الناسخ .
			معنى القرينة ، أو : الدليل .

• • •

أعلمتم وأرى ، ونظائرهما مما ينصب ثلاثة مفاعيل .

٥٨	المسألة ٦٤ :	٦١	أفعال أخرى تنصب بنفسها ثلاثة مفاعيل
	أثر التعدية بمنزلة النقل .	٦٢	إشارة إلى : « ثمرتها » ونظائرها التي
٦١	إشارة إلى الموضع الذي يحوى إعراب :		بمعنى : « لاسمها » .
	« كيف » .		

• • •

الفاعل ، وتعريفه ، وأحكامه

٦٣	المسألة ٦٥ :	حكم المعلوم على الفاعل المبرور بحرف
	التفريق بين الفاعل الذي فعل الفعل ، والفاعل الذي قام به الفعل .	زائد ، وناقشة رأى النحاة .
٦٥	الفاعل المصدر المؤول ، والأداة الصالحة للسبك في باب الفاعل ، ومنها : حمزة التوسية .	٦٩ ثانيها : وجوده ، وقد يختلف في مواضع .
٦٦	هل تقع الجملة فاعلا ؟	٧٠ حذف الفاعل .
٦٧	إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوى إعراب : « كيف » .	٧٢ أفعال لا تحتاج لفاعل ، (ومنها أفعال محتومة « بما » الكفاية) ، رأى آخر .
		« قلما » تكون حرف نفي ، أحيانا .
		٧٣ ثالثها : تأخيرها .
		رابعها : نجرده من علامة تشنية ، أو جمع .
٦٨	المسألة ٦٦ :	٧٤ القلة النسبية لا تمنع القياس
	أحكام الفاعل التسعة ، وأولها : الرفع .	لا يصح إخصاع لغة قبيلة لغة أخرى ...

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٥	خامسها : إضمار عامله في مواضع .	٨٩	الترتيب بين الفاعل والمفعول به ، وعاملهما .
٧٦	سادسها : تأنيث عامله في مواضع .	٩٠	الفاء بعد «إما» الشرطية الظاهرة والمقدرة
٧٨	أنواع المؤنث .	٩٣	مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله .
٨٠	مواضع أخرى لتأنيث العامل وعامله ، منها اسم الجنس والتكسير	٩٤	ثامنها : عدم تعدد الفاعل .
٨٥	تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها ، وتذكيرها بإعتبار آخر .	تاسعها : إغناؤه عن الخبر أحياناً .	
٨٦	سابعها : أحوال تأخره وتقدمه على المفعول به . (وتنطبق على أحوال المفعول به أيضاً) .	٩٥	الإشتباه بين الفاعل والمفعول ، وطريقة التمييز بينهما .
٨٨	منى التقدم في اللفظ والرتبة . . وإشارة إلى المحصور : «بلا» أو «إنما» .		

النائب عن الفاعل

المسألة ٦٧ :	١١١	المسألة ٦٨ :	١١٢
٩٧ - الدواعي لحذف الفاعل		ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل ، وشروطها .	
العوامل التي تحتاج وجوباً لنائب فاعل .		إنابة المفعول به .	
٩٨ التغيير الذي يطرأ وجوباً بسبب حذف الفاعل .		١١٣ إنابة المصنوع واسمه .	
١٠٠ المطاوعة ، معانها وبعض ضوابطها الهامة		منى تقع الجملة نائب فاعل ؟	
٩٩ مطاوع «فعل» الثلاث المتدى		١١٥ إشارة أخرى إلى الموضع الذي يجوز إعراب : «كيف» .	
١٠١ جملة نحوية في كلام ابن مالك .		١١٦ الكلام على : «مأذ الله» .	
١٠٢ الفرق بين المخل ، والمحل ، وحرف العلة ، واللين ، واللد .		١١٧ إنابة الظرف .	
منى الإشمام .		١١٨ قل - عرق - فقط .	
١٠٧ ما لا يصح بناؤه للمجهول .		١١٩ إنابة الجار مع مجروره .	
١٠٨ الرأي في أقوال يقال إنها مبنية للمجهول لزوماً . هل يصح بناؤها للمعلوم ؟		النائب هو المجرور وحده . إعرابه ، وإعراب توابه .	
١١٠ هل يكون المصدر المقول عاملاً لنائب الفاعل ؟		الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه .	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

اشتغال العامل عن المعمول ؛ معناه ؛ وطريقته .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٣٨ قد يصح الجمع بين المفسر والمفسر ،

لا الموضع والموضع .

١٣٩ الجملة المفسرة ، وحكمها ، وحكم غير الجملة .

قد يكون لها محل .

١٤١ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل ،

أو نائبه ... ولا يكون مبتدأ .

١٤٤ تأييد النحاة في إعراب : (وإن أحد

من المشركين استجارك) وأمثاله .

١٤٨ تقسيم بطريقة أخرى .

آيات « الألفية » في هذا الباب

مفككة .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٢٢ المسألة ٦٩ :

معناه .

معنى السبي .

١٢٦ الضمير العائد على الظرف

يجر بالحرف : « في » .

نوع العامل ، وشروطه .

١٢٩ حكم الاسم السابق في الاشتغال .

١٣٠ حكم كثير من الأسماء المتقدمة

على عواملها .

١٣٨ شروط وتفصيلات أخرى .

• • •

تعدية الفعل ولزومه .

١٥٧ أنواع اللازم

المسألة ٧١ :

١٥٨ طريقة تعدية الفعل اللازم ،

وما في حكمه .

معنى : « ما في حكمه » .

١٦١ التعدية بحرف الجر الأصلي

نزع الحافض والنصب به (وهو

المسمى : الحذف والإبصال) .

١٦١ تنويع حروف الجر وتغييرها

يتنوع المعاني وأو لم يتغير

العامل .

المراد من أن فعلاً لازماً يتعلق

بحرف جر معين .

المسألة ٧٠ :

١٥٠ أنواع الفعل من حيث التعدية والوزوم

١٥١ حكم ثوابع المفعول به الحكى

١٥٢ لها ضابطان

١٥٣ قيمة الضابطان

مناقشتها . وإبداء الشك في قيمتها .

(في ص ٨٦ حكم ترتيب المفعول به

الواحد ، أى : تقدمه وتأخره في جملة .)

أنواع للفعل التام .

المراد من كلمة : « مفعول » عند إطلاقها .

١٥٣ هل يجوز اللفظ بالنصب على المفعول

به المعنوي ؟

١٥٤ أشهر علامات الفعل اللازم

١٥٥ معنى الإلحاق ، وحكمه . مصور

الاستشهاد بالكلام القديم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والمهامش

رقم الصفحة : الموضوع :

- ١٧٧ التزام الترتيب .
موضع مخالفة الترتيب وجوباً .
١٧٩ حذف المفعول به .
الفضلة والعمدة :
حذف المفعول به جوازاً .
١٨١ عدم حذفه .
١٨٢ منى المثل - ما يشبهه .
١٨٣ حذف عامل المفعول به جوازاً
وجوباً .
الاشتباه بين الفاعل والمفعول به .
جعل المتعدي لازماً ، أو في
حكم اللازم .
١٨٣ ١ - التضمن لمضى الفعل اللازم حكماً .
٢ - تعويل الفعل الثلاثي
إلى « فَعُل » للمدح والتمن ،
وشروط ذلك . الفرق بينه وبين : « فَعِمَ »
١٨٤ ٣ - المطاوعة .
٤ - ضعف الفعل الثلاثي .
الرأى فيه .
١٨٥ ٥ - ضرورة الشعر .

رقم الصفحة : الموضوع :

- ١٦٢ حذف الجار ، وأنواع الحذف
وآثاره
التصيب على نزع الحافض -
أى : الحذف والإيصال .
١٦٥ بقية وسائل التعدية : (همزة
النقل ، التضعيف)
١٦٦ تحويل صيغة الفعل الثلاثي إلى :
« فاعل » واستفعل .
١٦٧ تحويل صيغة الفعل الثلاثي إلى « فَعُلَ »
للبالغة . . .
١٦٨ التضمن ونوعاه ومزينه . . .
بعض أحكام المطاوعة .
١٦٩ إسقاط الجار والتصيب على
نزع الحافض . (أى :
الحذف والإيصال)
١٧٣ تعريف المغالبة وتفصيل
الكلام عليها .
...
١٧٦ المسألة ٧٢ :
تعدد المفعول به ، وترتيبه ، وحذفه .
مواضع جواز الترتيب

... .

التنازع في العمل

- المسألة ٧٣ :
١٨٦ أمثلة وتعريف .
١٩٢ أحكام التنازع .
٢٠١ رأى في باب « التنازع » ، إصلاح محووه

... .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

المفعول المطلق ، ومعناه

رقم الصفحة : الموضوع :

٢١٩ المسألة ٧٦ :

حذف عامل المصدر ، وإقامة

المصدر المؤكد نائباً عنه .

الدليل المقال والحال .

٢٢٠ حذف العامل وجوباً .

معنى الخبر والإنشاء ، وجملة كل .

الجملة الإنشائية : طلبية ، وغير طلبية .

بيان كل واحدة

٢٢٢ الكلام على : « سقياً » و « رعيًا » .

٢٢٤ الأساليب الخبرية

٢٢٣ الكلام على : ألبتة (معناها ، ومزتها)

٢٢٩ متى يعمل المصدر الصريح ؟ في موضعين .

٢٣٠ اللفظ المهمل ، صحة استعماله وتبديله ،

تكملة المادة الغوية الناقصة .

الكلام على معنى وإعراب كلمة : (وبع)

- ويل - ويب - ويس - يله . .)

٢٣١ أنواع مختلفة من المصادر السماعية

٢٣٢ ما يجوز فيها رفع قولهم : ويل للشبي

من الخلل

٢٣٤ معنى التثنية فيها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٢٠٤ المسألة ٧٤ :

سبب التسمية .

٢٠٥ بعض الأفعال لا يدل على زمن .

٢٠٦ ناصب المصدر .

٢٠٧ تقسيم المصدر بحسب فائدته اللغوية

المصدر المبهم ، والمختص .

- ومنه النوعي ، والعددي -

تعريف كل .

تعريف المصدر المبهم

٢٠٨ متى نستعمل المصدر المبهم ؟

توكيد المصدر لعماله نوع من التوكيد

اللفظي -

٢١٠ العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق .

• • •

٢١١ حكم المصدر المؤكد لعماله ،

وغیر المؤكد .

• • •

٢١٣ المسألة ٧٥ :

حذف المصدر الصريح ،

وبيان ما ينوب عنه .

٢١٤ متى اسم المصدر .

• • •

المفعول له ، أو : لأجله

متى يكون نكرة ومتى يكون معرفة ؟

٢٤٠ التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين

مختلفين .

٢٣٦ المسألة ٧٧ :

أمثلة له . :

٢٣٧ تعريفه وتقسيمه ، أحكامه .

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامشي

ظرف الزمان والمكان

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٢	المسألة ٧٨ :	٢٥٩	المسألة ٧٩ :
شبه الجملة، وهو شبه الوصف. المراد من		الظرف المتصرف وغير المتصرف .	
تضمن الظرف معنى : « في » .		أقسام كل .	
ظهور « في » وعدم ظهورها .		« ا » المتصرف .	
بعض الظروف لا يتضمنها :		٢٦٠ ... حكمة	
٢٤٣ قد يطلق الظرف ويراد منه الجار مع		٢٦١ ... « ب » الظرف غير المتصرف شبه الظرفية	
مجرور		كلمة عن الظروف الآتية :	
٢٤٤ أحكامه .		(أين - ثم - هنا - متى ...)	
إشارة إلى حكم شبه الجملة بعد المعارف		إعراب : قط - عرض - فقط - مكان -	
والنكرات .		بدل - حول (وفي هذه لغات) سحر	
٢٤٥ حروف المعارف . هل يتعلق بها شبه		- عند - لدن - قبل - بعد ..	
الجملة ؟		٢٦٢ ... حكم الظرف غير المتصرف .	
٢٤٦ حذف عامل الظرف جوازا ووجوبا.		ظرف الزمان « متى » أيضا .	
الظرف اللغوي والمستقر .		ومذ ، ومنذ .	
٢٤٩ سبب تعلق الظروف بالعامل المحذوف		٢٦٣ ما ينوب عن الظرف .	
وجوبا .		٢٦٦ أقسام الظرف من حيث	
٢٥٢ الظرف الزماني المبهم والمختص . (أو		التصرف ، وعلمه ، ودرجته .	
أسماء الزمان المبهمة والمختصة)		أقسام الظرف من حيث التصرف .	
الفسير المأخذ على الظرف يجر « بنى »		٢٦٧ الفرق بين وسط - بكون أين - ،	
وقد يحذف .		ووسط ، بتحريكها .	
حكم إضافة كلمة : « شهر » إلى		وجوب تعلق شبه الجملة ،	
أسماء بعض للشهور .		ومعنى هذا . هل يصح تقديمها	
٢٥٥ أنواع ظرف المكان		على عاملهما ؟ قد يتعلقان بعامل	
٢٥٥ متى يتعدد الظرف ؟		معنوى هو : « الإسناد »	
٢٥٧ ما يلحق بالجهات . « في »		٢٦٩ أقسام الزمان ، واستغراقه المعنى .	
مثل : (داخل - خارج -		٢٧٠ حكم الظروف المركبة .	
ظاهر المدينة ...)		٢٧١ « بين » المركبة : « بين - بين »	
الظرف المؤنس والمؤنك .		٢٧٢ إشارة إلى الظرف : « ذات » في مثل :	
		ذات العين وذات الشمال .	
		أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة ،	
		حوال - وفيها لغات -	
		٢٧٥ (شطر - زلة الجبل - صقب)	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والمهامش .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٧٣	ظروف منصوبة على فزع الخافض . (حقاً سفير لك - جهد رأي - غنائم - ...)	٢٨٧	الكلام على : « بينا وبيننا »
	حذف العامل وجوباً .		— إشارة إلى إلحاق الظرف
٢٧٤	تثنية بعض الظروف منزلة أدوات الشرط غير الجزم ، اقتران جوابه بالغاء .		بالشرط .
	هل يطفئ الزمان صل المكان ، والمكس ؟	٢٩٠	حيث
	موجز للظروف المختلفة — مع	٢٩١	حيث — ريث — عند .
	جدارتها برسالة مستقلة بها —	٢٩٢	معنى ظروف الغايات ،
٢٧٥	إذا .		وإيضاح المراد من : « الغاية »
٢٧٨	إذا .	٢٩٣	عوض — قط —
٢٧٩	الفرق المعنى بين : « إذا وإن »	٢٩٤	كُلَّمَا —
٢٨١	الآن — .		لَدُنْ —
٢٨٢	أَمْسَ — أَوَّلَ — بَيْنَ — بَدَلَ .	٢٩٥	لَدَى —
٢٨٣	بَعْدَ : حكمها ، وبعض	٢٩٦	لَمَّا ، وهل تدخل على مضارع ؟
	استعمالاتها الأدبية . — أَوَّلَ —	٢٩٩	مَنْذَ — مَنْذَ — مَتَى — مع .
	قَبْلَ — أَمَامَ — قَدَامَ — وَرَاءَ —		بناء أسماء الزمان « المبهمة »
	خَلْفَ — أَسْفَلَ — يَمِينَ —	٣٠٠	مع — ملحقاتها
	شَمَالَ — فَوْقَ — تَحْتَ — عَلَ — دُونَ .	٣٠١	الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء .

• • •

المفعول معه

٣٠٤	المسألة ٨٠ :	٣١٠	حالات الاسم الذي بعد الواو .
٣٠٥	تعريفه .	٣١٤	اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط الاسم بعد الواو .
٣٠٦	بعض صور منوعة .		ترتيب المفعولات الخمسة ، المختلفة الأنواع .
٣٠٨	أحكامه .		

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

الاستثناء

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٣٨	الاستثناء « إلا » المكررة .	٣١٥	المسألة ٨١ :
٣٤١	ملخص أحكام « إلا » المكررة		إيضاح مصطلحاته ومعناه .
٣٤٣	المسألة ٨٢ :	٣١٦	المستثنى منه - المستثنى - الأداة
	أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء : (غير - سوى) .	٣١٨	الاستثناء الموجب وغيره - التام .
٣٤٥	فوارق بين « غير » وأخواتها .		الذى الصريح وغير الصريح .
٣٤٦	هل تعرف « غير » ؟ وهل تدخل عليها « أل » ؟		الاستفهام الإنكارى ، والتوبيخى .
٣٤٧	حكم تابع المستثنى بغير وأخواتها .	٣١٧	المفترغ
٣٤٨	نوع من الإعراب هل التمجيد .	٣١٨	المتصل ، المنقطع
٣٤٩	« بيد » الاستثنائية .	٣١٩	حكم المستثنى بإلا .
	الفوارق بين « غير » و « إلا »	٣٢٠	بدل لا يحتاج لرباط .
٣٥٠	وقوع « إلا » اسماً لا يفيد استثناء .	٣٢٣	مسولات لا يصح فيها التفريع .
٣٥٣	المسألة ٨٣ :	٣٢٥	إعراب قولهم : « كما لو كان الأمر كذا »
	أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال خالصة ، والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروراً .	٣٢٦	نوع آخر من التفريع
٣٥٥	الحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا أفعال الاستثناء	٣٢٧	« لما » الاستثنائية
٣٥٧	تعلق شبه الجملة بالنسبة .		شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به .
٣٥٨	متى تصلح تلك الأفعال مع فاعلها لأن تكون جملة تعرب نعماً ؟	٣٣٠	أشياء يصح فيها التقديم وعدمه
٣٦٢	أنواع : « حاقاً » وكيف تكتب ؟	٣٢٨	قاصب المستثنى .
٣٦٣	حذف المستثنى وأدواته .	٣٢٩	أشئلة مخالفة للقاعدة .
	« لما » الاستثنائية .	٣٣١	هل يكون المستثنى أو المستثنى منه ذكره ؟
« لاسيما » ونظائرها . (لاترمأ ، ولتورما)		٣٣٢	وقوع المستثنى جملة - أنواع من المنقطع .
		٣٣٤	بعض صور إعرابية دقيقة .
		٣٣٤	يشتغل فى الثوابى ما لا يشتغل فى الأوائل .
		٣٣٧	بعض عيوب نظرية العامل .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » ، والمهامش

الحال

رقم الصفحة	الموضوع :	رقم الصفحة	الموضوع :
٣٧٨	تقديمها وتأخيرها .	٣٦٣	المسألة ٨٤ :
	ترتيبها مع صاحبها .		تعريفه .
٣٧٩	الكلام على : « كافة » و « قاطبة »		تذكير لفظه وثانيه :
	وعدم التزامها بالنصب .	٣٦٤	عامل الحال وصاحبها . هل يختلف
٣٨٠	ترتيبها مع عاملها . وجوب		العامل فيها ؟
	تأخيرها .	٣٦٥	صاحب الحال .
	عودة إلى العامل في الحال وصاحبها		عجز الحال من المبتدأ أو من اسم الناسخ
	وجوبها من المبتدأ . وهل يختلف العامل		وصحة ذلك .
	في الحال وصاحبها ؟	٣٦٦	أقسام الحال والكلام على كل
٣٨٤	وجوب تقديمها .		قسم . المنتقلة والثابتة .
	جواز الأمرين .	٣٦٨	المشتقة والجامدة بنوعيهما .
	« كيف » بيان الموضع الذي يشتمل		الجامدة المؤولة بالمشق .
	على استعمالاتها وإعرابها		معنى القلة الذاتية والنسبية ،
٣٨٥	تقسيمها إلى متعددة ، وغير		إشارة إلى الموضع المشتمل على
	متعددة .		بيان : الاطراد والقياس ،
			والغالب و . . .
٣٨٦	إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية .	٣٧١	العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب ،
٣٨٩	الحال المترادفة-المؤولة-، والمتداخلة .		أو : الاستيلاء . قياسية للتكرار
٣٩٠	تقسيمها إلى مقارنة ، ومقدرة		المفيد للترتيب .
	(أى : مستقبل ، ومحكية) . .	٣٧٢	وقوع المصدر حالا .
٣٩١	تقسيمها إلى مؤسسة ، (مبينة)	٣٧٣	الحال الجامدة غير المؤولة .
	ومؤكدة .		الحال المؤولة ، والمقصودة .
٣٩٢	تقسيمها إلى مفردة وغيرها ،		معنى شبه المشتق .
٣٩٣	ومن المفردة ألفاظ مركبة مبنية ،	٣٧٥	تقسيمها إلى نكرة ومعرفة .
	مثل : شَغَفَرٌ بِشَغَرٍ -		الجملة نكرة أو في حكم النكرة .
	الكلام على الرابط .	٣٧٦	إشارة . عابرة إلى كلمة :
٣٩٥	الحال شبه الجملة .		« وحيد » - إعرابها وإضافتها .
		٣٧٨	تقسيمها إلى حال هي نفس
			صاحبها ، وإلى غيره .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٩٣	نوع من الحال المفردة يجب اقترانه
	بالفاء ، أو ، ثم ، العاطفتين .
٣٩٤	الحال الجملة ،
٣٩٥	الجملة نكرة أو في حكم النكرة ، وأثر ذلك .
	شروط الجملة .
	نوع الرابط
	« لا » النافية ، وهل تخلص المضارع
	للمستقبل ؟
٣٩٧	« واو اللصوق » التي تسبق الجملة
	النتية .
٤٠٠	تقسيمها إلى حقيقية وسببية .
	• • •
٤٠٢	المسألة ٨٥ :
	صاحب الحال أيضاً . حكم
	نعت النكرة إذا تقدم عليها .
٤٠٤	صاحب الحال المضاف إليه .
	• • •
٤٠٦	مطابقة الحال لصاحبها . . .
٤٠٧	الإشارة إلى « آي » .
	عودة إلى صحة مجيء الحال
	من المبتدأ و . . . و
٤٠٨	المسألة ٨٦ :
	حكم الحال ، وعاملها ،
	وصاحبها ، ورابطها ، من
	ناحية الذكر ، والحذف .
٤٠٩	حذف عامل الحال ، الدليل
	المقالي والحالي .
٤١٠	إشارة أخرى لحال مفردة تقرن
	بالفاء ، أو . ثم ، وجوباً .
٤١١	حذف صاحب الحال .
	حذف الرابط .
٤١٢	التوافق والتخالف بين الحال
	والتمييز .

• • •

التمييز

٤٢٠	المسألة ٨٨ :
٤٢٠	أحكام تمييز المفرد .
٤٢٢	أحكام تمييز النسبة .
٤٢٤	تقديم التمييز .
	إعراب : « يا جارتى ما أنت جارة » .
٤٢٧	ألفاظ تصلح حالاً وتمييزاً .
	تمييز الضمير .
٤٢٨	مطابقة التمييز ، وفركها .
٤٢٩	اتفاق الحال والتمييز واختلافهما .
	• • •
٤١٣	المسألة ٨٧ : أمثلة .
٤١٦	المراد اصطلاحاً من كلمة : « تمييز »
	معنى : « من » اليبانية .
٤١٧	أقسام التمييز .
	الغالب على تمييز المفرد الجمود
٤١٨	تقسيم تمييز الجملة .
	الفرق في التمييز بين الفاعل النحوي
	والمفعول ، وكذا المفعول .

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة » و « التفصيل » و « الحامش »
حروف الجر .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣١	المسألة ٨٩ :	٤٣٦	استثناء الحرف « على » أحياناً عن التعلق .
٤٣٢	حروف الجر تسمى : حروف الإضافة ، أو : حروف الصفات . (وقد تسمى : ظروفاً) ، يبينها . أسباب جر الاسم . رأى في الجر بالتوهم ، والمجاورة .	٤٣٧	لا بد من تغيير حروف الجر وتنوعها على حسب المعاني (السياق) .
٤٣٣	الفصل بين الجار ومجروره . الفصل : « كان » الزائدة ، أو : « لا » النافية .	٤٣٨	نوع العامل (أى : المتعلق به) . هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟
٤٣٤	انقسامها إلى ما يجزى الظاهر وحده ، أو الظاهر والضمير ، حروف كل .	٤٣٩	تعلق شبه الجملة بالإستاد ، (أى : بالنية ؛ وتسمى : العامل المعنوي)
٤٣٥	من آثار حذف الجرح حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة . الإعراب المثل .	٤٤٠	عدم تعلق حرفين الجر مع مجرورهما بعامل واحد إذا كان معنهما واحداً .
٤٣٦	انقسامها بحسب الأصالة والزيادة ، وشبهها ، وتعريف كل .	٤٤١	ما المراد من شبه الجملة ؟
٤٣٧	إشارة إلى الموضع الذى يشتمل على الكلام على اللفظ الزائد حرفاً ، وغير حرف .	٤٤٢	تفصيل الكلام على شبه الجملة التام ، وغير التام . وعلى التعلق بالعامل . . .
٤٣٨	عمل حرف الجر ، وفائدته . العامل ، وأنواعه . حذف العامل جوازاً ووجوباً .	٤٤٣	تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة ، وأنه هو الخبر ، و ... و ... الفرق بين نوعي الظرف من جهة المتعلق الواجب حذفه .
٤٣٩	تعلق الجار الأصلي مع مجروره بالعامل ، وسببه .	٤٤٤	حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات .
٤٤٠		٤٤٥	شبه الجملة المستقر والقو . سبب التسمية بشبه الجملة .
٤٤١		٤٤٦	شبه الوصف . بيان الحروف الأصلية وغيرها النحو الواقى - ثان

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٤٥٠ حرف الجر الزائد
فائدة حرف الجر الزائد .
إشارة أخرى إلى الموضوع الذي يحوي الكلام على اللفظ الزائد مطلقاً .
- ٤٥١ إعراب المجرور بحرف الجر الزائد .
- ٤٥٢ حرف الجر المشبه بالزائد :
٤٥٣ طريقة إعراب حرف الجر المشبه بالزائد
٤٥٤ أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر .
- ٤٥٥ * المسألة ٩٠ :
معاني حروف الجر ، وعملها ،
تفاوتها في الشيوع .
- ٤٥٦ معنى القلة الذاتية والنسبية أيضاً .
كي : واستعمالاتها .
- ٤٥٧ لعل .
- ٤٥٨ متى .
حروف الجر الشائعة :
مين : حكمها ، معانيها .
- ٤٦١ زيادتها في الإثبات .
- ٤٦٦ أسلوب مسموع « مما . . . »
ضبط فون « من » -
بعض أساليب مسوقة .
- ٤٦٨ إلى : حكمها ومعانيها .
- ٤٧٢ اللام . أصلها وزيادتها ؛
من أيهما لام الاستغانة -
معاني اللام .
- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٤٧٥ لام التقوية ، حكمها ، بعض مواضعها .
- ٤٧٦ مناقشة كلام النحاة في التقوية :
لام الإضافة ، أو اللام المعرضة بين الفعل المتمدى ومفعوله .
- ٤٧٧ إشارة إلى كل حروف القسم .
- ٤٧٨ لام التبيين ، والمراد منه .
- ٤٧٩ إشارة إلى : سقياً لك ، وديماً لك ،
وتباً للخائن .
- ٤٨١ حركة لام الجر .
- ٤٨٢ حتى :
الفرق بين « حتى » و « إلى »
٤٨٤ و ٨٥ قد تكيد « حتى » للاستثناء ، وأمثلة لذلك .
- ٤٨٩ الواو ، والباء ،
٤٩٠ الإشارة إلى واو : « رُبَّ » . . .
أحرف القسم ، حكمها ،
ومعانيها
الباء .
- الفرق بين ياء السبب و ياء الاستماتة .
- ٤٩٤ اتصال « ما » الزائدة بالياء .
- ٤٩٥ مواضع زيادتها ، وهل تقاس ؟
- ٤٩٨ جملة القسم ، وجملة جوابه .
القسم الاستطاني وغيره .
- ٤٩٩ وشروط الجواب ، وبحل جملة القسم .
- ٥٠٢ وقوع القسم بين أداتي نفي .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والمهامش ،

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٠٢	تكرار أداة القسم .	٥٢٢	رُبَّ : معناها ، وحكمها .
	حذف جملة القسم .	٥٢٣	الضمير المجهول .
	حذف أداة القسم وحذفها ، أو مع القسم به .	٥٢٥	اتصالها « بما » الزائدة .
٥٠٣	اللام الداخلة على أداة الشرط .	٥٢٧	ضبطها ، واتصالها ببناء التأنيث .
	إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للتقدم غالباً .	٥٢٨	حذف : « رُبَّ » ، يعد الواو والفاء ، وبل
٥٠٤	حذف جواب القسم .		لا يتحتم أن تعرب هذه الواو نائية عنها .
	قد يكون لجملة القسم محل من الإعراب .	٥٣٠	كيفية إعراب الاسم المجرور بها ، وتوابعه
٥٠٥	نوع جواب القسم : (جملة أو شبهها) .	٥٣١	دخول « رُبَّ » على الجمل وأثر ذلك عليه .
	ألفاظ أخرى لقسم ، ومنها : لا جرّم ، وجبّ .		قد تحمل « ما » محل « رُبَّما »
٥٠٧	في : معناها ، وحكمها .	٥٣٢	المسألة ٩١ :
٥٠٩	على : معناها ، وحكمها .		حذف حرف الجر وإبقاء عمله :
٥١٢	استغناؤها عن التعليق أحياناً		إشارة إلى : « نزع الخافض »
٥١٣	عن : معناها ، وحكمها .	٥٣٦	حذف الجار والمجرور معاً :
٥١٥	اتصال « ما » الزائدة بها .	٥٣٧	المسألة ٩٢ :
	الكاف : معناها ، وحكمها .		نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .
٥١٨	اتصال « ما » الزائدة بها .		
	مذومند .		

٥٤٤ بحث في : مذومند .

٥٦٤ بحث في : التضمين .

٥٩٤ رأى في البحث السالف ،

٥٩٦ باب في : الفنة المأخوذة قياساً - لابن جني .

٥٩٩ إشارة موجزة إلى تكملة مادة لغوية ناقصة

وإلى أطراد القياس ، وإلى الاشتقاق من الجامد

الإضافة^(١)

تقسيمها :

تقسم قسمين : محضة ، (وتسمى : معنوية ، أو حقيقية) وغير محضة ،

(١) فيما يلي إيضاح لمدلولها النوعي ، ولبعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ - في جملة مثل : « الولد مُنصف » ، أو : « أنصف الولد » يكون المراد هو : الحكم على الولد بالإنصاف . أي : إستاد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : « الصنفُ حسن » أو : « يحسن الصنف » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصنف بالحسن ، أي : إستاد الحسن إليه ، أو : نسبة له . وكذلك لو قلنا : « الحقود غير مستريح » أو : « الحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أي : إستاد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونقياً عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ، فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : « الحكم » ، أي : « الإستناد » ، أي : « النسبة » . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفيّاً) . ويمبر عنه النحاة بأنه : (الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضي أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو يفتى عنه) .

ويجوز على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؛ ويريدون بها ذلك للمعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو « الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أي : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصل من الجملة الحقيقية المستقلة هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تعتمد الاحتمالات الثلاثة في أمر هذا الضيف : ما اسمه ؟ ما يلقبه ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ وكل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فنسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب - =

— هل هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسي الجملة ، ولا يختل بملفها ؛ فن الممكن — غالباً — الاستثناء عنها بالاستثناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أوفرحت بالضيف يوماً ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها : الحال ، والتميز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المسكّمات » التي تزداد على طرق الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستثناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التي جاءت لإفادة التقييد » ، أي : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكلة (أي : القيد) فنمت التسميم والإطلاق الشاملين ، وجملت المراد محمداً محصوراً في مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات النحوية التي كانت تتوارى من قبل .

جـ — من أشلة التكلات كلمة : « الفرقة » في نحو : « أعضاء مصباح الفرقة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية فتبجها زيادة معنوية جزئية ، فزيل التسميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للفرقة ، أم الطريق ، أم المصنع ، أم لتنادى ... ؟ فلما جاء القيد — وهو كلمة : « الفرقة » — أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محمداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب — تعلمت بأدب العرب ... و ... فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

وما يلاحظ أن التكلة (أي : القيد) مجرورة في أشلة هذا القسم : « جـ » لا تفارق الجر مطلقاً . أما في غيرها فقد تكون التكلة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة ... على حسب جملة الجملة . وقسمي التكلة الجزئية التي تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذي قبلها ، والذي جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما معاً : « المتضايقان » ، و « الإضافة » هي : الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايقين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) ؛ ويقول النحاة في تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة — كما سيبيء البيان في ص ٢٨ وله إشارة في ص ٧٨ و ٨٢ و ٨٤ — ولكن الجملة في هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أي : الاسم الواحد ؛ فحلها بالجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون في جميع حالاته اسماً يربط على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة . (انظر ص ٧٧) .

وما تقدم نعلم ؛ أن التكلة تسمى : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » وليست بمفعولة على الإضافة ، بل تشمل جميع المسكّمات . وأن التكلة في الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة —

(وتسمى : لفظية ، أو : مجازية ^(١) - ولها ملحقات ^(٢) - .)

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً ، وليست على نية الانفصال ^(٣) ، لأصالتها ، ولأن المضاف - في الغالب - خال من ضمير مستتر يفصل بينهما .

والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي :

١ - اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها ^(٤) ، كالمصادر ^(٥) ، وأسماء

= الاسم الواحد أى : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف فلا يلزم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها .

والأغلب في المضاف أن يكون مفعلاً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : « حيث » ، و « إذا » الشرطية ، و « كم » الخبرية ، (كما ستعرف في هذا الباب) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين من المركب المخرجي العددي في نحو : هذه خمسة عشر - محمد - .

طبعاً لما هو مذكور في باب العدد - ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .

« ملاحظة » : يتكرر في التحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسعاً من « المضاف » . وتقصيل الكلام على هذا الشبه ، وعلى أحكامه ، مدون في ج ١ م ٦٤ باب : « لا » النافية للجنس عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١ .

(١) ويريدون « بالمحضة » : التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) فسير يستتر كالتفسير الذي يفصل في الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا القاسم الملحوظ ، وإن كان مستتراً - كما سيبيء - في ص ٢٤ - عند الكلام عليها

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الفرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص - كما سيأتى في ص ٢٣ - ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر مسترفة بعد في ص ١٦ .

ويريدون « بالحقائقية » : أنها تؤكد الفرض المعنوي السابق حقيقة ، لا مجازاً - وأهواز المنووح هنا هو الآتي في ص ٣٣ وليس هو المعروف في البلاغة - ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا غير ما يفسر به وصفها بالحقائقية) . . .

وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في (ص ٢٢ و ٣٣) .

(٢) ستجىء الملحقات في ص ٤٠ - ٥ -

(٣) يوضح المراد من « نية الانفصال » ومن غلو الكلام من الضمير المستتر بما يجيء في ص ٣٤ .

(٤) أى : غير الموقولة بالاشتق .

(٥) وسيجىء في باب التثمت عند الكلام على وقوع المصدر ثمتاً ، أن هناك مصادر مسبوقة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر موقولة بالاشتق ؛ فإضافتها غير محضة . (انظر ص ٤٦٤) .

المصادر^(١)، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى، نحو: لا يتم حسن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وُجد بينهم شق، ولا محروم - عند الشدائد تُعرَف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحمق وراء لسانه -

ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض - بعض - جسم - فؤاد - في قول الشاعر:

أيها الراكب الميَّسَمُ^(٢) أرضي ، أقر^(٣) من بعضي السلام كبعضي
إن جسمي - كما علمت - بأرض وفؤادي ومالكه بأرض

ب - المشتقات الشبيهة بالجوامد: (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً^(٤)) ، ولا تدل على زمن معين (كصبيغ أسماء الزمان، والمكان، والآلة؛ مثل الكلمات: مَسْكَنٌ ، مَرْزَعَةٌ ، مِحْرَاثٌ ، مِثْجَلٌ ، مِذْرَآةٌ ، مَغْرِبٌ . . . في نحو: (القلاح كالذحلة الدعوب النافعة؛ يغادر مسكنه قبل الشروق، قاصداً مزرعته؛ يعمل فيها ويكُدُّ؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه، أو متحنياً على فأسه، أو حاصداً يمينجله، أو مُذْزِياً بيلراته، أو متعهداً زروعه . . . ويظل على هذا الحال حتى المغرب؛ فيرجع من حيث أتى، دون أن يُعْرَجَ على مَلْعَبٍ، أو مَلْهَيْ، أو مُقْنَهَي يسهر فيه، ثم يقضي الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد).

ويدخل في هذا النوع: المشتقات التي صارت أعلاماً؛ وفقدت خواص الاشتقاق، بسبب استعمالها الحديد في التسمية^(٥)؛ مثل الأعلام: محمود - حامد - حسن . . .

(١) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥. وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهذا. (ص ١٨٦ و ٢٠٧).
(٢) القاصد.
(٣) المراد: اقرأ، سهلت الهجزة؛ - بأن صارت أفقاً؛ أي: اقرأ. - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف، كالشأن في كل فعل أمر يمثل الآخر، فإنه ينشأ عن حذف حرف العلة.
(٤) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل).
(٥) كاسيبيء في هامش ص ١٨٢.

ج - المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها^(١) ؛ نحو : قائدُ الطائرة مأمونُ القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية : « المشتقات المطلقة الزمن^(٢) ») .

د - المشتقات الدالة على زمن ماضٍ^(٣) فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس . كان مملوء النفس أمناً وطمئناناً .

هـ - أفضل التفضيل - على الرأي المشهور^(٤) - وهو من المشتقات التي لها بعض^(٥) عمل - مثل : أعجبت بشوقي ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكلُ المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً .

و - إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على الماضي أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالاً الليل البهيم . ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مالك يوم الدين) .

...

(١) كما سيجيء في « ب » من ص ٤٠ .

(٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠ .

(٣) لا يكتفى دلالتها على الزمن الماضي وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه . (وسيجيء في ص ٢٣٨) .

(٤) راجع الصبان والتصريح - وبغيرها - في هذا الموضوع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفضل التفضيل » ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفضل (ج ٢ ص ٤) ومن مع أنه إضافته غير محقة ، ويطلب الإيضاح لهذا ، ويؤكد .

(٥) كمله الجرحي المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ فمثل : « مررت برجل أفضل القوم » مما سمع فيه أفضل التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة - يعرب أفضل التفضيل بدلاً من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأي الأشهر السالف ؛ فكيف تقع المعرفة فعلاً للنكرة . نعم إن الجدل المشتق قليل ؛ كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحقة - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما في ص ٢٨) ويعرب فعلاً بناء على الرأي الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أنصف : « أفضل » المراد به التفضيل ، ويجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الظهور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٤٠٢ من باب - .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً^(١) ، عاملاً ، دالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : به المشبه بالفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية) ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة - في الرأي الراجح بين آراء أخرى قوية^(٢) - ولا تكون إلا للدوام غالباً ، نحو : (استجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غداً) - (إذا شاهدت غلاماً مشرداً النظرات ، موزع الفيكتر ، منسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جانٍ يستحق الزرابة) - (عظيم القوم من يهوى عظمت الأمور) . ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجيء الكلام عنها في موضعه المناسب^(٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح .

ولا بد في جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسماً^(٤) وكلنا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه - أحياناً - جملة ، فيكون في حكم المفرد - كما ستعرف -^(٥) :

• • •

الأحكام المترتبة على الإضافة^(٦) :

يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام ، بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر^(٧) :

(١) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ، كبعض الصور المتعددة الآتية في : « د » ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص ، أو : ذم ، أو : الدعاء عليه وهي (في ص ٤٦) : « لا أبا فلان » - على اعتبار زيادة اللام بين المتضامنين - وتلصيق الكلام عليها في ج ١ م ٨ في الأسماء الستة .

(٢) انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧ .

(٣) في « د » من ص ٤٠ . مما يسمى بالألوان الشبهة بالإضافة غير المحضة .

(٤) كما أشرنا في هامش ص ٢ ويحيى في ص ٧ .

(٥) في ص ٢٨ و ٨٤ .

(٦) للأحكام التفصيلية الآتية ملخص مناسب في ص ٧٠ .

(٧) هذه الأحكام حتمية (أي : واجبة للرعاضة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها

أربعة ، ستذكر بعدها بإذن الله .

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائماً^(١) ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ، (نحو قول الشاعر :

على قدّر أهل العزم تأتي العزائمُ وتأتي على قدر الكرام المكارمُ
ونحو : من وثق بأعوان السوء لقي منهم شرّ المصائب . . .) ، ومجرور المثل^(٢) ؛ نحو : من التمسّ تقويم ما لا يستقيم كان عابثاً ، وإخفاقه محققاً .
ونحو : نعيم العربيّ ؛ يسرع للنجدة حين يدعوه الداعي . . . و . . .
فكلمة : « ما » مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والضمير « الهاء » - في إخفاقه - مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر . والجملة المضارعية : « يدعو » مضاف إليه في محل جر .

وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »^(٣) فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء في باب خاص به^(٤) .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً - كما سبق - ويعرب على حسب حالة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين - حيث - إذ - إذا - لمدن . . . و . . .^(٥) وغيرها مما سيمر بعضه في هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجهر في المضاف إليه^(٦) - تبعاً للرأى المشهور - . . .

(١) ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة - ولا سيما المحضة - تقتضي متايزة المتضاهين في مدلولهما ؛ (كما سيجرى ، في رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأريلاً ؛ كما في هامش ص ٢ وفي ص ٦ .

(٢) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المثل إذا كان مبنياً ؛ كالفاعل ، والموصولات . . . أو كان جملة ، فالجملتين والجملة كلاهما في محل جر .

(٣) الإضافة لياء المتكلم المحلوة أو المنقلبة ألفاً تسمى : « الإضافة المقننة » .
أما الإضافة لياء المذكورة فتخرج من « الإضافة الظاهرة » - كما سيجرى في « ب » من ص ١٧٣ - وهذا قسم آخر للإضافة . . .
(٤) ص ١٦٩ .

(٥) لما تقدم إشارة في آخر : « ج » من هامش ص ٢ .
(٦) قلنا في الجزء الثاني (باب حروف الجهر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولاً : جره بحرف الجر ، =

الثاني: وجوب حذف نون المثني، ونوف جمع المذكر السالم، وملحقتهما - إن وقع أحدهما مضافاً محتوماً بتلك النون. فنال حذفها من آخر المثني المضاف قول الشاعر:

العينُ تعرفُ من عَيْسَى مُحَدَّثِيهَا إن كان من حزيها أو من أعاديها
ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثني^(١) قول الشاعر:

بَدَتِ الحَقِيقَةُ غَيْرَ خَافٍ أَمْرُهَا وَائْتِنَا^(٢) عَلَيَّ يَشْهَدَانِ بِمَا بَدَأَ
ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن، باذلو أرواحهم

= وثانيها: جره بالإضافة، وثالثها: جره بالنحية لتبوع مجرور، كأن يكون التابع نعتاً، أو: مطوياً، أو: يؤكد، أو بدلاً، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور، فيجب جر التابع بحكاية له.

وهناك سببان آخران لجر: أحدهما الجر على: « التوهم »، ومن صواب الرأي إجماله، وعدم الاعتداد به (كما قلنا في ج ١ ص ٦٠٩ م ٤٩ حيث توضيحه، وتفصيل الكلام عليه).

والآخر الجر على: « المجاورة »، والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً. (كما أشرنا في الموضع السابق وفي ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ و ص ٤٠١ م ٨٩). أما الداعي لاتخاذ سبباً للجر فورد أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه -، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة: « هنا: (هذا جمرٌ ضبٌ غريبٌ)، بجر كلمة: « غريب »، مع أنها صفة للجر. ولا تصلح صفة للضب »، لأن الضب لا يوصف بأنه غريب، ومنها:

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم... » بجر كلمة: « كل »، مع أنها توكيد لكلمة: « ذوى » المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: « الزوجات » لقال كلهن. وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جمرٌ ضبٌ غريبٌ الجمر منه، أو غريب جمره، ثم حذف ما حذف، وبقي ما بقي، واشتد الجدل في نوع المخلوف وصحة الحذف وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات (ومنها مع الطوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وجاء في « المحتسب » لابن جني - ج ٢ ص ٢٩٧ - ما نصه: (إن الخفض بالمجاورة - أي: بالمجاورة - في غاية الشذوذ) « اهـ » بل جاء في كتاب « مجمع البيان »، لعلوم القرآن - ج ٣ ص ٣٣٥ - ما نصه: (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم...). « اهـ »، أي: في كلام العرب؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه، ولا يستعمل إلا في المسموح (كما جاء في غزاة الأدب، للبندقي، ج ٢ ص ٣٢٤).

(١) من الملحق بالمثني: « اثنتان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثني وملحقاته في ج ١ ص ٧٦ م ٩.

(٢) أي: عينا، أو: صاحبا.

في حمايته . ومثال حذفها من الملحق^(١) به قولهم : أَحَبُّ النَّاسِ لِلْمَرْءِ أَهْلُوهُ ، فلا يَقْضِ سِنِي حَيَاتِهِ فِي مَعَادَاتِهِمْ ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وقْدته ، وتَأَجَّجَ سَعيره ، وأحرقَتْنا ثَلَاثُوهُ . وكان الأصل^(٢) قبل الإضافة : عَيْنِينَ - اثْنَانِ - حَارِسُونَ - بَاذِلُونَ - أَهْلُونَ - سَنِينَ - ثَلَاثُونَ .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا للمخففاتهما لم يَجُزْ حذفها من المضاف ، كالتون التي في آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتي في آخر جمع التكمير ، مثل : بساتين - رياحين ؛ نقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرُونَ القول في وصفها ، والتقي بمباهجها .

(١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضين - سِنُونَ - عَالَمُونَ - أَهْلُونَ (وقد سبق الكلام على هذا الجمع ومخفاته في ج ١ ص ١١٨١) .
 (٢) يجب أن يحذف مع نون المثني وجمع المذكر حرف اللام التي يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، في مثل : هَذَا أَسْتَاذِي ، وهؤلاء أَسْتَاذِي .
 ومثل قول الشاعر :

خَلِيلِي إِنْ أَمَالَ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا لَمْ يَنْتَلِ مِنْهُ أَخٌ وَصَدِيقٌ

وقولهم : إِنْ مَكْرَسِي أَهْلٌ تَفْضُلُ لَا أُنَاءَ .
 والأصل : أَسْتَاذَانِ لِي ، أَسْتَاذُونِ لِي ، خَلِيلَيْنِ لِي ، مَكْرَسَيْنِ لِي ، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف
 كما سيأتى في باب : « المضاف لهما » . (رقم ١ من هامش ص ١٧٨) .

زيادة وتفصيل :

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله . والغالب^(١) في هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المثقنان العمل - اشتهر المثقنون العمل . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة : « العمل » مفعولاً به للوصف ؛ وعند حذفها - مثل : اشتهر المثقناً العمل - اشتهر المثقنون العمل - يجوز في كلمة : « العمل » أمران ؛ أحدهما : الجتر على اعتبارها مضافاً إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذف من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثاني : النصب على اعتبارها مفعولاً به للوصف ، حذف النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً ، وإنما حذف من آخره « النون » - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً - يقلب^(٢) أن يكون صلة « أل » ويعدده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

(١ و ٢) لأنها قد تحذف في حالات أخرى (سبق بيانها في ج ١ م ٥٦ ص ٢٩١ باب : لا النافية للجنس) .

وإنما قلنا : الغالب في الوصف أن يكون صلة « أل » اعتماداً على ما قاله الصبان هنا وفي الجزء الأول (في باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيها بأن الوصف صلة . ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لـ آل . أما غير الغالب فقدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضاهين شبه الجملة .

.....

لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها — وإن كانت
 محاكاتها جائزة — لما قد تحدثه من لبس وإبهام يناقيان الغرض الصحيح من
 اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لما في بعض
 الأحيان ؛ للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها .
 في النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

...

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛
كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خرابٍ عاجلٍ ، وكلُّ بنيانٍ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد
حذف التنوين من الكلمات المعربة : (بناء - كل - بنيان - غير . . .) ،
بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة ^(١)
في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ
الفخارِ للشرق ، وهي درةٌ عِقدٍ . والأصل : البلاد - التاج - الدرة - العقد .
فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ (نحو : أَلْف ، وأَلْبَاب) ^(٢) لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضاً - إلا في
الحالات الأربع التالية ^(٣) .

١ - أن توجد في المتضايفين معاً (أى : في المضاف والمضاف إليه ، معاً) ؛
نحو : الوالدان هما الرحيمان القلب - العلماء هم المؤسسون الحضارة .

ب - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً
إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضة البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدون
خير الوطن .

ج - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

(١) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، وللآزمنة - هنا - هي المعدودة من بنية اللفظ ، أى : من
حروفه التي لا بد من وجودها ليؤدي المراد الوصول منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : (ألكن ،
أَلْفَيْسى - وألطاف - ، وإلغام ، وألوان ، وألحان) - أعلاما . . .

(٢) جمع : لُئِب ، بمعنى : غفل .

(٣) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » في « المضاف »
إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالاً على الزمن الماضي فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة
للإحمال ، (والى يحيى بها هنا في ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق في ص ٦٠ و ٦١) - فلا يصح : جاء المابِرّ النهر
أسمى . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » في المشتق العامل (كاسم الفاعل و . . .) أن يكون
حاملًا زمنة للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر المابِرّ النهر
الآن - انظر المابِرّ النهر غداً ، إن الله المدهر الأمور .

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المتركو قيمته ،
والفضل أنتم الباذلو غايته .

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى
أو جمع مذكر سالماً ، نحو : أنتم الصانعو معروفٍ - أنتم الصانعو معروفٍ .
ومنه قول الشاعر :

وما لي كلام الناس فيما يتريسُ أصول ، ولا لـلقائليه أصولُ

وفي غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف «أل»
كما قلنا . ففي كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل . . . و . . .
وأشباهاها نقول فيها عند إضافتها : عزيزٌ قوميه مطاع فيهم - شاهد زورٍ أكبر
ضرراً من سارق مالٍ - أفضل مواهب المرء عقله . . . و . . .

زيادة وتفصيل :

١ - الكوفيون يميزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعداد ، وفي أوله « أل » أيضاً ، فلا بد من وجودها فيهما معاً ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يميزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعداد هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ، فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضة ، — بالإضافة — لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ، حملاً للتظاير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو من بابهِ . فعلة المنع عندهم : « التظاير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ، لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ، فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ، فن الخير الاكتفاء بمحاكماته ، لتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد ^(١) .

ب - في مثل : « جاء المكرومك » . — من كل وصف عامل مبدوء : « بآل » ومفعوله ضمير بعده ^(٢) — يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف)

(١) وهذا ما دعانا إلى استحضار الرأي البصري ، والاقتصار عليه منه الكلام على المعروف « بآل » إذا أريد إضافته . (البيان ، والصور المتعددة ، ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضِرْ الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدى؟

ومثل البيت الأخير من أبيات « شوق » التالية ، يخاطب أبا البنات ، التي لم يرزق بنتين :

إن البنات ذخائرٌ من رحمة وكنوزٌ حبٌّ صادقٌ ووفاء
الساهرات لعلّة ، أو كِبْرَةٌ والصابرات لشدة وبلاء . . .
والباقيات حين ينقطع البكا والزائراتك في العراء النَّاقِي

(الكبرة : الشيوخة — العراء النَّاقِي : الخلاء والقضاء البهيمان . والمراد بهما : المقابر) .

مفعولاً به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » في صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة^(١) التي تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » في المضاف .

ويتعين في الضمير (الكاف) الجر المحلى بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من : « أل » في مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم تقل : جاء مكرم إياك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليةً ؛ وتبين بجره ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب النصب : الضمير « الهاء » في : « أَوْضَعَهُ » من قولهم المأثور : « لا عهد لي بالأُمّ قفّاً منه ، ولا أَوْضَعَهُ » . بفتح العين - كما وردت سماعاً - « هاء » هنا مثل « الكاف » في المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به . وليست كلمة « أَوْضَع » مضافة ، و « الهاء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة لا بالفتحة التي سَمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة^(٢) .

وفي مثل : « مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره » ، يجوز جر : « أحمره » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفاً على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده في محل نصب ، على « التشبيه بالمفعول به » للصفة المشبهة : (وهي أحمر) ويجوز جر : « أحمره » بالكسرة ؛ على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضاً ، مضافاً ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم في محل جر^(٣) .

• • •

(١) في ص ١٢ وما بعدها .

(٢) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجرى في ص ٤٢٢ ، باب : « العمل بالتفضيل » خاصة به إذا كان مطلقاً على « أفعل » آخر .

(٣) وقد نص على هذا صاحب المنهاج ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي ^(١) ، مناسبه ،
اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ، فيلاحظ وجوده ،
مع أنه غير موجود إلا في التخيل ، أو : في النية ^(٢) - كما يقولون - .

والفرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى
ما بعده ، كالثأن في حرف الجر الأصلي ^(٣) ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة
المعنوية بين المتضايقين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانة ما بينهما
من ارتباط مُحْكَم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تبين
إلا من معنى حرف الجر المشار إليه ^(٤) . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً
متخفياً ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف
أصلية : « من » - « في » - « اللام » ^(٥) .

(١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (حق" ملحوظ) . وقيل : إنها
تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح الذي يجب الإقتصار عليه .

(٢) هذا تعبير النحاة .

(٣) أوضحنا هذا في باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .

(٤) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف غنى ، ولا على ملاحظة وجوده
مع اعتقائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف غنى ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين : كتاب محمد ،
وكتاب محمد ؛ فتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين في الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى
معروفة ، والثانية لكرة ؛ ولفرق كبير في المعنى بين المعركة والتكرة .

وقد دفعوا حجتهم بجمع المساواة ؛ ثالثين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف - كاللام -
مثلاً - مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من
تخصيصه ، على الوجه الآتي في الحكم السادس - ص ٢٣ - ما دام حرف الجر مخفياً لا يظهر في الجملة
بين المتضايقين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتحلوا الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛
لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف
إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .

فبمجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة القابلة بين « كتاب محمد » و « كتاب محمد » من كلى وجه
إذ المراد من « كتاب محمد » ، بمعنى : « كتاب محمد » ملاحظة معنى « اللام » فقط دون التصريح بها ،
دون منع تعريف أو غيره مما يستفاد من المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة
الإضافة في انتقال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ؛ أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .

(٥) وبسبب هذا الأثر المعنوي ، مزهداً عليه الأثر الموضوع في الحكم السادس التالي - ص ٢٣ -
سميت « إضافة معنوية » - كما سبق في رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما سيبيء في صفحة ٢٤ .

وإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها - دون غيرها - أقدر على تحقيق الغاية المعنوية، فالحرف : « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . ، والحرف : « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف . . . ، والحرف : « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فمثال : « من » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متريناً :

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحرير ، وحلى الذهب
أى : ثيابٌ من الحرير ، وحلىٌ من الذهب . ومثال « في » قول الشاعر :

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءٍ
أى : بكفاح في صبح ، واجتهاد في مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر في وصف الصصف :

لسانُ البلادِ ، وتنبُّضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وخربُ الجنِّفِ^(١)
أى : للبلاد - للعباد - للحقوق - للجنف .

ومن الواجب التنبيه لما قلناه من أن الحرف الجار - في الأمثلة السالفة وأشباهها - لا وجود له في الحقيقة الواقعة ، ولا في التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، وبمجرد النية . ولهذا لم يعمل الجار في المضاف إليه ، - في الرأى المشهور - ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز في أكثر الإضافات المحضة^(٢) . . .

لكن أبصّلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث يصبح أن يحل هذا الحرف محل ذلك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شيء ، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟ .

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

(١) الميل من الحق - الظلم .

(٢) سيجىء في قسم « أ » ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجار .

محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفاً واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواء ؟ .

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف .

وفيما يلي بيان الضوابط الذي يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة :
(وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ، فيقال : الإضافة على معنى « من » ^(١) - أو : الإضافة على معنى « في » - أو الإضافة على معنى « اللام ») .

...

١ - تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً عاماً يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه ^(٢) ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلوى ذهب . . .
فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عام ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ، وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلوى وغيره ، فالمضاف في الحالتين - وظائرها - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمي باسم المضاف إليه لكافئت التسمية صحبة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثياب حرير - الحلوى ذهب . . .

(١) هي « من البيانة » التي سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى في باب حروف الجر - ص ٢

ص ٢٣٨ م ٩٠

(٢) إلا في المسألة التي في هامش الصفحة الآتية .

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو :
أشتريت أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛
نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة ^(١) .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ؛ نحو : بعث فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية
أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، ونزول بوجودهما الإضافة
وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً
— إن كان نكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛
ففي مثل : هذه ساعة فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ،
والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح في
كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة
« ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال
الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها
كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛
لأن المعنى الذي يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا
ما يؤديه هذان . . .

(١) عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً
المضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة
العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة » . . . غير أنهم قالوا إن إضافة العدد
للعدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع
فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث
مئات . . . وهذا التأويل يتحقق الشرط السالف .

وقد يقال : لا داعي للتأويل والتفسير ما دامت العرب قد نطقت بهذا . . .

ب - تكون الإضافة على معنى : « في » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف ^(١) : نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتي ، ورحلة الصيف إلى السواحل البحرية . أي : رحلة في الشتاء ، ورحلة في الصيف . ونحو : قول شوقي في وصف الظبي :

« عروسُ البِيدِ ، القاتن كالغيد . . . إذا شرع في السماء رَوْقِيهِ ^(٢) ، خلته دُمَيْة محرابٍ ، أو شجيرةً عليها ترابٌ » . يريد : عروس في البيد - دمية في محراب . . .

ج - تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذي يحقق القصد، دون معنى : « من » أو « في » ؛ كالإضافة التي يراد منها بيان الملك ، أو الاختصاص ، في مثل : يضع العربي يده في يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أي : يد له في يد أخيه . وقول شوقي يخاطب أبا الهول ^(٣) :

أبا الهول ، أنت نديم الزمانِ نجى الأوانِ ^(٤) ، سمير العصر ^(٥)

أي : نديم للزمان - نجى للأوان - سمير للعصر ، فالإضافة في هذه الصور وأشباهها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو « في » .

والغالب في اللام الملاحظة أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص ^(٦) . فإن صلح في مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذي يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف - كما أشرنا ^(٧) - معنى يؤديه ، فالحرف الذي يؤدي المعنى الذي يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما ، وإنما لفرض أن يكون وهاء المضاف ، وعلافاً يحويه . ويمكن أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه . - ثنية : قرن -

(٣) تيمال فرعون من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها سورة ، وأكلها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان

ويجس جسم أمد . (٤) الزمن الحديث .

(٥) بمعنى : الدهر . أو : جمع عصر .

(٦) انظر رقم (١) في الصفحة التالية - وقد سبق شرح هذا في الجزء الثاني ، باب : « حرف

الجر » - ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٧) في ص ١٨ .

زيادة وتفصيل :

(١) قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح^(١) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب - علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتب من اللام بتحقيق الغرض من مجتها ، وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ، ومن هذه الصور : ذو مال - عند علي - مع الوالد - كل رجل . . . فتصير بعد التغيير الذي لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان علي - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جلياً معنى الحرف : « من » أو : « في » أو : « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملازمة » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملازمة »^(٢) ومن أمثلتها : « قمر القاهرة ساحر » ، وشمس حُلوان^(٣) رائعة . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ، إضافة على معنى « اللام » . فأين ما تفيدته الإضافة التي على معنى « اللام » من المِلْك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ، إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ، فلا داعى لاستثارتها بالقمر . غير أن

(١) أشرنا لما يأتي في رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

(٢) وهي جائزة في السمة والضرورة . (أى : في النثر والشعر ، وبلحاظه . . .) .

(٣) إحدى فواحي القاهرة ، جنوباً .

هناك داعيةً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضفي عليها جمالا قتل أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال في المثال الثاني وأشباهه^(١) . . .

• • •

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « عا » التي هي غير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية ؛ هي : أن الضحا أول النهار والعشية آخره ، فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسم الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملازمة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : (نجم الاحمق) وهو نجم كان إذا أشرق وراء بعض الحلق ، هدأ واستراح ، وغفت حدة حقه . وكذلك ما جاء في « الكامل » المبرد (ج ١ ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر :

أهَابُوا بِهِ ؛ فازداد بُعْدًا ، وصدّه عن القرب منهم ضوء برقٍ ووابله
فقد أضاف الشاعر كلمة : « وابل » إلى غير « البرق » ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛
فأثلا وابل البرق . مع أن « الوابل » ليس برق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السمة
كقوله الشاعر :

حتى أنخضت قلوبى في دياركمو بخير من يحتلنى نعلا وحافيهما
فأضاف « الحافى » إلى « النعل » وهو يربط : حاف منها

السادس : استعادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله ^(١) لم يفقد شيئًا بسبب الاستعادة منه .

وإيضاح هذا : أنه — في الإضافة المحضة — إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة — فإنه يكتب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلامُ المرءِ عنوانُ لعقله ، وعقله ثمرةٌ لتجاربه . فالكلمات : (كلام — عقل — تجارب) — هي في أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذي يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشبوعها . ومثل كلمة : « يد » المضانة للمعرفة في قول الشاعر :

الغِنَى في يد اللِّيمِ قَبِيحٌ قَدَرٌ قَبِيحٌ الْكَرِيمِ في الإِمْلَاقِ

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح — في الأغلب — إضافته إلى المعرفة ^(٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئًا ، ولهذا السبب لا يصح — أيضًا — إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتب منها — مع بقائها على حالها — « تخصيصًا » يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يترقى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الحالية من الإبهام والشبوع ، ولا ينزل في الإبهام والشبوع إلى درجة النكرة المحضة الحالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثله قولهم : (فلانٌ رجلٌ مرموٌّ ، وكعبةٌ أملٌ ، وغايةٌ فضلٌ) . . . فالكلمات : (رجل — كعبة — غاية) . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

(١) إذا نوات الإضافات — نحو : هذا بيت والبر محجور ، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر المتنبي . . . — انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله ، فالذي قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

(راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا الفصل ج ٦ ص ٣٤) .

(٢) قد يصح إضافة العلم بهد تنكيهه ، وإزالة علميته ، لداع من التوامي التي تقتضي إضافته .

وفي ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرموة ، رجل علم ، رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مرموة » اتحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعاً من « التخصيص » أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ في التحديد درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ^(١) أو التخصيص على الوجه المشروح - هي الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس ^(٢) ، فيحدث من انضمامهما معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل ^(٣) .

وهناك ألفاظ مسبوقة ملازمة للتكثير في الأغلب ؛ لا تفيد الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً - في أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا نسمي : « بالألفاظ المتوعدة ^(٤) في الإبهام » ؛ ومنها : « غير - حسب - مثل -

(١) سبق شرح الفكرة والمعرفة في ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الفرح السابق فلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه ؛ إلا المضاف التفسير ؛ فإنه في درجة التكمّل على الصحيح . . .

(٢) انظر ص ١٦ .

(٣) في رقم ١ من هاش ص ٣ وفي رقم ٥ من هاش ص ١٦ .

(٤) سبقت الإشارة للألفاظ المتوعدة في الإبهام (أي : المتصلة المتغلطة في داخله) في رقم ٣

من هاش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثاني في بابي : « الظرف والاستثناء » م ٧٩ و ٨٢ ص ٢٨٠ و ٣٢١ . وقلنا في باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوعد في الإبهام هو : الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بامر خارج عن الإضافة ؛ كقوله كلمة : « غير » بين خدين معروفين (كما نص على هذا « المكبري » في أول كتابه : (إعلاء ما من به الرحمن . . . - أول سورة الفاتحة - ج ١ ص ٥) في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ») فوقع كلمة « غير » بين خدين معروفين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المفارقة تعين ، بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعين ولا تخصيص . . . وبهذه المناسبة نعرض لكلمة « غير » من ناحية دخول « أل » عليها أو عدم دخولها فننتقل ما جاء في المصباح المنير ، في مادة « غير » ، ونصه : (لكن وصفاً للتكرار ، تقول : جامل رجل غيرك . وقوله تعالى : « غير المنضوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أصبحت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة -

تمثلت معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجتزأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست لتعريف ، بل لتخصيص . والألف واللام لا تقيد تخصيصاً فلا يعاقب إضافة التخصيص ولا تدخله الألف واللام (. . .) . ١٠١ .

وجاء في الصبان عند الكلام على ما يسميه بعض النحاة : « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كثير ، ومثل ، وشبه . . . - ما نصه وقد نقله عن غيره : « ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف . بأن » أيضاً ، لأن المنع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها . بأن » . ونقل الشنوائى عن السيد أنه صرح في حواشى الكشف بأن « غير » لا تدخل عليها « أل » إلا في كلام المؤلفين (١٠١) . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص ١٢١ .

وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشير بمسألة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا عداد لها ، منها واحد في طوله ، وآخر في عرضه ، وثالث في علمه ، ورابع في حسنه ، و وهكذا ما لا آخر له . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولذا وقعت نمنا للذكر في قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها ؛ فمن عفا وأصلح فأجره على الله ؛ إن الله لا يحب الظالمين . . .) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقاربها ما يشير بمسألة خاصة فإنها تتعرف ، نحو : واتى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومثالة خاصة - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذى كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة للكرة - فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ، ولا داعى لإعرابها صفة (راجع المكبرى) ، في أول القامحة ، ثم الأشعرون والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

« ملاحظة » : تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر المجمع القومى المنعقد بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) واتفق الرأى القائل : إن كلمة « غير » الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة . ويصح في هذه الصورة التى تقع فيها بين متضادين وليست مفارقة أن تقرن بأل فتستغنى التعريف . وفيما على النص الحرفى لقرار المجمع منقولاً من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التى تقول : « تختار اللجنة - وفاقاً لجامعة من العلماء - أن كلمة : « غير » إذا وقعت بين ضدتين لا تقسم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفة . وإذا كانت « أل » تقع في الكلام مقابلة للإضافة فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتعريفها التعريف في مثل الحالة التى تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التبيين . . . » (١٠١) .

واللفظ المتوكل في الإبهام لا يصلح - في أكثر حالاته - لأن يكون نمناً ، أو مبنوفاً ، ومنه : « قبله و بعده » ، ما عدا بعض ألفاظ منها « غير » و « سوى » فيصلحان التمت - كما سيجيء في باب : التمت ، ص ٤٦٦ .

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التى لم تستغنى التعريف من المضاف إليه للمعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فالتقيد بالتعريف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجيء مفصلاً في ص ٣٠ . وغيرها يقول : إنها محضة ومنووية فليد التخصيص ، وإن كانت لا تقيد التبيين .

فأهيك^(١) . . . فإنها نكرات (في أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو :
غيرك - حسبك - مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور «رُبَّ» ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد
«كَمْ» ، نحو : رُبَّ ضيفٍ وأخيه هنا - كَمْ رجلٍ وكُنُثيه رأيت - . وسبب
ذلك أن المجرور بعد «رُبَّ» و «كَمْ» ، لا يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو
نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم «المعطوف عليه» من ناحية أن عامل الجرفيه هو العامل
في المعطوف عليه ؛ فكيلاً «المعطوف والمعطوف عليه» لا بد أن يكون نكرة ، أو
في حكم النكرة ليصالح معمولاً للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه
المعرفة ، ولاداعي للتمسك بشكيره بسبب العامل : «رُبَّ» أو «كَمْ» ؛ لما تقرر^(٢)
من أن التابع قد يَغْتَفَرُ فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق^(٣) أن اتخذ
بهذا الرأي أولى .

ومنها : كلمة : «وَحَدَّ» و «جَهَّدَ» ، و «طاقة» ، في مثل قولهم :
(يحرق الحاسد وحده ، ويمنى جهده أن تزول نعمة المحسود ، ويجتهد طاقته أن
يلحق به النقائص والعيوب) . وهي - في أكثر استعمالاتها - أحوال مؤولة . والحال
في أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : «منفرداً» - «جاهداً» -
«مُطِيقاً»^(٤) .

وإلى هنا انتهى الكلام على «الإضافة المحضة» ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

= هذا ، ومن الألفاظ السابعة المتوشطة في الإيهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثاني)
- غيرك - نيرك - تحرك - نذك - وكلها بمعنى : نظيرك في علم أو سن ، أو نحوها -
غدتك ، بمعنى : صاحبك - (شركك - حقه لمسقطك) - والثلاثة ، بمعنى : حسبك . ولا يقاس على هذه
الألفاظ غيرها ما لم يرد به السياق . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت في ج ٢
ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٢٨ م ٧٩ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالمهم ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧ .

(١) معناها في مثل : فأهيك للسفر . . . ، السفر فأهيك عن التطلع لليرة ؛ لكفايته . وقد
سبق بيان معناها وإصراها في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

(٣) هنا في ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

(٤) سبقت لها الإشارة في ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، و تنتقل إلى « غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية ^(١) :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا ثَلِي الإِعْرَابِ ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ ، اخْلِفْ ، كَطَوْرٍ سِينًا
أى : اخلف مما تضيفه : « نونا » ثل الإعراب (وهى نون المثني ، وتكون جمع المذكر السالم ، وملتقاة بها .
وتقع بعد علامة الإعراب ، لأنها تقع بعد ألف المثني ، وياءه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، وياءه .
وهذه الحروف هى علامة إعرابها) .

وكذلك اخلف : « التنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثل اخلف التنوين من
المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : « سينا » . و « الطور » اسم جبل فى صحراء
« سينا » أو : « سيناء » وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى ، ثم قال :

وَالثَّانِي أَجْرُزْ ، وَأَنْوِ : « مِنْ » ، أَوْ : « فِى » إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ . وَ : « اللَّام » خُذَا :

لِمَا يَسُوَّى ذَيْنِكَ . وَأَخْصُصْ أَوْ لَا
أَوْ أَعْطِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا

يريد : اجزئ الثانى دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انقل وتقبل وجود الحرف :
« من » أو « فى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فعلى - بعد ذلك -
لللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى : أن اللام لا تتوحد فى الموضع
الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجزئ المضاف إليه ، ولا تحتاج معه
إلى عامل يتعلّقان به . وإنما الذى يجزئ هو المضاف .

ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : حرفه باللى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد :
أن المضاف يتخصص أو يعترف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ، فبمخصص المضاف
للتكرة . المضاف إليه التكرة ، ويعترف المضاف للتكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة اللاحقة على
تعريفها فلا تصاف لمعرفة ولا لتكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلاً .

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة « محضة » والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ، لأنها تُؤَوَّل بمصدر لفعليها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق ، وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة ^(١) . نعم إن الجمل نكرات في حكمها ^(٢) ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدح في هذا ، لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

• • •

(١) وصحبيء إشارة لهذا ولقاعدة الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٨٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد ثبتت أيضاً في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .
(٢) إيضاح هذا في باب التثنية عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها فكرة أو معرفة فمن ص ٤٥٥ من ص ٤٨٠ - ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب : « النكرة والمعرفة » ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عودة إلى الإضافة غير المحضة :

عرفنا^(١) أن الإضافة غير المحضة : هي التي يغلب أن يكون المضاف فيها (وصفاً^(٢) عاملاً) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام) . وفي اجتماع الأمران - الوصفية العاملة ، والزمنية المعيّنة - كان المضاف مشتقاً شبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن - غالباً - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة^(٣) الأصلية أيضاً ، لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضي ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضي وحده - وإلا كانت إضافتها محضة - ولا للمستقبل وحده . وكذلك لا يمكن أن تظلو من الدلالة على زمن الحال ، فلا بد أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ، الماضي والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحقّقاً ووجوداً من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاة^(٤) . . .

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ، من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة - فإضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليوم بطشها بالنسبة للطائرة . وغداً يشكو راكب الطائرة بطشها بالنسبة « للصاروخ » ، فكلمة : « راكب » في الجملتين مضافة . وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفي الثانية اسم

(١) في ص ٦ .

(٢) أى : اسماً مشتقاً . . .

(٣) في هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاص بها ، يبين خصائصها وأحكامها لئلا منها : أنها لازمة ككلمتها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل مع على غيره - كما سيبره - لأنها تفيد الدوام في أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .
(٤) يهان الرأى الحق في هذه المسألة في ص ٣٧ .

فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من نراه جاحداً النعمة الساعة نراه فاقداً هماً غداً .
ويدخل في اسم الفاعل صيغ^(١) المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر
يضرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صَوَّامَ القم نهاراً عن الطعام ، حذِرَ اللسان من اللغو ،
حبس النفس عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القدر اليوم قد يصير
معروف المكافاة غداً . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

— عزيز النفس من يأبى الدنيا —

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد
الوصفية لكونه اسماً جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو : بذلُ الودِ
والنصيحة لمن لا يستحقهما كِبَرُ الحبِّ في الصخر الأصم . أو يفقد العمل دون
الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ (كأسماء الزمان . والمكان
والآلة) . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطاً من شروط
العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي^(٢) الخالص
دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أمس . يسعد اليوم بما قدم
وماضي أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسروراً أو محزوناً .

• • •

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها في المعنى — في أغلب الحالات — لأنها ليست على نية حرف من
حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف^(٣) ،
ولأنها لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص

(١) لما بحث خاص مجي . في ص ٢٥٧ .

(٢) وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقاً . فمقد عدم دلالتها على الزمن وغلو الأسلوب بما يدل عليه

تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم في ص ٥ .

(٣) في ص ١٦ ، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستثناء عنها في كل
أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناها . — في الأغلب — ومن غير أن تزداد عليه كلمة ، أو تنقص
منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ويخلص هذا الاستثناء . بالانطلاق على الوصف اسم : « المضاف »
ولا نطلق على مسموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير
تسميته مضافاً ، ويجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف ؛ إما فاعلاً لمفعولاً ، وإما مفعولاً به ؛
على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجذر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر
— في الأغلب — المعنى المعين بمرادها أو بالمتول عنها ؛ بل إن المتول عنها هو الأصل (كما في ص ٣٤) —

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة يجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً - دخول « رُبَّ » عليه مع إضافته للمعرفة ^(١) . مثل : (رُبَّ مخرج الزكاة ، مسرورٍ بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمن والأذى) . فلو أن المضاف - وهو : مُخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رُبَّ » ، لأنها لا تدخل إلا على النكرات ^(٢) .
وشيء آخر ، هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صحَّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة ^(٣) ؟ ومن الأمثلة لوقوع نعتاً للنكرة : أنخير للصدقة زميلاً مخلص المودة ، مأمون العثرات . باذل الجهد في الإخاء ^(٤) .

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً هو أن الأصل قبل

= لأن الوصف شبهه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته ، أو في ترتيبها ، أو فيها معاً .

(١) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة حالاً في الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان مجوز ونقي :
خُلِّقت ألدواً ، لو رجعت إلى الصبا لفارقت شبيبي موجه القلب باكياً

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة المأثورة بحمى هنا في هامش ص ٣٥ .

(٣) وشأنها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً لمعرفة في الصحيح .
إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونعتها نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . .) نحو : يا حاكمت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والتداء . فاختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتكريفاً ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف في المسألة السابقة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كثر فيها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف - (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثاني ، وكذا التخصيص والصبان ، باب : تابع المنادى . ورجع لهذا إشارة في باب النعت هنا . - ص ٥١٠ - وفي ج ٤ باب : حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢)
(٤) في باب النعت - أمثلة مأثورة . عند الكلام على النعت بالمشق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافة في مثل : (أتخبر زميلاً مخلصاً المودة ، باذلاً الجهد ، . . .) هو : مخلصاً المودة - . . . باذلاً الجهد . . . بنصب كلمتي « المودة » و « الجهد » مفعولين للوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ، فتخصص الوصف ثابت ، ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً .

١ - وإنما فائدتها : « التخفيف اللفظي » ، بحذف تون المثني ، وجمع المذكر السالم وملحقتهما من آخر المضاف إذا كان وصفاً عاملاً . وكذلك حذف التنوين من آخره ، فكل من النون والتنوين يُحذف ثقلًا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، ونخف النطق . يتضح هذا الثقل في مثل : (أنما خطيبانِ الحفل غداً ، وساحرانِ الألبابِ فيه . ولا أشك أن سامعينِ الخطابِ ، وعارفينِ الفضلِ - سيُعجبونَ بكم أشد الإعجابِ) وفي مثل : (تخيرت زميلاً ، مخلصاً المودة ، باذلاً الجهد . . .) .

وبختنى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ، فنقول : (أنما خطيباً الحفل غداً ، وساحراً الألبابِ فيه ، ولا أشك أن سامعي الخطابِ ، وعارفي الفضلِ - سيُعجبونَ بكم أشد الإعجابِ) . كما نقول : (تخيرت زميلاً مخلصاً المودة ، باذلاً الجهد . . .)

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول : الصديق سميع الطبع ، عف اللسان ، مخلص المودة ، بإعراب كلمة : « الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسان » فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودة » وأشباهها . ففي هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ، هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها^(١) . ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابها : « شبهة بالمفعول به » وليست مفعولاً به ،

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذي يمد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أي بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها) . كما سيبيء في بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ - ١٠٥ .

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعالها لا تنصب بالمفعول به .
 فإذا وقع بعدها معموها وكان نكرة منصوباً أعرب « تمييزاً » ، أو : « شبيهاً
 بالمفعول به » ، وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث
 السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب - مع
 جوازها - يؤدي إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره
 على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات - ونظائرها - فإن البحر
 بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكره ^(١) . كقول الشاعر :

وإذا جميلُ الوجهِ لم يأت الجميلُ فما جماله ؟

ولا كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونوني
 المثني . وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على
 إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها
 المباشر على الألفاظ دون المعاني ؛ إذ أنها - في الأغلب - لا تؤثر في المعاني ؛
 كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، ولا تتضمن معنى
 حرف من حروف البحر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها - لهذا - : « الإضافة
 المجازية » ^(٢) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوي الذي
 أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

(١) هذا تعليل نحوي . وهو - على حسنة المصنوع - ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال
 العربي المأثور ، الذي يتقلب فيه البحر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة
 الأصيلة فلا علم لهم بشيء مما نحن بصدد ، (من مفعول ، وشبه ، ومائد ، ورايط ، وصفة مشبهة ، . .
 و . . .) ولو أنهم نطقوا بالمفعول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً . لكان التعليل الحق
 - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا في رقم ١ من هاشم ص ٣ وفي ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها
 بمعنى « المجاز » المعروف في البلاغة ، الذي يحتاج إلى ملاقاة وقرينة . . . وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر
 والصورة ، لا في الحقيقة والمعنى .

الأغلب^(١) وصفاً عاملاً - كما سبق - وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر - برغم استتاره - يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ، إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصلية ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشيء آخر ، هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية ، بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى - في الأكثر - ؛ وذلك يجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛ وهذا يصحونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها في النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملحوظة ؛ لأن الذي يُلحظ ويُعتبر موجوداً تتجه إليه النفس هو الأصل الأصل ؛ ففي مثل : (الصديق خالصٌ النصيح) - بالإضافة - يكون التقدير الملحوظ في النفس هو : (الصديق خالصٌ النصيح) ، والمعنيان متحدان . ولكن الأسلوب الثاني الخالي من الإضافة هو الأصل الذي يُستوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهاً بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل . والفعل يرفع دائماً ، وقد يرفع وينصب ، وهو في كل حالاته لا يعمل بالجر ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة - لداع أقوى - هي مخالفة للأصل ، والداعي لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثم كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال^(٢) .

مما تقدم يتضح - مرة أخرى - السبب في تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »^(٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » في أول المضاف ، في حين يجوز - أحياناً -

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٦ .

(٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) سبق إيضاح آخر لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٤ . وص ٣٠ .

زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا^(١).

(١) في ص ١٢ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

وإنَّ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَضَفَاً - فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كَرَبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يفعل » (أى : مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التذكير ؛ أى : لا يفارق التذكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تمييزاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة فتقيد ما يقول : هى : « رب راجينا » فالمضاف - وهو كلمة « راج » - اسم فاعل لم يكتب التعريف بإضافته إلى الفاعل : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على التكرات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

يَا رَبِّ غَاطِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم لَأَقَى مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتاً للنكرة - إلا في مسألة سبقت في رقم ٣ من هاشم ص ٣١ - ، وكذلك : « مرووح » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة . كما سبق . وبمثل كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ، ولم تكتب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . وبمثلها : « هدياً » في قوله تعالى : (هَدِيَاً بِالْبَيْتِ الْكَبِيرِ) . ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التى من النوع الآخر فتسمى : « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لا تفيد تمييزاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا : « لَفْظِيَّةٌ » وَتِلْكَ « مَحْضَةٌ » وَمَعْنَوِيَّةٌ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » جائزة في أول المضاف الذى إضافته لفظية - ، بشرط أن تزداد أيضاً في الثاني (أى : في المضاف إليه) أو في الذى أضيف إليه الثاني . . . يقول :

وَوَصَلَ « أَل » يَذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ ، كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ

أَوْ بِاللَّيْلِ لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (: راقى عناية الجعد الشعر بتصفوته) للمضاف المبدوء « بال » (وهو : الجعد) ؛ والمضاف إليه : المبدوء بها أيضاً (وهو : الشعر) ؛ فهى داخلة عليهما معاً . والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجاني » للمضاف المبدوء « بال » (وهو : الضارب) ، والمضاف إليه ، الخالى منها مباشرة (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعبارة المضاف إليه : (الجاني) للمبدوء بها . . .

• • • • •
= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ «أل» ؛ وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفاً مثني ، أو جمعاً اتبع -بيل المثني (أي : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثني) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنِيٌّ أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يريد : يمكن وقوع «أل» في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثني ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يجمع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحات السابقة .

زيادة وتفصيل :

١ - في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى) . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ، مثل : قاعد - ويقعد - ذاهب - ويذهب - منصت - وأنصت - متعلم - ويتعلم . . . وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخطى عن دلالة الحاصلة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ، هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهي : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى) . فدلالته على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام ^(١) ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - في الغالب - لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام ^(٢) . فثال الصفة المشبهة الأصلية : فريح - ويفرح - حسن - ويحسن - بليغ - ويبلغ . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : باسم - مشرق - محارب ، في مثل : فلان باسم الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، - غالباً - ، فإن زمنها يقتضي هذه الدلالة لا بد أن يشمل - كما سبق ^(٣) - الماضي ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا في « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟ .
الحق : أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في

(١) بكاسية ، في ص ٢٩ .

(٢) كما سبق . في هامش ص ٢٣٨ وفي ص ٢٤٢ و ٣٠٨ .

(٣) في هذه الصفحة وكذا في ص ٢٩ حيث الإنشاص .

أخرى^(١) ، فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتمل على الأزمنة الثلاثة دائماً . لكن قد توجد قرينة تُقَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره — وللقريئة المقام والاعتبار الأول دائماً — فتضاف الصفة وتعمل الجهر مع تلك القرينة ؛ إذ تغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : « مالك » فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة^(٢) ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسب أيضاً من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتاً ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الآخرين الحمد — كما تقدم^(٣) — هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على المقضى أو على الدوام محضة^(٤) ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملاً آخر غير الجهر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

(١) انظر ص ٦ و ٣٠٢ .

(٢) لما سبق فى : ٥٥٥ من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى للزمن محضة .

(٣) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ . ويجزى فى ص ٦٦٥ .

(٤) وقد سبق الإشارة لهذا فى ٥٥٥ من ص ٥ .

« فائقُ الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سَكَنًا »^(١) ؛ فجعلَ الليلَ سَكَنًا أمرٌ لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع في الماضي ، وهو يقع الآن ، وسبق بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ، ويجعل الإضافة غير محضة ، هو أن المحضة تقتضى — غالباً — أن يكون المضاف اسماً جامداً ، أو في حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدي إلى اعتبار كلة : « جاعل » في حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولاً به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : « سَكَنًا » المنصوبة ، مفعولاً به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يمثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليلِ يجعله سَكَنًا . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضي والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يشغله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليلَ سَكَنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سَكَنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَّالَيْكَ ؛ . . . فالاستمرار موجود حقاً ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع^(٢) أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هى : جعل الليل سَكَنًا في جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال — كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولاً عليه في ناحية أخرى ، هى

(١) شيئاً يتربع إليه المتعب بالنهار ، ويسكن الراحة والاطمئنان فيه . (انظر ج ٥ ص ٤٠)

(٢) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار للتجدد . وله إشارة أخرى في رقم ٤ من

الدلالة الزمنية أيضاً . أى : أنه شبيه به في الدلالة على التجدد والحدوث ، وفي الدلالة الزمنية المعينة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة ^(١) .

ب - إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعاً من أنواع الزمن الثلاثة - كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة » ^(٢) . . . ؛ فلا قرينة في المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أحوال ، أو مستقبل ؛ أو ما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبق الإشارة لهذا) ^(٣) .

ج - أشرنا ^(٤) إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى في يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكناً » لأن الليل مفعول به ، في الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفاً ، وإلا فسد المعنى ^(٥) .

د - من الإضافة غير المحضة ما يأتي من الأنواع الملحقه بها ^(٦) ؛ وهي :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛

(١) كل ما سبق تحليل غيالي - مقبول هنا - للأمر الواقع المستند من الكلام العربي . والملة الأولى هي الكلام العربي نفسه ، وأنه يدير على النظام الذي سبق تحليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

(٢) يريدون بذلك : أن رآكها لو سلم من الفرق لم يسلم من الفرق . أى : من الخوف .

(٣) في « ج » من ص ٥ .

(٤) في « د » من ص ٥ . وفي ص ٣٨ .

(٥) إذ المراد - عند أصحاب هذا الرأي - : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى - هو السكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية في آخر ص ٣٨) .

(٦) وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايقين ، مع أن الأصل في الإضافة بنوعها ، ولا سيما المحضة . - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٧ - أن يختلف فيها معنى المتضايقين ، ومدلولها . ويدور الجدل في الأنواع التي سنذكرها - وهي التي أشرنا إليها إشارة عابرة في تلك الصفحة وستفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض - في ص ٤٧ وما بعدها - للجدل وموضوعه ، ونهتدي الرأي فيه ، وفي كل ما تناوله .

وهذا بما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته . كقولهم : « صلاة الأولى » تذهب الحسول — كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجد الجامع » ليدعوا على الناس ما يريدون إذاعته — إني أحرص على « ديانة القيمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى — المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع — الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة ^(١) .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى : « إن هذا لَتهوَّىٰ حَقٌّ اليَقِينُ » . وقوله تعالى : « وإِنَّهُ لَحَقُّ اليَقِينِ » والأصل في الآيتين : اليَقِينُ الحَقُّ ، فتقدمت الصفة على الموصوف ، وصارت مضافاً ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء في خطبة قائد جيش جنوده : « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس ملككم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ، وملائم قلبه فزعاً ، وضربتموه كما تضرب عواذى الوحوش ، وطردهم كما تطرد غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى : الجهاد الصادق . - البلاء العظيم - الوحوش العواذى - الإبل الغرائب . . .

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم ^(٢) ؛ نحو : شهر رَجَبٍ معظَّمٍ في

(١) في الأثلة السابقة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم تحت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

(انظر ما اتصل بهذا في ص ٥٠) .

(٢) وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المسمى) مثل إضافة : « لا » وعند « طبقاً لما سيحى في

ص ١١٩ .

(٢) جاء في التصريح — ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدة حول كل رجب . » ما نفعه : (قال اللغوي : هل « وجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سيد الدين في حاشيته على الكشف : إن أريد بهما معن فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان . قال فاصر الدين اللقاني : وكان وجه ذلك أن المعين معلول عن الوجب وعن التصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معلول عن السحر فيما أريد به « سحر » بعينه ، ففيها العملية والمعدل . وقد يقال إن المانع هو العملية والتأنيث باعتبار المدة .) . ١٨٠ : وشيئاً إشارة لهذا في باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧ .

الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة : « البيان
أو : « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني ^(١) وهي
كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس -
يوم الجمعة - علم الحساب - علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت
في المطولات ، منها قولهم : لقيته ذات مرة ، أو ذات ليلة - مورت به ذات
يوم - داره ذات اليمين ، أو ذات الشمال - مشيناً ذا
صباح ^(٢) . . .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل ^(٣) خاصاً
بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ؛ لأن الجمع
بينهما أكد (أقوى) من أفراد أحدهما بالذكر . وفي ذلك دليل من جهة
النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى - إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ،
وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة ؛
عينا كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب ميماً بشاركتها في النوع ،

(١) فرق بعض النحاة بين الإضافة إلى « البيان » ، وإضافة « البيانية » ؛ بأن التي البيان يكون
بين جزأها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأها عموم وخصوص من وجه . وهذا
الخلاص شكلي ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق
(في ج ١ ص ١٩ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي .

(٢) « ذا » و « ذات » - ولها بيان آخر خاص بإضافتهما ، في ص ٧٤ - من الظروف غير
المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غير ؛ فلو أن زمان النسب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة
وفسها جمهور النحاة . ومن الأمثلة العالية ما يسائر هذه اللغة . كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة :
« اليمين » أو « الشمال » وما من للظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومتصرفاً . وقد تكون
اسماً محضاً مستقلاً ، معناه حقيقة الشيء وباهوته والنسب إليها : « ذؤوقى » باعتبار أصلها ، أو :
« ذاتي » باعتبار لفظها الحالي . - (طبقاً لما سبق في ج ١ م ٢٦ ص ٣٥٨ ، أما البيان التفصيل
في باب النسب ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤) .

(٣) في ج ٣ ص ١٢ .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبه ^(١) . فن ذلك
 قولهم : « لقبه ذات مرة » والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة .
 ومثله : (ذات ليلة - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا : ذا
 صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالاً ، وسرنا صباحاً . ، بالطريق
 التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مرة - تفخيماً للأمر .
 « ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباح لأمر ما يسود من يسود

المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال :
 على إقامة : صباح . . .
 « ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آل النبي تطلعت نوازع من قلبى ظيما وألبس ^(٢)

فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ،
 ولو قال : « آل النبي » لم يكن فيه ما فى قوله : « يا ذوى آل النبي » من المدح
 والتعظيم . - ثمة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي - جعلهم
 أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً
 معظماً ، محالة . . .
 « مثله قول الأعشى :

فكذبوا بما قالت : فصبتهم ذوالحسان يترجى الموت والشرعاً ^(٣)
 أى : صبتهم الجيوش الذى يقال له : آل حسان .
 « ومثله قول الآخر :

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألب : جمع : لب ، والقياس : ألب بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر .

(٣) (يترجى = يسوق . الشرع : كمين ، جمع شراع ؛ بكسر فكوت - وهو الثار
 والعرقتر) .

إذا ما كنتُ مثِلَ ذَوْبٍ عَدِيٍّ ودينارٍ ، فقامَ عَليّ ناعِي
 أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عدياً » و « ديناراً » . . .
 « وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ،
 وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطَّفَ^(١) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على
 زيادة « ذى » ، و « ذات » . والصواب ما ذكرناه) ٥١ .

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى
 الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغى هام ، كالإيضاح مع التوكيد . . .
 ومن أمثلتها الواردة أيضاً قولهم : « اذهب بذى تسلم » اذهب بذى تسلمان —
 اذهبوا بذى تسلمون . . . أى : اذهب بسلامتك التى تلامزك ولا تفارقك —
 اذهبوا بسلامتكم — اذهبوا بسلامتكم^(٢) . . .

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر :

علاً زيدُ نَأيومُ النِّقَاسِ رأسُ زيدِ كُفٍّ بأبيضٍ الشَّفَرَتَيْنِ بِسَمَاءٍ فى ...^(٣)
 أى : علا زيدٌ صاحبُنا رأسُ زيدِ صاحبِكُم ؛ فحذف الصفتين ،
 وجعل الموصوف خلفاً عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه
 هو من إضافة الشئ إلى ملابسه^(٤) بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضة من
 غير حاجة لتأويل بما ذكر^(٥) . والرأيان صحيحان .

(١) حَقَّقَ وَكَفَّ .

(٢) وسيجى الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥ .

وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب التظرف
 (ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبة أخرى فى ج ١ (باب الأسماء الستة ، والموصول)
 وفى باب الموصول الكلام على جميع « ذو » وإفرادها وعلى « ذو » الطائفة التى بمعنى « الذى » وفروعه ،
 وحكمها .

(٣) سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبة أخرى هناك ؛ هى بيان السبب
 فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

(٤) أى : ما له به نوح اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .

(٥) لإيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

(٥) إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تُحدّد بيده وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه في الجزء الثاني ، باب : « الظروف ») ، نحو : إذا اشتدت وكدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بنحو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين . فالمؤكّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكّد هو : « إذ » الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة^(١) . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده^(٢)

ويرى بعض النحاة - بحق - أن مثل هذا يُعدّ من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجملة التى أعربت مضافاً إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكّد إلى المؤكّد في غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

قللت أنجبوا عنها نسجاً الجلد ، إنّه سيرضيكما منها سنّامٌ وغاريبه^(٣)

(١) مع ملاحظة أن الظرف لا يسمى ظرفاً - اصطلاحاً - إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلاً) على الظرفية . فإذا صار مضافاً إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى في صفحة ٥٦ وهو :

أنجبَ أيامَ والبداه به إذ نجّلاه ، فنعم ما نجّلاه

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضعان هنالك

(٣) قاله أعرابي نزل عنده ضيفان ، فليج لما فاقة ، فقالا : إنها مهزولة . فقال لما البيت ... ومعنى : انجبوا : اسلبوا . . . يقال : نجحت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنّام » : الجزء المنحني المرتفع في ظهر البعير والناقة ، وهو مقر اللحن ، و « الغارب » : أعلى الظهر بين السنام والعتق .

.....
.....

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَاً الجلد - والنجا ، بالقصر - هو : الجلد .
(٦) إضافة الاسم المُلغى^(١) إلى الاسم المُعْتَبَر^(٢) ؛ كقوله تعالى :
« مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ .. فِيهَا أَنْهَارٌ .. » ، ومثل : مررت بكم
فَأَلْقَيْتُ اسْمَ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . والأصل : الجنة التي وعد المتقون . . . - أَلْقَيْتُ
السلام عليكم^(٣) . . .

(٧) إضافة الاسم المُعْتَبَر إلى الاسم المُلغى كقول الشاعر :
أَقَامَ بَيْتُغَدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبْتَرَحٌ^(٤)
(٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : « لَا أَبَا لِفُلَانٍ » ؛ لوجود الفاصل بين
المتضايقين . وقد سبق^(٥) - في مناسبة أخرى - الكلام على هذا الأسلوب من
ناحية الإضافة ، ومن ناحية إعرابه ومعناه .
(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه -
مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه - نحو : قامت الطائرة من « أَفْغَانِ سِتَّانٍ »
فوصلت إلى « بُورِ سَعِيدٍ » في بضع ساعات .

(١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصل بحذفه .
(٢) الأصل الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .
(٣) ومن هذا قول لِسَيْدِ بْنِ وَبِيحَةَ لِبَنْتِيهِ ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لها بدم الطم ، إن هو
مات ، وبترك الجزع . وصحبا بالبكاء المجرد حولا كاملا . ثم هو يسلم عليها ... ؛ يقول :
إلى الحول ، ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَلَزَ
وكذلك : « فَنَ الْفَصُولِ » في شعر فقله للفرط في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه :

مَا هَاجَ شَوْقُكَ مِنْ هَدِيلِ حَمَامَةٍ تَدْعُو عَلَى فَنَنِ الْفَصُولِ حَمَامَا
(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « هَدَاد » ؛ ولا أخرى اسمها : « دَمَشْق » ؛
غير حاقين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرها فالإضافة محضة ، من ذوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد
أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعددة -

(كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ -)

(٥) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة في ج ١ ص ٢٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء . . . في كلمة : « خشب » — مثلاً .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج ^(١) .

(١٠) ومن الإضافة غير المحضة : « الكنية » على الوجه الذي سبق تفصيله وإيضاحه في الجزء الأول ^(٢) . . .

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة « بغير المحضة » . ونعود إلى ما أشرنا إليه ^(٣) من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتي :

أحضة هي أم غير محضة ؟ أمى نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ، ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع — عندهم — اعتباران ، أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحظ ويتوًى في الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

(١) كما رجىء في ج ٤ باب المتنوع من الصرف . . م ٤٨ ص ٢٩٧ .

(٢) في الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على « العلم » ونقلنا بعضه في « ١ » من ص ٢٩ نقلنا ما نصه في الجزء الأول : « أما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (حم ، عم) ، (خال ، خالة) . . . وليس منه أب همد ، وأم همد ، وغيرها من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق . . . »

ثم قلنا في رقم « ١ » من ص ٢٩ ما نصه : (والكنية — مع تركيبها الإضافي — معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع — كالنعت مثلاً في قولنا : جاء أبو علي الشجاع — فإن النعت (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر في المعنى نعتاً ثلاثين معاً ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فقد المعنى ، لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . . .) ا راجع النص كاملاً .

(٣) في رقم ٦ من هامش ص ٤٠ .

وَسَكَتْلَفٌ يَخْرُجَانِ الْإِضَافَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا ^(١). فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ ؟ . وَبَعْدَ كُلِّ مَا سَبَقَ
أَقْيَاسِيَّةٌ هِيَ أَمْ سَمَاعِيَّةٌ ؟ .

لِكُلِّ رَأْيٍ أَدْلَتُهُ الَّتِي يَقْوِيهَا أَصْحَابُهُ بِتَأْوِيلِ الْأَسْلُوبِ تَأْوِيلًا يَبْعَدُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ ،
وَبِتَخْرِيجِهِ إِلَى حَيْثُ يَرِيدُونَ مِنْ إِثْبَاتِ رَأْيِهِمْ وَدَعْمِهِ . . .

وَالْأَمْرُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْعِنَاءِ الْجَدَلِيِّ الَّذِي لَهُ أَسْبَابُهُ التَّارِيخِيَّةُ النَحْوِيَّةُ الَّتِي
لَا تَعْنِينَا الْيَوْمَ ؛ فَحَسَبْنَا أَنْ نَتْرَكَ قَضُولَ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْرِيجِ ، وَنُعَوِّلَ عَلَى ظَاهِرِ
الْأَسْلُوبِ الْإِضَافِيِّ تَعْوِيلًا لَا يَعَارِضُ الْمُرَادَ مِنْهُ — فَنَجِدُ تِلْكَ الْإِضَافَاتِ الْمُتَعَدِّدَةَ
قَدْ انْحَصَرَتْ فِي قَسَمَيْنِ :

أَوَّلُهُمَا : يَكُونُ فِيهِ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، نَحْوَ اخْتِلَافِ
لَفْظُهُمَا . أَيْ : أَنَّ اللَّفْظَيْنِ مُخْتَلِفَانِ ، وَلَكِنْ مَدْلُولُهُمَا مُتَّحِدٌ ، كَلِإِضَافَةِ الْمُسَمَّى
إِلَى الْأَسْمِ (فِي مِثْلِ : شَهْرُ رَمَضَانَ — شَجَرُ الْبَرْتِقَالِ — عِلْمُ الْهَنْدَسَةِ . . .) ، وَمِثْلِ
هَذِهِ الْإِضَافَةِ لَا تَقِيدُ الْمُضَافَ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، لِأَنَّ الْمُضَافَ مِنْ حَيْثُ
الْمَعْنَى هُوَ نَفْسُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَوْ بِمِثْلَتِهِ ؛ وَالشَّيْءُ لَا يَعْتَرَفُ وَلَا يَتَخَصَّصُ
بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِمَا هُوَ بِمِثْلَةِ نَفْسِهِ ؛ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ فِي هَذَا الْقِسْمِ
« مَحْضَةً » ؛ إِذْ « الْمَحْضَةُ » لَا بَدَّ أَنْ تَقِيدَ الْمُضَافَ تَعْرِيفًا أَوْ تَخْصِيصًا إِذَا كَانَ
غَيْرَ مُتَوَغِّلٍ فِي الْإِبْهَامِ ، وَأَنْ تَتَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفٍ مِنْ أَحْرَفِ الْجَرِّ الثَّلَاثَةِ
الْمَعْرُوفَةِ ^(٢) ، وَ « الْإِفَادَةُ وَالتَّضْمِينُ » ، يَقْتَضِيَانِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْمُضَافِ غَيْرَ مَعْنَى
الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

ثَانِيَهُمَا : يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ الْمُتَضَافِيْنَ أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا (يُمْكِنُ
الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَأَثَّرَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِحَذْفِهِ) نَحْوُ : مَرَرْتُ بِكُمْ فَأَلْقَيْتُ اسْمَ
السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . . . فَكَلِمَةُ : « اسْمٌ » زَائِدَةٌ ؛ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا مُسْتَجْدَةً ، وَإِذَا كَانَتْ
كَذَلِكَ فَكَيْفَ تَعْتَبَرُ إِضَافَتُهَا مَحْضَةً ؟ .

إِنْ الْإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ تَوَثَّرَ فِي الْأَسْلُوبِ تَأْثِيرًا مَعْنَوِيًّا ؛ لَا غَنَى عَنْهُ — كَمَا
قُلْنَا — فَحَيْثُ يُمْكِنُ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْ أَحَدِ طَرَفِي الْإِضَافَةِ لَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ مَحْضَةً .

(١) رَاجِعِ الْمَجْمَعَ وَالْمِصْبَانَ .

(٢) بِمِثَالَيْهِ : (أَوْ بَدْوَج) ص ١٨ وَ ١٩ وَ ٢٠ .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، ففكرة النحاة تنحصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفي للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية - كالإيضاح مع التوكيد - ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف نوعاً ومقداراً - عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة ^(١) . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن - وبخاصة القسم الثاني - أن نأخذ به في أضيق الحدود ؛ حين تشدد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي ، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة (ص ٤٥) وصدره (فقلت : انجماً عنها نجماً الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد في : « نجا الجلد » حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن « النجا » - بالقصر - هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . « حتى اليقين » ^(٢) . . .) ١١ وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك ^(٣) :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ
مَا نَصَهُ : لَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا اتَّحَدَ بِهِ مَعْنَى ، كالمترادف مع مرادفه ؛

(١) ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون « قياس التنظير » فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقولي قائلهم : « وألّفي قوطاً كدّاً وسيّناً » . . . والمين هو الكتب . والأصل في عطف النسق المنافية . والمضاف والمضاف إليه كالمطوف والمطوف عليه ؛ لهذا قال « ياسين » في هذا الموضع من حاشيته على « التصريح » : (إنهم استدلوا بالسماع والقياس ، ووافقهم في التسهيل) . ١١ .

ولما تقدم إشارة في رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) أنظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

(٣) سيجي له إشارة أخرى في هامش ص ٦٥ .

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمح برّ ، ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : « جاءني سعيد ككرز » . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أي : جاءني مسمى هذا الاسم ^(١) . وبما أوهم

(١) للاسم مع المسمى حالات مختلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه ذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... عرض لتفصيل الكلام حل هذا الموضوع تفصيلاً وافياً ابن السمعاني البطلاني الأندلسي في رسالة خاصة نقلتها ؛ « مجلة المجمع العلمي بدمشق » ، في الجزء الثاني من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ ومنها نقلنا النص التالي : « (الباب الأول : في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى . . . ، إن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية ، والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : « ما اسمك ؟ » ويردني باسمك . » ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هي ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولهم . « محبت اسم علي من الكتاب » ، وأثبت اسمه في الديوان فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً ؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية في هذا الباب لفظان مترادفان حل معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام . والاسم ها هنا وإن كان يفيد ما يفيد التسمية فينبغي فرقه ؛ وذلك أن التسمية مصدر ، من قولك : سميت الشيء اسميه تسمية ، فأنا : مسم ، وهو : مسمي ؛ كقولك : سموت ، أسويه ، تسوية ؛ فأنا : مسر ، وهو : مسموي . والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كسمد ، وعل ، وجوهر ، وصخر . ويدل على الفرق بينهما أن التسمية تشمل عمل الفعل ، والاسم لا يشمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : سميت من تسمية زيد ابنه كلباً ؛ كما تقول سميت من تسوية زيد عياله . — بفتح القاف — فإن ضمت القاف لم يجز ؛ لأن « القوت » — بفتح القاف — مصدر قاته ، يقرته ، قوتاً . و « القوت » — بضم القاف — الطعام نفسه ؛ فجزى مجرى الاسم في الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم .

وبما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (والله الأسماء الحسنی ، فادعوهن) يريد : التسميات . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو المسمى يمينه لكان الله تسعة وتسعين شيئاً . وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحیی لحييا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه حيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمي : « يموت » . ويحيى من سمي « يحيى » . . . وهذا النوع كثير في القرآن والحديث وكلام العرب يعني ما ذكرناه منه عن الإكثار منه (١) . ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقاً ، مثل كلمة : « حي » ، أو « متحرك » . فمن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذي تحمل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك مما عرّفه .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : « حبة الحمقاء » ، و « صلاة الأولى » ،
و « مسجد الجامع » ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلة الحمقاء ،
وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ^(١) . وبما أوهم إضافة الصفة إلى
الموصوف قولهم : جرد قطيفة ^(٢) ، وسحق عمامة ^(٣) ، وتأويله : أن يقدر موصوف
أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئ « جرد من جنس القطيفة » ، وشئ
سحق من جنس العمامة . « كلام الأشموني » .

ثم قال ما نصه :

« أجاز القراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافق
ابن الطرّاق ، وغيره ، ونقله في « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في
الآيات القرآنية من نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » - « حَقُّ الْيَقِينِ » - « حَبْلُ
الْوَرِيدِ » - « جَنَاتٍ وَحِبِّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقة ^(٤) « الأشموني » .
ويقول الرضوي في شرح الكافية ^(٥) - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم
وعرض أمثلة مما سبق - ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه » ^(٦) .

(١) انظر ما سبق متصلاً بهذا في رقم ١ من ص ٤٠ .

(٢) بمعنى : قطيفة مجردة .

(٣) بمعنى : عمامة مجردة .

(٤) ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَرْمَرِ ... » قال « المصباح
المنير » في مادة : « عرم » ما نصه « (المرم قول : جمع « عصرية » مثل : ككيم وكلمة ، وهو : السد ، وقيل :
السيل الذي لا يطاق دفعه . وكل هذا فقوله تعالى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَرْمَرِ » بإضافة الشيء إلى
نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اه رجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة : « ظهر »

« (أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى . المراد : نفس الغنى . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛
كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نعيم الصبأ » ،
وهي نفس الصبأ . قال الأخفش ، وسكان الجوهري عن القراء أيضاً . والمرب تصيف الشيء إلى نفسه ،
لاختلاف اللفظين ؛ طلباً للتأكيد . قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقّ اليقين ، ولدار الآخرة ... » اه

(٥) ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) وزاد على هذا قوله : « ولو قلنا إن بين اليمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تصفات

كثيرة ... »

وقد أطلعنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لتفصيل في أمرها بحكم قاطع
 - وهو إياحتها - فيُحْسَمَ النزاع ، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا
 عنيفاً ، واستخدمه اليوم - بغير حق - بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد
 وانحطاً على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : « استرحنا من عناء التعب » ، -
 و « نعيمنا برغد الرخاء » .

• • •

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر ، أو بضمير بارز^(١) ، أو بغيرهما ، لأن المتضايين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة^(٢) — فلإباحتها في الشعر ، وملحقاته ، أقوى — . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة^(٣) .

أ — فأما مواضع الفصل في السعة فتها :

(١) أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر^(٤) ؛ كقول الشاعر :

حملتُ إليه من ثنائى حديقة سقاها الحيجا سقى الرياض السحاب

والأصل : سقى السحاب الرياض . وقول الآخر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسَقْنَاهُمْ سُوقَ الْبُغَاثِ - الْأَجَادِلِ^(٥)

يريد : سوق الأجادل البغاث ، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب .

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : ترك يوماً نفسك وهواها ، سعى لها في

(١) أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة — كما عرفنا في ص ٣٤ .

(٢) أى : في النثر المرسل ؛ حيث يجد النثر من فحة القول ، وحرية التعبير ، والتصرف — ما لا يجده الشاعر — ونحوه — المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وعناصر شعرية تروقه ، وتقضي بها حرية في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها النثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر — وملحقاته — بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة . وسواء تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية ، ونظائرها » . ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية . هذا ، وفرق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايين في السعة ، وسيجيء في ص ٥٨ .

(٣) أى : للضرورة الشعرية ، وما يلحق بها ، مما أوضحناه في ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : « ما لا يتصرف » . حيث البيان الكامل للضرورة ، وملحقاتها .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرقى قولٌ : — الدين حقٌ — الملحد ، أى : قول الملحد : الدين حقٌ .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن وصناهم ، وأجبناهم إلى السلم رأفة بهم . فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . (الأجادل . جمع أجْدَل ، ومعنى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطيد الطيور الضعيفة . والبغاث : طائر ضئيل ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع سائده بشيء منه) .

رَدَّاهَا . فقد فصل الظرف : (يوماً) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَرَكَ
نَفْسِكَ . . . (١)

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه
هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، وإما الجار
والمحذور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زالَ يوقنُ من يَتَوَكَّلُكُ بالغنى وسواك مانعُ - فَضْلُهُ - المحتاجُ
أى : مانعُ المحتاجِ فضْلُهُ . والأصل قبل الإضافة مانعُ المحتاجِ فضْلُهُ ؛
فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أُضِيفَ إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوباً ،
ولكنه تقدم وفصل بين المتضاميين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهيجا وليس كِفَاءَها كجالبٍ - يوماً - حَتَفَهُ بِسَلاحِهِ
والأصل : كجالبٍ حَتَفَهُ يوماً . . . ، ومثال الجار والمحذور المتعلقين به
قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي . والأصل : تاركو
صاحبي لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان
المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فمثال القسم : شرٌّ - والله - البلادِ بلادٌ لا عدل
فيها ولا أمن : ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمَا خُطِئْنَا (٣) - إِمَّا إِمَارٌ (٤) وَمِنَّةٌ (٥) وإِمَادَمٌ ، والقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

أى : هما خُطِئْنَا إِسَار . . . وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت
بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا
غلامٌ - إن شاء الله - أخيك . والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو :
« يا » ؛ كقول الشاعر :

(١) والأصل : تَرَكَ نَفْسِكَ شَأْنَهَا ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ،
أى : تَرَكَكَ نَفْسِكَ .

(٢) المراد به هنا : نومان - فقط - من الأسماء التي تشبه الفعل في معناه وعمله ، هما : المصدر ،
واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٣) أصل الكلام : خططان ؛ تثنية خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٤) أى : أسر ، وهو : وقوع المأدب مغلوباً في يد عدوه المتصر .

(٥) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

ياشاةَ - مَا - قَنَصَ لِمَنْ حَكَّتْ لَهُ حَرُمَتٌ عَلَى وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمُ
 (٥) الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر
 لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو :
 (يا صلاح - صلاح - المدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك) ؛ على اعتبار
 أن كلمة : « صلاح » ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمة : « الدين »
 مضاف إليه ، وكلمة : « صلاح » الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصّلت
 بين المتضايقين^(١) .

• • •

ب - وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فنمنا :

(١) وقوع المضاف اسما - مُشَبَّهًا بالفعل في العمل ، رافعا بعد وفاعله الذي
 يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :

نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصْنِي^(٢) وَلَا تُنْمِي^(٣)

وَلَا نَرْعَسِي^(٤) زَعَنٌ نَقَضَ - أَهْوَاؤُنَا الْعَزَمُ
 فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : « أهواؤنا » وهي فاعل المصدر
 المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا . أي : عن أن تنقض أهواؤنا
 العزم .

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ،
 (أي : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل
 بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

(١) وكان من الجائز أن ننون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ،
 وأشباهه - طرق مختلفة في ضبطه وإعرابه . وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤
 ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدًا زيادة محبة بين المتضايقين
 لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء . عند من يميز زيادة الأسماء .

(٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

(٣) أنسى الصياد الصيد ، وماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات . فمن لا تنمي ،
 لا تخطئ الإصاغة القاتلة .

(٤) لا نرعى : لا نرجع عن النى ، ولا نرتدع .

أَنْجَبَ^(١) أَيَّامَ - وَالِدَاهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ^(٢) ؛ فَتَسْمِيَةُ مَا نَجَلَاهُ
وَالْأَصْلُ : أَنْجَبَ وَالِدَاهُ بِهِ أَيَّامَ^(٣) نَجَلَاهُ . . . فَقَدْ فَصَلَ الْقَاعِلُ^(٤) وَهُوَ
(وَالِدَاهُ) بَيْنَ الْمُضَافِ : - أَيَّامَ - وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ : « إِذْ نَجَلَاهُ » ،
وَالْفَاصِلُ هُنَا لَيْسَ مَعْمُولًا لِلْمُضَافِ .

(٣) الْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ الْأَجْنَبِيِّ ؛ كَالَّذِي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ فَتَاةً :

تَسْمِيَةُ امْتِيَا حَا^(٥) نَدَى - الْمَسْوَاكَ - رِيْقَتِيهَا

كَمَا قَضَمْنَ مَاءَ الْمَرْنَةِ الرَّصَفِ^(٦)

يُرِيدُ : أَنَّهَا تَسْمِيَةُ الْمَسْوَاكِ نَدَى رِيْقَتِيهَا . فَقَدْ تَوَسَّطَ الْمَفْعُولُ بِهِ الْأَجْنَبِيُّ ،
(وَهُوَ : الْمَسْوَاكُ) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا ، مَعَ أَنَّهُ مَعْمُولٌ
لِلْفَعْلِ : « تَسْمِي » وَلَيْسَ مَعْمُولًا لِلْمُضَافِ .

(٤) الْفَصْلُ بِالْمُظَرَّفِ الْأَجْنَبِيِّ^(٧) ؛ كَالَّذِي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ رَسُومَ

الدَّارِ بِأَنْهَا :

كَمَا خُطَّ^(٨) الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا يَهُودِيٌّ بِمَسَارِبٍ^(٩) ، أَوْ يَزِيلُ^(١٠)

(١) أَنْجَبَ الرَّجُلُ : وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ نَجِيبٌ .

(٢) وَلَدَاهُ ، وَرَزَقَاهُ .

(٣) « أَيَّامَ » ، مُضَافٌ ، وَ « إِذْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ النَّامِ لِلنَّامِ ، أَوْ الْمُؤَكَّدِ
لِلْمُؤَكَّدِ . (وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا مَعَ الْإِشَارَةِ لِهَذَا الْبَيْتِ فِي الذُّرَى الْخَامِسِ ص ٤٥) وَ « إِذْ » مُضَافٌ ،
وَالْجُمْلَةُ بَعْدُهَا مُضَافَةٌ إِلَيْهِ .

(٤) الْفَاصِلُ فِي الْبَيْتِ هُوَ الْقَاعِلُ وَمَعَهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ
لِلنَّحْوَةِ عَلَى الْفَصْلِ بِالْقَاعِلِ ، جَوَازُ التَّمَصُّلِ بِالْقَاعِلِ فَقَطْ ، أَوْ بِهِ وَمَعَهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ .

(٥) الْإِشْتِيَاكُ : اسْتِخْدَامُ السَّوَالِكِ لِتَنْظِيفِ الْأَسْنَانِ ، وَيَعْرَبُ هَذَا : سَالًا مَوْقُولَةً ، أَيْ : مُتَنَاحَةً .
وَهَذَا الْإِعْرَابُ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ .

(٦) الْحِجَابَةُ الْمُتَرَاصَةُ الْمُتَلَاقِقُ يُمْضِيهَا إِلَى بَعْضٍ . وَالْمَاءُ الْمُتَرَاكِمُ فَوْقَهَا ، أَوْ النَّافِذُ مِنْهَا . ، يَكُونُ
أَنْقًى وَأَصْنًى مِنْ غَيْرِهِ ، الْمَفْرَدُ : رَصَّةٌ .

(٧) أَيْ : الَّذِي لَيْسَ مَعْمُولًا لِلْمُضَافِ .

(٨) كُتِّبَ .

(٩) أَيْ : يَقْرِبُ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ .

(١٠) يَزِيلُ (يَفْتَحُ الْيَاءَ) بِمَا هُوَ وَبِغَيْرِهِ .

والأصل : كما خُطَّ الكتاب يوماً بكف يهودي ؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ، وهو : « يهودي » .

(٥) الفصل بالجوار مع مجروره الأجنيين ، كما في قول الشاعرة ^(١) :

هما أخوا—في الحرب—من لا أخالَه إذا خاف يوماً نَبْوةً ، ودعاها
تريد : هما أخوا من لا أخالَه في الحرب . وقول الآخر ^(٢) :

كَانَ أَصْوَات—من إغفالهن ^(٣) ، بنا— أواخرِ المَيْسِ ^(٤) أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ ^(٥)
يريد : كَانَ أَصْوَاتُ أواخرِ المَيْسِ . . .

(٦) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَلَشَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ يَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ—مُقْسِمِ
أى : يَمِينِ مُقْسِمِ ، أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

(٧) الفصل بالنداء ، كالذى في قول الشاعر :

وِفَاقُ ^(٦) — كَعَبُ ^(٧) — بُجَيْرٍ مُنْقَذٍ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ ^(٨) ، وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا ^(٩)
أى : وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَكْعَبُ . . .

• • •

(١) هو لامرأة من بني فيس . كما جاء في الجزء الأول من كتاب : « الموشح » للرزباني ، عند الكلام على الشاعر : أبو حية النعمري .

(٢) هو : ذو الرُّثْمة . (٣) مبالغة في السير .

(٤) الميس : شجر تصنع منه الرخايل . والمراد هنا : الرجال .

(٥) جمع مُرَوِّج ، وهو فروخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرجال وقت سير الإبل المسردة بأصوات الفراريج —

(راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، ج ٣ ص ٤) .

(٦) موافقة . (٧) ياكعب .

(٨) هلاك . (٩) سقر : جهنم .

وأصل القصة : أن « كعبا » و « بجيرا » أخوان ، أبوهما : زهير بن أبي سلمى ، الشاعر الجاهل المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأبى أن يسلم أخوه ، فقال شراً يحجب إليه الإسلام ، ويحذر منه المأقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت : موافقة بجير — ياكعب — تتنكك من الهلاك ، ومن الهلاك في سقر .

تلك أشهر مواضع : « الفصل » - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رأها كثرة النحاة .

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة ، ويتقصرّونه على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصاً على وضوح المعاني ، وحريصاً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضامّين لا يخلو من إسدال ستارٍ ماً على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكريّ يقصرُّ أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأي الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، في غير إنباه ولا غموض ^(١) .

(١) وفي الفصل ومواضع يقول ابن مالك في آخر باب : « الإضافة أبياته التالية . المختصرة الملتزمة (وقدمناها من موضعها الذي في ص ٩ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب لمسائل المتراصة التي يتسم بعضها بعضاً ، على أننا وضعناها على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب ؛ كما رتبته النظم) .

فَصْلٌ مُضَافٌ ، شَبَّهِ فَعْلٍ مَا نَصَبَ

مَفْعُولًا ، أَوْ : ظَرْفًا : أَجْزٌ . وَلَمْ يُعَبَّ : ٣٤

فَصْلٌ يَمِينٌ . واضطراراً ووجدًا

بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَهْثٍ ، أَوْ : نِدًا - ٣٥

التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل ، سالة كون المنصوب مفعولاً به ، أو ظرفاً . (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً به ، أو ظرفاً) فكلية : « فصل » مفعول للفعل « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلية : « مضاف » ، التي بعدها هي المضاف إليه . « شب » نعت لكلية : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع قاعل للمصدر الذي هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول غير محذوف ، وللتقدير : نصب . و « مفعولاً » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . و « ظرفاً » محذوف عن « مفعولاً » .

ثم يقول : واضطراراً ويبد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجرّز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، -

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايقين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله ^(١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل عن أهله :

بأى - نراهم - الأرضين حثوا ؟ أبا الدبران ، أم عسفوا الكفاراً يريد : بأى الأرضين ؟ فجملة : « تراهم » ^(٢) زائدة ، فاصلة بين المتضايقين ، ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران - بفتح الباء - أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفار ؟ .

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله ، كقول الشاعر :
أشتمَّ كأنه رجلٌ عيسوسٌ معاودٌ - جرأةٌ - وقت الهوادي
والأصل : متعاودٌ وقت الهوادي ، جرأةٌ . أى : يعاود الحرب وقت ظهور أحنق الخليل ، لجرأته فى الحرب ^(٣) .

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه ^(٤) كقول الشاعر :

• يا بوئس للحرب ضراً لأقوامٍ •

• • •

— والمضاف إليه شيء نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاعل المنصوب مفعولاً به أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتحليل ، وبالتفصيل المناسب ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايقين جائز بالجر . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالاجنبى (وهو الذى ليس مفعولاً مضافاً) أو بالنعت ، أو بالتداء . هذا والنعت والتداء يدخلان فى الفصل بالاجنبى ، ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما . ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما يرد فيها يكون فى السعة .

(١) إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال للزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان المفعول جملة .

(٢) ليس من اللازم ما يقوله من أنها زائدة هنا .

(٣) أشار الصياني إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز فى بعض المراجع

(٤) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا القطر ،

وتفصيل الكلام على البيت ، ومن لام الجر .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير^(١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثاني للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها - كالألفاظ الاستفهام . . . و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل : كتاب مَنْ معك ؟ والخبر في مثل : صباحَ أيّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به في مثل : دعوةً أيّهم تُجيب ؟ والبحار والمحروور في مثل : مِنْ بلادٍ أيّ الأنصار أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : معك كتاب مَنْ ؟ - السفرُ صباحَ أيّ يوم ؟ - تجيب دعوةً أيّهم ؟ - أقبلت من بلادٍ أيّ الأنصار ؟ . ففي الأمثلة السابقة تتقدم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والبحار مع مجروره . . . و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه^(٢)، إنْ وُجِدَتْ . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شيء من معمولاته (سواء أكانت هذه معمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المفعول ؛ هي : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التي يقصد بها النفي^(٣) ؛ ففي نحو : (أنا مرشدُ الغرباء . . .) لا يصح : (أنا الغرباء مرشدُ . . .) وفي نحو : « أنا مثلُ كاتبِ سطوراً » ، لا يصح أن يقال : (أنا - سطوراً - مثلُ كاتبِ) أما في نحو : (أنا غيرُ منكرٍ فضلاً -) فيجوز : (أنا - فضلاً - غيرُ منكرٍ) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلاً لا أنكر) . ومنه قول الشاعر :

(١) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة .

(٢) علامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .

إنّ امرأ نخستی عَمَدًا مَوَدَّةً على التناثي لعندي غير مكفور

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : « عندي » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، لِيَحْضُرَ الشرط ؛ فكأنه قال : لعندي لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النّى لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما في مثل : « فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النّى بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النّى والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا في صورة واحدة ^(١) » .

العاشر : وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدرأ ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف في أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف) ^(٢) ، مثل قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا أيّ مُنْتَقَلِبٍ ^(٣) يتقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا يتقلبون أيّ منقلب ؟ أو : سيعلم الذين ظلموا يتقلبون مُنْتَقِلِبًا أيّ منقلب . فكلمة : « أي » مفعول مطلق ^(٤) فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادي عشر : وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله ^(٥) ؛ كقولهم : قد تخفى خديعة

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أي : على هذا « المضاف إليه » وحده) فنوع من الفصل بين المتضامنين ، سبق حكمه في ص ٥٣ .

(٢) وقد تقدمت في باب : « المفعول المطلق » - ج ٢ م ٢ ؟

(٣) منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب .

(٤) ناصبه هو الفعل المضارع : « يتقلبون » .

(٥) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو غيرها ، لم يصح

سميته ظرفاً في حاله الجديدة — كما فصلناه في باب الظرف ، ص ٢ —

القيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كل الأحيان^(١) .

• • •

إلى هنا انتهت الأحكام المحتمية المطردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل^(٢) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وقد دخل تحت العنوان الآتي مباشرة^(٣) .

(١) وقد تقدم هذا الحكم مفصلاً في باب الظرف من ج ٢ ٢٠٨ م ٧٩ .

(٢) في رقم ٧ من هاشم ص ٦ .

(٣) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٦٣ - . وترتيب تلك الأحكام : : الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

زيادة وتفصيل :

الثاني عشر : جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ^(١) ، أو كلاً له .

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . ففني تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها « قلة نسبية » ^(٢) لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذي هو جزء من المضاف إليه : أسرع بعض السحاب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ، لتدل على تأنيث فاعلهما ، وهو كلمة « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكورة في ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ، وهو كلمة : « السحاب » و « الرياح » فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ، لأن الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ، فيقال : أسرع السحاب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتسرقُ بالقول الذي قدْ أذعَتْهُ
كما سَرِقْتُ صدرُ القناة من الدم

(١) جزء الشيء هو ما يدخل في تركيب ذلك الشيء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ، كالرأس ، أو : للرجل ، أو اليد ، بالنسبة للإنسان . أي : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملاً إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخل في تكوين الجماعة . أما التشبيه بالجزء فهو ما تجسمه « بالكل » صلة قوية بمارضة - غير صلة الجزئية - من كل ما يدل على الاتصال المرضي ، والارتباط السببي الطارئ (أي : حل الارتباط غير الأصل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل في تركيبه الأساسي .

(٢) شرحنا القلة بنوعها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

فقد أنث الفعل الماضي : « شَرِقَ » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : « صدر » - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه الذي هو كل للمضاف .

ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبَّ الديار شَغَفَنُ^(١) قلبي ولكن حب من سكن الديارا
فكلمة : « حُب » - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية : « شَغَفَن » والرباط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة : « الديار » مضاف إليه مؤنثة ، فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُب » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبه في أن له اتصالاً عرضياً ، وارتباطاً سببياً به ، فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة ، والشرط الثاني متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبي .

ومثال المضاف الذي هو « كل » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً ناخراً :

جادت عليه كل عَيْنِ ثَرَّة^(٢) فتركن كل حديقة كالدَّهرم

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جادت » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : « كل » ، مع أن هذا الفاعل مذكر في ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . وقد تحققت الشرطان ، لأن المضاف كل عام يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرة^(٣) ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تتجدد كل نفس ما حملت من خيرٍ مُحَضَّرًا ... »

(١) أصبغ شغاف قلبي . (والشغاف بفتح الشين المشددة ، وفتح الدين) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منيرة ؛ فيأخذ الماء .

(٣) يتصل بهذا الحكم شيء آخر ؛ هو وقوع لفظ « كل » مضافاً ، يليه « المضاف إليه » ، ثم « نعت » بعدها . فليهما يكون هذا النعت ؟

فَقَدْ أَتَتْ الْمَضَارِعَ : (نجد) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه ، لا تأنيثاً ذاتياً ^(١) .

فإن فَقَدْ المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبتني يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتني يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضاً ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتني العروبة ^(٢) . ومثال ما فقد الشرط الثاني : سرتني رُبَّانُ الباخرة ، فلا يصح سرتني رُبَّانُ الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

(١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِيَحْذِفَ مُوَهَّلًا
(موهل - يفتح الهاء - بمعنى : موهل ، أي : صالح . وأهلت الرجل لفعل : جعلته صالحاً له ، وأهلاً لمزاوته) . يريد : أن الثاني - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاستثناء عنه بالثاني ؛ كما شرحنا . وقد أهل للشرط الأول .

وكلمة : « ربما » قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة التأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قلة لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هي « قلة نسبية » ، لا ذاتية (وقد شرحناها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع) ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جسيح التكسير م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرود ، والقياس ، والأكثر ، و... وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح (. - فليست قليلة في ذاتها لايصح القياس عليها ، ولكنها قلة بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف للتأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قلة نسبية تكني القياس عليها ، ترى الأجسن العقول عن محركاتها قدر الاستعانة .

ويل هذا البيت في الترتيب بيت سبق شرحه في المكان الأنسب من ص ٤٩ . . - وهو :
وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِصَاحِبِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

(٢) هذا نص كلام « الخصري » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة غشيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لا ارتباط فيه بين المتضاميين ولو كانت الإضافة غير محضة ؛ فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبل .

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول^(١) . . .

الثالث عشر : استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذي هو جزء من المضاف إليه المذكور قولهم : مُضْعَعَةُ اللسان جَالِبٌ للبلاء ؛ وَدَافِعٌ للنفَس ، ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه المذكور قول الشاعر :

رُؤْيَا الفِكَرِ مَا يَشْغُولُ لَهُ الْأَمْرُ رُغْمَيْنِ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقول الآخر :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَّاعِ هَوًى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوًى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

ومثال المضاف الذي هو « كل » للمضاف إليه : عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكراً لذلك^(٢) . .

الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام^(٣) غير زمان ؛ (ككلمة : غير - شبه - مثل . . .) والمضاف إليه مبنياً ، كالضمير -

(١) بمناسبة الحكم « الثاني عشر » والحكم « الثالث عشر » الذي يليه مباشرة نشير إلى « الملاحظة » المدونة في رقم ٢ القال : « تضمن حكم كليتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيبهما في بعض استعمالاتهما . . . »

(٢) « ملاحظة » : أشرنا في الجزء الأول (م ٣٤ ص ٥٨ : موضوع . « المطابقة بين المبتدأ والخبر » إلى تأنيث كليتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، وتذكيرهما . وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامة المعروضة هناك : « من الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كليتي : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكليتين موافقة المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة المبتدأ ؛ « والمال » وهو مذكور ، وبالتأنيث مراعاة المضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : « السعادتين » ؛ ومثل : الكتابة أحد الصافين ، أو إحدى الصافين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبعاً لما سلف هناك . اهـ

(٣) تقدم الكلام في هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوطة في الإبهام ، وسنعود لها بمناسبة أخرى تأتي في ص ٨٠ - ٨٧ من ٩١ - ٩٢ و ١٣١ - ١٤١ وما يهتد .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . ^(١) فيجوز في المضاف إيقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيب داعي المروءة ، ولو دعاني غيره . ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح - لإضافته إلى المبني وهو الضمير - في محل رفع ، فالأمران جائزان - (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبني ، كما سبق في باب : « الظرف ») . ونحو : مثلك لا ينال على ضم يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح في محل رفع ، فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لآم نفسي مثلكها لي لآم ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدي

فكلمة : « مثل » في الشطرين فاعل ، وهي إما معربة مرفوعة بالضم مباشرة ، وإما مبنية على الفتح في محل رفع . وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبني ، وهو الضمير « ها » في الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » في الشطر الثاني .

ثانيها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ^(٢) معرباً في أصله ، والمضاف إليه مفرداً ^(٣) مبنيّاً ؛ مثل : « إذ » ، كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزي يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يودّ المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ببنيه . . . » . فكلمة : « يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ، البحر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهي في الحاليتين اسم زمان مبهم مضاف ^(٤) وبعدها المضاف إليه : « إذ » . وإنما كان « اليوم » هنا مبهماً لأن المراد منه

(١) ويشترط بعض النحاة ، لاتصال البناء . من المضاف إليه المضاف أن يكون المضاف إليه مذكوراً - لا محفوفاً . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتي في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢)

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظروف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٦ -

(٣) أي : غير فاسر وإشارة ، وغير جملة ، وهما الموضمان ؛ السابق والآتي . ويشترط في اسم الزمان ألا يكون مشى ؛ وإلا وجب إعرابه - (كما في رقم ٤ من هامش ص ٨٩) .

(٤) وهو في الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف : (خزي - عذاب) .

مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد محدود من الساعات .
ثالثها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً معرباً في أصله ، والمضاف
إليه جملة فعلية فعلها مبني ، بناء أصلياً ^(١) ، أو عارضاً ^(٢) ، فنثال الأصلي
قول الشاعر :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا وقلتُ : أَلَسْمَا أَصْنَحُ ^(٣) والشيبُ وازعُ ؟
ومثال العارض قول الشاعر :

لأَجْتَدِيَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلِمًا على حينِ يَسْتَصْبِيَنَّ كُلَّ حَلِيمٍ
فيجوز في كلمة : « حين » في البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعلَى »
وإما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهماً والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة
مضارعية ، مضارعها معرب — جاز في المضاف الأمران أيضاً : (الإعراب أو
البناء على الفتح) . ولكن الإعراب أفضل ^(٤) . فنثال الجملة الاسمية قول الشاعر :
أَلَمْ تَعْلَمْ — يا عمر كَلِ اللهُ ^(٥) — أني كريمٌ على حينِ الكرامِ قليلٌ
وقول الآخر :

تذكر ما تذكر ، من سُلَيْمِي على حينِ التواصلِ غيرُ دانٍ
ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفع
الصادقين صدقُهُم » فيجوز في كلمة « حين » الإعراب والبناء لوقوع المضاف
إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف

(١) هو بناء الماضي .

(٢) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بتون التوكيد ، أو فون النسوة .

(٣) بمعنى : ألم أتقظ من الغفلة ؟

(٤) انظر ما يختص بهذا الحكم في : ٥٥ من ص ٨٧ .

(٥) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والنادى محذوف . و « مره الله » تحتمل أ. وراً كبيرة
في معناها وإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة « مره » مفعولاً مطلقاً للفعل محذوف ، والتقدير أعمر
عمره بالله ، أي : أمر قلبك بتذكير الله ، « والله » منصوب على نزع الخافض .

إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالين أعلى - كما سبق ، وكما سيجيء في مكان آخر من هذا الباب ^(١) .

الخامس عشر : جواز حذف تاء التانيث من آخر المضاف ، بشرط أمن اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ . . . » . وقول الشاعر :
 « إِنَّ الْخَلِيطَ ^(٢) أَجَدُّ ^(٣) وَالْبَيْتَينَ إِذْ رَحَلُوا وَأَخْلَعْتُكَ » عِدَّة الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
 والأصل : إقامة الصلاة - وعدة ^(٤) الأمر ، فحذفت تاء التانيث ، من المضاف ، تخفيفاً في النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء في المعنى . أما إذا ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ، فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة - خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى الشديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ، منعاً باتاً ، ويحصره في دائرة السماع وحدها .

• • •

(١) ص ٧٨ وقد رقم ٤ من ص ٨٩ .

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها .

(٣) جدوا .

(٤) مصدر : وعد - يمد - ويهيج في الجزء الرابع (م ١٨٤ - باب : الإعلال بالحذف) وجوب حذف الواو التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المختص بالعين في الماضي ، مكسورها في المضارع فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد - يمد - وصف - يصف . . . وكذلك يجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن « فَعِلْتَهُ » (يكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء التي في آخره هي تاء الموض عن الواو الملهقة ، فيقال : وعدة - صيغة . . . في : وعد - وصف . . .

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شتيتها ^(١) في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانقاع به ^(٢) .
فإن أردنا تركيزه في خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح السالف :

- (١) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
- (٢) وجوب حذف نون المنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .
- (٣) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .
- (٤) وجوب حذف « أل » الزائدة من صدر المضاف ، إلا في بعض حالات معدودة .
- (٥) وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي متخيل .
- (٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
- (٧) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايقين إلا في حالات معينة . . .
- (٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمي .
- (٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ، وعلى معمولاته ، إلا في حالة واحدة .
- (١٠) وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدرأ من المضاف إليه المصنوية .
- (١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين .

...

- (١٢) جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .
- (١٣) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين .
- (١٤) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء .
- (١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس .

(١) ما تفرق متبجاً.

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إفصاح وإن صاحب « المنى » في الباب الرابع من الجزء الثاني .

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان : نوع يتمتع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أى » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ، فإنها تقع مضافاً - كما سيجيء في حكمها^(١) - .

ونوع آخر لا يتمتع بإضافته ، فيضاف جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد^(٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ، كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعة كلمة حق^٣ يقال فى مجلس حاكم جائز ، هواه متسلط ، وسيفه طائش . . . و . . .

أما الذى يضاف وجوباً فأقسام أربعة ، ملخصها : (ما تجب إضافته المفرد^(٢) مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً^(٣) دون معنى ، سواء أكان المفرد اسماً ظاهراً أم ضميراً) . (وما تجب إضافته للمفرد أيضاً ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية) . (وما تجب إضافته للجملة - الاسمية أو : الفعلية - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة) - . (وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة) . . . - وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً - فقط - دون معنى^(٣) (وذلك

(١) فى ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢ و ٢) المفرد هنا : مالهى جملة .

(٣ و ٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ماله « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لاداء ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكمال له كما يلاحظ وهو موجود ، - ويتأتى إشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .

أى^(١) . ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة : « غير » وأشباهاها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها^(٢) .

نقول مع الإضافة : كل امرئ بما كَسَبَ رَهِينٌ . ومثل :

قد كنت أشفق من دَمْعِي على بَصْرِي فالْيَوْمَ كلُّ عزيزٍ بعدكم هانا
بعضُ العتابِ دواءٌ ، وبعضُهُ بلاءٌ - أَيْ نَبِيلٌ تُصَاحِبُهُ يُخْلَصُ لك -
الأعمالُ قِيَمُ الرجالِ ؛ فَأَيُّهَا تُمَارِسُهُ بَنِي عَنكَ

ويجوز في الكلمات المضافة السابقة - وأشباهاها - القطع عن الإضافة ؛ نحو :
(قلْ كلُّ يَعْمَلُ على شَأْنِهِ) - (حَتَّى تَنِيكَ ! ! بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضٍ)
(أَيْتًا تعملُ تلقى الجزاء) والأصل : (كل إنسان . . .) (من
بعضه) . . . (أَيْ عملٍ يعمل . . .) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وحيء
بالتنوين عوضاً عنه :

ويشترط في قطع كلمة : « كل » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتاً
فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون
كلُّهم - أنت الأمين كلُّ^(٣) الأمين^(٤) .

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أَيْ » ، وكذا : « غير » ، ومع
الجهات الست) - كما قلنا - سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها في الموضع
المناسب من هذا الباب^(٥) .

وثانيها : ما يضاف وجوباً للمفرد أيضاً - دون الجملة - ولكن لا يجوز

(١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التي تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة
لفظاً ومعنى ، - كما يجيىء - في ص ١٠٤ - .

(٢) في ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدها .

(٣) « كل » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها في التبت (ص ٤٥١
وفي التوكيد (ص ٤٩٢) وفي هذه الصفحة بيان كثير من واقعها الإعرابية ومطابقة القصور المأله
عليها .

(٤) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدها ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا ،
أَيْ : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً . ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً -

قطعه عن الإضافة لفظاً ، فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ ، وله أربع صور :

١ - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد^(١) ، مع امتناع القطع ، مثل الكلمات :
(أولو^(٢) - أولات^(٣)) . - (ذو^(٤) - ذات^(٥)) . . . ، وفروع هذَيْن ،
وهي : ذَوَا - ذَوُو - ذَوَاتَا - ذَوَاتِ . . . نحو : الآباء أولُو فُضِّل -
الأمهات أولاتُ نعمة - ذو النصبحة أَخْ بار - العُروبة رابطة ذاتُ
قوة . . . و . . . و . . .

ب - أن يضاف إلى ضمير مخاطب - في الغالب - دون غيره من الضمائر ،
مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة في لفظها ، دون مَحْتَنَاهَا : وهي المصادر
التي يراد منها التكرار الذي يزيد على اثنين^(٦) . مثل : لَبَّيْكَ^(٧) ، وسَحَدَيْكَ

= مفرداً ، لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ، فهو في أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه
قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ، بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته في المعنى . مثل كلمة :
كل - بعض - أي . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

(١) أي : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

(٢) بمعنى : أصحاب . . . (٣) بمعنى : صاحبات . . .

(٤) بمعنى : صاحب كذا . . . ولما إيضاح سيجيء في ص ٩٥ وآخر سبق في ص ٤٢ وفي
الجزء الأول في باب الإسماء الستة .

(٥) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق في ص ٤٢ ، وفي ج ١ في باب : الموصول .

(٦) جاء في النصبان - ونقله عنه الخفزي باعتماد قليل - ما نصه الحرق من المصدر « لبيك » :

(أصله : أَلْبَيْكَ إلَبايْن . أي : أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً ؛ لأن التثنية للتكرير - فحقيقته
تعالى : « ثم ادبِعْ البَصَرَ كَثَرَتَيْنِ » ، أي : كثرات - فحذف الفعل « ألب » وأقيم المصدر مقامه ،
وحلّت زوائده ، وحذف الجار من المفعول « الكاف » وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرّح المحبب
إلى التضرّع لاستماع الأمر والتهيؤ . ويجوز أن يكون من « لَبَّ » بمعنى : « أَلْبَ » فلا يكون محلوف
الزوائد . قاله الرضي . ومثله في حذف الزوائد الباقي) . إله كلام النصبان .

وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشرة - مصدراً للفعل : « لَبَّ » أي : لبّ لها ، بمعنى :
« ألب إلباباً » ، كل يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فاللهامى المبدول عن هذا للرأي
الصحيح الذي لا يستلزم حذفاً ولا بدءاً ؟ لا دأى . . .

(٧) سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - في ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ في آخر باب :
« المفعول المطلق » .

وَحَنَانَيْكَ ، وَدَوَائِكَ ، وَهَذَا أَذْيُكَ وَ نَحْوُ : (لَبَّيْكَ أَيُّهَا الدَّاعِي لِلْخَيْرِ ، بِمَعْنَى : أَقْبِمُ عَلَى إِجَابَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ) - (سَعْدَيْكَ أَيُّهَا الْمُسْتَعِينُ ، بِمَعْنَى : أَسْعِدُ بِإِسْعَادٍ ^(١)) لَكَ بَعْدَ إِسْعَادٍ . . . وَالْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ : « سَعْدَيْكَ » أَنْ تَكُونَ بَعْدَ « لَبَّيْكَ » - (حَنَانَيْكَ أَيُّهَا الْحَزِينُ بِمَعْنَى : أُنَحِّنُ نَحْنًا عَلَيْكَ بَعْدَ تَحْنٍ) ، وَمِثْلُ :

حَنَانَيْكَ ^(٢) مَسْنُولًا ، وَلَبَّيْكَ دَاعِيًا وَحَسْبِي مَوْهَبًا ، وَحَسْبُكَ وَاهِبًا
وَمِثْلُ :

تَأْكُلُ الْأَرْضُ ثُمَّ نَأْكُلُنَا الْأَرْضُ ضُ ، دَوَائِكَ ، أَفْرَعًا وَأَصُولًا
بِمَعْنَى تَدَاوُلًا بَعْدَ تَدَاوُلٍ ، أَيْ : تَوَالِيًا بَعْدَ تَوَالٍ ، - (وَهَذَا ذِيكَ أَيُّهَا الصَّارِخُ ، بِمَعْنَى : أَسْرِعْ إِسْرَاعًا بَعْدَ إِسْرَاعٍ) ^(٣)

وَلَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِثْنَةً فِي ظَاهِرِهَا دُونَ مَعْنَاهَا - إِذِ الْمُرَادُ مِنْهَا الْكُثْرَةُ وَالتَّكَرُّارُ الَّذِي يَزِيدُ عَلَى اثْنَيْنِ ، كَمَا قُلْنَا - اعْتَبَرُوهَا مِلْحَقَةً بِالْمِثْنِ فِي إِعْرَابِهِ ، مِرَاعَاةً لِمَظْهَرِهَا وَأَصْلِهَا ، وَلَيْسَتْ مِثْنِي حَقِيقَةً مِنْ نَاحِيَةِ مَعْنَاهَا . وَيُعْرَبُونَهَا حَفْعُولًا مَظْلَقًا ^(٤) لِفَعْلٍ مِنْ لَفْظِهَا ، إِلَّا : « هَذَا أَذْيُكَ » فَإِنَّهُ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ : أَسْرِعْ ، إِذْ لَا فَعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ^(٥) . . .

وَمِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِضَافَةُ إِحْدَى الْكَلِمَاتِ السَّالِفَةِ - وَأَشْبَاهُهَا -

(١) أَيْ ، أَسَاعِدُ مُسَاعِدَةً . . .

(٢) هُوَ فِي اللَّيْثِ كَلِمَةٌ : اسْتِطَافٌ لِلْمَخَاطِبِ ، بِمَعْنَى : تَحْنُ حَنَانًا بَعْدَ حَنَانٍ . وَكَفَوْنِي : حَنَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضٍ .

(٣) وَمِنَ الْأَمْثَلِ : حِجَازَيْكَ ، أَيْ : مُحَاجَزَةٌ بَعْدَ مُحَاجَزَةٍ . وَحِجَازُكَ ، أَيْ : حِفْزًا بَعْدَ حِفْزٍ .

(٤) وَهَذَا الْإِعْرَابُ أَفْضَلُ مِنْ إِعْرَابِهَا حَالًا مَوْزُولًا ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَعَارُفٌ ، بِسَبَبِ إِضَافَتِهَا لِلضَّمِيرِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ لِكُرَّةٍ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، لَا مَعْرِفَةٍ ، قَدْرُ الْإِسْطَاعَةِ . وَتَقْضِيلُ إِعْرَابِهَا مَقْذُولًا مَظْلَقًا إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى ، فَإِذَا اقْتَضَى الْمَعْنَى بَيَانَ الْهَيْئَةِ - وَهَذَا مِنْ خِصَالِصِ الْحَالِ - وَجِبَ لِلزَّرْوَلِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ .

(٥) نَقَلَ بَعْضُهُمْ - وَالْأَخْذُ بِهَذَا أَحْسَنُ - أَنَّ لَهَا فَعْلًا مِنْ لَفْظِهَا هُوَ : هَذَا ، يَهْدُ - هَذَا - بِمَعْنَى : - أَسْرِعْ ، بِسَرْعٍ - إِسْرَاعًا . زَمَنَ مَعَانِيهَا : كَفْ - يَكْفُ .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في « ليئك » ،
 فقد سمع فيها : « لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها
 الإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : « مِسُور » في دفع
 غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يتجزئه خيراً على
 صنيعة ، فوعده بتلبية يَدْعَى مِسُور إذا دعاه لأمر هام :

دَعَوْتُ - لِمَا نَابَنِي - مِسُورًا فَلَبَّيْ . ^(١) فَلَبَّيْ يَدْعَى مِسُورٌ ^(٢)
 فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَّيْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة :
 « يَدْعَى » المنشأة . (وأصلها : « يَدْعَيْن » ، حذف التثنية للإضافة .
 وخص « الديدن » بالذكر لأنهما اللتان قد متا المال والمعونة للمستعين ، وبهما يكون
 إنجاز الأمور) .

وقول الآخر :

لَبَّيْ نَدَاكَ لَقَدْ نَادَى فَأَسْمَعَنِي يَقْدِيكَ - مِنْ رَجُلٍ - صَغْبِي وَأَفْدِيكَ
 = أن يضاف إلى الضمير مطلقاً : (سواء أكان لل متكلم أم لغيره ،
 والمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضاً ؛ مثل كلمة
 « وحده » ^(٣) وكلمة : « كل » المستعملة في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : (رَبِّاهُ .

(١) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبى نادى .

(٢) فتلبية بعد تلبية ليدعى مسور ، أبادر إليه إذا ناداني كما أبادر إلى . فكلمة : « لَبَّيْ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

(٣) ما إعراب كلمة : « وحده » ؟ وما نوع المضاف إليه بعدلها ؟ جواب هذا في « الجمع » - ج ٢ ص ٥٠ باب : « الإضافة » - حيث يفهم منه أن : « وحده » منصوب لزوماً . . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وحده الرجل - يفتح الحاء - يحده - بتكررها - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الحاقص . . . وقيل غير هذا . ولكن الأراء كلها تتفق على نصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في « الجمع » بعد ذلك مباشرة ما نصه - مع زيادة بضع كلمات للإيضاح - : (هو لازم الإفراد والتذكير ؛ لأنه مصدر ، وقد يفتح شلواً ، أو يجر بعل ، فقد سمع : جلسا على وحده بهما ، وقلنا ذلك وحده بنا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده . وقد يجر بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نسيج ، أو قريع - بوزن « كثرهم » فيها - أو جمعيش ، أو عبيير ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التثنية ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده ، وقريع وحده ، إذا قصد قلة نظيره في الخير - وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينتج على مثوله غيره . و « القريع » السد .)

(وهو جمعيش وحده ، وعبيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وهما مصغر وعبير بمعنى : =

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدته في معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تركني وحدي يا خير ناصر وعجيب) . . . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ، وقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها . . . » ، وقوله : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون . . . » ^(١) و . . .

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلَا - كِلْتَا - عند - لدى - ميّو - قصّارَى - الشيء - حَمَادَى الشيء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : قول الشاعر :

كَلَا أُنْجِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصْدًا ^(٢) فِي النَّائِبَاتِ ، وَلِلْمَامِ ^(٣) الْمَلَمَاتِ ^(٤)
وقول الآخر :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيْسَاتِهِ وَنَحْنُ - إِذَا مِتْنَا - أَشَدُّ تَغَانِيًا
ونحو : (كلتا الجشتين آتت أكلتهما . . . - كلتا هما ناضرة باقعة . . .)
- (عند الشدائد تُعرَف الإخوان . وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) -
(لدى الأمين تُعدان الدوائع ، ولديه تُحفظ الأسرار) - (قصّارَى جهل المنافق)

= حبار ، و « جش » وهو ولد ، (يذم بهما المنفرد باتّباع رأيه) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسيجا وحدهم ، وهي نسيجة وحدها ، وهكذا . . . وقيل ، لا يتصل بكلمة « نسيج » . وأخواتها للعلامات الدالة على التثنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما ، وهكذا .

وكلمة : « قريع » لم يذكرها في التمهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رُجِيلٌ وحده) « أ » كلام المصح ، ونقله عنه الصبان مختصراً .

(١) يقول ابن مالك فيها سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ؛ أو إليه وإلى غيره من الضمائر :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَقّاً امْتِنَعْ إِيلاؤُهُ اسماً ظاهراً حَيْثُ وَقَعَ
كَوْخَدَ.. لَبِيٍّ .. وَذَوَالِيٍّ .. سَعْدَى .. وَشَدَّ إِيلاءَ « يَدَيَّ » . لِي « لَبِيٍّ »

أي : أن بعض الأسماء التي ينتمى لإضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يجتنع أن يليه الاسم الظاهر . يرهف : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . ويرد بعض تلك الأسماء التي لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وحد - لي » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : « يد » بعد كلمة : « لي » .

(٢) مُمِيناً ، وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

كسب مؤقت ، وخسارة دائمة . وقصاراك ألا تنخدع بظاهره) - (حُمَادَى
المنافق كسبٌ سريع ، وبلاء مقيم . وإن شئت فقل : حُمَادَاه ربيع عاجل ، وضباع
آجل) - (لا أبتنى سوى مرضاة الله ، فكل شيء سواها تافه رخيص) .

بما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة ، لا يجوز فيها قطع
المضاف عن الإضافة مطلقاً .

(هذا ، وسيجيء ^(١) إيضاح الكلام على إضافة : « كلا ، وكلتا » وما يتصل
بموضوعهما . ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة) .

• • •

وثالثها : ما يضاف وجوباً إلى جملة ^(٢) اسمية ، أو فعلية ، ومنه « حيث »
و « إذ » ^(٣) . و « إذا »

١ - فأما : « حيث » فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان ^(٤) ... يضاف
للجملة ^(٥) الاسمية ، أو الفعلية ، - والفعلية أكثر - سواء أكانت مثبتة أم منفية ؛

(١) فى ص ٩٨ وما بعدها .

(٢) سيجيء فى « ب » من الزيادة (ص ٨٤) قاعدة الإضافة للجملة دون المفرد ، وأن المضاف فى
هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة .
ويشترط فى الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية ؛ فلا تصح أن تكون إنشائية ،
ولا أن تكون شرطية بدوئة بإن الشرطية ، أو ما يشبه « إن » فى الصامق - طبقاً لما جاء فى « الجمع »
وه « الصبان » فى باب الجوازم ، عند الكلام على ما يجزم فعلين - ، كما يشترط أن تكون غير مشتقة على
ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها
(على الوجه المبين فى ص ٨٤) إنما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك
لا يعود منها إليه .

هذا إلى أن اشتغالها على ضمير يعود على المضاف قد يؤم - فى بعض الحالات - أنها نعت أو شيء
آخر غير المضاف إليه ؛ فيعتبر المعنى المقصود تبهاً لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى
النعت وغيره .

(٣) فى اللغة أسماء تشبه « إذ » فى دلالتها ، وبعض أحكامها ، سيجيء الكلام عليها
فى « ب » من ص ٨٧ .

(٤) من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره .
وليس بين الظروف المكافئة - على الأرجح - ما يضاف لجملة « لا » حيث (« كما سيجيء فى صفحة ١٢٢ »)
وإذا أضفتم إلى جملة أسماء وجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جملة
فعلية . والأشهر بناؤها على النصب .

وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية فى ج ٢ ص ٢٤١ باب الظرف .

(٥) مع ملاحظة الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش ، وملاحظة شرط آخر
فرض عليه المبرد فى كتابه : « المنقضب » - ج ٢ ص ٥٤ - هو ألا تكون محنومة بما الزائدة .

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فَكُلُوا مِنْهَا - حَيْثُ شِئْتُمْ -- رَغَدًا » :
وقول الشاعر :

وقد يَهْلِك الإنسان من باب أمته وينجو بإذن الله من حيث يحذر^(١)
وقول بعض الأدباء : « هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ » ، وفيضُ
الود غامرٌ ، وحيثُ الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثيرٌ .

وهي في كلِّ أحوالها مبنية على الضم ، لما تَقَرَّرَ من أن الاسم الذي يُضاف
للجملة وجوباً يبنى وجوباً كذلك^(٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ، نحو : أنا
مقيم حيثُ الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على
إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة
نسبية ، وليست قلة ذاتية .^(٣) ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة^(٤) : أو الحكم

(١) ومثل هذا قول الآخر يصف حبه ووفاءه :

تَغْلغلَ حيثُ لم يبلغ شرابٌ ولا حزنٌ ، ولم يبلغ سرورٌ

(٢) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجرى في ص ٨٣ .

(٣) أشرنا (في رقم ١ من الماشي ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : « القلة انسيبية
والقلة الذاتية » - (وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب وفي ص ٤٠٢ م ٩٠ - ٩١) . - وقد
عن الأول : إنها قلة من الأساليب للصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم . وكلا
النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محال كانه والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ؛
فالأخر قليل بالنسبة للأكثر . فالعوازلة العديدة بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه .
ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محال كاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : « (إن التخريج على القليل
إذا كان قياسياً فصيحاً ، سافح) » ١٠ - راجع حاشية الصبان ، ج ٢ ، باب : « الحال » عند التكلام
على تقدم الحال على صاحبها ، المبرور . . .

أما « القلة الذاتية » فقلة عددية أيضاً ؛ ولكنها بارزة واسعة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها
وبين غيرها ؛ لأنها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحال كاته .
- انظر ص ٢٢٥ - والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . - وسيجيء في
ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المفرد ، والكثير ، والأكثر ،
والقياس ، والقليل ، والناذر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما ترى حيثُ سهيل طالعاً نجم يضيء كالشهاب لامعاً

وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحُبِّ بعد ضربهم بببيض المواضي حيثُ لى العمام

عليها بالشئوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة - بناء على هذا المسموع - يميز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون « حيث » في هذه الحالة مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها » . كما يميز كسر همزة « إن » ؛ فتكون داخلة على جملة ؛ هي : « المضاف إليه » .

وهذا رأى سديد ، فيه تسمع وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

ب - وأما : « إذ » ^(١) فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم ^(٢) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ ونضاف للجملة بنوعيها ^(٣) وجوباً كقول المادح :

فرحبنا إذ قدمت قلوب سعد وإذ رؤياك ^(٤) في الأيام عيد
فقد أضيفت في أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى ^(٥)) ؛

(١) سبق الكلام عليها بمناحيات أخرى في ج ١ ص ٢٦ م ٢ - وفي ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « اللطف » ، وفيه أحكام عامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا ومثاله . . .

(٢) سبق الكلام عليه - في ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٧٩ م ٢٢٥ - بما ملخصه : أنه نكرة لا يدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالمثثلة المعروضة هنا (وقت - زمن - حين . . .) . ويدخل في المجهم ما يدل على وجبه من الزمان دون وجهه ، مثل : عشية - صبح - غداة - .

وأيضاً سبقت الإشارة إليهم في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشارة في ص ٩١ وهاش ص ١٣٢ .
(٣) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإيضاحات في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظة شرط آخر - نص عليه المبرد في كتابه المتعصب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها « ما » الزائدة . فهي في هذا مثل : « حيث » - كما تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٧٨ .
(٤) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التي هي المشاهدة البصرية في البقطة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض القرويين على صحة استعمالها حسياً ومناماً ، (أي : في الحالتين .)

(٥) وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفة في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إِذَا تَنَصَّرُوهُ فَقَدْ تَنَصَّرَهُ اللَّهُ) » إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ، إذ هما في الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن . . . » فقد أضيفت لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية في اللفظ دون المعنى . - وسعنا الآية المناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالذى فى قوله تعالى : « واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى ^(١) . . .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » - فى الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ، فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها حاملها أيضاً ، ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً ^(٢)) . . . كالأية ، وأن حاملها لا بد أن يكون دالاً على الماضى ، إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله) .

هذا إن أضيفت للجملة فعلية ، أما إن أضيفت للجملة اسمية فيجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه ^(٣) . ومن المستقيم - وقيل : من المنوع - أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية -

(١ و ١) الأغلب أن « إذ » ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن المستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا بالكتاب ، وبما أرسلنا به رُسُلنا ، فسوف يملئون ؛ إذِ الإخلالُ فى أمانهم والسلاسلُ ، يُسحبون فى الحسِير ثم فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » التى ظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقريئة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع . - اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلاً ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرايين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية للزمن الماضى إما حقيقة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلاً حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول : إنها بمعنى : « إذا » فى هاتين الحالتين . (انظر « ج » ص ٨٥ و « هـ » من ص ٨٧) .

(٢) ولو تأويلاً ، بأن يكون مفعول محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً - طبقاً لما سبق فى رقم ١ - كآية الروم ، (وهى مذكورة بنهاى فى رقم ٣ مع هامش الصفحة الآتية) وتتضمن أنهم ضلُّوا ، ولكنهم سيُغلبون بعد ذلك فى بضع سنين . ثم قال : « ويومئذ يفرحُ المؤمنون بنصر الله » ، أى : ويوم إذ يغلبون . والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شىء مستقبل لا بد أن يتحقق .

جملة ماضوية؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل — كما سنعرف — ^(١) .
 ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو)
 الجملة ، ويحذف التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى : « ويومئذ
 يفرح المؤمنون بنصر الله ... » ^(٢) والأصل قبل الحذف : ويومَ إذْ يغلبون ^(٣)
 يفرح المؤمنون بنصر الله ^(٤) . . .

وقطع « إذ » عن الإضافة لفظاً إنما يقع — فى الغالب — حين تقع « مضافاً
 إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ . . . — حيثئذ . . . — ساعتئذ . . . ومن النادر
 الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :
 نهيتك عن طلابيك أم عمرو بعافية وأنت إذ ^(٥) . . . صحيح
 والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء
 الساكنين .

(١) فى « ج » ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ،
 إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتْ مَنَازِلُ الْأَفْ عَهْدَتْهُمْو إِذْ نَحْنُ—إِذْ ذَاكَ—دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
 فالتقدير : عهدتهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون . فكلية : « إذ » الأولى ظرف لفعل :
 « عهد » ، و « إخواناً » : مفعوله . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفين . والجملة
 من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلية : « إذ » الأولى أما كلمة : « إذ »
 الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ،
 والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل : إذ ذاك راقع ، أو : كائن . . . وشله :
 « والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لفرد وإلا لم يتم
 المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

(أَلَمْ غُلِبَتِ الرُّومُ فِى أَدْنَى الْأَرْضِينَ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ،
 فِى بِضْعِ سَنِينَ ، اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ، وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ
 بِنَصْرِ اللَّهِ) .

(٤) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت « إذ » واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك ^(١) ،
 لما تقدم ^(٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان
 المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً ، أم مخلوفاً قد عوض عنه التنوين ^(٣) . ولأشأن
 لهذا التنوين بالإعراب أو البناء ؛ فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة في آخر المبنية ؛
 لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا ^(٤) .

• • •

(١) - والبيان في ص ٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي « ب » من ص ٨٤ -
 ويقولون إن العجب في بنائها هو مشابقتها للحرف في الانتثار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة (في ج ١
 ص ٥٥ م ٦) ؛ انتهىنا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال للعرب ؛ ليس غير .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩ .

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ : « حَيْثُ » و « إِذ » . وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
 إِفْرَادُ « إِذ »

والمنى : ألزم النحاة : « حيث » - و « إذ » الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربي
 الصحيح - بالشروط التي سبق إيفادها في رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨ .
 ثم قال : وإن ينون « إذ » (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ويجرى التنوين عوضاً عن المنون)
 كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أي : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكل
 البيت الثاني بأحكام سنوقها فيما يأتي مباشرة .

(٤) سبق إيفاده - ١ ص ٢٧ م ٣ .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية ^(١) ، وأن تكون مستوفية بقية الشروط التي سلفت ^(٢) .

ب - قلنا ^(٣) إن الجملة الواقعة : « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ (أى : الذى ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة صابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففي مثل : (وقفت حين أقبلَ الوالدُ - أسارع وقت يدعو الداعى للخير - أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ) . . . - يكون التقدير : (وقفت حين إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعى - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حمد الاستماع) . وقد تقدّم ^(٤) أن الذى يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبنى وجوباً أيضاً .

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل يفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل ^(٥) إن الحكم في هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل (أى : على حالة المضاف إليه الحكمى ، أو : المؤول) فإن أضيف هذا المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما متكرر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

(١) راجع الجمع والعينان في باب « الجوازم » عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين

(٢ و ٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩ .

(٣) في « ج » من ص ٢ - وفي ص ٢٨ -

(٤) قد سبق في ص ٢٨ .

بقي سؤال هام : لمّ الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذي تؤول به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافاً إليه » صارت في حكم المفرد وتأويله — كما تقدم ؟ — .

السبب : أن الجملة حين تقع « مضافاً إليه » — مباشرة — تفيد ما يفيد المفرد الذي تكون في حكمه ، تقديرأ ، ويحل محلها بعد أن تؤول به ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها هذا المفرد ، هي : أنها تدل على مضي الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليتها أو استقباله وتجدده أو عدم تجده إن كانت مضارعية ، وتدل على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه — وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها — مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالي من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعلية ، فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملابساته ، وإذا كان جملة اسمية ، فإنها تدل على المعنى مع اقادة الثبوت و . . .

ج — عند إضافة « إذ » لجملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، يجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — ألا يكون الفعل ماضياً ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم — أو يفتح — : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة ^(١) ، وحجتهم : أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ، ولو تأويلأ — كما سلف ^(٢) —) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بترهة الأمس بين الجدول والبساتين ، إذ المياه تنعشتا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطيها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المترفة . . .

د — « إذ » ظرف ملازم للبناء ، في محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلى على الظرفية إلا حين يقع « مضافاً إليه » ، والمضاف لفظ دال

على الزمان^(١)، كحيث، ويومئذ... ففى هذه الحالة لا يكون ظرفاً^(٢)، ولا يكون فى محل نصب؛ وإنما يكون مبنياً فى محل جرّ؛ مضافاً إليه. فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفية، وإما على البناء فى محل جر بالإضافة، ولا محل له - عند كثرة النحاة - إلا أحد هذين؛ فلا يكون مفعولاً به، ولا بدكلاً، ولا غيرهما. وأما قوله تعالى: «واذكروا إذ أنتم قليل...» وقوله تعالى: «واذكروا فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» فإن «إذ» ظرف لمفعول به، محذوف، وليست مفعولاً به فى الآية الأولى ولا بدلاً فى الآية الثانية. فالتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل... - واذكر قصة مريم إذ انتبذت... (أى: ابتعدت واعتزلت الناس...) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف، لا على مجرد المفعولية الأخرى؛ أو: البديلة... فالمراد: اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين، هوزمن قلّتكم - واذكروا قصة مريم فى زمن انتبذها، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة، أو: مجرد زمن الانتباز؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المعنوى المراد هنا^(٣).

(١) أوضحنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان؛ وهذا ينصب على الظرفية، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية، وهو - فى الغالب - الجر بالحرف «من» (كما يشمل كل اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية، مثل: حين، لحظة...) .

(٢) السبب الذى تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٦١.

(٣) لا يوافق على هذا صاحب «المعنى» وآخرون. فصرّوا مثلاً لكلمة «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبي عليه السلام: «إلا تشعروهُ فقد نسّوه الله» إذ أخرجه الذين كفروا...» وقد سبقت هذه الآية لمناصب هامة أخرى فى رقم ٥ من هامش ص ٨٠ - ول «إذ» الواقعة مفعولاً به بقوله تعالى: «واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم...» وبمثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن؛ فتكون - فى رأيهم - مفعولاً به، فعمل محذوف تقديره: «اذكروا»، أو نحو... كقوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة...» «وإذ قلنا للملائكة...» - «وإذ فرمناهم بهم البحر...» ول «إذ» الواقعة «بدلاً» بقوله تعالى «واذكروا فى الكتاب مريم. إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» وحجبتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السابقة أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين هنا؛ فيتعارضان؛ وإنما المراد: تذكّر الوقت نفسه، لا للتذكرفيه. وخالفهم الكثرة بأن وتوعد «إذ» لزمانية «مفعولاً» أو «بدلاً» أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسبباً عن الرب. وطال الجدل بين الفريقين.

والحق أن «إذ» قد تكون «مفعولاً به» إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها، لا فيها. وقد يكون -

وقد نجى : « إذ » لإفادة التعليل ، كقوله تعالى : « ولن ينفعكم اليوم - إذ ظلمتم - أنكم في العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا . وتعتبر في هذا الحالة : إما حرفاً زائداً للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ^(١) .

وقد نجى لإفادة المفاجأة ^(٢) ، بعد : « يئسنا » ^(٣) ، أو : « يئسنا » ^(٤) ، نحو قول الشاعر :

استقبل^(٥) الله خيراً ، وارضى به فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبينا المرء في الأحياء مغتبط . إذ صار في الرئس ، تغفوه الأعاصير
ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . . .
والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفاً معناه المفاجأة ، أو : حرفاً زائداً لتأكيد معنى الجملة كلها ، لا ظرف زمان ولا مكان .

٨ - سبق ^(٦) أن : « إذ » تكون في أغلب استعمالها - ظرفاً للزمان الماضي المبهم ^(٧) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها في هذه

« بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعي لتأويل من غير حاجة .

(١) يتضح هذا في مثل قولنا : « عوقب الصبي إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة - إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وذلك .

(٢) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجومه عليه بفتنة عند وقوع معنى المتقدم .

(٣ و ٤) إذا اتصلت « ما » الزائدة ، أو « الألف » الزائدة بآخر الظرف : « بين » وجب أن يكون له الصدارة في جملة مع إضافته لهذه الجملة : (راجع الأحكام المتعددة في البيان الخاص . هذا في ج ٢ باب : « الظرف » م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد النظماء : « بينا هو سليم أبواب ، إذا هو أسد وثائب » . وجاء في القاموس ما نصه : (وبيننا وبيننا من حروف الابتداء) ١ هـ أى من كلمات الصدارة .

(٤) أسأله أن يقدره لك .

(٥) في ص ٨٠ .

(٦) وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧

و ٩١ و ١٣٠ و ١٤٠ .

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيتها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً^(١) ولو تأويلًا ، أى : أنه قد تحقق فعلاً ، أو بمنزلة المتحقق ويتساوى في هذا الجملة الاسمية والتعلية

ونذكر هنا أن في اللغة كثيراً من الأسماء التي قد تشابه «إذ» في دلالتها السابقة ؛ (وهي : الدلالة على الزمن الماضي المبهم بصورة التي شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التي قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين . . . وكذلك : يوم ، ساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما وما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - وظايرها - أنها حين تكون بمعنى : «إذ» يجوز^(٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجملة بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيتها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو «إذ» وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلاً أو سيقع حيناً^(٣) و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التي تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه^(٤) .

وما تقدم فاعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه «إذ» في الدلالة المعنوية وفي الإضافة ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن «إذ» لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه)^(٢) . أما «شبهاتها» فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، ونحوها وفعلاً ومفعولاً به وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ، ليس ظرفاً .

(١ و ٢) طبقاً لبيان الذي سبق في ص ٨٠ ، ولتفصيل الذي في هامش ص ٨١ .

(٢) فليس بالواجب .

(٣) وقد سبقت الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ .

(٤) في ص ٨٦ وفي رقم ٣ من هامشها .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق ^(١) — . . . أما إضافة « شبيهاً » فجازرة للجملة ، والمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إما ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع في الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضي محله ، كآية السالفة ، وهي « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ») — وإما ماضوية تأويلاً ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق في المستقبل .

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضي وتحقق ، فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ، ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين ، وبهذا تكون « إذ » الأصلية في الظرفية هي للماضى حقيقة أو تأويلاً ، كما أشرنا ^(٢) .

أما « شبيهاً » فقد تكون للزمن الماضي وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت « الشبهات » للزمن الماضي وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أى : أن شأن الجملة (وهي : المضاف إليه) واحد مع « إذ » ومع الشبهات بها الدالة على الزمن الماضي ، فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلاً وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلاً ، أو تأويلاً بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ » .

(٤) بناء « إذ » واجب في جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة ^(٣) . . . أما شبيهاً فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح ^(٤) ، أو

(١) في ص ٨٠ و ٨١ و هامشها .

(٢) في رقى ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٣) طبقاً لما سلف في ص ٨٣ .

(٤) انظر الحكم الرابع عشر في ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناة ، فإن كانت مثناة وجب إعرابها ، — طبقاً للمبين هناك — .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب . خير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضي ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبني لاتصاله بإحدى التوئين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرباً ، أو جملة اسمية ^(١) . . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبهات على الحالة التي تكون فيها دالة على الزمن الماضي . ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتها دلالتها على الماضي أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضي الحقيقي ، أو التأويل - وقد شرحناهما ^(٢) - تكون بمعنى : « إذا » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

١ - انقضى حينٌ عجيب على الإنسانية ؛ حينٌ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلائ ، « وسيقبل حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى العلم ، حينٌ تخضع الأمم والأفراد لدواعي المساواة ، وأحكام العدالة ، حينٌ لا قوى مُسيطر ، ولا ضعيف مستذل . ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمي - يا عمرتك ^(٣) الله - أنني كريم على حين الكرام قليل
وقول الآخر :

ولستُ أبالي حين أقتلُ مسلماً على أي حال كان في الله مَصْرَعِي

ب - مضي وقتٌ وجاء آخر ؛ وقتٌ أكرم الناس فلاناً لماله ، ووقتٌ أكرم الناس فلاناً لأعماله - سيقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتٌ يصل الناس إلى كشف القضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقتٌ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

ج - أين نحن من أمس ؛ زمن كان العلم أملاً بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه في حاضرتنا ، زمن يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمن الأسباب ميسرة ، والوسائل مبذولة . . . و . . . وهكذا

(١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في ص ٦٨ .

(٢) سبق إعراب هذا الأسلوب في رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هنالك .

(٣) (٢) في ص ٨١ وهامشها .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي — ولو تأويلاً — أو إيهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، في الإضافة التي أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوباً . فعند فقدانها للدلالة على الماضي تضاف — جوازاً — إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » — كما تقدم — ؛ نحو : أجيئك حين يميء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها في هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجري عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح — عند الأكثرين — أن تضاف في هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى : « إذا » الدالة على المستقبل الخالص ، والتي لا تضاف للاسمية ^(١) .

وعند فقدانها الإيهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر — حول — سنة — عام وغيرها من المعدادات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحال طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريباً ^(٢) ، والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالمشروط وانتقاصات الخاصة بكل مسألة) ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب في أصله . . . إلى جملة

(١) - كما سيجيء في ص ٩٢ - وهذا رأى جبهة النخاعة . لكن وردت أمثلة مسبوقة وقع فيها

المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ) .
وقول الشاعر المسي بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
ولا مانع من الأخذ بالرأى الذي يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون في الكلام ما يدل على أن مناء سيفع في المستقبل ، وأنه يحقق الوفوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضي ، لتحقيق وقوعه ؛ كما في الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تنقذ أم لا تنقذ ، ولا داعي لتأويل . (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١) .

(٢) في ص ٦٦ ،

وهناك أحكام خاصة بالمجهول في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٢٠ و ١٢٩ .

فعلية، وإضافته إلى مفرد مبنى، مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل في الإبهام والذي لا يدل على زمان — إلى مفرد مبنى ، كإضافة : غير — مثل — شبه . . . و . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات ^(١) .

* * *

(١) يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات بكلمة : « إذ » .

... وما « كَلِذْ » مَعْنَى ، كَلِذْ أَصِيفَ جَوَازًا ؛ نَحْوُ : حِينَ جَاءَ ، تُبَيِّدُ يريد : ما كان مثل « إذ » في كونه اسم زمان ماضٍ بهم ، فإنه يضاف جوازاً — لا وجوباً — إلى مثل ما تضاف إليه « إذ » من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أو تشابهات في ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلاً لما يشبه « إذ » هو : حين جاء الخائن تبذ شأنه . . . أي : ما كان مثل « إذ » في المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزة ، لا واجبة .

وَأَبْنِ ، أَوْ أَعْرِبْ مَا كَلِذْ قَدْ أَجْرِيَا وَأَخْتَرْ بِنَا مَتَلُوْ فِعْلِي بَيْنَا وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرِبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا (يَفْنَدُ = يَمْكُطُ) أَي : ابْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا جَرَى عَلَيْهِ شِبْهُ « إِذ » وَلَكِنْ اخْتَارَ بِنَاءَ مَا يَتْلُوهُ فِعْلٌ مَبْنًى ، وَإِعْرَابَ مَا يَهْدُ مَبْتَدَأً أَوْ فِعْلٌ مُّعْرَبٌ . وَمَنْ بَنَى فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ فَلَنْ يَمْكُطَ .

ورابعها — ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : إذا ^(١) الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :
 وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعهما وأنت المشتري
 ووقوع الماضي في جملة شرطية أجزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن
 المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضي للمستقبل ، شأنها في هذا شأن جميع
 أدوات الشرط غير الامتناعي) ، نحو : إذا غدر المرء يصاحبه كان بسواه أغدر .
 وقولم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام ^(٢)
 ومنه : « لَمَّا ^(٣) » الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلَمَّا جاء أمرنا نجيتنا صالحاً
 والذين آمنوا معه برحمة منا » ، وقول الشاعر :
 عتبت على عمرو ، فلما فقدته وحربت أقواماً بكيئت على عمرو
 ومنه ألفاظ أخرى مثورة في المراجع اللغوية والأدبية ^(٤) .

(١) وهي مبنية دائماً .

وله سبق الكلام حل : « إذا » بتفصيل مناسب (في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل
 سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولنرضي آخر ؛ هو :
 « الشرطية » في ج ٤ ص ٣٢٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » .
 واكتفى ابن مالك بهيئت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً ؛
 حيث يقول :

وَالزَّمُوا ، إِذَا ، إِضَافَةً إِلَى جُمْلِي الْأَفْعَالِ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى
 (هن إذا اعتل : توافع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أي : التكبر) .

(٢) ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أي : الجملة) ويحيى التنوين عوضاً عنه ؛ كقولم :
 « من يحمده الفضل فليس إذاً يحمده من أهله . التقدير : فليس إذاً (يحمده) يمدُّ من أهله . فحذفت
 الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين عوضاً عنها .

(راجع ج ١ من التصريح والصبان في مبحث تنوين العيوض) .

(٣) تسمى : « لما الحوئية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يعملون « لما » ، اسمها .
 وقد سبق — في ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب : « الظرف » — لإيضاح الكلام عليها بتفصيل لا يخفى عنه ،
 ولا سيما البيان الخاص بمرطبة ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقدم هذا الجواب . وسيجيء لها إشارة مفيدة —
 بمناسبة الكلام حل أنواع « أن » ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : « مراب الفعل » .

وهي غير « لَمَّا » الظرفية الجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ وغير « لما »
 الظرفية التي بمعنى « إلا » المفيدة للاعتناء والتي سبق لإيضاحها في باب (٢ م ٨١ ص ٢٥٤) .
 (٤) سنذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - أشرنا ^(١) إلى أسماء الزمان التي تشبه « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها : حين - وقت - زمن - لحظة - ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ، من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على الماضي والإبهام معاً ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت الماضي المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية ^(٢) . فحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجد لها مهياً ...

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بيجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ، سواء أكانت بمعنى : « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهي جائزة البناء والإعراب في حالتها دلالتها على الماضي ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية - كما سبق تفصيله هناك - . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو علم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها للجملة ^(٣) .

ب - قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : « علامة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصحح إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شيء واحد ^(٤) . . . قال قائلهم :

(١) في « ٨٥ » من ص ٨٧ .

(٢) (٢٢) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٨٠ وماتش ص ٨١ .

(٣) هذا تحليلهم الصناعي . والتعليل الحق هو استعمال العرب .

الآ من مبلغ عني نميمًا بآية ما يحبون^(١) الطعاما
بآية يقدّمون^(٢) الخيل شعنًا كأنّ على سنانها مداما

وكلمة : « آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً ، سواء أكان مقروناً « بما » النافية^(٣) ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ، لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكل ، لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذي كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغتهم كذا ، بعلامة إقداهم الخيل شعنًا متغيرة من التعب . . . وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية^(٤) والجملة المضارعية . والمراد : إذا رأيت نميمًا قبلهم عني الرسالة . فكأن قائلًا قال : بأي علامة تُعرف نميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » في قولهم : (اذهب بذى تسلم^(٥)) واذهباً بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون) ، والمسموع في كلمة : « ذى » الجهر « بالباء » في هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التي تلازمك ،

(١ و ٢) ورواية أخرى يقتضى المضارع فيها بناء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

(٢) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضعافا ولا هزلا .

(٣) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هي المضاف إليه . ويجرى تأويل

المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ، ص ٨٤ .

(٤) هذا الأسلوب هو الذي وجدنا في رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هذا .

ولا تفارقه ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو سلامتك الملازمة لك . ولا كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ - كما سبق^(١) -) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك - اذهباً بأمر سلامتكما - اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأماليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو أن معناها : الوقت .

والمعاني الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » مماعاً^(٢) . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : « السلامة »^(٣) ، أو : بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضاً^(٤) .

(١) فى آخر هامش ص ٢ - والبيان فى : ص ٢٨ وفى ب و ج من ص ٨٤ ...

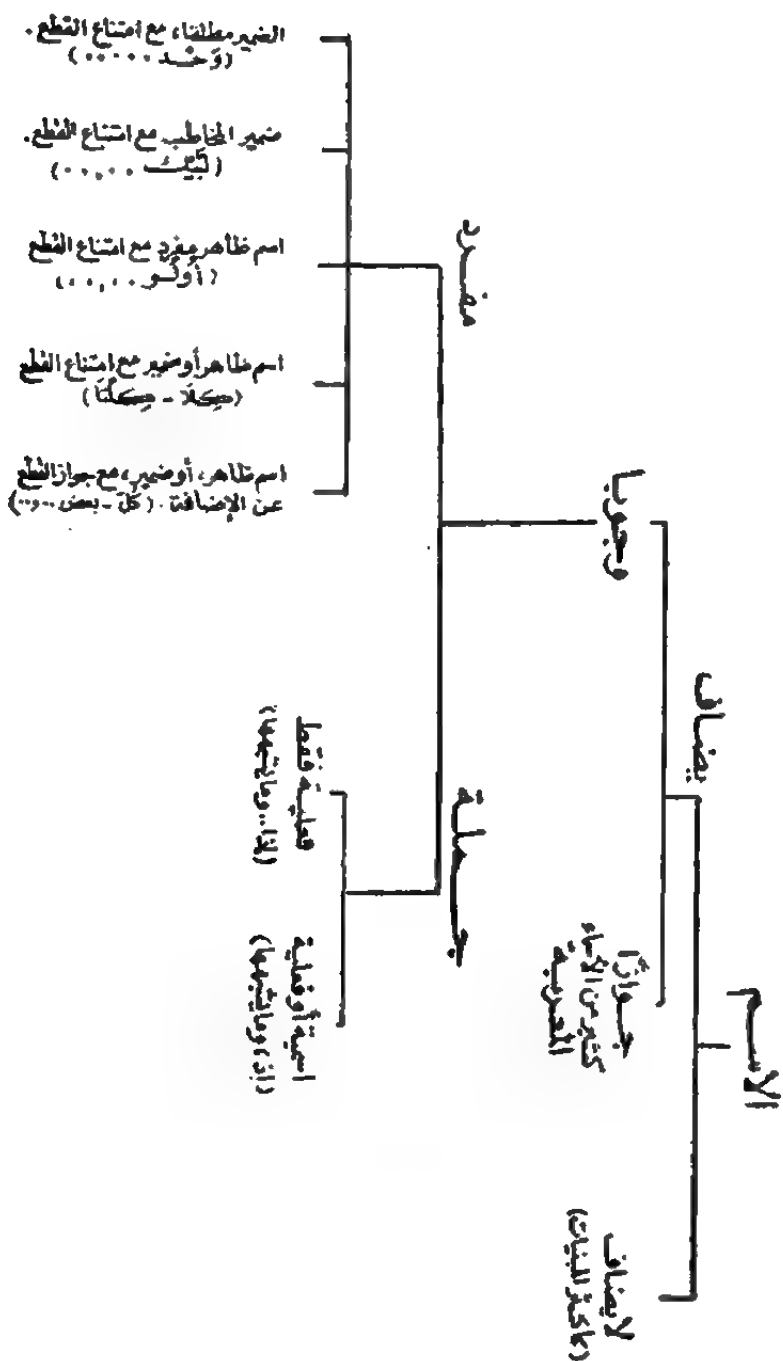
(٢) حقت لها الإشارة بمناسبة أخرى فى ص ٤٢ .

(٣) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والجمع ج ٢ ص ٥١ (بابه

الإضافة) .

(٤) قالباء المصاحبة ، أو : بمعنى « فى » ...

وفيا على حصة "مُرْسُوكو" (١) لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه .



المسألة ٩٥ :

أسماءٌ أخرى واجبة الإضافة :

(كَلَا ، وَكِلْتَا^(١) - أَى - لِدُنْ ، وعند - غَيْرَ ، ونظائرهما - . . .) .
« كَلَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنين مذكرين ؛ نحو : كَلَا طَرَفَيْ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ ، ونحو :
إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ ؛ إذا هما لم يُكْرَمَا
و « كِلْتَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كِلْتَا الْخَصْلَتَيْنِ رَذِيلَةٌ ، الْفَضَّةُ الْكَبِيرُ . ونحو :
الثروة والشهرة ، كِلْتَاهُمَا من أسباب الجاه .

ولأن « كَلَا وَكِلْتَا » مفردين لفظاً ، مُثْنَيْنِ معنى^(٢) ، جاز في خبرهما ،
- وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ،
ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ،
ومن استجاب له) - (كلا القائدَيْنِ بَطْلَانِ ؛ هذا يقود جيوشه في غمرات الحروب
وهذا يقود أعوانه في ميادين الإصلاح) - (كِلْتَا الزعيمَتَيْنِ وهبت نفسها لأعمال
البر ، ولم تدخر وُسْعاً) - (كِلْتَا المدينتين وقفتا في وجه العدو المُغِيرِ حتى ارتد
خاسراً . . .) .

و « كَلَا » و « كِلْتَا » من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى معاً ،
ولا بد في المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

- (١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هي : بيان حكمهما الإعرابي . . .) في ج ١ ص ١١١ م ٩ - المعنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفرد مع إفرادتهما معنى : للتثنية « شيبتان بلفظة »
« كل » ؛ في أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .
- (٢) تتضح هذه الدلالة في مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى الرجلان الاثنان
مسافران . وفي مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ؛
أى ؛ أنه يصبح أن يحمل محلهما إما كلمة : (الاثنان) ، وإما : (كل واحد منهما) . وهذا
على حسب الأساليب ؛ كما في المثالب السالقين . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ وهي دلالتها على
اثنين - ومثلها : « كِلْتَا » .

الأول : أن يكون دالاً على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً^(١) بارزاً ، كقوله تعالى : « كَلِمَاتُ النَجَسَاتِ آتَتْ أَكْلَهَا . . . » . وقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وبالوالدينِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَف . . . » . وإنما كانت دلالة على التثنية شرطاً لأن الغرض من « كلا » و « كلتا » هو تقوية التثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن ذلك وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثاني : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هي التي تقوم بالدلالة على المثني ، من غير سرد أفراده متعددة ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاونت كلا الأخ والصديق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كلا أخِي وخَلِيلِي وَأَجِدِي عَصْداً إِذَا فِي النَّاثِبَاتِ ، وإمام المَلِمَاتِ والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يجوز وقوعها مضافاً إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالِمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين^(٢) .

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالاً على اثنين سمي : « مثني لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالاً على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجية عن لفظه ؛ فإنه يسمى : « مثني معنى » فقط . ومضى كانت دلالة على التثنية بقرينة خارجية ؛ كسم الإشارة — سميت « دلالة مجازية » (كما سيأتى فى الزيادة . وكما سبق البيان فى ج ٩٢ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفى ص ١١١)

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باعتماد حيث يقول :

لِمَنْفَعِهِمُ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيَفِ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »
يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراد .

زيادة وتفصيل :

١ - اشترطنا هنا ^(١) أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في الثانية ، الحقيقي فيها (لا المجازي) نحو قوله تعالى : « كَلَّمْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلْتَهُمَا » ، وقوله : « إِمَامًا يَبْتَغِيَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنتين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في الثانية ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقي ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المثني والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كلانا غنبي عن أخيه حياته ونحن إذا ميتنا أشد تغانيًا
وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ وَأَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا ، أَوْ نَمُوتُ كُلَّانَا
وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى ^(٢) وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ ^(٣) وَقَبِيلٌ ^(٤)

فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ، وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشر . . . وهذه الدلالة مجازية ^(٥) ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

(١) في ص ٩٩ . (٢) غاية ينهى عندها . (٣) ما يستقبلك من الشيء .
(٤) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر له نهاية ، وكلاهما أمر واضح يستقبل للناس ، وهو معروف لهم ؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

ولقد سُمْتُ من الحياة وطولِهما وسؤال هذا الناس كيف لَسِيدُ ؟
 ب - لا تضاف « كلا وكلتا » لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثة ؛
 هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم
 والألف . (أى : كلانا - كلاكما - كلاهما - كلتانا - كلتاكما - كلتاها) .
 ح - « حكم » كلا ، و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضع في مكانه
 المناسب من الجزء الأول ^(١) عند الكلام على المثني ، وملحقاته . ومضمونه : أن لهما
 حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثني ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم
 المقصور :

(١) فيعربان إعراب المثني بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية ؛
 سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره . فتي أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية
 وجب إعرابهما إعراب المثني . فن أمثلة استعمالهما للتوكيد : (أعجبنى النابغان
 كلاهما - أكرمت النابغتين كليهما - أثبتت على النابغتين كليهما) -
 (فازت الطبيتان كلاهما - مدحت الطبيتين كلتيهما - أصغيت إلى الطبيتين
 كلتيهما) . ومن أمثلة استعمالهما في غير التوكيد مع إعرابهما كالمثني : جاء كلاهما
 أو كلتاها - رأيت كليهما ، أو : كلتيهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كلتيهما .

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقاً للاسم
 المؤكّد قبلهما ^(٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود
 المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد في التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛
 فقولهم في الدعاء : « لا زمّنك الحسنيتان » ^(٣) كلتاها ، . . . وأمنت
 البكيتين ^(٤) كلتيهما ، . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمد أن ^(٥)

(١) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

(٢) كما سيجيء في باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما .

(٣) الصحة والثروة . (٤) المرض والفقر .

(٥) الأمن والسلامة .

كتلاهما - وسلمت من الأرذليين كليهما^(١).

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما في التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتبعين التوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلاهما مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما في هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كي لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفة) ، فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه منى ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كلاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأً ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما وبطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيداً فقط ، وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بأن أضيفا إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثنى ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقصورة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر - إن كلا القطبين ثلجى مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة - إن كلتا المنطقتين غير مأهولة - سمعت عن كلتا المنطقتين . . .

.....

كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاختصار عليه . وهناك آراء أخرى في إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنى في كل الحالات من غير تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور في كل الحالات من غير تفرقة كذلك ... و ...

أى - أنواعها الملازمة للإضافة خمسة^(١) ؛ كل نوع منها مبهم ؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛ وهي : « أى » الاستفهامية ؛ مثل : أى عمل تختاره ؟ - أى الرجال المهلب ؟ - أى الناس تصفون مشاربه ؟ .

و « أى » الشرطية ؛ مثل : أى نفع يلتصقه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه .

و « أى » الموصولة ، مثل : يعجبني السباقون ، وسأصافح أيهم هو أسبق (بمعنى : الذى هو أسبق) .

و « أى » التى للنعت^(٢) ؛ مثل إن الصادق عظيم أى عظيم .
و « أى » التى للحال ، مثل : قبلت كلام الناصح الأمين : أى ناصح أمين .
ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة ؛ لفظاً ومعنى هما :
النعتية والحالية^(٣) ، أما الثلاثة الأخرى فلازمة للإضافة إما لفظاً ومعنى معاً كما مثلتها السابقة ، وإما : معنى^(٤) فقط ؛ مثل (الأعمال كثيرة ؛ فأى تختاره ؟) - (من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأى يلتصقه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه) - (يعجبني السباقون ، وسأصافح أيها هو أسبق) و . . . وفيها يلي بيان أوفى :

١ - « أى » الاستفهامية^(٥) : وهى معربة ، واجبة للإضافة لفظاً ومعنى ،

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : « أى » : التى تكون وصلة لنداء ما فيه ؛ « أل » (وتقصيل الكلام عليها فى باب « النداء » ، أول الجزء الرابع) . وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦٦ .

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١ ، ولها إشارة فى باب النعت ص ٤٦٨ .

(٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٧٢ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦٦ .

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن « المضاف لفظاً ومعنى » هو : ما له مضاف إليه مذكور سراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . وأن « المضاف معنى » فقط هو : ما له مضاف إليه ، ولكنه مخوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله ، كما يلاحظ عند وجوده . وقد يحى التنوين عوضاً عن المحذوف .

(٥) « ملاحظة » : الأحكام الآتية مقصورة على « أى الاستفهامية » غير المستعملة فى : « الحكاية » أما المستعملة فى « الحكاية » فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام ، طبقاً للمذكور فى باب : « الحكاية » .

أو معنى فقط . ونضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامها :

(١) النكرة مطلقاً (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرة الدالة على الأفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أى رجل فاز بالسبق ؟ أى رجلين فازا بالسبق ؟ أى رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت ؟ . . . أى فتاتين ؟ . . . أى فتيات ؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر :

أَتَجَزَّعُ مِمَّا يُحَدِّثُ الدَّهْرُ لِلْفَنَى ؟ وأى كريمٍ لم تُصِبهُ القَوَارِعُ ؟

وقد اجتمعت لإضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة في قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخالية :

أهَّاهَا من ليالٍ ! هل تعود كما كانت ؟ وأى ليالٍ عاد ماضيها
لم أنسها مذ فأت غنى بيهجتها وأى أنسٍ من الأيام ينسبها ؟

فهى في الأساليب السابقة — ونظائرها — اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله ^(١) . وهى في الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : « ككل » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع . فالمراد من « أى » هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملاً ، ومدلولها واحد ^(٢) . والمعنى فى الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . وهكذا ^(٣) .

(٢) المعرفة ^(٤) بشرط أن تكون دالة على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقياً ، أو : تقديرياً ، أو : بالعطف بالواو .

١ — فالمتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تثنية ،

(١ و ١) المراد : إن كان « المضاف إليه » النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بضمه ، ولا جزء منه . وإن كان « المضاف إليه » مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بضمهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام « أى » الذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساوى فى المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المنسّر والمنسّر ، والمبين والمبين .

(٢ و ٢) يترتب على إضافتها للنكرة أو المعرفة أحكام تختلف فى الحالتين . وسيجيء البیان

أو : جمع ، نحو : أى الفريقين أحق بالإعجاب ؟ ... و ... أيكم أحسن عملاً ؟ أى الرجال المهذب ؟ .

ب - والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة^(١) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً فى ظاهره ، ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأن : « أى » ليست مضافة إلى معرفة مفردة ، وإنما هى مضافة - تقديرًا - إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : إنها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة مباشرة ، وإنما هى مضافة إلى كلمة محذوفة ، هى كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أى الشجرة أنفع ؟ أى الوجه أجمل ؟ أى التمثال أدق ؟ نريد : أى أجزاء الشجرة أنفع ؟ أى أجزاء الوجه أجمل ؟ أى أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أى » فى الأمثلة السابقة - ونظائرها - مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هى الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أى » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمة ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه - فى الاستفهام - هو جزؤه^(٢) لأكثله ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضاً . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض من كل » ، (يريدون : بعض المضاف إليه ...) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ؛ فيجاب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها ...) - أو : (العين ، أو : الأنف ...) - أو : (الرأس ، أو : الظهر ...) . فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أى » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة فى النية ، تدل على متعدد ، والتقدير : أى أجزاء كذا . والأمران سيان .

(١) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لا أجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسب أطيب ؟
(٢) أو نوره ، طبقاً للمبين هنا ، وفى هامش الصفحة الآتية .

جـ - والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف - فبنشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أى زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربع ؟ تريد : أيهما ؟ بمعنى : أى واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربع ؟ ومثل قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ ، أَبَى وَأَيُّكُمْ
غَدَاةَ التَّقَيْنَاتِ - كَانَ خَيْرًا وَأَكْثَرَمَا ؟
فإنه يريد : أينا (١)

و « أى » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه - كما تقدم - ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصب على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ، فليس يراد منها معناه كاملاً .

• • •

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » بإعادتها بعد الواو ، فيصح تكرارها بعده فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربع ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربع . وإنما يجب تكرار « أى » بإعادتها بعد الواو إذا كان المضاف عليه الأول ضميراً المتكلم نحو :

هَلْ لَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيْبَى وَأَبْكَ فَارِسُ الْأَحْرَابِ ؟
وقال بعض المحققين : لا دأى لتقيد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

زيادة وتفصيل :

« أى الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائماً ، أما معناها فيختلف بحسب ما نضاف إليه ^(١).

أ - فإن أضيفت إلى مُنكر كانت بمعنى المضاف إليه كاملاً ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُلٌّ » - كما سبق ^(٢) - وفي هذه الحالة يجوز في خبر : « أى » وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير في كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيته ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أى زميل أقبل ؟ أى زميلين أقبل ، أو : أقبلأ ؟ - أى زملاء أقبل ، أو : أقبلوا ؟ - أى زميلة أقبل أو أقبلت ؟ . . . - أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . ؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا . . .

ب - وإن أضيفت إلى مُعرف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة مخوفة ، تقديرها : « أجزاء » ، مثلاً . كما شرحنا ^(٣) ، فيجب - فى الأفصح الأغلب - مراعاة لفظ : « أى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة . ولا عبرة بثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيته ^(٤).

* * *

(١) ومثلها للشرطية . - كما سمجىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩ .

(٢) فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمة : « كُلٌّ »

(٣) لمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب - أى الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معاً ، كقولهم : (أى صاحب يصحبك لغاية يرجوها ، بهجرتك بعد إدراكها) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالباً - وتحقق تبعاً لذلك ؛ وإلا فلا يقع ^(١)

وهذا الاسم فى دلالة عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسنة والمعنوية . ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ (كالثان فى جميع أنواع « أى » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أى » لفظاً ومعنى معاً ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : (أى . . . يصحبك لغاية بهجرتك بعد إدراكها) .

(١) ويجوز إضافتها لنكرة مطلقاً (دالة على أفراد ، أو : على تثنية ، أو : جمع) ؛ نحو : أى ضعيف يستعين بى أعاونته - أى ضعيفين يستعينا بى أعاونتهما - أى ضعاف يستعينا بى أعاونتهم - أى ضعيفة تستعين بى أعاونتها - أى ضعيفتين تستعينا بى أعاونتهما - أى ضعيفات يستعين بى أعاونتهن

وإذا أضيفت « أى » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون « أى » بمنزلة كلمة : « كل » ؛ مثل قول الشاعر :

أى حين تلمم بى تلقى ما شئت من الخير ؛ فانخذلى خيلنا

(٢) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة ^(٢) على الأولى بالواو خاصة . . .) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل ^(٣) . فن أمثلة التعدد الحقيقى : أى الرجال بكثرة مزجه تَضِمُّ هيئته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبك يعجبني ؛ بمعنى :

(١) كما سيبنى البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : ج ٤) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد .

(٣) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف — ولا يكون ، إلا بالواو خاصة — ، أى وأيك يتكلم يحسن اختيار كلامه ، بمعنى : أيننا... ، ونحو : أى الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

ولإذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون « أى » ، بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالاستفهامية في وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، وفي إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفي أنها في الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفي الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية — كالاستفهامية — لفظها مفرد مذكر دائماً . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز في خبرها ، وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة معها — مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل في « أى الاستفهامية » ^(١) وإن أضيفت لمعركة وجب (في الرأى الأحسن) مراعاة لفظها دون المضاف إليه . هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

• • •

حـ — « أى » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » ؛ نحو : أصحاب من الإخوان أيهم هو أكرم خلقاً ، بمعنى : الذى هو أكرم خلقاً فيهم ، وهى معرفة في كل حالاتها ، إلا في حالة واحدة ^(٢) . ولا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً — كالمثال السابق — أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيًا هو أشد عزماً . وأصدق قبلاً . والأصل : أيهم هو أشد ويزيل إيهامها المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى . ولا تضاف إلى النكرة — في

(١) في ص ١٠٨ .

(٢) هى التى تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف — وتفصيل للكلام . حل إمراجها

وبنائها ملون في ج ١ باب الموصول م ٢٩ .

الرأى المعمول عليه^(١) - وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقي ، أو تقديرى ، أو بالمعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف^(٢) - ؛ فمثال التعدد الحقيقى ؛ يعجبنى أيكم هو حريص على رفعة وطنه - ومثال التعدد التقديرى : أصلح أىّ التمثال هو معيبٌ ، بمعنى : أىّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالمعطف بالواو : اقتنَ أىّ القلسم وأىّ الثوب هو أبداع . ولا بدّ فى المطابقة من مراعاة لفظها .

د - « أى » التى تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضاف إليه » إبهامه . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذمّاً ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما الغادلان : عمرُ بنُ الخطاب ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، وأولهما صحابى جليل أىّ صحابى ، والآخر خليفة أموى أىّ خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امرأً أىّ امرئٍ فأجانبى وكنت وإياهُ ملاً ذاً وموئلاً
ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلمنا أىّ ظلم ، وترفنا أىّ ترف ، وفسادنا أىّ فساد .

وتختص « أى » النعنية بأحكام ثلاثة مجتمعة هى : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، وأن يكون المضاف إليه نكرة - فى الأغاب - ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة بمثابة المنعوت فى التنكير^(٣) ، وفى اللفظ والمعنى

(١) لأن معنى « أى » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أى » مبهمة ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما مرنا . . . فهو مع الصلة المفسر والموضح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسر والمفسر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

(٢) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

(٣) هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيأتى فى « الزيادة » ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه - ولهذا رأى إشارة فى باب التثنية ، ص ٤٥٢ - ثم انظر « ب » ص ١١٥ .

معاً ، أو في المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أيّ شاعرة ، وإلى فتاة أيّ شابة . ونحو : مررت بشاب أيّ فتي ، وطبيب أيّ نيطاسي . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أيّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أيّ عائلة ، ولا إلى رجل أيّ طبيب . . .

• • •

زيادة وتفصيل :

١ - سبق القول ^(١) أن كلمة : «أى» هذه ، إن أُضيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسماً مشتقاً - كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . (أى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارساً أى فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : «فارس» . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخيانة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أُضيفت «أى» إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : «إنى مسرور بك» فقد رأيتك رجلاً أى رجلاً . . . فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات الطيبة التى يمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة بغيضة : «إنها امرأة أى امرأة . . .» فكأنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التى تذم بها المرأة .

والأغلب فى هذه النكرة (التى هى الموصوف ^(٢)) أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاة - ورود السماع بها مخوفة فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاه بسيف كلما هزّ يقطع

ويقول السيوطى : «إن هذا فى غاية التدور» ^(٣) فلا يصح - عندهم -

(١) فى ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٢٢٠ .

(٢) والتى ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنبو عنه صفته .

(٣) عبارة السيوطى فى شرحه الجمع (ج ١ ص ٩٢ - باب : الموصول هند الكلام هل

النكرة الموصوفة «بأى» هى :

(الغالب ذكر هذه النكرة ، وقد تحذف ، كقوله : «إذا حارب الحجاج أى منافق . . .» أى : منافقاً أى منافق ، وهذا فى غاية التدور) هـ . مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشرة فى حذف هذه النكرة الموصوفة بكلمة : «أى» التمتية التى نحن بصددها ما نصه : (حذفها قادر ، وقيل : سائق) هـ . ثم انظر ص ١١٥ وماشها حيث رأى الخامس .

محاكاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه ^(١) : (فارقت « أئ » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأئ هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يتناقض هذا) ١ هـ .

فن ألهم عندهم إضافتها لفظاً ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً . لكننا رأينا موصوفها محذوفاً سماعاً في البيت السالف ، ورأيناه محذوفاً كذلك في كلام لعلى بن أبى طالب ، نصّه ^(٢) . —

(« اصحب الناس بأئ خلق شئت يصحبوك بمثله . ») ١ هـ . يريد : بخلق أئ خلقى . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعاً آخر . فورود موصوفها محذوفاً فى الشعر وفى نثر الإمام على أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلاً بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فن الجائز — طبقاً لتلك الضوابط — اعتبار « أئ » فى مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا مطلقاً ، ولا شيء يمنع من الأخذ به ؛ قياساً على ما جاء فى « أئ » من قوله تعالى فى سورة الانفطار : (يأياها الإنسان ما غرّك بربك الكريم الذى خلقك فسوّاك فعدّ لك فى أئ صورة ما شاء ربّك . . .) ، فقد قال المفسرون فى إعرابها أقوالاً مختلفة ، ومنها ما جاء فى تفسير الألوسى لتلك الآية ، ونصّه :

(« فى أئ صورة ما شاء ربك » — أئ : ربك ، ووضعك فى أئ صورة اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفة ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، وزحوها . فالجار والمجرور متعلق : « برّبك » . و « أئ » للصفة ، مثلهما فى قوله :

أرأيت أئ سالفٍ وخالدٍ
برزت لنا بين التوى وزرودٍ
ولما أريد التعميم لم يذكرها موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

(١) كما جاء فى : « الدرر الراجع » ، ج ١ ص ٧١ .

(٢) نقلاً عن ص ٧٨ من كتاب : « مجمع الحسام فى حكم الإمام » إخراج وتحقيق عل الجندى ، وزميليّه .

محذوف . . . و « ما » مزيدة . . . وجاز . . . وجاز . . .
 وقيل : « أى » موصولة صلتها : « ما شاء » كأنه قيل : « ركبك فى الصورة
 التى شاءها » . وفيه : أنه صرح أبو على فى التذكرة بأن « أى » الموصولة لا تضاف
 إلى نكرة ، وقال ابن مالك فى باب الإضافة ، من الألفية :

..... واخصصن بالمعرفة موصولة . وبالعكس الصفة
 ثم . . . ثم . . . إلى أن قال الألويسى :

« ويجوز أن يكون الجار متعلقاً بـ « فعلك » وحينئذ يتعين فى « أى » الصفة ؛
 كأنه قيل : فعلك فى صورة أى صورة ، أى : فى صورة عجيبة ، ثم
 حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أى » هذه منقولة من الاستفهامية ،
 لكنها لا تسلاخ معناها عنها بالكسبة عمل فيها ما قبلها . ويكون « ما شاء ركبك »
 كلاماً مستأنفاً ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولاً مطلقاً
 « لركبك » . أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيباً شاء ركبك » ١٥١ .
 كلام الألويسى .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام
 عربى ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأى الوصفية »
 سائغ ^(١) . . .

ب — اشترطت كثرة النحاة فى « أى » التعتية تنكير المضاف إليه والمنعوت .
 ولكن آخرين لم يشترطوه فهما ؛ كما فى بعض المطولات ، ومنها : « شرح

(١) أنظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣ . وقد أخذ بهذا الرأى مؤخر « مجمع اللغة العربية »
 فى دوقته الخامسة والثلاثين بالقاهرة (فى شهر فبراير سنة ١٩٦٩) . وفيما يلى النص الحرفى لرأيه
 منقولاً من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر فى فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦) :
 (شاع بين الكتاب مثل قولهم : « ائثر أى كتاب » بإسعمال « أى » مضافة إلى اسم نكرة .
 ومثل قولهم : « ائثر أى الكتب » بإضافتها إلى معرفة . ومثل قولهم : « لا تبال أى تهديد » بإضافتها
 إلى مصدر . والمقصود فى كل هذه الاستعمالات هو : الإيهام ، والتعظيم ، والإطلاق . ولا بأس
 بتجاوز ذلك كله : استناداً إلى أن « أى » تحمل فى مختلف دلالاتها — ومنها الوصفية — معنى
 « الإيهام » ، وأن حذف موصوفها مما قبل بجوازه . ويجوز أن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون
 موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعض فى استعمالها نافية عن المصدر ، ويمكن
 أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » ١٥١ .

التصريح ، فقد جاء في الجزء الثاني منه في : باب - الإضافة عند الكلام على «أى»
النعية - ما نصه : (قال المصنف في الحواشي : لا أجد مانعاً أن يقال مررت بالرجل
أى الرجل ، وبالغلام أى الغلام ، كما جاز أطمعنا شاة كل شاة ، وهم القوم كل
القوم ، فأضيفت - كل - إلى النكرة والمعرفة) ٥١ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد
أضيفت للنكرة والمعرفة ، فهي في تأدية المعنى مثل : « أى » ، فحق « أى » أن
تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة ^(١) . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن
الأول أحسن وأعلى ، لأنه المسابير للمسموع الأوضح . فليست إجازته قائمة
على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده
بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيناً قد حذف ونابت
عنه صفته ^(٢) نحو : - تعلمت أى تعلمت ^(٣) . والأصل : تعلمت : تعلمت أى
تعلمت .

(١) سبق الكلام - في ص ٧٢ - على إضافة « كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ،
وما يترتب عليها من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتهما . . .

(٢) لأنها من الأشياء التي تصلح للتأييد عنه . وقد سبق في الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ من باب
المفعول المطلق - سرد تلك الأشياء ، ونجى في ص ٤٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا .

(٣) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وحل ما يصلح للتأييد عن المصدر المؤكد
والمبين - مدون في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٢ م ٧٥ .

٨ - « أَيْ » التي تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدل عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعرفة في الغالب .

ويزول الإبهام عن « أَيْ » بالمضاف إليه - كباقي أنواع « أَيْ » المضافة - ويشترط في هذا المضاف إليه أن يكون نكرة مذكورة في الكلام - فلا يجوز في « أَيْ » الحالية قطعها عن الإضافة - فحو : لله أبو بكر أَيْ خليفة ، وخالد بن الوليد أَيْ قائد (١) .

• • •

وفيما يتلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع « أَيْ » المضافة ، وحكم إضافة كل ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

(١) لم أصادف نصاً يعرض لفظ : « أَيْ » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا الضمير المائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لمودته إل « أَيْ » .
(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بمجمل موجزة ، حيث يقول :

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٍ أَيْ . وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفُ
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءُ ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيْ . وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ

يريد : لا يجوز إضافة « أَيْ » المفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما في المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف « أَيْ » الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هي التي تضاف للمعرفة . أما « أَيْ » التي تقع وصفاً (ويريد بها : التي تقع حالا ، أو نعمتا) فلا تضاف إلا للنكرة ، - في الأغلب - فهي عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ، والموصولة (بتوحيها للتنمية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنين الأولين غير مخصصين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالي :

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أغشيت إليه مطلقاً ، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرفة التي تقع مضافاً إليه الثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » ، « أياً » فكلية « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أياً » والأصل . واخصص بالمعرفة « أياً » - موصولة .

نوع «أى»	حكم إضافتها	الغرض من «أى»	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليه في الحالتين إبهامها	السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمينها معناها كاملاً أو مجزأ ، على حسب حاله من التذكير أو التعريف ، — طبقاً للتفصيل الذى عرضناه —	النكرة مطلقاً ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون أى مع النكرة بمعنى : «كل» ومع المعرفة بمعنى : «بعض» . وللمعنى المراد أثره المختلف في المطابقة كالسابقة .
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها . مع أدائها معنى المضاف إليه ضمناً	كالسابقة .
الموصولة	كالسابقة . ولكن إبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى .	بمعنى «الذى» الدالة على واحد معين .	المعرفة — فى رأى المعتمد — بشرط تعددها . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعتية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ ليزيل المضاف إليه في الحالتين إبهامها .	وصف منوعاتها النكرة — وهذا هو الأكثر — بالغاية الكبرى ، مدحاً أو ذمماً .	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ، (وتذكيره فى الأكثر) وهناك رأى آخر . .
الحالية	كالنعتية .	بيان هيئة صاحب الحال المعروفة .	النكرة . .

«ملاحظة» : من هذا التحول وما سبقه من شرح ، يتبين أن : لكلمة «أى» المضافة ثلاث حالات — فى أشهر اللغات ، وأفصحها — هى الإضافة للنكرة والمعرفة ، وذلك فى الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط — تبعاً للرأى الأقوى — ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك فى التى تقع

* * *

لَدُنْ^(٣)، وعِنْدَ^(٤) - ظرفان مبهمان، ملازمان في أكثر حالتهما للإضافة لفظاً ومعنى معاً.

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية^(٥) الزمانية أو المكانية ؛ نحو :

(١) في الرأي الشائع فيه ، دون رأى آخر.
(٢) فيه لغات كثيرة ، فيكون على وزن : صَدَّ - جَيَّرَ - وَبَّيْدَ - وقلت وقد تحذف نونُه وبصير على وزن : صَلَّ - أو قل - أو : صَلَّ ويحسن - اليوم - الاقتصاد على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه في التتبع للمرية القديمة .

وإذا أضيف بعد حذف نونُه وجب إرجاع النون .
(٣) سبقت الإشارة لذين الظرفين بمناسبة أخرى في باب الظرفون (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح معنى « الغاية الزمانية والمكانية » نسوق بعض الأمثلة التي توضحها ، منجيبين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر في مناسباتها (كما سجلنا هذا في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة) ، وكما سيبيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى « الغاية » هناك بما يناسب الموضوع .

١ - في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يعتدُّ بها السفر ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، مضبوطين كالمكورين هنا ، وهما : البيت والضاحية ، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكافئ » ، وهى تشمل كافرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية محيتمتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ قدخوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيئاً ، له بداية مبروفة ، ونهاية زمنية مبروفة كذلك ؛ فله نقطتان - إحداها للابتداء ، والأخرى للانتهاء - زمنتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكبن من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » . ودخول لفظ : « لدن » على الكلمة التى يمدد يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » دلالة على بداية الغاية فالداعى -

مشيت من لَدُن الجبل إلى النهر، وقضيت في المشي من لَدُن صَبَاحنا إلى

مَجْئِءِ الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لَدُن » على بداية الغاية ليست مألوقة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب مذكوراً (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تحليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظرف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لَدُن » في الأمثلة السابقة

— وأشبهها — لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : « قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة » ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق معناه كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى تنتهي إليها ؛ هي الخاتمة ، وبين النقطتين المكائيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجتراح الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التي يجيء للظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا علمت : « قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب » نشأت للغاية الزمانية التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ويفهم مما سبق أن « لَدُن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين — عند النحاة — دون « من » و « منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لَدُن » ، وعند « إنما هي من إضافة الاسم إلى معناه .

(هذا ، وقد أطلنا الكلام — في ج ١ ص ٦٥٦ — عن سبب تفرقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

كذلك يتضح الفرق بين « الغاية » وبداً الغاية ، الذي يدل عليه « لَدُن » أو « عند » ؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى « لَدُن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : « آتيناها رحمةً من عندنا » ، ولستأمن من لَدُنَّا عياناً » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار القلبي بغير داع بلاغي .

(ج) إذا دخل « لَدُن » ، أو « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يقتضي به .

(د) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل حامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بملاحظة الغاية ، يتساقى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يصل . . .

الصَّحَا . ويصح في المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لَدُنْ » . ولكن استعمال « عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو — مع قلته — قياسى ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لَدُنْ » ، و « عند » يختلفان — بعد هذا — في أمور ، أشهرها ستة :
الأول : أن « لَدُنْ » ظرف يكاد يلزم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات ، وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداء مكانياً معيناً ، أى : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكاني ؛ إذ لو كان له ابتداء مكاني لوجب أن يكون له انتهاء مكاني أيضاً ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضاً . فن القليل أن يقال : جلست من لَدُنْكَ . وتشدّد بعض النحاة فتنه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثاني : أن « لَدُنْ » مبني على السكون في أكثر لغات العرب . أما « عند » فعرب عندهم .

الثالث : أن « لَدُنْ » قد يتجرّد للظرفية المباشرة ^(١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ بالجر « بمن » (فيكون ، مبنياً على السكون في محل جر « بمن ») ^(٢) . أمّا « عند » فيتنصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر « بمن » . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقةً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقةً به كان ... في الغالب — للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرتة قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

الرابع : أن « لَدُنْ » يضاف ^(٣) للمفرد — كالأمثلة السالفة — ويضاف

(١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

(٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ، وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا) .

(٣) ويضاف مع بنائه .

للجملة بنوعها أيضاً . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » - كما سبق ^(١) - . فن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صریح غَوَانٍ رَاقَتَهُنَّ وَرُقْنَتَهُ لَدُنْ ^(٢) شَبٍّ حَسَنٍ شَبَابٍ سَوْدُ الدَّوَابِّ
ومثال الاسمية : وَتَدْكُرُ نَعْمَتَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَتَأَفَّعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لَدُنْ » مجروراً لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومجروراً محلاً إن كان اسماً مبنياً أو جملة .

أما « عند » فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً .

الخامس : أن « لَدُنْ » قد يستعمل مفرداً ^(٣) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة ؛ « غُدْوَةٌ » - من غير فاصل بينهما - منصوبة ، أو مرفوعة نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقت غدوة . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهرت « ووجد » ؛ والتقدير : لَدُنْ كانت غدوة ، أى : ظهرت غدوة ووجدت . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف « لَدُنْ » مضافاً للجملة تقديرًا . وليس مفرداً . أما على إعراب : « غُدْوَةٌ » المنصوبة تمييزاً ، سماعياً ، صاحبياً « لَدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على « التشبيه بالمفعول به » ^(٤) فلا يكون « لَدُنْ » مضافاً على الصحيح . والأخذ

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

(٢) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريح - الفعل : « راق » الأول - الفعل : راق ، الثاني .

(٣) أى : غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٤) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجر بنا إمامه ، وعدم التحويل عليه ، هو : أن « لدن » في آخرها دون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو قسمة ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فصرف الدال في ضبط المصدر شاه الحركات الإعرابية في التبدل . وكذلك شابهت النون للتنون ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوة » في اللفظ مثل : راقود غدا ؛ فنصب « غدوة » على التمييز المفرد ؛ « لدن » مثل نصب كلمة : « غداً » براقود . أما نصب على التشبيه بالمفعول به فلاذته عندهم مثل : أنا =

بالإعرابين الأولين ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .
ويصح في كلمة : « غُدْوَة » الجهر على اعتبار « لدن » مضافاً أيضاً و « غلوة »
هي المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسماً محضاً ،
كأن يقول شخص : « عندي مال » . فيقول له آخر : « وهل لك عند ؟ » فكلمة
« عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : « الكتابُ عندي » . فيقال : « هل يصونه
عندك ؟ » فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهي في المثالين — وأشباههما —
اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس : أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو
مقصود على النصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجهر بمن) بخلاف
« عند » فإنه قد يكون عمدة في مثل : « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور
هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه
وقد اشتركت في تكوينه ، صارت مشتركة — تبعاً لذلك — في وصفه بأنه عمدة .
ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع
الفضلة إلى العمدة ^(١) .

• • •

— مكرم عليا . فإن « لدن » تثبت تارة وتختلف أخرى ، كقول المتنبي في اسم القاتل فصلت عمله . . .
و . . . (راجع المطولات ومنها شرح التصريح في هذا الباب والموضع .) وهو كلام جليل محض ، بعيد عن
الواقع الحق . وقد ذكرناه ليقطع عليه المتخصصون ، ثم يملأه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب .
(١) وفي « لدن » يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضْافَةَ «لَدُنْ» فَجَعَرُوا وَنَصَبُوا «غُدْوَةَ» بِهَا عَنْهُمْ فَذَرُّوا
يريد : أن العرب ألزموا لفظ « لدن » الإضافة ، فجعلوا « غُدْوَةَ » منصوبةً إليه . (يشير بهذا إلى أن حامل
الجهر في الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب في النادر كلمة
منتهية ، هي : « غلوة » دون غيرها .

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غُدْوَةٌ » المنصوبة - (نحو :
أختار السباحة لَدُنْ غُلُوَّةٍ وَعَشِيَّةٍ) - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع
مطلقاً^(١) ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل
في كلمة : « غُلُوَّةٌ » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من
جرّ التابع على « تَوْهَمٍ » أن المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأي آخرون
بحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمي » كالالتجاء إلى الإعراب
« للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . (وقد كررنا هذا في
مواضع مختلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة^(٢) ، وص ٦٠٩ ج ١
م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفي
للإقناع بقياسيته .

...

(١) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

(٢) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .

مع^(١) - لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف في اثنتين ، وتنفرد في واحدة ، الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفاً محتملاً للأمرين ، عند عدم القرينة التي تحيّنهما لأحدهما^(٢) فقط . فثالث دلالاته على المكان وحده قولهم : (التواضع مع التكلف زهر مصطنع ؛ لا في العيون نظير ، ولا في الأنوف عطر) وقولهم : (لا راحة لراضٍ مع ساخط ، ولا لكرّيم مع دنيء) . ومثالث دلالاته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل^(٣) . . .

وليس من من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلاً ؛ وإنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

(١) سبق لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى في باب : « الظرف » ج ٢ م ٢٩ ص ٢٧٨ .

(٢ و ٣) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون في زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتعلق بغير الأمرين متقربين جداً . ففى مثل : قدم الزميل مع زميله في الغرفة - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا في زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين في أمر - كالجُلوس ، مثلاً - كان أمثالا أساليب متعددة لإدراك هذا المعنى . ولكن أبلفها وأدقها هو اختيار القطة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة وهي لفظة : « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه في بيتهما ؛ بدلا من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه في مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه في وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التي قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصة التي هي نص في معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان في مكان واحد ، وزمان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً في آنفاه . فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ والزمان والمكان حصراً . غير أن المقام يقتضى - أحياناً - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليهم دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب الاختصار على واحد ، كما في المثالين السابقين ؛ فلفعل في كل منهما قرينة تدل في السياق الخاص على أن المقصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار الزمان الملازم للمكان . أما في مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعل مع الشروق - فإن القرينة اللفظية في السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية للزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير اللفظية هي وحدها - كشأنها دائماً - التي تتحكم في تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم يوجد تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمرين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمني ، مع أنهما غير متقاربان في الواقع ، كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : (إنها كثر مع فرّ ، وإقبال مع إدبار^(١) . . .) فالاجتماع الكثر والفر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ، فالمراد من الاجتماع الزمني في مثل هذا هو : شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائع : « لا تحزن » ، فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد . . . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد . . . وإذا المراد من الاصطحاب الزمني والاجتماع قد يكون حقيقياً ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأبرمين قولهم : (احتضينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرمناهم مع التابعين من رجالنا) .

وكلمة : « مع » بدلاتها السالفة ، ظرف غير متصرف ، ملازم — في الأغلب — للإضافة لفظاً ومعنى ؛ ولإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقيل منهم يبنيه على السكون في كل حالائه ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للفتحة^(٢) فيقول مع البناء على السكون : (لا آمن مع ظلم الوالي ، ولا حُسران مع طغيانه) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يترك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلّ

ببناء كلمة : « مع » على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفاً بمعنى : « عند »^(٣) ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون مغربة ، مضافة ، واجبة البحر « بمن » الابتدائية ، نحو : (الكفيل على البيم يراعة ،

(١) الكثر : الهجوم ، والفرّ : الفرار . ومنها قول امرئ القيس يصف حصانه : — وله إشارة في ص ١٢٩ —

مِكْرٌ ، مِفْرٌ ، مقبل . مُدْبِرٌ ، معا كجلمود صخر حطّة السيل من على

(٢) إذا بنى على الفتح عند هؤلاء هو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة في آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ، كأن نعلم أن لسانه به فرد من تلك القبائل القليلة التي تبني ، أو من يحاكمهم .

(٣) سبق الكلام عليها في ص ١٢١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

و يصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِهِ ، لا من مَعَ الْيَتِيمِ (٢)
 الثالثة : أن تكون اسماً لا ظرفية معه ، ومعناها : « جميع » أى : « كل »
 وتدل على مجرد اصطحاب اثنين - أو أكثر - واجتماعهما في وقت واحد ، أو
 وقت متعدد ، وفي هذه الحالة تكون معرفة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ،
 أو : خبر ، وهى في الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : (أى : لاحظْ لها من
 الإضافة مطلقاً^(١)) وكذلك لاحظْ لها من الدلالة على اتحاد في الزمان أو
 المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقريئة^(٢) ؛ فتألفا حالاً لاثنى : أقبل
 الزعمان معاً ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كائى ومالكاً - لطول اجتماع^(٣) - لم نَبْتَ ليلةً معاً
 ومثاها حالاً لجماعة الذكور :

وأفنى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبى بهم مُسْتَفْزَ^(٤)
 ومثاها حالاً لجماعة الإناث : إذا حنَّت^(٥) الأولى سَجَعُن^(٦) لها معاً^(٧) ...

(١) تلزم إضافة الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ
 أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منصوباً . نحو : سار القائد والجيش معاً .

(٢) انظر « ا » عن الزيادة .

(٣) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بهد » . - كما سبقت الإشارة في ج ٢ باب : « حروف
 الجر » ، م ٩٠ ص ٣٧١ -

(٤) استفزه الأمر : أزعجه .

(٥) للكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ثرنت بصوت فيه رقة وحنان .

(٦) اشتركن في التزيم بقوة وقوالٍ .

(٧) ومن أمثلتها حالاً لجماعة الإناث قول الشاعر في وصف إبل :

لا تترجى حين تلاقى الذائداً أسبعةً لاقت معاً ، أم واحداً

فكلمة : « معاً » حال من فاعل الفعل « لاقى » وهو ضمير مستتر تقديره : « هى » يعود على « الإبل »
 التى تدل على جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى « لا ترجى » : لا تحاف . فالرجاء معناه
 الخوف بشرط أن يسبقه نفي ، كما جاء في كتاب معاني القرآن للقراء ص ٢٨ .

ومثاله خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معاً ، أى : موجودان معاً^(١) . .
 أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل :
 أفيقوا بنى حرب ، وأهواؤنا معاً وأرحامنا موصولة لم تنقضب
 أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامنا لم تنقطع .
 وقوله : أوفى صحابى حين حاجتنا معاً . .^(٢)

(١) وما يصلح الحال والخبر ولكنه أوضح في الحال - قول الأندلسى من شعراء الجاهلية ،
 يصف أهل القصاد من قومه :

فينا معاشر لم يبنوا لِقَوْمِهِمْ
 وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا
 لا يرسلون ، ولن يرعوا لمرشدهم
 فالجهل منهم معاً والغى معتاد
 - انظر الإعراب في : « ب » من الزيادة والتفصيل . -

(٢) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

و« مع » : « مع » فيها قليل ، ونُقِلَ فُتِحَ وَكُسِرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ
 يريد : أن كلمة « مع » فيها لغة أخرى قليلة هي : « مع » - يسكون العين ، بدلا من فتحها - ،
 وأنه نقل من العرب في هذه الساكنة العين ، فتحتها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير
 مفصول منها بفواصل بينها .
 (وتقدير الشطر الأول : « مع » - قليل فيها : مع) .

زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون « مع » بمعنى : « جميع » ، أى : « كل » - كما عرفنا - فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ .

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه :

« مكرّ ، مفرّ ، مقبل ، مدبر ، معاً . . . » ، لاستحالة للكرّ والفرّ ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد^(١) . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . فى مثل : (تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً) . . . يكونُ التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ، بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرتى ظهراً ، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زرنى عمى ونحالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً وأكلنا جميعاً . . . ، أن : « معاً » يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه . وأن « جميعاً » هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا .

ب - لا طائل فيما يلور بين الذخاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : « مع » الباقية على ظرفيتها ، أى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثابت » ، وأن أصلها : معى ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخير (الباء) سميت منقوصة^(٢) لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، وبعضاً ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خیرها رأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة ، منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تصف - أحياناً - وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باقى على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق

(١) انظر ما يحصل هذا معنى وضبطاً ، فى ص ١٢٦ وها مشها .

(٢) المراد بالمنقوص هنا ما حلف منه الحرف الأخير ، لعله صرفية أو لغوية حلة وهو غير

المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

بمحذوف ، إما حال ، وإما خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على
الاقتصار على هذا الرأي وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب في معناه ، أو في
ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقة مصنوعة ، لا تقوم
على أساس قوى ، أو دليل يسائر العقل والواقع . فوق ما فيه من تيسير
وراحة (١) .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعاً لذلك الرأي . أما إن خرجت عنها ،
وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة - كما هو المسموع فيها - فقد
تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت « حالا » فهي
معربة . إما بالفتحة الظاهرة في آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس محذوف
الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاءها ساكنة مع التنوين ،
على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصنه « مَعَيَّ » : فهي مثل : فتى ؛
أصلها : « فتنى » . تقلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف في النطق لا في الكتابة
عند تنوين الكلمة ، تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية
الأصل مرفوعة بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطأً (٢) ولا يمكن
إعرابها خبراً وفي آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من
يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ،
ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

• • •

-
- (١) لم تذكر هذه الآراء - كما فعل أحياناً - لأن هذه واسعة النصف ، ليس لها أثر على
فذكورها ولابد عليها بخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تثير
الشكوى - بحق - من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيها يمدى ؛ (كتيبس ، أو تحديد
حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . .) فغريب فيه ؛ - بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص
المجرد لمهته ، يصل منه إلى كشف غايات حبيدة ، واستنباط نتائج نافعة .
- (٢) لأنها مذكورة خطأ ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف .

غير - اسم محض^(١)، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده في ذاته، وحقيقة تكوينه،
أوفى وصف من الأوصاف العَرَضِيَّة التي تنظر على الذات . فمثال الأول : (الحيوان
غير النبات) أي : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته
الأصلية . ومثال الثاني : (خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به ، ونظر الأمر
بعين غير التي كان ينظر بها .) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ،
ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأولى مغايرة تامة ،
ولأنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عَرَضِيٌّ : كالسرور ، والانشرح
والإشراق وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضِيَّة : كالثبات ،
والصفاء ، وعدم الحركة الزائفة المضطربة

و « غير » في أكثر أحوالها^(٢) - ملازمة للإضافة ؛ إما لفظاً ومعنى معاً ؛
كالمثلة السابقة ، وكقول القائل : (غيري على السلطان قادر . . .) وإما معنى
فقط ؛ وهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ، ملحوظاً لفظه في
النية والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبوقه بإحدى أداني
النفي : « ليس » أو : « لا »^(٣) دون غيرهما من أنفاظ النفي ؛ نحو : (شبح الفقر
غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرٌ ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ،) أي : ليس غير
الثلاثة . ونحو : (الصبر صبران لا غيرٌ ؛ صبرٌ تتجلىدٌ يكون من القوى المرهوب ،

(١) اسم محض ، أي : لا ظرفيه فيه . وتدخل في عداد الأسماء غير التامة (وهي : الأسماء الباقية
على الغايات بالمعنى المشروح في هامش ١٤٦ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباهها - ولتلك الأسماء غير
التامة إشارة عابرة في رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى :
« غير » وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المنجبة ؛ كثرتها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول « أل »
عليها مع تفصيل الكلام على « غير » من هذه الناحية . (في ص ٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و ١٣٢ . وإلى أشهر وجوه
استعمالها بمناسبة أخرى في ج ٢ باب الاستثناء . ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدها) .
(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى في إحدى حالاتها ، كما سيجيء في الصورة
الثالثة ص ١٣٣ .

(٣) يمارض بعض النحاة في : « لا » النافية ، ويرى الاقتصاد على : « ليس » دون سواها من
أدوات النفي . ولكن اللغات يسمون تقديم « لا » النافية ، ويدغمون ماركسها بالمتقول الصحيح من كلام
المرتب . ويحيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم نافية للغير ؛ فالمرتب أن تكون
نافية مطلقاً .

وصبرُ تَبَلَّدَ يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه .
وفياً يلى إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع ^(١) حالات ، تعرب في ثلاث منها ، وتبنى في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، كما في الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط في حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه للدليل يدل عليه ، ونُوى لفظه ^(٢) للحاجة إليه ، أى : لوحظ نصّ لفظه حرفاً حرفاً ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور ^(٣) ، مع أنه غير مذكور في الكلام . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته في التقديم ، ووقوع كلمة : « غير » بعد : « ليس » أو بعد : « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له) . وملاحظته هنا لا بدّ أن تتجه إلى لفظه نصّاً ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبمعرفة معاوماً ، وهو الذي تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كما المضافة لفظاً لا يطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه .

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجيء في الزيادة والتفصيل « ب » من ١٣٥ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون « المضاف إليه » مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع مختلفة ، (منها : الحكم الرابع عشر من ٦٦) إذ لو كان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً (كما سذكروا في ١٥ من ص ١٣٥) . ولا التفات هنا - وفيما يأتي - لرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المجهول - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير في المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيل محض ؛ مخالف للقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . ولذا أحمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

(٣) وتعرب أيضاً على حسب حاجة الجملة إذا قُطعتْ عن الإضافة نهائياً ، (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوّ لفظه ولا معناه ^(١)) ؛ فكانه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطاوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغى آخر) ، نحو : من زرع الإساءة حصّد الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصد مغايراً ^(٢) . وفي هذه الحالة تكون معربة ، منونة ، نكرة .

(١) لم يتو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق في رقم (١) - . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايرة المطلقة ، التى لا تنسجى إلى شيء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » في هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتي من الأمثلة التى لا بد منها ليبيان ما فيه من دقة وشقاء .

أ - إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) - كان الذى واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شيء مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل في نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً للفاكهة ؛ فهى المأكولة وحدها .

ب - أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير ، أو : ليس غيراً . بالتعوين فيها ، مع حذف المضاف إليه ، واختاره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : « غير » المعنى الاشتقاقى العام الذى تنصته ، وهو : « المناهض والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً . هذا المناهض عام مبهم ، يشمل المناهض للفاكهة ، والمناهض للأكل ، والمناهض لأصول الصحة ، والمناهض للزمن ... والمناهض لقدرة المالية . . . فليس في الجملة ما يقيّد كنص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإيهام يريدها المتكلم لحكمة بلاغية يرى إلى تحقيقها .

ج - يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ، فالقبليّة والبعديّة إنما هما بالنسبة للمضاف إليه ، فهما عقيدان به حتماً ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلاً وبعداً بالتعوين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ ليصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً بقبلاً ؛ ويكون اسماً متضمنة معنى المشتق ؛ في أصح الآراء - فمعنى قولنا « حضر القطار قبلاً » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده ، أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو . . . أو . . . وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبليّة والبعديّة إنما يراد بهما متاهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفى « غير » سواء من هذه

(٤) أما الحالة الواحدة التي تُبْنَى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظ ونُتَوَى معناه ^(١) دون لفظه ، وفي هذه الحالة تبني على الضم ، نحو : (شرُّ الأصدقاء المعتدي ليس غير) ؛ أي : ليس غير المعتدي ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجاني ^(٢) . . .

وبما سبق ندرج الفرق بين المحذوف الذي يُنْتَوَى لفظه ، والمحذوف الذي يُنْتَوَى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفي . والثاني : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدي معناه ، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتم مثله المعنى الجزئي الذي كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية ^(٣) التي كان يحققها من غير اختلاف بينهما في الأداء المعنوي . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة في حالتين :
ال أولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .
والأخرى : الإعراب فيما عداها .

• • •

الناحية التي لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، بالرغم من أن كلمة : « غير » أصبحت ظرفاً ، وهما في أصلهما من الظروف التي تسمى : « ظروف النافية » وتعمل عليها : « غير » في هذه النافية ، كما تعمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها في حالات الإعراب والبناء . وسيجيء الكلام عليها في ص ١٤١ .

(١) أي : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أي لفظ ، يؤدي معناه - (كما سنذكره ، وكما سيحيى الكلام عنه في الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .
(٢) سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حالة أخرى تبني فيها جوازاً - لا وجوباً - ويكون بناؤها على الفتح .
(٣) سبق - في ص ١ - إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

زيادة وتفصيل :

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصاً ، أو عدم ملاحظة ذلك - آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضي التمسك بمعناه . إذ لو وضع في مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفاً له في المعنى - ولو قليلاً - ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعاً ما دام لفظ المضاف إليه معيناً ملحوظاً ؛ والإضافة محضة . فلو لم يلاحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه في التعريف والتكثير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنياً ؛ فيجوز - عند ملاحظة لفظه نصاً أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه - . وقد أشرنا^(١) قريباً إلى وجوب إهمال الرأي الذي يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من « المضاف إليه » المحذوف الذي يُنَوَّى لفظه نصاً ؛ والذي يُنَوَّى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضري » - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذي يخشيه . ولحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن « الخضري » - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن « المضاف إليه » الذي ذكر ولم يحذف . . . وعن « المضاف إليه » الذي حذف ولم يُنَوَّى لفظه ولا معناه . . . ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه « الذي حذف لفظه » وهذا المحذوف قد يُنَوَّى لفظه نصاً ، وقد يُنَوَّى معناه فقط ؛ فما حكم المضاف - من ناحية إعرابه وبنائه - مع هذا « المضاف إليه » المحذوف . . . الذي يُنَوَّى لفظه نصاً ، أو يُنَوَّى معناه فقط ؟ أيكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونية لفظه نصاً ،
أو معناه دون لفظه ؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو - وإن كان
خالياً من التكلف - مخالف لإجماعهم « فبا نعلم » على تعدد الحالتين ، وأن
حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) (١) . ١٠ هـ .

وهذه حجة بادية للوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها
على الدليل الخامس ، وهو المسموع للكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأي
الذي يميز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أى : سواء
نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ،
وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه
فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا
أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالى بناء المضاف ،
وإعرابه ، ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : « هو الحق » (٢) .

٢ - تطبيقاً على ما سلف فى : « ١ » وما قبلها من أحوال : « غير » -
يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير - اتباع ما يأتى فى ضبط
كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : « ليس غير » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضممة
من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه
نصاً ، والخبر محذوف ، فالتقدير : ليس غير السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : « ليس غير » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً

(١) راجع الحضرى فى هذا الموضع من باب « الإضافة » عند بيت ابن مالك :

راضم بناء غير . . . إلخ .

(٢) راجع حاشية « ياسين » على شرح « للتصريح » ، فى هذا الموضع .

(٣) بشرط ألا يكون لفظه مبنياً ، إذ لو كان مبنياً لحاز أن يسرى منه البناء المضاف المهم

- ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ - تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥ .

مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير :
ليس المقروءُ غير السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتثوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ،
خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه
ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيراً .

(٤) « ليس غيرٌ » بالتثوين أيضاً على اعتبارها اسمها معرباً ، والخبر
محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير :
ليس غيرٌ مقروءاً .

(٥) « ليس غيرٌ » بلا تثوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبني على الضم
في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيرُ المذكور مقروءاً .

(٦) « ليس غيرٌ » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبني على الفتح في محل
رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً مع ملاحظة لفظه نصاً ، ومبنيّاً
(لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » — كما عرفنا —) والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيرُها مقروءاً .

(٧) « ليس غيرٌ » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنيّة على الفتح في محل
نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتمّاً ، قد لوحظ لفظه السالف نصاً ،
والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروءُ غيرُها . . .
وفي الجدل الآتي تركيز — بشكل آخر — للصور السالفة .

المصورة	حكم : « غير »
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً بالضمّة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً ، مع التنوين ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » ، مضافاً معرباً ، منصوباً بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » مبنياً على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبنى جتماً ، وقد نوى لفظه المبني . والاسم محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبني . والخبر محذوف .
ليس غيراً ...	خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د - إذا حذّرت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضاً . ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، فكأنها غير مضافة ، ففتحناها في هذه الحالة ^(١) كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطر . والخبر محذوف فيها .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ، تطبيقاً لقاعدة التي تميز بناء الأسماء المبهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أصبحت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٦٦ . وأشرنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصاً . وهي في الحالتين معربة منصوبة . ونكتني بالحالات السالفة . . .

هـ - إذا كانت « لا » لنفي الوحدة (وهي التي تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها في بابها) ^(١) جاز في « غير » البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفي الصور السالفة ما يغني عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه .
« ملاحظة » : الصور السالفة كلها في : « هـ » - ص ١٣٦ - والآتية بعدها في : « د ، هـ » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي . أما على أساس التقسيم الثلاثي - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذي نوى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و - إذا كانت « لا » للنفي المطلق ^(٢) أفادت هنا مع النفي المعطف ، فكلمة : « غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التي تسرى على المعطوف ، ففي مثل : « أنفقت عشرة لا غير » : يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح في محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبني ، أو غير مبني لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

وفي نحو : زارني ثلاثة لا غير ، يجوز في كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم في محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

(١) ١٣٠ ص ٤٨٢ .
(٢) وهي التي تنفي ولكن لا تعمل شيئاً .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز - إذا كانت : « غير » ليست مسبقة بكلمة : « ليس » ، أو : « لا » النافيتين ، فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للتع ، أو الاستثناء ، على التفصيل المبين في ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح - إذا كانت كلمة : « غير » مسبقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ، فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عدادها ، فتشبه الظروف الخاصة « بالغاية » ^(١) والتي سنوضحها فيما يلي .

• • •

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » و« بليس » الأمور الخاصة بالأسماء المبنية ، في صفحة ٢٤ و ٢٦

« نظائر غير »

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة - في أكثر حالاتها - للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .
وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه في هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »^(١) ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف الغايات »^(٢) مثل : قبل -

(١) الغاية هنا معنى غير الذي سبق في مواضع أخرى (كما أشرنا في هذا الباب في رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ في معناها ما نصه - وقد نقلناه في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة هناك - : « (قبل هذا المضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أي : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذي يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام . - أي : نهايته - فذلك من المعنى قبل لما : " غايات " . . . ثم قال : (وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - . . . حكم قبل وبعده . . .) » .

وقد سبق هذا الكلام شرحاً لكلام الزمخشري في المرجع السالف ، ونصه الحرق :

(الظروف منها : « الغايات » ، وهي : قبل ، وبعده ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وحل - ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : « من » - وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير . . . والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما افطلع عنهن ما يضمن إليه وسكت عليهن - صرن حدوداً ينتهي عندها . فذلك حين غايات) . . . » .

وملخص ما يريده المتن وشرحه هو :

أ - أن غاية الشيء هي آخره ونهايته :

ب - وأن غاية الظروف المضاف ليست هي المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هي آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الغرضي ، وتحقيق « النسبة الجزئية » المرادة من الإضافة .

ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً في النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفي هذه الحالة يصير آخر الظروف المضاف هو النهاية التي تنقضي عن نهاية المضاف إليه المضاف . أي : أن الظروف المضاف يصير هو للنهاية والحالمة والنهاية بدلاً من ذلك المضاف المحذوف .

(ومثل هذا في التصريح أيضاً) . وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : (هي الظروف المبنية على القسم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظيفاً بعد حذفه) .

- وقد ورد هذا التعريف في « المعنى » أول الجزء الثاني في الفصل المعبود للتعريب على « ما » حيث جاء بالهامش للنص السابق للعلامة الأمير .

(٢) ويكثر من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعده) يدخل في عداد الأسماء المبنية التي لا تقع -

بعد - دون - الجملات الست (وهي : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف . . .) وما بمعنى هذه الجملات ، مما هو وارد مسموع ^(١) ، (مثل : قدام - وراء - أسفل - علّ ، بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعها ^(٢) - المحض وغير المحض - يجوز في كل منها في أغلب استعمالاته ، ما يجوز في كلمة : « غير » من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحدة ^(٣) ، أخرى . وإن شئت فقل : من البناء في حالة واحدة ، والإعراب فيما عداها . فهي شبيهة بكلمة : « غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها في الغاية ^(٤) .

ومن هذه الظروف التي سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ، كبتدأ ، وخبر ، وفاعل . . . و . . .) ومنها غير المتصرف ^(٥) (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى البحر « يمين ») ^(٦) .

= فمتأ ولا نموأ ، (كما أشرنا في هامش ص ٢٥ ، وكاسيانى في التمت ص ٤٦٦ رقم ٢ سبق إضاح آخر لها في باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩) .

(١) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - حكن - حكنو . ولا يقاس عليها ما هو بمنها ، نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال . . . هو منه بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى ثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح في هذا الموضع) .
والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٢) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير الثامة » وهي هنا التى لا تدخل في عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥) .

(٣) راجع « ب » من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ١٣٢ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان في رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرداً عن الظرفية . ومن هذا في تحت ، وقوله عليه السلام : (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوُصول وتظهر التصويت) . الوُصول : السعادة الأشراف ، المفرد : وعمل . قال في كتاب : « الفريين - الهوى » ما نصه في مادة : « تحت » (أود بالتحويت : أذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم) . وجاء في هامشه : (قال ابن الأثير في النهاية ص ١٨٢ ، جعل « تحت » الذى هو ظرف قتيض « فوق » اسماً ، فأدخل عليه لام التصريف ، وجعله « أ . . . » ويعرب هنا فاعلاً . . . - (يمين وشمال) كثيراً التصرف - (قبل ، وبعده ، وباقى للظروف) ، متوسطة التصرف .

(٦) الغالب في : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » ، وهى أكثر الظروف غير المتصرفية . أن تكون « ظرفية » (أى : بمعنى : في) ، كقوله تعالى : ومن بيننا وبينك حجاب . . . ويجوزها لا بعنده الغاية لقليل ، كجئت من عندك - وجب له من لدنك - وهو مع قلته قياس .
وقد سبق هذا في ج ٢ باب حروف البحر عند الكلام على : « من » . (راجع الأولى على القطر ص ٢٤) .

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفاً معرباً ،
 يكون منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً «بـمين» إن وجدت قبله ، وحين
 يكون مبتدئاً على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جر «بـيسمين» إن
 وجدت قبله ^(١) .

خذ مثلاً الظرف : « قبل » ، فمعناه الدلالة على سبق شيء على آخر ،
 وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ، فهو من الظروف
 الزمانية أو المكانية الملازمة - في أغلب استعمالاتها - للإضافة ؛ نحو قوله
 تعالى : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » ،
 ونحو : قَدَّرَ لِرَجُلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ، ونحو : مَبِيتِي قَبْلَ
 النَّهْرِ بِخُطُواتٍ . ونحو : الْخَلْقُ الْكَرِيمُ قَبْلَ الْمَالِ . . . وتنطبق عليه تلك الأحوال
 الخاصة بالإعراب والبناء ، وهي التي تقدمت في « غير » .

(١) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً «بـمين» إذا أضيف في
 الصورتين وذكر المضاف إليه ، كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون منصوباً على الظرفية أو مجروراً «بـمين» إن حذف
 المضاف إليه ، ونُوى لفظه نصاً لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أَهْدَيْتُ إِلَى
 كِتَابِ آدَبٍ ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبلاً . . . ، أو :
 من قبَلِ . . . ، أى : قَبْلَ كتاب التاريخ . . . أو من قبَلِ . . . ؛ كتاب
 التاريخ . وفي هاتين الصورتين لا يُنَوَّن المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه
 لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمثالة الموجود .

(٣) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً «بـمين» ومنوئاً
 في الصورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوَّن لفظه ولا معناه ؛ لحكمة
 بلاغية يريد بها التشكُّم ؛ فهو بمثالة الذي لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داوود
 الملل بترمه بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قبلاً هامد الجسم ، كليل

(١) (١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية مباشرة . وإنما تقع مواقع
 إعرابية أخرى . كما يستفح عند الكلام عليها قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه (في ص ١٢٥)
 من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلاً من أربع ؛ للأسباب الموضحة هناك .

الدهن . . .) وفي هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبباً مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا المسمى المعين ؛ فسببُ الحضور هنا ليس سبباً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال ، ولكنه سببٌ مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هي حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنه يقول : « حضرت متقدماً » ؛ أو : « سابقاً » ، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب . وعلى كل مجيء آخر من غير تقيد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التي توجب التقييد بالمضاف إليه ^(١) . (ومثل هذا يقال في باقي الأسماء

(١) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون معطية عن الظرفية نهائياً ، وتصير أصلاً محضاً يفيد السبق والتقدم ؛ فعناها هو : « سابق » ؛ أو : « متقدم » ؟ أم تكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تفسيها معنى المشتق ؛ فتتصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأي الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأي الأول أدق وأحكم ، والاعتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة في تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التي تتجه للثاني . وكل هذا إذا نصب : « قبل » فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها ؛ بما يقتضيه النصب ، إلا إن سبقته « من » الجارة فإنها تمرب حرف جر زائد ، وتمرب كلمة : « قبل » بجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر . غير الظرفية - يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلا . ومثلها بقية الظروف الدالة على الجاية ، وسجى . ومن الخير أن ننقل ما سجله غرضي في هذا ، ونصه :

(قال بعضهم : إنما أعربت - يريد : « قبل » وأخواتها - إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فحق : كنت قبلاً ، أى : قديماً ، ومعنى : أبداً به أولاً ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .
وجاء في تقرير ياسين ثعلبياً على هذا ما نصه : « معنى أن القائل بالتذكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنها غير واقعين على الزمان بل معناها اسم مشتق فكرة واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها » .

وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال في أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

والظروف التي تناظر : « غير » (١) .

(٤) أما الحالة التي يُسْتَتَى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنَوَّى معناه ، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب على الظرفية ، أو محل جر إن سبقت « من » (٢) . . .

...

للأسماء المحضة (التي لا تدل على ظرفية ؛ مثل : « حسب » وشبهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة - في الأغلب - . . .) أحكام خاصة سيجيء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضاً - كما قلنا - على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حينئذ إنها نظائر : « قبل » ، وحينئذ إنها نظائر : « غير » وقد سردناها (٣) ، ولا خلاف بين أكثرها - في شيء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

...

وأما : « بعد » فظرف معناه - الغالب - الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه (٤) ؛ . . . سواء أكان التأخر حسباً أم معنوياً ؛ فهو من

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » في هذه الحالة - كما يقول النحاة - هو : « المعنى الاشتقاق العام » أي : مجرد التقدم والسبق المهيمن المابين على الوجه الذي أوضحناه هنا في (رقم ٢) من حاشي ص ١٣٣ لتبانية أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هنالك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المهمة وأسماء الزمان المهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً في هذا الباب (كما في ص ٢٤ و ٦٦) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فينبئ جوازاً على الفتح .

(٣) في آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

(٤) نكتلنا في الجزء الثاني - باب : الظرف - عن « بعد » وقلنا إن اعتبار الزمان أو المكان هو للرأي السديد الذي يجب الاقتصاد عليه دون الرأي الذي يجمعه مفسوراً على أحدها وحده فقد جاء في المحم - (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه : (« بعد » ظرف زمان ، لا زم الإضافة . . .) -

المعينة ، ولا يشترط التعيين في بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « عُلُّ » وينون إذا كان نكرة ، (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافاً لفظاً ولا معنى . . .) ، نحو ، سقط الطائرُ من علٍ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكَرَّ مِيفَرَّ مُقْبِل مُدْبِرٍ مَعَسَا كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عُلٍّ (١)

فكلمة : علٍ ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها في المثالين - وأشباههما - شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة . . .

ب - أن « عل » لا يستعمل في حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن » دائماً ، كالأمثلة السابقة ، وأنه لا يستعمل مضافاً (٢) لفظاً في أفصح الأساليب شيوعاً ، وليس الشأن كذلك في « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

• • •

(١) أصلها : « علر » - بالتثنية - وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعلى هذا لا داعى لوضعه في الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات . إلا على قرأى الذى يميز إضافته أحياناً ؛ كقولهم أخذت الكرسي من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسحوق من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .
وقى لفظه لغات مختلفة ، أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، منها صلا - عل وزان ؛ صلا - والذين يميزون إضافته يميزون في هذه اللفظة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « علكى » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين في رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

وبطل في وجوب قلب ألفه ياء اللزوم : « لى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقاً للبيان الذى سنبه في رقم ٢ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سهقت مقصلاً في ١٦ م ١٦ ب . من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم الممثل الآخر .

وأما : « حَسَبَ » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية^(١) . وأصح استعماله لأنه استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ، نحو : أعرفُ كتاباً حَسَبَ القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، بمعنى : « كاف » (اسم فاعل من الفعل : كَفَى) . فالمراد من المثال السابق : أعرفُ كتاباً كافٍ القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معرباً ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبنى سوى وطني بدبلاً فحسبي ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزلة اسم التفاعل العامل : « كاف » وسم التفاعل العامل^(٢) لا يكتسب التعريف بالإضافة لاسوة . كما أوضحنا من قبل^(٣) .

ولما كان لفظ : « حسب » جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى — جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأما مراعاة لفظه فتجيز معامته معاملة الأسماء الجاهدة ، فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : البحر بحرف البحر الزائد : « الباء » . ومن أمثله مبتدأ البيت السانف ، وكذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضم الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتقِ اللهَ أخذتهُ العزةُ بالإثم ، فحسبه جهنمٌ » ، ومن أمثله خبراً قوله تعالى : « ومن يتقِ اللهَ فهو حسبه »^(٤) . . . ومن أمثله اسماً للناسخ قوله تعالى : « وإن يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللهُ مِنْ أَمْثَلِهِ مجروراً بحرف جر زائد :

(١) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقاً لما أوردها في هامش ص ١٤١ وقد غيرها في بعض حالات إعرابية أخرى تجيء) .

(٢) إذا كان للير الماضى — كما عرفنا في ص ٦ .

(٣) في ص ٦ و ٢٣ .

(٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ، كقول الشاعر :

فلا تحسبن قوماً على فضل نعمة فحسبك طاراً أن يقال حسود

بِحَسْبِكَ^(١) العلم ، فإنه قوةٌ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » في موقع إعرابي غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعاً باتاً ، مجازة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه (وهو : كاف^(٢)) ، مع الاختصار من مواقفه الإعرابية على وقوعه نعتاً لنكرة ، أو حالاً من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسيك من خطيب ، وإلى « شوق » حسيك من شاعر .

وموجز القول : أن « حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجروراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالاً من المعرفة . . .

ثانيهما : أن يكون : « حَسْبُ » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يمحذف المضاف إليه ويُنَوَّى معناه فقط) . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، ومفرداً مُنَكَّراً مبنياً على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : « ليس غير » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالاً من معرفة أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له - في الفصحح - موقع آخر ، نحو : إن لكل إقليم حاضرةً حسب ، بمعنى : لا غير^(٣) . وهي صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم في محل نصب . ونحو : اتسعت لحديقة حسب^(٤) أي : لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسب . أي : ليس غير . ويقولون في هذه « الفاء » إنها زائدة :

(١) انظر ما يتصل بهذا من فاحية التعريف والتخصيص في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على « غير » .

(٢) دعيل « إن » وغيرها من العوامل القظية ؛ كالباء في محل : « بحسبك » للعناية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكون ؛ لأن العوامل القظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح لتبرير لا لتحتميم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا ينفرون هذه الحجة ، فلا يخضع كلامهم لها .

(٣) والأصل : حسب ، أي : كانيته .

(٤) والأصل : حسب الغرض ، أي : كانية الغرض .

لتزيين اللفظ^(١) و«حسب» مبتدأ مبني على الضم في محل رفع ، حذف خبره .
والأصل : فحسب الثلاثة مقروءٌ ، بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز
العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروءُ
حسبٌ . . . ، أى : المقروء حسبي مثلاً .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : «حسب» في عداد الأسماء الملازمة للإضافة
في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني - وهو : البناء - دخل في عداد
النظائر التي تشبه «غير» و«قبل» ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

• • •

وأما : «أول» - فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسماً لا ظرفية فيه ، معناه : إِمَّا مبدأ الشيء الذي يقابل
آخره ، نحو : أول الغيث قطرٌ ثم ينهزمير ، أى : بدايته التي هي ضد
نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أن حاتم طيٍّ أولٌ في الندى ، وأنت الثاني

وإما معنى كلمة : «قديم» الذي يقابل معنى حديث ، نحو : بيت
المقامر خِلُّو^(٢) ، ليس فيه أول ولا آخر . أى : ليس فيه قديم ولا حديث .
وإما متضمناً معنى كلمة : «سابق» أى : «متقدم» الدالة على الوصف ،
نحو : تنقلت في البلاد عامماً أولاً^(٣) ، أى : عامماً سابقاً أو متقدماً من غير

(١) وزادتها لازمة ينص صريح في ص ٢١ من حاشية الألبوني على : «القطر» . وقد نقلنا
النص في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : «المعرف بأل» . عند قول ابن مالك
(«أل» حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضاً قد يفهم هذا القوم من حاشية الأمير على :
«المفتى» ج ١ عند الكلام على : «قطر» في باب : «التألف» . ولكنه ليس في صراحة النص السابق .
(٢) حال .

(٣) بالتعويض ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية في رقم ٢ من الصفحة
التالية . ويقولون في سبب قنونه ، إنه قد يؤنث بالهاء ، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أولات ، ووزن
«أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلتحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجيء في
باب : «الممنوع من الصرف» : ج ٤ .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته في ج ٧ ص ٢٢٥ ج ٢٢٧ م ٧٩ .

تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » في كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسماً جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق ^(١) ، يتضمن معنى كلمة : « أسبق » الدالة على التفضيل . وهو في هذا الاستعمال معرب ، تطبق عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدخول « مين » جارة للمفضل عليه ، وكعدم تأنيته بالتاء « . . . و . . . » وغير هذا مما يجيء في باب « التفضيل » ^(٢) ؛ نحو : أنت في الإحسان أول من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قبل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أول الراصدين ، ثم رآه بعدى . أى : قبلهم . وفي هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التي تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرها .

١ - فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب - ويعرب أيضاً إذا كان مضافاً ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصاً ، نحو : أسرع للصارخ أول . . .

ج - ويعرب أيضاً إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولاً . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقي المجرد ، على الوجه الذي أوسعنا الكلام فيه ^(٣) . أى : سابقاً ، متقدماً) .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة وإلى سبقتها في رقم ١ .

(٢) وهل هو في هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجرأ في الوزن ، وفي تجرده من التاء ، ودخول « من » حل المفضل عليه . هذا خلاف شكل لا أثر له في صحة الاستعمال .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤ .

د - وينى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرع
للصارخ أول^(١) . . .

...

(١) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :
واضْمُ بِنَاءٌ : « غَيْرًا » أَنْ عَلِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفٌ ، نَائِيًا مَا عُدِمَا
يقول : اضم لفظ « غير » غنة ناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف
إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرفق من أنه
لم يصرح بأن الذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . - يريد : أين « غير » على الضم إن حذف
المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرٌ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا ، إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا ، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف
إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » فى هذا أيضا . وقد عطفها حابه بالواو المحذوفة أو
المذكورة ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهاات ، وعلى - كثير ،
فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والجرور : « كثير » خبره . وباقى الألفاظ معطوفة على : « قبل » بالواو
المحذوفة أو المذكورة .

ثم بين فى البيت الأخير أن النحاة أحرزوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير .
وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان يجهل عاماً على كل
تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل :
حسب - على - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر عاماً ، وتقصيلاً ضرورية . وقد
تداركنا ذلك كله .

زيادة وتفصيل :

— تنصدي للمراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصني منها ما يأتي ، ليكون معيناً على فهم غيره في ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجلائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ » ، يجوز في كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » — وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالي .

(٢) ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عامٌ قبل العام الحالي ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ، وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذي كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام « قبل » ، وبعد » ونظائرها . . .) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أولٌ . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوباً ، تطبيقاً لأحكام « قبل وبعد » المشار إليها فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال كما سبق

(٤) ما رأيت الأخ مذ أمس^(١) . أى : مذ ابتداء اليوم الذي قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أولٌ من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ الأول من أمس ،

(١) في ج ٢ ص ٧٩ ٢٦٤ الكلام على : « أس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ، ومنها استعمالات أخرى هامة .

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة .
 فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس . (ولا يصح
 أن أزيد على اليومين قبل الأمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها :
 الأسبق أيضاً . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ،
 ومعناها : أسبق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس ^(١) .
 ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ - باب الظرف) إلى ما تسجله
 المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله : « أوّل » بهمة بعد
 الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واوا ، وأدغمت هذه الواو فى
 الأولى . وقيل : أصله : « ووال » ، قلبت الهمزة واوا ، وأدغمت فى الواو قبلها .
 وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى
 أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة
 ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ، كعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق
 أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع
 اللغوية ... وهذا حسن .

ج - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن
 وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول ^(٢) . . .

(١) راجع لسان العرب فى مادة « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية :
 « يامين » على التصريح « طيبة الحلقى » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .
 (٢) مما يتصل بكلمة : « أول » ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٢٣٣ بحث
 « مل ومنذ » .

د - « ملاحظة » : رأى بعض النحاة^(١) تقسيم الاسم من ناحية إضافته وعدم إضافته ، تقسيماً موجزاً ، ولكنه شامل ، وملخصه :

(١) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظاً ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة « كل » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .

(٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ، مثل : كلا ، وكلا ، عند .

(٣) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو - أولات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذو ، وذوات ... - « كل » التي تعرب نعتاً .

(٤) ما تجب إضافته لفظاً للمضمّر مطلقاً - مخاطباً أو غير مخاطب - مثل : وحد ، وكل ، التي للتوكيد .

(٥) ما يجب إضافته لمضمّر المخاطب ؛ مثل : ليك ، وأخوانها ... ولا يجوز القطع .

(٦) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً (أى : انشئية أو فعلية) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .

(٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظاً ، وهو « إذا » .

(٨) ما تجب إضافته لفظاً للجملة الفعلية - دون غيرها - وهو : « إذا » وأيضاً « لَمَّا » الحينية عند من يقول باسميتها .

(٩) ما تمتنع إضافته ، كالضائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أى » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .

(١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهي الأكثر .

(١) هو الخفري - ج ٢ عند بيت ابن مالك :

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف . حذف المضاف إليه .

نعت أحدهما .

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسيًّا ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يتبغى بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق . والأصل : حدثني أهل التجارب والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابها والمتصلون بها فلا بد لصحة المعنى الحقيقي - لا المجازي - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وجاء ربك . . .) ، وقوله : (وأسأل القرية . . .) ، وقوله : (ليس البر أن تولتوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله . . .) ، والأصل : وجاء رسول ربك - وأسأل أهل القرية - ولكن البر من آمن بالله (١) - . . .

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجوز . كقول شوقي : « ذكروا للبخل مائة عيلة ، لا أعرف منها غير الجيلة . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ، لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى تقيض المطلوب ، فنل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاختصار فيه على المسعور . من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

(١) والقرينة العقلية الخامسة في هذه الأمثلة هي أنا لا نرى الله يحيى أمامتنا ، وأن القرية من حيث هي طوبى ، وحجارة ، ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيق ، لا مجازي - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسيًّا مجسماً (أي : ذاتاً ، وجنة) .

حذف كلمة « ابن » في قول الشاعر :

لا تَلُمْنِي - عَتِيقٌ - حَسْبِي الَّذِي بِي
إِنْ بِي - يا عَتِيقٌ - مَا قَدْ كَفَّانِي

يريد : يا ابن أبي عتيق ^(١) .

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب - وهذا هو الغالب ^(٢) - فيكون فاعلاً مكانه في مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلاً مرفوعاً .

وقد يكون مفعولاً به ، كقوله تعالى : « وأُشْرِبُوا في قلوبهم العِجل » ، والأصل : حبّ العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولاً به منصوباً ، وقد يكون مفعولاً مطلقاً ؛ نحو قول الشاعر :

أَلَمْ تُغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا ^(٣) وَبَتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ ^(٤) مُسَهَّدًا
والأصل : أَلَمْ تُغْتَمِضْ عَيْنَاكَ اغْتِمَاضَ لَيْلَةٍ أَرَمَدَ ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولاً مطلقاً ^(٥) بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً للمبتدأ ؛ كقولهم : شرّ المنايا مَيِّتٌ بين أهله ، أى : مَيِّتٌ مَيِّتٌ بين أهله ^(٦) .

(١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبي ربيعة ، وأن المخاطب هو : ابن أبي عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهي مضافة إلا سماساً .

(٢) كان هذا خائباً فقط لسبب الذي في رقم « من هامش الصفحة التالية .

(٣) الأرمَدُ : المريض مطلقاً . أو : المريض يمرض في عينيه .

(٤) من لفظه أفسى . وهي من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٥) تتوقف صحة المعنى على هذا للتقدير ، ولا يستقيم المعنى بحمل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس المراد : أَلَمْ تُغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ الأَرَمَدِ . أى : في ليلة الأرمَد ؟

(٦) يريدون : من لم يمتك في الحرب ، وتعال الأعداء .

وقولهم في وصف الدنيا : « هي إقبال وإدبار » . والأصل : هي ذات إقبال . . . ، أو خيراً فلناسخ ، كقوله تعالى في الآية السالفة : (ولكن البر من آمن بالله . . .) .

وقد يكون ظرفاً ، نحو : وصلت إلى عمل طلوع الشمس . أى : وقت طلوع الشمس . أو مفعولاً لأجله ، نحو : أطعتُ الوالدَ لإرضاءه ، أى : قصدتُ إرضاءه . أو : مفعولاً معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليل ، أى : وبجىء الليل . أو حالاً ، نحو : تفرق الأعداءُ أيادي سباً ، والأصل : مثل أيادي^(١) سباً . . . أو : صفة ، نحو : سخرت من قوم أيادي سباً . أى : مثل أيادي . . . أو مجروراً ، كقوله تعالى : (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) أى : من مرضاة الله . . . وقول الشاعر^(٢) :

وكيف تواصل من أصبحتُ خلالها^(٣) كأي مَرَحَبٍ^(٤)

أى : كخلائة أبي مرحَب . . . ، فحذف المضاف في كل هذا — وأشباهه — وحل المضاف إليه محله في اسمه الإعرابي ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجهر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول^(٥) . ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

(١) لا تعرب كلمة : « أيادي » هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالاً مؤولة ؛ بمعنى : معبدتين . أو : حالاً من طريق قياسها مقام المضاف . المحذوف الذي هو كلمة : « مثل » المتوسطة في أغلب حالاتها في الإبهام ؛ كما عرفنا في باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ — وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) هو النابتة الجعني .

(٣) الخلالة — مثلثة الخاء — الصداقة .

(٤) أبو مرحب : كتابة عربية قديمة من الظل ؛ ومن شأن الظل التثقل وعدم الثبات .

(٥) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجهر مع أننا اشتطنا — في الصفحة السالفة —

لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟

أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأمم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح ؛ فاشتراطه إنما هو لتحقيق الأمم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التي يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بهدف لقياسيته — مع اعتبار هذا مخالفاً للأمم الأغلب ، برغم صحتها ، وقياسيته .

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ،
تُمثله (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله ^(١) ، لتكون دليلاً عليه بعد حذفه ،
والآخر : أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه ، — الذى حذف قبله
المضاف — أو منفصلاً منه « بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى
محاسبٌ على عمله ، وفتاةٌ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة :
« كل » الثانية : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطاً ^(٢) الحذف (وهما :
الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : « كل » الأولى ^(٣) .
ونحو قول الشاعر :

أكل امرئٌ تحسبين امرأً ؟ ونارٍ ^(٤) توقدُ ^(٥) بالليلِ نارا ؟
أى : وكل نارٍ . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :

ولم أرَ مثلَ الخبيثِ يتركه الفقى ولا الشرَّ يأتيةِ امرؤٌ وهو طائعٌ

(١) المراد بالمقابلة ما يشمل قسدين والتفصيل .

(٢) هذان هما الشرطان لقياسية الجبر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لافتراط تقدم للن أو
الاستفهام أو غيرها مما زاده بعض النحاة .

(٣) فالمعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة »
معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤولى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاة محاسب على
عمله فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر .

(٤) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛
وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالمعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لئلا يلزم المعطف
على معقول حاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، ممثلة لفظ : « كل » المضاف
المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة معقول ثان : « لتحسين » فهى ممثلة للقول ، ومفعول الأول هو :
« كل » امرئ المتقدم عليه ، فلوحظنا بالواو كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف :
« كل » ، وظفنا بهذه الواو أيضاً « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة — لترتب على هذا أن نعلم
بحرف واحد شيئين على معولين مختلفين ضبطاً وهما لساقلين مختلفين ، وهذا متع عند كثرة النحاة : لأن
المعاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين .
فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أول ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى المعطف على
معقول عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، وبالا خلاف فيه أحق بالاتباع بما فيه خلاف . . .
(واجع التصريح — وغيره — فى هذا الموضع) .

(٥) أصلها : توقد . وحذفت إحدى التانين : للتخفيف .

أى : ولا مثل الشر . وقولهم : ما كلُّ سوداء فحمة ، ولا بيضاء شحمة .
 أى : ولا كل بيضاء شحمة ^(١) ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال ،
 وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأنصح
 الأعلى .

ومثال المخلوف المخلوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ
 قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا ، والله يريد الآخرة) ^(٢) .

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل
 المضاف المخلوف فى إعرابه ، كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا
 كان المضاف إليه جملة ، (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا : ولا مبتدأ . . .
 و . . . و . . .) كالتى فى قوله تعالى : (فسبحان الله حين تُمسّون وحين
 تُصبحون . . .) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة
 « حين » ولا يجوز الحذف ^(٣) .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف
 القيامى ^(٤) .

• • •

(١) ستنبى مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٩٥ وله إيضاح فى ٩٤٨ .

(٢) الآخرة ، - بالجزم ، فى قراءة من قرأها كذلك - مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض
 الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقى) . والله يريد دائما الآخرة ، أو خاله
 الآخرة ، فالمضاف إليه المخلوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل المذكور ، وهو : « عرض » ،
 وليس يماثلا له .

(٣) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدؤا « بأل » والمضاف منادى . فلا يصح :
 يا للمالم . تريد : يا مثل المالم .

(٤) فيما سبق يقط ابن مالك :

وَمَا يَكِلِ الْمُضَافُ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
 ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفا عنه
 فى الإعراب ، وقائما مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المخلوف ؛ فيصير فاعلا بدله ،
 أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبرا . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئا من الشروط .
 وقد أوضحناها ؛ ثم قال :

النحو الثانى - ثالث

زيادة وتفصيل :

١ - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ، كالتعريف والتذكير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا^(١) بَيِّنَاتًا^(٢)) ، أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ^(٣) . والأصل : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ . . . فرجع الضمير : « هـ » : مؤنثاً إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكراً لا اختيار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسن في مدح الغسانيين :

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ^(٤) عَلَيْهِمُ

بَرْدَى^(٥) يُصَفِّقُ^(٦) بِالرَّحِيقِ^(٧) السَّلْسَلِ^(٨)

= وَرَبِّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(الذي أبقوا) أى : الذى أبقوا بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركبون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ حُطِفَ

أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف مطوياً على كلمة مذكورة ماثلة في لفظها ومعناها للمحذوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

(٢) ليلا .

(١) جذابنا .

(٣) فائمون في القيلولة ، وهى وسط النهار . (٤) واد قرب دمشق .

(٥) نهر يجرى بدمشق . ولفظه مؤنث ؛ ليوحّد ألف التانيث في آخره .

(٦) يُجَمِّزُج . (٧) الأحمر . (٨) الذهب .

يريد : ماء بردى . والضمير في : « يُصَفَّقُ » مذكور ، إذ اوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكور .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثاً دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةِ حَفْصَةَ^(١) وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا^(٢) نَافِحَةٌ
أَي : رائحة المسك فائحة من أكمامها^(٣)

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (. . . وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَدِّبُونَ . . .) الأصل : « وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم » فحذف ككلمتي : « بدل - وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو : « رزق » - مقام الأول ، وهو : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقرب منه :
« ثُمَّ دَنَا^(١) فَتَدَلَّى^(٢) » ؛ فكان قناب^(٣) قنوسين أو أدنى^(٤) ،

(١) جمع : رُدْنَةٌ ، بمعنى : كم .

(٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف . أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبياناه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ « كل » و « بعض » أم غيرهما من صورة المختلفة التي في مكانه الأندب ، (وهو : « هـ » - مبحث : مرجع التفسير) في الجزء الأول ، (في آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ - و « ز » ص ٢٣٦ ، مبحث : تعدد المرجع) .

(٣) أي : اقرب جبريل من النبي .

(٤) فزاد من القرب .

(٥) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداها بالأخرى ، حتى كأنهما قوس واحد ، رمزاً للاتفاق والاتحاد .

الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

(٦) اقرب .

والأصل : فكان الرسول قدّر مسافة قُرْبِ قَابِ قَوْسَيْنِ . فكلمة : « الرسول »
 المحذوفة اسم كان ، والضمير حل محلها ، وصار هو الاسم . وحذفت المضافات
 الثلاثة : (قدر - مسافة - قرب -) وحل المضاف إليه الأخير :
 (وهو كلمة : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار
 خبراً مكانه .

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صورَّ ثلاث^(١) :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنبَوَى معناه ؛ فيُنبَتَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معرباً ، و منوناً) .. وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل - بعد ، ... أو اسماً آخر يشبهها : مثل : حسب وسواها مما سردناه وشرحناه قريباً^(٢) : نحو : استشار المريضُ الطبيبَ ليس غيرُ ، ولم يستمع لأحد قبلُ . والأصل - مثلاً - : ليس أحدٌ غيرَ الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبلَ الطبيب . فلما حُذِفَ المضاف إليه ونُبِىَ معناه بُنِيَتْ « غير » ، و « قبل » على الضم

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنبَوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويردُّ إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين ... و ... فكانَ الكلامُ في أصله خالٍ من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا وَهَدَى اللَّهُ الْحُسْنَى) ، أى : وكلَّ فريقٍ . وقوله تعالى : (أَيُّهَا مَنَّا تَدْعُونَا^(٣)) فلهُ الأسماءُ الحسنَى) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فيعضُ زراعى ، وبعضُ طبيّ ، وبعضُ هندسى ... أى : فيعضُ الفروع

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعها : التامة^(٤) وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالاً على الإحاطة والشمول ، أو البعضية ؛ كما في الأمثلة) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُنبَوَى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله الذى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يردُّ إليه ما حذف

(١) إذا كان المضاف إليه هو «ياء المتكلم» تميز بأحكام خاصة ، هامة نجى في ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

(٢) في ص ١٣١ و ١٤١ وما بعدها .

(٣) «أَيُّهَا» أداة شرط ؛ للموم والإيهام . «تدعوا» فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف التنوين ، وواو الجماعة فاعل «وما» زائدة .

(٤) في رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروطة في هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهي قبل وبعد وأشباههما ... مما شرحناه في هذا الباب في ص ١٣١ وما يليها .

للإضافة - كالتنوين . . . وإنما نزل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسماً تاماً^(١) أن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ؛ ليبدل على المحذوف نصاً ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربعَ ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعى به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنيينا بالمذكور عن المحذوف ، أى : أن المضاف إليه الثاني دل على الأول المحذوف^(٢) ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنَتْهَا^(٣)

فَنَبِطَتْ^(٤) عَرَّى^(٥) الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ^(٦)

أى : سهلها وحزنتها . وقول الفَرَزْدَقِ :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا يُسَرِّرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

(١) أما ظروف النيات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء الستة ، والنفايات في هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ . . .) .

(٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . وتلخصه ، أن الأصل : أنفقت ربعَ المال ونصفَ . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربعَ - ونصفَ - المال - ثم حذفت الهاء تحسناً للفظ . ولا دامي لهذا التكلف والالتواء الذي لا فائدة منه .

ويقول القراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلاسيك الكبير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا مماً للمضاف إليه المذكور ، ولا شيء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفي هذا راسة وتيسير ، ولكن الأولى أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . (ضد السهلة) .

(٤) فتعالت .

(٥) جمع : عُرْوَة ، وهي الجزء البارز من الإناء وغيره ، كمن يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة - أو نحوها - مما يكون متصلاً بظاهر الإناء ، كمن تمسكه اليد في سهولة .

(٦) الضرع : المكان الذي يتجمع به لبن الحيوانات البنية في آخر بطنها ، والمراد هنا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجهة الأسد . ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجرح فى المضاف إليه — كالمثالين السالفين ، — وأن يكون عاملاً آخر غير مضاف ، نحو ، قول الشاعر

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بمثل أو أَنْفَعَ مِنْ وَبَلٍ ^(١) الدِّيمُ ^(٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع ^(٣) . . .

وقد يحذف المضاف إليه ^(٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، — وهذه الصورة عكس السابقة — ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثماني ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاختصار فى هذا النوع على المسموع .

• • •

— إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز — وشمس الدين — وسيف الله . . . وأنواع العلم الكنية . . .) نعت ^(٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

(١) الوبل : المطر الشديد .

(٢) جمع : ديمة ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله المودى :

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بشَرْطٍ . عَطْفٌ وَإِضَافَةٌ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلَا

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف لبقا على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال يبين سبب شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وما :

فَفَصَّلَ مضافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبِّ :

فَفَصَّلُ يَمِينٍ . وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا . بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : يَنْعَتُ ، أَوْ : نَدَا

(٤) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية فى

ص ١٦٩ و ١٧٢ .

(٥) انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وبغيره من التواضع إذا كان المعجوز كنية .

هو المقصود الأساسي بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له — كما تقدم ^(١) — ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعته هو المضاف إليه ، نحو : أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتوان في بذل الجهود الصادقة لإنفاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظة : « كل » ^(٢) ، فالأحسن في هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ، لأنه المقصود الأساسي . أما المضاف : « كل » فجيء به لإفادة الشمول والتعميم ، نحو : كل فتاة مهيبة هي دِ عامة لرقى وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف : « كل » ضعيفة هنا .

وتطبيقاً على ما سلف يعرض النحاة ^(٣) لإعراب بعض النعوت ، فيجيزون في كلمة : « الأعلى » من قوله تعالى : (سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) أن تكون نعتاً لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التي لا تليق بهذا الاسم العظيم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو : جامعى رسولٌ على الظريف . . . فالتعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ، لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص . ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت في مثل : و « كلٌ فتى يتقى فائزٌ » . . . فإن النعت للمضاف إليه ، لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجه إليه بغير لبس ولا خفاء — كما أسلفنا — « ملاحظة » — إذا كان العلم كُنيّةً — والكنية لا تكون إلا مركباً إضافياً — وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتى في « ١ » من ص ٤٤٤ .

(١) في الصفحة الثانية من هذا الجزء .

(٢) للكلام على إضافة « كل » إشارة في ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ١١٣ ولوقوعها نعتاً في

ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣ .

(٣) راجع فيما يأتى الجزء الثانى من « المنى » باب : « التواضع » .

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم^(١) .

تقتضى الإضافة أحكاماً عامة عرفناها في بابها^(٢) . وفي مقدمة تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب حاجة الجملة التي يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه دائماً

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكاماً أخرى في ضبط ياء المتكلم ، وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف^(٣) . وفيما يلي البيان :

أولاً^(٤) - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جرّ ، في أربع حالات :

(١) أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح^(٥) الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ، « وطن » ، « روح » ، « مال » في نحو : « وفقت نفسي على خدمة وطني » ، « سأبذل روحي ومالي في حمايته » ، « قول الشاعر :
أَكْذِبْ عَامِداً مِنْ أَجْلِ مَالٍ ؟ فليس بنافعي - ماعشت - مالي^(٦)
وإعراب المضاف في هذا النوع كالذي يليه ؛ وسيأتي البيان .

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٢ م ١٢١ - ويعبر كل منهما متصلاً الآخر .

(٢) في ص ٦ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

(٤) سيجيء الحكم الثاني في أول ص ١٧٧ .

(٥) وكذلك ما يدخل في حكمه . وسيأتي في « هـ » ص ١٧٤ - وصحيح الآخر هو : « ما ليس

في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة » (وهي : الألف - واو - والياء) ، ومثل الآخر هـ هو :

« ما في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة » - كما في ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .

(٦) وزن الشعر يمنع تحريك لياء هنا . - أي : أن الحركة ممنوعة للضرورة - .

(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح^(١) ككلمة « صفو » و « بغى » في مثل : لا يؤلّى ويكدر صفوى كبغى على الناس ، ولا سباً الضعفاء .

ونقول في إعراب المضاف في هذا النوع وما قبله في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدرة^(٢) ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغى . .

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : إن أخى الحق من يزيد صفوى ! ويمنع بغى .

أما في حالة الجر - نحو : (أنعلم من تجارى ما لا أتعلمه من كتبي - الصوت العذب يخفف من شجوى . .) فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

(١) المعتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرق العلة : (الواو أو الياء) مع مكون ما قبله ؛ نحو : (سقى - طبقى) - (شجى - صفى) - ونحو : (حوَّى - عشى - غشى) - وكل ما هو مختم بياء مشددة للنصب ؛ كمبغوى ، أو غير النسب ؛ مثل : كبرى ، ونحوها من كل مختم بياء مشددة ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين .

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة : وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين . حكم يتلخص فيما يأتي :

إذا كان المضاف - مختماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثل : كبرى - حوَّى - . . . فإنه بعد إضافته تتجمع في آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع - غالباً - ولقرار منه يجب الاتجاه إلى واحدة ما يأتي :

إما حذف ياء المتكلم (وهي المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلاً على الياء المخوفة ، نحو جلست على كبرى . . . بغير تنوين ، والأصل كبرى . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلاً على الألف المخوفة المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على كبرى . . . والأصل : على كريباً . . .

وإما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتشأ ياء مشددة مكونة من ياءين ، السابقة منها ساكنة ، والمتأخرة (وهي ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصدوة القادرة - لا في الحقيقة - بين هذه الحالة والتي قبلها . والأفضل الاختصار على الحالة الأولى . مع صحة استعمال الأخيرين .

(٢) للإعراب المقدّر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المهل ، مواضع خاصة بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلاً ، وتوضيح أثرها في الباب الخاص بها ، (وهو : باب « العرب والمبغى » ج ١ ص ٥٢ م ٦٠ وفى ص ١٢٩ م ١٦) .

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب ^(١) ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهاها ؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : « رِفَاقٍ » في نحو : تخيرت رِفَاقِي من طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه - رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً - كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالماً ؛ نحو : تسابقتُ زميلاتي في ميادين العمل النافع - أكثرتُ زميلاتي - أعرف لزميلاتي حقهن في الإكبار . . .
وحكمه : الرفع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقاً للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدّرة التي منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقاً للرأى الآخر .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت الإضافة محضة جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى :

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفاً ، ففي نحو : « نفسي ووطني » من المثال السابق ^(١) نقول : « وقفتُ نفسي على خدمة وطني » ، ^(٢) أو : « وقفتُ نفسيًا على خدمة وطني » ...

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، نحو « وقفتُ نفسي على خدمة وطني » .

وإما حذفها وبعي ثاء التأنيث ^(٣) عوضاً عنها : بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » - نحو : « يا أبت ، يا أمّتي » ... ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة - واضحاً ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - اليوم - التخفيف منها ومن محاذاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح . وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

(١) في ص ١٦٩ وهو : « وقفتُ نفسي على خدمة وطني » .

(٢) وكذا قوله تعالى : « (ذلك لمن خاف منّي) » ، وخاف وعبد . « أي : وعبد . ولولا أن ياء المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعبد » كما يقتضي سياق الآية في سورة « إبراهيم » . وفي هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .

(٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوي كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيبيء في ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابتها .)

(٤) المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً - على الرغم من أن ثاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتماً - ؛ إذ لا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وهاء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت ثاء التأنيث - وهي حرف - عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً لتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه -

كما سيبيء في ج ٤ في باب المنادى المضاف لياء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦ .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ في نحو : الوالد مصاحبى غداً في الرحلة ، — لم يجزئ شئ من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون — وهو الأكثر — أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها .

• • •

ب — النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة في الجملة نصاً ، نوعاً من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقبة ألفاً ؛ أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض — « الإضافة المقدرة » ^(١) .

• • •

ج — يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية : (أب — أخ — حم — فم — هن) ، ودخلها قائم على الرأي الشائع الذي يحسن الاختصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها : (أبو — أخو — حمو — هنو — فتو . . .) بالرغم من ذلك الأصل نقول — في الرأي الشائع — عند إضافتها : أبى — أخى — حمى — هنى — فى . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم — كما سبق في بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ —

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره — كالاعتاد في أمثاله — لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه في الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

(١) سبقت الإشارة لهذا في ط ٣ من هامش ص ٧ .

الفتح ، وقلب حرف العلة الذي قبلها ياء ساكنة تدغم في ياء المتكلم المبنية على الفتح ^(١) وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقصورة ، منع من ظهورها السكون الذي فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتي للإدغام ، ولا يصح أن تكون في حالة الرفع مرفوعة بالواو- كالثأن في الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ألا تكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المهنوف من كلمة : « فم » ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها في ياء المتكلم ^(٢) ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(وستجىء إشارة لبعض ما سبق في باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١) .

د - بمناسبة ما سبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة ... لم أرفق بين يدي من المراجع حكماً للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم ^(٣) . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقليون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات معربة ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثة ؛ لهذا لم يدخله النحاة في اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالالف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو ^(٤) .
لكننا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فمن أسماء الناس المتداولة : حميدو - زندو - زوزو - روميو - غالييليو - كاسترو - ...

(١) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تقديداً لإدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة لضوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

(٢) راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبحث ابن مالك : « وشرط ذاك الإعراب أن يضاف لا ... » وج ٢ في آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » . ويكملها ما جاء في الجمع ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) أما معتل الآخر بالالف أو بالياء فيجوز حكمه في ص ١٧٧ .

(٤) لنا في هذا رأي (سجلناه في ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضحنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يليه هذا الحكم ، كما نكلمنا على حكم تثنيته وجمعه في الجزء الرابع (م ١٧١ هامش ص ٤٥٧) .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أَدُكُو - أَدُفُو - وهما بلدان مصريان - أَرَكْنُو (اسم واحة مصرية) - كَزْمُو - طوكيو - بَرْنِيُو - كَنْغُو - إكوادورو . . . ولأشك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها - إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ، (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع في اللبس) ، فنقول حميدُوي - زندُوي . . . ولكن في هذا الرأي - مع توضيحه المراد - مخالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح فتشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشددة . وإن يقع لبس بين هاتين الياء و ياء النسب ، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضاً ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ، لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، وانقواء العامة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تفضي الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسرت ما قبلهما ، إلا لما منع - كما سنعرف قريباً ^(١)) . على أن الأخذ بهذا الرأي أو يساقيه - أو يغيرهما - يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين في شؤون اللغة .

هـ - من الألفاظ المستعملة : « ابنم » المبدوء بهزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ، فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها في الحالتين ، فنقول : ابنمسي ، أو : ابني .

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت ^(٢) بعدها مع بناء الياء على الفتح ، كقوله تعالى : « وأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول يا ليتني

(١) في رقم ٢ من هاشم ص ١٧٨ . أما التفصيل في باب : « الإعلال والإبدال » من

(٢) وهي ساكنة في الأغلب .

لم أوتَ كتابيَّةٌ ، ولم أدْرِ ما حسابيَّةٌ ، يا ليتها كانت القاضيةُ ، ما أغنى
 عني ما ليَّةٌ ، هلَّك عني سُلْطانيَّةٌ ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها :
 « أبيَّةٌ ، وما أبيَّةٌ . . . » .

ثانياً^(١) : يجب تمكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية^(٢) :

(١) أن يكون المضاف اسماً مقصوراً^(٣) ؛ مثل كلمة : « هُدًى » في نحو : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من قلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ، فيقول : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأي - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير^(٤) . . .

(٢) أن يكون المضاف اسماً منقوصاً^(٥) ؛ مثل كلمة : « هاد » ؛ في نحو : العقل هادئ إلى الرشاد . . . (والمنقوص : اسم معرّب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادي - الداعي - الوالي . . .)^(٦) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تسكن ، وتُدغم في ياء المتكلم التي يجب بناؤها على الفتح في محل جر^(٧) : فيحدث من إدغامها ياء مشددة .

(٣) أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كائنين - مرفوعاً أو غير

(١) أما الحكم الأول فقد سبق في ص ١٦٩ .

(٢) مع ملاحظة ما سبق في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣ .

(٣) هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى : الرضا . . . وتفصيل الكلام

عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٤) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التي أسلمها الألف ، بدل حركات الإعراب التي كانت

مقدرة على الألف . فهو مما قاب فيه حرف عن حركة - طبقاً لبيان السابق في موضعه الأنسب - ج ١

ص ١٠٩ م ٧ « ب » - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف . « علّا » (كمصا)

(وهو لفة في : « علّ » بمعنى : « فوق » وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان

إعرابه مفصلاً في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ في آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر) . عند إضافته

لياء المتكلم في لفة من يجتزأ إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من عليّ . وكذلك الظرف « لَدَيّ » ،

ومن الواجب أن تقلب ألف « لدى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر : نحو :

لدىّ اللون لمن يستعيني ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة . أما « علىّ » و « إلىّ » .

المحرران الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٥) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء

عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق في « د » من

ص ١٧٤ .

(٦) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

مرفوع^(١) مثل كلمة: «يدان» في نحو: لا أتطلع إلا لما كسبت يداي. ولا أعتد في رزقي إلا على يدي. وكقول الشاعر:

أَيَا أُنْعَوَى الْمُتَوَكِّلُ مَلَامَةً أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِي مَا يَبِيا
(وبلاحظ أن ياء المثني - وشبهه - في حالة نصبه وجره تدغم في الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ، وتبنى الثانية على الفتح في محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة - كالتى في البيت السالف - أما في حالة رفع المثني - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهى المضاف إليه - مبنية على الفتح في محل جر ، ولا بد من حذف نون المثني المضاف مهملًا اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : «مشاركون» و «معاونين» في خطبة قائد في جنوده وقد انتصر : «أنتم اليوم مشاركيّ في لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونيّ في صد العدو ، والفتك به ، فرحى بمشاركيّ ، ومرحبا بهم) .

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون - وجوباً للإضافة ، وكذا اللام^(١) . فصارت : مشاركوى ، ثم قلبت الواو ياء^(٢) ، ساكنة وأدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكُسِر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مشاركيّ . . .

(١ و ١) تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقاً للبيان الذى سبق (في رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لاقية له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عنه وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة في مكانها من باب : «الإعلاء والإبدال» - ج ٤ - وموجز القاعدة :
أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كعوض أشلة هنا ؛ وهى الآية مباشرة : (مرتضى - مرتضى - مصطفى . . .) .

أما « معاوئي » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاوئين لي » ، حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أذغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ، التي هي المضاف إليه : فصارت معاوئي^١ ... ومثل هذا يقال في « مشاركي » ، المحرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

ومما سبق نعلم أيضاً أن « الياء » المشددة التي تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم .. وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم - وشبهه - مرفوعاً بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بقي اللفظ على حاله ، كما في كلمتي : « معاوئي » ، ومشاركي^٢ « السالفتين . وإن كان فتحة ، بقي على فتحه ؛ أيضاً ؛ منعاً للإلباس^(١) ، مثل الكلمات : (المرتضون - المرتجئون - المصطفون - المستقون تقول^(٢) عند إضافتها : هؤلاء مرتضى^٣ - كان مرتجى^٤ من خياركم - وإن السابقين في الحلبة مصطفى^٥ ومُنتقى^(٣) .

(١ و ٢) ذألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة ؛ قبلها دليلاً عليها . ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتلغم الياء في الياء .
(٢) يقول ابن مالك في باب : « المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَخِيرَ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا ، كَرَامٍ وَقَذَى
أَوْ يَكْ كَابَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ، قَذَى جَمِيعُهَا إِلَيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتُذَى

(« القذى » : الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتثقلها . « قذى » : فخذ . « اختنى » : اتبع .)
يريد : اكسر آخر الاسم الذي أُضيف لياء - وهي ياء المتكلم - بمرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رى) وقذى . واتخذيل « برام » فيه إشارة للمقصود ، واتخذيل « بقذى » فيه إشارة للمقصود . فالمراد بالمعْلَها : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كَابَنَيْنِ ، « زَيْدَيْنِ » يشير إلى المتنى ، وجميع المذكر ، وشبههما . فلهذه الأربعة جميعها تكون بعدها « ياء المتكلم » - وهي المضاف إليه - مفتوحة - كما شرحنا - ثم قال :

وَقَدْغُمُ إِلَيَا فِيهِ وَالرَّأُو ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَكُوِ ضُمُّ فَأَخِيرُهُ يَهْنُ -
أي : الياء التي في آخر المتضاف .. فتدغم في ياء المتكلم في جميع ما سبق . وكذلك تلغم الواو أيضاً .
والمراد أن ياء المتكلم تلغم في ياء المتنى المنصوب ، وفي ياء جمع المذكر المنصوب ، وكذلك تلغم في واو-

.....

= جميع المذكور المرفوع بعد انقلاب واو ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه الضمة كسرة ، ليهيئ النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التي في المضاف ، وأن مراده من التفسير في كلمة « فيه » عائد على الياء التي هي مضاف إليه .

المسألة ٩٨ :

أبنية المصادر (١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلي » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبنيًا
 « بجم » ، « زائدة » ، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ، ومن

(١٠) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ، وهو : « الصريح الأصل » دون
 المؤول ، ودون التوحيين الآخرين . - كما سيبيء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ -
 وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة ، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة .
 مع ملاحظة ما سبق في باب : « المفعل المطلق » (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور عامة تخص
 بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر
 عامله أو حذفه ... إلخ ...

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (في ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب : الموصول)
 حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ، وصلته ، وطريقة السبك ، وما يجتاز به المصدر
 المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفة ...

وقد وضع ابن مالك في « أقيقته » هذا الباب بعد باب : « أعمال المصدر » و « أعمال اسم الفاعل »
 واسم المفعول ، ولعل حجته ما رده بعض النحاة من أن الإعمال أمر تحوي وثيق الصلة بالأبواب التي
 سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجرى في الموزنة التالية لمسائل النحو وأبوابه . وهذه حجة واهية -
 فيأخرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً
 على شيء معلوم مفهوم . ولا يقلل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم تأخذ
 بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر ..

كلمة عن الجسود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قيان : (١) جامد ؛ وهو : ما لم يوطئ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية
 ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، ويخسب له .) مثل : شجرة - قلم - أسد - حجر - ...
 ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - صحابة وإجماع قيان : « اسم ذات » ؛ وهو : ما يدل على شيء
 مجسم محسوس ، كالأشلة الأربعة الأوام ، وما شابهها من أسماء الأجسام الحسية (وهي التي لها كيان
 مجسم يندخلها في دائرة الحس) ، « واسم شيء » ؛ وهو : ما يدل على شيء عقل محض (أى : شيء منزه
 يخلو بالقل ، ولا يقع في دائرة الحس) ، كالأشلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها فليس مجسماً
 ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجسام المنزهة ...

أمثله : عِلْمٌ - فَهْمٌ - تَقَدُّمٌ - اسْتِضَاءَةٌ - إِيَانَةٌ . ومثل : بَلَاءٌ - نَضَالٌ -

(ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتعدد ذكر المشتق أحياناً باسم : « الوصف أو الصفة » وهذا من غير الوصف أو الصفة المراد منها الثمت الآتي في ص ٤٣٤ - ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية . وأن يدل - مع المعنى - على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هي التي فعلته (كما في اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها ؛ (كما في المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة مما سيبيح تفصيله في أبواب المشتقات

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر ، سبعة ؛ هي : اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - أفضل التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة . أما المصدر المبيح فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيبيح في ص ١٨٦ وفي الباب الخاص به ص ٢٣١ - وأما المصدر الصائغ فجاءه منزول بالمشتق - كما سيأتى في ص ١٨٧ - ويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهي : قاتل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هي التي تحدد المراد من فروع المشتق ، أهو عما يدل على المعنى والذات معاً ؟ أم على المعنى والزمان معاً ؟ أم المعنى وشيء آخر ؟

وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجاهد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه ؛ وتطبق عليه أحكام الجاهد التي منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة ، بالتفصيل والشروط السابقة في ص ٤ (راجع هامش ص ٨٨ ج ١ ص ١٠٢) .

وهناك بعض أسماء جامدة قد تلتحق - أحياناً - بالمشتق للدال على الذات والمعنى ؛ ونسمى : « الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلاً » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها : الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المنصرف ، وأكثر ألفاظ « الموصول » ؛ كالوصلات المبدوءة بهمزة وصل . وسيبيح التبيان في باب الثمت - ص ٤٥٨ - فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء ؛ « الملحقة بالمشتق » ، أو « المشتقة تأويلاً » إنما تكون كذلك في بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقة بالمشتق في جميع حالاتها ؛ وإنما تلتحق به حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كانت مثلاً ؛ إذا الأصل في الثمت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقة بالمشتق كالألفاظ السابقة

(وفي مجلة الجمع النحوي ج ١ ص ٢٨١ بحث مستقل في الاشتقاق . وفي الجزء الثاني منها بحث آخر ، في ص ١٩٥ و ٢٤٥) .

أصل المشتقات :

١ - المصدر الصريح - في الرأي الشائع المختار - هو أصل المشتقات العطرة ، ومنه تتفرع . ولا يعني اليوم سرد كل الأداة التي قام عليها اختيار وتفصيله ؛ وإنما أقولها . وهو قولهم : إنه « بسيط » ؛ لدلالته على المعنى المهد ، « والبسيط » أصل المركب ؛ لأن « الفعل الماضي » الذي يمهده آخرون - كالكتفين - الأصل ؛ بحجة أنه يدل على المعنى ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر -

فضل - صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

موزيادة ، وبتغيير يسير يدخل كل بنيتها بحى المضارع أو الأمر . . . فالمصدر لهذا الحق عندهم بأن يكون الأصل . . . ولا ينبغي هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له ؛ - كما سيحى البيان فى هامش ص ٢١٠ . - ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهى كثيرة - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب - وإذا كان المصدر الصحيح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟
بمارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو أنثى ، أو عدد . . . - وهذا هو الغالب ؛ لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كما سيحى فى ص ٢٢٥ - أما المصدر المذلول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق فى ج ١ من ٣٠٢ م ٢٩٠ و ٣٠٠) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوفاً من أسماء المعاني المصدرية وبعدها دون الاشتقاق من أسماء « الفوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » (يريدون : الأشياء المهيمنة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعاني التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما يأتى ؟ . (مع ملاحظة أن بعض القداماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة) - كما فى كتاب « أصول اللغة » الذى أصدره المجمع فى القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢) .

الجواب من هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعاني المصدرية جائز لا يكاد يمنعه مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

١ - نوع جرى الترتيب قديماً وحديثاً - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مَفْعَلَة » - بفتح الميم والهمزة - من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المهيمن ؛ « كَمَثَبَة » ؛ لمكان يكثر فيه المنيب ، و « مَحْثَبَة » لمكان يكثر فيه الخشب . . . (وهكذا مما سيحى تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من باب : « اسم الزمان والمكان » ص ٢١٨ و ٢٢٠ ص ٢٢٦) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مَفْعَلَة » ؛ دون غيرها ، وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشيء الحسى الذى يكثر به ، كما سبقه فى الموضوع المشار إليه .

ب - ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القراء إلى منعه ، وللتفرد فى سطر القياس عليه . وقد عرض المجمع القاموس القاموس لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً قرب صفحاته على ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وضع البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض ثلثات من الكلمات المسودة من العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة الحسية ، غير الثلاثية وأستخلص منها قراراً نصه الحرف - كما جاء فى المرجع السابق : - (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يميز هذا الاشتقاق لضرورية فى لغة العلوم) . ا . هـ .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات المهيمنة بالبرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد ، وبالبرغم من أنه مقصور على لغة العلوم . وقد سجل المجمع فى محله عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تنقذ عنه . وكان -

حَمِدْنَا بِلَاءَكُمْ فِي النِّضَالِ وَأَمْسَ حَمِدْنَا بِلَاءَ السَّلَفِ
وَمَنْ نَسِيَ الْفَضْلَ لِلسَّابِقِينَ فَمَا عَرَفَ الْفَضْلَ فَمَا عَرَفَ
أَلَيْسَ إِلَيْهِمْ صَلَاحُ الْبِنَاءِ إِذَا مَا الْأَسَاسُ سَمًا بِالْعُرْفِ ؟

سؤال أول. أن يجعله علماً بمد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب، والتي استند إليها في قراره . . . وكثير منها ليس مقصوداً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة للوافرة يجعل القياس عليها صحيحاً قريباً، ويتقضى أن يكون ذلك القياس عاماً شاملاً لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب صير أشد العسر في معاهد التعليم، وفي الخطابة، وفي غيرها من كل ما يقوم على اللغة الصحيحة، وتشابهك فيه لغة العلم ولغة الأدب. وبها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشؤون المختلفة، غير مقصور على نوع معين، واشتهر حتى صار بمنزلة: «الاصطلاح» ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى غفاه أو لبس.

وقد أصلح الجميع قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيد بشيء مما سبق؛ فقد جاء في ص ٦٩ من كتابه المجمل الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما فصح تحت عنوان: (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء على رأي لجنة الأصول، وهو:

(قرر الجميع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان الضرورة في لغة العلوم، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجاهل. والجنة تأسيها على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثيرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثله في البحث الذي أحج به الجميع لإجازة الاشتقاق، يرد على المائتين - ثرى التوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة) «هـ».

وقد وافق الجميع ومؤتمرو على رأي اللجنة، وصدر قرارها في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السابق فقد ورد بيانها في الكتاب المجمل الذي تقدم ذكره؛ فوس ٦٢ منه النص الآتي تحت عنوان: «قواعد الاشتقاق من الجاهل العربي والعرب» ومنها البحوث الخاصة بها.

أولاً - في الاسم الجاهل العربي:

(١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجاهل الثلاثي مجرد ومزيد فالباب فيه «نَصَرَ» ويصلى إذا أريدته متعدية بإحدى وسائل التعدية، كالخزنة والتضييف . . . مثل: قَطَنْتُ الأرضُ تَقْطُنْ، كثر قطناً، وقَطَنْتُها وزَيَّتها قطناً).

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه «ضَرَبَ» مثل: قَطَنْتُ الأرضَ أَقْطِنُها وزَيَّتها قطناً.

(٣) وفي كلتا الحالتين يستأذن بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجاهلة؛ لتحديد صيغة الفعل؛ فيما لما ورد من هذه المشتقات.

(٤) ويشق الفعل من الاسم العربي الجاهل غير الثلاثي على وزن «فَعْلَل» متعدية، وعلى وزن «فَعْلَلْ» لازماً. وإذا كان الاسم دهاجياً الأصل، أو دهاجياً مزيداً، مثل: دهم وكبريت، اشتق منه على وزن «فَعْلَل» بمد خلف الزائد من المزيد؛ فيقال دَهِمَ الزهر وكَبُرَت، أى: صار كالدوم والكبريت.

... ومئات أخرى . وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمة :
« مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بد أن
يذكر معه ما يبين نوعه .

« وإذا كان خاصياً ؛ مثل سَفَرَجَل ، اشتق منه على وزن « قَمَلٌ » بعد حذف ثامنه ، فيقال
سفرج التبت ، بمعنى : صار كالسفرجل .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي .

ثانياً - في الاسم الجامد المعرب :

(٦) ويشترك الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن « فَعَلَ » بالتشديد متمدياً ، ولازمه
« فَعْلَلٌ » .

(٧) ويشترك الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن « فَعْلَلٌ » ولازمه « فَعْلَلَلٌ » ...)

١ - المنقول من كتاب المجمع

هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر ؛
كالاقتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسبة ، ولا بمصادر ، وكالاقتقاق من
أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً . وفي مجلة المجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث
مفيد في هذا ، وفي الاقتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى
الاقتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

يشاء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء في مجلة المجمع القوي القاهري ،
ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤)
« مغطط من المغناطيس ، وقصص من القصدير ، كما قيل قديماً ذهب من الذهب ، وكبرت
من الكبريت ... » .

وجاء في العدد الخاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين - ص ٥ - ما نصه في الاشتقاق السالف من
الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثي اللازم من باب : « نصر » والمتعدي من باب : « غرر » وغير الثلاثي
من باب : « فَعْلَلٌ » في المتعدي ؛ و « فَعْلَلَلٌ » في اللازم) . ١ - وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يصل اتصالاً وثيقاً بما سبق ما قرره المجمع من صحة اشتقاق « فَعْلَلٌ » من المقصو
للدلالة على إصابته . ونفس القرار - (كما جاء في ص ٣٩ من كتابه الذي أخرج سنة ١٩٦٩ باسم :
« كتاب في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى
الدورة الرابعة والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق « فَعْلَلٌ » من المقصو للدلالة على إصابته) قال بعد العنوان :
(كثيراً ما اشتق العرب من اسم المصو « فعلا » للدلالة على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام
في كل ما يشكى منه في الجسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد) . ١ - . لهذا ترى لجنة
الأصول بالمجمع قياسته . ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارها بالمواقفة في جلسة المؤتمر التاسعة
من دورة ٧٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفي الكتاب المجمعي السالف البحوث المفيدة التي أحمده عليها المجمع ومؤتمره في
إصدار القرار السالف ، مدعوة بمشرات من الكلمات المستعملة التي تقيده ، من مثل : جكده - رأسه -
مطته . . . ، أي : أصاب جلده - ورأسه - ومطته . . . و . . .

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على « المرة ^(١) والهيئة » فوق دلالة على المعنى المجرد ، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة ^(٢) .

ثانيها : المصدر المبني ^(٣) ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفي أوله « ميم » زائدة ، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ^(٤)) ، ومن أمثله : مَطْلَبٌ - مَضْبِغَةٌ - مَجْلَبَةٌ - مَعْدَلٌ . . . (بمعنى : طلب - ضياع - جَنَسٌ - عُدُولٌ) في قول بعض الحكماء : « ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مَطْلَبِهِ ألاَّ يَسْرِفَ في الهم » ، فإن الإسراف فيه مضبغة للحزم ؛ مَجْلَبَةُ اليأس ، مَعْدَلٌ عن السداد . وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختنى السداد - فرّت فرص النجاح ، وساءت الحياة » .

وهو قياسي ، ويلزم الأفراد ، والراجع أنه لا يُعَدُّ من المشتقات ^(٥) . وسيجئ تفصيل الكلام على طريقة صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى ^(٦) :

ثالثها : المصدر الصناعي ؛ - وهو قياسي - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان ، هما : ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ، ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلي : « الحيوان الناطق »

(١) سيجئ للكلام عليه في ص ٢٢٥ .

(٢) في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر .

(٣) له بحث مستقل في ص ٢٣١ .

(٤) يسميها بعضهم : « تاء التأنيث » ، ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كالنقل من المذكر للمؤنث ، أو من الوصفية (الاشتقاق) إلى الاسمية المفضة ... (كما في جملة المصحف القفي ، ج ١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية) والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وهي بكل اسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظي (وقد فصلنا هذا في ج ٤ ص ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفي هامش ص ٥٤٦ و ٥٤٧) .

(٥) كما سبق في « ب » هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجئ في ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالشأن في المصادر الأصلية للصريحة .

(٦) في ص ٢٣١ .

فلذا زيد في آخره الياء المشددة ، وي بعدها تاء التأنيث المربوطة ^(١) ، صارت الكلمة : « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها الجليد بمعنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ، كالشفقة ، والحليم ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع . . . و . . . ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشترائية - الأسد والأسدية - الوطن والوطنية - التقدم والتقدمية - الحزب والحزبية - الوحش والوحشية - الرجوع والرجعية - و وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التي شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشتق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، - كما سبق ^(٢) - ويصح أن يكون نعتاً ، وحالاً . . . و بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق لصياغته ^(٣) على حسب البيان التالي :

(١) وتسمى « تاء التنقل » ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان غنوصاً بياء النسب التي تجعله في حكم المشتق . فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة ، ونخلصه للدلالة على الحدث ، أي : على المعنى المجرد .

(٢) في « ب » من هامش ص ١٨٢ . . .

(٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول ، وفيما يلي النص الحرفي - كما ورد في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ - على لسان أحد الأعضاء قال :

(حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من المولى المقيس على كلام العرب . ونخرجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء التنقل ، حل رأى أبي البقاء في : « الكليات ») . اهـ - وقدم المراد من تاء التنقل في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة - .

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح ألفاوس في مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من « كليات أبي البقاء » وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القراء الآتي وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب وتاء ») اهـ . وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لذلك ، ولما في ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على المقررات الملحة من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين .

(٤) الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الخالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد . . . (وهو - كما في ص ١٨١ وب من ص ١٨٢ - المعنى المتعلق بالصفة التي لا يوجد له في غير المكان) ، فلا يدل - بصيغته - على ذات ، ولا على زمن ، ولا إفراد ، ولا تفضية ، ولا جمع -

سقى « المصباح المنير » ، مادة : « خلف » - ونصه : « (عدم السماع لا يقتضى عدم الازدواج مع وجود القياس .) » ١ . وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنباري - المتوفى سنة ٥٧٧ هـ - في كتابه : « ملح الأدلة » ، في أصول النحو ، (الفصل الحادى عشر ص ٩٥) وفى مظهره يقول ما نصه : « (اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : والنحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، لمن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ، لثبوته بالادلة القطاعة ، والبراهين الساطعة . . .) » ٢ . وقد رأى الجميع القدرى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعمل أدلته فى كثير من المسائل الأخرى - كما فى (ج ١ ص ٢٢٦) - فى مجلته . ومن اللغائين بتهامية المصدر : الزخدرى ، ومكانته فى العلوم العربية والشرعية معروفة (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب « القياس والسماع » ، لأحمد تيمور) .

لكل هذا لم يكن مقبولا رأى « سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، مخالفين رأى « للفراء » ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التى تحدّد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصاد على المسوع وحده بعد البحث عنه والمنور عليه . وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون الفعل مصدر مسوع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسوع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذى نطق به العرب الخُلص ، ورفضنا عنهم ، ولا هاهنا معه خلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع بالغة ، ويسلمها إلى الجسود والمخالف . وأعجب من هذا ، وأوغل فى الترابية أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (أى مع وجود أخرى سمعية أو عدم وجودها ، وسيبويه فى ص ٢٩١) . والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إصناً من غير داع ؛ لأن القاعدة - أى قاعدة - إنما هى حكم عام مستعبط ، كما شرحننا - من الكثير لقرارة من فصحاء العرب ، وضابط متفرع من الغالب الذى استعملوه . فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالف ولو كان شاذاً ، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتحمّ علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ أنباظنا وصاراتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخُلص مع علمنا أن الشاذ هم القليل النادر فى كلامهم ؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجداه ابن جنى فى المراجع السابقة ، وكما يقرره جبهة النحاة فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الجميع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - من أبي حيان ونصه : « (إنما نبى المقاييس العربية على وجود البكثرة .) » - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضاً - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس فيها يقول ما نصه : (المذهب الثالث : التفصيل بين ما يكون العرب قد فعلت مظه فى كلامها كثيراً فيجوز لنا إحداث لفظ ، وإلا فلا . . .) » ٣ .

مع فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السامى إلا كأستخدامنا الألفاظ والكلمات التى نجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم فى أساليبنا الخاصة التى تنشأ إنشاء يختار كل منا على حسب هواه ، ونزولها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج فى هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق للوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم الدائمة . فهو أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهى فى الوقت نفسه أساليب عربية صحيحة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لحرمانها على النظام العربى الأصل فى مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عنه هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسى مع وجود السامى المعروف .

وشىء آخر : هو أن قصر القياس فى هذا الباب على الأفعال التى لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضيها أن نرجع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطعن إلى عدم وجود مصدر سامى للفعل ؛ كى نستطيع استعمال المصدر القياسى . وفى هذا من الجهد المضى والوقت مالا يقدر عليه خاصة الناس ، بله عامتهم . ولو أغلنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف من لفتنا ، وأتذكرنا واقع الحياة الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء الفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرصوا له ، واستحالة أن يتخصصوا به فى « الفريات » .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملاً ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى القراء وأنصاره رأى سيده ؛ فيه رفق ، وحكمة ، وسمايرة واضحة لطابع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يبد المسالك أمام الراغبين فيها ، المتقنين على اصطلاحها وإملاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على سيادة اللغة ، وإيقاظاً - على الأيام - فتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذى نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً - غريباً على الأصحاح ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الرجوع إلى الكلام العربى الأصل ، أو المطولات القوية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تسير تلك القوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هى التى يسمونها : « مصادر سامية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » ؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السامية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرأ سامياً مقصوداً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه فى إيجاد صيغة كصيغته للفعل آخر ذير قوله المعين ، ويجوز - أيضاً - استعمال المصدر القياسى لفعله ، فاستعمال المصدر السامى للفعل معز لا يمنع استعمال المصدر للقياسى لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو للقياسى فله ما شاء ، ويجوز هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جنهرة للناس مالا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ لطالها بمعرفة المسموع لكل قياسى ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفى هذا من التعمير وتطويل القياس أفدح الضرر .

وما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء في « القاموس المحوط » ،
- للفيروزيابدي - ج ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ،
وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجد - مشرق - مغرق و... مطلق - مقيط - مجز - مسكين -
منيت - منسك - مرق ... (ولذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان - في
ص -) .

وبعد أن سردنا ما قاله ما نصه : « (ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمه .) » ا . . .
وكذلك ما جاء في « تاج العروس » ، شرح القاموس ، مادة : « حج » حيث نقل عن السابقين أن المصدر
السامي الدال على المرة الفعل : « حَجَّ » هو : « حَجَّة » - على وزن : « فِعْلَة » . ، بكسر ، فسكون ،
فتفتح - بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهيئة » فقط في غير هذا . ولكنها استعملت
مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهيئة مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه المحرق خاصاً
بصيغة « المرة » : قال الكسائي : كلام العرب كله على فعلت فَعَلَة - يفتح ، فسكون ، فتفتح - في
المرة ، إلا حَبِبت حَبِبة ، وزأيت زُرْية . ا . ثم أورد صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين
أن « اللعنة » للمرة تقال بالوجهين : الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على
القياس) » . ا هـ فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى
هذا أن ورود السماع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة .

وكذلك جاء في القاموس مادة : « قد » ما نصه : (لم يسمع انقصد) ا هـ ، فقال شارحه : (والقياس
لا يأباه) .

هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها بما له سماع وقياس ...
كجسور التكسير ، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معنى لقصر هذا
الحكم على نوع دون نوع مماثلة ، أو مسألة دون أخرى تشابهها . قال الصياني (ج ٤) في باب « جمع
التكسير » تعليقاً على بيت ابن مالك الذي صدره : « والزمه في نحو طويل . . . » وعلى كلام
أبي حيان ، ... ، ما نصه : « وإذا صح في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد
قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه .) » ا هـ . . . ويقول صاحب كتاب
« القياس في اللغة العربية المختصر » ، ص ٤٩ - ما نصه : « (أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف
للقياس ؛ نحو : « حَبِبت » - « حَبِبت » - « حَبِبت » - فية تصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن
تتعلق بمذهب من يميز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع .) » ا هـ .
وسيجيء - في ج ٤ أول باب : « جمع التكسير » - أن فريقاً من أئمة النحاة - في مقدمتهم الكسائي
زيم المدونة للكوفية - التي أوضحتنا منزلته في هامش ص ١٨٩ - ، يجوز استعمال السماع والقياس
في الجسور ، والمصادر ، وغيرها . فقد جاء في مقدمة : « القاموس المحوط » ، في الأسر الخامس

١ - أوزان المصدر الأصل (وهو المصدر الحقيقي الذي يراد عند الإطلاق)
أي : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه ^(١) :

المصدر الأصل إما أن يكون لفعل ماض ثلاثي ، أو غير ثلاثي ، علماً
بأن الفعل - ماضياً وغير ماض - لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثي
لا بد أن يكون مفتوح الأول ^(٢) . أما ثانية فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ،
أو مكسوراً ، فأوزانه ثلاثة ^(٣) فقط ، هي : فَعَل - فَعِيل - فَعَّل .

والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي ، وإدراك صيغها المختلفة إنما
هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ
بالدربة والممارسة أن يهتدي إلى المصدر السامع الصحيح الذي يريد الاهتمام
إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تنفذ كثيراً
في الوصول إلى المصدر القياسي ، فيكتفي به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى
إفادة ، وأهدى سبيلاً . وفيما يلي أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدي
واللائز :

(١) إن كان الماضي ثلاثياً متعدياً غير دال على صناعة ؛ فمصدره

« من الأمور التي اغتص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « (الباع مقدم على
القياس عند غير الكسائي . وأجاز الكسائي القياس مع الباع أيضاً - على ما قرر في الدواوين
الصرفية .) » ٥١٤ .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر « المسموع » مقصور على فعل ، دون باقي
الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسي لفعل آخر على وزن هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر
القياسي فإن صيغته غير مقصورة على فعل واحد ، بل هي عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلت
تحت المنون العام الذي ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي ، وهذا الحكم عام في كل مسموع يخالف
القياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم
عام منه يمتد إلى غيره ..

وملاحظة : من الألفاظ التي ترد في النحو : المطرّد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ،
النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمتنع . وتوضيح هذا كله مدون
في الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

(١) ليضاح هذا في ص ١٨١ وما بعدها .

(٢ و ٣) من النادر أن يكون غير ذلك ؛ و هو ساكن الوسط في مثل : نِمِم ، يَشْس ...
النحو الوافي - ثالث

القياسي : « فَعَلَّ » ، نحو : أَخَذَ أَخْذًا - فَتَحَ فَتْحًا - حَمِدَ حَمْدًا
سمع سمعاً^(١)

فإن دل على صناعة فصدره الغالب : « فَعَالَة » ، نحو : صَاغَ الصَّائِغُ
المعادن صياغة دقيقة - حَاكَ العامل الثوب حياكة متقنة ، ثم لحاظه الصانع
خبيطة جميلة^(٢) .

ويلاحظ أن الثلاثي المتعدي لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما
مضمومها فلا يكون إلا لازماً ، نحو : حَسَّنَ - ظَرَّفَ - شَرَّفَ . . .

• • •

(٢) وإن كان الماضي ثلاثياً ، لازماً ، مكسور العين ، غير دال على
لون ، أو على معالجة^(٣) ، أو على معنى ثابت ، فصدره القياسي : « فَعَلَّ » ،
نحو : تَعِبَ تعباً - جَزَعَ جَزَعاً - وَجَعَ وجعاً - أَسِفَ أسفاً .

فإن دل على لون ، فالغالب في مصدره : « فُعْلَة » ، نحو : سَمِرَ
اللقى سُمرةً - خَضِرَ الزرع خَضرةً .

(١) سيجي (في ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التي هي « فاء » الفعل الثلاثي ، مفتوح العين
في الماضي ، مكسورة في المضارع ؛ (مثل : وعد - عهد) يجب حذفها في المضارع والأمر ، وكذا في
المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : « فُعْلَة » (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ،
وختوماً بالتاء في آخره عوضاً عن هذه الواو المحذوفة ؛ فيقال : وعد - عهد - عهد - عهد . . . ولا تخلف
الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الجوف الذي يبتدئ به المضارع) مفتوحاً ،
وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى وعدتك في ترك الهوى عهداً فاشهد على عِدائي بالزور والكذب
وقول الناصح : لا تعِد عهداً لا تلقى من نفسك بإنجازها ، ولا يفرك المرقن - وإن كان سهلاً - إذا
كان المنعبر بهراً . وهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعَلَّ » قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدِي مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ، كَرَدَ رَدًا
(٣) وهي المحاولة الحسية ، وبذلك الجهد للعمل الجسدي للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة
للتغلب على صعوبتها .

وإن دلّ على معالجة مصدره : « فَعُول » ، نحو : قدِمَ قُلُوبًا - صَعِدَ صُعُودًا - لَمِعَ لُصُوقًا .

وإن دلّ على معنى ثابت بقياسه : « فَعُولَة » ، نحو : يَبِيسُ يَبُوسَة ^(١) . . .

• • •

(٣) وإن كان الماضي الثلاثي لازماً ، مفزوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا سبر ، أو صوت ، ولا على حرقة أو ولاية - فإن مصدره القياسي : « فَعُول » نحو : قَعَدَ قُعُودًا - سَجَدَ سَجُودًا - رَكَعَ رُكُوعًا - خَضَعَ خَضُوعًا
فإن كان معتل العين فالفالب في مصدره أن يكون على : « فَعَل » ، مثل : نام نومًا - صام صومًا . أو على « فِعَال » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا وإن دلّ على إباء وامتناع مصدره : « فِعَال » نحو : أَيْبَى إِبَاءً - نَفَرَ نِفَارًا - شَرَدَ شِرَادًا - جَمَعَ جِمَاحًا .

وإن دلّ على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز مصدره : « فَعِلَان » ، نحو : طاف طَوَافًا - جال جَوَلَانًا ^(٢) - غلّ غَلَّيَانًا .

وإن دلّ على مرض مصدره : « فُعَال » ، نحو : سَعَلَ سُعَالًا - رَعَفَ ^(٣) الأتف رُعافًا .

وإن دلّ على نوع من السبر مصدره : « فَعِيل » ، نحو : رحل رحيلًا - ذَمَل ^(٤) فَعِيلًا .

(١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فَعِلُ اللّازِمُ بَابُهُ » : « فَعَلُ » كَفَرَحَ عَمَّ وَكَجَوَى ، وَكَشَلَلُ تَقُولُ : فرح المنتصر فَرَحًا طَيِّبًا - وجَوَى الحب جَوَى ، بمعنى اشتدت به حرقة الحب (وأصل جَوَى : جَوَى ، على وزن : فَعَل ... فَمَرَكْتُ الْهَاءَ ، وافتتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ، الألف والفتحة ، حذف الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت : جَوَى ...) وَشَلَلُ الْمَرِيضِ شَلَلًا ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذي يمنع الأضواء من الحركة .

(٢) أما المصدر «تَجَوَّلَ» - ففتح التاء - فبقيء الكلام عليه في رقم ١ من هامش ص ٢٠٠ وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوّل » ...

(٣) سأل منه الدم . (٤) مثنى مشبأ به وفق ولين .

وإن دل على نوع من الصوت فصلده : « فَعِيل » و « فُعَال » ؛ نحو :
صرخ الطفلُ صرِيحًا وصرَّاحًا ، ونَعَبَ (١) الغرابُ نعيًّا ونُعَابًا . وقد اشتهر
« فَعِيل » مصدرًا لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهلت الخيل
صهيلًا - أزلت (٢) القلور أزيًا .

(و يؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو
صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضًا) .
وإن كان دالًّا على حرفة أو ولاية فصدره : « فِعَالَة » ؛ نحو : تجتَر
تجارة - سَفَر سِفارة - أَمَر إمارة - نَتَب نِتابة (٣) .

• • •

(٤) إن كان الماضي ثلاثيًا ، لازمًا ، مضموم العين (٥) فصدره :
إما : « فَعَالَة » ، وإما : « فُعُولَة » . فيكون « فَعَالَة » إذا جاءت الصفة
المشبهة منه على وزن « فَعِيل » ؛ نحو : مَلَح فهو مَلِيح - ظَرَف فهو
ظَرِيف - شَجَع فهو شَجِيع . . . فالمصدر : مَلَاحَة - ظَرَافَة - شَجَاعَة .
ويكون : « فُعُولَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعَل » ، نحو :
سَهْل فهو سَهْل - عَذْب فهو عَذْب - صَعْب فهو صَعْب . . . فالمصدر :
سَهْلَة - عَذْوَة (٦) - صَعْبَة . . . وهذا الضابط في الحالتين أغلبي
منذوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضَخَم فهو ضَخْم ، مع أن المصدر الشائع
هو ضَخامة . وملح الطعام - أي : صار مباحًا - ، ومصدره : الملوحة . مع أن
الصفة المشبهة منه ليست على فَعَل ولا فَعِيل (٧)

تلك هي الأوزان القياسية للفعل الثلاثي بنوعيه ؛ المتعدي واللازم ؛ وهي
أوزان أغلبية . وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره
مسموعًا يصح استعماله - بنصه - مصدرًا لقوله الخاص به ، دون استخدام

(١) صاح .

(٢) ارتفع لما صوت من شدة الغليان .

(٣) معنى : رأس رياسة ، أي : صار رئيسًا .

(٤) أشرنا في ص ١٩٤ إلى أن الثلاثي ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازمًا .

(٥ و ٦) راجع الخصرى في هذا الموضع .

صيغته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب ^(١) ومن أمثلة السماعي : سَخِطَ سَخَطًا ، ذَهَبَ ذَهَابًا - شكر شُكْرًا - عَظُمَ عَظْمَةً . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي ؛ أوزان جارية على الأغلب ؛ ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعي غيرها ^(٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط ^(٣) ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

(١) في ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيها » .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في هامش ص ١٩٢ .

(٣) في مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

و « فَعَلَ » ، اللَّازِمُ مِثْلُ : فَعَلَا لَهُ « فُعُولٌ » باطراد كَفَعَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَجِرِّجًا « فِعَالًا » أَوْ : « فَعْلَانٌ » فَادَّرَ ، أَوْ « فُعَالًا »
أى : أن مصدر « فَعَلَ » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعُولٌ » باطراد ؛ كَفَعَا غَدُورًا ؛ (بمعنى ذهب في وقت الفتوة ، وهي أيل النهار) وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن : « فِعْمَالٌ » أَوْ : « فَعْمَلَانٌ » أَوْ « فُعْمَالٌ » وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأَوَّلُ لِيَلِي أَمْتِنَاعٍ كَأَبِي وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا
يريد : أن الوزن الأول وهو « فِعْمَالٌ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وأن الوزن الثاني ؛ « فَعْمَلَانٌ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جالَ جَوْلَانًا - طافَ طَوْفَانًا - أما الوزن الثالث وهو : « فُعْمَالٌ » فقد بين فعله بقوله :

لِلَّذَا « فُعَالٌ » ، أَوْ : لِصَوْتٍ وَشَمِلٍ صَوْتًا وَسِيرًا : « الْفَعِيلُ » ، كَصَهْلٍ
(لاد : أى : لاداء والمرضى) ففعله يدل على داء ومرضى ؛ نحو : سَمِلَ سُمَالًا ، أُويدِلَ على صوت ،
نحو : نَعَسَ ، نَعِيًا ، وقد يستعمل « الفعيل » مصدرًا للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صَهْلَ الحصان صهيلًا - رحَلَ الرحيب رحيلًا . ثم بين أن ما جاء محالًا لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصود على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وَمَا أَنِّي مُخَالِفٌ لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسَخِطَ ، وَرَضَا
لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين ، فإن كان متعديًا فقياس مصدره : « فَعَمِلَ » كما عرفنا . فيقال فيها سَخِطَ - وَرَضَى ، وإن كان لازميًا فقياس مصدره ، فَعَمِلَ ، كَفَرَحَ ، وَغَضِبَ . . . فجاء السماع فيها محالًا للقياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتمًا ، كما سبق ، في -

الخاص بمصدر فعلها . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فمضبوطة محصورة - غالباً - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوع لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي ، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ؛ منها : معقول - مسجلود (في قولهم : فلان لا معقول له ولا مجلود له ؛ أي : لا عقل له ولا جلد ..) مفتون (٢) - ميسور (٣) - معسر (٤) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر في المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المعنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (٥) .

• • •

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّلَ » (٦) مضاعف العين ، صحيح اللام (أي : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسي : « تفعيل » مثل : قوم تفويماً ، وقصّر تفصيلاً ؛ في قولهم : من قوم نفسه بنفسه أدرك بالتفويم ما ينتفى ، ومن قصر في إصلاح عييه قعد به تفصيله عن بلوغ الغاية . وقد يكون على وزن : « فَعَّال » كقوله تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذباً با » ،

= ص ١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩٦ (

« فُعُولَةٌ » ، « فَعَالَةٌ » ، لِفَعَّلَا كَسَّهْلَ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزَلًا

يريد : أن هذا الفعل اللازم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولَةٌ » ؛ مثل : سهّل الأمر سهولة . . . و « فَعَالَةٌ » نحو : جزّل جزلة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . .

(١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

(٢) فتنة ، (غيره) . (٣) يُسَّر (سهّل) . (٤) عُسِّر .

(٥) لما سبق إشارة في « ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .

(٦) الأكثر في هذه الصيغة أن تكون للتكثير والمبالغة - قياساً - كما - يجرى - في الصفحة التالية ،

وكما سجله المجمع القاموس في - وفي « المتفعّال » القياسية أيضاً حل الوجه المبين بعد .

وقد يكون على «فعال» بتخفيف العين؛ كتخفيف العين؛ كتحذيراة من قرأ: «وكذبوا بآياتنا كذباً» فإن كان معتل اللام فمصدره «التنجيل» أيضاً، ويجب حذف ياء «التفعل» والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر - وزيادتها في هذه الصورة لازمة - فيصير: «تفعلة»؛ نحو: رضى ترصية، وزكى تركية، وورى تورية، مثل: (رضى الأخ البار أخاه ترصية كريمة، وزكاه تركية صادقة، وحين رأى منه بادرة إساءة، ورى^(١) تورية تمنعه من التبادي).

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رضى - زكاه - ورى - فهي معتلة اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي: ترصية - تركية - تورية. حذف الياء الأولى التي هي «ياء التفعل» وعوض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر: نصار: ترصية - تركية - تورية. . . كما عرفنا. ومن الشاذ علم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام^(٢) فمصدره «انتفعل»، أو: انتفلة - وهذه هي الأكثر - نحو: برأ تبريئاً وتبرئة، وجزأ تجزيئاً وتجزئة، وهنأ نهنيئاً ونهنيئة، وخطأ تخطيئاً وتخطئة^(٣).

«ملاحظة»: مذهب البصريين أن «التفعال» - بفتح اثناء وإسكان الفاء - مثل^(٤): ، تذكار، بمعنى: التذكير، هو مصدر: «فعل» (المفتوح

(١) دفع، أو أشار.

(٢) أى: أن الحرف الأخير من أصل الكلمة همزة؛ نحو: برأ - خبأ - هوى.

(٣) يجوز في الكلمات: تبرئاً - تجزيئاً - نهنيئاً - تخطيئاً - وما شابهها - أن يقال فيها تبريئاً - تجزيئاً - نهنيئاً - تخطيئاً. . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة: «خطأ» عند الكلام على «خطيئة» ما قصه الخرف.

(٤) عبارة الجوهري: «خطيئة» هي «فعلية»، ولك أن تشدد الياء، - يريد أنك تقول: «خطيئة» بقلب الهمزة ياء ثم تدمم اليامين -؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان لمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة - فإنك تقلب الهمزة بعد الواو وأواً، وبعد الياء ياء، وتدمم. فتقول في مقروه: «مترؤ»، وفي خبي: «خبي» (تحيي). . .

(٤) ومن الأمثلة أيضاً: «تطيار» مصدر بمعنى: «طيران» في قول حمرو السدوسي:

فأصبحت مثل النسر طارت فراخه إذا رام تطياراً يُقال له قعر
و «تقاد» مصدر بمعنى: «العقد» في قول المرتضى السدوسي:

الأول والثاني بغير تشديد الثاني) - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير .
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فَعَّلَ » - مفتوح العين
المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّلَ »
المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ،
والزوائد ؛ ومواقعها ^(١) . . .

وأسماعى هو أم قياسي ؟ قولان ، أظهرهما أنه قياسي ^(٢) . أما « التفعّل »
بكسر التاء ، كالتبيين والتلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر ^(٣) .
وإن كان الماضي رباعياً على وزن : « أَفْعَلَ » صحيح العين فمصدره على :
« إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً
بارعاً . فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت
العين ، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أقام إقامة -
أبان إبانة - أعان إعانة . . . والأصل : إقام - إبان - إعوان . فتعين
المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة
حرف العلة - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقاً للأساليب العربية
وضوابطها) . وحذفت حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يمنعنك من بُغَا و الخير تعقاد التائم

جاء في كتاب الامتناع والمؤانسة (للأبيحان التوحيدى - ج ٢ ص ٢ الآية السابعة عشرة) بيان لكلمة
« قذكار » وأنها مصدر له نظائر على وزنه .

(١) من الأمثلة أيضاً : تَجَوَّلَ وتَطَوَّفَ - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لما الصبان (ج ٢
باب : « ما لا ينصرف » في آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران
بالحال وطاف . وقيل : لتجول وتطوف .) » ا . هـ .

(٢) أخذ مجمع اللغة العربية القاهري بهذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين
وسنها : « (ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : « قد يفنى في التكثير عن « التفعيل » ، « تفعّل » فقال
شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) » ا . هـ .
راجع ص ٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .

(٣) ما سبق منقول من الصبان في هذا الموضع . لكن المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر ؟
لعله يريد : أنه اسم مصدر (ويسمى الكلام عليه في ص ٢٥٧) والمراجع النحوية - كالقاموس وشرحه
- مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل :
إنهما مصدر ، وقيل . . . فير ذلك . . .

اللفظ إقام - إبان - إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ، عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة - إبانة - إعانة . . . ومن الجائز ألا تزداد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن « فَعْلَل » فصدره الغالب : « فَعْلَلَة » . وقد يكون على « فَعْلَل » ^(١) مع قلته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاجاً - سَرَهَفْتُ ^(٢) العصبى ، سَرَهَفَةٌ وسِرْهافاً - بهرج ^(٣) المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجاً ^(٤) .

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزن : « فَوَعَلَ » و « فَيَعْلَل » فإن مصدرهما القياسى الغالب : « فَعْلَلَة » - وهذه أكثر - ، و « فَعْلَل » ؛ نحو : حوقل ^(٥) حوقلة وحيقالا - وبسطر ^(٦) بسطرة وبسطاراً .

وإن كان رباعياً على وزن : « فاعَلَ » غير معتل الفاء بالياء - فصدره « فَعَال » و « مُفَاعَلَة » ، نحو : خاصمت الباغى مخاصمة ، أو : خيصاماً . صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صيراعاً . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فيراقاً . . . و « المُفَاعَلَة » أكثر وأعم اطراداً ^(٧) . .

فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فصدره « المُفَاعَلَة » ، نحو : يامنت ميامنة ، ويامرت مياسرة ، (أى : ذهب جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

• • •

(١ و ١) إذا كان « فَعْلَل » مصدراً مضاعفاً ؛ كالززال ، والورسواس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد - كثيراً - بالمفتوح اسم الفاعل فى الممى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس . يكره الناس الصلصال المزجج برزينة ، واللوعواع الصاغب بنباحه . . والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : الرنن - الموسوع ، بمعنى النابح . (وعود الكلب ، نبح) . وكل هذا قياسى .

(٢) أحسن غذاءه . (٣) أتى فيه بالزائف والباطل .

(٤) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

(٥) عالج الخيل والنواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الجحوان .

(٦) ومن أمثلتها المسبوقة أيضاً : « متاركة » فى قول شاعرهم :

متاركة اللثيم بلا جواب أشد على اللثيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسياً ، على وزن : « تَفَعَّلَ » فصدره « تَفَعَّلَ » نحو : تعلَّم الراغب تعلُّماً - ثم نخرُج نخرُجاً - وتدرَّب تدرُّباً . . .
وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل على وزن : « انْفَعَلَ » فصدره « انْفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة « أَلِف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدري انشراحاً عظيماً حين رأيت عدونا ينهزم انهزاماً ساحقاً .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « افْتَعَلَ » فصدره : افتعال ، (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة « أَلِف » قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى - من اعتمد على نفسه كان خليقاً أن يدرَّك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسياً على وزن « تَفَعَّلَلْ » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعَّلَلْ » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدرَّج الحجر تدرُّجاً .

. . .

(٣) وإن كان سداسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « اسْتَفَعَلَ » وليس معتل العين - فصدره : « اسْتَفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « أَلِف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسن ، واستقبح - وأشباههما - مثل : إني أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا مماع الأغاني العالية الشجيَّة ، وأستقبح تافه الكتب استقباحاً لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة . . .

فإن كان على وزن « اسْتَفْعَلَ » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

.....

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع في الفعل الخماسي المبدوء بباء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعَّلَ » وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بباء زائدة ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها — يماثل « تَفَعَّلَ » من غير تفيد بنوع الحركات والسكنات ، فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد ؛ وإنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية :

- | | | | | | |
|--------|-------------|---|-----|---|--------------------------------|
| (١) | تَفَعَّلَ | ؛ | مثل | : | تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً . |
| (٢) | تَفَاعَلَ | ؛ | مثل | : | تَغَافَلَ تَغَافُلاً . |
| (٣) | تَفَعَّلَ | ؛ | مثل | : | تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً . |
| (٤) | تَفَيَّعَلَ | ؛ | مثل | : | تَبَيَّطَرَ تَبَيَّطُراً . |
| (٥) | تَمَفَّعَلَ | ؛ | مثل | : | تَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُناً . |
| (٦) | تَفَوَّعَلَ | ؛ | مثل | : | تَجَوَّزَ تَجَوُّزاً . |
| (٧) | تَفَعَّنَلَ | ؛ | مثل | : | تَقَلَّنَسَ تَقَلَّنُساً . |
| (٨) | تَفَعَّوَلَ | ؛ | مثل | : | تَرَهَّوَلَ تَرَهُّوْلاً (١) . |
| (٩) | تَفَعَّلَتْ | ؛ | مثل | : | تَعَفَّرَتْ تَعَفُّراً . |
| (١٠) | تَفَعَّلَى | ؛ | مثل | : | تَسَلَّقَى تَسَلُّقياً (٢) . |
- الضممة هنا قبل الباء كسرة .

(١) ما ج واضطراب في مشيه .

(٢) أى : استلقى على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسادسي ^(١) .
وهي على ضبطها واطرادها لم تتسَلَّم من مصادر مسموعة تخالفها ، نحو :

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه
المطولات . وسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاث الكثيرة ،
إن الغالب :

- ١ - وفيما دل على حرفة أن يكون على وزن « فَعَالَة » ؛ كزراعة ، وتجارة ، وحياكة .
- ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن : « فَعَال » ؛ كإباء ، وشيراد ، وبيساج .
- ج - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن : « فَعْلَان » ؛ كغليبان ، وجذولان .
- د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن : « فَعَال » ؛ كصدّاح ، وزمّام - ودوّار .
- هـ - وفيما دل على سبتر أن يكون على وزن : « فَعِيل » ؛ كرحيل ، وذريل ، ورسيم
(والأخيران فوهان من السير) .

- و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن : « فُعَال » أو : « فَعِيل » ؛ كصراخ ، وزفير .
 - ز - وفيما دل على ثوب أن يكون على وزن « فُعْلَة » ؛ كحُصرة ، وزُرّة ، وخُصرة .
- فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب :

- ١ - ف : « فَعْل » أن يكون مصدره على : « فَعُولَة » أو « فَعَالَة » ؛ كسُحولة ؛ وقَبْلَة .
 - ب - وف : فَعِيل اللازم أن يكون مصدره على : « فَعْل » كفَصْرَح - وعَطَش .
 - ج - وف فَعْل لللازم أن يكون مصدره على : « فَعُول » كقَمُود ، وغُرُوج ، ونَهْوض .
 - د - وف المتعدي من « فَعِيل » و « فَعْل » أن يكون مصدره على : « فَعْل » ؛ كقَهْم ، وفَصْر .
- وأما الفعل الرباعي :

- ١ - فإن كان على وزن : « أَفْعَل » فصدره على « إَفْعَال » ، كأكرم إكراماً .
- ب - وإن كان على وزن : « فَعْل » فصدره على « تَفْعِيل » ؛ كقدّم تقدماً .
- ج - وإن كان على وزن « فاعِل » فصدره على « فِعَال » أو : « مُفَاعَلَة » ، كقاتل قتالاً ، وقناة .
- د - وإن كان على وزن « فَعْلَل » فصدره على « فَعْلَلَة » كدحرج دحرجة . ويعني دل وزن
« فَعْلَل » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، ورسواساً .

وأما الخماسي والسادسي فالصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل
آخره إن كان ميّزاً بهزة وصل ؛ كانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط
إن كان ميّزاً بهزة زائفة ؛ كقدّم تقدّماً - وتدحرج تدحرجاً . ثم قال :

« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإنعالم والاستفعال ، ويعوض عنها ثاء في
الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « ألفاً » فـ : « فَعْل » تحذف ياء التفعيل ،
ويُعَوَّض عنها ثاء أيضاً ؛ كزكّيت زكّية . وفي « فَعْل » ، و « تفاعل » تقلب الألف ياء ، ويكرّر
ما قبلها ؛ ككأني ثانياً ، وتفاضي تافاضياً . وفي غير ذلك تقلب هزة إن سبقتها « ألف » ، كأتق إلقاء ،
ووال ولّاء ، وأظري انطواء ، وإقتدي اقتداء ، وأرضي ارضاء ، واستولي استيلاء ، وأحلول احليلاء . ١ .

حَوْقَل الطائع حَيْقَالاً^(١) - تَنْزَرَى^(٢) سرير الطفل تَنْزَرِيًّا - تَمَلَّقَ المنافق
تَمِيلًا قًا والقياس : حَوْقَلَة - تَنْزَرِيَّة - تَمَلَّقَا^(٣) . . .

• • •

(١) سبق في ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر : « حَيْقَال » : دون المصدر : « حَوْقَلَة » - وتلاهما قياسي -
(٢) نحره .

(٣) وفي بيان المصادر التباسية لغير الثلاث يقول ابن مالك في مصدر الرباعي الذي على وزن
« فَعَلَ » ، والرباعي الذي على وزن : « أَفْعَلَّ » والخماسي الذي على وزن : « تَفَعَّلَ » .

وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيِسُ مَصْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
وزَكَمِ تَزْكِيَّةً ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا

يريد : أن « فَعَلَ » صحيح اللام مصدره « التفعيل » ، مثل : قُدْسُ التقديس . وممثل اللام مصدره :
« تَنْزِيلَة » ، نحو : زَكَمَ تَزْكِيَّةً ، أما : « أَفْعَلَّ » مصدره : « إِفْعَال » ، نحو : أَجْمَلُ إِجْمَالًا .
وأما « تَفَعَّلَ » مصدره : « التفعّل » نحو : التَّجْمُلُ . ولِها أشار بقوله : إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا
أى : أَجْمَلًا إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا . ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين كذلك
فيبين أن بينهما تحذف ، ويمض عنهما - غالباً - التاء ، قال :

وَأَسْتَعِذُّ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمُّ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا - ذَا - التَّاءَ لَزِمَ :
أى : وغالباً أن هذا النوع يكون محتملاً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السداسي معتل العين ، ومن « أقام » :
الرباعي كذلك . وذكر مصدر الخماسي والسداسي المبذوء همزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل
آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذي يلي الحرف الثاني . يريد : مع كسر
الحرف الثالث :

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا :
بِهَمْزٍ وَضَلَّ ، كَأَصْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّنَمَا
أى : ما يلي الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، وأكرس الحرف الذي يتلو الثاني من
فعل خامس أو سداسي ، مبذوء همزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسي ، نحو اصطفاً العاقل
إخوانه اصطفاءً ، واسمى أفتتهم يكرهم خلقه استيهواً .

وأشار إلى أن مصدر الخماسي الذي على وزن : « تَفَعَّلَ » مثل : « تَلَمَّنَ » يكون بضم ما يربيع فعله ،
أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : « تَلَمَّنَ » . ثم بين أن « فَعْلَلَة » هي المصدر
القياسي للفعل : « فَعْلَل » ، وقد يكون مصدره قليلاً « فَعْلَلَال » : يقول :

« فَعْلَلَالٌ أَوْ فَعْلَلَّةٌ لِـ « فَعْلَلَالٍ » وَاجْعَلْ مَقْيِسًا ثَانِيًا ، لَا أَوَّلًا

ثم عرض لمصدر فاعل « فقال إنه » : « الْفِعْعَال » و « المفاعلة » ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للقياس -

.....

= من المصادر السالفة كلها ، متصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونص قصريه :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلَةٌ

أى : ساواه .

ثم عم ابن مالك الباب بيمين في بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على المرة والهيئة ، وسيجىء شرحهما في مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما :

وَ « فَعْلَةٌ » ، لِمَمْرَةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » ، لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ « النَّا » الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ، كَالْخَمْرَةِ

المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر ، واسمه ^(١) .

(١) عرفنا - في ص ١٨١ و ١٩٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصل دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في (ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥) لمناسبة جناله فتصل بالمفعول المطلق ؛ ووجدنا أن توفيقا في هذا الجزء .
فأما صيغ المصدر القياسية والصناعية ، وطريقة صياغة القياسي منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » - وقد سبق في ص ١٨١ م ٩٨ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . (ويلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على الصانع) .

١ - فالمصدر الصريح الأصل : (أى : غير المؤول ، وغير الميمي ، والصناعي ، كما قدمنا في ص ١٨١) ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذى يدل - في الغالب - عن الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة في أوله ، وهى التى يبتدئ بها « المصدر الميمي » ، ودون أن يتختم بالياء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يتختم بهما المصدر الصناعي » .

وهذا التعريف - وهو بمعنى التمرين الذى سبق في ص ١٨١ - يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأسا من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلية ، ولا بتكبير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنية ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دلالا على « مرة ، أو هيئة » كما سيظهر في ص ٢٢٥ - .

وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملا على جميع حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما نحيه أمثلة - ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف . فمثلا المصدر : « تحسَّن » فإنه يدل على أمر عقل محض ، فتركه بمقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له : « تحسَّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادي تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسَّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماضى ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم ، أو : المادة المتجسدة) . وليس علماً على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضى : تحسَّن ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدراً » لانطلاق التمرين عليه . -

بمخلاف المصدر المأول فإنه يدل على زمن ، وغيره - كما سبق في ج ١ ص ٣٠٢ م ٧٩ - وما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتي :

(١) حين نقول : « تَحَسَّنَ » أو : « يَتَحَسَّنُ » أو : « تَحَسَّنَ » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضياً - أو حالاً - أو مستقبلاً) ولا يمكن أن تؤدي أمراً واحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : « مصدراً » ، وإنما تسمى : « فعلاً » . فالمصدر الصريح - غير الدال على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه (في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤) .

المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ مَدْلُولِ الْفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
(٢) وأما حين نقول : « متحسناً » نفهم من هذه الكلمة - دون الاستعانة بغيرها - أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة المجردة المجردة ، أو : « الجسم » الذى يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسناً » لأن تسمى : « مصدراً » ولا فعلاً ، وإنما تسمى : اسم فاعل . . . - وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٣٨ - .

(٣) وفي مثل : أعطيت المحتاج عطاءً يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل به على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الحزمة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمة : « عطاء » مصدراً للفعل الماضى : « أعطى » وإنما نسميها : « اسم مصدر » ؛ ونعرفه هنا . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » فى نحو : سلمت على اللاجئ سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدراً للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لام مشددة تعد لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدراً ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » - وسيجيء فى الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعى - .

(٤) وفي مثل : دُهِنَ وكُحِّلَ - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدراً .

(٥) وفي مثل : بَرَّةٌ ؛ بمعنى : البيرة ، وسُبْحَانٌ بمعنى : التسبيح ، وحَسَّادٌ بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهاها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره . ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس . « يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « المجرة » بمعنى : البر ، و « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، و « حسَّاد » علم جنس على : الحمد ؛ فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها -

في الجزء الأول من ٣٠٩ م ٢٢ في علم الجنس . . .

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها . والمراد اشتياله عليها لفظاً أو تقديرًا . فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً - تعلم الصبي تعلماً - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كجىء تاء التثنية في آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، في مثل وعد ، عدة ، وكالتاء أيضاً حين تكون في أوله عوضاً ، مثل سلم تسليمًا ، وعلم تعليمًا ؛ فإن إحدى اللامين حذف من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً لتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً في بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضرباً - قاتل قتالاً . . . والأصل : ضرباً وقِتالاً ؛ فقلبت الألف ياء لوفوها بعد الكسرة ، ثم حذف تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتيال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضي : إكرام ، وإجمال - وأشيائهما فإنهما مصدران للفعلين : « أكرم وأجمل » وقد زيد في وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فُرقان » مصدر « فَرَّق » فقد زيد في وسطه الألف . ومثل الألف التاء في كلمة « معاونة » مصدر : عاون .

ب - وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا في تعريفه : « إنه ما سوا المصدر في الدلالة على معناه ، وبخلافه يتحذف لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تمويض . » وذلك كحذف : فإنه مساو لإعطاء في المعنى ، وبخلاف له بنقص الهزلة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعموض عنها شيء . فإن خلا منه لفظاً ولم يحذف تقديرًا فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قِتال ، على الوجه الذى شرحناه في هذه الصفحة ، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تمويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل « وعد » فقد حذف الواو ، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بد في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة . وأن يكون للنقص بغير تمويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدراً . إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصل واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السماع ، أما المصدر الأصل فله القياس ومنه السماع ..) ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة . فامعنى : « أن اسم المصدر يساوى المصدر في الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب : « الأشياء والنظائر » للسيوطي ، منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضرب » هي مصدر في قولنا : يمجى ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ونفوسها ومساها ، هو أمر معنوي محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسننوا ما يعبى به عنه مصدرًا ، « مجازاً ، « أى : تسمية مجازية ، لا حقيقية) - نحو : « ضرب » في قولنا : إن : « ضرباً » مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون مساه لفظاً) . ا هـ .

— فهو يريد : أن كلمة « ضرباً » هي المعنى اللفظي المجازي لكلمة : « مصدر » . ومقتضى هذا أن كلمة « مصدر » اسم له بدلان أو مفهومان ، وإن شئت قل : له مسميان ، أحدهما : معنى محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المعنى الحقيقي — لا المجازي — لكلمة : مصدر . والآخر اللفظي ؛ هو اللفظ الذي ننتقل به ، أو نكتبه ، والذي نقول في إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي — ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبحان ؛ المعنى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبح — مثلاً — لا لفظ التاء ، والمعين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المبرع به هذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه) ا هـ — راجع ياسين على التصريح —

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي الدال على كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي — تبعاً — إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر .

(راجع الخفري والصبان في هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجري عليه ؛ كالتفكير ؛ فإنه لنزوح من الرجوع ، ولا فعل له — في المشهور — يجري عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجري على وزن مصدر الثلاثي ، مع أن الفعل المذكور منه في الجملة غير ثلاثي ؛ مثل : توفأ وضوفاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموح — كالتأني في جميع أسماء المصادر فإنها مفيدة بالسباح — .

بقيت مسألة هامة ، تتلخص في : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : « اسم المصدر » . وحينئذ ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصل ينطبق عليه . وهذا رأي قوي ودفعه حير . وسأله أخيرة : (أشرنا إليها في ص ١٨٢) ، فوردنا بمناسبة دلالة المصدر — في الغالب — على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالاً : أيهما أصل للأخر ؟ فالجواب يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شيء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو « بسيط » . والفعل الماضي يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفون يقولون : الفعل الماضي هو الأصل الذي يدخله بعض التثنية . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر كزيادة ؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه بعد أصلاً له .

وهذا — وغيره ما ذكره الفريقان — لا يعلو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوي ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسمومة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفرع منه هذا المشتق . أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » في أصلها القوي معناها : « الأصل » . وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل لفعل وللمشتقات كلها . فلا غرر من الأخذ بهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل^(١) في حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه ، وفي التعدى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفِرَانًا مَا نَمَّ ، قَدْ أَسْلَفْتُهَا ، أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

وقول الآخر :

شكراً لربك يوم الحرب نعمته فقد حماك بعز النصر والظفر
ونحو : تَعْظِيماً والديك ، وتكرِماً أهالك ، وإشفاقاً على ضعيفهم
المحتاج . والأصل : اغفرْ مَا نَمَّ^(٢) اشكر لربك - عظم والديك -
تكرِّمْ أهالك ، وأشْفِقْ على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوباً ، وناب
عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ،
إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولاً به ؛ كالفعليْن : عَظَّمْ ، وَتَكَرَّمْ ، وفي
أكبر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار
والمحذور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقي المعمولات ، فكل هذا يعمل
المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . (وقد سبق^(٣) تفصيل الكلام على هذا
الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسي وغير القياسي ، وكيفية
إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة .)

(١) يختلف المصدر عمله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها ،
وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً
عن فعله (على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فاختار جوازه عند أمن المجرى ، نحو : صجبت من قياسي بالطيارة
لصحراء ، ومن إقامة فيها معامل النقط . أي : من أن تقاس الصحراء بالطيارة ، وأن تقام معامل النقط
فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ، ويتحمل ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلاً
كان أو نائب فاعل .

(٢) أي : ذنوياً ؛ (المفرد : مَا نَمَّ ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

(٣) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً

الثانية :

أن يكون المصدر صالحاً - في الغالب ^(١) - للاستغناء عنه : بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبق « بأن » المصدرية ^(٢) ، أو : « ما » المصدرية ، فيسبق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً . أو مستقبلاً . ويسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أو حالاً . أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أن » ، (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل ^(٣)) ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة . فن أمثلة الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه . أو : ما مدح . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسرع غدأ باجتيار الاختراع مرحلة الاختبار . وقولهم :

تَأَنَّ ، وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُدْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ ^(٤) .

والتقدير : (. . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز . . . بأن تلوم صاحباً أو : بما تلوم صاحباً . . .) ومثل : لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن يفضشوا الأسرار : أو : مما يفضشون ، ومن أمثلة الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعة الشمس الدفء . والتقدير : ينعشنا الآن ما تضيئ الشمس الدفء .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصلة السالفة ؛ دون غيرها . والذي يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

* * *

(١) انظر « ١ » في الزيادة الآتية .

(٢) « أن » المصدرية تشمل للناسبة المضارع ، والمخففة من التثنية . مع ملاحظة أن الناسبة لا تقع في مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناسبة فتقع . (وقد سبقَت الإشارة في الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعمالها ، وسيجيء في الجزء الرابع في باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه ») .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

(٤) الذى يمين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغة الأمر والهى ، وهما للمستقبل المخفص

فيجب سائرة المصدر لهما فى نوع الزمن .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه « بأن والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبي - فقط - كما نصوا على ذلك . وذكرنا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سَمِعْتُ أذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » فكلمة : « سَمِعَ » مصدر ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُن » - وكلمة « أَخَا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يَقُولُ » وفاعله في محل نصب « حَال » سَدَّتْ مَسَدَ الخبر ^(١) وأغنت عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامكم الوفود حميداً لا إعراض عن أحد) . . فهذه المصادر - وأشباهاها - عاملة في بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى « أَنْ » ، أو « مَا » ، لا لتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ، فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أَنْ تَسْمَعَ أذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أَنْ » المصدرية - بنوعها المخففة من الثقلية ، والناسبة للمضارع - مع صلتها بعد « كَانَ » و « إِنْ » ، إلا مفصولة بالخبر ، كقوله تعالى : « إِنْ لَكَ إِلَّا بَجْوعٌ فِيهَا وَلَا تَحَرَّى » ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلته بعد « لَا » ، غير المكررة . أي : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بَأَنْ ، أَوْ مَا » المصدريتين ^(٢) . . . وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محلله . أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السالف .

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكّد لعامله المذكور

(١) سبق بيان الحال التي تسد مسد الخبر ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها في ج ١ ص ٥٢٧ م ٢٩ - مواضع خلاف الخبر وجوباً .

(٢) سبق هذا الحكم في ج ١ م ٢٩ - باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هامش ص ١٠٥ بعنوان : « ملاحظة » .

في الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجاً) ؛ لأن إعماله يقتضى - مراعاة للغالب - أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع « أن » المصدرية ، أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أن يخرج ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعي ، لا توكيدي ؛ كما عرفنا في باب : « المفعول المطلق » . . .

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ، ويعمل عمله - . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه ^(١) - .

كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل - في الغالب الراجع - ؛ لأن مجيء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتماً ^(٢) ، ويُضيعه ؛ ليحُلَّ عمله ، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد .

أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة - ولكنها قياسية - منها : أن يكون مضافاً لفاعله ^(٣) ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو : زرعنا الحقول زراعت الفلاح حقلة... أى : مثل زراعة الفلاح حقله ، فقد عمل في فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب في مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى ^(٤) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

(١) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٢) أكثر هذه التعليقات مستوع ، ومن السهل فقظه . والتعليق الحق هو : استعمال العرب .

(٣) وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (في ج ٢ - رقم ٤ من هامش

ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق) .

(٤) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

ج - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودي » ، أو « إيجابي » كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عَدَمِيَّة (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغراً ، فلا يجوز : فَتَشْتَكِ الباب بعنف أمر لا يَسُوغ .
تريد : فتشكك الباب ^(١) .

(٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حى الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلاداً أجنبيةً أقلٌ . تريد : حى بلاداً أجنبيةً أقل : فتاب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف : لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل - ، طبقاً للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير - .

(٣) ألا يكون مختوماً بالثاء الدالة على الوحدة ^(٢) ، فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضَرْبَةً ، مصدر مختوم بالثاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة ^(٣) . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : « رحمة » و « رهبة » - جاز أن يعمل : نحو : رحمتك الضعفاء دليل فبلك . . .

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة : فلا يصح : أعجبتنى

(١) ورد في السماع إعماله مصغراً في مثل : رُوِيْدَ المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم . « فرويد » . اسم فعل أمر . ويصح اعتباره مصدر ذاتياً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهى إلى : « رويد » .

- كما سيجيء في باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ - .

(٢) أى : على المرة الواحدة - وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٢٥ م ١٠٠ - .

(٣) لأن الدلالة على العدد تناوَض الدلالة الأصلية للمصدر ، وهى الحدث المفرد من كثر شيء

آخر : كمد ، ونحوه - ك سبق عند الكلام عليه في « ب » من هامش ص ١٨٣ - .

— المريض — مساعدتُك . والأصل : أعجبتني مساعدتُك المريض .
 أما المفعول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده في
 القرآن الكريم ^(١) ، في قوله تعالى : (فلما بلغ — معه — السعى ...) وقوله
 تعالى : (لا يَسْبِقُون) عنها — حوَلًا ، وقوله تعالى : (ولا تأخذُكُم بهما —
 رَأْفَةً في دين الله) ، وقولهم : اللهم اجعل — لنا من أمرنا — فَرَجًا ، وقول
 الشاعر :

وبعض العلم عند الجهل للذلة إذعان
 والأصل : السعى معه — حوَلًا عنها — رَأْفَةً بهما — فَرَجًا لنا من أمرنا
 — إذعان للذلة ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ،
 وبخاصة في القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولاً من معنوله — المفعول ، وغير المفعول — بفواصل
 أجنبية ^(٢) ، ولا بتابع ^(٣) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع
 الأربعة ، فلا بد أن تقع بعده — مباشرة — كل معمولاته من غير فاصل أجنبي
 بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً . . . فلا يجوز : إني أقوى على تأدية
 في الصباح أعمالاً مختلفة ؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة في الصباح . كما ^(٤)
 لا يجوز : إني أبادر إلى تلبية صارتها المستغيث . أى : إلى تلبية المستغيث
 صارتها و

(١) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسيع والتساهل في كلام العرب ؛ هذا إلى وروده ، متقدماً في الآيات
 والأمثلة التالية — ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .
 (٢) أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر .
 (٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .
 وفي رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع وبتوابعه ، ثم (انظر الحالة الثانية التي في ص ٦١٠) .
 (٤) هذا تأخر التمت عن المفعول شبه الجملة في قول الشاعر :

إنَّ وجدى بكِ الشديد . أراني عاذرا من عهدت فيكِ عذولا
 (٥) وهذا يستلزم علم الفصل بالأجنبي بين معمولات .

(٦) ألا يكون مثنى أو جمعاً (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ
إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تِجَارَتُهُمْ أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ^(١)
فكلمة : « أبا » (من أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ،
وهو : « تجارب »^(٢) . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود
السماع به في بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز
إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في :
(بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدأني
باسم الله .

(١) الفتح : الكرم والخير .

(٢) راجع المعنى .

أقسام المصدر العامل المقتدر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملاً ، وأعلوها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى :
(فَإِذَا قُضِيَّتُمْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) ،
المصدر الأول : « ذِكْر » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم ^(١) .
وإذا أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به ^(٢) إن وُجد ؛
فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولهم : (مصاحبةُ المرءِ
العقلاءَ ألزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أسَلَمُ) . فقد أضيف كل من المصدرين :
« مصاحبة » ، و « مجانبية » لفاعله : « المرء » وجرةً لفظاً فقط ؛ لأنه مرفوع
مَحْتَلًا ، ونصبُ المفعول بعد ذلك ، وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل
قول الشاعر :

وأقتلُ داءَ رؤيةِ العينِ ظالماً يسيءُ ، ويؤتى في المحافلِ حنْدُهُ
فالمصدر - وهو ؛ رؤية - أضيف لفاعله - « العين » المجرور لفظاً ،
المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به (ظالماً) . ومثل :

يا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجَدَانُنَا كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ
فالمصدر : « وجدان » أضيف لفاعله : « نا » - على الوجه السالف - ونصب
المفعول به : « كل » .

فإذا جاء تابعٌ للفاعل - كالتنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو :
البدل - جاز في التابع الجزء ؛ مراعاةً للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع
مراعاةً لمحل هذا الفاعل ؛ ففي المثال الأول : نقول : مصاحبةُ المرءِ العاقلِ
العقلاءَ ألزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ المهدِّبِ السفهاءَ أسَلَمُ ، يجر كلمتي : « العاقل »

(١) ومن الأمثلة : « رعاية » - « توتى » . . . - « منة » ، في قول شاعرهم :

رعايةُ اللهِ خيرٌ من توتينا ومنّةُ اللهِ بالإحسان تغنيننا .

(٢) وهذا إن كان فعله متعدياً لواحد ، أو كان متعدياً لأكثر من الوجه المبين في رقم ٣ من هامش
الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو لظرف .

والمهذب ؛ أو يرفعهما ، على الاعتبارين السالفين ^(١) .

وقد يضاف المصدر للظرف ^(٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وُجِدَ ؛ نحو : إهمال اليوم المريض الدواء معوّق للشفاء .

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجروراً في اللفظ منصوباً في المحل ^(٣) ، ويحيى الفاعل بعدهما مرفوعاً إن وُجِدَ ؛ كقولهم : (صيانة ^(٤) الخواص الشاب ، ودبعة تنفعه في شيخوخته ^(٥)) . والأصل : صيانة الشاب الخواص - ؛ فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الخواص » فصار المفعول به مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً . وتلاهما الفاعل مرفوعاً ^(٦) . فإذا جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجرح مراعاة اللفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة المحل . فنقول في المثال السالف : صيانة الخواص الخمس الشاب ، دين عليها يجر كلمة : « الخمس » أو نصبها « ملاحظة » : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلا فقد يحذف أحدهما ، أو :

(١) ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب : « معاني القرآن » للفراء ج ١ ص ١٦ - : صبيت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر) . فرفع كلمة : « بعض » على اعتبارها بدلاً من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر . و . . . (٢) إذا صار الظرف مضافاً إليه ، زان عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً - كما كررنا في مناسبات مختلفة - إلا في حالة واحدة ؛ هي نصبه على الظرفية .

(٣) فإن كان المصدر متصلاً بالمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدهما ونصب ما عداه ، ثم يرفع للفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعاً - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً (إن وجد) .

(٤) أي : محافظته على سلامتها .

(٥) المراد : أن من صان حواصيه في شبابه تصونه في شبابه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الخواص ؛ لأنه لم يسلمها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر .

(٦) ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

نَجَّدَ رِقَابَ الْأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَجَدِّ عَقَائِلِ الْكُرُومِ خَبِيرُهَا

فقد أضيف المصدر : « جد » إلى مفعوله : « عقال » ، وجاء فاعله - وهو : خبر - مرفوعاً بعدهما . (عقاليل الكروم : ما زرع من فروع العنب) .

يُحذفان معاً . فنَّ إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذي لا يتعلق
الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه . . .) والأصل :
استغفار إبراهيم ربه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول
به : كقوله تعالى : « لا يسأَمُ الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ » ، أى : من دعائه الخير .

(٢) مُنُونٌ ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :
(. . .) أو إطعامٍ فى يومِ ذِي مَسْغَبَةٍ ^(١) ، يتيماً . . .) ، فكلمة :
« يتيماً » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » ومنه قول الشاعر :

يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رُمُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ ^(٢) عَنِ الْمَقِيلِ ^(٣)
فكلمة : رموسٌ ، مفعول به للمصدر : « ضَرَبَ » .

(٣) مبدوءٌ « بآل » وهو — مع قياسه كسابقه — أقلُّ منهما استعمالاً
وبلاغة . ومن أمثله قول الشاعر يندُم :

ضَعِيفُ النُّكَايَةِ ^(٤) أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاحِي الْأَجَلِ ^(٥)
فكلمة : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكايه » .

• • •

إعمال اسم المصدر ^(٦) :

اسم المصدر نوعان : « علمٌ ، وغيرُ علمٍ ، فالأول لا يعمل ^(٧) » ومن أمثله :
« بَرَّةٌ » علم جنس على : « البير » ، و « فجَّارٌ » علم جنس على : « الفسَجْرَة »
بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أفجَّرَ » و « أبرَّ » فى

(١) ذى مغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) .

(٢) أهام : الرموس . المقرد : هامة .

(٣) المقيل : مكان الاستقرار واللبث . والمراد هنا : الموت ، إذ يستقر الرأس فوقه .

(٤) التكهيل والتعذيب .

(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التكهيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن

الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت .

(٦) سبق تعريفه مفصلاً ، وبيان الفرق بين المصدر فى هاتين ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

(٧) لأن العلم — فى جميع صورته وواقعه الإعرابية المختلفة — لا يعمل مطلقاً ، ولو كان فى

أصله مشتقاً .

مثل : أفجر فلان فلاناً ، وأبره ، بمعنى : صيره ذا فجور ، وبير . فإن كان فعلهما « فَجَرَ » و « بَرَّ » فهما مصدران مباشرة ^(١) .

أما غير العلم فيعمل بالشرط الذي يعمل به المصدر الذي ليس نائباً عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أن » أو : « ما » وصلتها محله ^(٢)) .

وإعمال اسم المصدر — مع قياسيته — قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بِعِشْرِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِنَّ الْوَفَا
وقول الآخر :

إذا صَحَّ عَنْ الْخَالِقِ الْمَرَّةَ لَمْ يَجِدْ عَسِيراً مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبْسِراً
فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرَةٌ » ، وفعله هنا : « عاشَر » . وكلمة : « المرء » مفعول به لاسم المصدر : « عَوَّن » وفعله هنا : « عَاوَنَ » . . . ^(٣) .

(١) انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) وبيان هذا في ص ٢١٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات في تدوين كل الأحكام السابقة ؛ أولاً :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مضافاً ، أو مُجَرِّداً ، أو مَعَ « أن »
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أن » أو : « ما » يحل محلّه ، ولاشم مصدر عمل
يريد : ألحق المصدر بفعله في العمل ، فاجعله مثله في التمدى والزوم وغيرها ما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبذوراً بال ، أو مجرداً من آل والإضافة ؛ فيكون متوقفاً .

ثم بين أنه يعمل محل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل سابق « بأن » أو « ما » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم يحمل أوضحناه وقلناه في الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرْمِ اللَّيْلِ أَضِيفَ لَهُ كَمُلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعِ عَمَلَةٍ
عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول :

.

بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولاً به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور في اللفظ ، المرفوع في المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلاً ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول مجروراً في اللفظ منصوباً للمحل . وختم الباب بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ
يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجُرَّ (فاجترأ . . .) هذا التابع ؛ مراعى لفظ
المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلاً ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلاً ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر
لمراعاة اللفظ ليس محتوماً ؛ فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سيئ .

زيادة وتفصيل :

١ - بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغیر المفاعلة » . ومن أمثله : المحمّدة ، أی : الحمد ، والمضرب ، أی : الضرب ، ومُصَّاب ، (بمعنى : إصابة) في قول الشاعر :

أَظْلُمُ^(١) إِنْ مُصَّابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ ، تَحِيَّةٌ - ظَلَمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : « المصدر الميمي » (وله أحكام خاصة ستجىء في بابہ)^(٢) وأيس باسم مصدر . وهذا الرأي هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التي سنشرحها هناك^(٣) . . .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توائى فيها ولا قصور .

ب - اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصر الحر وطنه - وهذمت الباطل هدم الخيمة صاحبها .

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . ويجوز في تابع المضاف إليه البحر مراعاة للفظه ، كما

(١) الميم : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام التحية ، ظلم . ظلم . فكلمة « رجلا » مفعول به المصدر الميمي : « مصاب » على الرأي الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » . - وسيعاد ذكر البيت في هامش ص ٢٣٩ بمناسبة هناك .

و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطي - صاحب الدرر الواقع على مع الفواعل - ج ٢ ص ١٩٦ مائنه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظلم » كما جاء في الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح « أظلم » بالياء المثناة التحية) ثم نقل الخلاف في قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبت إلى الحارث بن خالد ابن العاص من نصيدة مطلعها :

أَفْقَرَى مِنْ آلِ ظَلِيمَةِ الْحَرَمِ فَالْعَيْرَانِ ، فَلَوْحَشِ الْحَطَمِ

يجوز مراعاة محله في الرفع والنصب على الوجه الذي سبق في المصدر^(١) .

(٢) منون ؛ نحو : طربت لنصير حرّ وطنه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلى بال ؛ مثل : عاوت الصديق كالعين الأهل ..

حـ من أحكام اسم المصدر العَلَمُ أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل »
التي للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوع ...^(٢)

(١) في ص ٢١٨ .

(٢) راجع ما نقله العميان في هذا الموضع عن « المصنع » .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدال على المرة ، والدال على الهيئة

عرفنا^(١) أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له - في الغالب - بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .
 لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير البسيط والزيادة اللفظية القليلة ، فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المرة الواحدة » ، أو : « الهيئة »^(٢) ، بمعنى : أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية - إما على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوحدة ، (أى : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . . .) . وإما على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ، كالحسن ، أو : القبح ، أو : الطول ، أو : القصر . . . أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته^(٣) .

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون في « المرة » مقيداً - مع الحدث - بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفي « الهيئة » يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص^(٤)

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات في ص ١٨٢ -

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفية شكله . وفسر بعضهم الهيئة بأنها : « النوع » .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » أنه يدل على شيئين مما أبوجز لفظ ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتغيير آخر ، ولكنه سيكون تميراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصل فلا يدل إلا على شيء واحد - في الغالب - هو المعنى المجرد الخال من كل تقييد وتحديد .

(٤) وفي دل المصدر الأصل على المرة بالطريقة التي شرحناها - فإنه يسير من قسم المصدر الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ، أى : أنه يدل على الأمرين معاً . -

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغير - على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوحدّة - وهى « المرة » - أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » فهو فى الحالتين مصدر أصلى^(١) له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلي^(٢) . إلا أن الدال على « المرة » لا يعمل - كما سبق^(٣) - .

١ - فإذا أردنا الدلالة على « المرة » الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثى فوق دلالاته على المعنى المجرد : (أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه) - (وجعلناه على وزن : « فَعَلَّ » ، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) - (وزدنا فى آخره تاء التأنيث) : فبصير الوزن : « فَعَلَّة » ، وهى صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرة » فوق دلالاته على المعنى المجرد ، ولا تتحقق هنا بالصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة . فلو وصول إلى الصيغة الدالة على « المرة » من المصادر : أخذ - قعود - فَرَحَ - جَوَلان وأشباهها . . . ، يجب : تجريد كل مصدر أصلى من حروفه الزائدة ، إن وُجدت ، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعَلَّ ») ، ثم (زيادة تاء التأنيث فى آخرها) ، فتصير : أخذة - قَعْدَة - فَرَحَة - جَوَلَة ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

= ويكون بيان المرة هو الأم - طبقاً لما سبق فى باب : « المفعول المطلق » ، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ - وكذلك حين يدل على الهيئة ، فإنه يصير من قسم المصدر الذى يدل معناه على الهيئة مع توكيده على عامله ، ويكون بيان الهيئة هو الأم ؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً .

(١) كما سبق الإشارة لهذا (فى رقم ٤ من الهامش السابق وفى رقم ٤ من هامش ص ١٨٧) قال اللسان فى هذا الموضع ما نصه : « (مقتضى ما سبق أن « فَعَلَّة » التى للمرة كَجَلَسَة ، هى من المصادر فيكون للفعل : جلس - مثلاً - مصدران ؛ أحدهما دال على « المرة » ؛ وهو « جَلَسَة » ؛ والثانى لادلالة عليها وهو : « جلوس ») » ٥١ .

وآين المصدر الميسى ؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر - (كما أوضحنا فى ص ١٨١) - أولها : المصدر الأصل الصريح الذى لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيهما : المصدر الأصل الذى يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه « المرة » أو « الهيئة » . وثالثها المصدر الميسى . أما المصدر الصناعى فليس مصدراً للفعل ، ودلالاته تختلف عن دلالة غيره ، ولا يكون هو ، ولا الميسى دالين على المرة أو الهيئة . (٢) ومنها : أن يتعلق به شبه الجملة .

(٣) فى رقم ٣ من ص ٢١٥ . حيث بيان السبب (وسيجىء - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر الميسى للنوع قد يعمل . . .) .

المعنى المجرد ، وعلى المرة معاً ، نحو : أخذت من المال أخذة - قدمت على الأريكة قعدة - تجددت لنا فرحة بالنصر ، قمت بجولة حول المدينة . والمعنى : أخذة واحدة - قعدة واحدة - فرحة واحدة - جولة واحدة ^(١) . -

فإن كانت صيغة المصدر الأصل موضوعة في أصلها على وزن : « فَعْلَة » : نحو : نظرة - هفوة - رافة - صيحة ... لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلاً : ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء - قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة - إن رافة واحدة بضعيف قد تفضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين بصيحة لم تتكرر ^(٢)

ولا بد في صياغة « فَعْلَة » الدالة على « المرة » من تحقق شرطين : أن تكون لشيء « حسي » ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ، فلا تصح صياغة « فَعْلَة » للدلالة على أمر معنوي عقلي محض ، كالدكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظرف ، والحسن . والملاحه ، والقبیح ، والطول ، والقصر

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصل هي : زيادة تاء التانيث في آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ، أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعي : « أنعم »

(١) ومن الشاذ المسموح قبل العرب : « حجّ فلان حجة » (بكسر الحاء) - ومنه : شهر ذي الحجة فصار بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن : « فَعْلَة » (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغة هي الخاصة بالهجمة . وبالعزم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المرة : « حجة » بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة : « فَعْلَة » الخاصة بالهجمة ؛ مما باينان المفيد الذي عرضناه في ص ١٩١ .

ومن المسموح أيضاً رأيته رؤية (بوزن فَعْلَة) مراداً بها المرة ، ولا مانع من استعمال القياس فيهما أيضاً - راجع « تلج العروس » ، مادة : « حج » . هذا ، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المحصى : « ليس في كلام العرب » أن فتح الراء مسموح أيضاً .

(٢) انظر آخر الملاحظة الآتية في ص ٢٢٩ .

و « تَبَيَّنَ » مصدر الفعل الحماسي : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر للفعل السادس : « استفهام » فإن صيغها الدالة على « المرة » هي : « إنعام » — « تَبَيَّنَ »^(١) — استفهام . . . نحو ، إن إنعام الله تملأ النفس انشراحاً — « تَبَيَّنَ » الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء — استفهام وهداية^(٢) ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملاً في أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأرْبَحَى قد نمنع خطراً داهماً . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً ، كالمثال السالف .

• • •

ب- وإذا أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثي — فوق دلالة على المعنى المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلَةٌ » ، (بأن نجئ بمصدر الفعل الثلاثي ، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ،) ثم (نزيد في آخره تاء التأنيث) ، ثم (نجعله على صورة : « فِعْلَةٌ ») فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحقيقها ، فنقول في مصادر الثلاثي السالفة : إخْذَةٌ — قِعْدَةٌ — فِرْحَةٌ — جِيلَةٌ^(٣) . . . ، نحو : إخْذَةُ القَطْرِ — فِرْسَتُهُ مزعجة — قِعْدَةُ الوقور جميلة — فِرْحَةُ العاقل يزينا الاعتدال — جِيلَةٌ^(٤) الرحالة شاهدة برغبته في كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته في الأخذ . . . — هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . — هيئة فرح العاقل وصورته في أثناء فرجه . . . — هيئة جولان الرحالة ، وشكل جَوْلَانِهِ ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على وزن : « فِعْلَةٌ » الخاص « بالهيئة » ، نحو : عِزَّةٌ — نِشْدَةٌ^(٥) — رِخْوَةٌ^(٦) . . . وجب

(١) يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفي كل موضع آخر .

(٢) أي : مع هداية : يعني أنها تؤدي إليها .

(٣ و ٤) أصلها : « جَوْلَةٌ » ، (قلت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

(٥) نشد الرجل مأربه نَشْدًا ، ونَشْدَةٌ : طلبه وسعى ورامه .

(٦) استرخاه .

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، — أى قرينة — ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التى يراد وصف المصدر بها ، مثل : العِزَّة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نِسْئَةُ المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ مع زيادة التاء في آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة ؛ فنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معاً . أما الأفعال التى ليست ثلاثية فلا تصاغ — قياساً — من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزداد على المصدر الأصلي قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم — استمع — اندفاع — وأشباهاها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةً للملل — الاستماع الحسن أمانة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

ويجمل القول : إذا كان المصدر الأصلي موضوعاً في أصله على وزن : « فَعْلَةٌ » كعِزَّة — وأردنا أن يدل على « المرة » ؛ وجب تحويله إلى صيغة « فَعْمَلَةٌ » فنقول : ثارت في رأس الجاهل عِزَّة أبعدته عما يحسن بالعقل . وكذلك إن كان موضوعاً في أصله على وزن — : « فَعْلَةٌ » ؛ كَرَحْمَةٍ ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » ؛ فإننا نحوله إلى صيغة : « فَعْلَةٌ » ؛ فنقول : رَحْمَةٌ ، مثل : (رَحْمَةٌ تُلَاهِي ، وَرَحْمَةٌ تَجْرَحُ (١)) .

• • •

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثي يصاغ — بشرطين — مصدره الأصلي الشائع على وزن : « فَعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد ، و « الثمرة » .

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التى تظهر بها ، وتقدم لمشتقها — قد تكون طريقة كريمة لفتها ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه ، وتجرح شعوره .

- ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر .
 (٢) ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن « فِعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛
 هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي .
 (٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصليّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه^(١) التي عرفناها ، ويعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل^(٢) .
 (٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصليّ موضوعة في أصلها على صورة المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو الحذف بقرينة تدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ، طبقاً للتفصيل الذي سبق . . .^(٣)

(١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالة على المرة أو الهيئة هو مؤكّد لعامله أيضاً - طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل في باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤ ص ١٩٩ •

(٢) راجع أيضاً هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء . وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق) حيث قلنا هناك ما نصه : (قد يعمل المبين للنوع أحياناً ، كأن يكون مضافاً لمعامله ، فاصباً مفعوله أو غير فاصب ؛ فعنه تأملت من إيداء القويّ الضعيف - حزنت حزناً المريع - وهذا العمل على قلته قياسي) .

(٣) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب : « أبنية المصادر » يبين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠ .

وَ «فَعْلَةٌ» ، لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ «فِعْلَةٌ» ، لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِرِثَاءِ الْمَرَّةِ وَشَذُّ فِيهِ هَيْئَةٍ ، كَالْخَمْرَةِ

أي : الدلالة على «المرة» من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخر المصدر . أما والهيئة فلا تجيء منه مباشرة ، وشذ عجيباً منه ، كقولهم فلان حسن الهيئة ، وهي حسنة النخبة ؛ والفعل منهج عماسي ، هو : اعتمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانتخب بمعنى لبس اللقاب ، وهو البرقع .

المسألة ١٠١ :

ب^(١) - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية ، تلازم الإفراد^(٢) والتذكير^(٣) ، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتي - لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها^(٤) .

(١) سبق الكلام على : « ا » في ص ١٩٢ ، وهو وزن المصدر الأصلي ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصناعي » في ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة في باب البدل - كما سيبي - في رقم ٢ من ص ٦٧٦ - .

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضي في شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجيء « المدة مُملة » ، لسبب الفعل ؛ كتأوله عليه السلام : « الولد مَسْخُولٌ ، مَسْجُونَةٌ ، مَحْمُورَةٌ » . ا . و قول حنيفة الميمى :

نُبِئتُ عَمراً غَيْرَ شَاكِرٍ نَعَمَتِي وَالْفَكْرَ مَحْبُتَةً لِنَفْسِ الْمَنَعِ
وقولهم أيضاً : الشكر مَسْخُولٌ لِنَفْسِ الْمُفْضِلِ

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على الساج . وكذلك صيغته المختومة بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاة (بنذر داح قوي) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتاء - وإنى رأيتها مؤنم المجمع اللغوي كافية للقياس عليها ، كما سيبي في ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقالة - مسرة - مهلكة - منصبة - مخافة - و . . . كقول الشاعر :

مقالة السوء إلى أهلها أسرع من منحدرٍ مسائل
وقول الآخر :

لا تَمِ واغْثَمِ مَسْرَةً يَوْمَ
وقول دحبل :

أَلَمْ أَقُلْ لَكَ : إِنَّ الْبَغْيَ مَهْلَكَةٌ وَالْبَغْيَ وَالْعُجْبُ إِفْسَادٌ لَأَقْوَامٍ ؟

وقول علي رضي الله عنه فجاور منسوباً له : إيمان لواضع المعروف في غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا مَسْخُولَةُ النَّامِ ، وثناء الأشرار ، ويقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الخالق من غير مَسْخُولَةٍ . وقول الأحنف بن قيس : وبه ظلم قد تجرعه ؛ مخافة ما هو أشد منه .

وتسمى هذه الصيغة : المصدر الميمي ^(١) . وتعرب - في الأغلب ^(٢) - على حسب حاجة الجملة .

(١) والوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف ^(٣) نأتى بمصدره القياسى المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - وهذه هى الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات ^(٤) الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف . ما عدا حالة واحدة ^(٥) ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء ^(٦) بالواو التى تحذف ^(٧) في مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسرة) مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد - يثب - يجيد . . . - وفى هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين ^(٨)

(١) انظر ما يتصل بهذه التسمية في « ١ » من ص ٢٢٢ - وسيجى في ص ١٨١ - الكلام المفصل من المصدر الأصل ، وعن أصل المشتقات .

(٢) البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

(٣) مضف للثلاث : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مد - فر - سر . . .

(٤) أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف معتليا ، أم لازما - صحيحا ، أم معتلا -

مفسوم العين أم مفتوحها أم مكسورها . (إلا حالة واحدة ستذكر) .

(٥) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجى الكلام عليها في ملاحظة خاصة

- ص ٢٣٦

(٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مثالا » . وسيجى في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن

بعض القبائل يجعل المثال هنا كنكرة .

(٧) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتفتح الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدى - في

الغالب - إلحذفها كالأثلة المرسومة . فلا بد في صيغة : « مَفْعِل » - بكسر العين - من تحقق -

ثلاثة شروط ، أن يكون الثلاثى معتلا « الفاء » بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون

حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَل » ؛ كأن يكون صحيح

« الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتلا للفاء بالياء ؛ مثل : يرس - يقين - يقظ . . . أو يكون

معتلا للفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : ويجمع

ويجمع - ويحل - ويحل - وله - وله ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوه . . .

وإن كان معتلا للفاء وللام صيغته : « مَفْعَل » بفتح العين .

(٨) مع ملاحظة حالة المضف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وسأتى .

فمن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - : مَلْعَب ، بمعنى ؛ لعب - مَسْقَط ، بمعنى ؛ سقوط - مَضْعَد ، بمعنى ؛ صعود - مَاكَل ، بمعنى ؛ أَكَل - مَنَعَم ، بمعنى ؛ غَنَم - مَائِثَم ، بمعنى ؛ إثم - مَسْخِثَةٌ ، بمعنى ؛ خَبِث - مَنْطِق ، بمعنى ؛ نطق - مَقْدَم ، بمعنى ؛ قدم - مَعَاب ^(١) ، بمعنى ؛ عَيْب . وأفعالها الماضية : لعب - سَقَط - صَعِد - أَكَل - غَنِم - آثَم - خَبِث - قَدِم - عَاب . يقال : : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة - سقط البرد ، وكان مَسْقَطه عَنيفًا - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في مَضْعَدِي بخير - أهلك فلانا مَاكَلَهُ الحرام . . . ومثل قولهم : ليس في الشر مَنَعَم ، ولا لوم على امرئ إلا في مَائِثَم ، والكفر خَبِثَةٌ لنفس المُنْعَم . وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مَقْدَمه ولا أضيق به ذُرْعاً ^(٢) إذا وقعا .

وقول الآخر :

أنا الرجل الذي قد عيتموه وما فيه لَعِيَاب مَعَاب ^(٣)

ومن أمثلة : « مَفْعِل » - بكسر العين - مَوْصِل ، بمعنى ؛ وصول - مَوْصِف ، بمعنى ؛ وصف - مَوْعِد ، بمعنى ؛ وعد و فيقال : كان مَوْصِلِي للصادق تنفيذاً للموعد الذي بيننا ، وكان مَوْصِفُهُ لِمَكَانِ التَّلَاقِ واضحاً ؛ فلم أخطئه . . . أى : كان وصولي للصادق تنفيذاً للوعد الذي بيننا ، وكان وصفه ^(٤) . . .

فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين

(١) أصلها : « مَعْيَب » - عل وزن : مَفْعَل - ثم تناولنا التغيير الصرقي الذي انتهى بها إلى : « مَعَاب » . (بأن نقلت فتحة الهاء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهي متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها مصدرك أخيراً ؛ فنقلب الهاء ألفاً) .

(٢) اللدخ : الطاقة والاحتمال . وضاقه . بالأمر ذرعاً ؛ ضمنت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصاً .

(٣) سجاد البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٦ .

(٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين مثل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغة المصدر الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي ، هي : « مَفْعَل » بفتح الميم والعين . ورأيه - عل صحة ما كاتته - مخالف لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمطابقة الأكثرية .

أو مكسورها^(١) كالمفتير - بفتح الفاء وكسرهما - في قولهم : لا ينفع الجاني
المفتير من قصاص الدنيا ، فتصاص الآخرة أشد . . .

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً في صياغته على الضوابط الموضّح في
الحالتين السابقتين ، مخالفاً له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو
إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ، فيصاغ صياغة جديدة على حسب
مقتضاها . . .

(٢) وإن كان الماضي غير ثلاثي فصدره الميمى يصاغ على صورة مضارعه ،
مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن
مفتوحاً^(٣) فى مثل الأفعال : عرّف ، تعاوّن - استفهم يكون
المضارع : يُعرّف - يتعاوّن - يستفهم . وتكون صيغة المصدر الميمى : مُعرّف
- مُتعاوّن - مُستفهم يقال : (كان مُعرّفك للنظرية العلمية واضحاً ،
والمُتعاوّن بيننا فى فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهم
أنارت غوامض البحث) . تريد : (كان تعرفك - والتعاوّن بيننا - والإجابة
عن كل استفهام) (ومثل قول الشاعر :

آلا إنما النعمى تجازى مثلها إذا كان مُشداها إلى ما جِدَ حُر
أى : إسداؤها .

.

ولنخص ما سبق من حيث : الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة :
(١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى غير المضعّف يصاغ دائماً على
وزن « مُفْعَل » - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

(١٠) صرح بجواز الأمرين صاحب « المصباح المنير » فى فصل آخر كتابه - ص ٩٦٢ : عند الكلام
على صوغ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان - وساق مثالا فسه : (فرمغراً ومفغراً) .
(٢) وقد يستتبع هذا تغييراً صرفياً فى بعض الحالات ؛ كاللنى فى كلمة : مقام - بضم الميم -
فى قول الشاعر :

وإن مقام الحر فى دار ذلة لِيَدْفَع عنه الفقر شر من الفقر
فعلها : « أقام » ، والمصدر الميمى منه هو : « مُفْعُوْم » على وزن : مُفْعَل . ثم يتطلب حرف الملة
- الواو - أيضاً . . . (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على « مَفْعِيل » بكسر العين ^(١) .

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره ^(٣) .

(٣) وأن المصدر الميمى يلزم الإفراد ^(٤) والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً فى رأى كثير من النحاة . ويخالفهم — بحق — آخرون ^(٥) .
والراجع أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة — كما سبق ^(٦) — .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسبوفاً بالنصب ^(٧) .

(١) هذا هو القياس فى الحالين . أما السماع فقد يجىء بغيرها ؛ كصيغة : « مَفْعِلَة » فى الحديث للذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢١ ونصه : (الولد مَفْعِلَة ، مَفْعِلَتَان ، مَفْعِلَتَانِ) وفى غيره ما ذكرناه .

(٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك .
والتمييز بينهما يكون بالقرائن التى تعين أحدهما .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٢٧٦ ، لمناسبة هنالك .

(٤) فى الاختصار على السماع تشدد بنى حجة قوية ؛ إذ الأشئلة القصيدة الواردة بثناء كثيرة كثرة تبجح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر الجمع القنوى (المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١) هذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المضمومة بالفاء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قراراً عاماً فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامة . انظر ما يتصل بهذا فى ١ و ٢ من ص ٢٢٣ . وفى رقم (٤ و ٥) من هامش ص ٢٣١ بعض الأشئلة المختومة بالثناء .

(٥) فى رقم « ب » من هامش ص ١٨٢ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة ؛ لما فى المصدر الميمى من راحة الفعل التى تكن مسبوفاً لمتعلق . (راجع رقم ١ و ٢ من هامش ص ٢٥١ و ٢٢١) .

(٦) يقع المصدر الميمى فى جميع ألتواقع الإعرابية المختلفة (فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً) .

وهناك ألفاظ مسبوقة بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كذلك . ومن الأمثلة الأولى لمن يريد أن يؤدى عملاً : « افعل ، وكرامة » ، ومرة ، أى : —

(٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره^(١) .

(٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصل - ويمتاز الميمي بقوة دلالة وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا .

• • •

وملاحظة : جاء في بعض المراجع اللغوية ما نصه^(٢) :

(إن كان الماضي الثلاثي معتل العين بالياء فالمصدر الميمي مفتوح العين ، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال مَمَّالاً ، وهذا مَمَّيْله . . . هذا هو الأكثر . وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المَعاش والمَعِيش ، والمسار والمسِير . قال ابن السكَّيت : لو فُتِحَا جميعاً في اسم الزمان والمكان ، وفي المصدر الميمي ، أو كنرا معاً فيهما - أى : في الاسم والمصدر - لحاز ؛ لقول العرب : المَعاش والمَعِيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المَعاب والمَعِيب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعِباب مَعاب ...^(٣)

حواكرك كرامة وأسرًا . حسرة ... ومن الثاني كلمة : « مرجباً » فقال لفرحب بالشيء ، أى : أنه صادف مكاناً رجباً ، ولحق موطئاً واسماً . ومنه قول القائل :

مرجباً بالخطب يبَلُونى إذا كانت العليا فيه السببا

- وقد سبق تفصيل هذا النوع في ج ٢ باب المفرد المطلق ص ٧٦ م ١٩٢ - .

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها : « ظلوم » :

أظْلُومُ ، إن مُصابِكُم رجلاً أهدى السَّلام تحيةً - ظُلْمُ

يريد : إن إصابتكم رجلاً أهدى السَّلام تحيةً - ظلم . وكلمة : « ظلم » غير « إن » وقد سبق - في ص ٢٢٣ - رواية أخرى في البيت ، هو بيان قائله ، وشرحه .

وقول الآخر :

وأمر تشتبهه النفس حُلُو تركت مخافةً سوء السماع

أى : مخوفاً سوء السماع .

(٢) المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من لفصول الأخيرة .

(٣) سبق هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٢٣ .

وقول الآخر :

أزمان قنوى والجماعة كالدَى منع الرُّحالة أن تَمِيلَ مَمِيلًا
 أى : أن تَمِيلَ مِيلًا . والرُّحالة : الرُّحْل ، والمرج أَيْضًا . وقال ابن القوطبة
 أَيْضًا : من العلماء من يَجِيزُ الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كنّ أو أسماء
 زمان ومكان ؛ نحو : المَمَسَّال والمَمِيل ، والمَتَبَّات والمَتَبَّيت . (١٤٥) .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .

تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

(اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث ^(١) ، وعلى فاعله) . فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد للحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » في قول القائل : (جئني بالنَّصير الزاهد ، أجثك »

(١) أى : عارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما . ويلاحظ بعض النحاة في التعريف عن كلمتي : « اسم ، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد غير دائم ، وحل فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكننا ذكرناهما مبالغة في الإيضاح . أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه في هامش ص ١٨٦ و ٢٠٧ - ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هي دلالة مطلقة ؛ أى : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجيء في الصفحة الآتية - .

وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ودنى . كما سبق . - وفي ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . - وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقائه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضي .

وقد أرفق صاحب « التسهيل » تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوبه - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحاً . فن زيادة الفائدة أن ذكره . نقلاً عن حاشية الخضرى - قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص ٣٠٨ - المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بعناه ؛ كعمود ، وقنبل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي ؛ كفتح رج ، وغير الجارية على فيعمل ؛ ككريم ، وبهاتأنيث نحو : « أهوىف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولعنا أو معنى الماضي لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضاً : أفضل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . فهذه المخرجات ، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل - صفات مشبهة -

بالمستبد العادل .) فكلية : « زاهد » تدل على أمرين معاً ، هما : الزهد مطلقاً ،
والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين معاً ؛
هذا العدل مطلقاً والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش »
وسائل » في قول المعسري :

أعندي وقد مارست كل خفية بضدق واش^(١) ، أو يُخَيَّبُ مسائل^(٢)
ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبية ؛ لأنه قد يدل^(٣) .
— قليلاً — عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم — خالد — مستمر —
مستديم . . . و . . .^(٤)

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة (أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل
أو كثير . .) فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما^(٥) ، إلا إن وجدت
قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

— لا اسم فاعل . هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما ما يأتي في : « أبنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلق
عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز — كما سيأتي —
« وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، ويجرى مجرى الفعل في إفادة الخلو .
فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثاني الصفة بجميع أوزانها ، وأقبل التفضيل » اهـ .
واستعمال ذلك الاصطلاح شائع قبل « ابن مالك » ، ومنه ما جاء في « أسأل القائل » — ص ٢
من ١٨٤ ونصه : (قال أبو علي : غمض وغمض — يفتح الميم وضما — فن قال غمض ؛ يضم الميم ، قال في
الفاعل : غمض . ومن قال : غمض . يفتح الميم ، قال في الفاعل غامض) اهـ فالمراد بالفاعل في الأول :
الصفة المشبهة ، وفي الثاني : اسم الفاعل .

(١) أصلها : « واشى » ، على وزن : فاعل ، حذفت النصة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين ، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المقصور ج ١ ص ١٦ من ١٧٢ .

(٢) شرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيغته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى
توجه المعنى إلى العوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل في الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به ، وأحكامه
النحوية التي تفتقرهما (انظر الزيادة الآتية في ص ٢٤٢) .

(٣) وكذلك في الحالة التي يصير فيها : « صفة مشبهة » ومتأق في الزيادة — ص ٢٤٢ .

(٤) جاء في ص ١٣٠ من شرح ذرة النواص ، ما نصه : « (قال ابن هري : . . . إن يذب
« فاعل » كضارب ، وقَاتِل . . . عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلاً كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع
أن يقع « فاعل » موقع « مُضَاعَف » المختص بالكثير ؛ لعمومه . ألا ترى أن قوله تعالى : (والذين في أموالهم
حق معلوم للسائل والمحروم . .) لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ — ومثله في صفات الباري :
الخالق والخالق ، والرازق والرازق . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر : () اهـ وفي حاشية ياسين على شرح
للفاكي لقطر النسي (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « (قال الشافعي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال —

صوغه^(١) :

١ - يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل » ؛
بأن نأق بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله
على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم ، ولا بين
مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها^(٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتح ، فتحاً ،
فهو : : فاتح - قعد ، يقعد ، قعوداً ، فهو : قاعد) - (حسب ،
يحسب ، حسباناً ، فهو : حاسب - نعيم ، ينعم ، نعيماً ، فهو : ناعم)
- (كرم ، يكرم ، كرمًا ، فهو : كارم - حسن ، يحسن ، حسناً ،
فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين^(٣)

ـ عل الفعل ، كثيراً كان أو قليلاً ؛ فمثال « فاعِل » لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولين وقع منه فعل ما ...
فإذا أرادوا أن يثروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالاً عليها ؛ مثل : (قعدول) ؛ ولهذا إشارة
في ص ٢٥٧ وهامشها .

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه لإعمال اسم المفعول (وسبغ) شرحه
في هامش ص ٢٥٠ . ثم عقد باباً آخر (سبغ) شرحه أيضاً في هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما
وأبنية الصفة المشبهة ، فاصلاً بينهما بباب آخر ؛ هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاء
لسبب ذكرناه في أول باب « أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام
على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجرى بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضي تقديم الكلام
على صيغه وأبنية أولاً . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ؛ أحدهما لمصيغ والأبنية . والآخر للإعمال
والأحكام ؛ لما في هذا من التشعب والتشتيت من غير مسوغ

(٢) مضموم العين لا يكون إلا لازماً : (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩) .

(٣) نص على هذا كثيرون - في باب « أبنية أسماء التفاعلين » . - ؛ منهم « المخضر »
و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومنهم : « صاحب المصباح المنير » في فصل الفعل
ودلائله ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازي في كتابه :
« غرائب آي التنزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إلهام » من به الرحمن « للكبرى » ، ص ١٣٣
حيث عرض للآية الكريمة : (وضائق به صدرك) وأوضح السبب في التعبير بكلمته : « ضائق »
دون « ضيق » بما نصه :

(إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدراً . ونظيره
فلوك : فلان سائد وجائد . فإذا أردت وصفه بالسيادة والجلود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد .
كذا قال الزمخشري .) ا هـ .

ويقول ابن عيش في الآية السالفة : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن « ضيق » إلى : « ضائق » -

وكذلك بقية المعاني السابقة ، حين يكون المراد النص على حدوث المعنى .

ويجب أن يستحق في صيغة : « فاعل » المذكورة أمراً ، أن يكون ماضياً الثلاثي متصرفاً ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضى الجاهل (مثل : نعيم ، وعسى ، وليس . . .) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم - لا يشتق منه ما يدل نصاً على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ، كالصفة المشبهة ^(١) ، ولما صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها في بابها ^(٢) .

= ليدل على أن هذا التصريح عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة : « فارح » من قول أشجع السلمي يرقى عمرو بن سعيد الباهل :

(وما أنا من رزء - وإن جل - جازع ولا سرور بعد موتك فارح

وراجع ما يأتي في ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح .

(١) لها باب خاص يجرى في ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفصيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً لبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ،

ولما سيجيء في بابها ص ٣٩٤ .

(٢) ص ٢٨١ .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تُشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ . ثلاثي . متصرف . ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي (الثلاثي المتصرف . المتعدي واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصّاً . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرمُ الرجل : فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شرف فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شرف) - وحسن فهو : حاسن - وغنى فهو : غان وأمثال هذا مما فعله ثلاثي متصرف . لازم . يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبهه بالثابت . أمّا إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب التصرف ؛ إمّا بتغيير صيغة « فاعل » الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه ، كأن نقول : كريم - بخيل - شريف - حسن - غنى - (كما سيجىء في باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ، وإنما يراد منها الثبوت . ومن الثرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله ^(١) : نحو : لي صديق ، زاجع العقل ، رابط الجأش : حاضِر البديهة . . . والأصل : راجع عقله .

(١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من باب من غير تغيير في صيغته (أى هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب : « الصفة المشبهة ») فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها (وستجىء الإشارة لهذا في ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الواقع في « د » ص ٢٦٥) نلخصه فيما يأتي :

١ - إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الافتراض المعنوي الذي تحققه تلك الصفة : متى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملقب بها » وهذا الخلاف في النسبية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب .

ورابط^(١) جأشهُ، حاضرةً بديهته. ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه^(٢).

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى: «مالك يوم الدين»، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالق الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقي:

والفرقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير، بالرغم من تغير اسمه.

ب- وإن كان فعله متمدياً لأكثر من مفعول به لم يميز إضافته لفاعله. (راجع ما ينتم هذا في رقم ٣ من هامشي ص ٢٥٦).

ج- وإن كان فعله متمدياً بالمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله لغرض السالف، وهو إدخاله في باب: «الصفة المشبهة» ليؤدى ما تؤديه، مع بقاءه على صورته الأولى. أما المفعول به الذى ينصبه هذا الفعل فالتعاليق الفصيحة حذفه والاستثناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله، والذى انتقل نهائياً إلى باب: «الصفة المشبهة». ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصب اسم أفعال الذى صار صفة مشبهة. وإنما ينصبه بشرط: أمن الابس عند ذكره فلا يختلط بغيره، وبشرط تغير اسمه فلا يسمى «مفعولاً به»، وإنما يسمى: «الشبه بالمفعول به» كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاحتياجه «شبهاً بالمفعول به»؛ كالشأن في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية. وسبب الاشتراط أن اسم للفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصفة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة، وهى المعنى الذى انتهى إليه، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقة بها، والصفة المشبهة وما أُلحق بها - كاسم الفاعل في حالته التى نتكلم عنها - لا تنصب بالمفعول به الأصل.

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بهذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالاً، ولا تمييزاً. ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به. لذا النحاة إلى التوفيق بين الموعاى المختلفة، لمنع التعارض بينها؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة، بشرط أن يتغير اسمه؛ فيسمى: «الشبه بالمفعول به» لا «مفعولاً به» واشترطوا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً: «الشبه بالمفعول به» لا مفعولاً به، وألا يؤدى إلى لبس في الحالتين. وقالوا: إن الأنصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه؛ بالغة في أمن الابس، بالرغم من صحة ذكره - وسيجىء لإيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٥ -.

(١) ربط جأشهُ رباطة - بالكسر - اشتد قلبه - كما في القاموس - اه فالفضل هنا لازم.

(٢) طبقاً للبيان السابق في ص ٢٣٩.

قف «بروما»^(١) وشاهد الأمر، واشهد أن للملك مالكًا، مسبحانهُ
فهذه الأوصاف المتصلة بالله ، من الملك^(٢) والخلق ، والقهر — ليست طارئة ،
ولا عارضة ، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى
جل شأنه . ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالاتها : « صفات مشبهة »
وليست « اسم فاعل » ، إلا في الصورة اللفظية ، والأحكام النحوية الخاصة به
برغم أنهما على صيغة : « فاعل » ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافيًا في الدلالة على
الحدوث أو على الثبوت والدوام ؛ فلا بد معه من القرينة التي تغيّن أحدهما ، وتزيل عنه
اللبس والاحتمال ؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالاته المعنوية — لا الشكلية —
اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

• • •

(١) يسميها العرب القدياء : رؤسيتة .

(٢) بمعنى الملك .

بـ- ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ،
 وقلب أول هذا المضارع ميماً مضمومة ، مع كسر الحرف الذي قبل آخره ،
 إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل :
 « قاوم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوم » ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون
 اسم الفاعل هو : « مُقاوم » ، وفي مثل : يَتَّبِعِينَ - وهو مضارع للماضي :
 « تَتَّبِعِينَ » - نقول : مُتَّبِعِينَ . . . نحو : الفريسة مقاومة المفترس ،
 والغائب مُتَّبِعِينَ للقوى . وفي مثل : أذلَّ وأعزَّ ؛ ومضارعهما يُذِلُّ
 ويُعِزُّ . . . نقول : « مُذِلٌّ » و « مُعِزٌّ » كقول عائشة - رضى الله عنها -
 في رثاء أبيها : « نصر الله وجهك يا أبتى ، فقد كنتَ للدنيا مُذِلًّا بإدبارك
 عنها ، وللآخرة مُعِزًّا بإقبالك عليها »

جـ- متجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة
 لا يكتفى - من غير قرينة - للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » ؛ فقد يوهنا مظهرها
 أنها كذلك ، مع أنها في حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت .
 ومن هذا : الصيغة المضافة إلى فاعلها ^(١) في مثل : (النجم مستدير الشكل ، متوقِّدٌ
 الجِرْمُ ؛ مستضيءٌ الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطقيٌ الجسم ، مظلم
 السطح) . والأصل : مستديرٌ شكله ، متوقِّدٌ جِرمه ، مستضيءٌ وجهه ، منطقيٌ
 جسمه ، مظلمٌ سطحه . وأفعالها هي : (استدار - توقَّد - استضاء - انطفأ -
 أظلم . . . و . . .) فقد قامت في الأمثلة السابقة قرينة لفظية ، (هي إضافة
 الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هي اليقين الشائع
 بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ،
 بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا -
 كما قامت في صيغة « فاعل » المشتق من مصدر الثلاثي - ؛ لتبعد الوهم ،
 ونحدد النوع ، أ هو اسم فاعل نصًّا ، أم صفة مشبهة قطعاً .

د- لا بد من زيادة تاء التأنيث في آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

(١) إيضاح هذا في هامش ص ٢٤٢ وما يشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٦٥ .

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ، إلا في المواضع التي يحسن ويكثر
 ألا تزداد فيها ^(١) ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بالموثت ؛ كالمرأة مثلاً - أي : الخاص
 بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل
 على التأنيث ، ونمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، في نحو : « ولدت
 الحامل ، وصارت مرضعاً » ^(٢) .

هـ - كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير
 الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : (متوقّد - منطقيّ - مظلم ...)
 وقد يكون مقدراً كما في مثل : (مستضيء ، - مستدير - مختار ،) فأصلها :
 مستضيئ ، مُستدِير - مُختَئِر ... و... فقلبت الواو في الكلمتين الأولىين ياء
 بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفية في الإعرال .
 وكذلك قلبت الياء في « مختير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

• • •

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدي والازم ، ولحق
 بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالاتي تجرده من : « أل » الموصولة ^(٣)
 أو اقترانه بها ^(٤) .

(١) هي ملوقة في باب : « للتأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى :
 « حبلتي » فيكون الشأن في « حامل » كالشأن في « لابن » وتامر « أي : صاحب لبن وتمر . أي :
 منسوب لها . أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوها فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استعساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها ومقتضى طبيعتها الجسمية
 أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تتزاوله فعلاً ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتّي تتخذ حرفة ،
 أو تشهر به . أما التي ترضع الطفل عملاً ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله يغمه ، فهي مرضعة .

وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) لأن « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي : الموصولة - غالباً - كما سيجيء في رقم ١ من
 هامش ص ٢٥٤ . وكما سبق عند الكلام على « أل » في باب « الموصول » ج ١ . وهل هي في الوقت نفسه
 تنبيه التعريف ؟ رأيان .

(٤) في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ا » أما حالة الاقتران ففي : « ب »

١ - فإن كان مجرداً منها رفع فاعلته بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً^(١) أو ضميراً بارزاً^(٢) ، وعمل كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ، ولا مفعولاً به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشرط الآتية^(٣) ، وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقدم صديقنا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد^(٤) الذي يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : (من يكن اليوم مهملاً عمله يجد نفسه غداً فاقد رزقه) . ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعه في حزم ، مديراً أمره في بقعة) .

ويقولون في سبب إعماله : إنه جريانه - غالباً - على مضارعه الذي بمعناه^(٥) ، وإن هذه الشروط تُقربُه من الفعل ، وتبعده من الاسمية المحضة . .

(١) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذي في « ٥ » من الزيادة ص ٢٥٢ .

(٢) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستقياً برفوعه عن انماير فالأكثر اعتماده على نفي أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات الدالة (وسيجيء هذا في « أ » من ص ٢٥٢) .

(٣) في ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه في باب : « المبتدأ والخبر » - طبقاً للبيان الآتي في « أ » من ص ٢٥٢ - .

(٤) الاستمرار التجددي معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامي ، وهو الذي لا انقطاع فيه ، نحو : مرتفع القائمة ، واسع القم (وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص ٢٩ ، وله إشارة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢) .

(٥) يرمدون : أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى ، وفي الحدث - والتجدد ، وفي عدد الحروف ، وفي هيئتها (بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلاً في ترتيبه لساكن في الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية . خذ مثلاً لذلك اسم « فاعل » : « مُخْبِر » فإنه موافق لمضارعه : « يُخْبِر » في كل ما سبق ، فمعناها واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وما عدهما متحرك ، فكل حرف ساكن أو متحرك مماثلة في الحركة والسكون نظيره في الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر في الحروف الأصلية . ومثله اسم للفعل : « خافد » فإنه جار حل مضارعه فيها سبق . وهكذا . مسافر ومسافر - ومندرج ومندرج - ومعلم ومعلم ، والسبب أسلف مستنطق من الاحتمال العربي الذي هو السبب الأول الأصل .

ولهذا يمكن أن يحمل عمله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة مستوفياً الشروط الآتية - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : (كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار ، منقية مياهاها الهواء) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهاها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحاً أمس ، إذ لا يقال : هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شيء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبه له .

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شيء - كما نصّب فعله المتعدى - لأنه لا يجزى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعموله مضافاً إليه مجروراً^(١) ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولاً به ، ولا إعرابه كذلك . . والإضافة فى

(١) انظر رقم ٣ من حاشى ص ٢٥٥ .

• • •

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة فى حالتى مضى وعظم مضى يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقيق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصب فعله - إلا إذا كان نكير الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لافتراط شيء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

هذه الصورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط - كما تقدم في باب الإضافة^(١) -

وفيما يلي تلك الشروط التي أئثرنا إليها :

(١) أن يسبقه شيء يعتمد عليه ، كالاستفهام المذكور نصاً ، مثل قول

للشاعر :

أمنجز أنتمو وغدا وثقتُ به أم اقتفتيتم جميعاً نهج عُرُوبِ ؟

أو الاستفهام المقدر في مثل : غافر أخوك الإساءة أم مُحاسِبٌ عليها ؟
فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة^(٢) . . .

أو النداء في مثل : يا بانيئاً^(٣) مستقبلاتك يمينك ستترك غايتك . أو النفي^(٤)

في مثل : ما مخلف عهدٍ شريف ، وقول الشاعر :

صليم دواعي الصدر^(٥) ، لا باسطاً أذى ولا مانعاً خيراً ، ولا قاتلاً هُجْراً^(٦)

أو : أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ، في مثل : الحسد قارٌ قاتلةٌ صاحبها . أو لمنعوت

محذوف لقريته ، مثل : كم معذب نفسه في طلب الحرية لهلاده يرى العذاب

من أجلها نعيماً ، وكم مُبْتَدِّ ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخْراً . أو يقع

حالاً في مثل : سَحَقاً وبُعْداً للمال جالِباً الدُّلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً

لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولاً لناسخ ، مثل : هذا متفقٌ مالا في وجوه

البر - اشتهر العربي بأنه حَتَامٌ عَشِيرته ، أَحْسِبُ الحرَّ مَوْطِئنا نفسه على

احتمال المشقات في سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقة مُوهِنَةً عَزِيمته ، فإذا هي

(١) راجع ٥٥ من ص ٥ ورقم ٣ من هاشم ص ١٢ .

(٢) في ص ٥٨٥ - باب المطف - إيضاح الكلام على : « أم » وبيان أحكامها .

(٣) يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ، والتقدير : يا شخصاً بانيئاً . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والمخلاف شكل لا يلتفت إليه ، لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٤) ويشمل النفي للتقديري الذي في مثل : إنما عمن على صنيعة ؛ لأن مناداه : ما عمن على

إلا صنيعة ، وفي مثل : غير مهمل واجبه مائل .

(٥) دواعي الصدر : الأمور والمواقف التي تحرك القلب .

(٦) قولاً رديئاً سيئاً .

أكبر حافر - أعلمتُ الجنودَ القائدَ مضاعفاً الشاءَ عليهم . . .

(٢) ألا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوَّيسٌ زرعًا ؛ أى : يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل راكبٌ مسرعٌ سيارَةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يُقبل راكبٌ سيارَةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادراً - ناصحاً - على حلّ المشكلات ، ولا تركزن إلى صداقة ساعٍ - طامعٍ - وراءَ مآربه) . والأصل : قادراً على حل المشكلات ، ناصحاً - ساعٍ وراءَ مآربه ، طامع .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولاً لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكترَّمٌ - واجبتها - مؤديةً . والأصل : هذا مكترَّمٌ مؤديةً واجبتها ؛ ففصلت كلمة : « واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولاً لاسم الفاعل : « مكترَّم » ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعيدٌ - عن النهوض - عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطقٌ - نافعٌ - بالحق - والأصل : الرحيم مساعيدٌ عاجزاً عن النهوض - إن هذا الشاهد ناطقٌ بالحق نافعٌ ^(١) .

• • •

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الجاب للذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وصفه إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ يَمْزَلِ
وَوَيْ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ : حَرْفِ نِدَا أَوْ : نَفْيًا ، أَوْ : جَا صِفَةً ، أَوْ : مُسْنَدًا

يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحية التعمى والازدوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمزول عن الزمن الماضى ، أى : يمكن بعده عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى -

.....

= استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد فى ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة . (والمراد بها هنا : الثمت ، والحال) . أو سنداً . والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً لا مبتدأً أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولاً لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور : « عن مضيه » متعلقان بكلمة : « منزل » : فإن اسم المكان فيه زائدة للفعل ، ورغم أنه مشتق لا يعمل ، فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ١٠ - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -) . هذا ما تضمنه البيتان . وفيما تصور واضح تداركناه فى الشرح .

أو يقع تمثلاً فى المعنى لمنصوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ

زيادة وتفصيل :

١ - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا ^(١) - ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبي » لكي يرفع الوصف فاعلا يفتى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذي يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر ^(٢) .

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية ^(٣) أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعَرِّفاً ، ولا مثني ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعَرِّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه . . . ^(٤) .

ج - إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً ^(٥) ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففي مثل : أنا ظان محمد قائماً - يكون التقدير : أنا رجل ظان . . . ؛ فالضمير في : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المخوف ، ولا يصح تقديره : أنا ^(٦) . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » . كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

يحييون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو » عائد هنا على مخوف حتماً ،

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

(٢) ج ١ ص ٢٢٤ م ٢٣ .

(٣) أي : مراعى فيها أنها الأغلب .

(٤) باب : المبتدأ والخبر - ج ١ م ٣٤ .

(٥) أي : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائباً .

(٦) راجع الخصري ج ١ باب « ظن » عند بحث ابن مالك : رخص بالتطريق والإلفاء . . .

ولا يصح هودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير
المستتر تقديره : « أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره
إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره
من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ، فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

• • •

ب - وإن كان اسم الفاعل مقترناً « بآل » الموصولة^(١) فإنه يعمل مطلقاً بغير تعقيد بزمن معين^(٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتداد ، وعدم التصغير ونحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو الناظم أمس - قصيدة رائعة ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه - غداً - بالحجة والبرهان^(٣) وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القاتل به وللمسيوف - كما للناس - آجال

• • •

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جره باعتبار « مضافاً إليه » واسم الفاعل هو « المضاف » ، ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحب الغادر - يصح نصب كلمة : « الغادر » باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل ، ويجوز جرّها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب ، مراعاةً للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصح إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمران ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجرح . ففي مثل : ما أنت مصاحب الغادر

(١) لأن : « آل » الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة ، غالباً - (كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦) - وهل هي في الوقت نفسه مضمرة ؟ رأيان .

(راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لآل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً بغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلة ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفي المقرّن « بآل » يقول ابن مالك :

وإن يكن صلة « آل » ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً « بآل » الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعدي والقزوم على فعله ، من غير تعقيد بزمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمناقق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المناقق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمناققِ ، يجرُ المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ، ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجزأ تبعاً لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية ^(١) ، فتحره ؛ نحو : أنت متقنٌ « العمل » ، أو للعمل : . . . ، ونحو قوله تعالى : (فَعَالَ^(٢) لِمَا يُرِيد) ، والأصل : فَعَالَ^(٣) ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظانٌ الحقَّ معتدلاً - «أأنت مُخْبِرُ الصَّدِيقِ الزَّيَارَةَ قَرِيبَةً ؟ وفعلهما : « ظَنَّ » الناصب للمفعولين ، و « أَخْبَر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته للمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً ^(٤) .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنٌ

(١) سبق لإيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

(٢ و ٣) صيغة : « فَعَالَ » هذه إحدى صيغ المباعدة التي هي نوع من اسم الفاعل . ويتأق في

ص ٢٥٢ .

(٤) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلو من : « أ » - وكان فعله ناصباً لمفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بق اسم الفاعل محتفظاً بأسسه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم معدياً) (كما سيظهر في الحكم الثاني بالصفحة التالية ، والبيان في ص ٢٦٥) نحو : هذا مُعْطَى محتاجٍ أسس درهماً - وسُعِلَ حامدٌ أسس محموداً قادماً . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب غل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الخالي الذي لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شيئاً بالمقرون « بَأَل » الموصولة ، والمقرون « بَأَل » ههنا يعمل ، ولو لم يستوفِ الشروط - طبقاً لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي . وهذا رأى فيه نيسير ، يحسن الاقتصاد عليه ؛ لئلا يعمد من التكلف . (وللعلم السابق تكملة هامة في هامش ص ٢٤٣) .

أخيك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة^(١) نحو : والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولاً به إلا في رأى مرجوح .

(٢) عرفنا^(٢) أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله^(٣) ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل^(٤) .

(١) تنبيهاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠) . فإن كان الضمير مفعولاً لوصف يعرب - غالباً - صلة «أل» وهذا الوصف المثنى أو بجمع المذكر السالم ولحققتها : نحو : والدك المكرمك - أهلك المكرمك فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير «مضافاً إليه» (كالمسبق للبيان في باب الإضافة ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاة يميز اعتبار الضمير مفعولاً به لوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، ولذون محذوفة لتخفيف لا للإضافة . ونقلنا إن الأخير في الاختصار على الإعراب الأول ؛ متناً لللباس والنموض المتأنيان لغرض الأصيل من اللغة . كما قلنا إن هذه النون قد تحذف في حالات أخرى ، (عرضناها في ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حالة في باب «لا» النافية للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ -) .

(٢) في هامش ص ٢٤٢ . والتفصيل في «د» من ص ٢٦٥ .

(٣) لهذا الإفصاح وتفصيل هامان ، سجلناهما في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٦٥ .

(٤) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦٩) - بصرف - للفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجود أشهرها خمسة :
«أولاً» : أن «أل» في المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف ، وهي اسم «وصول في الوقت نفسه» - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

«ثانياً» : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً ، وإلى مفعوله حيناً آخر ، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة - كما سبق ، في هامش ص ٢٤٢ .

«ثالثاً» : أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشرط ، وقد يعمل في غيرها ، ولكن بشرط أيضاً .

- طبقاً لتفصيل الذي سبق في إعماله ، ص ٢٤٦ -

«رابعاً» : أن المصدر لا يتقدم عليه في «من مصولاته» . . . (إلا شبه الجملة ، بالإفصاح الذي -

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم للفاعل المقدر تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى ^(١) لذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شيء مما سبق ^(٢) خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترناً « بآل » أو غير مقترن بها .

• • •

صيغة المبالغة : (تكوينها ، والغرض منها) .

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعل » - وهي صيغة : « اسم الفاعل » الأصلية من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي ما لا تفيدُه إفادة صريحة صيغة : « فاعل » ^(٣) السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهة . فإذا أردنا أن نبين في صراحة لاحتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زَرَّاعٌ فاكهة - مثلاً - . فكلمة : « زَرَّاعٌ » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولته الزراعة ما لا تفيدُه كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد ؛ هو : « زَرَعَ » وكلتاها تدلّ على أمرين ، معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » وذات فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أى : في

١ - تقدم في رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون « بآل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره . (إلا في بعض حالات تبيح في ص ٢٦٣ - ١ -) .
٢ - خامساً : أن اسم الفاعل يتحمل التضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل التضمير ، أما المصدر الذي لا ينوب عن فعله فلا يتحمل التضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) .

هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق .

(١ و ١) وهذا إذا صح تشبیه وجمعه ؛ فهناك حالات يفلب عليه فيها أن يلزم الأفراد والتكثير ، وقد أشرنا إلى بعضها في : « ب » من ص ٢٥٢ . ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعة عن الخبر ، على الوجه المشروح في ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣) .

(٢) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . (أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة) فهي صالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل في ص ٢٣٩ وفي هامشها - رقم ٤ - .

مقدار قلاته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغة : « فاعل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة في المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل بلفظها - بغير قرينة أخرى - على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً ، بخلاف صيغة « فَعَّال » - مثلاً - فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل ؛ أي : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثمّ كان الذي يستخدم صيغة « فاعل » يري إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً ، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفًا ، وكثرة وقلّة . بخلاف الذي يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة ^(١) ، كثرة وقوة .

وما قيل في : « زارعٌ فاكهةٌ وزراعٌ فاكهةٌ » يقال في : ناظمٌ شعراً ، ونظامٌ شعراً - صانعٌ خيراً ، وصنّاعٌ خيراً - قائلٌ الصدق ، وقوّالٌ الصدق ، وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة »

وأشهر أوزانها خمسة قياسية ؛ هي :

« فَعَّالٌ » ^(٢) ؛ نحو : ما أعظمَ الصديقَ إذا كان غير قوّالٍ سوءاً ، ولا فَعَّالٍ إساءةً ، وقول الشاعر :

وإني لقوّالٌ لِيَذِي الْبَيْتِ ^(٣) مرحباً وأهلاً إذا ماجاء من غير مرّصد ^(٤)

و « مِفْعَالٌ » ^(٥) ؛ نحو : الطائر مِحْذَرٌ صائِدٌ ، مِخْوَافٌ أعداءه .

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذي في : ٢٥٥ من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية في ص ٢٦٢ .

(٢) قد تكون صيغة : « فَعَّالٌ » للنسب أحياناً ، طبقاً للبيان الآتي في « و » من ص ٢٦٩ .

(٣) ميماد .

(٤) الحزني .

(٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة للذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص

ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهي صيغة مشتركة في البابين . والتفريق بينهما يكون خاصاً للقارئ .

و « فَعُول » ؛ نحو : البارُّ وَصُولُ أَهْلَتِهِ . وقول الشاعر يخاطب سيداً كريماً :
 ضَرْبُ بَنْضَلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا^(١) إذا عَدِمُوا زاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ
 وقول الآخر يفتخر :
 إذا مات مِنَّا سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ قَشُولٌ^(٢) بما قال الكرامُ فَعُولٌ^(٣)
 ومثل :

ذَرِينِي ؛ فَإِنَّ الْبِخْلَ - يَا أُمَ مَالِكٍ - لَصَالِحِ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ سَرُوقُ
 و « فَعِيل » ؛ نحو : أَقْدُرُ^(٤) من يكون ممبعاً خبيراً ، نصيراً عدلاً^(٥)
 وقول الشاعر :

فَتَاتَانِ : أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهُةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبِدْرَا
 و « فَعِيل » ؛ نحو : يَسْرُونَا أَنْ نَرَى جَاهِلًا مَرْقَاً أَوْ رَاقَةً ، رَامِيًا بِهَا فِي
 الطريق . وقول الشاعر :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنْ مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
 هذه هي الصيغة الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على
 السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي : « فَعِيل »^(٦) ؛

- (١) الصغير عائد على الإبل ونحوها بما يمتنع له يشوي ، أو يطبخ فيؤكل .
 (٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم .
 (٥) متى زادتاء التانيث على صيغة « فَعِيل » ومتى لا تزداد ؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ - باب
 والتانيث م ١٦٩ .

(٦) يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر ، منهم : « ابن قتيبة » في كتابه : (أدب الكاتب ،
 باب : اختلاف الأبنية في الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعاني) حيث يقول ما نصه : « (ما كان على
 « فَعِيل » فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دام منه الفعل ؛ نحو : رجل سيكبر ، كثير
 السكر - ونصير ، كثير الشرب الخمر ، وفخير كثير الفخر - وعشيق ، كثير العشق - وسكيت ، دائم
 السكوت - وفيليل وصريع وظليم ، ومثل ذلك كثير . ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكون
 منه ، ويكون له عادة ...) » فهو يقرر أن صيغة : « فَعِيل » كثيرة في المبالغة ، وإذا ثبتت
 كثرتها كان القياس عليها جائزاً . وقد جعل المحقق الفراهي هذه الصيغة قياسية ، وأيست . مقصورة على
 السماع ، كما يرى النحاة المتقدمون . ونص قراره (كما جاء في الصفحة الخامسة ، من تقرير لجنة الأصول
 المرفوع إلى المؤتمر القوي الذي انعقد في آخريناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه) هو : « (في اللغة ألفاظ على
 صيغة « فَعِيل » من مصدر الفعل الثلاثي والتمدد للدلالة على المبالغة . وكثرتها تسمح بالقول
 بقايسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً أو متعدداً - لفظ على صيغة « فَعِيل »
 - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة) » ١ . وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض
 البحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص ٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع
 سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و «مِفْعَل» ؛ نحو : إنه شَرِيب أهوال ، ومِسْمَر^(١) حروب . وفعلهما
لثلاثي ؛ شَرِب ، وسَمَر . ومن غير الثلاثي : دَرَاكَ - سَارَ - مِعْوَان^(٢) -
مِهْوَان - نَذِير - سَمِيع - زَمْهَوْق . وأفعلها الشائعة : أَدْرَكَ - أَسَارَ (بمعنى :
تَرَكَ في الكأس بقية) أَعَانَ - أَهَانَ - أُنْذَرَ - أَسْمَعَ - أَزْهَنَى .

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهمتها :

١ - أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعد ، ما عدا
صيغة : «فَعَمَّال» فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم^(٣) والمتعدي ؛
كقوله تعالى : (وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَائِفٍ^(٤) مَهِينٍ^(٥)) ، هَمَّاز^(٦) ،
مَشَاء^(٧) يَنْصِم^(٨) ، مَنَاع^(٩) ، لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . . .) وقولهم :
فلان بِسَامِ الثَّغَرِ ، ضَحَّكَ السَّنْ ، وقول الشاعر :

(١) مسمر الحرب : من يكثر إثمها ، وليلقاد فيرائها .

(٢) ومنه قول شاعرهم :

وَكُنْ عَلَى الْخَيْرِ مِعْوَانًا لَدُنِّي أَمَلٍ يَرْجُو نَدَاكَ ؛ فَإِنْ الْحَرْمَ مِعْوَانٌ
ومثله «مِتَلَف» (من أتلَف) في قول أبي نيرَاس الحسَداني :

وَاللُّؤْفُ مِتَلَفٌ ، وَلِلْحَمْدِ جَامِعٌ وَلِلْخَيْرِ فَاعِلٌ .

(٣) يرى بعض النحويين أن المسبوح كثير من صيغة «فَعَمَّال» المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي
اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشدة الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر ثلاثي لللازم
أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاء الجميع القوي ، وسجله في مجلته ج ٢
ص ١٤ ، ١٤ .

وفي المراجع القوية صيغ مقنونة مسمومة - غير صيغة «فَعَمَّال» - لم تستوف شروط الصياغة ،
فيجب الوقوف فيها عند حد المباح . ومن أمثلتها «ضَحَّوْكَ وَعَبَّوْس» في قول شاعرهم :

ضَحَّوْكَ السَّنْ إِنْ نَطَقُوا بِخَيْرٍ وَعِنْدَ الشَّرِّ مِطْرَاقٌ عَبَّوْسٌ

فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلتي : «ضَحَّوْكَ وَعَبَّوْس» مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمة
«مِطْرَاق» مع أن فعلها الشائع رباعي ؛ هو : أَطْرَقَ ؛ بمعنى : سَكَتَ ، ونظر إلى الأرض .

- وسيماد البيت في ص ٢٦٦ لمناسبة هناك - . ومثل : «بَشَّوْش» في قول عنزة :

أَلْقَى صَدُورَ الْخَيْلِ وَهِيَ عَوَابِسُ وَأَنَا ضَحَّوْكَ نَحْوَهَا وَبَشَّوْشُ

(٤) كثير الخلف . (٥) حقيق دفيه .

(٦) كثير المَسَمَز (أي : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء . . .)

(٧ و ٨) كثير المني بالهمزة (وهي : الصبي بين الناس بالإفساد) .

(٩) كثير المنع . . .

وإني لَصَبَّارٌ على ما ينوبني وحسبك أن الله أنبئني على الصبر
ولست بنظَّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

ح - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعة لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أل » ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين ، وكذلك في شكل الصيغة ، وفي أن صيغة المباعدة بنصها الصريح أكثر مباعدة ، وأقوى دلالة في معنى الفعل ^(١) من صيغة اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم الفاعل ^(٢) . . .

(١) وهو المعنى المجرد .

(٢) في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في « ألفيته » ، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال في صيغ المباعدة :

فَعَالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنْ « فَاعِلٍ » بِدِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي « فَعِيلٍ » قَلٌّ ذَا ، وَ « فَعِلٍ »

يريد : أن . صيغة فَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، ثننى - عند إرادة الكثرة - من صيغة « فاعل » ، وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتي : « فَعِيلٌ » و « فَعِلٌ » قليل في المباعدة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هي : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المباعدة - لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التي سلفت . قال في هذا :

وَمَا يَسُوَّى الْمَفْرَدُ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُ عَمِلَ

ثم تعرض لاسم الفاعل العامل للنصب مصرحاً بمجاوز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه . فلو

ملاحظة : ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : « المبالغة » ، مقتصرأ في دلالته المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ، فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » في قول الشاعر :

وكل جمال للزوال مآله وكل ظلوم سوف يبلى بظالم
فإنها ليست للمبالغة ، إذ المقام هنا يقتضي أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : « ظالم » ، وليس كثير الظلم ، لأن كلا من الاثنين سيأتي ظاناً . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظالم من أحدهما ، دون نظر لقلة انظلم أو كثرتة (١) .

« نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي . قال :

وانصب بذي الأعمال تلوأ ، واخفيض وهو لنصب ما سواه مقتضى
(« ذي الأعمال » : صاحب الأعمال ، أي : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوأ »
تالياً - أي : المفعول به الذي يتلو) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المحرور على الوجه السالف يجوز فيه أبلر ، ويجوز فيه النصب :
واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمتبني جاه ومالا من نهض
والأصل : من نهض مبتني جاء ومالا . فطفت كلمة : « مالا » على كلمة : « جاء » المحرورة
بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل في الأصل قبل الإضافة .

(١) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » في قوله تعالى : (إن الله لا يحب من كان مختالاً
فخوراً .) ، فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ، بخير نظر إلى
كثرة فخره أو قلته .

زيادة وتفصيل :

١- إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقرونًا « بآل » لم يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « آل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ، والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة ^(١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المفعول : مفعولا كان أو غير مفعول ^(٢) إلا في بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز : الحديقة - عطراً - فداحة . والأصل : الحديقة فواحة عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي ، نحو : يروقي رسم مصور طيوراً - ألا تغضب من معذب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقي - طيوراً - رسم مصور . ألا تغضب - الحيوان - من معذب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ، نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الهوان .

وأجاز قوم تقديم المفعول إن كان اسم الفاعل : مضافاً إليه ، و « المضاف » كلمة : غدير ، أو : « حتى » ، أو : « جيد » ، أو : مثل ، أو : أول ، نحو : (المنافق - الوعد - غير منجز) . (هذا - الأعداء - حتى قاهر ، أو : جيد قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد . هذا حتى قاهر الأعداء ، أو : جيد قاهر الأعداء . (شاعرنا ذراً مثل ناظم) ، (العرب ضيفاً أول ناصر) . وهذا الرأي حسن ، لما فيه من تيسير وأحسن منه براءة استخلامه في أنسب الأساليب له ، وألتيق المواقف .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة للسبب في رقم ١ من هامش ٢١٦ .

(٢) راجع هامشه ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

ويجوز أيضاً تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو :
الضيوف أنت مصافح . والأصل : أنت مصافح الضيوف .

ب- يجوز لإعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف ، مثل : أعلياً
أنت مساعدُهُ ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ،
واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم
السابق عاملاً آخر ، محذوفاً ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب :
« الاشتغال »^(١) ، والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعدُهُ ؟ . ومثله أيضاً : أعلياً
أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعد أخاه . ومثله في
كل ما سبق صيغ المبالغة .

ج- عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالباً - هو وصيغ المبالغة ، على
الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقة صوغه . . .

لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ،
فيصير صفة مشبهة^(٢) ، ويسمى باسمها - بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية^(٣) ؛
ويجوز عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز في السببي^(٤) بعده إن كان معرفة :

(١) في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور .
لكنه مجرور في حكم المنصوب . لأن كلمة : « مساعد » في حكم الفعل ، وتوحيها ملحوظ وإن لم يكن
ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعلياً مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب . كما
سبق في باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح الفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ،
والتمييز في دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق في ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويحيى في ص ٢٩٢ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم -
علي محسن ، الجو متدل - فالكلمات : محمد - علي - الجو - هي الصاحب الأصل الذي قام به
معنى المشتق قياماً مباشراً متصلاً بذاته ، وقد يقوم الحق بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع
اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - علي محسن أخوه - الجو
متدل حراره ، فالأب والأخ والحرارة . . . و . . . ليست الصاحب الأصل لوصف المشتق ؛
وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينهما ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والشمعة في أدراكها . هذا الرابط يسمى :
« السببي » . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « آل » خلفاً من الضمير في ملهـب =

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، فاصع صفحة ، فيجوز في السبى هنا ، (وهو : الجبهة - القلب - صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به ^(١) . . .

فإن كان السبى نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السبى المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ^(٢) ، كما يجوز فيه النصب أيضاً ، ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به ، وفي حالة التثنية يعرب شبيهاً بالمفعول به ، أو : تمييزاً .

د - لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ، لازماً أم متعدياً) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ، فيصير صفة مشبهة ، تجري عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه بالزوم فلا ينصب المفعول به الأصل ولو كان فعله متعدياً ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق ^(٣) وفيما يلي :

الكوفيون - كما سيجي ، في ص ٢٦٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ - وقد اشترطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم للفاعل على موصوف ، نحو : الرجل صادق أبوه ، - كما سيجي ، في هامش ص ٢١٠ .

(١) لأن والصفة المشبهة الأصلية - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كتملها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم . فلما كان السبى بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أمر به « شبيهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ، ولم يربوه مفعولاً به ، لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة . ومن ثم لم يحصلوه في التسمية على المفعول به الذي ينصب اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور ، (وسيجي بيان واف عن هذا كله في بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز .

(٢) بشرط غلو المضاف بما يوافي الإضافة ، كالثنوين . ٢ .

(٣) في هامش ص ٢٤٢ .

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة ،
فيترك الخلوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة - ثلاثة أنواع (وكذا صيغة
المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثي وغير الثلاثي - مثل :
عال وشامخ . . في نحو : هذا عالى القامة ، شامخ الأنف (وفعلهما :
علا - شَمَخَ) . ومثل « تائب » في قول الشاعر :

تَبَارَكْتَ ، إني من عذابك خائفٌ وإني إليكم تائبُ النفسِ باخِعٌ^(١)
(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحكوك السنَّ إن نطقوا بخير وعند الشرِّ مطراق عبوس ...^(٢)
ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى
الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد : والراجع في هذا
النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموناً ؛
(وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمن اللبس
لم تجز الإضافة ؛ كقولهم : فلانٌ راحمُ الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون :
أن أبنائه راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان -
جاز ؛ للدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصداقها ممن يترد على قول
القائل : (ليس أبناء فلان بمفطرين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطوعين على النفع) ،
أو ممن يترد على قول القائل : (أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارون ، بسجيتهم ...)
ففي هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقرينة لفظية ،
أو : معنوية ، يجوز في السببي - ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » -
إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهى : راحم - نافع) ، وإما النصب

(١) قاتل لها حزناً .

(٢) والفعل : (أطرق - عَبَسَ) وقد سبق هذا البيت في رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبة

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما في المثال . وإما الجهر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية^(١) ، كالتى في مثل : (فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلوا الحديث) ومن أمثلة هذا النوع :

ما الراحمُ القلبِ ظَلاماً وإن ظُلماً ولا الكريمُ بمنعاً وإن حُرماً

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى كان معمولاً لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة . ويصح ذكر هذا المفعول به فى رأى الراجح - مع إعرابه « شبيهاً بالمفعول به » ، لا مفعولاً به أصيلاً ، مثل : « (فلان راحمُ الأبناء الناس) ، ونافع الأعوان أفراد كثيرة) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به . ولاداعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، يزعم أن منصوب الصفة المشبهة - إذا كان شبيهاً بالمفعول به - لا يزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حتى ؛ فنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد . والذى فى المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته^(٢) ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » . برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبسببنا على هذا عدم صحة المنصوب

(١) لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متعد فى أصله ؛ فكيف يصنع تحويله إلى صفة مشبهة ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى للالزام كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد بالزوم إما الزوم : « الأصل » (بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً) وإما الزوم : « التزويل » ، أو : الحكى (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما الزوم : « التمهيد » (بأن يكون الفعل مقديماً ولكنه يحول إلى صيغة « فَعَلَّ » - بضم العين ، وهى صيغة لازمة - ؛ لفرض معين ، كالمحس ، أو اللزم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب للصفة المشبهة بالمفعول به الأصل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصب على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولاً به -

(كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦)

(٢) انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤ .

الآخر معه ؛ اثلاً يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به .

قال « الصبان » في هذا الموضع^(١) : لا داعي للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعزّب « شبيهاً بالمفعول به » وفي رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف بالمفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعدّد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : (أنا ظانٌ رفيقاً قادماً ، ومُختَبِرُ الأصدقاء السرورَ شاملاً بقدمه) . ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف . . . هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون^(٢) : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة^(٣) :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

ففي مثل : الطيب رائف القلب ، يكون الأصل : الطيب رائف قلبه ؛ — برفع كلمة : « قلب » — ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببي ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير في الوصف : « رائف » ، ويعوض منه « أل » في رأى الكوفيين^(٤) ، وينصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛

(١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

(٢) كما سيجيء في ص ٣١٥ في الصفة المشبهة .

(٣) والضمير في هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص ٣١٥ ، وقد يمتنع بعض هذه

المراحل ، طبقاً لما سيجيء في ص ٣٠٥ .

(٤) كما سلف في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ، وكما سيجيء ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ .

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : « الطبيب رائف القلب » . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه ^(١)) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف) . فيصير : « الطبيب رائف القلب » .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث ^(٢) المستخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ^(٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنأ مراحلـه . ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد ^(٤) رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ورجعها الأولُ الصحيح . فإغفاله خير . ولن يترتب عليه ضرر .

هـ - لا نجيء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعل قابل للزيادة ، فلا يقال : صَوَاتٌ وَلَا قَتَالٌ ، فى شخص مات أو قُتِلَ ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

و - سيجىء ^(٥) أنه كثر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَالٌ » للدلالة على « النسب » - بدلاً من يائه - وكثر هذا فى الحِرَاف ؛ فقالوا : حدَّاد لمن حرفته « الحدادة » ، وتجنَّار لمن حرفته « النجارة » . . . وكذلك : لَبَّانٌ ، ويقال ، وعطَّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحِرَاف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس عليه .

(١) انظر هامش ص ٢٦٧ .

(٢) أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجىء فى

ص ٣٠٥ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بمد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنمرس بعضها فى ص ٢٨٥ ويزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة

ص ٢٩٤ .

(٥) فى ج ٤ باب : « للنسب » م ١٧٩ « من ص ٦٨٤ .

.....

وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغة « فعَال » هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصّباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى قاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

المسألة ١٠٣ :

اسم المفعول .

تعريفه :

اسم مشتق^(١) ، يدل على معنى مجرد ، غير دائم^(٢) ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً^(٣) ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجنابة بغيه . « فمحفوظ » تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصَّرْع) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمة : « منسوب » من قول الشاعر :

لا تَلُمَّ المرءَ على فعلِهِ وأنتَ منسوبٌ إلى مثله^(٤) . . .
ويمكن . . .

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدث - أى على : الحال - فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة فى كل صورة .
صوغه^(٥) :

١ - يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى

(١) فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

(٢) أى : لا يلزم صاحبه . وسيجيء أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقرينة .

(٣) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل

ص ٢٣٨ .

(٤) وبعد هذا البيت :

من ذمَّ شيئاً وأبى مثله فإِنما يُزرى على عقله

(٥) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » باين ؛ أحدهما =

المتصرف^(١)، مثل : « محفوظ » من « حَقِيقَ » و « مصروع » من « صَرَخَ » ،
و « منسوب » من « نَسَبَ » ، و « معلوم » من « عَلِمَ » ، و « مجهول » من « جَهِلَ »
و « معروف » ، من « عَرَفَ » . ومثل « محمود » ، من « حَمِدَ » في قول الشاعر :

لعلَّ عَنَبِكَ محمودٌ عواقِبُهُ وربما صَحَّتْ الأجسامُ بالعللِ
ب - ويصاغ قياساً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه
وقلب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سَارَعَ » نجى بمضارعه : « يسارع » ،
ثم نلخل عليه التغيير السالف ، فيكون اسم المفعول : « مُسَارِع » ، نحو :
لتغير مسارعاً إليك . واسم المفعول من : « هَدَمَ » هو : مهْدَمٌ ، نحو :
صرخُ البغي مهْدَمٌ ، واسم المفعول من : « أوجَعَ » هو : مُوجِعٌ ، كما في قول
الشاعر^(٢) الكهل الوقي :

خُلِقْتُ أَلُوفاً ، لو رجعتُ إلى الصُّبَا لفارقتُ شبيبي موجعَ القلب ، يا كيا
وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو : المستخرج من
النَّصْط في بلادنا يكفي حاجاتنا . ومثل : « منزَّه » ، ومكرَّمة : في قول أبي تمام
في وصف قصائده :

مُنَزَّهَةٌ عَنِ السَّرَقِ المُرَوِّى^(٣) مَكْرَمَةٌ عَنِ المعْنَى المَعَادِ

• • •

عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب يتناول
على إعمالها . وقد مر شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيتها عنوانه :
« أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجيء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من
هاتش ص ٢٨٩ وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب طهكة
وأما ، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة في موالة مواضع الإعمال المصدر والمشتقات ،
حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه الموامل الاسمية لقي بينها كثير من الترابط والتشابه -
انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع
الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومتفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر
صيغه وأحكامه في باب واحد .

(١) أما الماضي الجماد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ،
ولا غيرها من المشتقات . . . (٢) هو : المعنى .

(٣) السرق المورى : العرقه التي يغنيها السارق .

زيادة وتفصيل :

١ - فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ، مثل : مُسْتَعْمَن - مُنْقَاد . أصلهما : مُسْتَعْمَن - مُنْقَاد .. قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية ^(١) .
ب - إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التانيث فى آخره ؛ كما فى آخر : (مُنْزَهَة ، ومُكْرَمَة) من بيت أبى تمام السابق .

ج - قد وردت صيغ سماعية تؤدي ما يؤديه اسم المفعول المصنوع من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائبة عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحِيل : بمعنى : مكحول . و « فِعْل » ، كذَبَح : بمعنى مذبوح . و « فَعَلَّ » كَفَتَصَّ ، بمعنى : مقنوص . و « فُعِلَ » كغُرِفَ ، ومُضَغَ ، وأَكَلَ ، بمعنى : مغروقة ، ومضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقبسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدي معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : لأنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً ، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبني للمجهول . وفى هذا رأى توسعة لمن شاء اتباعه ^(٢) .

غير أن حكماً سيجىء ^(٣) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية ^(٤) ، فإن كانت نائبة عن

(١) فى باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - .

(٢) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول » ، وعلى صيغة : « فَعِيل » فى الباب الذى خصه بأينية المشتقات - هاشم ص ٢٨٩ وما بعدها - .

(٣) فى ص ٢٧٥ .

(٤) على التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها فى ج ٥ هنا .

الأصلية - كفعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف
لمرفوعها .

د - سبقت الإشارة^(١) إلى أنه وردت صيغ مسبوقة على وزن :
« مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر
سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول - مجلود - مفتون - ميسور - معسور .
أى : عقل - جلد - فتنة ؛ بمعنى : خبيرة - يسر (سهل) - عسر
(ضد : سهل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا
وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيبويه هناك .

(١) في ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظة .

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بآل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله

فإن كان مقرونًا « بآل » عمل مطلقًا ، (بغير اشتراط شيء) . وإن لم يكن مقرونًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل ^(١) ، وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمل ما يعمل مضرعه المبني للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبًا - لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضرعه مكتفياً بنائب الفاعل ^(٢) . نحو : يُساعدُ القوىُ زميله - يُساعدُ الزميلُ - هل القوىُ مساعدُ زميله ؟ ولا سبق يمكن أن يحل محل اسم المفعول مضارع بمعناه مبني للمجهول .

وإذا كان مضرعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يظنُّ الرجلُ العومَ نافعًا - يظنُّ العومُ نافعًا - هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟ . . .

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول ؛ نحو : تُخبِّرُ المراقِدُ الطيارين الجوّ هادئًا - يُخبِّرُ الطيارون الجوّ هادئًا - هل الخبيرُ الطيارون الجوّ هادئًا ؟ .

وبيجوز - بقليل - في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ، بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية ^(٣) فيصير نائب الفاعل مضاعفًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

(١) ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفي « ب » من ص ٢٥٤ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولاً به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، في الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحنا الأصلية في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٢ ، وغير الأصلية في « هـ » من تلك الصفحة .

لأصله ^(١) ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميل ، هل يشيع مَظْنُونُ العمِّ نافعاً ؟
 أمْخَبَرُ الطيارين الجوَّ هادئاً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف
 لمرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف
 إليه ، أو رفعه ، مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميل والزميلة - هل
 يشيع مَظْنُونُ العمِّ البارِعُ نافعاً ؟ - أمْخَبَرُ الطيارين المسافرين - أو المسافرين -
 الجوَّ هادئاً ؟ يجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدباً . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وقاب
 عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو البحار مع مجروره أو المصدر ...
 فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء
 الصالحة للنهاية عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض في الغرفة ،
 يُعتكف في الغرفة ، هل الغرفة مُعتكفٌ فيها ؟) - (اتسع المجال أمام
 الغُخلص - يُتَّسَعُ أمامَ الغُخلص - هل المُتَّسَعُ أمامَ المخلص) ^(٢)

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعه - نحو : الغرفة مفتوحةٌ
 الثَّوَالِدِ ، وقول المتنبي - وقد سبق - :

خُلِقْتُ أَلُوفاً ، لو رجعت إلى الصُّبَا لَنَارَقْتُ شَيْبَى مُوجَّعِ الْقَلْبِ ، بَاكِئَا
 وَالْأَصْل : مفتوحةٌ ثَّوَالِدُهَا - مُوجَّعٌ قَلْبِي) - يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

(٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل ، وأنه
 كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلاً - يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه :
 « إعمال اسم الفاعل » وضمنته إعمال اسم المفعول -

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ
 فَهُوَ كَفَاعِلٍ صِيغَةٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ ؛ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي
 (بلا تفاضل ، أي : بلا زيادة في أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كافاً يكتفى :

« المعطى » : مبتدأ ، « آل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة : « معطى » ، وهذا
 للضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، « كافاً » : المفعول الثاني .
 « يكتفى » هذه الجملة المضارعة خبر المبتدأ .

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه ^(١) . إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة ، فيصير صفة مشبهة ؛ لما أوضحناه ^(٢) من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه (فهو - عند عدم القرينة - يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قصد به النص على الثبوت والدوام - وقامت قرينة تدل على هذا - صار صفة مشبهة ^(٣) ، فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لأحداث ؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه . وإذا صار صفة مشبهة جاز في السببي ^(٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره «فاعلاً» ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة ^(٥) التي جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيهاً بالمفعول به» إن كان معرفة ، و«مميزاً» أو : «شبيهاً بالمفعول به» إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافاً إليه ، ففي مثل : أنت مرثوق المكائة دائماً ، مسموع الكلمة ؛ مُحَصَّنٌ خَلْقاً ، مكملٌ علماً - يجوز في الكلمات : ^(٥) (المكائة - الكلمة - خلقاً - علماً) الرفع على اعتبارها فاعلاً

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة - كما سيحىء - وهي مع قلبها جائزة . لكنها لا تساهل الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة .

(٢) في ص ٢٧١ .

(٣) يحسن الاستئناس فيما يأتي بنظيره السابق في اسم الفاعل في ص ٢٦٤ من ص ٢٦٤ فكلهما

موضح للآخر .

(٤) أوضحنا السببي تفصيلاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم في ص ٣١٠ وبلغه : أنه الذي ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؛ نحو : الولد مسبوع كلمة . أو تقديره ، نحو : الولد مسموع الكلمة ، أى : مسموع الكلمة منه . ولعل إن «أل» عطف عن الضمير ؛ تبعاً لرأى الكوفيين الذي سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفي ص ٢٦٨ .

(٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجر ، لاعتبارها مضافاً إليه ، ويجوز فيها النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة . ولا متناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام — وهذه الإضافة قليلة جائرة ، كما سبق — فإنه يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولابد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصلية التي أوضحناها ، لا الصيغة التي تنوب عنها ، وأن يكون فعله — في أصله — متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه ميتور القدر ، منحوس الحظ ^(١) .

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه — في الرأي الشائع — لا يصلح ^(٢) ؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم يذكر .

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة ^(٣) ماورد عنهم في رفع السببي على الفاعلية ، وهو :

بثوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم . فهل أنت مرفوع بما هاهنا راس ^(٤) ؟

(١) نَحَسَّ السَّعْدَ الحَظَّ . جَفَاءً وَتَرَكَهُ .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنتين فقط ، يكون أحدهما السببي المجرور ، ويهبط الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولاً به أصيلاً .

(٣) إذ المقصود إفادة الثبوت .

(٤) ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : « اسم المفعول » والصفة المشبهة ؛ ببعض المراجع النحوية ؛ (كالصريح والمنع . . .) ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : « معاني القرآن » الفراء — سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فكلمة : «رأس» فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .
وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو ضمنت طرفك لم تُرْعَ بصفاتٍ
بدت مجلوةً وجنائها^(١)
وفي جرة :

تمنى لقائي الجون^(٢) مغرورٌ نفسه
فلما رآني ارتناع ثمت^(٣) عرداً^(٤)
وهكذا^(٥)

• • •

- فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيتَه على العيس في آباطها عرق يَبْسُ
بأنَّ السَّلامِيَّ الذي بَضْرِيَّةَ أمير الحمى قد باع حق بني عيس
يشوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس ؟
العرق العيس : الجفاف - السَّلامِي : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سَلَامٌ - ضرية :
قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة . - وكلمة : « عيس » مجرورة ، مع أن العيس في
آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة في الشعر تسمى - الإقواء .
(١) الدليل على النصب أن الأنصب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذي
وقعت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .

(٢) من معاني « الجون » في اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .

(٣) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء لتأنيث .

(٤) فر هربا .

(٥) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وقد يضاف ذاك إلى اسمٍ مُرتفعٍ معنًى ، كَمَحْمُودٍ ، المَقاصِدِ الْوَرَعِ
يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لانهاء الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم الورع
محمودٌ مقاصدٌ ، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية .

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت ^(١) ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها ^(٢) وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أي : بعد تحويل الإسماعيل عن السببي إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببي على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع . فأصله : الورع محمود مقاصده . فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورع محمود « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم ^(٣) من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ — وهي — في الأغلب — غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسماعيل عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب السببي لصيرورته فضلة حيثئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنتين ^(٤) . . .

وقد قلنا ^(٥) إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان) . ولا شيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

• • •

(١) في ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢) ص ٢٦٨ وما يليها .

(٣) من المفيد الرجوع إل ص ٢٦٧ وما يليها .

(٤) في ص ٢٦٩ .

المسألة ١٠٤ :

للصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد^(١)

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح مافى معناها من دقة :
سئل أحد الأدباء القُدَامِي أن يصف : « أبا نُؤَاس » ، فكان بما قال :
« عرفته جميل الصورة ، أبيض اللون ، حسن العينين والمضحك ،
حلو الابتسامة ، مسنون الوجه^(٢) ، ملفت الأعضاء ، بين الطويل والقصير ،
جيد البيان ، عذب الألفاظ » .

[في هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ، مثل : جميل -
أبيض - حسن - حلو و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه
الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذ مثلا كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يدُل على أربعة أمور
مجتمعة :

أولها - المعنى المجرد الذى يُسمَّى : « الوصف » ، أو : « الصفة » . وهو
هنا : الجمال :

ثانيها - الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ،
ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا
الوصف ، (الصفة) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير
موصوفه :

والمراد به فى المثال : الشخص الذى ننسب له الجمال ، ونصفه به .

(١) فى ص ٢٩٤ و ٣٠٠ وهما شهما ، سبب هذه التسمية . - وفى ص ١٨٢ بيان مفصل
من أصل المشتقات - .

(٢) وجه سنون : ألس جميل .

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ أى : الاعتراف بتحقيقه وقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد في العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه ، وفي حاضره ، وفي مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالى :) .

رابعها - ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحقيقه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلَازِمٌ لصاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم^(١) ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالمُلَازِم^(٢) ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارق^(٣) فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التى هى بالنوام أشبه . ومن ثم كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث^(٤) .

(١) ويشبهها في هذا النوام والاستمرار «أفضل التفضيل» - كافى رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجىء في باب ٤ ص ٢٩٥ - .

(٢) يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها ؛ فثلثها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، بما يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار للتجدد . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا كالفرح ، والغضب ، والشبع ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شبعان . . . فهذه صفات تظهر في مناسبتها - كما سيجىء في الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفى الثالث من ص ٣٠٧ - .

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت - فى الغالب - كرض ، أو خوف ، أو شغوة . . . (٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحقيقه أنه يلزم صاحبه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلزم صاحبه الملازمة المستمرة - أو شبهها - فى كل حالة ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يصير فى المستقبل كذلك .

فكلمة : « جميل » ، في الكلام السالف - وأشياؤه - تدلّ على :
 (١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال
 (٢) وعلى صاحبه الموصوف به .
 (٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً . (يشمل الماضي والحاضر ، والمستقبل) .

(٤) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام^(١) .
 والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ،
 وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهي اسم مشتق يدلّ على ما يأتي :
 (١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .
 (٢) الشيء الذي لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف
 الذي يراد وصفه بصفة : « البياض ») وهو هنا الشخص الذي نريد أن ننسب
 له تلك الصفة ؛ ونصفه بها .

(٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقق
 في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين
 فالبياض ، يصاحب المنتصف به في ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .

(٤) أن هذا الثبوت العام يلزم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبه
 إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازماً له أو في حكم الملازم ، برغم أنه
 قد يفارقه حيناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » في التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد
 بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ،
 ويجيد اختيار الألفاظ التي توضح تلك الأسرار .

وما يقال في كلمتي : « جميل » ، و « أبيض » - يقال في : « حسن »
 و « حلو » ، . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة في تعريف الصفة المشبهة

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبهه ، كما سيبي في ص ٢٠٧ . - وانظر رقم ١
 من هامش ص ٢٩٢ -

الأصيلة إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها ^(١) ثبوتاً عاماً) ^(٢)

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية ^(٣) ؛

أولها وأكثرها : « الأصيل » ، وهو المشتق الذي يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي ، اللازم ، المتصرف ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً — وقد شرحناه بالأمثلة — ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسنذكر أشهر القياس منها

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ؛ — ويل الأول في الكثرة — وهو : « المشتق الذي يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول ^(٤) » ، من غير أن يدل دلالتهم على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل — بقرينة — على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً . . وقد عرفنا طريقة صياغته في الباب الخاص بكل منهما ^(٥) .

وحكم هذا النوع أنه « قياسي » ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالاتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلزم وزنه السابق ، على الوجه الذي شرحناه في باب كل منهما ^(٦) .

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : « الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق ^(٧) » .

وحكمه : أنه قياسي يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدي معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

(١) وقد يقتضون في التعريف عل ؛ أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت ولا يأو إلا بإيجاز إن كان المراد منه واحداً — موافقاً لما شرحناه — .

(٢) أي ؛ شاملاً الأوزنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً — كما شرحنا — .

(٣) بيان قياسيتها في رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

(٤) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثي .

(٥ و ٥) في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٤٤ وفي ص ٢٤٥ من ص ٢٦٥ ، ثم في

ص ٢٧٧ .

(٦) ولذا يصح وقوعه تحتاً كما سيجيء في ص ٤٦٣ ؛ باب الثمت .

وبالرحمن من قياسته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزداد على آخره
ياء مشددة للنسب ، يفقر به . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شرباً عسلاً
طعمه ، أو : تناولنا شرباً عسلياً طعمه . ويجوز في معموله (وهو هنا كلمة :
طعم) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ،
على التخصيل المذكور في إعمالها - وسيأتي ^(١) - ، فنقول : تناولنا شرباً عسلاً
طعمه ؛ بالرفع - عسلاً طعماً ، بالنصب - عسل الطعم ، بالجر بالإضافة .
مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .
ومن أمثله قول الشاعر يهجو :

غَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَعُونُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ تَطْلُبُ نِدَاهُ فَكَلْبُ دُونِهِ كَلْبُ
وَالْمَرَادُ بِغَرَّاشَةٍ طَائِشٍ ، وَبَفَرَعُونٍ . . . أَلِيمٍ ، أَوْ : شَدِيدٍ .
وَالْمَعْنَى الثَّلَاثَةُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالمَشْتَقِ ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَقْدِيُّ لَأَبَيْتُ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ
وَالْمَرَادُ : مُتَقَبِّبُ الْجُلُودِ . وَهَذَا عَلَى التَّأْوِيلِ بِالمَشْتَقِ أَيْضًا .

• • •

وَالآنَ نَعُودُ إِلَى صِبَاغَةِ النُّوعِ الْأَوَّلِ الْأَصِيلِ ، وَأُوزَانِهِ :
لَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ الْأَصْلِيَّةُ لَا تَصَاغُ قِيَاسًا إِلَّا مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ
الْمَاضِي الثَّلَاثِي ، اللَّازِمِ ، الْمُتَصَرِّفِ تَحْتَسِمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا كَسَاثِرِ
الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ . إِمَّا مَكْسُورِ الْعَيْنِ (أَيْ : عَلَى وَزْنِ : « فَعِلَ ») ، وَهُوَ أَكْثَرُ
أَفْعَالِهَا الْمُتَصَرِّفَةِ الَّتِي يَقَعُ الْإِشْتِقَاقُ مِنْ مَصْدَرِهَا ، وَإِمَّا مُضْمُومِ الْعَيْنِ ، (أَيْ :
عَلَى وَزْنِ : « فَعَلَّ ») وَيَلِي الْأَوَّلَ فِي كَثَرَةِ الصِّبَاغَةِ مِنْ مَصْدَرِهِ ، وَإِمَّا مَفْتُوحِ
الْعَيْنِ ، (أَيْ : عَلَى وَزْنِ : « فَعَعَلَ ») ، وَهُوَ أَقَلُّ أَفْعَالِهَا ، بَلْ أُنْدَرُهَا .
وَأُوزَانُهَا الْقِيَاسِيَّةُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ كَثِيرَةٌ نَعْرِضُ أَشْهَرَهَا ، وَضَوَابِطُهَا فِيهَا يَلِي :
(١) فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي الثَّلَاثِي اللَّازِمَ عَلَى وَزْنِ : « فَعِلَ » - بِكسْرِ الْعَيْنِ -
وَكَانَ دَالًا عَلَى فَرَحٍ ، أَوْ حُزْنٍ ، أَوْ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَطْرَأُ وَتَزُولُ سَرِيعًا ،

ولكنها تتجدد^(١) ، وتتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعِيل » ، للمذكر ، و« فَعِلَة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعِيل » فقد يكونان من مصدر « فَعُل » أيضاً ، كما سنعرف — نحو : فَرِحَ فهو فرحٌ — طَرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حَذِرَ فهو حَذِرٌ — تَعِبَ فهو تَعِبٌ . ومن هذا قولهم : الحَذِرُ آمِنٌ ، والضَّجِيرُ مكروبٌ ، والبَطِرُ مهلِكٌ يزوال النعم . وقول الشاعر :

وبلَّ لِلشَّجِيِّ^(٢) مِنَ الْخَلِي^(٣) فَإِنَّهُ نَصِيبُ الْفَوَادِ ، بحزنه مهموم
وإن كان دالاً على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلَان » ، ومؤنثها — في الغالب — على وزن : « فَعْلَى » — نحو : عطِشَ فهو عطشانٌ — ظمِئَ فهو ظمآنٌ — صَدِيَ فهو صدّيانٌ — شَبِعَ فهو شعبانٌ — رَوِيَ فهو ربّانٌ — يَقِظَ فهو يقظانٌ — غَرِقَ فهو غرقانٌ — ومن هذا قولهم في الهجاء : فلان شعبانُ البطن ، صدّيانُ الروح ، نائمُ العقل ، يقظانُ الهوى . . .

(١) ويسمى استمرارها : متجديداً ، أو : تجديداً — كما أوضحنا في ص ٣٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .
(٢) الخزين المهدوم .

« ملاحظة : في كلمة : « شَجِي » ونظائرها بيان لغوي مفيد ، نعرضه فيما يأتي : جاء في القاموس المحيط (ج ٤ مادة : شجاء) ما نصه : « (شجاء : حزنه وطره ؛ كأشجاء فيما . قد ... و... شجى به ، كرضى شجى . والشجى المشغول . وقد يأن في الشعر ...) » كلام القاموس .

لكن قوله : « شدد يأن في الشعر » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب » في شرح أدب الكتاب تأليف ابن السيد البطل يمتوئى ، في باب : ما يشدد ، والامامة تخففه — ص ١٩٧ — ما نصه :

« (أكثر القديريين من إنكار التشديد في لفظة : « الشجى » وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت للرجل أشجوه إذا أحزنه ، ولشجيت يشجياً إذا حزن . فإذا قيل : « شجى » بالتحفيف كان اسم الفاعل من « شجى » يشجى ؛ فهو شجى ؛ كقوله : (« عسى يعسى فهو عسر » . وإذا قيل : « شجى » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : « شجوت » أشجوه ؛ فهو مشجوه وشجيت . كذلك مقتول وقتيل ، ومجروح ومجرح . . .

ثم أنبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسبوقة للتشديد تؤيد رأيه .) » هـ .
وقريب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً : « ما أدون على النائم القرير صهر المسند المكروب . »

(٣) الخالي من الهم والحزن :

فإن كان دالا على أمر خيلتي يتي ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خيلتي يتي ويثبت) فالصفة في الغالب - على وزن : « أفعل » للمذكر ، و « فعلاء » للمؤنث ؛ نحو : حمير فهو أحمر - خضير فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور^(١) فهو أحور - كحيل فهو أكحل . . . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم ، وضور البطن ، وأنها دَعَجَاء^(٢) المقلّة ، كحلاء العين ، وطفاء الأهداب^(٣) . . .

فالصفات المشبهة التي ماضبها مكسور العين - تلور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطرأ وتكرر ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى - في الغالب - .

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن : « فَعْل » - بضم العين - فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعِيل » ؛ مثل : شرف فهو شريف - نبيل فهو نبيل - قبح فهو قبيح . أو : على وزن : « فَعَل » ؛ مثل : ضخم فهو ضخم - شهم فهو شهم - صعب ؛ فهو صعب .

أو على وزن : « فَعَلَّ » ، مثل : حسن فهو حسن - بطّل^(٤) فهو - بطّل .

أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل : جبن فهو جبّان - رزّت المرأة فهي رزان^(٥) - حصّنت فهي حصّان ، أي : عفيفة .

أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل شجع فهو شجاع - فَرَّت الماء (بمعنى : هَدَب) ، فهو فَرَات .

(١) الحَوْر : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدَّعَج : سعة العين مع شدة سوادها . (دَعَجَ ، دَعَجًا ؛ فهو أَدَج ، وهي : دجاء) .

(٣) غزيرة شعر الجفون (وظيف وطفًا ؛ فهو : أوظف ؛ وهي : وطفاء) .

(٤) صار بطلاً .

(٥) بمعنى : مدورة ، غير طائفة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فَعَلَّ » : مثل : صُلِّبَ فهو صُلْبٌ - أو على وزن : « فَعِلَّ » : نحو مَلَّحَ الماء فهو مَلْحٌ .

أو على وزن : فَعِلَّ ، مثل : نَجَسَ الصديد فهو نَجَسٌ .

أو على وزن : « فاعِل » : مثل : طَهَّرَ فهو طاهرٌ .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر :

« فَعَلَّ » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ، وهو : « فَعَلَّ »

كحَسَّنَ ، و« فَعَّال » : كجَبَّان ، و« فَعَّال » : كشجاع . . . وبعضها غير

مقصور ولا مختص ، لأنه مشترك بين فَعَلَّ - بضم العين - وفَعِّلَ ، بكسرها :

ومن هذا :

« فَعِّلَ » ، مثل : بَخِلَ الوضيع فهو بَخِيلٌ . كَرُمَ الماجد فهو

كَرِيمٌ - .

ومنه : « فَعَلَّ » ، مثل : سَبَّطَ فهو سَبَّطٌ ^(١) ، ضَخَّمَ فهو ضَخْمٌ ،

ومنه : « فَعِلَّ » مثل : صَفَّرَ جيبُ المسرف ، فهو صَفْرٌ ، - مَلَّحَ ماء

البحر فهو مَلْحٌ .

ومنه : « فَعَّلَّ » ، مثل : حَرَّ القويُّ فهو حُرٌّ ، (والأصل : حَرَرٌ) -

صَلَّبَ الحديد ، فهو صُلْبٌ .

ومنه : « فَعِلَّ » ، كفَرَحَ المنتصر فهو فَرِحٌ - نجَسَ الطعام الحرام فهو

نَجَسٌ .

ومنه : « فاعِلٌ » ، مثل : صَحِبَ الضوء الشمس فهو صاحبٌ - طَهَّرَ

ثوب المصل فهو طاهرٌ .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن « فَعَلَّ » بفتح العين وهو أندر

أفعالها - كما أسلفنا - فالصفة المشبهة على وزن فيْعِلَّ ؛ نحو : مات بموت

فهو ميت ^(٢) .

(١) طويل .

(٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيِّدٌ . وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» يقع

العين ، لأن مضارعها بضم العين ، وهذا لا يجرى إلا من ماضٍ مفتوح العين أو مضمر العين «
ومضمرها لا يصلح هنا ، لأنه - في الغالب - ملتح أو لزم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة ^(١).

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته ؛

(١) وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغة الصفة المشبهة في باب غنظ ، عقده لصياغتها وصياغة اسم للفاعل واسم للمفعول ، عنوانه :

«أَبْنِيَّةُ أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا» .

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ؛ كَغَذَا
(غذا الماء : سال - غذوت الوليد أطعمته ، أو رببته . فالفعل لازم ، ومتمد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل للثلاث المتصرف على مثال « فاعِلٌ » أى : دل وزن فاعل . وضرب مثلا للفعل الثلاثى هو : « غذا » ويصلح مثلا للثلاث المتعدى ولللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثى أو لزمه . فالمهم أن يكون ثلاثياً ، أو دل وزن « فَعْلٌ » - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد . ثم قال :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي : «فَعَلْتُ» ، وَ «فَعِلْ» غَيْرَ مَعْدًى ، بَلْ قِيَّاسُهُ «فَعِلْ»

أى : أن صيغة « فاعِلٌ » قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل «فَعِلْ» أو «فَعِلْ» للثلاثين ؛ نحو : حمض فهو حامض ، وطبع فهو طامع . وبين أن اسم الفاعل من مصدرها يبنى على وزن «فَعِلْ» ؛ نحو : نجس فهو نجس ، -فُرح فهو فرح ، وبطير فهو بطير . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هى صفة مشبهة - وقد سبق البيان في هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التى عرضها في البيت التالى وفادها هو «فَعِلْ» مكسور العين أيضاً . يقول :

«وَأَفْعَلٌ» «فَعْلَانٌ» نحو : أَشِيرٌ ونحو : صَدَيَانٌ ، ونحو : الأَجْهَرُ

يريد : أن «أَفْعَلٌ» و «فَعْلَانٌ» شأنهما كشأن : «فَعِلْ» فكل من الثلاثه عنده هو اسم الفاعل من مصدر «فَعِلْ» للثلاثى اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هى أَشِيرُ الإحدى فهو أَشِيرٌ ، وصَدَيُ الضال في الصحراء فهو صَدَيَانٌ ، (كمطيش فهو عطشان ؛ وزئنا ، ومعنى ، وحكماً) . وبهيه الرجل (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أَجْهَرُ . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل في الغالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

«وَفَعْلٌ» أَوْ «فَعِلٌ» بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلِ جَمْلٌ

أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على «فَعْلٌ» -بضم العين- فالأول أن يكون اسم فاعله على وزن «فَعْلٌ» أو «فَعِيلٌ» ؛ مثل : ضَخِمَ القليل فهو ضَخْمٌ ، وجَمِلَ الفزال فهو جَمِيلٌ . . . -

فلذا عرف المتكلم صبغة مسموعة مخالفة للصبغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصبغة المشهورة .

— ثم بين في البيت الآتي أن يحى اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : « أَفْعَل » ، أو : « فَعَل » قليل ، نحو : غضب فهو أخضب ، وبطل للعرب فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحيانا قليلة - لا يحى من مصدر : « فَعَل » على صيغة « فاعل » التي هي الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شَيخ ، فقد استثنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفي هذا كله يقول :

« وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ « فَعَلٌ » وَبِهِمُ الْفَاعِلُ قَدْ يَغْنَى « فَعَلٌ »

(غنّى يغنى ، بمعنى : استثنى) ، وتكرر ما سبق أن كل للصيغ التي من مصدر الثلاث وليست على وزن : « فاعيل » ، هي - على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك - « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديما حتى صارت اصطلاحا عندهم طبقا لبيان السالك في هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاث ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أي : كسر الحرف الذي يتلو الأخير ، ويحى بعده) وضم ميم زائدة نجى أول المضارع بدلا من حرف المضارعة ، نحو : (ساعد ، يساعده ، مُساعد) - (تكرم ، يتكرم ، مُتكرم) - (واصل ، يواصل ، مواصل . . .) يقول :

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث ؛ كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذي قبل الأخير في المضارع ، وضم حرف الميم الزائدة الذي يسبق بقية حروف المضارع (لأنه يعصده الفعل ، ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المواصل ، وللفعل رباعي ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مواصل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق في ص ٢٣٦) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثي ؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد : هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل ، مفتوح في صيغة اسم المفعول ، نحو : مُساعد ، ومُساعد - مُتكرم ، ومُتكرم - ومواصل - متظفر . ومتظفر . . . أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن : « مفعول » ، باطراد ؛ كالوزن الذي نأتي به من : « فَعَصَ » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . ولذا سبق يقول :

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدت ولكن لا يعرفها ^(١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية ^(٢) .

• • •

وَلَمَّا قَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ : كَمَثَلٍ : الْمُنْتَظَرُ
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٌ ، كَأَتٍ مِنْ : قَصَدَ
أى : كَالْوِزْنِ الْآتِي مِنَ الْفَعْلِ : قَصَدَ ، وَأَشَارَ بِعَدِّ هَذَا إِلَى أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي قَدْ يَكُونُ
عَلَى وَزْنِ « فَعِيلٍ » ، لَا مَفْعُولٍ ؛ فَيَمْلَأُ عَمَلَهُ - بِشَرْطِهِ - وَأَنَّ هَذَا نَقْلٌ عَنِ الْمَرْبِ ، وَصَاحِبِ مِنْهُمْ ؛
فَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى النِّقْلِ وَالصَّاحِ ، وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، بَلْ يَجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا وَرَدَ مِنْهُ ، لَا تَزِيدُ
عَلَيْهِ شَيْئاً . وَقَدْ مَثَلَ لَهُ : بِفَتْةٍ كَعِيلٌ ؛ بِمَعْنَى « كَحَوْلَةِ الْعَيْنَيْنِ » ، وَفِي كَعِيلٍ ؛ بِمَعْنَى : « كَحَوْلَمَا » .
(وَرَيْلَاظُ أَنْ صِيغَةُ : « فَعِيلٌ » الَّتِي بِمَعْنَى : « مَفْعُولٌ » يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ - خَالِياً - ،
فَتُسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِمَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ تَاءٍ تَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ ، بِشَرْطِ وَتَقْصِيْلَاتٍ يَجِيءُ الْكَلَامُ عَنْهَا
فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ، « الْبَابُ الْخَاصُّ بِالتَّأْنِيثِ » وَأَمَّ هَذِهِ الشَّرُوطُ أَلَّا يَذْكَرَ قَبْلَهَا الشَّيْءُ الَّذِي تَتَعَدَّى عَنْهُ
أَوْ نَصْفُهُ ، أَيْ : الْمَوْصُوفُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ مَعْنَاهَا وَيَتَحَقَّقُ فِيهِ « دَلُولُهَا » يَقُولُ :

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو كَعِيلٍ نَحْوُ : فِتَاةٍ أَوْ فَتَى كَعِيلٍ

وقد تكلّمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول في ص ٢٧١ . ذو فَعِيلٍ : أى صاحب هذا الوزن . موازنه -)

(١) لخفاها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) الصفة المشبهة قياسية (كما صرح بهذا في أول بابها الأشموني - وغيره - كالانصریح في أول باب : « كَوْفِيَةُ أَبْنِيَةِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ » ، . . . وفي أول باب : الصفة المشبهة » -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التي عرضناها ، بشرط أن تتحقق للشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة . ولا التفات إلى الرأي القائل بوجوب الاختصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس ؛ منافع لمعاناة المحققين ، والفرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جبهة الخاصة ؛ بله العامة ؛ إذ يطالب بالانرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ، لبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمقول ولا سائق ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه الموقوف لها ، الخائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة في هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يجرم استخدام الصيغ القياسية ، مطلقاً (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، كالذي قيل في صوغ المصدر من ١٨٨ وما بعدها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطئ ، دفعناه مراراً في أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كي لا يجد له في أيامنا واحداً يأخذه به .

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - في رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسياً مطروحاً . ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جني المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق^(١) فردده لأهميته ، وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدث ، - لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فتصير اسم فاعل ؛ لها اسم ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهي صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثي) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حكاها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، ردأ على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة - أتينا بالصفة المشبهة ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . قلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم « الصفة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادة النص ، ووجود القرينة الدالة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدث نصاً ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة - أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصاً . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغة « فاعل » ، قلنا : « فاصح » غداً ، مثلاً ، وأجرينا عليها اسم ، وكل أحكامه وحده - كما أسلفنا^(٢) . - وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضي وحده - وهذا فادر^(٣) . - أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

(١ و ٢) في ص ٢٤٩ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

(٣) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : « الخصري » في أول باب : « الإضافة » عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل . . .) حيث صرح أنها لا تكون لماضي وحده مطلقاً . . . كما يمكن الرجوع للبيان أول باب : « الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون لماضي وحده ، أو الحال وحده ، أو المستقبل كذلك . وساق مثالا هو « كان زيد حسناً ففُجِعَ » ، أو « أصبح حسناً » ، أو « هو الآن فقط حسن » ، ففي الحكم خلاف ، واختار ما قورناه من الندوة . - ثم انظر رقم ١ في هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .

أن المراد هو الاختصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد اللوام^(١) ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطيء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اختصارها على زمن معين خاص ، — ولا سيما الماضي — رأى ضعيف^(٢) ؛ لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعل »^(٣) .

واسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به — الدلالة على الثبوت — بشرط وجود قرينة — ، فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثي على وزن من أوزانها القياسية ، وقد يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال^(٤) ، إلى الدلالة الجديدة ، بشرط وجود القرينة ؛ كما في مثل : « هذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجيب : نعم ، راحب »^(٥) الصدر . وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين .

• • •

(١) جاء في « التصريح ، شرح التوضيح » — ج ٢ باب : « أبنية أسماء الفاعلين .. » أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ١٠ نصه : « (جميع هذه الصفات المتقدمة للدالة على الثبوت ، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدث ؛ فهي أسماء فاعلين .) » ١٠ هـ .
وجاء في الحاشية تعليقاً على هذا نصه : « (— قوله : إلا إذا قصد بها الحدث — قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « إذا قصدوا الحدث » حوت على فاعل . . . ليس بواجب إلا أن أريد النص على الحدث كما يدل عليه قول الرضي ؛ استدلالاً نفيه ذكره . ولهذا الطرد تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدث) » ١٠ هـ .

(٢) وسيجيء في ص ٣٠٧ .

(٣) كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٣٠٧ . وانظر رقم ١ هنا .

(٤) كما سبق في هامش ص ٢٤٢ و ٥ ج ٤ من صفحتي ٢٤٥ و ٢٦٤ .

(٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة .

إعمالها :

الصفة المُشَبَّهة الأَصْلِيَّة^(١) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولاً به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدي - يرفع فاعلاً حتماً ؛ وقد ينصب مفعولاً به) ، وصارت مثله ترفع فاعلاً حتماً ، وقد تنصب مفعولاً^(٢) لا يصلح إلا مفعولاً به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشيء بالمفعول به »^(٣) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعلها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه »^(٤) بالمفعول به .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : « اعتمادها »^(٥) ؛ سواء أكانت مقرونة ؛ « بأل » أم غير مقرونة . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الخلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب . .) . ولا يشترط هذا الشرط لفعالها في معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة . . .

(١) سبق في ص ٢٨٤ أن للصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد . وسيجيء التفصيل في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المسولات التي تنصبها .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ ص ٣٠٠ .

(٤) أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة (هامش ص ٢٤٢ و ٢٦٤) فقلنا إن السبب هو :

صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السبب بعدها منصوباً لا يصلح أن يعرب نوعاً آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لثلاث تخالف فعالها . وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول للصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يحساوا اسمه « مفعولاً به » كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل التنصب . فمثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم صمغ الطبع ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السباحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وورق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق بيان الاعتماد في ص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز - ويسمى أيضاً ، السببي^(١) - يجوز فيه ثلاثة أوجه^(٢) ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببي) فكرة ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوباً على التمييز بشرط أن يكون فكرة^(٣) ؛ (نحو : ... الحلو قولاً - الكريم طبعاً - الشجاع قلباً) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : (نحو : ... الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببي يجوز فيه - دائماً - ثلاثة أوجه إعرابية ؛ (إمّا الرفع على الفاعلية^(٤)) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول - أى : السببي - معرفة أو فكرة ، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزاً) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة « بأل » أو مجردة منها ، كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرّب تمييزاً - كما عرفنا -

وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : « الاعتماد » ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها « الشبيه بالمفعول به »^(٥) .

(١) تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى « السببي » والمراد منه ؛ كالذي في رقم ٤ من

حاشي ص ٢٩٤ .

(٢) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجيء ذكرها في ص ٣٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير التشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والذخرف وغيرهما مما سيجيء في ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعتماد الصفة المشبهة إلا التشبيه بالمفعول به - كما سبق ، وكما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٠ .

(٣) لأن التمييز في الأغلب لا يكون إلا فكرة .

(٤) في حاشية يلمح أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : زيد حسن » ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : (إن النعاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت .) ص ٨١ .

ويلهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل : « فلان حسن وجهه » ونحو من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى رافض - بحق - إلا عند ابن هشام .

(٥) راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفرع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح .
ومن المشقة والإرهاق أن نتصلى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه
الذى فعله بعض الخباليين ، فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف ^(١) ، وانتهى به
التحديد إلى ما لاخير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيالياً مرهقاً ، فإن الحرص على
سلامة الأداء ، وصحة التعبير — يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ، كى
نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطاً نافعاً ، يسهل
فهمه واستيعابه ، فقالوا ^(٢) :

يمتنع جر المعمول في كل صورة جمعت ما يأتى كاملاً ، حيث لا يصح
إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها :

(١) أفراد الصفة المشبهة (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر
سلم) .

(٢) اقترانها « بآل » .

(٣) تجرد معمولاً من « آل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه آل ، ومن
الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « آل » .

(٤) تجرد الموصوف من « آل » .

فيمتنع الجر في : غرد محمود الرخيم ^(٣) صوته ، ولا يمتنع في : غرد الطائر
الرخيم صوته . فإذا كانت الصفة « بآل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة
مثل : لا تجادل إلا السمح الخلق ، العفّ القول ، الأمين الزلل .

ويجوز الجر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة « بآل » والمعمول
مجرداً ، لكنه مضاف إلى المقرون بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الخطط ،
الحسن تليين الأمور . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بآل ومعمولها
مجرد من : « آل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

(١) كما جاء في حاشية للصبان وغيره من المطاولات .

(٢) راجع حاشية الخضرى .

(٣) الضمير عائد على « محمود » : وهو خال من « آل » .

مثل : راقى الطاووس البديع لون ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يتمتع جره بالإضافة ، ويوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولا . وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتية ^(١) ، وهى حالات جَرٍّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خَلَقَهُ .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خالقُ والدِهِ .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خالقُ والدِهِ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خلقِ .

• • •

(١) علما الأشواق تسمأ نكتف بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية نقيم آخر حسن .

زيادة وتفصيل :

١- سألناك بعض النحاة مسلكاً حسنًا آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والمنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :

الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها . فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولاً سنة أحوال يمنع الجرح في بعضها :

(١) أن يكون مقرونًا « بأل » أيضًا مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ الفائدة .

(٢) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ البحوث .

(٣) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدته .

(٤) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ، مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ بحوثه .

(٥) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالي من « أل » والإضافة ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ بحوث .

(٦) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةً .

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانية عشرة صورة . وبعضها يمتنع فيه جرح المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، فله ثمانية عشرة صورة أيضاً ؛ بعضها يمتنع جرحه كذلك . فمجموع صور

في حالتى اقتران الصفة « بآل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها

يُمتنع جره . وأظهر الممنوع منها هو الأربعة التى سبق لإيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة^(١) . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإتقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، وذدته فى الأساليب الناصعة) .

ب - ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه - مع جواز استعماله - متفاوت فى درجته ، حسناً وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن التبيح أن ترفع الصفة المقرونة « بآل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ، نحو : صلاح الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب . . . أو : صلاح حسن وجه ، و . . .

ومن القبح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بآل ، أو مجردة ، ويرفعها مقروناً « بآل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضعيف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعموها معرفة منصوبة أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بآل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضعيف أيضاً : أن تكون الصفة « بآل » مضافة إلى معموها الخالى منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتى القبح والضعف . - مما ليس ممنوعاً - حسن قوى .

• • •

المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل المتعدى لواحد^(١)

بجربنا الآن -- وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته ، وفرغنا من شرح أحكامهما -- أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

١- لأنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة^(٢) سميت : « الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة -- كما في بعض أنواعها^(٣) القليلة -- فليست بصنم أصيلة مُشَبَّهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه من التأويل ، نحو : عرفت رجلاً أسداً أبوه ، أو نديم رآخادمه ، أو ثعلباً حارسه ... ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حريرٌ شعرها ، (ويجوز في كل هذا النوع زيادة ياء النسب في آخره) والمعنى التأويلي شجاع أبوه -- غادر خادمه -- ماكرٌ حارسه -- مضىء أو جميل وجهها ، ناعمٌ شعرها وهذا النوع المؤول^(٤) قياسيٌّ -- على قائله -- ولكن يحسن التخفيف منه قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه . .

(٣) عملها النصب في « النشيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . ولكن هذا الاعتماد عامٌ في المقرونة « بآل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

(١) أما غير المتعدى فلا تشبه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبه ؛ لأن الصفة المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

(٣ و ٢) راجع الكلام عليه في ص ٢٨٤ .

على إعمالها ، كما سبق^(١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل^(٢) ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن « بآل » . . . أما هي فالاعتماد ضرورى لها في الحالتين^(٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه

ومما يجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع في فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الخال ، والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول المطلق^(٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلا بد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة - (جميلان ، جميلاتان) - (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنة) - (حسنان ، حسنتان) - (حسنون - حسنات) ، وهكذا

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كلمتي : « قُسْنَعَان^(٥) » ، و « دِلَاص^(٦) » فكلاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، والمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل . . . ، أو رجالان . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو نسوة) - قُسْنَعَان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

(١) في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٢) في ص ٢٩٤ .

(٣) فاقترانها بآل - أيضاً - يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القوي الذى يحمل « آل » فيها التعريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

(٤) تنصب المفعول المطلق في مقعب يحسن الأخذ به .

(٥) القُسْنَعَان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحصله على الرضا برأيه .

(٦) دِرْع دِلَاص : براءة لبنة .

... أو هؤلاء دروع ... - دلائل ، في كل حالة أيضًا . ومثل كلمة :
 « مَرُضِع » في نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة
 لا تلحقها علامة التأنيث - غالباً - (١) ، لأنها خاصة بالذكور ، ولا تستعمل
 بهذا المعنى في المذكور .

• • •

(١) لإطلاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إطلاقها بيان جليل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

.....

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث «الصفة المشبهة» وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببي وحده ، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا ، أو ذاك . ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مذكورة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت ، وكانت صالحة^(١) في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معاً . أم مؤنثين معاً ، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً ، فمثال المذكرين معاً . هذا عالم عظيم نفعه . ومثال المؤنثين معاً : هذه عالمة عظيمة والدتها . ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم عظيم تلميذاته ، أو عظيم تلميذاته . ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة عظيم اختراعها ، أو عظيمة اختراعها .

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة^(١) للأمرين - مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث - وانتماء القبح اللفظي والمعنوي^(٢) منها . بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحاً ؛ ولذا تمتنع المطابقة .

(٢) إذا كان لفظها - دون معناها - مختصاً بأحدهما وجب - في الأغلب - أن يكون المنعوت مثلها في التذكير ، أو في التأنيث ، ولا يصح - في الرأي الأغلب - أن تقع ذمماً لما يخالف لفظها في التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمة :

(١) صلاحها بأن تكون صيغتها ما يستعمل لثمت المذكر حيناً ، ولثمت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا يستعمل في الآخر .

(٢) «ملاحظة» : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً . وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من فاحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة ؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله . وهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع لثمت السببي الذي يحىء في ص ٤٥٢ .

عجزاء^(١) و.... ، نحو ، تلك فتاة عجزاء أخنوها . فلا يصح : ذلك فتى عجزاء
أخنه .

(٣) وكذلك إن كان معناها - دون لفظها - مختصاً بأحدهما ، فلا
يصح - في الأغلب - أن تقع نعتاً لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ،
مثل : كلمتي : خنمي ، ومرضع^(٢) في قول بعض المؤرخين :
يصف بيت أحد الممالك . . . وشاهدت مملوكاً مختصياً خادمه ، وأميرة مرضعاً
جاريته فلا يصح : مملوكة مختصياً خادماً ، ولا أميراً مرضعاً
جاريته .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرم (وهو
خاص بالذكور) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل
أكرم وليده - وعجبت أم رتقاء وليدها . فلا يصح - في الأغلب - انصرفت
امراً أكرم ابنها - ولا : عجب والد رتقاء بنته . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن
تقع الصفة بعد موصوف بخالفها لفظاً فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظاً
ومعنى معاً ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير
والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي . وهذا الرأي -
على قلة أصداده - سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعب ، مع موافقته لبعض
النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأي الأول أكثر شيوعاً في النصوص العالية
المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبُعدها عن القبح اللفظي .
كل ما سبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت .
لكن هناك بعض حالات خاصة نحتاج إلى إيضاح^(٣) ؛ ففي مثل : « مررت

(١) امرأة عجزاء : أي : كبيرة العجيزة ؛ (وهي : المتقدمة .) ولا يقال في الفصحى رجل :
عجز .
(٢) لكلمة « مرضع » بيان خاص بمعناها وبإلحاق ذاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها -
في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .
(٣) ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

بفتاة حسن الوجه ، يكون السببي (وهو : الوجه) واجب الرفع - ، لا يجوز فيه الجهر بالإضافة ، لأن الجهر بالإضافة يقتضى إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التي سبق شرحها في ص ٢٦٨ ، . . . والتي ستأتى في « ب » ص ٣١٠) ، ونحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر في الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب - في المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ، مراعاة للمنوع ، فعلم التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المفعول ليس « مضافاً إليه » مجروراً ، وإنما هو فاعل واجب الرفع .
وقد يتعين عدم الرفع ، كما في : « امرأة حسنة الوجه » ، لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران - الرفع والجهر - كما في : « مررت برجل حسن الوجه » .
فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ويجب أن يكون مفعولاً غير فاعل ^(١) . . .

• • •

(١) - ملاحظة - : راجع كل الحالات السابقة وثوابها في حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فاض بها » . . .

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامة ، توضح حقيقة كل منهما ،
وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدي الذي هو في
حكم اللازم وفي منزلته - فثال الأول : **حَسَنَ** ، وجميل ؛ في نحو : « الفزال
حَسَنُ الصورة » ، جميل **العَيْنين** ، وفعالهما : **حَسَنُ** و**جَمِلُ** (ل يضم عينهما)
وهما فعلاّن لازمان . وكذلك **سَمِعَ** ، وجامد ، في قول الشاعر :

السَّمْعُ في النَّاسِ محبوبٌ خلائقه والجامدُ ^(١) الكَفُّ ما ينفكُ ممفوتنا
وفعالهما : « **سَمِعَ** » و**جَمَسَدُ** وهما لازمان .

ومثال الثاني : « هذا **فَارِعٌ** » ^(٢) القامة ، عالى الرأس ؛ إذا أريد بكل من :
« **فَارِعٌ** » و« **عَالٌ** » الثبوت والدوام ^(٣) ، لا التجدد والحلوث . وفعالهما :
« **فَرَعَ** » و« **عَلَّأَ** » وكلاهما متعد . ولكن مجيء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة
الثبوت نصاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ
من المتعدي إلا على هذا الاعتبار الذي يجعله بمنزلة اللازم ^(٤) . أما اسم الفاعل
فيصاغ من اللازم والمتعدي بغير تقييد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ، بخلاف اسم الفاعل
فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثياً ؛ هي صيغة : « **فَاعِلٌ** » . وأخرى
على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر -
كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثى . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(١) جامد الكف هو : الخيل . وكلية : « جامد » في أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة
مشبهة ، بقرينة لفظية ؛ هي إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف لمرفوعه صار صفة مشبهة ؛
طبقاً لما تقر في بابه . .) وأخرى محتوية ، هي : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات
الثابتة التي تلازم صاحبها غالباً .

(٢) طويل مرفوع . . .

(٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصيره صفة مشبهة .

(٤) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع القزوم في هامش ص ٢٦٧ . ومن تلك الأنواع : أن يحول
الثلاثى المتعدي ، إلى صيغة « **فَعِلَ** » (يضم العين) يقصد المدح أو الذم أو غيرها ، فيصير لازماً بالتحويل
(لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تسمى الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان
« **لَرَحِمَنٍ** » ، و « **لَرَحِيمٍ** » ، و « **لَعَلِيمٍ** » . . . - وظلالها من صفات المولى - محدوداً - من الصفات
المشبهة ، . . . مع أن فعلها الأصل : هو : « **رَحِمَ** » ، « **عَلِمَ** » وهما فعلاّن متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ، فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام - ، كما شرحنا - . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى في الزمن الماضي المتصل بالحاضر »^(١) الممتد ، مع الدوام ، لأن اتصال الماضي بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية المبارزين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال في الرأي الأقوى الذي يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن أمس - أو الآن - أو غداً . أما على الرأي الضعيف الذي سبق أن أشرنا بإهماله^(٢) ، فيجوز (بشرط وجود قرينة) بتاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأي القوي فنقول في هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن أمس - أو : الوجه حاسن الآن - أو : الوجه حاسن غداً : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وانخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأي وحده أحق بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا^(٣) أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصاً فعلياً أن يجيء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصاً على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقي الأزمنة فعلياً أن يجيء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهى الثبوت والدوام ، أم الحدث . ولا فرق في دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمراً لا يتخلله انقطاع ؛ (كطوليل القائمة - حلو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحياناً ، (نحو : سريع الحركة ، بطل الغضب ،) فيمن طلبة هذا ، فإن الانقطاع الطارئ - ولو تكرر - لا يخرج الصفة عن أنها في حكم الملازمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه^(٤) .

(١) أي : بالزمن الحال .

(٢) في ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .

(٣) في ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم في ص ٢٩٣ .

(٤) على الوجه الذي سبق في هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً ، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها في الحاليتين ثلاثياً . (والمراد بالمجارة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً ، فإن كان الثاني ، أو الثالث أو : الرابع - أو غيره - في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك . أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتوحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر - مثلاً -)

فمن أمثلة المجارة بينهما قولهم في الظم : فلان ساكن الريح ^(١) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يَسْكُنُ - يَشْتُمُ . ومن الأمثلة المخالفة - رخيص - ثمين - نجيب - هجين - لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي :
« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعة ، والسقف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه - فهو من نوايح الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التي لا تجارها (وهي من الثلاثي) : يَرْخُصُ - يَشْمُنُ - يَسْتَجِبُ - يَهْجُنُ - يَلْطُفُ . . .

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي ^(٢) فلا بد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار - كما عرفنا - لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخطى - معتدل النهج - مستد الرأي . ومضارعها : يستقيم - يعتدل - يسعد . . . و . . .

(١) أي : ثقيل الظل .

(٢) وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الالالة .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائماً^(١) - نحو : ذاهب ،
ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع
ويرتفع - متسهل ويسهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيهاً بالمفعول به »^(٢) : أما
غيره فيصح : كشيء الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر
والمتعدى والتي يجوز تقديمها : كالمفعول لأجله ، والحال ، و : . . . فلا
يصح الغزالُ العينُ جميلٌ ، بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به
للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان^(٣)
غير ممترون « بأل : مثل : العواصفُ شجراً مقتلعةً » ، والسحب الكثيفة نورَ
الشمس حاجبةً . والأصل : مقتلعةً شجراً - حاجبةً نور الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو
فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا .
ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير »
فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك
ما ورد في وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القاب ، لَيِّنَ
الجانب ، وعنى لطافة شديد البأس . قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد - ثقةً
بالله - ثبت الجنان - قوى الإيمان . . . » . والأصل : كان رحيم القلب
بالضعفاء - شديد البأس على الطغاة - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول
به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

(١) كما أشرنا في ص ٣٧ وفي هامش ص ٢٣٨ .

(٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٣) وقد عرضنا تلك الحالات في بابها ص ٢٦٣ .

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسبي^(١) : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها^(٢) ، اتصالاً لفظياً أو معنوياً . فثال اللفظي : لتأصاحب سمحٌ خليفته ، حلواً شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلدًا قبل أن تُوقد النوى على كبدي ناراَ بطيئًا خمودها
فكل كلمة من الكلمات : خليفة ، شمائل ، طبع ، خمود . . . معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشرة - على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول القمزدقي في مدح زين العابدين بن الحسين :

سهلُ الخليفة - لا تُخفي بوادره تزيينه الخصلتان : العلم ، والكرم
لا يُخلف الوعد ، ميمونٌ بغرته رجبُ الفناء ، أريبٌ حين يعتم
والأصل : سهلُ الخليفة منه - رجبُ الفناء منه ، أي : من زين العابدين في المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود^(٤) . أو أنه لا حذف في الكلام . وأن « أل » الباخلة على السبي تغني عن الضمير^(٥) .
أما اسم الفاعل فيعمل في السبي والأجنبي ، مثل : مُكْرَم - مكْرمة - مُنْكَرة - عاطفة . . . في قولهم : (تكريم العظيم ثأيد له ، ونصر للفضيلة ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة في جرائمه ، فشتانَ بين مُكْرَم عظيمًا

(١) سبق إيضاح السبي مرة أخرى بمثال جل في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . واشتراط سبية المفعول مقصور على حالتي نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المفعول المرفوع أو المنصوب على اعتبار وجه آخر ، كباقي المكلات المنصوبة - فلا يشترط فيه السبية ؛ فيجوز أن يكون أجنبيًا في الحالتين ؛ نحو : أجمل النجمان ؟ وما مظلم الفرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح . ولكن تجب السبية في مرفوعها - كما قلنا - إذا جرت الصفة على موصوف أي على شيء يجري عليه معناها ؛ نحو : اللابل جميل ثريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه .
(٢) هو الموصوف ، أي الذي يتصف بمعناها . وقد يفنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوني المبين في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . وفي رقم ٤ التالي .

(٣) واسع المقل .

(٤) لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التي سلفت في ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا =

يَسْتَحِقُّ التَّكْرِيمَ وَتُكْتَرَمُ صَغِيرًا هُوَ أَوْلَى بِالزَّرَابَةِ وَالتَّحْقِيرِ . وَمَا الْجَمَاعَةُ النَّاهِضَةُ إِلَّا الْمَكْرُمَةُ عِظَمَاءُهَا ، الْمُنْكَرَةُ أَرَادَاتُهَا ، الْعَاطِفَةُ أَقْوِيَاؤُهَا عَلَى ضَعْفَائِهَا) .
(٧) اسْتِحْسانُ إِضَافَتِهَا إِلَى فَاعِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ ^(١) وَجَرَّهَ بِالْإِضَافَةِ ^(٢) ؛ سِوَاءِ أَكَانَتْ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُ صَاحِبَهَا وَلَا تَفَارِقُهُ ، مِثْلُ : الْبَدْوِيُّ طَوِيلُ الْقَامَةِ ، عَرِيضُ الْجَبْهَةِ ، أَسْمَرُ اللَّوْنِ - أَمْ كَانَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُهُ طَوِيلًا وَقَدْ تَفَارَقَهُ نَحْوُ : الْعَرَبِيُّ قَوِيٌّ السَّيْرِ : حَدِيدٌ ^(٣) الْبَصَرِ خَفِيفُ الْحَرَكَةِ . . . وَالْأَصْلُ : الْبَدْوِيُّ طَوِيلَةٌ قَامَتُهُ ، عَرِيضَةٌ جَبْهَتُهُ ، أَسْمَرُ لَوْنُهُ ، قَوِيٌّ سَمْعُهُ ، حَدِيدٌ بَصَرُهُ

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فإِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ مَمْنُوعَةٌ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ الَّتِي يَدُلُّ فِيهَا عَلَى الْحَدُوثِ ، لَا عَلَى التَّوَامِ . وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُ هَذَا ^(٤) حَيْثُ أَوْضَحْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الدَّالُّ عَلَى الْحَدُوثِ ، وَفَعْلُهُ لَازِمٌ أَوْ مُتَعَدٍّ لِأَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ ، لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِنَافِعِهِ إِلَّا إِذَا أُريدَ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّبُوتِ . كَدَّلَالَةِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَأَنَّ الَّذِي فَعْلُهُ مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ - قَدْ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِفَاعِلِهِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ إِلَى آخِرِ مَا سَرَدْنَاهُ هُنَاكَ ، وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا تَرَكَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَدُوثِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالتَّوَامِ لَا يَبْقَى لَهُ اسْمُهُ ، وَلَا أَحْكَامُهُ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ؛ فَيُسَمَّى بِاسْمِهَا ، وَيَخْضَعُ لِأَحْكَامِهَا دُونَ أَنْ تَنْغَيِّرَ صِفَتَهُ .

• • •

= الرَّأْيُ الْكَوْفِيُّ أَحْسَنُ ؛ لِحُلُولِهِ مِنَ الْخُلُوفِ وَالتَّقْدِيرِ . وَكُلُّ مَا يُقَالُ الْفَعْلُ مِنْهُ مَرْدُودٌ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ ضَعْفٌ . وَعَلَى هَذَا يَكُونُ السَّبِيُّ هُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ الْمُتَعَلِّقُ بِضَمِيرِ صَاحِبِ الصِّفَةِ ، أَوْ بِمَا يَفْنَى عَنْ الضَّمِيرِ . وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ) بِصِفِّ ثَوْرَفَتَا :

أَبْيَضُ اللَّوْنِ ، لَذِيذُ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيْقِ إِذَا الرِّيْقُ خَدَعَ
(خَدَعَ : فَسَدَ) .

(١) الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بِطَرَفِهَا ، الْمُتَصِفُ بِمَعْنَاهَا ، الَّذِي يَحْرِبُ فَاعِلًا حَقِيقَةً لَهَا لَوْ جُمِعَتْهَا فَعَلًا .
(٢) سَبَبِيٌّ سَبَبُ اسْتِحْسانٍ فِي ص ٣١٦ .
(٣) قَوِيٌّ .
(٤) فِي ص ٢٤٢ وَ ٢٦٥ .

زيادة وتفصيل :

١- ثبتت . أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة ^(١) ، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل ، منها :

(١) فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها ، عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال في تعريفها .

صِفَةُ الْمُتَحَوِّلِينَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
يريد : الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى ، هي : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهي تجر باعتبارها مضافاً ، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٣١١ وفي « ب » من ص ٣١٥) والآية (وقال بعد ذلك :

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالترتين الحاضر ، (أى - الحال) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح في : « ثالثاً ، ورابعاً » من ص ٢٨٢) ويشل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبقى على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثاني : صفة مشبهة أصيلة في صيغتها ، وفي معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسم فاعل المُعْتَدَى لها على الحد الذي قد حداً

(قد حداً : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن التثنية . والمراد : عمل الجرم والقيط والحديد الذي قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المعتدى - والمراد : المعتدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحظود والقيوط التي وضعت لكلهما ، ولقي منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به . وإنما يسمى : المنصوب على التشبيه بالمفعول به . وهذا إن كان المنصوب مرفوعاً ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز -

(١) عدم تعريفها بالإضافة (في الرأي الراجح بين آراء قوية أيضاً أشرنا إليها من قبل ^(١)) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلحظ في هذا الاستمرار جانب الماضي وحده .

(٢) « أل » الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً - في رأى - وأداة تعريف فقط في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فمعرفة واسم موصول معاً (كما سبق في بابها . وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧) .

أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم للفاعل المتعدي لواحد يسمى : « نقولا به » وكذا بقية القوافي بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق موصولها إليها . وكونه سبباً ؛ يقول :

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ

(أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ويجب كون موصولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة . وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المصول . فأدججه في ثلاثة أبيات حررت كثيراً من الوضوح والتوفية ؛ هي :

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجَرِّمْ « أَل » وَدُونَ « أَل » - مصحوب « أَل » وما اتصل :
يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . ، وكل هذا جائز مع وجود « أَل » في
الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذى سرفقه الصفة أو تنصبه أو تجره ؟ بهينه بأنه المصول المصحوب
« أَل » (أى : المقترن بها) ، وأنه أيضاً هو المصول الذى اتصل

بها ، مُضَافاً ، أو مُجَرِّداً ، ولا تَجَرِّدُ بِهَا مَعَ « أَل » سَمَانِ « أَل » خَلَا :

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِيَتَالِيَهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمَا

يريد : أنه المصول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من « أَل » والإضافة - كما
أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها
الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة « بأل » سما (اسما) خلا من « أَل » أو خلا من الإضافة
إلى ثالى « أَل » فتمتد أن موصول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهى مقترنة « بأل » مع خلو
من « أَل » ، أو عدم إضافته لما فيه « أَل » . فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(٣) مخالفتها فعلها. اللازم أصالة ، فتنصب معموها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به ^(١) ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعلی وال لزوم .

(٤) إعراب معموها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به — وليس مفعولا به — سواء أكان المفعول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة ^(٢) . . .

أما معموه فمفعول به مباشرة ، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .
(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة .
أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معموها المحرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو غيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها مخلوقة ؛ فلا يصح هذا حسنُ القول والفعل ، ينصب « الفعل » ، على تقدير : وحسنُ الفعل ؟ أما هو فيجوز : أنت ضاربُ اللص والخائن ، ينصب الخائن . كما يجوز في باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفاً أنت مساعده ، أى : أمساعداً ضعيفاً . . . ؟ بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح : أوجَّهتُ هذه المرأة جميلته ^(٣) .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معموها المرفوع أو المنصوب ^(٤) بظرف أو جار ومجرور — في الرأي الأرجح — إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت — بقرينة — إلى الدلالة على الحلوث . أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحلوث — بقرينة — إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إنباع معموه بالنعت أو غيره من باقى التوابع . أما معموها فلا يُستَبَع بنعت ، أى : لا يصح نعته .

• • •

(١ و ٢) انظر ما يتصل بهذا في ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفي رقم ١٠٤ حاشى ص ٢٩٤ .

(٣) يوضح هذا ما سبق في : « ب » ص ٢٦٤ .

(٤) أما الفصل بينها وبين معموها المحرور فتحكمه حكم الفصل بين المتضامين ، وقد سبق في

ب - يذكر النحاة تعليلاً جديلياً^(١) لاستحسان إضانة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق - إذا بقي على دلالة الحدوث نصاً ، وكان فاعله لازماً ، أو متعدباً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللبس . فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة - حيث تضاف لفاعلها كثيراً - وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالاً على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدي دلالتها .

أما إن كان فعله متعدباً لواحد ؛ فقد يمنع إضافته إذا وقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرمٌ أبوه فلو قلنا : البارّ مكرمٌ الأب - بلجاز أن يقع في الزعم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرمٌ أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدباً لواحد ، ومعناه من المعاني التي لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير واقع . مثل : محمد كاتبٌ أبوه ، فلا يصح : محمد كاتبٌ الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا - إلا على قلة - فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا في ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا في مواضع^(٢) ليس منها الموضع الحالي . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفة المشبهة بالناء في مثل : مررت بالفتاة

(١) أشرنا إليه في ص ٢٦٨ .

(٢) سبقت في باب الإضافة ص ٤٠ .

الحسنة الوجه^(١)؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل : من الواجب - في مثل : أقبلت الفتاة الجميلُ وجهُها - أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، ففي المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهها) - الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضي التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلاً بالصفة ، فاستمر فيها : لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له^(٢) ، حيث رفعت ضميره ، ومن تسم استحسنست الإضافة في المثال السالف ، وفي نحو : أقبلت الفتاة الجميلةُ وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، ولم تستحسن ، أولم تصح في : محمد كاتبُ الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتبُ أبوه) . لقلّة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف .

وسبب آخر - عندهم - هو : أن الإسناد في مثل ؛ الفتاة الجميلةُ الوجه - بإضافة الصفة إلى فاعلها - قد تغير ؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أي : أن الإسناد في ظاهره هو للكُل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازاً ؛ لحكمة بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . . وهذا لا يستساغ في مثل : محمد كاتبُ الأب (والأصل : محمد كاتبُ أبوه) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تستد الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو

(١) إيضاح هذا في ص ٣٠٣ .

(٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له في ج ١ ص ٣٣٣ .

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وثنان بين الإسناد بين
 والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح
 إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والنبوة .
 هكذا يقولون ^(١) ، وهو تعليل جليل محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه
 من قبل ، من إضافة الشيء إلى نفسه أحياناً . . . ^(٢)

(١) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

(٢) كالذي في ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان^(١)

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي^(٢) للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً ، هما : المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه .

أويقال : اسم الزمان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد وزمانه^(٣) ، واسم المكان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد ومكانه^(٤) .

ومن المبسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعابير أخرى خالية من الاسمين السالقين . ولكنها تعبيرات لن تبلغ في الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فزينة كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

صوغهما :

١ — طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضي الثلاثي ، غير ممثل العين بالياء^(٥) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسي — مهما كانت صيغته — ثم

(١ و ٢) لم يعرض لهما ابن مالك في : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاء المشتقات . وقد سبق في ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ، أو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضي ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح .

(٣) وفي حالة نصبه التي يكون مشتركاً فيها مع حروف حامله يرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قدمت مسعدة الصيف ، أي : ذن قهوده . فكلمة : « مقدم » ظرف زمان منصوب . (راجع الخصري والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

(٤) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع حامله في حروفه فإنه يرب ظرف مكان — كما تقدم في باب الظرف في الجزء الثاني — ؛ نحو : قدمت مسعدة القائب ، أي : مكان قهوده .

(٥) أما صوغهما من الثلاثي ممثل العين بالياء فقد سبق حكمه في ص ٢٢٩ تحت عنوان :

« ملاحظة » — كما أشرنا في ص ٣٠٨ — .

جعلها على وزن : « مَفْعَل » ^(١) - بفتح الميم والعين - في جميع الحالات ،
 ما عدا خاليتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل » ^(٢) - بكسر العين - :
 الأولى : الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين في
 المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجَعَ يرجع - قَصَدَ يقصد - حسب
 يحسب...و...

الثانية : الماضي معتل الفاء بالواو ^(٣) ، صحيح اللام ^(٤) ، بشرط أن يكون
 مضارعه مكسور العين ^(٥) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل :
 وَأَلَّ يَتَلَّ ^(٦) - وَثِقَ يَثِقَ - وَجِمَ يَجِمُ ^(٧) - وَخَزَ يَخِزُ ^(٨) - وَعَدَّ
 يَعِدُّ -

فن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت
 للقراءة والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد .
 فإذا أقبل المشتى ، وحلَّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب

(١ و ١) سيجي في « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة ثاء التأنيث في آخر هذه الصيغة .

(٢) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف الهمزة الذي في أول الفعل الثلاثي هو « الواو » وبعضهم
 أطلق ولم يبين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السويطي قد نص على أن
 الماضي المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يَنْقِطُ - يَمْسِي - يَسِيرُ ، تكون الصيغة منه
 على وزن : « مَفْعَل » بفتح العين . (المجمع ج ٢ ص ١٦٨) .

(٣) لأن معتل الفاء واللام مما يجب فيه فتح « العين » تطبيقاً لقاعدة المانة ؛ وهي : أن الثلاثي
 معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن « مَفْعَل » - بفتح العين -
 دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً ؛ فاعتلال « لانه » - ولو انفردت
 بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعدة السابقة وجوباً .

(٤) بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب
 على كسرها من حذف الواو في المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون « الموجيل والموجيل » . بالكسر فيهما ،
 على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيها مفتوحة (أي : وَجِلَ يَجِلُ وَحِلَ يَحِلُّ وَحَلَّ يَحِلُّ) وأمثالهما . وبناء
 على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن
 « مَفْعِل » - بفتح العين وكسرها - . (وقد قال شارح المفضل - ج ٦ ص ١٠٨ - إن الفتح
 أنقص ، والكسر أنصح) . فالأمران صحيحان قويان .

(٥) وَأَلَّ يَتَلَّ ، بمعنى : التعلأ والتعبي .

(٦) وَجِمَ من الأمر وجوباً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على فخط .

(٧) طعن بربح ونحوه .

جواً . والمراد : زمن طلوع الفجر - زمن الشّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن
الهجر (بمعنى الهجرة) . وأفعالها الثلاثية هي : طَلَعَ - شَتَا - هَجَرَ .

ومن أمثلة « مفعّل » - بكسر العين - للزمان : كلمتا مغرِس ، وموَعِد في
قولهم : لِيَغْرِسَ الشجرَ مواسم معينة ؛ فإذا حَانَ المَغْرِسُ ، ودلَّ موَعِدُهُ ،
أسرع الزَّرَاعُ إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للمكان : (مَدْخَلٌ - مَطْعَمٌ -
مَطْبَخٌ - مَكْتَبٌ - مَلْعَبٌ - مَشْرَبٌ - مَنْأى - مَسْرَحٌ - مأوًى . . .) في
قول القائل : « زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقى جماله ؛ وتمام نظافته ، وبراعة
تنسيقه ، وفواؤه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَدْخَلٌ للأضياف ، يُسَلِّمُهُم
إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطْعَمٌ واسع ، حسن الترتيب ، يُحْمَلُ إليه
شهى الطعام من مَطْبَخٍ آتية في النظافة . وفي جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب
البيت مكتبةً له ، تُنْظَلُ على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفي أحد الأطراف
مَلْعَبٌ فسبح ، مُهْدَتِ طَرَقُهُ ، وفُرشت أرضه بالكأُ الناعم الأخضر .
وفي ركن منه مَشْرَبٌ للدافئ والبارد . وفي مَنَآئى عنه مَسْرَحٌ ومأوى للطيور
الأليفة ، وبعض الحيوانات المستأنسة . . . »

والمراد ؛ مكان الدخول - مكان الطعام - مكان الطبخ - مكان الكتابة -
مكان اللعب - مكان الشرب - مكان النَّأى ، أى : البعد - مكان السَّرْحِ
أى : الرعى - مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مَفْعِل » - بكسر العين - للمكان ؛ مجلس - مرجع -
مقصد - موثق - موثّل - مَوْرِثٌ ؛ كقولهم ، في وصف أمير المؤمنين
عليّ بن أبي طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبة . مجلسه مجلس علم
ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأنيماً ، والإمام فيه مرجعُ الفتوى ، ومقصد
المستفهم ، وموثّق الشاك ، وموْثِّلُ اللائد . . .

أئى : مكان الجلوس - مكان الرجوع - مكان المقصد - مكان الوثوق - مكان
الوثاق ، (أى : الاتجاه) .

أما صيغتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها^(١) .

ب - فإن كان الماضي غير ثلاثي فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ، ثم قلب أوله ميمًا مضمومة ، وفتح الحرف الذي قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان^(٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعًا للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة ، فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فمن الأمثلة : مُسْتَسَى وَمُصْبَح - (أَمْسَى ، يُمَسِي ، مُسْتَسَى - أصبح ، يصبح ، مُصْبِحًا) ، نحو : الحمد لله مُسْتَسَانًا وَمُصْبِحًا ، ونحو قول التاجر : مَتَجَرَى مُصْبِحِي وَمُسَاي . والمراد : الحمد لله في وقت إمساتنا وإصباحنا - متجرى مكان إصباحي وإمساى .

ونحو : الفلك دَوَّارٌ في حركة دائبة ، فليس له مُنْقَطِعٌ يتوقف عنده إذا حانَ ، ولا مُتَوَقَّفٌ يستريح ساعته إذا حَلَّتْ . والمراد : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقف .

ومن الأمثلة : كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوثام ، خيرٌ مُسْتَفْرًا وأعظم مُقَامًا من قصر فخيم بسوده القاق ، والفرع ، ودواعي الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما :

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعاقب بهما شبه الجملة^(٣) :

(١) في ص ٢٣٦ بعنوان : ملاحظة .

(٢) صالحة أيضاً لأن تكون مصدراً ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التي تصاغ من مصدر غير الثلاثي ، متحدة في طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وهل هذا يكوّن التفريق والتفريق المعنوي بينهما وكولا للقرائن ، خاضعاً لوجهها .

(٣) يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما راحة الفعل ، وهي تكني . سوفاً لتعلق ؛ (كما سبق في هامش ص ٢٥١) .

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أونائبه ، ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح - عند الحاجة - زيادة ثاء التانيث في آخر صيغة « مَفْعِل » - بفتح العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تانيث معناه ؛ وسيجيء البيان الخاص بهذا ^(١) .

(١) ن - ب - ج من ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع اللغوي في ذلك .

زيادة وتفصيل :

١- يقول فريق من النحاة : إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن « مفعِل » - بكسر العين - معاً عن العرب . وكان القياس الفتح ، ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المترفق^(١) - المنسك^(٢) - المفرق^(٣) - الهزير^(٤) - المسقط^(٥) - المنبت - المسكن - المحشر - الموضع - جميع الناس - الهزير - المركز - المرسين^(٦) - المنفذ^(٧) المدن - المأوي ، إذا كان خاصاً بالإبل تأوى إليه

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسربون الكلمات السلفه يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغاب تلك الكلمات (دون الاختصار على أحد الضبطين)^(٨) مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلق - مسقط - مظنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن ، مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك^(٩) - محشر ... فورد السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام ، وجعله منطبقاً عليها . وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة ، وكان قياسها الفتح » . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً ، فاجتمع في الفتح السماع وانطباق الضابط

(١) مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر الخنفة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق النسك الحديثة .

(٢) الميبد . (٣) مكان الفرق في وسط الرأس . . .

(٤) مكان اللذبح . (٥) مكان السقوط .

(٦) موضع الرسن ، وهو الجبل الذي تقاد به الدابة . . . (٧) موضع النفوذ .

(٨) ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : « المصباح المنير »

آخره ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعِل للزمان والمكان والمصدر الميمي .

(٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطي في كتابه : المزه

- ٢ ص ٦٢ في باب : ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها - وهي : (المطلق ، المفرق ، المحشر ، المنبت ، المنة ، المهل . . .) .

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس ^(١) . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما : أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحة : (رفق - فرق - جزر - حشّر . . .) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً ، طبقاً للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة ؛ وتكون كظواهرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . فلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ..

وبخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي عملاً فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، لو منى ورد فيها الكسر صح بجىء الصيغة مكسورة العين ، وفاقماً للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . . ^(٢)

(١) طبعاً البيان الشامل الذي سبق - في هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام في كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجوهر ، وغيرها . . . وفيه نص خاص بالكلمات التي وردت هنا ؛ والتي وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . » ، فقد قال عنها « اللغويون الموهب » في مادة : « سجد » ما نصه : (أئزوها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسهم) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكمل .

(٢) هذا إلى ما نقلناه من القاموس - في رقم ١ لسابق من الحكم عليها . بحكم عام شامل ؛ هو قوله : « للفتح جائز ، وإن لم نسهم » .

ب - وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وثاق القاعدة ، ولكنها مختومة بناء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة .. (إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان) . فما ورد في الكلام العربي الفصيح : المنزل (بكسر الزاي) لموضع الزائل - المظنة بفتح الظاء ^(١)) لمكان الظن - المشرقة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والعود فيها - موقعة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذي يقع فيه - المشرقة للغرفة - المدبغة - المزرة - المزلفة - المنامة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يقتصر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مفعلة » التي هي بفتح العين أو التي بكسرها ، لتصير « مفعلة » - بفتح العين أو كسرها ^(٢) - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي ، فختلهم يميز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوي - إلى المنع ؛ لزمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالنساء في صيغة اسم المكان - قليل لا يكفي للقياس عليه .

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه شديد موثق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقليلة مع أنه يبلغ العشرات ^(٣) ؟ نعم إنها قليلة ، ولكنها : « نسبية » ، (أي : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقليلة النسبية على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد ^(٤) ، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى ^(٥) ، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى ، ولا يجلب لها فحماً . فالأنسب إباحة القياس في صيغة « مفعلة »

(١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .

(٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .

(٣) قال شارح « القاموس المحيط » في مادة « أسد » إن بعضهم جعله مقيماً ؛ لكثرة أمثاله .

(٤) انظر البيان الخاص بهذا في رقم ٤ من هادئ ص ٧٩ .

(٥) هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يفسرون للقياس (كما جاء في مجلة المجمع اللغوي ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورياحته أدلته ، وشدته الحاجة للأخذ به .

— بفتح العين أو كسرهما — تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاختصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان^(١) — وهي غير « مفعلة » الآتية هنا في « ح » .
وأمم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسي : لأن تأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسي مطرد في جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان — كما سيجيء في باب التأنيث ، ح ٤٠ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤخر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في « مفعلة » (صيغة اسم المكان) مطلقاً ، (أى : سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لما نحو : ستة وعشرين ومائة (١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث^(٢) . . .

ح — قد يصاغ من الاسم الجاهل الثلاثي^(٣) الخمسى^(٤) صيغة على وزن :

(١) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يميزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ، فيمود عليها التفسير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة — بالتذكير أو للتأنيث ، مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اليأس والاشتباه . نحو : (أنتن كلام أمرينها) ، مراعياً المعنى ، أى : أنتن رسالة ، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أنتن كلام أمر به ، مراعياً اللفظ ، وهو : الكلام ، وبثل : (« حاشا » يكون حرف جر ، ويكون فعلاً ماضياً . وإذا كانت فعلاً ماضياً فالتكثير الفصحح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . .) فالتأنيث ماحوظ فيه : للكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم — بل الواجب — عدم الأخل بمرأى سيبويه هنا إلا في « مفعلة » التي نحن بصدها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، متناً لإفساد البيان القوي ، وحرصاً على سلامة اللغة .

(٢) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » ، مشتملاً على مجموعة المقررات التي أصدرها المجمع — ومؤخره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين . (.)

(٣) الثلاث أصالة أو تحويلاً — بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية —

(٤) — سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً — وقد أشرنا لهذا في « ب » من هامش —

« مَفْعَلَةٌ » - بفتح الميم والعين دائماً - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء ^(١) الحسي المجسم ، (أى : الذى ليس معنوياً) ^(٢) . فإذا وُجد مكان يكثر فيه : « وَرَقٌ » - مثلاً - صُغنا « مَفْعَلَةٌ » من : « وَرَقٌ » فقلنا : « مَوْرَقَةٌ » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عَنَبٌ » ، صغنا من كلمة : « عنب » « مَعْنَبَةٌ » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « بَلَحٌ » ، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْلَحَةٌ » للدلالة على المكان الذى يكثر به البلح . وهكذا نصاغ « مَفْعَلَةٌ » - من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسي معين ، (كما سبقت الإشارة لهذا ^(٣)) .

فالمراد : هو وصف بقُصَّة ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم . ومن الأمثلة أيضاً : مَأْسَدَةٌ ، لأرض يكثر فيها الأسد - مَسْدَابَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مَسْدَهِبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مَقْمُصَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مَرْمَلَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسية . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : الاشتقاق من أسماء الأعيان ^(٤) الثلاثية . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلَةٌ » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشتق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل : « مَبْطِخَةٌ » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَغْزَلَةٌ » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنَةٌ » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي ، إما أصالة ، وإما

١٨٠ ص . حيث الكلام على أصل « المشتقات » بتفصيل ، وفيه ، وأن بعض الأسماء كان يأتى كلمة : « الأخط » على الاشتقاق من غير المصدر الصحيح كالجامد الحسي و . . . و . . .

(١) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة .

(٢) أما المسمى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من هاشم ص ١٨٣ .

(٤) الأعيان ، أو : اللوات : جمع عين وذات ، وهي الشيء المجسم المخصوص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف لنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوي محض .

نحويلا ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً ؛ اتباعاً للمأثور
الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيُسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه
الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ؛ دون استخدام لتلك
الصيغة ؛ إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : « مَفْعَلَةٌ » من المجرد الذي
تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة ^(١) .

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مفصورة على السماع ؟ لقد ارتضى الجميع
اللغوى القاهري قياسيتها ، ونص قراره ^(٢) :

” جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم .
وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلاً : « مَفْعُوزَةٌ » للأرض التي يكثر فيها
الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَفْعُوسَةٌ للأرض التي يكثر
فيها : الخنفس ، و « مَفْعُورَةٌ » للأرض التي يكثر فيها : التبر - إذا كان
العرب لم يقولوا هذا ؟

(١) قال الرضى في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه : (ما كثر بالمكان بينى حل مَفْعُولة) .
ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمَفْعُولة - في الرباعي فافوته ؛ نحو :
المضدع ، والمثلب ، بل استندوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مُمَثَّلِب ومُفْعَرِب
ومُفْعَدَع ومُطَحَّلِب بكسر اللام الأمل - (يريد : اللام الأمل في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية)
- حل أنها اسم فاعل - قال ليبد :

يَمْنَنُ أَعْدَادًا ، وَلُبْنَنِي ، أَوْ « أَجَا » مَضْفَعَاتٍ كُلُّهَا مَطْحَلِيَّةٌ

أ . هـ . ص ١٨٨ من الطبعة التي أعرجها : الزفزاف وزيله .

وقد جاء في شرحها البيت المألف أن معنى : « يَمْنَنُ » هو : قصدن - ومعنى الأعداد : (يفتح
الهمزة) هو : الماء الذي لا ينقطع . المفرد : حد ؛ بكسر أوله - ولُبْنَنِي وأجَا : جبلان - مضفَعَاتٍ :
كثيرة الضفادح - مطحَلِيَّة : كثيرة الطحالب . . .

(٢) ورد قراره مسجلاً في ص ١٢ من مفاخر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية
سنة ١٩٣٨ . وله إشارة هابرة في ص ٤٢ من الكتاب الذي أعرجه الجميع سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات
الجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والخلاثين .

« في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء - مع كثرة - من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .
« والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها . وله من كلام بعض^(١) الأئمة الكبار ما يعضده .
« وقد أخذ المجمع بالرأى الثاني ؛ لأنه قوى ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب^(٢) » .

(١) ومن هؤلاء صاحب : « المكل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : (« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها « مَفْعَلَةٌ » وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك أرض مَسْبُوعَةٌ ، أي : يكثر فيها . . . ») . ١٠١ . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

(٢) للقرار المجعبي السابق ما يشبه التثنية المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففي الجلسة التالية للمؤتمر المجعبي بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

« (كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتي : (تصاغ : « مَفْعَلَةٌ » - بفتح العين - قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول المكان الذي تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . . .) . وقد يسر هذا القرار لواقعي المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مَلْبَسَةٌ - مَرْبُوعَةٌ - مَقْطَعَةٌ - مَوْزُونَةٌ - مَقْصَبَةٌ . . . »

« وفي أثناء مناقشة هذه الألفاظ - وما يشابهها - برزت عجة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهي تلخص بالسؤال الآتي :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثي فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، (كما في كلمات : تَوَت - خَدَوُخ ، جَوُز ، وأشباهها) فما هو حرف العلة في اسم المكان الذي يصاغ من اسم العين على وزن مَفْعَلَةٌ ؟

« وبعد . أرجو المذاكرة في هذا الموضوع ، أو إحاطته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار يثير السبيل أمام الباحثين في المصطلحات العلمية . » ١٠١ .

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرست واتخذت فيه قراراً قدمتته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة في صوغ : « مَفْعَلَةٌ » مما وسطه حرف علة هي : « الإعلال » فيقال في مثل : تَوَت ، - و « خَدَوُخ » ، - و « تَبِين » : متانة ، وبخاغة ، ومتانة . لكن وردت في ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال ؛ مثل : مَشْرُوبَةٌ - مَشْرُورَةٌ - مَشْبِيَّةٌ - مَشْدُودَةٌ - مَشْبُولَةٌ . ويرى العناية أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى . ولإعلال في هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في « أفعل » ، و « استفعل » ؛ كأفيم ، وأخيل ، واستحوز ، واستقوم ، واستجوب ، -

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

« واستصوب » وإذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال « في الإعلال » أ هـ .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت فصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، في دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠) .
وإن أخط في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلي والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التحكك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذاً يحفظ ولا يقاس عليه - كما يؤولن - .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال لما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصاد عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال » . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصاد على الأول عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً .

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً ؟ أ هذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحل به هذه الأحيان ؟ ومن الذي له الحق في تعديلها ؟

وإذا كان بقاء للكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول أقرار) في الدلالة على المنفى من الإعلال - فلماذا فترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أمة النحو ضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقول أقرار) فلم التحكك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد - كما يشير أقرار - جواز التصحيح في « أفعل » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرها أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرها ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص (ص ١٩٩) ونقله السويطي - وغيره - في كتابه : « الأشباه والنظائر » وفي كتابه المزهري (ج ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس ؛ مثل : استصوب واستصوب ؟ فقد قال ما نصه : (أعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا به من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استصوب ، واستصوب . . . أدبتهما بجهلها ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرها ؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباج استبيع ، ولا في أعاد أعود . . . لو لم نسجع شيئاً من ذلك . قياساً على قولهم أعدوس الرمث . . . - (الرمث : نبت حامض . وأخوص : صار كالخوص -) . . .)
فهل يجوز التعميم رغم كل ما سبق مما نقلناه ؟

وما المراد من قول التقرير : . إذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة . . . ؟
فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى نحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يسمح بقياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل المحددة التي نصوا عليها ؟ . . . تلك هي بعض -

« مَفْعَل » ، و « مَفْعَلَةٌ » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثي المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسي معين يكثر به ، لا على شيء معنوي ، فالفرق كبير بين الداليتين . والفرق أكبر والأوسع في الأصل الذي يشتقان منه ، وفي طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما تبين هذا جلياً في الشرح الخاص بكل .

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمي ^(١) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، ومأخوذ المصدر الميمي غير مضعف - هو : (١) إذا كان الماضي الثلاثي معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هي وزن : « مَفْعَل » - بفتح ، فسكون ، ففتح - نقول : مَدْعَى - مَسْعَى . . .

(٢) إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف ومضارعه مضوم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظر - فتح يفتح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ، (مثل : جلس يجلس - عرف يعرف . . .) فالميمي على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، واسم الزمان والمكان على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين .

الجوانب التي تحتاج إلى التعلية والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار بقضاياها الفوض أيضاً . ولا سيما إذا عرضنا لرأي سيدي في مثل تلك الكلمات التي لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ - استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلقة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغزلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلالها وإن لم يسع ، لأن الإعلال هو الكبير المطرد . - راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه .

ويدور بخلد أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو ياتيس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واليس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليماً من الفوض ، بعيداً من التمازض ، مسائراً بمعنى المذهب اللغوية العامة .

(٤) إذا كان الماضي الثلاثي معتل الفاء بالواو . صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعدت بعد . .) فالصيغة للثلاثة هي : «مفعِل» بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا في صورة واحدة هي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف مكسور العين في المضارع ، فيصاغ المصدر الميمي على وزن «مفعِل» - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «مفعِل» . بكسر العين . ويجوز في المصدر الميمي أيضاً أن يكون على وزن : «مفعِل» - بفتح العين أو كسرهما - إن كان ماضيه مضارعاً^(١) .

كل ما سبق حين يكون الماضي ثلاثياً فإن كان غير ثلاثي فيصاغ الثلاثة - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح الحرف الذي قبل آخره ، وتكون القرائن هي السمة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

اسم الآلة

تعريفه :

اسم يصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي^(١) للفعل الثلاثي المتصرف - لازماً ، أو متعدياً - بقصد الدلالة على الأداة التي تستعمل في إيجاد معنى ذلك المصدر ، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوداً على صيغة اسم الآلة القياسية^(٢) ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي^(٣) ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فزيته أنه يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

صوغه :

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - مطلقاً^(٤) - يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية^(٥) ؛ هي : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَلَة ، وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث^(٦) . مثال ذلك :

(١) نَشَرَ التَّجَار الخشب نشراً ، فآلة النشر هي : مِشْشَر . أو : مِشْشَار ، أو : مِشْشَرَة .

(١) في ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ، مصدرها وغير مصدر . . . ولم يرض ابن مالك في « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاء المشتقات .

(٢) أي : سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، كما تقدم . والظر : ب - ص ٢٢٩ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم .

(٣) زاد عليها جمع اللفظة العربية أوزاناً أخرى تسمى في ص ٢٢٧ .

(٢) يترد الصانع الحديد برّداً ، فالآلة البرد هي : مبرّد ، أو : مبرّاد ، أو : مبرّدة .

(٣) ثقيت سيداد القارورة ثَقَباً — فالآلة الثقب هي : مثقب ، أو : مثقاب ، أو مثقبة .

(٤) سخّن الماء سخانة وسخونة — فالآلة التي تتحقّق بها السخونة ، هي : مسخن ، أو : مسخان ، أو : مسخننة .

(٥) سلكت الطريق سلوكاً ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة التي يتحقّق بها الذهاب والنفاذ ، هي : مسلك ، أو : مسلاك ، أو : مسلكة .

(٦) سمحت للمحتاج بيعض الغلة سموحاً ، وسمّاحاً ، وسمّاحة ، فالآلة التي يتحقّق بها السماح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مسنّح ، أو : مسّاح ، أو : مسنّحة وهكذا .

حكمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ، فلا يرفع فاعلاً أو فاعلاً ، ولا ينصب مفعولاً به ، ولا غيره ، فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل عمل فعلها^(١) .

ويلاحظ أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة المبالغة » ؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق^(٢) — والتفرقة بينهما في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ، كالشأن في كل صيغة مشتركة ، أو لفظ بصلح لامين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه هنا أو هناك ، ففي مثل : (نخيرت للخشب الجوز منشراً قوياً بمنزله) — تكون صيغة « مِفْعَال » اسم آلة : بخلافها في مثل : (ما أعجب فلاناً في التحدث عن

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق في رقم ١ من هاش ٢٢٤ — ومع أن هذه الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يطلق بها شبه الجملة لما فيها من راحة الفعل (راجع هاش ص ٢٢١) .

(٢) في رقم ٤ من هاش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه !! إنه جدير بأن يسمى :
 مِيشاراً) — فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « مِذياع » ؛ فقد
 يراد منها الآلة الصماء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يُراد
 منها الشخص المتكلم في تلك الآلة ^(١) . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة :
 توقف المِذياع للحلل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً :
 ما أفصح المِذياع ، وما أعذب صوته ، لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه
 بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرجمل بغير إعداد .

(١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة « بالمِذياع » ، وتسمية
 الشخص : بالمُذيع .

زيادة وتفصيل :

١ - وردت ألفاظٌ مسموعة شذت صيغتها عن القياس ، منها : « المُنْخَل » ؛ للأداة التي يُنْخَل بها الدقيق . « والمُدْق » ؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة . « والمُدْهِن » ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . « والمُكْحَلَة » ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . و « المُسْعَط » ؛ للأداة التي يُسْعَط بها العليل ، أو الصبي ، أى : يوضع بها الدواء في أنفه . (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدْق » فبضم أوله وثانيه) ، « وإِراث » للأداة التي تُوقِد النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهاها - خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز - كما سيتبين بعد ^(١) - اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها ، بحيث نجىء الصيغة الجديدة على وزن « مَفْعَل » أو : « مِفْعَلَة » ، أو : مِفْعَال » وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب - في محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى ، فى دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصلية التي تصلحت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك - يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط : كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية ، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز التماس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه ، أم يجب الاكتصار عليها ؟

الأمور - طبقاً لما سيجيء في باب: «النسب»^(١) - ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً (لغرض بلاغي) في الدلالة على الآلية أو السببية . وهذا الاستعمال المجازي مباح فصيح في كل عصر، بشرط توافر ركني المجاز (وهما : العلاقة، والقربنة) ومن المعروف بلاغة أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة؛ يُنسَى معها «العلاقة والقربنة» ، طبقاً لما قرره البلاغيون ، فلا حاجة - إذاً - لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة. هذا إلى أنها لا تكون نصاً في دلالتها على الآلية - أحياناً - وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة .

أما الصيغ الثلاث الجديدة التي زيدت أيضاً (١ - ب - ج) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة ؟

إن كان هذا هو المراد - وهو ما يتمتضيه حكم القياس - كان غريباً ؛ لأن الاستعمال المرئي القديم لتلك الكلمات كان منجهاً في بعضها إما للمجاز على الوجه الذي شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمة : « الساقية » ، وإما للأداة الخاصة في بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما في كلمة « إرآث » و « ساطور » ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التي استعمالوا - بقله - كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها ، أو وزن واحد تدرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوي ، ويؤدّ للاضطراب . هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

التعجب

معناه :

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا برأ تخفيض^(١) فجأة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صحو^(٢) ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمراً باعثاً للدُّهش ، وانفعال^(٣) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سره عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مُثِير . . . ، أو نحو هذا من العبارات التي يربطون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلي^(٤) تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً ، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقة^(٥) ، أو خفي^(٦) السبب »^(٧) . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة^(٨) تنحصر في نوعين :

- (١) يحف ماؤما .
- (٢) لا غم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .
- (٣) تأثر .
- (٤) وقد يترتب عليه ظهور آثار غارجية ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره .
- (٥) أى : الذات . بأجزائها التى تتركب منها .
- (٦) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه عجيب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء ، وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف ، أو غيرها ما يدل على أنه يتمجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللزوم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأضراس البلاغية .
- (٧) والفرض الأساسى من كل منها هو : « التعجب » . لكن بعضها قد يتضمن أحياناً كثيرة التعجب وفرضاً آخر معه ؛ هو : « المدح » ، أو الذم ؛ كما سيتبين في هذا الباب ، وفى باب « نعم وبنس » عند الكلام على الأنفال التى تجرى مجراها - ص ٢٧٠ - .

أحدهما : مطلق ، لا تحديد له ولا ضابط ، وإنما يُشترك لمقدرة المتكلم ،
ومترلته البلاغية ، ويُفهمهم بالقرينة .

والآخر : « اصطلاحى » ، أو : « قياسى » مضبوط بضوابط وقواعد محددة ،
ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله دَرَّ^(١) فلان » ، فى قول القائل :

لِلّهِ دَرْكٌ ! ! أَيْ جُنَّةٌ^(٢) خَائِفٍ وَمَتَسَاعٍ دَنِيًّا . أَنْتَ لِلْحَدِثَانِ^(٣)
ومنها : « يالك ، أو ياله ، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فِيَالِكَ بَحْرًا لَمْ أَجِدْ فِيهِ مَشْرِبًا وَإِنْ كَانَ غَيْرِي وَاجِدًا فِيهِ مَسْبَحًا
ومنها : « شَدَّ^(٤) » فى نحو : شَدَّ ما يفخر اللّيم بأصوله إن كانت له
أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : « عَجَبَ » ، مصدرًا ، ومشتقاته ، مثل : عَجِبَ ، و :
« عَجِبَ » فى نحو : قولهم : عَجِبْتُ لِمَنْ يَشْتَرِي الْمَالِيكَ بِمَالِهِ ، ولا يشتري
الأحرار بكرم فعاله . وقول الشاعر :

أَقَاطُنُ^(٥) قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَرَوْا ظَفَنًا^(٦) ؟

إِنْ يَظْفَنُوا فَعَجِبُ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب : كقوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ
بِاللّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ » ، وكقول شوقي يخاطب تمثال أبي الهول^(٧) :

إِلَامَ رَكُوبُكَ مَتْنُ الرِّمَالِ . لِيَطْلُ الْأَصِيلُ ، وَجَوِّبَ السَّحَرُ ؟

(١) أصل هذا الأسلوب ومناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٤١ .

(٢) وقاية .

(٣) حوادث شهر ومصابه .

(٤) فعل ماضى . يقيد التعجب من شدة الأمر وكثرته .

(٥) أظفم ؟

(٦) ارتعالا وسفرا .

(٧) تمثال رأسه كراسى إنسان ، وجسده على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين فى مصر

الأهرام ، بالجيزة . (قرب القاهرة) .

ومنها : « سبحان الله » التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ،
كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله ! تجهلنى ، والخيل والليل والبيداء
تعرفنى . . .)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب^(١) وتنتههم منه هذه الدلالة
بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحي » . (القياسي)

أما النوع « الاصطلاحي » ، أو القياسي ، فصيفتان^(٢) . « ما أفعلته »
و « أفعل به » . وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تفعل
به النفس على الوجه الذي شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلا — ،
أو الضخامة البالغة ، أو : القِصَر المتناهي . . . أو غيره . . . تأتي بأحد أساويين
قياسيين .

أولهما^(٣) : فعل ماض ، ثلاثي^(٤) ، يشتمل على المعنى الذي يراد التعجب
منه ، ثم نجعل هذا الماضي على وزن : « أفعل » . وقبله : « ما » الاسمية
التي هي مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقديما
على هذا الماضي واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « هو » يعود
على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به^(٥) . ولكنه في
المعنى فاعل^(٦) ؛ إذ كان في الجملة — وفي الحقيقة — قبل التعجب فاعلا ؛
نحو : ما أجمل الوردَ الناضرة ! — ما أضخمَ هرمَ الحيزة ! ما أقصرَ

(١) مثل كلمة : « واهاً » في نحو : واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ! ! ومثل حرف النداء في :
يا جارتى ما أنت جارة ! !

(٢) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتي الكلام عليها في (ج) من ص ٣٤٧ .

(٣) الثاني في ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعلقة إن كانت مستمعة للإملال
بالنقل — طبقاً للبيان الآتي في : « ١ » ص ٣٤٧ .

(٤) وقد يصاغ من الرباعي للذي على وزن : « أفعل » ، على الزيادة الآتي في ص ٣٤٨ .

(٥) « وه » لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقةً في أصله (قد وقع عليه فعل فاعل) (فعل)
ففي مثل : سق المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسق الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع
لأن المفعول به هنا حقيقي ، وليس فاعلاً في المعنى — انظر « ١ » من ص ٣٤٧ .

سكان المناطق القطبية ! فكلمة : « ما » في هذه الأمثلة وأشباهها - مبتدأ ^(١) ،
والجملية الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى : فالأصل
جَمَعَت الوردَةُ - ضَخَمَ الحرمُ - قَصُرَ سكانُ المناطق القطبية -

وعند إرادة التعجب من كِبَرِ قارة آسيا ، وسَعَتِها ، وغزارة سكانها ،
وعلو جبالها ونقول ما أكبرها !! وما أوسَمَ رُفَعَتِها !! وما أغزَرَ
سكانَها !! وما أعلى جبالها !! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك
المفعول به .

و « ما » التعجبية في هذه التراكيب - ونظائرها - هي نوع من « النكرة
الثامة » ^(٢) ، وتتضمن - بذاتها ^(٣) - معنيين معاً ، أو : أنها ترمز إليهما معاً ،
كما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذي أوجده أمر عظيم)
ويصنفها النحاة بأنها « نكرة ثامة » . والماضي بعدها جامد لا محالة ^(٤) ، مع أنه في
أصله ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على
وزن « أفعلل » كما يفقد - في الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة
تدل على الزمن ^(٥)

(١) انظر « أ » من الزيادة التالية - في ص ٣٤٢ - .

(٢) يريدون بالتكثير ، أنها بمعنى : « شيء » أي شيء . وبالتالي : أنها لا تحتاج إلا للخبر ،
فلا تحتاج مبتدأ إلى تمت أو غيره من القيود . وتكثيرها أفادها إيهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى :
« شيء عظيم » . وكل هذا يكون « للنكرة الثامة » هي النكرة المحضة الخالصة من كل قيد ، أما المقيدة
بتمت أو غيره من القيود فتسمى : « نكرة ناقصة » - ويوان هذا في ج ٤ ص ١٧ - .

(٣) أي : يلفظها وتكوينها ، لا بالمعنى أو شيء آخر غيرها .

(٤) ولا يدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لخص « الإنشاء »
المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن حدهم (كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤
وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١) - وعدم دلالتها على الزمن مشروط
بأن لا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرها من الألفاظ أو القرائن التي أتت منها أن تدل
على زمن محدد معين ، طبقاً لبيان الخالص بهذا في الصفحات السابقة ، وفي صدر الجزء الأول عند
الكلام على الأفعال - م ٤ - .

(٥) (« سيبيء » في ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

زيادة وتفصيل :

١ - لستنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن « ما » التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن نمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فملينا التمسك به وحده ، وأن نختصر في الإعراب ، فنقول : « ما » تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ - من غير حاجة للتصريح بما اصطالحنا عليه . . .

ب - ورد عن العرب قولهم : (ما أمَّيِّلَحَ فلاناً وما أحيَّسَنه) ، بتصغير الفعلين الماضيين : « أمَّيِّلَحَ » وأحسن - عند استخدامهما في التعجب ، مع أن الأفعال لا تُصَغَّرُ . . . فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب ، والتي على وزن « أفعل » ، قياساً على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأي الشائع عدم الجواز ، ولكن سيويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفي الأخذ بهذا الرأي - أحياناً - تفسير وتوسعة لا ضرر منها^(١) . . .

• • •

ثانيهما^(١) : فيل ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ويجمل هذا الفعل على وزن : « أَفْعِلْ » ، ويعد بهاء الجر ، نجر اسماً ظاهراً ، أو : ضميراً متصلاً فيها ، وكلاهما هو الذى يختص بمعنى الفعل . ففى الأمثلة السابقة يقال : أَجْمِلْ بالوردة الناضرة ! أَضْمِمْ بهم الجيزة ! أَقْصِرْ سكان المناطق القطبية ! . أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ برفعتها ! وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَعْلِ بِجبالها ! أو : أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ بها ! وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَكْثِرْ بهم !

أما إعراب : « أَجْمِلْ بالوردة الناضرة » ففيه وفى نظائره إعرابان :

١ - أن نقول « أَجْمِلْ » ، فعل ماضى على صورة الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط ^(٢)) ، دون الحقيقة المعنوية) . . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد ^(٣) . « الورد » فاعل مجرور بالباء لفظاً ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة » نعت ، إما مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضممة تبعاً لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَسَمَت الوردة ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الحرم ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقَصُرَ سكان المناطق القطبية . أيضاً وهكذا باقى صيغ « أَفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماضى ، يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب . ومثل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع . هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً ، أما حين يكون اسماً مبنيّاً ، كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة

(١) أما أولها فى ص ٣٤١ وكلاهما يجب تصحيح عينه المهتلة كما أشرنا هناك - طبقاً للبيان الآتى فى : « ١ » ص ٣٤٧ .

(٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء « التعجب » ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها - عند المحققين - على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢ وكا سيجبىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٦٢) - وهو مبنى على السكون حيناً ، وحل حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر

(٣) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستثناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً صريحاً ، لا مصدرأ ، وإلا من « أن أو أن » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة المصدرية يجوز - إلا مع « أن » - النافخة فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - .

كما سبق عند الكلام على « بهاء الجر » ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و ٣٥١ م ٨٩ - وكا سيجبىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ .

الآية الكريمة : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت فإنه يكون مبنياً ويذكر في إعرابه : « أنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع »^(١) فهو - كسابقه - في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجرح .

ب - أو نقول : « أجْـمِلْ » فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : اجمال) و « بالوردة » البناء حرف جر أصلى ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان^(٢) بالفعل . والمراد بالمحوظ : يا جمال أجمل بالوردة ؛ أى : لازمها ، ولا تفارقها . فالخطاب الملحوظ موجه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقاءه معه^(٣) . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائماً لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب فى كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان^(٤) . والمعنى عليهما صحيح أيضاً ؛ فلا خلاف بينهما

(١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً فى آية : (أسمع بهم وأبصر) إنما جاء خلفاً عن « واو الجماعة » للفائين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : « سمعوا » ولما كانت واو الجماعة لا تكون فى محل جر امتنع وقوعها بعد « باء الجر » الزائدة لزوماً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير « هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذى يصلح للرفع والجرح مع دلالة على جماعة الفائين .

(٢) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا فى حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء « فى رأى الأخطب - حين تجر مصدرأ ، أى ولا . . . (وسيجىء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ . وسبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة للمالفة ، وفى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧٩) .

(٣) ويصح أن يكون موجهاً للمخاطب الذى يراد منه أن يتمجب . مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير . وهذا الوجه هو الذى ينطبق فى بصر وغير تكلف على مثل قول الشاعر :

إِذَا عُمِّرَ الْإِنْسَانُ تَسْعِينَ حِجَّةً فَأَبْلِغْ بِهَا عُمْرًا ، وَأَجْدِرْ بِهَا شُكْرًا

(٤) وهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلة المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المحصرين . ومن الإنصاف القول بأن الملحقين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتها وتعليلاتها مصنوع ، لا يثبت على التخصيص ؛ ولا يعرفه العربى صاحب هذه اللغة ولا ينور بخلافه ، فوق أنه لا يسائر القواعد النحوية الأصلية المنترجة من كلامه . فن أنجز إجمال البدليات والتعليلات الزائفة التى تتروى فى نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

في تأدية الفرض . إلا أن الإعراب الثاني أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول
 ناشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يسراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء
 اسماً مبنياً كالنفسير ، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أفعل » هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن
 فعلها الأصلي ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في
 التعجب - كما أوضحنا (١) - .

(١) في ص ٣٤٢ ، وما يليه في ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ في الأحكام السابقة يقول ابن مالك
 في باب عزائه : « التعجب » .

« أفعل » انطلق بعد : « ما » ؛ تعجباً . أو جيء به « أفعل » قبل مجرور به
 أي : انطلق بصيغة : « أفعل » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة
 « ما » (وهي : « ما » التعجبية) وإن شئت فسمي بصيغة أخرى هي : « أفعل » وبهذا المتعجب
 منه (أي من شيء فيه) . مجرور بالباء . ثم قال :

وَقِيلُوا « أَفْعَل » انصَبْنَهُ ، كَمَا . أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وَأَصْدَقَ بِهِمَا !

أي : (انصب ما يجيء بعد « أفعل » . والذي يجيء بعد « أفعل » هو المذلول به المتعجب منه ،
 (أي : من شيء فيه) ثم ساق في آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للتعجب منه (أي : من شيء فيه)
 المنصوب بعد « أفعل » ؛ وهو : « خليلينا » . والثاني المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعل »
 وهو « أصدق » بهما . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سند كره في مكانه من الأحكام بصيغة ٣٦٠ ؛
 هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبْرَحَ . إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخُ

يضخ . أي : يتضخ . والفعل : « وضع يضح » ، والأصل : يتوضخ ، ثم حذفت الواو خضوعاً
 لقاعدة سرية تقضي بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبهذا كسرة - وسد ذكر البيت
 لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين نوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم
 محذوم قرره النحاة : ونص البيت :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا . مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حَتَمَا

(في ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قنما) أي :
 قديماً . وسيجيء إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧) .

زيادة وتفصيل :

١ - همزة الماضي : « أَفْعَلْ » في التعجب هي لتعدي الصيغة التي يكون فعلها الثلاثي إما لازماً في الأصل ، وإما متعدياً ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها . مثال الأول : ما أطرف الأديب !! فإن الفعل : « ظَرَفَ » لازم أصالة ؛ فصار متعدياً . ومثال الثاني : ما أنفع الحذر !! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول عند أخذ الصيغة منه ؛ فتتصب مفعولاً به جديداً كان في الأصل فاعلاً ، إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة « الحذر » فاعل بصير مفعولاً به بعد التعجب ^(١) .

أما همزة « أَفْعِلْ » ، فللصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر ...

ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطول النحلة ، وأطول بها ^(٢) . ومن هذا قولهم : « ما أجوج البجان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجيمان » وكذلك يجب فك « أَفْعِلْ » المضعف ، نحو : أشدد بحمرة الورد . وقول الشاعر :

أعزز على بأن تكون عيلاً أو أن يكون لك السقام نزبلاً

ب - يشيع في هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » (وهو المفعول المنصوب أو المحرور بالياء) والتعبير الأنسب : هو : « المفعول المتعجب من شيء متصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلم !! إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم .

ج - هناك صيغ أخرى للتعجب ^(٣) ، وأشهرها : « فَعْلٌ » ^(٤) - بضم

(١) كما سبق في ص ٣٤١ .

(٢) علا بالضابط المام في الإعلال بالنقل - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط في

موضع المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٢٢) .

(٣) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : « لم ويش » .

(٤) جاء في الأصول - ج ٢ آخر باب « تعدى الفعل ولزومه » - ما نصه عند الكلام على -

العين - وهو فعل لازم ، نحو : كَسَبَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ فَمِ الْجَاهِدِ ،
وَحَبِثْتُ لَفْظًا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ .

ومنها : « أَفْعَلْ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله
همزة التصيير ؛ نحو : أَحْسَنْتَ قَوْلًا ، وَأَبْرَعْتَ عَمَلًا . أى : ما أحسن قولك ،
وما أبرع عملك . . . وفعلها الثلاثي حَسَّنَ وَبَرَّعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لنذكر أمثلتها
المسموعة .

• • •

٤

= السبب الثاني الذي يجعل الفعل المعدي لازماً :

(التحويل إلى « فَعَلْ » - بضم العين - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : خَسِرْتُ الرجل ،
وقُتِلَ ... بمعنى : ما أضرته وأفهمه !) . ا . هـ ، فلم يأت في كلامه ولا في حاشية البصيان ما يدل
صراحة على أن المبالغة والتعجب يلزمان مدحاً أو ذمّاً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل للثلاثي
إلى « فَعَلْ » - بضم العين ... يقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حقاً - كما سيحيى في ج ٣٨٤ .

شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

بشروط فيه ثمانية شروط :

(١) أن يكون ماضياً^(١) .

(٢) ثلاثياً ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل :

دحرج - تعاون - استفهم . . . إلا إن كان الرباعى قبل التعجب على وزن :
« أفعل » فيجوز - فى رأى الأنسب^(٢) - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛
كالأفعال (أعطى - أفقر - أظلم - أولى . . .) فيقال : ما أعطى التقي
- ما أفقر الصحراء - ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه .
ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ؛ فبنوه من « اختصر » الخماسى
المبنى للمجهول أيضاً^(٣) .

(٣) متصرفاً فى الأصل تصرفاً كاملاً ، قبل أن يدخل فى الجملة
التمجيبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً^(٤)) . فلا يصاغان من : ليس
- عسى - نعم - بش . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تماماً ، ولا من نحو :
« كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها
إلا المضارع - فى الأغلب - .

(٤) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛
فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فتنى - مات - غرق - عسى ؛ إذ
لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الفرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع
التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع البداعى للتعجب ؛ إذ يكون المعنى مألوفاً .

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التمجيب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن
عند عدم القرون - فى رأى المحققين - ويوجد منها إلا فى صورة واحدة تقدمت .

(٢) طبقاً لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، فقلنا من الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع
فى صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٢ (وص ٢٦١) .

(٣) وبه أخذ الجميع الذى - طبقاً لما جاء فى ص ١٢٩ من كتابه الذى أعرضه سنة ١٩٦٩ -
يلزم : « كتاب فى أصول الفقه » . . .

(٤) ففقه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى

المجهول . (٤) كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويحىء فى ص ٣٥٧ .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول بناءً بظراً ويزول ، كالأفعال : عُرِفَ - عَلِمَ - فَهِمَ . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللمعلوم حيناً آخر ، دون أن يلزم البناء للمجهول في كل الأحوال .

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِمَ - هُزِلَ . . .) ^(١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها بشرط أمن اللبس ^(٢) ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس ! وما أهزل المريض ! . . .

(٦) أن يكون تاماً ، (أى : ليس فاسخاً) ؛ فلا يصاغان - في الرأى الأقوى - من : كان ، وكاد ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منى ؛ سواء أكان النفي ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يتعجج » - ملازم للنفي فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : « حضر » فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفي ، ويستعمل بغير النفي كثيراً ، وكذلك أفعال أخرى متعددة .

(١) تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها . (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب : للنائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة لبناء المجهول دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون) ، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا كثيراً من سائر الأفعال الأخرى ؛ كبنى حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات المعنى ، وفرواق الاستعمال الصحيح . أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فنقط شائع . وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشرة - من غير وسيط . - « صفتنا للتعجب » القياسي ، وأن يصاغ من مصدرها مباشرة : « أفعل التفضيل » . وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة - ومنهم ابن مالك - صياغة التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة البناء للمجهول . أما الأفعال الأخرى التي ليست ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة للتعجب بناءً هارضاً ، لا ملازماً فى رأى من يقول بهذه الملازمة التي قرر المحققون خطأها .

(٢) وهذا رأى الجميع القوي أيضاً - كما جاء فى ص ١٢٦ من كتابه المجمع الذي أصدره سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة^(١) منه على وزن : « أفعل » ، الذي مؤنثه : « فعلاء » ، نحو (عَرَج ، فهو : أعرج ، وهي : عرجاء) - (خَضِر ، فهو : أخضر ، والحديقة خضراء) . (حَمِر الجلد : فهو : أحمر ، والوردة حمراء) - (حَوْر فهو : أحور ، وهي : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حيلة ، أو : شيء فيطرى^(٢) . . .

(١) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها في ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٢) لا ترتاح النفس لتعليقات التي ذكرناها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة ، التي لا ينطبق عليها الأمثلة الثامن ، ولا سيما التمثيل بخوف البس بن صيغتي : « أفعل » التي تستعمل إحداها في التعجب ، والأخرى في الصفة المشبهة فإن هذا البس ونعم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما في فعل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تنافي الأخرى . فالقارئ قوية تمنحه . ولا علة إلا علة الاستعمال العربي المجرد . وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفصيل » - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ - وذلك لبيان : أولها : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفي للقياس عليه .

وثانيها : شدة الحاجة إلى التعجب منها في عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع في معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف في استعمالنا التي تسائر الحياة . ومثل هذا يقال في صوغ « التفصيل » من الأفعال الدالة على تلك المعاني ، بالرغم من أن النعانة ما يشبه المذوق في بعض أنواع « التفصيل » ، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجيء البيان المفيد في رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ .

ويصرح بعض أئمة الكوفيين : كالكسائي ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجيء التعجب مما يدل على الألوان والمعاني ، ووافقهم الأخفش من البصريين في المعاني ، دون الألوان . ويرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوي - كما جاء في ص ١٢١ من كتابه السالف - . وفي الشروط السابقة قوله ابن مالك (ساردا سبعة ، أما الثامن وهو : « لفعل الماضي » فمفهوم من السياق) :

وَصْنَهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا . قَابِلَ فَضْلٍ ، نَمٍّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ مَالِكٍ سَسْبِيلَ فِعْلًا

يريد : صنفهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضي الثلاثي) - المتصرف - الثلاثي - الثام - غير المتني - والذي صفته المشبهة ليست مثل : « أشهل » (تشبيل الرجل ، فهو : أشهل ، الأذى شهل ، أي : قل سواد عينه ، ومخالطتها حسرة) ، وغيره من صيغة : « فَعِيل » ، وهي صيغة بناء الماضي الثلاثي للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصانان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذي تركه مفهوم مما سرقه ، كما قلنا .

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنى
عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقبلاه ١١ في التعجب
من قبلواته ^(١) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكروه ،
ولا ما أفعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد مسكروه —
ما أكثر قعوده — ما أحسن جلوسه ؛

والحق أن هذا شرط غير مقبول ^(٢) ؛ إذ يقتضينا أن نزهق أنفسنا بالبحث
المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف
لا يطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل
للقياس عن معناه السديد .

• • •

(١) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

(٢) ولم يأخذ المجمع القوي بهذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستوفٍ للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نعيم ، وبش ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات - فَنَيَّ ... و... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة (مثل : انتصر وتغلب) أو : كان الوصف منه على « أَفْعَلَ فَعْلَاء » (مثل : حَوَّرَ وَخَضِرَ) لم نجى منه الصيغة مباشرة. وإنما نجىء من فعل آخر مستوفٍ للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قَوَّى - ضَعَّفَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - عَظَّمَ - حَقَّرَ ...) فنقول : (ما أقوى - ما أضعف - ما أحسن - ما أقبح - ما أعظم - ما أحقر - ما أشد - ما أكبر - ما أصغر) ... ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقو - أضعف - أحسن - أقبح - أعظم - أحقر ...)

ثم نجىء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أَفْعَلَ فَعْلَاء » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفى . ونصب هذا المصدر بعد « ما أَفْعَلَ » ونحوه بالياء بعد « أَفْعَلَ » ؛ نحو : ما أقوى انتصار الحق ! وما أضعف تغلب الباطل ! - أقو بانتصار الحق ! ، وأضعف بتغلب الباطل ! ... ونحو : ما أجمل حوَر العيون ! ، أجمل بحوَر العيون ! - ما أنضِر خضرة الزرع ! . أنضِر بخضرة الزرع ! . والأفعال غير المستوفية هي : (انتصر - تغلب - حوَر - خضِر) . أما الأفعال التي تخبرناها للصياغة مكانها فهي : (قَوَّى ، ضَعَّفَ ، جَسَّلَ ، نَصِرَ ...)

(٣) إن كان الفعل منفياً أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نمختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبوقةً « بأن » المصدرية ، والنقطة ؛ فنى نحو : ما فاز رأى الضعيف ، نقول : ما أجمل ألا يفوز رأى للضعيف^(١) . وفى نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلاً : ما أقبح ألا

(١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبوقةً « بأن » المصدرية ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف فى الزمن ؟ أجبوا : إن الصيغة مع التعجب = النحو الرابع - ثالث

يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أن والفعل » في هذه الأمثلة وأشباهاها في موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأن والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي متنبياً ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو متنى أم غير متنى ؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة : أجملُ بالآ يفوز الرأي الضعيف ! — أقبحُ بالآ يحضر خطيب الحفل ! ، فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من : « أن والفعل » المنى وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : « ما أفعل » وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد : « أفعل » .

ويجوز في الفعل المنى أن نجيء بمصدره الصريح — بدلا من المصدر المؤول — مسبقاً بكلمة : « عدم » الصريحة في معنى النفي (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها ، ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما هبس ، نقول : ما أحسن عدم صراخ المتكلم ، وما أجمل عدم همسه — أحسن بعدم صراخ المتكلم ! ، وأجمل بعدم همسه ! .

(٤) إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناء عارضاً يطرأ ويَزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبقاً بما المصدرية «^(١)» ، ففي نحو : عُرِفَ الحق ، وهُدِيَ إليه الضال : نقول : ما أحسن ما عُرِفَ الحق ! وما أنفع ما هُدِيَ إليه الضال — أو : أحسن بما عُرِفَ الحق ! — وأنفع بما هُدِيَ إليه الضال ! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلب ، وتركزت للدلالة على الزمان : كالتأنيث الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمن مقصود .

(وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٤٢ ، وبجملته لإيضاح لما في رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفي هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن) .

(١) وهي الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها .

ولنأينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعالم ؟
 أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمة^(١) فقد سبق^(٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يميز الصياغة من مصدره مباشرة .

(٥) وإن كان الفعل ناسخاً ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربى رَحَلاً بطبعه ، نقول : ما أَكْثَرَ كَوْنََ العربى رَحَلاً بطبعه ! — أو : أَكْثَرَ بكون العربى رَحَلاً بطبعه ! . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصيل الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد : « ما أَفْعَل » ويجرور بـ « الباء » بعد : « أَفْعَل » . ففى مثل : كاد الكذب يَهْلِك صاحبه ، نقول : ما أَسْرَعَ ما كاد الكذب يَهْلِك صاحبه . . . وهكذا . . .

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط . أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين^(٣) تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حَسُنَ — قُبْحُ — قَوِي — وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد « ما أَفْعَل » وإمّا مجروراً بالباء بعد « أَفْعَل » ، ففى مثل : بَرَعَ الذكى ، وصَبَحَ أُنْدَادَهُ ، نقول : ما أعظم براعة الذكى ! ، وما أوضح سبقه أُنْدَادَهُ ! أو أعظم براعة الذكى ! وأوضح سبقه أُنْدَادَهُ . . . فليس من اللازم — والفعل مستوفى للشروط — أن نأخذ

(١) انظر تحفة هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .

(٢) فى ص ٣٥٠ .

(٣) وهناك الصيغ المشار إليها فى « ٥ » من ص ٣٤٧ .

منه صيغة التمتع مباشرة ، وإنما يجوز أن تأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا^(١)

(١) وفي طريقة التمتع إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَهُهُمَا يَخْلُفُ مَا - بَعْضُ - الشُّرُوطِ - عَدَمًا

يريد : أن صيغة : « أَشَدُّ » (على وزن : أَفْعِل) وصيغة : « أَشَدُّ » (على وزن : أَفْعَل) ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : « أَشَدُّ » أو شبه هاتين الصيغتين ما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ، تخلف الصيغة التي لا يمكن صيغتها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط ، أي : فقد بعض الشروط ؛ فهي تحمل عملها . (وكلمة : « أَوْ » في البيت : حذفتموزنها ونقلت حركتها الواو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر) .

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب به الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن كانت على وزن : « أَفْعَل » ، ويحذف هذا المصدر بالياء إن كانت على وزن : « أَفْعِل » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ : « أَفْعِل » جَرُّهُ بِالْيَاءِ يَجِبُ

بعد ، أي : بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفا لما سبق فهو محكوم عليه بالتدوير (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أي : المسموع منه من العرب) :

وَبِالتَّدْوِيرِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِيسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِرَ

الأحكام الخاصة بالتعجب .

أشهر أحكامه ما يأتي :

(١) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب^(١) . (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما « المتعجب منه »^(٢) ، فلا يصح : العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر !! بتقديم المعمولين : « العلم والجهالة » . كما لا يصح بالعلم أنفع !! وبالجهالة أضر !! ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ، فلا بد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير في ضبط الحروف . ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ! ، والزارعة ما أنفعها ! والجنديان ما أشجعهما ! والوالدات ما أشفتمهن ! و . . . و . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر^(٣) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكور . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

(١) كما سبق في ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفي عدم تصرفها يقول ابن مالك :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعَ قَصْرِ بِحُكْمِ حُسْنَا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٤٦ .

(٢) لأن الجماد لا يتقدم عليه مفعوله ، في الأغلب - كما سيجيء - البهتان في رقم ٢٠٢ من هامش

ص ٤٠٠ .

(٣) أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كاللئ في قوله تملك (أسمعهم وأبصر)

- وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٢٤٤ وسذكر بمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ -

بالنداء ؛ — أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتي بعد ^(١) . فلا يجوز : (ما أضيّع — حتماً — المودة عند من لا وفاء له ، وما أبعد — يقيناً — المجاملة من لحياء عنده) . ويجوز : (ما أضيّع — في بلدنا — المودة عند من ولا فاء له ! وما أبعد — بيننا — المجاملة من لحياء له !) . كما يجوز : السباحة تدفع إلى أداء الحقوق ، والشح يصد عنها ؛ فأكرم — يا أخى — بها ! وأقبح يا زميلى به !) . . .
ومن أمثلتهم فى الفصل بالبحار والمجورور قوطم : (ما أهون على النائم القرير سهر المسهد المكروب . . .) ^(٢) وقول الشاعر :

بنى تغلب ، أغرّز على بأن أرى دياركمو أمست وليس بها أهل
وبالظرف قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر — إذا حالت — بأن أنحوّلا
ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب ^(٣) —
كالأمثلة السالفة — ، فلو كان متعلقاً بمعمول فعل التعجب أو بخير فعل التعجب
لم يصح الفصل به — فى مثل : (ما أحسن الخليم عند دواعى الغضب !
وما أشجع الصابر على الكفاح !) — لا يجوز : (ما أحسن عند دواعى الغضب
الخليم ، ولا : ما أشجع على الكفاح الصابر) . لأن الظرف متعلق بكلمة :
« الخليم » ، والبحار والمجورور متعلقان بكلمة : « الصابر » .

وقد يجب الفصل بالبحار ومجوروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان
معمول فعل التعجب مشتملاً على ضمير يعود على المجورور ، نحو : ما أليق
بالطبيب أن يترقى ! ، وما أحق بالمريض أن يصبر ! ، . . . فالواصل المؤول من
« أن » والفعل « هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على
المجورور . . . » ^(٤) ومنه قول الشاعر :

(١) فى الحكم الثامن ، ص ٣٦٦ .

(٢) سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢٠٢ من هامش ص ٢٨٦ .

(٣) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصل قبل التعجب . . .

وسأأتى بيان هذا فى الزيادة ص ٣٦٣ .

(٤) فى الحكين الساهقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب :

خَلِيلِيَّ مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا. وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

(٤) عدم جواز العطف - مطلقاً - على فاعل « أَفْعَلْ » في التعجب وكذلك لا يجوز إنباعه ، فالتواضع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ، فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية ، كقول الشاعر :

أَوْلَتْكَ قَوْمِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ - عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا...
فقد عطف الجملة الثانية (المكونة من الفعل الماضي : « أَكْرَمَ » وفاعله) على الجملة التعجبية التي تسبقها (والتي تتكون من الماضي « أَعَفَّ » وفاعله) . وكما يجوز الإنباع بالعطف بجملة يجوز الإنباع بالتوكيد اللفظي بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً . ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة) . أما الإنباع بالنعت فلا يصح ، لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جملة .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجب منه) معرفة ، أو نكرة مختصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

مَا أَصْعَبَ الْفَعْلَ لِمَنْ رَامَهُ ! وَأَسْهَلَ الْقَوْلَ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ !
ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرها مما يفيد الاختصاص :
مَا أَسْعَدَ رَجُلًا عَرَفَ طَرِيقَ الْهَدَى فَسَارَ فِيهِ ! وَمَا أَشْنَى إِنْسَانًا تَبَيَّنَ الرُّشْدَ مِنَ الْغَىِّ ، فَانصَرَفَ عَنِ الرُّشْدِ ، وَاتَّبَعَ الضَّلَالَةَ !

« وَقَوْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَضَعُهُ بِهِ الزَّمَا »
أى : سبيل الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله . ولزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه في البيت الأخير فقال :

وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِعَرَفٍ جَسْرٌ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقْرَرُ
أى : أن الفضل يشبه الجملة مستعمل في الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت في أمر القياس عليه . ولكن الرأي الوحيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه . وهل يجوز الفصل بالطرف ومنه الجار والمجرور ؟ في هذا خلاف : والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلاً . . . ما أشقى إنساناً . . . ويتساوى في هذا الحكم معمول « أفعل » وأفعل .

(٦) جواز حذف المعمول المتعجب^(١) منه في إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوباً بأفعل ، أم مجروراً بالباء بعد أفعل) .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :
جزى الله عني - والجزاء بفضله - ربيعة ، خيراً . ما أعف ! وأكرمًا !
أى : ما أعفها وأكرمها . وقول الآخر :
أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا بكاء على عمرو . وما كان أصبرًا !
أى : أصبرها .

ثانيتها : أن تكون صيغة التعجب هي : « أفعل » وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أفعل » .
أيضاً ، وهذه الصيغة الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر . . . وقد عطف الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جملة على جملة^(٢) ؛ كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر »^(٣) ، أى : وأبصر بهم . ونحو : أحسن بصاحب المروءة وأكرم ! ؛ أى : وأكرم بصاحب المروءة ؛ وقول الشاعر :

أعز بنا ! ، وأكف ! إن دُعينا يوماً إلى نصرٍ من يلبينا^(٤) . . .

(١) سبقت الإشارة - في « ب » من ص ٣٤٧ - إلى ما يتوحد في هذا الباب من قولم :
« المتعجب منه » وأنهم يريدون : المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدور للتعجب .

(٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأي أحسن وأوجه .

(٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص ٣٤٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص ٣٤٦ ، هو :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يفتح

(٧) تجرد فعل التعجب - في الأغلب^(١) - من الدلالة على زمن ؛ لأن الجملة التعجيبة كلها إنشائية "محضة" ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فركبت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبي » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا^(٢)

(٨) جواز انفصل بين « ما » التعجيبة وفعل التعجب « بكان » الزائدة^(٣) كقول الشاعر يحن إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجملَ عهدهم وفعالهم ! من لي بعهد في الهناء نصراً ؟
وقول الآخر :

ما كان أخوجَ ذا الجمالِ إلى عَيْبٍ يُوقِيسُ مِنَ الْعَيْنِ
وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو :
ما أحسن ما كان الإنصاف^(٤) .

(١) قلنا : « في الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .

(٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم « الآق هنا .

(٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام في - ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفي هامش ص ٣٩ منه .

(٤) « ما » مصدرية ، « كان » فعل ماض تام ، بمعنى : « وجد وظهر » ، « الإنصاف » فاعلها . والمصدر المؤول ، فعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف في الماضي : فإن قصد الاستقبال جرى بالفعل التام : « يكون » بدلا من الفعل : « كان » . ووجود الفعل الماضي « كان » . والمفترض : « يكون » يفيد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والهيء بالفعل « كان » ، أو : « أمس » للنص على هذا التقييد بالماضي ، وبكلمة : « الآن » ، أو ما يمتثلها فنص على التقييد بالزمن الحالي ، وبالفعل : « يكون » ونحوه - فاللروف المستقبلية للدلالة - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر يوم يأتونا » والمهم وجود قرينة تدل على تقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجيبة من الدلالة الزمنية (كما ردونا في هامش ص ٣٤٢ و ٣٤٩ و ٣٥٣ . . .

- (راجع الأسنوني والصبان آخر هذا الباب) .

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أفعليل » بشرط أن يكون ما تجزعه مصدراً مؤولاً من : « أن » المصدرية . و « الفعل » ، أو : « أن » مع معمولها^(١) ، نحو : أحب أن تكون المقدم ! ، وقول الشاعر :
أهرون على إذا امثلت من الكرى أنى أبيت بليلة الملسوع
والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

• • •

— وقد تقع « كان » بلفظ الماضي زائدة بين « ما » التمجيدية وفعل التمجيد . والأحسن في هذه الصورة أن تكون مهملة لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التمجيد ماضٍ (طبقاً لبيان والتفصيل السابقين في ج ١ م ٤٤) زيادة كان ، وكذلك م عند الكلام على الأفعال .

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أن » ومعمولها ؛ بحجة أنه غير مسوع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسوع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون — ورأيهم حق — لأن حذف حرف الجر ، طرد قبل : « أن » وأن « المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أن » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسبوقة ، ولو قليلة ، لأن قلنا في موضع بعيد لا تقبل في الاطراد المستند من أغاب الحالات .

لكن إذا حلت « باء الجر » أتلاحظ وتقدّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ، فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر طرداً في التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستتبعة التي لا يرتضيها كثير من النحاة — حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أن » ، أو « أن » وإذا حذفت — مع الاستقبح — فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قبل يرفع ، لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل ، وقبل ينصب ، لأنه بمنزلة المفعول به .

زيادة وتفصيل :

١- عرفنا^(١) أن صيغة : « أَفْعَلْ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولاً به ، وأن صيغة : « أَفْعِلْ » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان - أحياناً - إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما و

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ؛ كالتحال والتمييز ، والاستثناء

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين^(٢) ، مجازاة لفعلها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فِعْلُ التعجب)^(٣) . لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر ؟^(٤) .

إن كان فعل التعجب دالاً على حب ، أو كره ، أو ما بمعناها ؛ - كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : « لى » بشرط أن يكون ما بعد « لى » فاعلاً في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعولاً في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحبّ العلم إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحب » قد نصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعاً لأصله ، فجاء بهما . وحرف الجر هو : « لى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « لى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى ، لأن النابغين -

(١) في ص ٢٤١ .

(٢) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

(٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماضي « أَفْعَلْ » ضميراً بعده تمييز ، فانزع هذا التمييز ؟ تمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة : « أَفْعِلْ » به ؟

الإجابة في : « باب التمييز » - ج ٢ م ٨٨ ص ٢٤٣ .

(٤) انظر - أ - من ص ٤٣٤ حيث الكلام على تعدية « أَفْعَلْ » التفصيل ؛ بحرف الجر ، فيشتين التشابه والتخالف بين « التعجب » والتفصيل ؛ في هذه التقدمة .

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قَبِلَ إلى : (العلم -
النقص) هو المفعول المعنوي - لا النحوي ؛ لأنه الذي وقع عليه الحب - والبغض .

ولذا ضابط سبق بيانه (١) ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما
التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون
فاعله النحوي هو الاسم المحرور يلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل
التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء « إلى » ، وإلا وجب تغييرها .
ففى المثال السابق نقول : أحسب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون
النقص . وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحة مجيء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلاً فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها
هو الفاعل المعنوي وجب الإتيان « بلام الجر » ، بدلاً من : « إلى » ؛ نحو :
ما أحبّ الوالدة لمولودها ؛ فالوالدة هى الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذى
فعل الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوي - لا النحوي - الذى
وقع عليه الحب ؛ لصحة قولنا : أحبت ، أو تحب الوالدة مولودها ... فعنى :
« إلى » ، و « اللام » ، فى مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيانُ الفاعل
المعنوي والمفعول المعنوي ، وتمييز كل منهما من الآخر .

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلاً متعدياً بنفسه لواحد فإنه يصير لازماً
يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضرب الناس للجاسوس !!
وإن كان أصل فعل التعجب فعلاً لازماً يتعدى إلى معموله بحرف جر
معين وجب أن يجرى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب
الناس على الخائن . وقول شوقي :

ما أجمل الهجرة بالأحرار إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جمّل المرء بمخلقه ...

ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه «مفعولين»^(١) مثل
«كَسَا» ، و «ظن» في نحو : كَسَا الغنى فقيراً ثياباً - ظنّ البخل
الجود تبذيراً .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات^(٢) .

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولاً به ؛ نحو : ما أكسى
الغنى^١ ، ما أظنّ^٢ البخل^١ فكلمتا : «الغنى والبخل» كانتا في الأصل
قبل التعجب فاعلاً ؛ فصارتا بعده مفعولاً به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا
المفعول به ، واقتصر عليه ..

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولاً به - أحد المفعولين
الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنى^١ للفقير^١ - ما أظنّ^٢
البخل^١ للجود^١ فكلمتا : «البخل» ، و «الجود» كانتا قبل التعجب
مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ،
ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى
الغنى^١ للفقير^١ ثياباً^١ - ما أظنّ^٢ البخل^١ للجود^١ تبذيراً^١ .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ،
نحو : ما أكسى الغنى^١ الفقير^١ الثياب^١ ١١ وما أظنّ^٢ البخل^١ الجود^١ تبذيراً^١ .
فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظنّ^٢
الرجل^١ لأخيك^١ ، لأبيك^١ ، والأصل : ظنّ^٢ الرجل أخاك أباك . . .

لكن «أفعلل» فى التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، وفى الأمثلة
السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلاً . فما الذى

(١) سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : «ظن» أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل :
«كَسَا» .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها - مع
إيجاز - (١) جاء فى شرح : «التصريح» . وقد نقلنا هنا صفة ما تضمنته المطولات .

نصب المفعول الثاني ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يقدرون فعلاً — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثاني إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون في تأويلهم : (ما أكسى الغنى يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغنى يكسو الفقير ثاباً !!) — (ما أظن الغنى . . . يظن الجود . . . — أو ما أظن الغنى يظن الجود تبذيراً !!) . . .

والكوفيون لا يقدرون محوفاً ولا بتأوون ، ويقولون : حقاً أن أفعل ، في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف في المعنى ، ولكن في رأى الكوفيين يسر وقول — لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

. . .

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعِم » ، « بِئْسَ » ^(١) ، وما جرى مجراها) .

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ، تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة ، لأنه وُضِعَ لها من أول الأمر نَصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة ^(٢) . فمن الأول الذي يؤديها صريحة قولك : (أمدحُ - أثني - أستحسن . . . - أذم ، أهجو ، أستقبح) . . . وأشباهاها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجلده ، وحسن بلايته ، وأذم فيه يأسه ، وفنور عزيمته - أثني عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .
ومنها : الحميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن . . .
وغیرها من ألفاظ المدح والذم الصريحة .

ومن الثاني الذي يحتاج لقرينة : وفرة لا تكاد تعد ، في مقدماتها : أساليب النفي ، والاستغهام ، والتعجب ^(٣) ، والتفضيل ، ونحوها ، فإنها أساليب قد تضم - أحياناً - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة كتوكل في إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بتقائصه وعيوبه : « ما هنا بشراً » . تريد في حالة المدح : أنه مملوك ، مثلاً ، وفي حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل المملوك إلا الجيش شأنًا ومظهرًا ؟ ولا الجيش إلا ربّه حين يُنسب ؟

(١) نهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكن الثاني) ، (وفتح الأول مع كسر الثاني) ، (وفتح الأول مع سكن الثاني) ، (وكسر الأول والثاني معاً) .
والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاختصار على اللفظة الأولى .
(٢) حالية ، أو كلامية .
(٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إِلَامٌ^(١) الْخُلْفُ بَيْنَكُمْ ؟ إِلَامًا ؟ وَهَذِي الضَّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامًا^(٢) ؟
وَفِيمَ يَكِيدُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ؟ وَتُبْدُونَ الْعِدَاوَةَ وَالْخِصَامَا ؟
وقول المتنبي : « ما أبعد العيب والنقصان من شتر في ! ! »

وقوله في ذم قائد الجيش الرومي :

فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا قَهَرَهُمْ ! ! وَأَخْبِثْ بِهِ نَارِكًا مَا طَلَبَ !
وقول أعرابي سئل عن حناكمين : أَمَا هَذَا فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْمَوْتِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَا ذَاكَ فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْحَيَاةِ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ ...

ومن النوع الأول الصريح : « نَيْعَم » ، و « بَشَس » وما جرى مجراها من
الألفاظ التي تدلّ نصّاً على المدح العام^(٣) أو : الذم العام^(٤) ، وتتناز
« نَيْعَم » و « بَشَس » من باقى نوعيهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائريهما
من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نَيْعَم » على المدح العام ، و « بَشَس » على الذم العام . . .^(٥)

(١) إلى أى شيء ؟ فكلية : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التي تحذف ألفها عند الجر وعدم
الوقوف عليها . أما عند الوقت فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف في آخر
الشطرين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

(٢) على أى شيء ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبي الطاغى في عصره ، والخصومات العنيفة
بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذي كان سبباً في احتدام
النزاع ؛ وهو : الذي اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا - وكانت
تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

(٣ و ٤) المراد بالصوم هنا في الملح وفي الذم أنه ليس مقصوداً على شيء معين ، ولا على صفة
خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا « المنفرد » في
آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور المدح أو الذم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل
كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام
يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن
الأمثلة قوله تعالى : (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ، وَأَطِيعْ أَمْرَ رَبِّكَ ، وَأَطِيعْ أَمْرَ الْمَلِكِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ) (أنفسر)
القبض رضوان الله كن به بسخط من الله وماواه جهنم ، وبش المصير) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلاً ماضياً ، لازماً^(١) جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كلاً منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية » ، يُقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انقل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطائي » لا دلالة فيه على زمن^(٢) مطلقاً ، نحو : نعم أجراً المخلصين — بشئ مصير المتجبرين .

وبالمعنى في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات . . . وتلحقهما تاء التأنيث — جوازاً — إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنثاً^(٣) ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، نحو : نِعَمْ . أو : نِعِمْتَ فتاة العجل والنشاط ، وبشئ ... ، أو : بشت فتاة البطالة والحمول . أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، دالان على زمن مضى : نحو : نِعِمَّ العيش ينعم ، فهو فاعم ، أى : لأن واتسع . وبشئ المريض يتبأس ، فهو : بائس . . .

(٢) قد صُبر فاعلهما على أنواع مبنية ، أشهرها ما يأتي :

١ — الماعرف « بأل » الجنسية^(٤) ، أو : « العهدية »^(٥) ، نحو : نِعِمَّ الوالد

« الموم » ضمة في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى « نعم وبشئ » حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين للتعجب ، (طبقاً لما سيجي في ص ٣٨٤) .

ولما يستفاد الموم مع « نعم ، وبشئ » عند الإطلاق وعدم التقييد ، فإن وجد تقييد زال التعميم ، نحو : نعم الفتي محسناً . (١) انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

(٢) انظر الصبان في هذا الموضع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى في صدر الجزء الأول — م ٤ — عند الكلام على أقسام الفعل .

(٣) وكذلك إذا كان « المخصوص » مؤنثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً ، طبقاً لما سيجي . بيانه في ص ٣٧٨ . وقد سبق في باب للفاعل (م ٢ ص ٦٦ و ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

(٤) هي الداخلة على نكرة لإفادة السوم والشمول مع التعريف ، ويجب أن يصلح في مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب احتمالاته ، مثل « غير » — مع ملاحظة ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ — ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

(٥) (وانظر المراد من الجنس والمهد في هذا الباب في « أ » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة في ص ٣٧٥ و ٣٧٦) .

وقد سبق تفصيل للكلام على أنواع « أل » وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، وبش الولد العاق . وقول الشاعر :

حياة على الضيم بش الحياة ونعم الممات إذا لم نَحْزِ^(١)

ب - المضاف إلى المعرّف « بأل » السابقة ، نحو : نِعم رجلُ الحربِ خالدٌ ، وبش رجلُ الجبنِ والكذبِ مُسَيِّدِمةٌ . . .

ج - المضاف إلى المضاف إلى المعرّف بها ، نحو : نِعم قارئُ كتبِ الأدبِ ، وبش مهملُ أمرِ اللغةِ .

د - الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير^(٢) ، وعائداً على تمييز بعده^(٣) ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإيهام ؛ نحو : نِعم قومًا العربُ ، وبش قومًا أعدائهم . فني كل من : « نِعم » و « بش » ضمير مستتر وجوباً^(٤) تقديره : « هو » مراداً منه المدح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قومًا) أي : نعم القومُ قومًا . . . وبش القومُ قومًا . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها ، (أي : لا بد من مطابقة لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد) ، نحو : نِعم رجلين : القائدُ والجنديُّ - نِعم رجالاً : الحليمُ ، والصبورُ ، والمتواضعُ - نِعم ، أو : نِعمتُ ، فتاةٌ : المجاهدةُ - نِعم ، أو : نِعمتُ ، فتاتين : المجاهدتان - نِعم ، أو : نِعمتُ فتياتِ المجاهداتِ .

(١) إذا لم نَحْزِ (مع تخفيف الزاي ، لقافية - والأصل : الشديد -) إذا لم تكن أصحاب عزة ، أي : قوة ، وكرامة ، وهوية .

(٢) اشتراط للتذكير ليس متفقاً عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يحمل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نية « آل الجنسية » ؛ إذ الأصل - مثلاً - نِعم الرجل .

(٣) فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل . وهذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من حاشي هذه الصفحة .

(٤) ومن النادر الذي لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بإلباء الزائدة في مثل قولهم : نِعم بهم قومًا . وقد ذكرنا هذا الرأي للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بد أن يكون التمييز صالحاً لقبول «أل» المعرّقة^(١) ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة - غالباً - في الإبهام ، ككلمة : غير ، ومثل : وشبه^(٢) ... ويجوز - في الرأي الراجح - أن يجتمع في أساليب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز^(٣) ، نحو : نِعِمَّ الشجاعُ رجلاً يقول الحقُّ غيرَ هَيَّابٍ ، وقول الشاعر :

(١) والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز «الذات» ؛ (أى : تمييز «المفرد» ، لتمييزه «النسبة» ، (طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق في باب : «التمييز» ، ج ٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدها) .

ومن أحكام هذا التمييز - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل المائة عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء في قولهم : إن زرت الصديق فيها ونعمت^١ ؛ أى : نعمت زيارة زيارتك ، ومنه قوله عليه السلام : (من ثوياً يوم الجمعة فيها ونعمت^٢ ، ومن اغتسل فالتسل أفضل) أى : فبالرخصة أخذ ، ونعمت برخصة الوضوء .

ولا يصح تقديمه على «نعم وبئس» - كما أسلفنا - ، ولا تأخير عن «المخصوص» بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلاً ، باعتبار «محمد» هو «المخصوص» . أما باعتبار فاعله فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلاً في هذا الباب . ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولهم :

«إن الكذوب لبئس خللاً يُصعّب»

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بئس الظالمين بدلاً) ، ويجوز تشنيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتشنيته وجمعه ، اكتفاءً بتثنية التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نِعِمَّا - ونَعْمُوا .. - في الرأي الراجح .

(٢) فيها سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فَمَلَّانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ «نِعِمَّ» و «بِئْسَ» رَافِعَانِ أَشْمَيْنِ
مُقَارَنَتِي «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَتَهَا : كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ ، كَنِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

تفسرت الأبيات الثلاثة أن «نعم وبئس» فعلان جامدان ، وأنها يرفعان فاعلين مقترنين ؛ «أل» أو مضافين للمقترن ؛ «أل» أو ضميراً يفسره تمييز (تمييز ، كنعم قوماً مشره) ، وترك النظم بقية أنواع الفاعل التي في الصفحات التالية .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَمَعَ تَمَيِّيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اسْتَهَوُ

نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِعْمَالِهِ^(١)...

هـ - كلمة : « ما »^(٢) أو : « مَنْ »^(٣) ، نحو : (نِعِمَّ ما يقول الحكيم الجرب ، وبش ما يقول الغير الأحق) ، ونحو : (نِعِمَّ من تصحبه عزيزاً . وبش من ترافقه منافقاً) . . . وقيل : إن « ما » تميز ، والفاعل ضمير مستتر تفسيره « ما » وكذلك : « مَنْ » .

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلاً صريحاً ؛ فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذي في قول أبي طالب عم الرسول عليه السلام .

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً . . . (كما سبق في باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٢٧٧) . ويجوز أن يكون دالاً بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : « نعم الفتى فتى صلاح » ، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية الفتوة ، يظهر عليه أماراته . ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هي من أحد توابه أو مودلته ، نعمنم الرجل رجلاً مجاهداً صلاح (٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُبَيِّنٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ فِي نَحْوِ : نِعِمَّ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

في « ب » من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات « ما » بعد نعم وبش .

ويقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومثلها : « الشيء » ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، كقوله تعالى : (إِنَّ تَبُودُ وَالصَّدَقَاتُ فَسَيَمَسُّ) (التقدير : نعم الشيء هي . . . وقد تكون معرفة تامة خاصة ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، وتقدير من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نبيماً ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : « ما » في الصورتين توصل خطأ بآخر الفعل : « نعم وبش » وتلزم هي « وبع » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » لتخلص من السكون الناقص من الإدغام غير أن الحكمة في هذا الاتصال الكتابي غير ساقفة عند فريق آخر ؛ إذ هي : مجرد الهكاكة السابقين عن كتبها في الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير في فصلها ، (بالرض من أننا فصلناها مرة في أصل هذه الصفحة ، ووصلناها في هامشها) إل أن يستقر الإصلاح على وضع جديد موحّد .

ومثلها عندم في الاتصال « نعيم » كلمة « ما » النكرة الناقصة وهي النكرة الموصوفة التي معناها كلفى تقديره : « شيء » ؛ مثل : إن قرأه الكتب الأدبية نسيما يقوم الألسنة . . والحكمة والرأي هنا مثلها فيما سبق .

(٢) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .

و سم الذي (اسم موصول) ، نحو : نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن ،
وبش الذي يغتاب الناس .

ز - النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ، كقول الشاعر :

فَنِعِمَّ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِمَّانُ بْنُ عَفَّانَا
ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الآخران (وهما : الذي ، والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالاً ، وسُمُّوا
بلاغياً ، مع جوازهما :

(٣) عدم نصبهما المفعول به ، لأن كلاّ منهما في هذا الاستعمال فعل
ماضٍ - جامد - لازم - كما تقدم ^(١) - ... ولكن يصح زيادة « كاف الخطاب »
الحرفية في آخرهما ، نحو : نِعِمَّكَ الرجل عِمَّانُ ، وبشَّكَ الرجل زياد . وهذه
الكاف حرف محض مجرد الخطاب ، فلا يعرب شيئاً ، ولكنه يتصرف على حسب
نوع الخطاب ^(٢) . وزيادته - مع جوازها - قليلة في الأساليب البليغة ^(٣) .

(١) في رقم ١ من ص ٣٦٨ .

(٢) تذكيراً ، وتأنياً ، وإفراداً ، وثنية ، وجماعاً . . .

(٣) سبق بيان هذا مفصلاً في ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب : الضمير ، بمناسبة الكلام على :

« كاف الخطاب » الحرفية .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت : « أل » جنسية في مثل : (نعم الوالد على) - ونظائره طبعاً لما أوضحناه^(١) ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أمّا إذا كانت « أل » للعهد^(٢) ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذمى . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكرى . كالذى في قولهم : خير أيام الفتنى يومٌ نفعَ فاتبَعَ الحقَّ ، فنعِمَ المستبَعُ .
وهـ أل « الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب - إذا وقعت كلمة : « ما »^(٣) بعد : « نعم وبش » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتي :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نعِم ما الحرفة) - إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بش » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتغرب الكلمة المنفردة التي بعدها (وهى : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، (مثل : نعِم ما يقول العقلاء ، وبش ما يقول السفهاء ...) ، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عابها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة^(٤) ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

(١) راجع : « أ » ص ٣٦٩ .

(٢) انظر بعض أنواع « ما » في رقم ١ من هامش ص ٣٧٢ ثم ما يلى في الصفحة التالية .

(٣) اسم موصول .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ، (نحو : الرياضة نعماً ، والإسراف فيها بشماً) إما أن تكون نكرة تامة فاعلاً ، وإما تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » ، لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلاً .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلاً ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالة اللغوية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ، فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ، ففي مثل : (لا أجده ما أنصدق به إلا اليسير ، فيجيب السامع : نعم ما تجود به) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ، فكأنه يقول : نعم شيئاً أى شيء تجود به ، وفي مثل ، أعطيتك الكتاب الذى طلبته ، فنقول : نعم ما أعطيتنى ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً ، فلا يصح نعم الرجل كلهم^(١) محمد ، ولا بنس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بنس الرجل نفسه على^(٢) ... فإن كان فاعلهما مثني أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقتان كلاهما ، محمد وعلى - نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد ... ومثلهما المثني والجمع للمؤنث ...

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك : (البذل ، والعطف^(٣)) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص^(٤) ، كقول الشاعر :
لَعَمْرِي - وما عَمْرِي على يَهِينٍ لَيْشَ الفتَى المدعو بالليل حَاتِمٌ

(١) « كلهم » بالجمع - مراعاة لمعنى الفاعل - لالفظه - لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيرة ، كما سبق في « أ » من ص ٣٦٩ . (انظر رقم ٢ التالي) .

(٢) لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه لجمع كالمثاليين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظي للدال على الجمع ، وظاهره الفاعل للدال لفظه على الأفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه المفرد ، متناً لتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار « أ » جنسية ؛ أما على اعتبارها العهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازها (راجع الصبان - وغيره - في هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذي لا يبيح التوكيد المعنوي بطلاً ؛ لأن القرض منه لا يتحقق هنا مع « أ » ؛ العهدية ؛ إذ مقام المدح والتم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأق له بلفظ : « كل أو جميع » ، أو عامة ، ... أو نحوها من ألفاظ التوكيد البالغة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأق له بلفظ التوكيد الذي يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : « نفس » ، أو ما يشبهها ...

(٣) اشترط بعض النحاة في (البذل والعطف) أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة « نعم » (بأن يكون مرفقاً « بأل » . أو مضافاً إلى المرفق بها ، ولو بواسطة .. و) . وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يفترق التابع مالا يفترق المتبوع . ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماح الكثير الوارد من العرب ؛ لتكون الحجة قاطعة . لهذا كان من التفسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

(٤) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يحمل « أ » جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها العهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت . فهذا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأويل في إحداها ، وعدم التأويل في الأخرى . ومن الخير ترك هذا الصناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافذة التي ينتهي إليها الرأيان وهي : النعت ، وإجمال ما يحذف به من جمل .

وقال الآخر :

نعم الفتى المرى^(١) أنت ، إذا هو حضروا لدى الحَجَرَات^(٢) نارا الموقد
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو
عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح
أو الذم ، ويسمى : «المختص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ،
خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى ، نحو : (نِعِمَّ المفرد البابل -
بش الناعب الغراب) ؛ فالببل هو : المختص بالمدح ، والغراب هو : المختص
بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول :
الببل نعم المفرد - الغراب بش الناعب .

ويشترط في هذا المختص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو
إضاقه ، أو غيرهما من وسائل التخصيص^(٣) . . . وأن يكون أخص من الفاعل^(٤) ،
لا مساوياً له ، ولا أهم منه^(٥) ؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى ؛ (فيكون مثله
في مدلوله تكديراً ، إثباتياً ، وإفراداً ، وثنية ، وجمعاً) . . . وأن يكون متأخراً
عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فاعله^(٦) ، - ويجوز تقديمه على الفعل
والفاعل معاً - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييزاً ؛

(١) المنسوب لقبيلة مُرَّة - . والمقصود به : سنان بن أبي حارثة المرى .

(٢) الحجرات ، جمع : حَجْرَة (بفتح الحاء والجيم) وهي شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجَرَات
جمع : حُجْرَة : يضم فسكون .

(٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « الممدوح » أو كلمة :
« المذموم » على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبش
المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، الممدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجى الكلام ،
على إعراب المختص في ص ٣٧٨ .

(٤) لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقاً لرأى الأغلب -

(٥) حاجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع في النفس . . .
والحجة الحقيقية وجهاً في استعمال العرب ، كالتأني في باقي الحجج التالية .

(٦) يزعم أن هذا ادعى لتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفي هذه الصورة
لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليلات .

نحو : نعم رجلاً مخترعاً .

أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخيرها ، فنقول : ليعم العالم رجلاً إبراهيم ، أو : نعم العالم إبراهيم رجلاً .
وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكراً ، نحو : نعم الخزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمت ، فيهما والتذكير في هذه الحالة أحسن لطابق الفاعل ^(١) .

• • •

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويبنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ، ويسمى هذا اللفظ : « المُشعر بالمخصوص » ؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو « المخصوص » أم غير صالح ^(٢) ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذياً لم أتعرف صاحبه ، ثم تبين أنهُ السُّحُرى ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر السُّحُرى . وقوله تعالى في نبيِّه أيوب : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ، نعم العبد ... » ، أى : نعم العبد الصابر ، وبصح : نعم العبد أيوب . وحلى التقدير الأول يكون « المُشعر » - وهو كلمة : « صابراً » - من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصصاً » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

• • •

إعراب المخصوص :

المشهور لإعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخراً ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه ، كما فى المثالين السابقين ^(٣)

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو » ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، وبقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين ^(٣)

(١) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٩ .

(٢) وهذه الصورة قليلة .

(٣) (٢٥٢) فى رقم ٥ من ص ٣٧٧ .

مثلاً : نعم المفرد هو الليل ، وبنس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البديل ،
والملثوم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « الملثوم » .
وهناك إعراب ثالث ، هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره :
« الممدوح » أو : « الملثوم » .

تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف
والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الزكَاكة والضعف ، مع أن هناك رأياً قديماً
آخر ، أولى بالاعتبار ، لخلوه من تلك العيوب وغيرها ، هو : إعراب المخصوص
« بدلاً »^(١) من الفاعل ، فيكون : « الليل » بدلاً من : « المفرد » ، ويكون :
« الغراب » بدلاً من : « الناعب » هكذا
وحبذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا .

يموز في هذا المخصوص أن تعمل فيه التواسخ ، فحو ، نعم مداوياً كان
الغلييب ، فهو اسم « كان » والجملة قبلها خبرها^(٢)

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البديل هو المراد
من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البديل
عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه المأثورون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه
من العيوب (كما يدل على هذا ماورد في المطولات ، ومنها حاشية للصبيان في هذا الموضع ، وقد نقل من
بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله في آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يعمدوا في قوة غيره ؟ بل لماذا
لم يقدموه على غيره ؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ، كي لا نسجل مالا طائل وراءه .
ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها التي ذكرناها والتي لم نذكرها .

(٢) وفي المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذَكَّرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ أَسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويمرر مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لا يجوز
أن يظهر . ويقول في حذفه :

وَأِنْ يُقَدِّمُ مُشِيرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى
يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشير بمعناه ويدل عليه من غير لیس ، أو فساد - كق وأغنى منه
وجاز حذفه ، كالأشلة التي سبقت في الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم
فصار في الظاهر هو المشر ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتنى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، متناً لتكرار
الذي لا فائدة منه هنا ، و « المقتنى » : الشيء الذي يُسَخِّدُ قَسْمَةً ، أى : الشيء الغال ، الذي يحرص للناس
على ادتياره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذي يُقْتَنَى ، أى : يتبع وقراض أحكامه

ومن النوع الأول الصريح^(١) : الفعل : « حَبَّ » يكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : « ذا » التي هي اسم إشارة^(٢) نحو : حبذا الموسيقى إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر وحبذا المساء فيه والسحر
فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا » النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل^(٣) مادر^(٤) .

ولأنما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحُبِّ والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة : « الحَبَّ » وفاعله اسم إشارة للقريب . وهو يتفرد بهذه المزية دون « نِعِمَّ » .

وبما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل : « ساء » تقول : ساء البخيل مادر^(٥) . كما تقول : بشس لبخيل مادر^(٦) وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يده وأغندى للبخل زرباً^(٧) ؟ ساء ذاك صنيعة !
فمعناها واحد ، هو : الذم العام^(٨) ، وكذلك أحكامهما

وبما تقدم فنعلم أن « حبذا » جملة فعلية — على الرأى الأرجح — الفعل : فيها : « حَبَّ » ، وهو هنا ماض جامد^(٩) ، وفاعله هو كلمة : « ذا » اسم الإشارة ، مبنية

(١) أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

(٢) وعندئذ متصل بآخره فى الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف . ومن الأمثلة أيضاً قولي

الشاعر :

حبذا ليلة تَغَفَّلَتْ عنها زمنى فانزعشتها من يديه

تغفلت : غدته وهو غافل . أما الحرف « يا » فيجىء تكميل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ،

وهو باب : « النداء » — ١٢٧٤ م — ومنه يتبين أن الحرف : « يا » هنا : حرف تنبيه ، أو حرف نداء . . .

(٣) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٤) صديقاً وصاحباً .

(٥) إلا إن لوحظ فى الفعل « ساء » أنه محول من أصله إلى صيغة « قَمَدُل » يقصد الذم الخاص

مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٦) هو فى الأصل « مشتق » . ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى « مائة » الجديدة التى

قصد بها إنشاء المدح فصارع فاعله جملة إنشائية غالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه

فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

على السكون في محل رفع . «الموسيقى» هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه^(١) في إعراب «مخصوص : نعم وبئس» إلا البدل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقديمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح : حَبَّ عَلَى ذَا ، ولا عَلَى حَبَّذَا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : «حبذا» معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم (في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً) - أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن «ذا» مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلاً العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلاً . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين «حبذا» كما يصح حذفه إن دللت عليه قرينة لفظية أو حالية .^(٢) كقول الشاعر :

ألا - حبذا . لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى ما لَيْسَ بالمشقارب

(١) في آخر ص ٣٧٨ .

(٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون الفاعل «ذا» تابع من التوابع الأربعة فإنه في هذا شأن فاعل «نعم» وبئس، إذا كان ضميراً مستتراً . فإذا وقع بعد «ذا» اسم فهو «المخصوص» وهذا الرأي سديد هنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل ؛ أو غيره من التوابع . ويجب الأخذ بهذا الرأي في صورتين «حب» ؛ المنفية وغير المنفية ؛ ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : «المجاهد» في مثل : حبذا المجاهد - إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلاً . لكن يجوز تركيد جملة : حبذا تركيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حببٌ تحملتُ منه الأذى

وما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كسبه - في الرأي الأصح - تعريفاً وتذكيراً - كما سيجيء في ص ٥٥٥ - وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصوص حبذا فكرة ، منها قول جرير :

وحبذا نفحات من يَمَانِيَةٍ نأتيك من قبل الرِّيان أحياناً

فلو أمربتنا كلمة : «نفحات» عطف بيان لخالفنا متبوعها - وهو اسم الإشارة - في تعريفه .

والأصل مثلاً : ألا حبذا أخبار الحُبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه التواضع ، بخلاف مخصوص « نعم » — كما سبق ^(١) . —

ومثل الإعراب السابق يقال في : لا حبذا البخلُ مادِرٌ ، مع إعراب « لا » حرف نفي ، فليس تسمّة خلاف بين الصيغتين في ثبوت « لا » في وجود « لا » التافهة قبل : « حبذا » مباشرة (أى بغير فاصل مطلقاً) ^(٢) . . . وبسببها تمييز الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحمل حرف نفي آخر عمل : « لا » في هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

ألا حبذا أهلُ المَلَا ، غيرَ أنه إذا ذُكرتْ مِ فلا حبذا هِيا
وإذا كان فاعل « حَبَّ » — في حالتي النفي وعلمه — هو كلمة :
« ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في « حَبَّ » ^(٣) . . . وأن يبنى الفاعل : « ذا »
على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هي صورة الأفراد والتذكير مهما كان
أمر المخصوص من الأفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ،
أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطيبية فاطمة — حبذا الطيبيتان الفاطمتان —
حبذا الطيبيات الفاطمات — حبذا الطيب محمد — حبذا الطيبان المحمدان —
حبذا الطيبون — أو الأطباء — المحمدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الأفراد

(١) في ص ٣٧٩ .

(٢) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » المشقة . وفيما سبق خاصاً بالتفصيلين : « ما »
وحب « يقول ابن مالك :

وَأَجْعَلْ كِبَيْشَ سَاءٍ وَأَجْعَلْ : « فَعَلًا » مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ — كَنَيْعَمَ ، مُسَجَّلًا

وسيجي شرح هذا البيت في هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ « نَعِمَ » ، « حَبَّذَا » ، « الْفَاعِلُ » « ذَا » وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ : « لَا حَبَّذَا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها في إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهي جملة فعلية ، ففاعل
فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » التافهة .

(٢) يشترط وصلها : « لا » كتابة — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ، لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب ^(١) . . .

فإن كان فاعل : « حَبَّ » اسماً آخر غير كلمة : « ذَا » فإنه لا ياتزم صورة واحدة ، وإنما يسائر المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في « جاء » الفعل : « حَبَّ » أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : « حَبَّ الماضي » القصر - « حَبَّ المضيتان القصران - « حَبَّتْ المضيتان الأقمار . . . وهكذا ^(٢) . . . » (لأنه يجرى على « حَبَّ » من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلها من الفعل الذي يحول إلى « فَعَلَّ » وسيجيء الكلام عليه ^(٣)) .

(١) يقول ابن مالك :

وأول : « ذَا » المخصوص ، أيّا كان ، لا تعدل به « ذَا » فهو يضيأهي المثلاً (أول ذَا . . . : أتبع كلمة « ذَا » . . . ويبيّنها بالمخصوص ، أيّا كان . في أي مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح واللام ، أي : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدل بهذا : لا تعدل بلفظ « ذَا » إلى غيره ، ولا تقتصر عنه إلى سواء . والمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً - يضيأهي : يشابه) .

(٢) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذَا » : وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة ، وفي ضبط « جاء » الفعل معه ومع « ذَا » :

وماسوى « ذَا » ارفع بحَبَّ ، أو فجَرَّ بالياء ، ودُونَ « ذَا » انضمَّامُ الحَاكِّثِ (الفاء في : « فجَرَّ » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أي إن شئت فجزر ، لأن حرف المطف لا يدخل على مطلقه) : يقول : ارفع للفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذَا » ، أو : جره بالياء الزائدة . ودُونَ « ذَا » : أي : في غير الفاعل : « ذَا » ، كترانضمَّام الحاء في فعله « حَبَّ » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذَا » كما شرحنا . (٣) في ص ٣٩٠ .

المسألة ١١١ :

الأفعال ^(١) التي تجزى مجزئى : « نِعم » و « بئس »

الأصل العام : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ، يكتفى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذم . أو : تعجب . . . كالأفعال : فرح - قعد - فهم . . . و . . . ومثاث غيرها - فإن كل فعل منها يؤدي معناه المعبى (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . .) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها - ليصير على وزن معبى ، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن الملح بهذا المعنى اللغوى الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الظاهرة على المعنى اللغوى الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته - تتضمن الأمرين معاً . وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثى في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هى : معناه اللغوى الخاص ، مزيداً غايه المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به على حسب دلالاته الأصلية ، وأيضاً إفادة التعجب في حالتي المدح والذم ^(٢) .

والمدح والذم هنا خاصتان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوى للفعل ، وهذا المعنى معبى محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصاً ، مع إفادة التعجب

(١) قد نصبت هذه الأفعال وأحكامها ، وفنر - أحياناً - من جربها بعد تحويلها للمضارع أو للزم وما يصحهما ، بالرغم من أن هذا التحويل لهاى . فعند الانتصار على فهم الورد منها ، والاستثناء عن محاكاة - مع صحة محاكاة - نزولاً على الدوامى البلاغية العالية . - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٢٨٧ وكذلك في ص ٣٩٤ .

(٢) سبق الإشارة لهذا .

« ملاحظة : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل - سيجى - في ج ١ ص ٣٨٩ - .

في كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الخاص الأساسي للفعل ، ولا تعميم فيه ولا شمول ، ولا تخلؤ من التعجب ، فالأسلوب هنا بإشتماله على الأمور الثلاثة الساقفة مختلف عنه مع « نعم وبئس » ؛ لأن معناه : المدح والذم العامين الشاملين ، الحاليين من إفادة التعجب ^(١)

وإنما يقوم الفعل الثلاثي ^(٢) بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه — مباشرة — صيغة التعجب ^(٣) ، وفي مقدمتها : أن يكون ثلاثياً .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعَلَ » — بضم العين — ؛ سواء أكان منصوباً على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل : شَرُفَ ، وَكْرُمَ ، وَحَسُنَ . . . و . . . ، أم لم يكن ؛ كفهيم ^(٤) ، وَجْهَلِ ، وَبَرَّعَ . . . ؛ فيصير : فَهَمَ — جَهَلَّ ^(٥) — بَرَّعَ . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج — في الأغلب ^(٦) — عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : فَهَبَ) ؛ أو بالكسر ؛ (نحو : عَلِمَ) أو بالضم ؛ (نحو : ظَرَفَ) . أما أوله ففتوح في أغلب الحالات ^(٧) والأوزان التي

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ فيها إشارة وافية ، موضحة لهذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتي في : « أ و ب » من ص ٣٨٨ .

(٢) إلا الفعل : « ساء » فعكسه في ص ٣٩٢ .

(٣) سبق بيانها وشرحها في ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ — وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضياً) أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حالي الغاء ؛ — كما يرى بعض النحاة — فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة — العين — اللين — الخاء — الخاء — الخاء) .

(٤ و ٥) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل (حكم ، وجهل ، وسميع) إلى : « فَعْلَل » وسميته : أن هذا التحويل غير مسموح . وفي رأيه تفسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والفرض منه ، ولأنه سمح تحويلها — كغيرها — من بعض القبائل العربية .

(٥) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نعم وبئس » وليس منها الأفعال المعتلة للعين ؛ مثل : غاب — قام — نام . . . ؛ فإن سكوتها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة .

(٦) قلنا : « في أغلب الحالات » لأن قليلاً من الأفعال الماضية مكسورة الأول ؛ مثل : فَيَمَ — يَبْشَس . . .

يكون فيها مبنياً للمعلوم . والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ، ولذا يصير الفعل المتعدي لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : **فَعُلَ** .

وصوغه على وزن : **« فَعُل »** - (يقصد تأديته لمعناه اللغوي العين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب ^(١) فيهما) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

١ - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً ، مجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كامل الحمد (فلا مضارع له ، ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب - صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح ^(٢) ، غير المضعف ^(٣) ، تحويلاً مباشراً - إلى صيغة : **« فَعُل »** بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقروناً بالمدح أو الذم الخاصين بمعناه ، مع التعجب في كل حالة ؛ تبعاً لمعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل ؛ ففي مثل : (فتَهِمَّ المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فتَهِمَّ المتعلم - عدل الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل في اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب في الحالتين) . وفي مثل : (جَهِل ^(٤) المهمل - حسد الأحمق . . . نقول جَهِل المهمل ؛ حسد الأحمق ؛ فيفيد الأساوب معنى الفعل ، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في الصورتين) . . . ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحويله إما إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإما تسكين

(١) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين ، يختلف من : نعم وبنس - كما شرحنا - .

(٢) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المتل فتجىء أحكامه في ص ٣٩٢ .

(٣) مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد . (وسيجيء الكلام على تحويل المضعف في ص ٣٩٠) .

(٤) انظر ما يختص بتحويل الأفعال : (عليم - جهيل - سميع) إلى : **« فَعُل »** - في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

عينه المضمومة ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهي الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول في الصورتين الأخيرتين : (فَهِنَّ الْمُتَعَلِّمُ - عُدْلَ الْحَاكِمِ - جُهْلَ الْمَهْمَلِ - حَسَدَ الْأَحْمَقِ) ... أو : (فَهِنَّ ... - عُدْلَ ... - جُهْلَ ... - حَسَدَ ^(١) ...) .

وإذا تَمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نِعِم ، وبش » في الجذور ، وفي أصل دلالتها وهي مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما ^(٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على « عله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التي تسرى حين يكون الفعل : « نِعِم أو بش » . فإذا قلت في المدح : فَهِنَّ الْمُتَعَلِّمُ حَامِدٌ ، وفي الذم : خَبِثَ الْمَاكِرُ سَعِيدٌ ، فكأنك قلت : نعم القاهم حامد ، وبش الماكر سعيد - مع ملاحظة الفرق المعنوي الذي أوضحناه - .

وهكذا يطبَّق على الفعل الصحيح الثلاثي خبر المضعف ^(٣) ، بعد تحويله إلى : « فَعْمَلٌ » جميع ما يطبَّق على : « نِعِم وبش » ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق في فاعله ^(٤) ستأتى .

...

(١) بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركبهما اليوم في استعمالنا ، وعدم الانجاء إلى اشتقاقهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستمالة بما حل فهم الوارد المسموح ، دون محاكاته ؛ فرأوا من النفوس الشديدة ، وليس القوي كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

(٢) من الفوارق ما يأتي في الزيادة ص ٣٨٨ وهي مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذي تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنها يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : « نِعِم وبش » . حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا .

(٣) سيجيء الكلام على المضعف في ص ٣٩٠ .

(٤) في الزيادة ص ٣٨٨ .

زيادة وتفصيل :

١ - تبين مما تقدم^(١) أن الفعل الذي يتم تحويله إلى « فَعَلَ » على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوي الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » في الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف « نعم وبئس » ، لأن معناه المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً .
ب - وينفرد « فاعل » الفعل الذي تم تحويله بأمور لا تكون في فاعل : « نعم وبئس » .

منها : صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من « أل » وبما يشترط في فاعل نعم ، ...^(٢) نحو : قوله تعالى : « وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا » ، ومثل عَدَدُ عُمَرَ .
ومنها : كثرة جره بالياء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً ، فيُجَرُّ لفظاً ويُرفع متحلاً ، نحو : حَسَمْتُ بِالْجَارِ مَعَاشِرَةً ، وسَعَدَ بِالرَفِيقِ مَزَامَلَةً . أى : حَسَمْتُ الْجَارُ مَعَاشِرَةً ، وسَعَدَ الرَفِيقُ مَزَامَلَةً .

ومنها : صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شيء سابق عليه ؛ فيطابقه حمًا ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وثق رجلاً ؛ ففى الفعل : « وثق » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلاً » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أحدهما أثره في المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وثقا رجلين - الأبناء وثقوا رجلاً - الأمانة وثقت فتاة - الأمينتان وثقتتا فتاتين - الأمينات وثقتن فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه في هذا شأن فاعل « نعم وبئس » إذا كان ضميراً مستتراً ، فنقول في كل الصور السالفة : « وثق » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث ، أو تنثية ، أو جمع .

وفيما سبق يقول : « ابن عقبل والأشموني » وحاشيتهما ، عند شرحهما لكلمة : « مسجلا » في أخربيت ابن مالك الذي نصه : - كما سبق في ص ٣٨٢ - .

(واجعل كبش ساء. واجعل «فَعْلًا» من ذى ثلاثة كنعِم مُسَجَّلًا) إن معناها هو: مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر... ثم قال الخضرى مانصه^(١): «لكنَّ «فَعْلًا» يخالف «نعم وبش» في ستة أمور:

اثنان في معناه: إشارته التعجب، وكونه للمدح الخاص - أو للذم الخاص^(٢) - واثنان في فاعله الظاهر، جواز خلوه من «أل» نحو: وحسن أولئك رفيقاً، وكثرة جره بالباء الزائدة، تشبيهاً بأسماع بهم، كقولهم:

حبَّ بالزور^(٣) الذى لا يرى منه إلا صفحة أو ليمام^(٤) واثنان في فاعله المضمير، جواز عوده ومطابقته لما قبله، ففى: «محمد كرم رجلاً» يحتمل عود التفسير إلى: «رجلاً» كما فى نعم،... وإلى «محمد» كما فى فعل التعجب، لتضمنه معناه. وتقول: المحمدون كرم رجلاً -... على الأول^(٥) وكرموا رجلاً على الثانى^(٦) فقول المصنف: «كنعم مسجلاً» ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام. والكلام فى غير «ساء». أما «ساء» فيلازم أحكام «بش» (...).

بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة - بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع - ستة، الخامس منها هو باب: «فَعْلٌ يَفْعُلُ» بضم العين فيهما معاً، بحسن يحسن، وشرف يشرف أو كرم يكرم... ويردفون كلامهم بتقرير أمرين^(٧):

أولهما: أن هذا الباب «الخامس» مقصور فى أصله على الأوصاف الفطرية والسجاياء الخلقية الدائمة، أو التى تلازم صاحبها زمناً طويلاً.

ثانيهما: صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجية فى صاحبه.

(١) وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشموني والصبان. (٢) انظر الصبان فى هذا أيضاً.

(٣، ٤) سيماد البيت مقررهما فى ص ٣٩١ لمناسبة هناك.

(٥) أى: على التقدير الأول الذى يعود فيه المضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه؛ فيظل المضمير مفرداً، مذكراً.

(٦) أى: على التقدير الثانى الذى يرجع فيه المضمير المستتر إلى مرجع قبله فوطابقه.

(٧) سجلهما صاحب هذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على: الباب الخامس من التقسيم الثالث للفعل بحسب العبرة والزيادة...

ج - فك الإدغام إن كان الفعل : « مضعفاً » ، مثل : قرَّ - لَجَّ . . .
 ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فَرَّرَ^(١) - لَجَّجَ^(٢) ، ثم يُحوَّل إلى :
 « فَعَّل » : فيصير : فَرَّرَ - لَجَّجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما
 كان^(٣) : « فَرَّرَ » - لَجَّ ، تقول في الدم - مثلاً - فَرَّرَ الرجلُ جباناً - لَجَّ
 القِطُّ مؤاءً ، أو : فَرَّرَ بالرجل جباناً - لَجَّ بالقِطِّ مؤاءً .

و يجوز حذف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين
 الفعل عند تحويله إلى : « فَعَّل » ، وتسكن عين الفعل^(٤) ، فتصير الجملة :
 فَرَّرَ الرجلُ جباناً ، لَجَّ القِطُّ مؤاءً - أو : فَرَّرَ بالرجل جباناً ، لَجَّ بالقِطِّ
 مؤاءً .

ومن المضعف الذي تجرى عليه هذه القواعد - الفعل : « حَبَّ »^(٥) عند
 تحويله إلى : « فَعَّل » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمة : « ذا »
 في مثل : « حَبَّنَا » لأنَّ « حَبَّ » في هذه الصورة المركبة مع « ذا » يجب فتح
 الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الأفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما
 كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيئه ، كما يجب
 في هذه الصورة أيضاً وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابةً ، وتركيبهما
 معاً تركيباً خاطئاً كما سبق^(٦) .

أما إن كان الفاعل اسماً ظاهراً غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ » يخضع
 لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجري على فاعله الأحكام الخاصة
 بالمحوَّل ، والتي أوضحناها . تقول حَبَّ الجندى رجلاً ، أو : حَبَّ بالجندى
 رجلاً . ومنه قول الشاعر :

(١) من باب : غرِب .

(٢) من باب : تَمَيَّب .

(٣) ويكون التمييز بين دلتا الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهي التي تدل على أنه باقى يؤدى معناه
 الأصل ، أو أنه انتقل إلى « فَعَّل » لؤدى معنى المدح أو اللذم .

(٤) كما سبق في ص ٢٨٧ .

(٥) تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٠ .

(٦) في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢ .

حب^(١) بالزور^(٢) الذى لا يرى منه إلا صفحة^(٣) أوليَمَام^(٤) وهكذا^(٥) . . .

• • •

- (١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . - وقد سبق البيت لخاصية أخرى في ص ٣٨٩ -
 (٢) الزور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر .
 (٣) صفحة الشيء : جانبه .
 (٤) جمع ليممة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمة الأذن .
 (٥) وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فَعَلَّ» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً - سبقت الإشارة إليه (فى هامش ص ٣٨٢) ؛ هو :

وَأَجْعَلْ كِبَيْشَ سَاءَ ۖ وَأَجْعَلْ فَعْلًا ۖ
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَيْمَ ، مُسَجَّلًا
 (مسجلاً : حراً لا يملكه ولا يقبضه قيد) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : « بش » فى معناها وأحكامها . وأن يكون « فَعَلَّ » (وقد زاد فى آخره ألفاً لوزن الشعر) من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نعم » فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا وأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « يتس » أيضاً . والحق أن هناك فروقاً ، بين « نعم » وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩ . أما « ساء » فالخلاف شديد فيه ؛ أهر مثل : « بش » تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟
 وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح .

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وثيق - وفند . . . فحكمه حكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالآف ، مثل صام - هام - نام - بنى على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينة تدل على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي المخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية التحويل التي ترشد إليه القرينة . ويدخل في هذا النوع الفعل : « ساء » فيصبح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحولت ؛ ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم العام التصريح^(١) مثل : « بشس » ، فتجرى عليه أحكام « بشس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالآف التي أصلها الواو : مثل : سَرَوَ^(٢) - غَزَا . . . ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم تكن الواو موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة^(٣) ؛ فنقول : سَرَوَ - غَزَوَ ، أو : سَرَوَ - غَزَوَ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِىَ ، وَرَمَى^(٤) ، قابت الياء وأوًا قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها^(٥) ؛ فتصير : خَشَوَ ، أو خَشَوَ ، رَمَوْ ، أو رَمَى .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما هو « الواو » ؛ مثل : قَوَى (من القوة ، أصله : قَوَى) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؛ لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير : « قَوَى » فكأن الفعل بقى على حاله . وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوَى : قلبت الياء

(١) كما سبق في ص ٣٨٠ .

(٢) سَرَوَ الرجل : صار سريعًا ، أى : غنيًا شريفًا .

(٣ و ٤) راجع التصريح (عند الكلام على : « حذًا » آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

(٥) لأن الآف التي في آخر الفعل أصلها ياء .

عند التحويل واواً ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو في الواو ، فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واواً فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوَّيَ . وكذلك تقول في قَوَّيَ : قَوَّيَ ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة لأن السكون ليس أصلياً .

وإن كان معتل العين واللام معاً بالياء : نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحويله ^(١) . . .

هذا ملخص ما جاء في المطولات المتداولة خاصاً بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشدة الخلاف فيه . ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم . فهل هي صور خيالية تدريبية ؟

لا يحسن اليوم استعمال شيء منها ، سواء أكانت خيالية محضة أم لما مسموع يؤيدها ، لأنها ثقيلة ، مجافية للأسلوب الأدبي الرفيع ، والنوق البلاغي السائع . وفي الميادين اللغوية الأخرى ما يغني عنها تماماً — كما أشرنا من قبل ^(٢) — .

• • •

(١) راجع المصع ، وشرح التصريح في باب : « نعم ويثنى » عند الكلام على تحويل الثلاث إلى : « فَعَّلَ » . وكذلك الصبان في هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بابته المتعجب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

المسألة ١١٢ :

أفعللُ التفضيل^(١).

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : « أفعلل » ؛ (هي : أكبّر - أفدّم - أوسّع - أسرع - أخطر . . .) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة فى جملتها ؟	{	الشمس أكبرُ من الأرض . أهرام ^(٢) الجيزة أفدّمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أوسّعُ من اليابسة . الطائرات أسرعُ ^(٣) وسائل الانتقال . المناقح أخطرُ من العدوِّ الظاهر .
--	---	--

إن كلمة : « أكبر » - فى المثال الأول - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى معين ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : « أفدّم » - فى المثال الثانى - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة فى معنى معين ؛ هو : « انقِدَامٌ » وأن الأهرام تزيد عليها فى هذا المعنى .

وكلمة : « أوسّع » - فى المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة فى معنى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . . ومثل هذا يقال فى الباقي . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة - ونظائرها - تسمى : « أفعلل

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتِّباعاً لترتيب ابن مالك فى : « ألفيته » .

(٢) جمع : هرم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسى ؛ خاص .

(٣) الماضى : سَرَّعَ ، مثل : صَفَّرَ .

التفضيل^(١) ، وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : « أفعل » يدل - في الأغلب^(٢) - على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه) .
فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته - ثلاثة :

(١) صيغة : « أفعل » ، وهى اسم ، مشتق .

(٢) شيان يشتركان في معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذى زاد يسمى : « المُفَضَّل » ، والآخر يُسمى : « المُفَضَّل عليه » ،
أو : « المفضول » . ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ،
أو ذمياً^(٣) .

وبدل أفعل التفضيل - في أغلب صوره - على الاستمرار والدوام^(٤) ،
مالم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة
على الوجه المشروح في بابها^(٥) .

• • •

طريقة صياغته :

يُصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل في معناه ،
بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التي عرفناها^(٦) في

(١) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التي على وزن : « أفعل » ؛ لتدل على التفضيل
أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة في أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيحى عند تعريفه) . أما « التفضيل »
فغير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التي تمكنه
من اختيار اللفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر في
هذا الأمر ، من غير استخدام الطريقة الاصطلاحية .

(٢ و ٣) في الزيادة والتفضيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ،
وأن « أفعل » التفضيل قد يفيد اليمد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٣) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨) .

(٤) في ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٥) ص ٣٤٩ .

بابه . . . (بأن يكون فعلاً ثلاثياً ^(١) ، متصرفاً ، تاماً ، مبنياً للمعلوم ^(٢)) . . .
 و . . . و . . . و . . .) . فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعال التفضيل »
 هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعلتي التعجب » ،
 مثل الأفعال : مفع - عدل - فهم - بعد - بقى - خبت . . . و . . .
 ومن الأخيرين جاء : « أبقي - وأخبت » في قول الشاعر :

الخبر أبقي ^(٣) ، وإن طال الزمان به والشر أخبت ما أوعيت من زاد
 فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم
 قبول معناه للمفاضلة (كالفعل : مات - فني - عديم . . .) لم يجز التفضيل
 منه مطلقاً ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه يجموده لا مصدر له ^(٤) ،
 ولأنه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب
 حالاته .

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن ^(٥) صياغة
 « أفعَل » تمتنع من مصدره مباشرة ^(٦) ، وتضاعف - كالتمعجب - من مصدر

(١) إن كان الفعل رباعياً على وزن : « أفعَل » ففيه الخلاف السابق في التمعجب ص ٢٤٩ .
 ومن المصوح الذي فعله رهاهي قولم : « هو أعظم الدرهم ، وأولاهم بالمعروف » . وهذا شاذان
 عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت المدة للنقل . أما قولم : هذا المكان أقفر من غيره
 فشاذاً عند من يمنعه مطلقاً ، لأن هزقه ليست للنقل .

(٢) مع ملاحظة الخلاف في أمر المبني للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه
 الذي سبق تحميمه في ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الذي يمازى أن يكون في اللغة العربية
 أفعال ملازمة لبناء المجهول دائماً (وقد تقدم في ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ -) .

(٣) أصل الكلام : أبقي من غيره ، فالمفضل عليه محنوف ؛ طبعاً لما سيجيء ، في ص ٤٣٠ .
 (٤ و ٥) يرى بعض النحاة أن الفعل المنى كالجامد لا يجيء منه التفضيل مطلقاً - بطريقة
 مباشرة أو غير مباشرة - لأن المصدر المؤول يكون في حالة النقص معرفة ؛ فلا يصح أن يكون مجهولاً .
 لكن التحقيق صحة يجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة يجيء كلمة : « عدم » قبله
 وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال .

(٥) ومن الشاذ استعمال كلمتي : « خير » و « شر » - في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة
 تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولم : (خير الناس
 أفقرهم للناس ، وشرهم أفقرهم إلى الإساءة والدوان) وقول الشاعر :

إذا كان وجه العذر ليس ببيّن فإن اطراح العذر خير من العذر

وقول الآخر :

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعل » مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفياً للشروط ، - منصوباً على التمييز . فتلا الفعل : تعاونَ ، لا . . يصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ، فنصوغه بطريقة غير مباشرة ، بأن نأخذ من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كبير - كثر - نفع . .) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشعر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجلودا

وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسناً جديداً

أى : أخيراً وأشراً ؛ حذف هزتها لكثرة الاستعمال حفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالها ، فقد ورد الكلام الفصح مشعلاً عليها . وهما المسوع « غاربه - خير ، وشراً - يشر » ويرى بعض اللغويين أنها اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فجاء التفضيل منهما شاذ عنه . ففيها حل هذا الرأى شذوذاً ؛ صوغها من الجامد ، وسقوط هزتها . أ . على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففيها شذوذ واحد ؛ هو سقوط هزتها ، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع فى آية قرآنية استعمال كلمة « خير » لفى التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (. . . إن يهتفم الله فى قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أريد بكم . . .) .

ومثلها فى حذف الهزة شذوذاً : « حَبَّ » فى قول القائل : (وحَبَّ شئ إلى الإنسان ما سُخِّمَ) ، أى : أحب شئ . وجاء فى ص ٦٠ من مجلة المجمع القومى القاهرى : (عدد البحوث والمخاضات التى أنفقت فى مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣-١٩٦٤) ما فصح لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهزة حذفت فى التفضيل من كلمتى : « خير وشر » لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : « خير وشر » لأنها يفيدان التفضيل أو الزيادة بحدتهما ، كما تفيد ذلك أنفاظ كثيرة بوضوح القومى : مثل زائد ، وناقص ، ومال ، وسائل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى « أفعل » إنما كان حل معنى الاستثناء بهما عن بناء وزن « أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذى يصاغ له « أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بقى منها وزن « أفعل » لكان تحصيلاً للعاصل ، أو تفضيلاً حل تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافية) . ٥١ .

ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أخير ، وأشتر » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمنع استعمالها ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسومان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسووعة بنصها للوارد . وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص - حال - سائل . . .) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصدرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

ونخذ كذلك صوغ « أفعل » من اسم العين ، (أى : من الاسم للدال على ذات ، وفى مجسم) فقد ورد : « هو أحسنك البعيرين » أى : أكثرهما أكلاً ؛ فبنوا « أفعل » من شئ مجسم : هو ، الحنك . كما شذويع : هذا الكلام أحصر من ذاك فبنوا من الفعل : « اختصر » المبني للمجهول ، الزائد على ثلاثه ؛ فاجتمع فيه شذوذاً . . . وهكذا ، . . . وكل ما جاء مخالفاً للفرط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ، فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل . أو : أضعف ، . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل : « خَضِرَ » لا يصاغ مع مصدره مباشرة « أَفْعَلَ » للتفضيل ، لأنه يدل على اَوْن ظاهر ، فنصوغه - بالطريقة السالفة ، « غير المباشرة » - من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد « أَفْعَلَ » مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخُضْرَة » منصوباً على التمييز . فنقول : ورقُ الليمون أشد خُضْرَةً من ورق القصب . . . (١)

(١) ومن المسموع في الألوان : « أَسْوَدُ مِنْ حَسَنِكَ الْغَرَابِ » - « أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » ، وكل هذا نلشاذ عندهم ، يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصاً في المفاضلة اللوية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصاً ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعي له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك اللون ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي المادة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، والخضرة ، والسواد . . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في الماهات ، كماءة العمى - مثلاً - فنه عمى الألوان ، وعمى الضوء . . . و . . . وكذا أكثر الماهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد - أحياناً - والمادة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في اللعجب - كما سبق في بابه . -

والحجة التي يحتجون بها لمنه - (وهي : أن صيغة « أَفْعَلَ » هي أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فلو لبس الأمر بين المعنيين) - حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : « من » الداخلة على المفضل عليه في مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا المزج أخضر من ذلك ؛ فيكاد يمتنع البس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة : « مِنْ » هذه . نعم قد تشبه أحياناً بكلمة : « مِنْ البياض » ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله . وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع « أَفْعَلَ » التفضيل وهما : « المقرون بال » ، و « المضاف » فلان احتمال البس فيما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض ، وتوجيه - في كل ما سبق - إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل في غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقهم على قياسية المعنوي (الذي سيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثم كان المذهب الكوني الذي يبيح الصياغة من الألوان والمعرب والماهات أقرب السداد واليسر . وعليه قول المتنبي : - وهو كوني - في الشيب :

ابْعَدْ ، بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ -

والفعل : عَرَجَ ، لا يصاغ - مباشرة - من مصدره « أفعل » ، لأنه فيعمل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفعل » بالطريقة السالفة « غير المباشرة » ؛ فنقول : هذا الفتي أوضح عَرَجاً من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبْلَسَهُ من فلان ، أو : أحرق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه (١)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة « غير المباشرة » ، إلى التفضيل إذا فُتِحَ الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . - ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضاً مع الفعل المستوفى - ودى نفسها التي أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها في بابه - فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

— جاء في شرح الكبيرى لهوان المتنى (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : « وأما قول أصحابنا الكونيين في جواز « ما أفعله » ، في التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالجدة لم في مجيئه ؛ نقلاً وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهمو فأنت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأول أن يرتضى قوله في كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إل شذوذه وقول الآخر :

جارية في ذرعها القمضفاض أبيض من أنخت بنى لباض

وأما القياس فلأنما جوازها في السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما يثبت لسائر الألوان (١٠١ هـ) .
والحق أن الاختصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قمنا . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٥١) .

(١) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعل التفضيل » .

ومما يجب ملاحظته : أن صيغة « أَفْعَلْ التفضيل » ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كبيراً عن صيغتي « التمجيد » ومعناها ، وأحكامهما في أمور عرضناها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، ويُصَبَّ هناك على اعتباره مفعولاً به ^(١) . . .

ومنى تمت صيغة « أَفْعَلْ » على الوجه السالف صارت اسماً جامداً ، ويرتّب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؛ فليس له بعد هذه الصياغة - ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصورٌ على صيغة : « أَفْعَلْ » وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معولاتها - طبقاً لما يلي ^(٢) -

(١) وفي صياغة « أَفْعَلْ » يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُنْعٌ مِنْ مَصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ : « أَفْعَلْ » لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللُّذْ أَبِي

أبى : صنع « أَفْعَلْ » للدلالة على التفضيل - من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فعلى : ائب الذأبى : امنع الذى منع) ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَنْعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

يريد : ما يتوصل به - من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع للتعجب المباشر - صِلَ به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل الموامل الجامدة - كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفى رقم ٢ من هامشها - إلا بعض حالات معدودة - نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسبتها ، ومنها الحالة الآتية في ص ٤٠١ . وأخرى في هامش ص ٤٠٤ : فوجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على « أَفْعَلْ التفضيل » للضرورة الشعرية - ونحوها بما يدخل في حكم الضرورة - إذا كان مفعولاً شبه جملة ، كالذى في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاني إلى الحلم أقرب

والأصل : أقرب إلى الحلم . . . (والجهل هنا : النصب والانتقام) .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه - في حالة الاختيار - شيء من معمولاته ، إلا حالة واحدة ^(١) سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي .

أقسامه ، وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقرون « بأل » .

(٣) مضاف .

فأما القسم الأول المجرد من « أل » والإضافة « فثل : « أفضل » ، و « أنفع » ، في قول بعضهم لظريف : لا أدري ! أجيدك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جيدك . ومثل : « أحسن » في قول الشاعر :

ولاني رأيت الضرَّ أحسنَ منظرًا من مرأى صغيرٍ به كبرُ

(٢)

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته .

(٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضَّل عليه (أي : للمفضول) .

١ - فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة في كل استعمالاته وأو كان مستداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو : الجَمَلُ أصبر من غيره على العطش - الجَمَلانُ أصبر من غيرهما - . . . الجِمالُ أصبر من غيرها . . .

(١) في ص ٤٠٢ - رقم ٢ - وهناك حالة أخرى سبق عرضها موضحة مفصلة (في باب « الحال » ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٢ و ٥٥٠ . وكذلك في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : - وهذا الملخص لا يفي عن الأصل السابق - أن أفعل التفضيل قد يقتضى حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى . فالأحسن أن نتقدم إحداهما على عاملها (وهو أفعل التفضيل) وتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قُطِنَا أنفعُ من قصب - اللذان عتبا أحسنُ من قملنا - المتعلم تاجراً أقدرُ من زارعا . وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معاً عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه . . . راجع ج ٢) (٢) ومثل قول الشاعر :

الموت أحسن بالنفس التي ألفت عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتا

— الناقه أصبر من غيرها . . . — الناقتان أصبر من غيرهما . . . — الشوق أصبر من غيرهن . . .

ب — وأما الأمر الثاني وهو : دخول : « مِنْ » ^(١) جارة للمفضل عليه (أى : للمفضل) فأمر واجب أيضاً ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً . ولما كان وجودها دليلاً على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفعل » عنه . وهى مختصة بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضل دون غيره ، ولا وجودها فى القسمين الآخرين . — كما سيحىء عند الكلام عليهما — ولا يحرك المنصولة غيرها من حروف البحر . ومن الأمثلة — غير ما سبق — قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهارٍ يَظَلُّ بلحظِ حُسّادى مشوباً
وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيباً

ودخول « مِنْ » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما ، منها :

١ — جواز حذفهما معاً ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ، أى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ، وَأَعَزُّ نَفَرًا) ، أى : أعز نفراً منك . وقول الشاعر :

ومن يصبرُ يجدُ غيبَ صبرِهِ أَلَدٌ وَأَحْلَى مِنْ جَنَى النحلِ فى الفمِ

أى : ألدٌ من جنى النحل . . .

ولإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين فى النية والتقدير ؛ وصاروا بمنزلة المذكورين ^(٢) .

(١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لا ابتداء إلا ارتفاع إذا كان السياق المدح ؛ نحو : النشاط أفضل من الخامل ، ولا ابتداء إلا الخطأ إذا كان السياق الذم ؛ نحو : المتأخر أصبر من المتأخر . وإذا كانت للمجاوزة فمعناها أن المفضل جاوز المفضل فى الأمر المحمود أو المذموم . . . و « مِنْ » ههنا غير « مِنْ » التى تعبىء للتنبيه المجردة (أى : التنبيه التى لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجىء فى الملاحظة والخاصة : ص ١٠٥ . (٢) يقول ابن مالك فى (أفضل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : « مِنْ » لفظاً أو : تقديرًا) :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أفعل » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانياً لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعولا ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة (كالفعل : وأرى . . .) ، نحو : قَرَعَ الحِجَّةَ بالحِجَّةِ أنْفَعَ . . . وهو بالعالم أَلْبَقُ . . . - ربّما كان ازدراء السفينة أنجع في إصلاحه . . .

فلو طالعت أحداث الليالي وجدت الفجر أقربها انتياباً^(١)

وأن البر خير في حياة وأبقى بعد صاحبه تواليا

- أعلمت الجازع احتمال المشقة أجدر بأصحاب العزائم والمهم . . .

ويقل حذفهما إذا كان « أفعل » حالا . نحو : قوالت النغمات أنعش للقلب وأندى للفؤاد ، وأذهب للأمتى . . . ومثل قول الشاعر :
دَتَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ - أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مَضْطَلًا

يريد : دَتَوْتُ أَجْمَلًا مِنَ الْبَدْرِ ، وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ ، فكلمة « أَجْمَل » حال من الفاعل : « التاء » . وهذا النوع من الحذف - على قلته - قياسي تجوز محالته . وكذلك يقل حذفهما إن كان « أفعل » نعتاً لمفعول محذوف مع عامله لقرينة ، نحو : اتجه . . . أوسع مساحةً ، وأكثر خصباً ، وأرحباً للغريب صدراً . والأصل : اتجه ، واقتصاداً بلداً أوسع مساحة . . . و . . . والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس في فهمه . . .

(٢) ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحياناً على عاملهما وحده ، وهو :

« أفعل » دون تقديمهما على الجملة كلها . وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المحرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممن أفضل ؟ والأصل : فلان أفضل ممن ؟ أو كان المحرور مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : فلان ممن ابن من أفضل ؟

- وأفعلُ التفضيل صلته أبداً تقديرًا ، أو لفظاً بـ « من » إن جُرِّداً

ثم يقول في بيت سيماء ذكره لمناسبة أخرى في ص ٤١٦ :

وإن لمنكُورٍ يُضَفُّ أو جُرِّداً أَلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَن يُوحَّداً

(١) تردداً على الناس ، ذهاباً وبجيتاً إليهم .

والأصل فلان أفضل من ابن من ؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام
السالفتين ^(١) إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

وإن عناه أن تُناظر جاهلا فيحسب - جهلاً - أنه منك أعلم
وقول الآخر :

إذا سائرت أسماء يوماً ظلية ^(٢) فأسماء - من تلك الظلية أملح
والأصل : (أعلم منك) - وأيضاً (فأسماء أملح من تلك الظلية) . فقد تقدم
الحرف « من » مع مجروره ، مع أن الكلام خبري ، وليس لإنشائيّاً
استفهامياً ^(٣) . . .

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعّل » إلا بمفعوله ، أو : « لو »
وما يتبعها ، أو : النداء - فقال الفصل بالمفعول قوله تعالى : (النبيّ أوتى
بالمؤمنين من أنفسهم) ، وقول الشاعر :

وظلم ذوى القربى أشدّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند
وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى ^(٤) ضيغم أدنى ^(٥) إلى شرف من الإنسان ^(٦)

(١) هناك حالة أخرى يتقدم فيها مفعول « أفعّل التفصيل » على عامله أفعّل التفصيل . وقد
مردنا ملخصها في رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا الملمخص لا يفنى عن البيان والتفصيل
المذكورين في باب الحال ، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ من هامش ص ٣٠٠ هناك) .
(٢) المرأة في هودجها ، (تكريراً وصيانة لها)

(٣) وفي تقديم « من » مع مجرورها في حالتي الاستفهام يقول ابن مالك في بيته السابع والثامن
- وسيد كران لمناسبة أخرى في ص ٤١٩ - :

وإن تكن يتلوى « من » مستغفهاً فلها كُنْ أبداً مقدّماً - ٧
كَيْثَلٍ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَكِنِّي إخبّارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَداً - ٨
أي : إن تكن مستغفهاً بالاسم التال : « من » ، وهو مجرورها ، فتقدمها وجوباً في كل
الحالات . ثم قال : ورد التقديم نزراً (أي نادراً) في حالة الإخبار . أي في حالة الكلام الخبري ،
لا الإنشائي الذي شرحناه .

وما يلاحظ أن المثال الذي في البيت الثاني معيب ؛ لسبب الموضع في الصفحة الآتية :

(٤) أقل . (٥) أقرب .

(٦) سجد كر هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٤٣٣ .

ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ أَطْلُبُ - لو بَدَلْتُ لَنَا - مِنْ مَاءٍ مُؤَهَّبَةٍ ^(١) عَلَى خَمْرِ
ومثال النداء : أَنْتِ عَلَى آدَاءِ الْمَهَامِ الْجِسَامِ أَقْدَرُ - يَا صَدِيقِ - مِنْ
صفوة الأخلاء .

وقول الشاعر :

لَمْ أَلْقَ أَحَبَّ - يَا فَرَزْدَقُ - مِنْكُمْ لَيْلًا ، وَأَحَبَّ بِالنَّهَارِ نَهَارًا
فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لأفْعَل) ولا بشيء
غير ما سبق ، ولهذا حكموا بالخطأ أو الشلوه على مثل : مَنْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؛ لأن
الجار والمجرور : (مَنْ) متعلقان « بأفضل » ^(٢) ، و « أَنْتَ » مبتدأ خبره :
« أفضل » وقد فصل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي
من أفضل ، (أى : ليس معمولاً له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعال التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف
الجر « مِنْ » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُدَ . فعند التفضيل يبنى هذا الحرف
مع مجروره ، إمّا متقدمين على « مِنْ » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين
« أفعال » ؛ نحو : المَجْرَبُ أَقْرَبُ مِنَ الصَّوَابِ مِنَ النَّاشِئِ ، وإمّا متأخرين
عنهما ؛ نحو : المَجْرِبُ أَقْرَبُ مِنَ النَّاشِئِ مِنَ الصَّوَابِ ^(٣) . . .

• • •

(١) فقرة في جوف الصخر يحزن فيها الماء ليبرد .

(٢) ويجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة .

(٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق في ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول

« مِنْ » على المفضل عليه - كما سبق - الإشارة لهذا في ص ٤١٢ .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا ^(١) أن : « أفعل التفضيل » يدل - في الأغلب - على اشتراك شيئين في معنى خاص ، وزيادة أحدهما على الآخر فيه ، و فما ضابط الاشتراك ؟ ١ ؟

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكاً ضدّيّاً ، أو تقديرّيّاً ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحسب إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضاً عندي ، ويريد في المثال الثاني : هذا أقل شراً من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذلك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو في أمر مضاد في معناه لمعنى : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوٌ خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمعنى : « أفعل » .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأويل توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضاً من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخلل . يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك ثابتن تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

(١) في ص ٣٩٥ وشرنا في رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل .

نوع من الاشتراك في أمر ينصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً
معنى «أفعل» . . .

ب - من الأساليب الصحيحة: فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا -
فهو معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؟ .

خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن «أفعل التفضيل» يفيد هنا أمرين معاً ؛
هما إفادة البُعد عما يتبعه ، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم
من مادة «أفعل» المعروض في الجملة الأصلية ، فالمراد : فلان أبعد الناس من
الكذب ؛ بسبب عقله . وفي مثل : فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الحيانة . . .
يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الحيانة
بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبد به . . . يد ، وإن طال في ظلم تماديها

فالفرض لإعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل
في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضل ، ولا تكون «مين»
تفضيلية جارة للمفضل ، وإنما هي مع مجرورها متملقان «بأفعل» الذي هو
بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل «بعُد» ويأتي المشتقات
التي من مادته ؛ ومنها هنا : «أفعل» لتضمنه معنى «أبتعد» بمعنى : «بعُد»
فهو متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كتنظيرها في قولنا : أنا بعيد من
الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زيادة البعد
دون أن يكون هناك مفضل حقيقي ، ولا «مين» الداخلة عليه . . .
ومفسون الرأيين واحد^(١) . . .

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة
للإعلال ، ونحو : الأديب أفنوم لساناً ، وأبين قولاً من غيره ، فيجب أن
تسلب الواو والياء .

(١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها «المغني» في «الباب الخامس» من الجزء الثاني ، منه
كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد ^(١) واجب الإفراد والتذكير فما بال العرب تقول : مر بنا سرب من الظباء ، بعده أسراب أختر ، فيأتون بكلمة : « أختر » مجموعة ومؤنثة ، (إذ هي جمع ، مفردة : « أخرى » ، « وأخرى » مؤنث لكلمة « أختر » الذي أصله « آخر » على وزن : « أفعل » المذكر الدال على التفضيل ، فهو من القسم المجرد) . فلم كانت « أختر » مجموعة ومؤنثة في المثال السالف وأشباهه مع أن القاعدة تقتضي الإفراد والتذكير ، وأن يقال : أسراب « أختر » (التي أصلها : « أختر » كما أسلفنا) ^(٢) .

أجاب النحاة : إن كلمة : « أختر » ليست مما نحن فيه ، لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة ومنها المثال السالف وأشباهه لا تدل على التفضيل ، (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذي تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المقاضاة ، أو نحوها . وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة ، فعنى سرب أختر وأسراب أختر هو : سرب مغاير ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيها .

وثانيها : أنها - في كلام العرب - لا يقع بعدها : « من » الجارة للمفضل ، لا لفظاً ولا تقديرأ .

وثالثها : أنها - في كلامهم القصبيح تطابق وهي نكرة ^(٣) .

- (١) سبق الكلام عليه ، في ص ٤٠٦ .
- (٢) أى : أن الأصل أن يقال مثلاً : هذا ظي أختر (وأصلها : « أختر ») وهذه ظبية أختر (« أختر ») لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أخرى ، فأتوا بكلمة : « أخرى » التي هي المفردة المؤنثة لكلمة : أختر .
- والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان أختر (وأصلها : « أختر » ، وهاتان ظبيتان أختر) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : أخران ، في ثنية المذكر ، وأخريتان في ثنية المؤنث . وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء أختر (« أختر ») وهؤلاء ظبيات أختر (« أختر ») . لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أختر ، التي هي جمع مؤنث ، مفردة : أخرى .
- (٣) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهي نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ، كى تسير المسود الكثير .

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً^(١) - كما تقدم - ؛ وإنما هي كلمة معدولة ؛ (أى : محوالة) عن كلمة : « آخَر » التى أصلها « أَّخَر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استعمال كلمة : « آخَر » فى معناها الأصل - وهو المغالبة المحضة الخالية من معنى التفضيل - حذروا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغير ، وحاولوا إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : « أَّخَر » ، لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤدبه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى^(٢) ، قولاً أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل « آخَر » من باب « أفعَل التفضيل » أن يلزمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعَل التفضيل ؛ فمُسَّع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف)^(٣) . . .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها - فى الظاهر - فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليشتغلوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعَل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلوية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدُرْ بخلكها قايل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة - بحق - وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ

(١٤١) الجمع ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يقول المكبرى - فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن » ج ١ ص ٤٥٦ ، سورة البقرة - ما نصه فى كلمة : « آخر » : (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى « فعل » صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكُثْبَر والكُثْبَر ، والصَفَرى والصَفَرى) . ٥١ . وهذا التعليل مردود كثيره بما ذكرناه هنا .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضه من أسباب أخرى ؛ فهي أسباب ضعيفة لا تثبت على التمهيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلا بما برهنت سرده من غير نفع على ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف ،

٨ - ونزولا على قاعدة الأفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبي نؤاس ذكر كلمتي : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان في قوله ^(١) :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِمِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
والقياس : أصغر وأكبر . . لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد في هذه الحالة . . .

وبما قيل في دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقا ، ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغْرَى أو كُبْرَى من حيث هي : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يشاهد طفلة تحاول الركوب فيساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغْرَى » ، أى صغيرة ، وكن يشاهد سيدة عجوزا ؛ فيحاولتها على النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبْرَى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس في كلامه هذا ، ولا في المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنتين يزيد أحدهما على الآخر في هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنّا ، لأن « أفعل » إذا كان مجردا غير مقصود منه التفضيل (« فالأكثر فيه عدم المطابقة » حملا على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجيء « من » لفظا ومعنى . واعتمادا على هذا السبب في المطابقة بخروج بيت أبي نؤاس السالفة ، ومثله قول العلماء العَرُوضيين : « فاصلة صُغْرَى وَكُبْرَى » ، خلافا لمن جعله لحنّا ^(٢)) .

(١) يصف كاسا مملوءا بشراب ذهبي اللون ، تملوه « فقاقيم » .

(٢) حاشية الخفري مع توضيح بعض كلماتها - (في هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بال) . ومثل هذا في شرح التوضيح . وقال الأشموني في هذا الموضع ما نصه : « (. . .) وإذا صح جمع « أفعل التفضيل » ، لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني : « كأن صغرى وكبرى من فقاقمها . . . » صحيحا . »

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن في الكلام حلقاً وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ كقسم المضاف ^(١) إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدي إلى الحكم بصحةهما ، وأن الأصل : « كأن » صغرى فقاقتها وكبرى من فقاقتها . . فكأمة : « من » زائدة (مع أنها - في الغالب - لا تزداد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها فكرة) ، و « فقاقتها » الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها ، ففي الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له .

وأعجب منه قولهم في الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما في المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام في التسهيل ^(٢) . ولا أدري : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ في اللغة ؟ إذ كيف تؤدي اللغة مهامها - وما أجملها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يصاح عيبه من غير داع معنوي لذلك ؟ .

(١) سيجي الكلام على المضاف بتوبيه في ص ٤١٦ و ٤١٨ .

(٢) ونقله : المص ، وباسين في حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

القسم الثاني :

أن يكون أفضل التفضيل مقرونًا « بآل » . وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه في التذكير ، وللتأنيث ، والإفراد ، وفروعه ، نحو : قوله تعالى : « سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » - اليد العُلَيَّا خير من اليد السفلى ^(١) . الشقيقتان هما الأفضلان - الشقيقتان هما الفضليتان ^(٢) - الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل ^(٣) - الشقيقات هن الفضليات . . .

والآخر : عدم مجيء « مِن » الجارة « للمفضل عليه » ؛ لأن « المفضل عليه » لا يُذكر في هذا القسم ^(٤) . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كالتى في قول الشاعر :

فهمُ الأقربون من كل خيرٍ أَوْ وهمُ الأبعدون من كل ذمٍّ
فالجار والمجرور - في الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأن : « مِن » المذكورة هي التى تدخل على المجرور للتعمية ^(٥) ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد » يحتاجان إلى معمول مجرور « بِمِنْ » كفعلهما : « قَرُبَ وَبَعُدَ » فليست : « مِن » بعدهما هي التى تدخل على المفضل ، وتجرحه ؛ إنما هي ومجرورها نوع آخر .

• • •

(١) العليا : مؤنث الأعل ، والسفل : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تثنية : مُفَضَّل ، مؤنث : أفضَّل .

(٣) افطر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان .

(٤) إذ تفتى عنه « آل » ؛ لأنها العهد (وليست موصولة كالدخلة على اسم الفاعل ، واسم المفعول) والى العهد تشير إلى شيء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً . وتعيينه يشرح بالمفضل ؛ ولهذا قالوا : (لا تكون « آل » في « أفضل التفضيل » إلا للعهد ؛ لئلا يبرى عن المفضل) - راجع الصبيان ، ج ٣ أول باب أفضل التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال : « علَّ الأفضل من أمين . وأما قول الأصمى :

ولستَ بالأكثر منهم حصًى وإنما العزَّة للكثير
فقول عندهم بتأويلات مختلفة ؛ منها : زيادة « آل » في لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : « بالأكثر أكثر منهم » ... ومنها أن « مِن » بمعنى « في » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأصمى) شيئاً ؛ فهي إما لغة ، وإما فاذة . . .

(٥) وهي التى سبقت الإشارة إليها في ص ٤٠٧ ، وتخالف الدخلة على المفضل عليه ، والى

سبق بها في ص ٤٠٢ .

زيادة وتفصيل :

قال صاحب التصريح ^(١) : إن « أفعل التفضيل » المقترن بآل يطابق موصوفه لزوماً . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتي :

(« قال أبو سعيد علي بن سعيد في : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الجميع ^(٢) والتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يُقَلَّ فيهما : الأَشَافُ والأَشَرَفَتِي ، والأَظَافُ ، والأَظَرَفَتِي ، كما قيل ذلك في الأَفْضَل والأَطْوَل . وكذلك الأَكْرَم والأَعْمَد ، قيل فيهما : الأَكْرَم والأَمَاجِد ، ولم يسمَعْ فيهما : الكَرُمَتِي والمُسْجَلَتِي . » ٥١) .

هذا ما قاله وما نقله صاحب « التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضيق وتفسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناية استعمالها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها .

على أن بلل الطاقة واحتمال العناية لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناية المهرق المبذول في سبيلها . وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها : « الكَرُمَتِي » ، مؤنث : « أكرم » ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : « الرُذَلِي » ، والْجُمَلَتِي » ، (مؤنث : الأرذل والأجمل) على حين يسجل أبو علي القالي في الجزء الأول من كتابه : « الأمل » ^(٣) ما نصه : (« قال بعض بني عَقِيل وبني كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأرذل ، والأثذل ، والأسفل ، والألأم . وهي : الكَرُمَتِي والفُضْلَتِي ، والحُسَنَى ،

(١) - ٢ - باب : « أفعل التفصيل » عند الكلام على النوع المقرون بآل .

(٢) المفهوم من سياق الكلام في : « التصريح » أن مراده بالجميع السامع مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعي التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما . - وقد سبقَت مند الكلام عليهما في الجزء الأول . - هذا ، ولم يتمرغ النص السالف للثنى . فهل يريد بالجميع ما يشمل المثنى أيضاً كالأشأن في عبارات بعض اللغويين ؟

(٣) ص ١٥٢ .

والرُذَلَى ، واللُّؤْمَى ، وهن الرُّذَلُ ، والنُّذُلُ واللُّؤْمُ . . .) ١ هـ ٩ . فقد سجل
أنها مسموعة هي ونظائرها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمَى -
الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القصوى - الأولى - الجلى -
الدنيا - الوسطى - الأخرى - العليا - السفلى - الكوسى (كثيرة الكياسة)
الطواى (أنثى الأطول) - الضيقى (شديدة الضيق) . . . و . . . ولكل صيغة
مما سبق مقابل على وزن « أفعل » لذكرها . ولو حصرنا ما نقاه صاحب الأمالي ،
وما نقله غيره في مواضع مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان
من هذه الكلمات المبكرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ، لكثرتها التي
تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمثل لإبغادها عن « التفضيل »
وهن نوعه الذى نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة - كما بسطوه هنا - يقوم على الجدل
الحض الذى لا يعضده الحق .

وثىء آخر : أنه لو صح الأخذ برأى مانعين رخصهم ما كان للقياس حكمه
ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير
هنا . فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها ؟ وكيف نحرم تطبيقه
والانتفاع به ، زاعمين وأهملين أن صيغة الكامة ذاتها - بحروفها وتكوينها المادى -
غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف
يتحقق القياس ؟ . . . (١)

لهذا كان مجمع اللغة العربية « سديد الرأي حين قرر قياسية جمع « الأفعال »
الذى للتفضيل المقرون بأل على « الأفاعِل » ، كما قرر صياغة مؤنثه على « الفُعَلَى »
قياساً كذلك (٢) . . .

(١) يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما به طه ابن جني -
وغيره - في الجزء الأول من كتابه : « الخصائص » في الفضل الرشيد الحكم الذى نشير إليه كثيراً ،
وعنوانه : « اللغة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملاً في آخر الجزء الثانى .

(٢) طبقاً لما في ص ١٥١ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ ؛ ففى تلك الصفحة تحت
عنوان : (فى أفضل التفضيل - جمع : « الأفعال » على « الأفاعِل » ، وصوغ مؤنثه على : « الفُعَلَى »)
ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأستاذ والبحوث المؤيدة له :
(« يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترون بالألف واللام على : « الأفاعِل » ، وفى تأنيثه على
« الفُعَلَى » . فنهج من ذهب إلى أن جمعه على « الأفاعِل » وتأنيثه على « الفُعَلَى » مقصوران على »

طالما رددنا - في هذا الكتاب - أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائدة ترجي ، ولا ضرر يدفع .

نعم قد يقع جر من هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع ، كتلك الصيغ التي نقلها صاحب الأمانى عن بنى عقيل ، وبنى كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابية الجر من بين الكلمة والانتفاع الضروري بها ، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيلاً بصقلها وإزالة غرابيتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وتزديد الألفة لها . . .

• •

= الساج . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي مستند إلى أن اقترانه «بال» يعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفضل التفصيل» المقترن بالألف واللام على «الأفصيل» ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على «للمعلمى» () «أ» .

وقد وافق الجميع ومؤتمره على قرار اللجنة في الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة

القسم الثالث :

أن يكون مضافاً^(١) ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامان لا بد منهما في «أفعل التفضيل» المضاف مطلقاً (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) .

أحدهما : ألا يقع بعد أفعل التفضيل «من» الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ، فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً^(٢) من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه^(٣) وجوده ، فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

ففي تحقق الشرطان العامان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان : أولهما : إفراده وتذكيره — كالمجرد^(٤) . —

والآخر : مطابقة المضاف إليه لصاحب^(٥) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف^(٦) الذى ينتجه إليه معنى : «أفعل» ويتصف به) ، في التذكير . والثانيث ، وفي الإفراد وفروعه ، وفي جنسه أيضاً . .

(١) إذا أعيد كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين في ص ٥ . وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء .

(٢) وسيجيء في الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون «أفعل» بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه اللفظية .

(٣) وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتسمها في ج٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ «ب» م ٨٨ .

(٤) وهو المقابلة لثالة على زيادة شيء على آخر ؛ وبهذا تكون المقابلة قائمة وبوجوده .

(٥) وفي حكم أفعل التفضيل المجرد من «أل» والإضافة ، أو المضاف إلى فكرة — وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير — يقول ابن مالك في بيت سبق ذكره في هامش ص ٤٠٣ :

وَأَنْ لَيْسَ تَكْثُورٌ يُضَفُّ أَوْ جُرْدٌ أَلْزِمَ تَكْثُورًا ، وَأَنْ يُوَحِّدًا

(٥) المضاف هو : «أفعل» والذي ينتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهة المدلول والمعنى .

(٦) أى لشيء الذى يقوم به معنى «أفعل» ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنصوت والنعت الاصطلاحيين .

ومن أمثله قول المتنبي :

وأحسن وجه في الورى وجهه مُحسن
وَأَيْتَنُ كَفَّ فِيهِمُ كَفٌّ مَنَعِ

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفتان أيتن كفتين -
وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفهم أيتن أكف^(١) .

فالأمر الذي يجب اجتماعها كاملاً عند إضافته للنكرة^(٢) - أربعة ؛ هي :

(١) امتناع « من » بالخارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفضل » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفضل » في الجنس ، وفي الإفراد .

والتذكير ، وفروعهما .

(١) جاءت المطابقة السابقة - في أغلب صورها التي منها التذكير والتأنيث - نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سيد أفضل امرأة) ؛ لما تقرر : أن أفضل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه - في الأصح - بشرط أن يكون معنى المقابلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفضل » والأحسن إعمال هذا الشرط أما كلمة « أسفل » في الآية فصفة لجميع محذوف .

هذا ، وبين المهم فهم الأساليب التي يكون فيها « أفضل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف الذي يتصف بمعنى أفضل التفضيل ، (أي : مطابقة لصاحب أفضل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعا . وبما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصاحبة أفضل امرأة - المصلحان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجالاً - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلين رجلين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجالاً رجالاً - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن نساء نساء ، وجميعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٤٢١ الآية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم المطف على هذه النكرة في ص ٤٢٢ .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العاملين للشار إليهما آنفاً .
وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما - المطابقة وعدمها ،
بشرط أن يكون الغرض من « أفعال التفضيل » باقية - وقد شرحنا هذا الغرض - ولكن
ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكون مفرداً مذكراً في
جميع استعمالاته . فثال المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران ^(١) أعدلا الأمراء -
الخلفاء الراشدون أعدكُ الأمراء - فاطمة فضلتُ الزميلات - الفاطماتان فضلتَي
الزميلات - الفاطمات فضليات الزميلات . . .

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران أعدلُ الأمراء - الخلفاء
الراشدون أعدلُ الأمراء . . . فاطمة فضلتُ الزميلات - الفاطماتان فضلتَي
الزميلات - الفاطمات فضلتَي الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقاً ^(٢) أو : كان الغرض هو
بيان المفاضلة المجردة ^(٣) فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين ^(٤) في الإفراد والتذكير
وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعال التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو
غير بعض . فثال مالا يرد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقزام في
المناطق الشالية :

(" . . . رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد
على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ،
ويعتصمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لي المترجم : هذا أفضل القضاة عندنا ، وأوسع الرجال
خبرة قضائية في بلدنا ، وأرجحهم عقلاً . . .) " . فالمراد : فاضل - واسع - راجع . . .

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

(٢) أي : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفل » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة . وهذا يقتضي
ألا يوجد المفضول ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق - في « ب » من ص ٤٠٢ - أن « أفل »
لا يمكن تجريد « من » معنى المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضول .

(٣) أي : إثبات الزيادة المحضة التي لا يقصد منها زيادة شيء على المضاف إليه وحده ،
وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة المراد منها ؛
لكثرة مجيئها ، في أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذي لا ضرر فيه) .

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضل . . .

وفي غير المفرد تقول : هذان أفضلنا القضاة — هؤلاء أفضلنا القضاة . أو :
أفضلهم . . . هذه فضلتنا القاضيات — هاتان فضلتنا القاضيات — هؤلاء
فضلتنا القاضيات — . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة
المطلقة ؛ نحو : الحق أحق الأقوال بالاتباع . والدين أولى الأصول بالتمسك به .
فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ؛ أو بينها
وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق
أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسك به
ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن
الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما — هما الأحقَّان
والأوليان .

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزلة — الوالدان أحسننا الناس منزلة —
الوالدين أحسن الناس منزلة ، أو : أحسنوا الناس منزلة — الوالدة حسنتنا النساء
منزلة — واللتان حسنتنا النساء منزلة — واللدات حسنيات النساء منزلة ^(١) . . .

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة
يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعلمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند
عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة — كما شرحنا —) :

وتَلَوْ « أَل » طِبَّقْ ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضْيَفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

أى : أن « أفل » الذى يتلو « أَل » ويقع بعدهما يجب مطابقتها لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة
فيه وجهان متغولان عن صاحب أى ومعرفة بلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى : « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوَّ طِبَّقْ مَا بِهِ قِرْنُ

(فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبه ذلك
ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما (في ص ٤٠٤) ؛ وهما :

وَإِنْ تَكُنْ يَتَلَوُ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

كَمِثْلٍ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض
المضاف إليه^(١).

(١) هذه المسألة إيهامح وإف سيجيء في الزيادة والتفصيل (آخر ص ٤٢٣) ، فثال دخوله
في جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : توبه أفضل وجاهم واحداً واحداً ،
وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته
(بومود القشير في إخوته ، يمود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة
يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يمد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للقشير
تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب
(راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل) .

زيادة وتفصيل :

لا يضاف « أفعل » الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضل (كما سبق)^(١) . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعل » جزءاً^(٢) والمضاف إليه كلاً ، نحو : الرأس أرفع الجسم - والمخ أعظم الرأس ...

(٢) أن يكون « أفعل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشتملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام^(٣) - أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العلية - أشهر التبركات ما كان مالا لا علم معه ، ولا خلق .

وأحب أوطان البلاد إلى الفتي أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام - التماثيل - الأنهار - التبركات - أوطان البلاد . .) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تماثيل - القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة - كهذه الأمثلة - كان معناه معنى الجمع ، وتمرته منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضي أن يكون « أفعل » بعضاً من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هوماً هوماً - أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً - القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ، ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عدوا رجلاً رجلاً . أى : أفضل من كل رجل^(٤) ...

(١) في ص ١٦٦ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كَلٌّ » ولا وجود للكل الحقيقي إلا بجميع أجزائه .

(٣) جمع : هَرَمٌ . (٤) راجع ص ١١٧ وهاشوا رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة «أفعل» للنكرة ما نصه :

(زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : «من كل» اختصاراً ، وأضيف : «أفعل» إلى : «رجل» . وجاز كونه مفرداً مع كون «أفعل» بعض ما يضاف إليه - فالأصل أن يكون جمعاً - لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيه ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت «أل») هـ .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على «أفعل» فقال ما نصه :

«إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكروضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلت من أول الكلام^(١) . فإن أضفت «أفعل» إلى معرفة ثبوت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

ومِثَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيِّدًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنَهُ قَدَّالًا^(٢)

أى : أحسن من ذكر^(٣) . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا ..) هـ . ثم قال بعد هذا مباشرة : «والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى» هـ . قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : «وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم للوصول . وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين» هـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

(١) يريد : كأن المخطوف ليس مخطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفضل المضاف

لنكرة . (٢) مؤخر الرأس .

(٣) وما قاله «الصبان» نقل مثله «ياسين» . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير

المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيجيء - .

ويعلمه عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيها أطلعنا عليه من مراجع .

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعال التفضيل المعطوف في الصورة السالفة — من ناحية ضبطه ، والأوجه الإعرابية الجائرة فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور^(١) .

وما يجب التنبيه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان «أفعل» باقياً على دلالة التفضيل الخاص — كما قلنا^(٢) — وعندئذ يكون المضاف إليه هو : «المفضل» ويتعين أن يكون «أفعل» . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً ، ولا يشترط في المضاف حيثئذ أن يكون بعضاً منه ؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضاً : «يوسف أفضل إخوته» . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم في الفضل^(٣) . قال شارح المفصل ما نصه^(٤) :

«... قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول : «الياقوت أفضل الزجاج» ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحيث يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة «أفعل» إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثاني : إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة — نظراً إلى مقتضى إضافة «أفعل» — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

(١) في : «ب» ص ١٤ — باب الإضافة .

(٢) في ص ٤١٩ ، الشرط الثاني .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤١٩ .

(٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

وذلك فاسد^(١) ، فأما على النوع الثاني^(٢) وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كاستناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون « أفعل » بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصِيبَ الشاعر : « أنت أشعر أهل جيلتك » لأن أهل جيلته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تَسْخُ إضافة « أفعل » — إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم . . . » اهـ .

...

(١) لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في « د » ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) « أفعل » على قسمين :

أولها : ما يدل على التفضيل . والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ، خال من المفاضلة علواً أو اتسافاً . كاللنى سبقت الإشارة إليه في : « د » من ص ٤١٠ وفي ص ٤١٨ .

وفيما يلي بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به .
الأول : المجرد من «أل» والإضافة	(١) إفراده وتذكيره . (٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما في صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معلودة ؛ هي : (مفعول « أفعل ») ، أو : (« لو ») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء) .
الثاني : المقرن «بأل»	(١) وجوب مطابقتها . (٢) عدم مجيء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء « من » التي للتعدية .
الثالث : المضاف	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كان مضافاً لنكرة ، وأن تكون هذه النكرة من جنس ^(١) موصوفه — (أى : من جنس صاحب أفعل التفضيل) — ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو : صاحب أفعل التفضيل) . في الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل كان الحكم كما يأتي : (١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ و ٢) . (٢) جواز المطابقة وعدمها في التذكير والإفراد ، وفروعهما . لكن الأنصح التزام الإفراد والتذكير في كل حالتهما . (٣) وجوب المطابقة في الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة مجردة ^(٢) ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف في الجنس وعدم تطابقهما .

(١) انظر المراد من الموصوف هنا في رقم ٦ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) سبق شرحها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ .

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص « بأفعل » .

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .

(٢) جواز مطابقتها وعدمها في الأفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن

كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الأفراد والتذكير أفصح . وتعجب البعضية في هذه الصورة .

(٣) وجوب مطابقتها في باقى الأحوال . أى : حين يقترن « بأل » ،

أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة . وفي هذه الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، وغير بعض .

• • •

عَمَل « أَفْعَل » التفضيل .

« أَفْعَل » التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ، فيكون معمولها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ : « سمعته قبيل المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لساناً ، وأعلى في الكلام بياناً ، ورأيتَه يخوض الوحى ، فكان أجراً عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى شدّاتها عزماً » ... ؛ فالجار والمجرور : (في القول) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : (في الكلام) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق : « بأجراً » . والظرف : « لدى » متعلق : « بأقوى » .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ ، ففيه البيان التالي :

أولاً : عمله الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفساً ، وأشرف قصداً ، وأكثر تعلقاً بجملة كل الأمور ، ففي كل من « أنبل » و « أشرف » ، و « أكثر » ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحياناً - وهذا قياسي - نحو : مرت بزميل أفضل منه أنت ، يجر كلمة : « أفضل »^(١) ، على اعتبارها نعتاً لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل^(٢) أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر - قياساً - إذا صح أن يحل محل « أفعل » التفضيل فعلٌ بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

(١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدأ . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً بـ « أنت » .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مطّرداً ، هو : أن يكون « أفعل التفضيل » - في الأغلب - نعتاً والمنعوت اسم جنس ، قبله نتي أو شبهه ^(١) . وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنياً ^(٢) منه ، ومفضلاً على نفسه ومفضولاً أيضاً - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلاً أكل في وجهه الإشراق ^(٣) منه في وجه العابد الصادق . فكلمة : « أكل » أفعل تفضيل ، نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس مني في جملة ، وهو : « رجل » - و « الإشراق » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضّل ومفضول معاً ؛ فهو مفضّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثمّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور ^(٤) منه في عين الظباء ... فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيوناً » اسم جنس مني في جملة ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضّل إن كان في عين الظباء ، ومفضول إن كان في عين غيرها . فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفها .

وفي صورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعل بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق ... وما شاهدت عيوناً يحمل فيها الحور ...

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً ، إلا نادراً لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً ، نحو : المشى أنفع من السباحة ، ففي « أنفع » ضمير مستتر وجوباً يعود على المشى ، ولا يجوز في الرأي الرجح أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأي الرجح أيضاً - استمعت إلى فتى أعلم منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل ^(٥) : « أعلم » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

(١) كالنهي ، والاستفهام اللذين بمعنى النفي ، وسيجيء التفصيل لهذا في « أ » ص ٤٣٠ .

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ، ومنعوته .

(٣) أي : من الإشراق (انظر « ب » في الزيادة ، ص ٤٣٠) .

(٤) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلاً على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربية) . ومنها مثالم المرء منذ عهد بعيدة حتى سموا مسألة الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين فلان) . . . ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : (إن أفعَلَ التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة : « الكحل ») . يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة : « الكحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل (١) . . .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعَلَ التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحمل عمله فعل بمعنى ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ . وَمَتْنِي عَاقِبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعَلَ » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متعاقب أفعَلَ التفضيل فعلاً ، (أى : وليه « أفعَلَ » وأتى به فعل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلاً :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أول به الفضل من الفضل بالصدق . ثم دخله الحذف الذي شرحناه والذي سيجيء في الزيادة . ومن الممكن أن يحمل عمله نفس معناه هو : بحق .

زيادة وتفصيل :

١ - من أمثلة النهي : لا تخالف شريفاً أحبَّ إليه الخير منه إليك . ومن الاستهزام الذى بمعنى النفي : هل امرأة أحقُّ بها الحمدُ منه بالأمّ ؟ .

ب - من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعال التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمفعول . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو هما معاً . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه^(١) ؛ مثل ما رأيت رجلاً أكلَ - ... الإشراقُ منه في وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ ... الحورُ منه في عيون الظباء . والتقدير : أكلَ في وجهه الإشراق ... - وعيوناً أجملَ فيها الحورُ ... والمخوف هنا ملحوظ كأنه مذكور^(٢) .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبه بعضَ بعضٍ منه في قومك . التقدير : ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعضٍ ببعضٍ منه في قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل من الجارة على واحد مما يأتي :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل في لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من حورَ عيون الظباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق منه في وجه العابد وما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحور منه في عيون الظباء .

(٢) وإما على المحل - أى : المكان - الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه في المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه و تقول ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق

من وجه العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من عيون الظباء و
ففي هذه الصورة حُذِفَ مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد — ومن
حور عيون الظباء .

(٣) ولما : على صاحب ذلك المحل الذي يقوم به الفاعل ، ويحل فيه .
(أى : على شيء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذي يحل فيه الفاعل) كالوجه
في المثال الأول ، والظباء في المثال الثانى تقول ما رأيت رجلاً أكمل في
وجهه الإشراق من العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من الظباء . وفي
هذه الصورة حذِفَ مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد — ومن
حور عيون الظباء .

ويجوز حذف الضميرين معاً إذا حذف من الجملة كل ما يجرى به الفاعل
الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شيء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على
«أفعل» التفضيل ؛ فيستغنى «أفعل» بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شيء
كالغزال أحسن به الحور^(١) . أو يتقدم محل المفضل على «أفعل» ؛ نحو :
ما شيء كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت «من» في اللفظ على المفضل (لا المفضول) ؛ نحو : ما أحد
أحسن به الصبر من المعلم .

وجذا التخفيف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قلة
الاستطاعة .

• • •

(١) ويقولون إن الأصل : ما شيء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف
وهو : «حسن» ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان
الحور منسوباً للغزال ، ومتصلاً به ملائماً له صح حذفه استثناءً عنه بالمضاف إليه الذى يحل محله أيضاً ؛
فصار الكلام : ما شيء أحسن به الحور من الغزال .

ثانياً : عمله النصب :

ينصب أفعال التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال ^(١) ، . . . وبقية المنصوبات ؛ فتكون معموله له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذي هو فاعل في المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعال التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفاضة وأعظم تفهماً . فإن لم يكن فاعلاً في المعنى وكان « أفعال » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبئ أوفر الشعراء حكمة (وقد سبق ضابط كل ^(٢)) .

. . .

ثالثاً : عمله الجر :

يعمل الجر في المفضول إذا كان مضافاً إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرع رجل للدفاع عن وطنه — القائد أقدر الجنود على إدارة رحى الحرب . . .

. . .

تعدي أفعال التفضيل بحروف الجر :

١ — إذا كان أفعال التفضيل ^(٣) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحبة أو البغض أو ما بمعناها . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى ^(٤) ، وما قبل : « أفعال » هو الفاعل المعنوي ، نحو : الشرق أحب للدين من الغربي ، وأبغض للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرق الدين ، ويبغض الخروج على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوي وما قبل « أفعال »

(١) وقد ينصب حالين معاً ؛ (طبقاً للبيان السابق في رقم ١ من هامش ص ٤٠٩) ولا مانع من وقوع الحال — هنا — جامدة غير مقولة بالمشتق ، كما هو بدون بهاب الحال ، ص ٢ — .

(٢) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٣) التعجب والتفضيل سيان في أكثر ما يأتي . (راجع ص ٤٠٩) .

(٤) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعال التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجيء بعده في ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى اللام وإل . ص ٣٤٤ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠) .

هو المفعول المعنوي ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المالَ أكثرَ من متع الحياة ^(١) . . .

ب - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته يالباء ؛ نحو : صديقى أعلم بى ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالاً على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحرُّ أطلبُ للثأرِ وأدفعُ للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معينٍ فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكرٍ أزهدَ الناسِ في الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه في طاعة ربه . وقول الشاعر :

أَجْدَرُ الناسَ بحُبِّ صادقٍ باذُلُ المعروفِ من غيرِ ثمنٍ
ومثل البيت الذى سبق لمناسبة أخرى ^(٢) وهو :

لولا العقولُ لكان أدنى ^(٣) ضيغمٍ أدنى ^(٤) إلى شرفِ من الإنسانِ

وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عُدَى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به ؛ تعامل مخلوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق) .
نحو : فلان أكسَى للفقراء الثيابَ . التقدير : أكسَى للفقراء بكسوم الثياب ^(٥) .

(١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُّ أقطارِ البلادِ إلى الفتى أرضُ يَنالُ بها كريمُ المطلبِ
(٢) في آخر ص ٤٠٤ . (٣) أقل . (٤) أقرب .

(٥) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعل » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على رأى لكونه الذى سبق فى ص ٣٦٦ فى صيغة : أفعل ، التى للتمجيد ، وهى صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقديره مَحذوف . ولكن الأولى أخف نوعاً ؛ لسرعة انجاء الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة الأصلية^(١).

١ - التمت . (ويسمى أيضاً : الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع » الأصل هنا : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوح إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : « المتبوع » - كما سيأتى - بحيث لا يختلف فلاحه عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مساهراً له في هذا ، سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخ للوق^٢ . أم : تقديرية ، نحو : أقبل الفتى للوق^٣ ، أم محلياً ، نحو : أقبل سيويه للوق^٤ . فلفظ : « الوق » متقيد بالرفع (في الأمثلة الثلاثة) بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ للوق^٥ - أكبرت الفتى للوق^٦ - أكبرت سيويه للوق^٧ بنصب : « الوق » في الأمثلة الثلاثة ؛ مساهمة لذلك اللفظ الخاص . كما نقول قدرت في الآخر للوق^٨ مروته - قدرت في الفتى للوق^٩ مروته - قدرت في سيويه للوق^{١٠} مروته يجر : « الوق » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجازاة لذلك اللفظ السابق . ونقول : أفرج^{١١} وأطرب^{١٢} برؤية الأوفياء . ولن أفرح^{١٣} وأطرب^{١٤} برؤية الأعداء ، ولم أفرح^{١٥} وأطرب^{١٦} بسماع السوء ؛ فاللفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجرم ثالثة ؛ تبعاً للعلل سابق ، وتقيداً به

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوح الإعراب ، فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجزومين ، أو مجزومين . ثم هنا بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كما اتفقت على اللفظ للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما في بعض حالات اللطف وسجيء في ص ٦٤٢) . وما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : « البناء » ، ولا في غيره ؛ « الإعراب » ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن « البناء » ، أو : الإعراب ، لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى » أو : « معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً .

والتوابع الأصلية أربعة ؛ « التمت » ، - (ويسمى أيضاً : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، فنى للكلمتين هنا غير معانيهما السابق في « ب » ، من هابش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق) - « والتوكيد » ، « واللطف بقرسبه » ، و « البدل » . (وسجيء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص) .

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصلية يختلف اختلافاً كلياً عن التابع العارض الذي سجيء في ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع المارض الذي سبق (في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب ، المحتل الآخر ») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها عاثلة لحركة الحرف الذي يسبقه بعده كقراءة من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام . =

بعض أحكام التوابع :

إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حقاً - .
في سببه ؛ فسيب في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية
أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف . . . أو غير ذلك من الأسباب المؤدية
إلى الترفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسيب واحد ، هو : « التبعية »
(لأنه نعت ، أو عطف ، أو تأكيد ، أو بدل) ، ويشين عما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على
المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقديم موصول التابع في بعض الحالات التي ستجىء في أبوابها ، بالرغم
من أن البصريين يمتنعون تقدم هذا الموصول ، دون الكوفيين - كما سيبيء في ص ٤٣٦ - .

ومن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » - (إلا كلمة : « كل » - انظر
ص ٤٦٧ و ٥١٣ -) ، « عطف البيان » ، وكذا : « البدل » (على الوجه الموضح في ص ٥٥ من
ص ٦٧٧) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأى الآتي في رقم ١٥ من
ص ٦٦١ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهاشبا لإيضاح القطع ، وبيان المراد منه .

ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في
ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتركيب ، فالبدل ، فمطف النسق ؛ كما في البيت التالي :

قدّم النعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته - طبقاً لما تقدم في
ج ١ ص ٢٧ - وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي محض ؛ كموصول الوصف
في قوله تعالى : (ذلك حشر - علينا - يسر) وموصول الموصوف في نحو : تعجبني معاونتك ضيفاً
لكبيرة . وعامله ؛ نحو : المريض - أكرمت الجريح . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إن امرؤ هلك
ليس له ولد ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول حامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سبحانه
الله عما يصفون عالم الغيب) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أفي الله شك فاطر
السموات والأرض) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح الخلف . والقسم ؛ نحو : الولد - والله - البار
محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بلى ، ورب لتأتين سنكم ، عالم الغيب والشهادة) ، والاعراض
كقوله تعالى : (وإنه لقسم - لو تعلمون عظيم) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحداً إلا للوالدين كامل
الشفقة . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف - ومنه
« الكنية » - له حكم خاص لفظي ومعنوي ، يجيء في ص ٤٤٤) .

ولا يجوز فصل المنعوت المجهم - كاسم الإشارة ونحوه - من نعت الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت
هذا علياً للتابع . والأصل : أكرمت هذا التابع علياً ، ومثله : الشمرى المعبور . . . فلا يصح
الفصل بين « المبور » ومنعوتها . واسم الموصول - وهو من الأسماء المبهمة - لا يصح الفصل بالنعت
بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا في باب : « الموصول » ، ج ١ ص ٢٧) فيصح : أبصرت الذي في
الحديقة المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الحديقة .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متصلاً بالمعطوف عليه النعت ، ولا يستثنى المنعوت عنهما مآ ، (أى : عن النعت ومنه ما يكمله) ، ففى مثل : « إن امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر . . . لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومسئوله بتابع مطلقاً ؛ نعتاً أو غير نعت - (طبقاً لما سبق فى رقم « من ص ٢١٦) - وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، ويلزم التهمة فى الأخطب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمة : « يَتَّقُ » فى مثل : « هذا الورق أبهى يَتَّقُ » أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلزم التهمة . . . وليس من اللازم فى التابع ولا فى المنعوت أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقيد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سمعت لزيادة صديق كان مريضاً - كما سبق فى باب كان ، ج ١ - . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكد (بفتح الكاف المشددة) قوله تعالى : (. . . ولا يحزننَّ ويرضينَّ بما آتيتهنَّ كلهن) ، فكلية : « كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لذون النسوة (الفاعل) وليست توكيداً للفسير المنسوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح علم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : « كل » التى تليها كلمة : « أجمع » لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعده « أجمع » من ألفاظ التوكيد الملحقة التى تساق لتقوية التأكيد - وستجىء فى ص ٥١٧ - .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ، مثل : المديق الحق مخلص فى الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : « (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ . ربنا تقبلُ منا ؛ إنك أنت السميعُ العليمُ - ربنا - واجعلنا مسلمينَ لك ، ومن دُريتنا أمةً مسلمةً لك ، وأرأنا مستأسكنا ، وثُبَّ علينا ؛ إنك أنت التواب الرحيم - ربنا - وابعثْ فيهم رسولا منهم . . .) » والأصل من غير الفصل بالنداء : (إنك أنت السميع العليم ، واجعلنا مسلمين لك . . .) - (إنك أنت العواب الرحيم ، وابعثْ فيهم رسولا منهم) فجاء النداء - وهو « ربنا » - وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . . .) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما - طبقاً للأرجح - الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستفكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب المطفئ) ومهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً - وفى ص ٦٣١ البيان - .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والبدل منه قوله تعالى : (فَمِ الْيَلِّ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ . . .) . وقد أشرنا - فى ص ٤٣٥ - إلى أن البصريين لا يجوزون أن يتقدم معمول التابع على المنعوت ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجوزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمة : « طعام » المعمول

تعريفه :

تابع يكمل متبوعه^(١) ، أو سبب^(٢) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيد بها النعت ما يأتي^(٣) .

(١) الإيضاح^(٤) : إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوقي في الرسول عليه السلام :

« الفيل : « يأكل » وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى : (وقل لم في أنفسهم قولاً بليغاً) فجعل الجار مجروره متممًا بكلمة « بليغاً » . وهذا رأي حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض . أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ فمثل : مررت برجل عاقله عن فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل عن فرس عاقل أبلق . . . وهكذا :

والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا . . .

ويتضح أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظياً ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المنعوية فقد يختلفان تماماً في معناهما ؛ كبذل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كما في حالة اللطف بالعرف : « لا » وقد يختلفان مع تفاوت كبير ؛ كالنمت الذي للتوضيح . . . وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ نَعْتٌ ، وَتَوَكِيدٌ ، وَعِطْفٌ ، وَبَذَلٌ

يريد : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأولى ، أي : الأسماء التي سبقها وتقدمت عليها ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر .

والتوابع الأربعة لفئات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدي في جملة « من أساساً » تتوقف عليه فائدتها الأصلية ، إلا النمت ؛ فإنه قد يتم - أحياناً - الفائدة الأساسية على الوجه الذي سبق^(٥) في ص ٤٤٠ .

ونكرر ما سبقته الإشارة إليه (في آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله في ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص ٤٦٩ .

(١) لا بد في المتبوع هنا - وهو المنعوت - أن يكون اسماً ، كما أعرفنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولما حكمها الخاص الذي يحى بهائه في ص ٤٤٤ .

(٢) السبب هو : الاسم الظاهر المتأخر من النمت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة . . . (انظر ص ٤٥٢) .

(٣) وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإبهام . . . قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما ساق .

(٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المعرفة ، ورفع الاحتمال الذي يتجه إليه مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو : محمود » أو : غيرها من المعارف . . . قد يشترك في -

أشرق النور في العوالم لَمَّا بشرتها بأحمد الأنبياء
 اليتيم، الأُمِّي، والبشر الموَحِّي إليه العلوم والأسماء
 أشرف المرسلين، آيته النظم قُ مبيناً، وقومُه الفصحاء
 ونحو: فتح مصرَ عمرو بن العاص، الصائب رأيه، المحكمُ تدبيره....
 فالكلمات التي تحتها خط (فيما سبق) نعت توضح معنوها المعروفة.

(٢) التخصيص^(١) إن كان المتبوع فكرة، كقول الشاعر :

بُنِي، إن البرَّ شيءٌ هَيْنٌ وجهٌ طليقٌ، وكلامٌ لَبِيبٌ
 ونحو: كَم من كلمةٍ خفيفٍ وزنها، أودت بجماعةٍ وفيرٍ عندُها !! .

= التسمية بها أكثر من شخص، فهي - مع أنها معرفة تدل على سمين - قد تحمل أحياناً نوعاً من الإبهام، أو الإجمال، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح؛ فيجىء التمت لتتبع هذا الغرض؛ فنقول: أحد العالم محترم، وعمود الحسن محبوب.

ملاحظة عامة: التمت إنما يوضح متبوعه - ويخصمه كذلك - بأمور عرضية يدل عليها معنى التمت، وتكون مما يطرأ على الذات، كالعلم، والفهم، والذكاء... أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هي المرادة منه مباشرة، لا أن المراد أمر عرضي يطرأ عليها - فن اختصاص عطف البيان، والتوكيد اللفظي، وكذا التوكيد المعنوي بالنفس واليمين، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثة هو عين الأول «المتبوع» - كما سيجي في أبوابها ص ٥٢٥ و ٥٣٨ و ٥٤٢ و ٥٥١ و ٥٥٣ - أما التوكيد المعنوي بلفظ: «كل» أو: «جميع» أو: «عامة» فإن المراد منه هو: «إفادة الشمول»، وليس الدلالة على الذات نفسها - والبيان في ص ٥٠٩ - .

- راجع للصبيان أول باب التمت - .

(١) مدلول للفكرة (كرجل، وشجرة، وكوكب...) تشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها، وتصديق عدد ما تشمل عليه تصديقاً نسبياً، (أي: بالنسبة لحالتها قبل التمت)؛ فكلمة: رجل، تشمل ما لا يعد من الرجال، عالمهم، وجاهلهم، غنيهم، وفقيرهم، صحيحهم ومريضهم... و... و...، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره، بعد أن كانت تشملها، وتشمل أنواعاً كثيرة معه. (راجع ص ٢٢) ولتمت يخصص متبوعه - كما يوضحه - بأمور عرضية مما يطرأ على الذات، طبقاً للملاحظة السابقة في آخر رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة.

(٣) مجرد المدح^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يسعد أمته ، ويغنى دولته - فليسلك مسالك الخليفة العادل عمر بن الخطاب .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفة الشامل عدله ، الرحيم قلبه . . .

(٤) مجرد اللوم^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حنقاً ، والقلوب بغضاً - فليتنهج نهج والى الأمويين الحجاج بن يوسف ، الطاغية .

ونحو : كان الحجاج والى القاسى قلبه ، الطائش سيفه ، الجامع هواه . . .

(٥) الترحم^(٢) ؛ نحو : ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزيم^(٣) ، والطائر السهيف^(٤) جناحه يعذبه الشرير ؟ . . .

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضربة^(٥) الوحيدة^(٦) فتقتضى عليه .

ونحو : أعجبت بخالد الواحدة^(٥) ضربته ، القريدة^(٦) طعنته^(٣) . . .

(١ و ١) بمجرد النعت للمدح الخالص أو اللوم الخالص ، حين يكون معناه القنوى أو المراد الأصل منه غير مقصود ، ونقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو اللوم ؛ فثبته عمر بالمدح ، والحجاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت المقصد من كلمتي : « العادل » و « الطاغية » في المتأخرين ، إنما هو أمر آخر غير معناها القنوى الأصول ؛ ذلك الأمر هو : المدح في الأول ، والذم في الثاني ، ولولا هذا لكان مشتقاً على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا محبب بلاغة .

(٢) إظهار الرحمة والحنان لفكره .

(٣) التيم المعروف بلقبه وشبهه .

(٤) المكسور .

(٥ و ٥) إنما كان النعت في هذا المثال شواهداً للتوكيد ، لأن صيغة « فشة » التي فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تعد معنى جديداً ، وإنما تركب المعنى القائم . ومثلها كلمة : القريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أسمر الدابر لا يعود ، وقد القادح لن يتوقف . وقاله أبو عمرو القادح ، نعتان للتوكيد ؛ لأن « أس » لا بد أن يكون دابراً ، (أى : متوقفاً) ، والند لا بد أن يكون قادماً . . .

(٦) الوحيدة .

(٧) وفي تعريف النعت بتعويبه يقول ابن مالك :

(٧) وقد يتمم النعتُ القائِلةَ الأساسيةَ بالاشتراك مع الخبر . مع أن الأصل في الخبر^(١) أن يتمم هذه القائِلة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بل أنتم قومٌ عادُونَ . . .) ، أى : ظلّلون . وقوله تعالى : (بل أنتم قومٌ تجهلون . . .)^(٢) وقول الشاعر :

ونحن أناسٌ لا نوسطُ عندنا لنا الصمدون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناسٌ نحبُّ الحديث ونكرهُ ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق القائِلة بأن يقال : أنتم قومٌ — نحن أناس . . . ، لأن هذا معلوم

فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَشَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(برسمه : أى : بزيادة سمه عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنسوبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببه . فالمراد : أن النعت تابع يتمم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت .

(١) سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر لاسخ .

(٢) لإيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢) . وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ ، كالأشلة المذكورة ، وخبر التبايح كقول الشاعر :

ولا خير في رأىٍ بغير رَويّةٍ ولا خير في رأىٍ تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا : لا خير في رأى . . . بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكلفة ، وهى هنا النعت ؛ (وهو : شبه الجلسة في الشطر الأول ، والجلسة الفعلية في الشطر الثانى) .

ومن شبه الجلسة الواقع خبراً مفتقراً إل النعت بعده ليعتم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فويل للمُصَلِّينَ ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يُسرّاهُون ، ويمتنعون الماعون . . .) فلا يمكن أن يصبح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به .

بداهة من القرائن العامة المحيطة بالتكلم^(١) . . .

• • •

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقى ، وإلى نعت سببى^(٢) .

١ - فالحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس منوعته الأصيل^(٣) ، أو فيها هو بمترلته وحكمه المعنوى .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة ، أو تحويلا - يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكدُ خالدٌ ، وبؤسٌ مقيمٌ وشقاءٌ يجِدُّ منه شقاءٌ

فكلمة : « خالد » نعت حقيقى ، منوعته الأصيل هو : « نكد » . وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منوعته الأصيل مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيم » نعت حقيقى ، ومنوعته الأصيل هو : « بؤس » وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منوعته الأصيل مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه . . .

(١) ومثل كلمة : « خُلباً » فى قول الشاعر :

لا يكنْ وعدك برقاً خُلباً إن خير القول ما الفعلُ مَعَهُ

والبرق الخلب : الذى لا مطر معه . ومثل جملتى : « يفاد » و« يمان » فى قول الشاعر :

ليس الغنى مالاً يفاد ويقتنى إن الغنى خلقُ يمان عن الدنْس

(٢) تفصيل الكلام على السببى فى ص ٤٥٢ - وسيجىء فى الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنى آخر .

(٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ، اسبق (فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨) من أن النعت لا يتمرر للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يتمرر بالأمور العرضية التى تقرأ عليها .

ونقول : استمعت إلى خطيب فصيحٍ اللسانِ ، عذبِ البيانِ ، قوى الحجة .
أو : استمعت إلى خطيبٍ فصيحٍ لساناً ، عذبٍ بياناً ، قوى حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ، ولكنه بمنزلة الأصل فى حكمه ، لأن الجملة كانت فى أساسها الأول : استمعت إلى خطيبٍ فصيحٍ لسانه ^(١) . . . فالفصيح هو اللسان لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه ^(٢) ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالفعل به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » - وهى النعت - مشتملة على ضمير مستتر محوّل ^(٣) ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت فى الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحوّل وإسناد جليدين ، حين تمّ اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقة بالنعت . لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر ، وفى حكمه للمعنى . ومثل هذا يقال : فى عذبِ البيان ، وقوى الحجة . . .

...

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهى محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٩٢ وفى إضافة اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت فى هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية « مجازية » السبب الذى شرحتنا فى الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حوّل فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقى الأصل فيجرى فيه التفسير على الموصوف الذى هو له مباشرة ، فليس فيه راحة مجاز ، أى : أن النعت يرفع أسالة . أما فى الأخرى فيرفع بعد التحوّل . (٣) أى : منقول . . .

حكم النعت الحقيقي :

الأغلب مطابقتها للمنعوت^(١) وجوياً في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء — هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان . . . هؤلاء خطيبات فصيحات . . . وكلها الباقى .

وبناء على هذا الأغلب لابد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة^(٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة^(٣) ، وأن يكون رافعاً ضميراً للموصوف ، أصالة أو تحويلاً . بالطريقة التي شرحناها

• • •

(١) إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل . (ب - ص ٤٤٤ و ج - ص ٤٤٥) .
 (٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .
 (٣) أ. عدد المسائل الإجمالية في « ب » و « ج » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - قد يكون المنعوت كُنية . وقد أوضحنا - فيما تقدم^(١) - أن تركيبها إضافي ولكنها معلومة من قسم العَلَم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة : «الشجاع» يحترق في المعنى نعتاً للآخرين معاً ؛ (أي : للمضاف والمضاف إليه) . ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه^(٢) معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وسنجد له إشارة في السببي . ، في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وكذلك يسرى على العطف ؛ (طبقاً لما سيجيء في بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١) . وعلى التوكيد (كما في ب ص ٥٠٧) .

وعلى البدل (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) . .

ب - هناك منوعات معارف تقتضي أن يكون نعتها معرفة أيضاً ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : «أى» ، وأية» عند نداءها ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف «بأل» أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأبها الرقي ما أتبلك - يأتيها التي أحسنت ... - يأتيها الرقي ... ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً - متادى وغير متادى - إلا بمعرفة ، مبدومة «بأل» ؛ نحو : يا هذا الناقد تكلف .

- وسيجيء تفصيل الحكم في باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١^(٣) ... - .

(١ و ١) انظر الكلام على الكنية ونعتها - ج ١ م ٢٢ ص ٢٧٧ باب : «العلم» . وقد سلف هنا في «ج» من ص ١٩٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومث العلم الكنية .

(٢) بهذه المناسبة فنقل بعض ما جاء في الموضوع المذكور خاصاً بكلمة : «أى وأية» عند نداءها من وجوب إفرادها ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأبها الناصح اعمل بنصحتك ألا - يأبها المتنافسان ترفساً عن الحق - يأبها للطلاب أنهم ذخيرة البلاد ... و ... و ...

٢ - يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة^(١) لا مطابقة فيها في الجمع ، فالنمت جمع ، والمنعوت مفرد ، منها قولهم : هذا ثوب أخلاق - ويرمة أعشار - ونظفة أمشاج^(٢) ... و... ومنها : الألفاظ التي تلزم - في الأغلب - صيغة واحدة في التذكير والتأنيث ،

٣ - وأما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الانقصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منها صفتها . فقال التذكير ما سبق . وقال التأنيث : يأتيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأتيها الفتاتان أتما عنوان الأسرة - يأتيها الفتويات أفن عنوان الأسرة . ويجوز في وأنها عدم المماثلة لنتها المؤنث ؛ فيصح أن تشمل مع ومع فتها المذكورة واحدة غالية من فاء التأنيث ؛ ولا يصح هذا في « آية » المحتمية بالناء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

٤ - ولا بد من وصف « أي وأية » عند فداثهما ، إما باسم تابع في ضبط حركتها النقطية الظاهرة وحدها ، (ويجوز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل . ورايه مردود) - معرف « بال » الجنسية في أصلها ، وتضمير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ « أل » . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتحم في الرأي الأخير والأول أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في حركتهما لحركة المتادى الشكلية الظاهرة ، (أو المحلقة ؛ طبقاً للرأى السالف المردود) ؛ فيكون كل منهما في محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المتادى ؛ نحو : يأتيها العلم الخفاق نجمة ، ويأتيها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأتيها الذي يخفق فوق الرموس نجمة ، ويأتيها التي ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكى وما بك داء كن جميلاً تر الوجود جميلاً

٥ - فإن كانت : « أل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو فتح الأصل ، أو قلبية ، أو ... ، لم يصح النمت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأتيها السيف ، ولا يأتيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأتيها المخذان . . . أو المخذون . . . وكذلك لا يقال : يأتيها ذاك العالم ؛ لاشتغال الإشارة على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتغال الجملة الواحدة - في غير التبعة - على خطابين لشخصين مختلفين (طبقاً لما في ٢ - ٤) ولم ٦ من حاش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : « المضاف » .

٦ - وإذا وصفت « أي وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون بـ « بال » كالبيت المتقدم . . . ١ هـ ، المنقول الموجز . (١) أي : مقصورة على السماع ؛ فلا يزداد عليها . (٢) الأخلاق : جمع شئكق ، وهو : البال . والأعشار جمع : عشر - بضم فسكون - والأمشاج : جمع : مشج ، أو : مشج - بفتح الأول والثاني - . . . ، وهو المختلط .

كصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ، مثل صَبَّور ، بمعنى : صابر : فهذه الصيغة - في الأغلب - لا تلحقها علامة تأنيث ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - بالشروط والتفصيلات الآتية في باب « التأنيث »^(١) - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاة صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صَبْرٌ - وفتيات صَبْرٌ .

ومن تلك الألفاظ : المصادر التي تقع نعتاً ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ، طبقاً للبيان الخاص بها ، وسيجيء^(٢)
ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل^(٣) ، فيجوز في نعت

(١) ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفي ذلك الموضع نص قرار أصله مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « فَعُول » بمعنى « فاعل » . وقد سجلناه هناك .

(٢) في رقم ٧ من ص ٤٦٠ و « أ » من ص ٤٦٤ .

(٣) المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : « جمع التكثير المذكر غير العاقل » ، أي : جمع التكثير الذي يكون مفردة مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتِبَ - أَقْلَامٌ - نِهَا . . .) وما يشمل أيضاً : « الملحق بجمع المذكر السالم » ، ما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أَرْضُونَ جمع أرض ، وواهلون ، جمع واهل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وصياديون ، جمع : صيادي المكان المال . . . فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة عاقل - في الأغلب - وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الواردة في حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثله ، حيث قال ما نصه :

(يق أشياء مستثناة من المطابقة - أي : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت في الجمع - كما بيناه في حواشي الألفية . ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل ؛ قال ابن الحاجب في أمالي القرآن : « أُنْتُ فيها بالخيال » إن شئت عاملتها معاملة الجميع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفُضْلِيَّات ، والفُضْلُ ، والفُضْلَى . فالأفاضل على لفظه في التذكير . والفُضْلِيَّات والفُضْلُ : إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و « الفُضْلَى » إجراء له مجرى الجماعه . وهذا جار في الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : « أُخِرَ » نعتاً للأنعام - يعني في قوله تعالى : (فَمَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ) جمع : أُخِرَ - ولولا ذلك لم يستقيم . ولذلك لو قلت : « جاعثن رجال ورجال أُخِرَ » لم يجر حتى تقول : أواخر ، أو أخرون ؛ لأنه ممن يعقل . - يريد : أن مفردة هو « أُخِرَ » العاقل - . . .) « أ » كلام ابن الحاجب .

الحقيقى أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا فى المنعوت مفردة المذكر

— ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى : (ولا تُصْطَرُوا الصَّفَاءَ أموالكم التى جعل الله ...) فى قراءة الجمهور ، وقراءة : «الوائ» شذوذاً هى من معاملته معاملة جمع المؤنث ... ١٥ كلام ياسين .

ذلك هو نوص كلامه ، وبفهمه واضح . لكن المفهوم الواضح — من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على المجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفرداً مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك المجموع لتكسیر أم كانت مخنومة بالالف والتاء المزيدين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوارى . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوارى . . . وهكذا ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خالياً من التقيد بالمذكر ، مقتصرأ على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل المجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

وما تقدم يتبين خطأ الرأى الذى يوجب الجمع فى « فَمَيْلَاء » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع مالا يعقل فى مثل : عندى ثلاثة أبواب بيض ، وأربعة حُصُر ، فى الخطأ — طبقاً لذلك الرأى — أن يقال : بيضاء ، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى واتبعوا فى تحقيقه إلى أن الأفراد ليس نعتاً ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة الموسوعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأنصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وَفَرَّابِيْبُ سُوْد) ولكن الأنصح لا يمنع استعمال الفصح وغيره عما هو جائز . وقد بحث المجمع القومى للقاهرة هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هو الأغلب بما قاله المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منموتها جنساً لما لا يعقل . (وقران هذا مسجل فى ص ٣٧ من مجموعة محاضرات جلوساته فى الدورة الرابعة عشرة — ومثل هذا يقال فى وقوع تلك الصيغة خبراً وحالاً ، ونحوها ...)

أما المجموع الذى يكون مفرداً مذكراً عاقلاً فحكمها ما يأتى :

١ — إن كانت جموع تكسير للمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الإعلام ، أو : ما أنفع العلماء العالمين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة فى ميادين الإصلاح .

ب — إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً نتمته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو : إن المصلحين الجاهدين بالإكثار هم الذين يرضون شأن بلادهم ، ويعتفون بالإصلاح رضا الله . أو : إن المصلحين المظالم هم الذين ...

ج — إن كانت جمع مؤنث سالماً — وسيجىء المراد من هذا المجموع المؤنث — المفعلة فالتحقيق أنه

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ،
أو الغوالي . ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن ^(١) . . .

ومنها : أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحد
بالتاء المربوطة الثالثة على الوحدة ، مثل : تفاح وتفاحة ، فيجوز في صفته
— كما سبق عند تفصيل الكلام عليه ^(٢) — إما الأفراد مع التذكير على اعتبار

ميجوز في نعته — وكذا في غيره وحاله — أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً للتكسیر
مؤنثاً ، أو جمعاً محتوياً بالآلف والتاء المزيدين للتأنيث ، فقد جاء في تفسير البيضاوي لقوله تعالى :
(لم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهرات » وهما لفتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ،
ومن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالسبخان تافعت واستعجلت نصب القصور فلتت . . .) ١ هـ البيضاوي

وتعليقاً على هذا جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه : (« قوله : هما لفتان فصيحتان » ، يعني
أن صفة جمع المؤنث السالم والتفسير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمعاً مؤنثاً ،
فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء فانتات ، ونساء فانتة ») . ١ هـ الشهاب على البيضاوي .

وجاء في تفسير النسب بعد تلك الآية ما نصه : (لم تجمع الصفة كالوصف لأنها لفتان فصيحتان) اه النسب .
والمجموع المؤنث يشمل جميع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالآلف والتاء المزيدين . والبيت
السابق منسوب في ديوان الحماسة (ج ١ ص ٢١٣) لشاعر : سلمى بن ربيعة . وجاء في تفسير « أبرار السمود »
للآية مثل ما في البيضاوي ، وزاد عليه بعد قوله : « وهما لفتان فصيحتان » ما نصه : « الجمع على اللفظ ،
والأفراد على تأويل الجماعة . . » اه

هذا حكم نعت الجمع المؤنث العقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً آتم وأقوى . أي : أن هذا الحكم
ينطبق على الجمع الذي مفرده مؤنث مطلقاً ، — عاقل وغير عاقل — بالرغم من أن الشائع بين كثير من
النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لأرجح أمام النص
الصريح السالف . وأمام نص قوي آخر ، فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهي قوله تعالى :
« وأمهاتكم إلى أرضنكم » . . . مكان : « اللان » . (راجع التفصيل في ج ١ ص ٢٦ م ٣٤٢
باب : الموصول) .

(١) وهذا الحكم — بصورة المختلفة السالفة — ليس مقصوراً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر
والحال — كما سلف — ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جميعين لمذكر غير عاقل كما في المنعوت .
(٢) ج ١ ص ٢١ .

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الأفراد مع التأنيث على تكويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخلٍ منقعرٍ ...) ، وقوله تعالى : (أعجاز نخلٍ - خاوية) وإما جمع الصفة جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : (السحاب الثقال ..) ، وقوله تعالى : (والنخل باسقات لها طلعٌ نضيد) ... ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالناء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال - في الغالب - للمفردة المؤنثة : حمامة - بطة - شاة ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاة ... منعًا للالتباس في كل ذلك ، وإنما يلزم مفرده صورة واحدة في التأنيث والتذكير يجرى بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامة أنثى وحمامة ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفًا بأل «الجنسية»^(١) ، فيجوز نعته بالنكرة المختصة^(٢) ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة^(٣) . ومن الأمثلة قولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ ... لأن كلمة : «مثل» لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما سلف^(٤) . وكقوله تعالى : (وآيةٌ لهم الليل تسلخ منه النهار) ، فجملة : تسلخ المكونة من المضارع وفاعله - تصلح صفة^(٥) والموصوف هو : «الليل» المعروف «بأل» الجنسية . ومثل جملة «يسب»^(٦) ، في قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللثيم يسبني فأعِفّ ، ثم أقول لا يعنيني

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته في الأصل^(٧) معلودًا محذوفًا

(١) في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

(٢) هي التي قل شيوعها وإيهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شي آخر يقلل إيهامها ومحمولها .

(٣) للسبب في ص ٢٨ و ٢٩ . (٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٥ و ٦) وكذلك تصلح حالاً - طبقاً لما مر في باب : «أل» - وفي باب الحال وصاحبه .

(٦) انظر للكلام على حذف المنعوت في ص ٤٩٣ .

أو مذكوراً ؛ فالخلاف نحو : اشترت عدة كتب ، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة ؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أي : كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة ^(١) ، ومثال المذكور : قرأت كتباً ثلاثاً أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو : المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الأفراد ، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول : هنا خمسة عشر رجلاً عالماً ، أو علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً ، وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة ^(٢) .

ومنها : أفل التفضيل إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة ، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الأفراد والتذكير — بالإيضاح الذي سبق في بابه ^(٣) — : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره — لخطيبين أفصح من غيرهما — لخطباء أفصح من غيرهم — لخطيبة أفصح من غيرها . لخطيبتين أفصح من غيرهما — لخطيبات أفصح من غيرهن ؛ كما تقول : استمعت لخطيب أفصح خطيب — لخطيبة أفصح خطيبة وكذلك باقي الصور من غير تغيير في كلمة «أفصح» التي هي نعت واجب الأفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، — بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه ^(٤)

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز في نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذي سبق في مكانه ^(٥) .

د — قد يكون النعت مجروراً لمجلوته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويلدكون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابتدَل ، وهو : (هذا جحرٌ ضبٌ

(١) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

(٢) راجع باب العدد ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥ . حيث تبيان والتفصيل .

(٣) ص ٤٠١ .

(٤) وما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور الصلغة المشبهة سبقت الإشارة إليها في ص ٣٠٣ .

(٥) سبق بيان هذا وإيضاحه في رقم ٣ من هامش ص ٣١ . ويحيى في ج ٤ باب حكم تابع الناصي

رقم ٢ من هامش ص ٣٣ م ١٣٠ .

خَرِبَ). يعربون كلمة : «خَرِبَ» صفة «لَجُحِرَ» ، لا لضب ؛ كي لا يفسد المعنى ، ويجزّون النعت تبعاً للفظ : «ضَبَّ» الذي يجاوره . وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرٌ ضَبَّ خَرِبَ جحره ، ثم طرأ حذف وغير حذف . . . ، ويطيلون الكلام والحدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب «المجاورة» والنوع الآخر الذي سببه : «التوهم» جذيران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً — كما قال بعض المحققين من سجلنا رأيهم — . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب^(١) .

٥ — تقدم أن المطابقة الواجبة بين «النعت الحقيقي» ومنعوتة تشمل الأفراد وفروعه التي هي : «التثنية والجمع» . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً «بالألف والنون» ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى «المثنى غير المفرق» . وأن يكون جمع المذكر السالم — مثلاً — مختوماً «بالواو والنون» ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرق» أيضاً . أما المثنى المفرق ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجيء الكلام عليه عند تعدد النعت^(٢) . . .

ويدخل في حكم المفرد كل اسم دال على مفرد حقيقة ، وتفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان — محمدَيْن — خلدون — سعادات — مكارم . . . فيجب في النعت أن يطابقه في الأفراد . أي : أنه إذا سمي بالمثنى أو بالجمع فالسمي مفرد في معناه ، ويجب أن يكون نعمته الحقيقي مفرداً مثله .

...

(١) منها : (ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافة ص ٨) .

(٢) ص ٤٨١ .

ب - والنعت السببي :

هو الذي يدل على معنى في شيء بعده ، له صلة وإرتباط بالمنعوت ؛ نحو :
هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فرشته . *

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالباً ^(١) - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصب عليه معنى النعت . كما في الأمثلة السابقة ... (شمس .. - نظيفة .. - بديعة .. -) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً :

(١) حركة الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

(٢) التعريف والتذكير .

ويطابق سببياً في أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت في هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذي يصح أن يحمل عمله ويكون بمعناه ؛ فلذا يمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببي ، وصح في هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك ^(٢) .

أما من جهة أفراد النعت السببي ، وتثنيته ، وجمعه :

١ - فيجب إفراده إن كان السببي غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ؛ فحكمه في هذا أيضاً كحكم الفعل الذي يصلح لأن يحمل محله .

ففي مثل : (يعجبنى الحقل الناضر زرعه) ؛ ... يجب في كلمة « الناضر »

(١) والاسم للظاهر هو : « السببي » . ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو : جاءني خادم امرأة مكرمه هي - جاءني خادمة رجل مكرمها هو - فكرمة - في المثال الأول - بالرفع صفة المضاف (خادم) وقد جرى التفسير المتفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم في الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك يجب إبراز التفسير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس في صور كثيرة بسبب أن الوصف في ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كونه المضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على التفسير الجاري على غير صاحبه في ج ١ ص ٣٢٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال في المثال الثاني .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذي منوعه كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم في : « ١ » من ص ٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه في ص ٣٠٢ .

الرفع ؛ تبعاً للمنعوت^(١) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً .
ولو كان المثال : (يعجنى حقل ...) ؛ لوجب أن يقال في النعت : ناضر زرعهُ ؛ بالرفع ، وبالتكثير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفي مثل : (هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها) - يجب^(٢) الإفراد والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي^(٣) ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هي نعت لرجل ؛ المذكور . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه^(٤) ؛ فنقول : هذا رجل عقلتُ أخته - هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التكثير والإفراد في مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه - وهذه فتاة محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية هي نعت ، للفتاة - لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تكثيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه - هذه فتاة أحسن أخوها .

أمّا في مثل : هذا حقل ناضر زروعه ... ؛ فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛ لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ قلنا : هذا حقل نصّرت زروعه ، أو نصّر زروعه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعلمها .

ونقول عند إفراد السببي وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه - هذان زميلان مجاهدٌ أبواهما - هذه زميلة مجاهدٌ أبوها - هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما ... فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن يتصل به - في الأغلب - علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي ، وإسناده للسببي - مرشداً إلى الطريقة التي تراعى في النعت من جهة تكثيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببي المذكور أو المؤنث ، المفرد أو المثنى .

ب - فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت أمران ؛ إما إفراده ، وإمّا مطابقتها للسببي ، نحو : هؤلاء زملاءٌ كرامٌ آبائهم ، أو : هؤلاء

(١ و ٢) في الرأى الأحسن .

(٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين الذين فيها المطابقة الاختصية .

(٣) المراد ؛ لوجب أن يتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو « السببي » ، المؤنث

تأنيثاً حقيقياً يوجب تأنيث فعله .

زملاءُ كَرِيمٌ آبَاؤُهُمْ . فَإِنْ كَانَ مَجْمُوعًا جَمَعَ مَذْكَرَ سَالِمًا ، أَوْ : جَمَعَ مَوْثًا سَالِمًا فَلَا أَنْصَحَ إِفْرَادَ النَّعْتِ وَعَدَمَ جَمْعِهِ ^(١) ، نَحْوُ : هَؤُلَاءِ زَمَلَاءُ كَرِيمٍ وَاللَّوْهَمُ - هَؤُلَاءِ زَمِيلَاتُ كَرِيمَةٍ وَالِدَاتِهِنَّ . . .

أَمَّا تَعْرِيفُ النَّعْتِ أَوْ تَنْكِيرُهُ ، وَحَرَكَةُ إِعْرَابِهِ وَمَا يَنْبَغِي عَنْهَا - فَيَتَّبَعُ فِي هَذَا كُلُّهُ الْمُنْعُوتُ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ ، - كَمَا أَسْلَفْنَا - .

• • •

وَمُلَخَّصٌ مَا سَبَقَ :

أ - انْقِسَامُ النَّعْتِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ إِلَى قَسْمَيْنِ : حَقِيقِي وَسَبْبِي .

ب - النَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ : مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِ مَنْبُوعِهِ الْأَصْلِيِّ ، أَوْ فِيهَا هُوَ فِي حَكْمِهِ . وَإِنْ شُكَّ فَقُلْ : هُوَ مَا أَسْنَدَ إِلَى ضَمِيرٍ مُسْتَرٍّ أَصَالَةً أَوْ تَحْوِيلًا ، يَعُودُ إِلَى الْمُنْعُوتِ .

وَحَكْمُهُ : أَنْ يَتَّبَعَ الْمُنْعُوتُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

(١) حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ ، - وَمَا يَنْبَغِي عَنْهَا - .

(٢) الْإِفْرَادُ وَفُرُوعُهُ .

(٣) التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ .

(٤) التَّذْكِيرُ وَالتَّنْأِيثُ . . .

ج - النَّعْتُ السَّبْبِيُّ : مَا رَفَعَ اسْمًا ظَاهِرًا - فِي الْغَالِبِ - يَقَعُ عَلَيْهِ مَعْنَى النَّعْتِ ، وَبِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُنْعُوتِ مُبَاشَرَةً .

وَحَكْمُهُ : أَنْ يَتَّبَعَ الْمُنْعُوتُ فِي أَمْرَيْنِ مَعْنَوَيْنِ ؛ هُمَا :

حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ - وَمَا يَنْبَغِي عَنْهَا - ، وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ . . .

أَمَّا التَّذْكِيرُ وَالتَّنْأِيثُ فَيَتَّبَعُ فِيهِمَا السَّبْبِيُّ ؛ وَجُوبًا فِي بَعْضِ حَالَاتٍ ، وَجَوَازًا فِي غَيْرِهَا ^(١) .

وَأَمَّا التَّنْثِيَةُ فَلَا يَتَّبَعُ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ فَيَجُوزُ جَمْعُهُ وَإِفْرَادُهُ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ تَبَعًا لِلْسَّبْبِيِّ ، وَمُطَابَقَةً لَهُ .

(١ و ١) - إِلَّا إِذَا وَاحِدَا الْكَلِمَةِ الَّتِي تَجِيزُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا الْفِعْلُ عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ ، تَبَعًا لِلْفَاعِلِ .

الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ لِنَائِبِ الْفَاعِلِ . فَيَمْتَنِعُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مَعْنً ، أَوْ مَجْمُوعًا ؛ مُطَابَقًا لِسَبْبِهِ فِيهِمَا . وَمِنْ أَلْغِيهِ الْمَدْرُولُ عَنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ؛ لَمَّا أَبْدَيْنَاهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا (فِي بَابِ الْفَاعِلِ ج ٢ ص ٦٦ م ٧٠) .

إلا أن الأفراد أنصح وأقوى^(١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً .

د - فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية في أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير .
أما التنكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله . وأما الأفراد وفروعه ، فالحقيقي يطابق فيها جميعاً . والسببي يطابق - حتماً - في الأفراد ، ولا يصح أن يطابق في التثنية . ويموز في جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الأفراد^(٢)

(١) والاقتصاد عليه أفضل .

(٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِيَمَّا تَلَا : كَأَمْرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ : فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت لدى تلاء النعت . والذي تلاه النعت هو المنعوت . « اتفق » : اتبع . « ما قفوا » : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب في ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى في التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب هذا مثلا : « هو امرؤ بقوم كرماء ، فكرماء فعلاً ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الأفراد) . وعند التنكير وسواها من فروعهما - فهو حكم الفعل ؛ فاتبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور ، أو في أمر الفعل مع تطبيقه على النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه في الشرح .

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي :

(١) نعت تُلسمي ، (أو : مؤسّس) وهو الذي يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو : راقى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد : (أو : مؤكّد) ؛ وهو الذي يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النّطاسيّ البارِع . فالبارِع نعت مفهوم المعنى من كلّمة : « النّطاسيّ » التي بمعناه ، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأنّ التّخير ، لا يكون - في الأغلب - إلا للبارِع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ مخلص . فكلّمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطّئي^(١) - كما سلف هنا . وسبقت له الإشارة

(١) في مثل هذا التركيب يختلف النعت في إعراب الكلّمة الثانية (وهي : « أخ » ونظائرها الواقعة مؤمها من مثل هذا الأسلوب) . فكثيرهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلاً مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيحطها مقيدة بالنعت ، مع أن الكلّمة الأولى المتبوعة مطلقة عالية من التّقييد ، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأنّ النعت - لأهميته - مقدّم في التّرتيب على البدل - كما سبق في ص ٤٢٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً ، مستعلاً بقوله تعالى : (لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) ، فالثانية عنده بدل كل .

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً لليمان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٥) أو : حلف بيان ، أو بدل بعض ولكل . أدلّة الجدلية المنهية ، ووجوده القويّة التي -

في ج ١ باب : « لا » وستجىء في رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

• • •

= يحتاج بها على غيره . . . تفهيد هذه الجدليات ملخصة في آخر باب : « لا » الثانية للجنس (ج ١ من كتابي : التصريح ، والبيان ، ومختصرة في حاشية : الخضرى) .
وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة : جواز تلك الإهرايات كلها ، وأن الأحسن إعراب
الثانية فتحاً موطئاً ؛ فخلو من ضوابط الضعف التي تشوب سواه . . . (انظر ما يشمل اتصالاً قوياً بهذا في
رقم ٢ و ٤ و ٥٠٠ من هامش ص ٩٤٣ - حيث الكلام على عطف البيان . . .) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

١ - الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً^(١) هي :

الأسماء المشتقة^(٢) العاملة ، أو ما في معناها^(٣) . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول^(٤) - أفعل التفضيل . أما غير العاملة - كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة - فلا تقع نعتاً) .

والمقصود بما في معناها : كل الأسماء العاملة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلاً . فإنها تقع نعتاً أيضاً . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهي معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق^(٥) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هنا - ثم) . . . فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتاً ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت ؛ ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ؛ مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » ... كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة^(٥) . . .

(٢) ذو ، المضافة^(٦) ، بمعنى : صاحب كذا - فوى تؤدي ما يؤديه المشتق

(١ و ٢) أما النعت بغير المفرد فيأتى في : « ب و ج » ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي : ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعن أنواعها وأحكامها ... في هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدها .

(٢) قال الدمامي : (المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جميع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالة على معنى . فتبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ...) ١ . واجمع حاشيتي الصبان والحفري ، لكن المثال المحروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جدية في رأيهم .

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل في مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « ج » من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

(٥) في ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

(٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق . أما إضافتها لغيره فنادرة (مقصورة -

من المعنى . « وتكون نعتاً للنكرة » ^(١) ؛ نحو : أنيست بصحبة علم ذى خلق كريم ،
ومثل « ذو » فروعها : (ذواً . . . - ذوى . . . - ذوو . . . - ذوى . . . -
ذات - ذاتا - ذوات . . .) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمة وصل ؛ مثل : الذى - التى -
اللاتى . . . و . . . ، بخلاف : « أى » الموصولة ^(٢) .

أما « مَنْ » ، و « ما » فى التعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه - كما سيجىء ^(٣) -
ولما كانت الموصولات متعرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة :
الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذى ينخدع ، أو
يستهن . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى
المنخدع . . . فعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدال على النسب ، قصداً ^(٤) . وأشهر صورته أن
يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعّال » ، أو غيرها
من الصيغ ^(٥) الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى
الذى يؤديه لفظ : « المنسوب لكنا » ، نحو : ألتح فى وجه الرجل العربى كثيراً من
أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى العرب . ومثل :
اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والمهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

= على السباع (كأن تضاف العلم أو القصير المائد على اسم الجنس ، أو لجملة . . .) واجع الصبان عند
الكلام عليها فى الأسماء الستة - (١) .

(١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها نقيض . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد
وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

(٢) « أى » : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها
فكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدها ، والذى يحىء
أيضاً فى ص ٤٦٨ . (٣) فى ص ٤٦٦ .

(٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم معنى المشتق ، ويظل على جسده الكامل ، فلا يصلح
نعتاً ، كن اسمه ، بدوى ، أو مكى . . .

(٥) ومنها صيغة : « فاعل » المنسوب إلى شيء معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم لمن
يسوس الخيل ، ويمتثل شئونها . ومثل : لابين ، وقامير ، لمن يشغل بالين والتمر ، ويمتثل شئونهما . . .
- كما سيجىء فى باب النسب - ج ٤ -

جماعة منهم تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . فتجد بينهم التاجر ، والبقال ،
واللبان ، والنجار ، والحداد و أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ،
والنَّجْر (النجارة) ، والحديد وإنما ينسب إليها لأنه يلزم العمل فيها
والنزع لها ^(١)

وهذا النوع من الأسماء الجاعدة يصلح نعتاً للنكرة والمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما
تذكيراً ، وتعريضاً . نقول : أُلْحُ في وجه الرجل العربي النبل أو : أُلْح في وجه
رجل عربي النبل . -

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ فهو في هذا كالنسب ،
ومن ثَمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفلٌ رُجَيْلٌ ، في المدح ، وهذا رَجُلٌ
طُفَيْلٌ ، في الذم .

(٦) الاسم الجاعد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ
وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطئ » - ، وقد سبق إيضاحه ^(٢) - ومنه
قولهم الوارد عنهم : ألا ماء ماءً بارداً

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكراً ^(٣) ، صريحاً ^(٤) ، غير ميمى ، وغير
دال على الطلب ^(٥) ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

(١) وفي النعت بالمشتق يشبه يقول ابن مالك :

وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَغْبٍ : وَخَرِبٌ .. وَشَبَّهُ : كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبُ
(رجل ذرب : سادَّ السان في الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . « المنتسب »
هنا : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره) .

(٢) في رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفي ج ١ باب « لا » الثمانية الجنس .

(٣) انظر « ١ » من الزيادة الآتية في ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثرة النعارة هذا النص الذي
صرح به بعضهم « كالمضمر » ، والأمثلة الكثيرة المسوغة عن الحرب تؤيد أصحاب النص .

(٤) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستثناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير
ميمى) ، بل ذكر كلمة : « المصدر » سلتقة من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتماداً على ما سبق (في هامش
ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى خلا من التقييد) كان المراد منه « المصدر الأصل
الصريح » وحده ، دون المبين للنوع ، أو العدد ، ودون المؤول ، والميمى . لكن التقييد هنا أدق وأنفع .
(٥) إذا كان دالاً على الطلب (نحو : قياماً الضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به

كما سيجى . في رقم ٢ من ص ٤٦٦ - .

الإفراد والتذكير وفروعهما ، (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ، فإن كانت كذلك في أصلها لم يجر تثنيها ، ولا جمعها ، ولا تأنيها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول)^(١) . . . نقول : رأيت في المحكمة قاضياً عادلاً ، وشهوداً صدقاً ، ونظاماً رِضاً ، وجموعاً زوراً^(٢) بين المتقاضين . . . تريد : قاضياً عادلاً - وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضياً ، وجموعاً زائرة بين المتقاضين . . .

فلنعني على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعتاً مكانه . والأصل : قاضياً صاحباً عدل - شهوداً أصحاب صدق - نظاماً داعياً رضا - جموعاً أصحاب زور ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة في وقوع المصدر نعتاً ؛ أقياسي هو أم مقصور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربي الفصيح^(٣) ، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق^(٤) . وهذا الاعتراف

(١) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلاً ؛ نحو : رحمة - شفقة - فإن تاء التأنيث ملازمة لها . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبابعتُ ليلي في الخلاء ولم يكن شهودٌ على ليلي ، عدولٌ مَقانِعُ

المفرد : عدلٌ ، بمعنى : عادل . (٢) الزور هنا : الزيادة .

(٣) وفي مقعته القرآن الكريم - ولا سيما سورة الجن - وما ورد في غيرها كلمة : « بُور » ، بمعنى « هلاك » في قوله تعالى : (وَكُنْتُمْ قَوِيّاً بُوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل إنه جمع : « بائر » ؛ مثل : « حائل وحول » فيكون على هذا مشتقاً لا مصدرأ مؤزلاً بالمشتق . أما في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى : (إِنَّا سَمِعْنَا قِرْآنًا عَجَباً . . .) أى عجبياً - وكلمة « عجب » مصدر - وفي قوله تعالى : (مَا خَدَّعَا ..) أى كثيراً وفي كلمة : « صُمداً » بمعنى صمود في قوله تعالى : (وَمَنْ يُضَرِّضْ عَنْ فَرْكَرٍ بِهِ يَسْمُكُنْهُ عَذَاباً صُمداً .) وال«صُمدُ» : هو الصمود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى : في إغوة يوسف : « وجاءوا على قميصه بدم كَذِبٍ . . . »

(٤) فته قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغة ، أو : من مجاز -

بالكثرة^(١) يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذي يجعله قياساً^(٢) - بشروطه - ولا خوف من اللبس المعنوي أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيتة السالفة التي انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثي ؛ ككلمة «فِطِر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهي بمعنى : مُفْطِر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجلٌ فِطِرٌ ، ورجلان فِطِرٌ ، ورجالٌ فِطِرٌ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتاباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسة^(٣) .

(١٠) بعض ألقاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية في

الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق في الوقت الذي يقبل فيه بعض النعارة إن النعت بالمصدر - مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدقمه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جني - في كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ - إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء عنفوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مباشرة - وأطال الكلام في هذا .

وفي النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتاً سميده في ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، هل النعت بالجملة ، وسيأتي النعت بها في ص ٤٧٢) .

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَاتَّزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

أي : نعت العرب بالمصدر كثيراً في أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر من صيغته الملازمة للإفرد والتذكير ، فهو يلزمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمرٌ رِضاً - هذان أمران رِضاً - هذه أمور رِضاً - هذه حالة رِضاً ، هاتان حالتان رِضاً - أولئك حالات رِضاً . . .

(١) ولا سيما التي تؤيدها البلاغة . . .

(٢) وهذا الرأي أخذ مؤتمر الجميع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل

قراره بين ما اتخذه من قراءات حاسمة محررة .

(٣) سيكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلاً

إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البديل المذكورة في بابہ الآتي - ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعلوم جاز في النعت مطابقتها في التأنيث والتذكير وعدم مطابقتها . وكذلك لو حذف المنعوت المنعوت - كما أشرنا في ص ٤٤٩ ، وكما يجيء في ج ٤ باب العدد - م ١٦٥ ص ٥٠١ .

ملاحظة : - بمناسبة إعراب العدد - أحياناً - نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقفه الإعرابية الأخرى -

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُلٌّ»^(١) مثل : عرفت العالمَ كُلَّ العلم .
... و

(١١) الجلامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق.^(٢)
ومن أمثله : فلانٌ رجلٌ فراشةٌ الحليم ، فِرْعَوْنُ العذاب ، غِرْبَالُ الإِهَاب .
فكلمة : فراشة ، وفِرْعَوْن ، وغِرْبَال ... تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحرق ،
وقاس ، وحفر .

• • •

فقد ذكرنا في الجزء الثاني - باب : الحال ، آخر المسألة ٨٤ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التي
= وقعت حالا : (العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير الممدود ؛ نحو : مرتت بالإخوان
ثلاثتهم أو : خمسهم ، أو : سبعمهم ... ، هل تأويل : مُثَلَّثَاتُ إِيَّاهُمْ ، أو : مُخَمَّسَاتُ ، أو :
مُسَبَّحَاتُ . . . ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمعنى : جميعهم ،
ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوداً على العدد المفرد ، بل
يمرر على المركب نحو : جاء القوم خمسة عشرَ هم ، بالبناء على الفتح في محل نصب ، أو محل غيره على حسب
حالة الجملة - وبالأرقام من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير « ا » ٥١ . وجاء في حاشية
« ياسين » على التصريح ، أول باب : التوكيد عاصماً بهذه المسألة ما نصه : « (إذا قيل : جافى القوم
ثلاثتهم بنصب « ثلاثهم » فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى . ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها
إلا بعد أن يعرف مخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) ١٥ وانظر البيان الذي في
ص ٥١١ .

(١) سبق الكلام في ص ٧٢ على حكمها إذا أنشئت : ويجيء تفصيل الكلام على حكمها في التمت
ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفي التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .
(٢) سبق بيان هذا في مكانه ص ٢٨٤ .

زيادة وتفصيل :

١ - سبق^(١) أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و... و...

لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بأل المعرفة ، أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : « الحق »^(٢) في مثل قول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معك ومن يفسر نفسه لينفعك
ومن الثاني قولم : مررت برجل حسبك^(٣) من رجل ، أو شرعك من رجل ،
(وهما مصدران بمعنى : كافيك ...) أو : همك من رجل ، (بمعنى : مهلك) ،
أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن
تعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تعرف^(٤) ،
بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل في أول
باب الإضافة^(٥) - .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارض
مُطَرَّن) ، فقد وصف « عارض » بكلمة : « مطر » المضافة إلى الضمير ؛
فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة :
(عارض) وكقول الشاعر :

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لآقى مباحدةً منكم وحرمانا

فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخلها عليه دليل
على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل - في الأغلب -

(١) في ص ٤٦٠ .

(٢) انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً - في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

(٣) سبق الكلام مفصلاً على « حسب » في ص ١٤٩ .

(٤) بدليل أن منعوتها نكرة ، فلو كانت معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة .

(٥) ص ٢٤ .

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أغتلى والطير في وكناتها بمنجرد ، قيد الأوابد ، هينكل
« فقيد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة
(منجرد) به (١) . . .

ب - كذلك ورد في الأساليب المسبوقة بعض أمثلة وقع النعت فيها من
أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدرًا لغير الثلاثي ؛ نحو : الحازم لا يعالج
الأمر علاجًا ارنجالا ، أو دالًّا على المقدار ، نحو : اشترت من الفاكهة الخمس
الأمق ، أو دالًّا على جنس الشيء المصنوع ، نحو : ليست الثوب الحرير ،
أو دالًّا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى :
المزروع قمحًا ، والأحسن الأخذ بالرأى السليد الذي يمنع القياس على هذه
الأشياء ؛ ضبطًا للأمر ؛ ومنعًا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتًا .

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتًا » في بعض الأساليب ؛
لاستيفائه شروط النعت ، و « منعتًا » في أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ،
فحكمه مختلف على حسب الدواعي الإعرابية : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت
بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح . غير أن اسم الإشارة ... - المنادى أو غير المنادى -
لا يصبح وصفه باسم إشارة (٢) .

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتًا إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعتًا وجب أن
يكون نعته مقرونًا بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقًا ؛ فإن كان جامدًا
فالأفضل اعتباره بدلًا (٣) أو عطف بيان) . ووجب أيضًا أن يطابق منعوته في
الإفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت (٤) ، وألَّا يفصل منه

(١) راجع شرح الفصل ٣ ص ٥٠ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص ٤٨٣ .

(٣) لهذا صلة بما في ص ٦٦٥ .

(٤) لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ ص ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : « تابع المنادى » ،

والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

.

مطلقاً^(١) ، وألا يُقطع^(٢) منه في إهرابه^(٣) .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى (« مَنْ »
 و « ما ») في الرأي الصحيح^(٤) ، نحو : وقف مَنْ خَطَبَ الفصيحُ ، واستمع
 الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون
 إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً ، ولا منعتاً ، كالضمير ،
 والمصدر الدال على الطلب^(٥) ، (نحو : سعيّاً في الخير ، بمعنى : اسع في الخير) ،
 وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام^(٦) ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ،
 و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف
 للبهمة ، مثل : قبل ، وبعد ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام
 بعض ألفاظ تقع نعتاً ، منها : غير ، سوى ... و « من » و « ما » النكرتان التامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعتاً ، ولا يصلح أن يكون نعتاً ، كالعكس ،
 مثل : إبراهيم ، عليّ ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ،
 كرجل^(٧) ، ونمر ، وفيل .

(١) كما سبق في ص ٤٣٥ وكما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) سيبيء القطع وبيان أحكامه في ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٤٥٩ (راجع المصحح ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت .) وفي هذا الرأي

يعض تيسير . (٥) لهذا إشارة في رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ .

(٦) سبق شرحها في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ ، وفي ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٧) يجوز أن يكون العلم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتها الأصلية ، وأريد
 بهما معنى اشتراكية ، كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والغير على : الفادر ... و...
 فعل هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « هو » ؛ فتكون بمعنى : المشتق ؛
 مثل : إني أحرص أن أعرف رجلاً رجلاً صدق ، (أي : صالحاً) ، وأتخاى رجلاً رجلاً سوء ، (أي :
 فاسداً) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : التكامل والصلاح
 وبالثاني : الفساد ، ويكون اللفظ هنا من نوع نعت : « للثبوت » (انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦) .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتاً ، ولا يصلح أن يكون منوعاً ؛ وهي ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه . ومن أشهرها : « كلٌّ »^(١) ، نجو : أنت الأمين كلُّ الأمين ، وذلك هو الخائن كلُّ الخائن ، بمعنى : المتناهي في الأمانة ، أو الحياة ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفنى كلُّ الفنى إلا الفنى في أدبه
وقول الآخر :

إن ابتداء العُرف^(٢) مجد سابق والمجد كلُّ المجد في استتمامه
والفصيح الذي يحسن الاختصار ، عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً ، نكرة أو معرفة ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر بمثابة المنعوت في لفظه ومعناه معاً — وهذا هو الأغلب — أو بمثابة شيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتكم لو أجزى بذكركمو يا أشبه الناس كلُّ الناس بالقمر
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر :

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه محال للذنب كلُّ المحو من جاء ثالباً
فكلمة « كل » الثانية نعت للذنب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : الكامل في كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتي في التوكيد^(٣) .

(١) سبقت الإشارة إلى إضافتها في ص ٧٢ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ ، وأيضاً : سيجيء بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة في ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً .

هذا ، ولفظ « كل » مفرد مذكر دائماً — كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٧٢ — ولكن ما بعده من غير ، أو ضمير ، أو غيرهما يحتاج إلى مطابقة أحياناً — قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، فبما البيان الآتي في ص ٥١٣ والذي يتضمنه ما في ص ٦٣ وما في ص ٥١٤ من ص ١٦٧ .

(٢) المعروف والجمل . (٣) ص ٥٠٩ و ٥١٢ .

ومنها : جيدة ، وحق ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جداً بليغ ، وأصغينا لهم أصغاةً حقاً أصغاء^(١) .

ومنها : « أى »^(٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ، نحو : الذى بنى الحرم الأكبر عظيم أى عظيم . وقد سبق^(٣) بيان رأى آخر حاسم لا بشرط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما بشرط لوقوعها نعتاً ، وما تؤديه حيثئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة فى عدم حذف منعوتها ، أو فى صحة حذفه .
ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المعرّف « بآل العهدية »^(٤) لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالماً تقياً فضغنى العالم . التفسير : فنفعنى ... ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلمة « العالم » الثانية حلت محل الضمير الفاعل المستتر^(٥) . . .

• • •

(١) سبق أن قلنا - فى : « أ » من ص ٤٦٤ - أن كلمة : « الحق » من المصادر المسبوقة التى وقعت نعتاً وهى معرفة ؛ فلم يتحقق التذكير الذى هو شرط التثنت بالمصدر (طبقاً لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعمل هذا يجوز التثنت بها وهى معرفة أو نكرة .
(٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصاً بكلمة : « أى النعتية » ؛ لأهميتها من ناحية الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق للكلام عليها أيضاً فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : « الموصولة » عند الكلام على : « أى الموصولة » ؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : « حذف المصدر المريح » .

(٣) فى ص ١١١ وما يليها .

(٤) فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « آل » وأنواعها التى منها : « آل العهدية » . والمعروف بالمهدية لا يثبت . (طبقاً لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب : المعروف بالأداة - بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه . .) كما يطلون .

(٥) ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً : « المشتق الفاعل » ؛ فيمتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعتة على المفعول ؛ أى : لا يصح أن يفصل التثنت - باعتباره نعتاً - بين الفاعل المشتق ومفعوله . أما باعتباره شيئاً آخر - كالحال ، مثلاً - فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المفعول فاصلاً بين المشتق ونعتة - راجع للتصريح ، باب : الحال - وبجى الكلام من النكرة - .

« ملاحظة » : الأتباع — بفتح الهمزة — (١) :

نرى في بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها في جملة ، دون أن تسبقها — مباشرة — في هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة (٢) تماثلها في وزنها ، وفي أكثر حروفها المجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة في الأسلوب الوارد استقلال بنفسها في جملة ما ، ولا استغناء عن كلمة سابقة ترافقها في وزنها وفي أكثر حروفها) . وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة (٣) معنى تجليه ، ولا حكم إعرابي خاص بها (٤) توصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهي — لكل ما تقدم — خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لغوي تزيدي ، وبعيدة من الاتصال بالإعراب أو البناء ، أو التأثير بالعوامل . وإنما تزداد مجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنغم . وتسمى هذه الكلمة الزائدة الواردة في الأسلوب السماعي هي ونظائرها : « الأتباع » — بفتح الهمزة — جمع : « تتبع » — بمعنى التابع (٥) — ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه في جملة ، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ، ويمثلها في أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص يتفرد به في هذه الجملة ، ولا نصيب في الإعراب أو البناء ؛ مثل « بسّن » في قولهم : « محمد

(١) ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمة مصدرأ ، لا جماً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية) .
(٢) يشترط — في الرأي الصحيح — أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحة في غيره . كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معبودة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؛ متناً لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإيعاداً للآثار اللغوية السنية المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد الممد لذلك الوضع الجديد كطريق للتصريب ، ونحوه . . .

(٣) إلا في بعض المركبات التي تعرب حالا مبنية ؛ كقولهم : تفرق الأعداء « شَتَرَ بِشَرِّ » . . .
(٤) طبقاً لبيان الفصل الذي سبق في ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦ .

(٥) التَّبِعَ — همزة — : (التابع) — والتَّبِعَ — يكون واحد أو جماً . ويجمع على أتباع . اهـ قاموس . ثم قال : « (والإتباع في الكلام مثل : حَسَنَ بَسَنَ) » . ١ . هـ ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ ففكون الكلمة مصدرأ في حالة الكسر ، لا جماً .

حَسَنٌ بَسَنٌ . ومثل : « نَيْطَان ، وَنَغْرِت » في قولهم : اللصّ شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ ، أو : اللصّ عَفْرِتٌ نَغْرِتٌ . . . وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة ، أي : من أتباعها في الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركة في معظم الحروف المجاثبة ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتتابع الأصلية الأربعة المعروفة (وهي : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البدل) كما سبقت الإشارة ^(١) ؛ إذ لا يجري شيء من أوصاف هذه التتابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيها سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقية أحكامها النحوية ، أو غير النحوية ^(٢) . . .

• • •

(١) في آخر هامش ص ٤٢٤ .

(٢) ما تقدم في تعريف هذا « التابع » وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه . فلقد كثّر الكلام في كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة في « الإتياع » تتقارب أحياناً وتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب : « الإتياع » للإمام أبي الطيب عبد الواحد ابن علي الفهري الحلبي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ وعليه اعتدنا في أكثر ما نقلناه .

وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ م مطبوعاً ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين القنوشي عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب في صدره مقدمة باللغة تتضمن أظهر آراء المؤلف ، بمنهنا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً - في ص ٧ - :

« (الظاهر من بحث المصنف فيما بقي من خطبة كتابه ، وفيما جرى عليه في الأبواب ، أن الممول عنده في التفريق بين « الإتياع والتوكيد » إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده في الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظة الثانية - إن لم يكن له معنى في نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجز إلا ليستند (أي : يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً - كان « إتياعاً » . وإن كان يشارك اللفظة الأولى - أو المتبوع - في المعنى فإلغاه في تقويته ، وأمكن إفراد التابع في الكلام كان : « توكيداً » . وبذلك يمتين لنا أن الممول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس الممول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائي . وأبو عبيد في غريب الحديث . فإن قولهم مثلاً « قسم وسيم » ليس من « الإتياع » عند أبي الطيب ، بل هو في باب « التوكيد » ؛ فإن التابع : « وسيم » يمكن إفراده . ويجوز على حدة ؛ لقولهم رجل وسيم . وقولهم : « فسرّ يتر » من التوكيد عند أبي الطيب مع أنه بلا واو . وحظيت المرأة

.....

وَبَطَّنَتْ من «الإتياع» عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن «بَطَّنَتْ» لا معنى لها وحدها ، ولا نجى في الكلام وحدها وإنما نجى أبداً تابعة للفعل : «حَطَّنَتْ» ؛ ولاتباعها كانت من «الإتياع» . ومنه : «أقبل الحاج والداج» فهو من الإتياع عند شيخنا الحلبي - المصنف - مع وجود الواو : لأن «الداج» مع وجود الواو من الإتياع ؛ إذ لا صلة بين ألحج والدج ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : «أقبل الداج» وإنما يقال : «أقبل الحاج والداج» فهي تابعة أبداً .

١١ (ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة «الإتياع والتوكيد» ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : «لا بارك الله فيه ولا تارك» - في باب الإتياع الذي أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذاً من التارك ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإتياع ... أي : لا صلة في المعنى بين باركة وتارك ، ولا يجى (لا تارك الله فيه) ولو أمكن أفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ...) ١٠ . ١١ . من المقدمة .

وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمة التابعة معنى المتبوعة - كما جاء في أول هذا الكلام - وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصلي الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصلية التي سبق في ص ٣٤ ؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على القواعد العامة .

ب (١) - النعت بالجملة :

الجملة التي تصلح نعتاً^(١) لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوها نكرة محضة ، مثل كلمتي « فارس وشجاع » في قولم : « أقبل فارس يبتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف » ، ونحقق هنا بخلوها من « أل الجنسية » ، ومن كل شيء آخر يُخصَّص ويُقَلَّل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص^(٢) .

والنكرة غير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إما : مشتملاً على « أل الجنسية » التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أُمِرَّ على اللثم يسبني فأعِفُّ ، ثُمَّ أقول : لا يعنيني

فجملة : « يسب » ، يصح إعرابها نعتاً في محل جر ؛ مراعاةً للناحية المعنوية ، والمنعوت هو كلمة : « اللثم » ، ويصح أن يكون حالاً في محل نصب ؛ مراعاةً لوجود « أل الجنسية »^(٣) . وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرة نقيسة ألقاها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : (محاضرة - عالم) غير محضة ؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها (وهو : نقيسة - كبير) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية : (ألقى X) (زار X) نعتاً بعد كل واحدة منهما^(٤) . . .

وبما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده - وكلما

(١٠١) سبقت « أ » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويحيى النعت بشبه الجملة في « ج » ص ٤٧٦ - وفي ص ٤٨٠ و « أ » الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة . وقد سبق (في ج ١ - م ١) هامش ص ١٥ و « أ » هامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو غيراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدي معنى مقيداً مستقلاً . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلاً ، ولا تسمى جملة . . .

(٢٠٢) في هامش الصفحة الأولى بيان واف المراد من التقيد .

(٣) الحكم السابق بيان في ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١ .

(٤) وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : (وَلَا تَصِلْ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَبَّاً أبداً ...) فكلية : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويلجأ جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها^(١) - لا تتعين نعمًا . وإنما يجوز أن تكون نعمًا ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق^(٢)) بيان هذا بإسهاب . . .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ، نحو : إن رجلاً يصاحب الأشرار لا بد أن يفتقر بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن في أضلاعنا أفتدةً تعشق المجد ، وتبأن أن تضامنا
ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعاً ، وبعض اسم متقدم عليه
يجرور بالحرف : « من » ، أو : « في » ، والنعت جملة أو شبهها ، مثل :
(نحن - الشرقيين - أصحابُ مجدٍ تكليدٍ ، منا^(٣) سبَقَ إلى كشف نظريات
العلوم الكونية ، ومنا استخلمها في الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى
مجاهل كوكبه ، ومنا هدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ، فليس فينا إلا
كشَفَ ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : منا فريق
سبق ، - منا فريق استخلم ، - منا فريق اهتدى - منا فريق هدى ، - ليس فينا
إلا فريق كشف ... (وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه ، قريباً^(٤)) .

(٣) أن تكون الجملة النعتية خبرية ، كبعض ما سبق ، وكالتى في قول الشاعر :

ولا خيرَ في قوم تُذلُّ كرامُهم ويعظمُ فيهم نذلُّهم ، ويسود
فلا تصلح الإنشائية (بنوعها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيت
مسكيناً عاونه ، وشاهدت محتاجاً هل تساعدُه ؟ أو : لا نهته ... ، ولا يصح
هذا كتاب بعمكته ، تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ،
لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق^(٥) .

(١) كما سيجيء في ص ٤٧٦ - وانظر ١٠٤ في ص ٤٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) في مواطن متفرقة ، والأصيل منها في باب المعارف (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧) .

(٣) مع إعراب الجار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهها - هو الخبر ، لتكون الجملة الفعلية نعمًا

(٤) ص ٤٩٣ .

(٥) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد متعوقه إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو ... أو ...
- كما سبق أول الباب - فلا بد أن يكون حاصلًا من قبل . والمعنى الإنشائي غير حاصل ، ولا معلوم من
قبل ، إذ لا وجود له في الخارج الواقعي قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرها ؟
وما ورد مخالفًا لهذا الشرط فهو سماهي لا يقاس عليه . وبعضهم يزعم أنه يحذف مشتق من القول ، مثل كلمة :
« مقول » تكون الجملة الإنشائية مفعولاً له . وسيجيء بيان هذا في هامش ص ٤٧٥ .

(٤) اشتمال الحملة الخيرية على ضمير يربطها بالتموت^(١) ، وبطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ، ولذا يسمى : « الرابط » ، والأغلب أن يكون مذكوراً - سواء أكان بارزاً ، أم مستتراً^(٣) - فالمذكور البارز كالأمثلة السالفة ، وقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً ، وتُدفع بلاءً قاتلاً . وقول الشاعر :

كلُّ بيتٍ أنت ساكنه غير محتاج إلى السُّرُج^(٤)
والمستر كقول الشاعر :

وكلُّ امرئٍ يؤوي الجميل مُحبَّب وكل مكان ينبت العز طيب
وقول الآخر :

وإذا أراد الله نشر : فضيلة طويبت^(٥) أتاح لها لسان حسود
وقد يكون محذوفاً^(٦) إذا كان معروفاً بقرينة من السياق ، أو غيره ، ولا تلبس في حذفه ، كقول القائل :

وما أخرى أغيرهم نناه وطولُ النهر ، أم مالٌ أصابوا

- (١) سواء أكان اشتمالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكلماتها وتوابعها ؛ كالإي في قول الشاعر :
- لا أفود الطير عن شجرٍ قد جنبت المرء من ثمرة
وفي الأمثلة الآتية صور للزومين .
- (٢) إذا كان المبتدأ سبباً للتكلم والخبر متموماً بجملة فعلية ، جاز في التفسير الرابط أن يكون للتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ سبباً للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . ومواضع التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبق في الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر - .
- (٣) لأن المستر مذكور ، ولكنه غير ظاهر في الكلام . بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقاً . وبين المستر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب : التفسير - ج ١ م ١٨ ص ١٤٦ .
- (٤) جمع : سراج ، وهو المصباح المضيء .
- (٥) الرابط ضمير مستتر تقديره : هي ، نائب الفاعل .
- (٦) سيجي تفصيل لحذفه في ج ٥ م ٤٧٨ .

التقدير: أصابوه . ومثل : « وما شيءٌ حميتَ بمسْتَبَاحٍ »^(١) . أى : حميته .
وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (ليلٌ طويلٌ)
أى : أنا عليلٌ ، سهره دائمٌ ، وليله طويلٌ^(٢) . . .

(١) صدر هذا البيت المنسوب لجرير : * حَمَيْتُ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ *

(٢) وفي النعت بالجملة يقول ابن مالك :

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للسُّنْكَر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ،
وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطته وهي خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها بالمنعوت .
وليس المقصود أنها تأخذ ، وهي نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً ، ذلك أن الجملة
التي تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاءً طلبياً وغير طلبى ، (حل الصحيح فيهما) ، مع أن جملة النعت
لا تصلح أن تكون إنشاءً طلبياً أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال :

وَأَمْنَعُ هُنَا لِمَقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَنْتَ فَأَلْقَوْلَ أَضْمِرُ تَصْبِيحِ

أى : اصنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدى
إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح
نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصلح فهو
ما عداها . ولم يبق من الجمل بعدها إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل
إنشائية وقعت نعتاً - وهذه لا يصح محاسنتها ، ولا المقياس عليها ؛ لنوعها ، ومعالفتها الفرض من النعت -
فأولئكها . والتأويلات مختلفة ، أشهرها إخبار « قول » مخنوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مقبُولاً له .
ففى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسحوق) يقدرون أن
الأصل : أكلت فاكهة مقبُولاً فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مقبُولاً » المخنوفة هي النعت . والجملة
الإنشائية بعدها فى محل نصب مقبول به القول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقبُولاً
فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسسومة فنبأ البيت الذى يردودونه ؛ وهو :

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطَ جاثوا بِخَلْقِي . هَلْ زَايَتْ الذُّثْبُ قَطْعًا ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له الخاق « وهو اللبن
المختلط بالمياه التى تدير لونه » . وهو يصف هذا التنوير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو :

وَنَعْتُوا بِمَقْصَلٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

وقد يغني عنه وجوده في جملة معطوفة^(١) ، بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم - على
الجملة النعتية الخالية منه ، نحو : مررت برجل تقصف الرعد ، فبرتجف ، أو :
وبرتجف - أو : ثم يرتجف . التقدير : « هو » في كل ذلك .

* * *

ج - النعت بشبه الجملة^(٢) :

وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين :
أولهما : أن يكون تاماً ، أي : مفيداً . وإفادته^(٣) تكون بالإضافة ، أو
بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضاً معنوياً جديداً ، فلا يصح
أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عوضاً ...

ثانيها : أن يكون للنعت نكرة محضة^(٤) ، مثل : أقبل رجل في سارة - أقبل
رجل فوق الجبل . وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدي^(٥) إليك صنيعة من جاهه^(٦) فكأنها من ماله

فإن كانت النكرة غير محضة ، (بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصها) ،
فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالاً^(٧) . نحو : هذا رجل وقور في سيّارة - أو : هذا رجل
وقور أمامك ... ، فهو كالجملة في هذا الحكم^(٨) .

(١) راجع المباني ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه .

(٢) سبقت : ١٥٨ في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : ٥٦ في

ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة .

(٣) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧٢ ،

باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥٠ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤) .

(٤) انظر « ١ » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

(٥) الجملة الفعلية نعت ، وشموتها نكرة .

(٦) الجار ومجروره نعت ، والمشموت : صنيعة .

(٧) كما سبق في ص ٤٧٣ .

(٨) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففي مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧٠ .

زيادة وتفصيل :

(١) يجوز - عند علم المانع - اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ، على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص « الصبان » على هذا في - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » حيث قال : « أسلفنا عن اللماميني جواز كون الظرف - ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة » ١ - ٨ .

أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف في التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه - بنوعيه - هو الصفة إذا استغنينا عن ذكر المتعلق اختصاراً ويسيراً أو تسهيلاً ، (طبقاً لما سبق ^(١)) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة - بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعَرَّب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها ، كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الجملة - بنوعيه - يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ^(٢) ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة ^(٣) » ؛ أو يقال :

« إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير » .

وحديث بالملاحظة أن جواز الأمرين فيها سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

(١) في ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧ ، وفي رقم ١ من هاشم ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهاشم ص ٤٣١ م ٣٥٢) وفي ج ٢ (م ٨٩٢ رقم ٥ من هاشم ص ٣٥٦) .

(٢) كالعرف بالجنسية .

(٣) فإن كانت محضة تعين أن يكون تمثلاً - كما سيجي - هنا - .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً فقط ؛ وهو : « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصلح^(١) أن يكون فعلاً تارة ، وحرف جرتارة أخرى ؛ وهو « خلا ، وهذا ، وحاشا » . والنوع الأول - وهو الذي يكون فعلاً فقط - يصح وقوع جملة الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذي سبق بيانه (في ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثاني الذي يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

(ج) يختلف الرابط في الجملة النعتية بشرط أمن اللبس - كما سبق - والمخوف قد يكون مرفوعاً مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم . . . (٣) أو منصوباً كالأمثلة السابقة^(١) . وقد يكون مجروراً « بنى » إذا كان للنعت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفس شيئاً » ، أى لا تجزى فيه . . . فلا يصح الحذف في مثل : زرت حديقة رغبْتُ فيها ؛ إذ للنعت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المخوف ؛ أهو : رغبْتُ في هوائها - أم في رياحينها - أم في فواكهها ، أم في جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبْتُ فيها ، أم رغبْتُ عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً « بمن » بشرط أن يكون في أسلوب تعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرَّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً في الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه في الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهةً ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف « من » متعيناً في الأسلوب لم يجوز حذفه ؛ مثلاً يحدث لیس ؛ نحو : تقضى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الدهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تقضى عن الضمير الرابط إذا دخلت

(١ و ١) بشرط ألا تسبقه « ما » المصدرية . وفي ص ٤٧٤ بعض أمثلة المحذوف المنصوب .

(٢) في ص ٤٧٤ .

(٣) حل اعتبار التمت مقطوعاً . وسيجىء بيان القطع في ص ٤٨٦ .

على الحملة الاسمية الواقعة نعمًا ، نحو : رأيت كتابًا ، الورقُ ناعمٌ مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة^(١) ، والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتابًا ورقه ناعم مصقول ، وطابعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(٨) لا تُربط الحملة الواقعة نعمًا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط ، وينفى عنه ، وهو «أل» كما مرّ في : «د» ولا تصلح الواو التي تسبق - أحيانًا - الحملة الواقعة نعمًا أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الحملة ؛ لتُفَوِّى دلالته على النعت ، وتريد التصاقها بالنعت دون أن تصلح وحدها للربط ، ويسمونها لذلك : «واو اللصق» ، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى : «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ» ، والأصل : «إلا لها كتابٌ معلومٌ» زيدت الواو للفرض السالف ، ولا تفيد شيئاً أكثر منه^(٢) . وكذلك قوله تعالى : «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» . فقد زيدت الواو قبل الحملة الاسمية الواقعة نعمًا . ومن الأمثلة قول عروة بن الرُّد : «

فيا للناس كيف غلبت نفسي على شيءٍ ويكرهه ضميرى

فالواو زائدة قبل الحملة المضارعية النعتية . وهى فى كل صورها التى تتميز فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطًا - كما أسلفنا - .

وقد اختلف النحاة : أزيدونها قياسية^(٣) أم سماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها فى القرآن - أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ، لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعاً بأن القرآن أشهى لغةً بيانيةً ، وأعلى كلامً بليغً . نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع ؛ تجنباً لإساءة فهمها ، ولخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضيق فى الأخذ بهذا الرأى^(٤) . ولكن الأنسب لا يجرم غيره مما هو صحيح مباح .

(١) هذه الحملة الاسمية - والى تليها - مطبوعة على الأول ، فهى فى حكم النعت ، كما لمطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست مطبوعة ، وأنها شيء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة .

(٢) راجع التصريح وحالها ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٣) ومن الغائلين بقايتها : «الزحمرى» .

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة . فالحكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير ؟ .

أجابوا : « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؛ لأن التعريف والتذكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... - في تأويل : جاء رجل قام أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، في تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد ^(١) .

ويقول شارح المفصل ^(٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة ^(٣)) ٥١ .
سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها ، فلخلاف شكلي لا أثر له .
والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتاً إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية - إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جواباً للتعنت مع جملته ؛ حملاً له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جواباً للشرط . ففي مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه ... يميزون جزم المضارع : « يرتفع ^(٤) » .

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده النشاهد القوية الكثيرة ، التي تسوّغ القياس عليه . فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع ... ^(٥) .

(١) راجع الصبان . (٢) ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش (٤٧٢)

(٣) سبقت الإشارة لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش (٤٧٢) وأيضاً (في ج ٢ ص ٢٩٤ م ٩ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

(٤) وقاعله فسير مستتر تقديره : هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ : (كل) .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٧ ص ٢٨٢ عند الكلام على صلة

الموصول والرايط) وله هناك قصة طريقة توليده . وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط) .

تعدد النعت ، وقطعه .

١ - نَعْدُ النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد - لأنه واحد - وجب تفريق النعوت^(١) ، مسبقة بواو العطف^(٢) أو غير مسبقة ، إلا الأول ، فلا يُسَبَقُ بها . نحو : لا شيء يقبَحُ في العين كرؤية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زَرِيٍّ وضيق ، ويصح : كرؤية عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زَرِيٍّ ووضع^(٣) . . .

ومتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : القصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحار ، أى : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ، لأن المعنى المراد - وهو : الاعتدال - لا يتخذ إلا من اشتراك الاثنين في تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتم نفايه ،

(١) أى : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المعنى والجمع ؛ إذ يمنع أن يكون النعت معنى ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكرر هنا لفظ « المفرق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة للتثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة . فنحننا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : « تفريق » ، و « تعدد » . فالتفريق خاص بالذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو يذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨) .

(٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » . - كما سيجيء في ص ٤٩٧ ؛ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ،

وإذا وقع للنعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه - كما سيجيء في ص ٤٩٨ - .

(٣) ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتي : « فطن » و « فطن » في قول المتنبي :

لا يدرك المجد إلا سيداً فطناً لما يشق على السادات ، فعال

نحو الواق - ثانياً .

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً . والكلمتان هنا بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ، لا يصح أن يَفْصِلَ بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المر ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته . ومثل : اشترت خضراً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صلب هش ...

(٢) وإذا تعدد الـنـمـوت والنموت متعدداً بغير تفریق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النـمـوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفریقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب نموتها . نحو : ما أعجب المرمين القدميين ! . ولا يصح : ما أعجب المرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : البانعة ، والبانعة ، والبانعة ...

فإن كانت النـمـوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفریق بالواو العاطفة ، فقال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وما بُكَا رجُلٍ حزينٍ على رُبَّعينٍ ؛ مسلوب^(١) ، وبإلٍ وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الواقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتيل ، والبحريج ، والأسير ، والمذلول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً - قاومت طوائف ؛ باغيةً ، ومعنديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ: نصحت رجلين هالويًا وهالويًا^(٢)

(١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نمت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجماند أن يكون عطف بيان - .

كان في صفحة ٤٦٥ ، وفي رقم ٩ من هامش ص ٤٨٣ ، وكذا سيأتي في باب - ص ٥٥١ و ٥٥٢ .

(٢) وفي هذا النمت المتعدد المختلف وفي نموته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعَتْ غَيْرٌ وَاحِدٌ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاظُفًا قَرَقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

أى : أن النمت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً ، أو : في أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان النـمـوت متعلداً . أما إذا التلف النمت (اتفق معناه ولفظه) فلا تفرقه . (فرقه عاطفاً : أى -

فلأحدى الكلمتين فعلها : « هَوَى » بمعنى : « أَحَبَّ » والأخرى فعلها : « هَوَى » بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنوي . ومثل : عرفت رجالا ، كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، بمعنى : كاسية غير واحدة . وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

وإذا كان النعت المتعدد اسم إشارة لم يجوز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية ، فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين ^(١) .

(٣) إذا تعدد النعت والنعتين متعدد متفرق فإن كانت النعت متحدة في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ، مثل : سافر محمود ، وعلى ، وحامد ، للمهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

أما تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعت كلها متوالية متفرقة أيضاً ومرتبة ، بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ، والنعت الثاني للمنعوت الذي قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهي الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول ، فملخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوداً على أقرب منعوت إليه .

وأما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة :

فلنعمل الطريقة الأولى نقول : ما أعظمَ الثمار التي نجسها من الكتب ، والمصحف ، والمجلات ، والإذاعة ، والمؤلفين . . . « البارعين ، المختارة ، الرفيعة ، الصادقة ، النافعة ، . . . فكلمة « البارعين » نعت المؤلفين ، وكلمة « المختارة » : نعت للإذاعة . و « الرفيعة » : نعت للمجلات ، و « الصادقة » : نعت للمصحف ، و « النافعة » : نعت للكتب .

— حالة كونك عاطفاً ، مستعملاً في التفريق — حرف التعريف ، وهو هنا : لاوار ، ليس غير — كما أشرنا ، وكما يأتي في ص ٤٩٧ .

(١) أما على اعتبارها بدلاً ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه — في رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ — من أن الأفضل في نعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف في كل اعتبار ، إذ فائدة النعت غير فائدة البدل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التي نجنيها من الكتب النافعة .
 والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين .
 وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث
 يتعين كل نعت لمنعوتة ، دون اشتباه .

• • •

زيادة وتفصيل :

كما يتصل بهذه الحالة : نعمت معمولين ، عاملهما واحد ... والحكم — كما سطره — هو : أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع بشرطه ^(١) ، كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ — كأكرم محمود علياً العاقلين — وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولد أباه العاقلان ^(٢) .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ — نحو : غصاة الأخ أخاه النيلان مؤلة — وجب القطع على الرأي الأغلب .

فلخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يميز فيها القطع وعلمه ؛ هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب ^(٣) ، ومنه قول حاتم الطائي :

إن كنت كارهة معيشتنا هاتاً ^(٤) فحلى في بني بدر
الضاربون لدى أعنتهم والطاعنون وخیلهم تجرى
وقول الخيريق القيسية :

لا يبعذن ^(٥) كوى النين هو سم للعداة ، وآفة الجُزُر
النازلين بكل معترك والطيبين معباقد الأزر

(١) شرط القطع (تفصيل الكلام) على : « القطع » مروض في الصفحة التالية ؛ وما بعدها
هو أن يكون المنصوت متعيناً بدون النعت ، كما سيبيء في ص ٤٨٨ .

(٢) إن معمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة
المفعول ؛ لأنه المأخوذ . (٣) راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨) .

(٤) هذه . (٥) لا يبعذن : لا يهلكن . وهذا دعاء لم بالسلمة وطول العمر .

ب - تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان^(١) والقطع :

(١) المراد بالإتيان هنا : أن يكون النعت ماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره . أما القطع فنهذه لتوضيحه بالأمثلة الآتية - وأما أحكامه الخاصة بالنعت فتسبيء في ص ٤٨٨ :

١ - في مثل : جاء محمد العالم ، - بالرفع - يصح إعراب كلمة : « العالم » نعتاً مرفوعاً ؛ والمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلائى (منعوتة في آخر هذا الحاشي ، رى ص ٩٢) - أن يقال : جاء محمد العالم . بالنصب - ولا يجوز الجر - رى هذه الحاشي تعرب كلمة : « العالم » : مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أعجب ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » : يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت عنه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فتسميها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير حقيقية . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضي ؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن . وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذي قصد منه تحقيق الغرض البلائى المشار إليه - فلا بد في القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه .

ب - رى مثل : رأيت محمداً العالم - بالنصب - ، تعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمداً العالم - بالرفع ، رى هذه الصورة الجديدة التي يدعو لها داغ بلائى ، تعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لابتداء محذوف ، والتقدير - مثلاً - : هو العالم . ولا يصح إعراب « العالم » المرفوعة نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج - رى مثل : انتفعت من محمد العالم - بالجر - تعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز - لسبب بلائى - إعادته عن النعت ؛ بأن رفعه ، أو نصبه - ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم ، أو : العالم ، حل اعتباره في حالة رفعه خبراً لابتداء محذوف ، رى حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدين دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز انقطع إلى الجر مطلقاً .

فويجز القول :

١ - أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .

٢ - ويجوز - لسبب بلائى - أن يتخلل النعت عن مهمته ليعرب حرفاً آخر تشدد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .

٣ - في هذه الحالة التي يتخلل فيها ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لابتداء محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق ؛ -

(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت للمنعوتات المتعددة ، متفرقة ، متحدة في تعريفها وتنكيرها^(١) والعوامل المتعددة متحدة في معناها ، وعملها ، — جاز في النعوت الإبتاع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان . أو : الطيبين . ونحو : نظرت القمر وأبصرت المريخ للمستديرين ، أو المستديران . ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة — كما في المثالين — لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا ، أو هما معا . فمثال الاختلاف المعنى فقط : أقبل الضيف ، وانصرف الزائر السائحين ، ونحو : جمعت عين الحزين وجمدت عين القاسي المشاهدين المساة . (إذا كانت جملة الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك ؛ من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

— منما لبس بين الفرض القديم والجديد ، واستوفاداً بال ضبط والإعراب الجديدين على القطع .

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه النعت إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه . ولا سيما إذا تمددت النعوت وطالت الجملة . (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٩) . بل إن القطع يحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تمددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالمعطف معطوفات لا نوعاً — كما سيبيء في رقم ١٠ من ص ٦٦١ — وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لفرض المدح ، أو الذم ، أو الترحيم ، فإن عامله المحلوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلاً — كما سيبيء في ص ٤٩٠ — أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لفرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . ومن الأغراض الأخرى : أن يكون المقصد من القطع تقوية للتخصيص إذا كان وقومه بعد فكرة ؛ نحو : مررت بمصفور في عشه مفرد ، أو مفرداً . أو تقوية الإيضاح إذا كان وقومه بعد معرفة ؛ نحو : طرقت البحترى الشاعر أو الشاعر . . .

وقد تقدم في ص ٤٧٧ بيان الفرض الأساسي الأصل من النعت . وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٢٧٥ وسيبيء له مناسبة أخرى في هذا الباب) .

(١) لا امتناع أن تكون للتكرة نوعاً للمعرفة أو المعرفة نوعاً للتكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول النعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء علي . فلا يصح الماقلان : لأن ، نعت اسم الإشارة لا يفصل منه — كما سبق في هامش ص ٤٢٨ وفي ج ٥ من ص ٤٦٥ — .

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل
الظريفان^(١) .

أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسي ؛ هو : أن يكون المنعوت
متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم
الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع^(٢) إذا كان النعت وحيداً^(٣) . والمنعوت نكرة محضة ؛
لشدة حاجتها إليه ، لتخصص به . نحو : كَرَّمَتْ جنوداً أباطالا .

(٢) إذا تعدَّدَ النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتيان النعت
الأول لها ؛ لتسفيد به تخصيصاً هي في شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما
ما عداه فيجوز فيه الإتيان والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ ، أمينٌ ثَقِيٌّ ؛
فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتياناً للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة .
ويجوز في كلتي : « أمين » و « ثَقِي » الرفع إتياناً للمنعوت ، أو : النصب على القطع
باعتبار كل منصوب منهما مفعولاً به لفعل محذوف .

والإتيان هنا واجب في النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا -
ويجوز في الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن
المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص
بإتيان النعت الأول لها .

(١) وفي نعت مسؤولين لعاقلين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتيان ، تاركاً
الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعْتٌ مَّعْمُولٌ وَحِيدَتِي مَعْنَى وَعَمَلِي - أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدتين في معنى وفي عمل معاً ، أي : متحدين فيهما .

(٢) إلا في ضرورة الشعر .

(٣) أي : منفرداً غير مصدق .

(٣) إذا تعددت النعوت لواحد معرّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعاً ، وقطعها جميعاً ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر^(١) ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهد ، الذكي ، العبقري . . . فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإتيان ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتيان في بعض منها ، والرفع على القطع في غيره ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصري حافظ ، الضابط ، الشاعر ، الناثر ، بالرفع ؛ تبعاً للنعوت : « حافظ » إذا كان هناك ثلاثة^(٢) غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إتباع الذي يتعين به ، وجاز في غيره الإتيان والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع^(٣) . . .

(١) يجوز في بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٤٩٠ . (٢) أو أكثر .

(٣) وفي النعوت المتعددة التي تتلو منوفاً يفتقر إلى ذكرهن في تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك :

وإن نَعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِمْ أَتَبِعْتُ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التي تلي نجيء بعد منوفاً - غير معين ، لأنه غير مرفقة - محتاج إليهن في تعيين مسماه ، أتبت له ، أى : وجب إتباعها في نوع حركته الإعرابية ؛ ثم قال :

وَأَقْطَعُ أَوْ أَتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا بِدُونِهَا - أَوْ بَعْضُهَا ، أَقْطَعُ مُعْلِنًا

أى : إن كان المنوفاً معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتُ ، مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، هل إظهار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكدر أن يكون -

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرّفًا معلومًا بدون جاز في النعت الإتيان والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : « الوديع » ؛ إتياناً ، أو نصبها على القطع . — والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب —

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد^(١) ، أو : كان من الألفاظ التي أكرت العرب من استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة^(٢) ، . . . أو كان نعتاً لاسم إشارة ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجماء الغفير^(٣) — امتدحت هذا اللفظ .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضاً : « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين »^(٤) — يسرني رؤية الشعري العبّور^(٥) — ما أكبر تقديرنا لهذا التابع .

(٥) قلنا^(٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعاً وأردنا قطع النعت لداع بلاغي قطعناه إلى النصب

— هذا المبتدأ المحذوف ضميراً ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلاً) والنعت المقطوع يُعرّب مفعولاً به لهذا العامل . والعامل في الحالتين (مبتدأ كان أو زملاً) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه .

(١) وقد شرحناه — في رقم ٦ من ص ٤٣٩ — لأن القطع يتنافى للتوكيد .

(٢) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً للمنعوتات خاصة معينة في الغالب ؛ ككلمات « العبّور » و « الغفير » في الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : « جاء القوم الجماء الغفير » ، وسرني الشعري العبّور . فقد وقعت الكلمتان — وما أكثر وقوعهما — نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن يستعمل نعتاً لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منهوكة ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(٣) الجماء ، مؤنث الأج ، بمعنى الكثير . الغفير : الذي يستر الأرض ويطغى وجهها بكثرة . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وثناولنا ذواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج ٢ ص ٧٧٨ م ٨٤٢ (باب الحال) .

(٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهي مفهومة من المنعوت ، فهو يؤكد بها .

(٥) لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال « العبور » نعتاً — الحالة التي يكون المنعوت فيها هو كلمة : الشعري .

(٦) ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيها الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً مبتدأ محذوف ، تقديره - مثلاً - : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . - كما قلنا - .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ، وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت^(١) السابق ، نحو : ما أسغت لشيء قلب أسنى لازمبيل المتعلم ، المتكاسل : الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره^(٢) . وقد سردنا أول الباب^(٣) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جملة مستقلة مستأنفة . وقد نسبها «الواو» أحياناً ، وهذه «الواو» زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ، سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب .

(١) إن تبيير التمديط وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع البس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغي الجديد - والبيان في هامش ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

(٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة ، وإنما هي « حال » إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و « نَعَتْ » إذا وقعت بعد نكرة مخضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مخضة ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب « حالا » بعد المعارف المخضة ، و « نَعَتْ » بعد النكرات المخضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المخضة . والرأى الأول ^(١) أقوم وأحسن .

(٧) سبب القطع بلاغياً محض — كما قلنا ^(٢) — هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو اللوم أو الترحم ، . . . أو . . . فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطليية ^(٣) .

وإذا كان سبب القطع بلاغياً — ولا بد من قيام هذا السبب — فن البلاغة أيضاً ألا تلجأ إلى استخدام القطع مع من يجمله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه .

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

١ — قد يحذف النعت — أحياناً حذفاً قياسياً — إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ؛ فأردت أن أغيثها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) ، والأصل : « كل سفينة صالحة » ؛ بقرينة قوله : (أن أغيثها) ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هي : أن الملك الغاصب لا يقتصب ما لا نفع فيه .

(١) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو اللوم أو غيرها — كما سيبيء بعد هذا مباشرة — والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً — إلا مع التأويل الذي سبق في هامش ص ٤٧٤ — ولا تكون حالا .

(٢) تقدم البيان في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩ .

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدرٍ^(١) فلم أعطَ شيئاً ولم أمتنع

والتفسير : فلم أعطَ شيئاً نافعاً ، بدليل قوله : ولم أمتنع ، وبدليل الأمر التام في المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً ، ولكنه لم يقنع به .

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلة^(٢) الخلتين بِكرٍ مهففة^(٣) لها فرعٌ ، وجيدٌ

المراد : لها فرع فاحم^(٤) ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ، كشدة سواد الشعر ، أو نعمته ، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك^(٥) . . .

ب - حلف المنعوت^(٦) :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناءً تاماً ، بحيث لا يتجه الذهن إليه ، نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ، أي : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب ، أي : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة لا يسمى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

(١) قوة ، وعدة حربية .

(٢) مصفولة ناعمة . . .

(٣) رشيمة ، ضامرة البطن ، دقبة الخصر . (٤) أي : شديد السواد ، كثون الفهم .

(٥) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « (لا صلاة بغير المسح إلا في المسجد) »

أي : لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان واقه رجلاً . . .) يريد : رجلاً عظيماً . . .

ومن عل : (سمعت يخطب فكان الخطيب . . .) يريد : الخطيب البارع . . . أو ما شاكل هذا .

(٦) أشرنا في ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويحذف حذفه أيضاً - كما أوضحنا^(١) - إن كان مصدرًا مبنيًا نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أئى^(٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوساً أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاءً أئى إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويحذف بكثرة حذف المنعوت - (سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ، أو مبتدأ . - وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا^(٣) .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضاً أن يكون معلوماً . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبتُ براكب صاهلاً ، أى : براكب فرساً صاهلاً ؛ لأن الصهيل مختص - في اللفظ - بالخيول . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة - لا جائزاً ، ورأيهم سليم .

ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

(١) في ص ١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد (و ٤٦٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه « أئى » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد سبق الكلام عليه وظل ما يصلح لنهاية عند حذف المصدر المؤكدة والمبين (وهو مسجل في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفي ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أئى » .) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص ١١١ صا بعدها .

(٣) يهرون من هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت خاعلاً ، أو مفعولاً به ، مثلاً . . . ، وجملة مشتتة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألا ماء ، ألا بارد^(١) .

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يسم به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملاً آخر ؛ كقوله تعالى : (فليضحكوا قليلاً ، وليبكموا كثيراً ؛ جزاء بما كانوا يكسبون) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكاً قليلاً ، وليبكوا بكاءً كثيراً . . .
فالفعلان فى جملة : (يضحكوا - يبكموا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلاً - وكثيراً) عاملاً له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضاً : يخلف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحداً ؛ فتنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره متاضلاً فى الحفاظ على حريته ، ومنهم قضى تمحيه دفاعاً عنه . والأصل ؛ فتنهم فريق أنفق . . . ومنهم فريق أفنى عمره . . . ومنهم فريق قضى نجه . . .
ومثل قولهم : لما مات عمر بن عبد العزيز لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ، أو صرع حزناً ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « من » أو « فى » ؛ ذلك لأن التفسير : « هم » المجرور بمن .

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ مَبِيعَاتٍ)

أهم : دروياً واسعاً طويلاً تصل إلى الأرض . فالسباغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

في الأمثلة الأولى «كُلٌّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بني» في الأمثلة الأخيرة «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه ^(١) . . .

ج — حذف النعت والمنعوت معاً :

قد يخلفان معاً — وهذا قليل ^(٢) — إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : في الأشقي الذي يدخل النار : (ثم لا يموت فيها ولا يحيى) ، أى : لا يحيا حياة نافعة ^(٣) . وكقولك للمتعليم الذي لا يتنفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعليماً مشرعاً . . .

الترتيب بين النعوت المتعددة :

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية ؛ وكذلك إن كانت جُمْلَةً ، أو أشباه جُمْلَةٍ ؛ نحو : (راقى الورد الناضر ، العطر ، البهى — أقبل رجل (وجهه مهلل) (ثغره باسم) . — أبصرت رجلاً في سيارة . — على أريكة . —

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . . وقوله تعالى : (وقال رجل مؤمنٌ من آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ . . .) ،

(١) سبقت الإشارة لهذا في ٤٧٣ وفي حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف النعت :

وما — من المنعوتِ والنَّعْتِ — عَقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وفي النَّعْتِ يَقِلُّ

يريد : ما عقل (أى : علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفها متساوية في الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) وهذه القلة نسبية ، لا تمنع من القياس عليها .

(٣) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا حياة نافعة .

وقد تتقدم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك ..)^(١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده في أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر .

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جُملاً^(٢) ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجل غني ثري ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لَعُطِفَ الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضي المغايرة المعنوية ، غالباً^(٣) . ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً^(٢) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم رجلاً يرفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويُجَنَّبُ نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعْطَفُ النعوت بواحد منهما^(٤) .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والنعوت مثنى أو جمعاً ، وجب - في الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق^(٥) - نحو : تحدث الفائزان ؛

(١) يقول الشاعر في ظلم :

بقي والبي سبامٌ تُنتَظَرُ أنْفَذُ في الأكباد من وعز الإبر

(٢ و ٢) أما شبه الجملة ففي حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

(٣) إلا إذا كان العطف لتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحياناً - ولا غامض ولا مجهول هنا .

ويحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة ، كقوله تعالى : (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هو الله ، الخالق ، البارئ ، المصور) .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) في ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع — احترمت المتعلمات ، النائرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة في عملها ، والمتفتة في نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم نجب « الواو » وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدّى — مع العطف — معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : « العطف » من أن الواو تفيد كلاً ، وإلقاء كلاً ، وثم و

وعندما يتم عطف النعوت نصير « معطوفات » ، يتجزى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية فى بابها ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به ^(١) .

• • •

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم ^(٢) . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ، فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقلعه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير — فى الغالب — : « مُبْدَلاً مِنْهُ » ، ويعرب المنعوت بدلاً . ففى مثل : (استعنت بمحمد الماهر فى تدليل العقبات ، فأعاني ، وشاركه فى هذا على الصديق) — نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقلعتا وقفنا : بالماهر محمد ، والصديق على — صارتا بدليين ، وصار المنعوتان السابقان مُبْدَلاً مِنْهُمَا .

فإذا كانا نكرتين فالغالب — إن لم يوجد مانع آخر — نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٩ .

(٢) بل لا يجوز — فى الصحيح — تقدم النعت — معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر نظرية علمية عبرى . (راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

اسمه الجديده : « صاحب الحال » ، ففي مثل : (أبتع زهرًا رائعًا . وفاح عطرًا جميل . . .) نقول : أبتع رائعًا زهرًا ، وفاح جميلًا عطرًا^(١) . . .

(١) سبقت الإشارة (في ج ٢ م ٨٥ - هامش ص ٣٧٤ - باب : « الحال ») إلى أن تمت النكرة إذا تقدم عليها يمرّب حالاً - في الغالب - أي : ما لم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعركة في إعراب نعت المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلاً أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بمصارخٍ طفلٍ ، واستمعت إلى خطيبٍ غلامٍ . . . والاصل قبل تقديم النعت : مررت بطفلٍ صارخٍ ، واستمعت إلى غلامٍ خطيبٍ. فتمت النكرة المتقدم عليها إنما يمرّب حالاً في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات - على الأصح - وبهذا تخرج بعض الصور المنوعة ؛ كالتي ذكرناها . وكالتى في قولنا : جاء رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منعقلاً ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . . - راجع البيان آخر باب النعت - .

زيادة وتفصيل :

متفرقات :

١ - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية ، أو : « إِمَّا » .
وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالوَلَو العاطفة التى تعطف ما بعدهما على
النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أحمًا لا غادرًا ، ولا خائئًا . . . - تخيير
مَصِيفًا ، إِمَّا ساحليًا ، وإِمَّا جبليًا ^(١) . . .

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون . ولحق أن النعت قد
يحتاج إلى نعت أحيانًا ، مثل : هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ ، (أى : شديد البياض) ،
فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . .
ونحو : هذا وجه مُشرقٌ أى إشراف ! فاضرة وجنتاهُ كاملة النضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتًا إلا إذا كان موصوفًا ، وهذا هو :
النعتُ « المَوْطِئُ » - وقد سبق الكلام عليه ^(٢) - ومن أمثلته الواردة : ألا ماءٌ
ماءٌ باردٌ .

ج - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق
العلم - هذا نجم الدين المضىء . . .) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ،
أم المضاف ؟ .

سبقت الإجابة مفصلة فى مكانها الأنسب ، (وهو « ج » ص ١٦٧ من باب :
« الإضافة ») .

د - سبق الكلام ^(٣) على أحكام جلية خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل
بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : « لا » فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٤٥٦ رقم ٢ .

(٣) فى هامش ص ٤٣٥ .

ب - التوكيد^(١)

التوكيد قسمان : معنوي ، ولفظي^(٢) .

القسم الأول ، المعنوي^(٣) :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ، منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جرمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسواره العلمية والفلكية . . . وتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : — مثلاً — وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف سهواً ، أو خطأً ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز^(٤) ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزال — في الأغلب^(٥) — تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . (كما سيجيء في ص ٥٠٤) .
وسنعرض هنا للتوكيد « الاصطلاحي » الذي يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التي قد تغيب التوكيد (مثل إن ، وأن ، والحرف الزائد ، وكما قسم وغيره) . ولكنها لا تسمى توكيداً نحوياً اصطلاحياً .

(٢) مدلول التوكيد اللفظي ، وكذا مدلول للتوكيد المعنوي بالنفس والمعن ، هو ذات المؤكّد
أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً مما يطرأ على المتبوع . أما التوكيد المعنوي باللفظ :
« كل وجميع » فإن المراد منهما هو إضافة للشمول (راجع الإشارة الخاصة بهذا في هامش
ص ٤٣٨ ، بعنوان : « ملاحظة هامة ») .

(٣) سيجيء القسم الثاني اللفظي في ص ٥٢٥ .

(٤) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

(٥) قلنا : في « الأغلب » . . . لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد

أو غيره ، ولتركز الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جريم القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف - مثلاً - تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : « حفظت ديوان المتنبي » فقد يخطر على البال سريعاً أنه حفظ أكثره ، أو أحسنه ، أو حكيمه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال : « حفظت ديوان المتنبي » ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبي ، أو أحسن ديوان المتنبي ، أو أحكم ديوان المتنبي . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأ ، أولاً في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما في تأدية المعنى أبلغ وأقصر . فلو أنه قال : « حفظت ديوان المتنبي كله » ما ترك - في الأغلب - حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لتخيل شيء محذوف ، كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يتجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملاً غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقصص في الفهم على المعنى الواحد من كلمة : « كل » .

فكلمة : « نفس » في المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : « كل » في المثال وما شابهه ، - تسمى : « تركيداً معنوياً » ؛ فهو :

« تابع ^(١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته ^(٢) »

(١) سبته - في ص ٤٣٤ - ديوان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترقيبه مع نظرائه ، وكل ما يصل به . من أم أحكامه : أنه مثل متبوعه في حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لوء المذروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولاً ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً لمبدأ التفصيل . في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٢ باب : الموصول) وأن التبع يجوز قطعه (كما تقدم في باب - ص ٤٨٦ -) كذا عطف البيان ؛ كما سيجيء عند الكلام عليه في باب ص ٥٤٢ وكذلك عطف النفس في رأى الصحيح - وسيجيء في ص ٥٥٥ - أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصوير نمتاً في بعض حالاتها التى تجيء في ص ٥١٤ . وقد أشار الصبان في آخر « باب الابدال » إلى رأى يجوز في التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما الابدال فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتي في باب (ص ٦٧٧ ٥٥٥) .

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشيء الأصلية ، وبجملته كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ =

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول للتاسين للدلوله ^(١) . . .

وإن شئت فقل : تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقى ، لا تدخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسهر ، أو النسيان ، ونحوهما . . .
فالغرض من التوكيد المعنى هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ، إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب ^(٢) للدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد :

• • •

ألفاظ التوكيد المعنى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها - أحياناً - ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها ^(٣) .
والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

الأول :

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات فى صميمها ^(٤) ، وإبعاد الشك المعنى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس ^(٥) ، وعين ^(٦) . ومن الأمثلة قول أحد الرّحّالين : (. . . رأيت الساحر الهندى نفسه - وهو المعروف بالأعبيه وحيله - يقبض على الجمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : « نفس » أزيلت - فى الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

= كالجسم ، وبقى المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . . - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا هامش - .

(١ و ٢) المراد من العموم المناسب للدلوله هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التشبهة المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة ، لا مجازاً . (ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧) .

(٢) فى ص ٥١٧ .

(٣) أى : فى حقيقتها المادية (وهى المحسوسة - غالباً-) لا فى أمر عرضى مما يطرأ عليها .

(٤ و ٥) ليس المقصود هنا من « نفس » الشيء أو : « عين » الشيء مقصوداً على حقيقته المادية المحسوسة (أى : التى ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصديق .

ويزيد بعض النحاة توضيح هذا - كما جاء فى الحضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : « مراداً بهما جملة الشيء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : « اللدّم » ، وبالعين : « الجارحة » ، كسفكت زيدا نفسه ، وفعلت زيدا عينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما فى المثال يدل بعض . . » أ هـ .

- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - .

ترك مجالا لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ، كخادمه ، أو صبيه ، أو : أدائه .
 أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة شيء سواها .
 وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - في
 الأغلب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل
 بصيغتها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقتصر المعنى الحقيقي
 على الذات وحدها ، ويُركّزه فيها ، ويزيل - في الأغلب - كل احتمال عنها آخر .
 وإذا وقعت كلمة : « عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت في
 اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكّدة » - بكسر الكاف -
 والأول هو الأشهر ، ومعنى متبوعها : مؤكّداً - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن في
 جميع ألفاظ التوكيد .

حكهما :

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي ،
 وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور - حتماً - يطابق هذا المؤكّد
 في التذكير والإفراد وفروعهما ، ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت والي^١
 نفسه - صافحت والي^٢ أنفسهما - صافحت الولاة أنفسهم - صافحت والي^٣
 عينها - صافحت واليتين أعينهما - صافحت الولايات أعينهن . وهذا الضمير
 لا يجوز حذفه ولا تقديره^(١) . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم
 يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ،
 (مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو مفعولاً به ، أو غيره^(٢)) . . .
 ومن أمثلة المفعول به :

من عاتبَ الجهالَ أتعَبَ نفسه ومن لامَ من لا يعرفُ اللومَ أفسدَا

(١) في توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتغالهما على ضمير مطابق للمؤكّد - يقول ابن مالك :

بِالنَّفْسِ ، أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقٍ الْمَوْكَّدَا
 وهذا التفسير لا بد من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد الممنونى الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً
 في حالة هذا التوكيد .

(٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكّد - في ص ٥١٥ - .

وبما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكون المؤكّد بهما جمعاً تقتضى أن يجمعاً جمع تكسير للقلة على وزن : « أَفْعُلْ » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجمع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عيونهم وبناء على هذا الرأي لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أَفْعُلْ » مع إضافتهما لضمير الجمع ^(١) .

أما إذا كان المؤكّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو : « أَفْعُلْ » فيقال أنفسهما - أعينهما . لكن يصح إفرادهما وثنيتهما ؛ فيقال : نفسهما - عينهما - أو : نفساهما - عيناهما ^(٢) . ومهما كان وزن الصيغة في الثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكّد ^(٣) . . .

(١) وفريق من النحاة يجيز في كلمة : « عين » المستعملة في التوكيد جمعها لقلة على « أعيان » لكن الكثير الفصح هو وزن : « أَفْعُلْ » ويحسن الاختصار عليه ؛ متابعة لمطر في كلام العرب .
(٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والثنية ، والجمع ، في كلمتي : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما لضمير . . .

وهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً - (سبق تسجيله في ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) - مضمونه : أن كل مثنى في المعنى ، مقصاف إلى مثنيتين (بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إن تدنّوا إلى الله فقد صحت قلوبكم) . ونقول : تصدقت برأس الكيشين - أو : رأسى الكيشين - أو وهوسهما . وإنما فضل الجمع على الثنية لأن المتضامفين كالثمن الواحد ؛ فكروها الجمع بين ثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة - كالفصيح ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، في أول باب التوكيد منهما - وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين في التوكيد ؛ خصوصاً لسبب الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لنفستهما ، بل إلى ما هو بهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفي ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

واجمعتُهما « بِأَفْعُلْ » إن تَبِعَا ما لَيْسَ واحِداً تَكُنْ مُتْبِعَا

أى : إن كانا تابعين (مؤكّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - فبجاء بهما مجرّعين على صيغة : « أَفْعُلْ » لتكون متبعا للنجح الصحيح .

هنا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف^(١) ،
ويجرى عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ،
وسايرته في الضبط الإعرابي ، وبقي أحكام التابع - ١٠ يجرى على إحداهما
منفردة ، نحو : قابلت الوالي نفسه عبته - قبض الساحر على الجمرة نفسها
عينها . ويجب - في الرأي الأقوى - عند اجتماعهما تقديم النفس على
العين^(٢) . . .

• • •

(١) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المنوي . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود
من التوكيد ، ويغزىل عما يمهده اسم التوكيد .
(كما سيظهر في رقم ٢ من ص ٥٢٠) .
(٢) وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلام ولكن حسن .

زيادة وتفصيل :

١ - تفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي^(١) ، يجوز جرهما بالباء الزائدة ، تقول : (ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لخارية الخوارج) - (أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) - (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو في الميدان) . . . فكلمة : « نفس » توكيد مجرور بالباء الزائدة في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المتبوع . ويصح في الأمثلة السالفة - وضع كلمة : « عين » مكان : « نفس » فلا يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ، توكيداً مجروراً في لفظه ، ولكنه في المثل تابع للمؤكد (أى : للمتبوع)^(٢) .

ب - إذا كان المتبوع (المؤكد) كنية لوحظ في معنى التوكيد وإهرابه ما سبقت الإشارة إليه (في : ١٤ من ص ٤٤٤) سواء أكان بلفظ : « نفس » ، أو عين أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوي .

(١) سبقت الإشارة لهذا - في ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : « حروف الجر » - وسيجيء (في ص ٥٢١) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع » ولكنها هناك الباء الزائدة وجوداً ، اللازمة كالدخلة على « أفضل » في التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مقارقتها . أما « الباء » الزائدة هنا فدخلها جاتز ، وبقاؤها غير لازم .
وفي ص ٥١٢ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب حروف الجر) . كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : « المضي » - (ج ١ عند الكلام على « الباء » المقردة) و « الصيان » عند الكلام عليها في باب : « حروف الجر » .

نوع يراد به إزالة الاحتمال والحجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي - وحدها - المقصودة حقيقة . وله لفظان : « كِلَا » للمثنى المذكر ، و « كلتا » للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُذكر « كلا » و « كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما . . . فجاء « كِلَا » بعد المثنى المذكر ، و « كلتا » بعد المثنى المؤنث - يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل - في الأغلب - على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصب على اثنين معاً ، أو اثنتين معاً^(١) .

حكيمهما :

لا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما « المؤكّد » ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية - ليربط بينهما - كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما بإعراب المثنى^(٢) ، فيرفعان بالالف ، ويُصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسورما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما - أحببت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما . ففعلنى الجدّتان كلتاهما - أطعت الجدّتين كليتهما - استمعت إلى نصيح الجدّتين كليتهما .

ولا كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستبح بلاغة^(٣) أن يقال^(٤) : تخصّص الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق - وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما .

(٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة ، الملحقة في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه (في ص ٩٨ وما بعدها) وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بهذا . لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً ؛ فقد يربان توكيداً أو لا يربان - على حسب ما تقتضيه الدواعي الأخرى .

(٣) يقال بعض النحاة فلا يجوز مطلقاً .

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ، فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : «تقاتل المصان» ، وتحارب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يتخلو من الاحتمال ، ويدل على «المفاعلة» الحقيقية ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى المناسب لدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : («كُلٌّ» - «جميع» - «عامة») . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : «كُلٌّ» ، ثم «جميع» ، ثم «عامة» - نحو : قرأت ديوان المتنبي كله ، واستوعبت قصائده كلها . فلو لم تأت بكلمة : «كُلٌّ» ، لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى . فمجيء لفظ : «كُلٌّ»^(١) منع - فى الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز^(٢) . . .

ومثل هذا : غردت العصفير جميعها لاستقبال الصبح . فلو لم تُذكر كلمة : «جميع» ، لكان من المحتمل أن المراد هو تفريد أكثرها ، أو بعض منها . . . إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : «جميع» أزيلت - فى الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع .

ومثلها كلمة : «عامة» (والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعها . وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، نقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتهما - حضر الجيوش عامتهم - حضرت الفرقة عامتها - حضرت الفرقتان عامتهما - حضرت الفرق عامتهن . . .

حكمها :

لا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكد ، وأن

(١) «كُلٌّ» المستعملة فى التوكيد قد تلغى الدلالة على «الكل الجميى» أو : «الكل الجمىي» طيفاً للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ١٢ . وهى فى الحالتين تختلف فى معناها بحكمها عن كلمة : «كُلٌّ» المستعملة نعمتاً . والى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦ .
(٢) انظر «الملاحظة» التى فى ص ١٥ بشأن المراد من «الشمول» وأحواله فى الألفاظ الدالة عليه ، مثل : كل - جميع - عامة . . .

يكون المؤكّد مماثلاً له في ضبطه ، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما ، ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جمعاً له أفراداً^(١) ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله^(٢) . فمثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلهم ، أو : جميعهم ، أو عامتهم - كرّمت الزميلات كلهن - أو : جميعهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقة مَادَ النَّاسُ كُلَّهُمُ الجود يُفقر ، والإقدامُ قَتَالُ

ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كله ، أو : جميعه ، أو : عامته . ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشتريت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقيم أن يقال : جاء الأخ كله - مثلاً - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المحيىء إلى جزء منه دون آخر^(٣) . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقبحه .

(١) ما الحكم في فاعل « فم وبش » وظائرها إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيده « الموم » ، وهي : « آل الخنسية ، أو المهدية » ؟ أعجز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والموم الحقيقي ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة في « ١ » ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشها .

(٢) المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالقضة - مثلاً - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - في شيء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدي منفعة من غير حاجة إلى انضمامه لتغير له . أما الذي يتجزأ بعامله فهو الذي له أجزاء لا ينفع الواحد في أداء مهمته الأساسية إلا باصطاله بجزء آخر ؛ لأن أجزائه متباعدة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصلية إلا حين يكون متصلاً بهما في نظراته . لكنه يتجزأ باعتبار آخر غاير من ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوي ومعناه ، ويكون هذا المعنى ما يتجزأ - ضم - مثلاً - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدي كل منها عمله الأصلي بعد التجزئ ، فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان مسمول للفعل ؛ اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربه ، أو ثلثه . . . وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٣) وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و « كَلَّا ، اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَ « كِلَا ، كِلْتَا ، جَمِيعًا ، بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

و « اُسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٌّ : « فاعِلَةٌ » مِنْ : « هَمْ » فِي التَّوَكِيدِ ، مِثْلُ : النَّافِلَةُ بِرِيدَ : اذْكُرْ مِنْ إِدْرَادِ الشُّمُولِ لَفْظَةَ التَّوَكِيدِ الدَّالَّةُ عَلَى الشُّمُولِ ، وَهِيَ « كُلٌّ » وَ « كِلَا » وَ « كِلْتَا » -

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفرادها^(١)، ففى مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها فى وقت واحد ، أوفى أوقات متباعدة ، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب فى وقت واحد ، أوفى أوقات متعده . وهكذا ، فهى فى معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محنومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقريضة أخرى .

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التى تفيد العموم^(٢) تأويلا ، لا صراحة ، وهى الأعداد المقردة (وتركز فى ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانا إلى ضمير المعدد ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبتهم ، أو ... ، بالنصب فى كل ذلك على الحال^(٣) ، بتأويل : مثلثا لإياهم ، أو : مخمسا ، أو سبعا ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً ، بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوى ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضاً ، نحو : جاء القوم خمسة عشرهم^(٤) بالبناء على فتح الجزأين فى محل نصب . على الحال ، أو فى محل آخر يطابق فيه المتبوع^(٥) .

• • •

= (وهذا لإفادة الشمول فى المعنى) « وجميعاً » ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت فى الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيد لفظ « كل » ، وهذا اللفظ الآخر على وزن : « فاعلة » من الفعل : « حم » ، وهو : « حامة » (لأنها من غير ملاحظة الإدغام - على وزن : فاعلة) ، وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » فى الوزن ، وفى ثبات التاء فى جميع الأحوال ، تذكرها ، وتأنثها ، وإفراداً ، وبغير إفراد . لهذه التاء لازمة لا تتغير بحال .

(١) وله فى هذا نظائر صحيحة . فى ص ٥١٧ .

(٢) ما استذكره سبق تدوينه فى باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعركة -

ويجوز كذلك فى ج ٤ ص ٣٩٧ .

(٣ ، ٤) وهى من المواضع التى تقع فيها الحال معرفة .

(٤) انظر ما يصل بهذا ويوضحه وبين مواقفه فى رقم ٦ من هامش ص ١١٢ « بنون » وملاحظة « .

زيادة وتفصيل :

١ - في مثل قوله تعالى : (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ، تعرب كلمة : «جميعاً» حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنّا كلّاء فيها) ، لا يصح إعراب : «كلّاء» توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بتدك من الضمير «نا» اسم : «إن» بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر^(١) بدل كل من كل . . . - (كما سيجيء في باب البدل^(٢) ومنه : قمتم ثلاثكم^(٣)) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرباط من ضمير أو غيره .

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي - بشرط وجود داع بلاغي^(٤) ، يقتضي هذا الاجتماع - تقدمت^(٥) النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : «كل» عنهما ، ويلبها كلمة : «جميع» ثم كلمة : «عامة» وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وحده^(٦) ، ولا يصح - في الرأي الأنسب - اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملاحقة بها .

ج - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة (وهي : نفس - عين - كلّاً - كلنا - كل^(٧) - جميع - عامة) معمولة لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيداً - لعدم وجود المؤكّد - ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً -

(١) أي : ضمير المتكلم أو المخاطب .

(٢) ص ٦٨٢ .

(٣) هذا الداعي هو إزالة الاحتمالات إزالة لاتم إلا بهذه الكثرة . فإن كانت تم بغيرها فلا داعي لتعدد التوكيد .

(٤) وجوباً أو استحساناً : تبعاً للخلاف الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦ .

(٥) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٥٠٢ وما قبلها مباشرة . ومنها نعلم أيضاً عدم صحة هيء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار مقطوعاً .

(٦) «ملاحظة» : قد تكون كلمة «كل» للتوكيد من غير أن تفيد الشك والشمك -

تظل في حالتها الجليدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجليدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير في : « جميع » ، و « عامة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : غامتهم - الزائرون رأيت جميعتهم ، أو : غامتهم - الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامتتهم . . .

أما : « كل » فيكثر وقوعها - عند فقد المؤكد - بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدأ ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلهم نابه . ومثال الثاني قول الشاعر :

يَمِيدُ^(١) إِذَا وَالْتَ عَلَيْهِ دِلَائُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا ، وَهُوَ نَاهِلٌ

وهذا من القليل الذي لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير^(٢) . ومن الأمثلة للثاني : الحاضرون تكلم كلهم - الحاضرون سمعت كلهم ، وأعجبت بكلهم . . .

وكلمة : « كل » في لفظها مفردة مذكورة دائماً^(٣) ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة - وجب في الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر : المبتدأ : « كل » ، كقوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) ، وقوله تعالى : (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبرٌ وليس في تغلب رأى ولا خبرٌ

= الحقيق ، كما في قوله تعالى (ولقد آتيناك آياتنا كلها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة « كل » - كما يذكرون - قد يراد منها الكل المجموع كالأية ، وقد يراد منها الكل الجمعي الذي يشمل الأفراد ، فرداً فرداً (كما سيحى في رقم ٢ من هامش ٥١٧) .

(١) يميز : أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً في بعض الصور التي ي حذف فيها المؤكد الضمير (وسيأتى في ص ٥٢٢) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمها .

(٣) ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة « كل وما يترتب على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحالاتها بعد المضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه ؟

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ
« كل » المفرد المذكور ، كقوله تعالى : « وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً » . وقوله
عليه السلام : « كللكم راع ، وكللكم مسئول عن رعيته » ونحو : كللكم هداة
للخير ، وكللكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كلّ العداوات قد تُرجى إزالتها إلا عداوة من عاداك من حسدٍ .
وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتي وتهون غير شماتة الحساد
وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة — ، فى ص ٥١٢ — على قراءة من قرأها
(إنا كلّا فيها) . وقد سبق أن قلنا^(١) ما نصّه :

« إنها تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ،
وفى معناه معاً — وهو الأغلب — أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال
الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكر كرمو يا أشبه الناس كل الناس بالقهر
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلّ ذنب فإنه محاذ الذنب كلّ المحو من جاء ثائبا
فكلمة : « كل » — فى الشطر الثانى — نعت للذنب ، وهى مضافة إلى ما له صلة
معنوية بالمنعوت .

« وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ،
وصار معناها : « الكامل » فى كذا^(٢) . . . وهو معنى يختلف عن معناها فى
التوكيد . ٥١ .

ولا يجوز فيها القطع فى جملة المستعملات نعتاً أو توكيداً — كما سبقت الإشارة

(١) فى ص ٤٦٧ .

(٢) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٤٦٤ و ٤٦٧ .

لهذا^(١) — ولاداعي للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها تأكيداً فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه^(٢) ، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) — أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ، كما رأينا .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى هذا الموضع من باب : « التوكيد » ما نصّه :
 (« اعلم أن " كلاً " وشبهها فى إفادة شمول كل فرد ، إن كانت داخلة فى حيز النفي — بأن أُخْرِتْ عن أداته لفظاً ، (نحو : « ما كلٌّ ما يتمنى المرء يدركه . . . » ، وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها . . .) أو رتبة ، (نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ . . .) توجه النفي إلى الشمول خاصة ، وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قد مُت على أداته لفظاً ورتبة توجه النفي إلى كل فرد ، وأفاد عموم السلب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « . . . كل ذلك لم يكن . . . » . وكالنفى النهى . قال التفتازانى : « والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى » ؛ بدليل قوله تعالى : « والله لا يحب كل مُخْتَالٍ فَخُورٍ » . وقوله : « والله لا يُجِب كل كَفَّار أَثِمٍ » . — وقوله : « ولا تُطْع كل حلافٍ مَسِينٍ ») . ١٥ . كلام الصبان .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر عند فقد المؤكّد — وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كلٌّ ») ؛ فنال الأول : الحاضران كلاهما^(٣) فابه — الحاضرتان كلتاهما نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خُيّر بين شيئين : « كليهما وتَسْمَرَا » . يريد : أعطنى كليهما وتمرا^(٤) . وفى هذه الصور وأشباهاها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما تأكيداً .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح — عند فقد المؤكّد وقوعهما معمولين

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب التمت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع ببيان أحكامه .

(٢) فى هامش ص ٥٠٢ . (٣) كيلا : مبتدا ، مضاف . . .

(٤) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » .

— أحياناً — لبعض العوامل^(١) ، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيداً^(٢) ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمة)^(٣) ، ونحو : جاءني عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس أبلج ، ونفس الجبل مقابلي^(٤) .

د — في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معني ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معني العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ، نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما .

هـ — يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبي محض من العامل ، طبقاً للبيان الشامل الذي سلف^(٥) — ومنه قوله تعالى : (ولا يحزنن ، ويرضين بما آتيتنهن ، كنهن . . .) ، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرف : « إمّا » ، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إمّا كانوا ، وإما بعضهم . . .

و — سبقت الإشارة^(٦) إلى أنه لا يجوز — في أصح الآراء — قطع التوكيد مطلقاً^(٧) حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتاً وجب إتباعها ، وعدم قطعها .

• • •

-
- (١) كما جاء في معجم : « لسان العرب » .
 - (٢) انظر ما سبق — في ص — ٥٠٤ — متصلاً بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد .
 - (٣) وكذلك باقي السبعة ، كما أسلفنا في ص ٥١٢ .
 - (٤) انظر الزيادة « ا » في ص ٥٠٧ — لنوع من المناسبة . . .
 - (٥) في ص ٤٣٥ .
 - (٦) في رقم ١ من هامش ص ٥٠٢ .
 - (٧) المعنوي وغير المعنوي ؛

ألفاظ التوكيد الملحقة^(١) بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هي : أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمعَ - .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة : « كل » التي للتوكيد أيضاً ، ومطابقة لها ، ومقوية معناها^(٢) ، وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : « كل » ، و « جمعاء » بعد : « كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمعَ » بعد : « كلهن » ، مثل : حصلت الحقل كله أجمع - سافرت الأسرة كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كما هن جُمعَ^(٣) . . .

ومن الجائز - مع قلته^(٤) وفصاحته - أن نستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فنقع توكيداً غير مسبوق بكلمة : « كل » التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيدة جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين^(٥) - أكرمت الزائرات جُمعَ .

ولا تدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

(١) وهي التي أشير لها في ص ٥٠٣ - والثلاثة السالفة موضحة في ص ٥٠٩ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظة : « كل » قد يراد منها : « الكل المجهول » وليس « الكل المسمى » ، على الوجه السابق الموضح لها ، في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءُ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمِعَا

أى : بعد لفظة : « كل » التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكدة (متبوع) بخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية تمنع القياس ، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال فيها . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث لإيضاح القلة بتوحيها) .

(٥) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعل إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى : في حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وهل إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا يد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ، فهي مثل : « كل » وأخواتها ، في إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه ^(١) . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاختصار عليه عدم ثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن ثنية أجمع وجمعاء ^(٢) . . .

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجيء — مجتمعة أو غير مجتمعة — مرتبة وجوباً بعد « أجمع » وفروعها ، وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها ، وتفيد فائدتها في تقوية معنى : « كل » — إن وُجد في الكلام لفظ : « كل » ^(٣) — وإزالة الاحتمال عن شمولها ، فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته ، هو : « أكتنع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكتنع » ، بلفظ : « أبصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبتع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) — مجموعة جمع مذكر سالماً . وبعد : « جُمُع » بلفظ : (كُتْع — بُتْع — بُصْع . . .) مجموعة على وزن : « فَعْل » ^(٤) فالثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى هو : « كُـلْ » ، ويليه ملحقاته المختلفة — كاملة أو غير كاملة — مرتبة على الترتيب السالف وجوباً ، وهو : صافر الوفد كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع — سافرت

(١) على الوجه المشرح في ص ٥١٠ .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجيء بعد للغة : « كل » :

وَدُونْ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمُعُ

ثم يذكر — بعد بيت آخر — الحكم بمنع ثنية « أجمع » وجمعاء ، استغناء عن ثنيتها بكلا وكلتا :

وَأَغْنِ بِكِلْتَا فِي مُشْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ وَفَعْلَاءَ وَوَزْنٍ وَأَفْعَلَا

(أغنى بمعنى : استغن) . وسيجىء هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٥٢٢ .

(٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمة : « كل » ، طبقاً لما تقدم .

(٤) وهذا هو الحكم الغالب — كما سيجىء في باب المنتوخ من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

الكتيبة كلها جمعاء ، كنعاء ، بضعاء ، بضعاء ، بضعاء - حضر المدعون كلهم ، أجمعون ، أكتمون ، أبضعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جُمُعٌ - كُثْعٌ - بُصْعٌ - بُشْعٌ . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة ما يأتي :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لاتضاف مطلقاً للضمير ولا لغير ضمير^(١) ، بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية مثل : « كلٌّ » ، « سواها » ، « فلا بد من إضافتها للضمير مطابق للمؤكد ، كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة - معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتها إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف . وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - في الرأي الصحيح^(٢) - ويجب منع الصرف في : « أجمع » ، « جمعاء » ، « جُمُع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فُعْلٌ^(٣) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - في الغالب - لفظة : « كلٌّ » ، ويجب إعراب لفظة : « كلٌّ » توكيداً للمؤكد الذي قبلها - وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التي تجيء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد (المتبوع) وليس التالي توكيداً للتوكيد الذي سبقه - في الرأي الأنسب^(٤) -

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً (في مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيبيء في ص ٥٢١ .

(٢) إلا على رأي يميز تأويله بالمشق ، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر سالماً إلا ما كان منها دالاً على الشمول التوكيدي ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال : « أجمعون وأجمعين » . . . لأنه في أصله مشتق (صفة) فهو في أصله أفضل تفضيل أصالة (كما جاء في الصبيان ، ج ١ باب العرب والمبني عند الكلام على جمع المذكر) .

(٣) كما سيبيء في باب المتنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٤) راجع الأشموني ، وانظر ما يتصل بهذا في « ب » من ص ٥١٢ . وهناك رأي يحمل لفظ التوكيد بعد كلمة : « كلٌّ » تأكيداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأي الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها مادامت مستعملة في التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملاحقة — لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ — كما سلف ^(١) . —

وكذلك لا يصح — في الرأي الأصح — الفصل بين كلمة : « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملاحقة المستعملة في التوكيد — كما تقدم ^(٢) . —

(٤) عرفنا ^(٣) أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملاحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد . —

• • •

(١) في ص ٥٠٦ .

(٢) في هامش ص ٤٣٦ .

(٣) في ج ١ من ص ٥١٢ على رقم ٣ من النسخة السابقة .

زيادة وتفصيل :

١- من الأساليب الصحيحة - كما سبقت الإشارة^(١) - جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لاتفاقها . وتعرب كلمة : « أجمع » تركيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها - عنده - تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد .

• • •

ب - تلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي :

- (١) وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع) . ومماثلة التوكيد له في الضبط
- (٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً ، لاملحفاً . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .
- (٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، (في ص ٤٣٥) . على ألفاظ التوكيد .
- (٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد .
- (٥) عدم قطعه .
- (٦) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروحي في تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص .
- (٧) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

(١) في هامش ١ ص ٥٠٧ ورقم ١ من هامش ص ٥١٩ وفي الجزء الثاني - باب وحروف

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف^(١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشبوح ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - في الرأي الأصح - توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه . .

وتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين . معروفين ، كيوم وأُسبوع ، وشهر . . . ، أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدبرهم ، ودبنار . . .
وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التي عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كله - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتغفلت شهراً عامته . . .
وتبرعت بدبنار كله . . . وكقول الشاعر^(٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ يا ليت عِدَّةَ حَوَلِ كُلِّهِ رَجَبُ
وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول^(٣)

حذف المؤكد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهورة النحاة حذف المؤكد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف

(١) سبق البيان في رقم ٢ من ص ٥١٩ .

(٢) في بعض الروايات .

(٣) وفي جواز توكيد النكرة التي يفهما التوكيد يقول ابن مالك ميباً أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يسمونه مطلقاً .

وَأَنْ يُغَيِّدَ تَوَكِيدُ مَنكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنَعُ شَمِيلٌ
ثم سرد به هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو :

وَاعْنِ بِكِلْتَا فِي مَشْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ : «فَعْلَاء» ، وَوَزْنٍ : «أَفْعَلَاء»

للفرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذي أكرمت نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلهم أجمعين - الأسرة أكرمت^(١) كلها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - في الصلة أكثر من الصفة ، وفي الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاختصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حاجتهم أقرب إلى العقل والسماع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدلة والأمثلة الماثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

• • •

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

١- إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستتر أو البارز) توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ، وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يتفصيل بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعربُ توكيداً^(٢) لفظياً مناسباً للضمير السالف ، (أى : للمؤكّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أنت نفسك للصارخ . ونحو : رغبت أنت نفسك فى الخير - رغبتاً لأننا أنفسكما فى الخير - رغبت أنتم أنفسكم فى الخير - رغبت أنن أنفسكن فى الخير . ويجوز : (رغبت - حقاً - نفسك فى الخير) - (رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر) - (رغبتاً - حقاً - أنفسكما فى الخير) . . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح^(٣) . . .

(١) راجع سابق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ . ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : « كل » يختلف باختلاف الرأى ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشئول ، بسبب وجود كلمة « أجمعين » بعده الدالة على الكل « الجمعى » لا الجمعى ، وقد أوضحنا نوى « الكل » فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٢) انظر إعرابه فى ص ٥٣٠ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقه : - بعض -

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " نكلم المحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكّد (المحمدون) ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكد الضمير توكيداً معنوياً^(١) والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ، إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو : " المحمدون أكرمهم هم أنفسهم " فالفصل جائز لا واجب ، لأن المؤكّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً ، فيؤكد الضمير بالضمير ، ويجوز : المحمدون أكرمهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير . وأما في نحو : المحمدون قاموا كلّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ، لأن لفظ التوكيد وهو : كل ، ليس : « النفس » أو « العين »^(٢) . . .

ب- وإذا أريد توكيد الضمير بالمرفوع المنفصل ، بالنفس « أو : « بالعين » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ، كلاهما لا يحتاج إلى

الصور ، ففى مثل : خرجت البقرة ، عنها ، أو نفسها - قد يخطر بآذان أن المراد هو : روح حيها التي تبصر بها ، ويخرج نفسها التي بها حياتها ، وهي : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها - هل هذه ! ! ! وأحق أن السبب هو استعمال المرب ليس غير .

(١) في ص ٢٨ سورة تدل على صحة التوكيد اللفظي - لا المعنوي - بالضمير .

(٢) ذياب سبقت يقول ابن مالك .

وإن توكّد الضمير المتّصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيتُ ذا الرفع ، وأكّدوا بما سواهما ، والقيدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمرنى البيت الذى يليه فقال : « عنيتُ ذا الرفع » ، أى : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع ، أى الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب ، غير لفظي « نفس » و « عين » ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنتم أنفسكم سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

القسم الثاني التوكيد اللفظي^(١) :

هو تكرار اللفظ السابق بنصته^(٢) ، أو بلفظ آخر مرادف^(٣) له .

والمؤكد (المتبوع) ، قد يكون اسماً ، نحو : الشمسُ الشمسُ أم الأرض . وقد يكون فعلاً ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ، وقد يكون حرفاً ؛ نحو : نعم نعم أيها الداعي إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : (الخبير محمودُ المغيبة - تواتيك عواقبه) . (الخبير محمودُ المغيبة - تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

(١) تقدم القسم الأول (المنوي) في ص ٥٠١ . وفي رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي .

(٢) ولا يضر أن يدخل على نفيه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : « فسَهِّلْ » للكافرين أسهلهم رؤيئداً . فكلمة : « أسهل » توكيد لفظي للفعل السابق . والتفسير : « هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب (انظر ١ » من الأحكام التي في ص ٥٢٧) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكد والمؤكد .

وشيء آخر قاله النحاة في ج ٤ : « باب تابع المنادى » عند بيت ابن مالك :

في نحو : سَعِدُ سَعِدُ الْأَوْسُ يَنْتَهَبُ ثَانٍ وَضُمُّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا تُصَبُّ
إن ضُمَّت . كلمة : « سَعِدُ » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٤٥٦) ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالتداء - على الخلاف في ذلك - وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرى من العلمية . . ؟ أجابوا : قد يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرفة ، أو اتصل به شيء (راجع حاشية الخفري عند البيت السالف . وسجى الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) والبحث صلة بما سيجيء في القسم الأول من أحكام البذل - ص ٦٧٩ وبالقاعدة الهامة التي في ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البذل بمعامله .

(٢) المرادف هو : لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه في حروفه ، فن الأسماء الفضة واللجين - الذهب والبر - . . . ومن الأفعال قد وجلس . . . ومن الحروف : نعم وجبر . . . ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قسین . . . ومعنى كل من الكلمتين : جدير .
ومن هذا النوع - عند الفراء - الحرفان : ما ، وأن المصدريتان ؛ في قوله تعالى : « وإنه لحنٌ مثلٌ ما أنكم تنطقون . . » .

هي الدنيا تقول بئله فيها حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَغَنَرِي
ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف : الذهبُ التبرُّ مخبئٌ في صحارينا . . . هذا ،
وفي جميع صور التوكيد اللفظي وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق (وهو : التوكيد) ،
أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبْنًا ، حَبْنًا ، حَبْنًا صديق تحملتُ منه الأذى
وقول الآخر :

أَلَا ، يَا اسْلِمِي ، ثُمَّ ^(١) اسْلِمِي ؛ ثُمَّ ^(٢) اسْلِمِي

ثلاثَ نَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي ^(٣) . . .

الغرض منه : الغرض من التوكيد اللفظي ^(٣) ؛ أمور ؛ أهمها :

تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض
التهديد ؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،
ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ ^(٤) مَا يَوْمُ الدِّينِ ^(٥) ؟
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ؟ » .

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصحة ،
الصحة !! ، هي السعادة الحقّة الحقّة) — (اللجنة الجنة !! ما أسعدت من يفوز بها) .
— (الأم ، الأم !! أعذب لفظ ينطق به الفم ^(٦)) . . .

(١ ، ١) إذا كان التوكيد اللفظي جملة مكررة جاز أن تكون مسبقة بحرف العطف « ثم » أو
« الفاء » وعندئذ لا يكونان حرف عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون في
٥٥٥ من ص ٣٦٦ وبهاشها هذا البيت لمناسبة هناك .

(٢) أي : وإن لم تتكلمي .

(٣) الفرق بينه وبين التثنية موضح في الملاحظة الهامة (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

(٤) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ — أدري : فعل ماض ، في هذا البيت وهي في الآيتين بعده توكيد
لفظي ليمض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم في ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدها .

(٥) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .

(٦) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِي يَجِي مُكَرَّرًا : كَقَوْلِكَ : اذْرُجِي اذْرُجِي

أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجي مكرراً . . . فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجي مكرراً سواء
أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان - كما سيجيء في بابه^(١) . . .

• • •

أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، ويتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي) ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ - فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا غيره . . . ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقاً - وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره^(٢) . . .) وإنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكنا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي ، من غير أن يكون كالتبوع فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك . . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجرائم ، تعرب : « إن » الثانية « توكيداً لفظياً » ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظياً » ، وليس لها عمل ولا محل ، وليست معمولة . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

(١) إيفاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢ . وسيجيء في رقم ١ ، ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري - أحياناً - بين ألفاظ بدل الكمال ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقة التفريق بين كل منها .

(٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب : « التنازع » (ج ٢ ص ١٧٩ م ٥٥ م ٧٢) ويمارضه رأي آخر مدون هناك ، ثم بيان الفصيل في الأمر - وله إشارة أيضاً في ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ - .

ويصح أن يقال — كما سيجيء^(١) — : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم .
 فكلمة « إن » الثانية تؤكد لفظي لا عمل لها ولا محل ، و « ها » ضمير عائد
 على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسماً لـ « إن » ،
 ولا لغيرها ، ولا عاملاً ، ولا معمولاً لشيء مطلقاً ، وإنما هو مجرد رمز يحاكي^(٢)
 اسم « إن » الأولى ، ويعرب تأكيداً لفظياً له^(٣) ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه .
 ومن الواجب مراعاة ما سبقت^(٤) الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكّد (المتبوع)
 لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب — إن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) اسماً :

(١) فإن كان اسماً ظاهراً (ومثله : اسم الفعل) . فتوكيده اللفظي يكون
 بمجرد التكرار ، نحو : النجوم النجوم معلقة في الفضاء ، والشمس واحدة
 منها ، والأرض الأرض كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب
 الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية —
 تؤكد لفظي ، وكتناهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط فقط ، من غير أن
 يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابي . . .
 ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكّد تأكيداً لفظياً
 إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار
 صلته . نحو : الذي سيمك السماء . الذي سيمك السماء — قادر على ذلك عروش
 الظالمين . . .

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميراً — لما
 سبق بيانه^(٥) — .

(١) في رقم ٢ من ص ٥٣٢ .

(٢) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، لما المراد بالمحاكاة من الناحية
 الإعرابية ؟ أمي التوكيد اللفظي أم شيء غيره ؟ فإن كانت هي التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين
 ما نصبوا عليه (في هذا الباب — وغيره — ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ
 الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة . أغلبية ؟
 نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث : « التوكيد اللفظي » .

(٣) ومثله الضمير : « هم » في قوله تعالى : (فهل الكافرين أمهلهم رويداً) — انظر رقم ٢
 من هامش ص ٥٢٥ — .

(٤) في ص ٥٢٦ .

(٥) في ص ٥٢٤ . وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير بمثله في معناه لافي لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أَرَأَيْتَ أَنْتَ^(١) الخَيْرَ وَافِي خَامِلاً - يُفَرِّحُكَ أَنْتَ وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أَنْتَ في عمل الخَيْرِ فَتُجَرَّ؟ . ونحو : أَرَأَيْتَا أَنْتَا . . . أَرَأَيْتُمْ أَنْتُمْ . . . أَرَأَيْتُنِ أَنْتُنِ . . .^(٢) في الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أَنْتَ وفروعه) ، توكيداً لفظياً للضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أَنْتَ » ، وفروعه - توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبني في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محل إعرابي ، لأنّ المحل الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي . ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعِل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلُّ وَاشْرِبْ » ، والنّسب في غير مَخِيلَةٍ^(٣) « وَلَا كَيْبَرٌ » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أَنْتَ . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أَنْتَ » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول : كُلُّ أَنْتَ ، واشْرِبْ أَنْتَ ، واليَسْ أَنْتَ ، « فَأَنْتَ » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا مَا بَدَتْ مِنْ صَاحِبِ لَكَ زَلَّةٌ فَكُنْ أَنْتَ مُحْتَالًا لَزَلَّتْهُ عُلُرًا

فالضمير : « أَنْتَ » البارز توكيد لاسم : « كَانَ » المستتر ، وتقديره : أَنْتَ ، أيضاً . والضمير : « أَنْتَ » المؤكّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحياناً

(١) وهذا كقوله تعالى (وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُوهُ عِنْدَ أَهْلِهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : « هُوَ » توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل « تَجِدُوهُ » .

(٢) ومثل « هُم » المؤكدة لوار الجماعة في قوله تعالى : (وَمَا غَلَّظْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) .

(٣) اغتيال - كبر .

كثيرة توكيداً لفظياً للضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معاً ، وفي الاتصال ، وفي النوع الإعرابي^(١) - فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل - مباشرة - بالمؤكّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) في اللفظ ، وفي المعنى ، وفي الاتصال ، وفي أن يسبق كل ضمير منهما - مباشرة - لفظ يماثل الذى يسبق الآخر في نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولي صوت غنائى ساحر ، فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغى إليه إليه ، فامتألت النفس سروراً) . ولا يصح إعادة المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرج عن الاتصال .

ففي الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول : « جَعَلَ » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو « التاء » . الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير متصل ، للرفع ، مسبق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ، وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول : « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، وهو : « الهاء » التى بعد « إلى » الأولى ، فأكدناه بالهاء الثانية التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبل المؤكّد (المتبوع) تمام المماثلة . . . (هذا ، وكلّ لفظ نكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابى كما سبق)^(٢)

(١) المراد : أن يكونا معاً من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للتكلم ، أو التثنية ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد التفضيلى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ، كما نثرنا - .

(٢) فى « ١ » ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ويجوز أن يعاد منه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وَصِّلَ

ثم يقول فى آخر الباب :

= وَمُضَمَّرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

ولم يذكر ابن مالك بقية التفاصيل .

(٤) وإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً^(١) فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط . (أى : أن توكيده يكون بضمير عائله لفظاً ومعنى) مثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءُ^(٢) ، فإنه إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وللشَّرِّ جَالِبٌ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إِيَّاكَ أنت أكرمت ، ولأما أكرمت إلا إِيَّاكَ أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد في الصورتين .

ح- إن كان المؤكّد فعلاً - ماضياً أو مضارعاً^(٣) - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله^(٤) ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيري الحق ؟ وأنا من معشر وُلِدَ وُلِدَ الحق معهم ، ولم يفارقهم) . فلفظة : « يقول » الثانية ، ومثلها : « وُلِدَ » الثانية - لا محل لها من الإعراب .

د- وإن كان المؤكّد حرفاً :

(١) فإن كان حرف جواب^(٥) - يفيد الإثبات أو النفي - فتوكيده اللفظي يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين : (فيم الأسف على ما فات

(١) ولا وجود لضمير منفصل مخصص بالجر .

(٢) المجادلة بالباطل .

(٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - في الأصح -

(٤) إذ لو تكرّر الفاعل مع فعله نخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجرّم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، فـي مثل : لم يَهَانِ الخازم ، ولن يَهْلَ ... نقول : لم يَهَانِ يَهَانِ الخازم ، ولن يَهْلَ يَهْلَ ، يَهْزَمُ المضارع : « يَهَانِ » الثاني ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثاني : « يَهْلَ » تبعاً للأول أيضاً . أما عند اعتبار الثاني مع فاعله هما جملة مؤكّدة فلا يصح متابعتها للأول في الجزم ولا التنصب ، وما يوضح هذا ما سيجي^(٥) (في ص ٦٤٥) من بيان للفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٥) سيجي^(٥) في الزيادة والتفصيل (ص ٥٣٥) بهان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على -

وليس على الأرض باق ؟ نعم نعم. ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء ، واستدامة العذاب) ... وقول آخر ، وقد سئل : لم تحاذر فلاناً وهو يصادقك ؟ فأجاب : (لا . لا ؛ فليس المنافق بالصادق . ورب صداقة ظاهرة ، باطنها عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعنف خطراً من العداوة السافرة) ...

(٢) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ وقد اتصل به ضمير - فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفواصل مّا ؛ نحو : لك^(١) متزلة الشقيق البار ، وبك بعد الله بك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ^(٢) . وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاءُ
لَكَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(٣) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ - أيضاً - وقد اتصل باسم ظاهر تحريكه اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ، وإعادة الضمير أنصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد والمؤكّد . ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إمامة الحق من تنمية أسبابه) أو : (إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إمامة الحق . . .) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص على إمامة الحق . . .) ومثل : (آفة النصيح أن يكون جيهاراً ، فليت النصيح الحكيم ليت النصيح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت النصيح لا يعلنه) ، أو : (ليت النصيح ليته لا يعلنه) ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فَتَلِكْ وَلَاَةُ السَّوْدِ قَدْ طَالَ مَلِكُهُمْ فَحَتَامٌ^(٣) حَتَامَ الْعَنَاءِ الْمُطُولُ ؟

= حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى .
وحروف الجواب ذواتان : ما يجاب به للموافقة على الشيء المشكوك عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ، مثل نعم - أجل - جدير - إى ... ، وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل : لا - بلى .

(١) قد فصلت لكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر .
(٢) أكرمه وأبغضه (قَتَلَنِي ، يَقْتُلَنِي - كَرَمَنِي - وَفَقَلَنِي يَقْتُلُنِي كَتَمْتُ بِمَسْبُوءٍ ، لغة ، بمعنى : كره يكره) .
(٣) أي : إل منه . . . والفواصل هو : ما الاستهامية المبرورة ، التي حذفت « ألفها » وصلا .

ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضاً فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين . نحو : الكريم يود الكريم ، والثلث يود الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها^(١) . . .

(٤) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوازي - أيضاً - وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل^(٢) عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » في قول الشاعر^(٣) :

ويا ليتني شم^(٤) يا ليتني شهدت وإن كنت لم أشهد
هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظياً على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إنّ إنَّ الكريم يحلّم ما لم يرَيْن من أجاره قد أضيماً
فقد تكرر الحرف : « إنَّ » بغير فصل ولا إعادة شيء . ومثل قول الآخر :
حتى تراها^(٥) وكانَّ وكانَّ^(٦) أعناقها مشدّات بقرن^(٧)

(١) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كذّا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى

يشير بقوله : « كذا » إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الحروف لا يماز لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها - أو للضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم غم الباب بيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥٢٠) وهو قوله :

وَمَضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(٢) إلا في مسألة يحيى إبانها في باب « البدل » - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعادة حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقاً لتفصيل المدون هناك .

(٣) هو مالك بن أعيان الحجازي ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ - كما في معجم الشعراء المرزباني حرف العين ، ص ٢٩٨ . -

(٤) انظر ما يختص بالعطف في (٥) ص ٥٣٦ .

(٥) الضمير : المبطايا .

(٦) أصلها : « كانَّ » المشددة النون ، ثم خففت نونها .

(٧) بجمل .

فقد تكرر الحرف « كَان » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين ، وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق (١) . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْفَى (٢) لما بي ولا لليمّا بهم أبداً دواء
فقد تكرر الحرف اللام (لِيَمّا) بغير فصل ولا إعادة شيء . والتوكيد هنا واضح الثقل ، لأن الحرف فَرْدِيّ ، فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه (٣) .
وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعمهم إياه إلا في المسموع ، قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنّه عن بيمابه أضعّد في علو الهوى أم تصوّبا
فقد أتى « بالباء » بعد « عَن » وهما يستعملان في معنى واحد ، إذ يقال سألت به ، وسألت عنه (٤) .
والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

(١) سيجىء في الزيادة - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة لتكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردى - كالواو والفاء - يعتبر مسوّفاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلاً في التوكيد صار مهملًا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقاً للبيان الآتي في ص ٥٣٦ .

(٢) لا يُلْفَى : لا يوجد .

(٣) في كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وبغير الفردى ج ١ ص ٦٧ (٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أن » المصدرية وتقبلها « اللام » في مثل : عاوت الفصحى لكى أن تشج المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة ، وتوكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية وتوكيداً لها . وما سبق بالرغم من إباحته - غير مسعّن . وسيجىء التفصيل في ج ٤ باب إعراب الفعل .

.....

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا^(١) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا^(٢) : لا بشرط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب . كقول الشاعر :

لا - لا - أبوحُ بحُبِّ بَشْنَةِ إِنْهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَانِقًا وَعَهودًا
 وكذلك إن كان مفصولاً من المؤكَّد بسكتة^(٣) ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا ، فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُقْتَصِمًا^(٤)
 أو : كان مفصولاً بجملة اعتراضية ؛ نحو : إنَّ - وأنت تعرف ما أقول -
 إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .
 أو : كان مفصولاً بعاطف^(٥) كقول الشاعر :

لَيْتَ شَرِيَّ ! ! هَلْ ، ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ ؟

(١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٣١ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت للسكتة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

(٥) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

٥ - وإن كان المؤكِّدُ جملة اسمية أوفعلية جاز تكرارها بعطف صُوريٍّ أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف الصُوريِّ ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف « ثم » ^(١) - غالباً - . ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ، وقوله تعالى : (وما أدراك ما يومُ الدينِ ، ثم ما أدراك ما يومُ الدينِ) ^(٢) ... وقولهم للتقي : (الثواب عظيم ، الثواب عظيم) . وللشقي : (الحساب عسير ، الحساب عسير) .

وبما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل - لا يعطف مطلقاً ، فهو صُوريٌّ ، أي : في صورة العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقة ^(٣) . .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع في الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، لإحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد : مرة واحدة .

و - نعيد هنا ما قلناه في مناسبة سابقة ^(٤) ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر ، لينتجد المؤكِّد والمؤكَّد معاً في نوع الصيغة ، تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي - ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه - فعني

(١) الأكثر أن العاطف هو « ثم » وليس بالواجب المتعين في رأى « الرضى » الذى يبيح مجيء « الفاء » مكان « ثم » ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (أَوَلَيْكَ فِتْنَةٌ أَمْ لَيْتَى ...) إذ التقدير عنده : (أولئك فأولئك) ؛ فكلمة : « أول » الثانية مبتدأ حذف خبره « والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره الحذف توكيد لفظي للجملة الاسمية التى قبل الفاء المهمله . أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : « ثم » ويقول إن الآية السابقة كاملة هي : (أَوَلَيْكَ فِتْنَةٌ أَمْ لَيْتَى ، ثم أولئك فأولئك) فإبعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفاً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها ، والجملة بعد الحرف « ثم » المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها . ورأى الرضى أحسن .

(٢) ومثل قول الشاعر - وقد سبق في ص ٥٢٦ - :

ألا يا أسلى ، ثم أسلى ، تمت أسلى ...

(٣) كما سيجى في بابها ، عند الكلام على : « الفاء » ، وكذا في ص ٥٢٨ و ٥٥٠ عند الكلام

على : « ثم » .

(٤) في باب (المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب

قائده المنوية .

قولك : عبرت النهر عبراً . . . هو : عبرت النهر ، أوجدت عبراً عبراً .
وهذا رأى كثرة النحاة^(١) .

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) في التوكيد اللفظي^(٢) .
لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً ، لأن حذفه
منافٍ - حقاً - لتكراره .

(١) لكن سيمرتب على الأخذ بقولهم هذا محذوف المؤكّد في التوكيد اللفظي ، وهذا المحذوف
ينافي الفرض من التوكيد اللفظي . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ ففي الكلام حذف كثير . فهل يجاب
بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق ، وهو : « عبرت » فهو محذوف
كالمذكور - كما قالوا - ؟

(٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذي يجيء المصدر لتوكيده . وقد انمقد المحذف
ببحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . . في المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول
المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٩ .

المسألة ١١٧ :

ج - العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق ^(١) ، وفيما يلي بيانهما :

(١) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طَرَقَ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - باب سيد كريم في قومه ؛ هو : « امرؤ القيس الكلبى » ، وخطب بنته : « الرِّبَّاب » فوجِبَ به أبوها ، ولأَتِ الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة متربطة ببيت الرسول : « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام ونَمَّ الزواج ، وأنجبت الرِّبَّاب ، فكان من ذريتها : الأديبة المتفكِّهة « سَكِينَةُ » إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول ، والتي قبل فيها ^(٢) :

كانت « سَكِينَةُ » تملأ الدُّنيا ، وتهزأ بالدرواة
رَوَتْ الحديثَ ، وفَسَّرَتْ آيَ الكتابِ البيناتِ
(.)

قلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا : من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفة بالعكسية - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته ^(٣) شائبة الإبهام ،

(١) سيجىء فى ص ٥٥٥ . (٢) القائل هو الشاعر : أحمد شوقى .

(٣) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، شئ واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التى تنظر على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستغل بنفسها منفصلة عن تلك الذات . (راجع إيضاح هذا فى ص ٥٤٢ و ٥٤٣ وهما شهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

إذا لا ندرى أهو الحسين بن علي ، أم غيره ، لا شارك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن علي » زالت تلك اللابئة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة ^(١) التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : « الحسين » ، لأن « الحسين » المقصود هو « ابن علي » ، « وابن علي » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ، بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مغمشة بشيء من الشبوع والإبهام يجعلنا لا ندرى حين نسميها : أي بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات « الرئاب » أم ذات غيرها ؟ ... فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وعينت ذات واحدة دون غيرها ، بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التي أزال الإبهام ، وأوضح المراد ، وبنته بمعناها الذي هو معنى : « البنت » ، لأن حقيقة البنت المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام . فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنى وذاتاً .

ومثل هذا يقال في كلمة « الرسول » السالفة . فها حقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إن كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها هنا « بآل » نحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ، لانطباقها على عدد من الأفراد . فلما جاء اسم : « محمد » ^(٢) تم به التمييز الذاتي ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوخ وإبهام ، بفضل كلمة : « محمد » التي عينت ذاته ، لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة .

ومثل هذا كلمة : « الأدبية » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بآل » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أدييات متعددة ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سُكِّيَّة » الجامدة تركز المراد : في ذات أدبية واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

(١) غير المشتقة .

(٢) رددنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في صداد الأسماء الجامدة ، وخضع لأحكامها واحداً .

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين .

فلنلاحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهي : « ابن » — « الرباب » — محمد — سُكَيْتَة . . .) جامدة ، قد أزلت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشبوح ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فدلوهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتكم قبل اليوم عذب الكلام ، حلّو الحديث ، وسمعتكم الليلة خطيباً بارعاً عبقرياً . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلت ؛ فإذا كلمة ، « خطبة » استهوت الأفتلة ، وأداء ، « تمثيل » خلّب الألباب ، وجرس ، « نغم » جسّم المعاني ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كلنا نراها بيننا نروح ونغلو . .) .

فلو أن الكاتب كتب : « أصغيتُ إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . » لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أي ذات كلمة واحدة ؛ أي شعراً أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : « كلمة » وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمة بعض التحديد ، وحُصِرَت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشبوح ، وصارت النكرة مختصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشبوح . وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغي في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . . فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل » التي هي بمعناها هنا ، فحددت — بعض التحديد — المراد من حقيقة الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتها ، وقيلت شمولاً بعض التقييد . ومثلها كلمة : « نغم » بعد النكرة : « جرس » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطبة — تمثيل — نغم) — وأمثالها — هي كلمة

جامدة ، وقد خَصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإيهامها بعض التحديد .. وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة . وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول — ونظائرها — نسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع ^(١) جامد — غالباً — يخالف متبوعه ^(٢) في لفظه ^(٣) ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات ^(٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها ^(٥) إن كان نكرة ^(٦) ...

* * *

(١) ولابد في هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسماً ظاهراً ؛ — كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقاً للبيان الآتي في ص ٥٥٠ . وقد سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة وقرينه مع نظرائه ... أول باب النعت ، (ص ٤٣٤) . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلاً ، بشرط — ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً — كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلاً في موضعه الخاص ج ١ ص ٢٧٢ . ص ٣٤١ .

(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميراً ؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا . وليس عطف بيان — كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ .

(٣) لابد من مخالفة اللفظية ؛ فواتعدا لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها .

(٤) راجع حاشية للصبيان ج ٢ عند آخرييت في باب : « تابع المتأدى » . وشييء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١١ م ١٣٠) .

(٥) لأن معناه ومدلوله هو كذا ذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها — كما أوضحنا في ص ٥٢١ و ٤٢٣ —

(٥) سبق في أول باب النعت — ص ٤٣٨ — وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصيها شيء من الشروع بسبب تعدد مدلولها . فأحد ، ومحدد ، وحل ، والنايئة ... معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً — إلى ما يزيل عنه الإيهام والشروع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشروع . نحو رجل ، طائر ، حيوان ... فايحيى لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : « المخصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فيتمسبان على الذات نفسها — كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ —

(٦) وقد يكون للمدح مثل : « البيت » في قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ...) .

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان^(١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشرح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » . وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . .

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضي طارئ عليها^(٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً — أى : غير مشتق — فيكون كالعلم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ، لأن الغالب عليه الجمود — كما سبق — ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأنصح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل : (تَبَرُّ ذَهَبٌ) في أن كلا منهما كتيبوعه في معناه ، دون لفظه . إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص^(٣) . أما الغرض من التوكيد اللفظي — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر ، أوضحناه في باب^(٤) ، وعلى

(١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه في « ١ » من ص ٤٢٩ .

(٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ — .

(٣) بمعناها السالف في رقم ٥ من هامش الصفحة الماضية ، والذي سيبيح أيضاً في رقم ٢

من هامش ص ٤٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى سيبيح في ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون

قليل ولا جملة . . . وغير هذين مما ستذكره . . .

ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر .
 أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) (من ناحية معنهما ، وإعرابهما ، وقطعهما)^(٢) وجمودهما ، دون لفظهما) . فعالبة^(٣) ، ويصح
 فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا
 التغير - كما سيجىء فى باب البدل - نحو : ما أعجب ملكة النحل ؛
 (اليسوب) . تدبير مملكتها بحزم ومهارة ؛ وتراقب رعيثها بيقظة واهتمام ،
 ولا تستقر فى قصرها (خلبتيها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .
 فكلمة : « اليسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة ،
 وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر^(٤)
 حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع بطابق متبوعه^(٥) فى أربعة أمور محتومة^(٦) ، ولا بد أن يكون
 اسماً ظاهراً^(٧) فى جميع أحواله :

أولاً : فى ضبطه الإعرابى (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز
 فيه القطع^(٨) ، كالنعت .
 وثانيها : فى تعريفه وتنكيره^(٩) .

- (١) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . مع اختلافهما لفظاً -
 فى الغالب - كما سيجىء فى بابهِ . وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦ .
 (٢) مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيجىء فى « ٥ » من ص ٦٧٧ .
 (٣) راجع للتحقيق فى ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ .
 (٤) نريد هنا ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى
 قد يقع - أحياناً - بين ألفاظ بدله الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقاً للبيان الآتى فى رقمى
 ٢٤١ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقة التفريق .
 (٥) ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيجىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون
 ضميراً - فى رأى الأصح - فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً - وسيجىء هنا أيضاً - .
 (٦) وتجرى عليه قوف ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة والى
 سبقت الإشارة لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤ .
 (٧) راجع للمحولة الخاصة ببيان هذا فى ص ٥٥٠ .
 (٨) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بهان للقطع وأحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .
 (٩) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع ، ومن أشكلته قوله =

وثالثها : في تذكيره وتأنثيه .

ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لا بد أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة^(١) . . . كما في الأمثلة التي سلفت^(٢) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الحمة

تعالى : (يوقد من شجرة مباركة زيتونة . . .) ؛ وقوله تعالى : (ويسقى من ماء صديد) ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بمض النحاة - ومنهم الرضى ، كما جاء في « الصبان » آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصص نوع من البيان والإيضاح - طبقاً للبيان الذي يحى في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكرة) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد في حاشية « ياسين » في باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم للظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم للظاهر في تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال مانصه : (أما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تعهد بالانقياد المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خاتمتها النكرة) ا هـ . ويلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها في هامش ص ٤٥٦ حيث يصح في المثال الذي عرضه « ياسين » أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقاً لما هو مذكور هناك .

(١) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاثة - التعريف والتنكير - التذكير والتأنث - الإفراد والتثنية والجمع .

(٢) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خامس مقدم بعنوان : العطف .

العطفُ إمَّا ذو بيان ، أو نسق والغرض الآن - بيان ما سبق .

انظر الكلام على معنى « أو » المراد منها « إما » في ص ٦١٥ - .

والذي سبق في التقسيم هو « ذو البيان » أى : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فلو انبىان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به مُنْكَشِفَةٌ

يريد : أن عطف البيان تابع ، شبه الصفة (التمت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما التمت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سببه ، ففى مثل « كلست الرجل العالم » - تبين كلمة : « العالم » (وهى : التمت) معنى من المعانى المعارضة التي تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالآدب ، أو : بالاغتراف . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التي تعلق على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتاً حسية . أم معنوية ؛ أى : يعين مايسى =

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير^(١) ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو :
هذا الخاتم لـجَبِينٌ ، أى : فضة . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان
لو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أى » التفسيرية .

• • •

حقيقة الشيء ، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم
فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصلية ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى
« عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أى : أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ما تولى النعت من موافقة متبوعه ، وهو الأمور
السابقة . (فمضى : أوليته : أعطه ، ومعنى : ولي : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه
يماثلان تعريفاً وتذكيراً ، وأنها يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْصَرَفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن النقص
منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول
وأن ما تلوهم من التكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل والرأى الراجح
المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح .
كما سبق في رقم ٥ من الهامش السابق ؛ فنعندهم أن الأخص قد بينه وبوضوحه ما ليس بأخص . هكذا
يقولون . وهو مقبول أحياناً لانقلابه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل :
« يا إحصانُ رجل » إذا كان « إحصان » - أو ما مثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث ،
فلو لم يذكر بعده كلمة : « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقة ؛ أهو رجل أم امرأة . . . أو . . .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد
« أى » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفتقران فيها (وسيجيء في باب البدل) .

وقد يتعين أن يكون ما بعد « أى » بدلاً وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه
ضميراً - (كما سبق في رقم ٧ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجيء في
ص ٥٣٣ -) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً ، لا عطف بيان . (راجع حاشية ياسين
في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفنا فاءه ، أو هيئته . . .) .

« ويقول صاحب المنى » عند الكلام عليها مانصه الذي نقلناه - في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ -
وهو : (وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر :

وتمنى بالطرف ، أى : أنت مذنب .. اهـ : والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .
النحو الوافى - ثالث

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) :

أشرنا^(٢) إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، في ناحية معانها ، وإعرابها ، وقطعها^(٣) ، وجودها ، دون حروفها ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبية ، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فن الحير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، ومجازاة الأصول اللغوية العامة . أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى . ومن السداد إهماله وإغفاله^(٤) . . .

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف اللفظي بناء على ذلك الرأي ، ويمتنع بدل الكل ، ، مُرددين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأي السالف . منها^(٥) :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ، مبنياً على الضم مثل : يا صديقُ علياً^(٦) . فيجب عندهم إعراب : « علياً » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد في المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوي . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

(١) قد يكون من المحتسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتباه من البدل ، ولكننا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط والموازنة في باب عطف البيان .

(٢) في ص ٥٤٣ . وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠ .

(٣) انظر ما يختص بقطع البدل في « ٨ » ص ٦٧٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٢٣ حيث للرأي السيد لبعض المثقات .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور

الممنوعة عندهم .

(٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز في النداء - بشرط تذكر في بابه ، ج ٤ - على اعتبار

« علياً » - المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة محلاً ؛ لأنها منادى مبني على الضم في محل نصب .

كل « ووجب الاختصار على إعرابها » عطف بيان « فقط . وهذا معنى قولهم :
 « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام في المثال السالف : يا صديق
 يا عليا ، بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع
 تخيلا . وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمة « عليا » المذكورة ، لأنها
 في التخييل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقاً لأحكام المنادى ،
 ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان ^(١) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ
 فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقدرٌ قبل التابع ، وإنما يكفي بوجوده قبل المتبوع
 فقط . فإعراب الكلمة المذكورة : (علياً) بدلا ، يؤدي عندهم إلى فساد
 نحويٍّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خالياً من « أل » ، والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه
 مضافاً إليه ، والمضاف اسم مشتقٌ ، إضافته غير محضة ^(٣) ؛ نحو : نحن
 المكرومُ التابعة هند ؛ فيجب — عندهم — إعراب « هند » عطف بيان ،
 لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده
 قبل للمتبوع ، — كما أسلفنا — وعلى هذا يكون الأصل المتخيّل للمثال هو : نحن
 المكرومُ التابعة ، المكروم هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التي في المثال الأصلي
 بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً « بأل » ،
 والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ،
 إلا بوجود بعض المسوغات ^(٤) التي تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ
 — في رأيهم — .

ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛
 إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل ^(٥) . . .

(١) وهو منصوب مراعاة لعل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : « على » مبنية على الضم في محل
 نصب — كما قلنا .

(٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء (ص ١ و ٣ . وما بعدها) .

(٣) سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢ .

(٤) وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا في الصورتين السالفتين —
 وأشباههما — يقين ابن مالك :

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاب وتفسير بغير طائل ، لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . فقيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجلته النحاة فى هذا الباب - وغيره - من أنه قد يغتفر فى الثانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع^(١) . وذكرنا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيه للتفسير ؟

= وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يَرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غَلَامُ يَغْمَرُ

وَنَحْوٍ : بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرَى . وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى

يريد : أن عطف البيان يصلح قبلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : يا غلامُ يغمر - علم شخص - والألف الأخيرة زائدة للشعر - (حيث وقعت « يغمر » منصوبة مراعاةً لمحل المنادى المبنى على الضم فى محل نصب . فلو أعربت : « يغمر » بدلا - لكان التقدير : يا غلامُ يا يغمر ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتمين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « البكرى » فى قول الشاعر « المزار التفمسي » :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرَى بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « البكرى » المضاف إليه ، المقترن « بآل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك (من إضافة الوصف لمفعول) فيتمين عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلا » لكان التقدير على نية تكرار العامل هو : « أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بآل إلى غير المقرون بها وغير الصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . ولقرار من هذا تعرب عندهم : « بيانا » .

(١) راجع حاشية الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : « رب » ووجوب تنكير مجروره . وكذلك « ألمع » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : « لدن » ، والصبيان : « - » - باب عوامل الجزم - عند الكلام على ذوق فعل الشرط والجواب ، يل إن الصبيان (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « أى ») ينقل النص التالى : « إنا فعليل : يغتفر كثيراً فى التوافق مالا يفتقر فى الأوائل » فيصرح بأن هذا الاختصار كثير .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائفة في بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه^(١) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد في حقيقته — كما سيجيء في باب — ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ؛ كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أخاك^(٢) . ولا شأن لبذل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ؛ (أى : يقعان وينصبان على الذات) — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان ، ومنها : مطابقتها للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان في قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمود الدين آخر سيد

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماماً في المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » . وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصاد عليها ؛ نزولاً على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفاً لأسرارها . بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها^(٣) .

(١) في ص ٥٤٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ . وانظر البيان كاملاً في ص ٦٧٩ .

(٢) فذات « الأخ » هي ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعرق الوقت نفسه بمعنى ذاته ، هو : « الأخوة » التي لا تشعرجا كلمة « سعيد » ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولاً بالمشق . والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان .

(٣) وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة — كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة —

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً^(١) ، ولا تابعاً للضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه في تعريف وتنكير^(٢) — على الرأي الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً بالجملة^(٣) ، ولا فعلاً ، ولا تابعاً لفعل ، ولا يكون ملحوظاً في النية لإحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعَدّ متبوعه في حكم الطَّرَج . ولا يُعَدّ في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه^(٤) . بخلاف بدل الكل في جميع هذا .

= ومن الممكن الاكتفاء بجمل عطف البيان وبدل الكل قسماً واحداً. ويمكن أن علماً محققاً كالرفى يقول مانصه : « أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه » .
(راجع الصيانه آخر باب عطف البيان) .

- (١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفي رقم ٥ من هامش ص ٥٤٢ .
(٢) ولما كان الأغلب في عطف البيان — كما في ص ٥٤٣ — موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص « بهذا » عطف بيان ؛ لورود أمثلة كثيرة منه تكرر وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .
(٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجىء في ص ٦٧٧ .
(٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البدل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وسنعرضه فيما يلي ، ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما . يقولون : يصح في عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل — أن يعرب « بدل كل » ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة بدل الكل .

وثانيتهما : ألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية ، ودون وضع البدل مكان المبدل منه . . .

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربنا كلمة : « ولد » . بدلا — والبدل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ، فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استثنائية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجاد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلا » لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم على خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلا يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتاً (وهى تكلم على) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البديل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً والمتبوع منادى ، مبنى على لاضم . أو : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع مقترناً بها . . . بالصورة التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروفان أولاً فى ص ٤٦ وما بعدها - .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضاً : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقروناً « بأل » : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البديل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصحح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين » ، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البديل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البديل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعاً ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويننا عبدة شمس ونوفلاً أعيدكما بالله أن تُحديثا حرباً
فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلاً ، ينصب كلمة « نوفلاً » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل ^(١) .

(١) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكنى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » -

ومنها : أن يكون المنادى « أئى » الموصوفة بما فيه « آل » بعدها ، وتابعه خال من « آل » ، نحو : يأبها القائد سعيد . فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأبها القائد يأبها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أئى » فى النداء لابد أن يكون مقروناً « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى — أو غير المنادى — متبوعاً بما فيه « آل » والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يبنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « آل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو : « كلاً » أو « كلنا » والتابع مثنى مفرق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرع كلنا المتنافسين فاطمة وزينب — فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام : (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) — (أسرع كلنا المتنافسين ، أسرع كلنا فاطمة وزينب) ، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلنا للمثنى المفرق ، وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقاً ، أو جمعاً مفرقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفرق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أئى » . نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مرت) ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

= هى بدل بعض من : « أخويننا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أليكون اللفظ وحده هو البديل للكل أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من التضمير ؛ كالتأني فى بدل الكل ؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعمدونه بدل بعض ، وبمدخلونه فى حكمه ؟

لم أمتد إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كلاً » إذا نظروا له من جهة المضافات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المضافات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧) . . .

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أى » للمفرد المعرفة ، وهي لاتضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب « الإضافة ^(١) » ، وهي غيره متحققة هنا . ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع محل المثنى فى مواقعه السالفة ...

ومنها : أن يضاف « اسم التفضيل » إلى عام ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أحرب التابع بدء لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقى على دلالاته من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه — كما سبق فى بابهِ — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثلة للنوع الثانى ، وهي — كتنظيرتها من صور النوع الأول — خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لاتستند إلى أساس قوى . والعرب — أصحاب اللغة — لا تدرى من أمرها شيئاً ؛ ولئن يترتب على إعمالها ، وعدم التسلك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب ^(٢) ؛ فبالجهد فيها ضائع لا محالة .

(١) ص ١٠٥ .

(٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يفتقر التابع ما لا يفتقر فى المتبوع) كما سلف هنا —

ص ٥٤٨ — وفى ذواح متعددة من أجزاء الكتاب .

وراجع ما سبق فى ص ٥٤٦ ، ثم رأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) عطف النسق^(١)

هو : تابع^(٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

(١) النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نَسَبَتْ للكلام أنسَقَهُ (بفتح السين في الماضي ، وضمتها في المضارع) بمعنى : واليت أجزائه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم . وكان الأفضل الاختصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بمضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفي ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعمرون عنه في كلامهم : « بالشركة » ، وعليها اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح ، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق - في أول باب : التمت ، م ١٦٤ ص ٤٣٤ - معنى التابع ، وترقيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الجليظة - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفرداً أو غير مفرد - قد يعتمد ، ويعتمد معه حرف عطف لا يفيد للترتيب ، نحو : قرأت للكتاب ، والرسالة ، والهجلة ، والخطاب ، ... فيكون - (في غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتي) - المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُرتَّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هي : الرسالة - الهجلة - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبي يقتصر :

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يعتمد حرف العطف للمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر . ومن أمثلة المعطوفات المتعددة - وكل منها جملة - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اِثْرَجْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَاحْمِلْ عَنِّي حَقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَتَفَتَّهُوا قَوْلِي) .

عشرة^(١)، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصاً .

= وهناك حالة لا يكون فيها عطف المبطونات المتتمة على الأول ، وهي الحالة التى يقع فيها أحد هذه المبطونات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المبطون عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل : (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فحمد ، ثم إبراهيم .) فعامد و خليل مبطونان على الأول : « صالح » ، أما محمد لمطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم لمطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : (من نظرتى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها لنفسه فذلك الأحق بميته) . فبالجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، مبطونة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة الفعلية الثانية - المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله ، مبطونة على الجملة الفعلية قبلها . من الفعل : « أنكر » وفاعله . ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المبطونة بالفاء فى قوله تعالى : (وإذا أردنا أن نهلك قريةً أمرنا مترفينها ففستقوا فيها ؛ فحق عليها القول ، فدمرناها تدميراً) . وفى الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشئ مما نتقى فنهابه وما لا نرى - مما يقى الله - أكبر

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومبطونه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - فإن مبطونه يكون مبطوناً على المبطون بحرف العطف المرتب الذى قبله مباشرة . (وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المبطون بالعاطف المفيد للترتيب هو المبطون عليه لمطوف بعاطف يآيه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على مبطون آياه قبل العاطف المفيد للترتيب) ؛ ففى مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمد ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . . ، يمتنع أن يكون « أمين » مبطوناً على « حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما « حسين » لمطوف على « حامد » حتماً . وأما كل ما قبله لمطوف بالواو على « سالم » . وما سبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : (إن المبطونات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مفيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً ؛ فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام الخفى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها . .) . أه كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره . ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم (عروة بن أذينة) :

بيضاء باكرها النعم فصاغها بلباقة ، فأدقها ، وأجلها

منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلها

(١) وبعضها قد يكون حرف عطف فى الصورة لا فى الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف :

« ثم » طبقاً للبيان الآتى فى صفحتى (٥٧٦ و ٥٧٨) .

وليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاة - الحرف : « أى » - بفتح الهمزة ، وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ، يرب ما بعده بهل كل ، أو عطف بيان - كما سبق الإيضاح فى بابه - وليس هناك حرف يدخل على عطف للبيان - أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا « أى » ؛ فكلما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول « أى » عليه . =

وفيما يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها ^(١) :

١ - الواو :

معناها : إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » في المعنى بين المتعاطفين ^(٢) إن كانا مفردين ^(٣) .

والكوفيون يعمون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : « التفسير » ؛ كمنى واو العطف أحياناً ؛ فيزداد عددها واحداً . وأهم حسن وواضح ، لا ضرر في الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لأسبيل التغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفي ص ٥٥٠ - لا يكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أي » بدلاً وليس عطف بيان .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاقه أوميته) .

وجاء في « المعنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترينى بالطرف ، أي : أنت مذنب ... » . والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .

(١) في ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التي سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم التفسير العائد على المتعاطفين معاً ، من ناحية مطابقتها لها ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع في « عطف النسق » .

(٢) هما المعلوم (وهو الذي يمد حرف العطف مباشرة) والمعلوم عليه ، وهو المتبوع ، ولا بد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعلوم عليه مخلوقاً - ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقاً لما يأتي في ص ٦٣٩ .

(٣) المفرد في باب العطف هو : « ناليس جملة ولا شبه جملة » ؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت ، والحال . . . ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده . . . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجيء البيان الخاص بهذا في ص ٦٤٢ م ١٢١ .

والعطف بالواو إذا كان المعلوم غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نيت الورد ونيت القصب . . . ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام حل ولكن محمده . . . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجيء في ص ٦٦٦ - .

وقد تكون الواو العطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهي « الواو » التي ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المفسرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أي : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجيء بيان هذا في مكانه الأنسب ج ؛ باب للنواصب -) .

والمراد من « الاشتراك المطلق والجمع المطلق » أنها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين ^(١) وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب ^(٢) ، أو مهلة ، ولا على خصّة ، أو شرف ^(٣) . . .

وهي إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إمّا » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع — وسيجيء التفصيل ^(٣) . —

ففي مثل : وصل القطار والسيارة — تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) في المعنى المراد ، وهو : « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » زمني بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى ^(٤) ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تمسّحَقَّ في المعطوف بعد تحقّقه في المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحقّقه كان بعد سعة من الوقت ، وفسحة فيه ^(٥) . . .

(١ و ١) الترتيب الزمني : فقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة : تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد . (أى : انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد) . والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرقاً) . . .

(٢) فالمتأخر — وهو المعطوف — قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ، أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ) .

(٣) في ص ٦١٢ .

(٤) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما في الزمن والمعنى معاً ، وإنما تقتصر على الاشتراك في المعنى

وحده .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زَادَ الرِّشَاةَ ، وَلَا وَاللَّهِ مَا تَرَكَوْا قَوْلًا ، وَفَعَلًا ، وَبِأَسَاءٍ ، وَتَهْجِينَا

فلم نزيد نحن في سرٍّ وفي علن على مقالتنا : « الله يكفينا » =

ففي المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً (أى : في وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسبارة قبلاً ، أو بعده ، أو معه . . .

فمن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيمَ...) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمني ، والمهلة ، فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم في زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هي التلويح الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة — أو المهلة — يُقدّرُها العُرف بين الناس ، فهو — وحده — الذي يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجري في العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمداً عليه السلام : (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد ، وهو : الإيحاء ، وأفادت — أيضاً — الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجية عنهما ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المبرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمني . وأما المهلة فقد دل عليها التاريخ .

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : (فأنجيناه وأصحاب السفينة...) فالواو تفيد الجمع

ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنى الواو قوله تعالى : (وساروا إلى خنبرة من ربكم ، وجنة عرشها السموات والأرض ، أميدت لمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاذمين الفيط ، والمافين عن الناس . والله يحب المحسنين) .

والاشترك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب . . .)
والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد - معاً - بدليل
النصوص القرآنية الأخرى^(١) وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة .
ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروى الزروع .

وإذا فُقيدت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر
اعتبارها للمصاحبة ، وبلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخراً في
زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، - ويراعى في هاتين الحالتين
عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إمّا » الثانية لم تفد معنى الجمع
والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع ؛
كاللتخير^(٢) ؛ مثل : استرَضْ إما مشياً وإما ركوباً . . . ، وقد تكون للتخير
مباشرة بغير « إمّا » ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛
نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها :

١ - من أحكام « واو » العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها^(٣) ، أنها
تعطف المفردات - كبعض الأمثلة السابقة - وإجمال^(٤) ،

(١) القصة كاملة في سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركب السفينة ، حيث قال تعالى :

(وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ ،
وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى).

أي : استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ماسبق على جبل معروف : يسمى : « الجودي » .

(٢) معناه في ص ٦٠٤ - وسيجيء الكلام على « إمّا » ومعانيها في ص ٦١٢ - .

(٣) أنها قد تنجرّد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك « الفاء » و « ثم » .

(٤) بنوعها . فثال الجملة الاسمية قولهم : (لا فقرَ أحدٌ من الجهل ، ولا مالَ أنفعُ من
المقل ، ولا حسَبٌ كحسن الخلق . . .) وقوله تعالى : (من سمِعَ صائلاً فليخفْ ، ومن
أساء فعليها) ، وقول الشاعر المجهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضي ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهها^(١) . وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس^(٢) ، مثل قول الشاعر :

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ ، فَجَاعِلٌ قَسَمًا لآخِرَةٍ وَدُنْيَا تَنْفَعُ
أَي : وَقَسَمَ دُنْيَا . يَرِيد : وَقَسَمًا لَدُنْيَا . . . وَمِنْ هَذَا قَوْلِي : رَاكِبُ
النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ^(٣) . وَالْأَصْل : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَان . (أَي :

= ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِنْ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ...) . وقول الشاعر :

إِذَا صَارَ الْهَلَالُ إِلَى كِمَالٍ وَنَمَّ بِهَاوِهِ فَارْقُبْ مَحَاقَةَ
(١) مثال عطف الجار مع مجروره على مثلها قول الشاعر :

لَأَنْتَ أَحَلِّي مِنَ لَذِيذِ الْكَرِّى وَمِنْ أَمَانٍ نَالِهِ خَائِفٌ

ومثل الآية التي في ص ٥٥٩ ؛ وهي (كَذَلِكَ يُوَسِّعِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ أَفْهَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ...)

ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ) وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ .

(٢) كما سيجيء في ص ٦٣٩ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقاً لما في ص ٦٤١ . كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة في ص ٦٣٩ - والتي أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية -

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية ، أو الجمع ، المضاف مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا المناسبة أخرى في الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوداً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه « أم » (كما سيجيء في « ب » ص ٥٩٦ ، وفي ص ٦٣٩) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى في أحكام الصوم :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

الأصل : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَانْقَطَرَتْ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ - كما يجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٧٥ -

وإلى هذا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عطفَتْ
بِعَطفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ، دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقَى
مُزَال : قَدْ حُذِفَ مِنْ مَوْضِعِهِ وَأُزِيلَ مِنْهُ . (راجع ص ٦٣٩) .

ب - وتفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثر بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتلَ النمرُ والفيْلُ ؛ فإن العامل (تقاتلَ) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتل النمر » ، ما تمَّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر - حتماً - كي يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالمُ والمظلومُ ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . . ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب .

= يقول : إن الغاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس . وتفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بقى معدوله على الوجه الذى نشرحه في ص ٥٦٣ التالية . ويريد بقوله : « دفعا لوم . . . » بيان العلة في الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوم بقوده للوؤوع في خطأ .

(١) ومن تلك الأحكام : أن التفسير - ونحوه مما يحتاج لمطابقة - بعدها يجب مطابقتها - في الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه ممّا ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (واللهُ ورسولهُ أحقُّ أن يَرْضَوْهُ . . .) ، وقوله حسان بن ثابت :

إِنَّ ثَمْرِيَّ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَشَدَّ وَدَ مَا لَمْ يَعَاصَ كَانَ جَنُونًا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : واللهُ أحقُّ أن يَرْضَوْهُ ، ورسوله كذلك - إن شريح الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ . وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و ١٩٧) .

(٢) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح في هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة (بمعنى : رُبَّ) كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح في مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان في ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب .

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق^(١)) - ومثل : تضعيع الكرامة بين الطمع والبخل ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه^(٢) ، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسبياً^(٣) ؛ مثل : تشارك - تعلو - اختصم - اصطف -^(٤) . . .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حُذِفَ وبنى معموله . نحو :
(قضينا في الحديقة يوماً سعيداً ، أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهة ،
وأعذب الماء) فكلمة : « أطيب » معطوفة على : « أشهى » ، أى : أكلنا أشهى

(١) يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتمتار « بين » إذا كان المتماطغان اسمين ظاهرين كما في المثال ، والفرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لتفسير دال على الأفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه في ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه ما نصه :

(يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، كما قاله ابن بوي وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها - راجع حاشية « ياسين » على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج ٢ في ذلك الباب عند الكلام على واو العطف -) .
ومن المسموح في هذا قول على بن أبي طالب - كما جاء في كتاب « سبع الحمام » ، في حكم الإمام « ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات . . . وساعة يحل فيها بين نفسه وبين لذاتها » (١ هـ .) ويؤيد ما سبق أيضاً ، ماورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناها هناك .

(٢) لهذا قالوا في بيت امرئ القيس :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمٍ
إن التقدير : بين أماكن الدخول وخومل (الدخول وخومل : موضعان) وقيل إن الرواية هي : بين الدخول وخومل . فلا تقدير .

(٣) هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .

(٤) ومثل « استوى » في قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبَرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَمَا نَسْتَوَى حَرْبُ الْأَقَارِبِ وَالسَّلَامُ

ومثلها : « تَسَاوَى » بشرط أن يكون بينهما - كما سبقنا - إفادة التساوى بين شيئين وآخر .

هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمة : « سواء » التي تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، ولا توجد همزة التسوية ، نحو : سواء على الأخ والصديق الوفي . وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها في ص ٥٨٥ .

الطعام ، وأكلنا أطيبَ الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح - في الرأي الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لمعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أي : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها وهي : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل : (اشتد البرد القارس في ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراَ للدفء ، والملابسَ الصوفية) ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراَ » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هي معمول لمعامل محذوف تقديره : وليستُ الملابسُ الصوفيةُ ، أو أكثرتُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة^(١) - .

ولا فرق في المصنوع الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والَّذِينَ تَبَوَّءُوا^(٢) الدَّارَ وَالْإِيمَانَ من قبلهمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، والمجرور نحو قولهم : « ما كلُّ سُوداءَ فَحْمَةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ » ، والأصل في المثال المرفوع : (اسكنْ أنتَ وليسكنْ زوجُك الجنةَ) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ، وإلا كان فاعلا مثله حكما ؛ فيرتب على هذا أن يقال : اسكنْ زوجُك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح^(٣) . كما أن الأصل في المنصوب : (تَبَوَّءُوا الدَّارَ ، وَالْإِيمَانَ) ؛ لأن الإيمان لا يسكن - والأصل في المجرور : (ما كلُّ سُوداءَ فَحْمَةٌ ولا كلُّ

(١) في الجزء الثاني ، باب المفعول منه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) سَكَنُوا .

(٣) يبيحه فريق من النحاة بحجة : (أنه قد ينتظر في التاييد ما لا ينتظر في المتبوع) . وفيه تيسير .

ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يدل من الضمير - كما في « ب » ص ٦٨٣ .

بيضاء شحمة^(١) لثلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير الخشوف ، عطف
شيتين على معمول عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان
هما : (ما^(٢) - وكل^(٣)) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة^(٤)) .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا
الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها^(٥)
- مثل : أحسن بدينار فصاعداً... أى فاذهب صاعداً بالعدد^(٦) ...
ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس^(٧) ؛ نحو : زرت أقاربي في الصعيد ، وقابلت
منهم : العم ، العمة ، الخال ، الخالة ، أبناءهم... أى : العم والعمة ، والخال
والخالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليومية - المجلات - الرسائل -
المحاضرات .. أى : الصحف اليومية - والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات ...
ومثل هذا يقال في سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون
- ثلاثون - أربعون ...

ومنها : عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده^(٨) كقولهم :
الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغي والطغيان وبالأ
على صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت»
وكتلك الطغيان والبغي ... ومن هذا قوله تعالى : (إنما أشكوا بثي وحزني
إلى الله) ، فكلمة : «بث» معطوف عليه ؛ وكلمة : «حزني» معطوف مرادف
له في المعنى .

(١) على اعتبار « ما » حجازية تصل عمل : « ليس » .

(٢) سبق هذا المثال في آخر باب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك : وسيأخذ موضعاً في آخر
هذا الباب ص ٢٣٨ .

(٣) في ص ٥٧٥ .

(٤) سبق لإيضاح هذا في مكانه الأنصب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الخال وحلف عامله .

(٥) الصحيح أن « الفاء » تشاركها في هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجيء في

ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

(٦) قد تشاركها : « أو » في هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : (ومن يكسب خطيئة

أو إثمياً ...) فالخطيئة هي الإثم - ولهذا إشارة تجيء في ص ٦١١ - .

ومثل النَّأى والبُعد^(١) في قول الخطيب :

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النَّأى والبُعد^(٢)

(١) ومثل الجسطين الفعليتين : (أقوى ×) و (أقفر ×) في قول عنزة :

حُبَيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادِمَ عَهْدِهِ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ ...

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسخ يقول ابن مالك :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْخِ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٌ مِنْ صَدَقٍ

يقول : إنه هو التالي لحرف مُتَّبِعٍ ما بعده لما قبله ، أى : مشترك لثاني مع الأول في الحكم الإعرابي . وساق مثلاً للتشريك في الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فعرف العطف هو : الواو ، والتالي المشار إليه في الحكم هو : « الثناء » . ومعنى : « تال بحرف مُتَّبِعٍ » : أنه قال (تابع) بسبب حرف يُتَّبِع ما بعده لما قبله : فليس منه « أى » المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكونى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦) . ثم ساق يبين فُسْطَها أكثر حروف العطف التى سترجها في المكان الأنسب ؛ ها :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ - ثُمَّ - فَأَ - حَتَّى - أَمْ - أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً
وَأَتَّبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ - وَلَا ... لَكِنْ ؛
ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فَعَطْفُ بِوَائٍ سَابِقاً ، أَوْ لَاحِظاً فِي الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً
وَإِخْصَاصُ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ ، كَاخْصُصْ هَذَا وَإِبْنِي
واقصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

زيادة وتفصيل :

١- وبما انفردت به الواو غير ما سبق :

(١) عطف العام على الخاص^(١) ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحوضر الكبرى . وقوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِإِن دَخَلْتُ بَيْنِي مُؤْمِنًا ؛ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلِلْمُؤْمِنَاتِ) .

(٢) وقوعها بعد كلام منفي ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر^(٢) « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها^(٣) . فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجيء « لا »^(٤) .

(٣) وقوعها بعد نهي عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الخلفاء ، ولا النمام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره^(٥) ؛ نحو : أينعت حديقتان ؛ حديقة أمام البيت ، وخلفه حديقة^(٦) ، ومثل قوله

(١) وأما عكسه وهو : « عطف الخاص على العام » فتشازركها فيه « حتى » - كما سيبيء في « ص » ص ٨٤ - نحو قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى المأوى . (والصلاة الوسطى : هي صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر) . وكل ما سبق مشروط ألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . - انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) راجع « التصريح » عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم « المعنى » عند الكلام على « الواو » .

(٣) لهذا بيان هام (في ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف ») . ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زيادة « لا » النافية ، والفرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها . . .

(٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيبيء في رقم ٥ ما يعارضه .

(٥) والأخذ بهذا الرأي في « الواو » أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً في غير -

تعالى : (وجعلنا من بين أيديهم سداً ، ومن خلفهم سداً) . . .

(٥) عطف العقد^(١) على النسيف ، نحو : واحد وعشرون . . . - سبعة وثلاثون . . . - خمسة وأربعون . . . و . . .

(٦) اقترانها بالحرف : « لكن » ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكُم ، ولكنَّ رسولَ^(٢) اللهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ) .

(٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله في كلام قبله ؛ نحو : المنزَّ بالمعروف إما جهالةٌ ، وإما سوءُ أدب .

(٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ، نحو : الرفقَ والملاينةَ جهدَ طاقتك ، وإياك والعنفَ ما وجدت سبيلاً للفرار منه .

(٩) عطف النعوت المتعددة المرفقة التي منعوتها متعدد غير مفرَّق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتاً .

(١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

« الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالطرف أو بالجار مع مجروره . (راجع الجمع ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤٦) .

(١) العقد هو : العدد الذي يحى ترتيبه عاشرأ بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنتصر المقود في لفظ : عشرة - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسمية : « مائة » و « ألف » ومركباتهما « عقداً » أيضاً . . .

أما « النسيف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر - اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون - ، خمسة وأربعون . . . و . . .

(٢) الواو هي العاطفة ، أما : « لكن » فحرف استدراك محض ، - ومنه وأحكامه في صفحة ٦١٦ - وكلمة : « رسول » بالنصب ، خبر « كان » المحذوفة ، والجملة من « كان » وممولىها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأي الأشهر للقاتل إن كلمة : « لكن » الاستدراكية المحضة ، المسبوقة بالواو - لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأي من يميز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أباً » (انظر ص ٦١٦) .

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد في يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزيةً بعدها فِقدانُ مثل محمد ومحمدٍ
وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً ويوماً له يوم الترحلِ خامساً
يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في : « الاشتغال » ، نحو : محمداً
أكرمت عمراً وأخاه^(١) . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه^(٢) .

(١٢) عطف كلمة : « أي » على مثلها^(٣) ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليين لَتَعْلَمَنَّ أيُّ وأهلكَ فارسُ الأخزابِ

(١٣) عطف الظرف : « بين » على نظيره ، مثل : المال بيني وبين أهلي^(٤) .

(١٤) عطف السابق في زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كذلك
يُوحِي إِلَيْكَ ، وإلى الذين من قبلكَ اللهُ العزيز الحكيم) .

(١٥) المتعاطفان بالاولى لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين
فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(١٦) وجوب الفصل بها مع إعمالها بين كلمتين مُعَبَّتين ينشأ منهما مسموع من
التركيب المزجي (من أمثله : كَيْتَ وكَيْتَ - ذَيْتَ وذَيْتَ . .) بالتفصيل
والبيان الآتيين في الموضع الأنسب - ج ٤ باب : « كم » م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٧) جواز عطفها عاملاً قد حذف وبنى معموله على الوجه المشروح في ص ٦١٥ .

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ، كالتي في قوله
تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا . حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ،

(١ و ١) الضمير راجع إلى « محمد » في المثالين .

(٢) بالتفصيل الذي سبق في ج ٤ ص ١٠٧ .

(٣) راجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » في رقم ١ من هامش ص ٥٦٣ .

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، ، وقال لهم خَزَنَتُهَا : سلامٌ عليكم . . .) فالواو التي قبل : « فُتِحَتْ » زائدة عندهم^(١) . ومثل قوله تعالى : فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . . .) أى : تَلَّهُ للجين^(٢) .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف ... لكن التأويل عسير في قول الشاعر :

ولقد رمقتك في المجاليس كلها فإذا وأنت تعين من يبغينى
والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بال من أسمى لِجَبْرِ عظمه حِفَاطًا ، وينوى من سفاهته كسرى
أى : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « التهجائية » لا يقترن بالواو . ولأن جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تنفع حالاً مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال . . فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولاداعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فذهب الكوفيون أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر^(٣) ، لكن الأفضل التخفيف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

— هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين ،

(١) مستدلين بالآية الأخرى التالية من الواو — وكلتاها في سورة : « الزمر » — ، ونصها : . . .) وسيق الذين كَفَرُوا إلى جَهَنَّمَ رُسْرًا ، حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا . . .)

(٢) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية ؛ فمضوا أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إيماء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ، ورضى الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه فكره ، والتضحية بدله بشيء آخر .

(٣) علماً بأن اللفظ الزائدة (حرفاً أو غير حرف) إنما يزداد لفرض مقصود — طبقاً لما شرحناه في ج ١ م ٥ — الزيادة والتفصيل — عند الكلام على الحرف .

بل ومحسن .. الجواب في « ح » من ص ٦٢٨ .

د- تخصص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هي : (الواو - الفاء - ثم)
فتالما قبل الواو قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا ؟ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ،
إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مبین . أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ... ؟) ، وقبل « الفاء » ^(١) قوله تعالى في المشركين :
(أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ تَبَائِهِمْ ؟
وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ ...) ، وقبل « ثم » ^(٢) قوله
تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعَجِلُ
مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ... ؟) ...
ولابد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان ^(٣) .

أولها : وهو رأى جمهورهم - أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ،
وتقدمت عليه ، تنبيهاً على أصالتها في التصدير - كما يقولون - فالجملة بعد
العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة . ما لم يمنع من هذا العطف
مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية ؛ عند من يمنع
العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة . فتكون الجملة
عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى . مخنوقة بمائلة لها في الخبرية أو
الإنشائية ...) .

ثانيهما : وهو رأى الزحخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة
مخنوقة موقعا بين الهمزة والعاطف . والأصل مثلاً ، أنَسُوا ولم يَتَفَكَّرُوا ؟ -
أَنَعَضُوا عيونهم ولم ينظروا ؟ - أقعدوا ولم يسيروا ... ؟ - أكثرتم ثم إذا وقع

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

(٢) انظر ب ٥ من ص ٥٧٩ .

(٣) كما سجد الإشارة في ص ٦٢٩ .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛
لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على
بعض الصور الأخرى التي يدور حولها وحول ما سبق جعل طويل واعتراضات مختلفة ^(١) .

فما السبب في هذا التكلف ، والاتجاه إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير -
وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ،
وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلية على جملة
مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون
حرف استئناف .

ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة - هنا - على حرف العطف مباشرة ؛
مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين
الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوي .

« ملاحظة » في غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف
وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء في الجملة
المعلوقة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله
وفيكم رسولهُ) - وقوله تعالى : (فهل يهلكُ إلا القومُ الفاسقون) . . .

• • •

(١) فراها في بعض المراجع ، كاللغني وحواشيه ، باب الهمزة .

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوي " والذكرى " مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب للمعنى : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباتهُ ، فنضجهُ ، فحصادُهُ) فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكرى : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى - عليهم السلام - فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي ؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذكرى (أى : اللفظي) الذي ورد أولاً في كلام للسائل ، ونفسن ذكر « محمد » قبل « عيسى » ^(١) .

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة - ويتحقق بقيصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف - ؛ نحو : وصلت الطائرة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساء فالرجال . . فخرج المسافرون -

(١) ويدخل في الترتيب الذكرى « عطف المفصل على المجرى » ؛ كقوله تعالى : (ونَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فقال ربِّ إِنِّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) . وقوله تعالى : (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) . وقوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا : فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) .

ومن الترتيب الذكرى : « الترتيب الإخباري » ؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار بسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلام سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينة - ذكر المعطوفات واحدة بعد واحدة ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لطلق الجمع ؛ نحو : كغير الجور ، واشتدت الرمود ، فالبرق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، هالأمطار . . ونحو : هذا عالم فأبوه فجد . . .

— في المثال — يجيء سريعاً بعد وصول الطيارة ، وخروجُ الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في الصورتين . . .

وقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يُعَدّ طويلاً في أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت^(١) ، هي : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضي أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد ، هو : الأول الذي يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ، (مثل : « الفاء » و « ثم ») وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول . نحو : تكلم في النادي الرئيس والوكيل والمُحاضر ، فالنائب ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أمّا كلمة : « النائب » فعطوفة على : « المحاضر » وأمّا كلمة : « الشاعر » فعطوفة على « النائب »^(٢) . . .

ونفيد — كثيراً — مع الترتيب والتعقيب ، « التسبب » ، أى الدلالة على السببية^(٣) ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغليب هذا في شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رعى الصياد الطائر فقتله^(٤) ، وفي المعطوف المشتق ، نحو : أنتم — أيها الجنود — واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففانكون به . فتصرون عليه . . .
ومن أحكام الفاء^(٥) :

(١) في أول الباب في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .

(٢) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان ما بعده معطوفاً على الذي قبل العاطف مباشرة ، طبقاً لبيان الهام الذي في هامش ص ٥٥٥ .

(٣) ولكنها لا تسمى اصطلاحاً في هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضرة التي تنصبه بشروط معينة ملونة في موضعها الأنسب (وهو : باب : « إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، ١٤٩) .

(٤) ومثل قول الشاعر :

ورُبُّها استحبال السَّعد نَحْماً فذاق المعتدى مما أذاقه

(٥) أنها قد تنجرّد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره — وكذلك : « الواو » ، وثم —

أنها لا تنفصل من معطوفها بفواصل^(١) اختياراً ، فلا بد من اتصالهما في غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات^(٢) وإجمال كما في الأمثلة السالفة^(٣) ، وأنه يجوز حذفها بقرينة — كما أن « الواو » و « أو »^(٤) كذلك — نحو : قطعت سنوات التعلم ، الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهماً — درهمين — ثلاثة — وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كالأية التي سلفت^(٥) .

وتختص الفاء^(٦) : بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ، ولا حالاً — على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة)^(٧) . . . فثال عطفها . جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : (الذي علونته ففرح الوالد — مريض) ومثال العكس : (التي وقف القطار فساعدتها على النزول — عجوز ضعيفة) .

(١) كما سيبيء في رقم ٤ من ص ٦٥٨ . وقد سبق — في رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ — رأى يميز للفصل بالنظرف أو الجارح مجروره بين الفاء ومعطوفها . ولكن الرأي الذي يمنع الفصل — في غير الضرورة الشعرية — هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هي « الفاء » ، والاقتصار عليه واجب . (٢) المراد من المفرد في باب للمطف مدون في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ . وله تكملة مفيدة في ص ٦٤٢ .

(٣) في ص ٥٧٣ وهامشها . . . ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام — إن اقتضى المعنى ذلك — على الوجه المشروح في « د » من ص ٥٧٠ فهي « كالواو » ، « ثم » في هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة .

(٤) انظر « ج » من ص ٦٦١ ثم ص ٦٤١ .

(٥) في رقم ٣ من هامش ص ٥٦١ وهي قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...) أي : فأنظر ، فعدة من أيام أخر ، وفي ص ٦٣٦ أمثلة أخرى . وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٣٩ .

(٦) وما تختص به الفاء : أنها حرف للمطف الوحيد الذي يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛ نحو : فتحت الباب — فافتتح — علمت للراغب فتعلم ، ولا يصح مجيء غيره من حروف العطف — طبقاً للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعة — ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨ .

(٧) وقد سبق هذا في مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجملة .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : (الخليفة يرفعها البستاني فيكشُر الثمر) . ومثال (العكس : الخليفة أهمل البستاني قُلَّ ثمرها) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : (هذا حاكم سيهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية) . ومثال العكس : (هذا حاكم شكوا الناس فأزال أسباب الشكوى) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتהלل وجهه فتشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتהלل وجهه) .

هذا ، والفاء كالواو في أنها تعطف عاملاً قد حذف ، وبنى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً^(١) ، والأصل — مثلاً — : فذهب الثمن صاعداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد : « فاء السببية » التي ينصب بعدها المضارع بأن المستترة وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها — كما سيجيء في مكانه^(٢)

وهناك نوع من الفاء يسمى : « فاء التصحيحة » ، سيجيء الكلام عليه^(٣) . ونوع آخر تكون الفاء فيه — في بعض الآراء — حرف عطف صورة لا حقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع^(٤) .

بنى حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان^(٥)

٣- ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أي : الترتيب مع التراخي) ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

(١) انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٢٦ .

(٢) وهو عمل « فاء السببية » باب : نواصب المضارع — ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٢٢ .

(٣) في ص ٦٣٧ وهامشها .

(٤) في رقم ٢ من ص ٦٥٧ .

(٥) في ص ٥٣٦ .

المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة مترك للعُرف الشائع — كما رددنا^(١) — ، فهو وحده الذي يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلاً في حادثة معينة قد يكون قصيراً في غيرها ؛ فبرَدَ الأمر للعُرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . دخل الطالب الجامعة ثم تخرج ناجحاً — كان الشاب طفلاً ثم صبيّاً ، ثم غلاماً ، ثم شابّاً فتياً .

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما في الأمثلة السالفة^(٢) . . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث^(٣) لتفيدها التأنيث اللفظي ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : مَنْ ظَفِرَ بِحَاجَتِهِ ثُمَّتَ قَصَرٌ فِي رِعَايَتِهَا كَانَ حَزَنُهُ طَوِيلًا ، وَغَضَبُهُ شَدِيدًا . ومنها : — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم^(٤) . .

(١) في ص ٥٧٤ .

(٢) اقتصر ابن مالك في الكلام على « الفاء » ، ولم يذكر « على ما يأتي » :

و « الفاء » لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

« اتصال » : أي : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، (والمهلة هي ما يعبرون عنها بالترخي . وعدم المهلة هو التجميع) — وقد أوضحناها في ص ٥٧٣ و ٥٧٤ — ثم قال في الفاء :

وَإِخْصَاصُ بَشَاءٍ عَطْفًا مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَفَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ فالحال من الرابط — على جملة أخرى تصلح صلة لاشتغالها على الرابط ، ولهذا الحكم أخطاء وتفصيلات شرحناها (في ص ٥٧٥) وسيدكر في آخر الباب ص ٦٣٩ اختصاص آخرها بأشرفنا إليه من قبل (في رقم ٣ من هاشم ص ٥٦١) هو أنها — كالواو — يجوز حذفها مع معطوفها .

(٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتها مفتوحة

(غير مربوطة) .

(٤) ومن هذا قول ابن مالك في أول باب من ألفيته :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ ؛ كَاسْتَقَمَ وَاسْمٌ ، وَفَعَلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ ، الْكَلِمُ

قال الأشموني ما نصه :

ويدخل في هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب المذكور الإخباري ، (وهو :
الذي سبق إيضاحه ^(١) في « الفاء ») نحو : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت
أمس . أعجب . أي : ثم أعبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ...

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو
شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب — عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتضيق —
أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقاً للبيان الذي تقدم ^(٢) ،
ففي مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد يتعين
أن يكون النشيد معطوفاً بها على الرسالة ، كما يتعين أن يكون كل واحد من
المعطوفات الأخرى التي قبلها معطوفاً على الآية .

ومنها : أنها قد تكون أحياناً حرف عطف في الصورة الظاهرة دون الحقيقة
الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقاً ،
وقد سبق ^(٣) الكلام على هذا النوع .

— « ثم » في قوله : « ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للترافض بين الأقسام . ويمكن
في الإ شمار بأحطاط درجة الحرف من قسمة ترتيب التناظم لما في الذكر كل حسب ترتيبها في الشرف ،
ووفقاً طرقة . ٥١

(١) في هامش ص ٥٧٢ .

(٢) في ص ٥٧٤ والبيان المفيد الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) في ص ٥٣٦ .

زيادة وتفصيل :

١- أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثم » حرف عطف في قوله تعالى : « أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده ... » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ، إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يُقرون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثم » للاستئناف في الآية . ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيرا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعاني التي تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ هي : (الواو ، والفاء ، و « ثم ») ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف . قال الفيروزبادي صاحب « القاموس المحيط » في كتابه الآخر المسمى : « بصائر ذوي التمييز » عند الكلام على معنى « ثم » ^(١) - ما نصه : (تكون للإبتداء كقوله تعالى في سورة فاطر : « والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقا لما بين يديه ، إن الله بعباده خبير بصير . ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ») اهـ .

وسيجيء في الجزء الرابع - عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ، ^(٢) - ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بيانا ووضوحا .

ب- « ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه للمشروح في « ع » من ص ٥٧٠ فهي كالواو والفاء ^(٣) في هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

ج- ما حكم الضمير بعد « ثم » إذا كان عائداً على « المتعاطفين » أي طابقهما أم لا يطابق ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ٥٧٠ .

...

٤ - حتى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه^(١) ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم ملامية ؛ نحو : لم يبعث الغنى الورع بالمال حتى الآلاف ، ولم يقصر في العبادة حتى التهجد^(٢) . ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدرهم ، وارضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة^(٣) :

١ - أن يكون المعطوف بها اسماً (فلا يصح أن يكون فعلاً ، ولا حرفاً^(٤)) ، ولا جملة^(٥)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة ، فلا يجوز

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صموده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه - من شرف أو خسة ، أو قوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل ما يفيد زيادة ونقصاً - هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل للعقل المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجي قد يمرضه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ - .

(٢) الصلاة بالليل .

(٣) زاد بعضهم شراً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عايه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر ؛ لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً . (٤) لأن الحرف - في الغالب - لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي ، أو في الضرورة الشعرية .

(٥) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماخر أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء ، وهي : - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » - الداخلة على جملة مفسومها غاية (أى : نهاية) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

ملأنا البر حتى ضاق عنا وبحر الأرض نملؤه سفينا

- في بعض الروايات - ومثل : « المروء يأسر القلوب » حتى قلوب الأعداء مأسورة به . فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية - ألا تنقطع الصلاة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يلهم « كُلياً » قبيلة للشاعر جرير :

فواعجباً ! ! حتى كليب تسبني كأن أباهها نهشل أو مجاشع

ونهشل ومجاشع من آباء الفرزدق فيقول المثنى ، ج ١ عند الكلام على « حتى » ما نصه : (لا بد من تقدير محذوف -

العطف في نحو : صفحت عن المسىء حتى خجل ، وتركته لنفسه حتى ندم .
ولا في قول المعري :

وهونت الخطوب عليّ ، حتى كأنني صرت أمتحها الوداد

ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً ، وصريحاً لا مؤولاً ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستثناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدرأ مؤولاً . وهذا لا يصح .

ح - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً^(١) من المعطوف عليه ، أو شيئاً بالبعض^(٢) ، أو بعضاً بالتأويل^(٣) . فتال البعض الحقيقي : بالرياضة تقوى

= قبل « حتى » في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أي : فواعبوا ويسى الناس حتى كليب تسبى اهـ .
(كما سيحيى في باب إعراب الفعل ... - ج ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على « حتى » الابتدائية - وهـ حتى » التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً : أما (الجارة في ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥) .

(١) البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد للكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ؛ نحو : النيات نافع حتى المتناق .
(٢) هو المعرّض للملازم لكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية ؛ كالجبال والعالم ، والأولن ، والخلق ، والصوت ، نحو : واقفي الخيط حتى ابتسامته . . .

(٣) أي : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة ... نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الخائب . وهذا يقتضي أن يكون للبعض التأويل ملاحظاً في نفس المتكلم عند التعلق بالكل ، ودخالا في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله . ومن أشدته التي عرضها للنحاة قول شاعر يصف هاربا من مملوكه الذي أمر بقتله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه

برواية من نصب كلمة : « نعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفة . . . والزاد) في تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يتفله ؛ فيكون مطوياً على « الصحيفة » . وهناك روايات في ضبط تلك الكلمة لا تمنينا هنا .

الأعضاء حتى الرجل ، ومثلاً : الشبه ببعض : أعجبني العصفور حتى لوئه^(١) .
ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها .

د - أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح :
قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني
بين العاطف والمعطوف في الحكم - نحو : أدت الفرائض الخمس حتى المغرب ، وفيت
أركان كل صلاة حتى الركوع^(٢) ، وكقول الشاعر :

رجالي - حتى الأقدمون - نملأوا على كل أمر يورث المجد والحمد

ومنها : إعادة حرف الجر وجوياً بعد « حتى » إذا عطف بها آخر شيء ،
والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في
الأسبوع الماضي حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع ،
وبعضها في آخره . فلو لم تذكر كلمة : « في » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل
فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ،
فن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً بمثله ؛ لكيلا
تلتبس بالجار . فإن تميّن^(٣) العطف بحيث يتمتع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة
لا واجبة ، نحو : فرحت بالقدامين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

(١) ولا يصح : حتى : نظيره ، أوفرنه ، كما لا يصح أعجبني الأخت حتى جاورها .

(٢) قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي ؛ بلواز أن تكون ملائمة للفعل لما بعدها سابقة على ملائسته للجزاء الأخرى ، أو في أثناءها ،
أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاءني للقوم
حتى علي ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقوام أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : « كل
شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » . لأن تعالى القضاء والقدر هذين لا يتأخر عن غيرها ، فالمراد من كل
ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن جنباً ، أي : تدريجياً من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ؛
ولو كان هذا محالاً لما في خارج الذهن ولواقع (راجع الخصري والصبان ، رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .
(٣) ضابط تميّن العطف وعدم تميّنه هو : أنه متى صح إحلال الحرف إلى « محلها كانت
محتملة للأمرين ، وإلا تميّنت الحظ .

جودُ يُمنالك فأخّص في الخلقِ حتّى باليس دانَ بالإساءة ديننا
ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فبراعى هذا في كل
موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتابَ حتّى الخاتمة ، فيجوز نصب
« الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرّها باعتبار
« حتّى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : « حتّى » أقل
في كلام العرب ^(١) من استعمالها جارة ^(٢) .

(١) وفيما سبق خاصاً بالحرف : « حتّى » يقول ابن مالك :

بعضاً بحتّى أعطِفَ على كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا
أى : أعطى بحتى بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا
غاية للذى تلاه . (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه) . يريد ؛
أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر
في زيادته أو نقصه حتّى يصل في درجته للمعطوف .

(كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستثنى
من الحالة السابقة التى يكون فيها الجرّ أحسن ، صورة : « الاشتغال » في مثل : صافحت القوم حتّى
طفلاً صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتّى » ويعد فعل مشتغل ينصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال
السالف . فكلمة : « طفلاً » تعرب معطوفة بالحرف « حتّى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل :
« صافح » الثانى ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتّى طفل حضر ، اعتنع
النصب ، وصح الرفع في هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومجرمه
مقابلة في الإعراب .

زيادة وتفصيل :

٢- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتاً على نعت كما تقدم^(١) . وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خيراً^(٢) :

ب- أشرنا^(٣) إلى أن « حتى » العاطفة - كالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها - في مثل هذه الحالة - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ، أي : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقاً للبيان والتفصيل السالقين^(٤) .

وتكون كالواو أيضاً في عطفها الخاص على العام . وفي وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لها^(٥) . . .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .

(٣) في ص ٥٨٢ وهامشها .

(٤) كما في رقم ١ من هامش ص ٥٨٥ .

(٥) طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

٥ - أم : نوعان^(١) ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .

النوع الأول : « المتصلة » ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية^(٢) ، أو على همزة استفهام يراد منها ومن « أم » التعيين (ويكون معناها في هذه الحالة هو : « أي » الاستفهامية)^(٣) . فالمتصلة قسمان^(٤) ، ولكل منهما علامة تميزه من الآخر :

١ - علامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين ، قبلهما معاً همزة التسوية^(٥) ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة التي تسبقها^(٦) مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان في تأويل مفردين - وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغنى عن « أم » ؛ كقولهم : على

(١) وكلاهما لا يطفئ نعماً على نعمت . (طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١) .

(٢) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالي » .. ، أو ما يشبهها في دلالة على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم - أي : في تقديره لأثرهما - لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : إن اتخاف من عمل ؛ سواء عمل أكان الجوعمعت لا أم منحرفاً ، ونحو : لن يتنخل الشريف من حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعانت والشقاء أم يلقى الإكثار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

أَكْرُ على الكَيْبَةِ لا أَبَالِي أَحْتَفِي كان فيها أم سواها

(وافظ رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعانت والشقاء ، والإكثار والتقدير . وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها ، أو في غيرها .

وما نحب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز - لا الواجب - أن يكون لها جواب أحياناً - كما سيبيء في ص ٥٩٤ - وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو ما يدل دلالتها ؛ مثل : « لا أبالي » . وليست مستفادة من همزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقريئة تدل عليها -

(٣) طبقاً للإيضاح الآتي في « ب » من ص ٥٨٩ .

(٤) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معطوفها ؛ طبقاً للبيان الآتي في ص ٦٣٩ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذي في ص ٦٣٩ .

(٥) إذا كانت إحدى الجملتين منفية يجب تأخيرها عن « أم » كما سيبيء في رقم ١ من هامش

ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ -

(٦) الأداة هنا هي : « الهمزة » في الجملة الأولى ، و « أم » في الجملة الثانية .

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُشِمَ ، سواءً أيوافق
الرأى هواهم أم يخالفه . والتقدير : موافقةُ الرأى هواهم ومخالفتهُ سواء . ومثل :
(سؤال الناس مَذْكَةً وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً) . أى :
سواءً كونُ المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في
المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر
الفعل^(١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلاً كان ، أو اسماً لناسخ ...) .
وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها « أم » مصدر مؤول هو مصدر
الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من
« أم » في المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول .
ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . . فيعرب في المثالين السالفين
خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب في غيرهما مفعولاً
به ، أو ... أو ... على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى
معطوفاً على الأول بالواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء
عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرْهم) ، والتقدير : إنذارُك^(٢) وعلمُهم سواء . وقوله
تعالى : (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) ، والتقدير : جزعُنا وصبرُنا سواء^(٣)
ولما اسميتان كقول الشاعر :

(١) فإن لم يكن في الكلام فعل أنهى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ،
واسم المفعول . . . ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من
الإضافة والسبك ما سبق في ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ما سبق في ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥
م ٢٩ آخر باب الموصول حيث للكلام في كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابق . (انظر رقم
٤ و ٣ التاليين) .

(٢) من الممكن بعد همزة التسوية بسبك المصدر المؤول بدون حرف سابق ؛ طبقاً لبيان الذى
تقدم في موضعه المناسب . (وهو حرف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ وفى ج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦) .
(٣) في تأويل هذا المصدر وبإبقاء الأثلة المشابهة ، وإعراب الآية منه ، جدل طويل احتوته
المطولات . وقد نخصه و الخضرى ؛ في حالتيه تلخيصاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النوعية
والنوعية . قال :

(أعرب المجهول لفظاً سواء - فى الآية - غيراً مقدماً ، من الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر .
أى : جزعُنا وصبرُنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ =

وَكُنْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالَكَا أَمَوْتِي نَاءُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ

— لأن الجار والمجرور المتعلق بلفظ «سواء» يُستَوخ الابتداء به— وجعلوه (أى: لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سببك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه اللطف إلى الجملة — وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص ٢٨ و ٨٣ — وكقولهم : تسبح بمالِ السَّعِيدِ خير من أن تراء ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أن » . ولا يرد أن : « سواء » لاقتضاها التعمد تنافي : « أم » ألقى لأحد الشيعين ؛ لانسلاخ « أم » عن ذلك ، وتجرحها اللطف والتشريك كما انسلخت الهزة — في الآية ونظائرها — عن الاستفهام ، واستميرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنها في عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تقدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ مؤخرًا . وعلى هذا يمتنع بعدها اللطف « بأو » لعدم انسلخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشيعين) كـ « أم » . التي انسلخت عنه — ولذا لن في المعنى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . ، وصوابه : « أم » . لكن نقل الدمامي عن السيرافي ، أن « أو » لا يمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء — راجع أيضاً رأى سيبويه في « ب » من ص ٦١١ ، في نهاية الكلام على : « أو » العاطفة — أما التنافي المذكور فيمتلص منه بما اختاره الرضى من أن « سواء » خبر مبتدأ مخوف : أى : الأمران سواء ، والهزة . بمعنى : « إن » الشرطية . للدخول على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين : أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ « فأم » للأحد ، مثل : « أو » في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيعين ، أو الأشياء ، — كما يذكر في « ا » ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هنالك — والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله (ا . ا .) .

وواصل الخضرى كلامه قائلاً ؛ « (وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح « أو » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلخها عن « الأحد » مثل « أم » . أما على إعراب « الرضى » فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهزة ؛ إذ المقدركا ثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من « سواء » لا من الهزة . وإنما سميت هزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال في اجتماع : « أو » مع « سواء » لا الهزة . (ا . ا .) بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غرضها . . .

ومثل هذا في حاشية العبيان مع اختلاف يسير في القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء في الخضرى لأنه يساهراً أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : « أو في كل » الحالات . وقد صحح اجتماع « أو » وهزة التسوية بعض المحققين ، مخالفاً في هذا رأى سيبويه المشار إليه — الآن في « ب » من ص ٦١١ — ومنهم صاحب حاشية الأمير على « المعنى » ج ١ عند الكلام على « أم » المتصلة ، واللطف بالخرف : « أو » بعد الهزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ () . بدلا من : « أم لم تنذروهم » .. ولا يقال إن هذه القراءة — عند بعضهم — هاذية ؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب « الرضى » فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملة ثنائيتين فليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير مخدونات حين تكون الجملة ثنائيتين اسميتين أو مختلفتين .

والتقدير : لست أبالي نأى^(١) موتى ووقعه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (وهى المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : (سواء عليكم ، أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم . أو العكس ، نحو : لا يبالي الحرّ فى إنجاز العمل أريسه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالي الحرّ حضور أريسه وغيبه^(٢) . والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى : سواء على الحرّ أريسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالي » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية^(٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

— وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمة : « سواء » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو — مثلاً — وأنها هل حسب هذا التضمن متهماً والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كما جاء فى كتاب : المبكرى ، المسى « إملاء مامتن به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية — بالقاهرة فأصدر قراراً حاسماً فى الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان (« استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، — يجوز استعمال « أم » مع الهمزة وبغيرها وفاقالما قرره جمعية النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو والتعبيرات الآتية : سواء على — أحضرت أم غبت — سواء على — حضرت أم غبت — سواء على — أحضرت أم غبت — سواء على — حضرت أم غبت . والأكثر فى النصيح استعمال « الهمزة » و « أم » فى أسلوب « سواء » . ٥١ .

(١) أى : بضمه بجهته ، وتأخر زنته .

(٢) العطف فى الآية يؤيد رأى الأبريج الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس . بالطريقة الموضحة هناك (انظر ص ٦٥٥) .

(٣) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعري — لا أعلم — ما أدري . . .) لطلب التعمين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالي » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكان القائل يريد : لا أدري جواب هذا الاستفهام . . . ومخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها غائضة حكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . واخفى أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة — وأهمها السياق — فهى التى تحدد الغرض ؛ فهتتين نوع الهمزة ، أهي للتسوية أم لتعمين . لأن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبويه يميز العطف « بأم » و « بأو » —

معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهزمة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم :

كما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهزمة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن محل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة ^(١) ؛ كقول القائل :

سواء عليك التفَرُّ ^(٢) أم بت ليلة بأهل القباب من حُمَيْر ^(٣) بن عامر

• • •

ب - علامة : « أم » المسبوقة بهزمة التَّعْيِين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشَّيْئَيْنِ ^(٤) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويسأل

بعد « ليت شعري » وما أدري إذا سبقتهما همزة . ولرأيه تكلمة نجى في « ج » من ٦٠٥ وفي « ب » من ص ٦١١ .

(١) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه (ص ٦٥٩) ويضف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » في تأويل مصدر مطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ؛ طبقاً لما سبق في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) المرحيل .

(٣) في رواية أخرى : « نعيم » - بالنون - طبقاً للواو في كتاب : « معاني القرآن »

لغزاة ، ج ١ ص ٤٠١ .

(٤) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين محسنيين ، وتخصيص الأمر المعلوم للتكلم بأحد هذين الشيئين المحسنيين ؛ كما في مثال : أملك مسافراً أعوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أي : الذات) الذي ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين ممنوعين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : استفرأ أشيخك أنفع أم إقامته ، فالحكم - أي : السفر - « المجهول » والشخص (أي : الذات) هو المرفوف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه همزة على الوجه المبين في ص ٥٩٦ .

عن صاحبه المحقق^١ ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أَعَمَّتْكَ مَسَافِرُ
 أُمِّ أَخَوِكَ ؟ فقد وقعت « أُمٌّ » بين شيئين ، هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام^(٢)
 يريد المتكلم بها و « بأم » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر
 منهما دون الآخر . فالتكلم يعلم بيقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن مَنْ منهما ؟ هذا هو
 ما يحمله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو : العم أم الأخ ؟ ؛
 ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعَيِّنَ له المسافر تعييناً مضبوطاً ، ويحدده تحديداً
 يؤدي إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده ، ونسبته إليه ؛
 دون غيره . فالسفر المحرّد — ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول
 الذي يسأل عنه ويريد أن يعرفه — هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر
 دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً : أعادل^٣ واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أُمٌّ » بين
 شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التي يريد المتكلم
 بها وبأم^٤ استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديداه ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى
 عليه ، ونسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ، ولا يشك
 في وجوده ، ولكن الذي يحمله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالي ،
 وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى
 غيره مطلقاً . وتسمى هذه همزة : « بالغمزية عن كلمة : أي » — لأنها مع
 « أم » يغنيان عن كلمة : « أي » في طلب التعيين ، وليست همزة وحدها —
 فعني ؛ أعمك مسافر أم أخوك ؟ هو : أيهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم
 أم جائر : أي الأمرين واقع ومحقق ؟ .

حكم هذا القسم :

يشترط في : « أُمٌّ » هذه — كما سبق — أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

(١) قال الصبان — في باب العطف عند آخر الكلام حل همزة التسوية وما يتصل بها مانعه ؛
 (« وقد تكون » حل « بمعنى » همزة « فيمطف » بأم « بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم
 ثيباً ؟ ») . ١ . كلام الصبان . هذا وفي شعر الحسن بن مطير (وهو أمدى من شعراء الحسانه ،
 بحجج بكلامه) قوله ؛

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله — إن لم ينف عنها — يميدها ؟

تعيين أحدهما ، فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر ^(١) ؛ كما في الأمثلة ^(٢) .

ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأَم » هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها — وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشئيين وحده . فيقال في المثال الأول : (الم . . .) مع الاختصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاختصار عليه . ويقال في المثال الثاني : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين — أو بأخواتهما من أحرف الجواب — لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المبثول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أَم » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه ^(٣) .

ولهذا القسم من قسمي « أَم » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم — وهذه الصورة هي التالية — كأن يقول قائل لآخر : شاهدتَ اليوم سباق السباحين ، أحمد هو الذي فاز أَمْ محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس بموضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

(١) وإذا كان أحد الشئيين متفيماً تعيين تأخير عن « أَم » دون الآخر — كما سبق في رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجيء هذا في أول ص ٥٩٤ — .

(٢) وفي « أَم » المتصلة بنوعها يقول ابن مالك :

و « أَم » بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ أَوْ هَمْزَةِ عَنِ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٍ
(إثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أَيْ » هي الهمزة التي يقصد بها وبأَم التبيين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تفتي وحدها عن « أَيْ » ، وإنما تفتي بشرط انضمام « أَم » إليها ؛ فهما معاً يفتيان عن « أَيْ » التي تعد سداً .

(٣) قد يجاب بالحرف : « لا » — أو غيره بما يفيد جواباً متفيماً — إذا كان المقصود من « لا » نفي وقوع أحد الشئيين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشئيين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » — أو غيره بما يفيد جواباً مثبتاً — إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشئيين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط .

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذي يريد أن يعرفه فهو الفائز .

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شيء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ، تقول في المثال السالف : أحمد أم محمود هو الذي فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب «العقد الفريد» كتاب أدبي نفيس ، فنقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً . ولكن أغال أم رخيص «كتاب» «العقد الفريد» ؟ فانت تسأل عن غلوته ورخصته ، وتطلب يسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذي يلي الهزمة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ، يراد معرفته وتعيينه ، أما الذي لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر^(١) . وهذا الحكم هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ، فليس من المحتم أن يلي الهزمة أحد الأمرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال : أكتاب «العقد الفريد» غال أم رخيص ؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ، ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هي الأحسن ...

(٢) ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا في تأويل مصدر^(٢) ، وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ، إما فعليتان ، نحو : أزراعة ملوست ، أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ، نحو : أضيفك مقيم غداً أم ضيفك مسافر ؟ وإما مختلفتان ، نحو : أأنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : (وإن^(٣) أدري

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذي يغلب تحققه في الهزمة المادلة « أم » - كما سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلي الآخر « أم » ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشيء الذي يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهزمة عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أهل قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أهل أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر (وهو قائم) أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المستول عنه بالهزمة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو تأخر بسبب أنه غير المستول منه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر باختلاف القرينة ؛ كالصريح أو التذكير هنا . فإما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ وإلا وكان متأخراً واعتباره التذكير هو الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما في درجة التعريف هو المبتدأ وما سبق هو الأغلب الأنصح . أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس - مع ضعف درجته البلاغية - فإن يقع بعد الهزمة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف ذى ، بمعنى : « ما » .

أقرب أم بعيد ما تُوعدون ، أم يجعل^(١) له ربى أمداً .

• • •

فلخص ما يقال في « أم المتصلة » أنها تنحصر في قسمين ؛ قسم مسبق بهزمة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسلك) ، وقسم مسبق بهزمة استفهام يُطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل^(٢) .

ولما سميت « أم » في القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطتين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يسغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني — لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك في هذين القسمين : « أم » المعادلة « للهمزة » لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية^(٣) ، وليست « أم » . غير أن « أم » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التي دخلت عليها الهمزة — ولا دخل للهمزة ولا « أم » في إفادة التسوية المباشرة . ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

(١) الفعل : « يجعل » مطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما ، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد — وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٦٥٩ — ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « يجعل » وفاعله) هي المطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد — كالذي سيجيء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ — لا يصح هذا ، لأن « أم » التي للتعين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابق « أو نحوه » كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء في ص ٥٩٥ .

(٢) نقول : « الفعل » . مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش .

(٣) أي : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في موزان واحد ، لا ترجع إحداهما الأخرى . أو أنهما تصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . — انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنقّ ؛ — كما أشرنا^(١) — مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم يغضب^(٢) . وفي مثل : أمطر نزل أم لم يتزل ؟ لا يصح : ألم يتزل مطر أم نزل ؟

• • •

الفرق بين قسمي « أم » المتصلة :

تختلف « أم » التي بعد همزة التسوية عن « أم » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

أولها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً^(٣) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ، فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فحتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب^(٤) إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائي ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق^(٥) — أما الأخرى فقد تكون بين

(١ و ١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩١ .

(٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا يمنع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر — وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء — يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب — كما سبق الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

(٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء صلتى أرضي أم صخط ، أو : لست أبالي أرضي المقود أم صخط — وأشباهها — تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم على ؟ أو : ما أدري أشاعر خطيبنا أم فائر ؟

وبما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدري أشاعر خطيبنا أم فائر ؟ » هو كلام خبري محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي : — « ما أدري » — يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

(٤) في ص ٥٨٩ .

الجملة أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب ولا غيره مما يجعلها في حكم المفرد^(١)

• • •

زيادة وتفصيل :

١- يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعها إن علم أمرها ، ولم يقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبه ، فلن يرتكب إنمًا ، ولن يقع في عذور) . والأصل : أراقبه الناس . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى - وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا -
بَسْبِيعَ رَمِيمِنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ ؟
يريد : أبسبع أم بثمان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها ^(١) .

ب- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر :

دعاني إليها القلب ، إلى لأمره سميع ، فما أدرى أرشدٌ طلابُها .. ؟
يريد : أم غي . وقول الآخر :

أراك فلا أدرى أهمُّ همته ؟ وذو الهمِّ قديمًا خاشع متضائل ...
يريد : أهمُّ أم غيره ^(٢) . . . ؟

وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . - وستجىء إشارة للحذف في ص ٦٣٧ -
ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجيء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ -

ج- سبقت الإشارة (في ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزة الواقعة بعد :
« لا أبالي » هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد : (لا أدرى ، أو لا أعلم ، أوليت شعري) فإنها للتحسين على الأرجح ، وأن سيوريه يميز المعطف بأوٍّ وأمٍّ بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة ^(٣) .

• • •

(١) وفي حذفها يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَسْقَطْتَ الهمزةَ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

(أسقطت : حذف) . يريد : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لغفاء المعنى ، والوقوف في اللبس .

(٢) لأن حاله في التنزيه أن الم أو غيره هو سبب تنزيهه (كما جاء في كتاب : مجمع البيان

لملوك القرآن ، للطبرسي - ج ٢ ص ٤٤٤ -) .

(٣) ولزأه نكلمة نجي . ، في د ب ، ص ٤٩٢ .

النوع الثاني - « أم » المنقطعة ، (أو : المنفصلة) :

تعريفها : (هي التي تقع - في الغالب - بين جملتين مستقلتين في معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني . وهذا هو السبب في تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفي أن يكون معناها - في غير النادر - الإضراب دائماً^(١) فتكون في هذا بمعنى : « بل »^(٢) . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً^(٣) .

علامتها :

ألا تقع - مطلقاً^(٤) - بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها ، و« بأم » التعيين - وقد شرحناهما^(٥) - وإنما تقع بعد نوع مما يأتي :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى في الكفار : " (وإذا تَتَلَّيْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ، أم يقولون افتراء) " « أي : بل يقولون افتراء ، فقد وقعت « أم » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراء) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدي معنى كاملاً . و« أم » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .

(١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفي مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجرى بعدهما . وهذا هو : « الإضراب الإبطالي » ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسىق باوع لبيفت^١ الناس حوله مجتمعين .

وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه . ويسمى : « الإضراب الانتقالي » ، نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، فريب مناله . . . والأول هو الأكثر - وهيجه - تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه في ص ٦٢٢ - .

(٢) « أم » مثل « بل » في الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك في أمور ؛ منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن وشك - على الوجه المشرح في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - (وهيجه : الكلام على « بل » في ص ٦٢٢) - وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٣) كما سيبيء في : « ب » ص ٦٠٠ .

(٤) أي : لا لفظاً ولا تقديراً . (٥) في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هل يَسْتَوِي الأعمى والبصير ، أم هل تَسْتَوِي الظلمات والنور ...)^(١) والشأن في هذه الآية كسالفاتها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنفي ؛ كقوله تعالى في الأصنام : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أَمْ لَمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ...) . فالاستفهام هنا غير حقيقي^(٢) والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : (أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ورسوله ...)^(٣) .

فكلمة « أم » في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة للإضراب المحض^(٤) : (هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنٍّ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه .) هنا وقعت « أم » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت للمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، — أى : عَدَلْ — عما قرره أولاً ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا للمغنية . والذي يدل على إضرابه وعلوله عن المعنى الأول إلى الثاني ، هو ذكر

(١) قلنا : إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى ؛ (طبقاً لما سيجىء فى : « ب » من ص ٦٠٠) و « أم » هنا فى الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . — كما سيجىء فى ص ٦٠١ — .

(٢) الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤل عن شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) وكقوله تعالى فى المازين : ” (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) “ .

(٤) فى ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآية .

اللحجة والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هي : « أم » .

ومن الأمثلة : (استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبتكلاً
فقد سقط المطر ليلاً ، أم تكاثرت الندى عليه ؛ فإني أجد الطرق والمسالك جافة ؛
لا أثر فيها للمطر) . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل
الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛
هو : الندى ، فعدك المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛
بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب
هي : « أم » (١)

حكمها :

الرأى الراجع أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء
يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف
عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر .

• • •

(١) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِإِنْقِطَاعٍ ، وَبِمَعْنَى : « بَلْ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَّتْ بِهِ خَلَتْ
يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت عما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن
يسبقها همزة التسمية : أو همزة مفعلة عن لفظ « أي » فإذا خلت من هذا للتفيد وفست بالانقطاع .
بمعنى وفست به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أعادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أي :
لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف في قول ابن مالك :
« وبمعنى بل » هو عطف شيء لآخر على ملزومه) .

زيادة وتفصيل :

١- من نوع المقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي ، بشرط أن يكون ما بعدها نقبض ما قبلها : نحو : أفاكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية - كالشأن في : « أم » المقطعة - ، ولكان الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثاني . وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة ^(١) فإن لم يكن الثاني نقبض الأول ، نحو : أفاكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع ثبوت وقوع الأكل على أحدهما فمتصلة - طبقاً لما شرحناه ^(٢) عند الكلام عليها - . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثاني مُضرباً عن الأول فهي مقطعة . فلاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهي القرينة التي تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال ^(٣) .

ب- قلنا ^(٤) إن : « أم » المقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقي معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا الرأي لسبب بداخلك ، فتقول : هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهيل ؟ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت ، ؟ فقد قررت أولاً أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ، فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إيلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر ،

(١) نص على هذا سيويه .

(٢) في ص ٥٨٥ .

(٣) راجع الخصري . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن البدل منه

قدر الاستطاعة .

(٤) في ص ٥٩٧ .

هو : أنها شاء^(١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء) ؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل - في الغالب - إلا على جملة - كما أسلفنا^(٢) - .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً^(٣) بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : (أم له البناتُ ولكم البنون) ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالاً ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لا حقيقياً ولا إنكارياً ، كالأمثلة الأولى^(٤) التى منها قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ، ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام - كما أسلفنا^(٥) - .

ومثل الآية في الإضراب المحض قول الشاعر :

طَلَبْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَمَاتِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ^(٦) أُمُّ جَهَنَّمَ

(١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، تقول المذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كلمة : شاء « جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للدول عن الرأى الأول . (٢) فى ص ٥٩٧ .

(٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : « الإبطائى » هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، وبدمية كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزلة أداة النفى ، والكلام الذى دخلت عليه نفى ، كقوله تعالى : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) - وقد سبقَت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ . (٤) وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و ٥٩٩ .

(٥) فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . ومثل هذا يقال فى بيت قُتَيْبَةَ بنت النضر ترقى أباهما المقتول :

فَلَيْسَ تَسْمَعَنَّ النَّضْرُ إِنَّ نَادِيَتِهِ أُمُّ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ لَا يَنْطِقُ

(٦) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب - لا يدخل إلا على جملة ، وجب إضراب « فى جنة » متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليها ضجيعتي فى جنة ، ويجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات : « فى الخنم » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مساهرة لدى البيت وما فى آخره من جنة وبهيم .

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل فى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تجرد - نادراً - للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواباً^(١) غلّس الظلام من الرّباب خيالاً ؟
إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ، لعموم المراد معه .

ج- يجوز أن تجاب « أم » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... فى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « ألهم أرجل يمشون بها ، أم لم يند يبطشون بها ... » يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون) يكون الجواب عند المخالفة : « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهاماً ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات - كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركاً ما قبله .

د- تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور^(٢) . وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ، هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
وهذا نوع لا يقاس عليه .

هـ- حكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين - من ناحية المطابقة وعدمها - موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

• • •

(١) بلد فى العراق .

(٢) وكلاهما لا يصح أن يخطف فتمتاً على نعت - كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ و ١ من ص ٥٨١ .

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفياً ؛ فيعطف المفردات والجمل .
فن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ،
أو الشمس المشرقة ، وأقبل كاللدينا المواتية ، أو السعادة المرتجاة .

فقد عطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما
عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفَتْ
عليه مفردات^(١) ، وأداة العطف هي : « أو » .

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر :

أعوذُ بالله من أمرٍ يُزِينُ لي شَتَمَ العشيرة ، أويُدنى من العار
فالجملة المضارعية المكونة من الفعل : « يُدْنِي » وفاعله ، معطوفة على
نظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يُزِينُ وفاعله) والعاطف هو : « أو »^(٢) ...
معناه :

لهذا الحرف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فبعين المعنى
المناسب لكل موضع ، ومن ثمَّ اختلفت المعاني القياسية للحرف : « أو » باختلاف
التراكيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمرية^(٣) ، أو غير أمرية ،
أو جملة خبرية . على الوجه الذي يجيء^(٤) :

١- فن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب
قبلهما مشتملاً على صيغة دالة على الأمر^(٥) . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة

(١) ومن عطف المفردات عطف للفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن
قتصر ضحيقاً فسل مشكور ، أو تتركت فإساءة منكورة . فالمضارع « تترك » معطوف وحده على المضارع « تقتصر » .
ولهذا جزم مثله . ولو كان المعطف عطف جمل ماصح جزم المعطوف - وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ - .
ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر
المؤول من « أن وما دخلت عليه » معطوفاً على شيء قبلها .

(٢) وسيجيء تفصيل الكلام على « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب : « التواصب »
ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧ .

(٣) لعل انخدار الدمع يعقب راحة من الوجد ، أو يشفى نجيّ البلابل
(النجي : الحديث الخفى سراً - البلابل : الهوم) .

(٤ و ٣) سبب الاختصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأنيان في الاستفهام ولا في
باق الأنواع الطلبية - على الرأي الراجح - وفي كثير من المراجع : « الطالب » . بدلا من « الأمر » ،
لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عليه صيغة فعل الأمر ، والذي تدل عليه
أداة أخرى ؛ بل : لا م الأمر للدخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر المملوظ والمسلوظ - كما سيجيء -
في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - (٤) ومنه ما في الزيادة ص ٦١١ .

آثار الفراعين في «الصعيد الأعلى»^(١) ، أو : «الجيزة»^(٢) ، و«نعم» بشتاء
«أسوان»^(٣) ، أو : «حُلوان»^(٤) .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حراً في اختيار أحد المتعاطفين^(٥) فقط ،
أو اختيارهما معاً ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

ففي المثال السالف بصح أن يختار زيارة آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو
آثار «الجيزة» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة .
وكذلك أن يتنعم بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حُلوان» وحدها ، أو ينعم بالشتاء
في هذه وفي تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد
المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو
الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حراً يختار أحد المتعاطفين^(٦) فقط ، ويقتصر
عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع^(٧) ، ففي المثال السالف
يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن
يدخلهما معاً للتعليم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تحرم^(٨)
هذا ، وتسنمه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان فيلتان ؛ فتزوج
هذه أو تلك . فعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز
التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يحرم^(٩) الجمع
بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة^(١٠) .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحياناً مثل «أو» في إفادة التخيير ؛
كالذي في قول الشاعر :

(١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢٠٢) بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب منها .

(٢) بلد مصري على الحدود المصرية الجنوبية . (٤٤٤) هما : المطوف والمطوف عليه .

(٣) لا فرق في هذا بين المانع أمقلى ، أو العرق المأخوذ به ، أو الشرعي . . .

(٤) بل إنه يحرم - عند أبي حنيفة - مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبق لها الأول إلى

عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

وقالوا: نَأْتَتْ، فاختَر لها الصبر والبكا فقلت: البكا أَشْفَى - إِذَا - لغليل والدليل على الاختيار المحرَد، وعدم الجمع...: هو إجابة السامع، وأن البكا والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معاً.

وبما تقدم يتبين أن الإباحة والتخير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر^(١) دون غيره، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخير؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يميز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان في أن التخير يمنع الجمع بين المتعاطفين، أما الإباحة فلا تمنع.

ب- ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم، بشرط أن يكون قبل «أو» جملة خبرية^(٢)؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين.

ج- ومن معانيه: الإبهام^(٣) من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً: كمن يسأل: متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبته أجبت: قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة، أو السبت...، وإذا سألك: أين كنت يوم الأحد - مثلاً -؟ أجبت: كنت في البيت، أو المتجر، أو الضيعة، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه. فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود، حيث تكون «أو» بعد جملة خبرية^(٤).

د- وهناك معان أخرى غير التي سبقت في: (أ، ب، ج) ولا يشترط

(١) قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣: إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة بالصريحة، وهي صيغة «فعل الأمر» وأداة أخرى تؤدي معناه؛ ككلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً، ومقدراً - ملحوظاً. ومثال المقدّر قوله تعالى للحجاج: (فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً، أَوْ يَأْتِيهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ فَيَقْدِرُ عَلَيْهِمْ سَبَإٌ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ تَسْلُكٌ) أي: فَنَلْتَقِدْكُمْ فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك...

(٢) الخبر: هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ -.

(٣) المراد به: أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتتمها عن المخاطب بطريقة خاصة. قد يكون القصد منها عدم إثارتها، أو إقلاقتها، أو الكذب عليه... فالخكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب؛ بخلاف الشك؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه. (والشك: هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه في ج ٢ ص ٦٠٥).

(٤) ملاحظة: الغالب النصيح - بل قيل: الواجب - في الصمير ونحوه ما يحتاج المطابقة =

لتتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون : « أو » مسبوقه بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .

ومن هذه المعاني : التفصيل^(١) بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛ نحو : الكلمة : اسم ، أو فعل ، أو حرف . والاسم : مشتق ، أو جامد . والفعل : ماضى ، أو مضارع ، أو أمر . . . ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم

بعد « أو » التى للشك أو الإيهام ، أن يكون مفرداً ؛ مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو علي أو محمود لم أقابله . فإن كانت « أو » للتبويب (أى : لبيان الأنواع والأقسام كالتى يتبعها فى : « د ») فالغالب - وقيل : الواجب - فى التفسير بدها المطابقة ؛ كالفسير بعد « أو العطف » - وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : (« إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ») . (راجع : شرح التصريح ، وحاشية ياسين فى الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على : « نعم » حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب هو الحق - وكذا فى حاشية ياسين فى « باب النسب » إلى ما خلفت قاضيه أو عينه ، والمضى ج ٢ فى مبحث الجملة الثانية وهى المعترضة - إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب - فى الموضوع الرابع من مواضعها) .

لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : « معاني القرآن » للفراء - طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (« وإن كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت ، فلكل واحد منها السدس » . . .) ما فسه :

(لم يقل : « وها » وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنى (أى : حكمهم) واحد « بؤره » أسندت التفسير إلى أيهما شئت . وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول فى الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى : « الأخ » ، و « فليصلها » تذهب إلى : « الأخت » وإن قلت . « فليصلها » فذلك جائز . وفى قراءتنا : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وفى إحدى القراءتين (فالله أولى بهما) ذهب إلى الجمع ، لأنهما اثنان غير موقتين . وفى قراءة عبد الله (والذين يفعلون منكم فأذوها . . .) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته (والسارقون والسارقات فزقوا أيمنهما) . ولعل الأخذ بهذا رأى أنسب لقوته وتيسيره . هذا ، والمسألة السالفة اتصال بما سيجىء فى رقم ٣ ص ٦٥٨ .

(١) وهى فى هذا المعنى مثل « إما » التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاة فى معنى : « التقسيم والتفصيل » ؛ أما مترادفان ، متناهياً واحداً ، أم لكل منهما معنى خاص ؟ وكذلك بين : « التقسيم والتفريق » . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما ذكرته من أن التفصيل تبين للأشياء باللفظ واحد ؛ كواو الجماعة فى المثال السابق ، وفى قوله تعالى : (« وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا ») أى : قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما ذكرته من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو التفسير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : « قال » وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يفتينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناها وبجعلها مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » المدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذي قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث^(١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال في دلالة الفعل وفي الضمير جاء بعدهما التفصيل الذي يعدّد طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما يبين كلام كل طائفة ؛ أي : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة : أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعاني أيضاً : الإضراب^(٢) ، ومن أمثله : أن يتهياً المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلاً : (أنا أخرج . أو أقيم) . فيتعلق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب ، فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم) . ومثله قول القائل : (أقيم في البيت ، أو أخرج) فإن ورأى عملاً لا متناص من إنجاز الآن في الخارج) . فقد أخبر بالإقامة في البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأي ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل :
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَتِ الضُّحَا وَصَوْرَتِهَا . أَوْ أُنْتُ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
يريد : بل أنت أملح .

ويحسن في الأسلوب المشتغل على : « أو » التي تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معاً ، أولهما : أن يسبقها نفي أو نهى^(٣) . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

(١) يمدد على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

(٢) سبق شرحه في رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٣) ويترتب حل هذا ما يأتي في : « ١ » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويرى بعض النحاة أن وجود النفي أو النهي قبلها شرط أساسي في إقامتها للإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيداً رأيه بقوله تعالى : « (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) » . أي : بل يزيدون ، لأن « أو » هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفي والنهي مستحسن فقط .

(ما زارني عمي ، أو : ما زارني أخي) . (ولا يخرج حامدا ، أو : لا يخرج إبراهيم) . والمراد : بل ما زارني أخي — بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : (لا ترجى عملك الناجز ، أو : لا تهمل عملك) . ونحو : (ليس المنافق صاحباً ، أو : ليس مأموناً على شيء) . . . والمراد : بل لا تهمل — بل ليس مأموناً . . .

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع الرأي الذي يعتبرها حرفاً مجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها : شأنها في هذا شأن «أم» المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة — في الرأي الراجح ، كما أسلفنا^(١) —

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرف عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شكلي ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع^(٢) بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفة في هذا ، وبصح أن يحل محله الواو^(٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ننتان لا بدّ منهما صدور رماح أشترعت^(٤) ، أو سلاسل^(٥)

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أي : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : «بين» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت — في الغالب —

(١) في ص ٥٩٩ .

(٢) سبق شرحه في ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) وما يصلح لهذا قول شوق في قصيدة يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام :

وإذا رحمت فأنت أم أو أب هذان في الدنيا هما الرحماء

— راجع : «الملاحظة» التي في رقم ٤ من هامش ص ٦٠٤ ؛ لصلتها القوية بما نحن فيه . . .

(٤) وجهت وصوّبت نحو الممدود ، يقصد الطعن بها في صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التي تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم في الأسر ، وتقييدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوق (شارح ديوان الحماسة — ج ١ ص ٤٩ من طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بالقاهرة) أن : «أو» هنا لتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر في صدر البيت :

«لا بدّ منها» أنه لا بدّ منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤكد هذا في صراحة حيث يقول «لا بدّ منها» .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق « بأ » « لا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة
ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمْتَ ليلي بَأَنِّي فاجرٌ لنفسي تُقاها - أو عليها فجورُها
وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا كما أتى رَبُّهُ موسى على قَدَرٍ
فلا بد من محاسبة النفس على التقصير والفجور معاً ، دون الاختصار على أحدهما
ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره ^(١) . . .

• • •

وملخص ما سبق ^(٢) من معاني « أو » : أن هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسباق والقرائن خضوعاً تاماً ؛ كي يتميز ويتحدد كل نوع منها ؛ وأن التخيير والإباحة ^(٣) لا يكونان إلا بعد أمر ؛ وأن الشك والإيهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية . أما المعاني الأخرى التي تخالف ما سبق (كالتمفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو . . .) فتكون بعد الجمل الخبرية ، والطلبية والأفضل في الإضراب أن يسبقه نفي أو نهي . وأن يتكرر العامل معه ^(٤) . . .

(١) ورد « قليلاً في المسوع وقوم » « أو » بعد « هل » - ونقلته لا يقاس عليه - ومنه ما جاء في صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هزتل وأبي سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : « هل يزيدون أو ينقصون . . . » .

(٢) انظر ما يزيد عليه في ص ٦١٦ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرق العلف . « أو - وأم » مروض في ص ٥٨٨ .

(٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . ويجاز له أن يصحح بينهما ، ويختارهما معاً - كما شرحنا في ص ٦٠٤ - وإذا جاز الجمع في حالة « أو » التي للإباحة فالفرق بينه وبين الجمع في حالة « أو » التي بمعنى « واو » العطف ؟
الفرق أن « أو » التي بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاختصار على واحد ، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز .

(٤) وفي معاني : « أو » يقول ابن مالك :

خيرٌ ، أبيعُ ، قَسَمُ يَأُو ، وَأَبْهَمُ واشكُّك ، وإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَبْ
النعو الواو - انته

= (نعى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : (التخيير - الإباحة - التقسيم - الإيهام - التشكك - الإضراب) . وسيجىء فى البيت لثالث معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الوار .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ السَّوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِبَيْسٍ مَنفَعَدًا
(يلف : يجد . ذوالنطق : المتكلم) . يقول : « أو » تعاقب للوار (أى : يصح أن تحمل عليها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للاتباس ، أى : بشرط ألا يكون استتمامها موقعاً فى اليبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الوار .

زيادة وتفصيل :

١- الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشئين أو الأشياء ^(١) لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهي كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها ، ولنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك : فمثالها بعد النفي : (لا أحب منافقاً أو كاذباً) . ومثالها بعد النهي قوله تعالى : (ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً) ^(٢) ...

ب - يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجيء « أم » العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد همزة اسمان أو فعلا ، نحو : (سواء عليّ أمقيم ضيبي أم هو مرتحل - سواء عليّ أبقى الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد : « سواء » فعلا ، بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : « أو » . نحو : (سواء علينا رضى العدو أو سخط) . ورأيه هذا مخالف لما نقلناه - في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ وما ينصل بها - عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء « أم » والصواب معهم . وفي تلك الصفحة أيضا بيان الصلة والارتباط بين الحرفين : « أو » و « أم » .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء عليّ حمزة وعامر ، ونحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه ^(٣)

ج - يصح حذف « أو » عند أمن اللبس ^(٤) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه ؛ فسافر بالطيارة - القطار - الباخرة - السيارة ...

د - وقد تعطف الشيء على مرادفه ^(٥) كقوله تعالى : (ومن يكسب خطيئة أو إثماً ...) فالإثم هو : الخطيئة

(١) سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبة هناك .

(٢) ومن أمثلة وقوعها في حيز النفي قول الشاعر - في البيت الأول - :

لا تُظهِرنَ لعاذل أو عاذر حاليتك في السراء والضراء

فلرحمة المتوجعين حَزَاة في القلب مثل شمانة الأعداء

(٣) راجع الجزء الثاني من المصحح باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » . وقد سبقت الإشارة لرأيه

في ج من ص ٥٩٦ .

(٤) كما سبقت الإشارة في ص ٥٧٥ وكما سيجيء في ص ٦٤١ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥ .

٧ - إمّا :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمّا » الثانية في مثل « امنح السائل إمّا دِرْهمًا وإمّا دِرْهَمَيْنِ » - حرف عطف بمعنى : « أو » ، وأنها تشارك « أو » في خمسة من معانيها^(١) . هي :

التخيير والإباحة ، بشرط أن تكون « إمّا » الثانية مسبقة بكلام يشتمل على أمر .
« والشك والإبهام » ، بشرط أن تكون مسبقة بجملته خبرية .

« والتفصيل^(٢) » بعد الخبر أو الطلب .

ولا تكون « إمّا الثانية » عند هؤلاء - للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛
فبهذين المعنيين تختص : « أو » دونها .

والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة : « إمّا » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها
وتسايرها ؛ لأنهما حرفان^(٣) متلازمان - في الأغلب - معنى واستعمالاً^(٤) ،
غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقاً - كما سنعرف -

فن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين ، وإمّا ثلاثاً .
ومن الإبهام قوله تعالى : (وَأَخْرَجُوا مُرَجُوجَ الْأَمْرِ لَهِمَّ . إمّا يُعَذِّبُهُمْ
وإمّا يَنْتَوِبُ عَلَيْهِمْ)^(٥) . والتخيير كقوله تعالى : (إمّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وإمّا
أَنْ تَنْتَحِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) ؛ والإباحة ، نحو : إمّا أَنْ تَزْرَعَ فاكهةً
وإمّا قَصَبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛
إمّا شَاكِرًا وإمّا كَفُورًا) .

وإذا كانت « إمّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائدة
لازمة لها . والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أن « إمّا » الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية ، وفي تأدية

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٦٠٣ - وما بعدها .

(٢) انظر معنى « التفصيل » في رقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٣) راجع حاشية الأمير على المغني - ١ - عند الكلام على الحرف : « إمّا » .

(٤) راجع البيان والتفصيل في « ١ » من ص ٦١٤ .

(٥) يتعين الإبهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه - رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ - .

معنى من تلك المعاني الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة^(١) ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة^(٢) وأنها حرف — لا خلاف في حرفيته — يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه^(٣) . ولكن الخلاف في الثانية .

والرأى الأرجح الذى يحدّر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى في المعنى والحرفية ، وفي أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو^(٤) .

* * *

(١) كما سيجيء الإشارة في ص ٦٢٠

(٢) السبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

(٣) لهذا يعرب ما بعد « إما » الأولى على حسب حاجة العوامل التي قبلها ؛ فقد يكون فاعلاً في مثل : غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولاً به في مثل : يركب المسافر إما قطاراً وإما سيارة ، وقد يكون حالاً في مثل قوله تعالى : « إنا هديناك السبيلَ إما شاكراً وإما كفوراً » . وقد يكون بدلاً كما في قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعَدُونَ إما للذاب وإما الساعة . . . » وهكذا .

(٤) انظر ما يتصل بهذه « الواو » التي قبل « إما » الثانية في ص ٦٠ .

زيادة وتفصيل :

١- ليس من اللازم أن تتكرر « إمّا » ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد
تخلف الثانية ، لوجودها بغنى عنها . ويقلب أن يكون أحد شيئين : (وإلا) - (أو) .
فمثال الأول : إمّا أن يتكلم المرء لبُحْمَد وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإمّا أن تكون أخِي بصدق فأعرف منك غنى من سميني
وإلا فاطرِخني واتخذني عدواً أتقيك وتثقيني

ومثال الثاني قول الشاعر :

وقد شَفَنِي أَلَا يَزَالُ يَرَوْعِي خيالك إمّا طارفاً أو^(١) مُعَادِيَا
وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تَلِمُ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وإمّا بأُمُوت أَلَمٌ خَيَالُهَا
أى : إمّا بدار... والقراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضآن النهر
معتدل وإمّا خطير .

و « إمّا » السالفة تختلف عن « إمّا » المركبة من : « إن » الشرطية التي
تجزم فعلين ، ومن : « ما » الزائدة ، في مثل : إمّا يعدلُ الوالى تجتمعُ حوله
القلوب . أى : إن يعدل ... كما تختلف اختلافاً واسعاً عن « أمّا » الشرطية
التي سيجيء الكلام عليها^(٢) في باب خاص بها .

ب- من اللهجات التّأدرة أن يقال « أينمّا » بدلا من « أمّا » ، وكذلك

(١) ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفية - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤
ولصه : « العطف إمّا ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم : « ومنهم خالد بن
صفوان (أموى) ، توفي حول سنة ١٣٢ هـ . فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك مانصه : (إمّا أن
تقيم في ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أو تضع قاجك وتلبس أمساحك وتعبد ربك في هذا الجبل . .)
والقصة كاملة في كتاب « الجمان في تشبيهات القرآن » لابن نادية البغدادي . - ص ٣٠٦ -

(٢) في ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١ .

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانية^(١) ، وقد اجتمع النّادون في قول الشاعر :

يا ليتنا أمنا شالت^(٢) نعماتها أيما إلى جنة ، أيما إلى نار
ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .

حـ الفرق بين «إمّا» و«أو» في المعاني الخمسة السالفة أن «إمّا» مكررة ، فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله ، أمو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف «أو» فإن الكلام معها يدل أولاً على الجزم واليقين ، ثم تجيء «أو» فتدل على المعنى الذي جاءت من أجله .

دـ حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من فاحية المطابقة وعلمها ملون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

• • •

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومثل «أو» في القصد «إمّا» الثانية في نحو : إمّا ذى ، وإمّا النّائية
أى : قصد - مثلاً - إما هذه الجبلدة وإما النّائية . أى . البعيدة .

(٢) شالت : بمعنى ارتفعت - النّعامة : باطن القدم . وارتقاع النّعامة كناية عن الموت
لان من يموت ترتفع - في الغالب - قدماءه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعماته .

٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك^(١) ، نحو : ما صاحبت الخائن لكن الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » .
ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً^(٢) ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهر لكن الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، وليس عاطفاً ، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، ولا يفيد عطفًا ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؛ لأن « لكن » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية^(٣) .
ثانيها : ألا يكون مسبقاً بالواو مباشرة ؛ نحو : ما صافحت المسيء لكن المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة (فعلية أو اسمية) تُعطف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ فثال الفعلية : ما صافحت المسيء ولكن صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن قضا ؛ ولكن كان غرماً على غرم...

(١) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه » . وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المنطوق ؛ نحو : ماقتات الزهر . فبني هذه الجملة نفي القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده تأتي بأداة تبعية ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ماقتات الزهر ، لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزيلت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قُطِف (وقد سبق إيضاحه رتبة ميل الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ . وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ م ٣٥ -) كما سبق هناك أن اعرف الدال على « الاستدراك » (وهو : « لكن » بنوعها ، مشددة النون وساكنتها) لا تقع في صدر جملة تعرب غيراً . . .

(٢) طبعاً للرأى الأقوى والأشهر .

(٣) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا
وقوله الآخر يصف حياته :

حياة مشقات . ولكن - لبُعدها عن الذل - تصفو للآتي وتغُذَّب

وليس أخى من ودفى رأى عينه ولكن أخى من ودفى وهو غائب
« فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها
معطوفة بالواو على الجملة التى قبلها ^(١) .

ثالثها : أن تكون مسبقة ^(٢) بنى ، أو نهى ، كما فى الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل
الفاكهة الفجة لكن الناضجة . فإن لم تسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك
لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ،
لكن يكثر العنب صيفاً .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكن » حرف استدراك دائماً ، سواء أكان عاطفاً أم غير
عاطف . وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقد منها شرط أو أكثر لم
يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنى ؛
كما فى الأمثلة السابقة ، وكما فى نحو : (لا أصحاب المنافق لكن الشهم . —
لا تجالس الأشرار لكن الأخيار) . فعنى الجملة التى قبل « لكن » منى ، أو
منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ، فهما
مختلفان فيه نفيًا وإيجابًا ، ونهيًا وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيًا دائماً ، أو منهيًا عنه ، ووجب أن يكون
ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه ^(٣) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها ^(١) ...

(١) هذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) أما غير العاطفة ، أو « لكن » المشددة فقد يكون الأول فيها هو المثبت ، والمتأخر هو
المنهى ، أو العكس — كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ — فالذى يجب مراعاته مع أداة الاستدراك (« لكن »
— ولكن) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيًا وإيجابًا ، وغيرهما .

وفى ما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشمل بإيجاز كل حكم : « لكن » و « لا » العاطفين (وسبقيهم
لكلام على « لا ») .

وأول « لكن » نفيًا ، أو نهياً . « ولا » ، « نداء » ، أو أمرًا ، أو إثباتًا تلاً =

٩ - لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ، نحو : يفوز الشجاع لا الجبان . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفي . و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفي : « لا » . ومثل هذا يقال في « لا » التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لا عين تدركه والحسن ما استحسنته النفس لا البصر

فهي حرف عطف ونفي ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أي : إسناده إليها) مع نفي هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الجوف عاطفياً إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً — لا جملة^(١) — كالأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

قل ليان يقول ركن مملكة على الكتائب يُبني الملك ، لا الكتب
« فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

— « أول لكن نفياً » : اجملها والية نفياً ورافعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن ، أي نجى بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

حكم الفسيفر بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضح في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) الجملة المنوطة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب . قال الصبان (يشترط في « لا » العاطفة إفراغ مملوئها ، ولوثأويلا ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا على « قاعد » ؛ أخذاً من قول المسح : ولا يطلب بها جملة لا محل لها على الأصح . . .) . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ، فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد . وما يلحق بالمفرد : شبه الجملة إذا اعتبرنا متملقة مفرداً ، نحو : حساب المسر بالاعمال لا بالأحوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولهم : « سؤ المرء بالعمل لا بمجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ، وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي فقط ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ، ليست معطوفة ، نحو : تصان الممالك بالجيش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجباً لامنياً ويدخل في الموجب — هنا — الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملقى وضاعة لا وداعة ، وخسنة لا كياسة . فكُنْ أياً لا ذليلاً ، مصوناً لا متبذلاً . يابن الغر البهاليل^(١) لا السفلة^(٢) الأوغاد^(٣) : إن الكرامة في الإباء ، والعزة في التصون ، ولا مساعدة بغير عزة وكرامة . . .)

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلاً في مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفرادها التي يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلاً لا قائدأ ، لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحاً لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهي المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلاً لا فتاة وأكلت فاكهة لا خبزاً ، إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر^(٤) . . .

(١) جمع : بؤلول ، وهو : الصيد الجامع لكل خير .

(٢) أراذل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وفيد ، وهو الرجل الغني الحقيق .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في هامش ص ٦١٢ يتضمن حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وَأَوَّلُ « لَكِنْ » نَفْيًا ، أَوْ نَهْيًا . وَ « لَا » ، نِدَاءٌ ، أَوْ أَمْرًا أَوْ أَثْبَاتًا فَلَا

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه : « لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، متعاً لفساد المعنى — غيره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » للماطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات . ويحى بعد واحد من هذه الأقسام ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفي البيت قصور ونقص .

رابعها : ألا تفتن كلمة « لا » بعاطف — لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ^(١) مباشرة — فإن افترت به كان العطف به وحده ونحضت هي للنفي الخالص ^(٢) ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو « بل » ^(٣) ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : (سبقت السيارة لا بل القطار) فليست « لا » هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي يساببه الحكم السابق ويزيله ويردّه ، و « بل » هي العاطفة ^(٤)

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف

(١) طبقاً لما نردّه من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

(٢) ونفيها الخالص قد يكون تأسيساً ؛ كاذنى في نحو : بجانب على ، لا بل محمود . وقد يكون تأكيداً كاذنى في نحو : ما جاء على ولا محمود . فالعاطف هو « بل » و « الواو » في الصورتين ؛ والمطوف فيها هو محمود . والمطوف عليه هو على . أما كلمة « لا » فيها فلمجرد النفي المحض ؛ تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

« ملاحظة » : النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود . فلو لا الحرف الثاني : « لا » ما وجد في الجملة ما يدل على معنى النفي . أما النفي التأكيدى فلا تجلبه معها أداة النفي ؛ وإنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجىء هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثاني : (ما جاء على ولا محمود) فنفي المجيء عن محمود مفهوم بفير مجيء حرف النفي « لا » وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكدّه وقواه .

(٣) في مثل : سافر الأخ بل الوالد — ونحوه من كل كلام موجب ، والمطوف مفرد
تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذى سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره — كما سيبيء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ٦٢٣ و . . .) — وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفيّاً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبان ما فاضه :

(اعلم أن « لا » بعد الإيجاب هي لنفي الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب — لولاها — كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره . . .) ٥١ .

(٤) ومن صور افتراءها بالعاطف : ما جاءني محمد ولا علي . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج ١ م ٥ ص ٩٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنة أنه يحوى الكلام على زيادة « لا » للنافية ، والفرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها

مذكور ، أو لأن يكون خبراً^(١) ، أو حالا . فإن صلح لشيء من هذا كانت
 للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيت
 لا قديم ولا جديد . . فكلمة : « لا » نافية - « وقديم » نعت لبيت . ومثال
 الخبر : الغلام لا صبي ولا شاب ، والشاب لا غلام ولا كهل . . .^(١)
 ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعاً ولا مستفعاً . . .

• • •

(١ و ١) لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ - كالأمثلة المعروضة هنا - وخبر غيره من النواسخ
 كالنفي في قول الشاعر :

فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتي ذمّاماً فكونوا لا عليها ولا لها

زيادة وتفصيل :

١- اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : (أطال الله عمرك لا عُمِرَ الأعداء ، وحسبك عناية لا عناية الناس) . . . ونحو : (أَلَا تُكْرِمُ النَّبِيَّ لَا الْخَامِلَ ، وهَلَّا تُقَدِّرَ الذَّكِيَّ لَا الْغَبِيَّ) . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ، تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضاً ، نحو : أفرغت من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب- إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شراً ، وأن أنفع . . . لا قليلاً^(١) . . . والأصل : أن أتكلم خيراً لا شراً - وأن أنفع كثيراً لا قليلاً .

ج- لا يجوز تكرار « لا » العاطفة ، فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي ، دون أن تكون عاطفة .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة وعلمها ملون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

. . .

(١) لهذا إشارة في ص ٦٣٩ .

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يحىء بعده من جملة أو مفرد .
 أ - فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب
 الإبطالى » ، وإما : « الإضراب الانتقالي » . فالإبطالى ^(١) : هو الذى يقتضى
 نفي الحكم السابق ، فى الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، وقدع به كاذب ،
 والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يحىء بعدها . نحو : الأجرام السماوية ثابتة ،
 بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد
 الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفي الثبات ونفي عدم الحركة عن الأجرام
 السماوية ، لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكان المتكلم قال :
 « الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة » ، فأبطل
 الحكم الأول ونقاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى
 المشركين : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً - سُبْحَانَهُ - بل عبادٌ مُكْرَمُونَ) ،
 أى : بل هم ^(٢) عبادٌ مُكْرَمُونَ . فقد أبطل الحكم السابق ، ونقاه ، وأثبت حكماً
 آخر بعده ، فكان الأصل : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً . لا ، فإن الذين اتخذهم
 هم عبادٌ مُكْرَمُونَ) . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام :
 (أم يقولون به جنّة ^(٣)) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقال هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : « بل »
 إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه .
 كقوله تعالى : (قد أفلح من تَرَكَى ^(٤) وذكر اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ
 تُؤْثِرُونَ ^(٥) الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من
 الذنوب ، وعبادة الله ، وبالصلاة . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٩٢٧ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف - و : رغب
 كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعراجها على مرفوعة غير ماسلف ، وهو الذى يقتضيه المنى أيضاً . ومثل هذا
 يقال فى كلمة : « أحياء » المرفوعة فى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فى سَبِيلِ اللَّهِ
 أَمْواتًا . بل أحياءٌ عند ربهم يُرزقون) ، أى : بل هم أحياء .

(٣) جنون . (٤) يَطْهَرُ . (٥) تَغْفِلُونَ وتُخْتَارُونَ .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باق على حاله .
وكقوله تعالى : (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .
بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ^(١)) . . .)

وكقولهم : (ليس من المرومة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة :
بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه) .

وحكم الحرف : « بل » الداخل على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب ^(٢) —
كما أسلفنا — ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده
مستقلة في إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه ^(٣) . . .

(١) غفلة ، أو انهماك في الباطل ، ووُصِفَت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو
مقر العقل والفرائز ، ومصدر الخبر والخبر .

(٢) — يفت إشارة — في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ — إلى فروق بين « أم » المنقطعة حين تكون
للإضراب ، و « بل » — منها : أن الذي يمد « بل » يقين غالباً ، أما الذي يمد « أم » فظن . . . ،
جاء في كتاب : « المحتسب » لابن جني — ج ٢ ص ٢٩١ — في الآية الكريمة من سورة الطور : (أم هم
قوم طاغون .) وقراءة من قرأها : (بل هم قوم طاغون) مانصه : (« قال أبو الفتح : هذا هو الموضع
الذي يقول أصحابنا فيه : إن « أم » المنقطعة بمعنى : « بل » ، فترك والتحول ، إلا أن ما يمد « بل »
حتيئاً ، وما يمد « أم » مشكوك فيه ، مشكوك عنه ، كقول حاتم بن عبيدة :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ؟ أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟
كأنه قال : بل أحبلها إذ فأتك اليوم مصروم ؟ ويؤكد قوله يمد :
أم هل كبير بكى لم يقض صبرته إثر الأوبة يوم الين مشكوم
— مشكوم : مُجَازَى . . .

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : « هل » في قوله : أم هل كبير بكى . . . حتى كأنه قال :
بل هو كبير . . . ترك الكلام الأول وأخذ في استئناف مستأنف .

وقد تواتر « أم » هذه في هذا الموضع من هذه السورة : « قال تعالى : (أم يقولون شاعرٌ نَسِىَ بَعْضُ
رَبِّ السَّمَوَاتِ) أى : بل يقولون ذلك . وقوله تعالى : (أم تأسرهم أسلابهم هذا ، أم هم قوم طاغون ؟)
أى : بل أم قوم طاغون ؟ . . . أخرجه مُحَرَّرُج الاستفهام ، وإن كانوا عنده تعالى قوماً طاغين ، تَلَمَّحاً بهم
وتبكماً عليهم . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله : أجاهل أنت ؟ توبيحاً له ،
وتقبيحاً عليه . ومعناه : إني قد نهيتك على حاك فأنقذها ، واحط لنفسك منها ، قال صخر :

أرائع أنت يوم الين أم خلدي ولم تُسك على ربحانة الوادي

ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ، ولكنه يقبح هذا الرأي لها ، وينمها عليها ، « (١) » .

(٣) يقول السيوطي في المسح — ج ١ ص ٩٦ — مانصه خاصاً بالخبر : ولا يسوغ الإخبار
بجملة ندائية ؛ نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرية بلكن ، أو : بل ، أو : حتى . . . بالإيجاع
في كل ذلك . . .

ب- وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ، يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى .

(١) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر^(١) - نحو : « أعددت الرسالة بل القصيدة - ليست المعطف بل الثياب » - (عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ) . - كان معنى « بل » أمرين معاً ، أساسيين :

أولها : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنى المراد منه نفيًا تاماً ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتاً عنه مهملاً ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقاً بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه . وإن شئت قل : إن الكلام السابق على « بل » صلو كأنه لم يذكر^(٢) .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلاً تاماً إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، فى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فبنى الإعداد لها ، ولكنه ثبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وثبت له . وأيضاً تلغى المساعدة للصديق ولكنها ثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى ، نحو :

(١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أبلغ بالأمر هنا الحق ، والترجي ، والمعرض ، والتحفيز ، أم لا يلقى ؟
وأياً بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول للرأى الذى يلحقها - كما سيجىء فى هامش ص ٦٢٧ - .

(٢) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، والمعطف ، والمحتاج ، والصديق ، بعد أن سلطنا الحكم الواقع على كل منها ؟
ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المطلوب الذى نفينا . فكل واحد منها منزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسد إليها شيئاً .

(ما زهرت القمح بل القطن — ما أسأت مظلوماً بل ظالماً) — (لا يتصدر مجلسنا جاهل بل عالم — لا تصاحب الأحمق بل العاقل) — لم يكن معنى « بل » الإضراب ، وإنما المعنى أمران معاً .

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضده لما بعد « بل » . . .

ففي المثال الأول : حكم مني ، قبل كلمة « بل » هو نفي زراعتي القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفي ، وتركناه على حاله ، وفي الوقت نفسه أثبتنا بعدهها حكماً آخر ، هو ، زرع القطن . . . ، وأيضاً نفينا قبلها حكماً ، هو وقوع الإساءة على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم . وكذلك نفينا قبلها عن تصدر الجاهل مجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول في كل الأمثلة السالفة — ونظائرها — باقٍ على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالجكمان متضادان ، ما يُسَفِّتُ أو يُنْهَى عنه قبل « بل » يثبت أو يؤمر به بعدها ^(١) . . .

• • •

(١) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

و« بَلْ » كـ « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ ، بَلْ تَبَيَّنَا

(المراد بالمصحوبين : النفي والنهي ، « والمَرْبَع » : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع والتبَيَّنَا : هي التبياه ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفي مثل « لكن » في أنها تقرر ما قبلها ، وتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثاني ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملًا . وفي حالي للإيجاب والأمر يقول ابن مالك متممًا كلامه السالف عن « بل » :

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْعَجَلِ

أى : الصريح في دلالة على الأمر ؛ كفضل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهناك من يلحق النفي ، والترجي ، والعرض ، والتعريض . . . بالصريح كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على « لكن » في ص ٦١٦ .

زيادة وتفصيل :

١- لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح
أحفظت قصيدة بل خطبة ؟

ب- تقع « لا » النافية قبل « بل » ^(١) بنوعيهما ؛ العاطفة (وهي المستوفية للشروط ^(٢))
وفي مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهي غير المستوفية للشروط ؛ كالداخلة
على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر - كان
معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على
العاطفة المسبوقة بنفي أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفي والنهي المستفادين من « بل » .
فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجهك البدرُ ، لا ، بل الشمس لولم يُقَضَّ للشمس كسفةٌ وأقولُ
ومثال وقوعها بعد النفي : ما عاقني البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهي : لا تُغفل الرياضة ، لا بل طول القعود .

وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من :
« بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُك ، لا ، بل زَادَنِي شغفاً هجرٌ ، ويُعَدُّ تَرَاحٌ لَا إِلَى أَجَلٍ

ج- ورد قليلاً في المسموع القصيح ^(٣) زيادة « الواو » بعد « بل » كالتي
في قول علي رضي الله عنه : « إنما يحزن الحسدة أبداً ، لأنهم لا يحزنون لما يتزل
بهم من الشر فقط ، بل ولا ينال الناس من الخير » اهـ ^(٤) .
والأحسن عدم القياس على هذا ، لتدورته البالغة .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها
مدون في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) كما أشرنا في ص ٦٢٩ . (٢) بيان هذه الشروط في ص ٦٢٥ .

(٣) أما في غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورد فيه
كثرة لا تغير الحكم السالف .

(٤) ورد هذا النص في ص ١٢٨ من كتاب : « سجع الحمام » ، في حكم الإمام - إخراج
وتحقيق على الجندی وزموايه - .

ملخص حروف العطف ، وبيان ما يقتضي التشريك ، وما لا يقتضيه .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها في أغلب الحالات - تشترك المعطوف مع المعطوف عليه في الضبط الإعرابي^(١) (رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظي .

أما من جهة التشريك المعنوي فبعضها يشركه أيضاً في معنى المعطوف عليه ، وينحصر هذا في أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشترك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى ، كما تشركه في اللفظ إشراكاً إعرابياً - في الغالب - كما أسلفنا .

وبعضها يشركه في اللفظ دون المعنى ، فثبت للمعطوف ما اتفق عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فثبت للمعطوف عليه ما اتفق عن المعطوف ، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو^(٢) - أم) يشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضراباً^(٣) .

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها في الضبط الإعرابي ، كعطف الماغي على المضارع وعكسه . وصنف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجد في ص ٦٤٢ و ٦٤٩ و
(٢) وتشبهها « إما » من وجوه أوضحتها عند الكلام عليها - في ص ٦١٢ - . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا في بيان هذا التشريك المعنوي : (إن القائل : أحمد في الدار أم محمود - يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - هل وجه التعمين - من هو . فالذي بعد « أم » مساو لذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاءه . وصحى المساواة إنما هو بواسطة « أم » . فقد أفرقتها في المعنى كما أفرقتها في اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك ما بعدنا لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرها . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين للتشريك في اللفظ لا في المعنى ...)
- راجع : « شرح التصريح » ، أول باب : « العطف » - .

(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول :
إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن « المعطوف
عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة ^(١) .

(١) ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر
لا يفيد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب ، والمعطوف
الذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب . (طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٥
ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنًا واجباً ، وفي غير ما سبق يكون جائزاً^(١)

فأما الفصل الواجب في حالتين ، سبقت إحداهما^(٢) . ولمتخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء — وقد ذكرت هناك — أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففي مثل : الذي عندك فؤدب — لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فؤدب ، أو فؤدبان ، وهكذا

والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل — تبعاً لأرجح الآراء — هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، ولا كبارهم .

(١) ملاحظة : من الحالات الجائزة بعض صور بلينة تقدمت في ص ٢٥٥ ويشترط في الفصل الجائز ألا يكون بفواصل طويلة ، ولم يجد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : « المختص » ، لابن جني — ج ٢ ص ٢٩٧ — حيث الكلام على معطوف منفصل من المعطوف عليه ثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : (« قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل يجعل ثلاث ؛ ويعيه أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام لأرب ، نحو : أكلت خبزاً ، وضربت فلاناً ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورجل إلى بني فلان — و « لما » ، « فـهـكـونـ » ، ولما « معطوف على » خبزاً » ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب »

(٢) تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفة — في ج ١ م ١ ص ٣٩١ (باب المبتدأ والخبر) .

وأما الخالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح^(١).

« فالأول : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، سواء أكان مستتراً أم بارزاً ، فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد^(٢) اللفظي أو المعنوي أو غيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب^(٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انفع أنت وإخوانك^(٤) بتجارب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ، ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرَوَيْتِنَا ، وَكُنَّا الظَّافِرِينَ
وَيُغْنِي عَنِ التَّوَكُّيدِ بِنَوْعِهِ - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أي فاصل بين المتعاطفين ، كالضمير « ها » في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : (جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ) ... ومثل « لا » النافية

(١) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في علو الكلام منه شيئاً ولا ضعفاً .

(٢) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

(٣) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

(٤) كلمة : « وإخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة « أنت » ، ضمير مخاطب المذكورة فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ، ولا يصح إعرابها فاعلاً : لأن فعل الأمر الواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلاً من الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما في ب من ص ٦٨٣ -

وهناك إعراب آخر يفصله العناية عن هذا ، وقد سبق في ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ، ويحس أ يضاً في ص ٦٣٨ .

في قوله تعالى : (سيقولُ الذينَ أشركوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آبائُنَا ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظي وبحرف النون « لا » في قوله تعالى : (وعُلِّمْتُمْ ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ولا آبَاؤُكُمْ . . .) ،

ومن غير المستحسن في النثر - مع جوازه - العطف على الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قاتوم ونظراؤك أعوان السوء) ، فقد عطفت كلمة : « نظراء » على الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ، ومنه العبارة المأثورة ^(١) : « مررت برجل سوء والعدم » . أى : متساو هو والعدم ، فكلمة ، « سوء » اسم بمعنى المشتق ، وهى متحملة للضمير المرفوع . والعدم (بالرفع) معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما ^(٢) . أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ، اضطراراً ، مراعاة لقيوده الكثيرة التى قد تقهر الشاعر على ترك الفصل . . ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْنَالَا

فقد عطف كلمة « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما ^(٣) . ومثله قول الآخر :

مَضَى وَبَنُوهُ ، وَانْفَرَدْتُ بِمَدْحِهِمْ وَأَلَّفْتُ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدَ فَرْدُ

فقد عطف كلمة : « بنوه » على الضمير المرفوع المستتر فى : « مضى » بغير فاصل .

(١) وقد رواها سيبويه .

(٢) وهى مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل فى النثر .

(٣) ويقاسق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ
أَوْ قَاصِلٍ مَا . وَإِلَّا فَصَلِّ بِرِذْ فِي التَّنْظِيمِ فَاشْبَاهُ . وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المتصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً . ولا يمتنع أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكن الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) فى الشعر ، وأنه مع كثرة ضعف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائماً فى الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجزوراً بحرف أو بإضافة ، فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجزور بحرف جر^(١) «مُعَادَ : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أدبتم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجزور بالحرف : « عكّى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ^(٢) انثَبِي طَوْعاً أَوْ كَرْهاً : قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجزور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض . ومثله إعادة اللام في قول الشاعر :

فمألى وللأيام - لا دَرَّ دَرُّها - تَشْرِقُ بي طَوْراً ، وطوراً^(٣) تُغْرَبُ

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف^(٤) قوله تعالى : (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ...) . فكلمة : « آباء » معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبدُ إِلَهَكَ وَآبَائِكَ ...

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضاً ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحُسْنُهُ البلاغى درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) . والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام . أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ، بعطف كلمة : « الأرحام » على الضمير المجزور بالباء ، وكقول الشاعر :

(١ ١) رأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معاً ، وليس المجزور على المجزور ، لتلا يلزم إلقاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملًا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل . ومن الأمثلة - أيضاً - لإعادة الجار في المعطوف ، اللام في قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَإِنْ دَخَلْتُ يَوْمَئِذٍ مَوْئِجًا ، وَلِوَالِدَيْنِ وَالْمُؤْمِنَاتِ) .

(٢) سبق هذا البيت للمناسبة السابقة في ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦ .

(٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته في لبس ، فإن أوقعت في لبس لم يجز إعادته ، نحو : جادنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة نزول اللبس .

اليوم قَدْ بَيْتٌ^(١) تهجونا وتشتبنا فاذهب ، فمابِكَ والأَيامِ من عَجَبِ
 أَى : وبالأَيامِ . وقول بعض العرب : ما فى النار غيرُهُ وفُرسِهِ ، يجر
 كلمة : « فرس » المعطوفة على الماء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف^(٢) .

(١) فى رواية أخرى : اليوم قريت . . .

(٢) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المطفوف إذا كان المطفوف عليه ضميراً مجزواً :
 وَهُوَ ذُو خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لَازِماً قَدْ جُعِلَا
 وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً : إِذْ قَدْ أَتَى فى النَثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ تُشْبِثَا
 يقول : يُجْعَلُ عود الخافض على المطفوف الذى وصفناه - أمراً لازماً عند النجاة ، ولكنه ليس بلازم
 فى رأي وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين من العرب . أى : أمر قلده
 الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وثبتت أن إعادته ليست باللازمة .

صور من الحذف في أسلوب العطف.

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بإجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها^(١) — وهذه الثلاثة هي : الواو ، والفاء ، وأم للتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها للدليل : أنقذت الفريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أى : لم يكن بين الموت وبينه

وقول الشاعر :

إني منقسمٌ ما ملكتُ ، فجاعلٌ قسماً لآخره ، ودنياً تنفع ...

يريد : وقسم — دنيا ، أى : وقسماً لدنيا . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لوجاء سالماً أبو حُجْر^(٢) إلا ليالٍ قلائلٌ

أى : بين الخير وبينى . وما يصلح لهذا أيضاً قول بعض العرب : (راكبُ الناقة طليحان^(٣)) ، والتقدير : راکبُ الناقة والناقة طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها للدليل قوله تعالى : (ولوحينَا إلى موسى إذ استسفاه قومه^(٤) — أن اضربْ عصاك الحَجَرَ فأنبَجَسَتْ^(٥) منه اثنتَا عشرةَ عَيْنًا) ، الأصل : فضرب فأنبَجَسَتْ^(٦) . وقوله تعالى :

(١) ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ — مع ملاحظة أن الحذف قد يترك معمولاً ملاكوراً في الكلام أحياناً (كقبض الأمثلة التي في ص ٥٦٣ و ١٥ و ٥٧٦ وغيرها من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لا يترك معمولاً له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

(٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

(٣) أصابها الثعب والإدياء . (وقد سبقَت الإشارةُ هذا في ص ٥٦٢) .

(٤) طلبوا منه الماء السقي ؛ (٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « أنبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب » والحذوف . وإنما لم يكن العطف على الأول (أو هيناً) لما سبق =

(وإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمَهُ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا .) ، أَى : فاضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والى تعطف ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة »^(١) .

ومثال حذف « أم » المتصلة معها معطوفها بدليل - وحذفها ، قليل - قول الشاعر :

وَقَالَ ، صِحَابِي : قَدْ غُبَيْتَ ، وَخِلْتَنِي

غُبَيْتُ . فما أدرى أَشْكَلُكُمْ^(٢) شَكْلِي ؟ ...

والأصل : أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي أم غيره ، ؟ وكقول الآخر :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فما أدرى : أَرُشِدُ طِلَابُهَا ؟
والتقدير : أَرُشِدُ طِلَابُهَا أم غَيِّ^(٣) ؟

• • •

حذف المعطوف :

تتفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » فالكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسكن »

= تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة .

(١) وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشارة والإحالة على ما جاء خاصاً به هنا . وصيت « فاء الفصيحة » لأنها أنصحت ، (أَى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عايه وعلى مانئاً عنه . ولأنها - أحياناً - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أو ية قال : إن كان موسى قد أمانع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

(٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهبة للتصديق ، فلا تحتاج إلى ما دل .

وفاعله . والتقدير : اسكن أنت ، وليسكن زوجك^(١) . والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف (زوج) هو العامل في المعطوف عليه ، أى : في الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكن » عاملاً في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ، فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل وترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسماً ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يردونه كثيراً من أنه : « قد يُغْتَضَرُ في التابع مالا يُغْتَضَرُ في المتبوع » ، أو : « قد يغتفر في التوابع مالا يغتفر في الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ، فلا داعى للتكلف والتضجير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى في أنصار الدين (والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، ومعنى تبوءوا الدارَ أعدوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هينوا الإيمان للسكنى ، ومن ثم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « ألفوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغائياتُ برَزْنَ يوماً وزَجَجْنَ الحَوَاجِبَ والعَيُونَا

أى : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنيًا كالقوس) لا يصلح للعين .

ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كلُّ سوداءَ فحمةً ، ولا بيضاءَ شحمةً . فلكمة : « بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كلُّ » ، والأصل « ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين .

(١) قد سبق (فى رقم ٣ من هاشم ص ٦٤) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاء تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، ونجى له مناسبة فى ص ٦٤٧ .

وإيضاح^(١) هذا أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ، (لفظه : « كُلُّ » المذكورة) وأن « فحمة » خبر « ما » الحجازية فهي معمول ، عامله : « ما » ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك معمولان . فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « فحمة » لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين - كما يقولون - وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأي أحق بالاتباع^(٢) ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهامة : وحذف الموصول « وقد سبق تفصيل الكلام عليه »^(٣) .

• • •

حذف المعطوف عليه ، (أى : المتبوع) :

يصح عند أمن اللبس - حذف للمعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصلة ، أو : لا العاطفة^(٤)] . . .

فثال حذفه مع بقاء الواو^(٥) أن يقول قائل : مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلاً وسهلاً ؛ أى : ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً . فالجاء والخبر : (بك) متعلقان بكلمة : مرحباً ، المحذوفة . « وأهلاً » : الواو حرف عطف ، « أهلاً » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و « سهلاً » « الواو » حرف عطف . « سهلاً » معطوفة على « مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف^(٦) .

(١) سبق - في ص ١٥٩ - بيان شاف لهذا في باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى في ص ٥٦٤ . (٢) وفي مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصر على بعضها : « والفاء » قد تُحذف مع ما عطفَتْ « والواو » ، إذ لا لَبْس . وهي انفردت : بِمِعْطَفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُودُهُ ، دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقَى (عامل مُزَال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين في البيت الثاني أن لَدَامِي لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٣) في الجزء الأول م ؟ بعنوان : حذف الموصول الاسمي (٤) انظر : « ب » من ص ٦٢٢ .

(٥) انظر « الملحوظة » التي في الصفحة الآتية متعلقة بصورة من صور حذف المعطوف

« بالواو » ، مع بقاء الواو .

(٦) ومن الأمثلة أيضاً حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى :

« أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ » ، ولم يك شيئاً .. ؟) أى أنسى ولا يذكّر ... ؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل : نَسِيَ .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ...) . والتقدير: أَمْ كُنْتُمْ فُلْمَ يَسِيرُوا^(١)... ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ...) . والتقدير : أَعْلِمْتُمْ أَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَسِيرُ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : (عَاهَدْتُ نَفْسِي أَنْ أَعْمَلَ الْخَيْرَ... لَا قَلِيلاً ، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ... لَا بَعْضَ الْأَوْقَاتِ) وَالْأَصْل : أَنْ أَعْمَلَ الْخَيْرَ كَثِيراً لَا قَلِيلاً ، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ كُلَّ الْأَوْقَاتِ لَا بَعْضَ الْأَوْقَاتِ .

« ملحوظة » - من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جني في كتابه المسمى : « تفسير أَرْجُوزَةِ أَبِي نُوَّاسٍ فِي تَقْرِيطِ الْفَضْلِ بْنِ الرَّيِّعِ^(٢) » . قال عند شرحه بيت أَبِي نُوَّاسٍ :

(وَبِلْدَةٍ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءُ تَحْطِي فِي صَعْرٍ)

ما نصه الحرفي : « (قوله : وبِلْدَةٍ) .. قيل في هذه الولوجولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رَبِّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يُعْطَف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ، ثم قال : وبِلْدَةٍ . فكأنه وكَّلَ الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ...) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر .

(١) قد سبق لإيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأقباها (من مائتين ص ٥٧١) وأن فيها وأبين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الحذف في مكانها الأصل . والثاني : يرى أن الحذف قد تقدمت من تأخير ؛ لتلبيه على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصل بعد الفاء . والتقدير : قَالُمْ يَسِيرُوا... وبالجملة بعد للعاطف محذوفة على أخرى عاتلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الحذف والعاطف . وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثاني يتعلق بقاعدة أخرى سلكها معها في ص ٦٤٤ .

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِجَ وَصَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصْحُحُ

(٢) ص ٩ من الطبعة التي أعرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثري .

وكذلك قوله تعالى : « (حتى توارث بالحجاب) » يعني الشمس ؛ فأضمرها وإن لم يحركها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش) « اه كلام ابن جني ^(١) . . .

• • •

حذف حرف العطف وحده :

أشرنا من قبل ^(٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا في الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدق رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمرّه . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلتُ خبزاً ، لحمًا ، تمرًا ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ ممّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابًا بابًا ، وادخلوا الغرفة واحداً واحداً .
والتقدير بابًا فبابًا ، وواحداً فواحداً .

ومثال « أو » قولهم : أعطِ الرجلَ درهمًا ، درهمين ، ثلاثة . . .

• • •

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد في المسروع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ — لا يجوز القياس عليه ^(٣) — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه (ولا العنزى القارظ. — الدهر —) جانيًا
أى : جانيًا هو ، ولا العنزى . وقول الآخر ^(٤) :

أيا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السّلام

(١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في « المغني » — ج ٢ — عند تلامذته في الباب الأول على : « حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الجارة .

يق أن نسأل : هل هنالك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاستئناف في بيت أبي نواس ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) في ص ٥٧٥ .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفي رقم ٥ من ص ٦٥٨ .

(٤) هو : الأحموس .

المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ،
وعطف الجملة على الجملة ^(١) .

١- عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعَدُّ من عطف المفردات ^(٢) بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زادٍ عُرْضَةٌ للنِّفْسادِ غيرِ التَّقَى ، والْبِرِّ . والرشادِ

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات - - يجوز عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه ^(٣) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً ؛ نحو : « إذا تعرضَ وتصدَّى المرءُ لكشف معائب الناسِ مَرْقُوهَ بسهامِ أقوالهم وأعمالهم . وهي سهامٌ لن يستطيعَ أو يقدرَ أحدٌ على احتياها ^(٤) » . قالفعل : « تصدَّى » معطوف وحده على الفعل : « تعرض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف وحده على الفعل « يستطيع ^(٥) » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل - هنا - مع فعله في العطف . فلو اشترك معه لكان المعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ^(٦)

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

(١) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ .

(٢) سبقت (الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ،

ولا شبه جملة .

(٣) لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلاً أم نائب فاعل

(٤) راجع ما يتصل بهذا في التزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .

(٥) بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان المعطف جملة على أخرى لوجب رفع

هذا المضارع - وسيجىء الإيضاح في ص ٦٤٥ . -

(٦) والفرق كبير - لفظياً ومعنوياً - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة

على الفعلية - كما سيجىء هنا -

لَوْهَما : اتحادهما في الزمن ^(١) ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين ^(٢)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع ^(٣) . إذا اتحدا زماناً . فمثال اتحادهما زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : (وَإِنْ تَوَيْنُوا وَتَتَّقُوا يُوْثِقْكُمْ أَجُورُكُمْ . . .) ^(٤) . وقول الشاعر في مدح علم :

سَعَى وَجَرَى ^(٥) لِلْعِلْمِ شَوْطًا بِرَوْقِهِ فَأَدْرَكَ حَظًّا لَمْ يَنْلُهُ أَوَائِلُهُ

ومثال اتحادهما زماناً مع اختلافهما نوعاً : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بشأن فرعون : (يَتَقَدَّمُ ^(٦) قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ، فالفعل : « أورد » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدم » وهما مختلفان نوعاً ، لكنهما متحدان زماناً ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل (يوم القيامة) ^(٧) . . .

ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنَّ

(١) كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يعمل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد غيراً وإنشاء ، كما سيجي . في عطف الجملة الفعلية ص ٦٣٠ . (٢) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا يتفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديرًا ؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر في الآية الكريمة الآتية ، وهي : (« رَبَّنَا إِنَّا أِتْمَيْنَاكَ مِنْ دُونِ الْإِيمَانِ أَنْ آتِنَا بِرَبِّكَ فَآتِنَا ») ربنا فاعلنا نحن ، وكفّرنا عنا سيئاتنا ونفّرتنا مع الأبرار . ربنا وآتيناه ما وعدتنا على رؤسنا ، ولا تخفّرنا يوم القيامة ، إنك لا تخلف المهاد ») - كما سيجي - الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ - ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأي الأول هو السديد .

(٣) راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٢٩ م ٤ .

(٤) انظر الزيادة ص ٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

(٥) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماضٍ وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها (انظر البيان في ص ٦٤٥) .

(٦) يتقدم .

(٧) ومثل هذا قوله تعالى : (« وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنِ فِي

الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ») ...

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ،
وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ...) فالفعل : « يجعل » مضارع مجزوم ؛ لأنه
معطوف على الفعل الماضي : « جَعَلَ » المبني في محل جزم^(١) ؛ لأنه جواب
الشرط . وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى^(٢) ، وهو الزمن
المستقبل ...

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب - (من
حركة أوسكون ، أو غيرهما) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات ؛ فإذا
كان « المعطوف عليه » مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً ، وجب
أن يكون المضارع « المعطوف » كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف
عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى .
فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغلقُ نهرُنا الخيرُ على الوادي .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهرُ فيغرقَ الساحلُ . ومثال المجزومين :
لم يفيضَ نهرنا فيغرقَ ساحله^(٣)

(١) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا (في باب الجواز - ج ٤ م ١٥٧ ص ٢٤٧) وتقتضي بأن
الماضي الواقع في جواب للشرط يكون مبنياً في محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبة منه
ومن فاعله مماً .

(٢) كان الزمن مستقبلاً مع أن المعطوف عليه فعل ماضٍ - وهو فعل الشرط - لأن أداة
الشرط الجازمة تقتضي حتماً أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً ؛ فإذا كان أحدهما فعلاً ماضياً في
لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلاً .

(٣) وقد اكتفى أين مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثاني من البيت الذي
سبق عرضه في ص ٦٤٠ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بِدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ

(بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور في الكلام) (استبح = أجمعه مباحاً) . (يصيح : أصلها :
يصيح - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر) .

زيادة وتفصيل :

نصب المضارعين معاً ، أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتماً - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

أما رفع المضارعين معاً - في مثل : يشتدُّ البرد فتُهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، لو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما ^(١) . . . وكذلك العطف في قول الشاعر :

قد يُنعم الله بالبلوى - وإن عظمت - وَيَتَلَيَّ الله بعضَ القوم بالهم

فيصح أن يكون للمعطوف هنا جملة مضارعية هي : « يتلئ الله » ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هي : « ينعم الله » ؛ وبصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو : (إذا تعرضَ ونصدَّي المرء لكشف معائب الناس مزقوه بشهام أقولهم وأفعالهم . . . ^(٢)) . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماضٍ وحده على ماضٍ وحده أم عطف جملة

(١) ومنه قول الشاعر :

وإني لمشتاق إلى ظلِّ صاحبٍ يريقُ ويصفو إن كثرتُ عليه

(٢) وكذلك قول الشاعر :

قد هوّن الصبرُ عندي كلَّ نازلةٍ ولين العزمُ حدَّ المركبِ الخشن

ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين :
(وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ...) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على
جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل - لكل فعل
ماضٍ منهما ^(١) ...

وما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة
الفعلية على الفعلية ^(٢) ، وهو فرق دقيق خفى على بعض العلماء المشتغلين بالنحو
قديمًا ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثلاً ؛
لأن نحو : قام على وقعد حامد ^(٣) - يكون فيه المعطوف جملة لا فعلاً ، وكنا :
قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلاً له ، ويكون
الاسم الظاهر فاعلاً للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقول له : ماذا
ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ ينصب المضارعين ، وفي مثل :
لم تقوم وتخرج ؛ يجرهما . وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج
حليم ، وفي مثل : لم يقوم محمود ويخرج حليم ... ؟ فالفعل في الأمثلة

(١) ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية في
قوله تعالى : (الَّذِينَ يُتَفَقَّهُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ، لَمْ أَجْرُهُمْ
عند ربهم ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ..) - لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من
المضارعين : يُتَفَقَّهُونَ وَيَتَّبَعُونَ . وفي الآية أنواع أخرى من العطف .

(٢) سيجي لهذا إشارة في « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

(٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله
تعالى مخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والتدر ونقض العهد ؛ فيقول : (قَاتِلُوهُمْ يُدْهِبُهُمُ اللَّهُ
بِأَيْدِيكُمْ ، وَيُخْزِيهِمْ ، وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُلُوحَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَيُدْهِبُ غِيظَ قُلُوبِهِمْ .
وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ...) فقد جازت الأفعال : (يُخْزِي - ينصر - يشف - يذهب - يذهب)
لأنها معطوفة على المضارع « يذهب » المجزوم في جواب الأمر . أما المضارع « يذهب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله
معطوف على المضارع « يذهب » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون
عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه .
هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف .

السالفة منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ فلولاً أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

وبما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظي في عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوي كبير من ناحية النفي والإثبات . فالفعل إذا كان هو « المعطوف » وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه في الإعراب ؛ طبقاً لما سبق^(١) وهذه التبعية في النفي قد تفسد المعنى المراد أحياناً - لو جعلنا الكلام عطف جُمل ، فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعي العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يتحضر قطارٌ ويسافر يوسف ؛ بعطف « يسافر » على « يتحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافر » مجزوماً . والمعنى نفي حضور القطار ، ونفي سفر يوسف أيضاً ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافر » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ تحقيقاً لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر ؛ والقرينة هي التى تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه^(٢) . ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

(١) في ص ٦٤٢ .

(٢) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها في الإعراب . . . ولا في النفي والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يميز للربط بها وحدها - كما تقدم في باب الحال ، - ٢ - فالجملة بعدها في محل نصب ، ولا يجرى إليها النفي من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وسائر

— لاعطف جملة فعلية على جملة فعلية — قولك : (الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكونُ في المقام الثاني . . .) إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني . فلو عطفنا للمضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » لصار منفيًا حتمًا مثل المعطوف عليه قطعًا ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون في المقام الثاني ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفي الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية — كما في هذا المثال — .

وما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفي من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان في النفي كما يشتركان في الإثبات ، وفي علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ، فإن النفي فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينة .

ب - عطف الفعل وحده^(١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه^(٢) -
على اسم يشبههما في المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذي يشبههما هو اسم
الفعل - في بعض حالاته^(٣) - والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم
المفعول . . .) وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضاً : فمثال عطف
الماضي على اسم الفعل الماضي : هيهات وابتعدت الغاية أمام العاجز . والعكس
نحو : افرق وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضي على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على
تحقيق بُغْيَتنا^(٤) . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا في احتمال
المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركنا في الخير ،
وتستجيب لندائنا^(٥) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركنا في الخير ؛

(١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه في رقم ٢ من هامش
ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

(٢) لأنه لا يشبههما في بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذي يمت جميع أنواعه ،
وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكخالفته أحياناً - لفعل الذي يمتناه في التمدى
والزوم . . . إلى غير هذا عما هو مبين في الباب الخامس به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١
ص ١٠٨) .

(٣) ومنه قوله تعالى في الخيل وعدوها : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ، فَأَثَرُنَّ بِهِ نَقْعاً)
فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التي في أول
الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على « المعطوف عليه » الأول ، ما لم تكن المعطوفات
المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فتتخذ يكون المطف على « المعطوف » الذي قبل هذا
الحرف مباشرة (كما سبق البيان في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذي قبل الآية ، هو :

(وَالْعَادِيَاتِ صُبْحاً ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً . . .) .

وكقوله تعالى في آية أخرى :

(إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً . . .) .

(٤) ومنه قوله تعالى :

ومنه قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَخُورِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) . . . (١)
ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإنقاذ الغريق ،
وقدّمت له الإسعاف المناسب .

= (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا
الرَّحْمَنُ) .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الداعل : « صافّات » . (ومعنى صافّات : ناشرات
أجنحتهن في الجو - ومعنى يقبضن : يحسن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .
فكانه قال : وقابضات . . . ، وقول المعري :

كتابك جاء بالنعمنى بشيراً ويعرض فيه عن خبرى سؤال ...

طالب : « يمرض » معطوف على « بشيراً » (بمعنى : مبشّر) فكانه قال : جاء بشيراً وعارضاً ،
ومثله : حلف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم :

(إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكِ بَكْلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهًا فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ الْمَقْرَبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، وَكَهْلًا . . .) .

حيث حلف المضارع : « يكلم » على : « وجيهاً » ، فكانه قال : وبيهاً ، ويكلما . . .
(١) ومنه قول الشاعر :

بَنَاتٌ يُعْشِيهِنَّ بِعُضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ

أبى : بنات يعشى إبله - لا زوجها ، كما قال الصبان والخضري - بضرهما بالعضب (وهو : السيف البائر)
يرجعه إلى سيقانها ، لينحرهما للأكليين ، بدلا من أن يعشها باللف .

(والأسواق ، جمع : ساق - ويقصد أبى : يمدد يدها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى :
الاعتدال - وجائر ، أبى : ظالم) .

وقد حلف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل .
ويقول « الصبان والمعنى » : إن الذي سهل اللطف كون « جائر » بمعنى : يحور . ويقول الخضري : إن
كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا في محل جر ، صفة ثانية لعضب ، في تأويل
« قاصد » ؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه . . .

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن التثنية هنا هي جملة فعلية مركبة من المضارع : « يقصد »
وحالها معاً . فكيف تكون كلمة : « جائر » معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم
المشتق وحده على الفعل وحده ؟ قلل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأدركَ غابني خير
من الراحة مع الإخفاق^(١)

(١) عطف المضارع عل المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمره أو مظهره
على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤
وفى سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :
وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجَدُّهُ مَسْهَلًا

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » للمعطوف على « المغيرات » في : الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : (فالمغيرات صبحاً ، فأثرنَ به نقعاً) ، وكالفعل : أقرضَ في قوله تعالى في الآية الأخرى : (إنَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ ، وأقرضوا الله ...) فإنه معطوف على المُصَدِّقِينَ .

وكذلك ما إعراب الاسم الذي يشبه الفعل إذا كان معطوفاً على الفعل كالأمثلة التي عرضناها هناك ^(١) ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً في هذا ، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعطف الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق ^(٢) أن أول الآيات هو : « (والعاديات صبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ...) » .

قال الفخر الرازي في تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلَّ محله في معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فأغررنَ صبحاً فأثرنَ نقعاً

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلي وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به . إذ نجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسناً ، ونجحاً في التغلب على كل اعتراض ، ونجالياً من العيب . ورأيت مثله في تفسير الزعرى ، وفي بعض الحواشي الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذي لم أجد لحكمه نصاً واضحاً صريحاً يتناول للتعاطفين تفصيلاً ... — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب ، وتكون قائمة العطف هي الرابطة المحررة بين معنى الجمليتين ، كالذي سبق في عطف الماضي على المضارع وعكسه — بالإيضاح للذي سلف ^(٣) .

(١) في ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهما .

(٢) في رقم ٢ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب في العطف على : « المغيرات » .

(٣) في ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

جـ - عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ، نحو : للرياضة نافعة ،
والمداومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « الرأي الصادق أمانة » ، وكتبانه عند الحاجة
إليه خيانة : « وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدّنيّ الأخبى^(١)
كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية^(٢) - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشأً -
ولو اختلف زمان الفعلين فيهما^(٣) ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصات الطائفة
وفرّح المسافرون بالوصول سالين^(٤) - يفرح المتصر ويفرح أهله وأعوانه^(٥)

(١) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجملة المضارعية بعده مطبوعة
على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرية بحرف ناسخ في المتماطين ،
أوفى أحدهما ؛ كقوله تعالى في المرسلين : (« إني لم أجدك من قبل من الغالين ... »)
وقوله ليس بن زهير :

وإن سبيل الحرب وعمر مُضِلَّة وإن سبيل السِّلْم آمنة سهل
فالشر الثاني من البيت مطبوع على الشرط الأول ، والآية الثانية مطبوعة على الأولى .

(٢) سبق في ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام التقني والمعنوي بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده
وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية - وكذا في آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - وقد اجتمع
عطف الجملة الفعلية الماضية على نظيرتها الفعلية الماضية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية
في قوله الشاعر يصف روضته :

رَقَّتْ حواشيتها ، ورقَّ نسيمُها وبلدت محاسنها ، وطاب زمانها
وكان أيام الصُّبا أيامها وكان أزمان الهوى أزمانها
كما اجتمع عطف الماضية على الماضية ، والمضارعية على المضارعية في قوله تعالى : (إن الذين كذبوا
بآياتنا ، واستكبروا عنها ، لا تُفَتِّحُ لهم أبوابُ السماء ، ولا يدخلون الجنة)
(٣) ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موصلة (مُشَبَّعة) ، والأخرى منفية ؛ كآتي
في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) وقوله تعالى : (الذين آمنوا ، وهاجرُوا ، وجاهدُوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
أعظمُ درجةً عند الله . أولئك هم القائرون) .
(٥) وقوله تعالى : (..... فتؤمنون بالله ورسوله ، ويجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم
ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم مسلمين) .

كل واشرب ، والبس ، في غير مخيلة^(١) ولا كبر^(٢) . . .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب وسافر غداً - يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسيء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمرية^(٣) - أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى - فلا تُعطف إلا على جملة فعلية متحدة معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) ، وقوله تعالى : (قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبراً فالأحسن اتباع الرأي الذي يمنعه^(٤) : لوضوح هذا الرأي ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

(١) احتياك ، وكبر .

(٢) وقول الشاعر :

إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصاً لربك ، وازجر عن مديحك ألسنا
وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وابتغوا إليه الوسيلة ، وجاهدوا في سبيله ، لعلكم تفلحون .) ومثل قول الشاعر : - وهذا من عطف الجملة - الأمرية على المضارعية التي توافقها زماناً - :

لا تنظرن لللبس ، وانظر إلى ما تحته من فطنة وبيان

(٣) لا بد في فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلاً - مستراً ، أو بارزاً - ، فلا يمكن في الرأي الأصح - أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بفعل فاعله ، بل فعل الأمر وحده بفعل فاعله ؛ بل يمتنع أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛ ومنه قوله تعالى : (ربنا اغفر لنا ذنوبنا ، وكفرنا عما سيناتنا ، ونورنا مع الأبرار) وقوله تعالى : (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية) . . . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم .. » طبقاً لبيان

السابق في رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ -

(٤) وهو رأي البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل : **دَامَ عَلَى الطَّاعَاتِ ، وَدَاوَمَ أَهْلُكَ .** ولا في مثل : **هَذَا الْبَحْرُ وَانْزِلْ لِلْعَوْمِ فِيهِ .**

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز^(١) — في أرجح الآراء — إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً ، فيصح عطف الثانية على الأولى في مثل : **أَحَبَّ الزَّرَاعَةَ ، وَالصَّنَاعَةَ تُفِيدُنِي^(٢) .** ومثل : **الصَّنَاعَةُ مَفِيدَةٌ لَنَا وَأَحَبُّ الزَّرَاعَةِ .** ومن الأمثال المأثورة : **(لِلْبَاطِلِ جَوْلَةٌ ، ثُمَّ يَفْسَحُ^(٣))** ؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. و... و...

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجيء^(٤) ...

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : **(وَيَوْمَ نَبِئُكُم مِّن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ، ثُمَّ لَا يُخْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ)** حيث عطف الجملة الاسمية (لهم يستعقبون) على الجملة الفعلية (لا يؤخذ لهم) ولا يصح مطلقاً على الجملة الفعلية الأولى (وهي : **نَبِئُكُم مِّن كُلِّ أُمَّةٍ**) مراعاة لتقاعدة التقي سبقت (في ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتي تقضى عند تعدد المطبوعات عليها ... أن يكون المظوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : **ثُمَّ .** وفي الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية (**لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ ...**) على الجملة الفعلية الموجبة (**نَبِئُكُم**) كما سبقت الإشارة .

وما يصلح شاهداً لعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى في سورة السجدة : **(... قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ ، وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ...)** فالجملة الاسمية المنفية : **« لَا هُمْ يُنْظَرُونَ »** معطوفة على الفعلية المنفية : **« لَا يَنْفَعُ »** .

(٣) في ص ٦٥٩ .

بعض أحكام - فع العطف - عامة متفرقة^(١).

(منها : - شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفيهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق^(٢) بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايرة بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية - جواز القطع في عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه) .

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور - أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي^(٣) - فنال الأول : دخل سعيد وسليم ، إذ يصح دخول سليم . والثاني قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلاً للفعل : « قام »^(٤) ولكن « ناء » للتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ، فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مُتَّفَقٌ رَيْناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، (أى : صار الكلام عطف جمل .) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلاً لأضارع يبدؤ بالهزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاون أنا وإخاك - تتعاون نحن وإخيران - تتعاون أنت وإخاك - تتعاون فاطمة وإخاك - أسكن أنت وزوجك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل (إذ لا يقال : أتعاون إخاك - تتعاون إخيران - تتعاون

(١) راجع الأستوف وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبيان ج ٢ آخر باب الظرف .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢ .

(٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها في رقم ٢ .

(٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ - : تتعاون الجارُ - اسكنْ زوجك ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يُقدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار اسكن أنت وليسكن زوجك اللجنة هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعي له ، ولا يتفق مع قولهم : « قد يغتر في الثواني ما لا يغتر في الأوائل » ... (وردت هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) ^(١) فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر لإجحازة الخيال ^(٢) .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية ^(٣) صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاضم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة ^(٤) للمعنوية أن يقال تخاضم المأمون وتخاضم الأمين ، إذ الفعل : « تخاضم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقته : هما ، بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العلم والأخ حضراً - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما ^(٤)

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » ، وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما و « ثم » كالفاء فيما سبق .

(١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي - في رقم ٢ - إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف

(٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٦٣٨ .

(٣ و ٢) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة من سابقتها التي في رقم ١ - كما أشرنا هناك - .

(٤) لما تقدم إشارة في « ب » ص ٥٨٤ .

فلان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاعني الوالد والعلم
فكنت لهما ، وأقبل عليّ وسليم وهما صديقان

وأما : « لا » ، و « بل » ، و « أو » ^(١) ، و « أم » ، و « لكن » ، و « إما »
(عند من يعتبرها عاطفة) ، فطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد
التكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين - وذلك واجب في الإخبار - وجب لإفراد الضمير ؛
نحو : الأخ لا الصديق جاعني - الأخ بل الصديق خرج - أسعد أم
منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّاني ، إذ المعنى : حيّاني أحدهما .
ويراعى تغليب المذكر . أما في غير الإخبار فتقول : زارني إما العم وإما الخال
فأكرمه - أصدقًا قابلت أم عدوًّا فكرته - ما جاعني أحمدٌ لكن سليمٌ
فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدهما معًا وجبت المطابقة ؛ نحو : حسن لاحتسّين جاعني
مع أني دعوتهما - وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت
الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية ^(٢) ،
فلا يقال : فلان ورثه أبوه مالا فني القوم جاهًا . وإنما يقال : فلان ورثه أبوه
مالاً فجاءه في القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور
(وينحل القسم في هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست - نزل المطر ثم
والله طلعت الشمس - ما أهنت أحدًا لكن في البيت المسبيء . . .

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق ^(٣) بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على
المسموع ، وقيل يجوز في الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأي ؛ ومنه
قول القائل :

أيا نخلة من ذات عِرقي عليك - ورحمة الله - السلام

(١) الحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتم في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٥٠٠

(٢) كما سبق في ص ٥٧٤ .

(٣) في هامش ص ٤٣٥ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا^(١) .

(٦) قد تُعْطِفَ الجملة على المفرد - أحياناً - أو العكس ، إذا كانت الجملة في الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتاً ، أو : حالا ، أو : خبراً ، أو : مفعولاً لظن وما في حكمها . . .

فمن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : أَلْقَيْتَ الشُّجَاعَ يَهْزِمُ خَصْمَهُ وَفَاتَكَأَ بِهِ . فكلمة : « فَاتَكَأَ » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الجملة الفعلية (المركبة من المضارع « يَهْزِمُ » وفاعله) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « أَلْقَى » . ومن هذا كلمة : « مُصَدِّقًا » الثانية في قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ . . .) فالجملة الاسمية : (فِيهِ هُدًى) في محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمة : « مُصَدِّقًا » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة لمحل المعطوف عليه . . .^(٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَاسِبِيلاً
فالجملة الاسمية (لهم جزاء) في محل نصب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « وَجَدَ » وقد روعي هذا المثل فجاء الممطوفان (جنات وعيناً) منصوبين تبعاً لذلك المثل^(٣) .
ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ^(٤) أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) ، أي : قائلين^(٥) .
ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنَّتَيْهِ أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ قَائِمًا) فقاعداً عطف على « لِجَنَّتَيْهِ » ؛ لتأويل شبه الجملة بمفرد ، هو : مجنوب .

(١) في رقم ٣ من هامشي ص ٥٥٦ و ٦٤١
أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة - فقد تقدم في ص ٦٤٢

(٢) (٢٠٢) راجع مجمع البيان ، علوم القرآن (- ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢) . وقد عرض « المصحح » لبعض هذه الأحكام في آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

(٣) ليلا .

(٤) مستريحون وقت القيولة : وهي وسط النهار عند اشتداد الحر .

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة المطردة إلا شذوذاً أو في ضرورة^(١) .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثله عندهم - العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضي عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسيء فنسي إليك . أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - (كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً ؛ نحو : ما أنت عسراً فهنايك) - فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجزئ تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عسراً ، فهيتنا إياك^(٢) . . .

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هي الأصل الغالب في عطف النسق بين المتعاطفين . يريدون : أن يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه في لفظه وفي معناه معاً ؛ فلا يعطف الشيء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

(١) جاء في التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الجزء الثاني) ما نصه : (قد يفتك الإدغام في ذلك شذوذاً . . . أو في ضرورة . . .) اهـ وهنا جاء في الحاشية على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : « في ضرورة » مطلقاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ، والتقدير : وقد يفتك الإدغام في غير ذلك ، سالة كون ذلك شاذاً ، أو كائناً في ضرورة . وقال الدونشري : (قوله : « في ضرورة » - معطوف على قوله : « شذوذاً » . وينظر لهذا العطف صحيح أولاً ١٩ هـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذاً » في معنى : « في شذوذ » اهـ المنقول من الحاشية

(٢) لطفاً إشارة في ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل ففي مكانه الأنسب وهو الكلام على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ - .

تعطف - لغرض بلاغى - الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم ...
 « وألقى قولها كذباً وبيناً » فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناها واحد ،
 واللفظان مختلفان) لغرض بلاغى هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا
 النوع من العطف - على قلته - قياسي^(١)

وقد يعطفون الخاص على العام وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول
 قوله تعالى فى سورة البقرة : (« حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى . . . »)
 فقد عطف « الصلوة الوسطى » - ومن معانيها : صلاة العصر ... - على « الصلوات » ،
 والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمل مع غيره من
 الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : (« والذين إذا فَعَعَلُوا فاحشةً ، أو ظَلَمُوا أنفسهم
 ذَكَّرُوا اللهَ فاستغفروا الذنوبهم . . . ») . فقد عطف الجملة الفعلية : « ظلموا »
 على الجملة الفعلية : « فَعَعَلُوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛
 لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمل وغيره ...^(٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت
 الإشارة إليه فى « ا » من ص ٤٤٤ .

(١٠) الصحيح جواز « القطع »^(٣) فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا
 من قبل^(٤) - وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعتاً ،
 ثم فصل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعتاً . وحجة
 القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين »
 من قوله تعالى فى سورة البقرة : (ليس البر أن تُؤْكَلُوا وجوهكم قِبَلَ المشرق
 والمغرب . ولكن البر من آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ،

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح - ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير
 المختصة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى - وسبقت لهذا إشارة فى ص ٤٩ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧ .

(٣) فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

(٤) فى هامش ص ٤٣٥ .

وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ
وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ،
وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ . . .) فقد نصبت كلمة :
« الصَّابِرِينَ » بسبب « القطع » ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات
المرفوعة التي قبلها ، ومثل كلمة : « الْمُقِيمِينَ » من قوله : فِي سُورَةِ النِّسَاءِ :
(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ،
وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتِينَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، أُولَئِكَ سَتُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) ، ومثل كلمة : « الْقَاتِلُونَ » فيما أنشده
الكسائي لبعض فصحاء العرب :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مَرَشَدِهِمْ إِلَّا نَحْمِيًّا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّالِمِينَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ أَحَدًا وَالْقَاتِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا ؟

ومثل : ما أنشده القراء لبعضهم كذلك :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ^(١) وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثَ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَرْحَمِ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغْمُ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ^(٢) ، وَذَاتِ اللَّجْمِ^(٣)

فقد نصبت كلمتي : « لَيْث » و « ذَا » على الاعتبار السابق^(٤)

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ الأحسن الأخذ
بالرأى الذى يميزه عند أمن اللبس ، نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس
أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك^(٥) .

(١) السيد العظيم .

(٢) ذات الصليل : السيوف .

(٣) ذات اللجم : الخيل .

(٤) راجع تفسير القرطبي في آي « البقرة والنساء » ، وكتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن »

الطبرسي - ج ١ ص ٦ - حيث الأمثلة السابقة وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع في عطف النسق .

(٥) عرض هذه المسألة « الصهان » في الجزء الثانى من حاشيته ، آخر باب : « الظرف » فانتقل

ما نصه الحرقى :

= « (هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المفتى : أجاز الفارسي في قوله تعالى : « وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لِمَنَ » ، ويوم القيامة » . - أن يكون « يوم القيامة » مطلقاً على عمل هذه . ا هـ . قال القدمايني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان . وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفي الكشف ما يقتضى منه ؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : - (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . .) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين هل المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : في أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : « الوقت » ؛ كقتل الحسين ، ا هـ . ووجه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابعاً للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شيء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام . فلما اختلفا من هذه الجهة لم يحز عطف أحدهما على الآخر . ولمدم سماح عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما في الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفي المسجد ، أو : في المسجد ويوم الجمعة ؛ . . . وعليه جرى ابن المنير في الانتصاف مناقفاً به صاحب الكشف) » ، انتهى كل ما قاله المصنفان فيما سبق حرفياً ، وأردفه بأنه فقله باختصار .

وهذا الرأي الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذي ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذي وقع يوم الجمعة ، أهو الذي وقع في المسجد أم هو ضرب آخر . فلا يد من قرينة .

- وقد سبق للسائلة الإشارة موجزة في باب : « لظرف » ، ج ٢ م ٧٨ في آخر الكلام على أحكام الظرف بتوجيه -

د - البذل^(١)

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : « عدل الخليفة » - لفهمنا المراد ، وكادت الفائدة المعنوية تتم ،
لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ، إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ،
وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عُمر ، أم عثمان ، أم عليّ ... و ... ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عُمر » - مثلاً - ما شعرنا بذلك النقص
المعنوي ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة ،
(أى : هو الذي ينسب العدل إليه) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود
الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت
الجملة مفيدة . لكن السامع - بالرغم من هذه الإفادة - يشعر بنقص معنوي
كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ ...
أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ؟ .. ؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت
الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر : « المأمون » ،
الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « « عُمر » تسمى : « بدلاً » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ،
وأشابههما من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؛
لئتمهدها الذهن للمتأخر عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

(١) هذا هو الاسم المشهور . ويرد - أحياناً - في بعض المراجع القديمة ، وصل لسان بعض
النحاة الأوائل باسم : « الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير » . . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم
على مجرد الاصطلاح المختلف - أحياناً - باختلاف المصور .

وابط لفظي بتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون في تعريف البدل :

« إنه التابع ^(١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط - في الأغلب ^(٢) - واسطة لفظية بين التابع والمتبوع » .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البدل والتابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف ^(٣) البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت في أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهي أداة العطف . هذا إلى أن ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشترك في الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده ^(٤) ...

والأغلب في « البدل » أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً ^(٥) . فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى ^(٦) .

• • •

(١) سبق في أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة بالتابع ، ومنها : الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً - طبقاً لبيان الذي سبق في ج ١ ص ٢٧ . ص ٣٤٨ باب الموصول - ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

(٢) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الأغلب ، لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البدل منه ، كاللام الجارة في قوله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ...) . وقوله تعالى (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ...) .

فقد أعيدت اللام مع كلمتي : « سَنَ » و « أَوَّلِنَا » وهذه الإعادة في البدل أمر جائز ، لا واجب ، وهي غصة بمحروف الجر وحدها . وسيجيء لها بيان مناسب في ص ٦٥٥ .

(٣) الموازنة بين البدل وعطف البيان مدونة في ص ٥٤٦ .

(٤) ويتضح من التعريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلاً ؛ لأنه لا يصلح للحكم . فالبدل والمبدل منه إما اسمان معاً ، وإما فعلان معاً ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معاً ، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة . . . كل ذلك على حسب البيان الذي سيجيء ، ويقول ابن مالك في تعريف البدل :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَدَلًا وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى : « بَدَلًا »

(٥) راجع الصبان - ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : « الإضافة غير المحضة » .

(٦) يحصل بهذا ويوضحه ما سبق في : « ج » من ص ٤٦٤ وما سيجيء في « م ٤ ص ١٣٠ أحكام

تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة : .

الغرض من البديل :

الغرض الأصل هو - في الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذي سيجيء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولطفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكان الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد^(١) . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البديل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح ؛ فلا يصح في مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمة « سعد » الثانية بدلاً^(٢) .

. . .

أنقسام البديل الأربعة المشهورة - وكل منها هو المقصود وحده بالحكم - :

أولها : بديل كل من كل^(٣) ، ويسمى « بديل المطابقة » ، أو : « بديل المطابقة من مطابقة » . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً - أي : مسلوياً -

(١) هذا يقولون إن البديل في حكم تكرير العامل . أما قيليم : إن البديل منه في حكم المطروح (أي : المهمل الذي يمكن الاستثناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من جهة اللفظ - بديل حصه : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يمتد بالرجل أصلاً ما كان للضرب مرجع (راجع شرح التصريح) .

وقال الزمخشري في المفصل : « مرادهم بكون البديل في نية طرح الأول - أي : في نية طرح البديل منه - هو أنه مستقل بنفسه ؛ لا يتم لمحبوه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفة ، والبيان) . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً - لم يستغن كلاً ما » ١٠١ . كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه في البيان . ١٠١ .

ويؤيد هذا ما سيجيء في رقم « ٥ » من ص ٦٧٨ .

(٢) (راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المتأخر . وسيجيء إشارة لهذا في « ٥ » من ص ٦٧٧

وفي ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البديل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم - .

(٣) من بديل لكل نوع اسمه : « بديل التخصيص » سيجيء في ص ٦٨٤ وله بعض أحكام في

« ٥ » من ص ٦٧٧ .

وإذا كان « المبدل منه » كنية لوحظ فيه وفي « البديل » ما سبق في « ١ » من ص ٤٤٤ .

لأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب^(١) فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرق الغزالة ، الشمس ؛ فأناارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزالة ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لحسين فضة) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : « لحسين » . وهذا النوع من البدل لا يحتاج لربطه بربطه بالمتبوع^(٢) .. ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) ، فكلمة : « صِرَاط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

(١) الأغلب اختلافهما في اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح - كما تقدم في الصفحة السالفة ، وكما يجيء في : « ج » ص ٦٧٧ - ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) . وقوله تعالى : في سورة الشورى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظي في الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً في الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الفرض المنوي الذي ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الفرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدد . وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه ...

وقد يكون « البدل » عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى التنصب والبدل ، نحو : ما تختلف السابقون إلا واحداً ، أو واحداً . فإذا تقدم المستثنى « البدل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويمرّب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويمرّب « بدلاً » من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تختلف إلا واحداً السابقون . فالسابقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبهذه المسألة وتقصيل الكلام عليها ملون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢ - رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا .

(٢) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل ، ولعلطف البيان ، ولتوكيد اللفظي بالمرادف ، وإنما تكون التفرقة بينها بالفرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض الملونة في أبوابنا وبملاحظة الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم ١ -

إن النجومَ نجومَ الأفقِ أصغرُها في العينِ أذهبُها في الجوِّ إصعادا

فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل هذا قول الآخر :

إن الأسود أسودَ الغابِ همَّتْها يومَ الكريمةِ في المسابِ لا السَّلبِ^(١)
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان^(٢)

ثانيها : بدل بمض من كل ، (أو : بدل جزء من كل) . وضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً^(٣) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساوياً) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛ فلا يفسد المعنى بحذفه^(٤) نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرقالة ثلثيها . ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظمت فيه ، أسنانه .

والأهمُّ الأكثرُ أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو « الضمير »^(٥) فإن كان الرابط الضميرَ وجب أن يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٦) ومن الجائز - مع قلته - الاستغناء عن هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

(١) الغنية التي يأخذها الغالب من المغلوب . (٢) في ص ٥٤٦ .

(٣) جزء الشيء هو الذى يدخل في تكوين هذا الشيء دخولاً أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد الكل كاملاً بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالمين ، أو : الفم ، أو : الحبة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفنتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للفم . . . و ... أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة ... فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة . وبسبب الجزئية الأصلية اختلف بدل « البعض » عن « بدل » الاشتمال - كما سيبنى في ص ٦٧٠ .

(٤) يشترط لصحة بدل البعض - كما يقول الصبان - صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جده السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معنى قطع أنفه ، وإرادة هذا المعنى . فلا يد في ابدال الجزئ من دلالة ما قبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب « المصنع » بأنه لو حذف البدل لأمكن الاهتداء إليه بما قبله من غير أن يتخلل الكلام بحذفه - وقد أشرنا لهذا في « و » من ص ٦٧٨ - .

(٥) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد الجس ، وهذه أسى خصائص اللغة .

(٦) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشرة - كالأمثلة المتقدمة - وأن يتصل بلفظ

آخر له صلة بالبدل ؛ نحو : احتضيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

١- وجود « أل » التي تغنى عنه في إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقبّله ، اليد، أى : فقبّله يده، أو اليد منه ^(١)...

ب- أن يكون البديل بعضاً والمبديل منه هو المستثنى منه في كلام تام غير موجب ، (حيث يصح في المستثنى : إمّا النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية من المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى - ^(٢)) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحداً ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلائلها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه ^(٣) .

ج- أن يجيء بعد البديل مرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون مردها وافيّاً يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكامة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البديل خال من الرابط ؛ لأن البديل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت في الكلام مستوفاة ^(٤) . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى ولا يستوى القلبان : قاسٍ وراحمٌ

فكلمة : « قاس » بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها : بديل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالي :

إذا قلتُ : أعجبتني الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العرَضية مفردة ، ومجمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتني الوردة رائحتها ،، تعيّن معنى واحد من تلك المعاني العرَضية التي يتضمنها العامل :

(١) انظر ما يوصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦ . (٢) في ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناء .

(٤) وقيل : إن التصير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر

للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجة واحدة : هي غلو التابع من رابط ظاهر في الكلام .

« ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعدياً والبديل غير واف بالعدد تعين قطع البديل بالتفصيل الذي سنذكره

في « ٥ » من ص ٦٧٧ . (راجع الصبان في أول باب عطف البيان) .

(أعجَبَ) ، وانجبه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتدل عليها العامل إجمالاً ، والتى تنطبق على الوردة وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردة ، وفى تكوينها للمادى (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقياً أساسياً لا توجد الوردة إلا به ، فليست راحة الوردة جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هى أمور عَرَضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولاً تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ، فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تنلمج تحت لفظ العامل : « أعجَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : « بدل اشتمال » و « المبدل منه » هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعجَبَ » . ويقولون فى بدل الاشتمال :

« لانه تابع يُعَبِّتُ أمراً عَرَضياً ، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التى تتصل بالتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالاً بغير تفصيل ^(١) » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضى طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع ^(٢) . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البدل : بهرنى عمرُ عدله — راقنى معاويةُ حليمه — سرتنى عائشةُ حليمها ودينها . فالكلمات : عدل : حليم — علم — ... بدل اشتمال كل واحدة منها تُعَيِّنُ أمراً خاصاً فى المتبوع . وهو أمر عَرَضى لا يدخل فى تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً . وهذا الأمر العَرَضى الطارئ يندرج

(١) وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعالم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته ؛ كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال ثارة اشتمال الطرف على الظروف ؛ كالشوب ، وقارة لا يكون ، كالفرس .

(٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً .

مع أمور عَرَضِيَّة أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً .
ولا بد في بدل الاشتغال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير
وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفة ، وقد
يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : (قَتِيلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ^(١)) ، النار ذات
الوقود) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو
الضمير الرابط ، وبصح أن يكون التقدير : ناره ذاتِ الوقود . ثم حذف
الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط ^(٢) .

وبدل الاشتغال — كبديل البعض — لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه
بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه ^(٣) .

رابعها : البدل المبين للمبدل منه — ويسمى : « بدل المباينة » — وهو ثلاثة
أنواع لا بد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم ^(٤) ، وأن يقوم دليل
(أى : قرينة) يوضح المراد منه ، ويمنع التلبس ^(٥) . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة
لا يحتاج إلى ضمير — أو غيره — يربطه بالمتبوع .

٢ — بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً ، ويحذف
البدل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

(١) أصل الأعدود : الشق أو الحفرة في الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام
بعض الملوك الطغاة في الفرس وإبين والشام ليعرفوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ،
أو غيرها من الأديان السهاوية .

(٢) ما الداعي لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط ؟ أليس الأفضل
أن تتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان
في ص ٦٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلي يسير .

(٣) لهذا بيان في حاشية : « ياسين » على التصريح « ، مضمونه : أنه يشترط في بدل الاشتغال
تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان « أعجبت على أخوه » ، بدل إضراب ،
لا بدل اشتغال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، واقتراض أن البدل غير مذكور ، ولهذا
استنع : « أسرعت عليا فرسه » لأنه — بالرغم من فهم معناه في الحذف — لا يستعمل مثله ، ولا يحسن .
فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتغال كبديل الجزء في هذا ، — كما أشرنا في
ص ٦٧٨ — .

(٤) وهذا هو الشأن في كل نوع من أنواع البدل .

(٥) انظر ما يختص بمنع التلبس في الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البديل ، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه . فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البديل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : « المأمون » بن « المنصور » ، « الرشيد » .) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلاً : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بديل من المتبوع ، الذي ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السائف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبه . فكلمة : « الرشيد » بديل من « المنصور » بديل غلط ، أى : بدلاً مقصوداً من شيء غير مقصود « ذكر غلطاً » — كما أوضحنا — ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع ^(١) ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله ^(٢) . . .

ب- بديل النسيان : هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويشين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البديل الذي هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، في الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلىه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها ، وهي : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بديل مقصود من كلمة : « العصر » بديل نسيان . والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر ^(٣) . . . ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله ^(٤) . . .

ح- بديل الإضراب ^(٥) : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

(١ و ١) انظر الملاحظة التي في ص ٦٧٢ .

(٢ و ٢) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى — جل شأنه — ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ نبطلان هذه النسبة بداهة .

(٣) يسمى أيضاً : بديل « البَدَاء » — بفتح الباء والادال — أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولاً — بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثاني . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقال — وقد سبق شرحه في ص ٦٢٣ .

يُضْرِبُ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ (أَيْ : يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَيَتْرَكُهُ مَسْكُونًا عَنْهُ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بَنَى أَوْ إِبْتَابَ - كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ - وَيَتَجَهَّ إِلَى الْبَدَلِ . نَحْوُ : سَافِرٌ فِي قَطَارٍ ، سَيَّارَةٌ . فَقَدْ نَصَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَطَارِ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ تَارِكًا أَمْرَهُ ، وَنَصَّ عَلَى السَّيَّارَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهِيَ بَدَلٌ مَقْصُودٌ مِنَ الْقَطَارِ . وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا الْبَدَلُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَتَّبِعِ ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاطِ ... (١)

(١) وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقًا ، أَوْ : بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُقَالُ ، أَوْ : كَمُطَوِّفٍ بِبَدَلٍ

(تقدير البيت : يلحق البدل مطابقًا ، أو بعضًا ، أو ما يشتمل عليه ، أو كمطوف بيل) وقد تفسر هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو : « مطابقًا » . وبدل اليبض بالنص الصريح ، وهو : « بعضًا » كما تضمن بدل الاشتغال بقوله : « أو ما يشتمل عليه » . (وكلمة : مطابقًا مفعول ثانٍ ليلحق) .

يريد : أَوْ : شَيْئًا يَشْتَمِلُ عَلَى الْبَدَلِ اشْتِمَالًا مَعْنَوِيًّا (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذي شرحناه) . ويريد بالمطوف بالحرف الذي يشبه « بيل » : بدل المباشرة ، لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقال لا الإبطالي . (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على « بيل » الماطقة - ص ٦٢٣ - وأوضحنا أن الانتقال هو الذي يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبه « بيل » فيقول :

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونِ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ مُسَلِّبٌ

(ذَا ، أَيْ : هَذَا الَّذِي يَشَبَّهُ : « بيل » - اعز : انصب) .

يريد : انصب الذي يشبه « بيل » إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مراداً له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالي) . وإن لم يقصده المتكلم فهو « بدل غلط » . وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء لمسلب الغلط ويزيله . (والتقدير : وغلط دون قصد مسلبي بالبدل) . واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما : « الغلط » ، والإضراب « ورك » النسيان . ولكن البيت الثالث المشتغل على مثال لكل نوع - قد ينسج النسيان ، قال :

كُرَّرَهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى

(خالد : اسم رجل - النبيل : جمع : نبيلة ، وهي : السم الذي يصاد به الطيور وغيرها من الناس) . واصر الحيوان . المدى : جمع مدية ، وهي : السكين .) « خالداً » بدل كل من الهاء التي في الفعل قبله مباشرة . و « اليد » : بدل جزء من الهاء التي قبله في الفعل (أَيْ : يَدُهُ ، أَوْ أَلْيَدَاهُ) و « حق » بدل اشتغال من الهاء التي قبله مباشرة ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من « نبلا » . فالبدل هنا يحصل الثلاثة .

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البديل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير^(١)

« ملاحظة » : سبق أن أنواع البديل المباین الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع - مباشرة - حرف العطف « بل » المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفاً لا بدلاً . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : « بل » وبمجيئه تنتقل المسألة من البديل إلى العطف .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٦٤٣ من « باب العطف » .

زيادة وتفصيل :

١- المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : « بدل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في الثائين الصالحين : « (...) فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً » ، جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ . .) ، فجئات بدل كل من الجنة ، والأول جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلاً والمبدل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

فكلمة : طلحة « بدل كل » من « أعظم » التي هي جزء من « طلحة » ، وكذلك قول الشاعر :

كَأَنِّي غَدَاةٌ ^(١) الْبَيْتِ ^(٢) يَوْمَ تَحَمَّلُوا ^(٣) لَدَى سَمَرَاتِ ^(٤) الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ ^(٥)
فكلمة « يوم » بدل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهي جزء منه ^(٦) ...

ب- حكم البدل :

البدل أحد التوابع ، فلا بد أن يوافق متبوعه في حركات الإعراب ، وفي بعض الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها ^(٧) . أما موافقته إياه في غير ذلك فيجوز فيها التفصيل الآتي :

(١) فن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

(١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافروا وارتحلوا .

(٤) جمع « سَمَرَةٌ » - يفتح فمهم ، ففتح - وهي شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

(٥) أى : جامع حنظل . وجامعه تدمع حينئذ .

(٦) قال صاحب المعجم - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : « واختار - خلافاً للجمهور - إثبات

بدل الكل من البعض ؛ لوروده في الفصحح » ٥١ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

(٧) في ص ٤٣٤ .

— معاً — معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ
النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ اللَّهُ الَّذِي
لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) بجزء كلمة . « الله » ؛ على اعتبارها بدلاً من
كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً ^(١) ،
حُدُوتٍ وَأَعْنَاباً ...) . وقد تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : (وَإِنَّكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِرَاطِ اللَّهِ ...) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعَنُهَا بِالنَّاصِيَةِ ،
نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ^(٢)) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة
مختصة — لا محضة — لأن النكرة المختصة الحالية من فائدة التعريف — نحو :
مررت بمحمد رجل عاقل — قد تفيد ما لا تفيد المعرفة المشتملة على فائدة
التعريف ^(٣) . وما يؤيد هذا أن الغرض من البدل — كما عرفناه فيما سبق — لا يتحقق
بالنكرة المحضة .

(٢) ومن جهة الأفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل
يطابق متبوعه فيها جميعاً ... ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن
يكون أحدهما مصدراً لا بشئ ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمي ^(٤) ؛ مثل : قوله تعالى
في الآية السالفة : (مَفَازاً ، حُدُوتٍ ...) وكقصد التفصيل ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ كَلْدِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ ^(٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها ^(٦) .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه في حالتي التذكير

(١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

(٣) راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ٢٣١ .

(٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٦) انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيها » .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنها فاتر ، بتأنيث خبر
« إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير
في الأول والتأنيث في الثاني . ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ،
وتدل على غيره ^(١) . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غلّوها ورواحها تركت هوازٍ من مثل قرنٍ الأعصب ^(٢)

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدل منه ، (وهو اسم « إن » لا للبذل .

جـ - قلنا ^(٣) - إنه قد يتحد ^(٤) لفظ البذل والمبدل منه إذا كان في لفظ
البذل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وتَرَى كُلَّ أمةٍ جاثيةً) ^(٥)
كُلُّ أمةٍ تُدْعَى إلى كتابيها . . .) بنصب كلمة : « كل » ، الثانية ؛ فقد
اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو
استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ ، فرحة ، الجنودَ
التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التي أنجبتهم ...

د - قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبذل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة
وقعت صلة موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذي عرفت المحتاج ، أي : الذي عرفته المحتاج .
فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف ^(٦)

هـ - يصح الإتيان والقطع في البذل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملاً ،
مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصلة - بأن يشتمل الكلام
بعده على جميع أقسامه كاملة - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

(١) والأحسن التمييز عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوم ولا يقع في لبس .

(٢) الحيوان المكسور قرنه .

(٣) في ص ٦٦٧ وهامشها .

(٤) راجع في الحكم الثالث : « ج » وما بعده « الأثنى » . آخر باب : « البذل » .

(٥) قاعدة معتدة في التعمود على ركبتيها .

(٦) يصح في كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، وإلحاح البدلية

من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لابتداء محذوف ، تقديره : هو .

ووبّعة^(١) . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البديل القطع^(٢) نحو : مررت برجال طويلًا وقصيرًا ، أو : طويلٌ وقصير ، بالرفع أو النصب في الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران — كما صح في الأول — وهما : البديل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام : « اجتنبوا الموبقات ، الشركَ والسحرَ » بنصبهما . والتقدير : وأخواتيهما . . . بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر .

فإن كان البديل خاليًا من التفصيل جازفيه الأمران أيضًا : الإنباع والقطع ؛ نحو : فرحت بعلی أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخبك على البديل . . . وسيجيء — في ص ٦٨٤ وما بعدها — لإيضاح آخر لبديل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .

لما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت . ومن المستحسن التخفيف من استعماله قدر الاستطاعة .

و— يشترط^(٣) في بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البديل ، أو اتصل به عامله اتصالاً لفظياً ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا قيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البديل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال — وأشباهه — عند إظهار عامل

(١) معطوف بين الطويل والقصير .

(٢) لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يفنى عن الرابط — كما سبق في ص ٦٤٤ رقم ٤ من هامشها .

(٣) الشرط الآتي هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على « بدل البعض » فلاحظ الصيغ ، وكذا في ص ٦٦٩ عند الكلام على « بدل الاشتمال » فلاحظ أن يسمين قلنا في الموضوعين السالطين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ما في رقم ١ من هامش ص ٦٦٩ .

البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسايطه على البدل مباشرة : مررت أيّه ، بتعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأيّه ، من غير مرجع للضمير .

ز — الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل^(١) ، وليس على تكراره حقيقة . بيان هذا : أن العامل في « البدل منه » هو العامل في « البدل » لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً صريحاً قبل التابع . وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود قبله في النية والتقدير ؛ لا في الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام .

والسبب في منع التكرار الحقيقي — لا الخيالي — أنه يؤدي إلى تأثير العامل المتكرر في « البدل » تأثيراً جديداً يزحزحه عن « البلية » ويدخله في عداد معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ ففي مثل : نظف الرجلُ فمه أسنانهُ ، يكون المبدل منه هو « الفم » ، والبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو : « نظّف » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلاً وتقديراً — دون تكراره — قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير الخفض يصبح أن يفترض أن أصل الكلام هو : نظّف الرجلُ فمه — نظف الرجلُ أسنانه . وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدّى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل الثاني ، الملاحظ تخيلاً وتقديراً — وهو هنا : « نظّف » — عاملاً معاداً حقيقة ، وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولاً به » ، ولا تصلح بدلاً ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنى معروف ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل ، والمفعول به . إذ لكل منهما مهمة تختلف عن مهمة الآخر .

ويستثني من الحكم السالف صورة يضح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل تكراراً لفظياً ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

(١) سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح

(في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ — وله إشارة موجزة في ص ٥٤٧) .

والاقتصار على ملاحظته في النية والتقدير^(١). وهذه الصورة الجائزة - لا الواجبة ، كما أسلفنا^(٢) - هي التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر ، كاللام الجارة في قوله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر . . .) ، وفي قوله تعالى : (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء ، تكون لنا عياداً ، لأولنا وآخرنا . . .) ومثل : (من) في قوله تعالى : (ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . . .) ، فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة في الآية الأولى (. . . لكم - لمن . . .) ، وكذلك في الآية الثانية (. . . لنا - لأولنا) كما تكررت « من » في الآية الثالثة (من المشركين - من الذين . . .) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم المحرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع « بدلاً » بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ، فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحس ، فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا للمطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البديل ، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البديل مباشرة ..

بقي الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجر الأصلي لا يجر البديل ، لأن عمله مقصور على شيء واحد ، هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المحرور بدلاً أو غير بدل .
قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة :

أولها : وهو أقواها وأحسنها - صحة اعتبار المحرور في هذه الصورة وحدها « بدلاً » ، بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره ، ولا

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البديل . عند الكلام على بدل الاشتغال .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

يتأثر به ، فلا يصلح عاملاً ولا معمولاً^(١) .

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر تأكيداً لفظياً محضاً (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ، طهقاً لما سبق تقريره) . وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معاً ، عملاً بالرأى الذى يقول : إن المبدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى المبدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها : اعتبار المبدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو تأكيد لفظى محض ، وليس تكراراً للعامل المتقدم . وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره تأكيداً لفظياً خالصاً يكون الجر بعده يعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير .

ولاشك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ مخالفة كل منها للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفاً ، ولذا كان أنسبها قبولا .

(١) بيان هذا فى ص ٥٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظى .

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمير ، والعكس في كل حالة...

١- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة .
ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشمال ،
أو مباينة^(١) . نحو : وقفت أمام الدار أتربق القادمين . فلما أقبلوا الضيوف
صافحتهم في بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو
الفاعل^(٢) » ، واو الجماعة . ونحو : وقفت أتربق الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة^(٣)
منهم فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أى : من الفاعل^(٤) « واو الجماعة » .
أو : فأقبلوا حقائبهم فحقائب بدل اشمال من الواو أو : فأقبلوا
حقائبهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب -
فالبديل بأنواعه المختلفة يقع صحيحاً من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان الحاضر (أى : لتكلم ، أو مخاطب)
جاز مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إما بدل كل من كل يفيد
الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ
تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...)^(٥) ، فكلمة « أول » بدل « كل » من
الضمير « نا » المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازا مع البديل عامل البحر ، وهو
هنا : « اللام » ، مجازاة للمبديل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثكم . فكلمة : « ثلاثة »
بدل كل من كل ، من التاء^(٦)

(١) في ص ٦٧١ تفصيل الكلام على « البذل المبين » .

(٢ و ٣) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلاً ، طبقاً للرأى الأظلم ، وليست مجرد حرف
بمجرد علامة للجمع .

(٤) لأن معنى : (لأولنا وآخرنا ...) هو : بلحمنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرفي
الشيء ، ويريدون بهما : جميعه كاملاً . ومن هذا قولهم : سبحان الله بكرة وأصيلاً أى : كل
وقت : - وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص ٦٦٤ وفي ص ٦٨٠ .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١ و ٦٨٠ .

ولما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عاجلني الطبيب
أذني . فكلمة « أَذُن » بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو
أَعْجَبَتْنِي أَسْنَانُكَ . فكلمة : « أَسْنَان » بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء) .
ولما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا وإنما لندرجو فوق ذلك مظهرها
فكلمة : « مجدنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو :
أَرْضَيْتَنِي كَلَامُكَ ، « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء) .
ب- ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر (١) ،
فالضمير : أنت في مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومرت بك أنت -
يُعْرَبُ توكيدا لفظيا ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » في مثل : رأيتك إياك .
ولا يصح في مثل : رأيت محمدا إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلا من الاسم
الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد في رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب
نظير (٣)

(١) في بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدل ، لا يقوم
على الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة (ا ، ب) على حالة إبدال
الاسم للظاهر من ضمير المخاطب . قال :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدله إلا ما إحاطة جلا
أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كإنك أبتهجك اشتمالا
(إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة) .

يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر لبدل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان بدل
كل من كل) أو : اقتضى بعضا . (أى : دل على اليمضية) أو : دل على اشتمال ، وساق مثلا لبدل
الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال لقلوب إليك ، وجعلها نحوها .

البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط ،

وبيان : بدل التفصيل .

قد يكون « البدل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : « المضمّن معنى همزة الاستفهام » ^(١)) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمّن معنى حرف الشرط . « إن ») فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصل ذلك المضمّن المعنوي المجمل ظهر في الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « همزة » ، وفي الحالة الثانية حرف الشرط : « إن » ، ليوافق البدل البدل منه في تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع البدل منه . . .

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية ^(٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فنال الاستفهام عن الكمية : كم كتبت ؟ أمية ؟ أم مائتان ؟ « فائدة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العدى .
ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت ؟ أكاملا أم منصورا ؟
« فكاملا » بدل تفصيل من كلمة : « من » .

(١) معنى تفصيته همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة في الكلام صراحة ، فهو يحتمل إيجاباً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه البدل منه ، للنص المصريح على بعض أنواع أو أفراد ما يدخل في الإجمال ، جرى بهذا المطلب مذكوراً صريحاً في « البدل » بعد همزة مباشرة من غير فاصل بينهما (وهذا المذكور بعد همزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل تحتها لا صراحة في اسم الاستفهام (البدل منه) .

ومثل هذا يقال في النقص من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه طلاقة همزة الاستفهام فلا تسبقها هذه همزة . وسيجيء في آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمّن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل .

(٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

وإنما تضمن البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية - كما أسلفنا - ؛ فلا تجيء الهمزة فى مثل : هل أحد جامك ؛ محمد أو على ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان .
فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يُجَامِلُنِي - - - إِنَّ صَدِيقٌ وَإِنْ عَدُوٌّ - أجامله .
فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية . وإن « الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : « إن » التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إِنَّ جَيْدًا وَإِنْ رَدِيئًا ، تتأثر به نفسك .
فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إن » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرى - - - إِنَّ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ - أسعد بلفائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إن » للتفصيل .

ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس - - - إِنَّ فَوْقَ الْكَرْسِيِّ وَإِنْ فَوْقَ الْأَرِيكَ - تجد راحة ... فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما . وكلمة : « إن » للتفصيل .

وإنما قُرِنَ البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إن » ؛ ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً ^(١) .
فلا يصح مجيء « إن » فى مثل : إِنْ تَسَاعَدَ أَحَدًا مَحْمَدًا أَوْ عَلِيًّا أَسَاعَدَهُ .
هذا وبدل التفصيل ^(٢) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

(١) سيجى إشارة إلى « إن » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل بما ضمن همزة الاستفهام ، قال :

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الِهْمَزُ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذَا . أَسْعِدُ لَمْ عَلَى

أى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبق الهمزة ، كالكلام الذى ساقه .

(٢) فى « ٥ » من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

بدل الفعل من الفعل ، والجمله من الجمله .

١- بدل الفعل من الفعل :

١- يُبَدِّلُ الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النوع^(١) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى^(٢) : «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ» . فالفعل : «يضاعف» بدل كل من الفعل : «يلق» لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل : «يلق» وضوحاً ، ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : «يُضَاعَفُ» دليل على أنه البدل وحده دون قاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لا جُمْلٍ^(٣) .

٢- ويُبَدِّلُ الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمُكَ . فالفعل : «تسجد» بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣- ويُبَدِّلُ الفعل من الفعل بدل اشتغال ؛ مثل : إني لن أسيء إلى الحيوان

(١) فيصح : إن جئتني قرأت أكرمك . ويجرى عليهما في البدل ما يجري عليهما في العطف كما سردناه في ص ٦٤٢ وما يليها .

(٢) في العاصي الذي أتى نوعاً من المهربات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٣) لأن المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت هي التابعة بجزئها معاً ، لا يصح نصبه ولا جزؤه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزؤاً في الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هي التابعة (أي : هي البدل ، أو الملوطة بالحرف ، أو . . .) . ويجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزؤه تبعاً للمضارع التي في الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون الملوطة تابعاً للملوطة عليه في رفعه ، ونصبه وجزؤه . - كما سبق الإيضاح في ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما

الأليف ، أزعجته . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسيء » . ومثله :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَ^(١) تَوَخَّذَ كَرُّهَا أَوْ تَجِبْ طَائِعًا

فالفعل : « تَوَخَّذَ » بدل اشتمال من : « تبايع » ، لأن الأخذ كَرُّهَا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤- ويبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، في مثل :
إِنْ تُطْعِمِ المحتاج ، نَكْسُهُ ثوبًا ، يَحْرُسُكَ .

والنسي بدل في كل ما سبق — وأشباهه — على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه^(٢) .

ب- أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل — على الصحيح — بشرط أن تكون الثانية أَوْفَى من الأولى في بيان المراد ، وتأديبه ... نحو : اقطع قمع الحقل ، احصده .

وتبدل بدل « جزء من كل » لإفادة البعضية ؛ كقوله تعالى : (أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ؛ أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ، فجملة : « أَمَدَكُمْ » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ، والبني ، والجنان ، والعيون ، وغيرها .

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ . لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجملة : « لَا تُقِيمَنَّ » بدل اشتمال من جملة « أَرْحَلُ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف

(١) أصل الفعل : تبايع ، والألف زائدة للشعر .

(٢) من الممكن الاسمات على إيضاح هذا بما سبق في المطف من ٦٤٣ .

رأى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبَدِّلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا في بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة ، كما يتعذر في بدل الفعل وحده من الفعل .

هنا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً : أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من : « حاجة » ؛ لأن كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد^(١) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : « الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً قبيحاً » ، فكلمة : قبيحاً بدل من جملة : « لم يجعل عوجاً » ، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً .

زيادة وتفصيل :

- ١- يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : "محمد" متقى ، يخاف ربه . أو محمد يخاف ربه متقى ، لكن الأوضح اعتبار هذا خيراً بعد خبر^(١) . ما لم يمنع مانع آخر .
- ب- سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها - ومنها البدل والبدل منه - في أول النعت^(٢) .

(١) لكي نفر من الخلف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجزئاً فكيف يكون الفعل تابعاً والفعل لا يكون مجزئاً ؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فما يقال في تذييل الصموية هناك يقال هنا .

(٢) ص ٤٢٠ .

• • •

رقم الإيداع	١٩٧٦/٥١٦٥
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٢٤٦-٥٥٧-٤

النَّحْوُ الْوَالِي

مَعَ رَتْبِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَةِ

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل الأستاذة والمتخصصين

مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

• • •

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

• • •

الطبعة الرابعة



دار المغارف بمصر

النحو الوافي :

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفي صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلاً ، يناسب طلية الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأسانذة والمتخصصين ، مع العناية في أكثر المسائل ، بتسجيل أرقام الصفحات التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتعيين تلك الأرقام في الهوامش ؛ لتهيئس للراغب جمع ما تفرق من أحكامها في مواضع متعددة ، لمواضع ومناسبات مختلفة .

وتتبعين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز في أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها عن غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

الفهرس

٢ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٢٨١	الصفة المشبهة .	١٦٩	وصف مجمل للكتاب .
٣١٨	اسم الزمان والمكان .	١٨١	الإضافة
٢٢٣	اسم الآلة .	١٨٦	المضاف لباء المتكلم ،
٢٢٩	التعجب .	٢٠٧	وحكمه .
٢٦٧	ألفاظ المدح والذم :	٢١٠	أبنية المصادر ،
(نعم وبش . . . و . .)		٢٢٠	أقسام المصدر .
٣٨٤	الأفعال التي تجرى مجراها .	٢٢٥	المصدر الصناعي .
٢٩٤	أفعل التفضيل .	٢٣١	إعمال المصدر ، واسم المصدر
٤٣٤	التوايع الأربعة :	٢٣٨	(تعريفهما ، وأحكامهما . . .)
١ - النعت .		٢٣٩	اسم المصدر أيضاً
ب - التوكيد .		٢٤٠	إعماله .
ج - العطف بنوعيه :		٢٤٥	المصدر الدال على المرة ،
١ - عطف البيان .		٢٤٦	والدال على الهيئة .
٢ - (عطف النسق) .		٢٤٧	المصدر الميمي .
د - البدل .		٢٤٨	لهم الفاعل .
		٢٤٩	اسم المفعول .

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة . مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في القهرس بخط صغير هي بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والموامش »

• • •

باب الإضافة .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١	المسألة ٩٣ :
	الإضافة
	تقسيمها إلى محضة وغير محضة .
	الأسماء الأخرى لكل واحدة ،
	وسبب التسمية .
٢	إيضاح معنى الإضافة . النسبة الأساسية
	والنسبة التقييدية ، أو : القرصية ...
٣	الأغلب في المضاف أن يكون اسماً مبركاً ،
	وقد يكون اسماً مبنياً .
٤	أنواع المحضة
	إشارة إلى « الشبه بالمضاف » .
	إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير
	محضة . . .
٥	الأحكام الواجبة المترتبة على
	الإضافة :
٧	الأول : جر المضاف إليه .
	الإضافة الظاهرة ، والإضافة المقدرة .
	عوامل الجر في الاسم .
٨	الرأى في الجر بالذم ، وبالحجاء .
٨	رقم الصفحة :
٨	الثاني : حذف نون المثني وجمع
	المذكر السالم - وملحقتهما -
	من المضاف .
٩	ما يحذف مع النون عند الإضافة لياه
	المتكلم .
١٠	حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها .
١٢	الثالث : حذف التنوين .
	الرابع : حذف « أل » من المضاف ،
	إلا في بعض صور معدودة . .
١٣	متى توجد « أل » في الإضافة غير
	المحضة ؟
١٤	رأى الكوفيين في إبقاء « أل » . . .
	الرأى في بعض أمثلة مسبوقة وغير
	مسبوقة فيها « أل » . . .
١٦	الخامس : اشتغال الإضافة
	المحضة على حرف جر أصلي
	مُتَخَيِّل ، وأنواعه ، والغرض
	منه ، وجواز التصريح به
١٨	الإضافة التي على معنى : « من »
١٩	نوع إضافة الأعداد والمقادير .
	أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة
	على معنى : « من » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠	الإضافة التي على معنى :	٤٠	إضافة المنعوت إلى نعت ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ،
	« في » ، و « اللام » .	٤٢	الكلام على : الإضافة البنيانية والتي للبيان ، وعلى : « ذات مرة » و « ذات ليلة » . . . وعلى كلمة : « رجب » من ناحية الصرف وعلمه .
٢١	إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر : « اللام » .	٤٤	إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .
	الإضافة قوية الملازمة ، والإضافة لأدنى ملازمة .		إشارة إلى السبب في إضافة العلم ، ...
٢٣	السادس : تعرّف المضاف أو تخصصه من المضاف إليه ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .	٤٥	إضافة المؤكدة إلى المؤكدة .
	منع إضافة المعرفة للمعرفة وللنكرة .	٤٦	إضافة المثنى إلى المعتبر ، والعكس - الإضافة في قولهم : « لا أبأ للفلان » .
	جواز إضافة العلم في بعض الحالات ...		إضافة صدر المركب المزجي لمجزؤه .
٢٤	ألفاظ مسموعة ملازمة للتكثير ، وهي الألفاظ المتوغلة في الإبهام ، ومنها : « غير » - وهل تعرف بالإضافة ؟ هل تلحقها « أل » ؟	٤٧	الجدل الدائر حول الأنواع السابقة ، والفصل فيه .
	المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد . . .	٥١	الرأي في مثل : استرحنا من عناء التعب ... ، ونمينا برشد الرضاء . . .
٢٨	مودة إلى الإضافة غير المحضة .	٥٣	السابع :
	إشارة إلى أنواع من المحضة : (كالمصدر ، وبعض المشتقات المهضلة . .)		عدم الفصل بين المتضامين .
٢٩	أثر الإضافة غير المحضة .		١ - مواضع الفصل في السعة .
٣٣	حقن الإضافة المجازية ، (أي : التي على نية الانفصال) .		المراد بالسعة والضرورة . التوسيع في الشر دون النثر .
٣٧	لمحة عابرة عن بعض المشتقات . (اسم الفاعل - اسم المفعول ...) .	٥٥	ب - مواضع الفصل في الضرورة .
٣٩	الاستمرار الدوام ، والاستمرار التجدي .		مواضع أخرى لفصل في الضرورة .
٤٠	أنواع من الإضافة غير المحضة . (وهي الملحقات بها) .	٩٠	الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .
			التاسع : وجوب تقديم المضاف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والمأش » .

رقم الصفحة : الموضوع :

٧٢ نوع التثنية في كلتي : « كل

وبعض » إذا لم يضافا ... حكمها

من ناحية التعريف والتذكير ، هل

يصح اقترانها « بأل » المرفوعة ؟

حكم لفظة : « كل » مطابقة لها .

٧٣ ثانيها : ما يضاف وجوباً

ولا يجوز قطعه لفظاً ، وهو

أربعة أنواع . . .

٧٨ ثالثها : ما يضاف وجوباً إلى

الجملة ، وحكمه ،

« حيث ، إذ » ، وتفصيل الكلام

عليهما .

الجملة الواقعة مضافاً إليه ، في

حكم المفرد . شروطها .

١ - حيث .

الاسم الواجب إضافته للجملة

لا يكون إلا مبنياً .

٧٩ عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية .

(انظر ص ٦٤) .

٨٠ ب - « إذ » : إعرابها ومعانيها . . .

المراد من اسم الزمان .

٨٤ الجملة الواقعة مضافاً إليه في حكم

المفرد . شروطها ، تأويلها .

٨٥ قالة الإضافة للجملة .

٨٧ حكم : « بين » المحذوبة ، بالألف الزائدة ،

أو : « ما » الزائدة ، ووجوب

صدارتها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٩١ - العاشر : استفادة المضاف من

المضاف إليه المصدرية

الحادي عشر : استفادته الظرفية

٩١ الأحكام الأربعة غير الحتمية ،

وهي :

٩٢ الثاني عشر : استفادته التأنيث .

المراد من جزء الشيء ، ومثل جزئه .

٩٥ القلة الذاتية والنسبية (انظر ص ٧٩)

٩٦ الثالث عشر : استفادته التذكير .

حكم « أحد » ، وإحدى ، المضافتين

من جواز التذكير والتأنيث .

الرابع عشر : استفادته البناء . (ويدخل

في هذا : المضاف من أسماء الزمان

المجهر) .

الخامس عشر : جواز حذف تاء

التأنيث منه .

٧٠ ملخص الأحكام السالفة كلها

. . .

٧١ المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه

مضافاً ، وعدم وقوعه .

ما تجوز إضافته . ما تجب

إضافته أربعة أقسام .

تفصيل الكلام عليها :

أولها : ما يضاف وجوباً

للظاهر والضمير ، مع جواز

قطعه عن الإضافة لفظاً فقط .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والخامس » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٨	ما يشبه : « إذ » .
٨٩	إضافة بعض أسماء الزمان المهمة للجملة ، وتفصيل هذا .
٩٣	رابعها : ما يضاف وجوباً للفعالية وحدها — « إذا — لَمَّا » ...
	جميع أدوات الشرط الجازمة (أى : الشرط غير الامتناعي) تجعل زمن الفعل الماضى الذى فى شرطها وجوباً مستقبلاً .
٩٤	ب — ألفاظ غير زمانية تشبه للزمانى فى الحكم ، (منها : آية . فى قلم ...) .
٩٧	جدول لكل أقسام المضارع والمضارع إليه .

٩٨	المسألة ٩٥ :
	أسماء أخرى واجبة الإضافة :
	(كيلا — كلتا — أى — لدن ومع — غير ، وظائرها .)
	كيلا وكلتا ...
٩٩	المثنى نظراً ومعنى ، ومعنى فقط .
١٠١	تفصيلات فى إعراب : « كلا وكلتا »
١٠٤	أى ، وأقسامها ، واستعمال كل .
	المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .
	تفصيل الكلام على : « أى » الاستفهامية .
١٠٥	أنواع التعدد .
	رقم الصفحة :
١٠٥	لفظ « أى » ، ومعناها ، وما يرمى عند المطابقة .
١٠٩	تفصيل الكلام على « أى » الشرطية
١١٠	« أى » الموصولة .
١١١	« أى » التى تقع نعتاً .
١١٣	الرأى فى مثل : « اشترى أى » كتاب « و . . »
١١٧	« أى » التى تقع حالاً .
١١٨	جدول يشتمل على ما يخص لكل أنواع « أى » وأحكامها .
١١٩	لدن — عند .
	معنى : الغاية الزمانية ، والمكانية ، ومبدأ الغاية ، وبعض أحكام خاصة بالغاية .
	الفرق بين كلتى : « ابتداء » و « من » الجارة التى للابتداء .
١٢٠	مواضع الاختلاف بين كلمتى : « لدن » و « عند » .
١٢٤	رفض الإعراب على « التثنية » ، وعلى « المجاورة » .
١٢٥	مع . بمعانيها .
١٢٩	الكلام على : « مع » ، و « جميع » .
١٣١	غير : معناها ، وحالاتها الإعرابية الأربع (انظر ص ٢٤ و ١٠٠) يقال : « ليس غير ، ولا غير » .
١٤١	نظائر : « غير » وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف ، وما لا يفيدهما .

<p>الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .</p> <p>رقم الصفحة : الموضوع :</p> <p>١٥٧ المسألة ٩٦ :</p> <p>حذف المضاف . حذف المضاف إليه . نعت أحدهما .</p> <p>١ — حذف المضاف ومواضعه القياسية .</p> <p>١٦٢ حكم الضمائر العائدة على المضاف المحذوف ، وكذلك غير المحذوف .</p> <p>١٦٣ حذف أكثر من مضاف ، وبيان ما يتوالت على الحذف .</p> <p>١٦٥ ب — حذف المضاف إليه .</p> <p>عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة .</p> <p>١٦٧ ح — حكم النعت بعد المركب الإضافي (ومنه : المسمك الكنية) .</p> <p>• • •</p> <p>١٦٩ المسألة ٩٧ :</p> <p>المضاف لياء المتكلم ، وحكمه تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ، والمعتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل عند إضافته لياء .</p> <p>متى تضبط لياء المتكلم بالفتح أو بالسكون ، وإعرابها ؟</p> <p>١٧٠ كيفية إضافة الاسم المحذوف بياء مشددة .</p> <p>١٧٢ متى يجوز حذف بياء المتكلم أو قلبها ألفاً .</p> <p>متى تحذف بياء المتكلم في الإضافة .</p> <p>١٧٣ عودة إلى الإضافة الظاهرة ، والمقدرة .</p> <p>حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم .</p>	<p>رقم الصفحة : الموضوع :</p> <p>١٤١ ظروف « الغاية » : (قبل — بعد ، دون — الجهات الست وما يمتثلها . . .)</p> <p>معنى : « الغاية » هنا .</p> <p>١٤٢ الظرف المتصرف وغير المتصرف ، ومعنى : « من » الجارة الداخلة على الظرف المجرور بها .</p> <p>معنى الأسماء التامة وغير التامة .</p> <p>١٤٣ قبل .</p> <p>١٤٥ بعد .</p> <p>١٤٦ فوق .</p> <p>١٤٧ دون .</p> <p>١٤٧ عتل .</p> <p>١٤٨ حكم « لذي » المضافة</p> <p>١٤٩ حسب .</p> <p>١٥٠ الدليل على أن : حسب ليس اسم فعل .</p> <p>١٥١ أول .</p> <p>١٥٤ استعمالات لنوعية مختلفة في : « أول » ومنها : أول أمس . . .</p> <p>١٥٦ ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها ، وعدم إضافتها</p> <p>• • •</p>
--	---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والمأخذ » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٨٤	قواعد الاشتقاق من الجاهل .	١٧٤	إضافة الاسم للمثل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم .
١٨٥	اشتقاق « فَعَلَّ » من المضو لِدلالة على إصابته .	١٧٥	طريقة إضافة : « أَيْم » .
١٨٦	المصدر الميمى .		الوقوف على ياء المتكلم .
	المصدر الصناعي .	١٧٧	مواضع تسكين آخر المضاف ، وبناء الياء على الفتح .
	تاء التأنيث ، وتسمى تاء النقل .		مَنْ تَضْبِطُ ياء المتكلم بالفتح ؟
١٨٨	كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر .		عودة إلى : « لدى » .
	كلمة عن القياس والسباع عامة ، وعن قياسية المصدر ، وجنوح التكسير .		نوع من نيابة حرف عن حركة
١٨٩	قيمة ألفراء القنوية ، ورأيه في القياس هنا ، وكذا ابن جني .		• • •
١٨٩	عدم السماع لا يقضى عدم الاطراد مع وجود القياس .	١٨١	المسألة ٩٨ :
١٩١	هل يخضع اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه ؟		أبنية المصادر - أقسام المصدر
١٩٢	أوزان المصدر الأصلي .		الثلاثة (أصلى - ميمى - صناعى) وتعريف كل قسم ، وإيضاحه . إشارة إلى الموضوع الذى يفهم أحكام المصدر المؤول ، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر .
	أوزان مصدر الثلاثى المتعدى واللازم .		معنى الجسود والاشتقاق ومكان المصدر منها . تقسيم الجاهل والمشتق . . .
١٩٨	مصادر ، على وزن : « مفعول » .	١٨٢	أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها - إذا صار المشتق حكماً صار فى حكم الجاهل ، وفقاً أحكام المشتق .
	مصادر الماضى غير الثلاثى ، مصادر الرباعى .	١٨٣	أسماء المعاني وأسماء اللغات ، والاشتقاق منها ، وقواعده .
١٩٩	قلب الهمزة ياء جوازاً فى مثل : تبرىء قلبها واوا فى مثل : مقروء .		الفرق بين « الاشتقاق والأخذ » .
	نوع : « التفعّل » . بفتح التاء وكسرها .		
٢٠١	نوع « فعلال » المضعف ، وبيان ما يجوز فيه .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والخامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٢٦	لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .
٢٢٨	يجب فتح ما قبل ثاء التأنيث .

• • •

المسألة ١٠١ :

٢٣١	المصادر الميمي .
	معناه ، مزيته ، صوغه .
	• • •

المسألة ١٠٢ :

٢٣٨	اسم الفاعل ، اسم المفعول ،
	الصفة المشبهة . تعريف كل ،
	وصوغه ، وإعماله .
	اسم الفاعل : تعريفه .
	« أفضل التفضيل » يدل على اللوام .
٢٤٠	صوغ اسم الفاعل .

٢٤٢	دفع تيم أن بعض الأفعال الثلاثية المنصرفة لا يكون لها اسم فاعل . القرائن هي التي تدل على أن صيغة : « فاعل » قد يراد بها الصفة المشبهة . من تلك القرائن إضافة اسم للفاعل لفاعله . . .
	خروج اسم الفاعل من بابهِ ودخوله في باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا من إضافة اسم الفاعل لفاعله .

٢٤٥	صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي ،
	زيادة ثاء التأنيث في آخر اسم الفاعل .
٢٤٦	كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة أو حكماً .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠٢	مصادر الخماسي
	مصادر السداسي .

٢٠٣	ملحقات « التفعّل » .
٢٠٤	تلخيص لكل أهنية المصادر القياسية .
	• • •

المسألة ٩٩ :

٢٠٧	إعمال المصدر واسمه .
	تعريف آخر للمصدر - أمثلة .
٢٠٨	إيضاح لاسم المصدر .
٢٠٩	تعريف موجز لاسم المصدر .
	الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعنى .
٢١٠	المصدر أصل المشتقات .
٢١١	عمل المصدر .

	ما يتخالف فيه المصدر فعله .
٢١٢	لوح من للفرق بين « أن » و « وما » المصدريتين .
	وبين « أن » الناصبة المضارع والمخففة .
٢١٣	أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق للشروط .

٢١٥	شروط أخرى لإعماله .
٢١٨	أقسام المصدر العامل .
٢٢٠	إعمال اسم المصدر .
٢٢٣	أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة هامة للمصدر الميمي .

• • •

المسألة ١٠٠ :

٢٢٥	المصدر الدال على المرة ،
	والدال على الهيئة .
	ثلاثة المصدر الدال على إحداها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والخامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٦ : إعماله :	٢٤٦ تحويل اسم الفاعل من المتعدي إلى الصفة المشبهة . . .
٢٤٧ ١ - إن كان مجرداً من « أل » .	٢٤٧ معنى الفعل اللازم هنا وما يشبهه اللازم
عودة إلى الاستمرار الدوام والاستمرار المتجدد .	٢٤٩ صيغة : « فَعَال » فتنسب . . .
٢٤٨ ملخص ما تقدم .	٢٧١ المسألة ١٠٣ :
٢٥١ يوضح تعلق شبه الجملة بالمشق الذي لا يعمل .	١ اسم المفعول - تعريفه - صوغه
٢٥٢ الاعتماد هنا وفي باب المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما .	٢٧٣ فتح ما قبل الآخر تقديرأ .
شروط أخرى في الوصف .	زيادة تاء التانيث في آخره .
اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير المستتر إلا على النائب .	٢٧٤ صيغ سمعية تسمى ممتناه ، وتخرج عنه .
٢٥٤ ب - اسم الفاعل المقرون « بأل » -	٢٧٥ : إعماله : إضافته إلى مرفوعه ،
بعض أحكام اسم العامل الفاعل ومنها : إضافته إلى مفعوله .	إضافته إلى مفعوله .
٢٥٥ عدم صحة إضافة المتعدي إلى فاعله .	٢٧٧ متى يصير صفة مشبهة ؟
٢٥٦ الفرق بين المصدر واسم الفاعل المأمولين .	٢٨٠ طريقة إضافته لمرفوعه . . .
٢٥٧ التزام الأفراد والتشكيك أحياناً .	٢٨١ المسألة ١٠٤ :
٢٥٧ صيغة المباعدة :	الصفة المشبهة - تعريفها ودلالاتها ،
٢٥٨ تم تكون صيغة : « فَعَال » فتنسب .	٢٨٤ أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع .
٢٥٨ أشهر أوزانها -	٢٨٥ تفصيل الكلام على النوع الأول .
٢٥٩ أوزان أخرى ، منها : « فَعِيل »	٢٨٦ تشديد الياء وعدم تشديدها في مثل كلمة « شَجِي » . . .
٢٦٢ حكم تقديم مفعولات اسم الفاعل وصيغ المباعدة .	٢٨٩ الصيغ السماعية ، وحكمها .
٢٦٤ إعمال اسم الفاعل وهو محذوف .	٢٨٩ باب حقه ابن مالك بعنوان : أهية
ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل دالة على التثنية ؟	أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة بها .
معنى الربط السبق .	٢٩١ الرد على من منع قياس الصفة المشبهة .
	٢٩٢ تقتدل الصفة المشبهة بصفات المحدث .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغرية هي بعض موضوعات «: الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٩٢	مودة إلى تحول اسم الفاعل للصفة المشبهة	٢٩٦	صوغ « مفعلة » من الثلاثي
٢٩٤	إعمالها .		الجامد الحسي (أى : من
٢٩٥	الصور الصحيحة ، والصور		أسماء الأعيان ، الثلاثية)
	المنوعة .		المراد من الكثرة والأغلبية .
٢٩٨	طريقة أخرى لبيان الصور بنوعها	٢٩٩	مخالفة صيغة الزمان والمكان
	• • •		- أحيانا - لبعض ضوابط
٣٠٠	المسألة ١٠٥ :		الإعلال والإبدال .
	أوجه التشابه والتخالف بينها .	٣٠١	ملخص لبعض المشتقات السالفة .
	ويبين اسم الفاعل المتعدى		• • •
	ليواحد .		المسألة ١٠٧
	١ - أوجه المشابهة : (أى :	٣٠٢	اسم الآلة :
	الأحكام المشتركة بينهما .)		تعريفه . صوغه .
	مطابقة للصفة المشبهة وعدم مطابقتها ..	٣٠٤	حكمه .
٣٠٦	ب - أوجه المخالفة : (أى	٣٠٦	ألفاظ شاذة - بعض مسائل أخرى
	الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة)		تتعلق بصوغه وقياسيته .
٣٠٩	متى يجب السببية ؟		• • •
٣١٢	أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة	٣٠٩	المسألة ١٠٨ :
	المشبهة .		التعجب : معناه والفرض منه .
	• • •		أسلوبه : (نوهاه .)
	المسألة ١٠٦ :	٣٤١	صيغته القياسيتان ، وإعرابهما .
٣١٨	اسم الزمان واسم المكان -		من المهم أن يكون أصل مفعوله فاعلا
	الفرض منهما - صيغتهما .		في المعنى .
٣٢٣	ألفاظ مسبوقة يجوز فيها الأمران .	٣٤٢	معنى النكرة العامة وغير العامة .
٣٢٤	هل يجوز تطبيق القياس على اللفظ		متى تقل الجملة التسميية على زمن ؟
	المسوح ؟	٣٤٧	الكلام على هيئة الصيغتين في الكلام
٣٢٥	ألفاظ مسبوقة مؤنثة ، وغير مؤنثة ،		على حينها .
	حكمها .		معنى المتعجب منه صيغ أخرى التعجب .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٦٩	نوع فاعلها .
٢٧٠	متى يحتاج فاعلها إلى التمييز ، وحكم هذا التمييز .
٢٧٢	« ما » التي هي معرفة تامة أو ناقصة ، والنكرة الناقصة . أنواع « من » .
٢٧٤	الكلام على « آل » وإعراب « ما » .
٢٧٥	ما المراد بما فيه قولان أو أكثر ؟
٢٧٧	المختص .
٢٧٨	حذف المختص .
	إعراب المختص .
٢٨٠	حذفها ، ومختصها .
٢٨٤	المسألة ١١١ :
	الأفعال التي تجري مجرى :
	« نعم » و « بش » . . .
٢٨٥	شرط تحويل الفعل . أحكامه .
٢٨٨	ما يفترق به فاعل هذا الفعل .
٢٩٤	المسألة ١١٢ :
	أفضل التفصيل .
	تعريفه ، دلالة على اللوام .
٢٩٥	طريقة صياغته :
٢٩٦	استعمال كلتي : « غير » و « و » في التفصيل .
٢٩٧	بعض صيغ شاذة . صيغة من اسم العين .
٢٩٨	سداد المذهب الكوفي في صياغة الألوان .
٤٠٠	الحامد لا يتقدم عليه شيء من معمولاته .
	- في الأغلب - (انظر ص ٤٠٠)

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٩	شروط الفعل الذي يبنى منه الصيغتان .
٢٥٠	إشارة إلى دلالة الجملة الصغية على زمن . هل يبينان من المبني للمجهول ؟
	هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول ؟
	• • •
	المسألة ١٠٩ :
٢٥٢	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط .
٢٥٧	الأحكام الخاصة بالتعجب .
	الفعل الجامد لا يتقدم عليه معموله - في الأغلب ،
	(انظر ص ٤٠٠)
٢٦١	عودة للكلام على الزمن في الجملة النجبية .
	زيادة : « كان » والفرض أنها .
٢٦٢	قاعدة صيغة التعجب بحرف جر معين .
٢٦٤	صيغة التعجب من المتكلم الواحد ، أو لأكثر من واحد .
	• • •
٢٦٧	المسألة ١١٠ :
٢٦٧	ألفاظ المدح والذم : (نعم وبش . . .)
	الصريح وغير الصريح من أساليب المدح والذم .
٢٦٨	أحكام : « نعم وبش » معني المدح العام ، والذم العام .
	جمودهما ، تجردهما من الزمن .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش ».

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٠١	أقسامه وأحكامها .
٤٠٢	القسم الأول : المجرد من آل والإضافة .
٤٠٣	الأحكام الخاصة بمن ومجرورها (كحذفهما ، وتقديرهما ، ووصلهما ...)
٤٠٦	معنى المشاركة .
٤٠٧	بعض أساليب شائعة يخفى فيها معنى التفضيل ،
	تصحيح عين « أفعل » .
	الكلام على : « أعسر » .
٤١٢	القسم الثاني : المقترن بآل .
٤١٣	الباع والقياس في « أفعل » التفضيل المقترن بآل
	جمله على : أفاعل .
	سوغ : مؤنث على : فُعِلَتِي
٤١٦	القسم الثالث : المضاف .
٤٢١	المعطف على « أفعل التفضيل » المضاف للنكرة .
٤٢٥	ملخص الأقسام الثلاثة السابقة
• • •	
٤٢٧	المسألة ١١٣ :
	عمل أفعل التفضيل .
	تماق شبه الجملة به .
	أولا : عمله الرفع .
٤٣٧	ثانياً : عمله للنصب .
	ثالثاً : عمله الجر .
	تعدي أفعل التفضيل بحرف الجر .
• • •	
٤٣٤	المسألة ١١٤ :
٤٣٥	التوابع الأربعة الأصلية - النعت .
٤٣٥	كلمة عن التوابع ، (بيان التابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية)
٤٣٧	بعض أحكام التوابع ، الاتفاق في نوع الإعراب ، صحة القطع . . الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعض أحكام أخرى جلية ، كترتيب التوابع واتصالها ،)
٤٣٧	التابع والتبوع من ناحيتهما المنوية .
٤٣٧	تعريف النعت .
٤٣٨	الغرض منه .
٤٤٠	النعت قد يتمم الفائدة الأساسية في الجملة .
٤٤١	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى : حقيقي وسببي .
	الحقيقي . علامته .
٤٤٣ -	حكمه .
٤٤٤	حكم خاص - لفظي ومعنوي - بالممنوت المضاف ، كالكنية .
	أنواع من المطابقة .
٤٤٥	ما يستثنى من المطابقة الحتمية .
٤٤٦	فوت مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها
٤٤٧	مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت في عدم المطابقة .
	صحة نعت جميع المؤنث السالم المائل بالمفردة .
٤٥٠	عودة إلى الخبر بالمجاورة ، والتوهم
٤٥١	الحق المفرق والجمع المفرق .
٤٥٢	النعت السببي ، وحكمه .
٤٥٤	ملخص ما سبق .
٤٥٦	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤنس ومؤنث ، وموطف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والخامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٥٨	تقسيم النعت باعتبار لفظه ..
٤٥٩	أ - النعت المفرد ، والأشياء التي تصلح له ، وملحقاتها ، والنعت ببعض الألفاظ الجملة ، ومنها :
٤٦٠	و العدد ، ...
٤٦١	تفصيل الكلام على النعت بالمصدر .
٤٦٤	أنواع أخرى من النعت المسروح .
٤٦٥	الأفضل في النعت الاشتقاق ، وفي عطف البيان والبدل الجمود .
٤٦٦	ما يصلح نعتاً ومنعوتاً وما لا يصلح .
٤٦٧	نعت اسم الإشارة وشروطه . ما يصلح نعتاً في بعض الأساليب ومنعوتاً في أخرى .
٤٦٨	ما يصلح أن يكون منعوتاً لا نعتاً .
٤٦٩	ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً .
٤٧٠	ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية (منها : كل - جد - حق - أي -)
٤٧١	ما يصلح أن يكون نعتاً لا منعوتاً ، والعكس .
٤٧٢	الاتباع (بفتح الهزة ، أو ...) .
٤٧٣	ب - النعت بالجملة ، وشروطها ، وحكمها .
٤٧٤	منى يصح تسمية الجملة جملة ؟
٤٧٥	شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه .
٤٧٦	تفصيل الكلام على حذف الرابط .
٤٧٧	ما يفنى عنه .
٤٧٨	وأو الصوق . حكمها ،
٤٧٩	حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير .
٤٨٠	جزء المضارع في جواب النعت ...
٤٨١	رقم الصفحة :
٤٨٢	المسألة ١١٥ :
٤٨٣	تعدد النعت وقطعه
٤٨٤	أ - تعدده والعامل واحد .
٤٨٥	الأفضل في النعت أن يكون مشتقاً وفي عطف البيان أن يكون جامداً (انظر ص ٤٦٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٨٣ و ...) .
٤٨٦	ب - تعدد النعت والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان والقطع .
٤٨٧	منى الإتيان والقطع
٤٨٨	طريقة الإعراب معهما .
٤٨٩	سبب القطع .
٤٩٠	حالات يجب فيها حذف عامل المقطوع .
٤٩١	جواز القطع بين المضافات التي كانت في أصلها منعوتاً . (انظر ص ٤٦١) .
٤٩٢	منى يذكر عامل المقطوع ؟
٤٩٣	نعت الإشارة لا يفصل منه .
٤٩٤	أحكام خاصة بالقطع . شروطه .
٤٩٥	منى يجب حذف عامل المقطوع متى يجوز ؟
٤٩٦	حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً .
٤٩٧	أ - حذف النعت ،
٤٩٨	ب - حذف المنعوت .
٤٩٩	عبارة إلى : « أي » التي تقع نعتاً .
٥٠٠	منى الصلاح لمباشرة العامل .
٥٠١	حذف النعت والمنعوت معاً .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والمماش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٩٦	الترتيب بين النعوت المتعددة .
٤٩٧	عطف النعوت المختلفة بعضها على بعض .
٤٩٨	تقديم النعت على المنعوت .
٥٠٠	متفرقات :
٥٠١	ونوع : « لا النافية » أو : « إنا » قبل النعت .
٥٠٢	نعت النعت - حكم النعت بهذا المركب الإضافي .
٥٠٣	حكم الفصل بين التابع والمتبوع .
٥٠٤	المسألة ١١٦ :
٥٠٥	التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوي . بيان الغرض منه .
٥٠٦	ألفاظه السبعة ، وتقسيمها .
٥٠٧	(١) ما يزيل الشك عن الذات : « نفس ، وعين » .
٥٠٨	لا يصح وجود عطف قبل التوكيد المعنوي .
٥٠٩	ما تنفرد به : « نفس ، وعين » . جواز دخول باء الجر الزائدة .
٥١٠	حكم المتبوع إذا كان كنية .
٥١١	(٢) ما يزيل الاحتمال عن التثنية : « كيلا وكلتا » .
٥١٢	(٣) ما يفيد التعميم : « كل » - جميع - عامة ..
٥١٣	ألفاظ العدد التي تفيد التسوية تأويلا .
٥١٤	ألفاظ تعرب حالا ، أو بدلا ، ولا تعرب توكيدا .
٥١٥	قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوي إعرابا آخر مع إفادتها التوكيد .
٥١٦	توكيد ألفاظ التوكيد . وقومها فتأويلا .
٥١٧	ربما لا تفيد كلمة : « كل » الشك .
٥١٨	مطابقة الضمير المائد إلى كلمة : « كل » وعدم مطابقتها . وكذلك الخبر . . .
٥١٩	ألفاظ الشك وفيه تشكك كل فرد .
٥٢٠	أوجه إعرابية أخرى لكلا مركبتي .
٥٢١	في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتماثلين إلا بعد اتحاد العاملين .
٥٢٢	يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد .
٥٢٣	لا يجوز في التوكيد المعنوي القطع .
٥٢٤	ألفاظ التوكيد المسبعة بالثلاثة .
٥٢٥	الكل المجهول والكل المسمى .
٥٢٦	ملاحظات .
٥٢٧	الكلام على نحو : جاء القوم بأجسام ملخص أحكام التوكيد المعنوي .
٥٢٨	توكيد النكرة .
٥٢٩	حذف المؤكّد (المتبوع)
٥٣٠	توكيداً معنوياً
٥٣١	توكيد الضمير المرفوع - بنوحيه -
٥٣٢	توكيداً معنوياً .
٥٣٣	ب - التوكيد اللفظي .
٥٣٤	تعميده ، ثم يخالف المؤكّد أحياناً ، وقد يفصل منه .
٥٣٥	الغرض منه .
٥٣٦	أحكامه :
٥٣٧	١ - عدم التأثر والتأثير .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الأريادة والتفصيل والمهامش »

- | | |
|--------------|--|
| رقم الصفحة : | الموضوع : |
| ٥٢٨ | ب - حكم المؤكّد إذا كان اسماً . |
| ٥٣١ | ج - حكم المؤكّد إذا كان فعلاً . |
| | فعل الأمر لا يؤكّد وحده بغير فاعله . |
| | د - حكم المؤكّد إذا كان حرفاً . |
| | — إشارة إلى أحرف الجواب ، ودلالاتها . |
| ٥٣٦ | هـ - المؤكّد جملة اسمية أو فعلية . |
| | حرف العطف الصوري : (ثم) |
| | (— الفاء) . |
| ٥٣٧ | حذف المؤكّد في التوكيد اللفظي . |
| | • • • |
| ٥٣٨ | المسألة ١١٧ : |
| | ج - العطف بنوعيه |
| | (١) عطف البيان |
| ٥٣٩ | المشتق إذا صار علماً دخل في اعداد الجوامد . |
| ٥٤١ | تعريفه . |
| ٥٤٢ | أوجه التشابه والتخالف بينه وبين التوابع الأخرى . |
| رقم الصفحة : | الموضوع : |
| ٥٤٢ | الغالب عليه أن يكون جامداً ، وعلى النعت أن يكون مشتقاً . |
| ٥٤٣ | حكمه . |
| ٥٤٤ | الفرق بينه وبين النعت |
| | « أي » التفسيرية ووقوع عطف البيان بعدها . |
| ٥٤٦ | الارتباط بينه وبين بدل الكل . |
| | صور يتبع فيها عطف البيان ، ولا تصلح بدلاً . |
| ٥٤٧ | حقيقة الرأي القائل : إن البديل على نية تكرار العامل . |
| ٥٤٨ | قد يفتقر التجميع ما لا يفتقر المتبوع . |
| | صورة أخرى ومناقشتها . |
| ٥٥١ | ضابط عاملين البديل في بعض المسائل . |
| | • • • |
| ٥٥٥ | المسألة ١١٨ : |
| | (٢) عطف النسق : (الشركة) |
| | تعريفه . |
| | تعدد المظبوطات ، متى تكون على المظبوط عليه الأول ، متى تكون على غيره ؟ |
| | عدم تعدد العاطف لمظبوط واحد . |
| ٥٥٦ | بعض حروف العطف قد تكون العطف الصوري (غير الحقيقي) . |
| | عودة للكلام على : « أي » التفسيرية . |
| ٥٥٧ | المراد في باب العطف من المفرد والجملة ، وشبهها . |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٧٩ رة وفيها بعد حمزة الاستفهام مباشرة .

٥٨٠ (٤) حتى : معناها

« حتى » حرف ابتداء .

معنى الناية هنا ، والكلمة ، والجزء ، والبعض ، وشبهها . . .

٥٨٢ أحكامها .

« حتى » العاطفة « كالواو »

لمطلق الجمع .

متى تتميز للعطف ؟

٥٨٥ (٥) « أم » بنوعيتها :

١ - المتصلة :

(١) المسبوقة بـ حمزة التسوية .

معنى التسوية . سواء .

٥٨٦ سبب الصد والمزول بدون حرف ساكن .

اصلاح « أم » عن التسوية .

الصلة بين « أو » و « أم » . . .

٥٨٧ رأى سبويه .

التمييز بالهمزة وأم

٥٨٧ الاستعمال الصحيح فيما سبق .

٥٩٠ وقوع « أم » بعد « هل » الاستفهامية .

٥٩١ وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان منفياً .

متى تتميز الإجابة بالحرف : « نعم »

وأخواته ؟

٥٩٢ صور من « أم » عند طلب

التعيين .

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٥٧ (١) الواو : معناها . . .

٥٥٨ معنى الترتيب ، المصاحبة ، التقيب .

معنى المفرد وغيره هنا .

أحكامها : مطابقة التفسير

بعد الواو .

٥٦٣ حفظها .

ما تنفرد به الواو .

٥٦٣ تكرار الظرف : « بين » . .

المراد من المعاني النسبية .

٥٦٧ حكم للتفسير وفرد بعد الواو

٥٦٨ معنى المقدر والنيف . وحكمها .

٥٧٠ هل تقع « الواو » بعد « هل » ؟ (وانظر

« ج » ص ٦٠٧) ؟

وقوع حمزة الاستفهام قبل ثلاثة من

حروف العطف . حكمها .

٥٧٣ (٢) الفاء : معناها .

المراد من الترتيب المعنوي ، والذكري ،

والإخباري ، والتقيب .

٥٧٤ أحكام « الفاء » العاطفة ،

٥٧٦ فاء « الفصيحة » .

ومنها : أن تكون للعطف

الصوري ، لا الحقيقي ،

٥٧٦ (٣) ثم ،

معناها ؛

٥٧٧ أحكامها .

اتصال فاء التأنيث بها .

٥٧٩ قد تكون حرفاً عاطفياً صورياً ، لا حقيقياً .

قد تكون للاستئناف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : الزيادة والتفصيل والهامش	رقم الصفحة :	الموضوع :	
٦١٤	تكرار « إما » . حذفها .	٥٩٣	سبب التسمية بالمتصلة .
الفرق بينها وبين « إما » الشرطية	٦١٥	الفرق بين قسمي أم المتصلة .	٥٩٤
المركبة ... ، إشارة إلى أنواع أخرى .	٦١٥	الاستثناء عن الميزة بنوعها .	٥٩٦
حذف الواو قبلها - . « أنما » .	٦١٥	حذف « أم » .	٥٩٧
الفرق بين : « إما » و « أو » .	٦١٥	ب - « أم » المنقطعة (المنفصلة)	٥٩٧
حكم للفسير بعدها ...	٦١٦	معناها ، علامتها .	٥٩٧
(٨) لكن : معناها	٦١٦	معنى : « الإضراب » بنوعيه	٥٩٧
شروط عملها .	٦١٨	نوع من الفرق بين : « أم » و « بل »	٥٩٧
معنى : الاستدراك	٦١٨	صور أخرى من : « أم » المنقطعة .	٥٩٧
(٩) لا :	٦١٨	إضراب المنقطعة .	٥٩٧
معناها ، شروط عملها .	٦١٨	صورة تصلح للاتصال والانقطاع -	٥٩٧
النفي للتأسي ، والتأكيد .	٦٢٠	تجربتها للإضراب .	٥٩٧
وقوع « لا » بعد الدعاء والتضييق ،	٦٢٢	إفادتها للإضراب ومعنى آخر .	٥٩٧
والاستفهام .	٦٢٢	تجربتها للاستفهام المحض .	٥٩٧
حذف المعلوم عليه - تكرار « لا » .	٦٢٣	جواب « أم » المكررة ، « أم » الزائدة .	٥٩٧
(١٠) بل :	٦٢٣	حكم للفسير المائل على المتعاطفين بعد : « أم »	٥٩٧
معناه وحكمه .	٦٢٣	(٦) « أو » : (عملها ، ومعناها)	٥٩٧
الإضراب الإبطالي والانتقالي .	٦٢٧	الفرق بين الإبهام والشك ،	٥٩٧
حكم « بل » بعد الاستفهام ... -	٦٢٧	حكم الفسир - ونحوه - بعد « أو » ،	٥٩٧
« وقوع » لا » لثانية « قبل » بل »	٦٢٧	معنى التقسيم ، والتفصيل ، والتفريق .	٥٩٧
وقوع الواو بعد « بل » . ونوع هذه	٦٢٧	إحلال « الواو » محل : « أو » .	٥٩٧
الواو ...	٦٢٧	وقوع : « أو » بعد « حل » سماها .	٥٩٧
حكم للفسير المائل على المتعاطفين بعد	٦٢٧	الفرق بين « أو » التي للإباحة ، و « أو »	٥٩٧
« بل »	٦٢٧	الغطف التي للجميع .	٥٩٧
ملخص حروف العطف ،	٦٢٨	صور تضمن فيها « أو » الشمول للكامل .	٥٩٧
وبيان ما يقتضيه التشريك ،	٦٢٨	حذف « أو » .	٥٩٧
وما لا يقتضيه .	٦٢٨	عطفها الشيء على مرادفه .	٥٩٧
المراد من التشريك المعنوي .	٦٢٨	(٧) إماً : معانيها ،	٥٩٧
• • •	٦٢٨	العاطف لا يدخل على العاطف	٥٩٧

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤٣	أداة الشرط الجازمة تخلف فعلها وجوبها	٦٣٠	المسألة ١١٩ :
	للتقبل - كما سبق في ص ٩٣ -		الفصل بين المتعاطفين
٦٤٤	الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .		حالتان يكون فيهما الفصل
٦٤٥	ب - عطف الفعل وحده على ما يشبهه ، والعكس .		واجباً . حالتان يستحسن فيهما
٦٥٢	ج - عطف الجملة على الجملة	٦٣٣	إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف .
	• • •		• • •
٦٥٥	المسألة ١٢٢ :	٦٣٥	المسألة ١٢٠ :
	بعض أحكام - في العطف -		صور من الحذف في أسلوب
	عامة ، متفرقة .		العطف .
	(١) صلاحية المعطوف لمباشرة	٦٣٦	حذف العاطف والمعطوف معاً
	العامل .		معنى : « فاء الفصيحة » .
٦٥٦	(٢) لا يشترط صحة تقدير	٦٣٨	حذف المعطوف عليه .
	العامل . . .	٦٤٠	حذف حرف العطف وحده .
	(٣) مطابقة الضمير العائد		تقديم المعطوف على المعطوف
	على المتعاطفين .		عليه .
٦٥٧	(٤) الفصل بين العاطف		• • •
	ومعطوفه .	٦٤١	المسألة ١٢١ :
	(٥) تقدم المعطوف .		عطف الفعل على الفعل ،
٦٥٨	(٦) عطف الجملة على المفرد		أو على ما يشبهه ، والعكس .
	والعكس . عطف المفرد على		عطف الجملة على الجملة .
	شبه الجملة ، والعكس		أ - عطف الفعل وحده على
٦٥٩	(٧) العطف على التوهم .		الفعل كذلك .
	(٨) المقابلة بين المتعاطفين .	٦٤٢	فعل الأمر لا يتفصل عن فاعله .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل بالهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٦٠	(٩) حكم المعطوف إذا كان المعطوف عليه كسنية .	٦٧٦	اتحاد البدل والمبدل منه في اللفظ ، وارتباط ما بعده . . .
	(١٠) حكم القطع في المعطوف	٦٧٧	حذف المبدل منه . الإتياع والقطع في البدل .
٦٦١	(١١) هل يجوز عطف الزمان على المكان ، وعكسه ؟		يشترط في بدل البعض وبدل الاشتغال صحة الاستثناء عن المبدل منه .
	• • •	٦٧٨	البدل على نية تكرار المعادل - في الأغلب -
٦٦٣	المسألة ١٢٣ :		• • •
	البدل تعريفه .	٦٨١	المسألة ١٢٤ :
	الغالب في البدل أن يكون جامداً .		إبدال الظاهر من الظاهر ومن الضمير ، والعكس في كل حالة .
٦٦٥	الغرض منه .		• • •
	المراد من أن المبدل منه في حكم المطروح .	٦٨٣	المسألة ١٢٥ :
	أقسامه :		البدل من المضمن الاستفهام أو الشرط .
	أولها : بدل كل من كل . .		بدل التفصيل .
٦٦٦	(الإشارة إلى الارتباط بينه وبين عطف البيان)	٦٨٤	« إن » الشرطية التي تجرد التفصيل .
	• • •		• • •
٦٦٧	ثانيها : بدل بعض من كل .	٦٨٥	المسألة ١٢٦ :
٦٦٨	قد تنوب « أل » عن الرابط		بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .
٦٦٨	ثالثها : بدل الاشتغال		١ - بدل الفعل من الفعل
٦٧٠	رابعها : البدل المبين .	٦٨٦	بدل الجملة
٦٧٠	١ - بدل الغلط .	٦٨٧	إبدال الجملة من المفرد ، والعكس .
	ب - بدل التسيان .	٦٨٨	إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس .
	ج - بدل الإضراب .		الفصل بين التوابع ومتبوعاتها .
٦٧٤	بدل الكل من البعض ، وأحكام أخرى		(ومنها البدل والمبدل منه)
	البدل من حيث المطابقة وعدمها . . .		

النداء^(١)

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبهه للإصغاء ، وجماع ما يريد المتكلم^(٢) .
وأشهر حروفه ثمانية : الهزمة المفتوحة ، مقصورة أو ممدودة - يا - أيّا - هيّا -
أيّ ، مفتوحة الهزمة المقصورة أو الممدودة ، مع سكون الياء في الحالتين - وإ - ...^(٣) .
ولكل حرف منها موضع يُستعمل فيه :

(أ) فالهزمة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب^(٤) في المكان المحسوس
أو المعنوي ؛ كالتى في قول الشاعر ينصح ابنه أسيداً :
« أَسِيدُ ، إِنَّ مَالاً مَلَكَتْ فَسِيرُ بِهِ سَيْرًا جَمِيلاً »
وكالتى في قول الآخر : أَرَبُّ الْكُونِ : مَا أَعْظَمَ قُدْرَتَكَ ، وَأَجَلَّ شَأْنَكَ .

(ب) ستة أخرى ؛ (هـ) : آ - يا^(٥) - أيّا - هيّا - أيّ ، بسكون الياء مع

(١) في هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون . وهو مصدر قياسى للفعل :
« نادى » ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد الجماع بضم النون مع الله أو القصر . والهزمة التى في
آخر كلمة : « نداء » أصلها للواو ؛ فهى منقلبة عن أصل .

(٢) ويقولون في ترميزه أيضا : « طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد إخوانه » . والإقبال
قد يكون حقيقياً ، وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما في نحو : « يا الله » . وقد يكون الغرض
من النداء تقوية المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصعب إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو
ما فصله لك يا على - مثلاً -
(كما سيجىء فى ص ١٢٢) .

والأصل في المنادى أن يكون اسماً لما قل ، ولكن من الأسماء ما لا يكون إلا منادى ، ومنها
لا يصلح منادى -
كما سيجىء فى ص ٦٨ -

(٣) فالهزمة مقصورة وممدودة ؛ وكذا « أيّ » مقصورة الهزمة وممدودتها . وبقيت الأحرف ممدودة ،
لأنها محتوية بالألف . والبيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « أيّ »
المقصورة هى لنداء القريب

(٤) قد يقال : كيف تكون « يا » فى أصل وضعها للغوى الحقيق - لا المجازى - لنداء البعيد
مع أنها قد استعملت لنداء « الله » فى أفصح الكلام ، والله أقرب شيء للمتكلم - وغيره - فى كل حين ؟
أجابوا : إن المتكلم الذى ينادى به يستصغر نفسه أمام المولى ويرى البعد الواسع بين المتكلمين ؛ منزلة
الخالق ومنزلة المخلوق ، والتفاوت العظيم بين الدرجتين ، فلهذا يستخدم الحرف « يا » وأجابه آخرون :
إنها تستعمل فى القريب والبيد ، ودعوى المجاز فى أصلها والتأويل خلاف الأصل .

فتح الهمزة مقصورة وممدودة -) لاستدعاء المخاطب البعيد^(١) حساً أو معنى ، والذي في حكم البعيد ؛ كالتأني ، والغافل . . .

فمثال « يا »^(١) قول الشاعر في مدح الرسول عليه السلام :

كيف تَرْتَقِي رُقَيْبُكَ الْأَنْبِيَاءُ ! يا سماءُ يا طاولتها سماءُ

ومثال « أيّا » قول بعضهم : « أيّا متوالياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم على الأيام . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيّا » في هذا المثال .

أما تحديد القرب والبعد فتروك للعُرف الشائع : سواء أكانا حسيين أم معنويين . . .

(ح) « وَا » ويُستعمل لنداء المتدوب^(٢) ؛ كقول الشاعر في الرثاء :

وإمُحْسِنًا مَلَكَ النَّفْسِ بِبِرِّهِ وَجَرَى إِلَى الْخِيَرَاتِ سَبَّاقَ الْخُطَا

وقول الآخر : وَاحْتَرَقْلَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ^(٣)

(د) وقد نستعمل : « يا » للندبة^(٤) بشرط وضوح هذا المعنى في السياق ،

وغلم وفروع لبس فيه ؛ كالأية الكريمة التي تنحكي قول العاصي يوم القيامة :

(يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ) . وقول الشاعر في رثاء الخليفة الأمويّ

عمر بن عبد العزيز :

حَسُنْتَ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فإنشاء الشعر بعد موت « عُمَر » العادل دليل على أن « يا » للندبة .

فإن التيسر الأمر بين أن تكون « يا » للندبة أو لا تكون ، وجب ترك « يا » ،

والاقتصار على : « وَا » ؛ كأن تقول : في ندبة « عمر » : « وَا عُمَر » ، ولا يصح

مجيء « يا » إذا كان أحد الحاضرين يسمى : « عُمَر »^(٥) . . .

(١٤١) أنظر « ب » من ص . .

(٢) هو : المتضجّع عليه ، أو المتوجّع منه . فالأول هو الذي يصاب الناس بفجعة موته .

(حقيقة أو حكماً) والثاني : هو بلاء أو داء يكون سبباً في تألم المتكلم ونوجعه .

- أنظر ص ٨٩ حيث الباب الخاص بالندبة -

(٣) بارد .. (٤) نداء المتدوب - كما سيجيء في باب : « الندبة » ، ص ٨٩ -

(٥) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه : النداء : -

حذف حرف النداء :

(أ) يصح حذف حرف النداء « يا » - دون غيره - حذفاً لفظياً فقط ، مع ملاحظة تقديره : كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب^(١) :
 زَيْنَ الشَّابِّ وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعِلَالِ هَلْ أَنْتَ بِالْمُهْجِ الْحَزِينَةِ دَارِي ؟
 وقول الآخر :

إِنَّمَا الْأَرْضُ وَالسَّمَاءُ كِتَابٌ فَاقْرَءُوهُ ، مَعَاشِرَ الْأَذْكَيَاءِ
 التَّقْدِيرُ : يا زَيْنَ الشَّابِّ - يا معاشِرَ الْأَذْكَيَاءِ .

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

- ١ - المُنَادَى المُنْدُوبُ^(٢) ، كالأمثلة السالفة .
- ٢ - نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يا الله .
- ٣ - المُنَادَى البعيد ، كقول الشاعر :
 يَا صَادِحًا يَتَشَلُّوْ عَلَى قَتَنِ رُحْمَاكَ ؛ قَدْ هِجَّتْ لِي شَجَّتِي
- ٤ - المُنَادَى النكرة غير المقصورة^(٣) ، نحو : يا محسنًا لا تكدر إحسانك باليمن .
- ٥ - المُنَادَى المُسْتَعَاثُ^(٤) ، كقول الشاعر :
 يَا لِقَوِي لِعِزَّةٍ وَفَخَارٍ وَسَبَاقٍ إِلَى الْمَعَالِي وَسَبِّقِ
- ٦ - المُنَادَى المتعجب منه ، نحو : يَا لِمُفْضِلِ الْوَالِدَيْنِ ؛ لَتَعْجَبُ مِنْ كَثْرَةِ فَضْلِهِمَا .

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ ، أَوْ كَالنَّاءِ : « يَا » و : أَيْ - و : آ - كَذَا : أَيْ - ثُمَّ : هَيَّا
 وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي ، و : « وَآ » لِمَنْ نُدِبُ أَوْ : « يَا » وَغَيْرُ « وَآ » لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبِ
 (الناء = الثاني ، أَيْ : البعيد . الدائي = القريب) مرد أحرف النداء ، وبين أن « يا » والأربعة التي
 بعدها تستعمل للبعد وما يشبهه ، وأن الهمزة لنداء القريب . وأن « وا » المندوب ، وكذا : « يا » بشرط
 أمن اللبس . أما عند اللبس فيجنب استعمال « يا » في التوبة . وهذا هو المراد من قوله :
 (وغير « وا » لدى اللبس اجتنب) أَيْ : اجتنب عند اللبس استعمال حرف في التوبة غير « وا » .
 (١) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل . الزعيم المصري الوطني المتوفى سنة ١٩٠٨ .
 (٢) كما سيجيء في ص ٩١ .
 (٣) سيجيء شرحها في ص ٣١ ومنه يعلم أن المُنَادَى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود .
 (٤) من ينادى ليخلص من شدة ، أو يساعد في دفعها (وسيجيء للاستفاضة باب خاص ، في ص ٧٧) .

٧- المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز ندائه ؛ كقول الشاعر :
يا أنت يا خير الدعاة للهدى لَبَّيْكَ داعيما لنسا ، وهاديا
أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً^(١) . . .

(ح) ويقال الحذف - مع جوازه - إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب^(٢) ، أو كان اسم جنس لمعين^(٣) ، فمثال الأول قول أعرابي لابنه :
« هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فن أحبك نَهْاك ، ومن أبغضك أغواك » . وقول آخر لأولاده : « هؤلاء ، اعلّموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل . . . » . أى : يا هذا - يا هؤلاء . . .

ومثال الثاني قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : « ليلٌ ، أمّا لَيْتَكَ آخرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحٌ ، أمّا لَيْتَكَ متقدّمٌ يُرْجى ؟ وهل في الفجر مطمّح ؟ » . أى : يا ليل ، يا صبح ، ليلٍ وصبحٌ معيّنين . . .
ومن هذا قول العرب : أطرق كمرّاً^(٤) ؛ إن النعام في القرى . أى : يا كروان .

(١) من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها ما لا يكون إلا منادى . والبيان في ص ٦٨ .

(٢) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقاً لما نقله الصبان في هذا الموضوع عن الشاطبي) إلا في الندبة فيصح . (جل حسب البيان الآتي في رقم ٢ من هامش ص ٩١) وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة ؛ إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوبيخه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه في الرأى الرابع - راجع الصبان ، جزء ٢ آخر باب النداء - . وغير من هذا أن يقال في التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب .

(٣) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المنبهة على الضم عند فدائها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجيء بيان في باب الترخيم - ص ١٠٥ و ١١٤ . وحكهما في ص ٢٥ و ٣١ .

(٤) هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه . وقد حذفّت النون والألف من كلمة : « كروان » لترغيم النداء ، وقلبت الواو ألفاء ، كما سيجيء بيانه في باب الترخيم - ص ١٠٥ و ١١٤ . وفي حذف حرف النداء لفظاً لا تقديراً - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : - مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف - :

وغيرُ منْدُوبٍ ، ومَضْمَرٍ ، وما جا مستَقَالًا - قَدْ يَحْرَى . فاعْلَمَا
(جا = جاء . يحرى = يجرّد من حرف النداء ، فاعلما = فاعل . والألف إما زائدة للشعر ، وإما =

زيادة وتفصيل :

(١) يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمها ، لدخوله على أقسام المنادى الخمسة ^(١) ، ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف كما يتعين في نداء لفظ الجلالة (الله) ^(٢) وفي المستغاث ، وفي نداء « أيتها ، وأيتها » ، إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر .

(ب) يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلة بلاغية ، كتزليل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد ^(٣) . . .

(ج) الأصل في النداء أن يكون حقيقياً ، أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون في استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد بنادى اسم غير عاقل ، لداع بلاغى ، فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى ^(٤) : (وقبلى يا أرض ابلعى ماءك ، ويا سماء اقبلعى) . . .

= أصلها فون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف .

يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى - ، ليس قليلاً في الكلام الفصح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلاً ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعي لمنعه ، وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى إباحة القياس عليه . قال :

وذلك في اسم الجنين والمشار له . قل . ومن يجمعه فأنصر حاذلة (المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأول أن يقول : المشار به . حذلة = لأمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس ، واسم الإشارة - وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب - لفريق الشعر - وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له في المنع ؛ لورود أمثلة تكفي لإباحة القياس عليه . (١) ستاق في ص ٩ .

(٢) في نداء لفظ الجلالة (الله) جملة لغات ، سجنى في ص ٢٦ ورقم ٢ من هامشها . وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ١ .

(٣) انظر ما يوضحه في رقم ٢ من هامش ص ١ وفي ص ١٢٢ - الوجه الثالث -

(٤) في قصة طوفان نوح - عليه السلام - الواردة بسورة : هود .

(٥) امتننى وكفى عن إنزال المطر .

.....

وقول الشاعر :

يا ليلِ طلِّ ، يا نومُ زُفِّ يا صبحُ قفِّ ، لا تطلعِ

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية ، أو اسمية . فثال دخوله على الحرف قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون بما غفرت لى ربى . . . » ، وقول الشاعر :

فباربما^(١) باتَ الفتى وهو آمنٌ وأصبحَ قد سُدَّتْ عليه النمطالعُ

ومثال دخوله على الجملة الفعلية :

قلِّ ليمنَّ حصلَ مالاً واقتنى أقرض الله ، فبما نعمَ المدينُ

وقول الشاعر :

يا حبذا النيلُ على ضوء القمرِ وحبذا الماءُ فيه والسحرُ

وقول الآخر يخاطب ليلتي :

فيا حبذا^(٢) الأحياءُ ما دمت حيةً ويا حبذا الأمواتُ ما ضمكت القبرُ

ومثال دخوله على الجملة الاسمية قول شاعرهم^(٣) :

يا — لعنةُ الله والأقوامُ كلهم والصالحين على سيمعان من جارٍ

وفى هذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يا رب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يميز حذف المنادى — وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يميز حذف المنادى . والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاة ، وهو : عدم حذف المنادى قبل

(١) وكقولهم : يا ربُّ مُنِّمة سامة ، أو رثتُ حزن أيام .

(٢) حبذا : جملة فعلية للمدح العام . وتفصيل الكلام عليها فى الباب المناسب ؛ وهو باب :

• ألفاظ المدح والذم — ج ٣ م ١١٠ .

(٣) كما جاء فى « المغنى » ج ٢ عند كلامه على الحرف : « يا » وهو داخلى هنا على جملة اسمية

دعائية ، وكما جاء فى الجميع أيضاً .

الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة « حياء » . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : (ألا يا... اسجدوا لله الذى يُخْرِجُ الخَبَاءَ فى السَّمَوَاتِ والأَرْضِ...) ، وقبل الدَّعاء قول الشاعر^(١) :

ألا يا... اسلمى بآهتد ، هندبنى بدُرٍ إذا كانَ حَتَّى قنَعداً آخرَ الدهرِ
فلأن لم يتحقق الشرط عند المتسكين به فلا منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه .

(د) يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ، يرغم أنها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبى جعلته فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحاً... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، وقابَ عنهما حرفَ النداء^(٢) ، وبقي المفعول به ، وصار منادى واجب الذكل - غالباً - وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وقاب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا...

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ، فالذى يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية^(٣) .

(١) وثله البيت السالف : (يا - لينةُ أهـ ...) .

(٢) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعاني التى ينوب كل منها من جملة محذوفة ، يذكر بدلاً ، فحرف النداء ينوب عن جملة : (أنادى X أو : أدعو X) وحرف الاستفهام ينوب عن جملة : (أستفهم X) وحرف العطف ينوب عن جملة : (أعطف X ...) وهكذا . ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٩ وقد سبق إيضاح لحروف المعاني . فى صدر الجزء الأول (م ٥) وفى باي : « الظرف وحروف الجر » من الجزء الثانى .

هذا ، ولا يصح فى الجملة الندائية أن تقع خبراً ، فقد قال السيوطى فى المجمع (ج ١ ص ٩٦) فى أقسام الخبر ما نصه : « لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية » نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره بلكن ، أو : بل ، أو : حتى . بالإجماع فى كل ذلك (٨١) .

(٣) ولهذا قيل إن السبب فى حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ، إذ ظهور الفعل قد يومم الإخبار ، وأيضاً كثرة الاستعمال ، والتعميق من الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفها - راجع المجمع ج ١ ص ١٧١ فى المفعول به وتأنيبه -

(هـ) ولا كان حرف النداء نائياً عن العامل الأصلي المحذوف صبح أن يكون لهذا الحرف بعض الممولات الخاصة التي يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك العامل المحذوف . وأشهرها شبه الجملة ^(١) ، كقول الشاعر :

يادارُ بينَ النقا والحزن ، ما صنعت يدُ النوى بالألئى كانوا أهالك ؟
وقول الآخر :

يا لكرّ جال ليقوم عزّ جانبهم واستلهموا المجد من أصل وأهراق
فليس في المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » .
وجعلوا من الممولات المصدر ^(٢) في مثل قول القائل :

« يا هندُ ، دعوة صبّ دائم دئف » ^(٣) . . .
فالمصدر « دعوة » متعلق بالحرف : « يا » ، النائب : عن « أدعو » . والتقدير :
أدعو هنداً دعوة صب .

(١) لهذا إشارة في باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤ .

(٣) تكلّة البيت : * معنى بوصل ، وإلا مات أو كترّبا .

(الدف : شديد المرض - كرب : اقتراب من الموت) .

أقسام المنادى الخمسة * ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العَلَمُ ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، فيشمل المفرد الحقيقي ^(١) ؛ بنوعيه : المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فَضْلٌ ، عَلَمٌ رجلٌ - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة ، عَلَمٌ امرأةٌ - العائدتان - العائدات - العوائد . . .) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ، سواء أكان تركيبها مترجياً ، كسيبويه (عَلَمٌ إمام النحاة المشهور) - أم إسنادياً ، كَنَصَرِ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، عَلَمَيْنِ ، أم عددياً كخمسَةَ عَشَرَ ^(٢) . . .

فكل هذه الأعلام - وأشباهها - تُسَمَّى مفردة في هذا الباب ، وتعرفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده - على الأصح - فلا يُزيله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تمييزاً . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحاً وبياناً . ويلاحظ حذف «أل» وجوباً من صدر المنادى ؛ - علماً وغيره - إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها «بأل» ^(٣) .

حكمه :

(١) الأكثر بناؤه على الضمة - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها . ويكون في محل نصب دائماً ، لأن المنادى في أصله مفعول به ^(٤) ؛ نحو : يا فَضْلُ ، كلُّ شَيْءٍ

* هي : المفرد العلم - النكرة المقصودة - للنكرة غير المقصودة - المضاف - الشبه بالمضاف .

(١) وهو الذي يدل على واحد . ويلحق به في حكمه هنا مثناه وجمعه . لكن أهميّر هذان بعد

النداء أعلاماً أم نكرات مقصودة ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ١٦ .

(٢) عند غير الكوفيين الذين يمحطون صدر المركب العددي بمثلة المضاف ، منصوباً ، (كما

سيجيء في رقم ٤ من ص ١٦ وفي هامش ص ١٧ ورقم ١ من هامش ص ٢٢) . ورأيهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر في توابع المنادى .

(٣) سيجيء في ص ٢٦ .

(٤) المنادى بمثلة المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - في أحد الآراء - ثابت عنهما « يا »

أو إحدى أخواتها . يقول النحاة في مثل : يا علي ... إن أصله - كما تقدم ، في « د » من ص ٧ - :

أدعو ، أو : أنادي عليا . . . حذف الفعل ، مع فاعله وثابت عنهما « يا » وصار المفعول به =

يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التجربة — يا فضلان^(١) . . . يا فضلون^(٢) . . .
 يا فضول^(٣) — يا أفاضل^(٤) . . . — يا عائدة^(٥) . . . — يا عائدتان . . . — يا عائدت^(٦)
 . . . — يا عوائد^(٧) . . .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة — وما شابهها — مبني على الضمة في المفرد الحقيقي ،
 وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبني على الألف في المثنى ، وعلى الواو
 في جمع المذكر السالم . وهو في أكثر أحواله مبني^(٨) لفظاً على الضمة وفروعها ، منصوب
 محلاً^(٩) .

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ؛ كالتي في بعض الأعلام السالفة ، أو
 مقدرة كالتي في آخر الأعلام المختومة بحرف علة ؛ كموسى في قوله تعالى : (يا موسى
 لا تخف . إني لا يخاف لديّ المرسلون) . . . وكالتي في آخر الأعلام المركبة التي
 ذكرناها ، ومنها : سيبويه . . . ، وكالتي في آخر الأعلام المنقولة ؛ المبينة أصالة
 قبل علميتها وفدائها ؛ مثل الكلمات : منذ^(١٠) . . . كيف — قطام . . . وغيرها من
 كل لفظ سُمي به ، وصار علماً ، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علماً منادى —
 فتبقى علامة البناء الأصلية السابق على حالها ، وتقدّر على الآخر علامة البناء الجديدة
 التي جلبها النداء ، ويكون المنادى في كل ذلك ، في محل نصب^(١١) . . .

ويُلاحَظُ بالمفرد العلم المبني أصالة قبل النداء — في حكم البناء على الضمة
 المقدرة ، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبينة أصالة قبل النداء ؛ وليست

منادى ، مبني على الضم في محل نصب . ويستدلون على أنه في محل نصب بمرور كثير من توابه
 منصوباً في الكلام الصحيح المأثور . وليس في الجملة ما يصلح سبباً لنسبه إلا مراعاة المحل .

(١٠١) راجع — رقم ٣ ص ١٦ في لزيادة والتفصيل — ما يختص ببناء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته .
 (٢) جمع : أفضل .

(٣) إلا صورة يجوز في بنائها أمران ، تسمى في ص ١٨ وإلا ثلاث صور معربة (في ص ١٣ و ٢٠ و ٢٤)

(٤) راجع « د » من ص ٧ ، ورقم ٤ من هامش الصفحة السابقة . ولا فرق في هذا الحكم بين

العلم الموصوف وغير الموصوف — انظر « الملاحظة » التي في ص ٢٢ —

(٥ و ٦) ويقال في كلمة مثل : « منذ » — علماً — عند نداءها ، إنها منادى ، مبني على ضم

مقدر على آخره منع من ظهوره علامة البناء الأصل ، في محل نصب . وعلامة البناء الأصل في هذه
 الكلمة هي : الضمة . وهذه تختلف عن ضمة البناء التي يجلبها النداء .

(ثم انظر « ج » ص ٢٣ — و ص ١٢)

أعلاماً ، كأسماء الإشارة (نحو : هذا - هؤلاء ...) وأسماء الموصولات غير المبدوءة بأل^(١) (نحو : مَنْ - ما ...) وضمير المخاطب (نحو : أنت - إياك ...) أما غير المخاطب فلا ينادى ، كما عرفنا^(٢) .

(١) أما اسم الموصول المبدوء بأل ، فله حكم خاص يجرى في « الحالة الرابعة » من ص ٣٨ .
(٢) في ص ٤ - هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاح اتباعه والانتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب . (كما سيذكر في « الملاحظة التالية » ص ١٢) وقد يكون من السائق أن تذكر - بإيجاز - المتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جدل شكل حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاماً . يدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء ؛ أهر الذي كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله ؟ فشراح المفصل (ج ١ ص ١٢٩) يمرض الرأيين ، ويرجح - في وضوح وسراحة - الرأى القائل إن المعارف كلها - أعلاماً وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق ، وتصبح نكرات ، ويطلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل . أما غيره - كأبى بكر بن السراج ، ومن منه من القداى ، وكالصبيان من المشأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن يتجدد منه ، ويصير نكرة تقبل التعريف المألوف بالقصد والمخاطبة مع النداء ، (كلفظ الجلالة « الله » وأسماء الإشارة ...) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرر بأن أحال إيفاسها وتفصيلها وتقريرها إلى ما جاء في شرح السيرافى لها . كذلك أشار صاحب شرح التصريح (في أول الفصل الثانى من أقسام اشنادى) إلى المنادى المعرف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ، حلياً وغير علم ، معروفاً قبل النداء أو بعده . إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تقريرات وتضمنيات لا خير في سردها الآن ، ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمة ؛ وأنه - بعد النداء - معرفة لا شك في معرفه ، علم لا خلاف في علميته . ولا يعيننا بعد هذا أن يكون معرفه وعليه هما السابقان على النداء ، أو مجلويان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه في الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعاً . فإن كان مثنى أو مجموعاً فله حكم آخر يجرى - في رقم ٣ من ص ١٦ -

الثانية : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاماً ، والتي يطلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة (كالضمير ، والإشارة ...) لا شك في معرفها ولا يعيننا أيضاً أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها - على الأصح) - أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والمخاطبة مع النداء ... لا يعيننا ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاماً والتي هي مبنية أصالة قبل-

ملاحظة :

ما تقدم من حكم الضمة المقدرة في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء ، وفي آخر ما ألحق بها . . . هو الرأي الشائع عند أكثر النحاة — كما أشرنا^(١) — وفيه مع صحته وشيوعه — نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب)^(٢) . يريد : فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسي البناء السابق ، ويراعى عند لدائها هذا الاعتبار الجديد ، الذي يجعلها في حكم الأسماء المعربة ، الأصلية الإعراب قبل مجيء النداء .

وبناء على هذا الرأي — الشامل للضمير والإشارة ، وغيرهما صرح بعض النحاة بأنك (تقول في : كيف ، وهؤلاء ، وكيم ، ومنذ . . . أعلاماً) — (يا كيف ، يا هؤلاء — يا كيم — يا منذ . . . بضمة ظاهرة ، فهي متجددة للنداء اه) .

=النداء — سبني بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . ويُعتبر ملحقة بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة قامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . لو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد — وهذا رأي — سرور — لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد لالزم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، (على رأى من يقول : إنه يفقد علمية بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها ، زالت تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم نوديت فاكتمست التعريف الجديد المخالف السابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في الرأي الأقوى — كما سبق) .

وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل في عداده لأنها ليست علماً . . . وهذا الخلاف شكل ؛ بالرغم مما يربطون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف تفاوتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في ترويق الكلام على بعض ، لكن لا أثر له في ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهي على الرأيين معرفة بعد النداء ، وبينية على الضمة . سواء أكافت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ج ١ ص ٢٠٠ م ٤٢) . (١) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٢) هذا كلام « الرضى » في باب : « العلم » نقله « خالد » وعلق عليه في شرحه : على « التصريح » (ج ٢ — أول الفصل الثاني ، في أقسام المتنادي) . وقال الرضى أيضاً ما نصه : (كل مفرد سبني تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف — أى : مع التنوين — ...)
١ . راجع حاشية « خالد » على التصريح ، آخر باب : « مالا ينصرف » .

وفي هذا الرأي توسعة ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى ^(١) ، المفرد العلم ، مَطْرَدًا ؛ بهم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشبیه . ومن ثم كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأي الأول .

ولما بينى المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن عربياً مجروراً باللام في الاستغاثة والتعجب مع ذكر « يا » فيهما ؛ كما في نحو : « يا لعلّ للضعيف » ؛ للاستغاثة بعلّ في نصر الضعيف . و : « يا لعلّ المحسن » ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمنادى فيهما ، معرب وجوباً ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام في محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم « المفرد العلم » ، ودخل في قسم المضاف ^(٢) تأويلاً .

وكذلك يجب إعرابه (ولا يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولاً من أحد الأعداد المتعاطفة ، بالتفصيل الموضح في مكانه ^(٣) .
وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجيء ^(٤) .

(١) وهو البناء على الضمة أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى . لأن إدراك هذه التفرقة ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير . كل السر على جمهرة الناس ، في الاستغناء عنها راحة بغير ضرر . وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ملخصه : وجوب الإعراب والتنوين مما قبل النداء في كل لفظ أصله مفرد حقيق (أى : ليس شئ ولا جمعاً ، ولا نوعاً من أنواع المركبات الثلاثة التي منها المركب الإغناسي ، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله ، وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين . مثل كلمة : « أميب » ، وفاني إذا صارتا علمين ؛ فعندئذ هما يجري عليهما حكم الأسماء المعربة قبل النداء .

(راجع التصريح أول الفصل الثاني في « أقسام المنادى » ج ٢ ص ١٦٦ - وحاشيته آخر باب « المنوع من الصرف » ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد في ج ١ ، بابي العرب بالمبنى - والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨) .

(٢) كما سيجيء هذا في ص ٧٩ من باب الاستغاثة .

(٣) ص ٣٣ و ص ٢٤ - ١ -

(٤) في ص ٢٠ .

زيادة وتفصيل :

١ - ما كيفية بناء المفرد العلم الذي كان في أصله اسمًا منقوصًا ، منونًا ، ثم نقل إلى العلمية ؛ مثل : هادٍ - راضٍ - مرتضٍ - مستكفٍ - وغيرها ؟ . . . :

الأصل في المنقوص أن يكون مخنومًا بالياء^(١) الظاهرة إلا في بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منونًا مرفوعًا أو مجرورًا ؛ فيجب حذفها نطقًا وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلبًا للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ فتخلفنا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصور السالفة . (فأصل : « هادٍ » - مثلاً - في : « أنت هادٍ للخير » هو : هادٍ ينٌ ؛ بكتابة التنوين نونًا ساكنةً تبعاً لأصله^(٢) . ثم حذفت الضمة ؛ منعاً للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادٍ ينٌ » بياء ونون ساكنتين . ثم حذفت الياء^(٣) ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة : « هادٍ نٌ » ؛ بإثبات التنوين على شكله الأول نونًا ساكنة . ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذي قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هادٍ » . ومثلها استمعت لهادٍ ، وأصلها : هادٍ ينٌ ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .) .

فلذا نوديتُ وجب حذف التنوين ، لأن المنادي هنا علم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضم مقدر عليها ، برغم حذفها - لأنها ملحوظة كالمذكورة - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقًا وكتابة ، ويكون الضم مقدرًا عليها كذلك ؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة ، فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادي ؛ كما يوجب ألا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضي إثباتها وإرجاعها ؛ فقد

(١) يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء - وقد سبق بيانه مفصلاً في ج ١ م ١٦ -

(٢٠٢) أوضحنا هذا وصيه في صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين - م ٢ -

طراً عليها النداء وهي محذوفة ، فتبقى على حالها من الحذف .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها — وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين — قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التي توجد بوجوده . فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها .

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في العلم المقصود إلا حرف أصلي واحد ، مثل « مَرٍ » ، اسم فاعل من « أَرَى » ، فنقول في نداء المسمى به : يا مَرِي .

والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مَقْنَع . والفصل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل إلينا منه ما يكفي للرجيح ، فالرأيان متكافئان وقد يكون الأنسب هو الرأي الداعي إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل في كلمة : « هاد » — مما أسلفناه — يقال في سائر الأعلام المنقوصة المنونة عند نداءها . . . — كما سيجيء البيان (١) .

٢ — إذا كان المفرد العلم في أصله منقولا من اسم مقصور منون . (نحو : مرتضى — مصطفى — رضا . . . وأشباهها) — وجب عند نداءه حذف تنوينه ، لأنه مبني على الضم ، وهذا البناء يقتضي حذف التنوين حتماً . لكن أتعود بعد ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع التنوين الساكن ، أم لا أعود ؟ .

(ذلك أن الأصل في كلمة مثل : مُرْتَضَى ، هو مُرْتَضَى ؛ أي : مُرْتَضِيْن رفعاً — والنون الساكنة هي التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَانْ ، تلاقى ساكنان : الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَنْ ، لكنها تكتب « مرتضى » طبقاً لقواعد رسم الحروف ؛ وهي تقضى بأن يوضع على الحرف الذي قبل النون حركة

ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تفتى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هي الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين .

ويجب النحاة : أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة فيجوز على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين في رجوع الألف نطقاً أو عدم رجوعها ، بالحجة التي تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

٣- سبق في باب المثني^(١) أن العلم المفرد إذا ثنّى أو جُمع ، زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يحكم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزداد منها : إدخال «أل» المعرفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودي العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلمية ؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلمية ، فقد أزالها ما طرأ من التثنية أو الجمع ، مثل : يا محمدان - يا محمدون . . . وأشباههما ؛ فيصير بعد ندائه في حكم النكرة المقصودة - عند كثير من النحاة - تجري عليه أحكامها التي منها : صحة نعتها - أحياناً - بالنكرة أو بالمعرفة ؛ فيراعى إما أصله الأول الذي زالت علميته قبل النداء ، وإما حالة تعريفه الطارئة بعد النداء -^(٢) . . . بخلاف العلم الذي ليس مثني ، ولا جمعاً ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويعرف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا بتلك العلمية السابقة - على حسب الخلاف الذي سبق^(٣) - .

٤- إذا نودي : «إثنا عشر» و «إثنا عشرة» علميين ، جاز أن يقال : يا إثنا عشر ، ويا إثنا عشرة ، فإثنا وإثنا مبيان على للألف ، لأن المثني وملحقاته في هذا الباب في حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به . وكلمة : «عشر وعشرة» بعدهما مبنية على الفتح ، لا أهمية لها ، لأنها بمنزلة نون المثني . وهما متروكان للقطع^(٤) ما دام علميين .

(١) ١٤ من ٨٣ م ٩ .

(٢) طبقاً لما سيجيء في ٥٥ من ص ٣٠ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨ و ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

ويجوز أن يقال : يا إثنى عشر ، ويا إثنى عشرة . . . بالنصب بالياء على اعتبار المثنى مع كلمة : « عشر » أو « عشرة » بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة ، والمنادى المضاف واجب النصب^(١) .

(١) هذا وأى الكوفيين الذى أشرفا إليه (فى رقم ٢ من هامش ص ٩ و ١٠ من هامش ص ٢٢) وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة فى قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب النصب ، عند الكوفيين فى النداء ، ويظل العجزُ مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون .
 أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية على فتح الجزأين - (ما عدا العامين : إثنى عشر وإثنى عشرة -) والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إلا هذين . فإذا كان المنادى العلم هو : إثنى عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرهما وحده ، فى حكم العلم ، المثنى ، المنادى ، المبنى .
 ويتروى على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف فى ضبط تابع المنادى .

(ب) من المفرد العلم صورة يجوز فيها أمران ^(١) : البناء على الضم في عمل نصب ، أو البناء على الفتح في عمل نصب . وهذه الصورة الجائزة بحكمها لا بد أن يكون فيها المنادى علماً مفرداً (أى : غير مثنى ، ولا مجموع) ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر : كعيسى ، ولا مبنياً على السكون لزوماً ، مثل : « من » إذا صارت علم شخص ...) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمة : « ابن » أو : « ابنة » ^(٢) ، دون « بنت » ، وكلتاها مفردة ، مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد ^(٣) . . . مثل : يا حسن بن علي ، من أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمة بنت محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتي :

(١) انظر الزيادة والتفصيل - ص ٢٠ - فيها أمر ثالث حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثة .
(٢) غلو كان لفظ : « ابن وابنة » غير نمت كأن يكون بدلا ، أو خبراً ل مبتدأ أو لتاسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف - مثل : أمي - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه . - كما سيجيء هنا -
(٣) ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير - على الرأي الراجح - ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يا فلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (للشخص الذي تخيله : « الحريزي » ويصلح دعامة المحاورات في مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها) . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله كالأعلام ، ويضع كلمات صاغت كهذه .

ومتي اجتمعت الشروط في ثناء أو غيره وجب - في ذلك الرأي الراجح - حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من : « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداهما في أول السطر ، فحذفت الألف كتابة . وكذلك يجب - في غير الضرورة الشعرية - حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . (وقد سبقت إشارة لهذا في ج ١ ص ٤٤) .

غير أن هنا مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى . وفي حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة (ابن وابنة) هي : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية أو مضافاً آخر ، أو يكون العلم الثاني (وهو المضاف إليه) كنية أو مضافاً آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد ... فيرى كثير من النعمة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفها ، وإثباتها . وقد يكون الحذف - على قلته - هو الأنسب اليوم ؛ ليكون حكمه مطرداً شاملاً الصور المختلفة .

ومسألة أخرى ، هي التي تكون فيها الصفة كلمة : « بنت » ويكون موصوفها علماً مؤنث يصح صرفه ، وضمه من الصرف . فهل يجوز بقاء التنوين في موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيوطي الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهها ؛ مما يجيء في ص ٢٢٨ فيقولون : هذه هند بنت حاصم ؛ بتنوين « هند » ، وتركه لكثرة الاستعمال . وقد يكون الأحسن هنا أيضاً حذف التنوين ، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل ، وقاعدته عامة .

« حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، في محل نصب في الحالتين .
ولا بد أن تكون البنية حقيقية .

فلذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم ، كأن يكون المنادى خبر
علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعيد ، أو يكون علماً مفصلاً^(١) من المنادى ، مثل :
يا سليمانُ النبي ابنُ داود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست نعتاً
ولأنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليس
نعتاً^(٢) . . .

(١) مع الخلاف في العلم إذا كان كنية ، على الوجه المبين في هامش الصفحة السالفة .

(٢) مع ملاحظة ما نودده كثيراً ، وهو أن اختلاف الإعراب لا بد أن يتجه اختلاف المعنى ،
فالمراد من النعت متاخر كل المتأخرة للمراد من البدل . . . وكذلك الشأن في غيرها .

زيادة وتفصيل :

أولاً : إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، بغير تنوين .

والنحاة في تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسة إلا رغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطردة ، ولا يتعرف العرب شيئاً من هذه التعليقات ، ولا شأن لهم بها ، ولئن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر بغير تنوين .

وفما يلي بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة :

(١) في مثل : يا حسن بن علي - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضم في محل نصب ، مراعاة للقاعدة العامة ، لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعاً لمحل الموصوف . لا لفظه المبني^(١) . وهذا إعراب حسن لا مآخذ عليه .

(٢) وفي مثل : يا حسن بن علي . . .^(٢) - بفتح المنادى - يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ، (فهو مبني لفظاً ، منصوب محلاً) ، ويقولون : إن حقه البناء على الضم ، لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحريك بحركة تماثل الحركة التي على آخر لصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ، إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاً فصل ، لأنه - جز غير حصين - كما يقولون -^٣

وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى : أنه مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة الإتياع^(٤) ، في محل نصب ، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

(١) لأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه ، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية .

(٢) تجرى مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى ، في « ج » ، من ص ٥٣ .

(٣) أي : الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متتابعة وبمائلة للفتحة التي في آخر صفته .

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء في إعراب المنادى ، وإتباع حركته — وهو السابق — لحركة صفته اللاحقة ، مع ما في هذا من مخالفة المألوف الذي يجري على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم ؟ .

لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنياً على الفتح مباشرة ، أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي ؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة ، بل إنه السائع المقبول ، وهو في الصورتين في محل نصب .

(٣) ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبنى مع صفته على فتح الجزأين ، على توهم وتخييل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً في جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلزمهما ، وبقتضى أن يلزمهما فتح آخرهما .

فما الداعي لهذا التكافؤ أيضاً ، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة ، مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الاسامي المطلوب إلا مع التركيب المحتسب ، فكل جزء من الجزأين لا يؤدي بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدي معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوي ، وإنما القوي أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية وهو أن المنادى مبنى على الفتح — مباشرة — في محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه . أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

(٤) ويجيزون أيضاً في المنادى السالف ألا يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ، وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشرة ، بغير تنوين ، غير أنهم لاحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ، فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة

.....
 منها فارتضوا أن تكون الصفة (ابن) في حكم الزائدة التي لا وجود لها، وأن المنادى مضاف، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة «ابن» وبذا يكون المنادى - في تقديرهم داخلاً في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه!! ويترب على هذا أن تكون كلمة : «ابن» مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب فليست صفة، ولا غيرها.

فما هذا؟ وما الدافع له؟ الخير في إهماله، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه، لا إقحام فيه، ولا وقف، ولا بناء؛ فنعتبر المنادى معرباً بغير تنوين، وكلمة : «ابن» صفة له، منصوبة.

«ملاحظة» :

كل ما تقدم خاصاً بكلمة : «ابن» يسرى على كلمة : «ابنة» الواقعة مثلها صفة لمنادى مؤنث، مستوف للشروط، ولا يسرى على غيرهما. فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقي مفرداً علماً^(١)، له ولتوابعه أحكامهما الخاصة، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف، إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال، كالشبيه بالمضاف، وبصير هذا النصب العام مخالفاً للحكم الصحيح.

ثانياً^(٢) - المنادى النكرة المقصور. - يسرب بكلمة : «ابن»، أو «ابنة» أو غيرهما، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق، فيتوقف على حال هذه النكرة، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين، أو بغيرهما، أم جاء الوصف بعد النداء، وطراً بعد تحققه؟ وسيجيء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة المقصورة^(٣).

(١) سيجيء هذا في أول من ٣٠.

(٢) سبق الكلام على : «أولاً» في من ٢٠.

(٣) من ٢٨.

(ح) وإذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ ،
 لكن بطراً عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه — طبقاً للرأى الشائع من رأين
 كما أسلفنا^(١) — فكلمة مثل : « سيويه » — وهى علمٌ على إمام النحلة المشهور —
 مبنية قبل النداء على الكسر لزوماً . فإذا نودى ، وقيل : يا سيويه ، أحسن الله
 جزاءك . . . ، كانت كلمة « سيويه » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع
 من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، في محل نصب^(٢) . . .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع ، كالتعت وغيره — وستجىء الأحكام
 المفصلة الخاصة بتوابع المنادى^(٣) . — فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع
 أن يكون في مظهره الشكلى مرفوعاً^(٤) ، مراعاةً صوريّة — غير حقيقية — لضم
 المقدر في المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ، مراعاةً لحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى
 في محل نصب — كما عرفنا — ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التى ليست
 طارئة مع النداء . تقول : يا سيويه النحوى ؛ ببناء كلمة « النحوى » على الضم —
 رفعاً صورياً غير^(٥) حقيقى — أو بنصبها مباشرة ؛ باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال
 في كل علم مفرد لازم البناء في أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم
 على الكسر (ومنه : حذّام ، رقّاش . . . علمين على امرأتين عند من يبنيهما)
 أم على غير الكسر ، (مثل : حيث — كيف — أربعة عشر ، وأخواتها من
 الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، — نعم . . . أعلام أشخاص) فيقال
 في كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة
 البناء الأصلي (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ،
 أو على السكون) في محل نصب في كل ذلك ..

ومثل هذا يقال في العلم العرب المنقول من جملة محكية ، مثل : « صنعت
 خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعت خيراً الشجاع^٦ فالمنادى — وهو :

(١ و ١) في رقم ٤ من هامش ص ١١ — وانظر « الملاحقة » التى في ص ١٢ حيث تعرض
 للرأى الآخر المفيد . (٢) ص ٤٠ .

(٣ و ٣) هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى ؟ وما إغزابه ؟
 الإجابة والبيان في ص ٥٢ .

« صنعت خيراً » - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ،
 في عمل نصب . ويجوز في النعت : (الشجاع) الرفع الصوري^(١) تبعاً للفظ المنادى
 والنصب تبعاً لمحلّه .

(د) المنادى المفرد العاظم مبنى - في الأكثر كما عرفنا - فلا ينون إلا في
 الضرورة الشعرية ، فيباح تنوينه مع رفعه^(٢) ، أو نصبه^(٣) . فمثال الأول قول
 الشاعر يهدّد خصمه حميداً :

لا تهيجني - يا حميد - إن لي فتكة الليث ، إذا الليث غضب

ومثال الثاني قول المادح :

حسبنا منك - يا علياً^(٤) - أباد يشغنى بها الزمان نشيداً

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنياً على الضم ، لكنه منون للضرورة لزم
 التصريح بهذا عند إعرابه^(٥) ، وجاز في تابعه الرفع مراعاة للفظه - إن لم يوجد مانع
 آخر - والنصب مراعاة لمحلّه . أما إذا كان منصوباً منوئاً فيقال في إعرابه إنه
 منصوب منون للضرورة ، ولا يجوز في تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل
 المحلى في المبنى ، وقد ظهر النصب في اللفظ ، فلا داعي لإهماله ، ومراعاة
 غيره . . .

(١) يقال هنا ما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢ ، ٣) ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضرورة . وقد اجتمع
 التنوين وعدمه في العلم : « مطر » في بيت يستشهد به قدامة للتعا : هو :

سلام الله يا « مطر » عليها وليس عليك يا « مطر » السلام

(٣) والنصب في الضرورة - بالرغم من إباحته - أقل وأضعف من الرفع . ويقال في إعرابه :
 إنه منصوب مراعاة لبعض الهمجات ، وتنون للضرورة الشعر .

(٤) الضرورة في هذا البيت مباحة للشاعر ، ولكن تركها أفضل ؛ إذ لا يخل الوزن بتركها .
 وبعض النحاة يستشهد ببيت مثله ؛ هو قول الشاعر :

ضربت صدرها إلى وقالت يا « عدياً » لقد وقتك الأواقي

وموضع الشاهد : هو : يا عدياً .

القسم الثاني : النكرة^(١) المقصودة : ويراد بها :

”النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب“ ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين^(٢) بعد أن كانت تدل على واحد غير معين ، ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هي نكرة ، مبهمه ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ، و... ، وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة ، تغير شأنها ، ودلت على فرد معروف الذات والصفات - دون غيره - هو الذي اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام . والنكرة المقصودة هي - في الرأي الأنسب - القسم الوحيد الذي يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

حكمها :

الأكثر البناء^(٣) على الضمّة ، أو ما ينوب عنها - في محل نصب ، فهي شبيهة بالمفرد العلم في هذا . ومن أمثلتها قول شوقي يخاطب بليلته الحبيس :

يا طيرُ - والأمثالُ تُضْ رُبُ ليليب الأمثل - :

دُنياك من عاداتها ألا تكون لأعزك

(١) ونسى - كما في رقم ٣ من هامش ص ٤ - اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها في ص ١٠ ص ١٢١ م ٧ .

(٢) لفرق بين التمييز والتعريف في النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التمييز والتعريف في الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجعلان منه ، ويزولان معه . ولكنهما أصليان في العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر لنداء في إيجادها ، أو زوالها ، أو بقاءها - على الرأي الأرجح الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١ -

والمعارف متغلوة في درجة التعريف ، وقوته ، طبقاً لما سبق تفصيله في الموضع الأنسب (وهو ج ١ - م ١٧ رقم ٣ من هامش ص ١٩١) ومنه يعرف أن النكرة المقصودة في درجة اسم الإشارة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه ، وإما بالخطاب كما في الموضع السابق ، وكما في : « ب » من ج ١ م ٣٢ ، ص ٣٩٩ - وأن التعريف بالعلمية ذاتي ؛ فهو أقوى .

(٣) إلا في الضرورة الشعرية - كما سنعرف - ، وفي صورة أخرى معربة سيجيء في الزيادة والتفصيل : ص ٢٨ - ١٥ . وثالثة معربة نجيء في ص ٣٤ .

ولا يصح تنوينها إلا في الضرورة الشعرية ، فتُسَوَّن مرفوعةً أو منصوبة ،
كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرأ ، لا تُفْشِ أسرارَ الثورى وارحمْ فؤادَ السَّاهِرِ الولهانِ

ويصح : يا قمر^(١) . وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد^(٢) العلم المُسَوَّن فيهما .
هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ، ومفردة (أى : غير مضافة ،
ولا شبيهة بالمضاف) فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتى ، وإن
كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .

وإنما تبنى النكرة المقصودة المفردة على الوجه السالف بشرط ألا تكون موصوفة ،
وإذا تكون من الأعداد المتعاطفة^(٣) ، ولا معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة
أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : « يا »^(٤) ؛ لأن للأوليتين حكماً سيجم^(٥) ،
وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف — تأويلاً — دون غيره ، وهو معرب
واجب النصب ؛ نحو : يا لَقَوِيَّ لضعيف يستنصره ، ويا لَلْمَطَرِ الهَتَوْنُ !!
في نداء منكرتين معينين . فالمنادى مجرور باللام في محل نصب . وقد بقي معرباً
كشأنه السابق على النداء . وسيجيء البيان في باب الاستغاثة^(٦)

(١) سبق في « د » ص ٢٤ . ويجب التصريح باسمها عند الإعراب .

(٢، ٣) انظر « أ » ص ٢٨ و ص ٣٤ .

(٢) دون غيره ، ولا يصح حذفه في الحالتين ، — كما سبق في رقم ٦٥٥ من ص ٣ — .

(٤) ص ٧٧ — ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبني على الضم مطلقاً ؛ (أى : سواء
أكان مفرداً علماً ، أم نكرة مقصودة) :

وَابْنِ الْمَعْرُوفِ الْمُنَادَى الْمَفْرُودَ . عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا

فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعروف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المبهدة فيه في حالة رفعه
قبل النداء ؛ لأن الضم — لا الرفع — هو علامة البناء في الشائع ، فالذى علامته الفتحة يبنى عليها ، والذي
علامته الألف ؛ كالملقى ، أو الواو كجميع المذكور ، يبنى عليهما ... وهذا الحكم يطبق على القسمين :
المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلمية ؛
فهو سابق على النداء ، « باقٍ معها ولو زال النداء » ؛ طبقاً لأحد الرأيين المروطين في ص ١١ . أما
تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله — كما سبق في
هامش الصفحة الماضية — وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً في غير الضرورة وبعض الصور —

= التي أشرنا إليها في رقم ٣ من هامش ص ١٠. كما أن النكرة الموصوفة لا تبقى - في غير الضرورة - على الضم وجوباً إلا عند عدم وصفها وعدم طولها. فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتية في ص ٢٨ و ٣٤. ثم بين ابن مالك أن المنادى الذي يستحق البناء إذا كان مبنياً قبل منادائه، يجب تقدير بنائه الجديد، وملاحظته في النية، وإجراؤه مجرى المعرب الذي زال إعرابه بسبب النداء، وحل محله ببناء جديد، أو مجرى اسم مبنى في أصله، زال في التقدير ببناء القديم وحل محله ببناء طارئ جديد بسبب النداء - مع ملاحظة أن الجديد هو الذي يراعى وحده في جوابه - يقول : - ورأيه مدفوع برأى آخر سبق في ص ١١ - :

وَأَنؤ أَنضَمَامَ مَا بَنؤَا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجْزَ مُجْرَى ذِي بَنَاءٍ جَدِّدًا
وقيل أن يتم الكلام على هذا القسم أقوم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجيء شرحها وشرحه في ص ٣٣ هو :

والمفرد المنكور ، والمُضافا وشبهه انصب ، عادماً خلافاً

وعاد بعه إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » - أو ابنة - وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن ساقه مثالا مستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصلة في ص ١٨ ، ٢٠ - واكتفى في البيت الذي يليه بالنصر على أن الصفة (وهي كلمة : ابن ، وابنة) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاختصار على البناء على الضم يقول في اختصار معين :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ ، وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ : أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
(- تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف . وباضيه : وهن ، بمعنى : ضعف) .

والضمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ - قد حُتِمَا
(الألف التي في آخر كل شطر زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكرة تقتضي حكماً خاصاً) أو لم يقع علم بعد الابن . أي : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة - كما قلنا - ؛ فثال الأول يا غلام ابن سعد - سليمان النبي ابن داود . ومثال الثاني : ياسليمان ابن الذي .
ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع والنصب مع التثنية في الحالتين عند الاضطراب الثمري :

وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا
أي : اضم أو انصب ما اضطرراً نوناً مما له استحقاق ضم بين فيا سبق . والذي يستحق الضم فيها سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . . والمنادى المبني على الضم إذا نون يثق على بنائه ، وتثنيته طارئ للضرورة . أما في حالة تثنيته منصوباً فنقول - في الأحسن - إنه معرب منصوب ، تبعاً لبعض الجهات ، وأنه منون للضرورة ، - كما سبق في هامش ص ٢٤ -

زياد وتفصيل :

(١) تبنى النكرة المقصودة على الضم وجوباً إذا كانت غير موصوفة مطلقاً^(١) (أى : لا قبل النداء ، ولا بعده .) فإن ذلت قرينة واضحة - أى قرينة ؛ لفظية ، أو غير لفظية - على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد ، أو غير مفرد ؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تسمم معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده ، فدخل عليها النداء وهي متصلة بما يتممها ، وبسببه نخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب . . . مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتك من بعيد قادماً علينا ، ويبدو أنك رجل غريب ، فيا رجلاً غريباً ستكون بيننا عزيزاً) . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة وجوباً ، على الرأي الأغلب ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للثمت بالجملة أن تسمع : « سيزورنا اليوم وفد نعره ... » فتقول : يا وفداً نعره نحن في شوق لرؤيتك . ويصيح : يا وفداً من بلاد عزيزة ... أو يا وفداً أمابنا - إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة . ومن هذا أبيات الشاعر التي أنشأها حين قيل له : هذا شرع وراء دجلة تعبت به الرياح ؛ فقال أبياته التي مطلعها :

يا شراعاً وراء دجلة يجرى في دموعي ، تجنبتك العوادي .

ومن الأمثلة المسموعة التي لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء عن العرب في مشهور بالكرم : يا رجلاً كريماً أقبل . وقوله عليه السلام : يا عظيماً^(٢) .

(١) في هذه الصورة يصح وصف المعرفة بالنكرة ، (طبقاً لليان الآق هناوى ، د - ص ٣٠) وكذلك في رقم ٢ من فامش ص ٤٤) ، ولا تبنى النكرة المقصودة التي من الأعداد المتماثلة (انظر ص ٣٣)

(٢) في هذا المثال - وأشياؤه - مما يقع فيه المنادى ذكره مشتقة متحيلة الضمير وبمدها جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالاً من الضمير المستقر في المنادى المشتق ، وليست نعتاً ؛ لأن الثمت لا يكون معمولاً للمنوت المشتق - ويكون المشتق هو العامل الذي نصب جملة الحال ؛ فهي من معمولاته التي تتم معناه . ويترتب على هذا عنه أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التي تنصب . بشرط ألا يثبت أن الموصوف متأخر عن النداء - كما سبق - .

ويخالفه ابن مالك في تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت - يرمم تنكيرها حكماً - لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل في الثمت هو « يا » أو ما نابته عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من هم الشبيه بالمضاف . ورأى ابن مالك أوضح وأيسر ، ورأى ابن هشام أدق . =

يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ ، وَيَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلْ . وقول الشاعر :

أَدَارًا بِحَزْوِي هَجَّتْ لِعَيْنِ عَبْرَةٍ فَأَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَسْرِقُ

فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار وجودها قبل أن يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشباهاها منصوبة . وقيل اكتسبت هي وصفتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف متلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معاً ، وإن شئت فقل : إنه أكسب المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف فوراً من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تنتمي للمنادى ؛ فهي بمنزلة المفعول من العامل . ومن أجلها انتقلت النكرة المقصودة^(١) إلى قسم الشبيه بالمضاف . وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب .

أما إذا دلت القرينة الواضحة على أن وصف النكرة المقصودة كان بعد النداء فإن المنادى يجب - في الأغلب - بناؤه على الضم ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفة له . ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ، فاستحقت البناء وجوباً . فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فلأنما تجيء بعد أن تسم البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصلي الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب . والمنادى في هذه الصورة معرف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئة بعد النداء قد تكون نكرة جوازاً ؛ إذ لا مانع في هذه الصورة من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالجمل - لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل^(٢) . والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب في النعت المطابقة فيه . وإنما يجيزه ، فخالفه المطابقة في التعريف مغتفرة في هذه الصورة ؛ (كما سيجيء)^(٣) .

= فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي خالية من الضمير ، ولا مكان - في الغالب - لحيء الجملة أو شبهها حالاً منه ، ويعين إعرابها صفة .

(١) وفي ص ٣٤ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .
(٢) راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته - في هذا الباب عند الكلام على النكرة المقصودة غيرها . وسبق لإيضاح هذا المناسبة أخرى في باب « الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة غير المضافة (ج ٢ ص ٩٢) ولما إشارة في باب النعت أيضاً (ج ٣ ص ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) في ص ٥٥ . أما الصفة التي سبقت مجيء النداء فطابقة في التعريف والتذكير للموصوف .
حيث لا تتغير المطابقة بعد النداء .

فإن لم توجد قرينة ، تدل بوضوح على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً في النكرة الموصوفة ، سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب في الأغلب — تحقيق القيد ، بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أبسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة في أراء المعنى من الأول ، فالرأيان محمودان .

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يوصف يظل على حاله في قسم المفرد العلم^(١) ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

(ب) إذا كانت النكرة المقصودة اسماً منقوصاً ، منوناً ، محذوف الياء للتثنية ؛ (مثل : داع — مريض — مستهذئ) — أو اسماً مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل : فتى — علا — غنى) — وبنييت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم^(٢) في المفرد العلم في تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا :

(ح) هل يعدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبينة أصالة قبل النداء وليست أهلاماً (كالإشارة ، وضمير المخاطب . . .) فتبنى على الضم المقدر ؟ . . راجع الشرح والتفصيل الذي بسطناه^(٣) .

(د) تصوير النكرة المقصودة التي لم توصف قبل النداء ، معرفة بسبب النداء — كما شرحنا — فتعريفه له طارئ ، فتوصف بالمعرفة ؛ تبعاً لهذا التعريف الطارئ ، ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقة من التنكير ، فتقول لرجل معين : يا رجلاً المهذب ، أو مهذباً . والأول أحسن^(٤) .

أمّا النكرة التي توصف قبل أن تُنادى فإن صفتها واجبة المطابقة لها تعريفاً وتنكيراً ، فيجوز النداء وهي مطابقة قبل مجيئه فلا يغير المطابقة .

(١) راجع ما سبق في ص ٢١ خاصة بهذا . (٢) في رقم ٢ ص ١٥ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٩١ . (٤) سبق بيان المراجع في هامش رقم ٢ من ص ٢٨ .

القسم الثالث : النكرة غير المقصودة ^(١) ، وهي الباقية على إيهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة ؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً .

حكمها :

وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلاً تَدْكُرُ الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا ^(٢) عَرَضْتُ ^(٣) فَبَلَّغْنِي : نَدَامَايَ ^(٤) مِنْ نَجْرَانٍ ^(٥) أَلَا تَلَاقِيَا

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب ^(٦) ،

سواء أكانت محضة ؛ كقول الشاعر :

فِيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بَيَّ الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَيَّ مَا لَيْسَ بِبَلَّغُهُ هَجْرُ
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوْرِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَيَا سَكْوَةَ الْآيَامِ مَوْعِدُكَ الْحَشْرُ

ومثل قول القائل :

يَا أَخَا الْبَلَدِ سَنَاءً ^(٧) وَسَنَاءً ^(٨) حَفِظَ اللَّهُ زَمَانًا أَطْلَعَكِ

أم غير محضة كقول الآخر :

يَا فَاشِيرَ الْعِلْمِ بَهْذَى الْبِلَادِ وَفَقْتُ نَشْرَ الْعِلْمِ مِثْلُ الْجِهَادِ

حكمها :

وجوب النصب بالفتحة ، أو بما ينوب عنها .

(١) وتسمى اسم الجنس غير المبين - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤ :

(٢) « إِمَّا » هذه مركبة من « إِنْ » الظرفية المدغم فيها : « مَا » للزائدة .

(٣) أَيْت . . .

(٤) نَدَامَى : جمع ، من مفرداته : نَدَامَانٌ ، وهو : اللؤنس في مجلس الشراب .

(٥) بَلَدٌ فِي الْيَمَنِ .

(٦) مسايرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع في الجملة الواحدة التندائية التي ليست

للتدبة ، خطابين لشخصين مختلفين . حل حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه في المعنى ، ومخالفاً

له في المدلول ؛ فحين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تمارس - وهذا في غير التدبة - ، فلا يصح أن

يقال : يَا خَادِمَكَ ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير مخاطب آخر غير

المضاف . - ولهذا إشارة في ص ٥٥ - أما في التدبة فيجوز الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ٩١ .

(٨) ضَوْأً .

(٧) شَرَفًا وَرَفْعًا .

ويُلاحق بهذا القسم فداء : « اثنتى عَشَرَ » ، واثنتى عشرة « فينصب صدرهما بالياء في أحد الرأيسين اللذين سبق شرحهما^(١) - وهو الرأى المرجوح الذى يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام البحر الزائدة بين المنادى والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل^(٢) فى غادة :

لو تموت لراعيتى ، وقلت : ألا يا بُؤس للموت ، ليت الموت أبقاها
وقول الآخر^(٣) :

* يا بُؤسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامٍ ..

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل مُنَادٍ جاء بعده معمول ينتمى معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً بالمنادى ، أم منصوباً به ، أم مجروراً بالحرف - لا بالإضافة^(٤) - والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفاً على المنادى قبل النداء ، أم نعتاً له قبل النداء أيضاً^(٥)

حكمه :

كسابقه - وجوب نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسماً سلطانُهُ لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيمًا جاهُهُ لا تغر ، فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ما ليس لك كيف تسعد ؟ ويا آكيلاً مالَ غيرك ، كيف تنعم ؟ وقول حافظ فى عمر بن الخطاب :

يا رافعاً رايةَ الشورى ، وحارسها جزاك ربك خيراً عن مُحبيها

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٩ وهامش ص ١٧ وهو الرأى الكفى المرجوح ، الذى يوجب بأن صورتها كالمشتافين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صدرها .

(٢) هو جنادة المذرى ، عن أدركوا الدولة الأموية .

(٣) هو النابغة الذبياني . وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد . . . (يقال :

خالى فلان قبيلته ، أى : تركها .) والمعنى : اتركوا بنى أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب - والبيت سبق فى ج ٢ باب « حروف الجر » عند الكلام على اللام .

(٤) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى هو المضاف ، فيدخل فى قسم

المضاف ، لا الشبيه به . (٥) طبقاً للبيان الخاص بالتمت فى ص ٢٨ .

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي :

يا طالِباً لمعالِي المُلْكِ مُجْتَهِداً خُذْهَا من العِلْمِ ، أوْخُذْهَا من المَالِ
وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق ^(١)) ، وكما ينبغي .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمي بمجموع المتعاطفين ^(٢) من
أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً
وأربعين . . . و . . . في نداء المسمَّى بهما معاً . وتظل الواو عاطفة ، ومنه
قول الشاعر في نداء قصر يرثيه ، يسمى : خمساً وعشرين :
أخمساً وعشرين ^(٣) صِرت خراباً فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ
وقد سبقت أمثلة النعت قبل النداء ^(٤) .

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة
— هما : المفرد العَلَمُ ، والنكرة المقصودة — يبينان في أكثر حالاتهما على الضمة
أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهي النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه —
منصوبة دائماً .

(١) في ص ١٣ و ٢٦ والبيان في ص ٧٩ .

(٢) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) علم عل قصر فخم ، أشم ، أفاه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

(٤) في ص ٢٨ — وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه

في ص ٢٧ :

والمُفْرَدُ الْمُنْكَورُ ، والمُضَافُ ، وَشَبْهُهُ ، انْصَبُ . عَادَماً خِلَافاً

يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبهة
بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف في نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد
في نصبها خلافاً ذا قيمة . ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام
عليها في مناسباتها الخاصة (ص ٢٧ وما بعدها) وهي :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ ضُمُّ وَاِفْتَحَنَ مِنْ نَحْوُ : أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنَّ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ ، قَدْ حُتَمَا
وَاضْمُ أَوْ انْصَبُ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
النحو الواقي — رابع

زيادة وتفصيل :

(١) في نداء الأعداد المتعاطفة^(١) المسمّى بها قبل النداء — كالتي في الصفحة السالفة — يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء ، بشرط أن يكونا — معاً — علماً على فرد واحد : سُميَ بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف في الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه^(٢) . . . وفي هذه الصورة يمنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلم : « عبد شمس » أو « عبد قيس » ، أو غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة ، مقصودة ، عديتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادي نكرة مقصودة ، لكنها طالت ، بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادي أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده — وهو المعطوف عليه المنادى — جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثاني — وهو المعطوف — جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون ، وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ، ويجب نصب الثاني أو رفعه^(٣) ؛ مراعاة لهل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح في مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثاني ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيد التعريف ، إذ لم يدخل عليه — مباشرة — حرف نداء يفيد ذلك ،

(١) أي : المشتعلة حل معطوف عليه ومعطوف .

(٢) والإعراب السابق هو المختار عندهم . على الرغم من أن التسمية وقعت بكلمتين معاً بإعراب كل واحدة منهما على حدة مشكل — كما جاء في حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضوع — ثم قالت ما نصه : « (إلا أن يقال : إن في إعراب كل بالإعراب الذي استجفه المجموع دفعا للتحكم ؛ كقولهم : الزمان حلو حاض) » .

(٣) هذا الرفع صوري ظاهري فقط ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٣ من ص ٥٢ .

.....

 أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصود عليه . ولا مانع من الاستثناء
 عن « أل » هذه ، ويجيء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ،
 ويجب في هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة ؛ ولا تذكر معه
 « أل » ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلا على الوجه الذي سنشرحه في الصفحة
 التالية .

(ب) وأيضاً تُعتَبر النكرة المقصودة الموصوفة قبل النداء داخلة في قسم
 الشبيه بالمضاف وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها^(١) . . .

المسألة ١٢٩ :

الجمع بين حرف النداء ، و « أل »

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء « بأل » فلا يصح الجمع بينه وبين حرف النداء^(١) ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : « الله » ، نحو : « يا الله^(٢) » ، سبحانه !! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات . والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : « اللهم » ، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء^(٣) ، نحو قوله تعالى : (قل : اللهم ، مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء . . .) . وكقول عليّ - رضي الله عنه - وقد مدحه قوم في وجهه : (اللهم إني أعلم بي من نفسي ، وأنا أعلم بنفسي منهم . اللهم اجعلني خيراً مما يظنون ، واغفر لي ما لا يعلمون) .

ويقال في إعرابه : « الله » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : « يا » . ومن الشاذ الجمع بينهما ، كما في قول القائل :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقول : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

(١) لا فرق في المنع بين « يا » أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع - وهذا مذهب البصريين - مسaire الكلام العربي الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين لتعريف ، كما ، و « أل » . أما دخول « يا » أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة . والكوفيون يميزون الجمع بين « يا وأل » مطلقاً - كما سيجيء في هامش ص ٣٩ .

(٢) يجوز في همزة « أل » عند نداء لفظ الجلالة - الله ، دون غيره - بالحرف « يا » أن تكون للقطع ، فتظهر وجوباً في التعلق بالكتابة ، وتثبت معها ألف « يا » في التعلق بالكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ، فتحذف مع ألفها نطقاً وكتابةً معاً ، وتحذف ألف « يا » نطقاً فقط ؛ لا كتابةً - وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف « يا » نطقاً وكتابةً .

(٣) كما سيجيء في ص ٦٨ .

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :

لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمُنُّ نَعُ رَحْلَهُ ؛ فامتنع رحالك
وقول الآخر^(١) :

لَا هُمْ هَبْ لِي بَيَانًا أَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قَضَاءِ حَقِّكَ نَامِ قَاضِيهَا
فتكون كلمة : «لاه» هي المنادى المبني على الضم^(٢) . . .

ولا مانع أن يبيء بعد : «اللهم» صفة له ، كقوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . . .) . ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها ، ويُعرب الصفة إعراباً آخر ؛ كأن تكون نداء مستأنفاً في الآية السالفة — والأُنسب الأخذ بالإباحة^(٣) . . .

(١) هو : حافظ إبراهيم ، في مطلع قصيدته المشهورة بالمُسرية ، في سيرة عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .

(٢) أما «لاه» التي ترد في النصوص القديمة كالتى في قول الشاعر :

لَا إِبْنَ عَمِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي بِفَتْخَرُونِي . . .
فأصلها «له» حذفت من أولها لام الجر .

(٣) هذا ، وتستعمل صيغة : «اللهم» في النداء الحقيقي على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع ، وتأكيذاً لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أحصيت أن زكاة المال تقى صاحبها حواذى الأيام؟ فتجيب : اللهم ، نعم . ومثل : أفضى الحازم ركوب ريس بئر النيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو والله ، لا ، وقد تستعمل لإفادة الندرة ، والدلالة على قلة الشيء أو بُعد وقوعه وتحقيقه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخى . اللهم إذا أبى أن يجيء ، وسأحدثه في شئوننا الهامة ، اللهم إذا لم يفضب . فن النداء أو المستبعد أن يأتي الأخ بزيارة أخيه ، أو الحديث معه .

وتعرب في الصورتين الأسيرتين — في الرأى الأنسب — كما تعرب في النداء الحقيقي . ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقى ، وأنه يخرج من معناه الأصل إلى معنى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيده لمضمونه . أو إفادة الندرة والبعد . . .

(الثانية) : المنادى المشبه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك :
 لَهْفَنَ : يا البلبل تونيماً وتغريداً أطيريتنا — يا الشافعي فقهاً وصالحاً سر على
 نهجك — يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاته ، أى : يا مثل البلبل . . .
 يا مثل الشافعي . . . ، يا مثل المأمون . . . فللمنادى في الحقيقة محذوف ، قد
 حل محله المضاف إليه ، فصار منادى بعد حذفه . ولا يصح^(١) يا « القرية » على
 إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث^(٢) به ، المجرور باللام المذكورة : نحو :
 يا لوالد لولود . فإن لم يكن مجروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا »
 و « أل » فلا يقال : يا والدا لولود .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علماً ؛
 نحو : يا ألدنى^(٣) كُتِبَ ؛ في فداء مسمى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن
 يقال فيه : « إنه مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — في
 محل نصب » . لأنه في هذه الصورة داخل في عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العَلَمَ .
 فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء « بأل » وكانت التسمية بالموصول وحده لم
 يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة فدائه أن تكون الصلة جزءاً من العَلَمَ .

(الخامسة) : فداء العَلَمَ المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بأل » ؛ نحو :
 الرجل زارع ؛ تقول : يا الرجل^(٣) زارع ، سر على بركة الله .

(السادسة) : العَلَمَ المبسوطة « بأل » إذا كانت جزءاً منه^(٣) ، يؤدي حذفها

(١) على سبيل الحقيقة ، لا الجواز .

(٢) سيجىء باب « الاستثناء » وأحكامها في ص ٧٧ . وأما الجمع فيها بين : « يا ، وأل » ففى

رقم ٣ من ص ٨٢ .

(٣) الهزة هنا لقطع بمد أن صارت في أول علم ؛ فيجب إثباتها لفظاً وكتابة في كل الأحوال ؛
 لأن المبدوء بحزوة وصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها
 إلا لفظ الجلالة : (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصة التي سبقت (في رقم ٢ من هامش ص ٣٦)
 وقد نص « الخضرى والصبان » على ما تقدم — آخر باب النداء ، ج ٣ - ، وهو المفهوم أيضاً من
 كلام « التصريح » ، ج ٢ في ذلك الموضع ، وكذلك « المغنى » ٢ - الباب السابع .

ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ ويحىء له بيان آكل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المنادى ؛ نحو : يا أبا صاحب - يا ألقاضى -
يا ألهادى ، فيمن اسمه : أبا صاحب بن عبّاد ، وألقاضى الفاضل - وألهادى
الخليفة العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة فى هذا ^(١) .

(السابعة) : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فترّا إياكما أن تُعقِبَانَا شَرّاً

.....

(١) وهذا رأى البصريين . أما الكوفيون فيميزون الجمع بين : « يا وأل » فى غير الضرورة
- كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٦ .

ولما سبق من حكم اجتماع « أل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المواضع :
وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ « أَل » إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، وَمَحْكِي الْجَمَلِ
وَالْأَكْثَرُ : « اللَّهُمَّ » ، بِالتَّخْوِيفِ وَشَدَّ : يَا « اللَّهُمَّ » فى قَرِيضِ
(فى قريض : فى شعر) . وقد نص الشاعر على امتناع الجمع بين « يا » و « أل » وهذا النص للتشيل المبرد
وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرعنا من أن الجمع المنعرج يشمل يا مع « أل » كما يشمل
أخوات « يا » مع « أل » أيضاً .

المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى^(١)

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما : يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار ، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف في بابها^(٢) .

(١) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوباً وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع مطلقاً^(٣) ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربياً مخلصاً لا تغفل مأثر قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطني العزيز رعاك ربي وجنبتك المكاره والشمروراً

وقول الآخر :

ياسارياً في دُجى الأهواء مغتسفاً^(٤) مألُ أمركَ للخُسران والندم

ومثل : أجيئوا داعي الله يا عربياً أهل اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو : يا عربياً كلكم أو كلهم^(٥)

(١) أكثر النماة من الخلاف المرقق، والتفريع الشاق في هذا الباب. وقد صفينا كل أحكامه وفروقه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذي لا غنى عنه أحياناً ، ثم ختناه بملخص - في ص ٥٧ - لا يتجاوز أسطراً ، فيه غنية للشاى ، ومن لا يريد بطلاً .

والتواييع أربعة معروفة ، (هي : النعت ، والمخطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل) وسبق لإيضاحها وتقصيل للكلام عليها في آخر الجزء الثالث . (٢) ص ٧٧ .

(٣) أى : سواء أكان هذا التابع مقروناً بأل ، أم غير مقرون - على الراجع فيهما - مضافاً ، أم غير مضاف .

(٤) يصح إعراب « مغتسفاً » فتاً ، ويصح حالا ؛ لوقوعها بعد نكرة موصوفة ؛ هي : سارياً .

(٥) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للقائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عمدة ، تسرى على تواييع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامة خطاب . وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل المأم الآتى في رقم ٢ من هامش ص ٤٩ .

وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عربياً كلكم أو كلهم ، أجيئوا داعي الله - يا هارون نفسك أو نفسه غداً بيد أخيك - يا هذا لقدى قمت أو قام ؛ أسرع للهبائخ .

وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من «أل» ^(١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل : بُوركت يا أبا عبيدة عامراً ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأول . أو : بوركت يا أبا عبيدة وخالداً . . . ولاداعي للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى ^(٢) - .

فالنصب هو الحكم العام لجميع أنواع المنادى المنصوب اللفظ وجوباً ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : «عطف النسق» ^(٣) . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، وجائزاً مستحسنناً فى بعض آخر ؛ طبقاً للبيان السالف ^(٤) . . .

(١) وكذا المبدوء «بأل» ؛ طبقاً لما يأتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٢) فى ص ٥٣ .

(٣) إلا على الرأى الآتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) يكاد النحاة يتفقون على الحالات الثلاث السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب - وهى حالة البدل - وعطف النسق المجرد من «أل» - فراجع مضطرب ، وخلافهم بمعد المضى . فجمهورهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل - ١ - فتقول فى البدل : بوركت يا أبا عبيدة عامراً . . . بيناء كلمة : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ بنصب كلمة : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا - فى راجع - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكانها تقول : «يا عامر ، ويا أبا عبيدة» . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء ؛ كما قلنا .

وهذا الكلام مردود من ناحيتين - (وحيداً تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف الذى أرفقناه) .

أولاهما : أن القاعدة التى يتسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عند قوية - لا يجد مسوغاً لإعراب التابع هنا منادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عند .

ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التسمية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : «المنادى» . لهذا تسامى بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبنيها المنادى ، مع أن التسمية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، ليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع)

وهناك حالة يجب فيها جرّ التابع - في رأى أكثر النحاة - هي التي يقع فيها المتبوع (المنادى) مجزوراً باللام - وهذا لا يكون إلا في الاستغاثة، وما في حكمها - نحو: يا أكرموا والدة نأولاد^(١).

= وشيء آخر أهم من الجدول السالف ؛ هو ما نص عليه سيويه - في الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ - قال للخليل: (أرايت قول العرب: «يا أخانا زيداً أقبل» . قال: عطفوه (أى: هو عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصيباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب في موضوع نصب . وقال قوم: «يا أخانا زيد» - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيد ؛ كما كان قوله: يا زيد أخانا . بمنزلة: «يا أخانا» فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً ، (أى: الحكم على حيث وحاله إذا كان غير مسبوq بحرف فداء مباشر) بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل . . .) . ا . ا .

ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الأكثر في المسوع ، وهذا هو الأهم . فلم نعدل عنه إلى غيره بما ليس له قوة ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، يرغم وضوح البلية في المثال ؟

ب - أما عطف النسل المجرى من «أل» فيقولون: إن حرف العطف منه بمنزلة عامل النداء فكان حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم في مثل: بوركت يا أبا حبيدة وغالد ؛ لأنه مفرد حاد ؛ - ينصب في مثل: بوركت يا جنود الفتح وأبا حبيدة ، ينصب كلمة «أبا» مربة . فما معنى أن حرف للعطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا في كلمة: «غالد» إنها منادى ، فليست إذاً بمعطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب . فن أين جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : «يا» وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى مع أنه لو وصف بكلمة: «ابن» أو «ابنة» لم يعتبر . . . ؟ . وفى هذا كله من الحذف والتقدير والاضمح من بعض النواحي ما يقتضى تفصيل الرأى الذى يبيح النصب ، وهو رأى يوليه السماع أيضاً . . .

هذا وإضافة النصب واستعماله تشمل المبدوء بآل ، والمجرى منها . غير أن الأفضل في المبدوء بآل أن يكون نصبه راجعاً لاعتباره معطوفاً على المنادى ، أو لاعتباره مقدولاً به لفعل محذوف ، أو منصوباً بمائل آخر يقتضى النصب . ولا يصح اعتباره منادى بحرف فداء محذوف ؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين «أل» وحرف النداء في غير المواضع التى يباح فيها الجمع . (انظر ما يتصل بالحكم السابق ، في رقم ٤ من ص ٥٣) .

(١) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر في التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجزور اللفظ بحرف جر أصل . وإذا كان المنادى المستغاث محتوماً بزيادة ألف الاستغاثة ، نحو: يا عليا ، ومحمداً) لم يجر في توابعه الرفع عند فريق ، فلا يصح: «ومحمداً» لأن المتبوع مبنى على الفتح ، =

ويجيز فيه فريق من النحاة أمرين : الجرماعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلله . وهذا الرأي أحسن — كما سيجيء^(١) في بابها^(٢)

• • •

(ب) وإن كان المنادى مبيناً وجوباً على الضم — لفظاً أو تقديرًا — فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع الشكلية فقط ، وإما جائزة الرفع الشكلية والنصب . وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلي بيان هذه الحالات الأربع :

١ — يجب — على الأشهر — نصب التّابع ، مراعاة لمحل هذا المنادى ، (ولا يصح مراعاة لفظه) في صورة واحدة ، هي : أن يكون التّابع نعتاً^(٣) ، أو عطف بيان ، أو توكيداً . بشرط أن يضاف التابع في الثلاثة إضافة محضة — وهذه تقتضي أن يكون المضاف مجرداً من «أل» — ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراقِ بالأمس ، نشرت لمواء الأمن . وطبّويت بساط الدّعة — يا أهرامُ أهرامَ الجيزة ، أنتنّ من عجائب الآثار — شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يُقبل معه ويُدبر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاءكم كلّكم^(٤) .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت في الحالة الثالثة الآتية^(٥) (حيث يصح فيها الرفع الصّوري ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة لمحلله) ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقروناً بأل^(٦) ؛ مثل :

= ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيًا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة — في محل نصب ؛ فيجوز في توابعه الرفع الشكل والنصب . وهذا الرأي أوضح وأنسب —

وسيجيء في ص ٤٥ وفي باب الاستغاثة ، ص ٨٦ .

(١) ص ٧٧ .

(٢) وإذا علمنا بهذا الرأي صار النصب حكماً عاماً يشمل جميع أنواع التابع المنادى المنصوب بالتفصيل السالف .

(٣) يشترط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشارة ، ولا كلمة ؛ «أى» أو : أمة — وإلا وجب رفع النعت صورة . لدخوله في حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهي الثانية .

(٤) انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٠ .

(٥) انظر ص ٥٢ . ويوضح الرفع الصّوري بما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(٦) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٢ .

يا زِيَادُ الْأَمِيرُ ، أو خَالِيًّا من « أَلْ » ومن الإضافة المحضة ^(١) ؛ مثل : يا رَجُلُ مُحَمَّدٍ — بالتثنية — أو مُحَمَّدًا ، أو يَكُونُ مضافًا لإضافة غير محضة ^(٢) ؛ نحو : يا مُسَافِرُ رَاكِبٌ ^(٣) السَّيَّارَةُ : أو الرَّاكِبُ السَّيَّارَةَ ، حاذِرُ عَوَاقِبِ الْإِسْرَاعِ . أو يَكُونُ عطف نسق ، أو بدلا . ولهذين حكمهما الخاص . . . إلى غير هذا مما سيحیی ببیانه مفصلا ^(٣) . . .

(١٤١) سبق للكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث .

(٢) لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن التثنية نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة ؛ وهي معرفة بالقصد والإقبال مع التثنية ، - لا يقال هذا ؛ لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٨ ؛ وفي ص ٢٩ وفي « د » ص ٣٠ من أنه يتسامح في التعريف الطلوي كتحريفها . ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة .

(راجع الصبان والخضري في هذا الموضع ؛ ولما بیان سابق في ج ٣ « باب الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٣١ وكذلك في : « باب التثنية » هناك عند الكلام على المطابقة م ١١٤ ص ٤٢٥) .

(٣) في ص ٥٢ - وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه : « فصل » قائلا :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ « أَلْ » أَلْزِمَهُ نَصْبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(المراد : « بلى الضم » ، هو المنادى المبني على الضمة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون في آخر المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبني قبل التثنية) .

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من « أَلْ » يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : « أزيد » ذا الحيل ، أي : يا زيد ؛ صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبني على الضم ، وتابعه هو « ذا » نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و « الحيل » مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابيع المنادى المبني على الضم لازمة النصب ، بشرط الإضافة والخلو من « أَلْ » وكذلك توابيع المنادى الذي ليس مبنيًا على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ - لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ، وَاجْعَلَا كَمْشَقِيلُ نَسَقًا وَبَدَلَا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق ولابد كحكم المنادى المستقل (يعربان في حالات وبينان في حالات) وما عداها عما لا يدخل في نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه . ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أَلْ أو مقروناً بها) يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في المجرد - أسرع وتدرك الأمر في البيت الثالث حيث يقول :

وَلَا يَكُنْ مَصْحُوبٌ « أَلْ » مَا نُسِقًا فِغْبِهِ وَجْهَان ، وَرَفَعُ بِنْتَقَى =

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التَّابِعِ المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ولذلك ينونُ إذا خلا من ألٍ والإضافة^(١) و . . . فهي طارئة لتحقيق غرض معين ، هو : المشاركة الصُّورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية . ومن التساهل في التعبير - أن يقال في ذلك التابع إنه مرفوع . أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتياع الشكلية للفظ المنادى - كما سيجيء في القسم الثالث -) .

ومن الناحية من يوجب النصب في صورة ثانية^(٢) ؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على الضمِّ مخمومًا بألف الاستغاثة ؛ نحو : يا جُنْدِيًّا وضابطًا ، أدركا المستغيث . فلا يجوز عنده في التابع - مهما كان نوعه ، ومنه كلمة : (ضابطًا) في المثال - إلا النصب مراعاة لحل المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف . لكن التحقيق والتزجيج يقطعان بجواز النصب ، ويجوز الرفع ، المباح في توابع المنادى المبني على الضم^(٣) .

٢ - ويجب رفع التابع مراعاة شكلية للفظ ذلك المنادى في صورتين :

إحداهما : أن يكون التابع نعتًا ، ومنعوتة - المنادى - هو كلمة : «أى» في التذكير ، «وَأَيَّة» في التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِّثْلُ

- (ينتق - يختار) كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع المنادى إذا كان المنادى «أى» أو «أية» . وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني الواجب رفعه . ولنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقتراه «بأل» وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بهما . وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعت إلا مرفوعاً مقترناً بهما (وله تفصيلات أوضحناها في الشرح الآتي) يقول :
وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
وَأَيُّ هَذَا ، أَيْهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ : «أى» بِسُورَى هَذَا يُرَدُّ
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ

(١) - كما سيجيء في ص ٥٢ - لأن المبني لا ينون في الغالب .

(٢) تقدمت الأول في ص ٤٣ .

(٣) راجع ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٢ وما يأتي في ص ٨١ .

فاستمعوا له . . .) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجُعي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . . .) ، « فَأَيُّ وَآيَةٍ » مبنيان على الضم في محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكرة مقصودة . و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لاتفارقهما^(١) وكلمتا : « الناس والنفس » . (وأشباههما) ، نعتان متحركتان بحركة مماثلة وجوباً لحركة المنادى ؛ مراعاة لمظهره الشكلي^(٢) فقط . مع أنه مبني ، وهما صفتان معربتان ، منصوبتان متحلاً ، لا لفظاً^(٣) (أى : أُنْهَما منصوبتان تبعاً لمحل المنادى) بفتحة مقدرة على الآخر . منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية^(٤) ، فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمشاركة ، ولا توصف بإعراب . ولا بناء - كما تقدم - (٥) . . .

وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة « أَيُّ وَآيَةٍ » يجب - في

(١) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة .

(٢) لهذا المظهر الشكلي بيان مفيد في ج ١ م ٧ ص ٩٨ - موضوع : أنواع الإعراب .

(٣) والمماثل يميز في لفظهما النصب أيضاً - كما سيجيء في رقم ١ من الطامش التالي - ، وكذا في أشباههما ما يكون نعت : « أَيُّ أَوْ آيَةٍ » وله ما يقيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنية - وإن كانت تلك القراءة شاذة - كما صرح بهذا الصبان . وشذوذها لا يمنع مما كتبتها بعد أن قرئ بها القرآن .

(٤) وقد تكون ضمة المماثلة مقدرة ؛ كقول المتنبي :

نَرَفَقَ أَيُّهَا الْمَوْلَىٰ عَلَيْهِمُ فَإِنَّ الرِّفْقَ بِالْجَانِي عِتَابُ

يريد : يأياها المولى . ويكون لهذه الضمة المقدرة من الآثار في التوابع وغيرها ما يكون لظاهرة .

كما أشرنا -

(٥) انظر ص ٤٩ - وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ أَلْ « بعد ضمة » يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى الْمَعْرِفَةِ

(بعد ، الأصل : بعد كلمة : « أيها ») يريد : ما كان نعتاً مبدوءاً بأل بعد كلمة :

أيها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وآية عند النداء ، يقتصر على اسم الإشارة والموصول ؛

و « أَيُّ هَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدَ وَوَصَفَ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يريد : ورد عن العرب : « أي هذا ، وأيها الذي » ؛ فالتت للوارد مقصور على اسم الإشارة

واسم الموصول المبدوء بأل . ونعت « أَيُّ » بغيرها يرد ، أى : يرفض ويستبعد .

الشائع - كذلك في صفة صفتيهما، وفي كل تابع آخر للصفة - ففي مثل: (بارك الله فيك بأيتها الطبيبُ الرحيمُ) ، يتعين الرفع وحده في كلمة: «الرحيم» التي هي صفة للصفة ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت - الطبيب - في محل نصب ، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضي امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا محلاً^(١) . . .

(١) يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذي يزيل أثر الخلاف النحوي ، واضطراب الآراء فيه ، ويبين ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ٣ من هامش ص ٤٦) -
نقل الأشموني - وغيره - أن كلمة: «أَيَّ» إذا نوديت كانت فكرة مقصودة مبنية على الضم وتكزبها «ها» التنبيه ، وتوثق أَيَّ لفظاً لتأنيث صحتها نحو: يأبها الإنسان - يأبها النفس . . . يلزم تابعها الرفع . وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به فحة الإتيان التي يقصد بها مجرد أمثالة والمماثلة لحركة المتبوع . وهذه الفحة لا توصف بإعراب ، ولا بناء - كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل - وأجاز المازني (كما في رقم ٣ من هامش للصفحة السابقة) في هذا التابع نصبه ، قياساً على غيره من تابع أنواع المنادى المبني على الضم . . .
ثم قال الأشموني :

إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالتداء، وقد جاءت «أَيَّ» وصلة وسيلة لتداء ما فيه «أل» .
وهنا قال الصبان ما نصه الخرفي :

(وقوله: «إن المقصود بالتداء هو التابع» - ومع ذلك ينبغي ألا يكون عمله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مغلولاً به ، بل تابع له . ويؤيد هذا قول ابن المصنف ، وسيذكره الشارح (الأشموني) أيضاً ؛ فإنه لو وصفت صفة «أَيَّ» تعين الرفع) . ١ هـ

ومن الكلام السابق تبين صراحة أن التابع لا يكون هنا منصوباً مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا محلاً . لكن الصبان قال بعد ذلك كلاماً قوياً موافقاً لقضايا والأصول العامة يمتنع على ما سبق ، ونصه :
(أنا أقول : يرد عليه أن تابع ذي محل ، له محل متبوعه . وسيتضح ينبغي أن يكون محل تابع «أَيَّ» نصيباً ، وأن يصح نصب نعمته . ويؤيده ما قدناه - قريباً قبل ذلك بصفتين - من الدمايني في : «يا زيد الظريف صاحب عمرو» أنه إن قدر : «صاحب عمرو» نعتاً للظريف ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، على ما بيناه سابقاً . اللهم إلا أن يكون منع نصب نعمت تابع «أَيَّ» لعدم سماع أصلاً .

ثم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع «أَيَّ» محل نصب ، ولا يجوز نصب نعمته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول ، والتقدير : «يُدعى العاقل» كالمعر لكن ما بعد «أَيَّ» على هذا التقدير ليس تابعاً لأي في الحقيقة ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له . فتأمل) . ١ هـ

فالصبان يرى أن تابع «أَيَّ» لا بد أن يكون منصوباً محلاً مثل المتبوع «أَيَّ» (لأن كلمة «أَيَّ» مبنية على الضم في محل نصب) والشأن في التابع - دائماً - أن يكون له محل كحل المتبوع . وهذا كلام صحيح قوي لا يمتنع الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ، والسماع الأهمية الأول في النزاع -

ثانيتها : أن يكون التابع نعتاً ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء « بأل »^(١) ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة ، - إلا في بعض مواضع سبقت^(٢) - نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل في حكمك ، ويا هذه السائحة لا تتعجلي . . . فالمنادى مبني على ضم مقدر في محل نصب ؛ فيجب رفع النعت في المثالين وأشباههما ، رفعاً صورياً ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء - كما سبق - وإنما هو رفع جيء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح نصب النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

وجود النعت على هذه الصورة ضروري ، ليدل على المشار إليه ، ويكشفه . ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الإفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران^(٣) - كما مبين في القسم الرابع .

= حكم لا يمتدح عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاختصار على رأى الأسموفى - ومن وافقه - أنسب ؛ مبالغة في الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يمتدح عليه الصبان - أو غيره - وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحة النصب المحل ، وهذه الإباحة قد أضعفها عدم ورود السماع بها .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك بيتاً أهدنا له في ص ٥٥ :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفْقِيتُ الْمَعْرِفَةَ

(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأي - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة « بأل » من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعت اسم إشارة مظه - كسبجىء في رقم ٢ من ص ٥٥ - وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه . أما إذا لم يؤد ذلك فالنعت ليس واجباً .

(٢) في ص ٣٦ .

(٣) لأن التابع سيمرّب في هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل في القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

زيادة وتفصيل :

١ - يجب إفراد « أَيْ » وأَيْتة « عند وقوعهما منادى ، فلا يصح أن تلحقهما علامة تثنية ، أو جمع ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو :
يأيتها الناصح اعملْ بتصحك أولاً - يأيتها المتنافسان ترفعاً عن الحقد -
يأيتها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . يأيتها الناصحة اعملى ... - يأيتها المتنافسان -
يأيتها الطالبات اعملن ...

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ما سبق ، ومثال التأنيث أيضاً : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة - يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أَيْ » المجردة من التاء ، عدم المماثلة (ولكنه ليس الأحسن) فنظل بصورة واحدة للمذكر والمؤنث . ولا يصح هذا فى « أَيْتة » المختومة بالتاء ، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

ولا بد من وصف « أَيْ وأَيْتة » عند نداءتهما ؛ إما باسم تابع فى ضبطه لجرκτηما اللفظية الظاهرة وحدهما ^(١) مُعَرَّفَ بِأَلِ الجَنَسِيَةِ فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بِأَلِ ^(٢) ، وإما باسم إشارة مجرد من

(١) يميز فيه بعض النحاة النصب - طبقاً لما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦ - مراعاة للمحل كظائره - أما الذين يمتنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسحوح .

(٢) اشترط « الجمع » (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مصدرًا بِأَلِ ، وصلته خالية من الخطاب ؛ فلا يقال : يأها الذى قمت . فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول فصل : تابع المنادى) صحة ذلك قائلاً ما نصه : (ويجوز : يأها الذى قام ، ويأها الذى قمت) . ا. هـ . والظاهر أن الذى منه « الجمع » ليس بالمتنوع ، ولكنه غير الأوضح فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره أكثر النحاة ونصه : (كما نقله الصبان ج ٣ أول تابع المنادى ؛ تعليقاً على المثال النحوى الذى عرضه الأشموني ؛ وهو :
يا تميم كلهم ، أو كلكم) :

والضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ النية ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل النية ، وبلغظ الخطاب ؛ نظراً إلى كون المنادى مخاطباً ؛ فملت أنه يجوز -

كاف الخطاب^(١)، ويتحتم — في الرأي الأشهر والأولنى — أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها ؛ فيكون كل منهما مبنياً في محل رفع فقط^(٢) ؛ تبعاً لصورة المنعوت — المنادى — نحو :
يأيها العلم الخفاق ، تحية ، ويأيها الراية العزيرة سلمت على الأيام ،
أو : يأيها الذى يخفق فوق العروس ، تحية ، ويأيها التى ترفرفين سلمت . . .
ومن الأمثلة قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى . . .) وقوله تعالى :

(يأيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً : وسبحوه بكرة وأصيلاً) ،
وقول الشاعر :

أيها ذا الشاكي وما بك داء كُنْ جميلاً ترَ الوجودَ جميلاً
فإن كانت « أل » ليست جنسيةً ، — بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد كالمحمدين ، أو : زائدة لازمة لأنها قارنت الوضع ؛ مثل :
السموع والتسمع ، أو غير لازمة ، مثل اليزيد ، أو للمح الأصل كالحارث ، أو للغلبة كالنجم . . . — لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يأيها المحمدان . . . أو المحمدون .
وكذلك لا يقال : يأيها ذلك العالم ؛ لاشتغال الإشارة على كاف الخطاب^(٣) .
وإذا وصفت « أى » وأية باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون بأل ، كالبيت المتقدم^(٤) . . .

٢ — إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وتصير بعد النداء

— أيضاً يا زيد نفسه ، أو نفسك . قاله الدمامي . . . » ١٠ ثم قال الصيان بعد ذلك : (ويمحوز يأيها الذى قام ويأيها الذى قيت) ١٠ .

وقد أضربنا لما سبق في ج ١ م ١٩ ص ١٨٤ وفي ص ٢٤٣ أيضاً .

(١ ، ١) متناً لاشتغال الجملة الواحدة — في غير التذية — على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (في رقم ٦ من هامش ص ٣١) سواء أوجدت إضافة ؛ كالنحال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالنحال الذى هنا .

(٢) وبعضهم يميز النصب ، على المحل ؛ — طبقاً لما سلف في رقم ١ من هامش ص ٩٤ .

(٣) وفي الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشارة لهذا .

للمعهد الحضورى) . أو : باسم موصول مبدوء « بآل »^(١) ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ، فإن فى هذا التحصين كمال الغاية ، ونعم المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ، ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة^(٢) .

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بآل » عطف بيان ، سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق : نحو : يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وُصلة لتداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالتداء ، للدليل يدل على ذلك . أما إن قصد تداء اسم الإشارة ، وقُدِّرَ الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه ...) فلا يلزم نعته : ولا رفع نعت نعته^(٣) .

٣ - يتردد فى هذا الباب لفظ : « المنادى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكتفى فى إزالة إبهامه التداء : ويجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه) . ويقصدون : « أى » ، و « أية » (واسم الإشارة) لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما فى غير التداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول^(٤) . . . وبعض الظروف وأسماء الزمان التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى .

• • •

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧ - السابقة لأهميته .

(٢) سبق النص على هذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨ - وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا

كان المنوت اسم إشارة . وقد سبق بيانها فى باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٢٧٧) .

(٣) لأن حكم نعت النعت فى هذه الحالة هو حكم النعت .

(٤) طبقاً لما سبق فى أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ .

٣- ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو تأكيد ، وكذلك في النعت المضاف المقرون بـ «أل»^(١) ، وفي عطف النسق المقرون «بأل» ، نحو : يا معاويةُ الحليمُ ؛ بلغت بالحلم المدى . أو الواسعُ الحليم ، بنصب كلمتي : الحليم ، و «الواسعُ» مراعاة لخل المنادى ، وبضمهما مراعاة صورتيه شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبني على الضم ، أما النعت فعربٌ شكلاً ، ولكن الحركة التي على آخره حركة عَرَضية ، لا تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا عما يعارض التنوين كـ «أل» والإضافة ، «كما سبق»^(٢) ، فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة . ويقال في إعراب النعت بما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإلتصاق والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى^(٣) . ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع .

ومثل : يا أحمدُ المتنبئُ قتلَكَ غرورك . برفع «المتنبئ» أو نصبه على التوجيه السالف . ومثل : أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعين ، أو أجمعين ، برفع كلمة : أجمعين ، أو نصبها ، ومثل : يا محزونُ والمكروبُ ، إن حمل المومجنون . . . وفي هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المحقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع — هنا حرف النداء و «أل»^(٤) . . .

(١) اقتراحه «بأل» يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع و «أل» . وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و «أل» . وأما التوكيد المعنى فألفاظه معارف — كما سبق في بابها — فلا تقترن «بأل» التي لتعريف . ومن المهم ملاحظة الفوارق بين هذا التابع الذي يجوز فيه الأمران ، والتابع الذي يجب نصبه ، وقد سبق في (١) ص ٤٣ .

(٢) في ص ٤٥ .

(٣) يوضح الرفع الصوري بما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ — ولا ينطبق الحكم السابق لعل النعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعد نداءها . أما النعت السابق على نداءها فيجعلها شبيهاً بالمضاف وأجب النصب (كما سبق في ص ٢٨) فيتمين نصب النعت .

(٤) انظر ما سبق متصلاً بعطف النسق ص ٣٤ .

٤- ويعتبر التابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق^(١) إذا كان بدلاً ، أو كان عطف نسق خالياً من «أل»^(٢) ؛ فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفرداً معرفة - بالعلمية أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شبهةً بالمضاف ؛ فثال البناء على الضم : يا جيشُ قادةُ^(٣) وجنداً أنت حمى البلاد ، ببناء كلمة : « قادة » على الضم ؛ كبنائها لو كانت منادى . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجندُ أنتم حمى البلاد ؛ فبنى كلمة : « جنود » على الضم ما دام الخطاب لمعيّن في صورتين .

ومثال النصب : يا جيشُ جيشَ الوطنِ تيقّظْ ، أو : يا شبابُ وغيرَ الشبابِ ، لا تُقصروا في إنهاءِ البلاد . بنصب كلمتي « جيش » و « غير » ، لإضافتهما فهما في حكم المسبوقين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجازاة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة^(٤) . . .

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب ؛ مجازاةً للفريق الآخر الذي لا يوافق على اعتبار البدل وعطف النسق المجرد من «أل» في حكم المنادى المستقل للأسباب التي أسلفناها^(٥) .

• • •

(ح) وإن كان المنادى^(٦) مما يصح نصبه وبناءه على الضم فأمره محصور

(١) سبق عرض الرأيين في رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٢) لأن المبدوء بآل لا يتأدى إلا في مواضع سبقت في ص ٣٦ .

(٣) حل اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أي : قادة منه وجند .

(٤) وقد سبق تفصيل هذا في ص ٢ من ٤٨٧ م ٢٣ باب : البدل .

(٥) لن يترقب حل الأخذ بهذا الرأي فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن رأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف للمحذوف ، أو عامل آخر محذوف ؛ كقول أو شبهه . وقد تقدم في رقم ٤ من هامش ص ٤١ تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح .

(٦) في رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٦) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها في أول ص ٤٠ .

غالباً - في توعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .
 أولاً : المتنادي الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفضيل
 الكلام عليه ^(١) .

ثانياً : المتنادي المقرون الذي تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثاني المكرر ،
 سواء أكان المتنادي المفرد علمياً ، أم اسم جنس ، أم اسماً مشتقاً ^(٢) . مثال المكرر
 العلم : يا صلاح صلاح الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ! وقول الشاعر :
 أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ، ويا سعد سعد الحرز جين القطارف
 أجيلاً إلى داعي الهدي ، وشمشية على الله في الفردوس شمشية عارف
 ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلام غلام القوم كن أميناً على أسرارهم . ومثال
 المشتق المكرر : يا راصد راصد النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟
 وحكم المتنادي في مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم
 التابع وجوب النصب في الحالتين ، طبقاً للبيان التالي .

١ - في حالة نصب الأول - أي : المتنادي - يكون السبب راجعاً إما : لاعتبار
 هذا المتنادي مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام ، والاسم الثاني المكرر
 مقحماً ^(٣) بين المتضامين (ويحرب توكيداً لفظياً للأول ، أو مهملاً زائداً) .
 وإما : لاعتبار المتنادي ، مضافاً إلى محذوف بمائل المذكور ، وأصل الكلام :
 يا صلاح الدين صلاح الدين بإضافتين في الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم
 الثاني منصوباً على هذا الرأي - توكيداً لفظياً ^(٤) أو : بدلاً ، أو : عطيف

- (١) في ص ١٨ و ٢٠ و ٢١ بيان إعرابهما عند وقوعهما ثنائياً للمنادي .
 (٢) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن معنى النحاة لا يوافق إلا على العلم .
 (٣) أي : موصوفاً بين شيئين متماثلين ، وتوسطه بينهما - كما سيذكر - إما لأنه توكيد لفظي
 للأول ، أو : لأنه زائد في أي نوع يبيح زيادة الألفاظ زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء -
 تبعاً لبيان الذي في رقم ٣ من هاشم الصفحة التالية - والأول أحسن ، إذ لا خلاف في صحة
 (٤) لا يقال : كيف يحرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف
 نوع التبريد بينهما ، إذ تعريف الأول بالمعلمية أو بالانتماء لسل ، خلاف في ذلك ، سبق تفصيله في رقم ٢١
 من هاشم ص ١١ - وتعريف الثاني بالإضافة ، لأنه لا يضاف إلا بعد تجزئه من العلمية ؟
 لا يقال ذلك ، لأنه يمكن في التوكيد اللفظي ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصاله به شيء
 (كما سبق في باب التوكيد - ص ٢١ من ٢٨٨ م ١٦) .

بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف (١) .
 ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح في أداء الغرض .
 وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايقين ، وأعربناه
 توكيداً لفظياً ، (مسaire للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب (٢) كالمتبوع .
 أما إذا اعتبرناه زائداً (٣) فهو مهمل لا يُعرب توكيداً ، ولا يبدل ولا يغير .
 وفتحته هي فتحة مماثلة ومماثلة للأول ، فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب ،
 وإنما هي حركة صورية للتشاكل المجرى .
 لا يرقى بطلان البناء الأول على الضم ، لأنه مفرد معرفة ، يتكون منبئة على الضم
 في محل نصب ، في نصب الثاني إنما على اعتبار أن توكيداً لفظياً ، أو بدلاً ، أو
 يعطف إياناً في الرفع في الثالثة محل للمنادى ، وإما محلي إعراب من متبوع ، مضافاً
 مشتقاً لعلو محل اعتبار مفعولاً به لفعل محذوف (٤) .

• • •

- (١) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد حذف النداء جزأين مركبين مما كثر كيب الأعداد : ثلاثة عشر - أربعة عشر ، وأخواتها ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثاني ، وهذا المضاف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصل (وهي حركة فتح الجزأين) فالفتحة التي على آخر الثاني هي فتحة البناء الأصل ، وليست فتحة الإعراب الآتية لنداء . أما الفتحة التي على آخر الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لقيط بنية الحرف المجالي التي هي فوقه .
- (٢) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايقين بالتوكيد اللفظي ؛ لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى ، وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب . وكان حقه أن ينون ولكن يفترض علم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين .
- (٣) وإذا كان زائداً - عند من يميز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايقين ، ولا يعتبر فصلاً ، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك المشاكلة بين الاسمين ، وعلى هذا فتحته فتحة إتياع للأول ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء .
- (٤) وإلى هذا القسم « - » يشير ابن مالك في بيت ضم به هذا الفصل :

فِي فَحْوٍ سَعْدٌ سَعْدٌ الْاَوْسُ يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضَمٌ ، وَافْتَحَ اَوَّلًا نَصِبٌ
 أي : في مثل : يا سعدُ سعدُ الأوس - والمنادى وثابته علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما .
 أما أولها فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابة في الألف بفتحها ، والقاعدة : كما نصبها البيت
 كناية عن الإعراب ، وتعليلها وأصلها على الوجه الأنسب معروض في الشرح .

زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثانى غير مضاف ؛ نحو : يا صلاحُ ، صلاح ، أو :
يا سعدُ سعد . . . ، جاز بناؤه على الضم ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن)
منادى حذف قبله حرف النداء « يا » ، وإما باعتباره توكيداً لفظياً يساير - هنا -
لفظ المنادى فى البناء . ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظياً تابعاً محل المنادى .

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان فى اللفظ إلا بشرط
أن يفيد البدل زيادة فى البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ،
لأن الشئ لا يبين نفسه^(١) . . .

(١) وإنما صح كبدل والبيان فى الحالة السابقة التى يكون فيها الثانى مضافاً لتتحقق شرطهما فيه .
- كما سبق فى ج ٢ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان -

ملخص موجز يتضمن ماسبق من أحكام توابع المنادى

جميع توابع المنادى بصح نصبها^(١) ، إلا فيما يأتي :

١- أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ «أى» أو «أية» أو اسم إشارة . فيجب في حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع مشابهة صورية فقط (أو نقول بالعبارة التي فيها التسميح : يجب رفع النعت في المظهر الشكلي ، بقصد مماثلة حركته لحركة المتنادى - بالتفصيل الذي سبق^(٢) - ، نحو : يَأْتِيهَا الْفَتَاةُ ، من كَثُرَ كَلَامُهُ كَثُرَ خَطْوُهُ . ومثل : يَا هَذَا الْغَلَامُ لَا تَنْسَ شُكْرَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ .

٢- أن يكون المتبوع - المنادى - مبنياً على الضم والتابع بدلاً ، أو عطف نسق مجرداً من «أل» ، فحكمهما حكم المنادى المستقل ، عند فريق من النحاة . أما غيرهم فيجيز النصب - وهو الأنسب - ليكون حكم النصب عاماً شاملاً - نحو : جَزَيْتَ خَيْرًا يَا عَائِشَةُ زَوْجَ الرَّسُولِ ، فلقد كنت مرجعاً وثيقاً في شئون الدين - يَا خَلِيجَةُ وَعَائِشَةُ كُنْتُمَا خَيْرَ عَوْنٍ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

٣- أن يكون المنادى مجرداً باللام في الاستغاثة وما يلحق بها ، فيجب جز التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه^(٣) ، نحو : يَا لَلْغَنِيِّ الْمَتِيلِ لِلْجَائِعِ ، وَيَا لَلْقَادِرِ الْقَوِيَّ لِلْعَاجِزِ .

(١) قد يكون هذا النصب واجباً في مواضع ، وبجائزاً في أخرى . فهو في الحالتين صحيح .

(٢) في رقم ٢ ص ٤٥ .

(٣) كما سبق - في ص ٨٠ .

المسألة (١٣٣) في إضافة الياء المتكلمة

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (١)

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه (٢) ، وقسم معتل الآخر ، وما يملحق به (٣) .

(١) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما لياء المتكلم محضة (٤) .

(١) لهذا الموضوع حلة قوية بموضوع : « المضاف إلى ياء المتكلم » الذي ليس منادى . - وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث ، ص ٩٧ من ١٣٧ - ولا يكاد أحدهما يستثنى عن الآخر . وتنبه إشارة في آخر الباب من ٦٢ إلى إضافة الأسماء الخمسة .

(٢) صحيح الآخر هو : ما ليس مختصاً بأحد أحرف العلة الثلاثة (الألف - الواو - الياء) . ومعتل الآخر : هو : ما في آخره حرف منها . فإن كان هذا الحرف ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة - وتلقب ، وتلقب ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمزاد هنا : حرف العلة . - ولهذا إشارة في هامش من ١٠٥ رقم ٢ - أما الذي يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذي يشبه الصحيح فهو ما في آخره حرف متحرك من حرق العلة (الواو - الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفوا ، سموا ، نهي ، بقى . . . وقد يكون الحرفان متشدين ، أو مخففين ، نحو : مرقو - مرقو - ظنوا - ظنوا . . . أما الألف فما كان مفتوحاً ما قبله دائماً . ومن التشبيه أيضاً : المختوم بياء مشددة فنسب ونحوه : (بما لم يكن نتيجة إدخال ياءين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقري ، بهي ، شافعي ، كربي . . . فخرج نحو : خليلي وصاحبني ويبي ، وكاتبتي . . . فلهذا النوع - ويسمى : « الملحق بالمعتل الآخر » - كما سيظهر في الرقم التالي ، وفي رقم ١ من ص ٧٢٢ - حكم خاص موضع في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، وله مبرز هنا آخر الباب - ص ٩٥

(٣) الملحق به هو : المثنى ، وجمع المذكر ، إذا أضفنا ، وحذفت فوئهما للإضافة ، ونظم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل واحد : وهي : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هي طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معهود من حروف الكلمة الثلاثية وجزء من بنيتها ، وليس طارئة لغرض الإعراب ؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضفنا وحذفت فوئهما للإضافة . وإنما يسميان ملتصقان بالمعتل . لاختراكتهما مع في المظهر الشكل ، وفي بعض الأحكام التي سترها في « ب » ص ٩٥ .

(٤) أما حكم غير المحضة فيجاء في ص ٦٢ .

ومباشرة^(١) ما يأتي :

١... - وجوب التصيب بفتحة مقدرة إن كان المتأدى مفرداً^(٢) أو جمع تكسیر ، أو جمع مؤنث سالمًا ، ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :
يا أخيه أين عهدك الإخاء ؟ أين ما كان بيننا من صفاء ؟
وقول الآخر :

سألتني عن النهار جفوني - رحم الله - يا جفوني - النهار
ونحو : يا زميلاني لكن تقديري وإكباري ، ونحو : يا سعيبي قد بلغت
بي المدى ، ويا صغوري إن أطلت الغياب فلن تهدأ نفسي .

فكلمة : (أخ - جفون - زميلات) - (سعي - صفون) وأشباهاها -
منادى ، مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت
لمناسبة الياء . (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إلى الياء ، مبنية
على السكون في محل جر^(٣) .

٢ - يصح في هذه الياء ستة لغات ، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من
بعض ، هي^(٤) :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ، كالآية الكرنية : (وإذا قال
إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً)^(٥) ونحو : مستقبل العالمين المحترق
أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنود ، أهلاً يا رجال ، أتم الفخر ، وبعد البلاد .

(١) أي : بغير فاصل بين المتضامين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتي في ص ٦٤ حيث
يصرف للفصل ، وللإضافة غير المختصة .

(٢) أي : المتأني وجع المذكور السالم للفتحة بالمعلول . كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .
ولما حكمهما الخاص وسبق في ص ٦٦ .

(٣) - للإعراب المنقذ (أو : التقديري) وكذا الإعراب المحل - إنية وأثار لا يمكن إغفالها ، وقد

أوضحناها في بابها الخاص ، وهو باب : « المغرب والمبني » ج ١ ص ٨٤ ، و م ١٦ ص ٦٩٨ .

(٤) أي : أصول العربية الآتي على غيره ، بحالة كثير من النحلة اختاروه ، وحيث أنه للطلاب الواردة

من كلام العرب ، كثيرة ، وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتبعة ما هو أقرب للعقل ،

وأبعد من الهم ، عند عدم القرينة ، كالصورة الثانية والثالثة ، بحيث يثبت في كل منهما الياء .

(٥) وقوله تعالى : (يا عباد لا خوف عليكم اليوم ، ولا أنتم تحزنون) .

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . .

يا رجالى . . .

بقاؤها مع بنائها على الافتح في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . . يا رجالى . . .

بنائها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً^(١) ؛ نحو : يا فرحاً بإنجاز

ما فرض الله ، ويا حسرتاً على التقصير . . . (والأصل^(٢)) : يا فترحى ،

يا حسرتى . . . ؛ فصار : يا فرحى . . . ، يا حسرتى . . . ، ثم صار :

يا فرحاً . . . يا حسرتاً . . .) والمنادى هنا منصوب - - والأيسر أن يكون

منصوباً بالفتحة الظاهرة - وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه ،

مبنية على السكون في محل جر^(٣) . . . ويجوز في هذه الصورة أن تلحقه هاء

السكت عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاه . . . - يا حسرتاه . . .

قلب الياء ألفاً على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحة قبلها دليلاً

عليها ؛ نحو : يا فرح . . . ، يا حسرة . . . وفي هذه الحالة يكون المنادى

منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، المحذوفة ، هي المضاف إليه^(٤) . . .

(١) لتحركها وفتح ما قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد الإعلال والإبدال .

(٢) هذا الأصل - كثيره من أمثاله الكثيرة - غيالى محض . ويجوز فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من طريق واضح مأثوف . ومعلوم أن هذه الأصول الخيالية والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة - ليست مقصورة على الصناعة النحوية ، فالنحاة في هذا كثيرهم من المشتغلين بساتر العلوم اللغوية وغير اللغوية . وقد أحسنوا وأقادوا ، إلا حين يسهون أو يتمسكون .

(٣) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للفرار عما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً . وسببهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أهدى الأمر إلى الإطالة .

(٤) يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه ، وألفات المتعددة التي في ياء المتكلم إذا كانت هي المضاف إليه :

واجعلْ مُنادى صَحَّحْ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدٍ، عَبْدِي - عَبْدًا، عَبْدِيَا
(صح - أى : صح آخره . عبداً = أصلها : عبدي ، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر)
يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر قبله كعبد - ، عبدي . . . أى : على مثال واحد مما يأتي - ولم يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهي أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من أيّس في تبين نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها^(١)) ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ إجماعاً لرأى من أهمّ لها من النحاة القدماء ، فلم يذكرها بين اللغات الجاثرة .

وتتلخص في حذف « الياء » ، - مع ملاحظتها في النية - وبناء المنادى على الضم (كالاسم المفرد المعرفة) . ويقع هذا في الكلمات التي تمشيع لإضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ^(٢) في النية كالكلمات : رَبِّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب وأشباهها مما يغلب استعماله مضافاً ؛ نحو : يا ربّ ، وفقى إلى ما يرضيك - يا قوم ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أمّ ، أنت أكثر الناس عطفاً على ، ويا أبّ ، أنت أشدهم عناية بي

وبما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضي حذف الياء ، وثلاثاً أخرى تقتضي إثباتها .

= يا عبد : مثال لما حذف فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها - يا عبدى ؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسورة قبلها - يا عبد : المنادى الذي قلبت معه ياء المتكلم ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف - يا عبد : . . . كالسابق ، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً - يا عبدى : المنادى الذي أضيف لياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها . ولم يتعرض السادسة التي يحذف فيها المضاف إليه ، ويبقى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيجيء شرحه في مكانه المناسب من هامش ص ٦٥ - هو :

وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ يَحْذَفُ الْيَاءُ اسْتِمْرُ فِي : «يَابْنَ أُمّ» ، «يَابْنَ عَمّ» ، لا مَقَرُّ

(١) سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوح المنادى : أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهة بالنكرة المقصودة في التعريف بالنداء وقصد الإجمال ، (لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بال) - أم يراعى حاله الحاضرة من ناحية بنائه على الضم

وهذا اختلاف ليس شكلياً ، وإنماله أثره في التوايح ؛ أن تكون واجبة النصب حقاً ، نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توايح المنادى المبني على الضم ، ولها أحكام مختلفة ، سبق شرحها في ص ٥٠ وما بعدها ؟

(٢) لأنها - وهي المشهورة بالإضافة - قد لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أول بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره .

٣ - إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة « أب » أو « أم » جاز فيه اللغات الست السابقة ، ولغات أربع أخرى ، وهي :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بـ « أ » التأنيث الحرفية عوضاً عنها مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر ، أو على الفتح - وكلاهما كثير قوى - أو على الضم ، وهو قليل ، ولكنه جائز ، نحو : يا أبتُ أنت كافلنا ، يا أمتُ أنت راعيتنا والمنادى في هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة (١) دائماً ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه والصورة الرابعة - وهي أقلها في السماع الوارد ، ولا يصح القياس عليها - : الجمع بين تاء التأنيث السالفة التي هي العوض ، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم ، نحو : يا أبتنا . . . يا أمتنا .

وكقول الشاعر :

يا أمتا أبصرني راكب في بلد مُسْتَحْفِرٍ (٢) لاجِبٍ (٣)

وقول الآخر :

يا أبتنا عَمَلِكْ أو عَمَسَا كَمَا

وفي هذه الصورة جمع بين العوض - وهو التاء - والعوض عنه ، وهو الياء المتقلبة ألفاً . ولذا قال بعض النحاة : إن هذه الألف ليست في أصلها ياء المتكلم ، وإنما هي حرف هجائي ، وزائد لمد الصوت . وهذا الرأي أوضح وأيسر في إعراب تلك الصيغ المسموعة .

(١) سبقَت الإشارة لهذا (في باب الإضافة لياء المتكلم - ص ٩٧ م ٣) والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً ، وأن تكتب تاء متصلة (أي : غير مربوطة) وبحوز كتابتها مربوطة ، كما يجوز حذف عليها بالهاء . لكن الأفضل الانصراف على الرأي الأول الذي يقضي باعتبارها تاء متصلة في جميع أحوالها .

(٢) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً . ولا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منه من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء .

(٣) مجهود عهد .

(٢) واسع .

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالاً في السماع الوارد ، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية ، فذكروها لتذكروها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم ، هي الجمع بين هذه الناء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفاً والناء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى ^(١) ، لا زلت فينا ، فلما لنا أمل في العيش ما دمت عائداً

وقول الآخر

كأنك فينا يا أبات ^(٢) غريب ^(٣)

هنا ، ولا تكون تام التانيث عوضاً عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب ، ووجودها في آخر كلتي : « أب ، وأم » يحتم استعمال كل واحدة منهما منادى ، ويمنع استعمالها في غيره ^(٤) .

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة — كما أسلفنا ^(٥) — فإن كانت غير محضة فالمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكثيرة التي لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائماً ومبنية على السكون أو الفتح ، كقولهم : (يا رائدي للهدى وقبت الردي ، ويا مرشدي للخير صانك الله من الزلل) . فالمنادى :

(١) - والأيسر في الإعراب أن تكون كلمة « أب » منادى منصوب مضاف والناء عرض عن الياء المحذوفة : أما المذكورة فصرف لغيرها فإثني من بناء الناء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة : لو : أن الناء لتانيث القفل ، والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت الناء بين المتضامين .

(٢) - ويقال في الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، والناء صرف لتانيث القفل ، يفتح بالفتحة ، أو الكسرة ، لو الفتحة — كما سلف .

(٣) - والى بعض ما سبق — في نداء « أب » و « أم » — يقول ابن مالك باخصار :

وفي النداء « أبت » ، « أمت » ، « عرض » واكسرة ، أو افتتح ، ومن الياء ثانياً عوضاً

يريد : عرض في النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبت ، يا أمت بكسرة الناء أو فتحتها ، وقد ترك القدماء شرح أن الناء عرض من ياء المتكلم المضاف إليه ، وانصرف علم هذا تاركاً التفسيرات التي عرضناها .

(- رائد ، ومرشد -) منصوب وجوباً بفتحة مقدرة ، والياء معها مبنية على السكون أو على الفتح ، ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفرداً^(١) .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة : بشرط أن يكون مضافاً للياء مباشرة ؛ كما تقدم^(٢) . فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المنادى - مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون : أو على الفتح^(٣) كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفاً إلا عملك ؛ إذا أحسنته جملك ؛ وإذا أتقنته كملك ؛ وقول الشاعر :

يا لهفَ نفسي إن كانت أموركو شتى ، وأحكيمَ أمرُ الناسِ فاجتمعوا
فيجوز : (إنصافى ، أو : انصافى - نفسى ، أو نفسى : بإسكان الياء أو فتحها) .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : (ابن أم ، أو : ابن عم ، أو : ابنة أم ، أو ابنة عم ، أو بنت أم ، أو بنت عم -) فالأفصح^(٤) فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ (نحو : يا بَنَ أمِّ كن على الخير معواناً لى ، ويا بَنَ عمِّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بنة أمِّ يا بنة عمِّ يا بنت أمِّ)

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون - فى الغالب -وصفاً عاملاً ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثنى وجع المذكر السالم ملحقات بالمثلى فى حكمه - وسيجيء فى ص ٦٦ - فإذا أضيف عند النداء لياء المتكلم وجب بنائها على الفتح وحده - فى الرأى الأصح .

(٢) فى ص ٥٨ . . .

(٣) ما لم تختم الضرورة الشعرية الاختصار على أحدهما .

(٤) قلنا : الأنصح ؛ لأن هناك لفتين آخرين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر القديم فى الرثاء :

يا بَنَ أُمِّ ، ويا شُقيِّقَ نفسي أنتَ خَلَفْتَنى لدهرٍ شديدٍ
وثانيهما : قلبها ألفاً ؛ كقول الآخر :

يا بنةَ عَمَّا لا تُلَوِّى وأهجعى

يا بنت عمّ . . .) فالمنادى معرب منصوب . والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة
الغائرة قبل الياء المحذوفة .

ويجوز في الألفاظ السالفة حذف الياء بعد قلبها ألفاً . وقلب الكسرة قبلها
فتحة : (يا بن أمّ . . . يا بن عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .
يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .) قلبت ياء المتكلم ألفاً بعد قلب الكسرة التي
قبلها فتحة . ثم حذفت ياء المتكلم المنقلبة ألفاً . وبقيت الفتحة قبلها دليلاً
عليها . فيقال عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التي منع
من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفاً . وحذفت
هذه الألف للتخفيف .

ويصح أن يقال في هذه الصورة : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه
تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمنزلة : « خمسة عشر » أو غيرها من الأعداد والألفاظ
المركبة المبنية على فتح الجزأين . وعندئذ يقال في الإعراب : (يا بن أمّ . . . يا بن
عمّ - يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .)
« ياء » حرف نداء . وما بعدها منادى مضاف . منصوب بفتحة مقدرة منع من
ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين . وياء المتكلم المحذوفة هي المضاف
إليه . وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء (في : ابن : وابنة . وبنت . . .)
حركة هجائية . لا توصف بإعراب ولا بناء ^(١) . . .

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر . أو ملحقاً ^(٢) به

(١) ويجوز - في الألفاظ السالفة - شيء آخر : هو إهمال الياء المحذوفة ، واعتبارها كأن لم
توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وإعرابه مبنياً على الضم
المقدر ، كأنهما كلمة واحدة مفردة مضمرة . ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للقرار منه .
وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة في بيت سبقت الإشارة إليه في هامش ص ٦١ ، وهو :

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ ، وحذفُ الياءِ اسْتَمَرَّ : في : « يا بن أمّ » « يا بن عمّ » . لَأَمْفَرُ

يا بن أمّ ، يا بن عمّ ، أصلهما : يا بن أمي - يا بن عمي . ويريد بهما : المنادى المضاف إلى
مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر منهما - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء
المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره بما سردناه . . .

(٢) بيان هذا الملحق في رقم ٣ من هامش ص ٥٨ .

فحكمه هو ما كان يجري عليه قبل النداء ، وقد سبق تفصيله^(١) ، ويتلخص في قاعدة واحدة^(٢) ؛ هي : تكون آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الأفصح - وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي :

١ - المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوفى في السرّاء والصرّاء .

٢ - المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو : يا داعي الخير ، لبّيك من داعٍ مطاع .

٣ - المثني وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح^(٣) ؛ كقول الشاعر في حديقة :

خُذْ الزاد يا عَيْتِي من حسن زهرها فما لكما دون الأزاهر من مُتَعٍ

٤ - جميع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابِقي إلى الغفران مكرُمةً إن الكرام إلى الغفران تسبقُ

٥ - المهنوم بياء مشددة ؛ وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمة مثل - عبقري -

يقال : أفرحتني يا عبقري ، بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى التي بقيت في ياء المتكلم المفتوحة .

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشددة قبلها مكسورة^(٤) ؛ نحو :

يا عبقري ، لك إكباري وتقديري . . .

ويصح قلب ياء المتكلم ألفاً وحذفها ؛ مع فتح الياء المشددة قبلها ؛ نحو :

يا عبقري . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك .

(١) ج ٣ ص ٩٧ من ١٤٧ .

(٢) هذا التلخيص لا يكاد يفي عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور

هامة كثيرة .

(٣) طبقاً لما سلف في رقم ١ من ج ١ ص ٦٤ .

(٤) لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة .

زيادة وتفصيل

(١) يجرى على الأسماء الخمسة : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند نداءها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغنى مباداتها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاختصار عليه هو إضافتها بحالها الحاضرة : دون إرجاع لامها المحذوفة (أى : دون إرجاع حرفها الأخير : وهو : «الواو» المحذوفة : إذ الشائع أن أصلها أبو - أخو - حمو - هنو - فمو . والميم والماء زائدتان فى : «فم» وفى «فمو» . . .) .

لذلك أضيفت تلك الأسماء - وهى متادلة - أو غير متادلة - أعربت على حسب حاجة الجملة ، وكُسِر حرفها الأخير الخالى لمناسبة الياء^(١) . فنقول : يا أبى - يا أخى - يا حمى - يا هنى - يا فى - وينصح فى هذه : يا فمى . وهناك رأى تستلزم من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل : مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تحريكه قبل ياء المتكلم . وهذه الياء يجب بناؤها على الفتح ، فتجتمع الواو والياء . وتسبق إحداهما بالسكون . فتقلب الواو ياء . وتدغم الياء فى الياء^(٢) . ويكسر ما قبلها لمناسبتها . فنقول يا أبى - يا أخى . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة بغيرية بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام^(٣) .

لهذا أماء ذو : التى تعربت بحركات الأسماء الخمسة فلا تصاف لتضمير المتكلم .

(ب) يجوز فى كلمة : «أبسم» المبدوءة بحزة الرسل : والمختومة بالميم الزائدة - ونوعاتها : أبين - إثبات الميم تحذف الإضافة وحذفها : نحو : يا بنمى ، أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

(٢) غنى هذا شبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الخالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم (وقد سبقت إشارة لهذا فى حاشية أخرى ، تب ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم من ١٣٨ م ٩٧) .

(٣) إن كان أصل : «فم» هو «فم» بآلية المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبينة على الفتح .

(٤) وتكون الأسماء الخمسة كالمثل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

المسألة ١٣٢ :

الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً لناسخ أو خبراً له ، ولا شيئاً آخر غير المنادى^(١) . وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :

١ - « أبت ، وأمت » بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الوجه الذي فصلناه^(٢) - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر معها - نحو : يا أبت ، إني لك مطيع ، ويا أمت إني بك بارٌّ . أي : يا أبى . . . يا أمى .

٢ - « اللهم » ، المختومة بالميم المشددة^(٣) ، نحو : اللهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

٣ - « فُلٌ » (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و « فُلَّةٌ » ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ فنحو : يا فُلٌ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عتله - يا فُلَّةُ ، القصدُ يُسْمَنُ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى (فُلٌ ، وفُلَّةٌ) مبنى على الضم دائماً في محل نصب .

ولا يعني أن يكون سبب التعيين هنا في الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد . . . وفاطمة . . .) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ،

(١) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لصير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكسائر غير المخاطب . (أما ضمير المخاطب ففريق يميز نداه ؛ طبقاً لما سلف في ص ٤) وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب - لسبب أنه في رقم ٢ من هامش ص ٤ - فلا يقال : يا ذاك . وكالاسم المبدوء بـ « بآل » في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها في ص ٣٥ ؛ فلا يقال : يا المكافح صدرك مأربك . . .

(٢) في ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) في ص ٣٦ وهاشبا الكلام على معانيها المختلفة ، وطريقة إعرابها .

مثل : يا رجلُ ؛ لِمُسْعِيْنٍ ، أو : يا فتاة ؛ لمُعِينَةٍ ، وقد عُرِفَت النَّكْرَةُ بالنداء والإقبال . . . — لا يعنينا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هي بناء الكلمة بصورتها الحالية على الفهم دائماً ، في محل نصب ، وعدم استعمالها في غير النداء إلا لضرورة شيعرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ إذ السماع الوارد في لفظها يقتضى قصرهما على المنادى المبني على الفهم^(١) . . .

زيادة وتفصيل :

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ما له من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملائه . وملخصه :

أن فريقاً من النحاة يرى أصل : « فُلٌّ » و « فُلَّةٌ » هو « فلان » و « فلانة » وأنهما في النداء — كأصلهما — كنايةتان عن علم شخص لرجل معين ، كـ « كعلی . . . وامرأة معينة » كـ « كزینب . . . » ، حذفت من آخرهما الألف والنون ، للترخيم^(١) — برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والتاء زائدتان . وأما النون فأصلية ؛ لأن مادة فعلهما الماضي هي : « فَلَئَنَّ » وعند التصغير — إذا سمى بهما — يقال فيهما « فُلَيْئَنَّ » و « فُلَيْئِنَّةٌ » ، وأنهما يختلفان في الاستعمال عن أصلهما الخالي من الحذف ، فلا يُستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى .

ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، وإلا وجب أن يقال في المذكر « فُلَاً » وفي المؤنث « فُلَانٌ » طبقاً لقواعده^(٢) .

ويخالفهما كثير من البصريين ؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان » و « فلانة » — كما يرى أنهما مختمتان بياء أصلية ، حذفت تخفيفاً ، كحذفها من كلمة « يد » ، فأصلهما : « فُلَيْيٌ » و « فُلَيْيَّةٌ »^(٣) وتصغيرهما

(١) سيأتى بابه في ص ١٠١ .

(٢) وهذه القواعد تقضى بالأى يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حروف مد زائد إلا إذا كان المُرْخَمَ خماسياً فصاعداً . وكلمة : « فلان » أربعة أحرف فقط ، فترخيمها هو : « يا فلا » .

كما تقضى تلك القواعد ألا يقال في التأنيث : « يا فلة » ، وإنما يقال : يا فلان

— راجع الصبيان في هذا الموضع ، وكذلك ص ١٠٢ الآية ، وما بعدها —

(٣) وإذا حذفت الياء وجب تحريك اللام إلى قبلها بالفتحة ؛ لأن الفتحة هي التي تناسب

«فُلْتِي» وفُلَيْتِي» ومادة ماضيهما «فَلْتِي» وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالإنشاد والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود، وتدل الثانية على امرأة مقصودة ؛ ولا يرجحان في أصلهما إلى كلمتي : «فلان وفلانة» اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل ، والآخر لمرأة — كما سبق — . وهذا الرأي أوضح ، وأبعد من التعقيد .

فالآراء متفقة على بناء «فُلُ» و «فُلْتَة» على الضم^(١)، مختلفة في أصلهما ، وفي نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتيهما هذه إلا منادى . وأن كلمتي : «فلان» و «فلانة» تستعملان في النداء وغيره^(٢)، مع اعتبارهما ، كناية عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأة معينة ، وفونهما أصلية ، ومادة فعلهما «فَلْتَن»^(٣) ؛ تقول في استعمالهما في النداء : يا فلانُ ، تضييع الغاية بين العجز والمثل ، ويا فلانةُ ، من أعجب بنفسه ضاعت هيئته . . . كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع مُحاضرة فلان . . . وبأدرك فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

(١) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم .

(٢ و ٣) راجع المحضرى .

٤- لُؤْمَانُ ، وَمَلَأْمُ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ،
وَنَوْمَانُ (وصف بمعنى : كثير النوم) ، نحو : يا لُؤْمَانُ أَوْ : يا مَلَأْمُ . من
أساء إلى غيره حاقّت به إساءته - يا نَوْمَانُ ، الاعتدال في كل الأمور حميد .
ويجوز في الثلاثة زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الثلاث
المسموعة غيرها مما يشاركها في الوزن إذا كان غير مسموع . فكل واحدة من هذه
منادى مبني على الضم في محل نصب .

٥- مَلَأْمَانُ ، وَمَخْبِثَانُ (وصفان بمعنى : لئيم . وخبيث) . . .
وغیرهما ؛ من كل وصف على وزن : «مفعّعلان» : وأصل مادته - في الغالب -
يدل على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود . مثل : مَكْرَمَانُ . وَمَطِيبَانُ ؛
(وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثلة : يا مَلَأْمَانُ . من
قَبِضَتْ سيرته تقاضته البلياء - يا مَخْبِثَانُ . من خَبِثَتْ نَفْسُهُ حُرِمَ
صفوة الحياة - يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَفَ كُرْبَةً غيره : كشف الله كُرْبَتَهُ -
يا مَطِيبَانُ ، من طابت سريرته سالته الليالي .

ويجوز زيادة تاء التأنيث في : «مفعّعلان» عند نداء المؤنث .

والأنسب الأخذ بالرأى الذي يبيع القياس في هذه الصيغة : الأكثره الوارد بها ،
أما إعرابها فكالنوع السابق^(١) . . .

٦- ما كان وصفاً على وزن : «فَعْلَلُ» بمعنى : فاعل ؛ لنم المذكر
وسببه ، نحو : غُدْرُ ، بمعنى : غادر ، وسُقْفَةٌ ، بمعنى : سَافِهٌ ، وشُسْتَمُ ،
بمعنى : شاتم . . . ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على
السبِّ والذم . ومن الأمثلة : يا غُدْرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . .
- يا سُقْفَةُ ، مَقْتُلُ الرجل بين فكَيْهِ . . .

(١) اكتب ابن مالك في الكلام على : «فل» و «قلة» ولؤمان وملأم ، ونومان ، بقوله في باب
عنوانه : «أسماء لازمت النداء» . . .

و«فُلٌ» بعض ما يُخَصُّ بالنداء «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا. واطْرَدَا...١-
ونعم البيت بقوله : «واطردا» . وهذا المختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من
حكم جديد يخص برزن : «فَمَلَدَ» وهذا الاتصال مريب في الشعر عامة .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السب ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالتنوع السابق .

٧ - ما كان وصفاً على وزن : « فَعَالٍ » - (بمعنى فاعل ، أو : فَعِيلَة) لسب الأنتى وذمها ، وهو مبنى على الكسر أصالة . وينقاس - فى الرأى الأنسب - فى كل ماله : فعل ، ثلاثى ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفاً كاملاً ، ومعناه السب والشتم ؛ نحو : غَدَارٍ وَسَرَّاقٍ . بمعنى : غادرة ، وسارقة ، ونحو : خَبَثَاتٍ ، وَكَمَكَاعٍ ؛ بمعنى : خبيثة ، ولكيعة ؛ أى : لثيمة وخسيصة . تقول : يا غَدَارٍ ؛ لا راحة لحسود ، ولا عهد لغدَار - يا خَبَثَاتٍ ، لا هدوء مع خُبُث ، ولا اطمئنان مع سوء نية ^(١) . . .

ومن الشروط السالفة بتضح أن وزن : « فَعَالٍ » لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج » لأنه غير ثلاثى : والفعل ؛ « كان » لأنه غير تام ، والفعل « لبس » . لأنه جامد : والفعل يذرُّ ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف ^(٢) . . .

أما إعرابها : فننادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - فى محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعَالٍ » المبنية على الكسر أصالة ، وأنتها قياسية فى الموضع السالف بشروطها - يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائماً ؛ مثل : تَمَرَّكٍ ؛ بمعنى اترك ما أمرك بتركه - نَزَّالٍ ، بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها - شَرَّابٍ ؛ بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شراب من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

(١) وبطل قول الشاعر :

عليك بأمر نفسك بالكاعر فما من كان مرعياً كراع

(٢) فى المشهور .

تَرَكَ - بِأَصَاحِي - مَا لَيْسَ بِحَمْدِهِ ^(١) سَرَّاءُ ^(٢) قَتَوَيْكَ مِنْ أَهْلِ الْمَرْوَاتِ
وقول الآخر :

نَزَالَ إِلَى حَيْثُ الْمَكَارِمُ تَبَغَّبِي أَلَيْفًا يَتَاغَبِيهَا ، أَمِينًا يَصْتُونُهَا

وسيجيء ^(٣) تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل . . . ^(٤)

وملخص ما سبق في هذا الباب :

أن في اللغة ألفاظاً لا تُسْتَعْمَلُ إلا منادى ، وهي أنواع ثلاثة :

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : سَرَّى .

(٢) في ص ١٤٠ م ١٤١ وكذلك يجيء في رقم ١ من هاشم ص ٢٦٠ بيان أنواعها المختلفة ومعانيها وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٣) ويقول ابن مالك - بإيجاز - في فداء ما هو على وزن : « فَعَالَ » الخاص بالأنثى ، و « فَعَالٍ » الخاص باسم فعل الأمر ، و « فَعَلْ » الخاص بتداء المذكر :

وَاطْرَدَا - وَاطْرَدَا - ١

فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنْ : يَا خَبَاتٍ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ - ٢

أي : اطرد في سب الأنثى : « يا خبات » وما كان على وزنها . والأصل : « فَعَالٍ » ، وما كان على وزنها . وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكَوْرِ : « فَعَلْ » وَلَا تَقِفْ . وَجَرَّ فِي الشَّعْرِ « قُلْ » - ٣

فهو يقرر أن فداء ما كان على وزن : « فَعَلْ » خاصاً بسب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوحه نهي عن القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوخ في الكلام التفتيح يبيح القياس ، كما بيناه من قبل . لهذا يكون الأخذ بالرأى المميز أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً .

وختم البيت بإباحتها جر « فل » في الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » : و « فلة » ملازمتان للداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا في تلك الضرورة ؛ كاليث التي يردودنه :

تَفِضْ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلِي

(الهوجل هنا : الصحراء التي لا أعلم فيها . اللجة - بفتح اللام - : الأصوات المختلفة) .

واليث متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصحراء مشيرة للبار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبها بقوم في لجة - وهي اختلاط الأصوات في الحرب - . يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أُمْسِكُ فَلَانًا مِنْ قُلٍ ، أي : اسجز بينهما . . .

ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة في البيت ليست المختصة بالداء ، وإنما هي اعصاولة لكلمة « فلان » التي تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد في البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل ، لوضوح الرأي القائل بأنها ليست منادى .

(أ) نوع مقصور على السماع الوارد ، لا يتجاوز الحكمُ لِنِظْمِهِ وَنَصِّهِ الْوَارِدَ إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه : أَبَتَ - أُمَّتْ : (الملازمين لتاء التانيث) - اللَّهُمَّ - قُلْ - فُلَّةٌ - لُؤْمَانٌ - مَلَأَمُ - نَوْمَانٌ .

وكل هذا النوع منادى ، مبنًى على الضم إلا « أَبَتَ وَأُمَّتْ » ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق ^(١) .

(ب) نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : « فَعْعَالٌ » لسبب الأنثى وضمها . وله شروط . . . مثل : يَا خَبَبَاتٍ - يَا غَدَّارٍ . . .

وهذا النوع منادى مبنًى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب . وهو غير النوع الذي على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر .

(ح) نوع في قياسه خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ، لكثرة الوارد منه . ومن ألفاظه ما كان على وزن : « مَفْعَلَانٌ » ^(٢) للذم (غالباً) ، أو للمدح ، ومنه : مَلَأْمَانٌ ، مَخْبَبَانٌ - مَكْرَمَانٌ - مَطْيَبَانٌ . ومن ألفاظه أيضاً ما كان على وزن : « فَعْعَلٌ » للذم المذكر وسببه ، نحو : غُدَّرَ ، وَسُفِّتَهُ . . .

وكل هذا النوع منادى مبنًى على الضم في محل نصب .

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر في محل نصب ، إلا وزن : « فَعْعَالٌ » فيبنى على ضم مقدر ، وإلاَّ أَبَتَ وَأُمَّتْ ، ففي إعرابهما التفصيل الذي سبق خاصاً بهما .

نداء المجهول — اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل — يا شاب — يا فتى — يا غلام — يا هذا — أيها السيد — أيها الأخ — يا زميل . . . كما نقول للأنثى : يا فتاة — يا شابة ، يا سيدة أيتها الأخت — يا زميلة . . . إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء ، والتي يترك اختيارها لذوق المتكلم . وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديماً ، وكما يستتار المتعلمون اليوم . . .

ومما اختاره العرب أحياناً كلمة : « هن » لنداء المذكر المجهول ، و « هنة » (بسكون^(١) النون أو فتحها) للمؤنثة المجهولة ، تقول : يا هن . لا تستشعر الوحشة في بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب — يا هنة ماذا تبغين ؟ . . . ويقولون في الثنية : يا هنتان . . . ، ويا هنتان . . . وفي جمعي السلامة : يا هنتون^(٢) يا هنتات .

وربما ختموا هذه الكلمات عند نداءها بالأحرف الزائدة التي قد تختصم بها في الندية^(٣) ؛ فيقولون في الأفراد : يا هنتاه ، ويا هنتاه ، وفي الثنية : يا هنتانية ويا هنتانية ، وفي الجمع : يا هنتوناه ، ويا هنتانوه ؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلا . وقد تثبت وصلا في الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولما كانت « هن » و « هنة » متعددة المعاني اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم — كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وقروها المختلفة .

(١) قال الصبان : إنه بسكون النون . وجاء في كثير من كتب اللغة بفتحها . ولعل الفتح أنسب لهاء التأنيث ، وليسائر المذكر في التحرك .

(٢) يسمونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٣) سيجيء بابها في ص ٨٩ .

الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع - وحده - التغلب عليها ، أو توقع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... : فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً ، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه ، ويخاف مجيئه ...

ومن الأمثلة : مناداة الغريق حين يُشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لئلساس للغريق » . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلاً فيرفع صوته : « يا لئلحجرأس للأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال في تعريفها إنها :

« نداء موجه إلى من يُختلص من شدة واقعة بالفعل ، أو يُعين على دفعها قبل وقوعها » .

أسلوبها وأركانها :

أسلوب الاستغاثة - على الوجه السالف - أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهي : حرف النداء « يا » ، وبعده - في الأغلب - : « المستغاث به » ؛ وهو المنادى الذي يُطلب منه العون والمساعدة ويسمى أيضاً : « المستغاث »^(١) ، وهذا الاسم أكثر شيوعاً هنا ، ثم : « المستغاث له » وهو الذي يُطلب بسببه العون ؛ إمّا لنصره وتأييده ، وإمّا للتغلب عليه ، كالمثاليين السافيين ؛ فهو الدافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته . من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية^(٢) ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتركز هذه الأحكام فيما يأتي :

- (١) يقال : استغاث الصبي بوالده ، أو استغاث الصربي والدّه ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة - وهذا هو الأكثر - وبإلواء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به .
- (٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلاً : إني أستغيث بك يا والدي - أدركني يا صديق وخلصني - أيها النبيل ادفع عني السوء الذي ينتظرنى -

(أ) ما يختص بحرف النداء :

يتعين هنا أن يكون حرف النداء هو : « يا » دون غيره من إخوته . وأن يكون مذكوراً^(١) دائماً ؛ نحو : يا للأحرار للمستضعفين ... فإن تخلف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثة .

• • •

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادى) :

١ - الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجمر الأصلية . ومنى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوباً ؛ نحو : يا لطلبيب الشريفي ، وقول الشاعر^(٢) :

يا لكرجال لِحِرَّة مرمودة^(٣) . قُلتُ بغير جريرة وجُنَّاح^(٤)

ووجود هذه اللام ليس واجباً ، إنما الواجب فتحها حين تذمّر ...^(٥) ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر :

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » ، نحو : يائي ليلسلفوف .

والثانية : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه « معطوف » على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا للوالد وللأخ لتقريب المحتاج . فكلية « الأخ » ليست مستغاثاً أصيلاً . لعدم وجود حرف النداء « يا » معها ، ولكنها استفادت معنى

(١) سبقَت الإشارة لهذا في رقم « من ص ٣ وفي « أ » من ص « ويحيى في ص ٨٢ .

(٢) البيت لشرق من قصيدة يروى فيها منسوب « الخلافة » الإسلامية التي آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألفوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلفائها ألم عميق إذ ذاك . ومن الأمثلة قول الآخر يمتاب :

أنتشركني ، وأنت أخى وصنوى ؟ فيا للناس للأمر العجيب

(٣ ، ٢) المرمودة : هي البنت التي كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كمادة بعض الأمم القديمة ، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجُنَّاح .

(٤) فيها سبق بقول ابن مالك في باب عنوانه : الاستغاثة .

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ، كَيَّا لِلْمُرْتَضَى

(استغيت اسم : أي : استغيت به . وخفص : أي : جر)

مرمودة : إذا فُرد اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ (أي : جره) بلام منهية على الفتح ، هو : يا للكرتضي .

الاستغاثة من « المعطوف عليه » المستغاث الأصلي الذي قبله « يا » وهو الوالد .
ففي هذه الصورة - والتي قبلها - يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

ويترتب على عدم ذكر « يا » مع المعطوف شيء آخر ، هو صحة ذكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا لَطِيبٍ وَلِاسْمُتَرَضٍ للجريخ ، أو :
وَالْمُسْتَرَضِ للجريخ .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثاً أصيلاً كالمعطوف عليه ، ويجب فتح اللام معهما في المواضع التي يجب فيها بناؤها على الفتح (١) كقول الشاعر :
يا لَقَمَى ، ويا لَأَمثال قَمَى لَأَناسٍ عُنُوهُمْ في ازدياد (٢)

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المحرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف : « يا » ، معرب - إذا تحققت شروط ثلاثة (٣) - منصوب ؛ فهو محرور لفظاً ، منصوب مجازاً (٤) . حتى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، فلأنهما يعتبران - حكماً ؛ بسبب هذه اللام - من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب (٥) ، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما محرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : « يا » ، والمحرور باللام الأصلية) . لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة (٥) (وهي : يا لَطِيبٍ . . . يا للرجال : . . . وأشباهها -) اللام حرف جرّ أصل ، والطبيب . . . أو الرجال . . . منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ . والجر والمحرور متعلقان « بيا » : لأنها نائبة عن الفعل « أدعو »

(١) يقول ابن مالك في هذا :

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَثْبَتًا

إذا تكررت « يا » بأن ذكرت مع المعطوف ويجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر « يا » مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هو ياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى . كما سنعرف .

(٢) كيف يكون له محل من الإعراب مع أصالة اللام الجارة ؟ - انظر الإجابة في رقم ٣ من هامش

الصفحة الآتية . (٣) كما سبق في ص ١٣ و ٢٦ . (٤) في ص ٧٨ .

أو ما بمعناه^(١).

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر : مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لحله ، - وهذا هو رأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به^(٢) - نقول : يا لسا طيب الرحيم . . . يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتي : الرحيم والشجعان ، أو نصبهما .

أما الشروط الثلاثة التى لا بد من اجتماعها ليكون المستغاث معرباً منصوباً ، فهى : أن يكون معرباً فى أصله قبل النداء ، وأن تكون لام الجر مذكورة ، وقبلها : « يا » مذكورة أيضاً .

أما إن كان المستغاث مبنياً فى أصله ، فحو : يا لهذا اللصاح . . . فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصيل ، ويكون فى محل نصب . فكلمة : « هذا » فى المثال السالف منادى ، مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره مسكون البناء الأصيل ، فى محل نصب^(٣).

(١) . كما عرفنا فى دوه من ص ٧ .

(٢) كما سبق فى ص ٥٧ . . . ليكون هذا الحكم عاماً يخضع له التابع فى الاستغاثة ، كما يخضع فى غيرها من بقية أساليب النداء .

(٣) الرأى الأقوى - بين آراء متعددة - أن المستغاث المحرور باللام الأصلية ، المعرب قبل النداء ، معرب محرور باللام فى محل نصب . وأن حرف الجر أصل وهو مع محروره متعلقان بحرف النداء « يا » لنيابة عن الفعل : أدهو ، أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب ، فى د و ه من ص ٧ و ٨ لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلاً ؟ والإعراب المحل لا يكون للمعرب الأصيل - فى الصحيح - ؟ وإذا صح أن له محلاً فما محله ؟ أهو الجر باللام الجارة - وهى أصلية - أم النصب بالنداء ؟ إذ لا يمكن أن يكون له محلاً ؟

ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع محروره إلى تليق ؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمة له فى بعض الحالات ؛ كأن يكون المستغاث المحرور باللام مبنياً فى أصله قبل النداء ؛ (مثل : يا لهذا اللصاح - أو : يا لك للداعى . . .) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء ؛ فيستبين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر . منع من ظهوره علامة البناء الأصيل ، وأنه فى محل كذا ؟ فما محله هنا ؟ أهو الجر ، أم النصب ؟ ولا يمكن أن يكون له محلاً . وإذا تخيرنا أحدهما هنا ومنك فوجه الترجيح ؟ . . . و . . .

وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأيين :

١ - إما الرأى السنج الذى يعرب المستغاث المحرور باللام الأصلية الذى ليس مبنياً قبل النداء -

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث ؛ عوضاً عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف . ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان ^(١) ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقاتاً بالمنادى المضاف (بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام) ، وإنما هو مبني على الضم المقدّر ^(٢) . في محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقاتاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها ^(٣) .

ومن الأمثلة : يا عالِمًا للجاهل . وقول الشاعر :

يا يَزِيدًا لآمِلٍ نَسِيلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

فعند إعراب المنادى في المثالين المذكورين : (عالِمًا . . . يزيدًا . . .) يقال : منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحة التي

= منادى مجرور باللام في محل نصب ، يرغم أنه معرب ، والمعرب - في غير هذا - لا يكون له محل ، وأن المبني أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي ، أو علامة البناء الأصلي - إن كانت علامته غير السكون - في محل نصب أيضاً . ولا يخلو هذا الرأي بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة ، ولكنه أهون مخالفة من غيره .

ب - وإما الرأي الذي يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في اللفظ ، وله محل إعرابي آخر ، وهما لا يعلقان . فالمستغاث المعرب أصالة مجرور بها لفظاً في محل نصب ، وهي مبنية على الفتح إلا في الصورتين السالفتين (وهما : « المستغاث المعطوف » الذي لم تسبقه « يا » وكذا « المستغاث ياء المتكلم » فحبي على الكسر) والمستغاث المبني أصالة - أي قبل النداء - ، كاسم الإشارة ؛ مثل : يا لهذا - . يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلي - في محل نصب . فزيادة « اللام » - لا أصلها - هي التي توجب المنادى إعراباً لفظياً ، وآخر محلياً معاً . أما أصلها فتقتضي اللفظي وحده ، فلذا اقتضت معه محلاً كان هذا الانقضاء عيباً .

(١) بشرط وجود قرينة تدل على الاستغاثة ، وعلى أن هذه الألف للموضع وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم التي سبق للام عليها في ص ٥٨ ، ولا عن غيرها . . .

(٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف .

(٣) يقول ابن مالك :

وَلَا مَ مَا اسْتَغِيثَ عَاقِبَتِ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

(أي : عاقبها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت في مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضعين ؛ هما : ما استغيث به (أي : المستغاث) والاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي ، ص ٨٦ .

جاءت لمناسبة الألف) ، في محل نصب^(١) ويجرى على نوابه - في الرأي الأصح - ما يجرى على نوابح المنادى المبني على الضم^(٢) من أحكام إعرابية مختلفة ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب في بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمجمله . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف^(٣) .

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت الساكنة نحو : يا عاليماً . . . وتحذف عند الوصل .

فإن حذفت لام الجر بغير تعريض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومٍ لِّلْعَجَبِ العجيبِ وليغفلاتٍ تعرّضُ للأريبِ

فيصح في كلمة : « قوم » أن تكون منادى منصوباً ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المخوفاً ، وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلاً عليها . (ولا بد من قرينة تال على أن النداء للاستغاثة) . ويصح أن تكون مبنية على الضم (باعتبارها نكرة مقصودة) في محل نصب .

وأما إذا حذفت « يا » أو كان حرف النداء حرفاً آخر غيرها ، فإن الجملة لا تكون من باب : الاستغاثة - كما تقدم^(٤) .

٣ - كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز - هنا - الجمع بين « يا » و « أل » التي في صلب المستغاث ، بشرط أن

(١) فإن كان المستغاث مفتوحاً أو جمع مذكر سالماً وحذفت قبلها لام الجر فإنها مبنية على ما يرغضان به من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض ، فيقال : يا محموداً - ويا محموداً . وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا أعوان محمود لمحمود - جاز حذف اللام من المضاف وزيادة الألف في آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشر ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، (وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها) وإطاء السكت . - طبقاً لما سيجيء مباشرة -

(٢) سبق بيان أحكامها في ص ٤٠ .

(٣) راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢ ، ثم ص ٤٥ .

(٤) في ١٥ من ص ٧٨ .

يكون مجروراً باللام المذكورة ، لتفصل بينهما ؛ كما في الأمثلة المتقدمة . فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع^(١) .

٤ - قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد « يا » في موضعين .

أحدهما : أسلوب مسموع يُلتزم فيه الحذف - على الرأي الصحيح - وهو « ياى » ، بشرط أن يكون مقتصراً على هذا الجملة المشتملة على « يا » وعلى « المستغاث له » وحده ، الحالية مما يصلح أن يكون « مستغاثاً به » ؛ نحو : (عرفت الأحق فاكثرت بحقه ؛ فياى . وصاحبت العاقل فأمنت أذاه ؛ فياى ؛ ما أنفع العقل الرجيع) . والأصل - مثلاً - يا للأنصارى ، ويا للأنخوان لى .

ثانيهما : أسلوب قياسى - وهو قليل مع قياسه وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأموناً فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يَا ... لِأَنْفَاسِ أَبْنَوْا إِلَّا مُشَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
وَالْأَصْلُ : - مثلاً - يَا لَأَنْصَارِي لِأَنْفَاسِ أَبْنَوْا ... « فالأناس » هم المستغاث لهم . ولا لبس في هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقاً وكتابة - يمينه ؛ وإذا لم تضبط فالمعنى يمينه أيضاً ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناس مستغاثاً بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب في البغى والعدوان ؛ فَمَنْ شَأْنُهُمْ هَذَا التَّوَعُّلُ لَا يَسْتَفِيدُ بِهِمْ أَحَدٌ .

...

(ح) ما يختص بالمستغاث له :

١ - يجب تأخيرها عن المستغاث .

٢ - ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائماً . - كالأمثلة السابقة - إلا في حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء التكلم فتفتح لام الجر^(٢) ؛ نحو : يا للناصح لنا ، ويا للسخيل لى لكم ... بخلاف :

(١) سبقت الإشارة لهذا ، في ص ٢٨ الحالة الثالثة .

(٢) ليجوب فتحها دائماً إذا دخلت على ضمير غير ياء التكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثاً أم

يا لكرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

وفى جميع الصور تتعلّق اللام ويجرورها بحرف النداء « يا » .

٣ - يجوز حذفه إن كان معلوماً واللبس مأموناً ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالدٍ إمّا ^(١) هلكنا وهل بالموت يا لئناس عارٌ

والأصل : يا لئناس لئسّامتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يا لئقوى . . . من للعلا والمساعى يا لئقوى . . . من للندى والسماح ؟

٤ - يجوز - عند قيام قرينة - الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمة :

« من » التعليمة ^(٢) عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصراً عليه ،

(أى : أن يكون القصد من الاستغاثّة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . .)

نحو : يا للأحرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يَا لرجال ذوى الألباب من ذفرٍ لا يبرحُ السّفهُ المُردى ^(٣) لهم دينا

فإن لم يكن مستنصراً عليه بأن كان مستنصراً له لم يصح مجيء « من »

وتعينت اللام .

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

١ - جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لك لى ؛

يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه .

٢ - جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النصيح

الريق لمن يهمل ، واسمه على - مثلاً - : يا لعلّى ، ليعلى ، تريد : أدعوك

لتنصف نفسك من نفسك .

(١) هى : « إن » الشرطية المدغمة فى : « ما » الزائدة .

(٢) أى : السببية . (وهى الدالة على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع « من » التعليمة

بعد « يال » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر :

فيا شوقاً ما أبقى ! ويالى من النبى ! ويادمع ما أجرى ! وبياقلب ما أقسى !

(٣) الهالك .

٣- إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُستأدى إلا مجازاً ؛ - لأنه لا يتعقل - وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثاً ، جاز فتح اللام وكسرها ؛ نحو : يا ليلعجب - يا ليلمرودة - يا ليلكارثة . . . فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثاً به ، مجازاً ، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أى : يا عجب ، أو : يا مروءة . . . أو : يا كارثة . . . احضر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك) . . والكسر على اعتبار الاسم مستغاثاً له . والمستغاث محذوف . فكأنك دعوت غيره تنبيه على هذا الشيء ، والأصل - مثلاً : - يا لقوى للعجب ، أو : ليلمرودة أو ليلكارثة^(١) . . .

أما في مثل : « يا لك »^(٢) - بكاف الخطاب : للعاقل وغيره - فاللام واجبة الفتح^(٣) ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثاً به أو : مستغاثاً له ، على الاعتبارين السالفين .

(١) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها في المنادى المقصود من التعجب ، وهو الموضح الآن بعد هذا مباشرة . - كما هو مبين في الحكم الثاني ، من ص ٨٧ - والمضى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاث ؛ فقدرأ ، أو استهارة لتداء المقصود به التعجب ؛ إذ المال المعنى فيهما واحد ، برغم اختلاف التقدير .

(٢) يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٨٠ .

(٣) لما أوضحناه في رقم ٢ من هامش ص ٨٣ .

المسألة ١٣٤ :

النداء المقصود به التعجب

أسلوبه :

راقبَ أَحَدُ الشعراءِ البدرَ في ليلةٍ صافيةٍ ، فبهره جماله ، وتمايم استدارته .
ولطُفَ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :

يا لَلْبَدُورِ ، ويا لَلنَّحْسَنَ ؛ قد سَلَبَا مِنِّي الفؤادَ ؛ فأَمسى أمرُهُ عَجَبًا
وراقبَ آخرَ الشمسِ ساعةَ غروبِها ، وما يَتَنابها من صُفْرةٍ ، وتَغِيرِ ،
واختفاءٍ ؛ فامتَلأتَ نَفْسُهُ بفيضِ من الخواطرِ ، سَجَلَهُ في قصيدةٍ منها :

يا لَلْغُرُوبِ ، وما به من عِبْرَةٍ لِلْمُسْتَهَامِ ، وَعِبْرَةٍ لِلرَّاءِ
أَوْ لَيْسَ فَرْعًا لِلنَّهَارِ ، وَصَرْعَةً لِلشَّمْسِ بَيْنَ جَنَازَةِ الْأَضْوَاءِ ؟

وتكشَّفَ يومَ من أيامِ الربيعِ الباسمةِ عن صباحِ عاصفٍ ، متجهِمٍ ، قارسٍ ،
فقال أحدُ الشعراءِ أرجوزةً مطلعها :

يا لَلصَّبَاحِ أَغْبِرِ الْأَدِيمِ . . . قد طَعَنَ الربيعَ في الصميمِ . . .

فهذه الأساليبُ : (يا لَلْبَدُورِ - يا لَلنَّحْسَنَ - يا لَلْغُرُوبِ - يا لَلصَّبَاحِ . . .
وأشباهها) قد تَوَهَّمِ في مظهرها اللفظي . وهيتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛
- كالتي مرت في الباب السَّالِفُ ^(١) - لاشتغالها على حرف النداء : « يا » ،
وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها في حقيقتها ليست باستغاثة ؛
لخلوها - في الغالب - من المستغاث به الذي يوجَّه له النداء حقيقة ^(٢) ، لا مجازاً ،
وما يصلح أن يكون مستغاثاً حقيقياً ، (لا مجازياً) ، ولأنَّ المتكلم بها على هذه
الصورة لا يطلب التخلص من شدة واقعة ، ولا دفع مكروه متوقَّع . وإنما هي
أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شيء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر

(١) ص ٧٧ .

(٢) الأصل في النداء الحقيقي أن يكون موجَّهاً لماتل ، وإلا فهو نداء مجازي لداع بلاغي .

حَقًّا كَيانَ الفنِّ في ج ص ٥ .

غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهي نداء خرج عن معناه الأصلي إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون أن يكون منها في المعنى والبراد .

وقد ينادى العَجَبُ نفسه - مجازاً - للمبالغة في التعجب ؛ فيقال :
يا عَجَبُ - يا لَلْعَجَب - يا عَجَبًا للعاق - .

أحكامه :

١- يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثلة للحالين . والشائع عند حذف هذه اللام أن تجيء الألف في آخره عوضاً^(١) عنها ؛ فيقال عند القرينة^(٢) ؛ يا بُدُورًا . . . يا حُسْنًا . . . يا عَجَبًا . . . ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنة : نحو : يا بدوراه - يا حسناه .

٢- يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها ، على الاعتبارين اللذين سبق لإيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامة التي وردت في آخر باب « الاستغاثة »^(٣) .

٣- جميع الأحكام النحوية الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : « يا » دون غيره - تثبت للمنادى المتعجب . برغم اختلافهما غرضاً ودلالة .

• • •

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك . انصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٨١ ، ونصه :

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب ، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي للمرض

وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها في ص ٨٨ - أو عن غيرها .

(٣) رقم ٢ من ص ٨٥ وقد أوردنا في رقم ١ من هامش تلك الصفحة أن المعنى لا يتغير باعتباره

للاستغاثة ، أو النداء المقصود به التعجب ، لأن المال المعنى واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير .

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١- أن يرى المرء شيئاً عظيماً يتميز بزماته ، أو بكثرة ، أو شدته . أو غرابة فيه . . . ، فينادى جنسه ؛ إعلاناً بإعجابه ، وإذاعة به . كالأمثلة السالفة .

٢- أن ينادى من له صلة وثيقة بذلك الشيء ، وتخصص فيه ، ويمكن منه . حمداً له وتقديراً ، أو : طلباً لكشف السر فيه . ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوي ، أو الدوران حول الأرض كلها في بضع ساعات ، أو إرسال رواد وأجهزة علمية إلى سطح القمر . . . - فيقول :

يا للعلماء ، أو : يا للعباقرة . وكقول شوقي : (في قيصر الرومان الذي فتنه كليبواترة ، وقضت على ملكه ، وعليه . .) :

ضَبَعَتْ قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنْتِ يَا لَتَرْبِيْ مَا تَجْرُ النِّسَاءُ . . .

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغه - كما سبق في بابهِ^(١) - ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفي الذميمة أو البغيض .

النَّدْبَةُ

يَتَضَحُّ مَعْنَاهَا عَمَّا يَأْتِي :

١- قيل لأعرابي : « مات عثمانُ بنُ عفانَ اليومَ ... » فصرخ :
(وا عثمانُ ، وا عثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القاب بالإيمان ،
شديد الحرص على دينك ، باراً بالفقراء ، مُقْنَعاً بالحياء ...) .

٢- وقيل لعمر - رضي الله عنه - : أصابنا جَدَبٌ شديد ... فصاح :
وا عُمَرَاهُ ، وا عُمَرَاهُ .

٣- وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسي .
وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبلك ؟ فردد قول الشاعر :

فواكَبِدَا من حَبٍّ من لا يحبني ومن عِبَرَاتٍ ما لهن فناءُ

٤- وسئل غني افتقر : أين أهوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال في أسف
وحزارة : وا فقْرَاهُ .

ففي الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : « النَّدْبَةُ » ؛ ومنه :
وا عثمان - وا عُمَرَاهُ - وا رأسي - واكبدًا - وا فقْرَاهُ . . . ويقولون في تعريفها :
(إنها نداء موجّهٌ للمتوجّع عليه ، أو للمتوجّع منه) ^(١) . يريدون بالمتفجع عليه :
من أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت
الفجعية حقيقية كالتي في المثال الأول : « وا عثمان » ، أم حكميية كالتي في المثال
الثاني : « وا عمراه » فإن عُمَرَ حين قال ذلك كان حيًّا ، واكنه بمنزلة مَنْ أصابه
الموت ؛ لشدة الألم ، والهول الذي حلَّ به ^(٢) .

(١) سبقت إشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢ .

(٢) وما يصلح للتعبية الحكمية للنداء المجازي في مثل قول الممرى :

فواعجبًا ، كم يدعى الفضل ناقصٌ ووا أسفًا ، كم يُظهر النقص فاضلٌ =

ويريدون بالمتوجّع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، ويتزل به ، (كالمثال الثالث : وارأسى - واكبدا) ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : واقفراه) ؛ فالمتوجّع منه هو مكان الألم ، أو سببه .

والمنادى فى هذه الأساليب - وأشباهاها - يسمى : المندوب^(١) ، فهو : المتفجّع عليه ، أو المتوجّع منه .

والغرض من التندبة : الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به . . .

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب « التندبة الاصطلاحية »^(٢) فهما ركناه . ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(١) حرف النداء :

١ - لا يستخدم فى التندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالتندبة ، لا يدخل على غير المنادى المندوب ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » ؛ لأنه غير مختص بالتندبة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل هنا ، وهو - على قِلته - جائز ، بشرط أمن اللبس بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للتندبة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء . ومن الأمثلة ما جاء فى خطبة أحد الأدباء برئى زعيماً^(٣) وطنياً فوق قبره :

« فهو يندب العجب والأسف ، وكأن كلاهما قد مات فى وقت لشدة الحاجة إليه . ويشترط فى هذه الصورة أن تكون التندبة للعجب نفسه ، وكذا للأسف عن غير إضافتهما لياه المتكلم المنقلب ألفاً ، وإلا كانت هذه الألف ليست للتندبة - كما سيبيىء فى رقم ١ من ص ٩٤ وفى رقم ١ من ص ٩٩ - (١) هل المندوب منادى ؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) تعريف التندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالفرويط والأحكام الآتية ؛ كأن يقال : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . أو . . .

(٣) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم أحضره الوطنيون ، ودفن بالقاهرة خلال تلك السنة .

« لقد أفنيت حمرك في الجهاد ، واستنزفت مالك — وما كان أكثره — في طلب الحرية للبلاد ، واسترجاع الحق المنصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ، فأه !! آه !! يا محمداه . . . » .

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .

٢ — ولا بد في أسلوب التذبة من أن يذكّر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه^(١) ، ولا الاستغناء عنه بغير عوض أو بغير عوض . . .

(ب) المنادى ؛ وهو المندوب^(٢) هنا :

١ — كل اسم يصلح أن يكون مندوباً ، إلا نوعين من الأسماء :

أحدهما ؛ النكرات العامة ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، وتشمل النكرة المقصودة — مثل : رجل — فتاة — عالم — طيبة . . .) وهذه النكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوباً إذا كان متوجعاً عليه ، أما إن كان متوجعاً منه فنصلح ؛ نحو : وامصيتاه . . . ، فى مصيبة غير معينة^(٣) . . .

والآخر : بعض المعارف^(٤) . وينحصر فى الضمير ؛ وفى اسم الإشارة الخالى

(١) سبقت الإشارة لهذا فى « ب » من ص ٣ .

(٢) يقول بعض النحاة : إن المنسوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنت متعاقب التناء . « يا غلامك » ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضاعفاً إلى مخاطب ؛ لأن مخاطب المضاعف المنادى يتناقص فى مدلوله المراد من المضاعف إليه ، فلا يجمع بين خطابين فى جملة واحدة (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع فى أسلوب التذبة ؛ مثل : واغلامك . . .

وقال آخرون : إنه منادى . وتصلى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت فى التذبة : « واحمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فأني مضاعف إليك — مثلاً — وإذا قلت : « واحزنه » فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيحترق فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاختصار عليه .

(٣) كما سيجيء فى ص ٩٣ .

(٤) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق فى أبوابه . والمنسوب لا يد أن يكون معيناً لا لإبهام فيه ، ليحقق الغرض من التذبة .

من علامة خطاب في آخره . وفي الموصولات المبدوءة « بأل » ، وفي « أى » الموصولة وفي « أى » التي تكون مننادى . فلا يصلح شيء من هذه المعارف لأن يكون منادياً ؛ فلا يقال — مثلاً — : « وأنت ، ولا : « وإياك — ولا : « وهذا — والذى ابتكر دواء شافياً — وأيهم مخترع — وأيهما الرجلان .

أما الموصولات المجردة من « أل » فيرى فريق من النحاة صلاحها للتدنية ؛ بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : « وأمن^(١) » « بنى هرم مصر — وأمن^(٢) » « أنشأ مدينة القاهرة . لأن هذا الموصول بمنزلة قولك : « وأخوف » — « وأمعز » : « بل أقوى . لما فيه من الإشادة بذكر شيء هام ينسب له .

ويرى آخرون المنع : بحجة أن شروع الصلة . وإدراك المراد منها . عسير في أغلب الأحيان .. وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجة .

واسم الموصول : « من » في المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي — في محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول — في الرأى الأصح — من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف — كما يرى بعض النحاة — فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي . وأثر كل رأى يظهر في توابعه ، فهي إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التي سبقت^(٣) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك . ومثل هذا يقال في بقية الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للتدنية إلا العَلَم ، وإلا المضاف لمعرفة يكتسب منها التعريف ، وإلا الموصول — عند بعض النحاة — بشرط تجرده من

(١) « بنى الهرم الأكبر بحيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : « خوفو » كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف سنة تقريباً — ولا يزال قائماً شاهداً .

(٢) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنة ٣٦٠ هـ .

(٣) في ص ٤٠ .

« أَلْ » . وبشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون « بَأَل » مما يصلح للنداء ^(١) .

٢ - حكم المندوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة ، مع مراعاة التفصيل الخاص بكل ... ^(٢) نحو : وا عمر - وا عثمان . وا رأس - وا كبد ... وأشباههما مما عرضناه في الأمثلة الأولى وما لم تعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبهها بالمضاف ^(٣) ؛ فمثال المضاف قول الشاعر في قصيدة يرثي بها عالماً دينياً كبيراً ^(٤) :

وا خادِمَ الدين والفصحى وأهلها وحارسَ « الفقه » من زيف وبهتان
ومثال التشبيه به ما قيل في رثائه : وانا شرأ راية العرفان عالية .

ويلحق بالتشبيه النكرة المقصودة الموصوفة ؛ كقولهم في رثاء الإمام علي :

وا إماماً خاض أرجاء الوغى يتصرعُ الشركَ بسيفٍ لا يُفَسِّلُ

أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة ؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق ^(٥) - فلا يقال : « وارجله » لغير معين .

وإذا اضطر شاعر لتنوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا في المنادى المفرد الذي سبق الكلام عليه ^(٥) . . .

(١) وقد سبق بيانه في ص ٣٦ .

(٢ و ٣) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ،

وشبهه . في أول باب « المنادى » ص ٩ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٣) هو الأستاذ الشيخ محمد عبد المتوفى سنة ١٩٠٥ (٤) في ص ٩١ .

(٥) في « د » من ص ٢٤ - ويقول ابن مالك في باب مستقل : عنوانه : « الندبة » مبيناً ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبينان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :
ما لِمَنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ . وَمَا نَكَّرَ لَمْ يَنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمًا
وَيَنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهَرَ كَثِيرُ زَمَزَمَ ، بَلَى : وَأَمِنْ حَفَرُ

(بل وأمن حفر ، أي يقع بعد قرق : وأمن حفر . أي : وأمن حفر بئر زمزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلاً هو : وأمن حفر

٣ - الغالب في المندوب أن يختم - جوازاً - بألف زائدة تتصل بآخره ، إما حقيقة ، نحو : **واعمّراه** ، وقول المتحسر :

فوا أسفنا^(١) من مكرّمات أرومها فيسُنْهَضْنِي عِزِي ، ويُقْعِدْنِي فَقْرِي

وإما حكماً ، كالتّي تزداد في آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم^(٢) إن كان المندوب مضافاً ، نحو : **وا عبد الملكاه**^(٣) .

والغرض من زيادة الألف مدّة الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس . وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هي غالبية - كما قلنا - لكنها إن زادت وجب لها أمران .

فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وُجد قبل مجيئها في آخر المندوب المبني ، أو في آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبني نُدْبَةُ العِلم المحكي حكاية إسناد^(٤) ؛ نحو : **وازاد محموداً** ؛ فيمن اسمه : **« زاد محمود »** ومثال المضاف إليه :

= حضير تزدّم . والذي - فرما هو عبد المطلب ، وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : **وا عبد المطلب** .
(١) مع مراعاة الشرط الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٨٩ والذي يقتضي أن تكون الندبة هنا للألف نفسه من غير إضافة لياء المتكلم المنقلبة ألفاً - أما المندوب المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه في ص ٩٩ .

(٢) لأن المندوب المضاف لياء له حكم مستقل (سيجيء في ص ٩٩) . ومن اتصالها حكماً زيادتها في آخر بعض التوابع ، وزيادتها في صلة الموصول المفرد من « أَل » عند من يبيع نديته ، فيقول : **وا من بني هرم مصرّاً** - **وا من أنشأ مدينة القاهرة** . ويصح : **مصره** ، **والقاهرة** ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة ؛ كما سيجيء هنا . وإنما كانت الزيادة التي في آخر المضاف إليه في آخر الصلة - وأشباهها ؛ كالتابع - حكماً ، لأنها لم تصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شيء وثيق الارتباط به ، إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعبر حكماً وتلوّيزاً بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن في الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا لتلليل النحاة . واللمة الحقّة هي استعمال العرب .

(٣) الماء السكت . والكلام عليها في ص ٩٦ .
(٤) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكي إسناداً ؛ لأنه الذي يوجد فيه التنوين مع الندبة في تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة - كما سيجيء هنا ، وفي « ب » من ص ٩٧ أما المناصب العلم المفرد فهي على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختياراً - كما عرفنا في « د » من ص ٩٤ - وإنما يوجد التنوين أحياناً فيها يسمه ، كلمة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وأما المندوب =

وا حارس بيتاه . في ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخر : فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة - بشرط أمن اللبس - إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هي التي تناسبها ؛ كالأثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة في لبس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة ونجيء بعدها ياء ، وتبقى الضمة ونجيء بعدها واو ؛ ففي مثل : وا كتابتك - بكسر الكاف - نقول : وا كتابتكى ، ولا يصح نجىء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب للمذكر أم لمؤنث ؟ وكذلك لا يتبين في « وا كتابه » لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء .

وفي مثل : وا كتابتهم ، يقال : وا كتابتهموه ، ولا يصح وا كتابتهماء ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع ؟ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون في آخر المنسوب من ألف أخرى نحو : مصطفي ، فيقال : وامصطفاه^(١) . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف - الواو - الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئاً ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة قبلها تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء^(٢) . . .

= المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً ، وقد يدخل في المضاف إليه ، وفي الجزء الثاني المتم لشبه المضاف . أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا اتصل به ، وأما التكررة المقصودة فقد تنوين إذا وصلت ؛ طبقاً لما سلف في ٢٨ .

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفي » منادى مبني على ضم مقدر للندبة - كما كان قبل الندبة - على الألف المحذوفة لانتفاء الألفين الساكنين ، والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء السكت . وهذا هو الرأي الأقوى بالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن المنسوب المختوم بالألف مبني على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المنسوب بسبب نجىء ألف الندبة وجب - في الأرجح - نجىء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هي الزائدة للندبة ، وليست من حروف المنسوب - كما أشرنا - (٢) يقول ابن مالك في زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون في آخر المنسوب من ألف أو تنوين

لأجلها :

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت^(١) الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمره - وا كبداه - وإماماه - وا خادام وطناه - وإكتابكهم - وإكتابهوه . . . كما يقال : وإعمره - وإعمره - وإعمره - وإعمره . . . ولا تزداد الهاء جوازاً ، إلا بعد حرف من أحرف المد الثلاثة . والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية فتبقى وتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم^(٢) . . . !

= وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَتهُ بِالْأَلِفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

(متلوهأ أي : التي تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يحذف بعده ألف التنية ، فإن وقعت ألف التنية بعد مثل لها ، (أي : بعد ألف) وجب حذف المثل ؛ لاختفاء الساكنين ، دون ألف التنية لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَتهِ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الْأَمَلُ

يريد : كذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليشتم ؛ كالصلة بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقية البيت دعاء للمخاطب ، سيق لتكملة الشعرية . . .

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجيء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها ؟ وكيف فتوقاه ؟

وَالشَّكْلَ حَتْمًا ، أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهمٍ لَا بَسًا

(لابساً بهم = خالطاً المقصود بغيره ، بسبب وهم . والهم : ذهب الظن لغير المراد) . يقول : إن كان الفتح قبل ألف التنية يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب المدخل من الفتحة ومن الألف ، والهمي بحرف مجانس لشكل الموجود ، بدل الألف ، فالتكسرة يجانسها الياء ، فتجيء بعدها الياء ، والفتحة يجانسها الواو فتجيء بعدها الواو . وهذا معنى : أول الشكل مجانساً له ، أي : اذكر بعد الشكل الحرف الذي يجانسه . (١) وتسمى : ها الاستراحة .

(٢) وفي هاء السكت (هاء الاستراحة) يقول ابن مالك :

وَوَاقِعًا زِدْ «هَاءَ» سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تُرِدْ فَالْمَدُّ «وَالهَا» لَا تُزِدْ

أي : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر - إلا في الصورة التي عرضناها عند الشرح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - . وإن شئت الاستغناء عنها فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المد هو الألف ؛ والواو ، والياء) ولا تزد الهاء إلا بعد واحد منها .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وإبراهيمانا - وإبراهيمونا ، فيبسنان على الألف والواو ، كالمنادى المجرد .

(ب) إذا ندب المفرد ولم تاحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مثنياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : واجعفتر . أما في مثل : سيوييه ، و « قام محمود » - علمين - فيقال : وإبراهيمونا - وإبراهيمونا (في ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية في سيوييه ، وحركة الحكاية في الثاني المنون . وهو في الحالتين في محل نصب فإذا جاءت ألف الندبة ، قلنا : واجعفرا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف - في محل نصب . وإذا قلنا : وإبراهيمونا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامة البناء الأصلية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة ، في محل نصب ، أو : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب . وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف . وإذا قلنا : وإبراهيمونا^(١) ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة - في محل نصب . أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدراً لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه^(٢) ، نحو : وإبراهيمونا - وإبراهيمونا - فبالجزء الأول منصوب دائماً كالنداء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

(ج) إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلاً ، أو عطف بيان . أو تأكيداً

(١) بغير تنوين ؛ طبقاً لما سبق في ص ٩٤ .

(٢) سبق تعريفه وحكمه في ص ٣٧ .

.....

 معنوياً — فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع . ويكتفى بدخولها على المتبوع .

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : واعْمُرْ واعْمُرْناه .
 ويميز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيداً لفظياً دخلت عليهما ، نحو : واعْمُرْاه واعْمُرْاه . . .
 أما إن كان نعمتاً لفظه كلمة : « ابن » المضافة لعلكم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن عليّاه . فإن كان النعت لفظاً آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده .

المنسوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا^(١) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافة محضة ، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم ، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه^(٢) :

فيا وطني لقينك بعدد يأسي كأني قد لقيت بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه - اختياراً - من لغات أشهرها ست : منها ثلاث تثبت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى هي : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني - إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطني - قلبها ألفاً بعد فتحة ؛ نحو : يا وطناً .

والتي تحذف فيها هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا وطن . - قلبها ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطن .

١ - فإذا نذب المضاف إضافة محضة لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها وبقي ألف الندبة مفتوحاً ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها ، فني نحو : يا ماري ، يقال : وا مالا ، أو : وا مالياً^(٣) .

(١) في ص ٥٨ .

(٢) لما اشتملت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصرية إذ ذاك - نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب في أغسطس سنة ١٩١٨ فعاد إلى وطنه أول سنة ١٩١٩ .

(٣) ويقال في إعراب : « واما ليا » « مال » ، منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع من ظهورها الكثيرة العارضة لمناسبة الياء - . والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون ، مقدّر منع من ظهور الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، في محل جر . ويقال في إعراب : (وا مالا) ، « مال » منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء المحلقة - أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التي جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاة الفتحة الحالية أوضح .

وفي المنسوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة ويجوز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة في الحالتين ونح ما قبلها - يقول ابن مالك :

ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه^(١).

٢- وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف التندبة بعدها ، ففى مثل : يا مَـلَـئِـيْ ، يقال : وا مَـلَـيَـيَا . ويصح زيادة هاء السكت الساكنة وقفاً . . .

٣- وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للتندبة ؛ فيقال فى : يَا مَـلَـالاً - وا مَـلَـالاً . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة . . .

٤ وهـو - أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحنوفة فيزاد ألف التندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحاً ، ففى مثل : يا مَـلَـلٍ - يا مَـلَـالٍ - يا مَـلَـالٌ . . . يقال فيها جميعاً : وا مَـلَـالاً . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدى بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَـلَـالَ أَهْلٍ . . . وجب إثبات الياء ، لأن المندوب لم يُصَفَ إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف التندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَـلَـالَ أَهْلٍ - وا مَـلَـالَ أَهْلِيَا^(٢) .

= وقائلٌ وا عَـبَـدِيَا ، واعْبَـدَا مَنْ فى النَّدَا ، اليَا ، ذا سُكُونٍ أَبْدَى (تقدير البيت : ومن أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون - قائل واعبديا ، واعبدا) . يريد أن من لنته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقائها ، فإنه يقول عند التندبة : واعبديا - أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف التندبة ، أو يحذف الياء مع زيادة ألف التندبة ونفع ما قبلها . (١) فى ص ٩٦ .

(٢) نص على هذا سيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه ، باب التندبة ص ٣٢٢) . ويجوز غيره حذف الياء فى هذا النوع عند مجيء ألف التندبة ، وليس بشئ . . .

الترخيم

الترخيم الاصطلاحي : « حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ، لداع بلاغي »^(١) .
وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للتداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب
الحالي معهود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فوضع الكلام عليه :
« باب التصغير »^(٢) .

القسم الأول : ترخيم المنادى .

نصح أعرابي لابنه : « عامر » ، فكان مما قال : (يا عامر ، صداقة اللئيم
ندامة^(٣) ، ومداراته سلامة . . .) فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى .

وسمع آخر أعرابية تنغني بمزاياها ، فقال لها : (يا أعرابي ، دعي ما أنت فيه ؛
فمن حدثت الناس عن نفسه بما يرضى ، تحدثوا عنه بما يكره) ، فحذف القاء^(٤)
من آخر المنادى النكرة المقصودة . . .

فالحذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : « ترخيم نداء » ، وهو : « حذف
آخر المنادى المفرد العلم ، أو النكرة المقصودة . وقد يقتصر الحذف على هذا أو
لا يقتصر » — طبقاً لما سيجي —^(٥) .

(١) هو : التخفيف — غالباً — أو التلطيح ، أو الاستهزاء . وقد يكون السبب هو الضعف
أو خوف ، أو هوى ، ونحوهما مما يحدث التميز عن إتمام النطق بالكلمة ؛ فقد جاء في « المحتصب »
١٦٦ ص ٢٥٦ — ما نصه حل لسان أهل النار في الآية الكريمة : « ونداء يا مالك » وقراءة من قرأها :
« يا مال » ؛ (قال أبو الفتح : هذا المذهب المؤلف في « الترخيم » ، إلا أن فيه في هذا الموضع
مرا جديداً ؛ وذلك لأنهم حكم ما عليه ضعت قوام ؛ وذلك أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فكان هذا
من مواضع الاختصار ؛ ضرورة عليه ، ووقفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر حل
التصرف في منطقه . . .) ٥١ .

(٢) ص ٦٨٣ . (٣) أي : مؤديه للندم ؛ بسبب نتائجها الفاسدة .

(٤) نداء الترخيم كثير عندهم في المنادى المختوم بئاء التانيث ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ منها :
« أمك — عامر — حارث — صاحب —

(٥) في ص ١٠٥ .

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شيء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه - سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم مخمّلاً بها - وشروط خاصة بالمجرد منها ، فالعامة هى :

١ - أن يكون المنادى معرفة ، إمّا بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال ^(١) ، (لأن المنادى الذى يراد ترخيّمه قسماً ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقرّن بها ، فإن كان مجرداً من تاء التأنيث وجب أن يكون علمياً ، فيتعرّف بالعلمية ، وإن اقترن بالتاء وجب أن يكون علمياً ، أو نكرة مقصودة ، فيتعرّف بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيّم النكرة المخضة ، وهى النكرة غير المقصودة) .

٢ - ألا يكون مستغاثاً مجروراً ، فلا يصح الترخيم فى مثل : يا أوصالح لمحمود - يا فاطمة لأخيها . فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيّمه ، نحو : يا صالاً ^(٢) لمحمود - يا فاطمة ^(٢) لأخيها .

٣ - ألا يكون منسوباً ، فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معنهم ، أين أنت ؟ وعبلة ما صنعت بك الأيام ؟ .

٤ - ألا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به ^(٣) ، كالمضاف فى قولهم : يا أذلّ العالم ، عالم ذو همة يحثي أمة . - يا فتاتى أنتِ عنوان بلادى . وشبهه فى مثل : يا بخيلاً بماله ، أنت تشقى ، وغيرك يسعد .

(١) فبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة . أما بقية أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيظهر التصريح هنا وفى الشرط الرابع -

(٢ و ٢) الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجزئ - جوازاً - عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٨ .

(٣) هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه صريحاً هنا ليكون أوضح وأجس .

٥ - ألا يكون مركباً تركيب إسناد - على الأرجح^(١) - فلا يصح الترقيم في علمك كاللنى في قولهم : يا « فَتَحَ اللهُ » . الجاء بفتى . والمجد بفتى - يا « زَيْنُ » فاضلة : لا تقابلي الإحسان بالبحرود .

٦ - ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء^(٢) . فلا يصح الترقيم في مثل : يا فُل ، ويا فُلانة . . .

٧ - ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء : مثل : حَيِّدْ أُم - رِقَاش . . . علمين لمؤنثين .

تلك هى الشروط العامة التى يجب تحققها فى المنادى المراد ترقيقه بقسميه ؛ (مخنوم بتاء التأنيث ، والمجرد منها) .

أما الشروط الخاصة التى لا بد من تحققها مع العامة فى القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المخنوم بها . . . فأهمها :

١ - أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها ، نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سالٍ ، أدلَّ الحَرَصُ أعناقَ الرِّجال . فلا يصح فى المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكرة مقصودة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، لا بالعلمية ؛ نحو : يا صاحبُ . لمبىن) أما المخنوم بها فيصح أن يكون علماً وأن يكون نكرة منصودة ؛ كأن تقول فى نداء فتاة اسمها عائشة : يا عائشٌ : آفة النصح أن يكون جِهاراً . وفى نداء مسافرة معينة : يا مسافِراً ، تيقظى فى رحلتك ؛ فإن سلامة فى البقطة .

٢ - أن يكون العلم المجرد منها أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترقيق العلم الثلاثى الحائز من تاء التأنيث مطلقاً ؛^(٣) مثل « سعد » و « رجب » فى قولهم : يا سعد . من أحسن إلى لثيم أساء إلى نفسه - يا رجب ، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

(١) كما سيأتى فى ص ١٠٩ ، وفيها حكم تركيب المركب المزجى .

(٢) وقد سبقت فى ص ٦٨ .

(٣) أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركة ، ولا دأى للفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم بناء التأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علماً أم نكرة مقصودة ، ثلاثياً أم أكثر . وتقول في نداء فتاة اسمها « هبة » نداء ترخيم : يا هِبَّ ، إنَّ الإيمانَ والأحلامَ كالأزهار ؛ ما تراكم منها قتَل . وفي أخرى اسمها : « ماجدة » يا ماجِدٌ ، إن الله لا ينظر إلى الصور ، وإنَّما ينظر إلى الأعمال ^(١) ...

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيماً اخْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْمَا «سَعَا» فِي مَنْ دَعَا «سَعَادَا»
أى : اخذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كن يقول : يا سعا ، وهو ينادى فتاة اسمها : سعاد .
ثم قال :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ . وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ :
يُحَذِّفُهَا وَفَرَّةً بَعْدَ . وَاحْظِلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ «الْهَاءِ» قَدْ خَلَا
إِلَّا «الرَّبَاعِيَّ» فَمَا فَوْقَ . «الْعَلَمُ» دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ
يقول : يجوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بناء التأنيث اتى بتعبير « هاء » في الوقف)
إجازة مطلقة ، يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً أو نكرة مقصودة ، ثلاثياً أو زائداً على
الثلاثة . متحرك الوسط ، أو ساكنه . ثم قال : إن المنادى المرخم يحذفها يؤثر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف
شيء من حروفه بعد حذف التاء . وعرض بعد هذا لترخيم الخال منها ؛ فقال : احظِلْ (أى : انسخ) ترخيم
المنادى الخال منها إلا إذا كان علماً رباعياً فأفوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متم ،
(أى : تركيب إسناد تام ، كامل) .

ويلاحظ في هذه المبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحذورة السابقة - كالمنادى
المضاف ، والمركب تركيب إسناد - ليس محظوراً في المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام
يشمل المبرد منها أيضاً ، كما شرحنا .

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد - وهو الأغلب -
أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلي البيان :

أولا : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت .

ثانياً : يحذف منه الحرفان الأخيران ^(١) معاً بعد تحقق الشروط التي سلفت ،
مزيداً عليها أن يكون المنادى علماً مجرداً من تاء التأنيث . وأن يكون الحرف الذي
قبل الأخير حرف مد ^(٢) . وأن يكون زائداً لا أصلياً . وأن يكون رابعاً فصاعداً .

وبعبارة أخرى :

يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخّم المجرد من تاء التأنيث الحرفان
الأخيران . بشرط أن يكون السابق منهما حرف مد . زائداً . رابعاً فأكثر ...
مثل : عِمْرَان - خَلْدُون - إِسْمَاعِيل ... نقول : يا عِمْرَانُ ، من ساء قوله
ساءت معاملة الناس له - يا خَلْدُونُ ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إِسْمَاعِيلُ ،
من خاف الله حرصته عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون أصلياً « كهزمة « أسماء » في المنادى المرخّم من
قول الشاعر :

يَا أَسْمُ . صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيَّةٌ ^(٣) وَمُسْتَظَنَّةٌ

(١) يدخل في هذا من الأعلام ما كان على صورة : الخي ، وجميع المذكر السالم ، وجميع المؤنث
الـم (ويراعى في الثلاثة التفصيل الهام الآتي في : « ١ » ص ١٠٨) .

(٢) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً ، والحركة التي قبله تناسبه ، (وهي الفتحة
قبل الألف ، والفتحة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، نحو : قام - يقوم - مقيم) . وهو في هذه الحالة
حرف علة ، ومد ، ولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي : حرف علة ولين ، نحو : فرعون
وخير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ، نحو : حَوْرٌ وهَيْفٌ ...
(راجع ما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٨) .

(٣) يريد : أصبر على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومة ؛ بعضها ملق (أي : واقع حاصل) ،
وبعضها منتظر وقوم .

فكلمة : « أَسْمَ » : أصلها : أسماء ، وهمزتها الأخيرة بمنزلة الأصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية ^(١) . وقد يكون زائداً كالنون في « مَرْوَان » من قول الشاعر :

يا مَرْوُ إنَّ مطيَّتي محبوسة^(٢) ترجو الحياء^(٣) . وربها لم يَسْتَسِرْ

ولا يصح في هذا القسم المستوفى للشروط الاختصار على حذف الحرف الأخير وحده ، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً . إلا إن كان المنادى المرحم مخموراً بقاء التأنيث ، فتحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها . ففي مثل : « عَقَّ نَبَاة » ^(٤) وسَلَحَفَاة ، علمين : يقال : يا عَقَّ نَبَا . يا سَلَحَفَا بالالف فيهما .

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري . لا واجب . لكن إذا اختزنا الحذف في هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ، لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المختموم بقاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها ^(٥) .

وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشباهها ، حذف الحرفين الأخيرين معاً في نداء الترخيم :

يا مرتجاة ، علماً ، لا يقال : يا مرتَجَ ، لوجود تاء التأنيث ^(٦) .

يا جعفر ، يا ثمود - يا سعيد - يا عماد . . . أعلاماً : لا يقال : يا جَعَفَ - يا ثَمَ - يا سَعِ - يا عِمَ . . . لأن الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ ، لكنه ليس رابعاً فأكثر .

يا رُحَيْمَ ، يا هَبَيْيخ ^(٧) - علمين - لا يقال : يا رُحَيَّ - يا هَبَيَّ . . .

(١) « أسماء » جمع ، مفردة : « اسم » - مع زيادة همزة الوصل - وأصله : « سَمَوَة » ؛ فواو أصلية ، تنقلب همزة عند جيمه على « أفعال » .

(٢) العطاء .

(٣) هي في الأصل صفة للمقاب (إحدى الطيور الجارحة) يقال : هذه صُغْبَاة ، أي : ذات مخالب قوية .

(٤ و ٥) بخلاف التاء في مثل : « هندات » - طبقاً لبيان الحام في ص ١٠٨ ب -

(٥) أصل منته : النلام السمين ، الممثل .

لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذف الياء ؛ لأنها ليست للمد .

يا قَبَتَوْر^(١) — علمًا — لا يقال : يَمَا قَسَتَوْ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد .

يا فرَعَتَوْن — علمًا — لا يقال : يا فِرْعَ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد هنا .

يا غُرْنَيْسَي^(٢) — علمًا — لا يقال : يا غُرْنَ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق .

يا مختار — علمًا لا يقال : يا مُخَتَّ ، لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا منقاد — علمًا — لا يقال : يا مُنْقَيَ ؛ لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .

(١) (٢)

(١) أصل معناه : الصحب اليابس من كل شيء .

(٢) أصله : اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء .

(١) وفي حذف الحرف الأخير ومعناه الحرف الذي قبله (وهو الذي تلاه الأخير) يقول

ابن مالك :

ومَعَ الْآخِرِ احْدَفَ الَّذِي تَلَا إِنْ زَيْدَ ، لَيْسَ سَاكِنًا ، مُكْمَلًا ...

أَرْبَعَةً فَهَاضَةً . وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاوٍ بِهِمَا فَتَحُ قُضَى

تلا : أى : تلاه الآخر .

ولينا ساكنًا = يقصد به حرف المد ، وقد شرحناه .

الخلف = الخلاف بين النحاة .

قضى - تبع ، أى : جاء بعده حرف ، والجملة الفعلية : (قضى) خبر للمبتدأ : (فتح) والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ (واوٍ) . وإجار مع مجروره (بها) متعلقان بالفعل : (قضى) .

يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباحى . فإن كان قبل الواو والياء فتحة - نحو : فرَعَتَوْن وغُرْنَيْسَي - فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

زيادة وتفصيل :

(أ) يصح ترخيم ما سُمِّيَ به من المثني وجمعي التصحيح بحذف زيادتيهما من آخر العَلَم ، بشرط أن يكون ترخيها على لغة من ينتظر ^(١) ، أكيلا يقع فيهما اللبس بالمفرد ؛ فنقول في نحو : محمدان ومحمدين (علمين) : يا محمد - يا محمد ؛ بالفتح في الأول والكسر في الثاني . وكذا في المنسوب . ويمتنع الضم في كل ما سبق ؛ لكيلا يلتبس بالمفرد . وأما محمدون - ونظائره من كل علم أصله جمع مذكر سالم مرفوع بالواو - فيمتنع ترخيها مطلقاً ؛ للسبب السالف ^(٢) .

(ب) عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم . وهو يشمل المثني وجمعي التصحيح إذا كانت أعلاماً ؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعه ما قبله ، بالشروط التي سلفت . لكن يمتنع بقاء الألف في مثل : « هندات » لأن الناء فيه ليست للنائبة ^(٣) .

(ج) الحركة المجانسة لحرف العلة فيصير حرف مد سببها ، قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التي في الأمثلة السالفة ؛ وقد تكون مقدرة في بعض الأعلام الأخرى ؛ كما في جميع المقصور جمع مذكر سالماً ، نحو : يا مصطفون ، يا مصطفين ، علمتين . . . فنقول عند الترخيم : يا مصطف ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني ، لأن أصلهما ؛ مصطفون ومصطفين ، بضم الياء في الأول ، وكسرها في الثاني . تحركت هذه الياء فيهما ، وافتتح ما قبلها ؛ فقبلت ألفاً . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديراً ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية الظاهرة ، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون كل كلمة علماً .

...

(١) الكلام عليها في ص ١١١ .

(٢ و ٣) راجع الصبان والمصري في هذا الموضع .

ثالثاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمة كاذب في أصلها مستقلة ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج^(١) ، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ نحو : (حَمْدَوَيْتَه - خَالَتَوَيْتَه) - (رَامَهْ رَمَزَ) - (تِسْعَة عَشَرَ . . .) إذا جُعِلَت هذه المركبات أعلاماً ، فنقول في فدائها ترخيماً : يا حمد - يا خال - يا رام - يا تسعة - ولا بد عند ترخيماها من وجود قرينة قوية تدل على أصلها ، إذ ترخيماها لا يخلو من لبس ، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين ؛ فهو : تسعة عَشَرَ .

وقد منع كثير من النحاة ترقيم المركب المزجي (وكذا الإسنادي كما تقدم^(٢)) بحجة أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس . والأخذ برأيه أحسن .

رابعاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمة ، ومعها حرف قبلها . ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية ؛ (هما : إثنا عشر ، وإثنتا عشرة) ، إذا جعلنا علميين^(٣) ؛ فيقال : يا إثنَ . . . يا إثنتَ . . . يحذف كلمة : « عشر » أو « عشرة » والألف التي قبلهما - كما يقال هذا في ترخيماها من غير تركيب - لأن كلمة : عشر ، وعشرة ، بمنزلة النون في الاسم

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي في ١ ص ٣٠٠ م ٢٣ . وفي حذف عجزه ؛ (أي آخره) ، يقول ابن مالك :

وَالْعَجْزُ احْدِفْ مِنْ مَرْكَبٍ ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمُرُو نَقْلُ
يريد : حذف العجز من المركب المزجي جائز ، أما من مركب الجملة (وهو المركب الإسنادي) فتقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سبويه) .

(٢) في رقم ٥ من ص ١٠٣

(٣) هذا شرط حتى ؛ لكيلا يلتبسا ببناء المثنى الذي ليس علماً ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنان وإثنتان ، ومثلهما في بناء المرحم بقية الأعداد المركبة ، ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخمسة عشر . . . إلخ ، فلا يحذف عجزها للترقيم إلا إذا كانت علماً ، متعاً - في ظنهم - للالتباس بثلاثة ، وأربعة ، وبقية الأعداد المفردة .

هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهزة وصل - مثل : اثني . . . واثني - علماً فإن هزته تصير هزة قطع ؛ يجب كتابتها والتملق بها . - كما سلف في رقم ٢ من هامش ص ٣٨ وسيجيء لها بيان ؟ في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : اثنان واثنان)^(١) . فصارت هى والألف
بمترلة الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علماً .

« ملاحظة » : اشتد الخلاف بين النحاة الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبة
(أعلاماً وغير أعلام) من ناحية جوازه وطريقته ، أو عدم جوازه . والحق أن ترخيمها
لا يخلو من لبس وخفاء بحملان اليوم على اجتنابه .

(١) (أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، علماً ؛
حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ - وتكتب الحزنان قطعاً وكتابةً إذا كانا طين -

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه

المنادى المرخم لا يكون إلا مفرداً علمياً أو نكرة مقصودة — بتفصيلهما الذى عرضناه^(١) — فحكمه الأساسى هو البناء على الضم وفروعه . ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه .

الأولى : أن يلاحظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باقى ، ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف^(٢) ، ويستمرّ رمز البناء على الضم — وفروعه — مقصوراً على الحرف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ، من غير نظر لما طرأ عليه ؛ ففى مثل : يا عامِرُ . . . يا سيدهُ . . . يكون المنادى قبل الترقيم (عامِرُ — سيدهُ) مبنياً على الضم فى محل نصب ، ويصير بعد الترقيم : يا عامِ — يا سيدهُ ، منادى مبنياً على الضم الذى على الحرف المحذوف ، فى محل نصب أيضاً ، بالرغم من كسر الميم ، وفتح الدال ؛ لأن كلا منهما لا يُعَدُّ — بحسب هذه الطريقة — حرفاً أخيراً فى كلمته ، يختصّ بعلامة البناء .

وكذلك فى مثل : يا سَالِمٌ — يا مسافِرُهُ ، يا إِفْرِنْدُ^(٣) ؛ فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم فى محل نصب . فإذا رُخِّمَ قيل بهذه الطريقة : يا سَالٍ — يا مسافِرٍ ، يا إِفْرِنٍ . . . والمنادى مبنى على الضم فى محل نصب ، كما كان من غير

(١) فى ص ١٠١ ، وما بعدها .

(٢) يستثنى من هذا سائلتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغمًا فى المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو — فى الغالب — ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها ؛ نحو : مضارٌّ ، ونجّاجٌ ، عليمٌ ؛ فيقال فيها يا مضارٌّ ويا نجّاجٌ ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصله : مضارر — محاجّيج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعول . أما إن كان أصل السكون فالحسن تحريكه بالفتحة لقربها من السكون فى الخفة ؛ نحو : إبحارٌ (بتشديد الراء ، اسم لبقلة) ، فيقال عند التسمية به وترخيمه : « يا إبحار » فتحذف الراء الثانية للترخيم ، وتفتح الأولى التى كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها . الثانية : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا غنى ينحو ، قاضون ومصطفون من جموع ممثل اللام ، يقال فى ترخيمه : يا قاضٍ ، ويا مصطفىً ؛ برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف . (حاشية الصبيان — وفيها — فى هذا الوضع) .

ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضة دون النادرة

(٣) الإفرد فى الأصل : السيف .

حذف . . . وهكذا يظل آخر اللفظ الحالى على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير .

وتسمى هذه الطريقة : « لغة من ينوى المحذوف » . وتشتهر باسم : « لغة من ينتظر » . ويجب الانقصار عليها في ترخيم المنادى المحذوم بقاء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيجيء - مثل : يا على ، مرخم « عَمِيَّة » ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذى قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحة - فى الاسم المفرد الذى يجب بقاء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : « يا على » فيلتبس نداء المؤنث بالملذكّر (١) .

الثانية : مراعاة الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائياً ، وانقطعت الصلة بينهما ، وكأنها لم تكن ، وصار آخره الحالى - بعد حذف ما حذف - هو الذى يقع عليه العلامة . ففى المثالين السابقين يقال فى نداء الترخم : (يا سالٌ - يا مسافٌ) . فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتسمى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحذوف » (٢) - أو : « من لا ينتظر » .

(١) والأصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة « من ينتظر » أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت . بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التى ترخم هذا النوع . (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٠) .

بقي شيء هام ؛ هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة « من ينتظر » فى الترخم المؤنث عند خوف اللبس . فلم يقتصروا على المؤنث وحده ؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسى ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيماً وغير ترخيم . - كما سيجيء فى هامش ص ١١٣

(٢) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأول الذى يُنَوَّى فيها المحذوف : **وَإِنْ نَوَّيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ قَالِبًا قِ اسْتَعْمِلْ بِمَا أَلْفَ فِيهِ أَلِفٌ** يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألفت فيه ، وعرف عنه قبل الحذف . أى : أترك الباقى على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف : **وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّ** أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى التنية - اجعله كما لو كان قد تم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعا » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصل ، من وضع العرب -

وتصلح الطريقتان في مثل : « عنتر » و « عبل » في قول الشاعر عنتره .
ولقد شقَى نفسي وأبرأ سقمها قيلُ الفوارس : وبنك - عنترُ أقدم .
وقوله :

يا عبلُ لا أخشى الحِمام ؛ وإنما أخشى على عينيكِ وقتَ بُكَاكِ
فأصل الكلمتين قبل النداء : عنتره وعبله ، ثم ناداهما نداء ترخيم ، فحذف
آخرهما . فالواجب - على لغة من ينتظر - أن تترك آخرهما الحالى على ما كان
عليه قبل الحذف فيظل مفتوحاً كما كان ، فنقول : عنتر - عبل . . . ويقع
البناء على الضم على الحرف المحذوف . أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقي
على الفم مباشرة ، وهكذا في كل النظائر الأخرى المختومة ببناء التانيث .

وبلاحظ أن المرغم المختوم ببناء التانيث لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر »
عند خوف اللبس ، كما أسلفنا . فإذا أُمين اللبس - بسبب اشتهاار الكلمة في
الاستعمال أو لسبب آخر - جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ؛ كما في البيتين
السابقين ، وكما في نحو : يا فاطمُ - بضم الميم أو فتحها - وهى ترخيم : فاطمة ،
ومثلهما : همزة ، (لمن يغتاب الناس) ومسلمة ، علم رجل . . .

= وكأنه لم يحذف شيء يليه . وكل الأول الذى ينتظر يقال في : « ثمود » علماً « يائمو » بحذف الدال وترك
ما عداها على حاله . أما الثانى . الذى لا ينتظر فتطلب الواو ياء ويقال : يا نعى ؛ السبب الميمن في الشرح
وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : يَا ثَمُو ، وَيَا نَعِي ، عَلَى الثَّانِي بَيَا
ويجب الاختصار على الرأى الأول في المرغم المختوم بالتاء إذا لَوِّع الألف بالرأى الثانى في ليس
كما في ترخيم « مسلمة » (بضم الميم) علم امرأة ؛ فيقال : يا مُسلمَ ؛ ليكون فتح الميم الأخيرة في هذا
المنادى الواجب بناؤه على الضم - دليلاً على الحذف . أما لو قلنا : « يا مُسلم » بفتح الميم انتظام المحذوف فإن
اللبس يقع بين فداء مُسلم ومُسلمة .

والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضع المنادى المختوم ببناء التانيث ، أم مجرد منها ؛
أم غيرها . ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء - كما أشرنا في آخر هامش الصفحة السابقة - فإن لم
يكن هناك احتمال ليس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما في مسلمة (بفتح الميم ، علم قائد مشهور)
نق هذا يقول ابن مالك :

والتزمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُوسِلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُوسِلِمَةٍ

زيادة وتفصيل :

(١) الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضى - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجرى على الآخر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة . ففى مثل : (ثمود - علاوة - كثرَوان . . .) وأشباهاها من الأعلام التى تنادى ترخيماً فيختم آخرها بعد الحذف بحرف علة ؛ فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو . . .) فى مثل هذه الكلمات يبنى الآخر الحالى على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات - فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف .

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها : أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنياً على الضم المقدّر أو الظاهر ؛ فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو . وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغيراً صرفياً على حسب ما تقتضى به الضوابط الصرفية من الإعلال ، والصحة ، والإبدال . . . وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال يا ثمى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لثقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم وأو لازمة ساكنة قلبها ضمة ، لأن هذا نادر فى العربية ^(١) ، وكى لا وتقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزة وألفاً ، لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة فى : « يا علاو » ، ولتحركها وانفتاح ما قبلها فى : « يا كرو » ، فيقال : يا علاء - يا كرواً ^(٢) . . . ولا يقع شيء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

(١) كان هذا رأياً مقبولاً فى المصور الخالية ، قبل انتشار الأسماء والأعلام المخوية بواو لازمة ساكنة ، قبلها ضمة . أما الآن فقد عاشت كثيراً من الألفاظ المثلة الآخر ، المقصورة والمنقوصة ؛ فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كتأثير : ولله هنا يكون بإبقائها وعدم قرعيم المنادى الذى يحويها . أما فى غير الترقيم فقد وضعتنا فى الجزء الأول ، فى المسألة الخامسة عشرة . كما وضعتنا فى هذا الجزء (فى باب التثنية ، والجمع ، والنسب . . .) .

(٢) أى : يا كروان ، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر ويحوله من هو أشرف منه يتواضع : « أطرق كرا ، إن النعام فى القرى » - وقد أشرنا له فى ص ٤ -

(ب) مع أن الطريقتين صحيحتان : والأمر في تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ، ومراعاته المقام — قد تكون (الأولى وهي : « لغة من ينتظر ») أنسب ؛ لبعدها عن اللبس . غالباً ؛ إذ حركة آخرها الحالى في أكثر الصور ، لا تكون ضمة — برغم استحقاق المنادى في موضعه هذا للبناء على الضم وجوباً — فعدم وجود الضمة يوحي أن في اللفظ الحالى حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالى ليس هو الأخير في الأصل . وإلا فأين علامة البناء ؟

نعم يقع اللبس في هذه الطريقة حين يكون الحرف ؛ الذى قبل المحذوف مباشرة مضموماً هجائياً . نحو : قَنَفُذ — علمناً — فعند نداءه فداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قَنَفُ » فالفاء مضمومة ضمناً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمة بناء ، أم ضمة حرف هجائى ليس آخر الأحرف ؟ وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأخرى ، أو يعدل عنهما معاً إذا أوقعت كل واحدة منهما في اللبس كالذى يحدث في مثل : يا فتاة .

(ج) يرد في الفصحح كثيراً نداء لفظ « صاح » كقول الشاعر :

هَتَلُمَّ « يا صاح » إلى روضة يجلو بها العاني صدّاً^(١) همّة

فأصل الكلمة : « صاحب » فوديت نداء ترخيم بحذف الباء . وهذا رأى يسائر قواعد الترخيم عامة ؛ فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها « صاحي » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكناً .

أما حذف الباء في غير حالة النداء فشاذ ، إلا للضرورة الشعرية^(٢) . . .

(١) يريد : صدّاً .

(٢) انظر المسألة التالية ، ورؤيتها : (١٣٨) .

المسألة ١٣٨ :

القسم الثاني ترخيم الضرورة الشعرية ^(١)

هذا النوع مقصور على غير المنادى ، ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون في شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل » ^(٢) . . .

ثالثها : أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة ، وإما مختوماً بتاء التأنيث .

فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشوا إلى ضوءِ ناره - طريفُ بنِ مالٍ ليلةَ الجوع والخصر ^(٣)
أراد : ابن مالك ؛ فرخمه ترخيم الضرورة .

ومثال الثاني :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبنى حتى ، أمالِ بن حسنَظَلِ
أراد : يا مالك بن حنظلة ^(٤) ؛ فحذف التاء من « حنظلة » للضرورة في غير المنادى .

وإذا وقع ترخيم الضرورة في لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين : طريقة من لا ينتظر - كالبيتين السالفتين ^(٥) أو من ينتظر ، - كقول الشاعر :

(١) انظر معنى الضرورة وتفصيلها الدقيق في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٢) وقد سبق البيان في ص ٣٦ .

(٣) الخصر : شدة البرد .

(٤) والبيت - على هذا التقدير - يصلح شاهداً للحالين معاً .

(٥) بدليل وجود التنوين في الأول ، وكسر اللام في الثاني . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين في الأول وبفتح اللام في الثاني .

ألا أضحت جبالكمو رِمَاماً^(١) وأضحت منك شاسعة^(٢) أُمَاماً^(٣)

ويعتقضي الأول يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من ضبطه ، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامة ، من إعلال : وصحة ، وإبدال . . . وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن ، ككلمة « مال » المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة ، وكلمة : « حنظل » المجرورة بالإضافة في البيت الثاني مع عدم التنوين .

ويعتقضي الثانية يبقى اللفظ المرخم على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة : « أُمَام » في البيت الأخير .

هذا ، ولا يشترط في المرخم للضرورة أن يكون معرفة (علماً أو غير علم) ، ولا شرطاً أخرى غير التي سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — في بعض الروايات : —

* ليس حتى على المنون بخال *

أى : بخالد^(٤) . . .

(١) جمع رمة (بضم الراء غالباً . ويصح الكسر) قطعة جبل بالية .

(٢) بعيدة .

(٣) علم امرأة . والأصل قبل الترخيم : أُمَامَة .

(٤) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو :

ولا ضطرارٍ رَخِمُوا دُونَ نِدَا مَا لِنَدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ : أَخْمَلَا

فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للنداء ؛ نحو : أحمد . وقد أشرنا في رقم ١ من هامش الصفحة السالفة إلى أن المراد اللقيح من : « الضرورة » موضح تفصيلاً في رقم ٢ من

المسألة ١٣٩ :

الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

١ - قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقْدِمِي ، أوْ أحتجِمِي إِنَّمَا بَنُو الإقْدَامِ والإحتِجَامِ
نحنُ النِّيامُ إِذَا اللَّيَالِي سَمَّيْنَا فَلِذَا وَتَبَّيْنَا فَنحنُ غَيْرُ نِيَامِ

من يسمع : « نَمًا » أو : « نحن » يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، الدال على التكلم ، وعن مدلوله ، وحقيقة التكلم به ، وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العالم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق . . . أم . . . أم ؟ . . . أم غير هؤلاء ممن لا يُحْصَوْنَ جنسًا ، ولا نوعًا ، ولا عددًا .

أيكون المراد - مثلاً - : (إِنَّمَا - العرب - بنو الإقدام . . .) و (نحن - الأبطال - ، - النيام) . . . و . . . فالضائرات المذكورة يشوبها عيب واضح : هو : عموم يخالطه إيهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح . فلماذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر ، معرفة . يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض ، كالذي تحقق بزيادة كلمة : « العرب » وكلمة : « الأبطال » . فبما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضائرات ، برغم أنها متجهة للمتكلم ^(١) .

٢ - يقول الشاعر :

وَأَنَا ابنُ الرِّيَاضِ ، وَالظِّلِّ ، وَالْمَا . . . وَدَادِي مَا زَال خَيْرِ وَدَادِ

فن هذا التكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم ؟ أهو شاعر ، أم نائر ، أم عالم ، أم زاهد ؟ . . . ، ما جنسه ؟ . . . إن الضمير : « أنا »

(١) سبق - في - ١ ص ٢٥٥ م ١٩ (باب : الضائرات) - معنى : إيهام الضمير ، وطريقة إيضاحه .

لا يتسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من قوع خاص ؛ يزيل هذا العيب ؛
 كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابنُ الرياض) ، أو : (أنا - الشرق -
 ابنُ الرياض) ... فحجىء هذا الاسم الظاهر ، المعرفة ، المعين ، الواضح ، الذى
 معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عنه عيب العموم والإبهام .

٣ - وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنت فى القول كله أجملُ الناسِ مذهباً

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » الدال على الخطاب ؟ أليكون المراد :
 (أنت - الشاعر - أجملُ الناسِ مذهباً) . أم : (أنت - الناثر - ...) أم
 (أنت - الأديب - ...) أم محمداً - أم علياً ؟ ... لا بد من اسم ظاهر
 كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام عن الضمير .

٤ - نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدين يبدون عقود البيع ، والشراء ،
 والمداينة ، وغيرها - بجملة شاعت بينهم حتى ابتدلت ؛ هى : « نحن - الموقعين -
 على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا ... » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر
 المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام ، مع اتفاق الاسم الظاهر
 والضمير فى المدلول ، وتسميئُ الظاهر بما فيه من تحديد وإيضاح

بالتأمل فى الأمثلة السالفة - وأشياها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة
 ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام : أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا
 اتصالاً أصيلاً قوياً .

١ - ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ؛ مدلوله الضمير ، ولكنه يُحدِّد المراد من ذلك
 الضمير ، ويخصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير
 فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به ،
 واقتضاره عليه ؛ فيكون هذا اختصاصاً واقتصاراً على بعضٍ مُعين مما يشمل الضمير

(ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذي يعتبر أقل أفراداً منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذي بمعناه . ففى مثل : (نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام) ، نجد الضمير العام المبهم هو : « نحن » والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : « البنية » الإقدام والإحجام . وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير ، وهم : « العرب » ، أى : صار خاصاً بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال فى سائر الأمثلة ، ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذى يسميه النحاة فى اصطلاحهم : « المختص » ، أو : « المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب « مفعولاً به » لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع عندهم ، هو : « أخص^(١) » ويعبرون عن هذه المسألة تعبيراً اصطلاحياً بالفرض منها : وهو : « الاختصاص » . ويشترطون فى أسلوب الاختصاص أن تتحقق فيه الأمور الأربعة السالفة .

ويقولون فى تعريفه : (إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، معناه معنى ذلك الضمير ، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عايتها) .

الفرض منه :

الفرض الأصلى من الاختصاص الاصطلاحي هو : التخصيص والقصر . على الرحمة المشروح فيما سلف . وقد يكون الفرض الفخر ، نحو : (إني - العربى - لا أستكين طاعة) . (إني - الرّحالة - أعلم من الرحلة ما لا أعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا - معشر الأنصار - مجدٌ مؤثّلٌ بإرضائنا خير البرية أحمداً

أو : التواضع ، كقول أحد الخلفاء : (أنا - الضعيف العاجز - أحطّمُ البغى ، وأهتدمُ قِلاعَ الظالمين . وأنا - البائس الفقير - لا أسريح وبيجانى متأوه ، أو محتاج) . . .

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أخصى ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا - إلا أن القمل : « أخصى » هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحوياً : « الاختصاص » ولا يد من حذف هذا الفعل مع فاعله - كما أضربنا - ولهذا يعتبرون « المخصوص » هنا نوعاً من « المفعول به » الذى ينصب بفعل واجب الحذف .

أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد
 نحو : (نحن - الناس - نخطئ) ونصيب : والعامل من يتزع من خطئه
 تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحن - المتقنين - قدوة لسوانا ، فإن
 ساءت القدوة فالبلاء فادح) . (أنتم - الأربعة الأئمة - نجوم الهداية ،
 ومصابيح العرفان) .

• • •

حكمه : الاسم ^(١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) :
 يجب نصبه دائماً ، على التفصيل الآتي :

١ - إن كان الاسم هو لفظ « أئ » في التذكير أو « أئة » في التأنيث وجب
 بناؤه على الضم في محل نصب ^(٢) ، على المفعولية ، ووجب أن يتصل بآخرهما
 كلمة : « ها » التي للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير لإفراداً ، ولا ثنية ،
 ولا جمعاً ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب .
 (لأن حركة الرفع هذه هي مجرد حركة ظاهرة صورية ^(٣) لجارة « أئ » ، وأية ،
 ومائلتهما فيها ، تجمعاً تبعاً للفظهما المبني) ، وأن يكون هذا النعت مبدوءاً بأل
 التي للعهد الحضورى ؛ نحو : (أنا - أيها الجندي - فداء وطني) . (نحن -
 أيها الجنديان - نقضي الليل ساهرين) . (نحن - أيها الجنود - حماة
 الأوطان) . (أنا - أيها الصانعة - حريصة على الإتقان) . (نحن - أيها
 الصانعتان - حريصتان على الإتقان) (نحن - أيها الصانعات - حريصات
 على الإتقان . . .) .

فالضمير في كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة « أئ » ، أو : « أئة » مفعول به لفعل
 واجب الحذف مع فاعله ، تقديره - مثلاً - : « أخص » وهي مبنية على الضم
 في محل نصب . و « ها » حرف تنبيه مبني على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل ، نعت
 مرفوع حتماً ، رفعاً لإتباع للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل ^(٤) إعرابى

(١) هذا الاسم أربعة أنواع ، يجي بيانها في الزيادة ص ١٢٥ .

(٢) يقول النحاة إنها بنيتنا حملاً لما حل النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق

أن علة بنائهما على الضم هنا وفي باب النداء هي الاستعمال الدربي وحده .

(وفي صدر الجزء الأول بيان الأسباب التي ذكروها البناء ، ثم تفنيدها) .

(٣ ، ٢) التحقيق أن خمسة إتباع صوري لفظي (كما سبق في باب النداء ص ٤٥ و ٤٩) ؛ إذ -

مطلقاً . مع أنه تابع للفظ كلمتي : « أئى وأئبة » المبنيين على الضم لفظاً ، وإن
كانتا منصوبتين محلاً - كما سبق .

وبصح تأخيرهما في نهاية الجملة ؛ مثل : (نحن أنصارُ الحق أئبها الطلابُ)
(نحن أنصارُ الفضيلة أئبها الفتياتُ . . .)^(١) .

٢ - إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : « أئى وأئبة » يجب نصبه ،
سواءً أكان مضافاً أم غير مضاف . نحو (أنا - الطبيب - لا أتوانى في إجابة
الداعى . . .) . : (أنا - طالب العلم - لا تفتُرُ رغبى فيه)^(٢) .

• • •

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ في أمور ، وتختلفُ في أخرى . فيتشابهان في
ثلاثة أمور^(٣) :

أولها : إفادة كلٍّ منهما الاختصاص وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو
المخاطب ، وفي باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب)^(٤) ولا يكون ضمير
غائب .

ثالثها : أن الاختصاص يؤدي - بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح - إلى
تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا في النداء كذلك أحياناً ، كقولك لمن هو
مصغٍ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر - يا فلان^(٥) - هو ما فصلته لك^(٦) . . .

= لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا لبناء ، فهي محض حركة صورية ضمنية يقال - . ولكن انظر تفصيل الكلام
في هذا الحكم الهام في رقم ١ من هامش ص ٤٧ . .

(١) إعراب هذه الجملة المفعلة المهنونة موضح في « ب » ص ١٢٥ .

(٢ و ٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى
إلا في « أئى وأئبة » بسبب بتأتهما على الضم في محل نصب ، ووجود حرف التنبيه والتثنية بعدهما ، وكل هذا
مع الأمور الثلاثة المألوفة .

(٢) يلاحظ أن النداء - كما سبق في باب ١ ص ١ وفي هامش ص ٦٨ - لا يكون للمتكلم .

(٤) ويذكر اسمه الحقيقي في النداء .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ١ .

ويختلفان في أمور : بعضها لفظي ، والآخر معنوي . فاللفظية أشهرها :

١ - أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا تقديرأ . (لا يا ، ولا غيرها) .

٢ - أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها - كالأمثلة السابقة - أو في آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر - أيها الجنود ، أو أيّتها الكتيبة .

٣ - أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم ^(١) أو الخطاب - .
والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبة ، ولا اسماً ظاهراً . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء : (سبحانك الله العظيم) ، (وبك - الله - نرجو الفضل) . ينصب كلمة : « الله » فيهما .

٤ - أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه ، علماً كان أو غير علم إلا « أيّ وأية » فإنهما مبنيتان على الضم لفظاً ، منصوبتان محلاً . . . أما المتأدي فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه - في الأغلب - على الضم في محل نصب ، وكذا : أيّ ، وأية ؛ يبنيان في النداء على الضم في محل نصب .

٥ - أنه يقل أن يكون علماً - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالدأ - حطمت أصنام الجاهلية .

٦ - أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المتأدي فلا يجوز افتترانه بأل إلا في بعض حالات سبق سردها ^(٢) .

٧ - أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميراً ، ولا اسم موصول .

٨ - أن « أيّاً وأية » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما في النداء ، وأن صفتهم واجبة الرفع الصوري اتفاقاً ، بخلافهما في النداء ^(٣) .

٩ - أن « أيّاً » مختصة هنا بالذكر مفرداً ، ومثنى ، وجمعاً ، ولا تستعمل للمؤنث

(١) سواء أكان ضمير المتكلم خاصاً به وحده ، أم شاركه فيه غيره ؛ فالخاص مثل : « أنا » والآخر مثل : « نحن » .

(٢) في ص ٣٦ .

(٣) في رقم ٢ من ص ٤٥ ورقم ٣ من هامش ص ٤٦ ما يوضح هذا الخلاف .

بـخلافها في النداء : كما أن « أية » مختصة هنا وفي النداء : بالمؤنث مفرداً ومثنى ،
وجمعاً ، ولا تكون للمذكر .

١٠ - أنه لا يبرَّحُ اختياراً ، ولا يستغاث به ، ولا يندب . . .

١١ - أن العامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بغير تعويض ، أما في النداء
فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره - غالباً - « أخصُ »
أو : ما بمعناه . أما في النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادي . أو : ما بمعناها
والمعنوية أشهرها :

١ - أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

٢ - أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ،
وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع
أو : زيادة البيان : - كما شرحنا - وأما الغرض من النداء الأصيل ^(١) فطلب
الإقبال . بالتفصيل الذي سردناه ^(٢) في باب ^(٣) . . .

(١) دون النداء الذي خرج عن الغرض الأصيل إلى غيره .

(٢) ص ١ وما بعدها و ح من ص ٥ .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله ، على بيين دَوْنَهُما في باب مستقل عنوانه :
الاختصاص ، قال :

الِاخْتِصَاصُ : كِنْدَاءٌ دُونَ « يَا » كَأَيِّهَا الْفَتَى ؛ بِإِثْرٍ : اِرْجُونِيَا
أَي : كقولك ارجوني أيها الفتى ، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجوني » ، أي : على إثرها ،
وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونِ « أَي » يَلَوُ « أَل » كَمِثْلِ : نَحْنُ الْعَرَبُ أَشْخَى مِنْ بَذَلِ
أَي : قد يرى الاختصاص مستملاً من غير كلمة « أَي » ، وأية » فيه . يريد : من خير أن يكون
الاسم المخصص هو لفظ : « أَي » ، أو : أية » وإنما يكون استملاً على « أَل » كائثال الذي ساقه ،
وهو : (نحن - العرب - أشقى من بذل) ، أي : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن
الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أَي » وأية » ، وأن
الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أَل » وهذا الكلام متصور .

زيادة وتفصيل :

(١) يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المختص) أربعة أنواع .

الأول منها مبني على الضم وجوباً ، في محل نصب وهو : « أي » للمذكر و « آية » للمؤنث ؛ مع التزام كل صيغة بصورتها في جميع استعمالاتها ، ووقوع « ها » التي للتنبيه بعدهما ، وبجىء نعت لهما مقرون بأل التي للعهد الحضورى .

أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل ، نحو : (نحن - الشرفاء - نرفع عن الدنيا) . والمضاف ، نحو : (أنا - صانع المعروف - لا أرجو عليه جزاء) . والعلم - وهو أقل الأربعة استعمالاً - نحو : (أنا - علياً - لأهلب فى سبيل الحق شيئاً) .

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، والجملة فى الغالب تكون فى محل نصب ، حالاً من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ^(١) ؛ كالتى فى مثل : ارجوفى ^(٢) أيها الفتى . وفى مثل : ربنا اغفر لنا آيتنا الجماعة ^(٣) .

وقد تكون أحياناً معترضة : مثل : نحن - الحكام - نحدد أم الوطن ، أى : أخص الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره . ومثلها : إنا - معاشر الأكبياء - لانورث ^(٤) .

(١) فليس منه الضمير الذى يعرب مبتدأ فى رأى كثير من النحاة - وإن كان فى رأيهم تصف كما سيجىء هنا فى رقم ٤ - .

(٢) التقدير : ارجوفى حال كوفى مخصوصاً من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات . وقد نص للنحاة على إعراب أو الجماعة فاعلاً لفعل الأمر ، وعلى إعراب جملة الاختصاص فى المثالين حالين من الياء ، وما .

(٣) فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ كالثانى فى كل الجملة المعترضة .

(٤) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أوغماً ما يلزم له . وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يعربوها هنا حالاً من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى المثالين السابقين - قراراً من بجىء الحال ما أصله المبتدأ ؛ إذ الشائع بين كثيرهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ، ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا - فى الجزء الثانى ، باب : الحال م ٨٤ ص ٣٣٩ وم ٨٥ ص ٣٧٧ - لهذا الشائع ، وانتهينا إلى تخطئه بالحجة القوية . وإذا لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى الحالية أنسب للفرض ، وأوضح .

التحذير والإغراء

(١) التحذير : « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجنبه »^(١) . والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :

أولها : « المحذّر » ، وهو المتكلم الذي يُوجّه التنبيه لغيره .

ثانيها : « المحذّر » ، وهو الذي يتجه إليه التنبيه .

ثالثها : « المحذّر » ، أو « المحذّر منه » ، وهو : الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعدّل عنه أحياناً كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة ، — كما سنعرف — .

ولأسلوب التحذير — بمعناه اللغوي العام^(٢) — صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذي في قول الشاعر :

احذّر مصاحبة اللئيم ؛ فإنها تُعدى كما يُعدى السليم الأجربُ
ومنها : صورة النهي ؛ كقول الأعرابي في لغته ، وقد فتنه :

لا تسلّمني في هـواهـا ليس يرصيني سواها . . .

ومنها : الصورة المبدوءة بالضمير « إِيَّاكَ »^(٣) وفروعه الخاصة بالخطاب^(٤)

(١) هذا تعريف لغوي يردده — بنصه — كثير من النحاة . ولكن يفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : « احذّر » المحذوف ، ونحوه) . لأن هذا يناسب مهمة النحو التي هي البحث في أسرار الكلام إعراباً وبناءً . وأيضاً ليدخل في التعريف نحو قول الشاعر :

بيني وبينك حرمة الله في تضييعها

بتصـب كلمة : « الله » ، بعامل محذوف تقديره : احذّر ، أو : احش ، أو : اتق ، أو نحو ذلك . . . فبناء على التعريف اللغوي يكون : « الله » هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يلو .

(٢) الذي يشمل « الاصطلاحي » الآتي ، وغير الاصطلاحي .

(٣) بكسر الهـزة ، مجازة لأوضح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها في لغة ، كما يجوز قلبها « هاء مكسورة » في لغة أخرى

(٤) هي : « إِيَّاكَ » ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ .

كالذى فى قول أغرابية لابنها : (إياك والنسيمة^(١)) . فإنها تزرع الضغينة^(٢) ، وتُفَرِّقُ بين المحبين . وإياك والتعرّض للعُيوب ؛ فتستخذُ غرضاً^(٣) ، وخلق^(٤) ألاّ يثبت الغرض على كثرة السّهام ...) وقولم : (إياكم وثورة الغضب فإنها تجلب المرض وسوء العاقبة .) إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق « التحذير » بمعناه اللغوى العام .

غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليه ضوابطه النحوية وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام ؛ لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير الاصطلاحى » ، هى — وحدها — المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتمال كل منها على اسم منصوب يُعْرَبُ مفعولاً به لفعل محذوف مع مرفوعه . وفيما يلى بيان هذه الأنواع الخمسة الاصطلاحية :

النوع الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذّر منه » (وهو : الأمر المكروه) اسماً ظاهراً^(٥) ، دون تكرار ، ولا عطف مثيل له عليه — والمراد بالمثل هنا ؛ مُحذَرٌ منه . آخر — ؛ كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيّارة .

وحكم هذا النوع : جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازاً تقديره — مثلاً — : احذّر النار — احذر السيارة . والفاعل ضمير محذوف معه أيضاً ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقدير بشىء فى اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب ؛ مثل : اجتنب النار — اجتنب السيارة . . . أو : حاذر ، أو : جانب . . .

وفى كل هذه الأمثلة يصبح حذف الفعل وفاعله معاً ؛ أو ذكرهما معاً^(٦) ،

(١) السمي بين الناس بالإفساد .

(٢) الحقد والعداوة .

(٣) هدفاً يُصوب إليه السهام .

(٤) جدير ، أمر محقق . . .

(٥) لى : ليس ضميراً

(٦) مع ملاحظة أن الضمير المستتر نوع من

الضمير المذكور — لا من المحذوف — طبقاً لما سبق إيضاحه فى باب الضمير — ج ١ .

فيقال : النار ، أو اجتنب النار . . . كما يصح ضبط « المحذر منه » ضبطاً آخر غير النصب ، كالرفع ؛ فيقال : النار . على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف . لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ؛ وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب . إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحي . أن يكون الاسم منصوباً على أنه : « مفعول به » . وناصبه عامل محذوف هو ومرفوعه ^(١) . معاً .

النوع الثاني : صورة تشتمل على ذكر « المحذر منه » اسماً ظاهراً ^(٢) ؛ إما مكرراً . وإما معطوفاً عليه مثله بالواو - دون غيرها - ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر .

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم في صورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ^(٣) . ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : (احذر البرد البرد - احذر البرد والمطر) . أو : تجنب . . . أو اتق . . . فحكم هذا النوع : وجوب النصب ، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معاً . ويتعين في صورة « التكرار » أن يكون الاسم الثاني توكيداً لفظياً ، وفي حالة « العطف » أن يكون حرف العطف هو : « الواو » - دون غيرها - وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ؛ لا عطف جُمل .

النوع الثالث : صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر ^(٤) مختوم بكاف خطاب للمحذر ؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يُخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر . معطوفاً عليه بالواو مثيل له - أي : « مُحذَر آخر » أم غير معطوف . ولا بد في صورة العطف أن يكون المعطوف « مُحذَرًا » أيضاً (كالمعطوف عليه) ؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك - أو : يدك يدك - أو : يدك وملابسك . والتقدير : أبعد يدك . . . أبعد يدك وملابسك . . . ، صن يدك وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

(١) والداعي البلاغي الحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ لينبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كي لا يصيبه المكروه بفواتها .

(٢ و ٣) أي : ليس ضميراً - كما سبق -

(٣) لهذا إيضاح آخر ، يجرى في : « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم السابق الذي تكرر ، وكذلك المعطوف عليه . والنائب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوباً^(١) وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات : أمّا الذي جاء تكراراً فتوكيد لفظي .

فإن كان الاسم منفرداً (أى : ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذي يجوز نصبه بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً - لا وجوباً - فيصح إظهار عامله وحذفه ، كما يصح ضبطه بغير النصب ؛ فلذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب « التحذير الاصطلاحي » ؛ - كما أوضحنا في ذلك النوع - .

النوع الرابع : صورة تشتمل على اسم ظاهر مختم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم كما في النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو - دون غيرها - « المحذّر منه » ؛ نحو : يدك والسكين - رأسك وحرارة الشمس - مواعيدك والخلف . فالمعطوف هنا « محذّر منه » ، بخلافه في النوع السالف الذي يكون فيه المعطوف « محذّراً » . . . (٢)

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً^(٣) . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين^(٤) أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف . ولا يراعى في اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صنّ يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ؛ واحذر حرارة الشمس - تذكّر مواعيدك ، وتجنب الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ،

(١) لهذا الحكم إيضاح آخر يجيء في « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٣٤ و ١٣٥ .
(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذّراً منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه ، وليس محذّراً منه .

(٣) لهذا الحكم إيضاح يجيء في « د » و « هـ » من الزيادة ص ١٣٤ و ١٣٥ .
(٤) وقد يمكن اختيار حامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويسائر الضوابط العامة . وفي هذه الحالة يكون العطف عطف مفردات .

وتشتمل المتأخرة على «محدّر منه» وبين الحملتين واو العطف ؛ تعطف الجملة الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمْل ، لا مفردات ^(١) . . .

النوع الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحدّر ضميراً منصوباً للمخاطب ، هو : «إياك» ^(٢) وفروعه . وبعده «المحدّر منه» ، اسماً مسبقاً بالواو ، — دون غيرها — أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف : «مين» . فلا بد في هذا النوع من ذكر «المحدّر» ضميراً معيناً ، ثم «المحدّر منه» . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : (إياك والجود بدنيك ، والبخل بمالك . . .) . وقولهم : إياكم والدّين ؛ فإنه همّ بالليل ، ومثله بالنهار . ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكيم الأهواء السيئة ؛ فإن عاجلتها ذميم ، وآجلها وخيم . ومن أمارت هواه أحيا كرامته) . وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءُ ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ومثال المجرور بمن قولهم : (إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن يفعلك فيضرك) . وقولهم : (إياك من عزة الغضب الطائش ؛ فإنها تُفضي إلى ذلة الاعتذار المهين) .

وحكم هذا النوع : وجوب ذكر المحدّر منه بعد الضمير «إياك» وفروعه ، وجوب نصب هذا الضمير ^(٤) ؛ باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : «أحدّر» ، والأصل : «أحدرك» . ثم أريد تقديم : «الكاف» للداع بلاغاً ؛ هو : «إفادة الحصر» ؛ فنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا في ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ — عند إرادة تقديمه — من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه مستقل

(١) هناك تقديرات وإمراءات أخرى لا تسلم من تمديد أو صعوبة ؛ ولا حاجة لنا بها بعد أن ثلاث الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتماطين ، ووجوب حذف عامل النسب مع مرفوعه . أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فيرى منا أنه الاتجاه إلى الطريقة التي نختارها .

(٢) الأحسن اعتبار «إيا» ومعها علامة الخطاب التي بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعي لاعتبار الضمير هو : «إيا» ، واعتبار ما بعده حرف خطاب

(وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه في موضعه من باب : «الضمير» ج ١ ص ١٦٣ م ١٩) .

(٣) الطعن في كلام غيرك بقصد تكذيبه ، وتحقيره .

(٤) للحكم إيضاح يحى في «دو» من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و١٣٥ .

بنفسه ، وهو الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحتذر » ثم حذف الفعل والفاعل معاً ؛ مجازة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرّد فيه هذا الحذف الواجب .
أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياك » وفروعهما فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر — اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع في الأسلوب فعلاً محذوفاً مع مرفوعيهما . في المثالين السابقين ^(١) : « إياك والنميمة » — « إياك والتعرض للعيوب ... » يكون التقدير : « إياك أحتذر ، وأبغضُ النميمة — إياك أحتذر ، وأقبحُ التعرّض للعيوب . بمعنى : أحتذر وأبغض ... وأقبح ... » ويصح أن يكون التقدير : « إياك احفظ ^(٢) ، واحذر النميمة — إياك احفظ ^(٣) ، واترك التعرّض للعيوب ... » وهكذا من غير قيد بشيء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل — أي فعل — يناسب المقام ، ويساير الأسلوب الصحيح . وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التي قبلها . وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه في كل جملة ؛ يراعى المحذوف هنا في العطف كأنه مذكور ؛ ففي الأسلوب جملتان ، الثانية منهما معطوفة بالواو على الأولى .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولاً به للفعل : « أحتذر » المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو : « إياك » وفروعه ، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ، وفروعه . أما إذا قلنا : « إياك من النميمة ... » ، « إياك من التعرّض للعيوب ... » . فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً ؛ وهو : « أحتذر » ؛ لأنه قد يتعدى — أيضاً —

(١) في ص ١٢٧ .

(٢ و ٣) والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك ... و ... حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفسك) وأقيم المضاف إليه (وهو : الكاف) مقامه ، فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدل بضمير متصل ؛ هو : « إياك » ، لسبب الذي بيناه في الصفحة السابقة . ونعود فنكرر هنا ما رددناه — وما سيجي — في « ١٤٣ » ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف في جميع مسائل هذا الباب — وغيره — متروك للتكلم يختار بغير قيد ، لإقيد المناسبة للساق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المسائرة للتركيب الصحيح ألا تحذف الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداها خبراً والأخرى إنشاء ، — طبقاً للرأي الأكثر .

لفعولين ، ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ، ويتعدى للآخر بحرف الجر : « من » .
 وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا يتغير
 شيء من الأحكام المتقدمة . وعند التكرار يُعرب « إياك » الثاني توكيداً لفظياً للأول .
 ولا يصح أن يكون الضمير « إياً » المصححاً محتوياً بغير علامة الخطاب^(١) فلا
 يقال : إياي ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ،
 ولا يحذر الغائب . وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع المنوع ، لا يصح القياس عليها .
 لكن يصح أن يكون « المحذّر منه » ضميراً غائباً معطوفاً على « المحذّر » ؛
 نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإياك وإياه . فالضمير « إياه » في حكم كلمة
 « النسيمة » في مثال : « إياك والنسيمة . . . » ومن هذا قول الشاعر القديم :

فلا تصحب أخاً الجهل وإياك وإياه

وعلى هذا لا يكون التحذير بضمير الغائب والمتكلم شاذاً إلا إذا كان محذراً
 لا محذراً منه^(٢) . . .

• • •

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي :

١- إن كان أسلوب التحذير مصدراً بالضمير « إياك » وفروعه - وجب
 في كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً . سواء في هذا
 أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جرّ
 بعده « المحذّر منه » أم نصب . . .

٢- إن كان أسلوب التحذير غير مُصدر بالضمير « إياك » وفروعه وجب
 نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ بشرط العطف أو التكرار^(٣) .
 فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً ؛ فيصح
 إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفي حالة إظهارهما ، أوصبط الاسم
 بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما - لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

(١) غيرهما هو علامة للتكلم ، أو الغياب . (٢) راجع الخصري .

(٣) انظر « دو » ص ١٣٤ و ١٣٥ - في الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إضاحاً وتكيلاً .

زيادة وتفصيل :

(١) تضمنت المراجع المطولة جـدلاً يصدِّع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما فاعب الضمير «إياك وفروعه» - أهو الفعل : **أَحْذَرُ** ، أم **بَاعَدُ** ، أم **أَجْتَنِبُ** ، أم **أَحْذَرُ** ؟ ... أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ... و ...
والأمر لا يحتاج لكل هذا . وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، **إِنْصَبَهُ**^(١) : (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : «باعد» ، ولا على تقدير : «أحذر» ... ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ؛ إذ المقدَّر ليس أمراً مُتَعَبِّداً به لا يُعَدَّلُ عنه^(٢)).

وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير ، وفي الإغراء ، وفي غيرها من كل ما يحتاج إلى تقدير .

(ب) يقول بعض النحاة إن الضمير : «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير «إياك» وصار «إياك» متنبهاً عن التلغظ بالفعل المحذوف ، ففي مثل قولهم : «إياك والحسد ، فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر» ، ولا يؤثر في عدوك ... نجد في أمط **إياك ضميرين** :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : «إياك» .

ثاني : ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل انصوب له . ويترب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» تركيداً معنويّاً بالنفس ، أو بالعين ، قلت : **إياك نفساً** . أو **إياك أنت نفسك** ، بفصل أو بغير فصل ؛ طبقاً لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين . أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : **إياك أنت نفسك** ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل ، دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ على الضمير المنصوب «إياك» : فتقول **إياك والصديق** ، **والسفهاء** . أو **إياك أنت والصديق** ، **والسفهاء** ؛

بفصل أو بغير فصل ، ومن الأول الذي لا فصل فيه قولهم ^(١) : (إيّاكم والكبراء ، والسُّخَفَ ، والعظمة ^(٢) ، فإنها عداوة مجتلبة ^(٣) من غير إحنة ^(٤)) . وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل .

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستمر في «إياك» وإخوته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حذفاً معاً : فلم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في «إياك» وفروعه ، فليس معناً إلا ضمير واحد هو للضمير المنصوب البارز (إياك وفروعه) . والأخذ بهذا الرأي أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل .

(ح) يقول الرضوي : (إن «المحذّر منه» المكرر يكون اسماً ظاهراً ؛ نحو : الأسد الأسد ، وسيفك سيفك . ويكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، وإياه إياه : وإياى إياى) .

والأحسن العدول عن المضمّر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس عليه ، ولا سيما ضمير غير مخاطب .

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير — وفي أساليب الإغراء ، شيئاً قريباً ^(٥) — وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً . قال الفراء في قوله تعالى : «ناقة الله وسقياها» .. نصبت كلمة : «ناقة» على التحذير ^(٦) . ولورفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : «هذه» لحاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛

(١) ما يأتي بعض وصية طويلة لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم : الأدباء) ويوضح آداب الكتابة بعد أن صار زعيم الكتاب في عصره ، والكاتب الخاص لمروان بن محمد ، آخر خلفاء الأمويين . وقد قتل عبد الحميد سنة ١٣٢ هـ وهي السنة التي قامت فيها الدولة العباسية بعد أن أبادت للدولة الأموية .

(٢) المراد بها : الكبر .

(٣) مجلوبة ، يحرمها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس لأنه أمراً خارجياً عن اختياره .

(٤) الإحنة : العداوة . يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوة بسبب تلك الصفات . لا بسبب عداوة وإساءة سبقت إليه ؛ فهو يدفع ضررها عنه .

(٥) في ص ١٣٦ .

(٦) ويجوز أن تكون منصوبة على الإغراء — كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٣٦ .

لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

(هـ) يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف - أصابعك والخبر . . . فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف - باعد أصابعك مع الخبر . . . أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما . . . ، نزلنا على حكمه ؛ كما سبق ^(١) .

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في : وب قسم الزيادة ^(٢) .

(ز) الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطائي ؛ تبعاً لعاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطائي فهي خبرية .

• • •

(١) في ١٤٢ ص ١٣٣ . . .

(٢) في ص ١٣٨ .

(ب) الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله^(١) : نحو : (العملَ العملَ ، فإنه مفتاح الغنى ، والطريقُ إلى المجد) . فالمتكلم به ، هو : « المُغْرَى »
المخاطب هو : « المُغْرَى » ... والأمر المحبوب هو : « المُغْرَى به » . وعلى هذه الثلاثة مجتمعة يقوم أسلوب : « الإغراء » .

وحكم الاسم المحبوب (وهو : المُغْرَى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولا به
لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوبا ، بشرط أن يكون هذا الاسم
مكرراً - كالمثال السابق - أو : معطوفاً عليه مثله ، (أى : أمر محبوب آخر)
كقولهم : الفرار والهرب من اللئيم الأحمق ، فإنه كالحية لا يكون منها غيرُ اللدغ .
أى : الزم الفرار والهرب^(٢)

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل
مذكور أو محذوف ، وجاز أيضاً أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب - كالرفع - تقول :
« الاعتدال » ، فإنه أمانٌ من سوء العاقبة » ، أى : الزم الاعتدال ، فيصح
حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : « الاعتدالُ » على
اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه^(٣)

وفى حالة ظهور العامل ، وكذا فى حالة ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على
المفعول به ، لا يسمى الأسلوب^(٤) إغراء اصطلاحياً^(٥)

(١) يقال فى هذا التعريف إنه : مُغْرَى ، كما قيل فى التحذير (فى رقم ١ من هامش ص ١٢٦) .
(٢ ، ٣) ومثل هذا يقال فى ضبط كلمتى : « حمل ، وكدة » فى الحكمة المأثورة : (حملك لا أسكك ،
وكدة لا جدك . . .)

(٤) فإن لم نعتبره فى حالتى التكرار واللفظ مفعولا به جاز ضبطه بغير النصب ، كالرفع - مثلاً -
على الابتداء . وقد سبق الإشارة فى - د ص ١٣٤ من الزيادة والتفصيل - إلى أن المكرر والمعطوف ،
فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحياً . ومن أمثلة المرفوع .

إن قوماً منهم : عُصْبَرٌ ، وأشباهُ هُ عُمَيْرٌ ، ومنهم : السفاحُ ...
لجديرون بالونساء إذا قا ل أخو النجدة : السلاحُ السلاحُ
ولما كلمة : « ناقة » فى قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » فتصلح إغراء وتحذيراً - كما سبق فى - د ص ١٣٤
(٥) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التحذير والإغراء :

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية ؛ تبعاً لنوع عاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية .

- إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَحَبٌ مُحْتَرٌّ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجِبٌ يَقُولُ : المحذر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » ونحو هذا الأسلوب . . . نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : يعامل محذوف وجوباً) . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كاشتال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملاً على عاطف فقد قال فيه :

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرٌ فِعْلِيهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضِّيغَمِ الضِّيغَمِ ، يَا ذَا السَّارَى
(الضمير = الأسد . السارى : المسافر ليلاً) .

يريد : أنصب هذا الحكم لـ « إِيَّا » أيضاً عند عدم العطف عليها . بأن تقول : إِيَّاكَ الشَّرَّ ، أو : إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ . أما في جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فمحذوف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتغال أسلوب التحذير على محذوف منه يكون هو الضمير : « إِيَّاى » للمتكلم ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، وغروعهما . . . - أمر شاذ . ولغالب أكثر شفوذاً ومن قاس عليه فقد انتبه ، أى : ابتعد عن الصواب . يقول :

وَشَذَّ إِيَّائِى ، وَإِيَّاهُ أَشَذَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَهَ
ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه بيت واحد هو :

وَكُمُحْتَرٌّ بِلَا إِيَّا ، أَجْمَلًا مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا
أى : أن حكم الاسم المغرِّى به كحكم المحذَّر الذى بنى « إِيَّاكَ » في كل الأحكام .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم أن تكون الواو في الإغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ؛ نحو : المشى والاعتدال ؛ فتقوى - الإجادة والمثابرة ؛ كى تفوز بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ، أو يتسع للأمرين ، فيراعى دائماً ما يقتضيه المعنى .

(ب) ألحق - بالتحذير والإغراء في وجوب إضمار الناصب - لا في معناهما - بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضاً ، والتي يسمونها : « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم ، وقد تشتمل على قيد تحاطب ، أو حالة معينة .

(١) فن الأمثال :

١ - كليهما^(١) وترا - وهو مثل يقال لمن خير بين شيئين ، فطلبهما معاً ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطى كليهما ، وزدنى تمرا .

٢ - الكلاب على البقر؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يفتن السلامة لنفسه . والتقدير : انرك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانج بنفسك .

٣ - أحششاً^(٢) وسوء كيلة ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبيع حششاً ، وتزيد سوء كيلة .

(ب) وما يشبه المثل :

١ - قوله تعالى : « انشئوا . خيراً لكم » . أى : انتهوا واصنعوا خيراً لكم .
٢ - من أنت ؟ عيلاً . التقدير : من أنت ؟ تذكر عيلاً . يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء .

(١) وورد قليلا : كلاهما - بالالف -

(٢) الحشف : أودأ التمر ، وسوء الكيلة - بكسر الكاف - : تبع الطريقة والهيئة التي تستخدم في الكيل . . .

- ٣- كل شيء ولا هذا . والتقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا .
- ٤- هذا ولا زعمائك . التقدير : أرتضى هذا ، ولا أتوهم زعمائك .
- ٥- إن تأت فأهملّ الليل وأهملّ النهار . والتقدير : إن تأت فسوف تجد أهل الليل وأهل النهار في خدمتك بدل أهلك .
- ٦- مرحباً ، وأهلاً ، وسهلاً . التقدير : وجدت مرحباً ، وأتيت أهلاً ، ونزلت سهلاً .
- ٧- عذيرك . أى : أظهر عذرك ، أو أظهر عاذرك (عذير : بمعنى : عذر ، أو عاذر) .
- ٨- ديار الأحباب . أى : اذكر ديار الأحباب
وهكذا :
- ويصحّ - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التى عرضناها . ويصحّ اعتبار الواو للمعية فى بعض مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

المسألة ١٤١:

أسماء الأفعال .

تعريفها : (نَقَلَمُ أمثلة) :

في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على « فعل » معين ، — أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله — ولكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل المعين ، والتي تبين نوعه ، كاللفظ : « هَبَّهَات »^(١) في قول الشاعر يخاطب عزيزاً رحل عنه :

بَعُدْتُ دياراً ، واحتوتك ديارُ هيهات^(٢) للنجم الرفيع قرارُ

فإنه يدل على الفعل الماضي : « بَعُدَ » ويقوم مقامه في أداء معناه^(٣) ، وفي عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي ، (مثل : إحدى التامين ؛ تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل . . .) ، إذ لم يترد عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضي في « هيهات » .

وكاللفظ : « آه » في قول الشاعر :

آهًا لها من ليالٍ !! هل تعودُ كما كانت ؟ وأى ليالٍ عادَ ماضيها ؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » ويقوم مقامه في معناه ، وعمله ، وزمنه . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تدخلها على « آه » قط .

وكاللفظ « حَذَّارٍ » في قول المادح :

صل عن شجاعته ، وزُرُهُ مسالماً وحذَّارٍ ، ثم حذَّارٍ منه ، مُحَارِباً

فإنه يدل على فعل الأمر : « احذَر » من غير أن يقبل علامة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حذَّارٍ » مطلقاً . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدد ؛ هو :

(١ و ٢) وفيه لغات كثيرة ، أعلاها المذكورة هنا ، مسيرة للوارد في القرآن الكريم . ومن لغاتها : « أَيْهَات » وهي لغة الحجازيين .
(٣) انظر معنى « اسم الفعل » في الصفحة الآتية .

أذك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هَيْهَاتَ » لكان الجواب : (هيهات ، معناه : بَعْدُ) - (آها ، معناه : أُنْجِع) - (حُدِّرْ ، معناه : احذَر) ، وهكذا نظائرها .

فكلُّ لفظٍ مما سبق - ونظائره - يسمى : « اسم فعل » . وهو ^(١) : اسمٌ يدلُّ

(١) التعريف الآتٍ صفةٌ تعريفاتٍ متعددة تجاوزت ستة ، ولم نخل من قصور أو غرض . وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذى اختاره جمهورهم لاسم الفعل . ونزيده بياناً ووضوحاً بما يأتى : (بما ذكرناه عند تعريف الاسم ج ٢ م ١) .

لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رمان » - مثلاً - فكانت كلمة : « رمان » هى الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها « اسم » يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فمتدنا شيئاً ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف ال ذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هى معناه وسماء . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رَمَان . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تميّنه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الشارة ، والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . ومضى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متفلسفاً في ذاته كل أوصاف المسمى ، كالصورة التى يكتب لإزاعها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة وبمضمونها كاملة .

مثال آخر : هبك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، سحر لفته ، يتميز بأوصاف خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقلت : « بلبل » . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ، أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعنا بعد ذلك أو قرأناها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها وسمائها ، لأنها الاسم الدال عليه . فكلمة : « البلبل » مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : « البلبل » ، فكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا يتفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة : هيهات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل « بَعْدَ » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى ، والعمل ، مع عدم التأثير بالعوامل . فاللفظ : « هيهات » رمز ، أو شارة ، أو علامة - تدل على الفعل : « بَعْدَ » . أى : أن اللفظ : « هيهات » اسم ، سماء الفعل : « بَعْدَ » . والفعل : « بَعْدَ » مسمى ، له اسم ؛ هو : « هيهات » . وإذا مثلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أُنْجِع » . فكلمة : « آه » هى الرمز ، أو : العلامة ، أو الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : « أُنْجِع » . وكان خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وحمل ، مع سلامة الرمز من التأثير بالعوامل التى يتأثر بها .

على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وزمنه ، وعمله ، من غير أن يقبل علامته ،
أو يتأثر بالعوامل ^(١) .

ما يمتاز به اسم الفعل ^(٢) :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيّتين
ليستا للفعل الذي بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى ، وأقدر على
إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُدَ » - مثلاً - يفيد : مجرد « البعد » ،
ولكن اسم الفعل الذي بمعناه ، وهو : « هيهات » ، يفيد البعد البعيد ، أو :
الشديد ، لأن معناه الدقيق هو : بَعُدَ جداً ، كما في قولهم : هيهات إدراكُ
الغاية بغير العمل الناجع .

والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المجرد ، ولكن اسم الفعل :

= المضارع ، كالنواصب أو الجوازم . . ، وكذلك : « عذار » فإنه اسم ، معناه فعل الأمر : « احذر »
بما هو مختص به .

عما تقدم يتبين المراد - عند جمهورهم - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ،
كما أن لفظ : « الرمان » اسم للفاكهة المميّنة ، و « البلبل » اسم للطائر الخاص ، و « الفرس » اسم
للحيوان المعروف . . . فكذلك هذه الأسماء ، كل واحد منها اسم « لفعل بعينه . . .

ولما كان الاسم - - كما شرحناه - يدل دلالة كاملة على معناه ، ويتضمن كل خصائص
المسمى تيمناً لذلك ، - لا بالأصالة - كان اسم للفعل متضمناً بالتسمية - لا بالأصالة - معنى فعله
وزمنه ، وكذا عمله ، في الغالب ، مع عدم التأثير بالعوامل . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم »
هو المراد منها في كل موضع آخر ، ولكنه اسم في لفظه فقط ، بدليل الاستناد إليه دائماً وبدليل قبوله
التنوين في حالات كثيرة ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلاً في لفظه ! بدليل أنه
لا يقبل علامة من علامات الأفعال . حقيقة : أنه اسم في لفظه ، فعل في معناه .

وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب ، لا يزال يشوبه - بحق - بعض الضعف
كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عامة ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ،
ولا فاعلاً ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . ولا غير ذلك . . .

ويخفف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختل - لو أخذنا بالرأي القائل : إنها قسم رابع مستقل من
أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأي يسمونه : « خاليفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، في معناه ، وعمله
وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشرح هنا .

(١) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم . وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن
فعله ، فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، ويخرج كذلك المشتقات .

(٢) متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل ؟ الإجابة في رقم ٣ من هامش ص ١٤٧ .

« شَتَّانٌ » وهو بمعناه — يفيد : الافتراق الشديد^(١) ؛ لأن معناه الحُبَّةُ . هو :
« افترق جدًّا » . . . كقولهم : شَتَّانَ الإحسان والإساءة ، وشَتَّانَ ابن
العناية والإهمال . وكقول الشاعر :

الفكر قبل القول يُؤمِّن زيفه شَتَّانَ بين رويَّةٍ وبديهة^(٢)

الثانية : أنه يؤدي المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ،
لالتزامه — في الأغلب — صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثني ، أو الجمع
أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلًا بعلامة تدل على نوع معين دون
غيره^(٣) ؛ تقول : صه يا غلام ، أو : يا غلامان ، أو : يا غلمان ، أو : يا فتاة ، أو :
يا فتاتان ، أو : يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذي بمعناه لتغيرت حالة الفعل ؛
فقلت : اسكت يا غلام — اسكتا يا غلامان — اسكتوا يا غلمان — اسكني
يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان — اسكنن يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزييتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى
المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

• • •

أقسام أسماء الأفعال :

(١) تنقسم بحسب فروع الأفعال التي تدل عليها^(٤) ، إلى ثلاثة أقسام :

(١) ولا بد أن يكون الافتراق معنويًّا — كما سيبيء البيان في ص ١٤٦ — ثم انظر رقم ٢ من
هامش ص ١٥٨ ، حيث بعض الحالات الخاصة باستعمال « شتان » .

(٢) المراد : تسرع بفكر أعمال فكر .

يقى السؤال عن فاعل « شتان » في هذا البيت وفي البيت الآخر الذى أورده ، وقال عنه الصبان إنه
من كلام بعض المحدثين ، ونفسه :

جازيتموني بالوصلال قطيعة شَتَّانَ بين صنيعكم وصنيعى

جاء في الخضرى : (قال في شرح الشذور : « لم تستعمله العرب . وقد يخرج على ألسانهم » ما « موصولة
بين » ١ هـ . . . أى : فيكون « شتان » بمعنى : بعد ، و « ما » بمعنى : المسافة) ١ هـ كلام الخضرى .

(٣) كأنها الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : طيك ، أمامك ، رويك ،
وستأتى في : « ب » ص ١٤٧ وما بعدها .

(٤) مع ملاحظة المزييتين السافيتين لكل اسم من أسماء الأفعال ، دون فعله .

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور ، نحو :
 « آمين » ، بمعنى : استجب ، و « صه » - بالسكون - بمعنى : اسكت عن
 الموضوع المعين الذي تتكلم فيه ، و « حتى » (بفتح الياء المشددة ، مثل : حتى
 على الصلاة - حتى على الفلاح) بمعنى : أقبل ، أو : عجل . . . وجميع
 هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو : ما كان من اسم
 فعل الأمر على وزن « فَعَالٍ »^(١) مبيناً على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثي ،
 تمام ، متصرف ، نحو : حذّر^(٢) ، (في البيت السالف^(٣)) بمعنى : احذر ،
 ونحو : نَزَّلَ إلى ميدان الجهاد ، وَزَحَّامٌ في مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزل ،
 وازحسم .

ولا يصح صوغ « فَعَالٍ » إذا كان فعله غير ثلاثي ، كدحرج ، (وشدّ^(٤) :
 دَرَاكٍ ، من أدرك) أو : كَانَ فعله ناقصاً ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات ؛
 الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبني دائماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً^(٥) . وقد
 يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر السماعية : (هباً ، بمعنى : أسرع) - (ومهً ، بمعنى :
 انكف^(٦) عما أنت فيه) - (وتبذّ ، وتبذّخ ، وهما بمعنى : أسهل) -

(١) سبق (في ص ٧٢) عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء أن منها ما يكون على وزن « فَعَالٍ »
 بشرط خاصة ، وسيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان مناسب عن صيغة « فَعَالٍ » ، وأنواعها
 المختلفة ، وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٢) في ص ١٤٠ . وهو : مل عن شجاعته ... ومثل قول الشاعر :

حَذَّارٌ ، حَذَّارٍ مِنْ جَشَعٍ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهُا اللَّشَامُ

(٣) استتار الفاعل وجوباً يشمل - في الرأي الأسهل - فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل
 المضارع ، المختوم كل منهما بضمير المفرد المذكر وفروعه ، والمفردة وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول
 من ظرف المكان ، ومن الجار مع مجروره - طبقاً لما سيجيء في ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ -

(٤) هذا هو الأول ، وليس بمعنى : « انكف » - كما يقول بعض النحاة - لأن « انكف »
 متعد ، و « مه » لا يتعدى ؛ فهو مثل : « انكف » - راجع المجمع هنا -

(وَوَيْبَهُمَا ، بمعنى : حَرَضَ^(١) ، وأَغْرَى^(٢)) - (وَحْيَيْهِمَا^(٣)) بمعنى : أَقْبَلَ ، أو عَجَلَ . . .) - (وَهَلَمَّ^(٤)) بمعنى : أَقْبَلَ ، وَتَعَالَى^(٥)) - (وَقَطَّ ، بمعنى : انْتَهَى . . .)^(٦) .

ثانيها : اسم فعل مضارع - وهو سماعي ، وقليل - نحو : (أَوْهَ ، بمعنى : أَنَالَتُمْ) ، وَأَفَّ بمعنى : أَتَضَجَّر ، كقوله تعالى : « فَلَا تَقْلُ لَهَا أَفَّ » أي : للوالدين ، (وَوَى ، بمعنى : أَعْجَبُ ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ »^(٧)) وقد يكون اسم الفعل : « وَى » مخنوماً

(١) فعل أمر ، ماضية : أَغْرَى .

(٢) يجوز في اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح يتنوين أو غير تنوين . والأشهر فتح هائه في كل أحوالها . (ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين في رقم ٩ من ص ١٦٠) باعتبارها حرفاً متصرفاً .

(٣) المجازيون وبعض العرب يُلزِمونه صورة لا تتنبر في الأفراد والتذكير وفروعها . وغيرهم يعدونه اسم فعل أمر أيضاً ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى وموضع الضمير . ويجرى على الألسنة عبارة : « هَلَمَّ جَرًّا » ويقول بعض النحاة في توجيهها : إن « هَلَمَّ » بمعنى : « أَقْبَلَ » وائتر . وليس المراد الإقبال والمجيء الحسين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشيء وملازمته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذي في قوله تعالى : (فَلْيَسُدُّ لَهُ الرِّجْلَ مَدًّا) وأما كلمة : « جَرَّ » فهي مصدر جَرَّه ، يَجْرِهُ جَرًّا ، جرًّا ، إذا صحبه . وليس المراد الجرح الخدش ، بل التميم الذي يشمله وغيره ؛ فإذا قيل : « كَانَ ذَلِكَ عَامَ كَذَا وَهَلَمَّ جَرَّاه » ، فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً . أو استمر مستمراً (على الحال المؤكدة) وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات . (الصبيان في هذا الموضع) .

(٤) الصحيح أن كلمتي : « تَعَالَى » - و « هَات » هما ضلالتان للأمر ؛ لقبول كل منهما العلامة الخاصة بفعل الأمر . - وقد سبق البيان للناسب في ج ١ م ٤ ، عند الكلام على هذا الفعل .

(٥) تفصيل الكلام على اسم الفعل : « قَطَّ » وما فيه من آراء واستعمالات مختلفة ، مع اقتراحه بالفاء أو عدم اقتراحه . . . كل ذلك معروض ببسط مناسب في الجزء الأول - م ٣٠ موضوع : الحرف بال هند بيت ابن مالك ونصه :

« أَلْ » حرف تعريف أو اللام فقط . . .

(٦) في كلمة : « وَى » - في الآية الكريمة ، وما يماثلها - آراء أخرى . منها : رأى « ابن عباس » وبه أخذ سيويه - فيما يقال - ، ويخصه ، أن « وَى » كلمة زائدة ، يستعملها التامم ؛ لإظهار نفسه ، وأنها مفصولة من « كَأَنَّهُ » . وينسب لسيويه رأى آخر ، سجله ابن جني في كتابه « المحتسب » - ج ٢ ص ١٥٥ - وهو يمرض لقوله : « وَيَكُنَّاهُ » في الآية السالفة ، ونصه :

بكاف الخطاب الحرفية^(١) : بمنه قول عنزة :

ولقد شَفَيْتِ نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهِمَا قِيلَ الْفَوَارِسُ : وَيَكْ - عَنَزَ - أَقْدِمِ
واسم الفعل المضارع مبني حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا ، وهو
مثل فعله في التعلد والازوم .

ثالثها : اسم فعل ماض - وهو سماعي وقليل ، كالسابق - ، ومنه : «هيهات» ،
وكذا : «شَتَّانَ» وقد تقدم . والصحيح الفصيح في «شَتَّانَ» أن يكون الافتراق
خاصًا بالأمر المعنوية^(٢) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصلاح ؛ تقول : شَتَّانَ^(٣)
عليّ ومعاوية في الشجاعة ، وشَتَّانَ المأمون والأمين في الذكاء ، وشَتَّانَ الإيثار ،
والأثرة^(٤) ؛ فلا يقال شَتَّانَ المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شَتَّانَ المتعاقدان
عن مكان التعاقد^(٥) . . .

= (الوجه في حدتنا قول الخليل وسيبويه ، وهو : أن «وى» على قياس مذهبيها اسم سمي به الفعل
(أى : اسم فعل) في الخبر ؛ فكانه اسم : «أعجب» ثم ابتداء فقال : «كانه لا يفلح للكافرون» وكذلك
قوله تعالى : «وى كأن أقد ييسط الرزق لمن يشاء من عباده . » ؛ و «كأن» هنا إخبار غار من معنى
التشبيه . ومنه : أن أقد ييسط الرزق لمن يشاء . و «وى» منفصلة من كأن ، وعليه بيت الكتاب :
وَيْ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبٌ ، ومن يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ
وبها جاءت فيه «كأن» عارية من معنى التشبيه لما أشدناه أبو حنيفة :

كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى لَا تَكَلِّمُنِي مَتِيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

أى : أنا حين أسمى «متيم» من حال كذا وكذا ... » .
(١) انظر رقم ٩ من ص ١٦٠ - حيث الكلام على «كاف الخطاب» التي تتصل بأنواع أسماء الأفعال .
(٢) لهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ١٤٣ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ؛ حيث بعض
استعمالاتها .

(٣) ولا يكون فاعله إلا متعديًا بواو المصطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله «ما»
الزائدة (وتسمى إشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ عند الكلام على الأحكام) .
(٤) الإيثار تقديم امره غيره على نفسه في الانتفاع ، والأثرة العكس .
(٥) في ص ١٦١ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفة . وقد اقتصر ابن مالك في باب عنوانه :
«أسماء الأفعال والأصوات» على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ ؛ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا : أَوْهْ ، وَمَهْ
والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء كلها معاً . وقد
أوضحنا معنى أسماء الأفعال التي عرضها . ثم قال .

وَمَا بِمَعْنَى : «افْعَلْ» ؛ كَأَمِينَ ، كَثُرَ وَخَيْرُهُ - كَوَى وَهَيْهَاتَ - نَزَرُ
(والرد من : «افعل» ، هو فعل الأمر . نزر - قل .) أى : أن اسم الفعل الذي بمعنى فعل الأمر
كثير . أما الذي بمعنى غيره - كالذي بمعنى الماضي أو المضارع - قليل .

واسم الفعل الماضي مبني في كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه يحتاج إلى فاعل إماماً ظاهراً ، وإما ضمير مستتر جوازاً ، يكون للغائب في الأعم الأغلب^(١) - كما سيجيء - وهو بهذين يخالف النوعين الآخرين فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن . أما تعديته وزومه فيجترى فيهما كغيره على نظام فعله .

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل^(٢) وعدم أصالتها ، إلى قسمين :

أولها : المُرْتَجَل ؛ وهو : ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان - وي - مه . . .

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل . والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جارٍ مع مجروره^(٣) ، مثل : « عليك » ، بمعنى : تَمَسَّكْ أو : بمعنى : الزم ، أو : بمعنى : « أعتصم » - فعل مضارع -
فن الأول قولهم : عليك بانعلم ؛ فإنه إخراج من لا جاء له ، وعليك بالخلق

(١) انظر : « ١ » من ص ١٥٦ ثم رقم ١ من هاشر ص ١٥٧ .

(٢) مع تقدمها - دونه - بالمزتين السالفتين في : ص ١٤٢ .

(٣) من أمثلة اسم الفعل المنقول من جارٍ مع مجرور أو من ظرف مكان : عليك - (بمعانيه التي ذكرناها) ، وأماك ، بمعنى : تقدم ؛ وكذا مكانك ، بمعنى : اثبت .

قال بعض النحاة - وقوله سيده - لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف - مكانك - اسم فعل ؟ فهلاً جعلوه ظرفاً على بابه ، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولاً إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك للفعل الذي بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال : اسكت صه - الزم عليك - خذ دولك . . أما إذا لم يكن فلا يجوز إخراجها عن الظرف إلى اسم الفعل ، فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك . . في حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم . هذا رأي سبيله « الصبان » . ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضاً . لانطباق العلة عليهما كذلك .

وقد يقال : إن الجمع ممكن على سبيل « التوكيد » اللفظي بالمرادف . وهذا صحيح بشرط وجود قرينة هل إرادة التوكيد اللفظي ؛ لتحقيق فرض فيه .

الكريم ؛ فإنه الغنى الحق . أى : تمسك بالعلم - تمسك بالخلق^(١) . . .
وقولم : من نزل به مكروه فعلية بالصبر ؛ فهو أبعد الألم ، وأجلب للأجر ، أى :
فليتمسك بالصبر . . .

ومن الثانى قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضركم من
ضل إذا هتدتم) ، أى : الزموا شأن أنفسكم .

ومن الثالث : على بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : أعنصم .

ومن المنقول من الجار والمجرور : « إليك » ، بمعنى : ابتعد وتشع ؛ مثل :
(إليك عنى - أيها المنافق - ؛ فلو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزلة له فى
نفسى) وهذا هو الغالب فى معناها ، وقد تكون بمعنى : « خذ » ، نحو : إليك
الوردة ، أى : خذها^(٢) . . .

ومنه : « إلى » ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الرقى - فإنى أخرك
الصديق العهد .

والأحسن فى الأمثلة السابقة - وأشباهاها - إعراب الجار ومجروره معاً ، اسم
فعل مبني ، لا محل له من الإعراب^(٣) .

٢ - وإما منقول من ظرف مكان^(٤) ، مثل : « أمامك » ، بمعنى تقدم .

(١) ومثل قول القطار :

عليك بالقصد فيما أنت فاعله إن التخلق يأتى دونه الخلق
(٢) فهو هذا المعنى متعد . وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا . ولا قوة لراى الذى
ينكر المعنى الثانى . فقد أثبتته « الجوهري » ، وورد مسموماً فى كلام من يحجج بكلامهم ، ومنهم القطار
الشاعر الأمدى .

(٣) وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من
هامش ص ١٥٧) نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغازى التى فى غيره . ولن يترتب حل الأخذ به إسالة
المعنى ، لو لصحة التركيب .

وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتبعته هرفاعل اسم الفعل ؛ نحو : عليك
أنت تضرك بالأعمال العظيمة . فالصبر : « أنت » توكيد للفاعل : « أنت » المستتر وجوبا . وكلمة :
« نفس » توكيد له أيضاً .

(٤) التقييد بالمكان منقول صراحة من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثلة . - ثم انظر
ص ٣ من هامش الصفحة السابقة -

و «وراءك» ، بمعنى : تأخر ، تقول : أمامك إن واثتلك الفرصة ، وساعتك القوة . ووراءك إن كان في إدراك الفرصة غصة ، وفي نيلها حسرة وندامة .

ومثل : «مكانتك» ، بمعنى : اثبت^(١) ، تقول لمن يحاول الحرب من أمر يمارسه : مكانتك تحمد وتدرك غايتك .

ومثل : «عندك» ، بمعنى : خذ . تقول : عندك كتاباً ، بمعنى : خذه^(٢) .
والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة) هو اسم الفعل^(٣) .

٣- وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل : «رؤيد» (بغير تنوين) بمعنى : تسهل ، وبمعنى : أمهل ؛ فالأول نحو : رؤيد - أيها العالم - لقوم يتعلمون ؛ فإن التسهيل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستفادة . ومثل قول الشاعر :

رؤيدك^(٤) ، لا تعقب جميلك بالأذى فتضحى وشمل الفضل والحمد منصدع^(٥)
والثاني نحو : رؤيد مديناً ؛ فإن الإمهال مروءة . . . فكلية : «رؤيد» في الأمثلة السالفة اسم فعل أمر ، مبنى ، غير منون .

وأصل المصدر : «رؤيد» هو : «إرواد» ، مصدر الفعل الرباعي : «أرود» ، ثم صُغر المصدر^(٦) : «إرواد» تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : «رؤيد»^(٧) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل . . .

(١) فيكون لازماً . وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمداً ، أي : انتظرو .

(٢) انظر لسان العرب - ج ٤ ص ٣٠٣ - حيث الكلام على : «عند» .

(٣) يوضح هذا ما يجيء في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) الكلام على هذه الكاف في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٥) وهذا المصدر المصغر ينصب المقبول به جوازاً ولو لم يتقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم في باب ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتى في غير المصدر : «رؤيد» الذي ورد به السماع عاملاً وغير عامل - أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم فقي ص ٧١٠ .

(٦) لكلمة : «رؤيد» حالتان ؛ أولاهما ؛ أن تكون مصدراً ممرّباً بقايا على مصدرية وإعرابه . والأخرى ؛ أن تترك المصدرية والتنوين ، وتنتقل إلى حالة جديدة هي : «اسم فعل الأمر» على الوجه الذي شرحناه .

وقد يكون اسم الفعل متغولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بَلَّغَ » - بغير تنوين - بمعنى : اترك ، تقول : بَلَّغَ مسيئاً قد اعتذر ، واغفر له إساءته ، أى : اترك . . . والأصل : بَلَّغَ المسمى . . . ، بمعنى : ترك المسمى ، من إضافة المصدر لمفعوله . ومن الجائز أن يكون الأصل : بَلَّغَهَا مسيئاً . . . باستعمال كلمة : « بَلَّغَهَا » ^(١) مصدراً فاصباً معموله ، قياساً على : تَرَكْنَا مُسِيئاً ، بمعنى تركنا المسمى ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بَلَّغَ » ولكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه ^(٢) . . .

= وفي الحالة الأولى التي تظل فيها مصدراً معرباً قد تكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف . إما متغولاً فاصباً مفعولاً به ، نحو : رويداً علياً ، وإما مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويداً علياً ، قلظ : « رويد » فيها مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : « أرود » ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « حل » مفعول به منصوب في الأول ، ويضاف إليه مجرور في الثاني .

وإما متغولاً غير فاصب لمفعوله ، نحو : رويداً ياسائق ، فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فينصب متغولاً إما حالاً : نحو قرأت الكتاب رويداً ، بمعنى : مروداً ، أى : متهملاً ، وإما نعتاً لمصدر مذكور - في الغالب - نحو : سارت الويد سيرا رويداً ، أى : سيرا متهملاً ، أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيرا رويداً (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالاً ، فزاراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ) .

وقد تقع « ما » الزائدة بعد « رويد » على الوجه الآتي في : « ١ » ص ١٥١ .

(١) ورد في حاشية الخضرى تنوين « بلها » ولا أدنى لهذا التنوين مسوغ ، أم هو افتراض حملاً على المصدر : تركاً ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد كلمة : « بله » منصوباً متغولاً جاز أن تكون مصدراً عاملاً معرباً كصنوعها المعنوية : « ترك » الذى مصدره : « ترك » ويجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنياً بمعنى : اترك ، والقرائن - إن وجدت - هي التي تحدد أحد الأمرين ، فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدراً مضافاً - لأن اسم الفعل لا يكون مضافاً - والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة « رويد » ككلماتها تصين مصدراً إذا كان الاسم بعدها مجروراً بالإضافة إليها ، وتصلح مصدراً أو اسم فعل إذا نصبته . وتكون فتحها فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل ، وفتحة إعراب في غيرها . ولما استعمالات أخرى نجىء في « ب » .

وفي الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك - إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك . . . مكانك . .) أو من مصدر له فعل من لفظه ، (نحو : رويد . .) أو ليس له فعل إلا من معناه ، (مثل : بله) - يقول ابن مالك :

زيادة وتفصيل :

(ا) قد تفصيل « ما » الزائدة بين اسم الفعل : « رُوِيَْدَ » ومفعوله ^(١) ، قال
أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويداً ما الشعر .
فالمراد : أزود الشعر ، كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

(ب) قد تكون « بله » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » .
وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر ، نحو : بله المريض ؟ بمعنى : كيف
المريض ؟ .

ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ، واسم فعل الأمر — كلمة « بله »
في قول الشاعر ^(٢) :

تَنذِرُ الْجُمَا جِمْ ضَاحِيًا ^(٣) هَامَاتُهَا بله الأكفُ ، كأنها لم تُخَلِّتْ ،

فيجوز في : « بله » أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و « الأكف »
بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « بله » مصدرًا منصوبًا على

« وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ : « عَلِيَّكَ » وَهَكَذَا « دُونُكَ » ... مَعَ « إِلَيْكَ »

كَذَا : « رُوِيَْدَ ، بَلَه » ، فَاصْبِرْ وَيَحْمِلَانِ الْخَفْضَ مَفْسُورَيْنِ

١ . في البيت الثاني : أن « رويد » و « بله » قد يكونان اسمي فعل إذا نصب ما بعدهما ،
وترك التفصيل الضروري لهذا النصب . وأنها يحملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين
مضافين ، فيجران بعدهما الاسم باعتباره « مضافاً إليه » . فهذا الجذر دليل على بقائهما مصدرين حياً — لأن
اسم الفعل لا يضاف ، ولا يحمل الجذر مطلقاً — كما سبق — أما نصبه فلا يمكن وحده لقطع بأنهما مصدران
حياً ، أو أحدهما لفعلين حياً ، إنما يصلحان للأمريتين عند عدم القرينة التي تميز أحدهما دون غيره . وعدم
التنوين في « رويد » هو القاطع في أنها « اسم فعل » عند نصب الاسم بها .

(١) لهذا إشارة في آخر رقم ٦ من هلش ص ١٤٩ .

(٢) هو كعب بن مالك ، شاعر الرسول عليه السلام . والبيت من قصيدة له في وصف مقعة
الأحزاب ، وهو لها .

(٣) بارزاً متفصلاً من مكانه .

المصدرية نائباً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و «الأ كف» مضاف إليه ، مجرور .
كما يجوز أن تكون «بله» اسم استفهام مبنى على الفتح ، خبراً مقدماً وما بعده
مبتدأ مؤخر .

وقد تقع «بله» اسماً معرباً بمعنى : «غير» كالذى في الحديث القدسي
منسوباً للمولى جل شأنه : «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن
سمعت ، ولا خطر على قلب بشر» ؛ دُخْرُاً من بله ما اطمأنتم^(١) عليه . (أى :
من غير ما اطمأنم عليه) . فهي مجرورة بمن .

(ح) تكون «بله» بمعنى : «أين» ، طبقاً لما صرح به الصبان عند
ضبطه كلمة «بله» ، في الحديث القدسي السالف ؛ حيث قال ما نصه : (بفتح
«بله» وكسرها . فوجه الكسر ما ذكر^(٢)) ، وأما وجه الفتح فقال الرضى : إذا كانت
«بله» بمعنى : «كيف» جاز أن تدخله «من» ؛ حكى أبو زيد : «إن فلانا
لا يطبق حمل الفهر (الحجر الصغير بملا الكف) فن بله أن يأتي بالصخرة ؟
أى : كيف ، ومن أين ؟ . وعليه تتخرج هذه الرواية ؛ فتكون «بله» بمعنى :
«كيف» التى للاستبعاد ، و «ما» مصدرية فى محل رفع بالابتداء ، والخبر «من
بله» ، والضمير المجرور يعلى عائد على الذخر . ا هـ ، ثم قال الصبان : والمعنى
على هذا : من كيف ؟ أى : من أين اطلعكم على هذا الذخر - أى : المدخر .
ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى «كيف» من الركافة : ولو جعلت
فيها من أول الأمر بمعنى : «أين» . لكان أحسن . ا هـ .

(١) بتشديد الطاء وفتح اللام . وفى بعض الروايات : أطمأنتم - بضم الهزة ، وكسر اللام -

(٢) فى الحديث القدسي السابق ، وهواؤها اسم معرب بمعنى غير مجرور .

ومنها المبنية على السكون ؛ مثل : مَهْ ، بمعنى : انكيف^(١) .

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر ؛ تبعاً للوارد ، نَحَوْ : «وَيَ» ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح «وا» ؛ كما يصح : «واهاً» بالتنوين . ومثل : «آه» ؛ فإنها يصح فيها أيضاً : آه ، وآهاً ، بالتنوين فيهما .

وغاية القول : أنه يجب - في النوع السامع - الاقتصاد على نقص اللفظ المسموع وصيغته ؛ وعلى علامة بنائه الواردة معه ؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنوين أو لا . فعند إعراب واحد منها يقال : اسم فعل لماض ، أو لمضارع ، أو لأمر ، - على حسب نوعه ، مبني على الكسر ، أو الفتح ، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب .

٣- أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً ، مثل : آمين ، وشتان ، وباب «فَعَال»^(٢) القياسي ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير ؛ مثل : «واهاً» بمعنى «أتعجب» ، وبعضها يدخله تنوين التنكير حيناً ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر ؛ مثل : «صَه» فإنه اسم فعل أمر بمعنى : اسكت . فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين ، نقول : صَهْ ، بسكون الهاء ، ومنع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام ، تتحرك الهاء بالكسر - وجوباً - مع التنوين . فنقول : «صَه» . فعدم التنوين في «صَه» بمثابة قولنا : اترك الكلام في هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا ، وتكلم في غيره . ويجيء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقاً ؛ في الموضوع الخاص المعين ، وفي غيره^(٣) .

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٤ .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ١٤٤ .

(٣) وجود التنوين في أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهي فعل - (كما شرحنا في هامش ص ١٤١) - وكما صرح الناطم في شرح الكافية ؛ حيث قال : «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ، ومن قبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير ؛ علامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استماله منكراً» .

(راجع حاشية الصهان في هذا الموضع . وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير ، وأنه خاص - في الغالب - بالأسماء المبنية ج ١ ص ٢١ م ٣) .

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟ -

ومثل : « إِبْعِد » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدني ، فإن كان مبنياً على الكسر بغير تنوين فعناه : زدني من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدني من حديث أي حديث ، بغير تنقيح بنوع معين .

من ثم كان اسم الفعل المنوّن نكرة ، والخالى من التنوين معرفة ، وما يُستون حينئذٍ ولا ينون حينئذٍ آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها . والافه وحدها - كما وردت عن العرب - هي الفیصل الذي له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعده .

٤ - أنها تعمل - غالباً - عمل الفعل الذي تدل عليه ، فترفع مثله الفاعل حتماً ، وتسايره في التعدى ، والازوم ، وباقي المكملات . . . ، فإن كان فعلها متعدياً فهي مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر ، فهي مثله أيضاً . وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فن المتعدية كأفعالها : ما سبق ^(١) من : « رُوِيَ » ، و « بَلَغَ » : « مِنْ » : « دَرَكَ » بمعنى : أدرك . ومن : « حَذَّارَ » بمعنى : احذر كالتى في قول الشاعر :

حَذَّارٍ - بُسْتَى ^(٢) - البغى ، لا تقربنه حَذَّارٍ ، فإن البغى وخشم مراتبه

ومن اللازمة : هبّات - أف - صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير في التعدى والازوم الفعل الذى يؤدي معناه ، نحو : حَسِبْتُكَ المائدة ، بمعنى : آيت المائدة ، وحِجِلْ عَلَى فَعْلِ الخير ، بمعنى : أَقْبِلْ عَلَى فَعْلِ الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيلاً بعُسْرَ ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطاب ، ومثل : هَلَسُمْ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : (هَلَسُمْ شُهَدَاءُكُمْ)

هه أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ، فاللفظ : « صه » - بالتنوين - معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أى : اقل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صه » المجرد من التنوين فعناه : اسكت السكوت المجهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت . هذا تعليلهم . والتعليل الصحيح هو استعمال العرب .

بمعنى : قَرَّبُوا وأَحْضِرُوا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى : (هَلَسْمُ الْبِنَا)
بمعنى اقترَبْ وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية والازوم مثل : آمين ؛
فلأنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه . مع أن فعله الذي بمعناه ، وهو :
« استجب » ، قد ورد متعدياً ولأزماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائي ، أو استجب
لدعائي . . . ومثل : « إيه » من حديثك ، بمعنى زدني من حديثك ؛ فاسم الفعل
« إيه » لازم في هذا المثال ، مع أن فعله متعد .

• • •

أما فاعل أسماء الأفعال :

(أ) فقد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد^(١) هذان
يختصان باسم الفعل الماضي وحده . نحو : هيهات تحقيقُ الآمال بغير الأعمال ،
وقوله تعالى : (هيهات هيهات لما^(٢) تُوعَدُونَ) ، ونحو : السفر هيهات ، أي :
هو — ومثل : عمرو ومعاوية في الدهاء شتان ، أي : هما . . .

(ب) وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً ، وهذا هو الأعم الأغلب^(٣)

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة فادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى في سورة يوسف
(وَفُتِحَتِ الْأَبْوَابُ ، وَفَالَتْ مَتَّاتٌ لَهُ) : تأمر بـ : هيت . اسم فعل ماضٍ بمعنى « تهيأت » ويترتب على
هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » وإلجار وإجور ومطلقان باسم الفعل كما يتصلقان بفعله .
(راجع المنفى في الكلام على لام التبيين) .

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبل » أو « تعال » والفاعل ضمير مستتر وجوباً
تقديره : أنت ، والمراد : إردافك لك ، أو : أقول لك ، وإلجار وإجور ليسا متعلقين باسم الفعل ،
وبل هذا الرأي لا يكون في الآية اسم فعل ماضٍ ، فاعله ضمير للتكلم ، لأن هذا غير مسموح في فاعله ؛
إنما المسموح فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استناده جوازاً .

(راجع المنفى في الموضوع السابق وحاشية ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل
إلى مرتجل ومتقون) .

(٢) « وما » اللام حرف جر زائد . « وما » موصولة فاعل ، مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها
سكون البناء الأصل ، في محل رفع ، لأنها فاعل : « هيات » .

(٣) قلنا : « الأعم الأغلب » . لأن هناك حالة فادرة في مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فضله
بالسعي الدائب لها ، وهو أسلوب مسجوع قديماً ، وبته قولم : « فعلية بالصوم » . أي فليتصلك بالصوم .
فالضمير هنا للغائب . وهو أيضاً مستتر جوازاً .

لكن قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل إلجار وإجور على حالها غير =

في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى : أتضجر ؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : « أنا » وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلاً للمضارع : أتضجر . ونحو : صه ، بمعنى اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر : « اسكت » . ومثل قولهم : عليك بدينك ؛ ففيه معادك ، وعليك بمالك ، ففيه معاشك ، وعليك بالعلم ؛ ففيه رفعة قلبك . . . ، « فعليك » اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تمسك ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : « تمسك » .

ومن الأمثلة السابقة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم^(١) ، وأنه يماثل فاعل فعله - وأنه - في الأعم الأغلب ، - يكون في اسم الفعل الماضي اسماً ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم - أو لغيره قليلاً - ، وللمفرد أو غيره^(٢) على حسب فعله ، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً^(٣) .

مقدم ، والباء بعدها زائدة ، داخلة على المبتدأ للبرور لفظاً بها ، للمفوض محلاً . ولو أخذنا هذا الرأي لصارت القاعدة مطردة ، وهي أن فاعل اسم الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئت أخذنا بهذا وإن شئت استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(١) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذي بعده (وهو الفاعل) يسمى : المستد إليه ؛ فهو يحتاج حتماً إلى : « مستد » يكون فعلاً أو اسماً . ولا ثالث لهما . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلاً مستنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مستد .

(٢) الأمثلة للفاعل المجتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيتها الفتاة ، عليك بالحزم في كل أمورك . ولغيرها : عليكما بالحزم . . . عليكم بالحزم - عليكن بالحزم .. وتقدير الفاعل : أنت - أنثى - أنتم - أنثى . (ويتصل بهذا ما سبق في رقم ١ من ص ١٤٧) .

(٣) قد يكون في آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره . ومن الأمثلة : رُوَيْدَكَ - رُوَيْدِكَ - رُوَيْدَكَا - رُوَيْدَكُم - رُوَيْدَكُن . على اعتبار : « رُوَيْد » اسم فعل أمر ، بمعنى القفل : « أمهل » الذي ينصب مفعولاً به ، والضمير بعده مفعوله . والمعنى أمهل نفسك - فساكاً - أنفسكم - أنفسكن . (راجع ما يتصل بهذا في ص ١٤٩) .

ومثل : عليك الجد في كل أمرك - عليكما - عليكم - عليكن . ومثل : « ها » وهاء (بالمد والقص) بمعنى : عذ ، تقول في اللفظة الأولى : هلك - هاكاً - هاكاً - هاكن . والفاعل في كل ما سبق ضمير مستتر حتماً .

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعل الذى بمعناه ، فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضاً .

واعتماداً على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالاً على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السياق ، ففى مثل : « صه » - كما سبق - قد يكون الفاعل : أنت - أنت - أنتم - أنتم - أنتن ، على حسب المخاطب . وقد يكون الفاعل متعدداً إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شتتان السَّابِقُ واللاحقُ فى البراعة ، كما تقول : افترق السَّابِقُ واللاحقُ فى البراعة . لأن الافتراق فى البراعة أحد الأمور المعنوية ^(١) التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً ، أو أكثر فى تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به . أحدهما فاعل بغير واسطة ، وبعبارة الآخر مسبوقاً بواو العطف - دون غيرها - واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه ^(٢) .

= أما فى الثانية : « هاه بالمد » فقد تلتزم صورة واحدة للجميع ؛ فنقول : هاه يا على الكتاب ، أو يافاطمة ، أو يا عليان ، أو يا فاطمتان ، أو ياعليون ، أو يافاطمات . ويصح أن يتصل بآخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فنقول : هاه ياعلى (بالبناء على الفتح) وهاه يافاطمة (بالبناء على الكسر) وهاوإى فى المثنى ، وهاؤم فى جمع المذكر ، وهاؤن فى خطاب جمع المؤنث ، فالفسير « ما » و « الميم » و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصورة التى هى أنصح من سابقها وعلها قوله تعالى (هاءؤم اقرءوا كتابه) - راجع ج ٤ ص ٤٢ من شرح المفصل - .

(١) انظر ما يختص بهذا فى ص ١٤٢ و ١٤٦ .

(٢) وقد تقع « ما » الزائدة بعد « شتان » مباشرة وقبل الفاعل ؛ كقول الأعشى : (يصف شقاءه . وما يلقاه من العناء كل يوم . على حين يقضى « حَيَّانٌ » أخو جابر يومه فى الزفافة والتمسة بضروب التئم . - « وحيان » هذا أحد سادات بنى حنيفة ، ومن أوسمهم ثروة ، وأعظمهم حظوة عند ملوك القريش -) .

شتانَ ما يومى على كُورها ويومُ حيانَ أخى جابر

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأول : فاعل ، والثانية مملوكة عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأول . وقد ورد فى القصص وقوع : (ما بين) بعد شتان ، ومنقول : « لشتان ما بين البريدين فى الندى » . والأسهل فى هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بعد » وما اسم موصول . أى : بعدت المسافة بين البريدين ، والشرط - وهو أن الضم لا يحصل إلا من اثنين فأكثر - متحقق ، لأنه إذا

٥ - جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً - مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب .

٦ - أن معمولاتها - في الأعم الأغلب - لا تقدم عليها^(١) ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسك بالحق ، وعليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك^(٢) . . .

٧ - أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً^(٣) . ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - آمين) ، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيهات - شتان - أف - واه) .

٨ - أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية ؛ كوقوعها خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . .

= قاعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، وبثل هذا قول على رضي الله عنه : « شتان ما بين عميلين ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته ، ويبقى أجره » .

(١) يرى الكسائي ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتاب عليكم . .) ينصب « كتاب » على أنها مفعول به لاسم الفعل : « عليكم » بمعنى : الزموا . . .

(٢) وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تمثل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة - وهو المتنون تنوين التنكير - وبعضها معرفة ، وهو غير المتنون ، وفي أن معمولاتها لا تقدم عليها .

وَمَا لِيَمَّا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا . وَأَخْرَجَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ (تقدير البيت نحرياً : وأخر ما العمل فيه لذى . . . لى : لهذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه ، لما . لى : وشيء وهو عمل الذي تنوب عنه - لما . لما يثبت من عمل للفعل الناقبة عنه يثبت لها فكلمة « ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لما » .

والبيت مع تعقيد اللفظي يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعالها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها . ثم قال :

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنُونُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنَ (بين - واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير ، ويدل علمه على التصريف) .

(٢) كما سيجيء في ص ١٦٧ .

و... وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن : «فَعَالٌ» ...) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضي ، أو المضارع ...) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالمضوابط والشروط الخاصة بكل حالة^(١) . . .

٩ - أن بعضاً منها تلحقه الكافُ سماعاً ، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض . وبما ورد به السماع : «وَيَ» بمعنى : أعجبُ . و«حَسْبُهُ» بمعنى : أقبلُ^(٢) و«النَّجَاءُ» بمعنى : أسرعُ ، و«رُوَيْدُ» التي بمعنى : تمهلُ^(٣) ، فقد قال العرب : وَيَنُكَ ، وحِيهلُكَ ، والتَّجَاعُكَ ، ورويدُكَ . والكاف في الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف^(٤) ، لا يصلح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السَّائفة لا تنصب مفعولاً به ؛ لقيامها معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميراً في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، ولا تعمل الجَرَّ مطلقاً ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً .

(١) خالف في هذا شارح المفصل فقد قال (في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : «اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من التفسير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول ، والفَرْف . والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناده الفاعل إليها ، قال زهير :

وَلِنَعْمَ حَشْوُ اللَّزْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ «نَزَالٍ» وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ
قلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناده «دعيت» إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلاً .

قال الأعلم في البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن «نزال» على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له . لا ينبغي أن يخبر عنه ...) . ١٨

(٢) كما سبق في ص ١٤٥ وفي رقم ٢ من هامشها . وفيه صور ضبطها .

(٣) لأن الفعل : «تمهل» لازم لا ينصب مفعولاً به ، فكذلك اسم الفعل الذي بمعناه ، فإن الكاف بهذه حرف مجرد الخطاب في الصور المختلفة ، ولا يصح إجباره مفعولاً . بخلاف «رويد» الذي بمعنى «أهل» ، فإنه ينصب المفعول به كالفعل الذي بمعناه . وقد سبق بعض ما يتصل به في رقم ٣ من ص ١٤٩ ، ورقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) يتصرف على حسب مخاطب تذكيراً وتأنيساً ، وإفراداً ، وثنية ، وجسماً - طبقاً للبيان التام

الذي تقدم في ج ١٩ ص ٢١٥ باب الضمير -

زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفة الأنواع ، يكثر ترداده في الكلام العربي القديم ، ونكتفي بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هَيْتَ - هَلْ - هَلَا	أَسْرَعُ ، وتعالَ إلى	حَدَرَكَ بِرْدَا بَحَدَكَ	احذر بردا تأخَّرْ ، أو احذر شيئاً خلفك
قَدَرَكَ - قَطَطَكَ - بِسَ هَيْتَكَ - هَيْتِكَ هَيْتَا إِلَيْكَ	اكتف بما كان ، وانه وانقطع عما أنت فيه أَسْرَعُ فِيمَ أَنْتَ فِيهِ تَمَنَّحَ	أَهَامَكَ ، وراءَكَ - فَرَطَكَ حَيَّ (بياء مشددة مفتوحة) عندك مكانك	احذر شيئاً بين يديك بادِرْ وَأَسْرَعُ ، ومنه حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ عندك الشريف : الزَّمَنُ مِنْ قَرَبِ أُثْبِتْ
دَعَّ - دَعْدَعُ وَشُكَّانَ سُرْعَانَ لَعَا دَعْدَعَا هَمَّهَامَ بَخَّ	قم فانتعش ، واسلِّمْ بما أصابك من السوء . (فاللفظ يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامة) . اسم فعل ماضٍ (ويجوز في الواو الحركات الثلاث) قَرُبْ أَوْ : عَجِّلْ وَأَسْرَعْ . ومنه وشكان إذا خرجوا فذا فاعل ، وخرجوا تمييز . (يجوز في السين الحركات الثلاث) . عَجِّلْ وَأَسْرَعْ . وقد يتضمن في الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأنك تقول ما أسرع !! انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . نفذ ، ولم يبق من الشيء بقية . أُتْنِي وَأَمْدَحُ ، وأبدي إعطائي وتقديرى لما أرى .		

المسألة ١٤٢ :

أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ تُوجَّه إلى الحيوان الأعجم ، وما في حكمه ، — كالإطلاق — إما لزجره وتخويفه ، لينصرف عن شيء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد . فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب الامتناع ، أو طلب الأداء .

وكلا الأمرين — الانصراف عن الشيء ، وأداء الأمر المعين — لا يتحقق إلا بعد تمرين ، وانقضاء مدة تتكرر فيها مخاطبة باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما في حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك — بعد التكرار الذي يصاحبه التدريب — المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالفين) ويكتفى في إدراك الغرض بسماع اللفظ دون زيادة عليه .

فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات — وأشباهاها — بسبب أمر بغض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحد الألفاظ الآتية : (هَيْدَ - هَادَ - دَهَ - جَهَ - عَاهَ - عَيْهَ ...) وقولهم لزجر الناقة : (عَاجَ - نَهَيْجَ - حَلَّ ...) وكقولهم لزجر الغنم : (إِسَ - هِيسَ - هُشَ - هَيْجَ -) وللكلب : (هَجَجَا - هَجَجَ ...) وللضأن : (سَعَ - وَحَ - عَزَ - عَيْزَ ...) وللخيل : (هَلَا - هَالِ ...) وللطفل : (كَحْ - كَحْ ...) وللشبع : (جَاهَ - وللبغل : عَدَسَ ...) .

إلى غير هذا من ألفاظ الرجز عندهم ، وهي كثيرة في عددها ، وضبط حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجه للحيوانات وأشباهاها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمراً كى تؤديه وتقوم بإنفاذه — قول العرب للإبل : «جُوتَ» ، أو : «جِيَّة» ،

إذا أرادوا منها الذهاب للماء لشرب . و « نَحَّ » ، إذا طلبوا منها الإناخة .
و « هَدَّجَ » ، إذا أرادوا منها اذدوء والسكون من النفار . و « سَأَ » ، وتَسَوَّءُ ،
إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب . و « دَجَّ » . و « قُوسَ » ، لدعوة الدجاج
إلى الطعام والشراب . . . و « حَاَحَا » للضأن ، و « عَمَاعَا » للمعز ؛ ليحضر
الطعام . . .

ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم ^(١) ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ،
فيردها الإنسان ويعيدها كما سمعها : تقليداً ، ومحاكاة لأصحابها ، من غير أن
يقصد من وراء هذا دلالة أخرى . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده
قائلاً : « غاق » ، أو : صوت الضَّرْب ؛ فيقول محاكياً : « طاق » ، أو صوت وقوع
الحجارة ، فيحماكيه : « طاق » ، أو صوت ضربة السيف فيرده : « قَبَّ » ،
أو صوت طي القماش ، فيقول : « قاش ماش » ^(٢) . . . إلى غير هذا من الأصوات
التي كان يسمعها فيحاكيها ^(٣) دون أن يريد من المحاكاة معنى آخر .

أشهر أحكامها

١ - أنها أسماء ^(٤) مبنية ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

(١) أما الحيوان الناطق فألفاظ ذات معان ، وإلا كان كغيره .

(٢) قاش - ماش (يكرر الشين فيها) مركب مزجي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ،
وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .

(٣) وفي التوضيح السابق يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » :

وَمَا بِهِ خَوَاطِبَ مَا لَا يَقْعِلُ مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ - صَوْتًا يُجْعَلُ

(التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه
لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن
تشبه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ،
فلا يتفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمسولات أخرى . . . كما سبق في باب (ص ١٥٥) . ثم اقتصر في بيان
أنواعه وأحكامه على بيت واحد خم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حَكَايَةً ، كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ، فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

المراد : حكاية صوت الجماد وغيره . وقب : صوت السيف . واسم الصوت بنوعيه مبنى وجوباً كما
يقول في بيته . وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة عرضناها .

(٤) يعترض بعض النحاة على اسميتها بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . -

مجرد الصوت ، ولم يخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه ، أو في نوعها ، أو ترتيبها ، أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . كالأمثلة السالفة . أما المستحدث بعدم فيلازم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر^(١) ، ويمر على الحديد المستحدث ما يمر من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ، فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات .

لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب^(٢) فيها إعراب أسماء الأصوات بنوعها المسموعة عن العرب ، والموضوعة المستحدثة بعدهم . والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء .

(١) فيجب^(٣) إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التي هي الصوت المحض ، وصارت اسماً متمكناً يراد به : إما صاحب الصوت ، الذي يصدر عنه الصوت والصياح مباشرة ، وينسبان له أصالة دن غيره . وإما شيء آخر ليس هو الصاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهاً يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فقال الأول : أزعمنا غاق^٤ الأسود ، وفزعنا من غاق^٥ الأسود . . . فكلمة : « غاق » ، بالتثوين ، لا يراد منها هنا أصلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد

= وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير الماقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقه بالأسماء . ربيحت أسماء . . . ولا أهمية للتلاب ؛ إذ الأهمية لأحكامها الآتية . ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهمل (مثل : لا ، وما ، النافيتين) في أنها غير هاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : بمجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا -

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التي لم يعرفها العرب ، والأصوات التي وجدت بعدهم كأصوات السيارات ، والطيارات ، والبواخر ، والآلات المختلفة ، ما جد منها وما سيجد .
(٢ و ٣) تبعاً للأطلب - كما سيجي في الخامس التالي .

أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمى ، و « غاق » فى الجملة اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور « بمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قبيًا . فكلمة : « قبيًا » — بالتثوين — اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » نفسه ، مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية على السكون ، ولاتنون . لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفة تدل على صاحب الصوت — أى : على السيف — بعد أن كانت اسماً لصوته ، مبنية غير منونة . فالمراد فى الأمثلة السابقة ونظائرها هو : أزعجت الغراب — فزعنا من الغراب — ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً السريع ؛ فصادت عدساً الضخم . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لرجه . وأصل كلمة : « عدس » اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لرجه ، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء : وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم — وشبهه — مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، إنما يوجه إليه من غيره^(١) .

(ب) ويجوز إعرابها وبنائها إذا قصد لفظها نصاً ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عدس » أو : « عدساً » بالبناء على السكون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها .

٣ — أنها — فى أصلها — أسماء منفردة ، مهملة . والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميراً . هذا نوع من أنواع الاختلاف بينهما وبين أسماء الأفعال . والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . ولا شيئاً آخر يكون عاملاً أو معمولاً — إلا فى الحالتين السالفتين : (ا ، ب ، بصورهما الثلاث) . ومن ثم

(١) بعض النحاة يجيز بنائها فى الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ، فيحسن الاختصار عليه .

تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

• • •

ونخلاًصة ما تقدم : أن أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الأصلي اسم صوت محض ، بالطريقة التي شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة . — بأن انتقلت من معناها الأصلي إلى الدلالة على صاحبها الأصلي الذي يصيح ويصوت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها — فإنها في هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً ؛ كما في : « ا » بفرعيها ، وإما جوازاً كما في : « ب » فالشرط في إعمالها ، وفي بنائها لزوماً — أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون في محل رفع ، ولا نصب ولا جر ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبني على الفهم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حالة آخره .

نونا التوكيد

يراد بهما : نُونَان ، إحداهما مشددة مبنية على الفتح ، والثانية مخففة مبنية على السكون ؛ كالنونين في قولهم : لَا تَقْعَدَنَّ عَنْ إِغَاثَةِ الْمَلْهُوفِ ، وَبَادِرَنَّ بِمَعَاوَنَتِهِ .

وهما من أحرف المعاني^(١) ، وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل^(٢) ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره^(٣) ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضي ، وَلَا بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مُطْلَقًا ؛ (سواء أكانت طلبية أم خبرية)^(٤) وَلَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ ؛ نحو : « لَا تَحْمَلَنَّ حَقْدًا عَلَى مَنْ يَنَافِسُكَ فِي الْخَيْرِ ، وَابْذَلَنَّ جَهْدَكَ الْحَمِيدَ فِي سَبْقِهِ ، وَإِدْرَاكَ الْغَايَةِ قَبْلَهُ » . فالنون في آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين . وقد اجتمعا في قوله تعالى في قصة يوسف : (لَيْسَ سَجْنَنٌ ، وَلَيْسَ مَكُونٌ مِنَ الْبَصَاغِرِينَ) .

أثرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : « لَا تَنْفَعُ النَّصِيحَةُ الْأَحْمَقَ » ، وَلَا يَفِيدُهُ النَّادِبُ » . . . فقد تردد في تصديق الكلام ، ويداخلك الشك في صحته . ولك العذر في هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرض لها البلاغيون — ومنها : نون التوكيد . . . فلو أنه قال : لَا تَنْفَعَنَّ . . . وَلَا يَفِيدَنَّهُ . . . لكان مجيء نون التوكيد ، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادةه يقصد

(١) سبق تفصيل الكلام على أحرف المعاني ، في ج ١ م ٥ ص ٦٢ ، باب : « الحرف » .

(٢) أو زعموه — كما سيجي .

(٣) قد يكون — أحياناً — زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ (طبقاً للبيان الخاص بهذا في

ج ١ م ٤ ص ٥٤ و ٦١ باب الفعل) ؛ فلا تدخلهما في هذه الحالة نون التوكيد — ثم انظر « ١ » ص ١٧٧

(٤) كما تقدم في رقم ٧ من ص ١٥٩ .

تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والردد عند من هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحساد بفضلك) ، (ولا تكثر من الأعداء بجهلك) . أو : (تجنب شر القتل ؛ شاهد الزور) ، (وهل يبترئ القاتل ، وهل يقتل البريء سواه ؟) . . . فقد تزعم أن المتكلم يحرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضاً مجرداً ، (أى : خالياً من رغبته القوية وتشده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالتترك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدث بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق) .

وقد يكون لك الحق في هذا الزعم ؛ فليس في الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعد الزعم ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشده في التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال — ن زاد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد « نون التوكيد » ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة . وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعده عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوراً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل في الأمثلة السالفة : (أكثرن . . . لا تكثرن . . . تجبنن . . . يبترئن . . . يقتلن . . .) لكان مجيء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم ، وبمنزلة قول المتكلم : إني أؤكد كلامي ، وأشد في أن تُنفذ مضمونه في المستقبل ، وأحرص على أن تصدقه . أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : بـ « نون التوكيد » . والمشددة أقوى في تأدية التوكيد من المخففة .

وفوق هذا فكلتاها تخلّص المضارع لآزمن المستقبل ، سواء أكان اتصافاً به مباشراً أم غير مباشر^(١) . ومن ثمّ يمنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى أحياناً — كما سبق — منعاً للتعارض بينهما .

أما الأمر فزمنه مستقبل في الأغلب ؛ فتقوى فيه الاستقبال . فإن كان لغيره خلّصته للمستقبل المحض .

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالفسير .

فالأثر المعنوي لهذه النون هو : توكيد المعنى على الوجه السالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه .

وقد تفيد النون - مع التوكيد - الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد ، ففى مثل : يا قومنا احذروا مكاييد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فرداً فرداً . . .

وخلاصة كل ما تقدم : أنهما حرفان من أحرف المعاني ، يُلحَقان بآخر المضارع وآخر الأمر ، لتخليص هذين الفعائين للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التي لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية هي : تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل ، وتقوية الاستقبال في الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان - مع التوكيد - الشمول والعموم في بعض الصور .

أولاهما اللفظية ، والأحكام المترتبة على وجودهما :

لنوني التوكيد آثار لفظية مشتركة بينهما ، تحدثت من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة .

وأهم الآثار المشتركة بينهما هو :

١ - بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشراً ؛ بأن يكون خالياً من ضمير رفع بارز^(١) يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون

(١) ضائرت الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة - هي : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة . ويستجيب التغييرات في ص ٢٧٧ وما بعدها - وقد سبق (في ١ - ص ٥٣) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، ومنه : أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بنائه على الفتح . أما نون النسوة فاتصاله به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبنى معها على السكون - كما في رقم ٣ من هامش ص ١٨٥ و ١ من هامش ص ١٨٩ -

النسوة ؛ فيبنى على السكون . كقول شوقي في وصف الدنيا :

لا تحفلن بيوسها ونعيمها نغمى الحياة ويوسها تضليل

وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات :

بنفشن في الفتيان من رُوح الشجاعة والثبات

يهنوين قبيلاً المهند ، أو معانقة القناة^(١)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو غيرها من الجوازم التي يصح الجمع بينهما وبين وزن التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح في محل جزم^(٢) ؛ كقولك للمهمل : لِنَحْتَرِمَنَّ عَمَلَك ، وَلِنُكْرِمَنَّ نَفْسَك بِإِنْجَازِهِ عَلَى خَيْرِ الْوَجْهِ . ومثل : إِمَّا^(٣) تَنْصَرْنَ ضَعِيفًا فَإِنَّ اللَّهَ نَاصِرُكَ ... ، فالأفعال : (تَحْتَرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَتَنْصَرُ ...) مبنية على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، في محل جزم بلام الأمر . فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ووزن التوكيد مباشراً نشأت أحكام سنعرضها بعد^(٤) . . .

٢ - بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشراً ، فلا يكون اتصالاً بضمير رفع بارز^(٥) يفصل بينهما - ؛ نحو : اشْكُرَنَّ مِنْ أَحْسَنِ إِلَيْكَ ، وَكَافَأْتَنَّهُ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَانًا ، وَاعْلَمَنَّ أَنَّ كَلِمَةَ حَمْدٍ وَثَاءٌ قَدْ تَكُونُ خَيْرَ جَزَاءٍ^(٦) .

(١) الريح .

(٢) ومن الأمثلة : « تَكُونَنَّ » في قوله تعالى : (وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) وكذلك المضارع « تَحْمِلُ » في البيت السالف و « تَضْجُرُ » في قول الآخر :

لَا تَضْجُرَنَّ وَلَا يَدْخُلُكَ مَعْجَزَةٌ فَالْفُوزُ يَهْلِكُ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالضُّجْرِ

فالأفعال المضارعة السالفة مبنية على الفتح في محل جزم بلا الناهية .

(٣) أصلها : « إِنْ » الشرطية المدغمة في « مَا » الزائدة .

(٤) في ص ١٨٥ و ١٩٩ .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٦) ولا داعي لأن نقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة اللاحقة للناحية

النون وإنما نقول - تحيداً بغير تلك الإطالة - : فعل أمر مبني على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد ؛

فلأن كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز يفصل بينهما فلماه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحاً أم معطلاً ، مؤكّدين أم غير مؤكّدين ، مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين .

أولاهما : أن الأمر مبني دائماً في كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكداً أم غير مؤكد .
وثانيتهما : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب ^(١) .

٣ - أن تأكيد فعل الأمر بها جائز في كل أحواله ^(٢) ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة ^(٣) ، هي : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه . وقلته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : يجب توكيده ، حين يكون مثبتاً ، مستقبلاً ، جواب قسم ، مبدوءاً باللام ^(٤) التي تدخل على جواب القسم ، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛ نحو : والله لأعملن الخير جهدي - بالله لأجتنبن قول السوء قلر استطاعني - نالله لنسحاربسن الشر ما وسعتنا المحاربة ^(٥) . . . فالأفعال المضارعة : (أعمل - أجتنب - نحارب . . .) واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط

(١) في ص ١٨٥ و ١٩٩

(٢) فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدماء في شمر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَقَبِيتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا وَأَنْزِلُنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(٣) انظر « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٧ .

(٤) هند من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تميّنه الحال - وسيجيء هذا في ص ١٧٣ .

(٥) أي : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

كلها ، فهي مثبتة ، مستقبلية الزمن ^(١) ، وقبلها قدم وقعت في جوابه ، مصدره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فلذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فمن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيًا ، إمّا لفظيًا : نحو : إن دعيتُ للشهادة فوالله لا أكتمُ الحق ، وإما تقديرًا ، نحو : قوله تعالى : (تَاللهِ تَنفَعْنَا تَذَكُّرُ يَوْسُفَ . . .) أي : لا تنفعا ، لأن حذف « لا » النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس ^(٢) .

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيده أيضًا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحالة أيضًا ، فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَسَنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَوْمُتُكُمْ لَيْسَ عَلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْنَى وَاسِعُ

(١) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامة أو قرينة هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا في ص ١٦٨ ، وفي ١٠٠ ص ٥٩ م ٤) .

(٢) تحذف العرب - أحيانًا - « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنق والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدًا باللام والنون معًا ، جريًا على الأغلب في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين - ومن أمثلة حذف « لا » النافية في الآية السالفة : (تَاللهِ تَنفَعْنَا تَذَكُّرُ يَوْسُفَ) أي : لا تنفعا ما جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليل الأخيلية تروى توبة :

فَأَقْسَمْتُ أَبْكِي بَعْدَ تَوْبَةٍ هَالِكَا وَأَحْضِلُ مِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ

أي : لا أبكي ولا أحضل ، فقد جاء ما نصه : (تريد : لا أبكي ... والعرب تفسره « لا النافية » في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخبرن . قال الله عز وجل : « تَاللهِ تَنفَعْنَا تَذَكُّرُ يَوْسُفَ » أي : لا تنفعا تذكر يوسف) . ٨١ .

وقال الشاعر :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْسِرْ حَقَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
أي : لا أبرح . . .

- وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على : « فَمَنْ » ٤٢ م ٢٢ ص ٥١٠ وفي الجزء الثاني م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها .

وقول الآخر :

يَمِينًا لِأَبْغَضِ كُلِّ امْرِئٍ بِزَعْرِفٍ قَوْلًا ، وَلَا يَفْعَلُ

لأن المعنى هنا على الحالية ، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة^(١) — وفون التوكيد تخلصه للمستقبل ، فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضاً أن يكون في تلك الحالة السالفة مفصلاً من لام الجواب ، إما بمعموله ، وإمّا بغيره ؛ كقَدَّ ، أو سوف ، أو السين ... ؛ نحو : والله لغَرَضَكُمْ تُدْرِكُونَ بالسعي الدائب ، والعمل الجميد . ومثل : والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم . ونحو قوله تعالى : (وسوف يعطيك ربك فترضى) والأصل : والله لسوف ...

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرته واستحسانه — لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إن » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد (أى : إمّا) ، أو : يكون مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر ، أو النهي ، أو الدعاء ، أو العَرْض^(٢) ، أو التحضيض ، أو التمني ، أو الاستفهام ...

فثال المضارع المسبوق « إمّا » : إمّا تُحَذِرُنِ من العدو تأمنُ أذاه ، وإمّا تُهْمَلُنِ الحذر تتعرضُ للخطر . والأصل : إن تحلر . وإن تهمل ... زيدت « ما » على « إن » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن في النثر ترك هذا

(١) غير البصريين — كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ . — ومعلوم أن الذى يمين المضارع الحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه في موضعه الأنصب (ص ١٣٦ م ٤) فن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم في مثل البيتين السالقين فله وسائل ؛ منها : أن يقول في النثر : ليلى الآن . ويمينا لأبغض الساعة . . .

(٢) العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران في اختيار الكلمات الرقيقة ، وفي نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدة (ويظهران في اختيار الكلمات الجذلة ، والصفة ، وفي النبرات القوية العنيفة) . والأداة الغالبة في العرض هي : (ألا) المنهضة . وقد تستعمل قليلا التحضيض . وأدوات الغالبة هي : لولا — لوأ — هلا — ألا — وسبجى . الكلام على هذه الأدوات في بابها الخالص — ص ١٢٠ —

التوكيد بعد : « إمّا » ، لكنه يصح في الشعر للضرورة . كقول القائل :

يا صاح . إمّا تجدني غيبر ذي جِدة^(١) فإِ التَّخَلُّصِيَّ عن الإخوان من شَيْءٍ

ومثال المسبوق بأداة نفي الأمر : لِيَتَحَذَّرَنَّ مَدِيحَ نَفْسِكَ ، وَلِيَتَدَعَنَّ الشَّاءَ عَلَيْهَا ، وَإِلَّا كُنْتَ هَدَفًا لِلْبُخْرِيَّةِ وَالْمُهَانَةِ .

ومثال المسبوق بالنهي قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) ، وقول الشاعر :

لَا تَحْسَبَنَّ الْعِلْمَ يَنْفَعُ وَحْدَهُ مَا لَمْ يُتَوَّجْ رَبُّهُ بِخِلَاقٍ^(٢)
وقول الآخر :

وَلَا تَطْمَعَنَّ مِنْ حَاسِدٍ فِي مَوَدَّةٍ وَإِنْ كُنْتَ تَبْدِيهَا لَهُ وَتَنْبِلُ
ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لَا يَتَبَعَعْدَنَّ^(٣) قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سَمُّ الْعُدَاةِ وَآقَةُ الْجُرُورِ . . .
وبالعرض قولهم : أَلَا تَنْتَسِيئَنَّ إِسَاءَةَ مَنْ أَعْتَبَيْكَ^(٤) .

وبالتحضيض قول الشاعر :

هَلَّا تَمُنُّنْ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدَيْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَكَمٍ
وبالتمنى قول الشاعر :

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرٌ بِكَ هَائِمٌ
وبالاستفهام قول الشاعر :

أَتَهْجُرُنَّ خَلِيلًا صَانَ عَهْدَكَ وَأَخْلَصَ الْوَدَّ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ ؟

الرابعة : أن يكون توكيده قليلا^(٥) ، وهو - مع قلته - جائز فصيح ، لكنه

(١) مال وفي . (٢) ينسب من الخير والصلاح . وكذلك قول الشاعر :

لَا يَخْدَعَنَّكَ مِنْ عَدُوِّ دَمْعُهُ وَارْحَمِ شَبَابَكَ مِنْ عَدُوِّ تَرْحَمِ

(٣) لا يبعدن ؛ أي : لا يهلكن (الفعل : يبعد يبعد ، بمعنى : هلك هلكه) . دعاء لقيه ألا يصيبهم الملاك ، ويفصمهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزوم (جمع : جزور . وجزور مؤنثة في لفظها . ومناعا القالب : الناقة ، وقد يراد منها الحمل) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، ولقصيوت هذا كناية من الكرم . (٤) أزال سبب عتابك .

(٥) قلة نسية (أي : بالنسبة لنوع التوكيد السابقين - وانظر « ١ » ص ١٧٧)

جملة فيصح التقديم - في الرأي الأرجح - ؛ ففي مثل : اسمعن النصح . . . لا يصح أن يقال : النصح اسمعن . بخلاف لا تثقن بمنافق ، واحذرته عند ثقلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن . وعند ثقلب الأيام احذرته ^(١) .

٥- وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتله ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو ينقلب . وقد يحذف الضمير إذا كان وار جماعة . أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتي سندكرها آخر الباب ^(٢) تفصيلاً - كما قلنا - .

= إذا كان متقدماً على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأى آخر يجيزه - طبقاً للبيان الذي سبق (في رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق وكما في هامش ص ١٠٠ طبعة ٣ ج ٢ م ٦٧ - باب النائب عن الفاعل) واعتماداً على بعض الشواهد التي تؤيده ، ومنها ما تقدم .

(١) لهذا صلة بما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢) ص ١٨٥ - وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « نونا التوكيد » .

(ونضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد في ترتيب بابيه بالألفية ؛ لأننا لم نلتزم في عرض مسائل هذا الباب ترتيبها في أبيات النظم) .

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هَمَّا كُنُونِي : اذْهَبْنِ ، واقْصِدْنِهْمَا - ١
يريد بالمثال الأول : نون التوكيد المشددة ، وبالثاني : المنقصة . ثم قل :

يُوكِّدَانِ « افْعَلْ » ، وَيَفْعَلُ « آتِيَا » ذَا طَلْبٍ ، أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا - ٢
المراد من « افْعَلْ » هو : الأمر . ومن « يفعل » آتيا ، المضارع الآتي ، أي : الذي زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . (في الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقُلْ بَعْدَ « مَا » وَ« لَمْ » وَبَعْدَ « لَا » - ٣

وغير « إِمَّا » مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُوكِّدِ افْتَحْ ، كَابْرُزَا - ٤
يريد : أن توكيد المضارع قليل يعد : « ما » و « لم » ، و « لا » وبعد غير « إن » الشرطية المدغمة في « ما » ، من باق طوالب الجزاء ، أي : باق الأنوات الشرطية التي تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير في غير هذه المواضع التي سردناها . ومن الكثير ما ذكره أولاً مجزئاً . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكدة يعني حل الفتح ؛ « كابرزا » وأصله : « ابرزن » بنين التوكيد =

زيادة وتفصيل :

(أ) يرى بعض النحاة - ورأيه شديد - أن توكيد المضارع المنقى بالحرف : « لم » قليل ، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ (أى : ليست قلة بالنسبة لغيره ، حيث يشترك القليل والكثير معاً في الكثرة التي تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها) .
وحجته : أن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، وذوون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل ، فيتهارضان . وهذا رأى يحسن الاختصار عليه .

(ب) جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع - من ناحية توكيده بالنون - خمسة أقسام ، غير الحالة التي يمتنع فيها توكيده .

الأولى : وجوب توكيده وهي الحالة التي أوضحناها .

والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوقاً بـ « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : (أمر - نهى - دعاء - عرض - حصص - تمن - استفهام) .

والرابعة : أن يكون توكيده قليلاً . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوق بـ « إن » الشرطية .

والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى .

وذكروا لهذا التقسيم تعليقات مصنوعة لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب .

= الخفيفة المنقلة ألفاً لأجل اللطف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة في أنواع من التغيرات التي تصيب الفعل عند إسناده لمؤثر الرفع البارزة ، وسنجد إليها عند الكلام على هذه التغيرات ، ثم بين الأحكام التي تخص بها الخفيفة ، وعرضها في خمسة أبيات ضم بها الباب وسندكرها فيما يل - ص ١٧٩ وما يليها -

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسي والسادسي...، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر ؟ فحكمها واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والنوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسياً قوياً ، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زيادة في الدرجة البلاغية ؛ لا في صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة - بعد عصور الاحتجاج - ولرغبتهم في محاكاة هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهي منتقلة بينهما ؛ فإن لم تنجح الرغبة إلى محاكاة الزائد ، - لغرض بلاغي - ، وشاع الاستعمال الأدبي على إيهامها ، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع ، وانتقلت إليه درجة الزيادة . ولا عيب في هذا ؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما كثير ، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة في الاستعمال زمنياً مؤقتاً ، تنتقل بعده إلى نظيره .

ومثل هذا يقال في القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما في قسم واحد ما دامت قلتيهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عددية (أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر) . وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تفردُ الخففةُ بأمر أربعة :

الأول : علم وقوعها - في الرأي الأرجح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع ^(١) الألف ، نحو : (أيها الشابان ، عامِلانَ زملاءَ كما بكرمِ المعاملة ، واجتنبانَ كثرة العتاب ؛ فإنه يفضي إلى القطيعة) . فتعين المشددة هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجيء الخفيفة ، لأن المنع هو الأعم الأغلب في الكلام المأنور .

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاختصار على الأغلب ؛ منعاً للتشبيب ، وابتعاداً عما فيه من إلباس وخفاء ^(٢)

الثاني : عدم وقوعها - في الرأي الأحسن - بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب - في هذا الرأي الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشددة ، مبنية على الكسر ، ويجب أن يفصل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنَانَ في واجِبِكن القوي) ، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمتان ما في تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة) . فلا يصح مجيء الخفيفة هنا - في الرأي الأحسن الذي يحتمُّ الاختصار على المشددة المكسورة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق في القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف ^(٣) :

(١) كالألف الفاصلة التي في النوع الثالث .

(٢) في هذا الأمر يقول ابن مالك :

وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أَلْفٌ - ١٠

(٣) وفيه اعتماد أيضاً من اللبس ، ومن صور خيالية تنشأ عند الوقف . ومن هذه الصور الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصلة بين النونين . . . - في رأى من يجيز وقوعها بهما - في مثل يالاهبانٍ دحرجانٍ كرتكما ، يالاهباتٍ دحرجتانٍ كرتكن ؛ فتصير : دحرجا ١ - ودحرجتا ١ . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فيها : دحرجاه ، ودحرجتاه ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد الألف ؛ فتقلب الأخيرة همزة - تطبيقاً لقواعد الصرفية في كل ذلك -

وفي الاكتفاء بهذا الرأي ، ابتعاد عن اللبس والخفاء^(١).

الثالث : وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خطاً إذا وليها ، مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَفَ عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما^(٢) - ؛ نحو : لا تَسْمُدَنَّ الحَلْف ، ولا تصدَّقَنَّ الحَلَّاف ، فتُحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتَسْبِقُ الفتحه التي قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوِّغَ أوجود الفتحه في هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة . ومنه قول الشاعر :

(١) وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مَوْكَلًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَسْنَدًا - ١١

أي : زد قبلها مباشرة ألفا حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة .

(٢) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، ومنه قصد التلق ببيض ألفاظ التهجى وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفي غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فتي تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حدة » أي : على النمط المشروع المحد لصحة التلاق .

« لوها » : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أي : حرف حلة ساكناً) « ثانيها » : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم في مثله . « ثالثها » : أن يكون التلاق في كلمة واحدة ؛

ومن الأمثلة للألف : (شَابَةٌ - عَامَةٌ - ضَالَتُونَ - صَادُونَ) ولَوَاو : تَسْمُدُ الثوب (الأصل : مادودت البائع الثوب - أي : مدَّ كل منا الثوب ؛ فَتَسْمَدُ الثوب ، وهذه التاء هي تاء المطاوعة . فإذا بني الفعل « تَسْمَدُ » للجهول صار : تَسْمُدُ) . وإلياء : شَوْرَةٌ ، تصغير : « خاصّة » ، و « أصمِّم » تصغير « أصم » .

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حدة ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف .

ويرى بعض النحاة : - ورأيه أحسن - أن التلاق المباح ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيها يشبه الكلمة الواحدة أيضاً ، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ج ١ ص ٢٣٠ م ٤ و ص ٩٧ م ٧ ولا سيما رأي الصبان الذي قال إن المسحيج عدم اشتراط التلاق في كلمة واحدة . .) وكما يتضح في هذا الباب .

والمجمع النحوي القاهري قرار يتصل بهذا ، - سجله في ص ٥٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية ، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين » تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاختصار التقاء الساكنين - . ونص القرار :

(لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم : اجتمع مندبو العراق بمنعوني الأوردن . .) . ٥١ .

ولا تُهين^(١) الفقير؛ عليك أن تركع يوماً ، والدهر قد رضمه
فالمضارع مجزوم بلا الناهية ؛ فلا مسوغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء
قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة .

ولا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابة - في غير الضرورة - كما يرى بعض
النحاة ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها - لأن هذا الحذف الخطي قد
يوقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق
آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو
الكسر^(٢) ، وأن الكسر هنا أخف وأبعد من اللبس ؛ فوق أنه مسموع في بعض

(١) البيت من بحر المشرح - كما قال الصبان ، والخفري ، وليس من الخفيف - وهو للأصم
بن قُرَيْبٍ الجاهل ، فهو عن يمتج بكلامهم . وقد حذفت فيه نون التوكيد .

(٢) قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : (" اطل أن الأصل في كل ساكنين التقي
أن يحرك الأول منهما بالكسر ونحو : يفتّر الأمة ، وقامت البخارية ، ولا يبدل من هذا الأصل إلا لمة ... ") .
ولم يذكر هو ولا غيره من المتكئين بحذفها تميلاً مقبلاً لحذف نون التوكيد التي يليها ساكن ،
ولا لخروجه على الأصل العام . بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس بحقق في حالات متعددة ؛ منها : المضارع
المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق بلا الناهية ، مثل : لا تهملن وتلبّ الساعة .
فانوع الفتحة التي على المضارع « تلب » ؟ أم فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة ، والواو للطف
المجرد الذي لا أثر له في المية ، ولا في البناء أيضاً - من باب أول ، لما هو معروف من أن اللفظ على المني
لا يجلب البناء للمعطوف مطلقاً - أم هي فتحة إعراب ، والواو للطف والمية ما ؟ لا قرينة تمنع أحد
الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافاً واسعاً بينهما .

حالة أخرى : هي الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزوه
بلا الناهية ، في مثل : (لا تخشَيَنَّ الأذى في سبيل الحق ...) فلوحذفنا النون لالتقاء الساكنين وقرننا الفتحة
قبلها دليلاً عليها ، لصار للكلام : لا تخشَيَنَّ الأذى في سبيل الحق . وترك هذه الياء - المصروفة ، المتحركة ،
التي قبلها فتحة ، - من غير قلبها ألفاً ، مخالف للصواب القوي الأساسية . كما أن قلبها ألفاً ، عملاً بتلك
الصواب يؤدي إلى أن نقول : لا تخشَيَنَّ الأذى (بألف مكتوبة ياء) فنقع في محذور ؛ هو تلاق الساكنين
الذي يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف الة من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لادليل منه على
أن الفعل مؤكد في أصله . وعدم التخلص منه يؤدي أيضاً إلى لبس ؛ هو : اعتبار « لا » فافية ،
وليست ناهية .

لما سبق - وبغيره - كان « ياسين » في حاشيته على التصريح محققاً حين قال ما نصه عن التقاء نون =

أمثلة قليلة؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتي النطق والكتابة . فإن وُجِدَ من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذي يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالي :

الرابع : وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة ؛ ففي مثل : احذرْ قول السوء ، وتعودْ حبس اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكّدين : احذراً — تعوداً . . . والقارئ كفيّلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، نطقاً لا كتابة ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وضل الكلام وعدم الوقف ، ففي مثل : (أيها الفتيان ، لا تهابنّ مقابلة الشدائد ، ولا تتخافنّ ملاقات الصعاب في سبيل إدرارك الغايات النبيلة . وفي مثل : يا فتاتي : لا تحجمن عن أحمال العناء في شريف المقاصد ، وستبي^(١) الأغراض) . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة مع أمن اللبس : لا تهابوا — لا تخافوا . . . — لا تحجمن . . . ، بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء مخاطبة اللتين حذفنا نطقاً فقط عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفاً نطقاً بسبب وجودها .

= التوكيد الخفيفة يسكن في الصورة السالفة : ” (هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ، ولقيت ساكناً ؟ . قلت : أشار السد في شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون . وأقول : فمبني ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكناً ؟ كين ، وعن ؟ فتأمل) ” . اهـ . فوضوح سؤاله صحيح دقيق ، لمسيرته للأصل العام في التقاء الساكنين ، والإجابة عنه جدلية محضة . وكان حقاً أن تؤيد بالسماح الذي له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت واهية متداعية ، وقد دفعها بسؤال آخر حسها وأبادهها .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوباً في حالتين :

الأولى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقف عليها ، — وهذا الرأي هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم — .

والأخرى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وُقيفَ عليها بعد ضم أو كسر .
مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف .

وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيعاً ، وقد أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من وراثتها اليوم إلا البلبلة والاضطراب ^(١) . . .

(١) وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَأَحْلَفَ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ رَدَفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ - ١٢

أي : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا رَدَفَها (ولها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقفت عند الوقوف عليها ، بعد غير الفتحة . وغير الفتحة هو الكسرة والضمة . ثم قال :

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا - ١٣

يريد : إذا وقفت عليها يجب أن ترجع إلى الفعل ما علم منه (أي : حذف منه) في وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها . ونعم الباب بقوله :

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْغَسَا وَقَفًا ، كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ : قِفًا - ١٤

أي : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألماً . وساق لهذا مثلاً ، وهو : « قِفْنٌ » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة . فعند الوقف يقال : قِفًا .

زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور أحكاماً بعضها عندى (أى : سلبى) كالأول والثانى ، وبعضها حذف — طبقاً للشائع — كالثالث ، أو : قسب ؛ كالرابع فى بعض حالاته .

ولا مانع فى الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ، ولكن على أساس آخر : هو أنها أمور إيجابية ؛ لا عدم فيها ولا تغيير . فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثانى : وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها على حالها من غير حذف أو قلب عند الوقف

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير
توكيدهما ، ومع التوكيد

الكلام على المضارع ^(١) :

عرفنا ^(٢) أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتصل بآخره نون النسوة ؛
فيبنى على السكون ^(٣) ، كالأمثلة السالفة ، أو اتصل بآخره نون التوكيد اتصالاً
مباشراً ؛ فيبنى على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرن بالمعروف ،
وأنت لا تأتمرن به ؟ أم معتل الآخر مطلقاً ؛ (أى : بالالف ، أو الواو ،
أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون
من لئيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفترين حديثاً ، ولو توهمت أن الناس به
مصدقون . ومن هذا قول القائل :

فلا تبكين في إثر شيء فلانة إذا نزعته من يدك النوازع

فالأفعال المضارعة : (تأمر - تأتمر - تنهى - ترجو - تفترى - تبكى . . .)
مبنية على الفتح لاتصالها - مباشرة - بنون التوكيد .

وما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن يتقلب ياء مفتوحة
للبناء قبل : « نون التوكيد » كما في الفعل : « نهي » في المثال السالف وأشباهه .
أما « واو » العلة و « ياؤها » فيبيان على صورتها مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل
نون التوكيد .

ولا يصح حذف حرف علة من تلك الثلاثة لأجل الجازم إن كان المضارع
مسبوقةً بجازم - كما في الأمثلة المتقدمة ؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهم وأولى في تلك
الصور ؛ فالمضارع فيها مبنى على الفتح لفظاً ، ولكنه في محل جزم .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه

(١) الكلام على الأمر في ص ١٩٩ .

(٢) في ص ١٦٩ . (والتفصيل في ج ١ ، باب المعرب والمبني) .

(٣) وفي كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشراً - كما في رقم ١ من هامش

على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز ، ولكن من غير بناء على الفتح . ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتله ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية ^(١) :

(١) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، ويتوكيد :

١ - إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تفهم » ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : « أنهما تفهمان » . والإعراب : « تفهمان » ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتماً .

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أنهما تفهمانين ؟ » بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح - في الأرجح - بحجىء الحذف بعد المضارع المشتمل على ألف الاثنين ^(٢) . والمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلاً بينه وبين نون التوكيد المشددة . غير أنه اجتمع في آخر اللفظ ثلاثة ^(٣) أحرف

(١) سنذكرها بتفصيل وسهاب وبجلاء ؛ لدقتها وغناها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها في غالب الأساليب اللغوية . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناد هذه الضمائر ؛ مؤكداً وبغير مؤكد .

وهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتصرعين بشأن الحذف ، والتقدير ، والتعليل في هذا الباب ؛ من أنه خيال محض ؛ لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير يوصلان - غالباً - في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما . فمن الجعود إنكار فضل مبتكره في هذه المسائل - وأغلبها - بغير روية ولا إنصاف . ومن غير السانغ إصدار حكم عام واحد على أمرين مختلفين كل الاختلاف ؛ فأحدهما نافع بغير ضرر ، والآخر لا نفع فيه ، بل قد يكن فيه الضرر بغير روية وإنصاف .

(٢) نون التوكيد الحفيفة لا تقع - في الأرجح - بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة ، - كما سبق في ص ١٧٩ - .

(٣) أولها : نون الرفع ، والثانيان : نون التوكيد المشددة ؛ (والحرف المشدد يصير حرفين) . فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستثناء عنها ، ولوجود القرينة التي تدل عليها . والنونات الثلاثة زوائد . فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية ، كقوله تعالى : (لَمْ يَسْجُنْ) وليكون من الصاغرين) . وقد سبق - في ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع - أن =

زوائد ، متألثة ، متواليه . وهذا لا يقع - غالباً - في لغتنا إلا معاً . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ، (هي : أن المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يتسببه فاصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلا بد أن تكون محذوفة لعللة ؛ والمحذوف لعللة كالثابت) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافي الغرض البلاغي من الإتيان بها ، ومن تشديدها^(١) . فصار الكلام بعد الحذف : تفهمان^٢ ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة للمأثور عن العرب في هذا الموضع ؛ حيث يلزمونها التشديد والبناء على الكسر .

وعند الإعراب يقال في « تفهمان » : « تفهما » ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي النونات « والألف » ضمير فاعل ، و « نون التوكيد » المشددة حرف مبني على الكسر ، لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تفهما » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالي النونات ، والألف ضمير فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد . . .

فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هي : « أتفهمان » ، بتشديد نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز - كما أوضحنا من قبل^(٢) .

٢ - ونقول عند إسناده لواء الجماعة من غير توكيد : أنتم تفهمون ؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمون^٣ ؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع - لتوالي ثلاثة أحرف في الآخر ، وهي زوائد ، ومن نوع واحد - فيصير الكلام :

= قول الأمثال الممنوع يصح حين تكون الأحرف الثلاثة المتألثة المتواليه زوائد غليظة : (القائلات جئن ، أو : يُجئن) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد . وليس منه الفعل وبشقاته في مثل : أنا أحبك : أو أنا محبك . . (راجع الصبان هنا وفي الموضع السالف ، وشرح الرضى حل الكافية ج ٢ ص ١٨٦) .

(١) وطبقاً لما جرى عليه أكثر العرب . والخفيفة لا تقع هنا - كما سبق -

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

« تفهمون » فيلتقي ساكنان هما : واو الجماعة، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة المفتوحة الآخر ، فتحذف واو الجماعة — في الأغلب^(١) — لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة ، لغرض بلاغي يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمون ؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : « تفهم » الحالية أصلها « تفهمون » فهي مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتتوالى الأمثال . . . ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف ، مبنى على الفتح ، لاجل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذي على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة في هذه الصورة وأمثالها مما يستند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة ، أن تكون نون التوكيد مشددة ، فمن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع وجوبا كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا ، كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب في المأثور عنهم ، ومحاكاتهم في حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات في هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة ؛ منعاً لتتوالى ثلاثة أحرف زائدة ، مماثلة في آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففة أيضاً ؛ طلباً للتخفيف ، ومجازة للحذف مع المشددة^(٢) .

٣ — ونقول عند إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد : أنت تفهمين يا زميلتي ؟ فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد من غير تغييرات : أنفهميتن ؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامة الرفع) لتتوالى الأمثال ، و . . . ، فيصير الكلام : أنفهمين ؟ فيلتقي ساكنان ، هما : ياء

(١) انظر الرأي الآخر في رقم ٢ من مبحث ص ١٨٠ .

(٢) التحليل الصحيح هو محاكاة العرب .

المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف - في الأغلب - ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : **أَتَفْهَمِينَ ؟** ويقال في إعرابه : **« تفهمن »** ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والفاعل هو : **« ياء »** المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ، طبقاً لما تضمنته « الملاحظة » السالفة ، من أن نون الرفع تحذف وجوباً هنا للخفة ، وللحمل على الثقيلة ؛ لا لتوالي الأمثال .

٤ - ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : **أَأَنْتَن - يا زميلاتي - تفهمن ؟** . فالفعل **« تفهم »** مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى ضمير فاعل مبنى على الفتح في محل رفع - .

ونقول مع التوكيد : **أَأَنْتَن تفهمنَّان ؟** بمعنى نون التوكيد المشددة المبنية على الكسر ؛ - والمخففة ؛ لا تجيء هنا - ثم زيادة **« ألف »** فاصلة ^(١) بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير ، ولكن فزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ، لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له .

• • •

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد - يستلزم ما يأتى :

١ - إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته في حالة الرفع النون التى هى علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير

(١) إذا أكد الفعل المضارع المستند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما

- كما سبق فى ص ١٧٩ - ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله بالمباشر بنون النسوة - ولا يكون اتصاله بها إلا مباشراً ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشرة ، - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٦٩ و ٣ من هامش ص ١٨٥ .

فاعلا . وهذه النون خفيفة في كل حالاتها ، ولكنها مبنية على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعة ، وياء المخاطبة فبنية على الفتح ، لا محل لها .

٢- وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ، ونون النسوة هي الفاعل ^(١) ، وهي مبنية على الفتح في محل رفع .

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١- عدم بناء المضارع مطلقاً مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد ، فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالاً مباشراً في كل حالاتها .

٢- وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فتون التوكيد باقية ، ومشددة حتماً ، ومبنية على الكسر .

٣- وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها . والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها - والحذف في الحالتين هو الأرجح - .

٤- زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

(١) وفي توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التي عرض فيها حالات توكيده :

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِّئِنْ يَمَسَّ جَانِسٌ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا - •
وَالْمُضْمَرُ اخْتَلَفَتْهُ لَا الْأَلْفُ ، - ٦

(المراد بالمضمر اللين هنا : الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - جانس : مائل وسائر) .

وفي آخر البيت السابق على هذا قال للناظم : « وآخر المؤكدة افتح ؛ كابراز » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا للضمير ، وهي الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معطه كلامه الآخر - مباشرة - على المحتل الآخر .

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر^(١) بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة^(٢) ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وترجوان يسّيع ، وتجري وراء تحفيقه .

أولاً : ١ - إن كان معتلاً بالألف (مثل : ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتا ترضيان ؟ . . . والإعراب : « ترضيان » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل .

وتقول عند التوكيد قبل التغير : أأترضيان ؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد المشددة ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق^(٣) ، مع بقاء ألف الاثنين ، - برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة - . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها في هذه الحالة أيضاً^(٤) ؛ فيصير الكلام : « أأترضيان ؟ » فالفعل المضارع « ترضيان » معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

(١) يقولون في سبب كسرها مشابهاً لـ نون الثنى في الصورة الموضعية ، أى : المظهر الشكل . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

(٢) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (١٣٦ م ٦ ص ٨٨)

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٤) طبقاً للبيان الذى في رقم ٥ من هذه الصفحة .

٢- فإن كان معتلا بالآلف وأريد إسناده لواء الجماعة من غير تأكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضَوْنَ » بقلب ألفه ياء مضمومة - لأن الضمة هي المناسبة للواء - وزيادة واو الجماعة ساكنة ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفاً . ويصير الكلام : « تَرْضَاوْنَ » فيلتقي ساكنان ؛ ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائي ، وقبله الفتحة تدل عليه بعد الحذف ، ويبقى واو الجماعة ؛ لأنها فاعل ؛ - فهي شطر جملة - وليس قبلها علامة تدل عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام « تَرْضَوْنَ » . والإعراب : تَرْضَوْنَ ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « أَرْضَوْنَن » ، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال بوصفه السابق^(١) ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَوْنَ » فيلتقي ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما^(٢) ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهي الضمة ، ويصير الكلام : تَرْضَوْنَ .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال . . . ، وواو الجماعة ضمير فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقي معرباً ، بسبب الفصل .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة : فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال : للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيان^(٣) - ؛ فيلتقي الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣- وإن كان معتلا بالآلف أيضاً ، وأريد إسناده لواء مخاطبة من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : « أَرْضَابِن »^(٤) ؛ التي ساكنان ، ألف العلة وياء المخاطبة ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائي^(٥) وقبله الفتحة التي تدل عليه

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) لأن الفاعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد

لغرض بلافي . ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى حيب .

(٣) في ص ١٨٨ بعنوان : « ملاحظة » .

(٤) والأصل : « تَرْضَيْن » بقلب الألف ياء مكسورة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

(٥) فليس شطر جملة ، بخلاف ضمير الرفع .

بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جملة (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : « تَرْضَيْنَ » وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل .

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : « تَرْضَيْنَنَّ » ؛ فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » فيلتقي ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ^(١) ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة لأنها هي المناسبة لها ، ويصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » .

وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنى لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقي المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع أيضاً بالرغم من عدم تعدد الأمثال . . . لما سبق ^(٢) - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد . يجب قلب الألف ياء ، فنقول : أَأَتْنِ تَرْضَيْنَ ؟ فالمضارع : « تَرْضَيْنَ » مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعل ، مبنية على الفتح فى محل رفع .

أما عند التوكيد فنقول : تَرْضَيْنَنَّ : بزيادة ألف فاصلة بين التونين ؛ والإعراب كما سبق ^(٣) فى صحيح الآخر . ولا تجيء المخففة بعد هذه الألف الفاصلة .

ثانياً : إن كان معتل الآخر بالواو (مثل : ترجو) وأريد إسناده :

١ - لألف الاثنين يجب تحريك الواو بالفتحة المناسبة للألف ؛ فنقول بغير توكيد : أَأَتْنِ تَرْجَوَانِ - مثلاً - والمضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف ضمير فاعل . ونقول مع التوكيد : « أَأَتْنِ تَرْجَوَانَنَّ ؟ » ، وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاةً للنسق العربى الذى يقتضى كسرها

(١) لأن الماعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . ونون المشددة مقصورة لتشديد لغرض بلاغى ، ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب .

(٢) قى ص ١١٨ بعنوان : « ملاحظة »

(٣) فى رقم ٤ من ص ١٨٩ .

دائماً بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، فنقول : تَرْجُوْنَ . ولا تجيء الخففة بعد الألف مطلقاً ، — كما كررنا^(١) —

٢ — وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل : « أَنْتُمْ تَرْجُوْنَ »^(٢) — مثلاً — فتلتي واوان ساكتان ، فتحذف واو العلة . وتبقى واو الجماعة ، للسبب الذي عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرْجُوْنَ » مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغير : « أَتَرْجُوْنَ » ، وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال — بوصفه السابق ؛ فيصير : « تَرْجُوْنَ » ؛ فيلتي ساكتان ، واو الجماعة ، والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ — برغم أنها شطر جملة — لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرْجُوْنَ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المشددة المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة .

وبصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ؛ فيتلاقى الساكتان^(٣) ، فتحذف الواو للتخلص منه ، وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أَنْتِ تَرْجُوْنَ » فيلتي ساكتان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فنحذف حرف العلة ، ويصير الكلام ، « تَرْجُوْنَ » ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هى المناسبة للياء ، فيصير : « تَرْجُوْنَ » .

(١) البيان فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

(٢) وأصلها : « تَرْجُوْنَ » استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة . . . وبمثل هذا يقال فى : « يدْعُوْنَ » الواردة فى الآية الكريمة المشتملة على أنواع من المضارع المجزوم ، المستند لواو الجماعة ، صحيح الآخر ومثله ؛ وهى قوله تعالى : (وَلَكِنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) وأولئك هم المفلحون . — وسناد الآية لمناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٨ —

(٣) يتلاقى الساكتان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع — وهذا الأحسن ، بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف فى اللفظ — وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد ، فتسكن الأولى . وفى هذه ليس لا يعين مع أن نون التوكيد خفيفة .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « أَنْتَ تَرْجِينَ؟ » تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « تَرْجِينَ » . فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة الدالة عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير تَرْجِينَ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد .

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضاً^(١) ، فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادُه لنون النسوة بغير توكيد قيل : أَنْتَن تَرْجُونِ اللهُ ؟ بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ، بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول : أَنْتَن تَرْجُونَنَّ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « ترجو » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب . ولا يصح مجيء المخففة بعد هذه الألف .

ثالثاً : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أَنْتَا تَجْرِيَانِ . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « أَنْتَجْرِيَانِ؟ » تحذف نون الرفع ، لتوالى النونات — بوصفه السابق — وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين^(٢) — فيصير الكلام : « تَجْرِيَانِ » ويقال فى الإعراب ، « تَجْرِيَانِ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، لتوالى الأمثال . . . والألف ضمير فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له .

(١) لما سبق فى ص ١٨٨ بعنوان « ملاحظة » .

(٢) وكل « ألف » أخرى ؛ طبقاً لبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

٢- وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم «تَجْرُونَ» التي ساكنان : ياء العلة ، وواو الجماعة : حذفت ياء العلة - لما عرفناه - فصار الكلام : تَجْرُونَ : قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : «تَجْرُونَ» .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أَتَجْرُونَ؟» تحذف النون لتوالي النونات فيصير : «تَجْرُونَ» فيلتقي ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلاً عليها ؛ ولعدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : «تَجْرُونَ» . مضارع معرب ، مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق ؛ وبسبب هذا انفصل بقى المضارع معرباً . ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلاً من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضاً ، فيلتقي الساكنان ، فتحذف واو الجماعة .

٣- وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أنتِ تَجْرِينَ؟ فيلتقي ساكنان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ؛ لأنه حرف هجائي وقبله الكسرة تدل عند عليه حذفه ؛ فيصير الكلام : «تَجْرِينَ» ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل .

وعند التوكيد نقول : «أَتَجْرِينَ؟» تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال . . . فيصير الكلام : «تَجْرِينَ» فيلتقي ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة - برغم أنها شطر جملة - لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون . فيصير : «تَجْرِينَ» . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضاً . والنون المشددة حرف للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالْمَذْكُورَةِ ؛ فبقى معرباً . ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضاً . فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أننِ تَجْرِينَ؟

فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة (الفاعل) .
وعند التوكيد : « تجرينان » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون
النسوة بعده ضمير فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ،
ويجب تشديده وتحريكه بالكسر^(١) ، ولا تجيء المخففة هنا .

(أ) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية
عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلاً :
١ - إن كان مُعتلاً بالألف قلبت ياء مفتوحة ، عند إسناده لألف الاثنين ،
وساكنة مع نون النسوة . وحذفت هذه الألف للتي للعلة عند إسناده لواو الجماعة
وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف .
زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لتكون
علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً ؛ فلا توجد معها نون للرفع .
٢ - وإن كان معتلاً بالواو أو بالياء بقاءً عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا
بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع ؛
وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى
على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة
وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع .

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو
بالضم ، والياء بالكسر .

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، مع مجيء .

نون التوكيد مشددة فيهما ومكسورة ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة ، ونون التوكيد المشددة .

٢ - ترك حرفي العلة " الواو والياء " : مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد هذا الضمير . والمضارع معرب في هذه الصورة .

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة (لأن المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصلة ، فنون التوكيد الثقيلة المكسورة .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الباء) .

٣ - حذف نون الرفع في جميع الحالات . وهي لا توجد مع وجود نون النسوة .

٤ - ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين ، كما يجب زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد ^(١) . . .

(١) يقول ابن مالك في حكم المضارع المتل الآخر المسند لفخائر الرفع :

وإن يكن في آخر الفعل ألف -

فاجعله منه رافعاً غير الياء والواو - ياء : كاسعين سعيًا -

(اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير في : « اجعله » راجع للألف . وفي : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الماه التي هي المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثاني فهو كلمة : « ياء » المتأخرة) .

والمنع : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون النسوة : نحو : أيرضين الصديق - أترضين يا أختي - أترضيان يا أخوتي ؟ - ألتن ترضيان ؟ . واتحصر النظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيًا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهي الضمة الواو ، والكسرة الياء ، وترك الفتحة قبل الألف المغنوفة . يقول :-

٥- المضارع في جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون ، لأن نون النسوة تتصل به مباشرة في جميع حالات إسنادها إليه .

• • •

الكلام على الأمر :

حكم الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كضارعه عند الأسناد لضائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبنى دائماً ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً ، — كما أشرنا سابقاً (٢) — .

• • •

ما حكم نون التوكيد بنوعيهما عند الوقف عليها ؟
الجواب في رقم ٤ من الملاحظات التي في آخر الجداول الآتية .

• • •

= واحذِفه من رافع هاتين ، وفي واوٍ وياؤٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِيٍّ — ٨
نحو ، اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ ، بالكسر ، وَاِذَا قَوْمٌ اخْشَوْنَ ، وَاخْضَمُّ ، وَقَسَّ مُسَوِيًّا — ٩
(مجانس : مناسب للضمير ، ولائق به . قف . أي : توییع فيه كلام العرب ، وحركي الورد عنهم) .
وإنما تحذف الألف ، ويبقى الفتحة التي قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء — إذا أكد الفعل بالنون .
فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تكسيهما ، نحو . : يا قوم هل تَرْضَوْنَ بغير النجوم مقعداً ؟ يا بنت بلادي : هل تَرْضَيْنَ بغير الضخار مقصداً ؟ وقد ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العلة لأجل وار الضمير ، أو يائه ، مع ضم ما بقى قبل وار الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير . وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، ووار الضمير ، وياؤه ؛ طبقاً لما قدسناه من الأحكام المفصلة الخاصة بالمعتل .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة ونعم بها الباب ، وقد شرحناها في مكانها المناسب من هاش ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣) وقد وزعت فيها الأبيات الآتية :
(ولم تقع خفيفة . . .) ، (وألغا زد . . .) ، (واحذف — خفيفة . . .) ، (وأردد إذا حذفتها . . .) ، (وأبدلنها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١) سبق الكلام على المضارع في ص ١٨٥ .

(٢) في ص ١٧١ .

المسألة ١٤٥ :

مالا ينصرف

معنى الصرف ^(١) :

الاسم المعرب قسمان :

١ - قسم يدخله نوع أصيل ^(٢) من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة . - (إلا عند وجود طارئٍ مُعارضٍ ؛ كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بآل » ^(٣) أو وقوعه منادى معرفاً ، أو اسماً مفرداً له « لا » النافية للجنس . . .) - ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذي يحويه أشد تمكناً في الاسمية من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأمكنية » ^(٤) ، أى : التنوين

(١ و ١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع المجرد من فون التوكيد المباشرة ، ومن فون الإنثاء ، فإن اتصل بإحدهما اتصالاً مباشراً ، صار مبنياً . أما الأسماء فبها : « المعرب » ، ومنها : « المبنى » : ومن المعرب ما يسمى : « المتمكن الأمكن » ، وهو : « المنصرف » ، وما يسمى : « المتمكن غير الأمكن » ، وهو : « غير المنصرف » . ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف ببنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف .

وقد سبق في الجزء الأول (م ٦ ص ٧٢ وما بعدها) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأي في كل - وستجد لغة منه في هامش ص ٢٠٤ .

ملاحظة - يجرى في تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة : « الإجراء » بمعنى « الصرف » ، و « علم الإجراء » بمعنى : « منع الصرف » ، وكذلك المَجْرُوءُ وغير المَجْرُوءِ . ومن أمثلة ذلك ما جاء في ج ١ ص ٨٠ من كتاب : « النوادر » لأبي مسعل الأعرابي رحمه : قال الأعمش : سمعت بنى أسد يذكرن « موسى » - موسى الحبشام - ويَجْرُونَهُ . فيقولون هذا موسى كما ترى . وهو « مُقْدَمَلٌ » من أوسيت . قال : ويَجْرُونَ اسم الرجل إذا كان اسمه موسى ؛ فيقولون هذا موسى قد جاء ؛ فيلحقونه بأوسيت ؛ فيَجْرُونَهُ . ومن جملة أعضائها لم يُجْرَ . وجعله بمعنى : « مُقْدَمَلٌ » . وقال الكسائي : سمعتهم يؤننون « موسى » الحبشام ، ولا يجرونها ؛ فيقولون هذه موسى . كما ترى . (١ و ١) .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر في أربعة أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (في ج ١ ص ٣٣ م ٣) وهى : تنوين الأمكنية - تنوين التذكير - تنوين المقابلة - تنوين الموضع . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين للضرورة الشعرية ، وتنوين للترقيم ، والتنوين الثقالى - وقد أوضحناها في المرجع السابق -

(٣) مهما كان نوعها .

(٤) لا يه من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً : كى يتيسر إدراك « المنوع من الصرف » =

الدال على أن هذا الاسم العرب أمكن^(١) وأقوى درجة في الاسمية من غيره .
ويسمى أيضاً : « تنوين الصَّرف »^(٢) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة^(٣) .
وجوده في الاسم العرب يفيد خفة في النطق ، فوق الدلالة على الأمكنية .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقييد الذي يبين نوعه كان المقصود :
« تنوين الأمكنية » ، أى : « الصَّرف » . ومن أمثلة الأسماء المشتملة
عليه ، أو التي تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء في قول شوقي :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه
وطنٌ واحدٌ على^(٤) الشمس ، والفَصْصُ حصى ، وفي الدَّمْعِ والجراحِ اجتماعه

ولما كان وجود هذا التنوين دليلاً على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى « الإعراب »
في اسم واحد يجعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة ، يبعدهانه
كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ، هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ،

— على وجه الحق . وإن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية ، وفهمها عند تفهم
« تنوين الأمكنية » ليميز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(١) « أمكن » ، أفضل تفصيل من الفعل الثلاثي : « مَكَّنْ مكانة » ، إذا بلغ الغاية في التمكن ،
ومن هنا جاء تنوين الأمكنية . ولا يصح أن يكون من الفعل : « تمكن » لأن هذا غير ثلاثي لا يحى فيه
« أفضل » مباشرة .

(٢) من معاني « الصرف » في اللغة : (التصويت - اللين الخالص - الانصراف عن شيء إلى
آخر . . .) ومن أحد هذه المعاني أخذ « الصرف النحوي » . فالتنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف -
أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والقفل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق
الاسمية المختصة . ويميز بعض القدماء - كما سبق في هامش الصفحة الماضية - عن « الصرف » ؛ وضع
« الصرف » . . . بالإجراء ، وعدم الإجراء .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب الذي عقده بعنوان : « مالا ينصرف » : - « وتذكر
هل يسار كل بيت رقم قريبه في باب » - :

الصَّرفُ : تنوينٌ أتى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِوَ يَكُونُ الاسمُ أمْكَنًا - ١
وبعض النحاة يسمي التنوين كله : « صرفاً » .

(٤) يصلح الحرف « حل » هنا أن يكون معناه : التحليل ، أى : بيان العلة والسبب . (اعتماداً
على ما سبق بيانه من معاني الحرف الجار « حل » - ج ٢ م ٩٠ ص ٤٧٠) .

إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة^(١) صار الاسم القوى المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باحتماع الإعراب والتنوين معاً . كما صار أخف نطقاً .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقي في دلالة على جمعيته ، نحو : هؤلاء متعلمات فاضلات ، لأن هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد في الاسم غير المنصرف ، كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات . . . فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذي نقل منه ، فيكون تنوينه - كتنوين أصله - للمقابلة لا للأمكنية . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحالة التي هو عليها الآن ، وهي أنه : علم على مؤنث ، فيكون غير أمكن أيضاً^(٢) .

وليس من تنوين « الأمكنية » كذلك تنوين « العيوض » ولا تنوين « التنكير » لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة^(٣) . . .

وسيتكرر في هذا الباب وغيره كلمة : « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنية » جرياً على الشائع^(٤) .

٢ - قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ، فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ في درجة التمكّن ، وقوته ، مبلغ القسم السالف ؛ كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - عبلة . . . وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، أي : الممنوعة من

(١) وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقاً .

(٢) سيجي الإشارة لهذا في رقم ١ من هاتش الصفحة التالية وكذلك في « ج » من ص ٢٤٠ .

(٣) يدخل تنوين الموض الأسماء غير المنصرفة ؛ نحو : دوح - ليال - سواع - غواد - هود -

(كما سيجي في ص ٢٠٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً ، نحو : « ككل » ؛ و « بعض » ؛ فيكون الموض والصرف معاً ؛ لا أحدهما . أما تنوين التنكير فبالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض -

كما سبق تفصيل هذا في باب : التنوين (ج ١ م ٣ ص ٢٣) ، وكما سيجي بعضه هنا وفي « ب »

(٤) عند غير ابن مالك ، وين واقفه .

أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدّال على « الأمكنية » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، (لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) .

ولما كان هذا القسم « متمكناً غير أمكن » ، لاشتراكه على علامة واحدة ، هي الإعراب ، وبسببها كان محصوراً في الأسماء العربية وحدها . أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخل هذا القسم . وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيهاً بهما في حرمانيهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف امتنع ، تبعاً لذلك — جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها^(١) ، بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقترناً « بآل »^(٢) — مهما كان نوعها . فإن أضيف ، أو اقترن « بآل »^(٣) وجب جره بالكسرة . — وهذا هو حكم المنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه^(٤) .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين . والحكم على الاسم العرب بأنه من القسم الأول « الأمكن » أو من القسم الثانى « المتمكن » ؟ .

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم العرب المتمكن ، وهو « المنوع من الصرف » ، ويدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت في اسم مترب كانت دليلاً على أنه « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدانها دليلاً على أنه من القسم الأول : وهو : « العرب الأمكن » ، أى : « العرب المنصرف » . فعلاقة الاسم العرب الذى لا ينصرف « وجودية » ، وعلاقة العرب المنصرف ، « عدمية » ، أى : سلبية . غير أن

(١) إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولاً ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروقاً كأصله ، وفقاً ، ونصباً ، وجرّاً ، ويجوز إعرابه كالمنوع

— كما عرفنا في الصفحة السابقة ، وكما سيجىء فى : « ج » من ص ٢٤٠ وفى ١ من ص ٢٦٤ —

(٢) أو ما يقوم مقامها (انظر « ب » ص ٢٠٧) .

(٤) فى الصفحات التالية ، ثم فى ص ٢٦٤ بمضى لأحكام العامة المهمة .

العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة : وقد تكون اثنتين معاً ،
لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمنَع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة ،
ونوع يُمنَع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً^(١) من بين علامات تسع .
ومجموع النوعين أحد عشر شيئاً :

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة
تقوم مقام العلتين ...

والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالثان لا بد لهما
من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معاً في إيجاد المعلول الواحد
لم تكنوا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا معاً في إيجاد هذا المعلول الواحد . اللهم إلا أن
يكون مرادهم علتين ، أى : عيبين .

ويقولون في تحليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تظنن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل .
نلخصه لتخصصين ، لإبانة ضعفه وتبانه ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالاً تاماً . يقولون :
إن التنوين الأصل خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف . وإن الحروف
كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بُني (كأن يشبهه
في الوضع ، أو في المعنى . . . أو غيرها من أنواع الشبه التي عرفناها في صدر الجزء الأول ، باب : الإعراب
والبناء) . وإذا أشبه الاسم الفعل مُنع من الصرف ؛ لأن الفعل أثل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛
فلذلك حرم التنوين للذي هو علامة القوة ، والوسيلة لحقة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في
الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران :

أحدهما : لفظي ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ، فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع
أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوي ؛ وهو : أن الفعل يحتاج دائماً إلى الاسم في الإسناد ، وليس كذلك الاسم ،
فإنه قد يستند إلى اسم مثله ؛ ولهذا كان الاسم أضعف لكثرة استعماله ، والقفل أثقل لقلة استعماله ؛
والحاجة ضعف . فإذا وجد في الاسم ضعفان معاً لفظي ومعنوي ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها
فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما في مثل : « فاطمة » فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي ،
وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوي ؛ وهو : العلمية التي هي فرع
التذكير : أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فمحصور في : « ألف التأنيث » بنوعها ؛
(المقصورة والمعلودة) : « وفي » صيغة منتهى الجموع . فوجود ألف التأنيث في آخر الاسم هو علة لفظية ،
وملازمها إياه في كل حالاته هي علة معنوية . ومخرج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الأحاد العربية علة
لفظية ، (إذ ليس في تلك الأحاد مفرد ثالث ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كـمُذَافِرٍ
للجمل القوي - والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياء النسب كـيَاسٍ وشَاسٍ ، وأصلهما يميّ ، وشأى ، -

(٩) فالذى يُمنَع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملاً على :
« ألف التأنيث المقصورة » أو الممدودة . وكذلك ما يكون على وزن : « صيغة
منتهى الجموع » .

١ - فالقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المغرب ، لتدل على تأنيثه ،
ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد ،
فتنقلب ألف التأنيث همزة ^(١) . . . ومن أمثلة المقصورة : (« ذِكرى » مصدر ،
نكرة للفعل : ذكر : بمعنى تذكّر) و (« رضى » علم على جبل بالحجاز ،
بالمدينة) و (جرحى : جمع : جريح) و (حبلى ، وصف للمرأة
الحامل . . .)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول في حالة الرفع : إنها مرفوعة بضممة مقدرة
على الألف ، وفي حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول في
حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتنوين
ممتنع في كل الحالات - كما عرفنا - .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو
الاسم من « أل » ^(٢) ومن الإضافة . وإلا وجب جره بالكسرة .

= (بالياء المشددة) حذفت إحدى اليامين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأى بعد سكنها
ومدت ؛ فصارىمى وشأى . ثم أعلّ لإعلال المنقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشأم - كما سيجيء
في جمع التكسير - ومثلها ثمان ، فأصله : ثُمْنِي ، نسبة إلى الثمن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت
إحدى اليامين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لا تجاربه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع) . . . أما
الملة المعنوية في صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون .

وقولهم بادى التكلف والصنعة ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإمهاله نهائياً ، لأنه لا يشيت
أمام الاعتراضات التي تتبعه إليه من بعض النحاة القدامى والحديثين . وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول
(ص ٣٤ م ٢ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق في « الصرف » وفي منه هو :
كلام العرب الأوائل ، واستسلم الصحيح الوارد إلينا ، والذي نخاكيه .

(١) لألف التثنية بنوعها أوزان مشهورة ، تقسمها الباب الخاص بالتأنيث . (وسيأتى في
ص ٨٨) وألف التأنيث الممدودة ليست في الحقيقة هي الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما
الممدود ما قبلها فوصفت بالمد للإسقاط له ؛ كما سيجيء في الزيادة - ص ٢٠٧ - .

(٢) أو ما ينوب عنها - كما يجيء في الصفحة الآتية - مهما كان نوع « أل » (كما سبق في
ص ٢٠٠ و ٢٠٣) .

ومن أمثلة المملودة : (صَحْرَاء ، وهي اسم نكرة) ، و (زكرياء ، علم لإنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صديق) ، و (حمراء ، وصف للشيء الأحمر المؤنث) . . . ، وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضممة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة ؛ وإلا وجب حره بالكسرة - كما تقدم - .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتبين أن ألف التأنيث بنوعيتها قد تكون في اسم نكرة ؛ كذِكْرَى وصَحْرَاء . وقد تكون في معرفة ؛ كَرَضَوَى وزَكْرِيَاء . وتكون في اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، وفي جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون في اسم خالص الاسمية ؛ كرضوى وزكرياء ، عَلمَيْن ، أو في وصف ^(١) ؛ كحبلَى وحمراء . . . وهي بنوعيتها تمنع الاسم في كل حالات استعماله ^(٢) من تنوين الأمكنية ، وتوجب جره بالفتحة ، بدلا من الكسرة بشرط أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة ^(٣) . . .

(١) المراد به هنا : الاسم الذي يَنْفَلِجُ في استعماله ألا يكون علماً ، ولا بصدرًا .

(٢) لأنها لا تفارقه مطلقاً . (انظر رقم ٢ من ص ٢٦٤) .

(٣) وفي هذه الألف بدالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

هَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعَ - ٢

(مطلقاً : أي : بنوعيتها ، في جميع حالاتها ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة في معرفة ،

أو فكرة ، في مفرد أو جمع ، في اسم أو صفة - ومنى صرف : تنوين . . .)

يريد : أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذي يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أي : على أي

حال كان عليه من التعريف ، أو التشكيك ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) يقول النحاة : إن ألف التأنيث الممدودة ، كحبراء ، وخضراء — وغيرهما — كانت في أصلها مقصورة (أى : حمزى — خضرى . . .) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى . والجمع في النطق بين ألفين ساكتتين محال ، وحذف أحدهما ينافي الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها — وهو الحمزة — يفيت الغرض من المد ؛ فلم يبق إلا قالب الثانية حمزة تدلّ على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدلّ عليه قبل انقلابها .

(ب) يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقرونًا « بأل » مهما كان نوعها — كما عرفنا^(١) — ودلّ « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ، ومنه : « أم » التى هي بمنزلة « أل » .

• • •

(١) في ص ٢٠٣ الأمور الطارئة التي تمارض وجود التنوين ، ومنها : « أل » .

٢ - وصيغة منتهى الجموع^(١) هي : كل جمع تكسير بعد أنف تكسيه حرفان^(٢) ، أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً^(٣) ، نحو : (معابد - أقارب - طبائع - جواهر - تجارب - دواب ...) ، وكذلك (مناديل - عصافير - أحاديث - كراسي - تهاويل - ...)

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « متفاعل » ، و « مفاعيل » ؛ كما عابد ومناديل . وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة ؛ كباقي الأمثلة السالفة .

« ملاحظة » :

يجرى على ألسنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي ؛ جمع التكسير المماثل لصيغة : « متفاعل » ، و « مفاعيل » . لكنهم يريدون بالمماثلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين - سواء أكان ميماً أم غير ميّ - وأن الثالث ألف زائدة ، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ... فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل الذي بُرّع في صوغه عدد الحروف

(١) سبب هذه التسمية موضح في : « هـ » من ص ٢١٣ .

(٢) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً في الآخر ؛ نحو : خواص - عوام - دواب ...

(٣) وقد يكون الثاني للساكن ياء مدغمة في مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد أيضاً . نحو : كراسي - قساري (لنوع من الطيور . المفرد : قسري) وبتخاف (لنوع من الإبل . المفرد : بختي) . فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشددة زائدة لتسبب أو تغيره ؛ نحو : رباعي (نسبة إلى بلد) - حواري (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشددة ليست في المفرد .

وقد خلت المراجع المتداولة - كالصبيان ، والمعجم ، والتوضيح ، والتصريح - من اشتراط أن يكون الساكن حرف علة ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن « مفاعيل » واكتفت جميعاً باشتراط سكونه . إلا أن « الخفري » في آخر باب : « جمع التكسير » نص على هذا صراحة ، بقوله : (لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل ؛ كصايح) ١ هـ .

ويتطلب على هذا أن تكون كلمة « إردب » والمجموعة المنوعة من الصرف - وأشابها - غير مشددة الياء ، مع أن مفرداها : « إردب » بتشديد الياء ، ومع أنها مضبوطة بالشكل في : « لسان العرب » بالتشديد ضبطاً كتابياً فقط ، بوضع شدة فوق الياء ، خلافاً لبعض المعاجم الأخرى . ويظهر أن ما قاله « الخفري » هو الأم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع .

الأصلية والزائدة ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المائلة في عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحروف الأصلية بمثلها ، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصّاً ، فيقولون في «جواهر» إنها على وزن «مفاعل» — مثلاً — وفي : «الأعيب» إنها على وزن : «مفاعيل» — مثلاً — مع أن الوزن الصرفي الأصليل يوجب أن تكون الأولى على وزان : «فواعل» ، والثانية على وزان : «أفاعيل» . فالأمر عند هذا الفريق بمجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له .
والأحسن : الاختصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصليل^(١)

• • •

حكمُ صيغة منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ فيجب تجریدها من تنوين «الأمكنية»^(٢) ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة «بأل» وألا تكون مضافة . فترفع بالضمّة ، وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضاً ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بـ «أل» ؛ فتجر بالكسرة مباشرة^(٣) .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من «أل» و «الإضافة» ، وكانت اسماً منقوصاً^(٤) (مثل : دواعٍ ، جمع : داعية ، وثوانٍ ، جمع : ثانية . وأصلهما :

(١) اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع ، وعل أنها الصيغة المائلة لصيغة : «مفاعل» ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سهلة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ؛ ونهّم الخضرى في حاشيته ، والصيان .

(٢) وكذلك لا يدخلها تنوين التثنية - كما سيجرى في «من» ص ٢١٢ - وقد يدخلها تنوين الموصف كما أوضحنا (في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢) ولكنه نوع يخالف النوهين السابقين .

(٣) راجع «ج» من ص ٢١٢ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ . وقد اجتمع الصرف - بسبب وجود «أل» وعلمه في قولهم : للمواهب فرائب ، يدخلها الموهوب من ضم ، وعقله ، ونيل شعوره .

(٤) هو اسم المربى الذى آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادي - راضٍ .

دواعي^(١)، وثواني^(٢). كان الأغلب^(٣) — هنا — أن تحذف ياؤها، ويحيى التنوين عوضاً عنها^(٤). ويبقى الكسرة قبلها في حالتي الرفع والجرح. أما في حالة النصب فتبقى الياء، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين؛ فنحنو: (للمرحلات دواعٍ تحتمها. وما عرفت لإغفالها من دواعٍ. فعلى أهل النشاط، والرغبة في المعرفة والتجربة — أن يجيبوا دواعي الارتحال؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها... فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، نيابة عن الكسرة. والتنوين المذكور في حالتي الرفع والجرح عوض عن حرف الياء^(٥)).

فإن كانت اسماً منقوصاً مقترناً بأل، أو مضافاً وجب أن تبقى ياؤها في كلي الخلالات، غير أنها تكون ساكنة في حالتي الرفع والجرح وتُمدّ رعليها الضمة والكسرة، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب. نحو: من الثواني تكون الساعات والأيام؛ فليس العمر إلا الثواني التي نستعين بها، وليست الثواني إلا قطعاً من الحياة نفقدها، ونحن عنها غافلون.

ومثل: دواعي الخير والشر كثيرة، تكاد تخلط إلا على العاقل الأريب؛ فإنه يميز دواعي الخير، ويستجيب لها سريعاً، ويدرك عاقبة الشر، ويفر من دواعيه^(٦)...

مستقص — مقال... وهذه الكلمات — وأشباهها — مخفية في أصلها بالياء الساكنة اللازمة التي حلت بسبب يحيى التنوين — وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ — (١) ويحسن الاقتصاد عليه

(٢) لأن تنوين الموصغ غير ممنوع هنا، بخلاف تنوين الأمكنية — كما سبق في باب التنوين، ج ١ م ٣ ص ٣٢ — (٣) انظر رقم ٢ من ص ٢٦٦.

(٤) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذي هو صيغة منتهى جموع، والمنقوص المفرد، يتشابهان عند تجردهما من «أل» والإضافة في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقيتها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب، ورفعها بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يتشابهان في وجود التنوين رفعاً وجراً.

ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة يلحقه التنوين في حالة النصب أيضاً. وتنوينه في حالته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين «عوض». أما المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجراً فقط — كما سبق — وتنوينه «عوض» عن الياء المحذوفة، وليس تنوين «أمكنية» ولا يجوز تنوينه في حالة النصب.

ويختلفان كذلك في الجرح؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة

على الياه المحذوفة ؟ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك في أن حذف الياه في صيغة منتهى الجموع هو الخفة ، أو التخلّص من التقاء الساكنين .
— على خلاف في ذلك — أما في المفرد فتتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه في كلمة منقوصة المفرد ، مثل : « داجر » ، وأن أصلها : « داحى » (دَاحِيْنٌ) استثقلت الضمة على الياه فحذفت الضمة ؟ فصارت الكلمة : (دَاحِيْنٌ) ، اتفق ساكنان لا يصح هذا التقاءهما : الياه والتثنية المرموز له بالتون الساكنة ؟ حذفت الياه للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داجر (دَاحِيْنٌ) .

أما في كلمة هي منتهى الجموع ؛ مثل : « دواع » فأصلها : دَوَاعِي (دَوَاعِيْنٌ) فعل اعتبار أن حذف الياه سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياه فحذفت ؛ فصارت : دَوَاعِيْنٌ ؛ اتفق ساكنان ، الياه والتثنية المرموز له بالتون الساكنة ؛ فحذفت الياه للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمة : دواع (دَوَاعِيْنٌ) . ثم حذف التثنية ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف ، وحل محله تثنون آخر ؛ فيكون عوضاً عن الياه المحذوفة ، ويُمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : « دواع » .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : « دواعى » (دَوَاعِيْنٌ) حذف التثنية لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : « دواعى » استثقلت الضمة على الياه فحذفت ، ثم حذفت الياه طلباً للخفة ، وجاء تثنون آخر للموض عنها ، ولمنع رجوعها

(هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) ، وكل ما سبق هو في المنقوص الخال من « آل والإضافة » .

فإن كان المنقوص بنوعه — المفرد والجمع المنتهى — مضافاً أو مقروناً بآل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تثنوته ، وعدم حذف يائه . ويرفع بضمة مقدرة على الياه ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .

« ملاحظة » : يقول الصياني في آخر هذا الباب ما نصه :

(لو سميت بالفعل : « يَفْزُو » و « يَدْحُو » ورجعت بالواو الياه ؛ أجزيته مجرى « جَوَارٍ » وتقول في النصب : رأيت يرمى ويفزى . قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو الياه ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بكلمة : « يرمى » من « لم يرم » رددت إليه ما حذف منه ، ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرمى ، ومرت يرمى ، والتثنية للموض ، ورأيت يرمى . وإذا سميت بكلمة : « يَفْزُ » من قولنا : « لم يَفْزُ » قلت : هذا يَفْزُ ، ومرت ييفزى ، ورأيت ييفزى . إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياءه لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال « جوارٍ » . . .) ١ هـ

وقد نقلنا كلام الصياني هذا في الجزء الأول — م ١٦ ص ١٤٦ — وقلنا : إن فيه فوق التخييل الجهد ما يستدعي التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلم تغييراً يوقع في اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات — ولهذا المسألة صلة بما سيجيء في ص ٢٤٧ وهو : « العلمية ووزن الفعل » .

زيادة وتفصيل :

(أ) قلنا ^(١) إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة هو في الأغلب الذي يحسن الاختصار عليه - حذف يائه رفعاً وجراً ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ويحيى التنوين عوضاً عنها . . .

وإنما كان هو الأغلب لأن بعض العرب ^(٢) يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمتتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن : « فَعْلَاء » الدالة على مؤنث ليس له - في الغالب - مذكر : كصحراء وصحار ؛ وعذراء وعذار ؛ فيقول فيها : صحارى ، وعذارى . . . ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، بغير تنوين ؛ نحو : (في بلادنا صحارى واسعة - إن صحارى واسعة تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة - وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارى لا حدود لها على جانبي وادينا الخصيب) . . . ، فكلمة « صحارى » اسم مقصور ، ممنوع من الصرف .

وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجراً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

(ب) صيغة منتهى الجموع لا تكون في اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف ^(٣) ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة « سراويل » مراداً بها : الإزار المفرد ، فهي أعجمية الأصل ^(٤) . . . وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها ، تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السباح .

(ج) وصيغة منتهى الجموع - في كل الاستعمالات - تمنع الاسم من

(١) في ص ٢٠٩ .

(٢) كما سيجيء في ص ٢٦٨ - وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٢٠ من ص ٦٥٧ باب : جمع التكسير -

(٣) في ص ٢٠٨ .

(٤) كما سنرى في ص ٢١٤ ، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغة منتهى الجموع .

تنوين « الأمكنية » وتنوين « التنكير »^(١) سواء أكان الاسم علمياً أم غير علم ،
فلو سمي إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبهه
منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها في هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير . وذلك المنع
بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مفروفاً بأل - كما تقدم - .

(د) عرفنا^(٢) أن مثل : كرامى - قسارى - بَخَاقٍ . . . ممنوعة من الصرف
بالتفصيل السالف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التي هي في
الجمع وفي مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هي ياء
النسب ؛ ولا يُمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب^(٣) . . .

(هـ) تسمى صيغة منتهى الجموع : بالجمع المتناهي أيضاً ، لانتهاء الجمع
إليها ؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى . بخلاف كثير غيرها من جموع
التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ،
وأكالب^(٤) .

• • •

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ .

(٢) في ص ٢٠٨ ورقم ٣ من هامشها .

(٣) راجع ما يختص بهذا في باب النسب - في ١ من ص ٧١٥ -

(٤) كافى : المصباح المنير ، أيضاً

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصاً بصيغة منتهى الجموع الأصيلة - وهى نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا - ولا مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها^(١) . والملحق بها هو : (كل اسم جاء وزنه مائثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علمياً أم غير علم ، مرتجلاً^(٢) أم منقولاً) . فمثال العلم العربى المرتجل الأصيل : « هَوَازَن » ، اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المُعَرَّب : « شَرَّاحِيل » وقد استعمله العرب علمياً ، سُمي به عدة رجال . . .

ومن الأعمجى العرب الذى ليس علمياً « سَرَاوِيل » - بصورة الجمع - اسم ، نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد^(٣) . . .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كَشَّاحِيم^(٤) علم رجل ، و « بَهَّادِر » علم مهندس هندى ، و « صَنَافِير » ، علم قرية مصرية ، وكذا

(١) اكفى ابن مالك فى الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشَبِّهٍ . «مَقَاعِلًا» أَوْ : «الْمَفَاعِيلَ» يَمْنَعُ كَافِلًا - ١٠

التقدير : كن كافلاً - أى : قائماً منفذاً - بجمع مشبه «مفاعل أو مفاعيل» ، بمنع الصرف . وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع للتشليل . ولعله قال : «ولكن ليلفظ» ، والذى يشبه «مفاعل ومفاعيل» هو ما كان مثلها فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءاً بالهمزة أم بغيرها ؛ فليس المراد : «الميزان الصرفى الحقيقى» كما شرحنا - فى ص ٢٠٨ - ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً متقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اغْتِسَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَغْمًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى ١١

أى : أجر عليه ما تجر به على سائر ، (وأصله : سارى) ، اسم فاعل متقوص ، فعله : سَرَى ؛ إذا سافر ليلاً) ، من حذف يائه رفعاً وجراً عند تنوينه ، وبقيائها فى حالة النصب ، وترك التفضيل الضرورى لهذا ، وقد مرصناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علمياً ، ولم يحصل من قبل العلمىة فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢) .

(٣) لهذا إشارة فى «ب» من ص ٢١٢ .

(٤) يفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ؛ فخرسها عن أوزان صيغة منتهى الجموع ، وبالعلم يشهر شاعر عباسى .

« أعانيب » . فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحظاً بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالاً على مفرد ، وجارياً على وزن من أوزانها^(١) - كما سبق - لا فرق في هذا بين العلم ، (وهو الأكثر) ، وغير العلم . ويقال في إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو : لأنه مفرد ملحق بها^(٢) . . . أما هي فمنوعة أصالاً ، كما أسلفنا ؛ لدلالاتها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا بالجمع أو منقول من جمع . فاجاء على وزنها للمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهة (أى : المماثلة) بين الوزنتين ، بالرغم من دلالة على مفرد .

• • •

(١) في هذا يقول ابن مالك :

و « لسراويل » بهلئنا الجمع شبه اقتضى علوم المنع - ١٢
وإن به سمي أو بما لحق به ، فالانصراف منه يحق - ١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهي اسم على صورة الجمع شهاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن « سراويل » - مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جارية على وزن أحد الجموع ، فاقضى هذا الشبه منها من الصرف منعاً عاماً (أى : يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذي مفرد « سرولة » حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم) . . ثم قال بعد ذلك : إن به سمي - أى : بصيغة الجمع المتناهي - وصار علماً على أنه فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سمي بالجمع المتناهي أو بما ألحق بالجمع المتناهي يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ، عربياً أم أعجيباً . . .

(٢) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية ، (نحو : مكارم) ، أو ما ألحق بها ، (نحو : شرّاحيل) - علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو يحى بالعلم على وزنها مثل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربي الأصل ما يكون على هذا الموزن . . . ؟ رأيان . . .

ويقول سيويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً من العلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته . والصواب والأيسر رأى سيويه ومن معه . وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، في جميع حالاتها ، حتى الحالة التي تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته

(ب) الذى يُمنَع صرفه لوجود علتين معاً :

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة المعنوية في « الوصفية » وفي « العلمانية »^(١) وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها^(٢) - وهى : (زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمة - ألف الإلحاق) . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق . فالعلل (كما يسميها النحاة) نسم معبئة ، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبعة الباقية فلفظية^(٣) ، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين . فالاسم ينع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل - أو الوصفية مع العدل .

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلى البيان :

(١) سواء أكان العلم للشخص أم للجنس - كما سبق في الجزء الأول ، باب : العلم -

(٢) اشترطنا أن تكون الملامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد في الاسم المربع عرستان : إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودها . وبسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة في منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما في كلمة : « أَجْسَالٌ » تصغير : « أَجْدَالٌ » جمع تكثير لـ « جَسَلٌ » . فإن « أَجْسَالًا » مصروفة بالرهم من اشتغالها على عتين ، إحداهما : معنوية ، هى : التصغير الذى يعد قرناً للتكثير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر قرناً للإفراد . مثل هذا يقال في « حائض وطامث » فإنهما مصروفتان حتماً مع اشتغالها على عتين غير معتبرتين ؛ هما : لزوم التأنيث والوصف .

هذا ؛ والسبب الحق في الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصرُوا الممنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النجاة غير هذا من التعليلات فمفروض .

(٣) حتى التأنيث المعنوية مثل : سعاد - زهنب - ... فإنه يعتبر في هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره في اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعودة التصغير عليه مؤثراً ، - كما سيبنى برقى رقم ١ من هامش

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية^(١) وما ينضم إليها وجوباً من إحدى العلل الثلاث .

١ - يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن « فَعْلَان » - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين : أن تكون وصفيته أصيلة (أى : غير طارئة) ، وأن يكون تأنيثه بغير التثنية ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور ، وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأن يكون ، بألف التأنيث . . . ، فقال ما ليس له مؤنث : « لَحْيَان »^(٢) ، لكبير اللحية . ومثال الآخر عطشان - غضبان - سكران - رِيَّان . . . فإن أشهر مؤنثاتها^(٣) : عطشى - غضبى - سكرى - رِيَّاً . . .^(٤) ومن الأمثلة قولهم : (كان أبو بكر لَحْيَاناً -^(٥)) ، تزيده لحيته وقاراً ، وهيبة .

(١) ليس المراد بالصفة أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً . (وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله في ص ٣٠ من ١٤٤ م ٩٨) .
(٢ و ٣) على وزن « فَعْلَان » (مفتوح الأول) كما في المراجع النحوية المتدولة ، وزاد الصبان فقال إنه على وزن : « رَحْمَان » .

(٣ و ٤) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : « فَعْلَانة » ويمثلون المستوفى الشرط : بطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة - كالقاموس - تأتي للثلاثة بمؤنث مختم بالتاء ، ومؤنث آخر ليس مختماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأكثر الأغلب في : « فَعْلَان » ؛ بأن يشجر مؤنثه من التاء في المشهور إن تعددت مؤنثاته . وبهذا يصحح ابن جني في كتابه : « المحصب » - ج ٢ ص ٧٢ - حيث يقول ما نصه : (يقال رجل سكران ، وامرأة سكرى ؛ كغضبان وغضبي . وقد قال بعضهم : « سكرانة » ، كما قال بعضهم : « غضبانة » . والأول أقوى وأصح . .)^(٦) .

« ملاحظة هامة » : أخذ المجمع النحوي القاهري بالمذهب الكوفي ، وبلغته بنى أسد في إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة « سكرانة » ونظائرها . وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وققريرات مدوّنة في ص ٨٣ و ٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألفت في مؤتمر اللوحة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ وفيما يلي نص القرار كما قدمت اللجنة المختصة ، ووافق عليه أغلبية المؤتمرين ، وأخذ به المجمع إنمائي : « (إن تأنيث « فَعْلَان » بالتاء لغة في بنى أسد (كما في الصحاح) - أو لغة بنى أسد (كما في المحصب) وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة) (كما جاء في شرح المفصل) . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ . وإن كان غير ما جاء به غيراً) (كما في قول ابن جني) . لذا يجوز أن »

كثير الصمت ، واقر الحلم . ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحَمَّدُ الغضب .
« قوله عليه السلام : » ليس بمؤمن من بات شعبانَ ربيَّانَ ، وجاره جائع طاورٍ . »

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من
الصرف ؛ نحو : (سَيْفَان ، للرجل الطويل المشوق القامة) — (مَصَّان ،
للرجل اللثيم) ؛ فإن مؤنثهما الشائع : سيفانة ومصانة . وكذلك إن كانت وصفيته
غير أصلية ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : « صَفْوَان » في قولهم : « بشس
رجل صَفْوَانٌ قلبه » . وأصل الصفوان : الحجر .

وإذا زالت الوصفية وحدها وسمي بهذا الاسم — ؛ بأن صار علماً مزيداً
بالألف والنون ؛ كتسمية رجل بغضبان ، أو بعطشان — فإنه يظل على حاله ممنوعاً
من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية
الجديدة إلى الزيادة مجتمع في الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ^(١) .

٢ — ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل ^(٢) بالشرطين السابقين

— يقال : عطشانة وغضبانة ، وأشباهها ؛ ومن ثم يصرف « فَعْلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْلَان » ومؤنثه « فَعْلَانَةٌ »
جمع تصحيح) ؛ ١ هـ .

(١) وفي الكلام على الوصفية مع : مادة الألف والنون يقول ابن مالك - بعد كلامه على ألف التأنيث
أول الباب - :

وزائداً « فَعْلَان » فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يَرَى بَتَاءً تَأْنِيثٌ خُتِمَ - ٣ .

(المراد بزائدي « فَعْلَان » : الألف والنون الزائدتان في آخره) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف
إذا اشتل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره بقاء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد
أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن
الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث — وقد سردنا الأمثلة لكل -

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف - . أم على وزن مشترك بين
الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أول لفظة في الفعل ، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم ؛ نحو :
أَحْمِرُ ، وَأَفْضَلُ ، (تصغير : أحمر ، وأفضل) فهما على وزن : « أَهْيَطَر » وهو وزن في الأفعال
أكثر . والحمة في أوصاف لا تدل على شيء ، مع أنها في الفعل : « أَهْيَطَر » تدل على المتكلم . لما سبق ويجب
مع « أحمر وأفضل » من الصرف — (انظر الكلام على لفظ « أعلى » المصدر في ص ٢٦٦ ثم انظر
ص ٢٧٥) - بخلاف بَطَلٌ ، وَجَدَلٌ (لصلب الشديد) وَتَدَسٌ (بفتح أوله مع ضم الثاني أو كسره ،
للقوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن للفعل ، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتطلب فيه
جانب الفعل .

(وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفته طارئة غير أصيلة) .
ويتحقق الشرطان في الوصف الذى على وزن « أفعل » ، ومؤنثه « فَعْلَاء » ، أو
فَعْلَائِي ؛ نحو : أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجمل وأجمل (١) ، ونحو :
أفضل وفُضِّلِي ، وأحسن وخُسِّنِي ، وأدنى ودُنْيَا ... فهذه الألفاظ - وأشباهها
منوعة من الصرف ، لتحقق الشرطين .

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يُمنع من الصرف ، نحو : « أَرْمَل » فى قولنا :
عطف على رجل أرملة (بالكسرة مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة .
وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفته طارئة (أى : ليست أصيلة) ،
نحو « أَرْنَب » فى قولنا : مرت برجل أرنب (بالكسرة مع التنوين ، أى :
جبان) . فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء فى الأغلب - لأن
وصفيته طارئة ، سبقتها الاسمىة الأصيلة ، للحيوان المعروف .

وما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » فى مثل : قضيت فى الترهة ساعات
أربعاً ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياماً أربعة ؛ ولأن وصفيتها
طارئة عارضة ؛ إذ الأصل السابق فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص فى نحو :
« اخلفاء الراشدون أربعة » . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً (٢) ؛ فوصفيتها ليست
أصيلة سابقة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة فى جميع استعمالاتها .

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التى لا يعتد بها فى منع الاسم من الصرف كلمات
أخرى ؛ مثل : « أجندك » ، للصقر - « وأخبيل » ، لطائر فيه نقط مخالف

(١) قال الكسائى مستدلاً :

فهى جملاء كبدر طالع بذت الخلق جميعها بالجمال

(٢) لا يجوز فى كلمة : « أربع » منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظة أم غير ملحوظة ؛
إذ أن مؤنثها بالتاء ؛ فالشرط الثانى مفقود دائماً ؛ فلا يصح منعها من الصرف .

وإذا كانت كلمة « أربع » مستعملة فى الوصفية العارضة ، فمتناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد .
أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكية المخصوصة ؛ (كما هو الشأن فى المشتقات ؛ كقبارب ، فإنه
يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب) . أما إذا كانت مستعملة فى مجرد العدد فمتناها الكية العددية
المخصوصة ، دون دلالة على ذات - . ولقد شرحنا - فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ المراد هنا من الصفة -
كما شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة فى الجزء الثالث .

في لونها سائر البدن) - « وأفعى » ، للحية . فكل هذه ، وما شابهها ، أسماء بحسب وضعها الأصل لتلك الأشياء ؛ ولهذا تُصَرَّف .

وقد بصرح في هذه الكلمات - ولا يدخل فيها كلمة : أربع - منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها ، ويمكن تخيلها مع الاسمية ؛ وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام الفصيح ، فالأجدل : يُلَحَظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدُل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلَحَظ فيه التلون ؛ لأنه من الخَيْسِلَان ، بهذا المعنى . والأفعى : يلحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به ، واقترن باسمها ^(١) ، وعلى أساس التخيل والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة ^(٢) وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ؛ مثل : « أدْهم » للقييد ^(٣) ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء الذي فيه دُهْمَةٌ ، (أى : سواد) ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقييد ؛ ومثل : « أَرْقَم » ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم ، (أى : المنقُط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود . ومثل : « أَسْوَد » فأصله وصف لكل شيء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود ، ومثل : « أَبْطَح » وأصله وصف للشيء المرغمى على وجهه ؛ ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى اللدقيق ، ومثل : « أَبْرَق » ، وأصله وصف لكل شيء لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الحشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة . ولكن الاقتصار على الرأي الأول أنسب .

وفيهما مما سبق - في غير كلمة : أربع ^(٤) - أن الوصفية الأصلية الباقية

(١) يرى بعض النحاة أن « أفعى » لا مادة لها في الاشتقاق . ويرى آخرون - بحق - أنها مشتقة من فَعَمَوُ السَّم ، أى : شدته .
(٢) الخالية من الوصفية والعلمية .
(٣) لما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .
(٤) المصنوع من الحديد .

لا يصح إغفالها في منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز - عند وجود إحداها مع العلة الثانية - صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثاني . (وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء . . .) ، وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصلية ، والوصفية هي الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة . وفي مراعاة هذه الأفضلية مستأجرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف ، وتيسير في الاستعمال ^(١) . . .

وإذا سُمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية، وحل محلها العلمية ؛ فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كسمية رجل : أرقم - أو : أسود ^(٢) .

• • •

(١) وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا ، كَأَشْهَلَا - ٤

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف الوصف الأصلي مع وزن « أفعَل » - وهو وزن الفعل - المنوع تأنيثه بالتاء . ومثل المنوع الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . (والشهل : فقير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرق)

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة ، وحكما ، والتشليل لها ، فقال :

وَالْفَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ - ٥

فَالْأَدَمُ : (الْقَيْدُ) لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضْعًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعٌ - ٦

وَأَجْدَلٌ ، وَأَخْيَلٌ ، وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْتَلِنَ الْمَنْعَا - ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتى فى أربع ، ولا تمتد بها فى منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحالين ؛ منها : الأدم (وهو : اسم القيد من الحديد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفه كشيء الأسود لامراعاة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت فى أول أمرها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وبملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أفى .

(٢) راجع رقم ١ ص ٢١٧ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل^(١) في إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشرة^(٢) الأولى ، وصيغته على وزن :

(١) سبق معنى الوصفية في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ - أما العدل فيقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصل ، بشرط ألا يكون التحويل لقاب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من العدل «أيس» مقلوب «يتيس» ولا «فخذ» بسكون الفاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرها ؛ ولا «كوتر» بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجعفر ، ولا «رجيل» بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير و غيره -

والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان . ويكون في الأعلام وله صور متعددة أشهرها : «فعل» للمعدل عن فاعل . وكذا «فعلال» بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف العلمية والعدل . (ص ٢٥٦) .

والعدل قسمان : «أ» تحقيق : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل ، وبلا حظة ويهوده ؛ كالعدل في : سحر - وسيجيء في ص ٢٥٨ - ، وأخر ص (٢٢٤) ومشتق ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تختلف بالصيغة المنوعة من الصرف بعض المخالفة ، مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر المعروف ، وأخر بمعنى آخر ، ومشتق بمعنى النين اثنين ، وهكذا . فالذي يدل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهها - معدل ، ليس الصرف أو علمه ، وإنما هو وروده من العرب بصيغة أخرى تختلف صيغته المنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين يرفع هذه المخالفة .

«ب» تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ، مما عا من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه العدل لتلا يكون المنع بالعلمية وحدها ؛ مثل : «عمر - زفر» . . . ؛ فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : «أدد» (وهو جد إحدى القبائل العربية كما سيجيء في ص ٢٥٧) وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ، ومنها : «عمر - زفر - جثم - جثج ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه جعلهم يعتبرون العلة الثانية مقدرة . (انظر البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦)

وقاعدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالباً - كما في : «سقى وأخر» . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتخصه للعلمية ؛ فيبتعد عن الوصفية ، كما في : «عمر وزفر» ، المعدولين من عامر وزافر ، لاحتياهما قبل العدل للوصفية .

وعندى أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفالده ، مصنوع متكلف . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع . وغير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فعال أو مسقل ، أو فعل ، أو غيرها من الصيغ المسنوعة لنسب عن العرب .

(٢) هناك رأى يقصره على بعض العشرة ، ولا يبلغ به العشرة . لكن الأرجح هو الرأي الأول . ويؤيده الأمثلة التي عرضها سيويه في كتابه نقلاً عن العرب ، مستشهداً بها ، وكذلك الأمثلة التي أوردها الجمع - ١٧ ص ٢٦ -

«فُعَال» أو : «مَفْعَل» ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ - ثُنَاءَ وَمَشْنَى - ثُلَاثَ . ومَثَلَتْ - رُبَاعَ وَمَرَبِعَ - خُمَاسَ وَمَخْمَسَ - سُدَاسَ وَمَسْدَسَ - سُبَاعَ وَمَسْبِعَ - ثُمَانَ وَمَثْمَنَ - تِسَاعَ وَمَتْسَعَ - عَشَارَ وَمَعَشَرَ .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معلول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة : «أحاد» في مثل : صافحت الأضياف أحاداً ، معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة : «واحدًا واحدًا» والأصل : صافحت الأضياف واحدًا واحدًا ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معناهما ؛ هي : أَحَادَ ؛ ومثلها مَوْحَدَ^(١) وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعلوم عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت كل واحدة منهما محتومة المنع من الصرف^(٢) .

وكلمة : «ثُنَاء» ، في مثل : سار الجند ثُنَاءً ... ، معدولة عن أصلها العددي المكرر للتوكيد ، وهو : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل العرب عن الكلمتين ، وأتوا بدليهما بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معناهما ؛ هي : ثُنَاءَ ، ومثلها : «مَشْنَى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف .

ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب في هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأمثلة السالفة ، أو تكون نعتاً ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مَشْنَى ؛ وطيوراً ثُلَاثَ . . . أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خُمَاسُ . . . ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن

(١) التحليل النحوي السابق ضعيف ؛ فالدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . وإلحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعي لذلك التحليل .

(٢) في هامش الجزء الثاني (م ٨٤ ص ٣٤٥) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتملة على التكرار في نحو : صافحت الأضياف واحداً واحداً ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة .. و .. فقد كان بعض القدماء - كالخريزي - يرى أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هي بخطأ .

الممنوع أن تكون مقرونة بأل^(١) . . .

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالي تأكيداً^(٢) لفظياً للأول، فنقول :
سار الجندُ مَسْنَى مَسْنَى — أو : ثَلَاثَ ثَلَاثَ . . . وهكذا .

ومن العرب من يميز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثَلَاثَ ثَلَاثَ ،
أو ثَلَاثًا ثَلَاثًا . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية .
والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة « أَخْرَ » ، في مثل : (سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ،
ولنساء أَخْرَ أَثْرَهُنَّ في السياسة ، والثقافة ، ونشر العلم) ، فهي جمع ،
مفردة : « أَخْصَرَى » و « أَخْصَرَى » مؤنث للفظ مذكر ، هو : « أَخْرَ » . . .
(بفتح الخاء) ، على وزن : « أَفْعَل » ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة —
فلفظ : « أَخْرَ » هنا : « أَفْعَل للتفضيل » ، مجرد من « آل » والإضافة للمعرفة^(٣) ؛
فحقه أن يكون مفرداً مذكراً في جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو
جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفْعَل التفضيل المجرد منهما ؛
(نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما — الإخوان والأصدقاء
أنفع في الشدة ، وأبعد عن التقصير — ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من
الساهرات على تربية أولادهن . . .) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس في
المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء أَخْرَ — بحد الهمزة
وفتح الخاء — أَثْرَهُنَّ . . . ، لكن العرب عدلوا عنه ، وقالوا : نساء « أَخْرَ »
بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفية سبباً في منعه

(١) وهنا قال الصبان ما نصه :

« (ادعى الزعفراني أنها تُعْرَف ؛ فيقال : فلان تزوج المثنى والثلاث . . . قال أبوحيان : ولم ينهب
إليه أحد . وكذا لا تُعْرَف لا تؤنث ؛ فلا يقال مَسْنَى مثلاً . . .) » ١٠١ .

(٢) فيكون الغرض من التكرير هو قصد التأكيد ، لا إفاضة التكرار تأسيساً ، — أى : ابتداء —
لأن إفاضة التكرار التأسيسي — وهو المجرد من التأكيد ابتداء — مفهومة قبل التكرار حتماً (نص على هذا
الأشعبي والصبان) .

(٣) لأن المضاف المعرفة قد يجوز فيه المطابقة وعدمها بالتفصيل الذي سبق بيانه في باب « أَفْعَل

من الصرف. وإن شئت فقل : كان منه من الصرف دليلاً على وجود العدل فيه مع الوصفية^(١).

وإذا زالت الوصفية وحدها «حَلَّ» في الاسم على منع الصرف ؛
لاشبهاله في حالته الجديدة على عتقين مانعتين معاً لصرفه ؛ وهما : العلمية والعدل .
كتسمية إنسان : «مَشْنَى» أو «ثَلَاث» أو نحوهما مما كان في أصله وصفاً
معدولاً ، ثم صار علماً باقياً على حاله من العدل . . .

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها للعلامة الأخرى ،
أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار «علماً مزيدياً» ، أو : «علماً
على وزن الفعل» ، أو : «علماً معدولاً» - بنى هذا الاسم ممنوعاً من الصرف كما كان ،
ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى^(٢) . . .

...

(١) العدل هنا تحقيق ، - سبقت الإشارة له في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ - وفي هذا التحليل
ما في سابقه من ضعف . والعلامة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح ، وقد بسطنا تحليل النحاة
كاملاً ، وصرنا رأهم في «أخر» ومنها من الصرف ، وفي أنها للتفصيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه
في الجزء الثالث (باب أفعال التفصيل من ٣١٠ م ١١٢) فلا داعي للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض
في باب التفصيل هام ، وفيد .

(٢) وفي الصورة الثالثة وهي صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٌ فِي لَفْظٍ مَثْنَى ، وَثَلَاثَ ، وَأَخْرَ - ٨
يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مَثْنَى» أو : «ثَلَاث» ، أو «أخر»
ولم يذكر إيضاحاً ولا تفصيلاً إلا ما ذكره في البيت التال من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنها من
ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . قال :

ووزن مثنى وثلاث كهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ، فَلْيُعْلَمَا - ٩
وأهل ما زاد على الأربعة :

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع وإلى أول كل منها .

وكن لجمع مُشْبِهٍ مفاعِلًا - ١٠

وذا اعتلالٍ منه كالجواري - ١١

ولسراويل بهذا الجمع - ١٢

زيادة وتفصيل :

(١) لم يحكم النحاة على « أخرى » الممنوعة من الصرف بأنها معدولة ، لاشتغالها على ألف التانيث المقصورة ، وهذه أقوى في منع الصرف من العدل . وأما آخران وآخرين فغيران بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف .

(ب) قد تكون : « أخرى » بمعنى « آخر » - بكسر الخاء - وهي التي تقابل كلمة : « أولى » كالتى فى مثل : (قالت أكرهم لأولاهم . . .) وقالت أولاهم لأكرهم . . .) وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على « آخر » المصروفة ، لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكرها هو : « آخر » - بكسر الخاء - الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : (وأنّ عليه النشأة الآخرة) ، أى : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) ، والقصة واحدة ، فليست « أخرى » التى هى بمعنى : « آخر » من باب أفعل التفضيل .

والفرق أن أنى المفتوح الخاء^(١) لا تكدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : أقبل رجل ، وآخر ، وآخر . . . أقبلت سيدة ، وأخرى ، وأخرى . أما أنى المكسور الخاء^(٢) فتكدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك . . .

• • •

ولأن به سُمى أو بِمَا لَحِقَ ١٣ -

وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ٢١٤ و ٢١٥) كى يكون الموضوع متصلا بغيره بعض ، وبعبارة - فى الأتية - الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلية وسبب آخر معها ، وسيجى شرحها فى موضعها .

(١) مفتوح الخاء هو : « آخر » ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة - والصفة للتفصيل كما أسلفنا - وأنشأه : « أخرى » التى تجمع على : « آخر » الممنوعة من الصرف .
(٢) مكسور الخاء هو : « آخر » الذى معناه : « أخير » أى : مقابل الأول ويدل على النهاية .
ومؤنثه « أخرى » ، أو « أخرى » التى تجمع على « آخر » المصروفة .

الكلام على الاسم المنوع من الصرف للمعجمة^(١)

مع إحدى العلل السبع .

١ - يُسَمَّنُ الاسم من الصرف إذا كان عَلَمًا ، مركباً تركيب مزج . والمراد بالتركيب المزجي^(٢) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت إثنائيهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - في الرأي الأشهر - أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكناً ؛

(١) ملاحظة هامة : العلم هنا يشمل علم الشخص وعلم الجنس ، (طبقاً لما سبق في الجزء الأول - باب العلم) . والمنوع من الصرف للمعجمة ومعها حلة أخرى لا يدخله تنوين « الأمكنة » ، فلو زالت العلنية لوجب تنوينه تنوين تكثير - كما ستعرف في ص ٢٣١ و ٢٦٥ - إن لم يوجد سبب آخر للسنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجي في باب العلم (ج ١ ص ٢٧٠ م ٢٢) ومن أهم ما قلناه هناك : إن المركب المزجي لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ في بعض الصور السماعية ؛ كما في : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » طبقاً لليان الأتقي ص ٥٨٣) ولا يصح مزج أكثر منهما . ومضى امتزجتا صارتا في العلم كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة (العلم) (كما نص على هذا شارح « المفصل » ج ٤ ص ١١٦) .

والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى . أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف : فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط ؛ كسيويه ، وبعلبك وغيرها . . . من الأمثلة المعروضة هناك - في ص ٢٧٩ - ، ونظائرها زال المعنى الأصل لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما .

أما إن كان هذا التركيب المزجي من النوع الآخر الذي يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور في ج ١ ص ٢٨١) ، كالمركبات العددية مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . أو المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء . . أو الحالية ؛ نحو فلان جازي بيت بيت ، أى : ملاحظاً ، أو باقى المركبات الأخرى التي تبنى على فتح الجزأين طبقاً للأحكام المتبعة في أبوابها . . . ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأعنيها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه ، دون إلقاء معناها السابق ، أو إهمال ملاحظته في تكوين المعنى المستحدث . فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير « ولو العطف » بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين ؛ فمعناها بملاحظتها قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤) .

نحو : بُرْسَعِيد^(١) - نُيُوسُيُوكَ^(٢) - جَرْدِ نُسْتِينِي^(٣) - وقد يكون متحركاً^(٤) بالفتحة (وهذا هو الأكثر) ؛ فنحو : طَبَرَسْتَان^(٥) - (خَمَالْمُونِيَه^(٦) - سِيَبْتُونِيَه^(٧)) ، في لغة من يُعْرَبُهما ولا يَبْنِيهما^(٨) - حَضَرَمَوْت^(٩) بِعَلَلَيْكَ^(١٠) .

أحكامه :

أشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج - غير العددي ، وأشباهه^(١١) - هو :
(١) أن يُتْرَك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو الحركة ، ونوعها ، فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقاً بعد التركيب ، ولو كان وائاً ساكنة أو ياء ساكنة^(١٢) ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة - ، وليس كلمة مستقلة - ولهذا يتصل بالثاني كتابة إن أمكن وصل حروفهما المجاثية -

-
- (١) اسم أجنبي ، معناه : ميناء سويد . ويطلق على مدينة مصرية على الساحل الشمال الشرقى . ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الياء ، ولكن تتحرك الراء بعدها لتخلص من الساكنين .
- (٢) معناه : وَيُوكَ الجديدة ، وهو اسم مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- (٣) اسم أجنبي ، معناه : « حديقة سى » ويطلق على سى مشهور في القاهرة ، على الساحل الشرقى للنيل .
- (٤) وقد تكون حركة الأول الكسرة - أحياناً - كما في بعض الأصوات المركبة تركيباً مزجياً ؛ نحو : « قاشر ماشر » اسم لصوت على القماش - طبقاً للبيان السالف في رقم ٢ من هاشب ص ١٦٢ -
- (٥) اسم مدينة فارسية ، مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .
- (٦) عالم لغوى ، نحوى ، في القرن الرابع الهجرى .
- (٧) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى « سيب » باللغة الفارسية : التفاح . ومعنى « ويه » : راحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغة الفارسية .
- معناه : راحة التفاح .
- (٨) لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربة ؛ ولا يكون في المبنية - كما تقدم -
- (٩) اسم بلد في اليمن .
- (١٠) اسم بلد في لبنان . وأصله مركب من كلمتين : « بعل » (اسم صنم) و « بك » اسم رجل اشتهر بمبادته .
- (١١) أما حكم العددي وأشباهه فيجوز في : « ب » من ص ٢٣١ .
- (١٢) ولو كانت هذه الياء آخر اسم منقوص فإنها تظل ساكنة كذلك - كما سيجىء في رقم ٢ من هاشب الصفحة التالية .

(ب) يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ، فيعرب إعراب المتنوع من الصرف ؛ فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث ؛ كالمشأن في كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : (غادرنا « نُبُوَيْرُكَ » في طائرة سِيَّاحِيَّة ، قاصدين إلى « بَعْلَبَكْ ») فوصلناها بعد عشرين ساعة . ولا نزلنا في مطارها قال المذيع : من كانت « بُرْسَعِيدُ » غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها) .

(ح) من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة - ولا يُمنع من الصرف ما دام مضافاً - ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً^(١) . فإن كان الأول (المضاف) مخدوماً بحرف حلة قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب - حتى الفتحة - رفعاً ونصباً وجرّاً من غير منع صرف . ولا فرق في هذا بين الألف ، والواو ، والياء ، ثم يجرى بعده القسم الثاني (المضاف إليه) فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف^(٢) . وعلى هذا الرأي يُفصل الجزءان في الكتابة . ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحاً وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف : (هذه « بَعْلُ بَكْ » - زرت « بَعْلَ بَكْ » - تمتعت بـ « بَعْلَ بَكْ ») . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف : (من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ « هُرْمُزْ » - عرفت أن رامَ « هُرْمُزْ »

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف المجيء في الكلمة الواحدة كالـ « كليم » ، و « العين » . . . من مثل : مددن . . . فهو يتم الآخر . وإنما فالدتها تخفيف التركيب ، والتنبية إلى شدة الامتزاج . (وقد سبقنا لهذا إشارة في ج ٢ ص ٩٣) .

(٢) للتركيب المزجي أحكام إعرابية أخرى نهملها ؛ لقلة الواو بها ، وعدم أهيتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ كبناء خمسة عشر وأشباهها - ؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً . فإن كان متحلاً (ألماً ، أو واواً ، أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله . وعلى هذا فالتركيب المزجي إذا كان جزؤه الأول متحلاً - يظل ساكناً في كل الثلاث السالفة . وفي منع الاسم من الصرف العملية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصراً على بيت واحد :

والعلمُ اُمنعُ صرفُهُ مُركَّباً تَرْكِيبُ مَزْجٍ يَنْحَوُ : مَعْدِيكَرِيَا - ١٤

مدينة أثرية - في رامٍ هُرْمَزَ صناعات يدوية دقيقة). فكلمة : « رام » في الأمثلة السالفة مغربة على حسب الجملة ؛ وهي مضاف ، وكلمة : « هُرْمَز » مضاف إليه ، مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات ؛ لأنها علم أصحى^(١) ، يُستع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذي آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات ، وبعده الجزء الثاني (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : « صافِي ورود » اسم قرية مصرية . تقول : (صافِي ورود في الصحراء الغربية - أرغب أن أشاهد صافِي ورود) (بسكون الياء)^(٢) - لم أذهب إلى صافِي ورود . فكلمة : « صافِي » مرفوعة بضممة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضاً . وهي مضافة ، وكلمة : « ورود » مضاف إليه مجرورة منوثة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضي المنع . ومثلها : « مَعْدِي كَرِب » اسم رجل (وهو مركب من جزأين . . .)^(٣) .

ومثال معتل الجزء الأول الذي يليه الجزء الثاني (المضاف إليه) ممنوعان من الصرف : « رضا عائِشَة » ، اسم امرأة فارسية - حادى شَمَمَر ، اسم مدينة وكلدا : نِيوِيرْك .

• • •

(١) هي وحدها بغير صدرها علم أصحى في الأصل .

(٢) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة - كما سبق في رقم ٢ من الهامش السابق ، وفي « ج »

من ص ٢٢٩ ، وفي « ا » ص ١٧٢ و ١٧٧ م ١٦ .

(٣) ويقال إن أصلها : « مَعْدِي » ، على وزن : « مَقْمِل » ؛ اسم مكان أوزمان من « عَدَا »

بمعنى : جاوزَ ، وكان القياس فتح الدال . و « كَرِب » بمعنى : « فساد » .

وقيل : أصله ، مَعْدِي ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبة ياء) ، وجاءت ياء النسب ،

وكبر ما قبلها وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشددة . فوزنه : « مَعْدِي » . وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزدوج - نحو : خالويته - وفقدهما ، أو أحدهما ، وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال فقدهما معاً : زارنا خال (وهو : أخوالكم) - استقبلت خالاً - فرحت بخال .

ومثال فقد التركيب : هذا خال (عالم رجل) - إن خالاً مقبل - سمعت إلى خال ... - . ومثال فقد العلمية : من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتنوين كلمة : « خالويه » تنوين تنكير^(١) بسبب فقدتها العلمية .

(٢) إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً . أما جزؤه الثاني فمضاف إليه ، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه .

وإذا كان المركب إستادياً وجب أن يحكم على ما هو عليه من غير تغيير . والصحيح أنه معرب لا مبني .

أما المركب العددي مثل : « ثلاثة عشر » وأخواته المركبة - فبني على فتح الجزأين عند البصريين . إلا « اثني عشر ، واثنى عشر » ، فعربان إعراب المثني ، - كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون في العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه . (وسيأتي البيان في باب : « العدد »^(٢)) .

فإن سمي بالعدد المركب جاز لإبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب ، وجاز إضافة صدره إلى عجزه .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً (في ج ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء لكونه وجوده دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المربعة غير المنصرفة ، لغرض أوجهه هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتثنية - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

(٢) ص ٢٢٠ .

أما المركب من الأحوال فهو : « أنت جارى بيتَ بيتة » ، ومن الظروف نحو : « عملُ صباحَ مساءً . . . » ؛ فيجوز فيه عند التسمية به ، وصيروته علما أحد أمرين^(١) :

إما إضافة الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة ؛ نحو : بيتُ بيتٍ نظيف - صباحُ مساءً محبوب . . .
ولما بقاء التركيب مبنياً على فتح الجزأين دائماً ، ويكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب حاجة الجملة فيقال : بيتَ بيتٍ نظيف - صباحُ مساءً محبوب . . .

(١) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » - - ٢ باب : « مالا ينصرف » عند الكلام على العلم المركب تركيب مزيج -

٢- ويُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا مخمومًا بألف ونون زائدين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بلران - حيان - مروان - قسحطان - قسطنطين . . . أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربية ، ونحو : « عَمَّان » اسم بلد في الأردن ، و « رَغْدان » اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما : العلمية والزيادة) تقول : عَمَّانُ حاضرة البلاد الأُرْدُنِّيَّة ، وفي أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : « رَغْدان » بينه وبين عَمَّان بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معًا ، أو النون^(١) وحدها ، لم يُمنع الاسم من الصرف ؛ فثال الأصليين : بان^(٢) - خان^(٣) . ومثال أصالة النون : أمان - لسان - ضمان .

وإن كانا معًا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز في الاسم الصرف وعدمه^(٤) ؛ نحو : حسان ، علم على رجل^(٥) ، فيجوز أن يكون مشتقًا من الحس ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين . ويجوز أن يكون مشتقًا من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وكذلك : « عَمَّان » ؛ قد يكون من الغس ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الحرفين . وقد يكون : من الغسن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وودان ، قد يكون من الود ؛ بمعنى : الحب ؛ فيُمنع ، أو : من الودن ، بمعنى : نقع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع^(٦) . . .

-
- (١) الأهم الأغلب أن تكون « النون » هي الأصلية ، وقبلها « الألف » زائدة . أما العكس فلا يكاد يوجد .
(٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : « البان » .
(٣) دكان ، أو فندق . (٤) بأحبارين مختلفين .
(٥) واسم شاعر الرسول عليه السلام .

(٦) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :
كذلك حاوى زائدي فَعَلانَا ؛ كَقَسْطَان ، وكَأَصْبَهَانَا
أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا حاويًا الحرفين الزائدين في « قَسْطَان » و « أَصْبَهَانَا » .

زيادة وتفصيل :

(١) يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات ، — كما في « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمَدٌ ، وفَرَحٌ . . . — بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان — مروان — رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران : إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلاً ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون . ومن الأمثلة : حسان — عفان — حيان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحسن ؛ بمعنى : الإحساس — مثلاً — ومن العفة — ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلَانٌ » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحين (بمعنى الملاك) . كَرَبٌ على وزن « فَعْمَالٌ » لأن ذونها أصلية . . . ومن الأمثلة : شيطان : فهو إما من شَطَطٍ بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . .

وإذا كان العلم ذو الزائدتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع ، كما في « حسان » شاعر الرسول ، فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه . . . ولكن هذا التحميم تحكم وتشدد بغير حق .

= الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون كل وزن « فلان » وإنما اللازم احتوائه على الحرفين الزائدين « نحو : عمران — وسفيان » و « غطفان » (علم كل فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والنقطة : اتساع النعمة) و « أصبهان » (وفي هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهمزة ، ومنها : إبدال يائها فاء . . .) ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربي ؛ أما على الرأي القائل إنها «عجمية» — وهو الصواب — فلا تمنع قلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع قلمية مع شيء آخر (سيجىء في ص ٢٤٢) هـ : العجمة .

(ب) لو أبدلت النون الزائدة لاماً — كما يجرى في بعض اللهجات القديمة — منع الاسم من الصرف أيضاً إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : « أُصِيلال » ، في « أُصِيلان » ، التي هي تصغير شاذ لكلمة : « أُصِيل » ^(١) فإذا سُمي إنسان : « أُصِيلال » منع الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأخير نوناً — في بعض اللهجات القليلة — ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حِنَّان ، وهي : الحِنَّاء ، فأبدلوا همزة الشائعة نوناً ، فلو سُمي رجل حِنَّاناً « لم يمنع من الصرف » .

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد في المبدل منه نصاً ، قبل أن يصير الزائد حرفاً آخر بسبب البدل ؟ أى : أن العبرة هي بالأصل الشائع ، لا بالبدل .

(ح) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقد العلتين أو : إحداهما — وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية وحدها كلمة : « بدران » في مثل : (ادعُ « بدراناً » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم) ، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه ^(٢) ، ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، نقول : فرحت بلقاء بدر . ومثال ما فقدتهما معاً : « بدر » بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

...

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ و ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف العلمية مع التأنيث^(١). ومنعه إما واجب ، وإما جائز .

(١) فالواجب يتحقق في صور^(٢) ؛ منها : أن يكون العلم محتوماً بالتاء الزائدة، المتحركة، الدالة على التأنيث . لافرق بين العلم للمذكر ؛ (نحو : عنزة - معاوية - طلحة - حمزة . . .) والعلم المؤنث ؛ (نحو : فاطمة - علة - مينة - بشينة . . .) ولا بين الثلاثي ؛ (كأمة ، - هبة ، - عظة . . . أعلام نساء) ، وغير الثلاثي ؛ كبعض الأعلام السالفة ، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . فجميع الأعلام المحتومة بالتاء الزائدة ، المتحركة ، الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً^(٣) . . .

(١) سبق (في رقم ٣ من هامش ص ٢١٦) أن التأنيث ولو كان معنوياً - يعتبر علة لفظية من حطل منع الصرف . وشال المعنى الأعلام المؤنثة : زينب ، سعاد ، مـ ، سون . . فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً ؛ لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها ، ولكنها تعتبر في هذا الباب بمنوعة من الصرف لظنين ؛ إحداهما العلمية ، والأخرى التأنيث الذي يعتبر هنا علة لفظية ، لظهور آثاره في اللفظ . بتأنيث التفسير المتألفة على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له . . .

هذا والمراد بالعلمية هنا ما يشمل العملية الكاملة وجزء العلمية ، - طبقاً للتوضيح الآتي في « و » من ص ٢٤١ - .

(٢) تخضع هذه الصور أيضاً للحكم الآتي في : « أ » ص . ٢٣٩ .

(٣) وليس من هذا النوع التاء في مثل : « أخت وبنت » فإنها - في الراجح - ليست لتأنيث ، وإنما هي أصل من أصول الكلمة ، ككناه : « سُحُوت » فلو سمى بما هي فيه مذكر لم يجز منه من الصرف . وهذه المناسبة نذكر أن قولنا : « تاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث » أنسب وأدق من غيره فبعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » وبعضهم يسميها : « تاء التأنيث » . وعلى كل منهما اعتراض ؛ قال الصبان ، ج ١ باب : العرب والمجنى عند الكلام على المثنى بجميع المذكر ما نصه : (قال في « التصريح » : الفرق بين تاء لتأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء . وتكتب بجرورة (أي : متسمة مفتوحة) وهاء لتأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) ، ا . ه . وليس في هذا الكلام ما يدل على وجوب زيادة هذه التاء زيادة محضة لتخرج التاء في مثل : « أخت وبنت » لأنها ليست زائدة ، وإنما هي ببدلة من أصل ؛ هو الواو ولا يمتنع الاسم من الصرف إلا مع التاء الزائدة المحضة - انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ حيث الكلام له صلة بما هنا . -

وال مؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت نصه :

كَذَا مُؤْنْتُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا - ١٦ -

أي : يمنع لاسم من الصرف كاللنى منع سابقاً . ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذي -

ومنها : أن يكون غير مخنوم بتاء التأنيث ولكنه علم مؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو : زينب - سعاد - مصباح - اعتماد - . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مخنوم بها ، ولكنه علم مؤنث ، ثلاثي ، محرك الوسط ؛ نحو : قمر - تحف - أمل . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مخنوم بها ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم مؤنث ثلاثي ، أعجمي ؛ نحو : (دام ، علم فتاة) - و (جور^(١) ، علم بلد) - و (موك^(٢) ، علم قصر) - و (سريب ، علم فاكهة) .

ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه علم منقول من أصله المذكور الذي اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس . . . أعلام نساء^(٣) . . .

استدل عليه تاء التأنيث . « وسماها : « الهاء » كغيره من بعض النورين والنعاة ؛ نظراً لأنه يقف عليها بالهاء - كما سبق - وكان الأول أن يقول ما قلناه : « بتاء » . . . أما الشطر الثاني للبيت فيأتي في رقم ٢ من هذا المبحث .

(١ ، ١) قد يقال : كيف تمنع كلمة : « جور » وكلمة : « موك » من الصرف وجوباً مع أنها من أسماء الأماكن . وأسماء الأماكن يجوز منعهما وعدم منعهما ، كما سيجيء في : « ١ » من الزيادة ص ٢٣٩ - أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو حلة أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت مع العلمية حلة أخرى رجع بجانب المنع وحده ، تبعاً للمسوح من العرب في هذا .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في العلم المؤنث الخال من تاء التأنيث (مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق في رقم (٣) من الصفحة السابقة :

وشرط. منع القار كونه ارتقى - ١٦

فوق الثلاث. أو : كجور ، أو : سقر . أو : زيد اسم امرأة ، لا اسم ذكر - ١٧
يريد : أن العلم المؤنث العاري من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، (أي : زيادتها على الثلاثة) وإلا فيشروط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : « جور » ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : « سقر » ، أو أن يكون علماً منقولاً من مذكر مؤنث ، ومثل له : « زيد » علم امرأة . ثم قال :

وجّهان في العادِم تذكيراً سبَق وصحمة ؛ كهند ، والمنع أحق - ١٨
وجّهان في العادِم . . . أي : يصح وجّهان في العلم الذي علم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما علم وفقد العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . ومنه أول .

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر ؛ فحو : هند - مَيَّ - دَعْد - جُمَل - من أعلام النساء ، فيجوز فيها تبعاً للفصيح المأثور الصرف وعدمه .
أو يكون العلم المؤنث ثنائياً الحروف ، مثل : « يد » ، علم فتاة ، فيجوز الأمران . . .

• • •

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه :

الأولى : أن يكون العلم المؤنث حرفين .

الثانية : أن يكون ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير منقول من المذكر للمؤنث .

• • •

زيادة وتفصيل :

(١) ما سبق هو الأصل العام الذي يراعى تطبيقه في الاستعمال . مع ملاحظة أن يجانبه أصلاً آخر يصح تطبيقه أيضاً - إن لم يوجد مانع ^(١) - وهو خاص بأسماء الأرضين ، والقبائل ، والأحياء ^(٢) ، وأسماء الكلمات : ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعاني ؛ (مثل : إن - لم . . .) والأفعال . . . فيصح في كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشيء مذكر المعنى : كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجد الأول لها ، والحي بالخط ، أو بالمكان . . . وحرف المعنى والفعل ، بإرادة « اللفظ » وهكذا . . .

كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها مؤنث أيضاً) ، والحي بالبقعة أو بالجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال ، بالكلمة . . . فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشيء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوي ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب ، علم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف العلمية ووزن الفعل ، وكلنا : « تميز » علم بلد يسمى . . . ومثل « بتغدان » علم على « بتغداد » ؛ فيمنع من الصرف العلمية والزيادة . . . وهكذا . . .

(ب) إذا سمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلا وجب منه من الصرف بشرط أربعة :
أولها : أن يكون رباعياً فأكثر ؛ حقيقة ، كزئب ، أو تقديرأ ، كجبيل ، مخفف : جبيل ^(٣).

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ؛

(١) انظر رقم ٣ من حاشي من ٢٣٦ .

(٢) جمع حي ، وهو : الخط ، أي : الناحية من البلد .

(٣) اسم الفصح .

فلا يُعْرَف استعماله إلا مذكراً قبل العلمية المؤنثة ؛ مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنه علم منقول من التذكير وحده ؛ إذ أصله مصدر ، ولم يستعمل مؤنثاً قبل التسمية المؤنثة . فإن سُمي به بعد ذلك مذكر وجب صرفه .

ثالثها : ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علماً للمذكر ؛ نحو ؛ ذراع ؛ فإنها مذكرة ومؤنثة . فإن سُمي بها مذكر وجب صرفها ^(١) .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » - وأشباهاها - مبنى على تأويله بالجماعة ^(٢) وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع . وبالجمع مذكر . فإذا سُمي مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

(ح) إذا سُمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو : فاطمات - زينبات - عطيات - ثمرات - مهجات . . .) جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات ؛ أشهرها : بقاؤه مصروفًا ؛ (مراعاة لحالة الجمع السابقة التي نقل منها ، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علماً) ، ويصح منعه من الصرف ، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علماً - بعد نقله - على مؤنث ؛ فتراعى حالة تأنيثه القائمة ، أو أن يكون مفردة دالاً على مؤنث ، فتراعى حالة التأنيث في مفردة . فلا بد من العلمية . . . ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث ^(٣) .

(د) إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالاً معاً وجب تنوينه ؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتي لا أعرفهن ، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلمية تنوين تذكير - كما تقدم - .

(١) هذا الشرط إيضاح لفنان الذي يشمل ضمناً .

(٢) كما سبق في باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٣) كما سبق في (١) ص ٢٦٤ ، وسبقت الإشارة له في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش

ص ٢٠٢ - وفي ج ١ ص ١٠٩ م ١٢ .

ومثال ما فقد التأنيث : محمد — علي . . .

ومثال ما فقدهما : رجل — غلام .

(هـ) التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط (بوجود علامة تأنيث ظاهرة في العلم يُراد به مذكر) ؛ نحو : (معاوية — حمزة) وقد يكون معنوياً فقط ؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامة تأنيث ظاهرة) ، كزنب . وقد يكون لفظياً ومعنوياً معاً ؛ كعائشة . . .

(و) كما يمتنع صرف الاسم العلمية مع التأنيث — بالشروط والتفصيلات السابقة — يمتنع كذلك الجزء من العلم مع التأنيث ؛ كما في كلمتي : « قحافة » ، و « هريرة » ، وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : « أبو قحافة » والآخر : « أبو هريرة » . فيجري على هذا المضاف إليه ، — وهو الجزء المؤنث من العلم — ما يجرى على العلم الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعدمه ^(١) .

... .

٤ - يُمنَح الاسم من الصرف للعجمية مع العجمة بشرطين :

أولهما : أن يكون علماً في أصله الأعجمي^(١) ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علماً^(٢) فيها .

ثانيهما : أن يكون رباعياً فأكثر .

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف - إبراهيم - إسماعيل . . .

(١) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم في أصله الأعجمي (أى : الأجنبي مطلقاً^(٣)) ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعملوه أول استعماله عندهم علماً ، فإنه يمنع من الصرف . وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علماً وإنما نقلوه إلى لغتهم فذكره أول الأمر ، ثم جعلوه علماً بعد ذلك - لم يمنع من الصرف . فمثال ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم علماً أول الأمر الكلمة الفارسية : « بُنْدَار » (وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء) . وكذلك الكلمة الرومية : « قالون » - (وهى اسم جنس للشئ الجهد) ، والكلمتان في اللغة الأجنبية اسمتا جنس ، وليستا علمين . وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما العربى ، ولهذا امتنع صرفهما - في الرأى الشائع - .

ومثال ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم فذكره أول الأمر - لا علماً - « دِرْبَاك » و « لِيَجَام » و « فَيَسْرُوز » فكل منها في اللغة الأجنبية اسم بجنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم

(١٠١) أى : غير لغوي حلقاً ، فالمراد باللفظ : « الأعجمى » و : « الأجنبى » عام يشمل كل لفظ من لغة أجنبية عن لغة العرب .

(٢) وقد يدخل علم : من تغيير يسير في الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربية) . . . أو لا يدخل . وقد يكون عمل الأوثان العربية (نحو : محرم) أو خارجياً عنها (نحو : محراسان) - راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ -

وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبى عند استعماله لىءاً علمياً أو غير علم ، فغيراً ولو يسيراً ، فإنه يسمى بعد هذا التغيير : « مغريباً » وإن تركوه على حاله سمى عندهم : « أصجياً » - كما سيجىء فى

جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجبة أن يكون : إما علماً في اللغة الأجنبية ، ثم ينتقل منها علماً في العربية ، ليستعمل أول أمره علماً فيها ، دون أن يسبق له في لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلمية ، وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية ، فيستعمل فيها أول استعمالاته علماً .

ويرى فريق من النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا الرأي أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عملي ، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا ؛ فن العصر الآن — بل من المستحيل واللغات الأجنبية تتجاوز المئات — أن نهتدي إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به ، ونعرف : أهو علم في اللغة الأجنبية قبل انتقاله علماً إلى لغتنا فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه ؟

هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ، أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربي بغير تغيير في الحروف وضبطها ، أو بتغيير يسير^(١) . وهذا حق لهم . ومن الواجب التقيد في كل علم أجنبي استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نطقه ، وضبط حروفه . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين . وهذا النقل جائز ، وحق مسندهم لهؤلاء . ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلاماً ، وسيستمررون على هذا . ومن الأمثلة : « إبراهيم وإسماعيل » ، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضاً . ومن الأمثلة الأخرى التي نقلوها واتخذوها أعلاماً أول الأمر مع أنها لم تكن في اللغة الأجنبية أعلاماً كلمة : « فَرْفَج » ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح . وكلمة : « طَسْجُوج » ، ومعناها : الناحية . وكلمة : « فَنَزَج » ، ومعناها : رقص . وكلمة : « سادَج » ، ومعناها : غصن طَرِي ...

فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاماً في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاماً أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك . ومن الأعلام المنقولة حديثاً إلى لغتنا : مُرْقَص - جوزيف - فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوباً^(١) للعلمية والعجمية .

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . .) مثل : نُوح^(٢) - ومثل : شَتَر ، (علم على حصن) . وكذلك إن كان رباعياً لاشتماله على ياء التصغير ، فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف .

ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأى الأول^(٣) . . .

. . .

(١) في الرأى الأرجح . وإذا كان العلم الأعجمي قد دخل العربية قديماً أو حديثاً وهو ساكن الآخر لزوماً (بسبب وجود حرف علة ساكن في آخره ، أو ضبط الحرف الأخير بالسكون أصالة ؛ مثل : « ابن جنى » ، وابن سيده . . . بسكون الياء في الأول من غير تشديد ، وسكون الهاء في الثاني ...) فإنه يحرب - في أقوى الآراء - إعراب الممنوع من الصرف ، ولكن بعلامات مقدرة على آخره في جميع حالاته .

(٢) انظر ما يختص بهذه الكلمة - وأمثالها - في : « ١ » من الصفحة الآتية .

(٣) وفي منع الصرف للعلمية مع الصحة يقول ابن مالك .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ . وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ - ٤

(زيد = زيادة . العجمي الوضع والتعريف = أى العجمي في وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسماً أصحياً معرفة - بالعلمية في لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان في أصله وصفاً لشيء - لم يجوز رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أصحياً وصفاً عند الأعلام .

زيادة وتفصيل :

(١) أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، إلا : مالكاً ، ومنكراً ونكيراً ؛ فهذه الثلاثة مصروفة . . . ، وأما « رضوان » فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة .

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمداً ، وصالحاً ، وشعيباً ، وهوداً ، ولوطاً ، وزوحاً^(١) ، وشيثاً . وسبب المنع : العلمية والعجمة . وأما « موسى » اسم النبي فممنوع من الصرف ؛ لو روده في السماع الأغلب كذلك .

وأما لفظ « موسى » الذي ليس اسماً للنبي ، وإنما هو اسم للأداة التي للحلق فيصح صرفه ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقتة ، فالرأس مُوسَى : كعطى . ويكون ممنوعاً إن كان فعله : ماسَ يمس ؛ فهو « فَعَلَتِي » منها . قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة (كما قلبت في : مُوقِن - من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة .

وأما « إبليس » فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ على اعتباره أعجمي الأصل . وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلاس ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضاً ، ولكن للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة في العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

(ب) وضع النحاة علامات غالبية^(٢) ؛ يعرف بها الاسم الأعجمي . منها : أن يكون وزنه خارجاً عن الأوزان العربية ؛ مثل : إبراهيم ، وإبريسم . ومنها : أن يكون رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الدلالة ، وهي ستة ، جمعها بعضهم في : « مُرْ بَنَل » .

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة - وأمثالها - في : ب م من الصفحة السابقة .

(٢) سجلها كثير منهم - كالصنع ، والأشجوب . - . ومن المهم التنبيه إلى أنها غالبية ، وليست مطردة .

ومنها : أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصبيحة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل ، أو بغير فاصل بينهما ؛ مثل : «جُرْمُوق»^(١) ، ومثل : «قَيْح»^(٢) ، و «جَقَّة»^(٣) واجتماع الصاد والجيم في مثل : صَوْبِلِحَان ، والكاف والجيم في نحو : سَكَّرَجَة ، والراء بعد النون في أول الكلمة ؛ نحو : فَرَجِيس ، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة ؛ مثل : «مهندز» .
ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

(ح) إذا فقد الاسم المتنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معاً - يجب تنوينه - كما عرفنا - إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فثال فاقد العلمية : تكلم إبراهيم واحد في الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم . ومثال فاقد العجمة : مصطفى - مأمون - أمين . . . ومثال فاقدتهما : إنسان - صبي . . .

...

(١) جروب من جلد لين ، رقيق ، يمد إلى الساق .

(٢) ناقة هريمة .

(٣) رجل .

٥ - يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً ، أم أمراً - إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص : إما بالفعل الماضي وحده - دون مرفوعه^(١) ، كالماضى الذى على وزن : « فَعَلَ » بالتشديد - نحو : صَرَخَ - « عَلَّمَ - كَلَّمَ ... » ، وكالماضى المبني للمجهول فى مثل : حَوَكِمَ - عُرِفَ - كُرِّمَ ... ، وكالماضى المبني بهمزة وصل ، أو بناء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تعلم - تبين ... ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، (دون مرفوعها^(٢)) أعلاماً منقولة وجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل . ويجب أن نصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابة ، - (كما هو الشأن فى كل همزة وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علماً منقولاً ، سواء أكان منقولاً من فعل أم غير فعل ، فإنها نصير للقطع^(٣)) - .

فإذا نقلت الأفعال هى ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار : « جملة محكية » .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر دون فاعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثى^(٤) ؛ نحو : يدحرج - ينطلق - يستخرج - . ونحو : دحرج - انطلق - .

(١ و ١) مرفوعه هو : الفاعل ونائبه .

(٢) نصير همزة الوصل التى فى أول الفعل أو غيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولاً ، يتجلى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفة - ما عدا لفظ الجلالة : « الله » قلة الأحكام الخاصة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩ - وغير الأسماء (كما سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٨ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٩) وقد نص على هذا الصبان فى آخر باب التداء عند قول ابن مالك :

« وباضطرار يخص جميع « يا » و « أل » ... وتضمن بعضه كذلك كلام « التصريح » ، وسجله المنصرى أيضاً فى الموضع نفسه وزاده لإيضاحاً وتعليلاً سائفاً يجب الاكتفاء به . وكذلك نص عليه المنصرى (فى ص ٢ - الباب السابع)

لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق . وكان سهو الصبان فى الجزء الثالث من حاشيته ، فى باب « المنع من الصرف » عند الكلام على بيت ابن مالك :

« كذلك ذو وزن يخص النعلا . . . » وكذلك فى جزئه الرابع . فى باب : « همزة الوصل » عند الكلام على الماضى المبني بها .

(٣) لأنهما من غير الثلاثى يكتفان على وزن يكاد يخص بالفعل ، ولا يوجد فى غيره إلا نادراً .

استخرج . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالباً فيه ، نحو : قاوم^١ - قاتل^٢ - عارض^٣ . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكب - فاضل - صاحب . . .

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعمالوها قليلا في غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن : « فَعَّلَ » علما ، نحو : « خَضَّم » علم رجل تسمى ، و « شَتَمَ » علم فرس . أو استعمالوها قادراً بصيغة المبني للمجهول ، نحو : « دُئِلَ » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، « الحُرْزَة » ، و « تُبَشِّر » لطائر . . . و « تَعِزَّ » لمدينة في اليمن . و « يَشْكُر » لقبيلة هجاها الشاعر بقوله :

و « يشكر » لا تستطيع الوفاء وتَعَجِّر « يشكر » أن تغدرا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل « رَنَدَ » ، علم فتاة و « طُسيح » علم نبات ، و « بَقَمَ » علم صيغ ، و « يُجَقِّب » علم رجل رسام . . .

الثانية : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر في الفعل : كصيغة « اِفْعِلْ » ، (نحو : ائْتِد^(١) - اجلس) - وكصيغة : « اُفْعُلْ » ، (نحو : « اَبْلَسْ »^(٢) - اُكْتُبْ) . وكصيغة : « اِفْعَلْ » (نحو : اِصْبَحْ - اِسْمَعْ) فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغاب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معاً ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو : اُفْكَلْ^(٣) ، وأَكْلُبْ ، وتَتَفَلْ^(٤) ، فإنها على وزان : أَفْهَمُ ، وأَكْتُبْ ، وتَنْصُرُ . . . لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى ، في حين أن الهمزة في « أَفْهَمُ » وأَكْتُبْ » تدل

(٢) نوع من القبل .

(٤) ثلث .

(١) كَحَل .

(٢) هي الرفة والرفة .

على المتكلم ، والتاء في « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة .
فالفعل المبذوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبذوء بها ، من غير أن
تدل على معنى فيه . فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى
الفعل ، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ^(١) . . .

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على
السواء من غير ترجيح لناحية الفعل — لا يجوز منعه من الصرف ، كشجر ، فإنه
يوازن : ضرب ، وكجعفر ، فإنه يوازن : دحرج .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً
من فعل : نحو : صابِر . منقولاً من فعل أمر ، و « ظَنير » منقولاً من
الماضي . وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن ^(٢) . . .

• • •

(١) ملاحظة : قال ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب » ، باب : « ما لا يصرف » — ما نصه :
« كل اسم في أوله زيادة ؛ نحو : يزيد ، ويشكر ، ويمتصر ، وتغلب ، وإصبع ، وأبلى ، ويمرّح ،
وإنسد ، ... ، كل هذا لا يصرف في المعركة ، وينصرف في النكرة . هذا إذا كان الاسم بالزيادة
مضارعاً للفعل . فإن لم يكن مضارعاً للفعل صرفته ؛ نحو : يبرّج ، وأسلوب ، وإصليت ، ويمسّب . »
(٢) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقصراً على التبيين الأولين
من وزن الفعل .

كذلك ذو وزن يخصّ الفِعْلَ أو غالب ، كاحمد ويعل — ٢٠
أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يخصّ بالفعل ، أو يعل في الفعل
فانخصّ بالفعل ؛ نحو : « يعلّ » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ، وهو علم منقول من المضارع .
وقد يكون منقولاً من أفضل التفضيل الذي فعله : « حسيد » فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع .
وقد يدخله تنوين التكثير — أحياناً — إذا لم يدل على معنى
(انظر . ج من ص ٢٣٥ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

زيادة وتفصيل :

(١) لا يُمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازمًا - في الأغلب - صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل . فكلمة : « امرئ » - مثلاً - يجوز في « رائها » أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ؛ تبعاً للهمزة ومسايرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها الراء في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه - كرمت امرأ نابه - أثبت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة على وزن الفعل : « أنصر » ، وإذا كانت مفتوحة فهي على وزن الفعل : « استنص » . وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل : « اجلس » فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يعتمد بها في منع الصرف ، فإذا صارت كلمة : « امرئ » علمًا ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وزنًا ، تقتصر معه على وزن فعل واحد .

وكذلك الاسم : « قُفْل » فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « رُد » . والاسم « وديك » على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « قيل » و « بيع » وبالرغم من هذا فإن الاعمين : « قفل وديك » - وما يشبههما - لا يمتنعان من الصرف - إذا صارا علمين - ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : « رُد » أصله رُدِدَ ، - بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ، فصار : « رُد » فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صفة أصلية سابقة لا توازنها كلمة : قُفْل .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصلية ، في هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قول » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة ^(١) ، ثم قلبت الواو

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء . والوصول إلى بناء الماضي المحل المعين - للمجهول ، (طبقاً لقاعدة البناء للمجهول - وقد سبق في ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ - وهي تبيح أن تكون فاء هذا المحل إما غالبة الكسر وإما غالبة اللهم . . . إلخ) .

ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقف ، فصارت الكلمة : « قِيلَ » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : « بَيَّعَ » ليست أصيلة ؛ لأن أصلها : « بَيْعَ » ، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ^(١) بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بَيَّعَ » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين - وأشباههما - عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغة الأصلية ، وإنما هي صيغة مستحدثة ؛ لا يعتد بها في منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علماً لم يجوز منعها من الصرف العلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلم للطريقة السائدة في الفعل فتظهر في كلمة مثل : « أُنْتُبَّ » ^(٢) فإنها على وزن المضارع : أُنصِرُ ، أو : أَكْتُبُ . فإذا صارت علماً فإنها لا تمنع من الصرف العلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لما يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، مثل : « أَعُدَّ وَأَصَدَّ » ؛ فأصلهما : أَعْدُدْ ، وَأَصْدُدْ ، ثم وقع الإدغام . فإذا صار « أُنْتُبَّ » وما شابهه علماً لم يصح منعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة .

ويؤي سيوييه منعه من الصرف ؛ لأن الفلك (علم الإدغام) قد يخلل الفعل لزوماً كما في التعجب مثل : أشدد بفلان ، وجوازاً في مثل : اردد ، ولم يردد ، وفي بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاقتصار على رأى سيوييه لأنه أنسب وأيسر .

(ب) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف العلمية مع وزن الفعل وزالا معاً أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلمية ؛ لقد أنثيت على أحمد ^(٣) واحد من حملة هذا الاسم فاز بالسبق (بتنوين كلمة :

(١) حملا بالحكم الذي في هامش السالف . (٢) جمع : نُتِبَ ، بمعنى : عقل .
(٣) كان حقّه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفية الأولى ؛ كما حرفنا في : « أحمر » وأمثاله إلا أن « أحمد » أثقل في العلمية وأقوى ؛ حتى نيت وصفية أو كادت . - (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣١ ونص ص ٢٤٩ -) .

.....

 (أحد) . ومثال ما فقد وزن الفعل : على ... ، ومثال ما فقدهما معاً : شجاع - نبات .
 وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم
 في أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ، علمين ، فإنهما يمنعان من
 الصرف للعلمية ووزن الفعل ، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية . فإن
 زالت العلمية لم ينصرفا أيضاً ؛ لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان للوصفية مع وزن
 الفعل .

(=) من المفيد الرجوع إلى « الملاحظة » المدونة بهامش ص ٢١١ لاستبانة
 الصلة بينها وبين موضوع العلمية ووزن الفعل .

• • •

٦ - وَبِمَنْعِ الْأَسْمِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَةِ مَعَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ :

بيان هذا : أن العرب كانوا يُلْحَقُونَ بِأَخِيرِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ أَلْفًا زَائِدَةً ، لازمة ، مقصورة أو ممدودة ، فيصير الاسم على وزن اسم آخر^(١) ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : « أَلْفُ الْإِلْحَاقِ » ومن أمثلتها : « عَلَّقَتْنِي » ، علم لنبت ، و« أَرَطْنِي »^(٢) ، علم لشجر ، وهما ملحقان بـ جعفر . وصحّ منعهما^(٣) من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن « فَعَلَتْنِي » المخنومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها أَلْفَ التأنيث المقصورة ، وجعلت وزن الاسم جارياً على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع أَلْفِ التأنيث^(٤) ؛

(١) قال السيوطي (في معجم المصنفين ج ١ ص ٣٢ ، الباب الثاني ، مالا ينصرف -) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى - مثلاً - من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الأصول ؛ فيجعل كل حرف مقابل حرف . فتبنى (أى : تنهى) أصوله الثلاث ؛ فتلقى بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذى زاد - حرف الإلحاق » ٨١ .

وعلى هذا الكلام تأخذ مطبوعة . يفتينا عن عرضها وتأيدها أن أَلْفَ الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مضمومة قليلة مطبوعة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق (فى الرأى الأصح ، طبقاً للتفصيل الشامل الذى جاء فى المجمع ، ج ٢ ص ٢١٧ - باب التصريف -) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حدها المجمع القاموس القامرى بآخر القرن الثانى الهجرى فى المدن ، وآخر الرابع فى البرارى . (٢ و ٣) فى الرأى الشائع . وقيل ، إن أَلْفَ « أَرَطْنِي » أصلية ؛ فالكلمة منوطة دائماً .

(٣) هذا تعليل كبير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن اللمة الحقيقية هى استعمال العرب ليس غير . وبمثل هذا يحكم على ما يقوله فى تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه أَلْفَ التأنيث الممدودة فى منع الصرف . واللمة - عندهم - أن همزة أَلْفِ التأنيث الممدودة كانت أَلْفًا فى الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد أَلْفِ زائدة المد - كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٠٥ و ٢٠٧ - أما أَلْفُ الإلحاق الممدودة ، كـ « عَلَّقَتْنِي » (اسم لقصة المتق) - وهى مزيدة للإلحاق بكلمة : « قيرطاس » ، وليست على أوزان الممدودة - فتقلبه عن « هاء » فليس بين المزدتين تشابه أصلهما . . . هكذا يملكون . والصواب ما عرضناه .

وفى منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ علماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ - ٢١

إلا أن ألف التانيث أصيلة في المنع ؛ فيكفي وجودها وحدها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلامية تقول : هذا عَلَّقَتِي ينكلم - عرفت عَلَّقَتِي يحسن الخطابة ، استمعت إلى عَلَّقَتِي ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة .

ومن أمثلة المقصورة : رجل عَزَّهَى (أى : لا يلهو) : ووزنها « فِعْلَى » ولا تكون الكلمة المختومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن « فُعْلَتَى » ، يضم الفاء . أما ألف الإلحاق المملودة - مثل : عِلْبَاء - فلا تنح من الصرف (١) . . .

• • •

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا فقد هذا الاسم المنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً ، دخله التنوين ، إلا إذا منع مانع آخر ، فمثاله : فأفقد العلمية : رأيت أرطى كثيراً ، ثمرة كالمستأب يُخَذَّى الإبل (بنون) أرطى (للتنكير) .
أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفاً .

(ب) لا تكون ألف الإلحاق المقصورة ^(١) - إلا في وزن خاص بألف التانيث المقصورة . وكلاهما حرف زائد ، لازم ، غير مبدل من شيء آخر . ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تلة التانيث مع التنوين ، بشرط أن يكون غير علم ، مثل : هذه أرطاة ، أو علقاة ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التانيث ^(٢) ، ولهذا لم يجعل الألف في « أرطى » وعلقت - وأشباههما - ^(٣) للتانيث ^(٣) .

أما كلمة : « تَشْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة ، وغير منونة على اعتبار الألف للتانيث فتنم من الصرف ، أو للإلحاق فلا تنم .

(١) دون المقصورة .

(٢) لكيلا يجمع في الاسم علمتان التانيث .

(٣) انظر رقم ٢ من ملحق ص ٢٥٢ .

٧- ويمنع الاسم من الصرف العلمية مع المعدل^(١) . ويتحقق هذا في عدة صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن : « فَعْلٌ »^(٢) ، وهو : (جُمِعَ - كُتِبَ^(٣) - بُصِعَ^(٤) - بُشِئَ^(٥)) ، مثل : احتضيت بالنابغات كلهن جمع - كُنِعَ - بُصِعَ - بُشِئَ - فكل جمع من هذه الأربعة التي على وزن : « فَعْلٌ » توكيداً لكلمة : « النابغات » ، مجرور بالفتحة بدل الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية مع وزن : « فَعْلٌ » ، المجموع ، سماعاً^(٦) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ تعريفه وتقسيمه .

(٢) سبق الكلام عليها في باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦) . وما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسية ، يصح جمعها جمع مذكر سالماً . وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا الجمع سواء (طبقاً لبيان اللون هناك) .

(٣) من كَتَبَ الجلد ، بمعنى : تجمعه .

(٤) من بَصَعَ العرق ، بمعنى : تجمعه .

(٥) من بَشِئَ ، وهو : طول المتق مع قوة تماسك أجزائه .

(٦) أما العلمية فلما سبق (في الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول... وأما التعبير بوزن : « فَعْلٌ » السامي فتصير أصح وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذي ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين . فلم ينجسوا في دفاعهم . يقولون :

إن هذه الصيغ الأربع التي على وزن « فَعْلٌ » جميع تكسير ، مفرداتها : جَسَمَاء - كَتَمَاء - بَصَمَاء - بَشَمَاء . فالمفرد على وزن : « فَعْلَاء » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعْلَاء » يكون القياس في جمعه : « فعلاوات » لا « فَعْلٌ » . وأيضاً فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكورة : أجمع - أكعب - أبصع - أبشع . وهذه المفردات المذكورة تجمع جمع مذكر سالماً . فتعي مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكورة في الجمع المناسب لكل منهما . ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يجمعون جمع « فعلاء » جمع مؤنث سالماً) - إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف فكان هذا الترك وهذا المنع دليلان على عدولها . وكلام غير هذا كبير . ولا اعتراض عليه أكثر وأقوى .

فلو صح أن العرب عدلت من جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أمهات وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو : الجمع بالأنف والهاء ، وغيره مخالف للقياس ؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربي ويطول التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينتقل بالكلمة ويجمعها ؟ كل هذا غير مقبول ولا واقعي . وقد أشرنا إليه كثيراً في ثنايا الأجزاء المختلفة ، =

وهو الوزن الذى يقول النحاة فى سبب منعه من الصرف إنه : « العلمية مع العدل » .

الثانية : ما كان على وزن « فَعَلَ » أيضاً ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ، ممنوع من الصرف ، سماعاً^(١) فإن لم يسمَعْ السماع فى : « فَعَلَ » فالأحسن صرفه . وأشهر المسموع من الأعلام : (عُمَرُ - مُضَر - زُفَر - زُحَل - جُمَح - قُزَح - عُمَم - دُلُف - هُذَل - ثُعَل - جُشَم - قُشَم .)
وأما أَدَدٌ (جند قبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف^(٢) . وأما : « طَوَى » - اسم واد بالشام - فيجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان . وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه .

ويجب الصرف إن كان « فَعَلَ » جمعاً ، فى غير ألفاظ التوكيد المعنوى السالفة ؛ كغُرَف ، وقُرَب : أو اسم جنس كصُرَد^(٣) ، ونُقَر^(٤) ، أو صفة كحُطَم^(٥) ولُبَد^(٦) ، أو مصدراً ؛ كهُدَى ، وتَفَى . . .

فوزن « فَعَلَ » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفرداً ، مذكراً ، مسموعاً بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً ، أو اسم جنس ، أو وصفاً ، أو مصدراً ، - بشرط ألا يكون ذلك الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوى - كما

هو أوضحنا وجوباً خطأ فيه ، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول . ولا كان مرد الأمر كله لنطق العرب الفصحى كانت الالة الحقيقية هى السماع عنه ، وبطل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

(١) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاة إلى ما يسمونه : « العدل » ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معلول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » (عامر - ماضر - زاهر . . .) وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا المثل ويرشدوا إليه ، فعملوا العلم السالفة من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلاً ومرشداً للعدل . وكل هذا مرفوض ؛ (لما ذكرناه فى رقم ٦ من هامش النصفحة السابقة ، وردناه فى أمكنة أخرى .) وقد آن الوقت لإمهاله . . .

(٢) كما سبق فى « ب » رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ .

(٣) نوع من الثريان .

(٤) نوع من البلاليل .

(٥) من معانيه : الراعى الذى يظلم للماشية فيشتم بعضها ببعض .

(٦) من معانيه : اللقيم بمنزله ، لا يبرحه ، ولا يسمي وراء معاقبه .

سلف - وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً . فله ثلاث حالات

الثالثة : لفظ « سحر » (وهو : الثالث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وإن زاد به سحر يوم معين ، مع تجريده من « أل » والإضافة ، نحو : غرقت البابل يوم الخميس سحر . فكلمة : « سحر » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من القبولين العلمية والعدل ^(١) ، سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف العلمية والعدل ويقتضون على هذا ^(٢) .

فإن لم يكن لفظ « سحر » ظرف زمان ، - بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء . وقع فيه - وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السحر أنسب الأوقات للتفكير الخالص ، وسقاء اللذهن . وتجب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقتضوا سحرهم ثابته . . .

وإن كان ظرفاً لكنه غير معين (بأن كان ظرفاً مبهماً ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص - مع وجب صرفه ، فنحو : يحرص الزراع على الحصاد في

(١) سبق الكلام في ص ٢٢٢ ، وما فيها من على العدل وأصله وفائدته ، وبهر ، وأمر ... من المنوع من الصرف العلمية والعدل يدل ابن مالك .

والعلم يمنع صرفه إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ ، أو : كَعَمَلَا
 منع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى . ويحل العلم المعدول بمثلين أولاً : « فَعَلَ »
 إلى التوكيد ، (أي : يطبع التوكيد الذي هو جمع كل وزن : « فَعَلَ ») وثانياً : « تَعَمَّلَ » علم رجل .
 (والألف التي في آخر : « فَعَلَ » ، نائمة لغزير) .

(٢) دونه أن يردوا على السماع : « أو نحونا عن كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك الكثير والمعدل منه ، فزاعم يمتنعون ويخلصون لإثبات العدل أسباباً واضحة لكيلا يقال : إن سبب قه هذه الكلمة غير السماع . فهو مستطعم - علم كل الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المخرقة بأل إلى التعريف ، لأنه لما أريد به تعيين مكان الأصل فيه أن يكون معرّفاً « بأل » ، فعدل العرب عن التعليل ، « علم » ، فعدلوا تعريفه بتعريف ذكرها . . . إل غير هذا من آراء وأقوال أخرى في سبب منه ، واعتراضات كثيرة على كل منها . وما أفتانا عليها جميعاً لوجهنا السبب هو : السماع .

سَحَرٌ — سأبدأ رحلتى القادمة بسحرٍ . فالمراد فى المثالين : سحر غير معين من من الأسحار المتعدد . . .

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من « أل » و « الإضافة » وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر ، وأعود يوم السبت فى سَحَرِهِ^(١) .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سَحَر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه — يعرض النحاة للكلام على : « رجب وصفر » . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك — عندى — أن المعين معدول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا فى « سَحَر » إنه معدول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلمية والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المدة^(٢) .

الرابعة : ما كان علماً مؤنث ، على وزن : « فَعَالٍ » مثل : رَقَاشِر — حَذَام — قَطَام — . . . أعلام نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم — كقبيلة تميم — يمتنع من الصرف بشرط ألا يكون مخنوماً بالراء . ويقول النحاة : إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة — حاذمة — قاطمة . . . فعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن : « فَعَالٍ » ، مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلاً على العدل . وفى هذا التعليل ما فى غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوي ؛ كالشأن فى

(١) وفى « سحر » يقول ابن مالك :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَبَعًا سَحَرٌ إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَصْداً يُخْتَبَرُ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمتنعان — معاً — « سَحَر » من الصرف ، بشرط أن يكون لفظ « سحر » مقصوداً به تعيين سَحَر معين . وقد ترك بقية الشروط التى سردناها .

(٢) راجع حاشية ياسين على التصريح ، ص ٢٨ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكرة . (وقد نقلنا كلامه فى ص ٣ باب الإضافة ، ص ٩٣ فى بحث الإضافة البيانية ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره — فى آخر باب المتنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل فى سحر — ينتهى إلى ما قرره ياسين فى حاشيته .

زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ، نحو : رَقَّاشُ شاعرة جاهلية - ضُربَ
المثل بمحذام في سَدَادِ الرَّأْيِ .

فإن كانت صيغة : « فَعَالٍ » مخنومة بالراء مثل : « وَبَارٍ » عَلَامُ قَبِيلَةٍ
عربية ، و « ظَفَّارٍ » علم بلد يَمْنَى ، و « سَفَّارٍ » علم بئر معينة - فأكثر
التسميين يبنيه على الكسر في كل الحالات ، نحو : « وَبَارٍ » قَبِيلَةٌ عربية على
حدود اليمن - أفنى الزمان « وَبَارٍ » القديمة - لم يبق من « وَبَارٍ » القديمة إلا
الأطلال . فكلمة : « وَبَارٍ » في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع ،
أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ومثلها : « ظَفَّارٍ » و « سَفَّارٍ » ،
ونظائرها - .

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعَالٍ »
علماً مؤنثاً مخنوماً بالراء أم غير مخنوم ^(١) . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن « فَعَالٍ » المؤنث مقصور

(١) وزن « فَعَالٍ » قد يكون مفعولاً ، وقد يكون غير مفعول .

« أ » فالمفعول - كما يؤخذ من هذا الباب وما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ،
كلمة أمر . واسم فعل أمر ؛ كَنَزَ الرَّبُّ ، ومصدراً كَعَسَادِ المفعول عن : المَحْسِنَةِ (بكسر الميم الثانية ونحوها) وحال
مثل كلمة : « بَدَأَ » في قولهم : انْخَلِجْ تَعْلُو في الصعيد « بَدَأَ » ، وصفة ، إما مسبوقة بجارية مجرى الأعلام
من ناحية إحلالها محل الاسم ، واستعمالها غير تابعة لموصوف ؛ نحو : « حَلَاكِي » البنية ، وهو مفعول من
« حَالَقٌ » ، وإما صفة ملازمة للبناء في ذم الأنثى ، نحو : بِأَلْكَامٍ - يَفْسَاقٍ - يَغْشَبَاتٍ . وهو مفعول من
المشقق ؛ فريد : يالأكمة - يالفاصة - يالحيث . (بالإيضاح الذي سبق . عنها في رقم ٧ ص ٧٢) . فهذه خمسة
أنواع كلها مبنية على الكسر ، مفعولة عن مؤنث . فإن صارت علماً لذكر جاز إعرابها مع منها من
الصرف - وهذا هو الأغلب - وجزاء إعرابها مع نثويتها ، ولا يصح البناء في الحالتين . وإن صارت علماً
لنؤث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التمييزين والحجازيين .

« ب » - وغير المفعول يكون اسماً ؛ كجَنَاح ، ومصدراً ؛ كَلَهَاب ، ووصفاً (أي : مشققاً)
نحو : جَوَاد ، أي : كريم ، وبنسباً نحو : محاب . فهذه أربعة أنواع لو صارت لإحلالها علماً لذكر
وجب إعرابها ونثويتها ، إلا إن كان « فَعَالٍ » في أصله مؤنثاً ، كَمَتَاقٍ ؛ لأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل
هناك المؤنث - وأغلبها - علماً منع صرفه العلمية والتأنيث .

هذا ، وفي اللغة ألفاظ تزيد على المائة - كما قالوا - ينلها الرفع على الكسر ؛ لسبب من الأسباب
السالفة في : « أ » وقد جمع أكثرها « رضى الدين الصفاني » (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ) في كتاب عنوانه :
(ما ينته إليه عل : « فَعَالٍ ») ونشرت أكثرها مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم مختوماً بالراء^(١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛

إحداهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط : (أن يكون علماً مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة^(٢) . . . ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف) ؛ فيقولون انقضى أمس^٣ على خير حال - وقضيت أمس^٤ في إنجاز عملي - وقد استرحت منذ أمس^٥ . فكلمة أمس مرفوعة بالضممة بغير تنوين ، ومنصوبة وجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما . ويقول النحاة في تحليل منعا من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بآل ، فصار معرفة بغيرها^(٦) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها ، ويبنه على الكسر في حالتي النصب والجر ؛ فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول في الأمثلة السالفة : انقضى أمس^٧ . . . - قضيت أمس^٨ . . . - وقد استرحت منذ أمس^٩ . . . - والأخرى ؛ بناؤه على الكسر في جميع استعمالاته إذا^(١٠) استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون

(١) وفيه سبق يقول ابن مالك في بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذي يليه :

زَجَرَ عَلَى الْكُسْرِ : « فَعَالٍ ، عَلَمًا مَوْثِقًا . وَهُوَ نَظِيرٌ جُشَمًا - ٢٤

عند تميم ٢٥ -

يقول : ابن على الكسر العلم الموثق الذي على وزان : « فَعَالٍ » في كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : « جُشَم » في أنه علم ممنوع من الصرف العلمية والعدل . وكلمة البيت الأخير تخص بحكم مستقل سذكر منه في ص ٢٦٥ وهاشوا .

(٢) وقال الخصري (ج ١ باب : « العرب والمبني » عند الكلام على علامات البناء) ما نعه : (يرد به معين ؛ وهو الذي يليه يومك خاصة ، أو اليوم المهدد وإن يبد . . .) « أ١ .

(٣) وهذا التحليل مرفوض كتنظيره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل . - في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦ .

(٤) ويقول النحاة في سبب بنائه هو نقصته معنى الحرف « في » (وقد تكلمنا على هذا التخصيص

تفصيلاً في الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ في موضوع الإعراب والبناء وحبها) .

مضى أمس بأحداثه ، فتهيأ للغد — عرفت أمس بوقائعه ، فإذا يكون اليوم —
لم أهتم بأمس . . . ، فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر في عمل رفع أو نصب
أو جر على حسب حالة الجملة .

فلن أريد بكلمة : « أمس » يوماً مبهماً (أى : يوماً ماضياً غير معين ، بأن
أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص) كان معرباً منصرفاً عند التميميين
والحجازيين . وكذلك إن كان مضافاً ، نحو : انقضى أمس من الأموس الطيبة —
قضينا أمساً من الأموس في رحلة — لم نأسف على أمس من الأموس . . . — أمسنا
كان جميلاً — إن أمسنا كان جميلاً — سررت بأمسنا .

وكذلك إن كان معرفاً « بال » ، نحو : الأمس كان جميلاً . . . إن الأمس
كان جميلاً . . . سررت بانقضاء الأمس .

أو : كان مصغراً ، نحو أميس كان جميلاً . . . إن أميس كان
جميلاً . . . سررت بأميس .

أو : كان مجموعاً جمع تكسير ، نحو : أموس كانت جميلة . . . إن
أموساً كانت جميلة ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفاً مجرداً من « أل والإضافة » وليس اسماً ،
فهو مبني على الكسر عند الفريقين أيضاً ، نحو : سرتي زيارتك أمس ، وسأزورك
قريباً — خرجت أمس مبكراً لرحلة نهريّة^(١) . . .

• • •

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا زالت علمية « أمس » دخلها التنوين ، نحو : سأزورك في أمس من الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهي معربة ، يمنع تنوينها بسبب « أل » - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

وكل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو أحدهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

(ب) إذا سميت رجلاً « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها . (وقد سبق : أن كل مفرد مبنى إذا صار علماً - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ، طبقاً لأنسب الرأيين اللذين عرضناهما من قبل)^(١) .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها ، .

أحكام عامة في الممنوع من الصرف

(وتشمل ما يأتي : منع اتصال تنوين الأمكنية به - أنواع الممنوع من الصرف - حكم المنقوص عند منعه من الصرف - وجوب تنوين الممنوع من الصرف ، وجوازه - جواز منع الصرف للضرورة) .

كثير من هذه الأحكام العامة منشور في مواضع متفرقة من الباب الخاص بالممنوع من الصرف ، أو غيره من الأبواب الأخرى : ونعرضه هنا في جمع وتركيز .

١ - الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين « الأمكنية » ^(١) مطلقاً . وحكمه : أنه يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة . ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » - أو بما ينوب عنها ، مثل : « أم » في بعض اللهجات العربية - .

فإن فقيد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجل - الخصبين استجابة للشعر ، فما أضرَّ أن توصف بالأعجل

ولإذا كان الممنوع من الصرف علماً متقولاً من جمع مؤنث سالم ^(٢) (مثل : عطيات - علييات - زينات . . .) ، - جاز لإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز لإعرابه كالمنصرف ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث .

٢ - الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . منها مما يكون ممنوعاً نعلنة ^(٣) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعاً لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : « صيغة منتهى الجموع » - وملحقاتها - ، والمختوم « بألف التانيث » . وكلاهما لا ينصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقاً ^(٤) . لكن لا يجر بالفتحة إلا بشرط خلوه من « أل » و « الإضافة » .

(١) لهذا التنوين إيضاح مناسب في ص ٢٠٠ .

(٢) تفصيل هذا في الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عنه الكلام على جمع المؤنث السالم . وقد سبقت له الإشارة هنا في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٠١ وله إيضاح في ج من ص ٢٤٠ .

(٣) سبق الإيضاح والتعليق في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٠٦ .

والممنوع لعلتين - أى : لعلتين^(١) - قد تكون إحداهما « الوصفية » مع شيء آخر ، وقد تكون « العلمية » مع شيء آخر أيضاً .

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقاً ، مهما اختلفت استعمالاتها^(٢) ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للأسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها . فهذا النوع الممنوع للوصفية مع شريكها ، كسابقه لا ينصرف مطلقاً ، لكن لا يجوز بالفتحة إلا بشرط خلوه من « أل » ، و « الإضافة » .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع : ويظل ممنوعاً ما دام مشتملاً على العلتين ، فإن زالت إحداهما أو كليهما دخله التنوين وجوباً - إن لم يوجد داع آخر للمنع - وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة^(٣) . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين^(٤) . . . ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل ، مع

(١) سبق الإيضاح في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٢) فإذا انضم إلى هذه الثلاثة التي لا تنصرف مطلقاً النوعان السابقان (وهما : - أ - صيغة منتهى الجموع ، وبتحقاتها - ب - وألف التأنيث بنونها) نشأت خمسة أنواع ملازمة لمنع الصرف في كل استعمالها . - طبقاً لما نص عليه الحضري وغيره .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

..... واضرِفْنِ ما نُكْرَما من كل ما التَّعْرِيفُ فيه أَثْرا - ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نُكْرِبُ بعد أن كان مبرقاً ، وكان للتعريف أثر في منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها ، كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً .

وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نُكْرِبْنِ » ، بدلا من : « اصْرِفْنِ » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله في هذا الباب يراد به : « تنوين الأسمية » في الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنبؤ التنكير . - كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ -

هذا ، وصدرت لهيت هو : (عند تميم ، واصْرِفْنِ ما نُكْرَما) وقد سبق - في هامش ص ٢٦١ - عند الكلام على حكم ينسب تميم ، ورد ذكره قبله .

(٤) بخلاف « أحد » ، طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ و « ب » من ص ٢٥١ .

أنهما في الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجر تنوين الاسمين ، لأن زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفية التي زالت بسببها ، فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير سبب المنع هو : الوصفية مع وزن الفعل .

٣ - إذا كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً^(١) ، (علماً أو غير علم ، كبعض أنواع الوصف ، وصيغة منتهى الجموع) - فإن ياءه تحذف رفعاً ، وجرّاً ، وينتَوْن^(٢) . وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : دواعٍ ، جمع : داعية - وأُعْيِلْ^(٣) ، تصغير : أعْصَلَى - وراعٍ ، علم فتاة ، - وكذلك : تَفْدٍ (علم فتاة : منقول من المضارع تَفْدِي) . . . تقول : (ظهرت للخير دواعٍ - عرفت دواعي للخير - استجبت لدواعٍ كريمة) فكلمة : « دواعٍ » ، الأولى منونة ، وهي فاعل مرفوع بضمه على الياء المحذوفة . والأصل (دَوَاعِي - دَوَاعِيْن) دخلها أنواع من التغيير سبق^(٤) شرحها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعٍ » ، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « رَاعٍ » الأخيرة - منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرّها الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : (دواعي - دواعيين) دخلتها التغيرات التي سبق^(٤) إيضاحها . وتقول : (أُعْيِلْ خير من الأسفل - إنْ أَعْصَلِيْ خير من الأسفل - لا تقنعْ بأعْيِلْ ، واطلب المزيد) . فكلمة : « أَعْصِلْ » الأولى منونة ، مبتدأ

(١) سبقت الإشارة إليه في هذا الباب - ص ٢٠٩ وهاشوا . - أما تفصيل الكلام عليه في الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥ .

(٢) وهذا التنوين للموصوف (كما أشرنا في هذا الباب - ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ - وفي ص ٢٥ م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون في الممنوع من الصرف) .

(٣) نقض قواعد : « التصغير » الخاصة بغير الثلاثي - وسأق في ص ٦٩٤ - بكسر هاء « اللام » بديها التصغير ، فتقلب الألف بعد اللام المكسورة ياء ، وتصبح الكلمة : « أَعْصَلِيْ » . وهذه منقوصة ، إذا نونت حلت ياءها رفعاً وجرّاً . (٤ و ٤) في ص ٢٠٩ .

مرفوع بالضمّة على ألباء المحذوفة ، والأصل : أعَيْلِيّ (أعَيْلِيْنُ) دخلتها التغيرات التي عرفناها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فهي على وزن المضارع : أسَيْطِرُ ، وأبَيْطِرُ^(١) . . .

وكلمة : « أعَيْلِيّ » اسم « إن » منصوبٌ بالفتحة الظاهرة على الباء بغير تنوين .

وكلمة : « أَعِيلِ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالباء وعلامة جرّها الفتحة بدل الكسرة على الباء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغيير المعروف .

وتقول : (سمعت قصيدة لشاعرة اسمها : « راعِ ») (وقد صافحت « راعِيّ » بعد سماعها) - (وسوف أستمع إلى « راعِ » . . .) ، فكلمة : « راعِ » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمّة على الباء المحذوفة ، وأصلها : راعِيّ (راعِيْنُ) طرأ عليها التغيير السالف .

وكلمة : « رَاعِيّ » ، مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راعِ » الأخيرة منونة ، مجرورة بلى ، وعلامة جرّها الفتحة بدل الكسرة على الباء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طرأ عليها التغيير الذي قدمنا .

وتقول : « تَفْدِ » طيبة مشهورة - « إن » (تَفْدِيّ) طيبة مشهورة - يُشْنِي المُرَضِيّ على « تَفْدِ » . فكلمة : « تَفْدِ » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمّة على الباء المحذوفة ، وكلمة : « تَفْدِيّ » (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تَفْدِ » الأخيرة منونة ، مجرورة بعل ، وعلامة جرّها الفتحة على الباء المحذوفة بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . . . وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ،

(١) وهذا على الرأي الأرجح الذي لا يحمل وزن : « أَقْسِيلِ » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد في الفعل ؛

نحو : أبْطِر . - انظر رقم ٢ من هامش من ٢١٨ ثم من ٢٧٥ .

نحو : أبْطِر .

ثبت يائه بغير تنوين في جميع حالاته (رفعاً، ونصباً، وجراً) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون في الأملّة السائفة ظهرت دواعي للخير ، - اتبعت دواعي للخير - اهتديت بدواعي للخير . ويقولون : أعيلي خير . . . - إن أعيلي خير . . . لا نفع بأعيلي . . .

ويقولون : الشاعرة اسمها : راعي . . . - صافحت راعي . . . - إلى راعي . . . - وكذلك : «تفدى» طبيبة مشهورة . . . - إن تفدى طبيبة . . . يثنى المرضى على تفدى . . .

ولكن هذا الرأي ضعيف - عندهم - ؛ لندرة شواهده الفصيحة ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله ^(١) . . .

وهناك رأى آخر في المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصلية لمنتهى الجموع ؛ وملخصه ^(٢) : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن : «فَعْلَاء» الدالة على مؤنث ، وليس له - في الغالب - مذكر ؛ كصحراء وصَحَارٍ ، فيقول فيها . «صحارى» بغير تنوين في الحالات الثلاث ^(٣) . . .

(١) وإنما ذكرناه - كما نذكر الضعيف من أشباهه - لنتلى به في فهم الوايد منه في الكلام القديم ، مع القول عن استعماله .

(٢) الإشارة إليه سبقت في «أ» من ص ٢١٢ .

(٣) وفي المتنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك :

وما يكون منه منقوصاً فتى إعرابه فهو جَوَارٍ يَقْتَنِى

(منه ، أى : من المتنوع من الصرف . يَقْتَنِى = يبيع) . وتقدير البيت : ما يكون من المتنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يَقْتَنِى (أى : يبيع ويسير) في إعرابه نَجَجَ جَوَارٍ ، وطريق جَوَارٍ (جمع تكسير لحارية) ، في حذف يائه رفعاً وجراً مع التثنية ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين في حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه في التمرج .

٤ - الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه في حالتين :

(١) أن يكون أحد السببين المانعين له هو : « العلمية » ، ثم زالت بسبب تنكيره ، وبقي بعد زوالها العلة الثانية وحدها (وهى : التانيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة) ، لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ، فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر - ولهذا تدخل عليه « رُبٌّ » وهى لا تدخل إلا على التكرات فى الأعم الأغلب - ، فنقول : (رب فاطمة ، أو عثمان ، أو عُمَرُ ، أو يزيد ، أو إبراهيم ، أو معديكب ، أو : أرطى ، - قابلت) ، بالجر بالكسرة مع التنوين فى هذه الأنواع السبعة ، لذهاب أحد موجبى المنع ، وهو : العلمية .

ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل ^(١) ، وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفاً ممنوعاً من الصرف للوصفية وعلة أخرى ، ثم زالت عنه الوصفية وحدها ، وحلّت محلها العلمية ؛ فصار ممنوعاً من الصرف للعلمية الطارئة ومعها العلة الأخرى ، نحو : « أحمر » ، فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ، ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التى سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة . فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان . أما فى غير هذه الحالة فينون فى حالاته الإعرابية الثلاثة ، ولا يجر بالفتحة .

(ب) أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَرَ » على : « عُمَيْر » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْد » ، فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف ، فكلمة : « عُمَيْر » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ، مما عاها (أو لما يسميه النحاة : العلمية والعدل) فلا سماع فى عُمَيْر ، ولا عدل فيها . وكلمة : « حُمَيْد » ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقدة للسبب الثانى الذى لا بد

منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان ^(١) .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفي الحالتين يحمر الاسم بالكسرة : وجوباً ؛ إذ يجري عليه حكم المنصرف كاملاً ، وإن لم يمنع مانع آخر .

...

ويحوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : ^(٢) قراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، أو المختومة بسجعة ، أو بفاصلة ^(٣) في آخر الجُمل . لتتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى ، وتمكينه في نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسل » بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا ، وأغلالًا ، وسعيراً .) فقد نونت الكلمة لمراعاة التي أتياها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قوارير » في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة : (مُتَكَيِّفِينَ فيها على الأرائك لا يترَوْنَ فيها شمساً ولا زمهريراً . ودانية عليهم ظلالُها ، وزُلَّلاتٌ قطوفُها تزدليلاً ، ويُطافُ عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً ، قواريراً من فضة قد رُويها تقديرأ . . .) فقد نونت كلمة « قواريراً » الأولى لمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها ... ونونت كلمة : « قواريراً » الثانية لمراعاة الأولى ، . . . ولمراعاة نهاية الآية السابقة ، فإنها منونة أيضاً .

ومن الأمثلة قراعة من قرأ : « يغوث » ، و « يعقوب » منونتين في قوله تعالى

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا بكلمة : « تحيل » علماً ، (ومن معانيه : القشر الذي يظهر حول نبات الشمر ..) فهي غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : « تحييل » فإنها تمنع العلمية ووزن الفعل ، إذ تكون على وزن : « تدحرج » ، وتسيطر . - ولهذا الحكم تفصيلات في ص ٢٧٥ ، ولا سيما الحالة الثالثة -

(٢) « السجعة » : وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : (إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً مُسْتَرْسِياً ، فوفاهم الله شذلك اليوم ، ولقاهم نصرة وسروراً ...) « والفاصلة » .. وتوقع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفاً ، وإنما يمكن أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد في أهل الجنة : (متكئين فيها . . .) .

عن المشركين ، ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لَا تَذَرُنْ آلِهَتَكُمْ ، وَلَا تَذَرُنْ وَدًّا ، وَلَا سُوَاعًا ، وَلَا يَغُوثًا ، وَيَعُوقًا ، وَنَسْرًا^(١)) ، فقد نُوتت الكلمتان مراعاة لما حوّلها من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية^(٢) ، وما في حكمها^(٣) — فيضطر الشاعر بسببها إلى تشوين الاسم ؛ ككلمة « محاسن » في قول الشاعر :

(١) كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لم عبدوها .

(٢ ، ٣) الشائع في أكثر الكتب النحوية أن « الضرورة » خاصة بالشعر وحده . لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح : « ابن برّي » في رسالته المطبوعة في نهاية : « مقامات الحريري » ، يدافع فيها عن صاحب « المقامات » ، ويصحح كل ما أخذه عليها « ابن المشاب الهخادي » ، فقد صرح « ابن برّي » بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضاً . وفيما يلي نص كلامه (ص ١١ من تلك الرسالة) :

(أعلم أن السجع ضرورة الشعر ، وأن له وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال ، وغير ذلك . وحفظوا التشوين فيه كما حذفوا في الشعر — وساق أمثلة متعددة لتزيد كل ما سبق — حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفة النجدي . . . وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل . فن الزيادة قوله تعالى في سورة الأحزاب : « عن الكافرين : ” (يَوْمَ تَقُصُّهُمْ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ : يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ ، وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَصَلَّوْنَا السَّبِيلَ) ” — فقد زيدت ألف في آخر كلمة « السبيل » ؛ مراعاة لكلمة « الرسول » ، وزيدت ألف في كلمة : « الرسول » لأن الآيات التي قبلها غنوية بكلمات منونة ، منصوبة ، آخرها ألف . وكذلك زيدت ألف في كلمة : « الظنون » من قوله تعالى في سورة الأحزاب .. « وتظنون بالله الظناني » وزيدتها مراعاة لأواخر الآيات التي قبلها ، المحذوبة بكلمات منصوبة آخرها ألف (أليها — بصيراً ...) فزيدت الألف في الفواصل كما تزداد في الشعر « آخر القافية — بقصد الإطلاق . بين النقص قوله تعالى في سورة الفجر : « والنجم ، وليالٍ عَشْرٍ ، والشَّمْع ، والوتر ، والليل إذا يَسَّرَ » فحذفت الياء من « يَسَّرَ » اتباعاً للوتر ، وما تقدمه . وكذلك حذفت الياء — من : « أكرمني ، وأهاني » — في قوله تعالى في هذه السورة : « فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمته ونعمته فيقول ربّ أكرمّن . وأما إذا ما ابتلاه فقدّر عليه ربه فيقول ربّ أهانّن » كما حذفت في الشعر في قول القائل :

فهل يمنعن أرتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين
(أي : يأتين) ١ هـ كلام ابن برّي ،

وهو كلام قوي نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذي عقده له صاحب : « مع المراجع » في الجزء الثاني تحت عنوان : « غائمة » — ص ١٤٨ — بعد الباب الخاص بموضوع : « الضرائر » . وكلاهما أهم وأشمل من كلام ابن جني حيث يقول : (الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة) — راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه : المختص ، ج ١ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . —

إن الذى ملأ اللغات محاسناً جعل الجمالَ وسرَّهُ فى الضاد^(١) ويتبع هذا جره - حتمًا - إِبْبالْكسرة بدل الفتحة فى حالة الجر ؛ « ككلمة « عُنَيْزَة » فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخيدرَ خدرَ عُنَيْزَة فقالت له الوَيْلَاتُ إنك مُرْجِلِي^(٢)
فقد دخل الجر والتنوين فى كلمة : « عُنَيْزَة » لضرورة الشعر . ومثل كلمة : « فاطمة » فى قول الشاعر يمدح « عليًّا زين العابدين » بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابن فاطمةٍ إن كنتَ جاهله بجَدِّه أنبياءُ الله قد خُتِما
وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة : « عَصَائِبِ » فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلقٌ فوقه عَصَائِبُ طير تهتدى بعصائبٍ
فقد جرَّ الكلمة بالكسرة وحدها مراعاةً للكسرة فى آخر أبيات القصيدة . وإنما كان التنوين جائزاً - لا واجباً - فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحالة الثانية أن يترك الكلمة التى تدفعه إلى التنوين قهراً واضطراً^(٣) لاختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعرى من غير حاجة لمنع الصرف .

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها حين تكوين منونة : أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة - لا بالفتحة - على الأفصح .

- (١) الضاد : رمز يكتفى به عن اللغة العربية وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعة .
(٢) الخدر : الهودج . «مرجل» : سرجلى راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحتملها معاً .
(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين .
ومع كثرة النحاة : أن الضرورة هى التى تباح فى الشمردون النثر ولو استطاع الشاعر أن يخطأها ، إذ تمد فى النثر مخالفة غير جائزة . وهذا رأى يرفضه - بحق - « ابن بَرِّي » محتجاً بما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة .

٥ - يجوز في الضرورة الشعرية ^(١) أن يُمنع الاسم المنصرف من التنوين الذي استحقه قبل هذه الضرورة ؛ سواء أكان الاسم علمياً أم غير علم . فمثال العلم كـ « شبيب » في قول الشاعر

طلَبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة ^(٢) النفوس ، غَدورُ

فقد منع التنوين من كلمة : « شبيب » ؛ للضرورة الشعرية ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف . ومثال غير العلم كلمة : « وائل » في قول الشاعر :

فلو كان عبدُ الله دُلّى هجوتُه ، ولكنَّ عبدَ الله مولَى موالِيَّنا

والأصل الغالب أن يقول : مولَى موالٍ ؛ فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء ؛ وجر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا مُنِع الاسم من التَّنْوِين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة البحر ؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتكئة ولكن بغير تنوين ؛ أم يجز بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف ؟ الأمران جائزان . والأحسن جره بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه ^(٣) .

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزاد في كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة وإذا كان مجروراً بالفتحة زيد

(١) انظر البيان السابق الخاص بمعنى : « الضرورة » ، والمراد الدقيق منها - في رقم ٢ من هاش ص ٢٧١ -

(٢) مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يصح في حالة البحر - جره بالكسرة بدل الفتحة ، ويصح جره بالفتحة بدل الكسرة - كما سيبيء هنا - . « والأزارق » - وأصلها : الأزارقة ، جمع أزرق - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم و« شبيب » هذا هو : شبيب بن زيد من ربهسم ، ادعى الخلافة وتسمى بأُمير المؤمنين . وكلمة : « الأزارق » مفعول به للفعل : « طلب » والمفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على صفيان نائب الحجاج ، وزوج ابته .

« هوت » بمعنى : أطمعت ، وغرّت . يقال : هوى به الأمر : أى : أطمعه وغره .

غائلة النفوس ، هي : الموت ، وعرب فاعلاً للفعل : هوى .

(٣) ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

أيضاً : أنه مجرور بالفتحة ، لأنه ممنوع من الصرف للضرورة^(١) . . .

• • •

(١) وفي تنوين المنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه .. يقول ابن مالك في ختام الباب :

وَلَا ضَعْفَ رٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ ٢٥

يريد : أن المنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناصب الكلامي ، وأن المصروف قد يمنع تنوينه . وقد أوضحنا الحكيين ، وسردنا تفاصيلهما .

وبمناسبة قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام في كتابه : « المفتى » في مبحث « قد » - يمنع وقوع « لا » النافية بعدها ، فاصلة بينها وبين المضارع ، ويشترط أن يكون المضارع بعدها مثبتاً . وهذا الرأي يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، ويتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين .

لكن صاحب « لسان العرب » نقل في مادة : « ذام » مثلاً عربياً فصيحاً نصه : « قد لا تعدم الحسناء ذاماً » كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه : « الأمثال » ، المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للبيداني (في ص ١١٧ ج ٢) مثلاً آخر قديماً نصه : « قد لا يقاد في الجمل » ورأيت في بعض الشعر الجاهل وغيره من فصيح الكلام الذي يحتاج به وقوع المضارع المنفي بالحرف « لا » مسبوقة بكلمة : « قد » مباشرة (أى : أن الحرف « لا » الثاني توسط في ذلك الكلام العربي الصحيح بين « قد » والمضارع) . وقلنا في الجزء الأول (م ٤ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي المتعسف الذي لا يثبت على التحصيل .

ومن الأدلة أيضاً ورودها في شعر الأحنف ميسون ، وهو جاهل أدرك ظهور الإسلام في بيت له (من قصيدته التاسعة والمشرية بالصفحة ١٩٥ من ديوانه) ونصه :

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْني وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحُسْنَاءُ ذَامًا . . .

وفي بيت آخر لقيس الجعفي - وهو جاهل - ، وقد نقله الأحمدي في كتابه : المؤلفات ص ١٢٣ ، ونصه :

وَكُنْتُ مَسْجُودًا فَيَنْسَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحُسْنَاءُ ذَا مَا . . .

وكذلك في بيت للنسر بن تولب - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطي في شواهد المفتى ، ص ٩٦) .

وَأَحْبَبُ حَبِيبِكَ حَبًّا رُوَيْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرَمَا . . .

وهذه الرواية توافق رواية « منتهى الطلب » في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ، ورقمها بين المخطوطات الأدبية : (١٢٩٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع بصحة الاستعمال السابق في غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد في الحكم بصحة قول ابن مالك هنا - وهو الإمام الثقة : « والمصروف قد لا ينصرف . . . » وصحة من استعملها قبله بمئات السنين من مناطق العرب الذين وضعوا « سوراً » للقضية الجزئية نصه : « (قد يكون وقد لا يكون) » ومن استعملها بعده من علماء النحو وغيره في كثير من أساليبهم ، كالأشعري في الجزء الثاني ، باب : « الاستثناء » عند الكلام على الأدوات : « ليس ، وخلا » حيث يقول ما نصه : (... لأنه قد لا يكون هناك فعل . . .) اهـ وكذلك في باب -

زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات ^(١) .

الأولى : أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة . لوجود سبب المنع في حالتها - بشرط ألا تكون مضافة ولا مقرونة بأل ، كما عرفنا - ومن أمثلتها :

معد يكرب - طلحة - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر - يزيد . . . ونحوها مما نحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع في تصغير ولا تكبير .

الثانية : أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة . وتصرف وهي مصغرة ، نحو : عُسْر - شُسْر - سِرْحَان ^(٢) - أَرْطَبِي ^(٣) - جنادل . . . أعلاماً . فإن تصغيرها على عُمَيْر - شُمَيْر ^(٤) - سُرْبَجِين - أَرَيْط - وَجْنِيدِل ^(٥) - يزيد سبباً لازماً لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن الفعل في شُمَيْر ^(٦) . وعدم وجود الألف الزائدة في سُرْبَجِين ، وعدم وجود ألف الإلحاق في أَرَيْط ، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع في جَنْيِيدِل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة . وتصرف مكبرة . ومنها : تَحْلِيء ^(٧) .

= النصف المشبهة (ج ٣ ص ٤) حيث يقول : (إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كظاهر القلب . . . وقد لا تكون . . .) ١ وكذلك غياء الدين بن الأثير - ومكانته القوية والأدبية والبلغية لا تجحد - حيث يقول في كتابه : « الجامع الكبير » ، في صناعة المنظوم من الكلام ، والمشور - ج ١ ص ٤٨ طبعه المجمع العلمي العراقي - ما نصه : (. . . والناظم قد لا يجهت ذلك . . .) ٢ ١
وقد أصدر مؤتمر المجمع اللغوي (المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١) قراره الحاسم بعد التثبت والتحصيل بجواز إدخال « قد » على المضارع المنقح بالحرف « لا » .

(١) هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضموه ، هو : أن كل مصغر لم يؤدب تصغيره أحد سببه فهو نكير منصرف ، وإلا فهو منصرف . (٢) من معانيه : اللبيب ، والأسد .

(٣) أصله فوج من الشجر . (٤ ٤ ٤ ٤) تصغير قرطيم .

(٥) أصله الخمر أو الخمر على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذي حول منابت الشجر .

انظر الحكم التي يتصل بهذه الكلمة في رقم ١ من هامش ص ٢٧٠ -

— تَوَسَّطَ ^(١) — تَهَيَّأَ ^(٢) . تُرْتَّبُ ^(٣) ؛ فتصغيرها : تُحَيَّلُ ^(٤) — تُوَيِّسُ —
 تُهَيِّئُ — تُرْتَّبُ . وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع :
 « تُسَيِّطِرُ » فتمنع للعلمية ووزن الفعل ، ولم تكن قبل التصغير مستحقة للمنع
 فكفله لها . وهذا بشرط ألاّ تجيء ياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها ؛
 فإن جيء بالياء وجب التنوين . نحو : تُوَيِّسُ وتُهَيِّئُ . . . ؛ لفقد
 وزن الفعل . . .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة ، فإذا صُغرت
 تحتم المنع : نحو : دَعَدَ — جُمِّلَ ، وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع
 وعدمه قبل التصغير ^(٥) . أما بعده (دُعِيْدَ — جُمِّلَ . . .) فيجب منعها .

• • •

(١) مصدر تَوَسَّطَ

(٢) اسم هَائِر . (بكسر أوله وثانيه وثالثه) .

(٣) الشراء الختم الثابت . (وضبطه : على وزن قَنَعَدَ ، أو جَنَدَبَ) .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٧٠ .

(٥) أما جواز المنع الفعلية والثانيتين ، وأما جواز الصرف فلازم علم ثلاثي ، ساكن الوسط ، غير

مثنوي من مذكر المؤنث ، وغير أعجمي — طبقاً لما سلف في ص ٢٣٨ ب — .

إعراب الفعل المضارع

١ - نواصبه

الأفعال ثلاثة : « ماضٍ ، وأمر » ، وهما مبنيان دائماً . و « مضارع » ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً « نون التوكيد » ؛ فيبنى على الفتح ، أو « نون النسوة » فيبنى على السكون . وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً ^(١) .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بحازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هي التى يتجرد ^(٢) فيها من الناصب والحازم ؛ فلا يسبقه شئ منهما ؛ سواء

(١) سبق (في ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرها في الأفعال... كما سبق هنا (في ص ١٦٧ م ١٤٣) الكلام على نون التوكيد ، وأحكامهما ، وآثارهما ، واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجة كل... أما نون النسوة فاتصالها به مباشر في كل حالاتها .

(٢) للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع ؛ أحر التجرد - والتجرد علامة عدمية - أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى في أوله... أم... ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه... وهذه المعركة الجديّة لا طائل وراءها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها .

أما حقيقة الأمر فهى أن العرب رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك ، وأن المحدثين تابعوا العرب في ملكهم ، وساكوم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع ؛ أحر عدى أم غير عدى ؟ ويقضيها الجدل ومتابعة ركب الحياة الحضريّة يملونها وفنونها أن نوجه الجهد - ولو كان يسيراً - إلى جلائل الأمور .

إن نظرية « العامل » التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقريّة ؛ وطالما امتدحناها ولم نتكر من أمرها إلا للتصّف - بغير داع - في تطبيقها . وهذا هو العرّض المريب في جوهرها النفس (كما أشرنا في ص ٤٥ م ٦ ج ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرّض في مناسبات مختلفة ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص سعدنا الثمين... ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً ؛ كالفعلين : « يُسَىُّ وَيُسْتَلَى » في قول الشاعر :
 وَأَقْتَلُ دَائِرَ رُؤْيَا الْعَيْنِ ظَالِمًا يَسَىُّ ، وَيُسْتَلَى فِي الْحَافِلِ حَمْدُهُ
 فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه ^(١) . وهذا الباب معقود
 للكلام على الأدوات التي تنصبه ، وكلها حروف ، وهي :
 (أنْ - لنْ - إذنْ - كى) - (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية -
 واو المعية) . فهذه تسعة . وزاد بعض النحاة حرفين ؛ هما : « لام التعليل » ،
 و « ثمَّ » ؛ الملحقة ^(٢) ؛ واو المعية ، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفاً .
 وكل حرف منها يُخلص زمن المضارع للمستقبل المحض ^(٣) .

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو
 مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها ، وإنما الذي ينصبه هو : « أنْ »
 المضمرة وجوباً بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفي يبيع توسط « كى » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل
 والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوباً بـ « كى » ، لا « بأنْ » المضمرة ،
 وسيجىء ^(٤) بيان هذا كله في موضعه المناسب من الباب .

(١) يقول ابن مالك في رفع المضارع في باب منواته : « إعراب الفعل » .

رَفَعَ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَسَعَدُ - ١

(٢) في المذهب الكوفي . والكلام عليها في ص ٣٨٥ .

(٣) في الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤) . تفصيل الكلام على أنواع الزمن في المضارع .

(٤) في ص ٣٠٠ .

زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد)، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوة) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟ .

الأحسن الأخذ بما رأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول ، تابع له (كأن يكون الثانى معطوفاً على الأول ، أو توكيداً لفظياً له ، أو بدلاً منه) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع .

أما إذا كان المضارع المبني غير مجرد - لوقوعه بعد ناصب أو جازم - فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم^(١) إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجرى بعده ، تابعاً له ؛ (معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً . . .) لأن مراعاة المحل واجبة فى هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون العلامة الإعرابية فى التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحلّية فى المتبوع : فمثال المضارع المبني على الفتح فى محل نصب : (... إذن لأصحابين الخائن ، ولا أرافقه) . فالفعل : « أصحاب » مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : « إذن » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه . . .

ومثال المضارع المبني على الفتح فى محل جزم : (لا تخافن إلا ذنبيك ، ولا ترجون إلا ربك) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ الحمد والـ علياء فى كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف - ترجو - تحسب - مبنية على الفتح فى محل جزم . « لاء » الناهية .

ومثال المضارع المبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة - إما في محل نصب وإما في محل جزم على حسب الأداة التي قبله - قول بعض المؤرخين في وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن في الحروب ، كما تشترك فِرَق المتطوعات اليوم . ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ . وأنتى لمن أن يتركهنه ، والدين والنشأة العربية الأصلية خير عاصم للحرائر ؟ .

فالمضارع « يهمل » - مبني على السكون في محل جزم بالحرف « لم » . والمضارع « يترك » مبني على السكون في محل نصب بالحرف : « أن » .

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل جزم ، وهكذا بقية التوابع . فلإعراب المضارع إعراباً محلياً أثر في توابعه وفي المعنى .

(ح) لا يعتبر المضارع ساكناً إذا كان سكون آخره عارضاً بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالي ثلاث حركات في آخره مباشرة ، أو في آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءاً منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صورته تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتوالية المتحركة . فيقولون : - يستمتع - بسكون الميم في المضارع : « يستمتع » مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمرُكم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ؛ بسكون الراء في آخر المضارع « يأمر » ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ؛ وهذا هو ما يعيننا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية ، وفزيد : أنه سكن للوقف ؛ أو للتخفيف ^(١) ومثل هذا السكون لا يراعى في التوابع .

• • •

(١) سبق بيان شامل عن « سكون التخفيف » : في ج ١ م ١٦ ص ١٨٠ منه الكلام على : « موانع الإعراب التقديرى » ، وأشهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الأصلية .

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

— الأول : « أن » المصدرية ^(١) المحضة الناصبة للمضارع . وعلامتها اجتماع أمرين معاً : (أن تقع في كلام يدل على الشك ^(٢) ، أو على الرجاء والطمع) ^(٣) ، (وأن يقع بعدها فعل) . — فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا في كلام يدل على الرجحان ^(٤) ، ولا تدخل على غير فعل — . فمثال وقوعها بعد الشك : (أى الأمرين أجدرُ بالعاقل ، أن يدارى السفه أو أن يقاطعه ؟ فلقد عجز الرأي الحكيم عن ترجيح أحدهما) . ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) ، وقول الشاعر :

المسرءُ يأْمُلُ أن يعيـ شـ ، وطولُ عيشٍ قد يضره

فأما التي تقع في كلام يدل على اليقين فهي « المخففة من الثقيلة » ^(٥) نحو : اعتقد أن سينتصر الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . ، أى : أنه سينتصر
وأما التي تقع في كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدرية ناصبة المضارع ، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ نحو : (من غره شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسأله الدهر — فقد عرض نفسه للمهالك) .

(١) « أن » حرف متعدد الأنواع ، وتستجىء إشارة لأنواعه بلخصة حوزة — في ص ٢٩٠ — ومنها :
« أن المصدرية » : ويصح أن يقال : « أن » المصدرية ، أى : الحرف المصدرية . كما يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة ، وغيرها . (انظر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٧١) .
(٢ و ٣) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحاً في الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت والتحقق سلباً أم إيجاباً . والشك هو : استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والجزم بثبوت الشيء أو بنبهه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما . وظن أو الرجحان : هو قلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل قلباً لا يصل إلى حد اليقين — وقد سبق الكلام على هذا ، في ج ٢ م ٦ ص ٥٠٠ أول باب : « ظن وأخواتها » — .
(٤) أى : الأصل .

(٥) سبق البيان الشافي عنها في المكان الأنسب (ج ١ ص ١٥٠ م ٥٥٠ باب : « إن وأخواتها ») لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع . ويحى لها بيان مناسب في ص ٢٩٠ .

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التي تنصب المضارع . كقول الشاعر :
أنت أجي ما لم تكن لي حاجة ؟ فإن عرضت أيقنت أن لا أخالبا
.. أي : أنه لا أخالبا .

أهم أحكامها :

١ - أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق^(١) . وإذا دخلت على الماضي لا تنصبه لفظاً ، ولا تقديرأ ، ولا محلاً - لأن الماضي لا ينصب مطلقاً - ولا تُغَيَّرُ زمنه . وإنما تركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله .

وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوباً ؛ لفظاً ، أو تقديرأ ، أو محلاً ، وخالفت زمنه للاستقبال - كالأشأن في كل نواصبه - كقولهم : (خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختاراً ، بدل أن ترضى به قهراً واضطراً ؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ؛ وذلة الغلوب على الأمر) .

٢ - أنها لا بد أن تُسبك مع الجملة الفعلية - المضارعية وغير المضارعية - التي تدخل عليها سبكاً خاصاً يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغني عن « أن » وما دخلت عليه ؛ ويعرب على حسب حاجة الجملة : فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبرأ ، أو ساداً مسدّ المفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق^(٢)

ومن الأمثلة قولهم : (من البرّ أن تصل صديق أهلك . ومن أحبّ أن يصل أباه في قبره فليتصل لإخوان أبيه من بعده) . . . ، وقولهم : (أدرك السَّبَّاق غايته ، بعد أن أحسن الوسيلة إليها)

(١) أما دخولها على الأمر والنهي فيجوز الكلام عليه في « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٩٧ .

(٢) سبق (في ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التي لا تتحقق في المصدر الصريح ، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية ؛ لأهميته . وأوضحنا هناك - وفي ج ٢ باب المشتق م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المشتق « بإلا » - أهم المواضع التي يقع فيها المصدر مؤولاً بدون حرف سايب ، كالتي بعد همزة النسوية أو نوع خالص من القسم .

٣ - أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه اتصالاً مباشراً^(١)؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ؛ أو الزائدة ؛ فالأولى نحو :

وإن افتقادی واحداً بعد واحد دليلٌ على ألا^(٢) يتدوم خليلٌ

ونحو : ما أعجبَ . ألا^(٣) يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية : نحو قوله تعالى : (لَيْسَ لَكَ عِلْمٌ أَلِ هَؤُلَاءِ الْكُتُبُ أَلَّا يَتَمَذِّبُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...) . أى : لأن يعلمَ أهل الكتاب^(٤) ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسدت .

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها « أن » المذكورة^(٥) . فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل - مثلاً - على مضارع وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها - وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينها أجنبي - وهو الذي يجيء من جملة أخرى - ؛ ففي مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا تبغى بها بدلاً ولو احتملت في سبيلها المتاعب ، ولاقيت المشقات) - لا يصح في كلمة أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أن » السالفة^(٦) .

(١) فلا يصح الفصل بينها بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على « لام المحمودة ») ولا بسواها إلا كلمة : « لا » النافية ، أو الزائدة . وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٢ و ٣) هنا : « أن » مدخنة في « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أن لا - وسيجيء الكلام على كتابتها في ص ٢٩٨ قسم « ب » من الزيادة . -

(٤ و ٥) الجملة التي تدخل عليها « أن » تسمى : « صلة أن » (كما عرفنا في الجزء الأول ، باب « الموصول » عند الكلام على الموصولات الحرفية . م ٢٩ ص ٣٦٨) . ويستاد هذه الآية لمناسبة أخرى في ص ٢٨٥ .

(٦) لهذا يمنع في مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) - إعراب : « الولد » اسماً تسمى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبي عن الجملة التي دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » في قوله تعالى : « عسى أن يعطيك ربك مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يعطى » . أما مع إعراب : « مقاماً » مصدرأً لفعل محذوف (أى : تقوم مقاماً) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا في الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ في باب الموصولات الحرفية ، وفي باب عسى وأحوالها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء) .

٤ - أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - في الرأي السديد - سواء أكان المعمول مفعولاً أم غير مفعول ، كقول شوقي : (عليك أن تلبسَ الناسَ على أخلاقها ، وليس عليك ترفيع أخلاقها^(١)) . فلا يصح : عليك - الناس - أن تلبسَ على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك - على أخلاقها - أن تلبسَ الناس^(٢) . . .

٥ - أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (والوالداتُ يرضعنَ أولادَهُنَّ حولينِ كاملينِ لمن أرادَ أنْ يُتمَّ الرضاعةَ) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

٦ - أنها تمتاز - ومثلها : كى عند الكوفيين - بنصبها المضارع ظاهرة ، أو مضمرة^(٣) ، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

...

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً : ومواضع لإضمارها وجوباً ، ومواضع لجواز الأمرين . وفيما يلي البيان^(٤) .

(١) فيجب إظهارها في موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و « لا » سواء أكانت « لا » نافية أم زائدة ، فقال الأولى قول العربي : إني أنتصر للعرب ، لشكلاً^(٥) يطمع فينا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإني لأتركُ قبحَ الكلامِ لِشَلٍّ أجاب بما أكرهُ

(١) جمع : خَلَقَ ، وهو : الثوب الهال القديم .

(٢) ولا صلة لهذا الحكم بصحة تقديم الخبر الذي مبتدؤه « مصدر مؤول » كالذي في قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرِّ أن يرى علواً له ؛ ما من صداقته بدُّ

فقد تقدم الخبر (من نكد ...) على المصدر المؤول المبتدأ (أن يرى ...) وهذا جائز .

(٣ و ٤) في ص ٤٠٢ السبب في إضمار « أن » وجوباً وجوازاً .

(٥) هذه الهمزة هي همزة : « أن » أما لو أنها قد غمغمت في : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛

طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجيء البيان في « ب » من ص ٢٩٨ -

ومثال الثانية قول الله تعالى : (لَيْسَ لَكَ^(١)) يعلم أهل الكتاب ألا يتقَدِّرون على شيء من فضل الله) : أى : ليعلم أهل الكتاب . . . - كما سبق^(٢) - .

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من ستة أحرف : (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية - واو المعية) ، وكذا بعد : « ثُمَّ » المملوكة بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . وإضمار أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر . ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة ، نحو : اقرأ التاريخ لتستمتع بعجزه ومواعظه ، أو : لأن تنتفع^(٣) ، وقول الشاعر :

إن أذاك الحق من يسى معك ومن يضر نفسه لينفعك
ومن إذا صرف زمان صدحك بدد شمل نفسه ليجمعك

فيصح - في غير الشعر - لأن ينفعك - لأن يجمعك . . .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعايل^(٤) وهى التى بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » فإ بعدها - فى الأغلب - علة لما قبلها فى الكلام المثبت^(٥) ، كالأمثلة السابقة .

وقد تكون أصلية لبيان العاقبة (وتسمى : « لام الصيرورة » أو : « لام المال » ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية

(١) هذه الهزة هى هزة : « أن » أما نونها فمدغمة فى : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ، طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجىء البيان فى « ب » من ص ٢٩٨ -

(٢) فى ص ٢٨٢ .

(٣) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منى ، فإن سبقها وجب إضمار « أن » - كما سيجىء فى مواضع اللوحىب ، ص ٣١٧ -

(٤) تختلف لام التعايل فى معناها وحكمها عن لام الجميد . وسيأتى للكلام على هذا فى ص ٣١٧ و ص ٣٢١ .

(٥) وقد تسمى : « لام » كى » ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعليل محلها . (انظر ص ٣١٧ و ٣٢١) .

جزائية له) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (فَاَتَّخَذَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا . . .) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربيته في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . ، وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتتحقق بدلا أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة (النتيجة) والمآل الذي صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهي الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه :

أريدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ؛ فكأنما تَمَشَّلُ^(١) لى ليلتى بكل سبيل

فالمضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من « أن » المقدرة جوازاً بعد اللام ، ومن الجملة المضارعة بعدها ، وهذه اللام زائدة بينهما .
والتقدير : أريد نسيان ذكراها^(٢) ، والأصل أريد لأن أنسى .

(١) أى : تتشل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفاً .

(٢) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مژولاً ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر في الرثاء :

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه فطيب تراب القبر نَمَّ على القبر
أى : أرادوا إخفاهم قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المژول . ومثله :

أراد الظاعنون ليحزنوني فهاجوا صدع قلبي ؛ فاستطارا
ومثله :

ومن بك ذا عظم صليب رجاء به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
أى : رجاء كسر عود الدهر به . . . ومثل :

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد
أى : أجار مسلماً ومعاهداً . فاللام في هذه الأمثلة وأشباهها - زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير ، أو المصدر المژول كبقية الأمثلة . واعتبار هذه اللام زائدة داخلية على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسماً محذوفاً قبلها . على أن زيادتها في البيت الأخير الذى يستشهد به النحاة موضع شك ؛ لما قلتمناه عند الكلام عليه في باب : « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ - حيث الموضع الأنسب لتفصيل الكلام على أحوال لام الجر وأحكامها ومعانيها .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كى » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » وإظهارها ؛ كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة ؛ فالموضع الصالح لإظهار « أن » وإضمارها صالح جوازاً للأمرين عندهم فى « كى » . ويسمون لام الجر التى قبلها : « لام » التعليل « أو : « لام كى » وهذا الخلاف لا أهمية له ، بالرغم من كثرة استعمال « أن » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ويليه المضارع مباشرة هى : (الواو - الفاء - ثم - أو . . .) بشرط ألا يذل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أن » ؛ (كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثم » ، وكالتعليل ، والغاية ، والاستثناء مع : « أو » ^(١) . . .) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ^(٢) ، جامداً محضاً (أى : اسماً خالصاً من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً ^(٣) أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أن » والجملة المضارعية بعدها .

فثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحاً : تعب وأحصل رزق خيراً من راحة وأمد يدي للسؤال .

وقول القائل :

ولُبِسَ عباءةً وثَقَرَتْ عيني أحبُّ إلى من لُبِسَ الشُّفُوفِ ^(٤)

ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخلُ فى الصحراء ويفنى البدوى لم يجد قوته ، ولولا الآبارُ وتسقيته لم يجد شرابه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنأتى الكتب فاستفيد منها ، كإقتنائى الحديقة اليانة فأنتفع بآثارها ورياحينها . . .

(١) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٧٢ .

(٢) وهذا هو الأغلب . ولا مانع من نصيده أحياناً . طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٢٩ .

(٣) غير مؤول ولا متصيد .

(٤) جمع : شَفَّ (شدة الفاء ، مع فتح الثين وكسرها) وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته كالحرير الغال ونحوه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر : إن البحر فأفكرَ في عجائبه ، كالقمر فأطلقَ
خواطري وراء أُمراءه .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع في الأمر ثم
يُصلَح ، كالإهمال فيه ثم يُتدارك ، كلاهما معيب ؛ بضاعف الجهد والعناء ،
ويضعف الأثر .

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أعتمدَ على نفسي في
رعايتها لى من خير الوسائل للنفى ، وإن المال ثم يساء التصرف فيه لهُ أشد دواعى
الشقاء .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو
يتداركته ؛ وإنما رضاه بالكمال ، أو يقترب منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يسحُول البعد دون اتصالنا .
فعمدنا البريد والبرق أو يبادرُ أحدنا بزيارة أخيه . . . وهكذا .

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمرة
جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن - المضمرة جوازاً ، أو الظاهرة -
وما دخلت عليه معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدرأ صريحاً ، أو اسماً جامداً
غير مصدر . ولا بد - مراعاة للأغلب - أن يكون المعطوف عليه مذكوراً في الكلام ؛
أ فلا يصح أن يكون محذوفاً ولا أن يكون - في الأغلب ^(١) - متصيداً متوهماً .

فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح - بأن كان فيه معنى الفعل ، كالمشتقات
العامة - لم يصح النصب ، نحو : الصارخة فيتألمُ العاقلُ هي النادبة . فالفعل :
« يتألم » واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهى اسم غير صريح
إذ هى من المشتقات العامة ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ،
من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل في الصلة أن تكون جملة ، فكلمة
صارخة بمتزلة : « تصرخ » فكان التقدير : « التى تصرخ » ، فلما جاءت « أل »

(١) قد يكون متصيداً ، أحياناً - كما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، وكما يحى .

الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف في المواضع السابقة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار «أو» في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك^(١) .

• • •

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والجائز ، والإظهار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن :

وبَيْنَ « لا » ، وَلَامِ جَرِّ التَّزِمِ إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةٌ . وَإِنْ عَلِمَ ... - ٧
« لا » ، قَبْلَ « أَعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا » - ٨

أي : يلزم إظهار « أَنْ » الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها ولام الجر . فإن علمت « لا » فاعل « أَنْ » مظهر أو مضمر ؛ لأن الأمرين جائزان .

ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إظهارها وجوباً وساقى في ص ٣١٢ .

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار « أَنْ » الناصبة وإظهارها - جوازاً ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذي ختم به الباب :

وإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ مُعْطَفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٌ - ١٨

- وصحى له إشارة أخرى في ص ٣٩٧ حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك -

يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من راحة الفعل . - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذي شرعناه - نصبت « أَنْ » ثابتة في الكلام أو منحذوفة ؛ (بمعنى : مقدرة) ولم يذكر شيئاً من حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات .

ويلاحظ أنه قال : تنصب « أَنْ » فأورد من « أَنْ » الكلمة ، ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ حل إرادة الحرف « أَنْ » . (انظر رقم ١٥ من هامش ص ٢٨١ - هامش ص ٣٧١) .

زيادة وتفصيل :

(١) من المفيد سرد بقية أنواع : « أن » يلحياز مناصب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفة ؛ عرضاً تتبّين به وجوه المشابهة والمخالفة .
والأنواع خمسة :

- ١ - المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوباً ، وقد سبق الكلام عليها^(١) .
- ٢ - المخففة^(٢) من الثقيلة - وهي من أخوات « إن » - وتعرف بعلامة من أربع :

(١) أن تدخل مباشرة على فعل جامد^(٣) ، أو على حرف غير « لا » ؛ كقوله تعالى : (وأنّ ليس للإنسان إلا ما سعى) ، وقول الشاعر :

أجيدك ، ما تدرين أنّ رُبّ ليلة كأنّ دُجّاجها من قُرونيك يُنشَرُ

(ب) أو : تتّحَق في كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثابت .

مثل : « أبين » ، ومثل : « عليم ورأى » إذا أفادوا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت . ويدخل في هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : « اعترف » ، بمعنى : عليم وأقرّ ، وكذا : « خاف وحذّر » ، - عند سيبويه وأصحابه - وما بمعناها إذا كان الشيء المخوف أو المحذور متيقناً . ومن الأمثلة قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه أيقنت أن سيكون بدرأ كاملاً . . .
ومثل : أعلم أنّ سيكون الجزاء على قدر العمل . وقول الشاعر ينصح :

(١) في ص ٢٨١ .

(٢) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . - وقد سبق إيضاحها في الموضع الأنسب ، ج ١ م ٥٥ ص ٦١٠ - أما المصدرية ثنائية أصلاً وحالاً .

(٣) مثل : ليس - عسى - . . .

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا أن سوف تلقون خزيًا ظاهر العار

ومثل : يفرّ الشريف من الإساءة والتقصير ؛ مخافة أن يحاسبه الضمير .
وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف « لا » فى قول الشاعر :

تيقنت أن ربّ امرئ خييل خائئاً أمينٌ ، ونحو أن يُخال أميناً

(ح) أو : تكون داخلية على جملة اسمية مسبقة بجزء من جملة — لا بجملة كاملة — فيكون المصدر المؤول من « أن » المحففة وما دخلت عليه متممًا للسابقة ؛ كقوله تعالى : (وأخبر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)^(١) ، فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « أخبر » . وكقول الشاعر :

كنى حزناً أن لا^(٢) حياة هنيئة ولا عمل يرضى به الله ، صالح . . .
فالمصدر المؤول فاعل للفعل : كفى .

(د) أو : تكون داخلية على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأن هيا لك حياة سعيدة .

وأم أحكامها :

أنها من أخوات « إن » ؛ فت نصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل فى أغلب الأحوال .

ومن أحكامها : أنها تُسبّك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ، (أى : يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو ساد مسد المفعولين . . . أو . . .) .

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التى عرضناها بأمثلتها فى مكانها الأنسب^(٣) .

(١) معاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٥ .

(٢) إذا وقعت « لا » بعد أن المحففة يجب فصلها كتابة — كما سيظهر فى « ب » من ص ٢٩٨ .

(٣) ج ١ ص ٦١٦ م ٥٥٥ ، ص ٢٩٨ م ٥٨٣ ، ص ٥٢ م ٥٨٣ .

٣- الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة لا تنصبه ؛ وهي الواقعة في كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها أحد الأفعال الآتية : (ظن - خال - عليم ، التي بمعنى : ظن - حسب - حجا ...) فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل فعل من هذه الأفعال - وما شابهها - على أحد الاعتبارين السالفين .

أما « أن » الواقعة في كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل - فليست إلا « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وجوبا - كما أسلفنا ^(١) - فإن أجرى الظن مجرى اليقين تأويلا ، جاز الأمران ، وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أحسب الناس أن يتركوا) أو يتركوا ...

٤- الزائدة : وهي التي يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ؛ إذ لا عتمل لها على الأصح ، وإنما أثرها معنوي محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيدُه ؛ كالشأن في الحروف الزائدة المهملة ، طبقاً للبيان الخاص بهذا في صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف (وتقع - في الغالب - بعد « لَمَّا » الحينية ^(٢)) كالتي في قوله تعالى : (فلما أن جاء البشيرُ لِقاهُ على وجهه ، فارتدَّ بصيراً) . والي في نحو : أجببُ الصارخُ لَمَّا أن يكون ^(٣) مظلوماً . برفع : يكون .

(١) في ص ٢٨١ .

(٢) « لَمَّا » الحينية ، هي التي بمعنى : حين ، وقت . وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥ .

(٣) وقوع المضارع بعد « لَمَّا » الحينية جائز ، ولكنه قليل . ولهذا الحكم بيان ذكرناه في الجزء الثاني وهو بيان مفيد ، لا غنى عن الرجوع إليه ؛ لأهمية ، ولما حواه من مرد أنواع جواب « لَمَّا » - (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : « لَمَّا » - حيث قلنا هناك :

قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع « أن » .. ومنها « الزائدة » ما نصه : (الزائدة هي للتالية « لَمَّا » نحو قوله تعالى : « فلما أن جاء البشير ») ... ١ كلام الأشموني .

وهنا قال الصبان : (قوله نحو : فلما أن جاء البشير ...) وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع . فارضى ١ هـ كلام الصبان فقلا عن الفارضى .

وهذا النص صريح في جواز دخول « لَمَّا » على المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأن الزائدة ، والمعجب أن الصبان يأتي به هنا جلياً واضحاً ليكل ما فات الأشموني ثم ينسب هذا في الجزء الرابع أول باب : « الجوازم » عند الكلام على « لَمَّا » البخارية ؛ فقد احترز الأشموني فوصفها بأنها أخت « لم » وقال هذا الاحتراز

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :

ويوما تَوَافَيْنَا ^(١) بوجه مُقَسَّمٍ ^(٢) كأن ظبية تعطو ^(٣) إلى وارق ^(٤) السَّلَمِ ^(٥)

أو بين « لَوَ » وفعل مذكور للقسم ، كقول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوَ التَّقِيمُنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

أو بين « لَوَ » وفعل للقسم محذوف ، كقول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوَ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ ^(٦) . . .

ومن الزائدة أيضاً — في رأى بعض النحاة — الواقعة بعد جملة مشتملة على القول وحروفه نصّاً ؛ مثل : قلت للمتروك : أَنْ أَقْدِمَ . . . ، عند من يُصَوِّبُ هذا

= لإخراج « لما الحينية » ولما الاستثنائية « لأن هاتين لا يليهما المضارع . فيقول الصبان تعليقاً على هذا وتأيداً له ، ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منها » . ا هـ . فهو يكتفى بهذا ، ساكتاً عما قاله الأشموني من أن المضارع لا يجيء بعد « لما الحينية » « ولما الاستثنائية » . وهنا احتمال آخر ولكنه ضعيف ؛ هو أن يكون المراد من منع دخول « لما الحينية » على المضارع هو دخوله المباشر بغير فاصل بينهما من « أَنْ » أو غيرها .

وكذا نرى هذا في باب « الجوازم » فيه أيضاً في باب « جمع التكسير » — ب — — عند الكلام على صيغة : « فَعُولٌ » وأطرادها ؛ وبيت ابن مالك : « وَيَقْرَأُ فَعْلًا ، » نحو : كبد . . . » حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب : « ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل ، فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المفرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم أطراده غالباً بقدر ، أو نحو : قل . . . أو تذر . . . » ا هـ وهنا قال الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ .) تركيب فاسد ؛ لأن « لما الحينية » لا تدخل إلا على ماضى .

ا هـ كلام الصبان . وفي كلامه هذا مجال للاحتيال للسالك الضعيف .

فيأى الرايين نأخذ ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل كثيراً من الآخر الذى منه أكثر النحاة .

(١) تَأْتَيْنَا . (٢) جميل حسن .

(٣) تمد عتقا وتيمله . (٤) وارق : أى : به أوراق .

(٥) السَّلَم : شجر . (٦) الشريف كريم الأصل .

التركيب ، — كما سيجيء هنا في الكلام على المفسرة^(١) — وقد وردت زيادتها بعد « إذا » في قليل من المسموع الذي لا يقاس عليه .

٥ — الجازمة . وهي لغة لإحدى القبائل العربية^(٢) ؛ نحو : أواصل العمل إلى أن يكتمل* ، أو : أن ينته وقته . والأفضل إهمال هذه اللغة اليوم ؛ منعاً للخلط والإلباس .

٦ — الضمير :

تكون « أن » ضميراً للمتكلم عند بعض العرب — بمعنى : « أنا » ؛ فيقول : أن جاهدت في الله حق الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب مذيلة ببعض حروف تدل على فروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل^(٣) ؛ نحو : أنت — أنت — أنت — أنت — أنت — أنت — أنت — أنت .

٧ — المفسرة :

وهي حرف مهملة^(٤) . والغرض منه : إفاضة التبيين والتفسير ، مثل : « أي المفسرة » فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال « أي » محل « أن » .

ولا تكون « أن » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .

ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر .

(ومن الشرط الثاني يتبين أن الذي يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما الحرف

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٩٥ ، الآية ، ثم ص ٢٩٧ وفي هذه الصفحة نوع آخر من الزائدة .

(٢) عرض بعض النحاة لها أمثلة من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة قوية . ولكن صحتها وبساد تلك الأمثلة لا يقدحان في الأمر الواقع ، وهو وجود قبيلة عربية تجزم بالحرف : « أن » .

(٣) سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفة في الباب الخاص بالضمير — ص ٩ —

(٤) لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل .

« أن » ف مجرد أداة ، أو آلة ، أو رمز ، ففي الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية .

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرة لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعدباً ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقدراً . فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى ، أن اقلديه فى الثابت فاقده فيه فى اليم ...) « ما يوحى » هو عين « اقلديه فى اليم » معنى ... ، والمقدر كالذى فى قوله تعالى ^(١) فى قصة نوح : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلئلك ...) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة ، والمعنى ^(٢) : أوحينا إليه لفظ : « اصنع » .

وإن لم يكن الفعل متعدباً فالجملة التفسيرية لا عمل لها — كما سيبنى .

فلان لم يسبقها جملة كاملة كانت — فى الغالب — مخففة من الثقلية ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا ينأى التفسيرية ؛ لأنها لخص التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف ^(٣) .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل ^(٤) — كما سبق ^(٥) عند الكلام على « أن » الزائدة — .

(١) فى سورة : « المؤمنون » (وبتعاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٧) .

(٢) انظر ص ٢٩٧ .

(٣) فى : (-) من ص ٢٩١ .

(٤) جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناسبة للمضارع ما نصه : وقلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول [يريد : من غير أن] وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فى تفسيرية ، بل زائدة . وجوز للزخشري فى قوله تعالى : « [ما قلت لم إلا ما أمرت به أن اعبدا الله] اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : وقلت « بأمرت . واستحسنه فى المعنى . قال : وعلى هذا فمضى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره » . ا . هـ . هذا ، وفى الصفحة التالية ما يتم الموضوع ، ويزيده بياناً .

(٥) فى ص ٢٩٣ .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع محيىء «أن»؛ فلا يقال: «أرسلت إليك ما يليق: «أن» مدحاً». فيجب حذف: «أن» أو الإتيان بكلمة: «أى المفسرة».

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي «مصدرية». لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم، ولو كان الاسم مصدراً مؤوَّلاً؛ كالمثال السابق، وهو: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلأك...). إن جعلنا التقدير: فأوحينا إليه بصنع الفلأك... على معنى: وأشرنا إليه (أى: عليه) بصنع الفلأك. ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف.

بقى شيء هام؛ هو: إعراب الجملة الراقعة بعد «أن» المفسرة. قال صاحب المعنى: (الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً). ولكن الصبان في حاشيته ناقش هذا عند الكلام على «أن» المفسرة. وقال: إن الجملة المفسرة التى لا محل لها من الإعراب هى الجملة التى ليست فى معنى المفرد، كالتى فى مثل: (محمدأ أكرمته) إذ الأصل: أكرمتُ محمدأ أكرمته — أما التى تفسر المفعول بعد «أن» — فالظاهر أنها فى محل نصب، تبعاً لما فسرته؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ، فيحل المفرد محلها. ثم أبعد الصبان رأيه هذا بكلام نقله عن بعض المحققين.

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها؟ أن تكون مفعولاً مثله، أم بدلاً، أم عطفاً بيان؟

تكون بدلاً أو عطفاً بيان؛ لأن البديل والبيان هما الازدان يسيران التفسير ويناسبانه؛ (كما سبق فى بابهما ج ٣ ص ٩٩ م ١١٧... وص ٤٨٦ م ١٢٣... وشيء آخر هام أيضاً:

إذا جاء بعد «أن» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة: «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل، جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية. وجزمه على اعتبارها ناهية، و«أن» فى الحالتين مفسرة^(١)، وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية، و«أن»

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — تكون الجملة بعدها مفسرة الجملة قبلها، لعدم وجود مفعول ظاهر =

مصدرية^(١). فإن حذف « لا » امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب .

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار « أن » مصدرية ، اعتماداً على الرأي الأصح الذي يبيح دخولها على الأمر والنهي ، . . . وقد جاء في حاشية الخضرى ما نصه^(٢) :

« وصل » أن « بالماضى اتفاق ، وبالأمر^(٣) عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول بمصدر طلبى ، أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، كما قدر الزمخشري في قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . وردّه الدمامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ، بمعنى : « أى » ، كهذه الآية ، ونحو : (فأوحينا إليه أن^(٤) اصنع الذلک . . .) ونحو (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسول) . ونحو : (وانطلق الملائم منهم أن آمنشوا . . .) ، أى : انطلقت ألسنتهم^(٥) فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجار — هى فيه إمّا تفسيرية ؛ لسيقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقع جملة بعدها ، وخذوها من الجار لفظاً) ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : (أى :

صأو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المفتى والصبان .

(١) وتكوين مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم بمعنى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة ؛ لأن المفسرة — كما سبق — لا تقرن بحرف الجر مطلقاً ، (لا ظاهراً ولا مقدراً) وتدخل في عداد المصدرية ، وليس في هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسى قبل « أن » وأن « إذا كان الفعل قبلها لازماً .

(٢) ج ١ أول باب الموصلى .

(٣) والمراد به ما يشل النهى أيضاً — كما يتضح من التثنية الآتية — ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

(٤) انظر ص ٢٩٤ . حيث الكلام على المفسرة .. و ..

(٥) ليس المراد بالانطلاق المثى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة ، كما أن المراد بالمثى هنا هو

الاستمرار على الشيء ، وليس المثى المعروف .

كتبت إليه بأن قم ، أى : بهذا اللفظ . زيدت « أن » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان فى الواقع اسماً ، لقصد لفظه .

وإذا دخلت « أن » على الماضى والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل نصبه : — كما جاء فى المغنى عند الكلام عليها . — خلافاً لرأى ضعيف آخر .

(ب) انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابة إذا وقعت بعدها « لا » . أما مع غير « لا » فتظهر فى الحالتين .

١ — فيجب حذف النون فيهما إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلا » النافية ، أو : « و » الزائدة ، نحو : شاع ألا يُخْفِق الإنسان فى الوصول للكواكب — (ما متعك ألا تسجد إذ أمرتك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابة وفى النطق ، فهى مدغمة فى « لا » وإدغامها يمنع ظهورها خطأً ونطقاً . . .

٢ — ويجب إظهارها فى الكتابة ، وإبرازها خطأً لا نطقاً إن كانت غير ناصبة للمضارع ، سواء أكان بعدها اسم ، أم فعل ، نحو : تيقنت أن لا أسافر — أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطأً ، وتدغم فى « لا » عند النطق .

• • •

... الثاني : لَن :

وهو حرف^(١) ، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقرينة خارجية عنه . فإذا دخل على المضارع نفى معناه في الزمن المستقبل المحض - غالباً^(٢) - نفياً مؤقتاً يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر ، فمن يقول : لن أضافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غداً ، أو نحو هذا . . . ، فإنما يريد نفي السفر - أو غيره - في قابل الأزمنة مدة معينة ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر^(٣) في المستقبل ، إلا إن وجدت قرينة مع الحرف « لن » تدل على الدوام والاستمرار .

أشهر أحكامه :

١ - أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالباً^(٢) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل غالباً - كما تقدم - نحو قوله تعالى : (لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحِبُّون) .

٢ - جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على « لن ») ؛ كقول الشاعر :

مَهْ - عاذلى^(٤) - فهأنما لن أبرحنا بمثلٍ أو أحسن من شمس الضحى

فكلمة : « هأنما » خبر للمضارع المنصوب بـ « لَن » ، وقد تقدمت على الناصب .

(١) هو حرف غير مركب . أما ما يمرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله « لا أن » أو « ... أو ... ») فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه . (٢ و ٣) لأنه قد ينشئ زمنه المستقبل المتصل بالحال ؛ كآية : (فلن أكلم اليوم إنسيا) . فقد نفى الحال المستدل إلى المستقبل .

(٣) يدل على هذا قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فلو كانت « لن » تفيد تأييد النفي في المستقبل المحض (الخالص) لوقع التعارض بينها وبين كلمة : « اليوم » في الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهو غير محدد ولا معينة . ولوقع التكرار المحبب في قوله تعالى : (... ففعلوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يمنوه أبداً ...) فإفادة كلمة « أبداً » التي تدل على التأييد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأييد في قول الشاعر :

إن العرانيين تلقاها محسدةً ولن ترى للشام الناس حسادا

وفى قوله تعالى : (إن الذين يدهون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا لـ . .) فيسبب قرينة خارجية ، هي العلم القاطع المستند من المشاهدة الصادقة الدائمة . (٤) يا عاذلى .

٣- عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القاتل :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً - أدع القتال وأشهد^(١) الهيجاء
والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجاء والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يتوسع فيه . . .

٤- أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحياناً ؛ كقول الشاعر :

لن تزلوا كذلكم ؛ ثم لازله ت لكم خالداً خلود الجبال

ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال رب بما أنعمت علىّ ؛ فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب ؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمناً الدعاء ، لا النفي القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرك المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً لأعدائه خلود الجبال ؟

٥- أنه - بمعناه السابق - حرف جزم عند بعض العرب القدامى^(٢) ؛ فيقول قائلهم : لن أنطق لغواً ، ولن أشهد زوراً . . . ، يجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، ولإبعاداً للخلط واللبس .

الثالث : كنى

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعنيا منها : النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع ؛ وينصبه وجوباً بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمره وجوباً كما يرى بعض النحاة .

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستثناف . وإما منصوب بأن المضمره جوازاً لطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » - طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا - وقد سبقت فى ص ٢٨٧ - والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهد الهيجاء . . . ولا يجوز صنف « أشهد » على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : « أدع » ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف متنياً كالمنطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .

(٢) جاء هذا الحكم فى كثير من المراجع النحوية بصيغة تدل على الشك فى صحته ؛ بدليل أن « المعنى والأشئ » اشتركا فى النص الآتى : (وزعم بعضهم أنها قد تجزم) اهـ وبدليل عبارة « الخضرى » ونصها : (قيل : وأجزم بها لغة) وسأقت المراجع السابقة يبين اشتداداً للجزم .

وعلاوة مصدريته الخالصة وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده (في الرأي الأرجح) لا ، ظاهرة ولا مضمرة ؛ إلا في حالة الضرورة ، أو التوكيد اللفظي ؛ نحو : مستحنا الله الحواس لكي نستخدمها في تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش . وزودنا بالأمل الكبير ، لكيلا يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره . ويشتهر هذا النوع باسم : « كى » المصدرية . وهو مثل : « أن » المصدرية معنى ، وعملاً ، وسبكاً^(١) ؛ ولهذا لا يصح وقوع « أن » المصدرية بعده ، إلا في حالة الضرورة أو التوكيد اللفظي — كما تقدم — ، وبالرغم من هذا فوجود « أن » المصدرية ، بعده في هاتين الحالتين غير مستحسن .

ونشتهر لام الجر التي قبل « كى » باسم : لام التعليل « لأن » ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت^(٢) .

وأهم أحكام « كى » المصدرية :

١ - وجوب نصبها المضارع بنفسها ، وتخليص زمنه للمستقبل — غالباً — فهي كسائر النواصب في هذا التخليص .

٢ - وجوب اتصالها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، « لا » النافية وحدها — كالتى في المثال السالف^(٣) — أو « ما » الزائدة وحدها ، أو هما معاً بشرط تقديم « ما » . ومثال الفصل « بما » الزائدة : امتنع نفسك قسطها من الراحة

(١) بين الحرفين بعض فروق ؛ أهمها : تصرف « أن » المصدرية « مع صلتها » بأن يقع المصدر المقول منها مبتدأ ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، ومجروراً بحروف الجر المختلفة ، وغير هذا من المواقع الإعرابية المتعددة . أما « كى » المصدرية « فغير متصرفة » فالمصدر المنسبك منها ومن الجملة المضارعية بعدها لا يكون إلا مجروراً باللام .

(٢) وعلة « اللام » هي التي تدل وحدها على « التعليل » أما « كى » التي بعدها . . . فتجردة المصدرية ولا دخل لها بالتعليل . فإن كان الكلام قبل اللام منفياً فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون ، على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الجسود ، في « ب » من ص ٣٢١ .

(٣) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام الجر فصلت « كى » عن « لا » . تطبيقاً لقواعد الإملاء الحالية ؛ كقول الشاعر :

وإني لأنسى السركى لا أذيعه فيما من رأى شيئاً يصاب بأن ينسى !!
(انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥) .

لَكَيْتَمَا تَنْشَطَ وَتَقْوَى . وقول الشاعر :

ولقد لحنت^(١) لكم لكَيْتَمَا تفهموا ووحيت^(٢) وحيًا ليس بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معاً : لا تعرض للشبهات لكَيْتَمَا لا يصيبتك التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكَيْتَمَا لا ترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكم لى ؟
والفصل « بلا » النافية وحدها لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل « ما »
الزائدة وحدها ، أو بهما معاً فالراجع أنه لا يمنع أيضاً .

٣ - وجوب سبكه مع الجملة المضارعية^(٣) التى بعدها مصدرًا مؤولا يعرب
مجرورًا باللام ، فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المتسبك من « أن
المصدرية » - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتمًا^(٤)

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل
منصوبًا ، كقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِكَ ، وَمَا تَأَخَّرَ . . .) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟

قبل منصوب « بَأَنْ » مضمره جوازًا بعد اللام ، وقبل منصوب « كَيْ »
مضمرة جوازًا بعدها عند الكوفيين . وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن
الأكثر هو إضمار « أَنْ » ، ويشيع حملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجوبًا^(٥) ، أو جوازًا . . .

(١) أوضحت ويئت . (٢) أخبرت .

(٣) الطرق المستعملة فى سبك « المصدر المؤول » ، والأسباب الدامية لاستعماله دون المصدر
الصريح - موضحة تفصيلاً - فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : « الموصولات الحرفية » .

(٤) انظر رقم ١ من هامش من الصفحة السابقة .

(٥) انظر « بهجة » من ص ٢٨٥ وص ٤٤٠٢ - حيث يبين السبب . وفى : (لن ، وكى وأن)

يقول ابن مالك :

وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ ، وَ« كَيْ » ، كَلَّا « بَأَنْ » لا بَعْدَ عِلْمٍ . وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنْ . . . - ٢
فَأَنْصَبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحَّحْ ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفُهَا مِنْ « أَنْ » ؛ فَهُوَ مُطَرَّد - ٣
يقول : أنصب المضارع بالحرف « لن » ، والحرف « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون
الحرف : « أن » واقفًا بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقفة بعد ما يفيد الظن -

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا^(١) : إن « كى » حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه^(٢) ، وما يزيده بياناً وجلاءً ويتم الفائدة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب :

الأنواع كلها أربعة :

(أ) « كى » المصدرية المخضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً . وقد سبقت^(٣) .

(ب) « كى » التعليلية المخضة ، وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن

صغانتب بها المضارع إن شئت ، وصح الرفع إن شئت ، (أى : اعتبره صحيحاً) ، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخضة من « أن » الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل جعل « أن » الناصبة المضارع وجوباً ؛ حملاً على أختها « ما » المصدرية ، فكلاهما عنده لا ينصب .. قال :

وبعضهم أهمل : « أن » ؛ حملاً على « ما » أختها حيث استحققت حملاً .
(تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحققت حملاً ؛ حملاً على أختها : « ما » المصدرية فإنها لا تعمل) .

يريد : أن بعض العرب أو النحاة - جعل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع . وسبب إهمالها حملاً على « ما » المصدرية التى لا تعمل ، بالرفع من مشابهتها « أن » فى المعنى . والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع - كما سبق - . أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالمخضة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك - تعليل الظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد .

وقيل أن يتم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » . فسر حالات إظهارها وإضمارها ، جوازاً وجوباً فى الحالتين ؛ فقال :

وبينَ لا ، ولَامَ جَرُّ التَّنْزِيمِ ٧ -

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب من ٢٨٩ .

ويماد ذكره مناسبة فى ص ٣١٢ . (١) فى ص ٣٠٠ .

ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت^(١)، غالباً ؛ فهي بمنزلة «لام التعليل» السابقة^(٢) معنى وعملاً . « ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، - للسؤال عن العلة - فتجرها ؛ نحو : كيّم تكثر الغابات في المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : ليمّ تكثر الغابات ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية .

الثانية : أن تدخل على : « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضراً ؛ فإنما يُرجى النقي كيّما بضرٌ وينفعُ

أى : يُرجى النقي « كى » الضر والنفع ؛ بمعنى : للضر والنفع^(٣) . فلا يصح - في الراجح - اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى - في الفصيح إلا لتوكيد لفظى في بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على : « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدت نارى كى ليُبَصَّرَ ضَوْئُهَا وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناصبه : « أن » المضمره جوازاً بعد لام التعليل .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمره وجوباً - عند البصريين - ؛ نحو : أخلصنى على كى أرفع شأن وطنى وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠١ ؛ و « ب » من ص ٣٢١ .

(٢) فى ص ٣٠١ .

(٣) وقيل إن « ما » زائدة ، كفتها عن السبل - ثبماً لبعض الآراء - وليست مصدرية ، والمصدر منك من « كى » الملقاة وصلها . وهل هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وقدخل « كى » فى عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .

هو: «أن» المصدرية المضمرة وجوباً ، وليس «كى» ، لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدراً - في فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور «أن» هذه أحياناً بعد «كى» ضرورة على هذا رأى البصرى ، كقول الشاعر :
فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعاً^(١)

والكوفيون يميزون وقوع «أن» الظاهرة - بعد «كى» في الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : «كى» ، لسبقها ، مثل : اسمع الموسيقى كي أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كي أن تتعش ... ، وأيهم هو السديد الذي يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور «أن» المصدرية أن إضمارها بعد «لام التعليل» جائز لا واجب عند الفريقين

فالحرف «كى» في الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعمل . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له ، وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق ، وإضمار «أن» هنا وجوباً عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية (في ص ٣١٧) التي يجب فيها الإضمار ، والتي يزداد عليها :
ثم «عند الكوفيين

(ح) «كى» الصالحة للمصدرية و«للتعليلية» ولها صورتان :

الأولى : «كى» المجردة من «لام الجر» قبلها ، ومن «أن» المصدرية بعدها^(٢) نحو : صن لسانك كي تسلم من ألسنة الناس ، وأدخر بعض مالك كي ينفعك عند قلب الأيام . . . وقول شاعر قصير :

إذا كنت في القوم الطوال علوتهم بعارفة ، كي لا^(٣) يقال قصير

(١) البيت لجليل بن سَعْدَر ، وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد ، هي :

فقلت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك هذا كي تغر وتخدعاً

(٢) الفرق بين هذه الصورة والصورة الرابعة التي سلفت أن الرابعة لا بد فيها من دخول «كى» على «أن» المضمرة وجوباً والتي يجب ملاحظتها في الإعراب وفي المعنى .

(٣) الشائع في قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافية من «كى» وجوباً إذا لم تسبقها لام الجر ، فإن سبقتهما يجب وصل الثلاثة في الكتابة (انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠١) .

فإن قدرنا اللام قبلها « فكى » مصدرية ، وإن قدرنا « أن » بعدها « فكى »
تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع في الحالين منصوب^(١)

الثانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغْفَرُ للصديق هفوته ، لكى أن
تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و« كى » تعليلية مؤكدة لها
توكيداً لفظياً ، و« أن » مصدرية ناصية للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضاً ، و« كى » مصدرية
مؤكدة توكيداً لفظياً « بأن » المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر
المزول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق
« أن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى في نصبه ، وأكثر استعمالاً من « كى » . ومن
المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره ؛ لأنه للتوكيد اللفظي .

وفي الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها
النصب ، أو : « ما » فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أو بهما معاً مع
تقديم « ما »^(٢) ، نحو : اتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدو كى تسلم .
ومثال الفصل بالحرفين معاً البيت الذى سبق^(٣) وهو :

أردت لكى لا ترى لى عشرة^٤ ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمّل ؟

(د) كى الاستفهامية ؛ فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية ،
وتؤدى معناها ، وتُعرّب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؟ بمعنى : كيف
أنت ؟ ومنه قول الشاعر :

كى تجنّحون لى سلم وما نُشِرَتْ قتلًا كمو ، ولظنى الهيجاء تضطرم ؟

أى : كيف تجنّحون وتميلون . . . ؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم
وجود العلامة الخاصة بها ، وفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه

(١) وفي مثل هذا الأسلوب يبرز تأخير المفعول ؛ فيصح : كى تطفى جئت ، سواء أكانت
« كى » مصدرية فاصبة أم جارة ؛ لأنها فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ .

(راجع المسح ، ص ٢٠٥) .

(٢ و ٣) انظر رقم ٢ من ص ٣٠١ .

لها الصدارة الختمية (مثل : كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرأ وقد يكون عجزأ . . .
والى هنا انتهى الكلام على أنواع «كى» الأربعة .

• • •

٢ - ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم ^(١) وهو :
وطرَفُكُ إمَّا جِئْتَنَا فاحْبِسْهُ
(أى : إن زرتنا فاحبسْ بصرك عنا - أى : أبعدنا - ووجهه لغيرنا ؛
ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا ، ولا يحق بنا المكروه .

أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا . . .)

فقبل أصل الكلام : « كيا » حذف ياء « كى » تخفيفاً ، واتصلت بها « ما » الزائدة ، ونصب المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام البحر مقدرة . وقيل :
إن : « كما » تنصب أحياناً بنفسها وأن معناها : « كيا » ^(٢) وقيل : « الكاف »
للتعليل و« ما » مصدرية ناصبة ، كما تنصب « أن » . . .

وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لا تختلف فى الغرض منها . وأخفها الأول .

• • •

(١) قال النحوي : (إن هذا البيت قاله لبيد البصري من قصيدة من الطويل) . ٨١ ونسبه غيره
لمعمر بن أبي ربيعة ، والروايات مختلفة فى نص البيت وألفاظه .

(٢) من الأمثلة النحوية القديمة التى تؤكد هذا المعنى : « اترك الشكر كما يتركك » . ويقول أبوهمام
المسكري : إن « كما » لغة فى « كيا » . واختلف شكل « لا أهمية له . ومن ذلك قول العرب أيضاً : « لا تظلموا
الناس كما لا تظلمتموا » وهذا مذهب الكوفيين - راجع شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ -

الرابع : إذن .

الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور : مادتها^(١) - معناها - أحكامها - كتابتها .

(أ) فأمّا مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » : ثلاثية الحروف الهجائية ، وليست مركبة من كلمتين ، هما : « إذن » و « أن » ، ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وبأنها تتحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالي^(٢) ...

(ب) وأما معناها : فالدلالة على أدريين : هما : « الجواب » - وهذا يلزمها دائماً في كل استعمالاتها - « والجزاء » ، وهذا يلزمها في الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله ، ترتب الجواب على السؤال ، سواء أكان الكلام السابق مشتملاً على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزلة الملمحوظ . فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملاً على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يرتب ويتوقف عليه كلام يهيء بعده في الجملة المشتملة على « إذن » . ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه : « سأغضبي عن هفوتك » . فيقول الآخر : « إذن أعذر عنها » . مخلصاً شاكراً . فهذه الجملة الثانية ليست رداً على سؤال سابق مذكور ، وإنما هي بمثابة جواب عن سؤال خيالي ، ناشئ من الجملة الأولى ؛ تقديره : - مثلاً - ما رأيك ؟ أو ماذا تفعل ؟ أو نحو ذلك ... أي : أن هذه الجملة المشتملة على : « إذن » جملة مترتبة على كلام سابق خال هنا من الاستفهام الصريح - دون الملمحوظ - ونعالٍ من طلب الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب عن سؤال ذهنيّ تتولد من الأولى . وكلمة : « إذن » في الجملة الثانية بمثابة الرمز الذي يحمل إلى ذهن سريعاً الدلالة على أن الثانية تشتمل على الإجابة . . .

ومثال اشتغال الكلام السابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل

(١) أي : صيغتها - تكوينها اللفظي -

(٢) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحوانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشيء منها . ولا داعي للإتقال بعرضها هنا . والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن . ومن شأن الإطلاع على شيء منها فأمامه المطولات . كعاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيويه . . .

لو صادفت بائساً ؟ فتجيب : إذن أبذل طاقتي في تخفيف يؤسه . فهذه الجملة جواب عن الاستفهام المذكور في سابقتها وجود كلمة : « إذن » رمز يوحى أن الإجابة مذكورة في هذه الجملة .

ولا فرق في وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون في أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها ، غير أنها لا تنصب المضارع إلا كانت في صدر جملتها ، — كما سيجيء — تقول : في المثال الأول : (إذن أعذر لك مخلصاً) ، أو : (أعذر — إذن — لك مخلصاً) أو : (أعذر لك مخلصاً — إذن) .

والمراد من أنها للجزء — غالباً — دلالتها على أن الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسببة عما قبلها ، وتُعَدُّ أثراً من آثاره ؛ توجد بوجوده ، وتترابط به عادة ، كالثالين السالفين ، وفيهما تبدوا السببية واضحة بين الاعتذار والإغضاء عن المفقود ، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فلنأني أعذر . . . أو : إني أبذل طاقتي ، أي : فالجزء . . . (١) فإن لم يوجد بين الجملتين جزء لم يصح — في الغالب — مجيء « إذن » ، كأن يقول الصديق : سأغضى عن المفقود ؛ فتجيب : إذا ينزل المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف : فيجواب : إذا تغرب الشمس ؛ إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين ؛ فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزء » غالبية ، لأنها — أحياناً قليلة — لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك فيجيب : إذا أظننتك صادقاً ؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزءاً مناسباً للمجبة (٢) ، وأيضاً فهذا الظن حالي الزمن ، والجزء لا يكون إلا مستقبلاً . وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع .

(٣) وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛

(١) راجع شرح المفصل في الكلام على « إذن » : (ج ٧ ص ١٥ و ١٦ ص ١٤) .

(٢) فدالتها الحسية على الجواب لا تقتضي دلالة حسية على الجزء ، فمن الممكن الاستغناء عن

ذكره في بعض الحالات ؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب من شيء مسبقاً عن ذلك الشيء ، ومعلولاً له .

— كسائر الأدوات الناصية له — وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة^(١) :
أولها : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب — كما
شرحنا — .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضاً ، فلا يوجد فى الجملة
ما يدل على أن زمنه للحال ، ثلثا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه
الناصب من تحليل زمن المضارع بعده للمستقبل . فإن وجد ما يدل على حالة
المضارع لم تكن : « إذا » ناصية ، ويجب رفع المضارع ، واعتبارها ملغاة العمل ،
كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب :
إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن ليس أمراً سيتحقق فى المستقبل ، وإنما هو
قائم حاصل وقت الإجابة ؛ فزمنه حالى .

ثالثها : اتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، ويجوز الفصل بالقسم
إن وجد أو « لا » . النافية ، أو بهما معاً . فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب ،
ووجب رفع المضارع ؛ مثل : ... إذاً — أنا — أدرك غايى بساوك أنجع الوسائل
لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن — والله — أرضى ربي بإرضاء
الوالدين . ومثال الفصل « بلا » النافية مع الإعمال أيضاً . : إذن — لا أخاف فى
الله أومة لائم . ومثال الفصل بهما : إذن والله لا أغضب الوالدين . وقد ورد فى
النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل — بالنداء ، أو الدعاء ، أو
الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع فى صدر^(٢) جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى
الإعراب — بالرغم من ارتباطهما فى المعنى — فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى
آخرها أهملت ، وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها . فمثال التى فقدت صدارتها
ووقعت فى آخر الجملة : ... أنصفك إذا . ومثال التى وقعت فى ثانيا جملتها :
إن تسرف فى الملاينة إذا تستهم بالضعف

(١) شرح الفصل (ج ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتى ، الذى جعل الشروط أربعة
لا ثلاثة . ورايه سديد .

(٢) هل رقصها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها ؟ الجواب فى ص ٣١٢ .

ويكثر وقوعها حشواً في ثلاثة مواضع :

(أ) بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد ، نحو : الصادق - إذك محبوب ، والخبر هنا مفرد . ونحو : أنا - إذآ - أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة مضارعية ^(١)

(ب) بين جملتي الشرط والجواب ، سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو : إن يكثرُ كلامك - إذآ - بسأم سامعوك . ونحو : إذآ أنصف الناس بعضهم بعضاً - إذآ - يسعدون .

(ج) القسم وجوابه ، سواء أكان القسم مذكوراً ، نحو : والله - إذآ - أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدراً ، نحو : لئن يَصْنُ المرء نفسه عن مواقف الهدوان - إذآ - لا يفقد كِبَارَ الناس ، واحترامهم لإياه ^(٢) .

(١) وقد رأى « الفراء » ومن معه من الكوفيين - (كما جاء في كتابه : « معاني القرآن » ج ١ ص ٢٧٤) أنها إذا سبقت بإن واسمها ، وتلاها المضارع ، يجوز إعمالها ، كما يجوز إعمالها غير تقع ، نحو إن إذن أحترمتك أيها العادل ، ينصب المضارع أو رفعه ، وين التنصب قول الشاعر :

لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنْ إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

ينصب المضارع : « أهلك » بدليل عطف المضارع الذي بعده بالتنصب تبعاً للمعطوف عليه . أما غير الكوفيين فيعتبرون النصب في البيت شاذاً ، أو ضرورة ، أو مؤولاً بحذف خبر « إن » فتقع الأداة بعده في صدر جملة جديدة ، وتقديره : إني لا أستطيع ذلك .. أو نحو هذا التقدير . ورأى الكوفيون هنا ضميف .

(٢) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حلقه . والأصل : واقع إن يصن وقد وقع بعده أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم - وكلاهما لا بد له من جملة جزائية - يكون الجواب في الغالب المتقدم منها ، ويحذف جواب المتأخر حذفاً غالباً ، وقيل : حذفاً واجباً . للاستغناء عن جواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسبب بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام عليه في ص ٤٨٥) . لهذا كانت الجملة من : « يفقد وقاعله » جواباً للقسم لا للشرط . وفي « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

وَنَصَبُوا « بِإِذْنٍ » الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُلِّحَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلَا -

أَوْ قَبْلَهُ الِیْمِیْنُ . وَانْصَبُ وَاَرْفَعَا إِذَا « إِذْنٌ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا -

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذن » ، إن كان المضارع مستقبل الزمن ، وكانت « إذن » منصوبة في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينها ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر في الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » الناقية ، ولأما معاً . . . وكذلك لم يذكر الشرط الرابع .

ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا -

(د) وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القُدَامَى يكتبونها ثلاثية مخنومة بالنون هكذا: (إذَنْ) سواء أكانت عاملة أم مهملة . أمّا خاصّة المحدثين ف يكتبون العاملة ثلاثية مخنومة بالنون ، والمهملة مخنومة بالألف ، لا بالنون ، والفرقة بين النوعين^(١) .

وهذا حسن جدير بالاختصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به .

• • •

إلى هنا ، وبعد الزيادة التي في الصفحة التالية — ينتهي الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . وتمتاز « أَنْ » بأنها تنصبه ظاهرة ومضمرة . وكذا « كَيْ » عند الكوفيين .
وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثاني وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع « بَأَنْ » مضمرة وجوباً .

« المعالط » . ولكن النحاة قيدوه بالواو أو الفاء — كما سيبيء في الزيادة ، ص ٢١٢ — وترك التفسيرات الهامة في كل ماسبق :

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيّتين ذكرناهما في مكانهما الأنسب (ص ٢٨٩) هما :

وبين : « لَأَ » و « لَامِ جَرٍّ » التَّزِمُ إظهارُ « أَنْ » ناصبةً . وإنْ عُدِمَ

« لا » فأنْ « أَعْمَلُ مُظْهِراً أو مُضْمِراً »

وقد سبق البيت الأول في ص ٢٨٩ لمناصبته هناك .

(١) وهو رأى منسوب للفراء ، — كما جاء في كتاب : « الاقتضاب » للبطلوس ، باب :

« المجاء » ص ١٦٦ — وفي بعض المراجع الأخرى بسببه لغير الفراء . ولا قيمة لهذا الخلاف هنا في النسبة .

زيادة وتفصيل :

(١) هل تنقيد : « إِذَنْ » صدارتها بسبب تقدم الواو أو ألفاء عليها ؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إِذَنْ » ، فنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ، فلا تنصبه ، فن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : « إِذَنْ » في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفة) . فنصب المضارع . ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئُ بهما قوله تعالى : (وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّوكَ^(١) مِنَ الْأَرْضِ ؛ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْمِزُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً) ، أو : (وَإِذَنْ لَا يَلْمِزُونَ خِلَافَكَ . . .) واعتبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكم خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظة هذا ، ومن ملاحظة أمر هام آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى : بدون فاعله) على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعية كاملة على نظيرتها المضارعية^(٢) وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع وحده على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون « إِذَنْ » واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذا يسترخ أهله . أى : لم يحضر الغائب ولم يسترخ أهله ؛ فجزم المضارع « يسترخ » دليل على أنه معطوف وحده على : « يحضر » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترخ » ؛ لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها (مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ ألّاها محل من

(١) يستفزون : يزجون ويؤلون .

(٢) سبق (في ج ٢ ص ٦٢٠ م ١٢١) - إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل وحده على

الفعل وحده ، وعطف الجملة على الجملة ولا سيما عطف الفعلية على الفعلية .

الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ، لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب ، نحو : (إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ، وإذا يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل) . فجملة : « يتقدمها » مضارعية في محل نصب صفة للكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ، فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ، ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع بعدها ، لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب .

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطية ، مثلاً — جاز الإعمال والإهمال ، نحو : (إن يشتهر نايغ وإذا تزداد أعباؤه ، يفرح خاصته) . فجملة : « يشتهر نايغ » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب ، وقد عطف عليها بتمامها جملة : « تزداد أعباؤه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضاً ، لأنها كالمعطوف عليه ، فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » في صدر جملة لا محل لها من الإعراب ، فهي بمنزلة الجملة المستقلة في إعرابها ، ولأن المعطوف على « تزداد » أول مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهي مرتبطة به ارتباطاً إعرابياً ومعنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة ، ويجعل « إذن » في غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : (تسعد ، وفاعله) على المضارعية : (تزداد ، وفاعله) وهي جملة في محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال « إذن » ورفع « تسعد » . وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : « عجائب وخبره » ، وهي جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع (١) . . .

(١) لما جاء واضحاً في حكم « إذن » الواقعة بعد الفاء أو الواو قول المبرد في كتابه : « المقنَّب » (ج ٢ ص ١١) بعد نصه الصريح على أنه يصح الإعمال والإلقاء : (وذلك قولك : إن تأتي آتيك وإذن أكرمك .. ، إن شئت رفضت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزوت . أما الجزم فعل المطفئ

(ب) قد تكون: « إذا » متضمنة معنى الشرط في الماضي ، فيجوز إجراؤها مجرى « لو »^(١) في قرن جوابها باللام^(٢) ، كقوله تعالى: (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا ، إذا لأذقناك ضعف الحياة ، وضعف الممات ، ثم لا تجد لك علينا نصيرا) ، أى : لو كنت شيئا قليلا لأذقناك ...

وقد تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ، كقول الشاعر:

ما إن^(٣) أنيت بشئ أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطا إلى يدي
إذا فعاقتني ربي معاقبة قرأت بها عين من يأنيك بالحسد
أى : إن أنيت — في المستقبل — بشئ أنت تكرهه فلا رفعت . . . — فعاقتني ربي . . . وما بعد الفاء في المثالين ، جملة دعائية ، فمنها مستقبل .

وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إن » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتني إذا لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام — إذا — خلدنا ولو بنى الكرام — إذا — بقينا^(٤)
— ونحو : إن تنصف أخاك — إذا — تسلم لك مودته . . .

ـ عمل : « آتاك » ، والنصب على إعمال « إذن » . والرفع على فوك : « وأنا أكرمك » ، ثم دخلت « إذن » بين الإجراء والفعل فلم تفعل .) . ٥١ .

(١) سيجى في م ١٦٠ باب : « لو » وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها . ويشار لهذا الحكم في « ج » من الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٢) فائدة هذه اللام موضحة تفصيلا في الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٣) « إن » هنا زائدة .

(٤) مثل هذا قول شاعر :

ومنى بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يرمى ، وليس برام^٥
فلو أنها قبل — إذا — لا نقيتها ولكنى أرمنى بغير سهام .

ويقول الفراء في الآية الكريمة : (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وما كانَ معه مِنْ إلهٍ ؛ إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَمَلَتْهُ . . .) ، إن جحى اللام بعد : « إِذَا » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقدرة كالأية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى في آية أخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ، إِذَا لَمْ تُسْأَلُوا عَنْ خَشْيَةِ الْإِنْفَاقِ . . .)^(١) .

(ح) هل يجوز إهمال « إِذَنْ » مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟ إن المستحسن غاية الاستحسان عند استيفائها الشروط هو : « الإعمال » ، ولا سيما اليوم ؛ حيث الرغبة شديدة في اتباع الأشهر ؛ توحيداً للبيان ، ومنعاً لفوضى التعبير ؛ إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره . وقد أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن السؤال السالف بعد دراسة شاملة ، وتحقيق واف بما نصه^(٢) : « ورد النصب بـ « إِذَنْ » في كلام العرب ؛ وورودها في القرآن مفصولة بالحرف « لا » ليس يمنع عملها . وكون ورودها في القرآن « قراءة » لا يمنع الاحتجاج به ؛ فالتقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج . ولكن من المعزوف إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إِذَنْ » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلّة . واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب) . ١ هـ .^(٢) . . .

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه ، ويليه القسم الثانى الناصب بأن مضمرة . . .

(١) سيجىء إشارة للحكم السالف فى « ج » من الأحكام المشتركة الآتية .

(٢ و ٢) طبقاً للوارد فى مجلته (الجزء الخامس والعشرين ، الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨)

الأدوات الخمس^(١) التي يُنْصَبُ بعدها المضارع
«بأن» مضمرة وجوباً^(٢).

الأداة الأولى : لام الجحود (أى : النفي) ونمهد لها بالأمثلة التالية :

ما المعنى الدقيق الذى قصدته الناطق بلحدى هذه الجمل ؟	{	ما كان الحرُّ لِيَقْبَلَ الضيمَ .
		ما كان الطبيبُّ لِيَسْتَوَافِيَ عن المريض .
		ما كان العاقلُّ لِيَسَارِعَ فى الاتِّهام .
		لم يكن المتقنُّ لِيَرْضَى بالنقص .
		لم يكن الأديبُّ لِيَسْقُرَ تافه الكلام .
		لم يكن ربيبُ السوءِ لِيُزَيِّنَ نِسْأته .

إن من نطق بالأولى نَفَمَى عن الحرِّ نَفِيماً قاطعاً أنه غَيَبِلَ فى حالة من حالاته

(١) زوى : « لام الجحود » فى هذه الصفحة - (« أو » ، فى ص ٣٢٦) - (« حتى » ، فى ص ٣٣٣) - (« فاء السبية » فى ص ٣٥٢) - (« واو المعية » ، فى ص ٣٧٥) ويزاد على هذه الخمسة : « ثم » عند نحاة الكوفة - كما سيجرى فى ص ٣٨٥ - ، « وكى التمليلية » الخمسة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوباً ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأى . (فاق سبق عند الكلام عليها فى ص ٣٠٣) .

هذا ويشور الجدل - ولا سيما اليوم - حول الداعى إلى إضمار « أن » جوازاً وجوباً ، وأثرها فى نصب المضارع . وسيجىء فى ص ٤٠٢ م ١٥٢ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) « ملاحظة هامة » : من الأحكام المشتركة بين هذه الأدوات أنه :

(أ) لا بد من سبك الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحالة .

(ب) لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفواصل مطلقاً ؛ إلا : « لا » النافية إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع . وأجاز بعض النحاة الفصل بين : « حتى » والمضارع بفواصل معينة يجىء بيانها (فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨) .

(ج) لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة .

(د) لا يصح الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية المضارعية .

الضيم ، أو سكت عليه ، مهما كانت الدواعي . فكأنه قال : ما كان الحر مريداً^(١) قَبُول الضيم ، راضياً به ، أو مُهْتَبِئاً لقبوله في وقت مآ . فالنفي منصب على ما قبل اللام وما بعدها معاً (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفي عام لهذا ، ولأنه — أيضاً — شامل لجميع حالات الحر ، دون التقييد بحالة معينة ، أو الاختصار عليها .

ومن نطقى بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتاً في جميع أحواله أنه تباطأ في إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أرادَه في صورة من الصور ، فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً^(٢) التواني مطلقاً ، ولا راضياً به ، مهما كانت حالته وصورته . فالنفي عام ينصب على ما قبل اللام وما بعدها ، ويشمل كل حالات الطبيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين .

والغرض الضمني الذي يرى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحر لم يُسْخَق ولم يوجد مطلقاً لما نفي عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال في الصور الأخرى المعروضة ، وما يشاكلها ؛ فكل منها يرى إلى نفي شيء نفياً قاطعاً ينصب على ما قبل اللام وما بعدها معاً ، ويشمل جميع الحالات المعنوية التي يتضمنها الكلام — كما يرى إلى أن الذي نُفِيَ عنه ذلك الشيء لم يرض به مطلقاً ، ولم يُهْتَبِئاً لقبوله ، وإنما خلق وهُيئَ لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية في قوة الجحد ، إذا أُريد به الاتجاه المعنوي السالف .

وبملاحظة كل جملة — مما سلف — نجد أنها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :
١ — الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » — دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كوّن » ، لاشتقاقه من المصدر « كَوَّنَ » الذي يدل على الوجود العام (المطلق) .

(١) إنما قدروا هنا الخبر « مريداً » أو مهياً ، أو مستعداً . . . ، قراراً من تقدير الكلمة الثامّة ؛ وهى : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الوم إلى أن : « كان » هنا بمعنى : « وُجِدَ » وهى « كان » التامة التي لا تصلح قبل « لام الجحد » أما التي تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيجىء . . . ولا مانع من تقدير الخبر الخنوف بكلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكوّن » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً ، لا تاماً . (٢) انظر رقم ١ من هذا الحاشي .

٢- وجود حرف نني^(١) قبل فعل «الكون» الناسخ ، وهذا النافي المسموع هو : «ما^(٢)» أو : «لم» وتختص «ما» بالدخول على : «كان» ، الماضية الناسخة ، وتختص «لم» بالدخول على المضارع المجزوم : «يَكُن» الناسخ ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها^(٣) . والنفي منصب في الحالتين على معنى كل الكلام الذي يليه ، فهو شامل ما قبل اللام وما بعدها .

٣- أن فعل «الكون» إما ماضٍ لفظاً ومعنى ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ، وإما ماضٍ معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التي وقع فيها فعل «الكون» مضارعاً مسبقاً بالحرف الجازم «لم» ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضياً - في الغالب - مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ، فيصير مضارعاً في لفظه ، ماضياً في زمنه ومعناه .

٤- أن فعل الكون الناسخ يليه - مباشرة - اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فعام محذوف ، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره . والجار هو «اللام» التي اشتهرت باسم : «لام الجحود»^(٤) والتي تتصل بالمضارع - كما قلنا - والمضارع بعدها منصوب «بأن» مضمرة وجوباً ، والمصدر المكون من «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله - في محل جر «بلام الجحود» . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر للناسخ . والتقدير ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم .. أو ما شابه هذا .

(١) بشرط بقاء النني على معناه ، وعدم قفقه بشيء مثل «إلا» التي للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥) -

(٢) فلا تصلح : «إن» ؛ لأنها لنفي زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً ولا تصلح : «لا» ؛ لكثرة استعمالها في نفي المستقبل . ولا تصلح : «لما» الجازمة ؛ لأنها لنفي معنى المضارع بعد أن قلبه زمنه الماضي مع اتصاله بالزمن الحال ؛ فلا يكون زمنه الماضي الخاص المطلوب هنا . (٣) أو «إن» الثانية عند فريق - كما في الصفحة الآتية - .

(٤) في نوع هذه اللام آراء تباين في ص ٣٢١ ، والجحود ، هو : النفي - كما تقدم - لأنها تنفي معنى النفي في الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون مني عام ، والمعنى بعدها مني أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالتعريف العام المحذوف المنفي ؛ فيسرى النفي منه إلى المصدر المؤول الذي يليها مباشرة ، وهو مجرورها - كما سيجيء في «ج» من ص ٣٢٤ - .

فعند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية - (كان) : فعل ماض ناقص - (الحرُّ) اسمها مرفوع - (ليتقبل) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلي - (يقبل) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو - (الضيم) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ، والتقدير : ليتقبل . . . والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان » والتقدير : ما كان الحرُّ مهياً أو مريداً لقبول الضيم . . .

ولا يختلف إعراب « إن » النافية عن إعراب : « ما » ، في شيء مطلقاً - عند من يبيح دخول « إن » - فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما . ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة . مع ملاحظة أن : « لم » حرف نفى جازم ، ولا بد بعده من المضارع : « يَكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ، وعملها ، وأن المضارع ينصب بعدها « بأن » مضمرة وجوباً ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة (وهي : أن يسبقها فعل مُكون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منقياً^(١) - ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط - بعده اسم ظاهر ، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة) ، فإن فقيده شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلاً فيما نحن فيه . . .

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذي تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسماً ظاهراً - في الأعم الأغلب - بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاة أن يكون اسماً ظاهراً^(٢) . . .

(١) مع بقاء معنى النفي وعدم إلغائه بشيء ، مثل « إلا » التي للاستثناء ، أو إحدى أخواتها - (طبقاً لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ، وكما سيجيء في ص ٣٢٥) -

(٢) اقتصر ابن مالك في الكلام على لام الجحود ، وكل ما يحصل بها - بالشرط الثاني من البيت الثامن في باب : « إعراب الفعل » ونصه :

وَبَعْدَ نَفْيٍ « كَانَ » حَتْمًا أَضْمَرَاهُ

يريد : أضم الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنق : « كان » . ولم يوضح شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح القاعدة إلا بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه في مواضع إظهار « أن » وإظهارها .

زيادة وتفصيل :

(١) اختلف النحاة في الحكم على نوع « لام الجحود » . فن قائل : إنها حرف زائد ، وزيادته غير محضة ؛ إذ لا يمكن الاستغناء^(١) عنه ، لأنها تفيد « الاختصاص » ، وتقوية النفي الذي ينصب على ما قبلها ، وما بعدها^(٢) أيضاً . ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون .

ومن قائل : هي زائدة زيادة غير محضة أيضاً ، ولكن المضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . وقيل . . .

وهذه الآراء ضعيفة ؛ لأن أكثرها يعارض ويتناقض القواعد النحوية العامة . وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصري ، الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلي يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها ، والمضارع منصوب بعدها « بأن » المضمره وجوباً . والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام . وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر « الكون » مذكوراً كقول القائل :

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يصيب

فذكر الخبر « أهلاً » يمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها ، أو المصدر المؤول هو الخبر . . .

(ب) إذا لم يكن الفعل المنفي قبل اللام « فعل كون » لم يصح اعتبارها « لام جحود » . ووجب اعتبارها نوعاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأسلوب ،

(١) سبق - في ج ٢ م ٩ ص ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ - باب : حروف الجر ، تفصيل الكلام على زيادة حرف الجر ، وعلى زيادة « اللام » زيادة محضة وغير محضة . . . ، وعلى معانيها ، وبها : « الاختصاص » . . . و . . . (ص ٤٣٨)

(٢) حاشية الخفري والمباني في هذا الموضع من باب : « إعراب الفعل » .

كأن تكون زائدة، أو للتعليل^(١). أو للعاقبة . . . أو . . . والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية ، فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها — وقد تسمى في هذه الحالة «لام كنى» كما سبق^(٢) — ، نحو : لم يكذب الشاهد لمساعدة المتهم ، فعدم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد، أى : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه وعلة حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعدة المتهم ، فمُساعدة المتهم هنا لم تحقق ، فهي منفية. وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرره^(٣) : من أن النفي الذى قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما في المثال السالف «وتفسير هذا ما قرره أيضاً من أن البحار والمحروور بعد «لام التعليل» المسبوقه بفعل منى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفى ، ويصيران قيداً فيه ، فلا يكون نفيه مطلقاً خالياً من التقييد، ولكنه مقيد بهما ، فالنفي ينصب عليه في حالة واحدة فقط ، هي حالة تقيده بهما ، دون بقية أحواله المطلقة التى لا تخضع للقيد . وفي هذه الحالة الواحدة يسرى النفي إلى القيد فيشملة أيضاً (أى : يسرى على البحار مع محرووره) ، ففي المثال السالف يكون الكذب المنفى نوعاً معيناً محسوداً ، هو الكذب المقيّد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فمُسكوت عنه ، لا يمكن الحكم عليه بشئ ، فقد يكون منقياً أو غير منقى بقرينة أخرى خارجة عن الجملة . والقيد نفسه (وهو : المساعدة) منى حتماً^(٤) . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق . أى : ما صلّى العابد صلاة يكون سببها ، وعلة أدائها هو : النفاق . فالبحار والمحروور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفي حتماً . وأما ما قبلهما — وهو الصلاة غير المقيدة — فمُسكوت عنه .

(١) انظر «ب» من ص ٣٢٤ ، حيث الكلام على الفرق بينها وبين «لام المحسود» وقد سبق كلام على «لام التعليل عند الكلام على : كنى» ص ٣٠٠

(٢) في «ب» من ص ٣٠٣ . .

(٣) راجع الصبان في هذا الموضع .

(٤) ما يزيد الأمر وضوحاً أن نجعل هذا المثال مثبّثاً (غالياً من النفي) وفوازن بين معنييه في حالتى الإيجاب والنفي ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثلة — ثم انظر «ج» الآتية . .

وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفي : « صَلَّى » فهما قيد له ، وصار بهما متقيداً ، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة بأنها للنفاق ، وليست مطلقاً صلاة . أما الصلاة المطلقة التي ليست للنفاق فسكوت عنها ، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجودة أو لا تكون . . . وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة أخرى خارجة تعينها لهذا أو لذاك ، والقيد في الحالين مني حتماً . . . (١)

وإذا كان الفعل المنفي قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو : « العلل » أيضاً على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن في « كان » هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن البحار والمجورور متنيان حتماً ، ويتعلقان به ؛ فيصير متقيداً بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فسكوت عنه يحتاج لقرينة خارجة عن الجملة ، تبين أمره تفيماً وعدم نفي ، والقيد (البحار والمجورور المتعلقان به) مني حتماً . فكان الذاطي بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أي : ما وجد وظهر الحاكم) الذي يكون سبب وجوده ، وعلة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلة هو : الظلم ، والظلم مني ، فالمسبب عنه مني لا محالة . أو البحار والمجورور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له . . . و . . . وفي هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود » ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفة الواقع الذي يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصب على الفعل الذي قبلها في حالة واحدة ؛ هي التي يكون فيها مقيداً بهذه اللام البحارة ومجورواها ، وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفي ينصب على ما بعده دائماً (أي : على القيد) .

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفي لم تكن اللام للجحود .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود — كما تقدم (٢) —

في أصبح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليسيهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لنسبى إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتزكن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : « كل هذه التراكيب فاسدة ؛ إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب ؛ فوجب منعها وردّها » اهـ .

(ح) يتردد هنا - وفي الأبواب الأخرى - لفظ : « لام التعليل » ، و « لام الجحود » ، فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفي العام ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها علة وسبب فيها قبلها) على الوجه الذى شرحناه في كل منهما .

وشئ آخر ؛ هو أن النفي مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معاً في كل حالتهما ؛ فهو مُنْصَبٌّ على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كونه عام منى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنى تبعاً له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منى ، فيتشرب إليهما النفي منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه . . . ، ويؤثر فيه بالنفي ؛ كالأمثلة التى في أول البحث ؛ حيث يعم النفي ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل . فالنفي قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كوناً عاماً ، وإنما هو فعل لمقيد بالجار والمجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفي منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصب عليه في حالة تقييده - وهى حالة واحدة ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل في التقييد ؛ والى هى مسكوت عنها ، كما قدمنا - فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفي أو بعدمه إلا بقريئة خارجة عن الجملة . والقيد (وهو لام التعليل ومجرورها) - منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى . فالمنفى بعد لام التعليل منى ، أما قبلها فلا يتعين النفي إلا في الصورة الواحدة التى شرحناها وهى التى يكون فيها الفعل مقيداً بالجار مع مجروره ؛ فمعنى الفعل فيها ليس عاماً ^(١) مطلقاً .

(١) يقول الصيان ؛ إن النفي مع « لام » التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق -

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا ينتقض النفي بعدها بشيء، مثل «إلا»^(١) الاستثنائية - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم ؛ لأن «إلا» هذه تنقض النفي السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُحْكَالٌ لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف النافي المذكور في صدر جملتها : ولم يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ، وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقضه ، ويشير الحضور . . . ، وأنه لاستفادة المتعلم ؛ فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد .

(د) هل يصح حذف «لام الجحود» ؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها ؟ يميز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره ، فلا داعي لإباحة حذف واحد منهما .

ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد «لام التعليل» حلة لما قبلها ، وإذا انقضت الحلة انقضى المعلول ؟
 يبدو أنه لا يوافق ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التي لا تدخل في القية
 (١) سبقت الإشارة لهذا (في رقم ١ من هاشم ص ٣١٩ و رقم ١ من هاشم ص ٣٢٠) .

الأداة الثانية : « أو » العاطفة^(١) التي بمعنى : « حتى » ، أو « إلا » الاستثنائية :

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » العاطفة في موضعين :

أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

(١) فالدالة على الغاية : (ويسمونها : « الغائية » أو : التي بمعنى : « إلى ») هي التي ينغضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائياً إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، (أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً ، يتابع بعضها بعضاً فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني محدد ، فإذا حصل التعب — وهو المعنى الذي بعد « أو » — انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا التعب . ونحو : أتناول الطعام أو أشبع . (بمعنى : حتى أشبع ، أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة ؛ وإنما يستغرق وقتاً يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق — وهو المعنى الذي بعد : « أو » — . فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام . ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلى الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس^(٢)

(١) يجرى على هذه الأدوات الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ ، والتي تجرى على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً .

أما « أو » العاطفة . التي لا تنصب المضارع بعدها « بأن » — فقد سبق الكلام عليها (في ج ٣ ص ١١٨ من ٥٨٥ من باب : عطف النسق .)

(٢) وما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه في السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بشأريه عن قتلوه ؛ فقصده قيس الروم ليعين به على تحقيق غرضه . واستصحب معه في سفره الطويلة الشاقة عمرو بن قسيمة الذي جرح وتوجع مما حاق بهما من المشقات . وهو الذي يقصده امرؤ القيس بقوله : —)

فالحرف «أو» فيها سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارة^(١) . ولكنه لا يعرب حرف جر^(٢)

(ب) والدالة على «التعليل» (ويسمونها : «أو التعليلية») أي : (إلى بمعنى : «كَي التعليلية» ، أو «لام التعليل») يكون ما بعدها علة لما قبلها ؛ نحو : لأَرْضِينَ اللَّهَ أو يَغْفِرَ لِي ، بمعنى : حتى يغفرَ ، أو : كَي يغفرَ لِي ، فما بعد «أو» — وهو : المغفرة — علة فيما قبلها ، وهو إرضائي الله . ولا تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى : «حتى» الغائية ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يكون : سأَرْضِي اللَّه إلى أن يغفرَ لِي ، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائي له ، وأغضبته . . .

ومن الأمثلة : أحاذر العدوى أو أسلمَ ، وأحرصُ على التَّوَقِّي أو أنجوَ من المرض . فأو بمعنى : «حتى التعليلية» ، ولا تصلح الغائية ، لفساد المعنى معها . . .

و «أو» تعرب هنا حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف ، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليلية الجارة^(٣)

• • •

والآخر : أن تكون «أو» بمعنى : «إلا» الاستثنائية ؛ وهذا حين لا يصلح في موضعها «حتى» بنوعيهما السالفين ؛ (وهما : الغائية ، والتعليلية) . فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى : «حتَّى» ووضعها في مكان : «أو» ، فإن لم يستقم المعنى معها فصدنا «إلا» الاستثنائية . نحو : تهوى الطائفة أو تسلمَ من الخلل ، وتسقطُ أو تبرأ من الفساد . . . أي : إلا أن تسلم — إلا أن تبرأ . . . ونحو : يُقْتَلُ النَّمْرُ بالرصاص أو تُخَطَّطُهُ الرَّصاصة . . . ، ويحرصُ الصياد

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أننا لاجئان بقبصرا
فقلبت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكا ، أو نموت فنعدرا
والشطر الأخير هو محل الشاهد .

(١) «حتى» الجارة حرف بمعنى «إلى» الدالة على الانتهاء ، وتعمل الجر مثلاً .

(٢ و ٣) أما العطف عليه فشيء قبلها يوجب أن يكون مصدراً متخيلاً متصيلاً من الكلام

العابق ، طبقاً لما سيجيء شرحه هنا (في ص ٣٢٩) . — وانظر «ب» ٣٣١ —

على جلده ، أو يعجزَ عن سلخه . فلفظ « أو » في الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها - يعرب حرف عطف ، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع أحدهذين في موضعها ، كانت لجرد العطف ^(١) ، فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا إن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف ^(٢) ...
فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضاً ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء :
(لولا شعرك الجيد أو يُحرّم أولادك عائلهم لقطعت لسانك . فلاعفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعتي) . ويصح إظهار « أن » فنقول : أو أن يحرم أولادك ... أو أن أقبل شفاعتي . وفي كلتا الحالتين يعرب المصدر المسبب من « أن » (الظاهرة أو المضمرة جوازاً) مع ما دخلت عليه معطوفاً . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسماً صريحاً قبل « أو » ^(٣) ، وهو هنا : « شعر ، وعفو » . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك ... فلا عفواً أو قبول شفاعتي ... ومن هذا قوله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسلاً ...)
بمعنى : أو أن يرسل رسلاً . فالمضارع « يرسل » منصوب « بأن » مضمرة جوازاً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحياً » والتقدير : إلا وحياً أو إرساله رسلاً ...

• • •

الاحظة : لما كانت « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً ، حرف عطف - يجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على

(١) وقد سبق الكلام عليها في باب : « عطف النسق » (ج ٣ ص ١١٨ ص ٥٨٥) كما سبق الإشارة .

(٢) سيجيء في « د » من الزيادة والتفصيل (ص ٣٢٩) ؛ بيان السبب الذي يقتضى نصب المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٣) عملاً بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص مذكور ... وقد سبق في ص ٢٨٧ .

شيء قبلها يناسبه^(١) ؛ (كصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . .) فإن وُجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد «أو» كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة الأخيرة (وهي : لولا شعرك الجيد أو يُحْرَمَ . . . - فلا عفو أو أقبل شفاعتي . . - إلا وحيًا أو يرسلَ رسولًا . . .) وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تَصَيِّدُنَا من ذلك الكلام اسمًا جامدًا ، مصدرًا كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدرًا - لا اسمًا جامدًا محضًا ؛ - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، في المصدرية . . .

ويقول النحاة : إن تَصَيِّدُ هذا المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذي قبل «أو» لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائمًا للمعنى ، مسائرًا للسياق الصحيح^(٢) . . . وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه صراحة ، ثم اشتغالها عليه بعد تصديده :

(١) يجب أن يكون المعطوف عليه مذكورًا - في الأغلب - وجامدًا حين يكون نصب المضارع بأن مفسرة جوازًا ؛ (طبقًا لما تقدم لإيضاحه في ص ٢٨٧) ، ولا يصح في حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلًا أو مشتقًا . يشبه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفًا على فعل أو ما يشبهه لاجتلف الأمر بين التابع والمتبوع في أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرى الخلل من الزمن ومن الذات ، في حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات السامة على الزمن ، ومنه صاحب المعنى (أي : الذات) .
وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسمًا جامدًا محضًا (أي : اسمًا جامدًا غير مصدر) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . فالمصدر المؤول من «أن» المضمر بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض ، والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجال من رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وآلُ سُبَيْحٍ ، لو أسوءك - علقما
(رِزَام : اسم قبيلة . وعلقم : متادى مرضم ، وأصله يا علقمة . . .) فالمصدر للمؤول من أن المضمر بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إساءتك . . .

(٢) اكنى ابن مالك بيت واحد في للكلام على «أو» للساقفة ؛ هو :

كَذَاكَ بَعْدَ : «أَوْ» ، إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا : «حَتَّى» ، أَوْ : «أَلَا» أَنْ يَخْفَى =

ملاحظة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	المثال أولاً بغير ذكر المعطوف عليه صراحة
ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لكن » ... ولأنما اللازم هو مسaire المعنى مع صحة الأسلوب ..	سيكون متى قراءة للكتاب أو تعب سيكون متى تناول للطعام أو شبع ... يكون متى النوم واستمراره أو طلوع الفجر . تكون متى صلاة وتعب أو شروق الشمس ... ليكن متى إرضاء الله أو غفرانه لي تكون متى محاذرة للعدوى أو سلامة ...	أقرأ الكتاب أو أتعب . أتناول الطعام أو أشبع . أنام الليل أو يطلع الفجر أصلي وأتعب أو تشرق الشمس لأرضين الله أو يغفر لي أحاذر العدوى أو أسلم

« وفي البيت تقديم وتأخير . والأصل : (« أن » غنى كذلك بعد « أو » إذا يصلح في موضعها حتى ،
أو إلا .) .

يريد : الحرف المصلي « أن » عتقني - بمعنى : أفسروا لم يظهر - غفاء بعد « أو » مثل ذلك الذي
وقع بعد لام الجحود ؛ من فاحية أنه غفاء وإخبار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو »
كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح
إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمر بعد : « أو » جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية ^(١) من السبك ، والفصل ، وعدمه . . .

(ب) صرحنا فيما سبق أن : « أو » التي بمعنى : « حتى » أو : « إلا » — هي حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعنى فقط ، وليست بمائلة له في إعرابه ؛ فلذلك منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب يجب إعراب المصدر المؤول بعد « أو » معطوفاً على شيء قبلها ، ولا يصح إعرابه مجزواً ، أو مستثنى ، برغم أن « أو » بمعنى : « حتى » الجارة أو « إلا » الاستثنائية .

(ح) قد تصلح « أو » السالفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو « إلا » عند عدم قرينة تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لألزمناك أو تستدّ لي ديني . فمعنى أن تكون « أو » هنا بمعنى « حتى » ، أو « إلا » والمعنيان مختلفان .

(د) من الملاحظ أن « أو » السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ، فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع . فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ؛ فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمره وجوباً بعد « أو » ؛ فني مثل : أصافر يوم الجمعة أو أستريح . . . — يصح رفع

المضارع : « أستريح » على إرادة أن السفر والاستراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك في حصوله ، غير مقطوع بواحد منهما .
ويصح نصب المضارع « أستريح » على إرادة أن الأول - وهو : السفر - محقق الوقوع والحصول ، أو كالمحقق ، وأن الراحة مشكوك فيها ، فقد تحصل أو لا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح . فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الاستراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق ؟ .

ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها « أو » المنجردة للعطف المحض ^(١) .

لهذا كان استعمال : « أو » في معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة فهم . . .

(١) تقسمت هذه المعاني عند الكلام على « أو » العاطفة في باب العطف (ج ٣ م ١١٨) .

الأداة الثالثة^(١) : «حتى» الجارة للمصدر المنسبك من «أن» وللمحاملة المضارعية :

(١) وتطبق عليها الأحكام العامة المشتركة بين الأدوات الخمس - وهى الأحكام التى فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ - .

ولا تنضح «حتى» الجارة على الوجه المحمود إلا بمرضاها مع بقية أنواع «حتى» مرضاً مناسباً ؛ يمكن تمييز كل نوع من غيره .

أنواع «حتى» ثلاثة ؛ أولاً : العاطفة ؛ وهى حرف عطف يفيد بلوغ الغاية فى خسة ، أو شرف ، أو قوة ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كالا أو نقصاً ، حسين أو محتوين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك . .

ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الضائمر ، - فى رأى الراجح - ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط .

(وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه فى باب العطف ج ٣ ص ٥٦٢ م ١١٨) .

ثانياً : «حتى الابتدائية» وتفيد الدلالة على : « الغاية » ولو بتأويل أو تفهيم ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التى قبلها فى الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال ؛ كالنوع فى قول الشاعر :

كريم يُسميت السر ؛ حتى كأنه إذا استخبروه عن حديثك جاهله
- و « كأن » من الحروف الناسخة التى لها الصدارة فى أول جملتها -

وهذا هو المراد من قول « المتصرى » عند كلامه عليها فى باب العطف ج ٢ - : « إنها هى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها . » ؛ أى : نهاية وأخير له ؛ فتدخل على الجملة الاسمية نحو : « الصناعة مفيدة ، حتى قائلتها الخلقية كبيرة » .

وتدخل على الجملة الفعلية الماضية ؛ نحو قول المتنبي يصف جيش الأعداء :

وتصافت الأرض ؛ حتى كان هاربهم إذا رأى غير شيء ظننه رجلاً
ونحو : « ارتفع صوت الحرية فى القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى فى المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد » .

وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالاً حقيقية ، أو مؤولة بالحال ، وفى صورتين يجب رفع المضارع .

فالحال الحقيقية : (هى التى يكون زمنها هو زمن التكلم .) وفى أثناءه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذى يجرى فيه الكلام هو الوقت الذى يقع فيه - أول مرة - معنى هذا المضارع . أى : أن الزمن الحال يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة - بالنسبة لهذا الكلام الذى يجرى المضارع ، نحو : « أوصى الآن للتخطيط حتى أُنعم وأُنعم كلامه » . (طبقاً لمبيان الآتى فى ج من ص ٢٣٨) .
- المؤولة بالحال نوعان :

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى فاحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها .

١- (أ) إما مؤولة عن ماضٍ : وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم ، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى ، وتم كل هذا قبل التعلق بالجملة المشتبهة على « حتى » مع مضارعها . ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين التعلق بالجملة . وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » (وسببها تفصيل الكلام عليها هنا ، وفي ص ٣٣٨ . حيث نعرف الداعي لها ، وأثرها النحوي والمنعوي) .

أما علامة هذه الحالة الماضية المحكية فصحة الاستثناء عن مضارعها ، وإحلال ماضيه محله فلا يتغير المعنى ، ولا يفسد التركيب (كما سيبيء في ص ٣٤٨) وكما يوضحه المثال التالي في « ب » .

(ب) وإما مؤولة عن مستقبل : وهي التي يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها في أثناءه ، أو قبل التعلق به . ولكن المتكلم يتخيل أن زمنها قائم وقت الكلام . وعلى هذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زمن انتهى حقيقة ، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما . . فثال حكاية الحال الماضية التي يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقاً ، وانتهى قبل أن يتكلم - قول المؤرخ : (يقيم الفراعنة المصريون القدماء مسلات ضخمة ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ويأثروهم .) أي : حتى كتبوا . ومثال الحال المؤولة عن المستقبل : (يأتي الشتاء في الشهر القادم ؛ وما هو ذا المطر ينهر . ويشهد البرد حتى ترتجف منه أعضائي) . ومثال الحال الحقيقة - : (أنف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدرتة إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها - هذه الوردة في يدي أرقبها وأشبهها ، حتى أتمتع بلونها وبطيب رائحتها) - فتابعة للغروب كتحقق في الزمن الذي ينطق فيه للتكلم بالجملة المشتبهة على « حتى » ؛ فزمنها واحد هو : الحال . كذلك أتمتع بطيب الوردة ولونها ؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه التعلق بالجملة المشتبهة على « حتى » وهو الزمن الحالي . وفي هذه الأمثلة وأشباهاها ثرب « حتى » حرف ابتداء يدل على « الناية » والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها - وقد شرحنا في الصفحة التالية المراد من الناية .

ثالثها : « حتى » البخارة ، وهي نوهان :

١ - نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميراً ، والصريح : ما ليس مصدراً مؤولاً) ومعناها : الدلالة على الناية ، نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لنا بهذا النوع هنا - (فقد سبق تفصيل الكلام عليه في الجزء الثاني ، باب حروف الجر ، ص ٩٠ من ٤٤٥) .

٢ - ونوع يجر المصدر المؤول من « أن » المضبورة وجوباً وما دخلت عليه من جملة مضارعية . ومعنى « حتى » إما الدلالة على الناية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء ، والنوع الجار للمصدر المؤول - وإن سبق بمجمل في الموضع السالف - هو موضوع التفصيل في كلامنا الآن . لكن الكوفيين يعتبرون « حتى » حرفاً مصدرياً ينصب المضارع بنفسه مباشرة ، ويميزون ظهور « أن » المصدرية بعده فتكون للتركيب اللفظي . (انظر البيان في « ب » ص ٣٥٠) =

(١) فأما معناها فالدلالة على « الغاية » ، أو : على « التعليل » ، أو : على الاستثناء .

فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية حقيقية لمعنى قبلها ينقضى تدريجاً لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ، نحو : (يمتد الليل حتى يطلع الفجر) - (يزداد الحرّ نهار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق) - (يسرع القطار حتى يدخل المحطة ، والطائرة حتى تدخل حظيرتها) . . . فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفي . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفي الشمس ، ومنى اختفت انقطع الازدياد وتوقف . . . وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية (أى : على نهاية المعنى الذى قبلها ، وانقطاعه ، بسبب ظهور معنى جديد بعدها ، وابتداء حصوله وتحقيقه) ، ولما يسمونها : « حتى الغاية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » : للدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

والضابط الذى تتميز به « حتى الغاية » من غيرها هو صفة حذفها ، وإحلال « إلى »^(١) محلها من غير أن يفسد المعنى ، أو التركيب .

« ملاحظة » : يصح حذف ما دخلت عليه « حتى » مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها . ومن الأمثلة قول الشاعر وقد ذهب لزيارة شخص :

فلما لم أجلك - فدتك نفسى - رجعتُ بحسرة وصبرت حتى . . .
يريد : حتى يأذن الله - ملاحظاً -

(١) إنما تدل « إلى » على الغاية بالتفصيل الذى سبق عنها فى حروف الجر - ج ٢ ص ٩٠ - ٣٦٦ - وعند التقدير نقول : « إلى أن . . . » فزاد بعدها الحرف « أن » ؛ لجرد الإيضاح والتفسير ، لأنه المناسب المضارع . ويوضح هذا ما يحىء - تحت عنوان : « ثالثاً » ، فى هامش ص ٣٢٧ - خاصاً بالكلام على « حتى » بمعنى « إلا » فكان الذى يحل محل « حتى » هو : « إلى أن » . لكن لا يصح إظهار « أن » بعد « حتى » مطلقاً .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سببا وعلة فيما بعدها^(١) ؛ نحو :
(نقرأ الصحف حتى نعرف الشئون الداخلية والخارجية ، ونستمع إلى الإذاعة حتى
نعلم ما يدور في البلاد المختلفة) ؛ فقراءة الصحف هي السبب في معرفة الشئون
الداخلية والخارجية ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب في العلم بما يدور في
البلاد المختلفة . فما قبل : « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها^(٢) ؛ ولهذا ، تسمى :
« التعليلية » .

ومن الأمثلة أيضا ؛ (نحرص الأهم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى ،
وتتنافس في ميادين الصناعة حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها ، وتنسابق إلى
كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها) ...

وتدل على « الاستثناء » - كإلا - إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على
التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية » أو « للتعليل » قبل جعلها
للاستثناء الخالص . نحو : (لا يصلح الوالي للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص
عليه) ... والتقدير : لا يصلح الوالي للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى »
هنا بمعنى : « إلا » - وعند التقدير نقول معناها : « إلا أن » ، فتظهر « أن »
بعد « إلا » في حالة التقدير فقط ، لجرد الإيضاح ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » -
ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية »
لوجب أن ينقضي المعنى قبلها تدريجاً - كما سبق - والذنى من المعانى التى تنقضى
دفعاً واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب يستصحب سرعاً ،
دفعاً واحدة ؛ لا تدريجاً - فى الصحيح^(٣) ...

(١) أهذا يوافق قولهم : إن « حتى » التعليلية بمعنى « كى » التعليلية التى يكون ما بعدها علة فيما
قبلها ؟ أم أن المسألة اعتبارية ؟ المراجع فى هذا مضطربة .

(٢) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتماً .

(٣) وهنا اعتبار آخر ؛ هو أن الكلام قبل « حتى » معنى فى هذه الصورة ؛ والمبنى لا يزول معنى
لفيه إذا كانت « حتى » لغاية وتحقق الغاية . فتمت تحققها بين معنى التى قبل « حتى » على حاله .
ويترتب على بقاءه ضد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا
تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم .

ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سبباً وعلة فيما بعدها . وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب في أنه يلتزم العدل ..

ومن أمثلة « حتى » التي بمعنى « إلا » ، نزل على رضى الله عنه : « لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه » (١) .

وكذلك قول شوقي :

وما السلاحُ لقوم كلُّ عُدتهم
حتى يكونوا من الأخلاق في أهلب (٢)

= وهذه المناسبة تشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحق الاستثنائية » ؛ وقد فيه العلماء إليها ؛ لغتها ، وغناها على كثير :

« أولاً » أن « حتى » الاستثنائية تسبق - كثيراً - بنى ؛ يجعل معنى الجملة التي قبلها متفياً .
« ثانياً » أن معنى الجملة المشتملة على هذا النى يظل على حاله عند التقدير مستمراً ومتفياً لا يتقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال ، والسبب في هذا أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه « هو استثناء منقطع » - فى الأعم الأغلب - (أى : لا يكون فيه المشنى . من جنس المشنى منه ، فهى بمعنى : « لكن » ساكنة النون) . كالى هنا ، وقد يكون متصلاً أحياناً كالى فى قوله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا بما تحبون) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال .
« ثالثاً » أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الخالية من « أن » بعدها . أما « أن » التى تظهر فى تأويل الجملة فهى « أن » المصدرية المضمرة وجوباً بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أن » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معاً لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم ، « إلا أن أن » يلتزم المذلل ، بذكر « أن » مرتين ؛ إحداها التى كانت مضمرة وجوباً مع « حتى » والأخرى هى المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(١) استقامة اللسان : ترك الغيبة والنهيمة ، وكل لفظ يؤذى .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

(٣) ومن الأمثلة أيضاً قول المتنبي :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يراق على جوانبه الدم
وقول الآخر :

ولا ألين لغير الحق أتبعه
حتى يلين لضرر الماضغ الحجر =
التحوالى - رابع

(ب) وأما عملها : فالجر باعتبارها حرف جر أصلي ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوباً بأن المصدرية ، المضمرة وجوباً .

وهذا النوع الجار من أنواع « حتى » (وهو الذي يعيناهما) لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية مع صلتهما الجملة المضارعية . ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تنفى إلى السكينة — يكون الإعراب : (حتى) حرف جر — (تنفى) فعل مضارع ، منصوب « بأن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هى » . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاءتها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . .

وهى تعمل الجر دائماً ولو كان معناها : « الاستثناء » ؛ ف شأنها فى الاستثناء والجر معاً كشأن (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، وهذه الثلاثة حروف جر ، ومعناها : الاستثناء .

• • •

(ح) وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ؛ فتكون ابتدائية^(١) ، وتارة يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ، فتكون جارة للمصدر المؤول بالطريقة التى أوضحناها ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه بالحرف المصدرى « أن » . وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يتفصل بينه وبين « حتى » فاصل مذكور أو مقدر إلا « أن » المضمرة وجوباً^(٢) فى حالة نصبه .
١ - فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجمعة^(٣) :

= وكذلك :

لا تُسَبِّدِينَ إِلَى عَارِفَةٍ • حَتَّى أَقَوْمَ بِشُكْرِ مَا سَلَفًا .

(والعارفة : المعروف ، وإسداؤها : تقديمها وبنائها) .

(١) سبق معنى « الابتدائية » فى هامش من ٣١٤ .

(٢) ويميز بعض النحاة (كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش من ٣١٧) الفصل بينهما بالطرف

أو الجار مع مجروره ؛ أو بالنسب ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى قبله ماض . وهذا الرأى حسن إذ فيه تيسير .

(٣) فيها إلى الشرط الأول ، أما الثانى والثالث فى من ٣٤٣ .

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقة أو تأويلاً ، والحال الحقيقية - كما سلف^(١) - هي التي يقع فيها الكلام ، فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مرة^(٢) - معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ، وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ، بحيث يتكلم الناطق بها ويحملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ، نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب) فالشرب - وهو معنى المضارع التالى : « حتى » - يتحقق ويحصل فعلاً أول مرة فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة ، فزمن النطق والشرب واحد ، هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل : (يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به فى معرفة الداء) بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطبيب للنق ، وجس النبض . ومثل : (أشاهد العواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شدة وعنفاً حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات) ... بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال للمضارعة التآلية « حتى » فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالى الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه فى الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - مرفوع وجواب^(٣) . و « حتى » جرت ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ، إذ لا بد من اتصالهما فيه - كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالى الزمن ، فيمتد وقته بعد انتهاء

(١) فى هامش ص ٣٣٢ .

(٢) أوضحنا فى هامش ص ٣٣٢ المراد من أنه « أول مرة » ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلاً ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزلة ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالاً مؤزلة - كما سيجىء فى الصفحة التالية -

(٣) سيجىء فى ص ٣٤٩ أنه لا يصح نفيه بأن المضارعة ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال ، والاستقبال يعارض الحال . .

النطق بالجملة المشتملة على : « حتى » وإنما الممنوع أن يتقضى معناه قبل النطق بكلمة « حتى » ، فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بده تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه في زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملةتها .

أما الحال المؤولة (أو : المحكيّة) فلها صورتان ، لا بد في كل منهما من قرينة تدل على حكايتها .

الصورة الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال^(١) لماضية التى ترشد إليها القرينة — بالطريقة التى شرحناها^(٢)
وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن [المضارع إحصالاً]^(٣) ماضية ولكنها مؤولة — يجب رفعه ، وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما يجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضاً .

ومن أمثلة الحال الماضية المؤولة أن يقول أحدنا اليوم (هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجودُ بعدد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعُها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . .) فعنى المضارع — وهو الجوده بعد الحول — أمر فات حقاً قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقته ماضى ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع — قُصِدَ به حكاية ما مضى ، ولزجاج ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن — فى وقت الكلام — أو على تخيل أن التكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ساعة النطق ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم . ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية^(٤) ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى .

(١ و ١) أى : الحالة ، أو : الحادثة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ . وهناك — وكذا فى ص ٣٤٨ — العلامة التى تدل على أن الماضى يحكى

الدلالة للزمنية .

(٣) فى هامش الصفحة التالية ما يزيده « حكاية الحال الماضية » وضوحاً . أما أثرها المعنوى الذى

ذكرناه فيزداد بياناً بما فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ .

ويسمى هذا الاتجاه : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت
وحادثة وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة النطق
بها ، مع أنها - فى حقيقة الأمر - قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل
ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

والغرض من « حكاية الحال الماضية » هو الإشعار بأهمية القصة ، وبصحة
ما تضمنته من معنى قبل « حتى » وبعدها ؛ لادعاء أنها تقع الآن - فى وقت
الكلام - وأن ما بعد « حتى » مسبب عما قبلها ، وغاية له ، فيثور الشوق إلى سماعها
ويتمتع السامع بجموعها .

ومن الأمثلة أيضاً : (انظر إلى الفراعين ينون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى
الصخر الأصم حتى تستريح نفوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون
الأيلى العابثة بها . . .) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحة ،
والإخفاء ، والأمن . . . فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع .
ولكن جرى بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك
توجيه الأنظار إلى هذه القصة الهامة العجيبة ، وأنها صحيحة ؛ كأنها تقع الآن
أمامنا ساعة التكلم بما يلابسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبيه
إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورنها كاملة ويعيش - ساعة سماعها - فى جو
يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد .
أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، لي شاهد وقت
الكلام نشأتها ، وتحقيقها هناك . فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع
و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن ، أو يجعلنا
بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل
التخييل الخفى ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حالياً تأويلاً^(١) ، لاحقاً ، ويجب

(١) راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : « إعمال اسم الفاعل » ؛ حيث بيان الأمرين ،
وطريقى الحال الماضية . ويزيدها وضوحاً ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد « حتى » قد وقع وانتهى زيمه
قبل النطق بالجملة التى تشمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق .
غير أن هناك بعض دواع بلاغية ومعنوية أو حسنة تدعو - أحياناً - إلى ترك التعبير بالماضى وإلى البدل -

رفعه مراعاة لهذه الحالفة التأويلية . ولا بد في حكاية الحالفة هذه من قرينة تدل على الحكاية .

والصورة الثانية :- وهي صورة أقل استعمالاً من الأولى - ويراد بها حكاية الحالفة المستقبلية التي لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعة ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا في أثناءه .

والفرض منها : إفادة القطع بمجيئها ، وأنها آتية لا محالة ، فهي بمنزلة ما وقع ويتحقق ، أو يقع ويتحقق في أثناء الكلام . ولا بد في هذه الحكاية من قرينة تدل عليها . ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشرئ يوم القيامة ، إني أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ ، وأسمعه بصرخ حتى يسمع النصير ، ولا نصير) .

= منه المضارع الذي يقوم - مع القرينة - مقامه تأويلاً وتزويلاً . وهذا يسمى : «حكاية الحال الماضية» .

وتقوم على أحد اعتبارين .
أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضي الذي حصل وتحقق قبل النطق بالكلام - لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : في الزمن الحال ؛ فكان هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل - أيضاً - أنه لا يعيش في الزمن الذي يتكلم فيه ، وإنما يرجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكان المعنى يقع أمامه ويتحقق في الزمن الذي ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : «الحال» ويحيى بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلا من الماضي .

فحكاية الحال الماضية قائمة تخيلاً ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذي يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقيق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفي الحالتين يستعمل المضارع يدل الماضي ؛ الدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحال . وكل هذا على سبيل التخيل ، والتأويل ، والحكاية ؛ فحدث الآثار المشار إليها هنا وفي ص ٣٤٦ . ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتي بقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإني ترك المردول من عبادات الجاهلية ، فبذل الجهد في هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد . . .

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضي هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغي ومعنوي - كما أشرنا - فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقبم به إلى عصر النبي ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفي الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحال) : إن رسولنا يدعو قومه . . . ويبدل الجهد . . . ويحمل الأذى . . . ويصبر . . .

الشرط الثاني من شروط رفع المضارع بعد «حتى»^(١) : أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها ؛ كالأمثلة السالفة - ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها^(٢) - فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جارة يُنصب بعدها «بأن» مضمرة ؛ وجوباً - نحو : (يَتَقَضَى دَوْلَاءُ الزَّرَاعِ نَهَارَهُمْ فِي الْعَمَلِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار في العمل ، فيجب نصب المضارع : «تغرب» ، ولا يجوز رفعه . . . ؛ ونحو : (يَحْرَصُ هَذَا الْبَخِيلُ عَلَى مَالِهِ حَتَّى يَمُوتَ) ، فالموت ليس مسبباً عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع . . .

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد «حتى» فضلة (أى : تمّ الكلام قبله من الناحية الإعرابية كالأمثلة المتقدمة) لا جزءاً أساسياً في جملة لا تستغنى عنه في إتمام ركنيها الأصليين ؛ (فلا يكون خبراً لمبتدأ^(٣) ، أو خبراً لناسخ^(٤) . . .) فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمرة وجوباً بعد «حتى» ، نحو : (عَمِلَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ - كَانَ عَمِلَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ - إِنْ عَمِلَ حَتَّى تَغْرُبَ) . . . فالمصدر المنسبك من «أن» المضمرة وما دخلت عليه مجرور ؛ «حتى» وبالجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ . . .

«ملاحظة» : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صحة الاستغناء عن «حتى» - مع وضع «الفاء» الداخلة على كلمة : «الآن» مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب^(٥) . . . ويجب حيثل أن يكون ما بعدها فضلة ، ومسبباً عما قبلها .

• • •

(١) سبق الشرط الأول في ص ٣٣٩ .

(٢) وهذا الربط متوحد بين الجملتين ، يقوم على أساس السببية والمسببية ؛ لعدم وجود رابط لفظي بينهما . أما في حالة نصب المضارع فإن الربط اللفظي موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى : حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها .

(٣) لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءاً أساسياً في جملة إلا حين يكون خبراً لمبتدأ ، أو : ناسخ ، أو : بمنزلة الخبر ، أو : يكون نائب فاعل .

(٤) الناسخ يشمل : «ظن وأحواتها» ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن «حتى» الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً عما قبلها فلا تكون ابتدائية .

(٥) بأن نحذف كلمة «حتى» ونضع مكانها كلمتان : «ها» «الفاء» - «والآن» أو - قالان :

٢- ويجب نصب المضارع في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح للرفع الواجب ، وهي :

(١) أن يكون زمنه - وقت التكلم - ليس حالاً ، حقيقة ولا تأويلاً ، بأنه يكون زمنه ماضياً^(١) خالصاً ، أو مستقبلاً خالصاً ، فثالث الماضي المحض ؛ (في سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) . . . فالفتح والإنقاذ وقعا في زمن خالص انضى ، وبقياً هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : (بنى العباسيون مقياساً للنيل بجزيرة الروضة^(٢) حتى يعرفوا زيادته ونقصه) .

ومثال المستقبل الحقيقي : (في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسنتهز فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة) ؛ فالمراد : لكي يطلعوا في المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضارة ، ولكي تقوم مشروعاتنا في المستقبل على أسس علمية بعد زيارتهم ، وكذلك بعد انتهاء الفرصة للانتفاع بهم . - والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتي حقاً ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يُمنَّعه
حتى يذوق رجال غيب ما صنعوا
أي : لأجل أن يذوق أولئك الرجال في المستقبل غيب ما صنعوه . والمستقبل

(١) الفرق بين المضارع الذي يكون زمنه خالص المضي (أي : باقياً على مضي زمنه) والمضارع الذي كان أصل زمنه ماضياً ثم صار للحال حكاية وتأويلاً - هو أن الأول حكمه النصب ، وأن الكلام قبل « حتى » يفيد الإخبار بوقوع مئاه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها متروك الحصول في المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحقيقه ووقوعه . أما الثاني فعلمه الرفع ، والمعنى بعد « حتى » مسبب عن المعنى قبلها ، وغاية له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقة ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال ، مع إضافة أنه مسبب عن الأول (ولهذا إيضاح في ص ٣٤٨) .

وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يتروك على نوع الضبط من الآثار المنوطة ؛ فيختار النوع الذي يؤدي للمعنى المراد .

(٢) في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية .

هو الزمن الذي يأتي بعد أن يذوقوا المنع^(١) ...

(ب) أن يكون ما بعد «حتى» غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوباً في هذه الصورة ؛ نحو : (أصوم يومى هذا حتى يمضى المغرب) ، فجىء المغرب ليس مسبباً عن الصيام . ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت) ، فانتهاى الوقت ليس مسبباً عن التسابق ...

(ج) أن يكون ما بعد «حتى» غير فضلة . فينصب المضارع وجوباً إذا كان ما بعدها جزءاً أساسياً في الإعراب من جملة قبلها ... ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملى . أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملى ... أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملى ...

فكلمة : «حتى» في الحالات الثلاث حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب «بأن» مضمره وجوباً . و «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله في تأويل مصدر مجرور «بحتى» ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب في الكلام .

أما معناها في هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة ؛ فقد يكون الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل . أو على الاستثناء ، طبقاً لما شرحناه^(٢) ، ولا مانع أن تجيء «حتى» صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد ، عند فقد القرينة التي تعين معنى دون غيره .

...

٣- ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذي قبل : «حتى» بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلاً قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها ... غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛

(١) وما يصلح المستقبل الحقيق قوله تعالى : «(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا

ما بأنفسهم)» .

(٢) في ص ٣٣٥ وما بعدها .

فهو مستقبل بالنسبة للسابق ، أى : أن المعنيين قد وقتعا وحصلوا قبل النطق بالكلام . ولكن أحدهما وهو الذى قبل « حتى » — أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها ؛ ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه (وهو ما يلى « حتى ») مستقبلا بالنسبة لما قبلها ^(١) ؛ لتحقيق معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية » وبغير تخيل أنها قائمة الآن ^(٢) بطريق الحكاية .

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة حتى تكون مقراً لحكمه ، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده . ولما تم بنائها عُرِضَتْ عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها اسماً ؛ فاختار لها : « القاهرة » ...) . فالمعنى قبل « حتى » — وهو بناء القاهرة — قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقراً للحكم ومأوى . إلا أن البناء تحقق أولاً ، ثم تحقق بعده المقَرَّ . فالمقَرَّ معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبة لزمن البناء ... وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما (وهو ما يلى « حتى ») متأخر فى زمنه عما سبقها ... ؛ وبسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبة للسابق ، من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل لإرجاعها .

ومن الأمثلة أيضاً قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس . والشام ، ومصر ، فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ، فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيداً ، لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانة . وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته فى النصر أو الاستشهاد ...) . فالمعنى قبل « حتى » — وهو : الهبة للقتال — قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق فى مضى زمنها ؛ ولذا يُعد الثاني — وهو المتأخر فى زمن انقضائه — مستقبلا بالنسبة للأسبق .

(١) يجب التنبيه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبة للنمى الذى قبل « حتى » . فلو كان زمنه مستقبلا لواقعيا بالنسبة لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويتناسبه .

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع الحال كأزمنة كاسبق . فيرفع وجوباً . ويترتب على الرفع الآثار المعنوية التى شرحناها ، (فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) .

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمنية ، فكلاهما ماضي المعنى قد فات وقته حقاً ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضي من بلوغ الأمنية ، فكان بلوغ الأمنية - بسبب تأخر زمنه - مستقبلاً بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ، فالرفع على تخيل زمن المضارع حالاً مؤولة افتراضاً ، من غير حكاية ، لأن المضارع الذي للحال المحكية يجب رفعه - كما تقدم^(١) - والنصب إما على اعتباره مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذي قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفي صورة رفعه تكون « حتى » ابتدائية ، وفي صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً - كما أسلفنا - .

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التي يصح فيها الأمران^(٢) ، وإعمالها قدر الاستطاعة .

• • •

فلخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتى » ، هي :

(أ) وجوب رفعه واعتبار « حتى » ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً^(٣) ، وكان مسبباً عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

(ب) وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقاً ، أو مستقبلاً استقبلاً حقيقياً

(١ و ٢) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين ؛ بأن حكاية الحال المؤولة ترجح الرفع ، وتفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه في الصفحات الماضية (كالذي في رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) . . -

أما تأويل المضارع الذي ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويقتد المعنى نوع تقوية يحمله قريباً من المحكى في أنه بمنزلة الأمر المحقق الآن . وفي كل هذا تشعب وتكلف يجعل الرأي الذي يرفض هذا النوع هو الرأي الأنسب ، بالرغم من صحة الرأي الآخر .

(٢) وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال وقت الكلام) .

بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط « السببية » ، أو شرط « الفضلة » (١) . . .

(ح) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل « حتى » لا بالنسبة لزمن الكلام . وكلا الزمنين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى حقيقة . وتكون « حتى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه ؛ مراعاة للاعتبار الخاص بكل نوع . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة .

• • •

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتى » إذا كان معناه ماضياً حقاً ، ولكن زمنه إما للحال تأويلاً ، وإمّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » - هى صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيقتل المعنى مستقيماً ، والتركيب صحيحاً - كما أسلفنا (٢) .

ثانيها : أوضحنا (٣) أن الرفع - بالشرط التى تقتضيه بعد « حتى » - يفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتى » وبعدها ، كما يفيد أن الثانى مسبب عن الأول . أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شىء واحد وحصوله ، ومعنى الكلام الذى قبل « حتى »

(١) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على « حتى » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة يسوياً - إلا البيتين التاليين :

وَبَعْدَ : « حَتَّى » هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ؛ كَجُذْ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزَنٍ - ١٠

(تقدير البيت : وإضمار « أَنْ » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كإخبار السابق الواجب ، قى المشار إليه . . .) وساق مثلاً لما تضمنه هذا البيت - وهو مثال للتعليلية - ثم قال بعده :

وَقُلُوْ . « حَتَّى » حَالًا ، أَوْ مُوَلَّآ بِوَ ارْفَعْنِ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا - ١١

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إذا كان معناه حالا أو مؤولاً بالحال - يرفع . وإن كان مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

(٢) فى هامش ص ٢٢٢ .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٤ .

وأن معنى الكلام الذى بعدها مُتَرَقَّبُ الحصول فى المستقبل ، يُنتَظَرُ تحققه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ ولو كان وقوعه معلوما ، من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالى الزمنى حقيقة أو تأويلا - هو - كما أشرنا^(١) - لمنع التعارض بين دلالته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة له ؛ إذ لو نصبت له جعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أن المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة ، ومن ثم يقع التعارض بين الحال والاستقبال ؛ أى : بين الحالية المطلوبة هنا ، والاستقبال الخالص الذى يحتمه وجود « أن » الناصبة « للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها بعض النحاة لبيان ضبطه . ومنها : « سرت حتى تطلع الشمس » ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : « ما سرت حتى أدخل البلد » ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب . - عادة - عن عدم السير ، ومثله : « قلما سرت حتى أدخلها » ، إذا كان معنى « قلما » هو النفي

وكذلك في : « أسرت حتى تدخلها » ؟ لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب^(١) مع الشك في وقوع السبب ، وهذا لا يصح

ففي الأمثلة السالفة - ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ، لأن السير محقق . وإنما الشك في معرفة مَنْ فَعَلَ الفعل ، أو في زمن الفعل .

(ب) يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيداً لفظياً لحـتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو : « أن » المضمره وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجوزون ظهور « أن » بعدها . ويميزون ظهور « أن » بعد التابع^(٢) ، مستلذين بقول القائل يمدح بني شيبان :

ومن تكثر منهم في المحل^(٣) أنهمو لا يعرف الجار فيهم أنه جار
حتى يكون عزيزاً من نفوسهمو أو أن يبين جميعاً وهو ختار

وموضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « يبين » وبعد « حتى »

(١) طبقاً لما تقرر في ص ٣٤٨ تحت عنوان : ثانياً .

(٢) لهذا إشارة في هامش ص ٣٣٤ .

(٣) الجذب والقحط . . .

الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

(ح) يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » في قول العرب : « ما سلم فلان حتى ودّع » ، وفي قول الشاعر :

ركب الأهوال في زورته ثم ما سلم حتى ودعا

فقبل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهي بمعنى : « إلا » التي تليها « أن ») والاستثناء مفرغ في الظرف . والتقدير : ما سلم في وقت إلا وقت ودّع الناس فيه .

وقبل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن — ساكنة النون كالمأوئ الكثير فيها — ون شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها ^(١) ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها — فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

(د) إذا دخلت « حتى » الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ . . . أو ^(٢) . . .

...

(١) أين هذه الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها في قول الفرزدق يذم « كركسيا » قبيلة الشاعر

جرير :

فواعجبا . حتى كليلب تسبني كأن أباهما نهشل أو مسجاشع

— نهشل ومجاشع من آباء الفرزدق —

يقول المصنف — ج ١ عند الكلام على « حتى » ما نصه : « (لا بد من تقدير محذوف قبل « حتى » في هذا البيت ، يكون ما بعد « حتى » غاية له . أي : فواعجبا . يسئ الناس حتى كليلب تسبني ...) » ا هـ .

وقد سبقت إشارة لهذا في ج ٣ باب : « اللطف » عند الكلام على « حتى » م ١١٨ ص ٥٦٢

(٢) راجع للبيان الخامس بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٤٣ .

الأداة الرابعة : فاء السببية الجوابية^(١) :

معناها : يتضح من الأمثلة التالية :

- ١ - لا يغضبُ العاقلُ فيسْقُدَ صوابُ الرأى ، ولا يتبلّدُ فيفقدَ كريمُ الشعور .
- ٢ - لست أنكرُ الفضلَ فأنهَمَ بالحدود أو بالحد ، ولستُ أبالغُ في الثناء ؛ فأنهَمَ بالغفلة أو الرياء .
- ٣ - لا تصاحبُ غادراً فينالِكَ غدرُهُ ، ولا تأمنُ خائناً فتصيبكَ خيانتُهُ .
- ٤ - أتعرفُ لنفسِكَ حقها فتصونُها عن الهوان ؟ وهل تدركُ أن الكبيرَ كالضعة ؛ كلاهما بلاء فتحدَره ؟ .

إن الناطق بمثل : « لا يغضبُ العاقلُ ؛ فيفقدَ صوابُ الرأى » . . . يريد أمرين معاً ، هما : نفي الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقْدِ الرأى الصائب ؛ فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب عما قبلها ، وكلاهما منقًى ، هنا^(٢) .

والناطق بمثل : لا يتبلّدُ فيفقدَ كريمُ الشعور ، يريد أمرين معاً ؛ هما :

(١) تجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) لكي يكون المنقًى - في هذا المثال وأشباهه - غاية في الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التي تشترك في تكوينه ، والتي سيجرى تفصيل الكلام عليها بعد قليل ، وأهمها :

١ - أن فاء السببية هي للمطف أيضاً ؛ فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببية .

ب - أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من « أن » المضرة وجوياً وما دخلت عليه .

ج - أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً كذلك . ولا بد أن يكون موجداً ، ولو من طريق التصيد .

د - أنها إذا وقعت بعد نفي فقد يكون المنقًى هو ما قبل الفاء وما بعدها معاً ؛ كما في المثال الأول ... ، وقد يكون أحدهما وحده ؛ (طبقاً لبيان الهام الأساسى الذى يأتى فى ص ٣٥٩) والاحتذاء إلى المنقًى أمر ضرورى لسلامة المنقًى . وتطبيقاً لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضب ففقْدَ صواب الرأى - أى : لا يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقْدُ صواب الرأى . ولما كان السبب (الملة) وهو : غضب العاقل منغياً وجب أن يكون السبب عنه منغياً كذلك ، وهو فقْدُ صواب الرأى ؛ وهذا يكون المنقًى منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، وينشئ الأمر إلى أن المنقًى المراد هو : لا يغضب العاقل ؛ فلا يفقد صواب الرأى . وهكذا الباقى .

عدم التَّبَلُّد ، وما يترتب عليه من عدم فَقْدِ الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يَتَبَلَّد ، وعدم تبَلُّده يؤدي إلى عدم فَقْدِ الشعور الكريم ، أى : لا يَتَبَلَّد . فلا يَفْقِدُ كَرَمَ الشعور ... فما بعد "ف" ... عما قلناه . ولا سيما منى هنا أيضاً . والناطق بمثل : نست أنكر . غسل مآثمهم بالبحود . . . يريد الأمرين ؛ عدم إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالبحود . ومثل هذا يقال في الشطر الثاني من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحب غادراً فينالأك غدره . . . يريد أمرين معاً ، النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابتة بغدره . ومثل هذا يقال في بقية المثال .

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونتها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعفة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك . . .

فنلاحظ في كل الأمثلة السالفة — وأشباهاها — أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » في المتأخر الذي يليها ، ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التي معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد — هنا — أن يليها مضارع منصوب .

كما نلاحظ شيئاً آخر ؛ هو : دلالتها على « الجواب » ^(١) . والمراد من دلالتها على الجواب : أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملاً على استفهام : كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ، كبقية الأمثلة . ولهذا توصف بأنها : « الجوابية » ^(٢) أى : التي تدل على أن ما بعدها

(١ و ٢) سبق الإيضاح الواق للمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الخاصة ، — ص ٣٠٨ — ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعددة . ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها فاعل محض أو مطلق (أو ملحق بها ، كما هو مبين في عملها في الصفحة التالية) وكلاهما يشبه الشرط في أن مضبونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بمحصله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط .

هذا ، والدول عن المطلق المحض بالفاء إلى المطلق بها أيضاً ولكن مع نصب المضارع بأن المضرة جيوباً ، هو الزمن القاطع الذي يدل على التسبب . (انظر رقم ١ من الهامش الآتي) .

بمنزلة الجواب لما قبلها ؛ فعناها هو : « الدلالة على السببية والجوابية » معاً .

ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل على : « الجواب » أيضاً ، فهي عند الاختصار اللفظي أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة - وغيرهم - فإذا ذكرت « فاء السببية » مطلقاً من التقيد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التي ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً بالشرط الذي سنعرفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بها مقصوراً عليها^(١) . . .

ومع دلالتها على « السببية الجوابية » تدلّ معهما كذلك على « الترتيب والتعقيب » ، لأنها « فاء عطف » أيضاً ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها في زمن تحققه ، إذ المسبّب متأخر في الوجود عن السبب حتماً . والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيراً ، لا مهلة فيه ؛ كما هو الشأن في الفاء العاطفة . من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد « السببية الجوابية » ، مع الدلالة على « الترتيب والتعقيب » .

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالة على « السببية الجوابية » - طبقاً لما شرحنا - ويختص بالدخول على المضارع المنصوب « بأن » المضمرة وجوباً . وهو يعطف المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله^(٢) ، وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز

(١) قد تدل الفاء التي للعطف المحض (وهي : التي لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً) على السببية ، وتفيد ترتيب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتخلى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع فيجف - اشتدت الرياح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « السببية » ولا عكس - وقد أشرنا لما تقدم في « باب العطف » عند الكلام على فائه ، ج ٣ م ١١٨ ص ٤٤ - (٢) فالعطف بها عطف مفرد على مفرد . والبيان في ص ٣٧٨ وما بعدها .

الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير « لا » النافية ، إن اقتضى المعنى وجودها .

ولا تكون هذه « الفاء » للسببية الجوابية إلا بشرط أن يسبقها — في الأغلب ^(١) — أحد شيئين ؛ (إما النفي المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به ^(٢)) . فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح — في الأغلب ^(٣) — اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفي المحض ، وما ألحق به :

(١) المراد من النفي : سلب الحكم عن شيء بأداة معينة ^(٤) . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفاً ؛ (مثل : لا — ما — لم — لن . . .) وقد تكون فعلاً ؛ (مثل ، ليس — زال) . . . وقد تكون اسماً ؛ (مثل : غير . . .) نحو : لا يهملُ الصانعُ فيُقبلَ على صناعته الناس — ليس الأحمقُ مأموناً فتصاحبه — الأديبُ الطريفُ غير حاضر فيؤنسنا .

ويلحق بالنفي : التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه ، كقول الجندی لزميله المتكبر : (كأنك القائد فنطية ملك) . . . وكذا التقليل المراد به النفي — أحياناً — بقرينة ؛ ومن ألفاظه : « قلماً » و « قدّ » ؛ نحو : (قلماً يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض) . بهذا خبّرنا التاريخ ، وقطع به) — (أيها المتحدث

(١ و ١) قد يلحق به « تقديرأ » بعض صور أخرى يجيء الكلام عنها في ص ٣٧٢ م .

(٢) هذا الشرط واجب في أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى يجوز في كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط . ويتجىء في ص ٣٧٢ . ولا بد فيها — مع تحقق هذا الشرط — من تحقق الأحكام العامة أيضاً ؛ وهي التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٣) المراد من النفي معروف شائع . ولكن الشراح — كماذهب — يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشيء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما . . . أو . . . وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتي : من قال : « محمود عادل » فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادل . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أي : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

هذه وفي الأمثلة التالية توضيح ما سبقت الإشارة الهامسة إليه ؛ (في « د » من هامش ص ٣٥٢) وهو أن النفي قد يكون منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، وقد يكون منصباً على أحدهما فقط .

عن الشجاعة في الحُرُوب ، وما حملت سيفاً ، ولا افتحمت معركة ، قد كنت في معركة فتصفىها) ... فالعنى في الأمثلة السالفة منى ؛ أى : ما أنت بالقائد فطيعك — لا يشيع الظلم والخلاف في أمة فتتهض — ما كنت في معركة فتصفىها^(١) ...

(ب) والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه ، مثل : « إلا الاستثنائية » التى تنقض النى^(١) ، ومثل نى آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نى النى إثبات ، كما هو معروف . ومن أمثلة النى المحض : لا يسقط المطر في الصحراء فينبئت الكلام ... ، وكذا الأمثلة التى تقدمت في أول البحث .

فإن نقض النى بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستثناف ، أو للعطف المجرد^(٢) ، وليست للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها — لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها — ما اكتسبت مالا إلا المال الحلال فأنفقه .

أمّا إن نقض النى « بإلا » الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز في المضارع الرفع والنصب^(٣) ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة — لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة — ما اكتسبت مالا فأنفقه إلا المال الحلال . وقول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ في نَمْدٍ يَنْسَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرف^(٤)

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة — ونظائرها — الرفع والنصب^(٥) ...

(١) وهى تنقض النى أيضاً — كما سيحىء عند الكلام عليه في ص ٣٦٧ .

(٢) وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفي رأى سيبويه

تيسر يدعو لتفضيله . (٤) أحسن وأفضل .

(٥) وينبنى على نقض النى « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتي : إذا قلت : ما زارنى أحد

إلا الولد فأكرمه — .. فإن كان الضمير (الماه) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛

لوقوع النقض بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الولد . وإن كان

الضمير عائداً على « الولد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل « الفاء » وما دخلت عليه .

ومثال نقض النفي بنفي آخر ينلوه فيزيل أثره : ما تزال نحسن المعاملة فتكتسبُ حبة الناس ؛ فقد وقع بعده ما « النافية نفي آخر هو « تزال » فانقلب المعنى مثبتاً بسببه ، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النفي المحض النفي الواقع بعد : « الاستفهام التقريرى »^(١) ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيراً ، فتتذكرُ فضلى ؟ - ألم أجاهد في سبيل إسعادك فتحمدُ جهادى ؟ .

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفي محضاً ، والرفع على اعتباره منقوضاً وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن الكافرين : (أفلم يسيرا في الأرض فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلون بها . . .) بنصب المضارع : « تكون » . وقال في آية أخرى : (ألم تر أن الله أنزلَ من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرة) ، برفع المضارع : « تصبح »^(٢) . . .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف دائماً ، - كما تقدم^(٣) - والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها - فأين المعطوف عليه ؟
يقول النحاة : لا بد أن يكون المعطوف عليه مصدراً أيضاً ، ليتشابه المعطوف

(١) الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفة شيء مجهول - حقاً - للتكلم . فهو يريد أن يعرفه . أما الاستفهام التقريرى فيراد به - غالباً - ثبوت مدلول الشيء المستدل عنه ، المعلوم للتكلم ؛ وتقريره في نفس المخاطب ، والسامع ، أى : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن شيء منى صار المنى - غالباً - مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك . فالمنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسن إليك . ومنه (ألم نشرح لك صدرك . .) - انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ - وبسبب أنه يتضمن ثبوت المنى ، غالباً ، وتقرير حصوله بقدر نفي ، قال بعض النحاة : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوباً - كآية الأولى (أفلم يسيرا في الأرض فتكونَ . . .) فلمراعاة صورة النفي ، ومظهره اللفظي ، لا معناه ، أو لمراعاة الاستفهام في الكلام ، فابعد الفاء - في هذه الصورة التي يرامى فيها الاستفهام - يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنفي .

ولا يعني هذا اختلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يمتينا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المنى على أحدهما يخالف المنى على الآخر حتماً . ولهذا فكملة هامة في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٢ (ونجى إشارة موجزة - في رقم ١ من ص ٣٧٢ - لبعض ما سبق) .

(٢) انظر رقم ١ من ص ٣٧٢ وقيل : إن كان ما بعد الفاء نسبياً عما قبلها نصب المضارع ؛ كآية الأولى . وإلا رفع كالثانية ؛ لأن رؤية نزول المال ليست سبب المخضرة . (٣) في ص ٣٥٤ و ٣٥٧

والمعطوف عليه في المعنى المجرد^(١). وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون المعطف عطف مفردات لا عطف جمل. فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة، وإنما المراد الوصول بطريقة - أي طريقة - إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع المعطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء، الصالح لأن يكون معطوفاً عليه: (ما هذا إسرافاً؛ فتخاف الفقر) - (ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحذر). والتقدير: ما هذا إسرافاً فخوفك الفقر، وما الشجاعة تهوراً فإهمالك الحذر، أي: ما هذا إسرافاً يترتب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر...

ومثال المصدر المتصيد: لا يتوانى المجيد فتفوتته الفرصة - لا تزهد في المعروف فتخسر أنفس الذخائر...، التقدير: لا يكون من المجيد تتوان فتوات الفرصة إياه - لا يكن منك زهد في المعروف فحسارتك أنفس الذخائر. أي: لا يكون من المجيد توان يترتب عليه فوات الفرصة إياه - لا يكن منك زهد في المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر.

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح، ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً - نحو: ما أنت عُمَرُ فنهائتُك، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف، والجملية بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها، أو الفاء لمجرد المعطف الخالي من «السببية» والجملية بعدها معطوفة على الجملية قبلها، ويكون الكلام عطف جملة على جملة. ويحيز آخرون في تلك الجملية وأشباهها تصيد مصدر من مضمون الجملية الجامدة، ومن أمثلة ذلك: كأن يقال في المثال السالف: ما يثبت كونك عمرُ فهيئتنا إيتاك... أي: ما يثبت كونك عمرُ ثبوتاً يترتب عليه أن نهائك... والأخذ بهذا الرأي أنسب، لتكون القاعدة مطردة.

والنحاة يسمون المعطف على المصدر المتصيد: المعطف على المعنى والتوهم^(٢).

(١) ما يوضع هذا ما سبق في ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

(٢) سبق الكلام على عطف: «التوهم» لمناسبة أخرى في ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زيادة «بهاء الجر»... ص ٥٥٢ وكذلك في ج ٢ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب «الطف» وأوضحنا في الموضعين رأينا فيه، وحسبنا عليه.

زيادة وتفصيل :

(١) يعرض النخاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، يعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ؛ وهي مسألة النفي^(١) الذي قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أين نصب على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أم ينصب على أحدهما فقط ؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع في الصور المختلفة ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . ، ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفاضة « السببية الجوابية »^(٢) . . . والقرينة وحدها هي التي توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات في الضبط أو المعنى . وفيما يلي البيان :

. . . إذا قلت : « ما تحضر فتحدثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدث » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين . ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابي والمعنوي الذي يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة ، وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى . فأوجه الرفع الثلاثة هي :

١ - الرفع ؛ على اعتبار الجملة الأولى منفية المعنى ، و « الفاء » للاستئناف الخالص ، فما بعدها جملة مستقلة في إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنى الأولى . فكأنك تقول : أنت ما تحضر في المستقبل . . . ، ولهذا أنت تحدثنا الآن . إنما قلنا في « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفي عنه الحضور في الزمن الحالي مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة في المستقبل منفية ؛ فلا يقع في المستقبل حديث ؛ إذ هو منى تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أي : وقت الكلام .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعك داهياً لك ، حزيناً

لغيابك . تريد : لن أراك في المستقبل^(١) . . . فأنا أودعك الآن . فالتنى في المثالين السالفين مقصور على الجملة الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد .

٢ - الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنى قبلها ، وفي هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمدحوف عليه في الإعراب (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) وأن يكون مثله في التنى الذى يقع عليه ، ففي المثال السابق يكون التقدير : ما تحضرُ فما تحدثنا ، أى : ما يحصل منك حضورٌ في المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان ، وزمنهما مستقبل محض ؛ للسبب الذى فى الوجه السالف . ولو قلنا : لن تحضرَ فنحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك^(٢) . ولو قلنا : ألم تحضرَ فنحدثنا ... لكنا مجزومين ومنفيين أيضاً^(٣) ، فالثاني تابع للأول في إعرابه ، وفي نفيه ؛ كما نرى^(٤) . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جمُل^(٥) .

٣ - الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقة - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه وضبطه ، ولا يتبع فيه الأول ، وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى فى المثال السالف : ما تحضرُ في المستقبل فما تحدثنا فى المستقبل ؛ لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر في المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الخالى تعويضاً عن فقله فى المستقبل . وفي هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتماً . ولكنه لا يقتضى تسرب التنى من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجباً ، فقد يتسرب منها إلى الثانية ، أو لا يتسرب ، على حسب القرائن .

(١ و ٢) لأن الحرف « لن » ينشئ معنى المضارع فى المستقبل .

(٢) كما سبق فى « ج » و « د » من ص ٣٦٣ .

(٣) سبق (فى ج ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على

الجملة ، والفرق بينهما ، وآثار كل . (٤) انظر ما يتصل بهذا فى « ج » من ص ٣٦٣ .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ - النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي - كما شرحناه^(١) آنفاً - وهي في الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفي ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفي أيضاً فالعطف عطف مفردات . والنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور في المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث^(٢) فيه ؛ أي : لا يكون منك في المستقبل حضور يترتب عليه ويقع فيه تحديث . . . فالثاني مني بنى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب أي : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالي : أليس المعنى في هذه الصورة كالمعنى في الصورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع : حين يُعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملته على الجملة السابقة ؟

الجواب : لا ؛ فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل - حتماً - على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفي ، مع دلالتها - فوق ذلك - على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب . أما في حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التي قبل الفاء - فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التي للعطف المجرد على جملة أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها في النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن . - كما أسلفنا -

٢ - النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيد » فيما قبلها ، وأن النفي منصب على « القيد » حتماً ، أما « المقيد » وحده مجرداً - أي : بنفي - نظر إلى قيده - ففي الرأي الراجح قد يقع عليه النفي أو لا يقع ؛ تبعاً للسياق والقرينة ، فليس من

(١) في ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(٢) لا يصح أن يكون المضارع ل حال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تختص المضارع المستقبل المنفي .

اللازم أن يشمل النتي الذي يقع على « القيد » لا محالة^(١) ، فإذا قلت : ما جاء محمد راكباً . « فالركوب » « قيد » في المحي . وهذا القيد (الركوب) منقطعاً . أما حكم القيد وحده^(٢) ، وهو « المحي » المطلق فقد يكون منفياً (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفي . فعلم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المحي أم لم يقع . والحكم بوقوع المحي أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه . . .

وعلى هذا الأساس يصبح أن يتجه الفهم في المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثنا) . إلى أن التحديث « قيد » للحضور . والقيد منفي — لا محالة — في حالتي الحضور وعدمه^(٣) . أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفياً أو غير منفي . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعمّن أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثاً . فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو القيد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويرتب عليه تحديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالقاء سببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنتي منصب على القيد وحده ، كما شرحنا . ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يقْدَمَ رجلاه مُطْمَئِنَةً فيُسْهِتَها في مُسْتَوَى الأرض يَزَلَّتْ
فكأنه قال : من لا يقْدَمَ رجلاه مُثْبِتاً يَزَلَّتْ .

(ب) ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخطاه النتي إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النتي قبلها — كما يفهم من بعض الحالات السابقة^(٤) — فإن تسلط النتي على ما قبلها فالقاء تفيد معنى التسبب الذي

-
- (١) قد يبرهن عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن القيد لا ينصب عليه النتي إلا في حالة واحدة هي التي يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات التي لا تدخل في دائرة القيد ؛ فقد يشملها النتي أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذا رجعنا إلى « ب » س ٣٢١ .
- (٢) وهو غير القيد بالركوب .
- (٣) وهو في حالة الدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع دم مجيئه ، وانقفاء حضوره .
- (٤) الحالة الثانية من حالات النصب .

ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوباً . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقي معناه مثبتاً ، ومدلوله حاصلًا موجباً - فالفاء لا تفيد التسبب^(١) وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهاً لها بقاء السببية .

(ج) عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين : وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بالألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزوماً ، مثل : ألم تحضر فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذي بعد الفاء على المضارع الذي قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوماً ومنفياً كالمعطوف عليه ، لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات^(٢) ، ولا يصح إلا الجزم مع نفي المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضي هذا العطف الذي يؤدي إلى النفي وإلى الجزم معاً^(٣) .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . . وفي هذه الصورة يمنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . .

(د) تطبيقاً على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أو على أحدهما وحده - يتعين تسليطه عليهما معاً في قوله تعالى : (والذين كفروا لم نار جهنم ، لا ينفقون عليهم فيموتوا . . .) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيّد (وهو الجملة الأولى) لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن تكون الأولى منفية كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : (لا ينفقون عليهم فيموتون . . .) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببية) فالفعل الثاني معطوف على الأول ، تابع له في إعرابه وفي نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى في الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجودة للعطف المحض . ولا مانع أن يكون العطف في هذا المثال عطف جمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله العظم فيظلمنا » فيصبح اعتبار « الفاء » للسببية

(١) سماها بعض النحاة - كالحضري - فاء المية .

(٢) طبقاً للحكم الخاص بمطغ المضارع وحده على نظيره - (وقد سبق في ج ٣ ، باب العطف ،

(٣) كما سبق ، في رقم ٢ من ص ٣٦٠ .

يَنْصَبُ النِّى عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَمَا بَعْدَهَا مَعًا ، وَالْمُضَارِعُ مَنْصُوبٌ . أَوْ : لِلْعَطْفِ الْخَالِصِ ^(١) بَدُونَ سَبَبِيَّةٍ ؛ فَيَرْفَعُ الْمُضَارِعُ ، وَالنِّى عَامٌ أَيْضًا يَنْصَبُ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا مَعًا .

بِخِلَافِ نَحْوِ : « مَا يَحْكُمُ اللَّهُ بِحُكْمٍ فَيَجُورُ » حَيْثُ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ النِّى مَنْصَبًا عَلَى الثَّانِي وَحْدَهُ ، بِاعْتِبَارِهِ قَيْدًا لِلأَوَّلِ ، أَيْ : مَا يَكُونُ مِنْهُ حُكْمٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ جَوْرٌ ^(٢) . وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ الْأَوَّلِ لَمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ يَكُونُ مَعْنَاهُ : مَا يَحْكُمُ اللَّهُ بِحُكْمٍ وَهَذَا قَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ فِي كُلِّ وَقْتٍ

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ لِنِّى الْفَعْلَيْنِ مَعًا : لَا يَجِبُ الرِّبَاطُ الْأَسْفَارُ ، فَيُشَاهِدُ عَجَائِبَ الْبِلَادِ الْأَجْنَبِيَّةِ — مَا يَنْظُمُ فَلَانُ الشَّعْرَ الْبَلِيغَ ، فَيَنْتَفِعُ بِهِ الْأَدِيبُ — لَمْ يَتَنَبَّهُ السَّائِقُ فَيَنْجُو مِنَ الْخَطَرِ — لَا يَسْرِفُ الْعَرَبِيُّ فِي الطَّعَامِ ؛ فَيَشْكُو الْبَيْطَةَ ^(٣) ، وَلَا يَهْمِلُهُ ؛ فَيَشْكُو الْخُمُصَةَ ^(٤) .

وَالضَّابِطُ الَّذِي يَدُلُّ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّالِفَةِ — وَأَشْبَاهِهَا — عَلَى أَنَّ النِّى مَنْصَبٌ عَلَى الْفَعْلَيْنِ مَعًا هُوَ إِعَادَةُ حُرُوفِ النِّى بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ ، وَتَكَرُّارُهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ فَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ لِنِّى الثَّانِي وَحْدَهُ : (أَيْ : لِنِّى الْقَيْدِ) .

مَا يَسْرِقُ اللَّصُّ فَيَسْلَمُ — لَا يَطُولُ السَّهْرُ فَيَسْتَرِيحُ الْجَسَمُ — لَا يَسِيءُ التَّاجِرُ الْمَاعِلَةَ فَيَنْتَجِعَ هَذَا لَا يَهْمِلُ التَّعَلُّمُ فَيَنْتَفِعَ ، وَلَا يَتْرُكُ الْعِلْمَاءُ فَيَسْتَفِيدُ . وَالضَّابِطُ الَّذِي يَدُلُّ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ — وَأَشْبَاهِهَا — عَلَى أَنَّ النِّى مَنْصَبٌ عَلَى الثَّانِي وَحْدَهُ (أَيْ : عَلَى الْقَيْدِ) هُوَ نَقْلُ حُرُوفِ النِّى مِنْ مَكَانِهِ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى ، وَوَضْعُهُ بَعْدَ الْفَاءِ مَبَاشَرَةً وَقَبْلَ الْمُضَارِعِ الَّذِي يَلِيهَا ، فَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةُ بِهَذَا الْفِعْلِ .

(هـ) يَجْرَى مَعَ أَدَاةِ النِّهْيِ مَا جَرَى مَعَ أَدَاةِ النِّى مِنْ نَاحِيَةِ عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَعَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَتَسْلُطِ النِّهْيِ عَلَى مَا قَبْلَ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا مَعًا أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَقَطْ مَعَ مِلَاحَظَةِ أَنَّ « لَا » الْنَاحِيَةَ تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ حَقًّا ، أَمَّا حُرُوفُ النِّى فَلَا تَجْزِمُهُ ^(٥)

(١) سِوَاهُ أَكَانَ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، أَمْ عَطْفَ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ .

(٢) التَّقْدِيرُ : يَحْكُمُ اللَّهُ بِحُكْمٍ فَا يَجُورُ — كَمَا سَبَقَ . (٣) امْتِلَاءُ الْبَيْتِ .

(٤) الْجَمْعُ . (٥) انْظُرْهُ ب ، مِنْ ص ٣٥٦ وَص ٣٦٧ .

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض ^(١) . . .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويمكن وجود نوع واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لأن لم يوجد مانع آخر . وهذه الثمانية هي :

- | | |
|-----------------|------------------|
| ١ - الأمر . | ٥ - العترض . |
| ٢ - النهي . | ٦ - التحضيض . |
| ٣ - الدعاء . | ٧ - التمني . |
| ٤ - الاستفهام . | ٨ - الترجى . . . |

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها . وهذه الأنواع الثمانية قسمان :

قسم يدُلُّ على الطلب المحض ، بأن يدُلُّ بلفظه نصاً وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن نجيء دلالة على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره . ويتحصّر هذا في الأنواع الثلاثة الأوائِل : (الأمر - النهي - الدعاء) ^(٢) .

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ^(٣) . ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطليعية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية ^(٤) ، وحكمه :

(١) انظر المراد من كل من الطلب غير المحض ، أي : « تقديرًا » - في ص ٣٧٢ -

(٢) وشأن هذا يجري على المضارع بعد الواو المعية المسبوقة بطلب - كما سيجيء عند الكلام عليها في ص ٣٧٥ -

(٣) كما سيجيء البيان في آخر ص ٣٧٠ .

(٤) عرفنا في ص ٣٥٤ و٣٥٧ أن فاء « السببية » التي ينصب بعدها المضارع هي في جميع أحوالها العطف أيضاً ؛ فصحت المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أي : أنها تعطف مفرداً على مفرد ، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقاً . وعلى هذا لا تعطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها ما لا تعطفه .

١- الأمر ، ومعناه : طلب فعل شيء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : « دعاء » . وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سمي : « التماس » .

وله صيغتان : صيغة فعل الأمر الصريح ، وهذه هي الأصلية ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بذلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى ، و« لام الدعاء » إن كان من أدنى لأعلى ، و« لام التماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلب فعل شيء - يشمل الصور الثلاث .

فمثال الأمر الصريح : اغفرْ هفوة الصديق فيحمدك ، وانصحْه في السر فيقبل نصحك ، وجامل الناس فيما لا يضر فتسريح ، ويدوم لك ودم . ومثل : « خذْ ، وهات » في قول الشاعر :

من لي بسوقٍ في الحيا ة يقال فيها : خذوها
فأبيعَ عمراً في المـو م بساعة في الطيباتِ

ومثال لام الطلب : لَئِنْ طامعُ الله أولى الأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يعمل الفاء بعده للسببية ، نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراكِ الشر ؛ فتأمن عواقبه ، ونزّل إلى ميدان الإصلاح فتُحب . (والمعنى : اسكت ، واترك ، وانزل . . .) وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلاً من التلغظ بفعله ، نحو : سكوتاً فنسمع الخطباء ، أو بصيغة الخبر^(١) . . . ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين - عند

(١) ومن أجل الخبرة الدالة على الأمر - قوله تعالى : (هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بآية ورسوله ، ويجاهدون في سبيل الله بآموالكم وأفئسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويُدْخِلُكُمْ ..) يجرز المضارعين « يغفر » و« يدخل » في جواب الجملة الخبرية -

كثرة النحاة - ألا تكون الفاء للسببية .

٢- النهى ، ومعناه : طلب الكفّ عن شيء . وأداته واحدة ؛ هي : « لا الطلبية » وتسمى : « لا ، الناهية » إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا ، الدعائية » . وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : « لا ، التلي للالتباس » فتسميتها : « لا الطلبية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث .

وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى يلاً الاستثنائية على الوجه الذى سبق لإيضاحه في النفي ونقضه^(١) ؛ ومن الأمثلة : لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تخف العلم فتهم في مروءتك ؛ ومثل قوله تعالى : (لا تفتنّوا على الله كذباً فيفسدكم بعذاب ...)^(٢) وقولهم : لا تكثّر مقاطعة الإخوان فيهنّ عليهم سخطك . ولا تبلغ في وعد أو وعيد فتعجز ، ويستخفّ الناس بك^(٣)

فإن كان النهى بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده

= المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله .. وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعها جواباً للاستفهام : (هل أدلكم) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر من اتجه إليهم السؤال ، لا يؤدي إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنة ، فغفران ذنوب الناس لا يكون سبباً عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجم وتوجيه الإرشاد إليهم . وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصحة يجرى على نسق الآية - وسياد ذكرها لمناسبة أخرى في ص ٣٩٦ - ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتمّ بملك ونجمه ، وتحرس عليه ، تفلح ، ويكثر رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول : تذاكر وتلتفت إلى دروسك تنجح . التقدير : اهتم بملك وأجده . واحرص عليه ، تفلح - ذاكر والتفت تنجح . . . وهكذا يجزم المضارع في جواب الأمر الذى تكون صيغته غير صريحة ولا ملحقة بها ، وهذا الجزم بعد سقوط الفاء مباشرة . فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها لسببية ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رغبة ، وعدم اعتبارها للسببية - كما قلنا - انظر الصفحة الآتية -

(١) سبق الإشارة - في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ وفي « ه » من ص ٣٦٤ - إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفي عند نقضه « يلاً » . وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل لقاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

(٢) فيستأصلكم ويبيدكم .

(٣) ومن الأمثلة قوله تعالى : « (لا تركنوا إلى الذين ظلموا فمسيكم النار . . .) »

السببية ؛ نحو سبباً لا يعوداً فتكسل ، وعملاً لا بطلاة ، فتفقد رزقك .

٣- الدعاء . ومعناه : طلب فعل شيء ، أو الكف عنه ، بشرط أن يكون في الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى .
والهامس إن كان بين متساويين - كما سبق - :

وصيغته : فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطلبية (الناهية) مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

رب ، وفقني فلا أعدلَ عن سَنَنِ الساعين في خير سَنَنِ

وقول الآخر :

يا ربِّ عَجَلْ ما أَوْمَلُ منهمو فیدفأ مقروراً^(١) ويتشبع مرمِل^(٢) .
ومثل : ربِّ : ليتكن طاعتني لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزاً عظيماً ،
ولتكن أعمالي مقصورة على ما يرضيك ، فأنال أسمى الغايات ، ولا تركني لنفسي
فأضل ضلالاً عظيماً . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع - إلا في الرأي الذي قصد به التيسير - ؛ كصيغة الاسم في قولهم : سَتَقْبِلُكَ فتسلم ، ورعيماً لمن معك فتجنبهم الخاف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء^(٣) ؛ نحو ؛ يرزقني الله الغنى فأنفق المال في سبل الخير . وبعض الكوفيين يجزئ النصب في هذه الصور .
ورأيه مقبول ، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

٤- الاستفهام (سواء أكان حقيقياً ؛ وهو طلب معرفة شيء مجهول حقاً للمتكلم ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً^(٤)) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد

(١) من أصابه البرد الشديد . (٢) شديد الفقر .

(٣) وقد يكون مراداً منه غير الدعاء كالآية التي في هامش ص ٣٦٦ .

(٤) سبق لإيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى (في ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١)

هذا ، وشروط عدم المضي يتسلك به أكثر النحاة ، ولا يتسلك به آخرون . وسيجيء البيان في ج ٣ ، من الزيادة والتفصيل (ص ٢٧٤) ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتسلك الأولين أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام جملة اسمية فيها خبر جامد . وقد سبق أنه لا داعي لمتسلك به - في ص ٣٥٨ .
أما بيان الاستفهام الحقيقي والتفريق في رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

وقع قبل الكلام . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ؟ فَيُشْفَعُوا لَنَا ...) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لبائنا ؟ فأرجو أن تُقضى ، فيرتد بعض الروح للجسد

٥ - المرئض^(١) : وهو الطلب برفق ولين . ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق . ومن أدواته : « ألّا » ، كقول الشاعر :

يا بن الكرام ألّا تذنو فتبصير ما قد جدّ ترك ؛ فما راو كنّ مسيحياً
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو أوفى للكمال المستطاع فأبلغ غاية المني ...

٦ - التحضيض ، وهو الطلب بشدة وعنف . ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاً » ؛ نحو : هلاً حطمت قيود الاستبداد فتعزّز ، وهلاً قوضت حصون الاستبداد فتسود .
ومن أدواته أيضاً : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظلم ...
وقول الشاعر :

لولا تعوجين يا سكتني على دثيف فتسخرني نار وجد كاد يفتنيه^(٣)
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة .

٧ - التمني ، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحقيقه ممكنًا ،

(١) سيجي تفصيل الكلام على « المرئض والتحضيض » في باب : « لولا ولوما ... » ص ٥١٢

ولما بعدها .

(٢ و ٣) لهذا النوع إشارة في ص ٥١٢ .

(٣) ومن الأمثلة - وسيجي - في رقم ٣ من هامش ص ٥١٤ - أيضاً قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت) ، فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق ، وأكنّ من الصالحين ..) أي : لولا تؤخرني ؛ أما المضارع : « أصدق » فنصوب بأن مضرة وجوباً بعد « فاه السبية » وأما المضارع : « أكنّ » فجزوم على اختيار عدم وجوب « فاه السبية » وأنه مجزوم في جواب الطلب ، وأن الكلام يتضمن شرطاً مقدراً ؛ أي : إن تؤخرتني أكنّ ... - سيجي الكلام على سقوط الفاعل في ص ٣٨٧ - .

أَمْ غير ممكن . ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع ^(١) . وأشهر أدواته :
« ليت » وهي الأصل ، كقوله تعالى : (يا ليتني كنت معهم فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) .
وفجرو : يا ليت من يمنع المعروف يُحَرِّمُ المعروف ، فيلذوق مرارة الحرمان .
وقول الشاعر :

يا ليت أمَّ خُلَيْدٍ وَاغْدَتْ فَوَفَّتْ وِدَامَ لِي وَلِهَا عَمْرٌ فَتَصْطَحِبَا
ومن أدواته - أحياناً - « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : (فلو أن لنا كَرةً
فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) بنصب المضارع ^(٢) . . .

وكذا « ألا » ^(٣) نحو : ألا صديقٌ مخلصٌ فينصَحُنَا :

٨ - الترجي ، وهو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق .
ولا يكون إلا في الأمر الممكن ، ومثله التوقع ^(٤) . والكوفيون هم الذي يعتبرون الفاء
بعده للسينية ، والشواهد - ومنها القرآن - تؤيدهم ^(٥) . نحو : لعلك تحسن اختيار
الكلام ، فتفوز بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتخفيف ؛
فتدرك مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك . . .

• • •

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا ^(٦) أن المحض
منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة لدلالة صيغها اللفظية - نصاً وأصالة - على الطلب
الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعي أو ضمني ، غير مباشر ؛ كدلالة التمني

(١) فلا يصح أن يقال : ليت هذا يحيى . . . وقد سبق الكلام على التقى في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١
ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨٧ ورقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ حيث الإشارة لبعض الأحكام الخاصة
بالتقى غير الأصل ؛ مثل : « لو » .

(٢) سيجي بيان خاص بالأداة : « لو » التي تفيد التقى - في رقم ٦ ص ٥٠٣ -

(٣) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتقى وإعرابها وحاجتها للتقى في ج ١

ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٤) سبق الكلام على الترجي والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، في الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٥) ومنها قوله تعالى : (لعله يزكى ، أو يذكر فتنته الله كثرى ..) بنصب « تنتع » ومنه

قوله تعالى : (يا هاشم ابن نسل صريحاً . لعلني أبلغ لأسباب ، أسباب السوات فأطلع إلى إله موسى)

بنصب : « أطلع » ولا داعي لتأويل في الآيتين - وأخبارهما - بقصد إبعاد الفاء عن السينية .

(٦) في ص ٣٦٥ .

على الطلب ، فإن الطلب معه يحىء من طريق تبعي ؛ أي : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنى الشيء طلب مجبته ... وكذلك العرض والخص وغيرهما من بقية أنواع غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمني ، غير المباشر ، بخلاف الثلاثة المحضة : (الأمر ، والنهي ، والدعاء) فإن صيغها صريحة فيه ؛ كما أسلفنا (١) . . .

(ملاحظة :) إذا لم توجد « فاء السببية » قبل المضارع الذي يستحق النصب بها ، إما لأنها لم توجد أصلاً ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ... ، فإن حكم هذا المضارع يتغير ؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذي سيحيء كأملاً في بحث مستقل (٢) .

(١) وفي الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعد « فاء » جواب نفي أو طلب محضين « أن » وسترها حتم نصبت وتقدير البيت : و « أن » ، نصبت بعد « فاء » جواب نفي أو طلب محضين . وسترها حتم . (ويلاحظ أنه - كما دقته - استعمل « أن » بمعنى « الحرف » أولاً ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد التفسير عليها في الأول مذكراً ، وفي الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان - انظر آخر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٢٨١ - . والمعنى : « أن » مستمرة (مقيدة) حتماً بعد فاء السببية التي في صدر الكلام يقع جواباً لنفي محض ، أو طلب محض . وفي هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفي ، وأحكامها ، وشبه النفي . والفتور في الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إيالة ، ثم عرض آياتاً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو : « ولو المية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعل بعد « الفاء » في الرجاء نصبت كنصب ما إلى التمني ينتهز ١٧

يريد : أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الرجاء - ينصب بأن مضرة وجوباً ؛ كنصب المضارع بها إذا كان متبياً لتمنى ؛ أي : جواباً لتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتمنى ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذلك . (وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في هامش ص ٣٩٧) .

(٢) في ص ٢٨٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم ^(١) أن « الفاء » لا تكون سببية يُنصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه ، وإما الطلب المحض أو غير المحض أى : التقديرى ... لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات ، فهناك حالات ست يصبح اعتبار الفاء في كل منها سببية مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً ، بأن مضمرة وجوباً ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب . والأربعة الأولى تكون في حالى الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية .

١ - الفاء الواقعة بعد نفي مسبوق باستفهام تقريرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهر في مطلع الربيع فتتعم بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تتم » ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق ^(٢) الكلام الجلى على هذا في موضعه المناسب) .

٢ - الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض « إلا الاستثنائية » وكان النقص بعد الفاء والمضارع ، نحو : ما تزودنا فتححدثنا إلا تسرنا بطرائفك الأدبية ^(٣) .

٣ - الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يتهن فيقبل يسهل الهوان عليه ؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيحرم سعادة الحياة . فالفعلان : « يقبل » ، ويحرم » ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية ^(٤) ...

ويقول النحاة : إن السبب في جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ^(٥) ، وفعل الشرط قبلها غير

(١) في ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) في رقم ١ من هاش ص ٣٥٧ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى .

(٣) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي ، في « ب » من ص ٣٥٦ .

(٤) سيجى في الجوازم (ص ٤٧٨) الأوجه الأخرى الجائزة في المضارع المتوسط بين جملة الشرط وجملة الجواب . ومن هذه الأوجه الجائزة الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب .

(٥) من المفيد الرجوع إلى ص ٣٥٧ حيث البيان الهام الذى يوضح المخطوف والمطوف عليه

هنا ؛ مصدرين معاً أو أحدهما ... أو ... - ثم « ب » ص ٣٧٤ .

محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست بحقيقة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعل الشرط والجواب معاً هو أن الجزء غير محقق الوقوع ، ولا يحتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطالب » تقديرأ . ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب في استعمالهم ، ليس غير ...
٤ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو :
إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية^(١) .

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر ، أي : في حالتَي الاختيار والضرورة . ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة الشعرية ، وهما :

٥ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو :
ما تتكلم إلا فتحسن الكلام^(٢) .

٦ - الخبر المثبت الخالي من النفي ومن الطلب ومن الحصر « بإلا » كقول الشاعر :
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالهجاز فأستريحاً

فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء - للضرورة - سببية ، كما

(١) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى : (إذا صفى أمراً فإنما يقول له كُنْ فيكون) في قراءة من نصب : « يكون » . باعتبار الحصر منزلة الطلب فأويلا . ولم يحمل المضارع منصوباً بعد الفاء في جواب « كن » - كما يرى بعضهم - لعدم وجود قول : « كن » بحقيقة ؛ إذ لا يتعلق بها الله حين يريد خلق شيء من العدم ، وإنما هي كناية عما يسمى « تعلق القدرة بتجيزاً بوجود شيء » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب عنه في صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو في أحدهما ؛ فلا يقال قم قم . ويقول ابن هشام - فيما نقله عنه الصبان - : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب ؛ إما في الفعل والفاعل ؛ نحو : جئني أكرمك ، أو في الفعل ؛ نحو : أحسن إلى الناس تسبب قلوبهم ، أو في الفاعل ؛ نحو قم قم . ولا يجوز أن يتوافقا فيهما .

(٢) لم أجد فيها رأيت من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كي تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم المروضة نثرية . ولعلهم يريدون ما يكون مثلها في النظم .

يقول كثير من النحاة^(١) .

(ب) قلنا^(٢) إن أكثر النحاة يشترط في فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل في الزمن الماضي حقيقة ؛ فيخرج نحو : لم آسأت إلى الصديق فيقاطعتك ؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضا ؛ ليتحد « المعطوف والمعطوف عليه » في الزمن — عملا بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر « المعطوف عليه » ماضى الزمن أيضا ؛ فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

أما الذين لم يشترطوا علم المضى فحجبتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فتبعته ، بنصب : « نتبع » مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن مضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذي قبل « الفاء » مباشرة فمن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتباع منا .

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضلية ، والاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثاني ليكون الحكم مطرداً ، فيقل التشعب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية ، كما يتبين مما سبق^(٣) . . .

(١) لا داعي لهذا ، فغير من أن تكون لطف المجرى والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة لضرورة ؛ وهي مراعاة القافية . ومثله المضارع « يَحْمَم » في قول شاعرهم : لنا رهضة لا ينزل الذلُّ وشطها ويأوى إليها المستجير فيُعصما والمراد بالهضة هنا : صولة قوية ، وحزيم ، وشتم .

(٢) في ص ٣٥٧ .

(٣) في ص ٣٦٨ .

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والمعنى الذى بعدها مصاحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحققه ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ، وبحصلان معاً فى زمن واحد يجمعهما ، فى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر ؟ ينصب المضارع : « تُصافح » يكون الاستفهام مُنصَباً على تحقق الابتسام والمصافحة معاً فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأن من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو — يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معاً فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلمُ الخطيبُ ويقعدُ . ينصب المضارع : « يقعد » فإن النفي مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعها معاً فى وقت واحد ، فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معاً فى وقت واحد . أما نفي حصول أحدهما فقط أو نفي حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى وينتظر الرزق ، ينصب : « يلعب » ، و « ينتظر » فيكون المراد نفي الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نفي اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكل وتتكلم . ينصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معاً وقت تحققهما — سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع » ^(٢) ، فهى تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

(١) ونعم عليها الأحكام العامة المشتركة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف — على الأشهر ، كما سيأتى — والمضارع بعدها منصوب بأن مفسرة وجوباً ، والمصدر المؤول مطوف على مصدر سابق ... ، أما كلمة : « مع » فظرف منصوب ، وهو مضاف — غالباً — فبهذه اسم مضاف إليه ، ولا يقع بعده للمضارع مباشرة ... ، واو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول به وإن التى يليها المفعول به حرف للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا تصرف عطف ، مع —

عملها :

واو المعية - هنا - حرف عطف في المشهور، مع إفادته المصاحبة^(١) والاجتماع والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وزمنه كما عرفنا - : متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق . فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية^(٢) .

ويشترط لتنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد « واو المعية » أن تكون واو المعية مسبوقه إما بنى محض ، أو بما يلحق به ، - وقد شرحناهما^(٣) وإما بنوع من أنواع الطلب الثانية التي سبق بيانها وشرحها في « فاء السببية »^(٤) . غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية » بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هي : (الدعاء ، والعرض ، والتخفيض ، والترجي) . وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منهما ، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقوداً . ولا يصح عنده النصب حملاً لواو المعية على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل - برغم التشابه بينهما في كثير من الأمور - لا داعي له . ورأيه وجيه .

= دلالته - دائماً - على المعية نصاً ، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التي سنشرحها . وإنما قلنا مع دلالته الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فن يقول : دعوت الضيف والشريك لتزاريق - قد يقصد أنه دعاهما معاً في وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما في وقتين مختلفين ؛ فليس في الكلام ما يبين أحدهما نصاً ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك في المعنى ، ولا تدل على المصاحبة الزمنية والاجتماع في أثناء تحققه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها هزرد الجمع ، أي : للتشريك في المعنى من غير دلالة حتمية على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبة ... بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً ، فإنها تجمع بين الأمرين في وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً .

(وقد سبق بيان هذا في باب العطف ، ج ٢ ص ٤١٢ م ١١٨ وفي باب المقول مع ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠) .

(١) والكوفون يمنعون العطف بها . - كما سيجيء في ص ٣٧٩ - وهامشها .

(٢) ص ٣٥٨ . (٣) ص ٣٥٥ .

(٤) في ص ٣٦٥ - ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها ، أو متأخراً عنها ، في حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو المعية ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا ينصب المضارع . وكل هذا على حسب الاجتهادات المنوطة التي تقلدت في فاء السببية ، في رقم ٣ من ص ٣٧٢ ، والتي سيجيء في الجزء ، ص ٤٧٧ .

و يخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا عيب في حمل واو المعية على فاء السببية . وفي هذا الرأي تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التي تراعى ؛ وهو السماع الكثير الوارد ، ولهذا يحسن علم الأخذ به قدر الاستطاعة : احتراماً للأساس الأهم السابق .

(أ) فن أمثلة واو المعية بعد النفي قول أعرابي يجري إلى ساحة القتال : لا ألزم دارى وأشهد الأبطال يَمْضُونَ للجهاد سراعاً ، ولا أموتُ على فراشى كالبعير المهزول ، وأبصر الرجالات في حومة الوغى شهداء .

(ب) ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتي^(١) :

١ - بعد الأمر : أيها الصديق : اغْفِرْ هَفْوَكَ وأغْفِرْ هَفْوَكَ ؛ لتَدُومَ صِدْقَاتِنَا ، وساعدني وأساعذك لتتغلب على المشقات ، وتُحَذِّدْ ، وأُحَذِّدْ دُمَائِكَ الأعداء ؛ لنعيش في سلام .

ولا خلاف في نصب المضارع « بأن » المضمرة وجوباً بعد واو المعية إذا كانت الواو مسبقة بإحدى صيغتي الأمر المحض^(٢) . أما الدلالة على الأمر بغيرهما (كالدلالة عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملته خبرية . . .) فالحكم هنا كالحكم في فاء السببية^(٣) .

٢ - بعد النهي :

لأنَّكَ عَنْ خُلُقٍ وَثَاقٍ مثله عارٌ عليك - إذا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

٣ - بعد الاستفهام :

ألم أكُ جارِكمُ ويكونَ بيني وبينكمو المودة والإخاءُ

ومثل :

أُتِيتُ رِيَّانَ الجفون من الكَرَى وأُيِّتَ منك بليلة الملسوع

(١) مع ملاحظة أن المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس في الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة ظلية قبلها مما يمنعه النعانة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) وهما : فعل الأمر الصريح ، ولام الطلب الجازمة الداخلية على المضارع - ويأتيان في ص ٣٦٦ .

(٣) ص ٣٦٦ .

٤ - بعد التمنى : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكذَّبَ بآياتِ رَبِّنا . . .) .

وقول الشاعر :

ألا ليتَ الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفِئَ ما أحاط من الجوى بي

٥ - بعد الدعاء (على انترأى القائل به . . .) رباه ، ما أَسعدنى بطاعتك ؛ فوجهتى إليها ، ويعينتنى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى بِرِّكَ ؛ فأَسبِغْ على ثوب العافية ، وتَسَحَّرْ سَهْ بِرَحمتِكَ ، وأَغْدِقْ على النعم ، وتَوَفَّقْنى إلى صيانتها . ربَّاه ، لتُدْخِلْنى فى عداد المقربين ، وترفعَ مقامى بينهم ، ولا تدعُ للتَّوَانى سبيلاً إلى وتَرَكْتَنى بعيداً عن المولى الذى يرضيك .

٦ - بعد العرض (على الرأى القائل به . . .) : ألا تزور المريض وتُقَدِّمَ له هدية . ألا تَسْأَلُهُ عن حاله وتدعُوْهُ بالشفاء .

٧ - بعد التحضيض (على الرأى القائل به . . .) : هلاّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذَرُ حرارتها ، وطولَ التَّعَرُّضِ لها . وهلاّ تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرض وضروره ، وتَعْمَلُ بِرَأْيِهِمْ . . .

٨ - الترجمة (على الرأى القائل به . . .) : لعلَّ العالم يدرك أنه قُدوة ، ويترك ما لا يليق به ، ولعله يعرف أن فسادَه أشدَّ ضرراً وأعظمَ خطراً من كل فساد آخر ، ويُجَنِّبُ الناسَ أثره . . .

• • •

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابهاً واختلافاً ؛ فيشابهان فى أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ؛ بشرط أن يسبقهما - غالباً - نفي أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضاً فوق دلالة الخاصة (وهى : دلالة الفاء على « السببية الجوابية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو على « المعية ») . والمصدر المنسبك بعدهما من أن « المضمرة وجوباً وما دخلت

عليه من الحملة المضارعية - معطوف على مصدر مذكور أو منصيد قبلهما .
وهذا على رأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين^(١) ويقول : إن هذه
الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو
الصِّرف) وحجته : أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها
منصوباً ليصرفوه عن المألوف ، فيكون صرفه هذا دليلاً على أنها للمعية والمصاحبة ،
ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين فى زمن واحد ، وليست للعطف^(٢) .

ويختلفان فى خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ،
لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها . وأما الثامن (وهو
« التَّرجى ») فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع فى وجوب نصب
المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوباً .

فى حين يخالف بعض المحققين فى أن يكون وقوع (الدعاء ، والمرض ،
والتحفيض ، والترجى) ، قبل واو المعية موجباً للنصب ، فهو يمنع اعتبارها للمعية
كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة علم ورود
السماع بأمثلة متعددة لكل منها تكفى للقياس عليها .

ثانيها : الأصح فى فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

(١) كالرضى .

(٢) ومع أنها عند النحاة الخالصة ليست للعطف - يعتبرها إما واو الحال ، وأكثر دخولاً على
الحملة الاسمية ؛ فالمصدر المقول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فنى : ثم وأقوم - ثم وقى
ثابت . أى : ثم فى حال ثبوت قىام . وإما بمعنى : « مع » ، أى : ثم مع قياس . وذلك كما فصلوا فى
المفصل مع مصاحبة الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة المصدر على مصدر سابق
لزال التنصيص على معنى الجمع . . .

وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيرة ، واجهتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه
أو تلك ؛ لأعتادها - فى الغالب - على الجدال المجرد . وغاية ما نقوله : إن اعتبار الواو مجرد المعية هنا يريح
من العطف وما يقتضيه - أحياناً - من نصب المصدر المظوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر
مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية - (كالتى ستذكرها فى « ب » من ص ٤٠٣) لكان هذا الرأى
وحده هو المستحسن فى جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نعداها حرف عطف ، طبقاً للمذهب الكوفى الذى
يقصرها على السببية ، ويمنع أن تكون عاطفة .

دالاتها — في الغالب — على السببية الجحواية في الوقت نفسه . على حين يشند الخلاف في جعل الواو — هنا — للأمريين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذ الرأي القوي أنها تفيد المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : — وهنا مهم — أن فاء السببية لا بد أن تقع — غالباً — في جواب نئي أو طلب أو ملحقاتهما . . . ؛ فإما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما وإلو المعية فتقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أي : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معانيهما وحصوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسبباً عما قبلها ، وجواباً له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا — حتماً — في وجودهما عن السبب ، وهما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير بقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب^(١) : « واو المعية الواقعة في جواب النئي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو غيرها من بقية الأنواع السالفة . . . » وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النئي أو الطلب من غير ذكر الكلمة جواب ؛ لأن وقوع الجملة المشتملة على هذه الواو جواباً عما قبلها يقتضي — كما تقدم — أن يكون تحقق معناها متأخراً عن تحقق معنى التي قبلها ، وهذا يعارض ما تفيدوه واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق في زمن واحد .

رابعها : أن « واو المعية — هنا — لا بد أن يسبقها نئي محض ، أو طلب ، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الزمنية الحقيقية عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها . وهذه المصاحبة تقتضي أن ينصب النئي والنهي وغيرها من بقية الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معاً ، أي : أن النئي والنهي ونظائرهما يشملان ما قبل الواو وما بعدها ، لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوباً) فمن يقول لا آكلُ وأتكلّمُ . ينصب « أتكلّمُ » فإنما ينني اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) في وقت واحد ، فالنئي مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين . أما شأنهما عند علم مصاحبتهما فسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنئي — وغيره — به ؛ فقد يقع الأكل

(١) على سبيل الحقيقة ، لا على ضرب من المجاز المبدع .

وحده أو لا يقع . وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين ، أولاً يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألَوِّثُ أصابعي (بنصب : « ألَوِّثُ ») فإنما ينفي اجتماع الأمرين معاً في وقت واحد ، وهما الكتابة ، وتلوُّث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين ، يُسَلِّطُ عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصبُّ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فسكوت عنه ، مَرُوكَ حِكْمِهِ ، لا صلة للنفي به ، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلَوُّث الأصابع وحده حاصل أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين . . . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينة أخرى .

وكذلك من يقول : لا تمشِ وتكتب . . . — أو لا تخطب وتجلس . . . — أو : لا تنالِم الضعيف وتخاف القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهاها — فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين في وقت واحد ، ولا ينصبُّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لإدليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي عنه ، ولا منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ توجَّه لأحدهما دون الآخر .

أما النفي والنهي قبل فاء السببية فقد يستلطان على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ثانيهما فقط — كما سلف^(١) .

هنا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب بتوجهه ؛ حيث يسرى — في وقت واحد — على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد^(٢) . . .

(١) في ص ٣٥٩ .

(٢) في الكلام على « واو المعية » يكتفى ابن مالك بهيئت واحد ؛ هو :

خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب - لا النى - سواء أكانت موجودة من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجودة ؛ فيصح في المضارع بعد غيابها الجزم في جواب الطلب ، ففى مثل : شارك في ميادين الإصلاح ، فينهض بذلك يصح أن يقال : شارك في ميادين الإصلاح ينهض بذلك يجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا في واو المعية ؛ - كما سيجىء قريباً^(١) - .

والواو كالفاء ، إِنَّ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا ، وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ - ٣

يريد أن « الواو » كفاء السببية في كثير من الأحكام - وفي مقدمتها وقومها بعد النى وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه - مع نصب المضارع بعدها بأن المضرة وجوباً ، وعطف المصدر للزول بعدها على مصدر قبلها . . . وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أى : دالة على المعية ، ومصاحبة معنى ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النى - وغيره - وتحقيقه وساق مثالا معناه : لا تكن جلدًا في وقت إظهار الجزع . وفي المثال عيب معنوي ؛ إذ كيف يكون جلدًا مع إظهار الجزع .

(١) في ٢٨٧ - ولهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجيء في الصفحة المذكورة

زيادة وتفصيل :

(١) لبعض النحاة كلام مفيد في «واو المعية» ، يتضمن ما قلناه .
وملخص كلامه :

أن المضارع يُنصب بعد «واو المعية» في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد «فاء السبية» ، وهي المواضع التي تكون مسبقة فيها بالنفي وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

ولأنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع بين المعنى الذي قبل الواو ، والمعنى الذي بعدها وقت حصولهما وتحقيقهما ، والدلالة على أنها يحصلان ويتحققان معاً في وقت واحد ، ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضاً ، فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعية والمصاحبة تفيد العطف أيضاً ، وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو العطف المحضة . أى : أن واو المعية هنا تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم ، إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر ... ، ولكن هذا مجرد احتمال لا يقين معه ، وليست المصاحبة أمراً مقطوعاً فيه ، ولا منصوباً عليه ، إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ، من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هي مهمتها الأصلية ، وما عداها يتكون أمراً محتملاً ، يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية . فإن لم توجد القرينة بقى الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به ، وما عداه فوضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ، فإنها شاملة للأمرين مجتمعين ، فهي للعطف ، وللمعية معاً ، ولا مجال للاحتمال في أحدهما ،

إذ المعية مقطوع بها^(١) هنا كالعطف .

ومنى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو اتى للمعية - بالشروط التى عرفناها - ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد « واو » غيرها ؛ كالواو التى للاستثناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . وكالواو التى للحال ، والجملة المضارعية بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وكثيرها من أنواع الواو التى ليست للمعية . . .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز فى الأمثلة التالية - وأشباهاها - ضبط المضارع بعد الواو ضبطاً مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوى ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومنى تم الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكّل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تتنقل فى الحديقة وتأكّل ثمارها . . . فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

١ - نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطاً على الأمرين مصطحبين معاً ، فالكلام نصّ فى النهى عن الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين .

٢ - جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معية ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المحزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل . ويكون النهى منصّباً على الأمرين أيضاً ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فانهى مسلط على هذا وذلك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين : فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة أخرى .

٣ - رفعه على اعتبار الواو للاستثناف ؛ فالمضارع بعدها مرفوع ، والجملة المضارعية مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصّباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فإى بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

(١) فى الرأى الشائع .

٤ - رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر مبتدأ محذوف - في الرأي الراجح ^(١) - والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهي في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة ، هي التي يكون فيها مقيداً بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففي مثل : لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد : لا تقرأ وأنت تأكل . . . أى : لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها. أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه ، لا دلائل على النهي عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما ، ونزيل الاحتمال .

(ب) ألحق الكوفيون « ثم » العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية ، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية ؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعية معاً بالشروطين السالفتين ؛ مستداين بأمثلة مسموعة ، منها قوله عليه السلام : (لا يَسْأَلُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ^(٢)) ثم يغتسل منه) ؛ ينصب : « يغتسل » على اعتبار « ثم » للعطف وللمعية « معاً » ، والمضارع بعدها منصوب « بأن » المضمرة وجوباً .

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث - في حالة النصب - النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه ، أى : النهي عن اجتماع الأمرين معاً ، ومصاحبتهما . ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه - كما تدل قرائن متعددة - النهي المطلق عن البول في الماء الدائم ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه .

وثنى آخر ؛ كيف تدل « ثم » على المعية والعطف معاً ومعناها في العطف هو الترتيب والتنهول وهما يتافيان المعية ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية ؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : (الفعل : « يغتسل » في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثم » « تحكم واو الجمع . . .) ^(٣) فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

(١) التي يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها . (٢) لراكد .

(٣) مراده : حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المفسرة وجوباً .

المعية . مع أن أولئك النحاة لم يقصدها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فلإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالشأن في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهي عن البول في الماء الراكد مطلقاً ؛ سواء أكان معه استحمام فيه أم لم يكن .

وبناء على ما تقدم — من المذهب الكوفي وأنصاره — يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثَمَّ » بواو المعية في النصب مطلقاً ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهي عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

وبصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذي يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثَمَّ » حرف استئناف^(١) يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والقاء الاستئنافيين^(٢) . ولا يميز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح . . . وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصاً^(٣) .

والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقلة شواهد ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار في استعماله على المسموع الذي وردت فيه « ثَمَّ » بمعنى واو التشريك ، المفيدة للمعية أو غير المفيدة لها .

(١ و ٢) سبق — في ج ٣ م ١١٨ ص ٩٦ ؛ عند الكلام على « ثَمَّ » ما يؤيد قوتها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحاً .

(٣) وقد عرض الصبان لهذه المسألة عند الكلام على « واو المعية » ، وكذلك « المعنى » عند الكلام على « ثَمَّ » ج ١ .

حكم المضارع إذا لم توجد قبله : « فاء السببية »

عرفنا ^(١) أن « فاء السببية » تخالف « واو المعية » في أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام جوازاً ، فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أولاً ثم سقطت ، أم لم توجد من أول الأمر . فالمقصود أن الجملة خالية منها ؛ ففي مثل : (خذ من الحضارة باللباب الحميد فتسعد ، وتجنب الزائف البراق فتسلم) - يصح أن يقال : (خذ من الحضارة باللباب الحميد تسعد ، وتجنب الزائف البراق تسلم) . يجزم المضارعين : « تسعد ، وتسلم » ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته - لا بنوع من النفي وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثانية ^(٢) (وهى : الأمر - النهى - الدعاء - التمنى ^(٣) - الترجى - العرض - التحضيض - الاستفهام) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً ^(٤) وجزاء للطلب الذى قبلها (أى : مسببة عنه : كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إن » الشرطية وبعدها

(١) فى ص ٣٨٢ « الأمر الخالص » .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٦٥ .

(٣) ينحصر انتهى هنا فى النوع الأصل ، وهو الذى أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها المارضة فى معناه - ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحهما فى رقم ٧ من ص ٣٦٩ لأن الجزم غير مسموع بعد التمسك بالمعارض ، وأدواته الطارئة فى معناه . (انظر ما يتصل . بهذا فى ص ٣٦٩ وفى رقم ٣ من هامشها) .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء فى ص ٣٠٨ .

« لا » النافية بحمل « لا » الناهية^(١) التي حذفت : وحل محلها الحرفان قبل المضارع المناسب . وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية . فإن كانت الأداة الطلبية نوعاً آخر - كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرها من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال « إن » الشرطية هذه محلها : فتدخل وحدها على المضارع الذي دخلت عليه الأداة السابقة . إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد أتينا بعدها ، أو بدلاً منها^(٢) - على حسب نوع الأداة - بمضارع مناسب تنصبه في مكانه ، ويوافق المراد .

وليس الغرض من مجيء « إن » (بالصورة السالفة قبل « لا » الناهية أو قبل غيرها من باقي أنواع الطلب) بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية : لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامة المعنى أو فساده ، فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوي أو معنوي آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقي الأسلوب الأول (الذي كان قبل مجيئها) على حاله اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

ففي اجتماع الشروط الثلاثة جاز الجزم . فنقال الجزم بعد الأمر قولهم : « أفضِّلُ على من شئت تكن أميره » ، واستغنى عن شئت تكن نظيره ، واحتجج إلى من شئت تكن أسيره . وقولهم : « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » . والتأويل : إن تفضِّلُ على من شئت تكن أميره ، وإن تستغن تكن . . . ، وإن تحنن تكن . . . - إن ترحموا من في الأرض يرحمكم^(٣) . . .

(١) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . (انظر ١٠١ من ص ٢٩٨) . وله إشارة في

رقم ١ من ص ٤٠٩ .

(٢) قد يكون بدلاً منها ، ويغنى عنها في بعض الحالات ، كأن تكون الأداة نفسها فعل أبرد ... ؛ في مثل : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء . أي : إن ترحموا - كما سيجيء -

(٣) ومن أمثلة دخول « إن » التخيلية المؤقتة على مضارع مناسب نصيده - وهذا النوع كثير - قوله تعالى يخاطب المؤمنين في شأن أهل النفاق والفرار ونقض العهد : (فقاتلهم يذبهم الله بأيديكم ، ويغزيمهم ، وينصرهم عليهم ، ويشتت صدورهم فريقين ...) والتأويل : إن تقاتلهم يذبهم الله ...

ومثال الجزم بعد النهي : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات . والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ، وإلا تهمل مشورة الناصح تدرك

وبعد الدعاء : ربه . وفقني ، أهد لما يرضيك ، ولا تدعني بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين . والتأويل : إن وفقني أهد ... وإلا تدعني ...
وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم ؟ وهل تلاينهم في خير ضعف تأمن أذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل ... تكسب ... إن تلاين ... تأمن

وبعد التمني : ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جانبي ، وليت صفاءم دائم أعيش به سعيداً . والتأويل : إن تتحقق أمني بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبي و

وبعد الترجي : لعلك تساعد المحتاج تؤجر ، ولعلك تحاذر المن عليه يضاعف أجره . والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر و

وبعد الحضي : هلا تستيق إلى الخير تذكر به ، وهلا تدعو إليه تشتهر بالفضل . والتأويل : إن تستيق إلى الخير تذكر به و

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر جمود المفرورين تخرج من زمرتهم . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم و

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ويجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى .

(١) فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي ، لا طلب ، أو ملحقاته -

سوره تعالى : (... رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ...)
والتأويل : إن تحلل يفقهوا ... وظل قول الشاعر :

تعالوا نخبركم بما قدمت لنا أوائلنا في المجد عند الحقائق
والتأويل : إن تبينوا نخبركم

لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ، ففى مثل : ما يُحسِن الصَّبِيُّ الكلامَ يملكُ به أفئدة السامعين . . . ، لا يصح جزم المضارع : « يملك » فى جواب النفى عند غياب فاء السببية^(١) إلا عند الكوفيين الذين يميزون جزمه على اعتباره جواباً للنفى . أما غيرهم فلا يبيحه ، ويوجب رفع المضارع : « يملك » على اعتباره فى هذا المثال بدل مضارع من المضارع الذى قبله ، أو على اعتباره شيئاً آخر فى أمثلة تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابها على غير البدلية ... كرفعه على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة^(٢) ، أو صفة ، أو حالاً ... ، أو غير هذا مما تصلح له فى موضعها ويقتضيه المعنى . . .

(ب) وعند فقد الشرط الثانى - (بسبب أن المضارع بعد الفاء الخفية ليس مراداً منه أن يكون جواباً للطلب ولا جزاء ، وأن المعنى على غيرهما) - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ، مراعاة لاعتبار معنوى^(٣) أو أكثر مما يقتضى رفعه . ومن

(١) للتنافى فى منع الجزم بعد النفى تعليل غريب يجب رفعه ، فهم يقولون : إن النفى يقتضى عدم وقوع النفى ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شئ ويقتضى وقوعه . فكل منها يقتضى تحقق أمر حتم . برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفى يقتضى تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان فى أمر واحد ، هو : « التحقق » ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة . وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع فى جواب النفى على المضارع الواقع فى جواب الإثبات ؛ والمضارع فى جواب الإثبات لا يصح جزمه ، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملاً للثبوت على نقيضه . وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه فى مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفستد الفة ، وانهارت دعائمها وأصولها . وبطله التعليل الآخر الذى يرى أن عدم الجزم بعد النفى سببه أن النفى خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذى يجب الاقتسام : نحو : « السباع » من العرب ، وأنهم لا تجزم المضارع بعد النفى إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضحكة الوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح ..

(٢) سواء أكان الاستئناف بيانياً أم غير بيانى . و« البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلاهما مستقلة بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية - فى الغالب - بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى . أما غير البيانى فتنتطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين ، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجليد .

(٣) أشرنا كثيراً إلى أن كل معنى معين لا بد له من ضبط العبارة ضبطاً معيناً ؛ وإذا تكرر هذا الضبط تبعه تكرر المعنى ؛ فلكل ضبط إعرابى غاية معنوية خاصة به .

تلك الاعتبارات المعنوية :

١ - رفعه على اعتبار الحملة المضارعية استثنائية ؛ نحو أنقيم عندنا اليوم ؟ يسافرُ غداً زملاًؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفرُ الله لنا ولك .

٢ - رفعه على اعتبار الحملة المضارعية صفة لنكرة محضة^(١) ؛ نحو : استمع إلى خطيب يملك ناصية القول .

٣ - رفعه على اعتبار الحملة المضارعية حالاً من معرفة محضة ، نحو : تمتع بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

٤ - رفعه على اعتبار الحملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعاً يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات - نحو : كرمُ عالمنا نابغاً يعترمُ الرحيل .

٤ - رفعه على اعتبار الحملة المضارعية صالحة « للحال ، والوصف ، والاستئناف » مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خذْ من أموالهم صدقةً تطهرهم وتزكّيهم بها) ، فيصح في الحملة المضارعية : « تطهرهم » الأمور الثلاثة^(٢) وهكذا^(٣) . . .

(١) النكرة المحضة : هي الكاملة الإبهام والشيوخ ، الخالية من التحديد والتعيين التي ينشأ من إضافتها ، أو من تقليدها بنت أو غيره من القيود التي تقليدها نوعاً من التخصيص .

والمرقة المحضة هي الخالصة من شائبة التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يفرجها من النكرة ، كأل الجنسية ، وفيها مما سبق لإيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب : النكرة والمرقة . وفي ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفي ج ٢ باب التثنية ص ٣٤٩ م ١١٤) .

(٢) انظر ما يختص بهذه الآية في رقم ٣ التالي :

(٣) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يمين جزم المضارع جواباً وجزاء للطلب في مثل : افزع صبيور الماء ينهر ماءه - أوقد المصباح تنور الحبيزة - أغلق النافذة تحجب قسوة الريح الباردة - ازرع الحقل ينبت ثمراً طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملة وصفاً في مثل : أكرم مهاجراً يلتسُّ من يكرمه - أحسن إلى باتس يفسج بالشكوى - تمتع بحديقة تملأه بالأزهار - صاحب رجلا يؤثر البمد عن الشر .

ويتعين رفعه وإعراب جملة حالاً في مثل : أكرم المهاجر يلتسُّ من يكرمه - أحسن إلى الباتس يفسج بالشكوى - تمتع بحديقة تملأه بالأزهار - عاون الحر ينزل به الضر .

(ح) وعند فقد الشرط الثالث^(١) - لا يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقرب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية محل « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا^(٢) تقرب من النار تحترق . بخلاف : لا تقرب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا^(٣) تقرب من النار تسلم . . .

ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع - تضعف - للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحسن معاملي أحسن معاملتك ، فيصح جزم المضارع : « أحسن » ؛ لصحة قولنا : إن تحسن معاملي أحسن معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحسن » . بخلاف : أحسن إلى لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى^(٤) . . .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية أيضاً : أين بيتك أزرّك ؟ بجزم المضارع ؛

= ويتبين منه واعتبار جملة مستأنفة في مثل : (ليتك تزودني . ينزل المطر) - (أتساعد المحتاج ؟ يحب الناس النسي) - (لا تهمل شراء الكتب النافعة . فسافر غداً لزيارة بعض الأقارب) - (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المتحف على كتب الأدب الرفيع) . . .
ويصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى : (هبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِي) وقوله تعالى لحيي (وألقِ ما في يمينك كتَلَفْتِ مَا صَنَعُوا ..) وقوله تعالى له : (واضرب لهم طريقاً في البحر يبساً ؛ لا تخاف دَرَكًا وَلَا تَخْشَى) .

وكذلك قوله تعالى : (خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ...) - فيصح في المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً في جواب الأمر ، أو مرفوعاً إما على اعتبار جملة مستأنفة ، أو صفة لتكررة المحضة التي قبلها ، أو جالا من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلة .

(١) وأما فقد ، (كما عرفنا - هي عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية معاً محل « لا الناهية » وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا الناهية ») . أو (عند إدخال « إن » الشرطية وحدها على مضارع مناسب لأداة طلب أخرى) .

(٢ و ٣) أصلها : « إن لا » وتقدم هذه « النون » دائماً في : « لا » فلا تظهر في الكتابة ولا في النطق ، ويبرز لوجودها في الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » - ولذا إشارة في : « ج » من ص ٤٣٧ - (٣) في هامش ص ٣٩٤ أمثلة متعددة تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يحقق .

لصحة مجيء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تُعرَفني بيتك أزرُك . بخلاف : أين بيتك أقفُ في السوق ؛ إذ لا يصح : إن تُعرَفني بيتك أقفُ في السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . . وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى - ومنها : الأمر والترجى بالتفصيل الآتي ^(١) - فيجري على بقية الأنواع - في الأغلب ^(٢) - ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال « إن » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات الطلب ؛ ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته . قائلًا : إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعمول . ففي مثل قولك للمشارك : « أسلم تدخل النار » يميز جزم المضارع « تدخل » على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفي ، بشرط وجود قرينة توجه ذهن إليه . في حين يستبعد النفي ويحمله إن كان الطلب نهياً ، ويجعل الجملة المضارعية جواباً جزاء للنهي مباشرة ، معتمداً في فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقرب من النار تحرق . . . بجزم المضارع : « تحرق » واعتبار الجملة المضارعية هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير ^(٣) . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

(١) في ص ٣٩٥ .

(٢) إلا التمي الذي أداته : « لو » فإنه كالنفي ؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند لحية الفاء . ويقولون عدم الجزم بعد « لو » : (بأن إشرابها التمي طارئ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها) ؛ فإذا صح هذا التعليل الذي سجله الصبيان نقلنا عن ابن هشام والسيوطي - فإنه منطبق أيضاً على « ألا » التي تنهى . فلماذا سكتوا عنها ؟ - انظر ما يتصل بهذا في ص ٣٧٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٨٧ .

(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (وَلَا تَحْشُنْ تَمَشْكُثِر) بجزم المضارع « تمشكثر » على معنى : تظهر كثرة نمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام في شجرة الثوم : (من أكل من هذه الشجرة فلا يتقرب من مسجدنا هذا ، يؤذنا) بجزم المضارع « يؤذ » بخلاف الياء من آخره . وقيل أحد الصحابة يخاطب الرسول في أثناء مؤفة : (يا رسول الله - لا تُشرف ، يصبك سهم) . بجزم المضارع « يصبك » . فالأفعال المضارعة في النصوص السابقة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية عليها . ولا « النافية » بدلا من « لا » الناهية .

أما الذين يمسكون (بأن ، و...) فحريون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون : و تمشكثر .

الرأى ، وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة (نهياً وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينة الخاصة ، ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاعتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً فى نصيب الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء^(١) . . .

• • •

معجزة فى جواب الطلب مباشرة ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا تمنى ؛ فيرتب على عدم المن أنلك طلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب ؛ فالاستكثار بهذا المعنى ليس معيياً ولا منهيّاً عنه . أو أن الفعل « تستكثر » مجزوم لأنه بدل من الفعل : تمنى . فالمعنى لا تمنى ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به . . . وكذلك يقولون فى المضارع . . . « يؤذ » ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيسكون عليه بالشدود ؛ إذ لا يجوزون له تأويلاً سائلاً .

وفى ما يلى بعض أمثلة لئى يستقيم فيها المعنى على تخيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة التى سلفت محل « لا » النافية ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلها .
١ - فى الأول :

لا تهمل يشهر أورك بالإجادة - إلا تهمل يشهر أورك . . .

لا تُفش أسرار الناس تكتسب ودم - إلا تفش . . . تكتسب . . .

لا تسرق تحترم - إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن - إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصاغ المريض تسلم - لا تصاغ المريض تسلم .

ب - ومن الثانية :

لا تهمل يحمل شأنك - إلا تهمل يحمل شأنك .

لا تُفش أسرار الناس تفقد ودم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودم .

لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب .

لا ترفع صوتك يزج السامعين - إلا ترفع صوتك يزج السامعين .

لا تصاغ المريض تتقل إليك عدواه - إلا تصاغ المريض تتقل إليك عدواه .

(١) وفىما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النى - أى : بعد الطلب - يقول

ابن مالك :

وبعد غير النهى جزماً - اعتجذ إن تسقط . « الفاء » والجزاء قد قصد . ١٤

وشرط . جزم بعد نهى أن تصع « إن » قبل : « لا » دون تخالف يقع . ١٥

التقدير : (واحمد جزماً بعد غير النهى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) ... دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل جزم « إن » سابقة ولا بعد مجئها . وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحتها .

جواب الأمر والترجي .

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشئ من البيان .

(١) من أنواع الطلب المحض : الأمر — كما عرفنا^(١) — والمضارع فى جوابه إذا كان مقروناً بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً . وكثرة النحاة تشترط لتنبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو : (ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغة التى تشبهها ؛ وهى لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : (لرحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى . . .)

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية ؛ كالدلالة باسم فعل الأمر فى مثل : صد عن اللغو ؛ فيرفعُ قدرك ، ومثل : مكانك فتُحمدين أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله فى مثل : سعيًا فى الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم فى مثل : سعيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء — أو غيره —^(٢) نحو : يعينى الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء فى كل هذه المواضع ليست للسببية فى رأى الكثرة . وقد سبق^(٣) أن الأفضل التيسير بقبول رأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، ونحلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعاً فى جواب الأمر فيُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية ،

(١) فى ص ٣٩٥ وما بعدها .

(٢) أى . بقصد غير الدعاء ، كالأمر — كما سيجىء فى الصفحة الآتية — .

(٣) فى ص ٣٦٦ .

والمضارع المناسب محل الأمر ^(١)؛ فنقول: ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى ^(٢) - ليرحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى . كما نقول: صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانتك تحمدى أو تستريحى - سعباً في الخير تجتمع حولك القلوب - سقياً لوطن الأحرار يسعدوا به - يعينى الله أحمل أعباء الجهاد ...، ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر، كقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهلون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات ...) ^(٣) . يجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الأمر: إذا الأصل: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله ... يغفر لكم ... ويدخلكم ...، ومثل الآية الكريمة ^(٤) كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة ^(٥) - كقول الزارع ينصح زميله: (تزرع حقلك وتعنى به تحصد كثيراً) . (وتهمل أمر زرعه، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد) . التقدير: ازرع حقلك واعنى به تحصد كثيراً . وأهمل أمره، وانصرف عنه تحزن . ومن الأمثلة المأثورة: اتقى الله امرؤ ففعل خيراً يثب عليه ... التقدير: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً ... يثب عليه ^(٦) .

• • •

(١) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة، وهي: (الطلب - وقوع المضارع جواباً له - صيغة أحل « إن » . . . و . . .)
(٢) ومثل قول الشاعر:

الرفق يُمْنٌ ، والأناة سعادة فنانٌ في رفق تُلَاقِ نجاحاً
(٣ ، ٤) سبقت الآية وأمثال أخرى في ص ٣٩٦ ، وهاشيا وما بعدها .

(٤) وقد جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك :

والأمرُ إنْ كَانَ بغيرِ : «أفعل» فلا تنهيبُ جوابه . وجزمه أقبالاً - ٦٦
(أقبالاً ، أصلها : إقبالاً ، بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت ألفاً لوقف .) يريد : الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة «أفعل» - لا يجوز اختيار الفاء بعده سبباً ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه ، وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع في جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء . وهذا الكلام ممتد غير واف .

(ب) ومن أنواع الطلب - في الرأي الراجع - التَّرجى . وقد سبق تعريفه والكلام عليه ^(١) . فإذا وقع في جوابه المضارع مقروناً بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمورة وجوباً ، ومن الأمثلة : (لعلك مزود بالحد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمتها الله عليك) . فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها - في ذلك الرأي الراجع - جواباً للتَّرجى مجزوماً إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها ، ففي الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالحد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يُد منها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعلّ التفتاتا منك فحوى مُيسَّرٌ يَسْمِلُ بك من بعد القساوة لليسر
(٢)

• • •

(١) في ص ٣٧٨ .

(٢) وقد اكتفى الناظم في الكلام على فاء السببية بعد التَّرجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد جوابها جواباً للترجي - بيت واحد (سبق شرحه في هامش ص ٣٧١ لمناسبة آخرى وألحق) هو :

والفعل بعد « الفاء » في الرَّجاء نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المبهمة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التَّحْيِ على اعتبار الفاء سببية في كل منها . ولم يذكر شروطاً ولا فروماً لنصبها ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد التَّرجى . وقد تداركتنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتفحص حكم المضارع المطوف على اسم صريح ، فقال :

وإنَّ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتاً أَوْ مُنْحَلِفٌ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وأمثالاً في موضع أنسب (ص ٢٨٨) . . .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا دخلت « إن » الشرطية — أو غيرها من أدوات الشرط — على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهى وصارت للنفي ؛ لأنَّ أداة الشرط لا تدخل على النهى^(١) . وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهى بسبب وقوعها بعد « إن » الشرطية أو غيرها من أدوات الشرط ؟ أنقول إنها في نهى باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه ، رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

(ب) إذا جزم المضارع في جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببية — فما العامل الذي جزمه ؟ .

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح ، ولسنا في حاجة لعرض مساجلاتهم^(٢) ، وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بأن نقول في المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه في جواب : « الطلب » .

١ — فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة ، يصلحها ردود كثيرة أيضاً .

٢ — ومن قائل إن أداة الطلب وجملته ثابت في العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو : ضرباً للخص ؟ هو لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه . . . وكلاهما يرمى إلى أن العامل المذكور .

٣ — ومن قائل إن عامل الجزم ليس المذكوراً في الكلام تضمناً أو إنابة كما

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ . ونجى له إشارة عابرة في رقم ١ من ص ٤٠٩ ورقم ٥ من ص ٤٢٦ .

(٢) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها : الأشموني وحادية الصبان عليه .

يقول أصحاب الرايين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطالب المذكور
 فن يقول : أكرمتني أحسن إليك - يريد : أكرمتني ؛ فإن تكرمني أحسن إليك .
 وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

٤ - ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً - كما هو الرأي الثالث - ولكنه مقدر
 بنحصر في « لام الأمر » المقدرة - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب
 خيراً . . . هو : ألا تنزل عندنا . لتصب خيراً . . . وهذا أضعف الآراء عندهم ،
 والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

المسألة ١٥١ :

حذف^(١) « أن » والنصب بها في غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التي يُنصب فيها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً . وقد سُمع من العرب نصبه « بأن » محذوفة^(٢) في غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذك — تسمع بالمُعَيَّدي خير من أن تراه . وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزَّاجِرِي أَحْضِرِ الوُحْيَ وأنْ أَشْهَدَ الْآلِهَاتِ — هل أنت مُخْلِدِي
... والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذك — أن تسمع بالمُعَيَّدي ... —
أن أحضر الوحي ...

وقد نازج لجل حول هذه الأمثلة ؛ أصبح القياس عليها بحذف « أن » العاملة أم لا يصح ؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف « أن » ؟ أنتركه منصوباً — كما كان عند وجودها — مراعاةً للسمع ، وللأصل الأول قبل الحذف ، أم يصح رفعه مراعاةً للأمر الواقع ؟

وصفوة ما يُختار ، وما يجب الاقتصار عليه — حرصاً على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها — هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحّت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة^(٣) ، وعدم محركاتها ، أو القياس عليها . أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها ، أو تركها منصوبة كما وردت .

ومن الكوفيين من يجوز حذف « أن » قياساً مع بقاء عملها النصب في المضارع بعدها ، وهي هذا جاء قول المتنبي — وهو كوفي — في وصف غادة :

بيضاءُ يمنعها تَكَلُّمٌ دَلَّهَا نيهًا ، ويمنعها الحياءُ تَمَبِّسًا

(١) الحذف هنا غير الإظهار ؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً . أما المفسر ، فموجود ولكنه غير ظاهر .

(٢) حاشاك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به

يريد : أن تتكلم - أن أتيسر (أى : تتبخر) . وإهمال هذا الرأى أولى ،
— لما سبق —

هذا ، وقد تحذف « أن » سماعاً ، ويرفع المضارع سماعاً كذلك ؛ فبراى
الضبط الوارد ؛ كالفعل « يريكم » فى قوله تعالى : (ومن آياته يُريكم البرقَ خوفاً
وطمئناً . . .) عند من يرى الأصل : (أن يريكم . . .) ثم حذفت « أن »
ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها^(١) . . .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك غائماً الباب :

وَشَذَّ حَذَفُ : « أَنْ » ، وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَاضٍ . فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى - ١٩

ومنى البيت : حذف أن - لا إضمارها فى المواضع السابقة - مع إعمالها النصب فى المضارع بعد
حذفها أمر شاذ ؛ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل
حسبياً كما روى .

المسألة ١٥٢ :

السبب في إضمار « أن » وجوباً ، وجوازاً

تقدمت ^(١) المواضع التي تُضمَر فيها « أن » الناصبة بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها . ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب في تلك المواضع عاملاً آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتي :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعاملٍ ناصب ، إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من تقديره مخفياً ^(٢) . يعمل النصب وهو مضمَر ^(٣) ؛ إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره جوازاً حينئذٍ ، وجوباً حينئذٍ آخر .

(١) يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التي منها « المضارع المسبوق بلام التعليل » ^(٤) (في مثل : تداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد - أجاد الصانع اشتهر) فسبب الإضمار هنا أن « التعليل » أمر معنوي محض ؛ فهو - كسائر الأمور المعنوية المحضة - متجرد من الدلالة على الزمان ، أو المكان ، أو الذات ، أو غيرها ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ (ومن الأمثلة أيضاً : التداوى - البرء - التعلم - السعادة - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر . . .) على حين يتضمن المضارع الذي بعد « لام التعليل » الدلالة على الزمان ^(٥) حتماً ؛ فهو مخالف لذلك القانون اللغوي الثابت الخاص بالتعليل ؛ ومناقض له ، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان في كلام واحد مرتبط بالمعنى . فلا بد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تُخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اعلمتناهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح - وهو يدل على المعنى المجرد - عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا

(١) في ص ٢٨٤ و ٢٨٧ - وما بعدها .

(٢ و ٣) وقد يكون عذوفاً شامهاً في بعض الحالات - كالتي في المسألة السالفة - مع ملاحظة أن الإضمار غير الحذف ؛ كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) قلنا عن « لام التعليل » - في ص ٢٨٥ - (إنها حرف جر أصلي يفيد « التعليل » وهي التي بمعنى : « لأجل كذا . . . » فابعدنا في الأغلب ملة لما قبلها في الكلام المثبت . . .) .

(٤) فوق دلائل المعنوية .

اعتدائهم إلى الحرف المصدرى السابق . فهل يكون لام التعليل في الأمثلة السالفة ؟
 قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا يتقبل الجر .
 فما الذى نصبه وليس في الكلام عامل نصب ؟ هل تكون لام جر ونصب معاً ؟
 فتنصب المضارع بنفسها ، وتجر الصدر المنسبك بنفسها كذلك ؟
 قالوا : لا ؛ إذ ليس في الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين في كلمة
 واحدة ، ووقت واحد .

هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما « أن » المصدرية ؟
 لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما معاً لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيام
 المصدر المؤول — عملاً بما تقتضيه قواعد السبك — لكن حذفها يؤدي إلى خلو
 الكلام من العلامة الهامة الدالة على التعليل ، والمرشدة إلى ضبط المصدر المنسبك ،
 وإعرابه ، وضبط ما قد يكون له من نوايع ؛ — كالعطف والبدل . . . —

وأيضاً يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد في الكلام الفصيح من ورود
 النوايع للمصدر المؤول مجرورة لا منصوبة . وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر
 المؤول) مجرور ليس غير . ولا عامل يصلح لعمل الجر في الجملة إلا هذه اللام .

ولو بقيت — بالرغم مما في بقائها من مخالفة ضوابط السبك ، كما أسلفنا —
 لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضاً ؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هي
 التي كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده . والفرق المعنوي والإعرابي كبير
 بين النوعين . فلم يبق إلا أن الناصب السابق حرف غيرها مضمّر . هو : « أن »
 دون غيره . وأساس اختيار هذا الحرف : استقراء الكلام العربي في أفصح أساليبه ؛
 فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إظهار الحرف « أن » بعد
 « لام التعليل » أو إلى إضماره ، مع نصب المضارع في الحالتين^(١) ، دون أن يختلف
 المعنى في التركيب مطلقاً بسبب إظهار « أن » أو عدم الإظهار .

وما قيل في « لام التعليل » يقال في غيرها من الحروف الأخرى التي تضمّر
 بعدها « أن » المصدرية ؛ إضماراً جائزاً .

(ب) وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ (كالفاء ، والواو ،

(١) أرفعنا الفوارق الكثيرة بين المصدر المريح والمؤول — في الجزء الأول باب الموصول م ٢٩

ص ٢٧٧ — وبطلنا هناك الأسباب الداعية لاستعمال المصدر المؤول دون المريح .

وحتى . . . و . . . و . . .) فلأن كلاً منها يؤدي معنى خاصاً محتملاً ، كالسببية ، والمعية ، والتعليل ، والغائية . . . و . . . ، وكل هذه معان عقلية مجردة ، لا دلالة فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها . . . — على الوجه الذي شرحناه — فلا توافقت بينهما وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتماً . فلا مفر من البحث عن وسيلة تمنع التعارض هنا ، وتجعل الحملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة ، في عداد ما يدل على الأمر المعنوي المحض ، وهذه الوسيلة هي المصدر المؤول . والحرف السابق هو « أن » دون غيره من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التي لها معان معينة خاصة يؤدي إلى فساد المعنى العام على الوجه الذي تقدم في « لام التعليل » ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام الذي يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجزم ، و . . . و . . . ، وليس من الممكن — طبقاً للأساليب الصحيحة الواردة أن يقوم بهذا الأثر النحوي وينصب معه المضارع أيضاً ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بآثرين إعرابين معاً في موضع واحد وزمن واحد — كما تقدم — وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة ضبطاً صحيحاً . ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها . ومن أوضح الأمثلة : « فاء السببية » وهي عاطفة لا محالة — في الرأي الأرجح — وللعطف أثر في حالات كثيرة ؛ حيث ينصب النون على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع ، إلى نصب واجب في أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها . . . وينتج عن كل ضبط معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها (١) .

وما يقال في « فاء السببية » يقال في غيرها من باقي الأدوات التي تضمير بعدها « أن » وجوباً .

هذا ملخص ما نحتاج به الجمهرة المستمكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالخلق ، والبراعة ، وسداد الرأي . فمن التسرع أو جتئف الهوى انتهاها — في هذا الحكم — بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستسالك بما لا داعي له ، أو مالا خير فيه .

إعراب المضارع

« ب » جوازمه^(١)

عوامل جزمه ثلاثة أنواع :

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد في النثر وفي النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : (اللام الطلبية - لا ؛ الطلبية - لم - لمّا) - (٢) .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو عمل أحدهما ، وهو عشر أدوات ، (منها : إن - إذ ما - من - ما - متى) بعضها أسماء ، وبعضها أحرف . وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها^(٣) . ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع جازم .

(١) سبقت « أ » - وهي توأصبه - في ص ٢٧٧ م ١٤٨ لم سميت هذه العوامل : « جوازم » ؟ بل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عنيفاً في عقد الصلة بين الجزم بمعناه القوي ؟ (وهو : القطع) ومعناه اللين « الاصطلاحي » ، فائلين إن الجوازم سميت بهذا : لأنها تقطع عن المضارع (أى : تحذف) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ « أبسطة هي أم مركبة » قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالترائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما في أكثرها من بحث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حققة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيرافي » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة . وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة ، وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها ، وإلا وجب تقديره - كما ستعرف - وأنها تجزم المضارع لفظاً أو محلاً . ومن المهزوم محلاً : المضارع المختوم الآخر بنون التوكيد . مباشرة . كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٤١٠ .

وجدير بالملاحظة - كما سبق التفصيل في ج ١ م ١٥ ص ١٨٦ - أن الجوازم يحذف حرف العلة من آخر المضارع المحتل المهزوم . لكن قد يحذف حرف العلة من آخر المضارع لجرد التخفيف من غير جازم كقوله تعالى : « (ذلك ما كنا نبغ) » أى : نبئ .

(٢) وهناك جزم مضارع واحد في جواب الطلب وملحقاته . وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٣٨٧ .

(٣) في ص ٤٢١ الكلام على النوع الثاني ، وفي ص ٤٤٠ الكلام على النوع الثالث .

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازماً ، وقليل منهم يعدّه جازماً ،
ويقتصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا - كيفما - لو . .
والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أو مقدراً^(١) . وفيما يلي
البيان :

النوع الأول^(٢) : الأربعة التي يجزم كل منها مضارعاً واحداً معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهي التي يُطلب بها عمل شيء يفعلُه - لا تركه ، ولا
الكف عنه - فإن كان الطلب صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه سُمِّيَتْ :
« لام الأمر » ، وإن كان من أدنى لأعلى سُمِّيَتْ : « لام الدعاء » . وإن كان من
مُسَاوٍ سُمِّيَتْ : « لام الالتئاس » . وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها
« بلام الطلب » أنسب ، كما عرفنا^(٣) . ومن أمثلتها : (لَتَكُنْ حَقِيقُ الْوَالِدَيْنِ عِنْدَكَ
مَرْعِيَّةً ، وَلَتَكُنْ صِلَةُ الْقَرَابَةِ لَدَيْكَ مَصُوفَةً) . ومثل قول الحكماء : (لَيَكُنْ حُجُكُ
وَبَغْضُكَ أَمْساً^(٤)) وَلَتَجْعَلَ لِلصِّلِحِ وَالرَّجُوعِ بَقِيَّةٌ فِي قَلْبِكَ ، تُصْلِحُ بِهَا مَا فَاتَ) .
وأشهر أحكامها :

١ - أنها تجزم المضارع^(٥) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .

٢ - أن الجزم بها يختلف في درجة القوة والكثرة ، فيكثر دخولها على المضارع
المبدوء بعلامة الغياب ؛ وهي الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ، ويقل - مع صحته -

(١) ملاحظة : إذا كان المضارع مجزوم الآخر بالسكون الظاهر الذي قبله حرف ملة فإنه يجب
حذف حرف الملة قبل هذا السكون الظاهر ؛ فمثل : ينال - يصلو - يميل . . . يقال : من لم يحبل
المتاعب لم ينل الرفاق - لا تصل بغير سلاح الحق ؛ فإنه أمضى سلاح - لا تَمِيلْ كُلَّ الْمِيلِ ، سَبَّحَا
أَوْ يَنْصُأْ ؛ فن وراه الإفراط سوء العواقب . (٢) انظر رقم ٢ في الهامش السابق .

(٣) في ص ٣٦٦ - عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ، ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها
عنه مع مضارعها إل معنى آخر ؛ كالتهديد في قوله تعالى : (وَقُلْ : الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ؛ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ
وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ؛ إِنَّا أَمْنَتُنَا لِلظَّالِمِينَ فَرَاراً أَحَاطَ بِهِمْ مِرَادِقُهَا . .) . وكالتعزية في قوله تعالى : (قُلْ مَنْ
كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَسْتَسِئِدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدْعَاً . .) . (٤) مبتدلاً وسطاً .

(٥) لفظاً أو محلاً ؛ كالشأن في جميع الجوازم .

دخولها على المضارع المبذوم بحرف الخطاب^(١) ؛ أو المبذوم بحرف التكلم ، وهو : الهزرة أو النون ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا - مع قلته - قياسي فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة بقوله تعالى : (لِيُسْنِقْ ذَوْسَعَةً مِنْ سَعَتِهِ) . وقوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ، وقوله عليه السلام : « قوموا فلاصل لكم »^(٢) . ومثل : لا تترك من أساء ولا صاحب من أحسن .

٣ - أنها قد تحذف ويبقى عملها .

وحذفها إما كثير مظهر ، وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قل » وكان الكلام بعدها لا يصلح جواباً للأمر ، بسبب فساد معنوى ، أو غيره ، كآية الكريمة : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا^(٣) الصلاة ..) أى : ليقموا . .

وإما قليل ، ولكنه جائز في الاختيار ، وفي الضرورة . وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى التى ليست فعل الأمر : « قل » ، نحو :

قلت لبواب لديه دارها تأذن ؛ فلنى جسموها^(٤) وجارها يريد : لتأذن^(٥) لى بالدخول . . .^(٦) .

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية ؛ وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة القول ، نحو :

(١) لأن فعل الأمر هو المختص الأصل في الخطاب .

(٢) الفاء زائدة . أو عاطفة ، حذفت جملة طلبية على طلبية .

(٣) الأصل : ليقموا . وصحة القائلين بحذفها هنا ، وبأن المضارع ليس مجزئاً في جواب الأمر : « قل » - هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يتوب عليه إقامتهم للصلاة عملاً ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والتمتع به بصيغة فعل الأمر ، حصول الفعل المراد حقيقة ، وتحقيق المأمور به .. ، والذى يمنع هذا الفساد للمعنى هنا هو : تقديم لام الأمر . (٤) أبو زوجها .

(٥) وليس المضارع فى البيت ساكناً لضرورة الشعر فى رأى فريق ؛ ففى استطاعة الشاعر أن يقول « لئذن » من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت :

« تأذن لى جسموها وجارها »
بضم النون وحذف الفاء بعدها . . .

والضرورة تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٧٦ (فى رقم ٢ من هامشها) .

(٦) وشك قول شاعرهم :

قالت : تدعنا بلا بُعد ولا صلة ولا صدد ، ولا فى حال هجران
أنى : ليعدنا .

محمدٌ، تَفَدَّرَ فَنَسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَيَّلَا^(١)
وقول الآخر^(٢) :

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمَدَنِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ
وَالْأَصْلُ فِيهِمَا : لَتَفَدَّرَ - لِيَكُنْ فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

٤ - أن تحريكها بالكسر هو الأكثر : إذا لم يَسْبِقْهَا (الواو ، أو الفاء ،
أو ثم) . وفتحها لغة إن فُتِحَ تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز
تسكينها وتحريكها على الوجه السالف : لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من
ولِي مِنْ أُمُورِ النَّاسِ شَيْئًا فَلْيَرَأِ قَبْرَ رَبِّهِ فِيهَا وَلِيهِ ، وَلْيَذْكُرْ أَنَّهُ مُحَاسِبٌ عَلَى
مَا يَكُونُ مِنْهُ ، ثُمَّ لِيَنْتَظِرْ عَاقِبَةَ مَا قَدِمَتْ يَدَاهُ . . .^(٣) .

• • •

ثانيها : « لا » الطليية .

وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله^(٤) . فإن كان الطلب مرجهاً ممن
هو أعلى درجة إلى من هو أدنى سميت « لا الناهية »^(٥) وإن كان من أدنى لأعلى سميت :
« لا الدعائية » وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سميت : « لا التي للأناس »^(٥) . . .
ومن أمثلة الناهية قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ لِقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ :
يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ . .) . وقوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ
جَمِيعًا ، وَلَا تَفَرَّقُوا) - أي : ولا تتفرقوا -

ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا . .) .
وقول الشاعر :

(١) هلاكاً . والبيت لحسان .

(٢) يخاطب ابنه العاق الذي يتنى لوالده الموت .

(٣) وبالتسكين جاء قوله تعالى : في الآية التالية - وقد سبقت لمناسبة أخرى في رقم ٢ من هامش ص
١٩٤ - (وَلِتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُقْتَدِرُونَ) . (٤ و ٥) انظر ما يحصل بهذا المعنى في « ج » ص ٤١٢ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا في التواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٦٦ . وبيان الأفضل في
تسبيها .

لا يُبعدُ الله جيرانا تركتهمو مثل المصابيح تجلوا ليلة الظلم (١)

ومن أمثلة الالتباس قول الزميل لزميله: لا تتهافت على اللثيم فستتهم في مروءتك، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك، ولا تأمن العدو فيسوقك للمهاك، ولا تنق بالحسود فيجرك للعطب.

وأشهر أحكامها:

١ - أنها تجزم المضارع^(٢) بشرطين، أولهما: ألا يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية؛ كألني في مثل:

وقالوا: أخانا - لا تمخشع لظالم عزيز، ولا - ذا حق قومك - تظلم^(٣) والأصل: ولا تظلم ذا حق قومك^(٤). وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره؛ لأن التوسع يشبه الجملة كثير في ألسنة العرب. ورأيه حسن؛ مثل قولك للطائش: (لا - اليوم - تعبث والقوم يجدون، ولا - عن النافع - تنصرف والعلاء يقبلون). أي: لا تعبث اليوم... ولا تنصرف عن النافع.

الله ثانيهما: ألا تسبقها «إن الشرطية» أو غيرها من أدوات الشرط. فإن سُبقت بإحداها صارت نافية لا تجزم^(٥).

٢ - صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه؛ نحو: انصع زميلك ما وجدته

(١) وكذلك قول المتنبي يدعو سيف الدولة:

فَلَا تَنْلِكَ اللَّيَالِي؛ إِنَّ أَيْدِيَهَا إِذَا ضَرَبْنَ كَسَرْنَ النَّبْعَ بِالْقَرْبِ

(النَّبع شجر صلب ينبت في قمم الجبال، تصنع منها السهام. والقرب، والفَرْب: نبت ضئيف ينبت على شواطئ الأنهار. (٢) لفظاً أو محلاً؛ كالحال في سائر الجوازم.

(٣) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية في أبيات القصيدة.

(٤) أي: يا أخانا لا تخشع؛ بمعنى: لا تخضع. ويقول المعنى: «ذا حق» مفعولان، فصل بهما بين «لا»، والمضارع. وقد تعقبه الصبان: فقال: (ذا مفعول، وحق منصوب على نزع الخافض، والتقدير: لا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك) ٥١. وقد يكون الأنسب والأوضح ما قاله المعنى؛ لأن الفعل: «ظلم» قد ينصب مفعولين، - كما في القاموس -.

(٥) طبقاً لليان الذي سبق في «١» من ص ٣٩٨ وله إشارة في رقم ٥ من ص ٤٢٦ وهم ١ من هامش ص ٣٨٨.

مستريحاً للنصح ، منشرحاً له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ؛ هى : أن ينبى عن مصدر محذوف ، مؤكّد ، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سكوتاً لا كلاماً ، أى : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم كلاماً^(١) .

٣ - كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوء بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى : (... لا تحزن ، إن الله معنا) . وقول الشاعر :

لَأَتَسَّالَ النَّاسَ عَنْ مَالِي وَكَثْرَتِهِ
وَسَأَلْتُ النَّاسَ عَنْ حَزْمِي وَعَنْ خُلُقِي

وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسمى للقاعد عن طلبه^(٢) .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم (الهمزة ، أو : النون) فن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه - فى رأى المختار - لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازاً . ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّرَبًّا^(٣) حُورًا مَدَامِعُهَا
مُرَدَّاتٍ^(٤) عَلَى أَعْقَابِ^(٥) أَكْوَارِ^(٦)

(١) طبقاً لليان الذى سبق تفصيله فى باب المناسب (باب : « المفعول المطلق » - موضوع : حذف عامل المصدر » - ٢٢ م ٧٦) .

(٢) ومثله قول الشاعر :

لَا يُعْجِبُنَّ مُضِيماً حُسْنَ بَزْوِ
وَهَلْ يَرُوقُ دَفِينَا جُودَةُ الْكُفْرِ ؟

المضيم : الدليل المهيمن - البزة : الهيئة . . . والمضارع مبنى على الفتح فى محل جزم - فهو مجزوم محلا ، كما سبق . فى رقم ٣ التالى - وكذا فى قولهم : « لا تكونى على الإساءة ، أقوى منك على الإحسان » . وقد أجمعت التاء والياء فى قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا تَكْسِبُزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَسْتَأْذِنُوا بِالْأَلْقَابِ . يَسُوءُ الْاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ . . .) .

- لا تلمزوا : لا تلموا ولا تبهوا . لا تتأهزوا : لا تتنادوا بالألقاب المكروهة -

(٣) تعلية من الظباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جيبيلات الصيون كالزهرى . والمضارع فى هذا البيت ، - كما فى سابقه - مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، فى محل جزم ؛ فهو مجزوم محلا . - كما سبق هنا فى رقم ٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ -

(٤) متاعيات ؛ بعضها وراء بعض . (٥) جمع : عقيب ، وهو آخر كل شيء .

(٦) جمع : كُور ، وهو : الرجل بأدواته .

وقول الآخر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ^(١) لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الشُّجْرَا ضِمٌّ^(٢)
أَي : لَا يَكُنْ رَبِّبَ أَعْرَفَهُ - لَا تَكُنْ مِنَّا عَوْدَةً بَعْدَ خُرُوجِنَا^(٣) . . .

فَإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِعَلَامَةِ التَّكْلِمِ مَعَ بَنَائِهِ لِلْمَجْهُولِ جَزْمَتَهُ بِكَثْرَةِ ؛ نَحْو :
لَا أُخْرِجُ مِنْ وَطَنِي إِلَّا تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ - أَوْ لَا نُخْرِجُ مِنْ وَطَنِنَا . . . وَإِنَّمَا
كَثُرَ هَذَا لِأَنَّ النَّهْيَ مُتَّجِهٌ إِلَى غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَأَصْلُ الْكَلَامِ . لَا يُخْرِجُنِي أَحَدٌ ،
أَوْ لَا يُخْرِجُنَا أَحَدٌ . . . فَالْنَّهْيُ مُنْصَرَفٌ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ . ثُمَّ حَذَفَ الْفَاعِلُ
وَنَابَ عَنْهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَصَارَ الْكَلَامُ : لَا أُخْرِجُ ، وَلَا نُخْرِجُ^(٣) . -

. . .

(١) كَثِيرُ الْأَكْلِ ، كَبِيرُ الْبَطْنِ ، وَيُرِيدُ الشَّاعِرُ بِهِ : مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ .

(٢) وَمِنَ الْمَسْمُوعِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلَا أَكُنْ كَقَتِيلِ الْعَيْنِ بَيْنَكُمْ وَلَا ذَبِيحَةَ تَشْرِيقٍ وَتِنْحَسَارٍ

« وَقَتِيلُ الْعَيْنِ » - يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَيَسْكُونُ الْبَاءَ - عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ ذَهَبٍ دَمَهُ هَدْيًا . « وَذَبِيحَةُ التَّشْرِيقِ »
مِنَ الْإِلَهِ تَذْبِيحٌ فِي عِيدِ الْأَنْصَحَى ، وَ يُشْرِقُ بَعْضُ لَحْمِهَا (أَيْ : يُحْفَفُ) لِأَيَّامِهِ أَصْحَابِهِ خِلَالَ أَيَّامِ الْعِيدِ .
« وَالتَّنْحَسَارُ » : التَّنَحُّرُ .

(٣) هَذَا تَعْلِيلٌ جَدُّلٌ . وَالتَّعْلِيلُ الْحَقُّ مَجْرَدُ اسْتِصْطَالِ الْعَرَبِ .

زيادة وتفصيل :

(ا) لم يشترط الكوفيون للجزم : « لا » أن تكون طلبية ؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضا ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلت » يجزم المضارع ويرفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأننى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كى » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير اليوم عدم الأخذ بهذه اللغة ، وعدم القياس على القليل الوارد بها ؛ منعاً لفوضى التعبير ، وما يترتب عليه - بغير داع - من اضطراب الفهم واختلافه .

أما الرفع فعلى الاستثناف .

(ب) من الأساليب الصحيحة التى لها نظائر واردة فى بليغ الكلام : « أحب الأصدقاء ولا تر ما المخلصون - أو : ولو تر ما المخلصون . . . » بمعنى : « ولا سيما . . . » فى كل ما تقدم . وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب ؛ معنى وإعراباً^(١) . . .

(ج) يقرر اللغويون أن « لا ، النافية » ، قد تفيد النهى - دون أن تجزم - إفادة أقوى من إفادة « لا ، الناهية » يدل على هذا ما سجله الشراح فى قوله عليه السلام^(٢) : (لا يشرب أحدكم إلى أخيه بالسلام . . .) - برفع المضارع : « يشرب » ، وإثبات الباء قبل الراء - فقد قال النووي فى شرحه ما نصه : (قوله : لا يشرب . . . نهى بلفظ الخبر ، وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهى) اهـ^(٣) .

ومن الأمثلة أيضا قوله عليه السلام^(٤) حين نزلت الآية التى تحرم الخمر تحريماً قاطعاً : (إن الله حرم الخمر فن أدركته هذه الآية وعنده منبأ شئ فلا يشرب ، ولا يبيع) برفع المضارعين . ودليل الرفع عدم حذف الباء قبل آخر الفعل : « يبيع »^(٥) .

(١) فى ج ١ باب الموصول ، عند الكلام على : « لاسياء » م ٢٨ ص ٢٨٧ - ونجى إشارة هذا فى هامش ص ٤٤٢ ، ولمسحوع (٢) نقلا عن : « صحيح مسلم » - ج ٨ كتاب : البر ، والصلة ، والآداب . (٣) لأن معنى النهى هو : طلب الكف عن شئ . . . فهو محض طلب مجرد ؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيحقق أو لا يتحقق . بخلاف التثنية فيه قطع بعدم حصول الشئ ، وجزم بأن المعنى لاسبيل إلى تحقيقه ؛ لثقة المتكلم أن السامعين والمخاطبين لن يخالفوا ما يقرره . (٤) روى « مسلم » فى باب تحريم الخمر ، من كتاب : الأشربة . (٥) لأنه مطوف على المضارع : « يشرب » ؛ فلو كان المصطوف عليه مجزواً لوجب جزم المصطوف ، وحذف الباء التى قبل آخره .

ثالثها ورابعها : « لم » : ولما ، الجازمتان ^(١) :

ويشتركان في أمور : منها : أن كلاّ منهما حرف نفى . مختص بمزم مضارع واحد ، وبني معناه . وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي ^(٢) ، وقد تدخل همزة الاستفهام — ولا سيما التقريرية ^(٣) — على هذا الحرف ، فلا تُغَيَّر عمله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (قل هو الله أحد) : الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد) . . . ^(٤) ، وقوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) ، وقوله تعالى : (ألم يجدك يتيماً فآوى ؟ . . .)

ومثل : حضر الرحالة ولمّا تحضر رفاقه . وأقبل الناس على تهنته ، ولما يسمعون منه وصف رحلته . ومثل : أيها الفتى : ألمّا تركت عبث الغلمان وقد كبرت ؟ ألمّا تُقبل على عملك والوطن ينتظر منك الجهد والإخلاص ؟

لما سبق يقول النحاة في كل واحد منهما عند إعرابه إنه : « حرف نفى ، وجزم ، وقلب » . ثم هم يقررون أن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماضٍ في زمن معناه ، سواء أكان مضيه متصلاً بالحال أم غير متصل .

(١) لا تكون « لم » في جميع استعمالاتها إلا نافية جازمة ، بخلاف « لما » — كما سذكر — فلها استعمالات متعددة ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفاً بمعنى : « وقت ، أوحين » (وقد سبق الكلام عليها في « باب الظرف » (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥) ومنها : أن تكون حرفاً بمعنى « إلا » الاستثنائية . وقد أوضحناها في باب : الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ - د - ص ٢٢٦) .

(٢) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماضٍ . إلا إن كانت « لم » مسبقة بأداة شرط للمستقبل انقضت كما في الصفحة الآتية .

(٣) وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أي : على الاعتراف) بالحكم الذي يعرفه فيها جري بشأن الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما في قوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أأنت قلت للناس اتخذوني وأسمى إلهين من دون الله ..) فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفياً بعد الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستعظام ، والحث على الإسراع ؛ كقوله تعالى : (ألم يأتين للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة : (ألم تُعسرّكم ؟) وقد سبقت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريرية في نواصب المضارع ، عند الكلام على : « واء السبية » في رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وقول الشاعر :

إذا مرّ بي يوم ولم أتجد بداً ولم أستفد علماً فما ذاك من عري

وتنفرد كل أداة منهما بأمر ؛ فما تنفرد به « لم » :

١ - صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إن - إذا - مَنْ - لو . . .) كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ . . .) وقول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِيلٌ وَلَا جَنَى فَابْعَدْ كُنْ اللَّهُ مِنْ شَجَرَاتِ
وقول الآخر :

من لم يؤدبه الجحيم لُفَى عقوبته صلاحه (١)

وقول المتنبي يرثي جدته :

ولو لم تكني بنتَ أكرمِ والدٍ لكان أباك الضَّخَمَ كَوْنُكَ لِي أُمًّا

وإذا دخلت أداة الشرط على « لم » ، (٢) صار المضارع بعدها متجرداً للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير « لم » في قلب زمنه للماضي . ومعنى هذا : أن « لم » تنقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التي تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات - مثل : إن - مَنْ - و - لم - ينقلب زمنه للماضي ، و صار التأثير في زمنه مقصوراً على أداة الشرط وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن في الأدوات الشرطية التي تجعله للمستقبل الخالص .

لكن ما الذي يميزه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و « لم » معاً ، وكانت أداة الشرط جازمة كالتى في بعض الأمثلة السابقة ، وفي قولهم : من لم يقدمه الحزم يؤخِّره العجز (٣) ؟

(١) ومثله قول الآخر :

ومن لم يَصُنْ في حاجة ماء وجهه عن الناس لم يلبس ثياباً جلالاً
(٢) وقد تكون « لم » مقدرة هي ومضارعها بعد أداة الشرط ، كقول الشاعر :

إذا الشعر لم يَسْحَرَكَ عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعرٌ
(٣) وفي إعراب قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَقْلُوا . . .) يقول الخضرى (ج١ آخر باب : العرب والمجنى)

عند الكلام على بيت ابن مالك :

اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة ؛ فقاتل : إنها « لم » ؛ لاتصالها به مباشرة ، وأداة الشرط مهمة^(١) داخلية على جملة . وقاتل : إنها أداة الشرط ، لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص — تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمته جوابه ؛ وخلّصت زمنه للمستقبل . وفي هذه الحالة تقتصر « لم » على نفي معناه دون جزمه ، ودون قلب زمنه للماضي . والأخذ بهذا الرأي أحسن ، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر .

٢ — صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحى مغانيها قيفاراً رسومها كأن لم سيوى أهل من الوحش — تؤهل
أى : كأن لم تؤهل سيوى أهل من الوحش .

٣ — جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل^(٢) ، وأن يكون مستمراً متصلاً بالحال ؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلاً به . . .^(٣) ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال : لم ينزل المطر^(٤) منذ شهرنا . ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قل هو الله أحد ، الله الصمد لم يلد ،

= (واجمل نحو يفلان التوا . . .) ما نصه : (« فإن لم تفعلوا » قيل : تنازع الحرفان الفعل فأُصل الثاني وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا . . . ، ففسي « لم » في عدم الفعل ، واستقبال « إن » في إثبات ذلك عدم ، هوصل حد قوله تعالى : « إن كان قبضه قد من دبر . . . » فإن المعلق عليه إثبات القد ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكة . وقيل : « لم » حملت في الفعل ، وهي معه في محل جزم وإن ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فافركوا العناد . . .) اهـ . وصحبه إشارة لهذا في « ج » من ص ٤٣٧ والآتية الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد .

(١) أى : لا عمل لها .

(٢) والغالب في هذا الزمن الماضي المنقطع أن يكون مقداره طويلاً ؛ سواء كان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلاً . أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضي أن يكون أوله قديماً بعيداً من نهايته ؛ فالإسراع عظيم بين أوله ونهايته . أما نهايته المتقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحالي . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٨) .

(٣) لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : لم يسافر فلان فلاناً . .

ولم يؤتد ، ولم يكن له كُفُواً أحد (١) ، وقول الشاعر :

غاية البؤس والنعيم زوالٌ لم يدم في النعيم والبؤس حتى

وقول الآخر في مغنية :

غَنَنْتُ فلم تَسْتَنْبِقْ جارحةً إلا تَسَمَنْتُ أنها أَذُنٌ (١)

٤ - صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف بعدها ، يفسره شيء

مذكور . كقول الشاعر :

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذا غِنًى، ثم نِلْتُهُ فَلَمْ تَمَلَمْ - ذا رَجاءٍ - أَلْقَتْهُ غَيْرُ وَاهِبٍ

والتقدير : فَلَمْ أَلْقِ ذَا رَجاءٍ - أَلْقَتْهُ - غَيْرُ وَاهِبٍ إِيَّاهُ ما يريد ، وما يحتاج إليه (٢) . والأحسن الرأي الذي يتقصر هذه الحالة على الضرورة الشعرية ، ويمنع القياس عليها في النثر .

٥ - امتناع حذف مضارعها - في غير الصورة السالفة - إلا في الضرورة (٣)

كقول القائل :

احفظْ وديعتك التي استودِعْتَهَا يومَ الأعازبِ (٤) ، إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ

أَي : وَإِنْ لَمْ تَصِلْ . . .

(١ و ١) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقل يقتضي ذلك ؛ كما في قوله تعالى : (لَمْ يَكِدْ) ولم يؤد ، ولم يكن له كُفُواً أحد ..) أو لأمر لفظي (لفظي) كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم » معنى الدوام والاستمرار ؛ كما في بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات « كان » ؛ وهي الأفعال الأربعة التي يشترط لإعمالها أن تكون منفية ؛ مثل : (لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ - لم ينفك) وعمل كل حال ؛ المعمول عليه في الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

(٢) معنى البيت : كان الناس يظنونني - في حال فقرى - غنياً مع أني لم أكن غنياً في الواقع . فلما منحني الله الفنى لم ألقِ ذَا رَجاءٍ في مروق وأمل في معارفتي ، إلا حققت رجاء وأمله ؛ فتحت من المال ما يرضيه . فكلمة : « فقيراً » حال .

(٣) سبق المراد من الضرورة في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٤) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم مذهب من أيام العرب . ويقول صاحب الفهرر اللوامع حل « مع اللوامع » (ج ٢ ص ٧٢) لم أفد عليه في كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هُرْمَة ...

٦- أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجوز للنقي المحض ؛ فمثال النصب بها قراءة من قرأ (ألم نشرح لك صدرك)^(١) . ومثال الإهمال قول الشاعر :

لولا فوارسُ من ذُهِل وأُسرَتِهمْ^(٢) الصلْبُ سَيْفَانِمْ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين ، وعدم محاكاة واحد منهما ؛
منعاً للفوضى البيانية ، الضارة .

• • •

وبما تنفرد به « لَمَّا » :

١- صحة حذف المضارع المهزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، في
النثر وفي الشعر ؛ كقول أحد القواد الرحّالين :^(٣) « لما دخلت دِمَشْقَ عَزِمْتُ عَلَى
زِيَارَةِ قَبْرِ صَلَاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ . فَمَا كُنْتُ أَقْرَبُ مِنْهُ حَتَّى امْتَلَأْتُ نَفْسِي هَيْبَةً ،
وَمَرْتُ فِي جَسَدِي رَهْبَةً لَمْ أَسْتَطِعْ مِنْهَا خُلَاصًا إِلَّا عَلَى صَوْتِ رَائِدِي يَقُولُ :
« تَقَدَّمْ لِلدَّخُولِ » فَتَقَدَّمْتُ وَلَمَّا وَبَقِيتُ فِي عَمْرَةٍ مِنْ جَلَالِ الْمَوْتِ ،
وَعِبْرَةِ التَّارِيخِ ؛ أَرَدْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأَ^(٤) وَلَا فَتَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنِي^(٥)

(١) ومن الأشئلة ما ساقه ابن جني في كتابه : « المختصّب » - ج ٢ ص ٣٦٧ - حيث استشهد
لنصب - كغيره - بالقراءة السالفة ، ثم قال بعدها ما نصه : (قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد :

مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَقْرَبُ أَيُّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَلْبِزْ . . . اهـ
(٢) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف خبر ، تقديره : لولا فوارس موجودة يوم الصليفاء . ولا
يصح تعليقه بالفعل الذي بعده ؛ لأن ما في حيز جواب « لولا » - وغيرها مما يحتاج لمجواب - لا يتقدم على
المجواب . و « الصليفاء » في الأصل : مصغر « الصلفاء » بمعنى : الأرض الصلبة . وهي هنا موقفة من أشهر
مواقع العرب . (٣) اليه : السيد .

(٤) الهاء التي في آخر هذا المضارع هي : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحصر على من
مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أخلى له الطريق ، كي يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك
في حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

مَحَلَّتِ الدِّيَارُ فُسُودًا غَيْرَ مَسُودٍ وَمِنْ الشَّقَاءِ تَفَرَّدِي بِالسُّودِ
وفي ذلك البيت الأسبق مخالفة لما يلزمها من وجوب اتصال نفي منفيها بالزمن الحالي ؛ طبقاً لما يجيء في
رقم ٢ ؛ وقد تكلفوا التأويل لإبعاد هذه المخالفة .

أى : تقدمت ولا أستفق (مثلاً) - فبحث قبورهم بدءاً ولا أكن سيداً قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم « بلم » فلا يصح حذفه إلا في الضرورة - كما سبق -

٢ - وجوب امتداد الزمن المنى بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى متفياً في الزمن الماضى وفي الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرق ورد الحديقة ، وأغراني بقطفه ، ولمأ أقطفه ، أى : ولا أقطفه ، لا في الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا في الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإن أكل ماكولاً فكن أنت آكلٍ وإلا فأدر كنى ، ولماً أمزقٍ

يريد : أنى لم أمزق في الماضى ولا في الزمن الحالى . أما « لم » فليست ملازمة لهذا إلا في بعض الحالات ^(١) ومن ثم يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ، ولا يصح : لمأ يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر في الزمن الماضى قبل التكلم ، ثم حضر الآن في وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فعناها : لم يحضر في الماضى ولا في الحال ثم حضر الآن ؛ أى : في الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يشتبَّ الحضور ويُنْفَى في زمن واحد ، هو الحال ^(٢)

٣ - أن المتكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع زوال النى - غالباً - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً ، أى : ينتظر تحقق المعنى ووقوعه - في الغائب - على الوجه الحالى من النى ، فالذى يقول ، لما تشرق الشمس ، ... يريد : أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثناءه ، لكن من المنتظر أن تشرق . ومن يقول : لما تُمطر السماء ، يقصد :

(١) كما عرفنا في رقم ١ من هامش ص ٤١٦ ..

(٢) وما يخلط فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المتى بالحرف : « لم » ؛ طرل - على الوجه المشروح في رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ - أما الماضى المتى بالحرف « لما » فقصور غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله - في الغالب - ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحالة مقيماً هنا في العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحالة ... على أن تقدير القصر ، والطول ، والقديم ، والجدة - متروك للحرف والمناسبة بين شئين والموازنة بينهما . ومن السير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة .

أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا في خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر^(١) . أمّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف « لم » فلا يتوقع رفع النفي عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتاً^(٢) ...

٤ - أنها متنوعة المعاني والأغراض تستوعباً يؤدي إلى اختلاف الأساليب على حسب تلك المعاني والأغراض . بخلاف : « لم » ؛ فإنها في جميع أحوالها واستعمالاتها لا تكون إلا نافية جازمة - كما سبق^(٣) -

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين : « لم » و « لما » وهي أوجه دقيقة تتطلب يقظة ، وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التي تحويهما^(٤) - .

(١) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلاً : ندم إبليس ولما ينغمه ندمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما ينغمه استشفاعه .

(٢) والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه ؛ نحو : « ما لي قمت ولم تقم » أو : « لما تقم » والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أني كنت متوقفاً منك فيما مضى القيام . وهذا هو ما يشعر به التمسك من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداءً : لم يقم الرجل . (٣) البيان في رقم ١ من هامش ص ٤١٢ .

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلاً عنوانه : « عوامل الجزم » بدأ بالكلام حل الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد ، واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد : هو :

بلا . ولازم - طالباً - ضغ جزماً في الفعل ، هكذا بـ « لم » و « لما »
يريد : اجزم الفعل للمضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أي : إذا استخسرتها أداني طلب ، واجزمه أيضاً بـ « لم » .

زيادة وتفصيل :

«لما» الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً عن : «لما» الظرفية التي هي ظرف - في المشهور^(١) - بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء أو وجود آخر ، فالثاني منهما مترتب على الأول ، وبسبب عنه ، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هي المترتبة على الأولى. والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : (فلماً نجأكم إلى البر أعرضتم) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل المقيد الذي عرفناه في الظروف^(٢) . . .

وكذلك تختلف : «لما» الجازمة عن : «لما» التي بمعنى «إلا» كالتى في قوله تعالى : (إن^(٣) كل نفس لما عليها حافظ) ، أى : إلا عليها حافظ (في أحد المعاني . . .) وهذه لا تدخل - في الغالب - إلا على الجملة الاسمية ، كآلية السالفة . . . ، أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لما فعلت كذا ، أى : إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن تفعل كذا . فالماضى هنا صورياً فقط ؛ لأن لفظه ماضى ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

(١ و ١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٢ ففيها بيان هام . وبعض النحاة يمدّها حرفاً . ولا غنى عن الرجوع إل ما سبق من تفصيل للكلام عليها في باب : «الظرف» ، ويان أنواع جوابها (ج ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩) وفي باب : «الإضافة» (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤) .
(٢) «إن» نافية ، بمعنى : «ما» النافية .

النوع الثاني للذي يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة^(١) ، تسمى « الأدوات الشرطية الجازمة » ، وهي :
 (إن^(٢) - إذ ما) - (من^٣ - ما - مهما - متى - أيان - أين - أنى - حيثما -
 أى) . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا « إن^٤ » ، وإذ ما ، فهما حرفان^(٥) .
 وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها ، في أمور ، وتختلف في أخرى .

أشهر الأمور التي تتفق فيها^(٦) .

١ - أن كل أداة منها لا تدخل على الاسم^(٧) ؛ وإنما تحتاج : إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما^(٨) مباشرة إن كانا معربين ، ومحطهما إن كانا مبنيين .

(١) أما « إذ ما » و « كيفما » و « لو » فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازية (كما يحى عنه الكلام في النوع الثالث الخاص بها ص ٤٤٠) . وهناك أدوات « الشرط الامتناعي » (مثل : لولا - لوما - لوفى بعض حالاتها ...) فهذه أدوات لا تجزم ، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر ، وتعلق الثاني على الأول تعليقاً خاصاً سيجى بيانه في مكانه المناسب - ص ٤٩١ و ٥١٢ و ...
 (٢) « إن » الحرفية أنواع متعددة ، يشار إلى أهمها في « ب » من ص ٤٢٣ وأضعفها الشرطية غير الجازمة .

(٣) وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، - كما سيجى في رقم ٢ من ص ٤٢٥ - وفي بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجزَمَ بيانٌ ، ومنَّ ، وما ، ومهما أى ، متى ، أيان ، أين ، إذ ما
 وحيثما ، أنى ، وحرفٌ « إذ ما » « كيانٌ » وباقى الأدوات أسماء
 أسماء ، أى : أسماء .

(٤) أما التي تختلف فيها فتجى في ص ٤٢٧ .

(٥) فائدة الشرط - في الرأى الذى يجب الاقتصاد عليه - هى الجازية لفعل الشرط ، وللفعل الجواب إن كان الجواب فعلاً ، وبجمله الجواب إن كان الجواب جملة ، لا فعلاً وحده . . لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعاً مرفوعاً مباشرة ؟ الجواب فى ص ٤٧٤ . وما الذى يجزىه إن وقع بعد أداة الشرط :
 « لم » الجازية ؟ الجواب فى ص ٤١٤ .

وأولهما : يسمى : « فعل الشرط »^(١) . وثانيهما يسمى : « جواب الشرط وجزأه »^(٢) .
 وإما إلى فعلين ماضيين^(٣) ، يَحْتَلَن عمل المضارعين ، وتجزئهما الأداة محلاً^(٤) .
 وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع^(٥) منهما ، وتجزم محل الماضى . وإما
 إلى جملة اسمية ، تحمل محل المضارع الثانى ، وتجزمها الأداة محلاً^(٦) . ولا يمكن
 أن يتحمل محل الأول شيء ؛ لأن الأول لابد أن يكون فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فلان زمنهما لابد أن يتخلص للمستقبل
 الخفى بسبب وجود أداة الشرط الجازمة^(٧) ، بالرغم من أن صورتها أو صورة

(١ و ١) سمي فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول
 الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط
 وحصوله ، إذ لا يتحقق الشرط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب والجزء ،
 نحو : إن تطلع الشمس يختف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس
 طالعة . فوجود النهار ليس سبباً في طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛
 وطفاً يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب .

وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين « ما ومن » الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأ ، والموصولتين الواقعتين مبتدأ
 كذلك ، فالموصولتان ليس فيهما تعليق شيء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان .
 بخلاف الشرطيتين ؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معاً (انظر ص ٢٨٤ وهامشها رقم ٢) . ويقول ابن الحاجب .
 أيضاً ؛ إن الجزء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه سبباً عن مضمون الشرط نحو : إن تجئنى أكرمك . والثانى
 لا يكون مضمونه سبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكونى
 فقد أكرمك أمس . والمعنى : إن اعتدلت على بكرامك إياى فأنا أعتد أيضاً عليك بكرامى إياك . فالإكرام
 بالأمس ليس سبباً عن الإكرام فى المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام
 المستقبل .

(انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . ثم آخر صفحة ٤٣٤ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش
 ص ٤٠٤ حيث تعليقات أخرى نافعة ، ومهمة) .

هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزء تفصيلاً فى النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٣٠٨ ،
 وعلى هامش السببية الجوابية ص ٣٥٢ .

(٢) هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضياً إذا كان الجواب محذوفاً ؟ الأحسن أن
 يكون الرد : « لا » ؛ طبقاً للبيان الآتى فى ص ٤٠٣ وما بعدها .

(٣ و ٣) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجملة الاسمية والفعلية .
 - انظر رقم ٦ من ص ٤٠٦ ثم رقم ٢ من ص ٤٦٨ . -

(٤) قد يرفع المضارع الواقع جواباً بمراجعة التفصيل الذى فى ص ٤٧٥ .

(٥) لأن أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها ، أى : تخليص زمنه المستقبل -

أحدهما قد تكون - أحياناً - غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً^(١) ومن المقرر كذلك أن "تَحَقَّقَ" الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلق عليه^(٢) ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه ، وهو : الجواب . لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق - مثل : "إن" - أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرّفه^(٣) بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه) .

فمثال جزمها المضارعين لفظاً قول الشاعر لأديب ليس من أقاربه :

إِنْ يَفْتَرِقُ نَسَبٌ يُؤْلَفُ بَيْنَنَا أَدَبُ أَقْمَنَاءِ مَقَامِ الْوَالِدِ

وقول الآخر :

رُدُّوا السُّيُوفَ إِلَى الْأَعْمَادِ وَاتَّسَدُوا مِنْ يُشْعَلُ الْحَرْبُ يُصْبِحُ مِنْ ضَحَايَاهَا

ومثال جزمها الماضيين جزماً محلياً^(٤) قول الشاعر في حساده :

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذِكْرْتُ بِهِ وَإِنْ ذِكْرْتُ بِسُوءِ عِنْدِهِمْ أَذِنُوا^(٥)

= المحض ، سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً . لهذا - كما سيخبر في رقم ٩ من ص ٤٤٧ - لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبق علامة استقبال . ومن ثم قالوا في مثل : "لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب" . . . إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي : "إن" - لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا في باب الحال ج ٢ م ٨٤ ص ٣١١) .

(١) قد تشتمل إحدى الجمليتين على كلمة صريحة للدلالة على المضي الحقيقي ؛ كالمثال الذي سبق في أول هامش الصفحة السابقة ، وهو : إن تكرمتي فقد أكرمك أس . وفي هذه الصورة يمتنع أن يكون المراد الإخبار في المستقبل على الوجه الذي سلف . ومثله : إن أكرمتي أس فأنا أكرمك غداً ، أي : إن تحدثت عما وقع من إكرامك إليّ بالأس فأنا أكرمك غداً . وفي هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبه ؛ كي لا يقع الخطأ في استنتاجها على الوجه الصحيح الذي يؤدي إلى اعتبار الشرط والجواب فيها مستقبلاً كليهما . (٢) سبق توضيح هذا مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ :

(٣) في ص ٤٢٧ . (٤) مع ملاحظة ما يأتي في رقم ٢ من ص ٤٦٨ خاصاً بالماضي الواقع جواباً .

(٥) استمعوا له بإعجاب . ومن أمثلة الماضيين أيضاً قولهم : "من تمّ لك شئمّ عليك" . إذ المراد : من ينمّ لك يوم عليك ، والنيمة : الوشاية وفعل الكلام بين الناس للإيقاع والإفساد بينهم .

ويقول شوقي :

ولأنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن تولت مَضَوُوا في إثرها قُدُمًا

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر في حُسَّاده^(١) :

إن يَعْلَمُوا الخير أَخْفَوهُ ، وإن عِلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا ، وإن لم يَعْلَمُوا كَتَبُوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحمل محلّ الثاني جزمًا محليًّا - قول الشاعر :

إن كنت عن خير الأنام سائلاً فخيرُهم أكثرُهم فضائلاً

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه^(٢) : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن تتقدم على

« الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جواباً للشرط ، والتي تسمى : جملة

جواب الشرط ، أو : « الجملة الجوابية للشرط »^(٣) .

(١) سيذكر البيت الثالث لمناسبة أخرى في ص ٤٥٦ .

(٢) مرفوعه هو : الفاعل . أو نائبه . . .

(٣) وفي عمل تلك الأدوات الشرطية ، وما تنفق فيه جسيماً يقول ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ شَرْطًا قُدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ ، وَجَوَابًا وَصَمًا

قدما - أصله : قُدِّمَ ، والألف زائدة للشر . ومثله : « وصما » ؛ أصله : « وصم » والألف زائدة

للشر . (فعلين) مفعول به للفعل : « اجزم » في البيت الأسبق بهامش ص ٤٢١ .

يريد : اجزم فعلين بكل أداة ، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم

فعلاً واحداً ويعدّه بحجة محتومة . والذي لا بد أن يكون فعلاً وأن يكون مجزوماً لفظاً أو معنواً هو : « فعل

الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلاً أو جملة .

(يقتضين) هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين ، والرباط محذوف ، والأصل : يقتضيهما .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منها . و « يتلوا الجزاء » أي : يتلوه ويحرم بعده الجزاء . يريد :

يقع بعده للفعل الذي يكون في صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . (وجواباً وصماً) أي : وصم جزاء ،

بمعنى : أنه يسمى جزاء . ويسمى فعل الجزاء لوقوعه في صدر الجملة الجزائية - كما سبق - ثم بين نوع

الفعلين فقال :

وماضيين ، أو مضارعين تُلْفِيهِمَا ، أو مُتَخَالِفَيْنِ

ولهذا البيت إشارة في هامش ص ٤٧٣ - ثم أردف هذا بيتاً آخر سيجيء شرحه في المكان الأنسب

(ص ٤٧٦) . قال :

وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حسنٌ ورفعهُ بعد مضارعٍ وهنٌ

أي : ضعيف .

وبما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلاً^(١) فقط ، ولا يصح أن يكون جملة . أما الجواب فقد يكون فعلاً فقط ، وقد يكون جملة ، وفي الحالتين يجب تأخيرها عن الشرط .

ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرّفها^(٢) .

٢ - أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء^(٣) ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو إلى ما يحل محلّهما ، أو محلّ أحدهما ، كما عرفنا^(٤) . فإذا وقع بعدها اسم - والغالب أن تكون الأداة هي « إن » ، أو « إذا » - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر . لا على الاسم الظاهر^(٥) . ومن الأمثلة :
 « إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جائع عاجز وُجد فتمنّ حوله آثمون إن لم يطعموه - وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
 وقول الآخر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهونا
 والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك . . . - إن وُجد جائع عاجز وُجد . . .
 - إذا أكرمت أكرمت . . . وإن أكرمت أكرمت . . . - وإذا لم تعرف لم تعرف . . .
 والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ، وبقي فاعله . فإن كان الفاعل اسماً ظاهراً قدّر قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميراً مرفوعاً متصلاً كالتاء - (ويدخل في حكم المتصل ، الضمير المرفوع المستتر ، كالضمير « هي » المستتر ، إذا كان فاعلاً لمضارع للغائية) - وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز متفصل ؛ ليحل محلّ المتصل الذي لا يمكن أن

(١) سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ؛ وليس هناك حالة تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضياً فقط ، وما يقال من وجوب مضيه حين يكون الجواب محذوفاً مفعولاً بما سيأتي في ص ٤٥٣ .

(٢) في ص ٤٤٤ . (٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٢١ .

(٤) في ص ٤٢٧ .

(٥) انظر رقم ٧ من ص ٤٤٦ . وقد سبق في الجزء الثاني (ص ١٠٦ م ٦٩ باب : الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأييد النجاة بأدلة قوية في تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذي بعد الأداة ليس مبتدأ .

ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه في إعرابه وفي معناه ، وهو : « أنت »^(١) . . .

٣- لأداة الشرط الصدارة في جملتها ؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتها^(٢) ، إلا في صورة واحدة ، مستحى^(٣) . وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسماً ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافاً ؛ نحو : إلى (من) تذهب أذهب) ، (وعند من تجلس تجلس) . ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتها . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا أتمنى الشر ، والشر تاركى ولكن منى أحمل على الشر أركب^(٤)

ولا يصح - في الرأي الأغلب - أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد : « هل » الاستفهامية ، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام^(٥) دون باقي أدواته .

٤- لا يصح حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح الذي يجب الاقتصاد عليه .

٥- لا تدخل « إن » الشرطية - ولا غيرها من الأدوات الشرطية - على « لا ، الناهية » فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى « لا الناهية » وحكمها ؛ فتصير حرف نفي ؛ بعد أن كان حرف نهى ، وتصير مهملة^(٦) بعد أن كانت جازمة .

(١) انظر هامش رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) لكن لا مانع أن يسبقها عامل يحتاج إلى إحدى الجملتين لتكون معمولاً له ، كالابتداء الذي يحتاج إلى الخبر في مثل : (المرءان يجيبان) بشر مرفولاً . فهي في هذه الصورة في صدر جملتها أيضاً ؛ إذ لم يتقدم عليها شيء من قبل ، ولا من توابعها ؛ لأن المبتدأ - ونحوه - ليس معمولاً لشيء منها فهو في صدر جملة اسمية غير جملتها .

(٣) في رقم ٣ من ص ٤٥٠ وهي التي يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً - كما يحصل أحياناً - فيصح في معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طعناً إن قرؤنا تأكل ، ينصب كلمة : طعام ، باختيارها مفعولاً المضارع ؛ تأكل . طبقاً للبيان الآتي .

(٤) الأصل : أركب ، بالجزم . وحركه بالكسر لأجل الشعر .

(٥) مستحى إشارة لهذا ، في رقم ١٠ من ص ٤٤٧ وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : « فليين يقتضين شرط قدماً . . » ثم انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ ، لأهية واتصاله بما هنا .

(٦) أي : لا تعمل شيئاً في الفعل بعدها .

الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية الجازمة

الأمور التي تختلف فيها متعددة النواحي^(١) ، منها : الاختلاف في ناحية الاسمية والحرفية ، (وليس فيها أفعال) ، وفي ناحية اتصالها بـ « ما » الزائدة وعلم اتصالها ، وفي ناحية معناها ، وفي ناحية إعرابها .

(أ) ففي ناحية الاسمية والحرفية : منها الأسماء باتفاق ، وهي : (مَنْ - متى - أي - أين - أيان - أنى - حيثما) .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكراً ، والضمير لا يعود إلا على اسم ، مثل قوله تعالى عن قوم موسى : (وقالوا مهتماً تأتينا به من آية ليتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إن » ، ومنها الحرف على الأرجح ، وهو : « إذا »^(٢) .

(ب) وفي ناحية اتصالها بما الزائدة - منها : ما لا يسجّز إلا بعد اتصاله بما الزائدة ، وهو : « حيث » ، « وإذا » ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : « حيثما » ، « وإذا ما » .

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة ، وهو : « مَنْ » - « ما » - « مهما » - « أنى » .

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : « إن » - « أي » - « متى » - « أين » - « ويزاد عليها - أيان - في الرأي الأصح .

(ج) وفي ناحية اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعاً في تعليق وقوع الجواب

(١) من هذه النواحي ثلاثة هنا (أ ، ب ، ج) والجازمة : « د » في ص ٤٢٨ ، أما الأمور التي تنطبق فيها فقد سبقت في ص ٤٢١ .

(٢) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذا ما تشعب الموسيقى بهذا نفسك » كان المعنى على الرأي الأرجح : إن تشعب . . . وطى الرأي الآخر : متى تشعب . . .

على وقوع الشرط عند عدم المانع^(١) . — :

١ — منها : ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل — غالباً — فإذا تضمن معه معنى الشرط — صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضاً أنه لا يدل بذاته على زمن ، وهو : « مَن »^(٢) ، كقوله تعالى : (من يعمل سوءاً يُجْزَ بِهِ . ولا يَسْجُدْ له من دين الله ولياً ولا نصيراً) . وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تَلَقَّى منهم تَقَبَّلَ لَأَقِيْتُ سِيدهُمْ مثلُ النجوم التي يَسْرَى بها السَّارَى

٢ — ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل — غالباً — فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن . وهو « ما »^(٢) ، و « مهتما » . كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير

(١) من الموانع ما سيجيء بيانه — في ص ٤٣٤ رقم ٤ — عند الكلام على أنواع « إن » في « ب » .

(٢ و ٢) وللمحاجة رأى دونو في باب « الموصول » : ملخصه :

١ — أن « مَن » العاقل ؛ كالتى في قولهم : (من يُقَصِّرْ في قَتْلِ تَوْقَى والحذر ، يُعْرَضْ نفسه للخطر .) وتتمثل في غيره مجازاً — سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استمارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلاً كقول الشاعر :

أَسِرْبَ القَطَا هل من يُعَيِّرُ جَنَاحَهُ ؟ لَعَلَّى إلى مَنْ قد هَوَيْتَ أَطِيرُ

وقول الآخر :

أَلَا عِمُّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ البَالِي وهل يَعِمَّنْ من كان في العُصْرِ الخَالِي

ومن المجاز تقليبه على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (وقد يسجد من في السموات ومن في الأرض) ، أو اقترانه به في محوم مُفَصَّل بِمَنْ ؛ نحو قوله تعالى : (واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ من مَاءٍ ؛ ففهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع . .) لاقرانه بالعاقل المتدرج تحت قوله : « كل دابة » .

ب — سبق في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٩ عند الكلام على : « مَن ، الموصولة ») أن كلمة : « مَن » مطلقاً — موصولة وغير موصولة — هي من الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن محتاجاً قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً ؛ مراعاة لفظها — وهو الأكثر — ويصح مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير . فن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم مَن يُؤْمِنُ به ، ومنهم من لا يؤمن به) ومن الثاني قوله تعالى فيهم : (ومنهم مَن يستمعون إليك . .) وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (يَلْمِزُ ، من أسلم ، وجهته لله وهو محسنٌ فله أجره عند ربه ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون . .) — راجع الموضوع السالف حيث البيان الشامل والأشظاء المتعددة . —

وأما « ما » فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم يَنْفَعُكُمْ) وتتمثل قليلاً في العاقل إذا —

يَعْلَمُهُ اللَّهُ) ، وقوله تعالى : (وَمَا تَقْصِدُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) ، وقول الشاعر :

= اعطط بغيره ؛ كقوله تعالى : (يَسِجُّ قَهْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وتتمثل في صفات المقاتل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وانتاز بالفضل . وتتمثل في الميهم ؛ كأن ترى شجراً من بعد ، فقل : تعالى وشاهد ما أرى .

(راجع الأشرفي والصبان في بابي الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على « من وما » الموصولين في ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .

ويرتقى بعض النحاة أن يقال : « من » العالم ، بدلا من المائل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر ... ، وإذا لم تضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استقفايتين ... أو ... أو ... (انظر آخر المباحث رقم ١ من ص ٤٢٢) ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنها لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسن إلى أشكر له ... أو : ما تزرع تحصد ... لا تدل « من » على مبدأ زمن لشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ، ومثلا : وما ؛ فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها .

وقال فريق آخر : إن كل واحدة منهما قد تقيد - أحيانا - مع الشرط الزمن الموقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تحرب بسببه ظرف زمان - وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن ؛ مثل : من يكسب نارا تحرقه ، أى : مدة له النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

نزور فتى يعطى على الحمد ماله ومن يعطى أثمان المحامد يُحمد ...
أى : يمد مدته إعطائه أثمان المحامد . وقول الشاعر :

فما نَحَى لا تُسَامَ حَيَاةٌ ، وَإِنْ تَمَتَّ فلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا العِيشِ أَجْمَعَا
أى : مدة حياتك لا تُسَامَ الحياة وقول الشاعر :

نَبِشْتُ أَنْ أَبَا شُنَيْمٍ يَدْعُنِي مَهْمَا يَعْشَى يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ
ومثلة أخرى متعددة يثبتون بها رأيهم ، ويشهد بصحة وقوله . أما الكثرة فتقول تلك الشواهد ثلوثا ولا لا داعي له ، ولا قائمة من إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يحذون لها ثلوثا مقبولا ، ويحكمون عليها بالشلوث . وغير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة تساويله وتفصيلاته السالفة .

ملاحظة : في المرجع السابق (- ١ م ٢٦ مباحث ص ٤٢٨ وهو المرجع المذكور في : « ب » السالفة) - أن « ما » مثل « من » - كما في الصبان - لفظها مفرد مذكر ، ومنها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير المائد عليها مراعاة لفظها أو معناها .

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ^(١) وإن خالها^(٢) تخفى على الناس تعلم^(٣) .
 ٣ - ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد^(٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط
 جزم ، وهو : « متى » و « أيان »^(٥) ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن
 الأمثلة قول الشاعر في الورد :

متى تَزُرُهُ تَلْقَ من حَرَفِهِ^(٦) ما شئت من طيب ومن عِطْرِ
 وقال الآخر يصف عظيمًا :

متى ما^(٧) يَقْلُ لا يَخْتَلِفِ القولَ فعلُهُ سريع إلى الخيرات غير قَطُوبِ^(٨)
 وقول الآخر بفتخر :

أيان نَؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمن منا لم تَزَلْ حنا
 ولا أهمية للرأى الذى يميز لإهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير
 جازمة ؛ لأنه رأى تحوُّزه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

٤ - ومنها ما وضع في أصله للمكان - غالبًا - فإذا تضمن معه معنى الشرط
 صار أداة شرطية للمكان ، جازمة ، وهو : « أين - حيثما - أنى »^(٩) كقوله تعالى :

(١) عادة وعُرْكُى . (٢) ظنًا .

(٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « ومهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم
 يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل الناقص « تكن » ، و « خَلِيقَةٍ » اسم ، و « من »
 زائدة - وإما مبتدأ . واسم « تكن » ضمير يعود على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » . وكل
 ما سبق هو على اعتبار « تكن » ناقصة ، أما على اعتبارها - تامة - « مهما » مبتدأ ، والضمير المستترى للفعل
 « تكن » هو فاعله ، و « عند امرئ » ظرف لغو ، متعلق بالفعل « تكن » التام . و « من » بيان « مهما »
 على وجهي اعتبار مبتدأ .

(٤) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلًا .

(٥) ويصح زيادة : « ما » في آخرها - كما سبق في ص ٤٢٧ . -

(٦) راجحه .

(٧) « ما » زائدة . - طبقاً لما سبق في : ب من ص ٤٢٧ . -

(٨) القطوب : العابس .

(٩) لا يصح زيادة « ما » بعد « أنى » الشرطية ، ولا يصح - في الأرجح - حذفها من آخر :

« حيث » الشرطية ، ويجوز الأمران مع : « أين » - وقد تقدم كل هذا في ب من ص ٤٢٧ .

(وضرب الله مثلاً رجلين ، أحدهما أبكم^(١) ؛ لا يتقدر على شيء وهو كمثل^(٢))
على مولاة ، أينما يوجهه لا يأت بخبر ؛ هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل . . .) ،
وقولهم : أين^(٣) يتزل العدل يتبعه الأمن والرخاء . وقولهم : حينما نجد صديقاً رفيقاً
نجد كنزاً نفيساً . وقول الشاعر :

خليلي ، أننى تفصيدانى تفصيذاً أخيراً غير ما يرضيكما لا يحاول
٥ - ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل
أو لغيره ، ، ولزمان ، أو للمكان ؛ تبعاً للمضاف إليه فى ذلك كله ، فأداة الشرط
مضافة ، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى :
« أى » . فثالثها للعاقل : أى إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب . وثالثها لغير
العاقل : أى عمل صالح تمارسه أمارس نظيره . ولزمان : أى يوم تسافر
أسافر معك . وللمكان : أى بقعة جميلة تفصيد أقصيد . وفى كل تلك الحالات
يصح زيادة « ما » فى آخرها .

٦ - ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون^(٤) . ولكن الأول هو
الأغلب - ، وهو : « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه^(٥) أو بالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن
المستحيل قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، وأما نحو
قوله تعالى : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن ميث فهم الخالدون) ،

(١) حل ثقيل .

(٢) « أين » هنا شرطية ، ولم يتصل بآخرها « ما » الزائدة ، لأن هذا الاتصال وعلمه بيان معناها
- كما سبق هنا فى رقم ٩ من المباحث السالف ، وكذا فى ص ٤٢٧ - ، ومن أمثلة عدم الاتصال قول الشاعر :

أين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق

(٣) أى : المرجح حصوله وتحقيقه .

(٤) الذى يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع .

فلتنزله منزلة المشكوك فيه ؛ لإيهام زمن الموت^(١)

والقرائن وحدها هي التي تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ؛ أو الاستحالة . .
مع الدلالة على الشرطية في كل حالة .

٧ - ومنها ما وضع - في الأكثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقا مجردا يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه ، بوقوع الشرط وتحقيقه ، من غير دلالة على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إن »^(٢) و « إذا ما »^(٣) مع دلالتهما على الشك أو الاستحالة - كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى عليهما ، غير « إذا » - كما سبقت الإشارة في الأمر السادس - فمثال « إن » قوله تعالى : (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ) وقولهم : المرء إن يَجْبُنْ يَعِشْ مردولا ، ومثال « إذا » قول الشاعر :

وإنك إذا ما تأت ما أنت أميرٌ به تُلَفِّ من إياه تأمر آتيا

. . .

(١) راجع « الخصري » - (ج ٢ باب : الإنصاف ، عند الكلام على « إذا » - وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ - باب : « الظرف » . وهناك البيان التام عن « إذا الشرطية للظرفية » ، من ناحية عدم دلالتها على التكرار ، وعدم إفتدائها للشمول والتسميم ، وتجردها للظرفية المحضة ، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين « إن الشرطية » وغيرها من أدوات الشرط المجازية . .
(٢ و ٣) لا يد الجزم « يذ » من زيادة « ما » في آخرها . أما زيادتها بعد « إن الشرطية » فمجازة - كما تقدم في : ب من ص ٤٢٧ - (وانظر أول ص ٤٣٤) .

زيادة وتفصيل :

(١) هل يقرن جواب « إن الشرطية » باللام ؟

الإجابة عن هذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ وفي رقم ٩ من ص ٤٦٣ .

(ب) « إن » أنواع كثيرة ، منها :

١ - « إن » الزائدة . وتسمى : « الوصلية » ؛ أى : الزائدة لوصل الكلام ببعضه ببعض ، وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئاً ، ويمكن الاستغناء عنها ^(١) ما لم يمنع وزن الشعر . ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين « ما » النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية ، كقول الشاعر يصف وجه عادة :

ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله درأً يعود من الحياء عقيفاً
وقول الآخر يذم قوماً :

يسئ غداً ، ما - إن - أنتمو ذهب ولا صريف ^(٢) ، ولكن أنتم الخرف
وقد تراد بعد « ما المصدرية » كقول الشاعر :

ورج الفقى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال يزيد
وبعد « ما الموصولة » كقول الشاعر :

يُرجى المرء ما إن لا يراد وتعرض دون أدناه الخطوب
وبعد « ألا » التى للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألا إن سرى ^(٣) ليلسى فبت كتيباً أحاذر أن تنأى النبى به ضروباً ^(٤)

(١) جاء في حاشية ياسين حل التصريح أول باب : « العرب والمنبى » (ج) بشأن « إن » الوصلية ؛

أى لجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، أم فى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟ أم هى شرطية ولكن لا جواب لها ؟

ثم قال : إن السند فيها كلاماً مضطرباً يثبت فى حواشى المختصر ، فى بحث تقييد السند بالشرط .

(٢) فظة غائصة . (٣) نسبة للسرى إلى الليل مجاز محفل .

(٤) فضوب : اسم امرأة .

ويكثر وقوع « ما » الزائدة بعد « إن » الشرطية فتدغم فيها النون نطقاً وكتابة ؛ كقوله تعالى في الولدين : (إِمَّا يَنْتَلِفُنَّ أَهْدًى أَوْ أَكْثَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَنفَلْ لَهُمَا أُمَّةٌ ...) ، وقوله تعالى : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ^(١) فِي الْحَرْبِ فَنُصْرَتٌ لَهُمْ مِّنْ خَلْقِهِمْ ...) وتسمى في هذه الصورة : « إن » المؤكدة بما .

٢ - ومنها : « إن » المخففة من الثقلية ، و « إن » النافية الناسخة ، وقد سبقنا في النواسخ ج ١ ، ومعهما « إن » النافية التي لا تعمل .

٣ - ومنها : « إن » الشرطية التي لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها ^(٢) . ، وعدم استعمالها إلا في بعض الصور .

٤ - ومنها : ما اختلف النحاة في نوعه اختلافاً مرهقاً - نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائدة - وهو « إن » في مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل : وصلية ^(٣) ، والواو للحال ، أي : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله ^(٤) . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أي : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً ؛ لما في ذلك من المناقاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعلم ؟ وبعبارة أوضح : كيف يستتج الشرط - وهو بمثابة السبب - نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟

من أجل ذلك قيل إن معنى « إن » في الجملة السالفة هو : « التعميم » « لا » « التعليق » . ويقولون : إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمعطوف - لا

(١) تَجِدْنَهُمْ .

(٢) إلا ما كان منها دالاً على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجيء في رقم ٥ من ص ٤٣٦ .

(٣) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) ومن الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام المولدين قديم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل

- أو : إلا أنه بخيل . . . وقد سبق الكلام على هذه الأساليب في الموضع المناسب (ج ١ ص ٣٣ من ٤٥٠

و ٥) وأن بعض النحاة المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلاً يصححه ، ولكنه لم ينتج .

المعطوف عليه - كقوله تعالى : (فَكَذَّبُوا عَنْ آلِهَتِهِمْ) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إن » فى هذا المثال بمعنى : « قد » كما قيل إنها تكون بمعنى « إذ » التعليلية (أى : تبين علة ما قبلها) فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) ، وفى قوله تعالى : (لَسْتُ بِمَسْجِدٍ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ) ، وقوله عليه السلام للموقى المؤمنين الأبرار : « وإنا - إن شاء الله بكم لاحقون . . . » .

وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية : أن التعليق غير صحيح فى الأمثلة المذكورة ، لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر ، فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام .. إذ لو كان متحققاً حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعاً لله الذى لا يخفى عليه شيء مما كان ، أو هو كائن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئة فى الآية الثانية معلومة لمحين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقتضى بأن كل فرد لابد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهها ، إذ ليس فيها مجهول يُستَظَر حصوله ومعرفته .

وأجيب هنا بأن كلمة : « إن » قد يؤتى بها للشرط المحقق ، لنكتة بلاغية ؛ كالتهيج فى الآية ، كما يقول الوالد لابنته : إن كنت ابنتى فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحيطة عندما يخبرون عن أعمالهم المستقبلية ، وأمورهم المقبلة ، وكانترك كما فى الحديث (أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم) .. وهكذا ... ^(١)

وقيل : كل شيء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويبدؤا الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بأن » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ؛ سواء أكان التعليق من الله أم من غيره . . . ^(٢)

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نفاذاتها فى بعض نواحي الكتاب ^(٣) يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعة

(١ و ٢) راجع حاشية الصبان - فى الجواز - عند الكلام على : « إن » وحاشية السيوطى على المنفى .

(٢) كالتى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

البليغة ، التي لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

٥ - ومن أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن »^(١) ، التفصيلية ، وملخص الكلام عليها : أن « المبدل » منه ، قد يكون اسم شرط متضمناً معنى حرف الشرط : « إن » من غير ذكر صريح لهذا الحرف^(٢) . فإذا اقتضى الأمر بدلاً يتفصل مجمل اسم الشرط المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : « إن » ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى . بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل « إن » شيئاً مطلقاً ، ولا تجلب معنى إلا إفادة التفصيل .

واسم الشرط الذي يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملني إن صديق وإن عدو أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « من » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ، فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل - كما قلنا - .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » ، و « إن » المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل . ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرتني إن غدا وإن بعد غد أسعد بقلائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما نجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكة - نجد راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة : « إن » للتفصيل .

وإنما قرن البديل في كل ما سبق بالحرف « إن » ليكون موافقاً للمتبوع الذي يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً .

(١) سقت الإشارة إليها في باب : « البديل » - ج ٣ ص ٢٩٧ م ١٢٥ -

(٢) لأن من يقول : (من يجاملني أجامله) يريد : إن يجاملني صديق ، أجامله ، وإن يجاملني عدو أجامله ، وإن يجاملني عدو أجامله ، أو عموماً ، أو ... فكلمة « من » هي لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

هذا ملخص ما يقال في الموضع السالف — (١) . . .

٦ — ومنها : « إن النافية الناسخة » التي تعمل عمل « ليس » بالتفصيل السابق عند الكلام عليها في الجزء الأول (٢). وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية في الآية التالية التي يتجه فيها الخطاب للرسول عليه السلام بشأن الكفار : (فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً ، إن عليك إلا البلاغ . . .)

(ح) قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة في مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقول الشاعر :

فإن لم تجد قولاً سديداً تقوله فصمتك عن غير السداد سديد

— وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه (٣) .

وكنلك تدخل على الحرف : « لا » فتدغم فيه النون ، ولا تظهر في النطق ولا في الكتابة ، إذ يصير الحرفان : « لا » بوضع « شدة » فوق « لا » ، رمزاً للنون المدغمة (٤) ، كقول الشاعر :

إلا يكن ذنب فعذلك واسع أو كان لي ذنب ففضلك أوسع

والأصل بغير الإدغام : « إن لا » .

وقد تدخل على « لا » الناهية فتفقد دلالتها على النهي ، وتصير للنفي (٥) :

• • •

(١) راجع التصريح والأشرف في آخر باب « البدل » .

(٢) م ٤٨ ص ٦٠٤ .

(٣) في رقم ١ ص ٤١٤ . . . عند الكلام على : « لم » .

(٤) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٢ .

(٥) طبقاً للحالة الثالثة التي في ص ٣٨٧ وفي « ١ » من ص ٣٩٨ .

(٤) وفي فاحية إعرابها^(١) : مَا كَانَ مِنْهَا حَرْفٌ شَرْطٌ فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَمَا كَانَ اسْمٌ شَرْطٌ^(٢) فَيَرَامِي فِي إِعْرَابِهِ مَا بَاقِي :

١- إن كَانَ اسْمُ الشَّرْطِ الْجَازِمِ (أَيَ : أَدَاةُ الشَّرْطِ الِاسْمِيَّةِ) بَعْدَ حَرْفٍ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ فَهِيَ مَجْرُورَةٌ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالْمُضَافِ ، نَحْوُ : (عَمَّنْ تَتَعَلَّمُ أَنْتَ عِلْمٌ ، وَعَمَّا تَسْأَلُ أَسْأَلٌ) . (وَكِتَابٌ مِنْ تَقْرَأُ أَقْرَأُ ، وَصَفْحَةٌ مَا تَكْتُبُ أَكْتُبُ) . وَلَا تَكَادُ أَدَاةُ الشَّرْطِ الِاسْمِيَّةِ تُجَرَّرُ فِي غَيْرِ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ^(٣) . . .

٢- إنْ كَانَتْ الْأَدَاةُ ظَرْفًا لِلزَّمَانِ - غَيْرِ « إِذَا الظَّرْفِيَّةُ » - أَوْ لِلْمَكَانِ ، وَفَعَلَ الشَّرْطُ بَعْدَهَا غَيْرَ نَاسِخٍ - فَهِيَ ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ^(٤) ، نَحْوُ : « مَتَى يَقْبَلُ فَصَلِ الرَّبِيعَ يَعْتَدِلُ جَوْثَا ، وَأَنْتَى يَعْتَدِلُ يَزْدَدُ النِّشَاطُ . فَإِنْ كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ نَاسِخًا فَهِيَ - غَالِبًا - ظَرْفٌ لِلْخَبَرِ فِعْلُ النَّاسِخِ ، نَحْوُ : « أَيُّمَا تَكُنْ تَصَادَفُ عَمَلًا يَنَاسِبُكَ ، وَأَيُّمَا تَكُنْ تَجِدُ لِعَمَلِكَ تَقْدِيرًا . فَأَيُّمَا ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ « تَكُنْ » .

وَلِنَمَّا كَانَتْ الْأَدَاةُ هُنَا ظَرْفًا لِلْخَبَرِ لَا لِفِعْلِ الشَّرْطِ . لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ النَّاسِخَ إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى اسْمٍ فَالظَرْفُ لَا يَصْلُحُ لَهُ ، (إِذَا الظَرْفُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً وَلَا اسْمًا نَاسِخًا) . . . وَإِنْ كَانَ النَّاسِخُ غَيْرَ مُحْتَاجٍ لاسْمٍ فَالظَرْفُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاسِخِ وَلَا يَكُونُ مَعْمُولًا لَهُ - فِي أَشْهُرِ الْأَرْاءِ - .

٣- إِنْ دَلَّتِ الْأَدَاةُ عَلَى حَدَثٍ مُحْضٍ (أَيَ : عَلَى مَعْنَى مُجَرَّدِ خَالِصٍ) . فَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ ؛ مِثْلُ : « أَيَّ إِخْلَاصٍ تُقَدِّمُ لِبَلَدِكَ تُحَمَّدُ عَلَيْهِ .

٤- إِنْ لَمْ تَدَلَّ عَلَى الْخَلْعِ الْمُحْضِ وَلِنَمَّا دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ وَكَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا لَازِمًا أَوْ نَاسِخًا فَهِيَ مُبْتَدَأٌ^(٥) ، مِثْلُ : « مَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَهَاجِرٌ مَعَهُ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) هَذِهِ هِيَ النَّاحِيَةُ الرَّابِعَةُ : (٤) وَقَدْ سَبَقَتْهَا ثَلَاثُ (١ ، ٢ ، ٣) فِي ص ٤٢٧ .

(٢) وَمِثْلُهُ فِي الإِعْرَابِ مَا كَانَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُجَرَّدًا لِلِاسْتِفْهَامِ الْمُحْضِ ، وَلَا شَأْنَ لَهُ بِالشَّرْطِ .

(٣) كَمَا سَبَقَ فِي رَقْمِ ٣ مِنْ ص ٤٢٦ وَفِي « ب » مِنْ هَامِشِ ص ٤٥١ .

(٤) انْظُرْ رَقْمَ ٢ مِنْ هَامِشِ ص ٤٤٠ حَيْثُ لِلْكَلَامِ عَلَى « إِذَا » الظَّرْفِيَّةِ وَإِعْرَابِهَا .

(٥) خَبَرُهُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ ، وَفِيهَا تَحْمِيلُ الْأَدَاةِ . وَقِيلَ جُمْلَةُ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَقِيلَ جُمْلَةُ الْفِعْلِ وَالْجَوَابِ

مَعًا . وَسَيَجِيءُ مَا ارْتَضَوْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ التَّحْرِيرِ وَالتَّلْفِيحِ (فِي رَقْمِ ٥ مِنْ هَامِشِ ص ٤٤٥) وَأَنَّهُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ .

ومن تكن العليا همة نفسه فكل الذي يلقاه فيها مُحْتَبَبٌ
وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبي منها، من يعمل سوءاً يُجْزَى به .
فإن كان فعل الشرط متعدياً مسلطاً على الأداة نفسها فهي مفعوله ، مثل :
وما تفعلوا من خير يُؤْتِ إليكم ^(١) ، ومن تَنْصُرْ أَنْصُرْهُ

وإن كان مسلطاً على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال ^(٢) ، نحو:
من يصاحبه على أصحابه ، أو من يصاحب أخاه على أصحابه ، فيجوز في
الأداة وهي : « من » — مثلاً — أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف
يفسره فعل الشرط .

فالعامل في كل الأدوات الشرطية الاسمية هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداة
الشرط هي « إذا » ^(٣) ، أو كان فعل الشرط ناسخاً ، فيكون الجواب هو العامل
في « إذا » . وغير الناسخ هو العامل في الظرف .

ولما كان العامل هو فعل الشرط — بشرط ألا يكون ناسخاً وألا تكون الأداة
« إذا » لأن الجواب مع متعلقاته مؤخرٌ وجوباً عن فعل الشرط ، فلا يعمل في
المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » الفجائية في
بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيها قبلهما . وكان هذا مقتضراً
في « إذا » لأنها — في الرأي الشائع — مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ، إذ
المضاف إليه لا يعمل في المضاف .

• • •

(١) ومثل قول الشاعر :

ما تصنع اليوم من خير فجهده غداً الخبير والشر ميتان بمقتال

(٢) سبق بابه كاملاً في ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .

(٣) انظر ما يختص بها في رقم ٧ من هامش الصفحة التالية .

المسألة ١٥٦ :

النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازماً

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هى : (إذا^(١) - كيف - لو . . .) ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوة كلامهم ما يلى :

إذا : ظرف زمان مستقبل^(٢) وهى شرطية فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

(١) سبق بيان موجز من معناها فى رقم ٦ من ص ٤٣١ . أما البيان الكامل عنها فوضعه مفردون فى رقم ٤ من هامش تلك الصفحة ، ولخص أنواعها بيان فى ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ - باب : الإضافة .
(٢) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » ؛ لما يورمه التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، وبظروقه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شيء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان . . . أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير . . .

(راجع المعنى فى الكلام على : « إذا ») .
ودلالة : « إذا » على الشرطية قريب عند النجاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يحجر . ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به . مع أن الشرط مقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيها يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً (أى : فى النثر ، وفى الشعر) وسجته - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة الماثورة التى وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لا تكفى المحاكاة والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لفات ضعيفة . فن الخبير الأخذ بالرأى الذى يبيح أن تجزم فى الشعر وحده ؛ لا لأن النصوص الشعرية المحزومة بها كثيرة تكفى المحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستعملها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها . جاء فى « مجالس ثعلب - ج ٢ ص ٩٢ من القسم الأول - ما نصه :
(قولك : إذا تزدنى أزرك - يجوز فى الشعر . وأنشد :

وإذا نطاول أمر سنادتنا لا يشبنا بخُل ولا جُبُن) . اهـ

والفصاح : « يخى » مجزوم بحذف الياء من آخره ؛ لأنه جواب « إذا » .
وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ وأيان . فالقاتل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالشائع الآن - والقاتل باستناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى =

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة المأثورة به ^(١) قول الشاعر :
استغفر - ما أغناك ربك - بالغنى وإذا نصبتك خصاصة فتحمّل ...
(أو : فتجمل ، أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب
الرجال المتجملين) وقول الآخر :

ترفع لى عندى ^(٢) ، والله يرفع لى - نارا إذا تحمدت نيرانهم تنقيد ^(٣)
ومن الأمثلة النثرية التى لا يقاس عليها ؛ لتدريتها : قوله عليه السلام : « إذا
أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة
من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة مطلقا ، (أى : بغير نصب ولا جزم
ولا غيرهما ، وهى لغة فادرة لا يصح الأخذ بها اليوم) ^(٤) .

= العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كثيرها من أدوات الشرط حيث تكون معبولة لفعل
الشرط غير الناسخ - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٨ - ولكل أدلة الجدلوية المستفيضة التى اهتمت
المطلوبات ، ووردت خلاصتها فى : « المنفى » .

وجاء فى حاشية الخضرى (ج ٢ باب الإنصاف عند الكلام على « إذا ») ما خلاصته : أنها قد تتجرد
عن الشرط نحو قوله تعالى : (وإذا ما قضيتهم يفرون) بدليل خلو الجملة الاسمية ، (هم يفرون)
من الفاء . ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحو قوله تعالى : (والليل إذا يشئ) ونحو : (والنجم إذا هوى) ...
وهى ظرف المستقبل ، وقد تحيى لماضى كقوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو طرا انفضوا إليها وتركوها
قالما) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون لعمال
كالواقعة فى القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حال .

ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لماثقة : (إنى لأعلم إذا كنت حى
راضية ...) فهى فيه ظرف للمفعول المعلوم ، لا مفعول كما يقع فى القسم ، والتقدير : إنى لأعلم شأنك
إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه
لا يعمل فى المضاف ، واقرآن جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسمهم فى الظرف.
أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقرن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل
شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية
لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزم .

(وقد سبقت الإشارة إلى « إذا » وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ ص ٧٩ من ٢٢٤) .

(١) منها قول النمر بن تولب - وهو من أدرك الإسلام ، وأسلم :

وإذا نصبتك خصاصة فارج الغنى وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

(٢) اسم امرأة . (٣) الفعل مجزم ولكن تحركت الدال بالكر لأجل القافين .

(٤) سبق الكلام على هذه اللغة عند الكلام على الأفعال الخمسة - ج ١ ص ١٤ من ١٦٣ -

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنية - ؛ سواء أكانت « إذا » جائزة أم غير جائزة .

وهي أيضاً مثل : « إن » الشرطية ؛ في كثرة دخولها على الأسماء في الظاهر - كما سبق ^(١) - إما في الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوباً ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ، كما عرفنا . ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ... وإذا مدت الأرض مدت .

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلتي فكلتي أعين^٢ وإن^٣ هي ناجتني فكلتي مسامح^٤

وقول الآخر :

ولست إذا ما صاحب^٥ خان عهد^٦ وعندى له سر^٧ - مذيعاً له سر^٨

• • •

وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة (أى : عن الكيفية) ، نحو : كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصلة ^(١) ، منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية ، وتحتاج لجملة شرطية وأخرى جوابية ، ولكنها لا تنجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جمليتها كل الشروط والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب ^(٢) ، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى ، فلا بد من هذه الموافقة ^(٣)

(١) في رقم ٢ من ص ٤٢٤ .

(٢) في ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٣) سيجى في ص ٤٤٤ .

(٤) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهود يد^١ الله مظلومة^٢ . فقلت أيديهم ، ولعنوا بما قالوا . بل يداه مبسوطتان ، يُنفق كيف يشاء ...) وقوله تعالى : (هو الذي يُصَوِّرُكُمْ في الأرحام كيف يشاء) فجوابها محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمنعوية المطلوبتان معاً . وقد دُعي الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير الهيئة والإرادة - كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب - .

لفظاً ومعنى ، نحو : كيف تمشى أمشي ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم . وقد يتصل
بآخرها : « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ، كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

• • •

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقاً^(١) ، لا في النثر ولا في
الشعر . وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة^(٢) .

(١) والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزئها أشلة قليلة جداً لا تكفي للقياس عليها . ومع
قلتها تحتل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها - وهي مدونة في الأشمق وحاشيته وفي غيره من
المعلولات - ومنها :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبان
وقلم في وصف حسان :

لو يشأ طار به ذو مئمة لاحق الأطلال ، نهَّد ، ذو خصل
(به : براكبه - مئة : نشاط - الأطلال : جيع لطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر
الهمزة في الصورتين ، بمعنى : الخاصرة - نهَّد : ضخم جسم - خصل : جيع خصلة ، وهي الكتلة من
الشعر) . والشاهد في الفعل المضارع « يشأ » المجزوم بالحرف « لو » .

والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو : « يشأ » ، وبماضيه « شا » ثم تصير ألفه
هزة ساكنة في بعض المقامات والهجاء التي تقول : المأم ، والمأتم ، في المأم والمأتم .

- راجع الصبان ، ج ٤ باب الجواز ، عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين -

« ملاحظة » : من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر أفورة أن يقال : أكرم الأصدقاء ولو ترمصاً
المخلصون . بمعنى : ولا سيما المخلصون (يجزم المضارع ...) . ومثلها : ولا ترمصاً المخلصون . ويبان هذا
الأسلوب وإعراجه مفصل عند الكلام على : « لا سيما » في ج ١ باب : الموصول م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله
إشارة هنا في « ب » من ص ٤١٢ وفي رقم ٢١ من هاشم ص ٤٩٤ .

(٢) في ص ٤٩١ .

المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط ^(١) ، وجملة الجواب
إذا كانت الأداة شرطية جازمة ، أو : كانت الأداة
الشرطية هي : « إذا ، أو : كيف » ^(٢) . . .

أولاً : أحكام الجملة الشرطية ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :
١ - لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق ^(٣) ، وهو أن فعلها وحده هو
الشرط ، إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

٢ - وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على
أداة الشرط . ولا يتقدم - في الغالب - شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط ^(٤) .

٣ - امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر
أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (إن كنتُ
قلته فقد علمته . . .) فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلته فقد
علمته . يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذا قال الله يا عيسى بن مريم

(١) ما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية - دون الجملة الجوابية - لا يصح تسميتها جملة إلا على
حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها ، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة ، إذ
لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ، فليس لها كيان مستقل ،
فهى لهذا لا تسمى جملة ، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد .
(طبقاً لبيان الكامل الخاص بهذا في ج ١ م ١ عند الكلام على الجملة وكذا ج ١ م ٢٧ رقم ٣ من
هامش ص ٣٢٧) .

(٢) تسرى الأحكام الآتية على الأداة « إذا » الشرطية ، و « كيف » الشرطية ، في حالتى
اعتبارهما جازيتين عند فريق ، أو غير جازيتين عند آخر . فبلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين
الأداتين للأحكام التي ستذكر .

أما غيرهما من الأدوات الشرطية التي لا تجزم مطلقاً (كأدوات الشرط الامتناعي ، ومنها : « لولا ولولا »)
وكذلك الأدوات التي لا تجزم في القول الأصح (مثل : لو ، ولما الحينية ، وأما الشرطية الناقبة من مهمما)
فإن لها أحكاماً خاصة يشرطها ويوجبها ، معلقة في الباب الخامس بكل أداة - وسيأتى في ص ٤٩١

(٣) في ص ٤٢٥ .

و ٥١٢ -

(٤) إلا في بعض صور تكون فيها أداة الشرط معلقة لفعله . وقد سبق في ص ٤٣٨ .

أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِمَامَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ : سَبَحَانَكَ ! !
 مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ،
 تَعْلَمُ مِمَّا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مِمَّا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ
 الْغُيُوبِ (١)

٤ - امتناع أن يكون فعلها طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إنْ اصفَحَ عن
 المسىءِ يمتنع الإساءة ، ولا : إنْ ليس الهواء هادئاً نَرغبُ فيه .

٥ - امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس (٢) ، أو بقسم - عند كثرة النحاة -
 أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام في الأغلب (٣) ، والشرط
 أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : (ما - لن - إنْ -) لكن يجوز اقترانه
 بـ « لم » ، أو « لا » إن كان مضارعاً واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

٦ - وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، ومجلاً (٤) إن كان ماضياً . وجازمه في
 الحالتين أداة الشرط - على الصحيح - بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة .
 أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :

الأولى : أن تكون أداة الشرط هي « إذا » - باعتبارها جازمة ، أو غير جازمة -
 فتكون ظرفاً مضافاً - في الرأي المشهور - ، والجملة الشرطية بعدها في محل جر ،
 هي المضاف إليه ، ومن الأمثلة قولهم : إذا انصرف الولاة عن العدل انصرفت
 الرعيّة عن الطاعة ، وتقوّضت دعائم الملك ، وأسباب السكينة والرفاهة .

الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند
 من يجعلها خبراً ، وهو الأرجح (٥) - كقول الشاعر :

(١) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ وفي ١ من هامش ص ٤٢٣ .

(٢) العين ، أو : سوف . وتسمى « سوف » : حرف تسويف أيضاً .

(٣) إلا الهبزة ؛ طبقاً للحكم المباشر الآتي ٤٤٧ .

(٤) انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ . ويظهر أثر الإعراب المحل في التوابع ؛ فعلا : إذا عطف على الماضي

المجزوم مجلاً فعل مضارع مماثل له في الزمن - ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا في باب المناسب (ج ٣
 من ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف) .

(٥) وتكون من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ ، وإنما يتم بمساعدة شيء

آخر يتصل به . والجملة الشرطية لا تتم إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها ، (وقد سبق بيان

فمن يَسْلُقْ خيراً... يَحْمَدُ الناسَ أمره ومن يَسْغُرِ لَا يَسْعُدُ عَلَى الْغَى لَا ثَمَّا

٧ - عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله^(١) ظاهراً وبعده الفعل المفسر المحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هي «إن»، أو «إذا»؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما، حتى قبل إن حذفه في تلك الصورة بوصفها السالف واجب. ولكن بقاءه - برغم قلته - جائز^(٢). ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما^(٣) إلا لضرورة الشعر.

والأحسن أن يكون المفسر فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم). فمن أمثلة الحذف بعد «إن» قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجِره حتى يسمع كلام الله)^(٤)، وقولهم: «إن أحد

= هذا مفصلاً ج ١ م ٣٣ أول باب: «المبتدأ والخبر» (هامش ص ٤٤٢ وما بعدها) وقيل: جملة الخبر هي الخبر وقيل هما معاً. (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤٣٨) هذا إن كانت أداة للشرط هي المبتدأ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على الرجوع وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها وبعد الجملة الشرطية - ببقاء الترابط - أو: «إذا» التي تفي عنها، أو صلح لباشرة الأداة كان هذا الذي بعدها جواباً، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً).

(راجع الخضرى في باب «الكلام وما يتألف منه» وتعليقه على الصبان عند بيت ابن مالك: «والأمر إن لم يك للثمن محل...» وسبقت له إشارة موضحة (في ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفي ص ٤٧٧). وانظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ فله ارتباط بهذه المسألة. ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسماً لتناسخ مثل قول الشاعر:

إن اللثام إذا أذللتهم صلحوا على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

(١) أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً (لأنه من التناسخ). لم يرفع فاعلاً ولا نائب فاعل، وإنما يرفع اسماً. فالمراد ما يرفع الفعل من فاعل أو غيره... (٢) لتعدد النصب الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل.

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤٢٥ وتفصيل المسألة في ج ٢ باب «الاشتغال» وملخصها: أن الاشتغال بعد أدوات الشرط، والتضييق، والاستفهام بغير الممزة لا يقع إلا في الشعر للضرورة. أما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (التي يشمل الاسم السابق المرفوع) نظماً ونثراً:

أولها: أدوات الشرط التي لا تجزم؛ مثل: «إذا» و«لو».

ثانيها: «إن» الشرطية مع وجوب أن يكون الفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

ثالثها: أسما - راجع البيان الخاص بهذا في الموضع السابق.

(٤) يتروك على ألسنة بعض المتصرمين الاعتراض على حذف هذا الفعل، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد: «إن»، وإذا، فاعلاً - كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة. قائلين: لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ، =

قال ما يستحق فاغبطه ، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر: اتقوا الله في الأسرى ، عاملوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين . وإن فتية منهم أضلّتهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإن شيوخ استبد بهم ما ألقوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإن نساء لم يسألن من الفزع ، فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . .

ومن أمثلة الحذف بعد « إذا » الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة : (إذا السماء انفطرت ، وإذا الكواكب انثرت ، وإذا البحار فجبرت ، وإذا القبور بعثرت - علمت نفس ما قدمت وأخرت) ، وقول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعر خدة^١ مشينا إليه بالسيوف نعابه^٢
وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضع فإنما تخط^٣ على صحنف من الماء أحرقا

ومن أمثلة الحذف بعد أداة شرطية غير « إن » وإذًا ، والمفسر غير ماض ، قول الشاعر يصف عادة هيفاء :

صعدة^(١) نايمة^(٢) في حائر^(٣) أينما الريح تميل^(٤) لها تسيل

٨ - امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ، فلا يصح : إن - قد - يعدل الراعي تسعد^(١) رعيته . لأن محي « قد » بعد فعل الشرط يقتضي^(٢) تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال . مع أن فعل الشرط يقتضي احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضي أن زمنه مستقبل محض^(٣) .

٩ - امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا - طبقاً للبيان الذي سلف^(٤) -

١٠ - امتناع تصديرها^(١) بأداة شرطية ، (جازمة ، أو غير جازمة) قبلها

١ - أو فاعلا للفعل المذكور بعدهما ؛ لتسريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا بيان كامل خطأ هذا في ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ .

(١) ريح مشو ، وقناة لا عرج فيها .

(٢) مجمع الماء .

(٣) مراعاة للاهتمام الأغلب .

(٤) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « كذا » .

(٥) في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ . (٦) في الرأي الأشهر (ولهذا صلة بالحكم الخامس) .

أداة استفهام مثل : « هل » الاستفهامية . لكن لا مانع أن تقع أداة الشرط بعد همزة الاستفهام ^(١) دون غيرها .

١١ - جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه معاً) ^(٢) بشرط وجود قرينة تدل عليها ، وألا يذكر صريحاً في الكلام بعدها ما يفسرها . وقد بينى بعد حذفها شيء قليل منها ، مثل « لا » النافية . . . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

مَتَى .. تَوَخَّذُوا قَسْرًا ^(٣) بَطْنَةَ ^(٤) عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ ^(٥) أُسِيرُ
يريد : متى توجدوا تؤخذوا ^(٦) . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فَإِنْ تَوَلَّيْنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فإني عاذر وشكور
وقول الآخر :

فَطَلَّقْتُهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَحْتَلُ مَفْرِقَتُكَ الْحُسَامُ

والأصل فيهما : وإلَّا تَوَلَّيْ - وإلَّا تَطَلَّقْهَا ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام في اللَّقْطَةِ ^(٧) فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا . والأصل : فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا ، وَإِلَّا يَجِيْ فاستمتع بها . . والأصل : فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا ، وَإِلَّا يَجِيْ فاستمتع بها . .

(١) فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - في الرأي الأشهر - ويصح : إن يشتد ؟ .
(راجع الصبان ، ج ٤ عند بيت ابن مالك في أول باب : « الجواز » :
« فملين يقتضين شرط قدما . . . » .

وقد سبقت إشارة لهذا في آخر رقم ٣ من ص ٤٢٦) .

(٢) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخاً ، (كما سبق في رقم ١ هامش ص ٤٤٦) .
(٣) قهراً . (٤) بئس .

(٥) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .

(٦) هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » . وعندهم شواهد نثرية ونظمية . نعم إن الحذف بعد « إن » هو الأكثر .

(٧) الشيء الذي يضيع من صاحبه ويحمله بعض الناس في الطريق ونحوه .

وقولهم : المرء مجزئ بعمله ، إن خيراً فخير . . . ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقي خبره .

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : (فَلَسَمَ تَقْتُلُوهُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم أفلم تقتلهم . . . - وقد دخلت الفاء على « لم » هنا - ومثله قوله تعالى في المشركين : (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) ، التقدير : إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي الحق وحده . وقوله تعالى : (يا عبادي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ، فَايْبَى فَاْعْبُدُونِ) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض ، فإيأى في غيرها فاعبدون .

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وسنجد - (٢) أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية .

• • •

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية (٣) للشرط الجازم ، ومنها الحذف :

١ - أن تكون فعلية . ويصح أن تكون اسمية مقترنة « بالقاء » الزائدة للربط ، أو « بإذا » الفجائية التي تحمل محلها في بعض الحالات للربط (٤) . ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهبُ الخيرُ سُدًى ومن يُعِينُ يوماً يُعَنِّ

ومن أمثلة الاسمية قولهم : حينما تصنعُ خيراً فالجزاء خير . وقول الشاعر :

فإن تتقوا شراً فتلكموا اتقى وإن تفعلوا خيراً فتلكموا ففعل

وقولهم : إن يسير المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه .

٢ - لا بد من إفادتها معنى جديداً لا يفهم من جملة الشرط - كالأمثلة

(١) بل . . . (٢) في ص ٤٧١ .

(٣) ويجوز أن تكون مثبتة ، أو منفية بالتفصيل الآتي في ص ٤٦١ و ٤٦٧ ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ وَمَنْ لَا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لَا يُكْرِمُ

(٤) وسجى البيان الخالص بالربط في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

السالفة - ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجملة الجوابية بلفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما ؛ فلا جديد في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : (. . . . لكل امرئ ما نرى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . .) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت مراداً جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي

٣ - وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ، ولا على الجملة الشرطية ؛ إلا في حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية^(١) ، مضارعها مرفوع ؛ فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص^(٢) بهذا . . . نحو : خيراً إن تستمع تستفيد .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها . وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخاً . وقد سبق^(٣) أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها .

وسوغ التقديم في الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة ؛ لأن الجواب محذوف^(٤) ، وتسمية المذكورة جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل^(٥) . أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة :

(١) في الشكل الظاهر لا في الحقيقة ؛ إذ الحقيقة - طبقاً لمشهور - ، أن الجملة المضارعية المذكورة في مثل هذه الصورة هي دليل الجواب ، وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف - طبقاً للاتي هنا ، وبيان الاتي في ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) وفي ص ٤٧٤ حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٣) في ص ٤٣٨ وما بعدها .

(٤) وفي ص ٤٧٥ إعراب المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٥) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه ، والحالات التي يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة ، لا شرطية ، فيقولون : « إن » تقدم على أداة الشرط شبهه بالجواب فهو - في الأرجح - دليل الجواب ، وليس بالجواب . وجاء في التسهيل واللمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب في السمة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط - في الأصح - إلا مانعاً -

صافئاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » - مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع - . قال سيوريه : (هذا هو الوارد من كلام العرب) .

وإذا لا يصح عنده الأغل بالرائى الكوفى الذى يقبس المضارع على الماضى ؛ فيجوز : (أنت كريم إن تصفح) ؛ لأن فى هذا قياساً لشيء على آخر يخالفه فى حلة القياس وسببه . . . لكن الكوفيين - إلا القراء - يستشهدون بأمثلة نصيحة تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيحىء فى ص ٤٥٤ - والرائى الأول أقوى وأفصح مع صحة الثالث .

وما سبق مقصور على السمة أما فى الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ومته :

يُثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك - إن هو يستزذك - مزيد - وسيماد ذكر البيت وأسم صاحبه لمناسبة أخرى فى ص ٤٥٥ -

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « أى » - وجب فى السمة (أى : فى غير الضرورة الشعرية) جعلها موصولة وإعطائها حكم الموصولة ؛ فتقول : أعط من يعطى محمداً ؛ وأحب ما يحب . . . - وأكرم أهم يحبك . . . ؛ برفع المضارع ، والجرى بالمائد ، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب ، وصحة عمل العوامل التى قبل الموصولة فيه . أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم .

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جعلها مضافاً إليه ؛ والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا فرضيه ، لأن انتهاء الزمان لا تقصاف إلى جملة مصدرة « بأن الشرطية » - (كما سبق فى ج ٢ رقم ٦ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفى ج ٣ م ٩٤ ص ٦٧) - فكذا المصدرة بما تضمن معنى « إن الشرطية » كمن ؛ بخلافاً لزيادة حيث يجوز فى هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصولة من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكر لمن مطلقاً - (أى : فى السمة وفى الضرورة ، سواء أكان يعطى ماض أو مضارع) فيما يأتي :

أ - إذا تقدمت « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إن الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهزئة ؛ فيجوز الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضيك ترضيه ؟ لدخولها على « إن الشرطية » .

ب - إذا وقع بعد ناسخ من باب : « كان » أو : « إن » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فإنها قد يجران بعض أتماء الشرط (كما سبق فى ص ٤٢٦ و ٤٣٨) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا ترضيه - إن من يرضينا ترضيه . وأما قول الأكمى :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلتق فيها جاذراً وطلباء =

٤ - امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ، ولا يصلح جواباً^(١) ؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها ، أو يكتنفها (أي : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جواباً ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف^(٢) ؛ مثل : (أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم) ، أو : (أنت - إن تطلقت في القول - محبوب) . فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التي قبلها ، أو التي تحيط بها ، وكلاهما لا تصلح جواباً . والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق في وجه الظالم

« (يجزم الفعلان : يدخل* ويلق*) فعل تقدير ضمير الشأن ، أي : إنه من يدخل .

ج - إذا وقع بعد « ما » النافية ؛ لأن « ما » النافية لا تنفي الجملة الشرطية . نحو : ما من يرمينا نريمه .
د - إذا وقع بعد « لكن » - ساكنة النون - ، أما المشددة فداخلة في : « ب » السابقة - أو « إذا » الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعني ، لكن من يزورني أزوره - مررت بالهسن فإذا من يستمين به يميته . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسماً كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وإعرابها . أما « لكن » وإذا الفجائية « فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدها ارتباطاً معنوياً ، بحيث يتصل المعنيان اتصالاً وثيقاً .

وجاء في حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد : « لكن » وإذا » للفجائية مشروط بشرط ألا يفسر بعدها مبتدأ ، فإن أفسر بعدها مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزوره يكرمه - وعلى كريم الخلق لكن من يزوره يغيظه . والتقدير فيهما : (فإذا هو من ... - لكن هو من ...) . ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى المتداولة ، كالمعجم ... ولم أجد فيها رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، واليحد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة . (راجع في كل ما سبق المعجم ج ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين ...) .

(١) لأنه إذا دل عليها وهو متأخر ، وكان مما يصلح جواباً أصيلاً بنير ضعف وجب اعتباره الجواب مباشرة ، إذ لا داعي للحذف أو التقدير . ويوضح هذا ما سبق وما يحجى في الصفحة التالية عند الكلام على الشرط الثاني . على أن الكوفيين يعتبرون الدليل المتقدم الذي يصلح جواباً هو الجواب الأصيل ولا مانع عندهم أن يتقدم الجواب على أداة الشرط ويخالفون البصريين في هذا .

(٢) فالغالب أن تسبقه جملة ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسين) . ومن أمثلة الأول التي تسبقه جملة قول الشاعر :

لا خيل عندك تُهديها ، ولا مالٌ فليُسعدْ النطق إن لم يُسعد الحال
وقول الآخر :

رُبَّ ليل كأنه الصبح في الحُسْنِ ، وإن كان أسود الطيلسان

فَأَنْتَ الشَّجَاعُ - أَنْتَ مَحْبُوبٌ ، إِنْ تَلَطَّفْتَ فِي الْقَوْلِ فَأَنْتَ مَحْبُوبٌ ^(١) .

ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جواباً ، قوله تعالى : (وَإِنْ يُسْكَدْ بِكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رَسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ...) ، أى : فلا تحزن ، فقد كذبت رسل من قبلك ، - كما سيجيء - ^(٢) فالدال على الجملة الجوابية المحذوفة قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو في كل حالاته لا يصلح جواباً .

ومن أمثلة حذفها لدلالة جملة سابقة الشطر الأول من قول الشاعر :

عش وحيداً إِنْ كُنْتَ لَا تَقْبَلُ الْعُدَّ ر ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَغْفِرُ زَلَّةً

وبما يدل عليها : « جواب القسم » إذا كان القسم متقدماً على أداة الشرط ، نحو : والله إِنْ رَعَيْتَ الْيَتِيمَ لِيرْعَيْتَكَ اللهُ . فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداة الشرط ، فحذف جواب المتأخر ^(٣) منهما ، وهو الشرط ، لدلالة جواب المتقدم - وهو القسم - على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام في المثال داخلة على جواب القسم ، كدخولها عليه في قوله تعالى : (وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضِ ، وَخَسِرَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ - ، لَيَقُولُنَّ اللهُ) ، وفي قوله تعالى بلسان الكفار يهدون الرسل (لَسِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لِنَرْجِمَنَّكُمْ) فاللام الداخلة على أداة الشرط : (إِنْ) هي علامة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط في الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه في كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط - في غير الضرورة الشعرية ، وعند غير الكوفيين ^(٤) - ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ، كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم » . فمثال الماضي لفظاً ومعنى : أَنْتَ عَزِيزٌ إِنْ تَرَفَعْتَ عَنِ الدُّنْيَا ، أو أَنْتَ - إِنْ تَرَفَعْتَ عَنِ الدُّنْيَا - عَزِيزٌ ... وقول الشاعر :

وَنَحْنُ أَوْلُو الْمَآثِرِ مِنْ قَدِيمٍ وَإِنْ جَحَدَتْ مَآثِرُنَا اللَّثَامُ ... ^(٥) .

(١) انظر ما يتصل بهذا من اجتماع المبدأ وأداة الشرط في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥ .

(٢) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأى الكوفي ، وما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٣) عملاً بالرأى للراجع .

(٤) سبق رأيه في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ وسيجيء في ص ٤٥٥ أنه مقبول .

(٥) وكذلك قبل الآخر :

وَلَمْ تَزَلْ قَلَّةُ الْإِنْصَافِ قَاطِعَةً بَيْنَ الرِّجَالِ وَإِنْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ

ومثال الماضي معنى لا لفظاً قول الشاعر :

لمنْ تطلبُ الدنيا إذا لم تُردْ بها سرورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمٍ ؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح - في الأرجح - حذف الجملة الجوابية^(١) إلا إن سد مسدداً جملة أخرى بعدها^(٢) تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى يجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غي عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلي ، وسد مسدده جملة : (فإنه يعلم السر) ، وهي جملة بعده شغلت مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السر دائماً ؛ سواء أوجده جهر بالقول أم لم يوجد^(٣) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وإن يكذبوك

(١) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من رأى الكوفي ، وما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٢) فهي متأخرة في مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصل بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة ؛ إذ مكانه خال في الواقع . وهي بهذا الإفصاح تعتبر صورة من صور الشرط الأول . إلا أن الصورة هنا واجبة التأخير ، وهي تسد وتغني عن الجملة الجوابية المحذوفة . لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو في الآيات التالية ؟ أجابوا : (أنه لما سد شيء مسده كأنه لم يحذف) - راجع حاشية الأمير على « المعنى » ، ج ٢ موضوع حذف جملة جواب الشرط - (٣) والذي دعا لهذا التدبير : أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مترتباً على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر ...) ومثل قوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد كذبتم رسولاً) ... فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب في اختياره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسده أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ، ولا مسبباً عنه ؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب - طبقاً لما أوضحناه في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ - .

أما هل غير هذا الاعتبار فلا حذف ، والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق بيانه (في الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسماً . وقد أوضحناهما هناك . . .

ويؤكد الخلاف يكون لفظاً ؛ لا تجاهه إلى مجرد التسمية ؛ أنسمى المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة ؟ وما يلاحظ أن هذا الخلاف في التسمية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة .

وسيجيء في ص ٤٨٠ - رقم ٤ - إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط : « إن » .

فقد كُذِّبَتْ رِسْلٌ من قَبْلِكَ . . .) ، والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كُذِّبَتْ رِسْلٌ من قَبْلِكَ ^(١) . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأنها ليست مُرتَّبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى (من كان يرجو لقاء الله فإن أجلَ الله لآتٍ . . .) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح . والكوفيين لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً ، بل يجوزون أن يكون مضارعاً ، ولذا يقاون فيما سُدَّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقي ، وليس بالدليل ، ولا بالسَّادَ مسدَّ الجواب ، مستدلّين بأمثلة كثيرة تؤيدهم ، كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر ^(٢) :

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكمُ لَتَعْلَمُ رَبِّي أن بَيْتِي واسعُ
فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع ، وهو : « تَكُ » ، أما جملة « لَتَعْلَمُ » فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على « إن » ، ولا يصح - في الراجح - أن تكون هذه الجملة جواباً للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءاً باللام . وكذلك قول الشاعر :

يُسْنِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ
والأصل : إِنْ يَسْتَزِدُّكَ ^(٣) - هو - يَسْتَزِدُّكَ فليدرك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : « أن جواب الشرط قد يكون غير مرتب على فعل الشرط » - كما أوضحناه من قبل ^(٤) - . ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالباً ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب .

(١) لهذا إشارة في الصفحة السابقة ، وهاهنا .

(٢) هو الكُمَيْتُ بن معروف من الشعراء الحنظليين - كما جاء في هامش كتاب : « معاني القرآن »

لقراء ، ص ٦٦ - .

(٣) على هذا التقدير يكون فعل الشرط مضارعاً - عطف - ؛ بدليل تفسيره بمضارع بعده .

أما غيرهم فيجعل البيت من الشواهد - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى ص ٤٥٦ -

(٤) في رقم ٦ من هامش ص ٤٢١ حل أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً في تسمية

المذكور؛ أم هو جواب أم ساد مسده . كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً . أما حذفها جوازاً فأشهر صوره اثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ، نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب : إن رأيته ، والتقدير : إن رأيته أرشده .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها — دون سواها — بالجواب المحذوف ، كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين : (فإن استطعت أن تبغني تنقصاً في الأرض أو سُلماً في السماء فتأتيهم بآية . . . وأمر شاء الله لجمعهم على الهدى) ، والتقدير : فإن استطعت . . . فافعل .

٥ — امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضي التكرار .
إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففى مثل : إن أسافر أركب طائرة — لا يكون المراد أن ركوب الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوب الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرّر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها . . . بخلاف قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . . .) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدي وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ، لدليل شرعى آخر ؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً .

٦ — جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومجلاً إن كان ماضياً^(١) ، بشرط ألا تقترن به فى الصورتين « الفاء » أو « إذا » الفعائية — وهما لمحذوف الربط طبقاً ، لما سياتى^(٢) — كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يخفوه ، وإن علموا شراً أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا^(٣)

فالمضارع : « يخفوا » مجزوم بحذف النون — وواو الجماعة فاعل — . والماضى : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الراوى محل جزم . ومثله الماضى : « كذب » ولا عمل

(١) انظر رقم ٢ من « ج » ص ٤٦٨ ولهذا إشارة سبقت فى ص ٤٢٢ .

(٢) فى هذه الصفحة ، والتي تليها .

(٣) تقدم هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٢٤ .

للجملة الفعلية الماضية فيما سبق ، لأن الجازم قد عمل في محل الفعل الماضي ، فلا يؤثر بعد هذا في محل الجملة^(١) المشتعلة على هذا الفعل .

فإن كان الجواب مقترناً « بالفاء » الرابطة ، أو « إذا » الفجائية التي تحل محلها أحياناً فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة ، لا في الفعل وحده ، ولا في غيره من أجزائها . فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء — ومن بين أجزائها : الفاء ، وإذا الفجائية — فتصيرُ الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط^(٢) . ويظهر أثر هذا الإعراب المحل في توابعها — كما سلف وكما سيجي — هنا . ولا يصح جزم الفعل .

٧- جواز اقترانه — لداع بلاغي — بكلمة : « إذا » الجوابية ، لتنفيده توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هي : « إن » ؛ نحو : إن تنصر أهل البغي إذا يصبك بغيمهم^(٣) .

(١) ولهذا لا يصح جزؤها .

(٢) قالوا : لأنه لو وقع في هذا الموضع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة دون بقية أجزائها ، كذا في المنى والكشاف . لكن قال النمامي وأقره الشنقي : (الحق أن جملة الجواب لا محل لها حلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد — وهو الفعل القابل للجزم — لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة . . .) فعل الرأي الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكأن جملة الجواب في نحو : (من يتم فإن أكرمه) في محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر . أيضاً ، وعلى الثاني في محل رفع على الخبرية فقط ؛ كما علم في نحو : من يتم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثاني .

(راجع الخصري أول الباب) ثم الصبان أيضاً فنه الكلام على ما يحزم فعلى . ولا يخلو هذان للرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة الحكم التي قررور وحققوا خاسماً باجتماع المبتدأ والشرط — وقد سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٨ وانظر رقم ١ من هامش ص ٤٦ وهامش ص ٤٧٥ فابتماداً عن هذا كله ، وفرأنا من اليس — يحسن الاقتصاد على الرأي الثاني عند اقتران الجواب « بالفاء » أو « إذا » ، والاستثناء عن الخبر لوجود الجواب الذي يدل عليه .

(٣) سبق لإيضاح هذا في ص ٣١٥ ، ومنه يفهم جواز دخول « اللام » على جواب « لو » ، وإن « الشرطيتين » — وقائدة هذه اللام موضوعة تفصيلاً في ص ٤٩٨ — وهامشها — وقد ورد اقتران جواب « إن » باللام في كلام صحيح به ؛ هو قول الشاعر ابن عنتمة من شعراء الأصبغيات — كما سيجي — في ص ٤٦٢ — قال :

فإن يَجْزَعُ عليه بنو أبيه لقد حُددعوا ، وفاتهموا قليل

كما اقترن جوابها باللام في خطبة لأبي بكر رضي الله عنه — وردت في الجزء الأول من كتاب —

٨ - وجوب اقتران الجواب - في غير الضرورة^(١) - « بالفاء » ، أو « إذا »
الفجائية التي تخلّفها في بعض المواضع الآتية^(٢) ، إذا كان الجواب نوعاً من
الأنواع التي لا تصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة للربط المحض الدال على

= زهر الآداب ، الحمصى ص ١٠ - جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويتكم
في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم . . .) « إن » في المثالين بمعنى « لو »
وقد جاء في كتاب : « شفاء الغليل » للخفاجي - ص ١٧٦ مادة « لو » ما نصه :

(إدخال اللام في جواب « لو » ظاهر . وأما في جواب « إن » فقليل إنه من خطأ المصنفين . وليس
كذلك ، لأنها تخرج على أنها جواب « لو » مقدرة ، والتقدير في قولهم : « وإلا لكان كذا . . . » « فلو كان
كذا لكان كذا » تقريباً من مرتبة الشك إلى الجزم) . ١٥ .

ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم قوضيحه طريقة « التقدير » ومكانه ، والضابط الذي يحدده ،
ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى في اللغة . وكان عليه أن يستدل بأشلة مسوعة تؤديه ؛
ولم نره ولا غيره عرض أمثلة من فصيح الكلام تقيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه - وفيه الكفاية .
ورأى أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر - انظر ما يتصل بهذا في
رقم ٩ ص ٤٦٣ - .

بقي شيء آخر ؛ مانوع اللام في قوله تعالى في سورة الأعراف : « وإن لم تنفروا لنا ونرحبنا لنكونن من
الخاسرين » ؟ أمى اللام الداخلة على جواب قسم عطف ؛ كما يصرح بهذا بعض المفسرين بجارة
القائمين بين النخاة ؟

إن صح هذا الرأي كان قائماً على من الخلف والتقدير ، والتأويل ، وكان مساوياً في قوته اللغوية
لرأى الآخر الذي يميز شرط اللام في جواب « إن الشرطية » أحياناً ، بل إن هذا الرأي أقوى ؛ لابتعاده
عن التأويل في القرآن من غير داع ؛ لكن كثرة النخاة ترفض أنها اللام الداخلة على جواب القسم ،
مستثنين في هذا إلى حكم خاص من أحكام « إن الشرطية » ، هو : أنها إذا وقع بعدها فعل الشرط
مضارعاً مجزوماً بها كان من المستفتح مجيء لام اليمين في جوابها ؛ فلا يستحسن أن يقال : « إن تزودني
لا كرمك » ؛ لأن اللام تمنع « إن » من العمل مع أفه ظهر عملها في فعل الشرط .

فإن كان فعل شرطها ماضياً - ويدخل في هذا المضارع المبني بلم فإن عملياً الجزم فيه لا يكون
ظاهراً ؛ فيجوز دخول لام اليمين في جوابها فيصح من غير قبح أن يقال : « إن زودني لا كرمك . ومن الأمثلة
لهذا قوله تعالى : (وإن لم تنفروا لنا ونرحبنا لنكونن من الخاسرين) . ومن الأمثلة لرفع الجواب بعد فعل
الشرط الماضي قول شاعرهم :

وإن أتاه تحليل يوم مَسْخَبَةٍ يقول إلا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ

وسيجيء هذا البيت للنسابة في ص ٤٧٤ - ومن الأمثلة ترك لام اليمين بعد المضارع المجزوم بها فعلاً
لقطوط قوله تعالى : « (وإلا تنفروا وترحبنَا) » - راجع كتاب سيبويه ج ١
ص ٤٣٦ - . (١) انظر البهاني في « ب » من ص ٤٦٥ .

(٢) هو النوع السابع الآتي في ص ٤٦٢ . وانظر معنى « إذا » في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٢ .

التعليل ؛ وليست للعطف ولا لغيره^(١) ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما . وتعرب « الفاء » و « إذا » الفجائية مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواباً للشرط ، ولا يصح في الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب ، ولا أن يُجزم - كما تقدم - وأشهر هذه الأنواع التي لا تصلح فعل شرط ما يأتي^(٢) :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء - ولو بصيغة الخبر - والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التي سبقت^(٣) . فثال الأمر قولم : إذا غضبت فاسكت لتأمن زلل اللسان . وقول الشاعر :

إن ملكت النفوس فابغ رضاها فلها ثورة ، وفيها مضاء

ومثال النهي : مَنْ يَشْتَرِكْ فَلَا تَكْتُمْ^(٤) عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحك فلا تحجب^(٥) عنه خالص النصيح^(٦) . . .

ومثال الدعاء : رَبِّ : إِنْ أَدْعُوكَ لِمَا يَرْضِيكَ فَاسْتَجِبْ ، وَإِنْ أُنْجِهِ لِمَا يَغْضِبُكَ فَلْتَرْشِدْنِي لِلسَّيِّئَاتِ . رَبِّ ، إِنْ هَفَوْتُ فَلَا تَحْمِرْ لِي الْمَغْفِرَةَ ، وَإِنْ ضَلَيْتُ فَلَا تَرْكِبْنِي ضَالاً . . . ونحو : إِنْ يَمُتَ الْمُجَاهِدُ فَيَرْحَمُهُ اللَّهُ ، . . .^(٧)

(١) راجع المع والصبان - قلت « فاء السببية الجوابية » التي ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً . وليست نوعاً آخر غير الزائدة المحضة .

(٢) سبعة ، وستذكر أنواع أخرى في « ج » من الزيادة والتفصيل ص ٤٦٧ .

ومنها المضارع المنفي بالحرف : « لا » - أحياناً - .

(٣) في ص ٣٦٥ .

(٤) (٥) المضارع مجزوم « بلا » النافية ، وليس جواباً مجزوماً ، لأن الجواب هو الجملة المضارعية كلها . أما المضارع المسبوق بلا النافية فيجيء حكاية في ص ٤٦٧ - كما سبق - .

(٥) وقد اجتمع الأمر والنهي في قول بعض العرب : (إِذَا بَلَغَكَ أَنْ تَقْبَلَ الْفَقْرَ فَصَدَّقْ) ، وَإِذَا بَلَغَكَ أَنْ تَقْبَلَ الْفَقْرَ فَصَدَّقْ ، وَإِذَا بَلَغَكَ أَنْ حَيَا مَاتَ فَصَدَّقْ . وَإِذَا بَلَغَكَ أَنْ أَحْسَقَ اكْتَسَبَ حَقّاً وَظَنَ حَكْمَةً فَلَا تُصَدِّقْ) .

(٦) المضارع هنا الدعاء ، فهل يصح مجيء الماضي هنا للدعاء ؟ الجواب في رقم ٢ ص ٤٦٨ .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَمَنْ يَتَمَنَّ مَالاً فَقَدْ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

ومثال الاستفهام قوله تعالى: (إن ينصركم الله فلا^(١) غالب لكم، وإن يتخذ لكم
 فتنًا ذا الذي ينصركم من بعده؟)، ومثل: من نَسْنَحْ له الفرصة فهل
 يتركها تفرًا؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعد عن السعي وراءها؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهمزة.
 (مثل: هل، أين - متى . . .) فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب تقديمها على
 الفاء، وقد سبقَت الأمثلة.

ومثال التمني: العافية أغلى ما في الحياة، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى
 حقها. ومثل: الربيع شباب الزمان وجماله، إن يُقبِلْ فليت الناس يغتنمون
 إقباله، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته . . .
 وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يُطلقْ لسانه يذم الناس
 فليس له واقٍ من ألسنتهم. وقول الشاعر:

إذا المرء لم يخزُنْ عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

الثالث: الجملة الفعلية المصدرة بالحرف: (قد،^(٢)، نحو: من يُحكَمْ
 أمره فقد ضمن إصابته الهدف. ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية.
 وقول الشاعر:

فلن تكن الأيام أحسنَ مرةً إلى فقد عادت لهن ذنوبُ

الرابع: الجملة الفعلية المصدرة بأحد حروف التنقيص (وهما: السين، وسوف)
 نحو: من يحسنْ فيسُجْزَى على الإحسان إحساناً، ومن يسيءْ فيسَلَقَى على
 الإساءة شراً وخُسْراً. ونحو: إن يعدلْ الحاكم فسوف تستقيم له الأمور، وإن
 يظلمْ فسوف تنهار دَعَائِمُ حكمه، وتلدوم بعدها حسراته وآلامه.

الخامس: الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة، وهي:

(١) جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وبيّات بعد ذلك في جواب الاستفهام.

(٢) انظر السبب في رقم ٨ من ص ٤٤٧.

ما - لن - إن^(١) : نحو : من يُقَصِّرْ فما ينتظرُ حسن الجزاء^(٢) ، ونحو قوله تعالى :
(وما يفعلوا من خير فلن يُكفِّرُوهُ) ، ونحو : من يستسلم للغضب فإن يلو من إلا
نفسه على ما يصيبه . أي : فلا يلو من إلا نفسه^(٣) . . .

فإن كانت أداة الشرط هي : « إذا » والثاني هو : « إن » جاز مجيء الفاء وعدم
مجئها . ومن الثاني قوله تعالى : (وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذوك إلا
هزواً) ، أي : ما يتخذونك^(٤) . . .

السادس : الحملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة ، (مثل : رَبِّ - كأن^(٥))
- أدوات الشرط - أداة القسم عند كثير من النحاة) . . نحو :

إن كان عادكو عيداً قربت في بالشوق قد عادته من ذكركم حزن

ونحو قوله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل : أنه من قتل
نفساً بغير نفس ، أو فساد في الأرض ، فكأنما قتل الناس جميعاً) ، وقولهم :
من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل ناراً . ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول في أمر
المعارضين : (وإن كان كبيرٌ عليك إحضارهم فإن استطعت أن تبغى
نفقاً في الأرض ، أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية ...) ، ومثل : منى
تعتمد أمة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها .

(١ و ٢) انظر ما يحصل بهذا رقم ١ من « ج » في الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٦٧) ، فقد
جعل بعض النحاة « لا » و « لم » التافيتين مثل « إن » النافية . ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزاً ، لا واجباً .
أما مع « إن » فواجب . (انظر ص ٤٦٧) .

وإذا كانت « لا » نافية للجنس أو الوحدة وجب اقترانها بالفاء لأنها من الحروف الناسخة التي لها
الصدارة ، إذ لا تسفل إلا على جملة اسمية . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إن يصمركم الله فلا غالب لكم ..)
(٢) وقول الشاعر :

فإن كنت قد فارقت نجداً وأهله فما عهدُ نَجْدٍ عندنا بذيَم

(٣) فإن كان حرف النفي هو « ما » وجب اقترانه بالفاء - كما سبق - كقول الشاعر :

إذا كانت النعنى تُكَدَّر بالأذى فما هي إلا مِحنة وعذاب

(٤) أو إحدى أخواتها من الحروف الناسخة ، ما عدا « أن » مفتوحة الهزة التي معناها :

« التوكيد » فليس لها الصدارة .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إنَّ يحسدوك على فضل خصصت به فكل متفرد بالفضل محسود
وقول الآخر :

ومن كان منحلّ العزائم تابعاً هواه فإنّ الرشد منه بعيد

(١)

وقد تفتى « إذا » الفجائية^(٢) عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين ؛
أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ،
ولامسبوقة بنى ، ولا يناسخ ، ومن الأمثلة :

(إن يحسدوك إذا كل متفرد بالفضل محسود ...) بخلاف : إن يطلع الولد
أبويه فويح^(٣) له ، وإن يعصهما فويل له^(٤) . أو : إن يعصهما فإله حظ من
التوفيق ، أو : إن يعصهما فإن خسراته مبين . فالفاء واجبة في هذه الأمثلة
وأشباهاها . ولا يصح : « إذا » .

والآخر : غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من
أغواتها الشرطية . ففكرة النحاة تشترطها . نحو : إن تخلص إذا الإخلاص

(١) إذا كانت الجملة الاسمية الجوابية مصدرة بحرف ناسخ (مثل : إن - ما - لا)
ويجب دخول الفاء على الحرف للناسخ وحده ، كما في هذا البيت ، وكما في قول الشاعر :

إذا لم تكن نفس ابن آدم حرة تحين إلى العليا فلا خير في النفس
ومن الجملة الاسمية كذلك الجزء الأخير من الآية الكريمة : « (إن أحسن أحسن لأنفسكم ، وإن
أسأتم فأسأتم) » أي : فالإساءة لها . وقد اجتمعت الجملتان : الاسمية ، والمصدرة بما النافية في
قيل الشاعر :

فإن أرحل فمعروف جهادى وإن أقعد فما بي من غموم

(٢) معناها الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . وبالحرف من أنها المفاجأة
في الحال - لا تظلو هنا - بعد أداة الشرط - من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط . والأحسن
اعتبارها في كل الأساليب حرفاً (وقد سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ وفي الجزء الثاني باب
الظرف) وهل يصح أن تجتمع هي والفاء معاً ؟ الجواب في ص ٤٦٥ .

(٣ و ٤) الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا في ص ٤٦٥ ثم ٤٦٨ حيث البيان .

ينفعك . وقلة التحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ،
مستدلين بقوله تعالى في المطر : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم
يستنبشرون) وقوله تعالى : (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) ..^(١)
والأحسن الأخذ برأى القلة ، إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنية ،
ولا داعي للتأويل .

هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصلح فيها
الجواب أن يكون شرطاً ، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء ، — أو بما قد
يخلفها — والبيت هو :

اسمية ، طلبية ، وبجاءد ، وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس

..^(٢)

٩ — ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن الشرطية » باللام ، على اعتبار
« إن الشرطية » بمنزلة « لو »^(٣) ومنه قول الشاعر^(٤) :

فإن يجزع عليه بنو أبيه لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل...

وقول أبي بكر رضى الله عنه في خطبة له^(٥) : « يا معشر الأنصار إن شتم أن

(١) وقوله تعالى : « وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها . وإن تعذبهم سيئة بما قدمت أيديهم
إذا هم يقتلون » .

(٢) لم يشمل البيت حالات النوع السادس التي سلفت في ص ٤٦١ ، ولا حالات ثاني في
« ج » ص ٤٦٧ ، وفي اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التي تخلطها في بعض الحالات يقول
أبن مالك : (وسنذكر البيتين في ص ٤٧٦ مناسبة أخرى هناك) .

واقرن « بفا » حتماً جواباً لوجعل شرطاً « لأن » أو غيرها لم يجعل
وتخلف « الفاء » « إذا » المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

(يفا ، أى : بفاء — بالفاء) يريد : اقرن بالفاء حتماً كل جواب لوجعله فعل شرط فلاذاة « إن »
أو غيرها من أحوالها — لم يجعل . أى : لم يصلح فعلاً للشرط ، لعدم انطباق للشرط عليه . ثم قال :
إن هذه « الفاء » قد تفتق ويحل محلها « إذا » وساق لها مثلاً ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط الخفيفة .

(٣) راجع البيان الخاص بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٥٧ . ولا سيما ما يتصل بنوع اللام .

(٤) هو عبد الله بن عتبة ، من الشعراء الذي يعجج بكلامهم — وله إشارة في هامش ص ٥٧ —

البيت منقول من الأسمعية الثامنة .

(٥) الخطبة كاملة في الجزء الأول من كتاب « زهر الآداب » المحصرى ، ص ١٠ .

تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرنّاكم في أموالنا، ونصّرناكم بأنفسنا—لقلم»^(١).
وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نفاثرهما من كلام المحدثين موضع
فيما سبق ؟

وقد يقترن جواب « إن » و « لو » الشرطيتين بكلمة : « إذا » ، الجوابية «
طبقاً للبيان الذي سلف»^(٢) .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية ، وسنجد^(٣) أحكام عامة
تتصل بها وبالجملة الشرطية .

(١) سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٢) في ص ٣١٥ وفي رقم ٧ من ص ٤٥٧ .

(٣) في ص ٤٧١ .

زيادة وتفصيل :

(١) أيجوز الجمع بين « الفاء وإذا » - السالفتين - ؟ صرح أكثر النحاة بأنه لا يجوز ، وتأولوا قوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وهم من كل حدب ينسلون) ، واقترب الوعد الحق - فإذا هي شائخة أبصار الذين كفروا . . .) ، فقالوا إن « إذا » مجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء ، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وهذا تأويل بادي الضعف عندى ، لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحياناً ؟ أم صريح هو - على قلته - سائق الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائق ؟ والقرآن قد جمّع بينهما ، فلم يبق مجال لمنع الجمع ، وإن كان قليلاً نسبياً . أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ، محاكاة للقرآن الكريم ، إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ، وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر ، بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التى نجاحى .

على أنه قد جاء فى تفسير النسق النص الصريح على أن « الفاء » قد اجتمعت هنا مع « إذا » لتأكيد الربط .

(ب) هل يصح - أحياناً - الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة ، وعما يخلّفها بعد حذفها ، وهو : « إذا ، الفجائية » ؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ، كقول القائل :
من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١) والشر بالشر عند الناس مثلاً
وقول الآخر :

ومن لم يزل ينقاد ليلفى والصبا
سبيلفى على طول السلامة نادماً

(١) ولا يصح فى هذا البيت إجتار « من » موصولة مبدأ ، والجملة الاسمية غيرها ، فلا يترتب على هذا من خلل الجملة الخبرية من رابط يربطها بالمتبداً .

(١)

ومن النادر الذي لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام في حديث اللقطة^(٢) .
 (...) فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها . . .) ويؤولون قوله تعالى :
 (وإن الشياطين لیسُوحُونَ إلی أُولیائِهِمْ لیستَجِیْدُوا لَكُمْ . وإنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
 لمشركون . . .) على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب السابق وهو
 القسم المقدّر^(٣) ؛ والأصل عندهم : ولئن أطعتموهم إنكم لمشركون . فجملة ؛
 « إنكم لمشركون » ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه
 محذوف — (والأصل والله إنْ أَطَعْتُمُوهُمْ . . .) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس
 واجبا ، وإنما هو أقوى وأكثر . وبهذا التأويل يقولون في آيات أخرى تشبه الآية
 السالفة في رأيهم ، مع أنها تخالفها في شيء هام ، ومن هذه الآيات قوله تعالى
 في المشركين : (وإن لم ينتهوا عما يقولون لیسْمِسَنَّ الذین کفروا منهم عذاب أليم)
 وقوله تعالى : (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) ، ووجه المخالفة
 هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون ؛ فالقسم يحتم ليسوغ التأكيد بها^(٤) .

وقال آخرون : إن الفاء ليست محذوفة في الآيات السالفة — وما يشبهها — وإنما هي
 مقدرة ملحوظة ؛ فكأنها مذكورة . ولكن كثرة النحاة لا ترضى هذا الرأي^(٥) ، مع

(١) وكقول زهير في مملته :

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكُمْ لِيُخْفِيَ وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ

(٢) سبق معناها في رقم ٧ من هامش ص ٤٤٨ مناسبة أخرى .

(٣) أما جواب الشرط فنحذف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صلة بما يحى في رقم ٢ من هامش ص ٤٨٩)

(٤) انظر ما يتصل بهذا الحكم اتصالا وثيقا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٥) جريا وراء الرأي الذي اختاره الرضه وآخرون . فقد جاء في شرحه للكافية — ج ٢ ص ٣٩٤ —

ما نصه : (قال بعضهم : إن قوله تعالى : « إنكم لمشركون » جواب للشرط ، وإفاء مقدرة . ولم يقدروا
 قسما . وهو ضيف ؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشر ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشربا الشر عند الناس مثلاً) ١٥

ومثله أبو حنيفة في كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول : (زعم الحنفى أن قوله تعالى :

« إنكم لمشركون » على حذف الفاء ، أى : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر — أى : الضرورات —

أن الخلاف شكلي محض . إذ مؤداء في الرأيين التأويل بالحذف ، وإن اختلفا في نوع المحذوف . والتمحل ظاهر في تأويل الآية الأولى ، وفي الحكم على الحديث بالندرة ، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية - لاتخضع للضرورة - وغير نثرية . فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و « إذا » التي قد تنوب عنها ، وأنه يصح - مع القلة النسبية ، لا الذاتية - الاستثناء عنهما منفردين ومجمعين ، إن كانت أداة الشرط هي : « إن » ^(١) . . .

ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفصلاً ، أو : ما ، أو : لا . وجعل منه قوله تعالى : « وإذا رأك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً ... » - كما سبقت الإشارة لهذا ^(٢) .

(ح) هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟
أجابوا :

١ - إن كان فعل الجواب مضارعاً يصلح فعلاً للشرط جاز : إما تجرده من « الفاء » مع وجوب جزمه ، وإما اقترانه « بالفاء » ^(٣) ، بشرط أن يكون مثبتاً أو منفياً بـ « لا » ، قيل : أو « لَمْ » أيضاً ، (ففي « لم » خلاف) ، ومنى اقترنت « الفاء » به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة ، يراعى فيها تقدير سقوطها . لكن العرب التزمت رفعه معها ، فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلية على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط . ومن أمثله قوله تعالى : « (فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً) وقوله تعالى : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هتاً) ، أى : فهو لا يخاف ...

= فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف . و « إنكم لتبركون » - جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطعتم ...) . ١ . ا . والخلاف بين الرأيين شكلي - كما سبق .

(١) لأن أكثر الأمثلة المسوقة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هي : « إن » .

(٢) في النون الخامس - ص ٤٦٥ .

(٣) انظر ما يحصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٤٦١ .

فلان لَمْ يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ،
كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين : (إن تَضِلَّ إحداها فتُذْكَرْ
إحداها الأخرى) بكسر همزة : « إن » ورفع المضارع : « تُذْكَرْ » . والتقدير :
فهي - أي : القصة - تُذْكَرْ ، ونحو : إن قام المسافر فيبيعه صديقه . أي : فهو -
الحال والشأن - يتبعه صديقه (وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له) .

ومن أمثلة عدم اقترانه « بالفاء » مع نفيه بالحرف « لا » وجوب جزمه باعتبار
هذا المضارع وحده جواباً للشرط مباشرة - قوله تعالى : (« وإن تَعُدَّوا نعمة
الله لا تُحْصوها ») فالمضارع : « تُحْصُوا » هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون .

٢ - إن كان فعل الجواب ماضياً متصرفاً ، مجرداً من « قد » و « ما » ...
وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء - طبقاً لما تقدم - فله ثلاثة أضرب :
فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم
تكن ظاهرة ؛ لتقريبه من الحال القريب من الاستقبال ؛ كقوله تعالى في سورة يوسف :
(إن كان قميصه قد من قبْلٍ فصدّقْتْ ...)^(١) أي : فقد صدقت .
وإن كان ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد -
امتنع اقترانه بالفاء : نحو إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء
على تقدير : « قد » ؛ لإجراء له مجرى الماضي لفظاً ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه ،
وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : (ومن جاء بالسيئة فكُبِّتْ وجوههم ...)
وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً . ويندرج
تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام ، مراد

(١) المضي حقوق هنا . وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذي جرى على آية أخرى سبقت
(في رقم ٣ من ص ٤٤٤) وهي قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) . إذ المراد فيها : إنه
يثبت في المستقبل أن قلته فقد علمته ، وإن ثبت في المستقبل أن قبحه "قد" .

بمثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المضي ؛ فيجدر الاختصار عليه في هذه الصورة المعينة
ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المضي ، وبهذا التقييد تمتنع الصور الأخرى الحالية من . « قد » لفظاً ،
والتي قد يقع في الوم الخاطيء والاعتبار القاسد اشتغالها على « قد » تقديرًا مع أنها مفقودة .

منه ؛ فيدخل الدعاء بنوعيه (الخير والشر) فن الدعاء بالخير قول الشاعر :

وإذا ارتحلت فشيتعتك سلامة^١ حيث اتجهت ، ودعامة مِدارُ

ومن الدعاء بالشر . . . قول جميل يخاطب غراب البين ، داعياً عليه :

فإن كان حقاً ما تقول فأصبحت هدمك شئ ، والجناح كبير
ودرت بأعداء حبيبك فيهمو كما قد ترائي بالحبيب أدور
ويدخل التخويف وبيان العواقب ؛ كالذي في قول النابغة الجعدي :

الحمد لله لا شريك له من لم يقلها فنفسه ظلماً
أى : فظلم نفسه .

(د) قد يتزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافاً لجملة بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل في الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلق عليها ؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية ، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى في موقف الكفار من القرآن الكريم : (وإذ لم يهتدوا به فسبقولون هنا إلفك^٢ ميين) ، وقد سبق^(١) تفصيل هذه المسألة ، وبيان صورها المختلفة .

(هـ) بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يميزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع — مباشرة — في جملة بعد جملة الصلة^(٣) ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة^(٤) ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة ، أو الصفة . ففي مثل : الذي يكرمي أكرمه — وكل رجل يقول الحق أحقره — يميزون جزم المضارعين : « أكرم » ،

(١) في الجزء الثاني ، باب الظروف ، م ٧٩ و ٥٥٧ من ص ٢٥٧ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٦٨ ثم في باب الاستثناء (ج ٢ م ٨٢ هامش ص ٣٣١ عنه شرح بيت ابن مالك :

« حيث جراً فهما حرفان . . . » وفي باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩ .

(٢) لهذه بيان في ج ١٠ م ٢٧ ص ٣٨٣ باب الموصلي (الكلام على صلة الموصلي والرابط) وهناك قصة طريفة تليد هذا الحكم .

(٣) لهذه بيان في ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٢ « ز » باب التثنية (بالجملة وشبه الجملة) .

و «أحترم» لأن جملة كل منهما — على اعتبار الحملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة — ، شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية ؛ كلتاها مرتبة على الجملة التي قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحجة القوية هي : «السماع عن العرب» . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة . غير صالح لتأييد دعواهم . فيحسن الاقتصار على المسموع القليل ؛ دون القياس عليه . ولما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته .

• • •

أحكام عامة تختص بجملة الشرط والجواب معاً.

١- ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، وفعلها وحده هو فعل الشرط — كما عرفنا — ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية صورتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية — ماضوية^(١) أو مضارعية — وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يختلفها ، طبقاً لما سبق^(٢) .

والصور السالفة كلها صحيحة ، قياسية . ولكنها — مع صحتها — مختلفة الدرجة في قوة الفصاحة والسمو البلاغي ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعاً لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد في الأساليب العالية الماثورة . وقد يختلف هذا الوارد في ضبط المضارع وإعرابه .

هذا ، ويلاحظ : أن الماضي في الجملتين قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله قبل هيء أداة الشرط الجازمة ، فإذا جاءت جعلته ماضياً لفظاً ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلاً^(٣) ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير فصار بسببها مستقبلاً .

كما يلاحظ أن المضارع في الجملتين قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه : « لم » الجازمة تركته مضارعاً لفظاً لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خَلَصَ زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : « لم » ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل في الجملة الشرطية ، وفي الجملة الجوابية — للمستقبل^(٤) المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً ، أم كان ماضياً أصيلاً (أى : ماضياً لفظاً ومعنى) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ — كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » فإن صورته صورة المضارع ، ولكن

(١) و (٢) مع مراعاة ما سبق في رقم ٢ من ص ٤٦٦ . (٣) في ص ٤٥٨ .

(٤) راجع ما سبق متصلاً بهما في آخر رقم ٣ من هامش ص ٤٦٤ .

زمنه ماض ، بسبب « لم » فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقل وحده ، بسبب أداة الشرط الجازمة (٣) وفيما يلي ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصليين مجزومين ، لفظاً (١) بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثاني هو فعل الجواب المباشر (٢) ، كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصِرُوا اللَّهَ يَنصِرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ . . . » ، وقوله تعالى : « وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ » (٣) وقوله : « وَمَا تَنفَقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ . . . » .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً ، فيبيان لفظاً ويجزمان محلاً - أى : أن كلا منهما مبنى في لفظه ، (كالشأن في الأفعال الماضية كلها) ولكنه في محل جزم ، لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل في فعل الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً ، فكذلك يجزم ما يحل محلهما . ولا كان الماضي لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً (٤) . ومن الأمثلة : من أسرف في الأمل ، قصر في العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذمّوه بياحق وبالباطل

وقول الآخر :

إن اللثام إذا أذلتهم صلّحوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا

.

(١) هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى التزيين ، فإن اتصلت به إحداها كان مبنياً في محل جزم . - كما في ص ٢٧٩ - .

(٢) أى : الذي يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً ، وهو مع فاعله جملة فعلية هي جملة الجواب ، وليست في محل جزم . يختلف بعض الحالات الأخرى ، كالتى يكون فيها للمضارع مع فاعله خبراً لمبتدأ مخوف ، والجملة من المبتدأ المخوف وبعبارة هي الجملة الجوابية ، في محل جزم - كما سيبيء في هامش ص ٤٤٣ - ففى هذه الصورة وأمثالها لا يكون هو فعل الجملة الجوابية إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمخوف ، وليست هي الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(٣) أول الآية : « إِنْ تَسْقِطُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » ، وَإِنْ تَسْقِطُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ . . . » .

(٤) لهذا الجزم المثل آثاره في التواضع ، كالمطوف والبلد وغيرها . فإذا عطف عليه مضارع متعده منه في الزمن وجب جزم المضارع المطوف . وإن أيدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً في اللفظ ، مجزوم المثل .

ويدخل^(١) في هذه الدرجة: الماضي معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم » ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تغلب عليهم - من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها - من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق^(٢) الكلام على إعراب المضارع المسبوق « بلم » .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضياً - ولو معنى - وفعل الجواب مضارعاً أصيلاً كقوله تعالى : (من كان يريد حَرْثَ الآخِرَةِ فَنَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، ومن كان يريد حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ، وما لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) . فالماضي مبنى في محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل ؛ من لم يغتنم الفرصة يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن^(٣) . . .

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلاً مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً - ولو معنى - وهذه الصورة أضعف الصور ؛ حتى خصها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز في النثر مع قلنها . ومن أمثلتها نثر قول النبي عليه السلام (من يقسم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ) . وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أسيبٌ^(٤) ؛ مني يَقْسِمُ مَقَامَكَ^(٥) رَقٌّ » . ومن أمثلتها شعراً قول الفائق بملح ناصره :

مَنْ يَكِيدُ نَبِيَّ^(٦) يَسْبِي كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَتْلَفِهِ وَالْوَرِيدِ
وقول الآخر في أعدائه :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِنْهُ ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا...^(٧)

...

(١) ومثل قول الشاعر :

وَمِنْ عَاتِبِ الْجُهَالِ أَتَعَبَ نَفْسَهُ وَمَنْ لَامَ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّوْمَ أَفْسَدَا

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

(٣) وسجى . هذا الحكم في الصفحة التالية وفيها أمثلة للرفع المطلوب هنا .

(٤) كثير الأسف والحزن واليكاء ؛ خوفاً من الله .

(٥) قرئ : مني يتم مقامك في الصلاة إماماً بالناس وقت تغلفك عن الإمامة .

(٦) كاد ، يكيد ، كيداً - خدع ومكر .

(٧) وفي نسخة الفيلين يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في هامش ص ٤٢٤ مناسبة هناك :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفِيهِمَا ، أَوْ مُنْخَالِفَيْنِ

٢ - ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً . لكن يصح جزمه ورفعهُ إن كان فعل الشرط ماضياً - لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم ، فكلما القسطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . - كما أشرنا^(١) - وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يستدح :

وإن أتاه خليل يوم مستغبته
يقول : لا غائب مالي ، ولا حريم^(٢)

وقول المتنزل :

إن رأتني نميلُ عني كأن لم يكُ بيني وبينها أشياءُ

وقولهم : من لم يتعود الصبر تُؤدِّي^(٣) به العوادي .

فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يميز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم في بروج مُشيدة) برفع المضارع « يدرك » ، ويقول الشاعر :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ

وقول الآخر يخاطب جملته :

فقلت : تحملُ فوق طوقك إنها مطبَّعةٌ ، من بآتيها لا يتصيرُها^(٤)

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعاً للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه ؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك ، وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها مقصورة على الشعر ؛ ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية .

(١) في الصفحة السالفة .

(٢) لا حرم لا ممنوع . أي يقول : مال غير ممنوع . وقد سبق هذا البيت المناسبة حينها

في هامش ص ٤٥٨ .

(٣) أي : تذهب به وتهلكه .

(٤) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملته قرية أو غزارة كبيرة مملوءة طعاماً ، وأن يشبهه

حل احتمال عبثاً الثقيل ، فقال له هذا (إنها مطبوعة . . .) أي : إن القرية أو الفارة مملوءة ، من يأخذ منها شيئاً فإنه لا يتغصها .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟

١- الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة ؛ لأنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه في النثر ؛ لأنه مرفوع ، محاكاةً لتلك اللغة الضعيفة . ولا داعي للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الخلف ، أو التقديم ، أو التأخير ... ، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف ؛ وبغير أن يكون جواب شرط . وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع . فوق ما يُوجه إليه من اعتراضات أخرى^(١) .

(١) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيويه وبعض أئمة النحاة :

« ١ » يقول سيويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي - مثل : إن رأيتُ تميلُ مني ... ، ليس هو جواب الشرط ، وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميه بالجواب ؛ تساهل ، أو مجاز لدلالته على الجواب . والجواب الحقيقي محذوف ، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعها الأصل الذي يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميلُ مني إن رأيتُ تميلُ ، فالجواب محذوف دل عليه جملة : (تميلُ مني) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية ؛ ففي الكلام أمران ؛ حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وهل هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً فلا سم الذي قد يكون قبل الأداة ؛ مثل : محمداً إن جاء أكرمه وأرهاه .

وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقديره الفاء التي تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم في إفادة الربط بين جملي الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجوز معها الفعل ؛ استثناء بها في الربط عن الجزم - كاسبق في ص ٤٥٨ - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وغيره هي جواب الشرط في محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع في جزم « فاء » الربط على الصورة السالفة واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدرة - سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، فنحو قوله تعالى : (ومن عاد فينتقم الله منه) أم مضارعاً كقوله تعالى : (فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخيلاً ولا رهقاً) . ففي الكلام - عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة من غير خبر تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب في محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تقصر عاملاً . وهذا الرأي - يرغم ما فيه - أقرب من رأى سيويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - يرغم ما فيه أيضاً - ويخلصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب مما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضاً !! وهذا التعليل واضح الفساد . فما السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي ، مع أن فعل الشرط ماضٍ -

ب - فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع ، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو :
 « طعامنا إن نزرنا نأكل » ، « طعام » بالنصب - معمول مقدم للمضارع :
 « نأكل » الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ،
 لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية ،
 ولا على الأداة كما سلف (١) - .

أما لوجهنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأى الأقوى الذي استخلصناه من عدة آراء ، وشرحناه . . . (٢) . . .

• • •

سنى الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل - ؛ برغم ما يجله من أن الأداة حيزت من التأثير في لفظ المضارع . وهذا توافق عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشتمل على الآتية :
 « ب » ويقول سيويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل الشرط للمضارع فإن تقدم على أداة الشرط حامل يطلب المضارع التأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر متوقفاً من مكان سابق على أداة الشرط ، وأنه ترك مكانه الأصل وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية ، فهو دليل الجواب ، وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز . ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذي تأخر من تقديم معموله هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . في المثال السالف : (إنك إن تصرع أخوك تصرع) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله غير « إن » ، وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصل ؛ كما سبق . وإن لم هو بعد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع ويجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله غير مبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وتخرجه في محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكثيرون والمبرد ومن مهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (في « ١ ») ويسأرون عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا غير من رأى سيويه .

(١) راجع التفصيل في رقم ٣ من ص ٤٤٩ .

(٢) هنا وفي ص ٤٤٩ وإلى بعدها . وفيما سبق من رفع المضارع في الجزء يكتفى ابن مالك ببيت واحد لا يوضح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم في هامش ص ٢٤٤ لمناجاة هناك - هو :

ويعَدُّ ماخِضَ رَفَعْتَ الْجَزَا حَسَنَ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مضارع وَهَنَ -
 ثم أردفه يبين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من ص ٤٦٣ ، وهما :

واقرُنْ « بقاء » حَسَمًا جَوَابًا لَوْجُعِلَ شَرَطًا لِـ « إِنْ » أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ -
 وَتَخَلَّفَ « الفاء » « إِذَا الْمَفَاجَأَةُ » كَيْانَ تَجُذُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةُ -

٣- ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

(١) إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسمية ، لأنها في محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمُعَرَّب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب^(١) .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفي استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجرداً من ناصب وجازم ، ومن نوني التوكيد - ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَإِنْ تَبُذُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ ، يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، برفع المضارع « يغفر » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ) ، برفع المضارع « يذّر » بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يمتلح :

فَإِنْ يَمَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ^(٢) يَمَهْلِكُ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ^(٣) يَذْنَابُ عَيْشٍ أَجَبٍ^(٤) الظَّهْرُ ، لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف :

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية - وهما عاطفتان أيضاً مع السببية والمعية - والمضارع بعدهما منصوب « بأن » مضمرة وجوباً (بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية)^(٥) . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يذّر - نأخذ .

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب الحكم والمُعَرَّب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصالح لكل أسلوب ، وتباح في كل تركيب بغیر تقييد بهذا الاعتبار للمعنى الخاص ، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب عوار القيد ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر . (٣) ذنب - صقر .

(٤) مقطوع . يريد : لا ظهر له ولا سنام ، لضربه وهزله . فلا غير فيه .

(٥) في ص ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، وهما شهما . وقالوا في سببه : إن الذي سوغ وقوعهما للسببية والمعية

هنا ، دون أن يحقق شرط إضمار « أن » بعدهما وجوباً ؛ - وهو النفي المحض ، والمطلب المحض ، وما ألحق -

ثالثها : اعتبارهما حرفي عطف مجردين له — فلا يفيدان سببية ولا معية — والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعاً مجزوماً مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضياً فهو مجزوم محلاً ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ، مراعاة لحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية ؛ فإنها تكون في محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لحلها . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفر — يذر — تأخذ ، وكقول الشاعر :

ومن يَسْتَنْبِغْ — جاهدًا — كل عثرة يسجدُها ، ولا يسلم لبالدهر — صاحبُ

والكوفيين يجعلون « ثم » كالواو في الأوجه الثلاثة السالفة^(١) ؛ فكلاهما إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعية . . .

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة ، متوسطاً بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يميز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلم والمُعَرَّب ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ؛ كقوله تعالى : (إنه من يَسْتَقِرْ وَيَصْبِرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) ، ومثل : من يتكلم فيُسرف

سببها ، ما شرحناه في مكانه — أن جواب الشرط قبلها غير متحقق الوقوع ؛ فله مثل النفي أو الطلب وملفاتهما . فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى استيفائها شرطها من الوقوع بعد النفي أو الطلب تأويلاً . ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربي الذي نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلي . وما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه يجعلها قسمة والسببية — إنما هو اختياري محض أمره للتكلم يخاره ، أو يختار غيره على حسب الاختيار المناسب للسياق . لكن إذا اختارها للسببية والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المقررة عليه حتمية .

(١) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كراى للكوفيين هنا ؛ لضعف الشواهد التي يحسن عدم القياس عليها .

يكنّ عرضة للزلل . . . أو : ويسرف ، أو : ثم يسرف . ومثل : من تكلم
فبكثّر - أو : يكثر ، أو : ثم يكثر - كان عرضة للزلل . . . يجزم الأفعال
المضارعة : (يصبر - يسرف - يكثر . .) ؛ لأنها معطوفة ، والمعطوف عليه مجزوم
لفظاً أو محلاً ؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظاً .

والآخر ؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع
العطف ، وثم - عند الكوفيين - للعطف مع المعية ، والمضارع منصوب بأن
مضمرة وجوباً بعد الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها .
وكذا نصب المضارع : « يخضع » في قول الشاعر :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه فلا يخنس ظلماً ما أقام ولا هضمًا

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن
تستوفى أداة الشرط جملتها (الشرطية والجوابية معاً) ؛ كى يتم المعنى المرتبط بأداة
الشرط . ووضع الجملة الاستئنافية بين جملة الشرط والجواب إنما هو لإحكام الجملة
أجنبية بين جملتين متلازمين في المعنى .

ويرى المحققون : أن رفع المضارع المتوسط بين جملة الشرط والجواب جائز بعد
حرف مما سبق . وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية بجملة استئنافية
معتزلة ، وليست للاستئناف المحض . ورأيهم صحيح^(١) ، ولا ضرر في الأخذ به إن
اقتضاه المعنى .

وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي
توسط جملته بين جملة الشرط والجواب - الأوجه الثلاثة ؛ وهي الرفع على
اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظاً
أو محلاً ، والنصب على اعتبار « الواو » ، و« ثم » للعطف مع المعية ، و« الفاء »

(١) لأنه تطبيق على ما قرره للنحاة من جواز وقوع الجملة المعتزلة بين جملة الشرط والجواب ،
واستدلوأ بأمثلة من القرآن الكريم (راجع الجزء الثاني من المعنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ،
وكذلك الصبان هنا ، وحاشية ياسين على التصريح) .
وقد يقال : ألم يمنع على الاستئناف المحض ، دون اتحال من صفة الاعتراض ؟ أجابوا : أن الاستئناف
المحض يشتر بتمام الكلام قبله ، دون الاعتراض .

للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوباً بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً بعد الأحرف السالفة ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية^(١) . . .

« ملحوظة » : إذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب « بدلاً » ، إن كان مجزوماً ، وأُعربت جملته « حالاً » - في الغالب - إن كان مرفوعاً . فمثال الأول :

مَتَى تَأْتَانَا - تُلْسِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا - تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا ، وَنَارًا تَأْجَجًا
والثاني :

مَتَى تَأْتَهُ - تَعْشُو^(٢) إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ - تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ

• • •

٤ - ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معاً - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي : « إن » ، مثل قول الشاعر وهو يودع أحبابه :

نُودِعُكُمْ ، وَنُودِعُكُمْ قُلُوبًا لَعَلَّ اللَّهَ يَجْمَعُنَا . وَإِلَّا ...
يريد : وإلا يجمعنا هلكنا ، أو شقينا .. أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشئ من الجملتين المحذوفتين . ومثل قول الآخر في فتيات ينصحن أخرى اسمها : سلمى - برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم :

(١) وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ « بالفاء » أو « الواو » بتثليث قَيْنَ (قين ، أي : جدير) . والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتباراتها الخطفة ، ولم يذكر وثم ، في رأى الكوفيين . وانتقل إل حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملي الشرط والجواب ؛ فقال : وجزم أو نصب لفعلٍ إثرَ « فا » أو « واو » أنْ بالجمليتين اكتنفاً (إثر : بعد - اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يمين نصبه أو جزمه إن اكتنفت الجمليتان ، أي : أحاطت به جملة الشرط والجواب . وانصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات ؛ (٢) ويجرد « الواو » دليل على أن الفعل غير مجزوم .

قالت بنات العلم : يا سَلَمَى وإنَّ (١) كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنَّ (٢).

التقدير : يا سلمى : أنت زوجينه وإن كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنَّ ،
أى : وإن كان فقيراً مُعْدِماً أنت زوجته . . .

ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إن » قوله عليه السلام : (مَنْ فَعَلَ فَقَدْ
أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَ) . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكذا قول
العرب : مَنْ يُسَلِّمْ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا فَلَ ، أَى : وَمَنْ لَا يُسَلِّمْ عَلَيْكَ
فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وقول الشاعر :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مِنْ يَخْشَاهَا فَتَسَوِّفُ تَصَادِفُهُ أَهْيَا . . .

أى : أَيْهَا يَذْهَبُ تَصَادِفُهُ (٣) . . .

أما حذف فعل الشرط وحده ، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد
سبق (٣) . وكذلك سبق (٤) الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها .

(١ و ٢) الأصل : « وإنَّ » . . . زيد في آخره نون ساكنة جاءت لفرورة الشر . وتسمى
هذه النون بتنوين الضرورة ، كما تسمى بالتنوين العالي ؛ إما لقلوه ؛ أَى : زيادته ، وإما لقلوه ، أَى :
نقصه ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده ،
اكتفى ابن مالك بالبيت الآتي :

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمُ

يريد : أن الجملة الشرطية قد تدل على الجملة الجوابية ، وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع - في هذه
الحالة - من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع - وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ،
وإفنائها عند حذفها . فاحذف في الصورتين جائز ؛ بشرط القرينة للدلالة . وأن يكون المعنى المراد
مفهوماً بعد الحذف : فلا ليس ولا اضطراب فيه .

(٤) في ص ٤٥٧ .

(٣) في ص ٤٤٦ و ٤٤٨ .

المسألة ١٥٨ :

اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما .

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً ، إماً لفظاً ؛ لأنه « فعل » مضارع ، وإماً محلاً لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذي يجب اقترانه « بالفاء » أو « بإذا » الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله^(١) .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي^(٢) القسم ؛ وهما : « الاستعطائي » و « غير الاستعطائي » . فإن كان القسم استعطافياً - (وهو جملة طلبية يراد بها تأكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة ، وتعتبر جواب القسم) - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية ؛ كقول الشاعر :

بعيشك يا سلسى ارحمى ذا صباية . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟

فالقسم هو : « بعيشك ، وبربك » . وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، فزاعا في المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التي تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : « ارحمى » . وفزاعا في المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التي تليها ، والتي تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : « هل نصرت » .

(١) فى رقم ٦ من ص ٤٥٦ . وفى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا فى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٨١ م ٩٠) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة . وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسمية ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منى ، وجواب القسم فيها جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرية بإلا ، أو « لئس » التى بمناتها : نعو : سألتك إلا نصرت المظلوم . و . . . إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامة المدونة هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء .

لا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافى إلا جملة إنشائية .

وإن كان القسم غير استعطافى - (وهو ما جرى به لتوكيد معنى جملة خبرية ، وتقوية المراد منها ^(١)) - فلا بد له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب ^(٢) . وملخصه :

١ - إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مُثبتة أُكِّدت ^(٣) باللام ^(٤) والنون معاً ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدة المحتاج . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما ، بالرغم مما يودى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجة السمو البلاغى ، وقوة الأسلوب .

وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » أو : « اللام الداخلة على جواب القسم » . وهى غير لام الابتداء ، والفرق بينهما كبير ، سبق إيضاحه ^(٥) .

٢ - إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مُثبتة وماضيتها منصرفة ، فالتألف تصديرها « باللام » الجوابية ، و « قد » معاً ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المرومة والكرامة . ويمحوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما . مع ما فى هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح .

فإن كان فعلها جامداً ، تغير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو : والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - - أو : والله لنسبح رجلاً المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقرن بشئ ؛ نحو والله ليس طول العصر بالسنوات ، ولكن بجلال الأعمال .

٣ - إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إن » - - وجب تجريدتها من اللام ، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله

(١) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يخبر عن شرف مقصده ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

(٢) باب « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٢ - ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثلة .

(٣) ويجوز عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . وهؤلاء يميزون الاقتصار على أحد الحرفين . والأحسن هنا الاقتصار على رأى البصرى . (٤) مفتوحة .

(٥) فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وماشبهها . عند الكلام على « لام الابتداء » .

ما يحتمل العزيزُ الضمُّ - والله لا يحجب ثوبُ الرياء ما تحته - بالله إنَّ تحييتاً
الأمّةُ وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق -

ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً - والله لا حجب^(١) ثوب الرياء ما تحته ،
ولا دفع^(٢) عن صاحبه سوء ، والله إنَّ أوجدَ الكونَ العجيبَ إلا اللهُ ، وإنَّ
أمسكَ السمواتِ والأرضِ وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرة
باللام^(٣) ، أو : أن تكون أداة النفي فيها « لم » ومثلها : « لن » أيضاً عند فريق
من النحاة^(٤) .

وما نجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة ، ولكنها
ملحوظة يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف) ، أى :
لا تفتأ^(٥) . . .

٤ - إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام »
و« إنَّ » معاً ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : (تالله إنَّ
الخديع لممقوت ، وإنَّ صاحبه لشتى) - (تالله إنَّ الخديع ممقوت ، وإنَّ صاحبه
شتى - تالله لمخديع ممقوت ، ولصاحبه شتى) . ومن أمثلة الاختصار على
أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم لئننى إلى الجهل^(٦) فى بعض الأحيان أحوج^(٧)

(١٠١) هذه الجملة الماضية مبطونة على السابقة الواقعة جواباً ؛ فهي جواب مثلها . وهكذا
فظايرها .

(٢) كقول الفائل :

أمن غبت عن عيني لمّا غبت عن قلبي

(٣) مستدلاً بمثل قول أبي طالب يطن للنبي عليه السلام مؤازرته وتأنيده على قریش :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

(٤) سبق إيضاح هذه المسألة ، ودليل الحذف فيها (فى ١٦ م ٤٢ ص ١٠٠ باب : كان وأخواتها)

(٥) الغضب ، وترك الحلم .

(٦) وهذا على اعتبار « اللام » موطئة للقسم . وجملة « إنَّ » وما دخلت عليه جواب القسم :

- طبقاً للإيضاح الذى سلف فى ٢٦ م ٩٠ ص ٣٨٥ -

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل^(١) الكلام بعد القسم ؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ، (والله أنا كنت أظلم منه) . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : (والله الذى لا إله غيره ، هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) . وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها وأرضٍ وما فيها - المقدّر كائن

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف : « إن » إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات « إن » ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل : والله لكأن القلوب والألسن رِيضتْ له ؛ فما تُعقّد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بتحمده .

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجزئتها من اللام والاقتنصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق - .

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى - فى جميع أحواله - لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة ؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية .

• • •

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر

(١) إذا اجتمع شرط غير امتناعي^(٢) ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

١ - أن يجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شيء قبلهما يحتاج إلى خبر^(٣) ، وفى هذه الصورة يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقبُ ربّه فى عمله لا يخافُ

(١) عدم إبطاءه : ألا يذكر بعده تابع ، أو شيء آخر يتصل به .

(٢) الشرط الامتناعي : ما كانت أداته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، وليما .

(٣) كالمبتدأ ، وكاناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

شيثاً . فالمضارع « يخاف » مرفوع ؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ؛ إذ لو كان هو الجواب لتعم جزؤه ^(١) ، فقيلاً : يخف . ومثله قول الشاعر :

لئن ساعني أن نلتني بمسساءة
لقد سرتني أني خطرت ببالكا

فالجملة الفعلية : (سرتني) جواب للقسم الذي تدل عليه « اللام » الأولى لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معاً ، وليست جواباً للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً « باللام وقد » . فجوابه هنا محذوف . كحذفه في البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنني
إلى الجهل في بعض الأحيان أخرج

فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ « إن » هي جواب للقسم ، لا للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً للشرط لا قترت بالفاء .

أما عند تفهم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛ فنقول : من يراقب ربه والله يستخشه الناس . وقول أحدهم : إن يكن الله لي نصف وجه ونصف لسان — على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر — يكن هذا أحب من أن أكون ذا وجهين .

وما وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصح مخالفته ^(٢) . . .

(١) ومثل هذا يقال في المضارع المرفوع المنق « بلا » في قوله تعالى : (قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ...) فالمضارع : — يأتون — منق ، وأنه جواب القسم ، لا جواب الشرط .

(٢) ويقولون لا فرق في القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً . ويستدلون بالمقدر بقوله تعالى : (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية : (إنكم لمشركون) دليل على أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران (وقد سبق الكلام عليها في « ٨ » من ص ٤٥٨) وهو تحليل وأنما أمام التحليل الآخر الذي يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها .

— وقد سبق التفصيلات الخاصة بهذا في : « ب » من ص ٤٦٥ . —
هذا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٥٨ مسألة تختص بحكم مجيء لام القسم بعد « إن الشرطية » واستحسان أو استقباح دخولها على الجواب .

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول في المثال السالف : من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط .

٢- إن اجتمع الشرط غير الامتناعي ، وسبقتهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانين والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ يجزم المضارع : « تحرس » في الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم مخلوف فيهما .

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١ ، ٢ - ما عدا القسم المقرن بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات . سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة :
لئن مُنيت بنا عن غيب معركة لاتلنقينا عن دماء القوم نستنفل^(١)
وقول الآخر

لئن كان ما حدثتته اليوم صادقاً أصم^(٢) في نهار القَيْظِ للشمس بادياً
فالمضارعان : « تُلغى » و « أصم » مجزومان مباشرة في جواب « إن » الشرطية ، برغم تأخرهما وتقدم لام القسم عليهما^(٣) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :
أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

(١) (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقد رُعليك أن تلقانا . (غب) : بعد ، أو : عقب (لاتلنقا) : لا تجدنا . (نستفل) : نتبرأ ونفصل .

يقول لمدو . لو أصبت بنا بعد المعركة - حين يشق الصب والإرهاق عادة ، ظن ترى منا تمباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرؤاً وانفصالاً من قتلتنا - يجعلنا نصرف ، وترك الأخذ بتأريم ، والانتقام من أعدائهم .
(٢) أي : إن كان ما بلك عني صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم ، وباليوقوف بادياً للشمس (أي : مكشوفاً لما) في يوم القَيْظ ، وهو اليوم الشديد الحر (وبادياً حال من فاعل : أصم) .

(٣) والبصريون يحكون عل هذا وأمثاله بالشلو ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وإتماد عن الواقع . وغيره ما قاله الخفري : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جلسيها ، وأن لهذا نظائر .

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء . ومثله قولهم ^(١) : لئن أمهل الله الظالم فلن يغوث أخذُه ، وهو له بالمرصاد .

وبما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضي الاكتفاء بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهي التي يكون فيها القسم مبدؤه أ بالفاء .

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهي التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

• • •

(ب) فإن كان الشرط امتناعياً (وهو : لو - لولا - لو مآ) وتقدم ، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم للدلالة جواب الشرط عليه . نحو : لولا رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم ^(٢) .

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يكن شيء عن شيء ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما للدلالة الآخر عليه ؛ نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملة : « ما اهتدينا » هي جواب « لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

وينتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعي والقسم أن الجواب للشرط الامتناعي ؛ سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً عنه .

(١) وهو منسوب لعل رضى الله عنه .

(٢) وفي أحكام الخلف السابقة يقول ابن مالك :

واحتف للذى اجتماع شرط . وقسم جواب ما أخرت ؛ فهو ملتزم وإن توالى وقيل ذو خبر فالشرط رجع مطلقاً بلا حذر وربما رجع بعد قسم شرط بلا ذى خبر مقدم

توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالى شرط واستفهام

(١) يصح أن تتوالى أداتان — أو أكثر — من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر^(١) ؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التي بعدها . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

١ — إن كان التوالى بغير عطف^(٢) فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينة تعيين غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف للدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة ؛ (مَنْ يعتدل^١ فى شبابه ، مَنْ يحرص^٢ على سلامة جوارحه وحواسه — يَسْلَمْ^٣ من متاعب الكهولة ، ويَنال^٤ الشيخوخة) . التقدير : من يعتدل^١ فى شبابه يَسْلَمْ^٣ ... ، من يحرص^٢ على سلامة حواسه يَسْلَمْ^٣ ... ومثل قول : الشاعر :
 "إن تستغيثوا بنا ، إن تدعروا — تسجدوا — منا معاقل عز زانها كرم^٥ التقدير . إن تستغيثوا بنا تسجدوا . . . إن تدعروا تسجدوا . . .

٢ — إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل :
 "مَنْ يُحْجِم^١ عن فداء الخير ، ومن يَسْأَل^٢ عن داعى المرومة — يعيش^٣ بغيضاً مبهوذاً .

٣ — إن كان التوالى بعطف بـ « أو » ، فالجواب لإحدهما ؛ (لأن « أو » — فى الغالب — لأحد الشيئين أو الأشياء) وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور . ومن الأمثلة : "إن تغب^١ عن عيني أو إن تحضر^٢ ، فلست عن خاطري بغائب — من يكبیره^٣ الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه — يعيش^٤ بينهم سعيداً . . .

(١) أما التوالى مع الاتصال المباشر فلا اعتبار فيه للأداة الأولى ؛ فهي وحدها التي تحتاج لشرط

جواب .

(٢) بغير عطف مذكور أو ملحوظ ؛ كالذى سيجىء فى آخر رقم ٤ .

٤ - إن كان التوالى بمعطف بـ « الفاء » فالجواب للثانية ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب) . والثانية وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارس عملاً فإن تخلص فيه بحالفك الفوز والتوفيق .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها ، لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئاً^(١) ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

(ب) إذا توالى الاستفهام^(٢) والشرط فقبل الجواب الاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو : **« إن تَدْعَ لأداء الشهادة على وجهها تستجيب ؟ برفع المضارع : « تستجيب » .** وقيل : « لا » ، وأن الجواب للشرط غالباً ؛ بدليل قوله تعالى : (**« أفإن ميت فهم الخالدون »**) ؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية : (هم الخالدون) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام ، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا^(٣) -

والصحيح أن نعين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه ؛ فتجعله لهذا أو لذلك ؛^(٤) يختص به واحد منهما في كل الأساليب .

(١) راجع الصبان .

(٢) ويصحب أن يكون بالهمزة ؛ لأنها هي التي يصح أن تجمع مع أداة الشرط ؛ - طبقاً لما سبق قد

نقم ١٠ من ص ٤٤٧ - .

(٣) في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

«لَوْ» الشرطية

هى نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قباضى .

(١) «لَوْ» الشرطية الامتناعية ، معناها ، وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى ؛ فقد امتنع وقوعها فيه) .

فإفادتها الشرطية تقتضى تعليق شئ على آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم —حتماً— أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنى ؛ يغلب أن يكون هو : «السببية» فى الجملة الأولى ، و«المسببية» فى الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده ، لكنه لم يتعلم — لو عفا السارق لنجا من العقوبة التى نزلت به — لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هى : (تعلم الجاهل) ، والثانية هى : (نهضت بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : «جملة الشرط» ، وتسمى الثانية : «جملة الجواب»^(١) . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى تقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، (أى : لم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام) فهى تفيد القطع بأن معناه لم يحصل^(٢) . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى

(١) سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على «إذن» الناصبة — ص ٢٠٨ — وعند الكلام على «فاه السبية» ص ٣٥٢ . وما يوضح معنى الشرط ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٢) فكأنها مه بمنزلة حرف نفي ، ينتج معنى الجملة التى يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفي ، ولا يصح إدراجها حرف نفي ، بالرغم من أنها فى هذا الموضع تزدى ما يزدى حرف النفي من سلب المعنى فى الزمن الماضى . ويؤيد وضوح هذا بالصواب الذى فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية :

أيضاً^(١)، على خلاف المجهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة، حيث يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً - على الأغلب -^(٢).

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجب للشيء يؤدي حتماً إلى امتناع المسبب عنه، المترتب عليه؛ نحو: لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار؛ فقد امتنع فعل الشرط - وهو السبب الوحيد -؛ فامتنع له الجواب - وهو المسبب عنه - إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب المفرد في إيجادها.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحقق الامتناع بامتناع هذا الشرط، بل جواز أن يؤدي السبب الآخر إلى إيجاد الجواب، وتحقيق معناه^(٣)؛ نحو: لو طلعت

(١) هناك أداتان أخريان تربط الامتناعي هما: «لولا» و«لو ما» وحكما يتألف حكم «لو» - وسيجيء تفصيل الكلام عليهما في ص ٥١٢ و ٥١٥.

(٢) هناك ضابط يميز «لو الامتناعية» من غيرها؛ هو - كما جاء في المتن في هذا الباب - : أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تُنقلب بحرف الاستدراك داخل على فعل الشرط، متفياً لفظاً أو معنى تقول: لو جاني لأكرمه، لكنه لم يجيء، ومنه قوله:

ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كضائي، - ولم أطلب - قليل من المال
أي: لكن لم يبت أن ما أسمى لأدنى معيشة... إذ الأصل: «لو ثبت أن ما أسمى...» لأن «لو» الشرطية لا تدخل إلا على فعل؛ إما ملفوظ، وإما ملحوظ تقديره: «ثبت» - مثلاً -... وقوله:

فلو كان حمدٌ يُحْظَدُ الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمُحْظَدٍ
ومنه قوله تعالى: (ولو شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا، ولكن حق القول مني لأبْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ...) أي: ولكن لم يكن حمد... - ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني...، ويقول الحماسي:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان
ثم قال:

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدى ليسوا من الشر في شيء وإن هانا
إذ المتن: لكني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هانا، وإن كانوا ذوي عدى.
(٣) وبمراعاة هذا الأساس تدخل صواب كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة في مثل: فلان لو لم يخف ربه لم يعبه.

الشمس أمس لكانا الذور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كصباح مضيء ؛ أو برق ، أو نار ... ؛ فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حينئذ ؛ ولا يمتنع حينئذ آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً لامتناع الشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار - لو امتنع الغذاء لمات الحي - لو اختلَّت الجاذبية الكونية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتملاً : لو تعلم الفقير لاغتنى - لو استقلَّ المسافر الطائرة لبلغ غايته - لو قرأ الرقيق الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية - لو واطب القلام على السباحة لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفِيَ . . . : فالجواب في هذه الأمثلة ليس حتمياً الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجاد ، فهناك ما يصلح أن يكون سبباً للإيجاد سواء .

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه - طبقاً للبيان السالف - إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما رده سيبويه من أنها : « حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره » ، أي : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً . وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

وأما أحكامها النحوية^(١) : فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال ؛ لا تنجز على
الرأى الأرجح^(٢) ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها^(٣) ؛ أولاهما :
« الشرطية » ، تليها : « الجوابية والجزائية » . والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ،
ماضويتين لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً مسبوقاً
بالحرف : « لم »)^(٤) .

والفعل الماضي فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية .
ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً ، لم يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ؛
ولا العتداء . وقول الشاعر :

إن أرضاً تسرى^(٥) إليها لو اسطأ عت^(٦) لسارت إليك قبل مسيرك^(٧)
وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً باليأس ، ولو لم يطمئن إلى
حكيمته لاحترق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على
حاله ، ومن الأمثلة : لو يحيى الضيف أمس لأكرمه . وقول الشاعر :

رُهبانٌ مدّين^(٨) ، والذين عهدت^(٩)هم يكون من حذر العذاب فعودا
لو يسمعون كما سمعت^(١٠) كلامها خرواً لعزة ركعاً وسجودا
والمراد : لو جاء الضيف^(١١) . . . لو سمعوا^(١٢) .

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضى — يشترك في أكثرها جواب « لو » غير
الامتناعية ، وسنعرفها^(١٣) .

• • •

(ب) « لو » الشرطية غير الامتناعية^(١٤) . معناها ، وأحكامها^(١٥) النحوية :

- (١) هذه الأحكام الخاصة غير أحكام أخرى مشتركة بين نوعي : « لو » واستجاء في ص ٤٩٦ .
- (٢) وقد جازمت في أشبه مسوعة لايسوخ القياس عيباً ؛ لندرتها — كما أشرنا لهذا في ص ٤١٢ ،
وعرضنا للأشئلة وبراجعها في ص ٤٤٣ . (٣) فلها الصدارة عليهما ؛ كالتأني في جميع الأدوات الشرطية .
- (٤) كما في البيت الثاني والثالث من هامش ص ٤٩٢ . (٥) تسافر إليها ليلاً .
- (٦) استطاعت .
- (٧ و ٧) وقوع الفعل الماضي الحقيقي في جوابها يقتضى أن المضارع في شرطها بمعنى الماضي حتماً .
- (٨) في رقم ٢ من ص ٤٩٧ . (٩) أما الامتناعية فقد سبق الكلام عليها في ص ٤٩١ .
- (١٠) انظر الهامش رقم ١٢ من هذه الصفحة .

هي قليلة الاستعمال . ولكن استعمالها قياسي . ومن أمثلتها : لو يشتد الحر في العطلة الصيفية المقبلة أصطاف في جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية ؛ (وهي التي تقتضي تعليق أمر على آخر - وجوداً وعدمًا - في المستقبل) ، ولا بد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب - غالباً ^(١) - بحيث لا يتحقق في المستقبل ؛ معنى الثانية . ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمنع هنا . وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التي تقتضي أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماضٍ فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب - بالتفصيل السالف - ؛ ومن ثم قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بأن الشرطية » ؛ فهما يفيدان - غالباً - ^(٢) تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبلاً ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان - أيضاً - أن يكون زمن الجواب مستقبلاً .

وأما حكمها النحوي فمقصود على أنها أداة شرطية حقيقية . ولكنها لا تجزم على الرأي الأرجح . ولا بد لها من الجملتين بعدها ^(٣) ؛ أولاهما جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى ويتحتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلاً ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :
ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمة سينا ^(٤) من الأرض سبب ^(٥)
لظل صدّي صوفي - وإن كنت رمة - لصوت صدّي ليلتي بهش ويطرب
وقول الآخر :

لا يُلْفِيكَ الراجوك إلا مُظْهِراً خُلِّقَ الكسرام ولو تكون عديماً ^(٦)

(١٤١) قلنا : « غالباً » لأن التعليق قد يراد به معانٍ أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه في رقم ١ من هامش ٤٢٢ وفي ص ٤٥٤ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم وفي رقم ٣ من هامشها .
(٢) قلها الصدارة - كما سبق - . (٣) قبرينا . (٤) صراء .
(٥) فقيراً . والجواب محذوف - يدل عليه أول البيت وهو مشتمل على : « لا الناحية » التي لا تدخل - غالباً - إلا على المضارع المستقبل الزمن ؛ فيعين هنا أن تكون « لو » شرطية للمستقبل تبعاً لك .

ومثال الماضي الذي يصير زمنه مستقبلاً خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها - قوله تعالى: (وَلْيَسْخَسْ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضي لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلَى الأخيَلِيَّةَ سَلَّمْتُ على ودوني جَسَدُ (١) وصَفَائِحُ (٢)
لَسَلَّمْتُ تُسْلِمَ البَشَاشَةَ ، أَوْ زَقَمًا (٣) إليها صَدَى من جانب القبر صَائِحُ

فالماضي هنا - وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سبأنى (٤) . وتقديره مثلاً : لو ثَبَتَ أَنْ . . . - مَثُولُ بالمضارع . أى : لو يَثْبُتُ أَنْ . . . ؛ لاستحالة المعنى على الماضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته . ومثل هذا قولهم : مسكينُ ابنُ آدم ؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعاً ، ولو رغب في الجنة كما يرغب في الدنيا لغاز بهما جميعاً .

* * *

أحكام مشتركة بين النوعين :

١ - كلاهما قياسى ، له الصدارة ، يختص بالدخول على الفعل حتماً ، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم - على الرأى الأرجح - لكن النوع الأول يختص بالدخول على الماضى غالباً ؛ والثانى يختص بالدخول على المضارع غالباً ؛ فلا بد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسمياً ، فالفعل مقدربينهما ، يفسره مفسرٌ مذكور بعد الاسم الظاهر (٥) . نحو : لو ذاتُ سِوَارٍ (٦) لَطَمْتُ الرجلَ الحرلُهانَ الأمر . وقول الشاعر :

(١) صخر . (٢) أحجار عريضة . (كناية عن الموت) .

(٣) صاح . (٤) هنا ، وفى ٣ من ص ٤٩٩ .

(٥) أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعرابه - سيقت في الجزء الأول ، في الباب الخاص به وهو باب : « الاشتغال » م ٦٩ .

(٦) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مَثَلٌ نطق به حاتم الطائي حين لطمته جارية ؛ فقال : « لو ذات سوار لطننى . . . » أى : لكان الأمر . وقد كان صنم لبس السوادر مقصوداً على الحرائر .

أَخْلَئِي^(١) ، لو غيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَنَيْتُ، ولكن ما على الدهر مَعْتَبِي^٢
 والتقدير: لو لَطَمْتُ ذاتُ سِوَارِ لَطَمْتُ...، لو أَصَابَكُمْ غيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ...
 وقد يكونُ المفسرُ جملةً ، والفعلُ المحذوفُ هو «كَانَ الشَّائِيَةُ» ، كقول الشاعر:
 لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرَقِي^٣ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ^(٢) ؛ بالماءِ اعتصاري^(٣)
 والتقدير: لو كان (الحال والشأن)، حَلَقِي شَرَقِي بغيرِ الماءِ ، كُنْتُ كَالْفَصَّانِ...
 ٢ - كلاهما لا بد له من جوابٍ مذكورٍ أو محذوفٍ .

(١) فإن وقع جواب أحدهما فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط -
 جاز اقترانه «باللام» وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضي مثبتاً أم منقياً بـ «ما» إلا أن
 اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها ، والمنفى بعكسه . فن أمثلة اقتران الماضي
 المثبت وتجرده قوله تعالى في الصمِّ البكم الذي لا يعقلون: (... ولو عَلِمَ اللهُ فيهم
 خيراً لَأَنزَلْنَاهُمْ . ولو أَمَعَهُمْ لَنَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، وقوله تعالى في الزرع:
 (لو نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا . . .) وقوله تعالى - بعد ذلك مباشرة في الآية نفسها
 عن الماء الذي نشربه: (لو نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أُجَاجًا^(٤)) ، فلو لا تشكرون (١) .
 ومن أمثلة تجرد المنفى بـ «ما» واقترانه قوله تعالى: (ولو شاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ...)
 وقول الشاعر^(٥):

ولو نُعْطِيَ الخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا . ولكن لا خِيَارَ مع اللبالي
 ولا تدخل هذه اللام على حرف ذي غير «ما» .

وابعض النحاة رأى حسن في مجيء هذه اللام في جواب «لو الشرطية» حيثما،

(١) أصله: أخلائي . ثم قصر بحذف الهزة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياه المتكلم . ويجوز
 قراءته: «أخلاء» ، بالماء وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسرها على حسب الأوجه الجائزة
 فيه بعد حذفها (وقد سبقت في ص ٥٨) .

(٢) المصاب بقصة في حلقه . (٣) نجاتي وسلامتي .

(٤) مرأ ، شديد الملوحة . والآية كاملة - في سورة الواقعة - (أفرأيتم ما تَحْمِلُونَ ، أنتم تَحْمِلُونَهُ
 أم نحن الزارعون . لو نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلِمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونًا . إنا أنزلناه من السماء من حميم . أفرأيتم
 الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من مَرْنَزٍ ، أم نحن المنزلون ، لو نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ) .
 (٥) ومثله قول الآخر:

لو كنت أَمَلُ أن ألقاك في الحُلمِ كما قرعتُ عليك السِّنَّ من نَدَمِ -

وعلم مجيئها حينئذ آخر ، يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسوية » ، أى : التأجيل والتأخير والتمهل ، لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة . فتحقق الجواب في الحالين متأخر عن تحقق الشرط — كالأشأن في الجواب دائماً — إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً . وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خالياً ... (١)

(ب) وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ؛ ومنه — فى رأى بعض النحاة — قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ من عند الله خير ...) ، والأصل : أو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فاللام داخلية على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هى الجواب .

(ج) وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة « إذا » (٢) التى تفيد تقييداً وتوكيداً ؛ نحو : لو قصدتني إذاً — لعاونتك . وقول الشاعر :

لو أن للفصل فيما بيننا حكماً إذاً لبيّن حقاً أينما ظلما

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو « أفعل » ، للتعجب مقروناً باللام ، أو أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء ، أو رُب ، أو قد . . (٣)

— ومن أمثلة تجريد المنث بما قبله الشاعر يصف حاله مع غنى بجول :

لو ملك البحرَ والفراتَ معاً ما نالني من نلّهما بكلاً
وكقوله تعالى : (ولو يؤاخذ الله الناسَ بظلمهم ما ترك عليها من دابةٍ ، ولكن يُعْزِزُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) .

(١) ويقول ابن الأثير (فى كتابه : « الجامع الكبير » ج ١ ص ٢٢٥) عند الكلام على لام التأكيد ما نصه : « (لا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة . وقائدها فى التأليف أنه إذا أُعبر عن أمرين وجوده ؛ أو فعل يُعْظَمُ إحداثه وقبحه جيء بها . فن هذا الباب قوله تعالى ... « لو نشاء لجلناها حطاماً ... » .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب « لو » فى ص ٣١٥ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذا لا نسكنكم ؛ غشية الإنفاق) ، وفى تلك الصفحة أمثلة أخرى .
(٣) نحو : لومات الهندى شهيداً لأكرم بها من ميتة — لو سافرت فراحة — لو سافرت ربها السفر واحدة — لو شئت قد أسافر . (راجع المص ج ٢ ص ٦٦) .

٣ - كلاهما صالح للدخول على : « أن » - مفتوحة الهمزة - ومعمولها « - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « لو » و « إن » الشرطيتين - ومن الأمثلة قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) ، وقوله تعالى : (ولو أنهم صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) ، وقول المعري :

ولو أني حُبِيتُ^(١) الخلد^(٢) فرداً لا أحببتُ بالخلد انفراداً

وقول الآخر بصف ألفاظ أديب :

فلو أن ألفاظه جُسِمتْ لكانت عقوداً لجيد الغواني^(٣)

وإذا دخلت « لو » على « أن » ومعمولها « فتهل تفقد اختصاصها الذي عرفناه ، وهو دخولها على الأفعال في الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معمولها مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا مما يناسب السياق . ففي مثل : لو أن التاجر أمين لراحت تجارته - يكون التقدير : لو أمانة التاجر ثابتة لراحت تجارته . . . وفي مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص - يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها في الحقيقة لم تدخل على « أن » ومعمولها « مباشرة ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر المؤول من : « أن ومعمولها » فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة هو : ولو ثبت أنهم آمنوا . . . - ولو ثبت أنهم صبروا . . . - ولو ثبت أني حُبِيت . . . - ولو ثبت أن ألفاظه جُسِمت ، . . . - ولو ثبت أن التاجر . . . - ولو ثبت أن الحارس . . . - وهكذا . وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معمولها - هو : ولو ثبت لإيمانهم - ولو ثبت صبرهم . . . - ولو ثبت حبسهم - لو ثبت تجسيم . . . - ولو ثبت أمانة التاجر . . . - ولو ثبت غفلة الحارس . . . -

(١) مُنِيت وأعطيت . (٢) الجنة .

(٣) يريد : أن ألفاظه لو جُست لصارت دُرّاً أولاً ، قلبها الغواني في أعتاقهن ، للزينة .

والرأيان صحيحان ، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلاً
غالبياً ، من أحكام « لو » بنوعها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ،
ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله^(١) بغير فاصل .

٤ - يجب الترتيب بين « لو^(٢) » وجمليتيها . فلا يصح تقديم شيء منهما ،
ولا من معمولاتهما على « لو » ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها
على الشرطية .

• • •

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له
بعد فاعله المذكور في الكلام . نحو : لو مطر نزل لاعتدل الجو . والأصل : لو نزل
مطر نزل . . . ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدراً مؤولاً من
« أن ومعمولها » ؛ كالأمثلة التي مرت (في ٣) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة : « لو » فتأدر لا يصح القياس عليه ؛
كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجواب : (نعم لو . . . لاعتدل الجو) .

وقد تحذف قياساً ومعها : « لو » بشرط وجود القرينة ؛ نحو قوله تعالى : (ما اتخذتم
الله من ولد وما كان معه من إله) ، إذا^(٣) لذهب كل إله بما خلق . . .
التقدير : إذا أو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق . . .

وقد يحذف قياساً فعل الشرط : « كان » ومعها اسمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل
يوم ولو صفحة . أو صفحة . على تقدير : ولو كان المقروء صفحة ، أو كانت
مقروءة صفحة^{*}

— كما تقدم في باب كان^(٤) .—

• • •

(١) وللأسباب الهامة التي سبقت في ج ٢ م ٦٩ ص ١٢١ باب : « الاشتغال » .

(٢) لأن لها - كسائر الأدوات الشرطية - الصدارة على الجملتين ، ومعمولاتها .

(٣) التنوين هنا عوض عن الجملة الشرطية المحذوفة ، ومعها والأداة : « لو » . واللام بعدها

دليل الحذف . (٤) ج ١ .

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل . كقوله تعالى : (ولو أن قرآننا سُيِّرَتْ به الجبال ، أو قُطِّعَتْ به الأرض ، أو كُتِلِمَ به الموتى ... بل لله الأمرُ جميعاً) ، وتقدير المحذوف : ما نَفَعَهُمْ ... أو : لكان هذا القرآن .. ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ، فلو اتفقوا .. ، التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية ^(١) ... ، وكقوله تعالى : (ولو ترى إذ فُتِنُوا ، فلا فتوت ، وأُخِذُوا من مكان قريب) فجواب « لو » جملة محذوفة تقديرها : لرأيت أمراً عظيماً هائلاً .

حذف جملي الشرط والجواب معاً :

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفهما معاً ، ولا يصح القياس عليها ، لقلتها ؛ ولأنها في الشعر . ومنها :

إن يكن طبعك الدلال فلو ... في سالف الدهر والسنين الخوالى ...

التقدير : فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً ، أو نحو هذا ^(٢) .

(١) ومثل قول الشاعر :

وأظلماً إن أبدى لي الماء مينةً ولو كان لي نهرُ المجرة مَوْرِدًا
وقول الآخر :

أطلب العز في « لظي » ، وذَرِ الذَّلَّ ولو كان في جنان الخلود
التقدير : فَذَرَهُ .

(٢) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : (فصل : « لو ») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام ، غامضة الدلالات ، ونصها :

« لو » حرف شرط في مُضَيٍّ ، وَيَقِلُّ إيلاًوها مَسْتَقْبَلًا . لكن قيل يريد هذا : « لو » الشرطية الانتاعية ؛ فإنها هي التي يكون بها التعليق في الزمن الماضي . أما التي يكون التعليق بها مستقبلاً فالشرطية غير الانتاعية . والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أي : جائز يصح =

زيادة وتفصيل :

عرفنا: «لو الشرطية»، بنوعيها. وهناك أنواع أخرى من «لو» عرضت لها المطولات النحوية؛ (كالمعنى، وشرح المفصل . . .) واللغوية؛ (كلسان العرب، وتاج العروس . . .) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة، وكلها سروف.

١ - «لو» المصدرية (وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول، ٢٩م ص ٤١٣).

٢ - «لو» الزائدة، أو: «الوصلية» ولا تحتاج لجواب - في المشهور - فهي كـ «إن» الوصلية التي سبق الكلام عليها هنا^(١)؛ بحيث يمكن وضع «لو» مكان «إن» فلا يفسد المعنى، ولا الأسلوب. وتعرب كلاعربها، نحو: «الذي» ولو كثر ماله. بخيل.. وهذا أقل الأنواع استعمالاً في فصيح الكلام. وقد يمكن تخريجه على نوع آخر.

== القياس عليه. ثم قال :

وفى في الاختصاص بالفعل كيان لكن: «لو» - «أن» بها قد تقترن يصرح بأن «لو» الشرطية بنوعها مخصصة بالدخول على الفعل، شأنها في هذا شأن «إن» الشرطية، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقداراً. ثم يرب بعد هذا ما تماز به «لو» من دخول على: «أن» ومسؤولها، وهذا الدخول لا تشاركها فيه «إن» الشرطية، إذ لا يصح أن تقترن «بأن» مع مسؤولها، أي: لا يصح أن تدخل عليها . . . وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل:

ولإن مضارع تلاها صُرطاً إلى الماضي؛ نحو: لو ينبغي كفى يقرر: أن المضارع الواقع بعد «لو» الانتاعية يكون زمتة ماضياً حتماً؛ فهو مضارع في صورته وشكله، ماض في زمتة، نحو: «لو ينبغي كفى». أي: لو وقي كفى» وهذا خاص بالمضارع بعد «لو» الانتاعية. أما غير الانتاعية فيبقى على حاله صورة وزمتاً.

(١) في ص ٣٣ وهناك خلاف في حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها، وما يتصل بهذا من شرطية وعدم شرطية، وهو نفس الخلاف في «لو» (انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٣).

٣- « لو » التي تفيد التقليل المجرد ، وهي حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب نحو : أَكْثَرُ من ضروب البير الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة ^(١) .

٤- « لو » التي تفيد التخصيص ، كأن ترى بخيلاً في مستشفى ؛ فنقول : لو تَبَرَّعَ لهذا المستشفى فتتالَ خَيْرُ الجزاء . بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية ^(٢) . وهذا النوع لا يحتاج لجواب في الرأي الأحسن .

٥- « لو » التي للعرض ؛ مثل : لو تُسْهِمَ في الخير فتتأبَ ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية . والأحسن الأخذ بالرأي القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب .

٦- « لو » التي للتمنى ؛ — ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل ، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة : (... يَوْمَئِذٍ يَتَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ...) . ومثل : لو يستجيب لي حكام الدول فأحولَ بينهم وبين إشعال الحروب . بنصب المضارع « أحول » بعد فاء السببية الجوابية ^(٣) .

وقد سبق الكلام على « لو » التي تفيد التخصيص ، أو : العرض ، أو : التمني — عند الكلام على فاء السببية الجوابية ^(١) .

(١٠١) وقال بعض النحاة : (كل ما أورد شاهداً حل التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية بمعنى « إن » ، « لطف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام) ، والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمة . والأول أحسن .

(٢) سبق لهذا النوع إشارة في رقم ٦ من ص ٣٦٩ .

(٣) وهل تحتاج إلى جواب ؟ قيل لا تحتاج مطلقاً . وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الخلف بسبب إشراجها معنى انتهى . ونتيجة الرأيين واحدة — ولهذا النوع إشارة في ص ٣٦٩ .

المسألة ١٦١ :

أما الشرطية (١) .

صبيحتها - معناها - أحكامها النحوية :

(١) صبيحتها في الرأي الأرجح : « بسيطة »^(٢) رباعية الأحرف الهجائية .
ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء^(٣) ، فيقول في مثل : (أما الرياء فخلق اللثام ،
وصفة الضعفاء) ... « أيمّا الرياء ... » . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالتزلف
البالغ ، والنعمة السابغة :

رأت رجلاً ، أيمّا إذا الشمس عارضت^(٤) فيضحي^(٥) . وأيمّا بالعشي فيخضر^(٥)
وقول الآخر :

مُسْتَلَّة^(٦) ، هيفاء . أيمّا وشاحها فيجري ، وأيمّا الجمل^(٧) منها فلابجري^(٨)

(ب) ومعناها : الدلالة على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطية^(٩) ، والتوكيد^(١٠) ،
فلا يخلو استعمالها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد . وقد تقتصر عليهما - كما في
مثل : « أما على فسافر » ، وكما في المثال الأول^(١١) - أو لا تقتصر ، وهو الغالب

(١) سبجى أنواع مختلفة من : « أما » مفتوحة المعزة ومكسورة - في ص ٥١١ .

(٢) أى : ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر .

(٣) أى لفة لبق تيم . ويحسن اليوم عدم محاكاتها .

(٤) ارتفعت . و « يضحى » : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك ، خوف لبرد ؛ لأنه مرف ،
ولا تستفاته عن السج . (٥) يشعر بالبرد . ويقول الصبان : إن الفعل بالخاء هنا ، وإن الخاء خطأ .

(٦) منقعة الجسم . (٧) الخلس خال . (٨) لأنها شبيهة منقعة .

(٩) تعليق أمر على آخر وجوداً وهدماً ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ فيلزم أن يكون السببية والمسببية
على الوجه الذى سبق تفصيله عند الكلام على الجواب فى البابين السابقين (ص ٣٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٨٢ ،
وفى رقم ٥ من هادى ص ٤٥٠ و ٣ من هادى ص ٤٥٤ .

(١٠) المراد بالتوكيد هنا . تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محالة واقع ، ولو ادعى .
وسبجى السبب فى الصفحة الآتية .

(١١) لأن المراد : مهما يكن من شيء فالرياء خلق اللثام . فقد علقنا أمراً - هو الحكم بنسبة
الرياء إلى خلق اللثام - على وجود شيء آخر ، أى شيء . . . كما سيجى هنا .

الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل ^(١) ؛ نحو : (الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرفت أعماله ، وكسملت خصاله ، وإن كان فقيراً . وأما اللئيم فمن قُبُح صنعه ، وساء طبعه ، وإن كان غنياً . وأما العزيز فمن تَرَفَّع عن الدنيا ، وأبى المهانة ، وإن كان قليل الأهل والأتباع . وأما اللذيل فمن رضى الموان ، وإن كان كثير الأهل والأعوان) . فكلمة « أما » في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية ؛ لقيامها مقام اسم الشرط : « مهما » وجملته الشرطية ؛ — كما يأتي — (إذ المراد : مهما يكن من ^(٢) شيء فالشريف من شرفت أفعاله . . . — مهما يكن من شيء فاللئيم من قُبُح صنعه . . . مهما يكن من شيء فالعزيز من تَرَفَّع . . . وهكذا) . . . وهي دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل ^(٣) . وهي دالة فيه على التوكيد أيضاً .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عالم » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أما » ، قائلاً : « أما محمد فعالم » . وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد : (مهما يكن من شيء فمحمد عالم) فقد علّق وجود علمه على وجود شيء ، أي شيء آخر ، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون . ولما كان من المحقق المؤكّد وقوع شيء في الكون حتماً ، كان من المحقق المؤكّد — ادعاء — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العلم » ؛ لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه ، وحصوله على سبيل التحتم ^(٤)

وقد تدل على التفصيل تقدير : أي : بغير ذكرها وذكر شيء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : (الناس معادن ؛ فأما أنفُسُها وأغلاها فالأخيار) . التقدير : وأما أخسُها وأرخصها فالأشرار . ونحو :

- (١) تبيين الأمور والأفراد المضممة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً . وقد سبق الكلام عليه (في ج ٣ ص ٣٢٧ م ١١٨) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق
 (٢) ويصح حذف « من » في هذه الأساليب ، وظانها .
 (٣) هو : الناس .
 (٤) إذ العلول (المسبب) لا بد أن يوجد بوجود علته (سببه) .

(الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفى الأمين). التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن ...

(ج) وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتى :

١ - أنها أداة شرط ؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ، فكأنها قائمة مقام : (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن من شئ) بحيث يصح حذف « أمّا » ووضع (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن من شئ) موضعها ، فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أو هما معاً ، - ولا أن تؤدي معناها تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمّا » فى كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها . . . ، ليس المراد هذا ؛ لأن « أمّا » حرف ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً ، ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حذرت فيه « أمّا » محل « مهما » الشرطية - وإنما المراد هو : صحة حذف « أمّا » الشرطية دائماً ووضع : (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن من شئ) موضعها . لأن فى هذا رجوعاً إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذى ليس - - - - - بـرأية أصيلة ، وإنما هى مكتنبة بسبب نيابته .

ولإعراب الجملة المشتتة على « أمّا » فى مثل : (أمّا المخترع فعالم) هو : (أمّا) نائبة عن : « مهما يكن شئ ، أو من شئ » . (المخترع) مبتدأ مرفوع . (فعالم) ... « علم » خبر المبتدأ ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر - فى محل جزم جواب : « أمّا » النائبة عن « مهما » و « الفاء » زائدة داخلية على هذه الجملة الاسمية التى هى جواب اسم الشرط المحذوف الذى ثابت عنه « أمّا » . - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما فى هذه الصورة (١) -

ولإعراب : « مهما يكن من شئ ، أو شئ » - فالمخترع عالم ، هو : (مهما) ، اسم شرط مبتدأ ، (يكن) مضارع تام (٢) ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط .

(١) سيجىء هذا الحكم فى الصفحة الآتية . (٢) بمعنى : يوجد .

(من شيء) « من » حرف جر زائد ، و « شيء » فاعل مرفوع بضمة مقدرة ؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : « من » ؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : « يكن » فعلا مضارعاً تاماً^(١) في الحالتين — وهذا هو الأسهل — . أما على اعتباره ناسخاً فكلمة : « شيء » اسمه ، وخبره محذوف تقديره : « موجوداً » ، والجملة الشرطية خبر « مهما »^(٢) . (فالمتخرج) « الفاء » داخلة على جواب الشرط ، و « المتخرج » مبتدأ ، و « عالم » خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط : « مهما » .

وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح لإيها دون الإطالة بذكرها ؛ أسهواتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : « أما » الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام : « مهما يكن شيء أو من شيء » بهذا التعبير الحرفي ؛ فن الجائز — في أساليب أخرى — أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق وللمعنى المراد ؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته : (أما العلم فعالم) ، و (أما الشجاعة فشجاع) . . . ينصب كلمتي : « العلم » ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرت العلم فقلان عالم . . . — مهما ذكرت الشجاعة فقلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولاً به للفعل : « ذكرت » ، ونحوه^(٣) .

٢ — وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد^(٤) ؛ فليست للعطف ولا لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مفعول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب ، كقوله تعالى : (فأما الذين استودت وجوههم أكفرتم . . .) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . ، وفي غير هذه

(١) بمعنى : يوجد .

(٢) على الرأي القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأي القائل بذلك .

(٣) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولاً مطلقاً معمولاً للمشقة الذي يمد الفاء في الجملة الجوابية ، أو مفعولاً لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالاً من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع ، ولا يترقب عليه أن يكون ما يمد هذه الفاء عاملاً فيما قبلها وهذا ممنوع عنهم ، وإن كان أكثرهم يميزه يمد هذه الفاء الداخلة في جواب « أما » الشرطية . (وانظر رقم ٤ في هامش الصفحة التالية) .

(٤) يوضح هذا الربط ما سبق في نظيرتها برقم ٨ ص ٥٨٤ .

الحالة مُصمَّعٌ حذفها نادراً في النثر ، وفي الضرورة الشعرية ، وهذا لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدأ غير مفصول من « أمّا » بفصل — كما أسلفنا^(١) — ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر :

ولم أرَ كال معروف ؛ أمّا مَدَاقُهُ فَحَمَلُوهُ ، وأمّا وَجْهُهُ فَجَمِيلٌ ...^(٢)

٣ — وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية :

(١) المبتدأ^(٣) ؛ كبعض الأمثلة السابقة ، وقول الشاعر :

أما الخليلُ فلستُ فاجِعَهُ والجارُ أوصاني به ربّي

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأمّا في البادية فالشجاعة .

(ج) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو قوله تعالى في الميت :

(فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ

أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ...) ويجب أن يكون جواب

الجملة الشرطية محذوفاً استغناءً بجواب « أمّا » .

(د) الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل

ما بعد الفاء فيما قبلها^(٤) — ، فالأول كقوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا

السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ...^(٥)) . والثاني كقوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) ،

(١) في الصفحة السابقة .

(٢) وبعده :

ولا خير في حُسْنِ الجسمِ وطولها إذا لم يَزِنْ حَسَنَ الجسمِ عقول ...

— وقد سبق البيت في الجزء الثاني ، لمناسبة هناك ، باب حروف الجر (م ٩٠) عند الكلام على الكاف .

(٣) وقد يكون المبتدأ مستتراً شيئاً يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول في قوله تعالى :

(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ آمَنُوا أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ . وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ...)

واسم الموصول يستلزم صلة حتمية .

(٤) انظرهم ٣ من هامش الصفحة السابقة .. ، وقال الرضي : يصح أن يتقدم على هذه الفاء من

معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال .

(٥) لا تنهر ، أي : لا تنهره — لا تزيجه بشيء يؤله — قولاً أو عملاً —

لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ، فكأنه منصوب محلاً . والفصل في الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة . وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر :

نزور امرأ ؛ أما الإلهَ فيتقى وأماً بفعل الصالحين فيأتني^(١)

(هـ) الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخرع فأعظمه^(٢) .

(و) شبه الجملة المعمول « أما » - إذا لم يوجد عامل غيرها - ؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولاً لفعل الشرط المحذوف . مثال الفصل بالظرف^(٣) : أما اليوم فالصناعة ثروة . ومثال الفصل بالجار والمجرور : أما في القتال فالسلاح العلم .

(ز) الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن - حفظك الله - فأنا مسافر . أو : أما في بلدنا - صانها المولى - فالأحوال طيبة ... ج - ٤ - جواز حذفها للدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ؛ كقوله تعالى : (وربك فكبر) ، وثيابك فطهر ، والرُّجْزَ فاهْجُرْ) ، والدليل على حذفها فيها سبق هو « الفاء » التي لا مسوغ لها إلا دخولها في الجواب . كما أن التنوع في

(١) يأتي ويحاكي .

(٢) ومنه قوله تعالى : (وأما محمدٌ فهديتاهم) - ينصب « محمد » في إحدى القراءات - .

ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن « أما » غالبة عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يل الفعل . وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا . ولهذا الآية بيان مفيد في الجزء الثاني ، باب : « الاشتغال » ، م ٦٩ عند الكلام على « الاشتغال » بمعناه العام ، ص ١٣٤

(٣) ومن أمثلة الفصل بالظرف وقرع الظرف : « بسم الله » ، « أما الشرطية » ويكثر هذا في صدر الخطاب ، وفي افتتاح الكلام العام ، وبين موضوعاته المتنوعة ، الطويلة ؛ فيقال في كل ما سبق : « أما بعد . . . » وقد تحذف « أما » وتجرى الواو بدلها ؛ فيقال : « وبعد » ، مثل قول الخطيب : (بسم الله ، والحمد لله . « وبعد » فإن لكل مقام مقال . . .)

أما إعراب هذا الظرف ، وحكم الفاء بعده فلدون تفصيلاً عند الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥ - باب : الظرف ، وكذلك في ج ٤ باب : الإضافة عند الكلام على الألفاظ الملازمة في الغالب (الإضافة) .

السياق يدل على حذفها^(١) . . .

٥-٥- جواز حذف جوابها - لقريظة تدل عليه - ومعه : الفاء على الوجه الذي تقدم في الحكم الثاني^(٢) . وفيه المثال ، وهو قوله تعالى : (« فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ . . . ») والأصل : فيقال لهم : أَكَفَرْتُمْ .
وكقوله تعالى (« . . . وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا . . . أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُنْظَرُ عَلَيْهِمْ . . . ») أي : فيقال لهم . . .

(١) وفي الكلام حل «أما» الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : «أما ، ولولا ،

ولما» :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَ «فَا» لَتَلَوِ تَلَوِهَا وَجُوباً أَلِفَا
(«فا» أي : فاء - تلو ، بمعنى التالى) .

الأصل : أما كهما يكن من شيء ، و «فاء» أَلِف وجوباً - لتأتى تاليها ، أي : الجواب ، لأن تاليها مباشرة هو : الشرط ، وتأتى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للألف في الكلام الفصيح ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ، كما وضعه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذف ذى «ألفا» قل في نشر إذا لم يك قول معها قد نبذا
(ذى : هذه - مُبْد : حذف) يريد : أن حذف هذه الفاء قلل في النشر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول - كما شرحنا - وقد اكتفى بالبيتين السابقين في الكلام حل «أما» وكل يختص بها .

(٢) ص ٥٠٧ .

زيادة وتفصيل :

١ - تختلف « أمّا » الشرطية السالفة في صيغتها ، ومعناها ، وأحكامها - عن « أمّا » مفتوحة الهمزة ، المركبة من « أن » المصدرية ، و« ما » التي جاءت عوضاً عن « كان » المحذوفة ، وقد سبق بيانها تفصيلاً^(١) .

كما أنها تختلف عن « أمّا » التي أصلها : « آم » و« ما » المدغمتين - عند من يكتبهما متصلتين ، وليس هذا بالمستحسن - نحو : أسقيت الحقل أمّا إذا ؟ والفرق أوسع بينها وبين « إمّا » مكسورة الهمزة التي لا شرطية معها . قال الفخر الرازي في تفسيره^(٢) وقد عرض لهما :

إذا كنت أمره ، أو ناهياً ، أو مخيراً - فالهمزة مفتوحة ، نحو : أمّا الله فاعبدوه ، وأما الخمر فلا تشربوها ، وأما الضيف فقد خرج . وإن كنت مشروطاً^(٣) أو شاكاً أو مخيراً - فالهمزة مكسورة - فمثال الاشتراط : إمّا^(٤) تعطين المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : (فإمّا تشقّق فتستهم في الحرب فشرّد بهم من خالفهم) ، ومثال الشك : لا أدري من قام ، إما محمد وإما عليّ ، ومثال التخيير : لي في المدينة دار فلما أن أسكنها وإمّا أن أبيعها .

(٢) وهناك « إمّا » العاطفة التي سبق تفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث^(٥) مع الإشارة هناك لبعض الأنواع الأخرى التي ليست عاطفة

٣ - تكثر « أمّا الشرطية » التي يليها الظرف : « بعد » في مواضع أشرنا إليها (في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٩) كما أشرنا هناك إلى جواز الاستغناء عن « أمّا الشرطية » أحياناً ، في ذلك الأسلوب ، ووضع الواو مكانها فيقال : (. . . و « بعد » فإن لكل مقام مقال . . .) وتفصيل الكلام على هذا الظرف ، وحكم الفاء التي تليه مدوّن في مكانه المناسب ، وهو باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب : « كان » .

(٢) ج ١٤ ص ٢١٢ .

(٣) مستعملاً أداة الشرط .

(٤) في هذه الصورة تكون مركبة من « إن » الشرطية « وما » الزائدة المدخلة فيها .

(٥) ١١٨ م ٥٩٣ وما بعدها - من باب : « حلف النسخ » .

المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعَرَض ، والامتناع :

لولا - لو ما - هلا - ألا - ألا^(١)

صيغتها - معانيها - أحكامها النحوية :

(١) أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة في الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما) - (هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهزرة ، ولا) . ولا يعنينا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحدت جزءاها ، وصارا كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد ، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً .

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعاً في أنها تدل على التحضيض^(٢) تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض ، والتوبيخ » .

وتمتاز « ألا » - من الخمسة - بأنها تكون أحياناً أداة للعَرَض^(٣) . كما تمتاز « لولا - ولو ما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخره .

(١) يزداد على هذه الخمسة : « لو » فإنها تكون أحياناً لعرض أو التحضيض ؛ (طبقاً لما تقدم في رقم ٥ و ٦ من ص ٣٦٩ ورقى ٤ و ٥ من ص ٥٠٢) .

(٢) ومثلها « لو » في الدلالة على التحضيض دون التوبيخ - كما أشرنا في رقم ١ - والتحضيض هو : الترييب القوي في فعل شيء أو تركه . وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفي نبرات الصوت .

(٣) ومثلها : « لو » - كما أشرنا في رقم ١ - والعرض هو : الترييب في فعل شيء أو تركه ترييباً مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا في اختيار الكلمات ، وفي نغم الصوت .

وتمتاز « ألا » كذلك بأن تقع أداة « استفعاغ للتنبيه » ؛ فتكون في أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها ، والاهتمام بما يحى بعدها . ومثلها في هذا « أمّا » كقوله تعالى : « (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) » ، وقول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ الظُّلُمَ لَوُومٌ وما زال المسمى هو الظلوم

ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى^(١) .

فالمعاني التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

- ١ - التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسة .
- ٢ - العَرَض . وتكاد وتنفرد به : « أَلَا » ، وهو الأكثر فى استعمالها .
- ٣ - الامتناع . وتكاد تنفرد به « لولا » ، ولو ما^(٢)

(ح) أحكامها النحوية : - وكلها حروف -

١ - إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعَرَض وجب أن يليها المضارع إما ظاهراً ، وإما مقدراً يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه فى حالى ظهوره وتقديره ، (لأن أداة الحَض والعَرَض تُختلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناه لا يتحقق إلا فيه) . فمثال المضارع الظاهر المباشر لها (أى : غير المفصول منها مطلقاً) : لولا تؤدى الشهادة على وجهها - لو ما تغيرُ المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هَلَا تحمى الضعيف - أَلَا تُصاحب النبيل الوديع ، أو أَلَا .. - ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه : لولا الشهادة تؤدى على وجهها - لو ما المنكرُ تُغيرُ بيدك . هَلَا الضعيف تحمى .. وكذا الباقي .. . ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولاً لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة ؛ نحو : لولا الشهادة تؤديها على وجهها - لو ما المنكرُ تُغيره - هَلَا الضعيف تحميه - أَلَا ، أو : أَلَا النبيل الوديع تصاحبه . والتقدير :

(١) المراد بالشرط هنا : الدلالة على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثانى على الأول ، مع التقيد بنوع خاص من التعليق - طبقاً لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ . -
ومن الأمثلة : لو ما الهواء لامت الأحياء - لو ما حرارة الشمس لهلك الأحياء برداً - لولا الساعة لم نعرف الوقت - لولا التللم لم نهض الأمة . -

لو لا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة - وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم - وامتنعت شدة قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول . . .

(٢) قد تدل « لو الشرطية » على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقاً لما تقدم فى بابها -

ص ٤٩١ ، وقد أشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٢ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ .
النحو الواقى - رابع

لولا تؤدي الشهادة تؤديها ... - لو ما تُغَيِّر المنكر تُغَيِّرُه - هلاً تحمى الضعيف تحميه - ألا تصاحب النبيل ... - ويدخل في المضارع المقدر كلمة : « تكون » الشَّائِئَةُ ؛ (أى : الدالة على الحال والشان ؛ كماضيها : « كان » الشائِئَةُ) - إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

وَنُبِثْتُ لَيْلَى أُرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

التقدير : فهلاً تكون ... (نفس ليلي شفيعها) فالجملة الاسمية خبر : « تكون المقدره » . أمّا اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان^(١) : نفس ليلي شفيعها .

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهراً أو مقدرأ ، فإن دخلت على ماضٍ خلصت زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه^(٢) ؛ كقوله تعالى : (فلولاً نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَذَكَّرَ فِي الدِّينِ ...) . أى : فلولاً بنفروا^(٣)

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فجيشه جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقررئاً بفاء السببية ، وإما خالياً منها . وفي الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة في الجملة ، أوالتي لم تذكر^(٤) .

٢ - إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضى لفظاً ومعنى معاً ، ظاهراً ، أو مقدرأ يدل عليه دليل ؛ فنثال الظاهر غير المفصول من الأداة : (هلاً دافع الجبان عن وطنه فانتصر ، أو استشهد)^(٥) . (ألا قاومت بالأمس بغى الطاغى)

(١) سبق الكلام على نسبه لأن تفصيلاً في ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) وهو التحضيض ، أو العرض .

(٣) وكذلك قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا بِمَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصْدُقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...) . أى : لولا تؤخرني .

أما إعراب : « أصدق وأكن » فقد سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٤) في ص ٣٥٢ و ٣٨٧ . (٥) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شيء حصل .

ومثال الظاهر المفصول : (هلا الطائر رحمت) (ألا الضيف صافحت) (والأصل : هلاً رحمت الطائر -- هلا صافحت الضيف) . ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيت بعبد الله في القيد موثقاً فهلاً سعيداً ذا الحياة والغدر

والأصل : فهلاً أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقي .

٣ - إن كانت الأداة دالة على امتناع ^(١) شيء بسبب وجود شيء آخر - ويتعين أن يكون كل منهما في الزمن الماضي - فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حالة امتناع لوجود) .
أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوباً ^(٢) .

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم ») ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين ^(٣) . ويجوز في هذا الماضي أن يكون مقترناً باللام ^(٤) أو مجرداً ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون سواها . غير أن الأكثر هو اقتران الماثبت ، وخلو المنفى . فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم) ^(٥) قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكنا مؤمنين) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاحبة للشوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في الرِّضاء رجاءٌ

(١) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولما » - دون بقية الخمسة - وبسبب اعتبار الأداة الخاصتين « بالشرط الانتاعى » وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٠ أنه هو الدال على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثاني على الأول مع التقيد بنوع خاص من التعليل .

وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أي : امتناع شيء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على امتناع أيضاً ، ولكن من نوع آخر تقدم في بابها - ص ٤٩١ - .

(٢) تقدم تفصيل هذه المسألة (في ج ١ - باب المبتدأ والخبر - ص ٣٩٠) .

(٣ و ٤) في رقم ١ من هامش ص ١٣٠ .

(٤) هذه « اللام » للتأكيد ، وفائدتها موضحة تفصيلاً في ص ٤٩٧ وهامشها . وقد ورد في المسوح للتأخر اقتران جوابها « باللام » وقد « ما » كالتي في قول لكرميّمت :

يقولون : لم يُورث ؛ ولولا ترائٌ لقد شركت فيهم بكيلاً وأرحبُ - بكيلاً ، وأرحب : علبان .

ومثال المثبت المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناس كلهمو الجودُ بِفقرٍ، والإقدامُ قَتَالُ

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياةُ ، ولولا الدينُ عِيشَتُكُمَا ببعض ما فيكما ؛ إذ عِيشَتَا قِصَرِي

ومثال المنى « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكَّنا منكم من أحدٍ أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحبابِ ما وجدتُ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلًا

ومثال المنى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاءِ الطاعنينَ لما أبقتُ نواهم لنا رُوحاً ولا جَسَداً

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ... وأنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته هلكتم ^(١)

(١) في تأدية « لولا ولو ما » معنى الامتناع ودخولها على المبتدأ لزوماً - يقول ابن مالك في هذا الباب الذي متواتره : (أَسَا ، ولولا ، ولو ما) .

لولا ولو ما يلزمان الإبتداء إذا امتناعاً بوجود عَقْدَا

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عَقِدَا الامتناع بالوجود ، أى : ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذلك .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معانيها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التخصيص ؛ فنص عليه ، وأشرك معها فيه حروفاً أخرى ؛ هى : « هَلَا - أَلَا - أَلَا » . وصرح بأن هذه الأدوات التخصيفية مخصصة بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع - وأن الاسم قد يرفع بعدها في الظاهر ، ولكنه في الحقيقة يكون معلقاً - ، أى : متعلقاً ومسولاً - بفعل . مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التخصيصُ مِرْ . وهَلَا أَلَا ، أَلَا وأُولَئِنَّهَا الفِعْلَا

وقد يَلِيهَا اسمٌ بفعلٍ مُضَمَّر عُلِّقَ ، أو بظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(مِرْ : مَيَّز - أُولَئِنَّهَا ، أَتْبَعَهَا واذكر بعدها . . .)

العَدَد (١)

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها هو - في تقديرنا - أقولها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، في : « ألفيته » ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة - مرتبة كما أوردناها في « باب : العدد » . على أننا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصل في الباب ؛ ليُعرف ترتيب الناظم لأبياته . ثم نعود فنذكره مرة أخرى في المكان الذي وضعته فيه : « الألفية » بين أبيات بابه ؛ تنفيذاً للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة .

ولم يترك القدماء كلمة : العدد من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداية مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملين من القموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف لبيده ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا العدد : (هو ما وضع لكية الآحاد - أي : الأفراد - ، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين) ١١ .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوي نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده . وهذا معنى للتقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » - مثلاً - حاشيته العليا ، أي : الكبرى ، تسعة ، وحاشيته السفلى ، أي : الصغرى ، سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فقدره يساوي نصف مجموعهما . أي : أن ثمانية يساوي نصف مجموع السبعة والتسعة : $8 = \left(\frac{9 + 7}{2} \right)$. والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوي نصف مجموعهما معاً . أي : أن ستة يساوي نصف مجموع السبعة والخمسة : $6 = \left(\frac{7 + 5}{2} \right)$ وهكذا ... ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف .

« ملاحظة » : يكثر ألا يدل العدد بلفظه على معدود حسابي مضبوط ، محصور في أفراد محددة إلا بقريئة من خارج لفظه تدل على الحصر والتحديد الحسابي الحقيقي ؛ فن يقول : « زورك خمسين مرة » - لا يقصد المعنى الحسابي الدقيق الذي يفهم من « خمسين » وإنما يذكر مجرد عدد حسابي يريد به المبالغة أو التقليل ... ، ما لم توجد قريئة على التحديد . لهذا قالوا ما نصه ؛

(« إن الإخبار - كما تقرّر غير مرة - بعدد لا يثنى غيره » ١٠ . راجع الشراوى على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ج ١ باب بدء الأذان ص ٥٦ -
وعلم المتألفه مقصوداً حتماً على الحالة الحالية من القريئة التي تحدد عدد المعدود تحديداً حسابياً مضبوطاً - لا يحتمل سواء - .

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها - تمييزه^(١) - تذكيره وتأنينه - صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة - تعريفه وتذكيره - قراءة الأعداد المعطوفة على المعقود المختلفة - التأريخ بالأيام والليالي . . .

• • •

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها :

أقسامه أربعة : مفرد^(٢) ومركب ، وعقيد ، ومعطوف .

١ - فالعدد المفرد ، يشتمل « الواحد والعشرة » وما بينهما . ويلحق به : لفظتا : « مائة^(٣) » ، وألف » ، ولواتصلت بهما علامة تثنية أو جمع ؛ (كائنتين وألفين ، ومئات ، وألوف ...) لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع (... كما يلحق به بعض كلمات أخرى^(٤) .

(١) انظر الملاحظة المدونة بهامش ص ٥٢٥ .

(٢) ويسميه بعض النحاة : « العدد المضاف » . وهي تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة ، لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما ، دون غير المضافة ، وهي : ١ و ٢ ، ولعل حقيقته أن : (١ و ٢) يتفردان بأحكام خاصة بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد . وكذلك غير المضافة . وقد يسمى العقيد : « بالمفرد » والعقد أحسن . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٣) أجاز المجمع اللغوي القاهري كتابة كلمة : « مئة » ومركباتها بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم في كتاباتهم ، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا . وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن مئة ، مراعيًا في هذا نوعًا من التيسير الإملائي . (راجع ما سبق في العدد الذي أصدره المجمع ، بعنوان : « البحوث والمحاضرات » ، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) .

(٤) وما يلحق به كلمة « بِيض » ومؤنثها « بِيضَة » ، وكذلك كلمة : « نَيْف » . وفيما يلي البيان :

١ - الأنصح والمختار عند بعض المحققين - من بين آراء متعددة - أن كلمة : « بِيض » تدل بمبنيها ونصها الحرفي على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه . لكنه لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على تسعة (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ - أو ٤ - أو ٥ - أو ٦ - أو ٧ - أو ٨ - أو ٩) وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعة ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقية المجموعة العددية السالفة .

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السابقة فبالحركات الظاهرة على آخره ، إلا ما كان داخلاً في حكم المثني أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنتين ، ومائتين ، وألفين ، ونشأت ، وكذا : مثون ، في بعض الحالات . ومن الأمثلة : العصاة رجل الدنيا وواحدُها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة ١١-... وكقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) - أقام العرب في الأندلس مئاة السنين ، قاربت تسعة قرون - وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَّارَ الْمَوْتِ . . .) .

= ب - تستعمل كلمة : « يَضَعُ » استعمال الأعداد المفردة (وهي هنا : ٣ و ٩ وما بينهما) . وقد تركب مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً ، وقد يكون معطوفاً عليها « عشرون » أو أحد إخوانه من العقود التي تليه وهي : (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ومن الأمثلة : جاء يَضَعُ قِيَاتٍ وَيَضَعُهُ غُلَامَان - أَقْبَلَ بِضِعْمَةِ عَشْرٍ رَجُلًا - غَابَ بِضِعْ عَشْرُونَ خِزَانَةً .

= ج - إذا استعملت استعمال الأعداد المفردة السابقة ، أو المعطوف عليها وجب إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها ، على حسب حاجة الجملة ؛ وإذا ركب مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً فالأكثر بناء للكلمتين معاً على فتح الجزأين ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، ويصح الإعراب طبقاً للاتاق في ص ٥٢١ و ٥٢٤ .

د - في جميع استعمالاتها السابقة تنجرد من تاء التأنيث إن كان العدد مؤنثاً ، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان العدد مذكراً ؛ فيقال : صافعت بِضِعْمَةَ رَجُلًا - وَدَعْتُ بِضِعْمَ قِيَاتٍ - قابلت بِضِعْمَةَ عَشْرٍ طَالِبًا ، وَبَضِعْتُ عَشْرَةَ طَالِبَةٍ - في الحفل بِضِعْمَةُ عَشْرُونَ قِيَةً ، وَبَضِعْتُ عَشْرُونَ خِزَانَةً ... فتحكما في تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفردة . (طبقاً لما سيجيء في ص ٥٣٦) .

أما ما يختص بكلمة : « نَيْفٌ » فيتلخص فيما يأتي - وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين « يَضَعُ » مع ملاحظة أن لكلمة : « نَيْفٌ » معنى اصطلاحياً آخر ؛ سيجيء في رقم ٤ من هاشم الصفحة الآتية .

١ - فإنها صيغة تذكير بنصبها الحرفي على عدد مبهم ، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعة ، وعلى كل عدد بينهما ، (أي : أن مدلولها العددي يصدق على : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر في عدد من هذه الأعداد التسعة دون غيره .

ب - لفظها مذكر دائماً ؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقاً .

ج - لا يد - في الأشهر - أن تكون صيغتها مسبقة دائماً بمقد من العقود العديدة : (١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ولا يد من صنف كلمة : « النيف » على العقد ؛ فيقال : عشرة وَنَيْفٌ - عشرون وَنَيْفٌ - ثلاثون وَنَيْفٌ - ... وهكذا ، ولا يصح ذكر كلمة « نَيْفٌ » إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عدد عددي .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » التي من هذا القسم المفرد^(١) ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر^(٢) « الشين » مفتوحة ، وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة .

• • •

٢- والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيباً مزجياً^(٣) من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب . والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجْزُهُ^(٤) . وينحصر هذا القسم في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما (أى : ١١ - ١٢^(٥) - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) وما يلحق بهما^(٦) . . .

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معاً على الفتح^(٧) - في الأفصح - ، مهما كانت

(١) سيجىء ضبط « الشين » في الأعداد المركبة - ص ٥٢٢ -

(٢) مع ملاحظة ما يأتي في ص ٥٣٧ وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنينه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف .

(٣) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجي وأنواعه في الجزء الأول : (م ٢٣ ص ٢٧٠ ، و ٢٧٩ وما بعدها في أقسام العلم) ، وفي الجزء الرابع (ص ٢٢٧ باب المتنوع بن الصرف) .

(٤) سيجىء أيضاً - في رقم ١ من هامش ص ٥٢٣ - أن صدر العدد المركب يسمى : « النِّيف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد والتسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمة « يَضَعُ وَيَضَعُ » . وهو غير كلمة « النِّيف » المراد منها نصبها اللفظي الحرفي ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ - فللكلمة « النِّيف » مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن العقود كلمة : « عشرة » . وسيجيء الباقي (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٥) للعدد ١٢ حكم خاص في إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبة ، وسيجيء في الصفحة التالية .

(٦) ويلحق به « يَضَعُ وَيَضَعُ » طبقاً لليان الذي في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٧) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجي العددي لا يد أن يكون مفتوح الجزأين - في الأشهر - وقد يكون مغرباً مضافاً على الوجه المبين في ص ٥٢٢ و « هـ » ص ٥٣٤ ، أما غير العددي فقد يكون مفتوحهما أولاً لا يكون ، على حسب نونه المبين في موضعه المشار إليه (في الحالة الثانية ص ٥٣٥) .

ومن المركب المزجي العددي : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين - أيضاً - في آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ -

حاجة الجملة إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولذا يقال في إعرابهما : إنهما مبنيتان معاً على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يكون العدد المركب هو « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ، فإن صدرهما وحده يعرب لإعراب المثنى ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى ، مبنى على الفتح لا محل له . ومن الأمثلة : المتسايقون أحدَ عَشَرَ سَبَاحاً - إني رأيتُ أحدَ عَشَرَ كوكباً - أثبتت على أحدَ عَشَرَ محسناً . « فأحدَ عشر » في المثال الأول مبنى على فتح الجزأين معاً في محل رفع خبر ، وفي المثال الثاني مبنى على فتح الجزأين معاً في محل نصب مفعول به ، وفي الثالث مبنى على فتح الجزأين في محل جر بعلى ، وهكذا .

ولو وضعنا عدداً مركباً آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا « اثنتى عشر » ، واثنتى عشرة » ، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب - كما قلنا - إذ تعرب : « اثنا واثنتا » لإعراب المثنى ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعشرة » اسم مبنى على الفتح ، بدل نون المثنى لا محل له : ففي مثل . السنة اثنا عشر شهراً ، واليوم اثنتا عشرة ساعة - نقول : « اثنا واثنتا » خبر مرفوع بالآلف فيهما . وكلمة : « عَشَرَ وعشرة » بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي ، مبنيتان على الفتح لا محل لهما . وفي مثل قضيت اثنتى عشر شهراً واثنتى عشرة ساعة في رحلة علمية - نقول : « اثنتى واثنتى » ، مفعول به ، منصوب بالياء . « عشر ، وعشرة » مبنيتان على الفتح لا محل لهما ، لأنهما بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي . . .

وفي مثل : انتفعت باثنتى عشر كتاباً ، واستتمعت إلى اثنتى عشرة محاضرة . . . نعرب : « اثنتى واثنتى » مجرورة ، وعلامة جرهما الياء ، و « عشر وعشرة » بدل النون . مبنيتان على الفتح ، ولا محل لهما .

هذا ، وأصل المركب المتحدى كلمتان بينهما وار اللفظ ؛ أى : أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة عشر . . . وهكذا . ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان - لإيلاء معنى اللفظ - تركيباً مزجياً ، ليؤيداً معنى واحد جديداً لم تنفرد به واحدة . ويصح إرجاع هذه الواو في بعض الاستعمالات ؛ ومنها ما هو مدون في ص ٥٦٧ .

وتضبط « الشين » في كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها في المفردة^(١) : فتفتح
 — في أشهر اللغات — إن كان المعدود مذكراً ، وتسكن إن كان مؤنثاً . فضبط
 « الشين » لا يختلف في إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات
 متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثني واثني* — مضافاً ، فيصح بناؤه على
 فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح لإعراب عجزه على حسب حاجة الجملة مع ترك
 صدره مفتوحاً في كل الحالات ، فكأن الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة ،
 يجرى الإعراب على آخرها في كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحة التي في شطرها
 الأول — وسيجيء هذا موضحاً بعد^(٢) —

• • •

٣ — العدد العقيد^(٣) : ينحصر اصطلاحاً في الألفاظ : عشرين — ثلاثين —

(١) سبق ضبطها في المفردة — ص ٥٢٠ — . (٢) في : « ٨ » من ص ٥٣٤ .

(٣) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أي : الخالي من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته
 بالعقد أفضل — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والأصل القوي العام الحساب هو : العدد
 يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفردة أو غير مفردة) ، أي : العدد الذي يكمل به
 ما قبله عشرة مئة أو النوع . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ و... كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠
 ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ... وهكذا من كل ما يتم عشرة ، غير أن المقصود بالعقد هنا معنى
 اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة لها حكم خاص بها ؛ وهي تلك العقود التي تبدأ بعشرة وتنتهى
 بثمانين ، (أي : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) . ولكن العقد « عشرة »
 لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوى . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية ، ولا يذكر معها ، رغم تسميته
 عقداً ، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى شعرياً : « باسم الجمع » . ولكنه يربط لإعراب
 جميع المذكر السالم ، ويلحق به في قاحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالم حقيق .

وإنما كانت هذه العقود « أسماء جمع » وليست جمع مذكر سالم حقيق لأنها تدل على ما يدل عليه هذا
 الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه . ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفرداً من لفظه ؛ ففرد
 عشرين هو عشر ، وفرد ثلاثين هو ثلاثة ... لا يصح أن يقال هذا لا يترتب عليه من فساد تام ،
 أوضحنا بمفرد نواحيه (في ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه ؛
 أنه لا يقال ذلك لتلا يلزم عليه حصة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ... وهكذا ؛ ذلك
 لأن أقل الجمع النحوى — لا القوي — ثلاثة من مفرد . فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكانت عشرون
 صادقة على (١٠ × ٢) أي : ثلاث عشرات على الأقل ... وجميعها يساوى ثلاثين . ولو كان مفرد
 الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقة على (٣ × ٣) أي : على ٩ . وهكذا ، ما هو ظاهر الفساد .

أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب . إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هي اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : (**إِنْ يَسْكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ**) ، وقوله تعالى : (**وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** ، **وَأَتَمَمْنَا بِهَا بِعَشْرٍ** ، **فَتَسَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**) ، وقوله تعالى : (**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ** ، **فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ** ، **إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا . . .**) . . . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابي .

• • •

٤ - العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين و ثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا . . . وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف (هي : الواو) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . . ستة وخمسون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى التثني^(١) - لا بد أن يكون من نوع المفرد (أي : المضاف)^(٢) ، أو ما ألحق به من كلمة بضع وبضعة - وأن أداة العطف هي الواو^(٣) ، دون غيرها . وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه ، (وهو المفرد . المسمى : بالتثني) لا بد أن يتقدم دائماً ، وأن يعرب على حسب حاجة الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذي سبق في القسم الأول - (فيعرب فاعلاً ، أو مفعولاً : أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بمحركات ظاهرة على آخره إلا ما كان منه دالاً على تثنية ؛ فيعرب إعراب المثني) - وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصة -

(١) التثني هنا هو : العدد الذي بين عقدين . - كما في رقم ٤ : من هامش ص ٥٢٠ - وهذا غير

المراد من اللفظة « التثني » بصيغتها التي سبق للكلام عليها في هامش تلك الصفحة .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ . (٣) كما في ٢ من ص ٥٤٩ .

يتبعه في الإعراب ، ولكن بالحروف التي يعرب بها جمع المذكر السالم . ففي مثل :
 الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعاً ، والواو حرف
 عطف — (عشرون) معطوف على : « واحد » مرفوعة بالواو . ونقول : كان
 الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد
 المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنان » ؛ فيعربان كالمثنى ؛
 نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً — كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلاً —
 أنست باثنين وعشرين رجلاً — ومثل : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنتان
 واثنان ، إما مرفوعة بالآلف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . في جميع
 حالات الأعداد المعطوفة . . .

تمييز العدد^(١)

العدد لفظ مبهم ، أى : لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فن يسمع كلمة : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة . . . أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة ؛ أهو ثلاثة كتب ، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دفاتير ، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . . فلو قلنا : ثلاثة كتب ، أو أربعة أيام ، أو خمسة شهور . . . أو . . . ، نزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمة التى جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عَيِّنَتِ المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً ؛ ولذا يسميها النحاة : « تمييز العدد » — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة ، على التفصيل الذى سنعرفه — وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزِيلُ إبهامَهُ التمييزُ ، (أى : المعدود) .

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(١) فالأعداد المفردة^(٢) التى عرفناها ثلاثة أنواع :

نوع لا يستعمل — فى الأغلب — مع تمييز له — وهو واحد ، واثنان ، فلا يقال : جاء واحدٌ ضيفٌ ، ولا أقبل اثنًا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشرة يُغنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة ، أو على الزوجية المحددة باثنين ؛ فلا حاجة إلى العدد

(١) « ملاحظة » : إذا ورد فى النحو كلمة : « تمييز » من غير قيد كان المراد — فى الأغلب — التمييز المنصوب مطلقاً — العدد أو لغير العدد — أما التمييز غير المنصوب كالتى هنا فى باب العدد فلا يذكر — فى الأغلب — إلا مقيداً بالجر ، فيقال تمييز مجرور . . .

(٢) وهى التى قد تسمى : « مضافة » على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما ؛ وما ألق بها مثل كلمتى : مائة وألف ، ويضغ ويغضغ ؛ طبقاً لليان السابق ضهما فى رقم ٤ من هامش ص ١٨ دىن المدين : ١ و ٢ مما سبقت له الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ١٨ هـ — والتسمية غير دقيقة .

قبله ، ولا فائدة منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه^(١) :

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة ؛ وهو لفظ : مائة ، وألف ، ومثناهما ، وجمعهما . (فالمراد هو : جنس المائة والألف^(٢)) ... ومن الأمثلة قوله تعالى : (مثل الذين يُنفِقُونَ أموالَهُمْ في سبيلِ اللَّهِ كمثلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ . وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ) — يبلغ ارتفاع هرم الجيزة الأكبر نحو مائتي ذراع^(٣) — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة : هذه مثو رجل ، أو مئآت رجل — وقوله تعالى : (وإنَّ يومًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ) — حراس المدينة ألفًا حارس ، وجيشها تسعة آلاف جندي .

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه في حالة الاختيار .

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة ، متصل به — أيضًا — ويكون في الأغلب جمع تكسير للقليلة^(٤) ، وهذا النوع هو : (ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما ، وكذا كلمة : بضع وبضعة الملحقتين به) — طبقاً لما تقدم^(٥) عنهما — نحو : الصيف ثلاثة أشهر — قضيت خمسة أيام في الريف — وقوله تعالى : (وأما عادٌ فأهلكوا بريحٍ صَرْصَرٍ^(٦) عاتية ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا)^(٧) ... و.... فالأصل في تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفي أربعة أمور مجتمعة ؛ هي : أن يكون جمعاً — للتكسير — مفيداً للقلة — مجروراً بالإضافة المباشرة (أى : الخالية من الفصل) . وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ — فأما كون التمييز جمعاً فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد في

(١) في ١٥١ من ص ٥٣٢ . وانظر ص ٥٥٢ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا في ب ص ٥٣٣ .

(٣) أى : نحو (١٣٦ مترًا) بعد النقص الذي أصاب قته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار .

(٤) جمع التكسير — كما سيأتي في ص ٦٢٧ — نوحان : جمع تكسير لقلّة ، وهو ما كان

دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، ولا تزيد على عشرة . وله أوزان خاصة ، منها : « أَفْعِلَة » ، وَأَفْعَالٌ ، وَفِعْلَةٌ ، وَأَفْعَلَةٌ .

نحو : أجنحة ، وأنهار ، وصبيحة ، وأمين . وجمع تكسير للكثرة ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثة ،

وقد يزيد على العشرة ، بالإضافة التي سيجي في بابها — ص ٦٢٥ م ١٧٢ — وأوزان كثيرة . . .

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ . (٦) شديدة الصوت ، أو شديدة البرد .

(٧) متتابعة .

الدلالة على التعدد الكثير . ويجب - في الأغلب - إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : « مائة »^(١) ، نحو : ثلاثمائة رجل - أربعمائة كتاب - خمسمائة قلم ... ، أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه مِلْكاً أو انتساباً على حالة من الحالات ؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة^(٢) ؛ نحو : هذه خمسة محمود ، وتلك سبعة علي ... فقد تعرف المضاف هنا بالمضاف إليه ، وتمييز به ؛ فلا يحتاج إلى تمييز ، ولهذا لا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزاً ؛ لأن العدد استغنى عن التمييز ، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر .

وقد يغنى عن الجمع ما يدل على الجمعية ، ولو لم يُسمَّ جمعاً في اصطلاح النحاة ؛ وإنما يسمونه : « اسم جمع » ؛ كقوم ، ورَهْط^(٣) ، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكذلك وبقر ، وغيرهما مما يسمونه : « اسم الجنس الجمعي » . والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِن » مع ظهوره في الكلام ، نحو : ثلاثة من القوم فازوا ، وأربعة من الرهط تقدموا ، وخمسة من النحل جمعت العسل ، وستة من البقر جلبت الغني لصاحبها . أما جرهما بالإضافة فالأحسن - مع صحة القياس - الاختصار فيه على المسدوع ، ومنه قوله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط) . وقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس ذود^(٤) صدقة »^(٥) .

٢ - وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام الفصيح . ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح^(٦) مناسباً ، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ؛ نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لجوارته ما أهمل تكسيده في الكلام ؛ نحو : ستبَعُ سُنْبُلَاتٍ ؛

(١) انظر ما ينص بطريقة كتابة « مئة » في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ .

(٢) كما سيبيء في التريادة ص ٥٣٢ وص ٥٥٢ .

(٣) عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب ، وهو اسم جمع (واسم الجمع لا واحد له من لفظه ، مع دلالة على معنى الجمع) .

(٤) النود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ولفظه اسم جمع ،

لا يحى منه واحد - كما سبق في ٣ - (٥) انظر « ج » من ص ٥٤٢ .

(٦) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فإنه مجاور في الآية الكريمة لسَبْعَ بَقَرَاتٍ ، في قوله تعالى : (وقال الملكُ إني أرى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ^(١)) ، وسَبْعٌ مُنَبِّلاتٌ خَضِرٌ ، وأخَرٌ يَابَسَاتٌ) ، فقال لمراعاة التنسيق : « سَبْعٌ مُنَبِّلاتٌ » ، بدل « سَابِلٌ » ، المناسبة : « بَقَرَاتٌ » التي ترك جمع تكسيها في الآية . أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سعادات ^(٢) ، فهو أحسن ، من ثلاث سعاد ^(٣) .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد في مثل : هنا ثلاثة صالحين ، وأربعة زاهدين ، بالإضافة . والأحسن عدم الإضافة ، وإعراب هذا الجمع نعتاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة ، بشرط إدخال التغيير اللازم على الجملة ؛ لصحة كل إعراب ؛ وبذا يسلم من الضعف .

ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيويه ^(٤) — نجد كثرة النحاة لا ترضى التمييز بجمعي التصحيح .

٣ — وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأفصح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد يجمع قلتها هو الأعم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صحّ التمييز به بغير ضعف .

٤ — وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضاً ، ويحدث تخفيفاً في العدد بحذف التنوين منه ؛ لإضافته . ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايقين ^(٥) .

ولما يجب جرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً . فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة ، وإعراب العدد نعتاً مؤولاً له ^(٦) ،

(١) نحيفات ، هزيلات . (المفرد : أعجف ، وعجفاء ، يقال ثور أعجف ، وثيران عجاف ، وبقرة عجفاء ، وبقرات عجاف) . (٢٢) جمع سعاد ، علم للؤفة .

(٢) في ص ٦٢٧ و ٦٣١ ما يوضح الحكم ويفصله .

(٣) سبق بيانه في آخر باب الإضافة (ج ٣) .

(٤) يؤول التثنية هنا بجموده . ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى طليهما . دون التثنية

(كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٤٦) .

هذا ، وقد سبق في باب : « التثنية » (ج ٣ ص ١١٤ عند الكلام على تقسيم التثنية باعتبار لفظه) بيان الألفاظ الخامدة التي يصح وقوعها نعتاً ، ومنها : « لفظ العدد » وتفصيل الكلام عليه .

ففي مثل : عندي ثلاثة كتب ، - بجر « كتب » ، بالإضافة - نقول : عندي كتبٌ ثلاثةٌ برفعها . ولو تأخر وأريد لداع معنوي إعرابه عطف بيان إن كان جامداً - كالأغلب في عطف البيان - أو نعتاً مؤولاً بالمشتق أيضاً ، لوجب أن يكون تابعاً في إعرابه للعدد ، نحو : عندي ثلاثةٌ أثوابٌ ، فأثوابٌ : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مائة بأثواب .

هذا ، ويصح في الأعداد المفردة (١٠ و ٣ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعداد ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ، . . . أو : خمستهم . . . أو : سبعتهم . . . ينصب العدد على الحال المؤولة ، أى : مثلثاً لإياهم ، أو : مُخَمَّساً ، أو : مَسْبَعاً . . . وهكذا . ويجوز إتباع العدد لما قبله ، فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً ، بمعنى : جميعهم ، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد^(١) ،

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على الأعداد المفردة ، بل يسرى على المركبة أيضاً - كما سيجيء - نحو : جاء القوم خمسة عشر هم ، بالبناء على فتح الجزأين في محل رفع هنا أو في محل غير الرفع في تركيب آخر ، على حسب المؤكد . وجدير بالملاحظة أن العامل في التمييز المحرور بالإضافة هو العدد المبهم (أى : المضاف) الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه ، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييزه المحرور .

(ب) وباقى أقسام العدد (وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف ، وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كدتى : بضع وبضعة) -^(٢) يحتاج إلى تمييز^(٣) مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفواصل ، نحو : (إني رأيت أحد عشر كوكباً) - (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) - (إن يمكن منكم عشرون^(٤) صابرون يغلبوا مائتين) - ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرهاً ، ووضعتته كرهاً . وحمله وفصاله ثلاثون شهراً . حتى

(١) سبقت الإشارة لهذا الحكم في ج ٢ باب : الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفي ج ٣ باب التوكيد

١١٦ م ص ٤١٢ . (٢) طبقاً لبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٣ و ٢) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغي - كما هنا ، وكما سيجيء في ص ٥٢٢ و ٥٥٢ - .

إذا بلغ أشده ، وبلغ أربعين سنة ، قال رب أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ . . .) — قال أحد الشعراء : هاجني منظر شائق ، فلم أغادر مكاناً حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتاً في وصفه ، لم أقص فيها أكثر من ضحوة . وأزعجني نعي صديق لي ، فانهمر لساني برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتاً لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتاً . . .

ولا بد في جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه . وقد أشرنا — قريباً — إلى أنه يجوز في العدد المركب ما جاز في العدد المفرد من الإضافة لتضمير المعداد . . . بالتفصيل السالف .

«ملاحظة» إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو تمييز العقد ، أو تمييز المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً ، مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعاً ، مراعاة لمعناه الذي يراد به اسم العدد ، نحو : هنا أربعة عشر خبيراً عالماً ، أو علماء — وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكاء — وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو مهرة . . . ، وهكذا^(١) . ومراعاة اللفظ أكثر . ومثل النعت غيره من بقية

(١) في هذا الحكم تفصيل يشوبه غموض تطوى عليه المراجع المتداولة ، ولكن هنا يعضها :

١ — من أشك ما جاء في الأسماء ، ونحوه : «(يجوز في نعت هذا التمييز منها — وهنا يقول اللسان : «(أى : من المركب وعشرين وبابه . وقضيته : أن تمييز غيرها لا يجوز في نعت مراعاة المعنى» . . . مراعاة اللفظ ؛ نحو : عندى أحد عشر درهماً ظاهرياً ، وعشرون ديناراً فاصرياً ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : ظاهريه وفاضريه ، ومنه :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحمر هـ —

في الحكم السابق تقييد للمعنوت بأنه تمييز لعدد المركب ، وعشرين وبابه . . . وليس فيه تقييد بالجمع بأنه لتكثير أو للمذكر السالم .

ب — في حين يقول الزمخشري (ج ٢ ص ١٢٥) إذا وصفت المميز جازك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى ؛ نحو : ثلاثون رجلاً غليظاً وظرفاً ، ومائة رجل طويل وطول . وقول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحمر
فاظننته التي عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه ؛ فقد اشتملت —

. . .

فلخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو - في الأغلب - .

(واحد واثنان : لايحتاجان لتمييز) - (ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذا يَضَع ويَضَعَة ، تحتاج لجمع تكسير ، للقلة ، مجرور بالإضافة ، وقد تضاف لضمير المحدود) - (جنس المائة والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) - (ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب . . . (٢)) .

= على مائة ، نعم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع التكسير .

٢ - ويقول لمص (ج ١ ص ٢٥٤ باب « التميز ») ما نصه : « (إذا جرى بمنى مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التميز وعلى العدد ؛ نحو : عثى عشرون رجلاً صالحاً ، أو صالح - وعشرون رجلاً كراماً أو كرام . فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد ؛ نحو : عشرون رجلاً صالحون) » ١ هـ .
فبأى هذا الآراء تأخذ ؟ لعل الأنسب الأخذ بما جاء في الجمع وفي كلام الرضى لأن رأيهما مرود في بعض المراجع الأخرى التي لم نذكرها . ولا مانع هنا من وصف الجمع الذي لا يعقل بالمفرد المؤنث .

(١) كما سيجيء في « ب » من ص ٥٣٣ .

(٢) في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّباً ؛ قَاصِدَةً مَعْلُودَ ذَكَرٍ - ٤

وقل لدى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَعْمِيرِ كَثْرَةٍ - ٥

يريد : أن « عشرة » إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لما في التأنيث ، وأن « عشرة » المؤنثة ، تسكن « شينها » في أشهر اللغات ، ويتم تمييز الكسر أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها مطابقة للمعهود ، وأن هذا ليس مقصوراً على « إحدى » ، فقال :
ومع غير أحَدٍ وإِحدى ما مَعَهُمَا فَعَلْتُ ، فافعل قَصْداً - ٦

(الفاء التي في صدر « اِفْعَلْ » زائدة) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معها ، حيث أفنت عشرة مع « إحدى » . المؤنثة ، وذكرتها مع « أحد » المذكور . أي : راجع المطابقة في التذكير والتأنيث مع غيرها من الأعداد التي تركب مع العشرة كما واعيته مع : « أحد وإحدى » وزاد الأمر إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إِنَّ رُكْباً ما قُدِّمًا - ٧

وبالنص عليه أيضاً في التي واثنتى حيث يقول :

وأوَّلَ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اثْنَيْنِ إِذَا أُثْنِي تَشْأ ، أو ذَكَرًا - ٨

يريد : أتبيع المؤنثة (أي : اذكر بعدها) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكورة -

زيادة وتفصيل :

(١) قد يضاف العدد « المفرد » إلى غير تمييزه المبين لنوع المعداد ، ولحققته الذاتية ، فيضاف إلى مستحق المعداد (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى . . . ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنتان ، ومنه ثلاثة وعشرة وما بينهما : ويلحق به جنس المائة والألف . . .) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه بحقق غرضاً لا يحققه التمييز ، هو الدلالة على أن العدد مملوك أو متسبب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديلة ، والتي لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً^(١) ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق^(٢) ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يُعْمَلُ في الدنيا على أحد — واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكأن يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنا محمد . وفي فتاتين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو ثنتا القاهرة . وفي دراهم لمحمد وعلي : هذه سبعة

— حمد « اثني » المذكورة ، ثم بين : أن « اثني واثني » يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ، فيعرفان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، وأما غيرها فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القول المألوف « أي : الشائع . يقول :

و « اليا » لغير الرفع ، و « أرفع » بالألف والفتح في جزأي سواهما ألف — ٩
ثم انتقل إلى حكم تمييز المقود فقال :

وَمَيِّزُ الْعَشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا — ١٠
(الحين : الوقت —) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزُ : « عَشْرُونَ » ؛ فَسَوَّيْنَهُمَا — ١١
(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من ص ٥٢٦ .

(٢) لأن من يقول : هذه « خمسة محمود » يكون عارفاً « محموداً وخمسة » حتماً : فلا تحتاج تمييز وإذا قلت : « هذه مشرولة » فقد غابطت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ، ولا تفوتها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفها نوع معرفة .

عحمود ، وتسعة على ، ونخذ سبعتك ، وحافظ على تسعتنا .

أما بقية أقسام العدد فَيَسْتغْنِي عن التمييز نوعان منها ، كما سيجيء في (٥) .

(ب) قلنا ^(١) : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولتثانها ، ولجمعهما . . . — هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ، نحو : هذه مئو رجل تفود أربعة آلاف جندي . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ، بأن تكون صيغة المائة : « مضافاً إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما ، نحو : قضى الرحالة ثلاثمائة يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائة ميل .

وقد تكون أيضاً بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : « أحد عشر » أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثننا عشرة ألف مخطوطة . ومن الجائز في هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين ، اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له ، فاعتبار المائة والألف مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدهما ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف بمس تمييزهما مباشرة . وإنما الخلاف في توابع تمييزهما ، كالنعت مثلاً ، أ يكون مفرداً تبعاً للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعاً تبعاً لمعناه ؟ الأمران جائزان في كل التوابع . ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ، بأن يكون تابع تمييزهما مطابقاً له في إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضاً على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق ^(٢) .

(ج) يصلح الألف تمييزاً لكل أقسام العدد الأربعة : (المفرد ، غير الواحد والاثنين — والمركب — والعقد — والمعطوف) . أما المائة فلا تصلح تمييزاً إلا للثلاث والتسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : (ثلاثمائة . . . خمسمائة . . . — (إحدى عشرة مائة . . . خمسمائة مائة . . .) . ولا تكون تمييزاً للعقود ، ولا

(٢) في ص ٥٣٠ ، بعنوان : « ملاحظة » .

(١) في ١٤٠ من ص ٥٢٥ .

للاعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزاً للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب الذي يقتصر عليه هو إفراده .

(د) من الشاذ تمييز المائة - وجنسها - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :
إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللذّة والفنّاء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وليبشوا في كتهفهم ثلاثمائة سنين) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه .
أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلاً أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزاً - لئلا يكون التمييز هنا شاذاً من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعاً ، ونصبه .

(هـ) ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً - كما تقدم البيان في : « ١ » ^(١) - يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب - (ما عدا اثنتي عشرة ، واثنى عشرة) - والعقد ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو متبهماً له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق ، لا على بيان نوع العدد . كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : هذه خمسة عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحاً ؛ فنقول : هذه عشرو البيت . . . ^(٢)

وإذا أضيف العدد المركب - (غير اثني عشر ، واثنى عشرة) - فقي إعراب لغات ^(٣) . . . أشهرها وأحقها بالاعتصار عليه لغتان ^(٤) :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواضع الإعرابية ،

(١) ص ٥٣٢ . (٢) ومن هذا قول الشاعر هجوا متغزلاً :

وما أنت ؟ أم مارسوم الدّيار ؟ وسنوك قد قرّبت نكّل

سنوك ، أي : ستون سنة من عمره - - ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٣٢ .

(٣) أما إعراب العقود فكجميع المذكور السالم ؛ فلا تتأخر عند إضافتهما إلا بحذف النون .

(٤) سبق الإشارة لها في ص ٥٣١ .

ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة .

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً في كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثاني ؛ باعتبار الجزأين يمتزلة كلمة واحدة ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثاني منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحة التي في آخره ، فيكون الثاني معرباً ، مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - (و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين) - حافظت على خمسة عشر محمد . فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فهي بشطريها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفي الثاني اسم « إن » منصوب مباشرة - وفي الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف بحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعداد ، نحو : هذه خمسة عشر محمد ، وشاهدت خمسة عشر محمد ، واحتفيت بخمسة عشر محمد ... ، ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه مبعة عشر^(١) ...

(و) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر القديم :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون - للهجر - حولاً كيلاً...^(٢)

يريد : ثلاثون حولاً كيلاً للهجر .

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإن أضيف عددٌ حُرِّكُ يَبْقَى البناءُ . وَعَجَزٌ وقد يُعربُ - ١٢ -

(٢) كاملاً . وفي الشطر الأول من البيت رواية أخرى ، هي :

وإنني من بعد ما قد مضى

المسألة ١٦٥ :

تذكير العدد وتأنيثه . . (١)

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد - مركب - عيقد - معطوف) . وفيما يلي الكلام على كل منها من ناحية التذكير والتأنيث :

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

١ - أن « الواحد والاثنين » يُذكّران ويؤنثّان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تُذكّر أو تؤنث ؛ طبقاً لمطلوبها ، والمقصود منها . دون أن يكون مع الصيغة معدود (تمييز) ؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لها - كما عرفنا (٢) - ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، وقوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ) وقوله تعالى : (قَالُوا : رَبَّنَا أُمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ، وَأَحْبَبْبُنَا اثْنَتَيْنِ) .

٢ - وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة الصيغة على حالتها اللفظية ، تأنيثاً في « مائة » ، وتذكيراً في « ألف » مع أنهما يَحْتَاجَانِ إلى تمييز مفرد مجرور غالباً . وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعي المعنوية ؛ نحو : جاء مائة رجل - جاءت مائة فتاة - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالها ، ومضاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظي دائماً هي ومضاعفاتها ، فادتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية ، إلا عند إلحاق المائة بجمع (٣) المذكر السالم .

(١) المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية موضح في : « ج » من ص ٥٥٣ وكذلك ما يذكر قبله

كلمة : « شهر » وما لا يذكر .

(٢) في ص ٥٢٥ .

(٣) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « مئون ومئتين »

٣- وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - وكذلك كلمة : يَضَعُ ويَضَعَةُ^(١) -
تلتحقها تاء التانيث إن كان المعدود (التمييز) مذكراً ، وتنتج من تاء التانيث إن
كان المعدود (التمييز) مؤنثاً . فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكيراً وتأنثاً .
ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام ، وأن
يكون متأخراً عن لفظ العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع -
سنة رموس - سبع رقاب - ثمانية^(٢) جلود - تسع أقدام - عشرة ظهور . . .
فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعدود متقدماً ، أو كان غير مذكور في
الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في لفظ العدد التذكير

(١) وهي ملحقة بها - طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ - .

(٢) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث .
ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي - طبقاً للرأي المتبول عليه - :

أ - إذا كان : « ثمان » عدداً مضافاً ومذكراً - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأنصح إثبات
الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتتقدم على يائه الفتحة والكسرة ، وتظهر
الفتحة ؛ نحو : (ثمانِي غُزَّانٌ يُنْشِدُنَ ، وثمانِي خِيَاتٍ يَمْرُضُنَ) - (سمعت ثمانِي غُزَّانٍ
يُنْشِدُنَ ، وثمانِي خِيَاتٍ يَمْرُضُنَ) - (طربت ثمانِي غُزَّانٍ يُنْشِدُنَ ، وثمانِي خِيَاتٍ يَمْرُضُنَ) . فكلية :
« ثمان . . . » في المثال الأول مرفوعة بضمه مقدرة على الياء ، وفي الثاني منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفي
الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان العدد : « ثمان » مؤنثاً - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكور - لزمت « الياء » وبهذهما ؛
« التاء » الدالة على التانيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : فرقة الإنشاء ثمانية رجال -
شاهدت ثمانية رجال - أصغيت إلى ثمانية رجال .

ب - إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمت الياء والتاء - أيضاً -
وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون
من الرجال ثمانية - أنست من الرجال ثمانية . . .

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشاعر ثمان - اكنفت
من الشاعر ثمان - عرفت من اشعار ثمانية ، أو ثمان . بالتثنية وعدمه ، فالتثنية على اعتبار
كلمة : « ثمانية » اسماً منقوصاً - ، تنصرفاً . وعدم التثنية على اعتبارها اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه ؛
« غُزَّانٍ » و« جُولِيٍّ » في وزنهما اللفظي ، وفي دلالتها المنوية على المؤنث . ومن القليل في هذه الصورة إعرابها
بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر :

لَهَا ثَلَاثَا أَرْبَعُ حِسَانُ وَأَرْبَعُ ، فَتَغْرِهَا ثَمَانُ

- يريد : ثمانية ثمان - . (راجع الخصري والصبان في هذا الموضع) .

أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنث الأعداد المركبة - رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧ .

والتأنيث^(١)؛ نحو؛ كتبت صحفاً ثلاثاً، أو ثلاثة - صافحت أربعة . . .
أو أربعاً^(٢)

والحكم على المحدود الدال على الجمع^(٣) بأنه دال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفردة؛ لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث، ومراعاة هذه الحالة وحدها، عند تأنيث العدد وتذكيره، دون التفات إلى لفظ المحدود من هذه الناحية^(٤)

ولذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث، روعي في تأنيث لفظ العدد وتذكيره السابق^(٥) منهما؛ نحو: أقبل سبعة رجال وفتيات، وأقبل سبع فتيات ورجال^(٦)

(١) مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد «ثمان» وقد سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .
(٢) انظر «د» و«هـ» ص ٥٤٥ و٥٤٦، حيث البيان والتفصيل .
(٣) وما الذي يراعى إن كان المحدود اسم جمع، أو اسم جنس؟ الجواب في: «ح» من ص ٥٤٢ .

(٤) كما سيجيء البيان والأمثلة في ص ٥٤٠ - إلا عند الكسائي، وبعض البهتاديين؛ فيجوزون الرجوع إلى المفرد، أو مراعاة الجمع بلفظه الذي هو عليه. وإيهم مخالف للأهم الأغلب الذي يحسن الاكتفاء به اليوم؛ منما لتشيت والاضطراب .

(٥) مما يلاحظ أن هذا مخالف لنظيره في الأعداد المركبة، وسيأتى في ص ٥٤٨ .
(٦) في تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه: - «العدد» - ولم يسلك فيه الترتيب الذي سلكتاه، (كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥١٧ وأوضحنا الأمر):

ثلاثة بالنساء قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ - ١

فِي الْقُدِّ جَرْدٌ - ٢

(التقدير: قل ثلاثة بالنساء إلى العشرة. وآحاده: جمع أحد، بمعنى: المفرد للجمع، (أي: واحد الجمع، ومفردة)

يريد: أنت العدد، ثلاثة، وعشرة، وما بينهما - إن كنت تعد جمعاً مفرداته مذكورة. فالعبرة في معرفة التذكير والتأنيث في المحدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفردة، ينظر نظر إلى لفظ المحدود المجموع من هذه الناحية. أما في القد - حيث يكون مفرد المحدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد. وتكلمة البيت الثاني لا علاقة لها بهذه القاعدة، وإنما تتصل بحكم آخر، سيجيء).

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد؛ فقال:

والعرب في بعض استعمالاتهم يقدمون التانيث على التذكير ، فَيُغْلِبُونَ المؤنث على المذكر في بضع حالات قليلة ، يتصل منها بموضوع العدد قولهم — مثلاً — : رجعت من السفر ثلاث بين يوم وليلة (أى : ثلاث محصورة بين كونها أياماً ، وكونها ليالى) ،

وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عددٌ تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » ، فهم يُغْلِبُونَ في المثال السابق — وأشباهه — التانيث على التذكير .

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المحدود المذكور متأخراً في الجملة ، ومؤنثاً تغليباً^(١) ؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهمية والتغليب^(٢) ؛ نحو : قابلت تسعاً بين رجل وامرأة — ... وهكذا — وقد سبق بيان لهذه المسألة عند الكلام على تعريف « التغليب » ونفسه ، وحكمه^(٣) .

= (في الضدِّ جرْد) . والمُمَيِّزُ اجْرُرُ جمعاً بلفظ . قِلَّةٌ في الأشهرِ - ٢

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائة والألف للفسردِ أَضِفْ ومائة بالجمع نَزراً قَدْ رُدِفَ - ٣

(نَزراً = قليلاً جداً . رُدِفَ = جاء بعده) يقول : أضف مائة والألف للمرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو المميز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع ؛ فيكون المضاف إليه جمعاً ، ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

(١) كأنه ليس معه مذكر . (٢) كأنه غير موجود .

(٣) في ج ١ م ٩ هامش ص ١١٩ عند الكلام على : « المثني » .

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا ^(١) : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعاً ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفردة ^(٢) ، وملاحظة هذا المفرد وحده أهو ؛ مذكر أم مؤنث - حقيق أم مجازي ^(٣) في الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد في هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع ^(٤) . تقول : سمعنا غنساء ثلاث غيوان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفرد : « غنائية » « وغائية » مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليال ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمع مفرد : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء في العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفرد : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلظة ؛ بإثبات التاء في اسم العدد ، لأن المعدود - وإن كان جمعاً للتكسير مؤنثاً بالتاء - مفرد مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء في اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء - لأن مفرد مذكر ؛ وهو فتى ، والعبرة بالمفرد وحده - غالباً ، كما سلف - . ومثل هذا يقال : في أربعة سرادقات ، وخمسة حيوانات ، وستة حمامات ... بإثبات التاء في اسم العدد ، مع أن المعدود جمع مؤنث سالم ، ولكن مفرد هذا الجمع المعدود مذكر (هو : سرادق - حيوان - حمام ...) والمعول عليه عند الحكم بتأنيث العدد وتذكيره حين يكون المعدود جمعاً إنما هو مفرد هذا الجمع وملاحظته دون ملاحظة صيغة الجمع وصورته اللفظية .

(ب) هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقين أو المجازيين ^(٥) ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ،

(١) في ص ٣٨ و ٤٢ .

(٢ و ٣) خالف في هذا الكسائى وبنصر الهندادين - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش

ص ٣٨ - .

(٣ و ٤) سبق الكلام مفصلاً على أنواع المؤنث (وهى : الحقيق - المجازى - المعنوى - اللفظى -

التأويل - الحكى ...) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب : الفاعل . وسيجىء هنا التكلة فى باب : التأنيث ، ص ٨٥ .

أو تذكيره — هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى معاً ؛ (وهو الذى يلد ويتناسل — ولو من طريق البيض — ، مع اشمال لفظه على علامة تأنيث) : مثل فاطمة — مية — عائشة — ليلي — سلمى — زرقاء (عالم ، ومنه : زرقاء اليمامة) حمراء (علم أيضاً) . . . وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث . . .

وقد يكون مؤنثاً معنى لالفظاً (وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث) ، مثل : زينب — سعاد — هند . . . وغيرها من أعلام النساء الخالية من علامة تأنيث . وقد يكون مؤنثاً مجازياً . مثل : أرض و« بطن ، بمعنى : قبيلة » وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى^(١) . لا يعرف إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ؛ فلا ضابط لمعرفة إلا ذلك السماع .

وقد يكون مؤنثاً لفظاً لا معنى ، مثل : طلحة ، عنترة — معاوية — حمزة ، وغيرها من أعلام الذكور المشتبهة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر

وقد يكون مذكراً لفظاً ومعنى ؛ (كرجل ، وعلى) .

وقد يكون صالحاً للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص — نفس — حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً^(١) — (وهو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض) وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظاً ومعنى معاً ، أم معنى فقط . (مثل : فاطمة — زينب) .

وإن كان المفرد مذكراً لفظاً ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد . وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثاً ؛ كأن يكون مذكراً لفظاً ومعناه مؤنث تأنيثاً مجازياً ، مثل « حرف » المراد به : كلمة . و« بطن » المراد به : « قبيلة » ، و« كتاب » المراد به : ورقاته وكأن يكون مؤنثاً لفظاً ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة — حمزة — معاوية — وكأن يكون لفظاً يصلح للدلالة على المؤنث حيناً والمذكر حيناً آخر كالأمثلة السالفة (شخص —

(١٤١) المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض . ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (كما سيجى فى ص ٥٨٥) .

نفس - حال) - وغيرها مما يصلح للأمرين (١) . . .

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكر أفا لأحسن في المفرد إن كان علمياً مراعاة لفظه، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوى جانب اللفظ. فنقول : ثلاث طلحات أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن : مراعاة للفظ المفرد «طلحة» لأنه علم (٢) . ونقول : بمن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان ، سجلها التاريخ لهم : أربعة شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصبح أربع شخوص ، ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ، ففيه : (اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين) ؛ وهذا الانجاء يقوى في المفرد (وهو : شخص) ناحية التذكير ، ويغلنها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد

(ج) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : « ثلاثة ، وعشرة » وما بينهما - جمعاً حقيقياً في كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق - (٣) أن يكون دالاً على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيقي ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، وناس ، وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقي العقود . . . وكذلك يشمل ، اسم الجنس الجمعي (٤) ؛ كنجمل ، ونخل ، وبطن ، وبقر ، وكسليم . . . وقد عرفنا (٥) أن المعداد الجمع لا يراعى لفظه في ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذي يراعى هو مفردة فقط . فإلى الذي يراعى إن كان المعداد اسم جمع . أو اسم جنس جمعي ؟

(١) انظر ص ٨٧ حيث الكلام على أنواع المؤنث .

(٢) المفهوم من حاشية ياسين على التصريح غير ذلك ؛ فقد جاء بها ما نصه : (ج ١ باب : « للمرب والمربي » عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم) :

لأي شيء امتنع نحو : « طلحين » وقول : « طلحات » فأعطى حكم المؤنث ، اعتباراً بلفظه ؛ وقيل في العدد ثلاثة طلحات . بإحاطة هذه حرف التاء ، لإعطائه حكم المذكر ؛ اعتباراً بمعناه ؛ ١٩ هـ . لم يجب عن هذا ، وأحال الجواب على حاشية أخرى . وسواء أكان الحكم هذا أم ذلك فالترابان جائزان ، صحيحان . وإنما الخلاف في الأحسن . (٣) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

(٤) سبق تفصيل الكلام عليه وهل أقسام اسم الجنس في الجزء الأول (ص ٢١ م ٢) .

(٥) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

يراعى لفظهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد . ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ لا بد أن تنتهى إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كل ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أو تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نبين أمر اسم جمع : « مثل رهط . . . » أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون — مثلاً — الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن . . . ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والمجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبلة . . .

ويقولون : كان رهطنا الرواد أسرع الجنود إلى القداء والتضحية . ولا يقولون : كانت . رهطنا الرائدات . . . أى : أنهم يذكرون : « رهطاً » ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من الرهط ^(١) .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رجلة » (بمعنى بضعة رجال لا تريد على عشرة) فيقولون : أقبلت رجلة تكشف الجاهل . . . وينبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . . ^(٢) .

وهم — فى أغلب الفصيح — يذكرون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان » والكلم ، فيقولون : بنان مخضب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعد الكلم الطيب) ، كما يقول : (يحترقون الكلم عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . .

(١) مع مجيء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقاً لما تقدم فى حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٢٧٠ .

(٢) ملاحظة : ورد فى بعض المراجع النحوية التقويل بكلمة : « قوم » لاسم الجمع الواجب التذكير . وهذا خطأ ، فقد تكررت تأنيثه فى القرآن الكريم .

وهم - في الأغلب أيضاً - يؤثنون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية : البط والنخل ؛ فيقولون : البط سابع في الماء ، والبط سابعة في الماء . ويقول الله تعالى : (... والنخل باسقات^(١) لها طلع نضيد^(٢)) كما يقول في وصف الربيع التي أهلكت عاداً (... تَنزِعُ النَّاسَ ، كأنهم أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(٣) .)
ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل... فشأن هذا شأن المعداد الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك . . . (٤) .

(١) عالياً . (٢) مُنْقَعِرٌ .

(٣) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٤) والأحسن في اسم الجنس الجسدي الأغصان بما ارتقيته في الجزء الأول (ص ٢١ ورقم ٣ من هامش م ١) ونصه كما في الهامش :

(هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحد بالهاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشارة - جاز في صفة : إما الأفراد مع التذكير على اعتبار : « اللفظ » لأنه - نس ، أو مع « التأنيث » على تأويل معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى : (.. أعجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) ، وقوله : (.. أعجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » - وإما جميع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم ؛ نحو قوله تعالى : « وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ » ، وقوله : « والنخل باسقات » ... ومثل الصفة الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه - كما أسلفنا - .

(وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه « الصبان » في باب : « العدد » ، وقد تخبرنا أقوى الأوجه . ويؤيد ما تخبرناه ما جاء في « المصباح المنير - مادة : النخل » ، ونصه الحرق : (« النخل اسم جمع - كذا يقول - الواحدة : « نخلة » . وكل جمع بينه وبين واحد الماه - يريد تاء التأنيث المربوطة - قال : ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤثنون أكثره ؛ فيقولون : هي اثمر ، وهي البر ، وهي النخل ، وهي البقر ... ، وأهل نجد وتميم يؤثنون . فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفي التزيل : « نخل منقر » - « نخل خاوية » ، وأما التزيل بالياء فتؤنث . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك) . اهـ .

كلام المصباح .

(لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤثنون أيضاً . ويلاحظ أنه جعل « النخل » اسم جمع ، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد اسم جنس جمعي ؟

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعي ، واسم الجمع في صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعداد واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو على التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه . ويدل عليه ، فسيُذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : في الماء خمس "إناث"^(١) من البط . وعلى مقربة منها خمسة ذكور"^(٢) من البط أيضاً .

ولو تأخر هذا النعت عن المعداد ، أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ — ككلمة : حسان ؛ مثلاً — لم يكن له أثر في تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود . فنقول : في الماء خمسة من البط إناث" — أو خمس من البط إناث" . وخمس من البط ذكور" ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسان من البط ، أو خمس حسان من البط ؛ لأن لفظ : « حسان » المتوسط يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها — أن يكون المعداد المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد ، — كما عرفنا^(٣) — وهاتين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعداد محذوفاً مع ملاحظته في المعنى وتبعاً لشيء الغرض به ؛ فيصبح في اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاث من كُن فيه فهو منافق أثيم ؛ الخيانة ؛ وخلف الوعد ، والكذب) ، فيصبح في اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاث ، أو ثلاثة ؛ إما على اعتبار أن المعداد المحذوف متقدم في الأصل على العدد ،

= وما يؤيد ما تغيرناه أولاً ما جاء في كتاب : « بصائر ذوي التمييز » تأليف : الفيروز اباي صاحب : « القاموس المحيط » في البصرة ٥٦ ص ٢٧٧ — ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : « (البنيان) واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بنيانة » على حد : « فحل وفخلة » . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه » ٥١ .

« (وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها في الجزء الأول ص ٢٣٩ و ٢٨٩ و ٤١٤) ... » انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافي .

(١ و ١) إناث وذكور ، نعتان ، مؤنلان بالمشق ؛ أي : مذكرة — مؤنثة .

(٢) في ص ٥٣٧ .

— والأصل : صفات ثلاث^(١) . أو صفات ثلاثة . ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ، ويعرب اسم العدد بعده نعتاً^(٢) في الغالب حين يكون المحذوف مذكوراً . فإذا حذف حلّ النعت محله في إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خيراً ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف ... — وإما على اعتبار المعدود المحذوف متأخراً في الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكوراً ومتأخراً عنه .

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقاً ، ولا يتعلق الغرض به بتاتاً ، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالثناء على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه « أل » المعرفة — في الأرجح — ؛ نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية . . . فالعدد في المثالين — وأشباههما — علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه — في الأرجح — « أل » المعرفة ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف . . . وقد تدخل عليه « أل » التي للمع الأصلى ؛ وهو : الوصفية العارضة ، كما دخلت في كلمة : إلهة ؛ علم للشمس ، وكلمة : شعوب ، علم للمنية ، فقالوا فيهما الإلهة ، والشعوب .

(هـ) إن^(٣) كان المعدود صفة نائية عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف) لا حال الصفة ، قال الله تعالى : (. . . فله عشر أمثاله) ، مع أن المثل مذكور ؛ إذ المراد بالأمثال : « الحسنات » . أى : عشر حسنات أمثالها .

(١) سبق (في رقم ٥ من هامش ص ٥٢٨) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه « بدلاً أو عطف بيان » إن كان المعنى عليهما . ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصورة ما يجوز فيه المطابقة وعدمها ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقة ؛ وهي الأحسن عند إمكانها ، لموافقها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي أما عدم المطابقة فسائرة مخالفة العدد للمعدود .

وأشرنا في المرجع المذكور إلى ما سبق في الجزء الثالث (باب : « النعت » م ١١٤ عند تقسيم النعت باعتبار لفظه) إلى الألفاظ الجامدة التي يصح وقوعها نعتاً ، ومنها : « لفظ العدد » ، وتفصيل الكلام عليه . (٢) ما يأتي منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب : المختضب ، لقمبرد — ياب نم وبس — ونقله محققه أيضاً من شرح الكافية للرضي (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥) .

الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أن الأعداد المركبة^(١) تنحصر في : (أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمة : يَضَعُ ويَضَعُ) وأنها سميت مركبة لتكوينها من جزأين امترجاً واتصلاً حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً لا يؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النِّسْف (وهو يشمل ١ و ٩ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثاني يسمى : « عجز المركب » أو : العِقد ، ويقتصر على كلمة : « عشرة » . ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفرداً منصوباً ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها^(٢) - في محل رفع ، أو نصب ، أو جر - على حسب الجملة . ما عدا « اثنين واثنين » ؛ فيعربان إعراب المثنى ، وما عدا عجز المركب المضاف وحده^(٣) . . .

أما حكم الأعداد المركبة - وملحقاتها - من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها (وهو : عشرة) يطابق المعدود دائماً ، أي : يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : « أحد ، أو اثنين ، أو اثني ... » يجب مطابقتها للمعدود وإن كان : « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وملحقاتها - وجب مخالفتها للمعدود ؛ كخالفته له وهو مفرد (أي : مضاف) فالأعداد « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وكذا الملحقات - يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة^(٣) . . . ومن الأمثلة : دخلتُ حديقة بها

(١) في ص ٥٢٠ .

(٢ و ٣) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانية من ص ٥٢٠ - وهو : أن المركب المزجي العددي - غير ١٢ - يصح بناؤه على فتح الجزأين في جميع حالاته ولو كان مضافاً - مسايرة لأشهر اللغات - كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً في كل الصور ؛ فكان الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة يجرى الإعراب على آخرها دائماً مع إعرابها على حسب حاجة الجملة وترك صدرها على حاله . - أما غير العددي فقد يكون مبنياً على فتحهما أو غير مبني . ومن المزجي العددي : « إحدى عشرة » ، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح بقدر على آخر الأولى - (كما سيجيء في هامش ص ٥٥١ ، وكما سبق في رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠) .

(٣) العدد : « ثمانية » عند تركيبه مع العشرة يكون - من ناحية تذكيره وتأنيثه - كحاله قبل التركيب - وقد سبق في ص ٥٣٧ - أنه يؤنث بالهاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلاً ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً . نحو : ثمان عشرة سيدة . وفي هذه الحالة التي يجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها مع فتح =

أحد عشر رجلاً - زرع إحدى عشرة شجرة - الشهور اثنا عشر شهراً - سنوات؛
الدراسة نحو : اثني عشرة سنة - اشترك في المدرحية ثمانية عشر رجلاً وأربع عشرة
فتاة . . . وهكذا^(١) . . .

وإن كان للعدد المركب تمييزان : أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث - عاقل
أو غير عاقل - كان الاعتبار للمذكر العاقل مطلقاً^(٢) ، فيجب تأنيث صدر العدد
المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكور ولو كان متأخراً ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛
نحو : هاجر أربعة عشر رجلاً وفتاة ، أو : هاجر أربعة عشر فتاة ورجلاً . فإن
لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما^(٣) ، نحو : في الحديقة خمس
عشرة عصفورة وبلبل ، أو خمسة عشر بلبلًا وعصفورة . وهذا بشرط ألا
يفصل بين العدد والتمييز فاصل - هو : كلمة : « بين » . فإن فصل بينهما
روعي المؤنث : نحو الحديقة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة .

* * *

الثالث : تذكير العقود^(٤) : (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ -

- ٩٠) .

لغة العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها
علامة تأنيث ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ يلزمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم ؛

= إنون أو كسرهما . وعند إثبات آيائه ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون آيائه
بعدها مخدوفة لتخفيف ، مفتوحة بفتحة ظاهرة ، أو مقدرة .

أما « ثمان » المقردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٥٣٧ . مع الأعداد المفردة .

(١) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها بمجمل مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى ،
وقد سجلنا آيائه في ص ٣٥١ و ٥٣٢ .

(٢) أى : سواء أكان متقدماً أم متأخراً ، مفصلاً بكلمة : « بين » أم غير مفصول . . .
وهذا الحكم مخالف لنظيره في الأعداد المفردة ، وقد تقدم في ص ٥٣٨ .

(٣) لكن ظاهر هذا الحكم يدل على أن المذكر غير العاقل يراه أيضاً ولو كان المؤنث عاقلاً .
وهنا يقول الصبان - استدراكاً على الأشموني في حكم العدد المميز بشيئين في التركيب ما نصه : « (إن القياس
يقضي تغليب العاقل ؛ فنقول : أربع عشرة جملاً وآمة ؛ لأن وصف الأنثوة مع العقل أرفع من وصف
الذكورة مع عدم العقل - أفاده السامني -) » ١٠٠ . ولعل الأخذ بهذا الرأي هو الأنسب .

(٤) سبق - في ص ٥٢٢ - أنها تعد من أسماء المجموع وليست جسوماً حقيقية ، بالرغم من إلحاقها
بجمع المذكر السالم في إعرابه .

سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثاً ، ومن الأمثلة : أقبل وفد السيّاح ، فيه ثلاثون رجلاً وعشرون امرأة ، وسيقضي الوفد أربعين يوماً أو خمسين في الصعيد ، حيث ينعم بدفء الشتاء ، ويتمتع بروائع الآثار . . .

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق في إعرابه بجمع المذكر السالم - فدلّوها (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لا بد أن يكون مفرداً : مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة .

* * *

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها :

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة :

١ - أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود .

٢ - أن يكون صيغة المعطوف عليه - - وهو النسيب - مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصلية - وملحقاتها - ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما ، أو ملحق بهما .

٣ - أن تكون أداة العطف هي : « الواو » دون غيرها إذا كان المراد مطلق الجمع^(١) . وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم^(٢) .

فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف - أى : العطف - مذكر دائماً ، لأن صيغته تعرب بإعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علاماته ؛ فلا يصح مجيء علامة تأنيث معها ، منعاً للتعارض والتناقض - كما سلف - .

وأما المعطوف عليه (أى : النسيب) فإن كانت صيغته هي لفظ : « واحد » أو « اثنين » ، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هي لفظ : « ثلاثة أو تسعة » أو عدد بينهما ، أو ملحق بهما - وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً ، وتُذكر حين يكون مؤنثاً . فبحكم المعطوف عليه هنا (من ناحية تذكيره وتأنيثه) كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة . ، ومن الأمثلة : في المتجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة ، وفي المصنع اثنان

(١) أى : « إذا أُريد وقوعها دفعة واحدة ، وإلا فلا مانع من أن تقول : قبضت منه ثلاثة فخرين ، أو ثمّ عشرين ، إذا قصد الترتيب مع القور ، أو التراخي ... - دمايين » اهـ صبان

وخمسون عاملاً وثنان وثلاثون عاملة وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة^(١)...، ومنها قوله عليه السلام : « من فرّج عن مؤمن مهموم، أو أعان مظلوماً غفر الله له ثلاثا وثلاثين مغفرة » .

وإن كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث، وجب مراعاة المذكر العاقل مطلقاً^(٢)، نحو: عندنا خمسة وعشرون طبيباً وطبيبة، أو: عندنا خمسة وعشرون طبيبة وطبيباً. ومثل: نقلت السيارة خمسة وعشرين حقبة ورجلاً...، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روى السابق منهما بشرط ألا يفصل فاصل بين العدد والتمييز، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين كتاباً ومجلة، أو: ثلاثاً وعشرين مجلة وكتاباً؛ فإن فصل بينهما فاصل - هو كلمة: بين -^(٣) روى المؤنث؛ نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين بين كتاب ومجلة؛ ومما سبق يتبين أن العدد المعطوف والمركب مماثلان في هذا الحكم^(٤).

الخامس: تأنيث الأعداد المفردة، ذات التمييزين:

إذا كان العدد مضافاً إلى تمييزين روى السابق منهما معتلماً؛ أي: سواء أكان المضاف إليه عاقلاً أم غير عاقل: مذكراً أم غير مذكر؛ نحو: حضر أربعة رجال وفتيات، وانصرف خمس طالبات وطابة. ومثل: في الحجرة سبعة مقاعد ورجال^(٥)... .

(١) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره. وقد عرضتها في ص ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٢) أي سواء أكان الدقل هو المتقدم أم المتأخر، مفصلاً بكلمة: « بين » أم غير مفصول

(٣ و ٤) نص على هذا: الصبان

(٤) راجع الصبان في هذا الموضع عند الكلام على التنبيه الثالث من شبهات الأشموني عقب الكلام على العدد المركب. وقد سبق - في ص ٥٤٨ - الحكم الخاص المركب من هذه الجهة.

زيادة وتفصيل :

(١) مؤنث « واحد » و « أحد » الذي بمعناه : وكذا « الحادى » ، هو : « واحدة » ، وإحدى ، وحادية . فثلاث للمذكر ، وثلاث للمؤنث . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة . « فالواحد » : يدخل في قسم الأعداد المفردة كما يدخل في قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل في غيرهما — غالباً . و « الأحد » : يركَّب مع العشرة ، فيصير : أحدَ عشرَ ، ويقنصر على هذا الاستعمال العدديّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون — في الفصحح — معطوفاً عليه في الأعداد المعطوفة ؛ فلا يقال : جاء أحد^(١) ، ولا سافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضاً معطوفاً عليه في الأعداد المعطوفة ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون . ولا تركَّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه

والحادى ، والحادية — يكونان مركبين مع العشرة ، أو معطوفاً عليهما في الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحادية عشرة — أو الحادية والعشرون ، وكذا اليوم الحادى عشرَ ، والحادى والعشرون . ولا يكونان في غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون — في الأكثر — مركبة مع العشرة^(٢) ، أو معطوفاً عليها في الأعداد المعطوفة ، نحو : في البيت إحدى عشرة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة . (ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها) ،

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : « حادٍو » ،

(١) بمعنى : واحد .

(٢) إذا ركبت مع العشرة كانت الكلمتان مبنيين على فتح الجزأين ، وهذا الفتح مقدّر على آخر « إحدى » ؛ — طبقاً للبيان الذى فى رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠ ورقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ . —

و «حادية» ، ثم قلبت الواو باء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادى ، وحادية » ، (على وزن « عاليه وعالفة » . وكلاهما منقوص ، والأول . تحذف ياءه عند التنوين ، دون الثانى .

أما العدد : « اثنان » فمؤنثه : اثنتان ، أو ثنيتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفاً عليهما .

وقد سبق^(١) أن لفظ « واحد » و « اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة — وهو الاستحقاق^(٢) — فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما ، لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التى تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجرى لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاة ، واثنان رجلين ، وثنتان فتاتين ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان .

فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعانى التى نجلبها للإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان ، واثنان المقعد عاجزان .. إذن الغرض من الإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهاها هو المبالغة ، أو التخصيص ، أو شيء آخر مناسب ، غير إزالة الإبهام .

• • •

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو : ١ — أن « الواحد » و « الاثنين » يذكran ويؤنثان تبعاً لمدلولهما ، لا فرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة . وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقاً ؛ فالأولى مؤنثة^(٣) دائماً ، والأخرى مذكرة دائماً .

(١) فى ص ٥٢٥ و ٥٣١ .

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف — كما سبق فى ص ٥٢٧ و ٥٣٣ .

(٣) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم ونحست بملانيه .

٢- وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما - وما ألحق بهما - تخالف المعدود دائماً . سواء أكانت من قسم المفرد ، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .

٣- وأن « عشرة » المفردة تخالف ، معدودها دائماً ؛ فهي كـثلاثه وتسعة وما بينهما . أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها نذكيراً وتأنيساً . .

* * *

(ح) بمناسبة الكلام على تذكير العدد وتأنيسه يعرض النحاة للمذكروالمؤنث من أسماء الشهور العربية ، ويقررون : أن جميع أسمائها مذكرة ، إلا جمادى^(١) .

أما ذكر كلمة : « شهر » أو عدم ذكرها قبل تلك الأسماء فقد سبق تفصيله في باب : « الظرف » (ج ٢ م ٧٨) عند الكلام على : أحكام الظرف . ومنه يعلم أن الصحيح جواز تقديم كلمة : « شهر » على كل أسماء الشهور ؛ فيقال : شهر رمضان . . . شهر شوال . . . شهر صفر . . . وهكذا باقى الشهور ؛ مع إعرابها لإعراب المتضايفين غالباً .

المسألة ١٦٦ :

صياغة العدد على وزن : « فاعل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي : متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل من الثلاثي »^(١) . وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين »^(٢) ، أو : « عشرة » ، أو أحد الأعداد التي بينهما — برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر^(٣) — لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الخامد الذي سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان — ثالث — رابع — خامس — سادس — سابع — ثامن — تاسع — عاشر .

وقد تجيء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة — كلمة : « عشرة » أو غيرها من الأعداد ؛ فستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال مثلاً : « سَمَرَ — رابعَ عشرَ — خامسَ عشرَ ... وهكذا إلى نهاية الأعداد المَرَّجِه ؛ كما يقال : ثالث ثلاثة — رابع خمسة — سادس سبعة ... »

وقد يجيء بعد الصيغة المشتقة كلمة معطوفة بالواو ، تدل على عيِّد من العقود

(١) سبق الكلام عليه تفصيلاً في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) أما أول الأعداد — هو واحد — فموضوع من أول أمره على وزن : « فاعل » مباشرة ؛ فليس بوصف . وقيل : إنه اسم فاعل من (وَحَدَّ ، يَحْدِدُ ، وَحْدًا) ؛ أي : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي : العدد المنفرد .

وهذا الرأي أنسب ؛ لتكون كلمة « واحد » سايرة نظائرها ، وتكون القاعدة معقدة .

(٣) الأصل للعام في الاشتقاق أن يكون — على الرأي الأرجح — من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعي يراعى فيه الاختصار على المسجع . ولم يكن قياسياً لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية . ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد . ما هذا المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير (ص ٥٥٧) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر — ومثله اثنان وثلاثان — كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ .

وقد أباح المصحح القوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة — كما أوضحنا هذا تفصيلاً في موضعه عند الكلام على : « الاشتقاق » ، ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ — .

العديدية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون - السادس والثلاثون - السابع والأربعون - الثامنة والستون - التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلي البيان :

(١) اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العقد : « عشرة » . ولا غيره من العقود :

١ - قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » أو عقد آخر : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد الانصاف بمعنى العدد الذي كان أصلاً للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع . أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة وهي : كونه ثانياً : أو : ثالثاً ، أو رابعاً : أو خامساً . . . دون زيادة على هذا المعنى الدال على مرتبة صاحبه بين الأفراد الأخرى . أي على ترتيبه الحسابي بالنسبة لغيره . : فيكون الغرض : المرتبة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة . . . (كالباب الثاني - الفصل الثالث - القسم الرابع . . .) ويقال في الموثنة : هذه ثانية ، أو ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف ، المحصور في الدلالة على الترتيب . وحكم صيغة : « فاعل » في الأمثلة السالفة وأشباهاها هو الإعراب بالحركات^(١) على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة في التذكير والتأنيث لدلها^(٢) . .

٢ - وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضافاً إلى العدد الأصلي الذي اشتق منه . للدلالة على أن : « فاعلاً » هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد ،

(١) وتكون الحركات ظاهرة إلا كلمة : « ثان » فتعرب إعراب المنقوص .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ . . . إِلَى عَشْرَةٍ : « كفاعلي » مِنْ فَعْلًا - ١٣

أي : صوغ وزناً على مثال : « فاعيل » كما تصوغه من الفعل الثلاثي : « فَعَلَ » على أن تكون للصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوقه » إلى : « عشرة » ، (أي : صوغ كفاعل . . . والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال :

وَاخْتِيَمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ . وَمَنْ ذَكَرْتَ فَادْكُرْ « فاعلاً » بغير تاء - ١٤

يريد : أنه « فاعلاً » بزيادة تاء التأنيث في آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

من غير دلالة على مرتبة ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامس خمسة نهضوا بيلدهم . تريد : أنه بعض جماعة منحصرة في خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها ، من غير أن تستعرض لبيان ترتيبه فيها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم وهيجرته : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ^(١) . . .) : وقوله (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة . . .) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالتها فيما سبق أنها هنا تدل على الانصاف بمعنى الجزئية من عددها ، أى : الدلالة على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور . ولا تدل مع هذا على مرتبة . (ترتيب) أمّا الأولى فتدل على الأمرين : الانصاف بمعناه . وعلى الترتيب .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات ^(٢) على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها لدلالتها في التذكير . والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه : فتكون هي المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه . (أى من إضافة الجزء إلى كله ؛ مثل يدُ على : وعين محمود) .

وتمتاز صيغة « ثانٍ وثانية » — دون غيرها لدى فريق من النحاة ^(٣) — بشيء آخر عند استخدامها في الغرض السالف ؛ هو : إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولاً به منصوباً ، فوق صحة إعرابه مضافاً إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلانُ ثاني اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي ، وأن يقال : هل كان فلانُ ثانيًا اثنين . . . ؟ على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولاً به .

ويرى فريق آخر من النحاة أن هذا الحكم ليس مقصوراً على صيغة « ثانٍ وثانية » ، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد ، وهذا الرأي حسن لتكون صياغة « فاعل » (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسية مطردة .

(١) الاثنان هما : الرسول عليه السلام ، ورفيقه في هجرته أبو بكر رضى الله عنه .

(٢) انظر رقم ١ « من هامش الصفحة السابقة .

(٣) محتجاً بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقة منه ، مثل قولهم : تَنَيْتَ للرجل ، أى : كنت الخافى له . وهذا يحمل صياغتهما مطردة ، ويحمل الصيغة خاضعة لكل أحكام اسم الفاعل القياسى .

وإذا نَصَبَتِ المفعول به وجب أن تكون معتملة على نني أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفية بقية شروط أعماله التي عرفناها في باب^(١)هـ .

٣- وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة^(٢) من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل^(٣) ، نحو : عَمَانٌ ثَالِثُ اثْنَيْنِ من الخلفاء الراشدين . وعلى رَابعٍ ثَلَاثَةٍ منهم . أَيْ : عَمَانٌ هو الذي جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، فصير الاثنين باضمائهما إليهم ثلاثة . وعلى هو الذي جعل الثلاثة بنفسه أربعة ؛ فصير الثلاثة باضمائهما إليهم أربعة . وما يوضح هذا قوله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ^(٤) ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ^(٥)) ، ولا خمسة إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٦)) ، أَيْ : هو الذي يُصَيِّرُ الثلاثة -

(١) ١٠٢٣٤ . وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإن تَرَدَّدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تَضْيِيفٌ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ
أَيْ : إن أردت « بفاعل » المذكور الدلالة على أنه بعض مما بني منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أَيْ : كما تضيف بعضاً إلى كل . (بين : واضح) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي ، هو العدد الذي قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ مثل ستة ؛ بالنسبة لسيعة ؛ لأنها قبل السيعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أَيْ : رقياً واحداً ، وكالخمسة بالنسبة للسته . والثمانية بالنسبة للثمعة وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تسابع سيعة

(٣) سبقت إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى ، ففى اللغة ؛ تَلَكَّثْتُ القوم تَلَكَّثًا صَيَّرْتُهُمْ بِسَبْئٍ ثَلَاثَةٍ - وَرَبَّيْتُ القوم صَيَّرْتُهُمْ بِانضَائِهِمْ إِلَيْهِمْ أَرْبَعَةً ، وكذلك عَمَّسْتُهُمْ عَمَّسًا وَصَدَّسْتُهُمْ صَدْسًا ، وَسَبَّيْتُهِمْ سَبْيًا ، وَتَسَنَّنْتُهُمْ تَسَنَّنًا وَتَسَمَّيْتُهِمْ تَسْمًا . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن ؛ ضَرَبَ ضَرْبًا ، أما المضارع فمثل وزن ؛ « يَضْرِبُ » إلا ما كان مخفياً بحرف الحلق ؛ « اللعين » ففخارعه مقفوسها ، أَيْ : على وزن ؛ « يفعل » . وهو : أَرْبَعُهُمْ - أَسْبَعُهُمْ - أَسَمَّهُمْ

ويناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جازياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ، ومثله ؛ اثنان واثنان .

(٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير المائد إلى ثلاثة ؛ فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكان الأصل : رابع ثلاثة .

(٦) أَيْ : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه

بانضمامه إليهم - أربعة ، ولا يصبرهم خمسة أو غيرها ، ويصير الخمسة بانضمامه إليهم ستة ، لا سبعة ولا غيرها . فهو يجعل العدد الأقل مساوياً للعدد الذي فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيِّرُ الثلاثة أربعة ، والأربعة خمسة ، والخمسة ستة ... كما ذكرنا^(١) . . . وهكذا^(٢) .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات^(٣) على حسب موقعها من الكلام . مع مطابقتها في تذكيرها وتأنيتها لمذللها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذي بعدها - وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأصلي الذي اشتُقَّتْ منه : كما في الأمثلة السالفة . ويجوز شيء آخر ، هو : علم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذي بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولاً به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغة معتمدة على شيء مما يعتمد عليه حين إعماله ، كالنفي ، والاستفهام ، وغيرهما) : فنقول : أعْيَانُ ثَلَاثِ اثْنَيْنِ ، وعلى رَابِعٍ ثَلَاثَةٌ ؟ بنصب : اثْنَيْنِ ، وثَلَاثَةٌ ، على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قيلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه في مثل : : ثاني واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع - في الرأي الأحسن - من قبول هذا التركيب .

ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعي في اختياره مناسبته للسياق .

• • •

(ب) اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة « عشرة » ، ظاهرة أو ملحوظة :
١ - إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليلة الرابعة عشرة

(١) راجع بيان هذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ . مثل ما فوق ، فَعُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ اخْتِكَمَا - ١٦

يريد : إذ أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم : « جاعل » . ويقصد « بجاعل » اسم الفاعل من الفعل : « جعل » الذي يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب به المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

(٣) مع ملاحظة ما تختص به كلمة : « ثان » وهو أنها كالمقصود .

منه ، واقتصرنا في كل خالة على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر .
 فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذي بمعناها وزيادة
 كلمة : « عشرة » بعدها — هو إفادة الانصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛
 للدلالة على المرتبة (الترتيب) فليس المراد إفادة الانصاف المطلق بمعنى الصيغة ،
 وإنما المراد أنه واحد أو رابع . . . أو . . . موصوف بهذه الصفة ، (وهي : كونه
 واحداً . . . ورابعاً . .) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ،
 ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع مزيد
 عليها ، أو غيره مما يوضح ترتيبه . . . ومثل هذا يقال في : ثاني عشر ، وثالث
 عشر ، وخامس عشر ، وناسع عشر ، وما بينهما . . .

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معاً
 (وهما : فاعل ، وعشرة) في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة
 الجملة ، مع مطابقة الجزأين معاً ، لدلوهما تذكيراً وتأنيثاً . ومن الأمثلة : هذا هو
 الكتاب السابع عشر ، وهذه هي المذكرة السابعة عشرة — إن الكتاب السابع عشر
 نفيس ، وإن المذكرة السابعة عشرة نفيسة — سأحرص على الكتاب السابع عشر ،
 وعلى المذكرة السابعة عشرة . فكل من السابع عشر ، والسابعة عشرة ، مبني
 على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة ،
 وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً لدلوله .

٢ — وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة
 على أنه فرد من العدد الأصلي الذي صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة
 منحصرة في العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد .

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصور متعددة ،
 منها : هذا خامس عشر خمسة عشر ، فنجيء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة
 « عشر » مبنيين معاً على الفتح ، ونجيء بعدهما بالعدد الأصلي (وهو خمسة) الذي
 اشتقت منه الصيغة ، وبعده كلمة : « عشرة » أيضاً . والجزءان الأخيران مبنيان على
 الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبني على فتح الجزأين .
 فأما المركب الأول منهما فبني على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ،

على حسب حاجة الجملة . ثم هو - مع بنائه على فتح الجزأين - مضاف ،
والركب الثاني كله (ماعدا : اثنتي عشر ، واثنستى عشرة)^(١) هو : المضاف إليه ،
مبنى على فتح الجزأين في محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير
والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقة لا توجد إلا في صدر المركب الأول .
وتطابقها في الحالتين كلمة : « عشر » التي هي عجز المركب الأول .

أما صدر المركب الثاني فيجرب عليه في التذكير والتأنيث ما يجرب على الأعداد
المفردة ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود في التذكير والتأنيث . ومثل
هذا يقال في حادى عشر - أحد عشر - وثاني عشر - اثني عشر^(٢) ، وثالث عشر -
ثلاثة عشر . . . إلى تاسع عشر - تسعة عشر .

ومن أمثلة الصور المتعددة التي أشرنا إليها : (هذا خامس . . . خمسة
عشر) بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛
استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني الذي صدره العدد الأصلي الذي اشتقت منه
الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » . فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل
وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ،
ويليه الثاني كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث
كلمات . . .

فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا
يصح بناؤه ؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . والصيغة هنا - وهي : فاعل -
مطابقة في التذكير والتأنيث لمدلولها . وهي أيضاً مضاف ، والتركيب الثاني -
كاملاً - مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين في محل جر . . .^(٣)

(١) فإن صدرها وحده هو المضاف إليه . وليس بمبنى ، بل يعرب إعراب المثنى . . . أما عجزها ،
فيقال في إعرابه إنه بدل النون التي تكون في المثنى الذي ليس بعدد (انظر ص ٥٢١) .
(٢) تقدم في رقم ١ ما يرشد إلى إعراب اثنتى عشر ، واثنستى عشرة .
(٣) وفي هذه الصورة والتي قبلها يقول ابن مالك :

وإن أردتَ مثلَ ثانيِ اثنينِ مُركَّباً فجئْ بتركيبتينِ - ١٧
وهذا خاص بالصورة الأولى . أما التي تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضاً : هذا خامس . . . - . . . عشر ، بذكر صيغة « فاعل » وحدها ، دون كلمة : « عشرة » التي تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلي الذي يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثاني حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء .

وصيغة « فاعل » هنا مطابقة لمثلها تأنيثاً وتذكيراً . والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهي - في الوقت نفسه - مضاف والجزء الباقي من المركب الثاني (أى : العِقد « عشر ») . مضاف إليه مجرور . ومن الناحية من يميز في هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل - كما سبق ؛ لزوال تركيبه - مع اعتباره مضافاً . واعتبار كلمة : « عشرة » هي المضاف إليه مع بنائها على الفتح في محل جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف ، واعتباره كالموجود ^(١) وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٣ - وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، وهذه خامسة عشرة أربع عشرة . . . فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

= أو فاعلاً بحالتيه أضيف إلى مُركَّب . بنما تنوَّى يَف - ١٨
(يَف ، وأصلها : يَن - مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر : أضيف) .

التقدير : أضيف فاعلاً بحالتيه - وهما : حاة التذكير والتأنيث - إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه (١) وفي هذه الصورة الأخيرة بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه . . . - ١٩

المراد بنحو : « حادى عشر » ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذي يريد هو ما أوضحناه من حذف العِقد من التركيب الأول ، مع حذف التثنية من التركيب الثاني ، فينتهي الأمر ببقاء جزأين . وفي إعرابهما الوجهان اللذان شرحتهما . والثاني منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بمحكم آخر .

على حسب حاجة الجملة ، وهو في حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثانى مبنى على الفتح دائماً فى محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » فى هذا الأسلوب هى اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجزئه على أنه مضاف إليه — على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولاً به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لا بد أن يكون متوناً أو مبدوءاً بأل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذ العدد المركب لا يتون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله « أل » مع إضافته .

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير فى كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا ؛ إلا أن سيويه وبعض النحاة يجيزونها ، ويرون فى إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ « فاعل » ، فى الأعداد المركبة هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة ، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطاً معيباً .

• • •

(ح) اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها العقد : « عشرون » ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة فى واحد وتسعة وما بينهما ، ويبدأ مكر بعد الصيغة «العقد» معطوفاً عليها بالواو خاصة ^(١) ؛ نحو : الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون . . . والرابع والخمسون ، والرابعة والخمسون . . . وهكذا ^(٢) . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى :

(١) انظر البيان الخاص بهذا ، والتقييد المفيد ، فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) والاشتقاق فى هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنى ليس

بمصدر . ما عدا اثنين كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ .

السَّيْف) . وتأخير المعطوف : وهو : « العِقْد » . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها^(١) . والمعطوف عليه يطابق مدلوله في تكثيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات^(٢) على حسب حاجة الجملة : والمعطوف يتبعه في إعرابه ، فيكون مثله مرفوعاً ، أو منصوباً . أو مجروراً . ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف^(٣)

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو^(١) ، فن الخطأ أيضاً حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين : أو ثانى عشرين . أو ثالث أربعين . . .
أما الغرض المعنوي من هذه الصياغة فهو الغرض من صباغتها من الأعداد المفردة التي تليها كلمة : « عشرة » . ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

(١ و ٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ حيث التفصيل المفيد .

(٢) مع إعراب كلمة : « ثانٍ » إعراب المنقوص .

(٣) وفي هذه الصورة يقول ابن مالك في آخر بيت سبق في ص ٥٦١ لمناسبة أخرى ، والبيت هو :

(وشاع الاستغناء بحادى عشراً ونحوه) وقبل عشرين اذْكُرْ : - ١٩
التي معناها هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر . . . وبعدها بيت يتم المراد ، ونصه :

وبابه الفاعِل من لفظ العدِّ بحالتيه قبل واوٍ يُعْتَمَدُ - ٢٠
(واوٍ يعتمد : أى : حرف واوٍ يعتمد في المطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه - وهو يأتى المقود التي يمد - صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو المطف ، ويلجأ المقعد المعطوف .

التاريخ^(١) بالليالي والأيام

التاريخ : تقييد الحوادث والأمور الجارية ، بزمان معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، وتلتصق إليه ؛ سواء كانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت في زمن آخر .

وهو ضروري لضبط شئون الفرد ؛ وتنظيم حياته الخاصة والعامة ؛ وضروري كذلك لضبط شئون الجماعات (دُولاً وأممًا) وما يكون بينها من معاملات ؛ ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتاريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التي ينبغي الاهتمام إلى زمنها ، ونتائجها . ولكل فرد طريقته التي يختارها لنفسه خاصة ، ويراهم أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيّاً تؤرج به شئونها العامة . ويرجع إليه أفرادها في شئونهم المشتركة بينهم ؛ ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره في شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام - مآث الهجرة مبدأ زمنيّاً لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسما هذا المبدأ : « التاريخ الهجري »^(٢) وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ مما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة ؛ وأرخوه بالليالي لسبقها في

(١) يقال : التاريخ - بالهزة - والتاريخ بفتحها ، كما يقال أيضاً : التورخ ، وهذا مصدر الفعل : « ورخ » ، تورخاً ، أما الأولان فصدران لأرّخ . ويرثونه صاحب المعجم (ج ٢ ص ١٥٢) بأنه : « (عدد الأيام والليال بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقي) » .

(٢) يقول الصبان في آخر باب العدد ، ما نصه : (كانت العرب تورخ بالتعصب ، وبالعامل (أي : الولي الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد المصم ؛ فذكر له أمر التاريخ - وكان شائماً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (في بدئه) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم : من وفاة الرسول . ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأي شهر يبدءون ؟ فقال بعضهم : رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذي الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . وأثنى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يسط ذلك السيوطي ، في كتابه « الشارح » في علم التاريخ (ج ١ ص ١٠٠) .

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمدة عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذي وقع في أول الشهر الهجري - ككتابة رسالة - مثلاً - قال : كُتِبَتْ لأول ليلة منه ، (أى ؛ في أول ليلة) أو لغُرَّتِه ، أو مُسْتَهْلَكِه . فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كُتِبَتْ لليلة خلت ، ثم لليلة بين خلتا ، ثم لثلاث خلتون ... إلى أن تنتهي عشر ليالٍ ثم يقول : لإحدى عشرة خلت ، أو لاثنتي عشرة ... إلى أن تجيء ليلة النصف فيقول : كُتِبَتْ للنصف منه ، أو لمنتصفه ، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : بخمس عشرة خلت ، أو بـسِتِّين ، (أى : عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء . ثم لأربع عشرة بقيت ، إلى أول العشرين فيقول : لعشر بقيت ، أو لثمان بقيت ... وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : لليلة بقيت ، أو لسرَّارِه ، أو سرَّره . فإن مضت وبقى نهار اليوم الأخير فإنه يقول : كُتِبَ لآخر يوم منه ، أو لسلَّخِه أو انسلاخه . وقد يستعمل السَّلَخُ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضاً . وإذا قال : لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً ؛ أى : ثلاثين يوماً ، وليس من الشهور التي تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعداد ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل . ولكن اتباع الوضع الذي سردناه أفضل ^(١) .

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسجوع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان المعداد دالاً على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خلتون ، أو أربع خلتون . وهكذا إلى عشر خلتون . أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه : خلت . وكل ما سبق فعل سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون . على أن تفصيل نون النسوة على الوجه المتألف في الأساليب العديدة هو الذي يسائر مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة ، كما أن مجيء تاء التأنيث فيها زاد على العشر هو الذي يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة ؛ فالمعروف لغة أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث الذي لا يعقل ؛ فهو : رأيت أذناً امتددة في الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت . كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب في جمع التكسير للدال على الكثرة للمؤنث غير المائل ؛ فهو : قوالم أباد غمرت أبناءه ، وهذا أفضل من غمرت . فانطبق حكم كل جمع لتكسير على العدد الذي يدل دلالة على القلة أو الكثرة ؛ فالمعتمد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون للنسوة . وهي - فوق ذلك - ملائمة لتجزئه التي يكون في الأغلب جمعاً . والممدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء للتأنيث في هذا -

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق^(١) بيانه من بعض الاستعمالات التي تتصل
بما نحن فيه . والتي يؤثر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير ، ويُغفلون فيها
المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا^(٢) . . .

* * *

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وأيضاً في (ج ١ ص ٤٣٨ م ٣٢ وله موجز في ج ٣ م ٩٣
ص ١٢ و ١٤ - باب الإضافة) .

* * *

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة :

المراد من العقود هنا (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ،
وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتها) ، فكيف نقرأ الأعداد الحسائية التالية
قراءة عربية صحيحة ؟ وهي ٢٣ - ٣٤ - ٤٥ - ٥٦ و . . . و . . . وغيرها
من باقي الأعداد المعطوفة المحصورة بين عقدين مما سلف ؟ وكيف نقرأ : (١٠٤ -
١٢٠ - ٢٣٧ و . . .) - وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين مائة ، ومائة
أخرى تليها ؟

وكيف نقرأ : (١٠٠٦ - ١٠٢٠ - ٢٠٣٥ و . . .) - وغيرها من الأعداد
المعطوفة المحصورة بين ألف وألف آخر يليه ؟

= الموضع (راجع الصبان في هذا الموضع) . ومثل هذا في كتاب : «الطبقات السنية ..» - لتقي الدين
الحميضي الدارمي ، ص ٢٠ - وفي هذه الصفحة أيضاً ما نصه : (قال الخريزي في درة النواص :
العرب تختار أن تجعل النون للقليل ، ولتاء الكثير ؛ فيقولون : لأربع غلّون ، ولأربع عشرة ليلة خلت .
قال ولم اختيار آخر : هو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف (أي : ها) وضمير الجمع
القليل : الهاء والنون المشددة (أي : هُنَّ) كما نصّ السريّ به ؛ قال الله تعالى : «إن عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ
اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» ، منها : أربعة حُرُمٌ . ذلك الدين القيم ،
غلا تظلموا فيه من أنفسكم » . . . فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ، لقلّتهن ، وضمير شهور السنة
الهاء والألف ، لكثرتها) . ٥١ . (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصالاً وثيقاً ، ويزيله وضوحاً ،
وتوفية - عند الكلام على مرجع الضمير - في ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ؛ وفي ص ٢٣٨ -
وله إشارة عابرة تأتي في ص ٦٢٧ ورقم ٤ من هامشها .

(١ و ١) - راجع ص ٤٧ . أما التفصيل ففي ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المنفى» . . .

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءة الأرقام من اليمين إلى اليسار ،
والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون — أربعة وثلاثون ، كما يقال عشرون
وثلاث — ثلاثون وأربعة) . . وكذلك يقال : أربعة ومائة — عشرون ومائة ، كما
يقال مائة وأربعة — مائة وعشرون) وكذلك : (ستة وألف — عشرون وألف .
أو ألف وستة — وألف وعشرون) . . وهكذا بقية الأعداد في كل ما سبق ونظائره
الأخرى . مع مراعاة الأحكام التي عرفناها في تذكر العدد وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ؛
وفي نوع تمييزه ، وبسط هذا التمييز ؛ وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل
ما تقدم من الضوابط والأحكام العامة والخاصة التي لا بد من تطبيقها على العدد
والمعدود .

ملاحظة : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبة (وهي ١١
و ١٩ وما بينهما) بشرط ظهور « واو العطف » متوسطة بين العددين ، واستعمال
كلمة « واحد » بدلا من « أحد » . ولا بد هنا من مراعاة الأحكام العامة والخاصة
بالعدد والمعدود التي أشرنا لها فيما سبق .

المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد (١)

(كَمْ - كَأَيَّ - كَذَا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كَيْتَ ، وَذَيْتَ ...)

الأول : « كَسَم » . وهى نوعان : « كَسَم الاستفهامية »^(٢) ، و « كَسَم الخبرية »^(٣) .

(١) كَمْ الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع كلمة : « كَسَم » وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم امرأة ، أم معدن أم قلم ... ؟) ولا يدرك أيضاً كميته (أى : لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة ، ومقدارها الحسابي) أكتاب واحد ، أم كتابان ، أم أكثر ؟ دينار ، أم ديناران أم دنانير ؟ أرجل ، أم رجلان ، أم رجال ؟ أهى امرأة أم امرأتان ، أم أكثر ؟ أمعدن أم اثنان ، أم أكثر ؟ أقلم أم قلمان ، أم أكثر ؟ ... فكل كلمة « كَسَم » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين ؛ فاحية جنسه ، وكميته .

لكنه إذا سمع : (كَمْ كتاباً قرأت ؟ - أو : كَمْ ديناراً أنفقت ؟ - أو : كَمْ رجلاً صافحت ؟ أثلاثة أم أربعة ؟) - (كَمْ قلماً اشتريت ؟ أقامحين أم ثلاثة) ؟ ... -

(١) أصل الكناية : التورية عن الشيء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت : « كنايات » ؛ لأن كل واحدة منها يكفى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكأن كلمة : محمد ، أو : على ، أو : صالح ... هى الدالة ، ومدلولها هو الذات المهمة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما ستعرف - فليس معنا ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة ...

(٢) هى أداة استفهام - كما سبق - . ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطبلى الذى سبق توضيحه فى ج ١ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ - ٢٧٧ .

(٣) وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطبلى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ٢ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتل الصدق والكذب - كما سيجى فى ص ٥٧٦ - وفى هذا نوع من التعاضى فى رأى بعض النحاة ، دون بعض ، طبقاً للبيان الذى سرده « الصبان » عند كلامه على الفرق بين نوعي : « كَمْ » .

إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها في الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقة المعداد (المستول عنه) ومقداره الحسابي ؛ بسبب الاسم الذي جاء بعد : «كَمْ» - ويسميه النحاة : تمييزاً - وبسبب ما وكيه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم :

«كم الاستفهامية» أداة استفهام مبهمة عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المعداد ، وهي «ناحية الجنس» ، وقد يكتفى ما يزول الإبهام عن الناحية الأخرى ، وهي ناحية «المقدار العددي» . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

١ - أنها اسم استفهام له الصدارة في جملته دائماً ، إلا إن كان مجزوراً بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضي ، أو لم يمض . . .

٢ - أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب^(١) ، نحو : كم نوتياً في هذه الباخرة ؟ - وكم بحاراً

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها المحل ضابطاً حسناً ينطبق عليها وعلى الخيرية ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ - كم ميلاً مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهي مفعول مطلق ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ . وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهي مفعول به ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت السائل المحتاج ؟ . وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهي مبنية على السكون في محل جر ؛ نحو : في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ . وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالباً - مبنية على السكون في محل رفع . نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم صاحب قد جلّ عن قدر صاحب فآلَقني له الأسباب ؛ فارتفعاً معا

وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيها قبله مثل : «كان وظن» (دون - «إن») نحو : كم كان مالك ؟ . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

وما يوضح محلها الإعرابي ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز محل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي ، ونجرب عليها حكمه ؛ فمثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : =

فنبأ رأيت بها ؟ وإلى كم رُبَّانٍ تحتاج إدارتها ؟

٣ - لفظها مفرد مذكر دائماً . ولكن مدلولها الذي يتصدّق عليه معناها قد يكون غير ذلك . ومن هنا يجوز عودة الضمير عليها إما مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً للمعنى المراد منها ؛ فنقول في السؤال عن المفرد المذكر ، كم أخاً جاءك ؟ - وعن مثناه : كم جاءك ، أو : كم جاءك ؟ - وعن جمعة : كم جاءك ؟ أو : كم جاءوك ؟ .

ونقول في السؤال عن المفردة : كم طالبة نجح ؟ أو : كم طالبة نجحت ؟ - وعن مثناها : كم نجح ؟ أو : كم نجحت ؟ - وعن جمعها : كم نجح ؟ أو : كم نجحن ؟ ... ، بمراعاة لفظ : « كم » أو معناها في كل ما سبق ^(١) .

٤ - لا بدّ لها من تمييز ^(٢) بعدها . والغالب أن يكون مفرداً ^(٣) منصوباً بها ؛ فهي العاملة فيه ؛ نحو : كم طالباً يتعلمون في جامعاتنا ؟ وكم بلداً عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟

ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بـ « من » - ظاهرة ، أو مقدرة - بشرط أن تكون « كم » في الحالتين مجرورة بحرف جرّ ظاهر ^(٤) ؛ نحو : بكم طبيب نعالج المرضى في الريف ؟ وإلى كم مهندس يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعي يعتمد في زراعته ؟ ويصح : كم من طبيب كم من مهندس كم من خبير

فإن وجدت « من » الجارة ظاهرة ، فهي ومجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » وإن لم توجد « من » ظاهرة فهي مقدرة بـ « تمييز » ، أو ليست مقدرة ، و « كم » .

٥ - بها ستة : « سِت » ، « ثَمَان » ، « عَشْر » ، « عِشْرُونَ » ، « مِائَت » ، « أَلْف » . وإذا نعرها ظرف زمان . وإذا نعرها ظرف زمان . مبنية - على السكون في محل نصب . وفي مثل : كم ميلاً مشيت فتخيل أن الأصل : ميلاً مشيت ، أو : مشيت ميلاً . فكلمة : « ميلاً » ، ظرف مكان . وإذا نعرها ظرف مكان مبنى على السكون في محل نصب وهكذا .

(١) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ ~ .

وقد سبق لهذا بيان تام في ج ١ ص ١٩ من ٢٤٠ في موضوع : « التطابق بين الضمير ، ومرجعه » - ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة . (٢) انظر رقم ٥ من هاشم الصفحة الآتية وفيه ما يتعلق بالمطابقة هنا . (٣) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً ، وأغلب النحاة يردوا أو يؤثروا ، ويرفضون جميعه . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة على لا يصح معها القياس . ولا داعي لتكلف التأويل .

(٤) لا يشترط بعض النحاة بـ « تمييز » بالحرف : « من » أن تكون مجرورة بحرف جر ظاهر ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (سَلِّ بْنِ إِسْرَئِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) ، ورأيه حسن (راجع الخصري) .

هي التي نجره ، على اعتبارها ؛ مضافة (مع بنائها^(١)) والتمييز بعدها « مضاف إليه » مجرور .

ويجوز أن يحيى بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة ، والمبدل منه هو كلمة : « كم » فيزول ما بقي من نحوضها ، وتكشف الناحية الأخرى من إيهامها — كما أشرنا — نحو : كم بحاراً في الباخرة ؟ عشرة أم عشرون ؟

٥ — وإذا كانت « كم » الاستفهامية مضافة لتمييزها فهي العاملة فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايدين لا يتفصيل بينهما — في الأغلب — جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبهتي الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير .

أما إن كان التمييز مجزوراً بـ « من » الظاهرة فيجوز الفصل بالجملة أو بغيرها ؛ وكذا إن كان التمييز منصوباً . لكن يجب جر هذا التمييز بيمين^(٢) بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعدياً لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع في الوم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدي ، فلا إزالة الوم واللبس يجب جره بيمين ، ففي مثل : « كم عصفوراً على الشجرة ؟ وكم صيادا يحوم حولها ؟ » . نقول عند الفصل بالفعل المتعدي الذي لم يستوف مفعوله : كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم — سفت في آثاركم — من نصيحة . وقد يستفيد الظنية^(٣) المستنصحة^(٤)

٦ — تمييز « كم » الاستفهامية في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل ، ولم يترتب على حذفه لبس^(٥) ، مثل قول المستفهم : ما عند طلاب الجامعة ؟ كم في كلية الطب ؟ وكم في كلية العلوم ؟ يريد : كم طالبا في كلية الطب ؟ وكم طالبا

(١) وهذا أحد المواضع التي يصح فيها أن يكون المضاف مبنياً .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٥ .

(٣) الاتهام والتجريح .

(٤) المبالغ في النصيحة لمن لا يعمل بها .

(٥) وهو في كل أحواله أيضاً نوع من تمييز الذات (لا النسبة) الذي سبق إيضاحه وتفصيله في ج ٢

م ٨٨ باب : « التمييز » . ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج المطابقة أوضح من مراعاة لفظ « كم » .

* * *

(ب) كم الخيرية : هي أداة للإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية^(٢) . ومن أمثلتها قولهم : (كم صالح بفساد آخر قد فسد)^(٣) . وما جاء في عتاب صديق لصديقه : «إني أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ، والصفتح عن بوادرك . فكم مرة هفوت فأغضبت ، وكم إساءة فالتنى فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك . . فهل تنسى هذا أو تناساه ؟ » .

فكلمة : « كم » وحدها قبل — وضعها في شيء من الكلام السابق ، مبهمة (أى : لاتدل على حقيقة المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لا يدري السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . وكذلك لا يدري : أهو كثير أم قليل . . . فلما ذكر الاسم المحرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغموض عن المعدود ، فبين حقيقته وجنسه ، وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيرة . فكأنه يقول : مرات كثيرة — إساءات كثيرة — إخوان كثيرون . ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مؤلده دلال* وكم بُعد مؤلده اقتراب*

(١) وفيما سبق من أحوال « كم الاستفهامية » يقول ابن مالك في باب منواته : (كم ، وكأين ، وكذا) . . . مانصه :

مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِحِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ ؛ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا ؟ وَأَجَزَ أَنْ نَجْرُهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنَّ وَلِيَّتِ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي : « أَجَزَ ، أَنْ . . . » حَذَفَتْ « هِزَةَ أَنْ » لِلشَّرِّ ، وَانْتَقَلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الزَّائِي السَّائِكَةِ قَبْلَهَا . « مُضْمَرًا » ، أَيْ : مُضْمَرَةٌ . وَجَعَلَهَا مَذْكُرَةً لِحُلْ فِتْيَةِ إِزَادَةِ : الْحَرْفِ « مِنْ » ، فَيُرِيدُ : الْكَلِمَةُ : « مِنْ » .) .

يريد : أنه يصح جرائز « بمن المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

(٢) الكية : المقدار الحاسى ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد . — وما سبق في ص ٥٦٨ عن الجنس والكمية في « كم الاستفهامية » يزيد الأمور وضوحاً هنا . — (٣) وقول الشاعر :

كم ذكى قد عاش وهو فقير* وغبي* يصفو عليه — الشراء

فلا بدَّ لإزالة الإبهام عنها من تمييز بعدها بوضع الأمرين : جنس المراد منها ، ومقداره . ولا يصح أن يجيء بعد التمييز بـ « كم » مقرون بهمزة الاستفهام ، والمبدل منه هو : « كم » ؛ إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقاً^(١) .

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء متّصّي ؛ لأن الذي متّصّي قد بان جنسه وكميته ؛ فيمكن الحكم عليه بالكثرة ؛ والإخبار بهذا الحكم . أما الذي لم يتّصّ فجهول الجنس والمقدار — غالباً — ؛ ومن ثمّ كان الدافع إلى استعمال « كم الخبرية » هو : الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم ، أو : الذم بكثرة شيء معيب كذلك .

أحكامها :

١ - وجوب صدارتها في جملتها ؛ إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت !! فإلى كم عمل نافع سارعت ؛ فحميد الناس إسرعتك . وعند كم عقبة في طريقه وقفت لتذليلها ؛ فأكبر العارفين شأنك .

٢ - صحة عودة الضمير إليها إما مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً لمعناها ؛ مراعاة للمراد من مدلولها . . .^(٢) والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاقٍ نَفَّعَ ، أو نَفَعُوا . . . ومن مراعاة التمييز قول الشاعر :

كم أناسٍ في نعيمٍ عُمُرُوا في ذَرٍّ مُلْكٌ تَعَالَى فَبَسَّسَ^(٣)
سَكَتَ الدَّهْرُ زَمَانًا عَنْهُمْ ثُمَّ أَبْكَاهُمْ دَمًا حِينَ نَفَقَ

٣ - وجوب بنائها على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة^(٤) .

(١) انظر رقم ٥ من ص ٥٧٧ ، ففيها زيادة إيضاح .

(٢) مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة . ويوضح هذا الحكم ما سبق في نظيرتها . (رقم ٣ من ص ٥٧٠) .

(٣) عُمُرُوا : طال عُمُرهم - ذَرٍّ : حناية ورعاية - بسّ : ارتفع .

(٤) لا تختلف « كم » الخبرية في إعرابها محل عن « كم » الاستفهامية في إعرابها السابق ؛ (في رقم ١٠ من هامش ص ٥٦٩) . يرغم اختلاف معناها وتمييزها .

٤ - وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعاً مجروراً^(١) ، بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء . والأفصح إفراده . ولكن الجمع صحيح غير شاذ . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهة فيك للحاضرين ! وكم راحة فيك للأنفس !

وقول النائر : الأريب لا يُخدع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وسامت مخابره ! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام ! . . . فإن فصل التمييز منها ، وكان مفصولاً بجملة وجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا في ضرورة الشعر ، أوحين تكون الجملة فعلية فعلها متعدّ ، لم يستوف مفعوله ؛ - كما سيجيء هنا - ؛ نحو : ما أنفس نصائح الحكماء ، وأعلى أقوالهم ، فكم أرشدنا منهم - نصيحاً ! وكم صاننا منهم - قولاً ! . وقول الآخر في مدح قوم :

كم نالني منهم فضلاً على عدمي إذا أكاد من الإقنار^(٢) أجتسل^(٣)

(وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة ضمير يعود على «كم» ومفعوله الضمير

ويجوز جعل التمييز فاعلاً بعد رفعه)^(٤)

(١) والجري في الحالتين لأنه مضاف إليه ، و«كم» هي المضاف ، ويصح أن يكون الجر «من» المقدرة . ويجوز - دائماً - إظهار «من» . وإذا كان مجروراً بمن فجار والمجرور متعلقان بكم ، - كما سبق في رقم ٤ من ص ٧٠ - ومن الأمثلة قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله . والله مع الصابرين) ، ومثل قول الشاعر :

بليت - وفقدان الحبيب بليت - وكم من كريم يبتلى ثم يصبر
وتمييزها في كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبة) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبرية .
(٢) الفقر .

(٣) اجتمعت الرجل الشحم : أذا به . (٤) ومنه قول الشاعر حافظ إبراهيم :

أرى لرجال الغرب عزاً ومنعةً وكم عز أقوام بعز لغات
وفي «كم» الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد : «عشرة» ، أي : جمعاً مجروراً ، أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول :

واشغملنها مخبراً كعشرة أو مائة ، ككم رجال ، و : مرة .

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصّلاً بظرف،
ومعه جار ومجرور : نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحاً ! وكم لها بعد
إدراكها تعباً ! .

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط — جاز الأمران ،
والنصب هو الأرجح . نحو : كم دون الشهرة كفاحاً ! وكم لها تعباً ! . . . ولا يصح
الفصل بغير ما سبق — على الصحيح — .

وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد ، لم يستوف
مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : « من »^(١) ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع في الوم
أن التمييز المنصوب ليس تمييزاً ، وإنّما هو « مفعول به » للفعل المتعدى . فلّا بُعَاد
هذا الوم يجب جر التمييز بمن ، لا بالإضافة ؛ إذ لا يصح — في الأغلب — الفصل
بالجملة بين المتضايقين . كقوله تعالى عن قوم أهلكهم : (كم تركوا من جنات
وعيون ! ...) وقوله تعالى : (أو لم يَسْرُوا إلى الأرض كم أنبئنا فيها من كل زوج
كریم)^(٢) ، و « كم » في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به .

ومن اجتناء حذف تمييزها إذا دل عليه دليل ، ولم يوقع حذفه في لبس ؛ مثل :
استعرضت كتبك الضاربة في علوم وفنون مختلفة ؛ فما أكثرها وأعجبها ! ! فكم في
الأدب ! ! وكم في التاريخ^(٣) . . . ، ولكن حذفه وهو « مضاف إليه » قليل غير قياسي^(٤) ؛

(١) يقول النصبان — في باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على : « من » ، الزائدة — إنها في
هذه الصورة زائدة ؛ مبتدأ على رأي فريق من النحاة .

(٢) وقوله تعالى : (وكم قممنا من قرية كانت ظالمة ، وأنشأنا بها قوماً آخريين) .

وقد أوضحنا هذا في ج ٢ باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٢٢ ، عند الكلام على : « من » الزائدة .

(٣) ومثل قول الشاعر يتحدث عن بيته :

كم مرّ بي فيه عيش لست أذكره . ومزّ بي فيه عيش لست أنساه
وقيل الآخر :

وإن نابتك نائبة فشاوّر فكم حيد المشاور هب أمر
يريد : فكم يوم فكم مرة . . .

(٤) لحذف المضاف إليه موضع سبق في ج ٣ م ٩٦ .

لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع وجود المضاف وحده .

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها بعض النحاة بين نوعي :
« كم » لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها :

أنهما يتشابهان في خمسة أمور :

(أ) أنهما كتابتان مبهمتان عن معدود : مجهول الجنس . والمقدار . (أى :
مجهول الحقيقة ، والكمية) .

(ب) مبيتان .

(جـ) بناءهما على السكون في محل رفع ؛ أو نصب . أو جر . على حسب
موقعهما من جملتهما ؛ فهما متماثلتان في إعرابهما المحلى : مع ملاحظة أن لفظهما
مفرد مذكر دائماً ، وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك ؛ فإرعى لفظهما ، أو مدلولهما ،
في الضمير العائد عليهما ، وفي غيره من كل ما يحتاج للمطابقة ؛ ولكن مراعاة التمييز
أوضح .

(د) ملازمتان للصدارة في جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف .

(هـ) حاجة كل منهما إلى تمييز قد يصح حذفه عند أمن اللبس .

ويفترقان في خمسة أمور كذلك :

١ - أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضي
وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة المقبلة !
لأن التكثير والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عُرِف مقداره . وهذه المعرفة
لا تتحقق إلا في شيء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق ،
وغيره .

٢ - أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِرٌ ، غير
مُسْتَحْبِرٌ ؛ بخلاف الاستفهامية .

٣ - أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مُخْبِرٌ ، والخبر

عرضة لأن يصدق السامع أو يكذبه (١).

٤ - أن الأغلب في تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بمن إن جرّت « كم » بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً مجروراً ؛ أو جمعاً مجروراً (٢) . ولا يكون منصوباً إلا في بعض حالات الفصل .

٥ - أن البديل من « كم » الخبرية لا يصح اقترانه بهمزة الاستفهام (٣) ؛ لأن هذا البديل خبري كالبدل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجال حضروا الحفل ! ثمانين بل تسعين أما الاستفهامية فيجب اقتران البديل منها بهمزة الاستفهام ؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجال حضروا ؟ ثمانين أم تسعين ؟ إذا كان الغدد مجهولاً يريد أن يعرفه السائل .

• • •

الثانية : كـأَيِّنْ (٤) . وأشهر لغاتها : « كـأَيِّنْ » - (بهمزة مفتوحة : وتشديد الياء مكسورة ، فنون ساكنة) - ثم : « كائِنْ » بسكون النون . ثم : « كـأَيِّنْ » : (بهمزة ساكنة بعد الكاف : تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة) (٥) - وهي بمنزلة « كم » الخبرية ، ولكن تشاركها في أمور ، وتخالفها في أخرى ، فتشاركها في الأمور الخمسة الآتية :

- (١) لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبي ؟ ظاهر الأمر وقوع تناقض . وقد قلنا - في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ - إن بعض النحاة يرى في هذا تناقضاً ، وإن فريقاً آخر يمنع هذا التناقض ، كما دونه الصبان في هذا الموضوع من الباب .
 - (٢) سبب الجرموض في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤ .
 - (٣) لهذا إشارة سبقت في أول ص ٥٧٣ .
 - (٤) أصل النون التي في آخرها هو التثنية ؛ فصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف ، ولكن الأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً في جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منأ للإلياس .
 - (٥) ثم : « كـئَيِّنْ » - بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهمزة مكسورة ، فنون ساكنة - ثم : « كئَيِّنْ » كالسابقة مع حذف الياء .
- وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل . ولا حاجة بنا إلى احتمال الغناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذي يميننا الآن أنها (وهي بمعنى : « كم ») كلمة واحدة في إعرابها ، وفي معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها في شيء من ناحية تركيبها مطلقاً .

١ - الإيهام .

٢ - الدلالة على تكثير المعداد .

٣ - الملازمة للصدارة .

٤ - البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، - على حسب موقعها - .
ولا تكون « كَأَيِّن » في محل جر - ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه :
« كم الخيرية » إلا الجر .

٥ - الحاجة إلى تمييز مجرور ، ولكنه يُجَرَّ هنا « بِمَنْ » ظاهرة لا بالإضافة .
والجار مع مجروره متعلقان بكأَيِّن . وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور ،
قوله تعالى : (وكَأَيِّنْ من دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا . الله يُرْزِقُهَا ولْيَأْكُمِ ! ...)
وقوله تعالى : (وكَأَيِّنْ من قَرْيَةٍ أَهْلَكْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، ثم أَخَذْتُهَا ، ولِيَّ
المَصِيرُ) .

وقول الشاعر :

وكأئن رأينا من فروع طويلة تموت إذا لم تُحْيِيَنَّ أصولاً !

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اطرُدِ اليأس بالرجا ؛ فكأَيِّنْ آلِمْ^(١) حُمٍ^(٢) يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ !

وقول الآخر :

وكأئن لنا فضلا عليكم ومِنَّةٌ قديمًا ! ولاتدرون ما منَّ منَّ منعمٌ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقاً - كما في بعض الأمثلة السالفة -
فإن كان الفاصل فعلاً متعدباً لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز « بمن » ؛ منعاً
من توهم أنه مفعول به في حاكه نصبه . ومن الأمثلة قول الشاعر^(٣) :

وكأئن ترى من صامت لك مُعْجِبٌ زيادته أو نقصه في التكلم

(١) اسم فاعل من أَلِمَّ يَأْلِمُ ؛ بمعنى : نألم يتألم ...

(٢) قَدْرٌ وَهَيْئَةٌ . (٣) ومثله البيت السالف :

وكأئن رأينا من فروع طويلة . . .

وقول الآخر :

وكأين ترى من حال دنيا تغيرت* وحال صفتاً بعد اكدرارٍ غديرها
وتخالفها في أربعة :

١- « كم الخبرية » كلمة « بسيطة » على الأرجح . أما « كأين »
فركبة - على الأرجح أيضاً - من كاف التشبيه ، و « أي » المنوطة . ولا أثر
لتركيب ولا لمعنى جزأيه في حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدى
معنى جديداً .

٢- « كأين » لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف
« كم الخبرية » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

٣- إذا وقعت « كأين » مبتداً فخيرها لا يكون إلا جملة - في الغالب
الكثير^(١) - كـ بعض الأمثلة السابقة ، أما « كم الخبرية » فلا يلزم أن يكون
جملة .

٤- ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام ، أو في غير الإخبار . . .

٥- تميزها المحرور هو في الغالب محرور بمن الظاهرة . بخلاف « كم »

(١) جاء في حاشية « ياسين » غل التصريح ، - ج ١ باب : المبتدأ والخبر ، عند الكلام
على أقسام الخبر - أن منه ما يجب أن يكون جملة : مثل خبر « كمأين » الخبرية الواقعة مبتداً . ولم
يتمرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب . لكن جاء في الصبان - ج ٤ باب : « كم » - عند الكلام على
« كأين » ما نصه :

« (قال في جمع الجوامع وشرحه : لا يُخبر عن « كأين » إذا وقعت مبتداً إلا بجملة فعلية مصدرة
بماض أو مضارع ، نحو قوله تعالى : « (وكأين من نبي قاذى معه ربيعون كثير ...) » ، وقوله
تعالى : « (وكأين من آية في السموات والأرض يتمرون عليها وهم عنها معرضون » . لكن يرد عليه
قوله الشاعر :

وكأين لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً قديماً ولا ، قدرون ما من منعم ...

فإن الخبر فيه جار مع مجروره . وقوله تعالى : « (وكأين من دابة لا تعلم رزقها
الله يرزقها وإياكم ...) » . إن جعل الخبر الجملة الاسمية .. وهى : (الله يرزقها) فإن جعل :
« لا تعلم رزقها » لم ترد الآية » (١ . ٥ . ٥ . كلام الصبان .

من كل ما سبق يتبين أن خبر « كأين » ليس مقصوراً على الجملة الفعلية وجوياً ، وإن كان الغالب
وقوعه جملة فعلية . - وهذه المسألة إشارة في ج ١ م ٤٣٠ عند الكلام على الخبر الجملة - .

الخبرية « فإنه يجر بالإضافة ، أو بمن المضمرة ، أو الظاهرة .

• • •

الثالثة : « كذا » . وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كتابات العدد . وهي — في أصلها — مركبة من « كاف » التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة ، تؤدي معنى جديداً مستقلاً ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود^(١) قليل أو كثير ، ففي هذه الصورة تُعد كلمة من كتابات العدد المبهمة^(٢) .

وتشبه « كم الخبرية » فيما يأتي :

١ — في الإخبار . ٢ — وفي الإبهام .

٣ — وفي البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . . . (فخلها على حسب حاجة الجملة دائماً) .

٤ — وفي الحاجة إلى تمييز .

وتخالفها في :

١ — أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل — كما تقدم — نحو : أنفقت كذا ديناراً في رحلاتي ، وركبت خلالها كذا وكذا سيارةً وطيارةً ، وباخرةً ، وقطاراً .

٢ — وفي أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح^(٣) . سواء أكان مفرداً

(١) « كذا » : صالحة للكتابة عن الأعداد ومن الأعمال ؛ طبقاً لما نص عليه صاحب « المصباح

المنير » وسيجيء النص في « ج » من ص ٥٨٦ .

(٢) في الزيادة والتفصيل — ص ٥٨٦ — بيان استعمالها الأخرى في غير الكتابات العددية :

(٣) قلنا : « على الأرجح » لأن الكوفيين يميزون جره في غير تكرار ولا عطف ، فيقولون : في المتجر كذا ثوب ، وفي المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدر . أو بدلاً في رأي ثالث إذا كانت هي مجرورة . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأي الكوفي ؛ لأنه حتى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أشلة توكيده من الكلام العربي الفصيح . ومجرد القياس في مثل هذا ضئيف مردود . وبعض النحاة (ومنهم ابن مالك) يميز جره بمن — كما سيأتي في البيت التالي . وفي الكلام على : « كأي ، وكذا » يكتفي ابن مالك ببيت واحد ، هو :

٣- وأنها لا تكون في الصدر .

٤- وأنها تتكرر - غالباً - مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عَدِ النفسَ نَحْمَتِي بعدَ بُؤْسائكَ ذاكراً كذا وكذا ؛ لُطْفًا به نُسِيَّ الجهد

= نَكَمٌ : « كَأَيْنَ » و « كَذَا » ، وينتصبُ تمييزُ ذَيْنِ ، أو : به صلَ : « مِنْ » تُصِبُ

يقول إن « كَأَيْنَ » و « كَذَا » مثل : « كم » - يريد : « كم » الخبرية - ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز « كَأَيْنَ » و « كَذَا » منصوب . ومن الجائز عند جره بمن ، ويرى في جره إصابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة في جر تمييز « كَذَا » « بمن » كما سلف . إلا إن كان الضمير في (به) عائداً على تمييز : « كَأَيْنَ » فقط ، كما يرى بعض العربيين ، وهذا حسن .

(١) صرح صاحب المجمع (ج ٢ ص ٢٥٦ - في هذا الباب) بأن تمييز : « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً فقال ما نصه : (يميز « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً . . .) " ١ . لكن قد يفهم من بعض المراجع الأخرى صحة وقوعه جمعاً . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) الغالب في « كذا » التكرار مع المعطف بالواو . بين القليل^(١) تجردها منهما معاً ، فإن لم توجد الواو العاطفة وجب إعراب المتأخرة توكيداً لفظياً للأولى^(٢) ..

(ب) تأتي : « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع في التحديث عن شيء حصل ، أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث النبوي : يقال للعبء يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا^(٣) . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضي المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعاً ، والصديق كذا . ورأيت الغنى واقعاً من ذل السؤال والعمل كذا . وفي هذه الصورة قد تدخل عليها « هاء التشبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

(ج) في « المصباح المنير » — مادة « كذا » — مانصة : (كذا : كناية عن مقدار الشيء وعدته^(٤) ؛ فينصب ما بعده على التمييز ؛ يقال اشترى الأمير كذا وكذا عبداً . ويكون كناية عن الأشياء ؛ يقال : فعلت كذا ، وقلت كذا . فإن قلت فعلت كذا وكذا فليست تعد الفعل والأصل « ذا » ، ثم أدخل عليها كاف التشبيه بعد زوال معنى الإشارة والتشبيه ، وجعل كناية عما يراد به . وهو معرفة فلا تدخله الألف واللام) . هـ .

وإذاً هو كناية تصلح للمقادير والأعمال على حسب المراد .

...

(١) كما في الخصري والتصريح . (٢) الخصري .

(٣) قال السيوطي في الأشياء والظواهر : الذي شهد به الاستقراء ، وتفق به الذوق الصحيح ، أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .

(٤) عدده .

الرابعة : كُنَايَاتُ أُخْرَى ، مِنْهَا : « كَيْتٌ . . . وَذَيْتٌ » .

هَاتَانِ لَيْسَتَا مِنْ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُمَا النَّحَاةُ بَعْدَ تِلْكَ الْكُنَايَاتِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ التَّوَصُّعِ فِي مَجْرَدِ الْكُنَايَةِ عَنْ شَيْءٍ .

وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ - بَفَتْحِ التَّائِمِينَ مَعًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ كَسَرُهُمَا مَعًا ، أَوْ ضَمُّهُمَا كَذَلِكَ - يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْقِصَّةِ وَالْخَبَرِ ، أَيْ : الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ . جَبَّصَلْ أَوْ قَوْلُ وَقَعَ ^(١) ، مِثْلُ : (صَنَعَ الْعَامِلُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَقَالَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ) ^(٢) . وَلَا يَدُ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا مَعَ فَصْلِهِمَا بِالْوَاوِ ^(٣) ، وَاعْتِبَارُهُمَا مَعًا (وَبَيْنَهُمَا هَذِهِ الْوَاوُ الْمَهْمَلَةُ) مُرَكَّبًا مُزْجِيًّا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ذَاتِ جُزْأَيْنِ ، وَالْجُزْءَانِ مَعًا مَبْنِيَانِ إِمَّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِمَّا عَلَى الْكَسْرِ ، وَإِمَّا عَلَى الضَّمِّ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَوْ نَصَبٍ ، أَوْ جَرٍّ ، عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ الْجُمْلَةِ . وَهَذَا الْمُرَكَّبُ الْمُزْجِيُّ - كَامِلًا - تَائِبٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَنْ جُمْلَةٍ ، وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْقَوْلُ فِي نَحْوِ : « أَنْتَ قُلْتَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ » ، فَيَكُونُ الْمُرَكَّبُ الْمُزْجِيُّ - بِتَأْمِهِ - هُنَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ ، قَالَ . . . ^(٣) .

وَكُلُّ مَا تَقْلَمُ فِي : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » يُقَالُ كَامِلًا فِي : « ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الْمُهْجَأِيِّ ، فَهُوَ « كَافٌ » فِي أَحَدِ الْمُرَكَّبَيْنِ ، وَ« ذَالٌ » فِي الْمُرَكَّبِ الْآخَرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا .

(١ و ٢) المفهوم من كلام : « الأسماء » أن الألفاظ الأربعة (كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ) يَكْنَى بِهَا عَنِ الْحَدِيثِ . لَكِنْ جَاءَ فِي كِتَابِ : « تَقْوِيمُ اللِّسَانِ » لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (المتوفى حول سنة ٧٩٩هـ - ٧٩٠هـ) الْقَالَ ، ص ١٢٩) مَا نَعْنِي : « (نَقُولُ : قَالَ فُلَانٌ : « ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » وَالْعَامَّةُ تَقُولُ : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » - وَإِنَّمَا الْعَرَبُ تَجْعَلُ « ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » كُنَايَةً عَنِ الْمَقَالِ ، وَ « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » كُنَايَةً عَنِ الْأَفْعَالِ) » ^١ . ثُمَّ جَاءَ فِي هَامِشِ تِلْكَ الصَّفْحَةِ مَا نَعْنِي : مَنقُولًا عَنْ نَسَخَتَيْنِ : (« فَيُحْمَا : ذَيْتٌ وَذَيْتٌ كُنَايَةٌ عَنِ الْأَفْعَالِ وَفِي « الصَّحَاحِ » (ذَيْتٌ) عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ : يَقُولُونَ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ مَعْنَاهُ : كَيْتٌ وَكَيْتٌ) » ^٢ .

(٢) والمفهوم المتبادر من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لجرد الفصل بين جزأى المركب المزجي ، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض .

(٣) راجع الصبان .

زيادة وتفصيل .

(أ) يقول اللغويون : : إن أصل : « كَسَيْتُ وَكَسَيْتُ » و « ذَبَيْتُ وَذَبَيْتُ » هو : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » و « ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » بتشديد الياء في كل لفظة ، وبعلها تاء التانيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة ، وبقلب الياء الثانية (من كل ياء مشددة) تاء واسعة (أى : غير مربوطة) ، فهذه التاء ليست للتانيث وإنما هي منقلبة عن حرف أصلي . ولا مانع عندهم من استعمال - الأصل - وهو : كَيْتٌ وَذَيْتٌ - بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجياً مع بذائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية .

(ب) ويقول الصبان : (إذا قيل : كان من الأمر « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » - ومثلها : « ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » - « فكان للشأن ، خبرها : كَيْتٌ وَكَيْتٌ ^(١) » ، لأن هذا المركب المزجي نائب هنا عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ إذ لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسي ، واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن ^(٢) ، بغير جملة مصرح بجزأياها ، والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق بفعل مقدر ، هو : « أعنى » . هذا كلامه مع تيسير قليل في بعض كلماته .

وفيه حذف وتقدير لا داعي لهما . ولو جعلنا « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » - في هذا الأسلوب وحده - اسماً لكان الناسخة غير الشّأنية ، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجيّ الحالّي ليس جملة هنا في ظاهره الحقيقي ، لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ، ولا خروج على الأصول العامة .

• • •

(١) اسمها ضمير الشأن ، ستر . والأصل أن يكون خبرها جملة ، طرفاها مذكوران صراحة .

(٢) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

التأنيث (١)

الاسم المَعْرَبُ (٢) نوعان :

١ - مذكر (مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب . . .)
ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها ، وتذكير صاحبها ،
لأن الذي يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال . ولا سيما الاستعمال
الوارد في أكثر الأساليب الماثورة عن العرب .

٢ - مؤنث ؛ (مثل : سنية - عزيزة - ليلتي - لسمياء - أرض - أذن . . .) .
ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة ؛ أو : مقدرة (أى : ملحوظة) تزداد على صيغته ،
لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها . فالعلامة الظاهرة في الأسماء العربية هي :
« تاء التأنيث » المتحركة (٣) ، أو : « ألف التأنيث » بنوعها ، المقصورة ، والممدودة ؛
مثل : عزيزة - ليلي - لسمياء - . . . أمّا العلامة المقدرة :

(١) فقد نكون خاصة بالأسماء العربية الثلاثية ، وهي تاء التأنيث الملحوظة
- (طبقاً للسمع الوارد عن العرب) في مثل : أرض - أذن - عين - قَدَم -

(١) المراد من هذا العنوان الشائع في أكثر المراجع النحوية هو : بيان العلامة الدالة على تأنيث الاسم
الممكن ؛ وليس المراد ذكر الأحكام المترتبة على التأنيث ؛ لأن الأحكام المترتبة على التأنيث كثيرة
متنقلة في الأبواب النحوية المختلفة ، لا يكاد باب يخلو منها .

(٢) أما علامة التأنيث في الكلمات المبنية أصالة فتأت في رقم ١ من هامش ص ٥٩٠ .
(٣) وهي بكل أمثاتها علامة التأنيث اللفظي ؛ إذ يسميها بعض النحاة : « تاء التأنيث » ويسميا
غيزم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كتنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية (المشتق) إلى الاسمية
المضفة ؛ كالزاوية للمزادة ، وكالحايمة للهز الصغيرة ، و . . . كما جاء في مجلة المجمع اللغوي ، ج ١ ص
١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعي ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (إن هذا المصدر مكون من
اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل على رأي أبي البقاء في : « الكليات ») .

وكذلك في ص ٢٦ من كتابه : « أصول اللغة » الذي أصدره في سنة ١٩٦٩ . - واقتصر رقم ٣ من
هامش ص ٥٩٠ -

والأميران سيان . ولكن للتسمية الأولى أشهر وأوضح . وقد أشرنا لهذا في ج ٣ م ٩٨ - ص ١٨٢ -
باب : « أبنية المصادر » .

كَتَبَ . والذي يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهها^(١) - مؤنثة سماعياً بناء مقدرة (أى : ملحوظة) ظهور هذه التاء في أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أَرِيضَةٌ - أَذِيْنَةٌ - عِيْمِيْنَةٌ - قَمْدِيْمَةٌ - كُنْشِيْفَةٌ^(٢) .

(ب) وقد تكون عامة في الأسماء بنوعيها (الثلاثي وغير الثلاثي) ؛ كعود الضمير عليها في المسموع مؤنثاً . كأرض ، وعقرب . في مثل : الأرض زرعناها ، والعقرب قتلناها . ومثل : نعتها ؛ أو الإشارة إليها بالمؤنث ؛ سماعياً في الحاليتين ، مثل : الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة - هذه الأرض واحدة من . . . - : العقرب السامة قتالة . - هذه العقرب . . . - ولا تكون ألف التأنيث مقدرة^(٣) .

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى « المصطلحات » التي يتردد ذكرها كثيراً في الاستعمال

(١) المراد بالأشياء ما كان أصله ثلاثياً ولكن حذف بعض أصوله ، مثل : يد ، فأصلها : « يَدَيٌّ » .
(٢) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تذكرها وتأنيتها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة : « جانب ، تبعاً للسمع الوارد فيها ؛ كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر في الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - اللحي (عظم الفك) - المبرقة - الزند - الكوع - الكرورع . . . ومن المزدوج الذي يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط - الفرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذي يصح تذكره وتأنيته : العزق - اللسان - القفا - العثن - البعس . . . ؛ فالقاعدة أغلبية .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَاسَامٍ قَدَرُوا « التَّاء » ؛ كَالْكَتَبِ

(أاسام : جمع جمع ، مفردة : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم) ويلاحظ أنه سمي علامة التأنيث هنا : « تاء » لا « هاء » كما يسميها فريق آخر من النحاة . والتسميتان شائعتان في المراجع المختلفة . وقد سبق عنها بيان مفيد - في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ ، ومن أظهر آثارها في « النقل » عند وجودها في آخر المصدر الصناعي (مثل : وطنية ، وحشية . . .) أن تصير الكلمة بسبب ياء النسب ملحقة بالمشق قبل مجيء هذه التاء ؛ فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى المعنى الخالص (الحدث) الخالي من الدلالة على الاشتقاق .

ثم قال بعد ذلك في بيان التأنيث المقدر :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

اللغوى . ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائلة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها^(١) . وأشهرها :

١- المؤنث الحقيقي : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولادة - سعدى - هند - عصفورة - عَقَّاب^(٢) .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعتيه ، وخبره ، وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور فى يابه ؛ نحو : كانت ولادة أديبة أندلسية ذائعة الصيت . وقد نقل التاريخ الأدبى إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها ، وفنونها . . .

٢- المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مخنوماً بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ، وسفينة . . . ، أم مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه .

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي ؛ خصوصاً واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه فى مثل : الدار اتسعت . وجوازه فى مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

٣- المؤنث اللفظى فقط : وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة ، مع أن مدلوله (أى : معناه) مذكر ؛ نحو : حمزة - أسامة - زكرياء . أعلام رجال . وله أحكام مختلفة مدونة فى الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فى حالات فلا يؤنث له الفعل ، ولا يعود عليه الضمير مؤنثاً . . . ، فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا حمزة اشتهرت بالإقدام ولا يجمع (فى

(١) سبقت الإشارة إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : « الفاعل » .

(٢) إحدى الطيور الجارحة .

الأرجح) جمع مذكر سالماً . . . وقد يراعى لفظه - وهو الأغلب في كثير من حالاته الأخرى - فيمنع من الصرف . ويُذكر له اسم العدد^(١) ؛ فيقال : ثلاث حمزات . . .

٤ - المؤنث المعنوي فقط : وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً وانفذه خالياً من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث ، مثل : زينب - سعاد - عقاب . . . كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها ؛ مثل : عين - رجل - بئر . . .

ويجوز عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره . ونعته ، والإشارة إليه . . . وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

٥ - المؤنث اللفظي المعنوي : وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل : فاطمة - عليّة - ربّاً - سعدى - حسناء - هيفاء - نحلة - أسدة - شجرة - دنيا . . . ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي .

والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل النوعين ، كأن يقال : لفظي مجازي ؛ مثل : دنيا . . .

٦ - المؤنث التأويلي : وهو ما كانت صيغته مذكورة في أصلها الآخرى ، ولكن يراد - لسبب بلاغي - تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدي معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : (أتتني كتاب أسرّ بها . . . ، يريدون : رسالة^(٢)) - (خذ الكتاب واقرأ ما فيها . يريدون : الأوراق) . وكذلك : (الحرف في مثل قولهم : هذه الحرف : نعت ؛ يريدون به : الكلمة) وأمثال هذا كثير في كلامهم . . .

(١) وهذا في الرأي الأحسن ، كما سبق ص ٥٤١ حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) وكقول شاعرهم :

يَأْتِي الرَّاكِبَ الْمُرْجِي مَطِيئَتَهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ : مَا هَذِهِ الصُّوْتُ ؟

يريد : الضجة ، أو الصرخات . . .

وحكم هذا النوع : أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها ، والإشارة إليها كما يصح مراعاة معناها الذي تؤول به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس ، نحو : (امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التي في يدك ، مثلاً) - (هذه الكتاب نافعة ، تريد : هذه الورقة) ... ولكن من الخير الاختصار على مراعاة صيغة اللفظ ؛ قدر الاستطاعة منعاً للالتباس ، فإن هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية ، يجب الحرص عليه هنا ، وفي كل موضع آخر^(١)

٧ - المؤنث الحكمي : وهو ما كانت صيغته مذكورة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكنتب التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : (وجاءت كل نفس^٢ نفسها معها سائق وشهيد^٣) . فكلمة « كل » مذكورة في أصلها ، ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو « نفس »^(٢) .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعيننا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني (أى : المؤنث الحقيقي ، والمجازي) أما سواهما فتفرع منهما ؛ راجع إليهما في أكثر أحكامه

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقي والمجازي) لا بد من اشتباههما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (أى : ملحوظة) ، كما في بعض الأمثلة الأولى .

(١) وإلا صارت اللفظة فوضى ، مضطربة للدلالات ، فامضة للماني والمرامى . وما يساعد على إيجاد هذه العيوب فتح باب « التأنيث التأويل » بتغير قيد ، وإباحته إباحة مطلقة ، مع علمنا أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدم غداً له مؤنثاً على التأويل . فلو استبعدنا استعمال المؤنث التأويل استباحة عامة لكان من ورائها فساد لغوي كبير . لكن لا مانع منها إذا اشتهر اللفظ المذكر في عصره وشاع المراد منه شيئاً لا خفاء فيه ، ولا لبس معه ، كالذي يجري في أيامنا من تسمية بعض الصحف والمجلات بأسماء مذكورة ؛ مثل : الهلال ، والعربي ، والمنبر . . . من أسماء المجلات الأدبية ، ومثل : المقطم ، والمساء ، واليلاغ ... من أسماء الصحف اليومية ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال . وكذا الباقى حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث في كل :

ولعل هذا الرأي أنسب وأنفع من الآراء القديمة الأخرى ، التي منها الحكم المطلق بالخطأ على تذكير المؤنث - كما يفهم من « الموشح » ص ٢٧٩ منسوباً للكسائي زعيم الكوفيين - ومنها رأى ابن جني في كتابه « الخصائص » - ج ٢ ص ٤١٥ - حيث يقول : (لتذكير المؤنث واسع جداً ...) وحيث يفهم من بحثه أن تأنيث المذكر قليل

(٢) لإيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافة (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢) .

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء العربية^(١) ثلاث زوائد ، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر ، ولا يصحح أن يوجد منها في الاسم إلا علامة واحدة^(٢) ظاهرة لتأنيثه . والثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة^(٣) ، وألف التأنيث المفصولة ، وألف التأنيث الممدودة . وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامة :

(العلامة الأولى) : فأما تاء التأنيث^(٤) المتحركة المربوطة فمختصة بالدخول بقياسـ على أكثر الأسماء المشتقة^(٥) ؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها ، نحو : عابد وعابدة - عَرَاف وعَرَافة - فَرِح وفرحة - مَأْمُون ومَأْمُونَة - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجماعية إلا جماعاً ، وقد سمعت في بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ، مثل : أسد وأسدة - رجل ورجلة - فتى وفتاة - غلام وغلame - امراً وامرأة - إنسان وإنسانة ، في لغة . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد^(٦) .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

(١) أما الأسماء المبنية أصالة فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء في مثل : أنت . والنون المشددة في مثل : هُزِنَ . وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة جماعاً ، نحو : رُبَيْتَ .

وأما الأفعال فتؤثف ألفاظها بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضي ، نحو : برعت . طبيباتنا ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو : تَبْرِجُ الطبيبة

(٢) وأما : طَلقاء ، اسم نبت ، وأرطاة ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلتحاق ، ليست لتأنيث .

(٣ و ٤) ويسمى بعض النحاة ، « هاء التأنيث » ؛ لأنها تصير « هاء » عند الوقف عليها ، بالسكون أما في غير الوقف فتحركة . ونسبة بيان مفيد عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ . وقد يسميها بعضهم : « تاء النقل » ؛ لسبب المين في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٥ .

(٥) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : « للوصف » ، أو : « الصفة » ، وهو غير التمت ، - كما عرفنا . وكما يحى البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ - .

(٥) وقد صرح الصبان بهذا حيث قال : « (إن زيادتها في الأسماء الجماعية قليل ، ولا يقاس عليه .) » ٥١ .

جميعها ، لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً - في رأى أكثر النحاة^(١) - ، وبعضها تدخله قليلاً ، فلها مع المشتق ثلاث حالات . وأشهر الأوزان التي لا تدخلها^(٢) أربعة :

١ - فَعُولٌ^(٣) بمعنى : فاعل^(٤) (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صَبَّور - نَفَّور - حَقَّود - . . . بمعنى : صابر - نافر - حاقِد - مثل : رجل أو امرأة صبور ، ونفَّور ، وحَقَّود . . .

أما المسموع^(٥) من قولهم : امرأة مَسْلُوءَة ، وفَرْوَقَة ؛ بمعنى : خوافة - وكذا يَضَعُ كلمات أخرى^(٦) - فالتاء فيه للمبالغة مع التانيث وليست لخفض التانيث وحده^(٧) وأما « عَدُوَّة » مؤنث : « عَدُوَّة » فقصورة هي وأشباهاها القليلة - على

(١ و ١٠) انظر الزيادة في ص ٥٩٧ - لأهميتها ، واشتغالها على بيان مفيد .

(٢ و ٢) انظر « الملحوظة » الهامة التي في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .

(٣) أشهرها : (عَرُوءَة : لمن لم يزوج ، أو لم يمتحج) - (لَسْجُوءَة : لكثير الحاجة ، وهي : الغصية) - (عَرُوءَة : لكثير العلم والمعرفة) - (شَسُوءَة - لكثير التفزز ، أو الدواة) - (مَسُوءَة : لكثير الامتنان) - (سَرُوءَة : لكثير السركة) - راجع النواذر ، ذيل الأمال ، فقال ص ١٧٢ - وجاء في المزهري (ج ٢ ص ٨٦ - باب ما جاء على « فَعُولَة ») ألفاظ منها مَسُوءَة : من الملل . وفَرْوَقَة : من الفسوق ، وهو الخوف . . . وتَسُوءَة : للبدانة . ورجل عَرُوءَة : بالأمر والسجيرة ، من المعرفة والاحتجاج - والحسولة : التي تعمل أهل الحي - بعيداً كانت أو حصاراً - تَسُوءَة وهي التي يَتَّخِذُ نسلها - يوم العَرُوءَة ، وهو : (الجمعة) - وسَبُوءَة : البلد الحرام . والرهْءُوءَة : للشاة التي تَدْرُسُ بضع .

(٤) ذلك أن تاء التانيث قد تكون دالة على التانيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعاني دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث ، بالرغم من أن الكلمة المشتقة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً ، وتجري عليها أحكامه . فمن تلك المعاني : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ فتكون داخله على الواحد كشمرة وعمر ، وتبنت ولبن ، وعلة وفعل . والعكس ، أي : فصل الجنس الجامد من واحد فتكون داخله على الجنس ؛ كجَبَّاء وكَسَاء (يفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اختان لنوع واحد من النبات . يقال لمفرده : جَبَّاء ، كَمْء) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ؛ مثل : عِدَة ، مصدر ، وَهْد ، أو عوضاً عن لام الكلمة ، مثل : سَتَّة ، وأصلها فيما يقال : سَتَّوْ ، أو سَتَّهْ بدلاً . الجمع : سنوات وسنات ، أو عوضاً من حرف زائد للمعنى ؛ كياء النسب في قولهم : هو أشعني ، وهم أشاعشة ، وهو أزرق ، وهم أزارقة ، وهو مَهْلَبِييٌّ وهم مهالبة . يقولون هذا في جموع التكسير المنسوب لمفردها إلى : أشعث ، وأزرق ، ومَهْلَب . . . ويدل على هذا قولهم : أشعني وأشاعشة ، وأزرقوني وأزارقة ، ومهليوني ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجيء البيان في ص ٦٧٣ - أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى ؛ كزَنْدِيق وزنادقة . فالتاء عوض عن الياء في المفرد ؛ إذ كان الأصل في تكسيروها : زناديق ، ولا يجمعان ، أو عوضاً عن ياء التضمين في مثل : زَكَّى تركية . وقد تأتى للدلالة على التعريب ؛ أي : للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية ، وجرها العرب -

فإن كان « فَعُولٌ » بمعنى : « مفعول » (وهو الدال على الذي وقع عليه الفعل)

= أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كَوَيْلَةٌ (جمع : كَوَيْلَجَةٌ ، لكَيْلٌ) . والقياس : كَيْلَانِجٌ ؛ فجاءت التاء بدلاً من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مَوَازِجَةٍ (جمع : مَوَازِجٌ ، يفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاي ، للجورب ، أو : الخف) والقياس . مَوَازِجٌ ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك » للدلالة على أن الأصل « أَصْغَى فُعُورَبٌ » . والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجى فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع ثنير - فقد عربته - كما سبقت الإشارة في « ب » هامش ص ٢٤٥ . وإلا فلا ؛ وهو الباقى على أعجبيته .

وقد تألّ للمبالغة في الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية . وقد تألّ لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نَسَابَةٌ » لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نَسَابٌ » صيغة مبالغة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت تأكيد المبالغة . . .

وقد تكون التاء ثابته في بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نَمْلَةٌ . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجدد منها دائماً فيجب اعتباره مذكراً في كل استعمالاته ، نحو : برغوث . (راجع التصريح ، والأشعري ، والصبيان) .

وراجع ما يتصل بها في ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعي وحكم تذكيره وتأنيثه . (١) « ملحوظة هامة » : ما تقدم من الحكم الخاص بصيغة « فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » هو الرأى الشائع بين النحاة الأقدمين . وقد نظر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة طويلاً ، وتناولوه هو ومؤمره بالبحث والدراسة ، واستقر رأيهما على حكم آخر يخالف ما سبق (طبقاً لما جاء في الكتاب الذي أصدره المجمع في سنة ١٩٦٩ باسم كتاب : في أصول اللغة ص ٧٤) ونص الحكم المجعّم يشمل أمرين تحت عنوان : (لحق تاء التأنيث لفَعُولٌ ، صفة ، بمعنى : « فاعل » .

١ - يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة : « فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » ؛ لما ذكره سيويه ، من أن ذلك جاء في شيء منه ، وما ذكره ابن مالك في التصجيل من أن امتناع التاء هو الغالب . وما ذكره السيوطي في المصح من أن الغالب ألا تلحق لتاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضوي من قوله : (وما لا يلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : « فَعُولٌ » .) ١

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء في « فَعُولٌ » بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل ؛ يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة . وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن تلحق المعنى الأصلي لها وهو المبالغة ؛ فتدخل عليها التاء ؛ جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل ، وفي صيغ المبالغة للتأنيث .

ب - وعلى هذا يجري على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء - ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ؛ فتجمع جمع تصغير للمذكر والمؤنث ١

وقد صدر قرار الموافقة على الحكم السالف في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة

جائز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعدم تأنيثه بها ؛ نحو : قطارٌ رَكوبٌ أو رَكوبةٌ ، وسيارة رَكوب أو رَكوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما ، ونحو : فاكهة أكْبُول أو أكولة ، وبقرة حَلْبوب أو حَلْبوبة ؛ بمعنى مأكولة ومحلوبة^(١) . . .

٢ - مِفعال ، نحو : مِفتاح . لكثيرة الفتح ولكثيره - معلام ، لكثيرة العلم وكثيره - مِفراح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة - بغير تاء - صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ^(٢) : مِقان ومِقانة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه . - فهو بمعنى : فاعل -

٣ - مِفعيل^(٣) . نحو : مِنطيق - للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطِيز ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة . بناء التأنيث .

٤ - مِفعَّل^(٤) ، كَمِغْشَم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى : جرىء ؛ وشجاع لا ينثنى عن إدراك ما يريد . يقال رجل أو امرأة مِغْشَم .

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل - في رأى الكثرة - على الصيغ الأربع السالفة إلا شذوذاً^(٥) يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخولها فيهما - مع قلته - مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ؛ يناسب طبيعتها^(٦)

(١) ومن أمثلة التأنيث بالتاء والنص عليه ما جاء في كتاب : « النوارد » فلما عن أبي مِسْجَل ابن حريش - وهو أعرابي من بني ربيعة ، وكان زين المأمون معاصراً للكسائي ، ومدرسته الكوفية ، وقد أخذ عنه ومن أضرابه - ما نصه :

« (يقال : ما لفلان حَلْوبة ، ولا رَكوبة ، ولا قَتوبة ، ولا نَسْولة ، ولا جَرْزونة . ومعناه : ليست له ناقة تحلب ، ولا تركب ، ولا تقرب ، ولا ذات نسل من الإبل والغنم ، ولا جزونة من الضأن بجز صفها) » . ٥١ .

(٢) وجاء في كتاب النوارد . لأبي مِسْجَل الأعرابي - « ١ ص ٢٤ ما نصه : « (ثلاث أحرف - أي : كلمات - حكاهما الكسائي عنهم . قال : يقال : رجل مِطْطَراب ومِطْطَرابة ، ومِجْجْدَام ومِجْجْدَامَة ، ومِمْطَار ومِمْطَارَة) . » وزاد « المنزه » - « ٢ ص ١٣٣ مِمِيزَاية ، في مدح الرجل بأنه : ذكي داهية . (٣ و ٢) انظر الزيادة الآتية في ص ٩٧ » ، حيث البيان المفيد .

ويلازم فطرة النساء وحدها ، وليس أمراً مؤقتاً طارئاً عليها ، وإنما هو من خصائصها وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائماً ، وتنفرد به دون الذكر ، كالحمل ، والولادة ، والإرضاع ، والحيفض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل أو حاملة (ومعناها : حُبلى) ومرضع ومرضعة . . . فدخل التاء وهدمه سيان ، والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، ولكن الحذف أحسن ^(١) .

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يُعْرَف من الكلام أو غيره نوع المتصرف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير

(١) راجع الصبان . إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى ، يلازم طبيعتها النسوية وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها - كما قلنا ، وليس مقيداً بحالة طارئة - كوصف المرأة بأنها : « مرضع » ، أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت منها ، هى : الإرضاع . ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلاً ، أو تضع ثديها فى فم ، ومثل وصفها بأنها : « حامل » ؛ فى نحو : المرأة الحامل لا العاقر مرغوبة ، أى : المرأة التي من النوع الحامل ، والتي من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حُبلى . بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت .

وهذا الحكم العام يشمل الصورة التي صدر فيها قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره . ونص القرار - كما جاء فى ص ١٠٦ من الكتاب المجمع الصادر فى سنة ١٩٦٩ بإجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٤ - هو :

« يجوز تأنيث ما جاء على صيغة : « فاعل » من الصفات المختصة بال مؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدث) » . ٨١

فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى فى أهول القيامة : (يَوْمَ تَدْرَأُوهَا تَدْرَأُ كُلُّ مَرْضِعٍ مِمَّا أَرْضَعَتْ . . .) ، أى : التي هى فى حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها (انظر « ب » من الزيادة فى ص ٥٩٧)^١ . ولو قال : « مرضع » بحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها ومن غرائزها الإرضاع ، لأنها تمارسه وقت التكلم فعلاً أو فى وقت محدد معين .

وما سبق يلهم المراد من قولى اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث - كرضع - إن قصد بها الحدث (أى : الوصف المؤقت الطارئ فى أحد الأزمنة) خلقها التاء ؛ فيقال : مرضعة ، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها ؛ فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء كقولنا : شاهدت حاملاً ؛ تريد : امرأة تحبل على رأسها أو كنفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا أوقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحفل عاصر ، وتحت الشجرة عانس ، لأن العاصر والعانس يقال للذكر والمؤنث ؛ فإذا حذف التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

المشتقة^(١) . ومن أمثلته : قنيل وجريح في مثل : انجلت المصادمة عن فتاة قنيل وفتاة جريح ؛ بحذف التاء جوازاً^(٢) لعلم الحاجة إليها ؛ إذ اللبس مأمون في هذه الصورة . فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة - بأن لم يُعرَف نوع الموصوف^(٣) - وجب ذكرها لمنع اللبس ؛ نحو : حزت لقنيلة المصادمة . ومثل : رأيت في المجرز ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعنى ؛ مذبوحة ، ومنطوخة ، وما كولة .

فإن كان « فَعِيل » بمعنى : « فاعل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقي :

قِطَّتِي جِدُّ أَلِفِهِ وَهِيَ لِلْبَيْتِ حَلِيفُهُ
هِيَ مَا لَمْ تَتَحَرَّكَ دُمُيَّةُ الْبَيْتِ الظَّرِيفُهُ

ومن حذفها قوله تعالى : (وما يدريك لعل الساعة قريب) ؟ وقول العرب حُلَّةٌ خَصِيف (أى : ذات لونين ، بياض وسواد) ، ومِلْحَمَةٌ جديد ، وريح خَرِيق (شديدة البرد ، كثيرة الهبوب) ، وقول شاعرهم :
فديتك ! أعدائي كثير ، وشِقَّتِي^(٤) بعيد* ، وأشباعي لديك قليل*

• • •

وما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة

(١) يراد بها هنا : الأسماء المجردة للاسمية المحضة ؛ فلا تنح موصوفاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ؛ إذ لا تجري على موصوف ظاهر ؛ ولا ملحوظ للدليل - كما في الأشموني والخضري -

(٢) نصوا على أن الحذف هو الغالب . ويقول « الصبان » : « يؤخذ من صنيعهم أن لحوق التاء « فَعِيلًا » بمعنى : « مفعول » خلاف الغالب (لا شاذ) ٥١ . ثم انظر : « ب » الآتية في ص ٥٩٧ .

(٣) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعي - الاصطلاحي - المعروف بالمتنوع ، وإنما المراد الموصوف المعنوي الذي يتصل به معنى المشتق . فيمثل : الفتاة قنيل ، بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدأ ، وليست موصوفاً صناعياً (أى : ليست : معنوية) ولا فرق في الموصوف المعنوي بين الملحوظ ، والملاحظ في الكلام ؛ وهو المختوف اكفاء بقريئة تدل عليه ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ ويبين نومه ، أو شيء آخر يوضح أمره ، نحو : قنيل من النساء ؛ فلا تنجى التاء في هذه الحالات ، مجازاة للأحسن . فالمعول عليه في الموصوف هو العلم بنومه وإن لم يكن المشتق نمناً تابها له حقيقة . سواء أذكر موصوف أم لا .

(٤) من معاني الشقيقة (بضم الشين المشددة وكسرهما) : الناحية التي يقصدها المسافر .

الدخول عليه . وتارة تكون قليلة الدخول . وهي مع قلتها مقيسة^(١) . وفي غير النوعين السالفين كثيرة وقياسية .

أما مع غير المشتق - وهو الأجناس الجامدة - فقصورة على السماع الوارد في بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها^(٢)

(١) لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس ، وليست ذاتية تمنعه - كما عرفنا -

(٢) طبقاً للنص الصريح الذي نقلناه عن « الصبان » - في رقم ٥ من هامش ص ٥٩٠ - وقد عرض ابن مالك المشتقات التي لا تدخلها التاء ؛ فقال :

وَلَا تَنَلِي - فَارَقَةٌ - فَعُولًا أَصْلًا . وَلَا الْمِفْعَالُ ، وَالْمِفْعِيلُ

كَذَلِكَ : مِفْعَلٌ . وَمَا تَلِيهِ «تاء» الفرقِ مِنْ ذِي ، فَشُدُوذٌ فِيهِ

(ذِي : هذه . يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ . أى : أنه شاذ) . ثم انتقل إلى حكم مَفْعِيلٍ ، فقال :

وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَفْتِيلٍ إِنْ نَبِغَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا «التاء» تَمْتَنِعُ

«نَبِغَ مَوْصُوفُهُ» ، أى : جاء بعده قابلاً له . والفرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان الموصوف منوئاً ، صناعياً أم غير منوئ ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق في الرقم الثالث من هامش الصفحة السابقة . وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التصغير لو كان :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَفْتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا - التاء تَمْتَنِعُ

زيادة وتفصيل :

(١) صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين (كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش ، في ص ١٠٢ ج ٥) بأن الأربعة الأولى السائلة ^(١) يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في « فَعِيل » ^(٢) ، ونصّوا على أنك تقول : صَبُورَة ، ومَعطَارَة ، إذا لم يُعرف الموصوف ، فيقول ابن يعيش : « إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها ^(٣) لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكر الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ، نحو : رأيت صَبُورَة ، ومَعطَارَة ، وقتيلة بني فلان . . . » .

وهذا تصريح واضح لا يدع مجالاً للتردد في الأخذ به . وتجب ملاحظة الحُكْم الخاص بصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعِل » ، وقد سبق في رقم ١ من ص ٥٩١ وما بعدها ، وفي هوامشها .

(ب) وفي الكلام على : « فَعِيل » يقول سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصه : « ١) وأما « فَعِيل » إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزلة : « فَعُول » ولا تجمعهما بالواو والنون كما لا تجمع صيغة : فَعُول ^(٤) . . . و . . . » .

« وتقول : شاة ذَبِيح ، كما تقول : ناقة كَسِير ، وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك . ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبِحَتْ . ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية ؟ فإنما هي بمنزلة ضَحِيَّة . وتقول : شاة رَمِيَتْ ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت . وقالوا : بش الرَّمِيَّة الأرنب ، إنما تريد : بش الشيء مما يرى . فهذه بمنزلة : الذبيحة . وقالوا : نعجة نطِيع ، ويقال أيضاً : نطليحة . شبهوها بسمين وسمينة . . . وقالوا : رجل حميد ، وامرأة حميدة . يشبه سعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى ، وافترق في البناء ^(٥) . . . » . اهـ .

قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقا على المثال : « هذه ذبيحة فلان وذبيحتك » .

(١) في ص ٥٩١ - وما بعدها . (٢) سبق في ص ٥٩٤ .

(٣) سبق شرح المراد من الموصوف في هذا الباب رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ .

(٤) انظر « الملحوظات الخاتمة » التي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٢ وتختص بصيغة « فَعُول » من حيث تأنيها ، وتذكيرها ، وإفرادها ، وعدم الإفراد . . .

(٥) الصيغة .

ما نصه : (لم أر أحداً على في كتاب إلحاق التاء . والعلة فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء (التاء المربوطة) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غداً ، فتجعل فاعلاً جارياً على فعله) .

وجاء في « تاج العروس شرح القاموس » - مادة : قتل - ما نصه : (قال الرضوي : وما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه « التاء » - فَعِيل ، بمعنى : مفعول . إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : هذه قتيلة فلان وجريحته . ولشبهه لفظاً بفعليل بمعنى « فاعل » قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً ؛ نحو : امرأة قتيلة ؛ كما يحمل « فعليل » ، بمعنى : « فاعل » عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفة جديد) ١ هـ .

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من « فَعِيل » بمعنى « مفعول » مخنوماً بالتاء . وفي بعض هذه التأويلات تكلف واضح . ومن البسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مخنومة بالتاء ، ولا تحتمل تأويلاً سائفاً . فالخير في الاقتصار على ما نقلناه^(١) عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ؛ وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقة ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر .

(ح) لأسماء الجموع حكم خاص ورد في بعض المراجع اللغوية^(٢) ، ونصه : « القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا

(١) في ص ٥٩٤ وما بعدها .

(٢) هو : تاج العروس ، شرح القاموس .. مادة : قام . وقد سبق في الجزء الثاني - م ٦٦ باب :

أحكام الفاعل ، في الحكم السادس - ما له صلة قوية بما نحن فيه .

كانت للآدميين — تذكر وتؤنث ؛ مثل : رَهْطُ^(١) ، وَنَفَرُ^(٢) ، وَقَوْمُ ... قال الله تعالى : (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ، وَهُوَ الْحَقُّ ...) ، فَذَكَرَ . وقال : (كَذَّبَتْ قَوْمُ بَاسُوجٍ ...) فَأُنْثِثَ . قال الجوهري : فَإِنْ صَغُرَتْ لَمْ تَدْخُلْ فِيهَا الْهَاءُ (التاء) ، وقلت : نَوَيْتُمْ ، وَرُهَيْبُ ، وَنَهْمُ ... ، وَإِنَّمَا يَلْحَقُ التَّأْنِيثُ فَعْلَهُ وَتَدْخُلُ الْهَاءُ^(٣) فَمَا يَكُونُ لِغَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ؛ مثل : الإِبِلُ ، وَالْغَنَمُ ... لِأَنَّ التَّأْنِيثَ لَازِمٌ لِهَذَا النُّوعِ^(٤) ... ، ثُمَّ قَالَ : حَكَى ثَعْلَبُ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ كَفُّوا عَنَّا . وَكُفُّوا عَنَّا ، عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى . وَقَالَ مُرَّةٌ : الْمُخَاطَبُ وَاحِدٌ ، وَالْمَعْنَى الْجَمْعُ (١) هـ .

• • •

(١ و ٢) يرى بعض النحاة أن كلمتي : « رهط » و « قوم » مذكرتان ليس غير . ورأيه مرفوض بهذا النص . وبزيادة التاء وحذفها من الفعل في الآيتين التاليتين ، والفاعل فيهما هو كلمة : « قوم » .
(٣) يرى : تاء التأنيث المربوطة .

(٤) الحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنما هو في حالة التصغير وحدها ، وهذه الجملة مكحلة لما قبلها من كلام الجوهري . وقد نقل « المصباح المنير » كلامه هذا في مادة : « غنم » فقال ما نصه : « (قال الجوهري : ألغى اسم مؤنث موضوع بخس الشاء ، يقع على الذكور ، والإناث ، وعليهما . ويصغر فتدخل الهاء ، ويقال : غنميّة ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، وصغرت ، فالتأنيث لازم لها .) » هـ .

(العلامة الثانية) (١) :

وأما ألف التأنيث المقصورة فقد زيدت سماعاً في آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة ؛ تبعاً للمسموع عن العرب ؛ ولا تدخل في غير الوارد عنهم ؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثاً بها .

وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبعر في المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونة تلك المراجع ، وإرشادها . وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتأنيث ؛ فتي عُرِفَت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ؛ دون حاجة إلى مرشد أو معين . وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة ؛ وهي أوزان مماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب - كما تقدم - :

١ - فُعَلَتِي (بضم ففتح ، ففتح) كُشْعَبَتِي ، وَأُدَمَتِي . . . اسمين لموضعين ، وَأَرَبَتِي ، اسم للداهية .

٢ - فُعَلَتِي (بضم فسكون ففتح مع مدّ) . مثل : بُهْمَتِي : اسم نبت - وطُولَتِي ، أنثى للوصف : أطول - وحُبْلَتِي ، وصف للحامل - وَرْجَعَتِي ، مصدر للفعل : رجع (ومنه قوله تعالى : «إِن إِلَى رِبكِ الرَّجْعَتِي») .

٣ - فُعَلَتِي (بفتحات) ، مثل : بَرَدَتِي ، اسم نهر بالشام (٢) - وَحَبِيدَتِي وصف في مثل : ناقة حَبِيدَتِي ، أي : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه (٣) - وَمِرْطَتِي ، وبَشَشَكَّتِي ، وَجَمَزَتِي . . . والثلاثة مصادر . ومعناها واحد ؛ هو

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى في ص ٥٩٠ . أما الثالثة ففي ص ٦٠٣ .

(٢) يفترق دمشق .

(٣) جاء في الصبان في هذا الموضع ما نصه : «(يقال : حبار حَبِيدَتِي - بجاء مهمل ، فتحية ، فдал مهمل - أي : يجيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعمت مذكر على : «فُعَلَتِي» غيرة ، كما في التصاح والقاموس .)» ١٠١ .

لكن جاء أيضاً في لسان العرب وفي التاج - مادة : «بَشَشَكَ» - أنه يقال : «رجل بَشَشَكَّتِي الأمر» ، أي : يجعل صريمة أمره .

المشيئة السريعة . وأفعالها : مَرَّط ، وَبَشَّك ، وَجَمَّر ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

٤- فَعَلَّيْ - بفتح فسكون... (جمعاً ؛ كَفَشَلْ ، وَجَرَحَيْ ، وَصَرَعِي) ،
أو : (مصدراً ؛ كَدَعَوِي ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفاً^(١)) ؛ كَسَكَّرِي ،
وَسَبَّغِي ، وَشَبَّغِي ، وَكَسَلِي . . مؤنث مكران ، وَسَبَّغَان ، - بمعنى : طويل -
وشبعان ، وكسلان) . فإن كان « فَعَلَّيْ » اسماً (كأَرَطِي^(٢) وعَلَّغِي^(٣)) فقبل ألفه
للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

٥- فُعَلَّايْ (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حُبَّارِي
وسُمَّانِي اسمين لطائرين ، وسُكَّارِي جمع سُكَّرَان ، وعُلَّادِي - وصفاً -
بمعنى : شديد ، يُقال : جملٌ « عُلَّادِي » : أي : قوي شديد .

٦- فُعَلَّايْ (بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده) . مثل : سُمَّهَي ، اسم
الباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

٧- فِعَلَّايْ (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم في مثله) ،
مثل : (سَبَّطَرِي ؛ اسم لِمِشِيَّة فيها تبخر) ، (وَدِفَقِي ، اسم لمشيئة فيها
تلفق وإسراع) .

٨- فِعَلَّايْ (بكسر ، فسكون ، ففتح) جمعاً ، كَحِجَّيْلِي الذي مفردة :
حَجَّجَل (بفتحين) اسم طائر - . أه مصدر أكل كَرِي ؛ (مصدر الفعل : ذَكَر ،
يذكر ، ذِكْرًا ، وَذِكْرِي) .

٩- فِعِيلَّايْ (بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : (حِشْبِيَّيْ
اسم مصدر للفعل : حَشَّ عَلَى الشئ إذا حَضَّ عليه) ، (وَحِيلَّيَّيْ ، اسم بمعنى :
الخلافة) .

١٠- فُعُلَّايْ (بضميتين : فتشديد ثالثه مع فتحه) ، مثل : (كُفَّرِي ،

(١) ويعبر عن المشتق من الأشاء بالوصف أو الصفة - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٥ - ،
وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : التمت .

(٢) شجر . (المفرد : أَرطَة) .

(٣) نبت . (للمفرد واجمع) .

اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل ، واسم للطنع نفسه) . و (يُدْرَى وَحُدْرَى ، اسمين بمعنى : التبذير والحذر) .

١١ - فُعَيْلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه المشدد) ، مثل : خُلَيْطَى ، اسم للاختلاط . يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَيْطَى . أى : اختلط عليهم أمرهم ، ومثل : قُبَيْطَى ، اسم لنوع من الحساوى ، ولُغَيْزَى ، اسم للغز .

١٢ - فُعَالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل شُقَارَى ، وَخُبَارَى اسم نبتين ، وَخُضَارَى اسم طائر . . . (١)

« ملحوظة » : من الأوزان النادرة :

فُعَيْلَى : مثل خُبَيْسَرَى ، للخسارة - فُعَالَوَى : مثل : هَرْدَوَى ، اسم نبت . - فَعَوَكَى : اسم نوع من المشى . - فَمِعُولَى : مثل : فَمِيفُوضَى ، اسم للمفاوضة ، أى : الاشتراك في الشيء . - فَوَعُولَى : مثل : فَوَضُوضَى : اسم بمعنى المفاوضة . - فُعَلَايَا ، مثل : بُرْحَايَا ، كلمة يقال عند التعجب من شيء .

..... و و

...

(١) يقول ابن مالك فى قسى ألف للتأنيث :

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : أُنْثَى الْفَرَسِ « الفرء جمع ، مفردة المذكر : أُنْثَرٌ ، والمؤنث : غُرَاء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال :

والإشْتِهَارُ فى مَبَازِى الْأَوَّلِ يُبْسِدِيهِ وَزَنُ : أَرَبَى ، وَالطُّولُ وَمَرَطَى ، وَوزنُ فَعَلَى جَمَعًا أَوْ : مَصْدَرًا ، أَوْ : صِفَةً ، كَشَبَقَى وَكُجْبَارَى ، سُمِّى ، سِبْطَرَى ذِكْرَى ، وَحِثْبَى مع الْكُفْرَى كَذَاكَ : خُلَيْطَى مع الشُّقَارَى وَخُزْ لَغِيرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

(اخر : انصب - استندار ، نادرة) أى : انصب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة

الذاتية ، والنسبة

وأما ألف التانيث الممدودة (٢) . فكأخنها المقصورة في أنها سماعية محضة ، لا تدخل في غير الوارد عن العرب . وقد زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الجاهدة ، أو المشتقة للدلالة على التانيث . وأوزانُ الأسماء السماعية التي تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرق في المظان اللغوية ، وهي التي ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته . ومنه الأوزان الآتية :

١- فَعْلَاء - بفتح فسكون ، (كصَحْرَاء ، اسم للبقعة القفرة) .
و (رَغْبَاء ، مصدر للفعل : رَغِبَ) و (حِمْرَاء مؤنث : أَحْمَر ، . . .)
و (طَرَفَاء ، اسم جنس جمعى (٣) ، مفردة : طَرَفَاءة - في الأكثر - ، وهي نوع من شجر الأثل) .

(٢ ، ٣ ، ٤) أَفْعُلَاء - بفتح الهزة ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها - كأرْبُعَاء ، اسم لليوم المعروف . (ومن معانيه إذا كان مفتوح الهزة مضموم الباء : عمود الخيمة) .

٥- فَعْلَلَاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) : مثل : عَقْرَبَاء اسم لمكان ، واسم لأنثى العقرب .

٦- فِعْعَلَاء (بكسر ، ففتح) : مثل : قِصَاصَاء ، اسم للقصاص .

٧- فُعْلَلَاء (بضم فسكون ، فضم) : مثل : قُرْقُصَاء : اسم لنوع من القعود .

٨- فاعُولَاء : مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

٩- فاعِيلَاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصِصَاء ، وغائباء ، وفاقفاء ، وكلها اسم بالحجور اليَرْبُوع (٤) . . .

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى في ص ٩٠ . وعلى الثانية في ص ٦٠٠ .

(٢) يرى البصريون : أن ألف التانيث الممدودة هي ألف في آخر الاسم ، زائدة للتانيث ، وقبلها ألف زائدة أخرى ؛ فتقلب الثانية الدالة على التانيث هزة ، كما في الأوزان التي سذكروها .

(٣) الأرجح أن « طَرَفَاء » ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغة بين أبنائه . - صهَّان - .

(٤) سيوان أكبر قليلا من القار ، يدها أقصر من رجله .

١٠ - فِعْلِيَّاءَ (بكسر ، فسكون ، فكسر ، قيام مفتوحة مخففة : . .) ،
نحو : كَيْبَرِيَاءَ ، اسم للتكبر .

١١ - مَفْتَحُؤَلَاءَ (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مَشْيُؤُوحَاءَ ، اسم
لجماعة الشيوخ ، واسم للأمر المختلط .

١٢ - فَعَلَّاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : بَرَأَسَاءَ ، اسم للناس ،
وبَرَأَكَاءَ : اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر :

ولا يُضْجِي من الغَمَمَرَاتِ إلَّا بَرَأَكَاءُ القتالِ ، أو الفِرَارُ
يقال : وقعوا في بَرَأَكَاءِ الأمر ، أو القتال ، أى : في شدته وأكثره .

١٣ - فَعِيلَاءَ (بفتح ، فكسر) ، نحو : فَرِيثَاءَ ، وكَرِيثَاءَ ، اسمين لنوعين
من التمر .

١٤ - فَعُولَاءَ (بفتح ، فضم) ، نحو : جَعَلُؤَلَاءَ^(١) .

١٥ - فَعَلَّاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : جَنَفَاءَ ، اسم لموضع) ، (وقَرَمَاءَ ،
اسم لموضع أيضاً) .

١٦ - فَعِلَّاءَ (بكسر أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : سَيِّرَاءَ ، اسم لثوب
مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .

١٧ - فَعَلَّاءَ (بضم ، ففتح ، فلام مفتوحة) ، نحو : خَيْبَلَاءَ ، اسم
للكبير والاختيال^(٢) . . .

• • •

(١) بلدة بالعراق . . .

(٢) سرد ابن مالك الأوزان السباعية المشهورة تألف التأنيث الممدودة في ثلاثة أبيات ختم بها
الباب ، هي :

لِمَدَّهَا : فَعَلَّاءَ ، أَفْعَلَاءَ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ، وَفَعَلَّاءَ
ثُمَّ فِعَالًا ، فُعْلَلًا ، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءَ ، فِعْلِيًّا ، مَفْعُولًا
وَمَطْلُقَ الْعَيْنِ : «فَعَالًا» . وَكَذَا مَطْلُقَ «فَاء» فَعَلَّاءَ أَخَذَا

وما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسجوع بما سبق لا يدان أن يكون مخفياً « بالهزة » وإنما تركها ابن مالك
لوزن الشعر ، وأن المراد بمطلق العين «فَعَالًا» ، هو ما كان على وزن : « فَعَالًا » مطلق العين مخفياً
بالهزة ، بأن يصبح ضمها من العرب نحو : جَعَلُؤَلَاءَ ، أو فتحها نحو : بَرَأَسَاءَ ، أو كسرهما نحو : قَرِيثَاءَ ،
يعنى إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث ، وكذا مطلق « الفاء » أن أوله غير مقيد بحركة ، فقد
فكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، في نحو : جَنَفَاءَ ، سَيِّرَاءَ وخَيْبَلَاءَ ، وهي الأوزان الثلاثة الأخيرة
فيها هرضاء .

المقصور ، والممدود^(١) .

(١) المقصور هو : الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة^(٢) ؛ مثل : الهُدَى - الهَوَى - المولَى - في قول أحد الزهاد : (كلما جئحت نفسي إلى الهَوَى تذكرت غضب المولَى ، فيرجعني التذكُّر إلى الهدَى) . ومثل كلمة : « الغنى » في قولهم : خيرُ الغنى غنى النفس .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى . . . ، ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على . . . ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . . . ، ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : (الداعي ، الهادي) - (أدكو^(٣) ، طوكيو^(٤)) . . . ولا المثني في حالة رفعه ، ولا الأسماء الستة في حالة نصبها ، لأن الألف في هاتين الحالتين غير ثابتة ؛ إذ ألف المثني لا توجد في حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد في حالة رفعها أو جرهما .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره في جميع حالاته^(٥) ؛ وإذا

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونها على اسم إلا إذا كان معرباً . أما الفعويون والقراء ، فلا يقيّدون ؛ فيطلقونها على الاسم ، سواء أكان معرباً أم مبنيّاً ؛ فيقولون : في «أولاء» اسم إشارة ؛ لأنه ممدود ، وفي «أول» اسم إشارة أيضاً ؛ لأنه مقصور ، مع أنها مبنيان . أما الكلام على المنقوص من ناحية تعريفه مفصلاً فم ١٦ ص ١٧٢ - وأما من ناحية تشبيهه ، وجمعه فم ٦١٣ .

وبقي قسم ثالث ، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجيء الكلام عليه وبين حكمه في هامش ص ٦١٤) وما يتصل بالأقسام السابقة ويزيدها بياناً وتوضيحاً ما سبق عنها في الجزء الأول (م ١٦ ص ١٦٩ ، ورم ٤ من هامش ص ٢٩١ م ٢٤ ، ورم ١ من هامش ص ٣١٠ م ٢٦) .

(٢) أى : لا تفارقه . وإذا فارقته أحياناً لعلة صرفية طارئة - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقة حقيقية (انظر رقم ٦ من هامش ص ٦٠٥) .

(٣) بلد في مصر . (٤) حاضرة اليابان .

(٥) وبسبب هذا الحكم كان بعض النحاة الأوائل يسميه - وهذا لا يصح الآن بعد استقرار المصطلحات ، وثباتها - : «المنقوص» لأن الألف في آخره حلت محل الياء والواو ، وهما يتحركان رفعاً ، ونصباً ، وجراً . أما الألف فلا تتحرك فتقص في الظاهر بسببها .

(راجع كتاب «المقصور والممدود» لابن ولاد المتوفى ٥٠٠٠ هـ حول سنة ٣٢٢٠ وقد سبق =

جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء^(١) . وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته^(٢)

كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان : قياسي يخضع للقواعد النحوية ، ويصغرُغه - في العصور المختلفة - الخبير بهذه القواعد . وسماعى تختص به مراجع اللغة ، ويعرفه المطالع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسى يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

١ - أن يصاغ المقصور بمصدراً على وزن : « فَعْمَلٌ » (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثياً : لازماً ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : « فَعِلَ » (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء - نظائر على وزنه من الفعل الصحيح الآخر ، مصدره صحيح الآخر أيضاً ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما ؛ نحو : نَرَى^(٣) الرجلُ نَرَى^(٤) - هَرَى^(٥) - هَوَى^(٦) - شَقَى^(٧) شَقّاً - جَوَى^(٨) - جَوَى^(٩) . . .

= (فى ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ - باب : « المصاف لىاء المتكلم ») أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ويدغمها فى ياء المتكلم ؛ فيقول فى كلمة مثل : « هَرْدَى » عند إضافتها لىاء المتكلم : « هَرْدَى » خير الوسائل للمادة ، وفى هذه الصورة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدلا من حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف ، فهو مما غاب فيه حرف عن حركة . لكن هذا الرأى لا يحسن اليوم مما كاته - مع جواز المحاكاة - منأ لفوضى التعبير ، والإساءة إلى البيان .

(١) لأنه يشترط فى المقصور أن يكون مخجوماً يألف لازمة تجرى عليها علامات الإعراب مقدرة . وهذا الشرط الأساسى لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه ، كما فى المثالين السالفين (فطة - مباراة . .) - ونظائرها ؛ إذ نصير الألف حشواً (أى : غير متطرفة) ونصير علامات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير . وتظل الألف قبلها ثابتة معها فى حالة التثنية ؛ فلا تنقلب شيئاً ، ولا تجرى عليها علامات الإعراب ؛ - كما قلنا - وثبتت التاء أيضاً فى حالة التثنية ؛ كى تدل على التأنيث . وثليها علامتا إعراب المثنى ؛ فيقال فطتان - فطتين - مباراتان - مباراتين . . . وهكذا .

(٢) ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) بمعنى : غشّى ، أى : الخفى . (٤) أحب . (٥) أحب ، أو : حزن .

(٦) وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فَعَمَلٌ - بفتح الأول فالتانى : (أى : =

ونظائرهما من الصحيح الآخر : فترج - فرحاً - أشير - أشراً - بطير - بطراً -
ورم - ورمًا . . . لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره - في الغالب - « فَعَلَّ » ،
كما عرفنا^(١) . فالمصادر : (تَمَرَى - هَوَى شَقًا - جَمَوَى) هي وأشباهاها ،
نوع من المقصور القياسي .

٢ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعاً للتكسير على وزن : فَعَلَّ
(بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعِلَّة » المختومة بتاء التأنيث
التي قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح
وجمعه على وزنها ؛ نحو : حَيَاةٌ وَحَيَاتِي - بَيْسَةٌ^(٢) وَبَيْتِي - رِشْوَةٌ
وَرِشَاً - فِرْيَةٌ^(٣) وَفِرْيِي - مِرْيَةٌ^(٤) وَمِرْيِي - فجموع التكسير السابقة^(٥) هي
وأشباهاها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : قِربَةٌ وقِرب -
فِكرَةٌ وفِكرٌ - نِعمةٌ ونِعمٌ - حِكْمَةٌ وحِكمٌ . . . لأن « فَعِلَّة » السالفة
يكثر جمعها على : « فَعَلَّ » . . .

٣ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعاً للتكسير على وزن : « فَعَلَّ »
(بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فُعْلَةٌ » المختومة بتاء التأنيث
التي قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح
وجمعه على وزنها - ، نحو : دُثْيَةٌ ودُثْمِي - رُمْيَةٌ ورُمِي - قُدْوَةٌ
وقُدْمِي - قُوَّةٌ وقُوَّتِي - كُوَّةٌ وكُوَّتِي . . . فجموع التكسير السالفة^(٦) هي -
وأمثالها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : غُرْفَةٌ وغُرْفٌ -
رُكْبَةٌ ورُكُوبٌ - طُرْفَةٌ وطُرْفٌ - قُربَةٌ وقُربٌ ؛ لأن « فُعْلَةٌ » يكثر جمعها
للتكسير على : فَعَلَّ .

= تَمَرَى - هَوَى - شَقَوَى . . .) تحرك حرف العلة الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ،
فانقلب ألفاً ، ثم حذفت الألف وجوباً في النطق ، لأن ألف المقصور تحذف حتماً عند تنوينه لانتقالها
ساكنة مع التنوين ، فهي علامة لفظاً لعلة صرفية ، والحذف علامة تصريفية بمنزلة الثابت . (انظر رقم ٢
من هامش ص ٦٠٥) .

(١) وهذا إن لم يكن دالاً على لون ، أو مبالغة ، أو شيء ثابت . وتفصيل هذا كله في الباب
الخاص ؛ وهو باب : أهنية المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) الشيء المبيى . (٣) كذب . (٤) شك .

(٥ و ٦) وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه في رقم ٦ من هامش الصفحة السالفة .

٤ - ومنها : أن بصاغ المقصور ضياغة اسم مفعول ، وفعله الماضي معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : مُعْطَى ، وفعله : أعطى - مُعْفَى ، وفعله : أعفى) . . . ونحو : (مُرْتَقَى ، وفعله : ارتقى - مُسْتَوَى ، وفعله : استوى) . . . ونحو : (مُسْتَقْصَى ، وفعله : استقصى - مُسْتَدْعَى ، وفعله : استدعى) . . .

فأسماء المفعول السابقة ^(١) من غير الثلاثي هي - وأمثالها - ضرب من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلاناً فهو مُكْرَم ، وأخبرته فهو مُخْبَر) - (احترمت العالم العامل ؛ فهو مُحْتَرَم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مُجْتَنِب) - (استغفرت الله ؛ فهو مُسْتَغْفَر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مُسْتَخْلَص) . . . لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السالفين يجيء على هذا الوزن ^(٢)

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح . والأمر فيه راجع إلى الوارد المسروع دون غيره . ومن أمثلته ؛ فَتَى - ثَرَى - سَنَى ^(٣) - حَجَا ^(٤) .

* * *

(١) وقد جرى على حرف الة الأخير منها - وهي أحد حروفها الأصلية - ما جرى من الإلحاق الذي سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في باب عنوانه : « المقصور والممدود » :

إذا سمَّ استوجبَّ من قبل الطرف فتحاً ، وكان ذا نظير ؛ كالأسف

فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصير ، بقياس ظاهر

كفعل ، وفعل ، في جمع ما كفعله ، وفعله ؛ نحو ؛ الدمي

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً - مثل : « أسف » مصدر

الفعل ؛ أسف - وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل ، متحج قبل آخره ، فإن هذا الظير يثبت

له القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أي : قياس لاخفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا

الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : « فعل وفعل » والأول منهما جمع مفرد ؛ فيعلمه ، - ولم

يذكر له مثالا ، وقد ذكرنا الأمثلة في الشرح - والثاني منهما جمع مفرد ؛ فعلمة ؛ كالدمي ، مفردة ؛ دمية .

زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى - غير ما سلف - في المقصور القياسي ، منها : ما كان جمعاً
لفُعْلَتِي ، أَنْتِي الأفعَل ، كالدُّنْيَا والدُّنَا ، والقُسْوَى والقُسْصَا ، ونظيرهما من
الصحيح : الكُبُرَى والكُبَر ، والأخرى والأخَر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء وهو
على وزن : « فَعْل » ، وعلى الواحِد بوجود التاء ؛ كحَصَاة وحَصَى ، وقِطَاة
وقِطَا ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجرة وشجر ، وسَدْرَة وسَدَر .

وكذلك : « التَّفَعَّل » مدلولاً به على مصدر ميمي أو على اسم زمان أو اسم
مكان ، نحو مَكْنَهِي ، وَمَسْنَعِي ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح .
وكذلك : « التَّيَفَعَّل » مدلولاً به على آلة ؛ نحو : مِرْمَسِي ، ومِهْدِي (لوعاء
الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مِخْصَف ومِغْزَل . إلى غير هذا مما أشارت إليه
الطولات . . .

...

(ب) الممدود : هو الاسم العرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة . . .
 نحو : قَرَأَ - بَدَأَ - سَمَاءَ - بِنَاءَ - حَوْرَاءَ - خَضْرَاءَ . فإذا كانت الهمزة بعد
 ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحاً - ، نحو : ماء . وكذلك إن وقعت الهمزة
 بعد ألف زائدة وفى آخر الاسم تاء التأنيث - نحو : هِنَاءٌ - فإنه لا يسمى فى هذه
 الصورة ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود ؛ لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً
 بالهمزة ، وتجرى عليها حركات ضبطه^(١)

وهو قسيان ، قياسي ، وهذا من اختصاص النحوى ، وسماعى ، وهو من
 اختصاص اللغوى ، فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة ، منها :

١ - أن يصاغ مصدراً لفعل ماضٍ معتل الآخر بالألف على وزن : « أَفْعَلٌ »
 بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره . . .
 - كما شرحنا^(٢) - نحو : أعطى إعطاءً - أربى إرباءً - أفنى إفناءً - أغنى إغناءً . . .
 فالمصادر السالفة (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . .) ، وأشباهاها نوع من الممدود
 القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار -
 أبرم وإبرام ؛ لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياساً .

٢ - أن يصاغ مصدراً لفعل ماضٍ خماسى أو سداسى بشرط أن يكون معتل
 الآخر فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما ، وله لمصدره نظائر من الفعل
 الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما ، نحو : (اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء -
 انتهى وانتهاء . . .) ونحو : (استعلى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى
 واستجداء . . .) فالمصادر المذكورة : (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء . . .) وكذا :
 استعلاء - استقصاء - استجداء . . .) هى مصادر من نوع : « الممدود » . ونظائرها
 من الصحيح (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار . . .) وكذا :
 (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - أستظهر واستظهار . . .) ، وهذا الوزن
 هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

٣ - أن يصاغ مصدراً على وزن : « فَعْلَالٌ » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثياً
 معتل الآخر على وزن : فَعْلَلٌ (بفتح أوله وثانيه) ، الدال على صوت ، أو داء ،

وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما . نحو :
عَوَى وصَوَاء - رَعَا ورُعَاء^(١) - ثَغَا وثَغَاء^(٢) ونحو : مشى بطنه مُشَاء .
ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرَخَ وصُرَاخ - دار ودُور - لأنَّ «فُعَلَاء»
مصدر قياسي للثلاثي الدَّال على صوت أو داء . - كما سبق -

٤ - أن يكون مفرداً لجمع تكسير على وزن : «أفْعلة» المختومة بالتاء
المسبوقة بحرف العلة «الياء» بشرط أن يكون هذا المفرد مختوماً بالهمزة المسبوقة
بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كِساء وأَكْسِية -
رداء وأُرْدِية - بناء وأَبْنِية - دعاء وأَدْعِية - دواء وأَدْوِية . . . فالأسماء المفردة
السابقة (كِساء - رداء - بناء - دعاء - دواء . . .) وأمثالها نوع من
«الممدود القياسي» . ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأَسْلَحَة - حِجَاب
وأَحْجِية - شِفَاء وأَشْفِية ، (بمعنى دواء وأدوية) ، لأن «أفْعلة» تكون جمع
تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مَدَّة^(٣) . . .

٥ - أن يصاغ مصدراً على وزن : «تَفْعَال» ، أو صيغة مبالغة على وزن
«فَعْعَال» أو مِيفَعَال . نحو : التَّعْدَاء ، والعَدَاء ، والمعطاء . ونظائرها من
الصحيح تَدْمُكَار - زَرَّاع - مِشْرَاب .

أما الممدود السماعي فينتطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط
السابقة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالتَّسَاء ، بمعنى حادثة السن -
والشَّرَاء ؛ بمعنى : البَيْع - والسَّيَاء ، بمعنى : الشَّرَف^(٤) . . .

• • •

(١) الرِّفَاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل . (٢) التَّفَاء : صوت الغنم والماعز .
(٣) وفي الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا بِحُرْفٍ

أي : ما استحق - بحسب القواعد العامة - من الأسماء المصيبة أن يكون قبل آخره ألف . (وهذا
يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذي على وزن : «أفْعَل» وفي الخماسي والسداسي المبدئين همزة وصل) ،
فإن نظيره من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن «أفْعَل» أو الذي يكون خاسياً أو سداسياً -
ممدود . ووضح هذا بمثال هو :

كَمَصَّدَرِ الْفِعْلِ اللَّيْلِ قَدْ بُدِّئَا بِهِمْ وَصَلِي ؛ كَارِعَوِي وَكَارْتَأِي

(٤) أشار ابن مالك إلى اللقصور والممدود السماعين بيت واحد هو :

قَصْرُ الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قَصْرِ الممدود في الضرورة^(١) وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحتهم بأنهم المثال الأعلى الذي يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهمٌ مثلُ الناسِ الذي يعرفونه وأهلُ التوفّاء من حادثٍ وقديمٍ
وقول الآخر في الخمر :

فقلت : لو باكرت مشمونة^(٢) صَفْرًا ، كلون الفرس الأشقر
أى : صفراء^(٣) . . .

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب^(٤) . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه في الضرورة الشعرية - ونحوها - ؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير . بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أو لبسه ؛ فيصح : غِناءٌ فى غِنَى - نُهَاءٌ فى نُهَى - بِلَاءٌ فى بِلَى . . . ولا يصح هذا فى نوع النثر الذى لا يلحق بالشعر فى الضرورة ، دون النوع الآخر الذى يلحق به .

- وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ : ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بنقلٍ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِذَا
والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء) .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ بيان وافٍ عن معنى الضرورة ، وأنها غير مقصورة على الشعر ، بل تشمل وتشمّل أنواعاً أخرى ، محددة معينة هناك .
(٢) خفراً .

(٣) وبين أمثالهم القديمة : « لا بُدَّ من صَنَمَا ، وإن طَالَ الصَّفَرُ » . أى : صنام - بلك باليمن -
(٤) وفى التويعين يقول ابن مالك :

وَقَصْرُ ذَى الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُتَّجِعٌ عَلَيْهِ . وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ
(ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود ، اضطراراً ، أى : للضرورة . خُلْفٌ : خلاف)

يقول : قصر الممدود للضرورة تنفخ عليه إجماعاً . أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف ، أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمره . والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا فى ضرورة الشعر وملحقاته .

كيفية تثنية المقصور ، والمملود ، وجمعهما تصحيحاً .^(١)

(١) تثنية المقصور :

المقصور مخنوم بالألف دائماً ؛ فلا يمكن أن تزداد في آخره علامة التثنية مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛

(١) وكذلك كيفية : « المنقوص » حيث البيان في هذا الهامش .

والمراد بمسمى التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالباً - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر - كما قالوا ، وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٦ - عند إدخال التغير عليه ، لنقله من حالة الإفراد إلى حالة الجمع الجديدة . ولهذا السبب اختلف النحاة في كلمة : « بنات » أي جمع تكبير - (لتغير صيغة مفردهما عند الجمع ؛ ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص المسوقة عن العرب كما ينصب جمع التكسير) - ، أم هي جمع مؤنث سالم ؛ لكثرة النصوص الواردة ، المتألفة ، على نصبها بالكسرة ، كجمع المؤنث السالم ؟

- وسيجيء إشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٦٣٢ وفي هامش ص ٦٢٦ رقم ٢ . -

« ملاحظة » الاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذي لا تكون لاه حرف حلة ؛ مثل : محمود .) وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشدتين ، مثل : ظبي ، وعشور ، وسرى وهزرو) وإما أن يكون منقوصاً ، (أي : اسماً مربباً في آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ؛ مثل : العال - المستعمل ..) وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ - وانظر رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون مملوداً . وكلاهما لا يُحْتَسَم بقاء التانيث .

فأما « الصحيح » ، وشبهه « فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعتهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع . وأما « المنقوص » وهو المختوم بياء لازمة غير مشددة - وقبلها كسرة - وقد سبق تعريفه بفضلنا في مكانه المناسب - م ١ ص ١٦ - فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ وعند إضافته ، أو تصديره بأل . (وكذا في فوائده ، على حسب التفصيل السابق في ص ١٤) في مثل : هاد - داع - يقال : هاديان - داعيان ؛ كما يقال : الهادي والداعي ... والدين هادينا إلى ما يسمدنا ، وبين المتعلقات هاديات للرشاد ، داعيات للهداد . ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية ، والجمع ، أم محذوفة لسبب مقتضى حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .)

فعند التثنية تقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واواً في حالتين :

== ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : المهادن للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن المهادن للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار .

وبهذه المناسبة نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام - مثل : أب - أخ - حم - هن .. فعند تثنيته ترجع وجوباً لامة المحذوفة كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته . وقد وضع بعض النحاة ضابطاً عاماً لإرجاع الحرف الأصل المحذوف من الاسم الثلاثي ، ملخصه :

إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أحرفه الثلاثة فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنية وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأت همزة الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاع المحذوف إذا كان ريجوعه واجباً عند إضافته ؛ نحو : قاض - شج - أب - أخ - حم .. وغيرها مما حذف لامة . تقول : قاضيان - شجيان - أبوان - أخوان - حمّوان - . . . كما تقول : قاضيتنا - شجيتنا - أبوه - أخوه - حموه . . . وشذ : أبان وأخسان .

أما مالا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة ؛ فتقول : اسمان - ابنان - يدان - غدان - فمان - ستان ... كما تقول : اسمه - ابنته - يده - دمه - غده - فمه - سنته . . . وشذ : فوان وفيان . . . ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنا على حجرٍ ذُبِحنا جرى الدميّان بالخبر اليقين

وقول الآخر :

يَدَيّان . بيضاوان عند مُحَلِّمٍ

(محل اسم رجل ، أو هو الرجل الحليم) .

- راجع فيما سبق المجمع ، ج ١ ص ٤٤ والأشعري وحاشيته ج ٤ في آخر هذا الباب -

وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذي سيجيء مفصلاً في هذا الباب . وقد سبق تعريفهما ونهى عن الأحكام الأخرى في الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جسي تصحيح . أما جمع التكسير فله باب مستقل يجيء في أول ص ٦٢٥ م ١٧٢ .

بقى نوع من الأسماء المثلة الآخر - (وهو الذي سبقت الإحالة عليه في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥) - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو الممثل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون الممثل الآخر إلى مقصور ومفتوح لا يذكرون نوعه ، وسكبه ؛ بحجة أن الكلام العربي الأصل لا يعرف اسماً مختوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : سَمَسَدُوْهُ وَفَسَدُوْهُ . . . وقد ناقشنا هذا الرأي (في الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وأنبئنا إلى أن الحاجة اليوم تدهو لانتخاذ ضابط عام في إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع اتصاله علماً للأشخاص والبلدان وغيرها . ومن أمثله : أرسطو - سنقرو - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنفو . . .

والحكم الذي ارتضيناه هناك وأوضحناه سببه ، هو : إعرابه بحركات مقدرة على الواو في جميع حالاته إعراب المشروح من الصرف العلمية والمجبة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً - يقاء الواو مع تحريكها -

١ - فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء ^(١) - وجب قلبها عند التثنية ياء ، فيقال في تثنية : نَدَيْ ، وهُدَيْ ، وغِنَيْ . . . نَدَيَان . وهُدَيَان . وغِنَيَان .

٢ - وكذلك إن كانت ثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - وأمليت ^(٢) . نحو مَتَى ، وإذا (علمين) ؛ فيقال في تثنيتهما : مَتَيَّان وإذَيَّان .

٣ - وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر ^(٣) - بغير نظر إلى أصلها - فيقال في تثنية : نُعَمِّي ، ومرتضِي ، ومستعلِي . . . نُعَمِّيَّان ؛ ومرتضِيَّان ؛ ومستعلِيَّان .

وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية ، وأدَّتْ قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءت في آخر كلمة واحدة - وجب حذف التي بعدها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّا ^(٤) وثرَيَّان ؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف ^(٥) - للعللة - من نوع واحد .

باب نفحة ، وزيادة علامتي التثنية ؛ فيقال : أرسطوان وأرسطويْن - سفروان وسفروِيْن . . . وهكذا الباقى . كما يقال في روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام قد يسمى بها بعض الإناث : روميوات وجوليوات - صنبوات وبمبيوات . أما إذا كان علماً لذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فلا يحسن حذف حرف العنة (الواو) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب . والجرح (١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير . . .

(٢) أى : لم تظهر عند النطق « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفاً » فيها راحة « الياء » . فلهذا كانت أتياء أحق بها عند القلب .

(٣ ، ٣) انظر الرأى الكونى في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية :

(٤) أصل « ثُرَيَّا » : ثُرَوَى . (بمعنى ثروة) ثم صغرت ؛ فصارت . « ثُرَيَوَى » ، ثم قلبت الواو ياء - تطبيقاً للأصول الصرفية - ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّا » . فلو قلبت ألفها ياء في التثنية ، وقلنا : « ثُرَيَّان » لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاث أحرف هجائية من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالباً - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهو (في الجزء الثانى ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استغناء ، إلا في كلمتين : غلام بَبَّة ، أى : سمين ، وقول عمر : « لئن بَقِيتُ إلى قَابِلٍ لأحملن الناس على يَبَّان واحد » ، أى : أسوى بينهم في الرزق والأعطيات) .

وجاء في الجزء الثانى من المجمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولي ياء التصغير ياء إن حذفت أولهما ؛ لتوالى الأمثال . . .) ، وجاء في الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال في -

٤- وتقلب واوا إن كانت ثالثة وأصلها الواو ، نحو : علّا ، وشدّا ،
(وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصّا . . . فيقال في التثنية : علّوّان ،
وشدّوّان ، وعصّوّان .

٥- وأيضاً إن كانت ثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - ولم تطرأ عليها
الإمالة ، نحو : إلّى - إلّا (علمين) . فيقال في تثنيتهما : إلّوّان ، وإلّوّان . . .
وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه^(١) . وطريق معرفته المراجع اللغوية^(٢) . . .

- التسهيل : يحذف لأجل ياء التصنير أول ياءين وليّساها) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

وحائذٌ عن القياس كلُّ ما خالفَ
ما نصه في تصنير «مماء» : (إنه : سُمِّيَ ، والأصل : «سُمِّيَ» . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء
التصنير . والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس
المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فحلقته التاء) . هذا كلامهم - انظر ص ٦٩٣ وكذا رقم ٥
من ص ٧٠٨ وفي رقم ٢ من هامش هذه الصفحة شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبيان
والخضري في باب : «المرب والمبني» (عند الكلام على المضارع المستند لتصنير الرفع : ألف الاثنين ؛
أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وبعده نون التوكيد) - أن نون الرفع تحذف لتوالي النونات ، وأن التوالى
الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد فلا يترد ، نحو : القاتلات جُنُنٌ ، أو يُجُنُنٌ ؛ لأن
الزائد هو المثل الأخير فقط . . .) فكلاهما يعارض ما سبقه هنا . والظاهر أن التوالى ممنوع في غير «جُنُنٌ»
و «يُجُنُنٌ» وما يعاقلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها ، وليست منقلبة ، ولا زائدة .

(١) للكوفيين رأى غير هذا ، وفيه يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعداً
في التثنية وإلجمع بالألف والتاء ؛ كما في زربعوى وقبعرى ، ولا يقاس عليه . خلافاً للكوفيين) . اهـ
فلا من شرح المكافاة ج ٢ ص ١٧٤ .

(٢) في تثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا في ص ٦١٣ :

أخبرَ مقصورٌ تُثْنَى اجعلهُ يّا إن كان عن ثلاثة مُرتَقِبَا
كَلّا الّلى «أيا» أصلهُ ،نحوُ : الفَتَى والجامدُ الذى أَمِيلُ ؛ كَمَتَى
(مرتقيا ، أى : زائداً) .

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور «ياء» . وهى أن تكون
زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (بمجهولة الأصل) قد أميلت . ثم قال في قلبها واوا :
في غير ذّا تُقَلِّبُ «واوا» الألف وأولها ما كان قبلُ قد أُلِفَ
أى : أنشعب الكلمة المألوف من علامتى التثنية .

وإذا ختم المقصور بئاء التأنيث - نحو : فتاة - زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقاً للبيان المفصل الذى سبق^(١) . . .

• • •

(ب) تثنية الممدود :

الممدود الاصطلاحي مخنوم - دائماً - بهمزة قبلها ألف زائدة^(٢) . فإذا أريد تثنيته فقد تبقى الهمزة حتمًا ، وقد تقلب واوًا حتمًا ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات .

ففتح بقاؤها إن كانت حرفًا أصليًا من أصول كلماتها ؛ نحو : قرّاء ، وبداء وخبّاء . . . ؛ فيقال فى تثنيتهما : قرّاءان ، وبداءان وخبّاءان ، بإثبات الهمزة وجوبًا ؛ لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ . ويجب قلبها واوًا إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛ وحمراء ؛ فيقال فى تثنيتهما ؛ بيضاوان - وصفراوان - وخضراوان ، وحمراوان .

ويجوز بقاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من حرف أصلي^(٣) (نحو : صفّاء ودُعّاء ، وبنّاء ، وفِدّاء ؛ لأن الأصل : صفّأوا - بدعّأوا - بنّأوا - فدعّأوا -) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق^(٤) (نحو : عِلّباء^(٥) وقوَبّاء^(٦)) ،

(١) فى أوله ص ٦٠٥ ورقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) إذا لحقت تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه .

(٣) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف الة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة - فبقاء الواو هو مراعاة الواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التثنية ؛ فبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التثنية . وقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٤) تقدم معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه فى ص ٢٥٣ وهامشها .

(٥) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : عِلْبَاءى ، بزيادة ياء الإلحاق فتكون كقتراس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . وما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستعملونه غالباً لضرورات شمية أوما يشابهها . (انظر ص ٢٥٣ وهامشها) .

(٦) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : « قوَبّاءى » ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ فتكون كقتراس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزة . طبقاً لما سبق (فى رقم ٣ و ٥) .

فيقال في التثنية : صَفَاءَان ؛ أَوْصَفَاوَان — دُعَاءَان أَوْ دُعَاوَان — بِنَاءَان ، أَوْ بِنَاوَان — فِدَاءَان أَوْ فِدَاوَان — ؛ كما يقال : عِلْبَاءَان أَوْ عِلْبَاوَان — قُوبَاءَان أَوْ قُوبَاوَان . . . وهكذا . . .

والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق . وما جاء مجازاً لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقوله : قُرَّاءَان في تثنية : قُرَّاء : (بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة — ومن معانيه : القارئ — مع أن همزته أصلية) ، وكحمرَيَان ، تثنية : حمراء ، وعاشوران ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التانيث ياء في حمراء . وحذفها في عاشوراء ، . ومثل : كسَيَان ، تثنية كساء ، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو . . . وهكذا^(١) . . .

(ح) جمع المقصور جمع مذكر سالماً^(٢) .

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً وجب حذف آخره (وهو : ألف العلة) في كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلاً عليها ؛ تقول في : رَضًا ، وَعِلًّا ، ومَرْضًى . . . وأمثالها من أعلام الرجال : الرَضَوْنَ رفعا ، والرَضِيْنَ نصباً وجرًا — وكذا : العُلَّوْنَ والعُلَمَين — والمرْتَضَوْنَ والمرْتَضِيْنَ . . . ومثل هذا يقال في

(١) وفي تثنية المدود يقول ابن مالك :

وَمَا « كَصَحْرَاءَ » بِوَاوٍ ثُنْيَا ونحو « عِلْبَاءَ » ، كِسَاءَ ، وَحَيَا : بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ . وغيرُ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ . وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ يريد : أن المدود الذي همزته كهزمة صحراء — للتانيث — تقاب همزته واواً عند التثنية . أما عِلْبَاءَ (وهو الذي همزته للإلحاق . و « كِسَاءَ » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حَيَاءَ » — ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وحيا » — وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء) . . أما الذي همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واواً في التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التي تكون فيها الهمزة لتانيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق — تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السابقة فهو شاذ ؛ يطف فيه عند حد السماع .

(٢) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمة : « السالم » وما يتصل به (في ج ١ ص ١٢٥ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثنى ؛ (لوجوب تحقق شروط المثنى فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر . أما جمع المؤنث في (ج ١ ص ١٠٠ م ١٢) . وفيه بيان السبب في تسميته بجمع السلامة المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث .. أو .. ، وضبط كلمة : « السالم » .

المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالماً ، نحو :
 المبتَغى ، والأمتى ، والمعلّى . . . في قولهم : صادفت الشجاع المبتغى ، وهؤلاء
 هم الشجعان المبتغون - وأكبرتُ العالمُ الأمتى ، والعلماءُ الأسميّن - وقدرت
 العظيمُ المعلّى قدره بين نظرائه من المعلّين . . .

ومن هذا قوله تعالى : (ولا تَهِنُوا ، ولا تَحْزَنُوا ، وأنتمُ الأعْمَلُونَ إن كنتم
 مؤمنين) . وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام : (وإنهم عندنا لمن
 الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ) . . . (١)

(د) جمعه جمع مؤنث سالماً :

يراعي في جمعه جمع مؤنث سالماً ما زرعى فيه عند تشيته (٢) ، فتقلب ألفه
 ياء في ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً في موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون
 رابعة فأكثر ؛ أو ثالثة أصلها الياء ، أو ثالثة مجهولة الأصل - لأن الاسم جامد -
 وأميلت ؛ (نحو : سَعْدَى وسَعْدَىات - وهُدَى وهُدَىات - مَشَى ومَشَىات .
 والثلاثة أعلام إناث) .

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثالثة أصلها الواو ، أو ثالثة مجهولة
 الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إمالة ؛ (نحو : رِضا ورضَوَات
 - وإِلَى وإِلَوَات - إذا كانت : « رضا وإلى » علمين لمؤنثين . . .) .

و إذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما في جمع : ثُرَيَّا
 على « ثُرَيَّات » . وجب الاختصار على اثنتين فقط ، فيقال ، ثُرَيَّات - بحذف

(١) وفي جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والمندود - يقول ابن مالك :

وَأَخْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى نَعْدِ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا . . .
 (ما به تكل المقصور ، أى : ما اكتملت به صيغة المقصور) . يريد : الألف التي يحتم بها ؛
 فيجب حذفها قبل مجيء علائق الجمع الذي على حدّ المثني - أى : طريقته - وهو جمع المذكر السالم ؛
 لأنه يعرب بحرفين وتسلم عند الجمع صيغة مفردة ، وتحذف قوته للإضافة . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد
 حذفها بالشرط الأول من البيت التالي - وينقاد في هامش ص ٦٢١ لمناخبة هناك - ، قائلا :

وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ

(٢) في ص ٦١٣

الياء التي بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنية المقصور^(١) •

• • •

(٨) جمع الممدود جمع مذكر سالمًا :

يسرى على همزته في هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قمرّاءون ، وبسدّاءون ، ونخبّاءون . . . في جمع : قمرّاء ، وبسدّاء ونخبّاء . وتقلب واوًا إن كانت في أول استعمالها زائدة في المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد غلماً للمذكر^(٢) ، ومن الأمثلة لهذا النوع من الأعلام (حمراء ، وجمعه : حمراوون) . (وخضراء ، وجمعه : خضراوون) ؛ (وبيضاء ، وجمعه : بيضاوون) .

ويجوز إيقاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من حرف أصلي ، أو للإلحاق . ومن الأمثلة : (رضاء — علم مذكر — وجمعه ؛ رضاءون أو رضاوون) — (وعلباء — علم مذكر أيضًا — وجمعه علباءون أو علباوون) . . .

• • •

(٩) جمعه جمع مؤنث سالمًا :

يجرى على الهمزة ما جرى في التثنية ؛ نحو (قمرّاءات) — (حمراوات) — (رضاءات وعلباءات ، أو : رضاوات ، وعلباوات)
بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالمًا :

١ — أوضحنا من قبل^(٣) الحكم الخاص بإرجاع « اللام » إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ كبعض الأسماء الستة ، وغيرها .

٢ — إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالمًا مختمومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ،
ففي مثل : « كاتبة » يقال : كاتبات ؛ بحذف التاء التي كانت في المفرد ؛ لثلاث

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ ولما سبق من تكملة في ص ٦٩٣ ورقم ٥ من ص ٧٠٨ .

(٢) استعماله علمًا للمذكر ، وتركه الوصفية شرط أساسي لصحة جمعه جمع مذكر سالم .

(٣) في هامش ص ٦١٣ .

تجتمع علامتان للتأنيث ، وفي مثل : ظَبْيَةٌ وصفوَةٌ ، ومَهْدِيَّةٌ ، ومَجْلُوءَةٌ
من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر^(١)) ، يقال :
ظَبْيَاتٌ - صَفَوَاتٌ - مَهْدِيَّاتٌ - مَجْلُوءَاتٌ .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا قلبها في الثانية^(٢)
فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة
وفَتَيَاتٌ ، وقناة وقِنْدَوَاتٌ والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعْطَاة ومُعْطِيَّاتٌ ،
ومصطفَاة ومصطفِيَّاتٌ . مع ملاحظة أن المفرد المخنوم بناء التأنيث وقبلها ألف ،
لا يسمى مقصوراً ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور
آخرًا ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء - كما قلنا^(٣) .

وإن كان قبلها همزة مسبوقه بألف زائدة وجب حذف التاء أيضًا ، وإخضاع
الهمزة لحكم همزة الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرَّاءة
وبَدَّاءة وخَبَّاءة ؛ فيقال : قرَّاءاتٌ ، وبَدَّاءاتٌ ، وخَبَّاءاتٌ
ويجوز إبقاؤها وقلبها وأوَّأ إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نِسَاءة (للبقعة
المرتفعة) . ونباواتٌ ، كما يقال في الثانية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل ثائه ؛
لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن
همزة الإلحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمة^(٤) .

(١) راجع بيانه في هامش ص ٦١٣ بعنوان : ملاحظة - ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥ .

(٢) وهو في ص ٦١٣ وما بعدها . (٣) في ص ٦٠٥ و ٦١٧ .

(٤) أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب في
هذا الجمع قلبها في الثانية) ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء التأنيث إن وجدت قبل
جمعه) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق
معهما الشطر في رقم ١ من هامش ص ٦١٩ ، والبيت هو :

(والفتحَ أبقي مُشْعِراً يَمَّا حُذِفَ) وإن جمعتَه بتاء وألف . . .
ثم تم القاعدة ، فقال :

فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّنْثِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْجِيَةِ
(أى : ألزمت التاء تنمية وإبعاداً من المفرد الذي يحتملها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل =

٣ - تنحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فينماثلان في حركتهما ، إذا استوفى مفردة شروطاً ستة ^(١) .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسمياً ؛ نحو : هِنْد - تَجْد - صَلُح . . . أسماء لمؤنث ، فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو : ضَخْمَة وحُلُوة . . .
ثانيها : أن يكون ثلاثياً ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسَلْهَب ^(٢) ، وبُرُقَع . . . أسماء لمؤنث .

ثالثها : و رابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ، فخرج ما كان مثل : (هالة ، ودولة ، ودبجة) - (وجنة ، ومينة ، وقبة) .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لَبِئَة ، وسَمَرَة ^(٣) . . .

سادسها ؛ أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو للمذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحائف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالماً ، فلا إتياع فيها .

فإذا استوفى المفرد - المختوم بالتاء أو غير المختوم بها - الشروط الستة تحركت في جمع المؤنث السالم عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال في هِنْد : هِنْدَات ، وفي مَجْد : مَجْدَات ، وفي صَلُح : صَلُحَات ، وفي حِكْمَة : حِكِمَات ، وفي نَحْلَة : نَحْلَات ، وفي عُرْفَة : عُرْفَات . ففى كل ذلك حذف سكون العين ، وتبعت العين في حركتها حركة الفاء .

غير أن هذا الإتياع قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً . فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتياع حركة عينه في جمع المؤنث السالم لحركة فائه ؛ نحو : رَحْمَة ، وفتحة . . . فيقال فيهما : رَحِمَات ، وفتحات . ونحو : نَهْرٌ وَحَمْدٌ (لمؤنثين) فيقال : نَهْرَات وَحَمْدَات . بفتح

= عليها قبل جمعه بسماء مؤنثاً سالماً . ولم يمرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم المسدود والمنقوص إذا أريد جمعها هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تليتهما .

(١) سبقت الإشارة لها في ج ١ ص ١١٤ م ١٢ المناسبة هناك .

(٢) طول . (٣) اسم نوع من الشجر .

الثاني وجوباً في كل ذلك ؛ تبعاً لفتحة الأول^(١) .

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء في العين الساكنة : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها في حركتها لحركة الفاء ، (فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة) . ففي نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلاماً لمؤنث ، وهى : صُنْع ، ودُمْنِيَّة . . . يقال صُنُعات ، أو صُنُعات ، أو : صُنُعات ، بضم الثاني ، أو تسكينه ، أو فتحه . وهذه الثلاثة تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى .

كذلك في نحو : فِتْنَةٌ ، وسِحْرٌ ، من أعلام النساء ، يقال في جمعها : فِتْنَات ، أو فِتْنَات ، أو فِتْنَات . . . بإسكان التاء الأولى أو كسرهما ، أو فتحها . وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتيان .

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واواً نحو : ذِرْوَةٌ وقَيْنَوَةٌ^(٢) وجَيْنَوَةٌ^(٣) ؛ فلا يجوز فيها : ذِرِوَات ، ولا قَيْنَوَات ، ولا جَيْنَوَات ، بكسر ثانيه إتياناً لأوله ، لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح . . .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ دُمْنِيَّة ، قُنْبِيَّة ، غُنْبِيَّة ؛ فلا يجوز فيها دُمِّيَّات ، ولا قُنِّيَّات ، ولا غُنِّيَّات . . . بضم ثانيه تبعاً لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح .

وما يخالف الأحكام السابقة فنادر ، أو متباد ، — وكلاهما لا يقاس عليه — أو

(١) هذا هو الأغلب والأشهر . لكن يقول : « المشعشع » ما نصه : (« أنهم كلامه أن نحو : دَعْدٌ وجَعْنَةٌ لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل مثل اللام ؛ كطَلِيحَات ؛ وشبه الصفة ، نحو : أهل وأهلان ؛ فيجوز فيها التسكين ، اختياراً ») . ١٠
(٢) الشيء المكتسب .
(٣) العبارة المتجسة .

ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل^(١) . . . ومن الأمثلة : جمع
كهنلة على كهنلات - بفتح الهاء - ، مع أنها وصف . وظبيات بسكون الباء ،
والواجب فتحها . وزفرات بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر :

وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضَّحَا فَاطْقَتْهَا وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشَى يَدَانِ

وقبيلة « هَذَيْل » لا تشترط الصحة في عين الاسم ، فتجوز أن تكون معنلة ؛
فتقول : بَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ ، وَجُوزَةٌ وَجُوزَاتٌ ؛ بفتح الثاني لإتباعاً للأول^(٢) . . .

(١ و ٢) والأحسن في كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل ؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير
القوي دون القليل ، أو الضعيف . ولجميع اللغة العربية بالقاهرة قرار في هذا (سجله في الجزء الخامس
والعشرين من مجلته المصادرة في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨) ونصه :

« يحجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث ، الساكن العين ، الصحيحها على « كَفَلَات » ، بفتح العين ،
أو تسكينها ، تمويلاً على ما ذكره ابن مالك في الألفية ، وما ذكره ابن مكى في تكميل اللسان ، وعلى
ما ورد من الشواهد . غير أن الفتح أشهرها . » (١) . . . وانظر ما له صلة بهذا في رقم ١ من هامش ص ٦٢٢ .
وفي الأحكام الخاصة بين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، اسماً أَنْثَى إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شَكِلَ
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنَ مَوْثَلاً بِسَدَا مُخْتِماً بِالتَّاءِ ، أَوْ مَجْرُداً
(الثلاثي : أصلها الثلاثي ؛ بتشديد الهاء ، خففت للشم) وفي البيت تقديم وتأخير . والتقدير :

وَأَنْثَى السَّالِمُ الْعَيْنِ ، الثلاثي ، الاسم - إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ . أى : اتبع السالم . إتباع عينه الساكنة - الحركة التي
شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون أو إِتْبَاعَ ،
إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ (حيث يجوز في العين الساكنة إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها
بالتخفيف ، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) - قال :

وَسَكَنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَدَا
ثم عرّف بعد ذلك الحالين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ : « ذِرْوَةٌ » ونحو : « زُبْيَةٌ » . وشد كَسْرُ جِرْوَةٍ
(الزبية : حفرة تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فصاد . والجروة : الأنثى من الكلاب والباع) . ثم بين أن
ما خالف الأحكام السابقة فهو نادر ، أو ضرورة ، أو لغة ، فقال :

وَنَادِرٌ ، أَوْ : فَوَاضِلٌ غَيْرُ مَا قَلَّمْتُهُ ، أَوْ : لِأَنَاسٍ انْتَمَى

جمع التكسير

معناه :

في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر^(١) أسباب العظمة ، وخلوها السيرة - أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : « جمع التكسير » ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُسَاقَى^(٢) وتؤخذُ من شِفَاهِ الجاهِلينا
ولكن مُتَهَمَى هِمَمٍ كِبَارٍ إذا ذهبتُ مصادِرُها^(٣) بَقِيْنَا
وسِرُّ العَبَثَةِ حينَ يَسْرِي فينْظِمُ الصَّنَائِعُ والفنونا
وأثارُ الرجال إذا تنَاهَتْ إلى التاريخ خيرَ الحاكينا
وأخذك من فمِ الدنيا ثناءً وترْكُك في مسامعها طنيناً^(٤)

فالكلمات : (شفاء - هيم - كبار - مصادر - صنائع - فنون - آثار - رجال - مسامع) . . . هي مما يسمونه : « جمع التكسير » . يريدون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معاً ، هما :

(أ) معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، وقد تزيد :

(ب) وجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغة هذا المفرد عند جمعه عليها .

فكلمة : « شفاء » - مثلاً - تدل على شفاء ثلاث على الأقل - وقد تزيد - ولها مفرد هو : « شَفَة » ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية ، مع اختلاف طراً عليه عند الجمع ، إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع ، فالاختلاف هنا بزيادة بعض الحروف ، وب تغيير بعض الحركات .

وكلمة : « هيم » - مثلاً - تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، وبفردتها

(١) أحد شوق ، المتوفى سنة ١٩٣٢ م . (٢) المراد : تلوح تلقيناً ، أو وراثة مجردة .

(٣) أصيلاً وأصحابها . (٤) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

« هَيْمَةٌ » يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه . فالتغير الذي طرأ على المفرد عند جمعه كان في الحركات وفي الفك .

وكلمة : « كِبَار » تدل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردها : « كبير » يشاركها في المعنى . وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذفت من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت « ألف » قبل آخره . فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها . . . وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها . . .

مما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه : « ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، وله مفرد^(١) يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير حتى يطرأ على صيغته عند الجمع » .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع : أسد ؛ وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع : أساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معاً ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب . وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة ، وجمعهما للتكسير هو : كبار . . . ، وهكذا ؛ فلا بد من تغير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً^(٢) .

• • •

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضروري الوارد في رقم ٥ من ص ٦٧٨ م ١٧٤ . ولا بد في هذا المفرد أن يكون خالياً من التركيب ومن الإعراب بحرّفين . طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم - م ١٠ - .

(٢) وهذا التغير هو السبب في تسميته « تكسيراً » ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغة المفرد التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة - هكذا قالوا كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦١٤ -

قُسَمَاه ، والفرق بينه وبين جمعى التصحيح^(١) :

استقصى المعويون جموع التكسير فى الكلام العربى - جهد طاقتهم -
فتبينوا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون^(٢) - فى الأغلب - صيغة معينة إذا أرادوا
من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون
صيغةً أخرى إذا أرادوا عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على عشرة ؛ (بأن
يكون أحد عشرَ ، أو اثني عشرَ ، أو أكثر . . . فالنوعان متشابهان . فى
المبدأ ، مختلفان فى النهاية^(٣) . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسمَّى : « صيغ
جموع القلة^(٤) » . وتُسمَّى الصيغ الأخرى : « صيغ جموع الكثرة^(٥) » . . .

(١) جرى اصطلاح النحاة - لا النورين - على اعتبار كل جمع من الجموع الثلاثة (وهى جمعا
التصحيح ، وجمع التكسير) دالاً على أكثر من اثنين دلالة عديدة . وقد سبق البيان - فى ج ١ - عند
الكلام المفصل على جمعى التصحيح ، وله تكملة هنا فى رقم ٣ التالى ، وفى ص ٦٧٥ ورقم ٥ من هامشها ،
(٢) استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً . - كما سيجىء -
(٣) كثرة النحاة تقولون إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة - لا المجاز - هو ما فوق العشرة
إلى ما لا نهاية . ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرتض ذلك ، وقال : (إن جمع القلة هو من
الثلاثة إلى العشرة - مع إدخال العشرة فى الحكم ، طبعاً لنص الصبان بعد ذلك مباشرة - ، وجميع الكثرة
من الثلاثة إلى ما لا يتناهى . فالفرق بينهما من جهة النهاية . بخلاف ما ذكره الشارح الاثمري^(١) .

وهذا هو الرأى السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ؛
فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذى قد يقع بين العدد المفرد (٣ و ١٠ وما بينهما) ومعدوده حين يكون
هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة (مثل : ثلاثة بيوت - أربعة جداول - خمسة جبال - ست
مدائن - سبع سفن . .) . فلو أخذنا بالرأى الأول لكان العدد فى هذه الأمثلة وأشباهاها دالاً على شيء
حسابى معين لا يزيد على عشرة مطلقاً . فى حين يدل المعدود - وهو صيغة جمع الكثرة - على شيء يزيد على
العشرة حقاً . وهذا هو التعارض والتناقض الممتنع المجهت . أما على الرأى الثانى السديد فلا وجود لهذا
التعارض والتناقض .

(٤ و ٥) « ملاحظة » : ما ذكرناه من معنى : « القلة والكثرة » هنا يخالف معناها فى موضع
آخر يجرى مفصلاً فى ص ٦٣٣ و ٦٣٤ وهامشها ؛ حيث المراد « نية » : « المطرد » ونحوه لما يقاس عليه ، و « غير
المطرد » ونحوه لما لا يصح القياس عليه ؛ طبعاً للبيان المدون هناك . ومن آثار اللغة المددبة والكثرة أن تقول :
كتبت إليك رسالة ثلاث غلخون من شهر كذا ، وجاءك كتابك لخمس عشرة غلخون من ذلك الشهر ؛
فنجريه بنون النسوة حيناً ، ويتهاء التأنيث حيناً آخر . فإضابط الذى يرجع إليه فى استخدام أحدهما ؟
الجواب - تفصيلاً - فى رقم ١ من هامش ص ٦٥ . وله إشارة فى الصفحة الآتية .

وهنا غير : « جمع الجمع » وهذا لا يدل على أقل من عشرة - كما سيجيء^(١) . . .
فالأربعة الخاصة بجمع القلة ، هي :

١ - أفعلة ؛ نحو : أغذية ، وأدوية ، وأبنية - جمع : غذاء ، ودواء ، وبناء . . .

٢ - أفعُلْ : نحو : ألسُن ، وأرجُل ، وأعْيُن ، . . . جمع : لسان ،
ورجل ، وعَيْن . . .

٣ - فِعْلة ؛ نحو : صبية ، وفيتية ، ووليدة ؛ جمع : صبي ، وفتي ، وولد .

٤ - أفعال ؛ نحو : أبطان ، وأساف ، وأنهار ؛ جمع : بطل ، وسيف ، ونهر . . .

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلة أن المدلول الحقيقي (لا المجازي) لكل
واحدة منها هو عدد مبهم - أى : لا تحديداً ولا تعييناً للمدلول^(٢) - ولكنه لا يقل عن ثلاثة
ولا يزيد على عشرة ، بشرط ألا توجد قرينة تدل على أن المراد الكثرة ، لا القلة ،
فعند عدم القرينة تتعين القلة حتماً ؛ اعتماداً على أن الصيغة موضوعة في أصلها
للقلة ، ومختصة بها ؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثرة بغير قرينة ؛ وإلا كان هذا إبعاداً لها
عن أصلها ، وإخراجاً منه إلى غيره مما لا تصلح له في حقيقة ولا مجاز^(٣) . . .

وكما تتعين القلة عند عدم القرينة تتعين أيضاً في حالة ثانية ؛ هي أن تكون
تلك الصيغة الدالة على المعدود هي من الصيغ الموضوعة للكثرة ، والعدد هو ثلاثة ،
أو عشرة ، أو عدد آخر بينهما . وإنما تتعين للقلة هنا منعاً للتعارض
بين مدلول العدد ومدلول المعدود ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفردة صريح في
دلالة على القلة ، فلا يصح أن يخالفه معدوده في مضمون هذه الدلالة ؛ ولا أن
يعارضه . فلو كانت صيغة المعدود موضوعة في أصلها للكثرة لكانت مع العدد
المفرد للقلة .

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القلة يتعين ويتحتم وحده في صورتين :

« الأولى » . . . أن تكون صيغة المعدود هي من صيغ القلة المتجردة لدلالاتها

(٢) سبق توضيح هذا وشرحه في ص ٥٢٥ .

(١) في ص ٦٧٥

(٣) إذ يشترط في المجاز وجود القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الكامل . . .

الأصلية ، ولا توجد قرينة تبعتها عن هذه الدلالة ، وتخرجها منها إلى الدلالة على الكثرة .

و " الأخرى " أن تكون الصيغة الدالة على المحدود هي إحدى الصيغ الدالة على الكثرة ، لكن العدد الخاص بها دال على القلة ، كالعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما .

وعدد الصيغ الثانية المختصة بمجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسي منها يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة . وسنعرّف الكثير منها ؛ مثل : فَعُل ، وفواعل ، ومفاعيل ، وفَعَالِي ، وفَعُل ونحو : حُمِسَ ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكُنِب

ولاختبار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثر آخر في تركيب الأسلوب أحياناً فوق أثره المعنوي السالف ؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة ؛ وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث ؛ فقولنا : رأيت أذرعاً امتددن . . . أفضل من امتدت - ولولّد أباد غَمَرَت أبناءه . . . أحسن من غَمَرَن^(١) . . . وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجباً .

الأمر الثاني^(٢) : أن العرب قد يضعون جمعاً معيّناً على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً ، وفي الكثرة حيناً آخر ، استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً - والقرائن وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين - بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم في نوع منهما دون النوع الآخر ، أي : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع في أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفي الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التي تشيع في هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم في القلة ، والكثرة معاً : أرجلُ ، وأعناقُ ، وأفتدة (وهي جمع : رِجْلُ ، وعُنُقُ ، وفؤاد) مع أن صيغة : أفعلُ ، وأفعالُ ، وأفعلة - هي من الصيغ الغالبة في القلة ، فاكتفوا بها في النوعين عند تكسير هذه

(١) لهذا إشارة في رقم ٣ و ٤ من هامش ص ٦٢٧ أما التفصيل ففى ص ٥٦٥ .

(٢) تقدم الأمر الأول في ص ٦٢٧ .

الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رجل ، ولا عتق ، ولا فؤاد ، على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة .

ومن الأمثلة أيضاً : رجال وقلوب (جمع : رَجُل ، وَقَلْب) في القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعْعَال » و « فُعُول » من الصيغ الغالبة في الكثرة . فاشتقوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رجلاً ، وقلباً ، على صيغة للقلة .

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في أحد نوعي التكسير مكان صيغة وضعوها للنوع الآخر ، وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلاً ، وتشيع في أحدهما ^(١) ، وحده ، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر ، بقرينة الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لا يصبح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها ^(٢) .

(١) في صيغ جمع القلة وأنها قد تشمل للكثرة والعكس - يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : « جمع التكسير » - وسنذكر آيائه مزينة هنا ترتيبها في « ألفيته » - :

أَفْعِلَةٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ : فِعْلَةٌ ثُمْتُ : أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قَلَّةٍ (ثُمْتُ : هي « ثم » العاطفة ، زيدت في آخرها ثاء التأنيث المفتوحة) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة ، وصيغ الكثرة في القلة ، فقال :

وبعض ذي بكثرة وضماً يبقى ، كأَرْجُلٍ ، والعكس جاء ؛ كالصفي يقول : إن بعض هذه الأوزان ينون بالكثرة ، أي : يدل عليها ، وينون فيها ؛ كأرجل ؛ جمع رجل ؛ فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربي : أي : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : « أَرْجُل » للكثرة كما وضعوه للقلة فهو صالح للمنيين ، ولم يعرف لجميع : « رَجُل » صيغة مسموعة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع للمنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته في أحدها أكثر شيوعاً منه في الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مسموعة على وزن بعض الصيغ الشائعة في الكثرة - كما قلنا - وضرب مثالا هو : « الصفي » جمع صفاء (بمعنى : الصفرة اللساء ، وأصله : صَفْوِيٌّ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملاً بقواعد الإحلال ، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت صَفِيٌّ ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها ؛ فصارت : صَفِيٌّ ، ياء مشددة ، ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن) .

(٢) وقد كثرت هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التي للقلة ؛ فقد أشاعوها في المنيين ؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً . ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين معاً ، =

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير أحدهما : يكون بصيغة مستقلة تختص " بجمع التكسير الدال على القلة ، والآخر يكون بصيغة مستقلة تختص " بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى بقرينة . أما الحالة السابقة فالمفرد له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة ، وإنما وضعوا للمفرد جمعاً من نوع واحد ، بصيغة تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حيناً وعلى القلة حيناً آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر - كما قلنا - يستعملونها في النوعين .

وبما تجب ملاحظته :

١ - أن هذه الدلالة العددية التي يدل عليها جمع التكسير هي إحدى نواحي الفرق بينه وبين جمعي التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على العشرة - طبقاً للبيان الذي عرضناه^(١) - ولكل دلالة صيغ معينة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند « سيبويه » عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عندنا على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة

- فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً ؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فتستعمله مجازاً ؛ لأن استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس - جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها ، - وأنهم استعمالوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسي بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه . غير أن العرب إذا استعمالوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي ، ويكون استعمالنا إياء حقيقياً كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » في الكثرة ؛ فهو حقيق لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فُعِلَ » - مثلاً - في القلة فإنه مجازي .

عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تبدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين .

هذا رأى سيبويه . لكن الرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان^(١) للقلة والكثرة . عند خلو الكلام من قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

٢- وأن هناك فرقاً هاماً آخر ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن يتغير ، فيه صيغة مفردة ؛ بخلاف جمعى التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - في الأغلب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية^(٢) .

٣- وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات . أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحرف^(٣) .

• • •

قياسية جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعددة ، وأوزانه كثيرة تتجاوز الثلاثين ؛

(١) راجع خاتمة « المصباح المنير » ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسماً ، قلة وكثرة ...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدله . ومن أمثلة الكثرة قوله تعالى : (كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِبَ على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ، أياماً معدودات ...) وما يدل على القلة قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات ...) والمراد بها : أيام التشريق ، وهي قلة ... وكذلك كتاب « مجمع البيان » لعلوم القرآن ، تأليف الطبرسي ج ٣ ص ٨٨- ونقلنا في الجزء الأول (م ١٠٠ رقم ٢ من هامش ١٢٥ باب جمع المذكر السالم) رأى أبو عل القاسمى فى هذا ، فقد جاء فى كتاب : « المحتسب » لابن جنى (ج ١ ص ١٨٧ - سورة النساء) ما نصه :

(كان أبو عل ينكر الحكاية المروية عن النابتة ، وقد عرض عليه حسن بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله :

لنا الجفنيات الغرُّ يَلْمَعْنَ بالفضحا وأسيافنا يَقْطِرُونَ من نَجْدَةٍ دَمًا

قال له النابتة : لقد قلت جفانك وسيوفك .

قال أبوهل : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول :

- [وهم فى الفُرُقات آمِنُونَ] - ولا يجوز أن تكون الفُرُف كلها التي فى الجنة من الثلاث إلى العشر) اهـ

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٦١٣ - ورقم ٢ من هامش ص ٦٧٩ .

(٣) راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يخص بها فى ج ١ م ٧ (أنوع البناء والإعراب ...) .

منها : « الصيغُ المطَّردة » ، ويتصدى علم : « النحو والصرف لبيانها » ، وعرض أحكامها . ومنها : « غير المطَّردة » ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى التي تسرد أمثلة من الوارد « السماعي » الذي ليس مطَّرداً

والمراد بالصيغة « المطَّردة » ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أو عدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع^(١) . ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة « فَعَلَّ » — مثلاً تكون جمعاً مطَّرداً لكل مفرد مذكر على وزن : « أَفْعَل » أو مؤنث على وزن : « فَعَلَاء » بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقاً ، دالاً على لون ، أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمُمر — وهذه حمراء ، وهنَّ حمُمر . وذلك أخرس ، وهم خُمرس — وتلك خرساء ، وهنَّ خُمرس . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة ، فإن المفرد بطَّرد جمعه عليها إذا كان مستوفياً للشروط التي يجب تحقُّقها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فعنَى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه ، أهو موافقٌ لما نَحْنُويه أم مخالف ؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مَسْرُوع له بعد أن تحققت في المفرد كل الشروط والصفات التي جعلته صالحاً لأن يَجْمَعَ جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثرَ تَعَدُّدَ الجموع في المراجع اللغوية ، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطَّرد ، فلا يؤدي هذا — مع كثرة الصيغ المخالفة — إلى تخطئة المطَّرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو الغيب ، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير — أو أكثر أحياناً — وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا

(١) راجع ص «ع» من الكتاب الذي أخرجه مجمع اللغة العربية باسم : « مجموعة القراءات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين . . . » .

قياسي مطرد . والآخر قليل في ذاته^(١) أو نادر ؛ فهو سماعي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته الذاتية وندرته^(٢) . ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجمَع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعاً فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : « جمع التكسير السماعي » أو : « جمع التكسير غير المطرد » . ومن ثَمَّ يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي ، وأن الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوي مخوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان مخوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط . أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات . ولا تمنعه معرفته أن يرجع — إذا شاء — إلى المظان اللغوي ، ليستخلص ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ؛ أي : أنه حرّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي ، من غير أن يُفرض عليه الاقتصاد على السماعي وحده^(٣) ، وإلا كانت الضوابط المطردة ، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع — عبثاً لا جدوى منه^(٤) ، فوق ما في

(١ و ٢) بشرط أن تكون القلة ذاتية ، لا نسيبية . وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في أجزاء الكتاب ؛ ومن ذلك ج ٣ م ٩٣ و ٩٤ ص ٦٤ و ٧٨ .

(٢) وهذا الرأي الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة ، في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية ، ولا يقتصر في تطبيقه على المجموع أو المصادر ونحوها ؛ بل يجعلها عاملاً شاملاً في كل ما اجتمع له سماع وقياس . جاء في مقدمة « القاموس المحيط » في الأمر الخامس من الأمور التي اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع . . . : « السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي . وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً ، على ما قُدر في اللواوين الصرفية » (١) . ولهذا المسألة — مسألة الجمع بين القياس والسماع — كلمة هامة تجيء في رقم ٣ هنا .

(٣) للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم ، — فوق المشار إليه كل ما سبق — أصدره بعد دراسة وافية ، وهو يقطع بأن « المطرد » ، و « القياس » بمعنى واحد ؛ (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونص القرار .

« (يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهي : القياس ؛ والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقياس على كلام العرب هو من كلام العرب) . ١ هـ . وفي محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ص ٣٨ وما بعدها ما نصه : « (ويقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأما ما يفيد القلة والضعف أيضاً) ١ هـ .

البحث عن « المسموع » من عناء وإرهاق يبلغان حدَّ التمتعيز ؛ بسبب كثرة المراجع

= والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذي ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجملع المطردة ، وهو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .
وهناك أسباب أخرى قوية تزيد الشك أو اليهم عن قياسته ؛ هي الأسباب العامة الخفية التي أشرنا إليها في مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة في الرد هل من يشتككون في قياسية بعض المسائل . كذلك سجلناه بإضافة في الجزء الثالث عند الكلام على : « أهنية المصادر القياسية » (ص ١٨٣ م ٩٨) .
ومن تلك الأسباب آراء العالم المبقرى ابن جنى التي يرجع إليها المجمع القوي في كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذي عنوانه : (باب في اللغة المأخوذة قياساً) والذي نقلناه كاملاً مستقلاً ختمنا به الجزء الثاني . وقد سجلته مجلة المجمع في عدده الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى في الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وأيضاً ما نقله عن المازني ، وكذلك آراء العالم الذكي : « الفراء » الذي ورد عنه في محاضر جلسات المجمع القوي (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨) : (أنه إمام الكوفيون ، ووارث علم الكسائي ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه) . وكذلك للزعري وصاحب المصباح الخبير ، وغيرهم من الأئمة الذين سردنا آرائهم الجلية مفصلة في الجزء الثالث - كما سبق الإشارة هنا -
م ٩٨ ص ١٨٣ -

يق السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذي يباح عليه القياس ، والمعنى الدقيق لكثرة التي تبجح القياس كذلك؟ ما عددها؟ وما شيئاها؟ وما نموتها؟ .. وقد ورد هذا السؤال في ص ١٢٩ من الكتاب الصادر من مجمع اللغة العربية بالقاهرة باسم : « كتاب في أصول اللغة » وهو المشتمل على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والمشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، وتصدى للإجابة عن هذا السؤال أحد الأعضاء المحبين مسجلاً إجابته في تلك الصفحة قائلاً ما نصه الحرفي : « (أضح بين يدي أسائل ما قال أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عديدة يمكن أن تكون أصلاً لنسبة مثوية كالتي يستعملها المحدثون في الإحصاء ؛ وذلك هو ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في ص ٢١ سطر ١٠ وما بعده - وكذلك في « المزهر » - ص ١٤٠ - ونصه : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً وقليلاً ، ومطرطراً . فاعطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » - انتهى سيوطي -

ومحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المثوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هي : المطرد الذي مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ - والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = $\frac{20}{23}$ ٨٦٪ أو ٨٧٪ تقريباً . -
والكثير وهو ١٥ من ٢٣ ٪ يساوي ٦٥٪ - والقليل وهو ٣ من ٢٣ ٪ يساوي ١٣٪ والنادر وهو ١ من ٢٣ ٪ يساوي $\frac{1}{23}$ ٤٪ تقريباً . وبهذا يكتفون ، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعد ما وصلوا إلى التذرة وهي أقل القليل كما رأينا (...) ١ انتهى الإجابة .

هذا وقد أشرنا (في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٧) إلى أن المراد هناك من القلة ، والكثرة ، والاطراد ، وعدم الاطراد - مخالف المراد منها هنا .

وتنوعها : وتباين طرائفها

وفيا إلى الأوزان المطردة - أى : القياسية - لجمع التكسير بقسميه : « جمع القلة ، وجمع الكثرة » . والأوصاف الواجب تحققها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تراحمها صيغ كثيرة مسموعة : مرجعها اللغة وحدها .

• • •

(١) أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة أربعة :

١ - أفعلة : وهو مقيس في كل مفرد يكون اسماً : (لاوصفاً) ، مذكراً ، رباعياً ، قبل آخره حرف مدّ : نحو : طعام وأطعمة - بناء وأبنية^(١) - عمود وأعمدة - رغيث وأرغفة . . .

وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن : فعّال ، أو فيفعال (يفتح الفاء أو كسرها) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لاهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بساتين^(٢) وأبنية^(٣) ، والثاني نحو (قباء^(٤) وأقبية ، وكساء وأكسية) - (فناء وأقبية^(٥) ورداء وأردية) . . .^(٥) .

٢ - أفعُل : وينقاس في كل مفرد ، اسم (لاصفة) على وزن : فعَل (يفتح فسكون) صحيح العين ، سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ، ليست فائمه واواً ، - كوقت - وليس مضعفاً كعمم وجمد . مثال صحيح اللام : بحر وأبحر - نهر وأنهر . . . ومثال معتلها : ظبي وأظب - جرّ و : وأجر^(٦) .

(١) ومثل : لسان وألسنة ، وسنان وأسنّة ، في قولهم : إعجاب المرء بنفسه يُشترع إليه أسية الطاعين ، ولطاوله على أبناء جنسه يجمع عليه أسنة الشائكين ... (٢) متاع لبيت ، أو الزاد . (٣) انظر جمع « فَعُل » ص ٦٤٢ . (٤) العبادة أو : البرنس . (٥) الهزة في آخر المفردات الأربعة منقلبة عن حرف علة والأصل (قَبَا و - رِكَسَاو) (بنجامي - برداي) .

(٦) أصل أظب وأجر : « أظبي » ، « وأجر » ، استقلت الفسة على الهاء في الكلمة الأولى فعذفت - فالتى ساكنان ، الهاء والتثنية ، فعذفت الهاء لتخلص من الساكنين ؛ كل طريقة حذفها في المتنقص . أما في الكلمة الثانية فقبلت الواو ياء لوقوعها منطوقة بمد كسرة ، ثم حلفت بالطريقة السابقة .

وينتقاس أيضاً في كل اسم رباعي مؤنث تأنثاً معنويّاً ؛ (أى : بغير علامة تأنث ظاهرة) . قبل آخره مدّة . (أَلَف ، أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عَنَاق (لأنثى الجملدى) وأَعْنُق ، وَعُقَاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأَعْقُب ، وذِرَاع وأَذْرُع ، وَيَمِين وأَيْمَن ، وَتَسْمُود وَعَسْمُود (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أَتْسُود وأَعْمُود .

٣ — أفعال . وينتقاس فيما لا ينتقاس فيه « أَفْعُل » السابق ؛ فيطرّد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، — سيّف وأسيف — باب وأبواب . . . وفي كل اسم واوى الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام .

وفي كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جَسَمَل وأَجْمال ، وَتَسْمِر وأَنْمار ، وَعَقْصَد وأَعْصَاد .

وفي كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عِيْذَبْ وأَعْناب ، وَلِإِيل وآبال ، وَحِمْل وأَحمال .

وفي كل اسم ثلاثى على وزن : « فُعْل ، أو فُعِل » (بضم الأول والثنى ، أو بسكون الثنى) ، نحو : عُنُق وأَعْناق ، وَقُفْل وأَقْفال .

فإن كان المفرد على وزن : « فُعْل » (بضم ففتح) فالكثير ^(١) أن يكون جمعه على : « فِعْلان » (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرْد ^(٢) وصِرْدان ، وَنُفَر ^(٣) ونُفْران ، وَجُرْد ^(٤) وجِرْدان .

وينتقاس في كل اسم على وزن « فُعْل » معتل اللام أو مضاعفاً ^(٥) .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : « فَعْل » (بفتح فسكون) صحيح العين — غير ما سبق — فتح كثير النحاة جمعه قياساً على : « أفعال » ^(٦) . وهذا منع

(١) كما يأتي في ص ٦٥١ .

(٢) اسم طائر .

(٣) اسم طائر .

(٤) اسم طائر .

(٥) إيضاح هذا في ص ٦٥٠ و ٦٥١ .

(٦) مع أن « التصريح » وحاشيته يقللان نحو عشرين ؛ منها :

لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسياً على : «أفعال»
فيقال : تَجَسَّطُ وَأَجْثَاثُ ، وَسَهَنُمُ وَأَسْهَامٌ . . . و . . . (١) ولا مانع أن يجمع

— فرخ وأفراخ — حَبَر وأحبار — زَنَدَ وأزناد — حَمَلَ وأحمال — شَكَلَ وأشكال — سَمِعَ
وأسماع — لَفَظَ وألفاظ — لَحَظَ وألحاظ — حَمَلَ وأحمال — رَأَى وآراء — سَطَرَ وأسطار — جَفَنَ وأجفان — لَحَنَ
والحان — نَجَدَ وأنجاد — فرد وأفراد — أَلَفَ وآلاف — أَنْفَ وآناف — وَغِيرَ ما ذكره كثير متناثر في التراجع
القوية ، منه : أَرْضَ وأراض — رَمَسَ وأرماس — عَرِشَ وأعراس — نَهَرَ وأنهار — نَذَلَ وأنذال — شَخِصَ
وأشخاس — شَرَطَ وأشرط — جَفَنَرُ (وهي : الشاة السمينة) وأجفار — بَعَضَ وأبماض — دَخَلَ وأدخال —
ضَرَبَ وأضراب .

(١) سبب منهم جمع : «فَعْلٌ على أفعال» الذي وصفناه هو ما جاء في الجزء الثاني من كتاب
سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على : «فِعْمَالٌ ، وعلى فُعُولٌ ،
وَأَفْعَالٌ» . وأن جمعه على : «أفعال» ليس بالباب في كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؟
كأفراخ ، وأجناد ، وأفراد .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا — في هذه المسألة — متشرعين ؛ بدليل
ما نقلناه من الصيغ الكثيرة في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وكذلك ما جاء في الجزء الخامس
ص ٣٩٢ من كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأديب» ، تأليف ياقوت الرومي ، وطبعة مرجليوث ، ونصه :
« (حدث أبوحيان التوحيدي . قال : «قال الصاحب بن عباد يوماً : «فَعْلٌ» بفتح فسكون ،
— ويريد ما كان منه صحيح الين- ، ليس من الأنواع التي ذكروها) ، «أفعال» قليل . ويزعم التحويني
أنه ما جاء منه إلا زَنَدَ وأزناد ، وقَرَّخَ وأفراخ ، وفَرَدَ وأفراد . فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أي :
كلمة) كلها : «فَعْلٌ وأفعال» . فقال : هات يامعبي . فردت الحروف — أي : الكلمات — وذلك على
مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس لنحوي أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ،
وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً ... ، وهذا كقولهم : فَعَمِلَ (بفتح فسر ،
فيا ساكنة) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت في التبع
إلى أقصاه . فقال : غروجك من دعوالك في فَعَمِلَ (بفتح فسكون) يدل على قيامك في فَعَمِلَ . » اهـ .

وقد يفهم من كلام «التوحيدي» أيضاً شيء آخر ؛ هو أن الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق
بورود ثلاثين مثالا مسبوعة منه . والحق أن هذا فرق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقط في معرض
التجسس وإثبات الحفظ والمعركة كما يفهم من روح القصة — لا نجد نقلاً للمسعودي الذي يؤيده .

وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري (وهو الأب أنستاس الكرمل) ما يأتي متقبلاً من
محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

«إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن : «فَعَمِلًا» لا يجمع على : «أفعال» إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع
لها : وهي : فَرَّخَ وأفراخ ، وحَمَلَ وأحمال ، وزَنَدَ وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها . «والذي
وجدته أن ما سَمِعَ من الفصحاء من جموع : فَعَمِلَ على أفعال أكثر مما سمع من جموعه» . — أي : المطردة —
على : أَفْعَلُ (بفتح ، فسكون ، فضم) أو فِعْمَالُ (بفتح) ، أو : فُعُولُ (بفتح) فعد ما ورد

كغيره - على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذي يطرد جمعه عليها .

٤ - فِعْلَانَةٌ (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فَعْلَل (بفتحيتين) ؛ نحو : وَلَدَ وِوْلَدَةٌ ، وَفَى وَفِيَّة . . . أو على وزن : فَعْلَل (بفتح فسكون) ؛ نحو : شَبَّخَ وشَبِيخَةٌ - ثَوَّرَ وثِيرَةٌ . أو على وزن فَعْلَل (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنَنِي ^(١) وثِنِينَةٌ . أو على وزن : فَعْلَال (بفتح أوله وثانيه) نحو : غَزَالَ وغَزَلَةٌ . أو على وزن : فَعْلَال (بضم ففتح) ، نحو : غَلَامَ وغِلَامَةٌ ، أو على وزن : فَعْلِل (بفتح فكسر) ؛ نحو : صَبَى وصَبِيَّة . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها

على أَفْعَل هو (١٤٢) انما ، وعلى فَعْلَال (٢٢١) انما ، وعلى فَعْلَان (كذا في الأصل ولعل الصواب فَعْلُول) هو (٥٢) فإن يسموا بجمعه قياساً مطرداً على «أفعال» آخر وأولى ؛ لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها متقولة عنهم ، ولورودها في الأمهات المختصة ؛ مثل القاموس واللسان) ، ثم قال : (ينحى للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التي تداولها النحاة فاقبلين الأقوال الواحدة عن الآخر بلا اجتهاد ولا إيمان في التحقيق بأنفسهم . أما الذي يؤيده الاجتهاد فخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على رمس الملا بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء . . . » ا .

ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التي وجدها هي لصحيح العين والفاء . . .

وقد وافق المجمع اللغوي القاهري ومؤتمره المنعقد بالقاهرة في يناير سنة ١٩٧٠ على القرار التالي ، ونصه : - كما ورد في ص ٢٢٣ من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر في شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ - هو : (قرر المجمع من قبل أن قياس جمع «فَعْلَل» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفعل» جمع قلة ، وعلى «فِعْلَال» أو فَعْلُول جمع كثرة . واستناداً إلى نص عبارة ابن حيان في استحصان النحاة إلى جميع فَعْلَل على أفعال « مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجتمعة على هذا الوزن - ترى اللجنة جواز جمع «فَعْلَل» انما صحيح العين مثل : بحث وأبحاث على «أفعال» ولو كان صحيح الفاء ، أو اللام ويدخل في ذلك مهوز الفاء ، ومعتلها ، والمضحف . وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة .) ا .

(١) الأمر الذي يعاد مرتين . وأيضاً : الثاني في السيادة ؛ أي : الذي يلي الرئيس الأكبر في السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا تَنسَى في الصدقة . أي : لا تؤخذ مرتين في السنة .

إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فِعْلَةٌ » لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع ^(١) . . .

(١) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في : « أفعُل » .

لَفَعْلٍ اسماً صحَّ عَيْنًا : « أَفْعُلْ » وللرباعي اسماً أيضاً يُجَعْلُ
 إن كان كالعناق والذراع في مد ، وتأنيث ، وهذا الأخراف
 وقد اكتفى ابن مالك في ضابط « أفعُل » بأن مفردة يكون صحيح العين ، وأن الرباعي يكون كالعناق
 في المد ، والتأنيث ، وعدد الحروف . وقد شرحنا المراد .

ثم قال في صيغة : « أفعال » ، إن الذي لا يطرد جسه على « أفعُل » يجمع على « أفعال » : والغالب
 أن « فِعْلَان » هو جمع لفعل . كصيردان لأن مفردة : صُرِدَ :

وغير ما « أَفْعُلْ » فيه مُطْرَد من الثلاثي اسماً « بأفعال » يرد
 وغالباً أعضائهم « فِعْلَان » في : « فَعْلٍ » ، كقولهم : صِرْدَانُ
 ثم انتقل إلى صيغة : « أفعلة » ، فقال :

في اسم مذكر رباعي بِمَدٍّ ثالث - « أفعلة » ، عنهم أَطْرَدَ
 والزنة في : « فَعَالٍ » أو : « فِعَالٍ » مُصَاحِبِي نَفْعِيْفٍ ، أو إِعْلَالٍ
 أما وزن « فِعْلَةٌ » - ومفردة لا يكون إلا تناعياً - فمفردة في الشطر الثاني من بيت بمد هذا مباشرة ،
 شطره الأول خاص بجمع من جنس الكثرة . (سيجي في غامض ص ٦٤٢) قال :

فَعْلٌ ، لنحو آخرٍ وخمرا و « فِعْلَةٌ » جمعاً بنقل يُذَرَى
 يريد من الشطر الثاني أن « فِعْلَةٌ » ، يمدى مفردة ويعل بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور
 عنهم . فلا ضابط له . لا قياس .

(ب) أشهر الصنغ المستعملة في جموع الكثرة .

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسيًّا . وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط أطرافها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة - وقد أوضحنا الحكم في هذا^(١) - وفيما يلي القياسية :

١ - فَعَلٌ (بضم فسكون) وهو جمع قياسي لشئين ، هـ : «أفعل» وصف للذكر^(٢) ، و «فَعْلَاء» وصف لمؤنث ، نحو : (أحمر وحمرء ، وجمعهما : حُمْر) . . (وأخضر وخضرء ، وجمعهما : خُضْر) . (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صُفْر) . . .

ويجب ترك غائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو ، نحو : خُضْر ، وزُرْق ، وِسُود ، وِحْو ؛ (في جمع : أخضر وخضرء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحوآء^(٣)) ، ففي هذه الأمثلة - وأشباهها - تسلم ضمة الفاء في الجمع ، وتبقى على حالها .

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الياء كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو : أبيض وبيضاء ، وجمعهما : بَيْض ؛ بكسر الياء^(٤)) . ومثل : (أعْيُن^(٥))

(١) في ص ٦٢٢ .

(٢) استخ ابن هشام - كما نقل عنه الصبان - أربعة من ألفاظ تنويع المعنى إلى سبق الكلام عليها في باب من الجزء الثالث ؛ هي : (أجمع - أكنع - أبع - أبصع -) مصرحاً بأنها لا تجمع جمع تكثير ، وإنما تجمع جمع سلامة فقط . ولكن الأمثلة التي عرضتها المراجع النحوية المختلفة في باب التوكيد اشتملت على جميعها لتكثير على صيغة : «فَعْلٌ» ولم تقتصر على جمع السلامة . فلعل المراد هو منع تكثيرها على : «فَعْلٌ» .

(٣) الحوآء : سواد يميل إلى خضرة ، أو حمرة يميل إلى سواد .

(٤) كقول الفارسي عليه :

لَه نَخْلَاقُ بَيْضٌ لَا يَخْغَرُ هَسَا صَرَفُ الزَّمَانِ كَمَا لَا يَصْدَأُ الْإِذْهَبُ

(٥) أعْيُن الرجل : اتسمت عينه واشتد سوادها .

وعَيْنَاء وجمعهما : عَيْن ، بكسر العين) . ووزن الجمع « فَعْلٌ » ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضميتها كسرة .

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة ، وأن تكون لامه صحيحة كذلك ؛ مثل : « النَجْلُ »^(١) في قول الشاعر :

طَوَى الحديدانِ^(٢) ما قد كنت أنشرُهُ وأنكرتني ذواتُ الأعينِ النَجْلِ
ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة ، نحو : بَيْضٌ وَسُودٌ ، أو كانت مضعفة ، نحو : غُرٌّ ، جمع أَغْرٍ أو غَرَاءٍ . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عَشْنِي وَعُشْنِي ، جمع : أَعَشْنِي وَعَشَوَاء ، وَأَعْمَتِي وَعِمَاء^(٣) . . .

٢ - فَعْلٌ (بضم أوله وثانيه) . وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعْعُولٌ » (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صَبِيرٌ وَغَفِيرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول - نحو : حَيَّابٌ ، وَرَكُوبٌ - لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعي صحيح اللام ، قبل لامه مدّة . ؛ سواء أكانت ، ألقاً ، أم وائاً ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألقاً يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة : عِمَادٌ وَعُمُدٌ ، وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ ، وعمود وعُمُدٌ ، وَقَتْلُوصٌ^(٤) وَقُلُوصٌ ، وَبَرِيدٌ وَبُرْدٌ . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث .

فإذا كانت المدّة ألقاً والاسم الرباعي مضعّفاً فقياس تكسيره : « أَفْعَلَةٌ » ، نحو : زِمَامٌ وَأَزْمَةٌ ، وهلال وأهلة ، وسِنَانٌ ، وَأَسِنَّةٌ . . . - كما سبق عند الكلام على : « أَفْعَلَةٌ »^(٥) . أما إن كانت المدّة ياءً أو وائاً فالاسم المضعّف يجمع على :

(١) جمع ، مفرد : نَجْلَةٌ ، وهي العين المنتمية ؛ يقال : عين نجلاء ، أي : واسعة .

(٢) الليل والنهار .

(٣) وإل ما سبق يشير ابن مالك في صدر البيت السالف في هامش ص ٦٤٠ . وهو :

فَعْلٌ لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرًا

(٤) الناقة الشابة القوية . (٥) ص ٦٣٦ .

« فَعُلَّ » أيضًا ؛ نحو : سرير وسُرُر ، وذَكُول وذُلُل^(١) .

ويجب - في غير الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً ؛
نحو : سِوَار وسُور ، وسِوَالك وسُوك ، وصِوَان^(٢) وصُون - أما في الضرورة
الشعرية ، فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها . لكن يجيب عند تسكينها كسر
فائه ، لتسليم الياء ؛ نحو : سِييَال^(٣) وسِيِيل ، أو : سِيل . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفاً صحيحاً ؛ نحو : كتاب وكُتِب ، أو :
كُتِب ، وأنان وأُتِن أو أُتِن . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف^(٤) ؛ نحو : سرير ، سُور^(٥) . . .

فلاعين في هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها ،
إلا في المضعف ، فيمتنع - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز
الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء .

٣ - فَعَل (بضم ففتح) ويَطَرَّد في أربعة أشياء .

(١) اسم على وزن : « فَعْلَة » (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ،

(١) انظر « د » في ص ٦٤٤ ، ففيها بيان حكم آخر .

(٢) ما يسمى : « اللولاب » .

(٣) (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوك .

(٤) ويجوز فتحها بمراعاة ما سيأت في « د » في الصفحة التالية .

(٥) وفي الكلام على : « فَعَل » يقول ابن مالك :

وَفَعْلٌ لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ بِمَدِّ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ أَغْلَالًا فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ وَفُعِلَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ عَرَفَ

(إعلالاً : مفعول به للفعل : فَعَلَ . والأصل : قد زيد قبل لام ، وحرف اللام . فقد إعلالاً . أي

بشرط أن تكون اللام صحيحة ، و « ذو » نائب فاعل للفعل : يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذي

قبل آخره ألف - مضاعفاً ، وهذا في الاستعمال الأهم الأغلب المطرد . وبقية البيت الثاني لا شأن له

بصفة « فَعْل » وإنما يختص به وزن آخر سيجي ؛ هو : فَعَل .

أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرْفَةٌ وَغُرُفٌ ، مُدَبَّةٌ وَمُدَّتَى ، وَحُبَّةٌ وَحُبَجَجٌ .

(ب) وصف على وزن : « فُعِلْتَى » التي هي مؤنث الوصف المذكر : « أَفْعَلٌ » ، نحو : الكُبَيْرَى . والوُسْطَى ، والصَغْرَى : فجمعها القياسي : الكُبَيْرُ والوُسْطُ ، والصَّغَرُ ، والمفرد المذكر هو : أَكْبَرُ ، وَأَوْسَطُ ، وَأَصْغَرُ . ولا يصح جمع « حَبْلٍ » على « حَبَلٌ » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

(ح) اسم على وزن : فُعْلَةٌ (بضم أوله وثانيه) . نحو : جُمُعَةٌ وَجُمُعٌ .
(د) كل جمع تكسير على وزن : « فُعْلٌ »^(١) (بضمين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه يجعله على وزن : « فُعْلٌ » (بضم أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذَكْوَلٌ ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جَدُدٌ وَذُكُلٌ ، ويصح التخفيف ؛ فيقال : جَدَدٌ وَذُكُلٌ . . .

٤ - فِعْلٌ (بكسر ففتح) ويطرد في اسم تام^(٢) على وزن : « فِعْلَةٌ » (بكسر فسكون) ، نحو : كَيْسَرُهُ وَكَيْسَرٌ ، بَيْدَعَةٌ وَبَيْدَعٌ ، فَيْرِيَةٌ وَفَيْرِيٌّ . وقد يجمع فِعْلَةٌ على فُعْلٍ ؛ وهو قياسي ، ولكنه قليل نحو حِلْيَةٌ وَحَلَّتَى ، وَلِحْيَةٌ وَلُسْحَى (بضم أولهما في التكسير أو بالكسر) .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو : صِغْرَةٌ وَكِبَرَةٌ (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام . نحو : رِقَّةٌ^(٣) ، وأصلها وِرْقٌ (بكسر الواو) حذفت قارؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعوض عنها تاء التأنيث في آخره ؛ فلا يقال : « وِرْقٌ » يجمع المفرد ، بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هي عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوّض عنه^(٤) . . .

(١) سبق الكلام عليه في ص ٦٤٢ . (٢) لم يحذف من أصوله شيء .

(٣) فضة . (٤) في الجنتين : فُعْلٌ وَفُعْلٌ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

ونحو : كُبَيْرَى ، وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وقد يجيء جمعه على فُعْلٍ

٥ - فُعْلَةٌ (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رامٍ ورماة ، ساعٍ وسعاة ، غارٍ وغزاة ، داعٍ ودعاة . وأصل : رماة وسعاة وغزاة ودعاة - رُمِيَتْ ، وسُعِيَتْ وغزُوَتْ ، ودُعُوَتْ . وكلها على وزن : « فُعْلَةٌ » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفاً ؛ فتصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعْلَةٌ » بالرغم مما دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً ، نحو : وادٍ ، وعادٍ (اسم قبيلة) ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : سارية وعادية ، ولا ما كان وصفاً للمذكر غير عاقل ؛ نحو : ضَرْبٍ في مثل : أسد ضاربٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ، كعالم . . .

٦ - فَعْلَةٌ (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف على وزن : فاعل ، للمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ، نحو : كامل وكَمَلَةٌ ، وكاتب وكَتَبَةٌ ، وبارٍ وبَرَرَةٌ .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : وادٍ وعادٍ ، اسمين . . . ولا ما كان وصفاً على غير فاعل ، نحو : حَذَرٍ ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : طالق ، وحامل (بمعنى حُبْلَتِي) ولا ما كان وصفاً لغير العاقل ؛ نحو : صاهل ، ولاحق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفاً معتل اللام ، نحو : ساعٍ ، وداعٍ ^(١) . . .

فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة .

(١) وفي الجَمَين : « نُعْلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ » يقول ابن مالك :

في نحو : رامٍ ذو أطرادٍ فَعْلَةٌ وشاعٍ نحو : كامل وكَمَلَةٌ واكتفى بالثال « رامٍ » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على : فَعْلَةٌ ، لأن الشروط التي سردناها متعققة في المثال . كما استغنى بالثال : « كامل » الذي قياس جمعه لتكسیر « فَعْلَةٌ » عن سرد الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوخ في الشطر الثاني من البيت : الشيوخ الذي يفيد الاطراد ، لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٤ ما قرره المجمع اللغوي ، وهو : أن الشيوخ والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد ، وكلاهما يقاسن عليه ما

٧- فَعَلَى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص . (أى نقص) ، ويشمل سبعة أنواع :

(أ) المفرد الذى على وزن : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرْعَى ، وقتلَى ، وجرحَى . وهذه أوصاف دالة على موت ، أو تَوَجُّع .

(ب) المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى ^(١) .

(ح) المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ كزَمِنَ وزَمْنَى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم .

(د) المفرد الذى على وزن فاعيل . نحو : هالك وهلكى .

(هـ) المفرد الذى على وزن : فَعِيل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو :

ميت وموتى .

(و) المفرد الذى على وزن : أَفْعَل ؛ كأحمق وحَمَقْتى .

(ز) المفرد الذى على وزن فَعْلان ؛ كسكران وسكْرَتى .

وهذان الوصفان الأخيران دالان على نقص وعيب ^(٢) . . .

٨ - فِعْلَةٌ (بكسر ففتح) وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام ، على وزن :

فُعْل (بضم فسكون) ، نحو : قُرْطُوفِرْطَةٌ ، ودُرْج ودِرْجَةٌ ، وكُوز وكِوزَةٌ ، ودُب ودِبَّة . ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعاً لفُعْل (بفتح

(١) وقد يجمع « فَعِيل » هذا على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : فُعْلَى يقول ابن مالك .

فُعْلَى لوصف ، كقَتِيلٍ وزَمِنٍ وهَالِكٍ . ومِيتٌ بِهِ قَمِنٌ

(قمن ، أى : حقيق وبجير) . يرميه : أن : « فُعْل » جمع لكل وصف على وزن : « فَعِيل »

و « فَعِل » ، و « فاعِل » كالأشئلة السابقة ، وما يؤدى منها فى الدلالة على الهلاك أو المرض أو

الألم . . ثم قال : إن ما كان على وزن : فَعِيل ، مثل : ميت ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع ؛ فيقال

فيه : موتى . وأصل : « مِيت » ميؤت ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداها بالهـ فسكون ؛ فلبت

الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

فسكون (أو : لِفْعِلْ (بكسر فسكون) ، نحو : غَرَّدَ^(١) وَغَرِدَ - قَرَّدَ وَقَرِدَ^(٢) . . . :

٩ - فُعْلٌ : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس في كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعِل ، أو فاعلة ، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة ؛ نحو : قاعد وقاعدة ، وفائم وفائمة ، وراكع وراكعة . وساجد وساجدة ، . . . والجمع : قُعْد ، ونُؤْم ، ورُكْع ، وسُجْد^(٣) . . . ، ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون : « فُعْلٌ » جمعاً لوصف معتل اللام المذكور على وزن : فاعل ، نحو : غُرِّي ، وسُرِّي ، وعُفِّي ، في جمع : غازٍ ، وسارٍ ، وعافٍ .

١٠ - فُعَالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام المذكور ، على وزن : فاعل ، نحو : صائم وصوَّام ، قارئ وقراء . ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن : « فاعلة » ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صدّادٍ
جمع : صَادَةٌ^(٤) . . .

(١) نوع من النباتات الصحراوى ، المسى : الكِسَاء ، واعتلّفوا في ضبط النين في المفرد ؛ فقبل مفتوحة ، وقبل مكسورة . (٢) وفي « فِعْلَةٌ » يقول ابن مالك :

لِفْعَلٍ اسماً صححَ لَآمًا « فِعْلَةٌ » والوضعُ - في فَعَلٍ وفَعْلٍ - قِلَّةٌ
(الوضع العربى ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها وبمعانيها الواردة عنهم - قلل أن يكون وزن فِعْلَةٌ جمعاً لاسم على وزن : فَعْلٌ ، أو فِعْلٌ ؛ فكلمة : «الوضع» مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية : قِلَّتْهُ . (٣) ومن الأمثلة لهنين قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ الله » ، والذين معه أشِدَّاءُ هل الكفار ، رَحِمَاءُ بينهم ، تراهم رُكْعًا سُجَّدًا ؛ يَسْتَفْهِونَ فَعْلًا منَ الله ورسولاً » . (٤) وفي الجيمين الأخيرين : (فُعْلٌ وفُعَالٌ) يقول ابن مالك .

وَفَعْلٌ لفَاعِلٍ ، وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ ؛ نحو : عَادِلٍ وعَادِلَةٌ
ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِّرَا وذانِ في المَعْلَلِ لَآمًا نَدَرَا
ويصح من البيت الثاني أن الفُعَال كالفُعَال ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غازٍ ، وغُرِّي ، وغَزَّاه .

١١ - فِعْعَال (بكسر ففتح من غير تشديد) ، وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً :

الأول والثاني : « فَعْعَل » ، و « فَعْعَلَة » (بفتح الأول وسكون الثاني فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فاعؤهما ولا عينهما ياء . نحو : كعُتِب وكِعَاب ، وقَصْعَة وقِصَاع ، وصُعِب وصِيب ، وخَعْدَة ^(١) وخِعْدَال .

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعْعَال » نادر . لا يقاس عليه : نحو : يَمْعَر ^(٢) ويِعْمَار ، وضيف وضِياف ، وضِيعَة وضِيبَاع ^(٣) . . .

الثالث . والرابع : فَعْعَل وفَعْعَلَة (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحة . وغير مضعفة ، نحو : جبل وجِبَال ، وجَسَل وجِمال ، ورقَبَة ورقَاب ، وثَمرة وثَمَار . . . فخرج نحو : بطل وبطلة ؛ لأنه وصف . ونحو : فتي وعصا ؛ لا اعتلال لأمهما . ونحو : طَلَل ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس ، والسادس : فِعْعَل (بكسر فسكون) وفُعْعَل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فُعْعَل » غير واوى العين : كحُوت ، ولا يأتى اللام كهُدًى ^(٤) ، ومن الأمثلة : ذئب وذئاب ، بئر وبئار ، رُمح ورِمَاح ، دُهْن ودُهَان ^(٥) . . .

(١) سمينة اللراعين والساقين .

(٢) الجُدَى يوضع في سفرة عميقة ، ليحى الأسد لاقتراحه ؛ فيتردى فيها ، ويمكن الصيادون من صيده . أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذل من يَمْعَر ، وهو : الجُدَى . .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

« فَعْعَلٌ وَفَعْعَلَةٌ » ؛ « فِعْعَالٌ » لهما وَقَلٌ فِيمَا عَيْنُهُ « اليا » مِنْهُمَا ولم يذكر أنه قليل فيما فاعؤه « اليا » أيضاً .

(٤) نوع من المكابيل يسمى : القفيز للشامى ، وهو غير المكبال الذى يسمى : المُدَّة .

(٥) في الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك :

و « فَعْعَلٌ » أيضاً له : « فِعْعَالٌ » ما لم يَكُنْ فى لَامِدٍ اغْتِلَالٌ
أو يَكُنْ مُضَعَّفًا . ومثُلُ : « فَعْعَلٌ » ذو الثَّاء ، و « فِعْعَلٌ » مَعَ فُعْعَلٍ ، فاقبل
أى : اقبل جمع : « فِعْعَل وفُعْعَل » على « أفعال » . ولم يذكر شروط جسمها وقد ذكرناها .
والمراد بقوله : « ذو الثاء » ما كان على وزن : « فَعْعَل » وضم بها قصار « فَعْعَلَة » . مع استيفائه الشروط .

السابع ، والثامن : فَعِيل بمعنى فاعِل^(١) ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يسكونا وصفيين ، ولامهما صحيحة ، نحو : ظريف وظريفة وجمعهما : ظِرَاف . وكريم وكريمة وجمعهما : كيرام ، وشريف وشريفة وجمعهما : شِرَاف . فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غني وولي ؛ لاعتلال لامهما ، وكذلك غنية وولية . وكذلك جزييع وجريجة ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل^(٢) . . .

وإذا كان «فَعِيل» هذا ومؤنثه معتل العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم في جمعهما صيغة : «فِعْعَال» ؛ نحو : (طويل وطويلة ، وجمعهما : طِرِوَال) ، (وقوم^(٣) وقَوِيمة ، وجمعهما : قِرَوَام) ، (وصواب وصَوِيبة^(٤) ، وجمعهما : صِرَوَاب . . .)

التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر : وصف على وزن : فَعْلَان ، أو على مؤنثيه : فَعْلَى ، وفَعْلَانَة (بفتح وسكون في الثلاثة) ، نحو : غضبان وغَضْبَتَي ، وجمعهما : غَضَاب ، ومثل : نَدْمَان ونَدْمَانَة ، وجمعهما : نِدَام .

الثاني عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فَعْلَان ، أو على مؤنثة : فُعْلَانَة (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خُسُفَان^(٥) وخُسُفَانَة ، وجمعهما : خِمَاص . . .^(٦)

هذا ، وجمع : «فِعْعَال» من جموع التكسير التي لها مفردات كثيرة غير

(١) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، ما في ص ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفي : «فَعِيل» هذا يقول ابن مالك

وفي : «فَعِيل» وصف فاعِل ورَدَ كذاكَ في أنشاء أيضًا اطرَدَ

(٣) حن القامة . (٤) صائبة . (٥) جائع .

(٦) يقول ابن مالك في الجموع الخمسة الأخيرة ، وفي : «فَعِيل» معتل العين بالواو ، صحيح

اللام ، نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وتَمَاع في وصف على : «فَعْلَان» أو : «أُنْشَيْبَة» ، أو على : «فُعْلَان» ومثله : «فُعْلَانَة» . وألزمه في نحو : «طَوِيل» ، «طَوِيلَة» تَفِي

أي : قُي بالمطلوب ، وتحقيق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة التي يقاس عليها .

قياسية، منها: رجل ورجال، وحيدة وحيدات، وخروف وخيراف^(١) وقيل ووص^(٢) وقيل ووص . . .

• • •

١٢ - فُعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرِد في ألفاظ :

منها : الاسم الذي على : « فَعِل » (بفتح فكسر) ، نحو : كَبِدَ وكَبُودَ ، نَمِرَ ، ونَمُورَ . . .

ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس معتل العين بالواو ، نحو : كَعَبَ وكُعُوبَ - رَأَسَ ورُؤُوسَ - عَيْنَ وعُيُونَ . فخرج منه ، نحو : حَوَّضَ ، فلا يجمع على : فُعُول . . .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مكسور الفاء ، نحو : عَلِمَ وعُلُومَ - حَلِمَ وحُلُومَ - ضَرَسَ وضُرُوسَ^(٣) .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، منضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو : كحوت ، ولا معتل اللام : كمُدَى - وهو نوع من المكايل ، كما سبق^(٤) ، ولا مضاعف اللام : كمُدَّ - لنوع من المكايل أيضاً - ومن الأمثلة الصحيحة : جُنَدَ وجُنُودَ - بُرَدَ وبرودَ .

(١) جاء في هذا الموضع (٢ - ص ١٧٧ - بعد أن سرد المفردات التي تجمع على : « فِعَال » قياساً مطروداً) ما نصه : « (وَشَدَّ «فِعْمَال» فيها عدا ما ذكر ؛ كغروف وخيراف ، و . . .) » ا هـ وسرد كلمات أخرى . وهذا تكون كلمة : « خيراف » مجموعة ضمناً وصحبة الاستعمال .

(٢) ناقة شابة : أما الجمع : « قِيْلَاص » فيقول فيه « التصريح » إنه من الجمع المحفوظة ، يريد : الشاة .

(٣) وفي جمع : « فُعُول » بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك :

وبفُعُول : « فَعِل » ، نحو : كَبِدَ يُخَصُّ غالباً : كَذَاكَ يَطْشُرُ :

في « فَعِل » اسماً مُطْلَقَ « الفاء » و« فَعَلَ » له وللفُعَالِ فِعْلَانُ حَصَلَ

المراد بطلق « الفاء » أن فاءه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . وأجزء الأخير من البيت الثاني خاص بجمع آخر هو ، « فِعْلَان » وسيجيء الكلام عليه .

(٤) في رقم ٤ من هامش ص ٦٤٨ .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على : فَعْلَان ، مثل : حوت وحيثان
وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : «أَفْعَال» ، نحو : مُدْنِي وَأَمْدَاء - بقلب
يائه همزة ، طبقاً لقواعد الإعلال - وكذلك مضحف اللام ، نحو : مُدْ وَأَمْدَاد .

ومنها : اسم ثلاثي على وزن : «فَعْعَل» (بفتح أوله وثانيه) الخالي من خروف
العلة . وهذا النوع مختلف في اطراده ، فقيل : يجمع قياساً على : «فُعُول»
وهذا حسن ، وقيل سماعياً فقط ، نحو : أَسَدَ وَأَسُودَ ، وَشَجَمَ وَشُجُون . والذين
يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَفُ^(١)
ولا لَيْسَبُ^(٢) على : نَصُوف ، وَلَيْبُوب .

• • •

١٣ - فَعْلَان (بكسر فسكون) وهو مقيس في ألفاظ ، منها : اسم على
وزن : «فُعْعَال» (بضم ففتح) : نحو : غُلَامٌ وَغِلْمَان ، وَغُرَابٌ وَغِرْبَان .
ومنها : اسم على : «فُعْعَل» (بضم ففتح) ، نحو : جُرْدٌ وَجِرْدَان -
صُرْدٌ^(٣) وَصِرْدَان .

ومنها : اسم على : «فُعْعَل» (بضم فسكون) معتل العين بالواو ، نحو :
حُوتٌ وَحَيْثَان - كُوزٌ وَكَيْزَان - عُدودٌ وَعِيدَان . . .

ومنها : اسم على «فُعْعَل» (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه في
الأصل معتلة ؛ نحو : تَاجٌ وَتَيْجَان ، وَنَارٌ وَنِيرَان ، وَقَاعٌ وَقِيْعَان ، وَخَالٌ وَخَيْلَان^(٤)
والأصل : تَوَّجَ ، وَنَمَوَّرَ ، وَخَمَيْلَ^(٥) . . . (تتحرك حرف العلة في المفرد ،
وافتحح ما قبله ، فانقلب ألفاً) .

(١) المرأة المختوفة السرى . (٢) موضع القلادة من المتى .

(٣) طائر ضخم الرأس يصطاد المصائير . وقد سبقَت الإشارة لهذا الجمع في ص ٦٣٧ .

(٤) النقط المتخالفة لبقية لون البدن .

(٥) وفي «فُعْلَان» يقول ابن مالك :

..... وَلِلْفُعْعَالِ : فِعْلَانٌ حَصَلْ

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ضاهاهما . وقلَّ في غيرها

١٤ - فُعْلَان (بضم فسكون) ويطرُد في اسم على وزن : فَعَلَ (بفتح فسكون) ، نحو : ظَهَرَ وَظُهُرَان . وَبَطَنَ وَبُطْنَان ، وفي اسم صحيح العين على وزن : فَعَلَ (بفتح ففتح) ، نحو : حَمَلَتْ وَحُمْلَان ، بَلَدَتْ وَبُلْدَان . وفي اسم على : فَعِيل ، نحو : رَغِبَ وَرُغْفَان ، وَكَتَبَ وَكُتِّبَان^(١) . . .

١٥ - فُعْلَاء (بضم ففتح) ويطرُد في أشياء منها :

« فَعِيل » بمعنى : فاعل ، وصفاً للمذكر عاقل^(٢) ، أو بمعنى : مُفَعِّل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى : مُفَاعِل (بضم ففتح ، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغة « فَعِيل » في الثلاثة غير مضعفة ، ولا معتلة اللام . ومن الأمثلة : (كريم وكُرَمَاء ، وبخيل وبُخُلَاء ، وظريف وظُرَفَاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سُمَعَاء ، وأليم ؛ بمعنى : مؤلم ، وجمعه أَلَمَاء . وخصيب ؛ بمعنى : مخصب وجمعه : خُصَبَاء) ، وكذا : (خَلِيط ؛ بمعنى : مخالط وجليس ؛ بمعنى : مجالس ، وقَرِيع ؛ بمعنى : مقارع . . . وجموعها : خُلَطَاء - جُلَسَاء - قُرَعَاء) .

ومنها : « فاعِل » ، وصفاً دالاً على غريزة ، وسجية ، وأمر فطري غير مكتسب - غالباً - نحو : عاقل وعُقلاء - نابه ونَبَهاه - شاعر وشعراء^(٣) . أودالا

(١) وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياساً على : فُعْلَان - يقول ابن مالك :

و «فُعْلَاء» أمياً ، و «فَعِيلًا» و «فَعَلٌ» غير مُعَلَّ العين : فُعْلَان شَيْلٌ (فُعْلَا : مفعول به مقدم لفعل : شمل في آخر البيت) . يريد : أن الجمع : «فُعْلَان» يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعَلٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعَلٌ . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٣) وفي فُعْلَاء وأَفْعِلَاء يقول ابن مالك :

ولكَرِيمٍ وبِخِيلٍ فُعْلَاءٌ كَذَا لَمَّا ضَاهَا هَمْسَا قَدْ جُعِلَا
ونَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاءٌ» ؛ فِي الْمُعَلِّ لَأَمًا ، وَمُضَعَفِي . وَغَيْرُ ذَاكَ قُلٌّ

وقد قيل : إن «أَفْعِلَاء» هذا نائب عن «فُعْلَاء» لعل مصنوعة «فُعْلَاء» المحققون . ولا داعي للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن اللمة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جسماً للفَعِيل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . كقولهم : « (لا عِظَمَ ولا سُلْطَانَ إلا للأَعْزَامِ الْأَقْوِيَاءِ ، وليس بعزير ولا قوي من لم يصحَّ بالفضيلة ، ويتسلح بمكارم الأخلاق .) » .

على ما يشبه الغريزة والسجبة في الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصالحاء .

١٦ - أفعلاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . .) وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعيل^(١) . بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام : نحو : (عزيز وأعزاء ، وشديد وأشداء^(٢) ، وقوى وأقوياء - وولّى - وأولياء . . . ومن القليل الذي لا يقاس عليه : صديق وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفاً ولا معتل اللام . وكذلك ظنين (أى : متهم) وأظنياء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

١٧ - فَوَاعِل : وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة ؛ هي :

(أ) فاعِلَة : سواء أكان اسماً أم صفة . وقد اجتمعا في قوله تعالى : (لَتَسْفَعَنَّ^(٣) بالناصبة ، فاصية ، كاذبة ، خاطئة) . فالناصبة : اسم ، وكاذبة وخاطئة : وصفان^(٤) . والجمع : نَوَاصِر ، كَوَازِب ، خَوَاطِي .

(ب) اسم على : « فَوَعَلَ » أو : فَوَعَلَة (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) ، نحو : جَوَاهِر ، وَكَوْثَر ، وَصَوْمَعَة ، وَزَوْبَعَة ، وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوابع .

(ج) فَاعِل (بفتح العين) اسماً ؛ كخاتَم ، وقالب ، وطابع (بفتح العين في الثلاثة . طبقاً لإحدى اللغتين)^(٥) وجمعها : خَوَاتِم ، وقوالب ، وطوابع .

(د) فاعِلَاء (بكسر العين وفتح اللام) . اسماً ، نحو : قاطِعاء ، وراهِطاء ونافِقاء ، والأسماء الثلاثة لجمع اليربوع^(٦) .

(١) وقد يجمع على صيغة أخرى إن طابق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ الله » ، والذين معه أشدُّاءُ على الكفار ، رُحَمَاءُ بينهم - وقد سبقت الآية في رقم ٣ من هامش ص ٦٤٧ لفظة أخرى هناك - .

(٣) وبطلها : « العوادي » جمع : « عادية » كقول الشاعر :

هَسَمُ الرِّجَالِ إِذَا مَضَتْ لَمْ يَتْنِهَا خُدْعُ النِّسَاءِ ، وَلَا عَوَادِي الذَّمِّ

(٤) والثانية : الكسر .

(٥) حيوان كالقار ، ولكنه أكبر منه قليلاً .

(هـ) فاعِل (بكسر العين) اسمًا ، نحو : جائز^(١) وكاهِل^(٢) ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

(و) فاعِل (بكسر العين) وصفةٌ خاصةٌ بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله التانيث - غالباً^(٣) - نحو : طالِق وطوالق .

(ز) فاعِل (بكسر العين) وصفةٌ لمذكر غير عاقل^(٤) ؛ نحو : صاهِل وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صَوَاهِل وشواهِق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » (بكسر العين) إذا كانت وصفةً لمذكر عاقل فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهِد وشواهِد ، وفارس وفوارِس ، وفاكِس ونواكِس في قول الفرزدق :

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خضعُ الرقاب ، نواكِسَ الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها - مع كثرتها - تأويلا غير مقبول ، كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلا » ، وإنما هو : « فاعلة » والأصل : طوائفُ فوارِس ، وطوائف نواكِس . فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف ، مفردة : فاعلة ، فيكون جمعها قياساً على : « فواعل » . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيبان .

والحق أن صيغة (فاعِل) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صيغة

(١) الخشب فوق حائلين . والخشب التي تحمل خشب السقف . . .

(٢) اسم المكان الذي تلاقى فيه الكتفان .

(٣) انظر هامش ص ٩٤ . لتكلمة المسألة .

(٤) وفي : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لفَوَعَلٍ ، وفاعِلٍ وفاعِلاء معَ نحو : كاهِلٍ

وحائض ، وصاهِلٍ . وفاعِلةٌ وشَدُّ في الفارس معَ مائِلةٌ

يشير « كاهِل » إلى الاسم الذي على وزن : فاعِل (بكسر العين) و « حائض » إلى الوصف الذي

على وزن : فاعِل (بكسر العين) ، خاصةً بالأنثى . و « بصاهِل » : إلى فاعِل (بكسر العين) وصفاً لا لا يقل . .

« فاعِل » صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاة الشرط^(١) أفضل لأنه الأكثر ، أما من لا يراعيه فلا يُحكّم عليه بالنخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح ، وإن كان دونه في القوة^(٢) . . .

• • •

١٨ - فَحَائِل وهو مقيس في كل رباعى - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثة مُدَّة ، أليفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء . فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مختومة بالتاء^(٣) ، وخمسة مجردة منها .

فالتي بالتاء منها : « فَعَالَة » (مضمومة الفاء ، أو مفتوحها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذُوَابَةٌ وذَوَائِبُ ، وَسَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَالٌ .
ومنها : فَعُولَةٌ (بفتح الفاء) ، نحو : حَمُولَةٌ وَحَمَائِلُ .

(١) وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير عاقل .

(٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط (الذى يقضى بالآ تجميع صيغة «فاعِل» على «فَواعِل» إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل) ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اعتدائه في الكلام الفصيح الذى يحتاج بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع في ونصوص يحتاج بها . ومن هذه الجموع : سابقى وسوابق - هالك وهواك - سابج وسوابج - حاسر وحواسر - قارى وقوارى - كاهن وكواهن - عاجز وهواجز - غائب وغوايب - راغد ورواغد - حاج وحواج . . .
وقيل اليوم ولقد صاحب خزافة الأدب (في الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير : « نواكس » ففرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد . وفي المصباح المنير (مادة : قرص) بعض منها ، وبعض يغايرها ؛ مثل : صاحب وصواحب ، وفاكس ونواكس . . .

وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في كتاب « تاج العروس » ، شرح الفاموس » ج ١ مادة : قرآن ، عند الكلام على : « قوارى » ونصه : (« قوارى » كدنانير - وفي نسخة : « قوارى » كفسواعل ، وجملة شبخنا من التعريف . قلت : إذا كان جمع : « قارى » فلا مخالفة للجمع ولا للقياس ؛ فإن فاعلاً يجمع على فواعل . . .) ١ هـ ، وهذا نص قاطع آخر . فلا داعى اليوم لتسلك بالشرط السالف . إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه - وحده - الصحيح .

(٣) ويلحق بها المختوم بألف التأنيث - وسجى - ويشترط بعض النحاة في المختوم بالتاء ما ليس على وزن « فَعِيلَة » أن يكون اسماً ، لا صفة أما « فَعِيلَة » فتجمع عنده مطلقاً ؛ سواء أكانت وصفاً ، أم غير وصف . . . وهو بشرطه السالف يخالف غيره من لم يشترطه . والأحسن إهمال شرطه .
هذا ، وإذا كانت « فَعِيلَة » بمعنى « مفعولة » لم يجمع على : « فَعَائِل » - كما سيبيء -

ومنها : فَعِيلَةٌ ^(١) (بفتح فكسر) ؛ نحو : صحيفة وصحائف . وبشروط ألا تكون صفة بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحة ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح . والمجردة من التاء (ويشترط فيها أن تكون المؤنث معنوية) هي :

فِعْمَالٌ (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شِمَالٌ ^(٢) وشِمَالٌ - وفُعْمَالٌ (بضم أوله ، وفتح ثانيه) . نحو : عُمَّابٌ ^(٣) وعُقَّابٌ ، وفُعْمُولٌ (بفتح فضم) ، نحو : عَجُوزٌ ^(٤) وعَجَائِزٌ . وفُعِيلٌ (بفتح فكسر) ، نحو : لَطِيفٌ (اسم امرأة) ولطائف . وفُعْمَالٌ (بفتح ففتح) ، نحو : شَمَالٌ ^(٥) وشَمَائِلٌ .

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصورة ؛ مثل : حُبَّارَى ^(٦) وحَبَّائِرٌ . والممدودة ، نحو : جَمَلُولَاءٌ ^(٧) وجَلَالٌ . . .

١٩ - فَعْمَالِيٌّ . . . (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطرَد في أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعْلَلَةٌ (بفتح فسكون) ، نحو : مَرْمَأةٌ ^(٨) ومَرَامٌ .

ثانيها : فِعْلَلَةٌ (بكسر فسكون) ؛ نحو : سِعْلَلَةٌ ^(٩) وسَعْمَالٌ .

ثالثها : فِعْلِيلِيَّةٌ (بكسر فسكون فكسر ففتح . . .) ، نحو : هِبْرِيَّةٌ ^(١٠) وهَبَّارٌ .

(١) قد يلحق هذه الصيغة في بعض الصور عند جمعها على « فاعل » ، أنواع من الإغلاظ والإبدال ، مفصلة في ص ٧٦٧ وما بعدها ؛ كالذي يقال في بريئة وبرايا ، وعطيئة وخطايا . . . و . . .

(٢) ليد اليسرى . (٣ و ٤) اسم طائر .

(٥) للمرأة - غالباً - إذا كانت عجوزاً ، وقد يقال للرجل أيضاً .

(٦) اسم ربح . (٧) اسم بلدة في فارس .

(٨) وفي فاعل يقول ابن مالك :

و « بفاعِلٍ » اِجْمَعَنَّ : « فَعَالَةٌ » وشَبَهَهُ ؛ ذَا تَاءٍ ، أَوْ مُزَالَةٍ

(أي : ذَا تاء ثابتة أو مزالة ، فزالة معطوفة على محذوف . ومعنى مزالة : أنها أزيات وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجودة ، والمراد بشبهه : « فَعَالَةٌ » : صيغتان - ؛ هما : « فَعْمَالٌ وفُعْمُولٌ » (بفتح أولهما) مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كطريقة وظرائف ، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف . وحلوبة وحلائب .

(٩) صحراء واسعة . (١٠) وهي - في زعمهم - الفول ، أو ساحرة من الجن .

(١٠) القشر الذي في شعر الرأس . أو ذرات القطن والدقيق المتطاير . .

رابعها : فَعَمَلُوهُ (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عَمَرُوهُ ^(١) وعَمَرَا .
خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي ، ويُحذف أول الزيادتين
عند بعض العرب ، نحو : حَبَسْنَتْنِي ^(٢) وحَبَّطَ ، وقَلَسْنُوهُ وقَلَّاسٌ .
يحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثاني الزائدتين فإنه يجمعهما على : حَبَانَا
وقَلَّاسٍ يحذف الألف الأخيرة (الياء) ^(٣) والواو .

سادسها : فَعَمَلَاءُ : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصحاري ،
أو وصفاً لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عَمَرَاهُ ^(٤) ، وعَمَرَارٍ ^(٥) . . .

سابعها : ما يحتوي على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : الإلحاق ، كحُبَلِي
وحَبَالٍ ، وذِفَرِي ^(٦) وذِفَارٍ .

وما كان « كفعلاء » السابقة أو محتوياً بألف التأنيث المقصورة أو بألف
الإلحاق — يجوز جمعه على : « فَعَمَالِي » كما يتبين من الصيغة التالية .

٢٠ — فَعَمَالِي : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما مبيت الإشارة
إليه في الوزنين السادس والسابع ، أي : في « فَعَمَلَاءُ » ، إما اسما ؛ كصحراء ؛
وإما وصفاً لأنثى لا مذكر له ؛ كعَمَرَاهُ ^(٥) وإما محتوياً بألف التأنيث المقصورة
كحُبَلِي ، أو بألف الإلحاق كذِفَرِي ^(٦) ، فيقال في الجمع : صحارِي ،
وعَمَارِي ، وحَبَالِي ، وذِفَارِي ، كما يصح : صحارٍ ، وعَمَارٍ ، وحَبَالٍ
وذِفَارٍ على أساس ما تقدم (في : ١٩ — سادسها) ، فهذه المفردات — ونظائرها —
مشتركة عند جمعها بين صيغتي فَعَمَالِي . . . وفَعَمَالِي . . . بكسر
اللام أو فتحها .

وتنفرد صيغة : « فَعَمَالِي » . . . (بكسر اللام) بالخمسة التي ذكرت قبل

(١) الخشبة المعرضة على رأس الدلو . (٢) الكبير البطن .

(٣) سيبويه في ص ٦٦٦ بيان الحذف وسببه . (٤) وهي : البكر .

(٥ و ٦) يخالف الأشموني غيره في صيغة فَعَمَلَاءُ التي هي صفة لأنثى ؛ كعَمَرَاهُ ، فيرى أن جمعها على
الفعمالي والفعمالي — بكسر اللام وفتحها — غير قياس وأنه مقصور على السباح ؛ طبقاً لما جاء في التسهيل ،
دون ما في الألفية ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلاً بهذا في ص ٢٠٩ و ٢١٢ عند الكلام
على صيغة منتهى الجموع في المنوع من الصرف) . (٦ و ٦) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

صفة : فَعْلَاءُ : كما تنفرد « فَعَالِي » (بفتح اللام) بوصف على وزن : « فَعْلَان » أو « فَعَالِي » (بفتح فسكون فيهما) ، نحو : كَسْلَان ، وسُكْرَان وغَضْبَان ، وجمعها : كَسَالِي ، وسُكَارِي ، وغَضَابِي ؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كره . والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ، فيقال : كُسَالِي ، وغَضَابِي ، وسُكَارِي .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعْلَاء » اسماً أو صفة يجمع ^(١) على : الفَعَالِي والفَعَالِي (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول في الصحراء والعُدراء : الصحاري والصحاري ، والعُداري ، والعُداري

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفَعَالِي (بكسر اللام وتشديد الياء) ^(٢) . ذلك أن وزنها الصرفي هو : « فَعْلَاء » . فالألف التي قبل الهمزة تقبّل عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقبّل الهمزة أيضاً ياء ، وتدغم في الياء السابقة ؛ فتصير الكلمة بعد الجمع : صحاريّ وعُداريّ . . . ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين . فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة بعد إدغامها صار الجمع : صحاريّ وعُداريّ ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ؛ ثم حذفتها للسبب الذي من أجله تحذف في المنقوص ^(٣) . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذي قبلها لتقبّل الياء الثانية ألفاً ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال : صحاريّ وعُداريّ ^(٤) . . .

٢١ - فَعَالِي (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) ويَطْرُد في :

(١) كل ثلاثي ساكن العين . في آخره ياء مشددة تليّ الأحرار الثلاثة سواء أكانت هذه الياء في أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُسْمَرِي ^(٥) وكُرْمِي ^(٥)

(١) مع الخلاف في هذا . (٢) وسيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة .

(٢ و ٣) انظر السبب والحكم في ص ٦٧٣ - وفي الفَعَالِي والفَعَالِي (بكسر اللام وفتحها) يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل .

وبالفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعَا صحراء ، والعُدراء : والقَيْسِ اتْبَعَا

أي : اتبع القياس على هذين المثالين . يريد : فس عليهما نظائرهما . . .

(٤) طائر مفرد . (٥) أحد الطيور المائية .

وَكُرْسَى، وَبَرْدَى^(١) - أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب، ثم أهمل هذا الغرض، وصار متروكاً غير ملحوظ. مثل : مُهْرِي، فأصله : الحمل المنسوب إلى قبيلة : « مُهْرَة » اليمنية التي اشتهرت قديماً بإبلها النجيبة القوية، ثم كثر استعماله حتى نُسب النسب، وأهمل، وصار، « المُهْرِي » اسماً للنجب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه. ومثله : بُخْتِي، فأصله الحمل المنسوب إلى « بُخْت » وهي إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحُسْنها. ثم شاع استعمال « البُخْتِي » في كل « جمل » قويّ جميل من غير نظر لنشأته، ولا تفكير في نسبته. فمثل الأشياء السابقة تجمع قياساً على : « فَعَالِي »، فيقال فيها : قَمَارِي - كَرَاكِي - كَرَامِي - بَرَادِي - مَهَارِي - بَخَاتِي - ... وهكذا.

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد^(٢)، - (كهرسي، وتركي، وبصري...) لا يجمع هذا الجمع. ومن ثمَّ قالوا في أناسي : إنه جمع : إنسان، لا : إنسي؛ لأن الياء في : « إنسي » للنسب الباقى على حاله^(٣). وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربي، وعجمي »... لتحرك عينهما...

(ب) ووزن فَعَالِي مقيس أيضاً - على الصحيح - في وزن : « فَعَلَاء » على الوجه الذي سبق شرحه وإبانه في الصيغتين السالفتين (١٩، ٢٠) ...^(٤)

- (١) نبات مائي كان قدام المصريين يكتبون عليه ما يريدون، كما نكتب اليوم على الورق.
- (٢) يتردد هنا على ألسنة النحاة : (النسب المتجدد) ... يريدون به : النسب الباقى على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذكور في بابهِ ص ٧١٤ - ، لا النسب الذي أهمل أصله، وترك الغرض منه. وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف، وهو المنسوب إليه. وأما غير الدالة عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى. (راجع حاشية الخفري).
- (٣) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : « أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها النون ياء، وأدغموا الياء في الياء، كطريقتهم في بعض الكلمات، ومنها : غَرَبَان - لداية صغيرة تشبه الكلب أو القط، كريحة الرائحة - فقالوا : غرابين وطرابين، على أن الخلاف شديد في مفرد : أناسي وأشباهاها.
- (٤) وفي صيغة : فَعَالِي يقول ابن مالك :

وَأَجْعَلُ : « فَعَالِي » لغير ذِي نَسَبٍ جُدَدٌ ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعُ الْعَرَبُ
المراد بالنسب الذي جدد - كما سبق في رقم ٢ - هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة، الباقى لأداء الغرض منه. فثله يمنع جمع الكلمة على : « فَعَالِي » أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم في أصله، المهمل في حاضره عند جمع الكلمة، فإنه لا يمنع جمعها. فإن لم تكن الياء بالنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن.

٢٢- فَعَالِيل (بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه) ، ويطرد في أنواع ؛ أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

الأول : الرباعي المجرد - أي : الذي كل حروفه أصل - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما ، أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعفر - بُرْثُنْ وبُرْثُنْ^(١) - زِبْرِج^(٢) وزَبَارِج - سِبْطَر^(٣) وسِبْطَاطِر - جُخْدَب^(٤) وجخادب .

الثاني : الخماسي المجرد ؛ نحو : سَفَرَجَمَلْ وجَحْمَرَش^(٥) ، وجمعهما : سَفَارِج وجَحَامِير ؛ يحذف الحرف الخامس من أصلهما . ولهذا الحذف ضابط تحب مراعاته ، هو :

(١) أن الحرف الخامس الشبيه^(٦) بالزائد واجب الحذف مطلقاً ؛ نحو : جَحْمَرَش^(٥) وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبيهاً^(٧) بالزائد أم غير شبيه ؛ نحو : قَنْدَحَمِيل^(٧) وقندأعيم ، وسَفَرَجَمَلْ وسفاريج .

(١) محالب الحيوان المفوحش . وتشبه أصابع اليد مع الأظفار .

(٢) من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذي يحاطل لونه حمرة ، والزهرة . . .

(٣) من معانيه : الطويل ، والشهم ، واللسان الحاد .

(٤) الأسد . (٥ و ٥) المرأة المجوز ، أو : البقعة .

(٦ و ٦) حروف الزيادة عشرة ، مجسومة في قولهم : (أمانٌ وتسهيل) أو : في (سَأْمُونِهَا) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائداً يغيرها ، وله معان يؤديها . ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه (كل ذلك يجري طبقاً للتفصيل المدون في الباب الخاص بذلك ، وهو باب : « التصريف » ص ٧٤٧ و ٧٥٣) .

أما الحرف الشبيه بالزائد فهو :

١ - الذي يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه .

ب - أو يكون لفظه مخالفاً للزائد ، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو موضع الزائد .

فقال التوح الأول حرف النون من : غَدَرْتَنِي (بمعنى : عنكيت) وغَدَرْتَنِي (ومن معانيه : موضع الأكل ، واسم قصر لنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في مادتها ، ولكنها ليست بزائدة ، إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة ، كغضبان وغدبان ، أو في الوسط مع السكون كغَضَبْتَنِي . ومثال النوع الثاني : حرف « اللال » في مثل : « قَرَزْدَق » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها في الفم واللسان هو : طرف اللسان ، كموضع « الخاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من هذه الناحية فكلاهما من طرف اللسان . (٧) الجمل الضخم .

(ب) وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيهاً بالزائد .

(ح) فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن حذف الخامس هو الأنصح والأعلى^(١) ؛ كالدال فى فرزدق ، والنون فى خمدرتق أو خوررتق ؛ فيقال فى الجمع : فرازق وفرازد - وخدارق وخدارن - وخوارق وخوارن ، وهكذا^(٢) . . .

الثالث : الرابع المزد - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو : ملحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً فى مفردة ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، يحذف الميم فى الكلمة الأولى ، والميم والتاء فى الثانية ، ولا يبقى فى الجمع إلا الحروف الأصلية . كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعاً وليستنا^(٣) ، قبل الحرف الأخير الأصيل .

(١) لأن الأكثر فى الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر على الحذف والتغيير .

(٢) مزج ابن مالك الكلام على صيغة «فعاليل» والكلام على : «شبه» ، التى سيجى ذكره فى الصيغة التالية مباشرة - وهى رقم ٢٣ ص ٦١٢ - قال :

وبفَعَالِيلَ وشَبْهَهُ انطِقَا فى جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . وَمِنْ خَمَاسِي جُرْدٌ - الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

(ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التى سبق الكلام عليها ، وعلى مجموعها القياسية) . فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها مجموع مطردة ذكرناها - لا يصح أن تجمع على : «فعالل» وشبهه .

ثم وضع فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المبرد يحذف عند جمعه للتكثير . ولتقدير كلامه : وانقضى بالقياس الآخر من خماسى جرد . أى : احذف الآخر من خماسى جرد من الزيادة ، وغلا منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فلكمة : «الآخر» ، مقول به الفعل : «انقضى» والجار والمجرور : «بالقياس» متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسى .

ثم بين أن الخماسى المبرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد - دون خامسه الأصل - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعِلْدُ

(٣) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن أحرف العلة ثلاثة : الألف ، والتاء ، والياء ؛ - فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تنسبها تحت أحرف علة ، ولين ؛ ومد ؛ نحو : عالم -

فإن كان الرابع الزائد اللين : « ياء » بقی ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : « فعالميل » في الأغلب ؛ نحو : قينديل وقناديل ، وغُرُنَيْقٍ وغُرَابِقٍ . . .

وإن كان ألفاً أو وواً قُلِيب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على : « فعالميل » كذلك في الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسِرْدَاح^(١) وسِرَادِيح وفِرْدَوْس وفِرَادِيس^(٢) . . .

فإن كان حرف العلة متحركاً وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَسْتَهَوْر^(٣) ، وهَبَسَيْخ^(٤) ؛ فيقال في جمعهما : كَنَاهِر وهَبَايخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مُصَوَّر ومَصَاوِر ؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه ؛ فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فِدَاوْكَس^(٥) وخَيْسَفُوج^(٦) وجمعهما : فِدَاكيس وخَسَافِج .

الرابع : الخماسي المزيد ، - أى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة - نحو : قَرَطَبُوس^(٧) ،

= ب - إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبا ، نعت أحرف علة ، ولين ، نحو : هَوْن ، وهَيْن .
= ب - إن تحركت نعت أحرف علة ، فقط ؛ نحو : سَهْوٌ ، جَرَى . وكل هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين . وبد .

د - المراد باللين الذي يلي في الجمع هنا عام ؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه ، أولاً تناسبه ؛ كما في الأمثلة .
(١) المكان اللين ، والناقاة السينة . (٢) وفي الرباعي المزيد يقول ابن مالك :
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَدُهُ . مَا لَمْ يَكُ لَيْسًا لِثَرُهُ الَّذِي خَتَمَا
(الَّذِي - لثَرُهُ - بعده) .

والعادي : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز . أى : أحذف زائد الاسم للجاوز الرباعي . فالرباعي : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادي ، ويصح أن يكون متصفاً إليه ، والمراد بزائد الرباعي هنا . ما كان على خمسة أحرف أو أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذي يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذي يحتم الاسم بعده ، وهو الخامس . (٣) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

(٤) الغلام الضمين . (٥) أسد .
(٦) من معانيه : حب القطن . (٧) أو : قَطَرَبُوس ، الناقاة السريعة ، أو القوية .

وَحَسَنَدَرِيْسُ^(١)، وَقَبَسَعَشَرِي^(٢)؛ فيحذف عند جمعها شيثان، هما: الخامس الأصلي، وما كان زائداً في المفرد؛ فيقال: قَمَرَاتِيب، وَحَسَنَادِر، وَقَبَسَاعِث، يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى، والياء والسين من الثانية. (والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد، كما سبق) - وبحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبة ياء) من الكلمة الثالثة.

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: «فَعَالِيل» السالف. أو: «ما يشبهه»^(٣) يصح في جميع صورته وحالاته - ولو لم يحذف من حروف مفردة شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة^(٤)؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها: جَعَاغِر، وَجَعَاغِر، وَبَرَاتِن وَبَرَاتِن كما يقال: جَعَامِر وَجَعَامِير، وَفَرَاذِق وَفَرَاذِيق، وَخَسَادِق وَخَسَادِيق، وَكَنَاهِر وَكَنَاهِير^(٥). ويستثنى من هذا الحكم أمران.

الأول: ما كان مخنوماً بياء مشددة مثل كَرَسِيّ وكَرَاسِيّ. فلا تزد عليه الياء؛ لئلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد. وهذا مردود^(٦). ولا تصح أن تحذف منه الياء المشددة.

والثاني: ما كان حذف الياء من آخره مؤدياً إلى اجتماع مثلين متجاورين

(١) خر . (٢) الجمل الضخم، واسم بعض الدواب والناس . (٣) وقد يعبرون عنها أحياناً بالجمع المائل في صيغته لصيغتي: «مَفَاعِيل ومَفَاعِيل» والمراد بما يشبهه: الوزن الثالث والعشرون الآتي (في ص ٦٦٤) ويجب التنبيه إلى أن الحكم الآتي خاص بجمع التكسير الذي على وزن: «فَعَالِيل وشبهه» - دون غيرها - سواء أحذف منه شيء بسبب التكسير أم لم يحذف. بخلاف الحكم الذي يليه (تحت عنوان: «ملاحظة») فإنه خاص بالتكسير الخلال من الياء الذي حذف بعض أحرفه؛ سواء أكان على وزن: «فَعَالِيل وشبهه» أم كان على وزن غيرها . (٤) وقد اجتمع الأمران: (زيادة الياء وعدم زيادتها) في بيت لأبي تمام يمدح قومه، هو:

نَجُومٌ طُوالِيعٌ، جِنَالٌ فُوارِعٌ غِيوْثٌ هُوامِيعٌ، سَبُولٌ دُوافِعٌ

- انظر تفصيل البيان في «ب» ص ٦٧١ - ثم رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٥) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ وأيضاً لهذا الحكم في ص ٦٧١ إشارة، ويلها تقيد - كالذي هنا - بالألا يؤدي حذف الياء إلى اجتماع مثلين؛ كما في جمع جَلابِب على جَلابِيب وتقيد آخر في هامشها . (٦) كما فصلناه في رقم ٣ من ص ٦١٥ وهامشها .

« فَعَالِيل » وإنما تشبهه في عدد حروفها ، وهيئتها . أى : ضبط حُرُوفها ضبطاً مماثلاً في مجرد الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة ، ولا بالوزن الصرفي الدقيق ^(١) .

وهذا الجمع مقبس في كل لفظ ثلاثي الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة . بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلاً تحت حكم جمع من المجموع السالفة ، وبهذا الشرط لا يُجمع جمعاً قياسياً على : « شبه فَعَالِيل » ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصُغرى ، وسَكْرَى . . . و . . . ؛ لأن لهذه الألفاظ ونظائرها جمعاً أخرى قياسية - وقد عرفناها ^(٢) .

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على : « شبه فَعَالِيل » ما يأتي :

(١) إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان في الأول أم في غيره ، والإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : (أَكْرَمَ وأَكْرَمَ - مَعْبُدَ وَمَعْبُدَ) - (جَوْهَر وجَوَاهِر - صَيَّرَفَ وصَيَارِفَ) - (وَعَمَلْتَنِي ^(٣))

(١) انظر ما يوضح هذا في رقم « ٤ » من هامش ص ٢٧١ .

(٢) ويدخل « شبه فعالل » في الحكيم السابقين :

وأولها : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته - إذا حذف من مفردة شيء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زيادة ياء قبل آخره إن كان خالياً منها ؛ لتكوين بمنزلة الموض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً - مع مراعاة الشرط الذي في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ - مثل دحارج ودحارج وفرازق وفرازق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرها - كما أشرنا ، في الصفحة السابقة -

وثانيهما : أن كل جمع تكسير - كما سبق في ص ٢٦٤ - على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة ؛ نحو : جعفر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافير وعصافير . إلا الجمع الذي يؤدي حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين يغير إدغام في مثل : جلايب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسى وكراكى . فلا يجوز فيه زيادة الياء ؛ لثلاثية الجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع . - طبقاً لما سبق لإيضاحه في ص ٢٦٤ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه .

- انظر البيان تفصيلاً في : « ب » ص ٢٧١ - ورقم ٣ من هامش ص ٢٧٠ .

(٢) اسم نبت .

(عكلاقي) . . . (١)

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ، وهو الضعيف ، وترك القوى (٢) ، نحو : مُسْطَلَقٌ وَمُسْطَلَقٌ ، وَمُسْخَرٌ ، وَمُسْخَرٌ ، ولا يقال : نطالقي ولا غتارفي ، لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية (٣) لا توجد في النون والثاء .

ومثل : مُصْطَفَىٍّ وَمُحْتَفَظٌ ، فيقال في جمعهما : مُصَافٍ وَمُحَافِظٌ ؛ بحذف تاء (٤) الافتعال ، دون الميم (٥) التي لها المزايا . . .

(١) زيادة الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبة ياء) في عَلَمَتِي - هي للإلحاق . أما الزيادة في : أكرم وأكادرم فليست له .

(٢) يراد بالقوى هنا : ما يسمونه « الفاضل » . وهو : ما له مزية ليست للآخر . وتحقيق المزية في أمور ؛ منها :

تقدم الحروف في مكانه من الكلمة - تحركة - دلالة على معنى - مقابلته حرف أصلي ؛ بأن يكون حرفاً للإلحاق - الوقوع في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سيأتى مثاله في منطلق ، وما بعدها - أن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف (سأقفوها . .) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لداع لغوي ؛ كأن يتقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرها من حروف ليست للزيادة - ألا يؤدي وجوده إلى صيغة غير موجودة - ، أو يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي يساويه في جواز الحذف - أن يكون مختصاً بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة كلها إلى ثلاثة فقط ؛ هي المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يفنى حذفه عن حذف غيره .

(٣) فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم للفاعل هنا - وعلى اسم المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مختصة بالاسم .

(٤) قلبت طاء في مصطلحي . (وستجىء أحكامها في باب القلب - ٧٥٦ و ٧٩٣) .

(٥) انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية (في ص ٩٧٣) ففيه تكملة الحكم السالف . وهذه المناسبة ندرس لصحة جمع : « مفعول » على : « مغايل » قياساً مطرداً .

قال ابن هشام في شرحه لقصيدة : « بابت سجاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجنونة شفوذاً . ومثل مضروب في منع تكسيره : مختار ومنقاد من اسمي الفاعل والمفعول المبنيين بميم زائدة . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر سالماً إن كان الوصف لمذكر ، وجميع مؤنث سالماً إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال : مضروبون - مختارون - منقادون . . . ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات . (راجع الصبان في آخر جمع التكسير ،

تحت عنوان : فائدة ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيَّ سَرَفَدَيَّ ...) ويفهم من كلامه وما نقله أنهم منوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبنيين بميم زائدة . وقالوا إن قياسهما هو التصحيح ، إلا وزن : « مُغْفِيل » المختص بالإنثى ، نحو : « رَضِيعٌ » فإنه يكسر .

ومثل : أَلْتَدَدَ ، وَيَلْتَدَدُ ؟ (ومعناها : أَلْتَدَ ، أَى : شديد

« وقد ردد هذا الرأي كثير من جاءوا بعد ابن هشام ، وحكوا بتخطئة سواء . غير أن كتاب : « المعاني الكبير » لابن قتيبة ، يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع « مفعول على مفاعيل » مسبوقة من يجمع بكلامهم . وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرملى - رحمه الله - وكان عضواً بجمع اللغة العربية ، بالقاهرة) نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربى الفصحى ، والمجمعات اللغوية الأصيلة ، أثبت فيه صحة جمع « مفعول » على : « مفاعيل » ، تياساً بطرداً . وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة . مسبوقة لأصحابها الذين نحتاج بكلامهم ، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة .

على أن سيبويه (كما فى كتابه ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير - ملعون وبلعنين - مشثوم ووشثائم - مسلوخ ومساليخ - مفرد وفاريد - مصعود ومصاعيد - مطلوب ومساليب) - فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة ، ولا سيما بعد كشف فظائر أخرى تبلغ العشرات - وهى غير ما سلف - منها : ميمون وميامين - مجنون ومجانين - ملوك ومعاليك - مرجوح ومراجيع - متبوع ومتابع - مستور (بمعنى : عفيف) ومساتير - مزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل (وقيل مفردة معزال) - بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمة إلى ما نقله « سيبويه » تعتبر كثرة وافرة تبيح القياس عليها . هذا إلى أن « المشنقى » فى شرحه باب : « جمع التكسير » من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَدُهُ مَا

على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مختار ومنقاد (وتمتبه « الخضرى » فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مختار ، ومقاييد ، بحذف النون وإلتاء ؛ لزيادة التماسك ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء . . .) . وتمتبه آخرون من ناحية أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته . ولم يمتنع أحدهم على صحة تكسير هذين الجمعين ، ولم يشر من قرب - أو بعد إلى أن تكسيرا مريب أو غير جائز . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع « مفعول على مفاعيل » مع مراعاة الضوابط العامة .

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهرى ومؤتمره فصلا نهائياً فى هذه المسألة - طبقاً لما ورد فى ص ٢٢٤ من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة الأصول - وفيها يلى النص المتقول : « (راجعت اللجنة كثيراً من أمثلة « مفعول » مجسوماً على « مفاعيل » فى المجمعات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى : قاس التمام جميع « مفعول » اسماً أو مصدرأ على « مفاعيل » وقرى اللجنة قياسية جميعه كذلك وصفاً ، لكثرة ما ورد من أمثله . ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالى :

« يجمع مفعول على مفاعيل » مطلقاً » . ١ هـ

هذا ، وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى « منقاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى مادة : (قود) الواوية ، لا : (قيد) الياثية . لذا جسمها المجمع (ج ٢ ص ١٨٠) على : « مقاد » .

الخصومة) وجمعهما: **الآدِد** ، و**يَلَادِد** : ثم تدغم الدالان في كل واحدة ؛ فتصير **الآدَ** ، و**يَلَادَ** ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

(ح) إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو : **مُسْتَدْعٍ** ^(١) و**مَدَاعٍ** ، و**مُقْعَنَسِمٍ** ^(٢) و**مَقَاعِسٍ** ^(٣) ؛ فلا يقال في الأول : **سَدَاعٍ** ولا **تَدَاعٍ** ؛ لأن حذف « الميم » ، والتاء « من مُسْتَدْعٍ يؤدي إلى : **سَدَاعٍ** ، وهي صيغة لا نظير لها في العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيغ الدلالة على اسم الفاعل ^(٤) . . .

وكذلك لا يقال في الثاني — عند سيوييد — **قَعَاسِسٍ** . وحجته : أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة ؛ هي : الميم ، والنون ، والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل .

وخالفه بعض النحاة فجمعه على : **قَعَاسِسٍ** ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن الدين زيدت في الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : **احْتَرَجَسِمَ** ، وبقاء المملحق أولى من غيره . . .

(١) أصله **مُسْتَدْعِيٌّ** . . . بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . مثل : **دَاعٍ** . (انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية ، في ص ٦٧٣) . .

(٢) هو : الشديد ، أو المتأخر الرابع الخلف .

(٣) هذا هو الجمع القياسي وقد جاء في « القاموس » أن جمعه : **مَقَاصٍ** ، و**مُقَاصٍ** (بفتح الميم أو ضمها) و**مَقَاصِسٍ** .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

و «السين» و «التا» من كَمُسْتَدْعٍ أَرْزَ ؛ لِإِذِ بَيْنَا الْجَنَعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌ

يريد : لأن بقاءهما مخل بينا الجمع ، أي : بينائه ، وصيغته . ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء في مثل « أُنَدَدَ وَيَلَنَدَدَ » وقد تقدم الكلام عليها :

والبيمُ أولى من سِوَاهُ بِالْبَقَا والهمزُ والياءُ مثله ، إن سَبَقَا

وهذه تعليقات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذي يعتمد عليه في هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء في العربية ؛ (منها : تماثيل ، وتهاويل ، وتباشير ، وتفاريق ، وتساييح . . . و . . .) أما إبقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيَزَبُون^(١) وَهَيْطَمُس^(٢) ؛ يقال في جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ يحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وتقلبها ياء في الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقليل في جمعهما : حَيَازِين وعباطمس ، بتحريك الياء والميم أو بتسكينهما . وهو في الحالتين وزن لا نظير له^(٣) . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابين ، وعطاميس ؛ وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . في حين استطعنا في الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً^(٤) . . .

(-) إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئ في قوته لحرف زائد آخر - أى : مساوٍ له في الأفضلية - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالتون والأكلف المقصورة (المكتوبة ياء) في نحو : سَرَفْدَى^(٥) وَهَلَسْدَى^(٦) ؛

(١) من معانيها : المرأة العجوز . . . و . (٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والملكة السليمة .
(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له في العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف - يجب أن يكون ثانيهما ساكناً .
(٤) روى هذا يقول ابن مالك :

وَالْيَاءُ لَا «الْوَاوُ» أَحَدُفَ أَنْ جَمَعْتَ مَا . كَحَيَزَبُونِ ؛ فَهُوَ حُكْمٌ حُنْمًا

(٥) من معانيه : سريع قوى - جرىء مقدام . . .

(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، واللفظ الضخم عامة . . .

فيقال في جمعهما : سَرَانِيد ، وَعَلَانِيد ، أَوْ : سَرَادٍ وَعَلَادٍ . فالخرفان قد زيدا
معاً في المقرد لإلحاقه بالخماسي : سَفَرَجَل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون
لأحدهما مزية على الآخر (١) . . .

« ملحوظة : قلنا (٢) إنه يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة : « فَعَالِيل »
ما صح في « فَعَالِل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن
كانت موجودة (طبقاً لما سبق) (٣) . وما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين
جوازاً ، للتخفيف ، في مثل : أَمَانِيّ - أَغَانِيّ - أَثَانِيّ . . . ومفرداتها : أَمْنِيَّة -
أَغْنِيَّة - أَثْنِيَّة . . . بتشديد الياء في هذه المفردات (٤) . . .

(١) وفي هذا التكاثر يقول ابن مالك :

وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي : سَرَنْدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ، كَالْعَلَنْدِي

(٢ و ٣) في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ويحيى في « ب » ص ٦٧١ .

(٣) جاء في الجزء الأول من تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : (وَسَمِيعٌ لَّيْسَ بِمُؤْنِنٌ
الكتاب إلا أَمَانِيّ . . .) ما نصه :

(قرأ أبو جعفر ، وشيبة ، والأصح : إلا أَمَانِيّ ، خفيفة الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافاً
وقال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحد مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أَثَانِيّ ،
وَأَغَانِيّ ، وَأَمَانِيّ . . . - ياء واحدة ، أو ياء مشددة ، في كل ما سبق . . . - ونحوه . وقال الأخفش :
هذا كما يقال في جمع مفتاح : مفاتيح ومفتاح . وهي ياء الجمع . قال النحاس : الحذف في المعتل
أكثر . قال الشاعر :

وهل يرجع التسليمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي ، والرسوم البلاقع ا هـ

ومثل ما سبق قول أبي إسحاق للزجاج (كما جاء في ص ٢٠٥ من كتاب المختار من شعر بشر)
وتنصه : « (في لفظ : « الْأَمَانِيّ » وجهان ؛ العرب تقول : هذه أَمَانِيّ وَأَمَانِيّ ؛ بالتخفيف والتشديد . فن قال
« أَمَانِيّ » بالتشديد فهو مثل أحلوة وأحاديث ، ومن قال : « أَمَان » بالتخفيف فهو مثل أحلوة
وأحاديث ، وقُرْقُورٍ وقَرَارِقِيرٍ ، إلا أن التخفيف فيها اجتمعت الياءان فيه أكثر ؛ لنقل الياء . والعرب تقول
في أَثْنِيَّة : أَثَانِيّ وَأَثَانِيّ ، والتخفيف أكثر ؛ لكثرة استعمال أَثَانِيّ . والأَثَانِيّ الأسماء التي
تجمل تحت القدر .) « ا هـ .

- انظر ما يتصل بهذا في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ والبيان في « ب » ص ٦٨١ -

أحكام عامة

١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التأنيث :

(أ) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أو الزائدة - تطبيقاً للضوابط السالفة في الجمع - جاز زيادة ياء^(١) قبل آخر الجمع ، تكون بمنزلة العوض^(٢) عن المحذوف . ومن الأمثلة : فَرَزْدَقُ ، وسَفَرَجُلُ ، ومُطَلِقُ ... فيقال في جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فَرَزِقُ ، وسَفَرَجُ ، ومُطَلِقُ ... ويقال في جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف . فَرَزِيقُ ، وسَفَرِيجُ ، ومُطَلِيقُ ...

(ب) تقدم^(٣) أن كل جمع تكسير على وزان : « فَعَالِيل » وشبهه - (وقد يعبرون عنه أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي : « مفاعل أو مفاعيل »^(٤)) - يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة . لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف منه بعض حروف مُفْرَدِهِ ، أم لم يحذف ، فيقال في جمع : جَعْفَرُ ، ومِفْتَاحُ ، وعَصْفُورُ ، وقِنْدِيلُ ... جَعْفَارُ وجَعْفَايرُ - ومصَابِيحُ ومصَابِيحُ - وعَصَافِرُ وعَصَافِيرُ - وقَنَادِلُ وقَنَادِيلُ .

(١) سبقت الإشارة لهذا في ص ٦٦٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ، وله صلة بما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) وتعويض الياء إنما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه في كلمة لُحَيْزَى (بمعنى : المفتر) ، فيقال في جمعها : وَلُحَيْزَايَ » بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التي كانت في المفرد . فلا يزداد في الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) في ص ٦٦٤ و ٢ من هامش ص ٦٦٥ وفي هامش ص ٦٧٠ .

(٤) - كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٣ - والمراد بالمماثل - كما سبق في رقم ٢٣ ص ٦٦٤ - ما وافقهما في عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد في هذه المماثلة من تحقق أمرين : أن يكون عدد الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مماثلاً لنظيره في الترتيب مماثلة تقتضي أن يكون متحركاً مثله أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضم ، والآخر بالكسرة مثلاً . فالهم هو اشتراكهما في عدد الحروف ، وفي مجرد الحركة المطلقة ، أو الساكنة ، بدون نظر لنوع الحركة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم^(١) ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصصون الحكم السابق بالضرورة ، ويؤوون الأمثلة المسموعة ، ويتكلمون في التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة^(٢) يؤيد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » — ولا داعي لهذا الاستثناء — وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة^(٣) .

ويجب — كما تقدم — عند زيادة الباء ألا يكون الجمع مختوماً بياء مشددة كالتى في « كرسى » ، ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدي إلى وجود حرفين متاثلين متجاورين ، كما في جمع : « جلاب » على « جلابيب » ، فلو حذفت الباء لأدنى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هي : « جلاب » بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

(ح) وكما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضاً عن المحذوف ، يجوز أيضاً أن نجىء تاء التأنيث وحدها عوضاً عن المحذوف^(٤) . إن كان أصله ألفاً خامسة في المفرد ، أو ياء في صيغة منتهى الجموع ، مثل : (حَبَسْتُ ، وجمعه : حَبَانِط ، وحَبَانِيط ، وحبَانِطَة) ، (وعَفَرْتُ^(٥) وجمعه : عَفَارِين ، وعَفَارِين ، وعَفَرَانَة) — (وقنديل ، وقنادل ، وقناديل ، وقنادلة) — (ومطمان ومطاعن ، ومطاعين ، ومطاعنة) . والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر في هذين . أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تلخل على ما لم يحذف منه شيء — كما سلف — فيدان زيادتها أوسع في جموع التكسير من تاء التأنيث .

(١) ومن شواهدهم : قوله تعالى : (وعنده مَنَاصِيحُ الْغَيْبِ ...) جمع مفتاح ؛ فقياسه : « مفتاح » ، بقلب ألفه ياء . ومنها قوله تعالى : (. . . ولو أَنفَتَى مَنَاصِيرَهُ . . .) « جمع : مَنَصْرَة » فقياسه : « مَنَاصِر » . — راجع الصبان — (٢٠) كصاحب التسهيل .

(٢) فيقول : كل جمع على « فواعل ومفاعل » — وفي الصفحة الماخية بيان المراد من هاتين الصيغتين — يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، في مادة : « دائق » وجمعه دوائق ، أو دوائق .) وكذا ما جاء في تفسير « القرطبي » وقد نقلناه في رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٣) سبق إشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ . كما سبق بيان مفيد عن المراد من تاء التأنيث وهاته في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ — (٥) شديد .

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجمع ؛ فتبدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعني وأشاعته ، وأزرقني وأزارقه ، ومُهَكَّبِي ومهالبة ، وصَقْلَانِي وصَقْلَانِيَّة ، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر .

٢ - حكم المماثل لفعائل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : « فَمَهْلِيل » أو شبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك)^(١) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مَصَافٍ ، ومَدَاعٍ ، في جمع ، مصطفًى ، ومستدعٍ - فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى الجمع التي بعد ألف تكسيروها حرفان ، كدواعٍ ، ونوَامٍ ، وجوَارٍ^(٢) . . . إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضاً عن المحذوف - كما في الحكم الأول السالف - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مَصَافِي ، ومَدَاعِي ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائدة في الياء التي هي في الأصل لام الكلمة . ثم تحذف إحداهما تخفيفاً . فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافٍ ، ومداعِي ، بياء ساكنة ، ثم تحذف الياء ويحيى التنوين عوضاً عنها ، فتصير الكلمة : مصافٍ ومداعٍ ، ونوَامٍ ، وجوَارٍ . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافِي ومدَاعِي^(٣) . . . و . . .

• • •

٣ - تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يُجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟ .

(١) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ وفي رقم ٤ من هاشم ص ٦٧١ .

(٢) وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (في ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل المفرد : دامية - نامية - جارية - وما كان مثلاً في لفظه وإعلاله على الوجه المشرح هناك .

(٣) حاشية الخفري آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا في ص ٦٥٨ وأيضاً ما تقدم في ج ١ م ٣ عاصماً بهذا) .

يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة. والأفضل الأخذ بالرأى القائل^(١): إن الحاجة قد تدعو - أحياناً - إلى جمع^(٢) الجمع بنوعيه، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال: جِمالان - كذلك يقال في جماعات: جِمالات.

فإذا قصد تكسير مُكسَّر نُظِرَ إلى ما يشاكله من الآحاد (أى: المفردات) فيكسر بمثل تكسيره. والمراد بما يشاكله: ما يكون مثله في عدد الحروف، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر، والساكن بالساكن، من غير اعتبار لنوع الحركة، فقد تختلف فيهما، فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة، والآخر بالضممة أو بالكسرة. فالهم ليس نوع الحركة فيهما، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً. وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله. - كما سبق - عند الكلام على: «فعال» وشبهه^(٣)؛ فيقال في أعين أعين - وفي أسلحة أسالِح - وفي أقوال أقاويل. تشبيهاً بأسود وأسود، وأجرده^(٤) وأجارِد - وإعصار وأعاصير. وقالوا في مُصران^(٥) وغيره: مصارين وغرايين، تشبيهاً لها

(١) راجع فيما يأتي: شرح الأشموني، آخر باب جمع التكسير، برغم مخالفة الصبان.

(٢) هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات سمثلة. نقل بعضها صاحب المعجم. والذي نقله (في الجزء الثاني ص ١٨٢) يزيد على العشرين، وهي تكفى للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف في هذا) لأنها وردت مجموعة في غير الضرورة الشعرية، منها: أيدي، وأياد، - أسماء وأسام - أنام وأنام - أقوال وأقاويل - أعراب وأهاريب - مُصران ومصارين - جِمال وجِماليل - بيوت وبيوتات - أعطية وأعطيّات - صواحب وصواحيبات - دُور ودورات - طرق وطرقات .. و.. ثم عرض بعد ذلك لما جاء في الضرورة وساق أمثلة منه.

وللمجمع اللغوي بالقاهرة قرار في هذا؛ نصه: - كما جاء في ص ٥٣ من مجموعة قراءاته من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين تحت عنوان: قياسية جمع الجمع - («جمع الجمع مقيس عند الحاجة») ١٨١. وأعيد هذا القرار نصاً بعد دراسة وافية للحاجة الداعية إلى جمع جموع التكسير بنوعها؛ ما كان منها للقلة أو للكثرة - في ص ٢٤٣ من محاضر جلسات الدورة العاشرة.

(٣) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤. وفي رقم ٤ من هامش ص ٦٧١.

(٤) قال الصبان: لم أئت على ما يدل على أن: (أجرده مفرد، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جرير) هذا كلامه. ومقتضاه أن: «أجرده» التي هي جمع تكسير عنده هي في الوقت نفسه عند غيره مفرد جموع على: «الأجارِد» للتكسير.

(٥) مفرد: مصر.

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من المجموع على زنة : مَفَاعِل - أو مفاعيل ،
أو فَعَعَلَة (بفتحات) ، أو فَعَعَلَة . (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة
والمشاكل على الوجه السالف . والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير
لها في الآحاد (أى : المفردات) لتُجْمَلَ عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع
جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نَوَاسِك^(٢) .
وَنَوَاسِكُون ، وَأَيَّامِن^(٣) ، وَأَيَّامُون ، وَصَوَاحِب و صَوَاحِبَات ، وَحَدَائِد
وَحَدَائِدَات^(٤) . . .

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق - اصطلاحاً - على أقل من عشرة^(٥) ، كما أن
جمع المفرد لا يطلق اصطلاحاً على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً .

٤ - ثنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق في الجزء الأول^(٦) - عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح - تعريف
أنواع المركب ، وطريقة ثنيتها ، وجمعها جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً .
وفي تذكرة^(٧) ، وتذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيراً .
وفيما يلي التلخيص :

(١) المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير : (ذى ، وابن ، وأخ) .
وأريد ثنيته أو جمعه تصحيحاً أو تكسيراً وجب الاختصار على ثنية صدره

(١) مفردة : سِرْحَان (من معانيه : الذئب) .

(٢) مفردة : نَاسِك ، بمعنى مطأطأ الرأس .

(٣) مفردة : أَيَّامِن ، بمعنى : مياؤك .

(٤) مفردة : حَدَائِد ، الذى مفردة : حديد ، للمعدن المعروف .

(٥) قال الصبان في آخر هذا الباب ، ناقلاً عن شرح الشافعية ما نصه : « اعلم أن جمع الجمع لا يُطْلَق على أقل من تسعة ، كما أن جمع المفرد لا يُطْلَق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً » . ١ . لكن يفهم من هذا أن جمع الجمع لا يُطْلَق على عشرة . وهذا غير مقبول بعد التحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه في هامش ص ٦٢٧ أول الباب منتهياً منه إلى أن جمع القلة - ينطلق على (٣ - و ١٠) وما بينهما .
(٦) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقاً . ففى مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصره الدين (علم فتاة) يقال فى الثنية رفعاً : فاز ناصر الدين ، و : ناصرتا الدين . ويقال فى جمعهما تصحيحاً : فاز ناصرو الدين ، وناصرتا الدين . وفى جمعهما تكسيراً : فاز نُصِرُ الدين فيهما . . .

ويقال فى حالة النصب : أكبرتُ ناصرى الدين ، أو : ناصرتنى الدين ، أو ناصرى الدين ، أو : ناصراتِ الدين ، أو : نُصِرَ الدين . ومثل هذا يقال فى حالة الجر .

فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع المجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هى الجر بالإضافة دائماً . ولا يجمع إن كان مفرداً إلا فى حالة واحدة ؛ هى التى تتعدد فيها أفرادها ، كما تعدد أفراد المضاف ، فى هذه الحالة التى تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل : حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر ، أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدين^(١) ، أو حراس القواد^(٢) . . .

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجناس مالا يعقل (ومنه . ذو القعدة ، وذو الحجة - وابن عرس^(٣) ، وابن لبون^(٤) - وابن آوى^(٥) - وأخو الصحراء^(٦) لحيوان خاص بها) ، وأخو الجحش^(٧) « للشبان » - فإن صدره هو الذى يثنى كثنية المفردات الصحيحة ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير^(٨) ولا جمع مذكر ، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالم ، فيقال : ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس^(٩) - بنات لبون - بنات

(١) ويظهر أن هذا الحكم يطبق على حالة التعدد فى الثنية أيضاً ، وإن كنت لا أعرف فيها نصاً .

(٢) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث .

(٣) ابن الثلاثة إذا دخل فى حامه الثالث . والآئى : بنت لبون .

(٤) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط .

(٥) انظر رقم ٢ من الهامش الآتى .

(٦) جمع الذكور والإناث من ذلك الحيوان .

آوى - أخوات الصحراء - أخوات الجحر^(١) . . .

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذى ليس يعلم كابين لبون ، وعلم الجنس كابين آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والاول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى . . .

(ب) المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ - نصرَ اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . .) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير^(٢) ، وإنما يصح جمعه - بطريقة غير مباشرة - جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جُمِعتْ أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . هذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجَمَعَ « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذَوِي » نصباً وجراً ، كما أن جمع : « ذات » ، هو : « ذوات » فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثلة السائدة عند جمعها : أقبل ذوو الخيرِ نازلٌ - أقبل ذوو نصرَ اللهُ - أقبلت ذواتُ الجمالِ باهرٌ - أقبلت ذواتُ زادَ الجمالِ - قابلت ذوى الخيرِ نازلٌ - قابلت ذوى نصرَ اللهُ - قابلت ذواتِ الجمالِ باهرٌ - قابلت ذواتِ زادَ الجمالِ . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب لإعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » لإعراب جمع المؤنث السالم . وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المحكيّة ثابتة فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق على الحكاية ، وتصير الجملة فى حالتها الجديدة محكيّة ، بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً هنا :

(١) انظر الأشواق فى آخر باب جمع التكسير - المسألة الرابعة من « الخاتمة » التى تتضمن مسائل.

(٢) هناك رأى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : « أذواء » التى مفردتها :

« ذو » ويجرى هذا أيضاً على مثل : ذى القعدة ، وذى الحجة .

« مضافاً إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها
الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة
السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات ، أو « ذوات » للمؤنث ، وثنية
الأولى هي : (ذوآ ، وذَوَيّ . . .) . وثنية الأخرى هي : (ذاتا وذاتِي . . .) ،
أو ذواتاً وذواتِي) ثم يجيء المركب الإسنادى المراد ثنيتيه مسبقاً بالكلمة المناسبة له
كما سبق بعد ثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقاً فيبقى على حاله في الثنية « مضافاً
إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فقال : أقبل « ذوآ » الخير نازل . . .
وأقبلت « ذاتا ، أو : ذواتا » الخير نازل . . . وهكذا . . . كما سبق في الجمع
تماماً ، ولكن مع ثنية الكلمة المساعدة ، وهي : (ذو) ، أو : ذات
(وذوات)

(ج) المركب المزجي : لا يجمع جمع تكسير مطلقاً . ولا يثنى ، ولا يجمع
جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى في ثنيتيه وجمعه تصحيحاً الطريقة
غير المباشرة التي روعيت في المركب الإسنادى^(١) .

وهناك رأى آخر يبيع جمع المركب المزجي جمع تصحيح بطريقة مباشرة
كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفي هذا الرأى - على قلته - تيسير وتخفيف ؛
بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفة مع موصوفها ، مثل : المخترع
الذكيّ ، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفة) ، لا يجمع جمع
تكسير ، وإنما يتوصل - في الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير
المباشرة التي شرحناها .

• - الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعيّ .

(١) لا بد في جمع التكسير الأصلي أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن

(١) وتشمل الرأى السابق - في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - الذي يبيع جمعه تكسيراً

بطريقة غير مباشرة ، وهي تقديم كلمة : أدواء (جمع : ذو) .

يكون على وزن صيغة من الصيغ الخاصة به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقى لا خيالى^(١)، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذى شرحناه^(٢). وأن يشترك مع جمعه فى الحروف الأصلية - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها - دون الاشتراك فى هيئتها ، (أى : ضبطها) ، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له - أو أكثر - بحيث تتشابه وتماثل المفردات تماماً فى اللفظ وهيئته ، وفى المعنى أيضاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير : رجال . فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقى هو : رَجُلٌ . وقد تغير بناء المفرد عند جمعه . والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه : مع اختلافها فى الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاًن له أو أكثر ، (فليل رجل ورجل ورجل . . . و . . .) ، كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى التكسير : رجال .

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتباراً . ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير ، أو الغالبة فيه ، ولكن ليس له مفرد . فن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد : شَمَاطِيْطُ^(٣) وَعَبَّادِيْدُ^(٤) وَعَبَّابِيْدُ . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة فى التكسير وليس له مفرد : « أعراب^(٥) » فإن صيغة « أفعال » شائعة فى المجموع ، نادرة فى المفردات غاية الندرة ، إذ لا تعرف إلا فى بضع كلمات معدودة ، منها قِدْرٌ^(٦) أَعْشَارُ^(٧) ، وثوب أخلاق^(٨) . . . فتلك الصيغ

(١) سيجىء هنا الكلام على ماله مفرد مقدر ، أو : خيالى .

(٢) وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاة أن كلمة « بنات » جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالماً ، - وقد تقدم هذا فى رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . وكذا فى الجزء الأول -

(٣) ثوب شَمَاطِيْطُ : قديم ممزق . (٤) خيل عبابيد أو عباديد : متفرقة فى الجهات المختلفة .

(٥) « عرب » فى رأى كثير من اللغويين ؛ لأن « العرب » تطلق على سكان الحواضر والصحارى . أما « الأعراب » فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو .

(٦) مكسرة . وقيل : إن كلمة « أَعْشَارُ » ليست مفرداً ، وإنما هى جمع وقع نعتاً للمفرد ، شفوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنوت . والمفرد : عَشْرٌ . . . والنتيجة واحدة . هى المخالفة للشائع .

(٧) متزق قديم . وقيل فى أخلاق : إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خَلَقٌ . وقد وصف المفرد بالجمع شفوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنوت . . . والأمر فيه كسابقه فى رقم ٦ .

الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يقلب فيه، تدخل في عِدَاد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها. وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد، مقدّر، (خيالى)، أى: غير حقيقى، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلية - اعتباراً - فى جموع التكسير الأصلية.

والحق أنه لا داعى لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى على تلك الصيغ.

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه. فيدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط، مثل: إبل، وقوم، وجماعة؛ فهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط؛ ففرد إبل هو: جمل أو ناقة، ومفرد قوم وجماعة هو: رجل أو امرأة... وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين^(١)...

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة، نحو: «فُلُك»، للسفينة الواحدة والأكثر.

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة، نحو: قُرَيْش، فإن مفردة قُرَيْش. فإذا قيل قُرَيْش، وقُرَيْش، وقُرَيْش... كان معنى هذه المعطوفات، هو: جماعة منسوبة إلى قبيلة «قُرَيْش»، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى «قبيلة قُرَيْش»، فليس مدلول قبيلة قُرَيْش مساوياً مدلول: جماعة منسوبة إلى قُرَيْش.

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق؛ كراكب وركب، وصاحب

(١) لاسم الجمع من ناحية التذكير والتأنيث حكم هام، سبق فى: «ج» ص ٥٩٨. ويتصل هذا الحكم اتصالاً وثيقاً بما سبق فى الجزء الثانى م ٦٦ حيث الكلام على أحكام الفاعل، ومنها: الحكم السادس الخاص بتأنيث عامله - وغيره - إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس...

وصحْب . فقد قيل : إن صيغة « فَعَلْ » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيُعَدُّها من صيغ التكسير .

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت - ليست جمعاً ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الركب مسافر ، وهذا ركب مسافر . كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم ، كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

(ح) اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ، ولكن يمتاز للمفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب ، (أو : هو ما يُفَرَّق بينه وبين واحدة بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفردة : ثمرة - وشجر ، ومفردة : شجرة - وثمر ، ومفردة : ثمرة - وعرب ومفردة عربي - وترك ومفردة تركي ، وحش ، ومفردة حش . . . ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة ، نحو : كَسَمَاءُ ^(١) والمفرد : كَمٌ .

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية ^(٢) . ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لا قسمًا مستقلاً بنفسه . وقد سبق بيان هذا ^(٣) مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

٦ - جمع التكسير - كالتصغير ، وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دينار ، قلبت النون الأولى ياء في المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

٧ - صيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان

(١) اسم نبات .

(٢) بسبب هذه الدلالة العددية يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع (راجع الصبان ، باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خاسى ... » حيث للكلام علو مفرد . فرزدق .

(٣) في الجزء الأول م ١ .

أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنًا ؛ نحو : مصانع - مغام - معابد - قناديل - مصابيح - مناشير . . . وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف ^(١) .

٨ - لا يصح ^(٢) جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلة ، وأيضًا لعدم وجود صبغة للكثرة تناسبه . وأو جمع بغير تصغير لكان جمع التفسير خاليًا من علامة تدل على أن مفردة مصغر ، فيؤدي هذا إلى اللبس . ومن ثم وجب في كل جمع تكسير للكثرة أن يكون خاليًا من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثرة ؛ ولا يصح في مفردة المشتمل عليها أن يجمع جمع كثرة . أمّا جمع القلة فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال في أصحاب وأجمال : أصيحاب ، وأجيّمال ، وهكذا . . .

(١) ص ٢٠٨ .

(٢) راجع المهم والتصريح في باب : التصغير - ولهذا إشارة في رقم ٢ من ص ٦٨٨ وفي رقم ٧

التصغير^(١)

تعريفه : تغيير بطلاً على بِنْيَةِ الاسم وهَيْئته ، فيجعله على وزن « فُعَيْل » .
 أو : « فُعَيْعِل » ، أو « فُعَيْعِيل » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛
 فيقال في بدر : بُدَيْر ، وفي درهم : دُرَيْهَم ، وفي قنديل : قُنَيْدِيل . . .
 وهكذا . . . وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » . لأنها مختصة به ،
 وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام^(٢) .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأرجز الرموز اللفظية :

١ - التحقير ؛ نحو : جُبَيْل - عُمَيْلِم - بُطَيْل . في تصغير :
 جيل ، وعالم ، وبطل .

٢ - تقليل جسم الشيء وذاته^(٣) ؛ نحو : وَلَيْد - طُفَيْل - كُمَيْب .

٣ - تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرَيْهَمَات ، وورِيقات في مثل : اشترت
 كتاباً بدُرَيْهَمَات ، يضم وُرِيقات نافعة .

٤ - تقريب الزمان : كقُبَيْل وبُعَيْد ، مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْل
 الفجر ، وينام بُعَيْد العشاء . أي : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمان

(١) يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه
 (ج ٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير .
 وغير المصغر يسمى : « المكبر » .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل . . . هو : أُحْمَيْد -
 وَمُكْرِم - وَسَفْرَج - أو سُفَيْرَج - والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِل ، والرابع على وزن ،
 فُعَيْعِل ، مع أن ميزانها التصريفي ، هو : أَفْعِيل ، وُفْعِيل ، وفُعَيْل أو فُعَيْلِيل . فالتصغير أوزانه
 الاصطلاحية الثلاثة التي تختص بها ، ويجرى عليها ، وقد يختلف كثيراً - ولا سيما في الأسماء غير الثلاثية -
 عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام .

(٣) يشمل ما له ذات محسوسة كالأمثلة المذكورة ، وما له ذات غير محسوسة ؛ مثل : حُلَيْم -
 كُرَيْم - في تصغير : عَلِيم وكُرَم .

قريب منهما ^(١)

المهم - تقريب المكان ^(١) : مثل ؛ فَوَيْقُ ، وَنُحَيْتُ ، في قول القائل : بَيْنِي وَبَيْنَ النَّهْرِ فَوَيْقُ الْمَيْلِ ، وَنُحَيْتُ الْفَرَسِ سَخ ^(٢) . وقد يكون المكان معنوياً ، يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل والوالدين فَوَيْقَ فَضْلِ الْأَوْلَادِ ، وَنُحَيْتَ فَضْلِ الْأَجْدَادِ .

٦ - التجب وإظهار الود ؛ نحو : يَا صُدَيْقُ - يَا بُنَيَّتِي .

٧ - الرحم ، (أى : لإظهار الرحمة والشفقة) ، نحو : هذا البائس مُسَيِّكِينَ ...

٨ - التعظيم : كقول أعرابي : رَأَيْتُ مُسَيِّكَا تَهَايَهُ الْمُلُوكُ ، وَسَيِّفَا مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ تَحْطَمُ دُونَهُ السِّيُوفُ ^(٣) . . .

٩ - الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف ، كالذي في مثل : « نَهْيَرٌ » بمعنى : نهر صغير ^(٤) . . .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضاً أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوة ، والذكاء ^(٥) .

(١ و ١) مثل هذا التصغير يسمى : « تصغير التقريب » ؛ فقد جاء في « المصباح المنير » مادة : « بعد » - ما نصه : « (بعد : ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متراخ عن السابق ؛ فإن قُرْبَ منه قيل : بِمَعْدَةٍ ، بالتصغير ، كما يقال : قبل العصر ، فإذا قرب قيل : قُبَيْلَ العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى : « تصغير التقريب . » ١٠ »

ولا مانع من شموله لتقريب المكان أيضاً .

(٢) ومن تصغير التعظيم قول الشاعر القديم :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنْمَالُ

وقول الآخر :

فَوَيْقُ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتُعْمِلَا

(٤ و ٤) ولهذا يقال عن التصغير إنه بصيغته - وحدها - يدل على تلك عليه الصفة والموصوف

المُسَمَّنَيْنِ .

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّر الأفعال ^(١) . ولا الحروف : ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره :

١ - أن يكون معرباً ، فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية ؛ كالضماير ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و « كم » الخبرية . . . وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ؛ فيُصَغَّرُ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتي :

(١) المركب المزجي - عَمَلَمًا أو عَدَدًا - عند من يبينه في كل الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال في تصغير نِفْطَوِيَّتهِ : نَفْطَوِيَّتهِ ، وفي أحد عشر : أَحْيَدَ عَشَرَ ^(٢) ، أما عند من يعرب المركب المزجي لإعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسيٌ ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : ممنوع) ^(٣) .

(ب) ذا ، وتا ، وأولتي ، أو : أولاء (مقصورة وممدودة ^(٤)) والثلاثة أسماء إشارة . والضبط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذِيًا ، وتِيًا : (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء تلغم في ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة) . وأولِيًا (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها ، دون الهزمة) أو : أولِيَشًا (بالهزمة الممدودة بعد ياء التصغير - دون الأولى .) ، مع ضم أول الاعمين بغير مد ، أو : أولِيَاءَ . وكل هذه الصيغ لم تجر في تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسيٌ . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذِيَّان ، تِيَّان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

(١) - إلا « أفل » المستعمل في التصجب . - وسيجيء البيان عنه في الصفحة التالية . -

(٢ و ٣) إذا صغر المركب المزجي فالتغير يطرأ على صدره دون مجزئه ، ويبقى الحرف الذي في آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون ، كما كان قبل تصغيره .

(٣) وفي الحالتين يزداد بعد الهزمة الأولى و« أولتي » اسم الإشارة ، و « أولتي » ، اسم موصول . .

(ح) الذى ، التى ، والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّاء ، واللَّتَيَّاء ، بفتح أولهما ، أو ضمهما - واللَّذَيْنِ (بضم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة ، وكسرها بعد التشديد) ، واللَّتَيْنِات .

أما اللَّذَّانِ واللَّتَّانِ فعربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسى . إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ . ومن هنا كان الشذوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها .

(د) المنادى المبني ، نحو : يا حُسَيْنَ ، فى تصغير المنادى : حَسَنٌ ^(١) . . . « ملاحظة » : لا يعرف عن العرب تصغير شيء من الأفعال إلا صيغة . « أفعل » فى التعجب ، فى مثل : ما أحسن الرجوع إلى الحق . . . ؛ فيقال فى التصغير : ما أحسَّسِنَ الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . ولكن سيديوه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير ^(٢) .

(١) « حسن » أحد الأعلام المعربة أصالة قبل ندائه . فإذا نوى صار مبنياً على الضم . وإل بعض هذه الأمور السامية يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شَذُودًا : «الَّذى» ، «التى» و«ذَا» - مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا - «مَا» «وَتَى» - ٢٢

(٢) نص على عدم قياسيته صاحب التصريح فى أول باب : «التصغير» ثم تناقض فأباحه ، ظناً عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر . ويقول سيبويه فى كتابه (ج ٢ ص ١٣٥) سأنت الخليل عن قول العرب : « مَا أَسَيَّلِحَهُ » - تصغير : أَسَلَحَ - فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر - أى : لا يصغر - وإنما تحقر الأسماء وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبه من قولك : ما أفعله فجعل تصغيره قياسياً .

هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة «أفعل» للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما : «أَسَيَّلِحَ أَوْحَسِّنَ» فأباح سيبويه القياس عليهما . وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : « الجوهري » . ونقلهما عنه - مصرحاً فوق ذلك بأن النحاة أباحوا القياس عليهما - صاحب « المغنى » فى الجزء الثانى ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن . وكذلك صاحب « غرانة الأدب » ، ج ١ ص ٤٧ .

(راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله فى كتابنا : اللغة والنحو ، بين القديم والحديث ، ص ٨٩) .

٢ - ألا يكون مصغر^(١) اللفظ ؛ مثل : كُصِبَتْ ، ودُرِيْدٌ ، وسُوَيْدٌ (أعلام شعراء) . وكُصِبَتْ (اسم البلبل) .

٣ - أن يكون (يكون) معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التي يلزمها التعظيم كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة . ونحوها . . . ، ولا لفظ : كل^(٢) أو بعض^(٣) ولا أسماء الشهور^(٤) ؛ كصفر ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع ؛ كالسبت ، والخميس ، ولا الألفاظ المحكية^(٥) ، ولا كلمة : غير ، وسوى^(٦) ، ولا البارحة^(٧) ، ولا غد^(٨) ، ولا الأسماء المختصة بالنبي ؛ مثل : عَرِيب^(٩) ، ودَيَّار . ولا المشتقات التي تعمل

(١) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاق جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير - جاز تصغيره : نحو مَهْمِيْن ، اسم فاعل ، فعله : «هَيَّيْن» (بمعنى : راقب الشيء وسيطر عليه) ، وغير : مَسْطِر ، ومُسْطِر . وهما اسم فاعل ، فعلهما : سَطَرَ وسَطَرَ ... فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة ، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير ؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل هيئته السابقة . لكن بين الصورتين فرق بالرفع ، إن اتفقتا التام في الصورة ، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منها حقيقة ؛ تحذف ياءه الزائدة عند جمعه «تكسيراً» للكثرة ، فيقال : مهامن ، وساطر ، وباطر ؛ بحذف الياء الزائدة . أما الاسم المصغر فلا يجمع - في الرأي الشائع ، كما في الصفحة الآتية - جمع تكسير للكثرة ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمنون ، مسيطرون ، ميسطرون ، لأنه لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير ، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان الكثرة ؛ كالشأن في كل خماسي ثالثه حرف زائد - . ولو حذف ياء التصغير لا لبس الجمع المصغر بغير المصغر . ولهذا منعوا - أيضاً - تكسير الأسماء المصغرة جمع كثرة ، ولم يذكروا في صحيح التكسير للكثرة صيغة مفردتها مصغر . أما جمع المصغر جمع تكسير القلة - فيجوز ، (كما سيأتى في الصفحة التالية ، وفي رقم ٧ ص ٧٠٩) .

(٢) لدلالته على العموم والشمول ؛ وهي دلالة تناقض التصغير .

(٣) لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل .

(٤) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة ، لا تقلل الزيادة ولا التقليل .

(٥) لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير يناقض هذا ؛ إذ يوجب التغيير .

(٦) لأن «غير» ، و«سوى» التي بمعناها تقتضي المغايرة والمغايرة التامة ، التي تدل على أن شيئاً

ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايرة بهذا المعنى لاصلة لها بالتقليل ولا بالتكثير .

(٧) لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر . وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة .

(٨) لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتل القلة ولا الكثرة .

(٩) ما في البيت عريب أودهار ، أي : ما فيه أحد .

عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التي سبقت عند الكلام عليها^(١) ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها^(٢) ، إلا كلمة : رُوَيْدًا^(٣) ، ولا يصغر جمع تكسير للكثرة . ولا المركب الإسنادي ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - في الأغلب - على هذين ، إلا بعد حذف بعض حروفهما ؛ وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس ، وخفاء أصلهما^(٤) ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة يعارض التقليل الذي يدل عليه التصغير ، غالباً . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِرَ مفردة ، ثم جُمع جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً على حسب المعنى .

أما جمع القلة فيصح تصغيره ؛ فيقال في أجمال : « أَجْيِثَمَال » ، وفي أنثى : أَنْيْثِير ، وفي فتيحة : فَتَيْتَة ، وفي أعمدة : أَعْيِمْدَة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب ورُكَيْب ، ورَهْط ورُهَيْط . . .

• • •

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلي ، وتصغير ترخيم^(٥) . ولكل منهما طريقة خاصة به . النوع الأول : التصغير الأصلي ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون يكون ثلاثياً ، أو ثنائياً منقولاً عن أصل ثنائي ، أو رباعياً ، أو أكثر من ذلك .

(١) فإن كان ثلاثياً^(٦) - مثل : سعد ، وحسن ... وجب اتباع ما يأتي :

(١) في أول الجزء الثالث الأبواب الخاصة بالمشتقات ، وتفصيل الكلام عليها .

(٢) ويقولون في سبب هذا : إن التصغير يقرها من الأسماء ، ويهدأ من الأفعال التي تعمل عملها ؛ لقرها بها . والعلّة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العامة .

(٣) تفصيل الكلام عليها في ص ١٤٩ .

(٤) هذه علة نحوية قد يسهل رفضها في بعض جموع التكسير - مثل : فُحْل - فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث . ولم أجد قبلاً لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السامع في ذلك .

(٥) سيجيء في ص ٧١٠ .

(٦) وهذا يشمل الثلاث أصالة وعرضاً - طبقاً لما سيجيء في ص ٦٩٢ - ، ويدخل في حكم الثلاث ماغم بقاء زائدة لتأنيث ، مسبقة بأحرف ثلاثة أصلية ؛ كما سيجيء .

١ - ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد الثاني مباشرة : تُسمَّى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطاً على حسب الموضع الأعرابي . نحو : سَعِيدٌ وَحُسَيْنٌ نَيْلَان ، وإن سَعِيداً وَحُسَيْناً نَيْلَان . . . وبهذا التغير الطارئُ يصير الاسم على وزن : « فَعِيلٌ » وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثي يُصَغَّر على « فَعِيلٌ » ، أو : إن صيغة « فَعِيلٌ » هي المختصة بالاسم الثلاثي المصغر) .

فلما كان الاسم الثلاثي الأصول مضعفاً ؛ (نحو : قِطٌّ - عَمٌّ - دُرٌّ . . .) وجب فكّ الإدغام ، ثم تطبيق الحكم السالف .

فليس من المصغر الثلاثي كلمة : زُمَيْلٌ ^(١) ولا لُغَيْزِيٌّ ^(٢) ؛ لأن الحرف الثاني منهما ساكن مدغم في نظيره ، باقى على إدغامه ، ولأن الياء الساكنة رابعة ^(٣) . . . وإن كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : « تاء التأنيث » مثل : شجرة - ثمرة . . . ؛ فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها ، فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي الخالي منها .

٢ - إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقي على حرفين ^(٤) وجب عند التصغير رد المحذوف ؛ فيقال في : كُلٌّ ^(٥) ، وبيعٌ ^(٦) ، ويدٌ ^(٧) وأشباهها إذا صارت أعلاماً : أَكْبَيْلٌ ، وَبَيْيَعٌ ، وَيُدَيٌّ . . .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله ؛ وعوض عنه تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكانها غير موجودة ؛

(١) جبان ضحيف .

(٢) لُغَز .

(٣) فيها سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : التصغير :

فَعِيلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: قُدَيْيٌّ فِي قَدَا - ١

القلبي : الجسم الصغير - كالأهـاء - الذي يقع في العين فيعملها . وتصغيره : قُدَيْيٌّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها .

(٤) قد يكون أحدهما : « هاء السكت » ، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقي واحد ؛

فينضم إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : رَهْ ، وقِيَهْ ؛ أمران : من رأى ، ووقى .

(٥) محذوف الفاء . (٦) محذوف العين . (٧) محذوف اللام .

نحو : عِدَّةٌ وَسُنَّةٌ — عامين ، وأصلهما : وَعَدٌ ، وَسُنُوٌ ، أو سُنَّةٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فإؤه المحذوفة ، ولثاني لأمه المحذوفة ، فيقال : وَحَيْدٌ ، وَسُنَيْمَةٌ أو سُنَيْمَةٌ . وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هي للتأنيث ، وليست — كالسابقة — للتعويض لأن تاء العروض لا تبقى بعد رجوع المعنوّض .

وبما حذف لامه الأصلية وعوّض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فبرد المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنَيْمَةٌ ^(١) ، وَأُخَيْمَةٌ ، والأصل : بُنْيُومَةٌ وَأُخْيُومَةٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ^(٢) . . .

فلأن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هَادٍ وَهَوَيْدٌ ، ودَاعٍ وَدُوعٍ .

٣ — وإن كان الاسم ثنائي الأصل ؛ (لأنه منقول مما وضع في أصله ^(٣) على حرفين) ، وأريد تصغيره فلن كان ثانيهما صحيحاً — مثل : هَلٌ ، وَبَلٌ ، وَلَمْ . أعلاماً — وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : (هُلَيْبٌ ، أو هُلَيْيٌ) — (بُلَيْبٌ ، أو : بُلَيْيٌ) — (لُمَيْمٌ ، أو لُمَيْيٌ) . . . ففي هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذي يشبهها أو الذي يشبه ما قبلها مباشرة ،

(١) هذه التاء التي في التصغير للتأنيث ، وليست للمؤن — مثلها التي في : سُنَّةٌ ، أو سُنَيْمَةٌ — ؛ إذ ليس في الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل هو : « بَنُو » — في الرأي الشائع — فالنوعان مختلفان ؛ فليس في وجودها عند التصغير جمع بين المؤن والمؤن عنه . ويشملها : « أُخَيْمَةٌ » وأصلها قبل التصغير : « أُخْيُومٌ » .

(٢) وفي تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا ؛ كـ « مَا » — ١٧ —

يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ويثل له بكلمة « ما » وأصلها : ماء . ولكن الهزة حذفت لأجل الشر .

(٣) الاسم الأصل لا يكون مؤنثاً على حرفين في أصل أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولاً ما وضع في أصله على حرفين . .

ويتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجمله ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلاً وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين حرفى التضعيف ، فثل : لو* - كى* - ما - أعلاما - يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لو* - كى* - ماء* (١) ويقال فى تصغيرها : لَوَى* (٢) - كَبَى* (٣) - مَوَى* (٤) ، بتوسط ياء التصغير بين الحرفين المتأثرين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويحذف الاسم ثنائياً - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أو لها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، وأسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بُنَى ، وَسُمِىَ .

٤ - إن كان الثلاثى المصغر اسماً دالاً على المؤنث وحده - أى : ليس دالاً على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر - وجب عند أمن اللبس زيادة تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيبه ، سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفاً ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدئى » ؛ حذفت لامها تخفيفاً ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء

(١) لأن تصغير الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستعمل النطق بهما ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٦٠٣) . هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة نجيء من أول الأمر من غير قلب .

(٢) أصلها ؛ لَوِى ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لقواعد الإعلال) .

(٣) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف . .

(٤) فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » - انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واواً - كما سيجىء فى ص ٧٠٨ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية الزائدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة - كما قالوا - وهى وقعها فى الأخر بعد ألف زائدة .

أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مَوَيْه ، لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوَه ، بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماء ، ثم انقلبت الهمزة همزة ؛ مباحاً على غير قياس ؛ فصار : ماء . فند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

وأشباهاها : دَوْبِرَة - أَذْيَنَة ^(١) - عَيْبِيَنَة - سُنْبِيَنَة - بُدْيَنَة . ومواء أكانت ثلاثيتها أصيلة (كهذه الأمثلة) أم طارئة ^(٢) ؛ مثل : « مَسْمِيَنَة » وستأتي :

فإن أوقعت زيادة التاء في لبس وجب تركها ؛ كما في تصغير : شجر وبقر ؛ - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي - فلا يقال في تصغيرهما : شُجَيْرَة ، ولا بِقَمَة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبيعة ، في تصغير : خمس وسبع ، اللذان على معدود مؤنث . وهما باقى الأعداد المؤنثة لدالاتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدي إلى اللبس ، إذ يقع في الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالاً على مذكر ولو كان في أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية عند النطق به ، وليس لدلالته السابقة ؛ فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : (- دار - أذن - عين - سين - . . .) أو بغيرها ، كسعد ، حسن ، وهند ، وحى - أعلام مذكر - لم يصح بحىء تاء التأنيث عند تصغيره ^(٣) .

وكذلك لا يصح بحيتها إذا كان المصغر غير ثلاثي ^(٤) ، نحو : زينب ،

(١) لهذا كان من الخطأ أن يقال في تسمية بعض أجزاء القلب : « الأذين الأيمن - والأذين الأيسر » في تصغير كلمة : « الأُذُن » ، مع أنها محضة التأنيث . والصواب في تصغيرها : « الأذينة اليمنى » - والأذينة اليسرى ؛ .

(٢) يلحق بالثلاثي أيضاً كل رباعى ثالثه حرف مد ، ورابعه حرف علة بحسب أصله ، نحو : سماء وسمية . ومثل الرباعى ما زاد عليه ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خاصة أوسادة ؛ فيجوز (كما سيأتى في ص ٦٩٨ و ٦٩٩) إلحاق التاء به ، كجبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف . أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها ، فيقال حَبِيرَى ، أو حَبِيرَة . ومثل لُغَيْرَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال لُغَيْرَى ، أو لُغَيْرِيَّة . (المص ٢ ص ١٨٩) . وانظر رقم ١ من ص ٦٩٨ .

(٣) جاء في كتاب سيبويه (٢ ص ١٣٧) : « بالضم : إذا نيت رجلاً بين أو أذن فتحقيقه بغير هاء - أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث - وتُدع الهاء ههنا ، كما أدخلتها في : « حجر » اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذْيَنَة . وإنما نفي بمحقر . » ١ هـ . وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له والمذكر ؛ مثل : نَمَصَتْ ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال : رجل نَمَصَتْ وامرأة نصف . . .

(٤) (٤) إلا في تصغير الترخيم فيصح بحيتها في المؤنث - كما ستعرف عند الكلام عليه ص ٧٢٢ .

وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زينة ، ولا سعيده . . .

فشرط زيادة تاء التانيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذي نقص منه شيء ، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمَيَّة^(١) : علم مؤنث ، وهي تصغير : « سَمَاء »^(٢) المؤنثة الممدودة . جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضم أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهي ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهي التي أصلها المدَّة فأدغمتا ، ثم رجعت المحزة إلى أصلها « الواو » — لام الكلمة — . وانقلبت الواو ياء ، طبقاً لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمَيَّة . فاجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات ؛ هي ياء التصغير ، تليها الياء التي أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التي أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع في فصيح الكلام ، ويتمحّم حذف أولاهما تطبيقاً للضوابط العامة في هذا الباب — كما سيجيء^(٣) — فصارت : سُمَيَّ . ياء مشددة تُعَمَّر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التانيث ؛ لتكون كأصلها دالَّة على المؤنث ، فصارت : سُمَيَّة .

ويجب فتح الحرف الذي قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير في : « فُعَيْل »^(٤) ؛ لأن تاء التانيث تستوجب فتح الحرف الذي قبلها في جميع حالات اللفظ الثلاثي وغير الثلاثي المحتوم بها ، سواء أكانت خانة اسم مصغر ، أم غير مصغر — كالأمثلة السالفة — وسواء أكانت خانة فعل ، أم حرف ؛ نحو ؛ قامت — كتبت — رُبَّت — نُسَّت . (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير في صيغة « فُعَيْل » وهي الصيغة المقصورة على

(١) من كل رباعي ، ثالثة مدة وثالثة حرف طلة بحسب أصلها . — كما في رقم ٢ من هامش

الصفحة السابقة —

(٢) سبقت الإشارة إليها ، وإلى بيان يخصها ، في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ .

(٣) في رقم ٥ من ص ٧٠٨ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٤) أما في غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يبيِّن في هامش ص ٧٠١ .

تصغير الاسم الثلاثي وحده . أما الحرف الذي يلي ياء التصغير في غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير في صيغتي : « فُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ » ، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبنى فيها على حركته التي كانت له قبل التصغير . وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب ^(١) .

وقد ورد في الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت في التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهي شاذة لا يقاس عابها ^(٢) . . . كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد تصغيرها على غير صيغة : « فُعَيْعِلٌ » ^(٣) .

٥ - إن كان ثاني الاسم المصغر حرف لين ^(٤) - نحو : باب وقيمة - وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذي يَسْتَرِي على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثياً أم غير ثلاثي . وسيجيء ^(٥) هذا الضابط . وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي .

• • •

(ب) إن كان الاسم الذي يراد تصغيره رباعياً ^(٦) ؛ مثل : « جعفر وبُسْدُق »

(١) في ص ٧٠١ .

(٢) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك :

وَإِخْمٌ « بِنَا التَّأْنِيثُ » مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ ، هَارٍ ، ثَلَاثٍ ، كَيْسٍ - ١٩

بِمَا لَمْ يَكُنْ « بِالثَّانِي » يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْنٍ - ٢٠

وَشَذُّ تَرْكٍ دُونَ لَبْسٍ . وَنَذَرٌ لِحَاقٍ وَتَاً فِيمَا ثَلَاثِيَّاهُ كَثُرَ - ٢١

(كَثُرَتْ - بفتح التاء - يعني : فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم لفعل : كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر في البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع اسم اللبس شاذ مع تحقق بقية الشروط الأخرى - وأن من التادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ (أي إذا كان رباعياً فأكثر) ، ومن هذا التادر الذي لا يقاس عليه تصغيرهم ؛ وراء ، وأمام ، وقُدَام ... على : وَرَيْثَةٌ ، وَأُمُوسَةٌ ، - بتشديد الياء فيها - وقد يذممة . . .

(٣) كتصغيرهم : « رجل » على : « رُوَيْجِيل » ، وه مغرب على : مُخَيَّرِيَان .

(٤) في ص ٦٩٢ معناه . والمراد هنا حرف الملة . (٥) ص ٧٠٤ .

(٦) لافرق في الرباعي بين ما حروفه أصلية ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو :

بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

وجب ضم أوله وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهي التي تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء^(١)، إن لم يكن مكسوراً من قبل^(٢)؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْلٍ » ؛ نحو : جُعَيْفٍ . وبُنَيْدٍ . وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي - كالمثاليين الساميين . - إلا في بعض حالات استحياء^(٣) .

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف مد^(٤) فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير ؛ (تطبيقاً لما تقتضيه الضوابط العامة في مثل هذه الحالة التي تقع فيها « ياء » بعد ياء التصغير^(٥)) فيقال في : (كتاب ، وسحاب ، ومُقام - كُتَيْبٌ ، وسُحَيْبٌ ،

(١) إلا إن كان الحرف الذي بعد ياء التصغير شديداً فإنه يظل ساكناً بسبب الإدغام وتظل قبله ياء التصغير ساكنة كذلك ؛ لأن ياء التصغير لا تتحرك ؛ ففى مثل كلمتي : الخاص والخاصة نقول : في تصغيرها : الغُوَيْص - والغُوَيْصَةُ (كما قال القاموس في مادة : « خص ») وفي مثل هذا التصغير يلتقي ساكنان ، وهو التقاء جائز فيه . ويجوز بعض النحاة للتخلص منه بتحريك السكون الناشئ من الإدغام حركة خفيفة مائلة إلى الكسرة في النطق ، دون أن تكون الكسرة خالصة في النطق ؛ أي : أنه يبيح في الحرف الأول الساكن المدغم في مثله أن يتحرك عند النطق حركة قريبة من الكسرة ولا يصح تحريكه بالكسرة الواضحة في النطق .

(٢) مثل قيرميز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، قَيْشِير (لصوف الرىء) .

(٣) في ص ٧٠١ .

(٤) ليكون هو الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير .

(٥) من هذه الضوابط ما جاء في الجمع (٢٥ ص ١٨٦) خاصاً بالواو ، ونصه بإيضاح يسر :

وإن ولي ياء التصغير واو قلبت ياء :

١ - وجوباً إن سكنت هذه (الواو) ، كمجوز وعُجَيْر .

أو أُحِلَّتْ - بأن قلبت شيئاً آخر ، كالف مثلاً - كمرْءٍ - فإن أصله : مُرْءٍ ، فيقال : مُقِيمٌ .

أو كانت لاوا ، كمرْءٍ وعُرْءٍ ، وعُرْءٍ وعُرْءٍ ، وهــواً بالقصر - وعُشياً .

ب - وجوباً إن تحركت الواو في أفراد وتكسیر ولم تكن لاواً فيها ؛ كأسيود وأسلود ، وجندول وجندول ، فيقال في التصغير : أَسِيدٌ وأَسِيدٌ ، وجْدٌ يَلٌ ، وجْدٌ يَمُولٌ ؛ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها في ياء التصغير ، (عملاً بقاعدة الإعلا من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إدغامها بالسكون) =

وَمُعَبِّضٌ) . . . وفي : (صَبُور ، وَعَجُوز ، وَبَعُوض - صُهَيْبٌ ، وَعُجَيْبٌ ،
وَبُعْبُضٌ) . . . وفي : (جَمِيل ، وَسَمِير ، وَسَعِيد - جُمَيْلٌ ، وَسُمَيْرٌ ،
وَسُعَيْدٌ) . وهذا معنى قول النحاة :

(الاسم الرباعي يُصَغَّر على : « فُعَيْعِل » . وإن كان حرفه الثالث قبل
التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تلخ في ياء التصغير . . .) .

• • •

(ح) إن كان الاسم الذي يراد تصغيره خماسياً فأكثر :

١ - فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات ^(١) - حذف
بعض أحرفه الضعيفة ^(٢) ؛ لبصير رباعياً يمكن تصغيره على صيغة : « فُعَيْعِل »
الخاصة بالرباعي ، بالطريقة التي شرحناها عند الكلام عليها . فيقال في سَهْرَجَل :
سُهَيْرَج ، وفي فَرْزَدَق : فُرَيْرِذ ، أو : فَرَيْرِزِق ، وفي حَيْرِيُون : حُرَيْرِيْن ،
وفي مُسْتَنْصِر : مُنَيْرِص ، وفي مَحْرَنْجَم : حُرَيْرِجَم .

٢ - فإن كان رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات كالسابق -
حذف بعض أحرفه الضعيفة . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ،
فإنتهى تصغير الاسم إلى « فُعَيْعِل » بوجود ياء قبل آخر الضعيفة - وهذه الياء هي
التي كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رباعياً - تقول في تصغير سِرْحَان :
سُرْبَحِين ، وفي عَصْفُور : عَصَيْرِير ، وفي فَيْتَيْدِيل : فُنَيْدِيل . وهذا معنى
قول النحاة : (يجرى تصغير الخماسي فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع
ليناً - على الطريقة التي جرى بها تصغير الرباعي . كلاهما على وزن « فُعَيْعِل »
فإن كان الحرف الرابع (في الخماسي وفيما زاد على الخماسي) حرف لين وجب قلبه

= كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب ، إجراء لها على سبيلها في التكسير ، (لأن التصغير والتكبير من باب
واحد ، في الأم الأغلب - .)

فإن تحركت الواو في الإفراد والتكثير وهي لام وجب قلبها ياء في التصغير ، بغير نظر إلى التكسير ؛
نحو : كَرَوَان وكُرَيَّان ، وجمعه كراوين ، ٥١ - ثم انظر ص ٧٧٩ في الكلام على قلب الواو ياء - .

(١) في الصفحة ٦٩٨ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٢) سبق في رقم ٣ من هامش ص ٦٩٦ ، بيان المراد من الحرف القوي والضعيف .

ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على «فُعَيْبِيل» وجوباً ؛ بظهور ياء قبل الآخر (.

وإذا حذف من الخماسي فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضاً عن الحذف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال في سفارح : سَفَيْرِج وسَفَيْرِج) - (وفي فرزدق : فَرَيْرِزْد وفَرَيْرِزْد أوفَرَيْرِزْق وفَرَيْرِزْق) - (وفي حنظلون : حَنْزَلِين أو حَنْزَلِين) - (وفي مستنصر : مُسْتَنْصِر أو مُسْتَنْصِر) . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوّض ^(١) عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير في الصيغتين : (فُعَيْبِيل ، وفُعَيْبِيل) إلا في مواضع سيجيء النص عليها ^(٢) .

والذي يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيراً ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذي له المزية على غيره . فإن ساوى غيره في الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل - كما عرفنا ^(٣) - .

فتصغير الاسم الخماسي فما فوقه يقتضي - في الغالب - من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيه على : «فُعَالِيل ، وفُعَالِيل» وما ضاهاهما في الهيئة ؛ كمفاعِل ومفاعيل ، وفواعِل وأفاعيل . . .

وما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ هنا ؛ كشدوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثي ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجَل ، ومَغْرِب على : مُغَيْرِبَان ، ولَيْلَة على : لَيْبَلِيَّة ، وإنسان على : أُنَيْسِيَان . . . مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيْل - مُغِيرِب - لَيْبَلَة - أُنَيْسِين إن كان جمعه للتكسير هو : أُنَاسِين ^(٤) . . .

• • •

(١) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٧٠٨ . (٢) في ص ٧٠١ .

(٣) بيان مزايا الحروف في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ .

(٤) انظر رقم ٣ هامش ص ٦٥٩ ،

وفي تصغير الرباعي وما زاد عليه ، وفي الوسيلة لذلك أحياناً من حذف بعض الأحرف كما تحذف في =

أسماء لا يحدف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحدف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير - بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحدفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعي مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه . ومن هذه الأسماء :

١ - الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة^(١) بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو : « قُرْفُصَاء » ؛ فيقال في تصغيرها : قُرْفُيْصَاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ؛ ثم يلحق بها همزة والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود همزة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقيتهما معه .

أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة - كصُفْرَى وكُبْرَى - فإنها تبقى وجوباً ، يقال في تصغيرهما : صُفَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة

= التكسير . . . ، يقول ابن مالك .

« فُعَيْلٌ » مَعَ « فُعَيْلٍ » لِمَا فَاقَ ؛ كَجَعَلُ : جِرْهَمٌ ، دُرَيْهَمًا - ٢
وما بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَنَعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمُثْلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ - ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذي يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع . ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فُعَيْلٍ :

أَوْجَائِزُ تَغْوِيضُ « يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ فِيهِمَا انْحَدَفَ - ٤

ثم بين أن ما خالف المذكور في البابين (باب تصغير الثلاثي ، وباب تصغير غيره) خارج عن القياس ؛

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا - ٥

(١) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص ٦٠٣ ومن يفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأرجح - هي في أصلها ألف زائدة لتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة قبله ، فتقلب ألف التأنيث همزة . فالهمزة في قرصاء ونحوها لتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث علوية ؛ لا مقصورة . فهي علامة مدحها ، وموتمة لها .

أو سابعة حذفت وجوباً ؛ مثل : لُغَيْزَى^(١) وَلُغَيْزِي^(٢) ، وَبَرْدَرَايَا^(٣) وَبُرَيْدِر^(٤) . . . وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مدّ زائد ، كقَرْمَرَى^(٥) وَقُرَيْقِر .

فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ؛ أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبَارَى^(٦) وَحُبَيْرَى ، أو حُبَيْر ، ونحو : قَرِيشَى^(٧) وَقُرَيْشَى (يحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قُرَيْش ؛ يحذف ألف التانيث المقصورة ، وإدغام « ياء المد » في « ياء » التصغير . . . فلألف التانيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوباً ، والبقاء وجوباً ، وجواز الأمرين .

٢ - الاسم المختوم بتاء تانيث مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر ، نحو : جوهرة ، وحظلة ، فيقال في تصغيرهما : جُوْهَرَة ، وَحُظَيْلَة ؛ بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها . ؛

٣ - المختوم بياء النسب ، نحو : عَبْقَرَى ، جوهري ، فيقال في تصغيرهما : عَبْقِيرَى وَجُوْهَرِي .

٤ - المختوم بألف ونون زاليتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى ، وكذا المختوم بعلامتي تنبيه ؛ كزعران ، ومؤنان - ومؤنن ؛ وتصغيرها : زَعَرَان ، مَوْنِنَان - مَوْنِنَيْن .

٥ - المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدين ، وزينات . والتصغير : أَحْمِيدُونْ وَأَحْمِيدِينْ وَزَيْنَبَات . . .

(١) بمعنى : الغز - كما سبق .

(٢) ويصح زيادة تاء التانيث ، فتقوس ، فيقال : لُغَيْزِيَّة . بشرط أن تكون الألف

الخطوة رابعة أو خامسة - كما سبق في هامش رقم ٢ من ص ٦٩٢ - . (٣) اسم موضع .

(٤) حذفت ألف التانيث ؛ فصارت الكلمة : بريراي ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنها

زائدتان (راجع الصبان) . (٥) اسم موضع .

(٦) اسم مذكور . ويحوز « حُبَيْرَة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التانيث كما سبق في رقم ٢

من هامش ص ٦٩٢ .

(٧) نوع من الغز ، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصوراً للسندود كتابته بالألف أيضاً .

٦ - صَجُرُ المركبين : « الإضافي ، والمزجي » ؛ نحو : ظَهِيرُ الدين ^(١) ،
وَأَنْدَرَسْتَان ^(٢) وتصغيرهما : ظُهَيْرُ الدين ، وَأَنْدَرَسْتَان ^(٣) .

فالأشياء السابقة - كلها - ثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها
ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التانيث الممدودة ، أو تاؤه ، أو غيرها مما
جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا
على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك
الأشياء والاسم الخالي منها .. وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك
الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافي فإن تكسيره وتضغيره سواء - ولذلك
تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير ؛ فيقال في تكسير قَرْقُصَاء : قَرَقَصْنَ
- وفي جَوْهَرَة : جَوَاهِر ، وفي عِبْقَرِي : عِبَاقِر - وفي زَعْفَرَان زَعَافِر .. أما المركب
المزجي فلا يكسر - في الرأي الشائع - كما مر في باب : جمع للتكسير ^(٤) .

(٢) اسم بلد فارسي .

(١) علم شخص .

(٣) وفي المواضع التي تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسي فا فوقه يقول ابن مالك :

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا	وَتَاوَهُ : مُتَفَهِّلِينَ ؛ عُدًّا - ٨
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ	وَصَجُرُ الْمُضَافَةِ وَالْمُرَكَّبِ - ٩
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَانَا	مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ؛ كَوَغْفَرَانَا - ١٠
وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى	تَثْنِيَّةٍ ، أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا - ١١

(جلا : أي : أظهر . وهو معطوف على الفعل : دل . يريد . فقد انفصل ، فدل على تثنية أروجا

جمع تصحيح ، وكلمة : « جمع » مفعول للفعل جلا . ثم قال :

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى	زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ لَنْ يَثْبُتَا - ١٢
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ « حُبَارَى » خَيْرٌ	بَيْنَ الْحُبَيْرَى - فَادِرٍ - وَالْحُبَيْرِ - ١٣

(انظر طرق ٢ من هامش ص ٦٩٢) .

(٤) - ص ٦٧٨

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في :

« فُعَيْعِل » و « فُعَيْعِيل » كما كانت قبل التصغير :

عرفنا ^(١) أن تصغير الاسم على صيغة : « فُعَيْعِل » أو فُعَيْعِيل » يقتضى كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيْهَم و جُؤَيْهَر) . و (سُفَيْرَج ، أو سُفَيْرِج - وفُرَيْرِزْد و فريريد ، وفُرَيْرِزْق ، أو فريريق) فى تصغير : (دِرْهَم و جُوهَر) و (سَفْرَجَل و فرزدق) وأشباهاها من كل اسم تزد أحره على الثلاثة قبل تصغيره .

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع ^(٢) :

١ - الحرف الذى يليه ألف التانيث المقصورة ، نحو : صُغْرَى و صُغَيْرَى - كُبْرَى و كُبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يليه ألف اللاحق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أَرْطَى و أَرْيَطُ ^(٣)

٢ - الحرف الذى يليه - مباشرة ^(٤) - ألف التانيث الممدودة (وهى الهمزة التى أصلها ألف التانيث وقبلها ألف المد الزائدة) ؛ نحو : حُمْرَاء - خُمْرَاء - صَفْرَاء . . . ويقال فى تصغيرها : حُمَيْرَاء - خُمَيْرَاء - صُفَيْرَاء . . . بخلاف

(١) فى : « ب » من ص ٦٩٤ ، وما بعدها

(٢) ليس من المواضع الآتية المختوم بياء التانيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاث) تكون مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ تكون مقصورة منه بحرف نحو : دُحَيْرِجَة فى تصغيره دَحْرَجَة ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بياء التانيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلي ياء التصغير ؛ كالحال المذكور ، وكعُظْلَة و حُطَيْطَة ؛ وفى هذه الحالة لا تكون تاما لتانيث فى آخر اسم ثلاثى . أنا فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٩٠ و ٦٩٢ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك باليت المذكور هناك (ط ١٧) .

(٣) قلب ألفه الإلحاق ياء بند الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم .

(٤) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جُحَيْرَاء ، تصغير « جُحْنَاء »

لتنوع من الجراد والتخاض .

الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علماء وعُلَّيْبٌ^(١) ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيتها .

٣ - الحرف الذى يليه ألف : « أفعال » . (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : « أفعال » ؛ مثل : أفراس ، وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِرَ وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو : أفسِرَّاس وأبَسِّطال .

٤ - الحرف الذى يليه ألف : « فَعْلَان » - ثلاثي^(٢) الفاء ، ساكن العين - اسمًا كان أم وصفًا . بشرط ألا يكون جمع « فَعْلَان » هو : « فَعَالِين »^(٣) عند التكسير ؛ ففي تصغير : فَرَحَان ، وَعُثْمَان ، وعِمْرَان ، نقول : فَرِيحَان وعُثْمَان ، وعِمْرَان ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المفرد : فَعْلَان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على فَعَالِين ؛ فلا يقال : فراحين - عثمانين - عمارين . . .

فإن كان « فَعْلَان » مما يجمع على : « فَعَالِين » وجب كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسِرْحَان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال فى تصغيرها ؛ سُلَيْطِين ، وسُرْبَحِين ورِيحِين^(٤) . . .

(١) تحذف الهزة من الممدود ، وتقلب ألف الإلحاق ياء لأجل الكثرة . وتلعل إعلال المنقوص (مثل : والى - داح - هاد) فيقال : « مَلِكِي » بالكسر والتنوين .

(٢) أى : مضمومها ، ومكسورها ، ومفتوحها .

(٣) وبشرط زيادة الألف والتنوين ، وألا يكون مؤنثه بالياء .

(٤) أو : رُوَيْحِين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : رِيحَان ، أصلها واو ؛ بدليل وجودها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رُوَيْحِين . وكانت قبل التصغير : رِيحَان (ياء ساكنة) بعد واو مفتوحة) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت : رِيحَان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلة عن حرف أصل ؛ هو الواو .

وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا إدغام ، بدليل جمعها على رياحين ، فهي مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها : رِيحِين ؛ كشَيْطِين - راجع للمصباح المنير ، مادة : راح) . .

٥ - الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو : تصغير : جُعَيْفَرَسْتَان ، اسم بلد فارسي .

ففي المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْل ، أو فُعَيْعِيل^(١) . . .

٦ - الحرف المشدد بعد ياء التصغير ، بالإيضاح الذي سبق تفصيله^(٢) . . .

* * *

(١) فيما سبق من المواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتِلْوَ «بَا» التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّيْهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ - ٦

كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ : «أَفْعَالٌ» سَبَقَ ، أَوْ مَدَّ مَكْرَانَ ، وَمَا بِهِ التَّحْقُوقُ - ٧

(لتلو . . . «بَا» لِي : لتال ويا ، التي للتصغير ، وهو الحرف الذي يليها ، ويجيء بعدها . علم : علامة) .

وتقدير الكلام : الفتح انهم لتال يما للتصغير من قبل علامة تأنيث ؛ وهي التاء ، والألف المقصورة . أما الممددة فهي التي أشار إليها بقوله : (أو مدته) . وكذلك الفتح انهم قبل ما سبق مددة «أفعال» ، يروى به : الحرف الذي قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف لمد . وكذلك الحرف الذي قبل «ألف» مكران . وما ألحق بمكران ما هو على وزن : «فلان» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكن العين في الحالات الثلاث ، بشرط ألا يكون تكسيره على «فصلين» - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه راكنتين . وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ، فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كسمان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سبفانة . كما خرج : سِرْجان ، لأن جمعه سراجين .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

١ - إذا كان ثاني الاسم حرف لين^(١) - ألفاً ، أو واواً ، أو ياء - منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه ؛ كما في الأسماء التالية :

الاسم الذي ثانيه : لين	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	البيان
باب	بَوَيْب	الأصل : بَوَبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها ؛ مال وباع ^(٢) - وهذا أحد المواضع الأربعة ^(٣) التي تقلب فيها الألف واواً في التصغير إذا كانت ثانية .
مال باع ^(٢)	مَوَيْل بَوَيْع	الأصل : نَيْبٌ ؛ بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ^(٤) .
ناب (بمعنى سن)	نَيْب	وثل : ناب ، كلمتا : عاب ، وذام ^(٥) .
عاب ^(٣) ذام ^(٤)	عَيْب ذَيْب	

(١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة في رقم ٣ من هامش ص ٦٦١ - والمراود هنا : حرف العلة .

(٢) الباع : مقياس قدره المسافة التي بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما ، وإحداهما متجهة يميناً ، والأخرى متجهة شمالاً . وهو مذكر واري ، بدليل جمعه على : أبواع .

(٣) عيب . (٤) ذم .

(٥) ملخصة في رقم ٢ من ص ٧٠٧ . (٦) انظر الرأي الآخر في أول ص ٧٠٧ .

الاسم الذي ثانيه : لين	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	البيان
ميزان	مُوزِين	الأصل : مِوزَان ، (اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وزَن . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : ميزان التي تجمع تكسيرا على موازين .
دِيعَة	دَوِيْعَة	الأصل : دِوِيْعَة ، من الدوام : وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيعَة .
قِيَمَة	قَوِيْمَة	والأصل : قِوِيْمَة ، لأنها من القَوَام (والفعل : قام - يقوم فهو رَاقٍ) . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : قِيَمَة .
مُوقِن	مُيَيِّقِن	الأصل : « مُيَيِّقِن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيَيِّقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوقِن .
مُوسِر	مُيَيِّسِر	الأصل : مُيَيِّسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر أي : صار ذا يُسْر - واسم الفاعل منه هو : مُيَيِّسِر ، وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .
مُؤْنَع	مُيَيِّنَع	ومثل مؤسر كلمة : مُؤْنَع ، الفعل : أئنع .

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته : وما ورد مخالفًا له فشاذ لا يقاس عليه : كالذي سمع من تصغيرهم كلمة : « عِيد » على : عِيِيدٌ : والقياس : « عُوِيد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثاني الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقي الثاني على حاله ولم يرجع لأصله — في الرأي الأرجح — نحو : مُتَّعِدٌ^(١) وأصلها : مُوُتَّعِدٌ ، قلبت الواو تاء . وأدغمت التاء في التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِدٌ ، فيقال في تصغيرها : مُتَّعِدٌ ، لا مُوُتَّعِدٌ .

وإن كان ثاني الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان منقلباً عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم : فإن ثانيه حرف لين منقلباً عن همزة ، والأصل : أَدَمٌ (بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ، لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال في تصغيرها : أُوَيْدِمٌ ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة — وهذا موضع من المواضع التي يقلب فيها الثاني واواً ، وسيجيء — .

أما إن كان الثاني ليناً مبداً من حرف صحيح غير همزة ، أو مبداً من همزة لم تسبقها همزة ، فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَارٌ وقِرَاطٌ — بشديد النون والراء : بدليل جمعهما على : دنائير وقرايط — فيقال في تصغيرهما : دُنَيْشِيرٌ . وقُرَيْطِرِيْطٌ : بإرجاع ثانيهما — وهو : الياء — إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب وريم : وأصلهما : ذئب ورثم^(٢) في تصغيرهما ذُوَيْبٌ ورُوثِمٌ^(٣) . . .

(١) بمعنى : مُوَاعِدٌ .

(٢) الرثم : الظبي الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِيَنَّا قَلْبَ فَقِيْصَةٍ صَبْرٌ : قُوَيْصَةٌ نُصِبَ — ١٤
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عِيِيدٌ . وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ — ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كما . حرف ثان ، لين ، انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثل الذي ساقه ، وهو : قِيْصَةٌ ؛ وتصغيرها : قُوَيْصَةٌ . فالثاني حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير : « عِيد » على : « عِيِيد » شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو — كما شرحنا — وبين أن هذا الإرجاع يراعى في جميع التكسير أيضاً كما روعي في التصغير .

هذا ، والكوفيون يميزون في الألف المتقلبة عن ياء ، في مثل : قاب ، وفي الياء الأصلية التي في مثل : شَيْخ ، قلبها عند التصغير واواً ، فيقولون : نُوسِب ، شُوسِخ . ورأيهم ضعيف ، إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة^(١) . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بَيْضَة » على : « بُوَيْضَة » بالواو .

٢ - إذا كان ثاني الاسم حرفاً زائداً (ليس منقلباً عن أصل) ، نحو : فاهم - عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ، ومنه : صاب^(٢) ، وعاج ، وراف^(٣) ، وجب قلبه واواً ، فيقال في التصغير : فُوسِبهم - عُوسِلِم - صُوسِب - عُوسِج ، رُوسِف . . .

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً) .
فالحالات أربع : الألف التي أصلها الواو - الألف المتقلبة عن همزة نلى همزة الألف الزائدة - الألف المجهولة الأصل - الألف الثانية الزائدة (أى : غير المتقلبة عن أصل) .

أما الياء فتبقى ياء في موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء^(٤) ، نحو : شَيْخ وشُوسِخ - كما تقدم - .

٣ - إن كان آخر الاسم حرفاً منقلباً عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ، سواء أكان الآخر حرف لين ، مثل : مَلْهَى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهى » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء »

(١) تقدم الرأي الأرجح في ص ٧٠٤ . لكن وافق جميع اللغة العربية على احتمال المذهب الكوفي ، طبقاً لما جاء في ص ١٥٤ من كتابه المحسى الذي أصدره سنة ١٩٦٩ ، ونص قراره تحت عنوان : (تصغير ما ثانياً حرف علة) هو : (ما ثانياً ألف ، أو واو ، أو ياء ، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير ، ويجوز فيها أصل ثانياً الياء أن يقلب واواً عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه ، وتجوز ابن مالك له ، ولورود السماع به ؛ وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧ وعمل هذا يجوز في تصغير : عين وشيخ وليقة ، وشو . . . أن يقال : عُوَيْنة ، وشُوسِخ ، ولُوسِقة ، وشُوسَى) ، هـ .

(٢) اسم نبات سُر .

(٣) اسم بلد .

(٤) وفي هذا يقول الناطم :

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْمَلُ وَاوَا. كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ - ١٦

أصلها الماء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء لأنه من السقي . فيقال في تصغير مَسْنَهَي : « مَسْنَهَي » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير : مَسْنَهَي ... ، وعند التنوين : مَسْنَهَي . ويقال في تصغير ماء : مَوَيْه ، وفي تصغير : سقاء : سَقَى . بتشديد الياء ...

٤ - إذا حذف من الاسم الحماسي فا فوقه - بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف . بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه ؛ فيقال في سفرجل : سَفَرَج ، بغير تعويض ، أو : سَفَرِج بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مُسْتَنْصِر . و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا)^(١)

٥ - إذا ولى ياء التصغير ياءان^(٢) وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيْيَّة (طبقاً لما أوضحناه من قبل)^(٣) ، وفي سِقَاء : سَقَى . وفي عَشِيَّة : عَشِيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالماً : « ثُرَيَّات »^(٤) وفي « عَشِيَّة » المصغرة : عَشِيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيَّيَّات ، وعَشِيَّيَّات .

(١) في ص ٦٩٦ : وإل التعويض في جمع التكثير ، وفي التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق . وجائزٌ تعويضُ : « يا » قبل الطرف إن كان بعضُ الاسم فيها انحَلَفَ (٢) بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف ، متوالية ، وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مِهْمَم » على : « مِهْمَم » و « حَي » على : « حَي » « الصبان » .

(٣) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ و ص ٦٩٣ وليس من هذا التصغير : « كَي » وقد تقدم في ص ٦٩١ .

(٤) أصل المفردة : ثُرَوَى ، مؤنثة ؛ وألف التأنيث المقصورة ؛ من قولم : امرأة ثُرَوَى ؛ أي ذات مال . والتصغير : « ثُرَيَوَى » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداها بالسكون ، قلبت الواو ياء (طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت الكلمة : « ثُرَيَّا » ياء مشددة . بعد ألف التأنيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثُرَيَّا » جمع مؤنث سالماً وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء ، (طبقاً لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : « ثُرَيَّات » بثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثُرَيَّات » ... بالاختصار على ياء التصغير وواحدة أخرى مدغمة فيها . (وقد سبق بيان تام لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ وبعده عرض لمذهب كوفي ، في رقم ١ من هامش ص ٦١٦)

٦ - إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُوَيْبَّةٌ ، وشَوْبِيَّةٌ ، تصغير : دَابَّةٌ وشَابَّةٌ ، فيقال دُوَابَّةٌ وشَوَابَّةٌ . والأحسن قصره على السماع . أما الطريقة القياسية والنطق بالكلمة المشددة بعد تصغيرها فقد سبقت ^(١) . . .

٧ - الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها - كما سبق ^(٢) - تعارض القلة المفهومة من التصغير . وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمها عند اشتغالها على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع القيس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ؛ ولهذا لا يصح تكسيره كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير للكثرة . أما المجموع جمع قلة - فيصح - كما تقدم ^(٣) .

٨ - الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ ولهذا يصح وقوعه نعتياً ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

٩ - التصغير يؤدي إلى منع الاسم من الصرف أحياناً ، أو إلى عدم منعه طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب المنوع من الصرف ^(٤) . . .

١٠ - التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأشياء التي مرت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

١١ - الأصح أن العلم إذا صغر لا نزول علميته ^(٥) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

(٢) في ص ٦٨٢ و ٦٨٨ .

(٣) راجع التصريح والمجمع وحاشية الصبيان أول الباب عند الكلام على شرط التصغير وقد سبقت

الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٦٨٢ و ص ٦٨٨ .

(٤) ص ٢٧٥ .

(٥) لأن التصغير أمر عرضي ، يفقد معنى طارئاً على العلم ، كما يفقد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمراً عرضياً لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا في باب العلم ، ج ١ م ٢٢ ص ٢٣٩ -

المسألة ١٧٦ :

النوع الثاني ^(١) : تصغير الترخيم ^(٢) ، وطريقته

هو : « تصغير الاسم ^(٣) الصالح للتصغير الأصلي ، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة » . فلا بد من : صلاحه . . . ، واشتالته قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد . ولا بد من حذفها قبل إجرائه .

وله صيغتان ، إحداهما « فُعَيْلٌ » ؛ لتصغير الاسم ثلاثي الأصول . والأخرى « فُعَيْعِلٌ » لتصغير الاسم رباعي الأصول .

(١) فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صغر على صيغة : « فُعَيْلٌ » . وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسما ومذكولاً الحالئ مؤنثاً ؛ فيقال في حامد : حُمَيْدٌ ، وفي معطوف : عَطُوفٌ ، وفي شادن (لأنثى) : شُدَيْنَةٌ . كما يقال في فضلى : وحمراء ، وحبلى : فُضَيْلَةٌ ، وحميرة : وحبيلة ؛ بزيادة تاء التأنيث فيهن . وإنما تزداد هذه التاء في المؤنث للفرقة بين مصغره ومصغر المذكر . إلا إذا كان المصغر وصفاً في الأصل من الأوصاف المختصة بالإناث فلا يصح مجيء التاء . فيقال في تصغير حائض وطالق : حَيْضٌ وطَالِقٌ ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما ، التي هي في أصلها وصف للمذكر ^(٤) . . .

وكما يقال في تصغير « حامد » : حُمَيْدٌ ، يقال كذلك في تصغير : أحمد . ومحمود : وحمَّادٌ ، ومحمدون . . . فجميعها يصغر على : حُمَيْدٌ ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تميز كل واحد — وتمنع اللبس .

(١) أما النوع الأول فتدقيق في ص ٦٨٨ .

(٢) أصله : من الترخيم ، بمعنى الضمف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٣) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق ، في تصغير أروق .

(٤) قال الصبان في إيضاح هذا مانعه : « (هي في الأصل صفة للمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : « سوداء وسعاد » في اقتضاء التاء ؛ فروعى فيها الأصل ولولا ذلك لمقتته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثى في المال ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبل .) » ا .

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغُر على صيغة : « فُعَيْعِل » ، فيقال في قِرطاس وعُصفور : قُرَيْطِيس وعُصْفَيْفِر ، (١) . . .

(ج) لا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيْعِل » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويًا على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي . وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التدليل ، أو الضرورات الشعرية .

(١) وفي تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغَّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِيِّ كَالْعُطْفِ ، يَعْنِي : الْمِعْطَفَا

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل » تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهَيْم ، وَسُمَيْعِيل^(١) . . . بحذف زوائدهما فقط ، وهي الهمزة ، والألف والياء^(٢) . وعند غيره : أَبَيْرَه ، وَأَسْمِيع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية^(٣) ، وهي لا تزداد في أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ، فيحذفون الألف والياء الزائدتين ، والخامس الأصل ودو الميم ، واللام ؛ لأن بقاءه يُخلّ بالصيغة .

ويجوز هذا ، الخلاف أيضاً في التصغير لغير الترخيم وفي جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهَيْم ، وَسُمَيْعِيل ، وبِرَاهِيم ، وَسَمَاعِيل ، بحذف الزوائد المحلة بالصيغة ، وهي الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر وعند غيره : أَبَيْرَه ، وَأَسْمِيع ، وَأَبْرَاهِ ، وَأَسَامِيع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلائه بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ، لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها ليناً قبل الآخر .

(١) انظر الخضرى .

(٢) أما الميم واللام فأصليتان عنده ، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما .

(٣) ويميز الكوفيين : برام وسامل ، بلا ياء ؛ وبراهمة ، وسماطة ، بتمويض الهاء عن الياء

(وقد سبق الكلام على هذا التمويض : (ج ص ٦٧٢) .

النسب

يَتَضَحُّ معناه مما يأتي :

الاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئاً ؛ كـ محمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبغداد ، ودِمَشْقٌ ، وحديد ، وكتاب . . . ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمِّيَ به — كما عرفنا ^(١) .

لكنْ أو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، (فقلنا : محمدى ، أو : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : بغدادى ، أو : دِمَشْقى . . .) لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ (كقراءة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة . . . أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات) ؛ فنرى يسمع لفظ : « محمدى » ، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً ؛ هما : « محمد » الدال على مسمى ، وشئ آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، (كالقراءة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا —) وكذلك من يسمع لفظ : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : ما هو على شاكلتها ، لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النسب » ، لأنها الرمز الدال على اختصار بالغ على أن شيئاً منسوباً لآخر . فبدلاً من أن نقول : شئ منسوب لمحمد . . . نقول : « محمدى » . وبدلاً من أن نقول : شئ منسوب لفاطمة . . . نقول : « فاطمى » . وهكذا . . . ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » ، كما يسمى الشئ الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » .

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ١ ص ٢١٥) . ودلالة الاسم على مسماه إنما تتحقق إذا كان فى جملة ؛ وبدونها لا يدل على شئ ، فيكون مجرد صوت . . .

فكل لفظ مشتمل على هذه الياء — مما سبق، ومن نظائره — هو معها في الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له ؛ فهما معاً شيان محتفظان بالدلالة السابقة، رغم الاختصار اللفظي المبين .

ويسبب الأثر المعنوي السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولاً بالمشتق^(١) — أى : في حكمه — لتضمنه معنى المشتق ؛ إذ معناه : « المنسوب إلى كذا » ، بشرط أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام ، (ويسمى النسب المتجدد^(٢)) ، وليست من بنية الاسم ؛ ككرونى ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدال على إهمال النسب ، وعلى أنها لا تزدى معنى مستقلاً ، وإنما هي بمنزلة حرف من بنية الكلمة ، كمن اسمه : بدوى ، أو : مكى . . . ومثل : مهري وبخشي . . .^(٣) فالياء في هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد .

وله أحكام^(٣) لفظية نعرض لها فيما يلي :

أحكامه اللفظية :

(١) لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم « المنسوب إليه » ، (ولا تزد إلا في آخر اسم) . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال الجملة . ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرحالين : (لا يشعر العربي بالغربة فوق أرض عربية ؛ فالحجازي في الشام ، كالشامي في

(١) فيصلح للواضع التي تحتاج إلى مشتق (كالنبت . وقد يرفع اسماً بعده كما يرفع المشتق ، مثل : هاشم عرب أبوه . وهذا أثر حكى من آثار النسب الحكيمة . — انظر رقم ٤ من الحاشي التالى . — وقد يختصر كالمشتق ويوضح (كما نص على هذا صاحب الحاشية على التصريح) ومعلوم أن كلا من « التخصيص والتوضيح » ، ينطوي على أغراض تدعو إليه ؛ كالملاح ، والذم ، والتقرير ، . . .

(٢ ، ٣) سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد ، وتوضيحه بالأثلة في ص ٦٥٩ وهاشبا .

(٣) جرى سبويه على نسبة هذا الباب : بالإضافة ، أو : النسبة ، وعقد له في كتابه (ج ٢ ص ٦٩) باباً مستقلاً عنوانه : (هذا باب الإضافة ، وهو : باب النسبة) ، كما سمي الياء المشددة الخاصة بالنسب : (ياء الإضافة) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة مكسوة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام عل) يحمل التلام هو المضاف « وعل » هو المضاف إليه ، ومن يقول عن التلام : (علّوى) يحمل : « عليا » هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو : الغلام .

الحجاز ، وهما في مصر ، كالمصري عند هما ، والمغربى يلقى المشرقى في موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يُحس وحشة ولا اغتراباً . وحيثما ينتقل العربى في مواطن العروبة يجد أهلاً بأهل^(١) ، وجيراناً بـجيران^(٢)

(ب) لا بد من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذى تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى في الحرف الذى قبل الأخير^(٣) وأشهر التغييرات اللفظية التى تطرأ على الآخر الذى تتصل به هذه الياء مباشرة^(٤) - ما يأتى :

١ - حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبقة بثلاثة أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء فى الأصل للنسب ؛ (نحو : بنى - أفغانى - شافعى . . . ، أعلام رجال) أم كانت لغير النسب ؛ (نحو : كرمى - كركمى^(٥) -

(١) الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلاً بـدل أهل . . .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب وعنوانه : « النسب » :

« ياء » كـياء « الكرمى » زادوا فى النسب وكل ما تلييه كسرة وجب - ١
يقول : إن العرب - ومن نطق بلغتهم - زادوا عند إرادة النسب ياء كـياء « الكرمى » فى أنها يشددة ، وفى أنها آخر الاسم ، وأن الحرف الذى قبلها لا بد أن يكون مكسوراً ، - أى : أنها تلى حرفاً مكسوراً دائماً - غير أن ياء النسب زائدة على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء « الكرمى » .

(٣) وهذه يجرى تفصيلها فى ص ٧٢٨ .

(٤) عرض النحاة شئ من التفصيل لما يحدثه « النسب » من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات التى يحدثها ثلاثة :

أولها : تغيير معنى ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسماً لشيء لم يكن اسماً له من قبل ، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسماً للنسب ؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسماً للنسب إليه .
ثانيها : تغيير حكمى بأن يجعل الاسم المختوم بـياء النسب فى حكم الصفة المشبهة ؛ فيعامل معاملتها فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (كما تقدم فى بابها - ج ٣ - وكما أشرنا فى هامش الصفحة السالفة) .
ويتصل بهذا دلالة على « التخصيص والتوضيح » طبعاً لما صرح به صاحب الحاشية على التصريح وما ينطوى عليه كلاهما من الأغراض التى أشرنا إليها فى رقم ١ من هامش ص ٧١٤ .
ثالثها : تغيير لفظى ، سيجىء بيانه الآن ، ثم فى ص ٧٢٨ حيث التعميرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الآخر .

فما سلف يتعين المراد من قول النحاة : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثة . - (راجع التصريح ، والأشعق ، والصبان ، فى أول هذا الباب .)

(٥) اسم طائر .

مَرْمِيٍّ^(١)... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ، لتحل محلها ياء النسب الزائدة :
 فيصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى
 بغير أن يتغير مبناه الظاهر^(٢) - بالرغم من أن ياءه - ، فيقال في النسب إلى
 الكلمات السالفة : معنى^(٣) - أفغاني - شافعي - كرمي - كرمي - مرمي . .

(١) أصلها : مَرْمِيٌّ (اسم مفعول ، فعله : رَمَى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها
 بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الفحة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة
 هي : مَرْمِيٍّ . فالياء المشددة الأخيرة ، ياءان : إحداها زائدة ، وهي الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها
 لام الكلمة . فالياء المشددة في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافاً واسعاً عن التي في آخر
 الكلمات التي قبلها . وسببها - في الصفحة التالية - هذه الكلمة وأشكالها - حكم خاص .

(٢) قد يقال : ما الداعي لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن
 يظهر فرق لفظي في الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تختلف الشكل الظاهر أحياناً . ففى مثل :
 « بُخْتِي » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بُخْتَاتِي » ، وهذه « صيغة منتهى جمع » ، يمتنع
 معها صرف الاسم . فإذا صي شخص باسم ، « بُخْتَاتِي » وجب منع الاسم من الصرف ، « راحة للأصل
 السابق ، وحالة الجمعية القديمة » (أى : لأنه الآن علم جاء على صورة : « منتهى الجمع ») .
 أما عند حذف يائه المشددة في أصل هذه الصيغة ، وإحلال ياء النسب محلها ، فإنه لا يمنع من الصرف ؛
 لأن الياء المشددة التي حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيتها ، وبجزءاً من مادته التي يصير
 بسببها داخل في صيغ منتهى الجمع . أما ياء النسب التي طرأت وحلت في موضع المهذوقة فزائدة عليه ،
 وليست ملوذة من حروف بنيتها التي ينتهى العلم بانتهائها ؛ ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال في : « كَرَامِي » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتي آخرها ياء ليست بالنسب .
 لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى - ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : « مهالبة وسامة »
 إذا حذفت التاء ودخلت عليها ياء النسب ، وكذلك : « مساجدي ومدايني » ؛ لأن الياء فيما ليست
 جزءاً من الكلمة وإنما هي طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة ، وغير ثابتة في آخرها . -
 وقد سبقت إشارة مشمة لهذا في « د » من ص ٢١٢ . وكذلك في ص ٢٠٨ وهما شهما رقم ٣

(٣) من العرب من يقول : « اليَسَانِي » - ياء واحدة ساكنة في الآخر - في النسبة إلى :
 « اليمن » بدلا من أن يقول : « اليَمَنِي » فهو يحذف الياء الأولى الساكنة ، من الياء المشددة التي في :
 « اليمن » ، ويأتى بألف زائدة عوضاً عنها بعد الميم ، فتصير الكلمة : « اليَسَانِي » (يسكون الياء الأخيرة)
 على صورة المنقوص . وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من « أل » ومن « الإضافة » كالشأن
 في المنقوص . وقد نسي بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمة . ، فالحكم لو أرفقوا النسب إلى كلمة
 « اليَسَانِي » هذه ؟ أتحذف الألف التي جاءت بعد الميم عوضاً عن الياء الأولى الساكنة المهذوقة كما سبق -
 وتحذف معها الياء الباقية لئلا يحذف الياء المشددة كاملة (بقسمها) قبل مجيء ياء النسب الجديدة
 المشددة ؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقية في المنقوص هما معاً بمنزلة الياء المشددة التي في آخر الاسم
 الذي يراد النسب إليه ، والتي يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب . إن الحكم هو الاختصار على بقاء
 الألف والياء الثانية ، وعدم حذفهما ؛ فموجودهما مما يدل على النسب ويعني عن الياء المشددة .
 (انظر ما يتصل بهذا في ص ٧٤٦) .

من غير تغيير في هيئتها الظاهرة - بالرغم من تغير معناها كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصاد عليه .

ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل **سَرْمِيَّ** : « **سَرْمَوِيَّ** » ؛ فيحذف من المشددة ياء الأولى الساكنة الزائدة ، ويقلب الثانية واواً قبلها فتحة - للتخفيف - بشرط أن تكون إحدى الياءين - في المشددة - زائدة ، والأخرى ، منقلبة عن أصل^(١) ؛ ويزيد بعدها ياء النسب . وبهذا الشرط تكون نوعاً آخر مختلفاً عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى . وهذه اللغة ضعيفة^(٢) . . .

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر - كما تقدم - فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : **عَدَيَّ** ، **وَقْصَيَّ** ، وجب حذف الأولى منهما (وهي الساكنة) ، وقلب الثانية المتحركة واواً مكسورة ، قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : **عَدَوِيَّ** ، **وَقْصَوِيَّ** . . .

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحدة ؛ مثل (**طَيَّ** - **رَيَّ** - **عَيَّ** - **حَيَّ** - **بَيَّ**^(٣) - **عَيَّ**^(٤)) . وجب قلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واواً ، وتركها ياء إن كان الياء ، مع فتح ثاني الاسم في الحالتين ، فيقال : (**طَوَوِيَّ** - **رَوَوِيَّ** - **غَوَوِيَّ**) (**حَيَمَوِيَّ** - **بَيَمَوِيَّ** - **عَيَمَوِيَّ**)^(٥) . . .

(١) لأن أصل : « **سَرْمِيَّ** » هو : « **سَرْمَوِيَّ** » ؛ قالوا : هي التي تزداد في صيغة اسم المفعول من الثلاث ، والياء هي المنقلبة من حرف أصل ، هو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل : **رَمَى** .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهي شاذة ، وفيها يقول النازم :

وقيل في المَرَمِيِّ مَرَمَوِيَّ واختير في استعمالهم مَرَمِيَّ - ٨

أي ، أن المختار في استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : **مَرَمِيَّ** ، بحذف الياء المشددة كلها ، قبل زيادة ياء النسب ، ثم زيادة ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واواً ، ثم زيادة ياء النسب . (٣) **أَبَيَّ** : الرجل الخسيس .

(٤) مصدر : **عَوَى** . (٥) وفي هذا يقول النازم في ألفيته :

وَنَحْوُ حَيَّ فَتَحْ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُةً وَآوَاً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ - ٩

ويفهم من هذا أن الثاني الذي ليس أصله واواً - بل أصله ياء - يبقى على -

٢ - حذفه إن كان تاء التانيث ؛ نحو : مكى - كوفى - حبشى ؛ فى النسبة إلى مكة ، وكوفية ، وحبشة (١) . . .

٣ - حذفه إن كان ألفاً خامسة فصاعداً ، سواء أكانت ألف تانيث ؛ مثل : حُبَارَى (٢) وحُبَارَى ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبَرُكَى (٣) وحَبَرُكَى ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصطَفَى ، ومصطفى (٤) .

وكذلك يحذف إن كان ألفاً رابعة ، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركاً ، ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تانيث ؛ نحو : جَمَرَى وجَمَرَى (٥) . فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكناً ، جاز حذفها وقلعها واواً ؛ سواء أكانت زائدة للتانيث ، أم الإلحاق ، أم منقلبة عن أصل ؛ مثل : حُبَلَى ، وأَرْطَى (٦) ومُسْتَهَى . . . فيقال فى النسب : (حُبَلَى ، أو : حُبَلَى) .

سواء ياء مع فتح ما قبله أيضاً . وسبب الفتح فيها هو التخفيف ، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرَيْن متواليتين ؛ منعاً لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة بها ، وهذا ما تكرهه العرب .

(١) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تانيث بعد ياء النسب ، لئلا على تانيثه ، لا على تانيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة البارة عربية قاهرية . (وتستجى الإشارة لهذا آخر الباب ص ٧٤٦ - ٥ - ...) .

« ملاحظة » شيع فى هذه الأيام استعمال كلمة : « الوَحْدَة » المفردة أصالة (أى : بغير نظر إلى جمعها بالألف والفاء الزائدتين ، - انظر « ج » من ص ٧٢٦ -) بمعنى : « التوحيد والجمع ، وعدم التفرق » ؛ مثل : (إن من أنصار وَحدة الأم العربية ، فن وَحدتها قوتها ، وغناها ، وهيبتها . وبغير هذه الوَحْدَة تفقد أعظم وسيلة للعلمة ، والسلطان ، والسلامة من كيد أعدائها . . .) وهذا الاستعمال صحيح فصيح . لكن الخطأ الشائع كذلك هو ، ما يجرى على ألسنة كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمة المفردة التى لا ينظر مطلقاً إلى جمعها المؤنث - فداح محتوى ؛ كعدم وجود وحدات متعددة . . . - فنسبون إليها نسباً لا يمت إلى الصواب بصله ، فيقولون : « وَحدَتى » بزيادة واو قبل ياء النسب فى هذه الكلمة المفردة أصالة ، (أى : التى يقتضى المعنى وصيته النسب إليها ، دون نظر ولا احتيار إلى أنها المفردة بل جمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له عن صحة ، أو تصويب . وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلاً لتصحيحه فلم يوفق لما أراد .

ومن المفيد الرجوع إلى « ج » من ص ٧٢٦ لأهميتها حيث يبان التوجيه الصحيح لاستعمال : « وَحدَتى » وأصلها بمعنى : الواو قبل ياء النسب . (٢) اسم إحدى الطيور .

(٣) من معانيه : الطويل . الظهر ، القصير الرجلين ، والقراد .

(٤) لأنه من الصفوة ؛ فألله أصلها الواو .

(٥) يقال : هذه فرس جزى ، أى : سريعة .

(٦) اسم شجرة .

حُبْلَاوِيَّ) - (وَأَرْطِيَّ ، أَوْ : أَرْطَوِيَّ) ، (وَمَسْهِيَّ ، أَوْ : مَسْهَوِيَّ) ،
والأحسن في ألف التانيث الحذف ، وفي غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة - بأنواعها الثلاثة السابقة - واواً جاز شيء ثالث
أيضاً - هو : زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلَاوِيَّ - أَرْطَاوِيَّ -
مَسْهَاوِيَّ^(١) .

أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واواً ، نحو : فَتَيَّ -
وَفَتَيَّوِيَّ - رَبَاوِيَّ - عَلَاوِيَّ - عَلَاوِيَّ^(٢) . . .

٤ - إن كان الآخر همزة الممدود وجب^(٣) بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ،
نحو : قَرَاءَ وَقَرَّاءِيَّ ، وَيَدَّاءَ وَيَدَّاءِيَّ .

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح وكذا الأشموني . . .

(٢) يقول ابن مالك في حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التانيث
ومدده (ويريد هنا بالمدَّة : ألف التانيث المقصورة) :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْدِفْ . وَ «تَاء» تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّةٌ - لَا تُثْبِتَانِ - ٢

(احذف مثله - والضمير المذكور ، وهو حرف الياء ، وقد أحاد الضمير عليها مرة أخرى مؤنثاً ، يريد
به : «الكلمة» التي هي الياء أيضاً . عما حواه ، أي : احذف مثل ياء الكسبي المشددة من الاسم الذي
يحوها عند النسب إليه) . ثم قال : لا تثبت تاء التانيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه ، بل
احذفهما . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثاني الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها
وقلبها واواً . - وترك أمراً ثالثاً زدتاه في الشرح - قال :

وَلِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ - ٣

(ترجع ، أي : تكون رابعة) ، ثم بين بقية أنواع الألف التي تشبهها في الحكم السالف ، وهي
ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل ، فقال :

لِيَشْبَهَهَا : الْمُلْحَقُ ، وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا . وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى - ٤

(يعنى : أي : يختار . المراد بالأصل : المنقلب عن أصل ، لأن الألف لا تكون أصلية
إلا في الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : «ما» الانمئية) . وبين حكم الألف الواقعة على الأربعة
فقال :

وَالْأَلْفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا - ٥

«الجائز أربعا» : التي جاوزها ، وزاد عليها . وبقية البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .

(٣) في الرأي المختص .

ووجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى .
ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن أصل (سواء أكان الأصل
واواً ، أم ياء ، أم غيرهما ^(١)) أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى
أو كساورى - وفى بنساء : بنائى أو بناوى - وفى عيلباء : عيلباى أو علباوى . . .
أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى الثانية ^(٢) . . .
٥ - حذفه إن كان ياء منقوصة أو سادسة ، نحو : (مهتد ،
ومقتد) و (مستعلٍ ومستغنى) فيقال فى النسب إليها : (مهتدى - مقتدى -
مستعلّى - مستغنى) .

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . وبصح - بقلة - قلبها واواً مسبوقة
بفتحة ^(٣) ؛ نحو : (راعٍ وراعى ، - وراعوى) - (وهادٍ وهادى ، وهادوى .
وإن كانت ثالثة وجب قلبها واواً مسبوقة بفتحة ؛ ^(٤) نحو : (شجٍ
وشجوى - (رضٍ ^(٥) ورضوى) - (عَظٍ ^(٦) وعظوى) - (عَسمٍ وعسموى) .
ولا بد من فتح ما قبل الواو - تخفيفاً - فى جميع الحالات التى تنقلب فيها
ياء المنقوص واواً ؛ نحو : راعٍ وراعوى ، وشجٍ وشجوى ^(٧) . . .

(١) ليست كلمة : « ماء » من فروع « الممدود » عند النحاة ، (طبقاً لتعريفه عندهم وقد سبق
فى ص ٦١٠) ولكن بعضهم يذكرونها ليدل على أن المسوع فى النسب إليها هو : مائى ، وماوى ،
مع أن همزتها مبدلة من هاء .

(٢) وقد سبق حكمها فى ص ٦١٧ - وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهمزُ ذى مدٍّ يُنالُ فى النسبِ ما كانَ فى تشنيةٍ له انتسبُ - ١٥

(ينالُ : بالبناء السجول ، أى : يبطى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب) .

(٣ و ٢) يفتح ما قبل هذه الواو ؛ لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين فى المنقوص ،
وهذا مما يشتتله العرب ، ويفرون منه قدر الاستطاعة .

(٤) حزين . (٥) يمنى : راضٍ .

(٦) عَظَى الحبل ؛ فهو : عَظٍ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : السَّنْظُون .

(٧) وفى حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم فى البيت الخامس السابق :

كذلك دينا المنقوص خامساً عزُل -

(عزُل : أى : طرح بعيداً وحذف) . ويقول فى ياء المنقوص الرابعة : إن حذفها أول من قلبها واواً - .

فإن كان الآخر محتوماً بواو رابعة فصاعداً ، وقبلها ضمة ، حذفت الواو فيقال في النسب إلى : تُسَدُّوَةٌ^(١) وَقَلَسُسُوَةٌ : تُسَدِّيٌّ وَقَلَسَنَسِيٌّ . فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت الواو عند سيبويه فيقال في «عَدُوَّة» : عَدَوِيٌّ ، بفتح الدال التي هي عين الكلمة ، وحذف الواو الأولى . وإنما فتنحت الدال قبلها لتصير الكلمة على وزن : «فَعَلِيٌّ» لأن «سبويه» لا يفرق بين «فَعُولَةٍ» و «فَعِيلَةٍ» عند النسب ، بشرط وجود التاء في آخرهما ، فيجعلهما على وزن «فَعَلِيٍّ»^(٢) ، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده ، فيقال : «عَدَوِيٌّ» . أما غير سيبويه فيجعل «فَعُولَةٍ وَفَعُولٍ» — أي : بالتاء وبغير التاء — خاضعين عند النسب لحكم واحد ، هو عدم حذف شيء منهما ؛ فيقول في (عَدُوٌّ وَعَدُوَّة) عَدَوِيٌّ ، بتشديد الواو ، وضم ما قبلها^(٣) . . .

* * *

— أما الثالثة ، قبلها واواً محتوم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو .

وَالْحَذَفُ فِي «الْيَا» رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَثَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ — ٦

(يعنُ ، بالنون الساكنة للشر ، وأصلها شدة : مَن يَمِينُ ؟ بمعنى : ظهر) ، ثم قال في فتح ما قبل الواو :

وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً . . . «فَعِلٌ» وَ«فُعِلٌ» عَيْنُهُمَا افْتَحَ ، وَ«فَعِلٌ» — ٧

أي : اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذي انقلاب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبة من ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن قل فصاعداً ، أي : تقع بعده . فالحرف الذي قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقيمة لبيت ؟ وهي : (وقل . . .) يختص بحكم آخر سيجيء في مكانه الأنسب — ص ٧٢٨ — .

(١) ثلثي .

(٢) ثم تزداد التاء في المؤنث ، عملاً بالقاعدة العامة .

(٣) راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فَعِيلَةٍ» ، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص . فما حكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشمل على الياء ، أو الواو ، وليست مما سبق ؟ .

١ - معتل الآخر الشبيه بالصحيح^(١) هو : ما آخره واو أو ياء ، إما مشددتان ، وإما مخففتان قبلهما ساكن ؛ نحو : مَرْمِيٌّ^(٢) ، وَمَجْلُوءٌ - وَظَبْيٌ ، ودَلُو ... والذي يعنينا هنا : الاسم الثلاثي الذي ثلثه ياء أو واو ، وقبلهما ساكن ، وليس بعدهما تاء التانيث ، نحو : ظَبْيِي وَغَزَوِيٌّ ، فلا يحذف منهما شيء عند النسب ، ويقال فيهما : ظَبْيِي وَغَزَوِيٌّ . فإن جاءت بعدهما تاء التانيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ؛ فيقال في ظَبْيَةٍ ، وَغَزَوَةٍ : ظَبْيِي وَغَزَوِيٌّ . وتزاد تاء التانيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثاً ، - طبقاً للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثاً - فيقال : ظَبْيِيَّةٌ وَغَزَوِيَّةٌ .

ومن المسموع : قَرَوِيٌّ ؛ نسبة إلى : « قَرَوِيَّة » حيث قلبت الياء واو قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح .

٢ - فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية وراية^(٣) ... فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غَائِيٌّ وَرَائِيٌّ ؛ ويجوز - بقلّة - غَائِيٌّ وَرَائِيٌّ ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقلّة - غَاوِيٌّ وَرَاوِيٌّ ، ولكن الاقتصار على الأقوى أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره ، ثم تزداد تاء التانيث إن كان المنسوب مؤنثاً^(٤) ...

٣ - وأما نحو : سَقَايَةٍ ، وَحَوْلَايَا (لوضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التانيث رَأَيْتُ التَّانِيثَ المقصورة ؛ فيقال فيهما : سَقَائِيٌّ ، وَحَوْلَائِيٌّ . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلبت الهمزة واواً لوقوعها

(١) سبقت الإشارة التي توضحه في رقم ٢ بن هاشم ص ٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام - في ص ٧١٥ و ٧١٦ - على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

(٣) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف الملة ليس في آخر الكلمة .

(٤) لهذا الحكم اتصال بما يجيء في ص ٧٦٦ بعنوان : « ملحوظة » - آخرها - .

منطرفة بعد ألف زائدة — طبقاً لقواعد الإبدال — فيقال سِقَاوِيَّ وَحَوَلَاوِيَّ .

٤ — وأما نحو : شَعَاوَة ^(١) فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

(ب) كيف نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أَرْسَطُو ، نَهَرُو ، سَقَو ، كَلَمَ سَقَو ، رَدُّو ، شَو . . .) (كَنُغُو — طَوَكِيَو . . .) ؟ وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا ^(٢) .

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصّاً يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب — كما أسافنا — في تركهم النص هو أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محدّدة نقلوها عن غيرهم . منها : سَمَمْنَدُو وَفَمَمْنَدُو . . . ، لهذا ترك النحاة — فيما أعلم — الكلام على طريقة إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه . . .

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر : لشبوع هذا النوع بيتنا ، وعدم الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية إعرابه ، وتثنيته وجمعه . . . في الأبواب الخاصة بها . أما في النسب فقد استرشدت بالحكم الخامس الذي سبق ^(٣) ، واستلهمت نظائر له ، وراعت اعتبارات أخرى . وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ، هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسة فأكثر : وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى مع وجوب تصغيرها إن كانت ثانية . فيقال في النسب إلى أَرْسَطُو ، وكَلَمَسَقُو : « أَرْسَطِيَّ ، وكَلَمَسَقِيَّ » . ويقال في النسب إلى كَنُغُو : (كَنُغُوِيَّ ، أو : كَنُغِيَّ) . . . ومثله : نَهَرُو . . . ويقال : سَقَوِيَّ وَرَدَنَوِيَّ ، في النسب إلى « سَقَو » وَرَدَنُو (عِلْدِين) ويقال : شَوِيَّ ، في النسب إلى « شَو » .

ويجب كسر ما قبل ياء النسب في كل الأحوال . كما يجب التخفيف في النسب إلى الثلاثي بعدم نوالى كسرتين قبلها ، فتفتح الأولى منهما .

• • •

(١) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس في آخر الكلمة .

(٢) البتة الأولى أعلام أشخاص ، وبطلها عثمان البلدين (٣) في ص ٧٢١ .

٦ - حذف الآخر إن كان علامة تثنية^(١) في آخر ما سُمي به من مثنى وملحقاته ؛ وصار عَلَمًا معربًا بالحروف ؛ مثل : الإبراديجان والإبراهيميين . . . والنسب إليهما : الإبراهيمي . وكذا : الرشيدان والرشيدين . والنسب إليهما : الرشيدى . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد^(٢) بعد حذف علامة التثنية من العَلَم . وهنا يلتبس النسب إلى المثنى العَلَم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما^(٣) .

أما النسب إلى المثنى الحقيقي (الذى ليس عَلَمًا سُمي به) فيُنسب إلى مفرده . ولا يخلو من ليس كذلك^(٣) . فتزيله القرائن . . .

٧ - حذف الآخر إن كان علامة جمع مذكر سالم^(٤) ، سُمي به أو بما ألحق به ، وصار عَلَمًا معربًا بالحروف^(٥) نحو : خَلْدُون ، وَحْمَدُون ، وَصَالِحِينَ وَسَعْدِينَ . . . (وهي أعلام قديمة) فيقال في النسب إليها : خَلْدِي ، وَحْمَدِي وَصَالِحِي ، وَسَعْدِي . . . أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس في النسب بين العَلَم والجمع ومفرده تزيله القرينة التي تعين أحدهما دون الآخر^(٥) .

(١) وهي الألف والنون رُفْعاً ، والياء والنون نَصَباً وجراً ؛ إلا عند وجود ما يقتضى حذف النون كالإضافة . . . ؛ فالنون أحد حرفين تتكون منهما مآ علامة التثنية .

(٢) بحجة الفرار من وجود علامتي إعراب في المثنى العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى ، وهو في الوقت نفسه - مع اعتباره علماً لواحد - ، يعرب بالحركات على ياء النسب . فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب . - طبقاً لما جاء في «التصريح» . -

(٣ و ٤) . واللبس محقق واضح في النسب إلى لفظ المثنى في مثل الأعلام الآتية المشهورة قديماً وحديثاً : (سَلْمَان - مَهْرَان - زَيْدَان - حَمْدَان - جَبْرَان - مُحَمَّدَيْن - حَسَنَيْن - البحرين ؛ إقليم . وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف - كالرأى الشائع في إعرابه - أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على النون - وقد سبقت في الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس . وجبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوي واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يمارض أصلاً من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتي إعراب على الاسم لواحد ؛ هما : الحروف والحركات - كما قلنا هنا - رقم ٢ - في العلم المثنى . فقلنا من «التصريح» .

(٥ و ٥) . إنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما -

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته^(١)، وليس علماً مسمى به، فيكون بالنسب إلى مفردة أيضاً؛ فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النسب إلى لفظه المجموع؛ بالرغم من رأى المعارضين في هذا؛ لأن الفرار من اللبس - إن أمكن - والحرص على توثيقه - غرض أصيل في لغة العرب، وأصل من أقوى أصولها التي تقوم عليها.

٨ - حذف الآخر إن كان علامة لجمع مؤنث سالم^(٢) بشرط مراعاة التفصيل الآتي:

(أ) إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العكسية مع بقاءه على صيغة الجمع) وليس وصفاً^(٣) ونحوه ، مما يجيء في : « ج » - وجب النسب إلى مفردة في جميع الحالات ، نحو : وَرْدَةٌ - تَمْرَةٌ - زَيْنَبٌ - عَائِشَةُ ، سُرَادِقٌ ، والجمع : وَرَدَاتٌ - تَمَرَاتٌ - زَيْنَبَاتٌ - عَائِشَاتٌ - سُرَادِقَاتٌ - والنسب هو : وَرْدَى - تَمْرَى - زَيْنَبَى - عَائِشَى - سُرَادِقَى ... بالنسب إلى المفرد في كل ما سبق وأشباهه .

(ب) إن كان هذا الجمع مسمى به . (بأن صار علماً) وجب حذف العلامة الدالة على الجمع (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقي بعد الحذف ، ولا ينسب إلى مفردة ؛ فيقال في النسب إلى المجموع السالفة إذا كان كل جمع علماً : وَرْدَى وَتَمْرَى ، (بفتح ثانيهما)^(٤) - زَيْنَبَى - عَائِشَى - سُرَادِقَى ... فليس بين الصورتين فرق إلا في مثل : وَرْدَةٌ وَتَمْرَةٌ ،

عند إعرابه بالحركات على التثنية - على رأى ما سبق في الجزء الأول - فلا لبس . ونقول هنا ما قلناه في النسب إلى المثنى (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس غرض هام واجب .

(١) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٢) وعلامته هى : الألف والتاء الزائدتان على المفرد .

(٣) أى : ليس مشتقاً ، كصخصات . فالمراد بالوصف هنا : الاسم المشتق ؛ كصخصنة وصخصسات . ويقابله الاسم الجامد ، وهو ما ليس مشتقاً ؛ كسماد ؛ وهند ... وجميعها جمع مؤنث سالماً هو : سمادات وهندات .

(٤) لأنه مفتوح في الجمع ، تطبيقاً للقاعدة الخامسة بجميع الاسم الثلاثى السالم العين - وقد سبق شرحها في ص ٦٢٢ - وهذا الفتح في النسب إلى « وردة وتمرة » ، وأشابهها ، يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث ؛ أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع مؤنث سالم ضمى به وصار علماً .

مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

(ج) إن كان وصفاً ، أو اسماً جامداً . والثاني فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعة نحو : ضخّمات ، وصعّبات ، وهندات . . . (والمفرد ، ضخّمة ، صعّبة ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها : الألف والتاء) ، وجاز الاختصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال في النسب : ضَخْمِي ، أو ضَخْمَوِيّ - صَعْبِيّ ، أو : صَعْبَوِيّ - هِنْدِيّ ، أو هِنْدَوِيّ^(١) ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو ؛ فيقال ضَخْمَاوِيّ . . . و . . .

« ملاحظة » : الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه يجيء في : ب من ص ٧٤١ .

٩ - إرجاعه إن كان لاماً محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التي سنأتي^(٢) عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

١٠ - تضعيفه إن كان ثانياً معتلاً : في اسم ثنائي الحروف - قبل النسب - مثل : « لو » - « كى » - لا . . . ؛ فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لَوِيّ - كَيَوِيّ - لَائِيّ . فأما : « لو » فقد ضعّفنا واوها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، يجعلهما واواً مشددة ، وزدنا ياء النسب وكذلك : « كى » ، ضعّفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ يجعلهما ياء واحدة مشددة ، فصار الاسم قبل النسب « كى » ، وهو اسم مختوم بياء مشددة مسبقة بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانية « واواً » ، وتجيء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كَيَوِيّ .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لأهميتها .

وفي حذف علامتي التثنية والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إيانة ، هو :

وَعَلِمَ التَّثْنِيَّةُ اخْتِصَافَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ وَجَبَ - ١٠

(علم : علامة . وتقدير البيت : وأحذف للنسب علامة التثنية . . . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح ، بنوعيه ؛ المذكر والمؤنث) . ولم يذكر التفصيل الخاص بهذا الحذف ، وقد أوضحناه .

وأما: « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام، فتقلب الثانية همزة، عملاً بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزداد من أول الأمر مباشرة، فيقال: « لا ئى »^(١). فإن كان ثانيه صحيحاً - والكلمة ثنائية وضعاً (أى: لم ي حذف منها شيء) - جاز فيه التضعيف وعدمه. ففي النسب إلى: « كم » يقال: كمئى أو كمئى، بتشديد الميم أو تخفيفها^(٢).

(١) في شرح الكافية للرضي (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثاني، المعتل الثاني، (مثل: لا، وكئى، ولو...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يفنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني مطلقاً، فنقول في: لا، وكئى، ولو. إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها: لا، وكئى، ولو، وعند النسب: لا ئى، وكئئى، ولؤئئى. وقد صرح بأن التضعيف هو الأوئى، فيحسن الاختصار عليه. وفي تضعيف الثاني المعتل يقول الناظم:

وَصَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِي ذَو لَيْنٍ، كـ« لا »، وَلَا ئِي - ٢٢
يريد: مثل: « لا » وتضعيفه: لا ئى، بياض النسب المشددة، ولكنها خفت هنا للشمع، وذو اللين هنا: المعتل.

(٢) في هذا الحكم خلاف: كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه:

« ١ - أعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها، شدد الحرف الثاني منها؛ سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو: أكرت من الكم، ومن الهل، ومن اللو... » لتكون على أقل أوزان المخرجات.

« ب - وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو: جئاني كم، ورأيت مناً؛ لئلا يلزم التغير في اللفظ والمعنى معاً، من غير ضرورة. » فإن كان الثاني حرف علة؛ كـلو، وفي، ولا... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغير في اللفظ والمعنى معاً؛ للاضطراب إلى الزيادة؛ لأن طبعها يؤدي إلى سقوط حرف العلة، لا لبقائه ساكناً مع التنوين؛ فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض في كلامهم.

« ج - وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيها. فلا زيادة أصلاً. هذا ملخص ما في الرضي، وشرح اللباب للسيد، مع زيادة. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: (فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر، إذ الثاني الذي جعل علماً للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحاً أو ممثلاً. فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف. والثاني الذي جعل علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً؛ فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف... ويمكن الاحتراز بتوزيع كلام المصنف على الحالين المذكورين. لكن مر عن الفاضل في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثاني المجهول علماً للفظ بما. إذا كان حرف علة؛ وفي المسألة خلاف) هـ. ا. هـ. كلام الصبان - وهذه المسألة بما فيها من خلاف صلة قوية بما سبق في ج ١ ص ٢٩ -

أشهر التغيرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير ،
بسبب ياء النسب .

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين ؛ سواء أكانت فائز مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فن المضمومة : (دُئِلَ ، وقُدِرَ ، وبُهِرَ . . .) ، والثلاثة أعلام - والنسب إليها : دُوَيْلَى - قُدَيْرَى - بُهَيْرَى . ومن المفتوحة : (نَمِيرَ ، وَخَشِينَ ، وَتَلِيكَ ، والنسبة إليها : نَمَيْرَى - خَشَيْرَى - مَلَكَيْرَى) . ومن المكسورة : (لَيْلَى ، وَلَيْلَى^(١) ، والنسبة إليهما : لَيْلَى - بِلَيْلَى) .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه المتقدم فلأن العرب تستقل في النوع السالف استيلاء الكسرة على أكثر حروف الكلمة المحتومة بياء النسبة ؛ إذ تقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة ، فتغير العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة^(٢) .

٢ - وجوب التخفيف أيضاً إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة - سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر - ففي النسب إلى^(٣) : (طَيْبٌ وَلَيْثٌ) و (هَيْثٌ ، وَجَيْدٌ) و (غَزِيلٌ ، تصغير غزال ، وَهَيْدٌ ، تصغير : أسود) يقال : (طَيْبِي ، وَلَيْثِي) (هَيْثِي ، جَيْدِي) (غَزِيلِي ، أَسِيدِي) .

(١) من معانيه : القصيرة ، والمرأة الضخمة .

(٢) بشرط أن يكون الكسر هو المطلوب على أحرف الكلمة ؛ فلا قلب في النسب إلى مثل : قَمَر - جَمَر ... ، وإلى هذا يشير النافذ في بيت سبق ذكره (في ٧٢١) لمناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِشَاحاً) وَفُعِلٌ وَفُعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفُعِلٌ - ٧

والذي معناها هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا -

(٣) تعدد الأمثلة الآتية هولبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أصلها ياء ؛

كأوليين ، والتي أصلها واو كالأدنيين بعدها ، والتي تزيد على ثلاثة ؛ كالأعيريين ، وثلاث قوليم : « طَالِي » في النسب إلى : طِيء . والفحاس : « طِيئ » . وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وِثَالُ مَنْ نَحْوُ : « طَيْبٌ ، حُذِفَ وَشُدَّ « طَالِي » مَقُولًا بِالْأَلِفِ - ١١

فلا تحذف الياء الثانية في مثل : هَبَبَيْخ^(١) لعدم كسرها ، ولا في مثل : مُهَيِّم^(٢) ؛ تصغير مِهْيَبَام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

٣ - حذف ياء ، « فَعْمِيلَة » - بفتح فكسر - وحذف تاء التانيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرطين : أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السَّالِف على وزن : « فَعْمَلِيَّ » ؛ فيقال في النسب إلى حَنَيْفَة ، وفَهِيمَة ، وَسَمِيرَة ... : حَنَفِيَّ ، وفَهْمِيَّ ، وَسَمَرِيَّ . ومن المسموع الشاذ : سَلِيْقِيَّ ، وسَلِيْمِيَّ ؛ في النسب إلى : سَلِيْقَة^(٣) ، وسَلِيْمَة^(٤) .

هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين^(٥)

(١) اللام السين . (٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠٨ .

(٣) بمعنى : فطرة وطبيعة . (٤) اسم قبيلة عربية .

(٥) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرمل - رحمه الله - المصنف السابق بالمجمع القهري القاهري فقد نشر بحثاً بمجلة : المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) عرض فيه أمثلة من الصيغتين - وهما : « فَعْمِيلَة » ، وفَعْمِيل ، الآتية - في الكلام الذي يحتج به مع استيفائهما الشرطين ، قائلا مانصه : « أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى « فَعْمِيل وفَعْمِيلَة » بقولهم فَعْمَلِيَّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل (فَعْمِيل) بإثبات الياء على أصلها) » ا . هـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٤) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هي كل الواردة ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجميع الباقي الذي يقطع بوسوده .

ومع أن الشواهد التي عرضها عشرات فكفى وعددها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجة إلى تأييد آخر ، فراه استند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينوري في كتابه : « أدب الكاتب » ص ١٠٧ طبعة أوروبا ، ونصه : (إذا نسبت إلى : « فَعْمِيل ، أو : فَعْمِيلَة » من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ؛ مثل : رَيْمَة ، وبَسِيلَة ، وحَنَيْفَة ؛ فنقول : رَيْمِيَّ ، وبَسِيلِيَّ ، وحَنَفِيَّ . وفي تثقيب ثَقَفَى ، وعَمِيك عَمَكِي . وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علماً كان أم نكرة - لم تحذف الياء في الأول (أى : في فَعْمِيل) ولا في الثاني (أى : فَعْمِيلَة) ... اهـ وقد خلص الباحث إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور شهرة فخاصة .

وجاء في كتاب : « المسحاح » للجوهري - ج ٢ ص ٢١٨ - ؛ في النسب إلى كلمة : « مَدِينَة » مانصه : « (إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت : « مَدَنِيَّ » وإلى مدينة المنصور قلت : « مَدَنِيَّ » وإلى مدائن كسرى قلت : مدائني .) » ا . هـ .

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة، لوجود عشرات مسموعة، من نفاثرها الفصيحة، وعرض تلك العشرات، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى « فَعِيلَة » هو : « فَعِيلِي » قياساً مطرداً :

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : « فَعَمَلِي » - بحذف الياء - كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين ، وبزيادة شرط ثالث عليهما ، هو : اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء « فَعِيلَة » للنسب . فتى اجتمعت الشروط الثلاثة صح حذف الياء جوازاً ، لا وجوباً . وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوى غير مرجوح . ورأيه حسن . والأخذ به أولى ^(١) .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة وليبية ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعَوِيصة - لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث ؛ فيقال ؛ رفيق - وليبي ، وطَوِيل ، وعَوِيص .
وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : في طَوِيَّة : طَوَوِي ^(٢) . . .

٤ - حذف ياء : « فَعِيل » - بفتح فكسر - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامة المعتلة واواً مع فتح ما قبلها وجوبا ؛ كغَنَوِي وعَمَلَوِي - وعَمَلَوِي وصفَوِي - وعَمَلَوِي وعَدَوِي .

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميل ، وعَمِيل وعَمِيلِي ^(٣) .

- (١) وقد أخذت به لجنة « الأصول » في مجمع اللغة العربية بالقاهرة - طبقاً لما جاء في ص ٢٤٦ من مجلة المجمع المشتلة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨-١٩٦٩ -
(٢) - « تكملة » : بقى من الصور أن تكون العين صحيحة ، واللام معتلة - ؛ مثل : صَفِيَّة ، وسَفِيَّة ؛ فهذه الياء المشددة تنقلب واواً قبل ياء النسب ؛ فيقال : صَفَوِيَّة ، وسَفَوِيَّة ، طبقاً للبيان السابق (في ص ٧١٧) خاصاً بالثلاثي الذي آخره ياء مشددة ، مع اعتبار تاء التأنيث في حكم غير الموجود .
(٣) انظر ما يتصل بهذا ويضمه في رقم ٥ من هامش ص ٧٢٩ ومن النسب المسموع : ثَقَوِي في النسب إلى ثَقِيف .

٥- حذف ياء : « فُعَيْلَة » - بضم ، ففتح ، فسكون - وحذف تاء التانيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فُعَيْلِي » ، فعند النسب إلى : قُرَيْبَة ، وَجُهَيْنَة ، وَحُدَيْفَة ، يقال : قُرَيْبِي ، وَجُهَيْنِي ، وَحُدَيْفِي . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما في قُلَيْبَة وقُلَيْبِي ، وَجُدَيْدَة وَجُدَيْدِي . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لُؤَيْبَة وَلُؤَيْبِي ، وَنُؤَيْبَة وَنُؤَيْبِي .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حُيَيْبَة وَحُيَيْبِي . . . (١)

٦- حذف ياء « فُعَيْل » - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة وأوا قبلها فتحة ، نحو : قُصِيّ وقُصِيّ ، وقُشِيّ وقُشِيّ .

فإن كان : « فُعَيْل » صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سُعَيْد وسُعَيْدِي ، وَرَدَيْن ورْدَيْنِي (٢) . . .

(١) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « نَعِيْلَة » و« فُعَيْلَة » ، يقول الناطق :

و « فُعَيْلِي » في : « فُعَيْلَة » التَزِمُ و « فُعَيْلِي » في فُعَيْلَة حُتِمَ - ١٢ ويقول :

وَأَلْحَقُوا مَعْلَ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا « النَّأ » أُولِيَا - ١٣

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ - ١٤

(عربي : خلا - من المثالين ، يريد بها : صيغتي : فُعَيْلَة ، وفُعَيْلَة السالفين - أولي : أنبع وجاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفين خالياً من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أي : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب - عنده - حذف الياء في الملحق كالملحق به .

(٢) ومن النسب السامى : قُرَيْشِيّ ، وَهُدَيْفِيّ ؛ في النسب إلى : قُرَيْشِيّ ، وَهُدَيْفِيّ . ويرى المبرد أن هذا قياس ؛ لكثرة .

٧ - حذف واو : « فَعُولَة » - بفتح فضم - ومعها التاء^(١) ؛ بشرط أن تكون عين اللفظ صحيحة ، وغير مضعفة . وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَنْوَة^(٢) ، وَسَبَّوحَة^(٣) ، فيقال في النسب إليهما : شَنْشِيّ ، وَسَبَّحِيّ . . .^(٤) فلا تحذف الواو في مثل : قَوُولَة وصَوُولَة^(٥) ، لاعتلال العين ، ولا في مثل : « مَلُولَة » لتضعيفها .

« أما فَعُول » بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو ؛ ملول وملوليّ ، وعدوى وعدويّ . . .

(١) يلاحظ أن الأغلب في صيغة : « فَعُول » إذا كانت وصفاً بمعنى « فاعل » ، ألا فتدخلها التاء الدالة على التأنيث المحض وحده (طبقاً للبيان الخاص بهذا في ص ٩١) أما في غير هذه الصورة فقد تلحقها التاء . ويقال : إنه لم يرد عن العرب علم على وزن : « فَعُولَة » ونسبوا إليه على : « فَعْلِيّ » إلا : « شَنْوَة » حيث قالوا : « شَنْشِيّ » . - كما سيحيى في رقم ٤ - .

(٢) علم قبيلة عربية .

(٣) علم على مكة ، أو على ماء قريب منها .

(٤) هذا رأى سيويه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شَنْشِيّ ، في النسب إلى شَنْوَة ، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ . وهذا الرأى هو الأعلى ، والأجدر بالاتصال عليه .

(٥) ويصح قلب واوها همزة ، فيقال : قَتُولَة وصَتُولَة .

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

(١) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين :
 الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف^(١) . مثل : « رُبَّ » . وأصله :
 « رُبَّ » الحرفية الجارة ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً^(٢) ، فإذا صار بعد التخفيف
 علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها في
 نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ، فيقال : رُبِّي ، ومثلها : « قَطُّ » على اعتبار أن
 أصلها : قَطُّ^(٣) — بتشديد الطاء — حذفت الطاء الأولى الساكنة ، تخفيفاً ، فإذا نسب
 إلى المخفضة وجب إرجاع العين المحذوفة . وإدغامها في نظيرتها : فيقال : قَطِّي ...
 الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى (علماً متقولاً من
 المضارع ، وأصله : يَرَأَى . نقلت فتحة الهزمة . إلى الراء الساكنة قبلها ،
 وحذفت الهزمة ، فصار اللفظ : يَرَى) . فإذا سمي به ، وأريد النسب إليه ،
 قيل : « يَرَيْي » ، بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء ، مراعاة لضبطها الطارئ
 الذي كانت عليه بعد حذف الهزمة^(٤) .

- (١) مضعف الثلاثي : ما كانت منه ولامه من جنس واحد ، مثل : عدَّ - قَطُّ - رُبَّ ...
 ولابد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدغمة في نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمة .
 (٢) ومن لتخفيف قوله تعالى (رُبَّ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمِينَ) .
 (٣) ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام متوحي المعنى في الزمن الماضي . (وتفصيل
 الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩) .

(٤) هذا رأى سيبويه - كما سيجيء أيضاً في رقم ٤ من هامش ص ٧٣٥ - وهو يوجب في الاسم
 الذي ترجع لامه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل
 النسب . فإذا ما عدلت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ؛ وإنما
 تظل على الفتحة الطارئة عليها . فإذا رجعت الهزمة المحذوفة هنا - صارت الكلمة : « يَرَأَى » - بثلاث
 متحركات مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعة في
 اسم ثالثة متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ١٨) ، فيقال : « يَرَيْي » وهذا الرأي هو الأرجح الذي
 يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة لإرجاع العين إلى سكونها الأصلي
 السابق ، وعدم الاعتماد بالفتحة الطارئة . فمعد إرجاع الهزمة يصير الاسم : « يَرَأَى » والنسب إليه =

(ب) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شَيْبَة^(١) والنسب إليها : وَشَوَيْيَ ؛ بكسر الواو الأولى وفتح الشين^(٢) — ثلثها الواو الثانية المكسورة عند النسب —

فإن كانت اللام صحيحة لم يجوز ردّ المحذوف ؛ فيقال في عِدَة^(٣) : عِدِيَّ

— هو : « يَرَاوِيَّ » أو : « يَرَوِيَّ » ؛ طبقاً لما تقرر في ص ٧١٨ — من أن ألف الرباعي الساكن الثاني — تحذف أو قلب واواً .

وما سبق يتضح وأيان في المجهول برد اللام عند النسب ؛ فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً ، وإرجاعها لأصلها .

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وَشِيَّ » (بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب 'المصباح' المير « النص على كسر الواو ، ولم يذكروا السبب في كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : « شَيْبَة » . يفتح الياء ؛ لتناسب التاء . فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهي الواو المكسورة) ، وتبقى الشين على حركتها المارضة ، وهي المكسرة ؛ عملاً بمذهب سيبويه السالف — في الصفحة الماضية بها ، شها — ؛ فتصير إلى : « وَشِيَّ » (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملاً بالقاعدة التي تقدمت في ص ٧١٨ و ٧٢٨ . (ومضمونها : أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . .) فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى : « وَشِيَّ » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : « وَشَاءَ » . بكسرها فتفتح ، فألف مقصورة قلب عند النسب واواً ؛ لأنها ثالثة ؛ فيقال : « وَشَوَيْيَ » .

أما عند غير سيبويه من لا يمتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف — فيقول — وَشَمِيَّ : وقد عرفنا رجحان رأي سيبويه .

وكلا الرأيين — في أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها — يدعو للدهش ؛ ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكدر الذهن ، ويرقق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه ، أو يدور بخلد أفصحهم .

وبالرغم من هذا نسال : أيمكن هنا — فقط — وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصواته ، من غير الاتجاه إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا .

وفي الكلام على « شية » وما في حكمها يقول الناظم :

وإن يكن كَشِيَّة ما والفا « عَدِمَ » فجَبْرُهُ وفتحُ عَيْنِهِ التَزِمَ - ٢٣

(عدم ، أي : زال ، بمعنى : حذف . — جبره : إرجاعه عند النسب)

(٣) مصدر الفعل : وعد . حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث .

وفي جيدة^(١) : جيديّ . .

(ح) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شَوَهَة »^(٢) — بسكون الواو — حذفت لام الكلمة (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمة : شوة — بسكون الواو — ثم تحركت الواو بالفتحة^(٣) ، فصارت : شَوَة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو : شاهي^(٤) .

(١) بمعنى : غني . أصلها : وجد ، مصدر الفعل : وجد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .
(٢) الكلمة واوية العين بدليل جمعها على : « شِيَاه » التي أصلها : شواه . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .
(٣) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ، على الوجه الذي سبق في ص ٦٩٣ (٤) وهذا رأى سيوييه ، وقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٧٣٣ ؛ ومنه يعلم أنه يستحق — عند النسب — حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذي كان سبباً في تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شَوَة » — وهي فتحة طارئة — ويحق ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتصل عليها ياء النسب ، فيقال : « شاهي » .

أما من يخالف سيوييه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة ، فيقول : « شَوَهِي » — بفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو : شَوَهَة . بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : « تاء » ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذا صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فعند رجوع اللام المحذوفة — وهي الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحريكها ويصير النسب كما سبق : « شَوَهِي » .

وفي هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام مثل العين ، يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذَوَوِيّ » فيما ؛ لأن لاميها محذوفة ، وعينها معتلة ويقولون إن أصلها : « ذَوَوِيّ » ويمدون أنواعاً معقدة من الفروض والتخيلات يجر بعضها بعضاً ؛ كي يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كدّدوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأي السديد . ومن شاء أن يرى بعض الفروض المبهمة فليرجع إلى كتاب سيوييه وشراحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدها في الباب الذي عنوانه : « ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » ، والباب الذي عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب —

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت - في الكلام المأثور - في التثنية ، أو جمع المؤنث السالم ^(١) ؛ مثل : « أب : وأخ » ، وتثنيتهما : « أبوان وأخوان » . فالنسب إليهما : « بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ » . بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : « سَنَةٌ » ، وأصلها : سَنَهٌ أو سَنَمَوْ ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التانيث عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال في النسب : سَنَهِيَّةٌ ، أو سَنَوِيَّةٌ - بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت في جمع المؤنث .

والنسب إلى : « أُخْتٌ وَبِنْتُ » : هو : « أَخَوِيٌّ - وَبَنَوِيٌّ » ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يقع في لبس قَوِيٍّ دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحتيم النسب على لفظهما ، فيقول : « أُخْتِي وَبِنْتِي » ورأيه حَسَنٌ : جدير بالمحاكاة - مع صحة الرأي الأول وقوته ^(٢) .

• • •

= كما أشرنا من قبل في رقم ٣ من هامش ص ٧١٤ ، ويكرر هذا) . وفي التصريح وحاشيته : وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات ، وكان الخير في ترك ذلك كله ، والاعتناء على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذَوَوِيٌّ ؟ مراعاة المسموع .

على أنه قد جاء في حاشية : « القَطْر » عند الكلام على معنى : « ذات » ما يأتي : (لها ثلاث استعمالات : الإشارة بها ، وبمعنى : صاحبة ، وبمعنى : التي . وبقى لها استعمال رابع . وهو جعلها اسماً مستقلاً ؛ نحو : ذات الشيء ؛ بمعنى : حقيقته وبماهيته . وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً ؛ حتى قال الناس ذات متبذرة ، وذات مُحَدَّثَةٌ ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير . والله يقول : « والله عليم بذات الصدور » أى : بواطنها وخفياتها . فالكلمة عربية ، ولا التغات لمن أنكر عربيته ، وغطاً علماء الكلام في قولهم : « الصفات الذاتية » مع أنهم - أى : علماء الكلام - صبيون) . ١ . هـ . ومثل هذا في المصباح « المنير » مع الاشتراك في كثير من الألفاظ السالفة ويمكن الرجوع إليه في مادة : « ذَوَوِيٌّ » .

(١) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاءً بالتثنية ؛ لأنه على غير آراها - كما سبق في بابها - فارجع في التثنية يرجع في جمع المذكر السالم .

(٢) يقولون في تأييد الرأي الأول : إن صيغة : « أُخْتٌ وَبِنْتُ » كلها لتانيث . والتاء للتانيث بالرمز من أنها بدل من واو محذوفة ؛ وهي لإلحاق الكلمتين بـ « عَلِيٍّ وَجِدِّهِ » ؛ إلحاقاً للتثنية بالتثنية ، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حلفت في النسب إلى مكة ؛ فقيل : « مَكِّيٌّ » =

ما يجوز فيه عند النسب ردّ لامه المحذوفة وعلم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامه مما يرجع في تثنية أو جمع مؤنث سالم .

فلان لم يتحقق الشرط جازا الرد وعلمه ، ففي مثل : يَدٌ ^(١) وِدَمٌ ^(٢) ، وشَقَّةٌ ^(٣)

= وفي جميع المؤنث سالم ؛ غفيل : في مؤنثة مؤنثات . . . فلا تقع تاء التأنيث حشوا . . . وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح التصريح في هذا الموضع) . ونحن في غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلها لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إياحة الرأيين ، واستحسان الرأي القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصري المتوفى حول سنة ١٨١ هـ ، وهو من أشهر أئمة القرويين النحاة في عصر سيبويه ، وله مؤيدون .

وفي إرجاع اللام جوازاً وجوباً يقول الناظم :

وَجَبَرُ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ أَيْفٌ : - ١٩

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذَى تَوْفِيَّةٌ - ٢٠

وَبَاحٍ أَخْتًا ، وَبَابُنِي بِنْتًا الْحَقُّ . وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ - ٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح للذكر أو المؤنث ، ففي هذه الحالة يستحق المجهور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه . ثم قال : الحقُّ أخْتًا بأخ في رد اللام المحذوفة ، وكذلك الحقُّ بنتاً بآمن في ردها من غير إبقاء التاء فيها . على غير منطبق يونس ومن معه فإنه يبيها . وقد شرحنا الرأيين . . .

(١) أصل : « يد » هو : يَدْرِي - بسكون الدال - حذفت اللام بغير تعويض ؛ تخفيفاً ،

وتحركت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدْرِي ، بغير رد اللام ، أو : يَدْرِي ، بردها ، وظلها

واو قبلها الثلثة الطارئة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سيبويه ، أو قبلها السكون السابق ؛ عملاً برأى غيره . ورأى سيبويه هو الأرجح - كما عرفنا - في رقم ٤ من هامشي ص ٧٣٣ و ٧٣٥ .

(٢) أصل : « دم » هو : دَمَوٌ - بسكون الميم في الأصح - حذفت الواو ، تخفيفاً بغير

تعويض ، وتحركت الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دَرِي ، بغير رد ، أو : دَسْرِي بالرد مع فتح ما قبل الواو ؛ لأن ما قبلها يفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصلي ؛ كما سبق ؛ في يد .

(٣) أصل : شَقَّةٌ ، هو شَقَّةٌ (بسكون الفاء ، وباءها ، بدليل ظهور الهاء في الجمع : شَقَاهُ)

حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شَقَّةً . عند النسب يقال :

شَقِيٌّ ، بغير رد الهاء ، أو شَقِيٌّ بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضة ، أو : إرجاعها إلى

سكونها الأول . ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يميز في النسب : شَقِيٌّ وشَقْرِيٌّ ولكن الشائع بين القرويين أن اللام المحذوفة هاء .

يقال عند النسب : بَدَيْ أو بَدَوِيّ - دَمِيّ أو دَمَوِيّ - شَفِيّ - أو شَفَهِيّ ويصح : شَهَوِيّ . . . وقد حذفت اللام في يد ، ودم بغير تعويض . أما في شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضاً عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وصَوِّض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العَوِّض والمَعْرِض عنه . ففي مثل : (ابن واسم) يقال : (ابْنِيّ أو بَنَوِيّ ، واسميّ : أَوْسِيّمْوِيّ)^(١) ولا يصح أن يقال : ابنوِيّ واسموِيّ . . .

* * *

(١) الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما . أما الميم ففتحة على رأى ميبويه ؛ لأن الفتحة طارئة على الثاني للنسب فتبقى - كما عرفنا - .

أحكام عامة في النسب

(وتشمل : حكم النسب إلى المركب بأنواعه المختلفة - وإلى جمع التكسير ، وما ألحق به - صيغة : فَعَّال « للنسب - النسب المسموع ، وبعض ألفاظ منه : - زيادة تاء التأنيث في المنسوب)

(١) النسب إلى المركب^(١) :

١ - إن كان المركب إضافياً عَلَمًا - بالوضع أو بالغلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : خادمي - فوزي - عابدي . . .

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعَجَز .

الأولى : أن يكون « المركب الإضافي » العَلَم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كلثوم . . . فيقال في النسب : بكري ، وكلثومي .

الثانية : أن يكون هذا « المركب الإضافي » معرفاً صدره بعجزه^(٢) ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليها : عباسي ، ومسعودي ، وعُمري .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة « المنسوب إليه » حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر محمد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها : منافي ، وشمسي ، ومجدي ؛ إذ لو نُسِبَ إلى الصدر فقيل : عبدى ، وفاصري - لم يُعرَف « المنسوب إليه » .

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ١٢٨

م ١٠٠ و ص ٢٧٠ م ٢٢٢ باب العلم .)

(٢) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يُعرَف الصدر . وقد يشتهر المركب بهذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة - (وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب : العلم ، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر . . .)

فإن كان المركب الإضافي ليس علماً (لا بالوضع ، ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد .

٢ - المركب الإسنادي وملحقاته^(١) . وينسب إلى صدره في النسب إلى : نصري ، الله ، وجناد الحق ، وحامد مقبل^(٢) (والثلاثة أعلام) يقال : نصري ، وجادي ، وحامدي^(٣)

٣ - المركب المزجي - ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحد عشر . . . - والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحاً ، نحو : (مُجند يشهر ، وقالبة تلاء) (وحضر موت وبندر شاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مُجندي وقالبي - بحذف حرف علتها ووضع ياء النسب مكانه^(٤) - وحضري وبندري ، هذا هو الرأي الشائع .

ومن النحاة من يميز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يميز النسب إلى الصدر وإلى العجز معاً بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما ، مزيلاً تركيبيهما ، فيقول : مُجدي شهري بإدخال ياء النسب على كل منهما . ومنهم من ينسب إلى المركب باقياً تركيبيه بإدخال ياء النسب على العجز وحده مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مُجدي يشهري - وقالبة تلاءوي - (والباء التي في صدر المركب حرف علة وليست للنسب) - وحضر موتي - وبندر شاهي . . .

(١) سجد . ملحقاته في رقم ٢ .

(٢) يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثل في النسب إلى الصدر ، منها : لولا - سيما - لوما - أيما . . . فيقال في النسب إليها : لوري ، بالتخفيف - حاشي - لومي ؛ بالتخفيف - أيي .

(٣) الصدر في الكلمتين كاملاً هو مُجدي . . . وقال . . . وفي النسب إلى مُجدي . . . يقال : مُجدي بخلف ياء العلة ، أو : مُجديوي ؛ بقلبها واواً ، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء في آخر الصدر ، وهي ياء رابعة في اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعة في المنقوص جواز حذفها عند النسب ، وهو الأحسن ؛ أو قلبها واواً قبلها فتحة (كما عرفنا في رقم ٥ من ص ٧٢٠) . ومثل هذا يقال في النسب إلى : « قال . . . »

وهكذا . وخبته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يقع في لبس . وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ . ومنع القياس عليها ؛ كصوغهم : وزن «فَعْلَل» (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه^(١) معا . والنسب إلى تلك الصيغة ، كقولهم في : تَسْمُ الآلات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكيندى . وعبد القيس ، وعبد شمس . . . - تَيْمَلِي - عَيْدَرِي - مَرْقَسِي - عَيْقَسِي - عَيْشَسِي^(٢) .

• • •

(ب) النسب إلى جمع التكسير^(٣) ، وما في حكمه .

١ - إذا أريد النسب إلى جمع التكسير . الباقي على دلالة الجمعية فالشائع^(٤) هو النسب إلى مفردة ، فيقال في النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . - : بُسْتَانِي ، وكَانِي ، ومدرسي ، وحقلي .

فلأن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية : بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين - وجب النسب إليه

(١) وهذا نوع ما يسمى : النحت .

(٢) وفي النسب إلى المركب يقول الناظم :

وَأَنْسَبُ لِهَاصِرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجاً ، وَلِشَّانٍ تَمّاً : ١٦-

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنِي أَوْ أَبُ أَوْ مَالِهِ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ : ١٧-

المراد بالجملة : المركب الإسنادي ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهي فعلية ، أو اسم فهي اسمية . وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادي يكون لصدوره ، وكذلك للمركب المزجي . وأن النسب يكون للثاني (أى : للمعجز) إذا كان متحماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرها ما يستفيد التعريف من الثاني ؛ أى : من المضاف إليه عل الوجه الذي شرحناه - ثم صرح بأن النسب في المركب الإسنادي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للمعجز ، قال :

فِيَعَا سَوَى هَذَا انْتُسِبْنَ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لَبْسُ كَعْبِدِ الْأَشْهَلِ : ١٨-

(٢) أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثني ، فقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٧٢٤ وما بعدها .

(٤) عند البصريين - كما سيحى - .

على لفظه وصيغته ؛ فيقال في النسب إلى الجزائر - وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب - وعُلماء ، وقُراء ، وأخبار ، وأهram ، وجبال ، وتُسلول . . . (وكلها أعلام مشهورة في وقتنا) جزائري ، عُلَمائي ، وأخباري ، وأهramي ، وجبالي ، وتُسلولي . كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : الممالك . . . - أنصاري ، وأبطالي . وعاليكي ، ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعاً للإبهام والألبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيري أو الجزيري ، وعالمجي ، وقارتي ، وخبيري ، وهري ، وجبلي ، وتُملي ، وناصري ، وبطلاني ، ومملوكي ، . . .) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عباديدي ، وشماطييط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدي ، وشماطييطي .

هذا هو المذهب البصري الشائع . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقاً^(١) . وحججهم : أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثله عشرات - وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوي القاهري^(٢) . فعندنا مذهبان صحيحان ؛

(١) أي : سواء أكان اللبس مأمناً عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنصاري ، في النسبة إلى : نهر) أم غير مأمّن ، (نحو : جزائري ، في النسبة إلى بلاد « الجزائر » المعروفة) .
(٢) جاء في الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ، ونحو ذلك : رأي المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التمييز عن المراد من النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المارغصين في إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » . ا هـ .

وقد تضمنت المصنفتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدعوى للقرار السالف وجاء في ختامها ما نصه :

لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمِن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح .

٢ - وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه ؛ ولا أن تسمى باسمه ، أو تلحق به - وجب النسب إلى لفظها ؛ فيدخل في هذا اسم الجمع ^(١) : كقوم - ورهط - والنسب إليهما : قوًى ورهطى . ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعى ^(٢) : الذى يُفترق بينه وبين واحد بالياء المشددة أو بالثاء - كترُك - وروم - وشجر وورق . . . ، والنسب إليها : تركى - وروى - وشجرى - وورق . . . وهذا نسب يقع في لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع . فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التى توضح نوح المنسوب إليه - وتحده ^(٣) . . .

* * *

(ح) كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَالٍ » للدلالة على النسب ^(٤) - بدلا من ياله - وكثر هذا في الحِرَاف ؛ فقالوا : حدّاد ؛

= (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحد ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحد ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إيداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد ؛ فيقال مثلا في النسبة إلى المترك : المتركى ، وفي النسبة إلى الله : اللهولى ، وفي النسبة إلى الكتّاب : الكتّابى ، فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحد .) ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ؛ فقليل : الدوائقى ، لأبي جعفر المنصور الخليفة العبّاسى ، وقيل لغيره : الكرايسى ، والأنامطى ، والهاملى ، والشامى ، والحوالىق ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كاتّيز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . .)

(١) سبق تعريفه في ص ٦٨٠ .

(٢) عند من يعتبره قسما مستقلا عن جمع التكسير . - وقد سبق تعريفه في ص ٦٨١ .

(٣) فيما سبق من النسب إليه جمع التكسير يقول ابن مالك :

والواحد اذ كُرّ ناسِبا للجمع إن لم يُشابه واحدا بالوضع - ٢٤

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علما على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار . - وهم أهل المدينة من أنصار الرسول طيه السلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علما عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصارى .

(٤) جعلوا منه قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) ، أى : بمنسوب إلى الظلم . وسبغهم أن =

لمن حيرفته : « الجِدَادَة » ، وَنَجَّار ، لمن حرفته : « التَّجَارَة » . وكلنا لَبَّان ،
وبَقَال . وَعَطَّار : وَنَحَّاس ، وَجَمَّال . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة
معينة ^(١) . . .

والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحيرف . لأن
الكثرة الواردة منه تكفي للتمباس .

ومن الجائز أن يزداد على آخره الناء للدلالة على المفردة المؤنثة . أو الجماعة ،
فيقال : الحَدَادَة . والنَّجَارَة . واللبَّانَة . والبقالة ، والعطَّارة ، والنَّحَّاسَة ،
والجمَّالة . وكل هذا على إرادة المفردة المؤنثة : أو إرادة الجماعة ، المقصود منها
الجماعة الحَدَادَة . . . أو غيرها . . . لأن الجماعة مؤنثة . . .

ومن المسموع القليل في النسب صيغة . فاعِل ، وفَعِّل (بفتح فكسر) مراداً
بهما : صاحب كذا . . . فيقال تامر . وكاسٍ . وصانع . وحائك ، بمعنى :
صاحب تمر ، وصاحب كساء ، وصاحب صياغة ، وصاحب حياكة . . . ^(٢)
ويقال : (طاعِم ، أو : طَعِم) ، (ولابِن ، أو : لَبِن) ، بمعنى : صاحب
طعام . وصاحب لبَن . ويقال : نهير ، (أى : صاحب نهار) . ومنه قول
الشاعر :

« صيغة : « فَعَمَّال » هنا لو كانت للمبالغة لكان النى منصباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك
بكثير الظلم ، فالننى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم
مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً

ومن قال بقهاية صيغة « فَعَمَّال » « المبرد » من البصريين ، ومنه فريق منهم ، وفريق آخر من
الكوفيين ، خلافاً لسيبويه . وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ بجميع اللغة العربية بالفقارة .

(١) وقد شاع اليوم استعمال : « فَعَمَّان » في المنسوب إلى « الفَعَم » الذى يراد به بعض الحيرف
المعينة ؛ كالرسم ، والتصوير ، والبناء ، والتمثيل . . . ، ولا بأس بهذا الاستعمال ، وإطلاق كلمة :
« فَعَمَّان » على من يمارس بعض هذه الفنون صناعة ، ويتخذة حرفة له . ولا مانع من استعمال الكلمة أيضاً
في بعض معانيها القفرية الأخرى ، كالمبالغة وغيرها . مما يوافق اللغة ، ويناسب السياق .

(٢) الأمال ، ج ١ ص ١٨٥ . ونقل صاحب الزهر - ج ٢ ص ١٧٥ باب : « فاعِل » ،
بمعنى : صاحب كذا - ألفاظاً أخرى ، منها : خابز ، وقارس ، وفارس ، وساحض ، ودارج ، ورايح ،
وفابيل ، وفاعل . . . ، ومعناها : صاحب خبز ، وقُورَس ، وفارس ، ومحفص (أى : لبن خالص) ودريح ،
ورميج ، وفَسِيل ، وفَعَمَل . . .

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَرٌ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

وَالْأَنْسَبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ ، دُونَ الْقِيَاسِ عَلَيْهِمَا ، نَفْلَةٌ الْوَارِدُ مِنْهُمَا ، وَلِخَفَاءِ الْمَعْنَى مَعَهُمَا ^(١) ...

• • •

(د) فِي النِّسْبِ الْمَسْمُوعِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْخَالِفَةِ لِلضُّوَابِطِ وَالْأَحْكَامِ السَّالِفَةِ . وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا أَمْرَانِ وَاجِبَانِ .

أَوَّلُهُمَا : الْحُكْمُ بِشَذُوذِهَا ؛ وَعَدَمُ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا . وَمِنْهَا : دُهُرِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى : دَهْرٍ — وَمَرْوَزِيٌّ ، فِي النِّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ « مَرْو » الْفَارْسِيَّةِ — وَجَمْلُولِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى . « جَمْلُولَاءَ » (اسْمُ مَدِينَةٍ) وَرَازِيٌّ ، فِي النِّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ الرَّيِّ ^(٢) . وَصَنْعَانِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ : صَنْعَاءِ الْيَمَنَِّةِ — وَأُمَيْيَّتِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى أُمَيْيَّةَ ، وَفَوْقَانِيٌّ وَتَحْتَانِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى فَوْقٍ وَتَحْتَ ، وَرَقَبَانِيٌّ وَشَعْرَانِيٌّ ؛ لِعَظِيمِ الرِّقَبَةِ . وَكَثِيرِ الشَّعْرِ

لَكِنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْكَلَامَ الْفَصِيحَ الْمَأْثُورَ يَتَرَدَّدُ فِيهِ كَثِيرٌ زِيَادَةً أَلْفَ وَزُونَ قَبْلَ يَاءِ النِّسْبِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النِّسْبِ وَمَعَهُ شَيْءٌ آخَرٌ ؛ هُوَ زِيَادَةُ مَعْنَى الْكَلِمَةِ قُوَّةً ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِ ؛ وَمِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتُ لِحِجْيَانِيٌّ . لَطْوِيلُ الْحَبِيَّةِ ، وَجَمْلُونِيٌّ لَطْوِيلُ الْحُسْمَةِ ، وَرَقَبَانِيٌّ لَطْوِيلُ الرِّقَبَةِ . وَشَعْرَانِيٌّ لَطْوِيلُ الشَّعْرِ ^(٣) ...

(١) وَفِي اسْتِخْدَامِ الصَّيْغِ الثَّلَاثِ فِي النِّسْبِ يَدُلُّ مِنْ يَأْتِي يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَمَعَ «فَاعِلٍ» ، «وَفَعَّالٍ» ، «فَعِلٌ» فِي نَسْبِ أَغْنَى عَنْ «أَلْيَا» ، فَقُبِلَ — ٢٥
وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : «وَفَعِّلٌ» أَغْنَى عَنْ الْيَاءِ فِي نَسْبِ ، قُبِلَ مِنْ فَعَّالٍ ، وَفَعَّالٌ ... فَكَلِمَةُ «فَعِلٌ» مَبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْمَكُونَةُ مِنَ الْفَعْلِ الْمَاضِي : «أَغْنَى» وَمِنْ فَاعِلِهِ . وَكَلِمَةُ : «وَمَعَ» حَالٌ مِنْ هَذَا الْفَاعِلِ . وَالْمُرَادُ مِنْ أَنَّهُ أَغْنَى مَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ . . . أَنْ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ مَعَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ ، أَيْ : يَشْتَرِكَانِ مَعَهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَجْتَمِعُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَجُمْلَةً وَاحِدَةً لَتَدُلَّ عَلَى النِّسْبِ بِجُمْلَةٍ . وَفِيهِمْ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْبَاطِنَ يَقْبَلُ قِيَاسَةَ الثَّلَاثَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النِّسْبِ ، وَلَكِنْ رَأَيْهِ لَيْسَ بِالْأَرْجَحِ .

(٢) إِحْدَى الْبِلَادِ الْفَارْسِيَّةِ قَدِيمًا ، فِي الْقِسْمِ الْمَسْمُوعِ : بِالْعِرَاقِ الْمَجْمُوعِ .

(٣) جَاءَ فِي الْمُقْتَضَبِ — ٣ ص ١٤٤ فِي الْهَامِشِ مَا نَصَّ : «(فِي سَبْوِيَّةِ ج ٢ ص ٨٩

» بَابُ : مَا يَصِيرُ إِذَا كَانَ عَامًّا فِي الْإِضَافَةِ (أَيْ : فِي النِّسْبِ) عَلَى غَيْرِ طَرِيقَتِهِ» . . . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الطَّوِيلِ الْجُسْمَانِيَّ ، وَفِي الطَّوِيلِ الْحَبِيَّةِ : السَّعْيَانِيَّ ، وَفِي الطَّوِيلِ الرِّقَبَةِ : رَقَبَانِيٌّ . فَإِنْ سَمِيتَ بِرَقَبَةٍ

ومن النسب المسموع^(١) الخاضع للحكم السالف نوع آخر : يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة : فحذفوا إحدى اليامين المدغمتين : وأثروا بدلتها بألف لتعويض عنها قبل لام الكلمة : فقالوا في يحيى : يمانى^(٢) . وفي شامى : شامى : يباء واحدة فيهما ساكنة . وبصير الاسم بهذا منقوصاً : تقول قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني . وتحذف الياء عند تنوينه^(٣) . . . وهكذا . ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر^(٤) .

ثانيهما : إذا سُمِّيَ باسم شذت العرب في النسب إليه . كـ بعض أمثلة الأمر الأول — ، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامة التي تراعى في النسب القياسي — وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسية وحددها متى صار علمياً يراد النسب إليه ، ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلمية . . .^(٥)

(٥) إن كان المنسوب مؤنثاً وجب الإتيان بـاء التأنيث بـاء ياء النسب ، للدلالة على تأنيثه — إن لم يوجد مانع آخر — ؛ فيقال : قرأت بحوثاً علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، والأبنازية . والسورية . . .^(٦)

= أَوْجُسَّةٌ أَوْحِيَّةٌ ، قُلْتُ : رَفِيعٌ ، وَجُمُعِيٌّ ، وَلَمَحَوِيٌّ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمُنَى قَدْ تَحَوَّلَ . إِنَّمَا أُرِدْتُ حَيْثُ قُلْتُ : « جُمُعَانِي : الطَّوِيلُ الْجُمُعَةُ » ، حَيْثُ قُلْتُ : « الْأَمْعِيَانِي » : الطَّوِيلُ اللَّحِيَّةُ . فَلَمَّا لَمْ تَعْنِ ذَلِكَ أَجْرِي مَجْرَى نَظَائِرِهِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمُنَى ، وَقَالَ فِي ص ٧٠ : « فَهَذَا كَبَحْرَانِي وَشَبَّهَ » .

ثم جاء بعد ذلك مباشرة قول المحقق انذى أشرف على إخراج « المقتضب » ما نصه :

(وفي « المخصص » أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب) ثم ذكر بعضاً منها ودل على دواخلها في المخصص . والفهم من كل ما سبق أن تلك الزيادة لتحقيق الفرض المقصود منها كثيرة كثيرة قد تبيح القياس عليها . ولهذا أثر عدم الالتجاء إليها إلا حيث تشتد الحاجة للأخذ بها لتحقيق الفرض من الزيادة .

(١) وفي النسب الشاذ وجوب الاختصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم في

ختم الباب :

وغير ما أسلفْتُهُ مُقَرَّرًا . عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذي ينقل منه . أى : على الذى ورد منقولا عن العرب ، مسموعاً عنهم ، ولا يزداد عليه بالهاكاة أو القياس .

(٢) الأحسن الاختصار فيما يأتي على المسموع فقط .

(٣) لهذه الكلمة بيان مفيد رقم ٣ من هامش ص ٧١٦ .

(٤) راجع المص ٢ ص ١٩٨ . (٥) راجع الأمثولى .

(٦) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لمناسبة هناك .

التصريف

تعريفه :

يراد به هنا : (التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وبشئتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال ، أو إبدال^(١)) ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .

فليس من التصريف . عند جمهرة النحاة ، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أو آخرها لأغراض إعرابية ، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان فى اختصاص « النحو » ، وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنيّة ، كالضماير ، ولا بالأفعال الجامدة ، كعمى وليس . ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف . مثل : يد . وقُلْ ، وَمُ اللهُ^(٢) ... والأصل : يدْيُ ، وقُولْ . وأيسُنُ اللهُ ... وهذا هو المراد من قوهم : لا يوجد التصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة فى أصلها ، قبل حذف شئ . منها^(٣) ...

* * *

(١) للإعلال والإبدال باب خاص - فى ص ٧٥٦ - .

(٢) يذكر هذا فى القَسَم . وأصله : آمين الله ؛ جمع : آمين .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التصريف » :

حرفٌ وشبههُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وما سواهما بتصريفٍ حرى - ١
المراد : يشبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الحدود والبناء . وكلمة « برى » أصلها : برىء ؛ بمعنى : خلا وابتمد . وحرى : أصلها : حرى - أو حرى ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليس أدنى من ثلاثي يرمى قابل تصريف سوى ما غيراً - ٢

المجرد والمزِيد من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزِيد ، فالمجرد : (ما كانت أحرفه أصلية . ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتهمونيها ») ولكل منها علامة يعرف بها ، - وستجىء -

والمزِيد : (ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .) ويُعرَّف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصوداً بعده سوى الأغلب ^(١) والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، نحو : حَجَرَ ، وقد يكون رباعياً ، نحو : جَعَفَر ، أو خماسياً ، نحو : سَفَرَجَل . ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف . والاسم المَزِيد ^(٢) قد تكون زيادته حرفاً واحداً على أصوله الثلاثة ؛ كالألف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مكاتب ، وقد تكون ثلاثة ؛ كالهمزة ، والسين ، والتاء والألف . وقد تكون أربعة ؛ كالمهمزة ، والسين ، والتاء والألف . في : استكتاب . ولا يتجاوز الاسم المزِيد سبعة أحرف ^(٣)
والزيادة التي تدخل الأسماء الجاهدة مقصورة - في الغالب - على السماع الوارد عن العرب .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ، نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرج وليس للرباعي وزن آخر ، ولا يتجاوز المجرد هذا .

ومزِيد الفعل ^(٤) قد تكون زيادته حرفاً على ثلاثي الأصول ، نحو : تخارج ، أو حرفين نحو : تخارج ، أو ثلاثة ؛ نحو : يتخارج . وقد تكون زيادته حرفاً على رباعي الأصول ؛ نحو : يدحرج ، أو حرفين ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز

(١) قد تؤدي أحياناً بعد الحذف معنى ، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف ، كحذف الجيم ، أو الفاء من : جعفر

(٢ ، ٢) ملاحظة : تحيى حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب منها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، وسردنا تلك المعاني في الجزء الثاني - باب : تمدي الفعل ولزومه م ٧١ ص ١٥٢ - و ١٥٧ وما بعدهما . (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزِدَّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا - ٣ (أي : فاجاوز سبعا) .

الفعل بالزيادة ستة^(١) أحرف .

وإضافة التي تدخل الأفعال المختلفة ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ،
فهي نسبة بالطريقة التي تشير اللغة بها .

• • •

أبنية الاسم الثلاثي المجرد (أى : صِيغُهُ) ، والفعل الثلاثي المجرد .

(١) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضموم ، أو مكسور ،
ولا يكون ساكنًا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، أو
ساكنًا . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح
الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه
صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور
أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور
أربع أيضًا ، فمجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثي فلا صلة
له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا
صورتان . إحداهما ممنوعة في الرأي الأرجح — وهى الصورة التي يكون فيها أول
الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا . والأخرى قليلة ، وهى عكس السألفة (أى : يكون
الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِلَ ؛ اسم قبيلة) وما عدا هاتين
صحيح فصيح . نحو : (فَرَسٌ — عَصُدٌ — كَبِيدٌ — صَخْرٌ) . ونحو : (صُرْدٌ —
— عُنُقٌ — دُئِلٌ — قُفِلٌ) — ونحو (عَيْنَبٌ — حَبِيبُكَ^(٢) — إِبِلٌ — عِلْمٌ ...)^(٣)

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ قَمًا سِتًّا عَدَا — ٧

— وسيماد البيت في ص ٧٥٠ ، لمناسبة هناك :

(٢) هذه هى الصيغة المرجح أنها الممنوعة أو المهملية . وقيل لها : الحَبِيبُكُ — بكسر فضم —
جمع : حَبِيبَاكُ ، لنوع من الحبال القوية . ودرج الحديد ، وطرق النجوم .

(٣) يقول ابن مالك :

وغير آخر الثلاثي افتَحْ : وَضُمْ وَكَسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِينًا ثَانِيَةً نَعَمْ — ٤

(ب) أما الفعل الماضي الثلاثي المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً فالثلاثة المبنية للفاعل هي : (فَعْلَلْ كَسَطَطَر) ، (وَفَعِلْ كَفَلِيم) (وَوَحَلْ كَحَسَّنَ وَشَرَّفَ . وأما الصيغة التي يبنى فيها للمجهول فهي : فَعِلْ ، كَعُرِفَ ^(١)

• • •

أوزان الاسم الرباعي المجرد (ولا بد أن يكون ثانيه ساكناً) .

له ستة أوزان :

(أ) فَعْلَلَلْ - بفتح ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : جعفر .

(ب) فِعْلَلِلْ - بكسر ، فسكون ، فكسر - ؛ نحو قِرْمِيز .

(ج) فُعْلَلُلْ - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : بُرْثَن .

(د) فِعْلَلَلْ - بكسر ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : دِرْهَم .

(هـ) فِعْلَلْ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - ؛ نحو : هِزْبَر .

(و) فُعْلَلَلْ - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى ؛ نحو : جُنْدَب ^(٢) .

• • •

= غير آخر الثلاثي ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز في كل منها الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثاني بمواز تسكينه . ثم قال :

وَفِعْلٌ أَهْمِلْ ، وَالْعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ - هـ

أي : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل ؛ أي : بالفعل الماضي ، الثلاثي ، المبني للمجهول .

(١) يقول ابن مالك :

وافتَحْ ، وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ : ضَمِنَ - ٦

ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه - في ص ٧٤٩ - . وهو :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ٧

أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد - كما سبق - هو فَعْلَلَلْ ؛ مثل : دَحِيج ، ودَوْح ، بمعنى : فله

(٢) الطويل الرجلين ، واسم حشرة .

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

(أ) فَعْلَمَلٌ - بفتح ، ففتح ، فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، نحو : سَفَرٌ جَل .

(ب) فَعْلَمَلِيلٌ - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه . وكسر رابعه ثم لام بعده ، نحو : جَحْمَرٌ ش^(١) .

(ج) فُعْلَمَلٌ - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُدْ عَمِل^(٢) .

(د) فِعْلَمَلٌ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى . فتشديد الأخيرة - نحو : قِرْطَعِب^(٣) .

هذا والحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع تصرفات الكلمة ، ولا تؤدى المعنى المقصود بدونه ، والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه - كما سبق^(٤) .

• • •

كيفية الوزن :

لا تَقِيلُ أصول الاسم الخالى من الحذف عن ثلاثة أحرف . نحو : قَمَرٌ ، يرمز لكل منها برمز يسمى به . فيسمى الأول منها : « فاء الكاكهة » ، والثاني : « عين الكلمة » ، والثالث : « لام الكلمة » ، فيقال في قَمَرٌ : إنها على وزن :

(١) المجوز ، والأفمى الفخمة . . .

(٢) الضخم من الإبل .

(٣) الشيء الحقيق .

(٤) في ص ٧٤٨ . وفي أوزان الرياض والخماسي المجريين يقول ابن مالك :

لاسمٍ مجرّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلٌ وفَعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفِعْلُلٌ - ٨

ومع فِعْلٌ فُعْلَلٌ ، وإنْ عَلَا فَمُعْ فَعْلَلٌ حَوَى فَعْلِلًا - ٩

كَذَا فُعْلُلٌ وفَعْلَلٌ وَمَا غَايَرَ ، لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْعِ انْتَمَى - ١٠

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ . وَالَّذِى لَا يَلْزَمُ : الزَّائِدُ ، مَثَلُ : « تَا » وَ« حَنْدِي » - ١١

وقد سهت الإشارة إلى معنى البيت الأخير في أول الباب - ص ٧٤٨ .

فَعَمِلَ ، فإن بقي بعد هذه الثلاثة حرف أصليّ عُبِّرَ عنه رَمْزاً باللام أيضاً ،
وَتُكْرِرُ اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى . وإن كان في الكلمة حرف
زائد عُبِّرَ عنه بنفسه ولفظه ، مع مراعاة ترتيبه . وبناء على هذا يكون وزن : قُعْلُ ،
هو : فَعْلُ . ووزن جعفر ، هو : فَعَمِلَ ، ووزن فُسْتُقْ^(١) ، هو : فَعْمِلُ .
أما وزن جوهر ، فهو : فَوَعَلَ . ووزن خارج ، هو : فاعِلُ ، ووزن مستخرج ،
هو : مستَعِيلُ .

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفاً مكرراً لحرف أصليّ وجب
النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول في وزن كَرَمَ :
فَعْلُ . وفي وزن اغْدُ ودَنْ : افْعَوَعَلَ ، بالتعبير الرمزيّ عن الحرف المكرر بمثل
التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فيهما : فَعَمِرَ ، ولا افْعَوَدَلْ^(٢)

وإذا كان المكرر في رباعي فاؤهُ ولا مهُ الأيلى معاً من جنس واحد ، وعينه
ولامه الثانية معاً من جنس آخر ، ولم يكن أحد الأحرف المكررة صالحاً للسقوط—
فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة
له : سِمْسِم . وضَمْنَم^(٣) . فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط
(نحو : لَمْلِمَ ، وكَفْكَفَ ، أَمْران ماضيهما : لَمَسَمَ وكَفَكَفَ ، حيث
يصح أن يقال : لَمَ ، وكَفَ . . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي
الحكم عليه خلاف لا يعنينا^(٤) . . .

• • •

(١) على اعتبار حروفه كلها أصلية .

(٢) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِفَسْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى - ١٢
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءُ : «جَعْفَرُ» ، وَقَافُ «فُسْتُقٍ» - ١٣
قَوْلُهُ :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي فاجعل له في الوزن ما لِلْأَصْلِ - ١٤
(٢) علم (٤) بقول ابن مالك :

وَأَحْكُمُ بِنَاصِلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَتَحْوِهِ ، وَالْخَلْفُ فِي : «كَلَمَلَمِ» - ١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحروف الزائدة ، وبيان المعنى الذى يؤديه :

(١) أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : «سألتهمونها» - كما عرفنا - ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب . فإن صاحبت أصليين فليست زائدة^(١) . . .

ويُحْكَمُ بزيادة الياء والواو إذا صاحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صَيَّرَ ، وجوهر ، وَيَتَمَلَّ^(٢) ، وعجوز . ويستثنى من هذا : الثانى المكرر ؛ مثل : يُؤَيِّوُ^(٣) ووَغَوَّعَ^(٤) فلأنهما فيه أصليتان^(٥) . . .

ويحكم بزيادة الهزمة والميم إن تصدَّرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أَبْرَعَ ، وَمَعَدَن . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهزمة والميم أصليتان ؛ نحو : إِبِيل ، وإِصْطَبَل^(٦) .

ويُحْكَمُ على الهزمة - أيضاً - بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوق بثلاثة أصول ، أو أكثر . . . نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهزمة ليست زائدة^(٧) ؛ نحو : ماء - هواء . . . وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوق بثلاثة أصول أو

(١) يقول ابن مالك :

فَالِيفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ ، بغير مَيِّنٍ - ١٦
(الين = الكذب) .

(٢) الجمل القوي على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر : وَغَوَّعَ .

(٥) ويقول ابن مالك :

وَالْيَا كَذَا ، وَالْوَاوُ ، إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا فِي : يُؤَيِّوُ هَوَّغَوَّعَا - ١٧
(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وَهَكَذَا هَمَزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحَقُّقًا - ١٨
(٧) يقول ابن مالك :

كَذَلِكَ هَمَزٌ أَخْبَرُ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدِفَ - ١٩

أكثر ، فحكمها في هذا حكم الهمزة ، نحو : عثمان ، زعفران - طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسّان وعقّيان ، فالنون فيهما تحتل الأصالة والزيادة .

ويحكم على النون - أيضاً - بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غَضَضَ غُفْر : وعَقَّ عَنَقْل (١) . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه . أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة : تقوم - تستغفر . . . - ونحو : علّمته فتعلم ، ودرجته فتدحرج . . (٢) .

وتزاد « السين » باطراد مع التاء في صيغة « الاستفعال » وفروعه . أما في غيره فسماعية (٣) .

وتكون الهاء زائدة في الوقف في حالات ، منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المجبورة ؛ نحو : لِمَ ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، في نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظر (وماضيه هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ، في نحو : لم تره . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ فاللازمة نحو : كيفه ، وهوّة . والطارئة كالتى فى المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافة ، مثل : قبل ، وبعده ، وكالتى فى اسم « لا » ، والمنادى المبني ، لأن حركة البناء فى هذه الأشياء عارضة . لسبب قد يزول . ويحكم بزيادة اللام فى أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهنالك . . . (٤)

(١) من معانيه : الوادى الكبير المتسع ، والرمل المتراكم . يقول ابن مالك :

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَضَ أَصَالَهٌ كُنْهِي - ٢٠
التقدير : كنى النون أصالة بمعنى : استكنى واستلأ .

(٢) يقول الناطق :

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ : الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ - ٢١

(٣) ومن المسوغ زيادتها فى « قَدْ يَبْسِ » ، بمعنى عظيم . وفى أسطاع : يَسْتَطِيعُ - بهزّة القطع - بمعنى : أطاع يطيع .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَالْهَاءُ وَقْفًا ، كَلِمَةً ؟ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ - ٢٢

هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة ؛ ومن ذلك سقوط همزة : « شَمَالٌ » في بعض الأساليب الصحيحة التي منها : شَمَلْتُ الرِّيحَ شُمُولاً ؛ بمعنى : هَبَّتْ شَمَالاً ، ومن ذلك سقوط نون « حَسَنَظَلٌ » في قولهم : حَظَلَّتْ الْإِبِلُ إِذَا أَضَرَّهَا أَكَلُ الْحَسَنَظَلِ ، ومنها ، سقوط تاء الْمَلَكُوتِ^(١) في كلمة : الْمُلْكُ . . .^(٢)

(ب) لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه ، وفائدة يجلبها معه^(٣) ؛ فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً ؛ مثل خَفِيَ الْقَمَرُ ، وأخفى السحابُ القمرَ . وتضعيف عين الفعل الثلاثي — غير الهمزة — قد تفيد التكرار والتمهل ، نحو : عَلِمْتُ الرَّاعِبَ ، وبصَّرْتَهُ بِالْحَقَائِقِ . وتحويل الفعل إلى صيغة : « فاعِلٌ » قد تفيد الدلالة على المشاركة ، وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثي قد تفيد الطلب ، أو الصيرورة ، أو النسبة إلى شيء آخر . . . إلى غير هذا مما سبق بيانه المأمم مفصلاً في موضعه المناسب . . .^(٤)

= وتقدير الشطر الثاني : واللام المشبهة في الإشارة ، أي : زيادتها مشبهة في الإشارة . فاللام مبتدأ . (المشبهة مبتدأ ثان ، خبره الجار والمجرور ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، أي : واللام زيادتها المشبهة كالثنية في الإشارة) .

(١) العز والمملكة . (٢) وفي هذا يقول الناطم غاتماً ياب : التصريف :

وَأَمْنٌ زِيَادَةٌ بَلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً ؛ كَحَظَلَّتْ - ٢٣
قَيْن - أي : تبيين .

(٢٠٢) أشرنا إلى هذا في رقم ٢ من هامش ص ٧٤٨ بعنوان : « ملاحظة » حيث قلنا هناك ما نصه (تحيى حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، ومردفاً تلك المعاني في باب : « تمدد الفعل وإزومه » ، ج ٢ ص ٧١ ص ١٥٢ و ١٥٧ وما بعدها -

المسألة ١٨١ :

الإعلال والإبدال^(١)

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي : الإعلال - القلب - الإبدال - العروض . وفيما يلي البيان :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و-ا-ي)

(١) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماعُ الصحيحُ إليها كثيراً من ألفاظها الخارصة على تلك القوانين ، وليس هذا بمجيب في لغة كلتينا كانت أداة تقام بين قبائل متباعدة ، وجماعات متباينة في كثير من الشؤون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة ؛ كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة . . . وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية نافذة بمهنتها في البيان الجلي ، والتوحيد القوي الهام -- يقتضي أن تأخذ بالمطرد ، ونقيض عليه وحده ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سمي -- في المراجع والمطولات -- وراء المسموح لنتزعه من مخايطه ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانتفاع بالمطرد ، وبالمقاس عليه ، فإن السمي وراء المسموح للاعتماد عليه وحده في الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد -- حيث وخطة عرجاه ، بل فاسدة ؛ يقصرُ الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر اليوم تطبيقها ، وللتناجح فيها . فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأي الحكيم النافع الذي ينادي باستخدام القاعدة ، ما دامت قاعدة ، وبتميمها ، سواء أعرف المتكلمُ الحكمَ السامعُ المخالف لها أم لم يعرفه -- وما أكثر الذين لا يعرفون -- وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا استطاع . لكن إذا صرف المتكلم الأمر السامع المخالف للقاعدة المطردة جاز أن يكتفى به ، ويتصبر عليه مع تركه القاعدة ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموح المخالف لقاعدة فيطبقة في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، وأحكم العالم قائماً . وبغير هذا نسي إلى لغتنا ، ونعمل الراغبين فيها على النفور منها ، ونسئ أو نهمل الأساس الذي قام عليه الإطراد والقياس ، ونفقد على الحكمة منها . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهمية الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، وانتهينا في ترجيح إلى الرأي السالف المدون في مواطن مناسبة . ولا سيما الجزء الثالث -- باب أبنية المصادر -- م ٩٨ - .

هذا وقد سبق هنا - في ص ٦٣٤ - بيان معنى المطرد ، والكثير والغالب . . . وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه ، وما لا يصح . . . وكذلك معنى القلة والكثرة ، وتحديداهما عددياً . . .

وما يلحق بها - وهو :- الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يجب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل : « قال » وهو : « مَقُول » . والأصل : مَقُولُ (بضم الواو الأولى) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالا بالنقل » وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين متوالين لا يصح اجتماعهما ؛ فحُذِفَ الأول منهما : وهذا يسمى : « إعلالا بالحذف » ؛ وصارت الكلمة إلى : مَقُول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .

وكالفعل : « قال » ، وأصله : « قَوَلَ » بفتح الواو ، قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قَال ، وهذا : « إعلال بالقلب » .

وفيما يلي بيانه :

٢ - القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقاً لاضوابط محددة يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفاً في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل : صِيَام ، والأصل : صِيَام . وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . نحو : يِنَاء ، والأصل : يِنَاءى

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُرِفَ أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسهّل الاهتمام إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع .

٣ - الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر في مكانه ، بحيث يختفى الأول ، ويحل في موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من « القلب » ؛ لأنه يشمل « القلب » وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول

بعض العرب في : (وَكُنْةٌ ^(١)) ، وَرَبْعٌ ، وَتَلَعْتُمْ ... وَفُتْنَةٌ ، وَرَبِحٌ ، وَتَلَعْتُمْ .
 بقلب الكاف قافاً . والعين حاء ؛ والثاء ذالا . وأغلب هذا النوع من إبدال
 الحروف الصحيحة ، معصور على السماع ؛ لقلته . والأمر في معرفته موكل إلى
 المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ؛ ولا قاعدة مطردة . وقليل منه
 قياسي ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجيء ^(٢)

ومثال المختلفين قولهم : كَيْسَاءٌ ، وَخَطَاءِيَا ^(٣) . والأصل : كَيْسَاو . وَخَطَّاءَا . فلبت
 الواو همزة في المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني ؛ طبقاً لقواعد
 عامة مضبوطة - في الأغلب - تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها
 من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذي اختفى ، وحلَّ
 غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسي مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا
 الباب أيضاً .

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لهجات قليلة لبعض
 العرب ، أو مهجورة ... أو غير هذا مما لا يعنيناهنا . فالذي يعنيناهو : « الإبدال الشائع » ،
 أى : المطرد ، الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسي الذي
 يخضع للضوابط والقواعد العامة ، ويسمونه اصطلاحاً : « الإبدال الصرفي الشائع » ،
 أو : « الإبدال الضروري ، أو : اللازم » ، أى : الذي لا بد من إجرائه متى
 تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته : « الإبدال » لأنه ؛ المقصود وحده
 عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه . ففى ذكر اسمه من
 غير تقييد كان هو المراد ، وكان في ذكره غنى عن ذكر : « القلب » .

٤ - العِوَضُ ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستعناء عنه
 بحرف آخر من غير تقييد في أحدهما ، كحذف « ين » ، ولا اشتراط أن يحل العوض
 في المكان الذي خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون في موضعه ؛ كزيادة الياء قبل
 الآخر في تصغير : « فَرَزْدَقٌ » عوضاً عن الدال ، حيث يقال : فَرَزْدِيقُ
 - جوازاً - ومثل : « عِدَّةٌ » ، وأصلها : وَعَدٌ ؛ حذفت الواو من الأول وجاءت

(١) عشر الطائر . (٢) في ص ٧٩٢ و ٧٩٣ .

(٣) يجرى على هذه الكلمة وفظائرها عدة تغيرات ستجيء في ص ٧٦٧ .

تاء التانيث في آخر الكلمة؛ عوضاً عنها . ومثل : « اسم » ، وأصلها : سُمُو^(١) :
 حذفت الواو من آخر الكلمة ، وجاءت همزة الوصل عوضاً منها في أولها . . . وهكذا .
 والمعلول عليه في معرفة العِوض والمعوّض عنه هو المراجع اللغوية المشتعلة على
 الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض
 قواعد مضبوطة تدلّ عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه ؛ الرجوع إلى جموع
 التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها -
 وقد سبق النص على كل منها في بابها الخاص - كالاختداء إلى أن همزة : « ماء »
 متقلبة عن « الهاء » من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث
 ظهرت فيه « الهاء » فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة في : « ماء » . . . و
 وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة . ونصوص
 أنماطها ؛ فن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .

الملخص :

من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العِوض لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا يمكن معين من
 الكلمة . والإبدال القياسي يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسي يتقيد بأحرف
 العلة . والقلب نوع من الإعلال .

٢ - وأن للإبدال الصرفي الشائع (أى : القياسي) والإعلال ضوابط وقواعد
 عامة ، يمكن - في الأغلب - الاعتماد عليها في إجرائهما إجراء مطرداً واجباً ،
 وفي معرفة نوع الحرف الذي تغير بسببهما . أما التعويض وبعض أنواع الإبدال
 غير الشائع (أى : غير القياسي) فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛
 إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : « الإبدال
 الصرفي الشائع » ، أو الضروري ، أو اللازم . « وسيجيء بيانه .

زيادة وتفصيل :

١ - من المصلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - (أحرف العلة ، والمد ، واللين) - (المعتل والمُعْتَل) - (المعتل الجارى مجرى الصحيح) .

فأما أحرف العلة فتلاثة ؛ هي : الألف ، والواو ، والياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف : (علة . ومد . ولين) نحو : قام ، يقوم ، أقيم . وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو : - في المشهور - (حرف علة ولين) ؛ نحو : قسول - بين ... وإن تحرك فهو حرف : (علة) فقط ؛ نحو : حور ، وهيف . والألف لا تكون إلا حرف علة ، ومد ، ولين ، دائماً .

٢ - اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذي لامه ^(١) حرف علة ، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره . أما المُعْتَل عند الصرفيين - فهو المشتل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ، فإن أصلهما ؛ صَوَمَ وهَيَّسَ ، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً .

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مَرْمِيٍّ - كَرْمِيٍّ - مغزوء - ومَجْلُوء ...) أم مخففتين ؛ (نحو : ظَبْيِي - حَلْمُو ...) فيدخل في المشدد ما كان مختوما بياء مشددة للإدغام : نحو مَرْمِيٍّ ، أو للنسب ، نحو : عربى ، أو لغيرهما نحو : كَرْمِيٍّ (اسم طائر) ... ^(٢)

(١) حرف الأخير .

(٢) سبقت الإشارة للأنواع السائفة وأحكامها (في هامش ص ٦٦١ و ٧٢٢) وفي مواضع متعددة من أجزاء الكتاب ، (منها ج ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ج ٢ ص ٨٦ م ٦٨ ...) .

أحرف الإبدال . وضوابطه

ينحصر «الإبدال الصرقي»^(١) في تسعة أحرف ؛ يُبدّل بعضها من بعض ؛ هي : (الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف) . وقد جمعها بعض النحاة في قوله : (هَدَّأَتْ مُوطِيَا)^(٢) . ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة . على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تُبدّل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : (فقد جاءكم بينة^٣ من ربكم وهدى^٤ ورحمة^٥) فيقال في حالة الوقف : بَيِّنَةٌ ، ورحمة^٦ ، بالهاء بدلاً من التاء المربوطة .

• • •

إبدال الهمزة من الواو . والياء . والألف :

تُبدّل من الأوليّتين وجوباً في خمسة مواضع :

١ - وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو : سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماء ، ودُعَاو ، وبنَيّا ، وظبَيّا . . . (بدليل سموت - دعوت - بنيت - ظبئى) . قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما متطرفين^(٣) بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمة له^(٤) . فيقال في : بنَيّا وبنَيّاة ،

(١) تعريفه وإيضاحه في ص ٧٥٧ .

(٢) معنى هذات : تركت التحرك إلى السكون . ومعنى : « موطيا » ، (وأصلها : موطئاً ، وهي حال من التاء) . اسم فاعل من : أوطأت الفراش ؛ جعلته ليناً سهلاً مهداً . وإليها أشار الناظم في الشطر الأول من أول البيت في باب : الإعلال ، وسيجيء في ص ٧٦٥ .

(٣ و ٤) تطرفهما إما : « حقيقى » ، و« ناه » ؛ وقوع كل منهما آخر الكلمة ، ليس بعده حرف .

بتشديد نونهما : بناءً ، وبناءة ؛ بالتشديد أيضاً ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحياناً ، كما في الحالة الخاصة بالمذكر - بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإن الحرفين (الياء والواو) في هذه الكلمات - وأشباهاها - لا يتقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، ولا مؤقتة ، وإنما هي حرف من أحرف الكلمة ، دخل في صياغتها وتكوينها من أول أمرها (ليس طارئة عليها بعد التركيب) ثم هو يلازمها في كل الحالات ؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تُبْنِ على مذكر^(١) . ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين ؛ كشأنهما في مثل : « قاول وبائع .. » حيث توسّطاً فبقيا من غير قلب .

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظي ، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية ، نحو : واو ، وآي ، جنم آية^(٢) ..

٢ - وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل ، وقد أعل^(٣) في عين فعله ، نحو صائم - هائم ، وفعلهما ، صام وهام . وأصلهما : صوم ، وهيم ؛ فعَيْن الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو : صاوم ، وهائم . ثم قلبت الواو والياء همزة .

فإن كانت العين غير معلة في الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عَيْن

= فيها . وإما « حَكَمَى » (أو : تقديرى) ويراد به : وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته أيضاً ، ولكن يليه حرف عارض لفرض طارئ ؛ كالتاء التي تزداد بعد الآخر لإفادة التأنيث ، وكلامته التثنية ، أو غيرها مما يطرأ بعد الآخر حيناً ويَزُول حيناً دون أن يلازم آخر الكلمة ملازمة دائمة في أحوالها المختلفة . وإنما سمي هذا النوع « حَكَمَى » ، أو تقديرياً ؛ لأن تاء التأنيث ونحوها في تقدير الانفصال ، وفي حكمه .

(١) شرح « الصبان » المراد من هذا ؛ فقال المقصود : (أن الكلمة لم تُصْنَعْ بغير تاء لمذكر من المني ؛ بأن لم تُصْنَعْ لمذكر أصلاً ؛ كهداية ، أو صيغت له من معنى آخر ؛ كإيافة ؛ فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن ، كما في القاموس ، وهو غير معنى كإيافة ، بل الذي هو محل السق ..) « ١ » .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٣) أي : أصابه الإحلال ، ويراد به هنا : قلب حرف العلة (ويلحق به : همزة كما سبق في

ص ٧٥٦) ، حرفاً آخر من نظائره التي قلعة أيضاً ، أو ، همزة بالشروط الخاصة بالقلب .

الرجل^(١) فهو : عاين ، وعَرِر^(٢) فهو عاور^(٣) . . .

٣ - وقوع أحدهما في جمع التفسير بعد ألف : « مَفَاعِل » وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل^(٤) . . . بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّة ثلاثة زائدة في مفردة - ومثلها الألف في هذا - ، نحو : عجائر ، وصحائف ، وقلائد . . . ومفردهما : عجوز ، وصحيفة ، وقلادة ، فلا إبدال في مثل : قَسَاوَر ومعايش ؛ لأنهما أصليّان في المفرد ، وهو : قَسُور^(٥) ، ومعيشة^(٦) . ومن الشاذ المسموع منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما ؛ : منارة ومصيبة ، فالحرفان فيهما أصليّان^(٧) . .

٤ - وقوع أحدهما ثاني حرفي علّة بينهما ألف : « مَفَاعِل » أو مُشَابِهه ، دون مفاعيل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياعين ؛ نحو : نيائف ، جمع نَيْف^(٨) أم ، كافا واوين ؛ نحو : أوائل ؛ جمع أوّل ، أم كانا مختلفين ، نحو :

(١) اتسع سواد عينه واشتد .

(٢) صار أعور ؛ (لذهب البصر من إحدى عينيه) .

(٣) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٤) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٥) القسور والقسورة : الأسد .

(٦) لأن فعلها : عاش . فوزن : « معايش » هو : « مَفَاعِل » ، ولا تثقل الياء فيها همزة عند الجمهور ، لأن الياء أصلية ، وقيل إن الفعل هو : « مَعَش » ؛ فالميم أصلية ، والياء زائدة ، ووزن « معايش » هو : فعائل ؛ فتثقل الياء الزائدة همزة ؛ وبهذا قرأ بعض القراء الآية الكريمة : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَالِشَ) بالهمزة . (راجع المصباح المنير - مادة عاش .)

لكن يجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤخره العام اتخذ قراراً آخر ، (بناء على مذكورة قدمها إليه لجنة الأصول الجمعية) قصد به إلى التيسير ، مخالفاً رأي الجمهور . وقد صدر قراره في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - ونص هذا القرار (كما جاء في الكتاب المجبى الصادر سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » ص ٢٢٦) وكما قلتمته تلك اللجنة ، وتمت عليه الموافقة هو : (استعمال « مَفَاعِل » بثقل الياء همزة مكنايد ومكائد . . - قرى اللجنة جوائز لحاق المد الأصلي في صيغة « مفاعل » بالمد الزائد في صيغة « فعائل » وعلى هذا يجوز في حين « مَفَاعِل » ثلبيها همزة سواء أكان أصلها واوا أم ياء ؛ فيقال : مكنايد ومكائد ، ومعاور ومنائر) . أه بالرغم من هذا القرار ، وما اعتمد عليه من أدلة في ص ٢٢٦ أرى الاختصار على رأي الجمهور وحده .

(٧) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث . الآتي في ص ٧٦٥ .

(٨) وهو العدد الزائد على العدد إلى أول المقء الذي يليه . فله الشائع : ناف يثيف . . .

سيائد ، جمع سيّد^(١) والأصيل : نيايف ، وأوآول ، وسبب آوود . قلب حرف العلة المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق^(٢) . . . فلو توسطت بينهما ألف « مفاعيل » وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة ؛ نحو : طواويس .
 ٥ - اجتماع واوين في أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة ، أصيلة في الواوية^(٣) ؛ فتنقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع في صورتين : إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : وائقة ، أو : واصلة ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة . « فتواعيل » فيقال فيها : ووائق - وواصيل - وواقيف ، لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوباً - همزة ؛ فيصير الجمع : ووائق - وواصيل - وواقف . . .

ثانيتها : في نحو : أولى : - وهي مؤنث كلمة : أول ، المقابل لكلمة : آخر - وأصلها : وولى ، بواوين . السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية ، وقلب الأولى همزة - وجوباً - فصارت : أولى .
 فلا يجب القلب بل يجوز في مثل : واسى - والى - وافى . . . إذا بنيت هذه الأفعال للمجهول ؛ فيقال فيها : ووسى - وولى - ووفى . لأن الواو الثانية ليست أصيلة ، إذ هي منقلبة عن الألف الزائدة التي في ثاني الماضي ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة . . . ويصح أن يقال فيها : أوسى - أولى - أوفى . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا^(٤) - .

(١) أصله : سبب آوود ؛ على وزن : فاعيل ، لأن فعله : ساد يسود . . . (اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية) .

(٢) وهذه الحالة التي أشار إليها الناظم في بيته الرابع . في ص ٧٦٥ .

(٣) بالأ تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله في البيت السادس . . . وسيأتي لمناسبة أخرى في ص ٧٧٠ .

(واوا) . وهَمْزاً أَوَّلُ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ : وَوَفَى الْأَشَدُّ - ٦

(الأشدُّ - بتخفيف الدال هنا للشمس - : القوة . فلان ووفى الأشد : بلغ القوة . وهي بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً في الرأى الشائع . والفعل : رُدُّ : ماضٍ مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جملة فعل أمر قد يفيد مدلوله أن علم الرد واجب في : ووفى ، مع أنه ليس بواجب . - « والدال » مخففة للشمس -

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، في مثل : « وُولَيَّ » - « وَاو » مضمومة تليها أخرى ساكنة - وأصلها للتفضيل ، فعملها هو : « وَاَل » بمعنى : لهما ، تقول : « وَاَل الطائر إلى عشه » ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر هو : « وَاَل » . والمؤنث هو : « وُولَيَّ » (على زنة : فُعْلَيَّ) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية وَاواً ساكنة ، فتصير الكلمة : « وُولَيَّ » فيجتمع في أوها واوان ، وأولاهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة في الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ، لهذا لا يكون قلب الأولى واجباً ، وإنما هو : جائز ؛ فيقال أوَلَيَّ ، أو : « وُولَيَّ » .

ولا يصح القلب مطلقاً إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو : هَوَوِيّ وَنَوَوِيّ في النسبة إلى ، هَوِيّ ونَوَوِيّ ، طبقاً لقواعد النسب التي مرّت في بابهِ (١) ...

(١) ص ٧١٧ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة . وزائدة في آخر الكلمة . وفي بيان الأحرف التي يقع فيها « الإبدال » . ومواقع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه : « الإبدال » ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : « هَدَأَتْ مُوْطِيَا » فَأَبْدِلَ الهمزةَ من واوٍ ويا : - ١
آخرًا ، إِثْرَ أَلِفٍ زَيْدٍ . وفي فاعِلٍ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَنَيْ - ٢

(ذا اقتنى : اتبع وروى) سرد في هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شعر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء ؛ فذكر موضعين في البيت الثاني ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة - ، أي : عقب ألف زائدة - ووقعهما ههنا معلقة في صيغة « فاعِل » يريد اسم الفاعل من فعل ثلاث متل العين بأحدها . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف . فقال :

والمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ : كَالْقَلْبِ - ٣
يريد : أن أحد أحرف الهمزة إذا كان حرف مد - وهو حرف الهمزة الذي قبله حركة تناسبه - ثالثاً : زائداً في المفرد وجب قلبه همزة . ولم يُقتصر الشرط ؛ اعتماداً على المثال ، الذي يجمعها ، وهو : القلاد . والكاف في : « كَالْقَلَادِ » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، تأكيداً لفظي بالمرادف لكلمة : « مثل » التي قبله . - ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبها ؛ فقال :

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اسْتَنْفَا مَدٌّ : « مَفَاعِل » ؛ كَجَمْعٍ نَيْفًا - ٤
(يريد بالين هنا حرف الهمزة المتحرك ، والشائع عند غير الناطم أن حرف اللين هو حرف الهمزة الساكن الذي قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين ، وإن تحرك

« ملحوظة » : تُبَدَّل الهمزة - أيضاً - وجوباً من الألف في نحو : حمراء وخضراء - فالأصل - على الرأي الشائع - هو حَمَرَى ، وخَضَرَى . بألف التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمّاً لازماً لا يفارقها ، نحو : وُجوه ، أدْوُر (جمع : دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدْوُر : كما تبدل من الوارلزوماً عند بعض القبائل في مثل : وِشَاح وِوِسَادَة ، فيقال فيهما : إشاح وإسادة ، وقيل إن هذا القلب جائز .

وتُبدَل جوازاً أيضاً في مثل : رَأَى ، وِغَائِيّ ؛ نسبة إلى راية وِغَاية ، والأصل - رَابِيّ وِغَايِيّ . بثلاث ياءات ، خُفِّفَت الأولى بإبدالها همزة^(١) .

• • •

إبدال الواو والياء من الهمزة (وهذه الحالة عكس التي قبلها) :

يتحقق هذا الإبدال في فاحيتين :

الناحية الأولى - الجمع الذي على وزن : « مَفَاعِيل » وما شابهه^(٢) ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة^(٣) بعد ألف تكسير ، وأن تكون لام مفردة :^(٤) إما همزة

= حرف العلة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص ٧٦٠ وغيرها - اكتنفا : أحاطا . . .)
وجمع - بالتثنية - مصدر ، فاعله مخوف ، ومفعوله هو كلمة : فيف . والمراد : كجمع شخص نيقاً ، فعُذِلَت الفاعل المضاف إليه ، ووزن المضاف هو كلمة : جمع . وبقيت « نيقاً » منصوبة مفعولاً للمصدر . وسيتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش ص ٧٦٤ - على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

(١) هذا الحكم - مع صحته وجوازه - قليل ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٢ من ص ٧٢٢ - باب : « النسب » - .

(٢) من كل جمع تكسير يماثل : « مَفَاعِيل » - كما قلنا - في عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثل في وزنه الصرفي ؛ فيدخل في هذا : فواعل ، وفعالل ، وأفاصل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا في جمع التكسير ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٣) غير أصلية .

(٤) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء » ، فيها بأنّ أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية - بقصد المبالغة في الإيضاح .

أصلية ، وإما حرف علة أصلياً ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب^(١) وجب قلب كسرة الهمزة فتحة ، وقلب الهمزة بعد ذلك ياء في ثلاث صور ، وواواً في صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفاً .

فَتَقْلِبُ ياء :

(١) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا - بريئة^(٢) وبرايا - ذبيئة^(٣) - ودنايا . . فوزن : خطايا ، هو : « فَعَائِلٌ » . والأصل : خطايي^٤ ، ثم انقلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة (طبقاً لما سبق في حالات قلب الياء) فصارت : خطائي^٥ ، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة ؛ وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار^(٦) .

(١) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير . ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفي الهمزة (الواو والياء الأصليتين) .

(٢) رذيلة ونقيصة .

(٣) غلوقة .

(٤) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا - وأشباهاها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهي مراحل تخيلية محضة ، ولكنها مفيدة هنا ، يرسم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها . وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطیع به المستعرب أن يبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يمتدح في يسر وصحة إلى مجموعها ، وإذا عرضت عليه هذه المجموعة وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلي المراحل الخمس - يتغير اختصار - في كلمة : « خطايا » ونظائرها .

١ - المفرد : خطيئة (على وزن ، فَعَمِيلَةٍ ، والفعل : خَطِيءٌ ، فالهمزة أصلية) فقياس تكسيروها هو : فَعَائِلٌ . فيقال : خطايي^٥ ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضاً بعد ألف « مقارن وفاعل » وأشباهاهما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم في ص ٧٦٣ ، فتصير الكلمة : خطائي^٥ .

ب - إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التي ستأتى في ص ٧٧٢ فتسير : خطايي^٥ .

ج - قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدموي التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطايي^٥ .

د - قلب الياء التي في آخر الجمع ألفاً ؛ لتحريكها وافتتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا . (وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف) .

هـ - قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف (كما يتخيلون) ، فتقلب ياء ؛ فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا ولم تقلب واواً ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .

ومثله يقال في: برايا، ودنايا، ونظائرها. — فالأصل: برايبي؛ ودناي، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة، ثم انقلبت هذه الهمزة المكسورة بعد تغيرات — ياء مفتوحة وبعدها ألف، فصارت: برايا ودنايا.

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعللة، أصلية (أى: ليست منقلبة عن شيء.)، نحو: هديّة وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا، وقضايا — وأمثالهما — هو: فعائل. وأصلهما: هداي، وقضاي، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى « ما عدا قلب همزة الآخر ياء. لأنّ (لامهما ليست همزة) وانتهى بهما الأمر إلى: فعائل^(١) .

(ج) إذا كانت لام المفرد ياء للعللة ولكنها منقلبة عن واو: نحو: عشية ومطية، وأصلهما^(٢) عشية ومطية، وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع

= « تكلة »: بمناسبة الكلام هنا على كلمة: « خطية » فبعد ما ذكرناه (في الجزء الثالث — باب أبنية المصادر، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصاً بهذه الصيغة، وما يجوز فيها، ونصه:

(إن كان الفعل الماضي الرباعي — الذي على وزن: فعل — ممنوز اللام فصدره « التفعّل » أو « التفعلة » — وهذه هي الأكثر — نحو: برّاً تبريتاً وتبرّكاً تجزيتاً وتجزّكاً — هنا تهنيتاً وتهنّكاً — تخطيتاً وتخطّكاً .) ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه: (يجوز في الكلمات: تبريتاً — تجزيتاً — تهنيتاً — تخطيتاً . . أن يقال فيها وفي أشباهها: تبريتاً — تجزيتاً — تهنيتاً — تخطيتاً . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة « خطأ »، عند الكلام على « خطية » قوله:

« حارة الجوهري « خطية » هي: « فعية » وذلك أن تشدد الياء — (يريد: أنك تقول: « خطية » بقلب الهمزة ياء، ثم إدغام الياءين) — لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها فحة، وهما زائدتان للدهلا للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً، وبعد الياء ياء، وتندغم: فتقول في مقروه: مقرو، وفي عجي: عجي . .) « أ. »

(١) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت في الحالة الأولى؛ وهي:

أ — هدايبي، وقضايبي، ثم هداي وقضاي.

ب — هداي، وقضاي.

ج — هدايا، وقضايا.

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتي سبقت؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة قلب ياء.

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (طبقاً لما قضى به قواعد الإقبال — كما سيجيء هنا).

على وزن : فعائل ، بَعَدَ خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت في الحالة الأولى : (١) ... (١)

أما الصورة التى تُقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة ولواً بعدها ألف - فحين تكون لام المفرد وواواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد ؛ نحو : هِرَاوَة^(٢) وإدَاوَة^(٣) وجمعها : هَرَاوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : «فَعَائِل» بعد أن مرّت كلتاهما بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هي :

(أ) قلب الألف التى في المفرد همزة في الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هَرَاوَى ، وأدَاوَى...^(٤) (لأن مفردهما :- هِرَاوَة ، وإدَاوَة) .

(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فتصير الكلمتان : هَرَاوِيَّ ، وأدَاوِيَّ .

(ج) قلب كسرة الهمزة فتحة - طبقاً لما سلف - فتصيران : هَرَاءَى وأدَاءَى .

(د) قلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَاءَا ، وأدَاءَا .

(هـ) قلب الهمزة واوا - ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هَرَاوَى

(١) والأنواع الخمسة هي :

أ - المفرد مَشْيُوَّةٌ ومَطْيُوَّةٌ (بدليل : مَطَّأٌ ، يَمْطُوهُمُطَا ، بمعنى : أسرع . ومَشَا يَمْشُو مَشْوًا ، بمعنى : ساء بصره ...) .

والجمع : مَشَاوٍ ، ومَطَاوٍ ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فصارتا : مَشَاوِيَّ ومَطَاوِيَّ .

ب - قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة - طبقاً لما تقدم - فصارتا - : مَشَائِيَّ ومَطَائِيَّ .

ج - قلبت كسرة الهمزة فتحة ؛ فصارتا : مَشَاءَى ومَطَاءَى .

د - تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً ؛ فصارتا : مَشَاءَا ومَطَاءَا .

هـ - قلبت الهمزة ياء - لما سبق - فصارتا : مَشَاوَا ومَطَاوَا . فأُتُوا بالقلب الخمسة هنا هي التى سبق

في الحالة الأولى تماماً ، إلا أن الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء في نظير الهمزة المتطرفة هناك .

(٢) الهِرَاوَة : العصا المقصنة . (٣) إِيَاءُ الماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزمة .

(٤) أما هذه الألف المذكورة في الجمع فهي التى تزداد في صيغة : «مفاعل» .

التنحو الواو - وابع

وأدأوى - مع كتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقاً لما تفضى به قواعد رسم الحروف^(١) - .

من الصور السالفة^(٢) يتبين أن همزة تبقى في مثل : المَرَامِي (وهي جمع : مِرْمَاة)^(٣) . فلا تنقلب في التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية في المفرد ، وفي الجمع ، وليست طارئة^(٤) ؛ وكذلك تبقى بغير قلب في مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد - وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة - ليست همزة ، ولا أحد حرفي العلة (الواو الياء) . فلم تحقق في الكلمات الثلاث - وأشباهاها - شروط قلب همزة واو أو ياء^(٥) ...

الناحية الثانية^(٦) - اجتماع همزتين في كلمة واحدة - فخرج ، نحو : أنت ؟ لأن الاجتماع في كلمتين ؛ (إذ همزة الاستفهام كلمة) وهذا بالتفصيل التالي ، مع ملاحظة أن الثانية هي التي تنقلب دائماً دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

(١) ففى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداها التي كانت زائدة في المفرد ، والأخرى التي زادت في التكسير ، والأولى هي التي تنقلب همزة بعد ألف التكسير .

(٢) «ملاحظة» : بين هذه الصور واحدة قد قلب همزتها واواً - جوازاً - في موضع سبقت الإشارة إليه بمنوان : «تكلة» في هامش ص ٧٦٨ .

(٣) يصح كتابتها هكذا : (مرآة) لكن إثبات همزة هنا وبمدا ألف ، أوضح من كتابتها مدنة فوق ألف .

(٤) فالمفرد : مِرْمَاة على وزن مِفْعَلَة ، والمفعل : رأى ، والمصدر : رؤىة ، فالهمزة أصلية . ومن المسوح الشاذ جمعها على «مراميا» .

(٥) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : (في بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٧٦٤) .

وافْتَحْ ، ورُدُّ الهمز «يا» فيما أُعِلَّ لَأمًا . وفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُئِلْ - •

واوًا

يقول : افتح همزة ، (نزدك) بها همزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذي شرحناه) وردها ياء على الجمع الذي مفرد مثل اللام بالياء . أما مثل اللام بالواو فتقلب واوًا . . . وهذا كلام موجز شامع لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛ سبقت في ص ٧٦٤ . (٦) سبقت الأولى في ص ٧٦٦ .

(أ) فإن كانت الأولى هي المتحركة - بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة - والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة ما قبله ، (أى : ألفاً بعد الفتح ، واواً بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمَنَ الرجل . . . أَوْمِنَ - إِيْمَانًا . والأصل أَمِّنَ - أَوْمِنَ - إِيْمَانًا . . . قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (أَخَذَ - أُوحِذَ - إِيْخَاذًا) ، و(أَزَرَ - أُوْزِرَ - إِيْزَارًا) و(أَلَمَ - أُولِمَ - إِيْلَامًا) و(آلَفَ - أُولَفَ - إِيْلَافًا) (١) .

(ب) وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء - فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية ، نحو : سَأَلَ (٢) ، وَرَأَسَ (٣) ، وَلَأَلَ (٤) .

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صبغة على وزن : «فيمَطَر» من الفعل : قَمَرَأَ ؛ فيقال : قَرَأَى . والأصل : قِرَأَأَ - بتسكين الهَمْزَةِ الأولى ، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء لوقعها طرفاً بعد الهَمْزَةِ الساكنة (٥) ..

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا أَبْدِلَ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ ، وَائْتِمِنْ - ٧
يريد : اقلب ثاني الهمزتين المتجاورتين في كلمة - مَدَّةً . وهذا يقتضي أن تقلب الهَمْزَةُ الثانية الساكنة واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتح ، وياء بعد الكسرة ؛ لأن المدَّة هي حروف علة ساكن ، قبله حركة تناسب . وأشار بالمثال : «ائْتِمِنْ» إلى أن الهَمْزَةَ الأولى قد تكون هَمْزَةً وصل ، كالثي في أصل هذا الفعل ؛ فأصله : «ائْتِمِنْ» ، فعند النطق به ابتداء من غير أن يسبقه شيء تبدل هَمْزَةُ الثانية ياء ؛ فيقال : «ايْتِمِنْ» . هذا هو المراد . ومبارة الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : «كَاثِرٌ - ايْتِمِنْ» . لكان واضحاً .

(٢) حل وزن : «فَسَّالٌ» ؛ لكثير السؤال . وقد اخترت كتابة الهَمْزَةِ على هذه الصورة ، منعاً للالتباس . (٣) بائع الرسوم . (٤) بائع الخرز .

(٥) كان القياس أن تقدم الأولى في الثانية كما أدغمت في : سَأَلَ ، ورَأَسَ ، ولَأَلَ ... لولا أن الهَمْزَةَ الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أول بالتغير - في الأغلب - ولذا قدم القلب هنا دون ههنا . ويقطع النعاة : إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما في بناء صبغة خيالية على وزن : «فيمَطَرَجَل» من الفعل : قَرَأَ ؛ فيقال قَمَرَأَهَا ، بإسكان الهَمْزَةِ الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قَرَأَأُ بثلاث هَمْزَاتٍ أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وصلت الأولى والثالثة . والأغلب في هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام .

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ، قصد بها في الأهم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لما نفاثر مأثورة ، في فصيح الكلام ، ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهر تلك الصور الوهمية :

١ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في موضع اللام ، فتقلب الثانية ياء مطلقاً ، (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قيرمير^(١) ، أو : بُرثن ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قرأاً ، وقيرئى ، وقُرؤُؤْ ؛ بهمزيين متواليتين ، تقلب الثانية منهما ياء لاواو ، لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ، فنقول : في قرأاً - مما قبلها مفتوح - قرأى . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب أنفاً ، وتصير : قرأى ، وهى اسم مقصور .

ويقال في : قيرئى مما قبلها مكسور - : قيرئى ؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال : قيرئ ، بحذف الياء التى فى آخرها كما تحذف من المنقوص ، وذلك بحذف حركة الياء أولاً ، لاستثقال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ، لانتقائها ساكنة مع التنوين ، كما يحذف فى مثل : داع ، وهاد ، ووال ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قيرئ من المنقوص الذى حذف لامه .

ونقول فى : قُرؤُؤْ - مما قبلها مضموم - : قُرئ أيضاً ؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء ، لا واو - لما تقدم - فتصير الكلمة إلى : قُرؤئى ، ثم تقلب الضمة التى قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قُرئئى ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لانتقائها ساكنة مع التنوين ، وتنتهى إلى : قُرئ ، وتصير منقوصة ، مثل : داع ، وهاد ، ووال .

٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقاً (أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ، فهى فى حكمها كالصورة الساقطة) - كبناء صيغة من الفعل : « أم » تكون على وزن : « أُصْبِحَ » بفتح الهمزة ، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء

في الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أَمِيمٌ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقاب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم — فتصير الكلمة : أَيْمِمٌ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : اِئْمِمٌ ، بهزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتها : سَاكِنة ، فتنتقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : إَيْسِمٌ .

ويقال بعد الهمزة المضمومة : أَوْمِمٌ بهزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية — بعد كسرها — ياء ، وتصير الكلمة : أُوَيْمٌ .

٣ — أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، والثانية مضمومة ؛ فتقلب واوا بعد همزة ؛ إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فثالث المضمومة بعد مفتوحة : أَوْبٌ^(١) ، والأصل : أَبْبٌ — يفتح ، فسكون ، فضم ... — نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أَبْبٌ ، وقلبت الهمزة الثانية واواً بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أَوْبٌ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل « أم »^(٢) على وزن : إَصْبُعُ — بكسر الهمزة وضم الباء — فيقال : اِئْمِمُ ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة — قبلها ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعده إَوْمٌ — بكسر : فضم ، فميم مشددة — . قلبت الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إَوْمٌ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أَبْئَلُمُ^(٣) ، من الفعل : أَمَّ ؛

(١) يفتح ، فضم ، فباء مشددة — ، جمع : أَبْ — يفتح الهمزة وتشديد الباء — ، وهو : المرعى

(٢) بمعنى : قصَدَ . (٣) من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

النحو الوافي — رابع

فيقال : أُؤْمُ - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهزمة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : أُؤْمٌ ، - بضمين متواليين - وتقلب الهزمة الثانية المضمومة حرفاً من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمة : أُؤُومٌ .

٤ - أن تكون الهزتان المتحركتان ، في غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مطلقاً ؛ (أى : بعد همزة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة) فتقلب واواً . مثال المفتوحة بعد مفتوحة : أَوَادِمٌ ^(١) ، والأصل بهزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهزمة الثانية واواً ؛ طبقاً لقواعد الإبدال ، التي تقضى بقلب الهزمة الثانية المفتوحة غير المتطرفة - واواً ، دائماً : سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم غير مفتوح .

ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أَوَيْدِمٌ ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أَوَيْدِمٌ ، قلبت الهزمة الثانية واواً عملاً بالقاعدة السالفة .

(١) يقول ابن مالك في حكم الهزمة المفتوحة (وقبلها فتحة أو ضمة) وأنها تقلب واواً في الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسرة ، كما يجيء بعد هذا : -

إِنْ يُفْتَحَ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتَحَ قُلُوبٌ وَآوَا . وَيَا لَثَرٍ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ - ٨
(إن يفتح : أى : الهزتان ، بمعنى : الهزمة) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهزمة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء أسبقتها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة) . كما صرح بأن الهزمة المضمومة (بعد حركة) يجب قلبها واواً مطلقاً ، بشرط ألا تكون الهزمة الثانية آخر الكلمة ؛ فإن كانت آخرها وجب قلبها ياء . - كما سبق في الشرح . يقول :

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا . بِمَا يُضَمُّ وَآوَا أَصِرْ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ - ٩
فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَاءَ . وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ . أَمْ - ١٠
(كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا - مشيراً إلى ما قبله بما ينقلب ياء - وأن الهزمة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأَمْ ، أصلها : « أَمْ » بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد . أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به) .

أما ما انفص من ثانی الهزتين فوصير واواً مطلقاً (سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة . فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و « جا » أى : جاء في كلام العرب ياء . ونظم البيت العاشر بالإشارة إلى الهزمة الثانية التي يجوز قلبها واواً وإبقاؤها وقد شرحناها .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أم » ، على وزن : أصبح - بكسر الهمزة ، وفتح الباء - فيقال : الأمم ، بكسر ، فسكون ، ففتح .
تُنقل حركة الميم الأولى (وهي الفتحة) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام
الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إأم ، بكسر ، ففتح ، فيم مشددة .
وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام ؛ فتصير الكلمة : إيمم ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

« ملاحظة » : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر
فعل مضارع جاز في الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أوُم ، وأين
(مضارعي : « أم » بمعنى : قَصَدَ . . . و « أن » ، بمعنى : تألم .) ويجوز
أوُم ، وأين . . .

إبدال الياء من الألف :

تُقلب الألف ياء في موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما في تكسير
سلطان ، ومصباح ، ومنشار - ونحوها - على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير . . .
وكما في تصغيرها على : سَلَيْطِينَ ، ومُصَيَّبِيح ، ومُسَيِّشِير . . .
ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير في مثل : كُتَيْب ، ومُسْحَب ، وغَلِيم . . .
في تصغير : مَكْتَاب ، وسَحَاب ، وغَلَام .

والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركاً ، والألف لا تقبل
الحركة ، وياء التصغير لا تكون متحركة . فقلبت الألف ياء بعدها ياء للتخلص من
الساكنين ، ولم تُقلب حرفاً آخر ؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب ^(١) .



(١) في الموضعين السابقين يقول ابن مالك :

وياء أقلب ألفاً كَسْرًا تَلَا أو ياء تصغير ١١-
التقدير : وأقلب ألفاً تلا كسراً - ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد : أقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد
كسرة أو بعد ياء تصغير . وأقل البيت بشكلة تتصل بقاعدة جديدة متجىء في البيت الذي بعده مباشرة .

إبدال الياء عن الواو :

تقلب الواو ياء في نحو أحد عشر موضعاً :

١ - أن تقع منطرفة بعد كسرة ؛ كما في نحو : رَضِيَ ، وقَوِيَ ، والراضى ، والسامى . والأصل : رَضِيْوْ ، وقَوِيْوْ^(١) ، والراضيوْ ، والساميوْ ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واوية اللام ، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصاريف الكلمة ؛ مثل : الرضوان - القوة - السمو . . . ؛ ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رَضِيتْ - قويتْ - الراضية - السامية . فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المنطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف وزون زائدين بعد الواو المنطرفة التي قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعْلَان » - بفتح فكسر - من الغزو ، والشجو ؛ فيقال : غَزَوْاكَ وَشَجَّيْوْا ، بالواو التي قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزَيْتَكَ ، وَشَجَّيْتَكَ ، فالواو « فَعْلَوُا » واقعة في الطرف تقديرأ وقبلها كسرة ، فصُوِّلت معاملتها إذا وقعت في الآخر حقيقة^(٢) . . .

٢ - أن تقع عيناً لمصدر ، أُعْيِلْتُ^(٣) ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر

(١) هذه الكلمة : (قَوِيَ) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) والألف والنون هنا زائدتان - كما سلف - وليستا للثنائية - وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

..... بواوِ ذا افْعَلًا - ١١

في آخرٍ ، أو قَبْلَ «تاءِ التَّأْنِيثِ» ، أو زِيَادَتِي «فَعْلَان» ، . . . - ١٢

يقول : أفضل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسرة ، بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا «فَعْلَان» على الوجه الذي شرحناه . وليس المراد أن يكون هل «نَمْلَان» مضطرباً ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسرة ، وقبل زيادتي الحرفين الأخيرين (الألف والنون) لأنها لا تقلب ياء في «فَعْلَان» ساكنين . أما أول البيت الحادي عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش (ص ٧٧٥) كما أن آخر البيت الثاني عشر مختص بقاعدة ستجيء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف حلة متقلباً عن غيره . وهذا هو المراد بالمثل هنا .

كسرة : وبعدها ألف . (فالشروط أربعة) . ومن الأمثلة : صام صياماً - قام قياماً - رادرياداً - حاك حياكاً وحياكة ، والأصل : صوام - وقوام ، ورواد ، وحواك ؛ قلبت الواو ياء لتحقق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب في مثل : سيوار لا انتفاء المصدرية ، ولا في مثل : حاور حيوآرا ؛ لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل (أى : غير منقلبة عن حرف آخر) ولا في مثل : حال حيولا ، لعدم وقوع ألف بعدها . على حسب الرأى الغالب ^(١) . . .

٣ - أن تقع عيناً بالجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى مُعَلَّة في مفردة . ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيلة على حيتل ، وديمة على ديسم ، وقيمة على قيسم ، وقامة على قيسم ، أيضاً . والأصل : ديوار - حيول - ديوم - قيوم ، ومن الشاذ ، حاجة وحروج .

فإن كانت اللام معناة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : ريان ^(٢) وجو : رواء ، وجيواء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ - أن تقع عيناً بالجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى في مفردة شبيهة بالمُعَلَّة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سوط وسيياط ، وحتووض وحياض ، وروض ورياض - . . . والأصل : سيواط - حيواض - رياوض . . . فلن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كوز وكوزة ، وعمود ^(٣) وعمودة ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثاني عشر وفي البيت الذى يليه . يقول :

١٧ ذَا أَيْضًا رَأَوْا

فِي مُضَدَّرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا . وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحَوْلِ - ١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل مُعَلَّ العين . وبعدها ألف ، نحو : صام صياماً . . . كما شرحنا . وأشار بقوله : والفعل منه صحيح . . . إلى أن المصدر إذل كان على وزن : فِعْلٌ (بكسر يفتح) وجنه وار قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حيول ، مصدر : حال .

(٢) مُرْتَوَى بِالنَّاه (ضد عطشان) .

(٣) الذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

نحو : طَوِيلٌ وَطِيَالٌ . . . (١)

٥ - أن تقع طَرَفًا في ماضٍ وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة ، بشرط أن تكون متقلبة ياء في المضارع نحو : أعطيت وزَكَيْتُ ، وأنا أعطيتُ وإزكيتُ . وفعلهما : عطا يَعطو ، بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكيتان (٢) . . .

٦ - أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : ميوزان ، وميوعاد ، وميوقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب في مثل : سيوار ، وصيوان ، لعدم سكون الواو . ولا في : اجليواذ (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ - أن تقع لامًا لصفة على وزن : فَعْلٌ (بضم فسكون ففتح) نحو : دُنْيَا وَعُلْيَا ، وأصلهما : دُنُوْى وَعُلُوْى ... ، (بدليل دُتُوْءٌ دُنُوْءٌ ، وَعُلُوْءٌ عَلُوْءٌ) قلبت الواو ياء . ومن الشاذ المسعوج : قُصُوْى (٣) .

(١) وفي النسخ الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ ١٤
(عَنْ : أصلها : عَنْ ، بالتشديد ؛ غفقت التون بالسكون ، الشعر . ومعنى : عَنْ ، ظهر وعرض) ثم قال :

وَصَحَّحُوا : «فَعْلَةٌ» . وفي : «فِعْلٌ» وَجْهَان . وَالإِعْلَالُ أَوْلى كَالْحَيْلِ ١٥
يريد : أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فِعْلَةٍ (بكسر ففتح) - فإنها تصح وتبقى ؛ نحو كُوزٌ وكِسْوَةٌ ، وَشُودٌ ومِسْوَدَةٌ ... فإن كان الجمع على وزن فِعْلٍ (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال - وهو الأول - والتصحيح ؛ نحو : حاجةٌ ومِسْوَجٌ أو حَيْجٌ - وحيلةٌ وحَيْلٌ وحِيولٌ . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأول . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ، ويقتصر على الواو المسعوج منه . وهذا هو الرأي الأقوى . ويجب الاقتصاد عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ «يَا» انْقَلَبَ كَالْمُعْطَيَانِ بِرُضَيَّانِ . (وَوَجَبُ...) ١٦
التقدير : انقلبت الواو . حالة كونها لا ما بعد فتح - ياء) كالياء في المعطيان ورضيان ؛ فأصلها الواو . أما الفعل : « وجب » فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في هامش ص ٧٨٣ .
(٣) وهي لغة قمريش .

فإن كانت فُعْلَيَّ اسماً (وليست وصفاً) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو :
حَزَوَى ، اسم موضع . . . (١)

٨ - أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة (٢) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ،
وأن يكون السابق منهما أصيلاً (أى : غير منقلب عن غيره) وساكنًا سكونًا
أصليًا غير عارض . فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في
الياء ، سواء أكانت الياء هي السابقة ؛ نحو : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ (وأصلهما ، سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ
كما سبق) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو : طَيِّبٌ ، وَلِيٌّ ، وأصلهما : طَوَيٌّ ،
وَأَوَيٌّ ؛ بدليل : طَوَيْتَ وَأَوَيْتَ . . . فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت
في الياء .

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى وائل .
ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما
متحركًا ، نحو : طويلٌ وغَيُورٌ ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كَوْنِيْبٌ
في تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كفَوَلْمٌ في « قَوِيٌّ » الماضي ،
المكسور الواو أصالة : قَوَوِيٌّ ، بسكون الواو ، للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو
متحركة ، وتكسیره على : مَقَاعِلٌ - وما يوازنه (٣) - جاز قلب الواو بالطريقة

(١) وفي الموضع السابع يقول ابن مالك . في فصل مستقل يسمى بهد ، ولا يشتمل إلا على بيتين
أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء ، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصهما تحت عنوان :
« فصل » :

مِنْ لَامٍ «فَعْلَى» اسْمًا - أَتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاءٌ ، كَقَوِيٍّ - غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ - ١
(أى : جاء هذا البدل ، وسيماد البيت لمناسبة في ص ٧٨٥) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لآما لاسم على وزن « فَعْلَى » - بفتح ، فسكون ، ففتح مع
مد - نحو : تَقَوَّى . . . وهذه الصورة الثالثة من الصور التي صيغها شرحها في « وضعها الأنسب » عند
الكلام على قلب الياء وأو (ص ٣٨٣) . أما الذي يعني هنا وهو المكس ، (أى : قلب الواو ياء)
فهو البيت الثاني آخر الفصل ، ونصه :

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ «فَعْلَى» وَصَفًا وَكَوْنٌ : «قُصَوِيٌّ» نَادِرًا لَا يَخْفَى - ٢
(٢) أو ما يشبهها ، وينطبق عليها - كما سيبيء في ص ٧٨٥ -
(٣) سبق بيان ما يوازنه في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

السالفة وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير^(١) : جُدَيْل ، أو : جُدَيْوْل ،
بالقلب وعلمه ، ونحو : أَسْوَد - للحية - وأَسْوَد ، والتصغير : أَسَيْد ، أو
أَسَيْوَد . والإعلال أحسن في كل ذلك .

فإن كان المفرد المصغر وصفاً تعيّن الإعلال ؛ نحو : أَلَيْسَم ، تصغير :
أَلَوَم ، (اسم تفضيل ، فعله : لَامَ) . وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركة
نحو : عَجُوز وعَمُود ، وتصغيرهما عَجِيْزٌ وعُمَيْدٌ . ولا إعلال إن كانت الواو في
المفرد عارضة ؛ نحو رُوِيَّة ، تخفيف رُوِيَّة ، ونحو : بُرِيْع ، لأن أصلها ألف...^(٢)

وبما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة - مع أنه ليس بواحدة - جميع المذكور
السالم المرفوع المضاف إلى ياء التثنية ، نحو : جاء صاحِبِيَّ والأصل :
صاحبون لي . جذفت النون للإضافة ومعها اللام ؛ فصارت الكلمة صاحبُوِي ،
ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ، ثلاثي ، على وزن : فَعِيل - بفتح
فكسر - نحو : رَضِيَ فهو مَرَضِيٌّ ، وقَرِيَ فهو مَقَرُوِي . والأصل : مرضُوِي
ومَقَرُوِي (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ،
قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكُسِر ما قبلها بدلا من الضمة ؛ لكيلا
تقلب الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مَغُزُو
ومَدْعُو ؛ وفعلهما : غَزَا ، ودَعَا . وأصلهما ، غَزَوَ ، ودَعَوَا ؛ تحركت الواو وانفتح
ما قبلها ، قلبت ألفا ، فصار : غَزَا ودَعَا^(٣) .

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا في « التصغير » ، هامش ص ٦٩٥ - رقم ٥ -

(٢) وفي هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : « فصل » ، نص البيت الأول
والثاني منه - وهما الخالصان بموضوعنا - :

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَّا - ١
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَيْنُ مَدْغَمًا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُوسِمَا - ٢
(عرى = خلا . رُسم = عيّن وحُدّد بوضوح) .

(٣) ويصح أن يقرأ القملان على أصلهما بغير قلب الواو ، بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط =

١٠ - أن تكون لاماً بالجمع تكسير وزنه : فَعُول (بضم فضم) ، نحو :
 (عصا ، وجمعها : عَصِيّ) ، (ودُلُوْ ، وتكسيه : دَلِيّ) . والأصل : عَصُوْ ،
 ودُلُوْ ؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقیل - أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة
 أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : « عَصْرِي ، ودَلْرِي »
 اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء
 في الياء ، وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عَصِيّ ودَلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛
 لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة
 من يميز التصحيح في جمع التكسير السالف ، ولكن الأرجح عدم التصحيح . . .
 فإن كان « فَعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عَسُوْ - عَسُوْ -
 سُمُوْ - دُمُوْ . . (١)

١١ - أن تكون عيناً بالجمع تكسير على وزن : « فَعْل » صحيح اللام
 مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صَيْم ، وثَيْم ، وأصلهما : صُوْم
 = أن يكون كل منهما على وزن « فَعْل » - يفتح فضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في باب
 الخالص (ج ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩) .

(١) وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله :

إن يسكن السابق من واو وياء ، . . . قائلا في البيتين الثامن والتاسع :

وَصَحِّحِ الْمُفْعُولَ مِنْ نَحْوِ : « عَدَا » وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨
 يريد بنحو : « عدا » الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واري اللام حيث يجب التصحيح في الرأي
 الأجود ؛ فتقول : عدا ، وغزا ، ودعا . . . واسم المفعول ، مَعْدُوْ ، ومغزوْ ، ومدهوْ . أما غير الأجود
 فيجرى فيه للقلب ؛ فيقال : معدري - مغزي - مدهي . ومن هذا قول عبد يفيث الحارثي من شعراء الجاهلية :
 وقد علمت عرسي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا
 يريد : مَعْدُوًّا عليه . . . ، وجاء في المحتسب (ج ٢ ص ٢٠٧) أن أبا حاتم قال : إن الواو المشددة
 أبدلت ياء للتخفيف ، وسرد لهذا أشباها .
 ثم قال ابن مالك :

كَذَلِكَذَا وَجَّهَيْنِ جَا « الْفُعُولُ » مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ بَعْنُ - ٩
 (ين = أصلها : يعن . بالتشديد ، أي : يظهر) . والرأي عند ابن مالك أن « الْفُعُولُ » جاء فيه
 من العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعا أم مفردا . وفيه ابن مالك يحتم الرأي الذي شرحناه ، ويحكم بالضعف
 على غيره . - وسنجد إشارة للبيتين السالفين في مناسبة أخرى ص ٨٠٣ .

وَنُومٌ ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقیل ؛ فَعُدِلَ عن الواوين إلى اليامين
لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُومٌ ، ونُومٌ . . (١) فإن لم تكن
اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شَوَوِيَّ وَغَوَوِيَّ (٢) . . . (يضم أولهما ، وتشديد
ثانيهما المفتوح المنوّن ، وهما جمع : شاو ؛ وغاو ، أَسْمَى فاعل من : شَوَوِيَّ
وَوَوَوِيَّ) . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صَوَامٌ وَوَوَامٌ ،
ومن الشاذَّ نِيَامٌ . . (٣)

• • •

(١) وفي هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وَشَاعَ نَحْوُ : « نِيَمٍ » فِي : نُومٍ وَنَحْوُ : « نِيَامٍ » مُلَوِّدُهُ نِيَمِي - ١٠
(نِيَمِي = نسب . أي : أنه نسب للشذوذ - وسببه الإشارة لهذا البيت في مناسبة أخرى ص ٨٣٠ .
(٢) أصلهما : شَوَوِيَّ ، وَغَوَوِيَّ ، حل وزن : فُعْلٌ ؛ كَرَكِعَ ، وَسَجَدَ ؛ يضم الأول ، وتشديد
الثاني مع فتحه - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والثنون ،
فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين .
(٣) « تكله وبيان » :

ورد في كتب اللغة ما يسائر هذه المسألة في بعض نواحيها ، ويزيد عليها في بعض آخر ؛ فهو أهم
منها . جاء في « لسان العرب » مادة : « صاخ » ما نصه : « (صاخ مصراً . وصياغة ، وصيغة ،
وصيغفة ، الأخيرة عن المصباح) . . . ورجل صائح ، وصَوَاخٌ ، وصِيَاخٌ ؛ معاقبة في لغة أهل الحجاز .
قال ابن جني : إنما قال بعضهم « صِيَاخٌ » لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، ولا سيما فيما كثر استعماله ،
فأبدلوا الأول من اليمين ياء ، كما قالوا في : « إِمَا » « أَيْمَمًا » ، ونحو ذلك ؛ فصار تقديره : « الصِيَاخ » .
فلما التقت الواو والياء حل هذا أبدلوا الواو الثانية ياء ، لياء قبلها ، وأدغموا الياء في الياء ؛ فقالوا :
« الصِيَاخ » فإبداهم العين الأول من « الصَوَاخ » دليل على أنها الزائدة ؛ لأن الإعلال ما لا زائد أولى منه
بالأصل) ١ هـ . ومثل هذا تماماً في كتاب : « الإبدال » ، لأبي الطيب اللغوي - ج ٢ هامش ص ٤٧٨ -
وجاء أيضاً في اللسان في مادة : « قام » ما نصه :

رجل قَانِمٌ ، من رجال قَوْمٍ ، وَقِيمٌ ، وَقِيمٌ ، وَقِيَامٌ ، وَقَوَامٌ (...) ١ هـ .
ومثل هذا في مادة : « صام » .

وسائرة لما سبق من اللغة الحجازية وغيرها يتبين صحة الاستعمال الشائع اليوم في مثل قِيَمْتُ الشيء
فتَقِيَمُ ، وأصله : قَوْمُهُ فتَقَوْمُ وهذا أوضح . ومن معانيها : حدثت لشيء قيسته . وقد صحح جميع اللغة العربية
بالقاهرة ومؤتمر ذلك الاستعمال الشائع ، اليوم معتمداً في تصحيحه على ما أسلفناه من بعض لغات العرب .
وقد صدر قراره بالتصحيح في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - طبقاً
لما هو مبين في ص ٢٢٨ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ٩٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » -

إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا في اسم ، أم فعل ؛
فمثال الاسم : لَوَيْعِب ، ومُؤَيَّهَر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ؛ ويشترط
لقلب الألف واواً في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « ناب » (بمعنى :
السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم^(١) فى بابها - فيقال :
نُؤَيَّيبُ .

ومثال الفعل : رُوْجِع - عُوْمِل - بُويع ... وهى أفعال ماضية مبنية
للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجع - عامل - بايع ...^(٢)

• • •

إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ - أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها : ووقوعها
بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُوْقِن ومُوقِن ، يُوْنِع ومُؤْنِع - يُوْقِظ
ومُؤْقِظ - يُوْسِر ومُؤْسِر ... قلبت الياء واواً فى المضارع واسم الفاعل ، وهكذا ...
والأصل : أَيْقَنَ الرجلُ يُيَقِّن ؛ فهو مُيَقِّن - أَيْنَعَ الثمرُ يُمْنِعُ ؛ فهو
مُمْنِع - أَبْظَ الصبَاغُ النَّائِمُ يَبْظِظُ ؛ فهو مُبْظِظ - أَيْسَرَ الشَّبِيطُ يُمْسِرُ ؛
فهو مُمْسِر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعاً : نحو : يَبْضُ وهِم ،
(تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بُمْضٍ^(٣) بضم الباء ،

= مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين
مدعومة بالبحوث والأدلة التى اعتمد عليها فى إصدار تلك القرارات

(١) فى ص ٧٠٤ .

(٢) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

وَوَجِبَ - ١٦

إِبْدَالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ ١٧ -

أما صدر البيت الأول فمغصى بقاعدة سلفت فى ص ٧٧٨ وأما بقية اللتان فمغصى بقاعدة ستجد
بعد هذه مباشرة . (٣) قياس تكثيرهما : فَمُئِل .

ثم يجب كسرها في هذه الصورة ؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . ونقول : هذا جمل أهْيَيْمٌ ^(١) . وناقَة هيما ، والجمع فيهما : هَيْيْمٌ ، بضم الهاء ؛ ثم تُكسر الهاء ، وجوياً . لما سبق .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هَيْيَامٌ ^(٢) ، - بضم ، ففتح بغير تشديد - أو كانت غير مسبوقة بضممة . نحو : خَيْيَلٌ وجَيْلٌ . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غَيْيِبٌ ^(٣) . . . ^(٤) .

٢ - أن تكون لاماً لَفِيْعِل . وقبلها ضمة ؛ (كالأفعال الياثية : نَهَى - قَضَى رَمَى . . . إذا أردنا تحويلها إلى صيغة « فَعْلٌ » لغرض ؛ كالتعجب . . .)
نحو : نَهَوَ الرجل ، أو : قَضَوُ . أو رَمَوْ . . ؛ للتعجب من نهيته
- أى : عقله - أو من قضائه . أو رمية ، وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أى : ما أنهاء ! - ما أقضاه ! - ما أرماه ! . . . فكل هذه ونظائرها من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابها ^(٥) .

وقد تكون لاما لاسم مخنوم بناءً تأتي بعدها تِلَازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن « مَقْدَرَةٌ » - بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح - من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوءَةٌ ، والأصل : مَرْمِيَةٌ - بكسر الميم الثانية - قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

(١) شديد العطش . (٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفي هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الفسة كسرة في مثل : يَيْيَسُ ، وييم ، ونحوها . . .

يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره :

« يا » كموقن بذانها اعترف - ١٧

يريد : أن الياء التي كانت في أصل كلمة : « موقن » يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين - الألف والياء - واواً . ثم قال في قلب الفسة كسرة :

ويكسر المضموم في جمع كما يقال : « هيم » عند جمع : أهيمًا - ١٨

(والألف التي في آخر : « أهيمًا » زائدة للشر) ومثل أهيم ، وهما شاهبهما مما يجتمع فيه

(٥) ج ٢ .

سبب الكسر .

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على جالها ، نحو : « تَمَادِيَّة » ؛ وهي مصدر دال على المرة ، وفعله : تَمَادَى : وأصل المصدر : تَمَادِيًا — بضم الدال — لأن المصدر القياسي للفعل الذي على وزن : « تَفَاعَلَ » هو : « تَفَاعَل » . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الموحدة بعد انقلاب الضمة كسرة . وقد تكون لاماً لاسم مخنوم بالالف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل : رمى على وزن : سَبَّعَان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مدّ . . اسم موضع) فيقال : رَمَوَان (١) .

٣ — أن تكون لاماً لاسم على وزن : فَعَلَيْ — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ — نحو : تَقْوَى ، وَشَرَوْى ، وَفَشَوَى . . والأصل : تَقْيَا ، وَشَرَيَا ، وَفَشَيَا . . بدليل : تَقَيْتَ ، وَشَرَيْتَ ، وَفَشَيْتَ ؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة . وفي نظائرها من الأسماء المحضة ، لا الأوصاف . . (٢)

٤ — أن تكون عيناً لكلمة على وزن : فَعَلَيْ — بضم ، فسكون . ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسماً محضاً ، أى : خالصة من شائبة الوصفية ؛ نحو : « طُوبَى » (٣) ، التي هي اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسماً محضاً وكانت صفة محضة ، — أى : خالصة من شائبة الاسمية — وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكي تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع

(١) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَوَاوَا أَثَرُ الضَّمِّ رُدُّ « الياء » مَتْنِي أَلْفَيْ لَامٍ فَعَلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ : « تاء » — ١٩
كَتَاو بَانَ مِنْ : « رَمَى » كَمَقْلُورَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانٌ صَيَّرَ — ٢٠

(ألفي = وجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة . .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سبقته الإشارة إليه في ص ٧٧٩ تحت عنوان « كصل » ونصه :

مَنْ لَامَ فَعَلِي اسْمًا أَتَى الْوَاوَ يَدُلُّ ياءٌ ، كَتَقْوَى — غَالِباً — جَاذَا الْبَدَلُ — ١

(٣) وأصلها : طُوبَى . بالياء ، — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٥

في الحاشي الآتي) .

— كما قالوا — إلا كلمتان هما : ضَيْرَى^(١) وحِيَكَي^(٢) ، وأصلهما^(٣) : ضَوْرَى ، وحَوْكَي ، بالواو الساكنة فيهما ، المسبوقة بضمة . قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة — بلحرياتها مجرى الأسماء^(٤) ، جاز في الرأي الأنسب^(٥) القلب والتصحيح ، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث « أَفْعَلْ » الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : (طُوبَى^(٦) أو : طَيِّبَى ، مؤنث أطيب) — (كُومَى أو : كَيْسَى ؛ مؤنث أكيس) — (ضُوقَى أو : ضَيْقَى ؛ مؤنث : أضيق) — (خُورَى ، أو خَيْرَى ، مؤنث : أخير) ...

* * *

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عينا للماضى الثلاثى ، أو لاماً ، فلا بد أن تكون متقلبة

(١) يقال : قيسة غَيْرَى ، أى : جائرة ظالمة (غازة ، يَفُورُهُ ويَفِيرُهُ ... ، جار عليه ، ونفسه) ...

(٢) يقال : مِشَّة حِيَكَى إذا تحرك فيها المنكب . (حالك في مشيه يحرك ويحك ، إذا حركه منكب) .

(٣) أصلها عند كثير من النحاة : « ضَوْرَى . وحَوْكَى » ؛ فهما واويان . وهذا يخالف لما يدل عليه « لقاء بين وثاج العروس » من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو بلواز أن تكون هذه الياء هي التي في أصلها ...

(٤) ويعرف جرياتها مجرى الأسماء بأن تكون موصولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها «وصوف» .

(٥) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، وبخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقلعوا بقلب : ياء « كُفَلَى » واوا إذا كانت اسماً ؛ كطُوبَى الاسمية ، أو وصفاً غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسلماً رآه ، قاصداً « كُفَلَى » الجارية مجرى الأسماء :

وإن تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلٍ وَضَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى - ٢١
(يلقى = يوجد - كما سبق -) .

(٦) كلمة : « طُوبَى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هي اسم الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » الدال على التفضيل ، كما عرفنا .

عن واو أو ياء : نحو : (صام - باع) - (سما - جرى) والأصل : صوم - بيع - صمو - جمرى . . . بفتح الواو والياء فى كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر - أو غيرها - إذ نقول : صوم ، بيع ، صمو ، جرى . . . فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال ألفاً . كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضاً ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا . فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى (قول ، صوم) ، (بيع ، عين) .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جَيْل ، وتوم (وأصلهما : جَيْلٌ ^(١) ، وتوم ^(٢)) ، نقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيع هذا التخفيف إن أمن اللبس . ولا فى مثل قوله تعالى : (تَبْلُغُونَ ^(٣) فى أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) . . . ^(٤) ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ؛ فلا قلب فى مثل : العِوض - الدُّول - الحَيْل .

رابعها : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصلة بهما - مباشرة - فى كلمة واحدة ؛ فلا قلب فى مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدٌ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فى أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاعلين ، أو عينين للكلمة) ، وألا يقع بعدهما ألف ؛ ولا ياء مشددة إن كانا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : (تَسْأَلُنِي ، وَتَسْأَلُنِي) ، (وَخَوَرُنِي ^(٥)) ، وطويل وبيان ، وغيور) ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاعلين أو عينين . ولا فى مثل : (جَرِيَا ، وَسَمَوَا ، وَفَتَمَيَّان ، وَعَصَوَان) : لوقوعهما لا ما للكلمة وبعدهما ألف . ولا فى مثل : (عَمَّارِيَّ وَحَيَّيَّ ^(٥)) لوقوع ياء مشددة بعدهما ،

(١) اسم لصبيح .

(٢) المولود ومنه غيره فى بطن واحد ؛ فكل منهما نوم ، وهما : قومان ، والأكثر : قوائم .

(٣ و ٤) حركة واو الجماعة هنا عارضة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

(٥) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان . (٥) صاحب حياة .

وإنما قَلْبِيَّتا في سَمَمَتَا، ودَعَمَا، ومَشَى، وَسَمَى - مع وقوعهما لا ما ؛ لعدم وقوع الألف ولاياء مشددة بعدهما . ولهذا السبب نفسه قَلْبِيَّتَا في مثل : « يَخْشَوْنَ ، وَيُدْعَوْنَ » مع وقوعهما لا ما ؛ (إذ أضلها : يَخْشَشِيُونَ ، وَيُدْعَوُونَ . تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ما كانا ؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ) .

وما سبق يتبين أن القلب ممنوع إذا كانا لا مین ، بعدهما الألف أو الياء المشددة . أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين ^(١) فالقلب واجب على الأرجح ^(٢) ... سادسها : ألا تكون إحداهما عيناً لفعل ماضٍ على وزن : « فَعِلَ » - بفتح فكسر - والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن : « أَفْعَلَ » ^(٣) ؛ نحو هَيَّيْفَ ؛ فهو أَهْيَيْفَ ^(٤) - وَغَيْيْدَ ^(٥) ؛ فهو : أَغْيَيْدَ - وَحَوَّلَ فهو ؛ أَحْوَلَ - وَعَوَّرَ ؛ فهو أَعْوَرُ ...

(١) يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان ، أو لاها ساكنة :

(٢) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي : التحرك ، وأصالة ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة ، وتحرك ما بعدهما ...) في الفصل المستقل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٧٨٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه - يقول ما نصه :

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ ياءَ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ - ٣
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفَ - ٤
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ ياءَ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفَ - ٥

(أَصْلٌ - تَأَصَّلَ ، وليس حارصاً ، كَفَّ - منع . أَلِفٌ - حرف وشاع في الكلام المأثور الفصح)
وتقدير البيت الأول : أبدل ألفاً بعد فتح متصل - من واو ، أو ياء ، وصوفين بتحريك متأصل فيهما : وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالي بعدهما . أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكفّ لإعلال غير اللام . أي : يمنع قلب الواو والياء الواقعين في غير اللام (وغير اللام هو : الغاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدهما ، بشرط أن يكون الساكن حرقاً غير الألف وغير الياء المشددة ، (لأن الياء المشددة تكون من ياءين الأولى منهما ساكنة - كما سبق في رقم ١) .

(٣) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً مكسوراً العين دالاً على لون ، أو عيب ، أو شيء قطري ، أو وصف ظاهر في الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج ٤ ص ١١٤ م ١٠٤ .

(٤) الهَيَّيْفَ ، مصدر : هَيَّيْفَ - كَفَرَحَ - وهو ضبور للطن ودقة الخاصرة ، ويعد من الصفات المدحوة .
(٥) الغَيْيْدَ ، مصدر : غَيْيْدَ - كَفَرَحَ - وهو : قوة الجسم .

صابعها : ألا تكون إحداهما عيناً للمصدر الفعل الماضي السالف ؛ ولهذا يقال :
يَسِفُ ، وَغَيَّيْدُ ، وَحَمُولٌ ، وَعَمَوْرٌ ... ، بغير قلب ... (١)

ثامنها : ألا تكون الواو عيناً لفعل ماض على وزن : « افْتَعَلَ » دال على
المفاعلة (٢) ؛ فلا قلب في نحو : اجْتَمَرُوا واشْتَمَرُوا ، بمعنى : جاور
بعضهم بعضاً ، وشاور بعضهم بعضاً . فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب ؛
نحو : اجْتَنَزَ ، واجْتَنَزَ ، بمعنى : جازَ ، (أى : قطع) وخان ، وهذا الشرط خاص
بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب في استافوا ، (أى : تسافوا ، بمعنى :
اشتركوا في ضرب السيوف) ، والأصل : استيفوا . قلبت الياء ألفا بالرغم من
الدلالة على المفاعلة . ومثلها : امتازوا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا .
والأصل : امتَيَّزُوا وابتَيَّعُوا .. (٣)

تاسعها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا ؛ لثلاث يجتمع
في كلمة قلبان متواليان بغير فاصل ، وهو ممنوع ، في الأغلب . فإن وقع بعدهما
حرف يستحق هذا القلب وجب - في الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء
بقلب المتأخر : نحو : « الحَيَّيَا » ، مصدر الفعل : حَيَّيَ ، « والهُوَي » : مصدر
الفعل : هَوَى . « والحَوَى » : مصدر الفعل : حَمَوَى (والأفعال الماضية الثلاثة
على وزن « فَعِلَ » ، بفتح فكسر ، ومصادرها على وزن : « فَعَّلَ » بفتح ففتح) (٤)

(١) وفي الشرطين : « السادس والسابع » يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وَصَحَّ عَيْنُ « فَعَلِ » وَفَعِلًا ذَا « أَفْعَلِ » ؛ كَأَغْيَدَ وَأَحْوَلًا - ٦

المراد بفتح عين : مصدر الثلاث « فَعِلَ » . والمراد بصاحب أفعل : الماضي الثلاث اللزوم التي تكون
الصفة المشبهة منه على وزن « أفعل » ؛ وضرب له مثالين ، هما : أَغْيَدَ وَأَحْوَلَ - كما في الترح .
(٢) وهي المشاركة من فريقين في القاعلية والمفعولية ، وكما تسمى « المفاعلة » تسمى أيضاً :
« التفاعل » .

(٣) وقد سفا يجرى ابن مالك :

وإن يَبِينُ « تَفَاعَلٌ » مِنْ « افْتَعَلَ » وَالْعَيْنُ وَأَوْ - سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلْ - ٧

(٤) لأن فعلها الماضي كفرح ، فالصدر هو : فَرَحَ ، على وزن : فَعَّلَ (بفتح ففتح)
فصدرهما كذلك على وزن : فَعَّلَ .

فأصل المصادر : حَيَّيْ - هَوَّيْ - حَوَّوْ^(١) ؛ ففي كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله . فبحرى القلب على الثانى منهما ؛ لأنه فى آخر الكلمة ، والأطراف محل القلب والتغيير غالباً ، وسكِّم الأول .

وقد وقع القلب على الأول فى بعض كلمات مسموعة لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمة : آيَّة ، وأصلها - فى رأى من عدة آراء - أَيْسَّة ، بياء بين متحركتين قبل كل منهما فتحة . قلبت الأولى ألفاً وسلمت الثانية^(٢) ...

عاشرها : ألا يكون أحدهما عيناً فى كلمة مخنومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء ؛ كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة .. فلا قلب فى مثل : الجَوْلَان^(٣) ، والهَيَّيْمَان^(٤) ، والصَّوَرِي^(٥) ، والنَحْيَيْدِي^(٦) ونحوها ...^(٧)

• • •

إبدال الميم من الواو ، ومن النون :

(١) تبدل الميم من الواو وجوباً فى كلمة : « فَوَّه »^(٨) غير المضافة . وأصلها : فَوَّه ؛ حذفت الهاء تخفيفاً ؛ فيقال فيها بعد الإبدال : فَم ، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم فى الجمع : أفواه . والتكسير من الأشياء التى ترد الألفاظ إلى أصولها .

فإن أضيفت كلمة : « فَوَّه » إلى اسم ظاهر أو : مضمر جاز إبقاء الواو - وهذا

(١) لأن هذا من الحَوَّوْ (وهي : شجرة محمودة قديماً فى الشفتين) ولقولهم فى ثنيتها : حَوَّوْ أَنْ .

(٢) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف فى بعض كلمات يقول ابن مالك فى الفصل

المشار إليه :

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِغْلَالِ اسْتَحِقُّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ - ٨

يريد : إن استحق هذا الإغلال (القلب) حرفين - بسبب تحقق شروطه فى كل منهما فأولهما يصح ويسم من القلب ، وثانيهما يقلب ، وقد يقع العكس قليلاً .

(٣) التنقل . (٤) مصدر : هام على وجهه : إذا سار على غير هدًى .

(٥) - بفتحات حاسم بقعة بها ماء . (٦) بمعنى : المائلة أو البسمة النشيطة .

(٧) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ رَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا - ٩

(٨) إحدى الأسماء الستة .

هو الأكثر - وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فولك، أو: فوالنظيف، طيب الرائحة، ويصح فلك، أو فم التنظيف طيب الرائحة.

(ب) وتبدل الميم من النون بشرطين: أن تكون النون ساكنة، وأن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين، نحو: انبعث البريد، ونحو: مَنْ بَعَثَ الرسالة؟. ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها... (١)

* * *

إبدال التاء من الواو، والياء:

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال»، أو فاء أحد مشتقاته^(٢)، وكانا خير مبدلين من همزة، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته، وعدم انقلابهما عن همزة). وجب قلبهما تاء - كما قلنا - وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغة على وزن: «افتعل» - مثلا - من الماضي: وصل، أو: يسير، يقال: أوْتَصَلَ - اِبْتَسَّرَ، ثم تقلب الواو والياء تاء، وتندغم في التاء الموجودة، وتصبح الصيغتان: اتَّصَلَ، واتَّسَّرَ^(٣)، ويقال في المضارع قبل القلب: يَتَوَتَّصِلُ، وَيَبْتَسِّرُ، ويصير بعد القلب والإدغام: يَتَّصِلُ وَيَتَّسَّرُ... (٤) ومثل هذا يقال في الأمر، وباقي مشتقات «الافتعال».

(١) وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق:

وَقَبْلَ «بَا» أَقْلِبْ «مِيمًا» - النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا؛ كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذًا - ١٠
وتقدير البيت: وأقلب خرف النون ميمًا إذا كان النون مُسَكَّنًا قبل باء. وساق لهذا مثالا حوى صورة النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة؛ مثل: أنبذ - والأصل: أنبذن، بنون التوكيد الحقيقية المنقلبة ألفًا، الرفع - أو في كلمتين مثل: مَنْ بَتَّ. أي: قطع. ومعنى الجملة: من قطع مودته فأنبذه، أي: أطرحه، وأتركه، ولا تبال به.

(٢) الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

(٣) بمعنى: لعب النيسر، وهو القبحار، أو: اغتنى.

(٤) «يصح أن يقال في: «أوْتَصَلَ» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسرة، فصارت الكسرة: «اتَّصَلَ»، ثم قلبت الياء تاء للافتعال، فصارت: اتَّصَلَ. والنتيجة في الحالتين واحدة؛ هي قلب الواو تاء، إما بميل واحد كاللَّوْن، وهو الأحسن للاختصار، وإما بسلين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء. نعم، إن الياء المنقلبة من همزة لا يصح قلبها تاء افتعال، لكن الياء هنا منقلبة من واو، فيجوز قلبها تاء، كما يجوز قلب الواو - دون همزة - تاء افتعال! (راجع التصريح والصبان).

التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهزمة .

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهزمة لم يحز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : « ايتكل » ، وهي صيغة « افتعل » من أكل ؛ لأن ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقاً لما تقدم^(١) .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : أوتنن ؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهزمة الثانية التي وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل « أُوتُنُن » ، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة — كما عرفنا^(٢) — فوجب عدم القلب ...^(٣)

• • •

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب « تاء الافتعال » ومشتقاته « طاء » بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق^(٤) ، (وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده هذه التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلاً — من : صبر ، أو : ضغن^(٥) ، أو : طلع ، أو : ظلم ... قيل : اصتبر — اضغثن — اطلع — اظلم . ثم تقلب تاء الطاء في اصتبر ؛ فيقال : اضطبر . وتقلب تاء طاء في : اضغثن ؛ فيقال : اضطغن — بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب تاء في اطلع ؛ فيقال : اططاع ، ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اططاع ... وتقلب في اظلم ؛ فيقال : اظلم . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها « تاء

(١ ، ٢) في ص ٧٧٠ وما بعدها .

(٢) وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين ، أولهما :

ذواللَّيْنِ « فَا » — « تَا » في « اِفْتِعَال » أَبْدِلَا وَشَبَّذِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ : اِثْتَكَلَا - ١

يريد بنى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الألف فلا تكون ذات كسرة مقدومة البتة : ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة « افتعال » أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو : ايتكل ، من الأكل ، فلا يقال فيه : ايتكل ، إلا شذواً في رأي ابن مالك ؛ لأنها لغة قليلة .

(٣) لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم . (٤) ضغين قلب الصدر : امتلاً حقداً .

الافتعال « طاء بعد الطاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والطاء على حالهما ، فيقال : اظلم . كما سبق . وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء ، فتصير الكلمة : اظلم . وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء ، فتصير الكلمة : اظلم .. (١)

• • •

إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من « تاء الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاي ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ، فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افتعل » - مثلاً - من : دغَم ، أو : ذخَر ، أو زجر . . . قيل : ادْتُغِم - ادْتُخِر - ادْتُجِر - ثم قلب التاء في كل ذلك « دالا » فيقال : ادْغَم ، بإدغام الدال في الدال وجوباً . وادْذَخِر ، ويصح قلب الدال دالا وإدغامها في الدال الأصلية ، فيقال : ادْخِر ، كما يصح - مع القلة - قلب الدال الأصلية ذالا وإدغامها في الذال ، فيقال : ادْخِر ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانية .

ويقال : ازدجر ... (٢)

(١) في إبدال الطاء من « تاء الافتعال » والدال ، أنها يقول ابن مالك :

« طًا » - « تًا » افتعال رَدٌّ لِشَرِّ مُطَبِّقٍ فِي ادَّانَ ، وَادَّدَ ، وَادْكِرْ ذَالًا بَقِيَ - ٢

(مُطَبِّقٌ = حرف من حروف الإطباق ؛ وهي الأربعة التي ذكرناها . رد = صير - بق = صار) ، يقول : صير « تاء الافتعال » طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا في مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أي : في الكلمات التي فاؤها دالا أو زايًا ، أو ذالا . وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . قالبت تضمن في شرطه الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن في شرطه الثاني إبدال التاء منها .

(٢) أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في أول هذا الهامش .

المسألة ١٨٣ :

الإعلال^(١) بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفاً آخر .
وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقاً . ومن الأمثلة : يَصُومُ . فأصله : يَصُومُ^(٢) - بفتح ، فسكون ، فضم . . - نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزالة سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَصُومُ » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها . ومثله : (يَصُومُ - يعود - يقول - يعُوم) . . فيجرى فى كما مضى من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : « يَصُومُ » .
ومن الأمثلة : يَتَّبِعُ . وأصله : يَتَّبِعُ - بفتح ، فسكون ، فكسر^(٣) - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَتَّبِعُ » بياء ساكنة ، بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها .

ومن الأمثلة أيضاً : يَخَافُ . أصله : يَخَافُ - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : (ينام^(٤) - يزال^(٥) - يكاد^(٦) - يحار^(٧)) . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه

(١) زاجع ما سبق فى معنى الإعلال المام ص ٧٥٦ وهاشبا .

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فَعَلَ يَفْعُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ .

(٣) لأنه من باب : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

(٤) أصله : « يَنُومُ » لأنه من باب « تَمَبَّ يَتَمَبُّ » ثم دخله إعلال النقل ، وإعلال القلب ...

(٥) أصله : « يَزِيلُ » لأنه من باب : « تَمَبَّ يَتَمَبُّ » . ثم دخله الإعلالان ، كسابقه .

(٦ و ٧) من باب : تَمَبَّ يَتَمَبُّ . دخل الإعلالان المضارع .

الأفعال ما جرى على المضارع : « يخاف » ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

فترى مما سبق أن حرف العلة (الواو والياء) قد يبقّى على صورته السابقة بعد نقل حركته (مثل : يصوم - يقوم . . .) وقد ينقلب حرفاً آخر ؛ (مثل : يخاف - يحار) .

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ؛ ليبقى على صورته من غير حركة ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان فى أصله متحركاً بحركة نجاسه^(١) - أى : تناسبه - وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يصُوم - يَقُوم ...) وكما فى : (يبيع - يهيم) ... وإن كان فى أصله متحركاً ركة لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية السابقة التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء . . . - ومن الأمثلة : (أقامَ وأبان) ، فأصلهما : (أَقْوَمَ وَأُبَيِّنَ)^(٢) بفتح حرف العلة ، نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قلب حرفا العلة ألفاً ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقامَ وأبان . وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل . وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفاً^(٣) . ويجرى ما سبق على نحو : (أُتِمِّمَ وَأُبَيِّنَ . . .) وأصلهما : أَقْوَمَ وَأُبَيِّنَ . . . دخلهما لإعلال النقل وإعلال القلب .

(١) الحركة التى نجاس حرف العلة ؛ هى : النجمة للواو ، والكسرة للياء - أما التى لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والفتحة أو الفتحة للياء .

(٢) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين . فالأول واوى العين ، والثانى ياتيا .

(٣) يقال هذا تعليلاً للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة ؛ هى : أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٨٦ و . . .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع ، يكون حرف العلة في كل منها عين الكلمة ، ومتحركاً . .

أولها : أن يكون حرف العلة (الواو ، أو الياء) عيناً متحركة لفعل ، نحو : يَصُول ، وَيَغِيب . والأصل : يَصُولُ وَيَغِيبُ ، بضم الواو وكسر الياء ، ثم نُقِلَت حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وبقي كل منهما بعد ذلك على صورته — طبقاً لما قدمناه — فيصير الفعلان : يَصُول — يَغِيب .

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها . ولا مَصْنُوعاً للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه^(١) . فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل : (فَاوَمَ وبَايَعَ ، وَعَوَّقَ وَبَيَّنَّ) ؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا في مثل : (ابْيَضَّ واسْوَدَّ) ؛ لتضعيف لامه ، ولا في مثل : (أَهْوَى وَأَحْيَا) ؛ لاعتلالها ، ولا في مثل : (مَا أَقْوَمَهُ ! ! وما أَبْيَسَهُ^(٢) ! ! وأَقْوَمَ به ! ! وأَبْيَسَ به ! !) لأن الفعل مَصْنُوعٌ على صيغتي التعجب القياسيتين ...^(٣)

(١) ومثل التعجب : « اسم التفضيل » ؛ نحو : هذا أَقْوَمُ وطريقة وَأَبْيَسُ منهجاً ؛ فلا يصح الإعلال بالنقل في كلمتي ؛ أقوم ، وأبين . — وقد سبق بيان الحكمين في بابي : « التعجب والتفضيل » ، ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٢٢ و ١١٢ م ٣٩٣ —

(٢) وقولم : ما أخرج الجلبان إلى أن يسمع ويرى عجائب الشجران .

(٣) كما سبق في بابه ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٢٣ ومثل التعجب : « التفضيل » (انظر رقم ١ من هذا المامش .

« ملاحظة » : ورد في المجموع كلمات كثيرة تخالف القضايط السابق حتى قيل منه إنه غير محكم — والبيان المفصل الخاص بهذا مدون في ج ٣ م ١٠٦ ص ٣١٦ ، باب : « اسم الزمان والمكان » وهناك لدى المجمع القوي .

وفي هذا الموضع وشرطه يقول ابن مالك ، في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِمَسَاكِينِ صَحَّ انْقُلُ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْسَ أَتِ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَيْنِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَاتِبُضٍّ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ مُلَلَاً =

بالمضارع : أَعْلَمَ وَأَفْهَمَ . . . ، في وزنه وفي الزيادة التي في أوله ، فوجب لهما التصحيح ... (١)

ثالثها : أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعله على وزن : «أفعلَ» ، أو : «استفعلَ» نحو : أقام ، واستقام . وأصلها قبل التغيير : أقوم ، واستقوم . ومصدرهما : إقوام ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى في فعليهما ؛ فننقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التي سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معاً ، فنحذف الثانية منهما ، ونجى «تاء التأنيث» - في الأغلب - عوضاً عنها ، فيقال إقامة ، واستقامة .

ومثل هذا يقال في : «أبانَ واستبانَ» . فأصلهما : «أبينَ ، واستبينَ» ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً : فصارا : أبان ، واستبان . ومصدرهما : إبيان واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل ، وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها ؛ فصار المصدران : إبانة ، واستبانة . وحذف هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : : (وإقام الصلاة) ، أي : إقامة الصلاة (٢)

(١) أما نحو : يزيد (عَلَمَ) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للسمية . وفي الموضع الثاني يقول ابن مالك :

ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مَضَارِعاً ، وفيه وَسْمٌ - ٣ -
(ضاهى - شابه . وسم - علامة) ، ثم قال :

وَمِثْلُ صَحْحٍ كَالِإِفْعَالِ ٤ -

يشير بهاتين السمتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً . وترك بقية التفصيلات التي سردناها . والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأفه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة .

(٢) وفي الموضع الثالث وما يتصل به من ألف «إفصال» ، و«استفصال» وتاء التأنيث ، يقول

ابن مالك :

رابعها : أن يكون حرف العلة المتحرك عَيْناً في صيغة « مفعول » من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوبغ « مفعول » من قال وبيع . . . فيجب فيه ما وجب في « إفعال واستفعال » السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل تجرى عليهما تغييرات ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سيجيء في الحالة الرابعة الأخرى (١) . . .

أَزَلْ لِيَذَا الْإِغْلَالَ ، وَهَذَا الزَّمْ عَوْضُ وَأَلَفَ الْإِفْعَالَ وَاسْتِفْعَالَ : - ٤
وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ رَبَّمَا عَوْضُ (بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم) .

المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف^(١) .

الإعلال بالحذف يكون قياسياً مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها فقصور على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي . فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أَكْرَمَ - يُكْرِمُ - أَكْرَمُ - مُكْرِمٌ - مَكْرَمٌ . . . بحذف الهمزة في كل ذلك وجوباً ، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرباعية : أَفْهَمَ - أَخْبَرَ - أَحْسَنَ . . . ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يُؤْكِرِم - مُؤْكِرِم - مُؤْكِرِم . وكذا الباقي . . .

الثانية : الواو التي هي « فاء » فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي^(٢) مكسورها في المضارع مثل : وَعَدَ ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع ، وأمره ، ومصدره ، بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فِعْلَةٍ (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : يَْعِد - عِدْ - عِدَّة^(٣) ، ومن هذا قول الشاعر :

(١) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف الة . أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمضلة حروف الة في كثير من المواضع .
(٢) لأن الماضي المقسوم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وَفَوُ ، وَيَوْفُو ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : وَرِثَ يَرِثُ - وَثِيقُ يَثِيقُ ، ومنه قول الشاعر :
ولا يواتيك فيما ناب من حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثَقَةٍ . فانظر بمن تَثِيقُ فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وَسِيعٌ يَسِيعُ - أَوْلا تَحْدَفُ ؛ نحو : وَجِيلٌ يَتَوَجَّلُ ، وَبِجِيعٌ يَبِجِيعُ . وجواز الحذف وعدمه في هذه الصورة مرجعه ويرده لسماع وحده - طبقاً للرأي المشهور - . وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كقول : فإنه جاء من باب « تَبَيَّ » فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب « وَصَدَّ » في لغة قليلة فحذفت - كما في المصباح - راجع الصبان في الموضع - .
(٣) أصل عِدَّةٌ : وَعَدَ - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة -

منى وعدتلك في ترك الهوى عِدَّةٌ فاشهد على عِدَّتِي بالزور والكذب وقولم في الحكمة : لا تَعِدْ عِدَّةً لا تثق من نفسك بإيجازها ، ولا يغررك المرتقى وإن كان سهلاً ، إذا كان المنحدر وعراً .

كما يقال : يَحْصِفُ - صِيفٌ - صِيفَةٌ . . . (بشرط ألا يكون المصدر لبيان التهيئة كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً وأن تكون عينه مكسورة ؛ نحو : أَعِدْ - نَعِدْ . فلا حذف في مثل يؤلِّد ، ويؤوضُّ . . . (١)

الثالثة : إذا كان الماضي ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولاؤه من جنس واحد مثل : ظَلَلْتُ (٢) - جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهي إبقاؤه على حاله مع فك إدماغه وجوباً ، كالمثال السابق : (ظَلَلْتُ) أو : حذف عينه دون تغير شيء في ضبط ما بقي من الحرف : مثل : ظَلَلْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ، مثل : ظَلِلْتُ .

فإن كان الفعل المضارع المكسور العين مضارعاً أو أمراً . واتصلاً بنون النسوة جاز إبقاؤه على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوباً ، وجاز حذف العين ونقل حركتها - وهي الكسرة - إلى الفاء ؛ فنقول :

مع حركة الفاء ، فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ اجتماعهما معاً .

(١) في المسألين الأولين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته : وليس بعده إلا باب : « الإدغام » .

« فاء أمر ، أو مضارع من : كَوَعَدَ أَخْبَفَ . وفي : كَعِدَّة ، ذاك اطرَدَ - ١ وحذف همز « أَفْعَلْ » استمر في مضارع ، وبينيتي مُنْصِف - ٢

(بنيتي منصف ، أي صيتي شخص منصف ، والمراد بهما : صيتنا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالان على ذات متصفة . . .

(٢) نقول : ظَلَلْتُ أعمل كلما ، بمعنى بقيت أعمله طوي النهار ، دون الليل . والفعل « ظَلَّ » : مَنِمَ يَمْنَمُ عالياً .

(النسوة بقررن^(١) أو يقررن) . (واقرنن يا نسوة ، أو قررن) ... وممع فتح القاف في : قرن^(٢) ...

الرابعة : أن يكون حرف العلة عيناً في اسم المفعول ؛ كفعله . وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : « مفعول » إن كان الفعل واوي العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائي العين . فمثال الفعل الواوي العين : « صام يصوم » . واسم المفعول منه هو : « مَصْنُوم » ، تنقل الضمة — وهي حركة الواو — إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيجتمع بعد هذا النقل ساكتان ، هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما — والأرجح أنه الثاني^(٣) لزيادته وقربه من الطرف — فيصير اسم المفعول : مَصْنُومٌ . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاط . . . وأمثالها ، حيث يكون اسم المفعول هو : مَقُولٌ ، وَمَرْوُومٌ ، ومخرووطٌ ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف ومن النادر الذي لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم : ثوب مصُونٌ ، والقياس مَصْنُونٌ^(٤) .

ومثال الفعل اليائي العين : باع^(٥) يبيع . واسم المفعول منه هو : مَبْيُوعٌ .

(١) قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ يَقِرُّ ، بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلها الشائع : قرَرَ يَقْرِدُ .

(٢) في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في غتام الفصل :

ظَلَلْتُ وَظَلَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمِلَا وَقَرْنُ فِي : اقْرَرْن . وَقَرْنُ نَقْرًا - ٣

(٣) إن كانت المضافة هي الثانية الزائدة ، طبقاً للرأي الأشهر ، فاسم المفعول على وزن : « مَقْعَلٌ » - يفتح ، فسم ، فسكون ... - وإن كانت المضافة هي الأولى التي هي عين الكلمة فوزن اسم المفعول : « مَقُولٌ » ، لأن عين الكلمة حذفت هنا ، وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا في هذا الوزن الصرفي .

(٤) وقد ورد السماع أيضاً مطابقاً للقياس في قول درمبيل - وهو من يحتج بكلامهم - واصفاً حكم يزيد بن معاوية :

يَبْنَتْ يَزِيدُ فِي الْقَصُورِ مَصُونَةٌ وَأَلَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْفُلُوتِ

(٥) لهذا الفعل الثلاثي رباعي مبدؤه بالهمزة هو : « أباع » ؛ فيكون اسم المفعول للرباعي هو : « مَبْأَعٌ » . (وقد ورد النص على هذا كله في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري - الجزء ٣٧ عدد فبراير سنة ٧١ ص ٢٣١ .

تنقل حركة الضمة وهي حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتنى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما ؛ الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو — على الأصح ، لما سبق — فيصير اسم المفعول : مَبْسُوعٌ ، بياء ساكنة قبلها ضمة ، فنقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبْسُوعٌ بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم — شاد يشيد — غاب يغيب . . . وأمثالها — حيث يكون اسم المفعول هو : مهينوم — مشيود — مغيبوب . . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمة كسرة . وهذا هو الأقصَح في المعتل العين بالياء ، ويحسن الاختصار عليه . ونعيم تجيز تصحيح هذا النوع الباقى ، فتقول ثمر مَبْسُوعٌ ، وثوب مخمُوطٌ ، وسفيه مديون^(١) وهكذا^(٢) .

(١) ويرى سَمُونٌ ، أى : مصاب بالعمى (يريدون بها : الحسد . والفعل : حان يعين) ويلتئم قال الشاعر :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد مغبون
(٢) يقول ابن مالك في النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يتدر :

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَيْنٌ —
يقول : ما ثبت لإفعال (واستفعال كذلك . وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف قمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهما ، وبين أن تصحيح ما عينه الواو قادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نَحْوُ : مَبْسُوعٌ وَمَقْصُونٌ ، وَفَدَّرَ تصحيح ذى الواو، وفي ذى الياء اشتهر —
ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها في المواضع المناسبة لها ، (نص ٧٨١ وما بعدها) ونعم بها الفصل السابق ، ونصها :

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ : عَدَا وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجُودَا — ٨
كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْقُعُول» مِنْ ذَى الْوَاوِ لَا مَجْمَعٍ أَوْ فَرْدٍ بَيْنَ — ٩
وَشَاعَ نَحْوُ : نِيَمٌ فِي : نَوْمٍ وَنَحْوُ : نِيَامٌ شُدُوذُهُ نَمَى — ١٠

النحو الوافي

مع تخطيطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الرابع

القسم الموجز لطالبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمختصين

مشتقاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عبد الله حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والمروء

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المعارف بمصر

النحو الوافى

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .

ومن موادّ هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكَمًا مستقلاً ، يناسب طلبة الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل الانتقال إلى مسألة جديدة — بزيادة وتفصيل يناسبان الأساتذة والمتخصصين . مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ما له صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ، لئيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتتبن صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ وهو : سطر ، أو سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
١	النداء، وكل ما يتصل بأحكامه	٥١٢	أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرض، والامتناع :
٧٧	الاستغاثة	٥١٧	(لولا - لوما - هلا - ألا - ألا...)
٨٩	الندبة	٥٦٨	العدد
١٠١	الترخيم	٥٨٥	كنايات العدد : (كم - كأمين - كذا - كنايات أخرى)
١١٨	الاختصاص	٦٠٥	التأنيث
١٢٦	التحذير والإغراء	٦٠٥	المقصود والممدود، وتثنيتهما، وجمعهما
١٤٠	أسماء الأفعال	٦٢٥	تصحيحها
١٦٢	أسماء الأصوات	٦٨٣	جمع التكسير
١٦٧	نونا التوكيد	٧١٣	التصغير
١٨٥	إسناد الفعل إلى الضمائر	٧٤٧	النسب
٢٠٠	ما لا يتصرف	٧٥٦	التصريف
٢٧٧	إعراب المضارع : أ - (نواصبه)	٧٩٤	الإعلال، والإبدال، والقلب
٤٠٥	ب - جوازم المضارع	٨٠٠	الإعلال بالنقل
٤٨٢	اجتماع الشرط والقسم		الإعلال بالحذف
٤٨٩	أ - توالى شرطين أو أكثر،		
٤٩٠	ب - توالى الاستفهام والشرط		
٤٩١	لَوْ		
٥٠٤	أما الشرطية		

• • •

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل »، والهوامش.

باب النداء ، وما يتصل به :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والمماش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ١٢٧ :		٩	المسألة ١٢٨ :
١	النداء :		أقسام المنادى الخمسة ،
	تعريفه .		وحكم كل .
	أحرفه ، موضع استعمال كل		القسم الأول :
	حرف .		المفرد العلم . - تعريفه ،
	ألفاظ لا تكون إلا منادى ، وأخرى	١٠	ما يلحق به - أحكامه
	لا تصلح منادى .		المختلفة ، البناء على الضم ...
٣	١ - حذف حرف النداء	١١	العلم والمعارف المبينة قبل النداء .
	ومواضعه .	١٢	طريقة بناء العلم المنقوص ، والنون .
	ب - مواضع لا يصح فيها	١٥	طريقة بناء العلم المقصور .
	حذف الحرف : « يا »	١٦	حكم نداء النفي ، والجمع ، وإثنا عشر ،
	وإثنا عشر ، علمين يبدون بهزة القطع		صورة من العلم المفرد يجوز
٤	٢ - مواضع يقل فيها حذفه .	١٨	فيها أمران ...
	هل يصح نداء الضمير ؟		المنادى وغير المنادى الموصوف بكلمة :
	ما المراد باسم الجنس المعين وغيره .		ابن ، أو ابنة ، أو بنت ، أشباهها .
٥	ما تختار به : « يا »		حتى تحذف همزة الوصل منهما -
	مناداة القريب بما البعيد ،	٢٠	جواز أمر ثالث - التعليل للثلاثة
	والعكس .	٢٥	القسم الثاني : النكرة المقصودة
	النداء الحقيقي وغير الحقيقي .		- تعريفها - حكمها .
٦	دخول حرف النداء على غير	٢٦	الفرق بين التمييز بين النكرة المقصودة والعلم
	الاسم .	٢٨	من لبن على الضم وجوباً ، أو جوازاً .
	هل يحذف المنادى ؟		وحكمها إذا كانت موصوفة ؟
٧	د - نوع الجملة الندائية		ما لإعراب الجملة بعد النكرة المقصودة ؟
	فضلية إنشائية . لا يصح أن تكون عبراً		ولا سيما المنقولة من مقصور أو منقوص .
	نيابة حرف النداء عن العامل	٣٠	مودة إلى الفرق بين التمييز في العلم
	حرف النداء من أحرف المعاني . أوردك		في النكرة المقصودة .
	***	٣٠	حكم المعارف التي ليست أعلاماً ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١	القسم الثالث : النكرة غير المقصودة
٤٨	٤٨ واهم الإشارة . . .
٤٩	٤٩ الكلام على أى ، وأية ، وفتها ، والمطابقة وعدمها ، والإفراد وقروعه .
٥٠	٥٠ نعت اسم الإشارة المنادى .
٥١	٥١ المراد « بالهم » فى المنادى وغيره .
٥٢	٥٢ جواز الرفع والنصب .
٥٣	٥٣ (٤) التابع المستقل : (البدل وعطف النسق) .
٥٤	٥٤ — ما يصح نصبه وبنائه على الضم .
٥٥	٥٥ اسم زائد لا يوصف بإعراب ولا بناء .
٥٦	٥٦ ملخص أحكام توابع المنادى
٥٨	٥٨ *** المسألة ١٣١ :
٦٢	٦٢ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم . حكم صحيح الآخر ، وشبهه ، أحرف المد ، واللين ، والعلّة .
٦٥	٦٥ تاء التانيث توجب فتح سابقها .
٦٦	٦٦ الكلام على : يا أبت — يا أمّ .
٦٧	٦٧ حكم معتل الآخر وما ألحق به
٦٨	٦٨ حكم الأسماء الخمسة عند نداءها
٦٨	٦٨ *** المسألة ١٣٢ :
٧٢	٧٢ أسماء لا تكون إلا منادى .
٧٦	٧٦ بيانها تفصيلا . . . (أبت — أمّ — اللهم — قل . . .)
٧٣	٧٣ أسماء لا تكون منادى .
٧٦	٧٦ صيغة « فعال » لسبب الأثني ، وللأمر
٧٦	٧٦ نداء المجهول اسمه . . .
٧٦	٧٦ النحو الباقى — راجع
٣٢	٣٢ القسم الخامس : الشبيه بالمضاف
٣٣	٣٣ حكم نداء الأعداد المتعاطفة .
٣٤	٣٤ حكمها أيضاً
٣٦	٣٦ *** المسألة ١٢٩ :
٣٧	٣٧ الجمع بين حرف النداء و « أل » .
٣٨	٣٨ الكلام على : « اللهم » وهزمة « الله » .
٣٧	٣٧ نعت . معانى : اللهم .
٣٨	٣٨ بنى نصير همزة الوصل للقطع ؟
٤٠	٤٠ *** المسألة ١٣٠ :
٤٠	٤٠ أحكام تابع المنادى .
٤١	٤١ — أحكام تابع المنادى المنصوب
٤١	٤١ حكم الضمير المصاحب للتابع ، مناقشة النعاة فى حكم البدل وعطف النسق . . .
٤٢	٤٢ وجوب جر التابع
٤٣	٤٣ ب — تابع المنادى المبني على الضم .
٤٤	٤٤ (١) ما يجب نصبه — كيفية إعراب فاعل الشروط .
٤٥	٤٥ حركة شكلية صورية فى بعض التوابع
٤٥	٤٥ (٢) ما يجب رفعه ،

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الاستغاثة .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ١٣٣	رقم الصفحة :
٨٣	حكم المستغاث له .
٨٤	بعض أحكام عامة .
...	...
٨٦	المسألة ١٣٤ :
النداء المقصود به التعجب ،	تعريفها - أسلوبها ، وأركانها
٨٧	أسلوبه . أحكامه .
٧٧	الاستغاثة .
٧٨	حكم « يا » .
٨٠	حكم المستغاث ، ولامه ، وتوابعه
	رأى في إعراب المستغاث العرب والمبنى

...

باب التندبة

٨٩	المسألة ١٣٥ :
٩٦	زيادة هاء السكت في آخره
٩٧	المنسوب المثنى والجمع ،
٩٠	١ - الأحكام الخاصة بحرف
	النداء .
٩٩	المنسوب المضاف لياء المتكلم
٩١	هل هو منادى حقيق ؟
٩٤	زيادة الألف في آخر المنسوب
١٠٠	المنسوب المضاف لمضاف لياء
	المتكلم .

...

باب الترخيم

١٠١	المسألة ١٣٧ :
١٠٥	ما يختلف جوازاً من آخر
	المنادى المرخم .
١٠٩	حرف التمة ، واللين ، والمد
	عودة إلى همزة الوصل التي تصير همزة .
١٠٢	كثرة الترخيم في بعض ألفاظ معينة .
	شروطه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
١١١	كيفية ضبطه على لغة من
١١٢	ينتظر ومن لا ينتظر .
١١٣	أي الطريقتين أفضل ؟ لماذا ؟
١١٤	رقم الصفحة :
١١٥	الكلام على : يصاح ...
١١٦	المسألة ١٣٨ :
١١٧	القسم الثاني : ترخيم الضرورة

باب : الاختصاص

١١٨	المسألة ١٣٩ :
١٢٠	توضيحه بالأمثلة - تعريفه .
١٢١	الغرض منه .
١٢٢	حكمه .
١٢٣	أوجه التشابه والتخالف بين
١٢٤	الاختصاص والتداء .
١٢٥	إعراب الجملة التي نحوى
١٢٦	المختص .
١٢٧	الجمل الاعراضية لا محل لها
١٢٨	من الإعراب .

باب التحذير والإغراء

١٢٦	المسألة ١٤٠ :
١٢٧	أ- التحذير
١٢٨	تعريفه - أساليبه الاصطلاحية
١٢٩	الأول : حكمه .
١٣٠	الثاني والثالث ، وحكمهما .
١٣١	الرابع : حكمه .
١٣٢	الخامس : حكمه .
١٣٣	ملخص الأحكام السابقة .
١٣٤	عامل التحذير .
١٣٥	عامل الإغراء - تعريفه ، وحكمه
١٣٦	بعض الأمثال المسموعة بالانصب
١٣٧	وأشباهاها .

باب أسماء الأفعال

١٤٠	المسألة ١٤١ :
١٤١	معناها ، تعريفها .
١٤٢	مزياتها .
١٤٣	الرأى للقاتل إنها خالفة . . .
١٤٤	تقسيم هذه الأسماء بحسب
١٤٥	فروع أفعالها -

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤٥	لغات ق : هلم ، معنى : هلم جرأ .	١٥٨	الكلام على : هاؤم ،
١٤٦	شتان	١٥٩	تأخر المعمولات
١٤٧	تقسيمها بحسب أصالتها في		امتناع نون التوكيد .
	الدلالة : إلى مرتجل ومنقول .		هل اسم الفعل مع فاعله جملة ؟
١٤٩ و ١٥٠	تفصيل الكلام على «رويد» و«بله»	١٦٠	قسم تلحقه الكاف سماعاً .
١٥٣	أهم أحكامها :	١٦١	سرد بضم رأساء الأفعال المتناثرة في
	نوع قياس :		الكلام العربي القصص
	السماع — الجمود — البناء —		***
	التنوين وعدده —		
	العمل .	١٦٢	المسألة ١٤٢ :
١٥٤	المراد من تعريفها وتذكيرها .		أسماء الأصوات .
١٥٦	نوع فاعلها		تعريفها وتقسيمها .
	الكلام على : هيت ،	١٦٣	أشهر أحكامها .
١٥٧	حاجة اسم الفعل إلى الفاعل دليل اسميته		

باب نونا التوكيد

١٦٧	المسألة ١٤٣ :	١٧١	أحوال توكيد الأمر والمضارع ،
	بيانها — أثرهما المعنوي .	١٧٢	متى تحذف «لا» النافية وتلاحظ
١٦٩	آثارهما اللفظية، والأحكام		***
	الترتبة عليهما .	١٧٩	الأحكام الأربعة التي تختص
	بناء المضارع على الفتح		بها نون التوكيد الخفيفة .
١٧٠	بناء الأمر على الفتح	١٨٠	متى يصح انقفاء الساكنين ؟

باب إسناد الفعل

١٨٥	المسألة ١٤٤ :		أولاً — ١ — المضارع
	إسناد المضارع والأمر إلى		صحيح الآخر .
	ضماثر الرفع البارزة بغير توكيدهما	١٨٦	دفاع عن الحذف والتقدير هنا
	ومع التوكيد . . .		شرط توالي الأمثال المنوع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٨٩	تلخيص إسناده المضارع صحيح الآخر	١٩٢	تلخيص إسناده المضارع مثل الآخر
١٩١	«ب» إسناده المضارع مثل الآخر	١٩٩	تأنيلاً - الكلام على الأمر

باب مالا ينصرف

٢٠٠	المسألة ١٤٥ :	٢١١	حكم المضارع المعتل الآخر بالواو ، أو الياء ، عند الصيغة كحكم المنقوص حكم ملحقاتها .
	الاسم المعرب من حيث التنوين قسماً :	٢١٤	حكم ملحقاتها .
	معنى الصرف ، تقسيم الاسم الذي لا ينصرف قد يعبر عن الصرف قديماً «بالإجراء» و	٢١٦	ب - ما يمنع صرفه لهيتين معاً . ***
٢٠٤	العلامة الدالة على منعه ، والعلامتان .	٢١٧	المسألة ١٤٦ :
	ما يمنع صرفه لعلة واحدة أو لهيتين .		الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية وما ينقسم إليها من إحدى العلل الثلاث .
	مناقشة رأي النحاة في اللة واليهيتين .		الوصفية مع زيادة الألف والتنوين . معنى الوصفية هنا «فَعْلَانُ فَعَلَى» تأنيته بالتاء . صفة صرفه وجمعه تصحيحاً ، وكذا فَعْلَى .
٢٠٥	أصل يمان ، وشام ، وثمان . . .	٢١٨	الوصفية مع وزن الفعل .
٢٠٥	أ - لعلة واحدة : ألف التأنيث بنوعيتها ، حكمها .	٢٢٢	الوصفية مع العدل .
٢٠٧	أصل المدودة .		تعريف العدل ، وتقسيمه ، وفائدته . رأى فيه ، الكلام على : أحاد ، وثناء ، . . .
٢٠٨	شرطان لمنع من الصرف صيغة منتهى الجموع ، تعريفها	٢٢٤	الكلام على : آخر ***
٢٠٩	هل منها مثل كلمة : أرادب حكمها .	٢٢٧	المسألة ١٤٧ :
٢١٠	موازنة بين المنقوص المفرد والمجوع وحكم المنقوص منها		الكلام على الممنوع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، التفصيل ، الهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٢٧	العلمية مع التركيب المزجي ، معناه .	٢٥٦	العلمية مع العدل .
٢٣٠	نوع منه مقصود ينصب بالفتحة المقدرة دائماً	٢٥٦	كلمة من العدل وتقسيمه وفائدته ... وزن : « فَعَلَ » في ألفاظ التوكيد .
٢٣١	حكم الأعلام المركبة تركيباً إضافية ، أو إسناداً ، أو لوصف . أو أسواقاً ، أو ظروف .	٢٥٧	وزن : « فَعَلَ » علم مفرد مذكور .
٢٣٣	العلمية مع زيادة الألف والنون العلمية مع التانيث .	٢٥٨	الكلام على : سحر . . .
٢٣٦	« ا » ما يمنع صرفه وجوباً . ماء التانيث هي ثاء التانيث	٢٥٩	الكلام على رجب وصفر - وزن : فَعَالَ ، أنواعه ، وحكم كل .
٢٣٨	« ب » ما يمنع صرفه جوازاً	٢٦١	أمس .
٢٣٩	أشياء كالأسماء القابل والأماكن والأحياء تصرف أولاً تصرف .	٢٦٣	حكم العلم المبني إذا سمي بهو : الإعراب والصرف .
٢٤٢	العلمية مع العجمة .	٢٦٤	أحكام عامة في المنوع من الصرف :
٢٤٥	معنى اللفظ الأعجمي - قد يدخله تغيير عند نقله إلى لغة العرب - الفرق بين العرب والأعجمي .	٢٦٦	(١) المنوع من الصرف لا يدخله تنوين الأمكنة .
٢٤٧	حكم أسماء الملائكة ، والأنبياء ، وإبليس . كيف يعرف الاسم الأعجمي ؟	٢٦٩	المنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . قد يمنع لسبب أو لاثنتين .
٢٤٩	العلمية مع وزن الفعل وصوره المختلفة . . .	٢٧٠	حكم المنوع من الصرف المنقوص .
٢٥٣	تصريح هزة الوصل في الأعلام المنقولة هزة قطع	٢٧١	وزن « أَتَمَّيْلُ » ليس خاصاً بالوصف .
٢٥٥	ضابط علم في صرف الاسم الذي على وزن المضارع .	٢٧٩	(٤) متى يجب تنوين المنوع من الصرف ، ومتى يجوز ؟
	العلمية مع ألف الإلحاق المقصورة (مثل : عَلِمْتُ) - أَرَطِي ...	٢٧٠	يجوز الصرف وحده في حالتين .
	كلمة من الإلحاق .		معنى التناسب ، والجمع ، والقواصل .
	حكم كلمة : تَشْرَى .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٧١	يجوز التنوين للضرورة، وما في حكمها .
٢٧٤	قد تكون الضرورة في غير الشعر .
٢٧٥	الكلام على صحة وقوع «لا» بعد «قد» في مثل : قد لا أقبل كذا .
	أثر التصغير والتكبير في الصرف وعدمه .

• • •

١- باب إعراب المضارع : (نواصبه)

٢٧٧	المسألة ١٤٨ :
٢٧٨	١ - نواصبه
٢٧٩	إشارة إلى بناء الأفعال وإعرابها .
٢٨١	حكم المضارع ، النواصب .
٢٨٢	كلمة أخرى عن العامل . نفاسة جومره ،
٢٨٣	فيه . . .
٢٨٤	عدد النواصب
٢٨٥	للمضارع المبني المجرد محل إعرابي
٢٨٦	الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :
٢٨٧	الأول : أن .
٢٨٨	أحكامها : إشارة إلى المصدر المؤول :
٢٨٩	ولذا تلجأ إليه . قد يكون سبكه بغير سالك
٢٩٠	حالات إظهارها وإظهارها ، وجوبا وجوازا (بيان السبب في ص ٣٧٨ ، ٩٩٩)
٢٩١	«أو» قد تكون حرف استئناف كالواو ، والفاء ، وثم .
٢٩٢	بقية أنواعها : (المخفضة من الثقلية - الصالحة للمصدرية ، وللتخفيف - الزائدة - الجائزة - الضمير - المقسرة)
٢٩٣	دخول «لن» الخفيه على المضارع
٢٩٤	إظهار النون وعدم إظهارها قبل «لا» .
٢٩٥	الثاني : لن ، معناها وأحكامها
٢٩٦	الثالث : كي . معناها وأحكامها
٢٩٧	حكم الفصل بينها وبين المضارع بحرف النني : لا ، أو : ما ، أو بهما .
٢٩٨	الفرق بينها وبين : «أن» المصدرية .
٢٩٩	أنواعها : المصدرية .
٣٠٠	سبب استعمال المصدر المنسبك .
٣٠١	التعليق - الصالحة للأمرين - الاستفهامية .
٣٠٢	وصل كي «بلا» الناقية وفصلها .
٣٠٣	الكلام على : «كما» في بيت تقديم

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٠٨	إذن : مادتها - معناها - أحكامها - كتابتها .
٣١٣	حكمها بعد الواو والفاء .
٣١٥	تضمنها معنى الشرط أحياناً وما يترتب على هذا .
٣١٦	هل يجوز إلهامها مع استيفاء الشروط ؟
٣١٧	المسألة ١٤٩ :
	الأدوات الخمس التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً .
	أحكام هامة تختص بهذه الأدوات أولها : لام الجحود ، معناها شروط عملها .
٣٢١	نوعها ، الحرف الزائد المحض وغير المحض .
٣٢٤	الفرق بين لام التحليل ولام الجحود . هل تحذف اللام أو فعل الكون ؟
٣٢٦	ثانيها ، أو : العاطفة التي بمعنى : حتى ، أو : إلا . المراد من ذلك كله .
	إعراب : « أو » وما بعدها ؟
٣٣١	سبب الالتجاء إلى : « أو » ونصب المضارع بعدها .
٣٣٣	ثالثها : حتى الجارة ، معناها

رقم الصفحة :	الموضوع :
	عملها .
	الحال الحقيقية والماضية ، والمستقبلية . إشارة إلى « حتى » العاطفة ، وحتى الابتدائية
	معنى « حكاية الحال الماضية » . حالات المضارع بعد « حتى »
٣٣٨	حكم المضارع بعدها
	- الفصل بينها وبين المضارع
٣٤٧	ملخص حالات المضارع بعد « حتى »
٣٥٠	أنظمة يمرضها النحاة لها .
٣٥٢	رابعها : فاء السببية الجوابية . معناها ، ودلالاتها ، شرط التنقي والطلب قبلها .
٣٥٤	عملها . معنى التنقي
	إشارة إلى الاستفهام الحقيقي والتقريرى
٣٥٧	كيفية تأويل المصدر المنسبك هنا .
٣٥٨	معنى المعطف على المعنى والنوهم .
٣٥٩	صور من تسلط التنقي على ما قبل الفاء ، وما بعدها مما وصل أحدهما فقط .
٣٦٥	ب - الطلب بنوعيه (المحض وغير المحض) . الأمر - النهي - الدعاء - الاستفهام - العرض - التخييل -
	معنى كل وحكمه
٣٦٦	الأوز ، معناه . . . صيغه . . .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والمهامش

رقم الصفحة : الموضوع : رقم الصفحة : الموضوع :

٣٦٧	النهى .	٣٨٧	المسألة ١٥٠ :
٣٦٨	الدعاء - الاستفهام .	٣٨٨	حكم المضارع إذا لم توجد قبله فاء السببية .
٣٦٩	العرض . التحضيض . التجنى .	٣٩٠	أداة الشرط لا تدخل على النهى .
	جمل خبرية في معنى الأمرية	٣٩٥	الاستثنا البياض وقبر البياض .
٣٧١	حكم المضارع الذى اخذت من صدره « فاء السببية » - انظر ص ٣٦٦	٣٩٨	جواب الأمر ، والترجى
٣٧٢	مسائل يجوز فيها نصب المضارع بأن مفسرة وجوباً ، وعدم نصبه -		كيف نرب « لا » الناهية التى فقدت الدلالة على النهى
٣٧٣	الجواب والمجاب عنه لا يتوافقان ؛ بل .	٤٠٠	المسألة ١٥١ :
	يجب تخالفهما . . .		حذف « أن » والنصب بها
٣٧٥	خامسها : واو المعية ، فائدتها . ومعناها .		في غير المواضع السابقة ، الفرق بين حذفها وإضمارها .
٣٧٦	عملها - حكم المضارع بعدها	٤٠٢	المسألة ١٥٢ :
٣٧٨	التشابه والتخالف بين فاء السببية ، وواو المعية		السبب في إضمار : « أن » وجوباً وجوازاً
٣٧٩	واو الصرف .		
٣٨٢	الفرق بين واو المعية وواو العاطفة .		
٣٨٤	صور « واو » يختلف فيها المعنى والإعراب		
٣٨٥	« ثم » قد تكون كواو المعية ؛ وقد تكون للاستثنا . . .		

ب - باب إعراب المضارع : (جوازمه)

٤٠٥	المسألة ١٥٣ :	٤٠٨	« اللام ، الطلبية » .
	ب - جوازمه	٤١٢	معناها ، وأحكامها .
	عوامل جزمه ثلاثة أنواع ، وبيان سبب التسمية . إشارة إلى موضع الكلام	٤١٣	« لا الطلبية » ، معناها ، وحكمها
٤٠٦	النوع الأول : ما يجزم مضارعاً واحداً أربعة .		الجزم بمد « لا » النافية .
			« لم ولما » . ما يشتركان فيه وما تنفرد به كل .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٢٧	المسألة ١٥٥ :
٤٢٨	ما انفرد به « لم »
٤٢٩	ما الذي يحزم المضارع المسبوق بـ « لم »
٤٣٠	وقيلها أداة شرطية جازمة
٤٣١	ما في « يميز » الجواب لا يتقدم
٤٣٢	على الجواب .
٤٣٣	ما انفرد به « لما »
٤٣٤	الفرق بين « لما » الجازمة والحينية ،
٤٣٥	والتي بمعنى « إلا » . ومن هذه : أنتدك
٤٣٦	الله لما فعلت - كذا . . . والمراد منها
٤٣٧	المسألة ١٥٤ :
٤٣٨	النوع الثاني : الذي يحزم
٤٣٩	مضارعين معاً ، أو . . .
٤٤٠	أدواته ، الأسماء منها والحروف
٤٤١	أشهر الأمور التي تتفق فيها .
٤٤٢	الفرق المعنوي بينهما
٤٤٣	٤٢٢ معنى فعل الشرط وجوابه .
٤٤٤	« من وما » الشرطيتين والموصولتين
٤٤٥	٤٢٣ هل تقع الجملة الشرطية حالا ؟
٤٤٦	٤٢٥ لا بد من دخولها على فعل ،
٤٤٧	٤٢٦ صدارتها ،
٤٤٨	عدم حذفها .
٤٤٩	عدم دخولها على : « لا انهاء » .
٤٥٠	المسألة ١٥٦ :
٤٥١	النوع الثالث الذي يقع الخلاف
٤٥٢	في اعتباره جازماً : إذا - كيف
٤٥٣	- لو
٤٥٤	المسألة ١٥٧ :
٤٥٥	الأحكام الخاصة بحملتي
٤٥٦	الشرط والجواب إذا كانت
٤٥٧	الأداة جازمة ، أو . . .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٦٥	أولاً - أحكام الشرطية .
٤٦٦	هل تسمى جملة ؟
٤٦٧	اجتماع المبتدأ وأداة الشرط .
	إعرابهما .
٤٤٩	ثانياً - أحكام الجوابية ...
٤٥٠	حذف الجواب . إشارة إلى
	دخول « إذا » الفجائية على
	الجواب
٤٥١	تقديم ما يدل عليه ، وشرط هذا :
	« هل » الاستفهامية لا تدخل على : « إن »
	الشرطية ، ولا على ما تضمن معنى « إن »
	بخلاف المزة الاستفهامية .
	مواضع يتعين فيها أن تكون بعض
	الأسماء موصولات ، لا شرطية ، اسم
	الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا
	المضاف ، وحرف الجر .
٤٥٨	اقتران الجواب بالقاء .
	قد تحمل في بعض المواضع
	« إذا » الفجائية محل القاء .
	هل يقترن جواب « إن » باللام ؟
٤٦١	بعض الأحرف والأدوات التي لها الصدارة
٤٦٢	عودة إلى اقتران جواب « إن » باللام
رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٦٥	هل تجتمع « القاء » وإذا ؟
٤٦٦	ذكر لام لتقسم المحنوف غير واجب .
	هل يصح الاستثناء ضمها ؟
٤٦٧	هل يقترن الجواب بالقاء في غير تلك
	المواضع ؟ متى تسمى القاء في الجواب
	المنفى بلا ؟
٤٦٩	تتربل الظروف منزلة الشرط ، وأثر ذلك
	في جلب القاء ...
	قد يجزم المضارع بمد الفصلة والصفة .
	قد يكون ظرف جواب .
٤٧١	أحكام عامة تختص بجملي
	الشرط والجواب معاً :
٤٧٢	أثر الإعراب المحلي
٤٧٤	ما يختص بهما من ناحية رفع
	المضارع في الجواب وحزمه
٤٧٥	إعراب المضارع المرفوع ، في جملة الجواب
٤٧٦	حكم جواب الشرط إذا تقدم
	عليه مبتدأ
٤٧٧	عطف مضارع على آخر في
	جملة الجواب أو في جملة
	الشرط ، وتفصيل ذلك .
٤٧٨	إعراب المضارع المتوسط بينهما
٤٨٠	حذفهما معاً ، و ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة في بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش
باب اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما.

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨٢	المسألة ١٥٨ :
٤٨٢	القسَم الاستعطافي وغير الاستعطافي .
٤٨٥	حذف جواب الشرط أو القسم عند اجتماعهما .

باب :	توالي شرطين أو أكثر ، وتوالي شرط واستفهام
٤٨٩	المسألة ١٥٩ :
٤٩٠	(ب) - توالي الاستفهام والشرط .

باب :	« لو » الشرطية بنوعها
٤٩١	المسألة ١٦٠ :
٤٩٨	لام التوبيخ .
٥٠٠	حذف فعل شرطها وحده .
٤٩٤	أ- الشرطية الامتناعية، معناها وأحكامها .
٤٩٤	ب- الشرطية غير الامتناعية، معناها ، وأحكامها .
٥٠١	حذف الجملة الشرطية .
٥٠٢	حذف فعل الجواب .
٥٠٢	حذف جملة .
٥٠٢	حذف الجملتين .
٥٠٢	إشارة إلى أنواع أخرى من « لو » .
٤٩٦	أحكام مشتركة بين النوعين .
٤٩٧	كلاهما لا بد له من جواب .

باب :	أما الشرطية ، وأنواع أخرى .
٥٠٤	المسألة ١٦١ :
٥٠٨	تقديم بعض المعولات على إلغاء الداخلة في الجواب .
٥٠٩	حذف « أما » . والكلام في مثل : (وربك فكبير، ...)
٥١١	أشهر أنواع « أما » - مع الإشارة إلى « أما - العاطفة »
٥٠٤	أ - صيغتها ، ب - معناها .
٥٠٦	ج - أحكامها النحوية .
٥٠٧	وجوب اقتران جوابها بإلغاء

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفضيل ، والهامش

باب : أدوات التفضيل ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥١٢	المسألة ١٦٢ :	٥١٢	— ألا التي للاستفتاح
٥١٣	لولا — لوما — هلا — ألا —	٥١٣	ومثلها : أمّا ،
	لو .		المعاني التي تؤيد ، تلك
			الحروف ، وأحكامها النحوية .

• • •

باب : العدد

٥١٧	المسألة ١٦٣ :	٥٢٣	وحكمه . لم كان اسم جمع
٥١٨	— أقسامه الاصطلاحية ،	٥٢٣	مذكر وليس جمعاً مذكراً ؟
	وكيفية إعرابها .		(٤) العدد المعطوف ، معناه
	ما يدل عليه لفظ العدد .		وحكمه .
	(١) المفرد — صحة كتابة		• • •
	« مئة » من غير ألف ،	٥٢٥	المسألة ١٦٤ :
	وفصلها عن : « ثلاث » في		تمييز العدد .
	الأعداد المفردة .		١ — الأعداد المفردة .
	الكلام على لفظي : بضع وئيف	٥٢٨	وقوع العدد نعتاً مؤولاً ،
٥٢٠	ضبط « شين » عشرة .		أو بدلاً ، وعطف بيان
	(٢) المركب .	٥٢٩	ب — تمييز بقية أقسام العدد
	من المصدر والمجز والتنف	٥٣٠	نعت تمييز العدد المركب ،
٥٢١	صحة إظهار الواو بين جزأ		والعقد ، والمعطوف
	المركب المزجي العددي . . .	٥٣٢	قد يضاف العدد إلى غير تمييزه .
٥٢٢	ضبط الشين في « عشرة » في	٥٣٣	المراد من المائة والألف .
	الأعداد المركبة .		من يصلح أن تميزا ؟
	(٣) العقد ، معناه ،		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣٤	الاستغناء عن التمييز أيضاً .	٥٤٨	الثالث : تذكير العقود .
٥٣٥	الفصل بين العدد وتمييزه .	٥٤٩	الرابع : تأنيث الأعداد
٥٣٦	المسألة ١٦٥ :		المعطوفة وتذكيرها .
	تذكير العدد وتأنيثه، وما يراعى فيه .	٥٥٣	المذكر والمؤنث من أسماء
	الأول : الأعداد المفردة		الشهور العربية .
	ومائة وألف .		متى تُذكر كلمة : « شهر »
			قبلها ؟
		...	
٥٣٧	ثلاثة وعشرة وما بينهما الكلام على « ثمان » .	٥٥٤	المسألة ١٦٦ :
٥٣٩	العرب قد تغلب التأنيث على التذكير		١ - صياغة العدد على وزن
٥٤٠	تفصيل الكلام على المفرد الذي يراعى في التذكير والتأنيث		« فاعل » وأنواعها، والأغراض
٥٤٢	قد يكون تمييز العدد المضاف غير جمع حقيقي		منها بدون ذكر كلمة :
	ما الذي يراعى في الممدود إن كان اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً	٥٥٨	« عشر » بعده، أو عقد آخر
٥٤٥	متى يجوز تأنيث العدد وتذكيره .		بـ « صياغته مع ذكر كلمة
			« عشر » بعده ،
٥٤٦	وقوع العدد نعتاً . أو بدلاً وعطف بيان	٥٦٢	« صياغته وبعده عقد آخر
		...	
٥٤٦	ما الحكم إن كان المعدود صفة نائية عن المذخور ؟	٥٦٤	المسألة ١٦٧ :
٥٤٧	الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها .		التأنيث بالليالي والأيام
		٥٦٥	الرأى في مجيء نون النسوة وتأنيث
			في مثل سبع ليال خلون أو خلت ...
		٥٦٦	تعريف العدد وتذكيره .
			قراءة الأعداد المعطوفة على المقود
			المختلفة وعلى عشرة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب كتابات العدد

رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٦٨	المسألة ١٦٨ :
	(كم ، وكأى ، وكذا ...)
	وكنايات أخرى منها : كيت ،
	وذيت .
	مبنى الكناية
	الأولى : كم .
	١ - معنى الاستفهامية
٥٦٩	أشهر أحكامها - لفظها مفرد ، دون
	مدلولها . طريقة إعرابها . ضابط لإعرابها
٥٧٢	ب - الخبرية ، معناها -
٥٧٣	رقم الصفحة :
	الموضوع :
٥٧٣	حكمها - وحكم تمييزها .
	إعرابها .
٥٧٦	موازنة بين النوعين .
٥٧٧	الثانية : كائين .
	لغاتها - أحكامها
	التشابه والتخالف بينهما وبين « كم
	الخبرية » .
٥٨٠	الثالثة : كذا .
٥٨٣	كتابات أخرى عن الحديث
	كيت - ذيت .
٥٨٤	أصناف الكلمات السالفة .

باب التأنيث

٥٨٥	المسألة ١٦٩ :
	التأنيث ، المراد منه .
	المؤنث والمذكر من جسم الإنسان
٥٨٧	أنواعه . وحكم كل .
٥٩٠	علامات التأنيث ثلاث .
	العلامة الأولى : تاء التأنيث
	(وتسمى : تاء النقل)
	غولها على بعض المشتقات ، دون
	بعض .
٥٩١	دلالته على معان أخرى غير
	الفصل بين المذكر والمؤنث
٥٩٢	قد تدل على المبالغة مع التأنيث
	الفرق بين المعرب والأعجمي ،
	مالا يتميز مذكروه من مؤنثه
	ورأى جديد في إلحاق التاء
	بصيغة : « فاعول » .
٥٩٧	شروط وتفصيلات أخرى تختص
	بدخول التاء على بعض المشتقات
٦٠٠	العلامة الثانية : ألف التأنيث .
	المقصورة وأوزانها .
٦٠٣	العلامة الثالثة : الممدودة
	وأوزانها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

١ باب المقصور والمدود، وتثنيتهما، وجمعهما تصحيحاً

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٠٥	المسألة ١٧٠ :	٦١٣	المسألة ١٧١ :
	هل يطلقان على الاسم العرب والمبني؟		كيفية تثنية المقصور والمدود
	تعريف المقصور، وحكمه.		وجمعهما تصحيحاً. وكذلك
	صورة مما ناب فيه حرف هن		المنقوص.
	حركة.		(١) تثنية المقصور
	إشارة لمكان المنقوص		المراد من الجمع الصحيح أو السالم
٦٠٦	(١) المقصور القياسي والساعي		وبقية الأسماء الأخرى من الصحيح.
٦٠٩	أشياء أخرى في المقصور		وشبهه، والمنقوص. ضابط لإرجاع
	القياسي.		اللام المحذوفة، حكم المعتل الآخر بالواو
			وطريقة تثنيته وجمعه.
٦١٠	(ب) المدود - تعريفه -	٦١٧	ب - تثنية المدود
	القياسي منه.		سبب قلب الهزة وعدم قلبها،
٦١١	المدود الساعي.		إشارة إلى الإخلاق
٦١٢	قصر المدود، وعكسه.	٦١٨	ج - جمع المقصور جمع
	الساعي منه		مذكر سالماً

...

٦١٩	د - جمعه جمع مؤنث سالماً	١ - إرجاع لامة في بعض
٦٢٠	هـ - جمع المدود جمع مذكر سالماً	حالات.
	و - جمعه جمع مؤنث سالماً	٢ - حذف ثائه التي للتأنيث
٦٢٠	بعض أحكام عامة فيها يراد	٣ - اتباع عينه فاعه
	جمعه جمع مؤنث سالماً.	

...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب جمع التفسير

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٢٥	المسألة ١٧٢ :
٦٢٦	تعريفه، المراد من التكسير ،
٦٢٧	سبب التسمية
٦٢٨	قساه : (القلة والكثرة) .
٦٢٩	وبعض آثارهما
٦٣٠	الدلالة العددية للجموع
٦٣١	إشارة إلى جمع الجمع
٦٣٢	الفرق بينه وبين جمعي التصحيح
٦٣٣	قياسية جمع التكسير بنوعيه
٦٣٤	معنى المطرد وغير المطرد .
٦٣٥	معنى القليل والناذر والقياس ،
٦٣٦	والغالب ، والأكثر ، والكثير
٦٣٧	والباب ، والقاعدة
٦٣٨	قرار الجمع النوعي في ذلك .
٦٣٩	رأى ابن جني والفراء ، منزلتهما النوعية
٦٤٠	صحة استعمال القياس مع وجود اللفظ
٦٤١	المسوع .
٦٤٢	(١) أشهر جموع القلة أربعة :
٦٤٣	أفعلة - أفعُل - أفعال -
٦٤٤	فَعْلَة
٦٤٥	- القول الفصل في
٦٤٦	جمع فَعْل على أفعال .
٦٤٧	نوع من الكثرة التي تبيح القياس
٦٤٨	عليها ، والاطراد
٦٤٩	فَعْلَة
٦٥٠	...
٦٥١	رقم الصفحة :
٦٥٢	الموضوع :
٦٥٣	المسألة ١٧٣ :
٦٥٤	(ب) أشهر جموع الكثرة
٦٥٥	(١) فَعْل
٦٥٦	(٢) فَعُل
٦٥٧	(٣) فَعَل
٦٥٨	(٤) فَعَلْ
٦٥٩	(٥) فَعَلَة
٦٦٠	(٦) فَعَلَة
٦٦١	(٧) فَعَلَى
٦٦٢	(٨) فَعَلَة
٦٦٣	(٩) فَعَلْ
٦٦٤	(١٠) فَعَال
٦٦٥	(١١) فَعَال
٦٦٦	(١٢) فَعُول
٦٦٧	(١٣) فَعْلَان
٦٦٨	(١٤) فَعْلَان
٦٦٩	(١٥) فَعْلَاء
٦٧٠	(١٦) أَفْعِلَاء
٦٧١	(١٧) فَوَاعِل
٦٧٢	(قد تكون جسا لمذكر مطلق على
٦٧٣	وزن فاعل)
٦٧٤	(١٨) فَعَائِل
٦٧٥	إشارة إلى ما يلحق هذه الصيغة أحيانا
٦٧٦	من القلب والابدال

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٥٦	(١٩) فَعَالِي... .	٦٧٢	١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها
٦٥٧	(٢٠) فَعَالِي .		زيادة تاء التأنيث .
٦٥٨	(٢١) فَعَالِي... .		حكم بعض الجمع المنقوصة المعلقة
٦٦٠	(٢٢) فَعَالِيل، معنى النسب المتجدد .		المائلة لفعائل التي على وزن : قَوَاعِ .
٦٦٠	متى يحذف الحرف الأصلي الرابع أو الخامس عند الجمع على : فَعَالِل .	٦٧٥	٢ - تثنية جمع التكسير وجمعه
	حروف الزيادة		بدل أول الجمع وجمع الجمع
	- متى يحذف الحرف الشبيه بالزائد	٦٧٥	٤ - تثنية أنواع المركبات وجمعها .
٦٦١	متى يحذف حرف العلة ، وحرف المد وحرف اللين		(أ) المركب الإضافي .
٦٦٤	(٢٣) شبه فَعَالِيل (ويشمل «مفاعل ، ومفاعيل ..»		(ومنه : ابن عَرَس ، وابن اللبون .
٦٦٦	الحرف القوي (الفاضل) والحرف الضعيف	٦٧٧	(ب) المركب الإسنادي .
	صحة جمع مفعول على مفاعيل قياساً	٦٧٨	(ج) المركب المزجي .
٦٧٠	حذف إحدى الهامين من مثل : أمانتي ، أغاني - أثنائي .		(د) المركب التقييدي .
	***		الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي
٦٧١	المسألة ١٧٤ : أحكام عامة .	٦٨٠	ب - اسم الجمع
		٦٨١	اسم الجنس الجمعي
			التكسير يرد الأشياء إلى أصولها
			صيغة منتهى الجمع
		٦٨٢	المصغر لا يكسر للكثرة

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : التصغير

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٨٣	المسألة ١٧٥ :	٧٠٤	بعض أحكام عامة في التصغير
	تعريفه : الغرض منه .		(قلب الحرف الثاني) —
	تصغير التقريب	٧٠٨	زيادة ياء أحياناً في الخماسي
٦٨٥	شروطه :		الأصل فما فوقه .
	أنواع مسموعة		حذف أولى ياءين بعد ياء
٦٨٨	عودة إلى أن المصغر لا يجمع		التصغير .
	تكسيراً للكثرة .	٧٠٩	— الحرف المشدد بعد ياء
	نوعاه :		التصغير — المصغر لا يكسر
	(أ) طريقة تصغير الثلاثي		للكثرة — كما سبق —
٦٩٤	(ب) تصغير الرباعي	٧٠٩	المصغر ملحق بالمشتق .
٦٩٦	(ج) تصغير الخماسي وما جاوزه		التصغير يرد الأشياء إلى أصوله
٦٩٧	أنواع من التشابه والتخالف		***
٦٩٨	أسماء لا تحذف منها الزوائد	٧١٠	المسألة ١٧٦ :
٧٠١	مواضع لا يكسر فيها الحرف		تصغير الترخيم معناه —
	بعد ياء التصغير في فُعَيْعِيل	٧١١	الغرض منه حكمه
	وفُعَيْعِيل .		

• • •

باب النسب :

٧١٣	المسألة ١٧٧ :	٧١٥	(ب) ما يجب تغييره في آخر
	معناه . اعتباره نوعاً من المشتق .		الاسم بسبب ياء النسب
٧١٤	أحكامه اللفظية :		— حذف الياء المشددة —
	النسب المتجدد وغير المتجدد	٧١٨	حذف تاء التأنيث —
	— معناه عند ميبويه :		النسب إلى كلمة : « وَحْدَةٌ »
	الإضافة المعكوسة .		منى يقال « وحدوى »
	(أ) زيادة ياء النسب		حكم ألف المقصور والمدود

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧١٩	الألف لا تكون أصلية إلا	٧٣٠	حذف ياء : فَعِيل
	في الحرف أو ما يشبهه	٧٣١	حذف ياء فَعِيلَة ...
٧٢٠	حكم ياء المنقوص .	٧٣٢	حذف ياء : فَعِيل
٧٢٢	حكم النسب إلى معتل الآخر		حذف واو فَعُولَة ...
	الشبيه بالصحيح .	***	
٧٢٣	ولإى معتل الآخر بالواو ،	٧٣٣	المسألة ١٧٨ :
	ولإى ألفاظ أخرى .		النسب إلى ما حذف بعض
٧٢٤	حكم علامة التثنية، والنسب		أصوله :
	للمثنى		محذوف العين .
٧٢٥	حكم علامة جمع المذكر	٧٣٤	محذوف الفاء :
	السالم ، والنسب إليه	٧٣٥	محذوف اللام .
	حكم علامة جمع المؤنث	٧٣٥	النسب إلى : « ذو » ، و « ذات »
	السالم ، والنسب إليه	٧٣٧	ما يجوز فيه رد اللام وتركها
٧٢٦	إشارة إلى موضع النسب إلى	***	
	جمع التكسير	٧٣٩	المسألة ١٧٩ :
	إرجاع المحذوف من الأصول		أحكام عامة في النسب .
	تضعيف آخر الثنائي ...		١ - النسب إلى أنواع المركب ،
	ومنه الثنائي المعتل		وملحقاته .
٧٢٨	التغييرات الطارئة على الحرف	٧٤١	ب - النسب إلى جمع
	الذى قبل الأخير بسبب النسب .		التكسير ، وما في حكمه
	التخفيف بقلب الكسرة فتحة	٧٤٣	ج - صيغ أخرى للنسب ، منها
٧٢٩	التخفيف بحذف إحدى يامين .		فعال - فاعل - فَعِيل ...
	حذف ياء : فَعِيلَة ...		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٤٥	د- بعض النسب المسموع -	٧٤٦	كيف نسب النسب إليه الشاذ في بعض الصور
	ومنه يمان وشأم		ه- تأنيث المنسوب .
	صيغة منتهى الجمع .		

باب : التصريف

٧٤٧	المسألة ١٨٠ :	٧٥٠	أوزان الاسم الرباعي المجرد
	معناه ، موضوعه	٧٥١	أوزان الاسم الخماسي المجرد
٧٤٨	المجرد والمزبد -		كيفية الوزن .
٧٤٩	أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال	٧٥٣	أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد .
		٧٥٥	إشارة إلى معنى الحرف الزائد

• • •

باب : الإعلال والإبدال والقلب

٧٥٦	المسألة ١٨١ :	٧٦١	المسألة ١٨٢ :
	المصطلحات الأربعة المشهورة ، بيانها .		أحرف الإبدال وضوابطه
	(الإعلال - القلب - الإبدال - العوض)		إبدال الهاء .
	معنى الإعلال		إبدال الهمزة من الواو ، والياء والألف
	ملاحظة عامة في السامى والقياس .	٧٦٦	إبدال الواو والياء من الهمزة
٧٥٧	القلب ، الإبدال	٧٦٧	مما وقع فيه هذا الإبدال :
٧٥٨	التعويض ، أو : العوض .		خطايا - قضايا - هدايا -
٧٥٩	الملخص		غشايا - هراوى . . .
٧٦٠	أحرف العلة ، والمد ، واللين	٧٦٨	الكلام في مثل : تبرى ،
	معنى كل من المعتل ، والمعل ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح .		تبرى ، ونعطية ونعطية ، ونخبي ونخبي ، ومقروه ومقرو

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٧٥	إبدال الياء من الألف .	٧٩٤	المسألة ١٨٣ :
٧٧٦	إبدال الياء من الواو .		الإعلال بالنقل
٧٨٣	إبدال الواو من الألف .		معناه ،
	إبدال الواو من الياء .	٧٩٦	مواضعه .
٧٨٦	إبدال الألف من الواو والياء .	• • •	
٧٩٠	إبدال الميم من الواو ومن النون	٨٠٠	المسألة ١٨٤ :
٧٩١	إبدال التاء من الواو والياء .		الإعلال بالحذف
٧٩٢	إبدال الطاء من تاء الافتعال .		مواضعه .
٧٩٣	إبدال الدال من تاء الافتعال		ونها : حذف الواو من مثل : وعد
• • •		٨٠٢	صحة : باع الرجل ، وأباع
			واسم المفعول • يبيع ومُباع .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ٥٥٢٧ / ١٩٧٤

مطابع دار المعارف ، مصر - ١٩٧٤

١/٧٢/١٧٤